

\* (فهرست الجزء الاول من حاشية رد المحتار على الدر المختار للعلامة السيد محمد أمين المعروف بابن عابدين) \*

مطلب	صفحة	مطلب	صفحة
مطلب في البسنة وتعريفها	٧٠	خطبة الكتاب	٢
مطلب المختار أن الاصل في الاشياء الاباحة	٧١	مقدمة	٢٤
مطلب الفرق بين القصد والنية والعزم	٧٢	مطلب الفرق بين المصدر والحاصل بالمصدر	٢٧
مطلب الفرق بين الطاعة والقربة والعبادة	٧٢	مطلب في فرض الكفاية وفرض العين	٢٩
مطلب سائر بمعنى باقي لا بمعنى جميع	٧٣	مطلب فرض العين افضل من فرض الكفاية	٣٠
مطلب في دلالة المفهوم	٧٥	مطلب في التخييم والرمل	٣٠
مطلب في منافع السواك	٧٨	مطلب في السحر والكهانة	٣١
مطلب في الوضوء على الوضوء	٨١	مطلب السحر أنواع	٣١
مطلب كلة لا بأس قد تستعمل في المندوب	٨١	مطلب في الكلام على انشاد الشعر	٣٢
مطلب قد يطلق الجائز على ما لا يمنع شرعا	٨٢	مطلب يجوز تقليد المفضل مع وجود	٣٣
فيشمل المكروه		الافضل	
مطلب في تصريف قولهم معزبا	٨٢	مطلب فيما اختلف من رواية الامام	٤٤
مطلب لافرق بين المندوب والمستحب والنفل	٨٤	عن بعض الصحابة	
والتطوع		مطلب في مولد الائمة الاربعة ووفاتهم ومدة	٤٥
مطلب ترك المندوب هل يكره تنزيها وهل يفرق	٨٤	حياتهم	
بين التنزيه وخلاف الاولى		مطلب صح عن الامام انه قال اذا صح الحديث	٤٦
مطلب في تيميم مندوبات الوضوء	٨٤	فهو مذهبي	
مطلب الفرض افضل من النفل الا في مسائل	٨٥	مطلب في حديث اختلاف اتقي رجمة	٤٦
مطلب في مباحث الاستعانة في الوضوء بالغير	٨٦	مطلب رسم المنقح	٤٧
مطلب في بيان ارتقاء الحديث الضعيف	٨٦	مطلب في طبقات المسائل وكتب ظاهرا ورواية	٤٧
الى مرتبة الحسن		مطلب اذا تعارض التصحيح	٤٩
مطلب في مباحث الشرب قائما	٨٧	مطلب لا يجوز العمل بالتعريف حتى لنفسه	٥١
مطلب في الغرة والتججيل	٨٨	عندنا	
مطلب في التصحيح بتعديل	٨٩	مطلب في حكم التقليد والرجوع عنه	٥١
مطلب في تعريف المكروه وانه قد يطلق على	٨٩	مطلب في طبقات الفقهاء	٥٢
الحرام والمكروه تحريرا وتنزيها		كتاب الطهارة	٥٤
مطلب في الاسراف في الوضوء	٨٩	مطلب في اعتبارات المركب التام	٥٦
مطلب نواقض الوضوء	٩٠	مطلب في تعبد عليه السلام بشرع من قبله	٦١
مطلب في حكم كى الحصة	٩٤	مطلب ليس اصل الوضوء من خصوصيات	٦٢
مطلب نوم من به اندلأت ريح غير ناقض	٩٥	هذه الامة بل الغرة والتججيل	
مطلب لفظ حيث موضوع للمكان ويستعار	٩٥	مطلب في حديث الوضوء على الوضوء نور	٦٣
بلجهة الشيء		على نور	
مطلب نوم الانبياء غير ناقض	٩٧	مطلب قد يطلق الفرض على ما ليس بركن	٦٤
مطلب في ندب مراعاة الخلاف اذا لم يرتكب	٩٩	ولا شرط	
مكروه مذهبه		مطلب في الفرض القطعي والظني	٦٤
أبحاث الغسل	١٠٢	مطلب في معنى الاشتقاق وتقسيمه الى ثلاثة	٦٥
مطلب سنن الغسل	١٠٥	أقسام	



صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١٠٧	مطلب في تحرير المصاع والمد والرتل	١٧٦	مطلب تعريف الحديث المشهور
١١٢	مطلب في رطوبة الفرج	١٧٧	مطلب اعراب قولهم الا ان يقال
١١٤	مطلب يوم عرفة افضل من يوم الجمعة	١٨٣	مطلب نواقض المسح
١١٦	مطلب يطلق الدعاء على ما يشمل الثناء	١٨٥	مطلب الفرق بين الفرض العملي والقضي
١٢٠	باب المياه		والواجب
١٢١	مطلب في حديث لا تسجوا العنب الكرم	١٨٧	مطلب في لفظة كل اذا دخلت على منكر
١٢٢	مطلب في مسئلة الوضوء من الفساق		او معترف
١٢٤	مطلب حكم سائر المائعات كلما في الاصح	١٨٨	باب الحيض
١٢٤	مطلب في أن التوضي من الحوض افضل	١٩٠	مبحث في مسائل المتحيرة
	ونعالم معتلة وبيان الجزء الذي لا يتجزأ	١٩٢	مطلب لو أفتى مفت بشئ من هذه الاقوال
١٢٥	مطلب الاصح انه لا يشترط في الجريان المدد		في مواضع الضرورة طلبا للتيسير كان حسنا
١٢٦	(تنبيه) مهم في طرح الزيل في القساطل	١٩٨	مطلب في حكم وطء المستحاضة ومن يذكره
١٢٧	مطلب لو دخل الماء من اعلى الحوض وخر		لحياسة
	من اسفله فليس بجار	٢٠١	مطلب في احوال السقوط واحكامه
١٣٠	مطلب يطهر الحوض بمجرد الجريان	٢٠١	مطلب في أحكام الآيسة
١٣٠	مطلب في الحاق نحو القصعة بالحوض	٢٠٢	مطلب في أحكام المذخور
١٣١	مطلب في مقدار الذراع وتعيينه	٢٠٥	باب الانجاس
١٣٢	مبحث الماء المستعمل	٢١٢	مطلب في طهارة بوله صلى الله عليه وسلم
١٣٢	مطلب في تفسير القرية والثواب	٢١٢	مبحث في بول الفأرة وبعرها وبول الهرة
١٣٤	مطلب مسئلة البئر يحط	٢١٤	مطلب اذا صرح بعض الأئمة بقيد لم يصرح
١٣٥	مطلب في أحكام الدباغة		غيره بخلافه وجب اتباعه
١٤٠	مطلب في المسك والزياد والعنبر	٢١٦	مطلب في العفوع عن طين الشارع
١٤٠	مطلب في التداوى بالمحترق	٢١٦	مطلب العرق الذي يستقطر من ذردى النهر
١٤١	فصل في البئر		لجس حرام بخلاف النوشادر
١٤٦	مطلب مهم في تعريف الاستحسان	٢١٩	مطلب في حكم الصبغ والاختضاب بالصبغ
١٤٧	مطلب في الفرق بين الروث والخثى والبحر		او الحناء النجسين وفي حكم الوشم
	والخرق والنحو والمذرة	٢٢٠	مطلب في حكم الوشم
١٤٨	مطلب في السور	٢٢٢	مطلب في تطهير الدهن والعسل
١٥٠	مطلب الكراهة حيث اطلقت فالمراد منها	٢٢٣	فصل الاستنجاء
	التحريم	٢٢٥	مطلب اذا دخل المستنجي في ماء قليل
١٥٠	مطلب ست لورث التسيان	٢٢٨	مطلب القول مرجح على الفعل
١٥٢	باب التيمم	٢٣٠	مطلب في الفرق بين الاستبراء والاستنقاء
١٦٤	مطلب في تقدير الغلوة		والاستنجاء
١٦٤	مطلب في الفرق بين الظن وغالب الظن	٢٣٤	مطلب في الامر بالمعروف
١٦٨	مطلب في فاقد الطهورين	٢٣٤	كتاب الصلاة
١٧٣	باب المسح على الخفين	٢٣٥	مطلب فيما يصير الكافر به مسلما من الافعال
١٧٥	مطلب في المسح على الخلف الخنفي القصير	٢٣٩	مطلب في تعبد به عليه السلام قبل البعثة
	عن الكعبين اذا خيط بالشخصير		

صحيحة	صحيحة
وعلى ما ليس بركن ولا شرط	مطلب لوردت الشمس بعد غروبها ٢٤١
٢٩٨ بحث القيام	مطلب في الصلاة الوسطى ٢٤١
٣٠٠ بحث القراءة	مطلب في فاقد وقت العشاء كاهل بلغار ٢٤٢
٣٠٠ بحث في الركن الاصل والركن الزائد	مطلب في طلوع الشمس من مغربها ٢٤٤
٣٠٠ بحث الركوع والسجود	مطلب يشترط العلم بدخول الوقت ٢٤٧
٣٠١ مطلب هل الامر التعبدى افضل والمعقول	مطلب في تكرار الجماعة والاقتداء بالمخالف ٢٥٢
المعنى	مطلب في اعراب كائننا ما كان ٢٥٣
٣٠١ بحث القعود الاخير	مطلب تكرم الصلاة في الكنيسة ٢٥٤
٣٠١ بحث الخروج بصنعه	مطلب في الصلاة في الارض المغصوبة ودخول
٣٠٣ مطلب قصد هم باطلاق العبارات أن لا يدعى	البساتين وبناء المسجد في أرض الغصب
علمهم الامن زاحمهم عليه	باب الاذان ٢٥٦
٣٠٣ مطلب يحمل الكتاب اذا بين بالطنى فالحكم	مطلب في المواضع التي يشدب لها الاذان
بعده مضاف الى الكتاب	في غير الصلاة
٣٠٤ بحث شروط التحريم	مطلب في الكلام على حديث الاذان جزم ٢٥٨
٣٠٦ مطلب واجبات الصلاة	مطلب في اول من بنى المنابر للاذان ٢٥٩
٣٠٦ مطلب المكروه تحريما من الصغائر ولا تسقط به	مطلب في اذان الجوق ٢٦١
العدالة الا بالادمان	مطلب في المؤذن اذا كان غير محتسب في اذانه ٢٦٢
٣٠٧ مطلب كل صلاة اذيت مع كراهة التحريم	مطلب في كراهة تكرار الجماعة في المسجد ٢٦٥
تجب اعادتها	مطلب هل باشر النبي صلى الله عليه وسلم
٣٠٨ مطلب كل شفع من النفل صلاة	الاذان بنفسه
٣١١ مطلب قد يشار الى المثنى باسم الاشارة	باب شروط الصلاة ٢٦٨
الموضوع للمفرد	مطلب في ستر العورة ٢٧٠
٣١٢ مطلب لا ينبغي أن يعدل عن الدراية	مطلب في النظر الى وجه الامرء ٢٧٣
اذا وافقتهارواية	بحث النية ٢٧٧
٣١٦ مطلب مهم في تحقيق متابعة الامام	مطلب في حضور القلب والخشوع ٢٧٩
٣١٧ مطلب المراد بالمجتهدي فيه	مطلب يصح القضاء بنية الاداء وعكسه ٢٨٣
٣١٨ مطلب سنن الصلاة	مطلب مضى عليه سنوات وهو يصلى الظهر
٣١٨ مطلب في قولهم الاساءة دون الكراهة	قبل وقتها
٣١٩ مطلب في التبليغ خلف الامام	مطلب اذا اجتمعت الاشارة والتسمية ٢٨٥
٣٢١ آداب الصلاة	مطلب ما زيد في المسجد النبوى هل يأخذ
٣٢٢ فائدة لدفع التأثرب محزنة	حكمه
٣٢٢ فصل (في بيان تأليف الصلاة الى انتهائها)	مبحث في استقبال القبلة ٢٨٦
٣٢٣ مطلب في حديث الاذان جزم	مطلب كرامات الاولياء ثمانية ٢٩٠
٣٢٥ مطلب الفارسية خمس لغات	مطلب مسائل التحرى في القبلة ٢٩٠
٣٢٦ مطلب في حكم القراءة بالفارسية او التوراة	مطلب اذا ذكر في مسئلة ثلاثة اقوال ٢٩٢
والانجيل	فالاربع الاول والثالث لا الوسط
٣٢٦ مطلب في حكم القراءة بالشاذ	باب صفة الصلاة ٢٩٦
٣٢٦ مطلب في بيان المتواتر والشاذ	مطلب قد يطلق الغرض على ما يقابل الركن ٢٩٧

مصحف	مصحف
٣٦٩ مطلب في الفرق بين فرض العين وفرض الكفاية	٣٢٩ مطلب لفظ الفتوى أكد وأبلغ من لفظه المختار
٣٦٩ مطلب السنة تكون سنة عين وسنة كفاية	٣٢٩ مطلب قراءة البسملتين الفاتحة والسورة حسن
٣٦٦ فروع في القراءة خارج الصلاة	٣٣٢ مطلب في إطالة الركوع للجاءى
٣٦٦ مطلب الاستماع للقرآن فرض كفاية	٣٤١ مطلب مهم في عقد الأصابع عند التشهد
٣٦٧ باب الامامة	٣٤٥ مطلب في جواز الترحيم على النبي ابتداء
٣٦٨ مطلب شروط الامامة الكبرى	٣٤٥ مطلب في الكلام على التشبيه في كماليت
٣٧١ مطلب في تكرار الامامة في المسجد	على ابراهيم
٣٧٦ مطلب البدعة خمسة أقسام	٣٤٦ مطلب لا يجب عليه أن يصلي على نفسه
٣٧٨ مطلب في امامة الامر	صلى الله عليه وسلم
٣٧٨ مطلب في الاقتداء بشافعي ونحوه هل يكره أم لا	٣٤٦ مطلب في وجوب الصلاة عليه كلما ذكر عليه
٣٧٩ مطلب اذا صلى الشافعي قبل الحنفى هل الافضل الصلاة مع الشافعي أم لا	الصلاة والسلام
٣٨١ مطلب الاساءة دون الكراهة أو الخش منها	٣٤٧ مطلب هل نفع الصلاة عائد للمصلى أم له
٣٨٢ مطلب في كراهة قيام الامام في غير المحراب	والمصلى عليه
٣٨٢ مطلب في جواز الايثار بالقرب	٣٤٨ مطلب نص العلماء على استحباب الصلاة على
٣٨٣ مطلب في الكلام على الصف الاول	النبي صلى الله عليه وسلم في مواضع
٣٨٨ مطلب الواجب كفاية هل يسقط بفعل الصبي وحده	٣٤٨ مطلب في المواضع التي تكرر فيها الصلاة على
٣٩١ مطلب في الاثغ	النبي صلى الله عليه وسلم
٣٩٢ مطلب اذا كانت اللثغة يسيرة	٣٤٩ مطلب في أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هل ترد أم لا
٣٩٢ مطلب الكافي للحاكم جمع كلام محمد في كتبه التي هي ظاهر الرواية	٣٥٠ مطلب في الدعاء بغير العربية
٣٩٦ مطلب في رفع المبلغ صوته زيادة على الحاجة	٣٥٠ مطلب في الدعاء المحترم
٣٩٦ مطلب القياس بعد عصر الاربع مائة منقطع فليس لاحد أن يقيس	٣٥١ مطلب في خلف الوعيد وحكم الدعاء بالمغفرة
٣٩٨ مطلب المواضع التي تفسد فيها صلاة الامام دون المؤتم	للكافر ولجميع المؤمنين
٣٩٩ مطلب الاخذ بالصحيح اولى من الاصح	٣٥٣ مطلب في وقت ادراك تكبيرة الافتتاح
٣٩٩ مطلب في أحكام المسبوق والمدرك واللاحق	٣٥٤ مطلب في عدد الانبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام
٤٠٠ مطلب فيما لو أتى بالركوع والسجود أو بهما مع الامام او قبله او بعده	٣٥٤ مطلب في تفضيل البشر على الملائكة
٤٠٣ باب الاستخلاف	٣٥٤ مطلب هل تتغير الحظوة
٤٠٧ المسائل الاثنا عشرية	٣٥٥ مطلب هل يفارقه المكان
٤١٠ لغز أي مصل تفرض عليه القراءة في اربع ركعات الفرض	٣٥٦ مطلب فيما لو زاد على العدد الوارد في التسبيح
٤١١ لغز أي مصل لا سلام عليه	حقب الصلاة
٤١٢ باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها	فصل في القراءة
	٣٥٧ مطلب في الكلام على الجهر والخافتة
	٣٦٠ مطلب تحقيق مهم فيما لو تذكرك في ركوعه انه لم
	يقرأ فعاد تقع القراءة فرضاً وفي معنى كون
	القراءة فرضاً واجباً وسنة

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٤٥٩	مطلب في ركعتي السفر	٤١٣	مطلب في الفرق بين السهو والنسيان
٤٥٩	مطلب في صلاة الليل	٤١٤	مطلب المواضع التي يكره فيها السلام
٤٦٠	مطلب في احياء ليالي العيدين والنصف وعشر الحجة ورمضان	٤١٥	مطلب المواضع التي لا يجب فيها ردة السلام
٤٦١	مطلب في صلاة الرغائب	٤١٩	مطلب في التشبه بأهل الكتاب
٤٦١	مطلب في ركعتي الاستخارة	٤٢١	مطلب في المشي في الصلاة
٤٦١	مطلب في صلاة التسبيح	٤٢٤	مطلب مسائل زلة القارئ
٤٦٢	مطلب في صلاة الحاجة	٤٢٥	مطلب اذا قرأت اعمال جتلا بدون ألف لا تفسد
٤٦٥	مبحث المسائل الستة عشرية	٤٢٩	مطلب مكروهات الصلاة
٤٦٩	مطلب في الصلاة على الدابة	٤٢٩	مطلب في الكراهة التحريمية والتنزيهية
٤٧٠	مطلب في القادر بقدره وغيره	٤٣١	مطلب في الخشوع
٤٧٢	مبحث صلاة التراويح	٤٣١	مطلب اذا تردد الحكم بين سنة وبدعة كان ترك السنة اولى
٤٧٦	مطلب في كراهة الاقتداء في التفل على سبيل التداعي وفي صلاة الرغائب	٤٣٧	مطلب الكلام على اتخاذ السجدة
٤٧٧	باب ادراك الفريضة	٤٣٩	مطلب في بيان السنة والمستحب والمنعوب والمكروه وخلاف الاولى
٤٧٨	مطلب قطع الصلاة يكون حراما ومباحا ومستحبا وواجبا	٤٤١	مطلب في أحكام المسجد
٤٧٨	مطلب صلاة ركعة واحدة باطلة لا صحيحة مكروهة	٤٤٢	مطلب كلمة لا بأس دليل على أن المستحب غيره لان البأس الشدة
٧٤٩	مطلب في كراهة الخروج من المسجد بعد الاذان (صوابه ٤٧٩)	٤٤٣	مطلب في افضل المساجد
٤٨١	مطلب هل الاساءة دون الكراهة او أغفش	٤٤٣	مطلب في انشاد الشعر
٤٨٥	باب قضاء الفوائت	٤٤٤	مطلب في رفع الصوت بالذكر
٤٨٥	مطلب في أن الامر يكون بمعنى اللفظ وبمعنى الصيغة وفي تعريف الاداء والقضاء	٤٤٤	مطلب في الغرس في المسجد
٤٨٦	مطلب في تعريف الاعادة	٤٤٥	مطلب فيمن سبقته يده الى مباح
٤٩٢	مطلب في اسقاط الصلاة عن الميت	٤٤٥	باب الوتر والنوافل
٤٩٢	مطلب في بطلان الوصية بالختمات والتهاليل	٤٤٦	مطلب في الفرض العلي والعملي والواجب
٤٩٤	مطلب اذا سلم المرتبة هل تعود حسناته ام لا	٤٤٦	مطلب في منكر الوتر او السنن او الاجماع
٤٩٥	باب سجود السهو	٤٤٨	مطلب الاقتداء بالشافعي
٥٠٧	باب صلاة المريض	٤٥١	مطلب في القنوت للنزلة
٥١١	مطلب في الصلاة في السفينة	٤٥٢	مطلب في السنن والنوافل
٥١٣	باب سجود التلاوة	٤٥٤	مطلب في لفظة ثمان
٥٢٤	مطلب في سجدة الشكر	٤٥٥	مطلب قولهم كل شفيع من النفل صلاة ليس مطرذا
٥٢٥	باب صلاة المسافر	٤٥٦	مطلب في تحية المسجد
٥٣٢	مطلب في الوطن الاصل ووطن الإقامة	٤٥٧	مبحث مهم في الكلام على الفجعة بعد سنة الفجر
٥٣٥	باب الجمعة	٤٥٨	مطلب في الكلام على حديث النهي عن النذر
٥٣٧	مطلب في صحة الجمعة بمسجد المربعة والصالحية	٤٥٨	مطلب سنة الوضوء
		٤٥٨	مطلب سنة الضحى

صفحة	في دمشق	صفحة
٥٣٨	مطلب في جواز استئابة الخطيب	٥٧٢
٥٤١	مطلب في نية آخر ظهر بعد صلاة الجمعة	٥٧٢
٥٤٤	مطلب في قول الخطيب قال الله تعالى اعوذ بالله من الشيطان الرجيم	٥٧٢
٥٤٦	مطلب في شروط وجوب الجمعة	٥٧٢
٥٥١	مطلب في حكم المرقى بين يدي الخطيب	٥٧٢
٥٥٢	مطلب اذا شرب في عبادته فالعبرة للاغلب	٥٧٢
٥٥٤	مطلب في الصدقة على سؤال المسجد	٥٧٢
٥٥٤	مطلب في ساعة الاجابة يوم الجمعة	٥٧٢
٥٥٤	مطلب ما اختص به يوم الجمعة	٥٧٢
٥٥٥	باب العيدين	٥٧٢
٥٥٥	مطلب في الفال والطيرة	٥٧٢
٥٥٥	مطلب يا ثم بترك السنة المؤكدة كالواجب	٥٧٢
٥٥٥	مطلب فيما يترجح تقديمه من صلاة عيد أو جنازة أو كسوف أو فرض أو سنة	٥٧٢
٥٥٦	مطلب الفقهاء قديذ كرون ما لا يوجد عادة	٥٧٢
٥٥٦	مطلب يطلق المستحب على السنة وبالعكس	٥٧٢
٥٥٩	مطلب تجب طاعة الامام فيما ليس بمعصية	٥٧٢
٥٥٩	مطلب امر الخليفة لا يبقى بعد موته	٥٧٢
٥٦٢	مطلب لا يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص	٥٧٢
٥٦٢	مطلب في تكبير التشريق	٥٧٢
٥٦٣	مطلب يطلق اسم السنة على الواجب	٥٧٢
٥٦٣	مطلب المختار أن الذبيح اسماعيل	٥٧٢
٥٦٤	مطلب كلمة لا بأس قد تستعمل في المندوب	٥٧٢
٥٦٥	مطلب في ازالة الشعر والظفر في عشر ذي الحجة	٥٧٢
٥٦٥	باب الكسوف	٥٧٢
٥٦٦	باب الاستسقاء	٥٧٢
٥٦٧	مطلب هل يستجاب دعاء الكافر	٥٧٢
٥٦٨	باب صلاة الخوف	٥٧٢
٥٧٠	باب صلاة الجنازة	٥٧٢
٥٧٠	مطلب في تلقين المحتضر الشهادة	٥٧٢
٥٧١	مطلب في قبول نوبة اليأس	٥٧٢
٥٧١	مطلب في التلقين بعد الموت	٥٧٢
٥٧١	مطلب في سؤال الملكين هل هو عام لكل احد أولا	٥٧٢
٥٧٢	مطلب ثمانية لا يسألون في قبورهم	٥٧٢
٥٧٢	مطلب في أطفال المشركين	٥٧٢
٥٧٢	مطلب في القراءة عند الميت	٥٧٢
٥٧٢	مطلب الحاصل في القراءة عند الميت	٥٧٢
٥٧٦	مطلب في حديث كل سبب ونسب منقطع الاسبي ونسبي	٥٧٢
٥٧٨	مطلب في الكفن	٥٧٢
٥٨١	مطلب في كفن الزوجة على الزوج	٥٧٢
٥٨١	مطلب في صلاة الجنازة	٥٧٢
٥٨٢	مطلب هل يسقط فرض الكفاية بفعل الصبي	٥٧٢
٥٩٠	مطلب في بيان من هو أحق بالصلاة على الميت	٥٧٢
٥٩٠	مطلب تعظيم اولى الامر واجب	٥٧٢
٥٩٢	مطلب في كراهة صلاة الجنازة في المسجد	٥٧٢
٥٩٢	مطلب مهم اذا قال ان شئتم فلانا في المسجد يتوقف على كون الشاتم فيه وفي ان قتلته بالعكس	٥٧٢
٥٩٧	مطلب في حمل الميت	٥٧٢
٥٩٨	مطلب في دفن الميت	٥٧٢
٦٠٢	مطلب في الثواب على المصيبة	٥٧٢
٦٠٢	مطلب في كراهة الضيافة من اهل الميت	٥٧٢
٦٠٤	مطلب في زيارة القبور	٥٧٢
٦٠٥	مطلب في القراءة للميت واهداء ثوابه له	٥٧٢
٦٠٥	مطلب في اهداء ثواب القراءة للنبي صلى الله عليه وسلم	٥٧٢
٦٠٦	مطلب في وضع الجريد ونحو الاس على القبور	٥٧٢
٦٠٧	مطلب فيما يكتب على كفن الميت	٥٧٢
٦٠٧	باب الشهيد	٥٧٢
٦١١	مطلب في تعداد الشهداء	٥٧٢
٦١٢	مطلب المعصية هل تنافي الشهادة	٥٧٢
٦١٢	باب الصلاة في الكعبة	٥٧٢





٩٠٢  
١-٤



هذا الكتاب رد المحتار ج١ بايزدهم  
ماه رمضان سنه ١٢٨٥ هـ  
محمد عبد الحليم فريشه داخل كتابه  
سرکار کردید



الجزء الاول من حاشية العلامة الفقيه الفهامة النسيه حاشية المحققين

الشيخ محمد أمين الشهير بابن عابد بن السماوة المختار على

الدراختار شرح تنوير الابصار في فقه مذهب

الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان

نفع الله بها أهل

الاجل

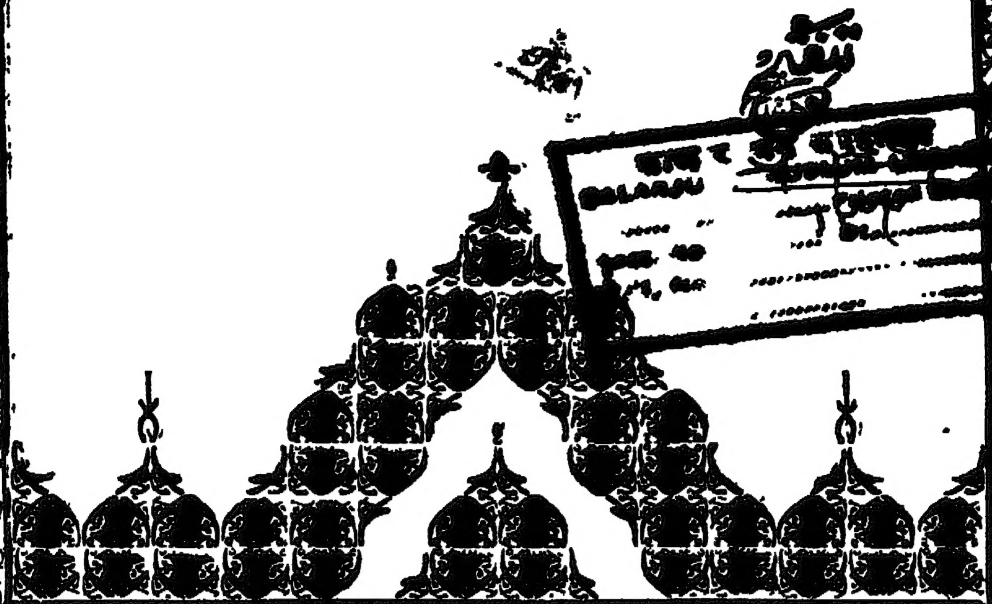
امين

جلد اول

33 x 23 سم

614

آری صد ...



رد المحتار على الدر المختار

بسم الله الرحمن الرحيم

احمدك يا من تنزهت ذاته عن الاتسباء والنظائر \* وأشكرك شكرا أستزيد به من درر غرر القوائد زواهر  
الجواهر \* وأسألك غاية الدرايه \* ودوام العنايه \* بالهداية والوقايه \* في البداية والنهايه \* وفق  
باب المنع من مبسوط بحر فيضك المحيط لايضاح الحقائق \* وكشف خرائن الاسرار لاستخراج درر البصار  
من كزالدقائق \* وأصلي وأسلم على نبيك السراج الوهاج وصدر الشريعه \* صاحب المعراج وحاوي  
المقامات الرفيعه \* وعلى آله الطاهرين \* وأصحابه الظاهرين \* والائمة المجتهدين \* وتابعيهم بإحسان  
الى يوم الدين \* (اتابعه) فيقول احوج المفتقرين الى رحمة أرحم الراحمين \* محمد أمين الشهير بابن عابدين  
\* أن كتاب الدر المختار \* شرح تنوير الابصار \* قد طار في الاقطار \* وسار في الامصار \* وفاق  
في الاشتهار \* على الشمس في رابعة النهار \* حتى اكب الناس عليه \* وصار مفزهم اليه \* وهو  
الطري بأن يطلب \* ويكون اليه المذهب \* فانه الطراز المذهب في المذهب \* فلقده حوى من الفروع  
المنقحة \* والمسائل المصنعة \* ما لم يحويه غيره من كبار الاسفار \* ولم تنسج على منواله يد الافكار \* بيد أنه  
لصفر جوده \* ووفور عمله \* قد بلغ في الايجاز \* الى حد الافاز \* وتنعج بأعجاز الجتهاز \* في ذلك الجواز \*  
عن انجاز الافراز \* بين الحقيقة والجواز \* وقد كنت صرقت في معاناته برهة من الدهر \* وبذلت له مع  
المشقة ثقة من جديد العمر \* واقتنصت بشبكة الافهام اجل شوارده \* وقيدت بأوتاد الاخلام جل أواده \*  
وصرت في الليل والنهار سعيه \* حتى أسر الى سره وضميره \* وأطلعني على حوره المقصورات في انبيام \*  
وكشف لي عن وجوه مخدراته اللثام \* فطفت اوشى حواشي صفائح صحائفه اللطيفه \* بمباهر في الحقيقة  
ياض للصيفه \* ثم أردت جمع تلك القوائد \* وبسط سطر هاتيك الموائد \* من متفرقات الحواشي  
والرقاع \* خوفا عليها من الضياع \* ضامنا الى ذلك ما حرره العلامة الحلبي \* والعلامة الططاوي  
وغيرهما من محشي هذا الكتاب \* ورجع عزوت ما فيه الى كتاب آخر لزيادة الثقة بتعدد النقل

للاغراب \* واذا وقع في كلامهم ما خلافة الصواب أو الاحسن الالهيم \* اقترنا الكلام على ما يشاء  
المقام واشير الى ذلك بقولي فافهم \* ولا اصرح بالاعتراض عليهما \* تأديا معهما \* وقد التزمت فيما  
يقع في الشرح من المسائل والضوابط \* مراجعة أصله المنقول عنه وغيره خوفا من اسقاط بعض القيود  
والشرائط \* وزدت كثيرا من فروع مهمه \* فوائد حاجه \* ومن الوقائع والحوادث \* على اختلاف  
البواعث \* والابحاث الزائقة \* والنكت الفاتحة \* وحل العويصات \* واستخراج المفويصات \* وكشف  
المسائل المشككة \* وبيان الوقائع المعضلة \* ودفع الايرادات الواهية من ارباب الحوائش \* والانتصار  
لهذا الشارح المحقق بالحق ورفع الغوائش \* مع عزو كل فرع الى أصله \* وكل شيء الى محله \* سقى الجلبج  
والدلائل \* وتعليقات المسائل \* وما كان من مبتكرات ~~فكري~~ الفاتر \* ومواقع نظري القاصر \*  
أشير اليه \* وابنه عليه \* وبذلك الجهد في بيان ما هو الاقوى \* وما عليه الفتوى \* وبيان اراج  
من المرجوح \* مما اطلق في الفتاوى أو الشروح \* معقد في ذلك على ما حرره الائمة الاعلام \* من  
المتأخرين العظام \* كالامام ابن الهمام وتلميذه العلامة قاسم وابن أمير حاج \* والمصنف والزملي وابي  
نجيم وابن الشلي \* والشيخ اسماعيل الحائك والحائقي السراج \* وغيرهم من لازم علم الفتوى \* من أهل  
التقوى \* قد وكت حواشي هي القريدة في بابها \* الفاتحة على أترابها \* المسفرة عن قضاها \* لطلابها  
وخطابها \* قد أرشدت من احترم من الطلاب \* في فهم معاني هذا الكتاب \* فلهذا أسميته هذا المختار \* على الدر  
المختار \* واني أقول ما شاء الله كان \* وايس الخبر كالعيات \* فسيحمد هاما عانيا \* بعد الخوض في معانيها \* شعر  
بجعت بتوفيق الاله مسائلا \* رفاق الحوائش مثل دم مع المقيم  
وما نرثنا شرا في علوها \* بجود حسود وهو عن نورها عي

ولئى اساله تعالى متوسلا اليه بنبيه المكرم \* صلى الله عليه وسلم \* وبأهل طاعته من ~~كل~~ ذى مقام  
على معظم \* وبقدوتنا الامام الاعظم \* أن يسأل على ذلك من انعامه \* ويعين على اكمله وانعامه \*  
وأن يعفر عن زللي \* ويتقبل منى على \* ويجعل ذلك خالصا لوجهه الكريم \* موجبا للفوائد في جنات  
النعيم \* ويتق به العباد \* في عامة البلاد \* وأن يسلك في سبيل الرشاد \* ويلهمنى الصواب والسداد \*  
ويستر عثراتى \* ويسمع عن هفواتى \* فاني متطفل على ذلك \* لست من فرسان تلك المسالك \* ولكنى  
استقدم من طوله \* واستغنى بقوته وحوله \* وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب \* هذا ولنى قد قرأت  
هذا الكتاب \* العذب المستطاب \* على نادم زمانه \* وفقه أوانه \* مفيد الطالبين \* ومرقى المريدين  
\* سيدى الشيخ سعيد الحلبي المولد \* الدمشقي المحدث \* ثم قرأته عليه ثانيا مع حاشيته للشيخ ابراهيم الحلبي الى  
كتاب الاجارة عند قراءة في علمه البصر الرائق قراءة اتقان \* بتأمل وامعان \* واقتبست من مشكاة فوائده \*  
وتحليت من عقود فرائده \* وانتفعت بأنفاسة المطاهره \* وأخلاقه الفاخرة \* وأجاز لي بروايته عنه وبسائر  
مروياته \* امتع الله تعالى المسلمين بطول حياته \* بحق روايته له عن شيخنا العلامة المرحوم السيد محمد  
شاكر العقاد السالمي الهمرى \* عن فقيه زمانه منلا على التركمانى أمين الفتوى بد مشق الشام عن الشيخ صالح  
العلامة عبد الرحمن الجبلد عن مؤلفه عمدة المتأخرين الشيخ علاء الدين \* وأرويه أيضا عن شيخنا السيد شاكر  
بقراءتي عليه لبعضه وهو يروى الفقه النعماني عن محتى هذا الكتاب العلامة الشيخ مصطفى الرحق  
الانصارى ومنلا على التركمانى عن فقيه الشام ومحدثها الشيخ صالح الجيزي عن والده العلامة الشيخ ابراهيم  
جامع الفتاوى الخيرية عن شيخ الفيا العلامة خير الدين الرملى عن شمس الدين محمد الحائقي عن العلامة أحمد  
ابن يونس الشهير بابن الشلي بكسر فسكون وتقديم اللام على الباء الموحدة \* ويرويه شيخنا السيد  
شاكر عن محتى هذا الكتاب العلامة النحرير الشيخ ابراهيم الحلبي المداوى وعن فقيه العصر الشيخ  
ابراهيم المزى السامحاني أمين الفتوى بد مشق الشام كلاهما عن العلامة الشيخ سليمان المنصوري عن الشيخ  
عبد الحى الشربلاني عن فقيه النفس الشيخ حسن الشربلاني ذى التأليف الشهيرة عن الشيخ محمد الهادي  
عن ابن الشلي \* وأروى بالاجارة عن الاخوين المحدثين الشيخ عبد القادر والشيخ ابراهيم حفيدي سيدى  
عبد الغنى التابلسي شاحح المحبة وغيرها عن جد هاما المذكور عن والده الشيخ اسماعيل شارح الدر

والقرن عن الشيخ أحمد الشوبري عن مشايخ الاسلام الشيخ عمر بن نجيم صاحب النهر والشمس الحانوتي  
صاحب الفتاوى المشهورة والنور على المقدمي شارح نظم الكثر من ابن الشلي \* وأروى بالاجازة أيضا  
عن المحقق هبة الله البعلبي شارح الاشياء والنظار عن الشيخ صالح الجيني عن الشيخ محمد بن علي الكنتي  
عن الشيخ عبد الفضار مقق القدس عن الشيخ محمد بن عبد الله الفري صاحب التتوير والمخ عن العلامة  
الشيخ زين بن نجيم صاحب البحر عن العلامة ابن الشلي صاحب الفتاوى المشهورة وشارح الكفر  
عن السري عبد البر بن الشحنة شارح الوهبانية عن المحقق حيث اطلق الشيخ كمال الدين بن الهمام صاحب  
فتح القدير عن السراج عمر الشهير بقاري الهداية صاحب الفتاوى المشهورة عن علاء الدين السيرامي عن  
السيد جلال الدين شارح الهداية عن عبد العزيز البخاري صاحب الكشف والتحقيق عن الاستاذ حافظ  
الدين التسي صاحب الكثر عن شمس الائمة السرخسي عن شمس الائمة الطلواني عن القاضي أبي علي التسي  
نظر الاسلام البرزوي عن شمس الائمة السرخسي عن شمس الائمة الطلواني عن القاضي أبي علي التسي  
عن أبي بكر محمد بن الفضل البخاري عن أبي عبد الله السيد بوني عن أبي حفص عبد الله بن أحمد بن أبي حفص  
الصغير عن والده أبي حفص الكبير عن الامام محمد بن الحسن الشيباني عن امام الائمة وسراج الائمة أبي خنيفة  
النعمان بن ثابت الكوفي عن جاد بن سليمان عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله  
تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أمين الوحي جبريل عليه السلام عن الحكم العدل جل جلاله  
وتقدست اسمائه \* (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) استدل بها عملا بالاحاديث الواردة في ذلك والاشكال  
في تعارض روايات الابتداء بالسملة والحمدلة مشهور وكذا التوفيق بينها يحمل الابتداء على العرفي  
أو الاضافي وكذا ما اورد من الاذان ونحوه مما يدل على ما فيه والحواب عنه بأن المراد في الروايات كلها الابتداء  
باحداهما أو بما يقوم مقامه أو بحمل المقيد على المطلق وهو رواية يذكرها الله عنده من جواز ذلك \* ثم البناء لفظ  
خاص حقيقة في الاصاق مجاز في غيره من المعاني لا مشترك بينها لترجيح الجواز على الاشتراك موضوع بالوضع  
العام للموضوع له الخاص عند العضد وغيره أي لكل واحد من الشخصات الجزئية الملوطة بأمر كل واحد وهو  
مطلق الاصاق بحيث لا يفهم منه الا واحد بخصوصه والاصاق تعليق شيء بشي وإيصاله به فيصدق بالاستعانة  
والسببية لاصاق الكتابة بالقلم وبسببه كما في التصريح ولما كان مدلول الحرف معنى حاصل في غيره لا يتعقل  
ذهنا ولا خارجا لا يتعلق اشتراطه المتعلق المعنوي وهو الاصاق والتصوي وهو هنا ما جعلت التسمية مبدأه  
فيفيد تلبس الفاعل بالفعل حال الاصاق والمراد الاصاق على سبيل التبرك والاستعانة والاولى تقدير  
المتعلق مؤخر ليفيد قصد الاهتمام باسمه تعالى ردا على المشرك المبتدئ باسم آلهته اهتماما بها لا للاختصاص  
لان المشرك لا يتبرك باسمه تعالى وليفيد اختصاص ذلك باسمه تعالى ردا على المشرك أيضا واطهارا  
للتوحيد فيكون قصر افراد وانما قدم في قوله تعالى اقرأ باسم ربك لان العناية بالقراءة اولى بالاعتبار ليحصل  
ما هو المقصود من طلب أصل القراءة اذ لو أخر لا فاد أن المطلوب كون القراءة مفتوحة باسم الله تعالى لا باسم غيره  
ثم هذه الجلة خبرية لفظا وهل هي كذلك معنى أو انشائية بمعنى ظاهر كلام السيد الثاني والمقصود اظهار  
انشاء التبرك باسمه تعالى وحده ردا على المخالف اما على طريق النقل الشرعي كتبت واشتريت أو على  
ارادة الملازم كرب اني وضعها اني فان المقصود بها اظهار التمسك بالاصح لا الاخبار بمضمونها وهل تخرج بذلك الجلة  
الخبرية عن الاخبار أو لا ذهب الزمخشري الى الاول وعبد القاهر الى الثاني وسيأتي في الجملة لذلك مزيد  
بيان وأورد أنها لو كانت انشائية لما تحقق مدلولها خارجا بدونها والثاني باطل فالقدم مثله اذ السفر والاكل  
ونحوهما مما ليس بقول لا يحصل بالسملة وأجيب بأنها اذا كانت لانشاء اظهار التبرك أو الاستعانة  
باسم تعالى وحده على ما قلنا فلا شك أنه انما تحقق بها كما أن اظهار التبرك والتعظيم والتسليم بذلك المظن فان  
الانشاء قسمان منه ما لا يتحقق مدلوله الوضعي بدون لفظه ومنه ما لا يتحقق مدلوله الالتزامي بدونه وما نحن فيه  
من قبيل الثاني \* ثم ان المراد بالاسم هنا ما قابل الكنية والملقب فيشمل الصفات حقيقة أو اضافية أو سلبية  
فبدل على أن التبرك والاستعانة بجميع أسمائه تعالى \* والله علم على الذات العلية المتضمنة للصفات الحميدة  
كما قاله السعد وغيره والمخصوصة أي بلا اعتبار صفة أصلا كما قاله العصام قال السيد الشريف كما تاهت

(بسم الله الرحمن الرحيم)



المقول في ذاته وصفا لا حجابا من غير ان يتصل بالصفات التي هي في ذاته لا يتصل  
بشيء من تلك الاوار اشعة فيهرت من السيف من فاختفوا أسرهم من غير ان يتصل  
او علم وغير علم والجمهور على انه عربي علم من فعل من غير اعتبار اصل شبه و منهم من يوجب حقيقة وجود بن الحسن  
والشافعي والخليل ويروي هشام عن محمد بن ابي حنيفة انه اسم الله الاعظم وفيه حال الجواهرى وحسب  
من العلماء والسياسة العارفين حتى انه لا ذكر عندهم لمصاحب مقام فوق الذكركه كمال شرح الصوري لابن ابي  
حاج وهو الركن لفظ عربي وقيل هو عرب عن رختان بانها المهجة لا نكارا العرب حين سمعوه وورد بان انكارهم  
لشيء منهم انه غير تعالى في قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الله او ادعوا الرحمن وذهب الاعظم الى انه علم كالحلاله  
لاختصاصه به تعالى وعدم اخلاقه على غيره تعالى وهو فاو منكر او اما قوله في مسيلة (واتت حيت الوري  
لازلت رحمتا) فمن ثبته وغلوته في الكثرة واختاره في المعنى قال السبكي والحق ان المنع شرعي لا لقوى  
وان الخصوص به تعالى المعرف والجمهور على انه صفة مشبهة وقيل صيغة مبالغة لان الزيادة في اللفظ لا تكون  
الازيادة المعنى والا كانت عبثا وقد زيد فيه حرف على الرحيم وهو يفيد المبالغة بصفته فدلته زيادته على زيادة  
عليه في المعنى كما لان الرحمة نعم المؤمن والكافور الرحمة تقض المؤمن او تكفي لان الرحمن المنعم بجلال  
النم والرحيم المنعم بدقائقها والظاهر ان الوصف بهما المدح وفيه اشارة الى لمية الحكم أي انما افتتح  
كاتبه باسمه تعالى متبر كما مستعين به لانه المقيض للنعم كلها وكل من شأنه ذلك لا يفتح الا باسمه وهل وصفه  
تعالى بالرحمة حقيقة او مجاز عن الانعام او عن ارادته لانها من الاعراض النفسانية المفضلة عليه تعالى  
فيراد غايتها المشهور والثاني والتحقق الاول لان الرحمة التي هي من الاعراض هي القائمة بنا ولا يلزم كونها  
في حقه تعالى كذلك حتى تكون مجازا كالحكم والقدرة والارادة وغيرها من الصفات معانيها القائمة بسانم  
الاعراض ولم يقل احد انها في حقه تعالى مجاز وعلم تحقيقه مع فوائد اخرى حواشينا على شرح المنار للشارح  
(قوله جدا) مفعول مطلق لمعامل محذوف وجوبا والحمد لغة الوصف بالجليل على الجليل الاختياري على  
جهة التعظيم والتبجيل وعرفا فعل بني عن تعظيم المنعم بسبب انعامه فالاول اخص وورد اذا الوصف لا يكون  
الا باللسان واعم متطقالا نه قد يكون لا بمقابلة نعمة والثاني بعكسه فينهما عموم وجهي والشكر لغة  
يرادق الحمد عرفا وعرفا صرف العبد جميع ما اقم الله عليه الى ما خلق لاجله وخرج بالاختياري المدح  
فانه اعم من الحمد لاخراده في مدحت زيد اعلى رشاقة قد والولوة على صفاتها فينهما عموم مطلق وذهب  
المنحصر الى ان ترادفهما لا شرطه في المدح عليه ان يكون اختياريا كالحمد عليه وقض التعريف  
بجاء خروج حمد الله تعالى على صفاته واجيب بان الذات لما كانت كافية في اقتضاء تلك الصفات جعلت بمنزلة  
الافعال الاختيارية وبانه لما كانت تلك الصفات مبدء الافعال اختيارية كان الحمد عليها باعتبار تلك الافعال  
فالحمد عليه اختياري باعتبار المآل او ان الحمد عليها مجاز عن المدح ثم ان الحمد عليه وبه قد يتغير ان ذاتا  
كهاذا واعتبارا كما اذا وصف الشجاع بشجاعته فهي محمودية من حيث ان الوصف كان بها ومحمود عليه من  
حيث انها كانت باعثة على الحمد والحمد حيث اطلق ينصرف الى العرفي لما قاله السيد في حواشي المطالع اللفظ  
عند اهل العرف حقيقة في معناه العرفي مجاز في غيره وعند محقق الصوفية حقيقة الحمد اظهر صفات الكمال  
وهو بالفعل اقوى منه بالقول لان دلالة الافعال عقلية لا تصور فيها التصف ودلالة الاقوال وضعية تصور فيها  
ذلك ومن هذا التبديل جدا لله تعالى وثناؤه على ذاته فانه بسيط بساط الوجود على محركات لا تسمى ووضع  
عليه مؤنذ كرمه التي لا تنهاه فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل عليها ولا يتصور في العبارات مثل هذه  
الدلالات ومن ثم قال عليه الصلاة والسلام لا احصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ثم ان الحمد مصدر  
يصح ان يراد به معنى المني لتمام أي الحامدية أو المني للمفعول أي الحمودية أو المعنى المصدري أو الحاصل  
بالمصدر وعلى كل حال في قولنا الحمد لله لما ليسر أو للاستغراق أو للهدى الذي أي القرد الكامل المعهود  
وهو الحمد القديم فهي اثني عشر صورة واختلاف الكشاف الجنس لان الصيغة مجزوء هاندل  
على اختصاص جنس الحامدية تعالى ولم يسميه اختصاص كل فردا لخر في فرد منها يخرج الجنس تعالى  
لما يقتضي كل فرد فيكون اختصاصا بجنس الذي ادلتا بغيره في رجلي وهو الذي من اياته ابتداء فلا حاجة

قوله مشتق الظاهر أن معادله  
ساقط من قوله أي أوجامد كما يطهر  
أيضاً أن الخلاف في الارتجال  
ساقط بنقبه وقوله من غير  
اعتبار أصل منه الظاهر أن كلمة  
منه محرفة عن فيه تأمل اهـ  
معه

في تأويلها بصورة وهو شوق الخلق تعالى في خبره الى ان يلاصق الشوق بالامانة واستمر تحت  
الاستغراق لان الخصم على الحقيقة لا يكون كغيره الا في ذلك الجبل في الشرح وعلى كل حال خصص اختصاص المحمول  
على الحقيقة في ذلك الجبل خبره تعالى مرة القوم أو مضميناً ما قبله أنه راجع اليه لتكتمه تعالى والحد أو المبدأ  
عليه وقد يقال أنه جعل الجنس في المقام الثاني منصرفاً الى الكمال كله ككل الحقيقة فيكون من باب ذلك  
المكتاب والخاتم الجواد وهل هذه الخصص بطريق القوم أو المنطوق قبيل بالمنطوق وروى بأن كل فعل في  
المضموم والشمول ليس التي هو مفهومها وان كان لا يوافق بال مفهوم لها في ذلك لا يفيده المضموم وليس  
الصفة وضعفه في التبرير بأن كلامهم مشهور باعتباريه وقد تكرر الاستدلال معهم في ثبوت اليقين عن الله  
بقوة عليه الصلاة والسلام واليقين على من أنكر طريق الهداية جعل بعض الايمان على التكرير وليس وراء  
الجنس شيء وعلى كل من الصور لا تنفي مشرتظام الله تعالى الملك أو الاستحقاق أو الاختصاص فهي مت و ثلاثون  
وعلى الاخير فهي لتأكيد الاختصاص المستفاد من آل كما قاله السيد من أن كلامه ما يدل على اختصاص  
الهيأة عليه تعالى وقيل أن الاختصاص المستفاد من اللام هو اختصاص الحد بعد خولها وآل لا اختصاص  
ذلك الاختصاص به تعالى وتعامه في شرح آداب البحث يقول يظهر لي أن آل لا يفيده الاختصاص اصلاً كما مر  
منسوبة بالصفة وانما هو مستفاد من النسبة أو من اللام لما صرح به في التلويح من أن آل للتعريف ومعناه  
الاشارة والتعيين والقيس والاشارة اما الى جهة معينة من الحقيقة وهو تعريف العهد أي الخارجي كما في  
رجل تأ كرم الرجل واما الى نفس الحقيقة وذلك قد يكون بحيث لا يختص الى اختيار الافراد وهو تعريف  
الحقيقة والمهابة كالمثل خير من المرأة وقد يكون بحيث يقتصر اليه وحيداً اما أن توجد قرينة البعوضة  
كافي ادخل السوق وهو العهد الذهني أولاً وهو الاستغراق بأن الانسان لقي خسراً حتماً من ترجيح بعض  
التساويات بلا مرجع فالعهد الذهني والاستغراق من فروع الحقيقة ولهذا ذهب المحققون الى أن اللام  
لتعريف العهد أو الحقيقة لا غير الا أن القوم أخذوا بالخاص وجعلوه أربعة أقسام أهم موصافهذه معاني آل  
فاذا كان مدخولها موضوعاً وحل عليه مقرون باللام التي هي الاختصاص أفادت اللام أن الجنس أو العهد  
مختص بمدخولها وان كان المحمول غير مقرون بها فان كان في الجملة ما يفيده الاختصاص كتحريف الطرفين  
وقصوره فيها الا فان سكنا آل البنين والمهابة فنفس النسبة في الاختصاص اذ لو خرج فرد من أفراد  
الموضوع لم تصدق النسبة لتزوج الجنس معه كما ترى كلام الكشف ولذا قال في الهداية وليس وراء الجنس  
شيء والحاصل أن الاختصاص مستفاد من اللام الموضوعية أو من النسبة لكن اذا كانت آل للجنس  
والمهابة كما في حديث واليمين على من أنكر أماً اذا كانت آل للاستغراق ولم يقتن المحمول بلام الاختصاص  
وهو كقولك الرجل بأكل الرغيف فلا اختصاص أصلاً هذا ما ظهر انتهى القاصر قد بره وبه اندفع ما في  
التعريض من التخصيف واذا جعلته اللام الملك أو الاستحقاق فلا اختصاص وان قلنا ان آل تفيده لان  
اختصاص ملك الحد أو استحقاقه مدخول اللام لا ينافي ثبوت الحد لا نحو لا بطريق الملك أو الاستحقاق تأمل  
ثم هذا الجملة فتشمل الخيرية وصدق علم التعريف لاق الاخبار بالحد وصف بالجميل الخ أو فعل في الخ  
واذا كانت آل في الجنس فالصفة مهابة أو الاستغراق فكلية والعهد الذهني تجزية ولو سمع بطلان العهد  
الخارجي فتخصصة ويحتمل أن تكون منقولة الى الانشاء شرعاً أو مجازاً من لازم معناها فالقصور ايجاد الحد  
بنفس الصفة أي انشاء تعظيمه تعالى واختلاف في الجملة الاخبار بما اذا استعملت في لازم معناها ككلامه والثناء  
والهيباء هل تصير انشائية أم لا ذهب الشيخ عبد القادر القاسمي الى الثاني قال لا يلزم اختلاء الجملة من نوع معناها  
قبل ولا يلزم عليه هذا التفاء الاضاف بالجميل قبل جملها عند ضرورة أن الانشاء يقارن بطلان معناه في  
الوجود وروى بأن اللام الوصف بالجميل لا الاضاف والكلام فيه (قصة) عا في الاحكام الشرعية  
في صكك من البطلان والحد أو العهد تفي في ابتداء المذبح وادى للمبدأ والارشاد اليه لكن يقوم  
نظامها كل ذلك خاص في بعض الكتب أنه لا ينافي بالرحم لان المذبح ليس بالامر له كمن في الجوهر  
الامر له بالرحم انما هو من الرحيم فهو من الرحيم في كل ذلك فبطلان القول الا كذا لكن الاصح  
انها استعملت أيضاً في ابتداء الموضوع والاصل على ابتداء كل شيء على ما في الخبرين أو استعمل في



[illegible]

لأننا من شرجت عدد ونا بانواع  
الهداية سابقا وتورت بصا رنا

كأن تعريقات السبب (قوله بتنوير الإله) الآية السببية فإن الإله بتنوير صورته بتنوير  
 المصنوعات عنه تعالى وإلى المكتوب الثانية وفيه ذلك مما يكون سببا في العادة لتنوير البصيرة بالكتاب  
 المعارف (قوله لاحقا) الكلام فيه الكلام في سابقا واما كان تنوير البصائر لاحقا أي متأخرا عن شرح  
 الصدور لأن شرحها بالاهتداء إلى الاسلام كإشعاره بقوله تعالى فمن يرد الله أن يهديه لآخره هذا سببا  
 عادة على تنوير البصائر بما ذكرنا وقال الخياط في حاشية المختصر قد مر شرح الصدر على تنوير القلب لأن  
 الصدور عا القلب وشرحه مقدم على شرح التنوير في القلب (قوله وأفضت) يقال أفاض الماء على نفسه  
 أي أفرغه قاموس (قوله من أشعة) جمع شعاع بالضم وهو ما تراه من الشمس كأنه الجبال مقبلة عليك إذا  
 نظرت إليها أو ما يتشع من ضوءها قاموس والشرعية فعيلة بمعنى مفعولة أي مشروعة فقد شرعها الله حقيقة  
 والنبي صلى الله عليه وسلم مجازا والشرعية والملة والدين شيء واحد فهي شريعة لكون الله تعالى قد شرعها  
 والشرعية في الأصل الطريق يورد للاستقامة فأطلقت على الأحكام المشروعة لبيانها ووضوحها والتوصل بها  
 إلى ملب الحياة الأبدية وملة لكونها أملت علينا من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ودين للتدين  
 بأحكامها أي للتعبد بها اه ط وكل من الدين والشرعية يضاف إلى الله تعالى والنبي والامة بخلاف الملة  
 فإنها لا تضاف إلا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيقال ملة محمد صلى الله عليه وسلم ولا يقال ملة الله تعالى  
 ولا ملة زيد كما قاله المظهر والراغب وغيرهما في كل ما قاله التفازاني أنها تضاف إلى آحاد الامة فهمستاني  
 في شرحه على الكيدانية هذا وقال ح الانسب بالافاضة والبحر أن يقول من شأيب مثلا وهو جمع  
 شويوب الدفعة من المطر كما في القاموس اه أي بناء على أنه شبه الشريعة بالشمس بجامع الاهتداء فهو  
 استعارة بالكناية والأشعة تخيل وكل من الافاضة والبحر لا يلائم ادعاء أن الشريعة من أفراد الشمس الذي  
 هو معنى الاستعارة ولا يفتي أن هذا غير متعين لجواز أن تشبه أحكام الشريعة بالأشعة من حيث الاهتداء  
 فهو استعارة تصريحية والقرينة اضافة الأشعة إلى الشريعة ثم تشبه الأحكام المبرع عنها بالأشعة من حيث  
 الارتضاع أو الكثرة بالنسب فهو استعارة بالكناية والافاضة استعارة تقييدية والبحر ترشيح فقد اجتمع  
 فيه ثلاث استعارات على حد قوله تعالى فإذا قمها الله لباس الجوع والخوف ويجوز أن يقال اضافة الأشعة  
 إلى الشريعة من اضافة المشبه إلى المشبه وشبه المسائل الشريعة بالبحر بجامع الكثرة أو النفع  
 فهو استعارة تصريحية والافاضة ترشيح فافهم (قوله وأغدت) أي اكثرت في التزليل لاسقيناهم ماء  
 غدتا أي كثيرا صبح (قوله لدينا) أي عندنا وقيل إن لدى تقتضي الحضرة بخلاف عند تقول عندي  
 فرس إذا كنت تملكها وإن لم تكن حاضرة في مكان التكلم ولا تقول لدى إذا كانت حاضرة (قوله  
 منكم) جمع منكم وهي العطية (قوله الموفرة) أي الكثرة (قوله نهرا فائضا) الفائض الخبار من كل  
 شيء قاموس وفيه استعارة تصريحية أيضا تليها مآثر ولا يفتي ما في الجمع بين أسامي الكتب من الهداية  
 والتنوير والبحر والنهر من الطائفة وحسن الإيهام وليس المراد بها نفس الكتب لما فيه من التكلف وفوات  
 النكات البديعية في لطف الكلام ولا غير المؤلف في مثل هذا المقام بين العلماء الاعلام فافهم (قوله  
 وأتممت) أي أكملت نعمتك أي أفاضت أو ما أتممت به ط (قوله علينا) الضمير للموقف وحده قطر إلى عود  
 جواب الاتضاع به إليه فقط وأتى بضمير العظمة للحدث بالنعمة وهو جازع عند الفقهاء والهدئين أو الجبر لمعاشير  
 الخفية باعتبار الاتضاع به وهذا حسن ظن من الشيخ ويدل على أن الخطبة ألقت بعد أحداثه هذا الكتاب  
 بل على أنها متأخرة عنه ط (قوله حيث) الخلية للتعليل أي لما كنت بسرت أي سهل أو لتقييد أي أتممت  
 وقت يسير أحداث الخ والاقول أولى ط (قوله تفيض) هو في اصطلاح المصنفين عبارة عن كتابة الشيء على  
 وجه الضبط والحرير من غير ضبط بهد كتابته كيفما اتفق اه حوى (قوله هذا الشرح) الإشارة إلى  
 تنافي الذهن من الالتفات إلى الخلية على المعاني وهذا هو الأول من الأوجه السبعة المشهورة ط وهي  
 كون الإشارة إلى واحد فقط من الألفاظ أو النقوش أو المعاني أو إلى اثنين منها أو إلى الثلاثة وعلى كل فالإشارة  
 مجازية هنا والشرح معنى الشرح أي الميز والكتف أو جعل الألفاظ شرعا بالغة (قوله المختصر)  
 الاختصار قليل اللفظ وكثير المعنى وهو الأيجاز كما في المختار (قوله قدام) في القاموس وجعل

ببتنوير الابصار لاحقا واغدت  
 علينا من اشعة شريعتك المطهرة  
 بهراراتها واغدت لدينا من  
 بحار منكم الموفرة نهرا فائضا  
 وأتممت نعمتك علينا حيث  
 بسرت ابتداء تفيض هذا الشرح  
 المختصر بجماء وجه

وتجهاك مثلثين تلقاه وجهك (قوله منبع الشريعة) أي محل ينبعها وظهورها شبه الظهور بالتبع ثم اشتق من التبع معنى الظهور ومنبع بمعنى مظهر فهو استعارة تصريحية أو شبه الشريعة بالماء والمنبع تخيل فهو استعارة بالكناية والمعنى وجه صاحب منبع الشريعة (قوله والدرر) أي الفوائد الدنيوية والآخرية الشبيهة بالدرر في النفاسة والانتفاع فهو استعارة تصريحية وعطفه على الشريعة من عطف العام على الخاص وفيه إيهام لطيف بكتاب الدرر (قوله ونجيبه) عطف على منبع تشبيهه بجميع بمعنى مضاجع وهو من يضطجع بهذا آخر بلا فاصل وأطلق عليها جميعاً لقرينها منه صلى الله عليه وسلم ط (قوله الجليلين) أي العظمين (قوله بعد الأذن) متعلق بقوله يسرت أو ابتدأه وكان الأذن للشارح حصل منه صلى الله عليه وسلم صريحاً برؤية مقام أو بالهام وببركته صلى الله عليه وسلم فاق هذا الشرح على غيره كما فاق منه حيث رأى المصنف النبي صلى الله عليه وسلم فقام له مستقبلاً واعتقه بجلا وألقمه عليه الصلاة والسلام لسانه الشريف كما حكاه في المخ فكل من المتن والشرح من آثار بركته صلى الله عليه وسلم فلا غرو أن شاع ذكرهما وفاق وعظم نفعهما في الآفاق (قوله صلى الله عليه وسلم) فعل ماض قياس مصدره التصلية وهو مجهول لم يسمع هكذا قاله غير واحد ويؤيده قول القاموس صلى صلاة لتصلية دعا اه ويرتبه ما أنشدته نعلب

### تركب القيان وعزف القيان \* وادمنت تصلية واجتهالا

القيان جمع قينة وهي الامة وعزفها أصواتها قال والتصلية من الصلاة واجتهالا من الدعاء اه وقد ذكره الزوزني في مصادره وفي القهستاني الصلاة اسم من التصلية وكلاهما مستعمل بخلاف الصلاة بمعنى أداء الأركان فإن مصدره لم يستعمل كما ذكره الجوهرى والجوهرى على أنها حقيقة لغوية في الدعاء مجازي في العبادة المخصوصة كما حققه السعدى في حواشي الكشف ونماه في حاشية الاشياء العموى وفي التحرير هي موضوعة للاعتناء باظهار الشرف ويحقق منه تعالى بالرجة عليه ومن غيره بالدعاء فهي من قبيل المشترك المعنوى وهو أرفع من المشترك اللفظى أو هي مجازي في الاعتناء المذكور اه وبه اندفع الاستدلال بقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية على جواز الجمع بين معنى المشترك اللفظى ولما فيها من معنى العطف عديت بهلى للمنفعة وإن كان المتعدى بها المضرة بناء على أن المترادفين لا بد من جريان أحدهما مجرى الآخر وفيه خلاف عند الأصوليين والجملة خبرية تفظا منقولة الى الانشاء أو مجازية بمعنى اللهم صل إذا المقصود إيجاد الصلاة امتثالاً للامر قال القهستاني ومعناها الثناء الكامل إلا أن ذلك ليس في وسعنا فأمرنا أن نكل ذلك إليه تعالى كما في شرح التاويلات وأفضل العبارات على ما قال المرزوق اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وقيل هو التعظيم فالمعنى اللهم عظمه في الدنيا بأعلاء ذكره وإنفاذ شريعته وفي الآخرة بتضعيف أجره وتضعيفه في أمته كما قاله ابن الأثير اه وعطف قوله وسلم بصيغة الماضي ويحتمل صيغة الامر من عطف الانشاء على الانشاء لفظاً أو معنى وحذف معموله لدلالة ما قبله عليه أي وسلم عليه ومصدره التسليم واسم مصدره السلام ومعناه السلامة من كل مكروه قال الجوى وجمع بينهما خروجا من خلاف من كره أفراداً أحدهما عن الآخر وإن كان عندنا لا يكره كما صرح به في منية المفق وهذا الخلاف في حق نبينا صلى الله عليه وسلم وأما غيره من الأنبياء فلا خلاف فيه ومن ادعاء فعلية أن يورد نقلاً صريحاً ولا يجد إليه سبيلاً كذا في شرح العلامة مبرك على الشحائل اه أقول وجزم العلامة ابن أمير حاج في شرحه على التحرير بعدم صحة القول بكرهه الأفراد واستدل عليه في شرحه المسمى حلبة الجهلى في شرح منية المصلى بما في سنن النسائى بسند صحيح في حديث القنوت وصلى الله على النبي ثم قال مع أن في قوله تعالى وسلام على المرسلين وسلام على عباده الذين اصطفى الى غير ذلك أسوة حسنة اه وعن رد القول بالكرهه العلامة منلا على القارى في شرح الجزرية فراجع (قوله وعلى آله) اختلف في المراد بهم في مثل هذا الموضع فالأكثر أنهم قرأته صلى الله عليه وسلم الذين حرمت عليهم الصدقة على الاختلاف فيهم وقبل جميع أمة الاجابة والسلم مال مالك واختاره الأزهري والنووي في شرح مسلم وقبل غير ذلك شرح التحرير وذكر القهستاني أن الثاني مختار المحققين (قوله ونجيبه) جمع صاحب وقيل اسم جمع له قال في شرح التحرير والعصا في عند المحدثين وبعض الأصوليين من لقي

منبع الشريعة والدرر ونجيبه  
الجليلين أبي بكر وعمر بعد الأذن  
منه صلى الله عليه وسلم وعلى آله  
وصحبه

مطلب  
أفضل صيغ الصلاة



النبي صلى الله عليه وسلم مسلما ومات على الاسلام وقبل النبوة ومات قبلها على الخبيثة كزيد بن عمرو بن نفيل  
 أو ارتد وعاد في حياته وعند جهود الاصوليين من طالت محبته متبعه له مدة ثبت معها اطلاق صاحب فلان  
 عرفا بلا تحديد في الاصح ٥١ وظاهره ان من ارتد ثم أسلم تعود محبته وان لم يلقه بعد الاسلام وهذا ظاهر على  
 مذهب الشافعي من ان المرتد لا يحبط عمله ما لم يمت على الردة أما عندنا فمجرد الردة يحبط العمل والمحببة  
 من أشرف الاعمال لكنهم قالوا انه بالاسلام تعود عمله بمجرد الردة عن الثواب ولذا لا يجب عليه قضاءها سوى  
 عبادة في سبيلها كالجوع وكسلة صلاها فارتد فأسلم في وقتها وعلى هذا فتدبر حال تعود محبته بمجرد الردة عن الثواب  
 وقد يقال ان أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لا تعود محبته ما لم يلقه لبقا مسيها فتأمل (قوله الذين  
 حازوا) أي جمعوا (قوله من منع الخ) فيه صناعة التوجيه حيث ذكر أسماء الكتب وهي المنع للمصنف  
 والفتح شرح الهداية للعقيد ابن الهمام والكشف شرح المنار للنسفي والقبض للكركي والوافي متن الكافي  
 للنسفي والحقائق شرح منظومة النسفي وفيه حسن الايهام بذكر ماله معنى قريب ومعنى بعيد وأراد المعنى  
 البعيد وهو المعاني القولية هناك دون الاصطلاحية لاهل المذهب أي حازوا من عطايها ففتح باب كشف أي اظهار  
 فيض أي كسر فضلك أي انصامت الوافي أي التمام حقا نقا أي امورا محققة وبهذه الطائفة يقتصر ما فيه  
 من تسامح الإضافات الذي عد محلا بالاصحاح الا اذا لم ينقل على اللسان فانه يزيد الكلام ملاحاة ولطافة  
 فيكون من أنواع البديع ويسمى الاطراد كقوله تعالى ذكره ربك وقوله تعالى كذاب آل فرعون (تنبيه)  
 حقا نقا بالالف للجمع مع أنه ممنوع من الصرف على اللقمة المشهورة فصرفه هنا على حد قوله تعالى سلا سلا  
 وأغلا لا وقوله تعالى قوا رباني قراءة من قوتها واذكر والمذلك أوجهها منها التناوب ومنهم من قرأ سلا سلا  
 بالالف دون تنوين (قوله وبعد) يؤتى بها للاتصال من اسلوب الى اسلوب آخر لا يكون بينهما مناسبة فهي  
 من الاقتصاب المشوب بالتخلص واختلف في أول من تكلم بها وادوا أقرب وهي فصل الخطاب الذي اوتيه وهي  
 من الظروف الزمانية أو المكانية المنقطعة عن الاضافة مبنية على الضم لنية معنى المضاف اليه أو منصوبة بغير  
 منونة لنية لفظه أو منونة ان لم ينو لفظه ولا معناه والثالث لا يحتمل هنا لعدم مساعدة الخط الاعلى لفظه  
 من لا يكتب الف المبدلة عن التنوين حال النصب وعلى كل لا بد لها من متعلق فان كانت الواو هنا تامة عن  
 أما كما هو المشهور فمعلقة اما الشرط أو الجزاء والثاني أولى لضد تأكيد الوقوع لان التعلق على أمر لا بد من  
 وقوعه فيدوقوع المعلق البتة والتقدير مهمسا يكن من شيء فيقول بعد البسملة والجملة والتعليق وان كانت  
 الواو للعطف وهو من عطف القصة على القصة أو للاستئناف فالحامل فيها يقول وزيدت فيه الفاء المتوهم  
 أما اجراء المتوهم مجرى المحقق كافي ولا سابق بالجزء والتقدير يقول بعد البسملة وعلى الاول فهي في جواب  
 الشرط لنيابة الواو عن أداته واعتراضه حسن جلبي في حواشي التلويح بأن النيابة تقتضي مناسبة بين النائب  
 والمتوهم عنه ولا مناسبة بين الواو وأما ٥١ وفيه تقدير آتيا بعد الواو لان أما لا تحذف الا اذا كان الجزاء  
 أمرا أو نهيًا ناصبا لما قبله أو مفسرا له كافي الرضي وما هنا ليس كذلك (قوله فقير ذي اللطف ٢) أي كثير الفقر  
 أي الاحتياج لله تعالى ذي اللطف أي الرفق والبر بعباده والاحسان اليهم (قوله الخفي) أي الظاهر فانه  
 من أسماء الاضداد فان لطفه تعالى لا يحصى على شخص في كل شخص أو المراد الخفي من العبد بأن يدر به الامر  
 من غير تعان منه ومشقة ويهيئ له أمور دنياه وآخرته من حيث لا يحتسب والله على كل شيء قدير ط (قوله  
 محمد) بدل من فقير أو عفيف بيان وعلاء الدين لقبه أي عطيه ورافعه بالعمل به ويطلق أحكامه ومنع بعضهم  
 من التسمي بمنزل ذلك مما فيه تركية نفس وبأني تمام الكلام على ذلك في كتاب الخطر والاباحة ان شاء الله  
 تعالى وهو روجه الله تعالى كافي شرح ابن عبد الرزاق على هذا الشرح محمد بن هادي بن محمد بن علي بن عبد  
 الرحمن بن محمد بن جمال الدين بن حسن بن زين العابدين الحسني الأتري المعروف بالحصص كفي صاحب  
 التصانيف في الفقه وغيره منها هذا الشرح وشرح الملتقى وشرح المنار في الاصول وشرح القطر في النحو  
 ومختصر الفتاوى الصوفية والجمع بين فتاوى ابن نجيم جمع القمرا تاشي وجع ابن صاحبها وله تعلية على صحيح  
 البخاري تبلغ نحو ثلاثين كراسا وعلى تفسير البصاوى من سورة البقرة الى سورة الاسراء وحواش على الحديث  
 وغير ذلك من الرسائل والتهريرات وقد أقره بالفضل والتحقيق مشايخه وأهل عصره حتى قال شيخه الشيخ

الذين حازوا من منع فتح كشف  
 فيض فضلك الوافي حقا نقا \*  
 وبعد فيقول فقير ذي اللطف  
 الخفي \* محمد علاء الدين

٢ لعله والوافي شرح متن الكافي  
 أو فهو ذلك وليتزر ٥١ معصيه

٣ قوله فقير ذي اللطف الذي  
 في النسخ التي بيدي وكتب عليها ط  
 فقير رجة ذي اللطف فلمعها سقطت  
 من نسخة هذا الحشي ٥١ معصيه

خير الدين الردي في اجازته له وقد بداني بطاقتي أسئلته وقفت بها على كمال روايته وسعة ملكته فاجبت  
غير موسع عليه فـ **ترد على** ما هو أعلى فزده فزاد فزادت جواردهاته في غاية المكنة والسبق فبعدت له  
الغاية فأنام مستريحاً لا يحقق ويستبصر لا يطرق فلما تبين لي أنه الرجل الذي حدثت عنه وصلت به الى حلة  
يا أخدمني وأخدمته الى أن قال في شأنه

فيما من له شك فدوتك فاسأل \* فجد جلا في العلم غير مختل  
يباري في قول الفقه فيما يرويه \* ويبرز للميدان غير منزل  
يقشر عن لب العلوم قشوره \* ويأتى بما يختاره من مفصل  
ويشوى على الترجيح فيه شاقب \* من الفهم والادراك غير محول  
وفكر اذا ما حاول المضرقة \* وان رمت حل الصعب في الحال يغلي  
وما قلت هذا القول الا بعد ما \* سبرت خباياه بأفهم مقول

وقال شيخه العلامة محمد افندي المحاسني في اجازته له أيضا وانه ممن نشأ والفضائل تعلمه وتهله \* والارغبة  
في العلم تقرب له ما يحمله من ذلك وتسهله \* حتى قال من قد اح الكمال القدر المعلى \* وقاز بما وشع به صدر  
التباهة وحلي \* وكان لي على الفوحس على غرار القوائد أعظم معين فأفاد واستفاد وفهم وأجاد اه وترجمه  
تلميذه خاتمة البلغاء المحي في تاريخه فقال ما ملخصه انه كان عالما محدثا فقيها نحويا كثيرا الحفظ والمرويات  
طلق اللسان فصيح العبارة جيد التقرير واثير روث في عاشر شوال سنة ١٠٨٨ عن ثلاث وستين سنة  
ودفن بمقبرة باب الصغير اه (قوله المحسني) كذا يوجد في بعض النسخ وهو بفتح الحاء وسكون الصاد  
المهملتين وفتح الكاف وفي آخره فاهوا - النسبة الى حسن كفا وهو من ديار بكر قال في المشترك وحسن  
كفا على دجلة بين جزيرة ابن عمر وميا فارقين وكان القياس أن ينسبوا اليه المحسني وقد نسبوا اليه  
أيضا كذلك لكن اذ نسبوا الى اسمين أضيف أحدهما الى الآخر كـ **كبو** من مجموع الاسمين اسم  
واحد ونسبوا اليه كما فعلوا هنا وكذلك نسبوا الى رأس عين رسة عني والى عبدالله وعبد شمس وعبد  
الدار عبد لي وعبد شمس وعبد ري وكذلك كل ما كان نظيره هذا ذكره المحي في تاريخه في ترجمة ابراهيم بن المنلا  
(قوله بجامع بني أمية) متعلق بالامام والباء بمعنى في ط وقد بناه الوليد بن عبد الملك الاموي نقل أنه  
أنفق عليه ألف دينار ومات في ألف دينار وفيه رأس يحيى بن زكريا عليهما السلام وفي حادثة القلي مقام  
هو عليه السلام ويقال انه أول من بنى جدرانه الاربع \* وذكر القرطبي في تفسير قوله تعالى والذين انه  
مسجد دمشق وكان بسا فالنبي الله هو عليه السلام وانه كان فيه شجرتين قبل أن يبنيه الوليد اه فهو  
المعبد القديم الذي تشرع بالانبياء عليهم السلام وصلى فيه العصاة الكرام وقد صرح الفقهاء بأن الفضل  
بهذا المساجد الثلاثة ما كان أقدم بل ذكر في كتاب أخبار الدول بالسند الى سفيان الثوري أن الصلاة  
في مسجد دمشق ثلاثين ألف صلاة وهو لله الحمد الى وقتنا هذا معمور بالعبادة وجمع للعلم والافادة ولا يزال  
كذلك ان شاء الله تعالى الى أن يبط على منارته الشرقية البيضاء عيسى بن مريم عليه السلام الى أن يرث الله  
الارض ومن عليها من الانام (قوله ثم المفق الخ) أفاد أن الافتاء لم يجتمع له مع الامامة وانما تأخر عنها ط  
وفي تاريخ المحي أنه تولى الافتاء خمس سنين وكان مختصرا في أمر الفتوى غاية التصري ولم يضبط عليه شيء  
خالف فيه القول المصحح (قوله بدمشق) بفتح الميم وقد تكسر قاعدة الشام سميت بسانها دمشاق بن  
كنعان قاموس وقيل بانها غلام الاسكندر واسمه دمشق أو دمشق وهي أرض بلاد الله تعالى قال أبو بكر  
الخوارزمي جنات الدنيا أربع غوطة دمشق وصفد سميرقند وشعب بوان وجزيرة نهر الابل وفضل غوطة  
دمشق على الثلاثة كفضل الثلاثة على سائر الدنيا وناهيك ما ورد فيها خصوصا في الشام عموما من الاحاديث  
والاخبار (قوله الحسني) ذكر العراقي في آخر شرح ألفية الحديث أن النسبة الى مذهب أبي حنيفة  
والى القبيلة وهم بنو حنيفة بلفظ واحد وأن جماعة من أهل الحديث منهم أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي  
يفرقون بينهما بزيادة ياء في النسبة للمذهب ويقولون حنفي وانه قال ابن الصلاح لم أجد ذلك عن أحد من  
العبوين الا عن أبي بكر بن الانباري (قوله لما يضيض) الجملة الى آخر الكتاب في محل نصب مقول

المحسني \* ابن الشيخ علي الامام  
بجامع بني أمية ثم المفق بدمشق  
المهمة الحسني \* لما يضيض الجز  
الاقل

القول أو كل جملة من الكتاب محلها نصب بناء على أن جزء القول له محل وأوليس له محل وهما قولان ط (قوله من خزانة الاسرار) الخزانة جمع خزانة ألقها زائدة تقاب في الجمع همزة كقلائد في الالفية والمدريد ثالثا في الواحد \* همزاري في مثل كالقلائد

فكتب بهمزة لا ياء بتقطيع من تحت مختلف نحو معايش فإن الباء في المفرد أصلية فكتب بها ابن عبد الرزاق (قائدة) من لطائف المفتي أبي السعدي أنه سئل عن الخزانة والقصة أقرآن بالفتح أو بالكسر فأجاب بقوله لا تفتح الخزانة ولا تكسر القصة (قوله ويدافع) جمع بدبعة من ابتدع الشيء ابتداء (قوله الافكار) جمع فكر بالكسر ويفتح أعمال النظر في الشيء كالفكرة والفكرى قاموس والمراد ما ابتدعه بفكره من الابحاث وحسن التركيب والوضع أو ما ابتدعه المجتهد واستنبطه من الأدلة الشرعية وهذا بيان لمعاني أجزاء العلم قبل العلمية أما بعد ها فالجموع اسم للكتاب (قوله في شرح) ان كان من جزء العلم فلا يصح عن الظرفية والافالاولى حذف في لأن خزانة الاسرار هو نفس الشرح وظاهر الظرفية يقتضي المفارقة أفاده ط أقول وقد تزداد في محل عليه بعضهم قوله تعالى وقال اركبوا فيها ويمكن أن تتعلق بمحذوف حال والظرفية فيها مجازية مثل ولكم في القصص حياة ويمكن تعلقه بمحذوف كورقنا الى المعنى الاصل قبل العلمية فان الاعلام وان كان المراد بها اللفظ قد يلاحظ معها المعاني الأصلية بالتبعية ولهذا نادى بعض الكفرة بأب بكر رضي الله عنه بأبي الفصيل أفاده حسن جلبي في حاشية التلويح عند قوله الموسوم بالتلويح الى كشف حقائق التنقيح (قوله قدرته في عشر مجلدات كبار) مجلدات جمع مجلد واسم المفعول من غير العاقل اذا جمع بجمع جمع تأنيث كخفوضات ومرفوعات ومنصوبات والمراد أجزاء لأن العادة أن الجزء يوضع في جلد على حدة ط أي انه لما بيض الجزء الاول منه قد رأى تمام الكتاب على منوال ما بيض منه يبلغ عشر مجلدات كبار وذكر المجيء وغيره أنه وصل في هذا الكتاب الى باب الوتر والظاهر أنه لم يكمله في المسودة أيضا وانما ألف منه هذا الجزء الذي بيضه فقط والله تعالى أعلم (قوله فصرفت عنان العناية) العنان بالكسر ما وصل بلجام الفرس والعناية القصد وفي نهاية الحديث يقال عنيت فلانا عنيا اذا قصده وتنسيبه العناية بصورة الفرس في الايصال الى المطلوب استعارة بالكناية وثابت العنان استعارة تخيلية وذكر الصرف ترشيح وفيه الايهام بكتاب العناية اه ابن عبد الرزاق (قوله نحو الاختصار) أي جهة اختصار ما في خزانة الاسرار (قوله وسميته بالدر المختار) أي سميت هذا المختصر المأخوذ من الاختصار والشرح المتقدم في قوله تبيين هذا الشرح وسمى يتعدى الى مفعولين الاول بنفسه والثاني بحرف الجز كما هنا وب نفسه كما في سميت ابني محمدا قال ابن حجر وما اشتهر من أن أسماء الكتب علم جنس وأسماء العلوم علم شخص نوقش فيه بأنه ان تقرر لتعدد الشيء بتعدد محله فكلاهما علم جنس وان تقرر للاتحاد العرفي فعلم شخص وأما التفرقة فهي تحكم وترجيح بلا مرجح اه والدوا الجوهر وهو اسم جنس يصدق على القليل والكثير والمختار الذي يؤثر على غيره أفاده ط (قوله الذي فاق) تمت لتنوير الابصار للدوا المختار اه ح وهذا بناء على أن قوله في شرح تنوير الابصار متعلق بمحذوف حال من الدرا المختار ليس جزء علم فلا بد أن جزء العلم لا يوصف على أنه قد يتطرق فيه الى ما قبل العلمية كما قدمناه فانهم (قوله هذا الفن) في القلموس الفن الحال والضرب من الشيء كالافنون جمعه أفنان وفنون اه والمراد به هنا علم لانه نوع من العلوم (قوله في الضبط) هو الحفظ بالحزم قاموس والمراد به هنا حسن التحرير ومثانة التعبير فهو ضبط لكل محل المحزوم (قوله والتصحيح) أي ذكر الاقوال المصححة الاماندر (قوله والاختصار) تقدم معناه فهو مع حسن التحرير والتصحيح خال عن التطويل (قوله ولعمري) قال في المغرب العمر بالضم والفتح البقاء الا أن الفتح غلب في القسم حتى لا يجوز فيه الضم يقال لعمر لك ولعمرك لا فعلن وارتفاعه على الابتداء وخبره محذوف اه أي قسمي أو يعني والواو فيه للاستئناف واللام لا ابتداء قال في القاموس واذا سقط اللام نصب نصباء المصادر وجاء في الحديث النهي عن قول لعمر الله اه قال الجوى في حاشية الاشياء فعلى هذا ما كان ينبغي للمصنف أن يأتي بهذا القسم الجاهلي المنهي عنه اه وفي شرح التقاية لله ستأتي لا يجوز أن يختلف بغير الله تعالى ويقال لعمر فلان واذا حلف ليس له أن يبرئ بل يجب أن يحث فان البر فيه كفر عند بعضهم كما في كفاية الشيعي اه أقول لم يكن قال فاضل الروم حسن جلبي في حاشية المطول قوله لعمري يمكن

من خزانة الاسرار \* وندائع الافكار \* في شرح تنوير الابصار \* وجامع البصائر \* قدرته في عشر مجلدات كبار \* فصرفت عنان العناية نحو الاختصار \* وسميته بالدر المختار \* في شرح تنوير الابصار \* الذي فاق كتب هذا الفن في الضبط والتصحيح والاختصار \* ولعمري



أن يحمل على حذف المضاف أي لو اذهب عمري وكذا أمثاله مما أقسم فيه بغير الله تعالى كقوله تعالى والشمس  
والليل والقمر ونظائره أي ورب الشمس الخ ويمكن أن يكون المراد بقولهم لعمري وأمثاله ذكر صورة القسم  
لتأكيد مضمون الكلام وترويضه فقط لانه أقوى من سائر المؤكدات وأسلم من التأكيد بالقسم بالله تعالى  
لوجوب البر به وليس الفرض الجبري الشرعي وتثبيته بغير الله تعالى به في التعظيم حتى يرد عليه أن الحلف بغير  
اسمه تعالى وصفاته عز وجل مكروه كما صرح به النووي في شرح مسلم بل الظاهر من كلام مشايخنا أنه كفر  
أن كان باعتقاد أنه حلف بحسب البر به وحرام أن كان بدونه كما صرح به بعض الفضلاء وذكر صورة القسم على  
الوجه المذكور لأبأس به ولهذا اشاع بين العلماء كيف وقد قال عليه الصلاة والسلام قد أفلح وأبى وقال عز من  
قائل لعمرك أنهم لن يسكرتهم بمعهمون فهذا جرى على رسم اللغة وكذا إطلاق القسم على أمثاله اه (قوله  
أضحت) أي صارت وتستعمل أضحت بمعنى صار كثيرا كما ذكره الاشموني (قوله روضة هذا العلم) الروضة من  
العشب مستنقع الماء لا مترضة الماء فيها وهذا معناها في أصل الوضع ولذا قال بعض العلماء (الروضة أرض  
ذات مياه وأشجار وأزهار) شبه الفقه بستان على سبيل الاستعارة بالكناية وإثبات الروضة بتخييل وما بعده  
ترشيح للمكنية أو للتخيلية باقيا على معناه مقصودا به تقوية الاستعارة ويجوز أن يكون مستعارا للملام  
المشبه كما قرئ في محله بأن تشبه المسائل بالأزهار والأنهار على سبيل الاستعارة المكنية أيضا وإثبات التفتيح  
والتسلسل بتخييل (قوله مقصدة الأزهار) أصل مقصدة الأزهار منها وأزهارها على جعل أل عوضا عن المضاف  
اليه والأزهار مرفوع بالتيابة عن الفاعل فقول الاسناد إلى ضمير الموصوف ثم أضيف اسم المفعول إلى  
مرفوعه معنى فهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة فافهم (قوله سلسلة الأنهار) الكلام فيه كالذي قبله  
وفي القاموس تسلسل الماء جرى في حدود (قوله من عجائبه) جمع عجب والاسم المجيبة والاعجوبة قاموس  
والمراد بها مسائله المجيبة ومن صله لقوله تختار وغرات مبتدأ والتحقيق مضاف اليه ويطلق على ذكر الشيء على  
الوجه الحق وعلى إثبات الشيء بدليله وجهه تختار خبرا مبتدأ وفي الكلام استعارة مكنية حيث شبه التحقيق  
بشجرة وإثبات الغرات لها بتخييل ولا يخفى أن مسائل هذا الكتاب مذكورة على الوجه الحق وثابتة بدلائلها  
عند المجتهدين ولا يلزم من إثبات الشيء بدليله أن يكتب دليله معه حتى يرد أنه لم يذكر في المتن الأدلة وكذا لا يلزم من  
كون مسائله مذكورة على الوجه الحق أن يكون غيره من المتن ليس كذلك فافهم ويجوز أن يراد بالثمرة  
الفاضلة والنتيجة والمعنى أن ما يستفاد بالتحقيق ويستنتج به من الأحكام الشرعية يختار من مسائله المجيبة  
(قوله ومن غرائب) جمع غريبة أي مسائله الغريبة الغزيرة الوجود التي زادها على المتن المتداولة فهي  
كل رجل الغريب أو المراد تراكمه وإشاراته الفاتكة على غيرها حتى صارت غريبة في بابها والذخائر جمع ذخيرة  
بمعنى مدخورة ما يذخر أي يختار ويحفظ والتدقيق إثبات المسألة بدليل دقيق طريقه لناظره كما في تعريفات  
السيد وقيل إثبات دليل المسألة بدليل آخر وجهه تختار لانه كما رصفه ذخائر الواقع مبتدأ مؤخرًا مخبرا عنه  
بالنظر قبله ولما كان التدقيق مأخوذا من الدقة وهي الغموض والخفاء ذكر معه الذخائر التي تحفظ عادة  
وقبأ وذكر معه أيضا تختار الأفكار وهو عدم اهتمامها والمراد بها أصحابها بخلاف التحقيق فإنه لا يلزم أن يكون  
فيه دقة والحق ظاهر لا يخفى فلذا ذكر معه الغرات التي تظهر عادة (قوله لشيخنا) متعلق بمحذوف  
نعت تنوير الأبصار أو حال منه أي الكائن أو كائننا اه ح (قوله شيخ الاسلام) أي شيخ أهل الاسلام  
وهذا الوصف غلب على من كان في منصب الاقناء أو القضاء (قوله محمد بن عبدالله) ابن احمد الخطيب ابن محمد  
الخطيب ابن ابراهيم الخطيب اه ح ورأيت في رسالة لحفيد المصنف وهو الشيخ محمد بن الشيخ صالح ابن المصنف  
زاد بعد ابراهيم المذكور ابن خليل بن غرناشي قال المحي كان اماما كبيرا حسن السمعة قوى الحافظة كثير  
الاطلاع وبالجملة فطريق من يساويه في الرتبة وقد ألف التأليف الهيبة المتقنة منها التنوير وهو في الفقه جليل  
المقدار جرم الفائدة دقي في المسائل كل التدقيق ورزق فيه السعة فاشترى في الآفاق وهو من أضع كيبه وشرحه  
هو واعتنى بشرحه جماعة منهم العلامة الحسكي مفتي الشام والمثالا حسين بن اسكندر الرومي نزيل دمشق  
والشيخ عبد الرزاق مدرس الناصرية وكتب عليه شيخ الاسلام محمد الانكوري كتابات في غاية التحرير والنفع  
وكتب على شرح موقفه شيخ الاسلام خير الدين الرطبي حواشي مفيدة وله تأليف لا تحصى توفي سنة ١٠٠٤

تقدأضحت روضة هذا العلم  
مقصدة الأزهار سلسلة الاتهام  
من عجائب غرات التحقيق تختار  
ومن غرائب ذخائر تدقيق  
الأفكار شيخنا شيخ  
الاسلام محمد بن عبدالله

عن خمس وستين سنة اه قلت ومن تأليف المصنف كتاب معين المفتي والمنظومة الفقهية المسماة تحفة الاقران  
 وشرحها مواهب الرحمن والفتاوى المشهورة وشرح زاد الفقير لابن الهمام وشرح الوفاية وشرح الوهبانية  
 وشرح يقول العبد وشرح المناور وشرح مختصر المناور وشرح الكزالي كتاب الايمان وحاشية على الدور لم تتم  
 ورسائل كثيرة منها رسالة في العشرة المبشرين بالجنة وفي عصمة الانبياء وفي دخول الحمام وفي لفظ جوزة  
 بتقديم الجيم وفي القضاء وفي الكائن وفي المزارعة وفي الوقوف بعرفة وفي الكراهية وفي عومة القراءة  
 خلف الامام وفي جواز الاستنابة في الخطبة وفي أحكام الدروز والارفاض وفي مشكلات مسائل وشرحها  
 وله رسالة في التصوف وشرحها ومنظومة فيه ورسالة في علم الصرف وشرح القطر وغير ذلك ذكره بعضهم  
 (قوله التمر تاشي) نسبة الى تمر تاش نفل صاحب مرصد الاطلاع في اسماء الاماكن والبقاع أن تمر تاش  
 بنعتين وسكون الراء وتاء وأف وشين مجمة قرية من قرى خوارزم اه ط قلت والاقرب انه نسبة الى جدّه  
 تمر تاشي كما قد مناه (قوله الغزى) نسبة الى غزوة هاشم وهي كما في القاموس بلد بلسطين ولديها الامام  
 الشافعي رحمه الله تعالى ومات بها هاشم بن عبد مناف (قوله عمدة المتأخرين) انه معتقد هم في الاحكام  
 الشرعية (قوله الاخبار) جمع خبرا انشد بكثير الخبير (قوله فاني ارويّه) تفريع على قوله لشيخنا  
 اخ فانه لما جزم بنسبته اليه افاد ذلك واصل اليه بالسند والضمير لتسوير الابصار ومن روايته عن ابن نجيم  
 باعتبار المسائل التي فيه مع قطع النظر عن صورته الشخصية كما افاده ح أو الضمير للمذكور في قوله لقد  
 أفضت روضة هذا العلم كما افاده ط (قوله عن ابن نجيم) هو الشيخ زين بن ابراهيم بن نجيم وزين امه  
 العابد بن الحنفى أخذ العلوم عن جماعة منهم الشيخ شرف الدين البلقيني والشيخ شهاب الدين الشلبي  
 والشيخ امين الدين بن عبد العال وأبو الفيض السلي وأجازة بالاقتناء والتدريس فأبقى ودرس في حياة  
 أشياخه وانتفع به خلائق وله عدة مصنفات منها شرح الكزالي والاشباه والنظائر وصار كتابه عدة الحنفية  
 ومروجههم وأخذ الطريق عن الشيخ العارف بالله تعالى سليمان الخضيرى وكان له ذوق في حل مشكلات  
 القوم قال العارف الشمراني صحبه عشرين سنين فمأرايت عليه شيئا يشينه ومجبت معه في سنة ٩٥٣  
 فرأيت على خلق عظيم مع جبرانه وعلمانه ذهابا وايابا مع أن السفر يسفر عن أخلاق الرجال وكانت وفاته  
 سنة ٩٦٩ كما أخبرني بذلك تلميذه الشيخ محمد العلي اه قلت ومن تأليفه شرح على المناور ومختصر التحرير  
 لابن الهمام وتعليقه على الهداية من البيوع وحاشية على جامع الفصولين وله الفتاوى والفتاوى والرسائل  
 الزينية ومن تلامذته اخوه المحقق الشيخ عمر بن نجيم صاحب النهر (قوله بسنده) أى حال كونه راويا  
 ذلك بسنده وقد مناه تمام السند (قوله المصطفى) من الصفوة وهو الخالص والاصطفاء الاختيار لان  
 الانسان لا يصطفى الا اذا كان خالصا طيبا وقوله المختار بعينه وهذا من اسماء من أسماه صلى الله عليه وسلم  
 ط (قوله كما هو) حال من قوله بسنده (قوله عن المشايخ) متعلق بمحذوف حل من اجازاتنا أى المروية  
 عنهم أو اجازاتنا لتضمنه معنى رواياتنا ومن جملة مشايخه القطب الكبير والعالم الشهير سيدى الشيخ  
 ايوب الخلوئى الحنفى (قوله في الدرر والفرر) كلاهما لمتلا خسرو والدرر هو شرح القرر (قوله  
 لم اعزه) أى لم انسبه من عزاي عزروا اسم المفعول منه معزو كدعوا بالتصحيح ارجع من معزى بالاعلال قال  
 في الالفية وصحح المفعول من فهو عدا \* واعلله ان لم تقصر الاجودا ويروى بالوجهين قول الشاعر  
 انا الليث معديا عليه وعاديا والثاني هو الجارى على السنة الفقهاء (قوله وما زاد وعز نقله) أى وما زاد على  
 ما في الدرر والفرر وعز نقله أى قل نقله في الكتب المتداولة عزوته لقائله وفي بعض النسخ وما زاد عن نقله  
 أى وما زاد من المنقول في الدرر والفرر فعن معنى على والمصدر بمعنى اسم المفعول (قوله روما) أى قصدا  
 للاختصار علة لقوله لم اعزه وفيه اشارة الى كثرة نقله عن الدرر ومتابعته له كعادة المصنف في مثنه وشرحه  
 وهو بذلك تحقيق فانه كتاب مبني على غاية التحقيق (قوله وما مولى) من الامل وهو الرجا (قوله من الناظر)  
 أى التأمل قال الراغب النظر تقدير اديه التأمل والتفحص وقد يراد به المعرفة الحاصلة بعد التفحص واستعمال  
 النظر في البصيرة اكثر عند الخاصة والعامة بالهكس اه وتعامه في حاشية الجوى (قوله فيه)

التمر تاشي الحنفى الغزى عمدة  
 المتأخرين الاخبار فاني ارويّه  
 عن شيخنا الشيخ عبد النبي الخليلي  
 عن المصنف عن ابن نجيم المصري  
 بسنده الى صاحب المذهب أبي  
 حنيفة بسنده الى النبي صلى الله  
 عليه وسلم المصطفى المختار \* عن  
 جبريل عن الله الواحد القهار \*  
 كما هو مبسوط في اجازاتنا  
 لرق عديدة عن المشايخ المتبحرين  
 لكار \* وما كان في الدرر والفرر  
 لم اعزه الا ما درر وما زاد وعز نقله  
 بزوته لقائله روما للاختصار \*  
 ما مولى من الناظر فيه أن ينظر

أى فى شرحى هذا (قوله بعين الرضى) أى بالعين الدالة على الرضى ولا يتطرق بعين الملقى فان من تطرقتا عين  
له الحق باطلا كما قال الشاعر

وعين الرضى عن كل عيب كليله \* كما أن عين السخط تبدى المساويا  
أو أنه شبه الرضى بالناس فيه عين تشبيها مضمرا فى النفس وذكر العين تخييل ط (قوله والاستبصار)  
السين والتاء زائدان أى والأبصار والمراد به التبصر والتأمل ط (قوله وأن يتلافى) أى يتداول فى  
القاموس تلافاه تداركه (قوله تلافه) الذى فى القاموس وجامع اللغة ولسان العرب التلف الهلاك  
ولم يذكروا التلاف غير ارجع اه ح ووقع التعبير به لغير الشارح كالامام عمر بن الفارض قدس سرته فى قصيدته  
الكافية بقوله

وتلافى ان كان فيه اتلافى \* بك جعل به جعلت فداكا  
ويحتمل أن الالف اشباع وهولغة قوم ط وفسر العلامة البوري فى شرحه على ديوان ابن الفارض  
التلاف بالتلف وكذا قال سيدى عبد الغنى التاليسى فى شرحه عليه وتلافى مصدر مضاف الى المتكلم ووقع  
فى كلام الشعراء كثيرا ومنه قول ابن عنيى يحاطب بعض الملوكة وكان مرضا

انظر الى بعين مولى لم يزل \* يولى الندى وتلاف قبل تلافى  
انا كاذبى احتاج ما يحتاجه \* فاعظم دعاهى والنساء الوافى  
لجاء الملك بألف دينار وقال له أنت الذى وهذه الصلة وأنا العائد (قوله بقدر الامكان) متعلق بقوله  
يتلافى والاضافة بيانية أى اذا رأى فيه عيبا تداركه بإمكانه بأن يحمله على عمل حسن حيث أمكن أو يصلحه  
بتغيير لفظه ان لم يمكن تأويله (قوله أو يصفح) فى بعض النسخ بالواو أى يسمح ولا يفضع والصفح فى الاصل  
الميل بصفحة العنق ثم أريد به مطلق الاعراض (قوله ليصفح عنه الخ) لأن الجزء من جنس العمل (قوله  
الاسرار) بكسر الهمزة مصدر أسرا يناسب الاضمار وان احتمل أن يكون بفتحها جمع سر اه ح وعلى  
الاول فعطف الاضمار عليه عطف مرادف وعلى الثانى عطف مغاير قال ط والاولى أن يقول بدل الاضمار  
الظهار ليكون فى كلامه صنعة الطباق وهى الجمع بين لفظين متقابلين المعنى (قوله واعمرى) تقدم  
الكلام عليه وهذه الفقرة وقعت فى خطبة النهر (قوله الخطر) هو الاشراف على الهلاك والمراد به هنا  
الشيء الشاق وهو الخطأ والسوء المعبر عنه بالتلاف (قوله بعز) على وزن يقل أو يمل كما فى القاموس  
والمادة تأتى بمعنى العسر وبمعنى القلة وبمعنى الضيق وبمعنى العظمة كما أفاده فى القاموس وكل صحيح أفاده ط  
(قوله البشر) اسم جنس والبشر ظاهرا للبشرة وهو ما ظهر من الجسد والحق ما اختفى من الاجتنان وهو  
الاستتار ط (قوله ولا غرو) بفتح الغين المجمة وسكون الراء المهملة مصدر غرأ من باب عدا بمعنى عجب  
بوزن فرح أى لا عجب اه ح أى من عزة السلامة مما ذكر (قوله فان النسيان) القاء تعليلية أى لأن النسيان  
الذى هو سبب التلاف المتقدم ط وعزفه فى التحرير بأنه عدم الاستحضار فى وقت الحاجة قال فشمل السهو  
لأن اللغة لا تفرق بينهما اه (قوله من خصائص الانسانية) أى من الامور الخاصة بالحقيقة الانسانية أى  
بافرادها والباء للنسبة الى المجرى عنها روى عن ابن عباس أنه قال سمى انسانا لانه عهد اليه نفسى وقال  
الشاعر  
لاتنسين تلك العهود فانما \* سميت انسانا لانك ناسى

وقال آخر

نسيت وعدك والنسيان مقتفر \* فاعفر فأول ناس أول الناس  
وقيل لانه بأمثاله أو بربه تعالى قال الشاعر

وما سمى الانسان الا لانه \* ولا القلب الا أنه يتقلب  
(قوله والخطأ) هو أن يقصد بالفعل غير المأل الذى يقصده الجناية كالرعى الى الصيد فأصاب آدميا فحزير  
وفى القاموس الخطأ ضد الصواب ثم قال والخطأ لم يتعمد (قوله من شعائر الآدمية) الشعائر العلامات  
كما فى القاموس ح قال فى معراج الدراية وشرعا ما يؤدى من العبادات على سبيل الاشتمار كالاذان والجماعة  
والجمعة وصلاة العبد والاضحية وقيل هى ما جعل علما على طاعة الله تعالى اه قال ط وانما عبر بها هنا وفيها

بعين الرضى والاستبصار وأن  
يتلافى تلافه بقدر الامكان  
أو يصفح ليصفح عنه عالم الاسرار  
والاضمار ولعمري ان السلامة  
من هذا الخطر \* لا مريز على  
البشر \* ولا غرو فان النسيان  
من خصائص الانسانية \* والخطأ  
والزلل من شعائر الآدمية \*



تقدم بخصائص لأن النسيان من خصائص الإنسان والخطأ والزلل يسكون منه ومن غيره حتى من الملائكة كما وقع لأبليس بناء على أنه منهم ولهاروت وماروت على ما قيل كقولهم أتجعل فيها من يفسد فيها وكنظر بعض الملائكة إلى مقامه في العبادة وأما الجن فذلك أكثر حالهم (قوله وأستغفر الله) أي أطلب منه ستر ذنبي وكأنه أتى به لأن ما ذكره قبله فيه نوع تبرئة للنفس وهو مما لا ينبغي بل الأولى هضم النفس بالخطأ والنسيان وإن كانا من لوازم الإنسان (قوله مستعيذاً) حال من فاعل أستغفر والعود إلى التوبة كالعياذ والمعاذة والتعوذ والاستعاذة والعود بالتحريك المبدأ كالمعاذ والعياذ فأموس (قوله من حسد) هو غنى زوال نعمة المحسود سواء غنى استقلالها إليه أم لا ويطلق على القبضة مجازاً وهي غنى مثل تلك النعمة من غير ارادة زوالها عن صاحبها وهو غير مذموم بخلاف الأول لأنه يؤدي إلى الاعتراض على الله تعالى وإذا قال عليه الصلاة والسلام يا أيكم والحسد فإن الحسد يأتى كل الحسنات كجأت كل النار الحطب وسماه عليه الصلاة والسلام حاقة الدين لا حاقة الشعر وقال تعالى ومن شر حاسداً إذا حسد والحاسد ظالم لنفسه حيث أتعب نفسه وأحزنها وأوقعها في الائم ولغيره حيث لم يجب له ما يجب لنفسه وإذا قال أبو العلي

وَأَظْلَمَ أَهْلَ الْأَرْضِ مَنْ كَانَ حَاسِداً \* لِمَن بَاتَ فِي نِعْمَاتِهِ يَتَقَلَّبُ

(قوله بسبب الانصاف) صفة تالكيدية لان حقيقة الحسد مشعرة بها اذ الانصاف هو الجرى على سنن الاعتدال والاستقامة على طريق الحق وهذا الوصف لا يتأق بوجوده مع الحسد والغرض من الاثبات بهذا الوصف التاكيدى النداء على كمال بشاعة الحسد وتقدير ذمته والتنفير منه ولا يفتنى مافيه من الاستعارة المكنية والتضيلية والترشيع (قوله ويرد) اى يصرف صاحبه عن جهل الاوصاف اى عن الانصاف بالاوصاف الجميلة او عن رؤيتها فى انفسه فلا يرى الحاسد له وصفا جميلا لما أن عين السخط تبدي المساويا وردت بعدى بنفسه ويتعدى بعض الى مفعول ثان وان لم يذكره فى القاموس فمن شواهد النحاة قول الشاعر

اكفرا بعد رد الموت عنى • وبعد عطاءك المائة الزناعا قافهم

وهذه الفقرة بمعنى التي قبلها وفي الفقرتين من أنواع البديع الترسيع وهو أن يكون ما في أحدهما من  
الانصاف أو أكثره مثل ما يقابله من الأخرى في الوزن والتقسيم والجناس اللاحق وهو اختلاف اللفظين  
المجانبين في حرفين غير متتارين ولزوم ما يلزم وهو هنا الاتيان بالصاد قبل الالف في الانصاف والواصف  
وقد أتى بهاتين الفقرتين المصنف في المنح وابن الشحنة في شرح الوهبانية وسببهما ذلك ابن مالك في التسهيل  
(قوله ألا) أداة استفتاح يستفتح بها الكلام (قوله حسن) بفحشين شولا السعدان والسعدان بنت  
من أفضل مراعي الأبل كما في قاموس ح وهذا من التشبيه البليغ فهو على حذف الأداة أو تجري  
فيه استعارة على طريقة السعد ط وبين الحسد وحسن الجناس اللاحق أيضا (قوله من تعلق به هلك)  
يشير إلى وجه التشبيه فان الحسد اذا تعلق بأنسان أهلكه لانه يأكل حسنه ط وظاهره أن الضعيف تعلق  
للحسد بالحق والانسب ارجاعه لمن (قوله وكفى للعاسد الخ) كنى فعل ماض واللام في العاسد زائدة  
في المفعول به على غير قياس وذما تميز وتميز كنى غير محمول عن شيء كما ذكره الدماميني في شرح التسهيل ومثله  
امتلا الكوز ماء وأخر بالرفع فاعل كنى ولم يزد الباء في فاعلها لانه غير لازم بل غالب بخلاف زيادتها في فاعل افعال  
في التمجيد فانها لازمة لكن قال الدماميني ان كان كنى بمعنى أجراً وأعني أو بمعنى وقى لم تزد الباء  
في فاعلها هكذا قيل ولم أر من أفصح عن معنى كنى التي تغلب زيادة الباء في فاعلها وفي كلام بعضهم ما يشير  
إلى أنها قاصرة لا متعديّة وفي كلام بعضهم خلاف ذلك اه فافهم ووجه الذم انه تعالى أسند إليه الشر وأمر  
نبيه صلى الله عليه وسلم بالاستعانة منه وأى ذم اعظم من ذلك (قوله في اضطرامه) متعلق بكنى  
أو محذوف حال من الحاسد أو في التلطيل كما في حديث ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها أو بمعنى مع  
كما في ادخلوا في أم والاضطرام كما قال ح عن جامع اللغة اشتعال النار فيما يسرع اشتعالها فيه قال ط  
شبه شدة تحسره لقوات غرضه بالاستشعال (قوله بالقتل) هو بالتحريك الانزعاج قاموس (قوله لله  
در الحسد) في الرضى الدر في الأصل ما يدرك أى ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية  
عن فعل المدوح الصادر عنه وانما نسب فعله لله تعالى قصد التمجيد منه لأن الله تعالى منزه عن الهجاب

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

وكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه معنى قه دره ما أعجب فعله وفي القاموس  
وقولهم وقه دره أي عمله كذا في حواشي الجاهلي المولى عصام ثم قال فقول الشرح يعني الجاهلي قه خيره  
بجعل الدركاية عن الخبر لا يوافق تحقيق اللغة اه ابن عبد الرزاق (قوله ما أعده الخ) تعجب بان متضمن  
ليبان منشا التعجب وفي الرسالة القشيرية قال معاوية رضي الله عنه ليس في خلال الشر خلة أعدل من الحسد  
تقتل الحاسد غما قبل الحسود اه لا يمكن شرطه ما قال الشاعر

دع الحسود وما يلقاه من كيد \* كفاله منه لهيب النار في كبده  
ان لم تذا حسد نفست كربته \* وان سكت فقد عذبته يده

وقال آخر وقد أجاد

اصبر على كيد الحسو \* دقان صبرك يقتله \* النار تأكل بعضها \* ان لم تجد ماتا كله

(قوله وما أجاد الخ) البيت من المنظومة الوهبانية قال شارحها العلامة عبد البر بن الشيخ الكيد الخديعة  
والمكر والحسود فقول من الحسد فيه مبالغة في معنى الحاسد والامن المطمئن ولا جاهل عطف على الحسود  
يعني ولا من كيد جاهل ويرزى بفتح التثنية من زرى عليه اذا عابه واستهزأ به وانكر عليه ولم يعده شيئا أو تهاون به  
ويجوز ضمها من أنزرى قال في القاموس لكنه قليل وزرى وأزرى بأخيه ادخل عليه عيبا أو أحرا يريد أن يلبس  
عليه به ولا يتدبر عطف عليه أي لا يتفكر في عواقب الامور بسبب هذا البيت أنه ابتلي بما ابتليت به من حسد  
الحاسدين وكيد المعاندين والله المستول أن يجعل كيدهم في ضررهم فبعضهم استكثره عليه والبعض قال أنه  
مسبق اليه اه ملخصا (قوله هم يحسدوني) أصلا يحسدوني حذفوا ثباتها لقليلة أو رديئة كما في القاموس  
وشر أفعال تفضيل حذفته ههنا لكثرة الاستعمال كما حذف من خبروا ثباتها لقليلة أو رديئة كما في القاموس  
وكلهم بالجر تأكيد للناس لا قادة الشمول ولا يقال الكافر شر ممن لم يحسد فكيف يكون من لم يحسد شر منه  
لأننا نقول هو من جملة من لم يحسد بل ليس له ما يحسد عليه لقوله تعالى أي يحسبون أن غاف عنهم به الآية فافهم  
وفي الناس بمعنى معهم ويومظرف لعاش وغير بالنصب حال وقد أتى الشارح بهذا البيت ليعلم أن الثغنة تسلية  
للتفس فاق الحسد لا يكون الا لذوى الكمال المتصفين بأكل الخصال وفي معناه ما ينسب الى علي كرم الله وجهه  
ان يحسدوني فاني غير لا ثمهم \* قبل من الناس أهل الفضل قد حسدوا

قد ام بي وبهم مابي وبما بهم \* ومات أكرنا غيظا بما يحسد

(قوله اذ لا يسود) أي لا يصير ذا سودد ونفاد وأصله يسود كينصر نقلت حركة الواو الى الساكن قبلها  
فسكنت الواو وهذا على تفهوم وشر الناس لانه اذا كان شر الناس من لم يحسد نتج أن خيرهم من يحسد  
وانما كان ذلك سببا في سيادته لأن المدح يترتب عليه الرياسة والسودد والقده فيه يترتب عليه الخلم  
والفصل والضعف وذلك سبب في السيادة أيضا اه ط قلت والحسود أيضا سبب في السيادة من حيث أنه  
سبب لشر ما انطوى من الفضائل كما قال المقاتل

واذا أراد الله نشر فضيلة \* طويت اتاح لها لسان حسود

(قوله سيد) أصله سيدوا اجتمع الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلت الواو ياء وأدغمت في الياء  
فيل انه لا يطلق الا على الله تعالى لما روى أنه عليه الصلاة والسلام لما قالوا له يا سيدنا قال انما السيد الله  
وفيه أنه عليه الصلاة والسلام قال أنا سيد ولد آدم وقال تعالى وسيد اوصيوا وقيل لا يطلق عليه تعالى  
وعزى الى مالك وقيل يطلق عليه تعالى معترفا وعلى غيره منكر او الصحيح جواز مطلقا وهو في حق تعالى بمعنى  
الظلم المحتلح اليه وفي غيره بمعنى الشريف الفاضل الرئيس وقامه في حاشية الجوى (قوله بدون) أي  
بغيره وهو أحد اطلاقات لهاوتأتى بمعنى المكان الأدنى وهو الاصل فيها ط (قوله ودود) هو كثير الحب  
قاموس (قوله وحسود يقدح) أي يطمئن ولا يخطئ ما بين ودود وحسود من الطباق وبين يقدح ويقدح  
من الجنس الملاحق ولزوم ما لا يلزم وما في ذلك من الترميع (قوله لان من زرع) تعليل لما استلزمه الكلام  
السابق لان قدح الحسود اذا كان سببا في زيادة الحسود الموجبة لكهده كان زرع الحسد متجالة المحن والبلايا  
والاحن جمع احنة بالكسر فهم ما وهي الخندق كما في القاموس اه ح ويحتمل أنه تعليل لقوله سابقا الا وان

بدأ صاحب ققتله \*  
وما أنا من كيد الحسود يا من  
ولا جاهل يزرى ولا يتدبر  
وقه در القائل  
هم يحسدوني وشر الناس كلهم  
من عاش في الناس يوما غير محسود  
اذ لا يسود سيد دون ودود يمدح \*  
وحسود يقدح \* لان من زرع  
الاحن \* حسد المحن \*

فالتيم يفضح \* والكريم يصلح \*  
 لكن يا أخى بعد الوقوف على  
 حقيقة الحال \* والاطلاع على  
 ما حتره المتأخرون كصاحب البحر  
 والنهر والفيض والمصنف وجدنا  
 المرحوم وعزى زاده وأخى زاده  
 وسعدى أفندى والزليلى والاكل

الحسد حسك من تعلق به هلك فالهوسد الهلاك الموجود عند التعلق ط وتشييه الحق بهما زرع استعارة  
 بالكثابة واثبات الزرع تخييل وذكر الحسد ترشيع (قوله فالتيم يفضح) من التيم بالضم ضد الكرم يقال لثم  
 ككرم لثما فهو لثم جمع لثم ولثما ويقال فضحه كضفه كشف مسدويه والاصلاح ضد الفساد قاموس  
 وهذا امر تطبقه اذ لا بسود سيد الخ فالتيم هو الحسود والكريم هو الودود وفيه لقب ونشر منشور  
 أو بقوله وما مولى من الناظر فيه الخ ولو قال والكريم يفضح أو يسمي لكان أوضح (قوله لكن بلاخى الخ)  
 لما كان الاذن بالاصلاح مطلقا استدرك عليه بقوله بعد الوقوف وهو ظرف ليصلح كما أفاده ح أى يصلح بعد  
 وقوفه واطلاعه على هذه الكتب لا بمجرد الخطور بالبال ويصح تعقبه بقوله وإن يتلانى تلافه ويحتمل تعقبه بقوله  
 فصرقت عنان العناية فهو الاختصار أى انما اختصرته بعد الوقوف على حقيقة الحال أى حال المسائل  
 ومعرفة ضعيفها من قويها ويدل له قوله مع تحقیقات نسخ الخ ويدل للأول قوله وبأبى الله الخ أفاده ط  
 (قوله على حقيقة الحال) حقيقة الشيء ما به الشيء هو كطحيوان الناطق للانسان بخلاف مثل المضاحك  
 والكتاب مما يمكن تصور الانسان بدونه تعريفات السيد (قوله كصاحب البحر) هو العلامة الشيخ زين  
 ابن نجيم وتقدمت ترجمته (قوله والنهر) أى وكصاحب النهر وهو العلامة الشيخ عمر سراج الدين الشهير  
 بابن نجيم الفقيه المحقق الرشيق العبارة الكاملة الاطلاع كان متجرا في العلوم الشرعية غواصا على المسائل  
 الفرية محققا الى الغاية وجهها عند الحكام معظما عند الخاص والعامة وفى سنة خمس بعد الالف ودفن عند  
 شيخه وأخيه الشيخ زين محبى ملخصا وله كتاب اجابة السائل في اختصار أنفع الوسائل وغير ذلك  
 (قوله والفيض) أى وكصاحب الفيض وهو الكركى قال التميمي في طبقات الحنفية ابراهيم بن عبد الرحمن  
 ابن محمد بن اسمعيل الكركى الاصل القاهرى المولد والوفاة لازم التقي الحصنى والتقى الشمنى وحضر دروس  
 الكافى وأخذ عن ابن الهمام وترجمه السضاوى في الضوء بترجمة حافله وذكر أنه جمع في الفقه فتاوى  
 في مجلدين وأن له حاشية على توضيح ابن هشام اه ملخصا وتوفى سنة ٩٢٣ وأراد بالقفاوى الفيض المذكور  
 المسعى فيض المولى الكريم على عبده ابراهيم وقد قال في خطبته وضعت في كتابى هذا ما هو الراجح والمعتد ليقطع  
 بعصمة ما يوجد فيه ومنه يستمد (قوله والمصنف) تقدمت ترجمته (قوله وجدنا المرحوم) هو الشيخ محمد  
 شارح الوقاية اه ابن عبد الرزاق ولم أقف له على ترجمة (قوله وعزى زاده) هو العلامة مصطفى بن محمد  
 الشهير بعزى زاده أشهر متأخرى العلماء بالروم وأغزرهم مائة في المنطوق والمفهوم ذو التأليف الشهيرة منها  
 حاشية على الدرر والغرر وحاشية على شرح المنار لابن ملك توفى في حدود سنة أربعين بعد الالف محبى  
 ملخصا (قوله وأخى زاده) قال المحبى في تاريخه هو عبد الحليم بن محمد الشهير المعروف بأخى زاده أحد أفراد  
 الدولة العثمانية وسراة علمائها كان نسيج وحده في نقوب الذهن وصحة الادراك والتطلع من العلوم وله تأليف  
 كثيرة منها شرح على الهداية وتعليقات على شرح المفاتيح وجامع الفصولين والدرر والغرر والاشياء والنظائر  
 وتوفى سنة ثلاث عشرة بعد الالف اه ملخصا وذكر ابن عبد الرزاق أن الذى في الخزانة أخى جلى بدل  
 أخى زاده وهو صاحب حاشية صدر الشريعة المسماة بذخيرة العقى واسمه يوسف بن جنيده وهو تلميذ من تلاميذ  
 خبرو اه (قوله وسعدى أفندى) اسمه سعد الله بن عيسى بن أمير خان الشهير بسعدى جلى مفتى الديار  
 الرومية له حاشية على تفسير البضاوى وحاشية على العناية شرح الهداية ورسائل وتحريرات معتبرة ذكره  
 حائط الشام البدر الفزى العامرى في رحلته وبالغ في الثناء عليه والتبسمي في الطبقات ونقل عن الشقائق  
 النعمانية أنه توفى سنة ٩٤٥ (قوله والزليلى) هو الامام نحر الدين أبو محمد عثمان بن على صاحب تبين  
 الحقائق شرح كنز الدقائق قدم القاهرة سنة ٧٠٥ وأفتى ودرس وصنف واتفق الناس به كثيرا ونشر الفقه  
 ومات بها سنة ٧٤٣ (قوله والاكل) هو الامام المحقق الشيخ اكمل الدين محمد بن محمود بن احمد البارقي  
 ولد في بضع عشرة وسبع مائة وأخذ عن أبي حيان والاصفهانى وسمع الحديث من الدلاصى وابن عبد الهادى  
 وكان علامة ذا فنون وافر العقل قوى النفس عظيم الهيبة أخذ عنه العلامة السيد الشريف والعلامة الفزى  
 وعرض عليه القضاء فامتنع له التفسير وشرح المشارق وشرح مختصر ابن الحاجب وشرح عقيدة الطوسى  
 والعناية شرح الهداية وشرح السراجية وشرح ألفية ابن معطى وشرح المنار وشرح تفيض المعاني والتقرير



شرح اصول البزدوى توفي سنة ٧٨٦ وحضر جنازته السلطان بن دونه ودفن بالتسوية في مصر  
 (قوله والكمال) هو الامام الحق حيث اطلق محمد بن عبد الواحد بن عبد الحيد السيواسي ثم السكندري  
 كمال الدين بن الهمام ولد بقرية سنة ٧٩٠ وتفقه بالسراج قارئ الهداية والقاضي محب الدين بن الشحنة  
 لم يوجد في مثله في التصديق وكان يقول أنا لا ألقى في المعقولات أحدا وقال البرهان الابناسي وكان من أقرانه  
 لو طلبت جميع الدين ما كان في بلدنا من يقوم بها غيره وكان له نصيب وافر مما لا يحصى الاحوال من المكشف  
 والكرامات وكان تجردا ولا بالكلية فقال له أهل الطريق ارجع فان الناس حاجة بعلك وكان يأتيه الوارد كما يأتي  
 السادة الصوفية لكنه يقطع عنه بسرعة لخاطته للناس وشرح الهداية شرحا لا تقبله سواه فتح القدير وصل فيه  
 الى اثنا عشر كتاب الوكالة وله كتاب التفسير في الاصول الذي لم يوفق مثله وشرحه تلميذه ابن أمير حاج وله المسيرة  
 في العقائد وزاد الفقير في العبادات توفي بالقاهرة سنة ٨٦١ وحضر جنازته السلطان بن دونه كما في طبقات  
 التميمي ملخصا (قوله وابن الكمال) هو أحمد بن سليمان بن كمال باشا الامام العالم العلامة الرحلة الفهامة  
 كان بارعا في العلوم وقلما أن يوجد في الاولة فيه مصنف أو مصنفات دخل الى القاهرة مصحبا السلطان سليم  
 لما أخذها من يد الجراكسة وشهد له أهلها بالفضل والاتقان وله تفسير القرآن العزيز وحواش على الكشاف  
 وحواش على أوائل البضاوي وشرح الهداية لم يكمل والاصلاح والابضاح في الفقه وتفسير التنقيح  
 في الاصول وشرحه وتفسير السراجية في الفرائض وشرحه وتفسير المفتاح وشرحه وحواشي التلويح وشرح  
 المفتاح ورسائل كثيرة في فنون عديدة لعلمها تزيد على ثلثمائة رسالة وتصانيف في الفارسية وتاريخ آل عثمان  
 بالتركية وغير ذلك وكان في كثرة التأليف والسرعة بها وسعة الاطلاع في الديار الرومية كالجلال السيوطي  
 في الديار المصرية وعندى أنه أدق نظر من السيوطي وأحسن فهما على أنهما كانا جال ذلك العصر ولم يزل  
 مفتيا في دار السلطنة الى أن توفي سنة ٩٤٠ هـ تميمي ملخصا (قوله مع تحقیقات) حال من ما حتره أى  
 مصاحبا ما حتره هؤلاء الامجة لتحقيقات ٨١ ح والمراد بها حل المعاني العويصة ودفع الاشكالات الموردة  
 على بعض المسائل أو على بعض العلماء وتعيين المراد من العبارات المحققة ونحو ذلك والافادات الفروع الفقهية  
 لا بد فيها عن النقل من أهلها (قوله نسخ بها الببال) في القاموس نسخ على رأى كنع سنو حوا وسنخا  
 وسنخا عرض وبكذا عرض ولم يصرح ٨١ فعلى الاول هو من باب القلب مثل أدخلت القلنسوة في رأسي  
 والاصل صنعت أى عرضت بالببال أى في خاطري وقلبي وعلى الثاني لا قلب والمعنى عليه أن قلبي وخاطري  
 عرض بها ولم يصرح وهذا ما جرت عليه عادة رجه الله تعالى من التعريض بالرموز الخفية كما يشير اليه قريبا  
 (قوله وتلقيتها) أى أخذتها عن أشياخه فحول الرجال أى الرجال الفحول القاطنين على غيرهم في القاموس  
 الفعل الذك من كل حيوان وفحول الشعراء القالبون بالهباء على من هاجهم ٨١ قال ح وأورد أن بين  
 الجنتين تنافسا فان الببال اذا ابتكر هذه التحقيقات جميعها فكيف يكون متلقيا لها جميعها عن فحول الرجال  
 وقد يجاب بأنه على تقدير مضاف أى نسخ ببعضها الببال وتلقيت بعضها عن فحول الرجال ٨١ أى فهو على  
 حد قوله تعالى ومن الجبال جدد بيض وحمر (قوله ويأبى الله العصمة الخ) أى الشئ يأباه ويأبىه أباه وأبائة  
 بكسرهما كرهه قاموس وهذا اعتذار منه رجه الله تعالى أى ان هذا الكتاب وان كان مشتملا على  
 ما حتره المتأخرون وعلى التحقيقات المذكورة لكنه غير معصوم أى غير ممنوع من وقوع الخطا والسهو فيه  
 فان الله تعالى لم يرض اولم يقتدر العصمة لكتاب غير كتاب العزيز الذي قال فيه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من  
 خلفه فغيره من الكتب قد يقع فيه الخطا والزلل لانها من تأليف البشر والخطا والزلل من شعارهم (تنبيهه)  
 قال الامام العلامة عبد العزيز البخاري في شرحه على اصول الامام البزدوى ما نفسه روى البويطى عن  
 الشافعي رضي الله عنهما أنه قال له اني صنفت هذه الكتب فلم آل فيها الصواب ولا بد أن يوجد فيها ما يخالف  
 كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا  
 كثيرا فوجدتم فيها ما يخالف كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فاني راجع عنه الى كتاب  
 الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وقال المزني قرأت كتاب الرسالة على الشافعي ثمانين مرة فها من  
 مرة الا وكان يقف على خطا فقال الشافعي هيه أبى الله أن يكون كتابا يصح غير كتابه ٨١ (قوله قليل خطا

والكمال وابن الكمال \*  
 مع تحقیقات نسخ بها الببال \*  
 وتلقيتها عن فحول الرجال \* ويأبى  
 الله العصمة لكتاب غير كتابه \*  
 والمنصف من اعتق قليل خطا المرء

المرء) أى خطأ المرء القليل فهو من إضافة الصفة للموصوف وعبر بالخطأ إشارة إلى أن ذلك واقع لا عن اختيار  
 فالأثم مرفوع والثواب ثابت ط (قوله فى كثير صوابه) متعلق بمعدوف حال من الخطأ أى الخطأ القليل  
 كإثباتى أثناء الصواب الكثير وأما غتر وفى معنى مع أول التعليل أفاده ط ولا يخفى ما فى الجمع بين قليل وكثير  
 وخطأ وصواب من الطباق (قوله ومع هذا) أى مع ما حواه من التبريرات والتحقيقات اه ح قلت  
 والاولى جعله مرتبطاً بقوله ويأبى الله أى مع كونه غير محفوظ من الخلل فى أنقضه كما يقول فلان بخل ومع ذلك  
 فهو أحسن حالاً من فلان ط (قوله فهو الفقيه) الجملة خبر من قرئت بالفاء لصوم المبتدأ فأشبه الشرط  
 والمراد بالفقيه من يحفظ الفروع الفقهية وبصره إدراكه فى الأحكام المتعلقة بنفسه وغيره ومبدأ الكلام  
 على معنى الفقه لغة واصطلاحاً ط (قوله الماهر) أى الحاذق قاموس (قوله ومن ظفر) فى القاموس  
 الظفر بالتصريك القوزب المطلوب ظفره وظفره وعليه (قوله بما فيه) أى من التبريرات والتحقيقات والفروع  
 الجمة والمسائل المهمة (قوله فسيقول) أى بين التنفيس لأن ذلك يكون عند السؤال أو المناظرة مع  
 الإخوان غالباً أو أنها زائدة أفاده ط أولاً لأنه إنما يكون بعد اطلاعه على غيره من الكتب التى حترها غيره  
 وطولها بنقل الأقوال الكثيرة والتعليلات الشهيرة وخلافات المذاهب والاستدلال مع خطوها من تكثير  
 الفروع والتحويل على المعقد منها كغالب شروح الهداية وغيرها فإذا اطلع على ذلك علم أن هذا الشرح هو  
 الدرّة المفيدة الجامع لتلك الأوصاف الحميدة ولذا أكب عليه أهل هذا الزمان فى جميع البلدان (قوله بمل  
 فيه) الملء بالكسر اسم ما يأخذ الأناة إذا امتلا وبها هيئة الامتلاء ومصدره ملء قاموس وفيه استعارة  
 تصريحية حيث شبه الكلام العريض الذى يستحسنه قائله ويرثيه ولا يخصا شئ عن الجهرية بما جلا الأناة  
 بجامع بلوغ كل إلى النهاية أو مكنية حيث شبه القم بالأناة والممل تخييل أو هو كناية عن الايمان بهذا القول  
 جهرًا بلا توقف ولا خوف من تكذيب طاعن وبين قوله فيه وفيه الجنس التام (قوله كم ترك الأول للآخر)  
 مقول القول وكم خبرية للتكثير مفعول ترك والمراد بالاول والاخر جنس من تقدم فى الزمن ومن تأخر وهذا  
 فى معنى ما قاله ابن مالك فى خطبة التسهيل وإذا كانت العلوم منها الهبة ومواهب اختصاصية فغير مستبعد  
 أن يتذكر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين اه وأنت ترى كتب المتأخرين تفوق على كتب  
 المتقدمين فى الضبط والاختصار ووجالة اللفاظ وجمع المسائل لأن المتقدمين كان مصرف أذهانهم إلى  
 استنباط المسائل وتقويم الدلائل فالعالم المتأخر يصرف ذهنه إلى تنقيح ما قالوه وتبيين ما أجملوه وتقييد  
 ما أطلقوه وجمع ما فرقوه واختصار عباراتهم وبيان ما استقر عليه الأمر من اختلافاتهم فهو كاشطة عروس  
 رباهما أهلها حتى صلت للزواج تزينا وتعرضها على الأزواج وعلى كل فالفضل للأوائل كما قال القتال

كالجريح يقيه السحاب وماله \* فضل عليه لأنه من ماله

نعم فضل المتأخرين على أمثالنا من المتعلمين رحم الله الجميع وشكرهم أمين (قوله الخطأ) أى النصب  
 والوافر الكثير (قوله لأنه) تعليل للجمال الثلاثة قبله والضمير يرجع إلى الكتاب ط (قوله هو البحر) تشبيه  
 بليغ أو استعارة (قوله لكن بلا ساحل) الساحل ريف البحر وشاطئه مقلوب لأن الماء حوله وكان القياس  
 سهولا قاموس وإذا كان لا ساحل له فهو فى غاية الاتساع لأن نهاية البحر ساحله فهو من تأكيد المدح  
 بما يشبه الذم حيث أثبت صفة مدح واستثنى منها صفة مدح أخرى نحو أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش  
 وهو أكفى المدح لما فيه من المدح على المدح والأشعار بأنه لم يجد صفة ذم يستثنىها فاضطر إلى استثناء  
 صفة مدح وله نوع ثان وهو أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشئ صفة مدح كقوله

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم \* جهن فلول من قراع الكتائب

أى فى حذق كسر من مضاربة الجيوش وهذا الثانى أبلغ كما بين فى محله فافهم وفيه أيضاً من أنواع البديع  
 نوع من أنواع المبالغة وهو الإغراق حيث وصف البحر بما هو ممكن عقلاً متعججاً (قوله ووابل القطر)  
 الوابل الكثير وهو من إضافة الصفة للموصوف أى القطر الوابل ط (قوله غير أنه متواصل) أى نواصلا  
 نافعاً غير مفسد بقرينة المقام والا كان ذماً وهذا أيضاً من تأكيد المدح بما يشبه الذم (قوله بحسن  
 عبارات) الباء للتعليل مثل فبظلم أو بالمصاحبة مثل اهبط بسلام أو لئلا يسهى وهى متعلقة بالبحر لأنه فى معنى

فى كثير صوابه \* ومع هذا فن أنقض  
 كتابى هذا فهو الفقيه الماهر \*  
 ومن ظفر بما فيه فسيقول بمل \*  
 فيه كم ترك الأول للآخر \* ومن  
 حصله فقد حصل له الحظ الوافر \*  
 لأنه هو البحر لكن بلا ساحل \*  
 ووابل القطر غير أنه متواصل \*  
 بحسن عبارات

المستحق أي الواسع مثل حاتم في قومه ومثل قول الشاعر أسد على في الحروب لعامة لتأوله بكريم وجرى  
أو عذوف حال من الضمير في لانه أو من كلف (قوله وورث اشارات) هما بمعنى واحد وهو الايمان بالعين  
أو البدء والخروج كما في القاموس فكأنه أراد اللفظ أنواع الايمان وأخفاها كما صرح به بعد بقوله معقدا  
في دفع الاراد اللفظ الاشارة (قوله وتنقيج معاني) أي تهذيبها وتنقيتها ويحتمل أنه من إضافة الصفة  
الى الموصوف ومنه قوله وتحرير مبانى وفي القاموس تحرير الكتاب وغیره تقويحه ٨١ ومبانى الكلمات  
ما تبقى عليه من الحروف والمراد بها الالفاظ والعبارات من اطلاق الجزء على الكل وفي قوله المعاني والمبانى  
مراعاة النظير وهو الجع بين أمر وما يناسبه لا بالتضاد نحو الشمس والقمر بحسبان ثم الموجود في النسخ رجعها  
بالباء مع أن القياس حذفها والوقف على النون ساكنة مثل فاقض ما أنت قاض (قوله وليس الخبر  
كالعيان) بكسر العين المعانية والمشاهدة وهذا على حذف أي أن ما قلته خبر يحتمل الصدق والكذب  
وبعد اطلاقك على التأليف المذكور تعين ما ذكرته لك وتحققه بالمشاهدة لأن الخبر ليس كالعيان أفاده ط  
وفي هذا الكلام إقباس مما رواه أجد والطبراني وغيرهما من قوله صلى الله عليه وسلم ليس الخبر كالعناية  
وهو من جوامع كله صلى الله عليه وسلم كما في المواهب اللدنية وتضمن لقول الشاعر

يا ابن الكرام لا تند فقبصر ما \* قد حدثت لك فمأراء كن معما

(قوله وستتر) القرباضم البرد وعينه تقرب بالكسر والفتح قرة وتضم وقرور ابردت واقطع بكأوها أو رأت  
ما كانت متشوقة اليه قاموس وكان وصف العين بالبرودة لما قالوا من أن دمة السرور باردة ودمة الحزن  
حارة (قوله بعد التأمل) أي التفكر فيه والتدبر في معانيه ط (قوله فخذ) الفاء فصية أي  
إذا كان كما وصفته لك أو إذا تأملت وتذرت به عينك فخذ الخ ثم أعلم أنه من هنا الى قوله كيف لا وقد يسر الله  
ابتداء تبينه الخ ساقط من كثير من النسخ وكان من الحقائق المأراء فمأراء من نفضته قبل الالتفات  
خلا من هذه الزيادة والله تعالى أعلم (قوله من حسن روضه) الحسن الجمال جمعه محاسن على غير قياس  
قاموس فهو اسم جامد لصفة فالإضافة فيه لامية فافهم والاسمى أفعل تفضيل من السموات الاعلى من  
غيره قال ط وفي الكلام استعارة شبه عبارة الحسنة بالروض يجامع النفاة وتطلق النفوس بكل  
والقرينة إضافة الروض الى الضمير (قوله عن الحسن) الظاهر أنه بضم الحاء فالعنى دع الحسن الصورى  
الحسوس واقتل الى حسن روض هذا الشرح الاعلى قدرا اه ح (قوله وسلي) امرأة من معشوقات  
العرب المشهورات كليلي ولبي وسعدى وبثينة وميرة وعزة وليس المراد بها المعنى العلى وإنما المراد الوصنى  
لاشتمارها بالحسن كاشتهار حاتم بالكرم فيقال فلان حاتم بمعنى كريم فالمراد دع لجمال والجميل (قوله في طلعة)  
خبر مقدم وما يفيد مبتدأ مؤخر والمعنى أن طلعة الشمس أى طلوعها يكفى عن نور الكوكب المسمى بزحل  
نزل كتابه منزلة الشمس يجامع الاهتداء بكل ونزل غيره منزلة زحل ولا شك أن نور الشمس والاهتداء به لا يكون  
لغيرها من الكواكب وزحل أحد الكواكب السيارة التي هي السبع جمعها الساعر على ترتيب  
السموات كل كوكب في سماه بقوله

زحل شرى مزيحه من شمسه \* قزهرت لطاردا الاقار ط

(قوله هذا) أي خذ هذا الذي ذكرته وأراد به الانتقال عن وصف الكتاب الى التنبيه على عدم الاختيار  
بما يشنع به حساد الزمان المغبرون في وجوه الحسنان

كضرائر الحسناء قلن لوجهها \* حسدا ولو ما ته لدميم

(قوله أعراض) جمع عرض بكسر العين محل المدح والذم ط (قوله أعراض) أي كالأعراض خبر أخفى فهو  
تشبيه بلفظ والأعراض جمع عرض وهو الهدف الذي يرى بالسهم فكأن القرض يرى بالسهم كذلك أعراض  
المصنفين ترى بالقول الكاذب وشاع استعمال الرى في نسبة القبايح كما قال تعالى والذين يرمون أزواجهم  
والذين يرمون المحصنات وبين الأعراض والأعراض الجناس المضارع ط وفي تشبيه الكلام القبيح بالسهم  
استعارة تصريحية والقرينة إضافتها الى السنة والجناس حصول الضرر بكل ويحتمل أن يكون من  
إضافة المشبه به الى المشبه أي السنة التي هي كالسهم لكن تشبيه الكلام بالسهم أظهر من تشبيه

ورث اشارات \* وتنقيج معاني \*  
وتحرير مبانى \* وليس الخبر كالعيان \*  
وستقر به بعد التأمل العيان \*  
فخذ ما قلته من حسن روضه \*  
الاسمى \* ودع ما سمعت عن الحسن \*  
وسلي \*  
خذ ما قلته ودع شيا سمعت به \*  
في طلعة الشمس ما يفيدك عن زحل \*  
هذا وقد أخفت أعراض المصنفين \*  
أعراض سهام السنة الحساد \*



الاسنة بها تأمل (قوله ونفاًس تصانيفهم الخ) النفاس جمع قبضة يقال شئ قبض أي يتنافس فيه ويرغب وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف مرفوع بالعطف على اسم أخصي أو على الابتدائية والواو للاستئناف أو للحال ومعرضة بتثنية الراء منصوب على أنه خبر أخصي أو مرفوع على أنه خبر المبتدأ وبأيديهم متعلق به أي منصوبه بأيديهم من قولهم جعلت التي معرضة له أي نصبته أو وضع الراء محذوفة من أعرض بمعنى أظهر أي مظهرة في أيديهم والضمير للسادة وجلة تنصب أي الحساد البناء للعلوم حالية أو خبر بعد خبر أو هي الخبر ومعرضة حال ورهبها بالكسادة كناية عن هجرها أو ذمتها والمعنى أن الحساد لا يستغنون عنها بل ينتهون فوائدها وينتفعون بها ثم يذمتونها ويقولون إنها سلسة كاسدة (قوله أخال علم) منادى على حذف أداة النداء والآخر من النسب والصدق والصاحب كما في القاموس والمراد الأخير (قوله بعيب) مصدر مضاف إلى مفعوله وإن جعل العيب اسماً لما يوجب الذم فهو على تقدير مضاف أي بذكر عيب ط (قوله مصنف) بكسر التون أو بضمها (قوله ولم يتبين) جلة حالية ط (قوله منه) متعلق بمحذوف صفة زلة وجلة تعرف صفة ثانية أو حال أو منه متعلق بتعرف والجملة صفة زلة (قوله فكم) خبرية للتكثير في محل رفع مبتدأ والجملة بعد ها خبر كما هو القاعدة فيها إذا أولم بالفعل متعدياً أخذ مفعوله فافهم (قوله بعقله) الباء للآلة أي أن عقله هو الآلة في الافساد ط (قوله وكـ حـ ر ف) التعريف والتعريف الخطأ في العصفه قاموس لكن في شرح ألفية العراقي للقاضي ذكرنا التعريف الخطأ في الحروف بالشكل والتعريف الخطأ فيها بالنقط واللحن الخطأ في الأعراب اه وفي تعريفات السيد جندب التعريف هو أن يكون الاختلاف في الهيئة كبرد وبرد وجندب بالتعريف أن يكون الفارق نقطة كائناً وائناً اه (قوله أخصي لمعنى مغبرا) اللام في المعنى زائدة للتقوية لتقدم المفعول على عمله مع أن العامل محمول على الفعل فضعف عن المعمول وتغير التاسع المعنى بسبب تغييره الالفاظ وجلة وجاء الخ مؤكدة وهذا معنى ما يقال التاسع عدد المؤلف (قوله من هذا) أي التأليف (قوله أن يدرج) أي يجري وفي القاموس درجت الريح بالخصي أي جرت عليه جرياً شديداً (قوله من المصنفين والمؤلفين) التأليف جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد سواء كان بعضها نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر أو لا وعليه فيكون التأليف أعظم من الترتيب اه تعريفات السيد قليل وأعم من التصنيف لأنه مطلق الضم والتصنيف جعل كل صنف على حدة وقيل المؤلف من مجموع كلام غيره والمصنف من مجموع مبتكرات أفكاره وهو معنى ما قبل واضع العلم أولى باسم المصنف من المؤلف (قوله رياض) في القاموس رياض المهر رياضاً ورياضة ذله اه ومنه قولهم مسائل الرياضة قال الشنقوري أي التي تروض الفكر وتذله لما فيها من التمرين على العمل (قوله القريحة) في الصحاح القريحة أول ما يستنبط من البر ومنه قولهم فلان قريحة جيدة يراد استنباط العلم بجموده الطبع اه والمراد بها هنا آلة الاستنباط وهي الذهن (قوله ودعاء) عطف على الضمير (قوله وما على) مانافية وعلى خبر مبتدأ محذوف أي وما على بأس أو ما استفهامية مبتدأ وعلى الخبر (قوله فسيستلحقونه بالقبول) قد حقق المؤلف وجاه وأعطاه فوق ما غناه وهو دليل صدقه وإخلاصه وجهه الله تعالى وبراهه خيراً (قوله ترى الفقي) رأى عليه والفقي مفعول أول وهو في الأصل الشاب والمراد به هنا مطلق الشخص وجلة ينكر مفعول ثان أو بصريته ولا يرد أن الإنكار عما لا يدرك بالبصر لأنه قد تدرك أماراته على أنه إذا جعلت بصريته جملة ينكر حال لا مفعول لها حتى يرد ذلك فافهم (قوله لوما) مهموز العين مفعول لاجله (قوله ما ذهب) أي مات والقاعدة أن ما بعد إذا زائدة (قوله الخ) بالجيم من الباج وهو الخصومة كما في القاموس اه ح وضحه معنى اشتد فعداً بالباء ط (قوله الحرص) طلب الشيء مجاهد في أصابته تعريفات السيد (قوله على نكتة) متعلق بالحرص والنكتة هي مسألة لطيفة أخرجت بدقة نظر ولعمري فكر من نكت رجه بأرض إذا أترفها وسجت المسألة الدقيقة نكتة لتأثر الخواطر في استنباطها سيد (قوله يكتبها) حال من الضمير المجرور وصفة لنكتة أي يريد كتابتها (قوله هناك) اسم فعل بمعنى أخذ (قوله مهذباً) بالكسر بصفة اسم الفاعل بقرينة قوله مظهر وهو أولى من الفخ لأنه أقل تكلفاً والتعذيب التفتيح والإصلاح وقوله لمهمات مفعوله واللام للتقوية وهو جمع مهملة ما بهم بتخصيله (قوله استعملت) أي عملت فالسين والتاء

ونفاًس تصانيفهم معرضة بأيديهم  
تنصب فوائدها ثم رهبها بالكساد  
أخال العلم لا تجعل بعيب مصنف  
ولم يتبين زلة منه تعرف  
فكم أفسد الراي كلاماً بعقله  
وكـ حـ ر ف الاقوال قوم وعصفوا  
وكـ ناسخ أخصي لمعنى مغبرا  
وجاء بشئ لم يرد المصنف  
وما كان قصدي من هذا أن يدرج  
ذكرى بين المترين من المصنفين  
والمؤلفين بل القصد رياض  
القريحة وحفظ الفروع العصفه  
مع رجاء الضمير اه ودعاء  
الاخوان وما على من اعراض  
الحاسدين عنه حال حيائي  
فسيستلحقونه بالقبول ان شاء الله  
تعالى بعد وقائي كما قيل  
ترى الفقي ينكر فضل الفقي  
لوما وجبتا فإذا ما ذهب  
لج به الحرص على نكتة  
يكتبها عنه بماء الذهب  
فهاك مؤلفاً مهذباً لمهمات هذا  
الفن مظهر الدقائق استعملت



تلكه فان عبرهم ما اشارة الى الاعتناء والاجتهاد ط (قوله فيها) أي في تحريرها ط (قوله جن) أي  
سفر الاشياء بطلته والمادة تدل على الاستتار كالجن والجنان والجنين والجنة وانما خص الليل لكونه محل  
الافتكار غالب وفيه يزكو اقهم لقلة الحركة فيه وعادة العلماء يتلذذون بالسهر في التحرير للمسائل كما قال التاج  
السبكي رحمه الله

سهرى لتفجح العلوم الذي • من وصل غانية وطيب عناق  
وغيايل طربا خل عويصة • في الدهن أبلغ من مدامة ساق  
وصبر زأقلاي على صفحا • أشهى من الدوكاه والعشاق  
والأذن قمر القضاة لديها • نقرى لالقي الرمل عن أوراق ط

الفكر فيها اذا ما الليل جن • متعزيا  
أرجح الاقوال وأوجز العبارة •  
معقدها في دفع الاراد أطف  
الاشارة • فربما خافت في حكم  
أو دليل • فحسبه من لا اطلاع له  
ولافهم عدولا عن السيل • وربما  
غيرت تبعا لما شرح عليه المصنف  
كلمة أو حرفا • وما درى أن ذلك  
لنكتة تدق عن نظره وتحنى • وقد  
أنشدني شيخني الخبر السامي •  
والبحر الطامي • واحد زمانه •  
وحسنة أو انه • شيخ الاسلام  
الشيخ خير الدين الرمي • أطال الله  
بقائه  
قل لمن لم ير المعاصر شيئا  
• ويرى للاوائل التقديما  
ان ذاك القديم كان حديثا  
وسبق هذا الحديث قديما

(قوله متعزيا) حال من فاعل استعملت والتعزى طلب احدى الامرين وأولاهما سيد (قوله أرجح  
الاقوال) الاضافة على معنى من وهذا باعتبار غالب ما وقع له والافتقار كقولين معنيين أو يذكر الصحيح دون  
الاصح ط (قوله وأوجز العبارة) أي أخصرها والاضافة على معنى من ط (قوله معقدا) حال أيضا  
مترافة أو متداخلة أي معقولا ط (قوله الاراد) أي الاعتراض (قوله أطف الاشارة) كأن يذكر  
في الكلام مضافا أو قيدا أو نحو ذلك مما يدفع به الاراد ولا يظهر ذلك الا لمن اطلع على كلام المورد فاذا رأى  
ما ذكره الشارح علم أنه اشار به الى دفع ذلك وربما صرح بما يشعر اليه أيضا (قوله في حكم) بأن يذكر اباحة  
ما ذكره غيره كراهته مثلا (قوله أو دليل) بأن يكون دليل فيه كلام فيذكر غيره سالما وهذا كله غير ما يصرح به  
وينبه عليه كقوله ما ذكره فلان خطأ ونحو ذلك (قوله فحسبه) أي ظن ما خالفت فيه غيره (قوله من  
لا اطلاع له) أي على ما اطلعت عليه ولا فهم له بما قصدته (قوله عدولا) أي ميلا عن السيل أي الطريق  
الواضح (قوله تبعا لما شرح عليه المصنف) فان المصنف لما شرح مثله غير منه بعض ألفاظ متبها على التغيير  
فبقيت نسخ المتن المجرد مخالفة لنسخة المتن المشروح فتابعه الشارح فيما غيره وربما غير ما لم يغيره المصنف (قوله  
وما درى) معطوف على محذوف أي فاعترض وما درى أفاده ط (قوله وقد أنشدني) أنشد الشعر فقرأه  
قاموس والمراد أسمعني هذا الشعر (قوله الخبر) بالكسر وفتح العالم أو الصالح قاموس (قوله السامي)  
أي العالي القدر (قوله الطامي) أي الملائن قاموس (قوله واحد زمانه) أي المنفرد في زمانه  
بالصفات (قوله وحسنة أو انه) أي الذي أحسن الله تعالى به على الخلق في أو انه أي زمانه أفاده ط  
أو الذي يعد حسنة لزمانه الكثير الاساءة على أبنائه (قوله الشيخ خير الدين) الظاهر أنه اسمه العلي  
اذ ترجمه جماعة ولم يذكره غيره منهم الامير المهي قال خير الدين بن أحمد بن نور الدين علي بن زين الدين بن عبد  
الوهاب الايوبي نسبة الى بعض أجداده العلي بالضم نسبة الى سيدي علي بن عليم الولي المشهور  
الفاروق نسبة الى الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه الرمي الامام المفسر المحدث الفقيه اللغوي  
الصوفي النحوي البياني العروضي المنطقي المعمر شيخ الحنفية في عصره وصاحب الفتاوى السائرة وغيرها  
من التأليف النافعة في الفقه منها حواشيه على المنع وعلى شرح الكتل الصيني وعلى الاشياء والنظائر وعلى  
البحر الرائق وعلى الزيلعي وعلى جامع الفصولين ورسائل ودوان شعر مرتب على حروف المعجم ولد سنة  
٩٩٣ ووفى ببلده الرملة سنة ١٠٨١ وأطال في ذكر مناقبه وأحواله وبيان مشايخه وتلامذته فليراجع  
(قوله أطال الله بقاءه) أي وجوده والمراد الدعاء بالبركة في عمره لان الاجل محتموم وذكر ط عن السرعة  
وشرحا ما يفيد كراهة الدعاء بذلك أقول برده عليه أنه عليه الصلاة والسلام دعا لخادمه أنس رضي الله تعالى  
عنه بدعوات منها وأطل عمره ومذهب أهل السنة أن الدعاء يقع وان كان كل شيء بقدر واستفد من كلام  
الشارح أنه ألف كتابه هذا في حياة شيخه المذكور وهو كذلك فانه سيد كراثر الكتاب أنه فرغ من تأليفه سنة  
١٠٧١ فيكون قد فرغ من تأليفه قبل موت شيخه المذكور بعشرين سنين (قوله ان هذا الحديث الخ) فيه  
من أنواع البديع المذهب الكلامي وهو ارادة جهة المطلوب على طريقة أهل الكلام نحو لو كان فيهما آلهة  
الا لله لقد تنا وبيانه أن تفصيل المرء بأوصافه لا يتقدمه لان كل متقدم قد كان حاديا ولم يزد بتقدمه  
عما كان عليه وقت حدوثه وهذا المعاصر سيضي عليه زمان يصير فيه قدما فاذا أفصل ذلك المتقدم بأوصافه

قول الحاشية ان هذا الحديث  
كذا يحط الهشي والموافق لشارح  
أن يقول ان ذاك القديم كما هي  
الرواية في البيت ١٥

قوله القائل هو بالقفا أي ضعيف  
الرأى وقوله لإحداثه الخ لفظ  
المبرد على ما نقله صاحب القاموس  
في الخطبة عنه ولقد ثابته ينظم  
المصيب قاله نصر الهوري

على أن المقصود والمراد ما أنشدني  
شعبي رأس المحققين النقاد محمد  
أفندي الحاسني وقد أجاد  
لكل بني الدنيا مراد ومقصود  
وان مرادى صفة وفراغ  
لا يبلغ في علم الشريعة مبلغا  
يكون به في الجنان بلاغ  
ففي مثل هذا قلنا فاس أولو النهي  
وحسبي من الدنيا القور وبلاغ  
فما القور إلا في نعيم مؤبد  
به العيش رغد والشراب يساغ  
(مقدمة) \*

لزمكم فضيل ذلك المعاصر الذي سبق قد عيا بأوصافه أيضا وهذا معنى قول الأمام المبرور ليس تقدم القائل  
يفضل القائل ولا لدائمه بضم المصيب ولكن يعطى كل ما يستحق اه قال الدماميني في شرح التسهيل  
بعد نقله كلام المبرد وكثير من الناس من يقرئ هذه البلية الشنعاء فتراهم إذا سمعوا شيئا من النكت الحسنة  
غير معزوا إلى معين استحسنوه بناء على أنه للمتقدمين فإذا علوا أنه لبعض أبناء عصرهم نكصوا على الاعتبار  
واستقصوه أو ادعوا أن صدور ذلك عن مصري مستبعد وما الحامل لهم على ذلك الاحسد ذميم وبني  
مرتعه وخيم اه ملخصا (قوله على أن الخ) بمنزلة الاستدراك على ما يتوهم من قوله فهناك الخ من أن  
المراد مدح نفسه وتأليفه وأن المقصود الشهرة بالتأليف ط (قوله شعبي) في بعض النسخ زيادة وبركتي  
وولي نعمتي قال ط البركة اتساع الخبر وولي فعيل بمعنى فاعل أي متولى نعمتي والمراد بالنعمة نعمة العلم  
التي هي من أعظم النعم اه (قوله محمد أفندي) قال الهجي في تاريخه هو ابن ناج الدين بن أحمد الحاسني  
الدمشقي الخطيب بجامع دمشق أشهر آل بيت محاسن وأفضلهم كان فاضلا كاملا أديبا لييبا لطيف الشكل  
وجيها جامع الحاسن الاخلاق حسن الصوت ولي خطابة جامع السلطان سليم بصاحبة دمشق ثم صار أاما  
بجامع بني أمية وخطيبا فيه وقرأ فيه صحيح مسلم وكتب عليه بعض تعاليتي وولي درس الحديث تحت قبة النسر  
من الجامع المذكور وكان فصيح العبارة وانتفع به خلق من علماء دمشق منهم شيخنا العلامة المحقق الشيخ  
علاء الدين الحصكفي مفتي الشام وله شعر حسن ونقحريرات تدل على علمه وله سنة ١٠١٢ وتوفي سنة  
١٠٧٢ ورثاه شيخنا العلامة المحقق الشيخ عبد الفتى السابلي بقصيدة جيدة إلى الغاية مطلعها قوله  
ليهن رعا ع الناس وليفرح الجهل \* فبعد ذلك لا يرجو الباقين له عقل  
أياجنة قرت عيون أولى النهي \* بها زمنا حتى تداركها المصل  
اه ملخصا (قوله لكل بني الدنيا) أي لكل واحد من الناس الموجودين فيها ومهو أبناءها لانهم منها  
مادة وغذا وموابعاتقاعهم وفيها تربيتهن وهي اسم لما قبل الاخرة لدنوها وقربها ويصقل أن يراد بأبنائها الطالبون  
لها المنهمكون فيها (قوله صفة) أي في الجسد وفراغ عما يشغل عن الاخرة (قوله لا يبلغ) علة لقوله  
وان مرادى الخ (قوله مبلغا) مصدر ميمي منصوب على المسؤولية المطلقة (قوله في الجنان بلاغ)  
أي اصال من الله تعالى إلى المراتب العالية فيها وهو اسم مصدر قال في القاموس البلاغ كصاحب الكفاية  
والاسم منه الابلاغ والتبليغ وهما الاصال اه (قوله في مثل هذا) أي هذا المراد المذكور والقفا  
للسببية مفيدة للتعليل والجار والمجرور متعلق بيفاس (قوله قلنا فاس أولو النهي) أي أصحاب العقول  
للاولى مثلها في قول الشاعر وإذا هلكت فعنده ذلك فاجرحي (قوله أولو النهي) أي أصحاب العقول  
وأما غيرهم فنافستهم في الدنيا (قوله وحسبي) مبتدأ أي كافي ط (قوله القور) فعول يستوي  
فيه المذكر والمؤنث أي الفارة اه ط (قوله بلاغ) أي مقدار الكفاية وهو خبر المبتدأ وبين  
بلاغ الاول الجناس التام الخطي اللفظي أقامه ط (قوله فاما القور) أي النجاسة والظفر بالخبر قاموس  
والقفا للسببية عاطفة على جملة ينافس مفيدة للتعليل (قوله الا في نعيم الخ) في معنى الباء مثلها في قول الشاعر  
وركب يوم الروع منافوارس \* بصرون في طعن الا باهر والكلي  
لان فاز يتعدى بالباء أو في للظرفية والمراد بالنعيم محله وهو الجنة من اطلاق اسم الحال وإرادة المثل  
في رجة الله هم فيها خالدون وعلى كل فالقور مبتدأ والجار والمجرور في محل الخبر والتقدير ما القور حاصل  
بشيء الانعيم أو ما القور حاصل في محل الا في محل نعيم أو الخبر محذوف والجار والمجرور متعلق بالقور أي  
فما القور معتبرا لانعيم والباء في به للسببية على الاول أعني جعل في بمعنى الباء وللظرفية على الثاني مثل  
واقصد نصر كرم الله يسدر فحيناهم بصحر (قوله العيش) أي المعيشة التي تعيش بها من المظم والمشرط  
وما يكون به الحياة قاموس (قوله رغد) بكون الفين المجهدة أي واسع طيب ح عن القاموس  
(قوله يساغ) أي يسهل دخوله في الخلق ح عن القاموس (قوله مقدمة) بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي  
هذه مقدمة أو بالنصب مفعول لفعل محذوف أي خذ مقدمة وهي بكسر الدال كما صرح به في الفائق فهي  
اسم فاعل من تقدم المتعدي أي مقدمة من فهمها على غير لما اشتقت عليه من تعريف القصة لفة واصطلاحا

وموضوعه واستمداده ومخبره ومباجه وخصل العلم وتعلبه وترجمة الامام وغير ذلك وامامنا الملازم  
بمعنى تقدم أى مقدمة بذاتها على غيرها ويجوز فتح الدال اسم مفعول من المتعدي أى قدمها أرباب العقول  
على غيرها لما اشتملت عليه وهى فى الأصل صفة ثم جعلت اسما للطائفة المتقدمة من الجيش ثم نقلت الى  
أول كل شئ ثم جعلت اسما للالفاظ المخصوصة حقيقة عرفية ان لوحظ أنها فرد من أفراد المفهوم  
الكلى أو مجازا ان لوحظ خصوصها وهى قسمان مقدمة العلم وهى ما يتوقف عليه الشروع فى مسائله من  
المعاني المخصوصة ومقدمة الكتاب وهى طائفة من الكلام قدمت أمام المقصود لارتباطها بهما واتساع  
بها فيه وتتمام تحقيق ذلك فى المطول وحواشيه (قوله حق) أى واجب صناعة لئلا يكون شروعه على  
بصرة صوابا ليعلم عن العبث (قوله على من حاول) أى رام علما أى علم كان من العلوم الشرعية وغيرها \*  
قال شريعة علم التفسير والحديث والفقه والتوحيد وغير الشريعة ثلاثة أقسام أدبية \* وهى اثنا عشر كما فى شئني  
زاده وعقدها بعضهم أربعة عشر اللغة والاشتقاق والتصريف والنحو والمعاني والبيان والبديع والعروض  
والقوافى وقرىض الشعر وانشاء النثر والكتابة والقراءات والمحاضرات ومنه التاريخ \* وبإضافة وهى عشرة  
التصوف والهندسة والهيئة والعلم التعلين والحساب والجبر والموسيقى والسياسة والاخلاق وتدبير المنزل \*  
وعقلية ما عدا ذلك كلنطق والجدل واصول الفقه والدين والعلم الالهى والطبيعى والطب والميقات  
والفلسفة والكيمياء \* كذا ذكره بعضهم اه ابن عبد الرزاق (قوله أن يتصوره بمجتهأ أو رحمه) الحد  
ما كان بالذاتيات كالحوان الناطق للانسان والرسم ما كان بالعرضيات كالضاحك له واعلم انهم قد اختلفوا  
فى اسماء العلوم فقبل انما اسم جنس لدخول آل عليها وقيل علم جنس واختاره السيد وقيل علم شخص كالنجم  
للشريا واختاره ابن الهمام وهل مسمى العلم ادر الالمسائل او المسائل نفسها أو الملكية الاستحضارية قال  
السيد فى شرح المفتاح المعنى الحقيقى العلم هو الادراك ولهذا المعنى متعلق هو المعلوم وله تابع فى الحصول  
يكون ذلك التابع وسيلة اليه فى البقاء وهو الملكية وقد أطلق العلم على كل منها ما حقيقة عرفية أو اصطلاحية  
أو مجازا مشهورا اه ثم اعلم ان التعريف اما حقيقى كتعريف الماهيات الحقيقية واما اسمى كتعريف  
الماهيات الاعتبارية وهو تبين أن هذا الاسم لى شئ وضع وتعامه فى التوضيح لصدر الشريعة وذكر السيد  
فى حواشيه شرح الشمسية أن ارباب العربية والاصول يستعملون الحد بمعنى المعترف وأن اللفظ اذا وضع  
فى اللغة والاصطلاح لمفهوم مركب فما كان داخل فيه كان ذاتيا له وما كان خارجا عنه كان عرضيا له والحدود  
هذه المفهومات ورسومها تسمى حدودا ورسومها بحسب الاسم بخلاف الحقائق فان حدودها ورسومها  
بحسب الحقيقة اذا علمت ذلك ظهر لك أن حد الفقه كغيره من العلوم حد اسمى لتبين ما تعقله الواضع ووضع  
الاسم بازائه فلذا جعلوه مقدمة للشروع وجوز بعضهم كونه حد احتشيا وعليه فقيل لا يكون مقدمة لان الحد  
الحقيقى يسرد العقل كل المسائل أى يتصور جميع مسائل العلم المحدود وذلك هو معرفة العلم نفسه لا مقدمة  
الشروع فيه وقيل يجوز أخذ جنس وفصل له بلا حاجة الى سرد الكل فلا مانع من وقوعه مقدمة وجعل  
فى التحرير اختلاف لفظيا وتعام تحقيقه فيه قافهم (قوله ويعرف موضوعه الخ) اعلم أن مبادئ كل علم  
عشرة قطمها اين زكرى فى تحصيل المقاصد فقال

فأول الابواب فى المبادئ \* وتلك عشرة على المراد

الحد والموضوع ثم الواضع \* والاسم واستعداد حكم الشارع

تصور المسائل الفضيلة \* ونسبة فائدة جلية

بين الشارح منها أربعة وثبت ستة فواضعه ابو حنيفة رحمه الله تعالى واسمه الفقه وحكم الشارع فيه وجوبه  
تصنيف المكلف ما لا بد له منه ومسائله كل جملة موضوعها فعل المكلف ومحمولها أحد الاحكام الخمسة  
نحو هذا الفعل واجب وفضيلته كونه أفضل العلوم سوى الكلام والتفسير والحديث وأصول الفقه  
ونسبته لصالح الظاهر كنسبة العقائد والتصوف لصالح الباطن افاده ح (قوله ثم خص بعلم الشريعة)  
قله فى البصر عن ضياء العلوم (قوله وفقه الخ) قال فى البصر بعد كلام والحاصل أن الفقه اللغوى مكسور  
القاف فى الماضى والاصطلاحى مضومها فيه كما صرح به الكرماني ونقل العلامة الرملى فى حاشيته عليه

حق على من حاول علما ما أن  
يتصوره بمجتهأ أو رحمه ويعرف  
موضوعه وغايته واستمداده  
قال فقه لغة العلم بالشئ ثم خص  
بعلم الشريعة وفقه بالكسر  
فقها علم وفقه بالضم فقاهة  
صارفها

قوله على كل منها هكذا يخطئه  
ولعل صوابه منهما بضمير  
التثنية اذا اطلاقه على الاول  
حقيقة لغوية كما يفيد صدور  
العبارة تأمل اه معصمه



أنه يقال فقه بكسر القاف اذا فهم وبفتحها اذا سبق غيره الى الفهم وبضمها اذا صار الفقه به (قوله واصطلاحاً) الاصطلاح لغة الاتفاق واصطلاحاً اتفاق طائفة مخصوصة على اخراج الشيء عن معناه الى معنى آخر وملى (قوله العلم بالاحكام الخ) اعلم أن الحق ابن الهمام ابدل العلم بالتصديق وهو الادراك القطعي سواء كان ضرورياً ونظرياً صواباً او خطأ بناءً على أن الفقه كله قطعي فالعلم بالاحكام الشرعية وكذا الاحكام المقتبولة ليسا من الفقه وبعضهم خصه بالظنية فيخرج عنه ما علم ثبوته قطعاً وبعضهم جعله شاملاً للقطعي والظني وقد نص غير واحد من المتأخرين على أنه الحق وعليه عمل السلف والخلف وتماه في شرح التحرير فالمراد بالعلم هنا الادراك الصادق على اليقين والظن كما هو اصطلاح المطلق وعلى الاول فالمراد به المقابل للظن كما هو اصطلاح الاصولي قال صدر الشريعة في التوضيح وما قيل ان الفقه ظني فلم اطلق العلم عليه فجوابه اولاً أنه مقطوع به فان الجملة التي ذكرناها انها فقه وهي ما قد ظهر نزول الوحي به وما انفق الاجماع عليه قطعية وثانياً ان العلم يطلق على الظنيات وتماه فيه فافهم والاحكام جمع حكم قيل هو خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين ورد صدر الشريعة بأن الحكم المصطلح عليه عند الفقهاء ما ثبت بالخطاب كالوجوب والحرمة مجازاً كالخلق على المخلوق ثم صار حقيقة عرفية وخرج به العلم بالذوات والصفات والافعال والمراد بالشرعية كما في التوضيح ما لا يدرك لولا خطاب الشارع سواء كان الخطاب بنفس الحكم او بنظيره المقيس هو عليه كالمسائل القياسية فيخرج عنها مثل وجوب الايمان والاحكام الماخوذة من العقل كالعلم بأن العالم حادث او من الحس كالعلم بأن النار محرقة او من الوضع والاصطلاح كالعلم بأن الضاعل مرفوع والمراد بالفرعية المتعلقة بمسائل الفروع فخرج الاصلية ككون الاجماع والقياس حجة وأما الاعتقادية ككون الايمان واجبا فخرج بالشرعية كما تقدم فانهم وقوله عن ادلتها أي ناشئاً عن ادلتها حال من العلم أي ادلتها الاربعة المخصوصة بها وهي الكتاب والسنة والاجماع والقياس فخرج علم المقلد فانه وان كان قول المجتهد دليلاً لكنه ليس من تلك الادلة المخصوصة وخرج ما لم يحصل بالدليل كعلم الله تعالى وعلم جبريل عليه السلام قال في البحر واختلف في علم النبي صلى الله عليه وسلم الحاصل عن اجتهاده هل يسمى فقهاً والظاهر انه باعتبار أنه دليل شرعي للحكم لا يسمى فقهاً وباعتبار حصوله عن دليل شرعي يسمى فقهاً اصطلاحاً اهـ وأما المعلوم من الدين بالضرورة مثل الصوم والصلاة فقبل انه ليس من الفقه اذ ليس حصوله بطريق الاستدلال وجعله في التوضيح منه ولعل وجهه أن وصوله الى حد الضرورة عارض لكونه صار من شعار الدين فلا ينافي كونه في الاصل ثابتاً بالدليل اذ ليس هو من الضروريات البدئية التي لا تحتاج الى نظر واستدلال ككون الكل اعظم من الجزء نعم يحتاج الى اخراجه على قول من خص الفقه بالظني وقوله التفصيلية تصريح بلازم كما حققه في التحرير وغلط من جعله للاحتراز وفي هذا المقام تحقيقات ذكرتها في منه الخصال في عاقبته على البحر الرائق (قوله وعند الفقهاء الخ) قال في البحر فالخاصل أن الفقه في الاصول علم الاحكام من دلائلها كما تقدم فليس الفقيه الا المجتهد عندهم واطلاقه على المقلد الحافظ للمسائل مجاز وهو حقيقة في عرف الفقهاء بدليل انصراف الوقت والوصية للفقهاء اليهم وأقله ثلاثة أحكام ككافي المتفق وذكر في التحرير أن الشائع اطلاقه على من يحفظ الفروع مطلقاً يعني سواء كانت بدلائلها أو لا اهـ لكن سيد كوفي في باب الوصية للاقارب أن الفقيه من يدقق النظر في المسائل وان علم ثلاث مسائل مع ادلتها حق قبل من حفظ الوفا من المسائل لم يدخل تحت الوصية اهـ لكن الظاهر أن هذا حيث لا عرف والا فالعرف الآن هو ما ذكر في التحرير أنه الشائع وقد صرح الاصوليون بأن الحقيقة تترك بدلالة العادة وحينئذ فيصرف في كلام الواقف والموصى الى ما هو المتعارف في زمنه لانه حقيقة كلامه العرفية فتترك به الحقيقة الاصلية (قوله وعند اهل الحقيقة) هم الجامعون بين الشريعة والطريقة الموصلة الى الله تعالى والحقيقة لب الشريعة وسياق تمامه (قوله الزاهد في الآخرة) كذا في البحر والذي في الغزوية الراغب في الآخرة ابن عبد الرزاق أقول ومثله في الاحياء للإمام الغزالي بزيادة حيث قال سال فرقد السجني الحسن عن شيء فاجابه فقال ان الفقهاء يخالفونك فقال الحسن نكتك امك وهل رأيت فقيهاً بعينك انما الفقيه الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة البصير بدينه المداوم على عبادة ربه الورع الكاف عن أعراض المسلمين الضعيف عن اموالهم الناصح لجماعتهم (قوله وموضوعه الخ) موضوع

واصطلاحاً عند الاصوليين العلم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسب من ادلتها التفصيلية وعند الفقهاء حفظ الفروع وأقله ثلاث وعند اهل الحقيقة الجمع بين العلم والعمل لقول الحسن البصري انما الفقيه المعرض عن الدنيا الزاهد في الآخرة البصير يعيوب نفسه وموضوعه



كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية قال في الجبر وأما موضوعه ففعل المكلف من حيث أنه مكلف لأنه يبحث فيه عما يعرض لفعله من حل وحرمة ووجوب ونذوب والمراد بالمكلف البالغ العاقل ففعل غير المكلف ليس من موضوعه وضمان التلغات ونفقة الزوجات إنما الخطاب بها الولي لا الصبي والمجنون كما يضاف صاحب البهية بضمان ما تلقت حيث قرط في حفظها التزويل فعلها في هذه الحالة بمنزلة فعله وأما محضة عبادة الصبي كصلاته وصومه المثاب عليها فهي عقلية من باب ربط الأحكام بالأسباب ولذا لم يكن مخاطبها بابل ليعتادها فلا يتركها بعد بلوغه إن شاء الله تعالى وقد نبهنا على التكاليف لأن فعل المكلف لا من حيث التكليف ليس موضوعه كفعله من حيث أنه مخلوق لله تعالى اه (قوله ثبوتنا أو سلبا) أي من حيث ثبوت التكليف به كالواجب والحرام أو سلبه كالمندوب والمباح وقصد بذلك دفع ما قد يقال إن قيد الحيثية مراعى فالمراد فعل المكلف من حيث أنه مكلف كما مقرر فريد عليه أن فعل المكلف المندوب أو المباح من موضوع الفقه أيضا مأمع أنه لا تكليف فيه لجواز فعله وتركه والجواب أنه يبحث عنه في الفقه من حيث سلب التكليف به عن طرفي فعل المكلف (تنبيه) قال في النهر اعلم أن الفعل يطلق على المعنى الذي هو وصف للفاعل موجود كالهئية المسماة بالصلاة من القيام والقراءة والركوع والسجود ونحوها كالهئية المسماة بالصوم وهي الامتناع عن المفطرات بياض النهار وهذا يقال فيه الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر وقد يطلق على نفس إيقاع الفاعل هذا المعنى ويقال فيه الفعل بالمعنى المصدرى أي الذي هو أحد مدلولي الفعل ومتعلق التكليف انما هو الفعل بالمعنى الأول لا الثاني لأن الفعل بالمعنى الثاني اعتباري لا وجود له في الخارج إذ لو كان موجودا لكان موقع فيكون له إيقاع وهكذا فيلزم التسلسل المحال فأحكم هذا فانه يتفعل في كثير من المحال اه (قوله واستداده) أي مأخذه (قوله من الكتاب الخ) وأما شريعة من قبلنا فتابعة للكتاب وأما أقوال الصحابة فتابعة للسنة وأما تعامل الناس فتابع للاجماع وأما التعزى واستصحاب الحال فتابعة للقياس بجر بيان ما ذكر في كتب الأصول (قوله وغاياته) أي ثمرته المترتبة عليه (قوله بسعادة الدارين) أي دار الدنيا بنقل نفسه من حضيض الجهل الى ذروة العلم وبيان ما للناس وما عليهم لقطع الخصومات ودار الآخرة بالنعم الفاخرة (قوله من غير سماع) أي من المعلم وإذا كان الفهم لما في فصول العلماى من له ذهن يفهم الزيادة أي على ما يكفيه وقد رآن بصلى ليلا ويظهر في العلم نهارا فنظره في العلم نهارا وليلا افضل اه (قوله افضل من قيام الليل) أي بالصلاة ونحوها والافهم من قيام الليل وانما كان افضل لانه من فروض الكفاية ان كان زائدا على ما يحتاجه والافهم فرض عين (قوله وتعلم الفقه الخ) في البرازية تعلم بعض القرآن ووجد فراغا فالافضل الاشتغال بالفقه لان حفظ القرآن فرض كفاية وتعلم ما لا بد من الفقه فرض عين قال في الخزانة وجميع الفقه لا بد منه قال في المساقب عل محمد بن الحسن مائتى ألف مسألة في الحلال والحرام لا بد للناس من حفظها اه وظاهر قوله وجميع الفقه لا بد منه انه كله فرض عين لكن المراد أنه لا بد منه لمجموع الناس فلا يكون فرض عين على كل واحد وانما يفترض عيناً على كل واحد تعلم ما يحتاجه لان تعلم الرجل مسائل الحبس وتعلم الفقير مسائل الزكاة والحج ونحو ذلك فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقيين ومثله حفظ ما زاد على ما يكفيه للصلاة نعم قد يقال تعلم باقي الفقه افضل من تعلم باقي القرآن لكثرة حاجة العامة اليه في عباداتهم ومعاملاتهم وقلة الفقهاء بالنسبة الى الحفظة تامل (قوله أن يعرف) أي يشتر به وفيه اشارة الى أن المطلوب أن يعرف من ذلك ما يعينه على المقصود لان ما عدا الفقه وسيله اليه فلا ينبغي أن يصرف عمره في غير الاهم وما احسن قول ابن الوردي

والعمر عن تحصيل كل علم \* يقصر فابداً بالاهم منه

وذلك الفقه فان منه \* مالا غنى في كل حال عنه

(قوله الى المسألة) أي سؤال الناس بأن يمدحهم بشعره فيعطونه دفعا لشعره وخوفاً من هجوه وهجره وقوله وتعليم الصبيان أي تعليمهم النحو وانما خصهم بما اشتر أن النحو وعلم الصبيان اذ قلنا يتعلمه الكبير وفي كلامه لف ونشر مرتب (قوله التذكير) أي الوعظ (قوله والقصص) الانسب أن يكون ختم

مطلب  
الفرق بين المصدر والمصدر  
بالمصدر  
فعل المكلف ثبوتنا أو سلبا  
واستداده من الكتاب  
والسنة والاجماع والقياس  
وغاياته الفوز بسعادة الدارين  
وأما فضله فكثير شهير ومنه  
ما في الخلاصة وغيرها النظر  
في كتب اصحابنا من غير سماع  
افضل من قيام الليل وتعلم  
الفقه افضل من تعلم باقي  
القرآن وجميع الفقه لا بد منه  
وفي الملتقط وغيره عن محمد  
لا ينبغي للرجل أن يعرف  
بالشعر والنحو لان آخر امره  
الى المسألة وتعليم الصبيان  
ولا بالحساب لان آخر امره الى  
مساحة الارضين ولا بالتفسير  
لان آخر امره الى التذكير  
والقصص

القاف ليكون عطفه على التذكير عطف مصدر على مصدر وان جاز أن يكون بكسر هاء جمع قصة اه ح  
 (قوله بل يكون عمله) أي الذي يعرف ويشتهر به (قوله كما قيل) أي أقول ذلك مما ثلما قيل ولاجل  
 ما قيل فالكاف للتشبيه والتعليل (قوله باعتزاز) أي اعتزاز صاحبه به (قوله ولا كسك) الواو  
 أما للعطف على مقدراً أي لا كعبر ولا كسك ونكتة الحذف المبالغة لتذهب النفس كل مذهب يمكن التوصل  
 باضمار فعل أي ولا يفوح كسك (قوله ولا يجاز) يستعمل بالياء المثناة الصفة بعد الزاي ويدونها كما في  
 القاموس (قوله زمرة) بالضم الفوج والجماعة في تفرقة قاموس (قوله ومن هنا) أي من اجل  
 ما ذكر هنا من مدح الله تعالى آياه (قوله الى كل العلوم) كذا في ما رأيت من التسميع وكأنه نكتة ط الى كل  
 المعالي حيث قال متعلق بتوسلا والمعالي المراتب العالية جمع معللة محل العلو اه والتوسل التقرب أي  
 ذا توسل الى المعالي او الى العلوم لان الفقه المثل للتقوى والورع يوصل به الى غيره من العلوم النافعة والمنازل  
 المرتفعة لقوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله وللعديث من عل بما علم الله علم ما لم يعلم (قوله فان فقيها الخ)  
 لان العابد اذا لم يكن فقيها ربما ادخل عليه الشيطان ما يفسد عبادته وقيد الفقيه بالتورع إشارة الى  
 ثمة الفقه التي هي التقوى اذ بدونها يكون دون العابد الجاهل حيث استولى عليه الشيطان بالفعل قال  
 في الاحياء للتورع أربع مراتب الاولى ما يشترط في عدالة الشهادة وهو الاحتراز عن الحرام الظاهر الثانية  
 ورع الصالحين وهو التوقى من الشبهات التي تتقابل فيها الاحتمالات الثالثة ورع المتقين وهو ترك الحلال  
 المحض الذي يخاف منه اذ اقره الى الحرام الرابعة ورع الصديقين وهو الاعراض عما سوى الله تعالى اه ملخصا  
 (قوله على ألف) متعلق بقوله اعلى ويقدر تفسيره لتفضل اه ط او هو من باب التنازع على القول  
 بجواز في المتقدم (قوله ذي زهد) صفة لموصوف محذوف أي ألف شخص صاحب زهد والزهد في اللغة  
 ترك الميل الى الشيء وفي اصطلاح اهل الحقيقة هو بغض الدنيا والاعراض عنها وقيل هو ترك راحة الدنيا  
 طلب الراحة الآخرة وقيل هو أن يتخلو قلبك بما خلت منه يدك اه سيد (قوله تفضل واعلى) أي زاد  
 في الفضل وعطو الرتبة (قوله وهما ما خوذان) أي هذان البيتان ما خوذ معناهما (قوله مما قيل) يحتمل  
 أن المراد مما نسب او بما أنشد فعلى الاول تكون الايات للامام محمد وعلى الثاني لغيره أنشدها له بعض  
 اشياخه (قوله تفقه الخ) أي صرفقها والقائد هنا بمعنى الموصل والبر قال في القاموس المصلة والجنة  
 والخير والاتساع في الاحسان اه والتقوى قال السبكي في اللغة بمعنى الاتقاء وهو اتخاذ الوقاية وعند  
 أهل الحقيقة الاحتراز بطاعة الله تعالى عن عقوبته وهو صيانة النفس عما تستحق به العقوبة من فعل  
 او ترك والقاصد قال في القاموس القريب أي واعدل طريق قريب ويحتمل أن يكون بمعنى مقصود  
 كساحل بمعنى مسهل والزيادة مصدر بمعنى اسم المفعول وقوله من الفقه متعلق بزيادة او بمستفيدا  
 والسبح قطع الماء هو ما شبه به التفقه استعارة تصريحية وازافة الجور الى الفوائد من اضافة المشبه به  
 الى المشبه والقائدة ما استفدته من علم او حال والمراد هنا الاول والسيطن من شاط بي معنى احترق او من  
 شطن بمعنى بعد بعد غوره في الضلال والاضلال وقد عقد في البيت الاخير بعض ما ذكره في الاحياء ورواه  
 الدارقطني والبيهقي من قوله صلى الله عليه وسلم ما عبد الله بشئ افضل من فقه في الدين وفقه واحد اشته على  
 الشيطان من ألف هابد ولكل شئ عماد وعماد الدين الفقه (قوله ومن كلام علي رضي الله عنه الخ) عزاه  
 الايات له في الاحياء أيضا قال بعضهم وهي ثابتة في ديوانه المنسوب اليه واولها  
 الناس من جهة القتال أكفاء \* ابوهم آدم والام حواء  
 وانما امهات الناس اوعية \* مستودعات وللأحساب آباء  
 ان لم يكن لهم من اصلهم شرف \* يفاخرون به فالطين والماء  
 وان اتيت بفخر من ذوى نسب \* فان نسبتنا جود وعليا

(قوله ما الفضل) الذي في الاحياء ما الفخر وأل في العلم للعهد أي العلم الشرعي الموصل الى الآخرة (قوله  
 انهم) بفتح الهجزة على حذف لام العلة أي لانهم اوبالكسر والجملة استثنائية والمقصود منها التعليل ط  
 (قوله على الهدى) أي الرشاد قاموس وهو متعلق بقوله ادلاء جمع دال اسم فاعل من دل وكذا قوله لمن

بل يكون عمله في الحلال  
 والحرام وما لا بد منه من  
 الاحكام كما قيل  
 اذا ما اعتزذ وعلم يعلم

فعلم الفقه اولى باعتزاز  
 فكلم طيب يفوح ولا كسك  
 وتم طير بطير ولا يجاز  
 وقدم مدحه الله تعالى بسميته  
 اخيرا بقوله تعالى ومن يؤت  
 الحكمة فقد آتوا خيرا كثيرا  
 وقد فسر الحكمة زمرة ارباب  
 التفسير بعلم الفروع الذي هو  
 علم الفقه ومن هنا قيل  
 وخبر علوم علم فقه لانه  
 يتكون الى كل العلوم توسلا  
 فان فقيها واحدا متورعا  
 على ألف ذي زهد تفضل واعلى  
 وهما ما خوذان مما قيل للامام  
 محمد

تفقه فان الفقه افضل قائد  
 الى البر والتقوى وأعدل قاصد  
 وكن مستفيدا كل يوم زيادة  
 من الفقه واسع في بحور الفوائد  
 فان فقيها واحدا متورعا  
 اشد على الشيطان من ألف عابد  
 ومن كلام علي رضي الله عنه  
 ما الفضل الا لاهل العلم انهم  
 على الهدى لمن استهدى ادلاء

استهدى أي طلب الهداية (قوله ووزن) أي قدر كل امرئ أي حسنه بما كان يحسنه أقاده اليضاوى تقدر  
المصانع على مقداره منته ومن أحسن علوم الآداب تقدره على قدرها ومن أحسن علم الفقه تقدره عظم  
علمه فالخامس أن من أحسن شيئا فقامه على قدره اه ط (قوله والجاهلون) أي بالعلم الشرعي فيشمل  
العالمين بغيره بل هم أشد عداوة لعلماء الدين من العوام قال ط وسبب العداوة من الجاهل عدم معرفة الحق  
إذا اتقى عليه أو رأى منه ما يخالف رايه ورؤية أقبال الناس عليه (قوله ولا تجهل به أبدا) الذي في الأحياء  
ولا تنفي به بدلا (قوله الناس موق) أي حكما لعدم النفع كالأرض الميتة التي لا تنبت قال تعالى  
ان كن ميتا فأحييناه أي جاهلا فعلناه وجعلناه نوراً يمشي به في الناس وهو العلم كن مثله في الظلمات  
وهو الجاهل الفارق في ظلمات الجهل أو موقى القلوب قال في الأحياء وقال فمق الموصلى المريض إذا منع  
الطعام والشراب والدواء أليس يموت قالوا بلى قال كذلك القلب إذا منع عنه الحكمة والعلم ثلاثة  
أيام يموت ولقد صدق فان غذاء القلب العلم والحكمة وبه حياته كما أن غذاء الجسد الطعام ومن فقد العلم قلبه  
مريض وموته لازم الخ قال الشاعر

أخو العلم حتى خالده بعد موته \* وأوصاله تحت التراب رميم

وذو الجهل ميت وهو ماش على الثرى \* يظن من الأحياء وهو عديم

(قوله العلم يرفع المملوك الخ) قال في الأحياء وقال عليه الصلاة والسلام أن الحكمة تزيد الشرف شرفا  
وترفع المملوك حتى يجلسه مجالس الملوك وقد نبه بهذا على ثمرته في الدنيا ومعروف أن الآخرة خير وأبقى اه  
ثم ذكر عن سالم بن أبي الجعد قال اشتراني مولاي بثمانمائة درهم فأعطني فقلت بأى حرفة أحترف فأحترف  
بالعلم فامتد لي سنة حتى أتاني أمير المدينة زائرا فلم أذن له (قوله وانما العلم الخ) هذابت من بحر السريع  
وقوله لأربابه متعلق بمحذوف حال من ولاية لأن نعت النكرة إذا قدم عليها عرب حالا وصفة للعلم وانما  
لم يعزل صاحبها لانه ولاية الهية لا سبيل للعبادة الى عزله منها والمعتقد أن أولى الأمر في قوله تعالى أطيعوا الله  
وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم هم العلماء كما سيذكره الشارح آخر الكتاب وفي الأحياء قال أبو الأسود  
ليس شيء أعز من العلم الملوك يحكمون على الناس والعلماء يحكمون على الملوك اه وفي معناه قول الشاعر  
ان الملوك ليحكمون على الورى \* وعلى الملوك ليحكم العلماء

(قوله ان الأمير الخ) البيتان من مجزوء الكامل المرفل يعني ان الأمير الكامل ليس هو من إذا عزل صار من  
آحاد الرعية بل هو الذي إذا عزل من إمارة الولاية يبقى متصفا بإمارة الفضل والعلم (قوله واعلم أن تعلم العلم  
الخ) أي العلم الموصل الى الآخرة أو الأعم منه قال العلامة في فصوله من فرائض الإسلام تعلم ما يحتاج اليه  
العبد في إقامة دينه وإخلاص عمله لله تعالى ومعايشة عباده وفرض على كل مكلف ومكلف بعد تعلمه علم الدين  
والهداية تعلم علم الوضوء والفصل والصلاة والصوم وعلم الزكاة لمن له نصاب والحج لمن وجب عليه والبيع  
على التجار ليحترزوا عن الشبهات والمكروهات في سائر المعاملات وكذا أهل الحرف وكل من اشتغل  
بشيء يفرض عليه علمه وحكمه ليتنبه عن الحرام فيه اه وفي تبين المحارم لاشك في فرضية علم الفرائض  
الخمس وعلم الاخلاص لأن همة العمل موقوفة عليه وعلم الحلال والحرام وعلم الرياء لأن العابد محروم من  
ثواب عمله بالرياء وعلم الحسد والحب اذ هما باكلان العمل كإتاك كل النار الحطب وعلم البيع والشراء والنكاح  
والطلاق لمن أراد الدخول في هذه الأشياء وعلم الألفاظ المحرمة أو المكفرة ولعمري هذا من أهم المهمات في  
هذا الزمان لأنك تسمع كثيرا من العوام يتكلمون بما يكفروهم عنها غافلون والاحتياط أن يجتهد الجاهل  
إيمان كل يوم ويجتهد دنكاح امرأته عند شاهده في كل شهر مرة أو مرتين إذا تخطأ وإن لم يصدر من الرجل  
فهو من النساء كثير (قوله وفرض كفاية الخ) عرّفه في شرح التحرير بالمقصود المقصود حصوله من غير نظر  
بالمذات الى فاعله قال فيتناول ما هو ديني كصلاة الجنازة ودينوي كالتصانيع المحتاج اليها وخرج المسنون لانه  
غير مقصود وفرض العين لانه منظور بالمذات الى فاعله اه قال في تبين المحارم وأما فرض الكفاية من العلم  
فهو كل علم لا يستغنى عنه في قوام أمور الدنيا كالتدبير والحساب والنحو واللغة والكلام والقرآت وأسائد  
الحديث وقصة الوصايا والمواثيق والكتابة والمعاني والبديع والبيان والاصول ومعرفة النسخ والمنسوخ

ووزن كل امرئ ما كان يحسنه  
والجاهلون لأهل العلم أعداء  
فمن يعلم ولا تجهل به أبدا  
الناس موق وأهل العلم أحياء  
وقد قيل العلم وسيلة الى كل  
فضيلة العلم يرفع المملوك الى  
مجالس الملوك لولا العلماء  
لهلك الأمراء  
وانما العلم لأربابه  
ولاية ليس لها عزل  
ان الأمير هو الذي  
يفضى امرا عند عزله  
ان زال سلطان الولا  
يه كان في سلطان فضله  
واعلم أن تعلم العلم يكون فرض  
عين وهو بقدر ما يحتاج لدينه  
وفرض كفاية

مطلب

في فرض الكفاية وفرض العين



القاف ليكون عطفه على التذكير عطف مصدر على مصدر وان جاز أن يكون بكسر هاء جمع قصة اه ح  
 (قوله بل يكون عطفه) أي الذي يعرف ويشتهر به (قوله كما قيل) أي أقول ذلك مما تلا لما قيل ولاجل  
 ما قيل فالكاف للتشبيه والتعليل (قوله باعتزاز) أي اعتزاز صاحبه به (قوله ولا كسك) الواو  
 اما للعطف على مقدرا أي لا كعبر ولا كسك ونكتة الحذف المباعدة لتذهب النفس كل مذهب يمكن اواللصال  
 باضمار فعل أي ولا يفوح كسك (قوله ولا يجاز) يستعمل بالياء المثناة التخصية بعد الزاى وبدونها كما في  
 القاموس (قوله زمرة) بالضم الفوج والجماعة في فرقة قاموس (قوله ومن هنا) أي من اجل  
 ما ذكرنا من مدح الله تعالى اياه (قوله الى كل العلوم) كذا في مآرايت من النسخ وكانت نسخة ط الى كل  
 المعالي حيث قال متعلق بنوسلا والمعالي المراتب العالية جمع معلاة محل العلو اه والتوسل التقرب أي  
 ذاتوسل الى المعالي والى العلوم لان الفقه الثمر للتقوى والورع يوصل به الى غيره من العلوم النافعة والمنازل  
 المرتفعة لقوله تعالى واقفوا الله ويعلمكم الله وللمديث من عمل بما علم الله علم مالم يعلم (قوله فان فقيها الخ)  
 لان العابد اذا لم يكن فقيها رعبا دخل عليه الشيطان ما يفسد عبادته وقيد الفقيه بالتورع اشارة الى  
 ثمة الفقه التي هي التقوى اذ بدونها يكون دون العابد الجاهل حيث استولى عليه الشيطان بالفعل قال  
 في الاحياء للورع أربع مراتب الاولى ما يشترط في عدالة الشهادة وهو الاحتراز عن الحرام الظاهر الثانية  
 ورع الصالحين وهو التوقى من الشبهات التي تتقابل فيها الاحتمالات الثالثة ورع المتقين وهو ترك الحلال  
 المحض الذي يخاف منه اذا دأبه الى الحرام الرابعة ورع الصديقين وهو الاعراض عما سوى الله تعالى اه ملخصا  
 (قوله على ألف) متعلق بقوله اعلى ويقدر تفسيره لتفضل اه ط او هو من باب التنازع على القول  
 بجواز في المتقدم (قوله ذي زهد) صفة لموصوف محذوف أي ألف شخص صاحب زهد والزهد في اللغة  
 ترك الميل الى الشيء وفي اصطلاح اهل الحقيقة هو بقض الدنيا والاعراض عنها وقيل هو ترك راحة الدنيا  
 طلب الراحة الآخرة وقيل هو أن يخلو قلبك بما خلت منه يدك اه سيد (قوله تفضل واعتلى) أي زاد  
 في الفضل وعلو الرتبة (قوله وهما ما خوذان) أي هذان البيتان ما خوذ معناه (قوله مما قيل) يحتمل  
 أن المراد مما نسب او مما أنشد فعلى الاقل تكون الايات للامام محمد وعلى الثاني لغيره أنشدها بعض  
 اشياخه (قوله تفقه الخ) أي صرفقها والقائد هنا بمعنى الموصل والبر قال في القاموس المصلة والجنة  
 والخير والاتساع في الاحسان اه والتقوى قال السيد هي في اللغة بمعنى الاتقاء وهو اتخاذ الوقاية وعند  
 أهل الحقيقة الاحتراز بطاعة الله تعالى عن عقوبته وهو صيانة النفس عما تستحق به العقوبة من فعل  
 وترك والقاصد قال في القاموس القريب أي واعدل طريق قريب ويحتمل أن يكون بمعنى مقصود  
 كساحل بمعنى مسحول والزيادة مصدر بمعنى اسم المفعول وقوله من الفقه متعلق بزيادة او بمستفيدا  
 والسجع قطع الماء هو ما شبه به التفقه استعارة تصريحية وازافة الجوز الى القوائد من اضافة المشبهة به  
 الى المشبه والقائدة ما استفدته من علم او مال والمراد هنا الاول والشيطان من شاط بمعنى احترق او من  
 شطن بمعنى بعد لبعده غوره في الضلال والاضلال وقد عقد في البيت الاخير بعض ما ذكره في الاحياء ورواه  
 الدارقطني والبيهقي من قوله صلى الله عليه وسلم ما عبد الله بشئ افضل من فقه في الدين وفقه واحد اشد على  
 الشيطان من ألف عابد ولكل شئ عماد وعماد الدين الفقه (قوله ومن كلام علي رضي الله عنه الخ) عزاه  
 الايات له في الاحياء أيضا قال بعضهم وهي ثابتة في ديوانه المنسوب اليه واقلها  
 الناس من جهة القتال اكفاء \* ابو هو آدم والام حواء  
 وانما امهات الناس اوعية \* مستودعات وللحساب آباء  
 ان لم يكن لهم من اصلهم شرف \* يفاخرون به فالطين والماء  
 وان اتيت بفخر من ذوى نسب \* فان نسبتنا جود وعلواء  
 (قوله ما الفضل) الذي في الاحياء ما الفخر والى العلم للعهد أي العلم الشرعي الموصل الى الآخرة (قوله  
 انهم) بفتح الهجزة على حذف لام العلة أي لانهم اوبالكسر والجملة استثنائية والمقصود منها التعليل ط  
 (قوله على الهدى) أي الرشد قاموس وهو متعلق بقوله ادلاء جمع دال اسم فاعل من دل وكذا قوله لمن

بل يكون عطفه في الحلال  
 والحرام وما لا بد منه من  
 الاحكام كما قيل  
 اذا ما اعتزذ وعلم يعلم  
 فعمل الفقه اولى باعتزاز  
 فكم طيب يفوح ولا كسك  
 وكم طير يطير ولا يجاز  
 وقد مدحه الله تعالى بتسميته  
 اخيرا بقوله تعالى ومن يؤت  
 الحكمة فقد آتوا نورا كثيرا  
 وقد فسر الحكمة زمرة ارباب  
 التفسير بعلم الفروع الذي هو  
 علم الفقه ومن هنا قيل  
 وخبر علوم علم فقه لانه  
 يكون الى كل العلوم نوسلا  
 فان فقيها واحدا متورعا  
 على ألف ذي زهد تفضل واعتلى  
 وهما ما خوذان مما قيل للامام  
 محمد  
 تفقه فان الفقه افضل قائد  
 الى البر والتقوى وأعدل قاصد  
 وكن مستفيدا كل يوم زيادة  
 من الفقه واسج في مجوز القوائد  
 فان فقيها واحدا متورعا  
 اشد على الشيطان من ألف عابد  
 ومن كلام علي رضي الله عنه  
 ما الفضل الا لاهل العلم انهم  
 على الهدى لمن استهدى ادلاء



استهدى أى طلب الهداية (قوله ووزن) أى قدر كل امرئ أى حسنه بما كان يحسنه اتقاده اليضاوى فقدور  
المصانع على مقدار رضته ومن أحسن علوم الآداب فقدوره على قدرها ومن أحسن علم الفقه فقدوره عظيم  
لظنه فالحاصل أن من أحسن شيئا فقامه على قدره اه ط (قوله والجاهلون) أى بالعلم الشرعى فبشمل  
العالمين بغيره بل هم أشد عداوة لعلماء الدين من العوام قال ط وسبب العداوة من الجاهل عدم معرفة الحق  
إذا افترق عليه أو رأى منه ما يخالف رايه ورؤية اقبال الناس عليه (قوله ولا تجهل به أبدا) الذى فى الاحياء  
ولا تنفى به بدلا (قوله الناس موقى) أى حكما لعدم النفع كما الارض الميتة التى لا تنبت قال تعالى  
انمن كن ميتا فأحييناه أى جاهلا فعلناه وجعلناه نوراً يعيش به فى الناس وهو العلم كمن منله فى الظلمات  
وهو الجاهل الفارق فى ظلمات الجهل أو موقى القلوب قال فى الاحياء وقال فغ الموصلى المريض اذا منع  
الطعام والشراب والدواء ليس يموت قالوا بلى قال كذلك القلب اذا منع عنه الحكمة والعلم ثلاثة  
ايام يموت ولقد صدق فان غذاء القلب العلم والحكمة وبه حياته كما أن غذاء الجسد الطعام ومن فقد العلم قلبه  
مريض وموته لازم الخ قال الشاعر

أخو العلم حى خالد بعد موته \* وأوصاله تحت التراب رميم

وذو الجهل ميت وهو ماش على الترى \* يظن من الاحياء وهو عديم

(قوله العلم يرفع المملوك الخ) قال فى الاحياء وقال عليه الصلاة والسلام ان الحكمة تزيد الشر يف شرفا  
وترفع المملوك حتى يجلسه مجالس الملوك وقد نبه بهذا على ثمرته فى الدنيا ومعروف أن الآخرة خير وأبقى اه  
ثم ذكر عن سالم بن ابى الجعد قال اشتراى مولاي بثلمائة درهم فأعتقنى فقلت بأى حرفة أحترف فاحترفت  
بالعلم فانتحت لى سنة حتى اتانى امير المدينة زائرا فلم أذن له (قوله وانما العلم الخ) هذا بيت من بحر السريع  
وقوله لاربابه متعلق بمحذوف حال من ولاية لان نعت التكملة اذا قدم عليها اعرب حالا او صفة للعلم وانما  
لم يعزل صاحبه لانه ولاية الهية لا سبيل للعباد الى عزله منها والمعتقد أن اولى الامر فى قوله تعالى اطيعوا الله  
واطيعوا الرسول واولى الامر منكم هم العلماء كما سيذكره الشارح آخر الكتاب وفى الاحياء قال ابو الاسود  
ليس شئ اعز من العلم الملوك يحكمون على الناس والعلماء يحكمون على الملوك اه وفى معناه قول الشاعر  
ان الملوك ليحكمون على الورى \* وعلى الملوك ليحكم العلماء

(قوله ان الامير الخ) البيتان من مجزوء الكامل المرفل يعنى ان الامير الكامل ليس هو من اذا عزل صار من  
آحاد الرعية بل هو الذى اذا عزل من اماره الولاية يبقى متصفا بامارة الفضل والعلم (قوله واعلم أن تعلم العلم  
الخ) أى العلم الموصل الى الآخرة او الاعم منه قال العلائى فى فصوله من فرائض الاسلام تعلم ما يحتاج اليه  
العبد فى اقامة دينه واخلاص عمله لله تعالى ومعاشرة عباده وفرض على كل مكلف ومكلف بعد تعلمه علم الدين  
والهداية تعلم علم الوضوء والفصل والصلاة والصوم وحمل الزكاة لمن له نصاب والحج لمن وجب عليه والبيع  
على التجار ليترزوا عن الشبهات والمكروهات فى سائر المعاملات وكذا اهل الحرف وكل من اشتغل  
بشئ يفرض عليه علمه وحكمه ليتبع عن الحرام فيه اه وفى تبين المحارم لاشك فى فرضية علم الفرائض  
الخمس وعلم الاخلاص لان همه العمل موقوفة عليه وعلم الحلال والحرام وعلم الرياء لان العابد محروم من  
ثواب عمله بالرياء وعلم الحسد والحجب اذ هما باكلان العمل كما تأكل النار الحطب وعلم البيع والشراء والنكاح  
والطلاق لمن اراد الدخول فى هذه الاشياء وعلم الالفاظ المحترمة او المكفرة ولعمري هذا من اهم المهمات فى  
هذا الزمان لانك تسمع كثيرا من العوام يتكلمون بما يكفروهم عنها غافلون والاحتياط أن يجتهد الجاهل  
ايمانه كل يوم ويجهل دنكاح امرأته عند شاهدهن فى كل شهر مرة او مرتين اذا خطأ وان لم يصدر من الرجل  
قهر من النساء كثير (قوله وفرض كفاية الخ) عرّفه فى شرح التحرير بالتصميم المقصود حصوله من غير نظر  
بالذات الى فاعله قال فيتناول ما هو دينى كصلاة الجنائز ودينوى كالصنائع المحتاج اليها وخرج المسنون لانه  
غير متهم وفرض العين لانه منظور بالذات الى فاعله اه قال فى تبين المحارم وأما فرض الكفاية من العلم  
فهو كل علم لا يستغنى عنه فى قوام امور الدنيا كالطب والحساب والنحو واللغة والكلام والقرآت وأسانيد  
الحديث وقصة الوصايا والموارث والكتابة والمعاني والبديع والبيان والاصول ومعرفة النسخ والمنسوخ

ووزن كل امرئ ما كان يحسنه  
والجاهلون لاهل العلم اعداء  
فتزيعهم ولا تجهل به أبدا  
الناس موقى وأهل العلم احياء  
وقد قيل العلم وسيلة الى كل  
فضيلة العلم يرفع المملوك الى  
مجالس الملوك لولا العلماء  
لهلك الامراء  
وانما العلم لاربابه  
ولاية ليس لها عزل  
ان الامير هو الذى  
يقضى امرا عند عزله  
ان زال سلطان الولا  
يه كان فى سلطان فضله  
واعلم أن تعلم العلم يكون فرض  
عين وهو بقدر ما يحتاج له  
وفرض كفاية

مطلب  
فى فرض الكفاية وفرض العين

قوله في الرواية هكذا بخطه  
والانساب بقوله بعد والعلم  
ناحوالهم أن يقول في الرواية  
تأمل اه معجمه

مطلب  
فرض العين افضل من فرض  
الكفاية

قوله قوله والفلسفة هكذا  
بخطه والاصوب ما في نسخ  
الشراح كما لا يخفى اه معجمه

وهو ما زاد عليه لنسخ غيره  
ومندوبا وهو التبر في الفقه  
وعلم القلب وحراما وهو علم  
الفلسفة والشعبذة والتجيم

مطلب  
في التجيم والرمل

قوله من العصة والمرض هكذا  
بخطه والانساب ابدال من  
يعلى كما هو ماهر اه معجمه

والعام والخاص والنص والظاهر وكل هذه العلوم التفسير والحديث وكذا علم الانبار والاخبار والعلم بالرجال  
واسامهم واسامى العصابة وصفاتهم والعلم بالعدالة في الرواية والعلم باحوالهم ليقبض الضعيف من القوى والعلم  
بأعمارهم وأصول الصناعات والفلاحة كالخياكة والساسة والحجامة اه (قوله وهو ما زاد عليه) أى على  
قدر ما يحتاجه لديه في الحال (تنبيه) فرض العين افضل من فرض الكفاية لانه مفروض حقا للنفس فهو أتم  
عندها واكثر مشقة بخلاف فرض الكفاية فانه مفروض حقا للكفاية والكافر من جملتهم والامر اذا تم خف  
واذا خص ثقل وقيل فرض الكفاية افضل لان فعله مسقط للرجح عن الامة بأسرها وتركه يعصى المتكثرون منه  
كلهم ولا شك في عظم وقع ما هذه صفته اه طواقي وقتل ط أن المعقد الاول (قوله وهو التبر في الفقه)  
أى التوسع فيه والاطلاع على غوامضه وكذا غيره من العلوم الشرعية والآداب (قوله وعلم القلب) أى  
علم الاخلاق وهو علم يعرف به انواع الفضائل وكيفية اكتسابها وأنواع الرذائل وكيفية اجتنابها اه ح  
وهو معطوف على الفقه لاعلى التبر لما علمت من أن علم الاخلاص والعجب والحسد والرياء فرض عين ومثلها  
غيرها من آفات النفوس كالكبر والشح والحقد والغش والقبض والعداوة والبغضة والطمع والبخل والبطر  
والخيلاء والخيانة والمداينة والاستكبار عن الحق والمكر والخداعة والقسوة وطول الامل ونحوها مما هو  
مبين في ربيع المهلكات من الاحياء قال فيه ولا ينفك عنها بشر فيلزمه أن يتعلم منها ما يرى نفسه محتاجا اليه  
وازالها فرض عين ولا يمكن الا بعرفة حدودها وأسبابها وعلاماتها وعلاجها فان من لا يعرف  
الشر يقع فيه (قوله والفلسفة) هو لفظ يوناني وتعريبه الحكم الموهبة أى من زينة الظاهر فاسدة  
الباطن كالقول بقدم العالم وغيره من المكفرات والمحرّمات ط وذكر في الاحياء انها ليست علم بارأسها  
بل هي أربعة أجزاء أحدها الهندسة والحساب وهما مباهجان ولا يمنع منهما الامن يخاف عليه أن يتجاوزهما  
الى علوم مذمومة والثاني المنطق وهو يبحث عن وجه الدليل وشروطه ووجه الحد وشروطه وهما اذا اخلان في  
علم الكلام والثالث الالهيات وهو يبحث عن ذات الله تعالى وصفاته انفرادا وفيه بمذاهب بعضها كفر وبعضها  
بدعة والرابع الطبيعيات وبعضها مخالف للشرع وبعضها يبحث عن صفات الاجسام وخواصها وكيفية  
استحالتها وتغيرها وهوشيه ينظر الاطباء الا أن الطبيب ينظر في بدن الانسان على الخصوص من حيث  
يمرض ويصح وهم ينظرون في جميع الاجسام من حيث تتغير وتتحرك ولكن للطب فضل عليه لانه محتاج اليه  
وأما علومهم في الطبيعيات فلا حاجة اليها اه (قوله والشعبذة) الصواب الشعوذة وهي كما في القاموس  
خفة في اليد كالسحر ترى الشيء بغير ما عليه اصله اه سموي لكن في المصباح شعوذ الرجل شعوذة ومنهم  
من قال شعبذ شعبوذة وهو بالذال المجهمة وليس من كلام اهل البادية وهي لعب يرى الانسان منها ما ليس له  
حقيقة كالسحر اه ابن عبد الرزاق وأفق العلامة ابن حجر في اهل الحلق في الطرقات الذين لهم اشياء غريبة  
كقطع رأس انسان واعادته وجعل نحوود را هم من التراب وغير ذلك بأنهم في معنى السحرة ان لم يكونوا منهم  
فلا يجوز لهم ذلك ولا لاحد أن يقف عليهم ثم نقل عن المدقنة من كتب المالكية أن الذي يقطع يد الرجل او يدخل  
السكين في جوفه ان كان سحر قتل والاعوقب (قوله والتجيم) هو علم يعرف به الاستدلال  
بالتشكلات الفلكية على الحوادث السفلية اه ح وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية أن علم النجوم  
في نفسه حسن غير مذموم اذ هو قسمان حسابي وانه حق وقد نطق به الكتاب قال الله تعالى الشمس والقمر  
بحسبان أى سيرهما بحساب واستدل الى بسير النجوم وحركة الافلاك على الحوادث بقضاء الله تعالى وقدره  
وهو جائز كاستدلال الطبيب بالتبضع من الصحة والمرض ولولم يعتقد بقضاء الله تعالى واذا عي الغيب بنفسه يكفر  
ثم تعلم مقدار ما يعرف به مواقيت الصلاة والقبلة لا بأس به اه وافاد أن تعلم الزائد على هذا المقدار فيه بأس  
بل صرح في الفصول بجرمته وهو ما مشى عليه الشارح والظاهر أن المراد به القسم الثاني دون الاول ولذا قال  
في الاحياء ان علم النجوم في نفسه غير مذموم لذاته اذ هو قسمان الخ ثم قال ولكن مذموم في الشرع وقال عمر  
تعلوا من النجوم ما تهتدوا به في البر والبحر ثم أمسكوا وانما زجر عنه من ثلاثة اوجه أحدها انه مضر باكثر الخلق  
فانه اذا التقى اليهم أن هذه الافكار تحدث عقيب سير الكواكب وقع في نفوسهم انها المؤثرة وثانيها أن أحكام  
النجوم تخص من محض ولقد كان معجزة لادريس عليه السلام فيما يحيى وقد اندرس وثالثها انه لا فائدة فيه فان

ما قدر كائن والاختراز منه غير ممكن اه ملخصا (قوله والرمل) هو علم بضروب أشكال من الخطوط والنقط بقواعد معلومة تخرج حروفا تجمع ويستخرج جملته دالة على عواقب الأمور وقد علمت أنه حرام قطعاً وأصله لا درس عليه السلام ط أي فهو شريعة منسوخة وفي فتاوى ابن حجر أن تعلمه وتعليمه حرام شديد التحريم لما فيه من إيهام العوام أن فاعله يشار إليه تعالى في غيبه (قوله وعلوم الطبائعين) العلم الطبيعي علم يبحث فيه عن أحوال الجسم المحسوس من حيث هو معرض للتغير في الأحوال والثبات فيها اه ح وفي فتاوى ابن حجر ما كان منه على طريق الفلاسفة حرام لأنه يؤدي إلى مفاسد كاعتقاد قدم العالم ونحوه وحرمة مشابهة طرفة التجميع من حيث إفضاء كل إلى المقدسة (قوله والصحر) هو علم يستفاد منه حصول ملكة نفسانية يقتدر بها على أفعال غريبة لأسباب خفية اه ح وفي حاشية الإيضاح لبري زاده قال الشئ تعلمه وتعليمه حرام أقول مقتضى الإطلاق ولو تعلم لدفع الضرر عن المسلمين وفي شرح الزعزاعي الصحر حق عندنا وجوده ونصوره وأثره وفي ذخيرة الناظر تعلمه فرض لرد سائر أهل الحرب وحرام ليفرق به بين المرأة وزوجها وجاز ليوفق بينهما اه ابن عبد الرزاق قال ط بعد نقله عن بعضهم عن المحيط وفيه أنه ورد في الحديث النبوي عن عائشة بنوزن غيبة وهي ما يفعل ليهب المرأة إلى زوجها اه أقول بل نص على حرمتها في الغيبة وعمله ابن وهبان بأنه ضرب من السحر قال ابن النخعي ومقتضاه أنه ليس مجرد كتابة آيات بل فيه شيء زائد اه وسبق تمامه قبيل أحياء الموات إن شاء الله تعالى وذكر في فتح القدير أنه لا تقبل قوبة الساحر والزنديق في ظاهر المذهب فيجب قتل الساحر ولا يستتاب بسعيه بالفساد لا بمجرد علمه إذا لم يكن في اعتقاده ما يوجب كفره اه وذكر في تبين المحارم عن الإمام أبي منصور أن القول بأن السحر كفر على الإطلاق خطأ ويجب البحث عن حقيقته فإن كان في ذلك رد لما زعم في شرط الإيمان فهو كفر والا فلا اه أقول وقد ذكر الامام القرافي المالكي الفرق بين ما هو سحر يكفر به وبين غيره وأطال في ذلك بما يلزم من راجعته من أواخر شرح اللقائي الكبير على الجوهرة ومن كتاب الاعلام في فواطع الاسلام للعلامة ابن حجر وحاصله أن السحر اسم جنس لثلاثة أنواع الأول السحابة وهي ما يركب من خواص ارضية كدهن خاص أو كلمات خاصة توجب ادراك الخواص الخمس أو بعضها بما له وجود حقيقي أو بما هو تخيل صرف من ما كور أو شوموم أو غيرها الثاني الهيماء وهي ما يوجب ذلك مضافاً لا تسمية لارضية الثالث بعض خواص الحقائق كما يؤخذ سبع اجبار يرمي بها نوع من الكلاب إذا رمي بهجركه فاذا عضها الكلب وطرح في ماء فن شربه ظهرت عليه آثار خاصة فهذه أنواع السحر الثلاثة قد تقع بما هو كفر من لفظ أو اعتقاد أو فعل وقد تقع بغيره كوضع الاجبار والسحرة فصول كثيرة في كتبهم فليس كل ما يسمى سحراً كفراً إذ ليس التكفير لما يترتب عليه من الضرر بل لما يقع به مما هو كفر كاعتقاد انفراد الكواكب بالربوبية أو إهانة قرآن أو كلام مكفر ونحو ذلك اه ملخصاً وهذا موافق لكلام امام الهدي أبي منصور المازني ثم انه لا يلزم من عدم كفره مطلقاً عدم قتله لان قتله بسبب سعيه بالفساد كما مر فاذا ثبت اضارره بسحره ولو بغير مكفر يقتل دفعا لشره كالخنزير وقطاع الطريق (قوله والكهانة) وهي تعطى الخبر عن الكائنات في المستقبل وأدعاء معرفة الاسرار قال في نهاية الحديث وقد كان في العرب كهنة كشق وسطيح فتم من كان يرغم أن له تابعا يلقي اليه الاخبار ومنهم انه يعرف الامور بعقد مات يستدل بها على موافقها من كلام من يسأله أو حاله أو فعله وهذا يخصونه باسم العراف كالمدة معرفة المسروق ونحوه وحديث من اتى كهنا يشغل العراف والنجم والعرب تسمى كل من يتعاطى علماً دقيقاً كهنا ومنهم من يسمى النجم والطبيب كهنا اه ابن عبد الرزاق (قوله ودخل في الفلسفة المنطق) لانه الجزء الثاني منها كما قدمناه والمراد به المذكور في كتبهم للاستدلال على مذاهبهم الباطلة أما منطق المسلمين الذي مقدمته قواعد اسلامية فلا وجه للقول بحرمته بل سماه الفرائي معيار العلوم وقد ألف فيه علماء الاسلام ومنهم المحقق ابن الهمام فإنه اتى منه بيان معظم مطالبه في مقدمة كتابه التحرير الاصولي (قوله علم الحرف) يحتمل أن المراد به الكاف الذي هو إشارة إلى الكيمياء ولا شك في حرمتها لما فيها من ضياع المال والاستغلال بما لا يفيد ويحتمل أن المراد به جمع حروف يخرج منها دالة على حركات ويحتمل أن المراد علم أسرار الحروف أو أوقاف الاستخدام وغير ذلك اه ط ويحتمل أن المراد الطلسمات وهي كما في شرح اللقائي نقش أسماء خاصة لها تعلق بالافلاک والكواكب على

مطلب  
في السحر والكهانة

مطلب  
السحر أنواع

والرمل وعلوم الطبائعين  
والسحر والكهانة ودخل في  
الفلسفة المنطق ومن هذا  
القسم علم الحرف



زعم اهل هذا العلم في اجسام من المعادن أو غيرها تحدث لها خاصة ربطتها في مجازي العادات اه هذا وقد ذكر العلامة ابن حجر في باب الانحباس من التحفة انه اختلف في انقلاب الشيء عن حقيقة كالتحباس الى الذهب هل هو ثابت فقبل نعم لا انقلاب العصائبنا حقيقة والابطال الاعجاز وقيل لا لان قلب الحقائق مجال والحق الاول الى أن قال تنبيه كثيرا ما يسأل عن علم الكيمياء وتعلمه هل يحل أولا ولم نزل احد كلاما في ذلك والذي يظهر أنه ينبغي على هذا الخلاف فعلى الاول من علم العلم الموصل لذلك القلب علمنا جازله علمه وتعلمه اذ لا محذور فيه بوجه وان قلنا بالشأن او لم يعلم الانسان ذلك العلم اليقيني وكان ذلك وسيلة الى الغش فالوجه الحرم اه ملخصا وحاصله انه اذا قلنا باثبات قلب الحقائق وهو الحق جاز العمل به وتعلمه لانه ليس بغش لان التحباس ينقلب ذهبيا وفضة حقيقة وان قلنا انه غير ثابت لا يجوز لانه غش كما لا يجوز لمن لا يعلم حقيقة لما فيه من اتلاف المال او غش المسلمين والظاهر أن مذهبنا ثبت انقلاب الحقائق بدليل ما ذكره في انقلاب عين التحباس كانه انقلاب الخمر خلا والدم مسكا ونحو ذلك والله اعلم (قوله وعلم المويستي) بكسر القاف وهو علم رياضي يعرف منه احوال النعم والايقاعات وكيفية تأليف اللحن وابتعاد الاكالات وموضوعه الصوت من جهة تأثيره في النفوس باعتبار نظامه في طبقته وزمانه وثمرته بسط الارواح وتعديلها وتقويتها وقبضها أيضا (قوله وهو اشعار المولدين) أي الشعراء الذين حدثوا بعد شعراء العرب قال في القاموس المولدة المحدث من كل شيء ومن الشعراء لحدوثهم وفي آخر الريحانة للشهاب الخفاجي بلغاء العرب في الشعر والخطب على ست طبقات الجاهلية الاولى من عاد وقحطان والمخضرمون وهم من ادرك الجاهلية والاسلام والاسلاميون والمولدون والمحدثون والمتأخرون ومن ألحق بهم من العصرين والثلاثة الاول هم ما هم في البلاغة والجزالة ومعرفة شعرهم رواية ودراية عند فقهاء الاسلام فرض كفاية لانه به تثبت قواعد العربية التي بها يعلم الكتاب والسنة المتوقف على معرفتهما الاحكام التي تميز بها الحلال من الحرام وكلامهم وان جازفيه الخطأ في المعاني فلا يجوز فيه الخطأ في الالفاظ وتركيب المباني اه (قوله من الغزل) المراد به ما فيه وصف النساء والغلمان وهو في الاصل كما في القاموس اسم لمحادثة النساء وعطف عليه قوله والبطالة عطف عام على خاص لانه نوع منها فتعمل وصف حال الحب مع المحبوب او مع عذله من الوصل والهجر واللوعة والغرام ونحو ذلك قال في المصباح البطالة قبض العمالة من بطل الاجير من العمل فهو بطل بين البطالة بالفتح وحكي بالكسر وهو اقصم وربما قيل بالضم وذكر ابن عبد الرزاق انه وجد بهامش المصباح بخط مصنفه ما حاصله القعالة بالفتح قد يكون وصفا للطبيعة كالرزانة والجهالة وبالكسر للصناعة كالتجارة وبالضم لما رعى كالتقلامه وقد يضمن اللفظ المعاني الثلاثة فيجوز فيه الحركات الثلاثة فالبطالة بالفتح لانه وصف ثابت وبالكسر لانه اشبه الصناعة للمداومة عليها وبالضم لانها بما فرض اه اقول وعلى هذا يمكن أن يكون إشارة الى أن المكروه منه ما داوم عليه وجعله صناعة له حتى غلب عليه وأشغله عن ذكر الله تعالى وعن العلوم الشرعية وبه فسر الحديث المتفق عليه وهو قوله صلى الله عليه وسلم لان يمتلي جوف احدكم قيصا خيرا من أن يمتلي شعرا فاليسير من ذلك لا بأس به اذا قصد به اظهار النكات والطافات والتشابه الفاتكة والمعاني الرائقة وان كان في وصف الحدود والقدر فان علماء البديع قد استشهدوا من ذلك بأشعار المولدين وغيرهم لهذا القصد وقد ذكر المحقق ابن الهمام في شهادات فتح القدير أن المحترم منه ما كان في اللفظ ما لا يحل كصفة الذكور والمرأة المعينة الحية ووصف الخمر المهيج اليها والحانات والهباء لمسلم او ذمتي اذا اراد التكلم بهاء لا اذا اراد انشاد الشعر للاستشهاد به او ليعلم فصاحته وبلاغته ويدل على أن وصف المرأة كذلك غير مانع انشاد أبي هريرة رضي الله عنه لذلك وهو محرم وكذا ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ومما يقطع به في هذا قول كعب رضي الله عنه بمحضرة النبي صلى الله عليه وسلم

وعلم المويستي ومكروها  
وهو اشعار المولدين من الغزل  
والبطالة

مطلب  
في الكلام على انشاء الشعر

وما سعاد غداة البين اذ رحلوا \* الا اغن غصيف الطرف مكحول  
تجلو عوارض ذي ظلم اذا ابتسمت \* كانه منهل بالراح معلول  
وكثير في شعر حسان رضي الله تعالى عنه من هذا كقوله وقد سمعته النبي صلى الله عليه وسلم  
تلت فؤاد في المنام خريدة \* تسقى النخيل بيار ديبام



قوله فلا وجه لانه هكذا  
بخطه والاولى انهما كما لا يخفى  
اه محصيه

ومبنا كما شعارهم التي  
لا يستحق فيها كذا في فوائد  
شقي من الاشياء والنظار  
ثم نقل مسألة الرباعيات  
ومحطها أن الفقه هو غرة الحديث  
وليس ثواب الفقيه اقل من  
ثواب المحدث وفيها كل انسان  
غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله  
تعالى له وبه لان ارادته تعالى  
غيب الا الفقهاء فانهم علوا  
ارادته تعالى بهم بحديث  
الصادق المصدوق من يرد الله  
به خيرا يفقههم في الدين وفيها  
كل شيء يسأل عنه العبد يوم  
القيامة الا العلم لانه طلب من  
نبية أن يطلب الزيادة منه وقل  
رب زدني علما فكيف يسأل  
عنه وفيها اذا سئلنا عن  
مذهبنا ومذهب مخالفنا  
قلنا وجوبا مذهبنا صواب  
يحتمل الخطأ ومذهب مخالفنا  
خطأ يحتمل الصواب واذا سئلنا  
عن معتقدا

مطلب  
يجوز تقليد المفضل مع  
وجود الافضل

فاما الزهريات المخرجة عن ذلك المتضمنه وصف الرايحين والازهار والمياه فلا وجه لانه نعم اذا قيل على الملاهي  
استمع وان كان مواظ وحكما اه ملخصا وفي الذخيرة عن النوازل قراة شعر الادب اذا كان فيه ذكر الفسق  
وانخر والغلام بكره والاعتقاد في الغلام على ما ذكرنا في المرأة أي من انها ان كانت معينة حبة بكره وان  
كانت ميتة فلا اه وسبأ في تمام الكلام على ذلك أيضا قبيل باب الوتر والنوازل ان شاء الله تعالى  
(قوله التي لا يستحق فيها) أي ليس فيها استخفاف باحد من المسلمين كذكر عوراته والاخذ في عرضه وفي  
بعض نسخ الاشياء لا يستحق فيها أي لارقة وخفة ابن عبد الرزاق (قوله ثم نقل) أي في القوائد آخر الفتن  
الثالث من الاشياء عن المناقب للبرازي وذكر الحلبي سمعته يقول انصارها واقتصر الشارح على محطها أي المقصود  
منها (قوله وفيها) أي في الاشياء نقلا عن شرح البيهقي للعراقي (قوله غير الانبياء) كان ينبغي أن يقول  
والمشترين بالجنة كالشجرة رضى الله تعالى عنهم قاله سيدي عبد الغني السابلي في شرح هدية ابن العماد  
(قوله له) أي من الثواب الجزيل حيث اراد به تعالى الخير (قوله وبه) أي ولا يعلم ما اراد الله تعالى به من  
الصفات الجيدة (قوله الا الفقهاء) انما راد بهم العالمون بأحكام الله تعالى اعتقادا وعلما لان تسمية علم الفروع  
فقط تسمية حادثة قال سيدي عبد الغني ويؤيده ما مر من قول الحسن البصري انما الفقيه المعروض  
عن الدنيا الراغب في الآخرة الخ (قوله وفيها كل شيء الخ) نقله في الاشياء عن الفصوص والظاهر أنها  
فصوص الحكم للشيخ الاكبر قدس سره الانور (قوله الا العلم) اورد عليه الخوى أنه وورد في الحديث  
ما يفيد السؤال عن العلم ولفظه لا تزول قدما عبيد يوم القيمة حتى يسأل عن أربع من عمره فيها افتاء وعن شبابه  
فيها ابلاء وعن ماله من أي شيء اكتسبه وعن علمه ماذا صنع به واجيب بأن المراد الا طلب الزيادة من العلم وبه  
يصح التعليل واعتراض بأنه يسأل عن طلبه هل قصد به الرياء او الجاه ويدل عليه ما في الحديث السابق ولكن تعلق  
العلم لي قال عالم وقد قيل الخ اقول الواجهة أن يقال المراد به العلم النافع الموصول الى الله تعالى وهو المقرون بحسن  
النية مع العمل به والتخلص من آفات النفس فلا يسأل عنه لانه خير محض بخلاف غيره فانه يسأل صاحبه عنه  
ليعذبه به كادل عليه تمام الحديث السابق ولذا وورد في الحديث ان الله تعالى يبعث العباد يوم القيمة ثم يبعث العلماء  
ثم يقول يا معشر العلماء اني لم اضع على فيكم الا لعل فيكم ولم اضع على فيكم الا عذبكم اذ هبوا فقد غفرت لكم هذا  
ما ظهر لي والله تعالى اعلم (قوله وفيها) أي في الاشياء عن آخر المصنف للإمام التسي (قوله عن مذهبنا)  
أي عن صفته فالعلمي اذا سئلنا أي المذهب صواب ط (قوله مخالفنا) أي من مخالفنا في الفروع من  
الائمة المجتهدين (قوله قلنا الخ) لانك لو قطعت القول لما صح قولنا ان المجتهد يخطئ ويصيب أشياء أي فلا يجوز  
بأن مذهبنا صواب البتة ولا بأن مذهب مخالفنا خطأ البتة بناء على المختار من أن حكم الله في كل مسألة واحد  
معين وجب طلبه فمن اصابه فهو المصيب ومن لافه هو المخطئ ونقل عن الائمة الاربعة ثم المختار أن المخطئ مأجور  
كافي التحرير وشرحه ثم اعلم انه ذكر في التحرير وشرحه أيضا انه يجوز تقليد المفضل مع وجود الافضل وبه  
قال الحنفية والمالكية وأكثر احنابلة والشافعية وفي رواية عن احمد وطائفة كثيرة من الفقهاء لا يجوز  
ثم ذكر انه لو التزم مذهبنا كافي حنيفة والشافعية قيل يلزمه وقبل لا وهو الاصح اه وقد شاع أن العاصي  
لامذهب له اذا علمت ذلك ظهرك أن ما ذكر عن التسي من وجوب اعتقاد أن مذهب صواب يحتمل الخطأ  
مبني على انه لا يجوز تقليد المفضل وانه يلزمه التزام مذهب وأن ذلك لا يتأتى في العاصي وقد رأيت في آخر  
فتاوى ابن حجر الفقهية التصريح ببعض ذلك فانه سئل عن عبارة التسي المذكورة ثم حرران قول ائمة  
الشافعية كذلك ثم قال ان ذلك مبني على الضعيف من أنه يجب تقليد الاصل دون غيره والاصح انه يقتصر  
تقليد أي شاء ولو مفضولا وان اعتقده كذلك وحيث فلا يمكن أن يقطع أو يظن انه على الصواب بل على المقلد  
أن يعتقد أن ما ذهب اليه امامه يحتل انه الحق قال ابن حجر ثم رأيت الحق ابن الممام صرح بما يؤيده حيث قال  
في شرح الهداية ان اخذ العاصي بما يقع في قلبه انه اصوب اولى وعلى هذا اذا استفتى مجتهدين فاختلفا عليه  
الاولى أن يأخذ بما يميل اليه قلبه منه ما وعندي انه لو أخذ بقول الذي لا يميل اليه جاز لان ميله وعدمه سواء  
والواجب عليه تقليد مجتهد وقد فعل اه (قوله عن معتقدا) أي عما نعتقده من غير المسائل الشرعية  
عما يجب اعتقاده على كل مكاتب لا تقليد لاحد وهو ما عليه اهل السنة والجماعة وهم الاشاعرة والماتريدية

وهم متوافقون الا في مسائل يسيرة أرجعها بعضهم الى الخلاف الفقهي كما بين في محله (قوله) ومعتقد خصومنا  
 أي من اهل البدع المكفرة وغيرها كالفقائل يقدم العالم اوتني الصانع او عدم بعثة الرسل والمقاتلين بخلق القرآن  
 وعدم ارادته تعالى الشر ونحو ذلك (قوله) علم نضج وما احترق المراد بنضج العلم تفرقه وعوده وتفرع فروعه  
 وتوضيح مسائله والمراد باحتراقه بلوغه النهاية في ذلك ولا شك أن النحو والاصول لم يبلغا النهاية في ذلك  
 افاده ح والظاهر أن المراد بالاصول اصول الفقه لان اصول العقائد في غاية التحير والتنقيح تأمل (قوله)  
 وهو علم البيان المراد به ما بين العلوم الثلاثة المعاني والبيان والبدع ولذا قال الزمخشري ان منزلة علم  
 البيان من العلوم مثل منزلة السماء من الارض ولم يقفوا على ما في القرآن جميعه من بلاغته وفصاحته ونكته  
 وبديعته بل على النزول يسير قال الله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون  
 بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا وانما ذلك لما فيه من البلاغة ط (قوله) والتفسير أي تفسير القرآن فقد  
 ذكر السيوطي في الاتقان ان القرآن في اللوح المحفوظ كل حرف منه بمنزلة جبل قاف وكل آية قصتها من  
 التفسير ما لا يعلمه الا الله تعالى ط (قوله) علم الحديث لانه قد تم المراد منه وذلك لان المحدثين جراحهم  
 الله تعالى خيرا وضعوا كتباً في أسماء الرجال ونسبهم والفرق بين اسمائهم وبينوا سبب حفظهم منهم وفاسد الرواية  
 من صحيحها ومنهم من حفظ المائة ألف والثلاثمائة وحصروا من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة  
 وبينوا الاحكام والمراد منها فانكشفت حقيقة ط (قوله) واقفه لان حوادث الخلائق على اختلاف  
 مواقعها وتشتاتها مرقومة بعينها او ما يدل عليها بل قد تكلم الفقهاء على امور لا تقع اصلا او تقع نادرا  
 وأما ما لم يكن منصوفا فنادر وقد يكون منصوفا غير أن الناظر يقصر عن البحث عن محله او عن  
 فهم ما يفيد مما هو منصوص بفهوم او منطوق ط او يقال المراد بالفقه ما يشمل مذهبا وغيره فانه بهذا  
 المعنى لا يقبل الزيادة اصلا فانه لا يجوز احداث قول خارج عن المذاهب الاربعة (قوله) وقد قالوا الفقه  
 أي الفقه الذي استنبطه ابو حنيفة او أعم (قوله) زرعه أي اول من تكلم باستنباط فروعه عبد الله بن  
 مسعود الصحابي الجليل احد السابقين والبدريين والعلماء الكبار من الصحابة اسلم قبل عمره رضي الله تعالى  
 عنهما قال النووي في التريب وعن مسروق انه قال انتهى علم الصحابة الى ستة عمره وعلي وأبي وزيد وأبي  
 الدرداء وابن مسعود ثم انتهى علم الستة الى علي وعبد الله بن مسعود (قوله) وسقاه أي ايدوه ووضعه  
 علقته بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي الفقيه الكبير عم الاسود بن يزيد وخال ابراهيم النخعي ولد في حياة  
 النبي صلى الله عليه وسلم وأخذ القرآن والعلم من ابن مسعود وعلي وعمر وأبي الدرداء وعائشة رضي الله  
 عنهم اجمعين (قوله) وحده أي جمع ما تفرق من فوائده ونوادره وهيا لا تتطاع به ابراهيم بن يزيد بن قيس  
 ابن الاسود أبو عمران النخعي الكوفي الامام المشهور الصالح الزاهد روى عن الامش وخلائق توفي سنة ست  
 او خمس وتسعين (قوله) وداسه أي اجتهد في تنقيحه وتوضيحه جاد بن مسلم الكوفي شيخ الامام وبه تخرج  
 وأخذ جاد بعد ذلك عنه قال الامام ما صليت صلاة الاستغفرت له مع والدي مات سنة مائة وعشرين  
 (قوله) وطعنه أي اكتر أصوله وفتح فروعه وأوضع سبله امام الامة وسراج الامة ابو حنيفة النعمان  
 فانه اول من دون الفقه ورثه ابوايا وكتبنا على نحو ما عليه اليوم وتبعه مالك في موطنه ومن كان قبله انما كانوا  
 يعقدون على حفظهم وهو اول من وضع كتاب الفرائض وكتاب الشروط كذا في الخبرات الحسان في ترجمة  
 ابي حنيفة النعمان للعلامة ابن حجر (قوله) وعجنه أي دق النظر في قواعد الامام واصوله واجتهد في زيادة  
 استنباط القروع منها والاحكام تليد الامام الاعظم ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم قاضي القضاة فانه كإرواه  
 الخطيب في تاريخه اول من وضع الكتب في اصول الفقه على مذهب ابي حنيفة وأملى المسائل ونشرها  
 وبث علم أبي حنيفة في اقطار الارض وهو آفة اهل عصره ولم يتقدمه احد في زمانه وكان النهاية في العلم  
 والحكم والرياسة ولد سنة ١١٣ وتوفي ببغداد سنة ١٨٢ (قوله) وخبره أي زاد في استنباط القروع  
 وتنقيحها وتذييلها وتحريرها بحيث لم يفتح الى شيء آخر الامام محمد بن الحسن الشيباني تليد ابي حنيفة وأبي  
 يوسف محرز المذهب النعماني اجمع على فقاهته ونباهته روى انه سأل رجلا من الزنبي عن اهل العراق فقال  
 مات قول في أبي حنيفة فقال سيدهم قال فابو يوسف قال أتبعهم الحديث قال فمحمد بن الحسن قال اكترهم

ومعتقد خصومنا قلنا وجوبا  
 الحق ما نحن عليه والباطل ما  
 عليه خصومنا وفيها العلوم  
 ثلاثة علم نضج وما احترق وهو  
 علم النحو والاصول وعلم لا نضج  
 ولا احترق وهو علم البيان  
 والتفسير وعلم نضج واحترق  
 وهو علم الحديث والفقه وقد  
 قالوا الفقه زرعه عبد الله بن  
 مسعود رضي الله عنه وسقاه  
 علقته وحده ابراهيم النخعي  
 وداسه جاد وطعنه ابو حنيفة  
 وعجنه ابو يوسف وخبره محمد

ففساثر الناس يا كلون من  
خبره وقد نظم بعضهم فقال  
الفقه زرع ابن مسعود وعلمة  
حصاده ثم ابراهيم دواس  
نعمان طاحنه يعقوب عاجنه  
محمد خازن والاكل الناس  
وقد ظهر علمه بتصانيفه كالجوامع  
والمبسوط والزيادات والنوادر  
حتى قيل انه صنف في العلوم  
الدينية تسعمائة وتسعة  
وتسعين كتابا ومن تلامذته  
الشافعي رضي الله عنه وتزوج  
بأم الشافعي وفوض اليه كنبه  
وماله فبسيه صار الشافعي  
فقيرا ولقد اذنب الشافعي  
حيث قال من اراد الفقه فليزح  
اصحاب أبي حنيفة فان المعاني  
قد تسرت لهم والله ما صرت  
فقيها الا بكتب محمد بن الحسن  
وقال اجماع بن ابي رجا رأيت  
محمد في المنام قتلته ما فعل  
الله بك فقال غضبي ثم قال  
لو أردت أن اعذبك ما جعلت  
هذا العلم فيك فقلت له  
فأين ابو يوسف قال فوقنا  
بدرجنين قلت فأبو حنيفة  
قال هيهات ذلك في اعلى عليين  
كيف وقد صلى الفجر  
بوضوء العشاء اربعين سنة ووج  
خسا وخسين حجة ورأى ربه  
في المنام مائة مرة ولها قصة  
مشهورة وفي حجه الاخيرة  
استأذن حجة الكعبة  
بالدخول ليل فقام بين  
العهدين على رجله اليمنى  
 ووضع اليسرى على ظهرها  
حتى ختم نصف القرآن ثم ركع  
وسجد ثم قام على رجله اليسرى  
 ووضع اليمنى على ظهرها حتى  
ختم القرآن

تفرعوا قال فزفر قال احدهم قيسا وله سنة ١٣٢ وتوفي بالري سنة ١٨٩ (قوله من خبره) بالضم  
أي خبر محمد الذي خبره من عيين ابي يوسف من طبعين ابي حنيفة ولذا روى الخطيب عن الربيع قال سمعت  
الشافعي يقول الناس عيال على ابي حنيفة في الفقه كان ابو حنيفة عن وفقه الفقه (قوله فقال) أي  
من بهر البسيط وترتيب هذا النظم بخلاف الترتيب قبله وسقط منه حاد (قوله علمه) أي محمد (قوله  
كالجوامع) الصغير والكبير وقد ألقت في المذهب تاكيد سميت بالجامع فوق ما يتوفى عن اربعين وكل  
تأليف لمحمد وصف بالصغير فهو من روايته عن ابي يوسف عن الامام وما وصف بالكبير فرواياته عن الامام بلا  
واسطة ط (قوله والنوادر) الاولى ابد لها بالسير لان هذه الكتب الخمسة هي كتب محمد السمة  
بالاصل وظاهر الرواية لانها رويت عنه برواية الثقات فهي ثابتة عنه متواترة ومشهورة وفيها المسائل  
المروية عن اصحاب المذهب وهم ابو ح و أبو م و م وأما النوادر فهي مسائل مروية عنهم  
في كتب آخر محمد كالكيسانيات والهارونيات والجرجانيات والرقبات وهي دون الاولى وبقي قسم ثالث  
وهو مسائل النوازل ستل عنها المشايخ المجتهدون في المذهب ولم يجدوا فيها نصا فاقفوا فيها فخر بها وقد  
ظلمت ذلك فقلت

وكتب ظاهر الرواية انت \* ستاكل ثابت عنهم حوت  
صنفها محمد الشيباني \* حتر فيها المذهب النعماني  
الجامع الصغير والكبير \* والسير الكبير والصغير  
ثم الزيادات مع المبسوط \* تواترت بالسند المضبوط  
كذالك مسائل النوادر \* اسنادها في الكتب غير ظاهر  
وبعد هام مسائل النوازل \* خترتها الاشياخ بالذلائل

وسياق بسط ذلك آخر المقدمة وفي طبقات التميمي عن شرح السير الكبير للسرخسي أن السير الكبير آخر  
تصنيف صنفه محمد في الفقه وكان سببه أن السير الصغير وقع بيد الاوزاعي امام اهل الشام فقال ما لاهل  
العراق والتصنيف في هذا الباب فانه لا علم لهم بالسير فبلغ محمد اقصا الكبر ففكر انه لم يظفر به  
الاوزاعي قال لولا ما ضمنه من الاحاديث لقلت انه يضع العلم وان الله تعالى عين جهة اصابة الجواب في  
رأيه صدق الله تعالى وفوق كل ذي علم علم ثم امر محمد أن يكتب في ستين دقرا وأن يحمل الى الخليفة فأعجبه  
وعده من مفاخر أيامه اه ملخصا (قوله فبسيه صار الشافعي فقيها) أي ازدياد فقاها واطلع على مسائل  
لم يكن مطلع عليها فان محمد أبدع في ككرة استخراج المسائل والا فالشافعي رضي الله تعالى عنه فقيه مجتهد  
قبل وروده الى بغداد وكيف يستفاد الاجتهاد المطلق ممن ليس كذلك افاده ح (قوله والله ما صرت  
فقيها) الكلام فيه كما تقدم وروى عن الشافعي انه قال ايضا حلت من علم محمد بن الحسن وقهر بهر كبا وقال ان  
الناس على في الفقه محمد بن الحسن (قوله هيات) اسم فعل أي بعد مكانه عن وعن ابي يوسف ط (قوله  
في اعلى عليين) اسم لاعلى الجنة أي هو في اعلى مكان في الجنة أي بالنسبة اليها مطلقا لان الانبياء والصلابة  
ارفع منه درجة قطعا وأما الدعاء فهو اجلي مع النبيين فالمراد في الاجتماع والموانسة لاف الدرجة والمنزلة  
ومنه قوله تعالى فاولئك مع الذين الذين الصديقين الخ ط (قوله كيف) استفهام انكاري بمعنى انني  
أي كيف لا يعطى هذا المكان الاعلى ط (قوله ولها) أي لرؤيته ربه تعالى في المنام قصة مشهورة ذكرها  
الحافظ النجم الغيطي وهي أن الامام رضي الله تعالى عنه قال رأيت رب العزة في المنام تسعا وتسعين مرة  
قتلت في نفسي ان رأيت تمام المائة لاسألنه يم يخبرني ثلاثين من عذابه يوم القيمة قال فرأيت هجاءه وتعالى  
قتلت يارب عز وجل ثلثون وثلاثون ثم يخبرني ثلاثين من عذابه يوم القيمة من هذا يك فقال سبحانه وتعالى  
من قال بعد الفداء والعشي سبحان الابدي سبحان الواحد الاحد سبحان الفرد الصمد سبحان رافع  
السحاب بغير عمد سبحان من بسط الارض على ماء جسد سبحان من خلق الخلق فأحساهاهم عدد سبحان من قسم  
الرزق ولم ينس احد سبحان الذي لم يتخذ صاحبة ولا ولد سبحان الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد  
فجاء من عذابي اه ط (قوله على رجله اليمنى الخ) فيه أن هذا مخالف لسنة اه ح أي لصفة الحديث



فما سلم بكى وناجى به وقال  
 الهى ما عبدك هذا العبد  
 الضعيف حق عبادتك لكن  
 تعرفك حق معرفتك ذهب  
 قصصان خدمته لكمال معرفته  
 فهتف هاتف من جانب البيت  
 يا ابا حنيفة قد عرفتنا حق  
 المعرفة وخدمتنا فأحسنت  
 الخدمة وقد غفرنا لك ولن  
 اتبعك عن كان على مذهبك  
 الى يوم القيامة وقيل لابي  
 حنيفة بم بلغت ما بلغت قال  
 لما جئت بالاقامة وما استنكفت  
 عن الاستفادة قال مسافر  
 ابن كرام من جعل ابا حنيفة  
 بينه وبين الله رجوت أن لا  
 يخاف وقال فيه

بحسبي من الخيرات ما أعدته  
 يوم القيامة في رضى الرحمن  
 دين النبي محمد خير الورى  
 ثم اعتقادي مذهب النعمان  
 وعنه عليه الصلاة والسلام أن  
 ادم اقترى وانا اقترى برجل  
 من اتى اسمه نعمان وكنيته  
 ابو حنيفة هو سراج اتى وعنه  
 عليه الصلاة والسلام ان سائر  
 الانبياء يقضون بي وانا اقترى  
 بابي حنيفة من احبه فقد  
 احبني ومن ابغضه فقد ابغضني  
 كذا في المقدمة شرح مقدمة  
 ابي الليث قال في الضياء  
 المعنوي وقول ابن الجوزي  
 انه موضوع نعصب لانه روى  
 بطرق مختلفة

في النبي عنه واجاب الشريفي لاني جعله على القراوح فانه افضل من نصب القدمين وتفسير القراوح أن يعقد  
 الحصى على قدم مرة وعلى الاخرى مرة اخرى أى مع وضع القدمين على الارض بدون رفع احدهما لكن  
 يحده قوله ووضع اليسرى على ظهرها الخ افاده ط وقد يقال للامام رضى الله تعالى عنه مقصد حسن في ذلك  
 نفي الكراهة عنه كما قالوا يكره أن يصلي الرجل خاسرا عن رأسه لكن اذا قصد التذلل فلا كراهة ثم رأيت بعض  
 العلماء اجاب بذلك فقال انما فعل ذلك مجاهدة لنفسه وليس يفيد أن يكون غرض مجاهدة النفس بذلك  
 ممن لم يحصل منه خشوعه مانعا للكراهة اه (قوله حق عبادتك) من اضافة الصفة للموصوف أى  
 عبادتك الحق التي تليق بجلالك بل هي بقدر ما في وسعه ط (قوله لكن عرفك) استدراك على ما يتوهم  
 من أن عدم عبادته حق العبادة نشأ من عدم المعرفة والمراد أنه عرفه بصفاته الدالة على كبريائه وبجده  
 واستحقاقه دوام مشاهدته ومراقبته وليس المراد معرفة كنه الذات والصفات فانه من المستحيلات ط  
 (قوله فهب) من الهبة وهي العطية يقال وهبت له أى أعطت قصصان الخدمة لكمال المعرفة أى شفع هذا بهذا  
 كما في هب مستينا له سنا (قوله ولن اتبعك) أى في الخدمة والمعرفة او فيما أدى اليه اجتهادك من الاوامر  
 والنواهي ولم يرغ عنها لا بمجرد التقليد (قوله الى يوم القيمة) متعلق بكان التامة أو باتبعتك (قوله وقيل لابي  
 حنيفة) ذكر في التعليم هذه العبارة عن ابي يوسف ثم قال قيل لابي حنيفة رضى الله تعالى عنه بم ادركت العلم  
 قال انما ادركت العلم بالجهد والشكر وكما فهمت ووقفت على فقه وحكمة قلت الحمد لله فازداد على ط (قوله  
 وما استنكفت) أى أنفقت وامتنعت (قوله مسافرن كرام) الذي رأيت في مواضع متعددة مسافرين كدام  
 بكسر أوله ما وكدام بالذال (قوله رجوت أن لا يخاف) لانه قلدا ما ما عالما صحيح الاجتهاد سالم الاعتقاد  
 ومن قلده عالما الى الله سالما وتمام كلام مسعود وأن لا يكون قرط في الاحتياط لنفسه (قوله وقال) أى  
 مسرورا كمن ذكر في المقدمة الغزوية هذين البيتين وأنه انشدهما ابو يوسف افاده ط (قوله حسبي) أى  
 كافي مبتدأ خبره قوله ما أعدته أى حياته ويوم القيمة متعلق بحسبي او بأعدادته او برضى وفي السببية ودين  
 بدل من ما (قوله وانا اقترى الى آخره) القتر والاقترار التفتح بالخصال أى بذكر من جملة تم الله تعالى عليه  
 أن جعل من أتباعه هذا الرجل الذي شيد بنيان الدين بعد اقراض العصاة وأكثرت التابعين وتبعه  
 ما لا يحصى من الامة وسبق في الاجتهاد وتدوين الفقه من بعده من الائمة وأعانهم بأصحابه وفرائده بالجملة  
 على استنباط الاحكام المهمة (قوله الضياء المعنوي) هو شرح مقتمة الغزوي للقاضي ابي البقاء بن الضياء  
 المكي (قوله وقول ابن الجوزي) أى ناقلا عن الخطيب البغدادي (قوله لانه روى بطرق مختلفة) بسطها  
 العلامة طاش كبرى فيشعر بأن له اصلا فلا اقل من أن يكون ضعيفا فيقبل اذ لم يترتب عليه اثبات حكم  
 شرعي ولا شك في تحقق معناه في الامام فانه سراج يستضاء بنور علمه ويهتدى بشايق فهمه لكن قال بعض  
 العلماء انه قد أقتراب ابن الجوزي على هذه هذه الاخبار في الموضوعات الحافظ الذهبي والحافظ السيوطي  
 والحافظ ابن حجر العسقلاني والحافظ الذي اتهم اليه وأسة مذهب ابي حنيفة في زمنه الشيخ قاسم الحنفي  
 ومن ثم لم يورد شيئا منها لثمة الحديث الذين صنفوا في مناقب هذا الامام كالحماوى وصاحب طبقات  
 الحنفية محي الدين القرشي وآخرين متقين ثقات ثبات نقاد لهم اطلاق كثير اه وقال العلامة ابن حجر  
 المكي في الخيرات الحسان في ترجمة ابي حنيفة النعمان ومن اطلع على ما يأتي في هذا الكتاب من احوال  
 ابي حنيفة وكراماته وأخلاقه وسيرته علم أنه فني عن أن يستشهد على فضله بخبر موضوع قال وما يصلح للاستدلال  
 به على عظيم شأن ابي حنيفة ما روى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال ترفع رتبة الدنيا سنة خمسين ومائة  
 ومن ثم قال شمس الائمة الكردي ان هذا الحديث محمول على ابي حنيفة لانه مات تلك السنة اه وقال أيضا  
 وقد وردت احاديث صحيحة تشير الى فضله منها قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان عن ابي هريرة  
 والطبراني عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كان الايمان عند الثريا لتناوله رجال من ابناء  
 قاقس ورواه ابو نعيم عن ابي هريرة والشيرازي والطبراني عن قيس بن سعد بن عبد الله بن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال لو كان العلم معلقا عند الثريا لتناوله رجال من ابناء قاقس ولفظ الطبراني عن قيس لا تناله العرب  
 لتناوله رجال من ابناء قاقس وفي رواية مسلم عن ابي هريرة لو كان الايمان عند الثريا لذهب به رجل من ابناء



قارص حتى يتناوله وفي رواية الشيخين عن أبي هريرة والذي نفسي بيده لو كان الدين معاقبا بالثريا لتناولوه رجل  
من قارص وليس المراد بقارص البلاد المعروفة بل جنس من الجهم وهم القرس خبير الديلي خير الجهم قارص  
وقد كان جد أبي حنيفة من قارص على ما عليه الاكثرون قال الحافظ السيوطي "هذا الحديث الذي رواه  
الشيخان اصل صحيح يعقد عليه في الاشارة لأبي حنيفة وهو متفق على صحته وبه يستغنى عما ذكره اصحاب  
المناقب عن ليس له دراية في علم الحديث فان في سنده كذا بين ووضايع اه ملخصا وفي حاشية الشبرا ملسي  
على المواهب عن العلامة الشامي تليذا لحافظ السيوطي قال ما جزم به شيخنا من أن أبا حنيفة هو المراد  
من هذا الحديث ظاهر لا شك فيه لانه لم يبلغ من ابناء قارص في العلم مبلغه احد اه (قوله التستري) امام  
عظيم رضى الله عنه كان يقول اني لاعهد الميثاق الذي اخذه الله تعالى على في عالم الذر واني لارعى اولادى من  
هذا الوقت الى أن اخرجهم الله الى عالم الشهود والظهور ط (قوله لما تهودوا الخ) أى لما داموا على دينهم  
الباطل واعتقادهم العاطل ولم يقبلوا ما ادخله عليهم علماءهم من الدساتر فأعموهم عما جاء به نبينا من  
النفائس فانهم لم يقبلوا ذلك الا لعقلهم الفاسد ورأيهم الكاسد فلو كان فيهم مثله غرير العلم ناقب الفهم  
فانما بالصدق عارفا بالحق لرد جميع ذلك وأنقذهم من المهالك قبل غلوهم وتمكن الشبهة في عقولهم فان  
كونه واحد امنهم يكون لكلامه اقبل فان الجنس الى الجنس اميل فلا يلزم تفضيله على نبينا المكرم صلى الله  
عليه وسلم فانهم (قوله ومناقبه اكثر من أن تحصى) هذا من مشكل التراكيب فان ظاهره تفضيل الشيء  
في الاكثرية على الاحصاء ولا معنى له ونظائره كثيرة قل من يتنبه لاشكالها ووجه بأوجه متعددة ينتها  
في رسالتى المسماة بالفوائد الهيبة في اعراب الكلمات الغريبة أحسنها ما ذكره الرضى انه ليس المراد  
التفضيل بل المراد البعد عن الكثرة فمن متعلقة بأفعال التفضيل بمعنى تجاوزها وبأن بلا تفضيل (قوله سبط)  
قلل الاسباط الاولاد خاصة وقيل اولاد الاولاد وقيل اولاد البنات نهاية الحديث والمشهور الثالث (قوله  
وسماه الانتصار) انما سماه بذلك لان الامام رضى الله عنه لما شاعت فضائله وعمت الخافقين فواضله حوت  
عليه العادة القديمة من اطلاق ألسنة الحاسدين فيه حتى طعنوا في اجتهاده وعقيدته بما هو مبزأ منه  
قطعا لقصده أن يطفئوا نور الله ويأبى الله الا أن يتم نوره كما تكلم بعضهم في مالك وبعضهم في الشافعي وبعضهم  
في احمد بل قد تكلمت فرقة في أبي بكر وعمر وفرقة في عثمان وعلى وفرقة كفرت كل العصاية

ومن ذلك الذي ينجو من الناس سالما \* وللناس قال بالظنون وقيل

ومن انتصر للامام رحمه الله تعالى العلامة السيوطي في كتاب سماه تبيض الصحيفة والعلامة ابن حجر في كتاب  
سماه الخيرات الحسان والعلامة يوسف بن عبد الهادي الحنبلي في مجلد كبير سماه تنوير الصحيفة وذكر فيه عن ابن  
عبد البر لا تسكلم في أبي حنيفة بسوء ولا تصدقن احدا يسيى القول فيه فاني والله ما رأيت افضل ولا اروع ولا  
افقه منه ثم قال ولا يغتر أحد بكلام الخطيب فان عنده العصبية الزائدة على جماعة من العلماء كابى حنيفة والامام  
احمد وبعض اصحابه وتحامل عليهم بكل وجه وصنف فيه بعضهم السهم المصيب في كيد الخطيب وأما ابن  
الجوزي فانه تابع الخطيب وقد عجب سبطه منه حيث قال في مرآة الزمان وليس العجب من الخطيب فانه طعن  
في جماعة من العلماء وانما العجب من الجدة كيف سلك أسلوبه وجاء بما هو أعظم قال ومن المتعصبين على أبي حنيفة  
الدارقطني وأبو نعيم فانه لم يذكره في الخلية وذكر من دونه في العلم والزهد اه وعن انتصر له العارف الشمراني  
في الميزان بما تعين مطالعته قال في الخيرات الحسان وبغرض صفة ما ذكره الخطيب من القدح عن قائله فلا يعتد به  
فانه ان كان من غير أقران الامام فهو مقلد لما قاله او كتبه اعداؤه او من أقرانه فكذلك لان قول الاقران بعضهم  
في بعض غير مقبول كما صرح به الذهبي والعسقلاني قالوا لاسيما اذا لاح انه لعداؤه ولما ذهب اذا الحسد لا ينجو  
منه الا من عصمه الله تعالى قال الذهبي وما علمت ان عصر اسلم اهل من ذلك الا عصر النبيين عليهم الصلاة والسلام  
والصديقين وقال الساج السبكي ينبغي لك ان تسترشد أن تسلك سبيل الادب مع الاثمة الماضين ولا تنتظر  
الى كلام بعضهم في بعض الا اذا اتى ببرهان واضح ثم ان قدرت على التأويل وتحسين الظن فدونك والا فاضرب  
صفحا فإياك ثم اياك أن تصفى الى ما اتفق بين أبي حنيفة وسفيان الثوري أو بين مالك وابن أبي ذئب أو بين احمد  
ابن صالح والنسائي أو بين احمد والحارث المحاسبي وذكر كلام كثير من من نظراء مالك فيه وكلام ابن معين في

وروى الجرجاني في مناقبه  
بسنده لسهل بن عبد الله  
التستري انه قال لو كان في أمة  
موسى وعيسى مثل أبي حنيفة  
لما تهودوا ولما تنصروا ومناقبه  
اكثرت أن تحصر وصنف فيها  
سبط ابن الجوزي مجلدين  
كبيرين وسماه الانتصار  
لامام أئمة الامصار

الشافعي قال وما مثل من تكلم فيما وفي نظائرهما الا كما قال الحسن بن هانئ

يا طاع الجبل العالي ليكلمه \* اشفق على الرأس لا تشفق على الجبل

اه ملخصا وقد اطل في ذلك وفي ذكر من اثنى على الامام من ائمة السلف ومن بعدهم وما نقلوه من سعة علمه وفهمه وزهده وورعه وعبادته واحتياطه وخوفه وغير ذلك مما يستدعي مؤلفات وما ينسب الى الامام الغزالي يردده ماذ كره في احبائه المتواتر عنه حيث ترجم الائمة الاربعة وقال واما ابو حنيفة فقلد كل ايضا عابدا زاهدا عارفا بالله تعالى خاتما منه مر يد اوجه الله تعالى بعلمه الخ اقول ولا يحب من تكلم السلف في بعضهم كما وقع للصبا لانهم كانوا مجتهدين فينكر بعضهم على من خالف الاخر سيما اذا قام عنده ما يدل له على خطأ غيره فليس قصدهم الا الاتصار للدين لا لانفسهم وانما المحجب من يدعي العلم في زمانه وما كلفه ومشربه وملبسه وعقوده وانكسبه وكثير من تعبداته يقلد فيها الامام الاعظم ثم يطعن فيه وفي اصحابه وليس مثله الا كتل ذبابة وقعت تحت ذنب جواد في حالة كره وفره وليت شعري لاني شئ يصدق ما قيل في ابي حنيفة ولا يصدق ما قيل في امام مذهبه ولم يقلد امام مذهبه في أدبه مع هذا الامام الجليل فقد نقل العلماء ثناء الائمة الثلاثة على ابي حنيفة وتأديبهم معه ولا سيما الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه والكمال لا يصدر منه الا الكمال والتناقص بضده ويكني المعترض حر مائة بركة من يعترض عليه اعادنا الله من ذلك وادمانا على حب سائر الائمة المجتهدين وجميع عباد الصالحين وجشعنا في زمرتهم يوم الدين وعماروى من تأذبه معه انه قال اني لا تبرك بابي حنيفة واجي الى قبره فاذا عرضت لي حاجة صليت ركعتين وسألت الله تعالى عند قبره فتقضى سريعا وذكر بعض من كتب على المنهاج أن الشافعي صلى الصبح عند قبره فلم يقف فليل لم قال تأذبا مع صاحب هذا القبر وزاد غيره انه لم يجهر بالبسملة وأجابوا عن ذلك بأنه قد يعرض للسنة ما يريح تركها عند الاحتياج اليه كرفع انف حاسد وتعليم جاهل ولا شك أن ابا حنيفة كان له حساد كثيرون والبيان بالفعل اظهر منه بالقول فافعله الشافعي رضي الله تعالى عنه افضل من فعل القنوت والجهل أقول ولا يخفى عليك أن ذلك الطاعن الاحق طاعن في امام مذهبه ولذا قال في الميزان سمعت سيدي على الخواص رحمه الله تعالى مرارا يقول تعيين على اتباع الائمة أن يعظموا كل من مدحه امامهم لان امام المذهب اذا مدح عالما وجب على جميع اتباعه أن يمدحوه تقليدا لامامهم وأن ينزهوه عن القول في دين الله بالرأى وقال أيضا لو أنصف المقلدون للامام مالك والشافعي لم يضعف احد منهم قولا من اقوال ابي حنيفة بعد أن سمعوا مدح ائمتهم له ولو لم يكن من التنويه برفعة مقامه الا كون الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ترك القنوت في الصبح لما صلى عند قبره لكان فيه كفاية في لزوم ادب مقلديه معه اه (قوله وصنف غيره) كلا امام الطحاوي والحافظ الذهبي والكردي وغيرهم عن قدمناهم (قوله من اعظم معجزات الى آخره) لانه صلى الله عليه وسلم قد أخبر به قبل وجوده بالاحاديث الصحيحة التي قدمناها فانها محمولة عليه بلا شك كما قدمناه عن الشافعي صاحب السيرة وشيخه السيوطي كما جعل حديث لا تسبوا قرى شافان عالمها بجلا الارض علما على الامام الشافعي لكن جملة بعضهم على ابن عباس رضي الله تعالى عنه وهو حقيق بذلك فانه حبر الامة وترجمان القرآن وكما جعل حديث يوشك أن يضرب الناس اكباد الابل يطلبون العلم فلا يجدون اعلم من عالم المدينة على الامام مالك لكنه محفل لغيره من علماء المدينة المنفردين في زمنهم بخلاف تلك الاحاديث فانها ليس لها محمل الا ابو حنيفة واصحابه كما افاده ط وأما سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه فهو وان كان افضل من ابي حنيفة من حيث العصبية فلم يكن في العلم والاجتهاد ونشر الدين وتدوين أحكامه كابي حنيفة وقد يوجد في المفضول ما لا يوجد في الفاضل وسمي ذلك معجزة بناء على أن المراد بالتعدي في تعريف المعجزة هو دعوى الرسالة وهو قول المحققين كافي المواهب وقيل المراد به طلب المعارضة والمقابلة وعليه فذلك كرامة لا معجزة فافهم (قوله بعد القرآن) متعلق بأعظم أي لانه اعظم المعجزات على الاطلاق لانه معجزة مسطرة دائمة لا يحجاز وقيد بذلك وان عبر عن التبعية لئلا يتوهم مساواة هذه المعجزة لتلك فان المشاركة في الاعظمية تصدق بالمساواة فتدبر (قوله اشتهار مذهبه) أي في عامة بلاد الاسلام بل في كثير من الاقاليم والبلاد لا يعرف الا مذهبه كبلاد الروم والهند والسند وما وراء النهر وسمرقند وقد نقل ان في تارية المجتهدين دفن فيها نحو

صنف غيره اكثر من ذلك  
والحاصل أن ابا حنيفة  
النعمان من اعظم معجزات  
لصطفى بعد القرآن وحسبك  
من مناقبه اشتهار مذهبه

من اربعة مائة نفس كل منهم يقال له محمد صنف واقفي وأخذ عنه الجمل الغفير ولما مات صاحب الهداية منعوا دفنه بها فدفن بقرية وروى انه نقل مذهبه فهو من أربعة آلاف نفر ولا بد أن يكون لكل اصحاب وهلم جزا وقال ابن حجر قال بعض الاثمة لم يظهر لاحد من اثمة الاسلام المشهورين مثل ما ظهر لابن حنيفة من الاصحاب والتلاميذ ولم يتفجع العلماء وجميع الناس بمثل ما انتفعوا به وبأصحابه في تفسير الاحاديث المستنبطة والمسائل المستنبطة والنوازل والقضايا والاحكام جزاهم الله تعالى الخير التمام وقد ذكر منهم بعض المتأخرين الهذنين في ترجمته ثمانية مع ضبط اسمائهم ونسبهم بما يطول ذكره اه (قوله قولا) أي سواء ثبت عليه او رجع عنه ط (قوله الاخذ به امام) أي من اصحابه تبعاله فان اقوالهم مروية عنه كما سيأتي او من غيرهم من المجتهدين موافقة في اجتهاده لان المجتهد لا يقلد مجتهدا فافاده ط (قوله من زمنه الى هذه الايام) فالدولة العباسية وان كان مذهبه مذهب جدهم فأكثر قضائهم ومشايخ اسلامها حنيفة يظهر ذلك لمن تصفح كتب التواريخ وكان مدة ملكهم خمسة مائة سنة تقريباً وأما الملوك السجوقيون وبعدهم الخوارزميون فكلهم حنفيون وقضاة عمالهم غالباً حنيفة وأما ملوك زمان سلاطين آل عثمان ايد الله تعالى دولتهم ما كثر الجديان فمن تاريخ تسعمائة الى يومنا هذا لا يولون القضاء وسائر مناصبهم الا لحنيفة فانه بعض الفضلاء وليس في كلام الشارح ادعاء التخصيص في جميع الاماكن والازمان حتى يرد أن القضاء يصير كان محتصاً بذهب الامام الشافعي الى زمن الظاهر يبرس البندقداري فافهم (قوله الى أن يحكم بمذهبه عيسى عليه السلام) تبع فيه القهستاني وكأنه أخذ مما ذكره اهل الكشف أن مذهبه آخر المذاهب انقطاعاً فقد قال الامام الشعرائي في الميزان مانعه قد تقدم أن الله تعالى لما من على بالاطلاع على عين الشريعة رأيت المذاهب كلها متصلة بها ورأيت مذاهب الاثمة الاربعة تجري جداولها كلها ورأيت جميع المذاهب التي اندوست قد استخالت بجواره ورأيت اطول الاثمة جداول الامام ابان حنيفة ويلييه الامام مالك ويلييه الامام الشافعي ويلييه الامام احمد وأتصرهم جداول الامام داود وقد انقرض في القرن الخامس فأولت ذلك بطول زمن العمل بمذاهبهم وقصره فكما كان مذهب الامام ابي حنيفة أول المذاهب المدونة فكذلك يكون آخرها انقراضاً وبذلك قال اهل الكشف اه لا يمكن لادليل في ذلك على أن نبي الله عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام يحكم بمذهبه ابي حنيفة وان كان العلماء موجودين في زمنه فلا بد له من دليل ولهذا قال الجافظ السيوطي في رسالة سماها الاعلام ما حاصله ان ما يقال انه يحكم بمذهب من المذاهب الاربعة باطل لاصل له وكيف يظن بنبي الله يقلد مجتهداً مع أن المجتهد من آحاد هذه الاثمة لا يجوز له التقليد وانما يحكم بالاجتهاد او بما كان يعمله قبل من شريعته بالوحي او بما تعمله منها وهو في السماء اوانه ينظر في القرآن فيفهم منه كما كان يفهم نبينا عليه الصلاة والسلام اه واقتصر السبكي على الاخير وذكر من لا على القاري أن الجافظ ابن حجر العسقلاني مثل هل ينزل عيسى عليه السلام حافظاً للقرآن والسنة او يتلقاها عن علماء ذلك الزمان فأجاب لم يقل في ذلك شيء صريح والذي يليق بمقامه عليه السلام انه يتلقى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيحكم في اتته كما تلقاه منه لانه في الحقيقة خليفة عنه اه وما يقال ان الامام المهدي يقلد ابان حنيفة رده من لا على القاري في رسالته المشرب الوردى في مذهب المهدي وقزرفها انه مجتهد مطلق ورد فيها ما وضعه بعض الكذابين من قصة طويلة حاصلها أن الخضر عليه السلام تعلم من ابي حنيفة الاحكام الشرعية ثم علمها للامام ابي القاسم القشيري وأن القشيري صنف فيها كتباً وضعها في صندوق وأمر بعض مريديه بالاقائه في جيهون وأن عيسى عليه السلام بعد نزوله يخرجهم من جيهون ويحكم بمافيه وهذا كلام باطل لاصل له ولا يجوز حكايته الارذة كما أوضحه ط وأطال في رده وابطاله فراجع (قوله وهذا) أي ما تقدم من الاحاديث ومن كثرة المناقب ومن كون الحكم لاصحابه وأتباعه ط (قوله سائر) بمعنى باقي اوجيع على خلاف بسطه في درة القواص (قوله كيف لا) أي كيف لا يختص بأمر عظيم (قوله وهو كالصديق) وجه الشبه أن كلامهم ما ابتدأ امرالم بسبق اليه فأبو بكر رضي الله عنه ابتدأ جمع القرآن بعد وفاته صلى الله عليه وسلم بمشورة هروأبو حنيفة ابتدأ تدوين الفقه كما قلناه وان أبابكر أول من آمن من الرجال وفتح باب التصديق كذا في حوائث الاشياء قال شيخنا البعلبي في شرحه عليها والاول اولي لان وجه الشبه به اتم وقول من قال الثاني هو الظاهر لان القرآن بعد ما جمع

ما قال قولا الاخذ به امام مع  
الاثمة الاعلام وقد جعل  
الله الحكم لاصحابه وأتباعه  
من زمنه الى هذه الايام الى  
أن يحكم بمذهبه عيسى عليه  
السلام وهذا يدل على امر  
عظيم اختص به من بين سائر  
العلماء العظام فكيف لا  
وهو كالصديق رضي الله عنه



لا يتصور بوجه غير ظاهر فانه قد جمع ثانياً والجامع له عثمان رضي الله تعالى عنه فان الصديق رضي الله تعالى عنه لم يجمعه في المصاحف ووجه عثمان كما هو معلوم اه تأمل (قوله له) أي للامام اجره أي أجر عمل نفسه وهو تدوين الفقه واستخراج فروعه ط (قوله وأجر) أي ومثل أجر من دقن الفقه أي بجمعه وأصله من التدوين أي جعله في الديوان وهو يكسر وفتح اسم لما يكتب فيه اسماء الجيش للقطاء وأول من أحدثه عمر رضي الله عنه ثم أريد به مطلق الكتب مجازاً او منقولاً اصطلاحاً وجواب قوله والله عطف على دقنه من عطف الخاص على العام اه بعلى أي لان التأليف جمع على وجه الالفقة (تنبيه) ورد في الصحيح انه لا تقتل نفس ظالم الا كان على ابن آدم الاقل كفل منها ومن سبق سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها الى يوم القيمة من غير أن ينقص من اجورهم شيء ومن سبق سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيمة من غير أن ينقص من اوزارهم شيء ومن دل على خير فله مثل أجر فاعله الحديث قال العلماء هذه الاحاديث من قواعد الاسلام وهو أن كل من ابتدع شيئاً من الشر كان عليه مثل وزر من اقتدى به في ذلك فعمل مثل عمله الى يوم القيمة وكل من ابتدع شيئاً من الخير كان له مثل أجر كل من يعمل به الى يوم القيمة ونظامه في آخر عمدة المرید للقاني (قوله الى يوم الحشر) تنازع فيه كل من دقن وألف وقرع (قوله وقد اتبعه) عطف على قوله وهو كالتدوين أي كيف لا يقتصر وقد اتبعه الخ والاتباع تقليد فيما قاله ط (قوله من الاولياء) متعلق بمحذوف صفة لكثير للبيان والولي فاعيل بمعنى الفاعل وهو من نالت طاعته من غير أن يظلمها عسيان او بمعنى المفعول فهو من يتولى عليه احسان الله تعالى وافضاله تعريقات السيد ولا بد من تحقق الوصفين حتى يكون ولياً في نفس الامر فيشترط فيه كونه محفوظاً كما يشترط في النبي كونه معصوماً كما في رسالة الامام القشيري (قوله من انصف) بدل من قوله من الاولياء او حال (قوله بنبات المجاهدة) من اضافة الصفة الى موصوفها أي المجاهدة الثابتة أي الدائمة والمجاهدة لغة المحاربة وفي الشرع محاربة النفس الامارة بالسوء بتحملها ما يشق عليها مما هو مطلوب في الشرع تعريقات وقد وردت نسبة ذلك بالمجاهدة الاكبر كما في الاحياء قال العراقي رواه البيهقي بسند ضعيف عن جابر ورواه الخطيب في تاريخه عن جابر بلفظ قدم النبي صلى الله عليه وسلم من غزاة فقال عليه الصلاة والسلام قدمتم خير مقدم وقد منتم من الجهاد الاصغر الى الجهاد الاكبر قالوا وما الجهاد الاكبر قال مجاهدة العبد هواه اه (قوله المشاهدة) أي مشاهدة الحق تعالى بآثاره (قوله كـ) ابراهيم بن ادهم بن منصور البلخي كان من ابناء الملوك خرج متصيدهم فتهافت هاتف الهذا خلقت قزله عن دابته وأخذ جبة راع وسار حتى دخل مكة ثم اتى الشام ومات بها كذا في رسالة القشيري (قوله وشقيق البلخي) بن ابراهيم الزاهد العابد المشهور صاحب اباء يوسف القاضي وقرأ عليه كتاب الصلاة ذكره ابو الليث في المقدمة وهو استاذ حاتم الاصم وصاحب ابراهيم بن ادهم مات شهيداً سنة ١٩٤ هـ تميمي (قوله ومعروف الكرخي) بن فيروز من المشايخ الكبار صاحب الدعوة يستسقى بقبه وهو استاذ السري السقطي مات سنة ٢٠٠ (قوله وابي يزيد البسطامي) شيخ المشايخ وذوالقدم الرازي واهله طيفور بن عيسى كان جده مجوسياً وأسلم مات سنة ٢٦١ (قوله وفضل بن عياض) انخراساني روى انه كان يقطع الطريق وأنه عشق جارية وارتقى جدارها فسمع نالها يلهو ألم بأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لكتاب ورجع فوراً بمكة وجاور بها الحرم ومات بها سنة ١٨٧ رسالة القشيري وذكر الصمري انه اخذ الفقه عن ابي حنيفة وروى عنه الشافعي فأخذ عن امام عظيم وأخذ عنه امام عظيم وروى له امامان عظيمان البخاري ومسلم وترجمه التميمي وغيره بترجمة جافله (قوله وداود الطائي) هو ابن نصر بن نصير بن سليمان الكوفي الطائي العالم العامل الزاهد العابد أحد اصحاب الامام كان ممن شغل نفسه بالعلم ودرس الفقه وغيره ثم اختار العزلة ولزم العبادة قال محارب بن دثار لو كان داود في الامم الماضية لقص الله تعالى علينا من خبره قال ابو نعيم مات سنة ١٦٠ (قوله وابي حامد اللقاف) هو احمد بن خضرويه البلخي من كبار مشايخ خراسان مات سنة ٢٤٠ رسالة (قوله وخلف بن أيوب) من اصحاب محمد وزفر وتفقه على ابي يوسف أيضاً وأخذ الزهد عن ابراهيم بن ادهم وصحبه مدة واختلف في وفاته والاصح انه سنة ٢١٥ كما ذكره التميمي وروى عنه انه قال صار العلم من الله الى محمد صلى الله عليه وسلم ثم صار الى الصحابة رضي الله تعالى عنهم ثم صار الى التابعين

له أجره وأجر من دقن الفقه وألفه وقرع أحكامه على اصوله العظام الى يوم الحشر والقيام وتدابعه على مذهبه كثير من الاولياء الكرام من انصف بنبات المجاهدة وركض في ميدان المشاهدة كابرهم ابن ادهم وشقيق البلخي ومعروف الكرخي وابي يزيد البسطامي وفضل بن عياض وداود الطائي وابي حامد اللقاف وخلف بن أيوب



ثم صار إلى أبي حنيفة فمن شاء فليرض ومن شاء فليستخط (قوله وعبد الله بن المبارك) الزاهد الفقيه المحدث  
 أحد الأئمة جمع الفقه والأدب والنحو واللغة والفصاحة والورع والعبادة وصنف الكتب الكثيرة قال الذهبي  
 هو أحد أركان هذه الأمة في العلم والحديث والزهد وأحد شيوخ الإمام أحمد أخذ عن أبي حنيفة ومدحه في  
 مواضع كثيرة وشهد له الأئمة مات سنة ١٨١ وترجمه التميمي بترجمة حافلة وذكر من محاسن أخباره ما يأخذ  
 بجماع العقل وله روايات كثيرة في فروع المذهب ذكرت في المطولات (قوله ووكيع بن الجراح) بن مليح بن  
 عدى الكوفي شيخ الإسلام وأخذ الأئمة الأعلام قال يحيى بن أكرم كان وكيعة يصوم الدهر ويصم القرآن كل  
 ليلة وقال ابن معين ما رأيت أفضل منه قيل له ولا ابن المبارك قال كان لابن المبارك فضل ولكن ما رأيت أفضل  
 من وكيعة كان يستقبل القبلة ويسرد الصوم ويقف بقول أبي حنيفة وكان قد سمع منه شيئا كثيرا قال  
 وكان يحيى بن سعيد القطان يقف بقوله أيضا مات سنة ١٩٨ وهو من شيوخ الشافعي وأحد تميمي (قوله  
 وأبي بكر الوراق) هو محمد بن عمرو الترمذي أقام ببلخ ومحب أحمد بن خضريه وله تصانيف في الرياضات رسالة  
 وفي طبقات التميمي أحمد بن علي أبو بكر الوراق ذكره أبو الفرج محمد بن اسحاق في جملة أصحابنا بعد أن ذكر  
 الكرخي فقال وله من الكتب شرح مختصر الطحاوي وذكر في القنية أنه خرج حاجا فلما سار مرحلة  
 قال لأصحابه ردوني ارتكبت سبعمائة كبيرة في مرحلة واحدة فردوه اه (قوله وغيرهم) كالإمام  
 العارف المشهور بالزهد والورع والتقشف والتقليل حاتم الأصم أحد أتباع الإمام الأعظم له كلام مدون  
 في الزهد والحكم سأل أحمد بن حنبل قال أخبرني يا حاتم فيم التخليص من الناس فقال يا أحمد في ثلاث خصال  
 أن تعطيهم مالك ولا تأخذ من مالهم شيئا وتقضي حقوقهم ولا تستنقصي أحد منهم حقًا ولا تفعل مكرهم  
 ولا تكمهم أحد منهم على شيء فأطرق أحمد ثم رفع رأسه فقال يا حاتم أنها لشديدة فقال له حاتم وليتك تسلم  
 ومنهم ختم دائرة الولاية قلب الوجود سيدي محمد الساذي البكري الشهير بالحنفي الفقيه الواعظ أحد  
 من صرّفه الله تعالى في الكون ومكنه من الأحوال ونطق بالمغيبات وخرقه العوايد وقلب له الأعيان وترجمه  
 بعضهم في مجلدين فقال العارف الشيرازي أنه لم يحط علما بمقامه حتى يتكلم عليه وانما ذكر بعض أمور على  
 طريق إرباب التواريخ توفي سنة ٨٤٧ (قوله لبعده) عليه لقوله لا يحصى وحذف من قبل قوله أن  
 يستقصى لأن اللبس وهو شائع مطرد أي لا يمكن أحصاؤه لتباعد من طلب استقصائه أي غايته ومنتهاه  
 والتعبير بقوله لا يحصى بلغ من قولنا لا بعد لأن العدد أن تعد فردا فردا والأحصاء يكون للجميل ولذا قال تعالى  
 وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها معناه والله أعلم أن اردتم تعدوها فلا تقدرُوا على احصائها فضلا عن العدد كذا اتفاده  
 الإمام النسفي في المستقصى (قوله أبو القاسم) تلك كنيته واسمه عبد الكريم بن هوازن الحافظ المقصر الفقيه  
 النحوي القوي الأديب الكاتب القشيري الشجاع البطل لم ير مثل نفسه ولا رأى الزاؤون مثله وأنه  
 الجامع لأنواع المحاسن ولد سنة ٣٧٧ وسمع الحديث من الحاكم وغيره وروى عنه الخطيب وغيره وصنف  
 التصانيف الشهيرة وتوفي سنة ٤٦٥ ط عن الزرقاني على المواهب (قوله في رسالته) أي التي كتبها  
 إلى جماعة الصوفية ببلدان الإسلام سنة ٤٣٧ ذكر فيها مشايخ الطريقة وفسر ألفاظا تدور بينهم ببارات  
 انيقة (قوله مع صلاته) أي قوته وتمكنه ط (قوله في مذهبه) وهو مذهب الإمام الشافعي رضي الله  
 تعالى عنه وطريقة أهل الحقيقة ط (قوله سمعت الخ) مقول القول وأبو علي هو الحسن بن علي الدقاق  
 وأبو القاسم هو إبراهيم بن محمد النصر بادي بالذال المجتهد شيخ خراسان جاور بمكة ومات بها سنة ٣٦٧  
 والشبلي هو الإمام أبو بكر دلف الشبلي البغدادي المالكي المذهب صاحب الجنيده مات سنة ٣٣٤  
 والسري هو أبو الحسن بن مفضل السقطي خال الجنيده واستاذة توفي سنة ٢٥٧ (قوله من أبي حنيفة)  
 هو فارس هذا الميدان فان مبنى علم الحقيقة على العلم والعمل وتصفية النفس وقبوله بصدق ذلك عامة السلف فقال  
 أحمد بن حنبل في حقه أنه كان من العلم والورع والزهد واثار الآخرة يعمل لا يتركها أحد ولقد ضرب بالسياط  
 ليلي القضاء فلم يفعل وقال عبد الله بن المبارك ليس أحد أحق أن يقتدى به من أبي حنيفة لأنه كان أمانا متقيا  
 قيارا ورعا لما فيها كشف العلم كشفه أخذ بصبر وفهم وفطنة وثق وقال الثوري لمن قال له جئت  
 من عند أبي حنيفة لقد جئت من عند أعباء أهل الأرض وأمثال ذلك مما نقله ابن حجر وغيره من العلماء الأثبات

قوله يحيى بن أكرم هكذا بخطه  
 بالثناة القوية والذي في  
 القاموس أكرم بالثناة اه  
 مصححه

وعبد الله بن المبارك ووكيع  
 ابن الجراح وأبي بكر الوراق  
 وغيرهم ممن لا يحصى لبعده  
 أن يستقصى فلو وجدوا فيه  
 شبهة ما تبعوه ولا اقتدوا به  
 ولا وافقوه وقد قال الأستاذ  
 أبو القاسم القشيري في  
 رسالته مع صلاته في مذهبه  
 وتقدمه في هذه الطريقة  
 سمعت الأستاذ أبا علي الدقاق  
 يقول أنا أخذت هذه الطريقة  
 من أبي القاسم النصر بادي  
 وقال أبو القاسم أنا أخذتها  
 من الشبلي وهو أخذها  
 من السري السقطي وهو من  
 معروف الكرخي وهو  
 من داود الطائي وهو أخذ  
 العلم والطريقة من أبي حنيفة

وكل منهم اثني عليه وأقر بفضله  
 ههناك يا أخى الم يكن لك  
 أسوة حسنة في هؤلاء السادات  
 الكبار كانوا متميزين في هذا  
 الاقرار والافتخار وهم أئمة هذه  
 الطريقة وأرباب الشريعة  
 والحقيقة ومن بعدهم في هذا  
 الامر فلهم تسع وكل ما خالف  
 ما اعتقدوه مردود ومبتدع  
 وبالجملة فليس ابو حنيفة في  
 زهده وورعه وعبادته وعمله  
 وفهمه بمشارك ومما قال فيه  
 ابن المبارك رضى الله عنه  
 لقد زان البلاد ومن عليها  
 امام المسلمين ابو حنيفة  
 بالحكام وآثاره وقته  
 كآيات الزبور على صميمه  
 فما في المشرقين له نظير

(قوله فبهما) هو مفعول مطلق أى فأعجب منك بهما وهذا الخطاب لمن أنكر فضله أو خالف قوله ط (قوله  
 لم يكن) استفهام تقريرى بما بعد النفي أو هو انكارى بمعنى النفي كذا ي بعده (قوله أسوة) بكسر  
 الهمزة وضعها أى قدوة (قوله في هؤلاء) متعلق بأسوة وفى معنى الساء أو للطرفية الجاهزية على حد قوله  
 تعالى لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة (قوله وهم أئمة هذه الطريقة الخ) فى رسالة الفتوحات  
 للقاضي زكريا الطريقة سلوك طريق الشريعة والشريعة أعمال شرعية محدودة وهما والحقيقة ثلاثة متلازمة  
 لأن الطريق اليه تعالى ظاهر وباطن فظاهرها الطريقة والشريعة وباطنها الحقيقة فبطون الحقيقة فى  
 الشريعة والطريقة كبطون الزبد فى لبنه لا يظفر بزبد بدون مخضه والمراد من الثلاثة إقامة العبودية على  
 الوجه المراد من العبد اه ابن عبد الرزاق (قوله ومن بعدهم) أى من اتى بعده هؤلاء الأئمة فى الزمان  
 سال كافى هذا الامر وهو علم الشريعة والحقيقة فهو تابع لهم اذ هم الأئمة فيه فيكون غيره باتصال سنده بهذا  
 الامام كما كان ذلك غير الأئمة المذكورين الذين اقتضوا بذلك وتبعوه فى حقيقته ومشربه واقتدى كثير منهم  
 بطريقته ومذهبه (قوله فلهم) متعلق بقوله تبع وهو بالتحريك بمعنى تابع خبر بليد المحذوف والجملة  
 خبر من ودخلت عليها الفاء لان من فيها معنى العموم فاشبهت الشرطية (قوله وكل ما) أى كل رأى  
 (قوله ما اعتدوه) من التشاء عليه والافتخار به من حيث اخذ علم الحقيقة عنه (قوله ومبتدع)  
 بالبناء للمفعول أى محدث لم يسبق بنظير (قوله وبالجملة) أى وأقول قولاً متبساً بالجملة أى جملة ما يقال  
 فى هذا المقام (قوله لقد زان البلاد الخ) من الزين وهو ضد الشين يقال زانه وأزانه وزينه وأزينه كما فى  
 القاموس والبلاد جمع بلد كل قطعة من الارض مستحيزة عامرة أو غامرة قاموس ومن عليها اهلها وقوله  
 بأحكام متعلق بزبان ووجه ذلك أن استنباط الاحكام الشرعية وتدوينها وتعليمها للناس سبب للعمل بها  
 ولا شك أن الاتقياد للاحكام الشرعية وعمل الاحكام بها والرعة زين للبلاد والعباد ينتظم به امر المعاش والمعاد  
 وبضته الجهل والفساد فانه شين ودمار للديار والاعمار (قوله وآثار) جمع اثر قال النووى فى شرح مسلم  
 الاثر عند المحدثين يرمى المرفوع والموقوف كالخبر واختار اطلاقه على المروى مطلقاً سواء كان عن الصحابي  
 أو المصطفى صلى الله عليه وسلم وخصه فقهاء اخر ايمان بالموقوف على الصحابي والخبر بالمرفوع ولقد كان رحمه  
 الله تعالى اما ما فى ذلك فانه رضى الله تعالى عنه اخذ الحديث عن اربعة آلاف شيخ من أئمة التابعين وغيرهم  
 ومن ثم ذكره الذهبي وغيره فى طبقات الحفاظ من المحدثين ومن زعم قلده اعتنا به بالحديث فهو اما لتساهله  
 اوحده اذ صكف يتأتى عن هو كذلك استنباط مثل ما استنبطه من المسائل مع انه اقول من استنبط  
 من الادلة على الوجه المخصوص المعروف فى كتب اصحابه ولاجل اشتغاله بهذا الامر لم يظهر حديثه  
 فى الخارج كما أن ابا بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما لما اشتغلا بمصالح المسلمين العامة لم يظهر عنهما من  
 رواية الاحاديث مثل ما ظهر عن صغار اصحابه وكذلك مالك والشافعي لم يظهر عنهما مثل ما ظهر عن تفرغ  
 للرواية ككأبى زرعة وابن معين لاشتغالهما بذلك الاستنباط على أن كثرة الرواية بدون دراية ليس فيه  
 كثير مدح بل عقده ابن عبد البر باباً فى ذمته ثم قال الذى عليه فقهاء جماعة المسلمين وعلمائهم ذم الاكثر  
 من الحديث بدون تفقه ولا تدبر وقال ابن شبرمة أقل الرواية تفقه وقال ابن المبارك ليكن الذى تعتمد عليه  
 الاثر وخذ من رأى ما يفسر لك الحديث ومن أعذار أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه ما يفيد قوله لا ينبغي  
 للرجل أن يحدث من الحديث الا بما يحفظه يوم يسمعه الى يوم يحدث به فهو لا يرى الرواية الا لمن حفظ  
 وروى الخطيب عن اسرايل بن يونس انه قال نعم الرجل النعمان ما كان يحفظه لكل حديث فيه فقه وأشد  
 لفه عنه واعلم بما فيه من الفقه وتعامه فى الخبرات الحسان لا من جهر (قوله وفقه) المراد به ما يميز التوحيد  
 فان الفقه كاعتزفه الامام معرفة النفس ماله وما عليها ط (قوله كآيات الزبور) التشبيه فى الايضاح والبيان  
 لافى الاحكام لان الزبور مواعظ ويحتمل انه تشبيه فى الزينة والمعنى انه زان ما ذكر كما زينت النقوش الطروس  
 ط (قوله فما فى المشرقين الخ) المشرق عمل الشروق أى الطلوع والمغرب عمل الغروب وشاهما مع أن كلا  
 منهما واحد كما فى قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين على ارادة مشرق الشمس والمغرب مغربها  
 فانه البياض وقيل مشرق الشمس والمغرب مغرب الشمس والشفق او مشرق الشمس والقمر ومغربيهما

وجما في قوله تعالى رب المشارق والمغارب باعتبار الاقطار والايام والمناسل افاده ط (قوله ولا بكوفة)  
 خصها بالذكر مع أن المراد المشرقين والمغربين وما بينهما بقرينة المقام لانها بلدة اولاد من اعظم بلاد  
 الاسلام يومئذ قال في القاموس الكوفة الرملة الحرة المستديرة اوكل رملة يحفظها حصبا ومدينة العراق  
 الكبرى وقبة الاسلام ودار هجرة المسلمين مصرها سعد بن ابي وقاص رضي الله تعالى عنه وكانت منزل  
 فوح وبني مسجد هامي لاستدارتها واجتماع الناس بها ويقال لها كوفان ويخرج كوفة الجند لانها اختطت  
 فيها خطط العرب ايام عثمان رضي الله تعالى عنه خططها السائب بن الاقرع الثقفي الخ (قوله بيت مشمرا  
 الخ) التسمية بالثبوت قاموس وسهر فعل ماض واجلته حال على اضمار قد مثلها في قوله تعالى اوجياه وكم  
 حصرت ضدورهم اوصفة مشبهة والاول انساب بقوله وصام ولله متعلق بصام وخيفة مفعول لاجله وزاد  
 في تنوير العنيفة بعد هذا البيت يتين وهما

وصان لسانه عن كل افك ه وما زالت جوارحه خفيته

يعف عن المحارم والملاهي \* ومروضة الاله له وظيفه

وتقل بنذ تفسيره شاهدة لهذه الايات عن ابن حجر قال الحافظ الذهبي قد تواتر قيامه بالليل وتهجده وتعبده  
 أي ومن ثم كان يسمى الوند لكثرة قيامه بالليل بل احياء بقراءة القرآن في ركة ثلاثين سنة وكان يجمع  
 بكائه بالليل حتى يرجه جيرانه ووقع رجل فيه عند ابن المبارك فقال ويحك انتفع في وجل صلى خساوار بعين  
 سنة الخمس صلوات بوضوء واحد وكان يجمع القرآن في ركة وتظمت ما عندي من الفقه منه ولما غسله الحسن  
 ابن عماره قال رجلك الله وغفر لك لم تقطر منذ ثلاثين سنة وقد ائعتت من بعدك وفضحت القراء وقال الفضل  
 ابن دكين كان هيويا لا يتكلم الاجوابا ولا يحوض فيما لا يعنيه ولا يستمع اليه وقيل له اتق الله فاتقض  
 وطاطا رأسه ثم قال يا اخي جزاك الله خيرا ما اخرج اهل كل وقت الى من يذكرهم الله تعالى وقال الحسن  
 ابن صالح كان شديد الورع هائبا للرام تاركا لكثير من الحلال مخافة الشبهة ما رأيت فقهيا اشتد منه  
 صيانة لنفسه (قوله رأيت) أي علمت أو ابصرت وعلى الاول فالعابدين مفعوله الاول وهو جمع عائب اعلت  
 عينه بالهمزة كقائل وبائع فافهم وسفاها لمفعوله الثاني قال في القاموس سفه كفرح وكرم علينا جهل كسافه  
 فهو سفيه جمعه سفاها وسفاه وخلاف الحق صفة أي مخالفين او ذوى خلاف والحج جمع حجة بالضم وهي البرهان  
 سماها بذلك بناء على زعم العابدين والافهي شبه واهام فاسدة (قوله ابن ادریس) بالتثنية للضرورة والمراد به  
 الامام الرئيس ذو العلم النفيس محمد بن ادریس الشافعي القرشي رضي الله تعالى عنه ونفعنا به في الدارين آمين  
 ومقال مصدر قال منصوب على المفعولية المطلقة وصحيح النقل نعت له وهو صفة متسببة مضافة الى فاعلها  
 أي صحح نقله عنه قال ابن حجر وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه من اراد أن يتبحر في الفقه فهو عيال على  
 ابي حنيفة انه ممن وفق له الفقه هذه رواية حرملة عنه ورواية الربيع عنه الناس عيال في الفقه على ابي حنيفة  
 ما رأيت أي ما علمت احد لما فقه منه وجاء عنه أيضا من لم يتطرق في كسبه لم يتبحر في العلم ولا يتفقه اه (قوله  
 في حكم) أي في ضمن حكم لطيفة لم يصرح بها منها ترغيب الناس في مذهبه والرد على العابدين له وبيان  
 اعتقاده في هذا الامام والاقرار بالفضل المتقدم (قوله بأن الناس) الباء زائدة اوله تعدي لتضمن قال معنى  
 صرح ونحوه ما يتعدى بالباء وفي فقه متعلق بعيال من عاله اذا تكفل له بالنفقة ونحوها (قوله على من رد قول  
 ابي حنيفة) أي على من رد ما قاله من الاحكام الشرعية معتقدا لها فان ذلك موجب للطرود والابعاد لا بمجرد  
 الطعن في الاستدلال لان الاثمة لم تزل يرد بعضهم قول بعض ولا بمجرد الطعن في الامام نفسه لان غايته الحرمة  
 فلا يوجب اللعن لکن ليس فيه لعن شخص معين فهو كل من الكاذبين ونحوهم من العصاة فافهم وفي هذا  
 البيت من عيوب الشعر الايطاء على انه لم يذكره في تنوير العنيفة كما قاله ابن عبد الرزاق (قوله وقد ثبت الخ)  
 ففي تاريخ ابن خلكان عن الخطيب أن حفيد أبي حنيفة قال انا اسماعيل بن حماد بن النعمان بن ثابت  
 ابن النعمان بن المرزبان من ابناء فارس من الاحرار والله ما وقع علينا ريق قط ولا جدي ابو حنيفة سنة ثمانين  
 وذهب ثابت الى علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وهو صغير فدعاه بالبركة فيه وفي ذريته ونحن نرجو  
 أن يكون الله تعالى قد استجاب لعلي فينا والنعمان بن المرزبان ابو ثابت هو الذي اهدى لعلي الفالوذج في يوم

قوله الحرة هـ كذا بخطه

والذي في عبارة القاموس

الحرا بالالف التانيث الممدودة

وله الصواب اه معجمه

ولا في المغربين ولا بكوفة

بيت مشمرا سهر الليالي

وصام نهاره لله خيفة

فن كافي حنيفة في علاه

امام للثقة والخليفة

رأيت العابدين له سفاها

خلاف الحق مع حجج ضعيفه

وكيف يحل أن يؤذى فقيهه

له في الارض آثار شريفه

وقد قال ابن ادریس مقالا

صحيح النقل في حكم لطيفه

بأن الناس في فقه عيال

على فقه الامام ابي حنيفة

فلحمة ربنا اعداد رمل

على من رد قول ابي حنيفة

وقد ثبت أن ثابتاً والمد الامام

ادرك الامام علي بن أبي طالب

فدعاه واذنته بالبركة



مطلب  
فما اختلف من رواية الامام  
عن بعض الصحابة

وصح أن اباحنيفة مع الحديث  
من سبعة من الصحابة كما بسط  
في آخر منية المفتي وأدرك  
بالسبعين من صحابته كما  
بسط في أوائل الضياء وقد  
ذكر العلامة شمس الدين  
محمد أبو النصر بن عرب شاه  
الانصاري الحنفى في منظومته  
الالفية المسماة بجواهر العقائد  
ودرر القلائد ثمانية من الصحابة  
عن روى عنهم الامام الاعظم  
أبو حنيفة رضي الله عنهم  
اجمعين حيث قال

معتقدا مذهب عظيم الشأن  
أبي حنيفة الفتى النعمان  
التابعي سابق الاثمة  
بالعلم والدين سراج الائمة  
جعا من اصحاب النبي أدركا  
اثرهم قد اقتنى وسلكا  
طريقة واضحة المنهاج  
سائلة من الضلال الداجي  
وقد روى عن انس وجابر  
وابن ابي اوفى كذا عن عامر  
اعنى ابا الطفيل ذا ابن وائله  
٢١ قوله ثمانية عشر هكذا بخطه  
والذى ذكره ستة عشر فقط  
فليحذر ١٥ معصمه  
٣ قوله وسهل بن منيف هكذا  
بخطه والمعروف سهل بن حنيف  
كثير وليحذر ١٥ معصمه

مهرجان فقال على مهرجونا كل يوم هكذا ١٥ وبه ظهر أن ما في بعض الكتب من قوله وذهب ثابت يهتدى  
الى على الخ غير ظاهر لان عليا مات سنة اربعين من الهجرة كما في القصة العراقية فافظا هرا نلفظة يهتدى من  
زيادة النسخ او الباء زائدة وأصله جدى (قوله وصح الخ) قال بعض متأخري المحدثين من صنف في مناقب  
الامام كما باح فلا ما حاصله ان اصحابه الا كبركابي يوسف ومحمد بن الحسن وابن المبارك وعبد الرزاق وغيرهم لم  
يتقوا عنه شيئا من ذلك ولو كان لنقلوه فانه مما يتنافس فيه المحدثون وبعضهم اقتضاهم ويأن كل سند فيه انه سمع  
من صحابي لا يخلو من كذاب فأمروني لانس وادراكه لجماعة من الصحابة بالنسب فخصمان لا بشك فبهما وواقع  
للحق انه أثبت سماعة لجماعة من الصحابة رده عليه صاحبه الشيخ الحافظ قاسم الخنفي والظاهر أن سبب  
عدم سماعة عن ادراكه من الصحابة انه اول امره اشتغل بالاكتساب حتى ارشده الشعبي لما رأى من باهر فجابته  
الى الاشتغال بالعلم ولا يسع من له ادنى المام بعلم الحديث خلاف ما ذكرته ١٥ لكان يؤيد ما قاله العيني  
قاعدة المحدثين ان راوى الاتصال مقدم على راوى الارسال او الاقطاع لان معه زيادة علم فاحفظ ذلك فانه  
مهم كذا في عقد اللائى والمرجان للشيخ اسماعيل الجولاني الجزارى وعلى كل فهو من التابعين ومن جزم بذلك  
الحافظ الذهبي والحافظ العسقلاني وغيرهما قال العسقلاني انه ادرك جماعة من الصحابة كانوا بالكوفة  
بعد مولده بها سنة ثمانين ولم يثبت ذلك لاحد من اثمة الامصار المعاصرين له كالأوزاعي بالشام والحادى بالبصرة  
والثورى بالكوفة ومالك بالمدينة الشريفة واليث بن سعد بمصر (قوله وأدرك بالسنة) أى وجدنى زعيمهم  
وان لم يرههم كلهم (قوله كما بسط في أوائل الضياء) فقال هم ابن فضال ووائله وعبد الله بن عامر وابن ابي اوفى وابن  
جرير وعتبة والمقداد وابن بسر وابن ثعلبة وسهل بن سعد وأنس وعبد الرحمن بن يزيد ومحمود بن لبيد ومحمود بن  
الربيع وابو امامة وأبو الطفيل فهو لا ثمانية عشر صحابيا وربما ادرك غيرهم عن لم انظر فيه ١٥ ملخصا  
وزاد في تنوير العصفية عمرو بن حريث وعمرو بن سلمة وابن عباس وسهل بن منيف ثم قال وغير هؤلاء من امثال  
الصحابة رضي الله تعالى عنهم ١٥ ابن عبد الرزاق (قوله مذهب) بسكون الباء لضرورة النظم وهو مضاف  
وعظيم مضاف اليه ١٥ ح (قوله الفتى) من الفتوة وهي السخاء والقوة ط (قوله سابق الاثمة) أى الاثمة  
الثلاثة بالعلم أى بالاجتهاد فيه او كل الاثمة المجتهدين بدونه فانه اول من دونه كما مر (قوله جعا) مفعول  
ادرك المذكور بعده فافهم (قوله من اصحاب) بدرج الهمزة لنقل حركتها الى النون قبلها وألف ادركا للاشباع  
كألف سلكا (قوله اثرهم) بكسر فسكون مع اشباع الميم أى بعدهم فهو ظرف متعلق بما بعده أو يفهمتين  
وسكون الميم أى خبرهم فهو مفعول اقتنى وطريقة مفعول سلك والمراد بها الحالة التى كان عليها من الاعتقاد  
والعلم والعمل والمنهاج فى الاصل الطريق الواضح وأراد به هنا مطلق الطريق فأضاف واخذه اليه (قوله  
الداجي) شديد الظلمة قاموس (قوله وقدر روى عن انس) هو ابن مالك الصحابي الجليل خادم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم مات بالبصرة سنة اثنين وقيل ثلاث وتسعين ورجحه النووي وغيره وقد جاوز المائة قال ابن  
جرير قد صح كما قال الذهبي أنه رآه وهو صغير وفى رواية قال رأيت حرا او كان يحضب بالحجرة وجاءه من طرق انه روى  
عنه احاديث ثلاثة لكن قال اثمة المحدثين مدارها على من اتهمه الاثمة بوضع الاحاديث ١٥ قال بعض الفضلاء  
وهذا طال العلامة طاش كبرى فى سرد النقول الصحيحة فى اثبات سماعة منه والمثبت مقدم على الناقى (قوله  
وجابر) أى ابن عبد الله واعتز بأنه مات سنة ٧٩ قبل ولادة الامام بسنة ومن ثم قالوا فى الحديث المروى  
عن ابي حنيفة عن جابر رضى الله تعالى عنه انه صلى الله عليه وسلم أمر من لم يرزق ولدا بـ ~~كثرة~~ الاستغفار  
والصدقة فعمل فولده تسعة ذكر رآه حديث موضوع ابن جرير لكن نقل ط عن شرح الخوارزمي على  
مسند الامام أن الامام قال فى سائر الاحاديث سمعت وفى روايته عن جابر ما قال سمعت وانما قال عن جابر  
كما هو عادة التابعين فى ارسال الاحاديث ويمكن أن يقال انه يثنى على القول بولادة الامام سنة ٧٠ ١٥  
اقول والحديث المذكور ان كان موجودا فى مسند الامام فعليه ما فيه انه مرسل وأما الحكم عليه بالوضع  
فلا وجه له لان الامام حجة ثبت لا يضع ولا يروى عن وضع (قوله وابن ابي اوفى) هو عبد الله آخر من مات من  
الصحابة بالكوفة سنة ٨٦ وقيل سنة ٨٧ وقيل سنة ٨٨ سبوطى فى شرح الترمذي قال ابن جرير روى عنه  
الامام هذا الحديث المتواتر من بنى الله مسجد اولئك فخص قطعة بنى الله ليتا فى الجنة (قوله اعنى ابا الطفيل)



أبى القاسم ديعلم المذکور بأب الطفیل بن واثله بکسر الشاء المثله اللیثی - وهو آخر العصابة موتا علی الاطلاق  
 یوفی بحکمة وقیل بالکوفة سنة مائة كما جزم به المقرئی وتقریه بعلالم وصحح الذهبی انه سنة عشر ومائة وقیل  
 سبع وعشرين (قوله وابن انیس) هو عبد الله الجهنی "أخرج بعضهم بسنده إلى الامام انه قال ولدت سنة  
 ثمانین وقدم عبد الله بن انیس صاحب رسول الله صلى الله علیه وسلم الکوفة سنة اربع وتسعين ورأیته وسمعت  
 منه عن رسول الله صلى الله علیه وسلم حبك الشیء یحیی ویصم واعرز بأن فی سنده مجهولین وبأن ابن أنیس مات  
 سنة ٥٤ ووجب بأن هذا الاسم خمسة من العصابة فلعن المراد غیر الجهنی ورد بأن غیره لم یدخل الکوفة (قوله  
 واثله) هو بالشاء المثله ایضا كما فی القاموس ابن الاسقع بالقاف مات بالشام سنة خمس او ثلاث اوست  
 وثمانین سیوطی وروی الامام عنه حدیثین لا تظهر الشماسة لاختلاف عاقله الله ویطلبک دع ما یریک الی مالا  
 یریک والاقل رواه الترمذی من وجه آخر وحسنه والثانی جاء من رواية جمع من العصابة وصححه الاثمة ابن حجر  
 (قوله عن ابن جر) هو عبد الله بن الحارث بن جر - یفتح الجیم وسکون الزای وباللهزمة الزیدی بضم الزای  
 مصغرا واعترض بأنه مات سنة ٨٦ بمصر بسقط ابی تراب قریة من القریة قرب منجود والحدیة وكان مقیما بها  
 وأما ما جاء عن ابی حنیفة من انه حج مع ابيه سنة ٩٦ وأنه رأى عبد الله هذا یدرس بالمسجد الحرام وسمع منه  
 حدیثا فرد جماعته منهم الشیخ قاسم الحنفی - بأن سنده ذلك فيه قلب وتحریف وفيه کذاب باتفاق وبأن ابن جر  
 مات بمصر ولا ابی حنیفة ست سنین وبأن ابن جر لم یدخل الکوفة فی تلك المدة ابن حجر (قوله وبنت عجرد)  
 اسمها عائشة واعترض بأن حاصل کلام الذهبی وشیخ الاسلام ابن حجر العسقلانی أن هذه لاصحبة لهما وأنها  
 لا تکاد تعرف وبذلك رد ما روی ان ابی حنیفة روی عنها هذا الحدیث الصحيح اکثر جند الله فی الارض الجراد  
 لا آکله ولا اخرمه ابن حجر الهیثمی وزاد علی من ذکر هنا عن روى عنهم الامام فقال ومنهم سهل ابن سعد ووفاته  
 سنة ٨٨ وقیل بعدها ومنهم السائب بن یزید بن سعید ووفاته سنة احدى واثنين او اربع وتسعين ومنهم عبد  
 الله ابن بسر ووفاته سنة ٩٦ ومنهم مجاهد بن الربیع ووفاته سنة ٩٩ (قوله رضی الله) الا صوب فرضی  
 بالفاء كما فی نسخة لیم الوزن وبسلم من ادعاء دخول الخزل فيه (قوله لیلی القضاء) أى قضاء القضاء لتکون  
 قضاء الاسلام من تحت امره والطالب له هو المنصور فامتنع فحبه وكان یخرج کل یوم فیضرب عشرة اسواط  
 وینادی علیه فی الاسواق ثم ضرب ضربا مومعا حتى سال الدم علی عقبه ونودی علیه وهو کذلک ثم ضیق علیه  
 تضییقا شديدا حتى فی مأکله ومشربه فبکی واكد الدعاء فتوفی بعد خمسة ايام وروی جماعة انه دفع الیه  
 قدح فيه سم فامتنع وقال لا اعمی علی قتل نفسی فصب فی فيه قهرا قبل ان ذلک بمحضرة المنصور وصح انه لما  
 احس بالموت سجد ثلث وهو ساجد قیل والسبب فی ذلک أن بعض اعدائه دس الی المنصور انه هو الذی أنار  
 علیه ابراهیم بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علی رضی الله عنهم الخارج علیه بالبصرة فطلب منه القضاء  
 مع علمه بأنه لا یقبله لیتوصل الی قتله ١٥ ملخصا من الخیرات الحسان لابن جر و ذکر التیمی ان الخطیب روی  
 بسنده أن ابی هبيرة كان عامل مروان فی العراق فکام ابی حنیفة أن یلی قضاء الکوفة فأبی فضر به مائة سوط  
 وعشرة اسواط ثم خلی سبیله وكان احمد بن حنبل اذا ذکر ذلك بکی وترحم علیه خصوصا بعد أن ضرب هو ایضا  
 ١٥ فالظاهر تعدد القصة وبنو مروان قبل المنصور فاته من بنی العباس قصصه ابی هبيرة كانت أولا والله اعلم  
 (قوله وله) أى من العمر (قوله بشاریح) متعلق بقوله توفی فاقبله بیان المكان وهذا بیان الزمان (فائدة)  
 قد علمت أن ابی حنیفة ولد سنة ٨٠ ومات سنة ١٥٠ وعاش ٧٠ سنة وقد ولد الامام مالک سنة ٩٠ ومات  
 سنة ١٧٩ وعاش ٨٩ سنة والشافعی ولد سنة ١٥٠ ومات سنة ٢٠٤ وعاش ٥٤ سنة وأحمد ولد  
 سنة ١٦٤ ومات سنة ٢٤١ وعاش ٧٧ سنة وقد نظم جمیع ذلک بعضهم مشیرا الیه بصروف الجمل لكل  
 امام منهم ثلاث کلمات علی هذا الترتیب فقال

تاریخ نعمان یکن سیف سطا \* ومالک فی قطع جوف ضبطا

والشافعی صین ببرتند \* وأحمد بسبق امر جعد

فاحسب علی ترتیب نظم الشعر \* میلادهم فوفهم کالهم

(قوله فاجابه الخ) لله در هذا الصبی ما احکمه حيث علم أن سقوطه وان تضربه جسده وحده لکنه لا یضر

وابن انیس القتی واثله  
 عن ابن جر - قدروی الامام  
 وبنت عجرد هی التمام  
 رضی الله التکریم دائما

عنهم وعن کل الصحاب العظما  
 وتوفی ببغداد قیل فی السجین  
 لیلی القضاء وله سبعون سنة  
 بشاریح حسین ومائة قیل وروى  
 توفی ولد الامام الشافعی رضی  
 الله عنه فعند من ساقبه وقد  
 قیل الحکمة فی مخالفة  
 تلامذته له انه رأى حسیبا  
 یلعب فی الطین فحذره من  
 السقوط فأجابه بأن احذر  
 أنت السقوط فان فی سقوط  
 العالم سقوط العالم

مطلب  
 فی مولد الاثمة الاربعة ووفاتهم  
 ومدة حياتهم

في الدين فكانه ليس بسقوط بخلاف سقوط العالم في طريق الحق فانه اذا كان قبل بذل اليهود في نيل المقصود يلزم منه سقوط غيره ممن اتبعه ايضا فيعود ضررهم عليه وذلك ضرر في الدين على حد قوله تعالى فانها لا تعصى الا بصار الاية أي العمى الضار ليس عي الا بصار وانما هو عي القلوب (قوله فحينئذ الخ) روى الامام ابو جعفر الشيرازي عن شقيق البلخي انه كان يقول كان الامام ابو حنيفة من اورع الناس واعبد الناس واكم الناس واكثرهم احتياطا في الدين وابعدهم عن القول بالرأي في دين الله عز وجل وكان لا يضع مسألة في العلم حتى يجمع اصحابه عليها ويعقد عليها مجلسا فاذا اتفق اصحابه كاهم على موافقتها الشريعة قال لابي يوسف او غيره ضعها في الباب الفلاني اه كذا في الميزان للامام الشيرازي قدس سره ونقل ط عن مسند الخوارزمي أن الامام اجتمع معه ألف من اصحابه اجلهم وافضلهم اربعون قد بلغوا وحدة الاجتهاد ففقر بهم وادناهم وقال لهم اني أبلغت هذا الفقه واسرجته لكم فأعينوني فان الناس قد جعلوني جسر اعلى النار فان المتعني لغيري واللعب على ظهري فكان اذا وقعت واقعة شاورهم وناظرهم وحاورهم وسألهم فسمع ما عندهم من الاخبار والآثار ويقول ما عنده ويناظرهم شهر أو أكثر حتى يستقر آخر الاقوال فينبته ابو يوسف حتى اثبت الاصول على هذا المنهاج شوري لانه تفرّد بذلك كغيره من الائمة اه (قوله ان توجه لكم دليل) أي ظهر لكم في مسألة وجه الدليل على غير ما قول ط (قوله فقولوا به) وكان كذلك فحصل المخالفة من صاحبين في نحو ثلث المذهب ولكن الاكثر في الاعتماد على قول الامام ط (قوله فكان كل يأخذ برواية عنه) أي فليس لاحد منهم قول خارج عن اقواله ولذا قال في الولوالجية من كتاب الجنايات قال ابو يوسف ما قلت قولاً خالفت فيه ابا حنيفة الا قولاً قد كان قاله وروى عن زفر أنه قال ما خالفت ابا حنيفة في شيء الا قد قاله ثم رجع عنه فهذا اشارة الى انهم ما سلكوا طريق الخلاف بل قالوا ما قالوا عن اجتهاد ورأي اتبعوا لما قاله استاذهم ابو حنيفة اه وفي آخر الحاشي القديسي واذا أخذ بقول واحد منهم يعلم قطعاً انه يكون به أخذاً بقول ابي حنيفة فانه روى عن جميع اصحابه من الكبار كأي يوسف ومحمد وزفر والحسن انهم قالوا ما قلنا في مسألة قولاً الا وهو روايتنا عن ابي حنيفة وأقسموا عليه أجمعاً تاغلاطاً فلم يتحقق اذا في الفقه جواب ولا مذهب الا له كيفما كان وما نسب الى غيره الا بطريق المجاز لا لموافقة اه فان قلت اذا رجح المجتهد عن قول لم يبق قولاً له بل صرح في قضاء الجبر بأن ما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه وان المرجوع عنه ليس قولاً له اه وفيه عن التوشيح أن ما رجح عنه المجتهد لا يجوز الاخذه فاذا كان كذلك فما قاله اصحابه مخالفين له فيه ليس مذهبه فحينئذ صارت اقوالهم مذاهب لهم مع اننا التزمنا تقليد مذهبه دون مذهب غيره ولذا نقول ان مذهبنا حتى لا يوسق ونحوه قلت قد يجاب بأن الامام لما امر اصحابه بأن يأخذوا من اقواله بما يتبعه لهم منها عليه الدليل صار ما قالوه قولاً له لا بتساهله على قواعد التي اسسها لهم فلم يكن مرجوعاً عنه من كل وجه فيكون من مذهبه أيضاً ونظير هذا ما نقله العلامة يري في أول شرحه على الاشباه عن شرح الهداية لابن التحنة ونصه اذا صح الحديث وكان على خلاف المذهب عمل بالحديث ويكون ذلك مذهبه ولا يخرج مقلده عن كونه حنفياً بالعمل به فقد صح عنه انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي وقد حكى ذلك ابن عبد البر عن ابي حنيفة وغيره من الائمة اه ونقله ايضا الامام الشيرازي عن الائمة الاربعة ولا يخفى أن ذلك لمن كان اهلاً للنظر في النصوص ومعرفة محكماتها من منسوخها فاذا نظر أهل المذهب في الدليل وعملوا به صح نسبته الى المذهب لكونه صادراً باذن صاحب المذهب اذ لا شك انه لو علم ضعف دليله رجع عنه واتبع الدليل الاقوى ولذا رد المحقق ابن الهمام على بعض المشايخ حيث اقتوا بقول الامامين بأنه لا يعدل عن قول الامام الا لضعف دليله (قوله وعلم) خبر آخر من قوله وهذا أي وهذا القول علم منه أي دليل عليه بأن الاختلاف الخ ط وفي بعض النسخ وعلمه بالضمير وهو المناسب (قوله بأن الاختلاف) أي بين المجتهدين في الفروع لا مطلق الاختلاف (قوله من آثار الرحمة) فان اختلاف الائمة الهدى توسعة للناس كما في أول التارخانية وهذا يشير الى الحديث المشهور على السنة الناس وهو اختلاف أمتي رحمة قال في المقاصد الحسنة رواه البيهقي يستند منقطع عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هما وتبين من كتاب الله فالعمل به لا عذر لاحد في تركه فان لم يكن في كتاب الله فسنه

فحينئذ قال لا ضابطه ان توجه لكم دليل فقولوا به فكان كل يأخذ برواية عنه ويرجحها وهذا من غاية احتياطه وورعه وعلمه بأن الاختلاف من آثار الرحمة

لعل  
صح عن الامام انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي

لعل  
في حديث اختلاف أمتي رحمة

من ماضية فان لم تكن سنة من فها قال اصحابي ان اصحابي بمنزلة الصوم في السماء فأما أخذتم به اخذتم  
 واختلاف اصحابي لكم رحمة وأورده ابن الحاجب في المختصر بلفظ اختلاف امتي رحمة للناس وقال من لا على  
 القارئ ان السيوطي قال اخرجه نصر المندسني في العجة واليه في الرسالة الاشعرية بغير سند ورواه الحلبي  
 والقاضي حسين وامام الحرمين وغيرهم ولعله خرج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل اليها ونقل السيوطي  
 عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يقول ما سرتي لو أن اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا لانهم لو لم يختلفوا  
 لم تكن رخصة وأخرج الخطيب ان هارون الرشيد قال للمالك بن انس يا ابا عبد الله نكتب هذه الكتب يعني  
 مؤلفات الامام مالك ونفترقها في آفاق الاسلام لنحصل عليها الامة قال يا امر المؤمنين ان اختلاف العلماء  
 رحمة من الله تعالى على هذه الامة كل يتبع ما صمغ عنده وكلهم على هدى وكل يريد الله تعالى وتعامه في  
 كشف الغطاء ومنزل الالباس لشيوخنا الشيخ اسماعيل الجزاعي (قوله كانت الرحمة اوفر) أي  
 الانعام ازيد ط (قوله لما قالوا) باللام أي لما رواه العلماء في شأن ذلك وهو الحديث السابق وغيره ويحتمل  
 انها كاف معلقة حرفها التناسخ أي كما قال العلماء ذلك ويحتمل أن جملة قوله رسم المقتى مقول القول ومحط  
 التعليل على التخصير في الاقتاب بالقولين المعصين فان في ذلك رحمة وتوسعة ط (قوله رسم المقتى) أي العلامة  
 التي تدل المقتى على ما يقتضيه وهو مبتدأ وقوله أن الخ خبره قال في فتح القدير وقد استقر رأي الاصوليين  
 على أن المقتى هو المجتهد فأما غير المجتهد من يحفظ اقوال المجتهد فليس بجفت والواجب عليه اذا سئل أن يذكر  
 قول المجتهد كالا مام على وجه الحكاية فعرف أن ما يكون في زمان من فتوى الموجودين ليس بفتوى بل هو  
 نقل كلام المقتى ليأخذ به المستفتي وطريق نقله لذلك عن المجتهد أحد أمرين اما أن يكون له سند فيه او يأخذه  
 من كتاب معروف تدواته الايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها لانه بمنزلة الخبر المتواتر أو المشهور انتهى ط  
 (قوله في الروايات الظاهرة) اعلم أن مسائل اصحابنا الحنفية على ثلاث طبقات اشترت اليها سابقا لمصلحة  
 ونظمها \* الاولى مسائل الاصول وتسمى ظاهر الرواية أيضا وهي مسائل مروية عن اصحاب المذهب وهم ابو  
 حنيفة وابو يوسف ومحمد ويطلق بهم زفر والحسن بن زياد وغيرهما من أخذ عن الامام لكن الغالب الشائع في  
 ظاهر الرواية أن يكون قول الثلاثة وكتب ظاهر الرواية كتب محمد الستة المبسوط والزيادات والجامع  
 الصغير والسير الصغير والجامع الكبير والسير الكبير وانما سميت بظاهر الرواية لانها رويت عن محمد بروايات  
 الثقات فهي ثابتة عنه اما متواترة او مشهورة عنه \* الثانية مسائل النوادر وهي المروية عن اصحابنا المذكورين  
 لكن لا في الكتب المذكورة بل اما في كتب اخر لمحمد كالكيسانيات والهارونيات والجرجانيات والرقيات وانما  
 قيل لها غير ظاهر الرواية لانها لم ترو عن محمد بروايات ظاهرة ثابتة صحيحة كالكتب الاولى واما في كتب غير  
 كتب محمد كالخزرجي للحسن بن زياد وغيره ومنها كتب الامالي المروية عن ابي يوسف والامالي جمع املاوه وهو ما يقوله  
 العالم بما فتح الله تعالى عليه من ظهر قلبه ويكتبه التلامذة وكان ذلك عادة السلف واما برواية مفردة كرواية  
 ابن سماعة والمعلل بن منصور وغيرهما في مسائل معينة \* الثالثة الوقائع وهي مسائل استنبطها المجتهدون  
 المتأخرون لما سئلوا عنها ولم يجدوا فيها رواية وهم اصحاب ابي يوسف ومحمد واصحاب ابنهما وهم جزاؤهم  
 كثيرون فمن اصحابهم ما مثل عصام بن يوسف وابن رستم ومحمد بن سماعة وأبي سليمان الجرجاني وأبي حفص  
 البضاري ومن بعدهم مثل محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل ونصير بن يحيى وأبي النصر القاسم بن سلام وقد يتفق  
 لهم أن يخالفوا اصحاب المذهب لدلائل وأسباب ظهرت لهم وأول كتاب جمع في فتواهم فيما بلغنا كتاب النوازل  
 للفقهاء ابي الليث السمرقندي ثم جمع المشايخ بعده كتابا آخر كجمع النوازل والوقائع للناطقي والوقائع  
 للصدر الشهيد ثم ذكر المتأخرون هذه المسائل محتطة غير مقترنة كما في فتاوى قاضي خان واخلاصة وغيرهما وميز  
 بعضهم كما في كتاب المحط لرضى الدين السرخسي فانه ذكر أولا مسائل الاصول ثم النوادر ثم الفتاوى ونعم ما  
 فعل \* واعلم أن من كتب مسائل الاصول كتاب الكافي للعالم الشهيد وهو كتاب معتقد في نقل المذهب شرحه  
 جماعة من المشايخ منهم الامام شمس الائمة السرخسي وهو المشهور بمبسوط السرخسي قال العلامة  
 الطبرسي في مبسوط السرخسي لا يعمل بما يخالفه ولا يركن الا اليه ولا يفتي ولا يقول الا عليه ومن كتب  
 المذهب أيضا المتفق له أيضا الا أن فيه بعض النوادر واعلم أن نسخ المبسوط المروي عن محمد متعذرة وأظهرها

فهما كان الاختلاف اكثر  
 كانت الرحمة اوفر لما قالوا  
 رسم المقتى أن ما اتفق عليه  
 اصحابنا في الروايات الظاهرة  
 يفتي به قطعا واختلف فيما  
 اختلفوا فيه

مطلب  
 رسم المقتى

مطلب  
 في طبقات المسائل وكتب  
 ظاهر الرواية



مبسوط أبي سليمان الجوزجاني وشرح المبسوط جماعة من المتأخرين مثل شيخ الإسلام بكر المعروف بجواهر زاده ويسمى المبسوط الكبير وشمس الأئمة الحلواني وغيرهما ومبسوطاتهم شروح في الحقيقة ذكرها مختلطة بمبسوط محمد كما فعل شراح الجامع الصغير مثل نغرا الإسلام وقاضي خان وغيرهم فيقال ذكره قاضي خان في الجامع الصغير والمراد شرحه وكذا في غيره ١٥ ملخصاً من شرح البيهقي على الأشباه وشرح الشيخ اسمعيل النابلسي على شرح الدرر فاحفظ ذلك فإنه مهم تحفظ طبقات مشايخ المذهب وسنذكرها قريباً إن شاء الله تعالى وفي كتاب الحج من البصر أن كافي الحاكم هو جمع كلام محمد في كتبه الستة التي هي ظاهراً الرواية وفسري معراج الدراية قبيل باب الاحصار الاصل بالمبسوط وفي باب العيدين من البحر والنهر أن الجامع الصغير صنّفه محمد بعد الاصل فافيه هو المعقول عليه ثم قال في الترمذي الاصل اصلاً لأنه صنف أولاً ثم الجامع الصغير ثم الكبير ثم الزيادات كذا في غاية البيان ١٥ وذكر الامام شمس الأئمة السرخسي في قول شرحه على السير الكبير أن السير الكبير هو آخر تصنيف صنّفه محمد في الفقه وفي شرح المنية لابن امير حاج الحلبي في بحث التسميع أن محمد اقرأ أكثر الكتب على أبي يوسف الا ما كان فيه اسم الكبير فإنه من تصنيف محمد كالضربة الكبير والزراعة الكبير والمآذون الكبير والجامع الكبير والسير الكبير وعظام هذه الابحاث في منظومتنا في رسم المفتي وفي شرحها (تمة) قد منعت فغنى القدير كيفية الاقتناء مما في الكتب فلا يجوز الاقتناء مما في الكتب الغربية وفي شرح الأشباه لشيعتنا المحقق هبة الله البعلبي قال شيعتنا العلامة صالح الجيني أنه لا يجوز الاقتناء من الكتب المختصرة كالنهر وشرح الكنز للعيني والدرا المختار شرح تنوير الابصار وألعدم الاطلاع على حال مؤلفيها كشرح الكنز لثلاث مسكين وشرح النقاية للقهستاني وأول نقل الاقوال الضعيفة فيها كالتقنية للزاهدي فلا يجوز الاقتناء من هذه الا اذا علم المنقول عنه وأخذ منه هكذا سمعته منه وهو علامة في الفقه مشهور والعهد عليه ١٥ اقول وينبغي الحاق الاشياء والنظائر بها فان فيها من الابهاس في التعبير ما لا يفهم معناه الا بعد الاطلاع على ماخذ بل فيها في مواضع كثيرة الابهاس الخلل يظهر ذلك لمن مارس مطالعتها مع الحواشي فلا يأمن المفتي من الوقوع في الغلط اذا اقتصر عليها فلا بد له من مراجعة ما كتب عليها من الحواشي او غيرها ورايت في حاشية أبي السعود الازهرى على شرح مسكين انه لا يعتمد على فتاوى ابن نجيم ولا على فتاوى الطوري (قوله والاصح كما في السراجية) اقول عبارتها ثم الفتوى على الاطلاق على قول أبي حنيفة ثم قول أبي يوسف ثم قول محمد ثم قول زفر والحسن بن زياد وقيل اذا كان أبو حنيفة في جانب وصاحبه في جانب فالفتوى بالخيار والاول اصح اذا لم يكن المفتي مجتهداً ١٥ فقابل الاصح غير مذكور في كلام الشارح فافهم (قوله بقول الامام) قال عبد الله بن المبارك لأنه رأى العصاية وزاحم التابعين في الفتوى فقوله استدأقوى ما لم يكن اختلاف عصر وزمان كذا في تصحيح العلامة قاسم (قوله على الاطلاق) أي سواء اقرء وحده في جانب او لا كما يفيد كلام السراجية من مقابله بالقول الثاني المفصل فافهم (قوله ثم يقول الثاني) أي ثم اذا لم يوجد للامام رواية يؤخذ بقول الثاني وهو أبو يوسف فان لم يوجد له رواية أيضاً فيؤخذ بقول الثالث وهو محمد الخ (قوله وصح في الحاوي القدسي قوة المدرك) أي الدليل وبه عبر في الحاوي قال ح والذي يظهر في التوفيق أي بين ما في الحاوي وما في السراجية أن من كان له قوة ادراك لقوة المدرك يبقى بالقول القوي المدرك والا فالترتيب ١٥ اقول يدل عليه قول السراجية والاول اصح اذا لم يكن المفتي مجتهداً فهو صريح في أن المجتهد يعني من كان اهلاً للنظر في الدليل يتبع من الاقوال ما كان اقوى دليلاً والاتباع الترتيب السابق وعن هذا تراهم قد يرحلون قول بعض اصحابه على قوله كما يرحلون قول زفر وحده في سبع عشرة مسألة فتتبع ما رجحوا لانهم اهل النظر في الدليل ولم يذكروا اذا اختلفت الروايات عن الامام او لم يوجد عنه ولا عن اصحابه رواية اصلاً في الاول يؤخذ بأقواها حجة كما في الحاوي ثم قال واذا لم يوجد في الحادثة عن واحد منهم جواب ظاهر وتكلم فيه المشايخ المتأخرون قولاً واحداً يؤخذ به فان اختلفوا يؤخذ بقول الأكثرين ثم الأكثرين مما اعتمد عليه الكبار المعروفون منهم كابي حفص وابي جعفر وابي الليث والحاوي وغيرهم عن يعتمد عليه وان لم يوجد منهم جواب البتة نصاً ينظر المفتي فيها نظر تامل وتدبر واجتهاد ليصدق فيها ما يقرب الى الخروج عن العهد ولا يتكلم فيها جازافاً ويحشى الله تعالى ويراقبه فإنه امر عظيم لا يتيسر

والاصح كما في السراجية  
وغيرها أنه يفتى بقول الامام  
على الاطلاق ثم يقول الثاني  
ثم قول الثالث ثم يقول زفر  
والحسن بن زياد وصح في  
الحاوي القدسي قوة المدرك



عليه الاكل جاهل شقي اه (تمت) قد جعل العلماء الفتوى على قول الامام الاعظم في العبادات مطلقا وهو الواقع بالاستقراء ما لم يكن عنه رواية كقول المخالف كما في طهارة الماء المستعمل والتميم فقط عند عدم غير نبذ التمر كذا في شرح المنية الكبير للعاجي في بحث التميم وقد صرحوا بأن الفتوى على قول محمد في جميع مسائل ذوى الارحام وفي قضاء الاشياء والنظر في الفتوى على قول ابي يوسف فيما يتعلق بالقضاء كما في الغنية والبرازية اه اى حصول زيادة العلم به بالخبرة ولذا رجح ابو حنيفة عن القول بأن الصدقة افضل من حج التطوع لما حج وعرف مشقته وفي شرح البيهقي ان الفتوى على قول ابي يوسف ايضا في الشهادات وعلى قول زفر في سبع عشرة مسألة حررتها في رسالة وينبغي أن يكون هذا عند عدم ذكر أهل المتون للتصحيح والا فالحكم بما في المتون كما لا يخفى لانها صارت متواترة اه وأذا كان في مسألة قياس واستحسان فالعمل على الاستحسان الا في مسائل معدودة مشهورة وفي باب قضاء الفوائت من الجبر المسألة اذا لم تذكر في ظاهر الرواية وثبتت في رواية اخرى تعين المصير اليها اه وفي آخر المستصحب للامام التمسني اذا ذكر في المسألة ثلاثة اقوال فالراجح هو الاول والاخير لا الوسط اه وفي شرح المنية ولا ينبغي أن يعدل عن الدراية اذا وافقت رواية اه ذكره في واجبات الصلاة في معرض ترجيح رواية وجوب الرفع من الركوع والسجود للدلالة الواردة مع انها خلاف الرواية المشهورة عن الامام (قوله وفي وقف الجبر الى آخره) هذا محمول على ما اذا لم يكن لفظ التصحيح في احدهما أكد من الآخر كما افاده ح اى فلا يخفى بل يتبع الاكد كما ساقى اقول وينبغي تقييد التخيير ايضا بما اذا لم يكن احد القولين في المتون لما قدمناه آتفا عن البيهقي ولما في قضاء الفوائت من الجبر من انه اذا اختلف التصحيح والفتوى فالعمل بما وافق المتون اولى اه وكذا لو كان احدهما في الشروح والاخر في الفتاوى لما صرح حوايه من أن ما في المتون مقدم على ما في الشروح وما في الشروح مقدم على ما في الفتاوى لكن هذا عند التصريح بتصحيح كل من القولين أو عدم التصريح اصلا ما لو ذكرت مسألة في المتون ولم يصرح حوايه بتصحيحها بل صرح حوايه بتصحيح مقابلهما فقد أفاد العلامة قاسم ترجيح الثاني لانه تصحيح صريح وما في المتون تصحيح التزامي والتصحيح المصريح مقدم على التصحيح التزامي اى الترام المتون ذكرها هو التصحيح في المذهب وكذا لا تخيير لو كان احدهما قول الامام والاخر قول غيره لانه لما تعارض التصحيحان تساقطا فرجعنا الى الاصل وهو تقديم قول الامام بل في شهادات الفتاوى الخبرية المقر عندنا انه لا يفتى ويعمل الا بقول الامام الاعظم ولا يعدل عنه الى قولهما او قول احدهما او غيرههما الا لضرورة كسألة المزارعة وان صرح المشايخ بأن الفتوى على قولهما لانه صاحب المذهب والامام المتقدم اه ومثله في الجبر عند الكلام على أوقات الصلاة وفيه من كتاب القضاء يحل القضاء بقول الامام بل يجب وان لم يعلم من اين قال اه وكذا لو عللوا احدهما دون الآخر كان التعديل ترجيحها للمعلل كما افاده الرمل في فتاواه من كتاب الغصب وكذا لو كان احدهما استحسانا والاخر قياسا لان الاصل تقديم الاستحسان الا فيما استثنى كما قدمناه فيرجع اليه عند التعارض وكذا لو كان احدهما ظاهرا والرواية وبه صرح في كتاب الرضاع من البحر حيث قال الفتوى اذا اختلفت كان الترجيح لظاهر الرواية وفيه من باب المصروف اذا اختلف التصحيح وجب الفحص عن ظاهر الرواية والرجوع اليها وكذا لو كان احدهما انفع للوقف لماسيا في الوقف والاجارات انه يفتى بكل ما هو انفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وكذا لو كان احدهما قول الاكثرين لما قدمناه عن الحاوى والحاصل انه اذا كان لاحد القولين مرجح على الآخر ثم صحح المشايخ كلاما من القولين ينبغي أن يكون الماخوذ به ما كان له مرجح لان ذلك المرجح لم يزل بعد التصحيح فيبقى فيه زيادة قوة لم توجد في الآخر هذا ما ظهر لي من فيض الفتح العليم (قوله وعليه الفتوى) مستقاة من الفتى وهو اشباب القوى وسميت به لان المفتي يقوى السائل بجواب حادته ابن عبد الرزاق عن شرح الجمع للعينى والمراد بالاشتقاق فيها ملاحظة ما نبأ عنه الفتى من القوة والحدوث لاحقيقته كذا قيل (قوله وعليه عمل اليوم) المراد باليوم مطلق الزمان وأل فيه للحضور والاضافة على معنى في وهى من اضافة المصدر الى زمانه كصوم رمضان اى عليه عمل الناس في هذا الزمان الحاضر (قوله والا شبهه) قال في البرازية معناه الاشبه بالمنصوص رواية والراجح دراية فيكون عليه الفتوى اه والدراية بالدال المهملة تستعمل بمعنى الدليل

### مطلب اذا تعارض التصحيح

وفي وقف الجبر وغيره متى كان في المسألة قولان معصمان جاز القضاء والاقتناء بأحدهما وفي أول المخمرات أما العلامات للاقتناء فقوله وعليه الفتوى وبه يفتى وبه نأخذ وعليه الاعتماد وعليه عمل اليوم وعليه عمل الامة وهو التصحيح أو الاصح أو الاظهر أو الاشبه

كما في المستصفي (قوله والوجه) أي الاظهر وجهها من حيث ان دلالة الدليل عليه متجهة ظاهرة أكثر من غيره (قوله ونحوها) كقولهم وبه جرى العرف وهو المتعارف وبه اخذ علماءنا ط (قوله وقال شيخنا) المراد به حيث اطلق في هذا الكتاب العلامة الشيخ خير الدين الرملي (قوله في فتاويه) جمع فتوى ويجمع على فتاوى بالالف ايضا وهي هنا اسم لفتاوى شيخه المشهورة المعجمة بالفتاوى الخيرية لنفع البرية وقد ذكر ذلك في آخرها في مسائل شتى (قوله أكد من بعض) أي أقوى فتوى تقدم على غيرها وهذا التقديم راجع لا واجب كما يفيد ما يأتي عن شرح المنية (قوله فلفظ الفتوى) أي اللفظ الذي فيه حروف الفتوى الأصلية بأي صيغة عبر بها ط (قوله أكد من لفظ الصحيح الخ) لان مقابل الصحيح والاصح ونحوه قد يكون هو المفتى به لكونه هو الاحوط أو الارفق بالناس أو الموافق لتعاليمهم وغير ذلك مما يراه المرحومون في المذهب داعيا الى الاقتناء فاذا صرحوا بلفظ الفتوى في قول علم انه الماخوذ به ويظهر لي أن لفظه به نأخذ وعليه العمل مسا للفظ الفتوى وكذا بالاولى لفظ عليه عمل الامة لانه يفيد الاجماع عليه تأمل (قوله وغيرها) كلاحوط والاظهر ط وفي الضياء المعنوي في مستحبات الصلاة لفظه الفتوى أكد وأبلغ من لفظه المختار (قوله أكد من الفتوى عليه) قال ابن الهمام والفرق بينهما أن الاول يفيد الحصر والمعنى ان الفتوى لا تكون الا بذلك والثاني يفيد الاحصية اه ابن عبد الرزاق (قوله والاصح أكد من الصحيح) هذا هو المشهور عند الجمهور لان الاصح مقابل للصحيح وهو أي الصحيح مقابل للضعيف لكن في حواشي الاشياء ليري ينبغي أن يقيد ذلك بالغالب لانا وجدنا مقابل الاصح الرواية المشادة كما في شرح الجمع اه ابن عبد الرزاق (قوله والاحوط الخ) الظاهر أن يقال ذلك في كل ما عبر فيه بأفعل التفضيل ط والاحتياط العمل بأقوى الدليلين كما في النهر (قوله قلت لكن الخ) استدرا على ما يفهم من كلام الرملي حيث ذكر أن بعض هذه الالفاظ أكد من بعض فانه ظاهر في أن مراده تقديم الأكيد على غيره فيلزم منه تقديم الاصح على الصحيح وهو مخالف لما في شرح المنية وأما كون مراده مجرد بيان أن الاصح أكد بمقتضى افعل التفضيل وذلك لا ينافي بتقديم الصحيح للاتفاق عليه فهو في غاية البعد على انه لا ينافي في لفظ الفتوى مع غيره فانه جعله أكد ولا معنى لا كدنيه الا لتقديمه على غيره كما لا يخفى فانهم يدل على أن مراده ما قلناه أولا ما قاله في الخيرية أيضا في كتاب الكفالة بعد كلام قلت وقوله والصحيح لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الاصح وعليه الفتوى اه (قوله اما ما من معتبران) أي من ائمة الترجيح ط (قوله لانهما تنفقا الخ) أي وانفرد أحدهما بجعل الآخر اصح قلت والعلل لا تخص هذين اللفظين بل كذلك الوجيه والوجه والاحتياط والاحوط افاده ط (قوله اذا ذيلت رواية الخ) أي جعل في ذيلها أي في آخرها والمتبادر من هذه العبارة أن التذييل بالصحيح وقع لرواية واحدة دون مخالفتها فليس فيه تعارض التصحيح لكن اذا كان التصحيح بصيغة افعل التفضيل افاد أن الرواية المخالفة صحيحة أيضا فله الاقتناء بأي شاء منهما وان كان الاولى تقديم الاولى لزيادة العصة فيها وسكت عنه لظهوره وأما اذا كان التصحيح بصيغة تقتضي قصر العصة على تلك الرواية فقط كالصحيح والماخوذ به ونحوهما مما يفيد ضعف الرواية المخالفة لم يجز الاقتناء بمخالفها لما سبأ في أن القيا بالمرجوح جهل وهذا بخلاف ما اذا وجد التصحيح في كتاب آخر للرواية الاخرى فان الاولى تقديم الاكيد منهما أو المتفق عليه على الخلاف المار وبه ظهر أن هذا تفصيل آخر زائد على ما مر غير مخالف له فافهم (قوله الا اذا كان الخ) استثناء منقطع لانه مفروض فيما وجد فيه التصحيح من كلا الطرفين والمستثنى منه فيما اذا لم يذيل بمخالفه بشئ كما مر وفائدة هذا الاستثناء توضيح ما مر عن وقف الجز وبيان المراد من التخصيص فليس فيه تكرير فافهم (قوله وفي الكافي) يحتمل أن المراد به كافي الحاكم أو كافي النسفي الذي شرح به كتابه التواتر في اصل الكثر والظاهر الثاني (قوله فيختار الاقوى) أي ان كان من اهل النظر في الدليل اوفى العلماء على ذلك ولا تنس ما قدمناه من بقية قيود التخصيص (قوله والالتي) أي لزمانه والاصح الذي يراه مناسبا في تلك الواقعة (قوله فليحفظ) أي جميع ما ذكرناه وحاصله أن الحكم ان اتفق عليه اصحابنا يبقى به قطعاً والا فاما أن يصحح المشايخ أحد القولين فيه او كلاهما أولا ولا في الثالث يعتبر الترتيب بأن يبقى بقول أبي حنيفة ثم بقول أبي يوسف الخ او يعتبر قوة الدليل وقدمنا التوفيق وفي الاول ان كان التصحيح بأفعل التفضيل خير المفتى والا فلا بل يبقى بالمصحح فقط وهذا ما نقله

أو الوجه أو المختار ونحوها  
عما ذكر في حاشية البزدوى  
اه وقال شيخنا الرملي في  
فتاويه وبعض الالفاظ أكد من  
بعض فلفظ الفتوى أكد من  
لفظ الصحيح والاصح والاشبه  
وغیرها ولفظ وبه يبقى أكد  
من الفتوى عليه والاصح أكد  
من الصحيح والاحوط أكد  
من الاحتياط انتهى قلت  
لكن في شرح المنية للعلبي عند  
قوله ولا يجوز من مصنف الا  
بغلافه اذا تعارض امامان  
معتبران عبرا أحدهما بالصحيح  
والآخر بالاصح فالأخذ  
بالصحيح أولى لانهما اتفاقا على  
انه صحيح والأخذ بالتفريق أوفق  
فليحفظ ثم رأيت في رسالة آداب  
المنقذ اذا ذيلت رواية في كتاب  
معتمد بالاصح أو الاولى أو  
الافرق أو نحوها فله أن يبقى  
بها وبمخالفها أيضا ايا شاء واذا  
ذيلت بالصحيح أو الماخوذ به  
اوبه يبقى أو عليه الفتوى لم  
يفت بمخالفه الا اذا كان  
في الهداية مثلا هو الصحيح  
وفي الكافي بمخالفه هو الصحيح  
فيخير فيختار الاقوى عنده  
والالتي والاصح اه فليحفظ

عن الرسالة وفي الثاني اما أن يكون احدهما بأفعل التفضيل او لافتي الاول قبل يفتي بالاصح وهو المنقول عن  
الخيرية وقيل بالصحيح وهو المنقول عن شرح المنية وفي الثاني بخبر المقتي وهو المنقول عن وقف البحر والرسالة  
افاده ح (قوله في تصحيحه) أي في كتابه المسمى بالتصحيح والترجيح الموضوع على مختصر القدرى (قوله  
لا فرق الخ) أي من حيث أن كلا منهما لا يجوز له العمل بالتشهي بل عليه اتباع ما رجوه في كل واقعة وان كان  
المفتي مخيرا والقاضي ملزما وليس المراد حصر عدم الفرق بينهما من كل جهة فانهم (قوله وان الحكم  
والقضا الخ) وكذا العمل به لنفسه قال العلامة الشرنبلالي في رسالته العقد الفريد في جواز التقليد مقتضى  
مذهب الشافعي كما قاله السبكي منع العمل بالقول المرجوح في القضاء والافتاء دون العمل لنفسه ومذهب  
الخفية المنع عن المرجوح حتى لنفسه أكون المرجوح صار منسوخا اه فليحفظ وقيد البيهقي بالعالم أي  
الذي لا رأي له يعرف به معنى النصوص حيث قال هل يجوز للانسان العمل بالضعيف من الرواية في حق نفسه  
نعم اذا كان له رأي أما اذا كان عاتيا فلم اراه لكن مقتضى تقييده بنى الرأي انه لا يجوز للعالم ذلك قال في خزانة  
الروايات العالم الذي يعرف معنى النصوص والاخبار وهو من اهل الدراية يجوز له أن يعمل عليها وان كان  
مخالف المذهب اه قلت لكن هذا في غير موضع الضرورة فقد ذكر في حيز البصر في بحث ألوان الدماء أقوالا  
ضعيفة ثم قال وفي المراج عن غير الائمة لواقعي مفت بشي من هذه الأقوال في مواضع الضرورة طلب التيسير  
كان حسنا اه وكذا قول أبي يوسف في المفتي اذا خرج بعد قنور الشهوة لا يجب به الغسل ضعيف وأجازوا  
العمل به للمسافر والضعيف الذي خاف الريه كما سيأتي في محله وذلك من مواضع الضرورة (قوله بالقول  
المرجوح) كقول محمد مع وجود قول أبي يوسف اذا لم يصح أو يفتو وجهه وأولى من هذا بالبطلان الافتاء  
بخلاف ظاهر الرواية اذا لم يصح والافتاء بالقول المرجوح عنه اه ح (قوله وان الحكم الملقق) المراد  
بالحكم الحكم الوضعي كالجمعة مثاله متوضي سال من بدنة دم وليس امرأته صلى فان جمعة هذه الصلاة ملققة  
من مذهب الشافعي والحنفي والتلقيق باطل فحسته منتفية اه ح (قوله وان الرجوع الخ) صرح بذلك  
المحقق ابن الهمام في تحريره ومثله في اصول الآمدي وابن الحاجب وجمع الجوامع وهو محمول كما قال ابن  
عمر والرملي في شرحهما على المنهاج وابن قاسم في حاشيته على ما ذابني من آثار الفحل السابق اثر يؤدى الى  
تلفيق العمل بشي لا يقول به كل من المذاهب كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس ومالك في طهارة الكلب في  
صلاة واحدة وكما لو أفتى بينونة زوجته بطلاقها مكرها ثم نكح اختها مقلدا للحنفي بطلاق المكره ثم افتاء شافعي  
بعدم الحنث فيمتنع عليه أن يطاء الاولى مقلدا للشافعي والثانية مقلدا للحنفي او هو محمول على منع التقليد في تلك  
الحادثة بعينها لامتثلها كما صرح به الامام السبكي وتبعه عليه جماعة وذلك كالمولى ظهر اسمح ربح الراس  
مقلدا للحنفي فليس له ابطالها باعتقاده لزوم مسح الكل مقلدا للمالكي وأما المولى يوماعلى مذهب وأراد  
أن يصلي يوما آخر على غيره فلا يمنع منه على أن في دعوى الاتفاق قطرا فقد حكى الخلاف فيجوز اتباع القائل  
بالجواز كذا أفاده العلامة الشرنبلالي في العقد الفريد ثم قال بعد ذكر فروع من اهل المذهب صريحة بالجواز  
وكلام طويل فحصل مما ذكرناه انه ليس على الانسان التزام مذهب معين وانه يجوز له العمل بما يخالف ما عمله  
على مذهبه مقلدا فيه غير امامه مستحسنا شروطه ويعمل بأمرين متضادين في حادثين لا تعلق لواحدة منهما  
بالاخرى وليس له ابطال عين ما فعله بتقليد امام آخر لان امضاء الفعل كأمضاء القاضي لا ينقض وقال ايضا  
ان له التقليد بعد العمل كما اذا صلى طائفا صحت على مذهبه ثم تبين بطلانها في مذهبه وصحتها على مذهبه غيره فله  
تقليده ويجتزئ بتلك الصلاة على ما قال في البرازية انه روى عن أبي يوسف انه صلى الجمعة مغتسلا من الحمام ثم  
اخذ بشارة ميتة في بئر الحمام فقال ناخذ بقول اخواننا من اهل المدينة اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا اه  
(قوله وان الخلاف) أي بين الامام وصاحبه فيما اذا قضى بغير رأيه عمدا هل ينقض فندهم في اصح الروايتين  
عنه وعندهما لا كما في التحرير وقال شارحه نص في الهداية والخط على أن الفتوى على قولهما بعدم النفاذ في  
العمد والتسيان وهو مقدم على ما في الفتاوى الصغرى والخاتمة من أن الفتوى على قوله لان المجتهد مأمور  
بالعمل بمقتضى ظنه اجماعا وهذا خلاف مقتضى ظنه اه وقد استشكل بعضهم هذه المسألة على قول  
الاصونيين ان المجتهد اذا اجتهد في واقعة بحكم يمنع عليه تقليد غيره فيها اتفاقا والخلاف في تقليده قبل اجتهاده

## مطلب

لا يجوز العمل بالضعيف حتى  
لنفسه عندنا

وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم  
في تصحيحه أنه لا فرق بين المفتي  
والقاضي الا أن المفتي مخير  
عن الحكم والقاضي ملزم به  
وأن الحكم والقضا بالقول  
المرجوح جهل وخرق للاجماع  
وأن الحكم الملقق باطل  
بالاجماع وأن الرجوع عن  
التقليد بعد العمل باطل اتفاقا  
وهو المختار في المذهب وأن  
الخلاف خاص بالقاضي المجتهد

## مطلب

في حكم التقليد والرجوع عنه



فيها والاكثر على المتع فهذه المسألة تبطل دعوى الاتفاق وأجاب في التحريم بأن قول الامام بالنفاذ لا يوجب حمل الاقدام على هذا القضاء نعم وقع في بعض المواضع ذكر الخلاف في الحل ويجب ترجيح رواية عدمه ٥١  
 وحينئذ فلا اشكال فافهم (قوله واما المقلد الخ) قل في القنية عن المحيط وغيره وبحزم به الحق في فتح القدير  
 وتليذه العلامة قاسم وادعى في البحر أن المقلد اذا قضى بمذهب غيره او برواية ضعيفة او بقول ضعيف نفذ  
 وأقوى ما تمسك به ما في البرازية عن شرح الطحاوي اذ لم يكن القاضي مجتهدا وقضى بالقوى ثم تبين انه على  
 خلاف مذهبه نفذ وليس لغيره نقضه وله أن ينقضه كذا عن محمد وقال الثاني ليس له أن ينقضه ايضا ٥٢ قال  
 في النهر وما في الفتح يجب أن يقول عليه في المذهب وما في البرازية محمول على انه رواية عنهما اذ قصارى الامر أن  
 هذا منزل منزلة الناسي لمذهبه وقدمت عنهما في المجتهد أنه لا ينقض المقلد أولى ٥٣ (قوله في منشوره) المنشورة  
 ما كان غير محتوم من كتب السلطان قاموس (قوله فكيف بخلاف مذهبه) أي فكيف ينقض قضاؤه  
 بخلاف مذهبه لانه اذا نهى عن القضاء بالاقوال الضعيفة في مذهبه لا ينقض قضاؤه فيها بخلاف مذهبه بالاولى  
 وبني ذلك على ما قالوا ان قولية القضاء تخصص بالزمان والمكان والشخص فالولاء السلطان القضاء في زمان  
 مخصوص او مكان مخصوص او على جماعة مخصوصين تعين ذلك لانه نائب عنه ولولاه عن سماع بعض المسائل  
 لم ينقض حكمه فيها كما اذا نهى عن سماع حادثة مضي عليها خمس عشرة سنة بلا مانع شرعي وانخصم فذكر  
 وقد ذكر الجوى في حاشية الاشياء أن عادة سلاطين زماننا اذا تولى احدهم عرض عليه قانون من قبله  
 وأمر باتباعه (قوله وينقض) لا حاجة اليه لانه اذا كان معزولا بالنسبة لما ذكر لا يصح له قضاء حتى ينقض  
 لان النقض انما يكون للثابت الا أن يقال انه قضاء بحسب الظاهر ط (قوله قال في البرهان) هو شرح  
 مواهب الرحمن كلاهما للعلامة ابراهيم الطرابلسي صاحب الاسعاف في الاوقاف (قوله بالنواجد) هي  
 أضراس الحلم كما في المغرب والكلام كناية عن غاية التمسك كما أن قولهم فحل حتى بدت نواجده عبارة عن المبالغة  
 في الفصل والافلاتسد وبالفصل عادة كما حققه الامام الزمخشري (قوله نعم أمر الامير الخ) تصديق امامتر  
 واستدراك الأمر آخر كالاستثناء مما قبله هكذا عرف المصنفين في مثل هذا التركيب (قوله نفذ أمره) ان كان  
 المراد بالامر الطلب بلا قضاء فظاهر وعليه فالمراد بالنفاذ وجوب الامتثال وهذا الذي رأيت في سير التارخانية  
 في الفصل العاشر فيما يجب فيه طاعة الامير وما لا يجب ونصه قال محمد واذا أمر الامير العسكر بشئ كان على  
 العسكر أن يطيعوه في ذلك الا أن يكون المأمور به معصية يتيقن ٥٤ ولكن لا يحل ذكر هذا هنا وان كان المراد به  
 القضاء فقد مر أن القول الضعيف في حكم المنسوخ وأن الحكم به جهل وخرق للاجتماع على أن الامير ليس له  
 القضاء الا بتقويض من الامام قال في الاشياء يجوز قضاء الامير الذي يولى القضاء وكذلك كتابه الى القاضي  
 الا أن يكون القاضي من جهة الخليفة فقضى الامير لا يجوز كذا في المنتقط وقد أثبت بأن ولاية باشا مصر قاضيا  
 ليحكم في قضية بمصر مع وجود قاضيا للمولى من السلطان باطله لانه لم يفوض اليه ذلك ٥٥ فتأمل (قوله  
 سير) جمع سيرة وهي الطريقة في الامور وفي الشرع تختص بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم في مغايزه هداية (قوله  
 السير الكبير) للاطام محمد وهو رواية عن الامام من غير واسطة ط قال في المغرب وقالوا السير الكبير  
 فوصفوها بصفة المذكر لقيامها مقام المضاف الذي هو الكتاب كقولهم صلاة الظهر وسير الكبير خطأ بجامع  
 الصغير وجامع الكبير ٥٦ (قوله واما المقيد الخ) فيه أمران الاول أن المجتهد المطلق احد السبعة الثاني أن  
 بعض السبعة ليسوا مجتهدين خصوصا السابعة فكان عليه أن يقول والفقهاء على سبع مراتب وقد أوضحها  
 المحقق ابن كمال باشا في بعض رسائله فقال لا بد للمفتي أن يعلم حال من يفتي بقوله ولا يكفيه معرفته بامه ونسبه  
 بل لا بد من معرفته في الرواية ودرجته في الدراية وطبقة من طبقات الفقهاء ليكون على بصيرة في التمييز بين  
 القائمين المتخالفين وقدرة كافية في الترجيح بين القولين المتعارضين الاولى طبقة المجتهدين في الشرع كالائمة  
 الاربعة رضى الله عنهم ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الاصول وبه يمتازون عن غيرهم الثانية طبقة  
 المجتهدين في المذهب كابي يوسف ومحمد وسائر اصحاب ابي حنيفة القادرين على استخراج الاحكام من الأدلة  
 على مقتضى القواعد التي تفردهم استاذهم ابو حنيفة في الاحكام وان خالفوه في بعض احكام الفروع ولكن  
 بقادونه في قواعد الاصول وبه يمتازون عن المعارضين في المذهب كالشافعي وغيره المخالفين له في الاحكام غير

وأما المقلد فلا ينقض قضاؤه  
 بخلاف مذهبه أصلا كما في  
 القنية قلت ولا سيما في زماننا  
 فان السلطان ينص في منشوره  
 على نهيه عن القضاء بالاقوال  
 الضعيفة فكيف بخلاف  
 مذهبه فيكون معزولا بالنسبة  
 لغير المعتمد من مذهبه فلا ينقض  
 قضاؤه فيه وينقض كما بسط في  
 قضاء الفتح والبحر والنهر وغيرها  
 حال في البرهان وهذا صريح  
 الحق الذي يعرض عليه بالنواجد  
 نعم أمر الامير متى صادف فضلا  
 مجتهدا فيه نفذ أمره كما في سير  
 التارخانية وشرح السير  
 الكبير فليحفظ وقد ذكر وأن  
 المجتهد المطلق قد فقد وأما  
 المقيد فعلى سبع مراتب  
 مشهورة

مطلب  
 في طبقات الفقهاء



مقلدين له في الأصول الثلاثة طبقة المجتهدين في المسائل التي لا نص فيها عن صاحب المذهب كالخلاف  
 ولبي جعفر الطحاوي وأبي الحسن الكرخي وشمس الأئمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسي ونفرا الاسلام  
 البرزوي ونفرا الدين قاضي خان وأمثالهم فانهم لا يقدرون على شيء من المخالفة لافي الأصول ولا في الفروع  
 لكنهم يستنبطون الاحكام في المسائل التي لا نص فيها على حسب الأصول والقواعد الاربعة طبقة اصحاب  
 الترجيح من المقلدين كالرازي وأخبراه فانهم لا يقدرون على الاجتهاد اذ لا كنهم لا حاطهم بالأصول وضبطهم  
 لما أخذ يقدرون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين وسكهم به محقق لا مبرين منقول عن صاحب المذهب  
 أو أحد من اصحابه برأيهم ونظرهم في الأصول والمقابلة على أمثاله وتطائره من الفروع وما في الهداية من قوله  
 كذا في ترجيح الكرخي وفتح الرازي من هذا القبيل الخامسة طبقة اصحاب الترجيح من المقلدين  
 كابي الحسن القدوري وصاحب الهداية وأمثالهما وشأنهم تفصيل بعض الروايات على بعض أقوالهم هذا  
 اولى وهذا اصح رواية وهذا أرفق للناس والسادسة طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الاقوى والاقوى  
 والضعيف ونظائر المذهب والرواية النادرة كاصحاب المتون المعتمدة من المتأخرين مثل صاحب الكنز  
 وصاحب المختار وصاحب الوفاية وصاحب الجمع وشأنهم أن لا يتقلدوا الاقوال المردودة والروايات الضعيفة  
 والسادسة طبقة المقلدين الذين لا يقدرون على ما ذكر ولا يفرقون بين الفت والسعين اه بنوع اختصار  
 (قوله وأما نحن) يعني أهل الطبقة السابعة وهذا مع السؤال والجواب مأخوذ من تصحيح الشيخ قاسم  
 (قوله كالأقوات في حياتهم) أي كما تبعهم لو كانوا أحياء وأقوتوا بذلك فانه لا يسعنا محالقتهم (قوله بلا ترجيح)  
 أي صريح أوصفي قال صريح ظاهر مما ذكره سابقا والضعفي ما به هناك عليه عند قوله وفي وقف الجرف فانه  
 اذا كان أحد القولين ظاهر الرواية والاخر غيرهما فقد صرحوا بجماله بأنه لا يعدل عن ظاهر الرواية فهو ترجيح  
 ضمني لكل ما كان ظاهر الرواية فلا يعدل عنه بلا ترجيح صريح لمقابله وكذا لو كان أحد القولين في المتون  
 او الشروح او كقول الامام او كان هو الاستحسان في غير ما استثنى او كان انفع للوقف (قوله وما قوى وجهه)  
 أي دليله المنقول الحاصل لا المستحصل لانه رتبة المجتهد (قوله ولا يضلوا الوجود) أي الموجودون  
 او الزمان (قوله حقيقة) الظاهر رجوعه الى قوله ولا يخلو وأراد بالحقيقة اليقين لانهم من حق الامر اذا ثبت  
 واليقين ثابت ولذا عطف عليها قوله لا نأخذ بجرم بذلك اخذ اعماروا الضاري من قوله صلى الله عليه وسلم  
 لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله وفي رواية حتى تأتي الساعة (قوله وعلى من لم يميز)  
 أي شيئا مما ذكره كالكثرة القضاة والمفتين في زماننا الاخذين المناصب بالمال والراتب ويعبر على المضيدة للوجوب  
 للامر به في قوله تعالى فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون (قوله فتسأل الله التوفيق) أي الى اتباع الراجح  
 عند الائمة وما يوصل الى براءة الذمة فان هذا المقام أصعب ما يكون على من ابتلى بالقضاء والافتاء والتوفيق  
 خلق قدرة الطاعة في العبد مع الداعية اليها (قوله والقبول) أي قبول سعيها في هذا الكتاب بأن يكون  
 خالصا لوجهه الكريم ليصل به النفع العميم والثواب العظيم (قوله بجها) متعلق بمخدوف حال من فاعل نسأل  
 أي نسأله متوسلين فليست الباء للقسم لانه لا يجوز الا بالله تعالى او بصفة من صفاته والجاه القدر والمثلة قاموس  
 (قوله كيف لا) أي كيف لا نسأله القبول وقد بصر الله تعالى ما يفيد الظن بصوله (قوله في الروضة)  
 هي ما بين المنبر والقبر الشريف وتطلق على جميع المسجد النبوي أيضا كما صرح به بعض العلماء وعليه يظهر  
 قوله بجها وجه صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم لانه على المعنى الاول لا يمكن مواجهة الوجه الشريف  
 (قوله والبسالة) أي الشجاعة كما في القاموس (قوله الضرعامين) تنبيه ضرعام بكر بال وهو الاسد  
 ويقال له ايضا ضرعم كجعفر كما في القاموس وتنبيه الثاني ضرعين كجعفرين فافهم (قوله ثم بجها) عطف  
 على بجها الاول فالابتداء الحقيقي بجها صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم والاضافي بجها الكعبة ط  
 (قوله والحطيم) أي المهطوم سمى به لانه حطم من البيت وأخرج او الحاطم لانه يحطم الذنوب ط (قوله  
 والمقيم) أي مقام الخليل وهو جبركان يقوم عليه الخليل عليه الصلاة والسلام حال بناء البيت الشريف  
 وقيل غير ذلك ط (قوله المبسر) أي المسهل وتوقف اطلاقه عليه تعالى على التوقيف وان صرح معناه على  
 ما هو المشهور (قوله للقيام) مصدر تم يتم واسم لما يتم به الشيء كافي القاء وس وعلى الثاني فالمراد بلوغ القيام

وأما نحن فعلى اتباع ما  
 رجوه وما صمموه كالأقوات في  
 حياتهم فان قلت قد يحكون  
 اقوالا بلا ترجيح وقد يحتفلون  
 في الصحيح قلت يعمل بمثل  
 ما عملوا من اعتبار تغير العرف  
 واحوال الناس وما هو  
 الارفق وما ظهر عليه التعامل  
 وما قوى وجهه ولا يخلو  
 الوجود عن يميز هذا حقيقة  
 لا نأخذ على من لم يميز أن يرجح  
 ان يميز لبراءة ذمته فتسأل الله  
 تعالى التوفيق والقبول بجها  
 الرسول كيف لا وقد بصر الله  
 تعالى ابتداء تنبيهه في الروضة  
 المروسة والبقعة المأنوسة  
 بجها وجه صاحب الرسالة  
 وحاز الكمال والبسالة وضججه  
 الخليلين الضرعامين الكاملين  
 رضى الله عنهما وعن سائر  
 العصابة اجعدين ووالدينا  
 ومقلديهم باحسان الى يوم  
 الدين ثم بجها الكعبة الشريفة  
 تحت الميزاب وفي الحطيم  
 والمقام والله المبسر للقيام

وكذا يقول اسير الذنوب جامع هذه الاوراق ما يجاس من مولاه الصكر من شرب لانيه العظيم وكل في جام  
عنده تعالى أن ين عليه كرمه وفضلا قبول هذا السعي والنعيم به العباد في عامة البلاوي ولو غ المرام بحسن الاختيار  
والاختتام آمين

• (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الطهارة) •

(قوله قدمت العبادات الخ) اعلم أن مدار امور الدين على الاعتقادات والآداب والعبادات والمعاملات  
والعقوبات والاولان ليسا مما نحن بصدده والعبادات خمسة الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد  
والمعاملات خمسة المعاولات المالية والمناكبات والمناكبات والامانات والتركات والعقوبات خمسة  
القصاص وحد السرقة والزنى والقذف والردة (قوله اهتماما بشأنها) وجهه أن العباد لم يخلقوا الا لهما  
قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون (قوله والصلاة الخ) شروع في بيان وجه تقديم الصلاة  
على غيرها من العبادات وتقديم الطهارة عليها (قوله تالية للايمان) أي نصا كقوله تعالى الذين يؤمنون  
بالغيب ويقيمون الصلاة ويؤتوا الزكاة وهم كانوا قبلا من الذين هموا آباءهم ومن هم في صفهم  
في الغالب فعل الصلاة لسبعة اسبابها بخلاف الزكاة والصوم والحج وجوبا لأن اول ما وجب الشهادة ان  
ثم الصلاة ثم الزكاة كما صرح به ابن حجر في شرح الاربعين وفضلا كما قال الشرنبلالي ان الاجماع منعقد  
على افضليتها بديل أي الاعمال افضل بعد الايمان فقال الصلاة لوقتها (قوله والطهارة مفتاحها الخ)  
أي وما كان مفتاحا لشيء وشرطا له فهو مقدم عليه طبعاً فيقدم وضعا (قوله بالنص) وهو ما رواه السيوطي  
في الجامع الصغير من قوله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور ونحوهما التكبير وقيل لها التسليم  
وهو حديث حسن قال الرافعي الطهور بضم الطاء فيما يقيد بعضهم ويجوز القبح لأن الفصل انما يأتي بالآلة  
قال ابن العربي هذا مجاز ما يختصها من غلقها وذلك أن أحدث مانع منها فهو كالقفل يوضع على المحدث حتى اذا  
نوشأ القفل وهذه استعارة بديعة لا يقدر عليها الا التوبة اه من شرحه للعقبي (قوله بها مختص)  
الاصل في لفظ اختصاص وما يتفرع منه أن يستعمل بادخال الباء على التصور عليه اعني ماله الخاصة  
فيقال خص المال بزيد أي المال له دون غيره لكن الشائع في الاستعمال ادخالها على المتصور أعني الخاصة  
كقولك اخص زيد بالمال وما هنا من قبيل الاول اذ لا يخفى أن الخاصة هي اشراط الطهارة دون الصلاة فالعني  
انها شرط مختص بالصلاة لا يتجاوزها الى غيرها من العبادات ولو كان من قبيل الثاني لكان حقه أن يقال  
تختص الصلاة به فافهم والمراد أنها شرط محضة فلا يرد أنها تكون واجبة في الطواف لانه يصح بدونها ولا ترد التنية  
لأنها ليست محتصة بالصلاة بل هي شرط لكل عبادة ولا استقبال القبلة فانه قد لا يشترط كما في الصلاة على  
الداية وحالة العذر من مرض ونحوه ومثله ستر العورة وأما وجوبه في خارجها فليس على سبيل الشرطية  
(قوله لازم لها في كل الاركان) اقول لم تظهر لي فائدة هذا القيد في كلامه نعم ذكره في الجبر بعد التحليل  
بعد السقوط اصلا للاحتراز عن النية لأنها لا يشترط استصحابها لكل ركن وقد علمت الاحتراز عن النية  
بمادة الاختصاص على أنه سيذكر عن الفيض أن الطهارة قد تسقط اصلا فليست شرطا لازما دائما فان اراد  
لزمها بدون عذر ورد عليه الاستقبال والستر فانها كالطهارة في ذلك تأمل (قوله وما قيل) فانه الامام  
السفناقي صاحب النهاية وهي اول شرح للهداية (قوله لا يسقط اصلا) أي لا يسقط بعذر من الاعذار  
نهاية (قوله فاقد الطهورين) أي الماء والتراب كن حبس وقيد بحيث لا يصل اليهما (قوله كذلك) أي  
شرط لا يسقط اصلا (قوله مردود كل ذلك) أي كل من دعوى عدم سقوط الطهارة اصلا وان فاقد الطهورين  
يؤخر وأن النية لا تسقط ايضا وأني برده هذه الثلاثة غير مرتب (قوله أما النية) أي أما وجه الرد في دعوى عدم  
سقوط النية اصلا وهذا الرد والذي بعده لصاحب النهر (قوله في النية وغيرها) كاجتنبى وهو ايضا للعلامة  
مختار بن محمود الزاهد صاحب النية وكتاب النية مشهور بضعف الرواية وقد نقل هذا الفرع عن شرح  
الصباني (قوله تكفيه النية بلسانه) اطلاق النية على اللفظ مجاز اه ح أي لأن النية عمل القلب لا اللسان  
والله الا ذكر باللسان كلام ومن ثم حكى الاجماع على كونها بالقلب فقد سقطت النية هنا العذر سقط القول بعدم  
سقوطها في أن التلطف بها العابر ان كان غير شرط فلا اشكال واذ الاحتراز في الهداية أن التلطف بها مستحب

• (كتاب الطهارة) •

قدمت العبادات على غيرها  
اهتماما بشأنها والصلاة  
تالية للايمان والطهارة  
مفتاحها بالنص وشرط بها  
مختص لازم لها في كل  
الاركان وما قيل قدمت  
لكونها شرطا لا يسقط اصلا  
ولذا فاقد الطهورين يؤخر  
الصلاة وما ورد من أن النية  
كذلك مردود كل ذلك أما  
النية في النية وغيرها من  
قوات عليه الهموم تكفيه  
النية بلسانه

لن لم يجمع عزيمته وان كان شرطاً كما هو التبادر من كلام القسنة ورد عليه ما في الحلية شرح المنية لابن امير  
 حاج انه لصب بدل بالرأى وهو ممنوع الا ان يظهر دليله واقره في المنع اقول وما قاله الخوى من انه حيث كان  
 لا يقدر على نية القلب صار الذكر بالسان اصلاً لا بدلاً اه دعوى بلا دليل وايضا هو مشترك الا لزام فان نصب  
 الشروط الاصلية لا بد لها من دليل ايضاً وهذا كله حيث كان الفرع المذكور من تخرجات بعض المشايخ  
 كما هو الظاهر أما لو كان مقولاً من المجتهد فلا يلزم المقتد طلب دليله (قوله وبوجهه جراحة) فقيهه لانه  
 لو كان سليماً من صحة على الجحد او قصد التيمم ط وسكت عن الرأس لان أكثر الاعضاء جريحاً والوظيفة  
 حيثما التيمم ولكنه سقط اقتداً به وهما البدان اه ح (قوله يصلي بلا وضوء) اي فسقط قولهم  
 ان الطهارة لا تنقطع اصلاً ط لكن ذكر الخوى في رسالة انه قد يقال المراد بعدم السقوط بعد رعاها هو بعد  
 امكانه في الجملة وما هنا راجع الى زوال الاهلية لعدم الحلية على أن التخلّف في مادة واحدة قلما تقع لا يقدح  
 في الكليّة كما لا يخفى على اصحاب الرواية (قوله وأما فاقد الطهورين) هذا ركن الشارح للخوى الواسطي ط  
 (قوله ينسبه) أي بالمصلين وجوباً في ركع وسجدة واحدة كما يابسا والايوتى قائماً ثم بعد كاسياً في  
 في التيمم ونقل ط انه لا يقرأ فيها ثم قال وفيه أن هذا لا يصلح ردّاً لان هذه صورة صلاة وليست بصلاة حقيقية  
 لما انه يطالب بعد ذلك بفعلها ولذا قال ح الاولى المعارضة بالمعذور اه أي اذا توضأ على السيلان  
 وصلى في الوقت فانه يصدق عليه انه صلى بغير طهارة وفيه نظر لان هذه الطهارة من المعذور معتبرة شرعاً اه  
 (قوله وبه) أي بما في الظهيرية لانه الذي يتبع ما ذكره ط (قوله غير مكفر) اشار به الى الرد على بعض  
 المشايخ حيث قال المختار أنه يكفر بالصلاة بغير طهارة لا بالصلاة بالثوب النجس والى غير القبلة لجواز  
 الاخيرتين حالة العذر بخلاف الاولى فانه لا يوثق بها بحال فيكفر قال المصدر الشهيد وبه ناخذ ذكره في الخلاصة  
 والخيرة وبمحت فيه في الحلية بوجهين احدهما ما اشار اليه الشارح ثانيهما أن الجواز بعد ولا يؤثر في عدم  
 الاكفار بلا عذر ولان الموجب للاكفار في هذه المسائل هو الاستهانة فثبتت الاستهانة في الكل تساوى  
 الكل في الاكفار وحيث انتفت منها تساوت في عدمه وذلك لانه ليس حكم الغرض لزوم الكفر بتركه والا  
 كان كل تارك للغرض كافراً وانما حكمه لزوم الكفر بمجده بلا شبهة دارنة اه مخلصاً من الاستخفاف في  
 حكم الجحود (قوله كما في الخاتمة) حيث قال بعد ذكره الخلاف في مسألة الصلاة بلا طهارة وان الاكفار رواية  
 النوادر وفي ظاهر الرواية لا يكون كفراً وانما اختلفوا اذا صلى لاهل وجه الاستخفاف بالدين فان كان على وجه  
 الاستخفاف ينبغي أن يكون كفراً عند الكل اه اقول وهذا مويد لما بحثه في الحلية لكن بعد اعتبار كونه  
 مستحقاً ومستهيئاً بالدين كما علت من كلام الخاتمة وهو بمعنى الاستهزاء والسخرية به أما لو كان بمعنى عتد  
 ذلك القليل خفياً وهيناً من غير استهزاء ولا مضرة بل مجرد الكسل او الجهل فينبغي أن لا يكون كفراً عند  
 الكل تأمل (قوله مع العمد) أي حال كونه مصاحباً للعد ط (قوله خلف) أي اختلاف بين اهل المذهب  
 والمعتقد عدم التكفير كما هو ظاهر المذهب بل قالوا لو وجد سبعون رواية متفقة على تكفير المؤمن ورواية  
 ولو ضعيفة بعدمه يأخذ المقلد والقاضي بهادون غيرها والخلاف مخصوص بغير فرع الظهيرية أما هو فصلاته  
 واجبة عليه بغير طهارة لامر الشارع بذلك ط (قوله يسطر) أي يكتب (قوله ثم هو) أي كتاب الطهارة  
 وثم للترتيب المذكور وقد تأتى للاستئناف ط (قوله مبتدأ او خبر) أي كتاب الطهارة هذا أو هذا كتاب  
 الطهارة واختلف في الاولى منها قليل الاول لان المبتدأ هو الركن الاعظم الشديد الحاجة اليه فابقاه أولى  
 ولان التجوز في آخر الجملة اسهل وقيل الثاني لان الخبر يحيط الفائدة (قوله لفعل محذوف) نحو خذوا قرأ  
 (قوله فان اريد التعداد) أي تعداده مع الكتب الآتية بلا قصد اسناد كالاعداد المسروقة (قوله بنى على  
 السكون) لشيء الحرف في الهمال ط زاد القهستاني ويجوز الفتح على النقل والضم على الحذف اه  
 لكن فيه أن نقل حركة الهمزة شرطه كونها للقطع وقد يجاب بما ذكره الزمخشري في الم اقيم من أن حريم في حكم  
 الوقف والهمزة في حكم الثابت وانما حذفه تحقيراً وألقيت حركتها على ما قبلها للدلالة عليها تأمل والظاهر أنه  
 أراد بالضم حركة الاعراب وبالحذف حذف المبتدأ أو الخبر ويؤيده أنه لم يذكر حكم الاعراب فذكر الشارح

قوله لا بد لها هكذا بخطه  
 ولعل الاولى لا بد له كما لا يخفى  
 اه معصه

وأما الطهارة في الظهيرية  
 وغيرها من قطعت يدها  
 ورجلاه وبوجهه جراحة  
 يصلي بلا وضوء ولا تيمم ولا  
 يعيد في الاصح وأما فاقد  
 الطهورين في القيض وغيره  
 انه ينسبه عندهما واليه  
 صرح رجوع الامام وعليه  
 الفتوى قلت وبه ظهر أن  
 تعتمد الصلاة بلا طهر غير  
 مكفر كصلاته بغير القبلة  
 او مع ثوب نجس وهو ظاهر  
 المذهب كما في الخاتمة وفي سير  
 الوهبانية  
 وفي كفر من صلى بغير طهارة  
 مع العمد خلف في الروايات يسطر  
 ثم هو مركب اضافي مبتدأ  
 او خبر ومفعول لفعل محذوف  
 فان اريد التعداد بنى على  
 السكون وكسر مخلصاً من  
 الساكنين



في شرحه على الملتقى مع ذكر حكم الاعراب قبله تحير مرضى تأمل (قوله واضافته لامية) أي على معنى  
لام الاختصاص أي كتاب الطهارة أي مختص بها (قوله لامية) كذا في كثير من النسخ تبعاً  
لنهر والصواب ما في بعض النسخ لامية بتفقيف النون وتشديد الباء نسبة إلى من التقي من حروف الجر  
ووجه ما ذكره أن التقي بمعنى من البيانية شرطها كون المضاف إليه أصلاً للمضاف ومخالفاً للخبر به عنه وأن  
يكون بينه وبين المضاف عموم وخصوص من وجه وزاد في التسهيل رابعاً وهو صحة تقدير من البيانية  
وكل ذلك مفقود هنا قال في النهر وليس على معنى في اه أي لأن ضابطها كون الثاني ظرفاً للأول فهو  
مكر الليل وخالفه المصنف في المنع واختار كونها بمعنى ما هو وقال وهو الوجه وإن كان ظليلاً اه لكن الظرفية  
حينئذ مجازية وهي كثيرة أقول وبؤيده أنه قد بصرح بي فيقال فصل في كذا باب في كذا وهو من ظرفية  
الدال في المدلول بناء على أن المراد بالكتاب والفصل ونحوهما من التراجم اللفظ المعينة الدالة على المعاني  
المخصوصة كما هو مختار سيد المحققين وأن المراد من الطهارة أي من مسائلها اللغوية ويجوز العكس فيكون  
من ظرفية المدلول في الدال تأمل (قوله وهل يتوقف حده لقباً) أي من جهة كونه لقباً فهو منه صوب  
على التميز وقد من أن المراد بالحد في مثل هذا الرسم وأراد باللقب العلم اذ ليس فيه ما يشعر رفعة المسمى أو بضعته  
وأي بالاستفهام لوقوع الخلاف فيه أما توقفه على ذلك من حيث كونه مركباً إضافياً فلا شبهة فيه وكان  
ينبغي له أن يذكر قبل ذلك حده للقبى بأن يقول هو علم على جهة من مسائل الطهارة وأما قوله جعل شرعاً عنواناً  
لمسائل مستقلة فهو بيان معنى المضاف لا للاسم اللقبى الذي هو مجموع المضاف والمضاف إليه (قوله الرابع نم)  
قال الأب في شرحه على صحيح مسلم في كتاب الإيمان والمركب الإضافي قيل حده لقباً يتوقف على معرفة جزئية  
لأن العلم بالمركب بعد العلم بجزئية وقيل لا يتوقف لأن التسمية سلبت كلاً من جزئية عن معناه الأفرادي وصيرت  
الجميع اسماً له أي آخر وخرج الأول بأنه أتم فائدة اه واستحسنه في النهر أقول أما كونه أتم فائدة فلا كلام  
فيه وأما توقف فهم معناه العلي على فهم معنى جزئية ففي حيز المنع فإن فهم المعنى العلي من امرئ القيس مثلاً  
يتوقف على فهم ما وضع ذلك اللفظ بأزائه وهو الشاعر المشهور وإن جهل معنى كل من مفرديه فالحق القول  
للمثاني ولذا اقتصر في التحرير والتلويح وغيرهما في تعريف أصول الفقه على بيان معنى المفردين من حيث  
كونه مركباً إضافياً فقط (قوله فالكتاب) تفريع على الرابع (قوله مصدر بمعنى الجمع) عدل عن  
قول الجبر والعناية هو جمع الحروف لما أورد عليه أن الكتاب والكتابة لغة الجمع المطلق لأن العرب تقول كتبت  
الخليل إذا جمعتها اه وزاد في الدرر احتمال كونه فعالاً بفتح الهمزة كالباس بمعنى الملبوس قال وعلى  
التقديرين يكون معنى المجموع (قوله لغة) منصوب على نزع الخافض أو على التمييز أو على الحالية ومثله شرعاً  
واصطلاحاً وبيان ذلك مع ما يرد عليه في رسالتنا الفوائد الجيبية في أعراب الكلمات الغريبة (قوله جعل)  
أي الكتاب لا بقيد كونه مضافاً للطهارة بل اعتم منها ومن الصلاة ونحوها لانه في صدد بيان المضاف  
بمفرده كما أشرنا إليه (قوله شرعاً) الأولى اصطلاحاً لأن التعبير به لا يخص أهل الشرع وإن كان هو  
الغالب عندهم لكن قيده بنظر المصنف فإفاده ط (قوله عنواناً) أي عبارة تذكر مصدر الكلام (قوله)  
لمسائل أي لالفاظ مخصوصة دالة على مسائل مجموعة وتماه في النهر وذكر في التلويح أن المركب التام  
المحقق للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث احتمال الصدق والكذب  
خبراً ومن حيث يطلب بالدليل مطلوباً ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث يقع في العلم ويسأل عنه  
مسألة فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اه (قوله مستقلة) بمعنى عدم توقف  
نصورها على شيء قبلها أو بعدها لا بمعنى الأصالة المطلقة لأن هذا الكتاب تابع لكتاب الصلاة المقصود أصالة  
وعم التعريف ما كان تحت نوع واحد ككتاب القطة والأتق والمفقوداً وأكثر كطهارة ونحوها بما يقتضيه  
أنواع من الأحكام كل نوع يسمى باباً وكل باب مشتمل على صنف من المسائل أو أكثر كل صنف يسمى فصلاً وزاد  
بعضهم مطلقاً بعد قوله مستقلة احترازاً عن الباب قال لأنه طائفة من المسائل الفقهية اعتبرت مستقلة  
مع قطع النظر عن تبعيتها للغير أو تبعية الغير لها فإن سمح الخلفين تابع للوضوء والوضوء مستتب له وقد اعتبرا  
مستقلين فالفرق بين الكتاب والباب أن الكتاب قد يكون تابعاً وقد لا يكون بخلاف الباب أي فإنه لا بد

واضافته لامية لامية وهل  
يتوقف حده لقباً على معرفة  
مفرديه الرابع نم فالكتاب  
مصدر بمعنى الجمع لغة جعل  
شرعاً عنواناً مسائل مستقلة

مطلب  
في اعتبارات المركب التام



وأن يكون تابعا أو مستتبعا ٥١ وقد يقال إن المحفوظ في الكتاب جنس المسائل لا باعتبار نوعها أو فصلها عما قبلها والخشية من إغارة في التعريف ولهذا قال بعض العلماء إن المسائل إن اعتبرت بمنسبها تصدّر بالكتاب لأن الكتاب في اللغة الجمع والجنس يشمل الأنواع غالباً فيكون معنى الجمع مناسباً لمعنى الجنس وإن اعتبرت بنوعها تصدّر بالباب لأن الباب في اللغة النوع فيكون ذكره مناسباً لنوع المسائل وإن اعتبرت بفصلها وافتراقها عما قبلها تصدّر بالفصل لأن الفصل في اللغة الفرق والقطع فيكون ذكره مناسباً للمسائل المنقطعة عما قبلها قال وأكثر المصنفين من الفقهاء والمحدثين مشوا على هذه الطريقة ٥٢ (قوله بمعنى المكتوب) راجع لقوله فالكتاب مصدر فهو مصدر مراد به اسم المفعول كما في النهر ط فالمناسب ذكره قبل قوله جعل شرعاً (قوله والطهارة) أي فتح الطاء مصدر مراد به ما يكسر هاءه أي الأكل ويضمها فضل ما يطهر به كذا في البحر والنهر وفي القهستاني أنها بالضم اسم لما يطهر به من الماء تأتلف (قوله بالفتح) أي فتح الهاء (قوله ويضم) أي وكذا يكسر والفتح اصح قهستاني (قوله بمعنى النظافة) أي عن الأدناس حسنة كالانجاس أو معنوية كالعيوب والذنوب فقبل الثاني مجاز وقيل حقيقة وقد استعملت فيهما إذا حدث دنس حكيم والنجاسة الحقيقية دنس حقيقي وزوالهما طهارة نهر (قوله وإذا أفرداها) أي لكونها مصدراً وهما من جنس يشمل جميع أنواعها وأفرادها فلا حاجة إلى الجمع ولذا قيل المصدر لا يثنى ولا يجمع (قوله النظافة عن حدث أو خبث) تشمل طهارة ما لا تعلق له بالصلاة كالآنية والأطعمة وأراد بانخبث ما يمتنع من الغنى كما مر في مثل أيضاً الموضوع على الموضوع بنية القربة لأنه مطهر للذنوب وعدل عن قول البحر زوال حدث أو خبث ليشمل الطهارة الأصلية لأن الزوال يشعر بسبق الوجود وعن قول النهر إزالة ليشمل النظافة بلا قصد كزوال الحدث في الماء للسباحة واعلم أن أو هنا للتقسيم والتنويع لا للترديد فالقسمان المتضامان حقيقة متشاركان في مطلق الماهية وليس المراد أن الحدثا هما هذا واما هذا على سبيل الشك أو التشكيك لينا في الحدث المقصود به بيان الماهية من حيث هي هي على أن ما هنا رسم لاحد كما قدمنا بيانه قال في السلم

ولا يجوز في الحدود ذكر أو • وجاز في الرسم فأدر ما روي

(قوله ومن جمع) أي كصاحب الهداية حيث قال كتاب الطهارات (قوله تقرر لأنواعها) أي فإنها متنوعة إلى وضوء وغسل وتيمم وغسل بدن أو ثوب ونحوه وأورد عليه أن اللام تطل الجمعية لأنها مجاز عن الجنس ودفع بأن هذا عند عدم الاستغراق والعهد وتقارؤهما ههنا متنع ولوسلم فاستواء هذا الجمع والمفرد ممنوع لما في لفظ الجمع من الأشعار بالتعدد وإن بطل معنى الجمعية ونعاه في النهر والحاصل أن معنى إبطالها الجمعية أن مدخولها صار يصدق على القليل والكثير لا بمعنى أنه لم يبق صالحاً للكثير فإن قيل المصدر لا يثنى ولا يجمع قيل جمعها باعتبار الحاصل بالمصدر وذلك شائع كما يجمع العلم والبيع فإله في المستصفي وقد مناه الفرق بين المعنى المصدرى والحاصل بالمصدر (قوله وحكمها) يكسر الحاء جمع حكمة أي ما شرعت لأجله (قوله شهيرة) منها تكفير الذنوب ومنع الشيطان عنه ط وتحسين الأعضاء في الدنيا بالتنظيف وفي الآخرة بالتجميل امداد (قوله وحكمها) أي أثرها المترتب عليها (قوله استباحة) السن والتاء زائدتان أو للصيرورة قال في البحر ولم يذكرها من حكمها الثواب لأنه ليس يلزم فيها لتوقفه على النية وهي ليست شرطاً فيها ط (قوله أي سبب وجوبها) قدر المضاف لظهور أن الصلاة مثلاً ليست سبباً لوجود الطهارة ٥٣ ح (قوله ما لا يحل) أي إرادة ما لا يحل وقوله فرضاً كان نعميم لقوله فعلة وقوله كالصلاة فيه القسمان الفرض وغيره وقوله ومس المصنف فاصر على غير الفرض ط (قوله صاحب البحر قال الخ) ذكره عقب كلام المصنف فيفيد أن كلام المصنف على تقدير مضاف هو الإرادة كما قد مناه إذ لا يمكن تقدير الوجوب وقد يقال لا تقدير أصلاً وإن مراده أن ذات ما لا يحل الابهاسب الوجوب فقد ذكر الاتقاني في غاية البيان وغيره أن السبب عندنا الصلاة بدليل الإضافة إليها وهو دليل السببية ٥٤ ونقله في شرح التحرير عن شمس الأئمة السرخسي ونحوه إلا سلام وغيرهما لكن كلام المصنف أشمل لشموله الصلاة وغيرها تأتلف (قوله الأقوال) أي الأربعة الآتية (قوله هو الإرادة) أقول هو ما عليه جمهور الأصوليين وأورد عليه أن مقتضاه أنه إذا أراد الصلاة ولم يتوضأ ثم ولولم يصل ولم يقل به أحد وأجاب عنه في البحر بجوابين أحدهما ما يأتي عن الزبلي والثاني

بمعنى المكتوب والطهارة مصدر طهر بالفتح ويضم بمعنى النظافة لغة ولذا أفرداها وشرعا النظافة عن حدث أو خبث ومن جمع نظر لأنواعها وهي كثيرة وحكمها شهيرة وحكمها استباحة ما لا يحل بدونها (وسببها) أي سبب وجوبها (ما لا يحل) فعلة فرضاً كان أو غيره كالصلاة ومس المصنف (الابهاس) أي بالطهارة صاحب البحر قال بعد سرد الأقوال وقل كلام الكمال الظاهر أن السبب هو الإرادة في الفرض

أن السبب هو الإرادة المستلقة للشروع اهـ أقول يرد عليه أن سبب الشيء متقدم عليه فيلزم أن لا يجب الطهارة قبل الشروع لأن الإرادة المستلقة لمقارنته مع أنه لا يتبين تقدمها عليه لكونها بشرط العصة تأمل (قوله ذكره الزيلعي) أي هذا الاستدراك حيث قال أنه إن أراد الصلاة وجبت عليه الطهارة فإذا رجع وترك التنفل سقطت الطهارة لأن وجوبها لاجلها ط (قوله في الظهار) أي في شرح قوله وعوده عزمه على ترك وطنها اهـ ح (قوله وقال العلامة الخ) هذا أظهر لأن ما ذكره في البحر يقتضي أن لا يلزم على ترك الوضوء إذا خرج الوقت ولم يرد الصلاة الوقتية فيه بل على تفويت الصلاة فقط وأنه إذا أراد صلاة الظهر مثلاً قبل دخول وقتها أن يجب عليه الوضوء قبل الوقت وكلاهما باطل اهـ ح أقول فيه أن صلاة الظهر قبل وقتها تنعقد نافذة فيجب الطهارة بإرادتها تأمل (قوله الصحيح الخ) حتى عليه المحقق في فتح المقدير واستوجهه في التحرير وحججه أيضاً العلامة الكاكي لـ كنهه لا يشمل غير الصلاة الواجبة فلذلك زاد عليه هنا قوله أو إرادة الخ وما مر عن الزيلعي ملاحظ هنا أيضاً (قوله وجوب الصلاة) أي لا وجودها لأن وجودها مشروط بها فكان متأخراً عنها والمتأخر لا يكون سبباً للمتقدم اهـ غناية وظاهره أنه بدخول الوقت تجب الطهارة لكنه وجوب موسع كوجوب الصلاة فإذا ضاق الوقت صار الوجوب خفياً مضيقاً بحر (قوله وقيل سببها الحدث) أي دورانها معه وجوداً وعدمه ودفع عن كون الدوران ذليلاً ولأن سلم قال دوران هنا مفقود لأنه قد يوجد الحدث ولا يوجد وجوب الطهارة كما قبل دخول الوقت وفي حق غير البالغ وعلمه في البحر لكن سياق ما يؤيده (قوله وما قيل) القائل صاحب البحر في باب الحدث في الصلاة تبعاً لصاحب الفتح كما نقله عنه صاحب النهر هناك ثم قال وهو تعريف بالحكم كما ذكره الشارح قال بعض الفضلاء في كون هذا التعريف تعريفاً بالحكم نظر إذ حكم الشيء ما كان اثره خارجاً عنه مترتباً عليه والمنفعة المذكورة ليست كذلك وإنما حكم الحدث عدم صحة الصلاة معه وحرمة مس المصنف ونحو ذلك كما هو ظاهر فالتعريف بالحكم كما يقال مثلاً الحدث هو ما لا تصح الصلاة معه ونحو ذلك قائل اهـ كذا في حاشية الشيخ خليل القتال (قوله شرعية) أي اعتبرها الشرع مانعاً ط (قوله إلى غاية استعمال) الإضافة للبيان والسين والتاء زائدتان ط (قوله تعريف بالحكم) علمت ما فيه على أنه مستعمل عند الفقهاء لأن الأحكام محل مواقع أفعالهم (قوله وقيل سببها القيام إلى الصلاة) ذكر في البحر أنه محتمل في الخلاصة قال وصرح في غاية البيان بفساده لصحة الاكتفاء بوضوء واحد لصلوات مادام متطهراً وقد دفع بأنها سبب بشرط الحدث فلا يلزم ما ذكر خصوصاً أنه ظاهر الآية اهـ أقول هذا الدفع ظاهر والأورد الفساد المذكور على القولين الآخرين في كلام الشارح (قوله ونسباً) أي القول بسببية الحدث والنبط والقول بسببية القيام اهـ ح (قوله إلى أهل الظاهر) هم الأخذون بطواهر النصوص من أصحاب الإمام الجليل أبي سليمان داود الظاهري واعترض بأن المنسوب إليهم هو الثاني من القولين أما الأول منهم فقسبه الأصوليون إلى أهل الطرد وهم المستدلون على علة الحكم بالطرد والعكس ويسمى الدوران كالإمام الرازي وأتباعه وخالفهم فيه الحنفية ومحققو الأشاعرة (قوله وفسادهما ظاهر) لما علمته مما يرد عليهم لكن علمت الجواب عما يرد على الثاني فكان عليه أفراد الضمير في الموضعين (قوله إن اثر الخلاف) أي فائدة الاختلاف في السبب (قوله في فهو التعاليت) أي في التعاليت ونحوها كصدق الأخبار بوجوب الطهارة وكذبه إفاده ط وفيما إذا استشهدت الحائض قبل انقطاع الدم فقد صحح في الهداية أنها تغسل فكان تعصماً لكون السبب الحدث أعني الحيض إفاده في البصر أي لأن الغسل وجب عليها بالحيض لوجود شرطه وهو انقطاع الدم بالموت وهذا مؤيد لقول أهل الطرد (قوله فأنت طالق) أي تطلق بإرادة الصلاة على الأول وبوجوبها على الثاني وبالحدث أو النبط على الثالث وبالقيام إلى الصلاة على الرابع (قوله بالتأخير عن الحدث) أي أو النبط أو عن إرادة الصلاة أو القيام إليها ط (قوله ذكره في التوشيع) هو شرح الهداية للعلامة سراج الدين الهندي قال في غمل البصر وقد نقل الشيخ سراج الدين الهندي الإجماع على أنه لا يجب الوضوء على الحدث والغسل على الجنب والحائض والنفساء قبل وجوب الصلاة أو إرادة ما لا يحل إلا به اهـ أقول الظاهر أن المراد بالوجوب وجوب الاداء لثبوت الاختلاف في سبب الطهارة ويلزم منه ثبوت الاختلاف في وقت الوجوب كما لا يخفى ثم رأيت في النهر

والنفل لكن بترك إرادة النفل  
يدقق الوجوب ذكره الزيلعي  
في الظهار وقال العلامة فاسم  
في نكته الصحيح أن سبب  
وجوب الطهارة وجوب الصلاة  
أو إرادة ما لا يحل إلا بها  
(وقيل) سببها (الحدث) في  
الحكمة وهو وصف شرعي  
يحل في الأعضاء يزيل  
الطهارة وما قبل أنه مانعة  
شرعية قائمة بالأعضاء إلى  
غاية استعمال المنزل تعريف  
بالحكم (والنبت)  
في الحقيقة وهو عين مستندة  
شرعاً وقيل سببها القيام إلى  
الصلاة ونسباً إلى أهل الظاهر  
وفسادهما ظاهر وأعلم أن اثر  
الخلاف انما يظهر في نحو  
التعاليت فهو واجب عليك  
طهارة فأنت طالق دون الآثم  
للاجتماع على عدمه بالتأخير  
عن الحدث ذكره في التوشيع

ففي ذلك بين كلام الهندي وما قد مناه أنفع من الهداية (قوله وبه اندفع ما في السراج الخ) هو شرح مختصر  
 القدوري للحدادي صاحب الجوهرة وذلك حيث ذكر أن وجوب الغسل من الحيض والنفس بالانقطاع عند  
 الكرخي وعامة العراقيين وبوجوب الصلاة عند البخاريين وهو المختار ثم قال وفائدة الخلاف فيما إذا انقطع  
 الدم بعد طلوع الشمس وأخرت الغسل إلى وقت الظهر فتأثم على الأول لا على الثاني وعلى هذا الخلاف وجوب  
 الوضوء فعند العراقيين يجب الوضوء للحدث وعند البخاريين للصلاة اه (قوله بل وجوبها) أي الطهارة  
 (قوله بدخول) خبر بعد خبر لقوله وجوبها لا متعلق بقوله موسع وكون وجوبها بدخول الوقت يؤيد ما قدمه  
 عن العلامة قاسم من أن سبب وجوبها وجوب الصلاة اه وجوب الصلاة أيضا بدخول الوقت اه ح (قوله  
 فيهما) أي في الطهارة والصلاة (قوله وشرائطها) أي الطهارة قال في الحلية هو جمع شرط على خلاف  
 المعروف من القاعدة الصرفية اذ لم يحفظ فعائل جمع فعل بل جمعه شروط (قوله شرائط وجوبها الخ) أي  
 الطهارة اعم من الصغرى والكبرى وشرائط الوجوب هي ما اذا ايجتعت وجبت الطهارة على الشخص وشرائط  
 العصمة لا تصح الطهارة الا بها ولا تلازم بين النوعين بل بينهما عموم وجهي وعدم الحيض والنفس شرط  
 للوجوب من حيث الخطاب والعصمة من حيث اداء الواجب افاذه ط (قوله شرط الوجوب) مفرد مضاف  
 فيعم وهو مبتدأ أخبره العقل الخ ط (قوله العقل الخ) فلا تجب على مجنون ولا على كافر بناء على المشهور  
 من أن الكفار غير مخاطبين بالعبادات ولا على عاير عن استعمال المطهر ولا على قاذم الماء أي والتراب ولا على  
 صبي ولا على متطهر ولا على حائض ولا على فضاء ولا مع سعة الوقت وهذا الاخير شرط لوجوب الاداء وما قبله  
 لاصل الوجوب (قوله ما) بالرفع والتنوين على اسقاط العاطف وتقدير مضاف أي ووجود ماء مطلق  
 طهور كاف او ما يقوم مقامه من تراب طاهر (قوله وشرط صحة الخ) الصحة ترتب المتصود من الفعل  
 عليه ففي المعاملات الحل والملك لانهم المقصودان منها وفي العبادات عند المتكلمين موافقة الامر مستحسنة  
 ما يتوقف عليه وعند الفقهاء بزيادة قيد وهو اندفاع وجوب القضاء فصلاة غائبة الطهارة مع عدمها صحيحة  
 على الأول لموافقة الامر على غلته لا على الثاني لعدم سقوط القضاء وتقامه في التحرير وشرحه (قوله عموم  
 البشرية الخ) أي أن يعم الماء جمع المحل الواجب استعماله فيه (قوله في المرة) بدون همزة مؤنث مره يقال  
 فيها مرة ومرة وامرأة ذكر الثلاث في القاموس (قوله فقد نفاسها وحيضها) أي وفقد حيضها فاهما  
 شرطان (قوله وأن يزول كل مانع) أي من تحول مص وشيع وهذا الشرط الرابع ويغني عنه الأول  
 والاولى ما في البحر حيث جعل الرابع عدم التلبس في حالة التطهير بما يقضيه في حق غير المعذور بذلك (تنبيه)  
 جميع الشروط الاول ترجع الى ستة وهي الاسلام والتكليف وقدرة استعمال المطهر ووجود حدث وفقد  
 المنافي من حيض ونفاس وضيق الوقت والاختيار ترجع الى اثنين تسميم المحل بالمطهر وفقد المنافي من  
 حيض ونفاس وحدث في حق غير المعذور به وقد نطقتا بقولي

شرط الوجوب جاء ضمن ست \* تكليف اسلام وضيق وقت

وقدرة الماء الطهور الكافي \* وحدث مع اتقا المنافي

واثنان للصحة تسميم المحل \* بالماء مع فقد منافي للعمل

(قوله وجعلها) أي هذه الشروط وقد نقل هذا التقسيم العلامة البيري عن شرح القدوري للآمدى (قوله  
 أربعة) أي أربعة أنواع في الاول ثلاثة وكذا الثاني وفي الثالث أربعة وفي الرابع اثنان (قوله وجودها  
 الحسي) أي الذي تصير به الطهارة موجودة في الحس والمشاهدة أي يصير فعلها موجودا او لا فهي  
 وصف شرعي لا وجود له في الخارج ثم لا يخفى انه ليس الضمير في وجودها بالشروط حتى يرد أن القدرة لا وجود لها  
 فانهم (قوله وجود المزيل) أي الماء والتراب (قوله والمزال عنه) أي الاعضاء (قوله مشروع  
 الاستعمال) أي بأن يكون الماء مطلقا طاهرا ومطهرا (قوله في مثله) أي مثل الشروط ولو قال  
 مشروع الاستعمال فيها أي الطهارة لكان أولى وخرج به نحو الزيت فانه مشروع الاستعمال  
 لكن في الدهن مثلا ط اقول وفي بعض النسخ في محله وهو الاولى (قوله التكليف) فحتم ثلاثة وهي  
 العقل والبلوغ والاسلام بناء على ما قد مناه من المشهور (قوله والحدث) أي الاصغر أو الاكبر (قوله

وبه اندفع ما في السراج من  
 اثبات الثمرة من جهة الاثم بل  
 وجوبها موسع بدخول الوقت  
 كالصلاة فاذا ضاق الوقت  
 صار الوجوب فيهما مضيقا  
 وشرائطها ثلاثة عشر على  
 ما في الاشياء شرائط وجوبها  
 تسعة وشرائط صحتها أربعة  
 ونظمها شيخ شيعتنا العلامة  
 علي المتدسي شارح نظم  
 الكثر فقال

شرط الوجوب العقل والاسلام  
 وقدرة ماء والاحتلام  
 وحدث ونقي حيض وعدم  
 نفاسها وضيق وقت قد جعم  
 وشرط صحة عموم البشرية  
 بما في الطهور ثم في المرة  
 فقد نفاسها وحيضها وأن  
 يزول كل مانع عن البدن  
 وجعلها بعضهم أربعة شرط  
 وجودها الحسي وجود المزيل  
 والمزال عنه والقدرة على  
 الزالة وشرط وجودها  
 الشرعي كون المزيل مشروع  
 الاستعمال في مثله وشرط  
 وجوبها التكليف والحدث



من اهله) بأن لا تكون حائضاً ولا نفساء وهذا لم يذكره في النظم الا في (قوله في محله) وهو جميع الجسد في  
 القبل والاعضاء الاربعة في الوضوء وتقدم أن هذا أيضاً من شروط الوجود ويحتمل أنه اراد به تعميم البشارة  
 (قوله مع فقد مانعه) بأن لا يحصل ناقض في خلال الطهارة لغير معذوريه (قوله وتعلمها) عطف على جعلها  
 وهذا النظم من بحر الطويل وفيه من عيوب القوافي التحري يد بالحاء المهملة وهو الاختلاف في الاضرب فان  
 ضرب البيت الاول والبيت الرابع محذوف وزنه فعولن وباقي الايات اضر بها نامة وزنها مفاعيلن فالمناسب  
 أن يقول في البيت الاول مقسمة في عشرة بعدها اثنان وفي البيت الرابع طهورية أيضاً فخذها باذعان  
 (قوله تعلم) فعل أمر (قوله للوضوء) ومثله القبل (قوله سلامة اعضاء) اشارة الى المزال منه اه ح  
 اي لانه من اضافة الصفة الى موصوفها أي اعضاء سالمة افاده ط (قوله وقدرة امكان) أي تمكن من  
 الازالة (قوله لمستعمل) صفة قدرة أو امكان (قوله القراح) كسحاب أي انما ليس خاموس (قوله  
 وهو) بضم الهاء واسكان الواو بعدها للضرورة راجع للماء (قوله معها) ظرف منصوب لقطعها عن الاضافة  
 متعلق بمحذوف خبره هو وأصله معها وانما نص على انضمامه اليها لانه لما ذكر الماء على كونه مضافاً اليه فربما  
 يتوهم انه ليس قسماً برأسه وانه من تمة المضاف وليس كذلك بل هو بيان لوجود المنزل اه ح (قوله  
 وشرط) بالنصب مفعول لخذ محذوف وافسره قوله الا في خذها أي الشروط المهمة من عموم المصدر المضاف  
 وهو أولى من الرفع على الابتداء لان خبره قوله خذها أو قوله نطلق فيلزم عليه الاخبار بالجله الطلية أو اقتران  
 الخبر بالفاء (قوله بامعان) أي تأمل واتقان ط (قوله نطلق ماء) من اضافة الصفة للموصوف وهو  
 خبر مبتدأ محذوف والمراد كون الماء مطلقاً والظاهر كما قال ط أن هذا الشرط مغن عن الطهارة  
 والطهورية أي لان غير الطاهر وغير المطهر غير مطلق (قوله مع) بسكون العين ط (قوله وشرط)  
 بالنصب أيضاً لا غير عطف على شرط المنصوب أي وخذ شرط وجوب الخ اذ ليس بعده ما يصح الاخبار به  
 عنه (قوله بالغ) بالاضافة وهو شرط ثان والشرط البلوغ ط أي لا ذات البالغ (قوله التميز) بمحذوف  
 العاطف ثم يحتمل انه معطوف على اسلام فيكون مرفوعاً أو على الحدث فيكون مجروراً ط (قوله  
 يا عاني) أي يا تاحضد الفوائد وهو أولى من تفسيره بالاسير افاده ط (قوله وشرط) مبتدأ وزوال خبره ط  
 (قوله يبعد) بتشديد العين (قوله من ادران) بنقل حركة الهمزة الى النون وهو بيان لما والدرن الوسخ  
 خاموس (قوله كشمع) بسكون الميم لغة قليلة وأنكرها القراء فقال الفصح كلام العرب والمولدون يسكنونها  
 لكن قال ابن فارس وقد تنقح الميم قال في المصباح فأنهم أن الاسكان اكدر اه (قوله ورمص) بفتح الراء  
 والميم وبالصاد وسخ يجمع في الموق بما يلي الانف وسكنت الميم لضرورة النظم اه ح (قوله لم يتخلل الوضوء)  
 اللام من الوضوء آخر الشطر الاول والواو منه اول الشطر الثاني (قوله مناف) كترج ربح ودم ط أي  
 لغير المعذور بذلك (قوله يا عظيم ذوى الشأن) أي العظم أي يا عظيمهم وفي نسخة ذى وليست بصواب لاختلال  
 النظم ط اقول والذي رأيته من التبخ يا عظيم الشأن وهو خطأ أيضاً (قوله وزيد على هذين) أي شرطى  
 العصة ط (قوله تقاطر) وأقله قطرتان في الاصح كما يأتي (قوله مع الفسلات) أي المفروضة وأخرج بها  
 المسح فلا يشترط فيه تقاطر (قوله ليس هذا الخ) أي ليس هذا الشرط وهو التقاطر بمشترط عند الامام  
 أبي يوسف يعقوب رضى الله عنه والمعقد الاول ط (تنبيه) يراعى ما ذكره من شروط العصة فقد الحضيض  
 والنفاس كما مر وهو من شروط الوجود الشرعى أيضاً وكذا من شروط الوجوب والذي يظهر لي أن شروط  
 الوجود الشرعى شروط للعصة وبالعكس اذ لا فرق يظهر فتدبر (قوله وصفتها) أي الطهارة (قوله فرض)  
 أي قطعى ط (قوله للصلاة) فرضها ونفلها ط (قوله وواجب) الاولى واجبة (قوله للقول الخ)  
 يعنى انه قيل بأنها واجبة لمس المصنف لا فرض للاختلاف في تفسير الآية فلم تكن قطعية الدلالة حتى ثبت  
 الفرضية لان قوله تعالى لا يمس الا المطهرون قيل انه صفة لكتاب مكنون وهو اللوح وقيل صفة لقرآن كريم  
 وهو المصنف فعلى الاول المراد من المطهرين الملائكة المقربون لانهم مطهرون عن ادناس الذنوب أي لا يطعم  
 عليه سواهم وعلى الثاني المراد منهم الناس المطهرون من الاحداث وعليه اكثر المفسرين ويؤيده أن فيه حمل  
 المس على حقيقته والاصل في الكلام الحقيقة واحتمال غيرها بلا دليل لا يقدر في صحة الاستدلال اذ قل

وشرط صحتها صدور الطهر من  
 أهله في محله مع فقد مانعه  
 وتعلمها فقال  
 تعلم شروطاً للوضوء مهمة  
 مقسمة في أربع وثمان  
 فشرط وجود الحس منها ثلاثة  
 سلامة اعضاء وقدرة امكان  
 لمستعمل الماء القراح وهو ماء  
 وشرط وجود الشرع خذها بامعان  
 فطلق ماء مع طهارته ومع  
 طهورية أيضاً فقرر بيان  
 وشرط وجوب وهو اسلام بالغ  
 مع الحدث التميز بالعقل يا عاني  
 وشرط تعميم الوضوء زوال ما  
 يبعد اتصال المياه من ادران  
 اكشمع ورمص ثم لم يتخلل الوضوء  
 وضوء مناف يا عظيم ذوى الشأن  
 وزيد على هذين أيضاً تقاطر  
 مع الفسلات ليس هذا الذى الثانى  
 وصفها فرض للصلاة وواجب  
 للطواف قبل ومن المصنف  
 للقول بأن المطهرين الملائكة



لا يوجد دليل إلا احتمال فلا يقال في ذلك **الخطيئة** أو الله تعالى أعلم أشار الشارح إلى اختيار القول بالفرضية  
 وقوله **الخطيئة الخطي** وهو اختيار الشرع بل لا يمكن سبأ في أن الفرض ما قطع بلزومه حتى يكفر بجاهده وهذا  
 ليس كذلك لما في الخلاصة أنه لو أنكر الوضوء لغير الصلاة لا يكفر عندنا إلا أن يجاب بأنه من الفرض المصلي  
 وهو أقوى نوعي الواجب وأضعف نوعي الفرض فلا يكفر بجاهده كما يأتي بيانه وبه يحصل التوفيق بين القولين  
 والله الموفق **(قوله وسنة للنوم)** كذا في شرح الملتقى لكن عدّه الشرع بل لا يوجب في المندوبات وجعل  
 الأنواع ثلاثة فليحفظ ابن عبد الرزاق **(قوله في نيف)** قال في المختار النيف وزن الهين الزيادة يخفض ويشدد  
 ويقال عشرة ونيف ومائة ونيف وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني اه ط **(قوله ذكرتها في)**  
**الخزائن** ذكرها في مكروهات الوضوء فنها عند استيقاظ من نوم ولدائمة عليه وللوضوء على الوضوء إذا تبدل  
 المجلس وغسل ميت وحله ولو قتل كل صلاة وقبل غسل جنبه وبجنب عند أكل وشرب ونوم ووطء ولغضب  
 وقراءة وحديث وروايته ودراسة علم وأذان وإقامة وخطبة ولونكاحا وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم ووقوف  
 وسعي شرب لآلئ ومس كتب شرعية تعظيما لها إمداد وسجي ونظر لحاسن امرأة نهر ولطلق الذكر كما يأتي  
 قبيل المياه وفي ابتداء الفصل كما يأتي في محله ولكل صلاة لوم متوضعا لانه ربما اغتاب أو كذب فان لم يمكنه تيمم ونوى  
 به رفع الأثم فتساوى الصوفية فهي مع السبعة التي هنا نيف وثلاثون كما ذكره إفاده ابن عبد الرزاق **(قوله)**  
**بعد كذب وغيبة)** لانها من النجاسات المعنوية ولذا يخرج من الكاذب تنبأ عدمه الملك الحافظ كما ورد  
 في الحديث وكذا أخبر صلى الله عليه وسلم عن ربيع منته بأخبار ربيع الذين يقتلون الناس والمؤمنين ولا تف  
 ذلك منا وامتلأوا فمنا منها لا تظهر لنا كالساكن في محله الدباغين وسبأ في أن شاء الله تعالى في كتاب الخطر  
 والاباحة الكلام على الكذب والغيبة وما يرخص منها **(قوله وقهقهة)** لانها لما كانت في الصلاة جنبية  
 تنقض الوضوء اوجبت نقصان الطهارة خارجها فكان الوضوء منها مستحبا كما ذكره سيدي عبد الغني  
 التابلسي في نهاية المراد على هدية ابن العماد **(قوله وشعر)** أي قبح امداد وقد من بيان القبح منه وغير القبح  
 عند الكلام على المقدمة ومن اراد من بيانه نهاية المراد فعله بنهاية المراد **(قوله وأكل جزور)** أي أكل لحم  
 جزور أي جعل لقول بعضهم بوجوب الوضوء منه وهذا يدخل في عموم قوله بعد وللخروج من خلاف العلماء إفاده  
 ط **(قوله وبعد كل خطيئة)** عطف عام على خاص بالنسبة إلى ما ذكره مما هو خطيئة وذلك لما ورد في الأحاديث  
 من تكفير الوضوء للذنوب **(قوله وللخروج من خلاف العلماء)** كس ذكره ومس امرأة **(قوله وركتها)**  
 هو في اللغة الجانب الأقوى وفي الاصطلاح الجزء الذاتي الذي تتركب الماهية منه ومن غيره شرح المنية  
 للبي **(قوله غسل ومسح وزاويل نجس)** أي مجموع الثلاثة ففي النجاسة المرتبة زوايل عين النجس وفي غير  
 المرتبة والحدث الأكبر غسل فقط وفي الحدث الأصغر غسل ومسح وأما نحو العصر والتلث في الشروط  
**(قوله ونحوهما)** من مائع وذلك وذكاة وغير ذلك مما سبأ في المطهرات **(قوله وهي مدينة)** لانها من  
 المائدة وهي من آخر القرآن نزولا **(فائدة)** المدنى ما نزل بعد الهجرة وان كان في غير المدينة والمكي ما نزل قبلها  
 وان كان في غير مكة وهو الأصح من أقوال ثلاثة حكاه السيوطي في الاتقان ط **(قوله وأجمع أهل)**  
**السير)** جمع سيرة أي المخازي وهذا رد لما يقال يلزم أن تكون الصلاة بلا وضوء إلى وقت نزول آية الوضوء  
 لان ذلك كرت أن آية الوضوء مدينة مع أن الصلاة فرضت بمكة ليلة الإسراء بل في المواهب عن فتح الباري أنه كان  
 صلى الله عليه وسلم قبل الإسراء يصلي قطعاً وكذلك أصحابه ولكن اختلف هل اقترض قبل الخمس شيء من  
 الصلاة أم لا فقيل ان الفرض كان صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها لقوله تعالى وسبح بحمده ربك قبل  
 طلوع الشمس وقبل غروبها اه **(قوله مع فرض الصلاة)** ان اريد بها الصلوات الخمس اشكل بما قدمناه  
 أكفائه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها قطعاً واطهاراً أن المصية للمكان لا للزمان فلا يلزم أن تكون صلاته  
 قبل الاقتراب بلا وضوء ولذا اعم به بقوله وانه عليه السلام الخ **(قوله بل هو شرعة من قبلنا)** انتقال  
 إلى جواب آخر وهو مبنى على المختار من أنه عليه الصلاة والسلام قبل مبعثه كان متعبداً بشرع من قبله لان  
 التكليف لم ينقطع من بعثه آدم ولم يترك الناس سدى قط وتضاف روايات صلاته وصومه وجمعه ولا تكون  
 طاعة بلا شرع لان الطاعة موافقة الأمر وكذا بعد مبعثه عليه الصلاة والسلام وبسط ذلك في التحرير

وسنة النوم ومندوب في نيف  
 وثلاثين موضعاً ذكرتها في  
 الخزائن منها بعد كذب وغيبة  
 وقهقهة وشعروا كل جزور وبعد  
 كل خطيئة وللخروج من خلاف  
 العلماء وركتها غسل ومسح  
 وزوايل نجس وألتها ماء وتراب  
 ونحوهما ودليلها آية إذا قمتم  
 إلى الصلاة وهي مدينة إجماعاً  
 وأجمع أهل السير أن الوضوء  
 والفصل فرضاً بمكة مع فرض  
 الصلاة بتعليم جبريل عليه  
 السلام وانه عليه الصلاة  
 والسلام لم يصل قط إلا بوضوء  
 بل هو شرعة من قبلنا

مطا  
 في تعبد عليه السلام بشرع  
 من قبله

وشرحه وسيأتي قول كتاب الصلاة أن المختار عندنا عدمه وهو قول الجمهور (قوله بدليل الخ). أي بدليل الحديث الذي رواه احمد والدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنه وفي آخره ثم دعاه فقبضاً ثلاثاً ثم قال هذا وضوء الخ ودفع بأن وجوده في الانبياء لا يدل على وجوده في اعمهم ولهذا قيل انه من خصائص هذه الامة بالنسبة الى بقية الامم دون انبيائهم لحديث البخاري ان اتي يدهون يوم القيمة غزرا يحملين من آكل الوضوء واجب بأن الظاهر منه أن الخاص بهذه الامة الفقرة والتجديد لا اصل الوضوء وبأن الاصل أن ما ثبت للانبياء ثبت لا محذور يؤيده ما في البخاري من قصة سارة مع الملك انه لما هم بالذوق منها قامت توشاً وتصلي ومن قصة جريج الراهب انه قام فتوشاً قبل يمكن حل هذا على الوضوء اللغوي اقول حيث ثبت الوضوء الشرعي للانبياء بحديث هذا وضوء الخ فحمل الوضوء الثابت لا محذور بالقصتين المذكورتين على اللغوي لا بدله من دليل لان الاصل عدم الفرق (قوله من غير انكار الى آخره) افادته لا يحتاج الى قيام الدليل على بقائه أما لو قص علينا مقترنا بالانكار كما في قوله تعالى حرمنا عليهم شحومهم الاية فانه انكر بقوله تعالى قل لا اجد فيها أوحى الى الآية ونهزم السبت أو ظهر نفسه بعد اقراره كالتوجه الى بيت المقدس فلا يكون شرعاً لنا بخلاف شحوم كتبنا عليهم فعياناً وشحوم عاشوراء (قوله فائدة نزول الآية الخ) جواب عما يقال اذا كان الوضوء فرض بمكة مع فرضية الصلاة وهو أيضاً شرع من قبلنا فقد ثبتت فرضيته فافادة نزول آية المائدة افاده ط (قوله تقرير الحكم الثابت) أي تنبيته فانه لما لم يكن عبادة مستقلة بل تابعة للصلاة احتل أن لا تهم الامة بشأنه وأن يتساهلوا في شرائطه واركانه بطول العهد عن زمن الوحي واتساق السالكين يوماً فيوماً بخلاف ما اذا ثبت بالنص المتواتر الباقي في كل زمان وعلى كل لسان اه درر (قوله وتأتي) مصدر وتأتي معطوف على تقرير (قوله اختلاف العلماء) أي المجتهدين في النية والدلك والترتيب وقضه بالمسوق والمسوح (قوله على نيف وسبعين حكماً) منها أن المراد بالقيام ارادته واقتضاء اللفظ استحباب الفصل عقبه لانه محكم وأن الواجب الاسالة دون المسح بلا اشتراط الدلك ولا النية ولا الترتيب ولا الولا ولا جواز مسح الرأس من أي جانب كان ودلائلها على بطلان الجمع بين الفصل والمسح وعلى جواز مسح الخفين وعلى أن الاستنجاء ليس بفرض وعلى تعميم البدن في الفصل وعلى وجوب المضمضة والاستنشاق فيه وعلى وجوب التيمم لمريض خاف الضرر وعلى جوازه في كل وقت وعلى جوازه لخائف سبع وعدو وعلى جوازه للجنب وعلى أن ناسي الماء يتيمم مع وجوده وعلى أن التيمم اذا وجد الماء خلال الصلاة يلزمه الوضوء وعلى جواز الوضوء بماء نبيذ التمر اه ملخصاً من شرح ابن عبد الرزاق قال وانما اقتصرنا على ذلك لاستبعاد بعضها وتقاوب بعضها البعض (قوله كلها) أي الثمانية أي كل واحد منها فيه شيئاً فابلجته ستة عشر ط (قوله طهارتين) تنبيه طهارة بالمعنى المصدري ط (قوله الوضوء والفصل) أي في قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وقوله وان كنتم جنباً فاطهروا (قوله الماء والصعيد) أي في قوله فاغسلوا لان الفصل بالماء وقوله فتميموا صعيداً (قوله وحكمين) تنبيه حكم بمعنى محكوم به أي مأمورية ط (قوله وموجبين) كسر الجيم فانهما موجبان للطهارة ط أي بناء على القول بأن الحدث هو سبب الوجوب (قوله الحدث) أي الاصغر في قوله تعالى أوجاء احد منكم من الفائط والجنابة أي الحدث الاكبر في قوله تعالى وان كنتم جنباً (قوله ومبجيين) أي للترخص بالتيمم (قوله المرض والسفر) أي في قوله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر (قوله والاجالى) أي في قوله تعالى فاطهروا فانه لم يفصل فيه مقدار المضبول كما فصل في الوضوء ولذا وقع في مقداره اختلاف المجتهدين (قوله وكأيتين) تنبيه كناية ومن معانيها لغة أن تتكلم بشئ وأنت تريد غيره وهنا كذلك فانه عبر بالفائط وهو المكان المنخفض وأريد به الخارج من الانسان وعبر بالاماسة المأخوذة من المس باليد وأريد بها الجماع ومنه يقال للزانية لا تمنع كف لاس (قوله وكرامتين الخ) أي نعمتين تفضل بهما تعالى على عباده بقوله ليظهركم به وليتم نعمته عليكم (قوله تطهير الذنوب) لما رواه مسلم ومالك عن فروعا اذا قوض المبدل بالمسح أو المضم من فسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظير اليها بعينه مع الماء أو مع آخر قطر الماء فاذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة كان بطشتها يداه مع الماء أو مع آخر قطر الماء فاذا غسل وجهه خرج كل خطيئة مشبهتاً بوجهه مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج قتيلاً من الذنوب

سطلب  
الذين اصل الوضوء من  
خصوصيات هذه الامة بل  
الفترة والتجديد

بدليل هذا وضوء وضوء  
الانبياء من قبلي وقد تقررت  
الاصول أن شرع من قبلنا  
شرع لنا اذا نهى الله تعالى  
ورسوله من غير انكار ولم يظهر  
نفسه ففائدة نزول الآية تقرير  
الحكم الثابت وتأتي اختلاف  
العلماء الذي هو رجة كيف  
وقد اشغلت على نيف وسبعين  
حكماً مبسوطاً في تيمم الضياء  
من فوائد الهداية وعلى ثمانية  
امور كلها مثني طهارتين  
الوضوء والفصل ومطهرين  
الماء والصعيد وحكمين الفصل  
والمسح وموجبين الحدث  
والجنابة ومبجيين المرض  
والسفر ودليلين التفصيلي في  
الوضوء والاجالى في الفصل  
وكأيتين الفائط والاماسة  
وكرامتين تطهير الذنوب واتمام  
النعمه

وفي رواية لمسلم وغيره مرفوعاً من فوضاً فأخسشت الوضوء فخرجت خطايا من جسدي حتى تخرج من تحت أظفاري (قوله أي بموته شهيداً) أقول جواباً للفتنة والتعجيل يوم القيمة لحديث البخاري المار (قوله لم يعم الخ) أي فإنه لو قال آمنتم لا تخص بالخاصين في عصره صلى الله عليه وسلم ورد في غاية البيان بأن الموصوف بصفة عامة يتعمم (قوله وكأنه مبني الخ) لأن ظاهره أن الأصل التعبير بآمنتم (قوله التفاتاً) هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة أعني التكلم أو الخطاب أو الغيبة بعد التعبير عنه بأخر منها بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويتروقه السامع (قوله والتحقق خلافه) لأن المنادى مخاطب فحق ضميره أن يأتي على طريق الخطاب فيقال يا فلان إذا فعلت ولا يقال إذا فعل وانما جرى في الصلاة بضمير الغائب لعوده على الموصول والموصول من الأسماء الظاهرة وكلها غيب فإذا تم الموصول بصلته العائد ضميرها عليه فتمض الكلام للخطاب الذي اقتضاه النداء فليس حينئذ في الكلام عدول عن طريق إلى طريق آخر وإذا كان جميع ما ورد في القرآن وكلام العرب من أمثال هذا النداء لم يجرى إلا على هذه الطريقة فدعوى العدول في جميع ذلك لا تجمع نعم العائد إلى الموصول قد سمع فيه الخطاب والتكلم قليلاً في غير النداء كما في قول علي تكرم الله وجهه أنا الذي سمعني أي حيدره وقول كثير وأنت التي حببت كل قصيدة \* إلى وما تدري بذلك القصائر

فهو من الالتفات كما قدمناه في أول الخطبة وقد مناهناك أيضاً عن المضي أن القول بالالتفات في الآية سهو ومثله في شرح تلميح المعاني (قوله التحقيق) أي الدالة على تحقق مدخولها غالباً وقوله التشكيكية أي الدالة على أنه مشكوك فيه غالباً وقد تستعمل كل منهما مكان الأخرى كما بين في محله (لطيفة) أن للشك مع إنهاجازمة وإذا لجزم مع أنها لا تجزم وقد ألفز في ذلك الإمام الزمخشري فقال

أنا إن شككت وجدتموني جازماً \* وإذا جزمت فأنني لم أجزم

قوله من الأمور اللازمة) أي الغالبة الوجود بالنظر إلى ديانة المسلم كما في غاية البيان للعلامة الاتفاقي (قوله والجناية الخ) أي لأنها يمكن أن لا تقع أصلاً ط (قوله في الغسل والتميم) أي قوله تعالى وإن كنتم جنباً وقوله تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط (قوله ليعلم أن الوضوء سنة الخ) وهو الذي لا يكون عن حدث وهذا يدل على أن قوله تعالى فاغسلوا الخ مستعمل في الوجوب والتدب الوجوب في الحدث والتدب في غيره وهو مخالف لما ذكره من أن الحدث في الآية مراد ويؤخذ منه أن التيمم والغسل لا يكونان إلا فرضاً للتصريح بالحدث فيهما وفيه أن الغسل يتدب في مواضع ويسن في أخرى وكذا يقوم التيمم مقام الوضوء لتعود نوم ودخول مسجد فلا يشترط فهما أن يكونا فرضاً ط لكن في النهاية لا يقال إن الغسل سنة للجمعة فيثبت التسوق فيه لأننا نقول المدعى أنه لا يسن لكل صلاة أو نقول إن اختيار البردوى أنه سنة لليوم وللصلاة (قوله والوضوء على نور) هذا لفظ حديث ذكره في الأحياء وقال الحافظ العراقي في تخرجه لم أقف عليه وسبقه لذلك الحافظ المنذري وقال الحافظ ابن حجر حديث ضعيف ورواه رزين في مسنده ٥١ جراحني ثم روى أحمد بإسناد حسن مرفوعاً ولأن أشق على امتي لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء يعني ولو كانوا غير محدثين وروى أبو داود والترمذي وابن ماجه مرفوعاً عن نوحاً على طهر كتب له عشر حسنات ولم يقيد الشارح باختلاف المجلس تعالى ظاهر الحديث وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله في سنن الوضوء (قوله عبر بالآركان) أي ولم يعبر بالفرائض كما عبر غيره (قوله لأنه) أي التعبير بالماخوذ من عبر ط (قوله أفيد) أي أكثر فائدة قال في المنع لأن الركن أخص ولنبه على أن مراد من عبر بالفروض الآركان ٥١ (قوله مع سلامته الخ) اعترض بأن الركن كما اعترف به فرض داخل الماهية فهو أخص من مطلق الفرض ولازم الأعم لازم للأخص واجب عنه بأن مفهوم الركن ما كان جزء الماهية وإن لم يكن هناك أن يكون فرضاً لأن المعبر في الماهيات الاختيارية ما اعتبره الواضع عند وضع الاسم لها ولم يعتبر في الركن بموته بقطعي أو ظني (قوله بالربع) أي ربع الرأس ومثله غسل المرفقين والكعبين فإنه لم يثبت شيء منها بقطعي ولذا لم يكفر الخائف فيها أجمعاً كذا في الخلية (قوله يرد المغسول) أي من الأعضاء الثلاثة سوى المرفقين والكعبين زاد في الدر المنثور وإن أريد أن يلزم عموم المسترأة وأرادة الحقيقة والجواز ٥١ (قوله بما خصناه الخ)

أي بموته شهيداً لحديث من  
داوم على الوضوء مات شهيداً  
ذكره في الجوهرية وانما قال  
آمنوا بالغيبة دون آمنتم ليعم  
كل من آمن إلى يوم القيامة  
قاله في الغيبة وكأنه مبني على  
أن في الآية التفاتاً والتحقق  
خلافه وأتى في الوضوء ماذا  
التحقيق وفي الجناية بأن  
التشكيكية للإشارة إلى أن  
الصلاة من الأمور اللازمة  
والجناية من الأمور العارضة  
ومصرح بذكر الحدث في الغسل  
والتميم دون الوضوء ليعلم أن  
الوضوء سنة وفرض والحدث  
شرط للثاني لا للأول فيكون  
الفصل على الغسل والتميم على  
التيمم عبناً والوضوء على الوضوء  
نور على نور (أركان الوضوء  
أربعة) عبر بالآركان لأنه أخص  
مع سلامته عما يقال إن أرباً  
بالفرض القطعي يرد تقدير  
المسح بالربع وإن أريد  
العمل يرد المغسول وإن  
اجيب عنه بما خصناه في شرح  
الملتقى

٢ سلم على شيخ التوبة وقوله  
٣ عند سؤال من يجبه يعظم  
أنا إن شككت وجود تموني جازمه  
وإذا جزمت فأنني لم أجزم  
قل في الجواب بأن في شرطها  
جزمت ومعناها التردد فاعلم  
وإذا لجزم الحكم أن شرطية  
وقعت ولكن لفظها لم يجزم  
٥١ منه

٣ مطلب  
في حديث الوضوء على الوضوء  
نور على نور



أى من أنه من عموم الجواز والفرق بينه وبين الجمع بين الحقيقة والجواز أن الحقيقة في الأول تجعل فردا من الأفراد بأن يراد معنى يتحقق في كل الأفراد بخلاف الثاني فإن الحقيقة يراد بها الوضع الأصلي والجواز يراد به الوضع الثانوي فهما استعمالان متباينان أو من أن المراد القطعي وبجواب عن إيراد الممسوح بأن المراد أصل المسح فيه وذلك قطعي لثبوته بالكتاب أو بالعمل وبجواب عن إيراد المغسول بأن المراد القدر في الكل ولا شك أنه من هذه الحقيقة على خلاف زفر في المرفقين والكعبين وأبي يوسف فيما بين العذار والأذن ط قال بعض الفضلاء والمخلص من ذلك كله أن نقول إطلاق الفرض عليهما حقيقة عرفية في اصطلاح الفقهاء فيسقط السؤال من أصله اه اقول وإلى هذا أشار في النهاية حيث أجاب بأن الفرض على نوعين قطعي ولفظي وهو الفرض على زعم المجتهد كإيجاب الطهارة بالقصد والحجامة فانهم يقولون يفترض عليه الطهارة عند ارادة الصلاة اه ويأتي بيانه قريبا (قوله ثم الركن) ترتيب اخباري ط (قوله ما يكون فرضا) ومعناه لغة الجانب الأقوى كما قدمناه (قوله داخل الماهية) يعني بأن يكون جزءا منها يتوقف تنوعها عليه والماهية ما به الشيء هو هو سميت به لانه يسأل عنها بما هو (قوله وأما الشرط) هو في اللغة العلامة وفي الاصطلاح ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم وقوله فما يكون خارجا بيان للبراد به هنا والمراد ما يجب تقديمه عليها واستقراره فيها حقيقة أو حكما فالشرط والركن متباينان كذا في الحلية (قوله فالفرض اعم منهما) وقد يطلق على ما ليس واحدا منهما كترتيب ما شرع غير مكرر في ركعة كترتيب القراءة على القيام والركوع على القراءة والسهود على الركوع والقعدة على السجود فان هذه الترتيب كلها فروض ليست بأركان ولا شروط كذا في شرح المنية للعلبي (قوله وهو ما قطع بلزومه) مأخوذ من فرض بمعنى قطع تحرير ويسمى فرضا علميا وعملا للزوم اعتقاده والعمل به (قوله حتى يكفر) بالبناء للمجهول أى ينسب إلى الكفر من الكفر اذ ادعاء كافرا وأما يكفر من التكفير فغير ثابت هنا وان كان جائزا لغة كما في المغرب والاصل حتى يكفر الشارع باحده سواء أنكره قولاً أو اعتقاده كذا في شرح المنار لابن نجيم قتال (قوله كاصل مسح الرأس) أى مجزئاً عن التقدير بربع أو غيره (قوله وقد يطلق الخ) قال في البحر والظاهر من كلامهم في الأصول والفروع أن الفرض على نوعين قطعي ولفظي هو في قوة القطعي في العمل بحيث يفوت الجواز بفواته والمقدار في مسح الرأس من قبيل الثاني وعند الإطلاق ينصرف إلى الأول لكلاهما والفارق بين القطعي والقوي المثبت للفرض وبين القطعي المثبت للواجب اصطلاحا خصوص المقام اه اقول يبان ذلك أن الأدلة السبعة أربعة الأول قطعي الثبوت والدلالة كنصوص القرآن المفصرة أو المحكمة والسنة المتواترة التي مفهومها قطعي الثاني قطعي الثبوت ولفظي الدلالة كآيات المؤولة الثالث عكسه كآخبار الآحاد التي مفهومها قطعي الرابع ظنيهما كآخبار الآحاد التي مفهومها ظني فبالأول ثبت الفرض والحرام وبالثاني والثالث الواجب وكراهة التحريم وبالرابع السنة والمستحب ثم ان المجتهد قد يقوى عنده الدليل القطعي حتى يصير قريبا عنده من القطعي فثبت به بسمه فرضا علميا لانه يعامل معاملة الفرض في وجوب العمل وسمي واجبا نظرا إلى ظنية دليله فهو أقوى نوعي الواجب وأضعف نوعي الفرض بل قد يصل خبر الواحد عنده إلى حد القطعي ولذا قالوا انه إذا كان متلقي بالقبول جاز اثبات الركن به حتى تثبت ركنية الوقوف بعرفات بقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة وفي التلويح أن استعمال الفرض فيما ثبت بلفظي والواجب فيما ثبت بلفظي شائع مستفيض فلفظ الواجب يقع على ما هو فرض علميا وعملا كصلاة الفجر وعلى لفظي هو في قوة الفرض في العمل كالوتر حتى يمنع تذكره صحة الفجر كذكر العشاء وعلى لفظي هو دون الفرض في العمل وفوق السنة كعين الضاحية حتى لا تنفس الصلاة بتركها لكن يجب بحمد السهو اه وتتمام تحقيق هذا المقام في فصل المشروعات من حواشينا على شرح المنار فراجعها فانك لا تجد في غيرها (قوله فلا يكفر باحده) لما في التلويح من أن الواجب لا يلزم اعتقاده حقيقته لثبوته بدليل لفظي ومبنى الاعتقاد على اليقين لكن يلزم العمل بموجبه للدلائل الدالة على وجوب اتباع الظن بها حده لا يكفر وتارك العمل به ان كان ما قولا لا يفسق ولا يضل لان التأويل في مظانه من سيرة السلف والافان كان مستغنيا يضل لان رد خبر الواحد والقياس بدعة وان لم يكن مأقولا ولا مستغنيا يفسق لخروجه عن الطاعة بترك ما وجب عليه اه اقول وما ذكره العلامة الاكمل في العناية من أن الانسليم عدم التكفير لجاحد مقدارا المسح

ثم الركن ما يكون فرضا داخل الماهية وأما الشرط فما يكون خارجا فالفرض اعم منهما وهو ما قطع بلزومه حتى يكفر باحده كاصل مسح الرأس وقد يطلق على العمل وهو ما تفوت الصحة بفواته كلقدر الاجتهادي في الفروض فلا يكفر باحده

مطلب  
قد يطلق الفرض على ما ليس بركن ولا شرط

مطلب  
في الفرض القطعي واللفظي

بلا تأويل له مبني على ما ذهب هو إليه كصاحب الهداية من أن الآية مجملة في حق المقدار وأن حديث  
المغيرة من مسحه عليه الصلاة والسلام بتأصيله الحق بياناً لها فيكون ثابتاً بقطعي لأن خبر الواحد إذا التحق  
ببيان الجمل كان الحكم بعده مضافاً للجمل لا للبيان وما رآه في البحر على صاحب الهداية اجبت عنه  
فيما علقته عليه (قوله غسل الوجه) انفصل فتح الغين لغة إزالة الوسخ عن الشيء بإجراء الماء عليه وبضمها اسم  
لغسل تمام الجسد والماء الذي يغسل به وبكسرهما ما يغسل به الرأس من خطمي وغيره بحر والمراد الأول  
وأضافته إلى الوجه من إضافة المصدر إلى مفعوله والفاعل محذوف أي غسل المتوضي وجهه لكن يرد عليه  
أنه يكون صفة للفاعل وهو غير شرط إذ لو أصابه الماء من غير فعل كفي فالأولى جعله مصدر المبني للجمل على  
إرادة الحاصل بالمصدر أي مفعولية الوجه قال في حواشي المطول المصدر يستعمل في أصل النسبة وفي الهيئة  
الحاصلة منها المتعلقة معنوية أو حسية كهيئة المتحرّكة الحاصلة من الحركة وتسمى الحاصل بالمصدر  
وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالتحرّك والبقاء من الحركة والقيام والفاعل والمفعول للمتعدّي  
كالمالية والمعلومية من العلم واستعمال المصدر بالمعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه انتهى  
أي فهو مجاز مرسل (قوله أي أسالة الماء الخ) قال في البحر واختلف في معناه الشرعي فقال أبو حنيفة ومحمد  
هو الأسالة مع التقاطر ولو قطرة حتى لو لم يسيل الماء بأن استعمله استعمال الدهن لم يجز في ظاهر الرواية وكذا  
لوقضاً بالبلع ولم يطر منه شيء لم يجز وعن أبي يوسف هو مجزئ دبل المحل بالماء سال أول يسيل اه واعلم أنه  
صرح بكفره بذكر التقاطر مع الأسالة وإن كان حدثاً الأسالة أن تقاطر الماء لتأكيده وزيادة التنبيه على  
الاحتراز عن هذه الرواية على أنه ذكر في الحلية عن الذخيرة وغيره أنه قيل في تأويل هذه الرواية أنه سال  
من العضو قطرة أو قطرتان ولم يتدارك اه والظاهر أن معنى لم يتدارك لم يقطر على الفور بأن قطر بعد مهلة  
فعلى هذا يكون ذكر السيلان المصاحب للتقاطر احترازاً عما لا يتدارك فافهم ثم على هذا التأويل يندفع ما أورد  
على هذه الرواية من أن البل بلا تقاطر مسح فيلزم أن تكون الأعضاء كلها مسحوة مع أنه تعالى أمر بالفصل  
والمسح (قوله ولو قطرة) على هذا يكون التقاطر بمعنى أصل الفعل اه ح (قوله أقله قطرتان) يدل عليه  
صبغة التفاعل اه ح ثم لا يخفى أن هذا بيان للقرض الذي لا يجزئ أقل منه لأنه في صدد بيان الفصل  
المفروض وسيأتي أن التقدير مكروه ولا يمكن حل التقدير على ما دون القطرتين لأن الوضوء حيث لا يصح لما علمت  
فتعين أنه لا ينتفي التقدير بالزيادة على ذلك بأن يكون التقاطر ظاهراً ليكون غسلاً يقيناً ويدونها يقرب إلى حدث  
الدهن وربما لا يتقن بسيلان الماء على جميع أجزاء العضو فلذا كرهه فافهم (قوله لأن الأمر) وهو هنا قوله  
تعالى فاعسلوا (قوله لا يقتضي التكرار) أي لا يستلزمه بل ولا يحتمله في الصحيح عندنا وإنما يستفاد من دليل  
خارجي ككثر الصلاة للتكرار وقتها (قوله مشتق الخ) المراد بالاستشقاق الأخذ بمجاز علاقته الإطلاق  
والقييد إذا اشتقاق في الصرف أخذ واحد من الأشياء العشرة من المصدر وهي الماضي والمضارع والأمر واسم  
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والوجه ليس منها اه ح  
لكن في تعريفات السيد الاشتقاق نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنى وتركيباً ومغايرتها في الصيغة  
فإن كان بينهما تناسب في الحروف والترتيب كضرب من الضرب فهو اشتقاق صغيراً وفي اللفظ والمعنى دون  
الترتيب كجذب من الجذب فكبير أو في المخرج كمنعق من المنق فأكبر اه ونحوه في شرح التحرير قال وقد  
تسمى أصغر وصغيراً أو كبيراً وقد تسمى أصغر وأوسط وأكبر والأول أشهر وما نحن فيه من القسم الأول فافهم  
(قوله شائع) خبر اشتقاق وذلك لأن معنى الاشتقاق أن ينظم الصيغتين فأكبر معنى واحد وفي هذا لا وقت  
بأن يكون المشتق منه ثلاثياً فإن يكون المزيد أشبه وأقرب للفهم من الثلاثي لكثرة الاستعمال فصح ذكر  
الاشتقاق لا بصح معناه وإن لم يكن المزيد أصلاً أفاده في النهاية (قوله من الارتعاد) أي الاضطراب  
أخذ منه الرعد لا اضطرابه في السماء واضطراب السحاب منه (قوله واليم) وهو البحر من التيمم وهو القصد  
قال في الكشف لأن الناس يقصدونه وقال أيضاً واشتقاق البرج من التبرج لظهوره وقال في الفائق والحق  
من الاجتنان لاستتارهم عن العيون (قوله سطح جهته) أي أعلاها ط (قوله بقرينة المقام) وهي كون  
المتوضي أو المكلف فاعل المصدر الذي هو غسل اه ط (قوله أي منبت أسنانه السفلى) تفسير للذكر

(غسل الوجه) أي أسالة  
الماء مع التقاطر ولو قطرة وفي  
القبض أقله قطرتان في الأصح  
(مرة) لأن الأمر لا يقتضي  
التكرار (وهو) مشتق من  
المواجهة واشتقاق الثلاثي  
من المزيد إذا كان أشهر في  
المعنى شائع كاشتقاق الرعد  
من الارتعاد واليم من التيمم  
(من مبدا سطح جهته) أي  
المتوضي بقرينة المقام  
(إلى أسفل ذقنه) أي منبت  
أسنانه السفلى

مطلب  
في معنى الاشتقاق وتقسيمه إلى  
ثلاثة أقسام

بأصرك أي إلى أسفل العظم الذي عليه الأسنان السفلى وهو ما تحت العنقفة (قوله طولا) منصوب  
 على التقييد ط (قوله كان عليه) أي على الوجه (قوله شعر) بالاسكان ويحذف قاموس (قوله عدل  
 عن قولهم) أي عدل المصنف عن قول بعض الفقهاء في تعريف الوجه طولا كالصخر والملتقى ط (قوله  
 فصاص) بثلاث القاف والضم اعلاها حيث يتقوى نباته في الرأس نهر (قوله الجاري) صفة لقولهم ط  
 (قوله على الغالب) أي في الانحصاص إذا الغالب فيهم طلوع الشعر من مبدأ سطح الجبهة ومن غير الغالب  
 الاغم وأخواه ط (قوله إلى المطرد) أي العاتم في جميع الافراد ط (قوله ليم الاغم الخ) هو الذي  
 سال شعر رأسه حتى ضيق الجبهة والاصلع هو الذي انحسر مقدم شعر رأسه والانزع هو الذي انحسر شعره من  
 جانبي جبهته اه ح عن جامع اللغة اقول وبني الاقرع وهو من ذهب شعر رأسه قاموس (قوله شخصي  
 الاذنين) أي ما لان منهما والاذن بضم الذال ولك اسكانها تحفيضا أفاده في النهر وانظر ما وجه التجهيد  
 بالشخصتين مع أن الظاهر أن يقال ما بين الاذنين ولعل وجهه أن الشخصتين لما اتصلتا ببعض الوجه وهو  
 البياض الذي خلف العذار صار مظنة أن يجب غسلهما مثلا فجعلوا الحديث ما دفع ذلك تأمل (قوله وحيث  
 أي حين اذ علت حد الوجه طولا وعرضا ط (قوله فيجب غسل المياقي) جمع موق وهو على ما في النسخ  
 بالياء المدودة بعد الميم والصواب بالهمزة المدودة فقد ذكر في القاموس في باب القاف عشرة لغات  
 في الموق منها ماق بالهمزة وموق وماق في همزة قبل القاف وهمزة بعده وهو طرف العين المتصل بالاق ثم ذكر  
 بعد الكل اربعة جوع اماق واماق أي بهمزة مدودة في اوله وقبل آخره ومواق وماق ولم يذكر المياقي  
 لافي المفردات ولا في الجوع هذا وفي البحر لو رمدت عينه فرمست يجب ايصال الماء تحت الرمض ان بقي  
 خارجا يغمس العين والافلا اه هذا وفي بعض النسخ فيجب غسل الملاق ويغنى عنه قول المصنف الا في  
 وغسل جميع الحية فرض لان المراد بالملاق ما لا في البشرة منها كما في الدرر وفي شرحها للشيخ اسماعيل والملاق  
 هو ما كان غير خارج عن دائرة الوجه وهو احتراز عن المسترسل وهو ما خرج عن دائرة الوجه فانه لا يجب  
 غسله ولا مسحه بل يسق اه وبأني تمام الكلام عليه (قوله وما يظهر) أي يفترض غسله كما يحسنه  
 في الخلاصة وقيل الشفة تبع للقم افاده في البحر (قوله عند انضمامها) أشار بصيغة الانفعال الى أن  
 المراد ما يظهر عند انضمامها الطبيعي لا عند انضمامها بشدة وتكلف اه ح وكذا الوغض عينيه  
 شديدا لا يجوز بحر لكن نقل العلامة المقدسي في شرحه على نظم الكثر أن ظاهرا رواية الجواز وأقره  
 في الشربلالية تأمل (قوله وما بين العذار والاذن) أي ما بينهما من البياض (قوله وبه يفتي) وهو ظاهر  
 المذهب وهو الصحيح وعليه أكثر المشايخ قال في البدائع وعن أبي يوسف عدمه وظاهره أن مذهبه بخلافه  
 بحر لان كلمة عن تفيد أنه رواية عنه واخلاف في المتكفي أما المرأة والامرء والكومح فيفترض الغسل اتفاقا  
 درمنقي (قوله لا غسل باطن العينين الخ) لانه شحم بصره الماء الحار والبارد وهذا لو اكحل بكل محس  
 لا يجب غسله كذا في مختارات التوازل لصاحب الهداية (قوله والانف والقم) معطوفان على العينين  
 أي لا يجب غسل باطنهما ايضا (قوله وأصول شعرا حاجبين) يحمل هذا على ما اذا كانا كشيئين أما اذا بدت  
 البشرة فيجب كما يأتي له قريبا عن البرهان وكذا يقال في الحية والشارب ونقله ح عن عصام الدين شارح  
 الهداية ط (قوله وونيم ذباب) أي خرؤه قال في بحث الغسل ولا يمنع الطهارة ونيم ذباب وبرغوث لم يصل  
 الماء تحته وحناء ولو جرمه به يفتي ودرن ودهن وتراب وطين الخ (قوله للبرج) علة لقوله لا غسل الخ أي  
 فان هذه المذكورات وان كانت داخلية في حد الوجه المذكور الا انها لا يجب غسلها للبرج وعلى في الدرر بأن  
 محل الفرض استبراح الحائل وصار بحال لا يواجه الناظر اليه فسقط الفرض عنه وتحول الى الحائل (قوله اسقط  
 لفظ فرادي) تعريض بصاحب الدرر حيث قيد به اه ح ومعناه غسل كل يد منفردة عن الاخرى ط (قوله  
 لعدم الخ) أي لانه في صدد بيان فرائض الوضوء فيشعر كلامه بأن الافراد لازم مع انه لو غسلها معا سقط  
 الفرض (قوله الباديتين) أي الظاهرتين اللتين لا خلف عليهما ط (قوله فان الجروحتين الخ) علة  
 للتقيد بالقيدين السابقين على سبيل اللق والنشر المشوش ط (قوله وظيفتهما المسح) لكنه محتمل الكيفية  
 كما يأتي ط (قوله للمتر) أي من أن الامر لا يقتضي التكرار (قوله مع المرفقين) تنبيه مرفق بكسر الميم

(طولا) كان عليه شعر أولا  
 عدل عن قولهم من قصاص  
 شعره الجاري على الغالب  
 الى المطرد ليم الاغم والاصلع  
 والانزع (وما بين شخصي  
 الاذنين عرضا) وحيث  
 فيجب غسل المياقي وما يظهر  
 من الشفة عند انضمامها  
 وما بين العذار والاذن  
 دخوله في الحد وبه يفتي  
 لا غسل باطن العينين  
 الاتف والقم واصول شعرا  
 حاجبين والحية والشارب  
 ونيم ذباب للبرج (وغسل  
 ليدن) اسقط لفظ فرادي  
 بدم تقيد الفرض بالافراد  
 والرجلين الباديتين السليتين  
 ان الجروحتين والمستورتين  
 خلف وظيفتهما المسح (مرة)  
 مامر (مع المرفقين)



وفتح الفاء وفيه العكس اسم الملقى العظيم عظم العضد وعظم الذراع وأشار المصنف الى أن الى في الآية بمعنى مع وهو مردود لانهم قالوا ان اليد من رؤس الاصابع لا تنكب فاذا كانت الى بمعنى مع وجب الفصل الى المنكب لانه كالغسل التيميم وكه وغايته انه ككافراد فرد من العام وذلك لا يخرج غيره بغيره والجواب أن المراد من اليد في الآية من الاصابع الى المرفق للاجتماع على سقوط ما فوق ذلك وعدل عن التعبير بالي المحتملة لدخول المرفقين والكعبين وعدمه الى التعبير بجمع الصريحة بالدخول للاحتراز عن القول بعدمه المشار اليه بقول الشارح على المذهب أي خلافا لزمرو من قال بقوله من أهل الظاهر وهو رواية عن مالك (قوله والكعبين) هما الهضمان الناشزان من جاني القدم أي المرتفعان كذا في المغرب وصحبه في الهداية وغيرها وروى هشام عن محمد انه في ظهر القدم عند مفصل الشرا قالوا هو سهو من هشام لان محمدا انما قال ذلك في الحرم اذ لم يجد النملين حيث يقطع خضه اسفل من الكعبين وأشار محمد سيده الى موضع القطع فنقله هشام الى الطهارة وتماه في البحر وغيره (قوله وما ذكرنا) ثلثي في الجواب عما اورد أنه ينبغي غسل يد ورجل لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد (قوله بعبارة النص) أي بصريحه المسوق له ط (قوله بدلالته) أي انه مفهوم منه بطريق المساواة (قوله ومن البحث في الى) أي في كونها تدخل الغاية ولا تدخلها او الامر محتمل والمرج القرائن وغير ذلك مما اطال به في البحر ط (قوله وفي القراءتين) أي قراءة في الجز والتمسب في ارجلكم من جل الجز على حالة التخفف والنصب على غيرها أو أن الجز للجوار لان المسح غير مغيا بالكعبين الى آخر ما اطال به في الدرر وغيرها (قوله قال في البحر لا طائل تحته) أي لا فائدة فيه والجملته خبر ما في قوله وما ذكرنا أفاده ط (قوله بعد انعقاد الاجماع على ذلك) أي على افتراض غسل كل واحدة من اليدين والرجلين وعلى دخول المرفقين والكعبين وغسل الرجلين لاسمعهما افاده ح أقول من استدل بالآية كالفردى وغيره من اصحاب المتن يحتاج الى ذلك ليم دليله على أن ثبوت الاجماع على دخول المرفقين كلاما لانه في البحر اخذ من قول الامام الشافعي "لا نعلم مخالفا في استحباب دخول المرفقين في الوضوء ورده في النهر بان قول المجتهد لا أعلم مخالفا ليس حكاية للاجماع الذي يكون غيره محجوجا به فقد قال الامام اللامشي "في اصوله لا خلاف أن جميع المجتهدين لو اجتمعوا على حكم واحد ووجد الرضى من الكل نصا كان ذلك اجماعا فاما اذ انفس البعض وسكت الباقيون لا عن خوف بعد اشتها القول فهاهنا أهل السنة أن ذلك يكون اجماعا وقال الشافعي "لا أقول انه اجماع ولكنه أقول لا أعلم فيه خلافا وقال ابو هاشم من المعتزلة لا يكون اجماعا ويكون حجة أيضا اه وقدنا أيضا عن شرح المنية أن غسل المرفقين والكعبين ليس بفرض قطعي بل هو فرض على كربع الرأس ولذا قال في النهر أيضا لا يحتاج الى دعوى الاجماع لان القروض العملية لا يحتاج في اثباتها الى القاطع (قوله ومسح ربيع الرأس) المسح لفة امرار اليد على الشيء وعرفا صابا الماء العضو واعلم أن في مقدار فرض المسح روايات أشهرها ما في المتن الثانية مقدار الناصية واختارها القدرى وفي الهداية وهي الربع والتحقيق انها اقل منه الثالثة مقدار ثلاثة اصابع رواها هشام عن الامام وقيل هي ظاهر الرواية وفي البدائع انها رواية الاصول وصحها في التحفة وغيرها وفي الظهيرية وعليها الفتوى وفي المعراج انها ظاهر المذهب واختيار عامة المحققين لكن نسبها في الخلاصة الى محمد فيحمل ما في المعراج من انها ظاهر المذهب على انها ظاهر الرواية عن محمد توفيقا وتماه في النهر والبحر والحاصل أن المعتمد رواية الربع وعليها مشي المتأخرون كابن الهمام وتليذه ابن امير حاج وصاحب النهر والبحر والمقدسى والمصنف والشرنبلاني وغيرهم (قوله فوق الاذنين) فلو مسح على طرف ذؤابة شددت على رأسه لم يجز مقدسى (قوله او بليل باق الخ) هذا اذ لم يأخذه من عضو آخر مقدسى فلو أخذه من عضو آخر لم يجز مطلقا بغير أي سواء كان ذلك العضو مفسولا او مسحوا درر (قوله على المشهور) مقابله قول الحاكم بالمتنع وخطأ عامة المشايخ واتصره المحقق ابن الكمال وقال الصحيح ما قاله الحاكم فقد نص الكرخي في جامعه الكبير على الرواية عن ابي حنيفة وابي يوسف أنه اذا مسح رأسه بفضل غسل ذراعيه لم يجز الاجماع جديد لانه قد تطهر به مرة اه وأقره في النهر (قوله الا أن يتقاطر) كذا ذكره في الغرر لانه كاخذهما جديد (قوله ولو متاخ) أي متا المسح حتى استوعب قدر الربع وفي البدائع لو وضع ثلاثة اصابع ولم يجدها جاز على رواية الثلاث اصابع لا الربع ولو مسح بها منصوبة

والكعبين على المذهب وما ذكرنا من أن الثابت بعبارة النص غسل يد ورجل والاخرى بدلالته ومن البحث في الى وفي القراءتين في ارجلكم قال في البحر لا طائل تحته بعد انعقاد الاجماع على ذلك (ومسح ربيع الرأس مرة) فوق الاذنين ولو باصا به مطر أو بليل باق بعد غسل على المشهور لا بعد مسح الآن يتقاطر ولو متاخدا أو اصبعين

غير موضوعة ولا معدودة فلا لانه لم يأت بالقدر المقروض أى وهذا بالاجماع كفى النهر فلو مدها حتى يبلغ  
 القدر المقروض لم يجز عند علمائنا الثلاثة خلافاً لغيره وكذا الخلاف فى الاصابع والاصابع اذا مدها  
 وبلغ القدر المقروض اه ملخصاً بقى ما اذا وضع ثلاث اصابع ومدها وبلغ الربع قال فى الفتح ولم ارفيه  
 الا لجواز وتعقبه فى النهر بقوله قد وقفت على ما هو المتقول يعنى قول البدائع فلو مدها الخ اقول وفيه نظر  
 لان الضمير فى قول البدائع فلو مدها الخ عائده على المنصوبه أى بأن مسح بأطرافها لا الموضوعه على انه قال  
 فى البحر لو مسح بأطراف اصابعه والماء متقاطر جاز والا فلا لانه اذا كان متقاطراً فالماء ينزل من اصابعه الى  
 اطرافها فاذا مده صار كأنه أخذ ماء جديداً كذا فى المحيط وذكر فى الخلاصة انه يجوز مطلقاً هو الصحيح  
 اه قال الشيخ اسماعيل ونحوه فى الواقعات والفيض (قوله لم يجز) قيل لان البله صارت مستعمله وهو  
 مشكل بأن الماء لا يصير مستعمل قبل الانفصال وبأنه يستلزم عدم الجواز بعد الثلاث على رواية الربع وقيل  
 لانما موردون بالمسح باليد والاصبعان منها لا تسمى يد بخلاف الثلاث لانها اكثرها وفيه انه يقتضى تعيين  
 الاصابع باليد وهو منتف بمسألة المطر وقد يقال فى العلة ان البله ثلاثى وتفرغ قبل بلوغ قدر الفرض  
 بخلاف ما لو مده الثلاث وتعامه فى فتح القدير (قوله الا ان يكون مع الكف الخ) لانهم مع الكف او مع ما  
 بين الاصابع والسبابة يصيران مقدار ثلاث اصابع او اكثر فاذا مدهما وبلغ قدر الربع جازاً ما بدون مده  
 فيجوز على رواية الثلاث كما صرح به فى التارخانية (قوله او بمياه) قال فى البحر ولو مسح باصبع واحدة  
 ثلاث مرات وأعادها الى الماء فى كل مرة جاز فى رواية محمد أما عندهما فلا يجوز اه أى على رواية الربع  
 لا يجوز فى الدر المنثور من انه يجوز اتفاقاً فيه نظر كذا قبل وأقول فيه نظراً لانه عبارة لو كان بمياه فى مواضع  
 مقدار الفرض جازاً اتفاقاً فقوله مقدار الفرض شامل لرواية الثلاث اصابع ولرواية الربع وفى البدائع لو مسح  
 باصبع واحدة يظن انها وظهرها وجانبها لم يذكر فى ظاهر الرواية واختلف المشايخ فقال بعضهم لا يجوز  
 وقال بعضهم يجوز وهو الصحيح لان ذلك فى معنى المسح بثلاث اصابع اه قال فى البحر ولا يخفى انه لا يجوز  
 على المذهب من اعتبار الربع وما فى شرح المجمع لابن ملك من انه لا يجوز اتفاقاً فى الاصح فقيهه نظر اه (قوله  
 اجزاء) أى ان اصابع الماء قدر الفرض ط (قوله ولم يصير الماء مستعملاً) لان الماء لا يعطى له الاستعمال  
 الا بعد الانفصال والذى لا فى الرأس أى وأخويه أى الخلف والجبهة لصق به فظهره وغيره لم يلاقه فلا يستعمل  
 وفيه نظر كذا فى الفتح (قوله اتفاقاً) أى بين صاحبين (قوله على الصحيح) قيد للاتفاق ومقابله ما قيل  
 انه لو نوى لا يجزئ عند محمد (قوله جميع اللحية) بكسر اللام وقسمها نهر وظاهر كلامهم أن المراد بها  
 الشعر النابت على الخدين من عذار وعارض والذقن وفى شرح الارشاد اللحية الشعر النابت بمجتمع الخدين  
 والعارض ما بينهما وبين العذار وهو القدر الهادى للاذن يتصل من الاعلى بالصدغ ومن الاسفل بالعارض  
 بحر (قوله يعنى عملياً) ذكر بعضهم أن التفسير بأى للبيان والتوضيح والتفسير يعنى لدفع السؤال وإزالة  
 الوهم كذا فى حاشية البحر النير الرملى وهناك كذلك لانه دفع ما يوهم من اطلاق الفرض انه القطعى مع أن  
 الآية لا تدل دلالة قطعية على انتقال حكم ما تحت اللحية من البشرة اليها (قوله ايضا) أى كما أن مسح ربيع  
 الرأس كذلك ط (قوله وما عدا هذه الرواية) أى من رواية مسح الكل أو الربع أو الثلث أو ما يلاقى البشرة  
 أو غسل الربع أو الثلث أو عدم الفسل والمسح فالجميع ثمانية (قوله كفى البدائع) هذا الكتاب جليل الشأن  
 لم اره نظيراً فى كتبنا وهو للامام ابى بكر بن مسعود بن احمد الكاسانى شرح به تحفة الفقهاء لشيخه علاء الدين  
 السمرقندى فلما عرضه عليه زوجته ابنته فاطمة بعدما خطبها المولى من ابيها فامتنع وكانت الفتوى تخرج  
 من دارهم وعليها خطها وخط ابيها وزوجها (قوله ثم لا خلاف) أى بين اهل المذهب على جميع الروايات  
 ط (قوله ان المسترسل) أى الخارج عن دائرة الوجه وفسره ابن حجر فى شرح المنهاج بما لو مده من جهة نزوله  
 يخرج عن دائرة الوجه وعلى هذا فالنابت على اسفل الذقن لا يجب غسل شئ منه لانه بمجرد ظهوره يخرج عن  
 حد الوجه لان ذلك جهة نزوله وان كان لو مده الى فوق لا يخرج عن حد الجبهة وكذا النابت على اطراف الخنك  
 من اللحية وأما النابت على الخدين فيجب غسل ما دخل منه فى دائرة الوجه دون الزائد عليها ولذا قال فى البدائع  
 الصحيح انه يجب غسل الشعر الذى يلاقى الخدين وظاهر الذقن لا ما استرسل من اللحية عندنا وهذا الشافعى يجب

لم يجز الا أن يكون مع الكف  
 او بالابهام والسبابة مع ما  
 بينهما او بمياه ولو أدخل رأسه  
 الاناء او خفه او جبرته وهو  
 محدث اجزأه ولم يصير الماء  
 مستعملاً وان نوى اتفاقاً  
 على الصحيح كما فى البحر عن  
 البدائع (وغسل جميع اللحية  
 فرض) يعنى عملياً (أيضاً)  
 على المذهب الصحيح المقتضى به  
 المرجوع اليه وما عدا هذه  
 الرواية مرجوع عنه كما فى  
 البدائع ثم لا خلاف أن  
 المسترسل لا يجب غسله ولا  
 مسحه

لأن ما استرسل تابع لما اتصل وللتبع حكم الاصل ولنا انه انما واجه الى المتصل عادة لا الى المسترسل فلم يكن وجها  
 فلا يجب غسله اه فتأمل ثم رأيت المصنف في شرحه على زاد الفقير قال مانعه وفي المجتبى قال البقالي وما نزل  
 من شعر اللحية من الذقن ليس من الوجه عندنا خلافا للشافعي اه ولا رواية في غسل الذواتين اذا جاوزتا  
 القدمين في الجنابة وكذا السلعة اذا مدت عن الوجه والصحيح انه يجب غسلها في الجنابة وغسل السلعة في  
 الوضوء أيضا اه (قوله بل يسن) أي المسح لكونه الاقرب لرجع الضمير وعبارة المنية مريحة في ذلك  
 كذا في ح (قوله التي ترى بشرتها) قيد بذلك لانه الذي لا خلاف فيه وأما ما في البدائع من انه اذا نبت  
 الشعر يسقط غسل ما تحته عند عاقبة العلماء كثيفا كان او خفيفا لأن ما تحته خرج من أن يكون وجها لانه  
 لا يواجه به اه فمحمول على ما إذا لم تربش بشرتها كما يشير اليه التعليق فانخضفة قيمان والفرق بينهما بالمعنى  
 الثاني وبين الكشف العرف كما هو وجه عند الشافعية والاصح عندهم أن الخضفة ما ترى بشرتها في مجلس  
 التطايب آفاده في الحلية (قوله لم يسترها الشعر) أما المستورة فساقت غسلها للعرج ط ويستثنى منه  
 ما اذا كان الشارب طويلا يستر حجرة الشفتين لما في السراجية من أن تحليل الشارب الساتر حجرة الشفتين  
 واجب اه لانه يمتنع ظاهرا وصول الماء الى جميع الشفة او بعضها ولا سيما ان كان كثيفا وتحليله يحقق  
 لوصول الماء الى جميعها وتعمامه في الحلية (قوله ولا يعاد الوضوء الخ) لان المسح على شعر الرأس ليس بدلا  
 عن المسح عن البشرة لانه يجوز مع القدرة على مسح البشرة ولو كان بدلا لم يجوز اه يجرى ما اذا كانت اللحية  
 كثيفة فان ظاهر ما قدمناه عن الدرر عند قوله للعرج أن غسلها بديل عما تحتها ومقتضاه إعادة غسله بخلق  
 الشعر فلا يرجع لكن قول الجمهور انه يجوز مع القدرة الخ يفيد أنه ليس ببدل لانه يصح غسل بشرتها تأمل  
 (قوله ولا بل المحل) عبر بالبل ليشمل المسح والغسل (قوله الغسل للحلل الخ) الاولى تقديم الوضوء لانه  
 المذكور في كلام المصنف فيعود الضمير عليه بل الاولى عدم ذكر شيء لظهور المراد آفاده ط (قوله نظفوه)  
 مثلث الظاء ط (قوله قرحة) أي جراحة ط (قوله كالدمل) مأخوذ من دمل بالفتح بمعنى اصطب قال  
 دملت بين القوم بمعنى اصليت كما في الصحاح وصلاحتها بربتها فتشبه القرحة دملًا وتفاوتا بربتها كالفافلة  
 والمفازة ط (قوله وان تألم بالنزع) في بعض النسخ بدون واو والاصوب وان لم تألم كما آفاده ط لانه ذكر  
 في التاترخانية وغيرها انه ان نزع الجلدة بعد ما برئ بحيث لم يتألم فعليه الغسل وان قبله بحيث يتألم فلا والاشبه  
 أنه لا يلزمه الغسل فيهما جاعلا وهو المأخوذه اه ملخصا لخالف التألم لا خلاف فيها فاذا قال وان لم يتألم  
 يعلم عدم لزوم الغسل مع التألم بالاولى لان القاعدة أن نقبض ما بعد ان ولو الوصلتين اولى بالحكم ويمكن  
 الجواب بأنه انما يبالوا وبدون لم الملاحظة التعليق بعدم البدلية لان انتفاء البدلية عند عدم التألم اولى منه عند  
 التألم تأمل وعلى كل فتسخنه ان تألم وبدون واو غير صحيحة فافهم (قوله لعدم البدلية) علة لعدم الاعادة في  
 المسائل كلها ط وذلك لان البدلية تكون عند تعذر الاصل (قوله بخلاف نزع الخلف) أي فانه ينزعه  
 بغسل ما تحته لانه بدل عن الغسل ظاهرا فلما نزعه سري الحدث الى القدم ط (قوله فصار) أي ما ذكر  
 من الخلق والقلم والكشط (قوله ثم حته او قشره) هما بمعنى واحد كما في القاموس أي تحت محل المسح  
 منه (قوله شقاق) هو بالضم وفي التهذيب قال الليث هو تشقق الجلد من برد أو غيره في اليدين والوجه وقال  
 الاصمعي الشقاق في اليد والرجل من بدن الانسان والحیوان وأما الشقوق فهي صدوع في الجبال والارض  
 وفي التكملة عن يعقوب يقال بيد فلان شقوق ولا يقال شقاق لان الشقاق في الدواب وهي صدوع في حوافرها  
 وأرساعها مغرب (قوله والأتركه) أي وان لم يمسه بأن لم يقدر على المسح تركه (قوله ولا يقدر على الماء)  
 أي على استعماله لما منع في اليد الاخرى ولا يقدر على وضع وجهه ورأسه في الماء (قوله يتيمم) زاد  
 في الخزان وصلاته جائزة عنده خلافا لهما ولو كان في رجله فجعل فيه الدواء يكفيه امر الماء فوقه ولا يكفيه  
 المسح ولو أمره فسقط ان هن بره يمسه والا فلا كما في الصغرى اه ابن عبد الزاخر (قوله ولو قطع الخ)  
 قال في البحر ولو قطعت يده او رجله فلم يبق من المرقق والكعب شيء سقط الغسل ولو بقي وجب اه ط (قوله  
 ولو خلق له) أي من جانب واحد (قوله فلو يطش) بالضم والكسر كما في القاموس وبالطش قاصر على  
 اليدين فلو قال ويمنى بهما نظر الى الرجلين لكان حسنا ط (قوله ولو باحداهما الخ) أي ولو يطش

٣ قوله عن البشرة هكذا بخله  
 ولعل الاولى على البشرة  
 فليتأمل اه معصمه

بل يسن وأن الخفيفة التي ترى  
 ٣ بشرتها يجب غسل ما تحتها كذا  
 في التهر وفي البرهان يجب غسل  
 بشرة لم يسترها الشعر كما جبه  
 وشارب وهنفة في المختار (ولا  
 يعاد الوضوء) بل ولا بل المحل  
 (بخلق رأسه ولحيته كما لا يعاد)  
 الغسل للحلل ولا الوضوء  
 (بخلق شاربه وحاجبه وقلم  
 ظفروه) وكشط جلده (وكذا  
 لو كان على اعضاء وضوئه  
 قرحة) كالدمل (وعليها جلدة  
 رقيقة فتوضأ أمر الماء عليه  
 ثم نزعها لا يلزمه إعادة غسل  
 على ما تحتها) وان تألم بالنزع  
 على الاشبه لعدم البدلية  
 بخلاف نزع الخلف فصار  
 كما لو مسح خفه ثم حته او قشره  
 (فروع) في أعضائه شقاق  
 غسله ان قدر والامسه  
 والأتركه ولو يسه ولا يقدر  
 على الماء يتم ولو قطع من المرقق  
 غسل محل القطع ولو خلق له  
 يدا او رجلان فلو يطش  
 بهما غسلهما ولو باحداهما  
 فهي الاصلية في غسلها



مطلب  
في السنة وتعريفها

وكذا الزائدة ان ثبت من محل  
الفرض كاصبع وكف  
زائدين والا فاحاذى منها محل  
الفرض غسله وما لا فلا لكن  
يندب مجتبي (وسننه) أفاد أنه  
لا واجب للوضوء ولا للغسل  
والالتذمة وجهها لان كل  
سنة مستقلة بدليل وحكم  
وحكمها ما يؤثر على فعله

بأحدهما فهي الأصلية والآخرى زائدة لا يجب غسلها وظاهره ولو كانت تامة وفي التهرؤ لم أر حكم ما لو كانتا  
تأتمن متصلتين أو منفصلتين والظاهر وجوب غسلهما في الأول وغسل واحدة في الثاني اه فلم يعتبر البطش  
والظاهر أنه يعتبر البطش أولا فان بطش بهما وجب غسلهما والا فان كانتا متأتين متصلتين وجب غسلهما  
وان كانتا منفصلتين لا يجب الاغسل الأصلية التي يبطش بها وهو حسن جمعا بين العبارتين ط (قوله كاصبع)  
تنظير لا تمثيل لان الكلام في اليد (قوله وسننه الخ) اعلم أن المشروعات أربعة أقسام فرض وواجب وسنة  
ونفل فما كان فعلة أولى من تركه مع منع الترك ان ثبت بدليل قطعي ففرض او بظني فواجب وبلا منع الترك  
ان كان مما واظب عليه الرسول صلى الله عليه وسلم واختلفوا الراشدون من بعده فسننة والا فمندوب ونفل  
والسنة نوعان سنة الهدى وتركها يوجب اساءة وكراهية كالجماعة والاذان والاقامة ونحوها وسنة  
الزوائد وتركها لا يوجب ذلك كسائر النبي عليه الصلاة والسلام في لباسه وقيامه وقعوده والنفل ومنه المندوب  
يناب فاعله ولا يسيء تاركه قيل وهو دون سنن الزوائد ويرد عليه أن النفل من العبادات وسنن الزوائد من  
العبادات وهل يقول احدان نافله الحج دون التيامن في التسعل والترجل كذا حققه العلامة ابن الكمال في تغيير  
التنقيح ونسجته اقول فلا فرق بين النفل وسنن الزوائد من حيث الحكم لانه لا يكره ترك كل منهما وانما الفرق  
كون الاول من العبادات والثاني من العادات لكن اورد عليه أن الفرق بين العبادات والعادات هو النية المتضمنة  
للاخلاص كما في الكافي وغيره وجميع أفعاله صلى الله عليه وسلم مثقلة عليها كما بين في محله واقول قدموا السنة  
الزوائد أيضا بطويلة عليه الصلاة والسلام القراءة والركوع والسجود ولا شك في كون ذلك عبادة وحينئذ فحسب  
كون سنة الزوائد عادة أن النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليها حتى صارت عادة ولم يتركها الا أحيانا لان  
السنة هي الطريقة المسلوكة في الدين فهي في نفسها عبادة وسجيت عادة لما ذكرنا ولمالم تكن من مكملات الدين  
وشعائره سميت سنة الزوائد بخلاف سنة الهدى وهي السنن المؤكدة القرينية من الواجب التي يضل تاركها  
لان تركها استخفاف بالدين وبخلاف النفل فانه كما قالوا ما شرع لنا زيادة على الفرض والواجب والسنة  
بنوعينها ولذا جعلوه قسمين اربعاء وجعلوا منه المندوب والمستحب وهو ما ورد به دليل نذب يخصه كما في التحرير  
فالنفل ما ورد به دليل نذب عموما او خصوصا ولم يواظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولذا كان دون سنة الزوائد  
كما صرح به في التنقيح وقد يطلق النفل على ما يشمل السنن الرواتب ومنه قولهم باب الوتر والنوافل ومنه تسمية  
الحج نافله لان النفل الزيادة وهو زائد على الفرض مع انه من شعائر الدين العامة ولا شك انه افضل من تثليث  
غسل اليدين في الوضوء ومن رفعهما للتحريم مع انهما من السنن المؤكدة فمعين ما قلنا وبه اندفع ما اوردته  
ابن الكمال فاعتمد تحقيق هذا المثل فانك لا تجد في غير هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب (قوله أفاد  
الخ) حيث ذكر السنن عقب الاركان هنا وفي الفصل ولم يذكر لهما واجبا ولولم يكن كلامه مفيدا ذلك فقدّم  
ذكر الواجب على السنن لانه اقوى يقتضي الصنعة تقديمه واراد بالواجب ما كان دون الفرض في العمل  
وهو اضعف نوعي الواجب لا ما يشمل النوع الآخر وهو ما كان في قوة الفرض في العمل لان غسل المرفقين  
والكعبين ومسح ربيع الرأس من هذا النوع الثاني وكذا غسل الفم والانف في الغسل لان ذلك ليس من الفرض  
القطعي الذي يكفر بجا حده تأمل ثم رأيت التصريح بذلك في شرح الدرر للشيخ اسماعيل واحترز بقوله للوضوء  
والغسل عن نفس الوضوء والغسل فان الوضوء يكون فرضا واجبا وسنة ونفلا كما قدمه الشارح وكذا الغسل  
على ما ياتي في محله (قوله وجمعها) أي السنن حيث اتى بها بصيغة الجمع ولم يأت بها مفردة كما قال في الكنز وسننه  
(قوله مستقلة بدليل وحكم) قال ابن الكمال أما الاول فظاهر عند من تأمل في الهداية وسائر الكتب  
المطولة وأما الثاني فلان ما يترتب على فعل السنة وتركها من الثواب والعقاب يترتب على كل فعل منها وتركه  
مفردة كانت او مجمعة مع اخواتها وليس الامر في الفرض كذلك فان فرض الوضوء مجموع غسل الاعضاء  
الثلاثة ومسح الرأس لا أن كلامها فرض مستقل يترتب على فعله وتركه حكم الفرض ولذلك أثر فيه صيغة المفرد  
ومن لم يتنبه لهذه الدقيقة الدقيقة سلك في الموضوعين مسلك الافراد اه وعلى هذا فكان الانسب للمصنف أن  
يقول فيما مر وركن الوضوء بالافراد لا بجمع الدليل وهو الآية واتحاد الحكم بدليل فساد البعض بترك البعض  
كما قاله في البحر فانهم (قوله ما يؤثر الخ) ما مصدرية لا موصولة او موصوفة واقعة على السنة لان الحكم

الثابت لها الاجر واللوم على الفعل والترك وليس الحكم هو الفعل الذي يؤجر عليه الا ان يقال انها موصولة  
او موصوفة واقعة على الاجر والعائد محذوف أي الاجر الذي يؤجره وعلى ككل فالمناسب تأنيث الضمير  
في فعله وتركه فافهم (قوله ويلام) أي يعاتب بالتأنيب لا يعاقب كما أفاده في البحر والنهر لكن في التلويح ترك السنة  
المؤكددة قريب من الحرام يستحق حرمان الشفاعة لقوله عليه الصلاة والسلام من ترك سنتي لم يزل شفاعة  
هـ وفي التحرير أن تاركها يستوجب التضليل واللوم هـ والمراد الترك بلا عذر وعلى سبيل الاصرار كما في شرح  
التحرير لابن امير حاج ويؤيده ما سأتى في سنن الوضوء من انه لو اكتفى بالغسل مرة ان اعتاده ثم والا لا وفي البحر  
من باب صفة الصلاة الذي يظهر من كلام أهل المذهب أن الاثم منوط بترك الواجب أو السنة المؤكددة على الصحيح  
لتصريحهم بأن من ترك سنن الصلوات الخمس قبل لا يثم والصحيح انه يآثم ذكره في فتح القدير وتصريحهم بالآثم لمن  
ترك الجماعة مع انها سنة مؤكدة على الصحيح وكذا في نظائره لمن تتبع كلامهم ولا شك أن الاثم مقول بالتشكيك  
بعضه اشد من بعض فالآثم لتارك السنة المؤكددة اخف من الاثم لتارك الواجب هـ قال في النهر هناك ويؤيده  
ما في الكشف الكبير معزيا الى اصول ابي اليسر حكم السنة أن يندب الى تخصيصها ويلام على تركها مع حقوق اثم  
يسير (قوله وكثير الخ) مفعول مطلق وما زائدة لتأكيد الكثرة أي ويعترفون بالحكم تعريفا كثيرا (قوله  
لانه الخ) المحط موضع المحط مقابل الرفع ومواقع جمع موقع مصدر ميمي بمعنى الوقوع والانتظار جمع نظري  
التأمل والتفكير أي لان الحكم هو محل وقوع أفعالهم أي انه المقصود للفقهاء (قوله وعرفها الشئ) أي  
عترف السنة اصطلاحاً ماهي لغة فالطريقة مطلقاً ولو قبيحة ط (قوله وبفعله) ينبغي زيادة وتقريره  
الانه داخل في الفعل لانه عدم النهي عما يقع بين يديه عليه الصلاة والسلام يعني انه كف والكف فعل من أفعال  
النفس ط (قوله وليس واجب) مراده به ما يعم القرض ط (قوله لكن تعريفاً لمطلقها) أي لمطلق  
السنة الشامل لقسيمها وهما السنة المؤكددة المسماة سنة الهدى وغير المؤكددة المسماة سنة الزوائد  
وأما المستحب المراد للفضل والمندوب فهو قسم لها لا قسم منها كما قد مناه فافهم وأفاد بالاستدراك أن المراد  
من السنة هنا هو القسم الاول وبه صرح في النهر تأمل (قوله ولو حكما) كعدم الانكار على من لم يفعل لانه  
ينزل منزلة الترك حقيقة فدخل الاعتكاف في العشر الاخير من رمضان لانه عليه الصلاة والسلام وان واظب  
عليه من غير تركه ومقتضاها وجوب الاعتكاف لكن لما لم يشكر عليه الصلاة والسلام على من لم يعتكف كان  
ذلك منزلة الترك حقيقة والمراد أيضا المواظبة ولو حكما لتدخل التراخي فانه صلى الله عليه وسلم بين العذر  
في التخلف عنها وهو خوف أن تفرض علينا ط عن ابي السعود ومفاده أن المواظبة بالترك تفيد الوجوب  
قال في البحر ونظائر الهداية يخالفه فانه في الاستدلال على سنة المضمة والاستشاق قال لانه عليه  
السلام فعلهما على المواظبة ثم قال في البحر والذي ظهر للعبد الضعيف أن السنة ما واظب عليه النبي صلى الله  
عليه وسلم لكن ان كانت لا مع الترك فهي دليل السنة المؤكددة وان كانت مع الترك أحياناً فهي دليل غير  
المؤكددة وان اقتصرت بالانكار على من لم يفعله فهي دليل الوجوب فافهم هذا فان به يحصل التوفيق هـ قال  
في النهر وينبغي أن يقيد هذا بما اذا لم يكن ذلك الفعل الواظب عليه مما اختص وجوبه به عليه الصلاة والسلام  
أما اذا كان كصلاة الغضي فان عدم الانكار على من لم يفعل لا يصح أن ينزل منزلة الترك ولا بد أن يقيد الترك  
بكونه لغرض عذر كما في التحرير يخرج المتروك لعذر كالقيام المفروض وكانه انما تركه لان الترك لعذر لا يعد تركاً  
هـ (قوله وأورد عليه الخ) أي على تعريف الشئ وحاصله النقض بعدم المنع لانه اذا كان الاصل في الاشياء  
التوقف على عدم العلم بالحكم هل هو الاباحة والحظر لا تعلم اباحة المباح الا بقوله عليه السلام اوفعله فيدخل  
في تعريف السنة الا أن يراد في التعريف ولا مباح قال ط وكذا يراد بالمباح على القول بان الاصل الحظر  
(قوله الا أن الفقهاء الخ) جواب عن الايراد قال في الصحاح اللهج بالثني الولوع به وقد لهج بالكسر يلهج لهجا  
اذا غري به هـ والمعنى انهم يغلطون به كثيراً ط اقول وصريح في التحرير بان المختار أن الاصل الاباحة  
عند الجمهور من الحنفية والشافعية هـ وتبعه تليذه العلامة قاسم وجرى عليه في الهداية من فصل الحدود  
وفي الخاتمة من أوائل الحظر والاباحة وقال في شرح التحرير وهو قول معتزلة البصرة وكثير من الشافعية  
وأكثر الحنفية لاسيما العراقيين قالوا واليه اشار محمد بن هدد بالقتل على أكل الميتة وشرب الخمر فلم يفعل

ويلام على تركه كثيراً  
ما يعترفون به لانه محط مواقع  
انتظارهم وعرفها الشئ  
بما ثبت بقوله عليه الصلاة  
والسلام اوفعله وليس بواجب  
ولامستحب لكنه تعريف  
لمطلقها والشرط في المؤكددة  
المواظبة مع ترك ولو حكما  
لكن شأن الشرط أن لا تذكر  
في التعريف وأورد عليه في  
البحر المباح بناء على ما هو  
المنصور من أن الاصل في  
الاشياء التوقف الا أن الفقهاء  
كثيراً ما يلهجون بأن الاصل  
الاباحة

مطلب  
المختار أن الاصل في الاشياء  
الاباحة

حتى قيل بقوله خفت أن يكون آثماً لأن أصل النية وشرب الخمر لم يحرم ما لا يثبت عنهما فجعل الإباحة أصلاً والحرمة بعارض النية اهـ ونقل أيضاً أنه قول أكثر أصحابنا وأصحاب الشافعي الشيخ اكل الدين في شرح أصول البرزوي وبه علم أن قول الشارح في باب استيلاء الكفار أن الإباحة رأى المعتزلة فيه نظر قد بر (قوله) بالتعريف بناء عليه أي على أقوال الأصل الإباحة أقول هذا الجواب نافع فيما سكت عنه الشارح وبني على الإباحة الأصلية أما ما نص على إباحته وأفعله عليه السلام فلا ينفع وقد نص في التحرير على أن المباح يطلق على متعلق الإباحة الأصلية كما يطلق على متعلق الإباحة الشرعية فلا يحسن في الجواب أن يقال المراد بقوله في التعريف ما ثبت ثبوت طلبه لا بثبوت شرعيته والمباح غير مطلوب الفعل وانما هو مخير فيه (قوله البداية) قبل الصواب البداية بالهمز وفيه نظر فقد ذكر في القاموس من السائي يديت بالشئ ويديت أشدأت اهـ أي بفتح الدال وكسرها (قوله بالنية) بالتشديد وقد تخفف قهستاني وهي لغة عزم القلب على الشيء واصطلاحاً كما في التلويح قصد الطاعة والتقرب إلى الله تعالى في إيجاب الفعل ودخل فيه المهيئات فإن المكلف به الفعل الذي هو كلف النفس ثم العزم والقصد والنية اسم للأرادة الحادثة لكن العزم المتقدم على الفعل والقصد المقترن به والنية المقترن به مع دخوله تحت العلم بالمنوى وتماه في البحر (قوله أي نية عبادة) الأولى التعبير بالطاعة ليشمل نحو من المصنف فقد ذكر شيخ الإسلام زكريا أن الطاعة فعل ما يشاب عليه توقف على نية ولا عرف من يفعله لأجله أولاً والقرية فعل ما يشاب عليه بعدم معرفة من يتقرب إليه به وإن لم يتوقف على نية والعبادة ما يشاب على فعله ويتوقف على نية فهو الصلوات الخمس والصوم والزكاة والحج من كل ما يتوقف على النية قرب وطاعة وعبادة وقراءة القرآن والوقف والعق والصدقة ونحوها مما لا يتوقف على نية قرب وطاعة لا عبادة والنظر المؤدى إلى معرفة الله تعالى طاعة لا قرب ولا عبادة اهـ وقواعد مذهبنا لا تأباه حوى وانما لم يكن النظر قرب لعدم المعرفة بالمقرب إليه لأن المعرفة تحصل بعده ولا عبادة لعدم التوقف على النية (قوله لا تصح) الأولى لا تحل كما في الفتح ليشمل مثل من المصنف والطواف اهـ ح وفيه أنه لو قصد من المصنف لم يكن آتياً بالسنة كما أنه لو تيسر له لم تجزله الصلاة به فإن النية المسنونة في الوضوء هي المشروطة في التيمم كذا في حاشية شيخ مشايخنا الرضوي وبنيته أن الصلاة تصح عندنا بالوضوء ولو لم يكن منوياً وانما تستلزم النية في الوضوء ليكون عبادة فإنه بدونها لا يسمى عبادة تماماً هو راجعاً كما يأتي وإن صحته به الصلاة بخلاف التيمم فإن النية شرط لصحة الصلاة به فالنية في الوضوء شرط لكونه عبادة وفي التيمم شرط لصحة الصلاة به ولم تصح الصلاة بالتيمم المنوى به استباحة من المصنف علم أن الوضوء المنوى به ذلك ليس عبادة لكن قد يقال لا يلزم من عدم صحة الصلاة بالتيمم المذكور عدم كون ذلك الوضوء عبادة لأن صحة الصلاة أقوى على أن طهارة التيمم ضرورية فيحسب في شروطها ولذا شرطوا في التيمم نية عبادة مقصودة وظاهر كلامهم هنا أن كون العبادة مقصودة غير شرط في النية المسنونة للوضوء فدخل مثل من المصنف والله تعالى اعلم (قوله كوضوء الخ) فيه أن الوضوء ورفع الحدث ليسا عبادة لعدم توقفهما على النية عندنا بل هما قرب وطاعة كما علمت على أنهما ليسا مما لا يحل إلا بالطهارة كما أفاده ح لأن الوضوء عين الطهارة ورفع الحدث وكذا امتثال الأمر بالوضوء لازماً من لوازم وجودها فقله كوضوء ليس تشيلاً للعبادة بل تنظيراً للمنوى ولا يفتي أن الأصوب أن يقول أو وضوء بالعطش على عبادة وما ذكره من الاكتفاء بنية الوضوء هو ما جزم به في الفتح وأيده في البحر والنهر حيث ذكر أن المستفاد من كلامهم أن نية الطهارة لا تكفي في تحصيل السنة وكأنه لأنها مستنوعة إلى إزالة الحدث واختبف لم ينو خصوص الطهارة الصغرى فقل هذا لو نوى الوضوء كنى لأنه ورفع الحدث سواء بل هو أخص منه لأن رفع الحدث يشمل الغسل فكان الوضوء أولى اهـ لا يقال تنوع رفع الحدث إلى الوضوء والغسل يقتضي أن يكون كالطهارة لا نأشول تنوعه لا يضر لأن الغسل في ضمنه وضوء فلم يكن ناوياً بخلاف ما أراد بخلاف تنوع الطهارة فافهم وقد مضى القدوري في مختصره على الاكتفاء بنية الطهارة وواقفه في السراج لكن ظاهر كلام الزبلي أنه خلاف المذهب في الاشياء وعند البعض نية الطهارة تكفي أقول وبؤيده ما في تيمم البدائع عن القدوري المصنف من المذهب أنه إذا نوى الطهارة اجزأه وجزم به في البحر هناك لـ لكن يفرق بأن الطهارة بالتراب لا تنوع بخلافها بالماء وذكروا

فالتعريف بناء عليه (البداية بالنية) أي نية عبادة لا تصح إلا بالطهارة كوضوء ورفع الحدث أو امتثال أمر

مطلب  
الفرق بين النية والقصد والعزم

مطلب  
الفرق بين الطاعة والقربة والعبادة



في البحر هناك أيضاً أن نية التيمم لا تكفي لصحة على المذهب خلافاً لما في النوادر ولا اعتماد عليه بل المعتمد اشتراطية مخصوصة اهـ ولعل الفرق بين التيمم والوضوء أن كل وضوء تصح به الصلاة بخلاف التيمم فإن منه ما لا تصح به الصلاة كالتميم اس معصفت فلذا لم تصح نية التيمم المطلق تأمل هذا وأورد في البحر على قوله او امتثال أمراته لا يتأتى قبل دخول الوقت اذ ليس مأمو ربه الا أن يقال ان الوضوء لا يكون نقلاً لانه شرط الصلاة وشرطها فرض ولا يخفى ما فيه اهـ وأجاب ط بانه مأمو ربه على طريق الذنب قبل الوقت وهو إحدى الثلاث التي المندوب فيها افضل من الفرض اهـ اقول وعلى القول بأن سبب وجوبه الحدث يكون مأمو ربه قبل الوقت وجوباً موسعاً الى القيام الى الصلاة كما سبق تقريره بقي هنا شيء وهو انه اذا أراد تجديد الوضوء لا ينوي ازالة الحدث ولا اباحة الصلاة يمكن دفعه بأن ينوي التجديد فانه مندوب اليه فيكون عبادة كما في شرح الشيخ اسمعيل عن شرح البرجندي اقول فيه أن التجديد ليس عبادة لا فعل الا بالظاهرة قالوا لا حسن أن يقال انه ينوي للوضوء بناء على أن نية تكفي أو ينوي امتثال الامر لأن المندوب مأمو ربه حقيقة أو مجازاً على الخلاف بين الأصوليين (قوله وصرت حوا بأنه بدونها) أي الوضوء بدون النية ليس عبادة وذلك كان دخلي الماء مدفوعاً ومختاراً لقصد التبرّد أو ليجرد ازالة الوسخ كما في الفتح قال في النهي لانه لا يصحنا أي مع الشافعي في أن الوضوء المأمو ربه لا يصح بدون النية انما نزعهم في توقف الصلاة على الوضوء المأمو ربه وأشار ابو الحسن الكرخي الى هذا وقال الدبوسي في أسرارهم وكثير من مشايخنا يظنون أن المأمو ربه من الوضوء يتأذى من غيرية وهذا غلط فان المأمو ربه عبادة والوضوء بغير نية ليس بعبادة وفي مبسوط شيخ الاسلام لا كلام في أن الوضوء المأمو ربه لا يحصل بدون النية لكن صحة الصلاة لا تتوقف عليه لان الوضوء المأمو ربه به غير مقصود وانما المقصود الطهارة وهي تحصل بالمأمو ربه وغيره لان الماء مطهر بالطبع اهـ (قوله ويأثم بتركها) أي انما يسير كما قد منه عن الكشف والمراد التبرّد لا عذر على سبيل الاصرار كما قد منه أيضاً عن شرح التحرير وذلك لانها ستم مؤكدة لو اخطئته صلى الله عليه وسلم عليها كما حققه في الفتح رداً على القدوري حيث جعلها مستحبة (قوله وبأنها فرض الخ) الصواب أن يقال وبأنها شرط في كون الوضوء عبادة لا مقفاحاً للصلاة فان ناله النية لا يعاقب عقاب ترك الفرض والتقاء اللازم يستلزم اتقاء المألوم والشرط لا يكون فرضاً الا اذا كان شرط الصحة وهذا ليس كذلك بل هو شرط في كون الوضوء عبادة فقط اهـ ح يؤيده أن آية الوضوء لا دلالة لها على اشتراط النية كما حققه العلامة ابن كمال في شرحه على الهداية ونقله عنه الحموي في حاشية الاشياء وفي البحر وليست النية بشرط في كون الوضوء مقفاحاً للصلاة انما هي شرط في كونه سبباً للنواب على الاصح وقبل ثاب بغيرية اهـ (قوله بسور حار) نقله في البحر عن شرح الجمع والوقاية معزياً للكفاية وفي الفتح واختلفوا في النية بالتوضوء والاحوط أن ينوي اهـ والظاهر أن المراد أن الاحوط القول بلزوم النية تأمل (قوله وينذر) أي على القول الضعيف يجوز أن الوضوء به فهو كالتميم لانه يدل عن المأمحى لا يجوز به حال وجود الماء وينتقض به اذا وجد ذكره القدوري في شرحه عن اصحابنا فتح والظاهر أن العلة في سور الحار كذلك لانه انما يتوضأ به مع التيمم عند فقد الماء كما يأتي (قوله وبأن وقتها) معطوف على قوله بأنه بدونها (قوله ينبغي أن تكون) أي النية والذي رأيته في الاشياء يكون بالباء التحسية أي يكون وقتها فعلی الاول ينبغي بمعنى يطلب وعلى الثاني هي ما يستعملها العلماء في مقام البحث فيما لا تنقل فيه وهو المتبادر من الاشياء (قوله قلت لكن الخ) استدراك على الاشياء بأن ما بحثه منقول كما ذكره الحموي والظاهر انه استدراك على قوله عند غسل الوجه قال في امداد الفتاح وأما وقتها فعند ابتداء الوضوء حتى قبل الاستتواء اهـ أي لان الاستتواء من سنن الوضوء بل من اقوى سننه كما صرح حوا به ولهذا قيل كان ينبغي ذكره هنا (قوله قبل سائر السنن) سائر هنا بمعنى باقي لا بمعنى جميع والالكان محلها قبل نفسها اهـ ح وافاد في القاموس أن استعماله بالمعنى الثاني وهم أوقيل (قوله فلا تسن الخ) حاصله انه ليس محل سنيتها عندنا هو محل فرضيتها عند الشافعي الذي هو قيل غسل الوجه (قوله لذى الفهم) أي الادراك متعلق بقوله انت أو بقوله تحكي اي تذكر أو بسؤالك أو حال منه ومثله قوله في النية لكن يزيد عليه جواز نطقه بمسلم على أن في معنى الباء (قوله حقيقة) قد مني بيان حقيقة اللغة واصطلاحاً (قوله حكم) هو أنها سنة

وصرت حوا بأنه بدونها ليس بعبادة ويأثم بتركها وبأنها فرض في الوضوء المأمو ربه وفي التوضؤ بسور حار وينذر تحركاً لتيمم وبأن وقتها عند غسل الوجه وفي الاشياء ينبغي أن تكون عند غسل السيد للرسغين لينال ثواب السنن قلت لكن في القهستاني ومحلها قبل سائر السنن كما في التحفة فلا تسن عندنا قيل غسل الوجه كما تفرض عند الشافعي اهـ وفيما سجع سؤالات مشهورة نظمها العراقي فقال  
سجع سؤالات لذى الفهم انت  
تحكي لكل عالم في النية

مطاب  
سائر معنى باقي لا بمعنى جميع

في الوضوء والغسل وشرط في المقاصد من العبادات كالصلاة والزكاة وفي التيمم وفي الوضوء بنبذ القوسور  
 الماروف في نحو الكفارات وفي ضرورة المنوى بها عبادة (قوله محفل) هو القلب فلا يكتفى بالتلفظ باللسان دونه  
 إلا أن لا يقدر أن يحضر قلبه لينوي به أو يشك في النية فيكفيه اللسان وهل يستحب التلفظ بها أو يسن  
 أو يكره فيه أقوال اختار في الهداية الأول لمن لا يجتمع عزمه وفي الفتح لم ينقل على النبي صلى الله عليه وسلم  
 وأصحابه التلفظ بها إلا في حديث صحيح ولا ضعف وزاد ابن أمير حاج ولا عن الأئمة الأربعة وتعامه في الأشياء  
 في بحث النية (قوله زمن) هو أول العبادات ولو حكما كما لو نوى الصلاة في بيته ثم حضر المسجد واقتنع  
 الصلاة تلك النية بلا فاصل يمنع البناء وكيفية الزكاة عند عزل ما وجب ونية الصوم عند الغروب والحج عند  
 الأحرار كإبطه في الأشياء (قوله وشرطها) هو الإسلام والتمييز والعلم بالمنوى وأن لا يأتي بخلاف بين النية  
 والمنوى ويسان في الأشياء (قوله والقصد) أي المقصود منها مصدر بمعنى اسم المفعول قال في الأشياء  
 قالوا المقصود منها تمييز العبادات من العادات وتمييز بعض العبادات عن بعض كالامساك عن المفطرات  
 قد يكون حجة أو لعدم الحاجة اليه فلا يكون عادة أو لا يلتبس بغيره لا تشترط كالإيمان بالله تعالى والمعرفة  
 والخوف والرجاء والنية وقراءة القرآن والأذكار والأذان (قوله والكيفية) أي الهيئة وهو منسوب لكيف  
 اسم الاستفهام لانها من شأنها أن يسأل بها من حال الأشياء فما يجب به يقال فيه كيفية فهي الهيئة التي  
 يجب بها السائل عن حال شيء بقوله كيف هو قوله كيف زيد فتقول صحيح أو سقيم فيقال هنا ينوي  
 في الوضوء والغسل والتيمم استباحة ما لا يحل إلا بالطهارة أو رفع الحدث مثلهذا ما ظهر لي ثم رأيت نحوه في  
 الامداد فافهم (قوله قولاً) اشار به الى أنه لا تنافي بين سنية الابتداء بها وبالنية وبغسل اليدين لان النية  
 محلها القلب والتسمية محلها اللسان وغسل اليدين بالفعل افاده ط لكن في الشرب ليلية أن مراعاة استحباب  
 التلفظ بالنية يقوت البدء بالتسمية حقيقة فيكون اضافيا اه (قوله وتحصل بكل ذكر) فلو كبر أو هلى  
 أو حمد كان مقبولا السنة يعني لا صلها وكما لها بلياً في أعاده في النهر (قوله لكن الوارد الخ) قال في الفتح  
 لفظها المنقول عن السلف وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم بسم الله العظيم والحمد لله على الإسلام وقيل  
 الأفضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التعوذ وفي المجتبى يجمع بينهما اه وفي شرح الهداية للعيني المروى  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بسم الله والحمد لله رواه الطبراني في الصغير عن أبي هريرة بأسناد حسن اه  
 (قوله قبل الاستنجاء) لانه من الوضوء والبداء في الوضوء شرعت بالتسمية حلية وفيها ثم هذا كله أي  
 ما ذكر من الفاظ التسمية عند ابتداء الوضوء أما عند الاستنجاء ففي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل  
 الخلاء قال اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث وزاد سعيد بن منصور رواه ابو حاتم وابن المسكن في أوله بسم الله  
 والخبث بضمين ويجوز تسكين الباء على الاصح جمع خبث والخبائث جمع خبيثة قبل المراد بهما ذكر ان التباين  
 وانهم وقيل غير ذلك (قوله وبعده) لانه حال مباشرة الوضوء درر وفيها أن عند بعض المشايخ تسن قبله  
 وعند بعضهم بعده فالأحوط أن يجمع بينهما اه واختاره في الهداية وقاضي خان (قوله الاحال انكشاف  
 الخ) الظاهر أن المراد انه يسمى قبل رفع ثيابه ان كان في غير المكان المعتد قضاء الحاجة والاقبل دخوله فلو نسي  
 فيها سمي بقلبه ولا يحترق لسانه تعظيماً لاسم الله تعالى (قوله بل المندوب) قال في السراج انه يأتي بها للتلاخل  
 وضوء عنها وقالوا انها عند غسل كل عضو مندوبة نهر (قوله وأما الأكل الخ) أي اذا نسيها في ابتداءه  
 واعلم أن الزبلي ذكر أنه لا تحصل السنة في الوضوء وقال بخلاف الأكل لان الوضوء عمل واحد بخلاف  
 الأكل فان كل لقمة فعل مبتدأ قال في البحر ولهذا قال في الثانية لو قال كلما أكلت اللحم فقلت على أن اصدق  
 بدرهم فعليه بكل لقمة درهم لان كل لقمة أكل اه وذكر في الفتح أن هذا التعليل يستلزم في الأكل تحصيل السنة  
 في الباقي لاستدراك ما فات وقال شارح المنية والاولى انه استدراك لما فات لقوله صلى الله عليه وسلم اذا  
 أكل احدكم فمضى أن يذكر اسم الله على طعامه فليقل بسم الله أوله وآخره رواه ابو داود والترمذي  
 ولا حديث في الوضوء اه أي فلو لم يكن فيه استدراك لما فات لم يكن لقوله أوله فائدة ولا يمكن الاستدراك  
 في الوضوء بقوله بسم الله أوله وآخره لان الحديث وارد في الأكل ولا حديث في الوضوء وقد يقال اذا حصل به  
 الاستدراك في الأكل مع انه افعال متعددة يحصل في الوضوء بالاولى لانه فعل واحد فيستفاد ذلك

استحبة حكم محفل زمن  
 وشرطها والتصد والكيفية  
 (و) البداءة (بالتسمية) قولاً  
 وتحصل بكل ذكر لكن  
 الوارد عنه عليه السلام باسم  
 الله العظيم والحمد لله في دين  
 الاسلام (قبل الاستنجاء  
 وبعده) الاصل انكشاف وفي  
 محفل نجاسة فيسمى بقلبه ولو  
 نسيها فسمى في خلاله لا تحصل  
 السنة بل المندوب وأما الأكل  
 فتحصل السنة في باقيه لا في ما فات

بقوله بغسل يديه لعلها نسخته  
التي كتب عليها والا فالذي في  
نسخ الشارح بغسل اليدين  
اه معصمه

وليقبل بسم الله اتره وآخره  
(و) البداءة (بغسل اليدين)  
الظاهرين ثلاثا قبل الاستنجاء  
وبعده وقيد الاستيقاظ اتفاقا  
ولذا لم يقل قبل ادخالهما  
الاناء لئلا يتوهم اختصاص  
السنة بوقت الحاجة لان  
مفاهيم الكتب حجة بخلاف  
اكثر مفاهيم النصوص كذا  
في النهرويه من الحج المقهور  
معتبر في الروايات اتفاقا ومنه  
اقوال الصحابة قال وينبغي  
تقييده بما يدرك بالارأى لاما لا  
يدرك به اه وفي القهستاني  
عن حدود النهاية المقهور  
معتبر في نص العقوبة كافي  
قوله تعالى كلا انهم عن ربهم  
يومئذ مجبورون

مطلب  
في دلالة المقهور

قوله لا مال يدرك به هكذا بخطه  
والذي في نسخ الشارح لا مالا  
يدرك به اه معصمه

بدلالة النص لا بالقياس ويؤيده ما نقله العيني في شرح الهداية عن بعض العلماء انه اذا سمي في اثناء الوضوء  
اجزأه (قوله وليقبل بسم الله الخ) أي اذا اراد تفصيل السنة فيما فات وكان الاولى أن يقول ما لم يقل  
(تمة) ما ذكره المصنف من أن البداءة بالتسمية سنة هو مختار الطحاوي وكثير من المتأخرين ويرجح في الهداية  
ندبها قبل وهو ظاهر الرواية نهر وتجب صاحب الجرم من الحق ابن الهمام حيث يرجح هنا وجوبها ثم ذكر  
في باب شروط الصلاة أن الحق ما عليه علماءنا من أنها مستحبة كيف وقد قال الامام احمد لا يعلم فيها حديثا  
ثابتا (قوله والبداءة بغسل يديه) قال ابن الكمال السنة تقديم غسل اليد وأما نفس الغسل ففرض  
وللاشارة الى هذا المعنى قال البداءة بغسل يديه ولم يقل غسل يديه ابتداء كما قال غيره اه (قوله الطاهرتين)  
أما غسل النجستين فواجب بجر (قوله ثلاثا) لم يكنف بقول المصنف الآتي وتثليث الغسل لان المتبادر  
منه أن المراد به غسل الاعضاء الثلاثة فافهم قال في الحلية والظاهر أنه لو نقص غسلهما عن الثلاث كان آتيا  
بالسنة تاركا لكلها على انه في رواية عند أصحاب السنن الاربع لحديث المستيقظ أنه صلى الله عليه وسلم قال  
مرتين أو ثلاثا وقال الترمذي حسن صحيح (قوله قبل الاستنجاء وبعده) قال في النهر ولا خفاء أن الابتداء كما  
يطلق على الحقيقي يطلق على الاضافي أيضا وهما مستان لا واحدة اه (قوله وقيد الاستيقاظ) أي الواقع  
في الهداية وغيرهاتها بعد الحديث الصحيحين اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يغمس يديه في الاناء حتى يغسلها  
ولفظ مسلم حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري اين باتت يده (قوله اتفاقا) أي غير مقصود الذ كر للاختراع عن  
غيره قال في العناية خص المصنف يعني صاحب الهداية بالمستيقظ تبركا بلفظ الحديث والسنة تشمل المستيقظ  
وغيره وعليه الاكثر اه ومنهم من قال انه مقصود وان غسلهما لغير المستيقظ ادب كافي السراج  
وفي النهر الاصح الذي عليه الاكثر انه سنة مطلقا لكنه عند توهم النجاسة سنة مؤكدة كما اذا نام لاعن استنجاء  
او كان على بدنه نجاسة وغير مؤكدة عند عدم توهمها كما اذا نام لاعن شيء من ذلك ولم يكن مستيقظا عن نوم  
اه ونحوه في البحر (قوله ولذا) أي لكون القيد اتفاقا وان الغسل سنة مطلقا (قوله بوقت الحاجة) أي  
الى ادخالهما الاناء ابن كمال فيكون مفهومه انه اذا لم يمتحج الى ذلك بأن كان الاناء صغيرا يمكن رفعه والصب  
منه لا يستغسلهما مع انه يستن مطلقا (قوله لان مفاهيم الكتب حجة) عليه للتوهم أي انه لو قال ذلك  
لتوهم ما ذكر لان الخ والمفاهيم جمع مفهوم وهو دلالة اللفظ على شيء مسكوت عنه وهو قسمان مفهوم الموافقة  
وهو أن يكون المسكوت عنه أي غير المذكور موافقا للمنطوق أي المذكور في الحكم كدلالة النهي عن  
التأفيف على حرمة الضرب وهذا يسمى عندنا دلالة النص وهو معتبر اتفاقا ومفهوم المخالفة بخلافه وهو  
أقسام مفهوم الصفة والشرط والغاية والعدد واللقب وهو معتبر عند الشافعي الام مفهوم اللقب قال في التحرير  
والخفية يتقون مفهوم المخالفة بأقسامه في كلام الشارع فقط اه فأقاده في الروايات ونحوها معتبرا بأقسامه  
حتى مفهوم اللقب وهو تعليق الحكم بما ذكره كقوله صلاة الجمعة على الرجال الا حرقفهم منه عدم وجوبها  
على النساء والعبيد وفي شرح التحرير عن شمس الائمة الكردي أن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم  
عماءه في خطابات الشارع فاما ما في متفاهم الناس وعرفهم وفي المعاملات والعقليات فبدل اه وتوضيح  
هذا المحل يطلب من حواشينا على شرح المنار (قوله بخلاف اكثر مفاهيم النصوص) كالات والحديث  
اكونها من جوامع الحكم فتشمل فوائد كثيرة تقتضي تخصيص المنطوق بالذكر ولذا ترى الخلف يستفيدون منها  
ما لم يدركه السلف بخلاف الروايات فانه قلما يقع فيها تفاوت الا تثار والمراد مفاهيم المخالفة أما مفاهيم الموافقة  
فمعتبرة مطلقا كما قد مناه وقيد بالاكتر لان من النصوص ما يعتبر مفهومه كنص العقوبة كما يأتي (قوله وفيه  
من الحج) أي في النهر من كتاب الحج عند ذكر الحنانيات (قوله في الروايات) أي عن الائمة والمراد في أكثرها  
كما يأتي (قوله ومنه) أي من الذي يعتبر مفهومه اتفاقا ط (قوله تقييده) أي ما ذكر من اعتبار  
المفهوم في اقوال الصحابة ط (قوله بما يدرك بالارأى) أي ما للعقل فيه بحال وتصرف ط (قوله  
لا مال يدرك به) أي لانه في حكم المرفوع والمرفوع نص والنص لا يعتبر مفهومه ط اقول ولهذا اتفق اصحابنا  
على تقليد الصحابة فيما لا يدرك بالارأى كافي اقل الحيز قالوا انه ثلاثة ايام أخذ يقول عمر رضي الله عنه لتعين  
جهة السماع (قوله كافي قوله تعالى الخ) لان اهل السنة ذكروا من جملة الادلة على جواز رؤيته تعالى



في الآخرة هذه الآية حيث جعل الخب عن الرؤية عقوبة للنجار فيهم منه أن المؤمنين لا يحجبون والال يمكن  
ذلك عقوبة للنجار (قوله فاكثري لا كثر) يحصل عليه ما من من النهر ومن غير الاكثر ما من من تقييد الهداية  
بالمستيقظ (قوله الى الرسغين) تنبيه رسغ بالسین والصاد وبضم فسكون أو بضمين أفاده في القاموس (قوله  
مفصل الكف) على وزن منبر ملقي العظمين من الجسد قاموس وهو اسم جنس يصدق على ما فوق الواحد فلذا  
ساغ تفسير المثنى به تأمل (قوله قال) أي الشاعر وتساهاوا في حذف قاعله لانه معلوم لانه لا يقول النظم  
الشاعر ط (قوله لتخصره) أي الشخص المعلوم من المقام ط (قوله في الوسط) في بعض النسخ ما وسط  
أي ما توسط بينهما (قوله فخذ بالعلم) الباء زائدة واصلية والمفعول محذوف أي خذ هذه المسائل بعلم لا بظن  
لانه قد يقع في الغلط أو ضمن خذ معنى الظفر (قوله ثم ان لم يكن الخ) ثم للترتيب والترخي في الاخبار لانه من  
تمة أول الكلام وفي كيفية الفصل تفصيل ذكر الشارح الخفي منه وترك الظاهر قال في النهر ثم كيفية هذا الفصل  
أن الاناء ان امكن رفعه غسل اليمنى ثم اليسرى ثلاثا وان لم يمكن لم يكن معه اناء صغير فكذلك والا دخل  
اصابع يده اليسرى مضومة دون الكف وصب على اليمنى ثم يدخلها ويفسل اليسرى اه وفي البحر قالوا يكره  
ادخال اليد في الاناء قبل الفصل للحديث وهي كراهة تنزيه لان النهي فيه مصروف عن التحريم بقوله فانه لا يدرى  
اين بآتي يده فالتنهي محمول على الاناء الصغير والكبير اذا كان معه اناء صغير فلا يدخل اليد اصلا وفي الكبير على  
ادخال الكف كذا في المستصفي وغيره وفي شرح الاتعبي كرهه الوضوء بالماء الذي ادخل المستيقظ يده فيه  
لاحتمال نجاسة الماء الذي ادخل الصبي يده فيه اه اقول وظاهر التعليق انه لو نام مستجيبا ولا نجاسة  
عليه لا يكره ادخال يده ولا الوضوء مما ادخل يده فيه لعدم احتمال نجاسة تأمل (قوله وصب على اليمنى) أي  
ثم يدخلها ويفسل اليسرى كما مر (قوله لاجل التيامن) فيه جواب عما قيل لاحاجة الى الصب على كل  
واحدة من كفيه على حدة لانه يمكن غسل الكفين بما صبه على الكف اليمنى كما هو العادة وردة في الدرر بأن فيه  
ترجيحا لعادة العوام على عرف الشرع أي لان عرف الشرع البداءة باليمين وبأن نقل البلة في الوضوء من  
احدى اليدين أو الرجلين الى الاخرى لا يجوز بخلاف الفصل اه اقول لكن ذكر في الحلية أن ظاهرا  
الاحاديث الجمع بينهما وانه نص غير علمنا على انه لا يستحب التيامن هنا كما في غسل الخدين والتغرين ومسح  
الاذنين والتخفين الا اذا عذر ذلك فحينئذ يقدم اليمنى منهما والقواعد لا تنبوعه اه ملخصا لكن بشكل عليه  
مسألة نقل البلة وقد يجاب بأن نقل البلة يجوز هنا بدليل ظاهر الاحاديث فتكون حينئذ عادة العوام  
موافقة لعرف الشرع ولذا قال ابن حجر في الصحفة وبسن غسلهم معا للاتساع انتهى فليتأمل (قوله ولو ادخل  
الكف الخ) محترز قوله ادخل اصابع يسراه (قوله ان اراد الفصل) أي غسل الكف (قوله صار الماء  
مستعملا) أي الماء الملاقى للكف اذا انفصل لاجتماع الماء بجمعه وفيه كلام طويل سيأتي في بحث  
المستعمل (قوله لا) أي لا يصير مستعملا ومثله اذا وقع الكوز في الحب قادح يده الى المرفق بجز  
وذلك للحاجة وان وجدت عليه الاستعمال وهي رفع الحدث كما افاده ح (قوله ولو لم يمكنه الاعتراف الخ)  
في البحر والتهر عن المضمرات لو يدها نجستان امر غيره بالاعتراف والصب فان لم يجد ادخل منديلا فيفسل  
بما تقاطر منه فان لم يجد رفع الماء بفضه فان لم يقدر تيميم وصلى ولا إعادة عليه اه قال في البحر وفي مسألة  
رفع الماء بفضه اختلاف والصحيح انه يصير مستعملا وهو يزيل الخبث اه أي فيزيل ما على يديه من الخبث  
ثم يغسلهما للوضوء افاده ط (قوله وهو سنة) اراد بها مطلقها الشامل للمؤكدة وغيرها ح أي لانه  
عند توهم نجاسة ستة مؤكدة وقد عدمه غير مؤكدة كما قدمناه (قوله كما أن الفاتحة) أي قراءتها واجبة  
وتنوب عن الفرض واعلم أن ملذك كرهه هناك من انه سنة تنوب عن الفرض هو ما اختاره في الكافي  
وتبعه في الدرر وهو أحد اقوال ثلاثة لكنه مخالف لما أشار اليه صدر كلامه حيث عبر بالبداءة بفسل يديه فانه  
ظاهر في اختيار القول بأنه فرض وتقديمه سنة كما قدمناه عن ابن كمال وهذا ما اختاره في الفتح والمهرج  
واختبازية والسراج لقول محمد في الاصل بعد غسل الوجه ثم يفسل ذراعيه ولم يقل يديه فلا يجب غسلهما  
نايضا قال في البحر وظاهر كلام المشايخ أنه المذهب وقال السرخسي الاصح عندي انه سنة لا تنوب  
عن الفرض فيعيد غسلهما واستشكله في الذخيرة بأن المقصود التطهير وقد حصل واجاب الشيخ اجماع

وأما اعتباره في الرواية  
فأكثري لا كثر (الى الرسغين)  
بالضم مفصل الكف بين الكوع  
والكرسوع وأما البوع في  
الرجل قال  
وعظم على الابهام كوع وما يلي  
لتخصره الكرسوع والرسغ في الوسط  
وعظم على ايهام رجل ملقب  
بيوع فخذ بالعلم واحد من الغلط  
ثم ان لم يمكن رفع الاناء  
أدخل اصابع يسراه مضومة  
وصب على اليمنى لاجل  
التيامن ولو أدخل الكف ان  
اراد الفصل صار الماء مستعملا  
وان اراد الاعتراف لا ولولم  
يمكنه الاعتراف بشئ ويده  
نجستان تيميم وصلى ولم يعد  
(وهو) سنة كما أن الفاتحة  
واجبة (ينوب عن الفرض)

التابلي بأن المراد عدم النية بمن حيث ثواب الفرض لو أتى به مستقلاً هذا إذا السنة لا تؤديه ويؤديه اتفاقهم على سقوط الحدث بالنية اه وحاصله أن الفرض سقط لكن في ضمن الفصل المسنون لا قصد الفرض انما يثاب عليه إذا أتى به على قصد الفرضية كمن عليه جنابة قد نسيها واعتزل الجمعة مثلاً فإنه يرتفع حدثه ضمناً ولا يثاب ثواب الفرض وهو غسل الجنابة ما لم يشوه لانه لا ثواب الا بالنية وحينئذ فيسن أن يعيد غسل اليدين عند غسل الذراعين ليكون آتياً بالفرض قصد اولاً لا ثوب الفصل الاول من هذه الجهة وأن ناب منابه من حيث انه لو لم يعده سقط الفرض كما يسقط لو لم يواصل ويظهر على هذا انه لا مخالفة بين الاقوال الثلاثة لان القائل بالفرضية اراد انه يجزئ عن الفرض وأن تقديم هذا الفصل المجزئ عن الفرض سنة وهو معنى القول بأنه سنة تنوب عن الفرض والظاهر انه على هذين القولين يستأن إعادة الفصل لما رفقده الاقوال ولله تعالى اعلم (قوله ويسن الخ) نقله في النهر عن الذخائر الاشرفية وفيه تأييد لما ذكرناه آتاه حيث لم يقيد باحد الاقوال اذ يعد القول بأن إعادة غسلهما عبث واسراف فافهم (قوله والسوال) بالكسر بمعنى العود الذي يستألك به وبمعنى المصدر قال في الدرر وهو المراد ههنا فلا حاجة الى تقدير استعمال السوال اه فالمراد الاستيالة قال الشيخ اسمعيل وبه عبر في الفتح وصرح به في الفاية وغيرها ونقله ابن فارس في مقياس اللغة وهو في المصباح المنير أيضاً فلا يرد ما قيل انه لم يوجد في الكتب المعتبرة اه ونقله نوح افندي أيضاً عن الحافظ ابن حجر والعراقي والكرمانى قال وكفى بهم حجة (قوله سنة مؤكدة) خبراً يستدل به ان قدر قوله والسوال معطوفاً على ما قبله لا مبتدأ وعلى العطف فهل هو مرفوع أو مجرور واستظهر في البحر تعالى الزيلعي الثاني ليفيد أن الابتداء به سنة أيضاً واستظهر في النهر الاول لترجيح كونه عند المضضة ثم قيل انه مستحب لانه ليس من خصائص الوضوء وصحة الزيلعي وغيره وقال في الفتح انه الحق لكن في شرح المنية الصغير وقد عده القدروي والاكترون من السنن وهو الاصح اه قلت وعليه المتون (قوله عند المضضة) قال في البحر وعابه الاكثر وهو الاول لانه اكمل في الاتقاء (قوله وهو للوضوء عندنا) أي سنة للوضوء وعند الشافعي للصلاة قال في البحر وقالوا فائدة الخلاف تظهر فيمن صلى بوضوء واحد صلوات يكفيه عندنا لا عنده وعمله السراج الهندي في شرح الهداية بأنه اذا استألك للصلاة ربما يخرج دم وهو نجس بالاجماع وان لم يكن ناقضاً عند الشافعي (قوله الا اذا نسيه الخ) ذكره في الجوهرة ومفاده انه لو أتى به عند الوضوء لا يستحب له أن يأتي به عند الصلاة لكن في الفتح عن الغزوية ويستحب في خمسة مواضع اصفرار السن وتغير الرائحة والقيام من النوم والقيام الى الصلاة وعند الوضوء لكن قال في البحر ينافيه ما نقلوه من انه عندنا للوضوء للصلاة ووفق في النهر يحمل ما في الغزوية على ما في الجوهرة أي انه للوضوء واذا نسيه يكون مندوباً للصلاة لا للوضوء وهذا ما اشار اليه الشارح لكن قال الشيخ اسمعيل فيه نظر بالنظر الى تعليل السراج الهندي المتقدم اه اقول هذا التعليل غليل فقد رد بأن ذلك أمر متوهم مع انه لمن يثار عليه لا يدعي ويظهر في التوفيق بأن معنى قولهم هو للوضوء عندنا بيان ما تحصل به الفضيلة الواردة فيما رواه احمد من قوله صلى الله عليه وسلم صلاة بسوال افضل من سبعين صلاة بغير سوال أي انها تحصل بالاتيان به عند الوضوء وعند الشافعي لا تحصل الا بالاتيان به عند الصلاة فعندنا كل صلاة صلاها بذلك الوضوء لها هذه الفضيلة خلافاً له ولا يلزم من هذائي استحبابه عندنا لكل صلاة أيضاً حتى يحصل التنافي وكيف لا يستحب للصلاة التي هي مناجاة الرب تعالى مع انه يستحب للاجتماع بالناس قال في امداد الفتاح وليس السوال من خصائص الوضوء فانه يستحب في حالات منها تغير القم والقيام من النوم والى الصلاة ودخول البيت والاجتماع بالناس وقراءة القرآن لقول ابي حنيفة ان السوال من سنن الذين قنستوى فيه الاحوال كلها اه وفي القهستاني ولا يختص بالوضوء كما قيل بل سنة على حدة على ما في ظاهرها رواية وفي حاشية الهداية انه مستحب في جميع الاوقات ويؤكد استحبابه عند قصد التوضوء فيسن أو يستحب عند كل صلاة اه وعن صريح استحبابه عند الصلاة أيضاً الحلبي في شرح المنية الصغير وفي هدية ابن العماد أيضاً وفي التارخانية عن الثقة ويستحب السوال عندنا عند كل صلاة ووضوء وكل ما يغير القم وعند البيهقي اه فاعظم هذا التبرير الفريد (قوله وأقله الخ) اقول قال في المعراج ولا تقدير فيه بل يستألك الى أن يطمئن قلبه بزوال النكمة واصفرار السن والمستحب فيه ثلاث ثلاث مياه اه والظاهر أن المراد

ويسن غسلهما أيضاً مع  
الذراعين (والسوال) سنة  
مؤكدة كما في الجوهرة عند  
المضضة وقيل قبلها وهو  
للوضوء عندنا الا اذا نسيه  
فندب للصلاة كما ندب  
لاصفرار سن وتغير رائحة  
وقراءة قرآن وأقله ثلاث

في الاعالي وثلاث في الاسافل  
(بجاء ثلاثة) (و) ندب امساكه  
(بجاء) وكونه لنا مستويا  
بلا عقد في غلظ الخنصر وطول  
شبر ويستاك عرضا لا طولا  
ولا مضطجعا فانه يورث كبر  
الطحال ولا يقبضه فانه يورث  
الباسور ولا يمسه فانه يورث  
الصبي ثم يقبله والا فيستاك  
الشيطان به ولا يزداد على الشبر  
والا فالشيطان يركب عليه  
ولا يضعه بل ينصبه والافطر  
الجنون قهستاني ويكره بمؤذ  
ويحرم بذى سم ومن منافعه  
انه شفاء لما دون الموت ومذكر  
للهادة عنده وعند فقده  
اوقفه أسنانه تقوم الخرقه  
الخنسة والاصبع مقامه  
كما يقوم العلك مقامه للمرأة  
مع القدرة عليه (وغسل الفم)  
أى استيعابه ولذا عبر بالفصل  
مطلب

في منافع السوال

لاتقدر فيه من حيث تحصيل السنة وانما تحصيل باطمئنان القلب فلو حصل باقل من ثلاث فالمستحب اكملها  
كما قالوا في الاستيعاب بالبحر (قوله في الاعالي) ويبدأ من الجانب الايمن ثم اليسرى في الاسافل كذلك بحر  
(قوله بجاء ثلاثة) بأن يله في كل مرة (قوله وندب امساكه بجاء) كذا في البحر والنهر قال في الدرر  
لانه المنقول المتوارث اه وظاهره انه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم لكن قال محضه العلامة نوح  
افندي اقول دعوى النقل تحتاج الى نقل ولم يوجد غاية ما يقال ان السوال ان كان من باب التطهير استحب  
باليمين كالمضمضة وان من باب ازالة الاذى في اليسرى والظاهر الثاني كما روى عن مالك واستدل للاول بما  
ورد في بعض طرق حديث عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان يجهبه التيامن في ترجمه وتنعله ويطهره وسواكه ورد  
بأن المراد البداية بالجانب الايمن من الفم اه ملخصا وفي البحر والنهر والسنة في كيفية اخذه أن يجعل الخنصر  
اسفله والابهام اسفل رأسه وباقي الاصابع فوقه كما رواه ابن مسعود (قوله وكونه لنا) كذا في القمح وفي  
السراج يستحب أن يكون السوال لا رطبا يلتوى لانه لا يزيل القلع وهو وسخ الاسنان ولا يابس يجرح اللثة وهي  
منبت الاسنان اه فالمراد أن رأسه الذي هو محل استعماله يكون لنا أى لاني غاية الخشونة ولا غاية  
النعومة تأمل (قوله بلا عقد) في شرح درر البحار قليل العقد (قوله في غلظ الخنصر) كذا في المهرج  
وفي القمح الاصبع (قوله وطول شبر) الظاهر أنه في ابتداء استعماله فلا يضرب قصه بعد ذلك بالقطع منه  
لتسويته تأمل وهل المراد شبر المستعمل او المعتاد الظاهر الثاني لانه محل الاطلاق غالبا (قوله ويستاك عرضا  
لا طولا) أى لانه يجرح لحم الاسنان وقال الغزنوي طولوا وعرضوا الاكثر على الاول بحر لكن وفق  
في الحلية بأنه يستاك عرضا في الاسنان وطولا في اللسان جميعا بين الاحاديث ثم نقل عن الغزنوي انه يستاك  
بالمدارة خارج الاسنان وداخلها اعلاها واسفلها ورؤس الاضراس وبين كل سنين (قوله ولا يقبضه) أى  
بيده على خلاف الهيئة المسنونة (قوله ولا يمسه) بضم الميم كخنصر وأما بلع الريق بلا مص في الحلية قال  
الحكيم الترمذي وأما بلع ريقك اول ما تستاك فانه يتقع الجذام والبرص وكل داء سوى الموت ولا تلعب بعده شيئا  
فانه يورث الوسوسة بربوبه فزاد بن علاقة اه (قوله ولا يضعه الخ) أى لا يلقيه عرضا بل ينصبه طولاً قال  
التهستاني وموضع سواكه صلى الله عليه وسلم من اذنه موضع القلم من اذن الكاتب وأسوكة اصحابه  
خلف آذانهم كما قال الحكيم الترمذي وكان بعضهم يضعه في طي علمته اه (قوله والافطر الجنون) فانه  
يروى عن سعيد بن جبيرة قال من وضع سواكه بالارض فخن من ذلك فلا يلومن الانفسه حلية عن الحكيم  
الترمذي (قوله ويكره بمؤذ) قال في الحلية وذكر غير واحد من العلماء كراهته بقضبان الرمان والريحان اه  
وفي شرح الهداية للعيني روى الحارث في مسنده عن ضمير بن حبيب قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
السوال بعود الريحان وقال انه يحترق عرق الجذام وفي النهر ويستاك بكل عود الا الرمان والقصب وأفضله الاراك  
ثم الزيتون روى الطبراني ثم السوال الزيتون من شجرة مباركة وهو سواكي وسوال الانبياء من قبلي (قوله  
ومن منافعه الخ) في الشرع بلالية عن حاشية صحيح البخاري للفارسي ان منها انه يطبخ بالشيب ويحده البصر  
وأحسنها أنه شفاء لما دون الموت وانه يسرع في المني على الصراط اه ومنها ما في شرح المنية وغيره انه مطهرة  
للفم وممرضة للرب ومفرحة لاهل لائكة ومجلاة للبصر ويذهب البصر والحفر ويبيض الاسنان ويشد اللثة ويضم  
الطعام ويقطع البلغم ويضعف الصلاة ويطهر طريق القرآن ويريد في الفصاحة ويقوى المعدة ويضبط الشيطان  
ويريد في الحسنات ويقطع المزة ويسكن عروق الرأس ووجع الاسنان ويطيب الذكوة ويسهل خروج الروح قال  
في النهر ومنافعه وصلت الى نيف وثلاثين منفعة اذناها اماطة الاذى وأغلاها تذكير الشهادة عند الموت رزقنا  
الله ذلك بمنه وكرمه (قوله عنده) أى عند الموت (قوله أو الاصبع) قال في الحلية ثم بأى اصبع استاك  
لا بأس به والافضل أن يستاك بالسبابة يمين يبدأ بالسبابة اليسرى ثم باليمنى وان شاء استاك بإبهامه اليمنى والسبابة  
اليمنى يبدأ بالابهام من الجانب الايمن فوق وتحت ثم بالسبابة من اليسر كذلك (قوله كما يقوم العلك مقامه)  
أى في الثواب اذا وجدت النية وذلك أن المواظبة عليه تضعف اسنانها فيستحب لها فاعله بحر وظاهره انه  
لا يتقيد بها كالمضمضة ط (قوله ولذا عبر بالفصل) افاد أن الاستيعاب يفاد بالفصل دون المضمضة والاستنشاق  
فيه نظر فانهما كذلك فالمضمضة اصطلاحا استيعاب الماء جميع الفم وفي اللغة التهريك والاستنشاق اصطلاحا



ايصال الماء الى المارن ولغة من التشق وهو جذب الماء ونحوه بريح الالف الى داخله بحر واجب بان المراد  
ما قاله الزيلعي وهو ان السنة فيها المبالغة والغسل ادل على ذلك وأورد أن المبالغة المذكورة  
ليست نفس الاستيعاب على أن المبالغة سنة أخرى فالتعبير عنها وعن اصلها بعبارة واحدة يوهم انهما سنة  
واحدة وليس كذلك نهر وأيضاً لا يناسب ذلك من صرح بسنة المبالغة كالمصنف قلت فالاحسن أن يقال  
ان التعبير بغسل القم والائف ادل على الاستيعاب من المضمضة والاستنشاق بالنظر الى المعنى اللغوي تأمل  
(قوله أو للاختصار) أورد عليه أن الاختصار مطلوب ما لم يفوت فائدة مهمة فان المضمضة ادارة الماء في القم  
ثم مجه والغسل لا يدل على ذلك وأجاب في النهر بأن كون المجرى شرطاً فيها هو رواية عن الثاني والاصح انه ليس  
بشرط لما في الفتح لو شرب الماء عباً اجزأه عن المضمضة وقيل لا ومما لا يجزئه هذا وأبدى العيني وجهاً ثالثاً  
هو التنبه على حديثهما (قوله بمياه) انما قال بمياه ولم يقل ثلاثاً ليدل على أن المسنون التثليث بمياه جديدة  
افاده في المنح ط (قوله المارن) هو مالان من الالف قاموس (قوله وهما سنتان مؤكدتان) فلو  
تركهما أثم على الصحيح سراج قال في الحلية له لم يحول على ما اذا جعل الترك عادة له من غير عذر كما قالوا مثله في  
ترك التثليث كما يأتي (قوله مشقتان) أي مشقتان كل منهما على سنن خمس وباعتبارهما تكون السنن اثني  
عشرة سنة فافهم ثم قد يقال الترتيب سنة واحدة فيهما تأمل (قوله والتثليث) في البحر عن المعراج أن ترك  
التكرار مع الامكان لا يكره وأيده في الحلية بأنه ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه تغمض واستنشق مرة  
كما أخرجه ابوداود ثم قال وينبغي تقييده بما اذا لم يجعل الترك عادة له (قوله وتجديد الماء) أي اخذه ماء  
جديداً في كل مرة فيهما (قوله وفعلهما باليمنى) أي ويمتخط ويستنثر باليسرى كما في المنية والمعراج (قوله  
والمبالغة فيهما) هي السنة الخامسة وفي شرح الشيخ اسمعيل عن شرح المنية والظاهر أنها مستحبة (قوله  
بالفرغرة) أي في المضمضة ومجاورة المارن في الاستنشاق وقيل المبالغة في المضمضة تكثير الماء حتى يملأ  
القم قال في شرح المنية والاول اشهر (قوله وسر تقدميهما) أي حكمة تقدميهما على فرائض الوضوء (قوله  
اعتبار أو صاف الماء) على حذف مضاف أي الوقوف على تمام أو صاف الماء فان أو صافه اللون والطعم والريح  
فاللون يرى بالبصر وبهما يحصل تمام الاوصاف التي قد تعرض له فافهم (قوله ولو عنده ماء الخ) في شرح  
الزاهدي عن الشفاء المضمضة والاستنشاق سنتان مؤكدتان من تركهما يأثم قال الزاهدي وبهذا تبين أن من  
عنده ماء للوضوء مرة معهما وثلاثاً بهما فانه يتوضأ مرة معهما اه كذا في الحلية أي لانها آكد من  
التثليث بدليل الاثم بتركهما لكن قدمنا حل الاثم على اعتياد الترك بلا عذر على أن التثليث كذلك كما يأتي  
والاحسن قول ح لان النبي صلى الله عليه وسلم ورد عنه ترك التثليث حيث غسل مرة مرة وقال هذا  
وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به ولم يرد عنه ترك المضمضة والاستنشاق (قوله اجزأه) أي عن اصل المضمضة  
والاستنشاق وفاته سنة التجديد (قوله وعكسه) أي بأن قدم الاستنشاق لا يجزئه لصيرورة الماء مستعملاً  
بحر أي لان ما في الالف لا يمكن امساكه بخلاف ما في القم والمراد لا يجزئه عن المضمضة والا فالاستنشاق  
صح وان فاته الترتيب تأمل (قوله الاولى نعم) ظاهره ولو تسوّل لاحتمال أن يفعل من اجزاء السوال شي أو يقي  
اثر طعام لا يخرج السوال ويهترط (قوله وتحليل اللحية) هو تفريق شعرها من اسفل الى فوق بحر وهو  
سنة عند أبي يوسف وابو حنيفة ومحمد بفضلانه ورجح في المبسوط قول أبي يوسف كما في البرهان شرب ليلية  
وفي شرح المنية والادلة ترجمه وهو الصحيح اه قال في الحلية والظاهر أن هذا كله في الكثرة أما الخفيفة  
فيجب اوصول الماء الى ما تحتها اه وجزم به الشرب ليلية في منته (قوله لغير المحرم) أما المحرم فذكره نهر  
(قوله بعد التثليث) أي تثليث غسل الوجه امداد (قوله ويجعل ظهر كفه الى عنقه) نقله العلامة فوح  
افندي عن بعض الفضلاء بلفظ وينبغي أن يجعل الخ وكتب في الهامش انه الفاضل البرجندي وقال في المنح  
وكيفيته على وجه السنة أن يدخل اصابع اليد في فروجها التي بين شعراتها من اسفل الى فوق بحيث يكون  
كف اليد الخارج وظهورها الى المتوضئ اه اقول لكن روى ابوداود عن انس كان صلى الله عليه وسلم اذا توضأ  
اخذ كفاً من ماء تحت حنكه فخلل به طيبه وقال بهذا أمرني ربي في ذكره في البحر وغيره والمتبادر منه ادخال اليد  
من اسفل بحيث يكون كف اليد داخل من جهة العنق وظهورها الى خارج لئلا يمكن ادخال الماء المأخوذ في خلال

اولا اختصار (بمياه) ثلاثة  
(والالف) يلوغ الماء المارن  
(بمياه) وهما سنتان مؤكدتان  
مشقتان على سنن خمس  
الترتيب والتثليث وتجديد  
الماء وفعلهما باليمنى (والمبالغة  
فيهما) بالفرغرة ومجاورة  
المارن (لغير الصائم) لاحتمال  
الفساد وسر تقدميهما اعتبار  
أو صاف الماء لان لونه يدرك  
بالبصر وطعمه بالقم ويرى  
بالائف ولو عنده ماء يكفي  
للفعل مرة معهما وثلاثاً  
بهما غسل مرة ولو أخذ  
ماء فغمض يعضه واستنشق  
بباقية اجزأه وعكسه لا وهل  
يدخل اصبعه في فمه وأفضه  
الاولى نعم فهستافى (وتحليل  
اللحية) لغير المحرم بعد التثليث  
ويجعل ظهر كفه الى عنقه

الشعر ولا يمكن ذلك على الكيفية المارة فلا يبقى لآخذة فائدة فلي تأمل وما في المنع عزاء إلى الكفاية والذي رأيته في الكفاية هكذا وكيفيته أن يخلل بعد التثليث من حيث الأسفل إلى فوق اه ثم اعلم أن هذا التخليل باليد اليمنى كما صرح به في الحلية وهو ظاهر وقال في الدرر أنه يدخل أصابع يديه في خلال لحينه وهو خلاف ما مر فتدبر (قوله وتخليل الأصابع) هو سنة مؤكدة اتفاقاً سراج وما في الشر من ليلية من ذكر الخلاف إنما ذكره في تخليل الحية كما قدمناه فافهم قال في البحر وعقيد في السراج أي التخليل بأن يكون بماء متقاطر في تخليل الأصابع ولم يقيده في تخليل الحية اه أقول قد علمت من الحديث المارة التقييد في تخليل الحية بأخذ كف من ماء وفي البحر ويقوم مقامه أي تخليل الأصابع الإدخال في الماء ولو لم يكن جارياً وبقيته عن الظهيرة أن التخليل إنما يكون بعد التثليث لأنه سنة التثليث اه قلت لكن ذكر في الحلية عند ذكره استحباب الأعضاء بالفضل في كل مرة أنه يؤخذ منه استئناناً بثلاثة ثم روى عن الدارقطني والبيهقي بأسناد صحيح جيد عن عثمان رضي الله عنه أنه توضأ فخلل بين أصابع قدميه ثلاثاً وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما فعلت (قوله الدين) أي أصابع الدين ط (قوله بالتشبيك) نقله في البحر بصيغة قبل وكيفيته كما قاله الرحقي أن يجعل ظهر البطن لثلاث يكون أشبه باللعب (قوله والرجلين الخ) ذكر هذه الكيفية في المعراج وغيره وقال بذلك ورد الخبر وكذا ذكرها القدوري مروية مع تقييد التخليل بكونه من أسفل وتعبق في الفتح ورود هذه الكيفية بقوله والله أعلم به ومثله فيما يظهر أمر اتفاقاً لاسنة مقصودة قال تليذه ابن أمير حاج الحلبي في الحلية شرح المنية لكن الذي في سنن ابن ماجه عن المستورد بن شداد قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فخلل أصابع رجله بخنصره وأما كونه بخنصر يده اليسرى وكونه من أسفل فالله أعلم به ويشكل كونه بخنصر اليسرى أنه من الطهارة والمستحب في فعلها اليمن ولعل الحكمة في كونه بالخنصر كونه صادق الأصابع فهي بالتخليل أنسب وفي كونه من أسفل أنه يبلغ في اتصال الماء اه ثم نقل ندب هذه الكيفية عن الشافعية قلت ويحجب عن قوله ويشكل الخ بأن الرجلين محل الوسخ والتقدروا لاسيد كرا الشارح أن من الآداب غسلها باليسار (قوله بادئا) أي وخاتماً بخنصر رجله اليسرى لأن خنصر الرجل اليمنى هي يمين أصابعها وإبهام اليسرى كذلك أي واليها من سنة أو مستحب أفاده في الحلية قال في البحر وقولهم من أسفل إلى فوق يحتمل شيئين أن يبدأ من أسفل إلى فوق أي من ظهر القدم أو من باطنه كما جزم به في السراج والأول أقرب اه أي فيدخل خنصره من جهة ظهر القدم فيخلل من أسفل صاعداً إلى فوق لا من جهة باطنه (قوله وهذا) أي كون التخليل سنة (قوله فرض) أي التخليل لأنه حينئذ لا يمكن اتصال الماء إلا به فافهم (قوله وتثليث الغسل) أي جعله ثلاثاً فجموع الثمانية والثلاثة سنة واحدة قال في التتبع وهو الحق لكن صح في السراج أنهما سنتان مؤكدتان قال في النهر وهو المناسب لاستدلالهم على السنة بأنه عليه الصلاة والسلام لما أن توضأ مرتين مرتين قال هذا وضوء من يضاعفه لاجز مرتين ولما أن توضأ ثلاثاً قال هذا وضوء وضوء الأنبياء من قبل فن زاد على هذا أن نقص فقد تعدى ونظم فجعل للثانية جزاء مستقلاً وهذا يؤذن باستقلالها لأنها جزء سنة حتى لا يشاب عليها وحدها اه وقيد بالغسل إذا لطلب تثليث المسح كما يأتي (قوله المستوعب) فلو غسل في المرة الأولى وبقي موضع يابس ثم في المرة الثانية أصاب الماء بعضه ثم في الثالثة أصاب الجميع لا يكون غسل الأعضاء ثلاثاً حلية عن فتاوى اللجنة (قوله ولا عبرة للغرفات) أي الغير المستوعبة قال في البحر والسنة تكرار الغسلات المستوعبات للغرفات اه بقي إذا لم يستوعب إلا في الثالثة كما قلناه هل يحسب الكل غسله واحدة فيعيد الغسل مرتين أو يبعد غسل ما لم يصبه الماء فقط والمتبادر من عبارة البحر الأول وأجوز (قوله ان اعتاده أم) قال في النهر ولو اقتصر على الأولى ففي أمه قولان قيل يأثم لترك السنة المشهورة وقيل لا لأنه قد أتى بما أمر به كذا في السراج واختار في الخلاصة أنه ان اعتاده أمه والألا وينبغي أن يكون هذا القول محل القولين اه أقول لكن في الخلاصة لم يصرح بالأمه وإنما قال ان اعتاده كره وهكذا نقله في البحر فموافق لما قدمناه عن شرح الترمذي من حمل اللوم والتخليل لترك السنة المؤكدة على الترتيب مع الإصرار بلا عذر وقد منّا أيضاً نصريح صاحب البحر بأن الظاهر من كلام أهل المذهب أن الأم منوط بترك الواجب والسنة المؤكدة على الصحيح ولا يخفى أن التثليث حيث كان سنة مؤكدة

(و) تخليل (الأصابع) الدين بالتشبيك والرجلين بخنصر يده اليسرى بادئاً بخنصر رجله اليمنى وهذا بعد دخول الماء خلالها فلو منضمه فرض (وتثليث الغسل) المستوعب ولا عبرة للغرفات ولو اكتفى بجمرة ان اعتاده أمه

وأضرب على تركه يأثم وإن كان يعتقد سنة وأما حملهم الوعيد في الحديث على عدم رؤية الثلاث سنة كما يأتي  
فذلك في الترك ولو مرة بدليل ما قبلنا وبه اندفع ما في البحر من ترجيح القول بعدم الأثم لو اقتصر على مرة بأنه  
لو أثم بنفس الترك لما احتج إلى هذا الحل اه وأقره في التبر وغيره وذلك لأنه مع عدم الإصرار محتاج إليه  
قدبر (قوله والا) أي وإن لم يعتقد بأن فعله أحياناً أوفعه لعزة الماء وأهذرا البرد أو لم حاجة لا يكره خلاصة  
(قوله ولو زاد الخ) أشار إلى أن الزيادة مثل النقصان في المنع عنها بلا عذر (قوله لطمانينة القلب) لأنه أمر  
بترك ما يريه إلى ما لا يريه وينبغي أن يقيد هذا بغير الموسوس أما هو فيلزمه قطع مادة الوسواس عنه وعدم  
التفاه إلى التشكيك لأنه فعل الشيطان وقد أمرنا بعبادته ومخالفته وحتى وبؤيده ما سنذكره قبيل فروض  
الفصل عن التارخانية أنه لو شك في بعض وضوئه أعاده إذا كان بعد الفراغ منه أو كان الشك عادة له فإنه  
لا يعيده ولو قبل الفراغ قطعاً للوسوسة عنه اه (قوله ألقصد الوضوء على الوضوء) أي بعد الفراغ من الأول  
بحر وفي التارخانية عن الناطق لو زاد على الثلاث فهو بدعة وهذا لم يفرغ من الوضوء أما إذا فرغ ثم استأنف  
الوضوء فلا يكره بالاتفاق اه ومثله في الخلاصة وعارض في البحر دعوى الاتفاق بما في السراج من أنه مكروه  
في مجلس واحد أو أجاب في التبر بأن ما مر فيها إذا أعاده مرة واحدة وما في السراج فيما إذا كثره مراراً ولفظه  
في السراج لو تكرر الوضوء في مجلس واحد مراراً لم يستحب بل يكره لما فيه من الإسراف قدبر اه قلت لكن  
يرد ما في شرح المنية الكبير حيث قال وفيه اشكال لأطباهم على أن الوضوء عبادة غير مقصودة لذاتها  
فإذا لم يؤدبه عمل مما هو المقصود من شرعيته كالصلاة وسجدة التلاوة ومس المصحف ينبغي أن لا يشرع تكراره  
قربة لكونه غير مقصود لذاته فيكون اسرافاً محضاً وقد قالوا في السجدة لما لم تكن مقصودة لم يشرع التقرب  
بها مستقلة وكانت مكروهة وهذا أولى اه أقول وبؤيده ما قاله ابن العماد في هديته قال في شرح المصابيح  
وأما يستحب الوضوء إذا صلى بالوضوء الأول صلاة كذا في الشريعة والفتية اه وكذا ما قاله المناوي في شرح  
الجامع الصغير للسيوطي عند حديث من فوضأ على طهر كتب له عشر حسنات من أن المراد بالظهر الوضوء الذي  
صلى به فرضاً أو نفلاً كما بينه فعل راوي الخبر وهو ابن عمر بن الخطاب لم يصل به شيئاً لا يستحب له تجديده اه ومقتضى  
هذا كراهته وإن تبدل المجلس ما لم يؤدبه صلاة أو نحوها مكن ذكر سيدي عبد الغني الناباسي أن المفهوم  
من إطلاق الحديث مشروعيته ولو بلا فصل بصلاة أو مجلس آخر ولا إسراف فيما هو مشروع أما لو كثره بالناس  
أوراباً فيشترط مشروعيته الفصل بما ذكره والأكابر اسرافاً محضاً اه فتأمل (قوله لا بأس به) لأنه نور على  
نور وقد أمر بترك ما يريه إلى ما لا يريه معراج وفي هذا التعليل ألف ونشر مشوش وفيه إشارة إلى أن ذلك  
مندوب فكله لا بأس وإن كان الغالب استعماها فيما تركه أولى لكنها قد تستعمل في المندوب كما صرح به في البحر  
من الجناز والجهاد فافهم (قوله وحديث فقد تعدي الخ) جواب عما يرد على قوله لا بأس به وقد تقدم الحديث  
في عبارة التبر قال في البحر واختلف في معنى قوله عليه الصلاة والسلام فمن زاد على هذا على أقوال فقيل على  
الحديث المحدود وهو مردود بقوله عليه الصلاة والسلام من استطاع منكم أن يطيل غزته فليطيل والحديث  
في المصابيح وإطالة الفترة مكن كون الزيادة على الحد المحدود وقيل على أعضاء الوضوء وقيل الزيادة على العدد  
والنقص عنه والصحيح أنه محمول على الاعتقاد دون نفس الفعل حتى لو زاد أو نقص واعتقد أن الثلاث سنة  
لا يطهقه الوعيد كذا في البدائع واقتصر عليه في الهداية وفي الحديث لف ونشر لأن التعدي يرجع إلى الزيادة  
والظلم إلى النقصان اه أقول وصرح ما في البدائع أنه لا كراهة في الزيادة والنقصان مع اعتقاد سنية  
الثلاث ولذا ذكر في البدائع أيضاً أن ترك الإسراف والتقتير مندوب وبواقفه ما في التارخانية لا يكره إلا أن يرى  
السنة في الزيادة وهو مخالف لما مر من أنه لو اكتفى بمرة واعتاده أثم ولم يسيأني بعد ورقة من أن الإسراف  
مكروه تحريمياً ومنه الزيادة على الثلاث ولهذا فترع في الفتح وغيره على القول بحمل الوعيد على اعتقاد سنية  
الزيادة والنقص بقوله فلوزاد لقصد الوضوء على الوضوء ولطمانينة القلب عند الشك أو نقص الحاجة لا بأس به  
فان مفاد هذا التفريع أنه لو زاد أو نقص بلا غرض صهيح يكره وإن اعتقد سنية الثلاث وبه صرح في الحلبة فقال  
وهل لو زاد على الثلاث من غير قصد لما ذكر يكره الظاهر ثم لأنه إسراف اه لكن لو كان قصده بالزيادة الوضوء  
على الوضوء انما تنفي الكراهة إذا كان بعد الفراغ من الأول وصلى به أو تبدل المجلس على ما مر

مطلب  
في الوضوء على الوضوء

والألا ولو زاد لطمانينة القلب  
أول قصد الوضوء على الوضوء  
لا بأس به وحديث فقد تعدي  
محمول على الاعتقاد

مطلب  
كلمة لا بأس قد تستعمل  
في المندوب



والأفلاو على كل فيحتاج الى التوفيق بين ما في البدائع وغيره ويمكن التوفيق بما قد مناه من انه اذا فصل ذلك مرة لا يكره ما لم يعتقد سنة وان اعتاده وأصر عليه يكره وان اعتقد به في الثلاث الا اذا كان لفرض صحيح هذا ما ظهر لفهمي القاصر قد بره (قوله واهل الخ) جواب عما اورده في البحر من أن قولهم لو نوى الوضوء على الوضوء لا بأس به بخلاف ما في السراج من أن تكراره في مجلس مكروه وحله على اختلاف الجلس بعيد وحاصل الجواب حمل الكراهة على التنزيه فلا تنافي قولهم لا بأس به لان غالب استعمالها فيما تركه اولى اقول وفي هذا الجواب نظر لما قد مناه من تعليلهم بأنه نور على نور فهي مستعملة في المندوب لا فيما تركه اولى فالاحسن الجواب بما قد مناه عن التبر من أن المكروه تكراره في مجلس مرارا (قوله بل في القهستاني الخ) ترق في الجواب وهو مخالف لما سيأتي من أن الاسراف مكروه ولو بما النهرو لاذ قال تأمل ويأتي تمام الكلام عليه وقد يقال اطلق الجائز وأراد به ما يعم المكروه في الحلية عن اصول ابن الحماجب انه قد يطلق ويراد به ما لا يمنع شرعا وهو يشمل المباح والمكروه والمندوب والواجب اه لكن الظاهر أن المراد بالمكروه تنزيه لان المكروه محرم عما يمنع شرعا منعنا لازما (قوله معزيا) يقال عزونه وعزيتة لغة اذا نسبه محض فهو اسم مفعول من الياء اللام اصله معزوى قلبت الواو ياء ثم ادغمت ويجوز أخذ من الواو أيضا فان القياس فيه معزوق مثل مغزوك لكنه قد قلب الواو ان فيه ياء بين وهو فصيح كأنص عليه التفتازاني في شرح التصريف (قوله مرة) لو قال بدله بما واحد كما في المنية لكان اولى لما في الفتح روى الحسن عن ابي حنيفة في المجرد اذا مسح ثلاثا بماء واحد كان مسنونا اه وعليه حمل في الهداية وغيرهما ما استدلل به الشافعي من رواية التثليث جميعا بين الاحاديث ولا يقال ان الماء يصير مستعملا بالمرة الاولى فكيف يستعمل التكرار لما في شرح المنية من انهم اتفقوا على أن الماء مادام في العضو لا يكون مستعملا (قوله مستوعبة) هذا سنة أيضا كما حرم به في الفتح ثم قل عن القنية انه اذا داوم على ترك الاستيعاب بلا عذرا ثم قال وكونه لظهور ورغبته عن السنة قال الزبلي وتكلموا في كيفية المسح والاطهر أن يضع كفيه واصابعه على مقدم رأسه ويمدحهما الى القفا على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح اذنيه باصبعيه اه وما قيل من انه يجافي المسجبتين والابهامين لمسح بهما الاذنين والكفين لمسح بهما جاتي الرأس خشية الاستعمال فقال في الفتح لا اصل له في السنة لان الاستعمال لا يثبت قبل الانفصال والاذنان من الرأس (تنبيه) لو مسح ثلاثا بماء قبل يكره وقيل انه بدعة وقيل لا بأس به وفي الخاتمة لا يكره ولا يكون سنة ولا ادب قال في البحر وهو الاو لا دليل على الكراهة اه قلت لكن استوجه في شرح المنية القول بالكراهة وذكر ما يؤيده فيما علقته على البحر فراجعه وسيأتي في المتن عده من المنهيات (قوله وأذنيه) أي باطنهما يباطن السبابتين وظاهرهما يباطن الابهامين قهستاني (قوله معا) أي فلا تباين فيهما كما سيذكره (قوله ولو بماء) قال في الخلاصة لو أخذ للاذنين ماء جديدا فهو حسن وذكره مناه مسكين رواية عن ابي حنيفة قال في البحر فاستفيد منه أن الخلاف بيننا وبين الشافعي في انه اذا لم يأخذ ماء جديدا ومسح بالبله الباقية هل يكون مقبولا للسنة فعندنا نعم وعنده لا أمالوا أخذ ماء جديدا مع بقاء البله فانه يكون مقبولا للسنة انفاقا اه وأقره في النهر أقول مقتضاه أن مسح الاذنين بماء جديدا أولى مراعاة للخلاف ليكون آتيا بالسنة انفاقا وهو مفاد تعبير الشارح بل الوصلية نه عالا لشر نبلاي وصاحب البرهان وهذا مبني على تلك الرواية لكن نقيده سائر المتون بقولهم بماء يفيده خلاف ذلك وهكذا تقرير شرع الهداية وغيرها واستدلالهم بضعفه عليه الصلاة والسلام انه أخذ غرفة مسح بها رأسه وأذنيه بقوله الاذنان من الرأس وكذا جوابهم عما روي انه صلى الله عليه وسلم أخذ لأذنيه ماء جديدا بأنه يجب حمله على انه لفناء البله قبل الاستيعاب جميعا بين الاحاديث ولو كان أخذ الماء الجديدا مقبولا للسنة لما احتج الى ذلك وفي المعراج عن البخارية ولا يستحب تجديد الماء في كل بعض من أبعاض الرأس فلا يستحب في الاذنين بل اولى لانه تابع اه وفي الحلية السنة عندنا وعند أحمد أن يكون بماء الرأس خلافا لما لك والشافعي وأحمد في رواية اه وفي التاترخانية ومن السنة مسحهم بماء الرأس ولا يأخذ لهم ماء جديدا اه وفي الهداية والبدائع وهو سنة بماء الرأس قال في العناية أي لا بما جديدا ومثله في شرح الجمع وفي شرح الهداية للعيني استيعاب الرأس بالمسح بماء واحد

مطاب  
قد يطلق الجائز على ما لا يمنع  
شرعا فيشمل المكروه

مطاب  
في تصريف قولهم معزيا

ولعل كراهة تكراره في مجلس  
تنزيه بل في القهستاني معزيا  
للجواهر الاسراف في الماء  
الجاري جائز لانه غير مضيع  
قتامل (ومسح كل رأسه مرة)  
مستوعبة فلو تركه وداوم  
عليه ثم (وأذنيه) معا ولو  
(بمائه)

اقول حاصل ما ذكرته هناك  
أن اثبات عندهم أن السنة  
المسح مرة من فضله عليه الصلاة  
والسلام فالتثليث زائد وقد  
قال عليه الصلاة والسلام فمن  
زاد على هذا اوفقص فقد  
تعدي وظلم والاشارة ترجع  
الى ما ثبت من فعله صلى الله  
عليه وسلم اه منه

جسنة ولا يتم بدونها حيث جعلنا من الرأس أى كفى الحديث الماتر وفي شرح الدرر للشيخ اسحاق بن عمار ولو أفردا  
 بالمسح بماء جديد كما قال الشافعي أصرا أصليين وهذا يجوز اه فقد ظهر لك أن ما مشى عليه الشارح مخالف  
 للرواية المشهورة التي مشى عليها أصحاب المتون والشروح الموضوعة لتقل المذهب هذا ما ظهر لي ولم أر من نبه  
 على ذلك فتدبره ثم بعد مدة رأيت المصنف نبه عليه في شرحه على زاد الفقير حيث قال بعد ذكره عبارة  
 الخلاصة السابقة مانصه قلت قوله ولو فعل فحسن مشكل لأنه يكون خلاف السنة وخلاف السنة  
 كيف يكون حسنا والله اعلم اه (قوله لكن الخ) ذكره في شرح المنية ولعله محمول على ما إذا انعدمت البلبة  
 بمس العصاة قال في الفتح وإذا انعدمت البلبة لم يكن يذم من الأخذ اه وقد يقال لا يذم من الأخذ مطلقا  
 لأنه بمس العصاة يحصل الانفصال فيحكم على البلبة بالاستعمال وعلى هذا ينبغي أن يقال لو مسح رأسه بيديه  
 ثم رفعهما قبل مسح الأذنين فلا يذم من أخذ ماء جديد ولو كانت البلبة باقية تأمل (قوله المذكور في النص) أى  
 الترتيب المذكور في آية الوضوء وفيه إشارة إلى أنه ليس المراد في قول ~~الكنز وغيره~~ والترتيب المنصوص في النص  
 الأصولي بل المراد به المذكور اذ ليس في الآية ما يفيد الترتيب فلم يكن منصوحا عليه فيها (قوله وهو مطالب  
 بالدليل) أى أنه لا حاجة لنا إلى الدليل على عدم الافتراض لأنه الأصل ومتدعيه مطالب به ولم يوجد وقد علم  
 الترتيب من فعله عليه الصلاة والسلام فقلنا بسنته أفاده في البحر (قوله والولاء) اسم مصدر والمصدر الموالاة  
 قال الجوى لا تتحقق الموالاة إلا بعد غسل الوجه اه وفيه تأمل إذا ذكره انما يتجه أن لو كانت الموالاة  
 معتبرة في جانب فرائض الوضوء فقط وهو خلاف الظاهر ط عن أبي السعود (قوله بكسر الواو) أى  
 مع المذ وهو لغة التتابع قال ط وأما بقصها فهو صفة توجب لمن قامت به التعصيب لمن اعتقه مثلا (قوله  
 غسل المتأخر الخ) عرّفه الزيلعي بغسل العضو الثاني قبل جفاف الأول زاد الحدادى مع اعتدال الهواء  
 والبدن وعدم العذر وعرّفه الاكمل في التقرير بالتتابع في الأفعال من غير أن يتخللها جفاف عضو مع اعتدال  
 الهواء وظاهره أنه لو جف العضو الأول بعد غسل الثاني لم يكن ولاه وعلى الأول يكون ولاه قال في البحر  
 وهو الأولى وفي النهر الظاهر لا يكون ولاه لما في المعراج عن الحلواني أن تجفيف الأعضاء قبل غسل  
 القدمين فيه ترك الولاء فيحصل الثاني في كلام الزيلعي على ما بعد الأول اه أى غير أن الثاني جميع ما بعد  
 الأول لا ما يليه فقط ولا يخفى بعده لما في السراج حذره أن لا يجف الماء عن العضو قبل أن يغسل ما بعده وفي شرح  
 المنية هو أن يغسل كل عضو على اثر الذي قبله ولا يفصل بينهما بحيث يجف السابق ولا يخفى أيضا  
 أن ما مرّ عن الحلواني صادق على التعريفين وأن حل التعريف الثاني على الأول أقرب من عكسه بأن يراد  
 من قوله من غير أن يتخللها جفاف عضو أى من غير أن يجف عضو قبل غسل ما بعده وكذا قال في غرر  
 الأفكار وغسل عضو قبل جفاف متقدم اه وعليه يحمل كلام الشارح بدليل قوله تعالى لا ينال منكم  
 فانه كما يشمل مسح الخف يشمل مسح الرأس فلا يمكن حمل المتأخر في كلامه على جميع ما بعد الأول حقيقة  
 فافهم ثم ما مشى عليه في النهر هو المتبادر من تعريف الدرر هذا وقد عرّفه في البدائع بأن لا يستغل بين أفعال  
 الوضوء بما ليس منه ولا يخفى أن هذا أهم من التعريفين السابقين من وجه ثم قال وقيل هو أن لا يمكن في أثناءه  
 مقدارا ما يجف فيه العضو قول يمكن جعل هذا توضيحا لما مرّ بأن يقال المراد بجفاف العضو حقيقة أو مقداره  
 وحيث ذكر المسح فلم يمكن بين مسح الجبهة والرأس وبين ما بعده بمقدار ما يجف فيه عضو مغسول  
 كان نارا كالولاء وبنيده اعتبارهم الولاء في التيمم أيضا كما يأتي قريبا مع أنه لا غسل فيه فاعتمد هذا التعريف (قوله  
 حتى لو فنى ماؤه الخ) بيان للعذر (قوله لا بأس به) أى على الصحيح سراج (قوله ومثله الغسل والتيمم) أى  
 إذا فرّق بين أفعالهما لعذر لا بأس به كما في السراج ومقاده اعتبار سنة الموالاة فاعمما (قوله ومن السنن)  
 التي بين للإشارة إلى أنه بقي غيرها في الفتح ومن السنن الترتيب بين المضمضة والاستنشاق والبداءة من مقدم  
 الرأس ومن رؤس الأصابع في البدن والرجلين اه وذكر في المواهب بدل الأول التيمم ومسح الرقبة  
 ثم قال وقيل الأربعة مستحبة (قوله الدلك) أى بأمر اليد وضغوها على الأعضاء المغسولة حلية وعده  
 في الفتح من المندوبات ولم يتابعه عليه في البحر والنهر نعم تابعه المصنف فيما سيأتي (قوله وترك الاسراف)  
 عده في الفتح من المندوبات أيضا ولم يتابع أيضا بل صرح في النهر بضعفه وقال أنه سنة مؤكدة لا إطلاق

قوله الولاء اسم مصدر الخ  
 فيه نظير بل الظاهر أنه مصدر  
 لوالى كالموالاة لقول الخلاصة  
 لفاعل القفال والمفاعلة  
 تأمل اه معصمه

لكن لو مسح عمامته فلا بد  
 من ماء جديد (والترتيب)  
 المذكور في النص وعند  
 الشافعي رضي الله عنه فرض  
 وهو مطالب بالدليل (والولاء)  
 بكسر الواو وغسل المتأخر  
 أو مسحه قبل جفاف الأول  
 بلا عذر حتى لو فنى ماؤه فضى  
 لطلبه لا بأس به ومثله الغسل  
 والتيمم وعند مالك فرض ومن  
 السنن الدلك وترك الاسراف

التمهي عن الاسراف اه وباقى تمامه (قوله وترك لطم الوجه بالماء) جعله في الفتح أيضا من المندوبات  
وسمى المصنف كالزيلي بكرهته قال في البحر فيكون تركه سنة لا ادبا ~~لكن~~ قال في النهر انه مكروه  
تنزيها (قوله وغسل فرجها الخارج) اقول في تقييده بالمرأة نظر قد هت في المنية الاستجماء من سنن الوضوء  
وفي النهاية انه من سنن الوضوء بل اقواها لانه مشروع لازالة النجاسة الحقيقية وسائر السنن لازالة الحكمية  
وجعل في البدائع سنن الوضوء على انواع فوع يكون قبله ونوع في استدائه ونوع في انشائه وعندهم الاول  
الاستجماء بالخرق ومن الثاني الاستجماء بالماء (قوله وبسمى مندوبا وادبا) زاد غيره ونظرا وتطوقا وقد جرى على  
ما عليه الاصوليون وهو المختار من عدم الفرق بين المستحب والمندوب والادب كما في حاشية نوح افندي على  
الدرر فيسمى مستحبا من حيث ان الشارع يحبه ويؤثره ومندوبا من حيث انه بين ثوابه وفضيلته من ندب الميت  
وهو تعدد محاسنه ونفلا من حيث انه زائد على الفرض والواجب ويريد به الثواب وتطوقا من حيث ان فاعله  
يفعله تبرعا من غير ان يؤمر به حقا اه من شرح الشيخ اعجيل عن البرجندى وقد يطلق عليه اسم السنة  
ومصرح القهستاني بأنه دون سنن الزوائد قال في الامداد وحكمه الثواب على الفعل وعدم اللوم على الترك  
اه وهل يكره تركه تنزيها في البحر لا ونازعه في النهر بما في الفتح من الجنائز والشهادات أن مرجع كراهة التنزيه  
خلاف الاولى قال ولا شك أن ترك المندوب خلاف الاولى اه اقول لكن اشار في التحرير الى انه قد يفرق بينهما  
بأن خلاف الاولى ما ليس فيه صفة نهى كترك صلاة الضحى بخلاف المكروه تنزيها فم قال في الحلية ان هذا  
أمر يرجع الى الاصطلاح والتزامه غير لازم والظاهر تساويهما كما اشار اليه اللامتنى اه لكن قال الزيلي  
في الاكل يوم الاضحى قبل الصلاة المختار انه ليس بمكروه ولكن يستحب أن لا يأكل وقال في البحر هناك ولا يلزم  
من ترك المستحب ثبوت الكراهة اذ لا بد له من دليل خاص اه اقول وهذا هو الظاهر اذ لا شبهة أن التوافل  
من الطاعات كالصلاة والصوم ونحوهما فعلمنا اولي من تركها بلا عارض ولا يقال ان تركها مكروه تنزيها  
وسبأ في تمامه ان شاء الله تعالى في مكروهاات الصلاة (قوله وفضيلة) أي لان فعله يفضل تركه فهو بمعنى  
فاضل اولانه يصير فاعله ذافضيلة بالثواب ط (قوله وهو الخ) يرد عليه ما رغب فيه عليه السلام ولم يفعله  
فالاول ما في التحرير ان ما واطب عليه مع ترك ما بلا عذر سنة وما لم يواظب عليه مندوب ومستحب  
وان لم يفعله بعد ما رغب فيه اه بجر (قوله التيامن) أي البداية باليمين لما في الكتب الستة كان عليه  
الصلاة والسلام يحب التيامن في كل شيء حتى في طهوره وتنعله وترجله وشانه كله الطهور وهما بضم الطاء والترجل  
مشط الشعر درمنتي وحقق في الفتح انه سنة لثبوت المواظبة قال في النهر ~~لكن~~ قد مناهنا تفيد السنة  
اذا كانت على وجه العبادة لا على العادة سلمنا أنها كانت على وجه العبادة ~~لكن~~ عدم الاختصاص  
ينافيها كما قاله بعض المتأخرين اه أي عدم اختصاصها بالوضوء المستفاد من قوله وشانه كله ينافي كونه  
سنة له ولو كانت على وجه العبادة فيكون مندوبا في كافي التنعل والترجل قلت يرد عليه المواظبة على النية  
والسواك باختصاص بالوضوء مع انهما من سننه تأمل (قوله ولو مسحها) أي كافي التيمم والحجيرة وأما الخلف  
فلم أر من ذكر التيامن فيه وانما قالوا في كفيته أن يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن وأصابع اليسرى  
على مقدم خفه اليسرى وهذا الى الساق وظاهره عدم التيامن تأمل (قوله لا الاذنين) أي في مسحهما  
معان امكنه حتى اذا لم يكن له الايدى واحدة أو باحدى يديه علة ولا يمكن مسحهما معا يسدا بالاذن اليمنى  
ثم اليسرى ط عن الهندية (قوله ومسح الرقبة) هو الصحيح وقبل انه سنة كما في البحر وغيره (قوله بظهر يديه)  
أي لعدم استهمال بلتهما بجر فقول المنية بما جدد لا حاجة اليه كما في شرحها الكبير وعبر في المنية  
بظهر الاصابع ولعله المراد هنا (قوله لانه بدعة) اذ لم يرد في السنة (قوله الى ينف وستين) عبارته في الدرر  
المنتقى الى ينف وستين والياف بشديد الياء وقد تحفف ما زاد على العقدي أن يبلغ العقد الثاني قاموس واعلم  
أن المذكور منها هنا متناويف وعشرون ولندكر ما بقى منها من الفتح والخزائن فم كما في الفتح ترك  
الاسراف والتقصير وترك المسح بخرقة يمسح بها موضع الاستجماء واستقاؤه الماء بنفسه والمبادرة الى ستر العورة  
بعد الاستجماء ونزع خاتم عليه اسمه تعالى او اسم نبيه حال الاستجماء وكون آيته من خرف وأن يغسل عروة  
الابر يق ثلاثا ووضعه على يساره وان كان انا يغترف منه فعن مجيئه ووضع يده حالة الغسل على عروته لارأسه

مطلب  
لا فرق بين المندوب والمستحب  
والنفل والتطوع

مطلب  
ترك المندوب هل يكره تنزيها  
وهل يفرق بين التنزيه وخلاف  
الاولى

وترك لطم الوجه بالماء وغسل  
فرجها الخارج (ومستحب)  
ويسمى مندوبا وادبا وفضيلة  
وهو ما فعله النبي صلى الله  
عليه وسلم مرة وتركه أخرى وما  
احبه السلف (التيامن) في  
الدين والرجلين ولو مسحها  
لا الاذنين والخدين فيلغزأى  
عضوين لا يستحب التيامن  
فيهما (ومسح الرقبة) يظهر  
يديه (لا الخلقوم) لانه بدعة  
(ومن آدابه) عبر من لانه  
آدابا آخر أو صلها في الفتح الى  
ينف وستين وأوصلتها في  
الخزائن الى ينف وستين  
(استقبال القبلة)

مطلب  
في تيمم مندوبات الوضوء



وذكر الشهادتين عند كل عضو واستصحاب النية في جميع أفعاله وأن لا يلم وجهه بالماء وملأ آيته  
استعدادا ولا امتقاطا بالسرى والتأني وأمر باليد على الأعضاء المغسولة والدلك اه لكن قدّمنا أن الأول  
والاخير سنة ولعل المراد بما قبله أمره بها عليه مبطلة قبل الفصل تأمل زادي في البروغسل ما تحت الحجاب  
والشارب والتوضؤ في مكان طاهر لأن الماء الوضوء محرمه والبدء بأعلى الوجه وأطراف الأصابع ومقدم  
الرأس لكن قدّمنا أن الاخيرين سنة وزاد في الامداد ودخوله انخلاء مستور الرأس وعدم التوضؤ بما  
شمس وأن لا يستخلص اناه لنفسه وترك النظر للعودة واقفاء البصاق والخفط في الماء وأن لا يتقصه عن مد  
وغسل القدم والقف يا عني وزاد في النية الوضوء على الوضوء وعدم فقهه في الماء حال غسل الوجه والشه عند  
غسل كل عضو وزاد في الخزان وترك التكلم حال الاستنجاء وترك استقبال القبلة واستبدالها في الخلاء  
واستقبال عين الشمس والقمر واستبدالهما وترك مس فرجه بعد فراغه والامتناع باليسار ومسهها بعده  
على شعور ساطع وغسلها بعد ذلك ورش الماء على الفرج وعلى السروال بعد الوضوء والتوضؤ من متوضأ العاقبة  
وافراغ الماء بيمينه فقد بلغت نيفا وسبعين كما قدّمناه عن الدر المنثور وقدّمنا أن ترك المندوب مكروه تنزيها فيزاد  
ترك ما يكره فصله ولا يخفى أن ما مرّ منه ما هو من آداب الوضوء ومنه ما هو من آداب مقدّماته وهذا يزيد على  
ما ذكر بكثير فانه بقي للاستنجاء آداب كثيرة ستأتي (قوله وذلك أعضائه) علمت ما فيه وقوله في المزة  
الاولى عزله في النهر الى النية لانه لم يذكر في النية هنا وانما ذكره في الفصل وعلمه في الشرح بقوله ليعلم  
الماء البدن في المزين الاخيرتين اه لكن قال في الحلية الظاهر أنه قيد اتفاق (قوله وتقديمه الخ)  
لأن فيه انتظار الصلاة ومنظر الصلاة كن هو في باب الحديث الصحيح وقطع طمع الشيطان عن تنديبه عنها  
شرح النية الكبير وفي الحلية وعندى انه من آداب الصلاة لا الوضوء لانه مقصود لفعل الصلاة اه  
(قوله وهذه) أي مسألة تقديمه على الوقت (قوله المستثناة من قاعدة الفرض افضل من النفل) هذا  
الاصل لا سبيل الى نقضه بشئ من الصور لانا اذا حكمنا على ما هي بأنها خير من ما هي أخرى كالرجل خير  
من المرأة لم يمكن أن تفضلها الاخرى بشئ من تلك الحلية فان الرجل اذا فضل المرأة من حيث انه رجل  
لم يمكن أن تفضل المرأة من حيث انها غير الرجل والاشكاذب القضيتان وهذا بدعي نعم قد تفضل المرأة  
رجلا ما من جهة غير الذكورة والانوثة اه جوى اقول فعلى هذا الاستثناء حقيقة لا اختلاف جهة  
الافضلية بيان ذلك أن الوضوء للصلاة قبل الوقت يساوي الواقع بعده من حيث امتثال الامر وسقوط  
الواجب به وانما الاول فضيلة التقديم وكذا انتظار المعسر واجب دفعا لا ذاه بالمطالبة وفي ابرائه ذلك مع زيادة  
اسقاط الدين عنه بالكلية فلا يراى زيادة فضيلة الاسقاط وكذلك افشاء السلام سنة لاظهار التواد بين المسلمين  
وفي رده ذلك أيضا لكن وجب التمسك بالزم على تركه من العداوة والتباغض فافشاء افضل من حيث ابتداء  
المضي له باظهار المودة فله فضيلة التقدم ففى المسائل الثلاث انما افضل النفل على الفرض لامن جهة الفرضية  
بل من جهة اخرى كصوم المسافر في رمضان فانه اشق من صوم المقيم فهو افضل مع انه سنة وكالتبكير الى صلاة  
الجمعة فانه افضل من الذهاب بعد النداء مع انه سنة والشاق فرض وكن اضطر الى شربة ماء أو أكل لقمة  
فدفعته اكثر مما اضطر اليه فدفع ما اضطر اليه واجب والزائد فضل ثوابه أكثر من حيث ان نفعه أكثر وان كان  
دفع قدر الضرورة افضل من حيث امتثال الامر وكذا من وجب عليه درهم فدفع درهمين أو وجبت عليه  
أخية فنضى بشاتين وعلى هذا فقد زاد على المسائل الثلاث من كل ما هو نفل اشقل على الواجب وزاد لكن  
تسميته نفلا من حيث تلك الزيادة أما من حيث ما اشقل عليه من الواجب فهو واجب وثوابه أكثر من حيث  
تلك الزيادة فلا تنضم حينئذ القاعدة المأخوذة مما صح عنه صلى الله عليه وسلم كما في صحيح البخارى حكاية عن  
الله تعالى وما تقرب الى عبدي بشئ أحب الى مما اقترضت عليه وما ورد في صحيح ابن خزيمة ان الواجب يفضل  
المندوب بسبعين درجة وان استشكله في شرح التحرير فاغتم ذلك فانه من فيض الفتاح العليم ثم رأيت بعض  
المحققين من الشافعية نبه على ما قلته والله الحمد (قوله لان الوضوء الخ) ومثله التيمم لغير راحى الماء كاسيا في  
في عمله عن الرمي (قوله افضل من رده) وقيل اجر الرذا كثر لانه فرض جوى عن كراهية العلاني (قوله ولو)  
الواو زائدة أو عاطفة على محذوف تقديره حتى ان جاء بمثله والاول أولى ط (قوله منه) متعلق بأكثر الضمير

وذلك أعضائه ( في المزة

الاولى ( وادخال خصمه )

المبلولة (صماخ اذنيه) عند

مسحهما (وتقديمه على الوقت

لغير المندوب) وهذه احدى

المسائل الثلاث المستثناة من

قاعدة الفرض افضل من

النفل لان الوضوء قبل الوقت

مندوب وبعده فرض الثانية

ابراء المعسر مندوب افضل

من انظاره الواجب الثالثة

الابتداء بالسلام سنة افضل

من رده وهو فرض وقطعه من

قال

الفرض افضل من تطوع عابد

مطلب

الفرض افضل من النفل

الافى مسائل

للفرض أو متعلق بجاء والضمير للتلويع ط (قوله بأكثر) جزء بالسكرة لاجل الروي (قوله وابتداء) ألف ابتداء من المصراع الأول وهمزة المنونة من المصراع الثاني (قوله ابرا) بالقصر للضرورة (قوله ومثله القرط) أي في الفصل والافلام دخل له هنا لأنه ما يتعلق في الأذن قاموس (قوله وأما استعانة عليه السلام الخ) كذا في البرازية ومفاده أن الاستعانة مكروهة حتى احتج إلى هذا الجواب وظاهر ما في شرح المنية أنه لا كراهة أصلاً إذا كانت بطيب قلب ومحبة من المعين من غير تكليف من المتوضي وعليه مشي في هدية ابن العماد لكن ذكر في الحلية أحاديث كثيرة من الصحبين وغيرهما فيها التصريح بصب الماء عليه بطلبه وبدونه ثم قال وفعله صلى الله عليه وسلم في مثل هذا محمول على الجواز الذي لا تجامعه الكراهة لأن الجزم بعدم ارتكابه المكروه من غير معارض واقع في حقه نعم قد يكون الفعل منه بياناً للجواز لكن بعد قيام الدليل القضي للكراهة فإذا لم يقم لم يصح أن يقال بالكراهة ثم يعلى ما ورد من الفصل بأنه بيان الجواز ولم يوجد دليل معتبر يفيد الكراهة هنا وأما ما ورد في حديث ضعيف أن عمر رضي الله عنه قال لا أحب أن يعينني على وضوء أحد وورده أنه صلى الله عليه وسلم كان لا بكل طهوره إلى أحد وهو ضعيف أيضاً ولو ثبت لا يقوى على معارضة الأحاديث المارة مع احتمال أن المراد أنه هو الذي يباشر غسل أعضائه ومسحها بنفسه لأن الظاهر أنه من السنن المؤكدة فيكره للشخص أن يفعل له ذلك غيره بلا عذر ولعل ذلك هو المراد من قول الاختيار **مكره** أن يستعين في وضوئه بغيره إلا عند العجز ليكون أعظم ثوابه وأخلص لعبادته اه مخلصاً وحاصله أن الاستعانة في الوضوء إن كانت بصب الماء أو استلقائه أو أحضاره فلا كراهة بها أصلاً ولو بطلبه وإن كانت بالفصل والمصح فتكره بلا عذر ولذا قال في التارخانية ومن الآداب أن يقوم بأمر الوضوء بنفسه ولو استعان بغيره جاز بعد أن لا يكون الفاسل غيره بل يفصل بنفسه (قوله تحترز الخ) لوقوع الخلاف في نجاسته ولأنه مستقدر ولذا كره شربه والجنون به على القول الصحيح بطهارته (قوله أشمل) أي أعم لأنه قد يكون مستعديلاً ولا يتخفظ ط (قوله هذه) أي الطريقة التي مشى عليها المصنف حيث جعل التلطف بالنية مندوباً لاسنة ولا مكروهاً (قوله والتسمية كما مر) أي من الصيغة الواردة وهي بسم الله العظيم والحمد لله على دين الإسلام وزاد في المنية التشهد هنا أيضاً معاً للصيغ وشرح الجامع لقاضي خان قال في الحلية وعن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من عبد يقول حين يتوضأ بسم الله ثم يقول بكل عضو أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ثم يقول حين يفرغ اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين إلا فقت له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء فإن قام من وقته ذلك فصلى ركعتين يقرأ فيهما ويعلم ما يقول انقل من صلاته كيوم ولدته أمته ثم يقال له استأنف العمل رواء الحافظ المستغفري وقال حديث حسن اه (قوله والدعاء بالوارد) فيقول بعد التسمية عند المضمضة اللهم أعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم ارحني راحة الجنة ولا ترحني راحة النار وعند غسل الوجه اللهم يبيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل يده اليمنى اللهم أعطني كتابي يميني وحاسبني حساباً يسيراً وعند غسل اليسرى اللهم لاتعطني كتابي بشمال ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه اللهم أظلي تحت عرشك يوم لا ظل إلا ظلك عرشك وعند مسح أذنيه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبهون أحسنه وعند مسح عنقه اللهم أعتق رقبتى من النار وعند غسل رجله اليمنى اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام وعند غسل اليسرى اللهم اجعل ذنبي مغفوراً وسعي مشكوراً وتجاري لن تبور كما في الامداد والدرر وغيرهما وروايات أخر ذكرها في الحلية وغيرها وسيأتي أنه يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد غسل كل عضو فصار مجموع ما يذكر عند كل عضو التسمية والشهادة والدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لكن قال صاحب الهداية في مختارات النوازل ويسمى عند غسل كل عضو أو يدعو بالدعاء المأثور فيه أو يذكر كلمة الشهادة أو يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فأتى في الجميع بأول لكن رأيت في الحلية عن المختارات ويدعو بالواو وبأو في البواقي فليراجع (قوله من طرق) أي يقوى بعضها بعضاً فارتقى إلى مرتبة الحسن ط أقول لكن هذا إذا كان ضعفه لسوء حفظ الراوي الصدوق الأمين أو لارسال أو تدليس أو جهالة حال أمالو كان لنفسه الراوي أو كذبه فلا يؤثر فيه موافقة مثله ولا يرتقى بذلك إلى الحسن كما صرح به في التقريب وشرحه

مطلب  
في مباحث الاستعانة في  
الوضوء بالغير

حتى ولو قد جاء منه بأكثر  
الا التطهر قبل وقت وابتدا  
للسلام كذا في ابرا معسر  
(وتحريك خاتمه الواسع) ومثله  
القرط وكذا الضيق أن علم  
وصول الماء والافرض (وعدم  
الاستعانة بغيره) إلا عذر  
وأما استعانة عليه الصلاة  
والسلام بالغير فله تعليم الجواز  
(و) عدم (التكلم بكلام  
الناس) إلا الحاجة تفوته  
(والجلوس في مكان مرتفع)  
تحترزاً عن الماء المستعمل  
وعبارة الكمال وحفظ ثيابه من  
التقاط روي أشمل (والجمع بين  
نية القلب وفعل اللسان) هذه  
رتبة وسطى بين من سن التلطف  
بالنية ومن كرهه لعدم نقله  
عن السلف (والتسمية) كما مر  
(عند غسل كل عضو) وكذا  
الممسوح (والدعاء بالوارد  
عنده) أي عند كل عضو وقد  
رواه ابن حبان وغيره عنه  
عليه الصلاة والسلام من طرق

مطلب  
في بيان ارتقاء الحديث  
الضعيف إلى مرتبة الحسن

لحينئذ يحتاج الى الكشف عن حال الراويين لهذا الحديث لكن ظاهر علمهم به انه ليس من القسم الاخير  
 كما ينضح (قوله فيعمل به) أي بهذا الحديث وعبارة الرمي "كافي الشرب ليلية للعمل بالحديث الضعيف الخ  
 (قوله في فضائل الاعمال) أي لاجل تحصيل الفضيلة المترتبة على الاعمال قال ابن حجر في شرح الاربعين لانه  
 ان كان صحيحا في نفس الامر فقد أعطي حقه من العمل والالام يترتب على العمل به مفسدة تحليل  
 ولا تحريم ولا ضياع حق للغير وفي حديث ضعيف من بلغه عن ثواب عمل فعمله حصل له أجره وان لم يكن قوله  
 أو كما قال اه ط قال السيوطي "ويعمل به أيضا في الاحكام اذا كان فيه احتياط (قوله وان انكره  
 النووي) حمل الرمي "كافي الشرب ليلية انكاره له من جهة الصحة قال أما باعتبار وروده من الطرق المتقدمة  
 فلم له لم يثبت عنده ذلك أولم يستحضره حينئذ (قوله فائدة الى قوله وأما الموضوع) من كلام الرمي " (قوله  
 عدم شدة ضعفه) شديد الضعف هو الذي لا يخلو طريق من طريقه عن كذاب أو متهم بالكذب قاله ابن حجر ط  
 قلت مقتضى علمهم بهذا الحديث انه ليس شديد الضعف فطرقه ترقيه الى الحسن (قوله وأن لا يعتقد سنية  
 ذلك الحديث) أي سنية العمل به وعبارة السيوطي "في شرح التقريب الثالث أن لا يعتقد عند العمل به  
 ثبوته بل يعتقد الاحتياط وقيل لاجبوز العمل به مطلقا وقيل يجوز ما لم يأت (قوله وأما الموضوع) أي  
 المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محترم اجماعا بل قال بعضهم انه كفر قال عليه الصلاة  
 والسلام من قال على "ما لم اقل فليتبوأ مقعده من النار ط (قوله بحال) أي ولوفي فضائل الاعمال قال ط  
 أي حيث كان مخالفا لقواعد الشريعة وأما لو كان داخل في اصل عام فلا مانع منه لاجل حله حد يشا بل لا دخوله  
 تحت الأصل العام اه تأمل (قوله الا اذا قرن) أي ذلك الحديث المروي ببيانه أي بيان وضعه أما  
 الضعيف فجوز روايته ببيان ضعفه لكن اذا اردت روايته بغير اسناد فلا تقل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كذا وما اشبهه من صيغ الجزم بل قل روى كذا وبلغنا كذا أو ورد أو جاء أو نقل عنه وما اشبهه من صيغ  
 التقريب وكذا ما شئت في محنته وضعفه كافي التقريب (قوله أي بعد الوضوء) فسر الضعيف بذلك مع تبادل رماني  
 الزيلعي لان المصنف في شرحه فسر به ذلك وهو أدري بمراده (قوله وأن يقول بعده) زاد في المنية وغيره أو في  
 خلاله لكن قال في الحلية ان الوارد في السنة بعده متصلا بما تقدم من ذكر الشهادتين كما هو في رواية الترمذي  
 اه وزاد في المنية أيضا وأن يقول بعد فراغه سبحانه اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا أنت استغفر لك وأتوب  
 اليك وأشهد أن محمدا عبدك ورسولك ناظرا الى الدعاء (قوله التواين) هم الذين كلما ذنبوا تابوا والمتطهرون  
 الذين لا ذنب لهم زاد في المنية واجعلني من عبادك الصالحين واجعلني من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون  
 (قوله وأن يشرب بعده من فضل وضوئه) يفتح الواو ما يتوضأ به درر والمراد شرب كله أو بعضه كافي شرح المنية  
 وشرح الشريعة ويقول عقبه كافي المنية اللهم اغفر لي بفتائك وادوني بدوائك واعصمني من الوهل والامراض  
 والابواب قال في الحلية والوهل هنا بالتحريك الضعف والقعز ولم اتقف على هذا الدعاء ما أوراه وهو حسن اه  
 بقي شيء وهو أن الشرب من فضل الوضوء ظاهر فيما لو توضأ من اناه كبريق مثلا أو ما لو توضأ من نحو حوض فهل  
 يسمى ما فيه فضل الوضوء فيشرب منه أو لا فيجوز هذا وفي الذخيرة عن قتاد بن الربيع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا يتوضأ به ما لم يكن كثيرا والموضوع للوضوء يجوز الشرب منه ثم نقل عن ابن الفضل أنه كان يقول بالعكس  
 فعلى هذا هل له الشرب من فضل الوضوء لانه من توابعه ام لا والظاهر الاول تأمل (قوله كما زمزم) التشبيه  
 في الشرب مستقبلا قائما لا في كونه بعد الوضوء فلذا قال ط الاولى تأخير عن قوله قائما (قوله أو قاعدا)  
 أفاد أنه مخير في هذين الموضعين وانه لا كراهة فيهما في الشرب قائما بخلاف غيرهما وأن المندوب هنا هو الشرب من  
 فضل الوضوء لا بقيد كونه قائما بخلاف ما اقتضاه كلام المصنف لكن قال في المعراج قائما وخيره الحلواني بين  
 القيام والقعود وفي الفتح قبل وان شاء قاعدا أو قرء في البحر واقتصر على ما ذكره المصنف في المواهب والدرر  
 والمنية والنهر وغيرهما وفي السراج ولا يستحب الشرب قائما الا في هذين الموضعين فاستفيد ضعف ما مشى عليه  
 السارح كانه عليه ح وغيره (قوله وفيما عداهما يكره الخ) أفاد أن المقصود من قوله قائما عدم الكراهة لا دخوله  
 تحت المستحب ولذا زاد قوله أو قاعدا واعلم انه ورد في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال لا يشربن احد منكم  
 قائما من نسي فليستق وفيهما انه شرب من زمزم قائما وروى البخاري عن علي رضي الله عنه انه بعد ما توضأ قام

قال محقق الشافعية الرمي " فيعمل به في فضائل الاعمال وان انكره النووي " (فائدة) شرط العمل بالحديث الضعيف عدم شدة ضعفه وأن يدخل تحت اصل عام وأن لا يعتقد سنية ذلك الحديث وأما الموضوع فلا يجوز العمل به بحال ولا روايته الا اذا قرن ببيانه (والصلاة والسلام على النبي بعده) أي بعد الوضوء لكن في الزيلعي "أي بعد كل عضو (وأن يقول بعده) أي الوضوء (اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وأن يشرب بعده من فضل وضوئه) كما زمزم (مستقبل القبلة قائما) أو قاعدا وفيما عداهما يكره قائما تنزيها

مطلب في مباحث الشرب قائما



فشرب فضل وضوئه وهو قائم ثم قال ان ناسا يكرهون الشرب قائما وان النبي صلى الله عليه وسلم صنع مثل ما صنعت وأخرج ابن ماجه والترمذي عن كبشة الانصارية رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها قربة معلقة فشرب منها وهو قائم فقطعت فم القربة بتقي بركة. وضع في رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الترمذي حسن صحيح غريب فلذا اختلف العلماء في الجمع فقيل ان النهي ناسخ للفعل وقيل بالعكس وقيل ان النهي للتزبه والفعل لبيان الجواز وقال النووي انه الصواب واعترضه في الحلبة بحدوث علي الماز حيث انكر على القائلين بالكراهة وبما أخرجه الترمذي وغيره وحسنه عن ابن عمر كأننا سئل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن غثى ونشرب ونحن قيام قال وجع الطماوى الى انه لا بأس به وأن النبي لحوف الضرر لا غير كما روى عن الشعبي قال انما كره الشرب قائما لانه يؤذى قال في الحلبة فالكراهة على ما صوبه النووي شرعية شاب على تركها وعلى هذا ارشادية لا يناسب على تركها ثم استشكل ما مر من استثناء الموضعين (أى الشرب من ماء زمزم ومن فضل الوضوء) وكراهة ما عداهما بأنه لا يقتضى على قول من هذه الاقوال ثم على ما جع اليه الطماوى يستفاد الجواز مطلقا أن الضرر ما النذب فلا الا أن يقال يفيد النذب في فضل الوضوء ما أخرجه الترمذي في حديث علي وهو أنه قام بعد ما غسل قدميه فأخذ فضل طهوره فشربه وهو قائم ثم قال احببت أن اريكم كيف كان طهور رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه حديث ان فيه شفاء من سبعين داء اذاهاها البهر لكن قال الحفاظ انه واه اه مخلصا والبهر بالضم فسر في الخلاصة بتتابع النفس وفي القاموس انه انقطاع النفس من الاعياء والحاصل أن انتفاء الكراهة في الشرب قائما في هذين الموضعين محل كلام فضلا عن استحباب القيام فيما ولعل الاوجه عدم الكراهة ان لم نقل بالاستحباب لان ماء زمزم شفاء وكذا فضل الوضوء وفي شرح هدية ابن العماد لسيدى عبد الفتى النابلسي وما جرت به اى اذا اصابى مرض اقمدا الاستشفاء بشرب فضل الوضوء فيحصل الى الشفاء وهذا دأبى اعتقاد اعلى قول الصادق صلى الله عليه وسلم في هذا الطب النبوى الصحيح (قوله وعن ابن عمر الخ) أخرجه الطماوى وأحمد وابن ماجه والترمذي وصححه حلبة وقصد بذكره بيان حكم الاكل لكن أخرجه احمد ومسلم والترمذي عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى أن يشرب الرجل قائما قال قتادة قلت لأنس قال لا سكل فقال ذلك أشرف وأخبت وفي الجامع الصغير للسيوطي نهى عن الشرب قائما والاكل قائما ولعل النهى لا مرطى أيضا كما مر في الشرب وفي الفصل الحادى والثلاثين من فصول العلماى وكره الاكل والشرب في الطريق والاكل قائما وما شيا ولا بأس بالشرب قائما ولا يشرب ماشيا ورخص ذلك للمسافر اه (قوله ورخص الخ) ليس من تمة الحديث (قوله تعاهد موقيه) تنبيه موق وهو آخر العامين من جهة الانف أى لاحتمال وجود دم من وقد مناهه يجب غسل ما قمته ان يبق خارجا بنقيض العين والافلا (قوله وكعبه الخ) هما العظامان الناتان في الرجل والعروق العصب الفليظ الذى فوق العقب والاحص من باطن القدم ما لم يصب الارض قاموس (قوله وطالة غزته وتجيبله) لما فى المعجمين عن ابي هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان اتقى بدعون يوم القيمة غزا تجبلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غزته فليفعل وفي رواية فمن استطاع منكم فليطيل غزته وتجيبله حلبة وبه علم أن قول الشارح وتجيبله بالجر عطف على غزته وفي البصر وطالة الغزاة تكون بالزيادة على الحد المحدود وفي الحلبة والتجيبل يكون في اليدين والرجلين وهل له حد لم أقف فيه على شيء لا صوابا ونقل النووي اختلاف الشافعية فيه على ثلاثة اقوال الأول انه يستحب الزيادة فوق المرفقين والكعبين بلا توقيت الثانى الى نصف العضد والساق الثالث الى المنكب والركبتين قال والاحاديث تقتضى ذلك كله اه وتقل ط الثانى عن شرح الشريعة مقتصر عليه (قوله وغسل رجله يساره) لعل المراد به ذلك كما باليسار لما قد مضاه انه يندب افراغ الماء بيمينه ثم رأيت في شرح الشيخ اسمعيل قال يفرغ الماء بيمينه على رجله ويغسلها بيساره اه وأخرج السيوطي في الجامع الصغير عن ابي هريرة رضى الله عنه اذا توضأ احدكم فليغسل اسفل رجله بيمينه (قوله ويطهما الخ) أى أى الرجلين لعل في البحر عند الكلام على غسل الوجه عن خلف بن ايوب انه قال ينبغي للمتوضى في الشتاء أن يبل اعضاءه بالماء شبه الدهن ثم يسيل الماء عليها لان الماء يتجافى عن الاعضاء في الشتاء اه

عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
ونحن غثى ونشرب ونحن  
قيام ورخص للمسافر شربه  
ماشيا ومن الآداب تعاهد  
موقيه وكعبيه وعرقوبيه  
وأخصيه وطالة غزته  
وتجيبله وغسل رجله يساره  
وبلهما عند ابتداء الوضوء  
في الشتاء

مطلب  
في الفزة والتجيبل

(قوله والتسبح بمندبل) ذكره صاحب المنية في الغسل وقال في الحلية ولم أر من ذكره غيره وانما وقع الخلاف في الكراهة ففي الحاشية ولا بأس به للمتوضي والمغتسل روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يفعلها ومنهم من كره ذلك ومنهم من كرهه للمتوضي دون المغتسل والصحيح ما قلنا الا انه ينبغي أن لا يسالغ ولا يستقصي فيبقى اثر الوضوء على اعضائه اهـ وكذا وقع بلفظ لا بأس في خزائنه الا كل وغيرها وعزاء في الخلاصة الى الاصل اهـ ما في الحلية ثم ذكر ادلة الاقوال الثلاثة والقاتلين بها من السلف وأطال وأطاب كما هو دأبه رحمه الله تعالى وقد علمنا عن الفتح أن من المندوبات ترك التسبح بخير في موضع الاستنجاء أي التي يسبح بها ماء الاستنجاء لاستقذارها وليس فيه ما يفيد ترك التسبح بغيرها فافهم (قوله وعدم نفض يده) حديث لا تنفضوا ايديكم في الوضوء فانها مراءوح الشيطان ذكره في المعراج لكنه حديث ضعيف كما ذكره المناوي يل قد ثبت في الصحيحين عن حمزة بن عيسى رضي الله عنه انها جاءته بخيرقة بعد الغسل فردها وجعل ينفض الماء بيده تأمل (قوله وقراءة سورة القدر) لاحاديث وردت فيها ذكرها الفقيه ابو الليث في مقدمته مكن قال في الحلية سئل عنها شيخنا الحافظ ابن حجر العسقلاني فأجاب بأنه لم يثبت منها شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا من قوله ولا من فعله والعلماء يتساهلون في ذكر الحديث الضعيف والعمل به في فضائل الاعمال اهـ (قوله وصلاة ركعتين) لما رواه مسلم وأبو داود وغيرهما ما من احد يتوضأ فيحسن الوضوء ويصلي ركعتين يقبل بقلبه ووجهه عليهما الا وجبت له الجنة حلية (قوله في غير وقت كراهة) هي كالاوقات الخمسة الطلوع وما قبله والاستواء والغروب وما قبله بعد صلاة العصر وذلك لان ترك المكره اولى من فعل المندوب كما في شرح المنية ط (تمة) ينبغي أن يزاد في المندوبات أن لا يتطهر من ماء اوتراب من ارض مغضوب عليها كابرعمود فقد نص الشافعية على كراهة التطهير منها بل نص الحنابلة على المنع منه وظاهره انه لا يصح عندهم ومراعاة الخلاف عندنا مطلوبة وكذا يقال في التطهير بفضل ماء المرأة كما يأتي قريبا في المنيات والله أعلم (قوله ومكروهه) هو ضد المحبوب قد يطلق على الحرام كقول القدوري في مختصره ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة قبل صلاة الامام ولا عذر له كرهه ذلك وعلى المكروه تحريما وهو ما كان الى الحرام اقرب ويسمي محمدا حراما ظنيا وعلى المكروه تنزيها وهو ما كان تركه اولى من فعله ويرادف خلاف الاولى كما قد سناه وفي البحر من مكروهات الصلاة المكروه في هذا الباب نوعان احدهما ما كره تحريما وهو الحمل عند اطلاقهم الكراهة كما في زكاة فتح التدبير وذكر أنه في رتبة الواجب لا يثبت الا بما يثبت به الواجب يعني بالظن الثبوت ثانيهما المكروه تنزيها ومرجعه الى ما تركه اولى وكثيرا ما يطلقونه كما في شرح المنية فحينئذ اذا ذكرنا مكروها فلا بد من النظر في دليله فان كان نهيها ظنيا يحكم بكراهة التحريم الا لصارف للنهي عن التحريم الى التدبیر فان لم يكن الدليل نهييا بل كان مقصدا للترك الغير الجازم فهي تنزيهية اهـ (قوله او غيره) أي غير الوجه من الاعضاء كما في الحاوي ولعل المصنف اقتصر على الوجه لما له من مزيد الشرف (قوله تنزيها) لما قدمنا عن الفتح من أن تركه ادب قال في الحلية لانه يوجب انتضاح الماء المستعمل على ثيابه وتركه اولى وأيضاه وخلاف التؤدة والوقار فأنهى عنه نهي ادب اهـ (قوله والتقتير) أي بأن يقرب الى حد الدهن ويكون التقاطر غير ظاهرا بل ينبغي أن يكون ظاهرا ليكون غسلا يقيين في كل مرة من الثلاث شرح المنية (قوله والاسراف) أي بأن يستعمل منه فوق الحاجة الشرعية لما اخرج ابن ماجه وغيره عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بسعد وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف فقال في الوضوء اسراف فقال نعم وان كنت على نهر جار حلية (قوله ومنه) أي من الاسراف الزيادة على الثلاث أي في الغسلات مع اعتقاد أن ذلك هو السنة لما قدمنا من أن الصحيح أن النبي محمول على ذلك فاذا لم يعتقد ذلك وقصد الطمأنينة عند الشك أو قصد الوضوء على الوضوء بعد الفراغ منه فلا كراهة كما مر تقريره (قوله فيه) أي في الماء (قوله تحريما الخ) نقل ذلك في الحلية عن بعض المتأخرين من الشافعية وتبعه عليه في البحر وغيره وهو مخالف لما قدمنا عن الفتح من عدم ترك التقتير والاسراف من المندوبات ومثله في البدائع وغيرها مكن قال في الحلية ذكر الحسنواني أنه سنة وعليه مني قاضي خان وهو وجيه اهـ واستوجهه في البحر أيضا وكذا في التهر قال والمراد بالسنة المؤكدة لا إطلاق النبي عن الاسراف وجعل في المتقي الاسراف من المنيات فتكون تحريمية لان إطلاق

مطلب  
في التسبح بمندبل

والتسبح بمندبل وعدم نفض يده وقراءة سورة القدر وملا ركعتين في غير وقت كراهة (ومكروهه لطيم الوجه) أو غيره (بالماء) تنزيها وللتقتير (والاسراف) ومنه الزيادة على الثلاث (فيه) تحريما لوجع النهر والمولدة

مطلب  
في تعريف المكروه وانه قد يطلق على الحرام والمكروه تحريما وتنزيها

مطلب  
في الاسراف في الوضوء

الكرهية . صروف الى التعريم وبه ينعف جعله مندوبا اقول قد تقدم أن النبي عنه في حديث من زاد على هذا اوتقص فقد تعدى وظلم بمحول على الاعتقاد عندنا كما صرح به في الهداية وغيرها وقال في البدائع انه الصحيح حتى لو زاد اوتقص واعتقد أن الثلاث سنة لا يلحقه الوعيد وقد منا انه صريح في عدم كراهة ذلك يعني كراهة تحريم فلا بنا في الكراهة التخريجية فما منى عليه هنا في الفتح والبدائع وغيرهما من جعل تركه مندوبا مبنى على ذلك التصحيح فيكره تنزيها ولا ينافيه عنه من التهيأت كاعتد منها لطم الوجه بالماء فان المكروه تنزيها منى عنه حقيقة اصطلاحا وبجواز اللفظ كما في التعريم وأيضا فقد عده في الخزانة السمرقندية من التهيأت لكن قيده بعدم اعتقاد تمام السنة بالثلاث كما نقله الشيخ اسماعيل وعليه يحمل قول من جعل تركه سنة وليس الكراهة مصروفة الى التعريم مطلقا كما ذكرناه آنفا على أن الصارف للنهي عن التعريم ظاهرا فان من صرف في الوضوء بماء النهر مثلامع عدم اعتقاد سنة ذلك تطهير من ملأناه من النهر ثم افرغه فيه وليس في ذلك محذور سوى انه عبث لا فائدة فيه وهو في الوضوء زائد على المأمور به فلذا سمي في الحديث أسرافا قال في القلموس الاسراف التبذير أو ما أتفق في غير طاعة ولا يلزم من كونه زائدا على المأمور به وغير طاعة أن يكون حراما نعم اذا اعتقد سنته يكون قد تعدى وظلم لا اعتقاده ما ليس بقربة قربة فلذا اجل علماؤنا النبي على ذلك فحينئذ يكون منبأ عنه ويكون تركه سنة مؤكدة وبؤيده ما قدمه الشارح من الجواهر من أن الاسراف في الماء الجاري جائز لانه غير مضيع وقد منا أن الجاري قد يطلق على ما لا يمتنع شرعا فيشمل المكروه تنزيها وهذا التقرير توافق عباراتهم وأما ما ذكره الشارح من أن فقد علمت انه ليس من كلام مشايخ المذهب فلا يعارض ما صرح به حوايه ومضمونه هذا ما ظهر لي في هذا المقام والسلام (قوله فخرام) لان الزيادة غير مأذون بها لانه انما يوقف ويساق لمن يتوضأ الوضوء الشرعي ولم يقصد باحتمال غير ذلك حلية وينبغي تقييده بما ليس بمحار كاذي في صهر يريح او حوض او نحو ابريق أما الجاري كما مدارس دمشق وجوامعها فهو من المباح كما التهر كما افاده الرحي (قوله ومن منبأه) يشمل المكروه تنزيها فانه منى عنه اصطلاحا حقيقة كما قدمناه عن التعريم آنفا فافهم (قوله التوضي الخ) قال في السراج ولا يجوز للرجل أن يتوضأ ويفتسل بفضل المرأة اه ومفاده انه بكره قهرما وعند الامام احمد اذا اختلت امرأة مكافاة بماء قليل كطولة تكاح وتطهرت به في خلوة طاهرة كاملة عن حدث لا يصح لرجل او خشي أن يرفع به حدثه كما هو مسطور في متون مذهبه وهو أمر تعبدى لما رواه الخمسة انه صلى الله عليه وسلم نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة قال في غرر الافكار شرح درر البصار في فصل الماء بعد ما ذكر المسألة ولنا ما روى مسلم ان معجونة قالت اغتسلت من جفنة ففضلت فيها فضله فجاء النبي صلى الله عليه وسلم يغتسل فقلت اني قد اغتسلت منه فقال الماء ليس عليه جناية وما روى احمد منسوخ بهذا اه اقول مقتضى التسخ ان لا يكره قهرما عند نابل ولا تنزيها وهو مخالف لما مر عن السراج وفيه أن دهوى التسخ توقف على العلم بتأخر الناسخ ولعله ما خوذ من قول معجونة اني قد اغتسلت فانه يشعر بعلمها بالنهي قبله فيكون الناسخ متأخرا والله أعلم وقد صرح الشافعية بالكراهة فينبغي كراهته وان قلنا بالتسخ مراعاة للخلاف فقد صرح حوايا به بطلب مراعاة الخلاف وقد علمت انه لا يجوز التطهير به عند احمد (تنبيه) ينبغي كراهة التطهير أيضا أخذ بما ذكرنا وان لم اره لاحد من اجتناب ماء اوتراب من كل أرض غضب عليها الا بئر الناقة بأرض عمود فقد صرح الشافعية بكراهته ولا يباح عند أحد قال في شرح المتنبي الحنبلي لحديث ابن عمر أن الناس نزلوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجبل أرض عمود فاستقوا من آبارها ونحوها الهجين فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يهرقوا ما استقوا من آبارها ويعلقوا الا بل الهجين وأمرهم أن يستقوا من البئر التي كانت تردها الناقة حديث متفق عليه قال ونظاره منع الطهارة به وبئر الناقة هي البئر الكبيرة التي بردها الحاج في هذه الازمنة اه (قوله والامتناع) معطوف على القاء وقوله في الماء متعلق بأحدهما على التنازع (قوله وينقضه الخ) التقص في الجسم فك تأليفه وفي غيره أخرجه عن اقادة المقصود منه كاستباحة الصلاة في الوضوء بحر وأقاده قوله خروج بخص أن الناقض خروجه لا عينه بشرط الخروج واستطهر في الفتح الثاني بما حاصله أن الطهارة ترتفع بضدها وهي النجاسة القائمة بالخارج لأن الضد هو المؤثر في رفع ضده ويبحث فيه في شرح التنية الكبير فراجع (قوله كل خارج) لعل فائدة التعميم من قول الامر لا يتوهم

أما الموقوف على من يتطهر به  
ومنه ماء المدارس فخرام  
(وتنزيل المسح بماء جديد) أما  
بماء واحد فندوب أو مسنون  
ومن منبأه التوضي بفضل  
ماء المرأة أو في موضع نجس  
لان ماء الوضوء حرمة أو في  
المسجد الا في اناء أو في موضع  
أعد لذلك والقاء النجاسة  
والامتناع في الماء (وينقضه  
خروج) كل خارج

له قلبه  
نواقض الوضوء



اختصاص النجس بالمعتاد والكثير تأمل (قوله بالقبح وبكسر) اشار الى أن القبح اولى لقول صدر الشريعة  
والرواية النجس بفتح الجيم وهو عين النجاسة وأما بكسر هاء لا يكون طاهرا هذا في اصطلاح الفقهاء  
وأما في اللغة فيقال نجس الشيء ميفس فهو نجس ونجس اه فها لغة ما لا يكون طاهرا أى سواء كان نجس  
العين او عارض النجاسة كالحصاة الخارجة من المذبر والناتق في الحقيقة النجاسة العارضة لها فكان  
القبح اولى من هذه الجهة أيضا وابن قال في البحر انه بالكسر اعم تأمل ثم على القبح يكون بدلا من قوله خارج  
لاصفة لانه اسم جامد بخلاف المكسور فانه بمعنى متنجس تأمل (قوله أى من المتوضى) تفسير الضمير اخذا  
من المقام والمتوضى من اتصف بالوضوء واستترز بالحي عن الميت فانه لو خرجت منه نجاسة لم يعد وضوءه  
يل فبطل موضعها فقط اقلو مكان الخروج حد تلك المكان الموت كذلك اذ هو فزقه وعماه في النهر (قوله  
معتاد) كالبول والغائط اولا كالدودة والحصاة وهذا تعميم لقوله نجس به به على خلاف الامام مالك حيث  
قيد بالمعتاد كما به بما بعده على خلاف الامام الشافعي حيث قيد بالخارج من السيلين (قوله أى يلحقه  
حكم التطهير) فائدة ذكر الحكم دفع وروده اخل العين وباطن الجرح اذ حقيقة التطهير فيها ممكنة وانما الساقط  
حكمه نهر وسراج ويظهر منه أن الكلام في جرح بضربه الفصل بالماء فلو لم يضربه نقض ما سأل فيه لان حكم  
التطهير وهو وجوب غسله غير ساقط والمراد بالتطهير ما يسم الفصل والمسخ في الفصل اوفى الوضوء كما ذكره  
ابن الكمال لينهل ما لو سأل الى محل يمكن مسحه دون غسله للعدوك اشار الى في الخلية أيضا وزاد في شرح المنية  
الكبير بعد قوله في الفصل اوفى الوضوء قوله اوفى ازالة النجاسة الحقيقية للاريد ما لو اقتصد وخرج منه دم  
كثير ولم يتلخ رأس الجرح فانه ناقض مع انه لم يصل الى ما يلحقه حكم التطهير لانه سأل الى المكان  
دون البدن وبزيادة ذلك لا يرذل ان المكان يجب تطهيره في الجملة للصلاة عليه ولهذا اعمم في البحر ما يلحقه حكم  
التطهير بقوله من بدن ونوب ومكان اقول يرد عليه ما لو سأل الى نهر ونحوه مما لا يصل عليه وما لو مضم العلق  
او القراد الكبير واستلدا ما فانه ناقض كما سيأتي متنا فلا يحسن ما في النهر عن بعض المتأخرين من أن المراد  
السيلان ولو بالقوة أى فان دم المفسد ونحوه سائل الى ما يلحقه حكم التطهير حكما تأمل ثم اعلم أن المراد  
بالحكم الوجوب كما صرح به غير واحد زاد في القبح والذبح وأيده في الخلية وتبعه في البحر بقولهم اذ انزل الدم  
الى قصبة الاتف نقض وليس ذلك الا لكون المبالغة في الاستنساخ اغير الصائم مسنونة وحدها أن يصل الماء  
الى ما اشتد من الاتف وردة في النهر بأن المراد بالقصبة ما لان من الاتف ولذا عبر به الزيلعي كلهداية ومعلوم  
أن ما لان يجب تطهيره لا يندب فلا حاجة الى زيادة التدب اقول صرح في غاية البيان بأن الرواية مسطوية  
في كتبهم بانها اذ اوصل الى قصبة الاتف يتقض وان لم يصل الى ما لان خلافا لفرق قول الهداية  
يتقض اذ اوصل الى ما لان بيان لاتفاق اصحابنا جميعا أى لتكون المسألة على قول زفر أيضا قال لان عنده  
لا يتقض ما لم يصل الى ما لان لعدم الظهور قبله فهذا صريح في أن المراد بالقصبة ما اشتد فاغنى هذا التحرير  
المفرد المنص مما علقناه على البحر ومن رسالتنا المسماة بالقوائد المخصصة بأحكام كى الحصة (قوله مجرد  
الظهور) من اضافة الصفة الى الموصوف أى الظهور والمجرد عن السيلان فلونزل البول الى قصبة المذكور  
لا ينقض لعدم ظهوره بخلاف القصة فانه ينزله اليها يتقض الوضوء وعدم وجوب غسلها لخرج لانها  
في حكم الباطن كما قاله الكمال ط (قوله عين السيلان) اختلف في تفسيره في المحيط عن ابي يوسف  
أن يعلو ويصدر وعن محمد اذا اتفخ على رأس الجرح وصار ككثر من رأسه نقض والصحيح لا يتقض اه  
قال في القبح بعد نقله ذلك وفي الدراية جعل قول محمد أصح ومختارا لمسخى الاول وهو اولى اه اقول  
وكذا صححه قاضي خان وغيره وفي البحر تحريف تبعه عليه ط فاجتنبه (قوله لما قالوا) علة للمبالغة  
ط (قوله لومسح الدم كخارج الخ) وكذا اذا وضع عليه قطنة او شيا آخر حتى ينشف ثم وضعه ثانيا وثالثا  
فانه يجمع جميع ما نشف فان كان بحيث لو تركه سال نقض وانما يعرف هذا بالاجماع وغالب الظن وكذا الواقي  
عليه رماد او ترابا ثم ظهر ثانيا فتر به ثم فانه يجمع قالوا وانما يجمع اذا كان في مجلس واحد مرة بعد أخرى  
فلو في مجالس فلا تكرر خاتمة ومثله في البحر اقول وعليه فابصر من الجرح الذي يترد اما وليس فيه قوة السيلان  
ولكنه اذا ترك يتقرى باجماعه ويسيل عن محله فاذا نشف او ربطه بخرقة وصار كخارج منه شئ نثر به

(نجس) بالقبح وبكسر (منه)  
أى من المتوضى الى معتادا  
أولا من السيلين أولا (الى  
ما يظهر) بالبناء للمفعول أى  
يلحقه حكم التطهير ثم المراد  
بالخروج من السيلين مجرد  
الظهور وفي غيرهما عين  
السيلان ولو بالقوة لما قالوا  
لومسح الدم كخارج ولو تركه  
لسال نقض والا

الخرفة ينظر ان كان ما نشر به الخرفة في ذلك المجلس شيئا فشيئا بحيث لو تركه واجتمع له ال نفسه نقض والا لا  
ولا يجمع ما في مجلس الى ما في مجلس آخر وفي ذلك توسعة عظيمة لاصحاب القروح ولصاحب كي الحصة فاعتنم  
هذه الفائدة وذكروا أنهم فاسوها على التي ولما لم يكن هنا اختلاف سبب تعين اعتبار المجلس فتنبه (قوله  
كالوسال) تشبه في عدم النقض لانه في هذه المواضع لا يلحقه حكم التطهير كما قد مناه (قوله اوجرح) بضم الجيم  
قاموس أما الفتح فهو المصدر (قوله ولم يخرج) أي لم يسئل اقول وفي السراج عن الينايع الدم السائل  
على الجراحة اذا لم يتجاوز قال بعضهم هو طاهر حتى لو صلى رجل بجنبه وأصابه منه أكثر من قدر الدرهم  
جازت صلاته وبهذا أخذ الكرخي وهو الاظهر وقال بعضهم نجس وهو قول محمد اه ومقتضاه انه غير ناقض  
لانه بقي طاهرا بعد الاصابة وان المعتبر خروجه الى محل يلحقه حكم التطهير من بدن صاحبه فلي تأمل (قوله  
وكدمع) أي بلا علة كما سبأني وهو معطوف على قوله كالوسال (قوله على ما سبذ كره المصنف) أي في  
مسائل شتى آخر الكتاب (قوله ولنا فيه كلام) نقله وحاصله انه قول ضعيف وتخريج غريب فلا يقول عليه ط  
(قوله وخروج الخ) عطف على قوله خروج كل خارج (قوله مثل ريح) فانما يتنقض لانها منبعثة عن محل  
النجاسة لان عينها نجسة لان الصحيح أن عينها طاهرة حتى لو لبس سراويل مبتلة أو ابل من التيه الموضع الذي  
تمز به الريح فخرج الريح لا يتنجس وهو قول العامة وما نقل عن الحلواني من انه كان لا يصلي بسراويله فخرج  
منه بجر (قوله من دبر) وكذا من ذكر أو فرج في الدودة والحصة بالاجماع كما سبذ كره الشارح لما عليهم ما من  
النجاسة كما اختاره الزبلي أو تولد الدودة من النجاسة كما في البدائع وعلى الثاني فعطف أو دودة من عطف  
الخاص على العام لدخوله تحت قوله خروج نجس الى ما يظهر وكذا عطفها وعطف الحصة على التعليل الاول  
لتحقق خروج الخارج النجس وهو ما عليها وعلى كل فقوله او دودة معطوف بالنظر الى كلام الشارح على قوله  
وخروج غير نجس لا على ريح قدبر (قوله لا خروج ذلك) أي المذكور من الثلاثة قال ح وهو يقتضي أن  
الريح تخرج من الجرح وهو كذلك كما في القهستاني وحكم الدودة مكر مع قول المصنف بعد دودة من جرح ط  
(قوله أما هي الخ) أي المنقضة وهي التي اختلط سبيلها أي مسلك البول والفاط فيندب لها الوضوء من  
الريح وعن محمد يجب احتياطاً وبه أخذ أبو حفص ورجحه في الفتح بأن الغالب في الريح كونها من الدبر ومن  
أحكامها انه لا يحلها الزوج الثاني للاول ما لم يجعل لاحتمال الوطئ في الدبر وانه لا يحل وطؤها الا ان أمكن  
الايان في القبل بلا تعذر وأما التي اختلط مسلك بولها ووطئها فينبغي أن لا تكون كذلك لان الصحيح عدم النقض  
بالريح الخارجة من الفرج ولانه لا يمكن الوطئ في مسلك البول افاده في البحر (قوله وقيل لومنتنة) أي لان  
شهادليل انها من الدبر وبعبارة الشيخ اسمعيل وقيل ان كان مسموعاً أو ظهر رتته فهو حدث والا فلا (قوله  
وذكر) لاحاجة الى ذكره مع شمول القبل اياه كما يشهد له استعمالهم اه ح (قوله لانه اختلاج) أي ليس بريح  
حقيقة ولو كان ريحاً فليست بمنبعثة عن محل النجاسة فلا تنقض كما قد مناه (قوله وهو يعلم) أي ينطق لان  
الظن كاف في هذا الباب ح أي الظن الغالب وقال الرجح شرط العلم بعدم كونه من الاعلى فأفاد النقض  
عند الاشتباه بهما للعلبي في شرح المنية وفي المنع عن الخلاصة مناط النقض العلم بكونه من الاعلى فلا تنقض مع  
الاشتباه وهو موافق للفقه والحديث الصحيح حتى يسمع صوتاً أو يشم ريحاً وبه يعلم انه من الاعلى (قوله منها)  
أي من القبل والذكر (قوله لطهارتهما) أي الدودة والعم وطهارة العم بالنسبة اليه فقد قالوا ما بين من الحي  
كيتنه الا في حق نفسه حتى لا تفسد صلاته اذا حله ط وفي بعض النسخ بضمير المفردة (قوله وهو) أي  
السيلان من غير السيلين مناط النقض أي علة ط (قوله والمخرج بعصر) أي ما أخرج من القرحة  
بعصرها وكان لو لم تعصر لا يخرج شيء مساو للخارج بنفسه خلافاً لصاحب الهداية وبعض شراحها وغيرهم  
كصاحب الدرر والملتقى (قوله سيان) تنبيه سي وبها استغنى عن تنبيه سواء كافي المقتضى (قوله في حكم  
النقض الاضافة للبيان ط (قوله قال) أي صاحب البرازية ط (قوله لان في الاخراج خروجاً) جواب عما  
وجه به القول بعدم النقض بالنقض من أن الناقض خروج النجس وهذا اخراج والجواب أن الاخراج مستلزم  
للتسريح فقد وجد لكن قال في العناية ان الاخراج ليس بمخصوص عليه وان كان يستلزمه فكان ثبوته غير  
تصدى ولا معتبر به اه وفيه انه لا تأثير يظهر للاخراج وعدمه بل لكونه خارجاً نجساً وذلك يتحقق مع الاخراج

كالوسال في باطن عين أو جرح  
وذكر ولم يخرج وكدمع وعرق  
الاعرق مد من الخرف فناقض  
على ما سبذ كره المصنف ولنا  
فيه كلام (و) خروج غير نجس  
مثل (ريح) أو دودة أو حصة  
من دبر لا خروج ذلك من  
جرح ولا خروج (ريح من قبل)  
غير مفضاة أما هي فيندب لها  
الوضوء وقيل يجب وقيل  
لومنتنة (وذكر) لانه اختلاج  
حتى لو خرج ريح من الدبر وهو  
يعلم انه لم يكن من الاعلى فهو  
اختلاج فلا ينقض وانما قيد  
بالريح لان خروج الدودة  
والحصة منهما ناقض اجماعاً  
كما في الجوهرية (ولا) خروج  
(دودة من جرح أو آذن  
أو آنف) أو فم (وكذا لحم  
مقط منه) لطهارتهما وعدم  
السيلان فيما عليهما وهو  
مناط النقض (والمخرج) بعصر  
(والخارج) بنفسه (سيان)  
في حكم النقض على المختار كما  
في البرازية قال لان في الاخراج  
خروجاً فاصار كالنقص

كما يتحقق مع عدمه فصار كالفصد كيف وجميع الأدلة الموردة من السنة والقياس تفيد تعليق النقض بالخارج  
 النجس وهو ثابت في المخرج اه فتح واستوجبه تليذه ابن امير حجاج في الحلية وكذا اشارح المنية والقدس  
 وارضى في البحر ما في العناية حيث ضعف به ما في الفتح ولك أن تجعل ما في الفتح مضاعفا كما قرناه بناء على أن  
 الناقض الخارج النجس لا الخروج وفي حاشية الرمل "لا يذهب عنك أن تضعف العناية لا بصادم قول شمس  
 الأئمة وهو الأصح (قوله واعتمده القهستاني) حيث جعل القول بعدم النقض فاسدا لانه يلزم منه انه لو  
 أخرج الريح أو الفائط أو غيرهما من السيلين لكان غير ناقض اه (قوله ومعناه الخ) نقله في الاشباه عن  
 البرازية وقد مناه في رسم المفتي (قوله بالنصوص رواية) أي بالذي نص عليه من جهة الرواية للدلالة الموردة  
 من السنة أو بالفروع المروية عن المجتهد (قوله والراجح دراية) بالرفع عطف على الاشبه أي الراجح من جهة  
 الدراية أي ادراك العقل بالقياس على غيره كسألة الفصد ومص العلاقة فانها مما لا خلاف فيه وكأخراج الريح  
 ونحوه وهذا التقرير معنى ما قدمناه انما عن الفتح فالمراد بالرواية النصوص من السنة أو من المجتهد وبالدراية  
 القياس فانهم (قوله فيكون) تفريع على قوله ومعناه الخ اذ هو من عبارة البرازية فانهم (قوله ويتقضى  
 في) افرد به بالذ كرمع دخوله في خروج نجس لمخالفته له في حد الخروج وأما السيلان في غير السيلين فستفاد  
 من الخروج نهر (قوله بأن يضبط) أي يمسك بشكف وهذا ما مشى عليه في الهداية والاختيار والكافي  
 والخلاصة ومجمعه نهر الاسلام وقاضي خان وقيل ما لا يقدر على امساكه قال في البدائع وعليه اعتمد الشيخ  
 ابو منصور وهو الصحيح وفي الحلية الاقل الاشبه (قوله بالكسر) أي مع تشديد الراء المهملة وهي أحد  
 الاخلاط الاربعة الدم والمزة السوداء والمزة الصفراء والبلغم اه غايه البيان (قوله أو علق الخ) العلق لفظة  
 دم منعقد كما هو أحد معانيه لكن المراد به هنا سوداء مختلقة بكافي الهداية وليس بدم حقيقة كافي الكافي ولهذا  
 اعتبر فيه ملء الفم والخروج الدم ناقض بلا تفصيل بين قليله وكثيره على المختار اه اخي جابي وغيره (قوله  
 فغير ناقض) أي اتفاقا كافي في شرح المنية وذكر في الحلية أن الظاهر أن الكثير منه وهو ما ملأ الفم ناقض والحاصل  
 انه أما أن يكون من الرأس أو من الجوف علقا أو سائلا فالنازل من الرأس ان علقا لم يتقضى اتفاقا وان سائلا  
 يتقضى اتفاقا والصاعد من الجوف ان علقا فلا اتفاقا ما لم يملأ الفم وان سائلا فعنده يتقضى مطلقا وعند محمد  
 لا ما لم يملأ الفم كذا في المنية وشرحها والتاريخانية وذكر في البحر قول ابي يوسف مع الامام وقال واختلف  
 التصحيح فصيح في البدائع قوله ما قال به اخذعائه المشايخ وقال الزيلعي "انه المختار وصحيح في المحيط قول محمد  
 وكذا في السراج معزى الى الوجيز اه واعلم انه وقع في عبارة كل من البحر والنهر والزيلعي "ايام وبما نقلناه من  
 الحاصل يتضح المرام (قوله وهو نجس مغلظ) هذا ما صرحوا به في باب الانجاس وتصحيح في المجتبى انه مخفف قال  
 في الفتح ولا يعرى عن اشكال وتماه في النهر (قوله هو الصحيح) مقابله ما في المجتبى عن الحسن انه لا يتقضى لانه  
 طاهر حيث لم يستحل وانما اتصل به قليل التي فلا يكون حدا قال في الفتح قيل وهو المختار ونقل في البحر تصحيحه  
 عن المعراج وغيره (قوله ذكره الحلبي) أي في شرح المنية الكبير حيث قال والصحيح ظاهر الرواية انه نجس  
 لخلاطه النجاسة وتداخلها فيه بخلاف البلغم اه اقول وحيث صحح القولان فلا يعدل عن ظاهر الرواية ولذا  
 جزم به الشارح (قوله ولو هو في المرى) محترز قوله اذا وصل الى معدته قال ح المرى بفتح الميم مهموز  
 الاخر مجرى الطعام والشراب اه (قوله لطهارته في نفسه) افرد الضمير لان العطف بأو ط وينبغي النقض  
 اذا ملأ الفم على القول بنجاسته بغيره ولكن سيأتى في باب المياه أن الحية البرية تفسد الماء اذا ماتت  
 فيه ومقتضاه انها نجسة فلعل ما هنا محمول على ما اذا كانت صغيرة جدا بحيث لا يكون لها دم سائل لانها حينئذ  
 لا تفسد الماء فتكون طاهرة كالدود (قوله في نفسه) أي وما عليه قليل لا يملأ الفم فلا يعتبر ناقضا ط (قوله  
 مطلقا) أي سواء كان من الرأس أو من الجوف اصفر منتنا أو لا (قوله به يفتي) كذا في البحر عن التبنس أي  
 خلافا لما اختاره ابو نصر من انه لو صعد من الجوف اصفر منتنا كان كالتي ولفظ ابي يوسف انه نجس (قوله كفى  
 عين خرا وبول) أي بأن شرب خرا أو بولاً ثم فاء نفس الخرا أو البول (قوله وان لم يتقضى لقلته الخ) أي وان لم  
 يكن ناقضا لاجل قلته لو فرض قليلا فهو أيضا نجس لنجاسته بالاصالة بخلاف في نحو طعام فانه انما نجس  
 بالمجاورة اذا كان كثيرا ملء الفم فلا يتقضى القليل منه ولا ينجس (قوله لقلته) اه لقوله لم يتقضى وقوله

وفي الفتح عن الكافي انه  
 الأصح واعتمده القهستاني  
 وفي القنية وجامع الفتاوى انه  
 الاشبه ومعناه انه الاشبه  
 بالنصوص رواية والراجح  
 دراية فيكون الفتوى عليه  
 (و) يتقضى (في ملافاه) بأن  
 يضبط بشكف (من مزة)  
 بالكسر أي صفراء (أو علق)  
 أي سوداء وأما العلق النازل  
 من الرأس فغير ناقض (أو طعام  
 أو ماء) اذا وصل الى معدته  
 وان لم يستقر وهو نجس مغلظ  
 ولو من صبي ساعة ارتضاعه  
 هو الصحيح لخلاطه النجاسة  
 ذكره الحلبي ولو هو في المرى  
 فلا نقض اتفاقا كفى حية  
 اودود كثير لطهارته في نفسه  
 كما فهم النائم فانه طاهر مطلقا  
 به يفتي بخلاف ماء فم الميت  
 فانه نجس كفى عين خرا وبول  
 وان لم يتقضى لقلته لنجاسته  
 بالاصالة لا بالمجاورة



لجاسته عليه لقوله بخلاف ح والاولى جعله عليه تشبيهه بما فهم المبت فافهم (قوله اصلا) أى سواء كان  
صاعدا من الجوف او نازلا من الرأس ح خلافا لابي يوسف في الصاعد من الجوف واليه اشار بقوله على المقعد  
ولو آخره لكان اولى (قوله فيعتبر الغالب) فان كانت الغلبة للطعام وكان بحال لو انفراد ملا الفم نقض وان كانت  
الغلبة للفم وكان بحال لو انفراد ملا الفم كانت المسألة على الاختلاف اه تارخانية (قوله فكل على حدة)  
فان كان كل منهما ملا الفم انتقض الوضوء بالطعام اتفاقا والافلا اتفاقا ولا يضم احدهما الى الآخر فلا يصبر  
ملا الفم منهما جميعا (قوله مائع) احتراز عن العلق وقد مر (قوله من جوف او فم) هو ظاهر كلام الشارحين  
وكذا صرح ابن ملك بأن الخارج من الجوف اذا غلبه البراق لا يتقض اتفاقا وظاهر كلام الزيلعي انه ينقض  
وان قل ولا يخفى عدم صحته لخالفته المنقول مع عدم تعقل فرق بين الخارج من الفم والخارج من الجوف  
المختلطين بالبراق بمر وعبارة التهرنامة ملوبة فتنبه ورد الرحي مافي البصر بأن كلام ابن ملك لا يعارض كلام  
الزيلعي لعلو مرتبة الزيلعي وبأن قوله مع عدم تعقل فرق الخ يقال عليه هو متعقل واضح لان المقلوب الخارج  
من الفم لم يخرج بقوة نفسه بل بقوة البراق فلم يكن ناقضا كما عللوه بذلك والخارج من الجوف قد خرج بقوة نفسه  
لانه لم يختلط بالبراق الا بعد دخوله من الجوف فان البراق لا يخرج من الجوف بل محله الفم انتهى وعينئذ  
فاطلاق الشارحين محمول على غير الخارج من الجوف فلا يكون كلام الزيلعي مخالفا للمنقول والله اعلم (قوله  
غلب على براق) بالزاي والسين والصاد كما في شرح المنية وعلامة كون الدم غالباً أو مساوياً أن يكون البراق أحمر  
وعلامة كونه مغلوباً أن يكون أصفر بمر ط (قوله احتياطاً) أى لاستحالة السيلان وعدمه فخرج الوجود  
احتياطاً بخلاف ما اذا شك في الحدث لانه لم يوجد الا مجرد الشك ولا عبرة له مع اليقين بمر من المحيط (قوله  
والقيح كالدّم) قال العلامة الشيخ اسمعيل لم أقف لاحد على ذكر علامة الغلبة وعدمها فيه (قوله والاختلاط  
بالخطاط الخ) وما انفصل عن الثاني من نجاسة الخطاط فضعف ثم سكت في البرازية كراهة الصلاة على خرقة  
عندهما للاختلاف بالتعظيم وفي المنية استترسقط من أنفه كتلة دم لم ينقض اه أى لما تقدم من أن العلق خرج  
عن كونه دماً باحتراقه والنجس منه شرح (قوله علقه) دويبة في الماء تنقص الدم قاموس (قوله وامتلات)  
كذا في الخانية وقال لانها لو شقت يخرج منها دم سائل اه والظاهر أن الامتلات غير قسيدلان العبرة  
للسيلان كما افاده ط (قوله القراد) كغراب دويبة قاموس (قوله كذلك) أى بأن لم تكن الطقة  
امتلات بحيث لا يسيل دمه ولم يكن القراد كبيراً (قوله وفي القهستانى الخ) محل ذكر هذه المسألة والتي  
بعدها عند قوله وينقضه خروج نجس الى ما يطهر ح (قوله لا تنقض) الخ أى لو تورم رأس جرح فظهر به  
قيح ونحوه لا ينقض ما لم يتجاوز الورم لانه لا يجب غسل موضع الورم فلم يتجاوز الى موضع يلحقه حكم التطهير اه  
فتح عن المبسوط أى اذا كان يضرم غسل ذلك المتورم ومسحه والافينجى أن ينقض فليتنبه لذلك حلية (قوله  
ولو شذ الخ) قال في البدائع ولو ألقى على الجرح الرماد والتراب قشرب فيه أو ربط عليه رباطاً قابل الرباط ونفذ  
قالوا يكون حدثاً لانه سائل وكذا لو كان الرباط ذائلاً فنفذ الى احدهما ما قلنا اه قال في الفتح  
ويجب أن يكون معناه اذا كان بحيث لو لا الربط سأل لان القيح لو تردد على الجرح قابل لا ينجم ما لم يكن  
كذلك لانه ليس بحدث اه أى وان غش كافي المنية ويأتى (تنبيه) علم مما هنا وما مر من أنه لا فرق  
بين الخارج والخارج حكم كى الحصاة وهو أنه اذا كان الخارج منه دماً أو قيحاً أو صديداً وكان بحيث لو ترك لم  
يسل وانما هو مجرد رشح ونداة لا ينقض وان عم الثوب والانتقض بمجرد ابتلال الرباط ولا تنس ما قدمناه من  
انه انما يجمع اذا كان في مجلس ثم ان كان الخارج ماء صافياً فهو كالدم وعن الحسن انه لا ينقض والصحيح الاول كما  
ذكره قاضى خان لكن في الشافى قوة لمن به جدرى أو حرب كما قاله الامام الحلوانى ولا بأس في العمل به هنا  
عند الضرورة وأما ما قيل من أن العصابة مادامت على السكى لا ينقض الوضوء وان امتلات فيجاء دماً ما لم  
يسل من اطرافها أو تحل فيوجد فيها ما فيه قوة السيلان لولا الربط فيتنقض حين الحل لا قبله لمقارنتها موضع  
الجراحة فقد أوضنا ما فيه في رسالتنا الفوائد المخصصة بأحكام كى الحصاة (قوله ويجمع متفرق الخ)  
أى لو قام متفرقاً بحيث لو جمع صار ملا الفم فأبو يوسف يعتبر اقتصاد المجلس فان حصل ملا الفم في مجلس واحد  
نقض عنده وان تعدد الغنيان وعجده يعتبر اقتصاد السبب وهو الغنيان اه درر وتفسير اقتصاده أن يبقى ما يابى

(لا) ينقضه قى من (بلم) على  
المقعد (اصلاً) الا المخلوط  
بطعام فيعتبر الغالب ولو استويا  
فكل على حدة (و) ينقضه  
(دم) مائع من جوف أو فم  
(غلب على براق) حكماً للغالب  
(أو سواء) احتياطاً (لا)  
ينقضه (المقلوب بالبراق)  
والقيح كالدّم والاختلاط  
بالخطاط كالبراق (وكذا) ينقضه  
(علقة مصت عضواً امتلات  
من الدم ومثلها القرادان)  
كان (كبيراً) لانه حينئذ  
(يخرج منه دم مسفوح) سائل  
(والا) تكن العلقه والقراد  
كذلك (لا) ينقض (كجموس  
وذياب) كافي الخانية لعدم الدم  
المسفوح وفي القهستانى  
لا تنقض ما لم يتجاوز الورم  
ولو شذ بالرباط ان نفذ البلل  
للخارج نقض (ويجمع متفرق  
القي)

مطلب  
في حكم كى الحصاة

قوله وأما ما قيل القائل سيدى  
عبد الفتى النابلسى اه منه

قبل سكون النفس من الغثيان فان بعد سكونها كان مختلفا بجر والمسألة رباعية لانه اما أن يتحد  
 فنقض اتفاقا أو يتعدا اتفاقا أو يتحد السبب فقط أو المجلس فقط وفيها الخلاف (قوله وهو الغثيان)  
 أي مثلا فانه قد يكون يعضضرب وتنكيس بعد املاء المعدة اه غثي وضبطه الجوى بفتح الغين المجهمة  
 والثاء المثلثة والياء المثناة التحتية وبضم الغين وسكون الثاء من غثت نفسه هاجت واضطربت صرح به  
 في الصحاح والمراد هنا امر حادث في مزاج الانسان منشأ تغير طبعه من احساس النتن المكروه اه ط  
 عن ابي السعود (قوله اضافة الاحكام) كالتقص ووجوب سجود التلاوة ط (قوله الى اسبابها) كالغثيان  
 والتلاوة ط أي الى مكانها لانه في حكم الشرط والحكم لا يضاف الى الشرط (قوله الامانع) أي الا  
 اذا عذرت اضافتها الى الاسباب فتضاف الى المحال كافي مجدة التلاوة اذا اتكرس سببها في مجلس واحد اذ لو  
 اعتبر السبب واتقى التداخل لان كل تلاوة سبب وتعامه في الجهر وهنا كلام نفيس يطلب من شرح  
 الشيخ اسماعيل على الدور (قوله اصلا) أي في كل وقت فلا يرد الخارج من المحدث ومن اصحاب الاعتذار لان  
 انتهاء الاتقاض يخص بوقت خاص قهستاني أي فهذا ليس يحدث مع انه نجس فلذا اخرج به بقوله اصلا  
 المستفاد من زيادة الباء التي هي لتأكيد خبره وقد يقال المراد ما يخرج من بدن المتطهر وهو المتباعد عما  
 ما يخرج من بدن المعتذر فهو حادث لكن لا يظهر اثره الا بخروج الوقت كما صرح حوايه (قوله ليس بنجس) أي  
 لا يعرض له وصف النجاسة بسبب خروجه بخلاف القليل من قيء عن الخمر والبول فانه وان لم يكن حدثا نقلته  
 لكنه نجس بالاصالة لا بالخروج هذا ما ظهر لي تأمل (قوله وهو الصحيح) كذا في الهداية والكافي وفي شرح  
 الرواية انه ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة اه اسمعيل (قوله مانعا) أي كالماء ونحوه أمل في الثياب  
 والابدان فيفتي بقول ابي يوسف (تمه) ما ذكره المصنف قضية سالبة كلية لا مهملة لان المعلوم وكل ما دل عليه  
 فهو مورد الكلية كما في المطول وغيره فتعكس بعكس النقيض الى قولنا كل نجس حدث لانه جعل نقيض المشافي  
 أولا ونقيض الاول ثانيا مع بقاء الكيف والصدق بحاله وما في الدراية من انها لا تنعكس فلا يقال ما لا يكون  
 نجسا لا يكون حدثا لان النوم والجنون والاعماء وغيرها حدث وليست بنجسة اه يريد به العكس  
 المستوي لانه جعل الجزء الاول ثانيا والمثاني اول مع بقاء الصدق والكيف بحاله ما والسالبة الكلية  
 تنعكس فيه سالبة كلية أيضا وتعامه في شرح الشيخ اسمعيل (قوله وينقض حكما) به على أن هذا شروع في  
 الناقض الحكمي بعد الحقيقي بناء على أن عينه غير ناقض بل ما لا يخلو عنه النائم وقيل ناقض ورجع الاول في  
 السراج وبه جزم الزيلعي يل حكى في التوشيح الاتفاق عليه وأقول ينبغي أن يكون عينه ناقضا اتفاقا فبين فيه  
 انفلات ربح اذا ما لا يخلو عنه النائم لو تحقق وجوده لم ينقض فالتوهم اولي نهر قلت فيه نظر والاحسن ما في  
 فتاوى ابن السبكي حيث قال سئلت عن شخص به انفلات ربح هل ينقض وضوءه بالنوم فأجبت بعدم النقص  
 بناء على ما هو الصحيح من أن النوم نفسه ليس بناقض وانما الناقض ما يخرج ومن ذهب الى أن النوم نفسه  
 ناقض لرسمه النقص (قوله نوم) هو قوة طبيعية تحدث للانسان بلا اختيار منه تمنع الحواس الظاهرة  
 والباطنة عن العمل مع سلامتها واستعمال العقل مع قيامه فيجز العبد عن اداء الحقوق بجر (قوله  
 بحيث) حيثية تقييد أي كأننا من هذه الجهة وبهذا الاعتبار وفي التلويح لفظ حيث موضوع للمكان استعير  
 لجهة الشيء واعتباره يقال الموجود من حيث انه موجود أي من هذه الجهة وبهذا الاعتبار اه فالمراد  
 زوال القوة المسكنة من هذه الجهة التي ذكرها بعد وفسرها بقوله وهو النوم الخ فلا يرد أنه قد تزول المقعدة  
 ولا يحصل النقص كالنوم في السجود (قوله وهو) أي ما تزول به المسكة المذكورة (قوله أو وركيه)  
 الورك بالفتح والكسر وكثف ما فوق القمذ مؤنثة جمعه اوراك قاموس ويلزم من الليل على احد الوركين سواء  
 اعتمد على المرفق ولا زوال مقعده عن الارض وهو المراد بقول الكزوزي ومتورك حيث عده ناقضا كما في  
 الجهر اه ح اقول وهو غير المتورك الا في قريبا (قوله على المختار) نص عليه في الفتح وهو قيد في قوله  
 في الصلاة قال في شرح الوهبانية ظاهر الرواية أن النوم في الصلاة قائما أو قاعدا أو ساجدا لا يكون حدثا  
 سواء غلبه النوم أو تعمد به وفي جوامع الفقه انه في الركوع والسجود لا ينقض ولو تعمد به ولا يمكن تفسد  
 صلاته اه (قوله كالنوم) مثال للنوم الذي لا يزيل المسكة ط (قوله لو أزيل لسقط) أي لو أزيل

قوله واتق التداخل هكذا في  
 نسخة المؤلف وفي بعض النسخ  
 لا تنفي الخ ولعله الاظهر  
 اه معصمه

ويجعل كتي واحد (لا اتحاد  
 السبب) وهو الغثيان عند محمد  
 وهو الاصح لان الاصل اضافة  
 الاحكام الى اسبابها الامانع  
 كما بسط في الكافي (و) كل  
 (ما ليس يحدث) اصلا بقرينة  
 زيادة الباء كتي قليل ودملو  
 ترك لم يسئل (ليس بنجس)  
 عند الثاني وهو الصحيح رفقا  
 باصحاب القروح خلافا لمحمد  
 وفي الجوهره يفتي بقول محمد  
 لو المصاب مانعا (و) ينقضه  
 حكما (نوم يزيل مسكته) اي  
 قوته المسكنة بحيث تزول  
 مقعده من الارض وهو  
 النوم على احد جنبه أو وركيه  
 أو قفاه أو وجهه (والا) يزل  
 مسكته (لا) ينقض وان  
 تعمد في الصلاة أو غيرها  
 على المختار كالنوم قاعدا ولو  
 مستند الى مال أو زيل لسقط

مطلب

نوم من به انفلات ربح غير ناقض

مطلب

لفظ حيث موضوع للمكان

ويستعار لجهة الشيء

ذلك الشيء لسقط النائم فالجمله الشرطية صفة لشيء (قوله على المذهب) أي على ظاهر المذهب عن أبي حنيفة وبه أخذ عامة المشايخ وهو الأصح كما في البدائع واختار المحامد والقدرى وصاحب الهداية النقض ومشى عليه بعض اصحاب المتون وهذا اذا لم تكن مقعده زائله عن الارض والانتقض اتفاقا كما في البحر وغيره (قوله وساجدا) وكذا فاعاورا كما بالاولى والهيئة المسنونة بأن يكون رافعا بطنه عن نخذه بحافيا عضديه عن جنبيه كما في البحر قال ط وظاهره أن المراد الهيئة المسنونة في حق الرجل لا المرأة (قوله ولو في غير الصلاة) مبالغة على قوله على الهيئة المسنونة لا على قوله وساجدا يعني أن كونه على الهيئة المسنونة قيد في عدم النقض ولو في الصلاة وبهذا التقرير يوافق كلامه ما عزا الى الحلبي في شرح المنية كما سيظهر (قوله على المعقد) اعلم انه اختلف في النوم ساجدا فقل لا يكون حدثا في الصلاة وغيرها وصححه في النخبة وذكر في الخلاصة انه ظاهر المذهب وقيل يكون حدثا وذكر في الخاتمة انه ظاهر الرواية لكن في الذخيرة أن الاول هو المشهور وقيل ان سجد على غير الهيئة المسنونة كان حدثا والاولا قال في البدائع وهو أقرب الى الصواب الا أن تركا هذا القياس في حالة الصلاة للنص كذا في الحلبي ملخصا وصحح الزيلعي ما في البدائع فقال ان كان في الصلاة لا ينتقض وضوءه لقوله عليه السلام لا وضوء على من نام قائما أو راكعا أو ساجدا وان كان خارجا فكذلك في الصحيح ان كان على هيئة السجود والانتقض اه وبه جزم في البحر وكذلك العلامة الحلبي في شرح المنية الكبير ونقل فيه عن الخلاصة أيضا أن سجود السهو والتلاوة وكذا الشكر عندهما كسجود الصلاة قال لا إطلاق لفظ ساجدا في الحديث فيترك به القياس فيما هو سجود شرعا ويبقى ما عداه على القياس فينتقض ان لم يكن على وجه السنة اه لكن اعقد في شرحه الصغير ما عزا اليه الشارح من اشتراط الهيئة المسنونة في سجود الصلاة وغيره ما ذكر في شرح الوهبانية انه قيد به في المحيط وقال وهو الصحيح ومشى عليه في نور الايضاح وأما قوله في النهران لم يوجد في المحيط الرضوى فقهه أن محيط رضى الدين ثلاثة نسخ كبير وصغير وأوسط على انه قد يكون المراد محيط السرخسى والله اعلم (تمة) لو نام المريض وهو بصلى مضطجعا قبل لا تنتقض طهارته كالنوم في السجود والصحيح النقض كما في الفتح وغيره زاد في السراج وبه ناخذ (قوله او متورا) بأن يسط قدميه من جانب ويلصق أليتيه بالارض فتح (قوله او محتيا) بأن جلس على أليتيه ونصب ركبتيه وشد ساقيه الى نفسه يديه او بشي يحيط من ظهره عليهما شرح المنية (قوله ورأسه على ركبتيه) غير قيد وانما زاده للرد على الاتفاق في غاية البيان حيث فسر الاتكاء الناقض للوضوء بهذه الهيئة قال في شرح المنية هذه الهيئة لا تعرف في اللغة اتكاء قطعاً وانما تسمى احتباء وانما سماها الاتفاق بذلك وتبعه فيه من لا خبرة له ولا فقه عنده اه (قوله او شبه المنكب) أي على وجهه وهو كما في شروح الهداية أن ينام واضعاً أليتيه على عقبه ويطنه على نخذه ونقل عدم النقض به في الفتح عن الذخيرة أيضا ثم نقل عن غيرهما لو نام متربعا ورأسه على نخذه نقض قال وهذا يخالف ما في الذخيرة واختار في شرح المنية النقض في مسألة الذخيرة لارتفاع المقعدة وزوال التمكن واذا نقض في التربع مع انه اشد تمكنا فالوجه الصحيح النقض هنا ثم ايده بما في الكفاية عن المبسوطين من انه لو نام قاعدا ووضع أليتيه على عقبه وصار شبه المنكب على وجهه قال ابو يوسف عليه الوضوء (قوله او في محمل) أي الا اذا اضطجع فيه حلية (قوله او اكاف) بدون ياء بردعة الحمار وهو ككتاب وغراب والمصدر الايكاف ط عن القاموس وأفاد الشارح أن النوم في سرج واكاف لا ينتقض حال الصعود وغيره وبه صرح في المنية (قوله عريانا) قال في المغرب فرس عري لا سرج عليه ولا لبد وجهه أعراه ولا يقال فرس عريان اه قلت لكن في القاموس فرس عري بالضم بلا سرج واعرورى فرس اركبه عريانا (قوله نقض) لصافي المقعدة عن ظهر الدابة حلية (قوله والا) بأن كان حال الصعود والاستواء منية (قوله حين سقط) أي عند اصابة الارض بلا فصل شرح منية وكذا قبل السقوط اوفى حال السقوط أما لو استقر ثم اتبعه نقض لانه وجد النوم مضطجعا حلية (قوله به يفتي) كذا في الخلاصة وقيل ان ارتفعت مقعده قبل اتبائه نقض وان لم يسقط وفي الخاتمة عن شمس الاثمة الحلواني انه ظاهر المذهب وعليه مشى في نور الايضاح قال في شرح المنية والاولى لانه لا يتم الاسترخاء بعد مزاياله المقعدة حيث اتبعه فوراً (قوله كعس) أي اذا كان غير متمكن وقوله يفهم عبره في البحر معزيا الى شروح الهداية

على المذهب وساجدا على الهيئة المسنونة ولو في غير الصلاة على المعقد ذكره الحلبي أو متورا أو محتيا ورأسه على ركبتيه أو شبه المنكب أو في محمل أو سرج أو اكاف ولو الدابة عريانا فان حال الهبوط نقض والا لو نام قاعدا يقابل فسقط ان اتبع حين سقط فلا نقض به يفتي كعس يفهم أكثر ما قيل عنده



وعبر في السراج والزليقي والتأخر خاتمة يسمع وفي الخاتمة النعاس لا يتقضى الوضوء وهو قليل نوم لا يشبه عليه  
 أكثر ما يقال عنده قال الرقي "ولا ينبغي أن يغتر الإنسان بنفسه لأنه ربما يستغرقه النوم ويظن خلافه  
 (قوله والعنه) هو آفة توجب الاختلال بالعقل بحيث يصير مختلط الكلام فاسد التدبير لأنه لا يضرب  
 ولا يشتم بحر (قوله لا يتقضى) قال في البحر بعد نقله أقوال الأصوليين في حكم العنه ونظائر كلام الكل  
 الاتفاق على صحة أدائه للعبادات أما من جعله مكلفاً بها فظاهر وكذا من جعله كالصبي العاقل وقد صرح حوا  
 بصحة عبادات الصبي فيه مذهبنا أن العنه لا يتقضى الوضوء (قوله كنوم الأنبياء) قال في البحر صرح في القضية  
 بأنه من خصوصياته صلى الله عليه وسلم ولذا ورد في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم نام حتى نفض ثم قام  
 إلى الصلاة ولم يتوضأ لما ورد في حديث آخر أن عيسى تماناً ولا يشام قلبه ولا يشك عليه ما ورد في الصحيح  
 من أنه صلى الله عليه وسلم نام ليلة التعريس حتى طلعت الشمس لأن القلب يقطران يحس بالحدث وغيره مما يتعلق  
 بالبدن ويشعر به القلب وليس طلوع الفجر والشمس من ذلك ولا هو مما يدرك بالقلب وإنما يدرك بالعين وهي نائمة  
 وهذا هو المشهور في كتب المحدثين والفقهاء كذا في شرح التهذيب ١٥ وأجاب القاضي عياض في الشفاء  
 بأجوبة أخر منها أن ذلك أخبار عن أغلب أحواله وأنه لا ينام نوماً مستغرقاً فأنقض الوضوء (قوله ظاهر كلام  
 المبسوط نم) كذا في شرح الشيخ اسماعيل عن شرح الكثر لابن الشامي قال بعض الفضلاء فيه أن علة عدم  
 التقضى بنومهم هي حفظ قلوبهم منه وهذه العلة موجودة حاله انغمائهم قال في المواهب اللدنية به السبكي  
 على أن انغمائهم يخالف انغماء غيرهم وانما هو عن غلبة الإوجاع للعواس الظاهرة دون القلب وقد ورد تمام  
 أعينهم لا قلوبهم فإذا حفظ قلوبهم من النوم الذي هو أخف من الانغماء فنه بالاولى ١٥ ابن عبد الرزاق  
 وفي القهستاني لا تقضى من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ومقتضاه التعميم في كل النواقص لكن تقلط  
 عن شرح الشفاء للملا علي القاري الإجماع على أنه صلى الله عليه وسلم في نواقض الوضوء كالامة الاما صبح  
 من استثناء النوم ١٥ (قوله ويتقضى انغماء) هو كما في التحرير آفة في القلب والدماغ تعطل القوى المدركة  
 والحركة عن أفعالها مع بقاء العقل مغلوباً بنهر (قوله ومنه العشي) بالضم والسكون تعطل القوى المدركة  
 والحاسة لضعف القلب من الجوع أو غيره قهستاني زاد في شرح الوهبانية بفتح فسكون وبكسرتين مع تشديد  
 الياء وكونه نوعاً من الانغماء موافق لما في القاموس وحدود المتكلمين قال في النهر الأأن الفقهاء يفرقون بينهما  
 كالأطباء ١٥ أي بأنه ان كان ذلك التعطل لضعف القلب واجتماع الروح اليه بسبب يخفق في داخله فلا يجد  
 منفذاً فهو الغشي وان لا متلاء بطون الدماغ من بلم فهو الانغماء ثم لما كان سلب الاختيار في الانغماء اشتد من  
 النوم كان نائماً على أي هيئة كان بخلاف النوم اسماعيل (قوله والجنون) صاحبه مساوب العقل بخلاف  
 الانغماء فانه مغلوب والاطلاق دال على أن القليل من كل منهما ناقض لانه فوق النوم مضطرباً قهستاني  
 (قوله وسكر) هو حالة تعرض للانسان من امتلاء دماغه من الاجرة المتصاعدة من الخمر ونحوه فيتعطل معه  
 العقل المميز بين الامور الحسنة والقبیة اسماعيل عن البرجندی (قوله يدخل) أي به قال في النهر واختلف  
 في حده هنا وفي الايمان والحدود فقال الامام انه سرور يزيل العقل فلا يعرف به السماء من الارض ولا الطول  
 من العرض وخطب زجراله وقال لا بل بقلب عليه فهذه في أكثر كلامه ولا شك انه اذا وصل الى هذه الحالة  
 فقد دخل في مشيئة اختلال والتقييد بالاكثري فيد أن النصف من كلامه لو استقام لا يكون سكران وقد رجحوا  
 قولهما في الابواب الثلاثة قال في حدود الفتح واكثر المشايخ على قولهما واختاره للفتوى وفي نواقض  
 الجتهى الصحيح قولهما ١٥ أي فلا يشترط في حده أن يصل الى أن لا يعرف الارض من السماء (قوله  
 ولو بأكل الحشيشة) ذكره في النهر بحثاً واستدل به بما في شرح الوهبانية من انهم حكموا بوقوع طلاقه اذا سكر  
 منها زجراله قال الشيخ اسماعيل ولا ينبغي أن قول البرجندی من الخمر ونحوه شامل له اذا تعطل العقل وقول  
 البحر بما شرة بعض الاسباب ١٥ (فرع) المصروع اذا افاق عليه الوضوء تأخر خاتمة (قوله وقهقهة) قيل  
 انها من الاحداث وقيل لا وانما وجب الوضوء بها عقوبة وزجراً وقائدة الخلاف في مس المصحف يجوز  
 على الثاني لا الاول كما في المعراج قال في النهر وينبغي أن يظهر أيضاً في كتابة القرآن وأما محل الطواف بهذا  
 الوضوء ففيه تردد والحق الطواف بالصلاة يؤذن بأنه لا يجوز فتدبره ورجح في البحر القول الثاني بموافقة

مطلب  
 نوم الانبياء غير ناقض

والعنه لا يتقضى كنوم الانبياء  
 عليهم الصلاة والسلام وهل  
 يتقضى انغمائهم وغشيهم ظاهر  
 كلام المبسوط نم (و) يتقضى  
 (انغماء) ومنه الغشي (وجنون  
 وسكر) بأن يدخل في مشيئة  
 تمايل ولو بأكل الحشيشة  
 (وقهقهة)

قوله والجنون هكذا يحطه والذي  
 في الشارح وجنون بالتكثير  
 اهـ معجمه

قوله وقول البحر بما شرة بعض  
 الاسباب اي كذلك يعني انه شامل  
 له كقول البرجندی ففي كلامه  
 حذف تأمل اهـ معجمه

لقياس لانها ليست خارجا عن حساب بل هي صوت كالكلام والبكاء وبموافقة الاحاديث المروية فيها اذ ليس فيها  
الا امر باعادة الوضوء والصلاة ولا يلزم منه كونه احدا ١٥ وايدى في النية قول المصنف وغيره بالغ  
ولو كانت حدثا لا استوى فيها البالغ وغيره وبترجيحهم عدم النقض بقهقهة النائم أى اعدم الحناية منه كلفه  
اقول ثم لا يخفى أن معنى القول الثاني بطلان الوضوء بالقهقهة في حق الصلاة زجرا كبطلان الارث بالقتل  
وان لم يطل في حق غيرهما لعدم الحدوث وليس معناه أن الوضوء لم يطل وانما امر باعادته زجرا حتى يرد أنه يلزمه  
انه لو صلى به صحت الصلاة مع الحرمة ووجوب الاعادة فيكون مخالفا لاصل المذهب فافهم (قوله هي ما يسمع  
جبرانه) قال في البصر هي في اللفظة معروفة وهي أن يقول قهقهة واصطلاحا ما يكون مجموعا له ولجبرانه بدت اسنانه  
اولا ١٥ وفي المنية وحد القهقهة قال بعضهم ما يظهر القاف والهاء ويكون مجموعا له ولجبرانه وقال بعضهم  
اذ بدت فواجبه ومنعه من القراءة ١٥ لكن قال في الحلية لم اقف على التصريح باشتراط اظهار القاف والهاء  
لاحد بل الذي توارد عليه كثير من المشايخ كصاحب المحيط والهداية والكافي وغيرهم ما يكون مجموعا له  
ولجبرانه ونظايره التوسع في اطلاق القهقهة على ماله صوت وان عرى عن ظهور القاف والهاء أو أحدهما ١٥  
واحترازه عن الضحك وهو اعم من القهقهة واصطلاحا ما كان مجموعا له فقط فلا ينتقض الوضوء بل يطل  
الصلاة وعن التبسم وهو مالا صوت فيه اصلا بل تبدوا أسنانه فقط فلا يطلهما وتماه في البحر ولم أر من قدر  
الجواز بشئ ومقتضى تعريف الضحك بما كان مجموعا له فقط أن القهقهة ما يسمعه غيره من اهل مجلسه فهم  
جبرانه لا خصوص من عن يمينه او عن يساره لان كل ما كان مجموعا له يسمعه من عن يمينه او يساره تأمل  
(قوله ولو امرأة) لان النساء شقائق الرجال في التكليف ط ولا يرد أن قوله بالغ صفة للسنة كلاله يقال جارية  
بالغ كما في القاموس (قوله سهوا) أى ولو سهوا فوه من مدخول المبالغة وكذا النسيان وذكر في المعراج  
فيه ما رواه ابن وريج في البحر رواية النقض وبها جزم الزيلعي في النسيان ولم يذكر السهو فافهم (قوله به يفتى)  
لما قدمناه من أن النقض للزحور والعقوبة والصبي والنائم ليسا من اهلها وصرحوا بأن القهقهة كلام ففسد  
صلاتهما ثم أقوال أخر صحح بعضها مبسوطة في البحر (قوله كالباني) أى من سبقه الحدث في الصلاة فأراد أن  
ينبى على صلاته فقهره في الطريق بعد الوضوء ينتقض وضوءه وهو احدى روايتين وبه جزم الزيلعي قال في البحر  
قبل وهو الاحوط ولا نزاع في بطلان صلاته ١٥ (قوله مستقلة) قصر يح مفهوما قوله صغرى فانه يفهم  
انه لو كان يصلي بطهارة كبرى وهي الغسل لا ينتقض الوضوء الذي في ضمنه فكان الاخصر حذفه الا أن يقال  
احتراز صغرى عن نفس طهارة الغسل فلا يلزمه اعادته وبمستقلة عن الصغرى التي في ضمنه فتأمل (قوله والفتح  
والنهر) لانه ذكر في الفتح عن المحيط أنه الصحيح وعبر عن مقابله بقبيل وفي النهر ذكر أنه الذي رجحه المتأخرون وحيث  
لم يتعبه مع اقتصاره عليه وجزمه به اقتضى ترجيحه له ولذا لم يعز ترجيحه الى البحر لكونه ذكر القولين حيث  
قال على قول عامة المشايخ لا تنتقض وصحح المتأخرون كقنا في خان النقض مع اتفاقهم على بطلان صلاته ١٥  
(قوله عقوبة له) لاسانه في حال مناجاته له تعالى (قوله وعليه الجمهور) أى من المتأخرين كما علمت (قوله  
كاملة) أى ذات ركوع وسجود أو ما يقوم مقامهما من الايماء لعذر أو ركا يوتى بالنفل أو بالفرض حيث يجوز  
فلا تنتقض في صلاة جنازة وسجدة تلاوة أى خارج الصلاة لكن يطلان ولا لو كان ركا يوتى بالنفل أو بالفرض حيث يجوز  
أو القرية لعدم جواز الصلاة عنده خلافا لثاني بحر (قوله ولو عند السلام) أى قوله وبعد ان تشهد درر  
وكذا الوفي سجود السهو بحر عن المحيط (قوله عدا) أى ولو كانت القهقهة عمدا وفيه رد على صاحب الدرر  
حيث قال الآن يعتمد وسبأ في باب الحدث في الصلاة التصريح بفساد الوضوء بالقهقهة عمدا بعد القعود  
قدرا تشهد لوجودها في حرمة الصلاة (قوله لا الصلاة) لانه لم يبق من فرائضها شئ وترك السلام لا يضر  
في العصة امداد (قوله خلافا لفر) حيث قال لا يطل الوضوء كالصلاة شرعا لانية (قوله ولو قهقهة امامه الخ)  
أى بعد القعود قدرا تشهد (قوله ثم قهقهة المؤتم) أما لو قهقهة قبل امامه او معه بطل وضوءه دون صلاته  
لوجودها في حرمة الصلاة سراج (قوله ولو مسجوبا) رد على الدرر (قوله فلا تنتقض) أى لو وضوء المؤتم  
لان قهقهته وقعت بعد بطلان صلاته بتهته امامه خلافا لهما في المسبوق حيث قال لا تفسد صلاته ويقوم  
الى قضاء ما فاتة وفي فساد صلاة اللاحق روايتان عن أبي حنيفة سراج (قوله بخلافها) أى بخلاف قهقهة

هي ما يسمع جبرانه (بالغ) ولو  
امرأة سهوا (يقطان) فلا يطل  
وضوءه صبي ونائم بل صلاتهما به  
يفتى (يصلي) ولو حكما كالباني  
(بطهارة صغرى) ولو تيمما  
(مستقلة) فلا يطل وضوءه في  
ضمن الغسل لكن رجح في الحناية  
والفتح والنهر النقض عقوبة له  
وعليه الجمهور كما في الذخائر  
الاشرفية (صلاة كاملة) ولو  
عند السلام عمدا فانها تطل  
الوضوء لا الصلاة خلافا لفر  
كما حرره في الشريعة لانية ولو قهقهة  
امامه أو أحدث عمدا ثم قهقهة  
المؤتم ولو مسجوبا فلا تنتقض  
بخلافها

المأموم بعد كلام الامام عدا وكذا بعد سلامه عدا الامام فاطما دار للصلاة لا مفسدان اذ لم يفوتنا شرطها وهو الطهارة فلم يفسد ما شئ من صلاة المأموم فينتقض وضوءه بتهتهه أمأحدثه عدا وكذا قهقهته عدا المخفونان للطهارة فيفسد جزءه بلا قيامه فيفسد من صلاة المأموم كذلك فتكون قهقهة المأموم بعد الخروج من الصلاة فلا تنقض وتقامه في حاشية نوح اقتدى (قوله في الاصح) مقابله ما في الخلاصة حيث صحح عدم فساد الطهارة بقهقهة المأموم بعد كلام الامام او سلامه عدا. قال في الفتح ولو قهقهته بعد كلام الامام عدا فسدت كسلامه على الاصح على خلاف ما في الخلاصة اه اقول وما في الفتح صححه في الخاتمة أيضا (قوله الامتحان) أي اختبار ذن الطالب (قوله المسح) أي مسح الخفاف والرأس او الجبيرة قال ط وكذا لو نسي غسل بعض اعضائه اذ المسح ليس قيدا على ما يظهر (قوله قبل قيامه للصلاة) أي قبل شروعه فيها كأن قهقهة حال رجوعه (قوله انتقض) لانه في الصلاة حكما وهذا على ما جزم به الزبلي من احدى الروايتين من انتقاض طهارة الباني لوقهقهة في الطريق كما قدمناه (قوله لا بعده) أي لا ينتقض لوقهقهة بعد قيامه لها أي شروعه فيها لانه لما شرع فيها وهو ذاكرا لم يمسح فتدبطلت صلاته فتكون قهقهته بعده خارج الصلاة فلا تنقض ووجه الامتحان فيها به يقال أي قهقهة تنقض الوضوء قبل الشروع في الصلاة حقيقة لا بعده (قوله ومباشرة) مأخوذة من البشارة وهي ظاهر الجلد (قوله فاحشة) المراد بالفحش الظهور لا الذي نهى عنه الشارع اذ قد تكون بين الرجل وامرأته او المعنى فاحشة أن لو كانت مع الاجنبية او باعتبار أغلب صورها لانها تكون بين المرأتين والرجلين والرجل والفلان ثم هي من الناقض للحكمي ط (قوله بتماس الفرجين) أي من غير حائل من جهة القبلى والدبر شرح المنية ثم المنقول أن ظاهر الرواية عدم اشتراطه وفي الينايع روى الحسن اشتراط التماس وهو أظهر وصححه الاسيبابي وفي الزبلي أنه الظاهر اه أي من جهة الدراية لا الرواية افاده في البحر ويشترط أن يكون تماس الفرجين من شخصين مشتهيين بدليل ما سيذكره الشارح في الفصل انه لا يجب المسلب بوطء صغيرة غير مشتهاة ولا ينتقض الوضوء لمخالطة (قوله مع الانتشار) هذا في حق نقض وضوئه لا وضوءها فانه لا يشترط في نقضه انتشار آلة الرجل فنية وفي الشرع بلالية زاد الكمال في تفسيرها المعافاة وتعه صاحب البرهان فقال وهي أن يجردا معانقين مقامى الفرجين (قوله للجبانين) فينتقض وضوء المرأة وما في الحلبة حيث قال انى لم اقف عليه الا في المنية وفيه تأمل رده في البحر والنهر (قوله على المعتمد) وهو قولهما لانها لا تخلو عن خروج مذى غالبا وهو كالمحقق في مقام وجوب الاحتياط اقامة للسبب الظاهر مقام الامر الباطن وقال محمد لا تنقض ما لم يظهر شئ وصححه في الجلقائق ورتبه في البحر والنهر بما نقله في الحلبة عن التحفة من أن الصحيح قولهما وهو المذكور في المتن قلت لكن في الحلبة قال بعد ما نقل تصحيح قولهما ولقائل أن يقول الاظهر وجه محمد بقوله أوجه ما لم يثبت دليل على ما يفيد ما قاله اه وفي شرح الشيخ اسماعيل عن شرح البرجندى واكثر الكتب متظافرة على أن الصحيح المقتضى به قول محمد وعدم ذكر صاحب الهداية لها في النواض يشهر باختياره اه تأمل (قوله لكن يغسل يده ندبا) حديث من مس ذكره فليستوا اي يغسل يده جمعا بينه وبين قوله صلى الله عليه وسلم هل هو الابضة منك حين سئل عن الرجل يمس ذكره بعد ما يتوضأ وفي رواية في الصلاة أخرجه الطحاوى وأصحاب السنن الا ابن ماجه وصححه ابن حبان وقال الترمذى انه احسن شئ يروى في هذا الباب وأصح ويشهد له ما أخرجه الطحاوى عن مصعب بن سعد قال كنت آخذنا على ابي المصنف فاحتكتك فأصبت فرجى فقال اصبت فرجك فقلت نعم فقال قم فاغسل يدك وقد ورد تفسير الوضوء بمثل في الوضوء من مامسته النار وتقامه في الحلبة والبحر أقول ومفاده استحباب غسل اليد مطلقا كما هو مفاد اطلاق المذسوط خلافا لما استفاده في البحر من عبارة البدائع من تقييده بما اذا كان مستنجيا بالبحر كما أوضحه في النهر (قوله لكن يندب الخ) قال في النهر الا أن مراتب الندب تختلف بحسب قوة دليل المحال وضوئه (قوله لكن بشرط) استدر النزع على ما فهم من الكلام من أن الامام يراعى مذهب من يقتدى به سواء كان في هذه المسألة اوفى غيرها او لا فالمرعاة في المذكور هنا ليس فيها ارتكاب مكروه مذهب اه ح بقى هل المراد بالكره هنا ما يعم التزمية توقف فيه ط والظاهر نعم كالتفليس في صلاة التجر فانه السنة عند الشافعى مع أن الفضل عندنا الاسفار فلا يندب مراعاة الخلاف فيه وكصوم يوم الشك فانه الفضل عندنا وعند الشافعى

بعد كلامه عدا في الاصح ومن مسائل الامتحان ولو نسي الباني المسح فقهره قبل قيامه للصلاة انتقض لا بعده لبطلانها بالقيام اليها (ومباشرة فاحشة) بتماس الفرجين ولو بين المرأتين والرجلين مع الانتشار (لجبانين) المباشر والمباشر ولو بلا بلل على المعتمد (لا) ينتقضه (مس ذكر) لكن يغسل يده ندبا (وامرأة) وأمره لكن يندب للتزوج من الخلاف لاسيما للامام لكن بشرط عدم لزوم ارتكاب مكروه مذهب

مطلبه  
في نذب مراعاة الخلاف اذ لم يرتكب مكروه مذهب



قوله وصديد هكذا يحطه والذي  
في نسخ الشارح كصديد بكاف  
التشبيه اه معجمه

(كما) لا ينقض (لو خرج من اذنه)  
ونحوها كعينه ونديه (قيح)  
ونحوه كصديد وماء سرة وعين  
(لا بوجع وان) خرج (به) أى  
بوجع (نقض) لانه دليل الجرح  
قدم من بعينه رمد أو عيش ناقض  
فان استقر صار ذا عذر مجتبي  
والناس عنه غافلون (كما) ينقض  
(لو جشا احليله بقطنة وابتل)  
الطرف الظاهر) هذا الواقطنة  
عالية أو محاذية لرأس الاحليل  
وان متسفلة عنه لا ينقض وكذا  
الحكم في الدبر والفرج الداخل  
(وان ابتل) الطرف (الداخل لا)  
ينقض ولو سقطت فان رطوبة اتقض  
والالا

حرام ولم أر من قال يتدب عدم صومه مراعاة للخلاف وكالاته وجلسة الاستراحة السننة عند نائزتهما  
ولو فاعها ما لا بأس كما سبق في محله فيكره فعلهما تنزيها مع انهما سنان عند الشافعي (قوله وصديد) في المغرب  
صديد الجرح مأو الرقيق المختلط بالدم (قوله وعين) أى وماء عين وهو الدمع وقت الرمد وفي بعض النسخ  
وغيره بدل وعين أى غير ماء السرة كما نقطة وجرح (قوله لا بوجع) تقييد لعدم النقض بخروج ذلك وعدم  
النقض هو ما مشى عليه في الدرد والجوهره والى يلى معزى بالعلوانى قال في الجرح وفيه نظير بل الظاهر اذا كان  
الخارج قيما او صديد النقض سواء كان مع وجع او بدونه لانها لا يخرج ان الا عن علمه نعم هذا التفصيل حسن  
فيما اذا كان الخارج ماء ليس غير اه واقتره في الشربة لالية وأيده بعبارة الفتح الجرح والنقطة وماء الثدي  
والسرة والاذن اذا كان لعله سواء على الاصح اه فالضمير في كان للماء فقط فهو مؤيد لكلام الجرح وفيه اشارة  
الى أن اللوجع غير قيد بل وجود العلة كاف وما بحث في الجرح مأخوذ من الحلية واعترضه في التهريق لانه لا يجوز  
أن يكون القيح الخارج من الاذن عن جرح بر أو علامته عدم التألم فالجرح ممنوع اه أى الجرح بقوله  
لا يخرج ان الا عن علمه وأنت خبر بأن الخروج دليل العلة ولو بلا ألم وانما الألم شرط للماء فقط فانه لا يعلم كون  
الماء الخارج من الاذن والعين ونحوهما مادام متغيرا الا بالاعلة والالام دليلها بخلاف نحو الدم والقيح ولذا  
اطلقوا في الخارج من غير السيلين كالدمل والقيح والصديد انه ينقض الوضوء ولم يشترطوا سوى المتجاوز الى  
موضع يلحقه حكم التطهير ولم يقيده في المتون ولا في الشروح بالالام ولا بالاعلة فالتقييد بذلك في الخارج من الاذن  
مشكل لمخالفته لاطلاقهم (قوله وعيش) هو ضعف الرؤية مع سيلان الدمع في أكثر الاوقات درر وقاموس  
(قوله ناقض الخ) قال في المنية وعن محمد اذا كان في عينه رمد ونسيل الدمع ومنها أمره بالوضوء لوقت كل  
صلاة لا في اخاف أن يكون ما يسيل منها صديد افيكون صاحب العذر اه قال في الفتح وهذا التعليل يقتضى  
انه امر استحباب فان الشك والاحتمال لا يوجب الحكم بالنقض اذ الميقن لا يزول بالشك نعم اذا علم باخبار  
الاطباء او بهلا مات تغلب ظن المتلى يجب اه قال في الحلية ويشهد له قول الزاهدى عقب هذه المسألة  
وعن هشام في جامعها ان كان قيحا فكمال مسحاضة والافسك اصح اه ثم قال في الحلية وعلى هذا ينبغي أن يحمل  
على ما اذا كان الخارج من العين متغيرا اه اقول الظاهر أن ما استشهد به رواية اخرى لا يمكن حمل ما مر عليها  
بدليل قول محمد لا في اخاف أن يكون صديد لانه اذا كان متغيرا يكون صديدا اوقها فلا يناسبه التعليل بالخوف  
وقد استدل في البحر على ما في الفتح بقوله لكن صرح في السراج بأنه صاحب عذر فكان الامر للايجاب اه  
ويشهد له قول المجتبي يلتصق بوضوءه (قوله مجتبي) عبارة الدم والقيح والصديد وماء الجرح والنقطة وماء  
البثرة والثدى والعين والاذن لعله سواء على الاصح وقولهم والعين والاذن لعله دليل على أن من رمدت عينه  
فسال منها ماء بسبب الرمد ينقض وضوءه وهذه مسألة الناس عنها غافلون اه وظاهره أن المدارع على الخروج  
لعله وان لم يكن معه وجع تأمل وفي الخاتمة الغرب في العين بمنزلة الجرح فيما يسيل منه فهو نجس قال في المغرب  
والغرب عرق في مجرى الدمع يستقي فلا يتقطع مثل الباسور وعن الاصمعي بعينه غرب اذا كانت تسيل ولا تتقطع  
دموعها والغرب بالتحريك ورم في الماقي وعلى ذلك صح التحريك والتسكين في الغرب اه اقول وقد سئلت عن  
رمد وسال دمعه ثم استقر سا تلبا بعد زوال الرمد وصار يخرج بلا وجع فأجبت بالنقض اخذاعا مزلان عروضة  
مع الرمد دليل على انه لعله وان كان الآن بلا رمد ولا وجع خلا فالظاهر كلام الشارح قدبر (قوله احليله) بكسر  
الهمزة مجرى البول من الذكر بجر (قوله هذا) أى النقض بما ذكره من المراتب من الطرف الظاهر بأنه  
ما كان عالبا عن رأس الاحليل او مساويا له أى ما كان خارجا من رأسه زائدا عليه او محاذيا لرأسه لتحقيق خروج  
النفس بابتلاله بخلاف ما اذا ابتل الطرف وكان متسفلا عن رأس الاحليل أى غابا فيه لم يحاذه ولم يعل فوقه  
فان ابتلاله غير ناقض اذ لم يوجد دخوله في الطرف الاخر الذى في داخل القصة (قوله والفرج  
الداخل) أما لو احتشيت في الفرع الخارج فابتل داخل الحشو وانقض سواء نفذ البلل الى خارج الحشو أو لا  
للتيقن بالخروج من الفرع الداخل وهو المعترفى الانتقاض لان الفرع الخارج بمنزلة القلفة فكما ينقض بما يخرج  
من قصبه المذكور اليها وان لم يخرج منها كذلك بما يخرج من الفرع الداخل الى الفرع الخارج وان لم يخرج من  
الخارج اه شرح المنية (قوله لا ينقض) لعدم الخروج (قوله ولو سقطت الخ) أى لو خرجت القطنة من

الاحليل رطبة انتقض لخروج النجاسة وان قلت وان لم تكن رطبة اى ليس بها اثر النجاسة اصلا فلا تقضى كالأقطر  
 الدهن في احليله بخلاف ما يغيب في الدبر فان خروجه ينتقض وان لم يكن عليه رطوبة لانه التحق بما في الامعاء  
 وهي محل القدر بخلاف قسبة الذر وكذا الخروج الدهن من الدبر بعد ما احتقن به ينتقض بالاخلاف كما يفسد  
 الصوم كما في شرح المنية قلت لكن فساد الصوم بالاحتقان بالدهن لا يفسد وجهه كما لا يخفى وان اؤهم كلامه خلافه  
 (قوله ولم يغيبها) لكن الصحيح انه معتبر بالبله او الرائحة ذكره في المتنق لانه ليس بدخول من كل وجه ولهذا لا يفسد  
 صومه فلا ينتقض وضوءه اه حلية عن شارح الجامع لقاضي خان فاذا اوجبت البله او الرائحة ينتقض وفي المنية  
 وان ادخل المحقنة ثم اخرجها ان لم يكن عليها لم ينتقض والا حوط أن يتوضأ اه وفي شرحها وكذا كل شيء  
 يدخله وطرفه خارج غير الذكر (قوله فان غيبها) قال في شرح المنية وكل شيء غيبه ثم خرج ينتقض وان لم يكن  
 عليه بله لانه التحق بما في البطن ولا يفسد الصوم بخلاف ما اذا كان طرفه خارجا اه وفي شرح الشيخ اسماعيل  
 عن الينايع وكل شيء غيبه في دبره ثم اخرجها او خرج بنفسه ينتقض وضوءه والصوم وكل شيء ادخل بعضه  
 وطرفه خارج لا ينتقضهما انتهى اقول على هذا يغني أن تكون الاصبع كالحقنة فيعتبر فيها البله لان طرفها يبقى  
 خارجا لاتصالها باليد الا أن يقال لما كانت محضو مستقلة فاذا غابت اعتبر كالمفصل لكن ما سبأ في الصوم  
 مطلق فانه سبأ في انه لو ادخل عودا في مقعده وغاب فسد صومه والا فلا وان ادخل اصبعه فاختار أنها لو مبتلة  
 فسد والا فلا تأمل ولذا قال في البدائع هذا يدل على أن استقرار الدخول في الجوف شرط فساد الصوم (قوله  
 بطل وضوءه وصومه) اى في المسألتين لكن بطلان الصوم في الاولى خلاف المختار الا أن يفرق بين مجرد ادخال  
 الاصبع وتغيبها ويحتاج الى نقل صريح فان ما ذكره في الصوم مطلق كما علمت ولهذا قال ط ان في كلامه لفا  
 ونشر امرنا فبطلان وضوءه يرجع الى قوله ولو غيبه وقوله وصومه يرجع الى قوله او ادخلها عند الاستنجاء قلت  
 لكن لو ادخلها عند الاستنجاء ينتقض وضوءه ايضا لانها لا تخلو من البله اذا خرجت كما في شرح الشيخ اسماعيل  
 عن الواقعات وكذا في التاترخانية لكن نقل فيها ايضا عن الذخيرة عدم النقض والذي يظهر هو النقض لخروج  
 البله معها والحاصل أن الصوم يبطل بالدخول والوضوء بالخروج فاذا ادخل عودا جافا ولم يغيبه لا يفسد  
 الصوم لانه ليس بدخول من كل وجه ومثله الاصبع وان غيب العود فسد لتحقق الدخول وكذلك لو كان هو  
 له الاصبع مبتلا لاستقرار البله في الجوف واذا أخرج العود بعد ما غاب فسد وضوءه مطلقا وان لم يغيب فان  
 عليه بله اوفيه رائحة فسد وضوءه والا فلا (قوله بيده) او بخرقة مجرى (قوله انتقض) لانه يلتزم بيده شيء  
 من النجاسة بهر اى فيحقق خروجه (قوله لا) اى لا ينتقض لعدم تحقق الخروج لكن ذكر بعده في البحر عن  
 الحلواني انه ان يتقن خروج الدبر ينتقض طهارته بخروج النجاسة من الباطن الى الظاهر اه وبه جزم  
 في الامداد (قوله وكذا) اى في عدم النقض وهذا ذكره في البحر عن التوشيح فتحرر على مسألة  
 الباسورى (قوله فدخلت) الاولى حذفه ليكون التشبيه في طرفي الادخال والدخول ط (قوله من  
 لذكره الخ) فيه ايجاز وأصل العبارة كما في الخانية لو كان يذكر الرجل جرح له رأسان احدهما يخرج منه  
 الذي يسيل في مجرى البول والثاني مالا يسيل فيه فالاول بمنزلة الاحليل اذا ظهر البول على رأسه ينتقض  
 وان لم يسيل ولا وضوء في الثاني مالا يسيل (قوله فرجه الآخر) اى المحكم كوم بزيادته على اصل خلقته  
 (قوله كالجرح) اى لا ينتقض وضوءه ما يخرج منه مالا يسيل خانية وبه جزم في الفتح وغيره لكن قال الزيلعي  
 واكثرهم على ايجاب وضوءه عليه قال في النهر الا أن الذي ينبغي التعويل عليه هو الاول (قوله بكل) اى  
 بانفاد من كل مجزئ الظهور مما لا يحوط كافي التوضيح ط (قوله منكرو الوضوء) اى وجوبه (قوله  
 نعم) لانكاره المنص القطعي وهو آية اذا قم والاجاع (قوله ولغيره الا) ظاهره ولو لمس المصنف لوقوع  
 الخلاف في تفسير آيته كما مر ط (قوله شك في بعض وضوئه) اى شك في ترك عضو من اعضائه (قوله  
 والا لا) اى وان لم يكن في خلالة بل كان بعد الفراغ منه وان كان اول ما عرض له الشك او كان الشك عادة  
 وان كان في خلالة فلا بعيد شيئا قطعاً للوسوسة عنه كما في التاترخانية وغيرها (قوله غسل رجله اليسرى)  
 قال في الفتح ولا يخفى أن المراد اذا كان الشك بعد الفراغ وقياسه انه لو كان في أثناء الوضوء يغسل الاخير كما اذا  
 علم انه لم يغسل رجله عينا وعلم انه ترك فرضا مما قبله ما وشك في انه ما هو به رأسه والفرق بين هذه والمسألة

وكذا لو ادخل اصبعه في دبرها  
 ولم يغيبها فان غيبها أو ادخلها  
 عند الاستنجاء بطل وضوءه  
 وصومه (فروع) يستحب  
 للرجل أن يحتشى ان رايه  
 الشيطان ويجب ان كان  
 لا ينقطع الا به قدر ما يصلي  
 بأسورى يخرج دبره ان ادخله  
 يفسد انتقض وضوءه وان ادخله  
 بنفسه لا وكذا الخروج بعض  
 الدودة فدخلت من ذكره  
 رأسا فالذى لا يخرج منه  
 البول المعتاد بمنزلة الجرح  
 الخفى غير المشكل فرجه  
 الآخر كالجرح والمشكل  
 ينتقض وضوءه بكل منكر  
 الوضوء هل يكفران انكر  
 الوضوء للصلاة نعم ولغيرها  
 لا شك في بعض وضوءه اعاد  
 ما شك فيه لو في خلالة ولم يكن  
 الشك عادة والا لا ولوعلم  
 انه لم يغسل عضوا وشك في  
 تعيينه غسل رجله اليسرى لانه  
 آخر العمل

ولو أيقن بالطهارة وشك بالحدث أو بالعكس أخذ باليقين ولو تيقنهما وشك في السابق فهو متطهر ومثله التيمم ولو شك في نجاسة ماء أو قوب أو طلاق أو عتق لم يعتبر برجمانه في الأشباه (وفرض الغسل) أراد به ما يعم العمل بكامله وبالفعل المفروض كافي الجوهر وظاهره عدم شرطية غسله وأنفه في المستنون كذا في البحر يعني عدم فرضيتهما فيه والأفهام شرطان في تحصيل السنة (غسل) كل (نفسه) ويكتفى بالشرب عبالا أن المجر ليس بشرط في الأصح (وأنفه) حتى ماتحت الدرن (و) باقي (بدنه) لكن في المقرب وغيره البدن من المتكبر إلى الألية وحينئذ قال رأس والعنق واليد والرجل خارجة لغة داخله تبعاً لشرعاً أبحاث الغسل

التي قبلها أنه لا يتقن بترك شيء هناك أصلاً اه (قوله ولو أيقن بالطهارة الخ) حاصله أنه إذا علم سبق الطهارة وشك في عروض الحدث بعده لا بالعكس أخذ باليقين وهو السابق قال في الفتح إلا أن تأييد اللاحق فعن محمد بن المتوفى دخول الخلاء للنجاسة وشك في قضائها قبل خروجه عليه الوضوء أو علم جلوسه للوضوء بانه وشك في إقامته قبل قيامه لا وضوء اه (قوله وشك بالحدث) أي الحقيق "أو الحكمي" يشمل ما لو شك هل نلّم وهل نام متكافؤاً أو أوزالت إحدى اليدين وشك هل كان ذلك قبل البقطة أو بعدها اه حوى (قوله فهو متطهر) لأن الغالب أن الطهارة بعد الحدث ط لكن في حاشية المحوى من فتح المذهب للعلامة محمد السديد سي "من يتقن بالطهارة والحدث وشك في السابق يؤمر بالتذكّر فيما قبلهما فإن كان محدثاً فهو والآت متطهر لأنه يتقن الطهارة بعد ذلك الحدث وشك في انتقاضها لأنه لا يدري هل الحدث الثاني قبلها أو بعدها وإن كان متطهراً فإن كان يعتاد التجديد فهو الآت محدث لأنه متيقن عدثاً بعد تلك الطهارة وشك في زواله لأنه لا يدري هل الطهارة الثانية متأخرة عنه أم لا بأن يكون وإلى بين الطهارتين اه قال المحوى ومنه يعلم ما في كلام المصنف يعني صاحب الأشباه من القصور (قوله ولو شك الخ) في التاخرانية من شك في أنه أو قوبه أو بدنه أصابته نجاسة أو لا فهو طاهر مالم يستيقن وكذا الآبار والحياض والحجاب الموضوع في الطرقات ويستقي منها الصغار والكبار والمسلمون والكفار وكذا ما يتخذونه أهل الشرك أو الجهلة من المسلمين كالسمن والخيزر والاطعمة والنياب اه مخصصاً (فرع) لو شك في السائل من ذكره ماء هو أم بول أن قرب عهده بماء أو تكرر مضى والأعاده بخلاف ما لو غلب على ظنه أنه أحدهما فتح (قوله وفرض الغسل) الأوّل الاستئناف أو للعطف على قوله أركان الوضوء والفرض بمعنى المفروض والغسل بالضم اسم من الاغتسال وهو حمام غسل الجسد واسم لما يغتسل به أيضاً ومنه في حديث ميمونة فوضعت له غسلاً مغرب لكن قال النووي أنه بالفتح أفصح وأشهر لغة والضم هو الذي تستعمله الفقهاء بحر (قوله ما يعم العمل) أي يشمل المضمضة والاستنشاق فأنهما ليسا قطعيتين لقول الشافعي بسنيتهما اه ح (قوله كما مر) أي في الوضوء وقد مرنا هناك بيانه (قوله وبالفعل المفروض) أي غسل الجنابة والحيض والنفاس سراج فأل للعهد (قوله يعني الخ) مأخوذة من المنع قال ط والمراد بعدم الفرضية أن صحة الغسل المستنون لا تتوقف عليه ما وأنه لا يحرم عليه تركهما وظاهر كلامه أنهما إذا تركا لا يكون آتياً بالغسل المستنون وفيه نظر لأنه من الجائز أن يقال إنه أتى بسنة وترك سنة كما إذا غتمض وترك الاستنشاق اه أقول فيه أن الغسل في الاصطلاح غسل البدن واسم البدن يقع على الظاهر والباطن إلا ما يتعدى إلى ما يتصل بالماء إليه أو يتصل به كإحدى أركان الفرضية والاستنشاق جزء من مفهومه فلا توجد حقيقة الغسل الشرعية بدونها ويدل عليه أنه في البدائع ذكر ركن الغسل وهو أسالة الماء على جميع ما يمكن أسالته عليه من البدن من غير حرج ثم قسم صفة الغسل إلى فرض وسنة ومستحب فلو كانت حقيقة الغسل الفرضية تخالف غيره لما صحت تقسيم الغسل الذي ركنه ما ذكرنا إلى الأقسام الثلاثة فيتعين كون المراد بعدم الفرضية هنا عدم الإثم كما هو المتبادر من تفسير الشارح لا عدم توقف الصحة عليهما لكن في تعبيره بالشرطية نظراً لما علمت من ركنيتهما فتدبر (قوله غسل كل نفس الخ) عبر عن المضمضة والاستنشاق بالغسل لأفادة الاستيعاب أو للاختصار كما قدمته في الوضوء وتمرر الكلام عليه ولكن على الأول لأحاجة إلى زيادة كل (قوله ويكتفى بالشرب عبالا) أي لا مصاً فتح وهو بالعين المهملة والمراد به هنا الشرب بجميع الضم وهذا هو المراد بما في الخلاصة أن شرب على غير وجه السنة يخرج عن الجنابة والأفلا وبما قيل أن كان جاهلاً جاز وأن كان عالماً فلا إثم لأن الجاهل بهب والعالم يشرب مصاً كما هو السنة (قوله لأن المجر) أي طرح الماء من القم ليس بشرط للمضمضة خلافاً لما ذكره في الخلاصة نعم هو الاحوط من حيث الخروج عن الخلاف وبلعه أياه مكرهه كافي الطلبة (قوله حتى ماتحت الدرن) قال في الفتح والدرن اليابس في الأنف كالحب الموضوغ والمهين يمنع اه وهذا غير الدرن الآتي متناوياً باليابس لما في شرح الشيخ اسماعيل أن في الطب اختلاف المشايخ كافي القنية عن المحيط (قوله لكن) استدراك على ظاهر المتن حيث أطلق البدن على الجسد لأن المراد ما يعم الأطراف والذي في القاموس البدن محمول من الجسد ما سوى الرأس ط (قوله في المقرب) بضم مضمومة فغني مبهمة ساكنة اسم كتاب في اللغة للأمام المطرزي تليد الإمام الزمخشري ذكر فيه الألفاظ اللغوية الواقعة في كتب



قوله كتاب أكبر منه سمع العرب بالعين المهملة (قوله خلافا لما لاك) وهو رواية عن أبي يوسف أيضا  
 كما في الفتح (قوله أي يفرض) أي ليس المراد بالواجب المصطلح عليه (قوله وشارب وحاجب) أي بشرة وشعره  
 وان كثف بالاجماع كما في المنية (قوله لما في فاطه رومان المبالغة) علة أقوله ويجب وكان الأولى تأخير عن قوله  
 وفرج خارج الخ أي لأنها صيغة مبالغة تقتضي وجوب غسل ما يكون من ظاهر البدن ولومن وجه كالاشياء  
 المذكورة در بيان ذلك أنه امر من باب التفعيل مصدره الاظهر بكسر الهمزة وفتح الطاء وضم الهاء المشدتين  
 أصله اظهر قلبت التاء طاء ثم ادغمت ثم جى بهزة الوصل ومجزده طهر بالتخفيف وزيادة البناء تدل على زيادة  
 المعنى ولصاحب الجرح هنا كلام خارج عن الانتظام او خضائه فبما عاقته عليه (قوله لا داخل) أي لا يجب  
 غسل فرج داخل (قوله ولا تدخل اصبعها) أي لا يجب ذلك كما في الشربلية ح اقول وهو مأخوذ  
 من قول الفتح ولا يجب ادخالها الاصبغ في قبلها وبه يفق اه فافهم وفي التتارخانية ولا تدخل المرأة اصبعها  
 في فرجها عند الفسل وعن محمد أنه ان لم تدخل الاصبغ فليس بتنظيف واختاره هو الاول اه فقول  
 الشربلية تبع الفتح لا يجب ادخالها رذلة هذه الرواية ونظيره أن المراد بها الوجوب وهو بعيد تأمل  
 (قوله كعين) لأن في غسلها من الحرج ما لا يحق لأنها منهم لا تقبل الماء وقد كف بصر من تكلف له من الصحابة  
 كابن عمرو وابن عباس بجر ومفاده عدم وجوب غسلها على الاعى خلافا للشافعي حيث بناء على أن العلة أنه  
 يورث العمى ولهذا نقل أبو السعود عن العلامة سري الدين أن العلة الصحة كونه يضرب وان لم يورث العمى  
 فيسقط حتى عن الاعى اه (قوله وان اكمل الخ) الظاهر أنها شرطية وجوابها محذوف تقديره لا يجب  
 غسلها فهو استئناف لبيان مسألة أخرى لان الفسل المذكور قبل غسل نجاسة حكمية وهذا غسل نجاسة  
 حقيقية فلا يصح جعل ان وصلية تأمل (قوله ونقب انضم) قال في شرح المنية وان انضم الثقب بعد نزح  
 القرط وصار بجال ان امر عليه الماء يدخله وان غفل لا فلا بد من امراره ولا يتكلف لغير الامر من ادخال عود  
 ونحوه فان الحرج مدفوع اه (قوله ودخل قلفة) القلفة والغلفة بالقاف وبالقين الجلدة التي يقطعها  
 الختان يجوز فيها فتح القاف وضمها وزاد الاعى فتح القاف والام حلية (قوله فسقط الاشكال) أي اشكال  
 الزبلي حيث قال لا يجب لأنه خلقة كقصبة الذكرو هذه اشكال لأنه اذا وصل البول الى القلفة يستقض الوضوء  
 فجعله كالحارج في هذا الحكم وفي حق الفسل كذا داخل اه ووجه السقوط أن علة عدم وجوب غسلها الحرج  
 أي أن الاصل وجوب الفسل الا أنه سقط للحرج وانما رد الاشكال على التعليل بكونها خلقة ولهذا قال في الفتح  
 والاصح الاول أي كون عدم الوجوب للحرج لا لكونه خلقة وقال قبله في نواقض الوضوء بعد ذكر الاشكال  
 لكن في الظهيرة انما علة بالحرج لا بالخلقة وهو المعتمد فلا بد الاشكال اه (قوله وفي المسعودي الخ)  
 مشى عليه في الامداد وبه يحصل التوفيق بين القولين لأنه اذا امكن فسخها أي بأن امكن قلبها وظهور الحشفة  
 منها فلا حرج في غسلها فيجب والابان لم يكن فيها سوى نقب يخرج منه البول فلا يجب للحرج لكن اورد في الحلية  
 أن هذا الحرج يمكنه ازالته بالختان ثم قال اللهم الا اذا كان لا يطيقه بأن اسم وهو شيخ ضعيف (قوله صغيرتها)  
 المراد الجنس الصادق بجميع الضفائر ط (قوله للرج) والاصل فيه مارواه مسلم وغيره عن أم سلمة قالت  
 قلت يا رسول الله اني امرأة أشد ضفر رأسي أفأنقضه لغسل الجنابة فقال لا تأميا كيفك أن تحشي على رأسك ثلاث  
 حشيات ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين ومقتضى هذا الحديث عدم وجوب الايصال الى الاصول فتح لكن  
 في المبسوط وانما شرط تبليغ الماء اصول الشعر حديث حديث فانه كان يجلس الى جنب امرأته اذا اغتسلت  
 فيقول يا هذه أبلي الماء اصول شعرك وشؤون رأسك وهي مجمع عظام الرأس ذكره القاضي عياض بجر واستفيد  
 من الاطلاق أنه لا يجب غسل ظاهر المسترسل اذا بلغ الماء اصول الشعر وبه صرح في المنية وعزاء في الحلية الى  
 الجامع الحسامي والخلاصة ثم قال ومن نص ايضا على أن غسل ظاهر المسترسل من ذواتها موضوع عنها البزوت  
 والصدر الشهيد وعبر عنه بالصبي في النمط البرهاني ومشي عليه في الكافي والذخيرة اه (قوله اتفاقا)  
 كذا في شرح المنية وفيه نظر لان في المسألة ثلاثة اقوال كما في الجرح والحلية \* الاول الاكتفاء بالوصول الى  
 الاصول ولو منقوضا وظاهر الذخيرة أنه ظاهر المذهب ويدل عليه ظاهر الاحاديث الواردة في هذا الباب \* الثاني  
 التفصيل المذكور وشي عليه جماعة منهم صاحب الهيوط والبرائع والكافي \* الثالث وجوب بل الذوات

(لادلكه) لأنه مقم فيكون

مستحباً لا شرطاً خلافاً لما لاك

(ويجب) أي يفرض (عسل)

كل ما يمكن من البدن بلا حرج

مرة كاذن (وسرة وشارب

وحاجب و) أنشاء (حلية)

وشعر رأس ولو متلبدا لما في

فاطه رومان المبالغة (ودرج

خارج) لأنه كالتعم لا داخل لأنه

باطن ولا تدخل اصبعها

في قبلها به يفق (لا) يجب

(غسل ما فيه حرج كعين) وان

اكمل بكمل نجس (ونقب

انضم و) لا (داخل قلفة)

بل يتدب هو الاصح قاله الكمال

وعلة بالحرج فسقط الاشكال

وفي المسعودي ان امكن فسخ

القلفة بلا مشقة يجب والا لا

(وكفى بل اصل صغيرتها) أي

شعر المرأة المصفور للحرج

أما المنقوض فيفرض غسل كله

انصافاً

ولو لم يثبت أصلها يجب نقضها  
مطلقا هو الصحيح ولو ضرها  
غسل رأسها تركه وقيل تمسكه  
ولا تمنع نفسها عن زوجها  
وسيجي في التيمم (لا) يكفي  
بل (صغيرته) فينقضها وجوبا  
(ولو علويا أو تركيا) لا مكان  
حلقه (ولا يمنع) الطهارة  
(ونيم) أي خروا بياض وبرغوث  
لم يصل الماء تحته (وحناء) ولو  
جرمه به يفي (ودرن ووسخ)  
عطف تفسير وكذا دهن  
ودسومة (وتراب) وطنين ولو  
(في ظفر مطلقا) أي قرويا  
أو مدينا في الأصح بخلاف  
نحو عجين (و) لا يمنع ما على ظفر  
صباغ (و) (لا) طعام بين أسنانه  
أو في سنه المجوف به يفي  
وقيل إن صلبا منع وهو الأصح  
(ولو) كان (ساقه ضيقا نزعها  
أو حرته) وجوبا (كقرط ولو لم  
يكن ينقب أذنه قرط فدخل  
الماء فيه) أي النقب (عند  
مروره) على أذنه (أجزاء  
كسرة) وأذن دخلها الماء  
(والا) يدخل (أدخله) ولو  
يأصبعه ولا يتكف بخشب  
ونحوه والمعتبر غلبة ظنه  
بالوصول (فروع) نسي المضمضة  
أو جزأ من بدنه فصلى ثم تذكر  
فلو قلا لم يعد لعدم صحة  
شروعه عليه غسل وقمة رجال  
لا يدعه وإن رأوه والمرأة بين  
رجال أو رجال ونساء تؤخره  
لا بين نساء فقط واختلف في  
الرجل بين رجال ونساء أو نساء  
فقط كما بسطه ابن الشحنة

مع العصر وصحح وتام تحقيق هذه الأقوال في الحلية وما فيها آخر إلى ترجيح القول الثاني وهو ظاهر المتن  
(قوله ولو لم يثبت أصلها) بأن كان متلبدا أو غزيرا أمدادا ومضفورا ضرا شديدا لا يتخذ فيه الماء ط (قوله  
مطلقا) قال ح لم يظهر لي وجه الإطلاق اه وقال ط أي سواء كان فيه سرج أم لا وقوله هو الصحيح  
مقابله أنه لا بد من عصر الشعر ثلاثا بعد غسله منقوصا ومعقوصا اه أقول كان ينبغي للشارح أن يقول يجب  
غسلها بدل قوله يجب نقضها لقوله مطلقا معناه سواء كان مضفورا أو لا وقوله هو الصحيح احتراز عن القول  
الأول والثالث من الأقوال الثلاثة فتدبر (تنبيه) يؤخذ من مسألة الضفيرة أنه لا يجب غسل عقد الشعر  
المنعقد بنفسه لأن الاحتراز عنه غير ممكن ولومن شعر الرجل ولم ينبه عليه من علمائنا تأمل وإذا تفشيرة  
لم تغسل فالظاهر وجوب غسل محلها لا انتقال الحكم اليه تأمل (قوله ولا تمنع نفسها) أي خوفا من وجوب  
الفصل عليها إذا وطئها لأنه حق ولها مندوحة عن غسل رأسها (قوله وسيجي في التيمم) أي في آخره  
(قوله ولو علويا أو تركيا) هو الصحيح لعدم الضرورة وللاحتياط وفي رواية لا يجب نظر إلى العادة كما في شرح المنية  
(قوله لا مكان حلقه) أي بخلاف المرأة فإنها منية عنه بالحديث فلا يمكنها شرعا فافهم (قوله ونيم الخ)  
ظاهر الصحاح والقاموس أن الويم مختص بالذباب فوح افندي وهذا بالنظر إلى اللفظ والظاهر أنها ما يشل  
البرغوث لأنه أولى بالحكم (قوله لم يصل الماء تحته) لأن الاحتراز عنه غير ممكن حلية (قوله به يفي) صرح  
به في المنية عن الذخيرة في مسألة الحناء والطين والدرن معللا بالضرورة قال في شرحها ولأن الماء ينقذه لتخلله  
وعدم لزوجه وصلابته والمعتبر في جميع ذلك نفوذ الماء ووصوله إلى البدن اه لكن يرد عليه أن الواجب  
الغسل وهو أسالة الماء مع التقاطر كما مر في أركان الوضوء والظاهر أن هذه الأشياء تمنع الأسالة فالأظهر التعليل  
بالضرورة ولكن قد يقال أيضا أن الضرورة في درن الأنف اشتد منها في الحناء والطين لندورهما بالنسبة إليه مع  
أنه تقدم أنه يجب غسل ما تحته فينبغي عدم الوجوب فيه أيضا تأمل (قوله عطف تفسير) لقول القاموس  
الدرن الوسخ وأشار بهذا إلى أن المراد بالدرن هنا المتولد من الجسد وهو ما يذهب بالدلك في الحمام بخلاف الدرر  
الذي يكون من مخاط الأنف فإنه لو يابس لا يجب إصالح الماء إلى ما تحته كما مر (قوله وكذا دهن) أي كزيت  
وشيرج بخلاف نحو شحم وسمن جامد (قوله ودسومة) هي أثر الدهن قال في الشرنبلالية قال المقدسي  
وفي الفتاوى دهن رجليه ثم توضأ وأمر الماء على رجليه ولم يقبل الماء للدسومة جاز لوجود غسل الرجلين اه  
(قوله في الأصح) مقابله قول بعضهم يجوز للقروي لأن درنه من التراب والطين فينفذ الماء لالمدنى لأنه من  
الودل شرح المنية (قوله بخلاف نحو عجين) أي كعك وشع وقشر سمك وخبز مضوغ متلبد جوهره لكن  
في النهر ولو في الظفار طين أو عجين فالفتوى على أنه مغفر قرويا كان أو مدينا اه ثم ذكر الخلاف في شرح المنية  
في العجين واستظهر المنع لأن فيه لزوجة وصلابة تمنع نفوذ الماء (قوله به يفي) صرح به في الخلاصة وقال  
لأن الماء شيء لطيف يصل تحته غالبا اه ويرد عليه ما قدمناه آنفا ومفاده عدم الجواز إذا علم أنه لم يصل الماء تحته  
قال في الحلية وهو أثبت (قوله إن صلدا) بضم الصاد المهملة ونون اللام وهو الشديد حلية أي إن كان  
مضوغا مضغما كذا بحيث تداخلت أجزاؤه وصار له لزوجة وعلاكة كالعجين شرح المنية (قوله وهو الأصح)  
صرح به في شرح المنية وقال لاستئاع نفوذ الماء مع عدم الضرورة والخرج اه ولا ينبغي أن هذا التصحيح  
لا ينافي ما قبله فافهم (قوله كقرط) بالضم ما يعلق في شحمة الأذن (قوله ولا يتكف) أي بعد الأمر  
كما قدمناه عن شرح المنية (قوله لعدم صحة شروعه) أي والنفل إنما يلزم إعادته بعد صحة الشروع فيه قصدا  
وسكت عن الفرض لظهور أنه يلزمه الإتيان به مطلقا (قوله لا يدعه وإن رأوه) عزاء في القضية إلى الوبري  
قال في شرح المنية وهو غير مسلم لأن ترك المنية مقدم على فعل المأمور وللغسل خلف وهو التيمم فلا يجوز كشف  
العورة لأجله عند من لا يجوز نظره إليها بخلاف الختان وقمامه فيه وكذا استشكل في الحلية بما في النهاية عن  
الجامع الصغير للإمام القزويني عن الإمام الباقر لو كان عليه نجاسة لا يمكن غسلها إلا باطهار عورته يصلي معها  
لأن الظاهر أنها منية عنه والغسل مأمور به وإذا اجتمعا كان النهي أولى اه وأطال في ذلك فراجع (قوله  
واختلف الخ) ظاهره يقتضي أن المسألة نصت في المذهب وقد وقع فيها خلاف وليس كذلك كما استفتى عليه  
ط (قوله كما بسطه ابن الشحنة) أي في شرح الوهبانية حيث نقل عن شرحها الناظم أنها لم يقف فيها على نقل

وان القياس أن يؤخر الرجل بين النساء وبين الرجال والنساء وأيده ابن الشحنة بما في المبسوط من أن تطهر الجفون  
 إلى الجفون صباح في الضرورة لا في حالة الاختيار وأنه أخف من تطهر الجفون إلى خلاف الجفون اه هذا وآمال  
 ح واهلم أنه ينبغي أن لا تكشف الخنثى للاستبراء ولا للفصل عند أحد أصلاً لأنها ان كشفت عند رجل احتفل أنها  
 اتى وان عند اتى احتفل أنها ذكر فصار الجاصل أن يريد الاغتسال أما ذكر أو أنى أو خنثى وعلى كل فاما بين  
 رجال أو نساء أو خنثى أو رجال ونساء أو رجال وخنثى أو نساء وخنثى فهو أحد  
 وعشرون يقتل في صورتين منها وهما رجل بين رجل وامرأة بين نساء ويؤخر في تسع عشرة صورة اه (قوله  
 وينبغي لها) اي للمرأة ومنها فيما يظهر الرجل حيث قلنا أنه يؤخر أيضاً ولا ينبغي أن تأخير الفصل لا يقتضي عدم  
 التيمم فان الميع له وهو الميع من الماء قد وجد فافهم بقى هنا شئ لم يذكر وهو أنه هل يجب إعادة تلك الصلاة في هذه  
 المسألة وفي مسألة النهاية السابقة قال في الحلية فيه تأمل والاشبه الاعادة تقر يعا على ظاهر المذهب في المنوع  
 من ازالة الحدث بصنع العباد اذا تيمم وصلى اه وسيد كذا الشارح في التيمم أن المحبوس اذا صلى بالتيمم ان في المصر  
 أعادوا الاغلا واستظهر الرضى عدم الاعادة قال لان العذر لم يأت من قبل الخلق فان المانع لها التمرع والحياء  
 وهما من الله تعالى كما قالوا لو تيمم لخوف العدو فان وعده على الوضوء والفصل بعيد لان العذر أتى من غير  
 صاحب الحق ولو خاف بدون وعده من العدو فلا لان الخوف اوقعه الله تعالى في قلبه فقد جاء العذر من قبل  
 صاحب الحق فلا تلزمه الاعادة اه (قوله مطلقاً) اي سواء كان بين رجال أو نساء أو بينهما ط (قوله  
 والفرق لا ينبغي) الفرق جهة الصلاة مع الحقيقة فيما اذا لم تكن أكثر من قدر الدرهم وعدم صحتها مع الحكمة  
 رأساً اه ح زادي في شرح الوهبانية أن الفصل فرض فلا يترك لكشف العورة بخلاف الاستبراء فانه سنة وتركها  
 اولى من الكشف الحرام واعتراض الجوى الفرق الاول بأن الحكمة قديعني عن قلبها ايضاً فان الجبيرة يجوز  
 ترك المسح عليها وان لم يضر المسح عند الامام مع أن تحتها حدثا اه وفيه نظر لان رفع الحدث لا يتجزأ فيكون  
 غسل باقى الجسد رافعا لجميع الحدث وصار كأنه غسل ما تحتها حكماً ثم الفرق الثاني غير مؤثر ما علمت من أنه  
 لا يجوز كشف العورة لفصل الغباسة مع أنه فرض ومن تقديم النبي على الامراء اجتماعاً فالظاهر أن ما في القبة  
 ضعيف والله اعلم (قوله وسننه) افاد أنه لا واجب له ط وأما المضمضة والاستنشاق فهما معني الفرض لانه  
 يفوت الجواز بفوتهما فالمراد بالواجب ادنى نوعيه كما قدمناه في الوضوء (قوله كستن الوضوء) اي من البداءة  
 بالنية والتسمية والسؤال والتحليل والدلك والولاء الخ وأخذ ذلك في البحر من قوله ثم يتوضأ (قوله سوى  
 الترتيب) اي اليهود في الوضوء والا فالفصل له ترتيب آخر بينه المصنف بقوله بادئ الخ ط عن ابي السعود قول  
 ويستغنى الدعاء ايضاً فانه مكروه كافي نور الايضاح (قوله وآدابه كآدابه) نص عليه في البدائع قال الشر بن بلال  
 ويستحب أن لا يتكلم بكلام مطلقاً ما كلام الناس فلكرامته حال الكشف وأما الدعاء فلا أنه في مصب  
 المستعمل ومحل الاقدار والاحوال اه اقول قد عدت التسمية من سنن الغسل فيشكل على ما ذكره تأمل  
 واستشكل في الحلية هموم ذلك بما في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى  
 الله عليه وسلم من اناء بيني وبينه واحد فيبادرني حتى اقول دع لي دع لي وفي رواية للنساء يبادرني وبادره  
 حتى يقول دع لي وأقول انا دع لي ثم اجاب بمجمله على بيان الجواز وأن المسنون تركه مالا مصلحة فيه ظاهرة اه  
 اقول او المراد الكراهة حال الكشف فقط كما افاده التحليل السابق والظاهر من حاله عليه الصلاة والسلام أنه  
 لا يغتسل بلا ناز (قوله مع كشف عورة) فلو كان متزافاً لبأس به كافي شرح المنية والامداد (قوله او حوض  
 كبير أو مطر) هذا ذكره في البحر بمقتضى قياسه على الماء الجاري وهو مأخوذ من الحلية لكن في شرح هدية ابن  
 العماد لسيدى عبد الغنى النابلسي ما يخالف ذلك حيث قال ان ظاهر التقيد بالجاري أن الاكد ولو كثيراً  
 ليس كذلك باعتبار أن جريان الماء على يده قائم مقام التثبيت في الصب ولا كذلك الاكد وربما يقال ان انتقال فيه  
 من موضع الى آخر مقدار الوضوء والفصل فقد اكل السنة اه وهو كلام وجيه والظاهر أن الانتقال غير قيد  
 بل التعلل كاف ولا يقال ان الحوض الكبير في حكم الجاري فلا فرق لانا نقول هو مثله في عدم قبوله الغباسة  
 لا مطلقاً (قوله قدر الوضوء والفصل) انظر هل المراد قدر زمنه ما لو كان يصب الماء عليه بنفسه او مقدار  
 ما يفيض فيه جريان الماء على الاعضاء بلطبات بسيرة يتحقق فيها غسل الاعضاء الوضوء مرتبة ثلاثاً مع غسل

وينبغي لها أن تيمم وتصل  
 ليجزها شرعاً عن الماء وأما  
 الاستبراء فترك مطلقاً والفرق  
 لا ينبغي (وسننه) كستن  
 الوضوء سوى الترتيب وآدابه  
 كآدابه سوى استقبال القبلة  
 لانه يكون غالباً مع كشف  
 عورة وقالوا لو مكث في ماء  
 جار أو حوض كبير أو مطر قدر  
 الوضوء والفصل فقد اكل  
 السنة

مطلب  
 سنن الغسل



بأى الجسد كذلك لم اراه لا يمتنا وذكر الشافعية الموجبون ترتيب غسل الاعضاء في الوضوء أن التوضي لو قُطِعَ  
 في ماء ومكث قد وارتبب صح والا فلا وصح النووي - الحصة بلامكث لان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة وطاق  
 العلامة ابن حجر في التفتة بعد ذكره من الغسل ويكنى في رَأَا كد تحرك جميع البدن ثلاثا وان لم ينقل قدمه الى محل  
 آخر على الأوجه لان كل حركة توجب عماسة ماء لجده غير الماء الذي قبلها انتهى ملخصا والذي يظهر لي انه لو كان  
 في ماء جار يحصل سنة التلث والترتيب والوضوء بلامكث ولا تحرك ولو في ماء رَا كد فلابد من التحرك  
 او الاتقلال القائم مقام الصب فيحصل به ما ذكرنا لو قد صرح في الدرر بأنه لو لم يصب لم يكن الغسل مسنونا اه  
 (قوله البداءة بغسل يديه) ظاهر كلام المصنف كالمهداية وغيره أن هذا الغسل غير الغسل الذي في الوضوء  
 (قوله وفرجه) أي ثم فرجه بأن يفيض الماء بيده اليمنى عليه فيغسله باليسرى ثم يتيه والفرج قبل الرجل  
 والمرأة وقد يطلق على الدبر ايضا كما قال المطرزي اه قهستاني أي فيشمل القبل والدبر وهو المراد هنا (قوله  
 وان لم يكن به خبث) رد على الزيلعي وابن الكمال (قوله اتباعا للحديث) وهو ما روى الجماعة عن ميمونة  
 رضي الله عنها قالت وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم ماء يغتسل به فأفرغ على يديه فغسلهما مرتين أو ثلاثا ثم  
 أفرغ يمينه على شماله فغسل مذا كبره ثم دلك يده بالأرض ثم تخمض واستنشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل  
 رأسه ثلاثا ثم أفرغ على جسده ثم تقي عن مقامه فغسل قدميه فتح (قوله وخبث بدنه) أي ولو قليلا كما يظهر  
 من التعليل وأفاد أن السنة نفس البداءة بغسل الجاسة وأما نفس غسلها فلا بد منه ولو قليلة فيما يظهر لتخص  
 الماء به فلا يرتفع الحدث عما تحتها لم تزل كما جئته سيدي عبد القوي وقال لم اجد من تعرض له من أئمتنا أقول  
 ورأيت في شرح جوالده الشيخ اسماعيل على الدرر والغرر ذكره جازما به لكنه لم يصره الى احد والله تعالى اعلم (قوله  
 فانصرف الى الكامل) أي بجميع سننه ومنه وبانه كما في البصر قال ويمسح فيه رأسه وهو الصحيح وفي البدائع  
 أنه ظاهر الرواية (قوله ولو في جميع الماء) أي ولو كان واقفا في محل يجتمع فيه ماء الغسل وهذا القول هو  
 ظاهر اطلاق المتن كالكثر وغيره وهو ظاهر ما أخرجه البخاري من حديث عائشة ثم قوضا وضوء للصلاة به اخذ  
 الشافعي وقيل يؤخر مطلقا وهو ظاهر اطلاق الاكثر واطلاق حديث ميمونة المتقدم وقيل بالتفصيل ان كان في  
 جميع الماء فيؤخر والا فلا وصح في المجتبى وحزم به في الهداية والمبسوط والكافي قال في البصر ووجه التوفيق  
 بين الحديثين والظاهر أن الاختلاف في الاولوية لافي الجواز (قوله لما أن الخ) جواب عن قول المشايخ  
 القائلين بالتأخير انه لا فائدة في تقديم غسلهما لانهما يتلوذان بالفتلات بعد فيحتاج الى غسلهما ثانيا وحاصل  
 الجواب انه لا حاجة الى غسلهما ثانيا لان المفتي به طهارة الماء المستعمل ولهذا قال الهندي ان هذا الثماني  
 على رواية نجاسته (قوله على انه الخ) ترقى في الجواب وحاصله منع كون الماء مستعملا لما ذكره الشارح  
 فحادث رجلاه في الماء لا يحكم عليه بالاستعمال لعدم تحقق الانفصال فاذا خرج من الماء حكم باستعماله  
 ولم يصبه منه شيء بعد خروجه فلا حاجة الى إعادة غسل الرجلين واعلم انه اختلفت الرواية في تجزى الطهارة  
 وعدمه وقائدة الاختلاف انه لو تخمض الجنب او غسل يديه هل يحل له القراءة ومس المصحف فعلى رواية التجزى  
 نعم وعلى رواية عدمه لا وهي الصحيحة لان زوال الجنابة موقوف على غسل الباقي وما ذكره الشارح من أن الماء  
 لا يصير مستعملا الا بعد الانفصال متفق عليه كما صرح به في البصر فيصح بناؤه على كل من هاتين الروايتين فافهم  
 ثم اعلم ايضا أن ما ذكره الشارح يصح دفعا للقول بأنه لا فائدة في تقديم غسلهما على رواية نجاسة الماء المستعمل  
 ايضا اذ لا يحكم باستعماله ونجاسته الا بعد الانفصال فلا حاجة الى غسلهما ثانيا على هذه الرواية ايضا صاحب  
 النهر هنا كلام فيه نظر من وجوه اوضحناها فيما علقناه على البصر (قوله الا اذا كان الخ) أي فيلزمه إعادة  
 غسلهما للنجاسة فقط (قوله وامل القائلين الخ) ذكره في البصر بحثنا ونقله في الخلية عن القرطبي ثم قال وعلى  
 هذا يغسلهما ثانيا مطلقا سواء أصابهما طين او كسافى جميع الماء أولا ولا (قوله لانه لا يستحب الخ) قال  
 العلامة نوح افندي بل ورد ما يدل على كراهته اخرج الطبراني في الاوسط عن ابن عباس رضي الله عنهما قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوضا بعد الغسل فليس منا اه تأمل والظاهر أن عدم استحبابه لو بقي  
 متوضئا الى فراغ الغسل فلو أحدث قبله بشي اعادته ولم اره قتا مل (قوله واختلف المجلس) كذا في البصر  
 وقد منا الكلام عليه في بحث الوضوء (قوله ثم يفيض) أي بمن للإشارة الى الترتيب وانما لم يقل ثم تخمض

(البداءة بغسل يديه وفرجه)  
 وان لم يكن به خبث اتباعا  
 للحديث (وخبث بدنه ان كان)  
 عليه خبث لثلاثين (ثم  
 يتوضأ) اطلقه فانصرف الى  
 الكامل فلا يؤخر قدميه  
 ولو في جميع الماء لما أن المعتمد  
 طهارة الماء المستعمل على انه  
 لا يوصف بالاستعمال الا بعد  
 انفصاله عن كل البدن لانه  
 في الغسل كعضو واحد  
 فحينئذ لا حاجة الى غسلهما  
 ثانيا الا اذا كان يدينه خبث  
 ولعل القائلين بتأخير غسلهما  
 انما استحبه لكون البدن  
 والختم بأعضاء الوضوء وقالوا  
 لو قوضا أولا لا يأتى به ثانيا لانه  
 لا يستحب وضوء للغسل  
 اتفاقا أما لو قوضا بعد الغسل  
 واختلف المجلس على مذهبا  
 او فعل بينهما بصلاة كقول  
 الشافعية فيستحب (ثم يفيض  
 الماء)

ويستثنى ثم يفيض في الاشارة الى أن فعلهما في الوضوء كاف عن فعلهما في الغسل فالسنة ثابتة في الغسل  
ط ومعنى يفيض يصب قال في الدرر حتى لو لم يصب لم يكن الغسل مسنوناً وان زال الحدث اه وهذا لو كان  
في ماء واكد أما لو مكث في ماء جار قام الجريان مقام الصب كما علم بما قد سناه قريبا (قوله على كل بدنه) زاد  
كل لدفع نوره عدم اعادته غسل اعضاءه الوضوء رفع الحدث عنها ط اقول لم ار من صرح بأنه يسن ذلك وانما  
يفهم ذلك من عباراتهم وتطهيره ما روي في الوضوء من انه يسن اعادته غسل اليدين عند غسل الذراعين (قوله  
ثلاثا) الاولى فرض والثنتان سنتان على الصحيح سراج (قوله مستوعبا) اي في كل مرة تحصل سنة  
التلث ط (قوله وهو ثمانية ارطال) اي بالبغدادى وهي صاع عراقى وهو أربعة أمداد كل مذكر طال  
وبه اخذ أبو حنيفة والصاع الجازى خمسة ارطال وثلاث وبه اخذ صاحبان والائمة الثلاثة فالمد حنيفة رطل  
وثلاث والرطل مائة وثلاثون درهما وقيل مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة اسباع درهم وتماخه في الحلية  
قلت والصاع العراقي نحو نصف مد دمشق فاذا وضأ وغتسل به فقد حصل السنة (قوله وقيل المقصود الخ)  
الاصوب حذف قيل لما في الحلية انه يقل غير واحد اجماع المسلمين على أن ما يجزئ في الوضوء والغسل غير مقدّر  
بمقدار وما في ظاهر الرواية من أن ادنى ما يكتفى في الغسل صاع وفي الوضوء مد الحديث المتفق عليه كان صلى الله  
عليه وسلم يتوضأ بالمد ويقف بالصابغ الى خمسة امداد ليس بتقدير لازم بل هو بيان ادنى القدر المسنون اه  
قال في الحر حتى ان من اسبغ بدون ذلك اجراه وان لم يكفه زاد عليه لان طباع الناس واحوالهم مختلفة كذا  
في البدائع اه وبه جزم في الامداد وغيره (قوله وفي الجواهر الخ) قد منّا الكلام عليه في الوضوء مستوفى  
(قوله ثم الايسر) اي ثلاثا ايضا وقوله ثم برأسه اي يغسله مع بقية البدن ثلاثا ايضا كما في الحلية وغيره اخلافا  
لما يفيد كلام المتن من غسله الرأس وحده (قوله ثم على بقية بدنه) اي ثم يفيض على بقية بدنه وانما قدّر الشارح  
لفظة على ولم يبقه معطوفا على مجرور الباء المتعلقة بقوله بادئا لعدم صحة المعنى لان ذلك ختام (قوله مع ذلك)  
فيده في النية بالمرّة الاولى وعلة في الحلية يكونها سابقة في الوجود فهي بالدلك اولى (قوله ندبا) عده في الامداد  
من الستين ويؤيده ما مر في الوضوء (قوله وقيل يثنى بالرأس) اي يبدأ باليمين ثلاثا ثم بالرأس ثلاثا ثم باليسر  
ثلاثا حلية (قوله وقيل يبدأ بالرأس) اي ثم بقية البدن درر (قوله وظاهر الرواية) كذا عبر في النهر  
والذى في البحر وغيره التعبير بظاهر الهداية (قوله والاحاديث) قال الشيخ اسماعيل وفي شرح البرجندى  
وهو الموافق لعدة احاديث اوردها البخارى في صحيحه اه فافهم (قوله تصحج الدرر) هو ما شئ عليه  
المصنف في مثله هنا (قوله وصح نقل به) بكسر الباء ابو السعود (قوله الى عضو آخر) مفاده أنه لو اتحد  
العضو وصح في الوضوء ايضا كما صرح به القهستاني (قوله فيه) اي في الغسل قال في القنية فلو وضع الجنب  
احدى رجليه على الاخرى في الغسل تطهر السفلى بما العلى بخلاف الوضوء لان البدن في الجنب كعضو واحد  
اه (قوله بشرط التقاطر) صرح به في فتح القدير (قوله لما مر) اي قريبا في قوله لانه في الغسل كعضو  
واحد وهو علة لقوله وصح وقوله لافى الوضوء لانه يفهم منه أن اعضاء الوضوء ليست كعضو واحد فافهم قال ط  
وقدم الشارح انه يجوز مسح الرأس ببلل باق بعد غسل لاصح وهو ليس يتقل (قوله وفرض الغسل) الظاهر  
انه اراد بالفرض ما يعم "العلی" والعلی "لانه عند رؤية مستنقظ بلا ليس بما ثبت بدليل لاشبهة فيه كما تبين عليه  
في الخلة ولذا خالف فيه ابو يوسف كما سيأتى (قوله عند خروج) لم يقل بخروج لان السبب هو ما لا يحمل مع  
الجنب كما اختاره في الفتح وسيد كره الشارح في قوله وعند انقطاع حبض ونفاس ولو قال وبعد خروج لكان  
انظروا لانه لا يجب قبل السبب (قوله منى) اي مني الخارج منه بخلاف ما لو خرج من المرأة مني الرجل كما يأتي  
وشمل ما يكون به بلوغ المراهق على ما سبب كره المصنف (قوله من العضو) هو ذكر الرجل وفرج المرأة الداخل  
احتراما من خروجه من مقرة ولم يخرج من العضو بأن يثني في قصبة الذكر والفرج الداخل أملوخرج من جرح  
في الخصية بعد انفصاله عن مقرة بشهوة فالظاهر اقتراض الغسل وليراجع (قوله وترائب المرأة) اي عظام  
صدرها كما في الكشف (قوله ومنه ابيض الخ) وايضا منيه خاترو منيها رقيق (قوله ان منيها) اي بقينا فلو  
شكت فيه فلا تصيد الغسل اتفاقا لا احتمال والاوى الاعادة على قولهما احتياطاً نوح افندى (قوله لا الصلاة)  
كما أن الرجل لا يبدى ما على اذا خرج منه بية لما في بعد الغسل اتفاقا كما في الفتح لكن قال في المبني بخلاف المرأة

مطلب  
في تحوير الصاع والمتوال رطل

على كل بدنه ثلاثا مستوعبا  
من الماء المعهود في الشرع  
لوضوء والغسل وهو ثمانية  
ارطال وقيل المقصود عدم  
الاسراف وفي الجواهر  
لا اسراف في الماء الجارى لانه  
غير مضىع وقد قدمناه من  
القهستاني (بادئا بذكره  
اليمين ثم اليسر ثم برأسه  
ثم) على (بقية بدنه مع ذلك)  
ندبا وقيل يثنى بالرأس وقيل  
يبدأ بالرأس وهو الاصح  
وظاهر الرواية والاحاديث  
قال في البحر وبه يصف تصحج  
الدرر (وصح نقل به عضوا الى)  
عضو آخره) بشرط التقاطر  
(لا في الوضوء) لما مر أن البدن  
كله كعضو واحد (وفرض)  
الغسل (عند خروج مني)  
من العضو والا فلا يفرض  
اتفاقا لانه في حكم الباطن  
(منفصل عن مقرة) هو صلب  
الرجل وترائب المرأة ومنه  
ايض ومنيها اصفر فلو اغتسلت  
فخرج منها مني ان منيها اعادته  
الغسل لا الصلاة

يعني انها تعبد تلك الصلاة وفيه نظر ظاهر والذي يظهر أنها كالرجل كذا في الحلية وتسمى في البحر وأجاب المقدسي  
بمحمل قوله بخلاف المرأة على انها لا تعبد أصلا أي لا الفسل ولا الصلاة لأن ما يخرج منها يحتمل أنه ماء  
الرجل اه اقول أي اذ لم تعلم أنه ماؤها (قوله والا لا) أي وان لم يكن منيها بل مني الرجل لا تعبد شيئا  
وعليها الوضوء رمي عن التاترخانية (قوله بشهوة) متعلق بقوله منفصل احتزبه عما لو انفصل بضرب  
أوحمل ثقل على ظهره فلا غسل عندنا خلافا للشافعي كما في الدرر (قوله كحتم) فإنه لا لذة يقينا للفقداد راكه  
ط قتأمل وقال الرحمتي أي اذا رأى البطل ولم يدرك اللذة لأنه يمكن أنه ادركها ثم ذهل عنها فجعلت اللذة  
حاصلة حكما (قوله ولم يذ كر الدفق) إشارة الى الاعتراض على الكثر حيث ذكره فإنه في البحر زيف كلامه  
وجعله متناقضا وقد أجبنا عنه فيما علقناه على البحر ولا يخفى أن المتبادر من الدفق هو سرعة الصب من رأس  
الذكر لا من مقعره وأما أجاب به في النهر عن الكثر من أنه يصح كونه دافعا من مقعره بناء على قول ابن عطية أن الماء  
يكون دافعا أي حقيقة لا مجازا لأن بعضه يدفق بعضه فقال صاحب النهر نفسه أي لم أر من عرج عليه فافهم  
(قوله غير ظاهر) أي لا تناسع محله (قوله وأما اسناد الخ) أي اسناد الدفق الى مني المرأة أيضا أي كاسناده  
الى مني الرجل (قوله فيحتمل التغليب) أي تغليب ماء الرجل لأفضليته على ماء المرأة (قوله فالمستدل  
بها) أي بالآية على أن في منيها دافعا أيضا (قوله تأمل) لعلمه بشي إلى امكان الجواب لأن كون الدفق منها  
غير ظاهر يشعر بأن فيه دقة وان لم يكن كالرجل افاده ابن عبد الرزاق (قوله ولأنه) معطوف على قوله  
ليشمل والضمير للدفق بالمعنى الذي ذكرناه فافهم (قوله ولذا قال الخ) أي لكون الدفق ليس شرطاً قال المصنف  
وان لم يخرج بها أي بشهوة فان عدم اشتراط الخروج بها مستلزم لعدم اشتراط الدفق اذ لا يوجد الدفق بذونها  
(قوله وشرطه ابو يوسف) أي شرط الدفق واثرا لخلاف يظهر فيما لو احتلم وانظر بشهوة فأمسك ذكره حتى  
سكنت شهوته ثم ارسله فأنزل وجب عندهما لا عنده وكذا لو خرج منه بنية المتى بعد الفسل قبل النوم والبول  
او المشي الكثير نهر أي لا بعده لأن النوم والبول والمشي يقطع مادة الزائل عن مكانه بشهوة فيكون الثاني  
زائلا عن مكانه بلا شهوة فلا يجب الفسل اتفاقا زيلعي وأطلق المتى كثيرا وقيد في المجتبى بالكثير وهو واجبه لأن  
الخطوة والخطوتين لا يكون منهما ذلك حلية وبحر قال المقدسي وفي خاطري أنه عياله اربعون خطوة فليست  
اه (قوله كحتم ربية) أي تهمة (قوله ويقول أبي يوسف نأخذ) أي في الضيف وغيره وفي الذخيرة ان  
القبه ابا الليث وخلف بن ايوب أخذ يقول أبي يوسف وفي جامع الفتاوى أن الفتوى على قوله اسماعيل  
(قوله قلت الخ) ظاهر الميل الى اختيار ما في النوازل ولعلنا أكثر الكتب على خلافه حتى البحر والنهر  
ولا سيما قد ذكروا أن قوله قياس وقولهما استحسان وأنه الاحوط فينبغي الافناء بقوله في مواضع الضرورة  
فقط تأمل وفي شرح الشيخ اسماعيل عن المنصورية قال الامام قاضي خان يؤخذ بقول أبي يوسف في صلوات  
ماضية فلا تعاد وفي مستقبله لا يصلي ما لم يتسل اه (تنبيه) اذ لم يتدارك مسك ذكره حتى نزل المتى صار  
جنباً بالاتفاق فاذا خشى الرية يستبرأ بما دام انه يصلي بغير قراءة ونية وتحرمة فيرفع يديه ويقوم ويركع شبه المصلي  
امداد (قوله ومجمله) أي ما في الخاتمة قال في البحر ويدل عليه تعليله في التجنيس بأن في حالة الاتشاور وجد  
الخروج والاتصال جميعا على وجه الدفق والشهوة اه وبعبارة الهيبت كما في الحلية رجل بال خروج من ذكره  
من أن كان منتشرا فعليه الفسل لأن ذلك دلالة لخروجه عن شهوة (قوله وهو) أي ما في الخاتمة (قوله  
تقييد قولهم) أي فيقال ان عدم وجوب الفسل بخروجه بعد البول اتفاقا اذ لم يكن ذكره منتشرا فلو منتشرا  
وجب لأنه انزال جديد وجد معه الدفق والشهوة اقول وكذا يقيد عدم وجوبه بعد النوم والمشي الكثير (قوله  
وعند ايلاج) أي ادخال وهذا أعظم من التعبير بالتقاء الختانين لشعوله الدبر أيضا (قوله هي مافوق الختان)  
كذا في القاموس زاد الزيلعي من رأس الذكر وفي حاشية فوح افندي هي رأس الذ كراي الختان وهو أي  
الختان موضع قطع جلد القلفة اه فوضع القطع غير داخل في الحشفة كما في شرح الشيخ اسماعيل ومثله  
في القهستاني وفي شرح المنية الحشفة الكمرة اقول هذا هو المراد بمافوق الختان وأما كون المراد بهما من  
رأس الذ كراي الختان فالظاهر أنه لا يقول به احد لان ذلك خصوصاً المذكور فيلزم عليه أن لا يجب الفسل حتى  
يفيب نصف الذكر (قوله احتراز عن الخفي) ففي الهيبت لو قالت سي جنى بأنني مرارا وأجد ما أجد

والالا (بشهوة) أي لذة ولو حكم  
كحتم ولم يذ كر الدفق ليشمل مني  
المرأة لان الدفق فيه غير ظاهر  
وأما اسناده اليه ايضا في قوله  
تعالى خلق من ماء دافق الآية  
فيحتمل التغليب فالمستدل بها  
كالقهستاني تبعاً لاخي جلي  
غير مصيب تأمل ولأنه ليس  
بشرط عندهما خلافاً للثاني  
ولذا قال (وان لم يخرج) من  
رأس الذكر (بها) وشرطه  
ابو يوسف بقوله يفق في ضيف  
خاف رية او استحي كما في  
المستصفي وفي القهستاني  
والتاترخانية معز بالنوازل  
ويقول أبي يوسف نأخذ  
لأنه ايسر على المسلمين قلت  
ولا سيما في الشتاء والغروفي  
الخاتمة خرج مني بعد البول  
وذكره منتشرا لمه الفسل قال  
في البحر ومجمله ان وجد الشهوة  
وهو تقييد قولهم بعدم الفسل  
بخروجه بعد البول (و) عند  
(ايلاج حشمة) هي مافوق  
الختان (ادى) احتراز عن  
الخفي



بمعنى اذا لم تنزل واذا لم يظهر لها

في صورة الادنى كما في البصر

(او) ايلاج (قد رها من

مقطوعها) ولولم يبق منه قدرها

قال في الاشياء لم يتعلق به حكم

ولم اره (في احد سبيلي ادنى)

حي (بجامع مثله) سيجي محترزه

(عليها) أي الفاعل والمفعول

(لو) كانا (مكلفين) ولولا أحدهما

مكافأ عليه فقط دون المراهق

لكن يمنع من الصلاة حتى

يقتسل ويؤم به ابن عشر

تأديا (وان) وصلته (لم ينزل)

منيا بالاجماع يعني لو في دبر غيره

أما في دبر نفسه فرجع في الهر

هدم الوجوب الا بالانزال ولا

يرد الخنثى المشكل فانه لا غسل

عليه بالاجماع في قبل او دبر ولا

على من جامعها الا بالانزال

لأن الكلام في حشفة

وسيلين محقق (و) عند

(رؤية مستيقظ) خرج رؤية

السكران والمغنى عليه المذني

قوله وسنوضح الجواب حاصله

أن معاملته بالاضرة والاحوط

ليس دائما بل قد يكون مستحباً

في مواضع منها هذه ووجهه

أن اشكاله اورث شبهة وهي

لا ترفع النابت ييقن كالتطهارة

هنا بخلاف لمخوف ربه لان شرط

الارث تحقق سببه فيعامل

فيه بالاضرة لعدم تحقق ما يثبت

له الانفع يدل عليه ما في غاية

البيان اذا وقف في صف النساء

احب الى أن يعيد الصلاة

كذا قال محمد في الاصل لان

المسقط وهو الاداء معلوم

والمفسد وهو المأذاة موهوم

وان قام في صف الرجال بعد

من عن يمينه ويساره وخلق

استجابا لتوهم المأذاة اه منه

اذا جامع في زوجي لا غسل عليها لانعدام سببه وهو الايلاج او الاحتلام درر ووقع في البصر والفتح وغيرهما  
يأتيني في النوم مراراً وظاهره انه رؤية منام لكن ضبطه الشيخ اسماعيل بالياء المتناهية الغنية لا بالنون أقول  
يدل عليه قوله في الحلية هذا اذا كان واقفاً في البقعة نظراً في المنام فلا شك أن له من التفصيل ما للاحتلام  
(قوله يعني اذا لم تنزل) قيد به في الفتح حيث قال ولا يخفى انه مقيد بما اذا لم تر الماء فان رآه صريحاً وجب كونه  
احتلام اه قال في البصر وقد يقال ينبغي وجوب الغسل من غير انزال لوجود الايلاج لانها تعرف انه يحام بها  
كما لا يخفى اه اقول ان كان هذا مناماً فهو غير صحيح والا فان ظهر لها بصورة أدنى فهو البحث الآتي والا فهو  
اصل المسألة والمتقول فيها عدم الوجوب لعدم سببه كما علمت والحث في المنقول غير مقبول (قوله واذا لم يظهر  
لها الخ) هو بحث اصحاب البصر وسببه اليه صاحب الحلية لكنه تردده فقال اما اذا ظهر في صورة أدنى  
وكذا اذا ظهر للرجل جنبه في صورة آدمية فوطئها وجب الغسل لوجود المجانسة الصورية المقيدة لكمال  
السجية اللهم الا أن يقال هذا انما يتم لو لم توجد بينهما مبانة معنوية في الحقيقة ومن ثم علم به بعضهم حرمة  
التناكح بينهما فنبهني أن لا يجب الغسل الا بالانزال كما في البهجة والمبينة نعم لو لم يعلم ما في نفس الامر الا بعد الوطء  
وجب الغسل فيما يظهر لا تحاق ما يفيد قصور السجية (قوله من مقطوعها) أي من ذكر مقطوع الحشفة بقي  
لو كان مقطوع البعض منها هل ينأط الحكم بالباقي منها ام يتقدم من الذكر قد رها ذهب منها كما يقدر منه لو كان  
الذاهب كلها لم اره فتأمل (قوله قال في الاشياء الخ) جواب لو وعبارة في أحكام غيبوبة الحشفة من الفتح  
الثاني وان لم يبق قدرها لم يتعلق به شيء من الاحكام ويحتاج الى نقل لكونها كاية ولم اره الا أن اه وقل ط عن  
المقدس انه يفهم من التقييد بقدرها انه لا يتعلق بذلك حكم ويفق به عند السؤال اه اي لان مفاهيم الكتب  
معتبرة كما تقدم (قوله أدنى) احتراز عن اليهمة كما يأتي وعن ابانبة كما مر (قوله سيجي محترزه) أي  
محترضاً من القيود الثلاثة (قوله مكلفين) أي عاقلين بالغين (قوله ولولا أحدهما الخ) لكن لو كانت  
هي المكلفة فلا بد أن يكون العصى بمن يشتهي والا فلا يجب عليها ايضاً كما يأتي في الشرح (قوله تأدياً)  
في الثانية وغيرها يؤمر به اعتباراً وتعلقاً كما يؤمر بالصلاة والطهارة وفي الغنية قال محمد وطئ صبية بجامع  
مثلاً يستحب لها أن تقتسل كأنه لم يرجعها وتأديها على ذلك وقال ابو علي الرازي تضرب على الاعتسال وبه  
نقول وكذا الفلام المراهق يضرب على الصلاة والطهارة اه (قوله بالاجماع) لما في الصحاحين من حديث  
ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس بين شعبتين الا ربيع ثم جهدهما فقد وجب الغسل انزل  
اولم ينزل وأما قوله عليه الصلاة والسلام انما الماء من الماء ففسوخ بالاجماع ووجوبه على المفعول به في الدبر  
بالقياس احتياطاً ونظاماً في شرح المنية (قوله يعني الخ) تقييد لقوله في احد سبيلي أدنى فانه شامل لدبر نفس  
الموجب (قوله فرجع في النهر الخ) هو أحد قولين حكاهما في الغنية وغيرها قال في النهر والذي ينبغي أن يعقل  
عليه عدم الوجوب الا بالانزال اذ هو أول من الصغيرة والمبينة في قصور الداعي وعرف بهذا عدم الوجوب  
بالايلاج الاصع (قوله ولا يرد) أي على اطلاق المصنف الحشفة وأحد السيلين (قوله فانه لا غسل عليه  
الخ) أي لجواز كونه امرأته وهذا المذكر منه زائد فيكون كالاصع وأن يكون رجلاً ففرجه كالجرح فلا يجب  
بالايلاج فيه الغسل بمجرد ذلك وليس كذلك عليه معاملة الخنثى بالاضرة في احواله وعليه يلزمه الغسل فليست  
اه امداداً قول سيد الشارح هذا الاشكال آخر الكتاب في كتاب الخنثى وسنوضح الجواب هناك ان شاء الله  
تعالى وذكرناه هنا غلباً على البصر (قوله ولا على من جامعها) أي في قبله فلو جامع رجله في دبره وجب  
الغسل عليهما كما افاده ط أي لعدم الاشكال في الدبر وكذا الاشكال فيما لو جامع وجوه لتحقق جنباته بأحد  
الفتلين (قوله لان الكلام) على قوله ولا يرد (قوله وسيلين) أي واحد سيلين فهو على تقدير مضاف  
دل عليه كلام المتن السابق ولهذا قال محققين أي الحشفة وأحد السيلين فافهم والاحسن ابدال السيلين  
بالقبل كما في البصر لان السيل يشمل الدبر وهو من الخنثى محقق (قوله وعند رؤية مستيقظ) أي بغضه او فويه  
بجر والمراد بالرؤية العلم ليشمل الاعى والمرأة كالرجل كما في الله مستأنى (قوله خرج رؤية السكران  
والمغنى عليه المذني) أي بعدا فاقترما بجر والمفرق أن النوم مظنة الاحتلام فيقال عليه ثم يحتمل انه معنى  
رق بالهوا واللفذاء فاعتبرناه منيا احتياطاً ولا كذلك السكران والمغنى عليه لانه لم يظهر فيما هذا السبب

بهر وقوله المذى مفعول رؤية وهما موجودان في بعض النسخ ولا بد منهما لان برؤية المني يجب الفصل كما صرح به في المنية وغيرها قال ط وأشار به اي بالتقييد بالمذى الى أن في مفهوم المستيقظة تفصيلا وما احسن ما صنع ولا تكاف فيه اه فافهم (قوله منيا هو مذى) اعلم أن هذه المسألة على أربعة عشر وجها لانه اما أن يعلم انه مذي او مذي او ودى او شك في الاولين او في الطرفين او في الاخيرين او في الثلاثة وعلى كل اما أن يتذكر احتلاما او لا فيجب الفصل اتفاقا في سبع صور منها وهي ما اذا علم انه مذي او شك في الاولين او في الطرفين او في الاخيرين او في الثلاثة مع تذكر الاحتلام فيها او علم انه مذي مطلقا ولا يجب اتفاقا فيما اذا علم انه ودى مطلقا وفيما اذا علم انه مذي او شك في الاخيرين مع عدم تذكر الاحتلام ويجب عندهم اتفاقا فيما اذا شك في الاولين او في الطرفين او في الثلاثة احتياطا ولا يجب عند اي يوسف للشك في وجود الموجب واعلم أن صاحب البحر ذكر اثني عشر صورة وزدت الشك في الثلاثة تذكر أو لا اخذا من عبارته اه ح اقول اذا عرفت هذا فاعلم أن المصنف اقتصر على بعض الصور ولا يلزم أن يكون ما سكت عنه مخالفا في الحكم لما ذكره كما لا يخفى فافهم ثم قوله او مذى يقتضى انه اذا علم انه مذي ولم يتذكر احتلاما يجب الفصل وقد علت خلافه وبعبارة التقاية كعبارة المصنف وأشار القهستاني الى الجواب حيث فسر قوله او مذى بقوله اي شيئا شك فيه انه مذي او مذي لانا لا نوجب الفصل بالمذى اصلا بل بالمني الا انه قد يرق باطالة الزمان فالمراد ما صورته صورة المذى لا حقيقته كما في الخلاصة اه فليس فيه مخالفة لما تقدم فافهم (قوله وان لم يتذكر الاحتلام) من الحلم بالضم والسكون اسم لما يراه النائم ثم غلب على ما يراه من الجماع غير واعلم انه اختلف في الواو في نظير هذا التركيب فقيل انها للحال اي والحال انه ان لم يتذكر الاحتلام يجب الفصل ويفهم وجوبه اذا تذكر بالاولى وقيل للعطف على مقدر أي ان تذكر وان لم يتذكر (قوله الا اذا علم الخ) استثناء من قوله او مذى مع تقييده بعدم تذكر الاحتلام لانه هو المنطوق سواء جعلت الواو للعال وللعطف لكن على جعلها للعال اظهر اذ ليس في الكلام شيء مقدر ولو جعلت للعطف رجما يتوهم أن الاستثناء مفروض مع عدم التذكر المنطوق ومع التذكر المقدر فلا يصح قوله الاتي انفا كما علم أن الشارح قد اصلح عبارة المصنف فان قوله او مذى يحتمل أن يكون المراد به أنه رأى مذى حقيقة بأن علم انه مذي او أنه رأى مذى بصورة بأن رأى بلا وشك في انه مذي او ودى او شك انه مذي او مذي فاستثنى ما عدا الاخير وصار قوله او مذى مفروضا فيما اذا شك انه مذي او مذي فقط كما قد منه هذه الصورة يجب فيها الفصل وان لم يتذكر الاحتلام لكن بقيت هذه صادقة بما اذا كان ذكره منتشرا قبل النوم ولامع انه اذا كان منتشرا لا يجب الفصل فاستثناء ايضا فصار جملة المستثنيات ثلاث صور لا يجب فيها الفصل اتفاقا مع عدم تذكر الاحتلام كما قلنا وبهذا الحل الذي هو من فيض الفتاح العليم ظهر أن هذه المتعاطفات مرتبطة ببعضها وأن الاستثناء فيها كما هم متصل ولله در هذا الشارح الفاضل فكثيرا ما تخفى اشاراته على المعترضين وان كانوا من الماهرين فافهم (قوله كالودى) فانه لا غسل فيه اتفاقا وان تذكر كما مر (قوله لكن في الجواهر الخ) استدرا لعل على المسألة الثالثة وحاصله انه اطلق عدم الفصل فيما تبعه الكثير وهو مقيد بثلاثة قيود أن يكون نومه قائما او قاعدا وأن لا يتيقن انه مذي وأن لا يتذكر حلمه فاذا فقد واحد منها بأن نام مضطجعا او يتيقن او تذكر وجوب الفصل وقد ذكر المسألة في منية المصلي فقال وان استيقظ فوجد في احليله بللا ولم يتذكر حلمه ان كان ذكره منتشرا قبل النوم فلا غسل عليه وان كان ساكنا فعليه الفصل هذا اذا نام قائما او قاعدا أما اذا نام مضطجعا او يتيقن انه مذي فعليه الفصل وهذا مذكور في المحيط والذخيرة وقال شمس الائمة الحلواني هذه مسألة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون اه والحاصل أن الانتشار قبل النوم سبب لخروج المذى فإبراه يحمل عليه ما لم يتذكر حلمه ويعلم انه مذي او يمكن نام مضطجعا لانه سبب للاسترخاء والاستغراق في النوم الذي هو سبب الاحتلام لكن ذكر في الحلية انه راجع الذخيرة والمحيط البرهاني فلم ير تقييد عدم الفصل بما اذا نام قائما او قاعدا ثم بحث وقال ان الفرق بينه وبين النوم مضطجعا غير ظاهر (قوله او يتيقن) عبرة تبعه للمنية ولو عبر به بالملم لكان أولى لان المراد غلبة الظن والعلم بطلق عليها وبعبارة الخاتمة في هذه المسألة الآن يكون اكبر رأيه انه مذي فيلزمه الفصل اه (قوله ولو لمع اللذة والانزال) اي مع تذكرهما وليس المراد أنه انزل لان الموضوع انه لم يربللا ط (قوله وكذا المرأة الخ) في البصر من المعراج

(منيا او مذى وان لم يتذكر الاحتلام) الا اذا علم انه مذي او شك انه مذي او ودى او كان ذكره منتشرا قبل النوم فلا غسل عليه اتفاقا كالودى لكن في الجواهر الا اذا نام مضطجعا او يتيقن انه مذي او تذكر جملا فعليه الفصل والناس عنه غافلون (لا يفترض ان تذكر ولو لمع اللذة والانزال) (ولم ير) على رأس الذكر (بللا) اجماعا (وكذا المرأة) مثل الرجل على المذهب

لواحتلت المرأة ولم يخرج الماء الى ظاهر فرجها عن محمد يجب وفي ظاهر الرواية لا يجب لان خروج منيها الى  
 فرجها الخارج شرط لوجوب الغسل عليها وعليه الفتوى (قوله ولو وجد الخ) حاصله انه لو وجد الزوجان  
 في فراشهما منيا ولم يتذكرا احتلاما فقبل ان كان ايض غليظا في الرجل وان كان اصفر رقيقا في المرأة وقال  
 في الظاهرية بعد حكايته لهذا القول والاصح انه يجب عليهما احتياطاً وهذا الثاني في الحلية الى ابن الفضل  
 وقال ومنى عليه في المحيط والخلاصة واستظهر في الفتح الجمع بين القولين فقيد الوجوب عليهما بعدم التذكر  
 وعدم المميز من غلط ورقة او بياض وصفرة ثم قال فلا خلاف اذا واستحسنه في الحلية وأقره في البحر لكن في شرح  
 المنية أن المميز يختلف باختلاف المزاج والاعذية فلا عبرة به والاحتياط هو الاول (قوله ولا نام قبلهما  
 غيرهما) ذكره في الحلية مجتنباً وتبعه في البحر قال فلو كان قد نام عليه غيرهما وكان المني المرقى يابسا قال ظاهر انه  
 لا يجب الغسل على واحد منهما (تنبيه) التقييد بالزوجين صريح في أن غيرهما لا يجب عليه وملي على البحر  
 اقول الظاهر انه اتفاق جري على الغالب ولذا قال ط الاجنبى والاجنبية كذلك وكذلك لو كانا زوجين  
 او امرأتين فالظاهر اتحادهما الحكم (قوله ان وجد لذة الجماع) أي بأن كانت الخرقه رقيقة بحيث يحد حرارة  
 الفرج واللذة بجر (قوله والا لا) أي ما لم ينزل (قوله على الاصح) وقال بعضهم يجب لانه يسمى موجبا  
 وقال بعضهم لا يجب بجر وظاهر القولين الاطلاق (قوله والاحوط الوجوب) أي وجوب الغسل  
 في الزوجين بجر وسراج اقول والظاهر انه اختيار للقول الاول من القولين وبه قالت الأئمة الثلاثة  
 كما في شرح الشيخ اسماعيل عن عيون المذاهب وهو ظاهر حديث اذا التقى الختانان وغابت الحشفة وجب  
 الغسل (قوله هذا الخ) الاشارة الى اسناد فرضية الغسل الى الانقطاع لان المعنى وفرض عند انقطاع حيض  
 ونفاس وأراد بما قبله اسناد الفرضية الى خروج المني والايلاج ورؤية المستيقظ وأراد بالاضافة الاسناد  
 والتعليق أي اسناد فرضية الغسل الى هذه الاشياء وتعليقها عليها مجاز من اسناد الحكم وهو هنا الفرضية  
 الى الشرط وهو هنا هذه المذكورات وليس من اسناد الحكم الى سببه كما هو الاصل (قوله أي يجب عنده) أي  
 عند تحقق الانقطاع ونحوه والمراد بعده (قوله بل بوجوب الصلاة) أي عند ضيق الوقت وقوله او ارادة مالا  
 يحل أي عند عدم ضيق الوقت قال في الشرع بلالية واختلف في سبب وجوب الغسل وعند عامة المشايخ ارادة  
 فعل مالا يحل فعله مع الجنابة وقيل وجوب مالا يحل معها والذي يظهر انه ارادة فعل مالا يحل الابه عند عدم  
 ضيق الوقت او عند وجوب مالا يصح معها وذلك عند ضيق الوقت لما قال في الكافي ان سبب وجوب الغسل  
 الصلاة او ارادة مالا يحل فعله مع الجنابة والانزال والالتقاء شرط اه (قوله كما مر) أي في الوضوء وقد مرنا  
 الكلام عليه هناك (قوله لا عند مذى) أي لا يفرض الغسل عند خروج مذى كطبي بجمعة ساكنة وباء مخففة  
 على الافصح وفيه الكسر مع التخفيف والتشديد وقيل هما لحن ماء رقيق ايض يخرج عند الشهوة لاهها  
 وهو في النساء اغلب قيل هو منهن يسمى القذى بمقتضى نهر (قوله او ودى) بجملة ساكنة وباء مخففة  
 عند الجهور وروى الجوهري كسر الدال مع تشديد الياء قال ابن مكي ليس بصواب وقال ابو عبيد انه الصواب  
 وبهام الدال شاذ ماء نخين ايض كدري يخرج عقب البول نهر (قوله بل الوضوء منه الخ) أي بل يجب  
 الوضوء منه أي من الودى ومن البول جميعا وهذا جواب عما يقال ان الوجوب بالبول السابق على الودى  
 فكيف يجب به وبيان الجواب أن وجوبه بالبول لا ينافي الوجوب بالودى بعده حتى لو حلف لا يتوضأ من رعا  
 فرع ثم بال او بالعكس فتوضأ بالوضوء منهم ما فيمنه وكذا لو حلفت لا تغتسل من جنابة فغسوت  
 وحاضت فاعتسلت فهو منهما وهذا ظاهر الرواية بجر وذكر أربعة أجوبة أخره ما أن الودى ما يخرج بعد  
 الاغتسال من الجماع وبعد البول وهو شئ مزج كذا فسر في الخزائنه والتبيين فالاشكال انما يرد على من اقتصر  
 في تفسيره على ما يخرج بعد البول (قوله على الظاهر) أي ان قلنا ان وجوب الوضوء منه ومن البول بناء  
 على ظاهر الرواية من مسائلنا السابقين وذكر الحق في الفتح أن الوضوء من الحدث السابق وأن السبب  
 الثاني لم يوجب شيئا لاستحالة تفصيل الحاصل الا اذا وقع معا فكأن رعب وبال معاً كما قرره الاكمدى قال  
 وهو معقول يجب قبوله وهو قول الجرجاني من مشايخنا والحق أن لا تنافي بين كون الحدث ثانياً بالاول فقط وبين  
 الحث لانه لا يلزم بناؤه على تعدد الحدث بل على العرف والعرف أن يقال لمن توضأ بعد بول ورعا فوضأ منهما

ولو وجد بين الزوجين ماء ولا  
 مميز ولا تذكر ولا نام قبلهما  
 غيرهما اغتسلا (أوبح حنيفة)  
 او قدرها (ملفوفة بخرقه)  
 ان وجد لذة الجماع (وجب)  
 الغسل (والالا) على الاصح  
 والاحوط الوجوب (و) عند  
 انقطاع حيض ونفاس هذا  
 وما قبله من اضافة الحكم الى  
 الشرط أي يجب عنده لانه بل  
 بوجوب الصلاة او ارادة مالا  
 يحل كما مر (لا) عند مذى  
 أو ودى بل الوضوء منه ومن  
 البول جميعا على الظاهر



(قوله غير آدمي) يعني وفرد وحار (قوله خنثى) أى مشكل (قوله وما يصنع) أى على صورة الذكر (قوله في الدبر) متعلق بادخال (قوله على المختار) قال في التبيين رجل ادخل اصبعه في دبره وهو صائم مختلف في وجوب الغسل والقضاء والمختار أنه لا يجب الغسل ولا القضاء لان الاصبع ليس آلة الجماع فصارت بمنزلة الخشبة ذكره في الصوم وقيد بالدبر لان المختار وجوب الغسل في القبل اذا قصدت الاستمتاع لان الشهوة فيه تنهت غالبية في مقام السبب مقام السبب دون الدبر لهدمها فوح افندى اقول آخر عبارة التبيين عند قوله بمنزلة الخشبة وقد راجعها منه فرائدها كذلك فقوله وقيد الخ من كلام فوح افندى وقوله لان المختار وجوب الغسل الخ يبحث منه مسبقة اليه شارح المنية حيث قال والاولى أن يجب في القبل الخ وقد نبه في الامداد ايضا على انه يبحث من شارح المنية فافهم (قوله ولا عند وطء بهيمة الخ) محترزات قوله في احد سبيلي آدمي حتى يجامع مثله وفي التقنية برمز اجناس الناطقي فرج البهيمه كفيها لا يغسل فيه بغير انزال ويعزرو تذييع البهيمه ويحرق على وجه الاستصحاب ولا يحرم اكل لحمها اه وسياق في الحدود (قوله بأن تصير مضضة) أى مختلطة السيلين وفي المسألة خلاف فقيل يجب الغسل مطلقا وقيل لا مطلقا والصحيح انه اذا امكن الايلاج في محل الجماع من الصغيرة ولم يضاها ففى من يجامع فيجب الغسل سراج اقول لا يخفى أن الوجوب مشروط بما اذا زالت البكارة لانه مشروط في الكبيرة كما يأتي قريبا ففيها بالاولى فتقوله في البحر قد يقال ان بقاء البكارة دليل على عدم الايلاج فلا يجب الغسل كما اختاره في النهاية فيه نظر قد بر (قوله فهمتاني) اقول عبارته وطء البهيمه والميتة غير ناقض للوضوء بلا انزال فلا يلزم الاغسل الذي ذكره في صوم النظم اه وكان الشارح قاس الصغيرة عليهم ما تأمل ويؤخذ من هذا أن المباشرة الفاحشة الناقضة للوضوء لا بد أن تكون بين مشتهين كما قد مناه (قوله وسعيي) أى في باب الانجاس (قوله الفرج) أى الداخل أما الخارج فرطوته طاهرة باتفاق بدليل جعلهم غسله سنة في الوضوء ولو كانت نجسة عندهما لفرض غسله اه ح اقول قد يقال ان النجاسة مادامت في محلها لا عبرة لها ولذا كان الاستنجاء سنة للرجال والنساء في غير الغسل مع أن الخارج نجس باتفاق فلا تدل سنة الغسل على الطهارة قد بر فم يدل على الاتفاق كونه له حكم خارج البدن فرطوته كطوبه القم والاتق والعرق الخارج من البدن (قوله فتنبه) اشار به الى أن ما في النظم مبنى على قولهما فلا تغفل وتظن من جزمه به انه متفق عليه (قوله لقصور الشهوة) أى التي اقيمت مقام الانزال في وجوب الغسل عند الايلاج لكن يرد عليه لو جامع بمحوراشوها لا تنسئ اصلا ونظري الجواب بأنها قد ثبت لها وصف الاستنجاء فيما مضى فيبقى حكمه لان مادامت حية كما ذكره في مسألة المهاداة في الصلاة بخلاف البهيمه والميتة والصغيرة تأمل وهذا علة لعدم وجوب الغسل فيما تقدم (قوله أما به) أى أما فعل هذه الاشياء المصاحب للانزال في حال وجوب الغسل على الانزال ط (قوله تمنع التقاء الختانين) أى ختان الرجل وهو موضع القطع وختان المرأة وهو موضع قطع جلده منها كعرف الديك فوق الفرج فاذا غابت الحشفة في الفرج فقد حاذى ختانه ختانها وعمام يساه في البحر (قوله الا اذا حبلت) فيكون دليل انزالها فيلزمها الغسل قال ابو السعود وكذا يلزمه لانه دليل انزاله ايضا وان خفي عليه (قوله قبل الغسل) أى لو لم تكن اغتسلت لانه ظهر أنها صلت بلا طهارة (قوله قاله الحلبي) أى في شرحه الصغير وقال في الكبير ولا شك انه مبنى على وجوب الغسل عليها بمجرد اتصال منيها الى رحمها وهو خلاف الاصح الذي هو ظاهر الرواية (قوله أى يفرض) اشار به الى انه ليس المراد بالوجوب هنا المصطلح عليه عندنا فكان الاولى فيه وفيما بعده التعبير يفرض اه ح وعن صريح بالفرضية هنا صاحب الواقى والسروجي وابن الهمام مع نقله الاجماع عليه لكن علل في البحر بأن هذا الذي سهوه واجبا يفوت الجواز بقوته قال الشارح في الخوازن قلت هذا التعليل فيد أنه فرض على الاعتقادى وهو كذلك لانه ليس ثابتا بدليل قطعى ولا متفقا عليه قطعهم عبروا بالواجب للاشعار بالتحطاط رتبة هذا عن ذلك فتأمل اه قلت لكن هذا ظاهر فيما عدا غسل الميت فتأمل (قوله كفاية) أى بحيث لو قام به بعضهم سقط عن باقيهم والاثموا كلهم ان علوا به وهل يشترط لسقوطه عن المكلفين النية استظهر في جنازة الفتح ثم ونقل في المير عن الخانية وغيرها خلافه (قوله اجماعا) قيد لقوله يفرض قال في البحر وما نقله مسكين من قوله وقيل غسل الميت سنة مؤكدة ففيه نظر بعد نقل الاجماع (قوله بالتخفيف) أى تخفيف السين وهو من الغسل بالتخفيف

مطلب  
في رطوبة الفرج

(و) لا عند ادخال اصبع وشهوة) كذكر غير آدمي وذكر خنثى وميت وصبي لا يشتهى وما يصنع من فحش خشب (في الدبر أو القبل) على المختار (و) لا عند وطء بهيمة او ميتة او صغيرة غير مشتهية) بأن تصير مضضة بالوطء وان غابت الحشفة ولا ينتقض الوضوء فلا يلزم الاغسل المذكور فهمتاني عن النظم وسعيي أن رطوبة الفرج طاهرة عنده فتنبه (بلا انزال) لقصور الشهوة أما به في حال عليه (كما) لا يغسل (لو أتى عذراء) ولم يزل عذرتها) يضم فسكون البكارة فانها تمنع التقاء الختانين الا اذا حبلت لانزالها وتعد ما صلت قبل الغسل كذا قالوا وفيه نظر لان خروج منيها من فرجها اذ اخل شرط لوجوب الغسل على المقتضى به ولم يوجد قاله الحلبي (ويجب) أى يفرض على الاحياء المسلمين (كفاية) اجماعا (ان يفسلوا) بالتخفيف

قال في السراج يقال غسل الجمعة وغسل الجنابة بضم الغين وغسل الميت وغسل الثوب بفتحها وضابطه انك اذا وضعت اليك المغسول فقلت واذا وضعت اليك غير المغسول نعمت اه (قوله الميت) بالتخفيف وبالتشديد ضد الحية او المخفف الذي مات والمشد الذي لم يمض بعد افاده في القاموس (قوله المسلم) اما الكافر اذا لم يوجد له الاولية المسلم فيسيل عليه الماء كالخرقة النجسة من غير ملاحظة السنة ط (قوله فيهم) وقبل يغسل بثيابه والاقل اولى بغير ونهر (قوله كما يجب) أي يفرض بجر (قوله ولو بعد الانقطاع) أي انقطاع الحيض والنفاس لكن في دخول ذلك في كلام المصنف نظر لان الحائض من انصفت بالحيض وبعد انقطاعه لا تسحى حائضا ولذا قال في الشربة لالية ان فيه اشارة الى انها لو انقطع حيضها ثم اسلمت لا غسل عليها (قوله على الاصح) مقابلة ما قيل انها لو اسلمت بعد الانقطاع لا غسل عليها بخلاف الجنب والفرق ان صفة الجنابة باقية بعد الاسلام فكانه اجنب بعده والانقطاع في الحيض هو السبب ولم يتحقق بعد فلذا لو اسلمت قبل الانقطاع لزمها (قوله وعمله) أي على الاصح (قوله يبقا) الحدث الحكمي) حاصله منع الفرق بين الحيض والجنابة لان التحقيق أن الانقطاع شرط لوجوب الغسل لاسبب ومعنى الفرق على انه لا يثبت لها بالحيض والنفاس حدث حكمي يستمر مثل الجنابة وهو ممنوع بدليل أن المسافرة لو نيمت بعد الانقطاع خرجت من الحيض فاذا وجدت الماء وجب عليها الغسل فصار بمنزلة الجنب فقد ثبت لها حدث حكمي بعد الانقطاع هذا خلاصة ما حققه ابن الكمال وقد حقق في الحلية هذا المقام بما لا مزيد عليه (قوله بل بانزال) عام في الغلام والجارية والحيض قاصر عليها كالولادة ط وقيل لو بلغ بالانزال لا يجب عليه بخلاف ما لو بلغت بالحيض كما في البحر (قوله او ولدت ولم تزدما) هذا قول الامام به اخذ اكثر المشايخ وعند أبي يوسف وهو رواية عن محمد لا غسل عليه عدم الدم ومصححه في التبيين والبرهان كما بسطه في الشربة لالية ومشي عليه في نور الابصار لكن في السراج أن المختار الوجوب احتياط وهو الاصح انتهى (قوله او أصاب الخ) كذا عده بعضهم هنا من الاعتسالات المفروضة قال في الحلية ولا يخفى انه ليس مما نحن فيه فعدّه من ذلك سهو اه أي لان الكلام في النجاسة الحكمية لا الحقيقية (قوله راجع للجميع) فيه نظر فقد ذكر العلامة فوح افندي الاتفاق على وجوب الغسل على من اسلمت حائضا قبل الانقطاع وعلى من بلغت بالحيض وسيد كراي الشارح في باب النفاس أن المختار أنه لو خفي محل النجاسة يكتفى بغسل طرف الثوب او البدن هذا وفي بعض النسخ هنا ما منه وفي التارخانية معزيا للعناية والمختار وجوبه على مجنون افاق قلت وهو يخالف ما يأتي متنا الا أن يحصل انه رأى منيا وهل السكران والمغمى عليه كذلك راجع اه قبل وهذا ثابت في نسخة الشارح الاصلية ساقط من النسخة المصححة اقول ويؤيد هذا الجمل ما في التارخانية أيضا عن السراجية المجنون اذا أجنب ثم افاق لا غسل عليه اه وكأنه يعني على القول بعدم الغسل على من أسلم جنبا لعدم التكليف وقت الجنابة لكن الاصح خلافه كما علمت فلذا كان المجنون كذلك وقوله وهل السكران والمغمى عليه كذلك أي في جريان الخلاف فيما لورأيا منيا لعدم التكليف وقال راجع لعدم رؤيته ذلك وفي التارخانية أغشى عليه فأفاق ووجد منيا ومنيا فلا غسل عليه اه ومقتضاه جريان الخلاف أيضا الا أن يقال المراد أنه رأى بلا شك انه منى أو مذى وقدم الشارح عند قوله ورؤية مستنقطة انه خرج رؤية السكران والمغمى عليه الذي وقدمنا هنا عن المنية وغيرها أن برؤية المنى يجب الغسل (قوله بأن اسلم طاهرا) أي من الجنابة والحيض والنفاس أي بأن كان اغتسل أو أسلم صغيرا تأمل (قوله اوبلغ بالسن) أي بلارؤية شيء وسن البلوغ على المفتي به خمس عشرة سنة في الجارية والغلام كما سيأتي في عمله (قوله وسن الخ) هو من سن الزوائد فلا عتاب بتركه كما في القهستاني وذهب بعض مشايخنا الى أن هذه الاعتسالات الاربعة مستهبة أخذ من قول محمد في الاصل ان غسل الجمعة حسن وذكري شرح المنية انه الاصح وقواء في الفتح لكن استظهر تليده ابن امير حاج في الحلية استثنائه للجمعة لنقل المواظبة عليه وبسط ذلك مع بيان دلائل عدم الوجوب والجواب عما يجادلها في البحر وغيره (قوله هو الصحيح) أي كونه للصلاة هو الصحيح وهو ظاهر الرواية ابن كمال وهو قول أبي يوسف وقال الحسن بن زياد انه اليوم ونسب الى محمد والخلاف المذكور جار في غسل العبد أيضا كما في القهستاني عن العفة وأثر الخلاف فيمن لا الجمعة عليه لو اغتسل وفيمن احدث بعد الغسل وصلى بالوضوء نال الفضل عند الحسن لا عند الثاني قال

(الميت) المسلم الا الخفي المشكك  
فيهم (كما يجب على من اسلم جنبا  
او حائضا) او نفاسا ولو بعد  
الانقطاع على الاصح كما في  
الشربة لالية عن البرهان وعمله  
ابن الكمال ببقاء الحدث الحكمي  
(اوبلغ بالسن) بل بانزال  
او حيض او ولدت ولم تزدما أو  
أصاب كل بدنه نجاسة اوبهضه  
وخفي مكانها (في الاصح) راجع  
لجميع وفي التارخانية معزيا  
للعناية والمختار وجوبه على  
مجنون افاق قلت وهو يخالف  
ما يأتي متنا الا أن يحصل انه  
رأى منيا وهل السكران والمغمى  
عليه كذلك راجع (والا) بأن  
اسلم طاهرا اوبلغ بالسن (خندوب  
وسن لصلاة جمعه و) لصلاة  
(عيد) هو الصحيح

قوله وبين الغسل كذا يخطئه ولعل  
صوابه وبين الصلاة كما هو في نسخة  
أخرى اه

كما في غرر الاذكار وغيره وفي  
الخاتمة لو اغتسل بعد صلاة الجمعة  
لا يعتبر اجاعا ويصلي غسل  
واحد لعيد وجمعة اجتماع مع  
جنبه كما لفرضى جنبه وحض  
(و) لاجل (احرام) في جبل  
(عرفة) بعد الزوال (ونذب  
لجنون افاق) وكذا المعنى عليه  
كذا في غرر الاذكار وهل السكران  
كذلك لم أره (وعند حجة وفي  
ليلة براءة) وعرفة (وقدر)  
اذا رآها (وعند الوقوف بمزدلفة  
غداة يوم النحر) للوقوف (وعند  
دخول منى يوم النحر) لرى الجرة  
(و) كذا لبقية الرمي (وعند  
دخول مكة لطواف الزيارة  
والصلاة كوف) وخسوف  
(واستسقاء وفزع وظلة وريح  
شديد) وكذا لدخول المدينة  
ولحضور مجمع الناس ولمن لبس  
ثوبا جديدا او غسل ميتا او براد  
قتله ولتائب من ذنب ولقادم  
من سفر

مطلب  
يوم عرفة افضل من يوم الجمعة

في الكافي وكذا فمن اغتسل قبل الفجر وصلى به نال عند الثاني لا عند الحسن لانه اشترط ايقاعه فيه اظهارا  
لشرفه وحزبه اختصاصه عن غيره كما في الترمذي وفيه اغتسل قبل الغروب واستظهر في البحر ما ذكره الشارح  
عن الخاتمة من انه لا يعتبر اجاعا لان سبب مشروعيته دفع حصول الاذى من الرائحة عند الاجتماع والحسن  
وان قال هو لليوم لكن بشرط تقدمه على الصلاة ولا بضر فخلل الحدث بينه وبين الغسل عنده وعند ابى يوسف  
بضر اه واسمى عبد الغنى انا بلسي هنا بحث نفيس ذكره في شرح هدية ابن العماد حاصله انهم صرحوا  
بان هذه الاغسال الاربعة للظافة لا للطهارة مع انه لو تخلل الحدث تزداد النظافة بالوضوء ثانيا ولئن كانت  
للتطهارة أيضا فهي حاصلة بالوضوء ثانيا مع بقاء النظافة فالاولى عندى الاجراء وان تخلل الحدث لان مقتضى  
الاحاديث الواردة في ذلك طلب حصول النظافة فقط اه اقول ويؤيده طلب التكبير للصلاة وهو في الساعة  
الاولى افضل وهي الى طلوع الشمس فربما يعسر مع ذلك بقاء الوضوء الى وقت الصلاة ولا سيما في اطول الايام  
واعادة الغسل اعسر وما جعل عليكم في الدين من حرج وربما اذاه ذلك الى أن يصلي حاقنا وهو حرام ويؤيده  
أيضا ما في المعراج لو اغتسل يوم الخميس اول ليلة الجمعة استن بالسنن المقصود وهو قطع الرائحة اه  
(قوله كما في غرر الاذكار) هو شرح درر البحار المؤلف في مذاهب الائمة الاربعة الكبار ومذهب  
الصاحبين على طريقة مجمع البحرين مع غاية الايجاز والاختصار للعلامة القنوي الحنفى وقد ذكر في آخره  
انه ألفه في نحو شهر ونصف سنة ٧٤٦ وعندي شرح عليه للعلامة محمد الشهير بالشيخ البخارى سماه غرر الافكار  
وعليه شرح للعلامة قاسم قطوبغا تلميذ ابن الهمام ولعله الذى نقل عنه الشارح (قوله وغيره) كالهداية وضد  
الشريعة والدرر وشرح المجمع والزيلعى (قوله اجتماع جنبه) اقول وكذا لو كان متهما كسوف واستسقاء  
وهذا كله اذا نوى ذلك ليحصل له ثواب الكل تأمل (قوله ولا لاجل احرام) أى يجمع او عمرة او بهما اعداد ولا اظن  
احدا قال انه لليوم فقط نهر (قوله وفي جبل عرفة الخ) اراد بالجبل ما يشعل السهل من كل ما يصح الوقوف  
فيه وانما الحق لفظ جبل اشارة الى أن الغسل للوقوف نفسه لا لدخول عرفات ولاليوم وما في البدائع من انه  
يجوز أن يكون على الاختلاف أيضا أى أن يكون للوقوف واليوم كما في الجمعة ردة في الحلية بأن الظاهر انه  
للووقوف قال وما اظن أن احدا ذهب الى استنائه ليوم عرفة بلا حضور عرفات اه وأقره في البحر والنهر لكن  
قال المقدسى في شرحه على نظم الكثر اقول لا يستبعد أن يقول احد بسنية لليوم لفضيلته حتى لو حلف بطلاق  
امرأته في افضل ايام العام تطلق يوم عرفة ذكره ابن ملك في شرح المشارق وقد وقع السؤال عن ذلك في هذه  
الايام ودارين الاقوام وكتب بعضهم بأفضلية يوم الجمعة والنقل بخلافه اه (قوله وهل السكران كذلك)  
الظاهر نعم وما قدمه الشارح على ما في بعض النسخ فيما اذا رأى مناهنا فالمراد اذا لم يرمينا كما في الجنون  
والمغشى عليه فلا تكرر افهامهم (قوله وعند حجة) أى عند الفراغ منها اعداد لشبهة الخلاف بغير (قوله وفي  
ليلة براءة) هي ليلة النصف من شعبان (قوله وعرفة) أى في ليلتها تاريخية وقهستاني وظاهر الاطلاق  
شموله للحاج وغيره (قوله اذا رآها) أى بقينا او عاينا بلا تباع ما ورد في وقتها لاحتياها اعداد (قوله  
غداة يوم النحر) أى صبيحتها (قوله لرى الجرة) مفاده انه لا يسن لنفس دخول منى فلو أخر الرمي الى اليوم  
التالى لم يندب لاجل الدخول وهو خلاف المتبادر من المتن ومخالف لما في شرح القزوينية حيث جعل غسل  
الرمي في يوم النحر غير غسل دخول منى يوم النحر (قوله وعند دخول مكة) استظهر في الحلية سنيته لنقل  
المواظبة (قوله لطواف الزيارة) لم يثبت بذلك في الفتح والبحر بل جعل في شرح درر البحار كلا من دخول مكة  
والطواف فصار رأسه ونصفه وحج الاستسقاء والكسوف ودخول مكة والوقوف بمزدلفة ورى الجمار  
والطواف (تنبيه) ظهر مما ذكرنا أن الاغسال يوم النحر خمسة وهي الوقوف بمزدلفة ودخول منى ورى الجرة  
ودخول مكة والطواف ويظهر لى انه ينوب عنها غسل واحد بنيتها لها كما ينوب عن الجمعة والعيد وتعدادها  
لا يقتضى عدم ذلك تأمل (قوله وظلة) أى نهارا اعداد (قوله ولحضور مجمع الناس) عزاء في البحر الى  
النوى وقال لم اجده لا يمتنا اقول وفي معراج الدراية قيل يستحب الاغتسال للصلاة الكسوف وفي الاستسقاء  
وفي كل ما كان في معنى ذلك كاجتماع الناس (قوله ولمن لبس ثوبا جديدا) عزاء في الخزانة الى التسف  
(قوله او غسل ميتا) الخروج من الخلاف كما في الفتح (قوله او براد قتله الخ) عزاء هذه المذكورات في الخزانة



الى الحلبي عن خزانه الاكمل (قوله) ولمستحاضه انقطع دمها) وكذا المحتمل اراد معاودة أهله على ما سبأ في  
وكذا المن بلغ بسن أو أسلم طاهرا كما مر فقد بلغت نيفا وثلاثين قال في الامداد ويندب غسل جميع بدنه أو ثوبه  
اذا أصابه نجاسة وخفي مكانها اهـ وفيه ما مر مع مخالفته لما تقدمه الشارح تبعا للبحر وغيره لكن قد منا  
أن الشارح سيد كرفي الانجاس أن المختار أنه يكفي غسل طرف الثوب فافي الامداد مبنى عليه فتدبر (قوله  
ثم ماء اغتسالها) أي من جنبه أو حوض انقطع لعشرة أو أقل وفصل في السراج بين انقطاع الحيض لعشرة  
فعلهم بالاحتياجهما الى الصلاة ولا قل فعليه لاحتياجه الى الوطء قال في البحر وقد يقال ان ما يحتاج اليه مما لا بد  
لهامنه واجب عليه سواء كان هو محتاجا اليه أو لا فالوجه الاطلاق اهـ (قوله ولو غنية) وبه ظهر ضعف  
ما في الخلاصة من أن عن ماء الوضوء عليها ولو غنية والا فاما أن ينقله اليها ويدعها تنقله بنفسها بحر من باب  
النفقة (قوله فأجرة الحمام عليه) ذكره في نفقة البحر بحثا قال لانه عن ماء الاغتسال لكن له منعها من الحمام  
حيث لم تكن نفساء اهـ وما يجته نقله الرمي عن جامع الفصولين فلذا جزم به الشارح فافهم (قوله الشعث  
والتفت) محر كان والاول انتشار الشعر واغبراره لقله التعهد والثاني بمعنى الوسخ والدرن وسوى بينهما  
في القاموس واعترضه الشافعي في مختصره (قوله قال شيخنا) أي العلامة خير الدين الرمي في حاشيته  
على المنح (قوله الظاهر لا يلزمه) لانه لا يكون كما الشرب حتى يكون له حكم النفقة بل للترين للزوج فيكون  
كل طبيب رجح والظاهر أنه لو أمرها بازائه لا يلزمها الا اذا دفع لها من ماله تأمل (قوله لامصلي عبد  
وجنات) فليس لها حكم المسجد في ذلك وان كان لها حكمه في صحة الاقتداء وان لم تتصل الصفوف ومثلها  
فناء المسجد ونظامه في البحر (قوله ورباط) هو خانكاه الصوفية ح وهو متعبد لهم وفي كلام ابن وفاء نفعنا الله به  
ما يفيد انها بالكتاب فانه قال الخنفي في اللغة التضييق والخنائق الطريق الضيق ومنه سميت الزاوية التي يسكنها  
صوفية الرسوم الخائفة لتضييقهم على انفسهم بالشروط التي يلتزمون فيها في ملازمتها ويقولون فيها أيضا من غاب  
عن الحضور غاب نصيبه الأهل الخوائق وهي مضائق اهـ ط ووجه تسميتها رباطا انها من الربط أي  
الملازمة على الامر ومنه سمي المقام في ثغر العدو رباطا ومنه قوله تعالى وصابروا ورباطوا ومعناه انتظار  
الصلاة بعد الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام فذلكم الرباط أفاده في القاموس (قوله لكن الخ) في هذا  
الاستدراك نظر لان كلام القنية في مسجد المدرسة لا في المدرسة نفسها لانه قال المساجد التي في المدارس  
مساجد لانهم لا يمنعون الناس من الصلاة فيها واذا غلقت يكون فيها جماعة من اهلها اهـ وفي الخائفة دار  
فيها مسجد لا يمنعون الناس من الصلاة فيه ان كانت الدار لو غلقت كان له جماعة ممن فيها فهو مسجد جماعة  
تثبت له أحكام المسجد من حرمة البيع والدخول والافلاوان كانوا لا يمنعون الناس من الصلاة فيه (قوله  
ولو للعبور) أي المروء لما أخرجه ابو داود وغيره عن عائشة قالت جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وببوت  
اصحابه شاردة في المسجد فقال وجهوا هذه البيوت فاني لا احل المسجد لخاص ولا جنب والمراد بعباري سبيل  
في الآية المسافرين كما هو منقول عن اهل التفسير فالسافر مستثنى من النهي عن الصلاة بلا اغتسال ثم ين في  
الآية أن حكمه التيمم ونظام الادلة من السنة وغيرها مبسوط في البحر وفيه وقد علم أن دخوله صلى الله عليه وسلم  
المسجد جنباً ومكث فيه من خواصه وكذا هو من خواص علي رضي الله عنه كما ورد من طرق ثقات تدل على  
أن الحديث صحيح كما ذكره الحافظ ابن حجر وأما القول بجوازه لاهل البيت وكلبس الحرير لهم فهو اختلاق من  
الشيعة (قوله الا لضرورة) قيد به في الدرر وكذا في عيون المذاهب للكاكي شارح الهداية وكذا في شرح  
درر البعار (قوله حيث لا يمكنه غيره) مكان يكون باب بيته الى المسجد درر أي ولا يمكنه تحويلة ولا يقدر  
على السكنى في غيره بحر قلت يدل عليه الحديث المار ومن صورته ما في العناية عن المبسوط مسافر مر بمسجد  
فيه عين ماء وهو جنب ولا يجده غيره فانه يتيمم لدخول المسجد عندنا اهـ (قوله تيمم ندبا الخ) افاد ذلك  
في النهر توقيفا بين اطلاق ما يفيد الوجوب وما يفيد الندب اقول والظاهر أن هذا في الخروج أما في الدخول  
فيجب كما يفيد ما نقلناه آتفا عن العناية ويحمل عليه أيضا ما في درر البصار من قوله ولا تبيح العبور في المسجد  
بلا تيمم ثم رأيت في الحلية عن المحيط ما يؤيده حيث قال ولو أصابه جنبه في المسجد قيل لا يباح له الخروج من  
غير تيمم اعتبارا بالدخول وقيل يباح اهـ فجعل الخلاف في الخروج دون الدخول والوجه فيه ظاهرا لا يخفى على

ولمستحاضه انقطع دمها (عن ماء  
اغتسالها ووضوئها عليه)  
أي الزوج ولو غنية كما في الفتح  
لانه لا بد لها منه فصار كالشرب  
فأجرة الحمام عليه ولو كان  
الاغتسال لاعتن جنبه وحوض  
بل لازالة الشعث والتفت  
قال شيخنا الظاهر لا يلزمه  
(ويحرم) الحدوث (الأكبر دخول  
مسجد) لامصلي عيد وجنات  
ورباط ومدرسة ذكره المصنف  
وغیره في الحيض وقبيل الوتر  
لكن في وقف القنية المدرسة اذا لم  
يمنع اهلها الناس من الصلاة فيها  
فهو مسجد (ولو للعبور) خلافا  
للشافعي (الا لضرورة) حيث  
لا يمكنه غيره ولو احتلم فيه ان خرج  
مسرعا تيمم ندبا وان مكث لخروجه  
فوجب

ولا يصلي ولا يقرأ (و) يحرم به  
(تلاوة قرآن) ولودون آية على  
المختار (بقصده) فلو قصد الدعاء  
أو الشاء أو افتتاح أمر أو التعليم  
ولفن كلمة حل في الأصح حتى  
لو قصد بالفاتحة الشاء في الجنائز  
لم يكرهه إلا إذا قرأ المصلي فاصدا  
الشاء فإنها تجزئه لأنها في محلها  
فلا يغير حكمها بقصده (ومس) مستدرك بما بعده وهو وما قبله  
ساقط من نسخ الشرح وكأنه لأنه  
ذكره في الحيز (و) يحرم به  
(طواف) لوجوب الطهارة فيه  
(و) يحرم (به) أي بالأكبر  
(وبالاصغر من معصية) أي ما  
فيه آية كدورهم وجدار

مطلب

يطلق الدعاء على ما يشمل الشاء

قوله إلا إذا قصد الخ هكذا يحفظه  
والذي في نسخ الشارح إلا إذا قرأ  
المصلي فاصدا الخ وهو كذلك  
في نسخة أخرى اه معصية

الماهر وعليه فالظاهر وجوبه على من كان بابه إلى المسجد وأراد المرور فيه تأمل (قوله ولا يصلي ولا يقرأ) لأنه  
لم يشوبه عبادة مقصودة وهذا دفع للقول بأن له أن يصلي به كما بسطه في الحلية (تمه) ذكر في الدرر عن الترخائية  
أنه يكره دخول المحدث مسجد من المساجد وطوافه بالكعبة اه وفي القهستاني ولا بدخوله من على يده  
نحاسة ثم قال وفي الجنائز وإذا فسأ في المسجد لم يربعضهم به بأسا وقال بعضهم إذا احتاج إليه يخرج منه وهو  
الأصح اه (قوله تلاوة قرآن) أي ولو بعد المضمضة كما يأتي وفي حكمه منسوخ التلاوة على ما سنذكره  
(قوله ولودون آية) أي من المركبات لا المفردات لأنه يجوز للناض المعلقة تعليمه كلمة يعقوب باشا (قوله  
على المختار) أي من قولين معصين ثانيهما أنه لا يحرم مادون آية ووجه ابن الهمام بأنه لا بد من فارتا مادون آية  
في حق جواز الصلاة فكذا هنا واعترضه في البحر تعالى الحلية بأن الأحاديث لم تفصل بين القليل والكثير  
والتعليل في مقابلة النص مردود اه والأول قول الكرخي والثاني قول الطحاوي أقول ومجمله ما إذا لم تكن  
طويلة فلو كانت طويلة كان بعضها كآية لأنها تعدل ثلاث آيات ذكره في الحلية عن شرح الجامع لقهر الإسلام  
(قوله فلو قصد الدعاء) قال في العيون لأبي الليث قرأ الفاتحة على وجه الدعاء أو شيئا من الآيات التي فيها معنى  
الدعاء ولم يرد القراءة لأبأس به وفي النهاية أنه المختار واختاره الحلواني لكن قال الهندواني لا فائت به وإن  
روى عن الإمام واستظهره في البحر تعالى الحلية في نحو الفاتحة لأنه لم يزل قرأنا أفضا ومعنى مجهز متحدث به  
بخلاف نحو الحمد لله ونازعه في النهر بأن كونه قرأنا في الأصل لا يمنع من إخراجها عن القرآنية بالقصد نعم ظاهر  
التقييد بالآيات التي فيها معنى الدعاء يفهم أن ما ليس كذلك كسورة أبي لهب لا يؤثر فيها قصد غير القرآنية لكن  
لم أر التصريح به في كلامهم اه أقول وقد صرحوا بأن مفاهيم الكتب حجة والظاهر أن المراد بالدعاء ما يشعل  
الشاء لأن الفاتحة نصفها شاء ونصفها الاستدعاء فقول الشارح أو الشاء من عطف الخاص على العام (قوله  
أو افتتاح أمر) كقوله بسم الله لا افتتاح العمل تبركا بدائع (قوله أو التعليم) فرق بعضهم بين الحائض والجنب  
بأن الحائض مضطرة لأنها لا تقدر على رفع حدثها بخلاف الجنب والمختار أنه لا فرق فوح (قوله ولفن كلمة كلمة)  
هو المراد بقول المنية حرفا حرفا كما فسر به في شرحها والمراد مع القطع بين كل كلمتين وهذا على قول الكرخي  
وعلى قول الطحاوي تعلم نصف آية نهاية وغيرها ونظر فيه في البحر بأن الكرخي قائل باستواء الآية  
ومادونها في المنع وأجاب في النهر بأن مراده مادونها ما به يسمى فارتا وبالتعليم كلمة كلمة لا بد من فارتا اه ويؤيده  
ما قدمناه عن يعقوبية بنى ما لو كانت الكلمة آية كصوق نقل فوح افتدى عن بعضهم أنه ينبغي الجواز أقول  
وينبغي عدمه في مداهاتان تأمل (قوله حتى لو قصد الخ) تفريع على مضمون ما قبله من أن القرآن يخرج  
عن القرآنية بقصد غيره (قوله إلا إذا قصد الخ) استثناء من المضمون المذكور أيضا والمراد المصلي الصلاة  
الكاملة ذات الركوع والسجود (قوله فإنها تجزئه) الضمائر ترجع إلى القراءة المعلوم من المقام أو إلى  
الفاتحة ط (قوله فلا يغير حكمها) وهو سقوط واجب القراءة بها (قوله بقصده) أي الشاء (قوله  
ومس) أي من القرآن وكذلك أسائر الكتب السماوية قال الشيخ اسمعيل وفي المبني ولا يجوز من التوراة  
والإنجيل والزبور وكتب التفسير اه وبه علم أنه لا يجوز من القرآن المنسوخ وتلاوة وإن لم يسم قرأنا متعبدا  
بتلاوته خلافا لما يحمله الرمي فإن التوراة ونحوها مما نسخ تلاوته وحكمه معاقفهم (قوله مستدرك) أي  
مدرك بالاعتراض والمعنى أنه معترض بما بعده من قول المصنف وبه وبالاصغر من معصية فانه يغني عنه وفيه أنه  
لا يعترض بالتأخر على المتقدم لوقوعه في مركزه ط أي بل بالعكس (قوله ساقط) لم يسط فيما رأينا  
من نسخ الشرح الأقوله ومسح (قوله لوجوب الطهارة فيه) حتى لو لم يكن ثمة مسجد لا يجعل فله بدونها  
وعلمه في البحر قال الرجحي ومكان المناسب أن يذكره أي الطوف مع ما بعده لأنه كما تجب الطهارة فيه من  
الحدث الأكبر تجب من الأصغر كما سيأتي وصرح به ابن أمير حاج في عذ الواجبات قال والطهارة فيه من  
الحدث الأكبر والأصغر اه (قوله من معصية) المعصية بثلاث الميم والضم فيه أشهر سمي به لأنه أصح  
أي جمع فيه العصايف حلية (قوله أي ما فيه آية الخ) أي المراد مطلق ما كتب فيه قرآن مجازا من  
إطلاق اسم الكل على الجزء أو من باب الإطلاق والتقييد قال ح لكن لا يحرم في غير المصنف إلا المكتوب  
أي موضع الكتابة كذا في باب الحيز من البحر وقيد بالآية لأنه لو كتب مادونها لا يكره مسكه كما في حيز

القهيستاني ويؤيد أن يجزى هذا ما جرى في قراءة ما دون آية من الخلاف والتفصيل المار بين هناك بالاولى لان  
 المس يحرم بالحدث ولو اصغر بخلاف القراءة فكانت دونه تأمل (قوله ظاهر كلامهم لا) قال في التبر ونظائر  
 استدلالهم بقوله تعالى لا يمس الا مطهرون بناء على أن الجملة صفة للقرآن يقتضي اختصاص المنع به اه لكن  
 قد منا أنما عن المبتنى أنه لا يجوز وكذا نقله ح عن القهيستاني عن الذخيرة ثم قال وليس بعد النقل الا الرجوع  
 اليه واستدلالهم بالآية لا ينفيه بل ربما تلحق سائر الكتب السماوية بالقرآن دلالة لاشتراك الجميع في وجوب  
 التعظيم كما لا يخفى نعم ينبغي أن يخص بالم يتدل كما سيأتي نظيره اه (قوله غير مشترن) أي غير مختلط به وهو  
 تفسير المتعالي قال في المغرب مصنف مشترن أجزاءه مشدود بعضها الى بعض من الشرازة وليست بعربية اه  
 فالمراد بالغلاف ما كان منفصلا كالخرطة وهي الكيس ونحوها لان المتصل بالمصنف منه حتى يدخل في يده بلا  
 ذكر وقيل المراد به الجلد المشترك وصححه في المحيط والكافي وصحح الاقل في الهداية وكثير من الكتب وزاد في  
 السراج أن عليه الفتوى وفي البحر انه اقرب الى التعظيم قال واخلاف فيه جاري في الكتب أيضا في المحيط لا يكره  
 عند الجمهور واختاره في الكافي معلل بأن المس اسم للمباشرة باليد لا حائل وفي الهداية أنه يكره هو الصحيح  
 لانه تابع له وعزاه في الخلاصة الى عامة المشايخ فهو معارض لما في المحيط فكان هو أولى اه اقول بل هو ظاهر  
 الرواية كما في الخانية والتقييد بالكم اتفاقا فانه لا يجوز مسه ببعض مياب البدن غير الكتم كما في الفتوح عن  
 الفتاوى وفيه قال في بعض الاخوان يجوز بالمندبل الموضوع على العنق قلت لا أعلم فيه نقلا والذي يظهر أنه  
 ان تحرك طرفه بحركته لا يجوز الاجاز لا اعتبارهم اياه تعالى كبده في الاقل دون الثاني فيما وصل عليه عمامة  
 بطرفها الملقى نجاسة مانعة وأقره في النهر والبحر (قوله أو بصرة) راجع للدرهم والمراد بالصرة ما كانت من غير  
 ثيابه التابعة له (قوله وحل قلبه بعود) أي قلب اوراق المصنف بعود ونحوه لعدم صدق المس عليه (قوله  
 بغير أعضاء الطهارة) هذا لا يظهر الا في الاصغر وأما في الاكبر فالأعضاء كلها أعضاء طهارة ط أي فالخلاف  
 انما هو في المحدث لا في الجنب لان الحدث يحل جميع أعضائه (قوله وبما غسل منها) أي من الأعضاء بناء  
 على الاختلاف في تجزى الطهارة وعدمه في حق غير الصلاة (قوله والمنع اصح) كذا في شرح الزاهدي  
 وظاهره أن المقابل صحيح يجوز الافتاء به ط لكن في السراج والصحيح انه لا يجوز لان ذلك لا ترتفع جنباته  
 ومثله في البحر فليس افعال التفضيل على بابه (قوله لان الجنب لا تحل العين) تقدم ما يفيد أن الجنب لا تحلها  
 وسقط غسلها للرج ط والاولى أن يعطل بعدم المس كما قال ح لانه لم يوجد في النظر الا المحاذاة (قوله والا)  
 أي ان لم يكن المراد بالكراهة المنع كراهة التجريم لا مطلق الكراهة (قوله مندوب) فقد نص في اذان  
 الهداية على استحباب الوضوء لذكر الله تعالى (قوله وهو مرجع كراهة التنزيه) أي فلذا قيد بقوله أي  
 تحريما وقصد بذلك الرد على قول البحر وترك المسح لا يوجب الكراهة وقد منا الكلام على ذلك في  
 مندوبات الوضوء (قوله ولا يكره مس صبي الخ) فيه أن الصبي غير مكاف والظاهر أن المراد لا يكره لوليه  
 أن يتركه مس بخلاف ما لو رآه يشرب خرا من لافانه لا يحل له تركه (قوله ولا بأس بدفعه اليه) أي لا بأس بأن  
 يدفع البالغ المتطهر المصنف الى الصبي ولا يتوهم جوازهم مع وجود حدث البالغ ح (قوله للضرورة) لان في  
 تكليف الصبيان وأمرهم بالوضوء حرجا بهم وفي تأخيرهم الى البلوغ تقليل حفظ القرآن درر قال ط وكلامهم  
 يقتضي منع الدفع والطلب من الصبي اذا لم يكن معلما (قوله اذا لحفظ الخ) تنوير على دعوى الضرورة  
 المبيحة لتجمل الدفع قبل الكبر وقوله كالنقش في الحجر أي من حيث الثبات والبقاء قال الشارح في الخزان وهذا  
 حديث اخرجه البيهقي في المدخل لكن بلفظ العلم في الصغر كالنقش في الحجر وبما انشد نطقه لنفسه

وهل مس نحو التوراة كذلك  
 ظاهر كلامهم لا (الابغلاف  
 متعالي) غير مشترن وبصرته  
 يفي وحل قلبه بعود واختلوا  
 في مسه بغير أعضاء الطهارة وبما  
 غسل منها في القراءة بعد المضضة  
 والمنع اصح (ولا يكره النظر اليه)  
 أي القرآن (الجنب وحائض)  
 ونفساء لان الجنب لا تحل العين  
 (ك) ما لا يكره (ادعية) أي  
 تحريمها والا فالوضوء لمطلق الذكر  
 مندوب وتركه خلاف الاولي وهو  
 مرجع كراهة التنزيه (ولا)  
 يكره (مس صبي المصنف ولوح)  
 ولا بأس بدفعه اليه وطلبه منه  
 للضرورة اذا لحفظ في الصغر  
 كالنقش في الحجر (و) لا تكره  
 (كاتبه قرآن والعصفه أو الموح  
 على الارض عند الثاني) خلافا لمحمد

اراي انسى ما تعلمت في الكبر \* ولست بناس ما تعلمت في الصغر  
 وما العلم الا بالتعلم في الصبا \* وما الحلم الا بالعلم في الكبر  
 وما العلم بعد الشيب الا تعسف \* اذا كل قلب المرء والسمع والبصر  
 ولو فلق القلب المعلم في الصبا \* لا بصرفه العلم كالنقش في الحجر اه قتال  
 (قوله خلافا لمحمد) حيث قال احب الي أن لا يكتب لانه في حكم الماس للقرآن حلية عن المحيط قال في الفتوح  
 والاقول اقيس لانه في هذه الحالة ماس بالقلم وهو واسطة منفصلة فكان ككتاب منفصل الا أن يمس يده



ويجب أن يقال أن وضع على  
الصفحة ما يحول بينها وبين يده  
يؤخذ بقول الثاني والافقة، ل  
الثالث قاله الحلبي (ويكرهه قراءة  
خوارة واثبيل وزبور) لأن الكل  
كلام الله وما يبدل منها غير معين  
وجزم العيني في شرح الجمع بالحرم  
وخصه في التبرع بالميتل (لا)  
قراءة (قنوت) ولا آكله وشربه بعد  
غسل يده وقم ولا معاودة أهله قبل  
اغتساله إلا إذا احتلم لم يأت أهله  
قال الحلبي: ظاهر الأحاديث أنما  
يفيد التدب لا تقي الجواز المضاد  
من كلامه (والتفسير كعصف  
لا الكتب الشرعية) فإنه رخص  
مسها بالبدل والتفسير كما في الدرر  
عن مجمع الفتاوى وفي السراج  
المستحب أن لا يأخذ الكتب  
الشرعية بالكم أيضا تعظيما  
لكن في الاشتباه من قاعدة إذا  
اجتمع الحلال والحرام رجع الحرام

٢ قوله لأن أيضا الخ أقول وفي  
صلاة القنية روى أن أبي بن كعب  
كتب في مصحفه مائة وست عشرة  
سورة فزاد فيه سورتين دعاء الوتر  
لأنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم  
يقرأهما في دعاء الوتر فظن أنهما  
من القرآن ثم رجع إلى الإمام المجمع  
عليه لعله أن ذلك كان وهما منه  
والقرآن ما تضمنه الإمام وهو  
مصحف عثمان بن عفان رضي الله  
عنه بإجماع الصحابة ١٥ منه

(قوله ويبنى الخ) يؤخذ هذا بما ذكرناه من القنح ووفق ط بين القولين ما يرفع الخلاف من أصله بمحمل قول  
الثاني على الكراهة التهرمية وقول الثالث على التزمية بدليل قوله أحب إلى الخ (قوله على العصفية)  
تدبرها لأن نحو اللوح لا يبطى حكم العصفية لأنه لا يجرم الامس المكتوب منه ط (قوله قاله الحلبي)  
هو الشيخ إبراهيم الحلبي صاحب متن الملتقى وشارح المنية (قوله ويكرهه الخ) الأولى لهم أي للجنب  
والخائض والنساء هذا وجه في الخلاصة عدم الكراهة قال في شرح المنية لكن الصحيح الكراهة لأن ما يبدل  
منه بعض غير معين وما لم يبدل غالب وهو واجب التعظيم والصون وإذا اجتمع المحرم والمبج غلب المحرم وقال  
عليه الصلاة والسلام دع ما يرييك إلى ما لا يرييك وهذا ظاهر فساد قول من قال يجوز الاستنجاء بما في أيديهم  
من التوراة والأنجيل من الشافعية فإنه يجازفة عظيمة لأن الله تعالى لم يخبرنا بأنهم يبدلوهما عن آخرها وكونه  
منسوخا لا يخرج من كونه كلام الله تعالى كآيات المتسوخة من القرآن ١٤ واختار سدي عبد الفتى  
ما في الخلاصة وأطال في تقريره ثم قال وقد سميها عن النظر في شيء منها سواء نقلها النسا الكفار أو من أسلم منهم  
(قوله بالميتل) أما ما علم أنه ميتل لو كتب وحده يجوز مسه كزعمهم أن من التوراة هذه شريعة مؤبدة  
مادامت السموات والأرض قال في شرح التحرير وقد ذكر غير واحد أنه قيل أول من اختلقه لليهود ابن  
الرواندي ليعارض به دعوى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله لا قراءة قنوت) هذا ظاهر المذهب وعن محمد  
أنه يكره احتياطاً لأنه شبهة القرآن لا اختلاف في الأصحاب لأن ما جعله سورتين من القرآن من أوله إلى اللهم إياك  
نعبد سورة ومن هنا إلى آخره أخرى لكن الفتوى على ظاهر الرواية لأنه ليس بقرآن قطعاً ويقيناً بالاجماع فلا شبهة  
فوجب الاحتياط المذكور ثم يستحب الوضوء لذكر الله تعالى وتما في الحلية (قوله بعد غسل يده) أما قبله  
فلا ينبغي لأنه يصير شارباً للماء المستعمل وهو مكروه تنزيهاً ويده لا تخلو عن الجاسة فينبغي غسلها ثم يأكل  
بدائع وفي الخزانة وأن تركه لا يضره وفي الخاتمة لا بأس به وفيها واختلف في الخائض قبل كالجنب وقيل  
لا يستحب لها لأن الفضل لا يزال نجاسة الحيض عن الفم واليد وقامه في الحلية (قوله لم يأت أهله) أي  
ما لم يقتل لتلايشارك الشيطان كما أفاده ركن الإسلام وفي البستان قال ابن المتنع يأتى الولد بمجنونا وبجذلا  
إسماعيل (قوله قال الحلبي الخ) هو العلامة محمد بن أبي حجاج الحلبي شارح المنية والتحرير الأصولي  
(قوله ظاهر الأحاديث الخ) يشعر بأنه وردت في الاحتلام أحاديث والحال أن لم تقف فيه على حديث واحد  
والذي ورد أنه صلى الله عليه وسلم دار على نسائه في غسل واحد وورد أنه طاف على نسائه واغتسل عنده هذه  
وعند هذه فقلنا باستصحاباً وأما الاحتلام فلم يرد فيه شيء من القول والفعل على أنه من جهة الفعل محال لأن  
الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامهم موصوفون عنه غاية ما يقال أنه لما دل الدليل على استحباب الغسل لمن أراد  
المعاودة علم استحبابه للجنب إذا أراد ذلك سواء كانت الجنابة من الجماع والاحتلام ١٥ نوح اقترى وهو  
كلام حسن لأن عبارة الحلبي ليس فيها الاستدلال بالأحاديث على التدب وتمام الدليل على الوجوب  
والشارح تابع صاحب الجهر في عز وهذه العبارة إليه ونص عبارة الحلبي في الحلية بعد نقله جملة أحاديث  
فيستفاد من هذه الأحاديث أن المعاودة من غير وضوء ولا غسل من الجامعين امر جائز وأن الفضل أن يغتسلها  
الفضل والوضوء ثم قال بعد نقله الفرع المذكور عن المبتني بالفتن المجعة وهو قوله إذا احتلم لم يأت أهله هذا  
أن لم يحمل على التدب غريب ثم لا دليل فيما يظهر يدل على الحرمة ١٦ (قوله من كلامه) أي كلام المبتني  
وليس في عبارة الشارح ما يرجع إليه هذا الضمير (قوله والتفسير كعصف) ظاهره حرمة المس كما هو مقتضى  
التشبيه وفيه نظر إذ لا نص فيه بخلاف المصنف فالتعبير بالكراهة كما عبر غيره (قوله لا الكتب  
الشرعية) قال في الخلاصة ويكره من المحدث المصحف كما يكره للجنب وكذا كتب الأحاديث والفقه عندهما  
والأصح أنه لا يكره عنده ١٧ قال في شرح المنية وجه قوله أنه لا ينبغي ما سأل القرآن لأن ما فيها منه بمنزلة التابع  
١٨ ومشي في القنح على الكراهة فقال قالوا يكره من كتب التفسير والفقه والسنن لأنها لا تخلو عن آيات  
القرآن وهذا التعليل يمنع من شروح النحو ١٩ (قوله لكن في الاشتباه الخ) استند إلى قوله والتفسير  
كعصف فإن ما في الاشتباه صريح في جواز من التفسير فهو كسائر الكتب الشرعية بل ظاهره أنه قول أصحابنا  
جميعاً وقد صرح بجوازه أيضاً في شرح درر البصار وفي السراج عن الإيضاح أن كتب التفسير لا يجوز من موضع

القرآن منها وله أن يمس غيره وكذا كتب الفقه إذا كان فيها شيء من القرآن بخلاف المصحف فإن الكل فيه تبع للقرآن اهـ والخاص أنه لا فرق بين التفسير وغيره من الكتب الشرعية على القول بالكراهة وعدمه ولهذا قال في النهر ولا يخفى أن مقتضى ما في خلاصة عدم الكراهة مطلقاً لأن من أثبت الحق في التفسير نظر إلى ما فيها من الآيات ومن نفاها نظر إلى أن الاكثار ليس كذلك وهذا يعم التفسير أيضاً لأن يقال أن القرآن فيه أكثر من غيره اهـ أي فيكرهه منه دون غيره من الكتب الشرعية كما جرى عليه المصنف تعالى الدرر ومضى عليه في الحاشي القديسي وكذا في المعراج والتعفة قلخص في المسألة ثلاثة أقوال قال ط وما في السراج أوفق بالقواعد اهـ أقول لا يظهر والاحوط القول الثالث أي كراهته في التفسير دون غيره لظهور الفرق فإن القرآن في التفسير أكثر منه في غيره وذكره فيه مقصوداً لاستقلاله لا تبعاً فشيء بالمصحف أقرب من شبهه بقية الكتب والظاهر أن الخلاف في التفسير الذي كتب فيه القرآن بخلاف غيره كبعض نسخ الكشاف تأمل (قوله ولو قيل به) أي بهذا التفصيل بأن يقال أن كان التفسير أكثر لا يكره وإن كان القرآن أكثر يكرهه والاولى الخاف المساواة الثاني وهذا التفصيل ربما يشير إليه ما ذكرناه عن النهر وبه يحصل التوفيق بين القولين (قوله قلت لكنه الخ) استدراك على قوله ولو قيل به الخ وحاصله أن ما مر في المتن مطلق فتقييد الكراهة بما إذا كان القرآن أكثر مخالفاً له ولا يخفى أن هذا الاستدراك غير الاقل لأن الاقل كان على كراهة من التفسير وهذا على تقييد الكراهة فانهم (قوله فتدبر) لعله يشير به إلى أنه يمكن ادعاء تقييد إطلاق المتن بما إذا لم يكن التفسير أكثر فلا ينافي دعوى التفصيل (قوله يذفن) أي يجعل في خرقه طاهرة يذفن في محل غير محتمل لا يوطأ وفي الذخيرة وينبغي أن يلحظه ولا يشق له لأنه يحتاج إلى اهالة التراب عليه وفي ذلك نوع تحقير إذا جعل فوقه سقفاً بحيث لا يصل التراب إليه فهو حسن أيضاً اهـ وأما غيره من الكتب فسيأتي في الخطر والاباحة أنه يحكى عن اسم الله تعالى وملائكته ورسوله ويحرق الباقي ولا بأس بأن تلقى في ما جارك يحكى أو تدفن وهو أحسن اهـ (قوله كالمسلم) فإنه مكرم وإذا مات وعدم نفعه يذفن وكذلك المصحف فليس في دفعه اهانة له بل ذلك إكرام خوفاً من الامتهان (قوله ويمنع التصرفات) في بعض النسخ الكافرو في الغلانية الحربية أو الذمى (قوله من مسه) أي المصحف بلا قيده السابق (قوله وجوزة محمد إذا اعتدل) جزم به في الغلانية بلا حكاية خلاف قال في البحر وعندهما يمنع مطلقاً (قوله ويكره وضع المصحف الخ) وهل التفسير والكتب الشرعية كذلك يحترط أقول الظاهر نعم كما يفيد المسألة التالية ثم رأيت في كراهية العلماي (قوله اللفظ) أي حفظه من سارق ونحوه (تنبيه) سئل بعض الشافعية عن اضطراب ما كحل ولا يتوصل إليه الا بوضع المصحف تحت رجله فأجاب الظاهر الجواز لأن حفظ الروح مقدم ولو من غير الذمى ولذا لو أشرفت سفينة على الفرق واحتجج إلى اللقاء ألقى المصحف حفظاً للروح والضرورة تمتع كونه امتحاناً كما لو اضطرب إلى السجود لصم حفظاً للروح (قوله والمقلدة) أي الدواة (قوله اللكاتبية) الظاهر أن ذلك عند الحاجة إلى الوضع (قوله ويوضع الخ) أي على سبيل الأولوية رعاية للتعظيم (قوله التهو) أي كتبه واللفظ مثله كما في البحر (قوله ثم التعبير) أي تعبير الرويا كابن سيرين وابن شاهين لافضليته لكونه تفسيرا لما هو جزم من ستة وأربعين جزءاً من النبوة وهو الرويا ط (قوله ثم الفقه) لعل وجهه أن معظم أدلته من الكتاب والسنة فيكرهه ذكر الآيات والاحاديث بخلاف علم الكلام فإن ذلك خاص بالسعيات منه فقط تأمل (قوله ثم الاخبار والمواظع) عبارة البحر عن القضية الاخبار والمواظع والدعوات المروية اهـ والظاهر أن المروية مفعلة للكل أي المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ثم التفسير) قال في البحر والتفسير فوق ذلك والتفسير الذي فيه آيات مكتوبة فوق كتب القراءة زاد الرملى عن الحاشي والمصحف فوق الجميع (قوله الا اذا كسره) فينبذ لا يكره كما لا يكرهه منه لتفرق الحروف وألا تالباق دون آية (قوله رقية الخ) الظاهر أن المراد بها ما يسمونه الآن بالهيكل والحائلي المشغل على الآيات القرآنية فإذا كان غلافه منفصلاً عنه كالشمع ونحوه جاز دخول الخلاء به ومسحه وحمله للجنب ويستفاد منه أن ما كتب من الآيات بنية الدعاء والثناء لا يخرج عن كونه قرآناً بخلاف قرائنه بهذه النية فالنية تعمل في تغيير المنطوق لا المكتوب اهـ من شرح سيدي عبد الغنى (قوله لاحترامه) أي بسبب ما كتب به من أسماء الله تعالى ونحوها على أن الحروف في ذاتها

وقد جوز أصحابنا من كتب التفسير للمحدث ولم يفصلوا بين كون الأكثر تفسيراً أو قرآناً ولو قيل به اعتباراً للغالب إمكان حسنا قلت لكنه يخاف ما مر فتدبر (فروع) المصحف إذا صار بحال لا يقرأ فيه يذفن كالمسلم ويمنع التصرفات من مسه وجوزة محمد إذا اعتدل ولا بأس بتعليمه القرآن والفقه عسى يتدى ويكره وضع المصحف تحت رأسه اللفظ والمقلدة على الكتاب اللكاتبية ويوضع التهو ثم التعبير ثم الكلام ثم الفقه ثم الاخبار والمواظع ثم التفسير تكرر اذابة درهم عليه آية الا اذا كسره رقية في غلاف متعاف لم يكره دخول الخلاء به والاحتراز أفضل يجوز روى برائة القلم الجديد ولا ترى برائة القلم المستعمل لاحترامه

كحشيش المسجد وكناسته لا يلقى في رضح يخل بالتعظيم ولا يجوز لغيره شئ في كاغده فقهه وفي كتب الطب يجوز ولوفيه اسم الله أو الرسول فيجوز محوه ليلف فيه شئ ومحو بعض الكتابة بالبرق يجوز وقد ورد النهي في محو اسم الله بالبراق وعنه عليه الصلاة والسلام القرآن احب الى الله تعالى من السموات والارض ومن فيهن \* يجوز قربان المرأة في بيت فيه مصحف مستور \* بساطا وغيره كتب عليه الملك لله يكره بسطه واستعماله لاتعليقه للزينة \* وينبغي أن لا يكره كلام الناس مطلقا وقبل يكره محجود الحروف والاول اوسع وتعامه في البحر وكرهية القنية قلت وظاهره اتقاء الكراهة بمحجود تعظيمه وحفظه علق اولازينه اولا وهل ما يكتب على المراوح وجدر الجوامع كذا يحتر

#### \* (باب المياه) \*

جمع ماء بالماء ويقصر أصله موه قلبت الواو ألفا والهاء همزة وهو جسم لطيف سبال به حياة كل نام (يرفع الحث) مطلقا (جماء مطلق) هو ما يتبادر عند الاطلاق (كماء سماء وأودية وعيون وآبار وبحار وثلج مذاب) بحيث يتقاطر وبرد وجد وندا هذا تقسيم باعتبار ما يشاهد والا فالكل من السماء لقوله تعالى ألم تر أن الله انزل من السماء ماء الآية والنكرة ولو مثبتة في مقام الامتنان نعم (وما زمرم) بلا كراهة وعن احمد يكره

احترام (قوله لا يلقى) أي ما ذكر من الحشيش والكناسة (قوله في كاغده) هو القتر ط وهو يفتح الغين المجهة كما نقل عن المصباح (قوله فيجوز محوه) المحو اذهب الازكاف والقاموس قال ط وهل اذا طمس الحروف بنحو حبر بعد محو يحتر (قوله ومحو بعض الكتابة) ظاهره ولو قرأنا وقيد ببعض لاخراج اسم الله تعالى ط (قوله وقد ورد النهي الخ) فهو محروم تحريما وأما لفظه بلسانه وابتلاعه فالظاهر جوازه ط (قوله ومن فيهن) ظاهره بيم النبي صلى الله عليه وسلم والمسألة ذات خلاف والاحوط الوقف وعبر عن الموضوعات للمعاقل لان غيره تبع له ولعل ذكر هذا الحديث للإشارة الى أن القرآن يلحق باسم الله تعالى في النهي عن محوه بالبراق فيخص قوله ومحو بعض الكتابة الخ بغير القرآن أيضا فليتلأمل ط (قوله مستور) ظاهره عدم جوازه اذا لم يستر ط اقول وعبارة الخانية ولا بأس بالخلو والمجامعة في بيت فيه مصحف لان بيوت المسلمين لا تخلو من ذلك (قوله مطلقا) أي سواء استعمل أو علق (قوله وتعامه في البحر) حيث قال وقيل يكره حتى الحروف المفردة ورأى بعض الأئمة شيئا من الأئمة شبا ناريمون الى هدف كتب فيه ابوجهل لعنه الله فهاهم عنه ثم تربهم وقد قطعوا الحروف فهاهم أيضا وقال انما نهيتكم في الابتداء لاجل الحروف فاذا يكره محجود الحروف لكن الاول احسن وأوسع اه قال سيدي عبد الفتى ولعل وجه ذلك أن حروف الجوامع قرآن انزلت على هود عليه السلام كما صرح بذلك الامام القسطلاني في كتابه الاشارات في علم القراءات اه (قوله قلت وظاهره الخ) كذا يوجد في بعض النسخ أي ظاهره قوله لاتعليقه للزينة (قوله يحتر) اقول في فتح القدير وتكره كتابة القرآن وأما الله تعالى على الدراهم والمحاريب والجدران وما يفرش اه والله تعالى أعلم

#### \* (باب المياه) \*

شروع في بيان ما تحصل به الطهارة السابق بيانها والباب لفظة ما يتوصل منه الى غيره واصطلاح اسم لجملة مختصة من العلم مشتقة على فصول ومسائل غالباً (قوله جمع ماء) هو جمع كثرة ويجمع جمع قلة على امواه بحر (قوله ويقصر) اشار بتغيير التعبير الى قلته ولذا قال في النهرو عن بعضهم قصره ط (قوله والماء همزة) وقد شئ على حالها فيقال ماء بالهاء كما في التاموس (قوله به حياة كل نام) أي زائد من حيوان وانبات ولا يرد أن الماء الملح ليس فيه حياة لان ذلك عارض والاصل فيه العذوبة كما في حاشية ابي السعود أي لان اصله من ماء السماء كما يأتي (قوله مطلقا) أي سواء كان اكبر أو أصغر (قوله هو ما يتبادر عند الاطلاق) أي ما يسبق الى الفهم بطلاق قولنا ماء ولم يبق فيه نخب ولا معنى يمنع جواز الصلاة فخرج الماء المقيد والماء المتنجس والماء المستعمل بحر وظاهره أن المتنجس والمستعمل غير مقيد مع أنه منه لكن عند العالم بالنجاسة والاستعمال ولذا قيد بعض العلماء التبادر بقوله بالنسبة للعالم بجماله \* واعلم أن الماء المطلق اخص من مطلق ماء لاخذ الاطلاق فيه قيذا ولذا صح اخراج المقيد به وأما مطلق ما فعناه أي ماء كان قيد دخل فيه المقيد المذكور ولا يصح ارادته هنا (قوله كما سماء) الاضافة للتعريف بخلاف الماء المقيد فان القيد لازم له لا يطلق الماء عليه بدونه كما ورد بحر (قوله وأودية) جمع واد (قوله وآبار) بتدوير همزة وفتح الباء بعدها ألف ويقصر الهمزة واسكان الباء بعدها همزة معدودة بألف جمع بئر شرح المنية (قوله بحيث يتقاطر) وعن الثاني الجواز مطلقا والاصح قولها ما نهر (قوله وبرد وجد) أي مذابن أيضا (قوله وندا) بالفتح والقصر قال في الامداد هو المائل وهو ماء على الصحيح وقبل نفس دابة اه اقول وكذا الزلال قال ابن حجر وهو ما يخرج من جوف صورة توجد في نحو الثلج كالحبوان وليست بحبوان فان تحقق كان نجسا لانه في اه نعم لا يكون نجسا عندنا لم يعلم كونه حيوانا دميا أو ما رفع الحديث به فلا يصح وان كان غير دموي (قوله فالكل) أي كل المياه المذكورة بالنظر الى ما في نفس الامر (قوله والنكرة) جواب عما يقال ان ماء في الآية نكرة في سياق الاثبات فلا نتم ويبان الجواب أن النكرة في الاثبات قد تم تقييده لفظية كما اذا وصفت بصفة عامة مثل لعبد مؤمن خيرا أو غير لفظية مثل علت نفس ومثل ثمرة خير من جرادة وهنا كذلك فان السياق للامتنان وهو تعداد النعم من المنم فيفيد أن المراد أنزل من السماء كل ماء فسلكه بنايع لا بعض الماء حتى يفيد أن بعض ما في الارض ليس من السماء لان كمال الامتنان في العموم ويستدل بالآية ايضا على طهارته اذ لا منة بالنجس (قوله بلا كراهة) أشار بذلك الى فائدة التصريح به مع دخوله في قوله وآبار وسيدكر الشارح في آخر كتاب الحج انه يكره الاستنجاء بماء زمزم لا الاغتسال اه



فاستفيد منه أن تقي الكراهة خاص في رفع الحدث بخلاف الخبث (قوله قصد تشميسه) قيد اتخا في لان  
المصرح به في كتب الشافعية أنه لو تشمس بنفسه كذلك (قوله وكراهته الخ) أقول المصرح به في شرح ابن  
عجر والرملي على المنهاج أنها شرعية تنزيهية لا طبية ثم قال ابن عجر واستعماله يحضن منه البرص كما صرح عن عمر  
رضي الله عنه واعتمده بعض محقق الأطباء لقبض زهومته على مسام البدن فقبض الدم وذكر شروط كراهته  
عندهم وهي أن يكون بقطر حار وقت الخريف أنا منطبع غير قد وأن يستعمل وهو حار أقول وقد منا  
في مندوبات الوضوء عن الامداد أن منها أن لا يكون بماء مشمس وبه صرح في الحلية مستدل بما صرح عن عمر من  
النبي عنه ولا صرح في الفتح بكراهته ومثله في البحر وقال في معراج الدراية وفي القنية وتكره الطهارة بالشمس  
لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها حين وضعت الماء بالشمس لا تفعل يا حبيبة فإنه يورث البرص وعن  
عمر مثله وفي رواية لا يصكره وبه قال مالك وأحمد وعند الشافعي يكره أن قصد تشميسه وفي الغاية وكره بالشمس  
في قطر حار في أو ان منطبعة واعتبار القصد ضعيف وعدمه غير مؤثر اه ما في المعراج فقد علمت أن المعتمد  
الكراهة عندنا الصحة الاثر وأن عدمه هار واية والظاهر أنها تنزيهية عندنا أيضا بدليل عدّه في المندوبات فلا فرق  
حينئذ بين مذهبننا ومذهب الشافعي فاعتنم هذا التحرير (قوله لبقاء الاول الخ) هذا الفرق ابتداء صاحب الدرر  
بعد ما نقل الاولى عن عيون المذاهب والثانية عن الخلاصة واعترضه محشيه العلامة فوح افندي بأن عبارة  
الخلاصة ولو نوضا بماء الملح لا يجوز قال في البرازية لانه على خلاف طبع الماء لانه يجمد صيفا ويذوب شتاء وقال  
الزيلي ولا يجوز بماء الملح وهو ما يجمد في الصيف ويذوب في الشتاء عكس الماء وأقره صاحب البحر والعلامة  
المقدسي ومقتضاه انه لا يجوز بماء الملح مطلقا أي سواء انعقد لمخا ثم ذاب أولا وهو الصواب عندى اه ملخصا  
(قوله أي معتصر) إشارة الى أن عصر اسم مفعول (قوله من شجر) ينبغي أن يعمم بماله ساقا ولا يشمل  
الرياس وأوراق الهندباء وغير ذلك كما في البرجندی اسماعيل (قوله أو غير) بمثابة نهر كالغلب (قوله من  
الكرم) اخرج السيوطي لانه هو الغلب الكرم زاد في رواية الكرم قلب المؤمن وذلك لان هذه اللفظة تدل  
على كثرة الخير والمنافع في المسمى بها وقلب المؤمن هو المستحق لذلك وهل المراد النبي عن قصص شجر الغلب  
بهذا اللفظ وأن قلب المؤمن أولى به منه فلا يمنع من تسميته بالكرم أو المراد أن تسميته بهامع اتحادا ثم اخرج المكرم منه  
وصف بالكرم والخير لا صل هذا الشراب الخبيث المحترم وذلك ذريعة الى مدح المحترم وتبجيل النفوس اليه محتمل  
اه مناوى وحزم في القاموس بالا حتمال الاول وفي شرح الشريعة الثاني (قوله وهو الاظهر) وهو  
المصرح به في كثير من الكتب واقتصر عليه في الخاتمة والهيوط وصدره في الكافي وذكر الجواز بقليل وفي الحلية  
انه الاوجه لكمال الامتزاج بحر ونهر وقال الرملي في حاشية المنع ومن راجع كتب المذهب وجد اكترها  
على عدم الجواز فيكون المعقول عليه مخافى هذا المتن مرجوح بالنسبة اليه اه (قوله والاعتصار الى آخره)  
فالمراد به الخروج ط (قوله وكذا ماء الدابغة الخ) أي كماء الكرم في الخلاف وفي أن الاظهر عدم جواز رفع  
الحدث بها ولم اجد فيما عندي من كتب اللغة لفظ الدابغة فليراجع ح وقتل بعض المحققين عن كتب الطب أن  
البطيخ الأخضر يقال له الحبيب والدابغة والدابغة قال وعلى هذا يتعين حمل البطيخ في كلام الشارح على  
الاصفر المسمى بالخربز (قوله وكذا انبيذ القمر) أي في أن الاظهر فيه عدم الجواز أيضا وفصله عما قبله لانه ليس  
منه بل من قسم المغلوب الذي زال اسمه كما يذكركه قريبا (قوله ولا بماء مغلوب) التقييد بالمغلوب بناء على  
الغالب والافتد يمنع التساوي في بعض الصور كما يأتي (قوله الغلبة الخ) اعلم أن العلماء اتفقوا على جواز رفع  
الحدث بالماء المطلق وعلى عدمه بالماء المقيد ثم الماء اذا اخلط به طاهر لا يخرج عنه صفة الاطلاق ما لم يغلب  
عليه ويبان الغلبة اختلفت فيه عبارات فقهاءنا وقد اقتسم الامام فخر الدين الزيلي التوفيق بينها بضابط مفيد  
أقره عليه من بعده من المحققين كابن الهمام وابن امير حاج وصاحب الدرر والبحر والنهر والمصنف والشارح  
وغيرهم وهو ما ذكره الشارح بأوجز عبارة وأطفأ إشارة (قوله يشرب نبات الخ) بدل من قوله بكال  
الامتزاج او متعلق بمعدوف حاله منه وهذا يشمل ما خرج بعلاج أولا كما مر (قوله بما لا يقصده التنظيف)  
كالمرق وماء الباقلا أي القول فانه يصير مقيدا سواء تغير شيء من اوصافه أولا وسواء بقيت فيه رقة الماء أولا  
في المختار كما في البحر واحترز عما اذا طبخ فيه ما يقصده بالمباغة في النظافة كالاشنان ونحوه فانه لا يضرم ما لم

(وبماء قصد تشميسه بلا كراهة)  
وكراهته عند الشافعي طبية  
وكره احمد المضمض بالتجاسة  
(و) يرفع بماء ينقضه ملح لا بماء  
حاصل بدوبان (ملح) لبقاء الاول  
على طبيعته الاصلية وانقلاب  
الثاني الى طبيعة المحلبة (و) لا  
(بعض نباتات) أي معتصر من شجر  
أو غير لانه مقيد (بخلاف ما يطرأ)  
من الكرم) أو الفواكه (بنفسه)  
فانه يرفع الحدث وقيل لا وهو  
الاظهر كما في الثمرات ليلية عن  
البرهان واعتمده القهستاني  
فقال والاعتصار يرمي الحقيقي  
والحكمي كماء الكرم وكذا ماء  
الدابغة والبطيخ بلا استخراج  
وكذا انبيذ القمر (و) لا بماء  
(مغلوب ب) شيء (طاهر) الغلبة  
أما بكال الامتزاج يشرب نبات  
أو بطيخ بما لا يقصده التنظيف

مطلب  
في حديث لا تشبهوا الغلب الكرم

يطلب عليه فيصير كالسويق المخلوط لزوال اسم الماء عنه كافي الهداية (قوله) وأما بغلبة الخ) مقابل قوله  
 أما كمال الامتزاج (قوله فبغضاته) أي فالبغضة بغضاته الماء أي باتصافه بركته وبجوانه على الاعضاء زليتي  
 وأفاد في القبح أن المناسب أن لا يذكر هذا القسم لأن الكلام في الماء وهذا قد زال عنه اسم الماء كما أشار إليه كلام  
 الهداية السابق (قوله ما لم يزل الاسم) أي فإذا زال الاسم لا يعتبر في منع التطهر به الغضاة بل يضرب وان بقي  
 على رقبته وسيلانه وهذا زاده في البحر على ما ذكره الزبلي أقول لكن يرد عليه ما قدمناه عن القبح تأمل (قوله  
 كنيذتم) ومثله الزعفران إذا خلط الماء وصار بحيث يصنع به فليس بماء مطلق من غير نظر إلى الغضاة وكذا  
 إذا طرح فيه زاج أو عصف وصار يتقش به لزوال اسم الماء عنه أفاده في البحر وسنبه عليه الشارح (قوله  
 ولو مائعا) عطف على قوله فلو جامدا ثم المانع أماما بين الجميع الأوصاف أعني الطعم واللون والريح كالخل  
 أو موافق في بعض مباحين في بعض أو مماثل في الجميع وذكر تفصيله وأحكامه (قوله فبغيرا كرها) أي  
 فالبغضة بغيرا كرها وهو وصفان فلا يضرب ظهور وصف واحد في الماء من أوصاف الخل مثلا (قوله كلبن)  
 فانه موافق للماء في عدم الرائحة مباحين له في الطعم واللون وكما البطيخ أي بعض أنواعه فانه موافق له في عدم  
 اللون والرائحة مباحين له في الطعم هذا وفي حاشية الرمل على البحر أن المشاهدة في اللبن مخالفة للماء في الرائحة  
 (قوله فبأحدها) أي فبغضته بغيرا أحد الأوصاف المذكورة كالطعم أو اللون في اللبن وكالطعم فقط في البطيخ  
 فافهم (قوله كستعمل) أي على القول بطهارته وكالماء الذي يؤخذ بالتطهير من لسان الثور وماء الورد  
 المنقطع الرائحة بجر (قوله والالا) أي وإن لم يكن المطلق أكثر بأن كان أقل أو مساويا لا يجوز (قوله  
 وهذا) أي ما ذكر من اعتبار الأجزاء في المستعمل بم الملقى بالبناء للمفعول أي ما كان مستعملا من خارج  
 ثم أخذوا في الماء المطلق وخلط به والملاقى أي والذي لاقي العضو من الماء المطلق القليل بأن انغمس فيه  
 محدث أو أدخل يده فيه (قوله في القساق) أي الحياض الصغار يجوز التوضي منها مع عدم جريانها وهو  
 تفرع على ما ذكره من التعميم ومن جملة القساق مغطس الحمام وبرك المساجد ونحوها مما لم يكن جاريا ولم يبلغ  
 عشر في عشر فعلى هذا القول يجوز فيها الاغتسال والوضوء ما لم يعلم أن الماء الذي لاقي أعضاء المطهرين  
 ساوى المطلق أو غلب عليه (قوله على ما حققه في البحر الخ) حيث استدلل على ذلك باطلاقهم المقيد  
 للعموم كما مر وبقول البدائع الماء القليل إنما يخرج عن كونه مطهرا باختلاط غير المطهر به إذا كان غير المطهر  
 غالبا كما ورد واللبن لا مغلوبا وهنا الماء المستعمل ما يلاقى البدن ولا شك أنه أقل من غير المستعمل  
 فكيف يخرج به من أن يكون مطهرا أه ونحوه في الحلية لابن أمير حاج وفي فتاوى الشيخ سراج الدين قارئ  
 الهداية التي جمعها تلميذه المحقق ابن الهمام سئل عن فسقية صغيرة يتوضأ فيها الناس وينزل فيها الماء  
 المستعمل وفي كل يوم ينزل فيها ماء جديد هل يجوز الوضوء فيها الجواب إذا لم يقع فيها غير الماء المذكور لا يضرب  
 أه يعني وأما إذا وقعت فيها نجاسة تنجس تصغرها وقد استدلل في البحر بعبارات أخر لا تدل له كما يظهر  
 للمتأمل لأنها في الملقى والتزاع في الملقى كما أوضحناه فيما علقناه عليه فلذا اقتصرنا على ما ذكرنا (قوله فرق  
 بينهما) أي بين الملقى والملاقى حيث قال وما ذكر من أن الاستعمال بالجزء الذي يلاقى جسده دون باقي الماء  
 فيصير ذلك الجزء مستهلكا في كثير فهو مردود لسريان الاستعمال في الجميع حكوا وليس كالفاب يصب  
 القليل من الماء فيه أه وحاصله الرد على ما مر عن البدائع بأن المحدث إذا انغمس أو أدخل يده في الماء صار  
 مستعملا لجميع الماء حكوا وإن كان المستعمل حقيقة هو الملاقى للعضو فقط بخلاف ما لو ألقى فيه المستعمل  
 القليل فانه لا يحكم على الجميع بالاستعمال لأن المحدث لم يستعمل شيئا منه حتى يتدعى ذلك وإنما المستعمل  
 حقيقة وحكما هو ذلك الملقى فقط ومنه أنه أن الملقى لا يصير به الماء مستعملا إلا بالغلبة بخلاف الملاقى فإن الماء يصير  
 مستعملا كله بمجرد ملاقاته للعضو ورد ذلك في البحر بأنه لا معنى للفرق المذكور لأن الشروع والاختلاط  
 في صورتين سواء بل لقائل أن يقول القاء الفسالة من خارج أقوى تأثيرا من غير تعيين المستعمل فيه أه  
 ولذلك أمر الشارح بالتأمل واعلم أن هذه المسألة بما تحيرت فيها أفهام العلماء الأعلام ووقع فيها بينهم النزاع  
 وشاع وذاع وألف فيها العلامة قاسم رسالة سماها رخص الاستثناء عن مسألة المياه حق فيها عدم الفرق بين الملقى  
 والملاقى أي فلا يصير الماء مستعملا بمجرد الملاقة بل تعتبر الغلبة في الملقى كما تعتبر في الملقى وواقفه بعض أهل

وأما بغلبة الخالط فلو جامدا  
 فبغضاته ما لم يزل الاسم كنيذتم  
 ولو مائعا فلو مباحيا لا وصفه  
 فبغيرا كرها أو موافقا كلبن  
 فبأحدها أو مماثلا كستعمل  
 فبالأجزاء فإن المطلق أكثر من  
 النصف جاز التطهير بالكل والالا  
 وبهذا يم الملقى والملاقى في  
 القساق يجوز التوضي ما لم يعلم  
 تساوى المستعمل على ما حققه  
 في البحر والنهر والنخ قلت لكن  
 الشربة لاني في شرحه لاوهبانية  
 فرق بينهما فراجع متأتلا

مطلب

في مسألة الوضوء من القساق

عصره ونعقبه غيرهم منهم تليذه العلامة عبد البر بن الشهنة فرد عليه برسالة سماها زهر الروض في مسألة  
الطروض وقال لا تفتقر بما ذكره شيخنا العلامة قاسم ورد عليه ايضا في شرحه على الوهبانية واستدل  
بما في الاخائية وغيره بالوادخل يده اورجله في الاناء للتبريد يصير الماء مستعملا لانعدام الضرورة وبما في الاسرار  
للإمام أبي زيد الدبوسي حيث ذكر ما مر عن البدائع ثم قال إلا أن محمد يقول لما اغتسل في الماء القليل صار الكل  
مستعملا حكاه **اه** ومن هنا نشأ الفرق السابق وبه اتفق العلامة ابن السبكي واتصرف في البحر للعلامة قاسم  
وألف رسالة سماها الخير الباقي في الوضوء من الفساق وأجاب عما استدلل به ابن الشهنة بأنه مبنى على  
القول الضعيف بنجاسة الماء المستعمل ومعلوم أن النجاسة ولو قليلة تفسد الماء القليل وأقره العلامة الباقي  
والشيخ إسماعيل النابلسي وولده سيدي عبد الغني وكذا في التهر والنخ وعلت ايضا موافقته للصحق ابن أمير  
حاج وقارئ الهداية واليه يميل كلام العلامة نوح افندي ثم رأيت الشارح في الخرائج مال الى ترجيحه وقال انه  
الذي حرره صاحب البحر بعد اطلاعه على كتب المذهب ونقله عباراتها المضطربة ظاهرا وعلى ما ألفت في هذا  
الخصوص من الرسائل وأقام على هذه الدعوى السادة البينة العادلة وقد حررت في ذلك رسالة حافلة كافلة  
بذلك محتضنة لحقائق ما هنالك وبلغني أن شيخنا الشيخ شرف الدين الغزي محشي الاشباه مال الى ذلك كذلك  
**اه** ملخصا قلت وفي ذلك توسعة عظيمة ولا سيما في زمن انقطاع المياه عن حياض المساجد وغيرها في بلادنا  
ولكن الاحتياط لا يخفى فينبغي لمن ابتلى بذلك أن لا يفصل أعضائه في ذلك الحوض الصغير بل يفترق منه  
ويغسل خارجا وان وقعت الفسالة فيه ليكون من الملقى لمن الملقى الذي فيه التزاع فان هذا المقام فيه للمقال  
بحال والله تعالى أعلم بحقيقة الحال (قوله ويجوز) أي يصح وان لم يحل في نحو الماء المغسوب وهو أولى  
هنا من ارادة الحل وان كان الغالب ارادة الاول في العقود والثاني في الأفعال فافهم (قوله بما ذكر) أي من  
أقسام الماء المطلق (قوله غير دموي) المراد ما لا دم له سائل لما في القهستاني أن المعتبر عدم السيلان  
لا عدم أصله حتى لو وجد حيوان له دم جامد لا ينحس **اه** أقول وكذا دم القملة والبرغوث فانه غير سائل  
وخرج الدموي سواء كان دمه من نفسه او مكتسبا بالحق كالعلق فانه يفسد الماء كما يأتي والمراد الدموي غير  
المائي بدليل ذكره المائي بعده (قوله كزنبور) بضم الزاي وهو أنواع منها النحل نهر (قوله أي بعوض)  
في البحر وغيره انه كبار البعوض يمكن في القاموس البقرة البعوضة ودويصة مفرطة أي عريضة حمراء منتنة  
والظاهر أن الثاني هو المراد بقوله وقيل بن الخشب يؤيده عبارة الحلبة وقد يسمى به الفسفس في بعض الجهات  
وهو حيوان كالقراد شديد النتن وعبارة السراج وقيل الكائن وفي القاموس الكائن دويصة حمراء لساعة **اه**  
والظاهر أنه الفسفس (قوله ومنه يعلم الخ) أصل عبارة المجتبى ومنه يعلم حكم القراد والحلم **اه** أي يعلم أن  
الاصح انه مفسد وقال في التهر والترجيح في العلق ترجيح في البق اذ الدم فيها مستعار **اه** أي مكتسب فأدرج  
الشارح البق في عبارة المجتبى مع انه بحث لصالح النهر وفيه نظر للفرق الظاهر بين البق والعلق لان دم العلق  
وان كان مستعملا لكنه سائل ولذا ينقض الوضوء بخلاف دم البق فانه لا ينقض كذا باب لعدم الدم المسفوح  
كما مر في محله وقد علمت أن الدموي المفسد ماله دم سائل وعلى هذا ينبغي تقييد العلق والقراد هنا بالكبير اذ  
الصغير لا ينقض الوضوء كما مر فينبغي أن لا يفسد الماء ايضا لعدم السيلان (قوله وعلق) كذا في اكثر النسخ  
وفي بعضها وحلم وهي الصواب الموافقة لعبارة المجتبى وهو جمع حلة بالتحريك وفي النهر عن المحيط الحلة ثلاثة  
أنواع قراد وحناة وحلم فالقراد أصغرها والحناة أوسطها والحلة أكبرها ولها دم سائل **اه** وذكر في القاموس  
انها تطلق على الصغير وعلى الكبير من الاضداد وعلى دودة تقع في جلد الشاة فاذا دبغ وهي موضعها (قوله  
دود القر) أي الذي يتولد منه الطير (قوله وماؤه) يحتمل أن يكون المراد به ما يوجد فيها يملك منه قبل  
ادراكه وهو شبه اللبن والذي يقبل فيه عند حله حريرا وعندى أن المراد الاول لما في الصيرفة لو وطئ دود القر  
فأصاب ثوبه أكثر من قدر الدرهم تجوز صلاته معه **اه** من شرح ابن الشهنة (قوله وبزره) أي يرضه الذي  
فيه الدود (قوله وخرؤه) لم يجز مبطهارة في الوهبانية بل قال وفي خرء دود القر خلف ومثله في شرحها  
(قوله كدودة الخ) فانها طاهرة ولو خرجت من الدبر والنقض انما هو لما عليها لا لذاتها ط وقت مناقولا  
بنجاستها وعلى الاول فاذا وقعت في الماء لا ينحس لكن لو بعد غسلها كما تقدم في البرازية فإني القنية من انه ينحس

(ويجوز) رفع الحدث (بما ذكر  
وان مات فيه) أي الماء ولو قليلا  
(غير دموي كزنبور) وعقرب وبق  
أي بعوض وقيل بن الخشب  
وفي المجتبى الاصح في علق مص  
الدم انه يفسد ومنه يعلم حكم بق  
وقراد وعلق وفي الوهبانية دود  
القر وماؤه وبزره وخرؤه طاهر  
كدودة متولدة من نجاسة



(وماء مولى) ولوكب الماء وخزيره

(كسك وسرطان) وضفدع الابري

له دم سائل وهو مالا سقر له بين

اصابعه فيفسد في الاصح كنية بزية

ان له ادم والا لا (وكذا) الحكم

(لومات) ماذكر (خارجة) والتي فيه

في الاصح فلو تفتت فيه فهو ضفدع

جاز الوضوء به لا شربه لحمة لحمه

(وينجس) الماء القليل (بموت مائي

معاش برى مولى) في الاصح (كبط

واوز) وحكم سائر المائعات كالماء في

الاصح حتى لو وقع بول في عصير عشر

في عشر لم يفسد ولو سالد دم رجله مع

العصير لا ينجس خلافاً لما ذكره

الشمي وغيره (وبتغيراً) حداً وصافه

من لون او طعم او ريح (ينجس) الكثير

ولو جازياً اجاعاً ما القليل فينجس

وان لم يتغير خلافاً لما لا (لاونغير

ب) ماول (مكت) فلو علم تنه بجماسة

لم يجز ولو شك فالاصل الطهارة

والتوضي من الحوض افضل من

النهر رغماً للمعتزلة

مطلب ٢

حكم سائر المائعات كالماء في الاصح

٣ قوله فهو عطف على قوله وينجس

لا على الخ وجهه أن قوله بطول

مكت متعلق بقوله تغير وتغير فعل

وبموت الباء فيه متعلقة بقوله

ينجس فعمول ينجس في الحقيقة ٣

هو موت الجور وتوصل اليه الفعل

بواسطة الباء فلو جعل قوله لو تغير

معمولاً لينجس المذكور لم يضر

على معموله وهو موت الجور فيلزم

تسلط الباء عليه ولا تدخل الباء

على غير الاسماء اللهم الا أن يدعى

نطقه على الباء ويجرورها اه صم

مطلب ٤

في أن التوضي من الحوض افضل

رغماً للمعتزلة وبيان الجزء الذي

لا يتغير

محول حتى ما قبل الفسل (قوله وماء مولى) عطف على قوله غير مولى أى ما يكون نواله وشوابة في الماء

سواء كانت له نفس سائلة او لا في ظاهر الرواية بجر عن السراج اى لان ذلك ليس بدم حقيقة وعرف في الخلاصة

المائي بما لو استخرج من الماء بموت من ساعته وان كان يعيش فهو مائي وبرى فجعل بين المائي والبرى قسماً آخر

وهو ما يكون ما يتاوبر بالكن لم يذكره حكماً على حدة والنصيح انه ملحق بالمائي لعدم الدموية شرح المنية اقول

والمراد بهذا القسم الاخر ما يكون نواله في الماء ولا يموت من ساعته لو اخرج منه كالسرطان والضفدع

بخلاف ما يتوالد في البر ويعيش في الماء كالبط والاوز كما يأتي (قوله ولوكب الماء وخزيره) اى بالاجاع

خلاصة وكأنه لم يعتبر القول الضعيف المحكى في المعراج افاده في البحر (قوله كسك) اى بسائر أنواعه

ولو طاف باخلاقاً للطاوى كافي النهر (قوله وسرطان) بالتحريك ومنافعه كثيرة بسطها في القاموس

(قوله وضفدع) كبرج وجعفر وجندب ودرهم وهذا اقل او مردود قاموس (قوله فيفسد في الاصح) وعليه

فاجرم به في الهداية من عدم الافساد بالضفدع البرى وصححه في السراج محمول على ما لادم له سائل كافي البحر

والنهر عن الحلية (قوله كنية بزية) اما المائية فلا تفسد مطلقاً كما علم مسامراً والحلية البرية الوزغة لوكبية لها

دم سائل منية (قوله والا لا) اى وان لم يكن للضفدع البرية والحلية البرية دم سائل فلا يفسد (قوله ماذكر)

اى من مائي المولد وغير الدموى ط (قوله لحمة لحمه) لانه قد صارت أجزاؤه في الماء فيكره الشرب تحريماً

كافي البحر (قوله القليل) اما الكثير فيأتى حكمه بعد (قوله في الاصح) اى من الروايتين لان له نفساً

سائلة واتفقت الروايات على الافساد في غير الماء كذا في شرح الجامع لقاضي خان هناك في المجتبى من تصحيح عدم

الافساد به غير ظاهر نهر (قوله كبط واوز) فسرت في القاموس كالماء بالاجاع فها من اذ فان والاوز يكسر

فتفتح وزاى مشددة وقد تحذف الهمزة (قوله وحكم سائر المائعات الخ) فكل ما لا يفسد الماء لا يفسد غير الماء

وهو الاصح محيط وتحفة والاشبه بالفقه بدائع اه بجر وفيه من موضع آخر وسائر المائعات كالماء في القلة

والكثره يعنى كل مقدار لو كان ماء تنجس فاذا كان غيره ينجس اه ومثله في الفتح (قوله في عصير) اى

في حوض فيه عصير ط (قوله لم يفسد) اى ما لم يظهر اثر النجاسة (قوله مع العصير) اى والعصير يسيل

ولم يظهر فيه اثر الدم كافي المنية عن المحيط (قوله لا ينجس) اى ويحصل شربه لانه جعل في حكم الماء

فتستهلك فيه النجاسة بخلاف مسألة الضفدع المتقدمة تأمل (قوله خلافاً لما ذكره) افاد أن هذا قول ابى

حنيفة وابى يوسف وبه صرح في المنية (قوله وبغير) عطف على قوله بموت مائي المتعلق بقوله قبله وينجس

وقوله ينجس جار ومجرور متعلق بقوله تغير وقوله الكثير فاعل ينجس الذى تعلق به قوله بتغير وقيد بالكثير اصلاً

بعبارة المتن لان الكلام في القليل ولا يصح ارادته هنا ويوجد في بعض النسخ ينجس الكثير بصيغة المضارع وهو

تحريف وكان المحشين لم تقع لهم نسخة صحيحة فاعتضوا على ما رأوا فافهم (قوله خلافاً لما لا) فان ما هو قليل

عندنا لا ينجس عنده ما لم يتغير والقليل عنده ما تغير والكثير بخلافه وعند الشافعى الكثير ما بلغ القلدين

والقليل ما دونه وأما عندنا فقسياً في الفرق بينهما والادلة مبسطة في البحر (قوله لاونغير الخ) اى لا ينجس

بتغير فهو عطف على قوله وينجس لا على قوله بموت فتأمل معنا (قوله فلو علم الخ) صرح به لزيادة التوضيح

ادفه ودخل تحت قول المصنف وبغيراً حداً وصافه ينجس (قوله ولو شك الخ) اى ولا يلزمه السؤال

بجر وفيه عن المبتنى بالغين وبرؤية آثار أقدام الوحوش عند الماء القليل لا يتوضأ به ولو ترسب بالركبة وغلب

على ظنه شربه منها ينجس والا فلا اه وينبغي حمل الاقل على ما اذا غلب على ظنه أن الوحوش شربت منه

بدليل الفرع الثاني والا فليجوز الشك لا يمنع لما في الاصل انه يتوضأ من الحوض الذى يحاف قدراً ولا يتيقنه وينبغي

حمل التيقن المذكور على غلبة الظن والخوف على الشك او الوهم كما لا يخفى اه (قوله والتوضي من الحوض

افضل الخ) اى لان المعتزلة لا يجيزونه من الحياض فترغمهم بالوضوء منها قال في الفتح وهذا التماس في الفضلية

لهذا العارض في مكان لا يتحقق يكون النهر افضل اه بقي الكلام في وجه منع المعتزلة ذلك في المعراج قبل

مسألة الحوض بناء على الجزء الذى لا يتجزأ فانه عند أهل السنة موجود في الخارج فتتصل أجزاء النجاسة

الجزء لا يمكن تجزئته فيكون باقى الحوض طاهراً وعند المعتزلة والفلاسفة هو معدوم فيكون كل الماء مجاوراً

للنجاسة فيكون الحوض نجساً عندهم وفي هذا التقرير ينظر اه اقول وتوضيح ذلك أن الجزء الذى لا يتجزأ

عبارة

الجزء الذي لا يتجزأ جوهر ذو وضع  
لا يقبل الانقسام اصلا بحسب  
الخارج ولا بحسب الوهم والقرض  
العقلي تتألف الاجسام من افراده  
بانضمام بعضها الى بعض اه  
تعريفات السيد اه منه

(وكذا يجوز بماء خالطه طاهر)  
جامد) مطلقا (كاشنان  
ودغفران) لكن في البحر عن  
القيسة ان امكن الصبغ به لم يجز  
كنيذقر (وفاكهة وورق شجر)  
وان غير كل اوصافه (في الاصح  
ان بقيت رفته) أي واسمه لما مر  
(و) يجوز (بجاء وقعت فيه  
بجاسته) الجارى (هو ما يعتد  
جاريًا) عرفا وقيل ما يذهب بنية  
والاقل اظهر والثاني اشهر  
(وان) وصلة (لم يكن جريانه  
بمدد) في الاصح فلو سد النهر من  
فوق فتوضأ رجل بما يجري بلامد  
جاز لانه جار وكذا لو حفر نهر من  
وض مغير أو صب رقيقه الماء  
في طرفه يزاب وتوضأ فيه وعطف  
طرفه الآخر اناء يجمع فيه الماء  
جاز توضيه به ثانيا

مطلب  
الاصح منه لا يشترط في الجريان المدد

عبارة عن الجوهر الفرد الذي لا يقبل الانقسام اصلا وهو متألف الاجسام من افراده بانضمام بعضها الى بعض  
وهو ثابت عند اهل السنة فكل جسم يتألف بالانقسام اليه فاذا وقعت في الحوض الكبير نجاسة وفرضا  
انقسامها الى اجزاء لا يتجزأ وقابلها من الماء الطاهر مثلها يبقى الزائد عليها طاهرا فلا يتحكم على الماء كله  
بالنجاسة وعند الفلاسفة هو معدوم بمعنى أن كل جسم قابل لانقسامات غير متناهية فكل جزء من النجاسة قابل  
للقسمة وكذا الماء الطاهر فلا يوجد جزء من الطاهر الا يقابل به جزء من النجاسة لعدم تنافى القسمة فتتصل اجزاء  
النجاسة بجميع اجزاء الماء الطاهر فيحكم عليه كله بأنه نجس ولعل وجه النظر في هذا التقرير انه لو كانت المسألة  
مبنية على ذلك لزم أن لا يحكم بنجاسة ما دون عشر في عشر أيضا الا اذا غلبت النجاسة عليه او سلوته لبقائه الزائد  
على الطهارة فلا يتحكم على الكل بالنجاسة وأيضا لا تعبير بالنجاسة مبنية على خلاف المعتمد من طهارة الماء  
المستعمل على أن المشهور أن الخلاف في مسألة الجزء الذي لا يتجزأ بين المسلمين وحكام الفلاسفة فنفاه  
الفلاسفة وبنيوا عليه قدم العالم وعدم حشر الاجساد وغير ذلك من انواع الاتحاد وابته المسلمون لرد ذلك لان  
مادة العالم اذا انتهت بالانقسام اليه يتكون ذلك الجزء حادنا محتاجا الى موجود وهو الله تعالى كما بين ذلك  
في محله وأما المعتزلة فلم يخالفوا اهل السنة في شيء من ذلك والاكفر واقطع مع انهم من اهل قبلتنا ومقلدون  
في الفروع ولذا ذهبنا قالوا ما قبل من بناء المسألة على أن الماء يتنجس عندهم بالمجاورة وعندنا لا بل بالسريان  
وذلك يعلم بظهور أثره فيه فالجواب لا يظهر لا يحكم بالنجاسة بناء على أن المستعمل نجس هذا ما ظهر في تقرير  
هذا المحل فاعتمده فانك لا تكاد تجد موصفا كذلك في غير هذا الكتاب والله اعلم بالصواب (قوله بماء) بالمد  
والتنوين (قوله خالطه طاهر جامد) أي بدون طبع كأمروبياني (قوله مطلقا) أي سواء كان المخالط من جنس  
الارض كالتراب أو يقصد بخالطه التطهير كالاشنان والصابون أو يكون شيئا آخر كالزعفران عند الامام مخ  
(قوله كاشنان) بالضم والكسر قاموس (قوله لم يجز) لان اسم الماء زال عنه نظير النيدج كما قد مرناه (قوله  
وان غير كل اوصافه) لان المنقول عن الاساندة انهم كانوا يتوضئون من الحياض التي تقع فيها الاوراق مع تغير كل  
الاصناف من غير تكبير نهر عن النهاية (قوله في الاصح) مقابله ما قبل انه ان ظهور لون الاوراق في الكف  
لا يتوضأ به لكن يشرب والتقدير بالكف إشارة الى كثرة التغير لان الماء قد يرى في محله متغيرا لونه لكن لو رفع منه  
شخص في كفه لا يراه متغيرا تأمل (قوله لما مر) أي في قوله فلو جامدا فبعضه ما لم يزل الاسم (قوله وقعت  
فيه نجاسة) يشمل المربة كالجيفة ويأتى قريبا مما مر (قوله عرفا) تميز أو منصوب بنزع الخافض أي بعد  
من جهة العرف أو في العرف تأمل (قوله والاول اظهر) أي وأصح كما في البحر والنهر له عليه على العرف  
والجريانه على قاعدة الامام من النظر الى المبتلين ط لكن استشكل بأنه لا يعمين اصلا لتعدد واختلافه  
باعتدال العاديين واختلافهم (قوله والثاني اشهر) لوقوعه في كثير من الكتب حتى المتون وقال صدر  
الشريعة وتبعه ابن الكمال انه الحد الذي ليس في دركه حرج لكن قد علمت أن الاول اصح والعرف الآن انه متى  
كان الماء داخلا من جانب وخارجا من جانب آخر يسمى جاريًا وان قل الداخل وبه يظهر الحكم في برز المساجد  
ومغطس الحمام مع انه لا يذهب بنية والله أعلم (قوله في الاصح) نقل تعني في البحر عن السراج الوهاج  
وعن شرح الهداية للسراج الهندي وقواه بعد ما نقل عن الفتح اختيارا خلفه اقول ويزيده قوة ايضا ما مر  
من انه لو سال دم رجله مع العصير لا ينحس خلافا لمحمد وفي الخزائن انا أن ماء احدهما طاهر والاخر نجس فصبا  
من مكان عال فاختلف في الهواء ثم نزل لا طهر كله ولو أجرى ماء الاناء في الارض صار بمنزلة ماء جار اه ونحوه  
في الخلاصة ونظم المسألة المصنف في منظومته تحفة الاقران وفي المذخبة لو أصابت الارض نجاسة فصب عليها  
الماء فجري قدر ذراع طهرت الارض والماء طاهر بمنزلة الماء الجاري ولو أصابها المطر وجري عليها طهرت  
ولو كان قليلا لم يجز فلا (قوله فلو سد الخ) تفريع على الاصح وتأنيده واعلم أن هذه المسائل مبنية على القول  
بنجاسة الماء المستعمل وكذا انظارها كما صرح به في الفتح والبحر والجلية وغيرها فالتفريع صحيح لانه حينئذ من  
جنس وقوع النجاسة في الماء الجاري فانهم (قوله وكذا لو حفر نهر الخ) أي وأجرى الماء في ذلك النهر وتوضأ به  
حال جريانه فاجتمع الماء في مكان فحفر رجل آخر نهرًا من ذلك المكان وأجرى الماء فيه وتوضأ به حال جريانه  
فاجتمع في مكان آخر فعمل ثالث كذلك جاز وضوء الكل اذا كان بين المكاتب مسافة وان قلت ذكره في المحيط

وغيره وحد ذلك أن لا يسقط الماء المستعمل الا في موضع جريان الماء فيكون تابعاً للجاري خارجاً من حكم الاستعمال وتامه في شرح المنية (قوله وثم) الواو داخلة على محذوف معطوف عليه بـ ثم فلم يدخل حرف العطف على مثله أي وجاز توضيه ثالثاً رابعاً وخامساً سادساً والقصداً الكثير ط (قوله أي يعلم) فسر به لشغل الطم واللون ايضاً اه ح (قوله اثره) الاولى اثرها أي النجاسة لكنه ذكر ضمير هلتا تأويلها بالواقع وفي شرح هدية ابن العماد لسيدى عبد الغنى الظاهر أن المراد بهذه الاوصاف اوصاف النجاسة لا الشيء المتخصص كماء الورد والخل مثلاً فلو صب في ماء جارٍ يعتبر أثر النجاسة التي فيه لا اثره نفسه لطهارة المائع بالفضل الى أن قال ولم أر من نبه عليه وهو مهم فاحفظه (قوله فلو فيه جيفة الخ) اشار الى ما قد متناه من شمول النجاسة المريبة وغيره فاعتبر ظهور الاثر في كل منهما (قوله من اسفله) أي اسفل المكان الذي وقعت فيه الجيفة اربابول ط (قوله في الجربة) بالفتح اسم للمزعة من الجري أي الدفعة الواحدة وأما بالكسر فذكر في القاموس انها مصدر وهو غير مناسب هنا لان الاثر يظهر في العين لا في الحدث فافهم (قوله ظاهره بعم الجيفة وغيرها) أي ظاهر اطلاق المصنف النجاسة كغيره من المتون وهذا يغني عنه ما قبله فالاولى حذفه والاقصا على ما بعده (قوله وهو ما رجحه الكمال الخ) وأيده تليذه العلامة ابن امير حاج في الحلية وكذا ايده سيدى عبد الغنى بما في عدة المفق من أن الماء الجاري يطهر بعضه بعضاً وبما في الفتح وغيره من أن الماء النجس اذا دخل على ماء الحوض الكبير لا ينجسه ولو كان غالباً على ماء الحوض قال فالجاري بالاولى وتامه في شرحه (قوله وقيل الخ) الاول قول ابي يوسف وهذا قولهما كما في السراج ومضى عليه في المنية وقواه شارحها الحلبي وأجاب عما في الفتح وفي البحر أنه الاوجه وهو المذكور في اكثر الكتب ومعه صاحب الهداية في التخصيص لليقين بوجود النجاسة فيه بخلاف غير المريبة لانه اذا لم يظهر أثرها علم أن الماء ذهب بعينها وأيده العلامة فوح افندي واعترض على ما في النهر وأطال الكلام وأوضح المرام والحاصل انهما قولان معصمان ثانيهما الحوط كما قال الشارح قال في المنية وعلى هذا ماء المطر اذا جرى في الميزاب وعلى السطح عذرات فالما طاهر وان كانت العذرة عند الميزاب او كان الماء كله او نصفه او اكثره يلقى العذرة فهو نجس والافطاهر اه وعلى ما رجحه الكمال قال في الحلية ينبغي أن لا يعتبر في مسألة السطح سوى تغير أحد الاوصاف اه اقول وعلى هذا الخلاف ما في ديارنا من انهار المساقط التي تجري بالنجاسات وترسب فيها الكفا في النهار يظهر فيها اثر النجاسة وتتغير ولا كلام في نجاستها حينئذ وأما في الليل فانه يزول تغيرها فيجري فيها الخلاف المذكور لجريان الماء فيها فوق النجاسة قال في خزانة الفتاوى ولو كان جميع بطن النهر نجساً فان كان الماء كثير لا يرى ما تحته فهو طاهر والاخلاق في الملتقط قال بعض المشايخ الماء طاهر وان قل اذا كان جارياً اه (تنبيه مهم) قد اعتيد في بلادنا القاء زبل الدواب في مجاري الماء الى البيوت لست خال تلك المجاري المسماة بالقساطل فيرسب فيها الزبل ويجري الماء فوقه فهو مثل مسألة الجيفة وفي ذلك حرج عظيم اذا قلنا بالنجاسة والحرج مدفوع بالنص وقد تعرض لهذه المسألة العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادى مفق دمشق في كتابه هدية ابن العماد واستأنس لها ببعض فروع والقاعدة المشهورة من ان المشقة تجلب التيسير وبما قرعوا عليها كما ذكره في الاشباه وقد أطال الكلام سيدى عبد الغنى النابلسي في شرحه على هذه المسألة بما حاصله انه اذا رسب الزبل في القساطل ولم يظهر أثره فالما طاهر واذا وصل الى الحياض في البيوت متغيراً ونزل في حوض صغيراً وكبيراً فهو نجس وان زال تغيره بنفسه لان الماء النجس لا يظهر بتغيره بنفسه الا اذا جرى بعد ذلك بماء صاف فانه حينئذ يظهر فاذا انقطع الجريان بعد ذلك فان كان الحوض صغيراً والزبل راسب في اسفله نجس ما لم يصير الزبل حماً وهي الطين الاسود فانه اذا جرى بعد ذلك بماء صاف ثم انقطع لا ينجس وهذا كله بناء على نجاسة الزبل عندنا وعن زفر روث ما يؤكل لحمه طاهر وفي المبني بالغبين المجبة الارواث كلها نجسة الارواية عن محمد أنها طاهرة للبلوى وفي هذه الرواية توسعة لرباب الدواب فقلنا يسلمون عن التلطيخ بالارواث والاخفاء فحفظ هذه الرواية اه كلام المبني واذا قلنا بذلك هنا لا يبعد لان الضرورة داعية الى ذلك كما اقتوا بتول محمد بطهارة الماء المستعمل للضرورة ونحو ذلك وفي شرح العباب لابن حجر بناء على قول الامام الشافعي اذا ضاق الامر اتسع انه لا يضر تغير أنهر الشام بما فيها من الزبل ولو قليلة لانه لا يمكن جريها المضطر اليه الناس الا به اه وظاهره أن المعقود عنه عنده اثر الزبل لا عينه اه ما في شرح الهدية لمختصاً موضعها

و ثم وثم وتامه في البحر (ان لم ير) أي يعلم (اثره) فلو فيه جيفة او بال فيه رجل فتوضاً آخر من اسفله جاز ما لم يري في الجربة أثره (وهو) اما (طم) اولون اور ينج ظاهره بعم الجيفة وغيرها وهو ما رجحه الكمال وقال تليذه قاسم انه المختار وقواه في النهر وأقره المصنف وفي القهستان في عن المضمرة عن النصاب وعليه الفتوى وقيل ان جرى عليها نصفه فاكتم لم يجز وهو احوط

تنبيه مهم في طرح الزبل في القساطل



أقول ولا ينبغي أن الضرورة داعية إلى العفو عن العين أيضا فان كثيرا من المهلات البعيدة عن الماء في بلادنا يكون  
 ماؤها قليلا وفي اغلب الاوقات يستعصب الماء عن الزيل ويرسب في اسفل الحياض وكثيرا ما ينقص الحوض  
 بالاستعمال منه او ينقطع الماء عنه فلا يبقى جاريا ولا سيما عند كرى الانهر وانقطاع الماء بالكلية ايا ما اذا منعوا  
 من الانتفاع بتلك الحياض لما فيها من الزيل يلزمهم الحرج الشديد كما هو مشاهد فاحتياجهم الى التوسعة اشد  
 من احتياج ارباب الدواب وقد قال في شرح المنية المعلوم من قواعدنا التسهيل في مواضع الضرورة  
 والبلوى العامة كما في مسألة آبار الفلوات ونحوها اه أي كالعفو عن نجاسة المذود وعن طين الشارع  
 الغالب عليه النجاسة وغير ذلك نعم في بعض الاوقات يزداد التغير في نزل الماء الى الحوض اخضر وفيه عين  
 الزيل فينجس الحوض لو صغير وان كان جاريا لان جريانه بما نجس ولا ضرورة الى الاستعمال منه في تلك الحالة  
 فينتظر صفاءه ثم يعني عمافي القساطل وما في اسفل الحوض لما علمت من الضرورة ومن أن المشقة تجلب التيسير  
 ومن انه اذا ضاق الامر اتسع والله تعالى أعلم (قوله وألحقوا بالجاري حوض الحمام) أي في انه لا ينجس  
 الا بظهور اثر النجاسة اقول وكذا حوض غير الحمام لانه في الظهيرة ذكره هذا الحكم في حوض اقل من عشر  
 في عشر ثم قال وكذلك حوض الحمام اه فليحفظ (قوله والغرف متدارك) بجملة حالية أي متتابع وتفسيره  
 كما في البحر وغيره أن لا يسكن وجه الماء فيما بين الفرقتين (قوله ويخرج من آخر) أي نفسه او غيره لما  
 في التارخانية لو كان يدخل الماء ولا يخرج منه لكن فيه انسان يقتسل ويخرج الماء باغتساله من الجانب الآخر  
 متداركا لا ينجس اه ثم ان كلامهم ظاهره أن الخروج من اعلاه فلو كان يخرج من ثقب في اسفل الحوض  
 لا ينجس جاريا لان العبرة لوجه الماء بدليل اعتبارهم في الحوض الطول والعرض لا العمق واعتبارهم الكثرة والقلة  
 في اعلاه فقط كما سيذكره الشارح وفي المنية اذا كان الماء يجري ضعيفا ينبغي أن يتوضأ على الوفا حتى يترفعه  
 الماء المستعمل ولم أر المسألة صريحا ثم رأيت في شرح سيدي عبد الغني في مسألة خزانة الحمام التي اخبر  
 أبو يوسف برؤية فأمر فيها قال فيه اشارة الى أن ماء الخزانة اذا كان يدخل من اعلاها ويخرج من ابواب  
 في اسفلها فليس بجار اه وفي شرح المنية يطهر الحوض بمجرد ما يدخل الماء من الابواب ويفيض من الحوض  
 هو المختار لعدم يتقن بقاء النجاسة فيه وصورته جاريا اه وظاهر التعليل الاكتفاء بالخروج من الاسفل  
 لكنه خلاف قوله ويفيض فتأمل وراجع (قوله مطلقا) أي سواء كان اربعين اربع او اكد وقيل لو اكد  
 يتنجس لان الماء المستعمل يستقر فيه الا أن يتوضأ في موضع الدخول والخروج كما في المنية وظاهر الاطلاق  
 أيضا انه اذا علم عدم خروج الماء المستعمل لضعف الجري لا يضر وليس كذلك لما في المنية عن الخائنة والاصح  
 أن هذا التقدير غير لازم فان خرج الماء المستعمل من ساعته لكثرة الماء وقوته يجوز والافلا اه وأقره  
 الشارح ان زاد في الحلية قوله ولا شك انه حسن لكن قال في التارخانية بعد ما مر وحكى عن الحلواني انه قال  
 ان كان يتحرك الماء من جريانه يجوز وأجاب ركن الاسلام السعدي بالجواز مطلقا لانه ماء جار و الجارى يجوز  
 التوضي به وعليه الفتوى اه ثم هذا كما في الحلية مبنى على نجاسة الماء المستعمل وأما على الاصح المختار  
 فيجوز الوضوء ما لم يقلب على ظنه أن ما بغيره او نصفه فصاعدا ماء مستعمل اه اقول لكن اذا وقع فيه نجاسة  
 حقيقية كان التفرغ على حاله (قوله وكعين الخ) يعني عنه الاطلاق السابق كما افاده ح (قوله ينبع  
 الماء منه) أي من العين وذكر الضمير باعتبار المكان (قوله معزلة التهمة) فيه أن عبارة القهستاني كما  
 في الزاهدي وغيره (قوله وكذا يجوز) أي رفع الحدث (قوله براكد) الركود السكون والثبات فاموس  
 (قوله أي وقع فيه نجس الخ) شمل ما لو كان النجس غالبا ولذا قال في الخلاصة الماء النجس اذا دخل الحوض  
 الكبير لا ينجس الحوض وان كان الماء النجس غالبا على ماء الحوض لانه كلما اتصل الماء بالحوض صار ماء  
 الحوض غالبا عليه اه (قوله لم يرأزه) أي من طم اولون او ربح وهذا القيد لا بد منه وان لم يذكر في كثير  
 من المسائل الاثنية فلا تغفل عنه وقد مر أن المراد من الاثر أثر النجاسة نفسها دون ما خالطها كئل ونحوه  
 (قوله به يفتي) أي يهدم الفرق بين المرتبة وغيرها وعزاه في البحر الى شرح المنية عن النصاب وأراد بشرح المنية  
 الحلية لابن امير حاج وقد ذكر عبارة التصلب في مسألة الماء الجارى لانه على أنه يشكل عليه ما في شرح المنية  
 للبي عن الخلاصة انه في المرتبة ينجس موضع الوقوع بالاجاع وأما في غيرهما فقل كذلك وقيل لا اه ومثله

طلبه  
 لودخل الماء من اعلى الحوض وخرج  
 من اسفله فليس بجار

وألحقوا بالجاري حوض الحمام  
 لو الماء نازلا والغرف متدارك  
 كحوض صغير يدخله الماء من جانب  
 ويخرج من آخر يجوز التوضي  
 من كل الجوانب مطلقا به يفتي  
 وكعين هي خمس في خمس ينبع  
 الماء منه به يفتي قهستاني  
 معزيا للتمة (وكذا) يجوز  
 (براكد) كثير (كذلك) أي وقع  
 فيه نجس لم يرأزه ولو في موضع  
 وقوع المرتبة به يفتي بحر

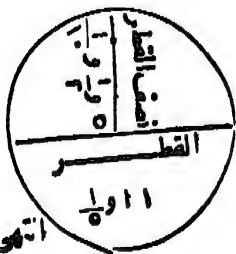
في الحلية وكذا في البدائع لكن عبر بظاهر الرواية بدل الاجماع قال ومثناه أن يترك من موضع النجاسة قدور  
الحوض الصغير ثم يوضأ ١٥ وقد روي الكفاية باربعة اذرع في مثلها وقيل يهتزي فان وقع هتزيه أن النجاسة  
لم تخلص الى هذا الموضع فوضأ منه قال في الحلية قلت وهو الاصح ١٥ وكذا جزم في الحلية بتنجس موضع  
المرتبة بلا تقل خلاف ثم قل القولين في غير المرتبة وصحح في المبسوط اولهما وصحح في البدائع وغيرهما ثانيهما  
ثم قال في الخزانة والفتوى على عدم التجسس مطلقا الا بالتغير بلا فرق بين المرتبة وغيرها العموم البلوى حتى  
قالوا يجوز الوضوء من موضع الاستنجاء قبل التحرك كما في المعراج عن المجتبى ١٥ وقال في الفتح وعن ابي يوسف  
أنه كالجاري لا يتجسس الا بالتغير وهو الذي ينبغي تصحيحه فينبغي عدم الفرق بين المرتبة وغيرها لان الدليل  
انما يقتضي عند الكثرة عدم التجسس الا بالتغير من غير فصل ١٥ فقد ظهر أن ما ذكره الشارح مبنى على ظاهر  
هذه الرواية عن ابي يوسف حيث جعله كالجاري وقد منعه أنه اعتبر في الجاري ظهور الاثر مطلقا وأنه ظاهر  
المتون وكذا قال في الكثرهنا وهو كالجاري ومثله في الملتقى وظاهره اختيار هذه الرواية فلذا اختارها في الفتح  
واستحسنها في الحلية لموافقتها لما مر عنه في الجاري قال ويشهد له ما في سنن ابن ماجه عن جابر رضي الله عنه  
قال اتهمت الى غدير فاذا فيه جاريت فكفنا عنه حتى انتهى اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الماء  
لا ينجسه شيء فاستيقنا وأروينا وحطنا ١٥ وهذا وارد على نقل الاجماع السابق والله اعلم (قوله في مقدار  
الراكد) يعني منه قول المستفتي في المتعلق بالمعتبر فالاولى ذكره بعده تفسير المرجع الضعيف (قوله اكبر رأى  
المبتلى به) أي غلبة ظنه لانها في حكم اليقين والاولى حذف اكبر ليظهر التفصيل بعده ط (قوله والا لا)  
صادق بما اذا غلب على ظنه الخلوص أو اشتبه عليه الاثران لكن الثاني غير مراد لما في التارخانية واذا اشتبه  
الخلوص فهو كما اذا لم يخلص ١٥ فافهم (قوله واليه رجوع محمد) أي بعد ما قال بتقديره بعشر في عشر  
ثم قال لا وقت شيئا كما نقله الاية الثقات عنه بحر (قوله وهو الاصح) زاد في الفتح وهو الاصح باصل ابي  
حنيفة اعني عدم التكسب بتقدير فيما لم يرد فيه تقدير شرعي والتفويض فيه الى رأى المبتلى بناء على عدم صحة  
ثبوت تقديره شرعا ١٥ وأما تقديره بالظنين كما قاله الشافعي فحديثه غير ثابت كما قاله ابن المديني وضعفه الحافظ  
ابن عبد البر وغيره وأطال الكلام عليه في الفتح والبحر وغيرهما من المطولات (قوله وحقق في البحر أنه  
المذهب) أي المروي عن ائمتنا الثلاثة وأكثر من النقول الصريحة في ذلك أي في أن ظاهر الرواية عن ائمتنا  
الثلاثة تفويض الخلوص الى رأى المبتلى به بلا تقدير بشي ثم قال وعلى تقدير عدم رجوع محمد عن تقديره بعشر  
في عشر لا يستلزم تقديره الا في ظنره وهو لا يلزم غيره لانه لما وجب كونه ما استكثره المبتلى فاستكثره واحد  
لا يلزم غيره بل يختلف باختلاف ما يقع في قلب كل وليس هذا من الصور التي يجب فيها على العامي تقليد  
المجتهد ذكره الكمال ١٥ اقول لكن ذكر في الهداية وغيرها أن القدير العظيم لا يتحرك احد طرفيه بتحريك  
الطرف الآخر وفي المعراج انه ظاهر المذهب وفي الزيلعي قيل يعتبر بالتحريك وقيل بالمساحة وظاهر المذهب  
الاول وهو قول المتقدمين حتى قال في البدائع والمحيط اتفقت الرواية عن اصحابنا المتقدمين انه يعتبر بالتحريك  
وهو أن يرتفع ويخفض من ساعته لا بعد المكث ولا يعتبر اصل الحركة وفي التارخانية أنه المروي عن ائمتنا  
الثلاثة في الكتب المشهورة ١٥ وهل المعتبر حركة الغسل أو الوضوء أو اليد روايات ثانياها اصح لانه الوسط كما في  
المحيط والحاوي القدسي وقامه في الحلية وغيرها ولا يخفى عليك أن اعتبار الخلوص بغلبة الظن بلا تقدير بشي  
مخالف في الظاهر لاعتباره بالتحريك لان غلبة الظن احرازها بطي يختلف باختلاف الظانين وتحرك الطرف الآخر  
أحر حسى مشاهد لا يختلف مع أن كلامهما من قول عن ائمتنا الثلاثة في ظاهر الرواية ولم أر من تكلم على ذلك  
ويظهر التوفيق بأن المراد غلبة الظن بأنه لو حررك لوصل الى الجانب الآخر اذا لم يوجد التحريك بالفعل فليتأمل  
(قوله ورد الخ) حاصله أن صدر الشريعة بن تقديره بالعشر على اصل وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حفر  
بئر افله حولها اربعون ذراعا فيكون له حريمها من كل جانب عشرة فمئج غيره من حفر بئر في حريمها ثلاثين  
الماء اليها ينقص ماء الاولى ويمنع أيضا من حفر بالوعة فيه ثلاثين الى البئر ولا يمنع فيما وراء الحرم  
وهو عشر في عشر قال فعمل أن الشرع اعتبر العشر في العشر في عدم سرابة النجاسة ورد في البحر بأن الصحيح في  
الحريم انه اربعون من هكلى جانب وثمان قوام الارض أضعاف قوام الماء فتناسه عليها في عدم السراية

(والمعتبر) في مقدار الراكد  
(اكبر رأى المبتلى به فيه فان غلب  
على ظنه عدم خلوص) أي وصول  
(النجاسة الى الجانب الآخر جاز  
والالا) هذا ظاهر الرواية عن  
الامام واليه رجوع محمد وهو الاصح  
كما في الفاية وغيرها وحقق في البحر  
أنه المذهب وبه يعمل وأن التقدير  
بعشر في عشر لا يرجع الى اصل  
يعقد عليه ورد ما اجاب به صدر  
الشريعة

لكن في النهر وان كنت خبير بان  
اعتبار العشر أضبط ولا سيما  
في حق من لا رأى له من العوام  
فلذا ائتمى به المتأخرون الاعلام  
أى في المربع بأربعين وفي المدور  
بسته وثلاثين وفي المثلث من  
كل جانب خمسة عشر ورعا  
وخسا بذراع الكرياس ولوله  
طول لا عرض لكنه يبلغ عشرة  
في عشر جازيسيرا ولوا علاه  
عشر أو أسفله أقل جاز حتى يبلغ  
الاقل

(قوله وقطره الخ القطر هو الخط  
المار على المركز حتى ينتهي الى  
جانب المحيط ونصفه هو هذا القاطع  
لنصفه بالشاهدة بهذه الصورة

الدور ٣٦



انتهى منه

غير مستقيم وبأن المختار المعتمد في البعد بين البر والبالوعة نفوذ التماسه وهو يختلف بصلاية الارض  
ورخاوتها (قوله لكن في النهر الخ) قد تعرض لهذا في البحر أيضا ثم رده بأنه انما يعمل بمصاح من  
المذهب لا بقوى المشايخ والوجه مع صاحب البحر واذا اطلعت على كلامهما جزمت بذلك افاده ط  
اقول وهو الذي خط عليه كلام المحقق ابن الهمام وتليذه العلامة ابن امير حاج لكن ذكر بعض المحشين عن شيخ  
الاسلام العلامة سعد الدين الديري في رسالته القول الراقى في حكم ماء الفساق انه حقق فيها ما اختاره  
اصحاب المتن من اعتبار العشر ورد فيها على من قال بخلافه رداً بلغا وورد نحو مائة نقل ناطقة بالصواب الى  
أن قال شعر

واذا كنت في المدارك غزا \* ثم ابصرت حاذقا لا تخاري

واذ لم تر الهلال فسلم \* لانس رأوه بالابصار

ولا يخفى أن المتأخرين الذين اقتوا بالعشر كصاحب الهداية وقاضي خان وغيرهما من اهل الترجيع هم اعلم  
بالمذهب منا فعلينا اتساعهم وبؤيده ما قدمه الشارح في رسم الفتى وأما نحن فعلمنا اتباع ما رجوه وما صحوه كما  
لواقتونا في حياتهم (قوله أى في المربع الخ) اشار الى أن المراد من اعتبار العشر في العشر ما يكون وجهه مائة  
ذراع سواء كان مربعا وهو ما يكون كل جانب من جوانبه عشرة وحول الماء أربعون ووجهه مائة  
أو كان مدورا أو مثلثا فان كلام المدور والمثلث اذا كان على الوصف الذي ذكره الشارح يكون وجهه  
مائة واذا ربع يكون عشرة في عشرة فافهم (قوله وفي المدور بسته وثلاثين) أى بأن يكون دوره ستة وثلاثين  
ذراعا وقطره احد عشر ذراعا وخمس ذراع ومساحته أن تضرب نصف القطر وهو خمسة ونصف وعشر في نصف  
الدور وهو ثمانية عشر يكون مائة ذراع وأربعة أنحاس ذراع ٥١ سراج وما ذكره هو احد اقوال خمسة وفي  
الدر عن الظهيرية هو الصحيح وهو مبرهن عليه عند الحساب وللعلامة الشرنبلالى رسالة سماها الزهر النضر على  
الحوض المستدير أوضح فيها البرهان المذكور مع رتبة الاقوال ونخص ذلك في حاشيته على الدرر (قوله  
وربع وخسا) في بعض النسخ أو خسا بأولابا والواو هي الاصول بناء على الاختلاف في التعبير فان بعضهم كنوح  
افندى عبر بالربع وبعضهم كاشنرنبلاى في رسالته عبر بالنحس وهو الذى منى عليه في السراج حيث قال فان  
كان مثلثا فانه يعتبر أن يكون كل جانب منه خمسة عشر ذراعا وخمس ذراع حتى تبلغ مساحته مائة ذراع بأن  
تضرب احد جوانبه في نفسه فاصح اخذت ثلثه وعشره فهو مساحته يسانه أن تضرب خمسة عشر وخسا في  
نفسه يكون مائتين واحدتين وثلاثين وجزأ من خمسة وعشرين جزأ من ذراع فثلثه على التقريب سبعة وسبعون  
ذراعا وعشره على التقريب ثلاثة وعشرون فذلك مائة ذراع ونشئ قليل لا يبلغ عشرة ذراع ٥١ اقول وعلى  
التعبير بالربع يبلغ ذلك الشئ القليل نحو ربع ذراع فالتعبير بالنحس اولى كما لا يخفى فكان ينبغي للشارح الاقتصار  
عليه فافهم (قوله بذراع الكرياس) بالكسرى أى ثياب القطن وبأى مقداره (تنبيه) لم يذ كر مقدار العمق  
اشارة الى أنه لا تقدير فيه في ظاهر الرواية وهو الصحيح بدائع وصحح في الهداية أن يكون بحال لا ينصر  
بالاعتراف اى لا ينكشف وعليه الفتوى معراج وفي البحر الاول اوجه لما عرف من اصل ابى حنيفة ٥١  
وقيل أربع اصابع مفتوحة وقيل ما بلغ الكعب وقيل شبر وقيل ذراع وقيل ذراعان قهستانى (قوله  
لكنه يبلغ الخ) كأن يكون طوله خمسين وعرضه ذراعين مثلا فانه لو ربع صار عشرة في عشر (قوله جاز  
تيسيرا) أى جاز الوضوء منه بناء على نجاسة الماء المستعمل او المراد جاز وان وقعت فيه نجاسة وهذا أحد  
قولين وهو المختار كما في الدرر عن عيون المذاهب والظهيرية وصححه في المحيط والاختيار وغيرهما واختار  
في الفتح القول الآخر وصححه تليذه الشيخ فاسم لان مدار الكثرة على عدم خلوص النجاسة الى الجانب الآخر  
ولاشك في غلبة الخلو من جهة العرض ومثله لو كان له عمق بلاسعة اى بلا عرض ولا طول لان الاستعمال  
من السطح لا من العمق وأجاب في البحر بأن هذا وان كان الاوجه الا انهم وسعوا الامر على الناس وقالوا  
بالضم كما اشار اليه في التبيين بقوله تيسيرا على المسلمين ٥١ وطله بعضهم بأن اعتبار الطول لا ينصبه واعتبار  
العرض ينصبه فيبقى طاهرا على اصله للشك في نجاسته وغمامه في حاشية فوج افندى وبه فارق ماله عمق بلاسعة  
(قوله حتى يبلغ الاقل) أى واذا بلغ الاقل فوقع فيه نجاسة تجسب كافي المنية وتشمل النجاسة الماء المستعمل



على القول بنجاسته ولذا قال في البهروان نقص حتى صار أقل من عشرة في عشرة لا يتوضأ فيه ولكن يغتفر منه  
 ويتوضأ اه أما على القول بطهارته فهي مسألة التوضي من الساق وفيها الكلام المأثر فافهم ثم لو امتلأ  
 بعد وقوع النجاسة بقي نجسا وقبل لا منية ووجه الثاني غير ظاهر حلية قال في شرح المنية فالخامس أن  
 الماء إذا تنجس حال قلته لا يعود طاهرا بالكثرة وإن كان كثيرا قبل اتصاله بالنجاسة لا ينقص بها ولو نقص بعد  
 سقوطها فيه حتى صار قليلا فالمعتبر قلته وكثرته وقت اتصاله بالنجاسة سواء وردت عليه أو ورد عليها هذا هو  
 المختار اه وقوله أو ورد عليها بشرأى ما اختاره في الخلاصة والخاتمة من أن الماء إن دخل من مكان نجس أو  
 اتصل بالنجاسة شيئا فشيئا فهو نجس وإن دخل من مكان طاهر واجتمع حتى صار عشرين في عشر ثم اتصل  
 بالنجاسة لا ينقص (قوله ولو بعكسه) بأن كان أعلاه لا يبلغ عشرين في عشر وأسفله يبلغها (قوله حتى يبلغ العشر)  
 فإذا بلغها جاز وإن كان ما في أعلاه أكثر ما في أسفله أي مقداراً لا مساحة وفي البهروان السراج الهندي أنه  
 الأشبه اه أقول وكانهم لم يعتبروا حالة الوقوع هنا لأن ما في الأسفل في حكم حوض آخر بسبب كثرته  
 مساحة وأنه لو وقعت فيه النجاسة ابتداء لم تضره بخلاف المسألة الأولى تدبر وهذه بلغز فيها فيقال ماء كثير  
 وقعت فيه نجاسة تنجس ثم إذا قل طهر بقي ما لو وقعت فيه النجاسة ثم نقص في المسألة الأولى أو امتلأ في الثانية  
 قال ح لم أجده حكمه وأقول هذا عجيب فانه حيث حكمنا بطهارته ولم يعرض له ما ينجسه هل يتوهم  
 نجاسته نعم لو كانت النجاسة مرسية وكانت باقية فيه أو امتلأ قبل جفاف أعلى الحوض تنجس أما إذا كانت  
 غير مرسية أو مرسية وأخرجت منه أو امتلأ بعد ما حكم بطهارته جوارب أعلاه بالخفاف فلا إذا لم يقتضي  
 للنجاسة هذا ما ظهر لي (قوله ولو جرد ماؤه) أي ماء الحوض الكبير أي وجه الماء منه (قوله  
 فنقب) أي ولم تبلغ مساحة النقب عشرين في عشر (قوله منفصلاً عن الجرد) أي منفصلاً عنه غير متصل به  
 بحيث لو حرك فنقل (قوله وإن متصلاً) أي لا يجوز الوضوء منه وهو قول نصير والاسكاف وقال ابن المبارك  
 وأبو حفص الكبير لا بأس به وهذا أوسع والأول أحوط وقالوا إذا حرك موضع الثقب تحريكاً بلغا يعلم عنده  
 أن ما كان راكداً ذهب وهذا ماء جديد يجوز به خلاف اه بدائع وفي الخاتمة إن حرك الماء عند ادخال  
 كل عضو مرة جاز اه والظاهر أن القول الأول هو الأشبه كما مر عن السراج الهندي ثم رأيت في المنية  
 نصح بأن الفتوى عليه وفي الحلية أن هذا مبني على نجاسة الماء للستة عمل (قوله تنجس) أي موضع الثقب  
 دون المتسفل فلو تنقب في موضع آخر وأخذ الماء منه ووضعاً جاز كما في التارخانية (قوله لا لو وقع فيه الخ)  
 أي لا ينقص موضع الثقب لأن الموت يحصل غالباً بعد التسفل ولا مانع لكثرة لكن في تصوير المسألة بوقوع  
 الكلب نظر لتنجس الثقب بملافة الماء لقمة وأنفه ولذا صورها في المنية بوقوع الشاة وفي شرحها إذا علم أن الموت  
 حصل في الثقب قبل التسفل منه أو كان الحيوان الواقع متنجساً يتنجس ما في الثقب (قوله بمجرد جريانه) أي  
 بأن يدخل من جانب ويخرج من آخر حال دخوله وإن قل الخارج بجر قال ابن الشحنة لأنه صار جارياً حقيقة  
 وبخروج بعضه وقع الشك في بقاء النجاسة فلا يتبع مع الشك اه وقيل لا يظهر حتى يخرج قدر ما فيه وقيل  
 ثلاثة أمثاله بجر فلو خرج بلا دخول كأن ثقب منه ثقب فليس بجار ولا يلزم أن يكون الحوض ممتلئاً في أول  
 وقت الدخول لأنه إذا كان ناقصاً دخل الماء حتى امتلأ وخرج بعضه طهر أيضاً كالأول إن كان ابتداءً ممتلئاً ماء نجسا  
 كما حققه في الحلية وذكر فيها أن الخارج من الحوض نجس قبل الحكم عليه بالطهارة اه أقول هو ظاهر على  
 القولين الأخيرين لأنه قبل خروج المثل أو ثلاثة الأمثال لم يحكم بطهارة الحوض فيظهر كون الخارج نجسا  
 وأما على القول المختار فقد حكم بالطهارة بمجرد الخروج فيكون الخارج طاهراً تأمل ثم رأيت في الظهيرية ونصه  
 والعصبي أنه بطهر وإن لم يخرج مثل ما فيه وإن رفع إنسان من ذلك الماء الذي خرج ووضعاً به جاز اه فله  
 الحمد لكن في الظهيرية أيضاً حوض نجس امتلأ ماءً وفار ماؤه على جوانبه وجف جوانبه لا يظهر وقيل يظهر  
 اه وفيه أو لو امتلأ فتشرب الماء في جوانبه لا يظهر ما لم يخرج الماء من جانب آخر اه وفي الخلاصة المختار  
 أنه يظهر وإن لم يخرج مثل ما فيه فلو امتلأ الحوض وخرج من جانب الشط على وجهه الجريان حتى بلغ المشجرة  
 يظهر ما قدر ذراعاً أو ذراعين فلا اه فليتأمل (قوله وكذا البر والحوض الحام) أي يظهر إن من النجاسة  
 بمجرد الجريان وكذا ما في حكمه من الغرف المتدارك كما مر (تنبيه) هل يلحق نحو القصعة بالحوض فإذا كان

ولو بعكسه فوقع فيه نجس لم يجز  
 حتى يبلغ العشر ولو جرد ماؤه  
 فنقب إن الماء منفصلاً عن الجرد  
 جاز لأنه كالسقف وإن متصلاً  
 لأنه كالقصعة حتى لو وقع فيه كلب  
 تنجس لا لو وقع فيه فمات تسفله  
 ثم اختار طهارة المتنجس بمجرد  
 جريانه وكذا البر وحوض الحام  
 هذا وفي القهستاني

مطلب  
 يطهر الحوض بمجرد الجريان

مطلب  
 في الجباق نحو القصعة بالحوض

فيهما ماء نجس ثم دخل فيهما ماء جار حتى طفق من جوانبها هل تطهر هي والماء الذي فيها كالحوض أم لا لعدم  
الضرورة في غسلها لو قف فيه مدة ثم رأيت في خزانه القضاى اذا قدم ماء الحوض فأخذ منه بالقصعة  
وأمسكها تحت الانبوب فدخل الماء وسال ماء القصعة فتوضأ به لا يجوز اه وفي الظهيرية في مسألة الحوض  
لو خرج من جانب آخر لا يطهر ما لم يخرج مثل ما فيه ثلاث مرات كك القصعة عند بعضهم والصحيح انه  
يطهر وان لم يخرج مثل ما فيه اه فالتظاهر أن ما في الخزانة مبنى على خلاف الصحيح يؤيده ما في البدائع  
بعد حكايته الاقوال الثلاثة في جريان الحوض حيث قال مانصه وعلى هذا حوض الحمام والاوانى اذا تنجس  
اه ومقتضاه انه على القول الصحيح تطهر الاوانى أيضا بمجرد الجريان وقد علق في البدائع هذا القول بأنه صار  
ماء جاريا ولم نستيقن ببقاء النجاسة فيه فانضج الحكم ولله الحمد وبقي شيء آخر سئلت عنه وهو أن دلوا تنجس فأفرغ  
فيه رجل ماء حتى امتلأ وسال من جوانبها هل يطهر بمجرد ذلك أم لا والذي يظهر لي الطهارة أخذنا ما ذكرناه هنا  
وبما مر من أنه لا يشترط أن يكون الجريان بعدد وما يقال انه لا يعتد في العرف جاريا ممنوع لما مر من أنه لو سال دم  
رجله مع العصير لا ينجس وكذا ما ذكره الشارح بعده من انه لو حفر نهر من حوض صغير أو صب الماء  
في طرف الميزاب الخ وكذا ما ذكرناه هناك عن الخزانة والخزيرة من المسائل فكل هذا اعتبروه جاريا فكذا هنا  
وأخبرني شيخنا حفظه الله تعالى أن بعض أهل عصره في حلب أفتى بذلك حتى في المائعات وانهم أنكروا عليه ذلك  
وأقول مسألة العصير تشهد لما أفتى به وقد مر أن حكم سائر المائعات كالماء في الاصح فالجواب أن ذلك له شواهد  
كثيرة فمن أنكره وأدعى خلافه يحتاج الى اثبات مدة عاه بنقل صريح لا بمجرد أنه لو كان كذلك لذكره في تطهير  
المائعات كالزيت ونحوه على أفتى رأيت بعد ذلك في القهستاني أول فصل النجاسات ما يدل عليه حيث ذكر  
أن المائع كالماء واللبس وغيرهما طهارته اما باجرانه مع جنسه تحتلطا به كما روى عن محمد كما في التمر تاشي  
واما بالخلط مع الماء كما اذا جعل الدهن في الخساية ثم صب فيه ماء مثله وحرك ثم ترك حتى يعلو وثقب اسفلها حتى  
يخرج الماء هكذا يفضل ثلاثا فانه يطهر كما في الزاهدى الخ فهذا صريح بأنه يطهر بالاجراء نظير ما قدمناه عن  
الخزانة وغيرها من انه لو أجرى ماء اياه من احدهما تنجس في الارض او صبها من علو فاختلفا طهرا بمنزلة ماء  
جار نم على ما قدمناه عن الخلاصة من تخصيص الجريان بأن يكون اكثر من ذراع او ذراعين يتقيد بذلك  
هنا لكنه مخالف لاطلاقهم من طهارة الحوض بمجرد الجريان هذا ما ظهر لفكرى السقيم وفوق كل ذى علم عليم  
(قوله والمختار ذراع الكرياس) وفي الهداية أن عليه الفتوى واختاره في الدرر والظهيرية والخلاصة والخزانة  
قال في البحر وفي الخساية وغيرها ذراع المساحة وهو سبع قبضات فوق كل قبضة اصبع قائمة وفي المحيط  
والكافي انه يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم قال في النهر وهو الانسب قلت لكن رده في شرح المنية بأن المقصود  
من هذا التقدير غلبة الظن بعدم خلوص النجاسة وذلك لا يختلف باختلاف الازمنة والامكنة (قوله وهو  
سبع قبضات فقط) أى بلا اصبع قائمة وهذا ما في الوالوجية وفي البحر أن في كثير من الكتب انه ست قبضات ليس  
فوق كل قبضة اصبع قائمة فهو أربع وعشرون اصبع بعدد حروف لاله الا الله محمد رسول الله والمراد بالاصبع  
القائمة ارتفاع الاجسام كما في غاية البيان اه والمراد بالقبضة اربع اصابع مضمومة فوح اقول وهو قريب  
من ذراع البدل لانه ست قبضات ونحو ذلك شبران (قوله فيكون ثمانيا في ثمان) كانه نقل ذلك عن القهستاني  
ولم يضمنه وصوابه فيكون عشر في ثمان ويان ذلك أن القبضة اربع اصابع واذا كان ذراع زمانهم ثمان قبضات  
وثلاث اصابع يكون خمسا وثلاثين اصبعًا واذا ضربت العشر في ثمان بذلك الذراع تبلغ ثمانين فاضربها في خمس  
وثلاثين تبلغ الفين وثمانمائة اصبع وهي مقدار عشر في عشر بذراع الكرياس المقدّر سبع قبضات لان الذراع  
حينئذ ثمانية وعشرون اصبعًا والعشر في عشر مائة فاذا ضربت ثمانية وعشرين في مائة تبلغ ذلك المقدار وأما على  
ما قاله الشارح فلا تبلغ ذلك لانك اذا ضربت ثمانيا في ثمان تبلغ اربعا وستين فاذا ضربت ثمانيا في خمس وثلاثين تبلغ  
الفين ومائتين وأربعين اصبعًا وذلك ثمانون ذراعًا بذراع الكرياس والمطلوب مائة فالصواب ما قلناه فافهم (قوله  
ولو حكى الخ) تكرر مع قوله ولوله طول لاعرض الخ ط (قوله عمقها) بالفتح وبالضم وبضمين قعر البر ونحوها  
قاموس (قوله في الاصح) ذكره في المجتبى والتمرنائى والايضاح والمبني وعزاء في القنية الى شرح صدر القضاة  
وجمع التقاريق وهو متوغل في الاغراب مخالف لما أطلقه جمهور الاصحاب كما في شرح الوهبانية (قوله وحينئذ)

قوله وبقي شيء الخ اقول رأيت بعد  
كأني لهذا المثل في حاشية  
الاشباه والنظائر في آخر الفن  
الاول للعلامة الكفيري التي  
تلقاها عن شيخه الشيخ المصطفى  
الحائلي مفتي دمشق مانصه مسألة  
اذا كان في الكوز ماء متنجس  
فصب عليه ماء طاهر حتى جرى الماء  
من الانبوب بحيث يعد جريا ولم  
يتغير الماء فانه يحكم بطهارته اه  
منه

والمختار ذراع الكرياس وهو سبع  
قبضات فقط فيكون ثمانيا في ثمان  
بذراع زمان ثمان قبضات وثلاث  
اصابع على القول المفتى به بالعشر  
أى ولو حكى كليم ماله طول بلا  
عرض في الاصح وكذا بترعمقها  
مشرقي الاصح وحينئذ فلو ماؤها

مطلبه  
في مقدار الذراع وتعيينه

بقدر العشر لم يقبس كما في المنية  
وحينئذ فعمق خمس أصابع تقريبا  
ثلاثة آلاف وثلاثة وثمانين  
من الماء الصافي ويسعه غدركل  
ضلع منه طولا وعرضا وعما  
ذراعان وثلاثة أرباع ذراع  
ونصف اصبع تقريبا كل ذراع  
اربع وعشرون اصبعاً اه قلت  
وفيه كلام اذ المعقد عدم اعتبار  
العمق وحده فتبصر (ولا يجوز  
بماء بالمدة (زال طبعه) وهو  
السيلان والارواء والانبات  
(ب) سبب (طبع كرق) وماء باقلاء  
الاجما قصده التظيف كاشنان  
وصابون فيجوز ان يبق رفته (او)  
بماء (استعمل لاجل (قربة)  
أي ثواب ولومع رفع حدث او من  
ميز أو حائض لعادة عبادة او غسل  
ميت او يد لا كل او منه بنية السنة  
مجهش

الماء المستعمل

طلب  
في تفسير القربة والثواب

أي اذا اعتبر العمق بلاسعة (قوله بقدر العشر) أي بقدر المربع الذي هو عشر في عشر (قوله وحينئذ)  
الاولى حذفه لا غناء ما قبله عنه (قوله فعمق الخ) حاصله انه اذا كان غدركل في عشر عمقه خمس أصابع  
تقريباً كان ماؤه ثلاثة آلاف الخ وقد مرنا الاقوال في مقدار العمق وليس فيها قول بتقديره بخمس أصابع  
(قوله وثلاثمائة) في بعض النسخ وثمانمائة والموافق لما في القهستاني الاول (قوله منا) قال في  
القاموس المن كيل او ميزان او رطلان كلنا نجمة أمنان وجمع المنا أمناء والرطل بالفتح وبكسر اثنا عشرة اوقية  
والاوقية اربعون درهما (قوله فعمق خمس أصابع الخ) الاولى اعتباره بالاربع لانه المنقول كما تقدمناه  
عن القهستاني ولانه اسهل وعليه فيبلغ في المربع ما طوله وعرضه وعمقه ذراعان ونصف ذراع واصبع وثلاث  
اصبع وفي المثلث ما طوله وعرضه ثلاثة اذرع وخمسة أسداس ذراع وعمقه ذراعان ونصف ذراع واصبع وثلاث  
اصبع وفي المدور ما قطره وعمقه ذراعان واحدى وعشرون اصبعاً وخمسة أسداس اصبع ووزن ذلك الماء  
بالقل سبعة عشر قلة وثلاث خمس قلة والقلة مائتان وخمسون رطلا بالعراق كل رطل مائة وثمانية وعشرون  
درهما وأربعة أسباع درهم وجملة ذلك بالرطل الشامي في زماننا سبعة مائة رطل واحد وستون رطلا وعشرون اوق  
واحد وخمسون درهما وثلاثة أسباع درهم كل رطل سبعة مائة درهم وعشرون درهما (قوله زال طبعه) أي  
وصفه الذي خلقه الله تعالى عليه ط (قوله والانبات) اقتصر الوائي عليه لاستلزامه الارواء دون العكس  
فان الاشربة تروى ولا تنبت والماء الملح طبعه الانبات لانه عدم منه لعارض كالماء الحار ط (قوله بسبب  
طبخ) أي بغيره فبغير تدخين الماء بدون خلط لا يسمى طبخاً ط عن ابي السعود أي لان الطبخ هو الانضاج  
استواء قاموس (قوله وماء باقلاء) أي قول وهو مخفف مع المدومشد ويخفف مع القصير كما في القاموس  
ورسم الاول بالالف والثاني بالياء (قوله ان يبق رفته) أما لو صار كالسويق المخلوط فلا زال اسم الماء عنه  
كما تقدمناه عن الهداية (قوله او بماء استعمل الخ) أعلم أن الكلام في الماء المستعمل يقع في اربعة مواضع  
الاول في سببه وقد اشار اليه بقوله لقربة اورفع حدث الثاني في وقت ثبوته وقد اشار اليه بقوله اذا استقر في مكان  
الثالث في صفته وقد بينها بقوله طاهر الرابع في حكمه وقد بينه بقوله لا مطهر اه بجر (قوله أي ثواب)  
قد مرنا في سنن الوضوء أن القربة فعل ما يشاب عليه بعد معرفة من يتقرب اليه وان لم يتوقف على نية كالوقوف  
والعق وفي البحر عن شرح النقاية انها ما تعلق به حكم شرعي وهو استحقاق الثواب اه وفي شرح الاشياء  
للبري قال علماؤنا ثواب العمل في الاخرى عبارة عما اوجبه الله للعبد جزاء لعمله فتفسير الشارح القربة بالثواب  
من تفسير الشيء بحكمه وهو شائع في كلامهم كما مر وهو المتبادر من تعبير المصنف بلام التعليل أي لاجل نيل قربة  
نم لو قال المصنف في قربة لتعين تفسيرها بالفعل فافهم (قوله ولومع رفع حدث) بشربه وبقوله الاتي ولومع قربة  
الى أن أوفى قوله اورفع حدث مانعة الخ لولا مانعة الجمع لان القربة ورفع الحدث قد يجتمعان وقد ينفرد كل منهما  
عن الآخر كما سيظهر فينبهنا عموم وخصوص وجهي (قوله او من ميز) أي اذا توضأ يريد به التطهير كما في  
الحنفية وهو معلوم من سياق الكلام وظاهره أنه لو لم يرد به ذلك لم يصير مستعملاً تأمل (قوله او حائض الخ)  
قال في النهر قالوا بوضوء الحائض يصير مستعملاً لانه يستحب لها الوضوء لكل فريضة وأن تجلس في مصلاها  
قدرها كبلاتنسي عاداتها ومقتضى كلامهم اختصاص ذلك بالفرضة وينبغي أن يقال لو وضأت لتعبد عادي  
او صلاة ضحي وجلست في مصلاها أن يصير مستعملاً ولم أره لهم اه وأقره الرمي وغيره ووجهه ظاهر فلذا  
جزم به الشارح فأطلق العبادة تبعاً لجامع الفتاوى فانه قال يستحب لها أن تتوضأ في وقت الصلاة وتجلس  
في مسجد ها تسبح وتهلل مقداراً اذا تلات تزول عادة العبادة (قوله او غسل ميت) معطوف على رفع حدث  
وكون غسلاته مستعملة هو الاصح وانما اطلق محمد نجاسة لانها لا تخلو عن النجاسة غالباً بجر أقول قد  
يقال انه مبني على ما هو قول العامة واعقده في البدائع من أن نجاسة الميت نجاسة خبث لانه حيوان دموي  
لان نجاسة حدث وعليه فلا حاجة الى تأويل كلام محمد وسنوضحه في اول فصل البئر ويجوز عطفه على ميز أي  
ولوم من اجل غسل ميت لانه يندب الوضوء من غسل الميت كما مر (قوله بنية السنة) قيد به في البحر اخذاً  
من قول المحيط لانه اتمام به قربة لانه سنة اه قال في النهر وعليه فينبغي اشتراطه في كل سنة كفصل  
القم والاتف ونحوهما وفي ذلك تردد اه قال الرمي ولا ترد فيه حتى لو لم يكن جنباً وقصد بغسل القم



والألف ونحوهما مجرد التنظيف لا إقامة القربة لا يصير مستعملا (قوله أو لاجل رفع حدث) مفاد اللام  
 أنه قصد رفع الحدث فيكون قربة أي ضامع أن المراد ما هو أهم كما أفاده الشارح بقوله ولو مع قربة فكان الأولى أن  
 يقول أو في رفع حدث تأمل (قوله كوضوء محدث) فإنه إن كان منوياً اجتمع فيه الإحرام والاكال وكان  
 للتبريد دفع الحدث فقط (قوله ولوليتبرّد) قيل فيه خلاف محمد بن علي أنه لا يستعمل عنده إلا إقامة القربة  
 أخذاً من قوله فيما لو انفس في البئر لطلب الدلو بأن الماء طهور قال السرخسي والصحيح عنده استعماله  
 بإزالة الحدث لا للضرورة كسألة البئر ونماه في البحر (قوله فلو توضأ متوضي الخ) يحتز قول المصنف  
 لاجل قربة أو رفع حدث لكن أورد أن تعليم الوضوء قربة فينبغي أن يصير الماء مستعملاً وأجاب في البحر وتبعه  
 في التبريد وغيره بأن التوضي نفسه ليس قربة بل التعليم وهو أمر خارج عنه ولذا يحصل بالقول (قوله أو لطين)  
 أي ونحوه كوضع لعدم إزالة الحدث وإقامة القربة وكذا لو وصلت شعراً حتى يذوّبها ففصلته لم يصير  
 مستعملاً لأنه لم يبق له حكم البدن بخلاف ما لو غسل راس مقتول قد بان منه وتماه في البحر (فائدة) قال  
 سيدي عبد الغني الظاهر أن المحدث تكفيه غسلة واحدة عن الطين ونحوه وعن الحدث بخلاف نجاسة  
 كما قد مناه (قوله بلاينة قربة) بأن أراد الزيادة على الوضوء الأول وفيه اختلاف المشايخ أما لو أراد بها  
 ابتداء الوضوء صار مستعملاً بدائع أي إذا كان بعد الفراغ من الوضوء الأول والاصكان بدعة كما مر  
 في محله فلا يصير الماء مستعملاً وهذا أيضاً إذا اختلف المجلس والأفلا لأنه مكروه بحر لكن قد مناه أن المكروه  
 تكراره في مجلس مراراً (قوله نحو نخل) أي عاين من أعضاء الوضوء وهو محدث لاجنب وقيل  
 يصير مستعملاً بناء على القول بجلول الحدث الأصغر بكمال البدن وغسل الأعضاء رافع عن الكل تحقيفا  
 والراجح خلافه أفاده في التبريد وأفاد سيدي عبد الغني أن الظاهر أن المراد بأعضاء الوضوء ما يشمل المسنونة  
 مع نية فعل السنة تأمل (قوله أو ثوب طاهر) أي ونحوه من الجامدات كالقدور والقصاص والخمار قهستاناً  
 (قوله أو دابة تؤكل) كذا في البحر عن المبتني قال سيدي عبد الغني وتقييده بالأكولة فيه نظر لأن غيرها  
 كذلك لا تنجس الماء ولا تسلب طهوريته كالجار والقارعة وسباع البهائم التي لم يصل الماء إلى فمها اه وذكّر  
 الرحيّ نخوه (قوله أو لاجل إسقاط فرض) فيه ما في قوله أو لاجل رفع حدث وهذا سبب ثالث للاستعمال  
 زاده في الفتح أخذ من مسألة الحب المذكورة ومن تعليلها المنقول عن الإمام بسقوط الفرض لأنه ليس بقربة  
 لعدم النية ولا رفع حدث لعدم تجزئته كما يأتي (قوله هو الأصل في الاستعمال) أي هو الأصل الذي بني عليه  
 الحكم بتدنس الماء قال في الفتح لأن المعلوم من جهة الشارع أن الآلة التي تسقط الفرض وتقام بها القربة  
 تتدنس كمال الزكاة تدنس باسقاط الفرض حتى جعل من الأوساخ ثم قال بعده والذي نعتله أن كلاماً من التقرب  
 والاسقاط مؤثر في التغيير ألا ترى أنه انفرد وصف التقرب في صدقة التطوع وأثر التغيير حتى حرمت على النبي  
 صلى الله عليه وسلم ففرقنا أن كلا أثر تغييرا شريها اه أقول ومقتضاه أن القربة أصل أيضاً بخلاف رفع الحدث  
 لأنه لا يتحقق إلا في ضمن القربة واسقاط الفرض أو في ضمنها فكان فرعاً وبهذا ظهر أنه يستغنى بهما عنه  
 فيكون المؤثر في الاستعمال الإصلا فبقا هو ما استعمل في قربة سواء كان معها رفع حدث أو إسقاط  
 فرض أو لا ولا وفي إسقاط فرض سواء كان معه قربة أو رفع حدث أو لا وهذا ما ظهر من فيض الفتح  
 العليم فاعتمه (قوله بأن يغسل) أي المحدث والجنب بعض أعضائه أي التي يجب غسلها احترازاً عن غسل  
 المحدث فهو النخل كما مر ثم الظاهر أنه أراد الغسل بنية رفع الحدث ليغير قوله أو يدخل يده الخ قال في البرازية  
 وإن أدخل الكف للغسل فسد تأمل ثم في الخلاصة وغيرها إن كان أصبعاً أو أكثر دون الكف لا يضر قال في الفتح  
 ولا يخلو من حاجته إلى تأمل وجهه (قوله في حب) بالمهمة الجزرة والضميمة منها قاموس (قوله لغير  
 اغتراف) بل للتبريد أو غسل يده من طين أو عجين فلو قصد الاغتراف ونحوه كاستخراج كوز لم يصير مستعملاً  
 للضرورة (قوله فإنه يصير مستعملاً) المراد أن ما اتصل بالعضو وافصل عنه مستعمل على ما مر وبأن (قوله  
 لسقوط الفرض) أي فلا يلزمه إعادة غسل ذلك العضو عند غسل بقية الأعضاء وهذا التعليل منقول عن  
 الإمام كما مر فلا يقال إن العلة زوال الحدث زوالاً موقوفاً كذا في البحر على أن الأصل التعليل بما هو الأصل وقد  
 علمت أن زوال الحدث فرع (قوله وإن لم يزل الخ) كان الأولى إسقاط إن وزيادة أنه لم توجد نية القربة كما فعل

(أو لاجل رفع حدث) ولو مع  
 قربة كوضوء محدث ولوليتبرّد فلو  
 توضأ متوضي تبرّد أو تعليم أو  
 لطين يده لم يصير مستعملاً اتفاقاً  
 كزيادة على الثلاث بلاينة قربة  
 وكفّل نحو نخل أو ثوب طاهر  
 أو دابة تؤكل (أو لاجل إسقاط  
 فرض) هو الأصل في الاستعمال  
 كما أنه عليه الكمال بأن يغسل بعض  
 أعضائه أو يدخل يده أو رجله  
 في حب لغير اغتراف ونحوه فإنه  
 يصير مستعملاً لسقوط الفرض  
 اتفاقاً وإن لم يزل حدث عضوه

في البحر ليكون سببا لوجه زيادة هذا السبب الثالث وأنه لا يفي عنه ما قبله من السببين كما قدمناه وما في التبر  
من انه انما تتم زيادته بتقدير ان اسقاط الفرض لا ثواب فيه والا كان قربة اعترضه ط بأن اسقاط الفرض  
لا يتوقف على النية ولا ثواب بدونها فكيف يمكن أن يكون قربة (قوله جنباته) أي جنباته العضو المفصول  
في صورة الحدث الاكبر (قوله ما لم يتم) أي ما لم يغسل بقية الاعضاء (قوله على الملقد) قال الشيخ  
قاسم في حواشي المجمع الحدث يقال بعينين بمعنى المانعة الشرعية عما لا يحل بدون الطهارة وهذا لا يجوز أبلا  
خلاف عند أبي حنيفة وصاحبيه وبمعنى النجاسة الحسنة وهذا لا يجوز أبوتوا وارتفاعا بلا خلاف أيضا  
وصيرورة الماء مستعملا بازالة الثانية اه اقول والظاهر أنه اراد بجزي الثاني ثبوتها كافي الحدث الاصغر  
بالنسبة للاكبر فانه يحل بعض أعضاء البدن وفي عدم تجزئ الاقل بلا خلاف نظر لما قدمه الشارح من الخلاف  
في جواز القراءة ومس المصحف بعد غسل القدم واليد تأمل (قوله وينبغي أن يزداد سنة) فيه أن السنة  
لا تقام الا بنية فيدخل في قوله لاجل قربة وان قصد بغسل نحو القدم واليد مجرد التنظيف لم يصير مستعملا  
كما مر عن الرمي فلم توجد السنة ثم رأيت في حاشية ح ثم قال وكأنه الى هذا اشار بقوله فتأمل (قوله  
وقيل اذا استقر) أي بشرط أن يستقر في مكان من أرض او كف او ثوب ويسكن عن التحرك وحذفه لانه اراد  
بالاستقرار التام منه وهذا قول طائفة من مشايخ بلخ واختاره نفع الاسلام وغيره وفي الخلاصة وغيره انه  
الختار الا أن العامة على الاول وهو الاصح وأثر الخلاف يظهر فيما لو انفصل فسقط على انسان فأجراه عليه  
صح على الثاني لا الاول نهر قلت وقد مر أن أعضاء الغسل كعضو واحد ولو انفصل منه فسقط على عضو  
آخر من أعضاء الغسل فأجراه عليه صح على القولين (قوله ورجع الحرج) لانه لو قيل باستعماله بالانفصال فقط  
لتجس ثوب المتوضي على القول بنجاسة الماء المستعمل وفيه حرج عظيم كافي غاية البيان (قوله عفوا اتفاقا)  
أي لا مواخذة فيه حتى عند المسائل بالنجاسة للضرورة كما في البدائع وغيرها (قوله وهو طاهر الخ) رواه  
محمد عن الامام وهذه الرواية هي المشهورة عنه واختارها المحققون قالوا عليها الفتوى لافرق في ذلك بين الجنب  
والمحدث واستثنى الجنب في التجسس الا أن الاطلاق اولى وعنه التخفيف والتغليظ ومشايخ العراق نفوا  
الخلاف وقالوا انه طاهر عند الكل وقد قال في المجتبى صحت الرواية عن الكل انه طاهر غير طهور فالاشتغال  
بتوجيه التغليظ والتخفيف عما لا جدوى له نهر وقد أطال في البحر في توجيه هذه الروايات ورجع القول  
بالنجاسة من جهة الدليل لقوته (قوله وهو الطاهر) كذا في الذخيرة أي ظاهر الرواية وعن مخرج بأن  
رواية الطهارة ظاهر الرواية وعليها الفتوى في الكافي والمصنعي كافي شرح الشيخ اسماعيل (قوله لكن الخ)  
دفع لما قد يتوهم من عدم كراهة شربه على رواية الطهارة ومثل الشرب المتوضي في المسجد في غير ما اعتدله  
وفي البحر عن الخانية لوضا في انه في المسجد جاز عندهم (قوله وعلى) متعلق بذكره محذوف ما عطف على  
يكره المذكور (قوله تحريما) قال في البحر ولا يخفى أن الكراهة على رواية الطهارة أما على رواية النجاسة  
فحرام لقوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث والنجس منها اه وأجاب الشارح تبعا للثبوت وأقره الرمي بحمل  
الكراهة على التحريم لان المطلق منها ينصرف اليها قلت ويؤيده أن نجاسة المستعمل على القول بها غير  
قطعية ولذا عبروا بالكراهة في لحم الحمار ونحوه (فرع) الماء اذا وقعت فيه نجاسة فان تغير وصفه لم يجز الاتخاذ به  
بحال والاجاز كبل الطين وسقى الدواب بجر عن الخلاصة (قوله ليس بطهور) أي ليس بمطهر (قوله  
على الراجح) مرتبط بقوله بل نجست أي نجاسة حقيقية فانه يجوز ازالته بغير الماء المطلق من المائعات خلافا لمحمد  
(قوله فرع الخ) هذا ما عبر عنه في الكثر وغيره بقوله ومسألة البئر يحط فاشار بالجم الى ما قال الامام ان الرجل  
والماء نجسان وبالحاء الى ما قال الثاني انه سباحا لهما وبالحاء الى ما قال الثالث من طهارتهما ثم اختلف  
التعصيص في نجاسة الرجل على الاول فصيل للجنابة فلا يقرأ القرآن وقيل نجاسة الماء المستعمل غير أن اغسل  
فاه واستظهره في الخانية قلت ومبني الاول على تجسس الماء لسقوط فرض الغسل عن بعض الاعضاء بأول  
الملافة قبل تمام الانقماش والثاني على انه بعد الخروج من الجنابة كما يفيد ما في البحر عن الخانية وشروح  
الهداية وينبغي على الاول أن تكون النجاسة نجاسة الماء أيضا لا الجنابة فقط تأمل ومبني قول الثاني على  
اثره في الصب في الخروج من الجنابة في غير الماء الجاري وما في حكمه ومبني قول الثالث على عدم اشتراطه

او جنباته ما لم يتم لعدم تجزئها  
فروا لا وثبوتنا على المعتقد قلت وينبغي  
أن يزداد سنة ليعم المضمضة  
والاستنشاق فتأمل (اذا انفصل  
عن عضو وان لم يستقر) في شيء  
على المذهب وقيل اذا استقر ورجع  
للحرج ورد بأن ما يصيب مسند بل  
المتوضي وثبابه عفوا اتفاقا وان  
كرر (وهو طاهر) ولو من جنب  
وهو الطاهر لكن يكره شربه والجنب  
به تنزيها للاستعداد وروى رواية  
نجاسته تحريما (و) حكمه أنه  
(ليس بطهور) لحدث بل نجست  
على الراجح المعتقد (فرع)

قوله في الكافي الخ هكذا يحطه  
ولعل الاولى أن يقول صاحب  
الكافي الخ أو نحو ذلك تأمل اه  
معصمه

مطلب  
مسألة البئر يحط

ولم يصير الماء مستعملاً للضرورة كذا قرره في البحر وغيره (قوله في محدث) أي حدثاً أصغراً أو أكبر جنابة  
 أو حيضاً أو نفاساً بعد انقطاعهما ما قبل الانقطاع وليس على أعضائهما نجاسة فهما كالطاهر إذا انقضى التبرّد  
 لعدم خروجهما من الحيض فلا يصير الماء مستعملاً بغير عن الخبائث والخلصة وتماه في ح (قوله  
 في بئر) أي دون عشرين في عشر ح أي وليست جارية (قوله لدلو) أي لاستخراجها وقيد به لأنه لو كان  
 للاغتسال صار مستعملاً اتفاقاً قال في النهر أي بين الإمام والثالث لما تزم من اشتراط الصب على قول الثاني  
 اه وذكره في البحر بحثاً أقول والطاهر أن اشتراط الصب على قول الثاني عند عدم النية لقيامه مقامها  
 كما يدل عليه ما يأتي من نصريحه بقيام التذلل مقامها قدبر (قوله أو تبرّد) تبع في ذكره صاحب البحر  
 والنهر بناءً على ما قبل أنه عند محذور لا يصير الماء مستعملاً بالنية القريبة وقدّمنا أن ذلك خلاف الصحيح عنده  
 وأن عدم الاستعمال في مسألة البئر عنده هي الضرورة ولا ضرورة في التبرّد فإذا اقتصر في الهداية على قوله  
 اطلب الدلو (قوله مستحباً بالماء) قيد به لأنه لو كان بالاجبار تنجس كل الماء اتفاقاً كما في البرازية  
 نهر قلت وفي دعوى الاتفاق نظر فقد نقل في التارخانية اختلاف التصحيح في التنجيس وعدمه أي بناءً على  
 أن الجبر مخفف أو مطهر ورجح في الفتح الثاني نعم الذي في أكثر الكتب ترجيح الأول كما أفاده في تنوير البصائر وتمام  
 الكلام عليه سيأتي في فصل الاستنباط إن شاء الله تعالى (قوله ولا تنجس عليه) عطف عام على خاص فلو كان  
 على يده أو ثوبه نجاسة تنجس الماء اتفاقاً (قوله ولم ينو) أي الاغتسال فلو نواه صار مستعملاً بالاتفاق  
 إلا في قول زفر سراج وهذا ويؤيد لما قدمناه من أنه عند الثاني مستعمل أيضاً والمراد أنه لم ينو بعد انقضاء  
 في الماء فلا ينافي قوله لدلو أفاده ط (قوله ولم يتدلك) كذا في المحيط والخلصة وظاهره أنه لو نزل للدلو وتدلّك  
 في الماء صار مستعملاً اتفاقاً لأن التدلك فعل منه قائم مقام النية فصار كما لو نزل للاغتسال بغيره ونهر قننه  
 وقيد به في شرح النية الصغير بما إذا لم يكن تدلكه لازالة الوسخ (قوله والاصح الخ) هذا القول غير الأقوال  
 الثلاثة المارة المرموز إليها بجملة ذكره في الهداية زرواية عن الإمام قال في البحر وعن أبي حنيفة أن الرجل  
 طاهر لأن الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال من العضو قال الزيلعي والهندي وغيرهما تبعاً  
 لصاحب الهداية وهذه الرواية أوفق الروايات أي للقياس وفي فتح القدير وشرح المجمع أنها الرواية المعصية ثم قال  
 في البحر فعلم أن المذهب المختار في هذه المسألة أن الرجل طاهر والماء طاهر غير مطهوراً ما كون الرجل طاهراً  
 فقد علمت تصحيحه وأما كون الماء المستعمل كذلك على الصحيح فقد علمته أيضاً بما قدمناه اه ومثله في الحلبة  
 وبه علم أن هذا ليس قول محمد لأن عنده لا يصير الماء مستعملاً للضرورة كما تروى وأما الإمام فلم يعتبر الضرورة  
 هنا بل حكم باستعماله لسقوط الفرض كما تقدم تقريره ولو اعتبر الضرورة لم يقع الخلاف المرء وزله نعم ذكر  
 في البحر عن الجرجاني أنه أنكر الخلاف إذ لا نص فيه وأنه لا يصير مستعملاً كما لو اغترف الماء بكفه للضرورة  
 بلا خلاف أقول وهو خلاف المشهور في كتب المذهب من إثبات الخلاف ومن أن الذي اعتبر الضرورة هو محمد  
 فقط وكان غيره لم يعتبره لندرة الاحتياج إلى الانغماس بخلاف الاحتياج إلى الاعتراف باليد فافهم (قوله  
 والمراد الخ) صرح به في الحلبة والبحر والنهر هذه العلامة المقدسة في شرح نظم الكثر بأنه تأويل بعيد جداً  
 وقوله على ما مر أي من أنه لا فرق بين الملقى والملاق وهذه مسألة الفساق وقد علمت ما فيها من المعتزل العظيم  
 بين العلماء المتأخرين (قوله وكل أهاب الخ) الأهاب بالكسر اسم للجلد قبل أن يدبغ من مأ كول أو غيره جمعه  
 أهاب بضمة ين ككتاب وكتب فإذا دبغ سمى ادبماً وصر ما وجرا باباً كما في النهاية وإنما ذكر المصنف الدباغة في بحث المياه  
 وإن كان المناسب ذكرها في تطهير النجاسات استطراداً أما الصلوح الأهاب بعد دبغه أن يكون وعاء للمياه كما في النهر  
 وغيره واليه أشار الشارح بقوله ويتوضأ منه أولان الدبغ مطهر في الجملة كما في القهستاني أولاً في قوة  
 قولنا يجوز الوضوء بما وقع فيه أهاب دبغ كما نقل عن حواشي عصام (قوله ومثله المثانة والكروش) المثانة  
 موضع البول والكروش بالكسر وكشف لكل مجتزئ بمنزلة المعدة للإنسان قاموس ومثله الأمعاء وفي البحر  
 عن التبيين أصل أمعاء شاة ميتة فصل في وهي معه جازلانه يتخذ منها الاوتار وهو كالديباغ وكذلك لو دبغ المثانة  
 فجعل فيها لبن جاز وكذلك الكروش إن كان يتدر على أصله وقال أبو يوسف في الأملاء أنه لا يباعه لأنه كاللحم  
 اه (قوله فالأولى وما دبغ) أي حيث كان الحكم غير قاصر على الأهاب فالأولى الاتيان بما دلالة على العموم

اختلف في محدث التنجيس في بئر  
 لدلو أو تبرّد مستحباً بالماء ولا تنجس  
 عليه ولم ينو ولم يتدلك والاصح أنه  
 طاهر والماء مستعمل لا اشتراط  
 الانفصال للاستعمال والمراد  
 أن ما اتصل بأعضائه وانفصل  
 عنها مستعمل لكل الماء على  
 ما مر (وكل أهاب) ومثله المثانة  
 والكروش قال القهستاني فالأولى  
 وما (دبغ)

مطلب  
 في أحكام الدباغة



ط (قوله دبح) الدباغ ما يمنع التئج والفساد والذي يمنع على نوعين حقيقيين كالقرط والشب والعص وشموه وحكمي كالتريب والتشميس والاتقاء في الریح ولوجف ولم يستحل لم يطهر زيلبي والقرط بالبقاء المجبة لا بالزاد ورق شجر السلم يقطين والشب بالباء الموحدة وقيل بالباء المثناة وذكر الازهری انه تعصيف وهو ثبت طيب الرائحة من الطعم يدبغ به افاده في البحر (قوله ولو شمس) أي وشموه من الدباغ الحكمي وأشار به الى خلاف الامام الشافعي والى انه لا فرق بين نوعي الدباغة في سائر الاحكام قال في البحر الا في حكم واحد وهو انه لو اصابه الماء بعد الدباغ الحقيقي لا يعود نجسا بانفاق الروايات وبعد الحكمي فيه روايتان اه والاصح عدم العود قهستانى عن المضمرات وقد اختلف في محتارات النوازل بما اذا دبح بالحكمي قبل الفسل بالماء قال فلو بعده لا تعود نجاسة اتفاقا (قوله وهو يحتملها) أي الدباغة المأخوذة من دبح وافاد في البحر انه لا حاجة الى هذا التقيد لان قوله وكل اهاب لا يتناول ما لا يحتمل الدباغة كما صرح به في الفتح (قوله طهر) بضم الهاء والفتح افصح حوى (قوله فيصلى به الخ) افاد طهارة ظاهره وباطنه لا طلاق الاحاديث الصحيحة خلافا لما لك لكن اذا كان جلد حيوان ميت مأ كول اللحم لا يجوز اكله وهو الصحيح لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهذا جرح منها وقال عليه الصلاة والسلام في شاة يمونة رضى الله عنها انما يحرم من الميتة اكلها مع امره لهم بالدباغ والاتقاء اما اذا كان جلد ما لا يؤكل فانه لا يجوز اكله اجماعا لان الدباغ فيه ليس بأقوى من الذكاة وكذا لا يبيحه فكذا دباغه بجر عن السراج (قوله وعليه) أي وبناء على ما ذكر من أن ما لا يحتمل الدباغة لا يطهر (قوله جلد حية صغيرة) أي لهادم اما لادم لها فهي طاهرة لما تقدم أنها لو وقعت في الماء لا تفسد افاده ح (قوله أما قصصها) أي الحية كما في البحر عن السراج وظاهره ولو كسيرة قال الرجعي لانه لا تحل الحياة فهو كالشعر والعظم (قوله وفارة) بالهمز وتبدل ألفا (قوله بذكاة) بالذال المجبة أي ذبح (قوله لتقيدهما) أي الذكاة والدباغ بما يحتمل أي يحتمل الدباغ وكان الاولى افراد الضمير ليعود على الذكاة فقط لان تقيد الدباغ بذلك مصرح به قبله وبعبارة البحر عن التجنيس لان الذكاة انما تقام مقام الدباغ فيما يحتمل وفي ابى السعود عن خط الشربلاني الذي يظهر الفرق بين الذكاة والدباغة لخروج الدم المسفوح بالذكاة وان كان الجلد لا يحتمل الدباغة اه قلت لكن اكدر الكتب على عدم الفرق كما يأتي (قوله خلا جلد خنزير الخ) قبل ان جلد الآدمي كجلد الخنزير في عدم الطهارة بالدبح لعدم القابلية لان لها جلودا متردفة بعضها فوق بعض فلا استثناء منقطع وقيل ان جلد الآدمي اذا دبح طهر لكن لا يجوز للاتقاء به كسائر اجزائه كما نص عليه في الغاية وحينئذ فلا يصح الاستثناء وأوجب بأن معنى طهر جاز استعماله والعلاقة السببية والمسببية للزوم كما قيل اذا يلزم من الطهارة جواز الاتقاء كما علمته لكن علمه عدم الاتقاء بهما مختلفة في الخنزير لادم الطهارة وفي الآدمي تكرامته كما اشار اليه الشارح قال في النهر وهذا مع ما فيه من العدول عن المعنى الحقيقي اولى اه أي لموافقته المنقول في المذهب والى اختياره أشار الشارح بقوله ولودبغ طهر قال ط وانما تدرج جلد لان الكلام فيه لا في كل الماهية (قوله فلا يطهر) أي لانه نجس العين بمعنى أن ذاته بجميع اجزائه نجسة حيا وميتا فليست نجاسته لما فيه من الدم كنجاسة غيره من الحيوانات فلذا لم يقبل التطهير في ظاهر الرواية عن اصحابنا الا في رواية عن ابى يوسف ذكرها في المنية (قوله وقدم الخ) لما كانت البداءة بالنسبة وتقديمه على غيره تفيد الاهتمام بشأنه وشرفه على ما بعده بين أن ذلك في غير مقام الاهانة اما فيه فالاشرف بؤخر كقوله تعالى لهذمت صوامع الالية لان الهدم اهانة فقد تمت صوامع الصابئة والرهبان وبيع النصارى وصلوات اليهود أي كآلتهم وأخرت مساجد المسلمين لشرفها وهذا الحكم بعدم الطهارة اهانة كذا قيل اقول وانما تطهر هذه النكته على أن الاستثناء من الطهارة لان جواز الاستعمال الثابت للمستثنى منه فان عدمه الثابت للمستثنى ليس باهانة (قوله وان حرم استعماله) أي استعمال جلد له واستعمال الآدمي بمعنى اجزائه وبه يظهر التفريع بعده (قوله احتراما) أي لانجاسة (قوله وافاد كلامه) حيث لم يستثن من مطلق الاهاب سوى الخنزير والآدمي (قوله وهو المعتمد) أما في الكلب فبناء على انه ليس بنجس العين وهو اصح التبعين كما يأتي وأما في الفيل فكذلك كما هو قولهما وهو الاصح خلافا لمحمد فقد روى الشيخ انه صلى الله عليه وسلم كان يمشط بمشط من عاج وفسره الجوهري وغيره بعظم الفيل قال في الحلية وخطي الخطابي في تفسيره بالذبل اه والذبل بالذال المجبة جلد السلحفاة البحرية والبرية او عظم ظهر دابة

بولوشمس (وهو يحتملها طهر) فيصلى به ويؤامنه (وما لا) يحتملها (فلا) وعليه (فلا يطهر جلد حية) صغيرة ذكره الزيلبي أما قصصها فطاهر (وفارة) كما انه لا يطهر بذكاة لتقيدهما بما يحتمل (خلا) جلد (خنزير) فلا يطهر وقدم لان المقام للاهانة (وآدمي) فلا يدبغ لكرامته ولودبغ طهر وان حرم استعماله حتى لو طعن عظمه قيدقيق لم يؤكل في الاصح احتراما وافاد كلامه طهارة بجلد كلب وفيل وهو المعتمد

بهرية قاموس وفي الفتح هذا الحديث يطل قول محمد بن جاسسة عن القيل (قوله بدباغ) بدل من الضمير المجرور  
 باعادة الجاز فلا يظهر بكاه لا يظهر بالدباغ مما لا يحتمل كما مر فلو صلي ومعه جلد حية مذبوحة اكثر من قدر  
 الدرهم لا تجوز صلاته كما في المحيط والخانية والاولو الجية وما في الخلاصة من أن الحية والفأرة وكل ما لا يكون  
 سورة نجس الوصل بلحمة مذبوحة تجوز مشكل كما في الفتح وغمامة في الحلية قلت وعليه فلو صلي ومعه ترياقي فيه لحم  
 حية مذبوحة لا تجوز صلاته لولا أكثر من درهم وصرح في الوهبانية بأنه لا يؤكل وهو ظاهر قبحه وخرج الخنزير  
 فإنه لا يظهر بالدباغ كما مر فلا يظهر بالدباغ كما في المنية والظاهر أن الآدمي كذلك وإن قلنا بمطهرة جلده بالدباغ  
 فلو ذبح ولم تثبت له الشهادة ثم وقع في ماء قليل قبل تنسيبه ففسده ولم أر من صرح به نعم رأيت في صيد غرر الافكار  
 أن الذكاة لا تعمل في الخنزير والآدمي كما لا تعمل الدباغة في جلدهما تأمل (قوله على المذهب) أي ظاهر  
 المذهب كما في البدائع بمر حديث لا تنتفعوا من الميتة باهاب رواء اصحاب السنن والاهاب ما لم يدبغ فيدل  
 على توقف الاتخاع قبل الدبغ على عدم كونها ميتة أي والذكاة ليست امانة أفاده في شرح المنية وقبل انما يظهر  
 جلده بالذكاة اذ لم يكن سورة نجس (قوله لا يظهر لحمه) أي لحم الحيوان ذى الاهاب فالضيمر عائذ الى ما على  
 تقدير مضاف او بدونه والاضافة لادنى مناسبة تأمل (قوله هذا اصح ما يفتى به) أعاد أن مقابله مصحح أيضا فقد  
 صححه في الهداية والصفحة والبدائع ومشي عليه المصنف في الذبايح كالكنز والدرر والاول مختار شراح الهداية  
 وغيرهم وفي المراج انه قول المحققين وما ذكره الشارح عبارة مواهب الرحمن وقال في شرحه المسمى بالبرهان  
 بعد كلام مجاز أن تعتبر الذكاة مطهرة لجلده لا احتياج اليه للصلاة فيه وعليه ولدفع الحر والبرد وسر العورة بلبسه  
 دون لحمه لعدم حل الكله المقصود من طهارته وغمامة في حاشية نوح والحاصل أن ذكاة الحيوان مطهرة لجلده  
 ولحمه ان كان الحيوان مأكولا والا فان كان نجس العين فلا تطهر شياهه والا فان كان جلده لا يحتمل الدباغة  
 فكذلك لان جلده حينئذ يكون بمنزلة اللحم والافيه طاهر جلده فقط والآدمي كالخنزير فيما ذكرنا تعظيمه (قوله  
 من الابل) هو أن يكون الذابح مسلما حلالا خارج الحرم او كائنا (قوله في الحمل) أي فيما بين الالبه واللعين  
 وهذه الذكاة الاختيارية والظاهر أن مثلها الضرورية في أي موضع اتفق حلية واليه يشير كلام القنية  
 فهستاني (قوله بالتسمية) أي حقيقة او حكميا بأن تركها اناسيا (قوله والاول اظهر) وهو المذکور  
 في كثير من الكتب بمر (قوله لان ذبح الجوهي) أي ومن في معناه من لم يكن أهلا كالوثني والمرتد والمهرم  
 (قوله كذا ذبح) لحكم الشرع بأنه ميتة فيما يؤكل (قوله وان صحح الثاني) يوهن أن الاول لم يصح مع أنه  
 في القنية نقل تصحيح القوانين فكان الاولى أن يزيد أيضا (قوله وأقره في البحر) حيث ذكر أنه في المراج نقل عن  
 المجتبى والقنية تصحيح الثاني ثم قال وصاحب القنية هو صاحب المجتبى وهو الامام الزاهدي المنشور عليه  
 وفقهه وبديل على أن هذا هو الاصح أن صاحب النهاية ذكر هذا الشرط أي كون الذكاة شرعية بصيغة قبل  
 معزيا الى الخانية اه (قوله كسحاب) بالكسر أي جلده (قوله نجس) أي فلا تجوز الصلاة فيه ما لم يفصل  
 منية (قوله ففصله افضل) لان الاخذ بها هو الوثيقة في موضع الشك افضل اذ لم يؤذ الى الحرج ومن هنا  
 قالوا لا بأس بلبس ثياب أهل الذمة والصلاة فيها الا ازارا والسراويل فإنه نكرو الصلاة فيها لقرنها  
 من موضع الحدث وتجوز لان الاصل الطهارة وللتوارث بين المسلمين في الصلاة بثياب الغنائم قبل الغسل  
 وغمامة في الحلية ونقل في القنية أن الجلود التي تدبغ في بلدنا ولا يفصل مذبحها ولا تنوي النجاسات  
 في دبحها وبقوتها على الارض النجسة ولا يغسلونها بعد تمام الدبغ فهي طاهرة يجوز اتخاذ الخفاف والمكعب  
 وغلاف الكتب والمشط والقرب والدلاء وطبا وبابا اه اقول ولا يخفى أن هذا عند الشك وعدم العلم  
 بنجاستها (قوله وشعر الميتة الخ) مع ما عطف عليه خبره قوله الآتي طاهر لما مر من حديث العيصين من  
 قوله عليه الصلاة والسلام في شاة ميمونة انما حرم اكلها وفي رواية لها فدل على أن ما عدا اللحم لا يحرم  
 فدخلت الاجزاء المذكورة وفيها احاديث أخر صريحة في البحر وغيره ولان اليهود فيها قبل الموت الطهارة  
 فكذلك بعده لانه لا يحلها وأما قوله تعالى من يحيى العظام الاية فجوابه مع تعريف الموت بأنه وجودى  
 او عدى أطال فيه صاحب البحر فراجعوه وذكر ذلك في بحث المياه لأفاده انه اذا وقع فيها لا ينجسها  
 في القهستاني الميتة ما زالت روحه بلاتذكية (قوله على المذهب) أي على قول أبي يوسف الذي

(وما) أي اهاب (طهر به) بدباغ  
 (طهر به) كاه على المذهب (لا)  
 يطهر (لحمه على) قول (الاكثران)  
 كان (غير ما كول) هذا اصح  
 ما يفتى به وان قال في الفيض  
 القوي على طهارته (وهل يشترط)  
 لطهارة جلده (كون ذكاته  
 شرعية) بأن تكون من الابل في  
 الحمل بالتسمية (قبل نم وقبل لا  
 والاول اظهر) لان ذبح الجوهي  
 وتارك التسمية عدا كذا ذبح  
 (وان صحح الثاني) صححه الزاهدي  
 في القنية والمجتبى وأقره في البحر  
 (فرع) ما يخرج من دار الحرب  
 كسحاب ان علم دبحه بطاهر فطاهر  
 او نجس فنجس وان شك ففصله  
 افضل (وشعر الميتة) غير الخنزير  
 على المذهب

قوله يجوز اتخاذ الخ لعله سقط من  
 قلبه صلة اتخاذ وهو لفظ منها اه  
 معصية

هو ظاهر الرواية أن شهره نجس وصحبه في البدائع ووجهه في الاختيار فلو صلى ومعه منه أكثر من قدر الدرهم لا تجوز ولو وقع في ماء قليل نجسه وعند محمد لا ينجسه أفاده في الصروز كفي الدرر أنه عند محمد طاهر لضرورة استعماله أي للترازين قال العلامة المقدسي وفي زماننا استهفوا عنه أي فلا يجوز استعماله زال الضرورة الباعثة للحكم بالطهارة نوح افندي (قوله على المشهور) أي من طهارة العصب كما جزم به في الوقاية والدرر وغيرهما بل ذكر في البدائع وثبته في الفتح أنه لا خلاف فيه لكن تعقبه في البحر بأنه في غاية البيان ذكر فيه روايتين أحدهما أنه طاهر لانه عظم والاخرى أنه نجس لان فيه حياة والحس يقع به وصح في السراج الثانية (قوله الخالية عن الدسومة) قيد الجميع كافي القهستاني "نخرج الشعر المنتوف وما بعده إذا كان فيه دسومة (قوله وكذا كل ما لا تحله الحياة) وهو ما لا يتألم الحيوان بقطعه كالريش والمنقار والظلف (قوله حتى الانفة) بكسر الهمزة وقد تشدد الحاء وقد تكسر الفاء والمنفعة والبنفعة شيء واحد يستخرج من بطن الجدي الرضع اصفر فيعصر في صوفة فيغلبه الجبن فاذا أكل الجدي فهو كرش وتفسير الجوهري الانفة بالكسر شهور قاموس بالحرف فافهم (قوله على الرابع) أي الذي هو قول الامام ولم أر من صرح بترجيحه ولعله أخذ من تقديم صاحب الملتقى له وتأخير قوله كما هو عادته فيما يرجحه وعبارته مع الشرح وانفعة الميتة ولو مائة ولبنها طاهر كذلك خلافا لهما لتجسها بنجاسة اهل قلنا بنجاسته لا تؤثر في حال الحياة اذا لبث الخارج من بين فرث ودم طاهر فكذا بعد الموت اه ثم اعلم أن الضمير في قول الملتقى ولبنها عائد على الميتة والمراد به اللبن الذي في ضرعها وليس عائد على الانفة كما فهم الحنابلة حيث فسرها بالجلدة وعزى الى الملتقى طهارتها لان قول الشارح ولو مائة صريح بأن المراد بالانفة اللبن الذي في الجلدة وهو الموانق لما مر عن القاموس وقوله لتجسها الخ صريح في أن جلدها نجسة وبه صرح في الحلية حيث قال بعد التعليل المار وقد عرف من هذا أن نفس الوعاء نجس بالاتفاق اه ولدفع هذا الوهم غير العبارة في مواهب الرحمن فقال وكذلك الميتة وانفتحها ونجسها وهو الاظهر الا أن تكون جامدة فتطهر بانفسل اه وأفاد ترجيح قولهما وأنه لا خلاف في اللبن على خلاف ما في الملتقى والشرح فافهم (قوله وشعر الانسان) المراد به ما بين منه حيا والافطهارة ما على الانسان مستغنية عن البيان وطهارة الميت مدرجة في بيان الميتة كذا نقل عن حواشي عصام والاولى اسقاط حيا وعن محمد في نجاسة شعر الآدمي وظفره وعظمه روايتان والصحيح الطهارة سراج (قوله غير المنتوف) أما المنتوف فنجس به والمراد رؤسه التي فيها الدسومة أقول وعليه فما يبقى بين استئان المشط بنجس الماء القليل اذ ابل فيه وقت التسريح لكن يؤخذ من المسألة الاتية كما قال ط أن ما خرج من الجلدة مع الشعر ان لم يبلغ مقدار التطفر لا يفسد الماء تأمل (قوله مطلقا) أي سواء كان سنه أو سن غيره من حي أو ميت قدر الدرهم أو أكثر حمله معه أو أبتة مكانه كما يعلم من الحلية والبحر (قوله على المذهب) قال في البحر المصريح به في البدائع والكافي وغيرهما أن سن الآدمي طاهرة على ظاهر المذهب وهو الصحيح لانه لا دم فيها والنجس هو الدم بدائع وما في الذخيرة وغيرهما من أنها نجسة ضعيف اه (قوله في البدائع نجسة) فانه قال ما بين من الحي أن كان جزأه دم كاليد والاذن والانتف ونحوها فهو نجس بالاجاع والا كالشعر والظفر فطاهر عندنا اه ملخصا (قوله وفي الخالية لا) حيث قال صلى وأذنه في كه أو أعادها الى مكانها تجوز صلاته في ظاهر الرواية اه ملخصا وعلمه في التعنيس بأن ما ليس بيلم لا يجعل الموت فلا ينجس بالموت أي والقطع في حكم الموت واستشكله في البحر بما مر عن البدائع وقال في الحلية لاشك أنها مما تحلها الحياة ولا تعرى عن العمل فلذا أخذ الفقيه ابو الليث بالنجاسة وأقره جماعة من المتأخرين اه وفي شرح المقدسي قلت والجواب عن الاشكال أن إعادة الاذن وثباتها انما يكون غالبا بعود الحياة اليها فلا يصدق أنها ما بين من الحي لأنها بعود الحياة اليها صارت كأنها لم تن ولوفرنا شخصامات ثم اعيدت حياته معجزة أو كرامة لعاد طاهرا اه اقول ان عادت الحياة اليها فهو مسلم لكن يبقى الاشكال لو صلى وهي في كه مثلا والا حسن ما أشار اليه الشارح من الجواب بقوله وفي الاشياء الخ وبه صرح في السراج فافي الخالية من جواز صلاته ولو الاذن في كه لطهرت في حقه لانها اذنه فلا ينافي ما في البدائع بعد تقييده بما في الاشياء (قوله المنفصل من الحي) أي مما تحله الحياة كما مر والمراد الحي حقيقة وحكما احترازا عن الحي بعد الذبح

(وعظمها وعصها) على المشهور  
(وحاقرها وقرنها) الخالية عن  
الدسومة وكذا كل ما لا تحله  
الحياة حتى الانفة واللبن على  
الرابع (وشعر الانسان) غير  
المنتوف (وعظمه) وسنه مطلقا  
على المذهب واختلف في اذنه  
في البدائع نجسة وفي الخالية  
لا وفي الاشياء المنفصل من الحي  
كتبته الا في حق صاحبه فطاهر  
وأن كثر

قوله وبه صرح في السراج أي  
حيث قال والاذن المقطوعة  
والسن المقطوعة طاهرتان في  
حق صاحبهما وان كاتا أكثر من  
قدر الدرهم الخ اه منه



كما سياتي بيانه آخر كتاب الذبايح ان شاء الله تعالى وفي الحلية عن سنن ابى داود والترمذى وابن ماجه  
 وغيرها وحسنه الترمذى ما قطع من البهيمه وهى حية فهو ميت اه (قوله ويفسد الماء) أى القليل  
 (قوله من جلده) أى اوله مختارات النوازل زادت فى البحر عن الخلاصة وغيرها او قشره وان كان قليلا  
 مثل ما ينأز من شقوق الرجل ونحوه لا يفسد الماء (قوله لا بالظفر) أى لانه عصب يجر وظاهره انه لو كان  
 فيه دسومة فحكمها كالجلد والم تامل (قوله ودم سمك طاهر) اولى من قول الكثر انه معفو عنه لانه  
 ليس بدم حقيقة بدليل انه يبيض فى الشمس والدم يسود بها زيلقى (قوله ليس الكلب نجس العين) بل  
 نجاسته نجاسة لجه ودمه ولا يظهر حكمها وهو حى مادامت فى معدنها كنجاسة باطن المصلى فهو كغيره من  
 الحيوانات (قوله وعليه الفتوى) وهو الصحيح والا قرب الى الصواب بدائع وهو ظاهر التون يجر  
 ومقتضى عموم الادلة فتح (قوله فيباع الخ) هذه الفروع بعضها ذكرت أحكامها فى الكتب هكذا وبعضها  
 بالعكس والتوفيق بالتفريع على القولين كما بسطه فى البحر وما فى الخاتمة من تقييد البيع بالمعلم فالظاهر  
 انه على القول الثانى بدليل انه ذكر انه يجوز بيع السنور وسباع الوحش والطير معلما كان ولا تامل  
 (قوله وبؤجر) الظاهر تقييده بالمعلم ولو طرأ له وقوع الاجارة على المنافع ولذا عقبه فى عمدة المفتى بقوله  
 والسنور لا يجوز لانه لا يعلم (قوله ويضمن) أى لو ألتفه انسان ضمن قيمته لصاحبه (قوله ولا الثوب  
 باتقاضه) وما فى الولوالجية وغيرها اذا خرج الكلب من الماء واتقضى فأصاب ثوب انسان افسده لا لو أصابه  
 ماء المطر لان المنزل فى الاول جلده وهو نجس وفى الثانى شعره وهو طاهر اه فهو على القول بنجاسة عينه  
 كافى البحر وبأى تمامه قريبا (قوله ولا بعضه) أى عض الكلب الثوب (قوله مالم يريقه) فالمعتبر رؤية  
 البلة وهو المختار نهر عن الصيرفة وعلامتها اسنانه لا يده بأخذه وقبل لوعض فى الرضى نجسه لانه يأخذه  
 بشفته الرطبة لا فى الغضب لاخذه بأسنانه (قوله ولا صلاة حامله الخ) قال فى البدائع قال مشايخنا من  
 صلى وفى كه جرو تجوز صلاته وقيد الفقيه ابو جعفر الهندوانى بكونه مشدود القم اه وفى المحيط صلى  
 ومعه جرو كاب او مالا يجوز الوضوء بسؤره قبل لم يجز والاصح انه ان كان فيه مقتوحا لم يجز لان لعابه يسيل  
 فى كه فينصب لوا كثر من قدر الدرهم ولو شد ودان بحيث لا يصل لعابه الى ثوبه جاز لان طاهر كل حيوان طاهر  
 ولا يتنجس الا بالموت ونجاسة باطنه فى معدته فلا يظهر حكمها كنجاسة باطن المصلى اه والاشبه اطلاق  
 الجواز عند أمن سيلان التقدر المانع قبل الفراغ من الصلاة كما هو ظاهر ما فى البدائع حلية وأشار الشارح  
 بقوله ولو كبير الى أن التقييد بالجرو لصح التصوير بكونه فى كه كافى النهر وشرح المقدسى لا لما ظنه فى البحر من أن  
 الكبير ما واه النجاسات فلا تصح صلاة حامله فانه يرد عليه كما قال المقدسى أن الصغير كذلك ثم الظاهر أن  
 التقييد بالحل فى الكتم مثلا لاخراج ما لو جلس الكلب على المصلى فانه لا يتقيد بربطه لما صرح به فى الظهيرية  
 من انه لو جلس على حجره صبى ثوبه نجس وهو يستمسك بنفسه او وقف على رأسه حمام نجس جازت صلاته  
 اه تامل (قوله وشرط الحلوانى) صوابه الهندوانى كما مر وهو الموجود فى البحر والنهر وغيرها  
 (قوله ولا خلاف فى نجاسة لجه) ولذا اتفقوا على نجاسة سؤره المتولد من لجه فعنى القول بطهارة عينه طهارة  
 ذاته مادام حيا وطهارة جلده بالذباغ والذكاء وطهارة ماله لجه الحياة من أجزائه كغيره من السباع  
 (قوله وطهارة شعره) أخذه فى البحر من المسألة المارة آنفا عن الولوالجية فانها مبنية على القول بنجاسة  
 عينه وقد صرح فيها بطهارة شعره وما فى السراج أن جلد الكلب نجس وشعره طاهر هو المختار اه لان نجاسة  
 جلده مبنية على نجاسة عينه فقد اتفق القول بنجاسة عينه والقول بعدمها على طهارة شعره وبفهم من عبارة  
 السراج أن القتالين بنجاسة عينه اختلفوا فى طهارة شعره والمختار الطهارة وعليه يتنى ذكر الاتفاق لكن هذا  
 مشكل لان نجاسة عينه تقتضى نجاسة جميع أجزائه ولعل ما فى السراج محمول على ما اذا كان مستاكنا لكن نأفيه  
 ما مر عن الولوالجية ثم قال فى المنع وفى ظاهر الرواية اطلق ولم يفصل أى انه لو اتقضى من الماء فأصاب ثوب  
 انسان افسده سواء كان البلل وصل الى جلده او لا وهذا يقتضى نجاسة شعره تامل (قوله طاهر حلال) لانه  
 وان كان دما فقد تغير فصير طاهرا كما دال العذرة خاتمة والمراد بالتغير الاستعانة الى الطيبة وهى من المطهرات  
 عندنا وزاد قوله حلال لانه لا يلزم من الطهارة الحل كفى التراب منخ أى فان التراب طاهر ولا يجلأ كله

ويفسد الماء بوقوع قدر الظفر  
 من جلده لا بالظفر (ودم سمك  
 طاهر) واعلم انه (ليس الكلب  
 نجس العين) عند الامام وعليه  
 الفتوى وان رجح بعضهم النجاسة  
 كما بسطه ابن الشحنة فيباع وبؤجر  
 ويضمن ويقتض جلده مصلى  
 ودلوا ولو اخرج حيا ولم يصب به  
 الماء لا يفسد ماء البئر ولا الثوب  
 باتقاضه ولا بعضه مالم يريقه  
 ولا صلاة حامله ولو كبيرا وشرط  
 الحلوانى شدة لجه ولا خلاف  
 فى نجاسة لجه وطهارة شعره  
 (والمسك طاهر حلال)

قال في الحلية وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان المسك اطيب الطيب كما رواه مسلم وحكى النووي اجاع المسلمين على طهارته وجوازيجه (قوله فيوكل بكل حال) أي في الاطعمة والادوية لضرورة اولا وفي القاموس انه مقول للقلب مشجع للسوداوى نافع للنفقان والرياح الغليظة في الامعاء والسجود والسدد باهى (قوله وكذا نالجته) بكسر الفاء وفتح الجيم وهي جلدة يجمع فيها المسك معرب ناه اه شيخ اسماعيل عن بعض الشروح لكن قال في المنع فاؤها مفتوحة في اكثر كتب اللفظة (قوله مطلقا) أي من غير فرق بين رطبها ويابسها وبين ما انفصل من المذبوحة وغيرها وبين كونها بهال أو أصابها الماء فسدت اولا اه اسماعيل عن مفتاح السعادة وبه ظهران ما في الدرر من أنها لو كانت رطبة من غير المذبوحة لبست بطاهرة على خلاف الاصح (قوله ففتح) وكذا في الزيلعي وصدر الشريعة والبحر (قوله وكذا الزباد أشباه) أي في قاعدة المشقة فحلب التيسير وكذا العنبر كما في الدر المنقي وذكر في الفتح والحلية طهارة الزباد بجمها ولم يجد فيه نقلا لكن في شرح الاشياء للعلامة البكري قال في خزنة الروايات ناقلا عن جواهر القضاوى الزباد طاهر ولا يقال انه عرق الهرة وانه مكروه لانه وان كان عرقا الا انه تغير وصار طاهرا بلا كراهة وفي شرح المواهب سمعت جماعة من النقات من أهل الخبرة بهذا يقولون انه عرق سنور فعلى هذا يكون طاهرا وفي المنهاجية من مختصر المسائل المسك طاهر لانه وان كان دمالا لكنه تغير وكذا الزباد طاهر وكذا العنبر وفي الغارابن الشحنة قيل ان المسك والعنبر ليسا بطاهرين لان المسك من دابة حية والعنبر خرداية في البحر وهذا القول لا يعقل عليه ولا يلتفت اليه كما صرح به قاضي خان وأما العنبر فالصحيح انه عين في البحر بمنزلة القير وكلاهما طاهر من اطيب الطيب اه ملخصا وفي تحفة ابن حجر وليس العنبر روثا خلافا لمن زعمه بل هو نبات في البحر اه وللعلامة البكري رسالة سماها السؤل والمراد في جواز استعمال المسك والعنبر والزباد (قوله وطهره محمد) أي لحديث العرينيين الذين رخص لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشربوا من ابوال ابل لسقم اصابهم وعليه فلا يفسد الماء ما لم يغلب عليه فيخرج عن الطهوية والمتون على قولهما ولذا قال في الامداد والفتاوى على قولهما (قوله لا للتداوى ولا لغيره) بيان للتعميم في قوله اصلا (قوله عند أبي حنيفة) وأما عند أبي يوسف فانه وان وافقه على انه نجس لحديث استترهوا من البول الا انه اجاز شربه للتداوى لحديث العرينيين وعند محمد يجوز مطلقا وأجاب الامام عن حديث العرينيين بأنه عليه الصلاة والسلام عرف شفاءهم به وحيوا ولم يتيقن شفاء غيرهم لان المرجع فيه الاطباء وقولهم ليس بمجبة حتى لو تعين الحرام مدفعا للهلل لا يحل كالميتة والنحر عند الضرورة وتعمامة في البحر (قوله اختلاف في التداوى بالخرم) ففي النهاية عن الذخيرة يجوز ان علم فيه شفاء ولم يعلم دواء آخر وفي الخاتمة في معنى قوله عليه الصلاة والسلام ان الله لم يجعل شفاءكم كما رواه البخاري أن ما فيه شفاء لا بأس به كما يحل النحر للعطشان في الضرورة وكذا اختاره صاحب الهداية في التنجيس فقال لو عرف فكتب الفاتحة بالدم على جبهته وأنفه جاز للاستشفاء وبالبول أيضا ان علم فيه شفاء لا بأس به لكن لم ينقل وهذا لان الحرمة ساقطة عند الاستشفاء كحل النحر والميتة للعطشان والجائع اه من البحر وأما دس يدى عبد الغنى انه لا يظهر الاختلاف في كلامهم لاتفاقهم على الجواز للضرورة واشتراط صاحب النهاية العلم لا ينافيه اشتراط من بعده الشفاء ولذا قال والذى في شرح الدرر ان قوله لا للتداوى محمول على المظنون والافخواز به باليقين اتفاق كما صرح به في المصنى اه اقول وهو ظاهر موافق لما مر في الاستدلال اقول الامام ~~لكن~~ قد علمت أن قول الاطباء لا يحصل به العلم والظاهر أن التجربة يحصل بها غلبة الظن دون اليقين الآن يريدو بالعلم غلبة الظن وهو شائع في كلامهم تأمل (قوله وظاهر المذهب المنع) محمول على المظنون كما علمته (قوله لكن نقل المصنف الخ) مفعول نقل قوله وقيل يرخص الخ والاستدلال على اطلاق المنع واذا قيد بالمظنون فلا استدلال ونص ما في الحاوى القدسي اذا سال الدم من انف انسان ولا ينقطع حتى يحشى عليه الموت وقد علم انه لو كتب فاتحة الكتاب او اخلاص بذلك الدم على جبهته ينقطع فلا يرخص له فيه وقيل يرخص كما رخص في شرب النحر للعطشان وأكل الميتة في المنصة وهو الفتوى اه (قوله ولم يعلم دواء آخر) هذا المصريح به في عبارة النهاية كما مر وليس في عبارة الحاوى الا انه يضاد من قوله كما رخص الخ لان حل النحر والميتة حيث لم يوجد ما يقوم مقامهما أفاده ط قال ونقل الجوى أن لحم الخنزير لا يجوز للتداوى به وان تعين والله تعالى اعلم

مطلب  
في المسك والزباد والعنبر

فيوكل بكل حال (وكذا نالجته)  
طاهرة (مطلقا على الاصح)  
فتح وكذا الزباد اشباه لاستحالة  
الى الطيبة (وبول ما كول)  
الدم (نجس) نجاسة مخفية  
وطهره محمد (ولا يشرب) بوله  
(اصلا) لا للتداوى ولا لغيره عند  
أبي حنيفة (فروع) اختلف في  
التداوى بالخرم وظاهر المذهب  
المنع كما في رضاع البحر لكن نقل  
المصنف ثمة وهما عن الحاوى  
وقيل يرخص اذا علم فيه الشفاء  
ولم يعلم دواء آخر كما رخص النحر  
للعطشان وعليه الفتوى

مطلب  
في التداوى بالخرم

## \* (فصل في البئر) \*

لما ذكر نجس الماء القليل بوقوع نجس فيه حتى يراق كله اردفه ببيان مسائل الآثار لان منها ما يخالف ذلك لا يتناها على متابعة الآثار دون القياس قال في الفتح فان القياس اما أن لا تطهر أصلاً كما قال بشر لعدم الامكان لاختلاط النجاسة بالاحوال والجدران والماء ينبع شياً فشيئاً واما أن لا تنجس حيث تعذر الاحتراز والتطهير كما نقل عن محمد انه قال اجتمع رأيي ورأي أبي يوسف أن ماء البئر في حكم الجاري لانه ينبع من اسفل ويؤخذ من اعلاه فلا نجس كحوض الحمام قلنا وما عايناه أن نترج منها دلاء اخذها بالانوار ومن الطريق أن يكون الانسان في يد النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم كالأعمى في يد القائد اه ثم ذكر بعده الاسرار الواردة بأسانيدها فراجعها وفي البحر عن النووي البئر مؤثرة موهوبة ويجوز تحقيقها من بئر أي حفرت وجعلها في القلة أبوراً بآثر جسمه بعد الباء فيها ومن العرب من يقلب الهمزة في أباً ويقلها فيقول آبار وجعلها في الكثرة بئر بكسر فهمزة (قوله ليست بحيوان) قيد بذلك لان المصنف بين أحكام الحيوان بخصوصه وفصلها (قوله ولو محففة) لان اثر التخفيف وهو العفو عما دون الربع لا يظهر في الماء وافاد ط انه لو اصاب هذا الماء ثوباً فالظاهر انه تعتبر هذه النجاسة بالخففة (قوله او قطرة بول) أي ولو بول مأكول اللحم كما مر وسيأتي استثناء ما لا يمكن الاحتراز عنه كبول الفأرة (قوله لم يشمع) أي لم يجعل في محل القطع منه الذي لا ينفك عن بلة نجسة ما يمنع اصابة الماء كشمع ونحوه (قوله ففيه ما في الفأرة) نقله في البحر عن السراج أي فالواجب فيه نزع عشرين دلواً ما لم ينتفخ أو يتفسخ (قوله على ما مر) أي من أن المتعبر فيه أكبر رأي المبطل به أو ما كان عشر في عشر (قوله على المعتمد) مقابله ما مر من انه لو كان عقها عشرة في عشرة فهي في حكم الكثير وقد متنا أن تصح هذا القول غريب يخالف لما اطلقه الجمهور ولذا قال في البحر لا يخفى أن هذا التصحيح لو ثبت لانهدمت مسائل اصحابنا المذكورة في كتبهم اه وما قوله به المقدسي رده فوح افندي (قوله ولو فأرة يابسة على المعتمد) وما في خزائن الفتاوى من انها لا تنجس البئر لان اليبس دباغة ضعيف كافي البحر وأوضحه في الحلية (قوله التنظيف) أي من نجاسة ودم سائل كافي الحلية وسيأتي في النجاسات انه يعني عن دم الشهيد مادام عليه ومفاده انه لو كان عليه دم لا نجس الماء ولذا قال في الخاتمة ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسده الا اذا سال منه الدم اه لكن الظاهر أن معناه انه لو خرج منه دم سائل نجس الماء احترازاً عما اذا كل ما خرج منه ليس فيه قوة السيلان وليس معناه انه سال منه الدم في الماء تأمل نعم ينبغي تقيد التحجيس بما عليه توافقه قوة السيلان بما اذا تحال في الماء أو ما لو لم يفصل عنه فلا نجس تأمل (قوله والمسلم المغسول) أما قبل غسله فنصوا على انه يفسد الماء القليل ولا تصح صلاة حمله وبذلك استدل في المحيط على أن نجاسة الميت نجاسة خبث لانه حيوان دموي فينجس بالموت كغيره من الحيوانات لا نجاسة حدث وصححه في الكافي ونسبه في البدائع الى عاتية المشايخ كافي جنائز البحر أقول وهذا يؤيد ما حملناه عليه كلام محمد في الاصل من أن غسالة الميت نجسة ويضعف ما مر من تصحيح انها مستعملة فافهم (قوله مطلقاً) أي غسل اولاً وفي جنائز البحر واتفقوا على أن الكافر لا يطهر بالغسل وأنه لا تصح صلاة حمله بعده اه اقول وهذا مؤيد أيضاً للقول بأن نجاسة الميت للخبث لا للحدث ومؤيد لما قلناه أنها فافهم (قوله كسقط) اطلقه تعالى البحر والقهستاني وقيدته في الخاتمة بما اذا لم يستهل قال فانه يفسد الماء القليل وان غسل أما اذا استهل فحكمه حكم الكبيران وقع بعد ما غسل لا يفسد اه وعلى هذا حكم صلاة حمله كافي الخاتمة أيضاً وفيها أيضاً البيضة الرطبة أو السخلة اذا وقعت من الدباجة أو الشاة في الماء لا تفسده اه فافهم (قوله لما مر) أي في باب المياه من أن غير الدموي كزبور وعقرب لا يفسد الماء وكذا ما في المولد كسمك وسرطان فهو تحليل للقيدين فافهم (قوله وانتفخ) أي تورم وتغير عن صفة الحيوان قهستاني وقوله أو تمط أي سقط شعره وقوله أو تفسخ أي تفرقت أعضاؤه وعضواؤه لا فرق بين الصغير والكبير كالفأرة والآدمي والفيل لانه تنفصل بلة وهي نجسة مائة فصارت كقطرة خر ولهذا وقع ذنب فأرة بنزع الماء كله بحر وبه ظهر أنه لو جرح الحيوان بلا تفسخ ونحوه ينزع الجميع كافي الفتح وأن قطعة منه كتنفضه ولهذا قال في الخاتمة قطعة من لحم الميتة تفسده (قوله ينزع كل ماؤها) أي دون الطين لو رود الآثار ينزع الماء لكن لا يطبخ المسجد بطينها احتياطاً بحر (قوله الذي كان فيها وقت الوقوع) فلوزاد بعده قبل التزح لا يجب نزع الزائد وهو أحد قولين

## \* (فصل في البئر) \*

(إذا وقعت نجاسة) ليست بحيوان ولو محففة أو قطرة بول أو دم أو ذنب فأرة لم يشمع فلو شمع ففيه ما في الفأرة (في بئر دون القدر الكثير) على ما مر ولا عبرة للعنق على المعتمد (أو مات فيها) أو خارجها والتي فيها ولو فأرة يابسة على المعتمد الا الشهيد التنظيف والمسلم المغسول أما الكافر فينجسها مطلقاً كسقط (حيوان دموي) غير ما في ما مر (وانتفخ) أو تمط (أو تفسخ) ولو تنفضه خارجها ثم وقع فيها ذكره الوافي ينزع (كل ماؤها) الذي كان فيها وقت الوقوع ذكره ابن الكمال

اقول وجه مسألة السقط انه اذا لم يستهل لا يعطى حكم الآدمي من كل وجه ولذا لا يصلي عليه ولو كان يطهر بالغسل لصلى عليه فهو في حكم الحيضة من سائر الحيوانات بخلاف ما اذا استهل أي علمت منه علامة الحياة بعده الولادة فانه كالكبير كما ذكر كذا ظهر لي اه منه



وسبأني اعتبار وقت التزح وعليه فيجب نزح الزائد ويأتي تمامه بقى لو لم يكن فيها القدر الواجب وقت الوقوع ثم زاد وبلغه هل يعتبر وقت الوقوع أيضا ظاهر كلامه ثم وقد ذكر في البحر أنه لو بلغه بعد التزح لا ينزح منه شيء (قوله بعد أخرجه) إذا التزح قبله لا يفيد لأن الواقع سبب للنجاسة ومع بقائه لا يمكن الحكم بالطهارة بغير (قوله إلا إذا عذر الخ) كذا في السراج واعترضه في البحر بأن هذا النجاسة يستقيم فيما إذا كانت البئر معينة لا تنزح وأخرج منها المقدار المعروف أما إذا كانت غير معينة فإنه لا بد من إخراجها لوجوب نزح جميع الماء اهـ أقول قد عذر الإخراج وإن كان الواجب نزح الجميع لأن الواجب الإخراج قبل التزح لا بعده كما علمته (قوله متبصرة) نعم لكل من الخسبة والخرقه وأغما فردة للعطف بأوالقي هي لأحد الشئين وأشار بقوله متبصرة إلى أنه لا بد من إخراج عين النجاسة كعمامة وخنزير اهـ ح قلت فلو عذرنا بضاقتي القهستاني عن الجواهر لو وقع عصفور فيها فنجسها عن إخراجها فإدام فيها نجاسة فقتلها مدة يعلم أنه استحالة وصار جأة وقيل مدة ستة أشهر اهـ (قوله فنزح) بالباء الموحدة متعلق بيطهر بعده ط (قوله بيطهر الكل) أي من الدلو والرشاء والبكرة ويد المستقي تبعا لأن نجاسة هذه الأشياء بنجاسة البئر فيطهر بيطهرتها المخرج كدث الخمر يطره تبعاً إذا صار خلا وكيد المستقي تطهر بيطهارة المخل وكعروة الأبريق إذا كان في يد المستقي بنجاسة رطبة فجعل يده عليها كصاب على اليد فإذا غسل اليد نال تطهرت العروة بيطهارة اليد بغير (قوله خلاصة) ومثله في الخانية وهو مبنى على أنه لا يشترط التوالى وهو اختار كما في البحر والقهستاني (قوله وليس بنفس العين الخ) أي بخلاف الخنزير وكذا الكلب على القول الآخر فإنه بنفس البئر مطلقاً وبخلاف المحدث فإنه يندب فيه نزح أربعين كما يذكره ويخلاف ما إذا كان على الحيوان خبث أي بنجاسة وعلم بها فإنه بنفس مطلقاً قال في البحر وقيدنا بالعلم لأنهم قالوا في البقر ونحوه يخرج حياً لا يجب نزح شيء وإن كان الظاهر استحالة بولها على اتخاذها لكن يحتمل طهارتها بأن سقطت عقب دخولها ماء كثيراً مع أن الأصل الطهارة اهـ ومثله في الفقع (قوله لم ينزح شيء) أي وجوب الماء في الخانية لو وقعت الشاة وخرجت حية ينزح عشرة دلو لتسكين القلب لا للتطهير حتى لو لم ينزح وتوضأ جازوكذا الحمام والغسل لو خرج حياً ولم يصب فيه الماء وكذا ما يؤكل لحمه من الأبل والبقر والغنم والطيور والدجاجه المحبوسة اهـ ومثله في مختارات النوازل (قوله كذا في الخانية) أقول لم أره في الخانية وأغما الذي فيها أنه ينزح في البغل والحمار جميع الماء إذا أصاب فيه الماء وكذا في البحر معزيا إليها وإلى غيرهما ومثله في الدرر وعزاه شارحها إلى المبتنى وكذا في البدائع والقهستاني والامداد والحامى القدسي ومختارات النوازل والبرازية وغيرهما وقال في المنية كذا روى عن أبي يوسف وقال شارحها الحلبي ولم يرو عن غيره خلافة اهـ وفي الفقع وإن أدخل فيه الماء نزح الكل في النجس وكذا تظافر كلامهم في المشكوك اهـ وفي الجوهره وكذا كل ماسوره نجس أو مشكوك يجب نزح الكل وفي السراج وسور البغل والحمار ينزح كل الماء لأنه لم يبق طهوراً وكذا علمه في الخلية بقوله لصيرورة الماء مشكوكاً وهو غير محكوم بطهوريته على ما هو الأصح بخلاف المكروه فإنه غير مملووب الطهورية ومثله في الفقع لكن في البحر عن المحيط لو وقع سور الحمار في الماء يجوز التوضي به ما لم يغلب عليه لأنه ظاهر غير طهور ~~ك~~ الماء المستعمل عند محمد اهـ قلت لكنه خلاف ما تظافر عليه كلامهم كما علمت وإن مشى عليه الشارح فيما سبأني في الأسرار وسننبه عليه والخاص أنه إذا أصاب فم الحمار الماء صار مشكوكاً فنزح الكل كالذي سوره نجس قال في شرح المنية لا شترأتهما في عدم الطهورية وإن اختلفا من حيث الطهارة فإذا لم ينزح ربعاً تطهر به أحد الصلاة به وحده غير مجزئة فنزح كله اهـ قال في الخلية وهذا بخلاف ما إذا لم يصب فيه الماء فإن الصحيح أنه لا يصير الماء مشكوكاً فيه كافي التحفة وأغما ينزح منه عشرة دلو كذا في الخانية اهـ أقول وبه يظهر أن قول النهر لكن في الخانية الصحيح أنه في البغل والحمار لا يصير مشكوكاً فلا يجب نزح شيء ثم يندب نزح عشرة وقيل نزح عشرين منشأه اشتباه حالة وصول فيه الماء بحالة عدم الوصول وتبعه الشارح فتنبه ثم رأيت شيخاً مشايخنا الرحمن تنبه على ذلك كما ذكرته (قوله كاذمى محدث) أي أنه ينزح فيه أربعون كما عزاه في التارخانية إلى فتاوى اللجنة ثم عزاه إلى الفياض أنه ينزح فيه الجميع وفي شرح الوهبانية والتحقيق التزح للجميع عند الإمام والثاني على القول بنجاسة الماء المستعمل وقيل أربعون عنده ومذهب محمد أنه يسلبه الطهورية وهو الصحيح

(بعد إخراجها) إلا إذا عذر كخسبة أو خرقه متبصرة فنزح الماء إلى حد لا يلائم نصف الدلو بيطهر الكل تبعاً ولو نزح بعضه ثم زاد في الغد نزح قدر الباقي في الصحيح خلاصة قيد بالموت لأنه لو أخرج حياً وليس بنفس العين ولا به حدث أو خبث لم ينزح شيء إلا أن يدخل فيه الماء فيعتبر بسوره فإن نجس نزح الكل والألا هو الصحيح نعم يندب عشرة في المشكوك لأجل الطهورية كذا في الخانية زاد في التارخانية وعشرين في القارة وأربعين في سنور ودجاجة مخلاة كاذمى محدث

هذه الشئين فينزع منه عشرون ليصير طهورا وعمامة فيه والمراد بالحدث ما يشمل الجنب واستشكل في البدائع  
 نزح العشرين بأن الماء المستعمل طاهر فلا يضر ما لم يغلب على المطلق كسائر المائعات ثم قال ويحتمل أن  
 يتناول طهارته غير مقطوع بها للخلاف فيها بخلاف سائر المائعات فينزع ادنى ما ورد به الشرع وذلك  
 عشرون احتياطاً اهـ قلت وهذه المسألة تؤيد القول بعدم الفرق بين الملقى والملاقى في الماء المستعمل وأن  
 المستعمل ملاقى الأعضاء فقط ولا يشيع في جميع ماء البئر والواجب نزح الجميع لأنه إذا وجب نزحه في  
 المشكوك في طهوريته ففي المستعمل المحقق عدم طهوريته بالأولى وتؤيد ما قاله صاحب البحر من أن القروع  
 التي استدلت بها القائلون باستعمال كل الماء مبنية على رواية نجاسة الماء المستعمل والله اعلم (تحفة)  
 نقل في الذخيرة عن كتاب الصلاة للسكن أن الكافر إذا وقع في البئر وهو حي نزح الماء وفي البدائع أنه رواية  
 عن الإمام لأنه لا يخلو من نجاسة حقيقية أو حكمية حتى لو اغتسل فوق وقع فيها من ساعته لا ينزع منها شيء أقول  
 ولعل نزحها للاحتياط تأمل (قوله لأن في بولها شكا) وقد مر أنهم لم يعتبروا احتمال النجاسة في الشاة  
 ونحوها ثم هذا الجواب بناء على القول بأن بول الهرة والفأرة نجس البئر وفيه كلام يأتي (قوله وإن تعذر)  
 كذا عبر في الهداية وغيره وقال في شرح المنية أي بحيث لا يمكن الإجماع عظيم اهـ فالمراد به التعسر وبه عبر  
 في الدرر (قوله لكونها معينة) القياس معينة لأن البئر مؤنت سماعي إلا أنهم ذكروا حملها على اللفظ أولاً لأن  
 فعلها بمعنى مفعول يستوى فيه المذكور والمؤنت أو على تقدير ذات معين وهو الماء يجري على وجه الأرض اهـ  
 حلية وليس المراد أنها جارية لما يأتي بل كما قال في البحر أنهم كلما نزحوا نبع منها مثل ما نزحوا أو أكثر (قوله)  
 وقت ابتداء النزح قاله الحلبي) أي في شرح المنية معزى إلى الكافي وقيل وقت وقوع النجاسة وهو ما قدمه الشارح  
 عن ابن الكمال وعليه جرى ابن الكمال هنا أيضاً ومثله في الامداد ويشير إليه قول الهداية ينزع مقدار ما كان  
 فيها وفي التارخانية عن المحيط لوزاد قبل النزح فقبل ينزع مقدار ما كان فيها وقت الوقوع وقيل وقت النزح قال  
 في الخانية وثمرة ذلك فيما إذا نزح البعض ثم وجدته في الغداة كثر مما ترك فقبل ينزع الكل وقيل مقدار ما بقي  
 عند الترك هو الصحيح قال في شرح المنية هذه الثمرة بناء على اعتبار وقت النزح لا وقت الوقوع فعلم أن الصحيح  
 ما في الكافي اهـ أقول فيه بحث بل الثمرة على القولين لأن المراد أنها ثمرة الخلاف فالظاهر أن ما في الخانية  
 تصحيح للقول باعتبار وقت الوقوع لأن حاصل الخلاف أنه هل يجب نزح الزائد على ما كان وقت الوقوع أولاً  
 فالقائل بأن المعتبر وقت النزح أراد أنه يجب نزح ما زاد سواء كانت الزيادة قبل ابتداء النزح أو قبل انتهائه فنبهه  
 في الخانية على صورة الزيادة قبل انتهاء النزح خلفاً لها وصرح بأن الصحيح نزح مقدار ما بقي وقت الترك أي  
 فلا يجب نزح الزائد فهذا التصحيح للقول باعتبار وقت الوقوع وأنه لا يجب نزح ما زاد بعده فعلم أنه تصحيح لخلاف  
 ما في الكافي هذا ما ظهر لي فتدبره (قوله بقول رجلين الخ) فإن قالوا ما فيها ألف دلو مثلاً لنزع كذا في  
 شرح المنية (قوله به يفتي) وهو الأصح كافٍ ودرر وهو الصحيح وعليه الفتوى ابن كمال وهو المختار  
 معراج وهو الأشبه بالفقه هداية أي الأشبه بالمعنى المستنبط من الكتاب والسنة لأن الأخذ بقول الغير  
 فيما لم يشتهر من الشرع فيه تقدير قال تعالى فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون كما في جزاء الصيد والشهادة  
 عنابة (قوله وقيل الخ) جزم به في الكزوا الملتقى وهو مروى عن محمد وعليه الفتوى خلاصة وتارخانية عن  
 النصاب وهو المختار معراج عن العناية وجعله في العناية رواية عن الإمام وهو المختار واليسر كافٍ  
 الاختيار وأفاد في النهر أن المائتين واجبتان والمائة الثالثة مندوبة فقد اختلف التصحيح والفتوى وضعف  
 هذا القول في الحلية وتبعه في البحر بأنه إذا كان الحكم الشرعي نزح الجميع فالأقصر على عدد مخصوص  
 يتوقف على دليل سمعي يفيد ذلك بل المأثور عن ابن عباس وابن الزبير خلافه حين أقبيا بنزع الماء كله حين  
 مات زنجي في بئر زمزم وأسانيد ذلك لا تجمع دفع ما ورد عليها مبسوطة في البحر وغيره قال في النهر وكان  
 المشايخ إنما اختاروا ما عن محمد لا لضباطه كالعشر يسيراً كما مر اهـ قلت لكن مرويات أن مسائل الآبار  
 مبنية على اتباع الأسانيد على أنهم قالوا إن محمد أفتى بما شاهد في آبار بغداد فأنها كثيرة الماء وكذا ما روى عن  
 الإمام من نزح مائة في مثل آبار الكوفة أقله مائتا فارجع إلى القول الأول لأنه تقدير بمن له بصيرة وخبرة بالماء  
 في تلك النواحي لا لكون ذلك لازماً في آبار كل جهة والله اعلم (قوله وذلك) أي ما في المتن احوط للخروج عن

ثم هذا إن لم تكن الفأرة هاربة من  
 هرة ولا الهرة هاربة من كلب ولا الشاة  
 من سبع فإن كان نزح كله مطلقاً  
 كما في الجوهرة مكن في النهر عن  
 المجتبى الفتوى على خلافه لأن في  
 بولها شكا (وإن تعذر) نزح كلها  
 لكونها معينة (فبقدر ما فيها)  
 وقت ابتداء النزح قاله الحلبي  
 (بوخذ ذلك بقول رجلين عدلين  
 لهما بصيرة بالماء) به يفتي وقيل  
 يفتي بما شئنا إلى ثلثمائة وهذا اليسر  
 وذلك احوط

قوله طهرت وكذا قوله كما مر  
وتوله وسيجي ثلاثها لا وجود  
لها فيما يبدى من نسخ الشارح  
فليحذر اه معجمه

(فان أخرج الحيوان غير منتفخ  
ولا متفصح) ولا متفطح (فان)  
كان (كادى) وكذا سقط وسخلة  
وجدى وأوز كبير (نزع كاه وان)  
كان (كحماة) وهرة (نزع أربعون  
من الدلاء) وجوباً إلى ستين ندبا  
(وان) كان (كعصفور) وفارة  
(فعمشرون) إلى ثلاثين كما مر وهذا  
بم المعين وغيرها بخلاف نحو  
صهر يج وجب حيث يهراق الماء كله  
لتخصيص الأبار بالانوار بجر ونهر  
قال المصنف في حواشيه على الكثر  
ونحوه في التنف ونقل عن القنية  
أن حكم الركبة كالبر وعين  
الفوائد أن الحب المظموراً كثره  
في الأرض كالبر

قوله العرف وفي نسخة المغرب اه  
منه

الخلاف ولو افقته لا تمار (قوله طهرت) أى إذا لم يظهر أثر النجاسة (قوله كما مر) أى في قوله ويجوز بجمار  
وقعت فيه نجاسة (قوله وسيجي) أى بعد أسطر (قوله فان أخرج الحيوان) أى الميت (قوله كادى)  
أى مما عادله في الجنة كالشاة والكلب كما في البحر (قوله وكذا سقط) أى أفاد أن ما ذكرناه فيه نزحاً  
مقدراً لا فرق بين كبيره وصغيره لكن قال الشيخ اسمعيل وأما ولد الشاة إذا كان صغيراً فكذلك السخور كما تشعر به  
عبارةهم كما في البرجندى اه وكذا قال ولده سميدى عبد الغنى الظاهر أن الآدمى إذا أخرج من أمته صغيراً  
أو كان سقطاً فهو كالسنور لأن العبرة بالمقدار في الجنة لا في الاسم اه قلت لكن قد مناعن الخالية أن السقط  
ان استهل فحكمه كالكبيران وقع في الماء بعد ما غسل لا يفسده وإن لم يستهل ففسد وان غسل وتقدم أيضاً  
أن ذنب الفأرة لو شمع فيه ما في الفأرة ثم رأيت في القهستاني قال فلو وقع فيها سقط ينزح كل الماء وعن أبي  
حنيفة أن الجدى كالشاة وعنه انه والسخلة كالدجاجة كما في الزاهدى اه فعلم أن في الجدى روايتين  
والظاهر أن مثله السخلة وهي ولد الشاة والحق السقط بالكبير يؤيد الأولى منهم ما تقييد الشارح الأولى بالكبير  
تبعاً للتلاصق وقال فيها ما الصغير فكالحماة يؤيد الثانية وفي السراج أن الأوزة عند الامام كالشاة في رواية  
وكالسنور في أخرى اه اقول وهذا المقام يحتاج إلى تحرير وتدبر فاعلم أن المأثور كما ذكره اجماعاً ونزح الكل  
في الآدمى والأربعين في الدجاجة والعشرين في الفأرة فلذا كانت المراتب ثلاثة كما سنذكره وعن هذا أورد  
في المستصنى أن مسائل الأبار مبنية على اتباع الآثار والنص ورد في الفأرة والدجاجة والآدمى فكيف  
يقاس ما عدلها بها ثم اجاب بأنه بعد ما استحكم هذا الأصل صار كالذى ثبت على وفق القياس في حق التفريع  
عليه واعترضه في البحر بأنه ظاهر في أن فيه للرأى مدخلا وليس كذلك وقال فالأولى أن يقال انه الحق بطريق  
الدلالة لا بالقياس كما اختاره في المعراج اه اذا علمت ذلك ظهر لك أن ما ورد بالنص من الثلاثة المذكورة  
لم يفرق بين صغيره وكبيره في ظاهر الرواية وقوفاً مع النص ولهذا لم يحتجوا في السقط بخلاف ما لحق بذلك  
كالشاة والأوزة فإنه قد يقال ان صغيره كبيره أيضاً تبعاً للمطلق به وقد يقال بالفرق اعتباراً بالجنة فلذا وقع  
فيه الاختلاف هذا ما ظهر لى من فيض الفتاح العظيم فاعلمه (قوله كما مر) أى بأن يقال العشرين للوجوب  
والزائد للتدب (تنبيه) ظاهر اقتصار المصنف على ما ذكره يفيد أن المراتب ثلاث لأنها الواردة في النص كما قد مناه  
وروى الحسن عن الامام أن في القراد الكبير والفأرة الصغيرة عشرين دلاء وأن في الحماة ثلاثين بخلاف الهرة  
فالمراتب خمس لكن الذى في المتن هو الأول وهو ظاهر الرواية كما في البحر والقهستاني (قوله وهذا) أى نزح  
الأربعين والعشرين لتطهير البئر (قوله بخلاف نحو صهر يج وجب الخ) الصهر يج المحوض الكبير يجمع فيه  
الماء قاموس والحب أى بضم الحاء المهمل الخالية الكبيرة صحاح وأراد بذلك الرد على من افق بنزح عشرين  
في فارة وقعت في صهر يج كما نقله في النهر عن بعض أهل عصره متمسكاً بما اقتضاه إطلاقهم من عدم الفرق بين المعين  
وغیرها وردّه في النهر تبعاً للبحر في البدائع والكافي وغيرهما من أن الفأرة لو وقعت في الحب يهراق الماء كله  
قال ووجهه أن الاكتفاء بنزح البعض في الأبار على خلاف القياس بالأبار فلا يلحق بهما غيرهما قال وهذا الرد  
انما يتم بناء على أن الصهر يج ليس من معنى البئر فى شئ اه أى فإذا ادعى دخوله في معنى البئر لا يكون مخالفاً  
للآثار ويؤيده ما قد مناه من أن البئر مشتقة من بارت أى حفرت والصهر يج حفرة في الأرض لا تصل إلى الداء  
ما بها بخلاف العين والحب والمحوض واليه مال العلامة المقدسى فقال ما استدلل به في البحر لا يخفى بعده وأين  
الحب من الصهر يج لا سيما الذى يسع ألفاً من الدلاء اه لكنه خلاف ما في التنف (قوله يهراق الماء كله) اقول  
وهل يظهر بمجرد ذلك أم لا بد من غسله بعده ثلاثاً والظاهر الثاني ثم رأيت في التاترخانية قال مانصه وفي فتاوى  
الحجة سئل عبد الله بن المبارك عن الحب المركب في الأرض تنفس قال يغسل ثلاثاً ويخرج الماء منه كل مرة  
فيطهر ولا يقطع الحب اه (قوله ونحوه في التنف) مقول القول أى نحو ما في البحر والنهر قال ابن عبد الرزاق  
ولم أره في كتاب التنف اه اقول رأيت في التنف مانصه وأما البئر فهي التي لها مواد من أسفلها اه أى لها مياه  
تمتد وتنبع من أسفلها ولا يخفى انه على هذا التعريف يخرج الصهر يج والحب والأبار التي تملأ من المطر أو من  
الأنهار فهو مثل ما في البحر والنهر (قوله ونقل) أى المصنف وهو تأييد لما افق به ذلك العصرى (قوله أن حكم  
الركبة الخ) الركبة على وزن عطية قال ح هي البئر كما في القاموس لكن في العرف هي بئر يجمع ماؤها



من المطر اه اى ففى معنى الصهر يج (قوله وعليه) اى وبناء على ما نقله عن القنية والفوائد (قوله  
والزير الكبير) اى الذى هو معنى الحب المذكور فى الفوائد قال فى القاموس الزير بالكسر الدق والدق  
بالفتح الرخود العظيم او اطول من الحب او اصغره عسرس اى ذنب لا يقعد الا ان يحفره (قوله ينزح منه  
كالبئر) اى فيقتصر فى الحمامة على اربعين وفى الفأرة على عشرين اقول وهذا مسلم فى الصهر يج دون الزير  
نظروا من معنى البئر وكون اكثره مطمورا اى مدفونا فى الارض لا يدخله فيه لاعتراؤه لافعة كما قدمناه وما  
فى الفوائد معارض باطلاق ما مر من البدائع والكافى وغيرهما وافرقت ظاهرينه وبين الصهر يج كما قدمناه عن  
المقدس فاقههم وقال المصنف فى منظومته تحفة الاقران

سطمورة اكثرها فى الارض \* كالبر فى النزع وهذا مرضى

قال به بعض اولى الابصار \* وليس مرضيا لى الكبار

فان نزح البهض مخصوص بما \* فى البرعة دجبع جبل العلى

(قوله وهو دولوتك البئر) هذا هو ظاهر الرواية كما فى البحر وقيد بحسبه الرملى بما اذا لم يكن دولوها المعتاد  
كبير اجدا فلا يجب العدد المذكور قال وهو الذى يقتضيه نظرا لنفسه اه ثم ان الشارح قد تنوع صاحب  
البحر فى تفسيره الوسط بذلك وفيه نظر لانه قول آخر وبه يشعر كلام الزيلعي وغيره وفى البدائع اختلف فى الدولو  
فقليل المعتبر لدول كل بئر يستقى به منها صغيرا كان او كبيرا وروى عن ابى حنيفة انه قدر صاع وقيل المعتبر  
هو المتوسط بين الصغير والكبير اه وقوله صغيرا كان او كبيرا ربما يخالف ما يحسنه الرملى تأمل (قوله  
فان لم يكن الخ) اى هذا ان كان له دولو فان لم يكن فالمعتبر دولو يسع صاعا وهذا التفصيل استظهره فى البحر  
وقال هو ظاهر ما فى الخلاصة وشرح الطحاوى والسراج (قوله وغيره) اى غير الدولو المذكور بان كان  
اصغر او اكبر يحسب به فلونزح القدر الواجب بدلولو واحد كبير اجزا وهو ظاهر المذهب لمصالح المقصود  
بحر (قوله ويكنى ملء كدر الدولو) فلو كان مخفرا فان كان يبنى اكثر ما فيه كفى والا لبرازية وقهستانى  
(قوله ونزح ما وجد) اى ويكنى ايضا نزح ما وجد فيها وهو دون القدر الواجب حتى لو زاد بعد النزح لا يجب نزح  
شيء كما قدمناه من البحر (قوله وبحريان بعضه) اى يكنى ايضا بان حفر لها منفذ يخرج منه بعض الماء كما فى الفتح  
(قوله وغوران قدر الواجب) واذا عاد لا يعود فحسان جف اسفله فى الاصح والاعاد كما فى البحر عن السراج  
(قوله بطريق الدلالة) اى دلالة النص وهى دلالة منطوقه على ما سكت عنه بالاولى وبالمساواة كدلالة  
حرمة التأفيف وكل مال اليتيم على حرمة الضرب والاتلاف كما هو معناه فى حواشينا على شرح المنار للشارح  
وأشار بذلك الى الجواب عما قدمناه من المستهنى (قوله كفارة مع هرة) اى فان ماتت نزع اربعون  
والا فلانزح وان ماتت الفأرة فقط او جرحت او بالثمن نزع الكل سراج وبقى من الاقسام موت الهرة فقط  
ولاشك ان فيه اربعين نهر (قوله ونحو الهرتين) اى ما كان مقدارهما فى الجنة (قوله ونحو الفأرتين)  
اى ولو كانتا كهيمة الدجاجة الا فى رواية عن محمد ان فيها حينئذ اربعين نهر (قوله على الظاهر) اى ظاهر  
الرواية كما فى البحر وهو قول محمد وعند ابى يوسف الخمس الى التسع كهرة والعشر كشاة وجزم فى المواجب بقول  
محمد وتبقى الثانية فاقادضعفه (قوله مغلفة) بيان لصفة الجباسة وقد مر ان التصفيف لا يظهر أثره فى الماء  
(قوله من وقت الوقوع) اى وقوع ما مات فيها (قوله ان علم) اى الوقت او غلب على الظن قهستانى  
ومنه ما اذا شهد رجلان بوقوعه يوم كذا كما فى السراج (قوله والا) اى بان لم يعلم ولم يغلب على الظن  
نهر (قوله وهذا) اى الحكم بنجاسة البئر يوما وليلة ط (قوله فى حق الوضوء والغسل) اى من حيث  
اعادة الصلاة يعنى المكتوبة والمنذورة والواجبة وسنة الفجر اه حلية وسبأ فى أن سنة الفجر انما تقتضى  
اذا قامت مع الفرض فى يومها قبل الزوال فافهم (قوله وما عجن به) معطوف على الوضوء (قوله فطعم  
للكلاب) لان ما تنجس باختلاط النجاسة به والنجاسة مغلوقة لا يباح كله ويباح الانتفاع به فمأوراء الأكل  
كالهمن النجس يستصحب به اذا كان الظاهر غالبا فكذلك هذا حلية عن البدائع ويضهم منه أن العجين ليس  
يقيد فغيره من الطعام والشراب مثله تأمل (قوله وقيل يباع من شافعى) لانه يرى أن الماء لا ينس اذا بلغ  
قتلين لكن فى الذخيرة وعن ابى يوسف لا يطعم حتى آدم اه ولهذا عبر عنه الشارح بقيل وجزم بالاول كصاحب

وعليه فالصهر يج والزير الكبير  
ينزح منه كالبر فاغتنم هذا التحرير  
اه (بدلولو وسط) وهو دولوتك البئر  
فان لم يكن فخا يسع صاعا وغيره  
يحسب به ويكنى ملء كدر الدولو  
ونزح ما وجد وان قل وجريان بعضه  
وغوران قدر الواجب (وما بين  
حمامة وفأرة) فى الجنة (كفارة فى  
الحكم) كما أن ما بين دجاجة وشاة  
كدجاجة فالحق بطريق الدلالة  
بالاصغر كما دخل الاقل فى الاكثر  
كفارة مع هرة ونحو الهرتين كشاة  
اتصافا ونحو الفأرتين كشاة  
والثلاث الى الخمس كهرة والست  
كشاة على الظاهر (ويحكم بنجاستها)  
مغلظة (مر وقت الوقوع ان علم  
والا فسد يوم وليلة ان لم ينتفع ولم  
يتفسخ) وهذا (فى حق الوضوء)  
والغسل وما عجن به فطعم للكلاب  
وقيل يباع من شافعى

البدائع ولعل وجهه انه في اعتقاد الخنقي نجس ولا يتر الى اعتقاد غيره ولذا لو استفتاه عنه لايقتبه  
 الا بما يعتقد (قوله اما في حق غيره) أي غير ما ذكر من الوضوء والغسل والعجين (قوله فيحكم بنجاسته)  
 الاولى بنجاستها أي البئر كما عبر في البصر وقوله في الحال أي حال وجود الفأرة مثلا لا من يوم وليلة ولا من وقت  
 غسل الثياب ولهذا قال الزيلعي أي من غير اسناد لانه من باب وجود النجاسة في الثوب حتى اذا كانوا اغسلوا  
 الثياب بما هم يلزمهم الاغسلها في الصحيح اه وعزاء في البحر الى المحيط أيضا واعترضه بعض محشي صدر  
 الشريعة بأنه اذا حكم بنجاسة البئر في الحال يلزم أن لا تقبض الثياب التي غسلت بمائها قبله فلا يلزم غسلها فلا  
 معنى لقوله لا يلزم الاغسلها اه وكذا اعترضه في الحلبة بما حصله انه اذا رزم غسل الثياب لتكونها غسلت  
 بماء هذا البئر فكيف لم يحكم على الثياب بالنجاسة مستندا الى وقت غسلها المتيقن حصوله قبل وجود الفأرة  
 وانما اقتصر على وقت وجودها مع انه لا يتبعه على قول الامام لانه يوجب مع الغسل الاعادة ولا على قولهما لانهما  
 لا يوجبان غسل الثوب اصلا اه وأقره في البحر والنهر وغيرهما وأقول وبالله تعالى التوفيق ما قاله الزيلعي بخلاف  
 لاطلاق المتون فاطبة فانهم حكموا بالنجاسة ولم يفصلوا بين الوضوء والثوب وفي الهداية ومختصر القدوري  
 أعادوا صلاة يوم وليلة اذا كانوا قوضوا منها وغسلوا كل شيء اصابه ماؤها اه وفي شرح الجامع الصغير  
 لقاضي خان ان كانت منتفخة أعادوا صلاة ثلاثة ايام ولياليها وما اصاب الثوب منه في الثلاثة افسده وان عمن  
 منه لم يؤكل خبره اه ومثله في المنية وشرحها ثم رأيت بعض محشي صدر الشريعة نقل ما نقلناه وقال انه  
 المذكور في اعلام الاعتبار والمشهور في الرواية عن أبي حنيفة اه فقد ظهر أن الصواب عدم الاقتصار  
 على الحال وبه يزول الاشكال نعم اشار في الدرر الى أن ما قاله الزيلعي ملحق من قول الامام وقوله حيث قال  
 بعد نقله كلام الزيلعي يؤيده ما قال في معراج الدراية ان الصباغي كان يفتي بهذا انتهى أي بهذا التفصيل قال  
 في البحر كان الصباغي يفتي بقول ابي حنيفة يعلق بالصلاة ويقولها فمساواة كذا في معراج الدراية اه وأقول  
 لا يخفى أن مقتضى ما فتى به الصباغي أن يجب اعادة الصلاة ولا يجب غسل الثياب وهذا عكس ما قاله الزيلعي  
 فإين التأييد نعم يظهر هذا التأييد على ما قال بعضهم ان حرف الاستثناء في عبارة الزيلعي زائد أقول وكذا  
 وجدته ساقطا في نسخة قديمة معصية وكذا وجدته في نسختي مغنر وباعليه وقد ظهر بما قررناه أن ما ذكره  
 الشارح من التفصيل تابع فيه الزيلعي وهو مخالف لما في عامة المعبرات مع ما فيه من الاشكالات فلا يقول عليه  
 وان أقره في البحر والمنع ولهذا لم يعرج عليه في فتح القدير فاعتنم هذا التحرير الذي هو من منح العليم الخبير (قوله  
 وهذا لو ظهر الخ) الاشارة في عبارة الجوهرة الى عبارة القدروري التي قدمناها ثم ان ما ذكره في الجوهرة عزاء  
 الى شيخه موفق الدين ثم قال والمعنى فيه أن الماء صار مشكوكا في طهارته ونجاسته فان كانوا محدثين يبين لم يزل  
 حديثهم بماء مشكوك فيه وان كانوا متوضئين لا تبطل صلاتهم بماء مشكوك في نجاسته لان اليقين لا يرتفع بالشك  
 اه اقول هذا أيضا مخالف لاطلاق عبارات المعبرات من لزوم اعادة الصلاة وغسل كل شيء اصابه  
 ماؤها في تلك المدة فانه يشمل الاعادة عن حدث وغيره والغسل ثوب أو بدن من حدث أو نجاسة أو شرب  
 أو غيره وأيضا يناقضه مسألة العجين فانه يلزم عليه أن يكون طاهرا حلالا لكونه كان طاهرا فلا تزول  
 طهارته بماء مشكوك فيه مع انه مخالف لما صرح بحوايه في عاتة كتب المذهب وأيضا فنقد رجحوا قول الامام  
 بحكمه بالنجاسة من يوم أو ثلاثة ايام بأنه الاحتياط في أمر العبادة ولا يخفى أن هذا التفصيل خلاف الاحتياط  
 فكان العمل على ما في كتب المذهب أولى (قوله استحسانا) الاستحسان كما قال الكرخي قطع المسألة عن  
 نظائرها لما هو اقوى وذلك الاقوى هو دليل يقابل القياس الجلي الذي تسبق اليه أفهام المجتهدين نصا كان  
 أو اجماعا أو قياسا خفيا وتماه في فتاوى العلامة قاسم (قوله وقال الخ) قولها هو القياس الجلي  
 وبيان وجه كل في المطولات (قوله فلا يلزمهم) أي اصحاب البئر من اعادة الصلاة أو غسل ما اصابه  
 ماؤها كما صرح به الزيلعي وصاحب البحر والفيض وشارح المنية فقول الدرر بل غسل ما اصابه ماؤها قال في  
 الشريعة لعل الصواب خلافه (قوله قبله) أي قبل العلم بالنجاسة (قوله قبل وبه يفتي) قائله صاحب  
 الجوهرة وقال العلامة قاسم في تصحيح القدوري قال في فتاوى العتباتي قولها هو المختار قلت لم يوافق على  
 ذلك فقد اعتمد قول الامام البرهاني والنسفي والموصلي وصدر الشريعة ورجح دليله في جميع المصنفات

أما في حق غيره كفصل ثوب فيحكم  
 بنجاسته في الحال وهذا لو تظاهر  
 عن محدث أو غسل عن خبث  
 والالم يلزم شيء اجماعا جوهرة  
 (ومذ ثلاثة ايام) بلياليها (ان  
 انتفع أو تصبخ) استحسانا وقالوا  
 من وقت العلم فلا يلزمهم شيء قبله  
 قيل وبه يفتي

مطلب  
 مهم في تعريف الاستحسان

وصرح في البدائع بأن قولهما قياس وقوله استحسان وهو الاحوط في العبادات اه (قوله اعاد من آخر احتلام الخ) لف ونشر مرتب وفي بعض النسخ من آخر نوم وهو المراد بالاحتلام لأن النوم سببه كما نقله في البحر (قوله ورعاف) هذا ظاهر اذا وقع له رعاف ولم يبينوا حكم ما اذا لم يقع له ولا جل هذا والله تعالى اعلم روى ابن رستم أن الدم لا يعيد فيه لأن دم غيره قد يصيبه فالظاهر أن الاصابة لم تتقدم زمان وجوده بخلاف المني فان مني غيره لا يصيب ثوبه فالظاهر أنه منيه فبمعين وجوده من وقت وجود سبب خروجه حتى لو كان الثوب مما يلبسه هو وغيره يستوى فيه حكم المني والدم واختار في المحيط ما رواه ابن رستم ذكره في البحر وقوله فالظاهر أن الاصابة الخ لا يظهر في الجفاف ط وفي السراج لو وجد في ثوبه نجاسة مغلظة أكثر من قدر الدوهم ولم يعلم بالاصابة لم يعد شيئاً بالاجماع وهو الاصح اه قلت وهذا يشمل الدم فيقتضي أن الاصح عدم الاعادة مطلقاً تأمل (قوله لو منتفخة أو ناشفة الخ) ذكره في التبرجنا فقال بعد قولهم فثلاثة أيام وينبغي على قياس ما سبق تقييده بكونها منتفخة أو ناشفة وان لم يكن اعاد يوماً وليلة اه (قوله في بول فأرة في الاصح) وسيد كفي الانجاس أن عليه الفتوى وأن خروها لا يفسد ما لم يظهر أثره وأن بول السنور عفو في غير أواني الماء وعليه الفتوى اه أقول وفي الخاتمة أن بول الهرة والفأرة وخروهما نجس في أظهر الروايات يفسد الماء والثوب اه ولعلمهم رجحوا القول بالعفو للضرورة (قوله بخر) بالنسخ وبالضم كما في المغرب (قوله حمام وعصفور) أي ونحوهما مما يؤكل لحمه من الطيور سوى الدجاج والاوز (قوله في الاصح) راجع إلى قوله وكذا سباع طير أي مما لا يؤكل لحمه من الطيور وهذا ما صححه في المبسوط وصحح قاضي خان في جامعه النجاسة بخر (قوله لتعذر صونها) أي البترعنه أي عن الخمر المذكور ومفاد التعليل أنه نجس معفو عنه للضرورة وفيه اختلاف المشايخ لكن الذي اختاره في الهداية وكثير من الكتب أنه ليس بنجس عندنا بالاجماع العملي على اقتناء الحمامات في المسجد الحرام من غير تكبير مع العلم بما يكون منها كما في البحر قال ولم يذكر هذا الخلاف فائدة مع اتفاقهم على سقوط حكم النجاسة اه قلت يمكن أن تظهر في التعاليق وكذا اذا رماه في الماء قصد اقامته لا ضرورة في ذلك لكونه بفسه وما في النهر من أنها يمكن أن تظهر فيها ولو وجدها على ثوب وعنده ما هو خال عنها لا تجوز الصلاة فيه على العفو لا تنفاه الضرورة وتجوز على الطهارة اه قال ط فيه نظر اذ مقتضاه عدم جواز التطهر بهذا الماء حيث وجد غيره (قوله ولا يتقاطر بول الخ) تبع فيه صاحب الدرر وأشار في الفيض إلى ضعفه وذكر القهستاني في الانجاس أنه ان وقع في الماء نجسه في الاصح وكذا ذكره الحدادي عن الكفاية معللاً بأن طهارة الماء أكد وبأنه لا حرج في الماء أي بخلاف البدن والثوب وبه جزم الشارح في الانجاس أيضاً فعلم أن كلام المصنف مبني على القول الضعيف كما به عليه العلامة فوج أفندي (قوله كروا بر) ومثل الرأس الجهة الأخرى ط وسيأتي اشباع الكلام على هذه المسألة في باب الانجاس (قوله وغبار نجس) بالاضافة وعدمها في الجيم الفتح والكسر ط (قوله وبعرى ابل وغنم) أي لا ينزح بهما وهذا استحسان قال في الفيض فلا نجس الا اذا كان كثيراً سواء كان رطباً أو يابساً صحيحاً أو منكسراً ولا فرق بين أن يكون للبرحاجر كالدن أو لا كالفلوات هو الصحيح اه وفي التارخانية ولم يذكر محمد في الاصل روث الحار والخبث واختلفوا فيه فقيل نجس ولو قليلاً أو يابساً وقيل لو يابساً فلا وأكثرهم على أنه لو فيه ضرورة وبلاوى لا نجس والانجس اه (فائدة) قال فوج أفندي الروث للفرس والبغل والحمار والخبث بكسر فسكون للبقرو الضيل والبعير للابل والغنم والخمر للطيور والنحو للكلب والعذرة للانسان (قوله في محلب) بكسر الميم ما يحلب فيه قاموس (قوله وقت الحلب) فلوقعت في غير زمان الحلب فهو كوقوعها في سائر الاواني فتنجس في الاصح لان الضرورة انما هي زمان الحلب لان من عادتها أن تبعد ذلك الوقت والاحتراز عنه عسير ولا كذلك غيره اه شارح منية (قوله قبل تفتت وتلون) قال في العناية تبعاً للخاتمة فلوقعت أو أخذ اللبن منها نجس اه قتال (قوله والتعبير بالبعيرتين) أي في مسائلتي البئر والمحلب كما افاده في الشرع بلالية عن الفيض (قوله اتفاقاً) أعلم أن بعضهم فهم من تقييد محمد في الجامع الصغير بالبعرة أو البعيرتين أنه احتراز عن الثلاث بناء على أن مفهوم العدد في الرواية معتبر قال في البحر وهذا الفهم انما يتم لو اقتصر محمد على ذلك مع أنه قال لا يفسد ما لم يكن كثيراً فاحشاً والثلاث ليس بكثير فاحش كذا نقل

(فرع) وجد في ثوبه منياً أو بولاً  
أو دماً أعاد من آخر احتلام وبول  
ورعاف ولو وجد في جثته فأرة  
ميتة فان لا ثقب فيها أعاد مذ  
وضع القطن والا فثلاثة أيام لو  
منتفخة أو ناشفة والا فيوم وليلة  
(ولانزح) في بول فأرة في الاصح  
فيض ولا (بخر) حمام وعصفور  
وكذا سباع طير في الاصح لتعذر  
صونها عنه (و) لا يتقاطر بول  
كروا بر وغبار نجس) للعفو  
عنهما (وبعري ابل وغنم) كما يعنى  
(لو وقعت في محلب) وقت الحلب  
(فرميتا) فوراً قبل تفتت وتلون  
والتعبير بالبعيرتين اتفاقاً

مطلب

في الفرق بين الروث والخبث والبعير  
والخمر والنحو والعذرة



عبارة الجامع في المحيط وغيره اه فأسرار الشارح الى أن قول المصنف وبصرفي ابل وغنم المراد منه القليل  
 لا خصوص الثنتين وحمل قوله وقيل الخ على بيان حد القليل والكثير ليفيد أن ذلك ليس قولاً آخر كما قد يتوهم  
 وانما عبر عنه المصنف بقوله وقيل ليفيد وقوع الخلاف في حده فان فيه اقوالاً صحيحة منها قولان أحدهما هذا  
 والثاني أن ما لا يخلو لدون عن بكرة فهو كغيره في النهاية وعزاه الى الميسر فافهم (قوله ذكره في  
 الفيض) لم يصرح في الفيض بهذه العبارة وانما يفهم من قوله الا اذا كان كثيراً كما قدمناه (قوله وعليه  
 الاعتماد) وصححه في البدائع والكافي وكثير من الكتب بجر وفي الفيض وبه يفتي (قوله لا يستدرأخ)  
 أي ان عادة الامام رحمه الله تعالى أن ما كان محتاجاً الى تقديره مدد أو مقدار مخصوص ولم يرد فيه نص  
 لا يقدره بالرأى وانما يفوضه الى رأى المبني فلذا كان هذا القول أرجح (قوله البعد الخ) اختلف في مقدار  
 البعد المانع من وصول نجاسة البالوعة الى البئر ففي رواية خمسة أذرع وفي رواية سبعة وقال الخوافي "المعتبر  
 الطم أو اللون أو الريح فان لم يتغير جازوا لا ولو كان عشرة أذرع وفي الخلاصة والختانية والتعويل عليه وصححه  
 في المحيط بجر والحاصل انه يختلف بحسب رخاوة الارض وصلابتها ومن قدره اعتبر حال أرضه (قوله  
 ويعتبر سور عسئر) لما فرغ من بيان فساد الماء وعدمه باعتبار وقوع نفس الحيوانات فيه ذكرهما باعتبار ما يتولد  
 منها والسور بالضم مهموز العين بقية الماء التي يقيها الشارب في الاناء أو في الحوض ثم استعمل بقية الطعام  
 وغيره والجمع الاسار والفعل اسار أي ابني مما شرب بجر وغيره وظاهر القاموس ان السور حقيقة في مطلق  
 البقية والمعنى أن السور يعتبر بغيره فان كان لحم مسيره طاهر فاسوره طاهر ونجس افنفس أو مكروه افكره  
 أو شكوكا فشكله ابن ملك (قوله اسم فاعل من اسار) أي مسر اسم فاعل قياسي مأخوذ من مصدر اسار  
 أو سار كنع واسم فاعلهما السماء سار كنهروا تيسا سار كنهروا تيسا سار كنهروا تيسا سار كنهروا تيسا سار كنهروا تيسا  
 ليعتبر أي ولعابه متولد من لحمه فاعتبر به طهارة ونجاسة وكراهة وشكا مخ اه ط (قوله ولو جنباً الخ) بيان  
 للاطلاق فان قيل ينبغي أن يتجنب سور عسئر على القول بنجاسة المستعمل لسقوط الفرض بهذا الشرب على الرجوع  
 قلنا المستعمل هو المشروب لا ما بقي ولو سلم فلا يستعمل للخرج كادخال اليد في الحب للكوز وتحماته في البحر  
 (قوله أو كافراً) لانه عليه الصلاة والسلام انزل بهض المشركين في المسجد على مافي الصحبين فالمراد  
 بقوله تعالى انما المشركون نجس النجاسة في اعتقادهم بجر ولا يشكل نزح البئر به لو اخرج حيا لان ذلك  
 لما عليه في الغالب من النجاسة الحقيقية أو الحكمية كما قدمناه (قوله أو امرأة) أي ولو حائضاً أو نفساً لما  
 روى مسلم وغيره عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اشرب وأنا حائض فأناوله النبي صلى الله عليه وسلم  
 فيضع فاه على موضع في بجر (قوله نعم بكره سورها الخ) أي في الشرب لافي الطهارة بجر قال الرمي  
 ويجب تقييده بغير الزوجة والمحارم اه وأورد بعضهم على قول البحر لافي الطهارة ما مرفى الوضوء من أنه  
 يكره التوضي بفضل ماء المرأة والمراد به السور أقول المراد به الماء الذي توضع به في خلوتها كما وضخناه  
 فيما مر قد بر (قوله للاستلذاذ) قال شيخنا وبستغاد منه كراهة الخلاق الامر اذا وجد المحلوق رأسه من  
 اللذة ما يزيد على ما لو كان ملخياً اه فكراهة التكبس ونمز الرجلين واليد من الامر في الحمام بالاولى ط  
 (قوله واستعمال ريق الغير) اعترضه ابو السعود بانه يشمل سور الرجل للرجل والمرأة للمرأة فالظاهر الاقتصار  
 على التعليل الاول كما فعل في النهر اه أي لانه صلى الله عليه وسلم كان يشرب ويهطى الاناء من عن يمينه ويقول  
 الامين فالامين نم عبر في المنع بالاجنبية وفيه نظر أيضاً والذي يظهر أن العلة الاستلذاذ فقط ويفهم منه أنه حيث  
 لا استلذاذ لا كراهة ولا سيما اذا كان يعاقفه (قوله مجتبي) أي قبيل كتاب الوصايا وكان المناسب ذكره قبل التعليل  
 لاني لم اراه في المجتبي (قوله وما كول لحم) أي سوى الخلالة منه فانه مكروه كما يأتي (قوله ومنه الفرس  
 في الاصح) وهو ظاهر الرواية عن الامام وهو قولهما وكراهة لحمه عنده لاحترامه لانه آلة الجهاد لا لتجاسته  
 فلا يؤثر في كراهة سور عسئر والفرس اسم جنس كالحمار فيم الذكر والانثى ط (قوله ومثله ما لادم له) أي  
 سائل سواء كان يعيش في الماء أو في غيره ط عن البحر (قوله قبيل للكل) أي لا آدمي وما كول اللحم  
 وما لادم له ط (قوله طاهر) أي في ذاته طهور أي مطهر لغيره من الاحداث والاختبات ط (قوله  
 وسور خنزير) قد لفظ سور إشارة الى أن لفظ خنزير مجرور بضاف حذف وأبقى عمله وهو قليل والاولى رفعه

### مطلب في السور

لان ما فوق ذلك كذلك ذكره في  
 الفيض وغيره ولذا قال (قيل  
 اقليل المعفو عنه ما يستقله  
 الناظر والكثير بعكسه وعليه  
 الاعتماد) كما في الهداية وغيرها  
 لان ابا حنيفة لا يقدر شياً بالرأى  
 (فرع) البعدين البئر والبالوعة  
 يتندر ما لا يظهر للنجس اثر (وبعتبر  
 سور عسئر) اسم فاعل من اسار  
 أي ابني لا اختلافه بلعابه (فسور  
 آدمي مطلقاً) ولو جنباً أو كافراً  
 أو امرأة نعم بكره سورها للرجل  
 كعكسه للاستلذاذ واستعمال  
 ريق الغير وهو لا يجوز مجتبي  
 (وما كول لحم) ومنه الفرس في  
 الاصح ومثله ما لادم له (طاهر  
 القم) قبل للكل (طاهر) طهور  
 بلا كراهة (و) سور (خنزير)

لقيامه مقام المضاف قال الزيلعي ولا يجوز عطفه على المجرور قبلة لأنه يلزم منه العطف على معمولي عاملين مختلفين كما أوضحه في البحر (قوله وسباع بهائم) هي ما كان يصطاد بنابه كالأسد والذئب والفهد والتمر والثعلب والقيط والضبع وأشبه ذلك سراج (قوله فور شربها) أي بخلاف ما إذا مكث ساعة ابتلع ريقه ثلاث مرات بعد لحس شفتيه بلسانه وريقه ثم شرب فانه لا ينقص ولا بد أن يكون المراد إذا لم يكن في بزاقه أثر الخمر من طعم أو ريح اه حلية (قوله لا يستوعبه اللسان) أي لا يتمكن أن يعبر ريقه (قوله ولو بعد زمان) أي ولو كان شربه الماء بعد زمان طويل وفي أنجاس التارخانية عن الحماوى وقيل إذا كان الاناء مملوًا بنجس الماء والاناة بملاقاة فقه والافلا اه أي لانه إذا لم يكن مملوًا يكون الماء وارد على الشارب فإذا ابتلعه يكون كالجاري (قوله فوراً كل فأرة) فان مكثت ساعة وطخت فها فأكروه منية ولا ينقص عندهما وقال محمد بن يعقوب لان النجاسة لا تزول عنده الا بالماء وينبغي أن لا ينقص على قوله إذا غابت غيبة يجوز معها شربها من ماء كثير حلية (قوله مغلف) وفي رواية عن الثاني أن سوراً لا يؤكل كبول ما يؤكل والذي يظهر ترجيح الأول بحر (قوله محلاة) بتشديد اللام أي حرسله تخالط النجاسات ويصل منقارها الى ما تحت قدميها أما التي تنجس في بيت وتعلف فلا يكره سورها لأنها لا تجد عذرات غيرها حتى تجول فيها وهي في عذرات نفسها لا تجول بل تلاحظ الحب بينه فتلقطه كما حققه في الفتح ونجاسة في البحر (قوله وابل وبقر جلالة) أي تأكل النجاسة إذا جهل جالها فان علم حال فيها طهارة ونجاسة فسورها مثله اه مقدسي أقول الظاهر أنه أراد بالجلالة غير التي اتن لجها من أكل النجاسة إذ لو اتن فالظاهر الكراهة بتفصيل لانهم صرحوا بأنها لا ينقص بها كما يأتي في الاضحية قال في شرح الوهبانية وفي المتن جلالة المكروهة التي إذا قربت وجدت منبراً نحة فلا تؤكل ولا يشرب لبنها ولا يعمل عليها ويكره بيعها وهبتها وتلك حالها وذكرنا بقاى أن عرقها نجس اه وصرح المصنف في الحظر والاباحة أنه يكره لحم الاناء والجلالة قال الشارح هناك وتنجس الجلالة حتى يذهب تن لجها وقد تبتلأه ايام لدجاجة وأربعة لشاة وعشرة لأبل وبقر على الاظهر ولو أكلت النجاسة وغيرها بحيث لم تن لجها حلت اه وبه علم أن الجلالة التي يكره سورها هي التي لا تأكل الا النجاسة حتى اتن لجها لأنها حينئذ غير مأكولة ولذا قال في الجوهرية فان كانت تخلط أو أكثر علفها علف الدواب لا يكره سورها اه قلت بقي شيء وهو أن الغالب أن الأبل تجتر كالغنم وجترها نجسة كسرقينها كما سيأتي ومقتضاه أن يكون سورها مكروهاً وان لم تكن جلالة ولم أر من تعرض له وانما المفهوم من اطلاقهم عدم الكراهة فليتأمل (قوله لم يعلم ربه طهارة منقارها) لما روى الحسن عن أبي حنيفة أن كان هذا الطير لا يتناول الميتة مثل البازي الأهلي ونحوه لا يكره الوضوء وانما يكره في الذي يتناول الميتة وروى عن أبي يوسف أيضاً مثله حلية (قوله وسواكن بيوت) أي بماله دم سائل كالفأرة والحية والوزغة بخلاف ما لا دم له كالخنفس والصراصير والعقرب فانه لا يكره كما مر وتعامه في الامداد (قوله طاهر للضرورة) بيان ذلك أن القياس في الهرة نجاسة سورها لانه مختلط بما بها المتولد من لجها النجس لكن سقط حكم النجاسة اتفاقاً بعلة الطواف المنصوصة بقوله صلى الله عليه وسلم انها ليست بنجاسة انها من الطوافين عليكم والطوافات أخرجه اصحاب السنن الاربعة وغيرهم وقال الترمذي حسن صحيح يعني أنها تدخل المضايق ولازمة شدة المخالطة بحيث تعذر صون الاواني منها وفي معناها سواكن البيوت للعلة المذكورة فسقط حكم النجاسة للضرورة وبقيت الكراهة لعدم تحاسنها النجاسة وأما الخلطة فلعلها طاهر فسورها كذلك لكن لما كانت تأكل العذرة كره سورها ولم يحكم بنجاسته للشك حتى لو علمت النجاسة في فمها تنجس ولو علمت الطهارة انتفت الكراهة وأما سباع الطير فالقياس بنجاسة سورها كسباع البهائم بجوامع حرمة لجها والاستحسان طهارته لانها تشرب بمنقارها وهو عظم طاهر بخلاف سباع البهائم لانها تشرب بلسانها المبطل بلسانها النجس لكن لما كانت تأكل الميتة غالباً اشبهت الخلطة فكره سورها حتى لو علم طهارة منقارها انتفت الكراهة هكذا أقروا وبه علم أن طهارة السور في بعض هذه المذكورات ليست للضرورة بل على الاصل فتنبه (قوله مكروه) لجواز كونها كالتنجاسة قبيل شربها وأفاد في الفتح انه لو احتمل تطهيرها فها زالت الكراهة حيث قال ويحتمل اصفاؤه صلى الله عليه وسلم الاناء للهرة على زوال ذلك التوهم بأن كانت في مرأى منه في زمان يمكن

وكلب وسباع بهائم) ومنه الهرة البرية (وشارب خمر فور شربها) ولو شارب طويلاً لا يستوعبه اللسان فنفس ولو بعد زمان (وهرة فوراً كل فأرة نجس) مغلف (و) سور هرة (ودجاجة محلاة) وابل وبقر جلالة فالاحسن ترك دجاجة لدم الأبل والبقر والغنم فاستأفى (وسباع دين) لم يعلم ربه طهارة منقارها (وسواكن بيوت) طاهر للضرورة (مكروه)

فيه غسلها فبالعابها وأما على قول محمد فيمكن بشاهدة شربها من ماء كثير أو مشاهدة قدومها عن غيبة يصح  
 معها ذلك فيعارض هذا التصريح بتصريح أنها نجاسة قبل شربها فيسقط قبحي الطهارة دون كراهة لان الكراهة  
 ما جاءت الا من ذلك التصريح وقد سقط وعلى هذا لا ينبغي اطلاق كراهة كل فضلها والصلاة اذا لمحت عضوا  
 قبل غسله كما اطلقه شمس الأئمة وغيره بل يقيد بثبوت ذلك التوهم أما لو كان زائلا عما قلنا فلا اه وأقره  
 في البحر وشرح المقدسي وهو خلاف ما قدمناه عن المنية تأمل (قوله تنزيها) فبده ثلاث توهم التصرم قال  
 في البحر واعلم أن المكروه اذا اطلق في كلامهم فالمراد منه التحريم الا أن ينص على كراهة التنزيه فقد قال  
 المصنف في المصنف لفظ الكراهة عند الاطلاق يراد بها التحريم قال ابو يوسف قلت لابي حنيفة اذا قلت في شيء  
 اكرهه فإني في كراهة التحريم اه (قوله في الاصح) الخلاف انما هو في سورة المائدة قال في البحر وأما سور  
 الدجاجة المختلة فلم أر من ذكر خلافا في المراد من الكراهة بل ظاهر كلامهم أنها كراهة تنزيه بلا خلاف لانها  
 لا تصاحي النجاسة وكذا في سباع الطير وسواكن البيوت اه (قوله كراهة لفقر) أي اكل سورها أي  
 موضع فيها وما سقط منه من الخبز ونحوه من الجامدات لانه لا يخلو من لعابها وليس المراد اكل ما بقي أي عمام  
 يخالطه لعابها بخلاف المائع كما أوضحه في الحلية وأما الشارح كراهته لغنى لانه يجد غيره وهذا عند توهم نجاسة  
 فيها كما قدمناه عن الفتح قريبا (فرع) تكره الصلاة مع حل ماسوره مكروه كالمهزة اه مخرج التوشيح قلت  
 وينبغي تقييده بالتوهم أيضا كما علمته مما مر ويظهر منه كراهة الصلاة بثوب اصابه السور المكروه كما ذكره في الحلية  
 (نكتة) قيل ست تورث النسيان سورة الفأرة والقاء القملة وهي حية والبول في الماء الراكد وقطع البقطار  
 ومضغ العلك واكل التفاح ومنهم من ذكره حديثا لكن قال ابو الفرج بن الجوزي انه حديث موضوع  
 بخر وحلية واطلاق التفاح هنا موافق لما في كتب الطب من انه كله مورث للنسيان وذكر بعضهم الحديث  
 مقيدا بالتفاح بالحامض (تجدة) زاد بعضهم مما يورث النسيان اشياء منها العصيان والهموم والاخران  
 بسبب الدنيا وكثرة الاشتغال بها واكل الكزبرة الرطبة والنظر الى المصلوب والعجم في بقرة القفا والسم الملح  
 والخبز الحامض والاكل من القدر وكثرة المزج والفصل بين المتأخر والوضوء في محل الاستنجاء وتوسد السراويل  
 أو العمامة ونظر الجنب الى السماء وكس البيت بالطرق ومسح وجهه أو يديه بذي له ونفض الثوب في المسجد  
 ودخوله باليسرى وخروجه باليمن واللعب بالمداء كبر أو الذر حتى ينزل والنظر اليه والبول في الطريق أو تحت  
 شجرة مثمرة أو في الماء الراكد أو في الرما دون النظر الى الفرج أو في امرأة العظام والامتناس بالمشط المكسور وغير  
 ذلك ولسيدي عبد الغني فيها رسالة (قوله اهلي) أما الوحشي فإا كول فلاشك في سورة ولا كراهة (قوله  
 في الاصح) قاله قاضي خان ومقابله القول بنجاسته لانه نجس فنه بشم البول قال في البدائع وهو غير سديد لانه  
 امر موهوم لا يقبل وجوده فلا يؤثر في ازالة الثابت بخر (قوله امه حارة) قال في القاموس الحارة بالماء  
 الاتان فافهم وهذا القيد صرح به غير واحد منهم السروجي في شرح الهداية قال اذا نزل الحمار على الرمكة  
 أي الفرس لا يكره لحم البغل المتولد بينهما فعلى هذا لا يصح سورة مشكوكا فيه اه والمراد لا يكره لحمه  
 عندهما الخافاه بالفرس وعنده يكره كالفرس الا أن سورة لا يكون مشكوكا اتفاقا كما هو الصحيح في سور  
 الفرس وكذا البغل الذي امه بقرة يحمل لحمه اتفاقا ولا يكون سورة مشكوكا لكن يتأني هذا قول صاحب  
 الهداية والبغل من نسل الحمار فيكون بمنزلة فانه يقيد اعتبار الاب الا أن الاصل في الحيوانات الاخلاق بالأم  
 كما صرح حوايه في غير موضع شرح المنية ونحوه في النهر قال في الحلية قلت ويمكن أن يقال ما في الهداية مخترج  
 على مذهب الامام خاصة فيما اذا كان ابوه حمارا أو امه فرسا تغليب الجانب التحريم على الاباحة احتياطا  
 (قوله فطاهر) الاولى قول ابن ملك عن الغاية فطهور لان الولد يتبع الام اه (قوله ولا عبرة بغبلة  
 الشبه) رد على ما قاله مسكين من أن التبعية للام محلها ما دام يقبل شبهه بالاب (قوله تصرح بهم الخ)  
 صرح في الهداية وغيرها في الاخصية بجواز الاخصية به حيث قال والمولود بين الاهلي والوحشي يتبع الأم  
 لانها الاصل في التبعية حتى ان نزل الذئب على الشاة يضي بالولد اه تأمل (قوله اعتبار الام) لانها  
 الاصل في الولد لانفساه منها وهو حيوان متقوم ولا يفصل من الاب الاماء مهينا ولهذا يتبعها في الرق  
 والحزبة وانما اضيف الادمي الى ابيه تشر يفاله وصيانته عن الضياع والا فالاصل اضافته الى الام

مطلب  
 الكراهة حيث اطلقت فالمراد منها  
 التحريم

مطلب  
 ست تورث النسيان

تنزيها في الاصح ان وجد غيره والا  
 لم يكره أصلا كأكلة لفقر (و) سور  
 (حمار) أهلي ولو ذكر في الاصح  
 (وبغل) امه حارة فلو فرسا أو بقرة  
 فطاهر كقول من حمار وحشي  
 وبقرة ولا عبرة بغبلة الشبه  
 لتصرح بهم بجل اكل ذئب ولده  
 شاة اعتبار الام وجواز الاكل  
 يستلزم طهارة السور كما لا يخفى



كما في البدائع (قوله عن الاشياء) صوابه عن الفوائد التابعة ط وكذا نقله في الاشياء عنها في قاعدة  
 اذا اجتمع الحلال والحرام (قوله عدم الحل) أي عدم حل أكل ذئب ولذئبة شاة (قوله قال شيخنا) يريد  
 الرمي عند الاطلاق ط (قوله انه غريب) أي لخالفته المشهور في كلامهم من اطلاق أن العبرة للام وقد  
 ذكر القولين المصنف في منظومته تحفة الاقران في الاخصية فقال

تبيحة الاهلي والوحشي \* تعلق بالآم على المرضي

ومثله تبيحة المحرم \* مع المباح بالآم فاعلم

هذا هو المشهور بين العلماء \* والخطر في هذا حكمه فاعلم

(قوله مشكوك في طهوريته) هذا هو الاصح وهو قول الجمهور ثم قيل سببه تعارض الاخبار في لحمه وقيل  
 اختلاف الصحابة في سوره والاصح ما قاله شيخ الاسلام ان الحمار أشبه الهرة لوجوده في الدور والاقنية  
 لكن الضرورة فيه دون الضرورة فيها لدخولها مضائق البيت فأشبه الكلب والسباع فلما ثبتت الضرورة  
 من وجه دون وجه واستوى ما يوجب الطهارة والنجاسة تساقطتا لتعارض فصر الى الاصل وهو هنا شيان  
 الطهارة في الماء والنجاسة في اللعاب وليس احدهما بأولى من الآخر فبقي الامر مشكلا نجسا من وجه  
 طاهرا من آخر ونعاه في البحر لا يقال كلب الصيد والحراسة كذلك لانه معارض بالنص كما أفاده  
 في السعدية (قوله لا في طهارته) أي ولا فيهما جميعا كما قيل أيضا هذامع اتفاقهم أنه على ظاهر الرواية  
 لا ينفس الثوب والبدن والماء ولا يرفع الحدث فلهذا قال في كشف الاسرار ان الاختلاف لفظي لان من قال  
 الشك في طهوريته فقط أراد ان الطاهر لا يتنجس به ووجب الجمع بينه وبين التراب لانه ليس في طهارته شك اصلا  
 لان الشك في طهوريته انما نشأ من الشك في طهارته اه بجر قلت ويؤيده ما رعن شيخ الاسلام فانه صريح  
 في أن الشك في الطهارة (قوله اعتبر بالاجزاء) أي كالماء المستعمل عند محمد فيجوز الوضوء بالماء ما لم يظلم  
 عليه محيط وكان الوجه أن يقول ما لم يساوه ما علمته في مسألة الفساق بجر هذا وفي السراج بعد نقله عن  
 الوجيز واعترض الصيرفي عليه حيث قال وهذا بعيد لانه اذا جوز الوضوء بالماء الذي يختلط بالسور اذا كان  
 اكثر كان أيضا يجوز الوضوء بالسور لانه اكثر من اللعاب اه أقول ويؤيده ما قدمناه عن الفتح من انه تظاهر  
 كلامهم على انه ينزع منه جميع ماء البر وقد مننا القول فيه وأن اعتبر بالاجزاء يخالف لذلك وقد صرحوا  
 بأن العمل بما عليه الاكثر به يظهر أن ما هنا غير معتبر فتدبر (قوله قولان) قد علمت أن الشك في الطهوية  
 ناشئ عن الشك في الطهارة والتنجس الثابت يقين لا يرتفع الا بطاهر يقين فافهم وتأمل (قوله في صلاة  
 واحدة الخ) يعني أن الشرط أن لا تخلو الصلاة الواحدة عنهما وان لم يوجد الجمع بينهما في حالة واحدة حتى لو  
 توضع وصلى ثم احدث وتيمم وصلى تلك الصلاة جاز هو الصحيح لان المطهر احدهما لا المجموع فان كان السور  
 صحت ولغت صلاة التيمم او التيمم فبالعكس نعم فان قيل يلزم من هذا أداء الصلاة بلا طهارة في احدي المراتين وهو  
 مستلزم للكفر فينبغي وجوب الجمع بينهما في اداء واحد قلنا كل منهما مطهر من وجه دون وجه فلا يكون الاداء  
 بلا طهارة من كل وجه فلا يلزمه الكفر كما لو صلى حتى بعد نحو الحماة لا تجوز صلاته ولا يكفر للاختلاف بخلاف  
 ما لو صلى بعد البول بجر عن المعراج والظاهر أن الاولى الجمع بينهما في اداء واحد للتباعد عن هذه الشبهة  
 ثم رأيت في الشربة لالية نقل عن شيخنا الشمس المحيية انه لو صلى بالوضوء ثم بالتيمم فان لم يحدث بينهما كره فعله  
 في الاولى دون الثانية وان احدث كره فيها ووجهه ظاهر قد دبر وبه يظهر أن قول النهر فيامر ثم احدث غير قيد  
 نعم يفهم منه انه لو لم يحدث يصح بالاولى لان الصلاة الثانية تكون بالطهارة في وفي النهر عن الفتح واختلف  
 في النية بسور الحمار والاحوط أن ينوي اه أي الاحوط القول بوجودها فقد مننا في بحث النية عن البحر  
 عن شرح الجمع والتقاية معزيا الى الكفاية أنها شرط فيه وفي نبيذ القر (قوله ان فقدها مطلقا) اما اذا وجدته  
 تعين المصير اليه ولو وجدته بعد ما قضا بالسور وتيمم لا يصلي ما لم يتوضأ به ولو لم يتوضأ به حتى فقده ومعه السور  
 أعاد التيمم لا الوضوء بالسور تارة ثانية (قوله في الاصح) والافضل تقديم الوضوء رعاية لقول زفر يلزمه  
 اعداد (قوله ثم أراقه) أما لو أراقه اولا حتى صار عادا للماء لا يلزمه بل عن نصين يهي أن من لم يجد الاسور  
 الحمار يرقه ثم يتيمم قال الصفار وهو قول جيد بجر من جامع المحبوبي (قوله لاحتمال طهوريته) أي

وما نقله المصنف عن الاشياء  
 من تفهيم عدم الحل قال شيخنا انا  
 غريب (مشكوك في طهوريته لا في  
 طهارته) حتى لو وقع في ماء قليل  
 اعتبر بالاجزاء وهل يطهر النجس  
 قولان (فتوضأ به) او يقتسل  
 (وتيمم) أي يجمع بينهما احتياطا  
 في صلاة واحدة لا في حالة واحدة  
 (ان قدما ماء) مطلقا (وصح تقديم  
 ايماشاء) في الاصح ولو تيمم وصلى  
 ثم أراقه لزمه إعادة التيمم والصلاة  
 لاحتمال طهوريته

قصر الصلاة البطلان قعود وفي الزمعي - متمم رأي سور جاروه في الصلاة اقها ثم توضع وأعادها لاحتمال  
البطلان اه (قوله ويقدم التيمم على نيذ القم) اعلم انه روى في النيذ عن الامام ثلاث روايات الاولى  
وهي قوله الاقل انه يتوضأ به ويستحب أن يضيف اليه التيمم الثانية الجمع بينهما كسور الجارويه قال محمد  
ورجحه في غاية البيان والثالثة التيمم فقط وهي قوله الاخبر وقد رجح اليه وبه قال ابو يوسف والائمة الثلاثة  
واختاره الطحاوي وهو المذهب الصحيح المختار المعقد عندنا بجر اذا علمت ذلك ظهر لك أن ظاهر كلام المصنف  
مبنى على الرواية الثانية وبه تظهر مناسبة ذكره في بحث السور كن يافيه قوله على المذهب فبما حصل  
قوله ويقدم الخ على التقدم في الرتبة لا في الزمان أي ان التيمم رتبة التقدم على الوضوء بالنيذ فلا يقتصر على  
الوضوء به ولا يجمع بينهما مع سبق التيمم قال في النهرو محل الخلاف ما اذا التقي في الماء غيرات حتى صار حلو  
رقبقا غير مطبوخ ولا مسكر فان لم يحل فلا خلاف في جواز الوضوء به أو سكر فلا خلاف في عدم الجواز وطبع  
فكذلك في الصحيح كما في المبسوط ورجح غيره الجواز الآن الا في الاولى لموافقته لما مر من الضابط أي المذكور  
في المياه (قوله لان المجتهد الخ) عليه تكون ما ذكره هو المذهب المقتضى به دون غيره فافهم (قوله وحكم عرق  
كسور) أي العرق من كل حيوان حكمه كسوره لتولد كل منهما من اللحم كذا قالوا ولا خفاء أن المتولد هو اللعاب  
أي لا السور لكن اطلق عليه للمجاورة نهر (قوله فعرق الجمار الخ) أفرد به بالتنصيص عليه لان بعضهم  
كصاحب المنية استثناء فقال الآن عرق الجمار طاهر عند أبي حنيفة في الروايات المشهورة كما ذكره القدوري  
وقال شمس الاثمة الحلواني نجس الا انه جعل عفو في الثوب والبدن للضرورة قال في شرح المنية وهذا  
الاستثناء انما يصبغ على القول بأن الشك في الطهارة فاذا قيل ان سور الجمار مشكوك في طهارته ونجاسته  
وعرق كل شيء كسوره صح أن يقال الآن عرق الجمار طاهر أي من غير شك لانه صلى الله عليه وسلم ركب  
الجمار معروريا في حرا الجمار والغالب أنه يعرق ولم يرو أنه عليه الصلاة والسلام غسل بدنه او ثوبه منه اه  
ومعروريا حال من الفاعل ولو كان من المفعول ل قيل معروري كذا في المغرب قلت وليس المعنى انه عليه السلام  
ركب وهو عريان كما لو همه كلام النهرو وغيره اذ لا يخفى بعده بل المراد أنه ركب حال كونه معروريا الجمار فهو اسم  
فاعل من اعروري المتعدي حذف مفعوله لانه لم يقل اعروري القرس ركبته مر يا قتيبة (قوله صار مشكلا)  
يعني صار الماء به مشكلا أي في الطهورية فيجمع بينه وبين التيمم كما في لعابه ويجوز شربه من ذلك الماء كما في  
السراج (قوله وفي المحيط الخ) هذا مأخوذ من القهستاني ونصه وفي الزبدة أن عرق الجلالة كالجمار  
والبغل وغيرهما نجس وفي قاضي خان أن عرقهما طاهر في ظاهر الرواية وفي المحيط عن الحلواني نجس لكنه  
عفو في البدن والثوب وعن أبي حنيفة أن عرق الجمار نجاسة غليظة وعنه انه خفيفة اه كلام القهستاني  
وحاصله انه ذكر في عرق الجمار والبغل ثلاث روايات عن الامام كما صرح به في شرح المنية أنه طاهر وهو ما قال  
قاضي خان انه ظاهر الرواية وهو الرواية المشهورة كما قد مناه عن المنية ونجس مغلظ ونجس مخفف وكلام  
الحلواني محقق للاخيرتين الا انه اسقط حكم النجاسة في البدن والثوب وقد مناه عن المنية تعليله بالضرورة  
أي ضرورة ركوبه اذا علمت ذلك ظهر لك أن الكلام في عرق الجمار والبغل لا في الجلالة وأن ضمير عرقهما في  
عبارة القهستاني عن قاضي خان ضمير مني راجع الى البغل والجمار والظاهر أن نسخة القهستاني التي  
وقعت للشارح بضمير المفرد لا المتني فأرجع الضمير الى الجلالة وليس كذلك وقد راجعت عبارة قاضي خان فرأيتها  
بضمير التثنية العائد الى ما ذكره قبله من البغل والجمار ولم أرفها ذكر الجلالة اصلا وكذا ما نقله في المحيط عن  
الحلواني ليس في الجلالة بل في البغل والجمار بدليل ما قد مناه عن المنية من عبارة الحلواني وهو المتعين  
في عبارة القهستاني بعد ضمير التثنية وقد ذكرنا أحكام الجلالة عند قوله وابل وبقر جلالة ونقلنا التصريح  
عن الباقي بأن عرقها نجس وبه صرح الشارح في مسائل شتى آخر الكتاب وهو محمول على التي أتت لهما  
كما قلنا فاعتنم هذا التحرير الذي هو من مخ العليم الخبير الحمد لله على نعمائه ونوازل آله

\* (باب التيمم) \*

(قوله ثلث به) أي جعله ثالثا للوضوء والفعل أي ذكره بعدهما اقتداء بالكتاب العزيز أعني قوله تعالى يا أيها الذين  
آمنوا اذا قمتم الى الصلاة الآية فانه ثلث به فيها وإضافته وخلف عنهما وخلف يتبع الاصل (قوله وهو الخ)

(ويقدم التيمم على نيذ القم على  
المذهب) المصحح المقتضى به لان  
المجتهد اذا رجح عن قول لا يجوز  
الاخذ به (و) حكم (عرق كسور)  
فمعرق الجمار اذا وقع في الماء  
صار مشكلا على المذهب كما في  
المستصفي وفي المحيط عرق الجلالة  
عفو في الثوب والبدن وفي الخاتمة  
انه طاهر على الظاهر

(باب التيمم)

ثالث به تأسيسا بالكتاب وهو من  
خصائص هذه الائمة بلا ريب

بأنه قوله صلى الله عليه وسلم أعطيت خمسة لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي فصرت بالربح مسيرة شهر  
وجعلت لي الأرض وفي رواية ولا تقي مسجد أو طهوراً فأجار رجل من امتي أدركته الصلاة فليصل واحلت  
لي الفنائم ولم تحل لاحد قبلي واعطيت الشفاعة وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة  
رواه الشيخان وغيرهما بل قال السيوطي انه متواتر فلذا قال الشارح بلا ارتياب وفيه رمز إلى ما في  
اختصاص هذه الامة بالوضوء كما قدمناه في محله (قوله هو لغة القصد) أي مطلق القصد ومنه قوله تعالى  
ولا تجمعوا الخبيث بخلاف الحج فانه القصد إلى معظم كما في البحر (قوله وشرا الخ) قال في البحر واصطلاحاً  
على ما في شروح الهداية القصد إلى الصعيد الطاهر للتطهير وعلى ما في البدائع وغيره استعمال الصعيد في  
عضوين مخصوصين على قصد التطهير بشرائط مخصوصة وزيف الاقل بأن القصد شرط لركن والثاني  
بأنه لا يشترط استعمال جزء من الأرض حتى يجوز بالجحر الاملس فالحق انه اسم لمسح الوجه واليدين عن  
الصعيد الطاهر والقصد شرط لانه النية اه وهذا ما حققه في الفتح (قوله شرط القصد الخ) بالبناء  
للمجهول وفيه تورك على المصنف لان تركيبه يقتضي أن حقيقة القصد قبله على انه شرط وكذا الصعيد وكونه  
مطهر كما أفاده ح فانهم (قوله خرج الخ) ولذا لم يقل طاهر كما مر عن شروح الهداية لان هذه الأرض  
طاهرة غير مطهرة (قوله واستعماله الخ) هذا هو التعريف الثاني الذي قدمناه عن البدائع وأراد بالصفة  
المخصوصة ما سبأ في أو ما مر من كونه في عضوين مخصوصين بشرائط مخصوصة وقوله لاجل إقامة القرينة هو  
معنى ما مر عن البدائع من قوله على قصد التطهير وقول الشارح حقيقة أو حكماً الخ جواب عن الإراد المارة على  
هذا التعريف ألا يخفى أن الجحر الاملس جزء من الأرض استعمال في العضوين للتطهير أذ ليس المراد  
بالاستعمال أخذ جزء منها بل جعله آلة للتطهير وعليه فهو استعمال حقيقة وهو ظاهر كلام النهر فلا حاجة  
إلى قوله أو حكماً كما أفاده ط وبما قررناه ظهر لك أن المصنف ذكر التعريفين المنقولين عن المشايخ والظاهر أنه  
قصد جعلهما تعريفاً واحداً لا بد في الالفاظ الاصطلاحية المنقولة عن اللغوية أن يوجد فيها المعنى اللغوي  
غالبًا ويكون المعنى الاصطلاحي أخص من اللغوي ولذا عترف المشايخ بالحج بأنه قصد خاص بزيادة أو صاف  
مخصوصة وما مر من الإراد على ذلك بأن القصد شرط يظهر لي انه غير وارد لأن الشرط هو قصد عبادة مقصودة  
الخ ما يأتي لا قصد نفس الصعيد على أن المعاني الشرعية لا توجد بدون شروطها فمن صلى بلا طهارة مثلاً لم توجد  
منه صلاة شرعاً فلا بد من ذكر الشروط حتى يتحقق المعنى الشرعي فلذا قالوا بشرائط مخصوصة كما مر ولما كان  
الاستعمال وهو المسح المخصوص للوجه واليدين من تمام الحقيقة الشرعية ذكره مع القصد تنميلاً للتعريف  
فاعتنى هذا التعريف بالنيب (قوله بصفة مخصوصة) وهي ما في البدائع عن أبي يوسف قال سألت أبا حنيفة  
عن التيمم فقال التيمم ضربتان ضرب للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين فقلت كيف هو فضرب يديه على  
الصعيد فأقبل بهما وأدبر ثم نفضهما ثم مسح بهما وجهه ثم أعاد كفيه على الصعيد ثانياً فأقبل بهما وأدبر  
ثم نفضهما ثم مسح بذلك ظاهر الذراعين وباطنهما إلى المرفقين ثم قال في البدائع وقال بعض مشايخنا ينبغي أن  
يمسح بباطن أربع أصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الأصابع إلى المرفق ثم مسح بكفه اليسرى دون  
الأصابع بباطن يده اليمنى من المرفق إلى الرسغ ثم يمسح بباطن يده اليسرى على ظاهرها بهما اليمنى ثم يفعل باليد  
اليسرى كذلك وهذا الأقرب إلى الاحتياط لمناقبه من الاحتراز عن استعمال التراب المستعمل بالقدر  
الممكن اه ملخصاً ومثله في الحلية عن التحفة والمخط وزاد الفقهاء (قوله وهو الأصح الاحوط) هذا  
ما ذهب إليه السيد أبو نجاع وصححه الحلواني وفي التصاب وهذا استحسان به نأخذ وهو الاحوط وقبل  
ليس بركن وباليه ذهب الأسبغاني وقاضي خان وإليه مال في البحر والبرازية والامداد وقال في الفتح انه الذي  
يقضيه النظر لأن الأمور به في الآية المسح ليس غير ويحمل قوله صلى الله عليه وسلم التيمم ضربتان إما على  
إرادة الضربة اسم من كونها على الأرض أو على العضو مسحاً وأنه خرج مخرج الغالب اه وأقره  
في الحلية ووجهه في شرح الوهبانية وقال العلامة ابن الكمال والمراد بيان كفاية الضربتين لأنه لا بد منهما  
كيف وقد ذكر في كتاب الصلاة لو كنس داراً أو هدم حائطاً أو كال خنطة فأصاب وجهه وذراعه غبار لم يجزه  
ذلك عن التيمم حتى يزيده عليه اه أي أو يحترق وجهه ويديه بنيتة كما سيأتي عن الخلاصة وقال في النهر  
المراد الضرب أو ما يقرم مقامه وعليه مشي الشارح فيما سبأ في وقته ثمرة الخلاف كما في البحر فيما

(هو) لغة القصد وشراً (قصد)  
(صعيد) شرط القصد لانه النية  
(مطهر) خرج الأرض المتجسمة  
إذا جفت فانها كالماء المستعمل  
(واستعماله) حقيقة أو حكماً  
ليتم التيمم بالجحر الاملس (بصفة)  
مخصوصة) هذا يفيد أن الضربتين  
ركن وهو الأصح الاحوط



لوضرب يديه فقبل أن يحس حدث وفيما إذا نوى بعد الضرب وفيما إذا أفتت الريح الغبار على وجهه ويديه فمسخ  
بنية التيم اجزاء على الثاني دون الأول (قوله لاجل إقامة القرية) أي لاجل عبادة مقصودة لا تصح بدون  
الطهارة كما سيأتي بيانه (قوله فانه لا يصلي به) لان التعليم يحصل بالقول فلا يتوقف على الطهارة (قوله  
والاستيعاب) الذي يظهر لي أن الركن هو المسح لانه حقيقة التيم كما مر والاستيعاب شرط لانه مكمل له  
والشارح عكس ذلك ثم رأيت التصريح في كلامهم بما ذكرته (قوله وشرطه ستة) بل تسعة كما سيأتي  
(قوله ثلاث اصابع فاكتر) هو معنى قوله في البحر بالبداء وبأكثره فلو مسح بأصبعين لا يجوز ولو كثر  
حتى استوعب بخلاف مسح الرأس فانه اذا مسحها مرارا بأصبع او بأصبعين جاء جديد لكل حتى صار قدر  
ربع الرأس صح اه امداد ويجوز قلت لكن في التاترخانية ولو تمكك بالتراب بنية التيم فأصاب التراب وجهه  
ويديه اجزاء لان المقصود قد حصل اه فلم أن اشتراط اكثر الاصابع محله حيث مسح يديه تأمل (قوله  
والصعيد) كونه شرطاً لا يثبت في عدم تحقق الحقيقة الشرعية بدونه كما علم مما قرناؤه سابقاً فانهم (قوله وقد  
الماء) أي ولو حكماً ليشمل نحو المرض فافهم (قوله وستة ثمانية) بل ثلاثة عشر كما سنده (قوله  
الضرب يباطن كفيه) أقول ذكر في الذخيرة انه أشار محمد الى ذلك ولم يصرح به ثم قال في الذخيرة بعد أسطر  
والاصح انه يضرب يباطنهما وظاهرهما على الارض وهذا يصير رواية اخرى غير ما أشار اليه محمد اه وقد  
اقتصروا في الحلية على نقل عبارة الذخيرة الاولى واقتصروا في الثاني على نقل الثانية فظن في البحر المخالفة في النقل  
عن الذخيرة وكأنه لم يراجع الذخيرة وبه يعلم أن الواو في قوله وظاهرهما على حقيقة لا بمعنى او خلافاً لما فهمه  
في البحر واقوله في النهران الجواز حاصل بأيهما كان نعم الضرب بالباطن ستة اه فان صريح الذخيرة  
كون الضرب بكل من الظاهر والباطن هو السنة في الاصح وقد ظهر أن ما ذكره الشارح تعالى للتراب خلاف  
الاصح فتدبر (قوله واقبالهما وأدبارهما) أي بعد وضعهما على التراب نهر وكذا يقال في التفريق  
ط (قوله ونفضهما) أي مرة وروي مرتين وليس باختلاف في المعنى لان المقصود تناثر التراب ان حصل  
بمرة فيها والا فبمرتين بدافع ولذا قال في الهداية ونفضهما بقدر ما يتناثر التراب كيلا يصير مثله اه بحر  
قال الرمي فعلى هذا اذا لم يحصل بمرتين ينفذ ثلاثاً وهكذا اه ويظهر من هذا انه حيث لا تراب اصلاً لا يسن  
النفض تأمل (قوله وتفرج اصابعه) تعليمهم سنة التفريق بدخول الغبار أثناء اصابعه فيدانه  
لوضرب على حجر أمس لا يفرج الا أن يقال الله تعالى في الجنس اه ح (قوله وتسبعة) الظاهر أنها على  
صفة ما ذكر في الوضوء والعطف بالواو لا يفيد ترتيباً فلا يرد أن التسعة تكون عند الضرب ط (قوله وترتيب)  
أي كما ذكر في القرآن ط (قوله واولاه) بكسر الواو أي مسح المتأخر عقب المتقدم بحيث لو كان الاستعمال  
بالماء لا يجب المتقدم ط (قوله وزاد ابن وهبان الخ) فيه أن اشتراط النية يفني عنه لانها لا تصح من كافر  
الآن يقال صرح به وان استلزمته النية للتوضيح اه ح وقد أسقط ابن وهبان كون المسح بثلاثة اصابع  
وعدة هاسته أيضاً حيث قال

(ل) أجل (اقامة القرية) خرج التيم  
لتعليم فانه لا يصلي به \* وركنه  
شبان الضربتان والاستيعاب  
\* وشرطه ستة النية والمسح وكونه  
ثلاث اصابع فأكثر والصعيد  
وكونه مطهر او فقد الماء \* وسننه  
ثمانية الضرب يباطن كفيه  
واقبالهما وأدبارهما ونفضهما  
وتفريق اصابعه وتسبعة وترتيب  
ولاموزاد ابن وهبان في الشروط  
الاسلام فزده وضعت سننه  
الجمانية في بيت آخر وغيرت شرط  
يته الاول فقلت  
والاسلام شرط عذر ضرب ونية  
ومسح وتعميم صعيد مطهر  
وسننه سمي وبطن وفترجن  
ونفض ورتب وال أقبل وتدبر

وعذر له شرط ضربتان ونية \* والاسلام والمسح الصعيد المطهر

وكانه أراد بالشرط ما لا بد منه حتى سمي الضربتين شرطاً والافهاما ركن (قوله فزده) هذا يقتضي  
انه زاد على السنة المتقدمة الاسلام فصار المجموع سبعة مع انه ترك في البيت من السنة كونه بثلاثة اصابع  
فاكثر وزاد الضرب والتعميم أي الاستيعاب فصارت ثمانية وأطلق الشرط على الاخيرين بناء على ما قلناه  
آخفاً فانهم (قوله وغيرت شرط يته الاول) يته هو ما قدمناه ولا يعني أن التغيير وقع في الشطين (قوله  
والاسلام) بنقل حركة الهمزة الى اللام للوزن (قوله عذر) باسقاط التنوين للضرورة (قوله سمي)  
باشباع حركة الميم (قوله وبطن) أي اضرب يباطن الكفين على الارض وقد علمت ما هو الاصح (تمة)  
زاد في نور الابضاح في الشروط شطين آخر من الاول انقطاع ما يضافه من حبض او نفاس او حدث والثاني  
زوال ما يمنع المسح على البشرة كشع ونعم لكن يبقى عن الثاني الاستيعاب كما لا يعني وزاد في المنية طلب الماء  
اذا غلب على ظنه أن هنالك ماء وسيدكره المصنف بقوله وبطلبه غلوة ان ظن قرينه وزاد سيدي عبد الفتاح  
في السنن ثلاثة الاولى التيامن كما في جامع الفتاوى والجمعة الثانية خصوص الضرب على الصعيد لموافقته

الحديث قال في الخمانية ذكر في الاصل انه يضع يده على الصعيد وفي بعض الروايات يضرب يده على الصعيد وهذا اولى ليدخل التراب في اثناء الاصابع اه الثالثة أن يكون المسح بالكيفية المخصوصة التي قدمناها عن البدائع وفي القبض ويخلل لحته وأصابعه ويحرك الخاتم والقرط كالوضوء والغسل اه قلت لكن في الخمانية أن تخليل الاصابع لا بد منه ليمت الاستيعاب وقال في البحر وكذا نزع الخاتم او تحريكه اه فبقئ تخليل اليد من السنن فصار المزيد أربعة ويزاد خامسة وهي كون الضرب بظاهر الكفين أيضا كما عرفت تصحبه ولم أر من ذكر السؤال في السنن مع أنهم ذكروه في الوضوء والغسل فينبغي ذكره تأمل فالخامس أن ركن التيمم شيان الضرب أو ما يقوم مقامه ومسح العضوين وشرطه تسعة وهي الستة التي في بيت الشارح وكون المسح باكثر اليد وزوال ما ينافيه وطلب الماء لوطن قربه وستة ثلاثة عشر الخمانية التي نظمها والخمسة التي ذكرناها أنفا وقد نظمت جميع ذلك فقلت

ومسح وضرب ركنه العذر شرطه \* وقصد واسلام صعيد مطهر  
ونطاب ما نطق نهميم مسحه \* باكثر كف نقدها الحوض يذك  
وسن خصوص الضرب نقض تيمامن \* وكيفية المسح التي فيه تؤثر  
وسم ورتب وال بطن وظهرك \* وخلل وفرج فيه أقبل وتدبر

(قوله من يحز) الحز على نوعين يحز من حيث الصورة والمعنى ويحز من حيث المعنى فقط فأشار إلى الاول بقوله بعده وإلى الثاني بقوله والمرض أفاده في البحر وفيه عن المحيط المسافر بطأ جاريته وان علم انه لا يجد الماء لان التراب شرع طهورا حال عدم الماء ولا تكرر الخمانية حال وجوده فكذا حال عدمه اه (قوله مبتدأ) المبتدأ لفظ من فقط لكن لما كان الصلة والموصول كالشيء الواحد تسمى في اطلاق المبتدأ عليهما ط (قوله المطلق) قيده لان غيره كالعدم (قوله الكافي لطهارته) أي من التيمم والحدث الاصغر والأكبر فلا يوجد ماء يكفي لازالة الحدث او غسل النجاسة المانعة غسلها وتيمم عند عاتة العلماء وان عكس وصلى في النجس اجزاه وأساء خانية ولو تيمم اولاً ثم غسلها بعد التيمم لانه تيمم وهو قادر على الوضوء محيط وتفرقه في البحر بما سنده ذكره مع جوابه وفي القهستاني اذا كان للنجس ماء يكفي لبعض اعضائه والوضوء تيمم ولم يجب عليه صرفه اليه الا اذا تيمم للنجاسة ثم احدث فانه يجب عليه الوضوء لانه قد رعى ماء كاف ولا يجب عليه التيمم لانه بالتيمم خرج عن الخمانية الى أن يجد ماء كافيا للغسل كذا في شرح الطحاوي وغيره اه (قوله لصلاة) متعلق بقوله لطهارته واستعمال واحترزها عن النوم ورد السلام ونحوه مما يأتي فانه لا يشترط له الحز (قوله نفوت الى خلف) كالمصوات الخمس فان خلفها قضاؤها وكالجمعة فان خلفها الطهر واحترز به عما لا يفوت الى خلف كصلاة الجنائزة والعيد والكسوف والسنن الرواتب فلا يشترط لها الحز كما سيأتي (قوله لبعده) الضمير يرجع الى من ط وقيد بالبعد لانه عند عدمه لا يتيمم وان خاف خروج الوقت في صلاة لها خلف خلافاً لفرس يدكر الشارح أن الاحوط أن يتيمم ويصلي ثم يعيد ويتفرع على هذا الاختلاف ما لو اذبح جمع على بئر لا يمكن الاستقاء منها الا بالمناوبة او كانوا عراة ليس معهم الا ثوب يتناوبونه وعلم أن النوبة لا تصل اليه الا بعد الوقت فانه لا يتيمم ولا يصلي عارياً بل يصبر عندنا وكذا الواجب في مكان ضيق ليس فيه الاموضع يسع أن يصلي قائماً فقط يصبر ويصلي قائماً بعد الوقت كما جاز عن القيام والوضوء في الوقت ويغلب على ظنه القدرة بعده وكذا من معه ثوب نجس وماء يلزمه غسل الثوب وان خرج الوقت بحر ملخصاً عن التوشيح (قوله ولو مقبلاً) لان الشرط هو العدم فايما تحقق جاز التيمم نص عليه في الاسرار بحر (قوله ميلاً) هو المختار في المقدار هداية وهو أقرب الاقوال بدائع والمعتبر غلبة الظن في تقديره اعداد وغيره والميل في كلام العرب منتهى مدا البصر وقيل للاعلام المبنية في طريق مكة اميال لانها بنيت كذلك كما في الصحاح والمغرب والمراد هنا ثلث الفرسخ وربع الفرسخ (قوله أربعة آلاف ذراع) كذا في الزيلعي والنهر والجوهرة وقال في الحلية انه المشهور كما نقله غير واحد منهم السروجي في غايته اه وفي شرح العيني ومسكين والبحر عن الشيايع انه أربعة آلاف خطوة قال الرمي والاول هو المعول عليه وما في الشربة لالية من التوفيق بينهما بأن يراد بالذراع ما فيه اصبع قائمة عند كل قبضة فيبلغ ذراعاً ونصف ذراعاً العامة اه فيه نظر لضبطهم الذراع بما ذكره الشارح (قوله وهو) أي الذراع بعدد

(من يحز) مبتدأ خبره تيمم  
(عن استعمال الماء) المطلق  
الكافي لطهارته لصلاة نفوت  
الى خلف (بعده) ولو مقبلاً  
في المصر (ميلاً) أربعة آلاف ذراع  
وهو أربع وعشرون اصبعاً

وفي ذلك يقول بعضهم قيل انه ابن  
الحاجب  
ان البريد من القراء اربع  
ولفرسخ ثلث اميال ضعوا  
والميل القاي من الباعات قل  
والباع اربع اذرع تستبغ  
ثم الذراع من الاصابع اربع  
من بعدها العشرون ثم الاصبع  
ست شعيرات قطرها شعيرة  
منها الى بطن لاخرى موضع  
ثم الشعيرة ست شعيرات فقل  
من شعر يغلب ليس فيه امدفع  
اه منه

مروفي لا اله الا الله المرسومة (قوله ظهر لبطن) أي يلصق ظهر كل شعيرة لبطن الاخرى وفي بعض النسخ  
 ظهر بالنصب على الحال موافقا لما في كثير من الكتب أي ملصقا (قوله يشنت) أي يزيد في ذاته وقوله او يمتد  
 أي يطول زمنه وكذلك كان يصح ما خاف حدوث مرض كافى القهستانى وهو معلوم من قول المصنف  
 اورد (قوله بغلبة ظن) أي عن أماراة وتجربة شرح النية (قوله او قول حاذق مسلم) أي اخبار  
 طبيب حاذق مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عدالة شرط شرح النية (قوله ولو بتحرك) متعلق يشنت هـ ح  
 ولا مانع من تعلقه بمتد أيضا لان التحرك يكون سببا في الامتداد أيضا ط وفي البحر ولا فرق عندنا بين أن يشنت  
 بالتحرك كالمبطون او بالاستعمال كالجدري (قوله ولم يجد) أي أو كان لا يحذف الاشتداد ولا الامتداد لكنه  
 لا يقدر بنفسه ولم يجد من يوضيه (قوله كافى البحر) حاصل ما فيه انه ان وجد خادما أي من تلزمه طاعته كعبده  
 وولده وأجير لا يتيم اتفاقا وان وجد غيره من لو استعان به اعانه ولو زوجته فظاهر المذهب انه لا يتيم أيضا  
 بلا خلاف وقيل على قول الامام يتيم وعلى قوله لا كالاخلاق في مريض لا يقدر على الاستقبال او التحول  
 من الفراش النجس ووجد من يوجهه او يحمله لان عنده لا يعتبر المكث قادرا بقدره الغير والفرق على ظاهر  
 المذهب أن المريض يخاف عليه زيادة الوجع في قيامه وتحمله لافى الموضوع هـ أقول حاصل الفرق أن زيادة  
 المرض حاصلة بالاول لا بالثاني لان فرض المسألة انه لا يخاف الاشتداد ولا الامتداد فيمكن عاجزا حقيقة  
 فيلزمه الاستئمان على وضوئه ولا يجوز له التيمم بخلاف الاول لانه عاجز حقيقة فلا تلزمه الاستئمان وفيه نظر  
 فانه في الثاني وان لم يحث الزيادة لكنه لا يقدر بنفسه فهو عاجز حقيقة أيضا وليس الميمم للميمم هو خصوص زيادة  
 المرض تأمل وفي البحر وظاهر ما في التجديد انه لوله مال يستأجر به اجيرا لا يتيم قل الاجرا وكثروا في المبتغى  
 خلافه والظاهر عدم الجواز لو قليلا هـ والمراد بالقليل أجرة المثل كما جعته في النهر والحلية وبه حزم الشارح  
 (قوله وفيه) أي البحر حيث قال لما كان على السيد تعاقد العبد في مرضه كان على عبده أن يتعاهده  
 في مرضه والزوجة لما لم يكن عليه أن يتعاهدها في مرضها فيما يتعلق بالصلاة لا يجب عليه ذلك اذا مرض فلا يعقد  
 قادرا بقلها هـ لكن قد من أن ظاهر المذهب انه لا يجوز له التيمم ان كان لو استعان بالزوجة نعنه وان لم يكن  
 ذلك واجبا عليها (قوله فوضى) بالثاء الفوقية في قوله وفي آخره همزة قبلها ياء معدودة مصدر وضا بالتشديد مثل  
 فترج نقرها (قوله يجب) أي يجب عليه أن يوضي بماء ولو كان عكسه وهو ظاهر (قوله يكلك الجنب  
 او يمرضه) قيد بالجنب لان الحديث لا يجوز له التيمم للبرد في الصحيح خلافا لبعض المشايخ كما في الخلية والخلاصة  
 وغيرهما وفي المصنف انه بالاجماع على الاصح قال في الفتح وكأنه لعدم تحقق ذلك في الموضوع عادة هـ واستشكله  
 الرملى بما صححه في الفتح وغيره في مسألة المسح على الخف من انه لو خاف سقوط رجله من البرد بعدمضى مدته  
 يجوز له التيمم قال وليس هذا الاتيمم لحدوث الخوفه على عضوه فيتجه ما في الاسرار من اختيار قول بعض المشايخ  
 أقول المختار في مسألة الخف هو المسح لا التيمم كما سيأتى في محله ان شاء الله تعالى ثم مفاد التعليق بعدم تحقق  
 الضرر في الموضوع عادة أنه لو تحقق جازفيه أيضا اتفاقا ولذا مشى عليه في الامداد لان الحرج مدفوع بالنص  
 وهو ظاهر اطلاق المتن (قوله ولو في المصر) أي خلافا لهما (قوله ولا ما يديه) أي من نوب يلبسه  
 او مكان بأوبه قال في البحر فصار الاصل انه متى قدر على الغتسل بوجه من الوجوه لا يساح له التيمم اجماعا  
 (قوله وما قيل الخ) أي قال بعضهم ان الخلاف مبني على أن اجرا الحمام في زمان الامام كان يؤخذ قبل  
 الدخول أما في زمانهم فانه يؤخذ بعده فاذا جاز عن الاجرة دخل ثم تعلل بالعسرة وبعد بالاعطاء (قوله فمالم  
 يأذن به الشرع) فان الجماعى لو علم حاله لا يرضى بدخوله فقيه تقرير وهو غير جائز قال في البحر تعال الحلية ومن  
 ادعى اباحته فضلا عن تعيينه فعليه البيان (قوله نعم الخ) عزاء في البحر الى الحلية وأقره (قوله على نفسه)  
 متعلق بخوف ط (قوله ولو من فاسق) بأن كان عند الماء وخافت المرأة منه على نفسها بغير والامر في حكمها  
 كما لا يخفى (قوله او حبس غريم) بان كان صاحب الدين عند الماء وخاف المدينون المفلس من الحبس بغير  
 ومفهومة انه لو لم يكن معسرا لا يجوز لانه ظالم بالمطل (قوله او ماله) عطف على نفسه ح ولم أر من قدر المال  
 بمقدار وسند كرم التنازلية ما يفيد تقديره بدرهم كما يجوز له قطع الصلاة (قوله ولو أمانه) عدا الامانة ماله  
 باعتبار وضع اليد عليها ط (قوله ثم ان نشأ الخوف الخ) اعلم أن المانع من الوضوء ان كان من قبل العباد كاسير

وهي شعيرات ظهر لبطن وهي  
 مسفرة تبغل (او لمرض) يشنت  
 او يمتد غلبة ظن او قول حاذق  
 مسلم ولو لم يجد من يوضيه  
 فان وجب ولو بأجره مثل ولد ذلك  
 لا يتيم في ظاهر المذهب كما في البحر  
 وفيه لا يجب على احد الزوجين  
 حتى يجهل حبه وتعاهده وفي مملوكة  
 يجب (او برد) يهلك الجنب  
 او يمرضه ولو في المصر اذا لم تكن  
 له أجرة حمام ولا ما يديه وما قيل  
 انه في زماننا يتيمم بالعدة فمالم  
 يأذن به الشرع نعم ان كان له مال  
 غائب يلزمه الشراء نسيئة والا  
 (او خوف عذر) كخية او نار على  
 نفسه ولو من فاسق او حبس غريم  
 او ماله ولو أمانه ثم ان نشأ الخوف  
 بسبب وعيد عبد أعاد الصلاة  
 والا لانه شهاوى



منعه الكفار من الوضوء ومحجوس في السجن ومن قبل له ان تؤضأت قناتك جازله التيمم ويعيد الصلاة اذا زال  
 المانع كذا في الدرر والوقاية أي وأما اذا كان من قبل الله تعالى كالمرض فلا يعيد ووقع في الخلاصة وغيرها أسير  
 منعه العدو من الوضوء والصلاة تيمم ويصلي بالأيام ثم يعيد فقيده بالأيام لانه منع من الصلاة أيضا فلو منع من  
 الوضوء فقط صلى ركوع وسجود كما هو ظاهر الدرر أفاده نوح افندي ثم اعلم أنه اختلف في الخوف من العدو  
 هل هو من الله تعالى فلا إعادة او من العدو فوجب ذهب في المعراج الى الاول وفي النهاية الى الثاني ووفق  
 في البحر بميل الثاني على ما اذا حصل وعيد من العبد نشأ منه الخوف فكان من قبل العباد وحل الاول  
 على ما اذا لم يحصل ذلك أصلا بل حصل خوف منه فكان من قبل الله تعالى لتجرده عن مباشرة السبب وان كان  
 الكل منه تعالى خفا واردة قال ثم رأيت في الحلية صرح بمافهمته وأقره في النهر وغيره وهذا ما اشار اليه  
 الشارح رحمه الله وقدم الشارح في الفصل أن المرأة بين رجال تيمم وقد منأن الرجل كذلك وأن الظاهر أنه  
 لا إعادة عليه ولا عليها لان المانع شرعي وهو كشف العورة عند من لا يحل له رؤيتها والمانع منه الحياء وخوف  
 الله تعالى وهما من الله تعالى لا من قبل العباد (فرع) في البحر عن المبتني بالفتن المجهمة اجبر لا يجبر الماء الا في  
 نصف ميل لا يعذر في التيمم وان لم ياذن له المستأجر تيمم وأعاد ولو صلى صلاة اخرى وهو يذكر هذه تفسد  
 (قوله او عطش) معطوف على عدو أي لانه مشغول بحاجته والمشغول بالحاجة كالعدوم بحر  
 (قوله ولولكلبه) قيده في البحر والنهر بكتب الماشية والصيد ومفاده انه لو لم يكن كذلك لا يعطى هذا الحكم  
 والظاهر أن كلب الحراسة للمنزل مثلهما ط (قوله اورفيق القافلة) سواء كان رفيقه الخاطلة او آخر  
 من اهل القافلة بحر وعطش دابة رفيقه كعطش دابته فوح (قوله حالا او مالا) ظرف لعطش اوله  
 ورفيق على التنازع كما قال ح أي الرفيق في الحال او من سيحدث له قال سميدي عبد الغني فمن عنده ماء  
 كثير في طريق الحاج او غيره وفي الركب من يحتاج اليه من الفقراء يجوز له التيمم بل ربما يقال اذا تحقق  
 احتياجهم يجب بذله اليهم لاحياء مذهبهم (قوله وكذا للبعين) فلو احتاج اليه لا تخاذ المركة لا تيمم لان  
 حاجة الطبع دون حاجة العطش بحر (قوله اوازلة نجس) أي أكثر من قدر الدرهم كما قدمناه  
 وفي الفيض لومعه ما يغسل بعض النجاسة لا يلزمه اه قلت وينبغي تقييده بما اذا لم تبلغ اقل من قدر الدرهم  
 فاذا كان في ماري ثوبه نجاسة وكان اذا غسل احد الطرفين بقي ما في الطرف الاخر اقل من قدر الدرهم يلزمه  
 فافهم (قوله كما سيجي) أي في النواقض (قوله بعدم الاناء) متعلق بتعذر ط (قوله للمضطر أخذه)  
 أي اذا امتنع صاحب الماء من دفعه وهو غير محتاج اليه للعطش وهناك مضطر اليه للعطش كان له اخذه منه  
 قهرا وله أن يقاتله سراج قلت وينبغي تقييده بما اذا امتنع من دفعه مجانا او بألفين وللمضطر منه وسيأتي  
 في فصل الشرب أن له أن يقاتله بالسلاح قال الشارح هناك تعالى المنع والزيلعي هذا في غير المحرز بالاناء  
 والاقالة بغير سلاح اذا كان فيه فضل عن حاجته لملكه بالاراز فصار نظير الطعام وقيل في البروضوها  
 الاولى أن يقاتله بغير سلاح لانه ارتكب معصية فكان كالتعزير كما في الكافي اه (قوله فان قتل) بالبناء  
 للمجهول (قوله فهدر) أي لا قصاص فيه ولا دية ولا كفارة سراج وينبغي أن يضمن المضطر قيمة الماء  
 شربا لانية (قوله بقود) أي بقصاص ان كان القتل عمدا كأن قتله بعمد (قوله اودية) أي ان كان  
 شبه عمدا أو خطأ أو جرى مجرى الخطأ والدية على العاقلة وعلى القاتل الكفارة أفاده في البحر ط قال  
 في السراج وان كان صاحب الماء محتاجا اليه للعطش فهو أولى به من غيره فان احتاج اليه الاجنبي للوضوء  
 لم يلزمه بذله ولا يجوز للاجنبي أخذه منه قهرا (قوله طاهرة) أما النجسة فكالمعدم (قوله ولوشاشا)  
 أي ولحجوه مما يمكن ادلاؤه واستخراج الماء به قليلا وعصره (قوله وان نقص الى قوله تيمم) نقله في  
 التوشيح عن كتب الشافعية ثم قال وهذا كله موافق لقواعدنا وأقره في البحر وكذا أقره في النهر وغيره وهو  
 ظاهر ولكن رأيت في التاترخانية ما يخالفه حيث قال قال القاضي الامام فخر الدين ان نقصت قيمة المندبل قدر  
 درهم تيمم وليس عليه أن يرسله ولو أقل فلا كما لو رأى المصلي من يسرق ماله فان كان قدر درهم يقطع الصلاة  
 والا فلا كذا هنا اه وأنت خير بآن ما ذكره الشافعية اقرب الى القواعد لانه لو وجد الماء يباع يلزمه شراؤه  
 بمن المثل ولو كانت قيمته أكثر من درهم ولكن الرجوع الى المنقول في المذهب بعد الظاهرية أولى ولعل وجهه

(او عطش) ولولكلبه اورفيق  
 القافلة حالا او مالا وكذا للبعين  
 اوازلة نجس كما سيجي وقيد ابن  
 الكمال عطش دوابه بتعذر حفظ  
 الغسالة بعدم الاناء وفي السراج  
 للمضطر أخذه قهرا وقاتله فان قتل  
 رب الماء فهدر وان المضطر ضمن  
 بقود اودية (او عدم آلة) طاهرة  
 يستخرج بها الماء ولوشاشا وان  
 نقص ياذن لانه

او شقه نصفين قدر قيمة الماء كالماء  
وجد من ينزل اليه بأجر (تيم)  
لهذه الاعذار كلها حتى لو تيمم  
لعدم الماء ثم مرض مرضا ييج التيمم  
لم يصل بذلك التيمم لان اختلاف  
اسباب الرخصة يمنع الاحتساب  
بالرخصة الاولى ونصير الاولى  
كان لم تكن جامع الفصولين فليحفظ  
(مستوعبا وجهه) حتى لو ترك  
شربة او وتره مضطرا لم يجز (وبديه)  
فينزع الختام والسوار أو يحترق  
به يبقى (مع مرققيه) فيمسحه  
الاقطع (بضربتين) ولو من غيره  
او ما يقوم مقامهما

قوله وفيه بحث وجهه أنه اذا تيمم  
اقولا بعده عن الماء فهو فاقده  
حقية وخوف العذر فقد معنى  
فالحققي قد زال واعقبه المعنوي  
فلا فرق بينه وبين المرض اذا وجد  
بعد الفقد الحقيقي اه منه

الفرق أن الشراء وان كثر غنه لا يسمى اتلا فالانه مبادلة بعوض بخلاف اتلاف المندبل ونحوه بالادلاء وبالسبق  
فانه اتلاف بلا عوض وهو منى شرعا واذا جاز قطع الصلاة بعد الشروع فيها لاجل دهرهم علم أن الدرهم قد  
معتبره خطر فلا يجوز اتلافه فيما له عنه مندوحة لانه عادم للماء شرعا فيتيمم واذا جاز له التيمم فيما اذا كان  
نقصان القيمة اكثر من قيمة الماء وجعل عادم للماء مراعاة لحقه يجعل عادم للماء هنا ايضا مراعاة لحقه وحق  
الشرع في الامتناع عن الاتلاف المنهي عنه هذا ما ظهر لفهمي السقيم والله العليم (قوله او شقه) اي اذا كان  
لا يصل الى الماء بدونه (قوله قدر قيمة الماء) اي وآله الاستقاء كما ذكره في البصر في صورة الشق والظاهر أن  
صورة الادلاء كذلك تأمل (قوله بأجر) أي اجر المثل فليزمه ولم يجز التيمم والاجاز بلاعادة بجر من  
التوشيح (قوله كلها) أي كل واحد منها (قوله حتى لو تيمم الخ) اشار بالتفريع المذكور الى أن كل  
عذر منها انما يسمى عذرا مادام موجودا فلوزال بطل حكمه وان وجد بعده عذرا آخر لماسأى أنه ينقصه زوال  
ما اباحه فافهم (قوله ثم مرض الخ) صادق ثلاث صور أن يكون وجدا للماء قبل المرض أو بعده او بقاء عادما  
له ولا شبهة انه في الاولى يبطل التيمم وأما الثالثة فالظاهر أنه لا يبطل لعدم زوال ما اباحه ولان اختلاف  
السبب لا يظهر الا اذا زال الاول والظاهر أن المراد الثانية فقط فاذا تيمم ففقد الماء ثم مرض ثم وجد الماء بعده  
لا يبطل التيمم السابق لانه كان لفقد الماء والآن هو واجده فبطل تيممه لزوال ما اباحه وان كان له مبيع آخر  
في الحال وتظيره ما ذكره في البصر في النواقض بقوله فاذا تيمم للمرض او للبرد مع وجود الماء ثم فقد الماء ثم زال  
المرض والبرد ينقض لقدرته على استعمال الماء وان لم يستعمل الماء موجودا اه ومثله في النهر اقول  
لكن بشكل عليه ما في البدائع لو مرر التيمم على ماء لا يستطيع النزول اليه لخوف عدو أو وسيع لا ينقض  
تيممه كذا ذكره محمد بن مقاتل الرازي وقال هذا قياس قول اصحابنا لانه غير واجد للماء معني فكان ملحقا بعدم  
اه ومثله في المنية اذا لم يجز أن خوف العدو سبب آخر غير الذي اباح له التيمم اولا فان الظاهر في فرض  
المسألة انه تيمم اولا لفقد الماء اللهم الا أن يجاب بأن السبب الاول هنا باق وفيه بحث فلي تأمل (قوله لان  
اختلاف اسباب الرخصة) الخ الرخصة هنا التيمم واسبابها ما تقدم من الاعذار المذكورة وسنحقق هذه  
القاعدة في باب الايلاء (قوله جامع الفصولين) هو كتاب معتبر لابن قاضي سماء جمع فيه بين فصول  
العمادى وفصول الاستروشنى وقد ذكر هذه المسألة فيه في الفصل الرابع والثلاثين في أحكام المرضى  
(قوله مستوعبا) أي تيمم تيمما مستوعبا فهو مصفة لمصدر محذوف وهو أولى من جعله حالا فيفيد أنه  
ركن وعلى الحالية يصير شرطاً خارجاً عن الماهية لان الاحوال شروط على ما عرف افاده في البحر (قوله  
حتى لو ترك شعرة) قال في الفتح يسع من وجهه ظاهر الشعرة والشعر على الصحيح اه وكذا العذار والناس  
عنه غافلون مجتبي وما تحت الحاجبين فوق العينين محيط كذا في البحر (قوله او وتره مضطرا) هي التي بين  
المخفرين ابن كمال لكن في القاموس الوتره محرك حرف المخفر والوتره حجاب ما بين المخفرين (قوله وبديه)  
عطف بالواو دون ثم اشارة الى أن الترتيب فيه ليس بشرط كاصله بجر والحكم في البدالة كالوضوء  
ط (قوله فينزع الختام الخ) قال في انطانية ولو لم يحترق الختام ان كان ضيقا وكذا المرأة السوار لم يجز اه  
ومثله في الوالوجة ووجهه أن التحريك مسح لما فتحه اذا شرط المسح لا وصول التراب فافهم لكن التقيد  
بالضيق يفهم انه لو كان واسعا لا يلزم تحريكه والظاهر أنه يقال فيه ما سذكرك في التخليل (قوله به يبقى)  
أي يلزم الاستيعاب كما في شرح الوقاية وهو الصحيح خاتمة وغيرها وهو ظاهر الرواية زيلعي ومقابله ما روى  
أن الاكثر كالكل (قوله فيمسحه) أي المرفق المفهوم من المرفقين ط (قوله الاقطع) أي من المرفق  
ان بقي شيء منه ولو رأس العضد لان المرفق مجموع رأسي العظمين رحى فلو كان القطع فوق المرفقين لا يجب  
اتفاقا ط (قوله بضربتين) متعلق بتيمم او بمستوعبا افاده في النهر وانما أثر عبارة الضرب على عبارة  
الوضع لكونها مأثورة والانهي ليست بضربة لازمة فان محمدا قد نبه في بعض روايات الاصول على أن للوضع  
كاف والمراد بيان كفاية الضربتين لانه لا بد في التيمم منهما ابن كمال وقد مناهما عبارة ونبه على أن فائدة العدد  
أنه لا يحتاج الى ضربة ثالثة كما يأتي (قوله ولو من غيره) فلو أمر غيره بأن يمسحه جاز بشرط أن ينوي الأمر بجر  
قال ط وظاهره أنه يكفي من الغير ضربتان وهو خلاف ما يأتي عن القهستاني (قوله او ما يقوم مقامهما)

أى خلافا لابن شجاع وقد منّا الكلام عليه مع غرة الخلاف (قوله لما في الخلاصة) عبارتها كما في البحر ولو  
 أدخل رأسه في موضع الغبار بنية التيمم يجوز ولو انهدم الحائط وظهر التيمم فحز رأسه ونوى التيمم جاز  
 والشرط وجود الفعل منه اهـ أى الشرط في هذه الصورة وجود الفعل منه وهو المسح أو التعريق وقد  
 وجد فهو دليل على أن الضرب غير لازم كما مر وفعل غيره بأمره قائم مقام فعله فهو منه في المعنى فافهم (قوله  
 طهرت لعادتها) اعلم انه قال في الظهيرية وكما يجوز التيمم للجنب لصلاة الجنائزة والعيد فكذلك يجوز للمحائض  
 اذا طهرت من الحيض اذا كان أيام حيضها عشرا وان كان اقل فلا اهـ وقال في البحر والذي يظهر أن هذا  
 التفصيل غير صحيح بدليل ما اتفقوا عليه من انه اذا انقطع لاقل من عشرة تيممت لعدم الماء وصلت جاز للزوج  
 وطؤها الخ وأجاب في النهر بحمل ما في الظهيرية على ما اذا انقطع لاقل من عاداتها الميسرة في الحيض من انه  
 حينئذ لا يجعل قربانها وان اغتسلت فضلا عن التيمم اهـ اقول لا يخفى أن قول الظهيرية اذا كان أيام حيضها  
 عشرا ظاهر في أن ذلك عاداتها فهذا الحمل بعيد ثم ظهر لي بنو فيق الله تعالى أن كلام الظهيرية صحيح لا إشكال فيه  
 وبيان ذلك أن التيمم لخوف فوت صلاة الجنائزة أو العيد يصح مع وجود الماء لانها تقوت الى خلف كما يأتي  
 وهذا في المحدث ظاهر وكذا في الجنب وأما المحائض فاذا طهرت تمام العشرة فقد خرجت من الحيض ولم يبق  
 معها سوى الجنابة فهي كالجنب وأما اذا انقطع دمها لدون العشرة فلا تخرج من الحيض ما لم يحكم عليها  
 بأحكام الطهارة بأن تصير الصلاة دينيا في ذمتها وتغتسل أو تيمم بشرطه كما سيأتي في بابها وقواهم أو تيمم  
 بشرطه ارادوا به التيمم الكامل المبيح لصلاة الفرائض وهو ما يكون عند العجز عن استعمال الماء وأما التيمم  
 لصلاة جنازة أو عيد خيف فوتها فغير كامل لانه يكون مع حضور الماء ولهذا لا تصح صلاة الفرض به ولا صلاة  
 جنازة حضرت بعده فعلمنا بذلك أنها لو تيممت لذلك لم تخرج من الحيض لان ذلك التيمم غير كامل ولا يصح  
 ذلك التيمم لقيام المنافي بعد وهو الحيض وعدم وجود شرطه وهو فقد الماء نعم لو تيممت لذلك مع فقد الماء حكم  
 عليها بالطهارة وجازت صلاتها به من الفرائض وغيرها لانه تيمم كامل ومراد الظهيرية التيمم الناقص وهو ما يكون  
 مع وجود الماء فالتفصيل الذي ذكره في المحائض صحيح لا غبار عليه وسكانه في البحر ظن أن مراده التيمم  
 الكامل وليس كذلك كما لا يخفى بقى الكلام في عبارة الشارح فقوله طهرت لعادتها في غير محله لان قول المصنف  
 ولو جنبها أو حائضا مفروض في التيمم الكامل الذي يكون عند فقد الماء والمحائض يصح تيممها عند فقد الماء  
 اذا طهرت تمام العشرة اولدونها ويجب عليها أن تغتسل أو تيمم عند فقد الماء سواء انقطع اتمام عاداتها اولدون  
 عاداتها كما سيأتي في بابها ويأتي فيه أنه اذا انقطع لتمام العادة يحل لزوجه اقربانها كما لو انقطع لتمام العشرة  
 وان لدون عاداتها لا يحل له قربانها فالتقييد بالعادة في كلام الشارح انما يفيد بالنظر الى القران فقط فكان  
 الواجب اسقاطه لايامه انه لو كان لدون العادة لا يصح تيممها مع انه يجب عليها اذا فقدت الماء لوجوب  
 الصلاة عليها كما علمت والذي اوقعه عبارة النهر المبنية على ما فهمه صاحب النهر من كلام الظهيرية فافهم  
 (قوله بمطهر) متعلق بتيمم ويجوز أن يتعلق بمسح أو تعجيل العيني صفة لضربين فهو متعلق بمحذوف أى  
 ملتصقين بمطهر نهر قلت والاخيرا ولى لثلا يلزم تعلق حرفي جزئي واحد بتعلق واحد الا أن تجعل الباء  
 في ضربين للتعدي وفي بمطهر للملابسة او بالعكس تأمل وتعبيره بمطهر أو لى من تعبيره بمطهر لا يخرج الارض  
 المتنجسة اذا جفت كما قدمه الشارح وأما اذا تيمم جماعة من محل واحد فيجوز كما سيأتي في الفروع لانه لم يصر  
 مستعملا اذا تيمم انما يتأدى بما الترق يده لا بما فضل كالماء الفاضل في الاناء بعد وضوء الاقل واذا كان  
 على حجر أو ملس فيجوز بالاولى نهر (قوله من جنس الارض) الفارق بين جنس الارض وغيره أن كل ما يحترق  
 بالنار فيصير رمادا كالشجر والحشيش أو بطنع ويلين كالحديد والذهب والزرجاج ونحوها فليس من جنس  
 الارض ابن كمال عن التصفية (قوله نفق) بفتح فسكون كما قال تعالى فأتزن به نقعا (قوله لم يخرج الخ) أى  
 بل يخلل من غير ضربة وليس المراد أنه لا يخلل اصلا لان الاستيهاب من تمام الحقيقة قال الزيلعي ويجب تحليل  
 الاصابع ان لم يدخل بينها غبار وفي الهندية والصحيح أنه لا يسمح بالكف وضربها بكفى افاده ط اقول  
 والظاهر أن ما تحت الخاتم الواسع ان اصابه الغبار لا يلزم تحريره بالانكسار كالتخليل المذكور (قوله وعن محمد  
 يحتاج اليها) لان عنده لا يجوز التيمم بلا غبار فثبت لم يدخل بين الاصابع لابتدئ منها على قوله (قوله وهو) أى

لما في الخلاصة وغيرها ولو حرك رأسه  
 أو أدخله في موضع الغبار بنية  
 التيمم جاز والشرط وجود الفعل  
 منه (ولو جنبها أو حائضا) طهرت  
 لعادتها (أو نفقا) بمطهر من جنس  
 الارض وان لم يكن عليه نقع أى  
 غبار فلو لم يدخل بين اصابه  
 لم يخرج الى ضربة نالته للخلل وعن  
 محمد يحتاج اليها

قوله وهو ليست كلمة هو بهذا الحمل  
 في نسخ الشارح التي يبدى فيحترق  
 اهـ معصمه



الغير (قوله بضرب ثلاثا) اى لكل واحد من الاعضاء ضربة وهذا نقله القهستاني عن العمان وهو كتاب غريب والمشهور في الكتب المتداولة الاطلاق وهو الموافق للحديث الشريف التميمي ضربتان الا ان يكون المراد اذا مسح يد المريض بكتايديه فحينئذ لا شبهة في انه يحتاج الى ضربة ثالثة بمسح به ايده الاخرى (قوله وبه مطلقا) اى ويتميم بالنقع مطلقا خلافا لابي يوسف فعنده لا يتميم به الا عند العجز بحر ولا يجوز عنده الا التراب والرمل نهر وما في الحاوى القدسي من انه هو المختار غريب مخالف لما اعتمدته اصحاب المتون رمي (قوله فلا يجوز بلؤلؤ الخ) تفريع على قوله من جنس الارض (قوله لتولده من حيوان البحر) قال الشيخ داود الطيب في تذكرته اصله دود يخرج في نيسان فالتحاقه للمطر حتى اذا سقط فيه انما طبق وغاص حتى يبلغ آخره (قوله ولا يجران الخ) كذا قاله في الفتح وجرم في البحر والنهر بأنه سهو وان الصواب الجواز به كما في عامة الكتب وقال المصنف في منحه اقول الظاهر انه ليس بسهولة لانه انما منع جواز التميميم به لما قام عنده من انه ينقعد من الماء كاللؤلؤ فان كان الامر كذلك فلا خلاف في منع الجواز والقائل بالجواز انما قال به لما قام عنده من انه من جملة اجزاء الارض فان كان كذلك فلا كلام في الجواز والذي دل عليه كلام اهل الخبرة بالجواهر ان له شبهين شيها بالنبات وشيها بالمعادن وبه افصح ابن الجوزي فقال انه متوسط بين عالمي النبات والجماد فيشبهه الجماد بجميره ويشبهه النبات بكونه اشجارا ثابتة في قعر البحر ذوات عروق واعصان خضر متشعبة قائمة اه اقول وحاصله الميل الى ما قاله في الفتح لعدم تحقق كونه من اجزاء الارض ومال بحشيه الرمي الى ما في عامة الكتب من الجواز وكان وجهه ان كونه اشجارا في قعر البحر لا ينافي كونه من اجزاء الارض لان الاشجار التي لا يجوز التميميم عليها هي التي تترتب بالنار وهذا جركا في الاجزاء يخرج في البحر على صورة الاشجار فلهذا جزموا في عامة الكتب بالجواز فيتميم المصير اليه واما ما في الفتح فينبغي حمله على معنى آخر وهو ما قاله في القاموس من ان المرجان صغار اللؤلؤ ثم رأيت منقولا عن العلامة المقدسي فقال مراده صغار اللؤلؤ كما فسره في الاية في سورة الرحمن وهو غير ما اردوه في عامة الكتب اه وبه يظهر ان قول الشارح لشبهه للنبات الخ في غير محله بل العلة على ما حررناه تولده من حيوان البحر واما ما يخرج في قعر البحر فيجوز وان اشبهه للنبات فاعتنم هذا التحرير (قوله ولا ينطبع) هو ما يقطع ويلين كالحديد منح (قوله وزجاج) اى المتخذ من الرمل وغيره بحر (قوله ومترمد) اى ما يحترق بالنار فيصير مادا بحر (قوله الارماد البحر) كبحر وكلس (قوله كحجر) تنظير لا تمثيل (قوله او مغسول) مبالغة في عدم اشتراط التراب (قوله غير مدهونة) او مدهونة بصمغ هو من جنس الارض كما يستفاد من البحر كالمدهونة بالطفل والمغرة ط (قوله غير مغلوب بماء) اما اذا صار مغلوبا بالماء فلا يجوز التميميم به بحر بل يتوضأ به حيث كان رقيقا سائلا لا يجري على العضو رمي وسيدكر ان المساوي كالمغلوب (قوله لكن لا ينبغي الخ) هذا ما حرره الرمي وصاحب النهر من عبارة الولوالجية خلافا لما فهمه منها في البحر من عدم الجواز قبل خوف خروج الوقت وظاهره انه اراد به عدم العصة وحاصل ما في الولوالجية انه اذا لم يجد الاطين لطخ ثوبه منه فاذا جف تيميم به وان ذهب الوقت قبل ان يجف لا يتميم به عند أبي يوسف لان عنده لا يجوز الا بالتراب والرمل وعند أبي حنيفة ان خاف ذهاب الوقت تيميم به لان التيميم بالطين عنده جائز والا فلا كي لا يتطخ بوجهه فيصير مثله اه وبه يظهر معنى ما ذكره الشارح (قوله ومعادن) جمع معدن كجلس منبت الجواهر من ذهب ونحوه قاموس (قوله في محالها) اى مادامت في الارض لم يصنع منها شيء وبعد السبك لا يجوز زباني (قوله فيجوز الخ) اى اذا كانت الغلبة للتراب كما في الطلية عن المحيط ولعل من اطلق بناء على انها مادامت في محالها تكون مغلوبة بالتراب بخلاف ما اذا اخذت للسبك لان العادة اخراج التراب منها فافهم وأفاد ان ذات المعدن لا يجوز التيميم به قال في البحر لانه ليس تتبع للماء وحده حتى يقوم مقامه ولا للتراب كذلك وانما هو مركب من العناصر الاربعة فليس له اختصاص بشئ منها حتى يقوم مقامه (قوله وقيد الاسيجابي الخ) كذا في النهر وظاهره ان الضمير راجع الى التيميم بالمعادن لكن اذا كانت مغلوبة بالتراب لا يحتاج الى هذا القيد وعبارة الاسيجابي كما في البحر ولو ان الخطئة او الشئ الذي لا يجوز عليه التيميم اذا كان عليه التراب فضربه عليه وتيميم بتران كان يستبين اثره بمدة عليه جاز والا فلا (قوله وكذا الخ) قال في البحر

فم لو يعم غيره بضرب ثلاثا للوجه واليمنى واليسرى قهستاني (وبه مطلقا) عجز عن التراب اولا لانه تراب رقيق (فلا يجوز) بلؤلؤ ولو مسهوقا لتولده من حيوان البحر ولا يجران لشبهه للنبات لكونه اشجارا ثابتة في قعر البحر على ما حرره المصنف ولا (ينطبع) كفضة وزجاج (ومترمد) بالاحتراق الارماد البحر فيجوز كحجر مدقوق او مغسول وحائط مطين او مجصص وان من طين غير مدهونة وطين غير مغلوب بماء لكن لا ينبغي التيميم به قبل خوف فوات وقت لتسلا يصير مثله بلا ضرورة (ومعادن) في محالها فيجوز لتراب عليها وقيد الاسيجابي بأن يستبين اثر التراب بتدبيره عليه وان لم يستبين لم يجوز وكذا كل ما لا يجوز التيميم عليه كخطة وجوخة فيحفظ

في طهارة التيمم التي ذكرناها وهذا يتم في جميع التيمم على جوارحه أو بساط عليه في طهارة التيمم عدم  
 الطهارة في وجود هذا الشرط في غير الجوارحه فليست به اه وقال عتبة الرمي بل الظاهر التفصيل  
 بان استبان اثره جاز والافلا لوجود الشرط خصوصاً في ثياب ذوى الاشغال اه وهو حسن فلذا جزم به  
 (الشارح وفي التارخانية وصورة التيمم بالفبار أن يضرب بيده ثوباً أو نحوه من الايمان الطاهرة التي عليها غبار  
 فاذا وقع الغبار على يديه تيمم أو ينفض ثوبه حتى يرتفع غباره فيرفع يديه في الغبار في الهواء فاذا وقع الغبار  
 على يديه تيمم اه قلت وقيد بالاعيان الطاهرة لما في التارخانية ايضاً اذا تيمم بغبار الثوب التيمم لا يجوز  
 الا اذا وقع الغبار بعد ما جف الثوب (قوله ولو مسبوكون) هذا انما يظهر اذا كان يمكن سبكهما بترابهما  
 بالغالب عليهما والظاهر أنه غير ممكن ولذا قال الزيلعي كما قد مرنا به بعد السبك لا يجوز التيمم وفي البحر عن الهبط  
 ولو تيمم بالذهب والفضة ان كان مسبوكة لا يجوز وان لم يكن مسبوكة وكان مختلطاً بالتراب والغلبة للتراب جاز  
 اه ثم اذا كانا مسبوكون وكان عليهما ما غبار يجوز التيمم بالغبار الذي عليهما كما في الظهيرية اي ان كان يظهر  
 اثره بصدته عليه كما مر ولكن لا ينظر فيه الى الغلبة فكان عليه أن يقول لو غير مسبوكون ليوافق كلامهم  
 (قوله وارض محترقة) اي احترق ما عليهما من النبات واختلط الرماط بترابها فينتد يغلب الغالب اما اذا  
 احترق ترابها من غير مخالطة حتى صارت سوداء جاز لان التغيير لون التراب لذاته ط (قوله فلو الغلبة  
 الخ) بيان لقوله والحكم للغالب (قوله ومنه) اي من قوله والا لا فان في الغلبة صادق بما اذا كان  
 التراب مغلوباً ومساوياً فانهم (قوله وجاز قبل الوقت) اقول بل هو مندوب كما هو صريح عبارة البحر وقل  
 من صرح به رمي (قوله وجاز لغيره) اي لغير الفرض (قوله لانه بدل الخ) اي هو عندنا بدل مطلق  
 عند عدم الماء ويرتفع به الحدث الى وقت وجود الماء وليس يدل ضروري مبيح مع قيام الحدث حقيقة كما قال  
 الشافعي فلا يجوز قبل الوقت ولا يصلي به اكثر من فرض عنده لكن اختلف عندنا في وجه البدلية فقالا بين  
 الاكتين اي الماء والتراب وقال محمد بن الفيلين اي التيمم والوضوء وترفع عليه جواز اقتداء المتوضى بالتيمم  
 فأجازاه ومنعه وسيأتي بيانه في باب الامامة ان شاء الله تعالى وقامه في البحر (قوله وجاز لخوف فوت  
 صلاة جنازة) اي ولو كان الماء قريباً ثم اعلم انه اختلف فيمن له حق التقدم فيها فروى الحسن عن ابي حنيفة  
 أنه لا يجوز للولي لانه ينتظر ولو صلاها حق الاعادة وصحبه في الهداية والخانية وكافي النسب وفي ظاهر الرواية  
 يجوز للولي ايضاً لان الانتظار فيها مكروه وصحبه شمس الاثمة الحلواني اي سواء انتظروه او لا قال في البرهان ان  
 رواية الحسن هنا احسن لان مجرد الكراهة لا يقتضي الهزأ لخصي بل جواز التيمم لانها ليست اقوى من قوت  
 الجملة والوقية مع عدم جواز لهه او تبعه شيخ مشايخنا المقدسي في شرح نظم الكثر لابن القصي اه  
 ملخصاً من حاشية نوح افندي (قوله اي كل تكبيراتها) فان كان يرجو أن يدرك البعض لا تيمم لانه يمكنه  
 أداء الباقي وحده بجر عن البدائع والنية (قوله او حائضاً) وكذا النساء اذا انقطع دمهما على العادة ط  
 اقول لا بد في الحائض من انقطاع دمها لا كتر الحيض والا فان لتمام العادة فلا بد أن تصير الصلاة ديناً في  
 ذمتها وتقتل او يكون تيممها كاملاً بأن يكون عند فقد الماء اما التيمم لخوف فوت الجنازة أو العيد فغير كامل  
 وقدمنا قريبا تمام تحقيق المسألة فانهم (قوله به يقى) اي بهذا التفصيل كما في المضمرات وعند محمد  
 بعيد على كل حال قهستاني (قوله او زوال شمس) هذا اذا كان اما او مأموماً واعلم انه سيأتي  
 أن صلاة العيد تؤخر لعذر في الفطر الثاني وفي الاضحية الثالث فاذا اجتمع الناس في اليوم الاول قبيل الزوال  
 والامام بغير وضوء وكان بحيث لو توضأ زالت الشمس فهل يكون ذلك هذراً ويؤخر ولا تيمم ام تيمم ولا يؤخر  
 لكن قول الشارح لان المناط خوف الفوت لا الى بدل يقتضي التأخير فليراجع اه ح اقول سيصريح  
 الشارح هنا بأنها قضاء في اليوم الثاني ولم يجعلوها هنا كالوقية التي يحلفها القضاء بل صرحوا بخلافها  
 وبأنها تفوت بزوال الشمس فيعلم منه انها لا تؤخر لما ذكره هذا ما ظهر لي فتأمل وانظر ما علقناه على البحر (قوله  
 ولو كان يني بناء) كذا في التبر وفيه اشارة الى أن قوله بناء مفعول مطلق ومحمل جعله جالاً اي ولو كان تيمم  
 في حال كونه بائناً ويجوز كونه مفعولاً لا لاجله كما تقتضيه عبارة الدرر لكنه مبني على ما ارضاه الحق الرضي  
 من أنه لا يلزم فيه أن يكون فعلانياً (قوله بعد شروعه متوضئاً الخ) في المسألة تفصيل مبسوط في البحر

(والحكم للغالب لو اختلط تراب  
 بغيره) كذهب وفضة ولو مسبوكون  
 وارض محترقة فلو الغلبة للتراب  
 جاز والا لا خاتمة ومنه علم حكم  
 التساوي (وجاز قبل الوقت ولا كثر  
 من فرض و) جاز (لغيره) كالنقل  
 لانه بدل مطلق عندنا لا ضروري  
 (و) جاز (لخوف فوت صلاة جنازة)  
 اي كل تكبيراتها ولو جنباً او حائضاً  
 ولو جى بأخرى ان امه يمكنه  
 التوضي بينهما ثم زال تمكنه اجاب  
 التيمم والا لا به يقى (او) فويت  
 (عيد) بفراغ امام او زوال شمس  
 (ولو) كان يني (بناء) بعد شروعه  
 متوضئاً وسبق حدثه

قوله وانظر ما علقناه على البحر  
 الذي علقناه عليه هو أنه قد يقال  
 انها لما كانت تصلح لجمع حافل  
 فلو اخرج لهذا العذر بما يؤدى  
 الى فوتها بالكلية بخلاف ما اذا  
 اخرج لعذر قسنة أو عدم ثبوت رؤية  
 الهلال الا بعد الزوال فان كل  
 الناس يستعدون لصلاتها في اليوم  
 الثاني وعدم تصريهم بأن ذلك  
 من الاذكار التي تؤخر لاجلها دليل  
 على انه ليس منها تأمل اه منه

(بلا فرق بين كونه اماجا اولام في الاصح لان المناط خوف النفوت لا الى بدل الجواز لكسوف وسنن وواتب ولو ستة بطر خاف نفوتها وحدها وتيمم وسلام ورده وان لم يجرى في الصلاة قال في البحر وكذلك لكل جواز في طهارة الماء في المبتنى فيلزم دخول مسجد مع وجود الماء فيلتزم فيه وأقره المصنف لكن في التبريد الظاهر أن مراد المبتنى للجنب فسقط الدليل قلت وفي المنية وشرحها تيمم لدخول مسجد ومن مصنف مع وجود الماء ليس بشيء بل هو عدم لأنه ليس لعبادة بخلاف نفوتها

قوله آخرتين هكذا بخطه وصوابه آخرتين اه معصيه

وجاءه ما ذكره القسستاني بقوله ان سبق الحدث في المصلي قبل الصلاة فلا بد من شيء لا يتيمم وان شرع فان خاف زوال التيمم فيجب الاجماع والا فان جازا لا يتيمم ولا فسخ شرع به تيمم لا يتيمم وان شرع بالوضوء فكذا عند خلاصهما اه وهو محمول على ما اذا خاف خروج الوقت فلا بد من شيء والافلاحة من الوضوء لأن من القبول لا يمكنه اكمال صلاته بعد سلام امامه لتأجيل وقد اقتصر وان فهو يرسله البناء على صلاة الصلوة كرفي الامداد ان ليس للاختلاف من الجنابة لان الصلاة فيها واحدة (قوله في الاصح) يرجع الى قوله بعد شروعه متوضعا والى قوله بلا فرق ومقابل الاصح في الاصل قوله نعم وما ومقابل في التيمم ما روى الحسن عن الامام ابن الامام لا يتيمم ط (قوله لان المناط) اي الذي يتعلق به الحكم المقتضى وهو التيمم بخوف نفوت الصلاة بلا بعد من المله (قوله لجواز لكسوف الخ) تفريع على التعليل ومراعاة مايم الخسوف ط وهذا الى قوله وحدها ذكر العلامة ابن امير حاج الحلي في الحلية بمسألة اخرى في البحر والنهر (قوله وسنن وواتب) كالسنن التي بعد الظهر والغروب والعشاء والجمعة اذا اخرها بحيث لو وضأت وتمازله التيمم قال ط والظاهر أن المستحب كذلك لقوته بنفوت وقته كما اذا ضاق وقت الغنص عنه وعن الوضوء فيتميمه (قوله خاف نفوتها وحدها) اي فيتميم على قياس قولهما اما على قياس قول محمد فلا لأنها اذا فاتته لا اشتغاله بالبريضة مع الجماعة يقضيها بعد ارتفاع الشمس عنده وعند ملا يقضيها اصلا بغير وصورة نفوتها وحدها الوضوء شخص بالماء او امر غيره بترجعه من يترجم انه لو انتظره لا يدرك سوى الفرض يتيمم لاسية ثم يتوضأ للفرض ويصلي قبل الطلوع وصورة ما شينا بما اذا قامت مع الفرض وأراد قضاءهما ولم يبق الى زوال الشمس مقدار الوضوء وصلاة ركعتين فيتميم ويصليها قبل الزوال لأنها لا تقضى بعده ثم يتوضأ ويصلي الفرض بعده وذكرها ط صورتين اثنتين (قوله ولتيمم الخ) اي عند وجود الماء لأن الكلام فيه ولما قرره في البحر من أن التيمم عند وجود الماء يجوز لكل عبادة تحل بدون الطهارة ولكل عبادة نفوت لا الى خلف وبين القاعدتين عموم وجهي يتبعان في رد السلام مثلاً فإنه يحل بدون طهارة ونفوت لا الى خلف وتنفرد الاولى في مثل دخول المسجد للمحدث فإنه يحل بدون الطهارة من الحدث الاصغر ولا يصدق عليه انه بنفوت لا الى خلف وتنفرد الثانية في مثل صلاة الجنابة فانها نفوت لا الى خلف ولا تحل بدون طهارة ح لكن القاعدة الاولى محل بحث كما تطلع عليه (قوله وان لم تجز الصلاة به) اي يقع طهارة للماء له فقط كافي الحلية لان التيمم له جهتان جهة معصية في ذاته وجهة صحة الصلاة به فالثانية متوقفة على الجيز من الماء وعلى نية عبادة مقصودة لا تصح بدون طهارة كما سيأتي بيانه واما الاولى فتصل بنية اي عبادة كانت سواء كانت مقصودة لا تصح الا بالطهارة كالصلاة والقرأة للجنب او غير مقصودة كذلك كدخول المسجد للجنب او تحل بدونها كدخوله للمحدث او مقصودته تحل بدون طهارة كالقرأة للمحدث فالتيمم في كل هذه الصور صحيح في ذاته كما أوضحه ح (قوله وكذا لكل ما لا يشترط له الطهارة) اي يجوز له التيمم مع وجود الماء وهذا احدى القاعدتين السابقتين وهما نظريتا يظهر (قوله لكن في النهر الخ) استدراك على استدلال البحر بعبارة المبتنى على احدى القاعدتين المذكورتين وهي جواز التيمم عند وجود الماء لكل عبادة تحل بدون الطهارة ويسان الاستدراك أن الدليل انما يثبت بناء على ارادة الدخول للمحدث ليكون مما لا يشترط له الطهارة واذا كان مراده الجنب سقط الدليل لانه لا يحل له الدخول بدونها لكن كون المراد الجنب نظريته العلامة ح بأنه لا يخلو اما أن يكون الماء الموجود خارج المسجد وهو باطل اي لعدم جواز دخوله جنباً مع وجود الماء خارجه واما أن يكون الماء داخله وهو صحيح ولكنه بعيد من عبارته بدليل قوله وللتيمم فيه اه وعليه فالظاهر أن مراد المبتنى دخول المحدث فيتم الدليل لكن لقاتل أن يقول ان مراد المبتنى أن الجنب اذا وجد ماء في المسجد وادخله دخوله للاغتسال يتيمم ويدخل ولو كان نائماً فيه فاحتل الماء خارجه وخشى من الخروج يتيمم ويتيمم فيه الى البيت يمكنه الخروج قال في المنية وان احتل في المسجد يتيمم للخروج اذا لم يحق وان خاف يجلس مع التيمم ولا يصلي ولا يقرأ اه وبؤيد ما قلناه لأن نفس النوم في المسجد ليس لعبادة حتى يتيمم له وانما هو لاجل وكيفية في المسجد أو لاجل مشيه فيه للخروج (قوله قلت الخ) اعتراض على البحر أيضاً لأن عبادة ثلثة شاملة لدخوله المسجد للمحدث وهو مما لا يشترط له الطهارة فينبغي في ما في البحر لكن الجواب ح بتفصيل الدخول بالجنب فلا ينافي





او سجدة تلاوة فتاوى شيخنا خير  
الدين الرمي قلت وظاهره انه يجوز  
فصل ذلك قائل (لا) يتيم  
(قوت جعة وقت) ولو زرا  
لقوتها الى بدل وقيل يتيم لقوت  
الوقت قال الحلبي فالاحوط ان  
يتيم ويصل ثم يعيد (ويجب)  
اي يقترض (طلبه) ولو برسوله  
(قدر غلوة) ثلثاته ذراع من  
كل جانب ذكره الحلبي وفي البدائع  
الاصح طلبه قدرا لا بضرب نفسه  
ورفضه بالانتظار (ان ظن) ظنا  
قويا (قره) دون ميل  
قوله ولم يتيم لهم عليه الخ اي  
ان الفقهاء ردوا على زفر ولم توجه  
لهم في الرد عليه سوى انهم قالوا ان  
من آخر الصلاة الى آخر الوقت كان  
مقصرا وتقصيره جاء من قبله فلا  
يسحق الترخيص له بجواز التيم  
ولكن هذا الرد على زفر انما يتم لو  
اخر لا لعذر غيرهم ان يرخصوا  
له التيم لو اخر لعذر على انه لو اخر  
بلا عذر لا يتيمه ايضا لان غاية انه  
عاص بالتأخير والعاصي عندنا  
كالمطيع في ثبوت الترخيص له اه  
مطلب  
في تقدير الغلوة

مطلب  
في الفرق بين الظن وغالب الظن

(قوله او سجدة تلاوة) اي قصص الصلاة بالتيميم لها عند عدم الماء ما تقدم وجوز حذفه بفتح التيميم  
من انها نفوت الى بدل ط (قوله وظاهره الخ) اي ظاهر قوله لم يجز الصلاة به ان التيميم لهذه المذكورة  
الثلاث عشرة التي لا تشتط لها الطهارة جميع في نفسه يجوز رفعه ووجه ظهور ذلك انه لو لم يكن جميعا في نفسه  
لكان المناسب ان يقال لم يصح التيميم لها ولم يجز لانه اعم وأقول ان كان مراده الجواز عند فقد الماء فهو مسلم  
والافلا والظاهر ان مراده الثاني موافقا لما تقدمه عن البحر وقوله قطاها البرازية جوارده لتسحق مع  
وجود الماء الخ وقد مناه غير ظاهر وأنه لا بد له من قتل يدل عليه ولم يوجد ان استدلال البحر بما في المشتق  
لا يبعد نعم ما يضاف فوته بلا بدل من هذه المذكورات يجوز مع وجود الماء نظير الجنازة لانه فاقد للماء حكم فيه  
النص بخلاف ما لا يضاف فوته منها فلا يجوز اصلا لان النص ورد بشروط التيميم عند فقد الماء فلا يشرع عند  
وجوده حقيقة وحكما ولعله لهذا امر بالتأمل فانهم (قوله لقواتها) اي هذه المذكورات الى بدل قبل  
الوقبات والوتر القضاء وبدل الجمعة الظاهر فهو بدلهما صورة عند القوات وان كان في ظاهر المذهب هو الاصل  
والجمعة خفف عنه خلافا لفرق كافي البحر (قوله وقيل يتيم الخ) هو قول زفر وفي القنية انه رواية عن مشايخنا  
بهر وقد مناه في الخلاف (قوله قال الحلبي) اي البرهان ابراهيم الحلبي في شرحه على المنية وذكر مثله  
العلامة ابن امير حاج الحلبي في الحلية شرح المنية حيث ذكر فروعا عن المشايخ ثم قال ما حاصله ولعل هذا من  
هؤلاء المشايخ اختيار لقول زفر لقوة دليله وهو ان التيميم انما شرع للعاجلة الى اداء الصلاة في الوقت فيتيم عند  
خوف فوته قال شيخنا ابن الهمام ولم يتيم لهم عليه سوى ان التيميم جاء من قبله فلا يوجب الترخيص عليه وهو  
انما يتم اذا اخر لا لعذر اه وأقول اذا اخر لا لعذر فهو عاص والمذهب عندنا انه كالمطيع في الرخص نعم تأخير  
الى هذا الحد عذر جاء من قبل غير صاحب الحق فينبغي ان يقال يتيم ويصل ثم يعيد بالوضوء كن بهز بعد من  
قبل العباد وقد نقل الزاهدي في شرحه هذا الحكم عن البيت بن سعد وقد ذكر ابن خلكان انه كان حنفي المذهب  
وكذا ذكره في الجواهر المضية في طبقات الحنفية اه ما في الحلية قلت وهذا قول متوسط بين القولين وفيه  
الخروج عن العهدة يمين فلذا أقره الشارح ثم رأيت منقول في التارخانية عن ابي نصر بن سلام وهو من كبار  
الائمة الحنفية قطعا فينبغي العمل به احتياطا ولا سيما وكلام ابن الهمام يميل الى ترجيح قول زفر كما علمت بل قد علمت  
من كلام القنية انه رواية عن مشايخنا الثلاثة وتظهر هذا مسألة الضيف الذي خاف رية قائم قالوا يصلي ثم يعيد  
واقه تعالى اعلم (قوله ويجب) اي على المسافر لان طلب الماء في العمرات او في قريها واجب مطلقا بغير  
(قوله طلبه) اي الماء (قوله ولو برسوله) وكذا لو اخره من غير ان يرسله بغير عن المنية (قوله ثلثاته ذراع)  
اي الى اربع مائة درر وكافي وسراج ومبني (قوله ذكره الحلبي) اي البرهان ابراهيم وعبارته في شرحه  
على المنية الكبير والصغير فطلب مينا ويسارا قدر غلوة من كل جانب وهي ثلثاته خطوة الى اربع مائة وقيل قدر  
رمة سهم اه وفيه مخالفة لما عراه اليه الشارح من وجهين الاول تفسير الغلوة بالخطا بالا ذراع والثاني  
الاكفاء بالطلب مينا ويسارا وهو الموافق لقول انخانية يفرض الطلب مينا ويسارا قدر غلوة وظاهره كافي الشيخ  
اسماعيل عن البرجندي انه لا يجب في جانب الخلف والقدام ثم في الحقائق ينظر بينه وشماله وأمامه ووراءه  
غلوة قال في البحر وظاهره انه لا يلزمه المشي بل يكفي النظر في هذه الجهات وهو في مكانه اذا كان حرا اليه  
لا يستتر عنه وقال في النهر بل معناه انه يقسم الغلوة على هذه الجهات فيشئ من كل جانب مائة ذراع اذا الطلبي  
لا يتم بمجرد النظر اه وفي الشرب لا يلية عن البرهان ان قدر الطلب بغلوة من جانب ظنه اه قلت لكن هذا  
ظاهر ان ظنه في جانب خاص اما لو ظن ان هنالك ماء دون ميل ولم يترجح عنده احد الجوانب بطلبه فيها كلها  
حتى جهة خلقه الا اذا علم انه لا ماء فيه حين مروره عليه ولكن هل يقسم الغلوة على الجهات او لكل جهة غلوة  
محل تردد والاقرب الاول كما مر عن النهر وصريح ما مر عن شرح المنية خلافه ولكن الظاهر انه لا يلزمه المشي  
الا اذا لم يمكنه كشف الحال بمجرد النظر فقدر (قوله وفي البدائع الخ) اعقده في البحر (قوله ودفعته)  
اللا مشي ان احد الطرفين اذا قوي وترجح على الآخر ولم يأخذ القلب ما ترجح به ولم يطرح الآخر فهو الظن واذا  
عقد القلب على احدهما وترك الآخر فهو الظن وغالب الظن اه (قوله دون ميل) نظير لقوله قره وقد

به لأن الميل وما فوقه بعيد لا يوجب الطلب (قوله بأماره) أي علامة كروية خضرة أو طير (قوله أو أخبار  
عدل) قال في شرح المنية ويشترط في الخبر أن يكون مكلفاً عدلاً ولا فلا بد معه من غلبة الظن حتى يلزم الطلب  
لأنه من الديانات (قوله والا يغلب على ظنه) بأن شك أو ظن ظناً غير قوي نهر (قوله والا لا) أي إن لم يرج  
الماء لا يطلب لعدم الفائدة بصر عن الميسوط (قوله أعاد والا لا) أي وإن لم يخبره بعد ما سأله لا يعيد الصلاة  
زبلجي وبداً في كفن في البحر عن السراج ولو تيمم من غير طلب وكان الطلب واجباً وصلى ثم طلبه فلم يجده وجبت  
عليه الاعادة عندهما خلافاً لابي يوسف اه ومفاده أنه يجب الاعادة هنا وإن لم يخبره (قوله في حق جواز  
الصلاة) أما في حق صحتها في نفسه فيمكن فيه نية ما قصده لاجله من أي عبادة كانت عند فقد الماء وعند وجوده  
يصح لعبادة نفوت لا إلى خلف كما قد ساءه (قوله نية عبادة) قد منافي للوضوء تعريف النية وشروطها وفي البحر  
وشروطها أن ينوي عبادة مقصودة الخ أو الطهارة أو استباحة الصلاة ورفع الحدث أو الجنابة فلا تنكفي نية  
التيمم على المذهب ولا تسترطبة القيز بين الحدث والجنابة خلافاً للبصيص اه وبأي تمام الكلام عليه قريباً  
قلت وتقدم في الوضوء أنه تنكفي نية الوضوء بما الفرق بينه وبين نية التيمم تأمل ولعل وجه الفرق أنه لما كان بدلاً  
عن الوضوء أو عن آتية على ما مر من الخلاف ولم يكن مطهراً في نفسه إلا بطريق البدلية لم يصح أن يجعل  
مقصوداً بخلاف الوضوء فإنه طهارة أصلية والأقرب أن يقال إن كل وضوء تستباح به الصلاة بخلاف التيمم فإن  
منه ما لا تستباح به فلا يكتفي للصلاة التيمم المطلق ويكتفي بالوضوء المطلق هذا ما ظهر لي والله اعلم (قوله ولو صلاة  
جنازة) قال في البحر لا يفتي أن قولهم بجواز الصلاة بالتيمم لصلاة الجنازة محمول على ما إذا لم يكن واجداً للماء  
كما قيد في الخلاصة بالسافر ما إذا تيمم لها مع وجوده لخوف الفوت فإن تيممه يطل بفراغه منها اه لكن في  
إطلاق بطلانه نظر بدليل أنه لو حضره جنازة أخرى قبل إمكان إعادة التيمم له أن يصلي عليها به فالأولى أن يقول  
فإن تيممه لم يصح إلا ما هو وهو صلاة الجنازة فقط بدليل أنه لا يجوز له أن يصلي به ولا أن يمس المحض ولا يقرأ  
القرآن لو جنباً كذا قرره شيخنا حفظه الله تعالى (قوله في الأسع) هذا بناء على قول الإمام أنها مكروهة أما  
على قولهم الملقى به أنها مستحبة فينبغي صحتها وصحة الصلاة به أفاده ح (قوله مقصودة) المراد بها ما لا تجب في  
ضمن شيء آخر بطريق التبعية ولا ينافي هذا ما في كتب الأصول من أن سجدة التلاوة غير مقصودة لأن المراد هنا  
أنها شرعت ابتداءً تقرباً إلى الله تعالى لا تعاملاً غيرها بخلاف دخول المسجد ومس المحض والمراد بما في الأصول  
أن هيئة السجود ليست مقصودة لذاتها عند التلاوة بل لاشتغالها على التواضع وتعامه في البحر (قوله خرج  
دخول مسجد الخ) أي ولو جنب بأن كان الماء في المسجد وتيمم لدخوله للفصل فلا يصح به كما مر وخرج أيضاً  
الأذان والأقامة ولا يقال دخول المسجد عبادة للاعتكاف لأن العبادة هي الاعتكاف والدخول سبع له فكان  
عبادة غير مقصودة كما في البحر (قوله ليم قراءة القرآن للجنب) قيد بالجنب لأن قراءة التحدث تحل بدون الطهارة  
فلا يجوز أن يصلي بذلك التيمم بخلاف الجنب وهذا التفصيل جعله في البحر هو الحق بخلاف ما نطلق الجواز ولن  
أطلق المنع وأشار الشارح إلى أن القراءة عبادة مقصودة وجعلها في البحر جزء العبادة فزاد في الضابط بعد قوله  
مقصودة أو جزءاً هالداً حالها واعتزضه في النهر بأنه لا حاجة إليه لأن وقوع القراءة جزء عبادة من وجه لا ينافي  
وقوعها عبادة مقصودة من وجه آخر ألا ترى أنهم ادخلوا سجود التلاوة في المقصودة مع أنه جزء من العبادة التي  
هي الصلاة اه (قوله خرج السلام وردة) أي فلا يصح بالتيمم لهما ولو عند فقد الماء وكذا قراءة المحدث وزيارة  
القبور وأما الإسلام فلا يصح ذكره هنا لأنه عند أبي يوسف يصلي به وعندهما لا يصح أصلاً كما نبهنا عليه سابقاً  
فن عده هنا لم يصح (قوله فلغا الخ) تفريع على اشتراط النية أي لما شرطناها فيه ومن شرائط صحتها  
الإسلام لغاتيمم الكافر سواء نوى عبادة مقصودة لا تصح إلا بالطهارة أولاً وصح وضوءه لعدم اشتراط النية فيه  
ولما يشترطها زفر سوى يتيمما نهر (قوله بنية الوضوء) يريد به طهارة الوضوء لما علمت من اشتراط نية  
التطهير بصر وأشار إلى أنه لا تسترطبة القيز بين الحدثين خلافاً للبصيص كما مر فيصح التيمم عن الجنابة بنية  
رفع الحدث الأصغر كما في العكس تأمل لكن رأيت في شرح المصنف على زاد الفقير مانعه وقال في الوقاية  
إذا كان به حدثان كالجنابة وحدث يوجب الوضوء ينبغي أن ينوي عنهما فان نوى عن أحدهما لا يقع عن الآخر  
لكن يكتفي بتيمم واحد منهما اه فقوله لكن يكتفي يعني لو تيمم الجنب عن الوضوء كني وجازت صلواته ولا يحتاج  
أن تيمم للجنابة وكذا عكسه لكن لا يقع تيممه للوضوء عن الجنابة وهذا حال الرازي وإن وجد ماء يكتفي لغسل

بأماره أو أخبار عدل (والا) يغلب  
على ظنه قربة (لا) يجب بل يندب  
أن رجاء والا لا ولو صلى بتيمم وثمة من  
يسأله ثم أخبره بالماء أعاد والا لا  
(وشروطه) أي للتيمم في حق جواز  
الصلاة به (نية عبادة) ولو صلاة  
جنازة أو سجدة تلاوة لا شك  
في الأصح (مقصودة) خرج دخول  
مسجد ومس محض (لا تصح)  
أي لا تحل ليم قراءة القرآن للجنب  
(بدون طهارة) خرج السلام وردة  
(فلغا تيمم كافر لا وضوء) لأنه ليس  
بأهل للنية فافتقر إليها لا يصح منه  
وصح تيمم جنب بنية الوضوء



أعضائه مرة بطل في المختار لان تيممه للوضوء وقع له لا للبناء وان كفى عنهما فتأمل اه ما في شرح الزاد (قوله به يفتي) كذا في الحلية عن النصاب (قوله رجاء قويا) المراد به غلبة الظن ومثله التيقن كافي في الخلاصة والاولا يؤخر لان فائدة الانتظار اداء الصلاة بأكمل الطهارة تنجس بغير (قوله آخر الوقت) برفع آخر على أنه نائب فاعل نذب وأصله النصب على الظرفية ولا يصح نصبه على أن يكون في نذب ضمير يعود على الصلاة هو نائب الفاعل لانه كان يجب تأنيث الضمير نعم هو جائز في الشعر فانهم ولا على أن ضميره عائد على التيمم لان آخر الوقت محل الوضوء لا التيمم لانه فرض المسألة (قوله المستحب) هذا هو الأصح وقيل وقت الجواز وقيل ان كان على ثقة من الماء فالي آخر وقت الجواز وان على طمع فالي آخر وقت الاستصحاب سراج وفي البدائع يؤخر الى مقدار ما لو لم يجد الماء لا يمكنه أن يتيمم ويصلي في الوقت وفي التاتر خاتمة عن المحيط ولا يفترط في التأخير حتى لا تقع الصلاة في وقت مكروه واختلقوا في تأخير المقرب فقبل لا يؤخر وقيل يؤخر اه والحاصل انه اذا رجا الماء يؤخر الى آخر الوقت المستحب بحيث لا يقع في كراهة وان كان لا يرجو الماء يصلي في الوقت المستحب كوقت الاسفد في القبر والابراد في ظهر الصيف ونحو ذلك على ما بين في محله لكن ذكر شرع الهداية وبعض سراج المبسوط انه ان كان لا يرجو الماء يصلي في أول الوقت لان اداء الصلاة فيه افضل الا اذا تضمن التأخير فضيلة لا يحصل بدونه كتكثير الجماعة ولا يتأتى هذا في حق من في المفازة فكان التجهيل أولى كافي في حق النساء لانهن لا يصلين بجماعة وتعتقهم الاتفاق في غاية البيان بأنه سهو منهم لتصريح ائمتنا باستحباب تأخير بعض الصلوات بلا اشتراط جماعة وأجاب في السراج بأن تصريحهم محمول على ما اذا تضمن التأخير فضيلة والالم يكن له فائدة فلا يكون مستحباً وانصهر في البحر للاتفاق بما فيه نظر كما أوضحناه فيما علقناه عليه والذي يؤيد كلام السراج أن ما ذكره ائمتنا من استحباب الاسفار بالبحر والابراد بظهر الصيف معقل بأن فيه تكثير الجماعة وتأخير العصر لانساع وقت النوافل وتأخير العشاء لما فيه من قطع السير المنهي عنه وكل هذه العلل مفقودة في حق المسافر لانه في الغالب يصلي منفرد ولا يتنفل بعد العصر ويباح له السير بعد العشاء كما سيأتي فكان التجهيل في حقه افضل وقولهم كتكثير الجماعة مثال للفضيلة لا حصر فيها (تنبيه) في المعراج عن المجتبى يتخرج في قلبي فيما اذا كان يعلم انه ان اخر الصلاة الى آخر الوقت يقرب من الماء بمسافة اقل من ميل لا يمكنه ان يتمكن من الصلاة بالوضوء في الوقت الاوّل أن يصلي في أول الوقت مراعاة لحق الوقت وتجنباً عن الخلاف اه واستحسنه في الحلية (قوله من ليس في العمران) اي سواء كان مسافراً ومقيماً مع وفوح افندي عن شرح الجامع لفجر الاسلام أمّا من في العمران فيجب عليه الاعادة لان العمران يغلب فيه وجود الماء فكان عليه طلبه فيه وكذا فيما قرب منه كما قدمناه والظاهر أن الاخبية بمنزلة العمران لان إقامة الاعراب فيها لا تتأتى بدون الماء فوجوده غالب فيها أيضاً وعليه فيشكل قولهم سواء كان مسافراً ومقيماً فليستأمل (قوله ونسي الماء) اوشك كما في السراج نهر اقول هو سبق قلم لان عبارة السراج هكذا قيد بالنسيان احترازاً عما اذا شك او ظن أن ماءه قد نفى فصلى ثم وجده فانه بعد اجماعاً (قوله في رحله) الرجل لا يعبر كالسرج للهداية ويقال لمنزل الانسان وما واه رحل أيضاً ومنه نسي الماء في رحله مقرب لكن قولهم لو كان الماء في مؤخرة الرحل فيفيد أن المراد بالرحل الاوّل بغير وأقول الظاهر أن المراد به ما وضع فيه الماء عادة لانه مفرد مضاف فيم كل رحل سواء كان منزلاً او رحل بغير وتخصيصه بأحد هما بالبرهان عليه نهر (قوله وهو ما ينسى عادة) الجملة الحالية ومختارته قوله كما لو نسيه في عنقه الخ (قوله لا اعادة عليه) أي اذا تذكره بعد ما فرغ من صلاته فلو تذكر فيها ينقطع وبعد اجماعاً سراج وأطلق فشمل ما لو تذكر في الوقت او بعده كافي الهداية وغيره اخلافاً لما توهمه في المنية وما لو كان الواضع للماء في الرحل هو أو غيره بعلمه بأمره او بغير أمره خلافاً لابي يوسف ما لو كان غيره بلا علمه فلا اعادة اتفاقاً حلية (قوله اعاد اتفاقاً) لانه كان عالمه وظهر خطأ الظن حلية وكذا لو شك كما قدمناه عن السراج وهو مفهوم بالاولى (قوله في عنقه) اي عنق نفسه (قوله اوفى مقدمه الخ) اي مقدم رحله واحتارزه على لو نسيه في مؤخره راكباً او مقدمه سائقاً فانه على الاختلاف وكذا اذا كان قائداً مطلقاً بغير (قوله اومع نجس) بفتح الجيم أي بأن كان حامله له اوفى بدنه وكان اكثر من الدرهم وهو معطوف على قوله اونسى والظرف متعلق بصلى محذوفاً لعلمه من المقام ولا يصح عطفه على عريانا ليعتق بصلى المذكور المقيد بقوله نسي فوبه لان نسيان الثوب هنا لا دخل له (قوله ثم ذكر) أي بعد ما فعل جميع ما ذكرنا نسياً (قوله اعاد اجماعاً) راجع الى الكل

له يفتي (ونذب راجيه) رجاء قويا  
(آخر الوقت) المستحب ولو لم يؤخر  
وتيمم وصلى جاز ان كان بينه وبين  
الماء ميل والا (صلى) من ليس  
في العمران بالتيمم (ونسى الماء في  
رحله) وهو ما ينسى عادة (لا اعادة  
عليه) ولو ظن فناء الماء أعاد اتفاقاً  
كما لو نسيه في عنقه او ظهره او في  
مقدمه راكباً او مؤخره سائقاً  
اونسى فوبه وصلى عريانا اوفى ثوب  
نجس اومع نجس ومعه ما يزيه  
او نوضاً بما نجس اوصلى محذوفاً ثم  
ذكر أعاد اجماعاً

لكن في الزيلعي - أن مسألة الصلاة في نوب نجس او غير ناسا على الاختلاف وهو الاصح اه (قوله ويطلبه وجوبا على الظاهر) اي ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة كما سيذكره مع تعليقه وكونه ظاهرا لرواية عنهم اخذ في الجرم من قول المبسوط عليه أن يسأله الاعلى قول الحسن بن زياد ان في سؤاله مذلة ورد به ما في الهداية وغيرها من انه يلزمه عندهما لا عنده ووفق في شرح المنية الكبير بأن الحسن روى عن ابي حنيفة في غير ظاهر الرواية وأخذ هو به فاعتمد في المبسوط ظاهر الرواية واعتمد في الهداية رواية الحسن لكونها انصب بمذهب ابي حنيفة من هدم اعتبار القدرة بالغير اقول وبقول الامام جزم في الجمع والتمتع والوقاية وابن الكمال ايضا وقال هذا على وفق ما في الهداية والابيضاح والتقريب وغيرها وفي التجريد ذكر محمد مع ابي حنيفة وفي الذخيرة عن الجصاص انه لا خلاف فان قوله فيما اذا غلب على ظنه منعه اياه وقوله سماعه عند غلبة الظن بعدم المنع اه اقول وقد مشى على هذا التفصيل في الزيادات والكافي وهو قريب من قول الصغار انه يجب في موضع لا يعز فيه الماء اذا لم يخفى انه حينئذ لا يغلب على الظن المنع وقال في شرح المنية انه المختار وفي الحلية انه الاوجه لان الماء غير مبذول غالبيا في السفر خصوصا في موضع عزته فالجزم متحقق ما لم يظن الدفع اه وحيث نص الامام الجصاص على التوفيق بما ذكر ارتفع الخلاف ولا يبعد حمل ما في المبسوط عليه كما سنشير اليه والله الموفق (قوله من رفقته) الاولى حذفه وابقاء المتن على عموم ط ولذا قال نوح افندي وغيره ذكر الرفيق جرى مجرى العادة والافضل من حضر وقت الصلاة فحكمه كذلك رفيقا كان او غيره اه وقد يقال اراد بالرفيق من معه من اهل القافلة وهو مفرد مضاف فيم ثم خصه بقوله من هو معه والظاهر انه لو كانت القافلة كبيرة يكفيه النداء فيها اذ يعسر الطلب من كل فرد وطلب رسوله كطلبه نظير ما مر (قوله عن هو) اي الماء الكافي للتطهير (قوله بئس مثله) اي في ذلك الموضع بدائع وفي الخاتمة في اقرب المواضع من الموضع الذي يعز فيه الماء قال في الحلية والظاهر الاول الا ان لا يكون للماء في ذلك الموضع قيمة معلومة كما قالوا في تقويم الصيد (قوله وله ذلك) اي وفي ملكه ذلك الثمن وقد منا انه لو له مال غائب وامكنه الشراء نسبيته وجب بخلاف ما لو وجد من يقرضه لان الاجل لازم ولا مطالبة قبل حلوله بخلاف القرض مجر (قوله فاضلا عن حاجته) أي من زاد ونحوه من الخواص اللازمة حلية قلت ومنها تضادينه تأمل (قوله لا يتيمم) لان القدرة على البدل قدرة على الماء مجر (قوله وهو ضعف قيمته) هذا ما في النوار وعليه اقتصر في البدائع والنهاية فكان هو الاول مجر لكنه خاص بهذا الباب لما يأتي في شراء الوصي أن الغبن الفاحش لا يدخل تحت تقويم المقومين اه ح اقول هو قول هنا ايضا وفي شرح المنية انه الاوفق (قوله في ذلك المكان) معنى على ما نقلناه عن البدائع (قنبه) لومات العاري ثمن النوب قيل لا يجب شراؤه وقيل يجب كالماء سراج وجزم بالثاني في المواهب (قوله ثمن ذلك) الاولى حذف ثمن لان اسم الاشارة راجع اليه لا الى الماء ط (قوله وأما للعطش) اي هذا الحكم في الشراء للوضوء وأما الخ (قوله مذكورة في الاشياء) اي في اواخرها وليست مما نحن فيه فلا يلزمنا ذكرها هنا (قوله وقبل طلبه الخ) مفهوم قوله ويطلبه وجوبا الخ ح وفي التمر اعلم أن الرائي للماء مع رفقته اما ان يكون في الصلاة واخراجها وفي كل اما ان يغلب على ظنه الاعطاء او عدمه او شك وفي كل اما ان يسأله اولا وفي كل اما ان يعطيه اولاهي اربعة وعشرون فان في الصلاة وغلب على ظنه الاعطاء قطع وطلب فان لم يعطه بقي تيممه فلو اتى ثمنه سأل فان اعطاه استأنف والا تم كالأعطاء بعد الالباء وان غلب على ظنه عدمه او شك لا يقطع فلو اعطاه بعد ما اتى بطلت والا لا وان خارجها فان صلى بالتيمم بلا سؤال فعلى ما سبق فلو سأل بعدها واعطاء اعاد والا لسوا ظن الاعطاء والمنع او شك وان منعه ثم اعطاه لا يطل تيممه ولا يأتي في هذا القسم ظن ولا شك اه (قوله لانه مبذول عادة) اي غالبيا وفيه اشارة الى انه لو كان في موضع يعز فيه ويغلب على الظن منعه وعدم بدله انه يجوز التيمم لتحقق الجزم كما قد مناه فلا يأتي ما قد مناه من التوفيق ولذا قال في المجتبى الغالب عدم الضئيلة بالماء حتى لو كان في موضع يجري عليه الضئيلة لا يجب الطلب منه (قوله وعليه) اي بناء على ظاهر الرواية فيجب الخ وقد نقل الوجوب في التمر عن المعراج ثم قال لكن لا يجب كافي الفتح وغيره وفي السراج قبل يجب الطلب اجاعا وقبل لا يجب اه وينبغي أن يكون الاول بناء على الظاهر والثاني على ما في الهداية اه اي من اختيار رواية الحسن كما قد مناه قلت وهو توفيق حسن فلذا اشار اليه الشارح حيث جعل الوجوب مبنيا

(ويطلبه) وجوبا على الظاهر

من رفقته (من هو معه فان

منعه) ولودلالة بأن استملكه

(تيمم) لتحقيق مجزئه (وان لم يعطه

الاثنين مثله) او يغبن يسير (وله

ذلك) فاضلا عن حاجته (لا يتيمم

ولو اعطاه بأكثر) يعني يغبن فاحش

وهو ضعف قيمة في ذلك المكان

(اوليس له) ثمن (ذلك تيمم) وأما

للعطش فيجب على القادر شراؤه

بأضعاف قيمته احياء لنفسه وانما

يعتبر المثل في تسعة عشر موضعا

مذكورة في الاشياء (وقبل طلبه

الماء لا يتيمم على الظاهر) اي ظاهر

الرواية عن اصحابنا لانه مبذول

عادة كافي الجرم عن المبسوط وعليه

الفتوى فيجب طلب الدلو والرشاء

على الظاهر لكن يخالفه ما في المعراج فانه قال ولو كان مع رفيقه دلويجب أن يسأله بخلاف الماء اه ومثله في التاترخانية فليأمل ثم الاظهر وجوب الطلب كالماء كما في المواهب واقتصر عليه في الفيض الموضوع لنقل الراجح المعتمد كما قال في خطبته وينبغي تقييده بما اذا غلب على ظنه الاعطاء كالماء الا أن يفرق بأنه ليس مما تشع به النفوس في السفر بخلاف الماء تأمل (قوله وكذا الانتظار) اي يجب انتظاره للدلو اذا قال الخ لكن هذا قولهما وعنده لا يجب بل يستحب أن ينتظر الى آخر الوقت فان خاف فوت الوقت تيمم وصلى وعلى هذا لو كان مع رفيقه ثوب وهو عريان فقال انتظر حتى اصلى وأدفعه اليك وأجمعوا أنه اذا قال اجبت لك ما لي تصيب به انه لا يجب عليه الحج وأجمعوا انه في الماء ينتظر وان خرج الوقت ومنشأ الخلاف أن القدرة على ما سوى الماء هل تثبت بالاباحة فعنده لا وعندهما نعم كذا في الفيض والفتح والتاترخانية وغيرهما وجرم في المنية بقول الامام وظاهر كلامهم ترجيحه وفي الحلية والفرق للامام أن الاصل في الماء الاباحة والحظر فيه عارض فيتعلق الوجوب بالقدرة الثابتة بالاباحة ولا كذلك ما سواه فلا يثبت بالامالك كما في الحج اه قننه (قوله ان ظن الاعطاء قطع) اي ان غلب على ظنه قال في النهر فلا تبطل بل يقطعها فان لم يفعل فان اعطاء بعد الفراغ اعاد والا لا كجرم به الزيلعي وغيره فاجزم به في الفتح من ان تبطل فيه نظرنم ذكر في الخانية عن محمد أنها تبطل بمجرد الظن فمع غلبته اولى وعليه يحصل ما في الفتح اه (قوله لئكن في القهستاني) استدرأ على المتن كما هو سبيل القهستاني فكان الواجب تقديمه ثم الجواب عن المحيط انه غير ظاهر الرواية ح قلت وقد علمت التوفيق بما قد مناه عن الجصاص من انه لا خلاف في الحقيقة فتقول المصنف ويطلب الخ اي ان ظن الاعطاء بأن كان في موضع لا يعرف فيه الماء وقد مناه عن شروح المنية انه اختار وأنه الاوجه قننه (قوله فاقد) بالرفع صفة المحصور واللام فيه للعهد الذهني فتكون في حكم النكسة وبالنعيب على الحال كذا رأيت بخط الشارح (قوله ولا يمكنه اخراج تراب مطهر) أمالوا ممكنه بنقر الارض او الحائط بشئ فانه يستخرج ويصلى بالاجماع بجر عن الخلاصة قال ط وفيه انه يلزم التصرف في مال الغير بلاذنه (قوله يؤخرها عنده) لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بطهور سراج (قوله وقال يتشبه بالمصلين) اي احتراما للوقت قال ط ولا يقرأ كما في ابى السعود سواء كان حدثه اصغرا واكبرا اه قلت وظاهره انه لا يشوي ايضا لانه تشبه لا صلاة حقيقة تأمل (قوله ان وجد مكانا يابسا) اي لا منه من التلوث لكن في الحلية الصحيح على هذا القول انه يومي كيفما كان لانه لو وجد حصار مستعملا للنجاسة (قوله كالصوم) اي في مثل الحائض اذا طهرت في رمضان فانها تمسك تشبها بالصائم لحرمته الشهر ثم تقضى وكذا المسافر اذا أفطر فأقام (قوله مقطوع اليدين الخ) اي من فوق المرفقين والكعبين والاصح محل القطع كما تقدم لكن سبأ في آخر صلاة المريض بعد حكاية المصنف ما ذكره هنا وقيل لا صلاة عليه وقيل يلزمه غسل موضع القطع (قوله اذا كان بوجهه جراحة) والاصح على التراب ان لم يمكنه غسله (قوله ولا يعيد على الاصح) لينظر الفرق بينه وبين فاقد الطهورين لمريض فانه يؤخر أو يتشبه على الخلاف المذكور انما كما علمت مع اشتراكهما في امكان القضاء بعد البرء وكون عذرهما سماويا تأمل (قوله وبهذا ظهر الخ) رد لما في الخلاصة وغيرها عن ابى علي السعدي من انه لو صلى في الثوب النجس اولى غير القبلة لا يكفر لانها جائزة حالة العذر اما الصلاة بلا وضوء فلا يوثق بها بحال فيكفر قال الصدر الشهيد وبه تأخذ اه ووجه الرذائل جائرة في مسألة المقطوع المذكورة فحيث كانت حلة عدم الاكفار الجواز حلة العذر لزم القول به في الصلاة بلا وضوء فافهم (قوله وقدمت) اي في قول كتاب الطهارة وقد مناهناك عن الحلية البحث في هذه العلة وأن علة الاكفار انما هي الاستخفاف (قوله اعاد) لانه مانع من قبل العباد (قوله والا لا) علاوه بأن الغالب في السفر عدم الماء قال في الحلية وهذا يشرى الى انه لو كان بحضرة تأمل وبقرع منمعا تجب الاعادة لتمحض كون المنع من العبد (قوله ان في السفر نعم) لما علمت (قوله والا لا) لعدم الضرورة قهستاني عن شرح الاصل ولعل وجهه انه اذا فقد الماء وقت التلاوة يجده بعد هالان الحضرة منظمة الماء فلا ضرورة بخلاف السفر فان الغالب فيه فقد الماء وتأخيرها الى وجوده عرضة نسيانها تأمل (قوله المسجل) اي الموضوع في الحباب لبناء السبيل (قوله لا يمنع التيمم) لانه لم يوضع للوضوء بل للشرب فلا يجوز الوضوء به وان صح (قوله ما لم يكن كثيرا) قال في شرح المنية الاولى الاعتبار بالعرف لا بالكثرة الا اذا اشتبه

خطاه  
في فاقد الطهورين

وكذا الانتظار لو قال له حتى استقي وان خرج الوقت ولو كان في الصلاة ان ظن الاعطاء قطع والا لا لكن في القهستاني عن المحيط ان ظن اعطاء الماء او الآلة وجب الطلب والا لا (والمحصور فاقد) الماء والتراب (الطهورين) بأن حبس في مكان نجس ولا يمكنه اخراج تراب مطهر وكذا العاجز عنهما لمريض (يؤخرها عنده) وقال يتشبه بالمصلين وجوبا فيركع ويسجدان وجد مكانا يابسا والا يومي فأقام يعيد كالصوم (به يفتي) واليه صح وجوهه اي الامام كما في الفيض وفيه ايضا (مقطوع اليدين والرجلين) اذا كان بوجهه جراحة يصلى بغير طهارة (ولا يقيم) ولا يعيد على الاصح وهذا ظاهر ان تعمد الصلاة بلا طهر غير مكفر فلا يحفظ وقد مر وسيجي في صلاة المريض (فروع) صلى المحبوس بالتيمم لان في المصراع اعاد والا لا هل يقيم لسجدة التلاوة ان في السفر نعم والا لا الماء المسجل في الفلاة لا يمنع التيمم ما لم يكن كثيرا



قوله (المناسبات) في الشرب (قوله ويمنع من الشرب) مقابل المسألة الأولى لأنه فيمنع من الشرب  
 شرب لا يتوضأ فيكون كأنه ما قبل الوضوء يجوز الشرب منه وكان الفرق أن الشرب أهم لأنه لا سيما التيمم من  
 خلاف الوضوء لأنه بدلا فيأذن ما حبه بالشرب منه عادة لأنه انفع هذا وقد صرح في الذخيرة بالمسألة التي  
 فيها تم قال وقال ابن الفضل بالعكس فيهما على في شرح المنية والأول أصح (قوله الجنب أولى بمباح الخ)  
 هذا ما لا يجامع نازخية أي ويمنع الميت ليصل عليه وهكذا المرأة وأحدث ويقتديان به لأن الجنابة  
 أغلظ من الحدث والمرأة لا تصلح أماً لكن في السراج أن الميت أولى لأن غلبه براد التلطيف وهو لا يحصل  
 بالشرب اهـ فاقبل ثم رأيت بخط الشارح عن الظهيرية أن الأول أصح وأنه جزم به صاحب الخلاصة  
 وغيره اهـ وفي السراج أيضاً لو كان يكفي للحدث فقط كان أولى به لأنه يرفع عنه (قوله فهو أولى)  
 لأنه أحق بملكه سراج (قوله ينبغي صرفه للميت) أي ينبغي لكل منهم أن يصرف نصيبه للميت حيث  
 كان كل واحد لا يكفيه نصيبه ولا يمكن الجنب ولا غيره أن يستقل بالكل لأنه مشغول بحصة الميت وكون  
 الجنابة أغلظ لا يمنع استعمال حصة الميت فلم يكن الجنب أولى بخلاف ما لو كان الماء مباحاً فانه حيث  
 أحسن به وقع الجنابة كان أولى فافهم (تمت) قال في المعراج والأب أولى من أن يلوأز ملكه مال أنه اهـ  
 (قوله جائز) لأنه لم يصرف مستعملاً إنما المستعمل ما يتصل عن الضرب بعد المسح قياساً على الماء شرح المنية  
 ونحوه ما عدا مناه عن التيمم وهو المذكور في الحلية فافهم (قوله ولا يخاف العطش) إذ لو خافه لا يحتاج إلى  
 حيلة لاستغفاله بمحاجة الأصلية والظاهر أن عطش غيره من أهل القافلة كعطشه وإن كان لا يسقيهم  
 منه إذ لو اضطروا أحدهم إليه وجب دفعه له فيما يظهر ولا جازله قتاله كما مر (قوله بما يغلبه) أي بشئ  
 يضربه عن كونه مطلقاً كما ورد أوسكر مثلاً (قوله أو يجه) أي ممن يتق بأنه يردّه عليه بعد ذلك  
 فافهم (قوله على وجه يمنع الرجوع) كذا ذكره في شرح المنية لقول قاضي خان أن قولهم الحيلة أن يجه من  
 غيره ويسلم ليس بصحيح عندي لأنه إذا تمكن من الرجوع كيف يجوز له التيمم قال في شرح المنية وهو الفقه بعينه  
 والحيلة العجيبة أن يخلطه الخ قلت لكن يدفع هذا قوله على وجه يمنع الرجوع أي بأن تكون الهبة بشرط  
 العوض وأيضاً فقد أجاب في الفتح بأن الرجوع في الهبة مكروه وهو مطلوب لعدم شرعاً فيجوز أن يعتبر الماء  
 معدوماً في حقّه لذلك وإن قدر عليه قال في الحلية وهو حسن أقول على أن الرجوع في الهبة يتوقف على الرضى  
 أو القضاء لكن قد يقال أنه ما وجه الإلزام منه والموهوب منه لا يمنع إذا طلبه الواهب وذلك يمنع التيمم  
 ولو لو أباه يستردّه بجهة أو شراء لا بالرجوع فلا يلزم المكروه والموهوب منه إذا علم بالحيلة يمنع من دفعه  
 للوضوء تأمل (قوله وناقضه ناقض الأصل الخ) أي ما جعل التيمم بدلاً عنه من وضوء أو غسل واعلم أن كل  
 ما نقض الفصل مثل المني نقض الوضوء ويريد الوضوء بأنه ينتقض بمثل البول والتعبير بنقض الوضوء كما في  
 الكثر يشمل ناقض الفصل فيساوي التعبير بنقض الأصل كما في البصر واعترضه المصنف في أنه بما حاصله أنه  
 وإن نقض تيمم الوضوء كل ما نقض الفصل لكن لا ينتقض تيمم الفصل كل ما نقض الوضوء لأنه إذا تيمم من جنابة  
 ثم بالمثل هذا ناقض للوضوء لا ينتقض به تيمم الفصل بل ينتقض طهارة الوضوء التي في ضمنه فثبت له أحكام  
 الحدث لأحكام الجنابة فقد وجد ناقض الوضوء ولم ينتقض تيمم الجنابة فظهر أن التعبير بنقض الأصل أولى  
 من ناقض الوضوء لشعوره التيمم عن الحدثين فأين المساواة اهـ لكن في عبارة المصنف في المنع حذف المضاف  
 من بعض المواضع فذكرناه ليزول الاشتباه فافهم (قوله فلو تيمم الخ) تفريع صحيح دل عليه كلام المتن لأن  
 منطوق عبارة المتن أنه لو تيمم من حدث انتقض بناقض أصله وهو الوضوء وذلك كل ما نقض الوضوء والفصل  
 كما مر ولو تيمم من جنابة انتقض بناقض أصله وهو الفصل ومفهومه أنه لا ينتقض بغير ناقض أصله فترع على هذا  
 المفهوم كما هو عادة في مواضع لا تخصي أنه إذا تيمم الجنب ثم أحدث لا ينتقض تيممه عن الجنابة لأن الحدث  
 لا ينتقض أصله وهو الفصل فلا يصح جنباً وإنما يصح محدثاً بهذا الحدث العارض فافهم (قوله فيتوضأ الخ)  
 تفريع على التفريع أي وإذا صار محدثاً فيتوضأ حيث وجد ما يكفيه للوضوء فقط ولو مرة مرة ولكن لو كان  
 ليس الخلف بعد ذلك التيمم وقبل الحدث يفرغه ويغسل لأن طهارته بالتيمم ناقصة معنى ولا يصح إلا إذا لبس على  
 طهارة تحت وهي طهارة الوضوء لا طهارة التيمم على ما سياتي في بعد ما توضأ وغسل رجليه يمسح لأنه لبس على

فيعلم أنه للوضوء أيضاً بشرط  
 ما للوضوء الجنابة أولى بمباح  
 من حائض أو محدث وميت ولو  
 لأحدهم فهو أولى ولو مشتركاً ينبغي  
 صرفه للميت جاز تيمم جماعة من  
 محل واحد حيلة جواز تيمم من  
 معه ما من زم ولا يخاف العطش  
 أن يخلطه بما يغلبه أو يجه على وجه  
 يمنع الرجوع (وناقضه ناقض  
 الأصل) ولو غسلاً فلو تيمم الجنابة  
 ثم أحدث صار محدثاً لا جنباً  
 فيتوضأ ويترع خفيه







أشارح انه جعل حكم المسألة في الوضوء الفصل والسمع والذي في المصنفين (قوله وهو الأصح) من أعضاء الوضوء بناء على ما قاله أصحابه (قوله وهو الأصح) صحة في استحبابه لا في وجوبه (قوله) كغسله في الماء فلا يمكنه فعل بلانهم كالأصغر فلا ينافي ما قد مناه عن الصلوات (قوله) وإن وجد من وجهه (قوله) أي بناء على ما مر من أنه لا يبعد تأدرا بقدرة غيره عند الامام لكن خبر عن هذا في القضية والمبني يقبل جازما بالتفصيل وهو الموافق لما مر في المريض العاجز من انه لو وجد من يصبه لا يتيمم في ظاهر الرواية فليست بكفك (قوله) لو باكتة أعضاء الوضوء بمرحلة بضرها الماء وبما كثر موضع التيمم بمرحلة بضرها التيمم لا يصلي وقال ابو يوسف يغسل ما قدر عليه ويصلي ويعد زيلبي (قوله) ولا يجمع بينهما) لحاقه من الجمع بين البدل والمبدل بخلاف الجمع بين التيمم وسور الجمار لأن الفرض يتأدى باحدهما لا بما جعلا بينهما الشك بمر (قوله) (غسل) بفتح الغين ليم الطهارتين ح (قوله) لا يجمع عدم الجمع في جميع ما يأتي بمعنى المعاقبة من الطرفين أي كمال وجود واحد متنع وجود آخر وليس المراد عدم الجمع ولو من أحد الطرفين لأن ذلك لا ينصرف في عدد كالحبس مع الصلاة أو الصوم أو الحج وكذا العبادات بأسرها مع الكفر ونحو ذلك (قوله) بين حبس وجبل أو استحاضة أو نفاس) أي لا يجمع بين الحبس وبين واحد من الثلاثة المعطوفات عليه بل كمال وجود الحبس لا يوجد واحد منها وكما وجد واحد منها لا يوجد الحبس وكذا يقال فيما بعده وقوله ولا بين نفاس واستحاضة أو حبس قيل كذا في أصل نسخة الشارح وفي بعض النسخ أو جبل بدل قوله أو حبس وعليه فلا تكرار لكن فيه كما قال ط أن النفاس قد يجمع مع الحبس في التيمم الثاني لما ذكره من أن النفاس من الأول والحاصل أن الاحتمالات ستة ثلاثة فيها الحبس مع غيره واثنان نفاس مع غيره والسادس حبس مع استحاضة قال ح وتركه الشارح لأن الجمع فيه صحيح (قوله) ولا زكاة وعشر أو خراج) لأن كل ما كان الواجب فيه الزكاة لا يجب فيه عشر ولا خراج وهو ظاهر وكذا عكسه كما لو أتى عشر الخارج من الأرض المشربة أو أتى خراج الأرض الخراجية من الخارج منها ونوى فيما بقي التجارة وحال عليه الحول فلا زكاة فيه وكذا لو شري أرضا خراجية أو عشرية أو با التجار منها وحال الحول لماسيد كره الشارح في كتاب الزكاة من أنه لا تصح نية التجارة فيما خرج من أرضه العشرية أو الخراجية لتلاصق الحقان وكذا لو شري أرضا خراجية أو با التجار نوايا التجارة أو عشرية وزرعها لا تكون للتجارة لقيام المانع اه (قوله) أو فطرة) فعبء الخدمة فيها الفطرة ولا زكاة وعبء التجارة إذا حال عليها الحول فيها الزكاة ولا فطرة ح (قوله) ولا عشر مع خراج) أي أن كانت الأرض عشرية ففيها عشر الخارج وإن خراجية فالخارج واعلم أن الاحتمالات في هذه الأربعة ستة أيضا ثلاثة في اجتماع الزكاة مع غيرها وواحد في العشر مع الخراج واثنان في الفطرة مع العشر أو مع الخراج تركهما لعدم تصورهما أفاده ح (قوله) ولا فدية وصوم) فمن وجب عليه الصوم لا تلزمه فدية ومن وجبت عليه الفدية لا يجب عليه الصوم مادام عاجزا أما إذا قدر فانه يصوم لكن لا يبقى ما آذاه فدية لأن شرطها العجز الدائم فلا جمع أفاده ط (قوله) أو قصاص) أي ولا بين فدية أي كفارة وقصاص فأراد بالفدية ما يشمل الكفارة والأولى التعبير بها كما في البصر فافهم وذلك لأن القصاص في العمد والكفارة في غيره فوجب أحدهما لم يجب الآخر (قوله) ولا ضمان وقطع) فان السارق إذا قطع أو لا يضمن العين الهالكة أو المستهلكة وإذا ضمن القيمة أو لا يقطع بعد ملكه مستندا إلى وقت الأخذ ثم يجمع مع القطع ضمان النقصان فيما إذا شق الثوب قبل أخراجه لم يكن ضمانا اتلاف لا ضمان مسروق فلم يجب الضمان بما وجب به القطع فافهم (قوله) أو أجر) أي ولا ضمان وأجر كما لو استأجر دابة ليركبها ففعل وجب الأجر ولا ضمان وإن عطبت ولو أركبها غيره فعطبت ضمانها ولا أجر عليه وأما إذا استأجرها لجل مقدار فحمل أكثر منه ولا تطبق ذلك فطبت فعليه الأجر لا لجل الحمل والضمان لا لجل الزيادة فلم يجب الضمان بما وجب به الأجر بل بغيره (قوله) ولا جلد مع رجم) لأن الجلد للبكر والرجم للصغير (قوله) أو نفي) المراد به تغريب عام كإفساره الشافعي وأما إذا كان بمعنى الحبس فيجمع مع الجلد أفاده ح والمراد أن البكر إذا جلد لا يبقى ما لم يره الامام فله فعله سياسة وليس المراد أنه إذا نفي لا يجلد في عتقه هنا فلي تأمل (قوله) ولا مهر ومثقة) فان المطلقة قبل النكاح إن سمى لها مهر فله المهر وإن لم يسم لها مهر فلا مهر له ولا فدية حيث تدعى

(وسمى الباقي منها) (وهو) الأصح  
لأنه (أحوط) فكان أولى وصح  
في الحبس وغيره التيمم كما يتيمم لو  
الجرح يديه وإن وجد من يصبه  
خلافهما (ولا يجمع بينهما) أي  
تيمم وغسل كما لا يجمع بين حبس  
وجبل أو استحاضة أو نفاس ولا بين  
نفاس واستحاضة أو حبس ولا  
زكاة وعشر أو خراج أو فطرة ولا  
عشر مع خراج ولا فدية وصوم  
أو قصاص ولا ضمان وقطع أو أجر  
ولا جلد مع رجم أو نفي ولا مهر  
ومثقة

فإنه لا يثبت له النسبة فثبت مع المهر (قوله وحده) أي ولا مهر وقيل إن كان المهر من فاعله  
 لا مهر ولا ظاهر ولا حد ح (قوله أو ضمن انضمامها) أي ولا مهر وضمن انضمامها أي لا مهر  
 في انضمامها لا يجب ضمان الانضمام عند أي شئقة ومعه ومثل المهر مع الموت من الوطء ح وهذا الوطء محقق  
 في كلوطته والارزعة ديها كاملة كما حرره الشرع بل لا في شرح الوهبانية ثم هذا أيضا في ذكره هنا فظهر  
 أن ليس المراد أنه إذا الرزعة الضمان في الزوجة لا يلزمه مهرها فعدم الاجتماع من أحد الطرفين فقط وسيأتي أن  
 شاء الله تعالى في الجنايات قبل باب الشهادة في القتل ما لو كان ذلك بأجنبية وأنه بافضمامها مكرهه يلزمه  
 الحد وأرض الانضمام وهو تلك الدية أن كانت تقسم بولها والافكل الدية فافهم (قوله من جماعه) أي  
 جماع الزوج لها (قوله ولا مهر مثل ونسبة) لأنه إذا سمي الجائز من المهر وجب وإن لم يسم أصلا أو سمي  
 ما لا يجوز كنفير وخروج مهر المثل ط (قوله ولا وصية وميراث) فمن يستحق الوصية لا يستحق الميراث  
 وكذا بالعكس أي فيما إذا كان من يرثه عليه أما إذا وصى أحد الزوجين للآخر ولا وارث غيره اجتمعا حينئذ وكذا  
 يصحان إذا جاز بقية الورثة (قوله وغيرها ما سمي) ذكر الحوى في شرحه على الكنز حمله منها القصاص مع  
 الدية وأجر القصة مع نصيبه فمن يستحق الأجرة على قسمة الدار المشتركة لا يجوز أن يكون له نصيب منها وبالعكس  
 والظاهر مع الجعة فمن كان الواجب عليه الظاهر كالمسافر لا يجب عليه الجعة وكذا بالعكس والشهادة مع اليمين  
 فحق لزوم أحد الخصمين البينة لا يلزم الآخر اليمين وبالعكس تأمل وأما من أحد الطرفين فيتصور فيما إذا ادعى  
 وأقام البينة فلا يحلف المذمى عليه وكذلك لا يحلف الشهود على المعقد وفيما إذا أقام شاهدا واحدا  
 وحلف فلا يقبل شاهد يمين عندنا ومنها النكاح مع ملك اليمين فمن كان يبطأ بالنكاح لا يمكن أن يكون مالكا  
 للرقبة وبالعكس الآن ومقد على أمته للاحتياط والاجر مع الشركة في حل المشتركة نظير أجرة القصة والخدم مع  
 قيمة أمة مملوكة زنى بها فقتلها على قول أبي يوسف وأما عندهما فيجب الحد بالزنى والقيمة بالقتل وهو ما شئى عليه  
 المصنف في الحدود والخدم مع قيمة أفضاء أمة مملوكة زنى بها فأفضاها في بعض الصور على ما سبأ في تفصيله في  
 الحدود إن شاء الله تعالى والظاهر أن هذا إذا لم يكن الوطء بشبهة فلو كان بشبهة لا حد بل يجب القيمة  
 في صورتين ومنها القيمة مع الثمن فإن البسيع لو هبها وجب الثمن ولو فاسد أو تعذر رده على البائع وجبت  
 قيمته والخدم مع اللعان وأجر قطر الناظر إذا عمل مع العملة في الدار الموقوفة فإن له أجر العمل لا النظارة  
 اه ح موصفا فهذه أحد عشر موضعا والذي في الشرح ثلاثة وعشرون فالجموع أربعة وثلاثون أقول  
 وزدت الرهن مع الأجرة فيما إذا رهن شيئا ثم أجره أو بالعكس أو مع الإعارة كذلك والمساقاة مع الشركة  
 والفصل مع المسح على الخلف في إحدى الرجلين والجمع مع العمرة للمكى والنكاح مع أجرة الرضاع ثم رأيت  
 الشرع بل لا في زاد في الإمداد القتل مع الوصية أو مع الميراث وخرق خف مع آخر والتبع يتق الحصر (قوله  
 محمدنا) حال من فاعله يستطيع (قوله وافق قارئ الهداية الخ) هو العلامة سراج الدين شيخ الحق  
 ابن الهمام وما اتفق به نقله في البصر عن الجلابي ونظمه العلامة ابن الشحنة في شرحه على الوهبانية وقال  
 إنها مهمة ظلمتها لقرابتها وعدم وجودها في غالب الكتب (قوله قولان) ذكر في التهر عن  
 البدائع ما يفيد ترجيح الوجوب وقال وهو الذي ينبغي التعويل عليه اه بل قال في البحر والصواب الوجوب  
 ويأتي تمامه في آخر الباب الآتي (قوله وكذا بسقط غسله) أي غسل الرأس من الجنابة (قوله ولو على  
 جبهة) ويجب شدة هان لم تكن مشدودة ط أي إن أمكنه (قوله والا) أي بأن ضره المسح عليها والله  
 سبحانه وتعالى اعلم

وحد أو ضمان انضمامها أو موتها  
 من جماعه ولا مهر مثل ونسبة  
 ولا وصية وميراث وغيرها مما  
 سمي في محله أن شاء الله تعالى  
 (من به وجع رأس لا يستطيع  
 معه مسحه) محدثا ولا غسله جنبا  
 في الفيض عن غريب الرواية يقيم  
 وأفق قارئ الهداية أنه (يسقط)  
 عنه (فرض مسحه) ولو على  
 جبهة ففي مسحه قولان وكذا  
 يسقط غسله فمسحه ولو على جبهة  
 إن لم يضره ولا سقط أصلا وجعل  
 عاد ما لذت العضو حكما كافي المردوم  
 حقيقة

\*(باب المسح على الخفين)\*

آخره لبوته بالسنة

\*(باب المسح على الخفين)\*

ترجم به مع أنه زاد عليه المسح على الجبهة ولا يجب فيه بل العيب لو ترجم لشيء ونقص عنه وثق الخلف لأنه لا يجوز  
 المسح على خف واحد بلا عذر كما سبأ في وفي البصر وغيره أغامى خفا خلفه الحكم به من الفصل إلى المسح  
 هو فيه أنه موضوع لقوى قبل ورود الشرع وقد نقل الرمي أن المسح عليه من خصائص هذه الأمة فكيف  
 يعلل بالوضع السابق عليه إلا أن يجاب بأن الواضع هو الله تعالى كما هو قول الأشعري وهو تعالى عالم بما  
 لا يحيط به من شأنه صلى الله عليه وسلم تأمل (قوله آخره) أي عن التيمم لبوته بالسنة فقط على الصحيح

كأشياء في التيم ثابت بالكاتب كما مر وبالسنة أيضا فكان أولى بالثمة قد علم بأن الشيء كافي الترخيص ليس هو كذا  
 التيم بدل عن الكل وهذا من البعض ثم إن أبداً الشارح نكتة التأخير لثمة كيموا لا يمكن ما مر لا يفتقد  
 وجه تأخير التيم مما قبله ويعلم منه وجه تأخير المسح عنه قد برهن محتاج إلى أبداً موجه ذكره عقبه بلا فاصل وهو  
 أن كلا منهما شرع رخصة وموقتا ومسحا وبدا (قوله وهو لغة) الضمير راجع إلى المسح فقط وبما قبله  
 نسلطه على قوله وشرعاً راجع إلى المسح المقيد بالجاء على طريقة شبه الاستخدام فإن المسح من حيث هو غير  
 من حيث القيد أفاده ح (قوله أصابة البله) بكسر الباء أي الندوة قاموس وشمل ما لو حركات  
 يبدأ غيرها كطر وفي المنية عن المحيط لوفوا ومسح يله بقيت على كفيه بعد الفصل يجوز ولو مسح رأسه  
 ثم مسح خفيه يله بقيت بعد المسح لا يجوز اه أي لأن المستعمل في الأولى ما سأل على الضم والفصل  
 وفي الثانية ما أصاب المسح وقتها في كفه (قوله خلف مخصوص) اللام زائدة لتقوية العامل  
 لفعله بكونه فرعاً عن الفعل في العمل والخلف مخصوص ما فيه الشروط الآتية (قوله في زمن  
 مخصوص) وهو يوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام بلياليها للمسافر ويوجد في بعض النسخ زيادة في محل مخصوص  
 والمراد به أن يكون على ظاهرهما ط (قوله فأكثر) أي ما فوقهما من الساق ولا حاجة إليه لأنه خارج  
 عن معنى الخلف الشرعي تأمل (قوله ونحوه) أي مما اجتمع فيه الشروط الآتية ط (قوله شرط  
 مسحه) أي مسح الخلف المفهوم من الخفين وأل فيه الجنس الصائق بالواحد والاثني ولم يقل مسحهما لأنه  
 قد يكون واحداً الذي رجل واحدة (قوله ثلاثة أمور الخ) زاد الشربلاني لبسهما على طهارة وخلو كل  
 منهما من الخرق المانع واستحسا كهما على الرجلين من غرشته ومنعهما وصول الماء إلى الرجل وأن يبقى من  
 القدم قدر ثلاث أصابع اه قلت ويراد كون الطهارة المذكورة غير التيم وكون المسح غير جنب وسأني  
 بيان جميع ذلك في محاله (قوله القدم) بدل من محل ح (قوله أو يكون) منصوب بأن مقدرة  
 والمتسبك معطوف على كون الأول ط فهو نظير قوله تعالى أو يرسل رسولا (قوله نقصانه) أي نقصان الخلف  
 الواحد لو كان واحداً أو كل واحد من الاثنين قال ط فلا يعتبر اجتماعهما (قوله الخرق) بالضم الموضع  
 المقطوع وبالفم المصدر ح والظاهر إرادة الأول ط (قوله فيجوز على الزبول) بفتح الزاي وسهكون  
 الزبول في عرف أهل الشام ما يسمى مركوباً في عرف أهل مصر اه ح وهذا تفريع على ما فهم مما قبله  
 من أن النقصان عن القدر المانع لا يضره ط (قوله لو مشدودا) لأن شدة بمنزلة الخطا ط وهو مستكمل بنفسه  
 بعد الشدة كخلف الخيط بعضه بعض فافهم وفي البصر عن المعراج ويجوز على الجاروق المشقوق على ظهر القدم  
 وله أزرار يشدها عليه تسده لأنه كغير المشقوق وإن ظهر من ظهر القدم شيء فهو كخرق الخلف اه قلت  
 والظاهر أنه الخلف الذي يابس في زماننا (قوله وجوز الخ) في البصر عن الخلاصة المسح على  
 الجاروق إن كان بستر القدم ولا يرى منه ولا من الكعب الا قدر أصبع أو أصبعين يجوزوا لا يكن كذلك ولكن  
 ستر القدم بجدار إن كان الجدار متصلاً بالجاروق بالخرف جازاً أيضاً وإن شذبني فلا ولو ستر القدم بالصفافة  
 جوزه مشايخ سمرقند ولم يجوز مشايخ بخاري اه قال ح والحق ما عليه مشايخ بخاري لأن المذهب  
 أنه لا يجوز المسح على الخلف الذي لا يستر الكعبين إلا إذا خيط به تخين كوخ كاذره في الامداد فاذا ذكره الشارح  
 ضعيف اه أقول أي لأن المتبادر من الصفافة أنها ما يلف على الرجل غير مخروز بالخلف فيكون حكمها حكم  
 الرجل بخلاف ما إذا كانت متصلة بالخلف فتكون تبعاله كبطائه وإذا جعل كلام السمرقنديين على  
 ما إذا كانت متصلة فلان سلم أنه ضعيف لما في البصر واليلى وغيرهما لو انكشف الظهارة وفي داخلها بطانة  
 من جلد أو خرقه مخروزة بالخلف لا يمنع اه وهذا إذا بلغ قدر ثلاث أصابع وكأنه لم يقصده به للعلم به كذا في  
 الحلية وفي الجنبى إذا قدر ثلاث أصابع من بطانة الخلف دون الرجل قال الفقيه أبو جعفر الأصح أنه يجوز  
 المسح عند الكل لأنه كالجورب المتعل اه وفي شرح المنية الكبير بعد كلام طويل قال علم من هذا أن  
 ما يعمل من الجوخ يجوز المسح عليه لو كان تخينا بحيث يمكن أن يمشي معه فرسخاً من غير تقطيد ولا تمهيد وإن  
 كان رقيقاً فمع التعليل ولو كان كجاء زعم بعض الناس أنه لا يجوز المسح عليه ما لم يستوعب الجلب جميع  
 ما يستر القدم إلى الساق لما كان بينه وبين الكعب فرقاً طال في تحقيق ذلك فراجع (تنبيه) يؤخذ من

وهو لغة امرار اليد على الشيء  
 وشرعاً أصابة البله خلف مخصوص  
 في زمن مخصوص والخلف شرعاً  
 السائر للكعبين فأكثر من جلد  
 ونحوه (شرط مسحه) ثلاثة أمور  
 الأول (كونه سائر) محل فرض  
 الفصل (القدم مع الكعب)  
 أو يكون نقصانه أقل من الخرق  
 لما منع فيجوز على الزبول لو مشدودا  
 لأن يظهر قدر ثلاثة أصابع ويجوز  
 مشايخ سمرقند سائر الكعبين بالصفافة



من حاشيتهم من بطانة متصلة به لا يشترط فيها أن تكون حشيتة بل ليس كذلك كرمح الخريف فقام  
 لا يكون فليس الا رقيقة وهو خذ منه أيضا انه يجوز المسح على المشى في زمنا بالقلبين اذا خط فوق جوارب  
 ولحق سحر وان لم يكن جلد القلبيين واصلا الى الكعبين كما هو صريح ما نقلناه عن شرح المنية ووصل ايضا  
 نقلناه جواز المسح على الخف الخفي اذا خط بها ستر الكعبين كالسروال المشوي بالثمنير كما قاله سيدي  
 عبد الفتى وله فيه رسالة ورأيت رسالة للشارح رحمه الله تعالى رد فيها على من قال بالجواز مستند في ذلك الى  
 انهم لم يذكر جواز المسح على الجواربين اذا كانوا رقيقين منغلين لاشتراطهم امكان السفل ولا يتأق في الرقيق  
 والظاهر انه اراد الرد على سيدي عبد الفتى فانه عاصره فانه ولد قبل وفاة الشارح بثمانية وثلاثين سنة واثبت  
 غير بالمفرقة الواضح بين الجوارب الرقيق المنعل اسفله بالجلد وبين الخف القصير عن الكعبين المستورين بما  
 اتصل به من الجوارب الرقيق لانه يمكن فيه السفل وان كان قصيرا بخلاف الجوارب المذكور على أن قول شرح  
 المنية وان كان رقيقا فمع التجديد والتنعيل الخ صريح في الجواز على الرقيق المنعل أو الجلد اذا كان المنعل  
 أو الجلد قويا يمكن السفل به ويعلم منه الجواز في مسألة الخف الخفي المذكورة بالاولى وقد علمت أن المذهب  
 السمرقنديين انما سلم ضعفه لو كانت اللقافة غير مخروزة والا فلا يحمل كلام السمرقنديين عليه ويكون حينئذ  
 في المسألة قولان ولم زمن مشايخ المذهب ترجيح أحدهما على الآخر بل وجدنا فرقا وتأييد قول السمرقنديين  
 كما علمت وسند كرامتونه ايضا ثم رأيت رسالة أخرى لسيدي عبد الفتى رد فيها على رسالة الشارح وبماها  
 الرد الوفي على جواب الحصص في مسألة الخف الخفي وحقق فيها ما قاله في رسالته الاولى المسماة بنية  
 المكتفي في جواز المسح على الخف الخفي وبين فيها أن ما استدله الشارح في رسالته لا يدل له لأن التخصيص  
 على الشيء لا ينفي ما عداه الى غير ذلك مما ينبغي مراجعته ولكن لا يخفى أن الورع في الاحتياط وانما الكلام في  
 اصل الجواز وعدمه والله تعالى اعلم (قوله والثاني كونه) أي كون الخف والمراد عمل المسح منه كما  
 يفيد التفرع الآتي (قوله ولم يقدم قدمه اليه لم يجوز) لانه لما مسح على الموضع الخالي من القدم لم يقع المسح  
 في محله وهو ظهر القدم كما يأتي فلم يمنع سريته الحدث الى القدم فلو قدم قدمه اليه ومسح جاز كما في الخلاصة  
 وفيها أيضا ولو زال رجله من ذلك الموضع أعاد المسح ونقله في التحنيس عن أبي علي الدقاق ثم قال وفيه  
 نظرو لم يذكر وجهه قال ح وقد ذكر شجنا السيد رحمه الله تعالى وجهه بقوله وجه النظر أنهم اعتبروا  
 خروج أكثر القدم من موضع يمكن المسح عليه وههنا وان خرجت من موضع مسح عليه لم تخرج من موضع  
 يمكن المسح عليه اه (قوله ولا يضرك) الاول ذكره عند الكلام على الشرط الاول كما فعله في الدرر  
 ونور الايضاح ليكون إشارة الى أن المراد ستر الكعبين من الجوارب لا من الأحملى وتبه على ذلك خلاف  
 الامام احمد فيه قال في درر البصار وعند أحد اذا كان الخف واسعا بحيث يرى الكعب لا يجوز المسح (قوله  
 المشى المعتاد) بأن لا يكون في غاية السرعة ولا في غاية البطء بل يكون وسطا وتطيره ما قالوه في السير المعتاد  
 في مدة السفر لقصر الصلاة (قوله فرضا فاكثر) تقدم أن الفرس ثلاثة أميال اثنا عشر ألف خطوة  
 وعبر في السراج معزيا الى الايضاح بمسافة السفر وبه جزم في النقابة وقال القهستاني أي الشرعي كما هو  
 المتبادر ويدل عليه كلام المحيط ومخالفه كلام حاشية الهداية حيث قال ما يمكن المشى فيه فرضا فأكثر اه  
 اقول ويمكن أن يكون محمل القولين على اختلاف الحالتين ففي حالة الإقامة يعتبر الفرس لان المقيم لا يزيد مشيه  
 عادة في يوم وليلة على هذا المقدار أي المشى لاجل الخوايج التي تلزم لأغلب الناس وفي حالة السفر يعتبر مائة  
 ويقرب منه ما اعتبره الشافعية من التقدير بمتابعة المشى للمقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام وليلاتها اعتبارا  
 بمدة المسح لكن قد يقال لما ثبت أن هذا الخف صالح للمسح عليه للمقيم قطع النظر عن حالة السفر لان المسافر في  
 الغالب يكون راكبا ولا يزيد مشيه غالبا على مقدار الفرس فالظاهر اعتبار الفرس في حقهما ومحمل قول من قال  
 بمسافة السفر على السفر اللغوي دون الشرعي كما يشير اليه كلام القهستاني السابق تأمل (تنبيه) المتبادر  
 من كلامهم أن المراد من صلوحه لقطع المسافة أن يصلح ذلك بنفسه من غير لبس المداس فوجهه فانه قد يرقى اسفله  
 ويضعه فوق المداس اياها وهو بحيث لو مشى به وحده فرضا تخزق قدرا للمنافع فعلى الشخص أن يتفقد  
 ويصلح خطية ظنه وقد وقع اضطراب بين بعض المعاصرين في هذه المسألة والظاهر ما قدمته وهو الاحوط

مطلب  
 في المسح على الخف الخفي القصير  
 عن الكعبين اذا خط بالثمنير

(و) الثاني (كونه مشغولا بالرجل)  
 لمنع سريته الحدث فلو واسعا مسح  
 على الزائد ولم يقدم قدمه اليه لم  
 يجوز ولا يضرك رؤية رجله من اعلاه  
 (و) الثالث (كونه مما يمكن متابعة  
 المشى) المعتاد (فيه) فرضا فاكثر

قول وشجنا السيد هو العلامة  
 المحقق السيد على الضرير  
 السيواني اه منه

أبو داود قد ثلث ذلك فذكر في رواية أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من غسل يديه بالماء قبل أن يمسح به لم يمسح به»  
 فأجابني على إلقائه عليه وسلم بأنه ما ذاق الخلف قط فذكر أن الأصابع من الخلف لم تكن في الخلف سنة  
 وقوله الخد ثم رأيت النص صريحاً في كتب الشافعية (قوله فلم يجز الخ) وكذا في رواية أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 لم يجز المسح لأنه لا تنقطع به مسافة السفر اهـ سراج عن الأصباح (قوله فالفضل أفضل) فيجب المسح به  
 لو كان المسح أفضل لكان المناسب أن يقول وهو مستحب فعدوه إلى قوله وهو جائز فذكر أن الفضل أفضل من الخلف  
 لأنه اشترط على البدن (قوله الاتهمة) أي لثبته لأنه لا روافض والخلاف لا يرويه وانما يروى للمسح حتى  
 الرجل فإذا مسح الخلف انتفت التهمة بخلاف ما إذا غسل فان الروافض قد يسلطون تقيعاً ويصلون الفضل  
 قائماً مقام المسح فيستحب الخد في الفضل فيتهم أهاده ح ثم إن ما ذكره الشارح فقه القهستاني عن  
 الكرماني ثم قال للمكر في المضمرات وغيره أن الفضل أفضل وهو الصحيح كما في الزاهدي اهـ وفي البحر  
 التوسيع وهذا مذهبنا وبه قال الشافعي ومالك وقال الرستقي من أصحابنا المسح أفضل وهو أصح الروايتين  
 عن أحمد ما لنقن التهمة والاعمال بقراءة الجز ومما فيه (قوله بل ينبغي الخ) أصل النص صاحب  
 البحر فإنه نقل ذلك عن كتب الشافعية ثم قال وقد وعدنا لا تأباه (قوله إلا ما يحسنه) أي يكفي المسح  
 فقط بأركان لو غسل به رجله لا يكفي للوضوء ولو وضأ به ومسح كفاً (قوله أو خاف) عطف على صفة من  
 (قوله أو وقوف) أي أنه إذا غسل رجله بذلك الصلاة لكن يخاف فوت الوقوف بعرفة وإذا مسح يدر كفاها  
 جميعاً يجب المسح بل لو كان بحيث لو صلى فاته الوقوف قدم الوقوف للمسح كما في البحر لكنه أحد قولين  
 متكاهما العمادة في مناسكه (قوله رخصة) هي ما ينفي على أعذار العباد ويقابلها العزيمة وهي ما كان  
 أصلها غير منفي على أعذار العباد وهو الأصح في تعريفهما بجر (قوله مسطرة العزيمة) أي مسطرة  
 لشروعيتها فلا تبقى العزيمة مشروعة فإذا أراد تحصيل العزيمة مع بقاء سبب الرخصة يأثم لكنه قد لا يتأثر  
 تحصيلها كما إذا نوى الظهور أو بعافى السفر فإنه لا يتأثر به بل الأربعة فربما بل الفرض الأوليان إذا قصد القعدة  
 الأولى وأتمه حيث نذر البناء النفل على الفرض وقد يتأثر به تحصيلها كفضل الرجلين مادام متخففاً فأفاده ح عن  
 شيخه السيد ثم قال واحترز بقوله مسطرة من رخصة الترقية فإن العزيمة تنفي فيها مشروعة مع بقاء سبب الرخصة  
 كالصوم في السفر (قوله ينبغي أن يصير آثماً) أي لما علمت من أن العزيمة لم تنفي مشروعة مادام متخففاً بخلاف  
 ما إذا نزع وغسل لزوال سبب الرخصة هذا وقد بحث العلامة الزيلعي في جعلهم المسح رخصة إسقاط بأن  
 المنصوص عليه في عامة الكتب أنه لو غطى ماء بفضه فإنه غسل أكثر قدميه بطل المسح وكذا لو تكلف غسلهما  
 من غير نزع أجزاء عن الفضل حتى لا يطل بعض المدة قال فلم أن العزيمة مشروعة مع الخلف اهـ ودفعه في القبح  
 بمنع هذه الفرع لاتفاقهم على أن الخلف اعتبر شرعاً مانعاً سراًية الحدث إلى القدم فبقى القدم على طهارتها  
 ويحل الحدث بالخلف فيزال بالمسح فيكون غسل الرجل في الخلف وعدمه سواء في أنه لم يزل به الحدث لأنه في غير  
 محله واعتراض أيضاً في الدرر على الزيلعي مع تسليم صحة الفرع المذكور بما أشار إليه الشارح من أن المشروعية  
 في قولهم أن المسح رخصة مسطرة لمشروعية العزيمة ليس المراد بها العزيمة كما فهمه الزيلعي فاعتز بهم بالفرع  
 المذكور وإنما المراد بها الجواز المترتب عليه الثواب فالمخفف مادام متخففاً لا يجوز له الفضل حتى إذا تكلف  
 وغسل بلا نزع أتم وإن أجزأه عن الفضل وإذا نزع وزال الترخص صار الفضل مشروعا بإيجاب عليه وقد اتهم  
 البرهان الحلبي في شرحه على المنية للإمام الزيلعي وأجاب عما في القبح والدرر وبينما في كلامه من النظر فيما  
 يعلقه على البحر والحاصل أن ما ذكره الزيلعي من الفرع المذكور تعالى العادة الكتاب مذهب بل صححه غير واحد  
 كما سيذكره الشارح في التواضع وما ذكره في القبح من منع صحتهم موافق لما نقله الزاهدي وغيره واستظهر  
 في السراج ومشي عليه المصنف فيما يأتي ويأتي الكلام عليه فافهم (قوله بسنة) متعلق بقوله جائز هي التهمة  
 الطريقة والعادة وأصطلاحاً في العبادات النافذة وفي الأدلة وهو المراد هنا ما روى عنه صلى الله عليه وسلم  
 لوفلا أو تقرير الأمر بانه والمسح روى قولاً وفعلًا (قوله مشهورة) المشهورة في أصول الحديث ما يروى  
 عنه من اثنين في كل طبقة من طبقات الرواة ولم يصل إلى حد التواتر وفي أصول الفقه ما يكون من الأحكام  
 في العصر الأول أي عصر الصحابة ثم ينتقل في العصر الثاني وما بعده قوم لا يروونهم ولا يثبتونهم على الكذب فان

فلم يجز على متخذ من زجاج أو خشب  
 أو حديد (وهو جائز) فالفضل  
 أفضل إلا التهمة فهو أفضل بل  
 ينبغي وجوبه على من ليس معه  
 إلا ما يحسنه أو خاف فوت  
 وقت أو وقوف عرفة بجر وفي  
 القهستاني أنه رخصة مسطرة  
 للعزيمة ولهذا لو صب الماء في  
 خفه نية الفضل ينبغي أن يصير آثماً  
 (بسنة مشهورة) فذكره مبتدع

مطلب  
 تعريف الحديث المشهور

وعلى رأى الثانى كافر وفى  
الصفة ثبوته بالاجماع بل بالتواتر  
رواه اكثر من ثمانين منهم  
العشرة قهستاني وقيل بالكتاب  
ورده بأنه غير مضاف للكعبين اجماعا  
فالجزء بالحوار (لحدث) ظاهره  
عدم جوازه لحدود الوضوء الا  
أن يقال لما حصل له القرية بذلك  
صار كانه محدث (لاجنبه)  
وحائض والمنى لا يلزم تصويره  
وفيه أن التنى الشرعى يقتصر  
الى اثبات عقلى ثم ظاهره جواز  
مسح مغتسل جمعة ونحوه وليس  
كذلك على ما فى المبسوط ولا يبعد  
أن يجعل فى حكمه

مطلب  
أعرب قولهم الآن يقال

فى العصر الاول ايضا فهو المتواتر ولم يكن كذلك فى العصر الثانى ايضا فهو الاحاد وهو ما يبلغ رتبة التواتر والذى  
عند الاصوليين قسم للاحاد والمتواتر اما عند المحدثين فهو قسم من الاحاد وهو ما يبلغ رتبة التواتر والذى  
وقد اختلف فى تدبير منكره او تكفيره هو المشهور المصطلح عند الاصوليين لا عند المحدثين فانهم (قوله وعلى  
على الثانى كافر) اى بناء على جعله المشهور قسما من المتواتر لكن قال فى التحرير ولحق الاتفاق على عدم  
الكفاية بانكار المشهور الاحادية اصله فلم يكن تكفيرا له عليه الصلاة والسلام لاجل ضلالة لقطنة المجتهدين (قوله  
وفى الصفة) اى للامام محمد بن عمر بن قنديل الذى شرحها تليده الكاشانى بشرح عظيم سماه البدائع (قوله بالاجماع)  
والاجماع بخلاف الرفضه وامان لم يره كابن عباس وابى هريرة وعائشة رضى الله عنهم فقد صح رجوعه ح (قوله  
بل بالتواتر الخ) ليس هذا من عبارة الصفة بل عزاه القهستاني الى ابن جرير الظاهر أن هذا بناء على أن ذلك  
العبء يفيد اليقين والعلم الضرورى ويرفع تهمة الكذب بالكلية وكان الامام توقف فى افادته ذلك اولم ثبت عنده  
هذا العدد ولذا قال اخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لان الامارات التى جاءت فيه فى جزأ التواتر (قوله  
هواه) اى من العصابة رضى الله عنهم اجمعين (قوله وقيل بالكتاب) اى بقراءة الجزئى وأرجلهم بناء على ارادة  
المسح بها لطفها على المصوح جمعها بينها وبين قراءة النصب المراد بها الفصل لطفها على المصوح (قوله فالجزء  
بالحوار) اى كافى قوله تعالى عذاب يوم يحيطو حور عين المعطوف على ولدان مخلدون لا على اكواب اذ لا يطوف  
عليهم الولدان بالحوار ونظيره فى القرآن والشعر كثير فهو فى المعنى معطوف على المنصوب وانما عدل عن النصب  
لتنبيهه على انه ينبغى أن يقتصد فى صب الماء عليهم وايضا لا غلا خفيضا شديدا بالمسح كافى الدرر وغيره (قوله  
لحدث) متعلق بقوله جائز وشمل المرأة كما يصرح به قال فى غرر الافكار والحدث حقيقة عرفية فمن اصابه حدث  
يوجب الوضوء (قوله ظاهره الخ) البت والجواب للقهستاني واقول قد يقال أن جوازه لحدود الوضوء يعلم  
بالاولى لان ما رفع الحدث الحقيقى يحصل به تفهيد الطهارة بالاولى على أن قوله لاجنب يدل بالمقابلة على أن  
الحدث احتراز عن الجنب فقط تأمل (قوله الآن يقال) استثناء مفرغ من اعم الظروف لان المصادر قد تقع  
ظروفا نحو آتيتك طلوع الفجر اى وقت طلوعه والمصدر المنسب هنا من هذا القبيل فالمعنى ظاهره ما ذكر فى جميع  
الافاق الا وقت قولنا لما حصل الخ كذا أفاده المحقق صدر الشريعة فى اوائل التوضيح (قوله والمنى لا يلزم  
تصويره) اى لا يلزم أن يجعل له صورة يمكن حصولها فى الذهن (قوله وفيه الخ) البت للقهستاني بيانه أن التنى  
الشرعى اى الذى استفيد من الشرع يتوقف على امكان تصور مائى به عقلا والام يمكن استفاد من الشرع بل  
من العقل كقولنا لا يجمع الحركة مع السكون وصورة والصور منها الوهم الجنب ثم ليس الخلف ثم احدث ووجد ماء  
يكفى للوضوء قط لا يمسح لان الجنابة سرت الى القدمين والتميم ليس طهارة كاملة ومثله الحائض اذا انقطع دمها  
واعترضه فى المجتبى بأن ما ذكره صحيح لان الجنابة لا تعود على الاضغ اه اقول اى لا تعود الى اعضاء الوضوء  
ولا غيرها لانه لم يقدّر على الماء الكافى والجنابة لا تهزى فهو محدث حقيقة لاجنب وليس الكلام فيه فاعترض  
البر على المجتبى بأنه محاد جنبا برؤية الماء غير وارد كما لا يخفى فالصحيح فى تصويره ما فى المجتبى فيما اذا توضأ وليس  
ثم اجنب ليس له أن يشد خفيه فوق الكعبين ثم يقتل ويمسح اه او يقتل فاعدا واضعا رجليه على شئ  
يرتفع ثم يمسح ومثله الحائض ولكن لا يتأتى الا على قول ابى يوسف من أن اقل الحيض عنده يومان واكثر  
الثالث فاذا كانت المرأة مسافرة وتوضأت ابتداء مدة السفر وليست الخلف ثم حاضت هذا المقدار فقد بقي  
من المدة نحو خمس ساعات فلا يجوز لها أن تمسح فيها وأما على قولها فلا يصح لان اقل مدة الحيض ثلاثة ايام  
تستغنى فيها مدة المسح كما أوضحه فى البر ولم يذكر النساء وصورتها كفى البر أنها ليست على طهارة ثم نفست  
وانقطع قبل ثلاثة مسافرة او قبل يوم وليه مقية (قوله ثم ظاهره) اى ظاهر قوله لاجنب ثم هذا الكلام الخ  
لقهستاني (قوله وليس كذلك الخ) عبارة القهستاني وينبغى أن لا يجوز على ما فى المبسوط اه  
فيما ذكره فى المبسوط ذكره بلفظ ينبغى لا على سبيل الجزم فلذا اقراء قوله ولا يبعد والام يصح الى ذلك (قوله  
ولا يبعد الخ) اى لا يبعد أن يجعل غسل الجمعة فى حكم غسل الجنابة يعنى أن كلام المبسوط غير بعيد اه ح  
لوجه أن ما حية الفصل المسنون هى ما حية غسل الجنابة وهى غسل جميع ما يمكن غسله من البدن فتقوله لا  
يغيب عن مشروعية المسح فى الفصل سواء كان عن جنابة او غيرها كما أن اثبات مشروعيته للحدث هو اثبات



الشرعية في الوضوء من كونه من جنس أو لونه لأن ما جازي الوضوء في كونه من جنس أو لونه لا ينافي  
 في الفصل (قوله فالأحسن الخ) أي الأحسن في غير الجنس بل في الجنس والجنس في الجنس والجنس في الجنس  
 مفصل الجسد والجنس بلا تأويل في العبارة (قوله والسنة الخ) أي الأحسن في الجنس والجنس في الجنس والجنس في الجنس  
 ظاهر الرواية بل هو شرط السنة في المسح وكيفية كذا ذكره فاضل بيان في شرح الجامع الصغير وشرح  
 عليه التلخيص على مقدمه الأيمن وأصلح به للمسح على مقدمه الأيسر من قبل الأصابع فافهم  
 الأصابع يتدحها حتى ينتهي إلى أصل الساق فوق الكعبين لأن الكعبين يظهرهما من غير الفصل ويظهرهما من  
 وان وضع الكعبين مع الأصابع كذا أحسن هكذا روي عن محمد اه بهر أقول وظاهره أن التمسك به  
 غير مستنون كافي مع الأذنين وفي الحلية والمصنوع أن يمسح يابطن اليد بظاهرها (قوله قطلا) ذكره  
 في البحر من الغلظة (قوله وحده) زاده على المتن ليعلم أن ذلك شرط (قوله على ظاهره) بقية أو لا يجوز  
 المسح على الباطن والعقب والساق ددد (قوله من يمسح أصابعه) يظهره أن الأصابع لها محل في محل المسح  
 حتى لو مسح عليها من غير أن حصل قدر الفرم وذكروا في البحر أنه معاد ما في الكعبين وغيره من المتون والشرع وعلى  
 ما في أكثر الفتاوى لا يجوز لأنهم قالوا وضعية المسح أن يمسح على ظهر قدميه بما بين أطراف الأصابع إلى الساق  
 فهذا أيضا أن الأصابع غير داخل في الحلية وبه صرح في الخاتمة فليتبع ذلك اه ملخصا وراعه في ظاهره  
 ما في الفتاوى فيمنع دخولها لأن أطرافها وأخرها أي أصابعها وأقبعه قول المتن ظهر القدم من رؤوس الأصابع  
 إلى معقد الشراة أقول وما في التبر هو ما فهمه في الحلية من عبارة المتن في قوله أن مؤدى رؤوس الأصابع  
 وما بين أطراف الأصابع واحد لأن أطرافها رؤوسها ثم قال نعم في الذخيرة وتفسير المسح على الخفين أن  
 يمسح على ظهر قدميه ما بين الأصابع إلى الساق وعن الحسن عن أبي حنيفة المسح على ظهر قدميه من أطراف  
 الأصابع إلى الساق اه فالأصابع على ما ذكره في الذخيرة أولا غير داخل في الحلية وعليه ما في شرح الطحاوي  
 لموضع موضع الأصابع لا يجوز به صرح في الخاتمة وعلى رواية الحسن داخله ويظهر أنها الأولى ويشهد لها  
 حديث جابر المروي في الأوسط للطبراني من أنه صلى الله عليه وسلم مسح من مقدم الخفين إلى أصل الساق مرة  
 وفزع بين أصابعه فذا منى عليها أصحاب الفتاوى اه أقول والحاصل أن في المسألة اختلاف الرواية وحيث  
 كانت رواية الدخول هي المقادير عبارات المتون والشرع وكذا من أكثر الفتاوى كما علمت كان الاعتماد  
 عليها أولى فلهذا اختارها الشارح تعالى الله عما يشرك (قوله إلى معقد الشراة) أي المجل الذي يقف عليه  
 شراة النعل بالكسر أي سبمه فالمراد به المفصل الذي في وسط القدم ويسمى كعبا ومنه قولهم في الإحرام يقطع  
 الخفين أسفل من الكعبين ثم إن قوله من رؤوس أصابعه إلى معقد الشراة هو عبارة المتن كما قدمناه والمراد به  
 بيان محل الفرض اللازم والألف سنة أن ينتهي إلى أصل الساق كما قدمناه عن شرح الجامع فلا يخالف بينهما  
 كما لا يخفى فافهم (قوله ويستحب الجمع الخ) المراد بالبطن أسطه بما يلي الأرض لا مليل البشرة كما حقق  
 في شرح المنية خلافا لما في القم هذا وما ذكره الشارح تبع فيه صاحب التبر حيث قال لكن يستحب عند  
 الجمع بين الظاهر والباطن في المسح إذا كان على باطنه نجاسة كذا في البدائع اه وأقول الذي يأتيه  
 في نسخ البدائع قلعه من الشافعي فانه قال وعن الشافعي أنه لو أقصر على الباطن لا يجوز والمستحب عنده  
 الجمع الخ فغير النية راجع إلى الشافعي وهكذا يأتي في التارخانية وقال في الحلية المذهب عند أصحابنا  
 أن ما سوى ظهر القدم من الخلف ليس يحمل للمسح لا فرض ولا سنة وبه قال أحد وقال الشافعي يمسح مسحا  
 وقال في البحر وفي الحيط ولا يسن مسح باطن الخلف مع ظاهره خلافا للشافعي لأن السنة شرع في مكانة  
 للفرائض والأكمال إنما يفتق في محل الفرض لا في غيره اه وفي غير ذلك الاستصحاب وهو المراد اه كذا في  
 البراء وفي ضوابطها قال لا يستحب وهو المراد من قول الحيط لا يسن في معراج الدواة السنة عند الشافعي  
 ومالك مسح أعلى الخلف وأسفله لا يروى أنه صلى الله عليه وسلم مسح أعلى الخلف وأسفله وعندنا وأحمد لا يسن  
 لا يسن في المسح الحديث على رضى الله عنه لو كان الدين بالمرأى لكان أسفل الخلف أولى بالمسح عليه من ظهره  
 وعندنا يسن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين على ظاهرهما رواه أبو داود وأحمد والترمذي وقال  
 حديث حسن صحيح ورواه الشافعي شاذ لا يحد من هذا مع أنه صفة أهل الحديث ولا قبل به جليل في

فالأحسن توضيحا لا يقتل  
 والسنة أن يمسحه (خطوطا  
 بأصابعه) (مقترحة) (قطلا) (يدا  
 من) (قبل) (أصابع رجله)  
 (منوجه) (إلى) (أصل) (الساق)  
 وعمله (على ظاهره) (من  
 رؤوس أصابعه) (إلى معقد الشراة)  
 ويستحب الجمع بين ظاهره وباطنه  
 ظاهر

[illegible]

(أوجور موقيه) ولو فوق خبث  
اولقافة ولا اعتبار بما على قلاوي  
الشاذي لانه رجل مجبول لا يقبل  
فيما خالف النقول (أوجور موقيه)  
ولو من غزل او شعر (الفنين)  
حيث يثنى فرسها ويثب على  
الساق بنفسه ولا يرى ما تحته  
ولا يثب الا أن يتخذ الى الخوض  
قد ارقرض ولو نزع موقيه أعاد  
مسح خفيه ولو نزع احدهما مسح  
الخف والموق الباقي ولو أدخل  
يده فحتهما ومسح خفيه لم يهرز

لوعلى الجرموق لانهما ينفوا واحد لكن يثبت في الحلية وتبعه في البصر ما ينبغي ان لا يجوز الا على المصنف  
 ان المتعرق خرقا مانعا وجوده كعدمه فكأن الوضوء كفلا يجوز على غيره وجه صريح في المسراج كالتفصيل  
 (قوله يسكون النون) أى من باب الافعال من انفل لكن صرح في القاموس بحسبه من باب التفعل فهو  
 الصاح يقال انفلت خني ودأبى ولا تقل نفلت أى بالتفصيل بل يقال بالتشديد فيكون من باب التفعل على  
 وفق ما في القاموس وحينئذ فلا منافاة وقول المغرب الفعل الخف ونعله أى بالتشديد فلا منافاة أيضا خلافا لما في  
 النهر فافهم (قوله ما جعل على اسفله جلدة) أى كالتعلل للقدم وهذا ظاهر الرواية وفي رواية الحسن ما يكون  
 الى الكعب ابن كمال (قوله والمجلدين) المجلد ما جعل الجلد على أعلاه واسفله ابن كمال (تنبيه) ما ذكره المصنف  
 من جوازه على الجلد والمنفل متفق عليه عندنا وأما الثخين فهو قوله ما وعنه انه رجع اليه وعليه الضوى كذا  
 في الهداية وأكثر الكتب بجر هذا وفي حاشية أخى جلي على صدر الشريعة أن التقيد بالثخين مخرج لغير  
 الثخين ولو مجلد اول لم يتعرض له احد قال والذي تلخص عندي انه لا يجوز المسح عليه اذا جلد أسفله فقط أو مع  
 مواضع الاصابع بحيث يكون محل الفرض الذي هو ظهر القدم خاليا عن الجلد بالكلية لان منشأ الاختلاف بين  
 الامام وصاحبيه اكتفاؤهما بمجرد الثخانة وعدم اكتفائه بما بل لا بد عنده مع الثخانة من التعلل او الجلد اه وقد  
 اطال في ذلك أقول بل هو مأخوذ من كلام المصنف وكذا من قول الكثر وغيره وعلى الجوارب الجلد والمنفل  
 والثخين فان مفاده أن الجلد لا يتعد بالثخانة وقد منا عن شرح المنية انه لا يشترط استيعاب الجلد جميع ما يستر  
 القدم على خلاف ما يزرعه بعض الناس وقال في شرح المنية ايضا صرح في الخلاصة بجواز المسح على الجلد  
 من الكرياس اه وبؤخذ من هذا وما قبله انه لو كان محل المسح وهو ظهر القدم مجلدا مع اسفله انه يجوز  
 المسح عليه كما قدمناه عن سيدي عبد الفتى في الخلف الحنفى الخطيب بالشحنير ولا يعكر عليه اشتراطهم أن يثبت  
 على الساق بنفسه لان ذلك في الجوارب الثخين الغير الجلد والمنفل كما في النهر وغيره (قوله مرة) قيد للمسح  
 المفهوم فلا يستتكراره كسح الرأس بجر (قوله ولوا امرأة) تعميم لقوله لحدث او لفاعل يبدأ (قوله  
 ملبوسين) حال من قوله خفيه وما عطف عليه ط (قوله لا يمسح عليه) لانه لم يلبس على طهارة فقلبه أن يمسح  
 على الخلف لاستقرار حكم المسح عليه كما قدمناه (قوله خرج الناقص) أقول وخرج ايضا ما لو نوضا الجنب  
 ثم تحققت ثم أحدث ثم غسل باقي بدنه لا يمسح أما على الصحيح من عدم تجزئ الحدث ثبوتاً وزوالاً فظاهر وأما على  
 مقابلة قلعدم التمام ولم أر من تعرض لهذه المسألة من أينما تأمل وتعلم بالاولى من قوله كلمة (قوله كلمة)  
 يعنى كطهر بقيت فيه لمعة من الاعضاء لم يصبها الماء قبل لبس الخلف (قوله كقيم) أى أن اللبس لو كان بعد  
 التيمم فوجد بعده الماء لا يجوز المسح على الخلف بل يجب الغسل (قوله ومعدور) أى وطهر معدور فهو على  
 تقدير مضاف (قوله فانه الخ) الضمير للمعدور وهذا بيان لوجه كون طهره ناقصاً انه لا يخلو ما أن يكون  
 العذر منقطعاً وقت الوضوء واللبس معا وموجوداً فيهما أو منقطعاً وقت الوضوء موجوداً وقت اللبس أو بالعكس  
 فهي رباعية ففي الاول حكمه كالاصحاء لوجود اللبس على طهارة كاملة تقع سرية الحدث للقدمين وفي الثلاثة  
 الباقية يمسح في الوقت فقط فاذا خرج نزع وغسل كما في البصر لكن ما ذكره من نقصان طهارة التيمم والمعدور تبع  
 فيه الزبلى قال في النهر وعورض بأنه لا نقص فيهما ما بقي شرطهما وانما يمسح التيمم بعد رؤية الماء والمعدور  
 بعد الوقت لظهور الحدث السابق حينئذ على القدم والمسح انما يزيل ما حل بالمسوح لا باقاً قدم ولذا يجوزنا  
 لدى العذر المسح في الوقت كما نوضا لحدث غير الذي اتى به اذا كان السيلان مقارناً للوضوء واللبس (قوله  
 عند الحدث) متعلق بقوله تام فيعتبر كون الطهر تاماً وقت نزول الحدث لان الخلف يمنع سرية الحدث الى القدم  
 فيعتبر تمام الطهر وقت المنع لا وقت اللبس خلافاً للشافعي (قوله جازان) صح لوجود الشرط وهو كونهما  
 ملبوسين على طهر تام وقت الحدث ومثله ما لو غسل رجله ثم تحققت ثم نزع الوضوء او غسل وجلا فخفها  
 ثم الاخرى كذلك كما في البحر بخلاف ما لو نوضا ثم أحدث قبل وصول الرجل الى قدم الخلف فانه لا يمسح كما ذكره  
 الشافعية وهو ظاهر (قوله وما وليه) العامل فيهما الضمير في قوله وهو جازان لعوده على المسح او المسح في قوله  
 شرط مسحه أفاده ط (قوله وابتهاء المدة) قدره ليفيد أن من في كلام المصنف ابتداءية وأن الجوارب والجوارب  
 لمبتدأ محذوف هو ذلك المقدّر ط (قوله من وقت الحدث) أى لامن وقت المسح الاول كما هو رواية عن احمد  
 ولا من وقت اللبس كما حكى عن الحسن البصري وقامه في البرزخ كرازملي أن صريح كلام البصري أن المدة تعتبر

(والمثقلين) بسكون النون  
 ما جعل على اسفله جلدة (والمجلدين  
 مرة ولوا امرأة) او خنثى (ملبوسين  
 على طهرين) فلو أحدث ومسح  
 بخصيه اول لم يمسح فلبس موقه  
 لا يمسح عليه (تام) خرج الناقص  
 حقيقة كلمة او معنى كقيم ومعدور  
 فانه يمسح في الوقت فقط الا اذا  
 نوضا ولبس على الانقطاع  
 فكالمسح (عند الحدث) فلو  
 تحققت الحدث ثم خاض الماء  
 قابل متدما ثم نزع وضوءه ثم  
 أحدث جازان يمسح (وما وليه)  
 كقيم وثلاثة ايام وليا لياسافر  
 وابتهاء المدة (من وقت الحدث)



من اهل البيت من احرمه كاهن عند الشقيقة فبطلنا اولى لاجل وقت عمل الخلف واما من ذكره فله خلاف  
 حينئذ ١٠٠ وعنه فلو كان حديثه بالنوم فبطلنا من اول ما نام لامن حين الاستيقاظ حتى لو نام في وقت  
 او في غير وقت الصلاة بطل مسحه (قوله سنا) صورة لبس الخلف على طهارة ثم احدث وقت الاسفار ثم وضعا  
 ومسح صلى قبيل الشمس ثم صلى الصبح في اليوم الثاني عقب الفجر ح وقد يصلي سبعا على الاختلاف بغير  
 في الاختلاف بين الامام وصاحبه بان احدث فيما بين المثلين ثم صلى الظهر في اليوم الاول على قول الامام  
 بعد المثل والعصر ايضا بعد المثلين وفي اليوم الثاني صلى الظهر قبل المثل (قوله فلما تشهد احدث) فانه لا يمكنه  
 صلاة الصبح في اليوم الثاني لبطلانها بانقضاء مدة المسح في القعدة كما سبق في الاثني عشرية (قوله لا على  
 حمامة الخ) العمامة معروفة وتسمى الشاش في زماننا والقلنسوة بفتح القاف واللام والواو وسكون النون  
 وضم السين في آخرها هاء التانيث ما يلبس على الرأس ويتعم فوقه والبرقع بضم الباء الموحدة وسكون الراء  
 وضم القاف وقصها آخرها عين مهملة ما يلبس على الوجه فيه خرقان للعينين والقفا بضم القاف وتشديد الفاء  
 بالفتحة ثم راي شئ يلبس على اليدين يمشي بطن ويرز على الساعدين اه ح (قوله لعدم الحرج) عله تقوله  
 لا يجوزوا ايضا ما ورد في ذلك شاذ لا يراى عليه على الكتاب العزيز الا امر بالفصل ومسح الرأس بخلاف ما ورد في الخلف  
 وبطل الامام محمد في موطنه بلفظ ان المسح على العمامة كان ثم ترك كافي الحلية (قوله علا) اي فرضه من جهة  
 العمل لا الاعتقاد وهو على قسمي الواجب كما قد منا تقريره في الوضوء وسيجيء (قوله قدر ثلاث اصابع) اشار  
 الى ان الاصابع غير شرط وانما الشرط قدرها شربلاية فلو اصاب موضع المسح ماء او مطر قدر ثلاث اصابع جاز  
 وكذا لو مشى في حشيش مبتل بالمطر وكذا بالطل في الاصح وقيل لا يجوز لانه نفس دابة في البحر يهذه الهوا  
 بصر (قوله اصغرها) بدل من الاصابع ط اوفعت واقرده لان الغالب في افعال التفضيل المضاف الى معرفة  
 عدم المطابقة قافهم (قوله طولا وعرضا) كذا في شرح النية اي فرضه قدر طول الثلاث اصابع وعرضها  
 حال في البحر عن البدائع ولو مسح ثلاث اصابع منصوبة غير موضوعة ولا ممدودة لا يجوز بخلاف بين اصحابنا  
 (قوله من كل رجل) اي فرضه هذا المقدار ثمانية من كل رجل على حدة قال في الدرر حتى لو مسح على احدي  
 يجلبه مقدار اصبعين وعلى الاخرى مقدار خمس اصابع لم يميز (قوله لامن الخلف) لما قدمه انه لو واسعا  
 مسح على الزائد ولم يقدم قدمه اليه لم يميز ولما يأتى من قوله ولو قطع قدمه الخ (قوله فغصوا الخ) شروع  
 في التفرع على ما قبله من القبود (قوله مده الاصبع) اي جزها على الخلف حتى يبلغ مقدار ثلاث اصابع  
 وظاهره ولو مسح بقية اليد لانه انما يصير مستعملة تأمل وفي الحلية وكذا الاصبعان بخلاف ما لو مسح بالاجهام  
 والسبابة مفتوحتين مع ما بينهما من الكف او مسح باصبع واحدة ثلاث مرات في ثلاثة مواضع واخذ لكل  
 جزء ماء فيجوز لانه بمنزلة ثلاث اصابع وكذا لو مسح بجوانبها الاربع في الصبح والظاهر تقييده بوقوعه في أربعة  
 مواضع اه (قوله لم يميز الا ان يتل الخ) كذا في النية قال الزاهدى قلت او كانت تنزل البله اليها عند المدة  
 اه وهذا هو المراد بكونه متقاطرا حلية فاذا ان الشرط اما الابتلال المذكور او التقاطر قال في شرح  
 النية لان البله تصير مستعملة لقولنا يميز اذا اصابه تقصير مستعملة تانيا في الفرض بخلاف ما اذا كان متقاطرا  
 لان التي مسح بها تانيا غير الاولى وبخلاف اقامة السنة فيما اوضح الاصابع ثم مدها ولم يكن متقاطرا لان النقل  
 يفتقر فيه ما لا يفتقر في الفرض وهو تابع له فيؤدي بيلته تبعاضه بغيره عدم شرعية التكرار وقيامه فيه (قوله  
 ثم قال الخ) قد علمت ان الشرط احد الامرين فلا منافاة بين التلقين لاق المدار على عدم المسح بيلة مستعملة  
 (قوله والا لا) صح في الخلاصة الجواز مطلقا والتفصيل اولى كافي الحلية والبحر (قوله من ظهره) اي  
 تقدم وقيد به لانه محل المسح فلا اعتبار بما يقى من العقب ط (قوله والا غسل) اي غسل المقطوعة والعصمة  
 فضلا لا يلزم الجمع بين الفصل والمسح (قوله من كعبه) اي من الفصل لوجوب غسله كافي النية في غسل الرجل  
 بغيره ولا يمسح (قوله رجل واحدة) بان كانت الاخرى مقطوعة من فوق الكعب (قوله مسحها)  
 عدم الجمع (قوله خف مفصوب) المراد به المستعمل على وجه محترم سواء كان غصبا او سرقة او اختلاسا  
 ط (قوله رجل مفصوب) اطلاق الغصب على ذلك مساهلة وصورة استحق قطع رجله لسرقة او قصاص  
 بغيره بغيره وضاع عليها ط (قوله وانخرق) بضم الخاء الموضع ولا يصح هنا الخرج لانه مصدر ولا يلائمه

فقد يمسح المقيم سنا وقد لا يتمكن  
 الامن أربع كن وضاع مختلف خيل  
 الفجر فلما طلع صلى فلما تشهد  
 احدث (لا) يجوز (على حمامة  
 وقلنسوة وبرقع وقفازين) لعدم  
 الحرج (وفرضه) علا (قدر  
 ثلاث اصابع اليد) اصغرها طولا  
 وعرضا من كل رجل لامن الخلف  
 فغصوا فيه مده الاصبع فلو مسح  
 برؤس اصابعه وجاني اصولها  
 لم يميز الا ان يتل من الخلف عند  
 الوضع قدر الفرض فانه المصنعة  
 ثم قال وفي الذخيرة ان الماء  
 متقاطرا جازوا الا لو قطع قدمه  
 ان بقي من ظهره قدر الفرض مسح  
 والا غسل كن قطع من كعبه ولوله  
 رجل واحدة مسحها وجز مسح  
 خف مفصوب خلافا للصنابلة كما  
 جاز غسل رجل مفصوبة اجماعا  
 (وانخرق الكبير)

الوصف الكبير ثم رأيت طنبه على ذلك ايضا فانهم ثم المراد به ما كان تحت الكعب فانخرق فوقه لا يجمع لان الزائد على الكعب لا عبرة به زياي (قوله بموحدة او مثلية) أي يجوز قراءة الكبير بالباء الموحدة أي التي لها نقطة واحدة ويجوز أن يقرأ الكبير بالناء المثلية التي لها ثلاث نقط وهذا بالنظر إلى أصل الرواية والجمع والال فالرسوم في المتن الأول وفي النهر وغيره عن شيخ الاسلام خواهر زاده انه الأصح لان الكم المتفصل تستعمل فيه الكثرة والقلة وفي المتصل الكبير والصغر ولا شك أن الخلف كم متصل وفي المقرب الكثرة خلاف القلة وتجعل عبارة عن السعة ومنه قولهم انخرق الكثير ومفاده استعمال الكثرة في المتصل وكان الكثير الشايع هو الأول (قوله وهو قدر ثلاث اصابع) يعني طولا وعرضا بأن سقطت جلدة مقدار طول ثلاث اصابع وعرضها كذا في حاشية يعقوب باشا على صدر الشريعة فيحفظ (قوله اصابع القدم الاصاغر) صحه في الهداية وغيرها واعتبر الاصاغر للاحتياط وروى عن الامام اعتبار اصابع اليد بجر وأطلق الاصابع لان في اعتبارها مضمومة او مفرجة اختلافا قهستاني (قوله بكالها) هو الصحيح خلافا لما رجحه السرخسي من المنع بظهور الانامل وحدها شرح المنية والانامل رؤس الاصابع وهو صادق بما اذا كانت الاصابع تخرج منه بقوله لكن لا يبالغ هو قدرها طولا وعرضا (قوله بأصابع مماثلة) أي بأصابع شخص غيره مماثلة له في القدم صغرا وكبرا والتقييد بالمماثلة أفاده في النهر ورد على البحر اختياره القول باعتبار اصابع نفسه لوقائفة على القول باعتبار اصابع غيره لتفاوتها في الصغر والكبر بأن تقديم الزبلي الأول يفيد أن عليه المعول وبأنه بعد اعتبار المماثلة لا تفاوت وبأن الاعتبار بالموجود أولى وأفاد ح أن ما في النهر يرجع بعد التأمل إلى ما في البحر (قوله فيسمع عليه) أي على الخلف الآخر أو الجرموق لان العبرة بالأعلى حيث لم تتقرر الوظيفة على الأسفل (قوله وهذا) أي التقدير بالثلاث الاصاغر (قوله فلو عليها الخ) تفريع على القيود الثلاثة على سبيل النشر المرتب (قوله اعتبر الثلاث) أي التي وقعت في مقابلة الخرق لان كل اصبع أصل في موضعها فلا تعتبر بغيرها حتى لو انكشف الاجسام مع جارتها وهما قدر ثلاث اصابع من اصغرها يجوز المسح وان كان مع جارتها لا يجوز اه زبلي ودرر وغيرها وصححه في التمهة كما في البحر (قوله ولوعليه) أي العقب اعتبر بدق أي ظهورا كره كذا ذكره قاضي خاوي وغيره وكذا لو كان الخرق تحت القدم اعتبر أكثره كما في الاختيار ونقله الزبلي عن الغاية بلفظ قيل قال في البحر وظاهر الفتح اختيار اعتبار ثلاث اصابع مطلقا وهو ظاهر المتن كما لا يخفى حتى في العقب وهو اختيار السرخسي والقدم من الرجل ما يطأ عليه الانسان من الرسغ إلى مادن ذلك وهي مؤنثة والعقب بكسر القاف مؤخر القدم اه (قوله عند المشي) أي عند رفع القدم كما في شرح المنية الصغير سواء كان لا يرى عند الوضع على الارض ايضا ويرى عند الوضع فقط وأما بالعكس فمما يمنع أفاده ح وانما اعتبر حال المشي لاحال الوضع لان الخلف للمشي يلبس درر (قوله كما لو انفتقت الظهارة الخ) بأن كان في داخلها بطانة من جلد او خرقة مخروزة بالخلف فانه لا يمنع زبلي وقد سناه (قوله وتجمع الخروق الخ) اختار في الفتح جنتا عدم الجمع وتواء تليذه في الحلبة بموافقة لما روى عن أبي يوسف من عدم الجمع مطلقا واستظهره في البحر لكن ذكر قبله أن الجمع هو المشهور في المذهب وقال في التهرات طبق عامة المتن والشروح عليه مؤذن بترجيحه (قوله لافيهما) أي لو كان في كل واحد من الخفين خرق غير مانعة لكن اذا جعلتها تكون مثل القدر المانع لا تمنع ويصح المسح اه ح (قوله بشرط الخ) متعلق بجمعة المسح التي تضمنها قوله لافيهما كما تقررناه أفاده ح وهذا الشرط استظهره من صاحب الحلبة ونقل عبارته في البحر وأقره عليه وظهر وجهه بزم به الشارح (قوله فرضه) أي فرض المسح وهو قدر ثلاثة اصابع (قوله على الخلف نفسه) لان المسح انما يجب عليه لا على الرجل ولا ينافيه ما قدمه من قوله من كل رجل لامن الخلف لان معناه انه لا بد أن يقع المسح بالثلاث على المحل الشاغل للرجل من الخلف لا على المحل الخالي عن الرجل الزائد عليها (قوله المسح الخالي) أي الذي براد وقوعه حالا والاستقبال أي الذي يراد ايقاعه فيما بعد الزمن الحاضر ط (قوله كما ينقض الماضي) بأن عرض بعد المسح (قوله ومتر) أي في التيمم في قوله من كل مانع منع وجوده التيمم نقض وجوده التيمم (قوله أن ناقض التيمم) أي ما يطله (قوله يمنع ويرفع) أي يمنع وقوعه في المحل أو الاستقبال ويرفع الواقع قبله فالرفع يقتضي الوجود بخلاف المنع وحاصل المعنى أن مبطل التيمم مثل الخرق المبطل للمسح في نفسه

هو وحدة او مثلية (وهو قدر ثلاث اصابع القدم الاصاغر) بكالها ومقطوعا يعتبر بأصابع مماثلة (ينعنه) إلا أن يكون فوقه خف آخر أو جرموق فيسمع عليه وهذا لو انخرق على غير اصابعه وعقبه ويرى ما تحته فلو عليها اعتبر الثلاث ولو بكارا ولو عليه اعتبر بدق أكثره ولو لم ير القدر المانع عند المشي لصلابته لم يمنع وان كثر كما لو انفتقت الظهارة دون البطانة (وتجمع الخروق في خف) واحد (لا فيهما) بشرط أن يقع فرضه على الخلف نفسه لا على ما ظهر من خرق يسير (وأقل خرق يجمع ليعن) المسح الخالي والاستقبال كما ينقض الماضي قهستاني قلت ومتر أن ناقض التيمم يمنع ويرفع

يصلح ابتداء ويرفعه انتهاء (قوله كعباسة) تنظير لا تشمل ح والمعنى أن الكعباسة المانعة تمنع الصلاة ابتداء  
وترفعها عروضا ومنها لا تكشف ط (قوله حتى انهقادها) أى الصلاة وهو منصوب لكونه معطوفاً بحق  
على المقبول به المقدر في الكلام تقديره كعباسة وانكشف فانها بمنع الصلاة ويرفعها حتى انعقادها والمراد  
بانعقادها التحريم وانما غلبا بالتحريم لما أن شرط وينبى على شرطتها عدم اشتراط الشروط لها لكن الصحيح  
اشتراط الشروط لها لا لكونها ركناً بل لشدّة اتصالها بالركن كما سيأتى ح وانما اطلق الانعقاد الذى هو صحة  
الشروع على التحريم لانها شرط فيه أفاده ط (قوله كما سيبي) أى فى باب شروط الصلاة من انه يشترط  
للتحرية ما يشترط للصلاة ط (قوله المسألة) بكسر الميم الابعة العظيمة صحاح (قوله الحاقاله) أى للمادون  
المسألة بمواضع الخرزاتى هى معقوفة اتصافاً ط (قوله متفرقة) أى فى خف او ثوب او بدن او مكان او فى المجموع  
ح (قوله وانكشف عورة) فانه اذا تعدد فى مواضع منها فان بلغ ربع اذناها منع كما سيأتى أفاده ح (قوله  
وطيب محرم) فانه يجمع فى اكثر من عضو بالاجزاء حتى يبلغ عضواً كما سيأتى ح (قوله وأعلام ثوب) أى  
اذا كان فى عرض الثوب أعلام من حرير يجمع فاذا زادت على اربع اصابع تحرم لكن سيد كر الشارح فى فصل  
البس من كتاب الحظر والاباحة أن ظاهر المذهب عدم جمع المتفرق فذكر أعلام الثوب هنا مبنى على خلاف  
ظاهر المذهب (قوله فانها) أى هذه الاربعة يجمع مطلقاً أى سواء كان التفرق فى موضع واحد  
او فى مواضع ح وذلك لوجود القدر المانع وأما الخرق فى الخف فانما يمنع لامتناع قطع المسافة معه وهذا المعنى  
مفقود فيما اذا لم يكن فى كل خف مقدار ثلاث اصابع كما أشار اليه فى الهداية (قوله واختلف الخ) فقيل  
يجمع فى اذنين حتى تبلغ اكثر اذن واحدة فيمنع وقيل لا يجمع الا فى اذن واحدة كما فى الخف ح (قوله وينبى  
الخ) فانه فى الخ (قوله ونزع خف) أراد به ما يشمل الانتراع وانما نقض لسراية الحدث الى القدم عند زوال  
المانع (قوله ولو واحداً) لان الانتقاض لا يتجزأ والارم الجمع بين الغسل والمسح وأشار الى أن المراد بالخف  
الجنس الصادق بالواحد والاثنين (قوله ومضى المدة) للاحاديث الدالة على التوقيت ثم ان الناقض فى هذا  
والذى قبله حقيقة هو الحدث السابق لكن اظهوره عند هذا الاضيف النقض اليها مجازاً بجر (قوله وان لم  
يمسح) أى اذا البس الخف ثم أحدث بعده ثم مضت المدة بعد الحدث ولم يمسح فيها ليس له المسح (قوله ان لم يمخش  
الخ) يعنى اذا انقضت مدة المسح وهو مسافر ويحاف فهاب رجله من البرد لو نزع خفيه جاز المسح كذا فى الكافى  
وعيون المذاهب اه درر قال ح ومفهومه انه ان خشى لا ينقض بالمضى بل ان احدث بعد ذلك قوضاً  
بعمه بالمسح كالجيرة وعدم الانتقاض بالمضى مع الخوف فى هذه نظير عدم بطلان الصلاة الذى هو الاصح  
فى مسألة مضى المدة فى الصلاة مع عدم الماء اه اقول وظاهره انه اذا مضت المدة ولم يحدث يبقى حكم مسحه  
السابق فلا يلزمه تجديد المسح ويؤيده مسألة الصلاة الآتية حيث يمضى فيها وكذا ما فى السراج عن الوجيز  
اذا انقضت المدة وهو يحاف أو ضرر من البرد اذا نزعها جاز له أن يصلى به فان ظاهره أنه يصلى بلا مسح جديد لكن  
فى المعراج لو مضت وهو يحاف البرد على رجله يستوعبه بالمسح كالجبار ويصلى وعليه فعدم الانتقاض المهورم  
من المتن معناه عدم لزوم الغسل وجواز المسح بعد ذلك فلا ينافى بطلان حكم المسح السابق وهذا هو المهورم  
من عبارة الدرر المارة فالجواب أن المسألة مصورة فيما اذا مضت مدة المسح وهو متوضى وخاف ان نزع الخف  
لغسل رجله من البرد والا شكل تصوير المسألة لانه اذا خاف على رجله يلزم منه الخوف على بقية الاعضاء فانها  
ألطف من الرجلين واذا خاف ذلك يكون عاجزاً عن استعمال الماء فيلزمه العدول الى التيمم بدلا عن الوضوء  
بقامه ولا يحتاج الى مسح الخف اصلاً مع التيمم حيث تحققت الضرورة المبيحة له الآن يجاب عن الاشكال بأنهم  
بنوا ذلك على ما قالوه من انه لا يصح التيمم لاجل الوضوء وقد مناه فيه فى باب مراجعته هذا وقال ح ايضا والذى  
ينبى أن يفتى به فى هذه المسألة انتقاض المسح بالمضى واستئناف مسح آخر يمسح الخف كالجبار وهو الذى حققه  
فى فتح القدير اه اقول الذى حققه فى الفتح يمتثل لزوم التيمم دون المسح فانه بعد ما نقل عن جوامع الفقه والهيوط  
انه ان خاف البرد فله أن يمسح مطلقاً أى بلا توقيت قال مانسه فيه نظراً فان خوف البرد لا اثره فى منع السراية  
كما أن عدم الماء لا يمنعها فغاية الامر أنه لا ينزع لكن لا يمسح بل يتيمم لخوف البرد اه وأقره فى شرح المنية  
وأطلب فى حسنه وهو صحيح فى انتقاض المسح لسراية الحدث فلا يصلى به الا بعد التيمم لا المسح ولكن المقبول

كعباسة وانكشف حتى انهقادها  
كما سيبي، فليحفظ (ما تدخل فيه  
المسألة لا مادونه) الحاقاله بمواضع  
الخرز (بخلاف نجاسة) متفرقة  
(وانكشف) عورة وطيب محرم  
(واعلام ثوب من حرير) فانها  
تجمع مطلقاً (واختلف فى) جمع  
(حروق اذنى الخفية) وينبى ترجيح  
الجمع احتياطاً (وناقضه ناقض  
الوضوء) لانه بعضه (ونزع خفيه)  
ولو واحداً (ومضى المدة) وان لم  
يمسح (ان لم يمخش) بغلبة الطن  
(فهاب رجله من برد)

مطلب  
نواقض المسح



هو المصحح لا التيسير كما مر عن الكافي وعيون المذاهب والجوامع <sup>والتي هي من مخرج الزيلعي</sup> والقهستاني عن الخلاصة وكذلك في التارخانية والولولجية والسراج من المشكل وكذا في مختارات التواريخ  
 لصاحب الهداية وبه صرح ايضا في المعراج والحاوي القدسي بزيادة جعله كالجيرة وعليه مشي في الامداد وقد  
 قال العلامة قاسم لا عبرة بأبحاث شيخنا يعني ابن الهمام اذا خالفت المنقول فافهم (قوله للضرورة) على لعدم  
 النقض المفهوم من قوله ان لم يخش (قوله في تنوعه) أي على ما هو الاولى او أكثره وهذا التاميم اذا كان مسمى  
 الجيرة يصدق عليه اه فصح وأجاب في الجبر بأن مفاد ما في المعراج الاستيعاب وانه ملحق بالجيرة لا جيرة  
 حقيقة اه أي فالمراد بتشبيهه بالجيرة في الاستيعاب لمنع كونه مسح خف لانه جيرة حقيقة لا يجوز مسح أكثره  
 (قوله مضي في الاصح) كذا في الظانية معللا بأنه لا فائدة في النزاع لانه للفصل اه وعلى هذا فالمستثنى من  
 النقض مضي المدة مسالتان وهما اذا خاف البرد أو كان في الصلاة ولا ماء كما السراج (قوله وهو الاشبه)  
 قاله الزيلعي واستظهره في الفتح بأن عدم الماء لا يصلح مانعا لسراية الحدث بعد تمام المدة فيتميم للرجلين بل للكل  
 لان الحدث لا يتجزأ كمن غسل ابتداء الاعضاء الارجلية وفي الماء فيتميم الحدث القاسم به فانه على حاله ما لم يتم  
 الكل وتماه فيه وهو تحقيق حسن فرع عليه في الفتح ما قاله في المسألة الاولى لكن عات الفرق بينهما وهو أنه  
 يلزم عليه صحة التيميم في الوضوء لخوف البرد أما هنا فانه لفقد الماء وهو جائز بخلافه هناك (قوله غسل المتوضي  
 رجليه لا غير) ينبغي أن يستحب غسل الباقي أيضا مراعاة للولاء المستحب وخروج ما من خلاف مالك كما قاله  
 سيدي عبد الفتى وسبقه الى هذا في العقوبة ثم رأيت في الدر المنثور في الخلاصة مصرحا بأن الاولى  
 اعادته (قوله لحلول الحدث السابق) أورد أنه لا حدث موجود حتى يسري لان الحدث السابق حل  
 بالغسل وبالمسح قد زال فلا يعود الارجاج نجس ونحوه واجب يجوز أن يعتبر الشارع ارتفاعه بمسح الخف  
 مقيدا بجملة منه نهر (قوله في تيميم) مبنى على ما قدمناه من الفتح وعلت ما فيه على أن الشارع مشي أولا  
 على خلافه حيث أحلقه بالجيرة (قوله من الخلف الشرعي) أي الذي اعتبره الشرع لازما بحيث لا يجوز  
 المسح على انقص منه وهو الساتر للكعبين فقط قال ابن الكمال فالساق خارج عن حد الخلف المعقب في هذا الباب  
 فخرج القدم اليه خروج عن الخلف (قوله وكذا اخرجاه) نصريح بما فهم من الخروج بالاول لان  
 في الاخراج خروج جامع لزيادة وهي القصد (قوله في الاصح) صححه في الهداية وغيرها وبه جزم في الكنز  
 والملتقى وعن محمد بن بق اقل من قدر محمل الفرض نقض والا وعلية أكثر المشايخ كافي ومعراج وصححه  
 في النصاب بحر (قوله اعتبار الاكثر) أي تنزيلا له منزلة الكل (قوله وما روى) أي عن أبي حنيفة  
 (قوله بزوال عقبه) أي خروجه من الخلف الى الساق والمراد أكثر العقب كما صرح به في المنية والبحر  
 وغيرهما وعلوه بأنه حينئذ لا يمكن معه متابعة المشي المعتاد واختاره في البدائع والفتح والخلية والبحر ومشي  
 عليه في الوقاية والنقابة (قوله فقيده الخ) أي فلا ينافي قوله ولا عبرة بخروج عقبه لان المراد خروجه بنفسه  
 بلا قصد والمراد من المروى الاخراج (قوله او غيرها) لعل المراد به ما اذا كان غير واسع <sup>لكن</sup> اخرجاه  
 غيره او هو في نومه (قوله فلا يتقض بالاجماع) والواقع الناس في الحرج البين نهاية (قوله وكذا  
 القهستاني) أي وكذا يعلم من القهستاني معزى بالنهاية أيضا (قوله لكن باختصار) نص عبارته هذا  
 كله اذا بدله أن ينزع الخلف فيجوز كنهية وأما اذا زال لسعة او غيرها فلا يتقض بالاجماع كما في النهاية (قوله انه)  
 أي القهستاني خرق الاجماع أي بسبب اختصاره ط أي لانه يؤهم النقض بمجرد التحريك بنيتهم مع انه لا نقض  
 ما لم يخرج العقب أو أكثره الى الساق بنيتهم وأما ارجاع الضمير في انه الى القول بالنقض بخروج العقب من غيرية  
 فلا يناسبه التعبير بالنعم لانه موافق لقول الشارح فلا يتقض بالاجماع ويلزمه التكرار أيضا وظاهر كلام  
 الشارح في شرحه على الملتقى ان الضمير راجع الى ما روى وعليه فقوله حتى زعم بعضهم غاية لقوله فقيده وعبارته  
 في شرح الملتقى هكذا حتى زعم بعضهم انه خرق الاجماع وليس كذلك بل هو من الحسن والاحتياط يمكن  
 اذ ملخصه أن خروج أكثر القدم ناقض كأخراجه واخراج أكثر العقب ناقض لاخروجه فهو على القول به ناقض  
 آخر فتدبر اه أي لان القول بالنقض بأكثر العقب يلزم منه القول بالنقض بأكثر القدم (قوله لودخل الماء  
 خفه) في بعض النسخ أدخل ولا فرق بينهما في الحكم كما أفاده ح وقد مناه (قوله وصححه غير واحد) صاحب

للضرورة قصير كما الجيرة  
 فيستوعبه بالمسح ولا يتوقت  
 بولاء الوقت المدة وهو في صلته  
 بولاء مضي في الاصح وقيل قصد  
 وتيميم وهو الاشبه (وبعدهما)  
 أي النزاع والمضي (غسل المتوضي  
 رجليه لا غير) لحلول الحدث  
 السابق قدسية الامناع كبر فيتميم  
 حينئذ (وخروج أكثر قدميه) من  
 الخلف الشرعي وكذا اخرجاه  
 (نزع) في الاصح اعتبارا للاكثر  
 ولا عبرة بخروج عقبه ودخوله  
 وما روى من النقض بزوال عقبه  
 فقيده بما اذا كان بنية نزع الخلف أما  
 اذا لم يكن أي زوال عقبه بنيتهم بل  
 لسعة او غيرها فلا يتقض بالاجماع  
 كما يعلم من البرجندی معزى بالنهاية  
 وكذا القهستاني لكن باختصار  
 حتى زعم بعضهم انه خرق الاجماع  
 قنبه (ويقتصر) أيضا (بعض  
 أكثر الرجل فيه) لودخل الماء  
 خفه وصححه غير واحد

الذخيرة والظهيرية وقد منع الزبلي انه المنصوص عليه في عامة الكتب وعليه منى في نور الايضاح  
 وشرح النية (قوله وهو الاظهر) ضعيف تبع فيه البحر وقد منارده اقول الباب ح ونص في الشرح بلالية  
 ايضا على ضعفه وما قيل من انه مختار أصحاب المتون لانهم لم يذكروه في النواقض فيه نظرا لان المتون لا يذكرون  
 فيها الاصل المذهب وهذه المسألة من تحريجات المشايخ واحتمال كونها من اختلاف الرواية لا يكتفى  
 في جعلها من مسائل المتون نعم اختار في الفتح هذا القول لما ذكره الشارح من التعليل وتبعه فليد ابن امير حاج  
 في الحلية وقواه بأنه نظير ما لو أدخل يده تحت الحرم موقن ومسح على الخفين فانه لا يجوز لوقوع المسح في غير محل  
 الحدث (قوله في غسلهما ثانيا) تفريع على القول الثاني وبيان لفظة الخلاف وقد علت اختيار صاحب الفتح  
 لهذا القول لكونه وافق القول الاول بعدم لزوم الغسل ثانيا وخالفه في الحلية لانه عند انقضاء المدة او النزاع  
 يعمل الحدث السابق عليه فيحتاج الى مزيل لان الغسل السابق لا يعمل في حدث طارئ بعده واجيب بأن  
 الغسل السابق وجد بعد حدث حقيقة لكنه انما لم يعمل للمانع وهو الخلف فاذا زال المانع ظهر عمله الا ان  
 تأمل (تنبيه) تظهر التمرة ايضا في انه اذا فوضا ثم غسل رجله الى الكعبين داخل الخفين ولم ينزعهما فحسب له مدة  
 المسح من اقل حدث بعد هذا الوضوء على القول الاول وأما على الثاني فحسب له من اقل حدث بعد الوضوء  
 الاول (قوله كما مر) اي أن هذا الغسل حيث لم يقع معتبرا كان لغوا بمنزلة العدم فصار نظيره ما تقدم من انه  
 اذا لم يغسل ونزع او مضت المدة غسل رجله لا غير وأن المراد بغسلهما ان لم يحس ذهاب رجله من رد كما مر فافهم  
 (قوله وبقي من نواقضه الخ) قد علم ذلك من كلامه سابقا حيث قال في الخرق كما يتقضى الماضي وقال  
 في المعذور فانه يسمح في الوقت فقط لكن ذلك استطراد فلذا اعاد ذكرهما في محلها لتسهيل ضبط النواقض  
 وأنها بلغت ستة فافهم نعم اورده سيدي عبد الفتى أن خروج الوقت للمعذور ناقض لوضوئه كانه لا مسح فقط  
 فهو داخل في ناقض الوضوء وقد منسأ أن مسألة المعذور رباعية فلا تغفل (تمت) في التارخانية عن الامالى فيمن  
 احدث وعلى بعض اعضاء وضوئه جبارا فوضوا ومسحها ثم تحققت برئ لزمه غسل قدميه ولو لم يحدث بعد لبس  
 الخلف حتى برئ وألقى الجبار وغسل موضعها ثم احدث فانه يتوضأ ويمسح على الخفين اه اي لانه في الاولى  
 ظهر حكم الحدث السابق فلم يكن لباس الخلف على طهارة بخلاف الثانية وينبغي عده من النواقض قصير  
 سبعة (قوله مسح مقيم) قيد بمسحه لالاخترازا عما اذا سافر المقيم قبل المسح فانه معلوم بالاولى بل للتنبيه  
 على خلاف الشافعي (قوله بعد حدثه) بخلاف ما لو مسح لتجديد الوضوء فانه لا خلاف فيه (قوله فساقر)  
 بأن جاوز العمران حريده نهر وفيه مسألة عجيبه فراجع (قوله فلو بعده) اي بعد التمام نزع ووضأ ان كان  
 محذورا واغسل رجله فقط ط (قوله مسح ثلاثا) اي تمام مدة السفر لان الحكم الموقت يعتبر فيه آخر الوقت  
 ملحق وشرحه (قوله قرحة) بمعنى الجراحة قال في القاموس وقد راد بها ما يخرج في البدن من بثور  
 وفي القاف الضم والفتح نهر (قوله وموضع) بالجر عطف على قرحة ط (قوله كعصابة جراحة)  
 العصابة بالكسر ما يعصب به وكأنه خص القرحة بالمعنى الثاني وأراد بجرقتها ما يوضع عليها كاللزقة فلا تكرر  
 افاده ط (قوله ولو برأسه) خصه بالذكر لما في المبتنى انه لا يجب المسح لانه بدل عن الغسل ولا بد له اه  
 والصواب خلافه لان المسح على الرأس أصل بنفسه لا بد له غير انه ان بقي من الرأس ما يجوز المسح عليه مسح عليه  
 والافعل العصابة كما في البدائع افاده في البحر اقول قوله والصواب خلافه فيبدأ أن كلام المبتنى خطأ اي بناء  
 على ما فهمه من معنى البدلية وهو بعيد والظاهر أن معنى قول المبتنى لانه بدل الخ أن المسح على الجبيرة بدل  
 عن الغسل واذا وجب مسح الجبيرة على الرأس الذي وظفته المسح لزم أن يكون المسح على الجبيرة بدلا عن  
 المسح لاعتنا الغسل والمسح لا بد له فالمناسب حينئذ قول النهران ما في البدائع فيبدأ ترجيح الوجوب وهو الذي  
 ينبغي التعويل عليه اه اي بناء على منع قوله المسح بدل عن الغسل وقد أضعف البدلية في البحر فراجع  
 (قوله فيكون فرضا) اي حيث لم يضرم كما سيأتي (قوله يعني عمليا) دفع لما يقتضيه ظاهر التشبيه لان الغسل  
 فرض قطعي والفرض العملي ما يفوت الجواز بوضوئه كسح ريع الرأس وهو اقوى نوعي الواجب فهو فرض من  
 جهة العمل ويلزم على تركه ما يلزم على تركه الفرض من الفساد لان جهة العلم والاعتقاد فلا يكفر بمجرد تركه  
 بمجرد الفرض القطعي بخلاف النوع الاخر من الواجب كقراءة الفاتحة فانه لا يلزم من تركه الفساد ولا من

(وقيل لا) يتقضى وان بلغ الماء  
 الركبة (وهو الاظهر) كما في البحر عن  
 السراج لان استتار القدم بالخلف  
 يمنع سريانه الحدث الى الرجل فلا  
 يقع هذا غلاما معتبرا فلا يوجب  
 بطلان المسح نهر في غسلهما ثانيا  
 بعد المدة او النزاع كما مر وبقي من  
 نواقضه الخرق وخروج الوقت  
 للمعذور (مسح مقيم) بعد حدثه  
 (فساقر قبل تمام يوم وليله)  
 فلو بعده نزع (مسح ثلاثا ولو أقام  
 مسافر بعد مضى مدة مقيم نزع  
 والاقامها) لانه صار مقاما (وحكم  
 مسح جبيرة) هي عيدان يجبر بها  
 الكسر (وخرقه قرحة وموضع  
 فصد) وكى (وهو ذالك) كعصابة  
 جراحة ولو برأسه (كفصل لما  
 تحتها) فيكون فرضا يعني عمليا

مطلب  
 الفرق بين الفرض العملي  
 والقطعي والواجب

ثبوتة بظني وهذا قوله ما واليه  
رجع الامام خلاصة وعليه الفتوى  
شرح مجمع وقد منا أن لفظ الفتوى  
أكد في التصحيح من المختار والاصح  
والاصح ثم انه يخالف مسح الخلف  
بمع وجوه ذكر منها ثلاثة عشر  
فقال (فلا يتوقت) لانه كالغسل  
حتى يؤتم الاصحاء ولو بدلتها بخري  
اوسقطت العليا لم يجب إعادة  
المسح بل يتدب (ويجمع) مسح  
جبيرة رجل (معه) اي مع غسل  
الآخرى لا مسح خفيها بل خفيه  
(ويجوز) اي يصح مسحها (ولو  
شدت بلا وضوء) وغسل دفعا  
لخرج (ويترك) المسح كالغسل  
(ان ضرت والا) يترك (وهو) اي  
مسحها (مشروط بالعجز عن مسح  
نفس) (الموضع) فان قدر عليه  
تلا مسح عليها والحاصل لزوم  
غسل المحل ولو بماء حار فان ضرت  
مسحه فان ضرت مسحها فان ضرت  
سقط أصلا (ويصح) نحو (مقتصد  
يرجع على كل عصابة)

بحجوده الاكفار (قوله ثبوتة بظني) وهو ما رواه ابن ماجه عن علي رضي الله عنه قال انكسرت احدى  
زندى فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرني أن امسح على الجبائر وهو ضعيف ويتقوى بعدة طرقه  
ويكنى ما صح عن ابن عمر رضي الله عنهما انه مسح على العصابة فانه كالرفوع لان الابدال لا تنصب بالراى  
بحر (قوله واليه رجع الامام الخ) اعلم أن صاحب المجمع ذكر في شرحه انه مستحب عنده واجب عندهما وقيل  
واجب عنده فرض عندهما وقيل الوجوب متفق عليه وهذا أصح وعليه الفتوى اه وفي المحيط ولا يجوز  
تركه ولا الصلاة بدونه عندهما والاصح انه عنده واجب لا فرض فيجوز الصلاة بدونه وكذا اصح في التطريد  
والغاية والتجنيس وغيرها ولا ينبغي أن صرح بذلك انه فرض اي على عندهما واجب عنده فقد اتفق الامام  
وصاحبه على الوجوب بمعنى عدم جواز الترك لكن عندهما يفوت الجواز بفوته فلا تصح الصلاة بدونه ايضا  
وعنده يأثم بتركه فقط مع صحة الصلاة بدونه ووجوب اعادتها فواراد الوجوب الادنى وهما اراد الوجوب  
الاعلى ويدل عليه ما في الخلاصة ان ابا حنيفة رجع الى قولهما بعدم جواز الترك فقيدهم بجواز الترك لانه  
لم يرجع الى قولهما بعدم صحة الصلاة بتركه ايضا فلا ينافي ما مر من تصحيح انه واجب عنده لا فرض وعليه فقوله  
في شرح المجمع وقيل الوجوب متفق عليه معناه عدم جواز الترك لرجوع الامام عن الاستحباب اليه فليس  
المراد به الاتفاق على الوجوب بمعنى واحد هذا ما ظهر لي ثم رأيت فوج انشدني قوله عن العلامة قاسم في  
حواشيه على شرح المجمع بقوله معنى الوجوب مختلف فعنده يصح الوضوء بدونه وعندهما هو فرض على يفوت  
الجواز بفوته اه والله الحمد فاعتنم هذا التحرير الرقيق قد خفي على الشارح والمصنف في المنع وصاحب البحر  
والنهر وغيرهم فافهم هذا وقد رجع في الفتح قول الامام بأنه غاية ما يفيد الوارد في المسح عليها فعدم الفساد بتركه  
أقعد بالاصول اه لكن قال تليذه العلامة قاسم في حواشيه ان قوله أقعد بالاصول وقولهما احوط وقال  
في العيون الفتوى على قولهما اه (قوله وقد منا الخ) جواب عما في المحيط وغيره من تصحيح انه واجب  
عنده لا فرض حتى تجوز الصلاة بدونه أي أن هذا التصحيح لا يعارض لفظ الفتوى لانه اقوى وهذا مبني على  
ما فهمت بعالفقيه من اتحاد معنى الوجوب في عبارة شرح المجمع وان المراد به الفرض العملي عند الكل  
وقد علمت خلافاً وانه لا تعارض بين كلامهم (قوله ثم انه) اي مسح الجبيرة وثم للتراخي في الذكر (قوله  
ذكر منها) افادتها اكثر وهو كذلك (قوله فلا يتوقت) اي بوقت معين والافهم وقت بالبر بحر  
(قوله حتى يؤتم الاصحاء) لانه ليس بنى عذر ط ولم يظهر لي وجه هذا التقرير هنا ثم رأيت في خزائن  
الاسرار ذكر التقرير بعد قوله الا في لا مسح خفيها بل خفيه بقوله لان طهارته كاملة حتى يؤتم الاصحاء اه  
وهو ظاهر لان عدم الجمع بين مسح الجبيرة ومسح الخلف مبني على أن مسحها كالغسل كما ذكره (قوله ولو  
بدلتها الخ) هذان الوجهان زادهما الشارح على الثلاثة عشر المذكورة في المتن (قوله لم يجب) وعن  
الثاني انه يجب المسح على العصابة الباقية نهر (قوله لا مسح خفيها الخ) اي لا يجمع مسح جبيرة رجل  
مع مسح خف الآخرى الصحيحة لان مسح الجبيرة حيث كان كالغسل يلزم منه الجمع بين الغسل والمسح بل لا بد  
من تخفيف الجريحة ايضا للمسح على الخفين لكن لو لم يقدر على مسح الجبيرة له المسح على خف الصحيحة صرح  
به في التارخانية أي لانه كذا هب احدي الرجلين (قوله بلا وضوء وغسل) بضم الفين بقرينة الوضوء وهذا  
هو الثالث ولا يتكرر مع قوله الا في والمحدث والجنب الخ لان هذا فيما اذا شتدا على الحدث والجنابة  
وذلك فيما اذا احدثوا وأجنب بهدشتها فافاده ح (قوله ويترك المسح كالغسل) اي يترك المسح على  
الجبيرة كما يترك الغسل لما تحتها وهذا هو الرابع ح (قوله ان ضرت) المراد الضرر المعتبر لا مطلقه لان العمل  
لا يتخلو عن ادنى ضرر وذلك لا يبيع الترك ط عن شرح المجمع (قوله والا لا يترك) اي على الصحيح المفتى به  
كما مر (قوله وهو الخ) هذا الخامس (قوله عن مسح نفس الموضع) اي وعن غسله وانما تركه لان العجز  
عن المسح يستلزم العجز عن الغسل ح (قوله ولو بماء حار) نص عليه في شرح الجامع لقاضي خان  
واقصر عليه في الفتح وقيدته بالقدرة عليه وفي السراج انه لا يجب والظاهر الاول بحر (قوله نحو مقتصد الخ)  
قال في البحر ولا فرق بين الجراحة وغيرها كالكي والكسر لان الضرورة تشمل الكل (قوله على كل عصابة)  
أي على كل فرد من أفرادها سواء كانت عصابة تحتها جراحة وهي بقدرها وازادة عليها كعصابة المقتصد ولم يكن



تحتها جراحة اصطبل كسر أو كى وهذا معنى قول الكثر كان تحتها جراحة ولا لكن إذا كانت زائدة على قدر الجراحة فإن ضره الحلق والفصل مسح الكل تبعاً والافلاب يغسل ما حول الجراحة ويمسح عليها إلى الخرقه ما لم يضره مسحها فيمسح على الخرقه التي عليها ويغسل حواشيها وما تحت الخرقه الزائدة لأن الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها كما أوضحه في البحر عن المحيط والفتح ويحتمل أن يكون مراد المصنف أن المسح يجب على كل العصاة ولا يكتفى على أكثرها لكن يناقشه أنه سيصرح بأنه لا يشترط الاستيعاب في الأصح فيتنافض كلامه وأنه كان الأولى حينئذ نعرف العصابة لأن الغالب في كل عند عدم القرينة أنها إذا دخلت على منكر أفادت استغراق الأفراد وإذا دخلت على معرف أفادت استغراق الأجزاء ولذا يقال كل رتبان مأ كول ولا يقال كل الرتبان مأ كول لأن قنبره لا يؤكل ومن غير الغالب مع القرينة كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر كل الطعام كان حلالاً وحديث كل الطلاق واقع الاطلاق المعنوي والمغلوب على عقله فافهم (قوله مع فرجتها في الأصح) أي الموضع الذي لم تستره العصابة بين العصابة فلا يجب غسله خلافاً لما في الخلاصة بل يكفيه المسح كما صححه في الذخيرة وغيرها إذ لو غسل رجلاً قبل جميع العصابة وتنفذ البله إلى موضع الجرح وهذا من الحسن بمكان (قوله أن ضره الماء) أي الفصل به أو المسح على المحل ط (قوله أو حلها) أي ولو كان بعد البرء بأن التصقت بالمحل بحيث يعسر نزاعها ط لكن حينئذ يمسح على المتصق ويغسل ما قدر على غسله من الجوانب كما مر ثم المسألة رابعة كما أشار إليه في الخزان لأنه أن ضره الحلق يمسح سواء ضره أيضاً المسح على ما تحتها ولا وإن لم يضره الحلق فأمّا أن لا يضره المسح أيضاً فيعلمها ويغسل ما لا يضره ويمسح ما يضره وأما أن يضره المسح فيعلمها ويغسل كذلك ثم يمسح الجرح على العصابة إذا الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها اه (قوله ومنه) أي من الضر ط (قوله ولا يجرد من ربطها) ذكر ذلك في الفتح ولم يذكره في الثانية قال الشيخ اسماعيل والذي يظهر أن ما في الثانية معنى على قول الإمام أن وسع الغير لا يعتد وسعاً وما في الفتح هو قولهما اه (قوله فجعل عليه دواء) أي كحل أو مرهم أو جلدة مرارة بجر (قوله أجرى الماء عليه) لم يشترطه في الأصل من غير ذكر خلاف وشروطه الخلوافي وعزاه في النسخ إلى عامة الكتب المقدمة (قوله والأصحه) هل يكتفى بمسح أكثره لكونه كالجبيرة أم لا بد من الاستيعاب فراجع اه ح (قوله والمسح يطهله الخ) هذا هو الوجه السادس لأن سقوط الخلف يطيل المسح بلا شرط ح (قوله سقوطها) أي الجبيرة أو الخرقه وكذا سقوط الدواء خرائن وعزاه الأخير في هامش الخزان إلى التنازعية وصدر الشريعة وسيسرّح به الشارح هنا أيضاً (قوله عن برء) بالفتح عند أهل الحجاز والضم عند غيرهم أي بسبب صحة العضو قهستاني فعن معنى الباء مثل وما ينطق عن الهوى أوبعنى اللام مثل وما نحن بتارك آلتهنّاعن قولك أوبعنى بعدم مثل عما قيل ليصحت نادمين (قوله والا لا) أي بأن سقطت لا عن برء وهذا تصرّح بمضمون كلام المصنف وهو الوجه السابع (قوله استأنفها) أي الصلاة أي بعد غسل الموضع لانه ظهر حكم الحدث السابق على الشروع فصار كأنه شرع من غير غسل ذلك الموضع وهذا إذا سقطت عن برء قبل القعود قدر التشهد فلو عن غير برء مضى في صلاته أو بعد القعود ففي إحدى المسائل الاثني عشرية الآتية كفى البحر (قوله وكذا الحكم) أي من التفصيل بين السقوط عن برء وعدمه ط (قوله أو برء موضعها ولم تسقط) هو الثامن بخلاف الخلف فإن العبرة فيه للزوع بالفعل (قوله فان ضره) أي إذا التها لشدة لوقها به ونحوه بجر (فرع) في جامع الجوامع رجل به رمد فدواءه وأمر أن لا يغسل فهو كالجبيرة شربلية (قوله والحدث والجنب الخ) هو التاسع (قوله عليها) أي الجبيرة وعلى نواحيها كخرقة القرحة وموضع القصد والكي ط (قوله في الأصح) قد لعدم اشتراط الاستيعاب والتكرار أي بخلاف الخلف فإنه لا يشترط فيه ذلك بالاتفاق وهذا العاشر والحادي عشر وأفاد الرضى أن قوله وتكرار من قبيل علفتها بتساوماً جازداً أي ولا يستكرار لأن مقابل الأصح أنه يستكرار المسح لانه يدل عن الغسل والغسل يستكرار فكذلك يدل على المنع ويستكرار التلث عند البعض إذا لم تكن على الرأس اه وهذا بخلاف مسح الخلف فلا يستكراره أجمعاً (قوله فيكتفى مسح أكثرها) لما كان في الاستيعاب صداداً لمسح النصف وما دونه مع أنه لا يكتفى بين ما به الكفاية وهذا بخلاف مسح الخلف فهو الوجه الثاني عشر (قوله وكذا لا يشترط في الثانية) هو الثالث عشر وأعلم أن الشارح زل على هذه الثلاثة عشر

مطلب  
في لفظة كل إذا دخلت على منكر  
أو معرف

مع فرجتها في الأصح (أن ضره)  
الماء (أو حلها) ومنه أن لا يمكنه  
ربطها بنفسه ولا يجرد من ربطها  
(أن كسر ظفره فجعل عليه دواء)  
أو وضعه على شقوق رجله أجرى  
الماء عليه (أن قدره أو لامسه والا  
تركه (و) المسح (يطهله سقوطها  
عن برء) والا لا (فان) سقطت  
(في الصلاة استأنفها وكذا)  
الحكم (لو) سقط الدواء (أو) برء  
موضعها ولم تسقط) يجتنب وينبغي  
تقييده بما إذا لم يضر إذا التها فان  
ضره فلا بجر (والرجل والمرأة  
والحدث والجنب في المسح عليها  
وعلى نواحيها سواء) اتذاقا (ولا  
يشترط) في مسحها (استيعاب  
وتكرار في الأصح فيمكن مسح  
أكثرها) مسرة به يفتى  
(وكذا لا يشترط) فيها (نية)  
اتفاقا بخلاف الخلف في قول وط  
في نسخ المتن رجع عنه المصنف  
في شرحه

قوله لا يجب الا غسل موضعها  
فدمننا انه لو كانت في اعضاءه  
الوضوء وشدها وهو محدث ثم  
نوضا ومسحها ثم ليس الخلف ثم برا  
لزمه غسل قدميه قتيبه اه منه

وجها وجهين كما قد مناه وزاد في البحر ستة اذا سقطت عن بره لا يجب الا غسل موضعها اذا كان على وضوءه  
بجلاف الخلف فانه يجب غسل الرجلين واذا مسحها ثم شذ عليها أخرى جاز المسح على الفوقاني بجلاف الخلف اذا  
مسح عليه لا يجوز المسح على الفوقاني ولذا دخل الماء تحتها لا يطل المسح واذا كان الباقي من العضو المعصوب  
اقل من ثلاث اصابع كاليده المقطوعة جاز المسح عليها بجلاف الخلف الخاء من ان مسح الجبيرة ليس ثابتا بالكتاب  
اتفقا السادس انه يجوز تركه في رواية بجلاف الخلف وزاد في التهر وجها وهو انه ليس خلفا عن غسل ما تحتها  
ولا بد لا بجلاف الخلف فانه خلف والبديل ما لا يجوز عند القدرة على الاصل كالتميم والخلف ما يجوز قال ح  
وزدت وجها وهو ان مسح الجبيرة يجوز ولو كانت على غير الرجلين بجلاف الخلف اه وزاد الرحق اربعة  
اخرى انه مسح على الجريح وغيره والخلف مختص بالقدم وأن المسح على خرق الخلف ولو صغيرا لا يكتفي والمسح على  
طرفي الفرجة بين طرفي المنيديل يجوزي وأن محل المسح من الخلف مكان معين وهو صدر القدم بجلاف الجبيرة  
وأن المفروض في مسح الخلف مقدار ثلاث اصابع لا أكثره ولا جمعه اقول فالجموع سبعة وعشرون وجها وزدت  
عشرة اخرى وهي أن الجبيرة على الرجل لا يشترط فيها مكان متابعة المنيديل عليها ولا يفتاتها ولا كونها بحلدة  
ولا سترها للحمل ولا منعها نفوذ الماء ولا اسنخسا كهاب نفسها ولا يطلها خرق كبير وليس غسل ما تحتها افضل  
من المسح واذا سقطت عن بره وخاف ان غسل رجله أن تسقط من البرد يتم بجلاف الخلف والعاشر اذا غمسها  
في اناء يريد به المسح عليها لم يجوز وأفسد الماء بجلاف الخلف ومسح الرأس فلا يفسد ويجوز عند الثاني خلافا للمحد  
كافي المنظومة وشرحها الحقائق والفرق للثاني أن المسح يتأذى بالبلل فلا يصير الماء مستعملا ويجوز المسح أما  
مسح الجبيرة فكالغسل لما تحتها والله اعلم

#### \* (باب الحيض) \*

اعلم أن باب الحيض من غوامض الابواب خصوصا الأخيرة وتفاريعها ولهذا اعتنى به المحققون وأفرده محمد  
في كتاب مستقل ومعرفة مسائله من اعظم المهمات لما يترتب عليها لا يحصى من الاحكام كالطهارة  
والصلاة والقراءة والصوم والاعتكاف والحج والبلوغ والوطء والطلاق والعدة والاستبراء وغير ذلك وكان  
من اعظم الواجبات لان عظم منزلة العلم بالشيء بحسب منزلة ضرر الجهل به وضرر الجهل بمسائل الحيض اشدة  
من ضرر الجهل بغيرها فيجب الاعتناء بجمعها وان كان الكلام فيها طويلا فان المحصل يشوق الى ذلك  
ولا التفات الى كراهة اهل البطالة ثم الكلام فيه في عشرة مواضع في تفسيره لغة وشرعا وسببه وركنه وشرطه  
وقدره وألوانه وأوانه ووقت ثبوته والاحكام المتعلقة به بحر (قوله عنون به) اي جعل الحيض عنوانا  
على ما ذكر في هذا الباب من النفس والاستحاضة وما يتبعهما ط (قوله لكثرة) اي كثرة وقوعه  
بالنسبة الى اخويه (قوله وأصله) اي ولكونه أصلا في هذا الباب في بيان الاحكام والاصل يطلق  
على الكثير الغالب (قوله والا) اي وان لم نقل انه عنون به وحده لما ذكر لكان المناسب ذكر غيره ايضا  
فان الدماء المصوت عنها ثلثة (قوله والاستحاضة) اي وان لم يكن واحدا منهم ما فهو استحاضة  
وخص ما عداها بالاستحاضة للرد على من سعى مآزاه الصغيرة دم فساد لا استحاضة (قوله هولغة السيلان)  
يقال حاض الوادي اذا سال وسى حضا لسيلانه في اوقاته (قوله بأنه من الاحداث) اي ان مسماه  
الحدث الكائن عن الدم كالجنابة اسم للحدث الخاص بالدماء الخاص بحر (قوله مانعة شرعية) اي  
صفة شرعية مانعة عما تشترط له الطهارة كالصلاة ومس المصنف وعن الصوم ودخول المسجد والقرآن بسبب  
الدم المذكور (قوله وعلى القول الخ) ظاهر المتن اختياره قيل ولائمة لهذا الاختلاف (قوله دم)  
شمل الدم الحقيقي والحكمي بحر اي كالطهر المختل بين الدمين فلا يرد أنه يلزم عليه أن لا يسمى المرأة  
حائضا في غير وقت درور الدم فافهم (قوله خرج الاستحاضة) اي بناء على أن المراد بالرحم وعاء الولد  
لا الفرج خلافا لما في البحر وخرج دم العاف والجراحات وما يخرج من دبرها وان دنا من اسفل زوجها عنها  
واغتسالها منه وما يخرج من رحم غير الادمية كالارنب والضبع والخفاش قالوا ولا يبيض غيرهما من  
الحيوانات نهر وكان الاصل للمصنف أن يقول رحم امرأة كافي الكثرة لاخراج الاخير (قوله ومنه) اي  
من الاستحاضة وذكر الضمير نظر الكون لها ما ط (قوله صغيرة) هي كباقي من لم تبلغ تسع سنين على المعقد

#### \* (باب الحيض) \*

عنون به لكثرة وأصله والافهي  
ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة  
(هو) لغة السيلان وشرعا على  
القول بأنه من الاحداث مانعة  
شرعية بسبب الدم المذكور وعلى  
القول بأنه من الانحسار (دم من  
رحم) خرج الاستحاضة ومنه  
مآزاه صغيرة

قوله والاستحاضة هكذا بجمعه  
والذي في نسخ الشارح التي يبدى  
والافهي ثلاثة حيض ونفاس  
واستحاضة الخ ويجزأه محصيه

(قوله وآيسة) سياقي بانها متناوشرحا (قوله ومشكل) اي خشي مشكل قال في الظهيرة ماتصه الخشي  
المشكل اذا خرج منه المنى والدم فالعبارة للمنى دون الدم اه وكأني لا اني لا يشبهه بغيره بخلاف الحيض فيشبهه  
بالاستحاضة اه ح وهل اعتباره في زوال الاشكال او في لزوم الفصل منه فقط لانه يستوى فيه الذكر والاتي  
فلا يدل على الذكورة فليراجع وعلى الثاني فوجه تسمية الشارح هذا الدم استحاضة ظاهر بخلافه على الاول  
فتأمل (قوله ابتلاه الله لحواء الخ) اي وبقي في بناتها الى يوم القيمة وما قيل انه اول ما ارسل الحيض على بنى  
اسرايل فقد رده البخارى بقوله وحديث النبي صلى الله عليه وسلم اكبروه وما رواه عن عائشة رضى الله عنها  
قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحيض هذا شئ كتبه الله على بنات آدم قال النورى أى انه عام في  
جميع بنات آدم (قوله وركنه بروز الدم من الرحم) اي ظهوره منه الى خارج الفرج الداخل فلونزل الى الفرج  
الداخل فليس بحيض في ظاهر الرواية وبه يفتى قهستاني وعن محمد بالا حسان به وعمره فيها لو تواتر ووضع  
الكرف في تحت بنزل الدم اليه قبل الغروب ثم رفعه بعده تقضى الصوم عنده خلافا لما يعنى اذا لم يحاذ  
حرف الفرج الداخل فان حاذته البلة من الكرف كان حيضا ونفاسا اتفاقا وكذا الحديث بالبول اه بجر  
(قوله نصاب الطهر) أى خمسة عشر يوما فأكثر (قوله ولو حكما) كما اذا كانت بين الحيضتين مشغولة بدم  
الاستحاضة فلنشاط طاهرة حكما اه ح (قوله وعدم نقصه) أى الدم عن اقله وهو ثلاثة ايام كما يأتي ط  
(قوله بالبروز) أى بوجود الركن على ما بينا (قوله فيه) أى فبالبروز ترك الصلاة وتثبت بقية الاحكام  
ولكن هذا مادام مستقرا لماسياقي من انه لو انقطع لدون اقله تواترا ونصلى الخ (قوله ولو مبتدأة) أى  
التي لم يسبق لها حيض في سنين بلوغها وأقله في المختار تسع وعليه الفتوى أى فانها تركت الصلاة والصوم عند  
اكثر مشايخ بخلافه وعن ابى حنيفة لا ترك حتى يستقر ثلاثة ايام بجر (قوله لان الاصل العصة) أى عصة  
الجسم والمرض المقضى للاستحاضة عارض وهذا تعليل لقوله فيه ترك الصلاة الخ ط (قوله اقله) أى مدة  
اقله او أقل مدته على طريق الاستخدام قهستاني أى حيث يرجع الضمير الى الحيض بمعنى المدة ط او أقل  
الحيض وقوله ثلاثة بالرفع على الوجهين الاولين وبالنصب على التثنية على الثالث فافهم (قوله فالأضافة الخ)  
أى أن اضافة الليالى الى ضمير الايام الثلاث لبيان أن المراد مجرد كونها ثلاثا لا كونها ليالى تلك الايام فلورأته  
في أول النهار يكمل كل يوم باليلة المستقبلة ولذا صرح الشارح بلفظ الثلاث فالتفريع عليه ظاهر فافهم  
(قوله بالساعات) وهى اثنتان وسبعون ساعة والفلكية هى التى كل ساعة منها خمس عشرة درجة وتسمى  
المعتدلة ايضا واحترز به عن الساعات اللغوية ومعناها الزمان القليل وعن الساعات الزمانية وتسمى المعوجة  
وهى التى كل ساعة منها جزء من اثني عشر جزءا من اليوم المذى هو من طلوع الشمس الى غروبها والليل المذى  
هو من غروب الشمس الى طلوعها فتارة تساوى الفلكية كما فى يومى الجمل والميزان وتارة تزيد عليها كما فى ايام  
البروج الشمالية وليالى البروج الجنوبية وتارة تنقص عنها كما فى ليالى البروج الشمالية وايام البروج الجنوبية  
ح ثم اعلم انه لا يشترط استمرار الدم فيها بحيث لا يتقطع ساعة لان ذلك لا يكون الا نادرا بل انقطاعه ساعة  
او ساعتين فصاعدا غير مبطل كذا فى المستصفي بجر أى لان العبارة لا قوله وآخرة كما سياقي (قوله كذا رواه  
الدارقطنى وغيره) الاشارة الى تقدير الاقل والاكثر وقد روى ذلك عن ستة من الصحابة بطرق متعددة فيما قال  
يرفع بها الضعيف الى الحسن كما بسط ذلك الكمال والعقبى فى شرح الهداية ونلخصه فى البحر (قوله والناقص الخ)  
اي ولو يسير قال القهستاني فلورأت المبتدأة الدم حين طلع نصف قرص الشمس وانقطع فى اليوم الرابع حين  
طلع ربعه كان استحاضة الى أن يطلع نصفه فحينئذ يكون حيضا والمعتادة بخمسة مثلا اذا رأت الدم حين طلع  
نصفه وانقطع فى الحادى عشر حين طلع ثلثاه فالزائد على الخمسة استحاضة لانه زاد على العشرة بقدر السدس  
اه أى سدس القرص (قوله والزائد على اكثره) أى فى حق المبتدأة أما المعتادة فزاد على عاداتها وتجاوز  
العشرتى الحيض والاربعتين فى النفاص يكون استحاضة كما أشار اليه بقوله او على العادة الخ أما اذا لم يتجاوز  
الاكثر فمما فهو اتحال للعادة فمما فيكون حيضا ونفاسا رحقى (قوله وآيسة) هذا اذا لم يكن دما خالصا على  
ماسياقي (قوله ولو قبل خروج اكثر الولد) حق العبارة أن يقال ولو بعد خروج أقل الولد (قوله استحاضة)  
خبر قوله والناقص وما عطف عليه (قوله بين الحيضتين الخ) أى الفاصل بين ذلك ولم يذكر أقل الطهر الفاصل

وآيسة ومشكل (للولادة)  
خرج النفاس وسيببه ابتداء  
ابتلاه الله لحواء لا كل الشجرة  
وركنه بروز الدم من الرحم  
وشرطه تقدم نصاب الطهر ولو  
حكما وعدم نقصه عن اقله وأوانه  
بعد التسع ووقت ثبوته بالبروز  
فيه ترك الصلاة ولو مبتدأة فى  
الاصح لان الاصل العصة والحيض  
دم حصة شتى و(أقله ثلاثة ايام  
بلياليها) الثلاث فالأضافة لبيان  
العدد المقدر بالساعات الفلكية  
للاختصاص فلا يلزم كونها  
ليالى تلك الايام وكذا قوله  
(واكثره عشرة) بعشر ليالى كذا  
رواه الدارقطنى وغيره (والناقص  
عن أقله (والزائد) على اكثره  
او اكثر النفاس او على العادة  
وجاوزا اكثرهما (ومأثره) صغيرة  
دون تسع على المعقد وآيسة على  
ظاهر المذهب و(حامل) ولو قبل  
خروج اكثر الولد (استحاضة  
وأقل الطهر) بين الحيضتين



بين النفاسين وذلك نصف حول كما سيأتي (قوله أو النفاس والحيض) هذا إذا لم يكن في مدة النفاس لان الطهر فيها لا يفصل عند الامام سواء قل أو أكثر فلا يكون الدم الثاني حيضاً كما سنده (قوله وإن استغرق العصر) صادق ثلاث صور الاولى أن تبلغ بالسنة وتبقى بلام طول عمرها فتصوم وتصل ويأتيها زوجها وغير ذلك ابداً وتنقضي عدتها بالشهر الثانية أن ترى الدم عند البلوغ أو بعده أقل من ثلاثة أيام ثم يستقر انقطاعه وحكمها كالاولى الثالثة أن ترى ما يصلح حيضاً ثم يستقر انقطاعه وحكمها كالاولى الا انها لا تنقضي لها عدة الا بالحيض ان طرأ الحيض عليها قبل سن الاياس وان لم يطرأ قبل الشهر من ابتداء سن الاياس كما في العدة ١٥ ح (قوله فيعد) الفاء فصيحة أي اذا علمت أن الطهر لاحد لا كثره الا في زمن استقرار الدم فيعد الخ ثم اعلم أن تقييده بالعدة خاص بالمحيرة وتقييده بالشهرين خاص بها وبالعادة في بعض صورها كما يظهر قريباً (قوله به يبقى) مقابلة أقوال في النهاية عن المحيط مبتدأة رأيت عشرة دما ونسنة طهر اثم استقر بها الدم قال ابو عصمة حيضها وطهرها ما رأيت حتى ان عدتها تنقضي اذا طلقت ثلاث سنين وثلاثين يوماً وقال الامام الميда في تسعة عشر شهراً الا ثلاث ساعات لجواز وقوع الطلاق في حالة الحيض فتحتاج للثلاثة أطهار لكل طهر ستة اشهر الساعة وكل حيضة عشرة أيام وقبل طهرها أربعة اشهر الساعة والحاكم الشهيد قدره شهرين والفتوى عليه لانه ايسر ١٥ قلت وفي العناية ان قول الميда في عليه الاكثر في التاترخانية هو المختار ثم لا يخفى أن هذا الخلاف انما هو في المعتادة لا مطلقاً بل في صورة ما اذا كان طهرها ستة اشهر فأكثر ولا في المبتدأة التي استقر بها الدم واحتج الى نصب عادة لها فانه لا خلاف فيها كما يأتي خلافا لما يفيد كلام الشارح (قوله وعم كلامه المبتدأة الخ) قال العلامة البركوي في رسالته المؤلفة في الحيض المبتدأة من كانت في اول حيض أو نفاس والمعتادة من سبق منها دم وطهر صحيحان وأحدهما والمضلة وتسمى الضالة والمخيرة من نسبت عاداتها ثم قال في الفصل الرابع في الاستقرار اذا وقع في المبتدأة فحيضها من اول الاستقرار عشرة وطهرها عشرون ثم ذلك دأبها ونفاسها أربعون ثم عشرون طهرها اذ لا يتوالى نفاس وحيض ثم عشرة حيضها ثم ذلك دأبها وان وقع في المعتادة فطهرها وحيضها ما اعتادت في جميع الاحكام ان كان طهرها اقل من ستة اشهر والا فترد الى ستة اشهر الساعة وحيضها بمحاله وان رأيت مبتدأة دما وطهر صحيحين ثم استقر الدم تكون معتادة وعلمت حكمها مثاله مرافقة رأيت خمسة دما وأربعين طهر اثم استقر الدم خمسة من اول الاستقرار حيض لا تصل ولا تصوم ولا توطأ وكذا سائر احكام الحيض ثم الاربعون طهرها ففعل هذه الثلاثة وغيرها من احكام الطهارات ثم قال في فصل المخيرة ولا يقدر طهرها وحيضها الا في حق العدة في الطلاق فيقدر حيضها بعشرة وطهرها بستة اشهر الساعة تنقضي عدتها بتسعة عشر شهراً وعشرة أيام غير أربع ساعات ١٥ والحاصل أن المبتدأة اذا استقر دما فحيضها في كل شهر عشرة وطهرها عشرون كما في عامة الكتب بل تقل فوح افندي الاتفاق عليه خلافاً لما في الامداد من أن طهرها خمسة عشر والمعتادة ترد الى عاداتها في الطهر ما لم يكن ستة اشهر فانه تارداً الى ستة اشهر غير ساعة كالمخيرة في حق العدة فقط وهذا على قول الميда في الذي عليه الاكثر كما قد منه وأما على قول الحاكم الشهيد فترد الى شهرين كما ذكره الشارح وطهرها التقدير بالشهرين أو بالسنة اشهر الساعة خاص بالمخيرة والمعتادة التي طهرها ستة اشهر أما المبتدأة والمعتادة التي طهرها دون ذلك فليس كذلك وأن تقدير الطهر في المخيرة لاجل العدة فقط وأما غيرها فلم يقيد وطهرها بكونه للعدة بل المصريح به في المعتادة أن طهرها عام في جميع الاحكام كما مر وهذا خلاف ما يفيد كلام الشارح فافهم (تنبيه) لم أر ما لورأت المخيرة في العدد والمكان اقل الطهر ثم استقر بها الدم والظاهر أن حكمها في الاستقرار حكم المبتدأة (قوله اما بعدد) أي عدد أيامها في الحيض مع علمها بمكانها من الشهر اثم في اوله وآخره مثلاً قال في التاترخانية وان علمت انها تطهر في آخر الشهر ولم تدر عدد أيامها فوضأت لوقت كل صلاة الى العشرين لانها تيقن الطهر فيها ثم في سبعة بعد هاتوا كذلك للشك في الحيض والطهر وترك الصلاة في الثلاثة الاخيرة لتيقنها بالحيض فيها ثم تغسل في آخر الشهر لعلمها بالخروج من الحيض فيه وان علمت انها ترى الدم اذا اجاز العشرين ولم تدرك كانت أيامها تدع الصلاة ثلاثة بعد العشرين ثم تصل بالغسل الى آخر الشهر ١٥ ومثله في رسالة البركوي فافهم (قوله او يمكن) أي علمت عدد أيام حيضها ونسبت مكانها على التعيين والاصل انها اذا اضلت أيامها في ضعفها أو أكثر فلا يقن في يوم منها بحضها بخلاف

أو النفاس والحيض (خمس عشر يوماً) ولياليها أجمعاً (ولاحذ لا كثره) وإن استغرق العمر (الا عند الاحتياج الى نصب عادة لها اذا استقر بها الدم) فيعد لاجل العدة شهرين به يبقى وعم كلامه المبتدأة والمعتادة ومن نسبت عاداتها وتسمى المخيرة والمضلة واضلها اما بعدد أو يمكن

مبحث  
في مسائل المخيرة

ما اذا اخلت في اقل من الضعف مثلا اذا اخلت ثلاثة في خمسة يتيقن بالحيض في الثالث فانه اول الحيض واخره  
 فتقول ان علمت ان ايامها ثلاثة فاضلتها في العشرة الاخيرة من الشهر ولا تدري في أي موضع من العشرة ولا رأي  
 لها في ذلك تصلي ثلاثة ايام من اول العشرة بالوضوء لوقت كل صلاة للتردد بين الطهر والحيض ثم تصلي  
 بعدها الى آخر الشهر بالفصل لوقت كل صلاة للتردد بين الطهر والخروج من الحيض وان اربعة في عشرة تصلي  
 اربعة من اول العشرة بالوضوء ثم بالاعتسال الى آخر العشرة لما قلنا وقس عليه الخمسة وان ستة في عشرة يتيقن  
 بالحيض في الخامس والسادس فتترك فيهما الصلاة وتصل في الاربعة التي قبلهما بالوضوء وفي التي بعدهما  
 بالفصل وان سبعة في عشرة يتيقن بالحيض في اربعة بعد الثلاثة الاول وان ثمانية فيها يتيقن به في ستة بعد  
 الاولين وان تسعة فيها يتيقن به في ثمانية بعد الاول فتترك الصلاة في المتيقن وتصل بالوضوء فيما قبله وبالفصل  
 فيما بعده لما قلنا بركوى وتاريخانية (قوله اوبهما) أي العدد والمكان بأن لم تعلم عدداً ايامها ولا مكانها  
 من الشهر وحكمها ماذكره بعده (قوله وحاصله الخ) أي حاصل حكم المضلة بأنواعها فقد صرح البركوى بأنه  
 حكم الاضلال العام (قوله انها تتحرى) أي ان وقع تحريها على طهر تعطى حكم الطاهرات وان كان على حيض  
 تعطى حكمه اه ح أي لان غلبة الظن من الادلة الشرعية درر (قوله ومتى ترددت) أي ان لم يغب ظنهما  
 على شيء فعليها الاخذ بالاحوط في الاحكام بركوى (قوله بين حيض الخ) أي لم يترجح عندنا انها متبسة بالحيض  
 أو انها داخله فيه أو انها طاهرة بل تساوت الثلاثة في ظنها والظاهر أن قوله ودخول فيه لافائدة فيه ولذا لم يذكره  
 في البحر (قوله تتوضأ لكل صلاة) لانها لما احتمل انها طاهرة وانها حائض فقد استوى فعل الصلاة وتركها  
 في الحل والحرمه والباب باب العبادة فيحتاج فيها ونصلي لانها ان صلتها وليست عليها يكون خيراً من أن تتركها  
 وهي عليها تاريخانية ثم ان عبارة البحر والتاريخانية والبركوية تتوضأ لوقت كل صلاة تنبيه (قوله وان بينهما)  
 أي بين الحيض والطهر كما في البحر وقوله والدخول فيه أي في الطهر وعبر في البحر بالخروج عن الحيض وهو  
 بعينه ومثال هذه القاعدة والتي قبلها امرأة تذكر أن حيضها في كل شهر مرة وانقطاعه في النصف الاخير  
 ولا تذكر غير ذلك فانه في النصف الاول تردد بين الحيض والطهر وفي الثاني بينهما والدخول في الطهر وأما اذا لم  
 تذكر شيئاً اصلا فهي مرددة في كل زمان بين الطهر والحيض فحكمها حكم التردد بينهما والدخول في الطهر  
 (قوله تغتسل لكل صلاة) لجواز أنه وقت الخروج من الحيض والدخول في الطهر كما في البحر قال في التاريخانية  
 وعن الفقيه ابى سهل انها اذا اغتسلت في وقت صلاة وصلت ثم اغتسلت في وقت الاخرى اعادت الاولى قبل  
 الوقتية وهكذا تصنع في وقت كل صلاة احتياطاً اه لاحتمال حيضها في وقت الاولى وطهرها قبل خروجه  
 فيلزمها القضاء احتياطاً واختاره البركوى (تنبيه) تعبير الشارح بقوله لكل صلاة موافق لما في البحر والفتح وعبر  
 البركوى في رسالته بقوله لوقت كل صلاة وقال في حواشيه عليها هذا استحسان والقياس أن تغتسل في كل ساعة  
 لانه ما من ساعة الا ويحتمل انه وقت خروجها من الحيض وقال السرخسي في المحيط والنسفي الصحيح انها تغتسل  
 لكل صلاة وفيما قالاه حرج بين مع أن الاحتمال باق بما قالاه لجواز الانقطاع في أثناء الصلاة او بعد الفصل قبل  
 الشروع فيها فاخترنا الاستحسان وقد قال به البعض وقدمه برهان الدين في المحيط وتدارك ذلك الاحتمال  
 باختيار قول ابى سهل انها تعبد كل صلاة في وقت اخرى قبل الوقتية فتتيقن بالطهارة في احدها لو وقعت  
 في طهر اه أقول وهو تحقيق بالقبول حقيق (قوله وترك غير مؤكدة الخ) متعلق بقوله وان بينهما الخ  
 ذكره ح وط أقول وهو تخصيص بالخصوص اذا لفرق يظهر ويحتاج الى نقل فليراجع وانما لا تترك السنن  
 المؤكدة ومنهها الواجب بالاولى لكونها شرعت جبر النقصان تمكن في الفرائض فيكون حكمها حكم الفرائض  
 ثم اعلم انها تقرأ في كل ركعة الفاتحة وسورة قصيرة وتقرأ في الاخرتين من الفرض الفاتحة في الصحيح وتقرأ القنوت  
 وسائر الدعوات بركوية وغيرها (قوله ومسجداً وجاعاً) أي تركهما بأن لا تدخل المسجد أي الاطواف  
 كما يعلم مما بعده ولا تمكن زوجها من جاعها وكذا لا تمس المصنف ولا تصوم تطوعاً وان سمعت سجدة فسجدت  
 للحال سقطت لانها لو طاهرة صبح اذاؤها والا لم تلزمها وان أخرتها اعادتها بعد عشرة ايام للتيقن بالاداء  
 في الطهر في احدي المتزين وان كانت عليها صلاة فائنة ففقدتها فعليها اعادتها بعد عشرة ايام قبل أن تزيد على خمسة  
 عشر والا احتمل هود حيضها تاريخانية وبركوية وبحر (قوله ثم تقضي عشرين يوماً) أي لاحتمال أن الحيض

اوبهما كما بسط في البحر والحاوي  
 وحاصله انها تتحرى ومتى ترددت  
 بين حيض ودخول فيه وطهر  
 تتوضأ لكل صلاة وان بينهما  
 والدخول فيه تغتسل لكل صلاة  
 وترك غير مؤكدة ومسجداً وجاعاً  
 وتصوم رمضان ثم تقضي عشرين  
 يوماً





حيض ان كانت عادت بها والاردت الى ايام عاداتها الثانية أن الشرط احاطة الدم لطرفي مدة الحيض فلا يجوز  
 بداية الحيض بالطهر ولا ختمه به فلورأت مبتدأة يومادما وثمانية طهرا ويومادما فالعشرة حيض ولورأت معتادة  
 قبل عادت بها يومادما ونسمة طهرا ويومادما لا يكون شيء منه حيضا وكذا النفاس على هذا الاعتبار الثالثة  
 قول محمد ان الشرط أن يكون الطهر مثل الدمين او اقل في مدة الحيض فلو كان أكثر فصل لكن يتظر ان كان  
 في كل من الجانبين ما يمكن أن يجعل حيضا فالسابق حيض ولو في احدهما فهو الحيض والاخر استحاضة  
 والا فالكل استحاضة ولا يجوز بدء الحيض بالطهر ولا ختمه به فلورأت مبتدأة يومادما ويومين طهرا ويوما  
 دما فالاربعة حيض لان الطهر المتخلل دون ثلاث وهو لا يفصل اتفاقا كما مر ولورأت يوما دما وثلاثة  
 طهرا ويومين دما فالسبعة حيض للاستواء ولورأت ثلاثة دما وخسة طهرا ويومادما فالثلاثة حيض لغلبة  
 الطهر فصار فاصلا والمتقدم يمكن جعله حيضا هذا خلاصة ما في شروح الهداية وغيرها وقد صحح قول محمد في  
 المبسوط والمحيط وعليه الفتوى وفي الهداية الاخذ بقول ابي يوسف ايسر اه وكثير من المتأخرين أقنوا به لانه  
 اسهل على المفتي والمستفتي سراج وهو الاولى فتح وهو قول ابي حنيفة الاخر نهاية وأما الرواية الثانية  
 ففي الجرح قد اختارها اصحاب المتون لكن لم تصح في الشروح (تممة) الطهر المتخلل بين الاربعين في النفاس  
 لا يفصل عند أبي حنيفة سواء كان خمسة عشر أو أقل أو أكثر ويجعل احاطة الدمين بطرفيه كالدما المتوالى  
 وعليه الفتوى وعندهما الخمسة عشر تفصل فلورأت بعد الولادة يومادما وثمانية وثلاثين طهرا ويومادما فعنده  
 الاربعون نفاس وعندهما الدم الاول ولورأت من باقت بالحبل بعد الولادة خمسة دما ثم خمسة عشر طهرا  
 ثم خمسة دما ثم خمسة عشر طهرا ثم استقر الدم فعنده نفاسا خمسة وعشرون وعندهما نفاسا خمسة الاولى  
 وحيضها خمسة الثانية وتماه في التارخانية (قوله فيها) أي في مدة الحيض (قوله حيض) خبر المبتدأ  
 وهو قوله وماتراه (قوله وعليه المتون) أي على أن الشرط في جعل الطهر المتخلل بين الدمين حيضا كون  
 الدمين المحيطين به في مدة الحيض لا في مدة الطهر (قوله فليحفظ) أشار الى أن اختبار اصحاب المتون له ترجيح  
 أقول لكنه تصحيح التزاعى وقد صرح العلامة قاسم بأن التصحيح الصحيح مقدم على الاتراعى (قوله ثم ذكر  
 أحكامه) أي بعضها والافقد أصلها في الجرح الى اثنين وعشرين منها انه يمنع صحة الطهارة الا التي يقصد بها  
 التنظيف كغسل الحنج ولا يحترمه القهر لهم يستحب لها أن تتوضأ لوقت كل صلاة وتقعده على مصلاها تسج  
 وتهمل وتكبر بقدر أدائها كى لا تنسى عاداتها وفي رواية يكتب لها ثواب احسن صلاة كانت تصلى وانه يمنع  
 الاعتكاف ويمنع صمته ويفسده اذا طرأ عليه ويمنع وجوب طواف الصدر ويحترم الطلاق وتبلغ به الصبية  
 ويتعلق به انقضاء العدة والاستبراء ويوجب الفسل بشرط الانقطاع ولا يقطع للتتابع في صوم كفارة القتل  
 والقطر بخلاف كفارة اليمين ونحوها وكل أحكامه تتعلق بالنفاس الا خمسة او سبعة على ما سيأتى  
 (قوله يمنع) أي الحيض وكذا النفاس خرائن (قوله صلاة) أي يمنع صمته ويحترمه وهل يمنع وجوبها  
 لعدم فائده وهي الاداء والقضاء ام لا وتسقط للحرج خلاف وعاصمهم على الاول وبسطنا الكلام على ذلك فيما  
 علقناه على الجرح (قوله مطلقا) أي كلاً أو بعضاً لان منع الشيء منع لابعاضه نهر (قوله ولو سجد شكر)  
 أي او تلاوة فيمنع صمتهما ويحترمهما بحر (قوله وصوما) أي يحترمه ويمنع صمته لا وجوبه فلذا تنقضيه  
 (قوله وجماعا) أي يحترمه وكذا ما في حكمه كما يأتي (قوله وتنقضيه) أي الصوم على التراخي في الاصح  
 خرائن وعزاه في هامشها الى ملامسكين وغيره (قوله للحرج) علة لقوله دونها أي لان في قضاء الصلاة حرجا  
 بتكررها في كل يوم وتكثر الحيض في كل شهر بخلاف الصوم فانه يجب في السنة شهرا واحدا وعليه انعقد  
 الاجماع لحديث عائشة في الكتب الستة وتماه في الجرح وفيه وهل يكره لها قضاء الصلاة لم أره صريحا وبني  
 أن يكون خلاف الاولى قال في الترويدل عليه قولهم لو غسل رأسه بدل المسح كره اه تأمل وهل يكره لها  
 التشبه بالصوم ام لا مال بعض المحققين الى الاول لان الصوم لها حرام فالتشبه به مثله واعترض بأنه يستحب  
 لها الوضوء والتعود في مصلاها وهو تشبه بالصلاة اه تأمل (قوله ولو شرعت تطوعا فيهما) أي في الصلاة  
 والصوم أما القرض في الصوم تنقضه دون الصلاة وان مضى من الوقت ما يمكنه اداؤها فيه لان العبرة عندنا  
 لا آخر الوقت كما في المنبع (قوله فخاضت) أي في اثباتهما (قوله قضتهما) للزومهما بالشروع (قوله

(فيها حيض) لان العبرة لا قوله  
 وآخره وعليه المتون فليحفظ  
 ثم ذكر أحكامه بقوله (يمنع صلاة)  
 مطلقا ولو سجد شكر (وصوما)  
 وجماعا (وتنقضيه) لزوما (دونها)  
 للحرج ولو شرعت تطوعا فيهما  
 فخاضت قضتهما

خلافا لما رآه صدر الشريعة) أي من أنه يجب قضاء نفل الصلاة لانتفل الصوم ط (قوله بحر) ذكره في البحر  
قبيل قول المتن والطهر التخليل بين الدمين في المدة حيض ونفاس ونفل التسوية بينهما عن الفتح والتهاية  
والاستيعاب ثم قال قتيبن أن ما في شرح الوقاية من الفرق بينهما غير صحيح اه ح (قوله وبعبكس) أي  
عكس التصوير المذكور بأن نامت حائضا وقامت طاهرة أي وضعت الكرسي ونامت فلما أصبحت رأت عليه  
الطهر لا عكس الحكم لانه بينه بقوله مذنامت أي حكم ببعضها من حين نامت فافهم (قوله احتياطاً) أي  
في صورتين فتقضي العشاء فيهما إن لم تكن صلتهما كما في البحر حتى لو نامت قبل انقضاء الوقت ثم انتهت بعد  
خروجه حائضا يجب عليها قضاء تلك الصلاة لانا جعلنا طاهرة في آخر الوقت حيث لم تحكم ببعضها الا بعد  
خروجه ولو نامت حائضا وانتهت طاهرة بعد الوقت يجب عليها قضاء تلك الصلاة التي نامت عنها لانا جعلنا طاهرة  
طاهرة من حين نامت وحيث ~~حكما~~ منا بطهارتهما في آخر الوقت وجب القضاء ولأن الدم حادث والاصل فيه  
أن يضاف الى أقرب أوقاته فقبل حائضا لم يمتدح في الانقطاع وعدم وهو الاصل فلا يحكم بخلافه الا بدليل  
ولم يعلم دور الدم في نومها فجعلت طاهرة مذنامت فقد ظهر أن الاحتياط في الوجهين لا في العكس فقط رحتى  
فافهم نعم في قول الشارح وبعبكس مذنامت ايها المرامد أنه يحكم بأنها كانت حائضا حين نومها وطهرت قبل  
خروج الوقت ولو قال حكم بطهرها مذنامت وكذا في عكسه لكان اوضح (قوله ويمنع حل) قد رلفظة حل  
هنا وفيما بعده لان ما قبله المنع فيه من الحل والصحة فلذا اطلق المنع فيه (قوله دخول مسجد) أي ولو مسجد  
مدرسة او دار لا يمنع أهلها الناس من الصلاة فيه وكانوا أغلقا يكون له جماعة منهم والا فلا تثبت له أحكام المسجد  
كما قد مناه في بحث الغسل عن الخبائث والقنية وخرج مصلى العيد والجنائز وان كان لهما حكم المسجد في صحة  
الاقداء مع عدم اتصال الصفوف وأفاد منع الدخول ولولم يروى وقدم في الغسل تقييده بعدم الضرورة بأن  
كان يابى الى المسجد ولا يمكنه تحويله ولا السكنى في غيره وذكرنا خاتمة أن الظاهر حينئذ أنه يجب التيمم للمرور  
أخذاً عما في العناية عن المبسوط مسافراً بمسجد فيه عين ماء وهو جنب ولا يجزئ غيره فانه يتيمم لدخول المسجد  
عندنا اه وكذا لو مكث في المسجد خوفاً من الخروج بخلاف ما لو احتمل فيه وأمكنه الخروج مسرعاً فانه يندب  
له التيمم لظهور الفرق بين الدخول والخروج (قوله وحل الطواف) لان الطهارة له واجبة فيكره تحريراً  
وان صح كما في البحر وغيره (قوله ولو بعد دخولها المسجد) أي ولو عرض الحيض بعد دخولها المسجد فعدم  
الحل ذاتي له لانه لدخول المسجد ط حتى لو لم يكن في المسجد لا يحل نهر (قوله وقربان ماتحت ازار) من  
من اضافة المصدر الى مفعوله والتقدير ويمنع الحيض قربان زوجها ماتحت ازارها كما في البحر (قوله يعني ما بين  
سرة وركبة) فيجوز الاستمتاع بالسرة وما فوقها والركبة وما تحتها ولو بلا حائل وكذا ما بينهما بما تلى بغير الوطء  
ولو تطلع دماً ولا يكره طبعها ولا استعمال ما مسسته من عجين او ماء او نحوهما الا اذا توضأت بقصد القربة  
كما هو المستحب فانه يصير مسه عملاً في الوالوجية ولا ينبغي أن يعزل عن فراشها لان ذلك يشبه فعل اليهود  
بحر وفي السراج يكره أن يعزلها في موضع لا يجالطها فيه هذا واعلم أن المصريح به عندنا في كتاب الحظر والاباحة  
أن الركبة من العورة ومقتضاها كما أفاده الرحي حرمة الاستمتاع بالركبة لاستدلالهم هنا بقوله عليه الصلاة  
والسلام مادون الازار ومحل العورة التي يدخل فيها الركبة تأمل (قوله مطلقاً) أي بشهوة ولا (قوله  
وهل يحمل النظر) أي بشهوة وهذا كالأستثناء من عموم حل ماعد القربان وأصل التردد لصاحب البحر  
حيث ذكر أن بعضهم عبر بالاستمتاع فيحمل النظر وبعضهم بالمباشرة فلا يشمله وما الى الثاني وما الى أخوه في النهر  
الى الاول واتصر العلامة ح للاول وأقول فيه نظرفان من عبر بالمباشرة أي التقاء البشرة ساكت عن النظر  
ومن عبر بالاستمتاع مانع للنظر فيؤخذ به لتقدمه على المفهوم على أنه نقل في الحقائق في باب الاستحسان عن  
التحفة والخاتمة يجتنب الرجل من الحائض ماتحت الازار عند الامام وقال محمد يجتنب شعار الدم يعني الجماع  
فقط ثم اختلفوا في تفسير قول الامام قبل لا يباح الاستمتاع من النظر ونحوه بما دون السرة الى الركبة ويباح  
ما وراعه وقيل يباح مع الازار اه ولا ينبغي أن الاول صريح في عدم حل النظر الى ماتحت الازار والثاني  
قريب منه وليس بعد النقل الا المرجوع اليه فافهم (قوله ومباشرتها) سبب ترده في المباشرة تردد البحر فيها  
حيث قال ولم أر لهم حكم مباشرتها ولقاتل أن يمنعها بأنه لما حرم تمكينها من استمتاعها بها حرم فعلها به بالاولى

خلافا لما رآه صدر الشريعة بحر  
وفي الفحص لو نامت طاهرة وقامت  
حائضا حكم ببعضها مذنامت  
وبعبكس مذنامت احتياطاً  
(و) يمنع حل (دخول مسجد  
(و) حل (الطواف) ولو بعد دخولها  
المسجد وشروعها فيه (وقربان  
ماتحت ازار) يعني ما بين سرة  
وركة ولو بلا شهوة وحل ماعداه  
مطلقاً وهل يحمل النظر ومباشرتها  
له فيه تردد

قوله الا اذا توضأت الخ اي اقصد  
القربة المستحبة من الجلوس قدر  
اداء فرض الصلاة الخ خرائن  
وقد مناه قبل نحو ورقة اه منه

وقيل أن يجوز به أن حرمة عليه لكونها حائضا وهو مفتقد في حقه فحل لها الاستمتاع به ولأن غاية مسها لذكره  
أنه استمتاع بكفها وهو جائز قطعا اه واستظهر في التمر الثاني لكن فيما إذا كانت مباشرتها بما بين  
سرتها وربكتها كما إذا وضعت يدها على فرجه كما اقتضاه كلام البحر إذا كانت بما بين سرتها وربكتها كما إذا وضعت  
فرجها على يده فهذا كما ترى تحقيق الكلام البحر لا اعتراض عليه فافهم وهو تحقيق وجبه لانه يجوز له أن يمس  
بجميع بدنه حتى يذكره جميع بدنها لا ما تحت الأزار فكذا هي لها أن تلمس بجميع بدنها لا ما تحت الأزار جميع  
بدنه حتى ذكره والافلو كان لمسها لذكره حراما لحرم عليها تمكينه من لمسها بذكره لما عدا ما تحت الأزار منها  
وإذا حرم عليه مباشرة ما تحت أزارها حرم عليها تمكينه منها فيحرم عليها مباشرتها بما تحت أزارها بالاولى  
(قوله وقراءة قرآن) أي ولودون آية من المركبات لا المفردات لانه يجوز للعائض المعلقة تعليمه كلمة كلمة كما قدمناه  
وكالقرآن التوراة والإنجيل والزبور كما قدمه المصنف (قوله بقصده) فلو قرأت الفاتحة على وجه الدعاء أو شيئا  
من الآيات التي فيها معنى الدعاء ولم ترد القراءة لأبأس به كما قدمناه عن العيون لابي الليث وان مفهومه أن ما  
ليس فيه معنى الدعاء كسورة أبي لهب لا يؤثر فيه قصد غير القرآنية (قوله ومسه) أي القرآن ولو في لوح أو درهم  
أو حائط لكن لا يمنع الامن من المكتوب بخلاف المصحف فلا يجوز لمس الجلد وموضع البياض منه وقال بعضهم  
يجوز وهذا أقرب إلى القياس والمنع أقرب إلى التعظيم كما في البحر أي والمصحف المنع كما ذكره ومثل القرآن سائر  
الكتب السماوية كما قدمناه عن القهستاني وغيره وفي التفسير والكتب الشرعية خلاف متر (قوله لا بغلافه  
المنفصل) أي كالجراب والخريطة دون المتصل كالجلد المشروى وهو الصحيح وعليه الفتوى لأن الجلد ينبع له سراج  
وقد مناه أن الخريطة الكيس أقول ومثلها صندوق الرقعة وهل مثلها كرسى المصحف إذا امره به راجع (قوله  
وكذا يمنع حله) تبع فيه صاحب البحر حيث ذكره عند تعدد أحكام الخيض وفيه أنه إن أراد به حله استقلاله  
اغنى عنه ذكر المس أو تبع فلا يمنع منه في الخلية عن المحيط لو كان المصحف في صندوق فلا بأس للجنب أن يحمله  
وفيها قالوا لأبأس بأن يحمل خرجه مصحف وقال بعضهم يكره وقال آخريكره أخذ زمام الأبل التي عليها  
المصحف قال المحبوبي ولكنه بعد وهو كما قال اه أقول وقد يقال يمكن تصوير الجمل بدون مس وتعبية حكمه  
مربوطا بمحيط مثلا لكن الظاهر جواز تأمل (قوله فيه آية) قيد بالآية لانه لو كتب مادون الآية لم يكره مسه  
كما في القهستاني ح (قوله ولا بأس) يشير إلى أن وضوء الجنب لهذه الأشياء مستحب كوضوء المحدث  
وقد تقدم ح أي لأن ما لا بأس فيه يستحب خلافه لكن استثنى من ذلك ط الأكل والشرب بعد المضمضة  
والغسل بدليل قول الشارح وأما قبلهما فيكره (قوله بقراءة أدعية الخ) شمل دعاء القنوت وهو ظاهر المذهب  
كما قدمناه (قوله فيكره جنب) لانه يصير شاربا للماء المستعمل أي وهو مكروه قريبا وبه لا تخلو عن النجاسة  
فينبغي غسلها ثم يأكل بدائع وظاهر التعليل أن استحباب المضمضة لاجل الشرب وغسل اليد لاجل الأكل  
فلا يكره الشرب بلا غسل يد ولا الأكل بلا مضمضة وعليه في كلام المتن لف ونشر موش لكن قال في الخلاصة  
إذا أراد الجنب أن يأكل فالمستحب له أن يغسل يديه ويضمض اه تأمل وذكر في الخلية عن أبي داود وغيره  
أنه عليه الصلاة والسلام إذا أراد أن يأكل وهو جنب غسل كفيه وفي رواية مسلم يتوضأ وضوءه للصلاة (قوله  
لا حائض) في الخاتمة قيل إنما كالجنب وقيل لا يستحب لأن الغسل لا يزيل نجاسة الخيض عن القم والبدن  
بخلاف الجنابة اه أقول ينبغي أن يستحب لها غسل البدن لا الأكل بخلاف لانه يستحب للطاهر فهي أولى  
ولذا قال في الخلاصة إذا أردت أن تأكل تغسل يديها وفي المضمضة خلاف (قوله مالم تطالب بغسل) أي  
لا يكره لها ممة عدم خطابها التكني بالفصل وذات النمايصكون بعد الطهارة من الخيض (قوله الكراهة)  
أي التصرية ط (قوله وهو أحوط) وقد مناه عن الخاتمة أنه ظاهر الرواية وعزاد في الخلاصة إلى عامة  
المشايخ قال في البحر فكان أولى وقد مناه عن التمسك بالتمسك اتفاقه لانه يجوز مسه بغير الكتم أيضا  
من بعض ثياب البدن (قوله إذا انقطع حبضها لا كره) مثله النفاس وحل الوطء بعد الاكثر ليس بموقوف  
على انقطاع الدم صرح به في العناية والنهاية وغيرهما وانما ذكره ليبين عليه ما بعده قال ط ويؤخذ منه جواز  
الوطء حال نزول دم الاستحاضة اه وقد مناه عن البحر أنه يجوز الاستمتاع بما بين السرة والركبة بمحائل بغير  
الوطء ولو تلطخ دما اه وهذا في الحائض فيدل على جواز وطء المستحاضة وان تلطخ دما وسيأتي ما يؤيده فافهم

(وقراءة قرآن) بقصده (ومسه)  
ولو مكتوبا بالفارسية في الأصح  
(الابغلافه) المنفصل كما مر  
(وكذا) يمنع حله (كلوح وورق)  
فيه آية (ولا بأس) لحائض  
وجنب (بقراءة أدعية ومساها)  
وحلها وذكر الله تعالى ونسبح  
وزيارة قبور ودخوله صلى عي  
(وأكل وشرب بعد مضمضة  
وغسل يد) وأما قبلهما فيكره  
لجنب لا حائض مالم تطالب  
بغسل ذكره الخلق (ولا يكره  
تحريرا (مس قرآن بكم) عند  
الجهور تيسيرا وصح في الهداية  
الكرهة وهو الأحوط (وبحمل)  
وطؤها إذا انقطع حبضها لا كره



(قوله وجوبا) منصوب بعامل محذوف أي بلا غسل يجب وجوبا ومثله قوله بل ندبا (قوله بل ندبا) لأن قراءة حتى يطهرن بالتشديد تقتضي حرمة الوطء إلى غاية الاغتسال فحملناها على ما إذا كان إياها أقبل من عشرة دفعا للتعارض بين القراءتين فظاهره يورث شبهة فلهذا لا يستحب نوح عن الكافي (قوله لدون اقله) أي أقل الحيض وهو ثلاثة أيام (قوله في آخر الوقت) أي وجوبا بركوى والمراد آخر الوقت المستحب دون المكروه كما هو ظاهر سياق كلام الدرر وصدر الشريعة قال ط وأهمل الشارح حكم الجماع ويظهر عدم حله بدليل مسألة الانقطاع على الأقل وهو دون العادة قلت قد يفرق بين تحقق الحيض وعدمه وانظر ما ذكره نبيل قوله والنفاس لأم التوأمين (قوله وإن لاقله) اللام بمعنى بعد ط (قوله لم يحل) أي الوطء وإن اغتسلت لأن العود في العادة غالب بحر (قوله وتغتسل وتصلي) أي في آخر الوقت المستحب وتأخيره إليه واجب هنا أما في صورة الانقطاع لتتمام العادة فإنه مستحب كما في النهاية والفتح وغيرهما (قوله احتياطاً) أنه لا لأفعال الثلاثة (قوله وإن لعادتها) وكذا لو كانت مبتدأة درر (قوله حل في الحال) لأنه لا اغتسال عليها لعدم الخطاب فإن أسأت بعد الانقطاع لا تغبر الأحكام وعامه في البحر (قوله حتى تغتسل) قد علمت أنه يستحب لها تأخيرها إلى آخر الوقت المستحب دون المكروه قال في المبسوط نص عليه محمد في الأصل قال إذا انقطع في وقت العشاء فوخر إلى وقت يمكنها أن تغتسل فيه وتصلي قبل انتصاف الليل وما بعد نصف الليل مكروه بحر (قوله بشرطه) هو فقد الماء والصلاة به على الصحيح كما يعلم من النهرو وغيره وبهذا ظهر أن المراد التيمم الكامل المبيح للصلاة مع الصلاة به أيضاً وأما وجه شرطهم الصلاة به هو أن من شروط التيمم عدم الحيض فإذا أصابته وحكم الشرع بصحة صلاتها يكون حكماً بصحة تيممها وبأنها تخرج به من الحيض كما يحكم بحر وجوبها من الحيض وبقاتها بمنزلة الجنب فيما إذا انقطع لتتمام العشرة أو صارت الصلاة ديناً في ذمتها لحكم الشرع عليها بحكم من أحكام الطهارات ولهذا يحل لزوجهما أن يغتسل كما يأتي تقريره وقد ظهر بما قرره صحة ما ذكره في الظهريته من أنه يجوز للمرأة التيمم للصلاة الجنابة والعبد إذا طهرت من الحيض إذا كان أيام حيضها عشرة وإن كان أقل فلا اه فشرط لجواز تيمم الصلاة الجنابة أو العبد انقطاع الحيض لتتمام العشرة لأن المراد بهذا التيمم هو التيمم الناقص الذي يكون عند وجود الماء لطوف فوت صلاة تفوت لا إلى بدل وإنما كان ناقصاً لأنه لا يصلح به الفرض بل يبطل بعد الفراغ من تلك الصلاة حتى لو حضرت جنازة أخرى لا يصح الصلاة عليها بهذا التيمم على ما تقرر في محله وإذا كان هذا التيمم ناقصاً فلا تخرج به الحائض من الحيض لما علمت من اعتبار التيمم بشرطه مع الصلاة معه وأما إذا انقطع حيضها لتتمام العشرة فيجوز تيممها للصلاة الجنابة أو العبد لأنها خرجت من الحيض بالانقطاع المذكور فلو انقطع لأقل من العشرة لا يجوز لها أن تتيمم للجنازة أو العبد مع وجود الماء ولا تصح الصلاة به لأنه ناقص لا تخرج به من الحيض ومن شروط صحة التيمم عدم المناسق والحيض مناسق لهصته أما إذا انقطع لتتمام العشرة فقد خرجت من الحيض وصارت كالجنب فيصح تيممها المذكور كما يصح من جنب فكلام الظهريته صحيح لا غبار عليه كما أوضحناه هنا وفي باب التيمم لكن ينبغي تقييد قوله والأفلاجا إذا انقطع لدون العشرة ولم تصر الصلاة ديناً في ذمتها إذا انقطع لدون العشرة ولتمام عاداتها ومضى عليها وقت صلاة خرجت من الحيض وجاز لزوجهما أن يغتسل كما ينبغي صحة تيممها للجنازة تأمل (قوله يسع الفصل) أي مع مقتضاته كالاستقاء وخلع الثوب والتستر عن الاعين وفي شرح البرزوي ولم يذكروا أن المراد به الفصل المسنون أو الفرض والظاهر الفرض لأنه ثبت به رجحان جانب الطهارة اه كذا في شرح التحرير لابن أمير حاج (قوله والتحرمة) وهي الله عند أبي حنيفة والله أكبر عند أبي يوسف والفتوى على الأقل كما في المضمرات قهسستاني (قوله يعني من آخر وقت الصلاة الخ) أعلم أنه إذا انقطع دم الحائض لأقل من عشرة وكان لتتمام عاداتها فإنه لا يحل وطؤها إلا بعد الاغتسال أو التيمم بشرطه كما مر لأنها صارت طاهرة حقيقة أو بعد أن تصير الصلاة ديناً في ذمتها وذلك بأن ينقطع ويمضي عليها في وقت صلاة من آخره وهو قد وما يسع الفصل واللبس والتحرمة سواء كان الانقطاع قبل الوقت أو في أوله أو قبيل آخره بهذا القدر فإذا انقطع قبل الظهر مثلاً أو في أول وقته لا يحل وطؤها حتى يدخل وقت العصر لأنها لما مضى عليها من آخر الوقت ذلك القدر صارت الصلاة ديناً في ذمتها لأن المعبر في الوجوب آخر الوقت وإذا صارت الصلاة ديناً في ذمتها صارت طاهرة

بلا غسل وجوبا بل ندبا (وإن) انقطع لدون أقله تتوضأ وتصلي في آخر الوقت وإن (لاقله) فإن لدون عاداتها لم يحل وتغتسل وتصلي وتصوم احتياطاً وإن لعاداتها فإن كفاية حل في الحال والأفلا (لا) يحل (حتى تغتسل) أو تيمم بشرطه (أو يمضي عليها من يسع الفصل) ولبس الثياب (والتحرمة) يعني من آخر وقت الصلاة لتتم عليهم بوجوبها في ذمتها حتى لو طهرت في وقت العبد لا بد أن يمضي وقت الظهور كما في السراج

حكما لانها لا تجب في الذمة الا بعد الحكم عليها بالطهارة وكذا لو انقطع في آخره وكان بين الانقطاع وبين وقت العصر ذلك القدر فله وطؤها بعد دخول وقت العصر لما قلنا أما اذا كان بينهما دون ذلك فلا يحل الا بعد القروب لصيرورة صلاة العصر دينيا في ذمتها دون صلاة الظهر لانها لم تدر له من وقتها ما يمكنها الشروع فيه فاذا علمت ذلك ظهر لك أن عبارة المصنف موهمة وليست على إطلاقها لانها فوهم انه يحل "بعض" ذلك القدر سواء كان في وقت صلاة أو في وقت مهمل وهو ما بعد الطلوع الى الزوال وسواء كان في أول الوقت أو في آخره مع انه لا عبرة للوقت المهمل ولا لأول وقت الصلاة كما صرح به ابن الكمال ودل عليه التحليل بوجوبها دينيا في ذمتها فانها لا تجب كذلك الا بخروج وقتها خلافا لما غلط فيه بعضهم كآب عليه في الفتح والبحر فلذا قال الشارح يعني من آخر وقت الصلاة للاحتراز عنهما وأتى بالعناية التي يؤولى بها في موضع الخفاء لما ذكرنا من الايام ولوعبر المصنف كما عبر البركوي بقوله أو تصير صلاة دينيا في ذمتها لكان اخصر وأظهر ولكنه قصد التنبيه على ما به تصير الصلاة دينيا في ذمتها وهو مضى "هذا الزمان من آخر الوقت ثم هذا كله اذا لم يتم" اكثر المدة قبل الغسل كما في البركوية فلو تم لها عشرة ايام قبل خروج الوقت والغسل لا يحتاج الى مضى "هذا الزمن" (تبيه) انما حل "وطؤها بعد الحكم عليها بالطهارة بصيرورة الصلاة دينيا في ذمتها لانها صارت كالجنب وخرجت من الحيض حكما وبه يعلم انه لا يجوز لها قراءة القرآن كما نقله ط عن البرجندي بخلاف ما اذا اغتسلت وحيث صارت كالجنب فينبغي أن يجوز لها التيمم لصلاة جنازة أو عياد خافت فوثها كما يجوز ذلك للجنب كما قررناه آنفا (قوله الاصح لا) أي فلو انقطع قبل الصبح في رمضان بقدر ما يسع الغسل فقط لزمها صوم ذلك اليوم ولا يلزمها قضاء العشاء ما لم تدر له قدر تحريم الصلاة أيضا وهذا ما صححه في المجتبى ونقل بعده في البحر عن التوشيح والسرائح انه لا يجوزها صوم ذلك اليوم اذا لم يبق من الوقت قدر الاغتسال والتحرمة لانه لا يحكم بطهارتها الا بهذا وان بقي قدرهما يجوزها لان العشاء صارت دينيا عليها وأنه من حكم الطاهرات فكذلك بطهارتها ضرورة اه  
ونحوه في الزيلعي وقال في البحر وهذا هو الحق فيما يظهر اه قال في التهر وفيه نظرو لم يبين وجهه اقول ولعله أن الصوم يمكن انشاؤه في النهار فلا يتوقف وجوبه على ادراكها اكثر مما يزيد على قدر الغسل بخلاف الصلاة لكن فيه انه لو اجزأها الصوم بمجرد ادراك قدر الغسل لزم أن يحكم بطهارتها من الحيض لان الصوم لا يجزئ من الحائض ولزم أن يحل "وطؤها" لو كانا مسافرين في رمضان مع انه خلاف ما طبقوا عليه من انه لا يحل "ما لم تجب الصلاة دينيا في ذمتها ولا تجب الا بادر الغسل والتحرمة فالذي يظهر ما قال في البحر انه الحق ثم لا ينبغي أن لبس الثياب مثل التحريم اذا لا تجب الصلاة بدونه كما مر لكن هذا على القول باشتراط التحريم لا على ما صححه الشارح تبع المجتبى فافهم (قوله وهي) أي التحريم أي زمانها من الطهر أي من زمنه (قوله مطلقا) أي سواء كان الانقطاع لاكثر الحيض أو لا دون ذلك ح (قوله وكذا الغسل) أي الغسل مثل التحريم في انه من الطهر ولو الانقطاع لا كثره ولو لا قلة فلا بل هو من الحيض لكن هذا في حق القربان وانقطاع الرجعة وجواز التزوج بائنا في حق جميع الاحكام الا ترى انها اذا طهرت عقب غيبوبة الشفق ثم اغتسلت عند الفجر الكاذب ثم رأت الدم في الليلة السادسة عشر بعد زوال الشفق فهو طهر تام وان لم يتم خمسة عشر من وقت الاغتسال اه مجرد عن المجتبى أي لو انقطع دمها تمام العشرة حل لزوجه ما قربا منها قبل الغسل لان زمن الغسل حينئذ من الطهر فصاروا طاهرا في الطهر وكذا انقطع الرجعة بمجرد طهرها تمام العشرة في الحيضة الثالثة لو كانت مطلقة طلاقا رجعيا ويجوزها التزوج بائنا لانها بانفت من الاول بانقضه العدة وأما لو كان الانقطاع دون العشرة ولتمام عاداتها فلا ثبت هذه الاحكام ما لم تغتسل لان زمن الغسل حينئذ من الحيض فلو وطأها زوجها قبل الغسل كان وطأها في زمن الحيض وكذا لا تنقض عتقها ما لم تغتسل وأما في حق بقية الاحكام فلا يشترط الغسل في مثل الصلاة أو الصوم يجب عليها وان لم تغتسل لكن بشرط ادراك زمن التحريم (قوله فتقضى الخ) أي اذا علمت أن زمن التحريم من الطهر مطلقا وأن زمن الغسل من الحيض في الانقطاع لا قلة فتقضى الصلاة بان بقي قدر الغسل والتحريم فلا يكفي ادراك قدر الغسل فقط بل لا بد من ادراك قدر التحريم أيضا أي ولبس الثياب كما مر (قوله ولو لعشرة الخ) أي ولو انقطع لعشرة فتقضى الصلاة ان بقي قدر التحريم فقط والحاصل أن زمن الغسل من الحيض لو انقطع لا قلة لانها انما طهر بعد الغسل فاذا ادركت من آخر الوقت قدر ما يسع

وهل تعتبر التحريم في الصوم  
الاصح لا وهي من الطهر مطلقا  
وكذا الغسل لولا كثره والافق  
الحيض فتقضى ان بقي قدر الغسل  
والتحريم ولو لعشرة فقد التحريم  
فقط لثلاث ايامه على عشرة  
فليحفظ

(و) وطؤها (يكفر مستحله) كما جزم به غير واحد وكذا مستحل وطء المدبر عند الجمهور مجتبي (وقيل لا) يكفر في المدأتين وهو الصحيح خلاصة (وعليه القول) لأنه حرام لغیره ولما يجي في المرتبة أنه لا يفتي بتكفير مسلم كان في كفوه خلاف ولوروايه ضعيفة ثم هو كبيرة لو عايد مختاراً عالماً بالحرمه لا جاهلاً أو مكرهاً وناسياً فتزنيه التوبة ويندب تصدقه بدينار أو نصفه ومصرفه كزكاة وهل على المرأة تصدق قال في الضياء الظاهر لا (ودم استحضاضه) حكمه (كرعاف دائم) وقتاً كاملاً (لا ينع صوماً وصلاة) ولو نفلاً (وجماعاً)

قوله فله عليه فيد التوفيق هكذا يحظه ولا وجود لذلك في نسخ الشارح التي يدي فليحترز

مطلب  
في حكم وطء المستحاضة ومن يذره نجاسة

الفعل فقط لم يجب عليها قضاء تلك الصلاة لانها لم تخرج من الحيض في الوقت بخلاف ما اذا كان يسع التحريمه أيضا لان التحريمه من الطهر فيجب القضاء وما اذا انقطع لا كثره فانها تخرج من الحيض بمجرد ذلك فيكون زمن الفعل من الطهر والالزم أن تزيد مدة الحيض على العشرة فاذا ادركت من آخر الوقت قدر التحريمه وجب اقضا وان لم تتمكن من الفعل لانها ادركت بعد الخروج من الحيض جزاً من الوقت وانما حصل الوطء في الانقطاع لا كثره مطلقاً لتوقفه على الخروج من الحيض وقد وجد بخلاف وجوب الصلاة لتوقفه على ادراكه جزء آخر بعده (قوله ووطؤها) أي الحائض قال في الشرنبلالية ولم أر حكم وطء النفساء من حيث التكفير أما الحرمة فصريحها ١٥ واعترضه الشارح في هلمس الخرائق بقوله وأقول قد قدم قبل ذلك أن النفساء كالحائض في الاحكام وقال في الجوهرية والسراج الوهاج والضياء المعنوي وغيرها وحكم النفساء حكم الحيض في كل شيء الا فيما استثنى وهذا صريح في افادة هذا الحكم لهذه المسألة لانها ليست مما استثنى كما لا يخفى على المتابع فتنبيه ١٥ اقول والمستثنيات سبع ستأتي (قوله كما جزم به غير واحد) أي جماعة ذوو عدد منهم صاحب المسوط والاختيار والفتح كما في البحر (قوله وكذا مستحل وطء المدبر) أي دبر الحليلة أما مدبر الغلام فالظاهر عدم جريان الخلاف في التكفير وان كان التعليل الا في يظهر فيه ط أي قوله لانه حرام لغیره اقول وسأتي في كآب الاكراه أن اللواطه أشد حرمة من الزنى لانها لم تخرج بطريق ما ولوكون قبحها عقلياً ولذا لا تكون في الجنة على الصحيح ١٥ (قوله خلاصة) لم يذكر في البحر عن الخلاصة مسألة وطء المدبر (قوله فله عليه فيد التوفيق) أي يحمل القول بكفروه على استحلال اللواطه بغير المدكورين والقول بعدمه عليهم (قوله لانه حرام لغیره) أي حرمة لا لعينه بل لا حرماً راجع الى شيء خارج عنه وهو الايذاء قال في البحر عن الخلاصة من اعتقد الحرام حلالاً أو على القلب يكفر اذا كان حراماً لعينه وثبت حرمة دليل قطعي أما اذا كان حراماً لغیره دليل قطعي أو حراماً لعينه باخبار الآحاد لا يكفر اذا اعتقده حلالاً ١٥ ومثله في شرح العقائد النسبية (قوله ثم هو) أي وطء الحائض (قوله لا جاهلاً الخ) هو على سبيل الملف والتشهير المشوش والظاهر أن الجهل انما يتي كونه كبيرة لا اصل الحرمة اذ لا عذر بالجهل بالاحكام في دار الاسلام افاده ط (قوله ويندب الخ) لما رواه احمد وابوداود والترمذي والنسائي عن ابن عباس مرفوعاً في الذي يأتي امراته وهي حائض قال تصدق بدينار أو نصف دينار ثم قيل ان كان الوطء في أول الحيض فبدينار أو آخره فنصفه وقيل بدينار لو ادم اسود ونصفه لو اصفر قال في البحر ويدل له ما رواه ابوداود والحمد لم وصححه اذا واقع الرجل اهلها وهي حائض ان كان دماً احمر فليصدق بدينار وان كان اصفر فليصدق بنصف دينار ١٥ (قوله قال في الضياء الخ) أي الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزوي وأصل البحث للعدا في السراج وبؤيده ظاهر الاحاديث وظاهرها أيضاً انه لا فرق بين كونه جاهلاً بحضها أو لا (تنبيه) ثبت الحرمة باخبارها وان كذبها فتح وبركوى وحزرتي البحر أن هذا اذا كانت عقيمة أو غلب على الطلق صدقها أم لو فاسقة ولم يغلب صدقها بأن كانت في غير أو ان حضها لا يقبل قولها اتفاقاً (قوله وقتاً كاملاً) ظرف لقوله دائماً والاولى عدم ذكر هذا القيد أي قيد الدوام لانه في حكمه في الدوام وعدمه ط (قوله لا ينع صوماً الخ) أي ولا قراءة ومن معصف ودخول مسجد وكذا لا تمنع عن الطواف اذا امننت من اللوث قهستاني عن الخزانة ط (قوله وجاعاً) ظاهره جواز في حال سبلانه وان لم يزل منه تلويث وكذا هو ظاهر غيره من المتون والشروح وكذا قولهم يجوز مباشرة الحائض فوق الأزاروان لزم منه التلطيح بالدم وقامه في ط وأما ما في شرح المنية في الانحباس من أن التلوث بالنجاسة مكروه فالظاهر حله على ما اذا كان بلا عذر الوطء عذراً لا ترى أنه يحل على القول بأن رطوبة الفرج نجاسة مع أن فيه تلوثاً بالنجاسة فتخصيص الحل بوقت عدم السبلان يحتاج الى نقل صريح ولم يوجد بل قد مناعن شروح الهداية التصريح بأن حل الوطء بعد أكثر الحيض غير متوقف على الانقطاع فافهم (تنبيه) اتفق بعض الشافعية بحرمه جماع من تقبص ذكره قبل غسله الا اذا كان به سلس فيحل كوطء المستحاضة مع الجريان ويظهر أنه عندنا كذلك لما قيمه من التخصيص بالنجاسة بلا ضرورة لا مكان غسله بخلاف وطء المستحاضة ووطء السلس تأمل وبقي ما لو كان مستحياً بغير المأفقي فتاوى ابن حجر أن الصواب التفصيل وهو أنه ان كان لعدم الماء جازله الوطء للمساخة والا فلا قال وروى احمد بسند ضعيف ان رجلاً قال



قوله وابدال الدلالة الخ تعرض بعض بالحاجي حيث قال وعلى الصوم والجماع بالاشارة وفيه أن الاستدلال بأشارة النص كما تترى في الاصول هو العمل بما ثبت  
 بنظم لغة لكنه غير مصادق ولا سابق له النص كما في قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن الآية سبق لاثبات النفقة وفي ذكر المولود له اشارة الى أن التسبب  
 للآباء وأما الثابت بدلالة النص فثبت بمعنى النص لفظة كالمهي عن التأنيف يوقف به على حرمة ١٩٩

أولى وهكذا هنا فانه سبق لبيان  
 صحة الصلاة مع هذا العذر مع  
 انه تشترط لها الطهارة فيوقف  
 بذلك على حكم الصوم والجماع  
 بالاولى لعدم اشتراط الطهارة  
 من الحدث لهما ١٨ منه

الحديث فوضي وصلى وان قطر الدم  
 على الحصى (والنفاس) لغة ولادة  
 المرأة وشربا (دم) فلولم تره هل  
 تكون نفسا المعقذ (يخرج) من  
 رحم فولولده من سرتها ان سال  
 الدم من الرحم فنساء والا فذات  
 جرح وان ثبت له أحكام الولد  
 (عقب ولد) أو أكثره ولوم قطعها  
 عضوا لاقله فتنوضان  
 قدرن أو تقيم وتوئي بصلاة  
 ولا تؤخر فاعذر المصحح القادر  
 وحكمه كالحيض في كل شيء  
 الا في سبعة ذكرتها في الخبرات  
 وشرحي للملتقي منها انه (لاحد)  
 لاقله (الا اذا احتج اليه لعنة  
 كقوله اذا ولدت فأنت طالق)  
 فقالت مضت عدتي فقدره الامام  
 بخمسة وعشرين مع ثلاث حيض  
 والثاني باحد عشر والثالث  
 بساعة (واكثره أربعون يوما)  
 كذا رواه الترمذي وغيره

قوله الا في سبعة اقول نظم السبعة  
 ابن عبد الرزاق في شرحه فقال  
 حكم النفاس حكم حيض فزروا  
 في كل شيء غير سبع نذكر  
 لا يتقضى اعتدالها به ولا

بلوغها أيضا به يعتبر  
 والفصل بين سنة التطيق وال  
 بدعة قالوا ليس فيه يظهر  
 وليس في اقله حد وفي  
 أكثره قل أربعون حرزوا  
 وليس ذاباطع تتابعا  
 في الصوم في كفارة تعتبر  
 وهكذا استبرأؤها ليس له  
 تعاقبه وذام مشتر ١٨ منه

بارسول الله الرجل يغيب لا يقدر على الماء اجماع اهله قال نعم ١٨ ملخصا (قوله لحديث فوضي) فانه ثبت  
 به حكم الصلاة عبارة وحكم الصوم والجماع دلالة ١٨ منح ودرر وابدال الدلالة بالاشارة لا يخفى ما فيه على  
 من له معرفة بالاصول فافهم ثم الحديث مذكور في الهداية وظاهر الفتح انه لم يجده بهذا اللفظ وذكر عن سفي  
 ابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت ابي حبيش اجتنبى الصلاة ايام حيضك ثم اغتسلي  
 ووضي لكل صلاة وان قطر الدم على الحصى ثم تكلم على سنده ثم قال وهو في البضارى بدون وان قطر الدم  
 على الحصى (قوله والنفاس) بالكسر فاموس (قوله فلولم تره) أى بأن خرج الولد جافا بالدم (قوله  
 المعقذ) وعليه فمفعول في الدم فيقال دم حقيقة أو حكما كما في القهستاني (قوله من سرتها) عبارة البحر  
 من قبل سرتها بأن كان يبطنها جرح فانشقت وخرج الولد منها ١٨ (قوله فنفساء) لانه وجد خروج الدم  
 من الرحم عقب الولادة بحر (قوله والا) أى بأن سال الدم من السرة (قوله وان ثبت له أحكام الولد)  
 أى فتقضى به العدة وتصير الامة أم ولد ولو علق طلاقها بولادتها وقع لوجود الشرط بحر عن الظهيرية  
 (قوله فتتوضأ الخ) فتزج على قوله لاقله ط (قوله وتوئي بصلاة) أى ان لم تقدر على الركوع والسجود  
 قال في البحر عن الظهيرية ولولم تصل تكون عاصية لربها ثم كيف تصلى قالوا يؤتى بقدر فيجعل القدر تحتها أو يحضر  
 لها وتجلس هنالك وتصلى كي لا تؤذى ولدها ١٨ (قوله فاعذر المصحح القادر) استفهام انكارى أى  
 لا عذر له في التردد أو التأخير قال في منية المصلى فافظروا تأمل هذه المسألة هل تجد عذرا لتأخير الصلاة وأويله  
 لتاركها (قوله الا في سبعة) هي البلوغ والاستبراء والعدة وانه لاحد لاقله وان أكثره أربعون وانه يقطع  
 التتابع في صوم الكفارة وانه لا يحصل به الفصل بين طلاق السنة والبدعة ١٨ ح فقوله البلوغ الخ لانه  
 لا يتصور به لان البلوغ قد حصل بالحبل قبل ذلك وصورته في الاستبراء اذا اشترى جارية حاملا فقبضها ووضعت  
 عنده ولدا وبقي ولد آخر في بطنها فالدم الذي بين الولدين نفاس ولا يحصل الاستبراء الا بوضع الولد الثاني  
 وصورة العدة اذا قال لامرأته اذا ولدت فأنت طالق فولدت ثم قالت مضت عدتي فانها تحتاج الى ثلاث  
 حيض ما خلا النفاس كما سيأتى بيانه ١٨ سراج (قوله بخمسة وعشرين) لانه لو قدر بأقل لادى الى تنقض  
 العادة عند عود الدم في الاربعين لان من أصل الامام أن الدم اذا كان في الاربعين فالطهر المتخلل لا يفصل طالع  
 أو قصر حتى لو رأت ساعة دما وأربعين الاساعتين طهر اثم ساعة دما كان الاربعون كلها نفاسا وعليه الفتوى  
 كذا في الخلاصة خبر أى فلو قدر بأقل من خمسة وعشرين ثم كان بعده اقل الطهر خمسة عشر ثم عاد الدم كان  
 نفاسا فيلزم نقض العادة بخلاف ما لو قدر بخمسة وعشرين لان ما عدا يكون حيضا لكونه بعد تمام الاربعين  
 (قوله مع ثلاث حيض) فأدى مدة تصدق فيها عنده خمسة وعشرون يوما خمسة وعشرون نفاس وخمسة عشر  
 طهر ثم ثلاث حيض ككل حيضة خمسة ايام وطهران بين الحيضتين ثلاثون يوما وهذا رواية محمد عنه  
 وفي رواية الحسن عنه لا تصدق في اقل من مائة يوم لتقديره كل حيضة بعشرة ايام وتعامه في السراج  
 (قوله والثاني باحدى عشر) أى وقدر أبو يوسف اقل النفاس بأحد عشر يوما ليكون أكثر من أكثر  
 الحيض فأدى مدة تصدق فيها عنده خمسة وستون يوما أحد عشر نفاس وخمسة عشر طهر وثلاث حيض  
 بتسعة ايام بينهما طهران ثلاثين يوما ح (قوله والثالث بساعة) أى قدره محمد بساعة فتصدق في أربعة  
 وخمسين يوما وساعة خمسة عشر طهر ثم ثلاث حيض بتسعة ثم طهران ثلاثون قال في المنظومة التسفية  
 أدنى زمان عنده تصدق \* فيه التي بعد الولاد تطلق  
 هي الثمانون بخمس تقرن \* ومائة فيما رواه الحسن  
 والخنس والستون عند الثاني \* وحط احدى عشرة الشيباني ١٨

وهذا كله في الحرة النساء وأما الامة وغير النساء فسيأتى حكمهما في العدة ان شاء الله تعالى (قوله  
 كذا رواه الترمذي وغيره) أى بالمعنى قال في الفتح روى ابو داود والترمذي وغيرهما عن أم سلمة قالت  
 كانت النساء تقعد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوما وأثنى البضارى على هذا الحديث وقال  
 النووي حديث حسن وصححه الحاكم وروى الدارقطني وابن ماجه عن أنس انه صلى الله عليه وسلم وقت  
 للنساء أربعين يوما الا أن ترى الطهر قبل ذلك وروى هذا من عدة طرق لم تخل عن الطعن لكنه يرتفع بكثرتها

الى الحسن اه ملخصا (قوله ولان أكثر الخ) يعنى بالاجماع كافي البصر حتى ان من جعل أكثر الحيض خمسة عشر جعل أكثر النفاس ستين ح (قوله لومبتدأة) يعنى انما يعتبر الزائد على الأكثر استحاضة في حق المبتدأة التي لم تثبت لها عادة أما المعتادة فترد لعادتها أي ويكون ما زاد على العادة استحاضة لا ما زاد على الأكثر فقط (قوله فترد لعادتها) اطلقه فشمعل ما اذا كان ختم عادتها بالدم أو بالطهر وهذا عند أبي يوسف وعند محمدان ختم بالدم فكذلك وان بالطهر فلا وبسببه ما ذكر في الاصل اذا كان عادتها في النفاس ثلاثين يوما فاقطع دمها على رأس عشرين يوما وطهرت عشرة ايام تمام عادتها فصارت ثم عاودها الدم فاستمرت بها حتى جاوز الاربعة عشر كرأتهما مستحاضة فيما زاد على الثلاثين ولا يجوز فيها صومها في العشرة التي صامت فيلزمها القضاء أما على مذهب محمد فنفسا عشر ونفلا تقضى ما صامت بعدها بغير عن البدائع (قوله وكذا الحيض) يعنى ان زاد على عشرة في المبتدأة فالزائد استحاضة وترد المعتادة لعادتها ط (قوله فان انقطع على أكثرهما) محترز قوله والزائد ط (قوله أو قبله) أي قبل الأكثر وزاد على العادة قال في البحر وقيد بكونه زادا على الأكثر لانه لو زاد على العادة ولم يزد على الأكثر فالكل حيض اتفاقا بشرط أن يكون بعده طهر صحيح (قوله ان وليه طهر تام) قال في البحر وانما قيدناه لانها لو كانت عادتها خمسة ايام مثلا من أول كل شهر فرأت ستة ايام فان السادس حيض أيضا فان طهرت بعد ذلك أربعة عشر يوما ثم رأت الدم فانها تراد الى عادتها وهي خمسة واليوم السادس استحاضة فتقضى ما تركت فيه من الصلاة كذا في السراج اه قال ح وصورته في النفاس كانت عادتها في كل نفاس ثلاثين ثم رأت مرة إحدى وثلاثين ثم طهرت اربعة عشر ثم رأت الحيض فانها تراد الى عادتها وهي الثلاثون ويحسب اليوم الزائد من الخمسة عشر التي هي طهر (قوله وهي تثبت وتنقل بجمرة) اشار الى أن ما رآته ثانيا بعد الطهر التام يصير عادة لها وهذا مثال الانتقال بجمرة ومثال الثبوت بمبتدأة رأت دما وطهرت صححين ثم استمرت بالدم فعادتها في الدم والطهر ما رأت فترد اليها لكن قد منع من البركوى تقييده بما اذا كان طهرها اقل من ستة اشهر والاقترع الى ستة اشهر الاساعة وحيضها بحاله (قوله به يفتي) هذا قول أبي يوسف خلافا لهما ثم اختلف في العادة الاصلية وهي أن ترى دمين متفقين وطهرين متفقين على الولا أو أكثر لا الجعلية بأن ترى أطهارا مختلفة ودماء كذلك فانها تنتقض برؤية المخالف اتفاقا نهر وتتمام بيان ذلك في الفتح وغيره وقدره البركوى في هامش رسالته على أن بحث انتقال العادة من أهم مباحث الحيض لكثرة وقوعه وصعوبة فهمه وتعدد اجرائه وذكر في الرسالة أن الاصل فيه أن المخالفة للعادة ان كانت في النفاس فان جاوز الدم الاربعة فالعادة باقية تراد اليها والباقي استحاضة وان لم يجاوز انتقلت العادة الى ما رآته والكل نفاس وان كانت في الحيض فان جاوز العشرة فان لم يقع في زمان العادة نصاب انتقلت زمانا والعدد بحاله يعتبر من أول ما رأت وان وقع فالواقع في زمانها فقط حيض والباقي استحاضة فان كان الواقع مساويا لعادتها عددافا فالعادة باقية والانتقلت العادة عدد الى ما رآته ناقصا وان لم يجاوز العشرة فالكل حيض فان لم يتساويا صار الثاني عادة والا فالعدد بحاله ثم ذكر ذلك امثله أو وضع بها المقام فراجعها مع شرحنا عليها (قوله وتتمامه الخ) ذكر فيه ما قدمناه آنفا عن السراج فالصحيح راجع الى مجموع ما ذكره لا الى مسألة الانتقال فقط اذ لم يذكر فيها ازيد مما هنا فانهم (تمة) اختلفوا في المعتادة هل تترك الصلاة والصوم بمجرد رؤيتها الزيادة على العادة قبل للاحتمال الزيادة على العشرة وقبل نعم استحسنا بالاصل وصححه في النهاية والفتح وغيرهما وكذا الحكم في النفاس واختلفوا في المبتدأة أيضا والصحيح انها تترك بمجرد رؤيتها الدم كافي الزطعي والاحتياط أن لا يأتيتها زوجها حتى يتيقن حالها نوح افندي (قوله والنفاس لأم توأمين) بفتح التاء وسكون الواو وفتح الهيمزة تنبيه توأم اسم ولد اذا كان معه آخر في بطن واحد قهستاني (قوله من الاول) والمرنى عقيب الثاني ان كان في الاربعة فن نفاس الاول والا فاستحاضة وقيل اذا كان بينهما اربعون يجب عليها نفاس من الثاني والصحيح هو الاول نهاية وبهر ثم ما ذكره المصنف قولهما وعند محمد وزفر النفاس من الثاني والاول استحاضة وغرة الخلاف في النهر (قوله وفاقا) اشار الى أن في المسألة الاولى خلافا كما ذكرنا (قوله لتعلقه بالفراغ) أي لتعلق انقضاء العدة بفراغ الرحم وهو لا يفرغ الا بفروج كل ما فيه ط (قوله مثلث السين) أي يجوز فيه تحريكها بالحركات

ولان أكثره اربعة امثال أكثر الحيض (والزائد) على أكثره (استحاضة) لومبتدأة أما المعتادة فترد لعادتها وكذا الحيض فان انقطع على أكثرهما أو قبله فالكل نفاس وكذا حيض ان وليه طهر تام والافعادتها وهي تثبت وتنقل بجمرة به يبقى وتتمامه فيما علقناه على الملتقى (والنفاس لأم توأمين من الاول) هما ولدان بينهما دون نصف حول وكذا الثلاثة ولولين الاول والثالث أكثر منه في الاصح (و) انقضاء (العدة من الاخير وفاقا) لتعلقه بالفراغ (وسقط) مثلث السين

روى أن ابا يوسف قال للامام رأيت لو كان بين الولدين اربعون يوما قال هذا لا يكون قال فان كان قال لانفسا لها من الثاني وان رغم انف أبي يوسف وليكنها فتقسل وقت أن تضع الولد الثاني وتصل وهو الصحيح كافي الضياء وغيره اه من هامش الخزان بخطه اه منه

ذكر الشيخ داود الانطاكي في التذكرة في بحث الحبل أن أطوار الحمل سبعة الأول الماء إلى اسبوع ثم يتألف بعده القشاء الخارج ويلتصم داخله ويحول إلى النطفة وهو الطور الثاني وترسم فيه الاحتادات إلى ستة عشر يوماً فيكون علقته حمراء وهو الثالث ثم ٢٠١ مضغة وهو الرابع ويرسم في وسطها

شكل القلب ثم الدماغ في رأس سبعة وعشرين يوماً ثم يقول عظاما مخططة مفصلة في اثنين وثلاثين يوماً وهي أقل مدة ينخلق فيها الذكور إلى خمسين يوماً الأقل ولا أكثر وهو الطور الخامس ثم يجتذب الغذاء ويكتسب اللحم إلى خمس وسبعين يوماً وهو الطور السادس ثم يقول خلقاً آخر مغايراً لما سبق وتمتلي تجاوبه بالغريزة وتظهر فيه الغاذية بل النامية الطبيعية وهنا يكون كالتببات إلى نحو المائة ثم يكون كالحوان النائم إلى عشرين بعدها تنفتح فيه الروح الحقيقية قال وبهذا يرتفع الخلاف بين الفلاسفة حيث حكموا بفتح الروح في رأس سبعين وبين ما ذكره الشارع صلى الله عليه وسلم فإن الأول الروح الطبيعية وهي حاصلة للتببات والثاني الروح التي تستقل بها الإنسانية اه

ملخصاً اه منه

مطلب

في أحوال السقط وأحكامه

أي مسقوط (ظهر بعض خلقه كيد أو رجل) أو أصبع أو ظفر أو شعر ولا يستبين خلقه إلا بعد مائة وعشرين يوماً (ولد) حكماً (فتصير المرأة) (به نساء والامة) أم ولد ويبحث به في تعليقه (وتنقضي به العدة) فإن لم يظهر له شيء فليس بشيء والمرق حيض إن دام ثلاثاً وتقدمه طهرت أمه والاستحاضة ولو لم يدوح له ولا عدد أيام حملها ودام الدم تدع الصلاة أيام حيضها يمين ثم تغتسل ثم تصلي كعادتها ولا يجتأبها مدة

مطلب في أحكام الإيسم

الثلاث قال القهستاني والكسراكر (قوله أي مسقوط) الذي في البحر التعبير بالساقط وهو الحق لفظاً ومعنى أما لفظاً فلا سقط لازم لا يبنى منه اسم المفعول وأما معنى فلأن المقصود سقوط الولد سواء سقط بنفسه أو سقطه غيره ح (قوله ولا يستبين خلقه الخ) قال في البحر المراد تنفتح الروح والأفالمشاهد ظهور خلقه قبلها اه وكون المراد به ما ذكره عن منع وقد وجهه في البدائع وغيرها بأنه يكون أربعين يوماً نطفة وأربعين علقه وأربعين مضغة وعبارته في عقد الفرائد قالوا يساح لها أن تعالج في استئزال الدم مادام الحمل مضغة أو علقه ولم ينخلق له عضو وقد روي تلك المدة بمائة وعشرين يوماً وانما أبا حوا ذلك لأنه ليس بأدنى اه كذا في النهر أقول لكن يشكل على ذلك قول البحر أن المشاهد ظهور خلقه قبل هذه المدة وهو موافق لما في بعض روايات الصحيح إذا مر بالنطفة نتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكاً فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها وأيضاً هو موافق لما ذكره الأطباء فقد ذكر الشيخ داود في تذكرته أنه يتحول عظاما مخططة في اثنين وثلاثين يوماً إلى خمسين ثم يجتذب الغذاء ويكتسب اللحم إلى خمس وسبعين ثم تظهر فيه الغاذية والنامية ويكون كالتببات إلى نحو المائة ثم يكون كالحوان النائم إلى عشرين بعدها تنفتح فيه الروح الحقيقية الإنسانية اه ملخصاً فم تقل بعضهم أنه اتفق العلماء على أن تنفتح الروح لا يكون إلا بعد أربعة أشهر أي عقبها كما صرح به جماعة وعن ابن عباس أنه بعد أربعة أشهر وعشرة أيام وبه أخذ أحد ولا ينافي ذلك ظهور الخلق قبل ذلك لأن تنفتح الروح إنما يكون بعد الخلق وتتمام الكلام في ذلك مبسوط في شرح الحديث الرابع من الأربعين النووية فراجع (قوله والامة أم ولد) أي أن ادعاء المولى قهستاني عن شرح الطحاوي (قوله ويبحث به في تعليقه) أي يقع المعلق من الطلاق والعقد وغيرهما بولادته بأن قال إن ولدت فأتت طالق أو حرمة قهستاني (قوله فليس بشيء) قال الرمي في حاشية المنع بعد كلام وحاصله أنه إن لم يظهر من خلقه شيء فلا حكم له من هذه الأحكام وإذا ظهر ولم يتم فلا يغسل ولا يصلى عليه ولا يسمى وتحصل له هذه الأحكام وإذا تم ولم يستهل أو استهل وقبل أن يخرج أكثره مات قطاها رواية لا يغسل ولا يسمى والمختار خلافه كما في الهداية ولا خلاف في عدم الصلاة عليه وعدم ارتبه ويلق في خرقة ويدفن وفاقاً وإذا خرج كله أو أكثره حيائماً مات فلا خلاف في غسله والصلاة عليه وتسميته ويرث ويورث إلى غير ذلك من الأحكام المتعلقة بالأدنى الخ الكامل اه قلت لكن قوله والمختار خلافه إنما هو فحين لم يتم خلقه أما من تم فلا خلاف في أنه يغسل كما سبق في تحريره في الجنائز إن شاء الله تعالى (قوله والمرق) أي الدم المرقى مع السقط الذي لم يظهر من خلقه شيء (قوله وتقدمه) أي وجد قبله بعد حيضها السابق ليصير فاصلاً بين الحيضتين وزاد في النهاية قيد آخر وهو أن يوافق تمام عادتها ولعله منى على أن العادة لا تنتقل بمرّة والمعتقد خلافه فتأمل (قوله والاستحاضة) أي أن لم يدم ثلاثاً وتقدمه طهرت أمه أو دام ثلاثاً ولم تقدمه طهرت أمه أو لم يدم ثلاثاً ولا تقدمه طهرت أمه ح (قوله ولو لم يدوح له الخ) أي لا يدري أم ستبين هو أم لا بأن أسقطت في المخرج واستقر بها الدم فإذا كان مثلاً حيضها عشرة وطهرها عشرين ونفاسها أربعين فإن أسقطت من أول أيام حيضها تترك الصلاة عشرة يمين لأنها ما حاض أو نفاساً ثم تغتسل وتصل عشرين بالشك لاحتمال كونها نفاساً أو طاهرة ثم تترك الصلاة عشرة يمين لأنها ما نفاساً أو حائضاً ثم تغتسل وتصل عشرين يمين يمين لاستيفاء الأربعين ثم بعد ذلك دأبها حيضها عشرة وطهرها عشرين وإن أسقطت بعد أيام حيضها فإنها تصلى من ذلك الوقت قدر عادتها في الطهر بالشك ثم تترك قدر عادتها في الحيض يمين وحاصل هذا كله أنه لا حكم للشك ويجب الاحتياط اه من البحر وغيره وتتمام تفاريع المسألة في التاترخانية وبه في الفتح على أن في كثير من نسخ الخلاصة غلطاً في التصوير من النساخ (قوله ولا عدد أيام حملها) هذا زاده في النهر بقوله وكان ينبغي أن يقال ولم تصلم عدد أيام حملها بانقطاع الحيض عنها أمالوم تره مائة وعشرين يوماً ثم أسقطته في المخرج كان مستبين الخلق اه (قوله تدع الصلاة أيام حيضها يمين) أي في الأيام التي لا يتبين فيها بالطهر فيشمل ما يحتمل المرقى فيها أنه حيض أو نفاس كالعشرة الأولى من الأربعين والعشرة الأخيرة وما يتبين أنه حيض فقط وقوله ثم تغتسل الخ أي في الأيام التي تتردد فيها بين النفاس والطهر أو يتبين فيها بالطهر فقط فله در هذا الشارح فقد أدى جميع ما قدمناه عن البحر وغيره مع زيادة ما في النهر وأن صلاتها صلاة المعتذر بأوجز عبارة فانهم (قوله ولا يجتأبها مدة) هذا رواية عن أبي حنيفة كما في عدة الفتح عن



المحيط ح ثم ان الاياس مأخوذ من اليأس وهو القنوط ضد الرجاء قال المطرزي اصله ايتاس على وزن انفصال من ايتاسه اذا جعله يائسا منقطع الرجاء فكان الشرع جعلها منقطعة الرجاء عن رؤية الدم حذفت الهمزة التي هي عين الكلمة تخفيفا اه نوح (قوله مثلها) قال في الفتح في باب العدة يمكن أن يكون المراد المماثلة في تركيب البدن والسن والهزال اه ويقال لا بد أن يعتبر مع ذلك جنسها الماذكره بعد في الفتح عن محمد بن قنبره في الروميات بخمس وخسين وفي غيرهن بستين وربما يعتبر القطر أيضا فليحذر ررحي (قوله فاذا بلغت) فلولم تبلغه وانقطع دمها فعدتها بالحيض لان الطهر لاحد لا كثره ررحي وعليه فالمرضع التي لا ترى الدم في مدة ارضاعها لا تنقضي عدتها الا بالحيض كما سيأتي التصريح به في باب العدة وقال في السراج سئل بعض المشايخ عن المرضعة اذا لم ترضع فعدتها حتى رأت صفرة في ايام الحيض قال هو حيض تنقضي به العدة اه (قوله وانقطع دمها) اما لو بلغت والدم يات بها فليست بآيسة ومعناه اذا رأت الدم على العادة لانه حينئذ ظاهر في أنه ذلك المعتاد وعود العادة يبطل الاياس ثم فسر بعضهم هذا بان تراه سائلا كثيرا احترازا عما اذا رأت به بسيرة ونحوه وقيدوه بأن يكون اجرا أو سودا أو أصفر أو أخضر أو تربة لا يكون حيضا ومنهم من لم يصرّف فيه فقال اذا رأت على العادة الجارية وهو يقيد أنها اذا كانت عادتها قبل الاياس اصفر فرأته كذلك أو علقا فرأته كذلك كان حيضا اه فتح من العدة والذي يظهر هو الثاني ررحي (قوله حكم بياسها) فائدة هذا الحكم الاعتداد بالشهر اذا لم ترفي اثنتاهما ط (قوله وحده) أي المصنف في باب العدة قال في البحر وهو قول مشايخ بخاري وخوارزم ح ويخط الشارح في هامش الخزان قال فاضى خان وغيره وعليه الفتوى وفي نكت العلامة قاسم عن المصنف أنه اختار ومثله في الفيض وغيره اه (قوله أي المدة المذكورة) وهي الخمسون أو النخسة والخمسون ط (قوله فليس بحيض) ولا يبطل به الاعتداد بالشهر ط (قوله دما خالصا) أي كالاوسود والاحمر القاني درر قال الرحي وتقدم عن الفتح انه لو لم يكن خالصا وكانت عادتها كذلك قبل الاياس يكون حيضا (قوله حتى يبطل) تفريع على الاستثناء (قوله لكن قبل تمامها) أي تمام العدة بالشهر لا بعده أي بعد تمام الاعتداد ط (قوله وسنحققه في العدة) عبارته هناك آيسة اعتدت بالشهر ثم عاد دمها على جاري العادة أو حبلت من زوج آخر بطلت عدتها وفسد نكاحها واستأنفت بالحيض لان شرط الخلقة تحقق الاياس عن الاصل وذلك بالعجز الى الموت وهو ظاهر الرواية كما في الغاية واختاره في الهداية فتعين المصير اليه قاله في البحر بعد حكاية ستة أقوال مصححة واقره المصنف لكن اختار البهنيسي ما اختاره الشهيد أنها ان رأت قبل تمام الاشهر استأنفت لا بعد هاقلت وهو ما اختاره صدر الشريعة وملا خسرو والباقي وأقره المصنف في باب الحيض وعليه فالتكاح جائز وتعد في المستقبل بالحيض كما صححه في الخلاصة وغيرها وفي الجوهرية والمجتبي انه الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح القدوري وهذا التصحيح أولى من تصحيح الهداية وفي النهراته اعدل الروايات اه ح (قوله وصاحب عذر) خبر مقدم وقوله من به سلس بول مبتدأ مؤخر لانه معرفة والاولة نكرة فافهم قال في النهر قبل السلس بفتح اللام نفس الخارج وبكسر هاء من به هذا المرض (قوله لا يمكنه امساكه) أما اذا امكنه خرج عن كونه صاحب عذر كما يأتي ط (قوله أو استطلاق بطن) أي حريان ما فيه من الغائط (قوله أو انفلات ریح) هو من لا يملك جمع مقعده لاسترخاء فيها نهر (قوله أو بعينه رمد) أي ويسيل منه الدمع ولم يقيد بذلك لانه الغالب (قوله أو عمش) ضعف الرؤية مع سيلان الدمع في اكرالافات ح غن القاموس (قوله أو غرب) قال المطرزي هو عرق في مجرى الدمع يسقي فلا ينقطع مثل الباسور وعن الاصمعي بعينه غرب اذا كانت تسيل ولا تنقطع دموعها والغرب بالتحريك ورم في الماقي اه فافهم (قوله وكذا كل ما يخرج بوجع الخ) ظاهره يعم الانف اذا زكم ط لكن صرحوا بأن ماء فم النائم طاهر ولو متناقلا لم وعبرة شرح المنية كل ما يخرج بعلة فالوجع غير قيد كما مر وفي المجتبى الدم والقيح والصدید وماء الجرح والنفطة وماء البثرة والندى والعين والاذن لعله سواء على الاصح اه وقد منى في نواقض الوضوء عن البحر وغيره أن التقيد بالعله ظاهر فيما اذا كان الخارج من هذه المواضع ما فقط بخلاف ما اذا كان قيحا أو صدیدا وقد منى هناك أيضا بقية المباحث المتعلقة بالدمع فراجعها (قوله مفروضة) احتراز به عن الوقت المهمل كما بين الطلوع

بل هو ان تبلغ من السن ما لا يحض مثلها فيه) فاذا بلغت وانقطع دمها حكم بياسها (فما رأته بعد الانقطاع حيض) فيبطل الاعتداد بالشهر وتفسد الانكحة (وقيل بخمسين سنة وعليه المعقول) والفتوى في زماننا مجتبي وغيره (يسيرا) وحده في العدة بخمسين وخمسين قال في الضياء وعليه الاعتماد (وما رأته بعدها) أي المدة المذكورة (فليس بحيض في ظاهر المذهب) الا اذا كان دما خالصا خفيض حتى يبطل به الاعتداد بالشهر لكن قبل تمامها لا بعده حتى لا تفسد الانكحة وهو المختار للفتوى جوهرية وغيرها وسنحققه في العدة (وصاحب عذر من به سلس بول) لا يمكنه امساكه (أو استطلاق بطن أو انفلات ریح أو استخاضة أو بعينه رمد أو عمش أو غرب وكذا كل ما يخرج بوجع ولو من اذن وندى وسرة) ان استوعب عذره تمام وقت صلاة مفروضة

مطالب  
في أحكام المَعْدُور

والزوال فانه وقت لصلاة غير مفروضة وهي العبد والضعف كما يشير اليه فلا يستوعبه لا يصير معذورا وكذا  
لو استوعبه الانقطاع لا يكون برا افاده الرحنى (قوله ولو حكا) أى ولو كان الاستيعاب حكما بأن انقطع  
العذر في زمن يسير لا يمكنه فيه الوضوء والصلاة فلا يشترط الاستيعاب الحقيقي في حق الابتداء كما حققه في الفتح  
والدرر خلافا لمفهومه الزيلعى كما بسطه في البحر قال الرحنى ثم هل يشترط أن لا يمتد مع سنهما او الاقتصار على  
فرضهما يرجع اه أقول الظاهر الثاني تأمل (قوله في حق الابتداء) أى في حق ثبوته ابتداء (قوله  
في جزء من الوقت) أى من كل وقت بعد ذلك الاستيعاب امداد (قوله ولو مرة) أى ليعلم بها بقاؤه  
امداد (قوله وفي حق الزوال) أى زوال العذر وخروج صاحبه عن كونه معذورا (قوله تمام الوقت  
حقيقة) أى بأن لا يوجد العذر في جزء منه اصله فيسقط العذر من أول الانقطاع حتى لو انقطع في أثناء  
الوضوء أو الصلاة ودام الانقطاع الى آخر الوقت الثاني يعيد ولو عرض بعد دخول وقت فرض انتظار الى آخره  
فان لم ينقطع يتوضأ ويصلى ثم ان انقطع في أثناء الوقت الثاني يعيد تلك الصلاة وان استوعب الوقت الثاني  
لا يعيد لثبوت العذر حينئذ من وقت العروض اه بركوبة ونحوه في الزيلعى والظهيرية وذكر في البحر عن  
السراج انه لو انقطع بعد الفراغ من الصلاة أو بعد القعود قدر التشهد لا يعيد لزوال العذر بعد الفراغ كالتيمم  
اذا رأى الماء بعد الفراغ من الصلاة (قوله وحكمه) أى العذر أو صاحبه (قوله الوضوء) أى مع  
القدرة عليه والافتيم (قوله لا غسل ثوبه) أى ان لم يفد كما ياتي متنا (قوله ونحوه) كالمدن والمكان  
ط (قوله اللام للوقت) أى فاعنى لوقت كل صلاة بشرئته قوله بعده فاذا خرج الوقت بطل فلا يجب لكل  
صلاة خلافا للشافعى أخذنا من حديث توشى لكل صلاة قال في الامداد وفى شرح مختصر الطحاوى روى  
ابو حنيفة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت  
ابى حبيش توشى لوقت كل صلاة ولا شك انه محكم لانه لا يختلف غيره بخلاف حديث لكل صلاة فان لفظ الصلاة  
شاع استعمله في لسان الشرع والعرف في وقتها فوجب حمله على المحكم وتماه فيه (قوله ثم يصلى به) أى  
بالوضوء فيه أى في الوقت (قوله فرضا) أى أى فرض كان نهر أى فرض الوقت أو غيره من الفوائت  
(قوله بالاولى) لانه اذا جازله النفل وهو غير مطالب به يجوز له الواجب المطالب به بالاولى افاده ح أولانه  
اذا جازله الاعلى والادنى يجوز بالاولى (قوله فاذا خرج الوقت بطل) افاد ان الوضوء انما يبطل  
بمخرج الوقت فقط لا بدخوله خلافا لفرولا بكل منهما خلافا للثاني وتأني ثمرة الخلاف (قوله أى ظهر  
حدثه السابق) أى السابق على خروج الوقت وأفاد أنه لا تأني لظهوره في الانقضاء حقيقة وانما الناقض هو  
الحدث السابق بشرط الخروج فالحدث محكوم بارتفاعه الى غاية معلومة فيظهر عند مقتصره لا مستندا  
كما حققه في الفتح (قوله حتى لو توضأ الخ) تفريع على قوله أى ظهر حدثه السابق فان معناه انه يظهر حدثه  
الذى فارق الوضوء أو الذى طرأ عليه بأن توضأ على السبيلان أو وجد السبيلان بعده في الوقت أى فاما اذا  
توضأ على الانقطاع ودام الى الخروج فلا حدث بل هو طهارة كاملة فلا يبطل بالخروج (قوله  
مالم يطرأ الخ) أى فانه بعد الخروج لو طرأ أى عرض له حدث آخر أو سال حدثه يبطل وضوءه بذلك الحدث  
فهو كالصحيح في ذلك قدبر (قوله كسالة مسح خفه) أى التى قدمها في باب المسح على الخفين بقوله انه أى  
المعذور يمسح في الوقت فقط الا اذا توضأ ولبس على الانقطاع فكالصحيح اه وقدمنا انما رابعة لانه اما أن  
يتوضأ ويلبس على الانقطاع أو يوجد الحدث مع الوضوء أو مع اللبس أو معهما فهو كالصحيح في الصورة الاولى  
فقط التى استثناهما من المسح في الوقت فقط وهى المراتة هنا فلما كان حكم هذه المسألة معلوما حيث  
صرح فيها بأنه كالصحيح أى انه يمسح في الوقت وخارجه الى انتهاء مدة المسح اراد أن يبين أن من توضأ على  
الانقطاع ودام الى خروجه فهو كالصحيح أيضا فاذا خرج الوقت لا يبطل وضوءه مالم يطرأ حدث آخر  
فتشبه مسألة الوضوء بمسألة المسح من حيث أن كلا منهما حكمه كالصحيح وان كان حكمهما مختلفا من حيث  
انه في الاولى يبطل وضوءه بطرأ الحدث بعد الوقت ولا يبطل مسحه بذلك في مدة المسح بمعنى انه لا يلزمه نزع  
الخلف والفصل بعد الوقت بخلاف الصور الثلاث من الرابعة فانهم (قوله وأفاد) أى بقوله فاذا خرج  
الوقت بطل فان المراد به وقت الفرض لا المهمل (قوله لم يبطل الا بخروج وقت الظهر) أى خلافا لفر

بأن لا يجسد في جميع وقتها زمنا  
يتوضأ ويصلى فيه خاليا عن الحدث  
(ولو حكا) لان الانقطاع اليسير  
ملحق بالعدم (وهذا شرط)  
العذر (في حق الابتداء وفى)  
حق (النساء كفى وجوده في جزء  
من الوقت) ولو مرة (وفى) حق  
(الزوال) يشترط (استيعاب  
الانقطاع) تمام الوقت (حقيقة)  
لانه الانقطاع الكامل (وحكمه  
الوضوء) لا غسل ثوبه ونحوه  
(لكل فرض) اللام للوقته  
كما في لدلولك الشمس (ثم يصلى به  
فيه فرضا ونملا) فدخل الواجب  
بالاولى (فاذا خرج الوقت بطل)  
أى ظهر حدثه السابق حتى لو توضأ  
على الانقطاع ودام الى خروجه  
لم يبطل بالخروج مالم يطرأ حدث آخر  
أو يسأل كسالة مسح خفه وأفاد  
أنه لو توضأ بعد الطلوع ولو لم يجد  
أو ضحى لم يبطل الا بخروج وقت  
الظهر

وأبي يوسف حيث ابطأ به خوله وان نوضاً قبل الطلوع بطل أيضاً بالطلوع خلافاً لفرق فقط لعدم الدخول وان  
نوضاً قبل العصر له بطل اتفاقاً لوجود انطروج والدخول والاصل ما مر (قوله هو المختار للفتوى) وقيل  
لا يجب غسله اصلاً وقبل ان كان مفيداً بأن لا يصيبه مرة أخرى يجب وان كان يصيبه المرة بعد الأخرى  
فلا واختاره السرخسي مجر قلت بل في البدائع انه اختيار مشايخنا وهو الصحيح اه فان لم يمكن التوفيق  
بجملة على ما في المتن فهو أوسع على المعذورين ويؤيد التوفيق ما في الحلية عن الزاهدي عن الباقي لوعلت  
المستحاضة انها لو غسلت يبقى طاهر الى أن تصلي يجب بالاجماع وان علت انه يعود فيجاء غسله عند  
أبي يوسف دون محمد اه لكن فيها عن الزاهدي أيضاً عن قاضي صدر أنه لو يبقى طاهر الى أن  
تفرغ من الصلاة ولا يبقى الى أن يخرج الوقت فعندنا تصلي بدون غسله خلافاً للشافعي لأن الرخصة عندنا  
مقتدرة بخروج الوقت وعنده بالفراغ من الصلاة اه لكن هذا قول ابن مقاتل الرازي فانه يقول يجب  
غسله في وقت كل صلاة قياساً على الوضوء وأجاب عنه في البدائع بأن حكم الحدث عرفناه بالنص ونجاسة  
الثوب ليست في معناه فلا تلحق به (قوله وكذا مريض الخ) في الخلاصة مريض مجروح فحته ثياب  
نجسة ان كان بحال لا يسطق منه شيء الا تغيب من ساعته له أن يصلي على حاله وكذا لو لم يتجسس الثاني  
الا انه يزداد مرضه له أن يصلي فيه مجر من باب صلاة المريض والظاهر أن المراد بقوله من ساعته أن يتجسس  
نجاسة مانعة قبل الفراغ من الصلاة كما اشار اليه الشارح بقوله وكذا (قوله والمعذور الخ) تقييد لما علم  
مما مر من أن وضوءه يبقى مادام الوقت باقياً (قوله ولم يطراً) بالهمز قال في المغرب وطرأ علينا فلان جاء من  
بعد فجأة من باب منع ومصدره الطروء وقولهم طرى الجنون والطارى خلاف الاصل فالصواب الهمزة وأما  
الطريان فخطأ أصلاً اه فافهم (قوله أما اذا نوضاً لحدث آخر) أي لحدث غير الذي صار به معذوراً وكان  
حدثه منقطعاً كما في شرح المنية أما اذا كان حدثه غير منقطع وأحدث حدثاً آخر ثم نوضاً فلا ينتقض بسيلان  
عذره كما هو ظاهر التقييد لأن وضوءه وقع لهما ثم ان ما ذكره الشارح محترز قوله اذا نوضاً لعذره ووجه  
النقض فيه بالعذر أن الوضوء لم يقع له فكان عدم ما في حقه بدائع وكذا لو نوضاً على الانقطاع ودام الى  
خروج الوقت ثم جدد الوضوء في الوقت الثاني ثم سال انتقض لان تجديد الوضوء وقع من غير حاجة فلا يعتد به  
بخلاف ما اذا نوضاً بعد السيلان زيلعي (قوله أو نوضاً لعذره الخ) محترز قوله ولم يطراً عليه حدث آخر  
ووجه النقص فيه كما في البدائع أن هذا حدث جديد لم يكن موجوداً وقت الطهارة فكان هو والبول  
والفائط سواء اه (قوله بأن سال احد منخريه) أما لو سال منهما جميعاً ثم انقطع أحدهما فهو على وضوءه  
ما بقي الوقت لان طهارته حصلت لهما جميعاً والطهارة متى وقعت لعذر لا يضرمها السيلان ما بقي الوقت فبقي  
هو صاحب عذر بالمنخر الآخر وعلى هذا صاحب القروح اذا انقطع السيلان عن بعضها بدائع (قوله  
ولو من جدري) بضم الجيم وفتح الدال ط ويخط الشارح في هامش الخزان قوله أو فرحتيه يشمل من  
به جدري سال منهما ما نوضاً ثم سال منها قرحة أخرى فانه ينتقض لأن الجدري قروح متعددة فصار بمنزلة  
جرحين في موضعين من البدن أحدهما لا يرقأ لو نوضاً لأجله ثم سال الآخر كما في شرح المنية اه  
(قوله فلا تبقى طهارته) جواب أما (قوله أو تقطيله) أي ان لم يمكن رده بالكيفية (قوله ولو بصلاته  
موتاً) أي كما اذا سال عند السجود ولم يسلم بدونه فيموت قائماً أو قاعداً وكذا لو سال عند القيام  
يسلم قاعداً بخلاف من لو استلقى لم يسلم فانه لا يصلي مستلقياً اه بركونه (قوله وبرده لا يبقى ذاعذر) قال في  
الهرامتي قدر المعذور على رد السيلان برباط أو حشو أو كان لو جلس لا يسلم ولو قام سال وجب رده وخرج  
رده عن أن يكون صاحب عذر ويجب أن يصلي جالساً بجملة ان سال بالميلان لان ترك السجود ادهون من الصلاة  
مع الحدث اه واستفيد من هذا أن صاحب كى الحصة غير معذور لا مكان رد الخارج جرفها ط  
وهذا اذا كان الخارج منه فيه قوة السيلان بنفسه لو ترك وكان اذا رفعها ينقطع سيلانه أو كان يمكن ربطه  
بجميعه من السيلان والنس كهو جلد أما اذا كان لا ينقطع في الوقت برفها ولا يمكنه الربط المذكور  
فهو معذور وقد منافية الكلام في نواضع الوضوء (قوله بخلاف الحائض) لأن الشرع اعتبر دم  
الحيض كالتطهير حيث جعلها حائضاً وكان القياس خلافه لان دم الحيض حسا اه حلية وهذا

(وان سال على ثوبه) فوق الدرهم  
(جاءه ان لا يغسله ان كان لو غسله  
تجسس قبل الفراغ منها) أي الصلاة  
(والا) يتجسس قبل فراغه (فلا)  
يجوز ترك غسله هو المختار للفتوى  
وكذا مريض لا يسطق ثوباً الا يتجسس  
قوله تركه (والمعذور) انما سبق  
طهارته في الوقت بشرطين  
(اذا) نوضاً لعذره (و) لم يطراً عليه  
حدث آخر (اذا) نوضاً لحدث  
آخر وعذره منقطع ثم سال أو نوضاً  
لعذره ثم (طراً) عليه حدث آخر  
بأن سال أحد منخريه أو جرحيه  
أو فرحتيه ولو من جدري ثم سال  
الآخر (فلا) تبقى طهارته (فروع)  
يجب رده عذره أو تقطيله بصلته  
قدرته ولو بصلاته موتاً وبرده  
لا يبقى ذاعذر بخلاف الحائض

قال في البرازية اذا قدرت  
المستحاضة أو ذوالجرح أو  
المقتصد على منع دم بربط وعلى  
منع النس بخمرة الرباط لم وكان  
كالأصحاء فان لم يقدر على منع  
النس فهو فوعذر اه منه



لأنه منته بعد نزوله إلى الفرج الخارج كما فاده البر كوى لما مر أنه لا يثبت الخيض إلا بالبروز لا بالحساس  
به خلافاً لمحمد فلو كانت به فوضعت الكرسف في الفرج الداخل ومنعته من الخروج فهي طاهرة كالوحيض  
التي في القسجة (قوله لأن معه حدثاً ونجساً) أي بخلاف المقتدى فإن معه انفلات الريح وهو حدث  
فقط وظاهر التعليل جواز عكس هذه الصورة وبه صرح الشارح في باب الاطعمة لكن صرح في النهر هناك  
بعدم الجواز وبأن مجزداً اختلاف العذوبانفع أقول ويوافق ما صرح به في السراج والتبيين والفتح وغيرها  
من أن اقتداء المعتذر بالمعتذر صحيح إن اتحد عذرهما وأوضحه في شرح المسئلة فراجعه وسيأتي تمامه في محله  
إن شاء الله تعالى وهو سبحانه وتعالى اعلم

### (باب الانجاس)

أي باب بيانها وبيان أحكامها وتطهير محالها وقدم الحكمية لأنها أقوى لكون قديماً يمنع جواز  
الصلاة انتفاءً ولا يفسد وجوباً إذا التها بعدد بحر عن النهاية أقول فيه أن الحكمية لا تجزأ على الأصح  
فمن بقيت عليه لمعة فهو محدث فلا توصف بالقلّة وقد تسقط بعدد كما مرّ في الطهارة فمن قطع يده ورجلاه  
ووجهه جراحة فانه يصلي بلا وضوء ولا يتيم ولا إعادة عليه (قوله بفحصين) كذا في العناية ثم قال وهو  
كل مستقدر وهو في الأصل مصدر ثم استعمل أهما اه ليعني الصحيح ما قاله تاج الشريعة انه جمع  
فحص بكسر الجيم لما في العباب النص ضد الطاهر والنجاسة ضد الطهارة وقد فحص فحص كسميع يسمع  
وكرم يكرم وإذا قلت رجل فحص بكسر الجيم ثبت وجهه وفحصه لم تثق ولم تجمع وتقول رجل ورجلان ورجال  
وامرأة ونساء فحص اه وتامه في شرح الهداية للعيني وحاصله أن الانجاس ليس جمعاً مفتوح الجيم بل  
لمكسورها (قوله يتم الحقيقي والحكمي) وان ثبت يخص الأول والحدث الثاني بحر فلو قال المصنف  
رفع خبث بدل قوله رفع نجاسة حقيقية كان أخصر اه ح (قوله يجوز الخ) عبر بالجواز لأنه اطلق في قوله  
عن محلها ولم يقيد بحدن المصلي وثبوته ومكانه كما قده في الهداية فعبر بالوجوب ولأن المقصود كما قال  
ابن الكمال بيان جواز الطهارة بما ذكر أي من الماء وكل مانع الخ لا يمان وجوبها حالة الصلاة فانه من  
مسائل باب شروط الصلاة اه على أن الوجوب كما قال في الفتح مقيد بالامكان وبما إذا لم يرتكب ما هو أشد  
حتى لو لم يتمكن من إزالته لا يبداء عورته للناس يصلي معها لأن كشف العورة أشد فلو بدأها لا يزال فسق  
أذن من أشلى بين محظورين عليه أن يرتكب اه ثم ما اه وقدم الشارح في الفصل من الجنب أنه لا يدهمه  
وان رآه الناس وقد سنا ما فيه من البحث هناك (قوله ولو اناه أو ما كولا) أي كقصعة وأدهان وهذا  
حيث أمكن لقوله آخر الباب حنطة طخت في خمر لا تطهر أبداً (قوله اولاً) كالوحيض طرف من ثوبه  
ونسبه في غسل طرفه ولو بلا تحتر كما سيأتي منافع ما فيه من الكلام (قوله بماء) يستثنى منه الماء  
المشكوك على أحد القولين كما مر في الأسائر (قوله به يفتي) أي خلافاً لمحمد لأنه لا يجوز إزالة النجاسة  
الحقيقية إلا بالماء المطلق بحر لكن فيه أنهم ذكروا أن الطهارة بانقلاب الدين قول محمد تأمل (قوله وبكل  
مائع) أي سائل فخرج الجلاء كالنخل قبل ذوبه افاده ط (تنبيه) صرح في الحلية في بحث الاستنجاء بأنه  
تكراه إزالة النجاسة بالمائع المذكور لما فيه من إضاعة المال عند عدم الضرورة (قوله طاهر) قبول ما يؤكل  
لا يظهر محل النجاسة انتفاءً بل ولا يزال حكم الغليظة في المختار فلو غسل به الدم بقيت نجاسة الدم  
لأنه ما زاد الثوب به الاشرار ولو حلق ما فيه دم أي نجاسة دم يحنث وعلى الضعيف لا وكذا الحكم في الماء  
المستعمل على القول بنجاسته وتامه في النهر (قوله قانع) أي مزيل (قوله ينعصر بالعصر) تفسير  
لقانع لا قيد آخر اه ح (قوله تطهر اصبع الخ) عبارة البحر وعلى هذا فزعوا طهارة التندى إذا قام  
عليه الولد ثم رضه حتى زال أثر التندى وكذا إذا لمس أصبعه من نجاسة حتى ذهب الأثر أو شرب خمر ثم تردد  
بزيته في فيه مراراً طهر حتى لو صلى صحت وعلى قول محمد لا اه وقدمنا في الأسائر عن الحلية أنه لا بد أن يزول  
أثر الخمر عن الريق في كل مرة وفي الفتح صبي ارتضع ثم قام فاصاب ثياب الامة ان كان ملء القسم ففحص  
فاذا زاد على قدر الدرهم منع وروى الحسن عن الامام أنه لا يمنع ما لم يفسد لأنه لم يفسد من كل وجهه  
وهو الصحيح وقد سنا ما يفتي طهارته (قوله مزيل) لم يقل مطهر لما عرفت من أن قول الماء كولا لا يطهر

ولا يصلي من به انفلتت ریح خفته  
من به سلس بول لأن معه حدثاً  
ونجساً

### (باب الانجاس)

جمع فحص بفحصين وهو لغة يتم  
الحقيقي والحكمي وعرفا يختص  
بالأول (يجوز رفع نجاسة حقيقية  
عن محلها) ولو اناه أو ما كولا علم  
محلها أولاً (بماء ولو مستعملاً)  
به يفتي (وبكل مائع طاهر قانع)  
للنجاسة ينعصر بالعصر (كحل)  
وماء ورد حتى الريق فتطهر  
أصبع ونذى تفحص بطس ثلاثاً  
(بخلاف فحولين) كزيت لانه  
غير قانع وما قيل ان الماءين وبول  
ما يؤكل مزيل

اتفاقا وانما الخلاف في ازالته للنجاسة الكائنة (قوله خلاف المختار) وعلى ضعفه فالمراد بالنجاسة ما لا يصح  
فيه بجر (قوله وبطهر خف ونحوه) احتراز عن الثوب والبدن فلا يطهران بل ذلك الا في المني ونحوه  
في البحر وأطلقه فشمع ما اذا اصاب النجس موضع الوطء وما فوقه وهو الصحيح ككلمة حاشية الجوى  
(قوله كنعل) ومثله القرو ١٥ ح عن القهستاني والجوى أي من غير جانب الشعر بقيد المتعل في النهر  
بغير الرقيق ولم اره لغيره وأما قول الجرحي قديمه ابو يوسف بغير الرقيق فالمراد به النجس ذو الجرم ومثله في المعراج  
بانخر والبول فالضمير في عبارة البحر للنجس لا للعمل (قوله بذى جرم) أي وان كان رطبا على قول الثاني  
وعليه اكثر المشايخ وهو الاصح المختار وعليه الفتوى لعموم البلوى ولا طلاق حديث ابي داردا اذا اصاب احدكم  
المسجد فليستظر فان رأى في نعله اذى او ذرا فليمسحه وليصل فيهما كما في البحر وغيره (قوله هو كل ما يرى  
بعد الجفاف) أي على ظاهر الخف كالغبرة والدم وما لا يرى بعد الجفاف فليس بذى جرم بجر وبأقى مقامه  
قريبا (قوله ولو من غيرها) أي ولو كان الجرم المضمحل من غير النجاسة (قوله كنهر وبول الخ) أي بأن ابل  
الخف بجم غشبي به على رمل او رما د فاستحيه شمسها بالارض حتى تناثر طهره وهو الصحيح بجر عن الزيلعي  
أقول ومضاده أن انخر والبول ليس بذى جرم مع انه قد يرى اثره بعد الجفاف فالمراد بذى الجرم ما تكون ذاته  
مشاهدة بجمس البصر وبغيره ما لا تكون كذلك كما سنده كره مع ما فيه من البصير عند قوله وكذا يطهر محل نجاسة  
مرتببة (قوله بذلك) أي بأن يمسحه على الارض مسحا قويا ط ومثل ذلك الحك والحت على ما في الجامع  
الصغير وفي المغرب الحت القشر باليد والعود (قوله يزول به اثرها) أي الا أن يشق زواله نهر (قوله  
والاجرم لها) أي وان كانت النجاسة المفهومة من المقام لا جرم لها (قوله فيفسل) أي الخف  
خال في الذخيرة والمختار أن يفسل ثلاث برات ويترك في كل مرة حتى ينقطع التقاطر وتذهب الندوة ولا يشترط  
اليس (قوله صقيل) احتراز به عن نحو المديد اذا كان عليه صدأ او منقوشا وبقوله لا مسلم له عن الثوب  
الصقيل فان له مساما ح عن البحر (قوله وآية مدهونة) أي كالزبدية الصينية حلية (قوله واخر طي)  
بفتح الخاء المجهدة والراء المشددة بعدها ألف وكسر الطاء المهملة آخره ياء مشددة نسبة الى الخراط وهو خشب  
يخرطه الخراط فيصير صقلا كلما ح (قوله بمسح) متعلق بيطهر وانما اكتفى بالمسح لان اصحاب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقتلون الكفار بسيوفهم ثم يمسحونها ويصلون معها ولانه لا تتداخل النجاسة  
وما على ظاهره يزول بالمسح بجر (قوله مطلقا) أي سواء اصابه نجس له جرم اولا وطبا كان او باساعلى  
المختار للفتوى شربلاية عن البرهان قال في الحلية والذي يظهر أنها لو اياسة ذات جرم تطهر بالحت والمسح  
بما فيه بل ظاهر من خرقه او غيرها حتى يذهب اثرها مع عينها ولو اياسة ليست بذات جرم كالبول وانخر فبالمسح  
بما ذكرناه لا غير ولو رطبة ذات جرم ولا فبالمسح بخرقة مثله اولا (تنبيه) بقي مما يطهر بالمسح موضع الحجامة  
في الظهيرة اذا مسحها بثلاث خرق رطبات قطاف اجزأه عن الفسل وأثره في الفقع وقاس عليه ما حول محل  
الفصد اذا ناطخ وبخاف من الاسالة السريان الى النقب قال في البحر وهو يقتضي تعييد مسألة المهاجم  
بما اذا خاف من الاسالة ضررا والمنقول مطلق ١٥ اقول وقد نقل في القنية عن نجم الاثمة الا كفاءه بالمسح  
مرة واحدة اذا زال بها الدم لكن في الخاتمة لو مسح موضع الحجامة بثلاث خرق مبلولة يجوز ان كان الماء  
مقاطرا ١٥ والظاهر أن هذا مبني على قول ابي يوسف في المسألة بلزوم الفسل كما نقله عنه في الحلية  
عن المحيط يدل عليه ما في الخاتمة قبل هذه المسألة عن ابي جعفر على يده نجاسة فمسحها بخرق مبلولة ثلاثا  
يطهر لو الماء متقاطر على يده ١٥ فانه مع التقاطر يكون غسلا لا مسحا لما في الولو الجيسة اصابه نجاسة  
فبل يده ثلاثا ومسحها ان كانت البلية من يده متقاطرة جاز لانه يكون غسلا والا فلا (قوله بخلافه)  
فحسبنا أي وحصر وثوب وبدن مما ليس ارضا ولا متصلا بها اتصالا قرار (قوله بيسها) لما في سنن ابي  
داود باب طهور الارض اذا يئت وساق بسنده عن ابن عمر قال كنت ايت في المسجد في عهد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وكنت شابا عذبا وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد ولم يكونوا يرشون شيئا من ذلك  
فلو اريد تطهيرها عاجلا يص عليها الماء ثلاث مرات وتقف في كل مرة بخرق مطهرة وكذا الوصية  
عليها الماء بكرة حتى لا يظهر أثر النجاسة شرح المنية وفتح وهل الماء في الصورة الثانية نجس ام طاهر يخبر

قوله وليصل فيهما هكذا بخطه  
يوطئه فيها أي العمل وليحترق  
الحديث تأمل ١٥ معصمه

خلاف المختار (وبطهر خف  
ونحوه) كنعل (تجسس بذى جرم)  
هو كل ما يرى بعد الجفاف ولو من  
غيرها كنهر وبول اصابه تراب  
به يقي (بذلك) يزول به اثرها  
(والا) جرم لها كبول (فيفسل  
(و) يطهر (صقيل) لا مسام له  
(بكرة) وظفر وعظم وزجاج وآية  
مدهونة او خرط الى وصفائح  
فضة غير منقوشة (بمسح يزول  
به اثرها) مطلقا به يقي (و) تطهر  
(ارض) بخلاف نحو بساط  
(بيسها)

قوله فان له مساما هكذا بخطه  
ولعل صوابه مسام بخذف  
الالف لكونه على صيغة منتهى  
الجمع كما لا يخفى ١٥ معصمه

عن قول البحر صلب عليها الماء كثيرا ثم تركها حتى تشفت طهرت انه نجس لانه علق طهارتها بنشائها اي يسها  
وبه صرح في التاتارخانية عن اكلة حيث قال ويتجسب الموضع الذي انتقل الماء اليه وفي البدائع ما يدل عليه  
والظاهر ان هذا حيث لم يصير الماء جاريا عرفا أما لو جرى بعد انفصاله عن محلها ولم يظهر فيه اثرها فيبقى  
ان يكون طاهر الان الجارى لا ينجس وان لم يكن له مدد محال لم يظهر فيه الاثر يدل عليه ما في الذخيرة  
وعن الحسن بن ابي مطيع اذا صب عليها الماء لم يجرى قدر ذراع طهرت الارض والماء طاهر بمنزلة الماء  
الجارى وفي المتن اصحاب المطر قليلا ومشي عليها له فهذا نص في المقصود والله الحمد وسنذكر آخر الفصل  
وخفيه يريد به اذا كان المطر قليلا ومشي عليها له فهذا نص في المقصود والله الحمد وسنذكر آخر الفصل  
تمام ذلك (قوله اي جفانها) المراد به ذهاب الندوة وفسر الشارح به لانه المشروط دون اليبس كما دلت  
عليه عبارات الفقهاء قهستانى وصرح به ابن الكمال عن الذخيرة (قوله ولوبريح) اشار الى ان تقيد  
الهداية وغيرها بالشمس اتفاقا فانه لا فرق بين الجفاف بالشمس أو النار أو الريح كما في الفتح وغيره (قوله  
كلون وريح) ادخلت الصكاف الطم وبه صرح في البحر والذخيرة وغيرهما (قوله وله الطهورية)  
لان الصعيد علم قبل التجسب طاهر او طهورا وبالتجسب علم زوال الوصفين ثم ثبت بالجفاف شرعا احدهما اعني  
الطهري فيبقى الآخر على ما علم من زواله واذا لم يكن طهورا لا يتقسم به اه فتح (قوله مفروش) أما لو موضوعا  
غير مثبت فيما يتقل ويحول فلا بد من الفصل لان الطهارة بالجفاف انما وردت في الارض ومثل هذا لا يسمى  
ارضا عرفا ولذا لا يدخل في بيع الارض حكما لعدم اتصاله بها على جهة القرار فلا يلحق بها شارح المنية زاد  
في الحلية ولذا قطع المفروش بعد ذلك هل يعود نجسا فيه روايتان قلت والاشبه عدم العود اه وفي البحر  
عن الخلاصة انه المختار (قوله بالخاء) أي العجة المضخومة والصاد المهملة المشددة (قوله فحجيرة  
سطح) من الحجر بالفتح وهو المنع وفسره في الدرر تبعا لصدور الشريعة بالستر التي تكون على السطوح اي  
لانهما تمنع من النظر الى من هو خلفها وفسره في المغرب والعصاح بالبيت من القصب (قوله وكلا) بوزن جبل  
قال في المغرب هو اسم لما يرعاه الدواب وطبا كان اوياسا (قوله وكذا الخ) ومشله الحصاد اذا كان  
متداخلا في الارض كما في المنية وفي التاتارخانية أما اذا كان على وجه الارض لا يظهر اه والظاهر ان  
القرب لا يتقيد بذلك والالزم تقيد الارض التي تظهر باليبس بالاتراب عليها تأمل (قوله الاجرا خشتا  
الخ) في الخاتمة ما نصه الحجر اذا أصابته النجاسة ان كان حجرا ينشرب النجاسة كحجر الرحي يكون يسه طهارة  
وان كان لا ينشرب لا يطهر الا بالفصل اه ومشله في البحر وبحث فيه في شرح المنية فقال هذا بناء  
على أن النص الوارد في الارض معقول المعنى لان الارض تجذب النجاسة والهواء يحفظها فبقاس عليه  
ما وجد فيه ذلك المعنى الذي هو الاجتذاب ولم يكن يلزم منه أن يطهر اللبن والأتربة بالجفاف وذهب  
الانزوان كان منفضلا عن الارض لوجود التشرب والاجتذاب اه وعن هذا استظهر في الحلية حمل  
ما في الخاتمة على الحجر المفروش دون الموضوع وهذا هو المتبادر من عبارة الشرب سلاية لكن يرد عليه انه  
لا يظهر فرق حيث نذير الخشن وغيره فالاولى حمله على المنفصل كما هو المفهوم المتبادر من عبارة الخاتمة  
والبحر وجباج مما بحثه في شرح المنية بأن اللبن والأتربة قد خرجا بالطبخ والصنعة عن ماهيتهما  
الاصلية بخلاف الحجر فانه على اصل خلقته فأشبهه الارض بأصله وأشبهه غيرهما بانفصاله عنها فقلنا اذا كان  
خشنا فهو في حكم الارض لانه ينشرب النجاسة وان كان املا فهو في حكم غيرها لانه لا ينشرب النجاسة  
والله اعلم (قوله بفرك) هو الحلك باليد حتى تقتت بصر (قوله ولا يضر بقاء اثره) أي كبقائه بعد الفصل  
بهر (قوله ان طهر رأس حشفة) قيل هو متقيد أيضا بما اذا لم يسبقه مذى فان سبقه فلا يطهر الا بالفصل  
وعن هذا قال شمس الاعنة الحلواني مسألة المعنى مشكلة لان كل غل يمدى ثم يعنى الآن يقال انه مغلوب بالمنى  
مستهلك فيه فيجعل تبعا له وهذا ظاهر فانه اذا كان كل غل يمدى وقد طهره الشرع بالفرك يابسا يلزم انه  
اعتبر مستهلكا للضرورة بخلاف ما اذا بال فلم يستنج بالماء حتى امنى لعدم المني له ففتح وما في البحر  
من أن ظاهر المتن الاطلاق فان المني لم ينف عنه الا لكونه مستهلكا للضرورة فكذلك البول رده في النهر  
بأن الاصل أن لا يجعل العصب تبعا للغير لا لبليل وقد قام في المذي دون البول اه قال الشيخ اسماعيل وهو

أي جفافها ولوبريح (وذهب  
اثرها) كلون وريح (ل) أجل  
(صلاة) عليها (لا تيمم) بها لان  
المشروط لها الطهارة وله الطهورية  
(و) حكم (أجر) ونحوه كلين  
(مفروش وخص) بالخاء فحجيرة  
سطح (وشجر وكلا) قائمين في ارض  
كذلك (أي كارض فيطهر  
بجفاف وكذا كل ما كان ثابثا  
فيها لا خذه حكمها بانصاله بها  
فالمنفصل بغسل لا غير الاجرا  
خشنا كرحى فكأرض (ويطهر  
منى) أي محله (يا بس بفرك) ولا  
يضر بقاء أثره (ان طهر رأسه)



وجهه كالأهني اه وقال العلامة نوح والحق أن المذنب إنما عني عنه للضرورة لا للاستهلال ثم اطلال في مقابلة  
 في حاشية اخي بجلي من أن اللائق بحال المسلم أن لا يكتفى بالفرك في المني ابد الان القيود المعتبرة فيه مما يستحيل  
 رعايتها عادة فراجع (قوله ~~كان~~ مستحيما بما) أي بعد البول واحترز عن الاستحسان بما جاز لانه مطلق  
 للجملة لا فالح لها كما مر في مسألة البقرة في شرح النية ولو بال ولم يستخرج بالهاء قبل لا يظهر المني الخارج  
 بعده بالفرك قاله ابو اسحق الحافظ وهكذا روى الحسن عن اصحابنا وقيل ان لم يتشر البول على رأس  
 الذكر ولم يجاوز الثقب بطهرية وكذا ان اتشر ولو سكن خرج المني دفقا لانه لم يوجد مروه على البول  
 الخارج ولا اثر لورده عليه في الداخل لعدم الحكم بنجاسته اه وحاصله كما قال نوح افسدى ما أن يتشر  
 كل من البول والمني اولا ولا البول فقط او المني فقط في الاول لا يطهر بالفرك وفي الثلاثة الاخيرة  
 يطهر (قوله تلوثه بالنجس) قد يقال ببناء على القول المأثور آفا انه اذا خرج المني ولم يتشر على رأس  
 الذكر لا تلوث فيه افاده ط (قوله برطوبة الفرج) أي الداخل بدليل قوله اوج وأما رطوبة الفرج الخارج  
 فطاهرة اتفاقا اه ح وفي منهاج الامام النووي رطوبة الفرج ليست بنجسة في الاصح قال ابن حجر في شرحه  
 وهي ماء ابيض متردد بين المذي والفرج يخرج من باطن الفرج الذي لا يجب غسله بخلاف ما يخرج مما يجب  
 غسله فانه طاهر قطعاً ومن وراء باطن الفرج فانه نجس قطعاً ككل خارج من الباطن كالماء الخارج مع الولد  
 او قبله اه وسند كفي آخرياً بالاستبراء أن رطوبة الولد طاهرة وكذا السحابة والبيضة (قوله أما عنده)  
 أي عند الامام وظاهر كلامه في آخر الفصل الا أن انه المعتمد (قوله ولا رأسها طاهراً) او مانعة الخلق  
 مجوزة الجمع فيصدق بما اذا كان يابساً ورأسها غير طاهر أو رطباً ورأسها طاهر أو لم يكن يابساً ولا رأسها طاهراً  
 وفي بعض النسخ بالواو بدل او وهو سهو من النسخ اه ح اقول لسهولة غاية ما يلزمه انه تصريح ببعض  
 الصور وهو صورة الجمع دون صورتي الانفراد فافهم (قوله ولو دما عبيطاً) بالعين المهملة أي طرياً مغرباً  
 وقاموس أي ولو كانت النجاسة دما عبيطاً فانها لا تطهر الا بالغسل على المشهور لتصريحهم بأن طهارة الثوب  
 بالفرك إنما هو في المني لا في غيره يخرج في المني لو أصاب الثوب دم عبيط فيسحقه طهر كالمني فشاذا نهر  
 وكذا ما في القهستاني عن النوازل ان الثوب يطهر عن العذرة الغليظة بالفرك قياساً على المني اه ثم لو خرج  
 المني دما عبيطاً فانها طاهرة بالفرك (قوله بالفرق) أي في فركه يابساً وغسله طرياً (قوله ومنهيا) أي المرأة  
 كما صححه في الخاتمة وهو ظاهر الرواية عندنا كما في محتملات النوازل وجزم في السراج وغيره بخلافه ووجهه  
 في الحلبة بما حاصله ان كلامهم متطافر على أن الاكتفاء بالفرك في المني استحسان بالآثر على خلاف القياس  
 فلا يطبق به الا ما في معناه من كل وجه والنص ورد في مني الرجل ومني المرأة ليس مثله لرقته وغلظ مني الرجل  
 والفرك إنما يؤثر في زوال المخروك او تقليله وذلك فيما له جرم والريق المائع لا يحصل من فركه هذا الغرض فيدخل  
 مني المرأة اذا كان غليظاً ويخرج من الرجل اذا كان رقيقاً العارض اه اقول وقد يؤيد ما صححه في الخاتمة  
 بما صح عن عائشة رضي الله عنها كانت احل المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يمل ولا خفاء  
 انه كان من جماع لان الانبياء لا تحتلم فيلزم اختلاط مني المرأة به فيسقط على طهارة منيها بالفرك بالآثر  
 لا بالالحاق فتدبر (قوله كما بحثه الباقي) لعله في شرحه على التقاية وأما في شرحه على المتي فلم اجد فيه  
 وسبقه الى ذلك القهستاني فقال والمني شامل لكل حيوان فينبغي أن يطهر به اه اي بالفرك وفي حاشية  
 ابي السعود لافرق بين مني الآدمي وغيره كما في الفيض والقهستاني ايضاً خلافاً لما نقله الجوى من  
 السمرقندي من تقييده بمني الآدمي اه اقول المنقول في البحر والتاريخ ان مني كل حيوان نجس وإنما  
 عدم الفرق في التطهير فحتاج الى نقل وما مر عن السمرقندي تنجسه ولذا قال ح ان الرخصة وردت في مني  
 الآدمي على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره فان الحق دلالة يحتاج الى بيان أن مني غير الآدمي خصوصاً  
 مني الخنزير والكلب والفيل الداخل في عموم كلامه في معنى مني الآدمي ودونه خوط القتاد اه ورأيت  
 في بعض الهوامش من شرح النقاية للبرجندي انه قال قد ذكرنا أن الحكم في تطهير الثوب من المني بالفرك عموم  
 البول وعدم تداخله الثوب فبالنظر الى الاول لا يكون حكم غيره من سائر الحيوانات كذلك اه (تنبيه)  
 نجاسة المني عندنا مغلطة سراج والعقبة والمضغة بحسان كالمني نهاية وزيلعي وكذا الولد اذا لم يستعمل لما

مستحان كان مستحيماً بما هو في  
 المجتبى أوج قزع فأنزل لم يطهر  
 الا بغسله لتلوثه بالنجس انتهى  
 أي برطوبة الفرج فيكون مفرغاً  
 على قولهما بنجاستها أما عنده  
 فهي طاهرة كسائر رطوبات البدن  
 جوهرة (والأ) يكن يابساً أولاً  
 وأنها طاهرة (في فصل) كسائر  
 النجاسات ولو دما عبيطاً على  
 المشهور (بلا فرق بين منيه) ولو  
 رقيقاً لم يضر به (ومنيها) ولا بين  
 مني آدمي وغيره كما بحثه الباقي  
 (ولا بين ثوب) ولو جديداً ومبطناً  
 في الاصح (وبدن على الطاهر) من  
 المذهب ثم هل يعود بنجاسته بعد  
 فركه المعقلاً

في الخبيثية لم يسقط في الماء افسده وان غسل وكذا الوجه المصلي لا تصح صلاته بجر وأما ما نقله في البحر  
بعد ذلك عن الفتح من أن العلقه اذا صارت مضغة تطهر فشكل الا أن يجلب بجملة على ما اذا خفت فيها الروح  
واستقرت الحياة الى الولادة تأمل (قوله بغير مانع) أي كالدلك في الخلف والجفاف في الارض واللباغة  
الحكيمة في الجلد وغوران الماء في البر والمسخ في الصقيل قال في البحر بعد سوق عباراتهم فيها فالخامس أن  
التصحيح والاختيار قد اختلف في كل مسألة منها كما ترى فالاول اعتبار الطهارة في الكل كما يفيدده اصحاب  
المتون حيث صرحوا بالطهارة في كل واختاره في القمع ولا يرد المستفتي بالجرا اذا دخل الماء فانه يجسه  
لان غير المانع لم يعتبر مطهر في البدن الا في المني اه اي فالجرا لا يطهر بمحل الاستبراء من البدن وانما هو مقل  
فلذا تجس الماء بخلاف الدلك ونحوه فانه مطهر ومقتضاه أن الخلف لو وقع في ماء قليل لا يجسه ثم رأيت  
في التجميع قال ولو ألقى تراب هذه الارض بعد ما جف في الماء هل يجس هو على هاتين الروايتين اه اي فعلى  
رواية الطهارة لا يجس وقد مننا أن الاجرة اذا تجست جفت ثم قلعت فاختار عدم العود (قوله وقد أنهيت  
في الخزان الخ) وفصها ذكرنا أن التطهير يكون بغسل وجرى الماء على نحو بساط ودخوله من جانب وخروجه  
من آخر بحيث يبعد جوبا وغسل طرف فوب نسي محل نجاسته ومسح صقيل ومسح فطح وموضع محجمة  
وفصد ثلاث خرق وجفاف ارض وذلك خف وفرك مني واستبراء بنحو حجر ونحت ملح وخشبة وتقور ونحو  
سمن جامد بأن لا يستوى من ساعته وذكاة ودبغ ونازوند فطن تجس اقله وقسمة مثلي وغسل وبيع وهبة  
واكل لبعضه وانقلاب عين وقلبها يجعل اعلى الارض اسفل ونزع بئر وغورانها وغوران قدر الواجب وجرباها  
وتخلل خمر وكذا تحليلها عندنا وعلى اللحم عند الثاني ونضم بول صغير عند الشافعي فهذه نيف وثلاثون  
وفي بعضها مسامحة اه ووجه المسامحة ما اوضحه في النهر من انه لا ينبغي عند التقور لان السمن الجامد  
لم يتجس كله بل ما ألقى منه فقط ولا قلب الارض لبقاء النجاسة في الاسفل وكذا القسمة والاربعة بعدها وانما  
يجوز الاتفاق لوقوع الشك في بقاء النجاسة في الموجود وكذا الندف ومن عده شرط كون التجس مقدارا  
قليلا يذهب بالندف والا فلا يطهر كما في البرازية اه اقول ومثل التقور النحت على أن في كثير من هذه المسائل  
تداخل ولا ينبغي ذكر نضم بول الصبي الصغير بالماء لانه ليس مذهنا هذا وقد زاد بعضهم نفع الروح بناء على  
ما قدمناه اتفاق الفتح وزاد بعضهم القوية كالسكين اذا مته اى سقى بماء تجس بماء طاهر ثلاثا فيطهر  
وكذا الحس اليد ونحوها (قوله وغيرت نظم ابن وهبان) حيث قال في فصل المعايير ملغزا

وأخر دون الفرك والندف والجفا \* ف والنحت قلب العين والفصل يطهر  
ولادبغ تحليل ذكاة تخلل \* ولا المسح والنزع الدخول التقور

وزاد شارحها بيتا فقال

واكل وقسم غسل بعض ونحوه \* وندف وعلى بيع بعض تقور

اه وأراد بقوله وآخر الخفر أي مائتي آخر من المطهرات غير هذه المذكورات (قوله وقلب العين) كأنقلب  
الخفر لمها كما سيأتي منا (قوله الخفر) أي قلب الارض يجعل اعلى اسفل (قوله وتخلل) أي تحليل الخمر  
بالقاء شي فيها وهو كالتخلل نفسها وهما اذا خلان في انقلاب العين كما يعلم من البحر قال في الفتح ولو صب ماء  
في خمر أو بالعكس ثم صار خلاطه في الصحيح بخلاف ما لو وقعت فيها فارة ثم اخرجت بعد ما تخللت في الصحيح لانها  
تجست بعد التخلل بخلاف ما لو اخرجت قبله اه وكذا لو وقعت في العصير أو وقع فيه كلب ثم تحمض ثم يحلل  
لا يطهر هو المختار بجر عن الخلاصة وفي الخبائية خمر صب في قدر الطعام ثم صب فيه الخل وصار حامضا  
بهيث لا يمكن اكله لحوضته وحوضته حوضه الخل لا بأس باكله وعلى هذا كل ما صب فيه الخل وصار  
خللا وكذا لو وقعت فارة في خمر واستقرت قبل التفسخ ثم صارت خللا فلو بعده لا يحل والخل التجس اذا صب  
في خمر فصار خللا يكون تجسا لان التجس لم يتغير واذا ألقى في الخمر رغيف أو بصل ثم صار الخمر خللا فالصحيح  
أنه طاهر اه وسيأتي شيء من ذلك في الفروع آخر الفصل الا في (قوله ذكاة) أي ذبح حيوان فانه  
لا يطهر الا بالذكاة كذا المصنف ولو من غير ما كول على احد التخصيص كما مر في محله (قوله والدخول) أي دخول  
اليد في الخمر في الخوض الصغير التجس مع خروجه من جيب آخر وان قل في الصحيح كما مر (قوله التقور)

وكذا اكل ما حكم بطهارته بغير  
مانع وقد أنهيت في الخزان  
المطهرات الى نيف وثلاثين وغيرت  
نظم ابن وهبان فقط  
وغسل ومسح والجفاف مطهر  
ونحت وقلب العين والخفر ذكر  
ودبغ وتحليل ذكاة تخلل  
وفرك وذلك والدخول التقور

قوله لبعضه تنازع فيه كل من  
غسل وبيع وهبة وأكل اه منه

قوله التقور بالعين المجبهة بمعنى  
غوران البر وقل شارح الوهبانية  
الا في تقور هو باللقاف بمعنى  
تقوير السمن الجامد اه منه  
قوله ونحوه اي هبته من غسل للنهي  
وهبه اه منه

أى غوران ماء البئر قدر ما يجب نزحه منها مطهر لها كالنزع كما تقدم (قوله نصرت في البعض) أى من نحو  
حنطة تقبس بعضها والتصرف بيم الأكل والبيع والهبة والصدقة أفاده ح وهذه المسألة ستأتى منّا  
وينبغى تقييد التصرف بأن يكون بمقدار ما تقبس منها أو أكثر لا أقل كما يفيد ما قد مضى في الهدف عن النهر  
(قوله ونزحها) أى نزح البئر (قوله ونار) كالأحرق موضع الدم من رأس الشاة بجر وله نظائر تأنى  
قريباً ولا تظن أن كل ما دخلته النار يطهر كما بلغنى عن بعض الناس أنه فهم ذلك بل المراد أن ما استخالت به  
النجاسة بالنار أو زال أثرها بها يطهر ولذا قيد ذلك في المنية بقوله في مواضع (قوله وغلى) أى بالنار كغلى  
الدهن أو اللحم ثلاثاً على مائى ياتيه (قوله غسل بعض) أى بعض نحو ثوب تقبس شئ منه كما سيأتى  
الكلام عليه (قوله تقور) أى تقوير نحو من جامد من جوانب النجاسة فهو من استعمال مصدر اللزوم  
في المتعدى كالطهارة بمعنى التطهير كما أفاده الجوى وخرج بالجامد المانع وهو ما ينضم بعضه إلى بعض فانه  
ينحس كله ما لم يبلغ القدر الكثير على ما مر اه فتح أى بأن كان عشر فى عشر وسياًنى كيفية تطهيره لذات نجس  
(قوله ويطهر زيت الخ) قد ذكر هذه المسألة العلامة قاسم فى فتاواه وكذا ما سيأتى متناوئاً من مسائل  
التطهير بانقلاب العين وذكر الأدلة على ذلك بما لا حيز يد عليه وحقق ودقق كما هو دأبه رحمه الله تعالى فليراجع  
ثم هذه المسألة قد تفرعوا على قول محمد بالطهارة بانقلاب العين الذى عليه الفتوى واختاره أكثر المشايخ  
خلافاً لآبى يوسف كما فى شرح المنية والفتح وغيرهما وبعبارة المجتبى جعل الدهن النجس فى صابون يفتق بطهارته  
لأنه تغير والتغير بطهر عند محمد ويقتى به للبلوى اه وظاهره أن دهن المية كذلك لتغيره بالنجس دون النجس  
الآن يقال هو خاص بالنجس لأن العادة فى الصابون وضع الزيت دون بقية الأدهان تأمل ثم رأيت فى شرح  
المنية ما يؤيد الأول حيث قال وعليه يتفرع ما لو وقع انسان أو كلب فى قدر الصابون فصار صابوناً يكون طاهراً  
لتبديل الحقيقة اه ثم اعلم أن العلامة عند محمد هى التغير وانقلاب الحقيقة وأنه يقتى به للبلوى كما علم مما مر  
ومقتضاه عدم اختصاص ذلك بالحكم بالصابون فيدخل فيه كل ما كان فيه تغير وانقلاب حقيقة وكان فيه بلوى  
عامة فيقال كذلك فى الدبس المطبوخ إذا كان زيبه متنجساً ولا سيما أن القاريد دخله فيبول ويعرف فيه وقد  
جرت فيه وقد بحث كذلك بعض شيوخ مشايخنا فقال وعلى هذا إذا نجس السمسم ثم صار طحينية يطهر  
خصوصاً وقد عمت به البلوى وقاسه على ما إذا وقع عصفور فى برزخى صار طيناً لا يلزم آخر اه لاستخالت قلت  
لكن قد يقال إن الدبس ليس فيه انقلاب حقيقة لأنه عسير جداً بالطبخ وكذا السمسم إذا درس واختلط دهنه  
بأجزائه ففيه تغير وصف فقط كبن صار جبناً وبر صار طحيناً وطحين صار خبزاً بخلاف نحو خر صار خللاً وحرار  
وقع فى علة فصار ملحاً وكذا دردى صار طرطيراً وعذرة صارت رماداً أو حمة فان ذلك كله انقلاب حقيقة  
إلى حقيقة أخرى لا مجرد انقلاب وصف كما سيأتى والله اعلم (قوله رش بماء نجس) أى أوبال فيه صبي أو صبح  
بجرفة مبتلة نجسة سحلية (قوله لا بأس بالخبر فيه) أى بعد ذهاب النجاسة بالنار والانتجس كما فى الخلية  
(قوله ذكره الحلبي) وعمله بقوله لا ضحلال النجاسة بالنار وزوال أثرها (قوله وعنى الشارع) فيه تغيير  
لفظ المتن لأنه كان مبنيًا للمجهول لكنه قصد التنبيه على أن ذلك مروى لا محض قياس فقط قال فى شرح  
المنية ولنا أن القليل عفو جاعاً إذا الاستجماء بالجرك كاف بالاجماع وهو لا يستأصل النجاسة والتقدير بالدرهم  
مروى عن عمر وعلى وابن مسعود وهو مما لا يعرف بالرأى فيجعل على السماع اه وفى الخلية التقدير بالدرهم  
وقع على سبيل الكناية عن موضع خروج الحدث من الدبر كما أفاده إبراهيم النخعي بقوله أنهم استكروا ذكر  
المقاصد فى مجالسهم فكانوا عنه بالدرهم وبعضه ما ذكره المشايخ عن عمر أنه سئل عن القليل من النجاسة  
فى الثوب فقال إذا كان مثل ظفرى هذا لا يمنع جواز الصلاة قالوا وظفره كان قريباً من كفنا (قوله وإن كره  
تجربياً) أشار إلى أن العفو عنه بالنسبة إلى محبة الصلاة به فلا ينافى الأثم كما استنبطه فى البصر من عبارة  
السراج ونحوه فى شرح المنية فانه ذكر ما ذكره الشارع من التفصيل وقد قلناه أيضاً فى الخلية عن البناء لئلا  
قال بعده والاقرب أن غسل الدرهم ومادونه مستحب مع العلم به والقدرة على غسله فتركه حينئذ خلاف الأولى  
ثم الدرهم غسله أكد بمادونه فتركه أشد كراهة كما يستفاد من غير ما كتب من مشاهير كتب المذهب فى المحيط  
يكره أن يصلى ومعه قدر درهم لودونه من النجاسة عالمها به لا خلافاً فى الناس فيه زاد فى مختارات النوازل فأدحا

تصرفه فى البعض ندف ونزحها  
ونار وغلى غسل بعض تقور  
(و) يطهر (زيت) تقبس (بجعله  
صابوناً) به يقتى للبلوى كنور رش  
بماء نجس لا بأس بالخبر فيه (كطين  
تقبس فجعل منه كوز بعد جعله  
على النار) يطهر أن لم يظهر فيه  
أثر النجس بعد الطبخ ذكره الحلبي  
(وعنى) الشارع (عن قدر درهم)  
وإن كره تجربياً فيصحب غسله  
بومادونه تنزهه من نجس

قوله قالوا الخ بقره ما قالوا فى علم  
الثوب أنه يجل إذا كان مرض  
أربع أصابع قبيل المراد من أصابع  
السف كاصابع عمر رضى الله عنه  
فإنها قدر شبراً اه منه



على ازالته وحديث تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم لم يثبت ولو ثبت جل على استصحاب الاعادة فبقاينه  
وبين ما دل عليه الاجماع على سقوط غسل المخرج بعد الاستحباب من سقوط قدر الدرهم من النجاسة مطلقا  
اه صلتها اقول وبؤيده قوله في الفتح والصلاة مكروهة مع ما لا يمنع حتى قبل لوعلم قليل النجاسة عليه في الصلاة  
برفضها لم يحذف الموت للوقت او الجماعة اه ومثله في النهاية والمحيط كما في البحر فتدسوي بين الدرهم ومادونه  
في الكراهة ورفض الصلاة ومعلوم أن مادونه لا يكره تحريما اذا لا قائل به فالتسوية في اصل الكراهة التزجية  
وان تفاوتت في ما يؤيده تعليل المحيط للكراهة باختلاف الناس فيه اذا لا يستلزم التحريم وفي التسوية ما نصه  
قالوا جبة اذا كانت النجاسة اكثر من قدر الدرهم والنافلة اذا كانت مقدار الدرهم ومادونه وما في الخلاصة  
من قوله وقدر الدرهم لا يمنع ويكفي مسينا وان اقل قالوا افضل أن يغسلها ولا يكون مسينا اه لا يدل  
على كراهة التحريم في الدرهم لقول الاصوليين ان الاساءة دون الكراهة نعم يدل على تأكد ازالته على مادونه  
فيوافق ما مر عن الحلبة ولا يخالف ما في الفتح كما لا يخفى وبؤيده اطلاق اصحاب المتون قولهم وعن قدر  
الدرهم فانه شامل لعدم الاثم فتقدم هذه النقول على ما مر عن النبايع والله تعالى اعلم (قوله والعبرة لوقت  
الصلاة) أي لو اصاب ثوبه دهن نجس اقل من قدر الدرهم ثم انبسط وقت الصلاة فزاد على الدرهم قبل يمنع وبه  
اخذوا لا يكرهون كما في البحر عن السراج وفي المنية وبه يؤخذ وقال شارحها وتحقيقه أن المعتبر في المقدار من  
النجاسة الرقيقة ليس جوهر النجاسة بل جوهر المتنجس عكس الكثيفة فليأمل اه وقبل لا يمنع  
اعتبارا لوقت الاصابة قال القهستاني وهو المختار وبه يقتضي وظاهر الفتح اختياره ايضا وفي الحلبة وهو  
الاشبه عندي واليه مال سيدي عبد الفتى وقال فلو كانت ازيد من الدرهم وقت الاصابة ثم جفت خفت  
فصارت اقل منعت هذا وفي البحر وغيره ولا يعتبر نفوذ المقدار الى الوجه الا تحلوا الثوب واحدا بخلاف ما اذا  
كان ذاتا قمين كدرهم متنجس الوجهين اه وما في الخالية من أن الصحيح عدم المنع في الدرهم لانه واحد وفي  
الخلاصة انه المختار قال في الحلبة الحق أن الذي يظهر خلافه لان نفس ما في احد الوجهين لا ينفذ الى الآخر  
فلم تكن النجاسة متحدة بل متعددة وهو المناط اه (تقنة) قال في الفتح وغيره ثم ان ما يعتبر المانع مضافا الى  
المصلي فلو جلس الصبي او الحمام المتنجس في حجره جازت صلاته ولو الصبي مستمسكا بنفسه لانه هو الحامل لها  
بخلاف غير المستمسك كالرضيع الصغير حيث يصير مضافا اليه ويبحث فيه في الحلبة بأنه لا اثر فيما يظهر  
للاستمسك لان المصلي في المعنى حامل للنجاسة ومن ادعاه فقلبه البيان اقول وهو قوي لكن المتقول خلافه  
وروي باسناد حسن عن انس رضي الله تعالى عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي والحسن  
على ظهره فاذا سجد فنهأ ولا يخفى أن الصغير لا يخضع عن النجاسة عادة فهو مؤيد للمنقول (قوله وهو  
منقال) هذا هو الصحيح وقبل يعتبر في كل زمان درهمه بجره وأفاذا أن الدرهم هنا غيره في باب الزكاة فانه هناك  
ما كان كل عشرة منه وزن سبعة مثاقيل (قوله في نجس كفيف) لما اختلف تفسير محمد للدرهم فتارة فسره  
بعرض الكف وتارة بالمنقال اختلف المشايخ فيه ووفق الهندواني بينهم ما بما ذكره المصنف واختاره كثير  
منهم وصححه الزيلعي والرازي وأقره في الفتح لأن أعمال الروايتين اذا امكن اولى وتعامه في البحر والحلبة  
ومقتضاه أن قدر الدرهم من الكثيفة لو كان منبسطا في الثوب أكثر من عرض الكف لا يمنع كما ذكره سيدي  
عبد الفتى (قوله له جرم) تفسير لكثيف وعدمه في الهداية للدم وعده قاضي خان مما ليس له جرم ووفق في  
الحلبة يحصل الاول على ما اذا كان غليظا والثاني على ما اذا كان رقيقا قال وينبغي أن يكون المني كذلك اه  
قال رايد بن الجرم ما نشاهد بالبصرة أنه لا اثره كما مر ويأتي (قوله وهو داخل مفاصل اصابع اليد) قال ملا  
مسكين وطريق معرفته أن تعرف الماء باليد ثم تبسط فإتقى من الماء فهو مقدار الكف (قوله من مغلظة) متعلق  
بقوله عنى ط او يحدوف صفة لكثيف ورقيق أي كائنين من نجاسة مغلظة وقال في الدرر متعلق بقدر الدرهم  
ثم اعلم أن المغلظ من النجاسة عند الامام ما ورد فيه نص لم يعارض نص آخر فان عورض بنص آخر فنصف  
كبول ما يؤكل لحمه فان حديث استنزها البول يدل على نجاسته وحديث العرينين يدل على طهارته  
وعندهما ما اختلف الاثمة في نجاسته فهو مخفف فالرث مغلظ عنده لانه عليه الصلاة والسلام سماه ركسا  
ولم يعارضه نص آخر وعندهما مخفف لقول مالك بطهارته لعموم البلوى وتعامه تحقيقه في المطولات (قوله

وفوقه مبطل فيفرض والعبرة  
لوقت الصلاة لا الاصابة على  
الاكثر نهر (وهو منقال)  
عشرون قيراطا (في) نجس  
(كثيف) له جرم (وعرض مقعر  
الكف) وهو داخل مفاصل  
اصابع اليد (في رقيق من مغلظة

قوله استنزها البول هكذا  
بخطه والمخروف في الحديث  
استنزها من البول ويجز  
اه معصمه

مطلب  
في طهارة بوله صلى الله عليه وسلم

مبحث  
في بول الفارة وبعرها وبول الهرة

كعذرة) آدمي وكذا كل ما خرج منه موجب الوضوء أو غسل مغلظ (وبول غيره ما كول ولومن صغير لم يطعم) الأبول الخفاش وخره فطاهر وكذا بول الفارة لتعذر التترخاينة وسجي آخر الكتاب أن خره هالا يفسد ما لم يظهر أثره وفي الاشياء بول السنور في غير أواني الماء عفو وعليه الفتوى (ودم) مسفوح من سائر الحيوانات الا دم شهيد مادام عليه وما بقي في لحم مهزول وعروق وكبد وطحال وقلب وما لم يسل ودم سمك وقل وبرغوث وبق زادي السراج وكان وهي كافي للقاموس كرماني دوية حمراء

كعذرة) تمثيل للمغلظة (قوله وكذا الخ) يرد عليه الریح فانه طاهر ط أي على الصحيح وقيل ان الكلام في الكثيف والريق والريح ليس منهما فليتامل او يقال ما في كل ما واقعة على النفس لان المزاجين التقليل (تنبيه) صحيح بعض ائمة الشافعية طهارة بوله صلى الله عليه وسلم وسائر فضلانه وبه قال ابو حنيفة كما نقله في المواهب اللدنية عن شرح البضاري للعيني وصرح به البيهقي في شرح الاشياء وقال الحافظ ابن حجر تظاهرت الأدلة على ذلك وعدة الأئمة ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم ونقل بعضهم عن شرح المشكاة للتنسلا على القاري انه قال اختاره كثير من اصحابنا واطال في تحقيقه في شرحه على الثمالي في بلب ملجاء في نطوره عليه الصلاة والسلام (قوله مغلظ) لا حاجة اليه مع قوله كذا ط (قوله لم يطعم) يخرج الباء أي لم يأكل فلا بد من غسله واكتفى الامام الشافعي بالنضح في بول الصبي ط والجواب عما استدلل به في المطولات (قوله الابول الخفاش) بوزن رمان وهو الوطواط سمى به لضعفه وضعف بصره فلم يوس وفي البدائع وغيره بول الخفافيش وخرها ليس بنجس لتعذر صيانة الثوب والاواني عنها لانهما تحول من الهواء وهي فارة طيارة فلهذا اتبول اه ومقتضاه أن سقوط النجاسة للضرورة وهو متجه على القول بأنه لا يؤكل كما عزاه في الذخيرة الى بعض المواضع معللا بأن له نابا ومشى عليه في الخانية لم يكن نظرفه في غاية البيان بأن ذا الناب انما ينهى عنه اذا كان بصطاد بنا به اي وهذا ليس كذلك وفي المبتني قبل يؤكل وقيل لا ونقل العبادي من الشافعية عن محمد انه حلال وعليه فلا اشكال في طهارة بوله وخره وتعامه في الحلية اقول وعليه يمتشي قول الشارح فطاهر والا كان الاولي أن يقول فمفقوعه فافهم (قوله وكذا بول الفارة الخ) اعلم انه ذكر في الخانية أن بول الهرة والفارة وخرها نجس في اظهر الروايات يفسد الماء والثوب ولو طعن بعذر الفارة مع الحنطة ولم يظهر أثره يعني للضرورة وفي الخلاصة اذا باتت الهرة في الاناء اوعلى الثوب نجس وكذا بول الفارة وقال الفقيه ابو جعفر نجس الاناء دون الثوب اه قال في الفتح وهو حسن لعادة تخمير الاواني وبول الفارة في رواية لا بأس به والمتساخ على انه نجس لظنة الضرورة بخلاف خرها فان فيه ضرورة في الحنطة اه والحاصل أن ظاهر الرواية نجاسة الكل لكن الضرورة متحققة في بول الهرة في غير المائعات كالتياب وكذا في خره الفارة في نحو الحنطة دون الثياب والمائعات وأما بول الفارة فالضرورة فيه غير متحققة الاعلى تلك الرواية المارة التي ذكر الشارح أن عليها الفتوى لكن عبارة التترخاينة بول الفارة وخرها نجس وقيل بولها مفعوعه وعليه الفتوى وفي الحجة الصحيح انه نجس اه ولفظ الفتوى وان كان آكد من لفظ الصحيح الا أن القول الثاني هنا تأيد بكونه ظاهر الرواية فافهم لم يكن تقدم في فصل البئر أن الاصح انه لا ينجسه وقد يقال ان الضرورة في البئر متحققة بخلاف الاواني لانها تخمر كما مر فتدبر (قوله الادم شهيد) أي ولو مسفوحا كما اقتضاه كلامه وكلام البحر (قوله مادام عليه) فلو حمله المصلي جازت صلاته الا اذا اصابه منه لانه زال عن المكان الذي حكم بطهارته جوى ونحوه في الحلية (قوله وما بقي في اللحم الخ) يوهى أن هذه الدماء طاهرة ولو كانت مسفوحة وليس بمراد فهي خارجة بقصد المسفوح كما هو صريح كلام البحر وأقاده ح وفي البرازية وكذا الدم الباقي في عروق المذكاة بعد الذبح وعن الامام الثاني انه يفسد الثوب اذا خش ولا يفسد القدر للضرورة والاثر فانه كان يرى في برمة عائشة رضی الله عنها مسفورة دم العنق والدم الخارج من الكبد لو من غيره فنجس وان منه فطاهر وكذا الدم الخارج من اللحم المهزول عند القطع ان منه فطاهر والافلا وكذا دم مطلق اللحم ودم القلب قال القاضي الكبد والطحال طاهران قبل الفسل حتى لو طلى به وجه الخف وصل إلى به جاز اه (قوله وما لم يسل) أي من بدن الانسان بجر لكن في حوائى الجوى أن التقيد بالانسان اتفاق لان الظاهر أن غيره كذلك (قوله ودم سمك) لانه ليس بدم حقيقة لانه اذا يس بيض والدم يسود وشمل السمك الكبير اذا سال منه شئ في ظاهر الرواية بجر (قوله وقيل وبرغوث وبق) أي وان كثر بجر ومنية وفيه تعريض بما عن بعض الشافعية انه لا يعنى عن الكثير منه وشمل ما كان في البدن والثوب تعمد اصابته أولا اه حلة وعليه فلو قتل القمل في ثوبه يعنى عنه وعطسه في الحلية ولو ألقاه في زيت ونحوه لا ينجسه لمخر في كتاب الطهارة من أن موت ما لا تنضم له ما تاله في الاناء لا ينجسه وفي الحلية البرغوث بالضم والفتح قليل (قوله كرماني) هو الخمر المعروف (قوله دوية) بنهم فتح يكون

الباء المثناة وشديد الباء الموحدة تصغير دابة (قوله لساعة) أي شديدة المسح وهو العنبر وتماثله في ح  
 (قوله وخبر) هذا ما في عامة المتون وفي القهستاني عن قتوى الديناري قال الامام خواهر زاده انهم تمنع  
 الصلاة وان قلت بخلاف سائر النجاسات اه (قوله وفي باقي الاشربة) أي المسكرة ولونبذا على قول محمد  
 المقتضى به ط (قوله وفي النهر الاوسط) واستدل بما في النية صلي وفي ثوبه دون الكثير القاحش من السكر  
 او المنصف تجزئه في الاصح قال ح وهو نص في التخفيف فكان هو الحق لان فيه الرجوع الى القرع المنصوص  
 في المذهب وأما ترجيح صاحب البحر فبحث منه اه قلت لكن في القهستاني وأما سوى الخبر من الاشربة  
 المحرمة فغلط في ظاهر الرواية خفيفة على قياس قولهما اه فأفاد أن التخفيف مبنى على قولهما أي لثبوت  
 اختلاف الأئمة فان السكر والنصف وهو الماذق قال بجلهما الامام الاوزاعي ويظهر التوفيق بين الروايات  
 الثلاث بأن رواية التغليظ على قول الامام ورواية التخفيف على قولهما ورواية الطهارة خاصة بالاشربة المباحة  
 وينبغي ترجيح التغليظ في الجميع يدل عليه ما في غرر الافكار من كتاب الاشربة حيث قال وهذه الاشربة  
 عند محمد ومواقفه كغيره بلاتفاوت في الاحكام وبهذا يفتى في زماننا اه قوله بلاتفاوت في الاحكام  
 يقتضى أنها مغلظة فتدبر (قوله لا يذوق) بالذال المجهة أو بازاي ح عن القاموس (قوله كبط  
 اهلي) أما ان كان يطير ولا يعيش بين الناس فكالحامة يخرج عن البرازية وجعله كالجمامة موافق (رواية الكرخي  
 كباي) (قوله ودجاج) بثلاث الدال يقع على الذكور والانثى حلية (قوله فان مأكولا) كحمام وعصفور  
 (قوله فطاهر) وقيل معفو عنه لوقيل لا لعموم البلوى والاول اشبه وهو ظاهر البدائع وانما حلية  
 (قوله والاخفاف) أي والا يكتن ما كولا كالصقر والبازي والحدأة فهو نجس مخفف عنده مغلظ عندهما  
 وهذه رواية الهندواني وروى الكرخي أنه طاهر عندهما مغلظ عنده محمد وتماثله في البحر ويأتي (قوله وروث  
 وخثي) قد متنا في فصل البثران الروث للفرس والبغل والجار والخثي بكسر فسكون للبثر والقليل والبحر  
 للابل والغنم والخثر للطيور والنجل للكلب والعدرة للانسان (قوله أفادهم ما نجاسة خثر كل حيوان)  
 اراد بالنجاسة المغلظة لار الكلام فيها ولا نصراف الاطلاق اليها كما يأتي ولقوله وقال لا مخففة واراد  
 بالحيوان ماله روث او خثي اي سواء كان مأكولا كالفرس والبقر أو لا كالحمار والافخري الادمي وسباع  
 البهائم متفق على تغليظه كما في الفخ والبهر وغيرهما فافهم (قوله وفي الشربلية الخ) عزاه فيها الى مواهب  
 الرحمن لكن في التكت للعلامة فاسم أن قول الامام بالتغليظ رجه في المبسوط وغيره اه ولذا جرى عليه  
 اصحاب المتون (قوله وطهرهما بمجد آخر) اي في آخر أمره حين دخل الرى مع الخليفة ورأى بلوى الناس  
 من امتلاء الطرق والخانات بها وقاس المشايخ على قوله هذا طين بخارى فتح (قوله وبه قال مالك) فيه انه  
 يقول ما اكل لحمه فبوله ورجيعه طاهر فقط فلا يقول بطهارة روث الحمار ط (قوله كما في الظهيرية) ونصها  
 على ما في البحر وان اصابه بول النساء وبول الادمي تجعل الخفيفة تبعا للغلظة اه وظاهره ولو الخفيفة  
 اكثر من الغلظة كما قاله ط قلت لكن في القهستاني تجمع النجاسة المتفرقة فتجعل الخفيفة غلظة اذا كانت  
 نصفا او اقل من الغلظة كما في النية اه ونحوه ما في القنية نصف النجاسة الخفيفة ونصف الغلظة يجمعان  
 اه ويمكن أن يقال معنى الاول انه اذا اختلطت الخفيفة بالغلظة جعلت تبعا للغلظة فاذا زادت على الدرهم  
 منعت الصلاة كالأول اختلطت الغلظة بماء طاهر ومعنى الثاني انه اذا كان كل منهما في موضع ولم يبلغ كل منهما  
 بانفراده المقدار المانع فتخرج الغلظة لو كانت اكثر او مساوية للتخفيف فاذا زاد مجموعهما على الدرهم منع  
 ولو كانت الخفيفة اكثر تخرجت فاذا بلغ مجموعهما ربع الثوب منع والحاصل انه ان اختلط اترج الغلظة مطلقا  
 والا فان تساويا او زادت الغلظة فكذلك والاطرج الخفيفة فاعتنم هذا التحرير (قوله ثم متى اطلقوا  
 النجاسة الخ) اي كما اطلقهم النجاسة في الاسائر النجسة وفي جلد الحية ولان كانت مذبوحة لان جلد هذا لا يحفل  
 بالدباغة اه يخرج (قوله فطاهره التغليظ) هو لصاحب البحر حيث قال واطاهر أنها مغلظة وأنها المرادة  
 عندنا اطلاقهم (قوله دون) بالرفع نائب فاعل عنى (قوله وثوب) أي ونحوه كالخلف فانه يعتبر فيه قدر الربع  
 والاربع مادون الكعبين لا ما فوقهما لانهما اشد على الخلف اه خاتمة (قوله ولو كبير الخ) اعلم انهم اختلفوا  
 في كيفية اعتبار الربع هل ثلاثة افعال فقل ربع طرف لصابته النجاسة كالأذن والكم والدخريص ان كان

لساعة فالمستثنى اثنا عشر  
 (وغيره) وفي باقي الاشربة روايات  
 التغليظ والتخفيف والطهارة  
 ورجح في البحر الاول وفي النهر  
 الاوسط (وغيره) كل طير لا يذوق  
 في الهواء كبط اهلي (ودجاج)  
 أما ما يذوق فيه فان مأكولا  
 فطاهر والاخفاف (وروث وخثي)  
 أفادهم ما نجاسة خثر كل حيوان  
 غير الطيور وقال لا مخففة وفي  
 الشربلية قولهما اظهر  
 وطهرهما بمجد آخر البلوى وبه  
 قال مالك (ولو اصابه من) نجاسة  
 (غلظة و) نجاسة (خفيفة)  
 جعلت الخفيفة تبعا للغلظة  
 احتياطاً كما في الظهيرية ثم متى  
 اطلقوا النجاسة فطاهره التغليظ  
 (وعني دون ربع) جميع بدن  
 (وثوب) ولو كبيرا هو المختار  
 ذكره الحلبي  
 قوله والدخريص هو كسر الدال  
 المهملة وسكون الخاء المجهة  
 وبالصاد المهملة قبل معرب وقيل  
 عربي وهو عند العرب البنية  
 والدخريص والدخريصة لغة  
 والجمع دخريص كما في المصباح اه  
 من شرح الشيخ اسماعيل اه منه



المصاب ثوباً وربيع العضو المصاب كاليد والرجل ان كان بدناً وصحبه في النخفة والمحيط والمجتمعي والسراج  
وفي الحقائق وعليه الفتوى وقيل ربع جميع الثوب والبدن وصحبه في المبسوط وهو ما ذكره الشارح وقيل  
ربع ادنى ثوب تجوز فيه الصلاة كاليزر قال الانطع وهذا أصح ما روى فيه اه لكنه فاضر على الثوب ففسد  
اختلف التصحيح كما ترى لكن ترجح الاول بأن الفتوى عليه ووفق في الفتح بين الاخيرين بأن المراد اعتبار ربع  
الثوب الذي هو عليه سواء كان ساتراً لجميع البدن أو أدنى ما تجوز فيه الصلاة اه وهو حسن جداً ولم ينقل  
القول الاول اصلاً بجر (قوله ورجحه في النهر) أي بأنه ظاهر كلام الكثر وبصحح المبسوط له وبأن المانع  
هو الكثر الفاحش ولا شك أن ربع المصاب ليس كثيراً فضلاً عن أن يكون فاحشاً اه اقول تصحيح المبسوط  
معارض بتصحيح غيره والمراد بالكثير الفاحش ما كثر بالنسبة الى المصاب فربيع الثوب كثير بالنسبة الى الثوب  
وربع الذيل أو الكتم مثلاً كثير بالنسبة الى الذيل أو الكتم وكذا ربع ادنى ثوب تجوز فيه الصلاة كثير بالنسبة  
اليه كما صرح بذلك في الفتح (قوله وان قال الخ) فيه نظراً لان لفظ الفتوى آكد من لفظ الاصح ونحوه منج  
ومفاده ترجيح القول بربع المصاب وهو مفاد ما مر عن البحر لكن اعترضه الخبير المولى بأن هذا القول يؤدي  
الى التشديد لا الى التخفيف فانه قد لا يبلغ ربع المصاب الدرهم فيلزم جسه ما نفع في النخفة مع انه معفو عنه  
في المظلة اذ لو كان المصاب الاثمة من البدن يلزم القول بمنع ربعها على القول بمنع ربع المصاب  
اه وفيه نظراً لان مقتضى قولهم كاليد والرجل اعتبار كل من اليد والرجل بقصاه عضو واحد فلا يلزم  
ما قال تأمل (قوله ومنه القرس) أي من المأكول واتمنا به عليه ثلاثيه وهم انه داخل في غير المأكول  
عند الامام فيكون مطلقاً لا الامام انما كره له تنزيهاً وتحريراً على اختلاف التصحيح لانه آلة الجهاد لا لان  
له نجس بدليل أن سورة طاهر انفاً كما في البحر (قوله وطهره محمد) الضمير لبول المأكول الشامل  
للقرس ح (قوله وصحح) صححه في المبسوط وغيره وهو رواية الكرخي كما مر وروى الهندواني النجاسة  
وصححه الزيلعي وغيره قال في البحر والاولى اعتماده وافقته لثبوتها ولذا قال في الحلية انه أوجه (قوله ثم  
الخفة انما تطهر في غير الماء) اقتصر في الكافي على ظهورها في الثياب قال في البحر والبدن كالثياب فلذا اعم  
الشارح لكن الظاهر من كلام الكافي الاحتراز عن المائعات لان خصوص الماء والحاصل أن المائع  
مقايصه نجاسة خفيفة أو غليظة وان قلت نجس ولا يعتبر فيه ربع ولا درهم ثم تظهر الخفة فيما اذا اصاب  
هذا المائع ثوباً أو بدناً فيعتبر فيه الربع كما افاده الرجح واستثنى ح خرو طير لا يؤكل بالنسبة الى البرقائه  
لا ينحسها التعذر صونها عنه كما تقدم في البئر (قوله وعن دم سمك) صرح بالفعل اشارة الى أن قول  
المصنف ودم سمك الخ معطوف على قوله دون ربع ثوب (قوله والمذهب طهارتها) انما قال ذلك لان المتن  
يقضي نجاستها بناء على ما روى عن ابي يوسف من نجاسة دم السمك الكبير نجاسة غليظة وسور الحمار والبغل  
نجاسة خفيفة كما ذكره في هامش الخزان والمذهب أن دم السمك طاهر لانه دم صورة لا حقيقة وأن سور  
هذين طاهر قطعاً والشك في طهوريته فيكون لعابهما طاهراً (قوله وبول انتضح) أي ترشش وشمل بوله وبول  
غيره بحر وكالبول الدم على ثوب القصاب حلية عن الحاروي القدسي وظاهر التقييد بالقصاب أي اللحم  
انه لا يعني عنه في ثوب غير القصاب لان العلة الضرورية ولا ضرورة افعيره وتأمله مع قول البحر المار وشمل بوله  
وبول غيره (قوله كرو س ابر) بكسر الهمزة جمع ابرة احتراز عن المسئلة كما في شرح المنية والفتح (قوله  
وكذا جانبها الاخر) أي خلافاً لابي جعفر الهندي وفي حيث يمنع بالجانب الآخر وغيره من المشايخ  
قالوا لا يعتبر الجانبان واختاره في الكافي حلية فروس الأبر تمثيل للتقليل كما في الفهمستاني عن الطلبة  
لكن فيه أيضاً عن الكرماني أن هذا ما لم ير على الثوب والاوجب غسله اذا اصاب بالجمع اكثر من قدر الدرهم  
اه وكذا به عليه في شرح المنية فقال والتقييد بهدم ادراك الطرف ذكره المعلى في نوادره عن ابي يوسف  
واذا صرح بعض الأئمة بقيد لم يرد عن غيره منهم تصريح بخلافه يجب أن يعتبر سبباً والموضع موضع احتياط  
ولا حرج في التحرز عن مثله بخلاف ما لا يرى كما في اثر رجل الذباب فان في التحرز عنه حرجاً طاهراً اه  
اقول الذي يظهر لي أن هذا التقييد موافق لقول الهندواني وقد علمت تصريح غيره من المشايخ بخلافه  
لان مقدار الجانب الآخر من الأبرة يدركه الطرف ثم رأيت في الحلية ذكر أن ما في غاية البيان من أن التقييد

ورجحه في النهر على التقدير بربع  
المصاب كيد وكم وان قال  
في الحقائق وعليه الفتوى (من)  
نجاسة (مخففة كبول ما كول)  
ومنه القرس وطهره محمد (وحره  
طير) من السباع أو غيرها (غير  
ما كول) وقيل طاهر وصحح  
ثم الخفة انما تطهر في غير الماء  
فلجفطرو عني (دم سمك ولعاب  
بغل وحمار) والمذهب طهارتها  
(وبول انتضح كرو س ابر) وكذا  
جانبها الآخر وان كثيراً بآصابة الماء  
للضرورة

هبط  
اذا صرح بعض الأئمة بقيد لم  
يصريح غيره بخلافه وجب اتباعه

برؤس الأبرار من رؤس المسال هو بجمع الهندواني أشبه ولعله المراد بما في نوادر المعلى اه وهذا  
 من مافهمته ولله الحمد والخالص أن في المسألة قولين مبنيين على الاختلاف في المراد من قول محمد كروؤس الأبرار  
 أحدهما أنه قيد آخره عن رأسها من الجانب الآخر عن رؤس المسال وبؤيده رواية المعلى عن أبي يوسف  
 من التقيد بما لا يدركه الطرف ثانيهما أنه غير قيد وانما هو تمثيل للتقليل فيعني عنه سواء كان مقدار رؤسها  
 من جانب الخرز أو من جانب الثقب ومثله ما كان كرأس المحلة وقد علمت أنه في الكافي اختار القول الثاني  
 ولكن ظاهر المتن والشروح اختيار الأول لأن العلة الضرورية قياسا على ما عمت به البلوى مما على أرجل  
 للذباب فانه يقع على النجاسة ثم يقع على الثياب قال في النهاية ولا يستطاع الاحتراز عنه ولا يستحسن لاحد  
 استعدا فوب لدخول الخلاء وروى أن محمد بن علي زين العابدين تكلف لبس الخلاء فوباً ثم تركه وقال  
 لم يتكلف له هذا من هو خير مني يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء رضي الله عنهم اه وقد يقال  
 ان قول المتن كروؤس الأبرار تابع لعبارة محمد لا للاحتراز عن الجانب الآخر والزمه للاحتراز لا الهندواني  
 وخالفه غيره من المشايخ معلين بدفع الحرج ولا شك في وجود الحرج في ذلك فلذا اختاره في الكافي اتباعا  
 لما عليه أكثر المشايخ وقال في متر مواهب الرحمن وعني عن رشاش بول كروؤس الأبرار وقيل يعتبره أي أبو  
 يوسف ان رؤى أثره فأقارب قيل ضعف اعتبار ما يدركه الطرف وهو رواية المعلى السابقة وقد ظهر مما تقررناه  
 أن الخلاف فيما يرى أثره وهو ما يدركه الطرف وأن الأربع العقوبة وعدم اعتباره كما مشى عليه الشارح  
 وظهر أن المراد به ما كان مثل رأس الأبرار من الجانب الآخر لا كبر من ذلك وظهر أيضاً أن ما لا يدركه  
 الطرف ما كان مثل رؤس الأبرار وأرجل الذباب فانه لا يدركه الطرف المعتدل ما لم يقرب اليه جداً أي مع مقاربة  
 لون الرشاش للون الثوب والاعتقاد لا يرى أصلاً ونفي أنه لو شك أنه يدركه بالطرف أم لا انه يعني عنه اتفاقاً لأن  
 الأصل طهارة الثوب وشك فيما ينجسه هذا ما ظهر لي في هذا المثل والله اعلم (قوله نجسه في الأصح) قال  
 في الحلية ثم لوقع هذا الثوب المتنضج عليه البول مثل رؤس الأبرار في الماء القليل هل ينجس في الخلاصة عن أبي  
 جعفر لقائل أن يقول ينجس وإقائل أن يقول لا ينجس وهذا فرع مسألة الاستبراء يعني لو استنجى بغير الماء ثم  
 ابتل ذلك الموضع ثم أصاب من ذلك ثوبه أو بدنه فاحتار أنه يتنجس ان كان أكثر من قدر الدرهم اه ثم  
 ذكر في الحلية عن الكفاية ما يفيد أن الكلام فيما يرى أثره ثم قال وهو المتجه اه ويدل عليه ما قدمناه من  
 اختيار أكثر المشايخ عدم اعتبار رؤس الأبرار من الجانبين خلافاً للهندواني وقول الخلاصة المارة المختار أنه  
 ينجس ان كان أكثر من قدر الدرهم غير ظاهر لأن الماء ينجسه ما قل وكثر فإذا لم ينجس بأقل من الدرهم لا ينجس  
 بالأكثر منه ثم اعلم أن وقوع الرشاش في الماء ابتداءً مثل وقوع هذا الثوب فيه كافي السراج وغيره هذا وفي  
 القهستاني عن الترمذاني أن استبان أثره على الثوب بأن تدركه العين أو على الماء بأن يفرج أو يتحرك فلا عبرة  
 به وعن الشيخين أنه معتبر اه وظاهره أن المعتقد عدم اعتبار ما ظهر أثره في الثوب والماء وفي ذلك تأييد لما  
 قدمناه فافهم (قوله جوهره) ومثله في القهستاني وقد قدمناه عن القهس أيضاً خلافاً لما مشى عليه المصنف  
 تعالى في فصل البتر فافهم ثم يؤيده ما نقله القهستاني أن آفعا عن الترمذاني واقعه اعلم (قوله لو اتصل وانبسط)  
 أي ما يصيب الثوب مثل رؤس الأبرار كما هو عبارة القنية ونقلها في البحر فافهم (قوله يعني أن يكون  
 كالدهن الخ) أي فيكون مانعاً للصلاة ووجه الحاقه بالدهن أن كلاهما كان أو لا غير مانع ثم منع بعد زيادته  
 على الدرهم لكن قد يفرق بينهما بأن البول الذي كروؤس الأبرار اعتبر كالعدم للضرورة ولم يعتبر وافي قدر الدرهم  
 بدليل ما في البحر أنه معفو عنه للضرورة وان امتلأ الثوب اه ومعلوم أن ما يملأ الثوب يزيد على الدرهم وكذا  
 قول الشارح وان كثرت باهية الماء فانه لا فرق بين كثرت به بالماء وبين اتصال بعضها ببعض وتطهره ما ليس  
 فيه قوة الصيلان من الخمار ج من الجسد فانه ساقط الاعتبار وان كثرت وعم الثوب وقد صرح في الحلية بعين  
 ما قلنا فتعال ما ليس كثير من النجاسة منه ما هو مهمل لا اعتبار فلا يجمع بحال وعليه ما في الحاوي  
 المقدسي أن ما أصاب من رش البول مثل رؤس الأبرار ونحوه الدم على ثوب القصاب وما لا ينتض الوضوء من  
 بله الجرح أو التي معفو عنه وان كثروا في المحيط من أنه لو أصاب موضع ذلك الرش ما فانه لا ينجسه  
 اه نعم لو كان الرش مما يدركه بالاطرف بأن كان أكبر من رؤس الأبرار من الجانب الآخر على ما تقررناه

لكن لو وقع في ماء قليل نجسه في  
 الأصح لان طهارة الماء أكد  
 جوهره وفي القنية لو اتصل وانبسط  
 وزاد على قدر الدرهم يعني أن  
 يكون كالدهن النجس اذا انبسط

يجمع وينع وان كان في مواضع متفرقة كما يعلم بمقاومة مناه عن القهستاني عن المكرماني وفي القهستاني  
 أيضا لو أصاب قدر ما يرى من النجاسة أو أبا عمامة وقيصاصا أو يل مثلًا منع الصلاة إذا كان بحيث إذا جمع  
 صار أكثر من قدر الدرهم اهـ لكن كلام القنية صريح في أن الذي يجمع وينع ما كان مثل رؤس الأبر  
 كأقد مناه فدر عليه ما علمته من أن ما كان كذلك فهو مهدرا لا اعتبار ولا يتقعه هذا التأويل فلفهم واعتنم هذا  
 التحرير (قوله وطین شارع) مبتدأ خبره قوله عفو والشارع الطريق ط وفي الفيض طين الشوارع عضو وان  
 ملائمة الثوب للضرورة ولو محتطًا بالعذرات وتجوز الصلاة معه اهـ وقد من أن هذا قاسه المشايخ على قول محمد  
 آخر ابهارة الروث والخثي ومقتضاه أنه طاهر لكن لم يقبله الامام الحلواني كفا في الخلاصة قال في الحلية  
 أي لا يقبل كونه طاهر أو هو متجه بل الاشبه المنع بالقدر الفاحش منه الامن ابتلى به بحيث يجي ويذهب  
 في أيام الاحوال في بلادنا الشامية لعدم انفكاك طرقتها من النجاسة غالبًا مع عسر الاحتراز بخلاف من  
 لا يترها أصلا في هذه الحالة فلا يعني في حقه حتى ان هذا لا يصل في ثوب ذلك اهـ اقول والعفو قيد بما  
 اذا لم يظهر فيه اثر النجاسة كما نقله في الفتح عن التبنيس وقال القهستاني أنه الصحيح لكن حكى في القنية قولين  
 وارتضاهما حكى عن أبي نصر الدبوسي أنه طاهر الا اذا رأى عين النجاسة وقال وهو صحيح من حيث الرواية  
 وقريب من حيث المنصوص ثم نقل عن غيره فقال ان غلبت النجاسة لم يجز وان غلب الطير فطاهر ثم قال وانه  
 حسن عند المصنف دون المعاند اهـ والقول الثاني مبني على القول بأنه اذا اختلط ماء وتراب وأحدهما  
 نجس فالعبرة للغالب وفيه اقوال ستأتي في القروع والحاصل أن الذي ينبغي أنه حيث كان العفو للضرورة وعدم  
 امكان الاحتراز أن يقال بالعفو وان غلبت النجاسة ما لم ير عينها لو أصابه بلا قصد وكان ممن يذهب  
 ويحيى والا فلا ضرورة وقد حكى في القنية أيضا قولين فيما لو ابتلت قدما بممارش في الاسواق الغالبة النجاسة  
 ثم نقل أنه لو أصاب ثوبه طين السوق أو السكة ثم وقع الثوب في الماء نجس (قوله وبخار نجس) في الفتح مرتب  
 الريح بالعذرات وأصاب الثوب ان وجدت رائحتها نجس لكن نقل في الحلية أن الصحيح انه لا نجس وما يصيب  
 الثوب من بخارات النجاسة قبل نجسه وقيل لا وهو الصحيح وفي الحلية استثنى بالماء وخرج منه ريح لا نجس  
 عند طامة المشايخ وهو الاصح وكذا اذا كان سراويله مبتلا وفي الخاتمة ماء الطابق نجس قياسا لاستحسانا  
 بصورته اذا احتزقت العذرة في بيت فأصاب ماء الطابق ثوب انسان لا يفسده استحسانا ما لم يظهر اثر النجاسة  
 فيه وكذا الاصطبل اذا كان حار او على كونه طابق أو كان فيه كوز معلق فيه ماء قرش وكذا الحمام لو فيها  
 نجاسات فعرق حيطانها وكواتها وتقاطر قال في الحلية والظاهر العمل بالاستحسان ولذا اقتصر عليه  
 في الخلاصة والطابق الغطاء العظيم من الزجاج أو اللبن اهـ وقال في شرح المنية والظاهر أن وجه الاستحسان  
 فيه الضرورة لتعذر التحرز وعليه فلو استقطرت النجاسة لخائيتها نجاسة لا تتفاء الضرورة فبقي القياس بلا  
 معارض وبه يعلم أن ما يستقطر من دردى الخمر وهو المسمى بالعرق في ولاية الروم نجس حرام كسائر أصناف  
 الخمر اهـ اقول وأما النوشادر المستجمع من دخان النجاسة فهو طاهر كما يعلم بمماز وأوجه سيدي عبد  
 الفتى في رسالة سماها الخفاف من بادر الى حكم النوشادر (قوله وبخار سرقين) بكسر السين أي زبل  
 ويقال سرجين كما في القاموس قال في القنية رانقا لا عبرة للبخار النجس اذا وقع في الماء اغا العبرة للتراب اهـ  
 وتظمه المصنف في ارجوزته وعمله في شرحها بالضرورة (قوله ومحل كلاب) في المنية مشى كلب على الطين  
 فوضع رجل قدمه على ذلك الطين نجس وكذا اذا مشى على طير رطب ولو جامدا فلا اهـ قال في شرحها وهذا  
 كله بناء على أن الكلب نجس العين وقد تقدم أن الاصح خلافه ذكره ابن الهمام اهـ ومثله في الحلية (قوله  
 واتضح غسالة الخ) ذكر المسألة في شرح المنية الصغير عن الخاتمة وقد رأيتها في الخاتمة ذكورها في بحث  
 الماء المستعمل لكن غسالة النجاسة كغسالة الحدث بناء على القول بنجاسة الماء المستعمل ويدل لها  
 ما قدمناه عن القهستاني عن التمر تاشي وفي الفتح وما ترشش على الفاسل من غسالة الميت مما لا يمكنه  
 الامتناع عنه مادام في علاجه لا ينجسه له سموم البلوى بخلاف الغسالات الثلاث اذا استنقعت في موضع  
 فأصابت شيئا نجسته اهـ أي بناء على ما عليه العامة ممن أن نجاسة الميت نجاسة حيث لا حدث كما حذرناه  
 في أول فصل البئر واحترز بالثلاث عن الغسالة في المرة الرابعة فانها طاهرة (قوله وما) حبتا خبره

مطلب

على العفو من طين الشارع

وطین شارع وبخار نجس وغبار  
 سرقین ومحل كلاب واتضح  
 غسالة لا تظهر مواقع قطرها في  
 الاناء معفو (وما) بلل

مطلب

العرق الذي يستقطر من دردى  
 الخمر نجس حرام بخلاف النوشادر



هو نجس بالكسر ونجس الاول بالفتح قال القهستاني ويجوز فيه الكسر (قوله أي جرى) غير الورود به  
 لئلا يأتى له التفصيل والخلاف اللذان ذكرهما والا فالورود أعم لأنه يشمل ما إذا جرى عليها وهي على أرض  
 أو سطح وما إذا صب فوقها في آية بدون جريان وأيضا فان الجريان أبلغ من الصب المذكور فصريح به مع علم حكم  
 الصب منه بالاولى دفعنا التوهم عدم ارادته قافهم نعم كان الاولى ابقاء المتن على ظاهره لانه اشارة الى خلاف  
 الشافعي حيث حكم بطهارة الوارد دون المورد وأيضا فان الجارية فيه تفصيل وهو أنه إذا جرى على نجاسة  
 فأذهبها واستهلكها ولم يظهر أثرها فيه فإنه لا ينجس كما تقدمناه في طهارة الأرض المتنجسة وتقدم ما يدل عليه  
 في باب المياه عند الكلام على تعريف الماء الجاري وتقدم هنالك أن الجاري لا ينجس ما لم يظهر فيه أثر  
 النجاسة وأنه يسمى جاريا وان لم يكن له مدد وأنه لو صب ماء في ميزاب فتوضأ به حال جريانه لا ينجس على رواية  
 نجاسة المستعمل وأنه لو سال دم رجله مع العصير لا ينجس خلافاً للمجد وقد مناعن الخزائنه والخلاصة أنا أن ماء  
 أحدهما طاهر والاخر نجس فصيام من مكان عال فاختلط في الهواء ثم نزل لا طهر كاه ولو أجرى ماء الاناءين  
 في الأرض صار اجزأه ما جاراه وقال في الصيام من فصل الاستجماء ذكر في الوقعات الحسامة لو أخذ  
 الاناء قصب الماء على يده للاستجماء فوصلت قطرة بول الى الماء النازل قبل أن يصل الى يده قال بعض  
 المشايخ لا ينجس لانه جار فلا يتأثر بذلك قال حسام الدين هذا القول ليس بشئ والالزم أن تكون غسالة  
 الاستجماء غير نجسة قال في المضمرات وفيه نظروا الفرق أن الماء على كف المستحي ليس بجار ولئن سلم فأثر  
 النجاسة يظهر فيه والجاري إذا ظهر فيه أثر النجاسة صار نجسا والماء النازل من الاناء قبل وصوله الى الكف  
 جار ولا يظهر فيه أثر القطرة فالقياس أن لا يصير نجسا وما قاله حسام الدين احتياطاً اهـ ويؤيد عدم التجسس  
 ما ذكرناه من القروع والله اعلم وهذا بخلاف مسألة الجيفة فان الماء الجاري عليها لم يذهب بالنجاسة  
 ولم يستهلكها بل هي باقية في محلها وعينها قائمة على أن فيها اختلافاً ولهذا استدرك الشارح بقوله ولكن  
 قد مننا أن العبرة لا ترفع عن تحرير هذه المسألة فانك لا تجد في غير هذا الكتاب والحمد لله الملك الوهاب  
 (قوله بجيفة في نهر الخ) أي فانها إذا ورد عليها كل الماء أو أكثره فهو نجس ولو أقله فطاهر (قوله  
 لكن قد مننا الخ) أي في بحث المياه وقد مننا الكلام في ذلك مستوفى قد ذكره بالمراجعة (قوله أي  
 إذا وردت النجاسة) سواء كانت مجزأة أو معصوبة بثوب ح (قوله على الماء) أي القليل (قوله  
 اجعاء) أي منا ومن الشافعي بخلاف المسألة الاولى كما يظهر قريباً (قوله لكن الخ) استدراك على  
 قوله نجس فإنه يقتضي نجس الماء بمجرد وضع الثوب مثلاً فيه كما يتنجس بمجرد وقوع العذرة مثلاً فاحترز  
 بالمتنجس عن عين النجاسة كالعذرة اقاده ح (قوله ما لم ينقل) أي الماء أو الشيء المتنجس قال  
 في البحر اعلم أن القياس يقتضي نجس الماء بأول الملافة للنجاسة لكن سقط للضرورة سواء كان الثوب في اجانة  
 واورد الماء عليه أو بالعكس عندنا فهو طاهر في المحل نجس اذا انفصل سواء تغير أو لا وهذا في الماءين  
 اتفاقاً أما الثالث فهو نجس عنده لان طهارته في المحل ضرورة تطهيره وقد زالت طاهر عندهما اذا انفصل  
 والاولى في غسل الثوب نجس وضعه في الاجانة من غير ماء ثم صب الماء عليه لا وضع الماء أو لا خروجا من  
 خلاف الامام الشافعي فإنه يقول بنجاسة الماء اهـ ولا فرق على المتعدين الثوب المتنجس والعضو اهـ  
 ط (قوله قد زدر) بفتح القاف والذال المحجمة والمراد به العذرة والروث كما عبر في المنية (قوله والا)  
 أي وان لا نقل انه لا يكون نجسا وظاهره أن العلة الضرورية وصريح الدرر وغيرها أن العلة هي انقلاب العين  
 كما يأتي لكن قد مناعن المحتج أن العلة هذه وأن الفتوى على هذا القول للبلوى فساداً أن عموم البلوى علة  
 اختيار القول بالطهارة المعلقة بانقلاب العين فتدبر (قوله كان جاراً أو خنزيراً) أفاد أن الجار مثال لا قيد  
 احترازي وأشار بطلانه الى انه لا يلزم وقوعه وهو حي فإنه لو وقع في الملهة بعدمونه فهو كذلك كما في شرح  
 المنية (قوله حاة) بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الهمة وبهاء التانيث قال في القاموس الطين  
 الاسود المتن ح (قوله لا انقلاب العين) علة لكل وهذا قول محمد وذكره في الذخيرة والمحيط اباحنيفة  
 حلية قال في الفتح وكثير من المشايخ اختاروه وهو المختار لان الشرع رتب وصف النجاسة على تلك الحقيقة  
 وقتى الحقيقة بانتفاء بعض أجزائها مفهومها فكيف بالكل فان الملح غير العظم واللحم فاذا صار ملحاً ترتب

(ورد) أي جرى (على نجس)  
 (نجس) إذا ورد كله أو أكثره ولو  
 أقله لا نجاسة في نهر أو نجاسة على  
 سطح لكن قد مننا أن العبرة لا ترفع  
 (كعكسه) أي إذا وردت النجاسة  
 على الماء تنجس الماء اجعاً لكن  
 لا ينجس بجمعه بنجاسته إذا لاقى  
 المتنجس ما لم ينقل فليحفظ (لا)  
 يكون نجسا (وما قد زدر) والالزم  
 بنجاسة الخبز في سائر الامصار  
 (و) لا (ملح كان جاراً) أو خنزيراً  
 ولا قد زدر وقع في بئر فصارت حاة  
 لا انقلاب العين به يفتى

حكم الملح ونظيره في الشرع النطفة نجسة ونصير علقته وهي نجسة ونصير مضغته قططره والعصير طاهر فيه صبر خرا  
 فينجس ويصير خلا فيطهر فعرفنا أن استحالة العين تستتبع زوال الوصف المرتب عليها اه (تنبيه) يجوز  
 أكل ذلك الملح والصلاة على ذلك الرماد كما في المنية وغيرها وما فيها من أنه لو وقع ذلك الرماد في الماء فالصحيح  
 أنه ينجس فليس بصحيح الأعلى قول أبي يوسف كما ذكره الشارحان (تنبيه آخر) مقتضى ما مر ثبوت انقلاب الشيء  
 عن حقيقة كالتحساس إلى الذهاب وقيل أنه غير ثابت لأن قلب الحقائق محال والقدرة لا تتعلق بالمحال والحق  
 الأول بمعنى أنه تعالى يخلق بدل التحساس ذهابا على ما هو رأي المحققين أو بأن يسلب من أجزاء التحساس الوصف  
 الذي به صار تحاسا ويخلق فيه الوصف الذي يصير به ذهابا على ما هو رأي بعض المتكلمين من تجانس الجوهر  
 واستوائها في قبول الصفات والمحال أنما هو انقلابه ذهابا مع كونه تحاسا لا متنازع كون الشيء في الزمن  
 الواحد تحاسا وذهابا ويدل على ثبوته بأحد هذين الاعتبارين كما اتفق عليه أئمة التفسير قوله تعالى فإذا هي  
 حية تسعى والابلط الاعجاز ويتبين على هذا القول أن علم الكيمياء الموصل إلى ذلك القطب يجوز لمن علمه علما  
 يقينيا أن يعلمه ويعمل به أما على القول الثاني فلا لأنه غش وقامه في تحفة ابن حجر وقد منا في صدر الكتاب  
 زيادة على ذلك (قوله ونسي المحل) بالبناء للجهول ثم إن النسيان يقتضي سبق العلم والظاهر أنه غير قيد  
 وأنه لو علم أنه أصاب الثوب نجاسة وجعل محلها فالحكم كذلك وإذا عبر بعضهم بقوله واشتبه محلها تأمل  
 (قوله هو المختار) كذا في الخلاصة والفيض وجرم به في النقاية والوقاية والدرو الملتقى ومقابلته القول بالتحري  
 والقول بفصل الكل وعليه منى في الظهيرة ومنية المفتى واختاره في البدائع احتياطا قال لأن موضع  
 النجاسة غير معلوم وليس البعض أولى من البعض اه ويؤيده ما نقله نوح افندي عن المخط من أن ما قالوه  
 يخالف لما ذكره هشام عن محمد من أنه لا يجوز التحري في ثوب واحد اه وعلو القول المختار بوقوع الشك  
 بعد الغسل في بقاء النجاسة وقاسوه على ما في السير الكبير إذا فتننا حصنا وفيهم ذم لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام  
 المانع يقين فلو قتل البعض أو أخرج حل قتل الباقي للشك في قيام المحرم فكذا هنا واستشكله في الفتق بأن الشك  
 الطاري لا يرفع حكم اليقين السابق وأطال في تحقيقه وأجاب عنه في شرح المنية وأطال في تحقيقه أيضا وبأن  
 ملخصه قريبا (قوله وفي الظهيرة الخ) هذا سهو من الشارح تبع فيه النهر وعبارة البحر هكذا وفي الظهيرة  
 إذا رأى على ثوبه نجاسة ولا يدري متى أصابته ففيه تقاسيم واختلافات واختار عند أبي حنيفة أنه لا يعيد  
 إلا الصلاة التي هو فيها اه ح (قوله حمر) بصفتين جمع حمار (قوله خصها الخ) أي يعلم الحكم في غيرها  
 بالدلالة ابن كمال (قوله كما مر) أي في الآيات المتقدمة حيث عبر بقوله قصره في البعض وهو مطلق ط  
 (قوله فقسم الخ) الظاهر تقييده بما إذا كان الذهاب منه قدر ما تنجس منه أن علم قدره كما قدمناه (قوله  
 لا احتمال الخ) أي أنه يحتمل كل واحد من القسمين أعني الباقي والذهاب أو المغسول أن تكون النجاسة فيه فلم  
 يحكم على أحدهما بغيره ببقاء النجاسة فيه وتحقيقه أن الطهارة كانت ثابتة يقينا لمحل معلوم وهو جميع الثوب  
 مثلاً ثبت ضدّها وهو النجاسة يقينا لمحل مجهول فاذا غسل بعضه وقع الشك في بقاء ذلك المجهول وعدمه  
 لتساوي احتمال البقاء وعدمه فوجب العمل بما كان ثابتا يقينا للمحل المعلوم لأن اليقين في محل معلوم لا يزول  
 بالشك بخلاف اليقين لمحل مجهول وتمام تحقيقه في شرح المنية الكبير (قوله أماعينها) أشار به إلى فائدة قوله  
 محل حيث زاده على عبارة العكز ولا يرد طهارة الخمر بآثارها خلا والدم بصيرورته مسكالا لأن عين الشيء  
 حقيقة وحقيقة الخمر والدم ذهبت وخلفها حقيقة أخرى وانما يرد ذلك لوقلنا بقاء حقيقة الخمر والدم مع الحكم  
 بطهارتها تأمل (قوله بعد جفاف) ظرف للمرئية لا يطهر ح وقيد به لأن جميع التحاسات ترى قبله وتقدم  
 أن ماله جرم هو ما يرى بعد الجفاف فهو مساو للمرئية وقد عد منه في الهداية الدم وعدة قاضي خان مما لا جرم له  
 وقد منا عن الحلية التوفيق بعمل الأقل على ما إذا كان غليظا والثاني على ما إذا كان رقيقا وقال في غاية  
 البيان المرئية ما يكون مرئيا بعد الجفاف كالدرة والدم وغير المرئية ما لا يكون مرئيا بعد الجفاف كالبول  
 ونحوه اه وفي تمهيد الفتاوى وغيرها المرئية ما لها جرم وغيرها ما لا جرم لها ~~كان~~ لها لون أم لا  
 اه وبه يظهر أن مراد غاية البيان بالمرئية ما يكون ذاته شاهدة بحجم البصر وبغيره ما لا يكون كذلك فلا  
 يخالف كلام غيره ويرشد إليه أن بعض الأبول قد يرى له لون بعد الجفاف أفاده في الحلية ويوافق التوفيق

(وغسل طرف ثوب) أو بدن (أصابته)  
 نجاسة محلا منه ونسي (المحل) مطهر  
 له وإن وقع الغسل (بغير تحتر)  
 هو المختار ثم لو ظهر أنها في طرف  
 آخر هل يعيد في الخلاصة نعم وفي  
 الظهيرة المختار أنه لا يعيد إلا  
 الصلاة التي هو فيها (كما لو بال حمر)  
 خصها بالتقليط بولها اتفاقا (على)  
 نحو (حنطة تدوسها فقسم أو غسل  
 بعضها) أو ذهب بجمبة أو أكل  
 أو يسع كما مر (حيث يطهر الباقي)  
 وكذا الذهاب لاحتمال وقوع  
 النجس في كل طرف كسالة الثوب  
 وكذا يطهر محل نجاسة) أماعينها  
 فلا تقبل الطهارة (مرئية) بعده  
 بخلاف كدم

الجماع لا يمكن فيه نظرا لانه يلزم عليه أن الهم الرقيق والبول الذي يرى لونه من النجاسة الغير المبرئة وانه يكفى فيها بالفضل ثلاثا بلا اشتراط زوال الاثر مع أن المفهوم من كلامهم أن غير المبرئة ما لا يرى له اثر أصلا لا كفتائهم فيها بمجرد الغسل بخلاف المبرئة المشروط فيها زوال الاثر فالمناسب ما في غاية البيان وأن مراده بالبول ما لا لون له والا كان من المبرئة (قوله بقلعها) فيه إيماء الى عدم اشتراط العصر وهو الصحيح على ما يعلم من كلام الزبيدي حيث ذكر بعد الاطلاق أن اشتراط العصر رواية عن محمد وعليه فما بقي في اليدين البلة بعد زوال عين النجاسة طاهر بما لطهارة اليد في الاستنجاء بطهارة المحل وله نظائر كهروة الابريق تطهر بطهارة اليد بنوعه على هذا اذا اصاب خفيه في الاستنجاء من الماء المتنجس فانما يطهر ان بطهارة المحل تبعها حيث لم يكن بهما خرق اه ابو السعود عن شيخه (قوله واثرها) يأتي بيانه قريبا (قوله ولو بمزة) يعني ان زال عين النجاسة بمزة واحدة يطهر سواء كانت تلك الغسلة الواحدة في ماء جار أو راكد كثيرا وبالصب او في اجانة أما الثلاثة الاول فظاهر وأما الاجانة فقد نص عليها في الدرر حيث قال غسل المبرئة عن الثوب في اجانة حتى زالت طهر اه ح (قوله او بما فوق ثلاث) أي ان لم تزل العين او الاثر الثلاث يزيد عليها الى أن تزل ما لم يشق قول الاثر (قوله في الاصح) قيد لقوله ولو بمزة قال القهستاني وهذا ظاهر الرواية وقيل يغسل بعد زوالها مرة وقيل مرتين وقيل ثلاثا كما في الكافي اه (قوله ليم نخودك وفرل) أي ذلك خف وفرل مني وأراد بخوفه نظائر ذلك مما ينزل العين من المطهرات بدون غسل كدبغ جلد وبيس أرض ومسح سيف لكن يرد عليه ما لو جفت على البدن او الثوب وذهب اثرها فقد زالت عنها ومع ذلك لا تطهر وأجيب بأنه قد أشار الى اشتراط المطهر بقوله يطهر فقهم منه انه لا بد من مطهر كذا في الجوهرية وفيه نظر (قوله كلون وريح) الكاف استقصائية لان المراد بالاثرها ما ذكر فقط كما نسر به في البحر والفتح وغيرهما وأما الطم فلا بد من زواله لان بقاءه يدل على بقاء العين كما نقل عن البرجندی واقتصر القهستاني على تفسير الاثر بالريح فقط وظاهره انه يعني عن الرائحة بعد زوال العين وان لم يشق زوالها وفي البحر انه ظاهر ما في غاية البيان أقول وهو صريح ما نقله فوح افندي عن المحيط حيث قال لو غسل الثوب عن الخمر ثلاثا ورائحته باقية طهر وقيل لا ما لم تزل الرائحة (قوله لازم) أي ثابت وهونعت لاثرا (قوله حار) بالحاء المهملة أي مسخن (قوله ونحوه) أي كعرض واشنان (قوله بل يطهر الخ) اضرب اتقالي ط (قوله بنجس) بكسر الجيم أي متنجس اذ لو كان بعين النجاسة كلام وجب زوال عينه وطعمه وريحه ولا يضر بقاء لونه كما هو ظاهر من مسألة الميتة أفاده ح (قوله والاولى غسله الخ) اعلم انه ذكر في المنية انه لو أدخل يده في الدهن النجس واخترت المرأة بالحناء النجس او صبغ الثوب بالصبغ النجس ثم غسل كل ثلاثا طهر ثم ذكر عن المحيط انه يطهر ان غسل الثوب حتى يصفو الماء وبسيل ايض اه وفي الخاتمة اذا وقعت النجاسة في صبغ فانه يصبغ به الثوب ثم يغسل ثلاثا فطهر كالمرأة اذا اختضبت بحناء نجس اه وذكر مسألة الحناء في موضع آخر مطلقة ايضا ثم قال وينبغي أن لا يطهر مادام يخرج الماء ملوثا بلون الحناء فعلم أن اشتراط صفو الماء ما قول ثان كما يشهر به كلام المحيط وهو تقيد لا إطلاق القول الاول وبيان له كما يشهر به قول الخاتمة وينبغي وعلى كل فكلام المحيط والخاتمة يشعر باختيار ذلك الشرط ولذا اقتصر على ذكره في الفتح هذا وقد ذكر سيدي عبد الغني كلاما حسنا سبقه اليه صاحب الحلية وهو أن مسألة الاختضاب او الصبغ بالحناء او الصبغ النجس اليد في الدهن النجس مبنية في الاصل على احد قواين اما على أن الاثر الذي يشق زواله لا يضر بقاءه واما على ما روى عن ابي يوسف من أن الدهن يطهر بالغسل ثلاثا بأن يجعل في اناء فيصب عليه الماء ثم يرفع ويراق الماء وهكذا ثلاث مرات فانه يطهر وعليه الفتوى خلافا لمحمد كما في شرح المنية فنحن على ذلك على الاول اشترط في هذه المسألة صفو الماء ليكون اللون الباقي اثرا شق زواله فيعني عنه وان كان رجما نقض على ثوب آخر أو ظهر في الماء عند غسله في وقت آخر والقول باشتراط غسله ثلاثا بعد صفو الماء ضعيف ومن بنى على الثاني اكتفى بالغسل ثلاثا لان الحناء والصبغ والدهن المتنجسات تصير طاهرة بالغسل ثلاثا فلا يشترط بعد ذلك خروج الماء صافيا اه وقد أطلت في الحلية في تحقيق ذلك كما هو دأبه ثم جرح الى البناء على الاول وقال انه الاشبه فليكن التعويل عليه في الفتوى اه ولا يخفى انه ترجيح لما في المحيط والخاتمة والفتح فكان على الشارح الجرح به اذ لم نرمس رجح خلافا فافهم ثم قال سيدي عبد الغني

(بقلعها) أي بزوال عينها واثرها  
ولو بمزة أو بما فوق ثلاث في الاصح  
ولم يقل يغسلها ليم نخودك وفرل  
(ولا يضر بقاء أثر) كاون وريح  
(لازم) فلا يكلف في ازالته الى  
ماء حار أو صابون ونحوه بل يطهر  
ما صبغ أو خضب بنجس يغسله  
ثلاثا والاولى غسله الى أن يصفو  
الماء

مطلب  
في حكم الصبغ والاختضاب بالصبغ  
او الحناء النجس وفي حكم الوشم



وهذا بخلاف المصبوغ بالدم كالتياب الحر التي تجلب في زمان من ديار بكر فلا تظهر أبدا ما لم يخرج الجلب منها  
ويبقى عن اللون ومن هذا القبيل المصبوغ بالدودة فانها ميتة بجمدة في الدم المتجسس ما لم تكن من دود يتولد  
في الماء فتكون طاهرة **مكن** يعنيها باطل ولا يضمن متلفها ولا يملك ثمنها بالقبض لان الميتة ليست بمال اه  
ملخصا أقول الذي يظهر أن هذه الدودة ان كانت غير مائية المولد وكان لها دم سائل فهي نجسة والافطاهرة  
فلا يحكم بنجاستها قبل العلم بحقيقة تها أو ما حكم ببعضها فينبغي جوازها ببيع الدرهمين لا لتفاد به وكذا يبيع  
دود القز ويضه لانه مال يضمن به وهو المفقوبه وكذا يبيع النحل والعلق مع نصريحهم بأنه لا يجوز بيع الهوام  
وهذه الدودة عند أهل زماننا من اعز الاموال وانفسها والضمنة بها اكثر من دود القز وقد سمعت أن الدودة  
نوعان نوع منها حيواني يحنق بالخل أو بالخر ونوع منها نباتي والاجود في الصبغ الاول والله أعلم (تنبيه مهم)  
يستفاد مما مر حكم الوشم في نحو اليد وهو أنه كالاختصاب او الصبغ بالمتجسس لانه اذا غرزت اليد والشفة  
مثلا بارة ثم حشي محلها بكحل او ينه ليخضر تجبس المكحل بالدم فاذا جدد الدم والتأم الجرح بقي محله اخضر فاذا  
غسل طهر لانه اثر يشق زواله لانه لا يزول الا بسلخ الجلد او جرحه فاذا كان لا يكلف بازالة الاثر الذي يزول بماء  
حار او صابون فعدم التكليف هنا أولى وقد صرح به في القنية فقال ولو اتخذ في يده وشمالا يلزمه السلخ اه لكن  
في الذخيرة لو أعاد سنه ثانيا وبث وقوى فان امكن قلعه بلا ضرر قلعه والا فلا وتجسس فيه ولا يؤثم احدا  
من الناس اه أي بناء على نجاسة السن وهو خلاف ظاهر المذهب قال العلامة البيهقي ومنه يعلم حكم  
الوشمة ولا ريب في عدم جواز كونه اما ما يجامع النجاسة ثم نقل عن شرح المشارق للعلامة الاكل انه قيل  
يصير ذلك الموضع نجسا فان لم يمكن ازالته الا بالجرح فان خيف منه الهلاك او فوات عضو لم تجب والا وجبت  
وبتأخيرها يأثم والرجل والمرأة فيه سواء اه أقول وعليه لو أصاب ماء قليلا او مائعا نجسه لكن تغييره الاكل  
بقيل يفيده عدم اعتقاده وهو مذهب الشافعية فالظاهر أنه نقله عنهم والفرق بين الوشمة وبين السن على القول  
بنجاستها ظاهر فان السن عين النجاسة والوشمة اثر فان ادعى أن بقاء اللون دليل على بقاء العين ردت بأن الصبغ  
والاختصاب كذلك فيلزم عدم طهارته وان فرق بأن الوشمة امتزجت بالدم والسن لم تمتزج بالصبغ فنقول  
ان ما تدخل في الدم لا يؤمر بغسله كما لو شربت النجاسة في يده مثلا وما على سطح الجلد مثل الحناء والصبغ وقد  
صهر حوا بأنه لو اكتمل بكحل نجس لا يجب غسله وما جرح صلى الله عليه وسلم في احد جات فاطمة رضي الله عنها  
فأحرقت حصيرا وكادت به حتى التصق بالجرح فاستمسك الدم وفي مفسدات الصلاة من خزائن الفتاوى كسر  
عظمه فوصل بعظم الكلب ولا ينزع الابن رجا زنت الصلاة ثم قال لو في يده تصاوير ويوم الناس لانتكراه  
امامته اه وفي الفتاوى الخيرية من كتاب الصلاة سئل في رجل على يده وشم هل تصح صلاته وامامته معه ام  
لا أجاب نعم تصح صلاته وامامته بلا شبهة والله أعلم اه (قوله الادهن وذلك ميتة) الاولى أن يقول الاول  
دهن ميتة لان الودك الدسم كافي القماموس (قوله حتى لا يدبغ به جلد) أي لا يحصل ذلك وان كان لودبغ  
ثم غسل طهر قال في القنية الكيمية المدبوغ بدهن الخنزير اذا غسل بطهر ولا يضر بقاء الاثر وفي الخلاصة  
واذا دبغ الجلد بالدهن التجسس يغسل بالماء ويطهر والتشرب عضو اه (قوله بل يستصحب به الخ) ظاهر  
ما سبق في باب البيع الفاسد انه لا يحصل الانتفاع به اصلا وانما هذا في الدهن المتجسس فقط يؤيده ما في  
صحیح البخاری عن جابر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح يقول وهو بمكة ان الله حرم بيع الخمر  
والميتة والخنزير والاصنام فقيل يا رسول الله ارايت شعوم الميتة فانه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح  
بها الناس قال لا هو حرام الحديث (قوله والافستعمل) أي وان لم يكن الفاسل مكلفا بأن كان صغيرا او مجنون  
يعتبر ظن المستعمل للشوب لانه هو المحتاج اليه زيلبي (قوله طهارة) بالنصب مفعول ظن (قوله بلا  
عدد به يفتي) كذا في الميتة وظاهره انه لو غلب على ظنه زوالها بارة اجراء به صرح الامام الكرخي  
في مختصره واختاره الامام الاسيبغاني وفي غاية البيان أن التقدير بالثلاث ظاهر الرواية وفي السراج اعتبار  
غلبة الظن مختار العراقيين والتقدير بالثلاث مختار البخاريين والظاهر الاول ان لم يكن موسوسا وان كان  
موسوسا فالثاني اه بجر قال في التبر وهو توفيق حسن اه وعليه جرى صاحب المختار فانه اعتبر غلبة  
الظن الا في الموسوس وهو ما مشى عليه المصنف واستحسنه في الحلية وقال وقد مشى الجم الغفير عليه

### مطلب في حكم الوشم

ولا يضر أن تردهن الادهن وذلك  
ميتة لانه عين النجاسة حتى لا يدبغ  
به جلد بل يستصحب به في غير مسجد  
(و) يظهر محل (غيرها) أي غير  
مربية (بعلبة ظن غاسل) لو مكلفا  
والافستعمل (طهارة محلها)  
بلا عدد به يفتي

في الاستنجاء أقول وهذا مبني على تحقق الخلاف وهو أن القول بغلبة الطن غير القول بالثلاث قال في الحلية وهو الحق واستشهد له بكلام الجاوي القدسي والمحيط أقول وهو خلاف ما في الكافي مما يقتضي أنهما قول واحد وعليه مشي في شرح المنية فقال فعلم بهذا أن المذهب اعتبار غلبة الطن وأنها مقدرة بالثلاث لحصولها في الغالب وقطعا للوسوسة وأنه من أقامة السبب الظاهر مقام السبب الذي في الاطلاع على حقيقته عصر كالسفر مقام المشقة اه وهو مقتضى كلام الهداية وغيرها واقصر عليه في الامداد وهو ظاهر المتون حيث صرح حوا بالثلاث والله أعلم (قوله لموسوس) قدره اختيار الماشي عليه في السراج وغيره بناء على تحقق الخلاف والافكلام المصنف تعالى للدرر كعبارة الكافي والهداية وغيرها ما ظاهر في خلافة والموسوس بكسر الواو لانه محذوف بما في ضميره ولا يقال بالفتح ولكن موسوس له واليه أي يلقي اليه الوسوسة وهي حديث النفس كما في المغرب (قوله ثلاثا) قيد للفصل والعصر معا على سبيل التنازع اول العصر فقط وبفهم منه تثلث الفصل فانه اذا عصر مرة بحيث لا يبقى التقاطر لا يعصر مرة اخرى الا بعد أن يغسل اه نوح ثم اشتراط العصر ثلاثا هو ظاهر الرواية عن اصحابنا وعن محمد بن عيسى رواية الاصول يكتب في المرة الاخيرة وعن ابي يوسف انه ليس بشرط شرح المنية (قوله اوسبعا) ذكره في الملتقى والاختيار وهذا على جهة الذنب خروجا من خلاف الامام احمد رحمه الله تعالى ويندب أن تكون احدا من تراب خروجا من خلافة وخلاف الشافعي أيضا والنجاسة كلبية (قوله فيما ينعصر) أي تقييد الطهارة بالعصر انما هو فيما ينعصر وبأي محترزه منها (قوله بحيث لا يقطر) تصوير للمبالغة في العصر ط وظاهر اطلاقه أن المبالغة فيه شرط في جميع المرات وجعلها في الدرر شرطا للمرة الثالثة فقط وهكذا في الايضاح لابن الكمال وصدر الشريعة وكافي النسفي وعزاه في الحلية الى فتاوى ابي الليث وغيره اتم قال وينبغي اشتراطها في كل مرة كما هو ظاهر الخيانة حيث قال غسل الثوب ثلاثا وعصره في كل مرة وقوته اكثر من ذلك ولم يسأل فيه صيانة للثوب لا يجوز اه تأمل (قوله طهر بالنسبة اليه) لان كل أحد مكلف بقدرته ووسعه ولا يكلف أن يطلب من هو أقوى ليعصر ثوبه شرح المنية قال في البحر خصوصا على قول ابي حنيفة ان قدرة الغير غير معتبرة وعليه الفتوى (قوله الاظهر نعم للضرورة) كذا في النهر عن السراج أي لئلا يلزم اضاءة المال قال في البحر لكن اختار في الخيانة عدم الطهارة اه قلتوبه جزم في الدرر وعليه فالظاهر أنه يعطى حكم ما لا ينعصر من تثلث الجفاف (قوله بتثلث جفاف) أي جفاف كل غسلة من الغسلات الثلاث وهذا شرط في غير البدن ونحوه أما فيه فيقوم مقامه توالي الفصل ثلاثا قال في الحلية والظاهر أن كلا من التوالي والجفاف ليس بشرط فيه وقد صرح به في التوازل وفي الذخيرة ما يوافق اه وأقره في البحر وفي الخيانة اذا جرى ما الاستنجاء تحت الخف ولم يدخل فيه لا بأس به وبطهر الخف تبعا كما قلنا في عروة الاربع اذا أخذها بيد نجسة وغسل يده ثلاثا طهر العروة بمعا اليد (قوله أي انقطاع تقاطر) زاد القهستاني وذهب النداوة وفي التارخانية حدة التجفيف أن يصير بحال لا يتل منه البدل ولا يشترط صيرورته بإساجدا اه ثم هل يلزم ذهاب اثر شق زواله ذكر في الحلية أن مفاد ما في المنية عن المحيط نعم بجفاف الثوب وقال والتفرقة بينهما لا تعري عن شيء اه وأقره في البحر والنهر لكن في شرح المنية تعقب ما في المحيط ثم قال فالجواب أن زوال اثر شرط في كل موضع ما لم يشق كيفما كان التطهير وبأي شيء كان فليحفظ ذلك اه ونحوه في حاشية الوافي على الدرر (قوله أي غير منعصر) أي بأن تعذر عصره كالخزف او تعسر كالسباط أفاده في شرح المنية (قوله عما يتشرب النجاسة الخ) حاصله كما في البدائع أن المتنجس اما أن لا يتشرب فيه أجزاء النجاسة اصلا كالاواني المتخذة من الخمر والنجاس والخزف العتيق او يتشرب فيه قليلا كالبدن والخف والنعل او يتشرب كثيرا في الاواني طهارته بزوال عين النجاسة المرئية او بالعدد على ما مر وفي الثاني كذلك لان الماء يستخرج ذلك القليل فيحكم بطهارته وأما في الثالث فان كان مما يمكن عصره كالسباط فطهارته بالغسل والعصر الى زوال المرئية وفي غيرها بتثلثيهما وان كان مما لا ينعصر كالصبر المتخذ من البردي ونحوه ان علم انه لم يتشرب فيه بل أصاب ظاهره بطهر بازالة العين او بالغسل ثلاثا بلا عصر وان علم تشربه كالخزف الجديد والجلد المدبوغ به من لحم والحنطة المنقعة بالحبس فعند محمد لا يطهر أبد او عند ابي يوسف يقع في الماء ثلاثا ويجفف كل مرة والاوّل اقبس والثاني اوسع اه وبه يفي دور قال في الفتح وينبغي تقييد

(وقدر) ذلك لموسوس (بفصل)  
وعصر ثلاثا) أوسبعا (فيما  
ينعصر) مبالغا بحيث لا يقطر  
ولو كان لعصره غيره قطر طهر  
بالنسبة اليه دون ذلك الغير  
ولو لم يبلغ لرقته هل يطهر الاظهر  
نعم للضرورة (و) قدر (بتثلث  
جفاف) أي انقطاع تقاطر (في  
غيره) أي غير منعصر عما يتشرب  
النجاسة

والا فقلعها كاحر وهذا كله اذا  
غسل في اجانة أما لو غسل في غدير  
أو صب عليه ماء كثير أو جرى  
عليه الماء طهر مطلقا بلا شرط  
عصر وتجهيف وتكرار غمس هو  
المختار ويظهر لبن وعسل ودبس  
ودهن يغلي ثلاثا

الخزف العتيق بما اذا تنص رطبوا ولا فهو كالجليد لانه يشاهد اجتذابه اه وقالوا في البساط النجس  
اذا جعل في نهر ليله طهر قال في البحر والتقييد بالليله لقطع الوسوسة والا فالمدكور في الهيظ انه اذا جرى عليه  
الماء الى أن يتوهم زوالها طهر لان اجراء الماء يقوم مقام العصر اه ولم يقيد بالليله اه ومثل في الدرر  
المنتقى عن الثمني وابن الكيال ولوموه الحد يد الماء النجس يموت بالطاهر ثلاثا فيطهر خلافا لمحمد فعنده لا يظهر  
أبدا وهذا في الحمل في الصلاة أما لو غسل ثلاثا ثم قطع به نحو بطيخ او وقع في ماء قليل لا يجنبه قال الغسل يظهر  
ظاهره اجماعا وعمامة في شرح المنية (قوله والا فقلعها) المناسب ففصلها لان الكلام في غير المربة اي  
ما لا يشرب النجاسة مما لا ينعصر يظهر بالغسل ثلاثا ولو بدفعة بلا تجهيف كالخزف والا جرت المستعملين كما مر  
وكالسيف والمرأة ومثله ما يشرب فيه شيء قليل كالبدن والنعل كما قد مناه أيضا (قوله وهذا كله) أي الغسل  
والعصر ثلاثا فيما ينعصر وتثلث الخفاف في غيره ط (قوله في اجانة) بالكسر والتشديد انا تغسل فيه الثياب  
والجمع اجاجين مصباح أي أن هذا المذكور انما هو اذا غسل ثلاثا في اجانة واحدة أو في ثلاث اجانات قال  
في الامداد والمياه الثلاثة متقاونة في النجاسة فالاولى يظهر ما اصابته بالغسل ثلاثا والثانية بثنتين والثالثة  
بواحدة وكذا الاواني الثلاثة التي غسل فيها واحدة بعد واحدة وقبل يطهر الاناء الثالث بمجرد الاراقة  
والثاني بواحدة والاوّل بثنين اه بقي لو غسل في اجانة واحدة قال في الفيض تغسل الاجانة بعد الثلاث مرة  
اه وشمل كلامه ما لو غسل العضو في الاجانة فانه يظهر عندهما وقال ابو يوسف لا يظهر ما لم يصب عليه الماء  
وعلى هذا الخلاف لو أدخله في حباب الماء ولو في خوابي دخل يخرج من الثالثة طاهرا عند أبي حنيفة خلافا  
لهم لا اشتراط محمد في غسل النجاسة الماء واشترط ابو يوسف الصب بدائع (قوله أما لو غسل الخ) نقل هذه  
الجملة في البحر عن السراج وتابعه من بعده حتى الشربلالي وقد صرح في شرح المنية عند قوله روى عن أبي  
يوسف أن الجنب اذا اترقى الحمام وصب الماء على جسده ثم على الارز يحكم بطهارة الارز وان لم يعصر  
وفي المنتقى شرط العصر على قول أبي يوسف بمانه تقدم أن هذا ظاهر الرواية على قول الكل ولو غمس الثوب  
في نهر جار مرة وعصره يظهر وهذا قول أبي يوسف في غير ظاهر الرواية وذكري الاصل وهو ظاهر الرواية انه  
يفعل ثلاثا ويعصر في كل مرة وعن محمد في غير ظاهر الرواية انه يغسلها أي النجاسة الغير المربة ثلاثا ويعصر  
في المرة الثالثة وقد تقدم انه غير رواية الاصول وقال في الفتح لا يخفى أن المروي عن أبي يوسف في الارز  
لضرورة ستر العورة فلا يلحق به غيره ولا تترك الروايات الظاهرة فيه اه أقول لكن قد علمت أن المعتبر  
في تطهير النجاسة المربة زوال عينها ولو بغسله واحدة ولو في اجانة كما مر فلا يشترط فيها تثليث غسل ولا عصر  
وأن المعتبر غلبة الظن في تطهير غير المربة بلا عدد على المقتضى به أو مع شرط التثليث على ما مر ولا شك أن  
الغسل بالماء الجاري وما في حكمه من القدر أو الصب الكثير الذي يذهب بالنجاسة اصلا ويحفظه غيره  
مرارا بالجريات أقوى من الغسل في الاجانة التي على خلاف القياس لان النجاسة فيها تلاقى الماء وتسرى  
معه في جميع أجزاء الثوب فيبعد كل البعد التسوية بينهما في اشتراط التثليث وليس اشتراطه حكما تعديا حتى  
يلتزم وان لم يعقل معناه ولهذا قال الامام الحلواني على قياس قول أبي يوسف في ازار الحمام انه لو كانت النجاسة  
دما وبولا وصب عليه الماء كفاه وقول الفتح أن ذلك لضرورة ستر العورة كما مر رده في البحر عما في السراج  
وأقره في النهر وغيره (قوله في غدير) أي ماء كثيره حكم الجارى (قوله اوصب عليه ماء كثير) أي بحيث  
يخرج الماء ويحفظه غيره ثلاثا لان الجريان بمنزلة التكرار والعصر هو الصبح سراج (قوله بلا شرط عصر) أي  
فيما ينعصر وقوله وتجهيف أي في غيره وهذا بيان للاطلاق (قوله هو المختار) عبارة السراج وأما حكم  
القدير فان غمس الثوب فيه ثلاثا وقلنا بقول البلطين وهو المختار فقد روى عن أبي حفص الكبير انه يظهر وان  
لم يعصر وقبل يشترط العصر كل مرة وقبل مرة واحدة اه وحاصله اشتراط الغمس في القدير ثلاثا عندهم  
مع اختلافهم في العصر فتنبه (قوله ويظهر لبن وعسل الخ) قال في الدرر ولو تنص الغسل قطعه انه  
يصب فيه ماء بقدره فيغلي حتى يعود الى مكانه والدهن يصب عليه الماء فيغلي فيغلي الدهن الماء فيخرج شيء  
كذلك ثلاث مرات اه وهذا عند أبي يوسف خلافا لمحمد وهو أوسع وعليه الفتوى كما في شرح الشيخ  
اسماعيل عن جامع الفتاوى وقال في الفتاوى الخيرية ظاهر كلام الخلاصة عدم اشتراط التثليث وهو مبني

مطلب  
في تطهير الدهن والعسل



ولحم طبع بنجر يظي وشعره ثلاثا  
وكذا داجاجة ملقاة على الماء  
للتنف قبل شقها فتح وفي التبنيس  
حنطة طجفت في خر لا تطهر أبدا  
يفتي ولو انتفت من بول نضت  
وجفت ثلاثا ولو عجن خبز بنجر  
صب فيه خل حتى يذهب أثره  
فيظهر

\*(فصل الاستبراء)\*

ازالة نجس عن سبيل فلا يسق  
من ربح وحصاة ونوم وفصد (وهو  
سنة) موكدة

على أن غلبة الطين مجزئة عن التثليث وفيه اختلاف تصحيح ثم قال إن لفظة فيغلي ذكرت في بعض الكتب  
والظاهر أنها من زيادة الناسخ فإن لم نزل من شرط تطهير الدهن الغليان مع كثرة النقل في المسألة والتبع لها  
الآن يراد به التحريك مجازا فقد صرح في مجمع الرواية وشرح القدرى أنه يصب عليه مثله ماء ويحركه قدام  
أه أو يحمل على ما إذا جدد الدهن بعد تنجسه ثم رأيت الشارح صرح بذلك في الخزانة فقال والدهن المسائل  
يلقى فيه الماء والجامد يظي به حتى يعلو الخ ثم اشتراط كون الماء مثل العسل والدهن موافق لما في شرح المجمع  
عن الكافي ولم يذكر في الفتح والجروذ كراهة مستأني عن بعض المفتين الاكتفاء في العسل والحبس بالنجس قال  
لأن في بعض الروايات قد راعى الماء قلت يحتمل أن قد راعى معصف عن قدره بالضمير فيوافق ما ذكرناه عن شرح المجمع  
وبه يسقط ما نقله عن بعض المفتين هذا وفي القضية عن ركن الأئمة الصباغى أنه جرب تطهير العسل بذلك فوجده  
مراوذا في الخلاصة أنه لو ماتت الفأرة في دن النشاء يطهر بالفسل أن تنهى أمره والافلا (قوله ولحم طبع  
الخ) في الظهيرة ولو صببت الخمرة في قدر فيها لحم أن كان قبل الغليان يطهر اللحم بالفسل ثلاثا وإن بعده فلا وقيل  
يفتي ثلاثا كل مرة بماء طاهر ويحفظ في كل مرة ويحفظه بالتبريد أه بجر قلت لكن يأتي قريبا أن المفتي به  
الأول وفي الثانية إذا صب الطباخ في القدر مكان الخل خرا غلطا فالكل نجس لا يطهر أبدا وما روى عن أبي  
يوسف أنه يظي ثلاثا لا يؤخذ به وكذا الحنطة إذا طجفت في الخمر لا تطهر أبدا وعندى إذا صب فيه الخل وترك  
حتى صار الكل خللا بأش به أه فها شئ عليه الشارح هنا ضعيف (قوله وكذا داجاجة الخ) قال في الفتح  
إنها لا تطهر أبدا لكن على قول أبي يوسف تطهر والعلة والله أعلم بشرحها النجاسة بواسطة الغليان وعليه  
اشتهر أن اللحم السميط بمصر نجس لكن العلة المذكورة لا تثبت ما لم يمكث اللحم بعد الغليان زمانا يقع في مثله  
التشرب والدخول في باطن اللحم وكل منهما غير متحقق في السميط حيث لا يصل إلى حد الغليان ولا يترك فيه  
الامقدار ما تصل الحرارة إلى ظاهر الجلد لتصل مسام الصوف بل لو ترك يمنع انقلاع الشعر فالأولى في السميط  
أن يطهر بالفسل ثلاثا فإنهم لا يقرسون فيه عن النجس وقد قال شرف الأئمة بهذا في الداجاجة والكروش  
والسميط أه واقره في البحر (قوله وفي التبنيس) هو اسم كتاب لصاحب الهداية قال فيه إن هذا الكتاب  
ليبين ما استنبطه المتأخرون ولم ينص عليه المتقدمون وعبارته هنا ولو طجفت الحنطة في الخمر قال أبو يوسف  
تطبخ ثلاثا بالماء ويحفظ في كل مرة وكذلك اللحم وقال أبو حنيفة إذا طجفت في الخمر لا تطهر أبدا وبه يفتي أه  
أي إذا جعلها في خل كما نقله بعضهم عن مختصر المحيط وقد مناه عن الخانية فافهم (قوله ولو انتفت من بول  
الخ) إن كان هذا قول أبي يوسف فظاهر وإن كان قول الإمام فقد يفرق بينه وبين طجتها بالخمر زيادة التشرب  
بالطبخ ثم لا يمكن هنا تطهيرها بجعلها في الخل لأن البول لا يخلب خلا بخلاف الخمر (قوله وجفت) ظاهره  
أن المراد التجفيف إلى أن يزول الاتصاف في كل مرة (قوله فيظهر) لا تقلاب ما فيه من أجزاء الخمر خلا  
والله أعلم

\*(فصل الاستبراء)\*

بإضافة فصل إلى الاستبراء وهو خبر لم يندم حذف وإنما ذكره في الانحاس مع أنه من سنن الوضوء كما تقدمناه  
لأنه إزالة نجاسة عينية كافي البحر (قوله إزالة نجس الخ) عرقه في المغرب بأنه مسح موضع التجم وهو ما يخرج  
من البطن أو غسله وأورد عليه في البحر أنه يشغل الاستبراء من الحصة مع أنه لا يسق كما صرح به في السراج فلذا  
عدل عنه الشارح وأضاف أنه لا يشغل ما لو أصاب الخمر فحاسة اجنبية أكثر من درهم مع أنه يطهر بالخمر  
كما شئ عليه الشارح فيما يأتي وجرم به في الامداد وبأى تمام الكلام عليه (قوله فلا يسق من ربح) لأن  
عينها طاهرة وإنما تنقض لانبعائها عن موضع النجاسة أه ح ولأن بخروج الریح لا يكون على السبيل شئ  
فلا يسق منه بل هو بدعة كافي الجنبى بجر (قوله وحصاة) لأنه إن لم يكن عليها بل أو كان ولم يتلوث منه الدبر  
فهو خارجة بقوله عن سبيل وإن تلوث منها فلا استبراء حينئذ للنجاسة لا الحصة أه ح (قوله ونوم) لأنه  
ليس بنفس أيضا أه ح (قوله وفصد) أي الدم الذي على موضع الفصد لأنه وإن كان نجسا لكنه ليس  
على السبيل ليزال عنه أه ح (قوله وهو سنة مؤكدة) صرح به في البحر عن النهاية ثم عزاه أيضا  
إلى الأصل وعمله في الكافي بما نقلته عليه صلى الله عليه وسلم ونقل في الحلية الأحاديث الدالة على المواظبة

قوله وأوضح المقام الشيخ استماعه  
أقول عبارة الشيخ استماعه  
هكذا قيل وكان ينبغي أن يذكره  
تركه كسائر السنن المؤكدة غيرها  
أي الكراهة سقطت بقوله عليه  
الصلاة والسلام من استحضر قلبه وترقى  
فعل الحسن ومن لا فلا حرج قلت  
تجاز أن يكون قوله ومن لا فلا حرج  
متصلاً بالآتياردون الاستحجار  
أي من لم يوتر فلا حرج ومواظبة  
النبي صلى الله عليه وسلم تقتضي  
كراهة الترك فلا يترك بهذا الدليل  
المحق ولو سلم أنه متصل بالاستحجار  
أي من ترك الاستحجار فلا حرج  
عليه فنتي الحرج من تاركه والسنة  
هو الاستحجار بالماء أو بالأجار لا  
بالأجار خاصة على أن نفي الحرج  
لا يوجب نفي الكراهة والالزام أن  
لا يكون سور الهوة مكروهاً لأن  
سقوط نجاسة سورها ليس بالادفع  
الحرج فلو كان في الكراهة حرج أيضاً  
لسقطت الكراهة كما سقطت النجاسة  
الآن يقال قوله ومن لا فلا حرج  
تنصيص بنفي الحرج والمقصود  
ينصرف إلى الكمال ولا يكمل  
الابتقاء الكراهة بخلاف الهوة  
فإن انتفاء الحرج فيها ليس بمقصود  
فلا ينصرف إلى الكمال كذا  
في شرح الدهلوي اهـ منه

مطلقاً وما قيل من اقتراضه لهو  
حيض ومجاورة مخرج فتساع  
(وأركاناً) أربعة شخص  
(مستنجي) شيء (مستنجي به) كماء  
ومحجر (و) نجس (خارج) من أحد  
السيلين وكذا لو أصابه من  
خارج وإن قام من موضعه على  
المعتمد (ومخرج) دبراً وقبل (بعضو  
بهر) مما هو عين طاهرة فالعلة  
لا قيمة لها كدر

وما يصرفها عن الوجوب فراجع عليه فيكره تركه كافي الفتح مستدر كافي ما في الخلاصة من نفي المكراهة  
ونحوه في الحلية وأوضح المقام الشيخ استماعه في شرحه على الدرر فراجع ثم رأيت في البدائع صرح  
بالمكراهة (قوله مطلقاً) سواء كان الخارج معتاداً أم لا رطباً أم لا ط وسواء كان بالماء أو بالبحر وسواء كان  
من محدث أو جنب أو حائض أو نساء على ما ذكره هنا (قوله وما قيل الخ) دفع لما يخالف الإطلاق المذكور  
والقائل بذلك صاحب السراج والاختيار وخزانة الفقه والحاوي القدسي والزبلي وغيرهم وأقرهم في الحلية  
واعترضهم في البحر بأنه تسامح لانه من باب إزالة الحدث إن لم يكن على المخرج شيء وإن كان فهو من باب إزالة  
النجاسة الحقيقية اهـ أقول لاشك أن غسل ماعلى المخرج في الجنابة يسمى إزالة نجس عن سبيل فقد صدق عليه  
تعريف الاستنجاء وإن كان فرضاً أو ما إذا تجاوزت النجاسة مخرجها فإن كان المراد به غسل المتجاوز إذا زاد على  
الدرهم فكونه تسامحاً ظاهراً لانه لا يصح عليه التعريف المذكور وإن كان المراد غسل ماعلى المخرج عند التجاوز  
بناء على قول محمد لا أتى فلا تسامح يدل عليه ما في الاختيار من أن الاستنجاء على خمسة أوجه اثنان واجبان  
أحدهما غسل نجاسة المخرج في الغسل من الجنابة والحيض والنفاس كيلاً لتشميع في بدنه والثاني إذا تجاوزت  
مخرجها يجب عند محمد قل أو كثر وهو الاحوط لانه يزيد على قدر الدرهم وعندهما يجب إذا تجاوزت قدر الدرهم  
لأن ماعلى المخرج سقط اعتباره والمعتبر ما وراءه والثالث سنة وهو أنه إذا تجاوزت النجاسة مخرجها والاربع مستحب  
وهو ما إذا بال ولم يتغوط في غسل قبله والخامس بدعة وهو الاستنجاء من الريح اهـ (قوله وأركاناً) قال  
المصنف في شرحه ولم أسبق إلى بيانها فيما علمت اهـ وفيه تسامح لأن هذه الأربعة شروط للوجود في الخارج  
لا أركان لما في الحلية ركن الشيء جانبه الأقوى وفي الاصطلاح ماهية الشيء أو جزء منها يتوقف تقويمها عليه  
فالشرط والركن متباينان لاعتبار الخروج عن ماهية المشروط في ماهية الشرط وكون الركن نفس الشيء  
أو جزءه الداخل فيه اهـ قال ح وحقيقة الاستنجاء الذي هو إزالة نجس عن سبيل لا يتقوم ولا بواحد من  
هذه الأربعة فإن قلت قد ذكر النجس في التعريف فهو من أجزاء الماهية قلت أجزاء التعريف الإزالة وإضافتها  
إلى النجس لأنفس النجس كما صرح حوايه في قولهم العمى عدم البصر فإن أجزاء التعريف العدم وإضافته  
إلى البصر لأنفس البصر ومثله يقال في قوله عن سبيل فإن جزء التعريف الإزالة المتعلقة بالسبيل لا السبيل  
والالزام أن تكون الذات أجزاء من المعنى وللزم أن يقال أركان التيميم متيميم ومتيميم به الخ وكذا في الوضوء وغيره  
اهـ (قوله ونجس خارج الخ) أي ولو غير معتاد كدم أو قمع خرج من أحد السيلين فيطهر بالأجار على الصحيح  
زبلي وقيل لا يطهر إلا بالماء وبه جزم في السراج نهر (قوله وكذا لو أصابه من خارج) أي فيطهر بالأجار  
وقيل الصحيح أنه لا يطهر إلا بالغسل زبلي قال في البحر وقد نقلوا هذا التصحيح هنا بصيغة التبريض فالظاهر  
خلافه اهـ قال نوح أفندي ويوهم أنهم نقلوه في جميع الكتب بهامع أن شارح الجمع والنقابة نقله عن  
القنية بدونها اهـ أقول يؤيده أن الاكتفاء بالأجار وارد على خلاف القياس للضرورة والضرورة فيما يكثر  
لا فيما يندر كهذه الصورة ثم رأيت ما بحثته في الحلية حيث نقل ما في القنية ثم قال وهو حسن لأن ما ورد على  
خلاف القياس يقتصر فيه على الوارد اهـ لكن ذكر المصنف في شرح زاد الفقير أن ما نقله الزبلي وغيره من  
القنية غير موجود فيها وأنه ذكر في الفتاوى الكبرى ومختارات النوازل أن الأصح طهارته بالمسح وبه أخذ  
الفقيه أبو الليث اهـ (قوله وإن قام) أي المستنجي من موضعه فإنه يطهر بالأجار أيضاً قال في السراج قبل أنما  
يجزى الأجار إذا كان الغائط رطباً لم يجف ولم يقم من موضعه أما إذا قام من موضعه أو جف الغائط فلا يجزى به  
إلا الماء لانه بقيامه قبل أن يستنجي بالأجار يزول الغائط عن موضعه ويتجاوز مخرجه ويحفظه لا يزيله الأجار فوجب  
الماء فيه اهـ أقول والتحقيق أنه إن تجاوز عن موضعه بالقيام أكثر من الدرهم أو جف بحيث لا يزيله الأجار فلا  
بدن الماء إذا أراد إزالته (قوله على المعتمد) كأنه أخذه من جزمه به في البحر وتعبير السراج عن مقابله  
بقيل (قوله مما هو عين طاهرة الخ) قال في البدائع السنة هو الاستنجاء بالاشياء الطاهرة من الأجار والأمداد  
والتراب والخرق البوالى اهـ (قوله لا قيمة لها) يستثنى منه الماء كافي حاشية أبي السعود (قوله كدني)  
بالصريك قطع العين اليابس فاموس ومثله الجدار الأجدار غيره كالوقف ونحوه كافي في شرح النقابة للقائى لكن  
ذكر في البحر هنا جواره بالجار مطلقاً وذكر في باب ما يجوز من الأجار أن المستأجر الاستنجاء بالخائط ولو بالدار

مسئلة ١٥ قال شيخنا وتزول المخالفة بحمل الاقل على ما اذا لم يكن مستأجرا أبو السعود (قوله منق)  
 بتسديد القلف مع فتح النون أو تحقيفها مع سكونها من التفتيح والاتقاء أي متظف غرر ولا فكار قال  
 في السراج ولم يرد به حقيقة الاتقاء بل تقليل النجاسة ١٥ ولذا يتنجس الماء القليل اذا دخله المستنقي وقاتل  
 منه لجواز اعتبار الشرع طهارته بالمسح كلنعل وقدمنا حكاية الروايتين في نحو المني اذا قتل ثم أصابه الماء  
 وأن المختار عدم عوده نجسا وقياسه أن يجربا أيضا هنا وأن لا يتنجس الماء على الراجح وأجمع المتأخرون على أنه  
 لا يتنجس بالعرق حتى لو سال منه وأصاب الثوب أو البدن أكثر من قدر الدرهم لا يمنع ويدل على اعتبار الشرع  
 طهارته بما يخرج ما رواه الدارقطني وصححه أنه صلى الله عليه وسلم نهى أن يستنبي بروت أو عظم وقال إنما لا يطهران  
 ١٥ ملخصا من القمع وتبعه في البحر قال في النهر وهذا هو المناسب لما في الكتاب وفي القهستاني وهو الأصح  
 ونقل في التارخانية اختلاف التعصم لكن قد مناخيل بحث الدباغة أن المشهور في الكتب تصحيح النجاسة والله  
 تعالى أعلم (قوله لأنه المقصود) أي لأن الاتقاء هو المقصود من الاستنجاء كما في الهداية وغيرها (قوله ولا يتقيد  
 الخ) أي بناء على ما ذكر من أن المقصود هو الاتقاء فليس له كيفية خاصة وهذا عند بعضهم وقيل كيفيته في المقعدة  
 في الصنف للرجل اذ بارحجر الاول والثالث واقبال الثاني وفي المشاء بالعكس وهكذا فضل المرأة في الزمانين كما  
 في المحيط وله كيفيات أخرى في النظم والظهيرية وغيرهما وفي الذكر أن يأخذه بشماله ويمره على حجر أو جدار أو مدر  
 كما في الزامدي ١٥ قهستاني ١٥ واختار ما ذكره الشارح في المجتبى والفتح والبحر وقال في الحلبة أنه الوجه وقال  
 في شرح المنية ولم أرسلنا بحثنا في حق القبل للمرأة كيفية معينة في الاستنجاء بالأحجار اهتلت بل صرح في الغزوية  
 بأنها فعل كما يفضل الرجل الا في الاستبراء فانه لا استبراء عليها بل كما فرغت من البول والغائط تصبر ساعة لطيفة  
 ثم تسبح قبلها ويدبرها بالأحجار ثم تستنبي بالماء ١٥ (قوله بل مستحب) أشار إلى أن المراد بتبي السنة المؤكدة  
 لأصلها لما ورد من الأمر بالاستنجاء بثلاثة أحجار ولم تقل أن الأمر للوجوب كما قال الامام الشافعي لأن قوله عليه  
 الصلاة والسلام من استجمر فليوترن فعل فحسن ومن لا فلا حرج دليل على عدم الوجوب فحمل الأمر على  
 الاستحباب توفيقا وتتمام الكلام في الحلبة وشرح الهداية للعيني (قوله والغسل بالماء) أي المطلق وان صح  
 عندنا بما في معناه من كل مانع ظاهر مزيل فانه يكره لما فيه من إضاعة المال بلا ضرورة كما في الحلبة (قوله الخ  
 أن يقع الخ) هذا هو الصحيح وقيل يشترط الصب ثلاثا وقيل سبعا وقيل عشرة وقيل في الاحليل ثلاثا  
 وفي المقعدة خمسا خلاصة (قوله فيقدر بثلاث) وقيل بسبع الحديث الوارد في ولوغ الكلب معراج عن  
 المبسوط (قوله كما مر) أي في تطهير النجاسة الغير المرئية قال في المعراج لان البول غير مرئي  
 والغائط وان كان مرئيا فالمستنقي لا يراه فكان بمنزلة ١٥ (قوله عند أحد) أي ممن يحرم عليه جماعه  
 ولو أمته المجوسية أو التي زوجها الغير أفاده ح (قوله أمامه) أي مع الكشف المذكور أو مع الاحد  
 (قوله فيتركه) أي الاستنجاء بالماء وان تجاوزت المخرج وزادت على قدر الدرهم ولم يجد سائرا أولم يكفوا بصرهم  
 عنه بعد طلبه منهم فحينئذ يقلها ينحصر ويصلى وهل عليه الاعادة الاشبه نعم كما اذا منع عن الاغتسال بصنع  
 عبد فقيم وملى كما مر أفاده في الحلبة وذكرنا خلافة في بحث الغسل فراجع (قوله كما مر) أي قبيل سنن  
 الغسل حيث قال وأما الاستنجاء فيتركه مطلقا ١٥ أي سواء كان ذكر أو أنثى أو خنثى بين رجال أو نساء  
 أو خنثى أو دجال ونساء أو رجال وخنثى أو نساء وخنثى أو رجال ونساء وخنثى فهي احد وعشرون صورة  
 ١٥ ح (قوله فلو كشف له الخ) أي للاستنجاء بالماء قال فوح افقدى لان كشف العورة حرام ومتركب  
 الحرام فاسق سواء تجاوز النجس المخرج او لا وسواء كان المجاوز أكثر من الدرهم أو أقل ومن فهم غير هذا  
 فقد سهوا لما في شرح المنية من البرازية أن النبي راجع على الأمر (قوله لا لو كشف الخ) أما التفوط فظاهر  
 لأنه أمر طبيعي ضروري لا انفكاك عنه وأما الاغتسال فقد ذكره قبيل سنن الغسل وبيننا هناك أن  
 الصورة احدى وعشرون لا يغتسل فيها الا في صورتين وهما رجل بين رجال وامرأة بين نساء فيجب حمل كلامه  
 عليه ما فقط ١٥ ح أي لان نظر الجنس الى الجنس أخف وقد نقل في البحر لزوم الاغتسال في صورتين  
 المذكورتين عن شرح النقاية وقد منا هناك نقله عن القسبة وأن شارح المنية قال انه غير مسلم لان تركه المنهي  
 مقدم على فعل المأمور والغسل خلف وهو التيمم وقد مر تمامه فراجع (قوله سنة مطلقا) أي في زماننا

مطلب  
 ادا دخل المستنقي في ماء قليل

(منق) لأنه المقصود فيختار الا يبلغ  
 والا سلم عن التلويت ولا يتقيد  
 باقبال وادبار شاة وصيفا وليس  
 العدد ثلاثا (بمسنون فيه)  
 بل مستحب (والغسل) بالماء  
 الى أن يقع في قلبه أنه طهر ما لم  
 يكن موسوسا فيقدر بثلاث كما مر  
 (بقده) أي الحجر (بلا كشف  
 عورة) عند أحد أمامه فيتركه  
 كما مر فلو كشف له صار فاسقا لا  
 لو كشف لا اغتسال أو تفوط كما  
 بحه ابن الشحنة (سنة مطلقا  
 به يقتضى سراج



وزمان العصابة لقوله تعالى فيه رجال يحبون أن تطلعوا واولئجه المظهر بن قيس لما تزلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أهل قبا ان الله اثني عليكم فاذ انصنوعن عند الغائط قالوا تتبع الغائط الا حار ثم تتبع الاجلر الماء فكان الجمع سنة على الاطلاق في كل زمان وهو الصحيح وعليه الفتوى وقيل ذلك في زماننا لانهم كانوا يعرفون اه امداد ثم اعلم أن الجمع بين الماء والجلر افضل ويلي في الفضل الاقتصار على الماء وطيه الاقتصار على الجلر وتصل السنة بالكل وان تفاوت الفصل كما أفاده في الامداد وغيره (قوله ويجب أي يفرض غسله) اعاد الضمير على الفصل دون الاستبراء لان غسل ما عدا المخرج لا يسمى استبراء وفسر الوجوب بذلك لان المراد بالجلر ما زاد على الدرهم بقرينة ما بعده وقوله في المجهي لا يجب الغسل بالماء الا اذا تجاوز ما على نفس المخرج وما حوله من موضع الشرج وكان المجاوز أكثر من قدر الدرهم اه ولذا قيد الشارح النجس بقوله مانع والشرج بالشين المجهة والجيم جمع حلقة الدبر الذي ينطبق كما في الصباح (قوله ان جاوز المخرج) يشمل الاحليل في التارخانية واذا أصاب طرف الاحليل من البول أكثر من الدرهم يجب غسله هو الصحيح ولو مسح به بالمدر قبل يجزئه قياسا على المقعدة وقيل لا وهو الصحيح اه اقول والظاهر انه لو أصاب طفلة الاقلق القدر المانع فحكمه كذلك (تنبيه) مقتضى اقتصارهم على المخرج أي وما حوله من موضع الشرج كما يقتضيه اتفاق المجتهبي انه يجب غسل المجاوز لذلك وان لم يجاوز الغائط الضميمة وهي ما ينضم من الاليتين عند القيام والبول الحشفة خلافا للشافعية حيث اکتفوا بالجلر ان لم يجاوز ذلك (قوله ويعتبر الخ) أي خلافا للمحمد والحاصل أن ما جاوز المخرج ان زاد على الدرهم في نفسه يفرض غسله اتفاقا وان زاد بضم ما على المخرج اليه لا يفرض عند ههنا بناء على أن ما على المخرج في حكم الباطن عندهما فسقط اعتباره مطلقا حتى لا يضم الى ما على يده من النجس وعند محمد يفرض غسله بناء على أن ما على المخرج في حكم الظاهر عنده فلا يسقط اعتباره ويضم لان العفو عنه لا يستلزم كونه في حكم الباطن بدليل وجوب غسله في الجنابة والحيض وفيما لو أصابه نجس من غيره على الصحيح اه نوح عن البرهان والصحيح قولهما قاسم قلت وعليه الكثر والمصنف واستوجه في الحلبة قول محمد وأيده بكلام الفتح حيث بحث في دليلهما بقول القزويني في مقدمته قال أصحنا من استجمر بالاجار وأصابته نجاسة يسيرة لم تجز صلاته لانه اذا جمع زاد على الدرهم اه وقد مناه عن الاختيار أنه الاحوط وعليه فالواجب ليس غسل المجاوز بعينه ولا الجميع بل المتجاوز وما على المخرج كما حرره في الحلبة أي لانه لو ترك أحدهما وهو درهم أو أقل كان عفوا ثم قال ان قولهم وجوب غسل قدر الدرهم لقربه من القرض وهو الزائد على قدر الدرهم الظاهر أنه من تصرفات بعض المشايخ وانه غير ما تورع أصحاب المذهب لان الحكم الشرعي لا يثبت بمجرد الرأي اه وقد مناه عنه في الانجاس فهو ذلك (قوله لصلاة) متعلق بالمانع (قوله ولهذا الخ) استدلال على سقوط اعتبار ما على المخرج وفيه أن ترك غسل ما على المخرج انما لا يكره بعد الاستجمار كما عرفت لانه مطلقا لا دليل أخص من المدعى ونعامة في الحلبة (قوله وكره تحريم الخ) كذا استظهره في البهرار النهي الوارد في ذلك أي فيما ذكره في الكثر بقوله لا بعظم وروث وطعام ويمن اقول اما العظم والروث فالنهي ورد فيهما صريحا في صحيح مسلم لمساءله الجن الزاد فقال لكم كل عظم ذكرا سم الله عليه يقع في أيديكم او فرما كان لحما وكل بعرة علفا وابتكم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فلا تستجروا بهما فانهما طعام اخوانكم وعلل في الهداية للروث بالنجاسة واليه يشير قوله صلى الله عليه وسلم في حديث آخر انها ركس لكن الظاهر أن هذا لا يفيد التحريم ومثله يقال في الاستبراء بجبر استنجي به الا أن يكون فيه نهى أيضا قال في الحلبة واذا ثبت النهى في مطعوم الجن وعلف دوابهم ففي مطعوم الانس وعلف دوابهم بالاولى وأما العين فهو في الصبيح أيضا اذا بال أحدكم فلا يأخذ من ذكره بيمينه ولا يستنجي بيمينه وأما الآجر والخزف فعلمه في البحر بأنه يضطر المقعدة فان يتقن الضرر فطاهر والا فالظاهر عدم الكراهة التحريمية وقد قال في الحلبة لم آت على نص يفيد النهى عن الاستبراء بهما وأما الشيء المحترم فلما ثبت في الصبيح من النهى عن اضاعة المال وأما حق الضرر ولو جدار مسجد أو ملك آدمي فلما فيه من التعدي المحرم وأما القسم فعلمه في البحر بأنه يضطر المقعدة كالزجاج والخزف وفيه ما علمته ثم في الحلبة روى أبو داود عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال قدم وفد الجن على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا محمد انه أمتك أن يستنجوا بعظم ليوروه

(ويجب) أي يفرض غسله (ان جاوز المخرج نجس) مانع ويعتبر القدر المانع لصلاة (فيما وراء موضع الاستبراء) لان ما على المخرج ساقط شرعا وان كثر ولهذا لا تكره الصلاة معه (وكره) تحريما (بعظم وطعام وروث)

إرحمة فان الله سبحانه وتعالى جعل لنا فيها رزقا قال فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك قال ابو حنيفة والحم  
 القهم اه (تنبيه) استفيد من حديث مسلم السابق انه لو كان عظم ميتة لا يكره الاستنجاء به تأمل (قوله يابس)  
 قيده لانه لما كان لا يتصل منه شيء صح الاستنجاء به لانه يجفف ما على البدن من النجاسة الرطبة بجزر أي  
 بخلاف الرطب فانه لا يجفف فلا يصح به أصلا (قوله استنجي به) بالبناء للجهول (قوله لا يجرف آخر)  
 أي لم تصبه النجاسة (قوله وأجز) بالمذ الطوب المشوي (قوله وخرف) بفتح الخاء المجهلة والراي بعدها  
 فاه في القاموس هو ما يعمل من طين يشوي بالنار حتى يكون فخارا حلية وفسره في الامداد بصغار الحصى  
 والظاهر انه أراد الخذف بالذال المجهلة الساكنة لانه كافي القاموس الرمي بحصاة أو نواة ونحوهما بالسباطين  
 فيكون أطلق المصدر على اسم المفعول تأمل (قوله وشئ محترم) أي ماله احترام واعتبار شرعا فدخل فيه  
 كل متقوم الا الماء كما قدمناه والظاهر انه يصدق بما يساوي فلا الكراهة اتلافه كما مر ويدخل فيه جز  
 الا دمي ولو كافرا أو ميتا ولذا لا يجوز كسر عظمه وصريح بعض الشافعية بأن من المحترم جزء حيوان متصل به  
 ولو فارة بخلاف المنفصل عن حيوان غير آدمي اه وينبغي أن يدخل فيه كاسة مسجد ولذا لا تلقى في محل متمن  
 ودخل أيضا ما زمر كم كما قدمناه أو قل فصل المياه ويدخل أيضا الورق قال في السراج قيل انه ورق الكتابة  
 وقيل ورق الشجر وأيهما كان فانه مكروه اه وأقره في البحر وغيره وانظر ما للعلامة في ورق الشجر ولعلها كونه  
 علفا للدواب أو نعمته فيكون ملوثا غير مزيل وكذا ورق الكتابة لصفاته وقومه وله احترام أيضا لكونه آلة  
 لكتابة العلم ولذا علله في التترخانة بأن تعظيمه من ادب الدين وفي كتب الشافعية لا يجوز بما كتب عليه شيء من  
 العلم المحترم كالحديث والفقه وما كان آلة لذلك أما غير المحترم كطسفة ونوراة وأنجيل علم بتدليها وخلقها مع  
 اسم معظم فيجوز الاستنجاء به اه ونقل القهستاني الجواز بكتب الحكميات عن الاسنوي من الشافعية وأقره  
 قلت لكن نقولوا عندنا أن السروف حرمة ولو مقطعة وذ كر بعض القراء أن حروف الهجاء قرآن أثرت على هود  
 عليه السلام ومفاده الحرمة بالكتابة مطلقا واذا كانت العلة في الابيض كونه آلة للكتابة كما ذكرناه يؤخذ  
 منها عدم الكراهة فيما لا يصلح لها اذا كان فالعلة للنجاسة غير متقوم كما قدمناه من جوازه بالخرق البوالي  
 وهل اذا كان متقوما قطع منه قطعة لا قيمة لها بعد القطع يكره الاستنجاء بها أم لا الظاهر الثاني لانه لم يستنج  
 بمتقوم نعم قطعه لذلك الظاهر كراهته لو بلا عذر بأن وجد غيره لان نفس القطع اتلاف والله تعالى أعلم (تنبيه)  
 ينبغي تقييد الكراهة فيما له قيمة بما اذا أدى الى اتلافه أما لو استنجي به من بول أو مني مثلا وكان يغسل بعده  
 فلا كراهة الا اذا كان شيئا مبنيا تنقص قيمته بفعله كما يفعل في زمانا بخرقه المني ليلة العرس تأمل (قوله  
 ولا صابا) أما لو وجد صابا كسادم وزوجة لا يتركه كافي الامداد وتقدم في التيم الكلام على القادر بقدره  
 الغير فراجه (قوله سقط أصلا) أي بالماء والنجس (قوله كريض الخ) في التترخانة الرجل المريض  
 اذا لم تكن له امرأة ولا أمة وله ابن أو أخ وهو لا يقدر على الوضوء قال يوضئه ابنه أو أخوه غير الاستنجاء فانه  
 لا يمس فرجه ويسقط عنه والمرأة المريضة اذا لم يكن لها زوج وهي لا تقدر على الوضوء ولها بنت أو أخت فوضئها  
 ويسقط عنها الاستنجاء اه ولا يخفى أن هذا التفصيل يجري فيمن شلت يده لانه في حكم المريض (قوله  
 وحق غير) أي تخبره وماله المحرز لو بلاذنه ومنه المسبل للشر فقط وجدار ولو لمسه جدار أو دار وقف لم يملك  
 منافعتها كاهر (قوله وكل ما يتفع به) أي لانسى أو جنى أو دواهم ما وظهره ولو مما لا يتلف بأن كان  
 يمكن غسله (قوله مع الكراهة) أي التحريمية في المنهي عنه والتزيمية في غيره كما علم مما قرناه أولا  
 وما ذكره الزاهد من انه يستنجي بثلاثة أمدا فان لم يجد فبالاجوار فان لم يجد فبثلاثة أكف من تراب  
 لا بما سواها من الخرقه والظن ونحوهما لانه روي في الحديث انه يورث الفقر اه قال في الحلية انه غير  
 ظاهر الوجه مع مخالفته لعامة الكتب وكذا قوله لا بما سواها الخ فان المكروه المتقوم لا مطلقا وما ذكره من  
 الحديث الله أعلم به اه ملخصا (قوله وفيه نظر الخ) كذا في البحر وأجاب في التهرب بأن المسنون انما هو  
 الازالة ونحوها لم يقصد بذاته بل لانه مزيل غاية الامر أن الازالة بهذا الخاص منهي وهذا لا يتق كونه مزبلا  
 بوقظيره لو صلى السنة في أرض مفسوبة كأن آتيا بها مع ارتكاب المنهي عنه اه قلت وأصل الجواب  
 بصريحه في كافي النسفي حيث قال لان النهي في غيره فلا ينشئ مشروعه كما لو نوضأ بماء مضمون واستنجي

قوله متصل به هكذا بخطه ولعل  
 الا صوب متصلا بالنصب صفة  
 جز الواقع اسم ان اللهم الآن  
 يجعل اسمها ضمير الشأن اوانه  
 رسم على لفظة ربيعة تأمل اه  
 مصححه

باب كراهة يابس وتجر استنجي به  
 لا يجرف آخر (وأجز وخرف وزجاج  
 (و) شئ محترم (كثرة ديساج  
 وعين) ولا عذر يسراه فلو مشولة  
 ولم يجد ماء جابيا ولا صابا ترله الماء  
 ولو شئت سقط أصلا ككمر يرض  
 ومريضة لم يجد من يحمل بجاهه  
 (وخم وعلف حيوان) وحق غير  
 وكل ما يتفع به (فلو فعل اجزاء)  
 مع الكراهة لحصول الانقضاء وفيه  
 نظر لما مر أنه سنة لا غير فينبغي  
 أن لا يكون مقملا لها بالثبتي عنه

بحجر مخصوب قلت وظاهر أنه أراد بالشرعية المحضة لكن يقال عليه ان المقصود من السنة الثواب وهو مناف للنهي بخلاف الفرض فإنه مع النهي يحصل به سقوط المطالبة كمن فوضا بمخصوب فإنه يسقط به الفرض وان اتم بخلاف ما اذا اجتنبه الوضوء فظاهر أنه وان صحت لم يكن له ثواب (قوله استقبال قبله) أي جهتها كما في الصلاة فيما يظهر ونص الشافعية على أنه لو استقبلها بصدده وحول ذكره عنها وبالجملة لم يكره بخلاف عكسه اه أي فالمعتبر الاستقبال بالفرج وهو ظاهر قول محمد في الجمع الصغير بكره أن يستقبل القبلة بالفرج في الخلاء وهل يلزمه التحريم لو اشبهت عليه كما في الصلاة الطاهر ثم ولو هبت ريح عن عين القبلة ويسارها وغلب على ظنه عود النجاسة عليه فظاهر أنه يعين عليه استدبار القبلة حيث أمكن لأن الاستقبال الخس والله أعلم (قوله واستدبارها) هو الصحيح وروى عن أبي حنيفة أنه يحل الاستدبار (قوله لم يكره) أي تحريرا في النية ان تركه ادب ولم يصر في الغسل أن من آذاه أن لا يستقبل القبلة لأنه يكون غالب مع كشف العورة حتى لو كانت مستورة لا بأس به ولقولهم بكره ممد الرجلين الى القبلة في النوم وغيره عدا وكذا في حال مواقعة أهله (قوله لا طلاق للنهي) وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولا تكن شرتقوا أو غتر بوارواه السنة وفيه رد روايته حل الاستدبار وقول الشافعي بعدم الكراهة في البناء أخذ من قول ابن عمر رضي الله تعالى عنهما رقت يوما على بيت حفصة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة رواه الشيخان ورجح الاول بأنه قول وهذا فعل والقول اولى لأن الفعل يحل الخصوصية والعذر وغير ذلك وبأنه محترم وهذا مبيح والمحترم مقدم وتعامه في شرح النية (قوله قبالة) يضم القاف بمعنى تجاه فاموس اه ط (قوله فاحرف عنها) أي بجملته أو بقلبه حتى خرج عن جهتها والكلام مع الامكان فليس في الحديث دلالة على أن المنهي استقبال العين كما لا يخفى فافهم (قوله حتى يغفر له) أي تقصيره في عدم تثبته حتى يغفل واستقبلها أو المراد غفران ما شاء الله تعالى من ذنوبه الصغار ان الحسنات يذهبن السيئات (قوله والا فلا بأس) أي وان لم يمكنه فلا بأس والمراد بتي الكراهة أصلا ويحتمل أن المعنى وان لم يعرف مع الامكان فلا بأس كما في النهاية وحينئذ قلل مراده خلاف الاول كما هو الشائع في استعماله والذالك أشار السارح أولا بقوله ندبا (قوله هذه الخ) الإشارة الى الكراهة للمذكورة في الاشياء الاتية أي بخلاف كراهة الاستقبال والاستدبار فانها تحريرية كما نص عليه أولا وأراد دفع ما قد ينوهم أن كل هذه الاشياء الاتية مثلها يقتضي ظاهرا تشبيهه (قوله امساك صغير) هذه الكراهة تحريرية لأنه قد وجد الفعل من المرأة ط (قوله وكذا مدرج له) هي كراهة تنزيهية ط لكن قال الرحق سيأتي في كتاب الشهادات انه يمد الرجل المهارت شهادته وهذا يقتضي التحريم فليحذر اه (قوله واستقبال شمس وقر) لانهم من آيات الله الباهرة وقيل لاجل الملائكة الذين معهم سراج وقتل سيدى عبد الفتى عن المفتاح ولا يقعد مستقبل الشمس والقمر ولا مستدبر الهما للتعظيم اه أقول والظاهر أن الكراهة هنا تنزيهية ما لم يردنهي وهل الكراهة هنا في العصراء والبنان كما في القبلة أم في العصراء فقط وهل استقبال القمر نهرا كذلك لم أره والذي يظهر أن المراد استقبال عينهما مطلقا لوجههما ولا ضوءهما وان لو كان ساتر يمنع عن العين ولو سحابا فلا كراهة وأن الكراهة اذا لم يكونا في كبد السماء والا فلا استقبال للعين ولم أره أيضا فليحذر رقتا ثم رأيت في نور الابضاح قال واستقبال عين الشمس والتمر (قوله في ماء ولو جاريا الخ) لما روى جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى أن يبال في الماء المراكدر واه مسلم والنسائي وابن ماجه وعنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبال في الماء الجاري رواه الطبراني في الاوسط بسند جيد والمعنى فيه انه يقذره وربما أدى الى تقيسه وأما الراكد القليل فيحرم البول فيه لانه نجس وميت فمال به ويفتر غيره باستعماله والتغوط في الماء أقيع من البول وكذا اذا بال في لنا ثم صبه في الماء أو بال بقرب النهر فخرى اليه فكله مذموم صحيح منهى عنه قال النووي في شرح مسلم وأما انقصاص المستغني بحجر في ماء قليل فهو حرام لتنجيس الماء وتلجئه بالنجاسة وان كان جاريا فلا بأس به وان كان راكدا فلا تظهر كراهته لانه ليس في معنى البول ولا يقاربه لكن اجتنابه أحسن اه كذا في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزنوي (قوله وفي البصراخ) ذكره في بحث المياه فوفقا بصيغة ينبغي (نفسه)

طلبه  
اقول مرجح على الفعل

قوله كما في النهاية عبارة النهاية ولو غفل عن ذلك وجلس يقضي حاجته ثم وجد نفسه كذلك فلا بأس لكن ان امكنه الانحراف فيعرف فانه عند ذلك من موجبات الرحمة فان لم يفعل لم يكن به يأس اعنه

(كما كره) تحريرا (استقبال قبله واستدبارها ل) لجل (بول أو غائط) فلو للاستدبار لم يكره (ولو في بنان) لا طلاق النهي (فان جلس مستقبلا لها) غافلا (ثم ذكره احرف) ندبا حديث الطبري من جلس يبول قبالة القبلة فذكرها فاحرف عنها اجلا لالهالم يقم من مجلسه حتى يغفر له (ان أمكنه والا فلا) بأس (وكذا يكره) هذه نعم التحريمية والتنزيهية (للرأة امساك صغير لبول أو غائط نحو القبلة) وكذا مدرج له اليها (واستقبال شمس وقر لهما) أي لاجل بول أو غائط (وبول وغائط في ماء ولو جاريا) في الاصح وفي المعبر أنه في الماء كد تحريرية وفي الجارى تنزيهية



ينبغي أن يستثنى من ذلك ما إذا كان في سفينة في البحر فلا يكره له البول والتغوط فيه للضرورة ومثله بيوت الخلاء في دمشق ونحوها فإن ماءها يجري دائماً ولم يلقنا عن أحد من السلف منع قضاء الحاجة بها ولعل وجهه أن الماء الجاري بها بعد نزوله من الجرن إلى الأسفل لم يبق له حرمة الماء الجاري لقرب اتصاله بالنجاسة فلا تظهر فيه العلة المارة للكرامة لأنه لم يبق معه الارتفاع به نعم ذكر سيدي عبد الغني في شرح الطريقة المحمدية أنه يظهر المنع من اتخاذ بيوت الخلاء فوق الأنهار الطاهرة وكذا أجراء مياه الكنف إليها بخلاف أجرائها إلى النهر الذي هو مجمع المياه النجسة وهو المسمى بالمالح والله تعالى أعلم (قوله وعلى طرف نهر الخ) أي وإن لم تصل النجاسة إلى الماء لعموم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن البراز في الموارد وما فيه من أذى المارين بالماء وخوف وصولها إليه كذا في الضياء عن النووي (قوله أو تحت شجرة مثمرة) أي لانتلاف الثمر وتخصيصه امداد والمتبادر أن المراد وقت الثمرة ويلحق به ما قبله بحيث لا يأمن زوال النجاسة بمطر أو نحوه بحفاف أرض من بول ويدخل فيه الثمر المأكول وغيره ولو مشؤم ولا احترام الكل والانتفاع به ولذا قال في الغزوية ولا على خضرة ينتفع الناس بها (قوله أو في ظل) لقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا الملاعن الثلاثة البراز في الموارد وقارة الطريق والظل رواه أبو داود وابن ماجه (قوله ينتفع بالجلوس فيه) ينبغي تقييده بما إذا لم يكن محللاً للاجتماع على محترم أو مكروه ولا فقد يقال يطلب ذلك لدفعهم عنه ويلحق بالظل في الصف محل الاجتماع في الشمس في الشتاء (قوله وفي مقابر) لأن الميت يتأذى بما يأتى به الحي والظاهر أنها تحريمية لأنهم نصوا على أن المرور في سكة حادثة فيها حرام فهذا أولى ط (قوله وبين دواب) خشية حصول أذى منها ولو تنجس بنحو مشيها (قوله وفي مهب ريح) لئلا يرجع الرشاش عليه (قوله وجحر) بتقديم الجيم على المهمله هو ما يحضره الهوام والسباع لانفسها قاموس لقول قتادة رضي الله عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسال في الجحر قالوا القتادة ما يكره من البول في الجحر قال يقال انه مساكين الجحر رواه أحمد وأبو داود والنسائي وقد يخرج عليه من الجحر ما يسهله أو يرد عليه بوله ونقل أن سعد بن عبادَةَ الخزرجي رضي الله عنه قتلته الجن لأنه سأل في جحر بأرض حوران وتماه في الضياء (قوله وثقب) الخرق النافذ قاموس وهو بالفتح واحد الثقوب وبالضم جمع ثقبه كالثقب بفتح القاف اه مختار ثم هذا يغني عنه ما قبله وهذا في غير المعتد لذلك كالوعة فيما يظهر (قوله زاد العيني الخ) أقول ينبغي أن يراعى أيضاً البول على ما منع من الاستنجاء به لاحترامه كالعظم ونحوه كما صرح به الشافعية (قوله يعبر عليه أحد) هذا أعم من طريق الناس (قوله ويجنب طريق أو قافلة) قيد ذلك في الغزوية بقوله والهواء يهب من صوبه إليها قال في الضياء أي إلى الطريق أو القافلة والوالوال حال اه (قوله وفي أسفل الأرض الخ) أي بأن يقع على أسفلها ويؤول إلى أعلاها فيعود الرشاش عليه (قوله والتكلم عليهما) أي على البول والغائط قال صلى الله عليه وسلم لا يخرج الرجلان بضر بان الغائط كاشفين عن عورتهم ما يتحدثان فإن الله تعالى يعق على ذلك رواه أبو داود والحاكم وصححه ويضربان الغائط أي يأتياه والمقت وهو البغض وإن كان على المجموع أي مجموع كشف العورة والتحدث فبعض موجبات المقت مكروه امداد (تنبيه) عبارة الغزوية ولا يتكلم فيه أي في الخلاء وفي الضياء عن بستان أبي الليث يكره الكلام في الخلاء وظاهره أنه لا يختص بحال قضاء الحاجة وذكر بعض الشافعية أنه المعقد عندهم وزاد في الامداد ولا يتنخض أي لا بعد ذكر كما إذا خاف دخول أحد عليه اه ومثله بالاولى ما لو خشي وقوع محدور بغيره ولو قوضاً في الخلاء لعذر هل يأتي بالسلمة ونحوها من ادعيته مراعاة لسنة الوضوء أو يتركها مراعاة للمحل والذي يظهر الثاني لتصریحهم بتقديم النهي على الأمر تأمل (قوله وأن يبول قائماً) لما ورد من النهي عنه ولقول عائشة رضي الله عنها من حدثكم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبول قائماً فلا تصدقوه ما كان يبول الا قاعداً رواه أحمد والترمذي والنسائي واسناده جيد قال النووي في شرح مسلم وقد روى في النهي احاديث لا تثبت ولكن حديث عائشة ثابت فلذا قال العلماء يكره الا لعذر وهي كراهة تنزيه لا تحريم وأما بوله صلى الله عليه وسلم في السبابة التي بقرب الدور فقد ذكر عياض أنه لعلة طال عليه مجلس حتى حفزه البول فلم يمكنه التباعد اه أو لما روى أنه صلى الله عليه وسلم بال قائماً الجرح بما بضعه به جزء ساكنة بعد الميم وباء موحدة وهو باطن الركة أو لوجع كان بصلبه والعرب كانت تستثنى به أو لكونه لم يجد مكاناً للقعود

(وعلى طرف نهر أو بئر أو حوض  
أو عين أو تحت شجرة مثمرة  
أو في زرع أو في ظل) ينتفع  
بالجلوس فيه (ويجب مسجد  
ومصلى عبد وفي مقابر وبين دواب  
وفي طريق) الناس (و) في مهب  
رياح وجحر فأرة أو حية أو غلة  
وشتب) زاد العيني وفي موضع  
يعبر عليه أحد أو يقعد عليه  
ويجنب طريق أو قافلة أو خيمة  
وفي أسفل الأرض إلى أعلاها  
والتكلم عليهما (وأن يبول قائماً

قوله وأما بوله الخ هو ما رواه  
الشيخان عن حذيفة رضي الله  
عنه أنه صلى الله عليه وسلم أتى  
سبابة قوم فبال قائماً والسبابة  
هي ملق المزاب والقمامة تكون  
بفضاء الدور وواضحتها إلى القوم  
ليست بإضافة ملك بل كانت موانا  
مباحة في محلاتهم ضياء اه منه

أو فعله ياء الجواز وعامه في الضياء (قوله أو مضطجعا أو مجزدا) لانهم من عمل اليهود والنصارى غزوية  
 (قوله بلا عذر) يرجع الى جميع ما قبله ط (قوله ويتوضأ هو) قدره هو ليوافق الحديث ويثبت حكم  
 غيره بطريق الدلالة أفاده ح (قوله حديث الخ) افظه كـ ما في البرهان عن أبي داود لا يولن أحدكم  
 في مستحبه ثم يقتل أو يتوضأ فيه فان عامة الوسواس منه والمعنى موضعه الذي يقتل فيه بالحميم وهو  
 في الاصل الماء الحار ثم قيل للاغتسال بأي مكان استعمال وانما ينهى عن ذلك اذا لم يكن له مسلك يذهب فيه  
 البول أو كان المكان صلبا فيوهم المقتل انه أصابه منه شيء فيحصل به الوسواس كـ ما في نهاية ابن الانبار  
 مدني (قوله يجب الاستبراء الخ) هو طلب البراءة من الخارج بشئ مما ذكره الشارح حتى يستيقن بزوال  
 الاثر أو ما الاستبراء فهو طلب النقاوة وهو أن يدلك المقعدة بالاجار أو بالأصابع حالة الاستبراء بالماء وأما  
 الاستبراء فهو استعمال الاجار أو الماء هذا هو الاصح في تفسير هذه الثلاثة كما في الغزوية وفيها أن المرأة  
 كالرجل الا في الاستبراء فانه لا استبراء عليها بل كما فرغت تصبر ساعة لطيفة ثم تستقي ومثله في الامداد وعبر  
 بالوجوب تعالى لدرر وغيرها وبعضهم عبر بأنه فرض وبعضهم بلفظ ينبغي وعليه فهو مندوب كما صرح به بعض  
 الشافعية ونحوه اذا أمن خروج شيء بعده فيندب ذلك مباغاة في الاستبراء أو المراد الاستبراء بخصوص هذه  
 الاشياء من نحو المثني والتخضع أما نفس الاستبراء حتى يطمئن قلبه بزوال الرشح فهو فرض وهو المراد بالوجوب  
 ولذا قال الشرنبلالي يلزم الرجل الاستبراء حتى يزول أثر البول ويطمئن قلبه وقال عبرت بالزوم لكونه أقوى  
 من الواجب لان هذا يفوت الجواز بفوته فلا يصح له الشروع في الوضوء حتى يطمئن بزوال الرشح اهـ (قوله  
 أو تخضع) لان العروق ممتدة من الخلق الى الذكر وبالتخضع تتحرك وتذهب ما في مجرى البول اهـ ضياء  
 (قوله ويختلف الخ) هذا هو الصحيح فمن وقع في قلبه انه صار طاهرا اجاز له أن يستقي لان كل أحد أعلم بحاله  
 ضياء قلت ومن كان بطيء الاستبراء فليقتل نحو ورقة مثل الشعيرة ويحتشي بها في الاحليل فانها تشترب ما بقي من  
 أثر الرطوبة التي يخاف خروجها وينبغي أن يفسبها في الحبل لئلا تظهر الرطوبة الى طرفها الخارج وللخروج  
 من خلاف الشافعي وقد جرب ذلك فوجد أنه نفع من ربط المحل لكن الربط اولى اذا كان صائما ثلاثا يفسد  
 صومه على قول الامام الشافعي (قوله ومع طهارة المغسول تظهر اليد) هذا مختار الفقيه أبي جعفر وقيل  
 يجب غسلها لانها تتجسس بالاستنجاء وقيل بسن وهذا هو الصحيح كما مر في سنن الوضوء نوح ونقل في القنية انه  
 لو استنجى بالماء ويده خيط مشدود لا يظهر بطهارة اليد ما لم يمز اليد بالخط امرار ابلغا (قوله ويشترط الخ)  
 قال في السراج وهل يشترط فيه ذهاب الرائحة قال بعضهم نعم فعلى هذا لا يشترط بالمرات بل يستعمل الماء حتى  
 تذهب العين والرائحة وقال بعضهم لا يشترط بل يستعمل حتى يغلب على ظنه انه قد طهر وقدروه بالثلاث اهـ  
 والظاهر أن الفرق بين القولين انه على الاول يلزمه شئ يده حتى يعلم زوال الرائحة وعلى الثاني لا يلزمه بل يكفي  
 غلبة الظن تأمل (قوله بأن ارخي الخ) لعسل وجهه انه يخرج بارخانته نفسه الشرح الداخل وهو لا يخلو  
 عن رطوبة النجاسة ثم رأيت منقولاً عن خط البرازي في هامش نسختي البرازية مع التصريح بأن المراد بوجه  
 السنة ما ذكره الشارح من الارخاء وبه اندفع ما فهمه في الحلية من بناء القول بالنقض على أن المراد بوجه السنة  
 هو ادخال الاصبع في الدبر فذلك بأنه قد نص غير واحد من اعيان المشايخ الكبار على انه لا يدخل الاصبع  
 في الاستنجاء (تنه) اذا أراد أن يدخل الخلاء ينبغي أن يقوم قبل أن يثقله الخارج ولا يصعب شئ عليه اسم معظم  
 ولا حاسر الرأس ولا مع القنسوة بلا شئ عليها فاذا وصل الى الباب يبدأ بالتسمية قبل الدعاء هو الصحيح فيقول  
 بسم الله اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث ثم يدخل باليسرى ولا يكشف قبل أن يدنو الى القعود  
 ثم يوسع بين رجله ويميل على رجله اليسرى ولا يفكر في أمر الآخرة كاللقمة والعلم فقد قيل انه يمنع منه شئ  
 أعظم منه ولا يرد سلا ما ولا يجب مؤذنا فان عطس جدا لله تعالى بقلبه ولا ينظر الى عورته ولا الى ما يخرج  
 منه ولا يزيق في البول ولا يطل القعود فانه يولد الباسور ولا يخط ولا يتخضع ولا يكثر الالتفات ولا يصيب يده  
 ولا يرفع يده الى السماء وينكس رأسه حياء مما ابتلى به ويدفن الخارج ويحتشد في الاستبراء منه فاذا فرغ  
 يعصر ذكره من أسفله الى الحشفة ثم يمسح بثلاثة اجار ثم يستر عورته قبل أن يستوي فائثا ثم يخرج رجله اليمنى  
 ويقول غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني ما يؤذي وأمسك عني ما ينفعني ثم يستبرئ فاذا استيقن بانقطاع

مطلب

في الفرق بين الاستبراء والاستنقاء  
والاستنجاء

أو مضطجعا أو مجزدا من نوبه بلا  
 عذر أو يبول (في موضع)  
 و (ويتوضأ) هو (أو يقتل فيه)  
 حديث لا يولن أحدكم  
 في مستحبه فان عامة الوسواس  
 منه (فروع) يجب الاستبراء  
 بشئ أو تخضع أو فوم على شقه  
 اليسرى ويختلف بطباع الناس  
 \* ومع طهارة المغسول يظهر  
 اليد ويشترط ازالة الرائحة عنها  
 وعن المخرج الا اذا عجز والناس  
 عنه غافلون \* استفي المتوضي  
 ان على وجه السنة بأن ارخي  
 اتقن والا لا \*

أثر البول بقعد للاستنجاء بالماء موضعاً آخر ويبدأ بغسل يديه ثلاثاً ويقول قبل كشف العورة بسم الله العظيم  
 وبحمده والحمد لله على دين الاسلام اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين الذين لا خوف عليهم  
 ولا هم يحزنون ثم يفيض الماء بالمعنى على فرجه ويعلى الاثاء ويغسل فرجه بالسرى ويبدأ بالقبول ثم الدبر ويرخي  
 مقعده ثلاثاً ويذكر كل مرة ويألف فيه ما لم يكن صائماً فينشف بخرقة قبل أن يجمعه كيلا يصل الماء الى جوفه  
 فيفطر ثم يده على حائط أو أرض طاهرة ثم يغسلها ثلاثاً ثم يقوم وينشف فرجه بخرقة نظيفة فان لم تكن معه  
 يسمح يده مراراً حتى لا تبقى الا به تسيرة ويلبس سراويله ويرش فيه الماء أو يحشو بقطنة ان كان يريه  
 الشيطان ويقول الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً والاسلام نوراً وفائدة دليل الى الله والى جنات النعيم اللهم  
 حسن فرجي وطهر قلبي ومحسن ذنوبي اه ملخصاً من الغزوية والضياء (قوله نام) أي فغرق وقوله  
 أو مشى أي وقدمه مبتلة (قوله على نجاسة) أي يابسة الى متن المتقي لو وضع ثوباً رطباً على ما طين بطين  
 نجس جاف لا نجس قال الشارح لان الجفاف تغذب رطوبة الثوب من غير عكس بخلاف ما اذا كان الطين  
 رطباً اه (قوله ان طهر عينها) المراد بالعين ما يشمل الاثر لانه دليل على وجودها ولو عبر به كما في نور  
 الايضاح لكان اولى (قوله تنجس) أي فيعتبر فيه القدر المانع كما مر في محله (قوله ولو وقعت) أي  
 النجاسة في نهر أي ماء جار بأن يال فيه حماراً فأصاب الرشاش ثوب انسان اعتبر الاثر بخلاف ما اذا بال في ماء  
 راكد فانه اذا أصابه من الرشاش أكثر من الدرهم منع كافي الخائنة لكن ذكر فيها انه لو أقيت عذرة في الماء  
 فأصابه منه اعتبر الاثر فأطلق ولم يفصل بين الجاري وغيره ولعل اطلاقه محمول على ما ذكره من التفصيل ويؤيده  
 انه المتبادر من كلام صاحب الهداية في مختارات النوازل اللهم الا أن يفرق بين البول والعذرة بأنه اذا أصاب  
 البول الماء الراكد يترجح الظن بأن الرشاش من البول لصدمة الماء بخلاف ما اذا كان جارياً فان كلامهما  
 يصدم الاثر فيحتمل انه من الماء فلذا اعتبر الاثر في العذرة فالرشاش المتطاير انما هو من الماء قطعاً سواء كان  
 راكداً أو جارياً ولكنه يحتمل أن يكون من الماء الذي أصاب العذرة أو من غيره تطاير بقوة وقعها فيعتبر فيه  
 الاثر لان الاصل الطهارة هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم هذا وقد ذكر في المنية وغيرها عن ابن الفضل التنجيس  
 في الجاري وغيره وأن اختيار أبي البتة عدمه قال في شرح المنية أي في الجاري وغيره وهو الاصح لان البق  
 لا يزول بالشك ولان الغالب أن الرشاش المتصاعد انما هو من أجزاء الماء لامن أجزاء الشيء الصادم فيحكم  
 بالغالب ما لم يظهر خلافه اه فتأمل فان كون ذلك هو الغالب محل نظر بقي شيء وهو أنه هل المراد بالراكداً  
 القليل أو الكثير لم أره صريحاً وقال ح الظاهر الاول والا لما كان معنى لتفصيل قاضي خان ويفهم من  
 تعليل شرح المنية للاصح أن الماء القليل لا يتنجس في آن وقوع النجاسة حتى لو أخذ ماء من الجانب الآخر عقب  
 الوقوع بلا فاصل يكون طاهر لانهم لم يحكموا بسر يان النجاسة الى الرشاش لعدم زمان تسري فيه مع قرب به من  
 النجاسة فعدم نجاسة الطرف المقابل لطرف وقوع النجاسة في آن الوقوع اولى تأمل تطفر اه قلت وعلى  
 ما ذكرناه من الفرق يظهر لتفصيل الخائنة معنى فلا يدل على أن المراد بالراكداً القليل فتأمل (قوله لف طاهر  
 الخ) اعلم انه اذا لف طاهر جاف في نجس مبتل واكتسب الطاهر منه اختلاف فيه المشايخ فقل يتنجس الطاهر  
 واختار الحلواني انه لا يتنجس ان كان الطاهر بحيث لا يسيل منه شيء ولا يتقاطر لعصره وهو الاصح كما  
 في الخلاصة وغيرها وهو المذكور في عامة كتب المذهب متونا وشروحا وقناوي في بعضها بلاذ كخلاف  
 وفي بعضها بلفظ الاصح وقيد في شرح المنية بما اذا كان النجس مبلولاً بالماء لا بنحو البول وبما اذا لم يظهر  
 في الثوب الطاهر أثر النجاسة وقيد في الفتح أيضاً بما اذا لم ينبع من الطاهر شيء عند عصره ليكون ما اكتسبه  
 مجزئاً عنه لانه قد يحصل بلى الثوب وعصره ينبع رؤس صفار ليس لها قوة السيلان ثم ترجع اذا حل الثوب  
 ويبعد في مثله الحكم بالطهارة مع وجود الخاط حقيقة قال في البرهان بعد نقله ما في الفتح ولا يخفى منه  
 انه لا يتيقن بأنه مجزئاً عنه الا اذا كان النجس الرطب هو الذي لا يتقاطر بعصره اذ يمكن أن يصيب الثوب الجاف  
 قدر كثير من النجاسة ولا ينبع منه شيء بعصره كما هو مشاهد عند البداية بغسله فيستعين أن يفتي بخلاف ما صححه  
 الحلواني اه وأقره الشرنبلالي ووجهه ظاهر والحاصل انه على ما صححه الحلواني العبرة للطاهر المكتسب  
 ان كان بحيث لو انعصر قطر تنجس والا لسواء كان النجس المبتل يقطر بالعصر اولا وعلى ما في البرهان العبرة

نام أو مشى على نجاسة ان ظهر  
 عينها تنجس والا لا \* ولو وقعت  
 في نهر فأصاب ثوبه ان ظهر أثرها  
 تنجس والا لا \* لف طاهر في نجس  
 مبتل بما

قوله في مختارات النوازل اقول  
 ونص عبارة مختارات النوازل  
 هكذا الحار اذا بال في الماء  
 الجاري فأصاب رشاشه الثوب  
 لا يفسده ما لم يتيقن انه بول وكذا  
 لورى نجاسة في الماء فانتزع منه  
 فأصاب الثوب وان كان الماء  
 راكداً يفسده اه منه



قوله وهذا هو المفهوم الخ وذلك  
حيث علل لعدم التجسس بقوله  
لأنه إذا لم يتقاطر منه بالعصر  
لا يتفصل منه شيء وانما يتل  
ما يجاوره بالندوة وبذلك لا يتجسس  
به اه فان الضمائر البارزة كلها  
عائدة على التجسس فيفهم منه انه  
المعتبر في التقاطر وعدمه دون  
الظاهر اه منه

ان بحيث لو عصر قطر تجسس  
والالا \* ولولف في مبتل بنحو  
بول ان ظهر ندوته أو أثره تجسس  
والالا \* فارة وجدت في خسر  
فرميت فتخلل ان متفخصة تجسس  
والالا \* وقع خرفي خل ان قطرة  
يحل الابعد ساعة وان كوزا حل  
في الحال ان لم يظهر أثره \* فارة  
وجدت في قفصة ولم يدرك مات  
فيها أو في جرة أو في بر يحم على  
القمقم \* ثلاث قرب من سم  
وعسل وحبس أخذ من كل حصة  
وخلط فوجد فيه فارة فضعها  
في الشمس فان خرج منها الدهن  
سمين والا فان بقي بحال الجدد  
قال عسل أو متلطخا فالديس \*  
يعمل بخبر الحرمة في الذبيحة  
وبخبر الحل في ماء وطعام \*  
يتحزى في ثياب اقلها طاهر وفي  
أوان اكثرها طاهر لا اقلها بل  
يحكم بالاغلب بالضرورة  
شرب \* يحرم اكل لحم  
قوله فقرته هكذا بخطه ولعلها  
نسخته والافسخ الشارح التي  
يسدى فمن الخ وليحتر اه  
معجمه

التجسس المبطل ان كان بحيث لو عصر قطر تجسس الطاهر سواء كان الطاهر بهذه الحالة أو لا وان كان بحيث لم يقطر  
لم يتجسس الطاهر وهذا هو المفهوم من كلام الزيلعي في مسائل شتى آخر الكتاب مع أن المتبادر من عبارة  
المصنف هناك كالكثر وغيره خلافه بل كلام الخلاصة والخاتمة والبرازية وغيرها صريح بخلافه وسأقي تمام  
الكلام هناك ان شاء الله تعالى (قوله ان بحيث لو عصر الخ) المتبادر منه عود الضمائر الثلاث الى الطاهر  
فيوافق ما صححه الحلواني ويحتمل عود الضمير في عصر وقطر الى التجسس والضمير في تجسس الى الطاهر فيوافق  
ما في البرهان والسريلالية والزيلعي فافهم (قوله ولولف الخ) مختار قوله مبتل بما وهذا ما خوذ من شرح  
المنية وقال لان الندوة حينئذ عين النجاسة وان لم يقطر بالعصر أقول أنت خير بأن الماء الجوار والنجاسة حكمه  
حكمهما من تغليظ أو تخفيف فلا يظهر الفرق بين المبطل بيول أو بماء أصابه بول تأمل (قوله ان متفخصة  
تجسس) لانه يتفصل منها أجزاء بسبب الانتفاخ وانقلاب الخمر خلا لا يوجب انقلاب الاجزاء النجسة طاهرة اه  
ح قال في الخاتمة وكذا الكلب اذا وقع في عصير ثم تحمر ثم تخلل لا يحل اكله لان لعاب الكلب اقام فيه وانه  
لا يصير خلا (قوله والالا) أي لا يتجسس الخل لعدم بقاء شيء بعد التخلل والفارة وان كانت نجسة قبل التخلل  
مثل الخمر لكان التجسس لا يؤثر في مثله فاذا ألقيت ثم تخلل الخمر طهر بانقلاب العين بخلاف ما اذا وقعت في بر  
فانها تجسس لملاقاتها الماء الطاهر فتؤثر فيه ويجب التزح وان لم تنفخ ولا يرد ما اذا تنفخت في الخمر لما علت  
من أن ذلك الاثر بعد التخلل لا ينقلب خلا فيؤثر في طهارة الخل فافهم (قوله وقع خرفي خل الخ) وجهه كما  
في الخاتمة انه في الكوز لما زالت الرائحة عرف التغير وعرف انه صار خلا وما في القطرة فانها لا رائحة لها فلا  
يعرف التغير ويحتمل انها باقية في الحال فلا يحكم بحله قال القاضي الامام يحكم ظنه ان كان غالب ظنه انه  
صار خلا طهر والا فلا اه (قوله فارة وجدت الخ) صورته ملا جرة من بر ثم ملا قمقم من تلك الجرة ثم وجد  
في القمقم فارة وفي نهاية الحديث القمقم ما يسخن فيه الماء من نحاس وغيره ويكون ضيق الرأس اه  
(قوله يحمل على القمقم) هذا من باب الحوادث تضاف الى اقرب الأوقات اه ح وفي الفتح أخذ  
من حب ثم من حب آخر ماء وجعل في اناه ثم وجد في اناه فارة فان غاب ساعة فالنجاسة لا ناء والا فان تحزى  
ووقع تحزى به على أحد الحبين عمل به وان لم يقع على شيء فليحب الاخير وهذا اذا كانا لواحد فلول اثنين كل منهما  
يقول ما كانت في جبي فكلاهما طاهر (قوله فان خرج منها الدهن) أي من جوفها والمراد عما يلاق  
جلدها (قوله فتربته) أي هي النجسة وكذا يدق فريما بعده (قوله والا) أي وان لم يخرج منها  
الدهن فان بقي ما عليها بحال الجدد ففتح الجيب والميم أي جامد افه و دليل انه عسل لان العسل اذا أصابته الشمس  
تلاحت أجزاؤه وتماسك بعضها ببعض بخلاف الديس فانه يتقطع بعضه عن بعض بحرارة الشمس أفاده ح  
بق ما اذا لم يظهر الحال بذلك وينبغي أن يفصل فيه كما قدمناه آفان الفتح (قوله يعمل بخبر الحرمة الخ) أي  
اذا أخبره عدل بأن هذا اللحم ذبيحة مجوسى أو مينة وعدل آخر أنه ذبيحة مسلم لا يحل لانه لما تهاز الخبران بقي  
على الحرمة الاصلية لا يحل الا بالذكاة ولو أخبر عن ماء وتهاز بقي على الطهارة الاصلية اه امداد  
وظاهره انه بعد التهاز في صورتين لا يعتبر التحزى وسند كرمي مخالفه في الخطر والاباحة قبل فصل اللبس عن  
شراح الهداية وغيرهم فراجع هناك (قوله اقلها طاهر) كما لو اختلط ثوب طاهر مع ثوبين نجسين وكذا  
بالعكس بالاولى (قوله لا اقلها) مثله التساوى فانه لا يتحزى فيه أيضا كما سذكره الشارح في الخطر والاباحة  
وذكر هناك أن اختلاط الذبيحة الذكية والمينة حكم الاواني ثم الفرق بين الثياب والاواني كما في الامداد أن  
الثوب لا خلف له في ستر العورة بخلاف الماء في الوضوء والغسل فانه يخالفه التيمم وما في حق الشرب فيتحزى  
مطلقا لانه لا خلف له ولهذا قال بالضرورة شرب \* ثم اعلم أن ما ذكره الشارح هنا في مسائل الثياب والاواني  
موافق لما في نور الايضاح ومواهب الرحمن ويخالفه ما في الذخيرة وغيرها مما حاصله انه ان غلب الطاهر  
في الاواني والثياب والذبايح تحزى في حالي الاختيار والاضطرار اعتبارا للغالب والافنى الاختيار لا يتحزى  
في الكل وفي الاضطرار تحزى في الكل الا في الاواني لغير الوضوء والغسل وسأقي بسطه في الخطر والاباحة ان  
شاء الله تعالى وهذا بخلاف ما اذا اطلق من نسائه امرأة واعتق من امائه أمة فانه لا يجوز له أن يتحزى لوطه  
ولا بيع وان كانت الغلبة للعلل وقامه في الولو الحية وغيرها من كتاب التحزى فراجع (قوله يحرم اكل

لحم أثنين) عزاء في التارخانية إلى مشكل الأثمار للحموى قال ح أي لأنه يضر لانه نجس وأما نحو اللبن  
المتن فلا يضر ذكره النمر بلالي في شرح كراهية الوهبانية اه قلت وتقل في التارخانية عن صلاة الجلابي  
انه اذا اشتد تغيره نجس ثم نقل التوفيق بحمل الأول على ما اذا لم يشتد ومثله في القضية لكن في الحموى عن النهاية  
أن الاستحالة إلى فساد لا توجب النجاسة لا محالة اه وفي التارخانية دود لحم وقع في مرققة لا ينجس ولا يؤكل  
المرقة ان تفسخ الدود فيها اه أي لانه مينة وان كان طاهرا قلت وبه يعلم حكم الدود في الفواكه والثمار  
(قوله شعير الخ) في التارخانية اذا وجد الشعير في بعر الابل والغنم يغسل ويحفظ ثلاثا ويؤكل وفي أجناء  
البقر لا يؤكل قال في الفتح لانه لا صلاح فيه ثم نقل في التارخانية عن الكبرى أن الصحيح التفصيل بالانتفاخ وعدمه  
ويستوى فيه البعر واثنى اه أي ان انتفخ لا يؤكل فيه ما والا أكل فيهما وبحت نحوه في شرح المنية  
وبما ذكرنا علم أن قوله صلب مرفوع صفة ثانية لشعير فافهم (قوله مرارة كل حيوان كبوله) أي  
فان كان بوله نجسا مطلقا أو مخففا فهي كذلك خلافا ووقفا ومن فروعه ما ذكرنا لو أدخل في أصبعه مرارة  
ما كول اللحم يكره عنده لانه لا يبيع التداوى بوله لا عند أبي يوسف لانه يبيعه وفي الذخيرة والخانية أن الفقيه  
أبا الليث أخذ بالثاني الحاجة وفي الخلاصة وعليه الفتوى قلت وقياس قول محمد لا يكره مطلقا طهارة بوله عنده  
اه حلية (قوله وجرحه كزبله) أي كسر قيئه وهي بكسر الجيم وقد فتح ما يجره أي يخرج به البعر من  
جوفه إلى نفسه فإكله نائبا كما في المغرب والقاموس وعلمه في التجنيس بأنه واره جوفه ألا ترى إلى ما يورى  
جوف الانسان بأن كان ماء ثم قام فحكه حكم بوله اه وهو يقتضي انه كذلك وان قام من ساعته لكن  
قال بعده في الصبي ارتفع ثم قام فأصاب ثياب الام ان زاد على الدرهم منع وروى الحسن عن أبي حنيفة انه  
لا يمنع ما لم يفسد لانه لم يتغير من كل وجه فكان نجاسته دون نجاسة البول لانها متغيرة من كل وجه وهو الصحيح  
اه كذا في فتح القدير وظاهر الميل إلى اعطاء الجزة حكم هذا التي أخذ من التعليل (قوله حكم العصور حكم  
الماء) أي في انه تزال به النجاسة الحقيقية وانه اذا كان عسرا في عسرا لا ينجس بوقوع النجاسة فيه كما في الماء  
اه ح وفي انه لو عصر العنب وهو يسيل فادعى رجله ولم يظهر أثر الدم لا ينجس عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
كما في المنية عن المحيط (قوله رطوبة الفرج طاهرة) ولذا نقل في التارخانية أن رطوبة الولد عند  
الولادة طاهرة وكذا السخلة اذا خرجت من امها وكذا البيضة فلا يتنجس بها الثوب ولا الماء اذا وقعت فيه  
لكن يكره التوضي به للاختلاف وكذا الانفة هو المختار وعندهما يتنجس وهو الاحتياط اه قلت  
وهذا اذا لم يكن معه دم ولم يخالط رطوبة الفرج مذى او منى من الرجل أو المرأة (قوله العبرة للطاهر  
الخ) هذا ما عليه الاكثر فتح وهو قول محمد والفتوى عليه برازية وقيل العبرة للماء ان كان نجسا فالطين نجس  
والافطاه وقيل العبرة للتراب وقيل للغالب وقيل أيهما كان نجسا فالطين نجس واختاره أبو الليث وصححه  
في الخانية وغيرهما وقوا في شرح المنية وحكم بفساد بقية الاقوال تاملا وصححه في المحيط أيضا وعلمه  
بأن النجاسة لا تزول عن أحدهما بالاختلاف بخلاف السريقين اذا جعل في الطين للتطين لا ينجس لان فيه ضرورة  
إلى اسقاط نجاسته لانه لا يتبأ إلا به حلية (قوله مشى في حمام ونحوه) أي كالمشي على ألواح مشرعة بعد  
مشى من برجله قدزلا يحكم بنجاسة رجله ما لم يعلم انه وضع رجله على موضعه للضرورة فتح وفيه من التجنيس  
مشى في طين أو أصابه ولم يغسله وصلى تجزیه ما لم يكن فيه أثر النجاسة لانه للمانع الا أن يحتاط أما في الحكم  
فلا يجب (قوله لانه يصير الماء راكدا) أي لانه بأخذه من الانبوبة يمنع نزوله إلى الحوض فيصير راكدا  
وربما كان على يده نجاسة أو على يد غيره فأدخلها في الحوض في هذه الحالة فيتنجس فينبغي اذا أراد الأخذ أن  
يأخذ من الحوض لان الماء اذا كان نازلا والفرق متساركا فهو في حكم الجاري (قوله التبرك بالي  
الحمام) أي الدخول اليه أول الغداة بلا ضرورة (قوله لانه فيه اظهار مقلوب الكناية) أراد به ذلك أي  
الجماع ولم يقل مقلوب الكين مع انه قلب حقيق لزيادة التباعد عن التصريح به لانه مما يطلب كفاؤه ولذا  
كان من أبعائه للسرك كما في القاموس وعبارة القيص اذ فيه ابداء ما يجب اخفاؤه والظاهر أنه يجب بالحاء  
ولذا قال العلامة الرملی "وأما ما نهى عنه صلى الله عليه وسلم فهو السباع أي على وزن كآب وهو المفاخرة  
بالجماع وافشاء الرجل ما يجري بينه وبين زوجته فذلك ليس من هذا القبيل بل النهي يقتضي التحريم اه

أثنى لا نحو من ولبن \* شعير في بعر  
أو روث صلب يؤكل بعد غسله  
وفي خي لا \* مرارة كل حيوان  
كبوله وجرحه كزبله \* حكم العصور  
حكم الماء \* رطوبة الفرج  
طاهرة خلافا لهما \* العبرة  
للطاهر من تراب أو ماء اختلطا  
به يفتى \* مشى في حمام ونحوه  
لا ينجس ما لم يعلم انه غساله نجس  
\* لا ينبغي أخذ الماء من الانبوبة  
لانه يصير الماء راكدا \* التبرك  
إلى الحمام ليس من المروءة لان  
فيه اظهار مقلوب الكناية \*

(قوله ثياب الفسقة الخ) قال في الفتح وقال بعض المشايخ تكره الصلاة في ثياب الفسقة لانهم لا يتقون ان يظهروا  
قال المصنف يعني صاحب الهداية الاصح انه لا يكره لانه لم يكره من ثياب أهل الذمة الا السراويل مع  
استحلالهم انهم هذا اولى اه (قوله لجعلهم فيه البول) ان كان كذلك لاشك انه نجس ثاثر خائفة  
(قوله ان غلب على ظنه) عبارة الخائفة ان كان في قلبه (قوله فالامر بالمعروف على هذا) كذا في الخائفة  
وفي فصول العلاي وان علم انه لا يتعظ ولا ينزجر بالقول ولا بالفعل ولو باعلام سلطان أو زوج أو والد له القدرة  
على المنع لا يلزمه ولا يأثم بتركه لكن الامر والنهي أفضل وان غلب على ظنه انه يضربه أو يقتله لانه يكون  
شهادا قال تعالى اقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما أصابك أي من ذل أو هو ان اذا أمرت  
ان ذلك من عزم الامور أي من حق الامور ويقال من واجب الامور اه وتماه فيه (قوله لما ورد  
الخ) أي في قوله صلى الله عليه وسلم اتقوا البول فانه أول ما يحاسب به العبد في القبر رواد الطبراني باسناد  
حسن وفي قوله صلى الله عليه وسلم أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته قال العراقي في شرح  
الترمذي ولا يعارضه حديث الصحيح ان أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء لجعل الأول على حق  
الله تعالى على العبد والثاني على حقوق الأدميين فيما بينهم فان قيل أيها ما يقدم فالجواب أن هذا أمر  
توقيني وظواهر الاحاديث دالة على أن الذي يقع أولا المحاسبة على حقوق الله تعالى قبل حقوق العباد كذا  
في شرح العلقمي على الجامع الصغير ولا يخفى ما في ذكر الشارح لهذه الجملة قبل كتاب الصلاة من رعاية  
التناسب وحسن الختام

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

\*(كتاب الصلاة)\*

(قوله شروع) الخ بيان لوجه تأخيرها عن الطهارة وتقدم في الطهارة وجه تقديمها على غيرها (قوله ولم تخل  
عنها شريعة مرسل) أي عن اصل الصلاة قبل الصبح صلاة آدم والظهر لادود والعصر لسليمان والمغرب  
ليعقوب والعشاء ليونس عليهم السلام وجعت في هذه الامة وقيل غير ذلك (قوله بواسطة الكعبة) أي  
بواسطة استقبالها وانظر لما اذا خصص هذا الشرط مع انها لم تصر قرية الا باجتماع سائر شرائطها ط وقد  
يقال المراد أنها صارت قرية بواسطة تعظيم الكعبة فانه سبحانه أمر باستقبالها تعظيما لها وفي ذلك تعظيم  
له سبحانه بواسطة تعظيمها أفاده شيخنا حفظه الله تعالى (قوله دون الايمان) لانه قرينة بلا واسطة (قوله  
لامنه بل من فروعه) أي باعتبار الفعل وأما بالنظر لحكمها وهو الافتراض فهي منه لانه من متعلق التصديق  
بما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم ط وأشار الشارح الى خلاف من يقول ان الاعمال من الايمان كالنضاري  
وغیره (قوله وهي لغة الدعاء) أي حقيقة تأذلت وهو ما عليه الجمهور وجرم به الجوهري وغيره لانه الشائع  
في كلامهم قبل ورود الشرع بالاركان المخصوصة وقيل انها حقيقة في تحريك الصلوات بالاسكون العظمان  
الساكنين في اعلى القنذرين اللذان عليهما ما لا يتان مجاز لغوي في الاركان المخصوصة لان المصلي يحركهما في  
ركوعه وسجوده استعارة نصريحية في المرتبة الثانية في الدعاء تشبيها للداعي في تحشعه بالاركان والساجد  
وتماه في النهر (قوله فنقلت الخ) اختلف الاصوليون في الالفاظ الدالة على معان شرعية كالصلاة والصوم  
أهي منقولة عن معانيها اللغوية الى حقائق شرعية أي بأن لم يبق المعنى الاصل من عبادات مغيرة أي بأن يبق  
وزاد عليه قيود شرعية قبل الاول واستظهره في الغاية معللا بأنها توجد بدون الدعاء في الاى وقيل بالثاني  
وانه انما زيد على الدعاء باقى الاركان المخصوصة وأطلق الجزء على الكل كما في النهر (قوله وهو الظاهر) الضمير  
للقول المفهوم من نقلت وقوله لوجودها على الظهور اه ح وعلة في الخبر بأن الدعاء ليس من حقيقة شاعرا  
أي بناء على انه خلاف القراءة قال في النهر وهو ممنوع قلت فيه نظر لان الذي من حقيقة القراءة آية وأن لم تكن  
دعاء تأمل (قوله هي) أي الصلاة الكاملة وهي الخمس المكتوبة (قوله على كل مكلف) أي بعينه ولا نسعى  
فرض عين بخلاف فرض الكفاية فانه يجب على جملة المكلفين كفاية بمعنى انه لو قام به بعضهم كفى عن الباقين  
والانما كلفهم ثم المكلف هو المسلم البالغ العاقل ولوانى أو عبدا (قوله بالاجماع) أي بالكتاب والسنة  
(قوله فرضت في الاسراء الخ) نقله أيضا الشيخ اسمعيل في الاحكام شرح درر الحكم ثم قال وحاصل

مطلب  
في الامر بالمعروف

مطلب  
في أول ما يحاسب به العبد  
ثياب الفسقة وأهل الذمة طاهرة  
\* ديباج أهل فارس نجس لجعلهم  
فيه البول لبريقه \* رأى في ثوب  
غيره نجسا فأنه ان غلب على  
ظنه انه لو أخبره ازالها وجب  
والالا فالامر بالمعروف على هذا  
\* حمل المجادة في زماننا اولى  
احتسابا لما ورد أول ما يسأل  
عنه في القبر الطهارة وفي الموقف  
الصلاة

\*(كتاب الصلاة)\*

نروع في المقصود بعد بيان  
الوسيلة ولم تخل عنها شريعة  
مرسل ولما صارت قرية بواسطة  
الكعبة كانت دون الايمان لانه  
بل من فروعه وهي لغة الدعاء  
فنقلت شرعا الى الافعال المعلومة  
وهو الظاهر لوجودها بدون الدعاء  
في الاى والاخرس (هي فرض  
عين على كل مكلف) بالاجماع  
فرضت في الاسراء ليلة السبت  
صابع عشر رمضان قبل الهجرة  
بسنة ونصف وكانت قبله صلاتين  
قبل طلوع الشمس وقبل غروبها  
شمى

قوله بواسطة الكعبة يعني أن  
العبد أمر بالتوجه بحجته الى  
الكعبة اه منه



إذا كره الشيخ محمد البكري نفعا لله تعالى ببركاته في الروضة الزهراء انهم اختلفوا في أي سنة كان الاسراء بعد اتفاقهم على انه كان بعد البعثة فحزم جمع بأنه كان قبل الهجرة بسنة ونقل ابن حزم الاجماع عليه وقيل بخمس سنين ثم اختلفوا في أي الشهر وكان فحزم ابن الاثير والنووي في قتايبه بأنه كان في ربيع الاول قال النووي له سبع وعشرين وقيل في ربيع الآخر وقيل في رجب وحزم به النووي في الروضة تبع للرافعي وقيل في شوال وحزم الحافظ عبد الغني القدسي في سيرته بأنه ليس له السابع والعشرين من رجب وعليه عمل أهل الامصار اه (قوله وان وجب الخ) هذا مبالغة على مفهوم قوله كل مكاف كانه قال ولا يفترض على غير المكلف وان وجب أي على الولي ضرب ابن عشر وذلك ليتخلق بفعلها ويعتاده لا لاقتراضها افاده ح وظاهر الحديث أن الامر لابن سبع واجب كالضرب والظاهر أيضا أن الوجوب بالمعنى المصطلح عليه لا بمعنى الاقتراض لأن الحديث ظني فافهم (قوله يد) أي ولا يجاوز الثلاث وكذلك المعلم ليس له أن يجاوزها قال عليه الصلاة والسلام لمرداس المعلم اياك أن تضرب فوق الثلاث فانك اذا ضربت فوق الثلاث اقتص الله منك اه اسمعيل عن أحكام الصغار للاستروشي وظاهره انه لا يضرب بالعصا في غير الصلاة أيضا (قوله لا بجشبة) أي عصا ومقتضى قوله يد أن يراد بالجشبة ما هو الاغم منها ومن السوط افاده ط (قوله الحديث الخ) استدلال على الضرب المطلق وأما كونه لا بجشبة فلأن الضرب به لا يورث في جنابة المكلف اه ح وتعلم الحديث وقتر قوا ينهم في المضاجع رواه ابوداود والترمذي ولفظه علوا الصبي الصلاة ابن سبع واضربوه عليها ابن عشر وقال حسن صحيح وصححه ابن خزيمة والحاكم والبيهقي اه اسمعيل والظاهر أن الوجوب بعد استكمال السبع والعشر بأن يكون في أول الثامنة والحادية عشر كما قالوا في مدة الحضنة (قوله قلت الخ) مراده من هذين التعليلين بيان أن الصبي ينبغي أن يؤمر بجميع المأمورات وينهى عن جميع المنهيات اه ح اقول وقد صرح في أحكام الصغار بأنه يؤمر بالغسل اذا جامع وباعادة ما صلاه بلا وضوء لولا فسد الصوم لمسقطه عليه (قوله مجانة) بالتخفيف قال في المغرب المجان الذي لا يبالي ما صنع وما قيل له ومصدره المجون والمجانة اسم منه والفعل من باب طلب اه (قوله أي تكاسلا) تفسير مراد اه ح (قوله فحق الحق الحق) لا يقال ان حقه تعالى مبني على المسامحة لانه لا تسامح في شيء من اركان الاسلام اه اسمعيل (قوله وقيل يضرب) قائله الامام المحبوبي ح عن المنع وظاهر الحلية انه المذهب فانه قال وقال اصحابنا في جماعة منهم الزهري لا يقتل بل يعذر ويحبس حتى يموت أو يتوب (قوله وعند الشافعي يقتل) وكذا عند مالك واحمد وفي رواية عن احمد وهي المختارة عند جمهور اصحابه انه يقتل كفرا وبسط ذلك في الحلية (قوله ويحكمكم باسلام فاعلمها الخ) يعني أن الكافر اذا صلى بجماعة يحكم باسلامه عندنا خلافا للشافعي لانها مخصوصة بهذه الامة بخلاف الصلاة منفردا لوجودها في سائر الامم قال عليه الصلاة والسلام من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فهو منا قالوا المراد صلاتنا بالجماعة على الهيئة المخصوصة اه دور وهو طرف من حديث طويل اخرجه البخاري وغيره الا انه قال فهو السلم اسمعيل (قوله بشروط أربعة) قيد الامام الطرسوسي في انفع الوسائل كون الصلاة في مسجد وعليه فالشروط خمسة لكن قال في شرح دور البزار في مسجد أو غيره (قوله في الوقت) لانها صلاة المؤمنين الكاملة وظاهره انه لو أدرك منها ركعة لا يكتفي لعدم كونها في الوقت وان كانت اداء فهي غير كاملة فليس المراد من قوله في الوقت الاداء بل الاخص منه فافهم (قوله مؤتما) تقييد لقوله مع جماعة احترازا لو كان اما قال ط لأن الاتمام يدل على اتباع سبيل المؤمنين بخلاف ما لو كان اما فانه يحتمل نية الانفراد فلا جماعة اه اقول الاحتمال المذكور موجود في المؤتم أيضا فالاولي أن يقال الامام متبوع غير تابع والمؤتم تابع لامامه ملتزم لاحكامه وما قصد به الشارح مأخوذ من النظم الآتي تبعا للجمع ودور البزار وصرح بمفهومه في عقد الفرائد فقال صلى اما لا يحكم باسلامه نقله الشيخ اسمعيل (قوله مقما) فلو صلى خلف امام وكبر ثم افسد لم يكن اسلاما شرح الوهبانية عن المنتقى (قوله وكذا لو أذن في الوقت) لما ذكر مسألة الصلاة اذ تميم الافعال التي يصير بها الكافر مسلما فذكر أن منها الاذان في الوقت لانه من خصائص ديننا وشعار شرعنا ولذا اقيده في المنع به الجبر بكون الاذان في المسجد فليس الحكم

(وان وجب ضرب ابن عشر عليها)  
يد لا بجشبة) ملحدت مروية  
اولادكم بالصلاة وهم ابنا عشر  
واضربوهم عليها وهم ابنا عشر  
قلت والصوم كالصلاة على الصحيح  
كما في صوم القهستاني معزى  
للزاهدي وفي حظر الاختيار أنه  
يؤمر بالصوم والصلاة وينهى  
عن شرب الخمر لئلا يترك  
الشرب (ويكفر جاحداها) لمبوتها  
بدليل قطعي (ونار كها عدا  
مجانة) أي تكاسلا فاسق (يحبس  
حتى يصلي) لانه يحبس لحق العبد  
لحق الحق الحق وقيل يضرب حتى  
يسيل منه الدم وعند الشافعي  
يقتل بصلاة واحدة حد او قيل  
كفرا (ويحكم باسلام فاعلمها)  
بشروط أربعة أن يصلي في الوقت  
(مع جماعة) مؤتما متصلا وكذا  
لو أذن في الوقت

قوله بل يعذر كذا بخطه بالذال  
المجعة وامل صوابه يعزرباراي من  
التعزير وهو التأديب دون الحد  
كما في المصباح اه معجسه

مطلبه  
فما يصير الكافر به مسلمان  
الافعال

عليه بالاسلام لا ياتيه بالشهادتين في ضمن الاذان ليكون من الاسلام بالقول لانه لا فرق حينئذ بين أن يكون في الوقت أو خارجه بل هو من الاسلام بالفعل ولذا صرح ابن الشحنة بأنه يحكم بالاسلام بالاذان في الوقت وإن كان عيسويا يخصر رسالة نبينا صلى الله عليه وسلم الى العرب لأن ما يصير به الكافر مسلما قسما قول وفعل فالقول مثل كلقى الشهادتين فصل فيه أينما الكونه محل اشتباه واحتمال بين العيسوي وغيره فقالوا لا بد مع الشهادتين في العيسوي من أن يتبرأ من دينه لانه يعتقد انه صلى الله عليه وسلم رسول الله الى العرب فيصطلح انه اراد ذلك بخلاف غيره فلا يحتاج الى التبري وأما الفعل فكلما مهم يدل على انه لا فرق فيه بين العيسوي وغيره كما حققه الامام الطرسوسي أيضا خلافا لما فهمه ابن وهبان ثم قال ابن الشحنة أيضا وأما الاذان خارج الوقت فلا يكون اسلاما من العيسوي لانه يكون من الاقوال فلا بد فيه حينئذ من التبري من دينه اه قلت وكذا لا يكون اسلاما من غير العيسوي أيضا لما نقله قبله عن الغاية وغيره من أن الكافر لو أذن في غير الوقت لا يصير به مسلما لانه يكون مستهزئا فحصل من هذا أن الاذان في الوقت من الاسلام بالفعل فلا فرق فيه بين كافر وكافر والاذان خارجا من الاسلام بالقول لكنه لما احتمل الاستهزاء لم يصير به الكافر مسلما مع انه لو كان عيسويا يزيد أنه فقد شرطه وهو التبري فافهم واغتنم هذا التحريير بقى هل يشترط في الاذان في الوقت المداومة ام يكفي مرة يأتي الكلام فيه (قوله أو سجدة ثلاثه) أي عند سماع آية سجدة برأيه أي لانها من خصائصنا فانه سبحانه وتعالى اخبر عن الكفار بأنهم اذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون (قوله أو زكي الساعة) قيده الطرسوسي في نظم الفوائد بركاة الابل واعتضه ابن وهبان بأنه لخصوصية ذلك وبأنه قال في الخاتمة وان صام المكافرا ورجع أو أدى الزكاة لا يحكم بالاسلام في ظاهر الرواية اه وأقره ابن الشحنة وصاحب النهر فعلم أن ما ذكره الشارح خلاف ظاهر الرواية أيضا (قوله لا لوصلي الخ) محترز القيود السابقة في الصلاة على طريق الف والنشر المرتب (قوله أو منفردا) لانه لا يختص بشريعتنا ابن الشحنة عن المنتقى وفي الذخيرة أن هذا قول أبي حنيفة ومن مشايخنا من نفي الخلاف بحمل قوله على ما اذا صلى وحده بلا اذان ولا إقامة فلا يحكم بالاسلام اتفاقا وحمل قوله ما على ما اذا صلى وحده وأتى بهما فيحكم بالاسلام اتفاقا لانه مختص بشريعتنا اه قلت لكن في هذا التوفيق نظر لما نقله ابن الشحنة عن صاحب الكافي من انه لا يثبت من وجود العبادة على اكمل الوجوه ليظهر الاختصاص بهذه الشريعة اه وسعولم أن الانفراد نقصان (قوله أو اماما) قدمنا وجهه (قوله أو فعل بقية العبادات) قال في البحر في باب التيمم الاصل أن الكافر متى فعل عبادة فان كانت موجودة في سائر الأديان لا يكون به مسلما كالصلاة منفردا والصوم والحج الذي ليس بكامل والصدقة متى فعل ما اختص بشريعة فلو من الوسائل كالتميم فكذلك وان من المقاصد ومن الشعائر كالصلاة بجماعة والحج الكامل والاذان في المسجد وقرأة القرآن يكون به مسلما اليه اشار في المحيط وغيره اه اقول ذكر في الخاتمة انه بالحج لا يحكم بالاسلام في ظاهر الرواية كما مر ثم ذكر أنه روى انه ان حج على الوجه الذي يفعله المسلمون يكون مسلما وان لم يشهد المناسك أو شهد المناسك ولم يلب لم يكن مسلما اه فعلم أن هذه الرواية غير ظاهر الرواية وأشار في الوهبانية الى ضعفها واليه يشير اطلاق النظم الآتي وكان وجهه أن الحج موجود في غير شريعتنا حتى ان الجاهلية كانوا يحججون لكن قد يقال ان الحج على هذه الكيفية الخاصة لم يوجد في غير شريعتنا فصار مثل الصلاة اذا وجدت فيها الشروط الاربعة السابقة لانها من خواص شريعتنا على وجه الكمال فكذا الحج الكامل والافعال الفرق بينهما والظاهر أنه لا تنافي بين ظاهر الرواية وبين الرواية الثانية اذا جعلت الثانية مفسرة لبيان المراد من ظاهر الرواية وهو الحج الغير الكامل فتأمل وفي فتاوى الشيخ فاسم عن خلاصة النولزل لابي الليث قال وكذا الرواية تعلم القرآن أو يقرؤه لم يكن بذلك مسلما اه قلت وهذا اظهر مما ذكره في البحر لما قالوا لا يمنع الكافر من تعلم القرآن لعله يستلحق فافهم (قوله ونظمها صاحب النهر الخ) أي قبيل باب قضاء الفوائت (قوله صلى باقتدا) أي بجماعة مقتديا (قوله أو أذن أيضا) باسقاط همزة أيضا للضرورة ح ثم ان الذي رأيت في النهر غير هذا البيت ونصه

أو بالاذان مع لافيه أتى • أو قد يجد عند سماع ما أتى

ومعنى أتى الثاني ورد عن الله تعالى وهذا البيت احسن لما فيه من اشتراط كون الاذان في الوقت لان

أو يجيد للتلاوة أو زكي الساعة  
صار مسلما لا لوصلي في غير الوقت  
أو منفردا أو اماما أو أقدمها  
أو فعل بقية العبادات لانها  
لا تختص بشريعتنا ونظمها  
صاحب النهر فقال  
وكافر في الوقت صلى باقتدا  
مقتدا صلاته لا مضدا  
أو اذن أيضا

ضمير فيه عائد على الوقت المذكور في البيت الاول ومن أن المراد سجود التلاوة ومن اسقاط مسألة الزكاة كما علمت من أنها خلاف ظاهر الرواية وأن صاحب النهر اعترض على الطرسوسي في ذكرها وقال لم ارها لغيره بل المذكور في الخاتمة انه لا يحكم باسلامه بالزكاة في ظاهر الرواية (قوله معلنا) المراد به أن يسمعه من نصح شهادته عليه بالاسلام لأن يؤذن على صومعة أو سطح يسمعه خلق كثير ولذا لو كان في السفر صح كما في سير البرازية حيث قال وان شهد واعلى الذي انه كان يؤذن ويقيم كان مسلما سواء كان في السفر أو الحضر وان قالوا سمعناه يؤذن في المسجد فلا حتى يقولوا هو مؤذن لانه يكون ذلك عادة له فيكون مسلما اه  
وعزاء في شرح الوهبانية الى محمد ثم ظاهر هذا يفيد أنه لا بد أن يكون عادة له لكن قال في اذان الجهر ينبغي أن يكون ذلك في العيسوية أما غيرهم فينبغي أن يكون مسلما بنفس الاذان اه قلت لكن قد علمت أن الاسلام بالافعال لا فرق فيه بين كافر وكافر خلافا لما فهمه ابن وهبان فاما أن يجعل ذلك تقييد الكون الاذان في الوقت اسلاما أو يكون ذلك رواية محمد فقط تأمل وراجع (قوله كأن سجد) بسكون الدال للضرورة او للوصل بنية الوقت وأن مصدرية أي كسجوده والمراد سجود التلاوة ح (قوله تركي) تكملة للوزن وهو حال من ضمير سجد أي كسجوده للتلاوة حال كونه متطهرا عن أرجاس الكفر ح (قوله فسلم) خبر كافر ح وزيد القاء لوقوع المبتدأ نكرة موصوفة بفعل اريد بها العموم لأن المراد أي كافر كان عيسويا أو غيره كما قد متنا تقريره وهذا من المواضع التي يجوز فيها زيادة القاء في الخبر كقولك رجل يسألني فله درهم فافهم (قوله منفرد) بالسكون على لغة ربيعة ح وسكت عن بقية محترزات قيود الصلاة (قوله والزكاة) أي زكاة غير السوائم وعلى انشاد البيت الثاني على الوجه الذي نقلناه عن النهر فالمراد بالزكاة جميع أنواعها كما هو مقتضى اطلاق الخاتمة عن ظاهر الرواية (قوله الحج) بالنصب مفعول مقدم لقوله ند وتقدم بيانه (قوله بدنية محضة) أي بخلاف الزكاة فانها مالية محضة وبخلاف الحج فانه مركب منهما لما فيه من العمل بالبدن وانفاق المال (قوله فلا نيابة فيها أصلا) لان المقصود من العبادة البدنية اتعاب البدن وقهر النفس الامارة بالسوء ولا يحصل بفعل النائب بخلاف المالية فتجبر فيها النيابة مطلقا أي حالة الاختيار والاضطرار لحصول المقصود من اغناء الفقير وتنقيص المال بفعل النائب وبخلاف المركبة فتجبر فيها النيابة حاله العجز نظر الى معنى المشقة بتنقيص المال لاحالة الاختيار نظر الى اتعاب البدن كما تقرر في باب الحج عن الغير (قوله أي لا بالنفس الخ) بيان اتعميم النفي المستفاد من قوله أصلا (قوله في الحج) متعلق بقوله صحت وكذا قوله في الصوم (قوله بالقضية) متعلق بالضمير المستتر في صحت الرجوع الى النيابة التي هي مصدر أي كما صحت النيابة بالقضية ويدل عليه تعلق قوله بالنفس بقوله نيابة المذكور في المتن واعلم أن صحة القضية في الصوم للفاني مشروطة باستمرار عجزه الى الموت فلو قدر قبله قضي كما سيأتي في كتاب الصوم اه ح (قوله لانها) أي القضية وقوله ولم يوجد أي اذن الشرع بالقضية في الصلاة ح وهذا لتعليل لعدم جريان النيابة في الصلاة بالمال وفيه إشارة الى الفرق بين الصلاة والصوم فان كلا منهما عبادة بدنية محضة وقد صحت النيابة في الصوم بالقضية للشيخ الفاني دون الصلاة ووجه الفرق أن القضية في الصوم انما اثبتناها على خلاف القياس اتباعا للنص ولذا سماها الاصوليون قضاء بمثل غير معقول لان المعقول قضاء الشيء بمثله ولم تثبت في الصلاة لعدم النص فان قلت قد أوجبتم القضية في الصلاة عند الإيصاء بها من العاجز عنها فقد أجريتم فيها النيابة بالمال مع عدم النص ولا يمكن أن يكون ذلك بالقياس على الصوم لان ما خالف القياس فعليه غيره لا يقاس قلت ثبوت القضية في الصوم يحتمل أن يكون معللا بالعجز وأن لا يكون فباختبار تعليله به يصح قياس الصلاة عليه لوجود العلة فيهما واعتبار عدمه لا يصح فلما حصل الشك في العلة قلنا بوجود القضية في الصلاة احتياطا لانها ان لم تجزه تكون حسنة ماحبة لسيئة فالقول بالجواب احوط ولذا قال محمد تجزئه ان شاء الله تعالى ولو كان بطريق القياس لما علقه بالمشقة كما في سائر الاحكام الثابتة بالقياس هذا خلاصة ما أوفضناه في حواشينا على شرح المنار لا شارح (قوله سبها ترادف النعم الخ) يعني أن سبب الصلاة الحقيقي هو ترادف النعم على العبد لان شكر النعم واجب شرعا وعقلا ولما كانت النعم واقعة في الوقت جعل الوقت سببا يجعل الله تعالى وخطابه حيث

معلنا وتركى • سوائها كأن سجد  
تركى • فسلم لا بالصلاة منفرد •  
ولا الزكاة والصيام الحج زكاة  
(وهي عبادة بدنية محضة فلا نيابة  
فيها أصلا) أي لا بالنفس كما صحت  
في الحج ولا بالمال كما صحت في الصوم  
بالقضية للفاني لانها انما تجوز  
بإذن الشرع ولم يوجد (سبها)  
ترادف النعم ثم الخطاب ثم الوقت

قوله والزكاة هكذا بخطه والذي  
في نسخ الشارح ولا الزكاة اه  
مصححه



جعل سببا للوجوب كقوله تعالى أقم الصلاة لدلولة الشمس فكان الوقت هو السبب المتأخر وتتمام تحقيق هذه المسألة في المطولات الأصولية (قوله أي الجزء الأول الخ) اذ لو كان السبب هو الكل لم تقدم المسبب على السبب أو وجوب الاداء بعده وقتها فتعين البعض ولا يجوز أن يكون ذلك البعض أول الوقت عينا للزوم عدم الوجوب على من صار أهلا للصلاة في آخر الوقت بقدر ما يسعها ولا آخر الوقت عينا لانه يلزم أن لا يصح الاداء في أوله لامتناع التقدم على السبب فتعين كونه الجزء الذي يتصل به الاداء ويليه الشروع لان الأصل في السبب هو الاتصال بالمسبب كما في شرح المنار لابن نجيم (قوله والاغتيا يتصل به) ما هنا عامة شاملة للجزء الأخير فقوله بعد ذلك والاغتيا الجزء الأخير تكرار وكذا قوله سيما جزء أول اتصل به الاداء والاخصر أن يقول سيما جزء اتصل به الاداء من الوقت والانجمله اه ح وسبقه اليه ابن نجيم في شرح المنار (قوله والجزء الأخير) وهو ما يتعين فيه من عقد التعمية فقط عندنا وعند زفر ما يمكن من الاداء فيه وأجبعوا أن خيار التأخير إلى أن لا يسع الاجمع الصلاة حتى لو أخر عنه يأثم اه ابن نجيم (قوله ولو ناقصا) أي اذا اتصل الاداء بآخر الوقت كان هو السبب ولو كان ناقصا كوقت اصفرار الشمس فيصح اداء العصر فيه لانه لما اتصل الاداء فيه صار هو السبب وهو ما موربأدائه فيه فيكون ادائه كما وجب بخلاف عصر أمسه كما يأتي (قوله حتى تجب) بالرفع لانه تقريع على قوله فالسبب هو الجزء الأخير (قوله افاقا) أي في آخر الوقت ولو بقدر ما يسع التعمية عند علمنا الثلاثة خلافا لفر كما في شرح التحرير لابن امير حاج أي فيجب عليهما القضاء لاحتياجهما إلى الوضوء لان الجنون والانعما ينقضه وليس في الوقت ما يسعه وعلم منه انه لو افاقا في الوقت ما يسع أكثر من التعمية تجب عليهما صلاته بالاولى وأنه لو لم يسق منه ما يسع التعمية لم تجب عليهما صلاته كما مر في الحيز اذا انقطع العشرة قال ح وهذا اذا زاد الجنون والانعما على خمس صلوات والاوجب عليهما صلاته ذلك الوقت ولو لم يسق منه ما يسع التعمية بل وما قبله من الصلوات أيضا كما سيأتي (قوله طهرتا) أي ولو كان الباقي من الوقت مقدرا ما يسع التعمية اذا كان الاقطاع على العشرة أو الاربعين فان كان اقل والباقي قدر الغسل مع مقدمته كالاستقاء وخلع الثوب والتستر عن الاعين والتعمية فلهما القضاء والا فلا اه شرح التحرير (قوله وصبي بلغ) أي وكان بين بلوغه وآخر الوقت ما يسع التعمية أو أكثر كما يفهم من كلامهم في الحائض التي طهرت على العشرة ح (قوله ومرتد أسلم) أي اذا كان بين اسلامه وآخر الوقت ما يسع التعمية كما في الحائض المذكورة وحكم الكافر الأصلي حكم المرتد وانما خصه بالذكور ليصح قوله وان صليا أول الوقت وصورتها في المرتد أن يكون مسلما أول الوقت فيصلى الفرض ثم يرتد ثم يسلم في آخر الوقت ح (قوله وان صليا في أول الوقت) يعني أن صلاتهما في أوله لا تسقط عنهما الطلب والحالة هذه أما في الصبي فلو كونهما تفلأ أو ما في المرتد فطبوها بالارتداد ح وفي البحر عن الخلاصة غلام صلى العشاء ثم احتلم ولم يتب عليه حتى طلع الفجر عليه إعادة العشاء هو المختار وان اتب عليه قضاء العشاء اجماعا وهي واقعة محمدا لها با حنيضة فاجابه بما قلنا اه (قوله وبعد خروجه) أي خروج الوقت بلا صلاة (قوله ليثبت الواجب الخ) لانه لو لم يضاف إلى جملة الوقت وقتنا بعين الجزء الأخير للسببية لم يثبت الواجب بصفة النقص في بعض الصور كما في وقت العصر (قوله وانه الأصل) الواو للسال وهمزة ان مكسورة ح والضمير يرجع إلى ثبوت الواجب بصفة الكمال المترتب على كون السبب هو جملة الوقت ط (قوله حتى يلزمهم) أي الجنون ومن ذكر بعده وكذا غيرهم ممن خرج عليه الوقت ولم يصل فيه (قوله هو الصحيح) مقابله ما قبل ان الجنون ونحوه لو افاقا أو طهرا أو أسلم في ناقص كان ذلك الوقت الناقص هو السبب في حقهم لتعذر اضافة السبب إلى جملة الوقت لعدم اهليتهم للوجوب في جميع أجزائه فيجوز لهم القضاء في ناقص آخر لانه كذلك وجب والصحيح انه لا يجوز لانه لا تقصان في الوقت نفسه وانما هو في الاداء فيه لما فيه من التشبه بعبد الشمس كما حققه في التحرير وسأيت تمامه (قوله لانه لا خلاف في طريقه) أي الطرفين الاتيين قال في الحلية نعم في كونه اعبرة بأول طلوعه أو استطارته أو اختاره اختلاف المشايخ كما في شرح الزايد عن المحيط وفي خزائن الفتاوى عن شرح السرخسي على الكافي وذكر فيها أن الأول احوط والثاني اوسع اه قال في البحر والظاهر الأخير

أي الجزء الأول منه ان  
(انصل به الاداء والاغتيا) أي جزء  
من الوقت (يتصل به) الاداء  
(والا) يتصل الاداء بجزء  
(ف) السبب هو (الجزء الأخير)  
ولو ناقصا حتى تجب على مجنون  
ومفقى عليه افاقا وحائض ونفساء  
طهرتا وصبي بلغ ومرتد أسلم  
وان صليا في أول الوقت (وبعد  
خروجه يضاف) السبب (إلى  
جملة) ليثبت الواجب بصفة  
الكمال وانه الأصل حتى يلزمهم  
القضاء في كماله هو الصحيح  
(وقت) صلاة (الفجر) تقدم  
لانه لا خلاف في طريقه

تعريفهم الفجر الصادق به كما يأتي وردّه في النهر بأن الطاهر الأول لما في حديث جبريل الذي هو أصل الباب ثم صلى في الفجر يعني في اليوم الأول حين بزق وحرم الطعام على الصائم وبزق بمعنى بزغ وهو أول طلوعه اه ومثله في الشرب لئلا يزداد ولا ينافيه التعريف لان من شأنه الانتشار فلا يتوقف على انتشاره بأن يكون بعدمضي جانب منه بدليل لفظ الحديث قال ح وأعلن أن الاستطارة والانتشار بمعنى واحد كما يفيداه كلام الشارح الآتي فها قولان لثلاثة اه وبما تقرّر علم أن المراد أنه لا خلاف في أوله وهو أصل طلوع الفجر الثاني وانما الخلاف في المراد من الطلوع وأما عدم الخلاف في آخره فلما صرح به الطحاوي وابن المنذر من أن عليه اتفاق المسلمين قال في الحلية فلا يلتفت الى ما عن الاصطغري من الشافعية من انه اذا اسفر الفجر يخرج الوقت وتصدر الصلاة بعده الى الطلوع قضاء اه وبه يدفع قول القهستاني ان نفي الخلاف في الطرفين من عدم التبع (قوله وأول من صلاه آدم) اي حين اهبط من الجنة وجنّ عليه الليل ولم يكن رآه قبل نخاف فلما انشق الفجر صلى ركعتين شكر الله تعالى فلذا اقدمه في الذكر عناية (قوله وأول الخمس وجوبا) قال الرحقي الظاهر أن أولها وجوبا للعشاء لان الوجوب باخر الوقت والاسراء كان ليلا (قوله لانه أولها ظهورا) أي أول الخمس بناء على أن امامة جبريل انما كانت في الظهر صبيحة الاسراء وأن امامته في الصبح كانت في غير صبيحتها والمسألة فيهارا واثان اشهرهما البداءة بالظهر كما في ابي السعود (قوله ولا يخفى الخ) جواب سؤال حاصله أن الصبح اذا كان أول الخمس وجوبا فكيف تركه النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة الاسراء مع وجوبه عليه ليلا وبيان الجواب انه وان كان واجبا لا يجب الاداء قبل العلم بالكيفية لان الخطاب بالمجمل قبل البيان يفيد الابتلاء باعتقاد الحقيقة في الحال وانما يجب العمل بعد البيان كما ذكره الاصوليون فلا يلزم من الوجوب وجوب الاداء وتظهره يجب الصوم على المعذور بلا وجوب اداء وأما الجواب بأنه صلى الله عليه وسلم كلن نائما ولا وجوب على النائم في النهر أنه مردود للاجتماع على أن المعذور بنوم ونحوه يلزمه القضاء اه (فرع) لا يجب ابتداء النائم في أول الوقت ويجب اذا ضاق الوقت نقله البيري في شرح الاشياء عن البدائع من كتب الاصول وقال ولم يره في كتب الفروع فاعتنه اه قلت لكن فيه نظر لتصرّيحهم بأنه لا يجب الاداء على النائم اتفاقا فكيف يجب عليه الانتباه وروى مسلم في قصة التعريس عن ابي قتادة انه صلى الله عليه وسلم قال ليس في النوم تقريظ انما التقريظ أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت الاخرى واصل التسخنة التنبية بدل الانتباه وسند كوفي الايمان انه لو حلف انه ما اخر صلاة عن وقتها وقد نام فقضاها قبل لا يحنث واستظهره الباقي لكن في البرازية الصحيح انه ان كان نام قبل دخول الوقت واتبعه بعده لا يحنث وان كان نام بعد دخوله حنث اه فهذا يقتضي انه بنومه قبل الوقت لا يكون مؤخرا عليه فلا يأنم واذ لم يأنم لا يجب ابتهاه اذ لو وجب لكان مؤخرا لها وانما بخلاف ما اذا نام بعد دخول الوقت ويمكن حل ما في البيري عليه (قوله متعبدا) بكسر الباء في القاموس تعبدتسك اه ح وظاهر قوله في شرح التحرير أي مكلفاته بالقبح لكن الظاهر الاول لان بالقبح يقتضي الامر والكلام فيما قبل البعثة تأمل (قوله المختار عندنا لا) نسبة في التقرير الاكلى الى محقق اصحابنا قال لانه عليه الصلاة والسلام قبل الرسالة في مقام النبوة لم يكن من امة نبي قط الخ وعزاء في النهر أيضا الى الجمهور واختار المحقق ابن الهمام في التحرير انه كان متعبدا بما ثبت انه شرع يعني لاعلى الخصوص وليس هو من قومهم وقد مناهما في اوائل كتاب الطهارة (قوله وصح تعبدته في حراء) بكسر الحاء المهملة وتخفيف الراء يصرف ويمنع من الصرف وحكي فيه القبح والقصر وكذلك حكم قباه وقطعه بعضهم بقوله

حراء قباد كروا ثمهما معا ه ومدّأوا قصر وأصرفن وامنع الصرفا

وهو جبل بينه وبين مكة ثلاثة اميال قال في المواهب اللدنية وروى ابن الصحق وغيره انه عليه السلام كان يخرج الى حراء في كل عام شهرا يتسك فيه قال وعندى أن هذا التعبد يشغل على انواع من الانعزال عن الناس والانتطاع الى الله والافكار وعن بعضهم كانت عبادته عليه السلام في حراء التفكير اه ملخصا (قوله من اول طلوع الخ) زاد لفظ اول اختيار الملال عليه الحديث كما قد مناه (قوله وهو البياض الخ) لحديث مسلم والترمذي والفظ لا يمنعكم من سحورك اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطيل

وأول من صلاه آدم وأول الخمس وجوبا وقدّم محمد الظهري لانه أولها ظهورا وبيان ولا يخفى توقف وجوب الاداء على العلم بالكيفية فلذا لم يقض نينا صلى الله عليه وسلم الفجر صبيحة ليلة الاسراء ثم هل كان قبل البعثة متعبدا بشرع احد المختار عندنا لا بل كان يعا بما ظهر له من الكشف الصادق من شريعة ابراهيم وغيره وصح تعبدته في حراء بجر (من) أول (طلوع الفجر الثاني) وهو البياض المتشتر المستطيل والمستطيل

مطلب

في تعبدته عليه السلام قبل البعثة

فالمعتبر الفجر الصادق وهو الفجر المستطير في الأفق أي الذي يتشربضوه في أطراف السماء لا الكاذب وهو المستطيل الذي يدو طويلا في السماء كذب السرحان أي الذنب ثم يعقبه ظلة (فائدة) ذكر العلامة المرحوم الشيخ خليل الكامل في حاشيته على رسالة الأسطرلاب لشيخ مشايخنا العلامة المحقق على أفندي الداغستاني أن التفاوت بين الفجرين وكذا بين الشفقين الأحمر والأبيض انما هو ثلاث درج اه (قوله إلى قبيل) كذا اتفق في النهر والظاهر انه مبني على دخول الغاية لكن التحقيق عدمه لكونها غاية مدة كما سبق فلا حاجة إلى ذلك اه اسماعيل (قوله بالنهم) أي وبالمدة كما في القاموس ح (قوله من زواله) الأولى من زوالها ط (قوله عن كبد السماء) أي وسطها بحسب ما يظهر لنا ط (قوله إلى بلوغ الظل مثليه) هذا ظاهر الرواية من الامام نهاية وهو الصحيح بدائع ومحيط وينابيع وهو المختار غيابة واختاره الامام المجهوب وعول عليه النسفي وصدر الشريعة تعحيح قاسم واختاره اصحاب المتون وارتضاه الشارحون فقول الطحاوي وقولهما تأخذ لا يدل على انه المذهب وما في الفيض من انه يفتي بقولهما في العصر والعشاء مسلم في العشاء فقط على ما فيه وتماه في البحر (قوله وعنه) أي عن الامام ح وفي رواية عنه أيضا انه بالمثل يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر الا بالمثلين ذكرها الزيلعي وغيره وعليها ما بين المثل والمثلين وقت مهممل (قوله مثله) منصوب يلوغ المقدور والتقدير وعن الامام إلى بلوغ الظل مثله ح (قوله وهو نص في الباب) فيه أن الأدلة تكافؤ ولم يظهر ضعف دليل الامام بل ادلته قوية أيضا كما يعلم من مراجعة المطولات وشرح المنية وقد قال في البحر لا يعدل عن قول الامام إلى قولهما او قول احدهما الا لضرورة من ضعف دليل او تعاضل بخلافه كالمزارعة وان صرح المشايخ بأن الفتوى على قولهما كما هنا (قوله وعليه عمل الناس اليوم) أي في كثير من البلاد والاحسن ما في السراج عن شيخ الاسلام أن الاحتياط أن لا يؤخر الظهور إلى المنزل وأن لا يصلي العصر حتى يبلغ المثلين ليكون مؤدبا للصلاة في وقتها بالاجماع وانظر هل اذ الرزم من تأخير العصر إلى المثلين فوت الجماعة يكون الأولى التأخير أم لا والظاهر الا قول بل يلزم لمن اعتقد رجحان قول الامام تأمل ثم رأيت في آخر شرح المنية ناقلا عن بعض الفتاوى انه لو كان امام محله يصلي العشاء قبل غيب الشفق الأبيض فالأفضل أن يصليها وحده بعد البياض (قوله سوى في) بوزن شيء وهو الظل بعد الزوال سمي به لانه فاء أي رجع من جهة المغرب إلى المشرق وما قبل الزوال انما يسمى ظلا وقد يسمى به ما بعده أيضا ولا يسمى ما قبل الزوال فإصلا سراج ونهر (قوله يكون للأشياء قبيل الزوال) أشار إلى أن إضافة النى إلى الزوال لا تدل على ملازمة لحصوله عند الزوال فلا تعد إضافة إليه تسامحا درر أي خلا فالشرح المجمع من انها تسامح وتبعه في النهر لأن التسامح كما قال بعض المحققين استعمال اللفظ في غير ما وضع له لالعلاقة وهذه الاضافة مجاز في الاسناد لأن النى انما يستند حقيقة للأشياء كالشاخص ونحوه لا للزوال قلت لكن برد أن الظل لا يسمى فإلا بعد الزوال كما علمت وبه اعترض الزيلعي على التعبير بـ "الزوال" أي فهو مجاز لغوي عن الظل واستناده إلى الزوال مجاز عقلي كما علمت لا لغوي أيضا ولا تسامح لانه ليس فيه استعمال كلمة في غير ما وضعت له والظاهر انه مراد القهستاني حيث جعل في الكلام مجازين فافهم (قوله ويختلف باختلاف الزمان والمكان) أي طولا وقصرا وانعداما بالكلية كما اوضحه ح (قوله ولولم يجد ما يغرز) أشار إلى انه ان وجد خشبة يغرزها في الارض قبل الزوال وينتظر الظل مادام متراجعا إلى الخشبة فاذا اخذ في الزيادة حفظ الظل الذي قبلها فهو ظل الزوال وعن محمد يقوم مستقبل القبلة فنادامت الشمس على حاجبه الايسر فالشمس لم تزل وان صارت على حاجبه الايمن فقد زالت وعزاه في المفتاح إلى الايضاح قائلا انه ايسر مما سبق عن المبسوط من غرز الخشبة اسماعيل (قوله اعتبر بقامته) أي بأن يقف معتدلا في ارض مستوية حاسرا عن رأسه خالعا نعليه مستقبلا للشمس اول ظله ويحفظ ظل الزوال كما مر ثم يقف في آخر الوقت ويأمر من يعلمه على منتهى ظله علامة فاذا بلغ الظل طول القامة مرتين أو مرة سوى ظل الزوال فقد خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر وان لم يعلم علامة يكمل بدلها ستة أقدام ونصفا بقدمه وقيل سبعة (قوله من طرف ابهامه) حال من قوله بقدمه اشار به إلى الجمع بين القولين لانه قيل ان قامة كل انسان ستة أقدام ونصف بشده وقال الطحاوي وعامة المشايخ سبعة أقدام قال الزاهدي ويمكن الجمع بينهما بأن يعتبر سبعة أقدام

قوله كما سبق أي في الوضوء في قوله تعالى إلى المرافق اه منه

(القبيل (طالع ذكاء) بالضم غير منصرف اسم الشمس (وقت الظهور من زواله) أي قبل ذكاء عن كبد السماء (إلى بلوغ الظل مثليه) وعنه مثله وهو قولهما وزفر والائمة الثلاثة قال الامام الطحاوي وبه تأخذ وفي غرر الاذكار وهو المأخوذ به وفي السبرهان وهو الاظهر لبيان جبريل وهونص في الباب وفي الفيض وعليه عمل الناس اليوم وبه يفتي (سوى في) يكون للأشياء قبيل (الزوال) ويختلف باختلاف الزمان والمكان ولولم يجد ما يغرز اعتبر بقامته وهي ستة أقدام ونصف بقدمه من طرف ابهامه



من طرف سمت الساق وستة ونصف من طرف الابهام واليه اشار البقالى اه حلية اقول بيانه اذا وقف  
 الواقف على رجله اليسرى ثم نقل اليمنى ووضع عقبها عند طرف ابهام اليسرى ثم نقل اليسرى كذلك وهكذا است  
 مرات فان بدأ بالاعتبار من طرف سمت الساق يعنى من طرف عقب اليسرى المتى كان واقفا عليها أولا كان  
 سبعة أقدام وان بدأ بالاعتبار من طرف ابهامها كل سنة أقدم ونصف قدم ووجه ذلك أن المطلوب أخذ  
 طول ارتفاع القامة ومبدأ ارتفاعها من جهة الوجه عند نصف القدم ومن جهة القفا عند طرف العقب فن  
 لاحظ الاول اعتبر نصف القدم المتى كان واقفا عليها وقد رالقامة بستة أقدام ونصف ومن لاحظ الثانى  
 اعتبر القدم المذكورة بقامها وقد ر بسبعة وعلى كل فالمراد واحد وهذا الذى قرناه هو الموافق لما رأيت  
 فى بعض كتب الميقات وحاصله ان حسب كل القدم المتى كان واقفا عليها كان سبعة أقدام وان حسب نصفها  
 كان ستة أقدام ونصفا فافهم (قوله منه) أى من بلوغ الظل منليه على رواية المتن (قوله الظاهر نعم)  
 بحث لصاحب النهر حيث قال ذكر الشافعية أن الوقت يعود لانه عليه الصلاة والسلام نام فى حجر على رضى الله  
 عنه حتى غربت الشمس فلما استيقظ ذكر له انه فاتته العصر فقال اللهم انه كان فى طاعتك وطاعة رسولك  
 فارددها عليه فردت حتى صلى العصر وكان ذلك بخير والحديث صحيحه الطحاوى وعياض وأخرجه جماعة  
 منهم الطبرانى بسند حسن وأخطأ من جعله موضوعا كابن الجوزى وقواعدنا لا تأباه اه قال ح  
 كانه نظير الميت اذا احياه الله تعالى فانه يأخذ ما بقى من ماله فى ايدى ورثته فيه على له حكم الاحياء وانظر هل  
 هذا شامل لطول الشمس من مغربها الذى هو من العلامات الكبرى للساعة اه قال ط والظاهر أنه لا يعطى  
 هذا الحكم لانه انما ثبت اذا اعدت فى آن غروبها كما هو واقعة الحديث أما طولها من مغربها فهو بعد مضى  
 الليل بقامه اه قلت على أن الشيخ اسماعيل ردها بحجة فى النهر تبعا للشافعية بأن صلاة العصر يغيبوبة الشفق  
 تصير قضاء ورجوعها لا يعيدها اداء وما فى الحديث خصوصية لعلى كما يعطيه قوله عليه السلام انه كان فى  
 طاعتك وطاعة رسولك اه قلت ويلزم على الاول بطلان صوم من افطر قبل ردها وبطلان صلاته المغرب لو سلمنا  
 عود الوقت بعد ردها للكل والله تعالى اعلم (قوله وهى الوسطى على المذهب) أى المنقول عن اجتماع الثلاثة  
 وآى الترمذى وغيره لانه قول اكثر العلماء من أصحاب اشبه صلى الله عليه وسلم وغيرهم وسميت وسطى لانها  
 بين صلاتين من صلاة الليل وصلاتين من صلاة النهار وتقام الاستدلال على هذا القول من الاحاديث الصحيحة  
 مبسوط فى اول الحلية قال ح وهذا قول من ثلاثة وعشرين قولاً مذكورة فى الوهبانية وشرحها (قوله  
 واليه رجع الامام) أى الى قولهما الذى هو رواية عنه أيضاً وصريح فى الجمع بأن عليها الفتوى ورده المحقق  
 فى الفتح بأنه لا يساعد رواية ولا دابة الخ وقال تليذه العلامة قاسم فى تصحيح القدورى ان رجوعه لم يثبت  
 لما نقله الكافة من لدن الايمة الثلاثة الى اليوم من حكاية القولين ودعوى عمل عامة العصاة بخلافه خلاف  
 المنقول قال فى الاختيار المشفى البياض وهو مذهب الصديق ومعاذين جبل وعائشة رضى الله عنهم قلت  
 ورواه عبد الرزاق عن ابى هريرة وعن عمر بن عبد العزيز ولم يروا البيهقى الشفق الاجر الاعن ابن عمر وتما فيه  
 واذا تعارضت الاخبار والاولا فلا يخرج وقت المغرب بالشك كفى الهداية وغيرها قل العلامة هاهم فثبت أن  
 قول الامام هو الاسخ ومشى عليه فى الجرم مؤيد له بما قد مناه عنه من أنه لا يعدل عن قول الامام الا للضرورة  
 من ضعف دليل أو تعارض بخلافه كالمزارعة لكن تعامل الناس اليوم فى عامة البلاد على قولهما وقد أيدى فى النهر  
 تبعا للنقابة والوقاية والدررو الاصلاح ودرر البحار والاحمداد والمواهب وشرحه البرهان وغيرهم مصرحين بأن  
 عليه الفتوى وفى السراج قولهما أوسع وقوله احوط والله اعلم (تنبيه) قد مناقرياً أن التفاوت بين الشفقتين  
 ثلاث درج كابين الفجرين فليحفظ (قوله منه) أى من غروب الشفق على الخلاف فيه بحر (قوله  
 ولكن الخ) جواب عن سؤال مقدر تقديره لم لا يجوز تقديمه بعد دخول وقته اجاب بأنه انما لا يجوز للترتيب  
 لا لكون الوقت لم يدخل وهذا على قوله وعلى قولهما لانه تبع للعشاء وأثر الخلاف يظهر فيما لو قدم الوتر عليها  
 ناسيا أو تذكر أنه صلاها فقط على غير وضوء لا يعيده عنده وعندهما بعيد نهر ولم يتعرض للمسقط الثالث  
 وهو كون الفوائت ستا فليراجع رحتى (قوله لوجوب الترتيب) أى لزومه فانه فرض على ط  
 (قوله لانهم افرضان عند الامام) لكن العشاء قطعى والوتر على وهذا تعطيل للحكمين المذكورين فى المتن

مطلب

لوردت الشمس بعد غروبها

مطلب

فى الصلاة الوسطى

(وقت العصر منه الى) قبيل  
 (الغروب) فلو غربت ثم عادت  
 هل يعود الوقت الظاهر نعم وهى  
 الوسطى على المذهب (و) وقت  
 (المغرب منه الى) غروب (الشفق  
 وهو الحجرة) عنده ما وبه قالت  
 الثلاثة واليه رجع الامام كفى  
 شروح الجمع وغيره فافهم كان هو  
 المذهب (و) وقت (العشاء والوتر  
 منه الى الصبح) لكن (لا) يصح  
 أن (يقدم عليها الوتر) الا ناسيا  
 (لوجوب الترتيب) لانهم افرضان  
 عند الامام

مطلب  
في فاقد وقت العشاء كاهل بلغار

(وفاقد وقتها) كبلغار فان فيها  
يطلع الفجر قبل غروب الشفق  
في أربعينية الشتاء (مكلف بهما  
فيقتدر لهما) ولا ينوي القضاء  
لفقد وقت الاداء به افق البرهان  
الكبير واختاره الكمال وتبعه ابن  
الشنينة في الفارغ فسمعه

الاول كون ما بين غيبوبة الشفق والفجر وقتا لهما معا الثاني لوصلاهما فان ناسيا سقط الترتيب وان عامدا  
فهو باطل موقوف على ما سيأتي تفصيله في قضاء الفوائت ح (قوله كبلغار) بضم الباء الموحدة فسكون  
اللام وألف بين الفين المجهة والراء لكن ضبطه في القاموس بلا ألف وقال والعمامة تقول بلغار وهي  
مدينة الصقالية ضاربة في الشمال شديدة البرد هـ (قوله فان فيها يطلع الفجر قبل غروب الشفق) مقتضاه  
انه فقد وقت العشاء والوتر فقط وليس كذلك بل فقد وقت الفجر أيضا لان ابتداء وقت الصبح طلوع الفجر  
وطلوع الفجر يستدعي سبق الظلام ولا ظلام مع بقاء الشفق افاده ح اقول الخلاف المتقول بين مشايخ  
المذهب انما هو في وجوب العشاء والوتر فقط ولم نر أحدا منهم تعرض لقضاء الفجر في هذه الصورة وانما الواقع  
في كلامهم تسهية فجر الان الفجر عندهم اسم للياض المنتشر في الافق موافقا للعديد الصحيح كما مر بلا تشديد  
بسبق ظلام على أمانا لم عدم الظلام هنا ثم رأيت ط ذكر نحوه (قوله في أربعينية الشتاء) صوابه  
في أربعينية الصيف كما في الباقى وعبرة الجرو وغيره في اقصر ليالي السنة وتعامه في ح وقول التهر  
في اقصر ايام السنة سبق قلم وهو الذي أوقع الشارح (قوله فيقتدر لهما) هـ امو وجود في نسخ المتن  
المجردة ساقط من المنع ولم أر من سبقه اليه سوى صاحب الفيض حيث قال ولو كانوا في بلدة يطلع فيها الفجر  
قبل غيبوبة الشفق لا يجب عليهم صلاة العشاء لعدم السبب وقيل يجب ويقتدر الوقت هـ بقي الكلام في  
معنى التقدير والذي يظهر من عبارة الفيض أن المراد انه يجب قضاء العشاء بأن يقتدر أن الوقت اعنى سبب  
الوجوب قد وجد كما يقتدر وجوده في ايام الدجال على ما يأتي لانه لا يجب بدون السبب فيكون قوله ويقتدر  
الوقت جوابا عن قوله في الاول لعدم السبب وحاصله اننا نسلم لزوم وجود السبب حقيقة بل يكفي تقديره  
كما في ايام الدجال ويحتمل أن المراد بالتقدير المذكور وهو ما قاله الشافعية من انه يكون وقت العشاء في حقهم  
بقدر ما يغيب فيه الشفق في اقرب البلاد اليهم والمعنى الاول اظهر كما يظهر لك من كلام الفتح الا في حيث أطلق  
هذه المسألة بمسألة ايام الدجال ولان هذه المسألة تفتلوا فيها الاختلاف بين ثلاثة من مشايخنا وهم البقال  
والحلواني والبرهان الكبير فافق البقال بعدم الوجوب وكان الحلواني يفتي بوجوب القضاء ثم وافق  
البقال لما ارسل اليه الحلواني من يسأله عن اسقط صلاة من اتهمس يكفر فأجاب السائل بقوله من قطعت  
يدها أو رجلاه فكيف فروض وضوئه فقال له ثلاث افوات المحل قال فكذلك الصلاة فبلغ الحلواني ذلك  
فاستحسنه ورجع الى قول البقال بعدم الوجوب وأما البرهان الكبير فقال بالوجوب لكن قال في الظهيرية  
وغيرها لا ينوي القضاء في الصحيح لفقد وقت الاداء واعترضه الزيلعي بأن الوجوب بدون السبب لا يعقل وبانه  
اذ لم ينو القضاء يكون اداء ضرورة وهو أى الاداء فرض الوقت ولم يقل به احد اذ لا يفتي وقت العشاء بعد  
طلوع الفجر اجماعا هـ وأيضا فان من جهة بلادهم ما يطلع فيها الفجر كما غربت الشمس كما في الزيلعي وغيره  
فلم يوجد وقت قبل الفجر يمكن فيه الاداء اذ علمت ذلك ظهرك أن من قال بالوجوب يقول به على سبيل القضاء  
لا الاداء ولو كان الاعتبار بأقرب البلاد اليهم لم أن يكون الوقت الذي اعتبرناه لهم وقتا للعشاء حقيقة بحيث  
تكون العشاء فيه اداء مع أن القائلين عندنا بالوجوب صرحوا بأنها قضاء وبفقد وقت الاداء وأيضا  
لو فرض أن فجرهم يطلع بقدر ما يغيب الشفق في اقرب البلاد اليهم لم اتحد وقت العشاء والصبح في حقهم  
أو أن الصبح لا يدخل بطلوع الفجر ان قلنا ان الوقت للعشاء فقط ولزم أن تكون العشاء نهاية لا يدخل  
وقتها الا بعد طلوع الفجر وقد يؤدى أيضا الى أن الصبح انما يدخل وقته بعد طلوع شمسهم وكل ذلك  
لا يعقل فعبين ما قلنا في معنى التقدير ما لم يوجد فنقل صريح بخلافه وأما مذهب الشافعية فلا يقتضي على  
مذهبنا ثم رأيت في الحلية ذكر ما ذكره الشافعية ثم اعترضه بأن ظاهر حديث الدجال يفيد التقدير في خصوص  
ذلك البلد لان الوقت يختلف باختلاف كثير من الاقطار وهذا مؤيد لما قلنا والله الحمد فافهم (قوله ولا ينوي  
القضاء الخ) قد علمت ما اورده الزيلعي عليه من انه يلزم من عدم نية القضاء أن يكون اداء ضرورة الخ فيستعين  
أن يحمل كلام البرهان الكبير على وجوب القضاء كما كان يقول به الحلواني وقد يقال لا مانع من كونها  
لا اداء ولا قضاء كما سمي بعضهم ما وقع بعضها في الوقت اداء وقضاء لكن المنقول عن المحيط وغيره أن الصلاة  
الواقع بعضها في الوقت وبعضها خارج به يسمى ما وقع منها في الوقت اداء وما وقع خارجه يسمى قضاء اعتبار الكل

جزء زمانه فاقهم (قوله فزعم المصنف الخ) أي حيث جزم به وعبر عن مقابله بقيل ولذا نسبته في الامداد الى الوهم (قوله وأوسع المقال) أي كل من الشربلاني والبرهان الحلبي لكن الشربلاني قتل كلام البرهان الحلبي برمته فلذا نسب اليه الایساع (قوله ومنعما ذكره الكمال) أما الذي ذكره الكمال فهو قوله ومن لا يوجد عندهم وقت العشاء افق البقالي بعدم الوجوب عليهم لعدم السبب كما يسقط غسل اليدين من الوضوء عن مقطوعهما من المرفقين ولا يرتاب متأمل في ثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين عدم سببه الجعلي الذي جعل علامة على الوجوب الخفي الثابت في نفس الامر وجواز تعدد المعرفات للشيء فافتاء الوقت افتاء المعرف وافتاء الدليل على الشيء لا يستلزم انتفاء لجواز دليل آخر وقد وجد وهو ما توأطأت عليه أخبار الاسراء من فرض الله تعالى الصلوات خمساً بعد ما أمر ألا تخمسين ثم استقر الامر على الخمس شرعاً عاملاً لاهل الاقاف لا تفصيل بين قطر وقطر وما روى انه صلى الله عليه وسلم ذكر الدجال قلنا ما لبث في الارض قال أربعون يوماً يوم كسنة ويوم كسهر ويوم كجمعة وسائر أيامه ككأيامكم قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة أنكفيناه صلاة يوم قال لا اقدر واه رواءه سلم فقد أوجب أكثر من ثلثمائة عصر قبل صيرورة الظل مثلاً أو مثلين وقس عليه فاستفدنا أن الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير أن توزيعها على تلك الاوقات عند وجودها ولا يسقط بعدمها الوجوب وكذا قال صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبت الله على العباد ٥ وأما الذي ذكره البرهان الحلبي في شرح التبية فهو قوله والجواب أن يقال كما استقر الامر على أن الصلوات خمس فكذا استقر الامر على أن للوجوب اسباباً وشروطاً لا يوجدونها وقولك شرعاً عاملاً الخ ان اردت انه عام على كل من وجد في حقه شروط الوجوب واسبابه سلمناه ولا يفيد لعدم بعض ذلك في حق من ذكر وان اردت انه عام لكل فرد من أفراد المكلفين في كل فرد من أفراد الأيام مطلقاً فهو ظاهر البطلان فان الخائض لو طهرت بعد طلوع الشمس لم يكن الواجب عليها في ذلك اليوم الأربع صلوات وبعد خروج وقت الظهر لم يجب عليها في ذلك اليوم الا ثلاث صلوات وهكذا ولم يقل احد انه اذا طهرت في بعض اليوم أو في أكثره مثلاً يجب عليها تمام صلوات اليوم واليلة لاجل أن الصلوات فرضت خمساً على كل مكلف فان قلت تخلف الوجوب في حقها لفقد شرطه وهو الطهارة من الحيض قلنا لك كذلك تخلف الوجوب في حق هؤلاء لفقد شرطه وسببه وهو الوقت وأظهر من ذلك الكافر اذا سلم بعد فوات وقت أو أكثر من اليوم مع أن عدم الشرط وهو الاسلام في حقه مضاف اليه لتقصيره بخلاف هؤلاء ولم يقل أحد يجب عليه تمام صلوات ذلك اليوم لاقتراض الصلوات خمساً على كل مكلف في كل يوم و ليلة والقياس على ما في حديث الدجال غير صحيح لانه لا مدخل للقياس في وضع الاسباب ولئن سلم قانما هو فيما لا يكون على خلاف التماس والحديث ورد على خلاف القياس فقد نقل الشيخ اكل الدين في شرح المشارق عن القاضي عياض انه قال هذا حكم مخصوص بذلك الزمان شرعه لنا صاحب الشرع ولو وكنا فيه لاجتihad بالكاث الصلاة فيه عند الاوقات المعروفة واكتفينا بالصلوات الخمس ٥ ولئن سلم القياس فلا بد من المساواة ولا مساواة فان ما نحن فيه لم يوجد زمان يقدر للعشاء فيه وقت خاص والمقادير الحديث انه يقدر لكل صلاة وقت خاص به ليس هو وقتاً للصلاة اخرى بل لا يدخل وقت ما بعدهما قبل مضى وقتها المتقدر لها واذا مضى صارت قضاء كما في سائر الايام فكان الزوال وصيرورة الظل مثلاً أو مثلين وغروب الشمس وغيبوبة الشفق وطلوع الفجر موجودة في أجزاء ذلك الزمان تقدير اجماعكم الشرع ولا كذلك هذا الزمان الموجود اما وقت المغرب في حقهم أو وقت الفجر بالاجماع فكيف يصح القياس وعلم بما ذكرنا عدم الفرق بين من قلع يده أو رجلاه من المرفقين والكعبين وبين هذه المسألة كما ذكره البقالي ولذا سلمه الامام الحلواني ورجع اليه مع انه الخصم فيه انصافاً منه وذلك لان الغسل سقط ثم لعدم شرطه لان الحال شروط فكذا هنا سقطت الصلاة لعدم شرطها بل وسببها أيضاً كما لم يقيم هناك دليل يجعل ما وراء المرفق الى الابط وما فوق الكعب بمقدار القدم خلفاً عنه في وجوب الغسل كذلك لم يرد دليل يجعل جزءاً من وقت المغرب أو من وقت الفجر أو منهما خلفاً عن وقت العشاء وكما أن الصلوات خمس بالاجماع على المكلفين كذا فرائض الوضوء على المكلفين لا تنقص عن أربع بالاجماع لكن لا بد من وجود جميع اسباب الوجوب وشرائطه في جميع ذلك فليست المنصف واقفه سبحانه وتعالى الموفق ٥ كلام البرهان الحلبي وقد ذكر عليه الفاضل

قوله وجواز الجزع عطفاً على ثبوت  
المجروور بني وقوله وانتفاء الدليل  
مبتدأ وقوله على الشيء متعلق بالدليل  
وقوله لا يستلزم خبر المبتدأ والضمير  
المستتر فيه عائده عليه وقوله انتفاءه  
مفعول يستلزم وضميره المنصوب  
عائده على الشيء وقوله لجواز اعلة  
لقوله لا يستلزم وقوله وهو عائده على  
قوله دليل آخر وقوله وما روى  
معطوف على قوله ما توأطأت وقوله  
وكذا قال صلى الله عليه وسلم  
مغطوف عليه أيضاً ٥ منه  
وقوله وضميره المنصوب هكذا بضمطه  
وصوابه وضميره المجروور كما لا يخفى  
٥ معجمه

فزعهم المصنف انه المذهب  
(وقيل لا) يكلف بهما لعدم سيهما  
وبه جزم في الكنز والدرر والتمتق وبه  
افق البقالي ووافقه الحلواني  
والمرغيناني ورجحه الشربلاني  
والحلبي وأوسع المقال ومنعاً  
ما ذكره الكمال



قوله وخارجها هكذا بقطعة ولعل  
الاصوب وخارجها أي الوقت تأمل  
اه معصمه

قلت ولا يساعده حديث الدجال  
لانه وان وجب اكثر من ثلثه  
ظهر من قبل الزوال ليس كالتنا  
لان المفقود فيه العلامة لا الزمان  
وأما فقد فقد الامران

مطلب  
في طلوع الشمس من مغربها

المحشى بالنقض واتصر المحقق بما يطول فمن جملة ذلك انه قال ان ما فعلناه ليس من باب القياس بل من باب  
الالحاق دلالة وقول البرهان الحلبي ان ما نحن فيه لم يوجد زمان يقدر للعشاء فيه وقت خاص ممنوع وذلك لان  
من يقدر يجعل لكل صلاة وقتا يختص بها لا يشاركها فيه غيرها اه اقول لا يفتي أن القائلين بالوجوب عندنا  
لم يجعلوا تلك الصلاة وقتا خاصا بها بحيث يكون فعلها فيه اداء وخارجها قضاء كما هو في أيام الدجال لان  
الحلواني قال بوجوبها قضاء والبرهان الكبير قال لا ينوي القضاء لعدم وقت الاداء وبه صرح في الفتح أيضا  
فأين الالحاق دلالة مع عدم المساواة ولو كان بطريق الالحاق أو القياس لجعلوا لها وقتا خاصا بها تكون فيه اداء  
وانما قدره موجودا لا يجاب فعلها بعد الفجر وليس معنى التقدير ما قاله الشافعية كما علت والارز كونهما فيه  
اداء وقد علت قول الزيلعي انه لم يقل به احد أي بكونها اداء لانه لا يبقى وقت العشاء بعد الفجر والاحسن  
في الجواب عن المحقق الكمال بن الهمام انه لم يذكر حديث الدجال ليقس عليه مسائلنا أو ليعتقها به دلالة وانما  
ذكره دليل على اقتراض الصلوات الخمس وان لم يوجد السبب اقتراضا عامًا لان قوله وما روى معطوف على قوله  
ما توأطأت عليه أخبار الاسراء وما اورده عليه من عدم الاقتراض على الحائض والكافر يجاب عنه بما قاله  
المحشى من ورود النص بانراجهما من العموم هذا وقد أقر ما ذكره المحقق تلميذه العلامة المحققان ابن  
امير حاج والشيخ قاسم والحاصل انهما قولان معصمان ويتأيد القول بالوجوب بأنه قال به امام مجتهد وهو  
الامام الشافعي كما نقله في الحطية عن المتولي عنه (قوله ولا يساعده) الضمير راجع الى ما ذكره الكمال ح  
(قوله حديث الدجال) هو ما تقدمناه في كلام الكمال قال الاسنوي فيسنن هذا اليوم مما ذكر في المواقيت  
ويقاس اليومان التاليان له قال الرمي في شرح المنهاج ويجري ذلك فيما لو مكثت الشمس عند قوم مدة  
اه ح قال في امداد الفتاح قلت وكذلك يقدر لجميع الأجل كالصوم والزكاة والحج والعدة وآجال البيع  
والسلم والاجارة وينظر ابتداء اليوم فيقدر كل فصل من الفصول الاربعة بحسب ما يكون كل يوم من الزيادة  
والنقص كذا في كتب الأئمة الشافعية ونحن نقول بمثله اذا فصل التقدير بقوله به اجماعا في الصلوات اه  
(تنبه) ورد في حديث مرفوع ان الشمس اذا طلعت من مغربها تسير الى وسط السماء ثم ترجع ثم بعد ذلك تطلع  
من المشرق كعادتها قال الرمي الشافعي في شرح المنهاج وبه يعلم انه يدخل وقت الظهر يرجوعها لانه  
بمنزلة زوالها ووقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله والمغرب بغروبها وفي هذا الحديث أن ليلة طلوعها من  
مغربها طول بقدر ثلاث ليلال لكن ذلك لا يعرف الا بعد مضى الانبها بها على الناس لحينئذ قياس ما صر أنه  
يلزم قضاء الخمس لان الزائد ليلتان فيقدران عن يوم وليلته وواجبها الخمس اه (قوله لانه وان وجب) علة  
لعدم المساعدة ح (قوله أكثر من ثلثه ظهر الخ) فيه أن الوارد أن اليوم كسنة فما قبل الزوال فهو  
نصف سنة ولا يتكرر فيه الظهر هذا العدد فالمناسب تعبير الكمال بما مر من قوله فقد وجب أكثر من ثلثه  
عصر قبل صيرورة الظل مثلاً ومثلين لكنه ظاهر في المثلين لانه قريب من خمسة أسداس النهار بخلاف المثل  
والاظهر قوله في الشرب ليلية وان وجب أكثر من ثلثه عشاء مثلاً قبل طلوع الفجر (قوله مثلاً) أي  
أن الصبح والعصر والمغرب والعشاء والوتر كذلك ح (قوله فيه) أي في حديث الدجال (قوله وأما  
فيها) أي في مسائلنا وفي بعض التسخ فيهما أي في العشاء والوتر (قوله فقد فقد الامران) أي العلامة وهي  
غيوبة الشفق قبل الفجر والزمان المعلوم وهو ما تقع الصلاة فيه اداء ضرورة أن الزمان الموجود قبل الفجر هو  
زمان المغرب وبعده هو زمان الصبح فلم يوجد الزمان الخاص بالعشاء وليس المراد فقد أصل الزمان كما لا يفتي نعم  
اذا قلنا بالتقدير هنا يكون الزمان موجودا تقديرا كما في يوم الدجال فلا يرد على المحقق والله تعالى اعلم  
(تتمه) لم أر من تعرض عندنا لحكم صومهم فيما اذا كان يطلع الفجر عند هم كالتغيب الشمس أو بعده بزمان  
لا يقدر فيه الصائم على أكل ما يقيم بينه ولا يمكن أن يقال بوجوب صوالاة الصوم عليهم لانه يؤدي الى الهلاك  
فان قلنا بوجوب الصوم يلزم القول بالتقدير وهل يقدر عليهم بأقرب البلاد اليهم كما قاله الشافعية هنا أيضا  
أم يقدر لهم بما يسع الأكل والشرب أم يجب عليهم القضاء فقط دون الاداء كل محتمل فليتام ولا يمكن القول  
هنا بعدم الوجوب أصلاً كالعشاء عند القائل به فيها لان علة عدم الوجوب فيها عند القائل به عدم السبب  
وفي الصوم قد وجد السبب وهو شهود جرح من الشهر وطلوع فجر كل يوم هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم (قوله

الرجل) يأتي محترزه (قوله في الفجر) أي صلاة القرض وفي صلاة السنة قولاً كما يأتي الشارح ط  
 (قوله بأسفار) أي في وقت ظهور النور وانكشاف الظلمة سمي به لأنه يسفر أي يكشف عن الأشياء خلافاً  
 للأغمة الثلاثة لقوله عليه الصلاة والسلام أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر رواه الترمذي وحسنه وروى  
 الطحاوي بإسناد صحيح ما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء ما اجتمعوا على التنوير بالفجر  
 وغامه في شرح المنية وغيرها (قوله أربعين آية) أي إلى ستين (قوله ثم يعيده بطهارة) أي يعيد الفجر أي  
 صلاته مع ترتيل القراءة المذكورة ويعيد الطهارة لو فسد بفسادها أو ظهر فساد بعد ما ناسيا والحاصل أن  
 حد الأسفار أن يمكنه إعادة الطهارة ولو من حدث أكبر كما في النهر والقهستان وأعادة الصلاة على الحالة  
 الأولى قبل الشمس (قوله وقيل يؤخر جدا) قال في البحر وهو ظاهر إطلاق الكتاب أي الكثر لكن لا يؤخرها  
 بحيث يقع الشك في طلوع الشمس اه لكن في القهستان في الأصح الأول ح (قوله مطلقاً) أي ولو في غير  
 مزدلفة لبناء حالته على المستروء في الظلام اتم (قوله وتأخير ظهر الصيف) سيد كراهة يلحق به الخريف  
 وسند كراهته (قوله بحيث يئس في الظل) عبارة البحر والنهر وغيرهما وحده أن يصلي قبل المثل وهي أولى  
 لما أن مثل حيطان مصر يحدث الظل فيها مبكراً لعلها ح وقد يقال أن اعتبار المثل في الظل بيان لأول  
 ذلك الوقت المستحب وما في البحر وغيره بيان انتهاء وفي ط عن الجوى عن الخزائن الوقت المكره في الطهران  
 يدخل في حد الاختلاف وإذا أخره حتى صار ظل كل شيء مثله فقد دخل في حد الاختلاف (قوله أي بلا اشتراط  
 الخ) تفسير للإطلاق وعبارة ابن ملك في شرح المجمع أي سواء كان يصلي الظهر وحده أو بجماعة اه أي لرواية  
 البخاري كان صلى الله عليه وسلم إذا اشتد البرد بكر بالصلاة وإذا اشتد الحرزة أبر بالصلاة والمراد الظهر وقوله  
 صلى الله عليه وسلم إن شدة الحر من فيج جهنم فإذا اشتد فأبرد بالصلاة متفق عليه وليس فيه تفصيل وغامه  
 في الزيلعي وغيره (قوله وما في الجوهره وغيرها) كالسراج حيث قال فيهما وإنما يستحب الإبراد بثلاثة شرائط  
 أن يصلي بجماعة في مسجد جماعة وأن يكون في السلاسل الحارة وأن يكون في شدة الحر وقال المشافعي  
 أن يصلي في بيته قدمها وان في المسجد بجماعة غيرها اه (قوله منظور فيه) تبع في التنظير فيه صاحب البحر  
 اعتقاداً على الإطلاق وأورد المحشى عليه ما لو كان في موضع تقام الجماعة فيه في أول الوقت فقط فإنه لو قلنا  
 يستحب له التأخير يلزم ترك الجماعة التي يعاقب على تركها على المشهور لا لجل المستحب والقواعد تأباه ويدل  
 له كراهتهم تأخير العشاء إلى ما زاد على النصف وعلوه بتقليل الجماعة ففي مسألتنا ينبغي أن يكون التأخير  
 حراماً حيث تحقق فوت الجماعة اه ونقل بعضهم مثله عن شرح نظم الكثر للشيخ موسى الطرابلسي وقال  
 على أنه صرح صاحب البحر فيما تقدم أنه لو شرع في الصلاة مع نجاسة قدر الدرهم وخشي فوت الجماعة مضى  
 على صلاته اه أي مع أن الزهراء مسخونة أو واجبة ولم تترك الجماعة لأجلها قول تديجب بأن قول البحر  
 لا فرق بين أن يصلي بجماعة أو لا معناه أنه يندب له التأخير سواء أراد أن يصلي بجماعة أو منفرداً بأن كان  
 لا يتيسر له الجماعة وليس فيه ما يقتضي أنه يؤخر وإن لم يترك الجماعة كما لا يخفى فالتنظير في كلام الجوهره  
 والمسراج في محله لأن ما ذكره من الشروط الثلاثة هي مذهب الشافعية صرحوا بها في كتبهم فمذكروا  
 الهداية وغيرهم في باب التيمم أن أداء الصلاة في أول الوقت أفضل إلا إذا تضمن التأخير فضيلة لا تحصل بدونه  
 كتكثير الجماعة ولهذا كان أولى للنساء أن يصلين في أول الوقت لأنهن لا يخرجن إلى الجماعة كذا  
 في مبسوطي شمس الأئمة ونور الإسلام اه والمتبادر منه أنه إذا لم يقصد الصلاة بالجماعة لا يستحب له التأخير  
 هنا إذ ليس فيه فضيلة لكن اعترضهم هناك صاحب غاية البيان بأن أئمتنا صرحوا باستحباب تأخير بعض  
 الصلوات بلا اشتراط جماعة وأن ما ذكره في التيمم مفهوم والصريح مقدم عليه وقد مناه الكلام عليه  
 ثم فراجع (قوله أصلاً) أي من جهة أصل وقت الجواز وما وقع في آخره من الخلاف (قوله واستحباً  
 في الزمانين) أي الشتاء والصيف ح لكن جزم في الأشياء من فن الأحكام أنه لا يسن لها الإبراد وفي  
 جامع الفتاوى لقارئ الهداية قبل أنه مشروع لأنها تؤدى في وقت الظهر وتقوم مقامه وقال الجمهور ليس  
 مشروع لأنها تقام بجمع عظيم تأخيرها مفض إلى الطرح ولا كذلك الظهر وموافقة الخلف لأصله من كل وجه  
 ليس بشرط اه (قوله لأنها خلفه) علمت جوابه على أن القول الثاني وهو المشهور أنها فرض مستقل

(والمستحب للرجل) (الابتداء) في  
 الفجر (بأسفار) والختم به) هو المختار  
 بحيث يرتل أربعين آية ثم يعيده  
 بطهارة لو فسد وقيل يؤخر جدا  
 لأن الفساد موهوم (الالحاج  
 بمزدلفة) فالتغلب أفضل كراهة  
 مطلقاً وفي غير الفجر الأفضل لها  
 انتظار فراغ الجماعة (وتأخير ظهر  
 الصيف) بحيث يئس في الظل  
 (مطلقاً) كذا في المجمع وغيره أي بلا  
 اشتراط شدة حر وحرارة بلد وقصد  
 جماعة وما في الجوهره وغيرها  
 من اشتراط ذلك منظور فيه  
 (وجعه كظهر أصلاً واستحباً)  
 في الزمانين لأنها خلفه (و) تأخير  
 (عصر) صيفاً وشتاء

أكد من الظهر (قوله توسعة للنوافل) أي لكرهاتها بعد صلاة العصر وقال الامام الطحاوي بعد ذكره ما روى في التأخير والتججيل لم نجد في هذه الآثار مما صححت الا ما يدل على تأخير العصر ولم نجد ما يدل منها على التججيل الا ما عارضه غيره فاستحببنا التأخير ولو خيلنا والنظر لكان تججيل الصلوات كلها افضل ولكن اتباع ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما تواترت به الاخبار أولى وقد روى عن أصحابه ما يدل عليه ثم ساق ذلك وتامه في الحلية (قوله في الاصح) صححه في الهداية وغيرها وفي الظهيرية أن امكنه اطالة النظر فقد تغيرت وعليه الفتوى وفي النصاب وغيره وبه تأخذ وهو قول ائمتنا الثلاثة ومشايخ بلخ وغيرهم كذا في الفتاوى الصوفية وفيها وينبغي أن لا يؤخر تأخير الا يمكن المسبوق قضاء ما فاته اهـ وقبل هذا التغير أن يبقى للغروب اقل من ربح وقيل أن يتغير الشعاع على الخطان كما في الجوهرية ابن عبد الرزاق (قوله وتأخير عشاء) اطلقه وظاهر ما في الهداية التقييد بعدم فوت الجماعة ويؤخذ من كلام المصنف في مسألة يوم الغيم شرب ليلية (قوله الى ثلث الليل) كذا في الكزوا والخصار والخلاصة وغيرها وعبارة القدوري الى ما قبل ثلث الليل وهما روايتان كما في الشرب ليلية عن البرهان فلا حاجة الى التوفيق بما في البحر ولا بما في الدرر (قوله قيده في الخاتمة الخ) وفي الهداية وقيل في الصيف بجعل كيلة تنقل الجماعة (قوله كره) اي تحريما كما يأتي في تقييده في المتن أو تزيبا وهو الاظهر كما نذكره عن الحلية (قوله لتقليل الجماعة) يفيد أن المصلي في بيته يؤخرها لعدم الجماعة في حقه تأمل رمي اي لو أخرها لا يكره (قوله أما اليه فباح) اي أما تأخيرها الى الصيف فباح لتعارض دليل النذب وهو قطع السمر المنهي ودليل الكراهة وهو تقليل الجماعة فثبت الاباحة كما افاده في الهداية وغيرها قلت لكن نقل في الحلية عن خزنة الاكل استحباب التأخير الى النصف وقال انه الواجب دليلا لاحاديث الصحة وساقها وقال اختاره اكثر أهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وغيرهم كاذ كره الترمذي اهـ (تنبيه) اشترنا الى أن علته استحباب التأخير في العشاء هي قطع السمر المنهي عنه وهو الكلام بعدها قال في البرهان ويكره النوم قبلها والحديث بعدها انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه مما لا حديثا في خبر لقوله صلى الله عليه وسلم لا سمر بعد الصلاة يعني العشاء الاخيرة الا واحد ورجلين مصل أو مسافر وفي رواية او عرس اهـ وقال الطحاوي انما كره النوم قبلها من خشى عليه فوت وقتها وفوت الجماعة فيها وأما من وكل نفسه الى من يوقظه فيباح له النوم اهـ وقال الزيلعي وانما كره الحديث بعدها لانه ربما يؤدى الى اللغو والى تفويت الصبح او قيام الليل لمن له عادة به واذا كان لحاجة مهمة فلا بأس وكذا قراءة القرآن والمذكر وحكايات الصالحين والفقهاء والحديث مع الضيف اهـ والمعنى فيه أن يكون اختتام الصحيفة بالعبادة كما جعل ابتدائها ليجمع ما بينهما من الزلات ولذا كره الكلام قبل صلاة الفجر وتامه في الامداد ويؤخذ من كلام الزيلعي انه لو كان لحاجة لا يكره وان خشى فوت الصبح لانه ليس في النوم تفريط وانما التفريط على من اخرج الصلاة عن وقتها كما في حديث مسلم نعم لو غلب على ظنه تفويت الصبح لا يحل لانه يكون تفريطا تأمل (قوله وآخر العصر) معطوف على فعل الشرط والمراد باصفرار كاه تغيرها بالمعنى السابق (قوله فيه) أي في العصر بمعنى صلاته (قوله لا يكره) لان الاحتراز عن الكراهة مع الاقبال على الصلاة متعذر فجعل عفووا بحج (قوله الى اشتباك النجوم) هو الاصح وفي رواية لا يكره ما لم يغيب الشفق بحج اي الشفق الاحمر لانه وقت مختلف فيه فيقع في الشك وفي الحلية بعد كلام والظاهر أن الستة فعل المغرب فورا وبعده مباح الى اشتباك النجوم فيه كرهه بلا عذر اهـ قلت اي يكره تحريما والظاهر أنه اراد بالمباح ما لا يمنع فلا ينافي كراهة التنزيه ويأتي تمامه قريبا (قوله اي كثرها) قال في الحلية واشتباكها أن يظهر صغارها وبكارها حتى لا يخفى منها شيء فهو عبارة عن كثرتها وانضمام بعضها الى بعض اهـ (قوله كره) يرجع الى المسائل الثلاثة قبله ط (قوله اي التأخير لا الفعل) فيه كلام يأتي (قوله تحريما) كذا في البحر عن القنية لكن في الحلية أن كلام الطحاوي يشير الى أن الكراهة في تأخير العشاء تنزيهية وهو الاظهر اهـ (قوله لا يعذر الخ) ظاهره رجوعه الى الثلاثة ايضا لكن ذكر في الامداد في تأخير الغنصر الى الاصفرار عن المعراج انه لا يباح التأخير لمرض وسفر اهـ ومثله في الحلية واقتصر في الامداد وغيره على ذكر الاستثناء في المغرب وعبارته الامن عذر كسفر ومرض وحضور مائدة او غيم اهـ قلت وينبغي عدم الكراهة في تأخير

توسعة للنوافل (ما لم يتغير ذكاه)  
بأن لا تحار العين فيها في الاصح  
(و) تأخير (عشاء الى ثلث الليل)  
قيده في الخاتمة وغيرها بالاشاء  
أما الصيف فيندب تججيلها  
(فان أخرها الى ما زاد على النصف)  
كره لتقليل الجماعة أما اليه فباح  
(و) آخر (العصر الى اصفرار  
ذكاه) فلو شرع فيه قبل التغير  
فتد اليه لا يكره (و) آخر (المغرب  
الى اشتباك النجوم) أي كثرها  
(كره) اي التأخير لا الفعل لانه  
ما موبه (تحريما) لا بعد كسفر



العشاء لمن هو في ركب الحاج ثم ان للمسافر والمريض تأخير المغرب للجمع بينها وبين العشاء فعلا كما في الحلية وغيرها أي بأن تصلي في آخر وقتها والعشاء في أول وقتها وهو محل ما روى من جمعه صلى الله عليه وسلم بينهما سفرا كما سيأتي (قوله وكونه على اكل) أي لكرهه الصلاة مع حضور طعام تميل اليه نفسه ولحديث اذا اقيمت الصلاة وحضر العشاء فابدأ بالعشاء رواه الشيخان (قوله وتأخير الوز الخ) أي يستحب تأخيرها لقوله صلى الله عليه وسلم من خاف ان لا يوتر من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فإن صلاة آخر الليل مشهودة وذلك افضل رواه مسلم والترمذي وغيرهما وتعامه في الحلية وفي الصحيحين اجعلوا آخر صلاتكم وزوا الامر للتدبيل ما قبله بجر (قوله فان فاق الخ) أي اذا اوتر قبل النوم ثم استيقظ يصلي ما كتب له ولا كراهة فيه بل هو مندوب ولا يعيد الوز كن فانه الافضل المقاد بحديث الصحيحين امداد ولا يقال ان من لم يثق بالاتباء التجميل في حقه افضل كما في الخاتمة فاذا اتتبه بعد ما جعل يتنفل ولا تفوته الافضية لانا نقول المراد بالافضية في الحديث السابق هي المترتبة على ختم الصلاة بالوتر وقد فانت والى حصلها هي افضية التجميل عند خوف الفوات على التأخير فانهم وتأمل (قوله يلحق به الربيع الخ) قاله في البحر مجتبا وقال لم اره ونعقبه في الامداد بما في مجمع الروايات من انه كذلك في الربيع والخريف يعمل بها اذا زالت الشمس فبحث البحر مخالف للمنقول (قوله يوم غيم) أي لا يقع العصر في التغر وتقل الجماعة في العشاء على احتمال المطر والطين وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يشدب التأخير في كل الاوقات واختاره الاتقاني وفي شرح المجمع ودرر البحار والضياء انه الاحوط لجواز الاداء بعد الوقت لا قبله أي وفي تجميده احتمال وقوعه قبله وقد يجاب بأن المراد بالتجميل تأخيرهما قليلا بعد العلم بدخول الوقت ولهذا قال في الحلية المستحب تقديمهما يوم غيم على وقتها المستحب يوم غيره تأمل (قوله مطلقا) أي شتاء وصيفا وليس المراد من الاطلاق يوم غيم ام لا وان اوهمه عبارته لانه غير المنصوص عليه ط (قوله يكره تنزيها) افاد أن المراد بالتجميل أن لا يفصل بين الاذان والاقامة بغير جلسة أو سكتة على الخلاف وأن ما في القنية من استثناء التأخير القليل محمول على مادون الركعتين وأن الزائد على القليل الى اشتباه النجوم مكروه تنزيها وما بعده محرم بما لا يعذر كما مر قال في شرح المنية والذي اقتضته الاخبار كراهة التأخير الى ظهور النجم وما قبله مستحب كونه فهو على الاباحة وان كان المستحب التجميل اه ونحوه ما قد متناه عن الحلية وما في النهر من أن ما في الحلية مبني على خلاف الاصح أي المذكور في المتن بقوله يكره تأخير المغرب في رواية وفي أخرى لا ما لم يغيب الشفق والاصح الأول الاعداد اه فيه نظر لان الظاهر أن المراد بالاصح التأخير الى ظهور النجم او الى غيبوبة الشفق فلا ينافي أنه الى ما قبل ذلك مكروه تنزيها لترك المستحب وهو التجميل تأمل (قوله وتأخير غيرهما فيه) أي في يوم غيم يؤخر الفجر كما في الايام ويؤخر الظهر والمغرب بحيث يتيقن وقوعهما بعد الوقت قبل مجيء الوقت المكروه كما في الامداد قال في النهر أما الفجر فلكثير الجماعة وأما غيره فلنضافة الوقوع قبل الوقت (قوله هذا) أي ما ذكر من التجميل في يوم غيم والتأخير فيه (قوله ويقال رعاية اوقاتها) أي بعدم ظهور الشمس او التوقيت بالساعات الفلكية ونحو ذلك ط (قوله فبراعى الحكم الاول) أي المتقدم وهو تأخير العصر مطلقا والعشاء الى ثلث الليل وتجميل ظهر الشتاء الخ قال ابو السعود وهذا البحث للعيني واقره صاحب النهر ط (تمة) يشترط لصحة الصلاة دخول الوقت واعتماد دخوله كما في نور الابصار وغيره فلو شك في دخول وقت العبادة فاني بها فبان انه فعلها في الوقت لم يجزه كما في الاشياء في بحث النية ويكفي في ذلك اذان الواحد لو عد لا ولا اتحرى وبني على غالب ظنه لما صرح به ايمان من انه يقبل قول العدل في الديانات كالاخبار بجهة القبلة والطهارة والتجاسة والحل والحرمة حتى لو اخبره ثقة ولو عبدا أو أمة أو محدودا في قذف بنجاسة الماء وحل الطعام وحرمة قبل ولو فاسقا أو مستورا يحكم رأي في صدقه واكذبه ويعمل به لان غالب الرأي بمنزلة اليقين بخلاف خبر الذي حيث لا يقبل اه ومثله الصبي والمعتوه العاقلان في الاصح ولا يخفى أن الاخبار عن دخول الوقت من العبادات فيجبر في هذا التفصيل والله تعالى اعلم ثم رأيت في كتاب القول لمن عن معين الحكم ما نصه المؤذن يكني اخباره بدخول الوقت اذا كان بالغيا قلا عالما بالاوقات مسلما ذكرا ويعتمد على قوله اه وفي صيام القهستاني وأما الافطار فلا يجوز بقول واحد بل بالمشي وظاهر الجواب

قوله فان فاق الخ هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح فاق بالهمزة وهو الصواب الموافق لما في المصباح والقاموس اه مصصه

وكونه على اكل (و) تأخير  
(الوتر الى آخر الليل لوائق  
بالاتباء) والافضل النوم فان  
أفاق وصلى نوافل والحال انه  
صلى الوتر أول الليل فانه الافضل  
(والمستحب تجميل ظهر شتاء)  
يلحق به الربيع وبالصيف والخريف  
(و) تجميل (عصر وعشاء يوم  
غيم) (و) تجميل (مغرب مطلقا)  
وتأخير غيرهما فيه (هذا في ديار  
يكثر شتاؤها ويقل رعايتها اوقاتها  
أما في ديارنا فيراعى الحكم الاول

مطلب  
يشترط العلم بدخول الوقت

انه لا بأس به اذا كان عدلا صدقه الخ (قوله وحكم الاذان كالمصلاة الخ) لانه سنة لها فينبغيها (قوله  
وكره الخ) اورد ان بعض الصلوات لاتعقد في هذه الاوقات فلا يناسبه التعبير بالكراهة واجب عنه في شرح  
المنية تعا للفتح بجوابين حيث قال استعمل الكراهة هنا بالمعنى اللغوي فيشمل عدم الجواز وغيره مما هو مطلوب  
العدم او هو بالمعنى العرفي والمراد كراهة التحريم لما عرف من أن النهي الظني الثبوت غير المصروف عن  
مقتضاه يفيد كراهة التحريم وان كان قطعي الثبوت فالتحريم وهو في مقابلة الفرض في الرتبة وكراهة التحريم  
في رتبة الواجب والتزيه في رتبة المنسوب والنهي الوارد هنا من الاول فكان الثابت به كراهة التحريم وهي  
ان كانت لنقصان في الوقت منعت المصحة فيما سببه كامل والا فادت المصحة مع الاساءة اه وقد اشار الشارح  
الى الجوابين مقدما الثاني منهما على الاول (قوله مطلقا) فسر به بما بعده (قوله او على جنازة) اي  
اذا حضرت في ذلك الوقت وكذا قوله وسجدة تلاوة اي اذا تليت فيه والافلا كراهة كما سيذكره الشارح (قوله  
وسجدة تلاوة) منصوب عطفا على الجار والمجرور الذي هو خبر كان المقدرة ح والاحسن رفعه عطفا على  
صلاة نائب فاعل كره ليكون مقابلا للصلاة لان سجدة التلاوة ليست صلاة حقيقة فافهم (قوله وسهو) حتى  
لوسها في صلاة الصبح او في قضاء فائتة بعد العصر فطلعت الشمس او حرت عقب السلام سقط عنه سجود السهو  
لانه لجبر النقصان المتكسر في الصلاة فجرى مجرى القضاء وقد وجب كاملا فلا يتأذى في ناقص حلية (قوله  
لا شكر قنية) هذا مذكور في غير محله والمناسب ذكره عقب قوله الاتي وسجدة تلاوة لان عبارة القنية بكرة  
أن بسجدة شكر ابد الصلاة في الوقت الذي يكره فيه النفل ولا يكره في غيره اه وفي النهران سجدة الشكر  
لنعمة سابقة ينبغي أن تصح اخذها من قولهم لانها وجبت كاملة ردها لم تجب اه قصص من كلام النهر مع كلام  
القنية انها تصح مع الكراهة اي لانها في حكم النافلة ثم قال في النهر عن المعراج وأما ما يفعله عقب الصلاة  
من السجدة فمكروه اجماعا لان العوام يعتقدون انها واجبة او سنة اه اي وكل جائز اذى الى اعتقاد ذلك كره  
(قوله مع شروق) وما دامت العين لا تتحرك فيها فهي في حكم الشروق كما تقدم في الغروب انه الاصح كما في البصر  
ح اقول ينبغي تصحيح ما نقلوه عن الاصل للامام محمد من انه ما لم ترتفع الشمس قدر رمح فهي في حكم الطلوع لان  
اصحاب المتون مشوا عليه في صلاة العيد حيث جعلوا اول وقتها من الارتفاع ولذا جزم به هنا في القيس ونور  
الايضاح (قوله فلا يمنعون من فعلها) افاد أن المستثنى المنع لا الحكم بعدم المصحة عندنا فالا استثناء منقطع  
والضمير للصلاة والمراد بها صلاة الصبح (قوله عند البعض) أي بعض المجتهدين كالامام الشافعي هنا (قوله  
كما في القنية وغيرها) وعزاء صاحب المصنف الى الامام حميد الدين عن شيخه الامام المحبوبي والى شمس الائمة  
الخلواني وعزاء في القنية الى الخلواني والنسفي فسقط ما قيل ان صاحب القنية ينسب على مذهب المعتزلة من  
أن العاصي له الخيار من كل مذهب ما يراه والعصم عندنا أن الحق واحد وأن تتبع الرخص فسق اه (قوله  
واستواء) التعبير به اولى من التعبير بوقت الزوال لأن وقت الزوال لا تكره فيه الصلاة اجماعا بجر عن الحلية  
اي لانه يدخل به وقت الظهر كما مر وفي شرح النقاية للبرجندى قد وقع في عبارات الفقهاء أن الوقت المكروه  
هو عند اتصاف النهار الى أن تزول الشمس ولا يخفى أن زوال الشمس انما هو عقب اتصاف النهار بلا فصل وفي  
هذا القدر من الزمان لا يمكن اداء صلاة فيه قلعل المراد أنه لا تجوز الصلاة بحيث يقع جزء منها في هذا الزمان  
او المراد بالنهار هو النهار الشرعي وهو من اول طلوع الصبح الى غروب الشمس وعلى هذا يكون نصف النهار قبل  
الزوال بزمان يعتد به اه اسماعيل ونوح وحوى وفي القنية واختلف في وقت الكراهة عند الزوال فقيل من  
نصف النهار الى الزوال رواية ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول  
الشمس قال ركن الدين الصباغى وما احسن هذا لائق النبي عن الصلاة فيه يعقد تصور هاهنا اه وعزى  
في القهستاني القول بأن المراد اتصاف النهار العرفي الى ايمة ما وراء النهر وبأن المراد اتصاف النهار الشرعي  
وهو الضوء الكبير الى الزوال الى ايمة خوارزم (قوله الا يوم الجمعة) لما رواه الشافعي في مسنده نهى عن  
الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة قال الحافظ ابن حجر في اسناده انقطاع ذكر البيهقي له  
شواهد ضعيفة اذا ضمت قوى اه (قوله المصحح المعتمد) اعترض بأن المتون والشروح على خلافه

وحكم الاذان كالمصلاة تعجيلا  
وتأخيرا (وكره) محرم ما وكل ما لا يجوز  
مكروه (صلاة) مطلقا (ولو) قضاء  
او واجبة او فلا او (على جنازة)  
وسجدة تلاوة وسهو لا شكر قنية  
(مع شروق) الا العوام فلا يمنعون  
من فعلها لانهم يتركونها والاداء  
الجائز عند البعض اولى من التركة  
كما في القنية وغيرها (واستواء)  
الا يوم الجمعة على قول الثاني  
المصحح المعتمد كذا في الاشياء  
ونقل

(قوله ونقل الحلبي) أي صاحب الحلبة العلامة المحقق ابن امير حاج عن الخاوي أي الخاوي القديسي كما رأيت فيه لكن شراح الهداية انتصروا لقول الامام واجابوا عن الحديث المذكور باحاديث النسي عن الصلاة وقت الاستواء فانها محترمة وأجاب في الفتح بحمل المطلق على المقيد وظاهره ترجيح قول أبي يوسف ووافق في الحلبة كما في البحر لكن لم يقول عليه في شرح المنية والامداد على أن هذا ليس من المواضع التي يحمل فيها المطلق على المقيد كما يعلم من كتب الاصول وأيضاً فإن حديث النهي صحيح رواه مسلم وغيره فيقدم بعينه واتفاق الامة على العمل به وكونه حائراً ولذا منع علماءنا عن سنة الوضوء وتحية المسجد وركعتي الطواف ونحو ذلك فان الحائز مقدم على الميخ (تنبيه) علم مما قرئناه المنع عندنا وان لم اره مما ذكره الشافعية من اباحة الصلاة في الاوقات المكروهة في حرم مكة استند لا بالاحاديث الصحيحة بل بان عبد مناف لا يتمتعوا احد اطراف هذا البيت وصلى اية ساعة شاء من ليل أو نهار فهو مقيد عندنا بغير اوقات الكراهة لما علمته من منع علماءنا عن ركعتي الطواف فيها وان يجوز وانفس الطواف فيها خلافاً للمالك كما صرح به في شرح الباب والله اعلم ثم رأيت المسألة عندنا قال في الضياء مانصه وقد قال اصحابنا ان الصلاة في هذه الاوقات ممنوعة منها بمكة وغيرها اه ورأيت في البدائع ايضاً مانصه وما ورد من النهي الا بمكة شاذ لا يقبل في معارضة المشهور وكذا رواية استثناء يوم الجمعة غريب فلا يجوز تخصيص المشهور به اه والله الحد (قوله وغروب) اراد به التغير كما صرح به في الخانية حيث قال وعند اجرار الشمس الى أن تغيب بحر وقهستاني (قوله الا عصر يومه) قيد به لان عصر امسه لا يجوز وقت التغير لثبوته في الذمة كاملاً لاستناد السببية فيه الى جميع الوقت كما مر (قوله فلا يكره فعله) لانه لا يستقيم اثبات الكراهة للنهي مع الامر به وقيل الاداء ايضاً مكروه اه كافي النسي والحاصل انهم اختلفوا في أن الكراهة في التأخير فقط دون الاداء أو فيهما فاقيل بالاول ونسبه في المحيط والايضاح الى مشايخنا وقيل بالثاني وعليه مشي في شرح الطحاوي والتحفة والبدائع والحاوي وغيرها على انه المذهب بلا حكاية خلاف وهو الاوجه لحديث مسلم وغيره عن انس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تلك صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان قام بنقر أربعاً لا يدرك الله فيها الا قليلاً اه حلية وتبعه في البحر ولا يخفى أن كلام الشارح ما شى على الاول لا الثاني فانهم قال في القنية ويستوفى سنة القراءة لان الكراهة في التأخير لا في الوقت اه (قوله لادائه كما وجب) لان السبب هو الجزء الذي يتصل به الاداء وهو ناقص فقد وجب ناقصاً فيؤدى كذلك وأما عصر امسه فقد وجب كاملاً لان السبب فيه جميع الوقت حيث لم يحصل الاداء في جزء منه لكن الصحيح الذي عليه المحققون انه لا نقصان في ذلك الجزء نفسه بل في الاداء فيه لما فيه من التشبيه بعبدة الشمس ولما كان الاداء واجباً فيه تحمل ذلك النقصان أما اذا لم يؤد فيه والحال انه لا نقص في الوقت اصلاً وجب الكامل ولهذا كان الصحيح وجوب القضاء في كامل على من بلغ أو علم في ناقص ولم يصل فيه كما تقدم والحاصل كما في الفتح أن معنى نقصان الوقت نقصان ما اتصل به من فعل الاركان المستلزم للتشبه بالكفار فالوقت لا نقص فيه بل هو كغيره من الاوقات انما النقص في الاركان فلا يتأذى بها ما وجب كاملاً وهذا أيضاً مؤيد للقول بأن الكراهة في التأخير والاداء خلاف ما مشي عليه الشارح وما ذكره في النهي بحثاً لبعض الطلبة مذكور مع جوابه في شرح المنية وغيره واوضحناه فيما علقناه على البحر (قوله بخلاف الفجر الخ) أي فانه لا يؤدى فجر يومه وقت الطلوع لان وقت الفجر كله كامل فوجب كاملة قبطل بطرق الطلوع الذي هو وقت فساد قال في البحر فان قيل روى الجماعة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها ومن ادرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح اجيب بأن التعارض لما وقع بينه وبين النهي عن الصلاة في الاوقات الثلاثة رجحنا الى القياس كما هو حكم التعارض فرجحنا حكم هذا الحديث في صلاة العصر وحكم النهي في صلاة الفجر كذا في شرح التقاية اه على أن الامام الطحاوي قال ان الحديث منسوخ بالنصوص الناهية وادعى أن العصر يبطل ايضاً كالفجر والازم العمل ببعض الحديث وترك بعضه بغير رد قولنا طراً ناقص على كامل في الفجر بخلاف عصر يومه مع أن النقص قارن العصر ابتداءه والتعبر بقاءه فيبطل فيه ما واجاب في البرهان بأن هذا الوقت بسبب لوجوب العصر حتى يجب على من اسلم او بلغ فيه ويستحيل أن يكون سبباً للوجوب ولا يصح الاداء

قوله مما ذكره الخ هكذا بخطه  
ولعل صوابه فاذكره الخ فليتناقل  
اه معصمه

وقيل الحلبي عن الخاوي أن عليه  
الفتوى (وغروب الا عصر يومه)  
فلا يكره فعله لادائه كما وجب بخلاف  
الفجر والاحاديث تعارضت  
فتساقطت كما بسطه صدر الشريعة



فيه وتامة في حاشية نوح (قوله وينعقد نفل الخ) لما كان قوله وكره شاملا للمكروه حقيقة والمنعوق اتي  
 بهذه الجملة بيان لما اجله ط واعلم ان ما يسمى صلاة ولو سعى ما فرض او واجب او نفل والاقل على وقطعي  
 فالعملى الوتر والقطعي كفاية وعين فالكفاية صلاة الجنائز والعين المكتوبات الخمس والجمعة والسجدة الصليبية  
 والواجب ما لعينه وهو ما لا يتوقف وجوبه على فعل العبد أو لغيره وهو ما يتوقف عليه فالأقل الوتر فانه يسمى  
 واجبا كما يسمى فرضا علميا وصلاة العبدين وسجدة التلاوة والثاني سجدة السهو وركعتا الطواف وقضاء نفل  
 افسده والمنذور والنفل سنة مؤكدة وغير مؤكدة واعلم ان الاوقات المكروهة نوعان الاقل الشروق  
 والاستواء والغروب والثاني ما بين الفجر والشمس وما بين صلاة العصر الى الاصفر اقل النوع الاول لا يتعدي فيه  
 شيء من الصلوات التي ذكرناها اذ اشرع بها فيه وتبطل ان طرأ عليها الا صلاة جنازة حضرت فيها وسجدة تليت  
 آيتها فيها وعصر يومه والنفل والنذر المقيد بها وقضاء ما شرع به فيها ثم افسده فتعقد هذه الستة بلا كراهة  
 اصلا في الاولى منها ومع الكراهة التزيمية في الثانية والتحريمية في الثالثة وكذا في البواقي لكن مع وجوب  
 القطع والقضاء في وقت غير مكروه والنوع الثاني يتعدي فيه جميع الصلوات التي ذكرناها من غير كراهة  
 الا النفل والواجب لغيره فانه يتعقد مع الكراهة فيجب القطع والقضاء في وقت غير مكروه اه ح مع  
 بعض تغيير (قوله لا يتعقد الفرض) اشار الى ما في الخاتمة من نواقض الوضوء حيث قال لو شرع في فريضة  
 عند الطلوع او الغروب سوى عصر يومه لم يكن داخل في الصلاة فلا تنقض طهارته بالقهقهة بخلاف  
 ما لو شرع في التطوع اه (قوله كواجب) عبارة القهستاني كالقرائض والواجبات الفاتنة فقيده بالفاطنة  
 احتراز اعم واجب فيها كالتلاوة والجنائز التي لو شرع في صلاة العبد هل يكون داخل في الصلاة نفل ام لا  
 تتعقد أصلا الظاهر الاقل وسبب صرح به في بابها لان وقتها من ارتفاع الشمس قدر ربع فقبل وقتها لم تجب  
 فتكون نفلا تأمل (قوله لعينه) هذا التقيد غير صحيح فانه يقتضي ان الواجب لغيره يتعقد في هذه الاوقات  
 وليس كذلك كما صرح به في البحر والقهستاني وانهم خلافا لما في نورا الايضاح أفاده ح (قوله وسجدة  
 تلاوة الخ) معطوف على وتر في عبارة الشارح وأصله الرفع في عبارة المتن عطفا على الفرض قال الشارح  
 في الخرائج وسجود السهو كالتلاوة فيتركه لودخل وقت الكراهة اه وقدمناه (قوله وصلاة جنازة)  
 فيه انها تصح مع الكراهة كما في البحر عن الاسيباني وأقره في النهر اه ح قلت لكن ما مشى عليه المصنف  
 هو الموافق لما قدمناه عن ح في الضابط والتعليل الآتي وهو ظاهر الكثر والمثلني والزيلي وبه صرح  
 في الوافي وشرح الجمع والنقاية وغيرها (قوله فلو وجبتا فيها) أي بأن تليت الآية في تلك الاوقات واحضرت  
 فيها الجنائز (قوله أي تحريما) أفاد بثبوت الكراهة التزيمية (قوله وفي التحفة الخ) هو كالاستدراك  
 على مفهوم قوله أي تحريما فانه اذا كان الافضل عدم التأخير في الجنائز فلا كراهة اصلا وما في التحفة  
 اقره في البحر والنهر والفتح والمعراج لحديث ثلاث لا يؤخرن منها الجنائز اذا حضرت وقال في شرح المنية  
 والفرق بينها وبين سجدة التلاوة ظاهرا لان التجيل فيها مطلوب مطلقا اللمانع وحضورها في وقت مباح مانع  
 من الصلاة عليها في وقت مكروه بخلاف حضورها في وقت مكروه وبخلاف سجدة التلاوة لان التجيل  
 لا يستحب فيها مطلقا اه اي بل يستحب في وقت مباح فقط ثبت كراهة التزيم في سجدة التلاوة دون  
 صلاة الجنائز (قوله ومع تطوع بدأ به فيها) تكرار محض مع قوله وينعقد نفل بشروع فيها اه ح وقد  
 يجاب بأن المراد أنه يصح أدائه فيها ويخرج به عن العهدة مع الكراهة وما مريان لاصل الاعتقاد وجمعة  
 الشروع فيه بحيث لو فقهه انتقض وضوءه بخلاف الفرض كما قدمناه عن الخاتمة تأمل (قوله وقد نذر فيها)  
 اي والحال انه قد نذر ايقاعه فيها اي في هذه الاوقات الثلاثة اي في احدها ما لو نذر مطلقا فلا يصح أدائه فيها  
 (قوله لوجوبه) اي ما ذكر من المسائل الثلاثة (قوله كافي البحر) وقال ايضا وقول الزيلي والافضل أن  
 يصلى في غيره ضعيف (قوله عن البغية) بضم الباء الموحدة وكسر هاء الشيء المبني أي المطلوب وهو هنا علم  
 كتاب هو مختصر القسبة ذكره في البحر في باب شروط الصلاة ح (قوله الصلاة فيها) اي في الاوقات الثلاثة  
 وكالصلاة الدعاء والتسبيح كما هو في البحر عن البغية (قوله وكأنه الخ) من كلام البحر (قوله فالاولى)  
 أي فالافضل ليوافق كلام البغية فان مفاده انه لا كراهة اصلا لان ترك الفضل لا كراهة فيه (قوله وكره

(وينعقد نفل بشروع فيها) بكراهة  
 التحريم (لا) يتعقد (الفرض)  
 وما هو ملحق به كواجب لعينه  
 كوتر (وسجدة تلاوة وصلاة جنازة)  
 تليت (الآية) في كامل وحضرت  
 الجنائز (قبل) لوجوبه كاملا فلا  
 يتأدى ناقصا فلو وجبتا فيها لم يكره  
 فعلهما أي تحريما وفي التحفة  
 الافضل أن لا تؤخر الجنائز  
 (ومع) مع الكراهة (تطوع)  
 بدأ به فيها ونذرا أداه فيها) وقد نذره  
 فيها (وقضاء تطوع بدأ به فيها)  
 فأفسده لوجوبه ناقصا ثم ظاهر  
 الرواية وجوب القطع والقضاء  
 في كامل كافي البحر وفيه عن  
 البغية الصلاة فيها على النبي  
 صلى الله عليه وسلم افضل من  
 قراءة القرآن وكأنه لانها من اركان  
 الصلاة فالاولى ترك ما كان  
 ركنها (وكره نفل)

نفل الخ) شروع في النوع الثاني من نوعي الاوقات المكروهة وفيما يكره فيها والكره هنا تحريمية  
ايضا كما صرح به في الحلية ولذا عبر في الخاتمة والخلاصة بعدم الجواز والمراد عدم الحل لعدم الصحة كما  
لا يخفى (قوله قصدا) احتزبه عمالوصلي تطوعا في آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر فان الافضل ان تمامها لان  
وقوعه في التطوع بعد الفجر لا عن قصد ولا ينوبان عن سنة الفجر على الاصح (قوله ولو تحية مسجد) اشار به  
الى انه لا فرق بين ما له سبب ولا كما في البصر خلافا للشافعي فيما له سبب كالرواتب وتحية المسجد ط (قوله وكل  
ما كن واجبا الخ) اي ما كن ملحقا بالنفل بأن ثبت وجوبه بعارض بعد ما كان نفلا (قوله على فعله) أي فعل  
العبد والاولى اظهاره مثلا المنذور يتوقف على النذر وررركتنا الطواف على الطواف ومسجدنا السهو على ترك  
الواجب الذي هو من جهته اه ط ويرد عليه سجود التلاوة فانه يتوقف وجوبه على التلاوة وأجاب في الفتح بأن  
وجوبه في التحقيق متعلق بالسمع لا بالاستماع ولا بالتلاوة وذلك ليس فعلا من المكلف بل وصف خلق فيه بخلاف  
النذر والطواف والشروع فانها فعله ولولا ذلك كانت الصلاة نفلا اه قال في شرح المنية لكن الصحيح أن سبب  
الوجوب في حق التالي التلاوة دون السماع والالزم عدم الوجوب على الاصم بتلاوته اه ونحوه في الصروة قد  
يجب بأن كان بفعله لكنه ليس اصله نفلا لان السفل بالسجدة غير مشروع فكانت واجبة بإيجاب الله تعالى  
لا بالتزام العبد وتقامه في شرح المنية (قوله وررركتنا طواف) ظاهرة ولو كان الطواف في ذلك الوقت المكروه ولم  
أره صريحا ويدل عليه ما أخرجه الطحاوي في شرح الآثار عن معاذ بن عفراء انه طاف بعد العصر وبعد صلاة  
الصبح ولم يصل فستل عن ذلك فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس  
وعن صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ثم رأيت مصترحا به في الحلية وشرح الباب (قوله وسجدتي سهو) اقول  
تبع فيه صاحب المجتبى ولم يظهر في معناه هل هو على اطلاقه او مقيد ببعض الصلوات فانه لا وجه لكرهه سجود  
السهو فيما لو صلى الفجر أو العصر وسها فيهما ما وكذا الوقفي بعدهما فائنة وسها فيها فانه اذا حل له اداء تلك  
الصلاة كيف لا يحل له سجود السهو الواجب فيها ولعله اشتبه النوع الثاني من الاوقات بالنوع الاول فان ذكر  
سجود السهو في النوع الاول صحيح وقد مر بخلاف ذكره هنا الا أن يقال انه مقيد ببعض الصلوات وهي  
التي تكره في هذا النوع كالنفل والواجب لغيره فكما يكره فعلها يكره سجود السهو فيها ثم رأيت الرضوي تجزم  
بأن ذلك سهو قائل وراجع (قوله ولو سنة الفجر) اي ولو كان الذي شرع فيه ثم افسده سنة الفجر  
فانه لا يجوز على الاصح وما قيل من الحيل مردود كما سيأتي (قوله بعد صلاة فجر وعصر) متعلق بقوله  
وكرهه اي وكرهه نفل الخ بعد صلاة فجر وعصر أي الى ما قيل الطلوع والتغير بقرينة قوله السابق لا يعقد  
القرض الخ ولذا قال الزبلي هنا المراد بما بعد العصر قبل تغير الشمس وأما بعده فلا يجوز فيه القضاء ايضا  
وان كان قبل أن يصلي العصر اه (قوله ولو الجمعة بعرفة) عزاه في المعراج الى المجتبى وفي القنية الى محمد  
الائمة التبرجاني وظهير الدين المرغيناني وذكره في الحلية بحثا وقال لم أره صريحا وتبعه في البصر (قوله  
ولو ورا) لانه على قوله واجب يفوت الجواز بفوته وهو معنى القرض العمل وعلى قولهما سنة مخالفة لغيرها  
من السنن ولذا قال لاتصح من قعود وعن هذا قال في القنية التزقي بعد الفجر بالايجاع بخلاف سائر السنن  
(قوله او سجدة تلاوة) لوجوبها بإيجابه تعالى لا بفعل العبد كما علمته فلم تكن في معنى النفل (قوله لشغل  
الوقت به) أي بالفجر أي بصلاته في العبارة استخدام ط أي لان المراد بالفجر الزمان لا الصلاة ثم هذا لعله لقوله  
وكرهه وفيه جواب عما اورده من أن قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد  
الفجر حتى تطلع الشمس رواه الشيخان بعم النفل وغيره وجوابه أن النهي هنا للتقصان في الوقت بل ليصير  
الوقت كالشغل بالقرض فلم يحز النفل ولا ما ألقى به مما ثبت وجوبه بعارض بعد ما كان نفلا دون القرائن  
وما في معناها بخلاف النهي عن الاوقات الثلاثة فانه لمعنى في الوقت وهو كونه منسوب للشيطان فيؤثر  
في القرائن والنوافل وتامة في شروح الهداية (قوله حتى لو نوى الخ) تفرع على ما ذكره من التعليل  
اي واذا كان المقصود كون الوقت مشغولا بالقرض تقديره اوسته تابعة له فاذا انقطع انصرف تطوعه الى سنته  
لثلا يكون آتيا بالمنهي عنه قائل (قوله بلا تعيين) لان الصحيح المعتقد عدم اشتراطه في السنن الرواتب وأنها  
تصح بنية النفل وبمطلق النية فلو تهاجد برركتين بظن بقاء الدليل قبيين انهما بعد الفجر كاتتا عن السنة على الصحيح

قصدا ولو تحية مسجد (وكل ما كان  
واجبا) لالعينه بل (لغيره)  
وهو ما يتوقف وجوبه على فعله  
(كمنذور وررركتنا طواف) وسجدتي  
سهو (والذي شرع فيه) في وقت  
مستحب او مكروه (ثم افسده  
و) لو سنة الفجر (بعد صلاة فجر  
و) صلاة (عصر) ولو الجمعة بعرفة  
(لا) يكره (فصائفة) ولو ورا  
أو (سجدة تلاوة وصلاة جنازة  
وكذا) الحكم من كراهة نفل  
وواجب لغيره لا فرض وواجب  
لعينه (بعد طلوع فجر سوى سنته)  
لشغل الوقت به تقديره حتى لو نوى  
تطوعا كان سنة الفجر بلا تعيين

فلا يصليها بعده للكرامة أشباه (قوله وقبل صلاة مغرب) عليه أكثر أهل العلم منهم أصحابنا ومالك واحد الوجهين عن الشافعي لما ثبت في الصحيحين وغيرهما ما يفيد أنه صلى الله عليه وسلم كان يواظب على صلاة المغرب بأصحابه عقب الغروب ولقول ابن عمر رضي الله عنهما ما رأيت أحدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما رواه أبو داود وسكت عنه والمندري في مختصره واسناده حسن وروى محمد بن أبي حنيفة عن حماد أنه سئل إبراهيم النخعي عن الصلاة قبل المغرب قال فني عنها وقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر لم يكونوا يصلونها وقال القاضي أبو بكر بن العري اختلف الصحابة في ذلك ولم يفعلوا أحد بعدهم فهذا يعارض ما روى من فعل الصحابة ومن أمره صلى الله عليه وسلم بصلاتهم ما لانه إذا اتفق الناس على ترك العمل بالحديث المرفوع لا يجوز العمل به لانه دليل ضعفه على ما عرف في موضعه ولو كان ذلك مشتهرا بين الصحابة لما خفي على ابن عمر أو يجعل ذلك على أنه كان قبل الأمر بتججيل المغرب وتعامه في شرح المنية وغيرهما (قوله لكرامة تأخيره) الأولى تأخيرها أي الصلاة وقوله لا يسيرا أفاد أنه ما دون صلاة ركعتين بقدر رجلة وقد منا أن الزائد عليه مكروه تنزيها ما لم تستبك النجوم وأفاد في الفتح وأقره في الحلية والبحر أن صلاة ركعتين إذا تجوز فيها لا تزيد على اليسير فيباح فعلها ما وقد أطال في تحقيق ذلك في الفتح في باب الوتر والنوافل (تنبيه) يجوز قضاء الفائتة وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة في هذا الوقت بلا كراهة ويبدأ بصلاة المغرب ثم بالجنازة ثم بالسنة وأهل لسان الأفضلية وفي الحلية القسوى على تأخير صلاة الجنازة عن سنة الجمعة فعلى هذا تؤخر عن سنة المغرب لأنها أكد اه بحر وصرح في الحاوي القدسي بكرامة المندورة وقضاء ما أفسده والفائتة لغیر صاحب ترتيب وهو تقييد حسن وبقي ركعتا الطواف فذكره أيضا كما صرح به في الحلية ويفهم من كلام المصنف أيضا أن قوله وقبل صلاة مغرب معطوف على قوله بعد طلوع فجر فيكون في الثاني جميع ما يكره في الأول نعم صرح في شرح الباب أنه لو طاف بعد صلاة العسر يصلي ركعتيه قبل سنة المغرب كالجنازة (قوله وعند خروج امام) حديث الصحيحين وغيرهما إذا قلت لصاحبك أنصت والامام يخطف فقد لغوت فإذا نهى عن الأمر بالمعروف وهو فرض فاطنك بالنقل وهذا قول الجمهور من أهل العلم كما قاله ابن بطال منهم أصحابنا ومالك وذكره ابن أبي شيبة عن عمر وعثمان وعلي وابن عباس وغيرهم من التابعين فماروى عما يدل على الجواز كان قبل التحريم فلا يعارض أدلة المنع وتعام الأدلة في شرح المنية وغيرهما ثم هذا معطوف على ما قبله فيكره فيه ما يكره فيه كما بينا (قوله تلطبة ما) اتى بالتعميم الخطبة وشمل ما إذا كان ذلك قبلها وبعد ما سواء أمسك الخطيب عنها أم لا بحر (قوله وسجي) أنها عشر أي في باب العيدين وهي خطبة الجمعة وفطر وأضحى وثلاث خطب الحج وختم ونكاح واستسقاء وكسوف والمراد تعدد الخطب المشروعة في الجملة والخطبة الكسوف مذهب الشافعي والظاهر عدم كراهة التنفل فيها عند الامام لعدم مشروعيةها عنده وبه صرح في الحلية وكذا خطبة الاستسقاء مذهب الصحابين فيقال فيها كذلك وقد يجاب بما في القهستاني حيث نقل رواية عن الامام بشرعية خطبة الكسوف ولعل من ذكرها كالحانية وغيرها خج الى هذه الرواية فصيح كونها عشر أعندنا ولا يخفى أن قوله خروج امام من الحجرة وقيامه للصلاة قيد فيما يناسبه منها وهو ما عدا خطبة النكاح وخطبة ختم القرآن فافهم وعلة الكراهة في الجميع تقويت الاستماع الواجب فيها كما صرح به في المجتبى (قوله وقدها) أي قيد الفائتة التي لا تكره حال الخطبة ط (قوله بين كلامي النهاية والصادر) فان صدر الشريعة يقول **تكره الفائتة** وصاحب النهاية يقول لا تكره كما في شرح المصنف ح (قوله عند إقامة صلاة مكتوبة) أطلقها مع أنه قددها في الحانية والخلاصة وأقره في الفتح وغيره من الشراح بيوم الجمعة وتبعهم في شرح المنية وقال وأما في غير الجمعة فلا يكره بمجرد الأخذ بالإقامة ما لم يشرع الامام في الصلاة ويعلم أنه يدرك في الركعة الأولى وكان غير مختلط للصف بلا حائل والفرق أنه في الجمعة لكثرة الاجتماع لا يمكن غالباً بلا مخالطة للصف اه ملخصا وسيأتي في باب ادراك الفريضة (قوله أي إقامة امام مذهبه) قال الشارح في هامش الخرائن نص على هذا ما لا منا على شيخ القراء بالسجد الحرام في شرحه على لباب المناسك اه وهو مبني على أنه لا يكره تكرار الجماعة في مسجد واحد وسيدكر في الأذان وكذا في باب الامامة ما يخالفه وقد ألف جماعة من العلماء رسائل في كراهة ما يفعل في الحرمين الشريفين وغيرهما من تعداد الاثمة والجماعات وصرحوا بأن الصلاة مع أول امام

(وقبل صلاة مغرب) لكرامة  
تأخيره الا يسيرا (وعند خروج  
امام) من الحجرة أو قيامه للصعود  
ان لم يكن له بحرة (تلطبة) ما  
وسجي أنها عشر (الى غام صلاته  
بجلاف فائتة) فانها لا تكره  
وقيدها المصنف في الجمعة بواجبة  
الترتيب والافكره وبه يحصل  
التوفيق بين كلامي النهاية والصادر  
(وكذا يكره تطوع عند إقامة  
صلاة مكتوبة) أي إقامة امام  
مذهبه

مطلب  
في تكرار الجماعة والاعتداء بالخلاف



افضل ومنهم صاحب المنهاج المشهور العلامة الشيخ رحمه الله السندی تأييد الحق ابن الهمام فقد نقل عنه العلامة الخبير الرملي في باب الامامة أن بعض مشايخنا سنة احدى وخمسين وخمسمائة أنكر ذلك منهم الشريف الفزوني وأن بعض المالكية في سنة خمسين وخمسمائة اتفق منع ذلك على المذاهب الاربعة ونقل عن جماعة من علماء المذاهب انكار ذلك أيضا اه لكن الف العلامة الشيخ ابراهيم البيرى شارح الاشباه رسالة سماها الاقوال المرضية اثبت فيها الجواز وكرهه الاقتداء بالخالف لانه وان راعى مواضع الخلاف لا يترك ما يلزم من تركه مكروه مذهب كالجهر بالبسملة والتأمين ورفع اليدين وجلسة الاستراحة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى ورؤيته السلام الثاني سنة وغير ذلك مما تجب فيه الاعادة عندنا وتستحب وكذا الف العلامة الشيخ على القارى رسالة سماها الاهتداء في الاقتداء اثبت فيها الجواز لكن نفي فيها كراهة الاقتداء بالخالف اذ راعى في الشروط والاركان فقط وسيأتى تمامه ان شاء الله تعالى في باب الامامة (قوله لحديث الخ) رواه مسلم وغيره قال ط ويستثنى من عموم الفاتحة واجبة الترتيب فانها تلي مع الاتامة (قوله الاسنة فجر) لما روى الطحاوى وغيره عن ابن مسعود انه دخل المسجد واقامت الصلاة فصلى ركعتي الفجر في المسجد الى اسطوانة وذلك بمحض حديثه وابي موسى ومثله عن عمر وأبي الدرداء وابن عباس وابن عمر كما اسنده الحافظ الطحاوى في شرح الاحتمار ومثله عن الحسن ومسروق والشعبي شرح المنية (قوله ولو بادرك تشهدا) مثنى في هذا على ما اعتمدته المصنف والشرنبلاني تبع البحر لكن ضعفه في النهر واختار ظاهر المذهب من انه لا يصلي السنة الا اذا علم انه يدر ركعة وسيأتى في باب ادراك الفريضة ح قلت وسند كرهنا لتقوية ما اعتمدته المصنف عن ابن الهمام وغيره (قوله تركها أصلا) أي لا يرضى قبل الطلوع ولا بعده لانها لا تقضى الا مع الفرض اذا فات وقضى قبل زوال يومها ح (قوله ومن ذكر من الحيل) وهي أن يشرع فيها فيقطعها قبل الطلوع او يشرع فيها ثم يشرع في الفرض من غير قطعها ثم يقضيها قبل الطلوع وردته من وجهين الاول أن الامر بالشرع للقطع فيجب شرعا وفي كل منما قطع والثاني أن فيه فعل الواجب ان يهر في رقت الفجر وانه مكروه كما تقدم ح (قوله وكذا يكره غير المكتوبة) أل فيه لاهداي المكتوبة الوقتية فتمت الكراهة النفل والواجب والثالثة ولو كان بينها وبين الوقتية ترتيب وكذلك أل في الوقت للعهد أي الوقت المعهود الكامل وهو المستحب لما سيأتى في باب قضاء الفرائض من أن الترتيب يسقط بضميق الوقت المستحب ولو قال وكذا يكره غير الوقتية عند ضيق الوقت المستحب لكان أولى افاده ح (تنبه) رأيت بخط الشارح في هامش الخرائط ولو تنفل طائفا سعة الوقت ثم ظهر أنه ان اتم شفعاء ففوت الفرض لا يقطع كالموت تنفل ثم خرج الخطيب كذا في آخر شرح المنية اه فتأمل (قوله مطلقا) أي سواء كان في المسجد أو في البيت بقرينة التفصيل في مقابلة ح (قوله في الاصح) رد على من يقول لا يكره في البيت مطلقا سواء كان قبلها او بعدها وعلى من يقول لا يكره بعدها مطلقا سواء كان في المسجد أو في البيت ح (قوله وبين صلاتي الجمع) أي جمع العصر مع الظهر تقديم في عرفة وجمع المغرب مع العشاء تأخير في مزدلفة (قوله وكذا بعدهما) ضمير التنية راجع الى صلاتي الجمع الكاثرتين بعرفة فقط لا بمزدلفة أيضا وان اوهمه كلامه لعدم كراهة النفل بعد صلاتي الجمع بمزدلفة ويدل على أن هذا مراده قوله كما ترى قريبا في قوله ولو الجموعة بعرفة فلو قدم قوله وكذا بعدهما كما رد على قوله ومزدلفة سلم من الايام ولو اسقطه اصلا سلم من التكرار ح وذكر الرحي ما يفيد ثبوت الخلاف عندنا في كراهة التنفل بعد صلاتي المغرب والعشاء في المزدلفة لكان الذي جزم به في شرح الباب انه يصلي سنة المغرب والعشاء ولو تر بعدهما وقال كما صرح به ولانا عبد الرحمن الجاسي في منسكه تأمل (قوله تأقت نفسه اليه) أي اشتاقت ح عن القاموس وأفهم انه اذا لم تستحق اليه لا كراهة وهو ظاهر ط (قوله وما يشغل باله) بفتح الغين المججمة والبال القلب وهذا من عطف العام على الخاص لشموله للمدافعة وحضور الطعام وانما نص عليهم الوقوع التمهيص عليهما بخصوصهما في الاحاديث افاده في الخلية فافهم (قوله ويحفل بخشوعها) عطف لازم على ملزوم فافهم قال ط ومحفل الخشوع القلب وهو فرض عند أهل الله تعالى ووردي الحديث ان الانسان ليس له من صلاته الا بقدر ما استخضر فيها فتارة يكون له عشرها واقل او اكثر (قوله كائنا ما كان) في هذا التركيب اعاريب ذكرتها في رسالتى المسماة بالفوائد العجيبة في اعراب

لحديث اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة (الاسنة)  
لخران لم يحف فون جمانته  
ولو بادرك تشهدا فان خاف  
تركها اصلا وما ذكر من الحيل  
مردود وكذا يكره غير المكتوبة  
عند ضيق الوقت (وقبل صلاة)  
العيدين مطلنا وبعدها بمسجد  
لا يبيت في الاصح (وبين صلاتي  
الجمع بعرفة ومزدلفة) وكذا  
بعدهما كما مر (وعند مدافعة  
الاجنبين) أو أحدهما أو الريح  
(ووقت حضور طعام تأقت نفسه  
اليه) كذا اكل (ما يشغل  
باله عن افعالها ويحفل بخشوعها)  
كائنا ما كان

قوله ان كاننا مصدر الناقصة الخ  
هكذا بنطه ولا يخفى ما في هذه  
العبارة من النظر فتدبر اه  
معجمه

فهذه نيقة وثلاثون وقتا وكذا تكره  
في اماكن كفوق كعبة وفي طريق  
ومزبلة ومجزرة ومقبرة ومغتسل  
وحمام وبطن واد ومعطن ابل  
وغنم

اقول قد عقد الحديث العلامة  
نجم الدين الطرسوسي في منظومته  
الفوائد فقال  
نهى الرسول احمد خير البشر  
عن الصلاة في بقاع تعتبر  
معطن الجبال ثم مقبره  
منزلة طريق ثم مجزره  
وفوق بيت الله والحمام  
والحدقة على التمام  
اه منه

قوله وفيه نظر لعل وجهه ان  
الاستحالة عندنا مطهرة اه  
منه

مطلب  
تكره الصلاة في الكنيسة

الكلمات الغريبة اظهرها ان كانتا مصدر الناقصة حال وفيه ضمير يعود على الشاغل هو اسمها وما خبرها  
وهي تكرة موصوفة بكان التامة اي حال كون الشاغل شيئا متصفا بصفة الوجود والمعنى تعليق الكراهة على  
اي شاغل وجد لا يقيد زائد على قيد الوجود (قوله فهذه نيقة وثلاثون وقتا) النيقة بفتح النون وكسر  
التحبة مشددة وقد تخفف وفي آخره فاء ما زاد على العقد الى ان يبلغ العقد الثاني كما في القاموس والمراد هنا  
ثلاثة وثلاثون على ما يظهر وهي الشروق الاستواء الغروب بعد صلاة فجر او عصر قبل صلاة فجر  
او مغرب عند الخطب العشر عند اقامة مكتوبة وضيق وقتها قبل صلاة عيد فطر وبعدها في مسجد  
وقبل صلاة عيد أضحى وبعدها في مسجد بين صلاتي جمع عرفة وبعدهما بين جمع مزدلفة عند مدافعة  
بول او غائط او كل منهما او ربح عند طعام يتوقه عند كل ما يشغل البال وما بعد نصف الليل لاداء  
العشاء لا غير عند اشتباك نجوم لاداء المغرب فقط \* واعلم ان انا قد مننا ان النهي في الثلاثة الاول لمعنى في الوقت  
ولهذا اثر في الفرض والنفل وفي البواقي لمعنى في غيره ولهذا اثر في النوافل دون الفرائض وما في معناها وبه  
صرح في العناية وغيرها لكن كون النهي في البواقي مؤثرا في النوافل انما يظهر اذا لم يتعلق بخصوص صلاة الوقت  
كما في الاخيرين فان المكره فيهما الصلاة الوقتية فقط دون غيرها فان في تأخير العشاء الى ما بعد النصف تقليل  
الجماعة وفي تأخير المغرب الى الاشتباك تشبها باليهود كما صرحوا به وذلك خاص بهما وقد مننا ان الصحيح انه  
لا كراهة في الوقت نفسه وان الواجهة كما حققته في البحر تبعا للحلية كون الكراهة في كل من التأخير  
والاداء لافي التأخير فقط فافهم (قوله وكذا تكره الخ) لما ذكر الكراهة في الزمان استطرذ ذكر الكراهة  
في المكان والافعل ذلك مكرهات الصلاة (قوله كفوق كعبة الخ) أي لما فيه من ترك تعظيم المأمور به  
وقوله وفي طريق لان فيه منع الناس من المرور وشغله بما ليس له لانها حق العامة للمرور ولما رواه ابن ماجه  
والترمذي عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي في سبعة مواطن في المزبلة والمجزرة والمقبرة  
وقارعة الطريق وفي الحمام ومعطن ابل وفوق ظهر بيت الله اه ومعطن ابل مبارك كما جمع معطن  
اسم مكان والمزبلة بفتح الميم مع فتح الباء وضمها ملق الزبل والمجزرة بفتح الميم مع فتح الزاي وضمها ايضا موضع  
الجزارة اي فعل الجزا رأى القصاب امداد (قوله ومقبرة) مثل الباء ح واختلف في علته قليل  
لان فيها عظام الموتى وصديدهم وهو نجس وفيه نظر وقيل لان اصل عبادة الاصنام اتخذ قبور الصالحين  
مساجد وقيل لانه تشبه باليهود وعليه منى في الخانية ولا بأس بالصلاة فيها اذا كان فيها موضع أعد للصلاة  
وليس فيه قبر ولا نجاسة كما في الخانية ولا قبلته الى قبر حلية (قوله ومغتسل) اي موضع الاغتسال في  
بيته تأمل (قوله وحمام) لعنيين احدهما انه مصب الفضلات والثاني انه بيت الشياطين فعلى الاول اذا غسل  
منه موضعا لتكره وعلى الثاني تكره وهو الاول لا لاطلاق الحديث الا لخوف فوت الوقت ونحوه امداد لكن  
في الفيض أن المفتي به عدم الكراهة وأما الصلاة خارجة اي في موضع جلوس الجماعي ففي الخانية لا بأس بها  
وفي الحلية انه يتفرع على المعنى الثاني الكراهة خارجة ايضا وفيها الوجهان حمام قبل يحتمل بقاء الكراهة  
استصحابا لما كان ويحتمل زواله لان الشيطان كان يألفه لما فيه من كشف العورات ونحو ذلك والاول اشبه  
ولولم يسق اليه الماء ولم يستعمل فالاشبه عدمه لانه مشتق من الحميم وهو الماء الحار ولم يوجد فيه وعليه  
لو اتخذ دار للسكن كهية الحمام لم تكره الصلاة ايضا اه (تنبيه) يؤخذ من التعليل بأنه محل الشياطين  
كراهة الصلاة في معابد الكفار لانها مأوى الشياطين كما صرح به الشافعية ويؤخذ بما ذكره عندنا في البحر من  
كتاب الدعوى عند قول الكثر ولا يحلفون في بيت عباداتهم في التتارخانية يكره للمسلم الدخول في البيعة  
والكنيسة وانما يكره من حيث انه مجمع الشياطين لا من حيث انه ليس له حق الدخول اه قال في البحر والظاهر  
انها تحرمة لانها المرادة عند اطلاقهم وقد أقيمت بتعزير مسلم لازم الكنيسة مع اليهود اه فاذا حرم الدخول  
فالصلاة الاولى وبه ظهر جهل من يدخلها لاجل الصلاة فيها (قوله وبطن واد) أي ما تنخفض من الارض فان  
الغالب احتواؤه على نجاسة يحملها اليه السيل وتلقى فيه ط (قوله ومعطن ابل وغنم) كذا في الاحكام  
للشيخ اسماعيل عن اخزانة السمرقندية ثم نقل عن الملتقطات انما لا تكره في مريض الغنم اذا كان بعيدا  
من النجاسة وفي الحلية قال صلى الله عليه وسلم صلوا في مريض الغنم ولا تصلوا في أعطان الابل رواه الترمذي

وقال حسن صحيح واخرج ابوداود وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في مبارك الابل فقال لا تصلوا في مبارك الابل فانها من الشياطين وسئل عن الصلاة في مرايض الغنم فقال صلو فيها فانها خلقت من بركة واخرجه مسلم مختصرا ومعاطن الابل وطنها ثم غلب على مبركها حول الماء والاولى الاطلاق كما هو ظاهر الحديث ومرايض الغنم مواضع مبيتها اه والظاهر ان معنى كون الابل من الشياطين انها خلقت على صفة تشبههم من النعور والاذاء فلا يامن المصلي من أن تنفر وتقطع عليه صلانه كما قاله بعض الشافعية أى فيبقى باله مشغولا خصوصا حال سجوده وبهذا افارقت الغنم ويظهر من التعليل انه لا كراهة في معاطن الابل الطاهرة حال غيبتها (تنبيه) استشكل بعضهم التعليل بأنها خلقت من الشياطين بما ثبت أن المصطفى صلى الله عليه وسلم كان يصلي النافلة على بعيره وفرق بعضهم بين الواحد وكونها مجمعة بما طبعت عليه من النفاث المفضي الى تشويش القلب بخلاف الصلاة على المركوب منها اه شبرا ملسى على شرح المنهاج للرمل (قوله وبقر) لم أر من ذكره عندنا ثم ذكر بعض الشافعية أن نحو البقر كالغنم وخالفه بعضهم (قوله ومرايط دواب الخ) ذكر هذه السبعة في الحاوى القدسي (قوله واصطبل) موضع الخيل وعطفه على ما قبله من عطف الخصاص على العام ط (قوله وطاحون) لعل وجهه شغل البال بصوتها تأمل (قوله وسطوحها) يحتمل عود الضمير على الاربعة المذكورة او على الكنف وحده وأنه باعتبار البقعة المعتدة لقضاء الحاجة ولعل وجهه أن السطوح له حكم ما تحتها من بعض الجهات كسطوح المسجد (قوله ومسبل واد) يغني عنه قوله وبطن واد لان المسبل يكون في بطن الوادى غالبا ط (قوله وأرض مفضوبة أو للغير) لا حاجة الى قوله والغير اذا الغصب يستلزمه اللهم إلا أن يراد الصلاة بغير الاذن وان كان غير غاصب افاده ابو السعود ط وعبرة الحاوى القدسي والارض المفضوبة فان اضطررتين ارض مسلم وكافر يصلي في ارض المسلم اذ لم تكن مزروعة فلو مزروعة او كافر يصلي في الطريق اه اى لان في الطريق حقا كما في محشرات النوازل وفيها تكراه في ارض الغير لو مزروعة او مكروبة الا اذا كانت بينهما صداقة او رأى صاحبها لا يكرهه فلا بأس اه (تنبيه) نقل سيدى عبد الغنى عن الاحكام لوالده الشيخ اسماعيل أن النزول في ارض الغير ان كان لها حائط او حائل يمنع منه والافلا والمعتبر فيه العرف اه قال يعنى عرف الناس بالرضى وعدمه فلا يجوز الدخول في ايام الربيع الى بساتين الوادى بدمشق الا باذن اصحابها فايفعله العامة من هدم الجدران وخرق السياج فهو امر منكرو حرام ثم قال وفى شرح المنية للعلبي بنى مسجد فى ارض غصب لا بأس بالصلاة فيه وفى الوقعات بنى مسجدا على سور المدينة لا ينبغي أن يصلي فيه لانه حق العامة فلم يخص الله تعالى كالمبنى فى ارض مفضوبة اه ثم قال ومدرسة السليمانية فى دمشق مبنية فى ارض المرجة التى وقفها السلطان نور الدين الشهيد على ابناء السيل بشهادة عامة اهل دمشق والوقف ثبت بالشهرة فقلت المدرسة خولف فى بنائها شرط واقف الارض الذى هو كنس الشارع فالصلاة فيها مكروهة تحرم بما فى قول وغير صحيحة فى قول آخر كما نقله فى جامع الفتاوى وكذا ماؤها مأخوذ من نهر مملوك ومن هذا القبيل حجرة الجمانين فى الجامع الاموى ولا حول ولا قوة الا بالله اه (قوله بلاسترة لمار) أى ساتر يستر المارة عن المصلى وسأيت الكلام عليها ان شاء الله تعالى فى باب ما يفسد الصلاة وما يكره ح (قوله ويكره النوم الخ) قد منا الكلام عليه (قوله الى ارتفاعها) اى قدر ربح او ربحين (قوله وما رواه) أى من الاحاديث الدالة على التأخير كحديث انس انه صلى الله عليه وسلم كان اذا عمل السير يؤخر الظهر الى وقت العصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء وعن ابن مسعود مثله ومن الاحاديث الدالة على التقديم وليس فيها مرجح سوى حديث ابى الطفيل عن معاذ انه عليه السلام كان فى غزوة تبوك اذا ارتحل قبل زيف الشمس اخر الظهر الى العصر فيصليهما جميعا واذا ارتحل بعد زيف الشمس صلى الظهر والعصر ثم سار وكان اذا ارتحل قبل المغرب اخر المغرب حتى يصلها مع العشاء واذا ارتحل بعد المغرب عمل العشاء فصلاهما مع المغرب (قوله محمول الخ) اى ما رواه مما يدل على التأخير محمول على الجمع فعلا لا وقتا اى فعل الاولى فى آخر وقتها والثانية فى أول وقتها ويحمل تصريح الراوى بخروج وقت الاولى على التجوز كقوله تعالى فاذا بلغن اجلهن اى فاربن بلوغ الاجل او على انه ظن ذلك ويدل على هذا التأويل ما صح عن ابن عمر أنه نزل فى آخر الشفق فصلى المغرب ثم اقام العشاء وقد توارى الشفق

مطلب  
فى الصلاة فى الارض المفضوبة  
ودخول البساتين وبناء المسجد  
فى ارض الغصب

وبقر زاد فى الكافي ومرايط  
دواب واصطبل وطاحون وكنف  
وسطوحها ومسبل واد وأرض  
مفضوبة أو للغير لو مزروعة  
او مكروبة وصحراء بلاسترة لمار  
ويكره النوم قبل العشاء والكلام  
المباح بعدها وبعد طلوع الفجر الى  
ادائه ثم لا بأس بمشيه لحاجته  
وقيل يكره الى طلوع ذكاه وقيل  
الى ارتفاعها فيض (ولا جمع بين  
فرضين فى وقت بعدد) سفر ومطر  
خلافا للشافعي وما رواه محمول  
على الجمع فعلا لا وقتا



ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جعل به السير صنع كذا وفي رواية ثم انتظر حتى غاب الشفق  
وصلى العشاء كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم ليس في النوم تفريط انما التفريط في اليقظة بأن تؤخر  
صلاة الى وقت الاخرى رواه مسلم وهذا قاله وهو في السفر وروى مسلم أيضا عن ابن عباس انه صلى الله عليه  
وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر لثلاثين حج امته وفي رواية  
ولاسفر والشافعي لا يرى الجمع بلا عذر فما كان جوابه عن هذا الحديث فهو جوابنا وأما حديث  
أبي الطفيل الدال على التقديم فقال الترمذي فيه انه غريب وقال الحارثي ان موضوعه وقال ابو داود  
ليس في تقديم الوقت حديث قائم وقد أنكرت عائشة على من يقول بالجمع في وقت واحد وفي الصحيحين عن ابن  
مسعود والذى لا اله غيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة قط الا وقتها الا صلاتين جمع بين الظهر  
والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجمع وبصحة في ذلك النصوص الواردة بتعيين الاوقات من الآيات  
والاخبار وتماثل ذلك في المطولات كالزيتوني وشرح المنية وقال سلطان العارفين سيدي محي الدين نفعنا الله  
به والذي اذهب اليه انه لا يجوز الجمع في غير عرفة ومن دلفة لان اوقات الصلاة قد ثبتت بلا خلاف ولا يجوز  
أخراج صلاة عن وقتها الا بنص غير محتمل الا لا ينبغي أن يخرج عن أمر ثابت بامر محتمل هذا لا يقول به من شتم  
رائحة العلم وكل حديث ورد في ذلك فمحتمل انه يتكلم فيه مع احتمال انه صحيح لكنه ليس بنص اه كذا نقله عنه  
سيدي عبد الوهاب الشعرائي في كتابه الكبريت الاخر في بيان علوم الشيخ الاكبر (قوله فان جمع الخ)  
تفصيل لما اجله أو لا بقوله ولا جمع الصادق بالفساد أو الحرمه فقط ط (قوله الحاج) استثناء من قوله  
ولا جمع ط (قوله بعرفة) بشرط الاحرام والاساطان أو نائبه والجماعة في الصلاتين ولا يشترط كل ذلك  
في جمع المزدلفة ط قلت الا الاحرام على أحد القولين فيه (قوله عند الضرورة) ظاهره انه عند  
عدمها لا يجوز وهو أحد قولين واختار جوازه مطلقا ولو بعد الوقوع كما قدمناه في الخطبة ط وأيضا  
عند الضرورة لا حاجة الى التقليد كما قال بعضهم مستندا لما في المضمرات المسافرا اذا خاف النصوص  
أو قطع الطريق ولا ينتظره الرقعة جازله تأخير الصلاة لانه بعذر ولو صلى بهذا العذر بالايمان وهو  
يسير جاز اه لكن الظاهر انه اراد بالضرورة ما فيه نوع مشقة تأمل (قوله لكن بشرط الخ) فقد شرط  
الشافعي لجمع التقديم ثلاثة شروط تقديم الاولى ونية الجمع قبل الفراغ منها وعدم الفصل بينهما بما يعتد فاصلا  
عرفا ولم يشترط في جمع التأخير سوى نية الجمع قبل خروج الاولى نهر وبشرط أيضا أن يقرأ الفاتحة في  
الصلاة ولو مقتديا وأن يعيد الوضوء من سر فرجه أو أجنبية وغير ذلك من الشروط والاركان المتعلقة بذلك  
الفعل والله تعالى اعلم

### \* (باب الاذان) \*

لما كان الوقت سببا كما مرّ قديمه وذكر الاذان بعده لانه اعلام بدخوله (قوله هو لغة الاعلام) قال في القاموس  
آذنه الامر به اعلمه وأذن تأذينا أكثر الاعلام اه فالاذان اسم مصدر لان الماضي هنا اذن المضاعف  
ومصدره التأذين ح (قوله وشرعا اعلام مخصوص) أي اعلام بالصلاة قال في الدرر ويطلق على اللفاظ  
المخصوصة اه أي التي يحصل بها الاعلام من اطلاق اسم المسبب على السبب اسماعيل وانما لم يعرفه  
بالالفاظ المخصوصة لان المراد الاذان للصلاة ولو عرّف بها الدخول الاذان للمولود ونحوه على ما يأتي (قوله  
ليتم الفاتحة الخ) أي ليتم الاذان اذان الفاتحة والاذان بين يدي الخطيب وليتم أيضا الاذان في آخر ظهر  
الصيف أفاده ح أي لان العلم بالوقت فيما سبق عليه ولقائل أن يقول لو صرح كغيره بالوقت لم يرد ما ذكر لان  
الاصل في مشروعية الاذان الاعلام بدخول الوقت كما يعلم مما يأتي فيكون التعريف بناء على ما هو الاصل  
فيه والارزاق انه لو أذن لنفسه أو بين جماعة مخصوصين أرادوا الصلاة عالمين بدخول الوقت لا يسمى اذا شرعا  
لعدم الاعلام أصلا مع انه مشروع فتدبر (قوله على وجه مخصوص) أي من التسل والاستدارة  
والالتفات وعدم الترجيع والمعن ونحو ذلك من أحكامه الآتية (قوله بألفاظ كذلك) اشار الى انه  
لا يصح بالفسارسية وان علم انه اذان وهو الاظهر والاصح كما في السراج (قوله اذان جبريل الخ) في حاشية  
الشبرا ملى على شرح المنهاج للرملي عن شرح البخاري لابن حجر انه وردت احاديث تدل على أن الاذان

فوق جمع اسم للمزدلفة اه منه

(قوله جمع فسد لوقدم) الفرض

على وقته (وحرّم لوعكس) أي

خرجه عنه (وان صح) بطريق القضاء

(الحاج بعرفة رمز دلفة) كما

سجي ولا بأس بالتقليد عند

الضرورة لكن بشرط أن يلتزم

جميع ما يوجب ذلك الامام

لما قدمنا أن الحكم الملقق باطل

بالاجماع

### \* (باب الاذان) \*

(هو لغة الاعلام وشرعا اعلام

مخصوص) لم يقل بدخول الوقت

ليتم الفاتحة وبين يدي الخطيب

على وجه مخصوص بألفاظ كذلك

أي مخصوصة (سببه ابتداء اذان

جبريل) ليلة الاسراء واقامته

حين امامته عليه الصلاة والسلام

بشرع بمكة قبل الهجرة منها الطبراني أنه لما أسرى بالنبي صلى الله عليه وسلم أوحى الله إليه الاذان فقبل به ففعله بلالا وللدارقطني في الأفراد من حديث أنس بن جبريل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاذان حين فرضت الصلاة وللبزار وغيره من حديث علي قال لما أراد الله أن يعلم رسوله الاذان أتاه جبريل بآية يقال لها البراق فركبها فقال الله أكبر الله أكبر في أكبر وفي آخره ثم أخذ الملك بيده فأتم أهل السماء والخلق أنه لا يصح شيء من هذه الأحاديث اه وذكروا في فتح القدير حديث البزار ثم قال وهو غريب ومعارض للتبر الصريح أن بدء الاذان كان بالمدينة على ما في مسلم كان المسلمون حين قدموا المدينة يجمعون ويتجمعون الصلاة وليس بشاذي لها احد فتكلموا في ذلك فقال بعضهم تنصب راية الحديث (قوله ثم رؤيا عبد الله بن زيد الخ) ذكر القصة تمامها ح عن السراج وسافها في الفتح بأسانيدها وفي هذه القصة أن عمر رضي الله عنه رأى تلك الليلة مثل ما رأى عبد الله بن زيد واستشكل إثباته بالرؤيا بأن رؤيا غير الانبياء لا ينبغي عليها حكم شرعي واجب باحتمال مقارنة الوحي لذلك قال في حاشية المنهاج عن الحافظ ابن حجر ويؤيده ما رواه عبد الرزاق وأبو داود في المراسيل أن عمر لما رأى الاذان جاء لينبئ النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك فأراه الاذان بلال فقال له النبي صلى الله عليه وسلم سبقك بذلك الوحي ثم قال وعلى تقدير صحة حديث أن جبريل حين أراد أن يعلمه الاذان أتاه بالبراق الخ فيمكن أن علمه ليأتي به في ذلك الموطن ولا يلزم مشروعيته لأهل الارض اه وأجاب ح بأنه ظن أنه من خصوصيات تلك الصلاة وهو قريب من الاول (قوله وسببه بقاء) تميز بحول عن المضاف إليه أي سبب بقاءه واستقراره ط أي الذي يتجدد طلب الاذان عند تجدد (قوله للرجال) أما النساء فيكره لهن الاذان وكذا الإقامة لما روى عن أنس وابن عمر من كراهتهما لهن ولا تنبغي حالتهن على الستر ورفع صوتهن حرام امداد ثم الظاهر أنه يستحب للصبي إذا أراد الصلاة كما يستحب للبالغ وإن كان في كراهة إذا نه لغيره كلام كما سيأتي قافهم (قوله في مكان عال) في القنية ويستحب الاذان في موضع عال والإقامة على الارض وفي اذان المغرب اختلاف المشايخ والظاهر أنه يستحب المكان العالي في المغرب أيضا كما سيأتي وفي السراج وينبغي له مؤذن أن يؤذن في موضع يكون اسمع للغيران ويرفع صوته ولا يجهد نفسه لانه يتضرر اه بحرقلة والظاهر أن هذا في مؤذن الحلي أما من اذن لنفسه أو لجماعة حاضرين فالظاهر أنه لا يستحب له المكان العالي لعدم الحاجة تأمل (قوله هي كالواجب) بل اطلق بعضهم اسم الواجب عليه لقول محمد لو اجتمع أهل بلدة على تركه فالتهم عليه ولو تركه واحد ضربه وجسسته وعامة المشايخ على الاول والقتال عليه لما أنه من أعلام الدين وفي تركه استخفاف ظاهر به قال في المعراج وغيره والقولان متقاربان لأن المؤكدة في حكم الواجب في حقوق الأثم بالترك يعني وإن كان مقولا بالتشكيك نهر واستدل في الفتح على الوجوب بان عدم الترك حرة دليل الوجوب قال ولا يظهر كونه على الكفاية والالم يأنم أهل بلدة بالاجتماع على تركه إذا قام به غيرهم أي من أهل بلدة أخرى واستظهر في الحر كونه سنة على الكفاية بالنسبة الى كل أهل بلدة بمعنى أنه إذا فعل في بلدة سقطت المقابلة عن أهلها قال ولو لم يكن على الكفاية بهذا المعنى لكان سنة في حق كل أحد وليس كذلك إذا كان الحلي يكفيه كما سيأتي اه قال في التهر ولم ارحكم البلدة الواحدة إذا اتسعت أطرافها كصر والظاهر أن أهل كل محلة سمعوا الاذان ولو من محلة أخرى يسقط عنهم لأن لم يسمعوا اه (قوله للفرائض الخمس الخ) دخلت الجمعة بحر وشمل حالة السفر والحضر والانفراد والجماعة قال في مواهب الرحمن ونور الابيضاح ولو منفردا أداء أو قضاء سفرا أو حضرا اه لكن لا يكره تركه لمصل في بيته في المصر لأن اذان الحلي يكفيه كما سيأتي وفي الامداد أنه يأتي به ندبا وسيأتي تمامه فافهم ويستغنى ظهر يوم الجمعة في المصر لمعذور وما يقضى من القوائت في مسجد كما سيذكره (قوله ولو قضاء) قال في الدرر لانه وقت القضاء وان فات وقت الاداء لقوله صلى الله عليه وسلم فليصلها إذا ذكرها فان ذلك وقتها أي وقت قضائها اه وهذا إذا لم يقضها في المسجد على ما سيأتي (قوله لانه الخ) تعليل لشمول القضاء ويظهر منه أن المراد من وقتها وقت فعلها وبه ضريح التهستائي لا يمكن في التاخرائية ينبغي أن يؤذن في أول الوقت ويقم في وسطه حتى يفرغ المتوضي من وضوئه والمصل من صلاته والمعتصر من قضاء حاجته اه والظاهر أنه أراد أول الوقت المستحب لما يأتي قريبا (قوله حتى يردبه) بالبناء للمجهول وأشمل منه قوله

ثم رؤيا عبد الله بن زيد أذان الملك  
النازل من السماء في السنة  
الاولى من الهجرة وهل هو جبريل  
قبل وقيل (و) سببه بقاء دخول  
الوقت وهو سنة للرجال في مكان  
عال (مؤكد) هي كالواجب  
في حقوق الأثم (للفرائض) الخمس  
(في وقتها ولو قضاء) لانه سنة  
للصلاة حتى يردبه للوقت

المار في الاوقات وحكم الاذان كالصلاة تعجيلا وتأخيرا قال نوح افندي وفي المجتبى عن المجز قال ابو حنيفة يؤذن للفجر بعد طلوعه وفي الظهر في الشتاء حين تزول الشمس وفي الصيف يرد وفي العصر يؤخر ما لم يخف تغير الشمس وفي العشاء يؤخر قليلا بعد ذهاب البياض اه قال القهستاني بعده ولعل المراد بيان الاستحباب والافوق الجواز جميع الوقت اه وحاصله انه لا يلزم الموازنة بين الاذان والصلاة بل هي الافضل فلواذن اوله وصلى آخره اتي بالسنة تأمل (قوله لا يستن لغيرها) أي من الصلوات والافيندب للمولود وفي حاشية البحر للغير الرمي رأيت في كتب الشافعية انه قد يستن الاذان لغير الصلاة كما في اذن المولود والمهموم والمصروع والغضبان ومن ساء خلقه من انسان أو بهيمة وعند مزدحم الجليش وعند الحريق قبيل وعند انزال الميت القبرية يا ساعلي أول خروجه للدنيا لكن رده ابن حجر في شرح العباب وعند نقول الغيلان أي عند تزد الجحيم خبر صحيح فيه أقول ولا بعد فيه عندنا اه أي لان ما صح فيه الخبر لا معارض فهو مذهب المجتهد وان لم ينص عليه لما قدمناه في الخطبة عن الحافظ ابن عبد البر والعارف الشعرائي عن كل من الاثمة الاربعة انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي على انه في فضائل الاعمال يجوز العمل بالحديث الضعيف كما مر أول كتاب الطهارة هذا وزاد ابن حجر في التحفة الاذان والاقامة خلف المسافر قال المذني أقول وزاد في سرعة الاسلام لمن ضل الطريق في أرض قفر أي خالية من الناس وقال المنلا على في شرح المشكاة قالوا يستن المهموم أن يأمر غيره أن يؤذن في اذنه فانه يزيل الهم كذا عن علي رضي الله عنه ونقل الاحاديث الواردة في ذلك فراجع اه (قوله كعبه) أي ووتر وجنازة وكسوف واستسقاء وتراويح وسنن رواتب لانها اتباع للفرائض والوتر وان كان واجبا عنده لكنه يؤدى في وقت العشاء فاكتفى بأذانه لالكون الاذان له ما على الصحيح كما ذكره الزيلعي اه بحر فافهم لكن في التعليل قصورا لاقضائه سنة الاذان لما ليس بعبادة للفرائض كالعبادة ونحوه فالمناسب التعليل بعدم وروده في السنة تأمل (قوله وقع بعضه) وكذا كاله بالاولى ولولم يذكر البعض لثوهم خروجه فتصديده كره التعميم لا التخصيص (قوله كالاقامة) أي في انها تعاد اذا وقعت قبل الوقت أما بعده فلا تعاد ما لم يطل الفصل أو يوجد قاطع ككل على ما سيبذكره في الفروع (قوله خلافا للثاني) هذا راجع الى الاذان فقط فان ابا يوسف يجوز الاذان قبل الفجر بعد نصف الليل ح (قوله وعن الثاني ثنتين) أي روى عن أبي يوسف انه يكبر في ابتدائه تكبيرتين كبسية كلمته فيكون الاذان عنده ثلاثة عشر كلمة وهي رواية عن محمد والحسن قهستاني عن الزاهدي ونقل عن مالك أيضا (قوله وفتح راء اكبر الى قوله ولا ترجيع) نقل انه ملحق بخط الشارح على هامش نسخته الاولى وفي مجموعة الحفيد الهروي مانصه فائدة في روضة العلماء قال ابن الانباري عوام الناس يضعون الراء في اكبر وكان المبردي يقول الاذان سمع موقوفا في مقاطيعه والاصل في اكبر تسكين الراء فحولات حركة ألف اسم الله الى الراء كما في الم الله وفي المغني حركة الراء ففتح وان وصل بنية الوقف ثم قيل هي حركة الساكنين ولم يكسر حفظا لتفخيم الله وقيل نقلت حركة الهمزة وكل هذا خروج عن الظاهر والصواب أن حركة الراء ضمة اعراب وليس لهمزة الوصل ثبوت في الدرج فنقل حركة كنها وبالجملة الفرق بين الاذان وبين الم الله ظاهر فانه ليس لام الله حركة اعراب اصلا وقد كانت لكلمات الاذان اعرابا الا انه سمعت موقوفة اه وفي الامداد ويجزم الراء أي يسكنها في التكبير قال الزيلعي يعني على الوقف لكن في الاذان حقيقة وفي الاقامة ينوي الوقف اه أي للحدود وروى ذلك عن النخعي موقوفا عليه ومرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم اه قلت والحاصل أن التكبيرة الثانية في الاذان ساكنة الراء للوقف حقيقة ورفعها خطأ وأما التكبيرة الاولى من كل تكبيرتين منه وجميع تكبيرات الاقامة فقيل بحركة الراء بالفتح على نية الوقف وقيل بالضم اعرابا وقيل ساكنة بلا حركة على ما هو ظاهر كلام الامداد والزيلعي والبدائع وجماعة من الشافعية والذي يظهر اعراب لما ذكره الشارح عن الطلبة ولما قدمناه ولما في الاحاديث المشتهرة للجراحى انه سئل السيوطي عن هذا الحديث فقال هو غير ثابت كما قال الحافظ ابن حجر وانما هو من قول ابراهيم النخعي ومعناه كما قال جماعة منهم الرافعي وابن الاثير انه لا يمتد وأغرب المحب الطبري فقال معناه لا يمتد ولا يعرب آخره وهذا الثاني مردود بوجوه أحدها

مطلب  
في المواضع التي يدب لها الاذان  
في غير الصلاة

ولبعينهم  
ستن الاذان لست قد نظمتمهم  
في نظم شعر فن يحفظهم انتفعا  
نرض الصلاة وفي اذن الصغير وفي  
وت الحريق وللحرب الذي وقع  
خلف المسافر والغيلان ان ظهرت  
احفظ لسنة من الدين قد شرعا  
قلت وزاد أربعة نظمها بقولي  
وزيد أربعة ذوهم او غضب  
مسافر ضل في قفر ومن صرعا  
اه منه

(لا يستن لغيرها) كعبه (فيعاد  
اذان وقع) بعضه (قبله) كالاقامة  
خلافا للثاني في الفجر (بترجيع  
تكبير في ابتدائه) وعن الثاني  
ثنتين وفتح راء اكبر والعوام  
يضمونها روضة لكر في الطلبة  
معنى قوله عليه السلام الاذان  
جزم أي مقطوع المت فلا تقول  
الله اكبر لانه استفهام وانه لحن  
شرعي أو مقطوع حركة الاخر  
للووقف فلا يقف بالرفع لانه لحن  
لغوى فتساوى الصيرفية من  
الباب السادس والثلاثين

مطلب  
في الكلام على حديث الاذان جزم



مخالفته لتفسير الراوى عن النخعي والرجوع الى تفسيره أولى كما تنظر في الاصول ثانياً مخالفته لما فسره به  
 أهل الحديث والفقه ثالثاً اطلاق الجزم على حذف الحركة الاعرابية ولم يكن معهوداً في المصدر الاول  
 وانما هو اصطلاح حادث فلا يصح الحمل عليه اهـ وتعام الكلام عليه هناك فراجعته على أن الجزم في  
 الاصطلاح الحادث عند النحويين حذف حركة الاعراب للجازم فقط لا مطلقاً ثم رأيت لسيدى عبد  
 الغنى رسالة في هذه المسألة سماها تصديق من اخبر بفتح راء الله اكبر اكتر فيها النقل وحاصلها أن السنة  
 أن يسكن الراء من الله اكبر الاول أو يصلها بالله اكبر الثانية فان سكنها كفى وان وصلها نوى السكون فترك الراء  
 بالفتحة فان ضمها خالف السنة لان طلب الوقف على اكبر الاول صيره كالساكن أصالة فترك بالفتح (قوله  
 ولا ترجيع) الترجيع أن يخفض صوته بالشهادتين ثم يرجع فيرفعهما بالاتفاق الروايات على أن بلال لم يكن  
 يرجع وما قيل انه يرجع لم يصح ولانه ليس في أذان الملك النازل بجميع طرقه ولما في ابى داود عن ابن عمر قال  
 انما كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين والاقامة مرة مرة الحديث ورواه  
 ابن خزيمة وابن حبان قال ابن الجوزى واسناده صحيح وما روى من الترجيع في اذان أبى مخذولة يعارضه  
 ما رواه الطبراني عنه انه قال ألقى على رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان حرفاً قال الله اكبر الله اكبر الخ ولم  
 يذكر ترجيعاً وبني ما قدمناه بلام معارض وقامه في الفتح وغيره (قوله فانه مكروه ملتقى) ومثله في القهستاني  
 خلافاً لما في البحر من أن ظاهر كلامهم انه مباح لاسنة ولا مكروه قال في النهر ويظهر انه خلاف الاولى وأما  
 الترجيع بمعنى التغي فلا يحل فيه اهـ وحينئذ فالكراهة المذكورة تنزيهية (قوله أى تغنى) لا يجوز  
 أن يكون مبني على الفتح لان ما بعد أى التفسيرية عطف بيان وعطف البيان لا يجوز بناؤه على الفتح  
 تركيباً مع اسم لا بل يجوز فيه الرفع اتباعاً للحل لامع اسمها والنصب اتباعاً للحل اسمها لكن يمنع هنا من النصب  
 مانع وهو عدم رسمه بالالف فتعين الرفع مع ما فيه من اثبات الباء الذى هو مرجوح فان المنقوص المجزأ من  
 ال يترجح حذف يائه في الرسم كالوقف اذا كان مرغوعاً أو مجزوراً وفي المحلى به بالعكس اهـ ح قلت ويمنع  
 أيضاً من بناءه على الفتح وجود الفاصل وهو أى وقد عدلوا امتناع الفتح في عطف النسق في نحو لا رجل  
 وامرأة بوجود الفاصل وهو الواو فافهم (قوله بغير كلماته) أى بزيادة حركة أو حرف أو مدة أو غيرها  
 في الاوائل والاواخر قهستاني (قوله وبلا تغمير حسن) أى والتغنى بلا تغمير حسن فان تحسين الصوت  
 مطلوب ولا تلازم بينهما بحر وفتح (قوله وقيل) أى قال الحلواني لا بأس بادخال المدة في الحيلة لانها غير  
 ذكر وتعبيره بلا بأس يدل على أن الاولى عدمه (قوله وبترسل) أى يتمهل (قوله بسكتة) أى  
 تسع الاجابة مدنى عن من لا على القارى وهذه السكتة بعد كل تكبيرتين لا بينهما كما افاده في الامداد أخذ من  
 الحديث وبه صرح في التارخانية (قوله وتندب اعادته) أى لو ترك الترسل (قوله ويلتفت) أى يحول  
 وجهه لاصدره قهستاني ولا قدميه نهر (قوله وكذا فيها مطلقاً) أى في الاقامة سواء كان المحل  
 متسعاً أولاً (قوله لئلا يستدبر) لتعليل لقوله فقط أى انته عن القول بالاتفات خلفاً لئلا يستدبر المؤذن  
 أو المقيم القبلة ح (قوله بصلاة وفلاح) لف ونشر مرتب يعنى يلتفت فيهما عينا بالصلاة ويساراً بالفلاح  
 وهو الاصح كما في القهستاني عن المنية وهو الصحيح كفى البحر والتبيين وقال مشايخ مروية ويسرة  
 في كل كذا في القهستاني ح قال في الفتح والثاني أوجه وردّه الرملى بانه خلاف الصحيح المنقول عن  
 السلف (قوله ولو وحده الخ) اشار به الى رد قول الحلواني انه لا يلتفت لعدم الحاجة اليه ح وفي  
 البحر عن السراج انه من سنن الاذان فلا يحل المنفرد بشئ منها حتى قالوا في الذى يؤذن للمولود ينبغي أن يحول  
 (قوله مطلقاً) للمنفرد وغيره والمولود وغيره ط (قوله ويستدبر في المنارة) يعنى ان لم يتم الاعلام  
 بنحو بل وجهه مع ثبات قدميه ولم تكن في زمنه صلى الله عليه وسلم مثذبة بحر قلت وفي شرح الشيخ اسمعيل  
 عن الاوائل للسيوطى ان أول من رقى منارة مصر للاذان شرح جليل بن عامر المرادى وبني سلة المنارة للاذان  
 بأمر معاوية ولم تكن قبل ذلك وقال ابن سعد بالسند الى أم يزيد بن ثابت كان يرقى اطول بيت حول المسجد  
 فكان بلال يؤذن فوقه من أول ما اذن الى أن بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجده فكان يؤذن بعده على  
 ظهر المسجد وقد رفع له نئى فوق ظهره (قوله ويخرج رأسه منها) أى من كوتها اليحيى آتياً بالصلاة ثم يذهب

(ولا ترجيع) فانه مكروه ملتقى  
 (ولا نحن فيه) أى تغنى بغير كلماته  
 فانه لا يحل فعله وسماحه كالتغنى  
 بالقرآن وبلا تغمير حسن وقيل  
 لا بأس به في الحيلة (ويترسل  
 فيه) بسكتة بين كل كلمتين ويكره  
 تركه وتندب اعادته (ويلتفت فيه)  
 وكذا فيها مطلقاً وقيل ان المحل  
 متسعاً (عينا ويساراً) فقط لئلا  
 يستدبر القبلة (بصلاة وفلاح)  
 ولو وحده أو لمولود لانه سنا  
 الاذان مطلقاً (ويستدبر في  
 المنارة) لومتسعة ويخرج رأسه  
 منها

مطلب

في أول من بنى المنارة للاذان

ويخرج رأسه من الكوة اليسرى آتيا بالفلاح درر وغيرها وهذا اذا كانت بكوات أمامناوات الروم  
 ونحوها فالجانب كالقوة السجدة (قوله بعد فلاح الخ) فيه رد على من يقول ان محله بعد الاذان بقامه  
 وهو اختيار الفضلي بجر عن المستصفي (قوله الصلاة خير من النوم) انما كان النوم مشاركاللصلاة  
 في اصل الخبرية لانه قد يكون عبادة كما اذا كان وسيلة الى تحصيل طاعة او ترك معصية اولان النوم راحة  
 في الدنيا والصلاة راحة في الآخرة فتكون افضل بجر (قوله لانه وقت نوم) أي يخص بزيادة اعلام دون  
 العشاء فان النوم قبلها مكروه ونادر ط (قوله ويجعل اصبعه الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم لبلال رضي  
 الله عنه اجعل اصبعك في اذنيك فانه ارفع لسوتك وان جعل يديه على اذنيه فحسن لان ابا محذورة رضي الله  
 عنه ضم اصابعه الاربعة ووضعها على اذنيه وكذا احدى يديه على ما روى عن الامام امداد وقهستاني  
 عن الصحفة (قوله فاذا نه الخ) تفريع على قوله ندبا قال في البحر والامر أي في الحديث المذكور للندب  
 بقريته التعليل فلذالولم يفعل كان حسنا فان قيل ترك السنة كيف يكون حسنا قلنا ان الاذان معه احسن  
 فاذا تركه بقي الاذان حسنا كذا في الكافي اه فافهم (قوله فيما مر) قيد به لئلا يرد عليه أن ترك الإقامة  
 يكره للمسافر دون الاذان وأن المرأة تقيم ولا تؤذن وأن الاذان أكد في السنة منها كما يأتي وأراد بما مر أحكام  
 الاذان العشرة المذكورة في المتن وهي أنه سنة للفرائض وأنه يعاد ان قدم على الوقت وأنه يبدأ بأربع تكبيرات  
 وعدم الترجيع وعدم اللحن والترسل والاتفات والاستدارة وزيادة الصلاة خير من النوم في اذان الفجر  
 وجعل اصبعه في اذنيه ثم استثنى من العشرة ثلاثة أحكام لا تكون في الإقامة فأبدل الترسل بالحدرد والصلاة  
 خير من النوم بقد قامت الصلاة وذكر أنه لا يضع اصبعه في اذنيه فثبتت الاحكام السبعة مشتركة ويرد عليه  
 الاستدارة في المنارة فانها لا تكون في المنارة فكان عليه أن يتعرض لذلك اه ح والحاصل أن الإقامة  
 تختلف الاذان في أربعة مما مر وتختلفه أيضا في مواضع ستاتي مفترقة (قوله لكن هي افضل منه) نقله  
 في البحر عن الخلاصة بلا ذكر خلاف وذكر في الفتح أيضا انه صرح ظهير الدين في الحواشي نقلا عن المبسوط بأنها  
 أكد من الاذان أي لانه يسقط في مواضع دون الإقامة كما في حق المسافر وما بعد أولى الفوات وثانية  
 الصلاتين بعرفة وقوله وكذا الامامة علة في الفتح بقوله لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليها وكذا الخلفاء  
 الراشدون وقول عمر لولا الخليفة لاذت لا يستلزم تفضيله عليه ابل مراده لاذت مع الامامة لا مع تركها  
 فيفيد أن الافضل كون الامام هو المؤذن وهذا مذهبنا وعليه كان أبو حنيفة اه أقول وهو واحد  
 قولين معصين عند الشافعية والثاني أن الاذان افضل وبقي قول بتساويهما وقد حكى الثلاثة  
 في السراج ثم ان ما استدله على افضلية الامامة على الاذان يدل على افضليتها ايضا على الإقامة لان  
 السنة أن يقيم المؤذن فافهم (تنبيه) مقتضى افضلية الإقامة على الاذان كونها واجبة عند من يقول  
 بوجوبه ولم ار من صرح به الا أن يقال ان القول بوجوبه لما انه من الشعائر بخلافها على أن السنة قد تفضل  
 الواجب كما مر في كتاب الطهارة فتأمل ثم رأيت صاحب البدائع عذمت واجبات الصلاة الاذان والإقامة  
 (قوله المقيم) أي الذي يقيم الصلاة (قوله لم يعد لها في الاصح) بخلاف ما لو حذر في الاذان حيث تندب  
 اعادته كما مر لأن تكرار الاذان مشروع أي كما في يوم الجمعة بخلاف الإقامة وعليه فافى الخاتمة من انه يعد  
 الإقامة مبنى على خلاف الاصح ونماه في النهر (قوله مرتين) راجع الى قد قامت والى الفلاح ط (قوله)  
 وعند الثلاثة هي فرادى أي الإقامة والاولى ذكره عند قوله وهي كالاذان ح ودليل الأئمة الثلاثة ما رواه  
 البخاري امر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الإقامة وهو محمول عندنا على ايتار صوته بأن يحذر فيها توفيقا بينه  
 وبين النصوح الغير المحتملة وقد قال الطحاوي تواترت الآثار عن بلال انه كان يثني الإقامة حتى مات ونماه  
 في البحر وغيره (قوله غير الراكب) عبارة الامداد الا أن يكون راكبا مسافرا ضرورة السير لان بلال الاذن وهو  
 راكب ثم نزل وأقام على الارض ويكره الاذان راكبا في الحضر في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف لا بأس به كما في  
 البدائع اه (قوله بمهما) أي بالاذان والإقامة لكن مع الالتفات بصلاة وفلاح كما مر (قوله تنزيها)  
 لقول المصنف احسن أن يستقبل بجر ونهر (قوله اعاد ما قدم فقط) كما لو قدم الفلاح على الصلاة بعيدة  
 فقط أي ولا يستأنف الاذان من أوله (قوله ولورد سلام) او تشييت عاطس او نحوهما لا في نفسه ولا بعد الفراغ

(وقول) ندبا (بعد فلاح اذان)  
 البحر الصلاة خير من النوم  
 مرتين) لانه وقت نوم (ويجعل)  
 ندبا (اصبعه في) صماخ (اذنيه)  
 فأذانه بدونه حسن وبه أحسن  
 (والإقامة كالاذان) فيما مر  
 (لكن هي) أي الإقامة  
 وكذا الامامة (افضل منه) فتح  
 (ولا يضع) المقيم (اصبعه  
 في اذنيه) لانها اخذت (ويحذر)  
 ضم الدال أي يسرع فيها فلوترسل  
 لم يعد لها في الاصح (ويزيد قد)  
 قامت الصلاة بعد فلا حها مرتين  
 عند الثلاثة هي فرادى (ويستقبل)  
 غير الراكب (القبلة بهما) ويكره  
 تركه تنزيها ولو قدم فيهما مؤخرا  
 أعاد ما قدم فقط (ولا يتكلم فيهما)  
 أصلا ولورد سلام

على الصحيح سراج وغيره قال في النهر ومنه التنخض التحسين صوته (قوله استأنفه) الا اذا كان الكلام يسيرا  
خائفة (قوله ويتوب) التثويب العود الى الاعلام بعد الاعلام درر وقد بثيوب المؤذن لما في الفنية عن  
الملتقط لا ينبغي لاحد أن يقول لمن فوقه في العلم والجاه ان وقت الصلاة سوى المؤذن لانه استفضل لنفسه اه  
بحر قلت وهذا خاص بالتثويب للامير ونحوه على قول ابى يوسف فافهم (قوله بين الاذان والاقامة) فسرره  
في رواية الحسن بأن يمكث بعد الاذان قدر عشرين آية ثم يتوب ثم يمكث كذلك ثم يقيم بحر (قوله في الكل)  
أي كل الصلوات لظهور التواني في الامور الدينية قال في العناية احدث المتأخرون التثويب بين الاذان  
والاقامة على حسب ما تعارفوه في جميع الصلوات سوى المغرب مع ابقاء الاول يعني الاصل وهو تثويب الفجر  
وماراه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن اه (قوله للكل) أي كل احد وخصه ابو يوسف بمن يشغل  
بمصالح العامة كالقاضي والمفتي والمدرس واختاره قاضي خان وغيره نهر (قوله بما تعارفوه) كتخنيخ  
او قامت قامت او الصلاة الصلاة ولو احدثوا اعلاما محضاً لقالوا ذلك جاز نهر عن المجتبى (قوله ويجلس بينهما)  
لوقته على التثويب لكان اولى لثلايهم أن الجلوس بعده نهر (قوله الا في المغرب) قال في الدرر هذا  
استثناء من يتوب ويجلس لان التثويب لا اعلام الجماعة وهم في المغرب حاضرون لضيق الوقت اه واعترضه  
في النهر بأنه مناف لقول الكل في الكل قال الشيخ اسماعيل وليس كذلك لما مر عن العناية من استثناء المغرب  
في التثويب وبه جزم في غرو الاذاكار والنهاية والبرجندى وابن ملك وغيرهما اه قلت قد يقال ما في الدرر مبنى  
على رواية الحسن من انه يمكث قدر عشرين آية ثم يتوب كما قدمناه أمالو تثويب في المغرب بلا فاصل فالظاهر انه  
لا مانع منه وعليه يحمل ما في النهر فتدبر (قوله فيسكت قائماً) هذا عنده وعندهما يفصل بجلسة الخطيب  
والخلاف في الافضلية فلو جلس لا يكره عنده ويستحب التحول للاقامة الى غير موضع الاذان وهو متفق عليه  
وتماه في البحر (قوله سنة ٧٨١) كذا في النهر عن حسن المحاضرة للسيوطي ثم نقل عن القول البديع  
للسخاوي انه في سنة ٧٩١ وأن ابتداءه كان في ايام السلطان الناصر صلاح الدين بأمره (قوله ثم فيها  
مرتين) أي في المغرب كما صرح به في الخرائن لكن لم ينقله في النهر ولم اره في غيره وكان ذلك كان موجودا في زمن  
المشارح او المراد به ما فعل عقب اذان المغرب ثم بعده بين العشاءين ليلة الجمعة والاشين وهو المسمى في دمشق  
تذكيراً كلذي يفعل قبل اذان الظهر يوم الجمعة ولم ار من ذكره ايضا (قوله وهو بدعة حسنة) قال في التهرن  
القول البديع والصواب من الاقوال انها بدعة حسنة وحكي بعض المالكية الخلاف ايضا في تسبيح المؤذنين  
في الثالث الاخير من الليل وأن بعضهم منع من ذلك وفيه نظر اه ملخصا (فائدة اخرى) ذكر السيوطي  
أن اول من احدث اذان اثنين معا بنو أمية اه قال الرملي في طاشية البحر ولم ار نصا صريحاً في جماعة  
الاذان المسمى في ديارنا بأذان الجوق هل هو بدعة حسنة أو سيئة وذكره الشافعية بين يدي الخطيب  
واختلفوا في استحبابه وكرهه وأما الاذان الاول فقد صرح في النهاية بأنه المتوارث حيث قال في شرح قوله  
واذا اذن المؤذنون الاذان الاول ترك الناس البيع ذكر المؤذنين بلفظ الجمع اخرجوا للكل كلام مخرج العادة  
فان المتوارث فيه اجتماعهم لتبلغ اصواتهم الى اطراف المصر الجامع اه ففيه دليل على انه غير مكروه  
لان المتوارث لا يكون مكروهاً وكذلك قول في الاذان بين يدي الخطيب فيكون بدعة حسنة اذا ماراه  
المؤمنون حسناً فهو حسن اه ملخصاً أقول وقد ذكر سيدي عبدالغني المسألة كذلك أخذ من كلام النهاية  
المذكور ثم قال ولا خصوصية للجمعة اذا الفروض الخمسة تحتاج للاعلام (قوله لوجماعة الخ) أي في غير  
المسجد بقدر ما يذكره قريبا من انه لا يؤذن فيه لفائنة ثم هذا قيد لقوله رافعا صوته وقد ذكره في البحر بحثا وقال  
ولم اره في كلام ايمننا واستدل رفع المنفرد في الصحراء بحديث الصحيح اذا كنت في غمك أو بابتك فأذنت للصلاة  
فأرفع صوتك بالدعاء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن اتس ولا جتن ولا مدرا لا يشهد له يوم القيمة اه وأقره في النهر  
أقول يخالفه ما في القهستاني من انه يجب يعني يلزم الجهر بالاذان لا اعلام الناس فلو أذن لنفسه خافت لانه  
الاصل في الشرع كما في كشف المنار اه على أن ما استدلل به بقيد رفع الصوت للمنفرد في بيته ايضا لتكثير  
الشهود يوم القيمة الآن يقال المراد المبالغة في رفع الصوت والمؤذن في بيته يرفع دون ذلك فوق ما يسمع نفسه  
وعليه يحمل ما في القهستاني قلبيأمل (قوله لافسادة) أي اذا اعيدت في الوقت والا كانت فائنة ط

فان تكلم استأنفه (ويتوب)  
بين الاذان والاقامة في الكل  
للكل بما تعارفوه (ويجلس بينهما)  
بقدر ما يحضر الملازمون مراعي  
لوقت الندب (الا في المغرب)  
فيسكت قائماً قدر ثلاث آيات  
قصار ويكره الوصل اجماعاً (فائدة)  
التسليم بعد الاذان حدث في  
ربيع الآخر سنة سبع مائة  
واحدى وعشرين في عشاء ليلة  
الاثنين ثم يوم الجمعة ثم بعد عشر  
سنتين حدث في الكل الا المغرب  
ثم فيها مرتين وهو بدعة حسنة  
(و) يسن أن يؤذن ويقيم لفائنة  
واقعا صوته لوجماعة أو صحراء  
لا يبيته منفردا (وكذا) بسنان  
(لاولى الفوائت) لافسادة

مطلب  
في اذان الجوق



وفي المجتبى قوم ذكر وافساد صلاة صلوه في المسجد في الوقت قضاؤها بجماعة فيه ولا يعيدون الاذان والاقامة وان قضاوها بعد الوقت قضاوها في غير ذلك المسجد بأذان واقامة اهـ لكن سيأتي أن الاقامة تعاد لو طال الفصل (قوله فيه) أي في الأذان (قوله لو في مجلس) أما لو في مجلس فان صلى في مجلس أكثر من واحدة فكذا الأذان وأقام لها (قوله ونعله اولى) لانه اختلفت الروايات في قضاائه صلى الله عليه وسلم ما فات يوم الخندق ففي بعضها انه امر بلالا فأذن وأقام للكل وفي بعضها انه اقتصر على الاقامة فيما بعد الاولى فالأخذ بالزيادة اولى خصوصاً في باب العبادات وعمامة في الامداد (قوله وقيم للكل) أي لا يضيء في الاقامة للباقي بل يتركها كما في نور الايضاح (نقطة) يأتي في صلاة الجمع بعرفة بأذان واحد واثنين وبزدلفة بأذان واقامة واختار الطحاوي انه كعرفة ووجه ابن الهمام كما سيأتي في باب ان شاء الله وبني لوجه بين فائنة ومؤداة لم أره وظهر لي انه يأتي بأذانين واثنين والفرق بينهما وبين الجمع بمزدلفة لا يخفى (قوله ولا يسن ذلك) أي الاذان والاقامة وأفراد الضمير على تأويل المذكور ح واراد بنى السنة الكراهة في المواضع الثلاثة المذكورة كما يعلم من الامداد (قوله ولو جماعة) اخذه من قول الفتح لأن عائشة اشتهرت بغير أذان ولا اقامة حين كانت جماعة من مشروعة وهذا يقتضي أن المنفردة ايضاً كذلك لأن تركهما لما كان هو السنة حال شرعية الجماعة كان حال الافراد اولى اهـ قلت وهو ظاهر ما في السراج ايضاً وكان الاولى للشارح أن يقول ولو منفردة لأن جماعة من الآن غير مشروعة فتقطن (قوله بجماعة صبيان وعبيد) لانها غير مشروعة فلا يشترع فيها كتكبير الشريك عقبها بجر عن الزيلعي (قوله في مصر) شمل المعذور وغيره زيلعي وفي القرى لا يكره بكل حال ظهريه أي لا قبل اداء الجمعة في غيرها ولا بعده لقوله وقيل بعد اداء الجمعة لا يكره في مصر (قوله لان فيه تشويشاً الخ) انما يظهر أن لو كان الاذان للجماعة أما اذا كان منفرداً يؤذن بقدر ما يسمع نفسه فلا ط وفي الامداد انه اذا كان التفويت لا مراعاً فالأذان في المسجد لا يكره لاتقاء الله كفعله صلى الله عليه وسلم ليلة التعريس اهـ لكن ليلة التعريس كانت في الصحراء لا في المسجد (قوله لان التأخير معصية) انما يظهر ايضاً في الجماعة لا المنفردة ط أي لان المنفرد يخاف في اذانه كما قدمناه عن القهستاني على انه اذا كان التفويت لا مراعاً لا يكره ذلك للجماعة ايضاً لان التأخير غير معصية هذا ويظهر من التعليل أن المكروه قضاؤها مع الاطلاع عليها ولو في غير المسجد كما افاده في المنع في باب قضاء الفوائت (قوله بلا كراهة) أي تحريمية لان التنزيه ثابتة لما في البحر عن الخلاصة ان غيرهم اولى منهم اهـ ح اقول وقد مناوئل كتاب الطهارة الكلام في أن خلاف الاولى مكروه ولا فراجعه (قوله صبي مراهق) المراد به العاقل وان لم يراهق كما هو ظاهر البحر وغيره وقبل يكره لكنه خلاف ظاهر الرواية كما في الامداد وغيره وعلى هذا يصح تقريره في وظيفة الاذان بجر (قوله وبعد وأعي الخ) انما لم يكره اذ انهم لان قولهم مقبول في الامور الدينية فيكون ملزماً فيحصل به الاعلام بخلاف القاسق اهـ زيلعي قلت برده عليه الصبي فان قوله غير مقبول في الامور الدينية في الاصح كما قدمناه قبل الباب ومقتضاه أن لا يحصل به الاعلام كالقاسق تأمل ويأتي تمام الكلام في ذلك (قوله ولا يجمل الا باذن) ذكره في البحر بحثنا فقال وينبغي أن العبدان اذن لنفسه لا يحتاج الى اذن سيده وان اراد أن يكون مؤذناً للجماعة لم يجز الا باذن سيده لان فيه اضراراً بخدمة لانه يحتاج الى مراعاة الاوقات ولم أره في كلامهم اهـ (قوله كأجير خاص) هو بحث لصاحب النهر حيث قال وينبغي أن يكون الاجير الخاص كذلك لا يجمل اذانه الا باذن مستأجره اهـ قلت بل صرح حوا بأن له أن يؤدى النوافل اتفاقاً واختلفوا في السن كما سنده في الاجارات ان شاء الله تعالى وهذا مؤيد لبحث البحر ايضاً فان العبد مملوك المنافع والرقبة ايضاً بخلاف الاجير (قوله وأعي) لا يرد عليه اذان ابن ابي مكتوم الاعمي فانه كان معه من يحفظ عليه اوقات الصلاة ومتى كان ذلك يكون تأذيه وتأذير البصير سواء ذكره شيخ الاسلام معراج وهذا بناء على ثبوت الكراهة فيه وقد مر الكلام فيه والا فلا ورود (قوله عالماً بالسنة والاوقات) أي سنة الاذان واوقاته المطلوبة على ما ترى به (قوله ولو غير محتسب) رد على ما في الفتح حيث قال لو لم يكن عالماً باوقات الصلاة لم يستحق نواب المؤذنين كما في الخالية ففي اخذ الاجرة اولى ورد في النهر تبعاً للبحر بأن في اذان الجاهل جهالة موقعة في الفرر

(ويحذف فيه الباقي) لو في مجلس وفعله  
أولى ويقيم للكل (ولا يسن) ذلك  
(فيما اتصل به النساء اداء وقضاء)  
ولو جماعة بجماعة صبيان وعبيد  
ولا يسن أن يضالظهر يوم الجمعة  
في مصر (ولا فيما يقضى من  
الفوائت في مسجد) لان فيه  
تشويشاً وتغليظاً (ويكره قضاؤها  
فيه) لان التأخير معصية فلا  
يظهرها برازية (ويجوز) بلا  
كراهة (اذان صبي مراهق وعبد)  
ولا يجمل الا باذن كاجير خاص  
(وأعي وولد زنى وأعرابي)  
وانما يستحق نواب المؤذنين اذا  
كان عالماً بالسنة والاوقات  
ولو غير محتسب بجر

مطلبه  
في المؤذن اذا كان غير محتسب  
في اذانه

بجلاف غير المحتسب على أن عدم حل أخذ الاجرة على الاذان والامامة رأى المتقدمين والمتأخرون يجوزون ذلك على ماسياتي في الاجارات اه اقول لا يلزم من حل الاجرة المعلن بالضرورة حصول الثواب ولا سيما اذا كان لولا الاجرة لا يؤذن فانه يكون عمله للدنيا وهو رياء لانه لم يحتسب عمله لوجه الله تعالى فهو كهاجر أم قيس واذا كان الجاهل المحتسب لا ينال ذلك الاجر فهذا بالاولى كيف وقد ورد في عدة احاديث التقييد بالاحتسب منها ما رواه الطبراني في الكبير كما في الفتح ثلاثة على كتابان المسك يوم القيامة لا يهولهم الفزع الا كبرولا يفرعون حين يفرع الناس رجل علم القرآن فقام به بطلب وجه الله وما عنده ورجل ينادي في كل يوم ولبس له خمس صلوات بطلب وجه الله وما عنده ومملوك لم ينعقه رقب الذئبان طاعة ربه نعم قد يقال ان كان قصده وجه الله تعالى امكنه جماعته للاوقات والاستغفار به يقل اكتسابه عما يكفيه نفسه وعياله فبأخذ الاجرة لثلاث ينعى الاكتساب عن اقامة هذه الوظيفة الشريفة ولولا ذلك لم يأخذ أجره فله الثواب المذكور بل يكون جمع بين عبادتين وهما الاذان والسعي على العيال وانما الاعمال بالنيات (قوله ويكره اذان جنب) لانه يصير داعيا الى ما لا يحب اليه واقامته اولى بالكراهة وصرح في الخشاية بأنه تجب الطهارة فيه عن الغلظ الحديث وظاهره أن الكراهة تحريمية بحر (قوله على المذهب) راجع لقوله واقامة محدث لا اذانه وأما الجنب فيكرهان منه رواية واحدة كما في البحر ح (قوله بامامة واذان) الاول منصوص عليه والخانى الحقه به في النهري حنا (قوله من جاهل نقي) أى حيث لم يوجد عالم نقي (قوله ولو بمباح) كشربه الخمر لاساغة لقمة وأشار الى انه لا يلزم من السكر الفسق فلا تكرر (قوله كمعتوه) ومثله المجنون ح (قوله وبعد اذان جنب الخ) زاد القهستاني والفاجر والراكب والقاعد والمأثم والمخرف عن القبلة وعلى الوجوب في الكل بأنه غير معتد به والندب بأنه معتد به الا أنه ناقص قال وهو الاصح كما في التمر ناسي (قوله لما تم) أى من قوله لمشرعية تكراره (قوله لموت مؤذن) لم يقل ومقيم لان المؤذن هو المقيم شرعا كما يأتي فانهم (قوله وغشبه) بضم الغين وسكون الشين المجتنب تعطى القوى المحركة والحاسة لضعف القلب من الجوع وغيره كما قد منه في الموضوع عن القهستاني ح (قوله وحصره) مصدر من باب فرح المعنى في المنطق ح عن القاسموس (قوله ولا ملقن) الواو للمال ح (قوله وذهابه للوضوء) لكن الاولى أن يتمهما ثم يتوضأ لان ابتداءهما مع الحدث جائز فالبناء اولى بدائع (قوله خلاصة) وشعوه في الخشاية قال في الفتح فان حل الوجوب على ظاهره احتج الى الفرق بين نفس الاذان فانه سنة وبين استقباله بعد الشروع فيه وقد يقال فيه اذا شرع فيه ثم قطع تبادر الى ظن السامعين أن قطعه للخطا فينتظرون الاذان الحق وقد تفوت بذلك الصلاة الا أن هذا يقتضي وجوب الاعادة فيمن مر أنه يعاد اذانهم الا الجنب اى لعدم الاعتماد على قولهم ولو قال قائل فيهم ان علم الناس حالهم وجبت والاستحباب ليقع فعل الاذان معتبرا وعلى وجه السنة لم يبعد عكسه في الخمسة المذكورة في الخلاصة اه اقول يظهر لى أن المراد بالوجوب الزوم في تحصيل سنة الاذان وأن المراد أنه اذا عرض للمؤذن ما يمنعه عن الاتمام وأراد آخر أن يؤذن يلزمه استقبال الاذان من قوله ان اراد اقامة سنة الاذان فالجواب على ما مضى من اذان الاول لم يصح فلذا قال في الخشاية لوجوه عن الاقام استقبال غيره اه اى لثلاث يكون آتيا ببعض الاذان (قوله وحزم المصنف الخ) أى حيث قال فيما رقيدها بالمرأى لان اذان الصبي الذى لا يعقل غير صحيح كالمجنون والمعتوه اه فانهم وهذا ذكره في البحر بحثا فترجح عند المصنف فجزم به وبؤيده ما في شرح المنية من انه يجب اعادة اذان السكران والمجنون والصبي غير العاقل لعدم حصول المقصود لعدم الاعتماد على قولهم اه (قوله قلت وكافرو فاسق) ذكر الفاسق هنا غير مناسب لان صاحب البحر جعل العقل والاسلام شرط صحة والعدالة والذكورة والطهارة شرط كمال وقال فاذا كان الفاسق والمرأة والجنب صحيح ثم قال وينبغي أن لا يصح اذان الفاسق بالنسبة الى قبول خبره والاعتماد عليه اى لانه لا يقبل قوله في الامور الدينية فلم يوجد الاعلام كما ذكره الزبلى وحاصله انه يصح اذان الفاسق وان لم يحصل به الاعلام أى الاعتماد على قبول قوله في دخول الوقت بخلاف الكافر وغير العاقل فلا يصح اصلا فتسوية الشارح بين الكافر والفاسق غير مناسبة ثم اعلم انه ذكر في الحاوى القدسي من سنن المؤذن كونه رجلا عاقلا صالحا عالما بالسنن والاوقات مواظبا عليه محتسبا ثقة منطهر مستقبلا وذكر نحوه في الامداد ومقتضاه أن العقل غير شرط لصحة الاذان

(ويكره اذان جنب واقامته)  
واقامة محدث لا اذانه) على  
المذهب (و) اذان (امرأة) وخنى  
(وفاسق) ولو عالما لكنه اولى  
بامامة واذان من جاهل نقي  
(وسكران) ولو بمباح كمعتوه  
وصبي لا يعقل (وقاعد الا اذا  
اذن لنفسه) وراكب المسافر  
(وبعد اذان جنب) ندبا وقيل  
وجوبا (لا اقامته) لمشرعية  
تكراره في الجمعة دون تكرارها  
(وكذا) يعاد (اذان امرأة  
ومجنون ومعتوه) وسكران  
وصبي لا يعقل (لا اقامتهم لما مر  
ويجب استقبالهما لموت مؤذن  
وغشبه وخرسه وحصره ولا  
ملقن وذهابه للوضوء لسبق  
حدث خلاصة لكان عبر  
في السراج يندب وحزم المصنف  
بعدم صحة اذان مجنون ومعتوه  
وصبي لا يعقل قلت وكافرو فاسق  
لعدم قبول قوله في الديانات

فيصح اذان غير العاقل كالمجنون والمعتوه والسكران كما يصح اذان الفاسق والمرأة والجنب وبديل عليه ما في البدائع من انه يكره اذان المجنون والسكران وأن الاحب اعادته في ظاهرها رواية وانه يكره اذان المرأة والصبي العاقل ويجزى حتى لا يعاد لحصول المقصود وهو الاعلام وروى عن الامام انه تستحب اعادة اذان المرأة اه وعلى هذه الرواية مشي الزيلعي وذكر في البدائع ايضا أن اذان الصبي الذي لا يعقل لا يجزى ويعاد لان ما يصدر لاعتقلا لا يعتد به كصوت الطيور اه فخصت المناقاة بين ما جزم به المصنف بعبا البحر وكذا ما قدمناه عن شرح المنية من عدم صحة اذان غير العاقل كالمجنون والمعتوه والسكران وبين ما في الحاوي والبدائع من صحة اذان الكل سوى صبي لا يعقل والذي يظهر لي في التوفيق هو أن المقصود الاصل من الاذان في الشرع الاعلام بدخول اوقات الصلاة ثم صار من شعار الاسلام في كل بلدة او ناحية من البلاد الواسعة على ما ترقي حيث الاعلام بدخول الوقت وقبول قوله لا بد من الاسلام والعقل والبلوغ والعدالة وقد مناقب هذا الباب عن معين الحكم ما نصه المؤذن يكنى اخباره بدخول الوقت اذا كان بالغاعا فاعلاما بالاولاوقات مسلما ذكرا او عتقدا على قوله اه والظاهر أن قوله ذكرا غير قيد لقبول خبر المرأة فحينئذ يقال اذا انصف المؤذن بهذه الصفات يصح اذانه والا فلا يصح من حيث الاعتماد عليه في دخول الوقت وقد منا أيضا قبل هذا الباب انه في الفاسق والمستور يحكم رأيه في صدقه وكذبه ويعمل به بخلاف الكافر والصبي والمعتوه فانه لا يقبل اصلا وأما من حيث اقامة الشعارات السابقة لللاثم عن أهل البلدة فيصح اذان الكل سوى الصبي الذي لا يعقل لان من سمعه لا يعلم انه مؤذن بل يظنه يلعب بخلاف الصبي العاقل لانه قريب من الرجال ولذا عبر عنه الشارح بالمرأى وكذا المرأة فان بعض الرجال قد يشبه صوته صوت المرأى والمرأة فاذا اذن المرأى او المرأى وسمعه السامع يعتد به وكذلك المجنون والمعتوه والسكران فانه رجل من الرجال فاذا اذن على الكيفية المشروعة قامت به الشهيرة لانه اذا سمعه غير العالم بحاله يعتد به مؤذنا وكذا الكافر فباعتبار هذه الحثية صارت الشروط المذكورة كلها شروط كمال لان المؤذن الكامل هو الذي تقام بأذانه الشهيرة ويحصل به الاعلام فيعاد اذان الكل ندبا على الاصح كما قدمناه عن القهستاني ثم الظاهر أن الاعادة انما هي في المؤذن الراتب أما لو حضر جماعة عالمون بدخول الوقت وأذن لهم فاسق او صبي يعقل لا يكره ولا يعاد اصلا لحصول المقصود تأمل (تنبيه) يؤخذ مما قدمناه من انه لا يحصل الاعلام من غير العدل ولا يقبل قوله انه لا يجوز الاعتماد على المبلغ الفاسق خلف الامام كانه عليه بعض الشافعية فتنبه لهذه الدقيقة والله اعلم (قوله لمسافر) أي سفر الغويا او شرعيا كما في ابي السعود ط (قوله ولو منفردا) لانه ان اذن وأقام صلى خلفه من جنود الله لا يرى طرفاه رواء عبد الرزاق وبهذا ونحوه عرف أن المقصود من الاذان لم ينحصر في الاعلام بل كل منه ومس الاعلان بهذا الذكر نشرا لذكر الله ودينه في ارضه وتذكير العباد من الجن والانس الذين لا يرى شخصهم في الفلوات فتح وفي تعبير الشارح بالمنفرد اشارة الى انه لا يعطى له حكم الامام من كل وجه ولذا قال في التارخانية عن الفتاوى العتائية ولو اذن وأقام في الصحراء وهو منفرد فحكمه حكم المنفرد في انه يجمع بين التسميع والتحميد وكذا في الجهر والخافت اه (قوله لا تركه) الظاهر أن المراد في الكراهة الموجبة للاساءة والافقار صرح في الكثر بعد ذلك بنديه للمسافر والمصلي في بيته في المصر قال في البحر ليكون الاداء على هيئة الجماعة اه ولما علمت من انه ليس المقصود منه الاعلام فقط (قوله لحضور الرفقة) أي ان كان ثم جماعة والا فالامر أظهر (قوله ولو بجماعة) وعن ابي حنيفة لو اكتبوا بأذان الناس اجزأهم وقد أساؤا ففرق بين الواحد والجماعة في هذه الرواية بجر (قوله في بيته) أي فيما يتعلق بالبلد من الدار والمكرم وغيرهما قهستاني وفي التفاريق وان كان في كرم اوضعية يكتبني بأذان القرية او البلدة ان كان قريبا والا فلا وحده القرب أن يبلغ الاذان اليه منها اه اسماعيل والظاهر انه لا يشترط سماعه بالفعل تأمل (قوله لها مسجد) أي فيه اذان واقامة والا لحكمه كالمسافر صدر الشريعة (قوله اذان الحى يكفيه) لان اذان الحلة واقامتها كاذانه واقامته لان المؤذن نائب اهل المصر كلهم كما يشير اليه ابن مسعود حين صلى بعلمة والاسود بغير اذان ولا اقامة حيث قال اذان الحى يكفيننا وعمن رواء سبط ابن الجوزى فتح أي فيكون قد صلى بهم احكاما بخلاف المسافر فانه صلى بدونهما حقيقة وحكما لان المكان الذي هو فيه لم يؤذن فيه اصلا لتلك الصلاة كافي وظاهره انه يكفيه اذان الحى واقامته

(وكره تركهما) معا (لمسافر)  
ولو منفردا (وكذا تركها) لا تركه  
لحضور الرفقة (بخلاف مصل)  
ولو بجماعة (في بيته بمصر)  
أو قرية لها مسجد فلا يكره تركهما  
اذا اذان الحى يكفيه



وان كانت صلاته في آخر الوقت تأمل وقد علمت تصريح الكثر بنسبته للمسافر والمصل في بيته في المصير فالمقصود من كفاية اذان الحى نفي الكراهة المؤتممة قال في البحر ومفهومة انه لو لم يؤذوا في الحى يكره تركهما للمصلى في بيته وبه صرح في المجتبى وانه لو اذن بعض المسافرين سقط عن الباقي كما لا يخفى (قوله وتكرار الجماعة) لما روى عبد الرحمن بن ابي بكر عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من بيته ليصلح بين الانصار فرجع وقد صلى في المسجد بجماعة فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم في منزل بعض أهله فجمع أهله فصلى بهم جماعة ولو لم يكره تكرار الجماعة في المسجد لصلى فيه وروى عن انس ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا اذا فاتهم الجماعة في المسجد صلوا في المسجد فرادى ولان التكرار يؤدى الى تقليل الجماعة لان الناس اذا علموا انهم تفوتهم الجماعة يتجهلون فتكثروا لا تاخروا ١٥ بدائع وحينئذ فلو دخل جماعة المسجد بعد ما صلى أهله فيه فانهم يصلون وحدانوا وهو ظاهر الرواية ظهيرة وفي آخر شرح المنية وعن ابي حنيفة لو كانت الجماعة اكثر من ثلاثة يكره التكرار والا فلا وعن ابي يوسف اذا لم تكن على الهيئة الاولى لا تكره ولا التكره وهو الصحيح وبالعدول عن المحراب تختلف الهيئة كذا في البرازية ١٥ وفي التاترخانية عن الولوالجية وبه نأخذ وسيأتى في باب الامامة ان شاء الله تعالى لهذه المسألة زيادة كلام (قوله الا في مسجد على طريق) هو ما ليس له امام ومؤذن راتب فلا يكره التكرار فيه بأذن واقامة بل هو الافضل خاتمة (قوله فلا بأس بذلك) الاولى حذفه لما علمت انه الافضل فانهم (قوله جوهرية) لم أره فيها وانما ذكره في السراج (قوله مطلقا) أى لحقه وحشة أولا (قوله كرهه ان لحقه وحشة) أى بأن لم يرض به وهذا اختيار خواهر زاده ومضى عليه في الدرر والنجاة لكن في الخلاصة ان لم يرض به يكره وجواب الرواية انه لا بأس به مطلقا ١٥ قلت وبه صرح الامام الطحاوى في مجمع الآثار معزيا الى اثنتي عشرة الثلاثة وقال في البحر ويدل عليه اطلاق قول المجمع ولا تكرهها من غيره فاني شرحه لابن ملك من انه لو حضر ولم يرض يكره اتفاقا فانه نظر ١٥ وكذا يدل عليه اطلاق السكاكي معلا بأن كل واحد ذكر فلا بأس بأن يأتي بكل واحد رجل آخر ولكن الافضل أن يكون المؤذن هو المقيم ١٥ أى لحديث من اذن فهو يقيم وتماه في حاشية نوح (قوله كما كره الخ) ذكره في روضة الناطق واختلفوا عند اتتمامها أى عند قد قامت الصلاة فقبل يتها ماشيا وقبل في مكانه اماما كان المؤذن او غيره وهو الاصح كما في البدائع وقصر في السراج الخلاف على ما اذا كان اماما فلو غيره يتها في موضع البداءة بخلاف نهر (قوله وقال الحلواني ندب الخ) أى قال الحلواني ان الاجابة باللسان مندوبة والواجبة هي الاجابة بالقدم قال في النهر وقوله بوجوب الاجابة بالقدم مشكك لانه يلزم عليه وجوب الإداء في أول الوقت وفي المسجد اذا لمعنى ليجاب الذهاب دون الصلاة وما في شهادات المجتبى سمع الاذان وانتظر الاقامة في بيته لا تقبل شهادته مخزج على قوله كما لا يخفى وقد سألت شيخنا الأشخ عن هذا فلم يجد جوابا ١٥ أقول وبالله التوفيق ما قاله الامام الحلواني مبني على ما كان في زمن السلف من صلاة الجماعة مرة واحدة وعدم تكرارها كما هو في زمنه صلى الله عليه وسلم وزمن الخلفاء بعده وقد علمت أن تكرارها مكروه في ظاهر الرواية الا في رواية عن الامام ورواية عن ابي يوسف كما قدمناه قريبا وسيأتى أن اراجع عند أهل المذهب وجوب الجماعة وأنه يأثم بتفوتها اتفاقا وحينئذ يجب السعي بالقدم لا لاجل الاداء في أول الوقت وفي المسجد بل لاجل اقامة الجماعة والالزام فتوتها اصلا أو تكرارها في مسجد ان وجد جماعة اخرى وكل من مكرهه فلذا قال بوجوب الاجابة بالقدم لا يقال يمكنه أن يجمع بأهله في بيته فلا يلزم شيء من المحذوذين لانا نقول ان مذهب الامام الحلواني انه بذلك لا ينال ثواب الجماعة وانه يكون بدعة ومكروها بلا عذر نعم قد علمت أن الصحيح انه لا يكره تكرار الجماعة اذا لم تكن على الهيئة الاولى وسيأتى في الامامة أن الاصح انه لو جمع بأهله لا يكره ويثاب فضل الجماعة لكن جماعة المسجد أفضل فانغم هذا التحرير الفريد ويأتى له قريبا بعض مزيد (قوله من سمع الاذان) يفهم منه انه لو لم يسمع اسم اول بعد انه لا يجب وهو ظاهر الحديث الا في اذا سمع الاذان حيث علق على السماع وقد صرح بعض الشافعية بأنه الظاهر وبأنه يجب في جميعه اذا لم يسمع الا بعضه (قوله ولو جنبنا) لان اجابة المؤذن ليست بأذان بحر عن الخلاصة (قوله لا حائضا ونفساء) لانهم ليسوا من أهل الاجابة بالفعل فكذا بالقول امداد أى بخلاف الجنب فانه مخاطب بالصلاة ولان حدثه اخف من الحيض والنفساء لا مكان ازالته سريعا (قوله وسامع

مطلب  
في كراهة تكرار الجماعة في المسجد

(أو) مصل (في مسجد بعد صلاة جماعة فيه) بل يكره فعلهما وتكرار الجماعة الا في مسجد على طريق فلا بأس بذلك جوهرية (اقام غير من اذن بغيبته) أى المؤذن (لا يكره مطلقا) وان بحضوره كره ان لحقه وحشة كما كره مشيه في اقامته (وبجيب) وجوبا وقال الحلواني ندبا والواجب الاجابة بالقدم (من سمع الاذان) ولو جنب لا حائضا ونفساء وسامع خطبة

قوله شيخنا الاخ المراد بشيخه  
اخوه الشيخ زين بن فحيم صاحب  
البحر ١٥ منه

خطبة) أي خطبة كانت ط وهذا وما بعده معطوف على قوله حائضا (قوله وفي صلاة جنازة) سقط  
من بعض النسخ لفظ صلاة موافقا لما في البحر من المجتبى وعبارة الامداد وصلاة ولو جنازة (قوله ومستراح)  
أي بيت الخلاء (قوله وتعليم علم) أي شرعي فيما يظهر ولذا عبر في الجوهر بقراءة الفقه (قوله بخلاف قرآن)  
لأنه لا يفوت جوهره ولعله لأن تكرار القراءة انحازها للاجور فلا يفوت بالاجابة بخلاف التعلم فعلى هذا لو يقرأ  
تعلما أو تعلم لا يقطع سائحا في (تنبيه) هل يجب بعد الفراغ من هذه المذكورات أم لا ينبغي أنه إن لم يطل الفصل  
فتم وإن طال فلا أخذ مما يأتي لكن صرح في القبض بأنه لو سلم على المؤذن أو المصل أو القارئ أو الخطيب  
فمن أبي حنيفة لا يلزمه الرد بعد الفراغ بل يرد في نفسه وعن محمد يرد بعده وعن أبي يوسف لا يرد مطلقا هو الصحيح  
وأجمعوا أن المتعوط لا يلزمه مطلقا اه تأمل (قوله كقالاته) أي مثلها في القول لا في الصفة من رفع  
صوت ونحوه (قوله ان سمع المسنون منه) الظاهر أن المراد ما كان مسنونا بجمعه فمن لسان الجنس  
لالتبعض فلو كان بعض كلماته غير عربي أو ملحونا لا تجب عليه الاجابة في السابق لأنه حينئذ ليس اذنا مسنونا  
كل لو كان كله كذلك أو كان قبل الوقت أو من جنب أو امرأة ويحتمل أن المراد ما كان مسنونا من أفراد كلماته  
فيجب المسنون منها دون غيره وهو بعيد تأمل لأنه يستلزم استماعه والاصفاة اليه وقد ذكر في البحر أنهم صرحوا  
بأنه لا يحل سماع المؤذن إذا ألحن كالقارئ وقتما أنه لا يصح بالفارسية وإن علم أنه إذا ن في الأصح بفتح هل يجب  
إذن غير الصلاة كالإذان لأنه لو دل أنه لا يتنا والظاهر نعم ولذا يلتفت في جمعيته كما مر وهو ظاهر الحديث  
الأن يقال إن أل فيه لا عهد وهل يجب الترجيع إذا سمعه من شافعي بناء على اعتقاده أنه سنة محل تردد  
كما تردد بعض الشافعية فمن سمع الإقامة من حنفي يثنى واستوجه بعضهم أنه لا يجب في الزيادة كالوزاد  
في الإذان تكبير لكن قياسه على الزيادة فيه نظر لأنه لا قائل بها بخلاف ما نحن فيه فانه مجتهد فيه تأمل (قوله  
ولو تكرر) أي بأن إذن واحد بعد واحد أو سمعهم في آن واحد من جهات فسيأتي (قوله أجب الأول)  
سواء كان مؤذن مسجده أو غيره بحر عن الفتح بحثا وفيه ما في البحر أيضا عن التفادي إذا كان في المسجد  
أكثر من مؤذن لذوا واحد بعد واحد فالحرمة للأول اه لكنه يحتمل أن يكون مبنيا على أن الاجابة بالقدم  
أو على أن تكراره في مسجد واحد يوجب أن يكون الثاني غير مسنون بخلاف ما إذا كان من محلات مختلفة  
تأمل ويظهر لي اجابة الكل بالقول لتعدد السبب وهو السماع كما اعتمد بعض الشافعية (قوله فيقول)  
أي يقول لا حول ولا قوة الا بالله وزاد في عدة المفق ما شاء الله كان وخير بينهما في الكافي وفصل في المحيط بأن  
يأتي بالحوقلة مكان الصلاة وبالمشيشة مكان الفلاح اسماعيل واختار الأول فوح افندي ثم ان الاتيان  
بالحوقلة وان خالف ظاهر قوله عليه السلام فقولوا مثل ما يقول لكنه ورد فيه حديث مفسر لذلك رواه مسلم  
واختار في الفتح الجمع بينهما عملا بالأحاديث قال فانه ورد في بعضهما لصريحهما إذا قال حتى على الصلاة قال  
حتى على الصلاة الخ وقولهم أنه يشبه الاستنزاء لا يتم إذ لا مانع من اعتباره مجيبا به مادام عينا نفسه  
مخاطبا لها وقد رأينا من مشايخ السلوك من كان يجمع بينهما فيدعو نفسه ثم يترأس بالحوول والقوة ليعمل  
بالحدين وقد طال في ذلك وأقر في البحر والتهر وغيرهما قلت وهو مذهب سلطان العارفين سيدي محي  
الدين نص عليه في الفتوحات المكية (قوله فيقول صدقت وبررت) بكسر الراء الأولى وحكى فتحها أي  
صرت ذابرة أي خير كثيرة بل يقوله للمناسبة ولورود خبر فيه ورد بأنه غير معروف واجب بأن من حفظ حجة  
على من لم يحفظ ونقل الشيخ اسماعيل عن شرح الطحاوي زيادة وبالحق نطق (قوله بزازية) كذا نقله  
في النهر ولم أره فيها فلتراجع نسخة أخرى نعم رأيت فيها سمع وهو عيشي فالأفضل أن يقف للاجابة ليكون في مكان  
واحد اه (قوله ولم يذكر الخ) هو صاحب النهر قلت ويحتمل أن يراد بالقيام الاجابة بالقدم وقد أخرج  
السيوطي عن أبي نعيم في الحلية بسند فيه مقال إذا سمع النداء فقوموا فانها عزمة من الله قال شارحه  
المنأوي أي اسعوا إلى الصلاة أو المراد بالنداء الإقامة والعزمة بالفتح الامر (قوله لم أره الخ) البحث لصاحب  
البحر وصرح به ابن حجر في شرح المنهاج حيث قال فلو سكنت حتى فرغ كل الإذان ثم أجب قبل فاصل طويل كني  
في أصل سنة الاجابة كما هو ظاهر اه واستفيد من هذا أن الجيب لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة منه  
بجملة منه قال في الفتح وفي حديث عمر بن أبي امامة النصيص على ذلك اه قلت وظاهره أنه لا تكن المقارنة

وفي صلاة جنازة وجاع  
ومستراح وأكل وتعليم علم وتعلمه  
بخلاف قرآن (بأن يقول) بلسانه  
(كقالاته) ان سمع للمسنون منه  
وهو ما كان عربيا ألحن فيه  
ولو تكرر أجب الأول (الأي  
الجميعتين) فيقول (وفي الصلاة  
خير من النوم) فيقول صدقت  
وبررت ويندب القيام عند سماع  
الإذان بزازية ولم يذكر هل يستقر  
إلى فراغه أو يجلس ولو لم يجبه متى  
فرغ لم أره وينبغي تداركه  
ان قصر الفصل

لان الجواب يعقب الكلام بخلاف متابعة المقتدى للامام (قوله ويدعوا الخ) اي بعد أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم لما رواه مسلم وغيره اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشر ثم سلوا الى الوسيلة فانها منزلة في الجنة لا تنبغي الا لعبد مؤمن من عباد الله وأرجو أن أكون انا هو فمن سأل الله الى الوسيلة حلت له الشفاعة وروى البخاري وغيره من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والمصلحة القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته حلت له شفاعتي يوم القيمة وزاد البيهقي في آخره انك لا تخلف الميعاد وتغما في الامداد والفتح قال ابن حجر في شرح المنهاج وزيادة والدرجة الرفيعة وخففه بيا أرحم الراحمين لاصل لهما اه (تمة) يستحب أن يقال عند سماع الاولى من الشهادة صلى الله عليك يا رسول الله وعند الثانية منها قرأت عيني بك يا رسول الله ثم يقول اللهم متعني بالسمع والبصر بعد وضع ظفري الابهامين على العينين فانه عليه السلام يكون قائدا له الى الجنة كذا في كثر العباد اه قهستاني ونحوه في الفتاوى الصوفية وفي كتاب الفردوس من قبل ظفري اياه عليه عند سماع اشهد أن محمدا رسول الله في الاذان انما قائده ومدخله في صفوف الجنة وتغما في حواشي البحر للرملي عن المقاصد الحسنة للسحاوي وذكر ذلك الجزاخي وأطال ثم قال ولم يصح في المرفوع من كل هذا شي ونقل بعضهم أن القهستاني كتب على هامش نسخته ان هذا مختص بالاذان وأما في الإقامة فلم يوجد بعد الاستقصاء التام والتتبع (قوله ولو كان في المسجد الخ) هو مقابل قوله بأن يقول كقائمه ط (قوله أجب بالمشي اليه) أي لثلاث فوته الجماعة فيأثم كما قرناه آنفا فافهم (قوله وهذا) راجع الى قوله ولو كان في المسجد الخ ح (قوله المطلوبة) أي طلب ايجاب كما قدمه (قوله لا بلسانه) أي لان الاجابة به مندوبة على هذا القول كما مر (قوله فيقطع قراءة القرآن) الظاهر أن المراد المسارعة للاجابة وعدم القعود لاجل القراءة لاخلال القعود بالسعي الواجب والا فلا مانع من القراءة ماشيا الا أن يراد بيقطعه اند بالاجابة باللسان أيضا لكن لا يناسبه التفرج ولا قوله ولو مسجد لا لماعلت من أن الحلواني قائل بندها باللسان فافهم (قوله ويجيب) أي باقدم (قوله لو أذان مسجده كما يأتي) أي عن التاترخانية وهذا ساقط من بعض النسخ (قوله ولو مسجد لا) أي لا يجب قطعها بالمعنى الذي ذكرناه آنفا فلا ينافي ما قدمه من أن اجابة اللسان مندوبة عند الحلواني فافهم (قوله وهذا متفرع على قول الحلواني) تكرر محض مع قوله وعليه فيقطع الخ ط (قوله والظاهر وجوبها باللسان الخ) كذا قلته في فتح القدير مع الملا بأنه لم تظهر قرينة تصرف الامر عن الوجوب ونازعه في شرح المنية بما في آخر الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام ثم صلوا على فان من صلى على الخ لان مثله من التريعات في الثواب يستعمل في المستحب غالبا اه أقول فيه نظران ما ذكر انما هو للصلاة وسؤال الوسيلة لا للاجابة المتدعي وجوبها والقران في النظم لا يوجب القران في الحكم كما يقتضي الاصول ثم اخرج الامام ابو جعفر الطحاوي في كتابه شرح الآثار بسنده الى عبد الله رضي الله عنه قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره فسمع مناديا وهو يقول الله اكبر الله اكبر فقال صلى الله عليه وسلم على الفطرة فقال اشهد أن لا اله الا الله فقال صلى الله عليه وسلم خرج من النار فابتدأ ندناه فاذا صاحب ماشية ادركته الصلاة فنادى بها قال ابو جعفر فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غير ما قال المنادي فدل أن الامر للاستحباب والندب كأمره بالدعاء في أبار الصلوات ونحوه اه فهذه قرينة صارفة للامر عن الوجوب وبه تأيد ما صرح به جماعة من اصحابنا من عدم وجوب الاجابة باللسان وانما مستحبة وهذا ظاهر في ترجيح قول الحلواني وعليه مشي في الخاتمة والفيض ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم اذا سمعت النداء فأجب داعي الله وفي رواية فأجب عليك السكينة ويكفي في ترجيحه الادلة على وجوب الجماعة فانك علمت أن قول الحلواني مبني على أن الاجابة لقصد الجماعة والذي ينبغي تحريره في هذا المحل أن الاجابة باللسان مستحبة وأن الاجابة بالقدم واجبة ان لم من تركها تفويت الجماعة والابان امكنه اقامتها بجماعة ثانية في المسجد او في بيته لا تجب بل تستحب مراعاة لاول الوقت والجماعة الكثيرة في المسجد لا تكرر هذا ما ظهر لي (قوله بأنه) متعلق بقواه ولو قال وفتح عليه في النهر بأنه على الاول الخ لكان اولى ط أقول نعم قواه في النهر بما اورده على قول الحلواني من الاشكال بلزوم الاداء في اول الوقت وفي المسجد وقد علمت اندفاعه (قوله على الاول) أي

ويدعو عند فراغه بالوسيلة  
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 (ولو كان في المسجد حين سمعه ليس  
 عليه الاجابة ولو كان (خارجا  
 أجب) بالمشي اليه (بالقدم  
 ولو أجب باللسان لانه لا يكون  
 مجيبا) وهذا (بناء على ان الاجابة  
 المطلوبة بتقديمه لاللسانه) كما هو  
 قول الحلواني وعليه (فيقطع  
 قراءة القرآن لو) كان يقرأ (بمنزله  
 ويجيب) لو أذان مسجده كما يأتي  
 (ولو مسجد لا) لانه أجب بالحضور  
 وهذا متفرع على قول الحلواني  
 وأما عندنا فيقطع ويجيب بلسانه  
 مطلقا والظاهر وجوبها باللسان  
 اظها الامر في حديث اذا سمعتم  
 المؤذن فقولوا مثل ما يقول كما بسط  
 في البحر وأقره المصنف وقواه في  
 النهر ناقلنا عن المحيط وغيره بأنه  
 على الاول



القول بوجوب الاجابة باللسان (قوله لا يرد السلام) لم أره في النهر وانما رأيت في البحر وقال في المعراج وفي التحفة وينبغي للسامع أن لا يتكلم ولا يشتغل بشيء في حالة الاذان والاقامة ولا يرد السلام أيضا لان الكل يحل بالنظم اه أقول يظهر من هذا أن قوله لا يرد السلام ليس للوجوب وأنه يتفرع على التولين والالزام وجوب ذلك في الاقامة مع أن اصل اجابة الاقامة مستحبة كما يأتي فضلا عن وجوب ما ذكر فيها لانه لا ينافي الاجابة فانه يمكن أن يجيب ثم يرد السلام او يسلم مثلا عند سككات المؤذن لكنه لا ينبغي لانه يحل بالنظم لان المشروع اجابة لاحثوفها ولعله انما لم يجب رد السلام وان قلنا انه لا ينافي الاجابة او قلنا بعدم وجوبها لان السلام عليه في هذه الحالة غير مشروع كالسلام على القارئ والمؤذن فلذا لم يجب رده كما قدمناه (قوله قال) أي في النهر (قوله انما يجيب اذان مسجده) أي بالقدم وهو متفرع على قول الحلواني كما أشار اليه الشارح سابقا بقوله كما يأتي ط (قوله قال اجابة اذان مسجده بالفعل) قال في الفتح وهذا ليس مما نحن فيه اذ مقصود السائل أي مؤذن يجيب باللسان استحبابا او وجوبا والذي ينبغي اجابة الاول سواء كان مؤذن مسجده او غيره فان سمعهم معا اجاب معتبرا كون اجابته لمؤذن مسجده ولو لم يعتبر ذلك جازوا انما فيه مخالفة الاولى اه ملخصا أقول والظاهر أن عدول الامام ظهير الدين الى ما قال من باب اسلوب الحكمين ميلانه الى مذهب الحلواني ثم رأيت الرشي أجاب بذلك (قوله اجماعا) فمدل قوله ندبا أي ان القائلين باجابتها اجمعوا على الذنب ولم يقل احد منهم بالوجوب كما قيل في الاذان فلا ينافي قوله وقيل لا فافهم (قوله ويقول الخ) أي كما رواه ابوداود وزيادة ما دامت السموات والارض وجعلني من صالحى أهلها (قوله وبه جزم الشئني) حيث قال ومن سمع الاقامة لا يجيب ولا بأس أن يشتغل بالدعاء اه ويمكن جملة على نفي الوجوب بدليل قول الخلاصة ليس عليه جواب الاقامة او المراد اذا سمع قد قامت الصلاة لا يجيب بلفظها أفاده الشيخ اسماعيل (قوله وينبغي الخ) البحث لصاحب النهر أقول قال في آخر شرح المنية أقام المؤذن ولم يصل الامام ركعتي الفجر بصليمها ولا تعداد الاقامة لان تكرارها غير مشروع اذا لم يقطعها قاطع من كلام كثير أو عمل كثير عما يقطع المجلس في سجدة التلاوة اه (قوله قعد) ويكره له الانتظار قائما ولكن يقعد ثم يقوم اذا بلغ المؤذن حتى على الفلاح انتهى هندية عن المضمرات (قوله في مسجدين) لانه اذا صلى في المسجد الاول يكون مستغلا بالاذان في المسجد الثاني والتفعل بالاذان غير مشروع ولان الاذان المكتوبة وهو في المسجد الثاني يصلي النافلة فلا ينبغي أن يدعو الناس الى المكتوبة وهو لا يساعد هم فيها اه بدائع (قوله مطلقا) أي عدلا او لا وفي الاشياء ولد الباني وعشيرته اولى من غيرهم اه وسبى في الوقف ان القوم اذا عينا مؤذنا واما ما وكان اصلح مما نصبه الباني فهو اولى وذكره في الفتح عن النوازل وأقره اه مدني (قوله الافضل الخ) أي أقول عمر رضى الله عنه لولا الخليفة لاذنت أي مع الامامة كما قدمناه وفي السراج ان اباحنيفة كان يباشر الاذان والاقامة بنفسه (قوله وقد حققناه في الخزان) حيث قال بعدما هنا هذا وفي شرح البخاري لابن حجر وما يكثر السؤال عنه هل باشر النبي صلى الله عليه وسلم الاذان بنفسه وقد أخرج الترمذي أنه عليه السلام اذن في سفر وصى بأصحابه وجزم به النووي وقواه ولكن وجد في مسند أحمد من هذا الوجه فأمر بلالا فاذن فعلم أن في رواية الترمذي اختصارا وأن معنى قوله اذن امر بلالا كما يقال اعطى الخليفة العالم القلاني كذا وانما باشر العطاء غيره اه

#### \* (باب شروط الصلاة) \*

أي شروط جوازها وصحتها لاشروط الوجوب كالتكليف والقدر والوقت ولا شرط الوجود كالقدرة المقارنة للفعل والمراد أيضا الشروط الشرعية لا العقلية كالحياة والعلم ولا الجعلة كدخول الدار المعلق به الطلاق (قوله هي ثلاثة انواع الخ) كذا أقره في السراج وسيان ذلك أن شرط الانعقاد ما يشترط وجوده في ابتداء الصلاة متقدما عليها او مقارنا لها سواء استقر الى آخرها ام لا فالوقت والخطبة متقدمان عليها والنية والحرمة مقارنان لها وأما شرط الدوام فهو ما يشترط وجوده في ابتداء الصلاة مستقرا الى آخرها وأما شرط البقاء فقد فسره في السراج بما يشترط وجوده حالة البقاء ولا يشترط فيه التقدم ولا المقارنة اه أي فتد بوجوده فيه التقدم والمقارنة وقد لا يوجد ولا يخفى أن هذه الاقسام متداخلة

لا يرد السلام ولا يسلم ولا يقرأ بل يقطعها ويجيب ولا يشتغل بغير الاجابة قال وينبغي أن لا يجيب بلسانه انفا في الاذان بين يدي الخطيب وأن يجيب مقدمه انفا في الاذان الا قبل يوم الجمعة لوجوب السعي بالنصر وفي التارخانية انما يجيب اذان مسجده وسئل ظهير الدين عن سمعه في أن من جهات ماذا يجب عليه قال اجابة اذان مسجده بالفعل (ويجيب الاقامة) ندبا اجماعا (كلاذان) ويقول عند قد قامت الصلاة اقامها الله وأدامها (وقيل لا) يجيبها وبه جزم الشئني (فروع) صلى السنة بعد الاقامة او حضر الامام بعدها لا يبيدها بزازية وينبغي ان طال الفصل او وجد ما يعتد قاطعا كاكل أن تعاد \* دخل المسجد والمؤذن يقيم قعدا الى قيام الامام في مصلاه \* وليس المحل لا ينتظر ما لم يكن شريرا والوقت متسع \* يكره له أن يؤذن في مسجدين \* ولاية الاذان والاقامة لباني المسجد مطلقا وكذا الامامة لو عدلا \* الافضل كون الامام هو المؤذن وفي الضياء انه عليه السلام اذن في سفر بنفسه \* وأقام وصلى الظهر وقد حققناه في الخزان

#### (باب شروط الصلاة)

هي ثلاثة انواع \* شرط انعقاد كنية ونحرمة ووقت وخطبة \* وشرط دوام كطهارة وسترعورة واستقبال قبله \* وشرط بقاء فلا يشترط فيه تقدم ولا مقارنة بابتداء الصلاة

المطلب

هل باشر النبي صلى الله عليه وسلم الاذان بنفسه

ويدها عموم وخصوص مطلق فجتمع في الطهارة والستر والاستقبال فأنها من حيث اشتراط وجودها في ابتداء الصلاة شرط انعقاد ومن حيث اشتراط دوامها ايضاً شرط دوام ومن حيث اشتراط وجودها في حالة البقاء شرط بقاء وتجتمع ايضاً في الوقت بالنسبة الى صلاة الصبح والجمعة والعيدين فانه يشترط في ابتدائها وانتهائها وحالة البقاء حتى لو خرج قبل تمامها بطلت وينفرد شرط الانعقاد عن شرط الدوام وعن شرط البقاء في الوقت بالنسبة الى بقية الصلوات فانه شرط انعقاد فقط اذ لا يشترط دوامه ولا وجوده حالة البقاء وينفرد شرط البقاء في القراءة فانه يحدث في أثناءها ويستمر الى انتهائها ومثلها رعاية الترتيب في فعل غير مركز كالقعدة الاخيرة حتى لو تذكر سجدة صليبة او تلاوية قأنيها بعد القعدة لزمه اعادةها (قوله فانه ركن في نفسه الخ) كذا في الفقه ساني واعترض بأن الركن ما كان داخل الماهية والشرط ما كان خارجاً عنها وبينهما تناف ولا وجه لتخصيص كونه شرطاً في غيره بسبب وجوده في كل الاركان تقدير الان كل ركن كذلك نعم قسموا الركن الى اصلي وزائد وهو ما قد يسقط بلا ضرورة ومثله بالقرأة فانها نقطة عن المقتدى فسميت ركناً في حالة وزائد في حالة اخرى لان الصلاة ماهية اعتبارية فيجوز أن يعتبرها الشارع تارة بأركان وأخرى بأقل منها (قوله لوجوده) أي القراءة وذكر باعتبار الشرط وهو علة لكونه شرطاً ط (قوله لم يجوز اختلاف الامي) أي ولو في التشهد لعدم وجود الشرط فيه ولا يقال انه مفقود في المأموم لانه موجود حكماً لان قراءة الامام له قرأة ط (قوله ثم الشرط الخ) أي بالسكون وجمعه شروط وأما بالفتح فجمعه أشرط ومنه فقد جاء أشرطها وقد فسر الاول في القاموس بالزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه والثاني بالعلامة وهو مقتضاه أن الاول لا يفسر لغة بالعلامة وهو ظاهر الصحاح ايضاً والمفقود في كتب الفقه عن اللغة خلافه ولعل الفقهاء وقضوا على تفسيره بذلك وبعضهم عبر بالشرائط واعترض بأنه جمع شريطة وهي مشقونة الاذن ووقع في النهر مناهم فاجتنبه (قوله ولا يدخل فيه) اعلم أن المتعلق بالشيء إما أن يكون داخلها في ماهيته فيسمى ركناً كالركوع في الصلاة أو خارجاً عنه فاما أن يؤثر فيه كعقد النكاح للعل فيسمى علة أو لا يؤثر فاما أن يكون موصل اليه في الجملة كالوقت فيسمى سبباً ولا يوصل اليه فاما أن يتوقف الشيء عليه كالوضوء للصلاة فيسمى شرطاً ولا يتوقف كالاذان فيسمى علامة كما بسطه البرجندي فكان عليه أن يزيد ولا يؤثر فيه ولا يوصل اليه في الجملة اسماعيل (قوله هي ستة) ذكر الفقه ساني انها اكثر من عشرة فان منها القراءة على ما مر وتقدم على الركوع والركوع على السجود ومراعاة مقام الامام والمقتدى وعدم تذكر الفاتحة لذى ترتيب وعدم محاذاة امرأة اه قلت وكذا منها الوقت كما مر في الاهداد وقد ترك ذكره في عدة من المعبرات كالقدوري والمختار والهداية والكثير مع ذكرهم له اول كتاب الصلاة وكان ينبغي لهم ذكره هنا ليتنبه المتعلم على انه من الشروط كما في مقدمة ابى الليث ومنية المصلي وكذا يشترط اعتقاد دخوله فلو شك لم يصح صلاته وان ظهر انه قد دخل اه (قوله لدخول الاطراف الخ) علة لتفسير البدن بالجسد تفسير مصراد لان البدن اسم لما سوى الرأس والاطراف كاليد والرجل (قوله لانه غلط) لانه ليس له قليل يعني عنه بخلاف الخبث قال ط وانما صرف الماء الكافي لاحدهما للخبث لاجل تحصيل الطهارة في المائية في الخبث والترابية في الحدث (قوله كذلك) أي بنوعيه وهما الغليظة والخفيفة ح (قوله وتوبه) اراد ما لبس البدن فدخل القلتسوة والخف والنعل ط عن المحوى (قوله وكذا ما) أي شيء متصل به يتحرك بحركته كبدل طرفه على عنقه وفي الآخر نجاسة مانعة ان يتحرك موضع النجاسة بحركات الصلاة منع والا لا بخلاف ما لم يتصل كلباط طرفه نجس وموضع الوقوف والجهة طاهرة فلا يمنع مطلقاً أفاده ح عن الشرنبلالي (قوله كصبي) أي وكسقف وظلة وخيمة نجسة تصيب رأسه اذا وقف (قوله ان لم يستمسك) الاولى حذف ان وجوابها لانه تمثيل للعمول غنى التعبير أن يقول كصبي عليه نجس لا يستمسك بنفسه ط (قوله والا لا) أي وان كان يستمسك بنفسه لا يمنع لان حمل النجاسة حينئذ ينسب اليه لا الى المصلي (قوله كخبث) تنظير لا تغنيل أي فان النجاسة ايضاً تنسب الى المحول لا الى المصلي ولو كان تمثيلاً للزم اشتراط أن يكون الخبث مستمسكاً بنفسه بأن لا يكون زهناً مثلاً مع انه غير نجس حقيقة فلو حمل المصلي جنباً لا يمنع صلاته مطلقاً لان نجاسته حكمية فافهم (قوله وكلب ان شقفه) لو قال وكلب ان لم يسلم منه ما يمنع الصلاة لكان اولى لانه لو علم عدم السيلان اوسال

قوله ووقع في النهر الخ أي حيث قال الشروط جمع شرط محتركا بمعنى العلامة لغة اه منه

وهو القراءة فانه ركن في نفسه شرط في غيره لوجوده في كل الاركان تقديرها ولذا لم يجوز اختلاف الامي ثم الشرط لغة العلامة اللازمة وشرعا ما يتوقف عليه الشيء ولا يدخل فيه (هي ستة طهارة بدنه) أي جسده لدخول الاطراف في الجسد دون البدن فليحفظ (من حدث) بنوعيه وقدمه لانه غلط (وخبث) مانع كذلك (وتوبه) وكذا ما يتحرك بحركته اويده حامله كصبي عليه نجس ان لم يستمسك بنفسه منع والا لا كخبث وكلب ان شقفه

منه دون القدر المانع لا يطل الصلاة وان لم يشدقه أفاده ح وقد مناهوه قبيل فصل البئر عن الحلية وبؤيده  
 ما في البحر عن الظهيرية لو جلس على المصلي صبي توبه نجس وهو يستمسك بنفسه او حمام نجس جازت صلاته لان  
 الذي على المصلي مستعمل للنجس فلم يصير المصلي حاملا للنجاسة اه اقول والظاهر ان مسألة الكلب مبنية  
 على ارجح التبعين من انه ليس بنجس العين بل هو طاهر الظاهر كغيره من الحيوانات سوى الخنزير فلا نجس  
 الا بالموت ونجاسة باطنه في معدنه فلا يظهر حكمها كنجاسة باطن المصلي كما لو صلى حاملا بيضة مذرة صار  
 محمدا ما جازلانه في معدنه والشئ مادام في معدنه لا يعطى له حكم النجاسة بخلاف ما لو حمل قارورة مضمومة  
 فيها بول فلا تجوز صلاته لانه في غير معدنه كما في البحر عن المخط (قوله في الاصح) ردان يقول يمنع الصلاة  
 مطلقا كما في البحر وكأنه مبنى على نجاسة عينه اه ح (قوله ومكانه) فلا تمنع النجاسة في طرف البساط  
 ولو صغيرا في الاصح ولو كان رقيقا وبسطه على موضع نجس ان صلح ساتر للعورة تجوز الصلاة كما في البحر  
 عن الخلاصة وفي القنية لو صلى على زجاج يصف ماتحته فالواجب ما يجوز اه وأما الوصل على لبنة او آجرة او  
 خشبة غليظة او ثوب مخيط مضرب او غير مضرب فمسأ في الكلام عليه في باب مفسدات الصلاة ان شاء الله  
 تعالى (قوله اي موضع قديمه) هذا اتفاق الروايات بجره وأفاد أنه لو كانت تقع ثيابه على أرض نجسة  
 عند السجود لا يضرب (قوله ان رفع الاخرى) أي التي تحتها نجاسة مانعة (قوله اتفاقا في الاصح)  
 وفي رواية عن الامام لا يشترط طهارة موضع السجود اه ح أي بناء على رواية جواز الاقتصار على الانف  
 في السجود فلا يشترط طهارة موضع الانف لانه أقل من الدرهم كما في شرح المنية لكن لو سجد على نجس فعندهما  
 تفسد الصلاة وعند أبي يوسف تفسد السجدة فإذا أعادها على طاهر صحت عنده والاول ظاهر  
 الرواية كما في الحلية (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية كما في البحر لكن قال في منية المصلي قال في العيون  
 هذه رواية شاذة اه وفي البحر واختار أبو الليث أن صلاته تفسد صححه في العيون اه وفي التره وهو  
 المناسب لا طلاق عامة المتون وأيده بكلام الخانية قلت وصححه في متن المواهب ونور الايضاح والمنية وغيرها  
 فكان عليه المعقول وقال في شرح المنية وهو الصحيح لان اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة جملها وان كان وضع ذلك  
 العضو ليس بفرض (قوله الا اذا سجد على كفه) فيشترط طهارة ماتحته لانه موضع يده بل لانه موضع  
 السجود ط أي كما اذا سجد على كفه وتحت نجاسة (قوله كما سيجي) أي في سنن الصلاة ح (قوله من  
 الثاني) زيادة توضيح قال في التره ولم يذكره في الكثر لان طهارة الثوب والمكان من حدث لا يخطر ببال ولا اقدم  
 قوله من حدث وخبرنا اذ لو أخره لا يقتضي أن يكون قيد في الكل اه (قوله لانهما ألزم) أي اشتد ملازمة  
 للمصلي من الثوب لانه يمكن أن يصلي بدونه (قوله والاربع ستر عورته) أي ولو بما لا يحل لبسه كتوب حرير  
 وان أمم بلا عذر كالصلاة في الارض المفصولة وسيد كشرط الستروالساتر (قوله ووجوبه عام) أي  
 في الصلاة وخارجها (قوله ولو في الخلوة) أي اذا كان خارج الصلاة يجب الستر بحضرة الناس اجماعا  
 وفي الخلوة على الصحيح وأما الوصل في الخلوة عريا ناو لو في بيت مظلم وله ثوب طاهر لا يجوز اجماعا كما في البحر ثم ان  
 الظاهر أن المراد بما يجب ستره في الخلوة خارج الصلاة هو ما بين السرة والركبة فقط حتى ان المرأة لا يجب عليها  
 ستر ما عدا ذلك وان كان عورة يدل عليه ما في باب الكراهية من القنية حيث قال وفي غريب الرواية يرخص  
 للمرأة كشف الرأس في منزلها وحدها فأولى لها بالنس خمار رقيق يصف ماتحته عند محارمها اه لكن هذا  
 ظاهر فيما يحل نظره للمعاري ما غير كبطنها وظهرها هل يجب ستره في الخلوة محل نظر وظاهر الاطلاق نعم  
 قتأمل (قوله على الصحيح) لانه تعالى وان كان يرى المستور كما يرى المكشوف لكنه يرى المكشوف تاركا للادب  
 والمستور متأدبا وهذا الادب واجب مراعاته عند القدرة عليه هذا وما ذكره الزيلعي من أن عامتهم لم يشترطوا  
 السترن نفسه فذلك في الصلاة كما يأتي بيانه عند ذكر المصنف له فليس فيه تعميم بخلاف ما هنا فانهم (قوله  
 الا لفرض صحيح) كسقوط واستحبابه وحكي في القنية اقوالا في تجزئه للاغتسال منفردا منها انه يكره ومنها  
 انه يعذر ان شاء الله ومنها لا بأس به ومنها يجوز في المدة اليسيرة ومنها يجوز في بيت الحمام الصغير (قوله  
 وله لبس ثوب نجس الخ) نقله في البحر عن المبسوط ثم ذكر أنه في البغية تلخيص القنية ذكر فيه خلافا قال  
 ط ولم يتعرض لحكم تلويثه بالنجاسة والظاهر أنه مكروه لانه اشتغال بما لا يفيد واذا كان مفسدا للثوب

قوله محمدا الملح بالضم وبالهاء المهملة  
 خالص كل شئ وصفرة البيض كالحمة  
 أو ما في البيض كله اه قاموس  
 اه منه  
 قوله مضمومة هكذا بخطه بالضاد  
 المجبة وصوابه بالصاد المهملة أي  
 مسدودة بالصمام بالكسر كما يؤخذ  
 من القاموس اه معجمه

في الاصح (ومكانه) أي موضع  
 قديمه او احدهما ان رفع الاخرى  
 وموضع سجوده اتفاقا في الاصح  
 لا موضع يديه وركبتيه على الظاهر  
 الا اذا سجد على كفه كما سيجي  
 (من الثاني) أي الخبث لقوله تعالى  
 وثيابك فطهر فدينه ومكانه أول  
 لانهما ألزم (و) اربع (ستر عورته)  
 فوجوبه عام ولو في الخلوة على  
 الصحيح الا لفرض صحيح وله لبس  
 ثوب نجس في غير صلاة

مطلب  
 في ستر العورة



حرم وما في ح لا يعول عليه اه وقد مر في الاستنصاء كراهته بخرقه متقدمة فبالثوب اولى قتلونه بلا حاجة  
اشد في الاولوية (قوله للرجل) احتراز عن المرأة الامة والحرة وعن الصبي كما سيأتي (قوله ماتحت  
سرتنه) هو ماتحت الخط الذي يميز بالسرة ويدور على محيط بدنه بحيث يكون بعده عن موقعه في جميع جوانبه على  
السواء كذ في البرجندی اه اسماعيل فالسرة ليست من العورة دبر (قوله الى ماتحت ركبته) زاد ما لما  
قبل ان تحت من الظروف التي لا تصرف جوى فالركبة من العورة لرواية الدارقطني ماتحت السرة الى الركبة  
من العورة لكنه محقق والاحتياط في دخول الركبة ولحديث علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الركبة من العورة وتما في شرح المنية (قوله وشرط أحد الخ) هو شرط عنده في صلاة الفرض  
لرواية الصبيحين لا يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء وعندنا سائر المتكئين مستحب (قوله  
ولو خشي) قال في النهر الخفي المشكل الرقيق كالامة والحرة كالخزة (قوله او مكاتبه) ومثلها المستسعاة التي  
اعتق بعضها عند الامام ح (قوله مع ظهرها وبطنها) البطن ما لان من القدام والظهر ما يقابل من المؤخر كذا  
في الخزان وقال الرحق الظهر ما قابل البطن من تحت الصدر الى السرة جوهرة أي فاحاذي الصدر ليس  
من الظهر الذي هو عورة اه ومقتضى هذا أن الصدر وما قبله من الخلف ليس من العورة وأن الثدي ايضا  
غير عورة وسيأتي في الخطر والاباحة انه يجوز أن ينظر من أمة غيره ما ينظر من محرمه ولا شبهة انه يجوز النظر  
الى صدر محرمه وثديها فلا يكون عورة منها ولا من الامة ومقتضى ذلك انه لا يكون عورة في الصلاة أيضا لكن  
في التارخانية لوصلت الامة ورأسها مكشوفة جازت بالاتفاق ولوصلت وصدرها ونديها مكشوف لا يجوز  
عندنا كثر مشايخنا اه وقد يقال ان صدر الامة عورة في الصلاة لا خارجها لكنه مخالف للمذكور  
في عامة الكتب من الاقتصار على ذكر البطن والظهر وقد مر تفسيرهما ولا يخفى أن الصدر غيرهما فينبغي  
أن يكون المعتقد أنه ليس بعورة مطلقا (قوله وأما جنبها) يجوز في المتن جبهه الشارح بادخال أمام فروعا  
على أنه مبتدأ وحينئذ فهو مفرد لا مثنى كما في بعض النسخ والالفاظ الشارح وأما جنبها اه ح (قوله  
قتبع لهما) قال في القنية الجنب تبع البطن ثم مر وقال الاوجه أن ما يلي البطن تبع له وما يلي الظهر  
تبع له انتهى وقصد الشارح اصلاح عبارة المتن فان ظاهرها يشعر بأن الجنب عضو مستقل مع انه تبع لغيره  
وتظهر ثمرته ذلك فيما يأتي لكن ذكر في القنية ايضا قبل ما مر لورفعت يديها للشروع في الصلاة فانكشف من  
كمها ريع بطنها او جنبها لا يصح شروعا اه ومقتضاه أن الجنب عضو مستقل فهو قول آخر الا أن تكون  
أو بمعنى الواو تأمل (قوله كما قدرت) أي فور قبل ادراك ركن بعلم قليل وقيد بالقدرة اذ لو عجزت عن الستر  
لم تسطع صلاتها كما في البحر (قوله والا) بأن سترت بعمل كثير أو بعد ركن لانصح صلاتها بحر (قوله على  
المذهب) رد على الزيلعي تعالى للظهيرية حيث قيد الفساد بأداء ركعتين بعد العلم بالعنق فان كثير من فروع  
المذهب من تطاير هذه المسألة تدل على عدم اشتراط العلم كما بسطه في البحر (قوله ينبئ الخ) أصل البحث  
لصاحب البحر وأقره عليه اخوه صاحب النهر (قوله كارجوه في الطلاق الدوري) وهو أن يقول لامرأته  
ان طلقك فأنت طالق قبله ثلاثا فاذا فجز عليها طلاقا فقد وجد الشرط فيقع الثلاث قبله ووقعها قبله يقتضي  
عدم وقوعه فالقول بوقوعه باطل فاذا ألغينا القلبية صار كانه قال ان طلقك فأنت طالق ثلاثا فاذا طلق وقع  
عليها واحدة بتخييره وثنان من الثلاث بتعليقه ح (قوله حتى شعرها) بالرفع عطف على جميع ح (قوله  
النازل) أي عن الرأس بأن جاوز الاذن وقيد به اذ لا خلاف فيما على الرأس (قوله في الاصح) صححه  
في الهداية والمحيط والسكا في وغيرها وصح في الخسائية خلافه مع تصحيحه حرمة النظر اليه وهو رواية المتقي  
واختاره الصدر الشهيد والاول اصح وأحوط كما في الحلية عن شرح الجامع لفقر الاسلام وعليه الفتوى  
كما في المعراج (قوله فظهر الكف عورة) قال في معراج الدراية مانعه اعترض بأن استثناء الكف لا يدل على  
أن ظهر الكف عورة لان الكف لغة يتناول الظاهر والباطن ولهذا يقال ظهر الكف وأجيب بأن الكف عرفا  
واستعمالا لا يتناول ظهره اه فظهر أن التفرع مبني على الاستعمال العرفي لا اللغوي فافهم (قوله  
على المذهب) أي ظاهر الرواية وفي مختلفات قاضي خان وغيرها انه ليس بعورة وأيده في شرح المنية بثلاثة  
أوجه وقال فكان هو الاصح وان كان غير ظاهر الرواية وكذا أيده في الحلية وقال مشي عليه في المحيط وشرح

(وهي للرجل ماتحت سرتنه الى ما  
تحت ركبته) وشرطا أحدثا حد  
منكبيه ايضا عن مالك هي القبل  
والدبر فقط (وما هو عورة منه عورة  
من الامة) ولو خشي او مدبرة  
او مكاتبه أو أم ولد (مع ظهرها  
وبطنها) اما (جنبها) فتبع لهما  
ولو أعتقها مصلية ان استترت  
كما قدرت صحت والا لا علت بعته  
اولا على المذهب قال ان صليت  
صلاة صحيحة فأنت حرة قبلها فصلت  
بلاقناع ينبئ الغاء القلبية ووقوع  
العنق كارجوه في الطلاق الدوري  
(وللعرة) ولو خشي (جميع بدنها)  
حتى شعرها النازل في الاصح  
(خلا الوجه والكفين) فظهر الكف  
عورة على المذهب (والقدمين)

قوله ولهذا يقال فظهر الكف أي  
بالإضافة الى الكف وجعل بعضهم  
الإضافة دليلا على أنه ليس من  
الكف اذ لو كان من الكف لزم  
إضافة الجزء الى كله وفيه نظر لانه  
يقال رأس زيد ويد زيد اه منه

الجامع لقاضي خان اه واعتمد الشرنبلالي في الامداد (قوله على المعتمد) أي من أقوال ثلاثة معصية  
ثانيها عورة مطلقا ثالثها عورة خارج الصلاة لافها أقول ولم يتعرض لظهر القدم وفي التهستاني  
عن الخلاصة اختلفت الروايات في بطن القدم اه وظاهره انه لا خلاف في ظاهره ثم رأيت في مقدمة المحقق  
ابن الهمام السماعة زاد الفقير قال بعد تصحيح أن انكشاف ربع القدم مانع ولو انكشف ظهر قدمه لم تفسد  
وعزاه المصنف القرائني في شرحها المسمى أعانة الحقير الى الخلاصة ثم نقل عن الخلاصة عن المحيط أن في باطن  
القدم روايتين وأن الاصح انه عورة ثم قال أقول فاستفيد من كلام الخلاصة أن الخلاف انما هو في باطن القدم  
وأما ظاهره فليس بعورة بلا خلاف ولهذا جزم المصنف بعدم الفساد بانكشافه لكن في كلام العلامة قاسم  
اشارة الى أن الخلاف ثابت فيه ايضا فانه قال بعد نقله أن الصحيح أن انكشاف ربع القدم يمنع الصلاة قال لان  
ظهر القدم محل الزينة المنهي عن ابدائها قال تعالى ولا يضررن بأرجلهن ليعلم ما يحققن من زينتهن اه كلام  
المصنف (قوله وصوتها) معطوف على المستثنى يعني انه ليس بعورة ح (قوله على الراجح) عبارة الجهر  
عن الحلية انه الاشبه وفي النهر وهو الذي ينبغي اعتماده ومقابله ما في النوازل نعمة المرأة عورة وتعلمها القرآن  
من المرأة احب قال عليه الصلاة والسلام التسييع للرجال والتصفيق للنساء فلا يحسن أن يسمعها الرجل  
اه وفي الكافي ولا تلي جهر الا صوتها عورة ومشى عليه في المحيط في باب الاذان جهر قال في الفتح وعلى  
هذا الوكيل اذا جهرت بالقراءة في الصلاة فسدت كان متجها ولهذا منعه عليه الصلاة والسلام من التسييع  
بالصوت لاعلام الامام بسهوه الى التصفيق اه وأقره البرهان الحلبي في شرح المنية الكبير وكذا  
في الامداد ثم نقل عن خط العلامة المقدسي ذكر الامام ابو العباس القرطبي في كتابه في السماع ولا يظن من  
لا فطنة عنده ان اذا قلنا صوت المرأة عورة انما يريد بذلك كلامها لان ذلك ليس بصحيح فانما يجزى الكلام مع النساء  
للأجانب ومحاورتهن عند الحاجة الى ذلك ولا تجزى لهن رفع اصواتهن ولا تمطيعها ولا تليينها وتقطيعها  
لما في ذلك من استمالة الرجال اليهن وتعريض الشهوات منهم ومن هذا المبحر أن تؤذن المرأة اه قلت ويشير  
الى هذا تعبير النوازل بالنعمة (قوله وذراعيها) معطوف على المستثنى ح (قوله على المرجوح) قال  
في المعراج عن المبسوط وفي الذراع روايتان والاصح انها عورة اه قال في البحر وصحح بعضهم انه عورة  
في الصلاة لا خارجها والمذهب ما في المتون لانه ظاهر الرواية (قوله وتنع المرأة الخ) أي تنهى عنه وان  
لم يكن عورة (قوله بل تخوف الفتنة) أي الفجور بها فاموس أو الشهوة والمعنى تمنع من الكشف تخوف  
أن يرى الرجال وجوهها فتقع الفتنة لانه مع الكشف قد يقع النظر اليها بشهوة (قوله كسه) أي كما يمنع الرجل  
من لمس وجهها وكشفها وان امن الشهوة الخ قال الشارح في الحظر والاباحة وهذا في الشبهة أما العجوز التي  
لا تنسهي فلا بأس بمصاحفتها ومس يد هان آمن اه ثم كان المناسب في التعبير ذكر مسألة المس بعد مسألة  
النظر بأن يقول ولا يجوز النظر اليه بشهوة كسه وان امن الشهوة الخ لان كلاما في النظر والمس مما يمنع الرجل  
عنه والكلام فيما تمنع هي عنه (قوله لانه أغلظ) أي من النظر وهو علة لمنع المس عند امن الشهوة أي  
بخلاف النظر فانه عند الامن لا يمنع ط (قوله ثبت به) أي بالمس المقارن للشهوة بخلاف النظر فافرج  
الداخل فلا تثبت به حرمة المصاهرة مطلقا ط (قوله ولا يجوز النظر اليه بشهوة) أي الالحاجة كقصاص  
او شاهد يحكم او يشهد عليها لا تحمل الشهادة وكما طاب يريد نكاحها فينظر ولو عن شهوة بنية السنة لا قضاء  
الشهوة وكذا امر يد شرايتها او مداواتها الى موضع المرض بقدر الضرورة كما سيأتي في الحظر والتقيد  
بالشهوة يفيد جوازها بدونها لكن سباني في الحظر تقييده بالضرورة وظاهره الكراهة بلا حاجة داعية قال  
في التاترخانية وفي شرح الكرخي النظر الى وجه الاجنبية الحرة ليس بجرام ولكنه يكره لفير حاجة اه (قوله  
بشهوة) لم أر تفسيرها هنا والمذكور في المصاهرة انه فمن يشترب بالانتشار أو زيادته ان كان موجودا وفي المرأة  
والفاني بيل القلب والذي تفيده عبارة مسكين في الحظر أنها ميل القلب مطلقا ولعله الانسب هنا اه ط  
قلت يؤيده ما في القول المعبر في بيان النظر لسيدى عبد الفتى بيان الشهوة التي هي مناط الحرمة  
أن يتحرك قلب الانسان ويميل بطبعه الى اللذة وربما انتشرت آله ان كثر ذلك الميلان وعدم الشهوة أن لا يتحرك  
قلبه الى شيء من ذلك بمنزلة من نظر الى ابنه الصبيح والوجه وابنته الحسناء اه وسيأتي تمام الكلام على ذلك

على المعتمد وصوتها على الراجح  
وذراعيها على المرجوح (وتنع)  
المرأة الشابة (من كشف الوجه  
بين رجال) لانه عورة بل (تخوف  
الفتنة) كسه وان امن الشهوة لانه  
أغلظ ولذا ثبت به حرمة المصاهرة  
كما يأتي في الحظر (ولا يجوز النظر  
اليه بشهوة)

مطلب  
في النظر الى وجه الامرء

في كتاب الحظر والاباحة (قوله كوجه امرء) هو الشاب الذي طر شاربته ولم تنبت لحيته قاموس قال في الملتقط  
الغلام اذ يبلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيحا فحكمه حكم الرجال وان كان صبيحا فحكمه حكم النساء وهو عورة من  
فرقه الى قدمه قال السيد الامام ابو القاسم يعني لا يحل النظر اليه عن شهوة واما الخلاوة والنظر اليه لاعتق  
شهوة لا بأس به ولهذا لم يؤمر بالنقاب اه اقول وهذا شامل لمن نبت عذاره بل بعض الفسقة يفضل على  
الامرء خالي العذار والطاهر ان طرور الشارب وبلوغه مبلغ الرجال غير قيد بل هو بيان لغايته وان ابتداءه من  
حين بلوغه سنان شته النساء اولو كان صغيرة لاشتبهت فيه للرجال والمراد من كونه صبيحا ان يكون جديلا  
بحسب طبع الناظر ولو كان اسود لان الحسن يختلف باختلاف الطبائع ويستفاد من تشبيه وجه المرأة بوجه  
الامرء ان حرمة النظر اليه بشهوة اعظم اثمانا خشية الفتنة به اعظم منها ولانه لا يحل بحال بخلاف المرأة  
كما قالوا في الزنى واللواط ولذا بلغ السلف في التنفير منهم وسعهم الاتقان لاستقذارهم شرعا قال بعضهم  
قال ابن القطان اجمعوا على انه يحرم النظر الى غير الملتحي بقصد التلذذ بالنظر وتمتع البصر بمحاسنه واجمعوا على  
جوازها بغير قصد اللذة والناظر مع ذلك آمن الفتنة (قوله فانه يحرم الخ) اتي بالفاء لانه دليل على المتن لانه  
اذا حرم مع الشك في وجودها ففي وجودها بالفعل اولى ح (قوله كما اعتد الكمال) أي بناء على ما يظهر  
من عبارته المنقولة عقب هذا بقوله قال الخ وكان المناسب ان يقول حيث قال (قوله لاعورة للصغير جدا)  
وكذا الصغيرة كما في السراج فباح النظر والمس كما في المهرج قال ح وفسره شيخنا بآب أربع فادونها ولم  
ادر لمن عزاه اه اقول قد يؤخذ مما في جنائز الشرب ليلية ونصه واذا لم يبلغ الصغير والصغيرة حد الشهوة  
يفسهما الرجال والنساء وقدره في الاصل بأن يكون قبل أن يتكلم اه (قوله ثم تغلف) قيل المراد انه يعتبر  
الدبر وما حوله من الاليتين والقبل وما حوله يعني انه يعتبر في عورته ما غلظ من الكبير ويحتمل انهما قبل ذلك  
من الخفف فالنظر اليهما عند عدم الاستبراء اخف اليهما من النظر بعد وليعزّر ط (قوله ثم يكالغ) أي  
عورته تكون بعد العشرة كعورة البالغين وفي النهر كان ينبغي اعتبار السمع لامرهما بالصلاة اذ ابلاغها هذا  
السنن له ط اقول سيأتي في الحظر ان الامة اذا بلغت حد الشهوة لاتعرض على البيع في ازار واحد  
يستر ما بين السرة والركبة لان ظهرها وبطنها عورة اه فقد اعطوها حكم البالغة من حين بلوغ حد الشهوة  
واختلفوا في تقدير حد الشهوة فقل سجع وقيل تسع وسيأتي في باب الامامة تعميم عدم اعتباره بالسنن بل  
المعتبر ان تصل للجماع بأن تكون علة ضخمة وهذا هو المناسب اعتباره هنا قدبر (قوله الى خمسة عشر)  
صوابه خمس عشرة لان المعدود مؤنث مذكور اه ح ولا ينبغي أن الغاية غير داخله والا فهو بالغ بالسنن  
فلا يحل له النظر والدخول لانه مكلف كما لو بلغ بالاحتلام ولو فيما قبل ذلك (تمه) سيأتي في الحظر ان الذميمة  
كالرجل الاجنبي في الاصح فلا تنظر الى بدن المسلمة وأن كل عضوا لا يجوز النظر اليه قبل الانضصال لا يجوز بعده  
كشعر عاتيه وشعر رأسها وعظم ذراع حرمة مية وساقها وقلامه نظير رجلها دون يديها وأن النظر الى ملأه  
الاجنبية بشهوة حرام وسيأتي تمام الفوائد المتعلقة بذلك هناك (قوله ويمنع الخ) هذا تفصيل ما جله بقوله  
وسر عورته ح (قوله حتى انعقادها) منصوب عطفا على محذوف أي ويمنع همه الصلاة حتى انعقادها  
والحاصل انه يمنع الصلاة في الابتداء ويرفعها في البقاء ح (قوله قدر اداء ركن) أي يستتبه منية قال  
شارحها وذلك قدر ثلاث تسيحات اه وكأنه قيد بذلك جلال الركن على القصير منه للاحتياط والا فالعود  
لا خير والقيام المشقل على القراء المستتونة اكثر من ذلك ثم ما ذكره الشارح قول أبي يوسف واعتبر محمد  
أداء الركن حقيقة والاول المختار للاحتياط كما في شرح المنية واحترز عما اذا انكشف ربيع عضو أقل من قدر  
أداء ركن فلا يفسد اتفاقا لان الانكشاف الكثير في الزمان القليل عفو كالانكشاف القليل في الزمن الكثير  
وعما اذا أدى مع الانكشاف ركعا فانها تصد اتفاقا قال ح وأعلم أن هذا التفصيل في الانكشاف الحادث  
في أثناء الصلاة أما المقارن لابتدائها فانه يمنع انعقادها مطلقا اتفاقا بعد أن يكون المكشوف ربيع العضو وكلام  
الشارح يوهم أن قوله قدر اداء ركن قيد في منع الانعقاد أيضا اه (قوله بلا صنع) فلو به فسدت في الحال  
عندهم قبة قال ح أي وان كان أقل من اداء ركن اه وفي الخاتمة اذا طرح المقتدى في الزجة أمام  
الامام او في صف النساء او مكان نجس او حولوه عن القبلة او طرحوا ازاره او سقط عنه ثوبه أو انكشف

كوجه امرء) فانه يحرم النظر الى  
وجهها ووجه الامرء اذا شئت  
في الشهوة أما بدونها فباح ولو  
جديلا كما اعتد الكمال قال فل  
النظر منوط بعدم خشية  
الشهوة مع عدم العورة وفي  
السراج لاعورة للصغير جدا يتم  
مادام لم يشته فقبل ودبر ثم تغلف  
الى عشر سنين ثم يكالغ وفي الاشياء  
يدخل على النساء الى خمسة عشر  
سنة حسب (ويمنع) حتى انعقادها  
(كش ربيع عضو) قدر اداء ركن  
بلا صنعهم



عورته ففما اذا تعمد ذلك فسدت صلاته وان قل والافان اذى ركعا فكذلك والافان مكنت بعذر لا تفسد  
 في قولهم والافني ظاهرا الرواية عن محمد تفسد اه لكن في الحاشية ايضا ما يدل على عدم اشتراط قوله بلا صنع  
 فانه قال لو تحول الى مكان نجس ان لم يمكث على النجاسة قدر ادى ركن جازت صلاته والافلا وكذا في منية  
 المصلي قال وكذا ان رفع نعليه وعليهما قدر مانع ان ادى معهما ركعا فسدت وذكر نحو ذلك في الخليفة عن الذخيرة  
 والبدائع وغيرهما ثم قال والاشبه الفساد مع التعمد الاحتياج كرفع نعله لخوف الضياع ما لم يؤذركا  
 كما في الخلاصة وتماه فيما علقناه على البحر (قوله على المعقد) رد على الكرخي حيث قال المانع في الغليظة  
 ما زاد على الدرهم قياسا على النجاسة المغلظة كذا في البحر ح (قوله والغليظة الخ) لا يظهر فرق بينهما وبين  
 الخليفة الامن حيث ان حرمة النظر البهاشة وفي الظهيرة ~~كم~~ العورة في الركبة اخف منه في الفخذ  
 فلورأى غيره مكشوف الركبة ينكر عليه برفق ولا ينازعه ان لم يفرق وفي الفخذ بعنف ولا يضربه ان لم يفرق وفي السوء  
 يؤذبه على ذلك ان لم يفرق اه قال في البحر وهو يفيد أن لكل مسلم التعزير بالضرب فانه لم يقمده بالقاضي  
 (قوله ما عد ذلك) افراد اسم الاشارة وان تغتد بالشارالية بناويل المذكور (تتمة) أعضاء عورة الرجل  
 ثمانية الاول الذكروما حوله الثاني الاثنيان وما حولهما الثالث الدبر وما حوله الرابع والخامس  
 الاثنيان السادس والسابع الفخذان مع الركبتين الثامن ما بين السرة الى العانة مع ما يحاذي ذلك من  
 الجنين والظهر والبطن \* وفي الامة ثمانية ايضا الفخذان مع الركبتين والاثنان والقيل مع ما حوله والدبر  
 كذلك والبطن والظهر مع ما يليهما من الجنين \* وفي الحزرة هذه الثمانية ويزاد فيها ستة عشر الساقان مع  
 الكعبين واليديان المنكسران والاذنان والعضدان مع المرفقين والذراعان مع الرسغين والصدر والرأس والشعر  
 والعنق وظهرا الكفين وينبغي أن يضاف اليها ايضا الكتفان ولا يجعلان مع الظهر عضوا واحدا بل ليل انهم  
 جعلوا ظهر الامة عورة دون كتفيها وكذلك بطننا القدمين عورة في رواية اي وهي الاصح كما قدمنا عن اعانة  
 الحقيير للمصنف فتصير ثمانية وعشرين كذا حزره ح قلت وقدما عن التارخانية أن صدر الامة وذيها  
 عورة وقدما ايضا عن القنية أن جنبها عورة مستقلة على احد قولين وعليه فتزاد الامة خمسة على الثمانية  
 المارة فتصير أعضاءها ثلاثة عشر والله تعالى أعلم (قوله بالاجزاء) المراد بها الكسور المصطلح عليها في الحساب  
 وهي النصف والرابع والثلث الخ مثاله انكشف ثمن نخذه من موضع وثمن ذلك الفخذ من موضع آخر فيجمع الثمن الى  
 الثمن حسا با فيكون ربعا فيمنع ولو انكشف ثمن من موضع من نخذه ونصف ثمن ذلك الفخذ من موضع آخر لا يمنع  
 ح (قوله والافبالقدر) أي المساحة فان بلغ المجموع بالمساحة ربع ادناها أي أدنى الاعضاء المنكشف بعضها  
 كما لو انكشف نصف ثمن الفخذ ونصف ثمن الاذن من المرأة فان مجموعهما بالمساحة اكثر من ربع الاذن التي هي  
 أدنى العضوين المنكشفين وهذا التفصيل ذكره ابن مالك في شرح الجمع موافقا لما في الزبادات وقوله في البحر انه  
 تفصيل لادليل عليه ممنوع كما حقيقه في النهر ح قلت وعلى هذا التفصيل اعني اعتبار ربع ادنى الاعضاء  
 المنكشفة لاربع مجموعها منى في القنية والحلية وشرح الوهبانية والامداد وشرح زاد الفقير للمصنف خلافا  
 للزبلي وان تبعه في الفتح والبحر فتدبر وقد افصحنا ذلك فيما علقناه على البحر (قوله عن غيره) أي عن رؤية  
 غيره من الجوانب لا من الاسفل وقوله ولو حكما أي ولو كانت الرؤية حكمة كما في المكان المظلم والمكان  
 الخالي فان العورة فيها امرئية حكما فيشترط سترها فيه ولا يصح كون المعنى ولو كان الستر حكما لانه يصير المعنى  
 يشترط ستر العورة ولو كان ذلك الستر المشروط حكما واذا ستر العورة في الظلمة شوب كان ذلك ستر حقيقة  
 وحكما لا في حكم الشرع فقط فافهم (قوله به يفتي) لانه روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف نصا أنه لا تفسد  
 صلاته كما في المنية وغيرها (قوله فلورأى من زيقه) أي ولو حكما بأن كان بحيث لو نظر رآها كما في البحر وزيق  
 القميص بالكسر ما حاط بالعنق منه قاموس (قوله وان كره) لقوله في السراج فعليه أن يزعم لما روى عن سلمة  
 ابن الاكوع قال قلت يا رسول الله صلى في قميص واحد فقال زعم عليك ولو شوكه بحر ومضاده الوجوب  
 المستلزم تركه للكره ولا ينافيه ما مر من نهيهما على انها لا تفسد فكان هذا هو المختار كما في شرح المنية وتماه  
 فيما علقناه على البحر (قوله لا يصف ما تحتها) بأن لا يرى منه لون البشرة احترازا عن الرقيق ونحو الزجاج  
 (قوله ولا يضرب ما تحتها) أي بالالية مثلا وقوله ونشكله من عطف المسبب على السبب وعبارة شرح المنية

(من) عورة (غليظة وخفيفة)  
 على المعقد (والغليظة قبل ودبر  
 وما حولهما والخفيفة ما عدا  
 ذلك) من الرجل والمرأة وتجمع  
 بالاجزاء لوفى عضو واحد والا  
 فبالقدر فان بلغ ربع ادناها كاذن  
 منع (والشرط سترها عن غيره)  
 ولو حكما كمكان مظلم (لا) سترها  
 (عن نفسه) به يفتي فلورأى من  
 زيقه لم تفسد وان كره (وعادم  
 سائر) لا يصف ما تحتها ولا يضرب  
 التصاقه ونشكله

أما لو كان غليظا لا يرى منه لون البشرة الا انه التصق بالعضو وتشكل بشكله فصارت شكل العضو ميبا فينبغي أن لا يمنع جواز الصلاة لحصول السترة اه قال ط واطهر هل يحرم النظر الى ذلك المتشكل مطلقا او حيث وجدت الشهوة اه قلت سنتكلم على ذلك في كتاب الحظر والذي يظهر من كلامهم هنالك هو الاول (قوله ولو حريرا) نعميم للساتر قال في الامداد لان فرض السترة أقوى من منع لبس الحرير في هذه الحالة (قوله او ماء كدرا) اي بحيث لا ترى منه العورة (قوله ان وجد غيره) قيد في عدم اجزاء السترة بالصافي ومفهومه أنه ان لم يجد غيره وجب السترة وكنه لان فيه تقليل الانكشاف اه ح قلت ومفهومه ايضا كما اقتضاه سياق الكلام في عادم السترة أنه لا يجوز في الماء الكدر اذا وجد ساترا مع أن كلام السراج والبحر يفيد الجواز مطلقا ثم رأيت صاحب النهر صرح بذلك حيث قال ان الفرق بين الصافي وغيره يؤذن بأن له ثوبا اذا العادم له يستوى في حقه الصافي وغيره اه لكن قوله يستوى فيه الصافي وغيره فيه نظر لانه اذا جاز السترة بالماء الكدر مع القدرة على ساتر غيره صار ساترا حقيقة فيعين عند المعجز عن ساتر غيره لان الماء الصافي غير ساتر والابحار عند عدم المعجز هذا وذكر في البحر أنه لا يصح تصوير الصلاة في الماء الا في صلاة الجنائزة وعمله في النهر بأنه اذا كان له ثوب وصلى في الماء الكدر لا يجوز له الايماء للفرض أي لقدرته على أن يصلي خارج الماء بالثوب بركوع وسجود لكن قال الشيخ اسماعيل ولي في الكلامين نظر لا مكان تصوير ركوعه وسجوده في الماء الكدر بحيث لا يظهر من بدنه شيء اذا سجد منافذه بل ما يفعله القطاس في استخراج الفريق يبلغ من ذلك اه أقول ان فرض امكان ذلك فقد يقال لا يبيح ذلك ساتر لانه حين سجوده وارتفاع الماء فوقه لا يصير مستورا وبصر كما لو صلى عربا تحت خيمة مستورة الجوانب كلها وفي مكان مظلم او كما لو دخل في كيس مثلا وصلى فيه فان الظاهر أنه لا تصح صلاته بخلاف ما لو أخرج رأسه من الكيس وصلى لانه يصير مستورا كما لو وقف في الماء الكدر ورأسه خارج وصلى على الجنائزة ثم رأيت في الحاوي الزاهدي من كتاب الكراهية والاستحسان مانعه والمريض اذا لم يخرج رأسه من الصف لا تجوز صلاته لانه كالعمى اه أي اذا صلى تحت الصف وهو مكشوف العورة بالايماء لا تصح لانه غير مستور العورة وهذا يؤيد ما بحثناه في مسألة الكيس ولله الحمد والحاصل أن الشرط هو سترة عورة المصلي لاستدات المصلي فن اختفى في خلوة وظلمة او خيمة وهو عربان فذاته مستورة وعورته مكشوفة وذلك لا يسمى ساترا ومثله لو غطس في ماء كدر فتأمل (قوله وهل تكفيه الظلمة الخ) لا يظهر لهذا الكلام غمرة لانه حيث فقد الساتر صلى كيف كان أي في ظلمة او في ضوء ولعل مراده ما ذكره في البحر وعبارته والافضل أن يصلي قاعدا ايبت أو يحرق في ليل او نهار قال ومن المشايخ من خصه بالنهار ما بالليل فيصلح قائما لان ظلمة الليل تستر عورته ورد بأنه لا عبرة بها ورد بالفرق بين حالة الاختيار والاضطرار اه ط (قوله في جمع الانهر) هو شرح الملتقى لشيخنا زاده ح (قوله كما في الصلاة) كذا قاله في منية المصلي قال في البحر فعليه يختلف في الرجل والمرأة فهو يفتش وهي تتورك (قوله وقبل ما دارجلية) أي ويضع يديه على عورته الغليظة والاول اولى لانه اكثر استراخ ما في هذا من تدارجلين الى القبلة بحر وحلية لكن في شرح المنية الكبير أن الثاني اولى لزيادة الستر فيه وهو المذكور في شروح الهداية وغيرها اه قلت وهو الصواب لان من جعل مقعده على رجلية كما في تشهد الصلاة تظهر عورته الغليظة حالة الايماء للركوع والسجود اكثر ممن جعل مقعده على الارض كما هو محسوس مشاهد ولو جلس متربعا يظهر منه القبل فلذا اغفروا مده رجلية نحو القبلة فلا جرم انه مشى عليه شراح الهداية وغيرهم كصاحب الذخيرة والسراج والدرر واليتين ونورا لايضاح والخلاف في الاولوية كما لا يخفى ونبه عليه في النهر (قوله وقائما بايماء) كذا في القهستان في عن الزاهدي ونقله في البحر عن ملتقى البحار وقال في البحر أيضا وينبغي أن يكون هذا دون الرابع في الفضل ما في الهداية والبحث مأخوذ من الحلية فراجع وقال في البحر أيضا وينبغي أن يكون هذا دون الرابع في الفضل أي دون القيام بركوع وسجود للاختلاف في محضته وان كان ستر العورة في الرابع اكثر اه قلت فكان الاولى للشارح تأخير عن الرابع ليكون الذكري في الاربعة على وفق الترتيب في الافضلية (قوله لان السترة أهم الخ) اي لانه فرض في الصلاة وخارجها والاركان فرض الصلاة لا غير وقد أتى بسد لها وانما جاز القيام لانه وان ترك فرض السترة فكل الاركان الثلاثة بدائع وأراد بالاركان الثلاثة القيام والركوع والسجود

ولو حريرا او طينا ياتي الى تمام  
صلاته او ماء كدرا لا صافيا ان  
وجد غيره وهل تكفيه الظلمة في  
جمع الانهر بحثنا في الاضطراب  
لا الاختيار (بصلي قاعدا) كافي  
الصلاة وقبل ما دارجلية (موميا)  
بركوع وسجود وهو أفضل من  
صلاته (قاعدا يركع ويسجد)  
(وقائما) بايماء او (بركوع وسجود)  
لان السترة أهم من اداء الاركان

وظاهره انه لا يجوز الايماء قائما لان فيه ترك فرض السترة لا تكمل للثلاثة ومن هنا نشأ ترجيح صاحب البحر والحلية لظاهر ما مر عن الهداية (قوله ولو ابيع له ثوب الخ) في النازخانية ولو كان بمحضته من له ثوب يسأله فان لم يعطه صلى عرياناً ولو وجد في خلال صلاته ثوباً استقبله وظاهر لزوم السؤال لكن ينبغي تفسيده بما اذا غلب على ظنه عدم المنع كما في التيمم (قوله هو الاظهر) كذا في شرح المنية الصغير وقد منافي التيمم عن الفتح وغيره انه لو وعد بدلو أو ثوب يستحب له التأخير ما لم يحقق فوت الوقت عنده وعندهما يجب وان خاف فوته كالوعد بالماء فانه ينتظر اتفاقاً وقد من أن ظاهر كلامهم ترجيح قول الاحام وبه جرم في المنية وتقدم ايضا انه يندب لراحي الماء ان يؤخر الى آخر الوقت المستحب (قوله كراحي ماء) أي كمن رجا حصول الماء فانه يندب له ان يؤخر الى آخر الوقت المستحب كما مر في التيمم وهذا انتظير لا قياس حتى يرد أن الظاهر قياس مسألة الثوب على الماء الموعود فيجب الانتظار وان فات الوقت فافهم (قوله وثوب ومكان) فانه اذا رجا وجود الثوب يؤخر ما لم يحقق فوت الوقت كطهارة المكان قنية اي كما اذا كان محبوباً خلا في مكان نجس ويرجى رجاء قويا الخروج منه فانه يؤخر ما لم يحقق الفوت والظاهر ان هذا التأخير مستحب ايضا كظن المارة (قوله ينبغي ذلك) أي قياساً على الماء والبحث للبحر وتبعه في النهرو قال ولم يذكره وأقول قد من المسألة منقولة عن السراج وأن فيها قولين وفي تيمم مواهب الرحمن ويجب أن يشتري الماء والثوب بمثل الثمن ان فضل عن نفقته لا بزيادة غبن فاحش والله الحمد (قوله ليس بأصلي الخ) أي ليس بأصلي النجاسة وانما المراد ما نجاسته عارضة كالبول والدم كما في النهرو لكن في كون جلد الميتة نجس الاصل نظير لان نجاسته عارضة بالموت تأمل (قوله فانه لا يستبرئ فيها) لان نجاسته اغلظ لعدم زوالها بالماء بجم (قوله بل خارجها) ظاهره وجوب السترة حيث لم يجد غيره وقد مر أن الباب أن له لبس ثوب نجس في غير صلاة (قوله ندب صلاته فيه) أي بالقيام والركوع والسجود ح (قوله وجاز الايماء كما مر) أي عارياً بأن فعل احدى الصور الاربع السابقة ولو قال وجاز أن يفعل كما ترك كان اولي ط أي لا تبعض تلك الصور لايماء فيها (قوله واستحسنه في الاسراء) لكن نازعه في الفتح (قوله اذا الربع كالكل) أي يقوم مقامه في مواضع كما في حلق المحرم ربع رأسه وكما في كشف المعورة (قوله وهذا اذا لم يجد الخ) فان وجد في صورتين وجب استعماله كما في البحر (قوله فيتحتم لبس اقل نوبه نجاسة) تبع فيه صاحب النهرو ولبس على اطلاقه لما في الحلية ان كانت النجاسة في كل منهما غليظة فقالوا ان لم تبلغ في كل منهما الربع تخير والمستحب الصلاة في اقلهما نجاسة وان بلغت الربع في احدهما فقط تعين الآخر وان زاد عليه في كل منهما لم تبلغ ثلاثة أرباع تخير وان بلغت في احدهما واستوعبت الآخر تعين ما ربه طاهر وان كانت النجاسة خفيفة لم أره ومقتضى التخيير على ما مر أن تخير ما لم تزد في احدهما على ثلاثة أرباعه او تستوعبه والاتعين ما ربه فماعد طاهر اه وذكر نحوه ح عن الهندية والزبلي والخلاصة (قوله يلبتين) أي يفعل احدهما غير عين لا يفعلهما معا (قوله فان تساوى) أي من حيث المنع من الصلاة بلا مرجع معتبر وان لم يستويا في قدر النجاسة وقوله واختلفا أي بأن كان ما في احدهما مانعاً دون ما في الآخر او كان ما في كل منهما مانعاً للكل وجب في احدهما مرجع يقم مقام الكل كطهارة الربع او نجاسته ومما هذا التقرير ينطبق الضابط على ما ذكرناه من الفروع فاذا كانت النجاسة في كل منهما أكثر من قدر الدرهم لكن لم تبلغ الربع تخير وان كانت في احدهما أكثر من الآخر لتساوي ما في المنع بلا مرجع بخلاف ما اذا بلغت ربع احدهما لترجحه بأقاسمهم الربع مقام الكل وتقرر الباقي ظاهر مما قلنا فافهم (قوله اختار الاخف) نظيره جريح لو سجد سال جرحه والا فانه يصلي قاعداً مومياً لان ترك السجود أهون من الصلاة مع الحدث لجواز تركه اختياراً في التنفل على الدابة زبلي (قوله لانه لما سقط الخ) الاولى التعليل بقوله عليه الصلاة والسلام لا تصلي حائض بغير قناع لان تعليله يفهم أن كل ما سقط ستره بعدد الرق كالكتفين والساقين يسقط بل الصبا وليس كذلك أفاده ح تأمل وفي أحكام الصغار للاستروشنى وجواز صلاة الصغيرة بغير قناع استحسان لانه لا خطاب مع الصبا والاحسن أن تصلي بقناع لانها انما تؤمر بالصلاة للتعود فتؤمر على وجه يجوز أدائها بعد البلوغ ثم قال المراهقة اذا صلت بغير قناع لا تؤمر بالعادة استحساناً وان صلت بغير وضوء تؤمر ولو صلت عريانة تعيد وفي كل موضع تعيد البالغة الصلاة فهي تعيد على سبيل الاعتياد اه (قوله لا يجب) لان مادون

قوته ومكان هكذا بخطه والذي غنى شرح الشارح وطهارة مكان وهو اظهر تأمل اه محصيه

(ولو ابيع له ثوب) ولو باعارة (ثبت قدرته) هو الاصح ولو وعد به ينتظر ما لم يحقق فوت الوقت هو الاظهر كراحي ماء وثوب وطهارة مكان وهل يلزمه الشراء بمن مثله ينبغي ذلك (ولو وجد ما) اي ساتراً (كله نجس) ليس بأصلي بجلد ميتة لم يدبغ (فانه لا يستبرئ فيها) اتفاقاً بل خارجها ذكره الوافي (او اقل من ربه طاهر ندب صلاته فيه) وجاز للايماء كما مر وتوحيتم محمد ليه واستحسنه في الاسراء وبه قالت الثلاثة (ولو) كان (ربه طاهر) حلى فيه حتماً اذا الربع كالكل وهذا اذا لم يجد ما ينزل به النجاسة او يقللها فيتحتم لبس اقل نوبه نجاسة والضابط أن من ابتلى يلبتين فان تساوى اخبر وان اختلفا اختار الاخف (ولو وجدت) الحرة البالغة (ساتر استبرئ منها) مع ربع رأسها يجب سترها ما ولو تركت ستر رأسها اعادت بخلاف المراهقة لانه لما سقط بعدد الرق فبعدد الصبا اولي (ولو) كان يستبرئ (اقل من ربع الرأس لا) يجب بل

تندب



الربيع لا يعطى له حكم الكل والستر أفضل تقلدًا للأنكشاف زيلعي ومثله في الحلية عن المحيط والخلاصة والكافي (قوله زاد الحلبي) أى في شرحه الصغير ح (قوله مطلقاً) أى سواء كان يستر الربع أو الأقل ط (قوله فتأمل) اشارة الى إمكان الجواب بمحمل كلام الكمال على غير الرأس لأنه أخف بدليل صحة صلاة المراهقة مع كشف الرأس دون غيره أفاده ح اقول والاحسن الجواب بمحمل آل في العورة على جنس الافراد لا جنس الاجزاء أى اذا وجد ما يستر بعض أفراد العورة بأن كان يستر أصغرها كالقبل أو الدبر دون أكبرها وجب استعماله بدليل قوله بعده ويستر القبل والدبر الخ وقوله في المعراج ولوجود ما يستره بعض العورة يستر القبل والدبر بالاتفاق اه وهو معنى ما في البحر عن المبتنى ان كان عنده قطعة يسترها أصغر العورات فسدت والأفلا اه وحينئذ فلا منافاة بين كلامهم اذ ليس فيه على هذا الحمل ما يقتضى وجوب ستر ما دون ربع عضون العورة حتى يخالف ما تقدمناه عن الزيلعي والمحيط والخلاصة والكافي من أن ما دون الربع لا يعطى له حكم الكل وأما قول الحلبي وان قل فيحتاج لنقل والأفلا يعارض كلام أئمة المذهب الملهم الآن يراد ما يستر عضواً كاملاً كاليد مثلاً والأفلا وجدت المرأة ما يستر ما بين السرة والركبة وعندها خرقه قدر الظفر مثلاً يبعد كل البعد الزامها بالستر بها هذا ما ظهر من فيض الفتاح العظيم (قوله وقيل القبل) لأنه يستقبل به القبلة ولأنه لا يستر غيره والدبر يستر باليتين بحر عن السراج (قوله والتعليل) أى للقول الأول بأنه الخش وهو مراد صاحب النهر بقوله والتعليل الثاني لأن ما ذكره الشارح أولاً ذكره في النهر ثانياً فافهم (قوله بالأيام) عبارة النهر قاعداً بالأيام (قوله تعين ستر القبل) لعدم العلة وهى زيادة الفحش في الركوع والسجود أقول وهذا انما يظهر لو تعد متربعاً ما لو تعد ما دار جلوسه الى القبلة أو تعد كالمشهد كما مشى عليه فيما ترعى ستر الدبر لأنه يمكنه جعل الذكروا الخصيتين تحت التخذين وأما الدبر فإنه ينكشف حالة الأيما فيتعين ستره تأمل (قوله ثم نخذه) بالنصب عطف على قول المتن القبل والدبر وعبارة شرح المنية ويقتضى في الستر ما هو أغلظ كالسوءتين ثم الفخذ ثم الركبة وفى المرأة بعد الفخذ البطن والظهر ثم الركبة ثم الباقي على السواء اه وأفاد بقوله كالسوءتين أن ستر نحو الالبسة والعانة مثلها ما يقدم على الفخذ فافهم (قوله أو يقللها) كذا في شرح المنية والظاهر تقييده بما يقللها عن الدرهم أو عن ربع النوب والأفلا لو كانت أكثر من الدرهم ودون الربع وإذا قلها تبقى أكثر من الدرهم لا يجب التقليل لما مر عن الحلية وغيره من أنه لو له ثوبان لم تبلغ نجاسة كل الربع بخير فتدبر (قوله لبعده ميلاً) صرح به في السراج وأشار به الى أن عدم الوجود يكون حقيقة وحكما (قوله أو لعطش) أى خوفه حالاً أو ما لا على نفسه أو على من تلزمه مؤتمه فانه لا يلزمه إزالة تلك النجاسة شرح المنية ومثله خوف العدو وعدم وجود ثمنه ونحو ذلك كافي الأحكام عن البيرجندى (قوله صلى معها أو عارياً) أى ان كان الطاهر أقل من ربع النوب والاعتبت صلاته به كما مر (قوله ولا إعادة عليه) أى اذا وجد المزيل وان بقى الوقت قهستانى (قوله وينبغي) البحث لصاحب الحلية وقال ولعلم لم يذكره هنا لعل به مما مر في التيمم وتيممه في البحر وغيره فافهم (قوله عن مزيل) أى للنجاسة في مسألتنا وقوله وعن سائر أى للعورة في المسألة التي قبلها (قوله كما مر) أى نظير ما مر في باب التيمم مما ذكره من التفصيل في عدم القدرة على الماء فافهم (قوله ثم هذا للمسافر) الأولى أن يقول وقيدنا بالمسافر وكأنه يشير بهذا الى رد ما في شرح المنية من أن التقييد بالمسافر باعتبار الغالب اذ لا فرق بينه وبين غيره (قوله لان التيمم الخ) اسم أن ضمير الشأن محذوف والمقيم يتعلق بشرط الجملة خبراً أن ضمير يملكه للسائر وعبارة القهستاني في هذا والتقيد بالمسافر لان للمقيم اشتراط طهارة ما يستر العورة وان لم يملكه كافي النظم وغيره اه ح قلت فأسقط الشارح لفظ طهارة وحاصل المعنى انه لا تصح صلاة المقيم بستر نجس وان لم يملك الطاهر بناء على أن المقيم لا يتحقق بحجزة عن الماء وغيره من المائعات المزيله لان المصرون ونحوه مظنة وجود ذلك ولذا لم يجز له التيمم في المصير لكن هذا أقولهما والمنقح به قوله حيث تحقق العجز كما مر ومقتضاه أن يكون هناك فافهم (قوله بالاجماع) أى لا بقوله تعالى وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين فان المراد بالعبادة هنا التوحيد ولا بقوله عليه الصلاة والسلام انما الاعمال بالنيات لان المراد ثوابها ولا تعرض فيه للصحة وتماه في ج (قوله وهى الارادة) النية لغة العزم والعزم

لكن قوله (ولو وجد) المكاف

(ما يستره بعض العورة وجب

استعماله) ذكره الكمال زاد

الحلبي وان قل يقتضى وجوبه

مطلقاً فتأمل (ويستر القبل

والدبر) أولاً (فان وجد ما يستر

أحدهما) قيل (يستر الدبر) لأنه

أخف في الركوع والسجود وقيل

القبل حكاهما في البحر بلا ترجيح

وفي النهر الطاهر أن الخلاف

في الاولوية والتعليل يفيد أنه

لوصلى بالأيما تعين ستر القبل ثم

نخذه ثم بطن المرأة وظهرها ثم الركبة

ثم الباقي على السواء (وإذا لم يجد)

المكاف المسافر (ما يزيل به نجاسته)

أو به لاه بعده ميلاً أو لعطش (صلى

معها) أو عارياً (ولا إعادة عليه)

وينبغي لزومها ولو العجز عن مزيل

وعن سائر يفعل العباد كما مر في التيمم

ثم هذا للمسافر لان للمقيم يشترط

طهارة السائر وان لم يملكه

قهستانى (و) الخامس (النية)

بالاجماع (وهى ارادة)

بحسب  
النية

هو الارادة الجازمة القاطعة والارادة صفة توجب تخصيص المفعول بوقت وحال دون غيرها أي ترجيح أحد المستويين وتخصيصه بوقت وحال أي كيفية وحالة مخصوصة وبه علم أن النية ليست مطلق الارادة بل هي الارادة الجازمة (قوله المرجحة) نعت للارادة قصد به تفسيرها ح (قوله أي ارادة الصلاة الخ) لما عترف مطلق النية بين المعنى المراد بها هنا الذي هو من شروط الصلاة والافالنية غير خاصة بالصلاة قال ط والمراد بتوليه على الخلوص الاخلاص لله تعالى على معنى انه لا يشرك معه غيره في العبادة اه اقول هذا يوهم انها لا تصح مع الرياء مع أن الاخلاص شرط للثواب لا للصحة كما سبق في القروع انه لو قيل لشخص صل الظهر ولك ديار فضلي بهذه النية ينبغي أن يجزيه وأنه لا رياء في القرائض في حق سقوط الواجب فهذا يقتضي صحة الشروع مع عدم الاخلاص فليست أمثل ثم رأيت الجوى في حواشي الاشياء اعترضه بقوله فيه ان هذا انما يستقيم في عبادة يترتب عليها ثواب لا المنهيات المترتب عليها عقاب اه (قوله لا مطلق العلم الخ) أي ليست النية مطلق العلم بالمنوى أي سواء كان مع قصد و ارادة جازمة أو لا وهذا ردت على ما عن محمد بن سلمة من انه اذا علم عند الشروع أي صلاة يصلي فهذا القدرية وكذا في الصوم كما أوضحه في الدرر قال في الاحكام لكن في المتنازع وشرح ابن مالك ان مراد ذلك القائل أن من قصد صلاة فعلم انها ظاهرة أو عسر أو نفل أو قضاء يكون ذلك نية فلا يحتاج الى نية أخرى للتعين اذا وصلها بالتحرية وفيما أوردته لم يوجد قصد الى الكفر وهذا القائل لم يدع أن مطلق العلم بشئ يكون نية فلا يرده عليه الاعتراض اه قلت وحاصله أن النية التي هي الارادة الجازمة لما كانت لا تتحقق الا بتصور المراد وعلمه وكان ذلك شرطاً لصحتها شرعاً ولازمها لغتها اقصر عليه (قوله والمعتبر فيها عمل القلب) أي أن الشرط الذي تتحقق به النية ويعتبر فيها شرعاً العلم بالشئ بداهة الناشئ ذلك العلم عن الارادة الجازمة لا مطلق العلم ولا مجرد القول باللسان والحاصل أن معنى النية المعتبر في الشرع هو العلم المذكور وهذا معنى ما نقل عن ابن سلمة كما قد مناه وأما قولهم لا يصح تفسير النية بالعلم فالمراد به مطلق العلم الخالي عن التصديق بقرينة الاعتراض المار فافهم لكن في جعله العلم من أعمال القلب مسامحة لان العلم من الكيفيات النفسانية كما حقق في موضعه (قوله ان خالف القلب) فلو قصد الظهر وتلفظ بالعصر سهواً جزءاً كما في الزاهدي قهستاني (قوله فيكفيه اللسان) أي بدلا عن التسمية واعترضه في الحلبة بأنه يلزم عليه نصب الابدال بالرأى لانه اذا سقط الشرط للجزء فقد يسقط الى بدل كما في التيمم أو بلا بدل كستر العورة وقد يسقط المشروط كما في العاجز عن الطهورين فاثبات أحدهما هذه الاحتمالات لا بدله من دليل وابن هوننا فلا يجوز اه موضحاً وأقره في البحر ويؤيده ما سبق في الفصل الآتي من أن العاجز عن النطق لا يلزمه تحريك لسانه للتكبير والقراءة في الصحيح لتعذر الاصل فلا يلزم غيره الا بدليل اه وأجاب الجوى بأنه صار أصلاً لا بدلاً وأقول نصب الاصل ابلغ من البديل فلا يجوز بالرأى بالاولى ولا يعد القول بسقوط الاداء عن وصل الى هذه الحالة فإن من لا يمكنه معرفة أي صلاة يصلي بنزلة الجحون وسيذكر المصنف في باب صلاة المريض انه لو اشتبه على المريض أعداد الركعات أو السجدة لنعاس يلحقه لا يلزمه الاداء (قوله أن يعلم عند الارادة الخ) قال الزيلعي وأدناه أن يصير بحيث لو سئل عنها أمكنه أن يجيب من غير فكر اه واعترضه في البحر بأن هذا قول ابن سلمة ومقتضاه لزوم الاستحضار في أثناء الصلاة وعند الشروع والمذهب جوازها بنية متقدمة بشرطها المتقدم وان لم يقدر على الجواب بلا تفكر اه أقول أنت خير بما قد مناه بأن قول ابن سلمة هو لزوم الاستحضار عند الشروع وليس في كلام الزيلعي اشتراط ذلك بل هو بيان لادنى العلم المعتبر في النية اللازم لها سواء تقدمت أو قارنت الشروع ولدفع هذا التوهم قال الشارح عند الارادة أي النية ثم رأيت ط نيه على ذلك (قوله وتكون بلفظ الماضي) مثل نويت صلاة كذا (قوله لانه) أي الماضي (قوله في الانشآت) كالعقود والفسوخ ط (قوله وتصح بالحال) أي المضارع المنوى به الحال مثل أصلي صلاة كذا (قوله وقبل سنة) عزاه في التحفة والاختيار الى محمد وصرح في البدائع بأنه لم يذكره محمد في الصلاة بل في الحج فحملوا الصلاة على الحج واعترضهم في الحلبة بما ذكره جماعة من مشايخنا من أن الحج لما كان مما يمتد وتقع فيه العوارض والموانع ويحصل بأفعال شاقة استحب فيه طلب التيسير والتسهيل ولم يشرع مثله في الصلاة لأن وقتها يسير اه فهذا صريح في نفي قياس الصلاة على الحج اه وأقره

المرجحة لأحد المتساويين أي ارادة الصلاة لله تعالى على الخلوص (لا) مطلق (العلم) في الاصح الاترى أن من علم الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر (واعتبر فيها عمل القلب) فالأجرة للذكر باللسان ان خالف القلب لانه كلام لانية الا اذا عجز عن احضاره له موم أصابته فيكفيه اللسان مجتبي (وهو) أي عمل القلب (ان يعلم) عند الارادة (بداهة) بل تأمل (أي صلاة يصلي) فلو لم يعلم الا بتأمل لم يجز (والتلفظ) عند الارادة (بها مستحب) هو المختار وتكون بلفظ الماضي ولو فارقها لانه الاغلب في الانشآت وتصح بالحال قهستاني (وقيل سنة)

في البحر وغيره (قوله يعني الخ) اشار به للاعتراض على المصنف بأن معنى القولين واحد سمي مستحبا باعتبار أنه أحبه علما وناوسنة باعتبار أنه طريقة حسنة لهم لا طريقة للنبي صلى الله عليه وسلم كما حرره في البحر ح (قوله اذ لم ينقل الخ) في الفتح عن بعض الحفاظ لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم من طريق صحيح ولا ضعيف انه كان يقول عند الافتتاح أصلى كذا ولا عن أحد من الصحابة والتابعين زاد في الحلية ولا عن الائمة الاربع بل المنقول أنه صلى الله عليه وسلم كان اذ قام الى الصلاة كبر (قوله بل قيل بدعة) نقله في الفتح وقال في الحلية ولعل الاشبه أنه بدعة حسنة عند قصد جمع العزيمة لان الانسان قد يغلب عليه تفرق خاطره وقد استفاض ظهور العمل به في كثير من الاعصار في عامة الامصار فلا جرم أنه ذهب في المبسوط والهداية والكافي الى أنه ان فعله ليجمع عزيمة قلبه فحسن فيندفع ما قبل انه يكره اه (قوله وفي المحيط بقول الخ) هذا مقابل قوله ويكون بلفظ الماضي الخ وأشار بقوله كما سيجي في الحج أي من أنه يقول فيه اللهم اني اريد الحج فيسر لي وتقبله مني الى أن ذلك مقبوس عليه وفيه ما علمت وقال في الحلية ولو سلم أن ذلك يفيد استئناسها في الصلاة فانما يفيد كونها بهذا اللفظ لا بخونوت أو أنوى كما عليه عاتة المتلفظين بها ما بين عاتى وغيره اه وحاصله أنه خلاف المستفيض فلا يقبل (قوله ولو قبل الوقت) ذكر في الحلية عن ابن هبيرة أنه قال أبو حنيفة وأحمد يجوز تقديم النية للصلاة بعد دخول الوقت وقبل التكبير ما لم يقطعها بعمل اه ثم قال ولم أقف على التصريح باشتراط الوقت وهو ان صح مشكل فان المذهب أن النية شرط لا يشترط مقارنتها فلا يضرب ايجادها قبل الوقت واستصحابها الى وقت الشروع بعد دخوله كغيرها من الشروط اه وتبعه في البحر والنهر أقول ان كان المراد باستصحابها عدم عزوبها عن قلبه الى وقت الشروع كما اقتضاه قوله واستصحابها الى وقت الشروع ففيه أن هذه نية مقارنة والكلام في النية المتقدمة بلا اشتراط استصحابها الى وقت الشروع كما اقتضاه ما نقله الشارح عن البدائع وهذه لا تنص اذا عزبت عنه قبل الوقت لان النية وان لم تشترط مقارنتها للشروع يشترط عدم المنا في لها ولا يخفى أن عدم دخول الوقت مناف لنية فرض الوقت لانه لا يفرض قبل دخول وقته فليتأمل (قوله جاز) وأما اشتراطهم عدم الفاصل بين النية والتكبير فالمراد به ما كان من أعمال الدنيا كما في التارخانية وفي البحر المراد به الفاصل الاجنبي وهو ما لا يليق بالصلاة كالاكل والشرب والكلام لان هذه الافعال تبطل الصلاة قبطل النية وأما المنى والوضوء فليس بأجنبي ألا ترى أن من أحدث في صلاته أن يفعل ذلك ولا يمنع من البناء اه (قوله ومفاده) أي مفاد ما في البدائع جواز تقديم نية الاقتداء على الوقت كنية الصلاة والمراد بتقديمها على شروع الامام ويأتي تمام الكلام على ذلك ثم ان هذا المفاد ذكره في البحر بحثا وقال ولم أرفه غير ما علمت أي لم يرفه نقلا صريحا غير ما يفيد كلام البدائع (قوله بينهما) أي بين النية والتكبير (قوله وهو كل ما يمنع البناء) أي يمنع الذي سبقت له الحدث من البناء على ما صلي احترازا عن المشي والوضوء لكن في هذه الكلية نظر لان القراءة تمنع البناء أيضا والظاهر أنها لا تنصل بين النية والتكبير فالاولى ذكر منع البناء على سبيل الاستيضاح كما نقلناه عن البحر آتفا (قوله وشرط الشافعي قرانها) أي جمعها مع التكبير وبه قال الطحاوي ومحمد بن سلة وفي شرح المقدمة الكيدانية للعلامة القهستاني يجب حضور القلب عند التحريمة فلا يشتغل قلبه بتفكير مسألة مثلا في أثناء الاركان فلا تستحب الاعداد وقال البقالي لم ينقص أجره الا اذا قصر وقيل يلزمه في كل ركن ولا يؤخذ بالسهولة لانه معفو عنه لكنه لم يستحق ثوابا كما في النية ولم يعتبر قول من قال لا قيمة للصلاة من لم يكن قلبه فيها معه كما في الملتقط والخزانة والسراجية وغيرها واعلم أن حضور القلب فراغه عن غير ما هو ملابس له وهو ههنا العلم بالعمل بالفعل والقول الصادرين عن المصلي وهو غير التفهم فان العلم بنفس اللفظ غير العلم بمعنى اللفظ اه (قوله ولا عبرة بنية متأخرة) لان الجزء الخالي عن النية لا يقع عبادة فلا ينبغي الباقي عليه وفي الصوم جوزت للضرورة بهنسي حتى لو نوى عند قوله الله قبل أكبر لا يجوز لان الشروع يصح بقوله الله فكانه نوى بعد التكبير حلية عن البدائع (قوله الى الركوع) فيه أن الكرخي لم ينص على الركوع ولا غيره وانما اختلفوا في الخرج على قوله في انه ينتهي الى البناء أو الركوع أو الرفع منه أو القعود أفاده ح (قوله وكفى الخ) أي بأن يقصد الصلاة بلا قيد لنقل أو سنة أو عدد (قوله لنقل) هذا بالاتفاق (قوله وسنة) ولو سنة فجر حتى لو تهاجد بركعتين ثم تبين انها

يعني احبه السلف اوسنه علما ونا  
اذ لم ينقل عن المصطفى ولا الصحابة  
ولا التابعين بل قيل بدعة وفي المحيط  
يقول اللهم اني اريد أن اصلي صلاة  
كذا فيسر هالي وتقبلها مني  
وسيجي في الحج (وجاز تقديمها  
على التكبير) ولو قبل الوقت  
وفي البدائع خرج من منزله يريد  
الجماعة فلما انتهى الى الامام كبر  
ولم يحضره النية جاز ومفاده جواز  
تقديم الاقتداء ايضا فليحفظ (مالم  
يوجد بينهما) فاطعهما من عمل  
غير لائق بصلاة) وهو كل ما يمنع  
البناء وشرط الشافعي قرانها  
فيندب عندنا (ولا عبرة بنية  
متأخرة عنها) على المذهب وجوزه  
الكرخي الى الركوع (وكفى  
مطلق نية الصلاة) وان لم يقل الله  
(لنقل وسنة) رتبة (وزاويح)

مطلب  
في حضور القلب والخشوع

قوله عندئذ لعقب اه منه



بعد الفجر نابتا عن السنة وكذا الوصلى أربعاً ووقعت الاخرى بان بعد الفجر وبه يفتى خلاصة وكذا الاربع المنوى  
 بها آخر ظهر اركنه عند الشك في صحة الجمعة فاذا تبين صحتها ولا ظهر عليه نابت عن سنة الجمعة على قول  
 الجمهور لانه يلغو الوصف ويبقى الاصل وبه تتأدى السنة كما بسطه في الفتح وأقره في البحر والنهر وهذا بخلاف  
 ما لو قام في الظهر الخامسة فضم سادسة لا تنوبان عن سنة الظهر لعدم كون الشروع مقصوداً (قوله على  
 المعتقد) أى من قولين صحيحين وانما اعتمد هذا لما في البحر من انه ظاهر الرواية وجعله في المحيط قول عامة  
 المشايخ ورجحه في الفتح ونسبه الى المحققين (قوله أو تعيينها الخ) لان السنة ما واظب عليها النبي صلى  
 الله عليه وسلم في محل مخصوص فاذا أوقعها المصلي فيه فقد فعل الفعل المسمى سنة والنبي صلى الله عليه وسلم  
 لم يكن ينوى السنة بل الصلاة لله تعالى وتعمد تحقيقه في الفتح (قوله والتعيين) أى بالنية أحوط أى  
 لا اختلاف التصحيح بحر (قوله ولا بد من التعيين الخ) فلو فاتته عصر فصلى أربع ركعات عم عليه وهو  
 يرى أن عليه الظهر لم يجز كما لو صلاه قضاء عم عليه وقد جهل ولا قال أبو حنيفة فمن فاتته صلاة واشتبهت  
 عليه انه يصلى الخمس ليتيقن اه فتح أى لانه لا يمكنه تعيين هذه الفاتية الا بذلك وفي الاشياء ولا يسقط  
 التعيين بنسب الوقت لانه لو شرع فيه مستغلاً صح وان كان حراماً اه (قوله عند النية) أى سواء تقدمت  
 على الشروع أو قارنته فلو نوى فرضاً معيناً وشرع فيه ثم نسي فظنه تطوعاً فاتمه على ظنه فهو على ما نوى كافي  
 البحر (قوله فلو جهل الفرضية) أى فرضية الخمس الا أنه كان يصليها في مواقيتها لم يجز وعليه قضاؤها  
 لانه لم ينو الفرض الا اذا صلى مع الامام ونوى صلاة الامام بحر عن الظهيرية (قوله ولو علم الخ) أى علم  
 فرضية الخمس لكنه لا يميز الفرض من السنة والواجب (قوله جاز) أى صح فعله (قوله وكذا لو أتم  
 غيره الخ) يعنى أن من لا يميز الفرض من غيره اذا نوى الفرض في الكل جاز كونه اماماً أيضاً فيصح الاقتداء به  
 لكن في صلاة لا سنة قبلها أى في صلاة لم يصل قبلها مثلها في عدد الركعات لانه لو صلى قبلها مثلها سقط عنه  
 الفرض وصار ما بعده نفلاً فلا يصح اقتداء المقتضى به (قوله لفرض) متعلق بالتعيين قال في الاشياء  
 ولم أر حكماً في الفرض العين في فرض العين وفرض الكفاية في فرض الكفاية وأما المأدأة لترى واجب فلا شك  
 أنها جارية لا فرض فعليه ينوى كونها جارية وأما على القول بأن الفرض لا يسقط الا بهافلا خفاء في اشتراط  
 نية الفرضية اه ونقل البري عن الامام السرخسي أن الاصح القول الثاني (قوله انه ظهر) بفتح الهمزة  
 مفعول التعيين أو على حذف الجار أى بأنه (قوله قرنه باليوم أو الوقت أولاً) أى لم يقرنه بشئ منهما وشمل  
 اطلاقه في هذه الثلاثة ما اذا كان ذلك في الوقت أو خارجه مع علمه بخروجه أو مع الجهل فاسأل تسع من  
 ضرب ثلاثة في ثلاثة أما ان قرنه باليوم بأن نوى ظهر اليوم فيصح في الصور الثلاث كما سيذكر الشارح وأما  
 ان قرنه بالوقت بأن نوى ظهر الوقت فان كان في الوقت صح قولاً واحداً وان كان خارجه مع العلم بخروجه  
 فيصح أيضاً على ما فهمه الشرنبلالي من عبارة الدرر في حاشيته عليها لان وقت العصر ليس له ظهر في رآده  
 الظهر الذي يقضى في هذا الوقت وان كان خارجه مع الجهل فلا يصح كفى الفتح والحاشية والطلاقة وغيرها  
 وبه جزم المصنف والشارح فيما سياتى وهو الذى فهمه في النهر من عبارة الزيلعي خلافاً لما فهمه منها في البحر  
 وهو ما اقتضاه اطلاق الشارح هنا من أنه يصح ونقل في المنية عن المحيط انه المختار لكن رده في شرح المنية بل  
 قال في الحلبة انه غلط والصواب ما في المشاهير من انه لا يصح وأما اذا لم يقرنه بشئ بأن نوى الظهر وأطلق فان  
 كان في الوقت فقيه قولان صحيحان قيل لا يصح لقبول الوقت ظهر يوم آخر وقيل يصح لتعين الوقت له ومضى عليه  
 في الفتح والمعراج والاشياء واستظهره في العناية ثم قال وأقول الشرط المتقدم وهو أن يعلم بقلبه أى  
 صلاة يصلى يحسم مادة هذه المقالات وغيرها فان العدة عليه لحصول التمييز وهو المقصود اه وان كان  
 خارجه مع الجهل بخروجه في النهر أن ظاهر ما في الظهيرية انه يجوز على الأرجح وان كان مع العلم به فبعت ح  
 انه لا يصح وخالفه ط قلت وهو الاظهر لما مر عن العناية وأما اذا نوى فرض اليوم او فرض الوقت فسبأ في  
 بأقسامه التسع فافهم (قوله هو الاصح) قبل لقوله أولاً أى اذا نوى الظهر ولم يقرنه باليوم أو الوقت وكان  
 في الوقت فالاصح الصحة كما في الظهيرية وكذا في الفتح وغيره كما قدمناه وهو رد على ما في الخلاصة من انه لا يصح  
 كما نقله في البحر والنهر لا على ما في الظهيرية فافهم (قوله لكنه يعين الخ) أى يعين الصلاة ويومها اشياء وهذا

قوله أو تعيينها هكذا بخطه والذي  
 في نسخ الشارح اذ تعينها وهو  
 الصواب تأمل اه معجمه

على المعتقد اذ تعينها بوقوعها وقت  
 الشروع والتعيين احوط (ولا بد  
 من التعيين عند النية) فلو جهل  
 الفرضية لم يجز ولو علم ولم يميز  
 الفرض من غيره ان نوى الفرض  
 في الكل جاز وكذا لو أتم غيره  
 قبل السنة قبلها (لفرض) انه  
 ظهر أو عصر قرنه باليوم أو الوقت  
 اولاً هو الاصح (ولو) الفرض  
 قضاء لكنه يعين ظهر يوم كذا

قوله المشاهير هكذا في النسخة  
 المجموع منها والذي بخطه كلمة  
 أخرى عم سواد المداد معظم  
 يرونها فانطمت اه معجمه

عند وجود المزاحم أما عند عدمه فلا كالوكان في ذمته ظهر واحد فانت فانه يكفيه أن ينوي ما في ذمته من  
الظهر الفات وان لم يعلم أنه من أي يوم حلية فافهم (قوله على المقد) مقابله ما في المحيط من أنه اذا سقط  
الترتيب بكثره الفوات تكفيه نية الظهر لا غير اه أي لا يلزم تعيين اليوم قياسا على الصوم (قوله والاسهل  
الخ) أي فيما اذا وجد المزاحم كظهرين من يومين جهل تعيينهما (قوله لا يشترط ذلك) أي نية أول ظهر أو آخره  
بل تكفيه نية الظهر لا غير كما مر عن المحيط (قوله وسيجيء) أي ما صححه القهستاني في آخر الكتاب في مسائل  
شقي متنازعان الكثر ونقل الشارح هناك عن الاشياء أنه مشكل ومخالف لما ذكره أصحابنا كقاضى خان  
وغيره والاصح الاشتراط قلت وكذا صححه في متن الملتقى هناك فقد اختلف الصحيح والاشتراط احوط وبه جزم  
في الفتح هنا (قوله وواجب) بالجر عطفنا على قوله لنرض وقد عدته في الجرح قضاء عما أفسده من النفل  
والعبدان وركعتي الطواف وزاد في الدرر الجنازة لكن في الاشياء والخطبة لا يشترط لهانية الفرضية وان  
شرطنا لها النية لانه لا يتفل بها وينبغي أن تكون صلاة الجنازة كذلك لانها لا تكون الا فرضا كما صرحوا  
به ولذا لا تعداد نفلا اه ويؤيده نصهم على انه ينوي فيها الصلاة لله تعالى والدعاء للميت ولم يذكرنا تعيين  
الفرضية (قوله انه وتر) اشار الى انه لا ينوي فيه أنه واجب للاختلاف فيه زيلعي أي لا يلزمه تعيين  
الوجوب وليس المراد منعه من أن ينوي وجوبه لانه ان كان حنفيا ينبغي أن ينويه لمطابق اعتقاده وان كان  
غيره لا تضر تلك ذكره في الجرح في باب الوتر ثم اعلم أن ما في شرح العيني من قوله وأما الوتر فالاصح أنه يكفيه  
مطلق النية مشكل لان ظاهره أنه يكفيه نية مطلق الصلاة كالنفل الآن يحمل على ما ذكرناه عن الزيلعي من  
اطلاق نية الوتر ولذا قال يكفيه مطلق النية ولم يقل مطلق نية الصلاة وبينهما فرق دقيق ففيه إشارة خفية الى ما  
قلنا قد بر (قوله أو نذر) هو قد يكون منجزا أو معلقا على نحو شفاء من مرض أو قدوم غائب فالظاهر  
أنه لابد من تعيينه بذلك لاختلاف اسبابه واختلاف انواع ما علق عليه بدليل عدم الاكتفاء في الفرض  
بدون تخصيصه بنحو الظاهر أفاده ح قلت هذا انما يظهر عند وجود المزاحم كالوكان عليه نذر منجز ومعلق  
أو نذران علقا على أمرين والا فلا كما قد تمناه أنفعا عن الحلية في قضاء الفاتة فافهم (قوله أو سجود تلاوة)  
الا اذا تلاها في الصلاة وسجد هافورا ولا يجب تعيين السجدة التلاوية لو تكررت التلاوة كما سأتى  
في بابها ان شاء الله تعالى (قوله وكذا شكر بخلاف سهو) الذي رأيته في النهر يحا عكس ما ذكره الشارح  
ولعل الوجه ما هنا بالنسبة الى سجود الشكر فقط لان السجود قد يكون لسبب كالتلاوة والشكر وقد  
يكون بدونه كما يفعله العوام بعد الصلاة وهو مكروه كما نص عليه الزا هدى فلما وجد المزاحم لا بد من التعيين  
لبين السبب والا كان مكروها اتفاقا ويتنى على ذلك ما لو نام في ذلك السجود أو تيمم لاجله فان كان  
سجودا مشروعا تنقص طهارته وتصح صلاته بذلك التيمم والا فلا كما ذكره في ثمة الاختلاف بين الامام  
وصاحبيه في مشروعية سجدة الشكر وعدمها فظهر أنه لا بد من تعيينها لتمييز المشروع عن غيره لا يقال ان  
النفل لا يشترط فيه التعيين كما مر وسجدة الشكر على القول بمشروعيتها فقل فلا يشترط تعيينها أيضا لاننا نقول  
هذا خارج عن هذا الحكم بدليل أن الصلاة عبادة في ذاتها ولا تنفي عنها المشروعية الاسباب عارض  
بخلاف السجود خارج الصلاة فانه ليس عبادة في نفسه بل بعارض شـ كـ أو تلاوة مثلا فطلق الصلاة  
ينصرف الى النفل المشروع فلذا لم يشترط تعيينه بخلاف مطلق السجود فانه ينصرف الى غير المشروع لانه  
لم يشترط الاسباب فلا بد من تعيين ذلك السبب ليكون مشروعا وليقبر عن غيره من المزا حات في المشروعية  
من تلاوة وسهو فافهم هذا ما ظهر لفهمي القاصر وأما سجود السهو فأفاد ح أنه لما كان جابرا للنقص  
واجب في الصلاة كان بدله ولا يشترط نية أبعاض الصلاة فكذلك بدله اه ثم رأيت في الاشياء قال ولا تصح  
صلاة مطلقا الابنية ثم قال وسجود التلاوة كالصلاة وكذا سجدة الشكر وسجود السهو اه ولعل هذا هو  
الظاهر (تمة) لم يذكر السجدة الصلوية وحكمها أنه يجب نيتها اذا فصل بينها وبين محلها بركة فلو باطل فلا  
كما في الفتاوى الهندية فتأمل (قوله فلا يضـر الخطأ في عدددها) الظاهر أن الخطأ غير قيد وفي الاشياء  
الخطأ فيما لا يشترط له التعيين لا يضـر كعـين مكان الصلاة وزمانها وعدد الركعات ومنه اذا عين الاداء فبان  
أن الوقت قد خرج أو القضاء فبان أنه باق اه ونقل في جامع الفتاوى عن الحاشية أن الافضل أن ينوي

على المقد والاسهل نية أول ظهر  
عليه أو آخر ظهر وفي القهستاني  
عن النية لا يشترط ذلك في الاصح  
وسيجيء آخر الكتاب (وواجب)  
أنه وتر أو نذر أو سجود تلاوة وكذا  
شكر بخلاف سهو (دون)  
تعيين (عدد ركعاته) لحصولها  
ضمنا فلا يضـر الخطأ في عدددها

أعداد الركعات ثم قال وقيل يكره التلفظ بالعدد لأنه عبث لا حاجة إليه اه ولا يخفى القول الثاني عن تأمل  
 (قوله وينوي المقتدى) أما الامام فلا يحتاج الى نية الامامة كما سيأتي (قوله لم يقل أيضا)  
 أي كما قال في الكز والمقتنى وغيرهما (قوله صح في الاصح) كذا نقله الزيلعي وغيره بجر قلت لكن ذكر  
 المسألة الاولى في الخاتمة وقال لا يجوز لان الاقتداء بالامام كما يكون في الفرض يكون في النفل وقال بعضهم  
 يجوز اه قال في شرح المنية فظهر أن الجواز قول البعض وعدمه هو المختار أقول يؤيده قول المتون ينوي  
 المتابعة أيضا وكذا قول الهداية ينوي الصلاة ومتابعة الامام ومثله في الجمع وكثير من الكتب بل قال  
 في المتبع انه بالاجماع وأما المسألة الثانية فلا تخالف ما في المتون لان فيها التعيين مع المتابعة ولهذا قال في  
 الخاتمة لانه لما نوى الشروع في صلاة الامام صار كأنه نوى فرض الامام مقتديا به اه قد بر مقتضاه أنه  
 صح شروعه وصار مقتديا وان لم يصرح بنية الاقتداء لكن في الفتح اذا نوى الشروع في صلاة الامام قال ظهير  
 الدين ينبغي أن يزيد على هذا واقتديت به (قوله وان لم يعلم بها) أي بصلاة الامام (قوله تبعا لصلاة الامام)  
 الاولى تبعا للامام كما عبر الزيلعي (قوله لعدم نية الاقتداء) علة لقوله بخلاف الخ أما في الاول قلناه انما  
 عين الصلاة فقط ولا يلزم منه نية الاقتداء وأما الثاني فلان الانتظار قد يكون للاقتداء وقد يكون بحكم  
 العادة فلا يصير مقتديا بالشك كما في البدائع وقيل اذا انتظر ثم كبر صرح واستحسنه في شرح المنية لقيامه  
 مقام النية قلت لا ينبغي أن الكلام عند عدم خطور الاقتداء في قلبه وقصده والا كانت النية موجودة  
 حقيقة (قوله الا في جمعة) استثناء من المتن أي فيكفيه التعيين عن نية الاقتداء أو من قوله بخلاف ما لو نوى  
 صلاة الامام (قوله وجنزة وعيد) نقلهما في الاحكام عن عمدة المفتي (قوله لاختصاصها) أي  
 الثلاثة المذكورة بالجماعة فتكون نيتها مستضمنة لنية الاقتداء قال في الاحكام لكن في صلاة الجنزة بحث الا أن  
 يقال لما كانت لا تشكرك وكان الحق للولي في الامامة لم تكن الامع الامام اه فعلى هذا يقيد ذلك بغير الولي  
 فلو أتم بهما من لا ولاية له ثم حضر الولي لا بد له مع التعيين من نية الاقتداء بذلك الامام والا كان شرا على  
 صلاة نفسه لانه لا إعادة ولو منفردا فلا اختصاص في حقه (قوله ولو نوى فرض الوقت الخ) اعلم انه  
 يتأتى هنا تسع مسائل أيضا كما ذكرناه سابقا لانه اما أن يقرن الفرض بالوقت أو باليوم أو يطلق وفي كل ما  
 أن يكون في الوقت أو خارجه مع العلم بخروجه أو مع عدمه فان قرنه باليوم بأن نوى فرض اليوم لا يصح  
 بأقسامه الثلاث لان فرض اليوم متشوق ومثله ما لو أطلق وان قرنه بالوقت فان في الوقت جاز وهو ما ذكره  
 المصنف وان خارجه مع العلم بخروجه فقال ح لا يجوز قلت وهو المتبادر من قول الاشياء عن البناء  
 لو نوى فرض الوقت بعد ما خرج الوقت لا يجوز وان شك في خروجه جاز اه لكنه خلاف ما يفهم من قول  
 الزيلعي الا أنى وهو لا يعلم فليتأمل وان كان مع عدم العلم بخروجه لا يجوز لقول الزيلعي يكفيه أن ينوي ظهر  
 الوقت مثلا أو فرض الوقت والوقت باق لوجود التعيين ولو كان الوقت قد خرج وهو لا يعلم لا يجوز لان  
 فرض الوقت في هذه الحالة غير الظاهر اه وفي التارخاتية وان صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم فتوى  
 فرض الوقت لا يجوز وهو الصحيح لكن يخالفه قول الاشياء المار آنفا وان شك في خروجه جاز وقد يجاب بأنه  
 مبنى على خلاف الصحيح وأما الجواب بالفرقة بين الشك وعدم العلم ففيه نظر لان من لم يعلم خروج وقت الظهر  
 مثلا ونوى فرض الوقت يكون مراده وقت الظهر لانه يظن بقاءه ومع هذا قلنا الصحيح انه لا يجوز فن شك في  
 بقاءه وخروجه يكون أولى بعدم الجواز فافهم (قوله لانها بدل) أي لان فرض الوقت عندنا الظهر  
 لا الجمعة ولعل قد أمر بالجمعة لاسقاط الظهر ولذا الوصلى الظهر قبل أن تقوته الجمعة صحت عندنا خلافا لغير  
 والثلاثة وان حرم الاقتصار عليها شرح المنية لكن سيأتي في الجمعة اعتماد أنها أصل لا بدل وهو ضعيف  
 كما سنوضحه هنالك ان شاء الله تعالى (قوله في اعتقاده) تفسير لقوله عنده فهو على حذف أي ط  
 (قوله ولو في الجمعة) كذا في الشربلالية ولم يظهر لي وجهه اه ح أقول لعل المراد أنه لو نوى المعذور  
 ظهر الوقت يوم الجمعة جاز أي بلفرق بين أن يكون اعتقاده انها فرض الوقت أو لا فظهر فائدة ذكره هنا  
 وأما تبعية الظهر في صلاة الجمعة فلا تصح كما في الاحكام عن النافع وفيه عن فيض القفار شرح المختار لو نوى ظهر  
 الوقت في غير الجمعة ان في الوقت جاز على الصحيح فقوله في غير الجمعة احتراز عن الجمعة (قوله وهو لا يعلم)

(وينوي المقتدى المتابعة) لم يقل  
 أيضا لانه لو نوى الاقتداء بالامام  
 او الشروع في صلاة الامام ولم يعين  
 الصلاة صح في الاصح وان لم يعلم  
 بها لجعله نفسه تبعا لصلاة الامام  
 بخلاف ما لو نوى صلاة الامام  
 وان انتظر تكبيره في الاصح لعدم  
 نية الاقتداء الا في جمعة وجنزة  
 وعيد على المختار لا اختصاصها  
 بالجماعة (ولو نوى فرض الوقت)  
 مع بقاءه (جاز الا في الجمعة) لانها  
 بدل (الا ان يكون عنده) في  
 اعتقاده (انها فرض الوقت) كما هو  
 رأى البعض فتصح (ولو نوى ظهر  
 الوقت فلو مع بقاء) أي الوقت  
 (جاز) ولو في الجمعة (ولو مع عدمه)  
 بأن كان قد خرج (وهو لا يعلم)

قوله عن البناء هو شرح الهداية  
 لشيخ الاسلام العيني رحمه الله  
 اه منه



أى لا يعلم خروجه ومفهومه أنه لو علمه يصبح كإقدماته عن الشر بلا لية (قوله لا يصح في الأصح) بل قدمنا  
 عن الحلبة أنه هو الصواب خلافا لما فهمه في البحر وان رجحه المحشى (قوله ومثله فرض الوقت) أى مثل ظهر  
 الوقت فى أنه بعد خروج الوقت وهو لا يعلمه لا يصح في الأصح كما قدمناه آنفا عن التارخانية والزبلى خلافا  
 لما فى الاشياء فانه خلاف الأصح كما علمت فانهم (قوله لجواز مطلقا) أى وان كان الوقت قد خرج لانه نوى  
 ما عليه وهو مخلص من يشك فى خروج الوقت اه زبلى أى بخلاف ظهر الوقت لان الظهر لا يخرج عن  
 كونه ظهر اليوم بخروج الوقت ويخرج عن كونه ظهر الوقت بخروجه لصحة تسميته ظهر اليوم لا ظهر الوقت  
 لان الوقت ليس له اذ اللام للعهد لا الجنس فلا يضاف اليه اه شرح المنية (قوله لصحة القضاء بنية الاداء الخ)  
 هذا التعليل انما يظهر اذا نوى الاداء أما اذا تجردت نيته فلا اه ط والمناسب ما فى الاشياء عن الفتح  
 لو نوى الاداء على ظن بقاء الوقت فتبين خروجه اجراء وكذا عكسه ثم مثل له ناقلا عن كشف الاسرار بقوله  
 كنية من نوى اداء ظهر اليوم بعد خروج الوقت على ظن أن الوقت باق وكنية الاسير الذى اشتبه عليه  
 رمضان فتحرى شهرا وصامه بنية الاداء فوقع صومه بعد رمضان وعكسه كنية من نوى قضاء الظهر على ظن أن  
 الوقت قد خرج ولم يخرج بعد وكنية الاسير الذى صام رمضان بنية القضاء على ظن أنه قد مضى والصحة فيه باعتبار  
 أنه أتى بأصل النية ولكن اخطأ فى الظن والخطأ فى مثله معفو عنه اه اقول ومعنى كونه أتى بأصل النية  
 أنه قد عين فى قلبه ظهر اليوم الذى يريد صلاته فلا يضرب وصفه له بكونه اداء أو قضاء بخلاف ما اذا نوى صلاة  
 الظهر قضاء وهو فى وقت الظهر ولم يوصلة هذا اليوم لا يصح عن الوقتية لانه بنية القضاء صرفه عن هذا اليوم  
 ولم توجد منه نية الوقتية حتى يلغو وصفه بالقضاء فلم يوجد التعيين وكذا لو نوى اداء وكانت عليه ظهر فائتة  
 لا يصح عنها وان كان قد صلى الوقتية لما قلنا وبهذا ظهر الجواب عن مسألة ذكرها بعض الشافعية وهى لو مضى  
 عليه سنوات وهو يصلى الظهر قبل وقتها فهل عليه قضاء ظهر واحدة أو الكل فأجاب بعضهم بالاول بناء على  
 أنه لا تشترط نية القضاء فتكون صلاة ككل يوم قضاء لما قبله وخالفه غيره ووفق بعض المحققين منهم بأنه  
 ان نوى كل يوم صلاة ظهر مفروضة عليه بلا تقييد بالتي ظن دخول وقتها الا ان تعين ما قاله الاول وان نوى  
 عن التى ظن دخول وقتها الا ان وعبر عنها بالاداء ولا تعين التى لصرفه لها عن الفائتة بقصده الوقتية اه  
 ولا يخفى أن هذا التفصيل موافق لقواعد مذهبنا أما الاول فلما قدمناه عن الزبلى فحين نوى ظهر اليوم  
 بعد خروجه من أنه يصح لانه نوى ما عليه ولم يوجد المزاحم هنا حتى يلزمه تعيين يوم الفائتة فيكفيه نية  
 ما فى ذمته كما مر عن الحلبة وأما الثانى فلما قرأناه آنفا ثم رأيت التصريح بذلك عندنا فى الصوم وهو ما لو صام  
 الاسير بالتحري سنين ثم تبين انه صام فى كل سنة قبل شهر رمضان فقبل يجوز صومه فى كل سنة عما  
 قبلها وقبل لا قال فى البحر وصح فى المحيط أنه ان نوى صوم رمضان مبهما يجوز عن القضاء وان نوى عن  
 السنة الثابتة مفسرا فلا اه قال فى البدائع ومثله ابو جعفر بن اقتدى بالامام على ظن أنه زيد فاذا  
 هو عمرو وصح ولو اقتدى بنيد فاذا هو عمرو لم يصح لانه فى الاول اقتدى بالامام الا أنه اخطأ فى ظنه فلا يقدح  
 وفى الثانى اقتدى بنيد فاذا لم يكن زيدا اتين انه لم يقتد بأحد فكذا هنا اذا نوى صوم كل سنة عن الواجب  
 عليه تعلقت نية الواجب بما عليه لا بالاولى والثانية الا أنه ظن أنه للثانية فخطأ فى ظنه فيقع عن الواجب  
 عليه لا عما ظن انتهى وحاصله أنه اذا نوى الصوم الواجب عليه لا بقيد كونه عن سنة مخصوصة صح  
 عن السنة الماضية وان كان يظن أنه لما بعدها فاعتنم هذا التحرير (قوله ومضى الجنابة) شروع  
 فى بيان التعمين فى صلاة الجنابة ط (قوله ينوى الصلاة لله الخ) كذا فى المنية قال فى الحلبة وفى  
 المحيط الرضوى والتحفة والبدائع ينبغي أن ينوى صلاة الجمعة وصلاة العيدين وصلاة الجنابة وصلاة الوتر  
 لان التعمين يحصل بهذا اه وأما ما ذكره المصنف فليس بضربة لازم ويمكن أن يكون إشارة الى أنه لا ينوى  
 المداء للميت فقط نظرا الى أنه لا ركوع فيها ولا سجود ولا قراءة ولا تشهد اه أقول وهذا أظهر مما فى جامع  
 الفتاوى من أنه لا يثبت بما ذكره المصنف وأنه لو كان الميت ذكر فلا بد من نيته فى الصلاة وكذلك الانثى والصبي  
 والصبيبة ومن لم يعرف أنه ذكر أو أنثى يقول نويت أن أصلى الصلاة على الميت الذى يصلى عليه الامام اه  
 فليتلأ ويأتى قريبا ما يؤيد الاول هذا وذكر ح بحشائه لا بد من تعيين السبب وهو الميت أو الاكثر فان

مطلب  
 يصح القضاء بنية الاداء وعكسه

لا يصح فى الأصح ومثله فرض  
 الوقت فالاولى نية ظهر اليوم  
 لجوازه مطلقا لصحة القضاء بنية  
 الاداء كعكسه هو المختار (ومضى  
 الجنابة ينوى الصلاة لله تعالى  
 و) ينوى ايضا (الدعاء للميت)

مطلب  
 مضى عليه سنوات وهو يصلى  
 الظهر قبل وقتها

لانه الواجب عليه فيقول أصلي لله داعيا للميت (وان اشتبه عليه الميت) ذكر أم اني (يقول نويت أصلي مع الامام علي من يصلي عليه) الامام وأفاد في الاشياء بمشأنه لو نوى الميت المذكور فبان انه اني او عكسه لم يجوز انه لا يضرب تعيين عدد الموقى الا اذا بان انهم اكثر لعدم نية الزائد (والامام ينوي صلاته فقط) و(لا) بشرط لصحة الاقتداء نية (امامة المقتدى) بل لنيل الثواب عند اقتداء احده لاقبله كما بحث في الاشياء (لو أم رجالا) فلا بحث في لا يؤتم احد الميامين من الامامة

قوله فلو مقتديا الخ أي لو كان الذي عين واخذنا من العين هو المقتدى دون الامام فحكمه ما ذكر فاعتراض بعض المحققين بأن نيته تابعة لنية امامه وقد عين امامه العشرة فصلاته غير صحيحة لعدم صحة صلاة امامه كما هو ظاهر ناشئ من عدم التأمل اه منه

اراد الصلاة على جنازتين نواهما معا وعلى احدهما فلا بد من تعيينها ويؤيده ما ذكره الشارح عن الاشياء (قوله لانه الواجب عليه) كذا قاله الزبلي وتبعه في الجهر والنهر وجهه ما ذهب اليه الحق ابن الهمام حيث قال المفهوم من كلامهم أن اركانها الدعاء والقيام والتكبير لقولهم ان حقيقتها هي الدعاء وهو المقصود منها اه وفي التنقيح في قول أبي حنيفة وأصحابه دعاء على الحقيقة وليست بصلاة لانه لا قراءة فيها ولا ركوع ولا سجود اه غيب كان حقيقتها الدعاء كان وجوبها باعتبار الدعاء فيها وان قلنا انه ليس بركن فيها على ما اختاره في الجهر وغيره كما سيأتي في الجنازة وحينئذ فالضمير في قوله لانه الواجب يعود على الدعاء أما على القول بالركنية فظاهر وانما خص من بين سائر أركانها لانه المقصود منها وأما على القول بالسنية فلان المراد بالدعاء ماهية الصلاة لانفس الدعاء الموجود فيها الماعلمت من أن حقيقتها الدعاء لان المصلي شافع للميت فهو داع له بنفس هذه الصلاة وان لم يتلفظ بالدعاء فكانه قيل لان الصلاة هي الواجبة عليه هكذا ينبغي حل هذا المحل فافهم (قوله فيقول الخ) بيان للنية الكاملة اه ح قلت وفي جنازة الفتاوى الهندية عن المضمرة أن الامام والقوم يثبون ويقولون نويت اداء هذه القرينة عبادته لله تعالى متوجها الى الكعبة مقتديا بالامام ولوتفكر الامام بالقلب انه يؤدى صلاة الجنازة يصح ولو قال المقتدى اقتديت بالامام يجوز اه وبه يظهر أن الصيغة التي ذكرها المصنف غير لازمة في نيتها بل يكفي مجرد نيته في قلبه اداء صلاة الجنازة كما قد مضاه عن الحلية وأنه لا يلزمه تعيين الميت أنه ذكر أو أنى خلافا لما مر عن جامع الفتاوى (قوله لم يجوز) لان الميت كالامام فالخطأ في تعيينه كالخطأ في تعيين الامام اه ح أي لانه لما عين لم ما عينه وان كان أصل التعيين غير لازم على ما عرفته آنفا وفي ط عن الجهر ولو نوى الصلاة عليه يظنه فلانا فاذا هو غيره يصح ولو نوى الصلاة على فلان فاذا هو غيره لا يصح ولو على هذا الميت الذي هو فلان فاذا هو غيره جاز لانه عرفه بالاشارة فلفت التسمية اه وعليه فينبغي تقييد عدم الجواز في مسألتنا بما اذا لم يشر اليه تأمل (قوله وانه لا يضرب الخ) أي اذا عين عدد منهم لا يضرب التعيين المذكور في حالة من الاحوال سواء وافق ما عين أو خالفه الا اذا كانوا اكثر مما عين وهذا معنى صحيح لهذا التركيب لاشئ فيه سوى التعبير في وجوه الحسان فافهم (قوله الا اذا بان الخ) هذا ظاهر اذا كان اماما فلو مقتديا وقال أصلي على ما صلي عليه الامام وهم عشرة فظهر أنهم أكثر لا يضرب وينبغي أن يقيد عدم الاجزاء بما اذا قال أي الامام أصلي على العشرة الموقى مثلا ما اذا قال أصلي على هؤلاء العشرة فبان أنهم أكثر فلا كلام في الجواز لوجود الاشارة اه يرى (قوله لعدم نية الزائد) لا يقال مقتضاه أن تصح الصلاة على القدر الذي عينه عدد الا ناقول لما كان كل يوصف بكونه زائدا على المعين بطلت ط (قوله والامام ينوي صلاته فقط الخ) لانه منفرد في حق نفسه بجر أي فيشترط في حقه ما يشترط في حق المنفرد من نية صلاته على الوجه المار بلاشئ زائد بخلاف المقتدى فالمقصود دفع ما قد يتوهم من انه كالمقتدى يشترط له نية الامامة كما يشترط للمقتدى نية الاقتداء لا اشتراكهم في الصلاة الواحدة والفرق أن المقتدى يلزمه الفساد من جهة امامه فلا بد من التزامه كما يشترط للامام نية امامة التسامك كما يأتي والحاصل ما قاله في الاشياء من انه لا يصح الاقتداء لابنته ونصح الامامة بدون نيتها خلافا للكرخي وأبي حنص الكبير اه لكن يستثنى من كانت امامته بطريق الاستخلاف فانه لا يصح اماما ما لم ينو الامامة بالاتفاق كما نص عليه في المعراج في باب الاستخلاف وسيأتي هناك (قوله بل لنيل الثواب) معطوف على قوله لصحة الاقتداء أي بل يشترط نية امامة المقتدى لنيل الامام ثواب الجماعة وقوله عند اقتداء احده به متعلق بنيته التي هي نائب فاعل يشترط المقتدر بعد بل وقوله لاقبله معطوف على أي لا يشترط لنيله الثواب نية الامامة قبل الاقتداء بل يحصل بالنية عنده أو قبله فقوله لاقبله نفي لاشتراط نيل الثواب بوجود النية قبله لاني للجواز ولا ينبغي أن نفي الاشتراط لان في الجواز فافهم (قوله لو أم رجالا) قيد قوله ولا يشترط الخ (قوله فلا يبحث الخ) تفريع على قوله ولا يشترط قال في الجهر لان شرط الحنث أن يقصد الامامة ولم يوجد ما لم ينوها اه لكن قال في الاشياء ولو حلف أن لا يؤتم احدا فاقضى به انسان صح الاقتداء وهل يبحث قال في الخاتمة يبحث قضاء لادبائه الا اذا شهد قبل الشروع فلا حنث قضاء وكذا لو أم الناس هذا الحالف في صلاة الجمعة صحت وحث قضاء ولا يبحث اصلا اذا اتهم في صلاة الجنازة وسجدة

التلاوة ولو حلف أن لا يؤتم فلانا فأتم الناس ناويا أن لا يؤتمه ويؤتم غيره فاقتدى به فلان حث وان لم يعلم به اه  
 أى لانه اذا كان اماما لغيره كان اماما له أيضا الا اذا نوى أن يؤتم الرجال دون النساء فلا يجوز بين ككافي  
 التنقيح وجه حثه قضاء في الصورة الاولى أن الامامة تصح بدون نية كما قدمناه ولذا أصبحت منه الجمعة مع أن  
 شرطها الجماعة لكن لما كان لا يلزمه الحنف بدون التزام لم يحث ديانة الابنية الامامة كذا ظهر لي فتأمل  
 (قوله في غير صلاة جنازة) أمافيها فلا يشترط نية امامتها اجماعا كما يذكره (قوله لصحة صلاتها) الانسب بالمقام  
 لصحة اقتدائها (قوله من نية امامتها) أى وقت الشروع لابعده كما سيذكره في باب الامامة ويشترط  
 حضورها عند النية في رواية وفي أخرى لا واستظهرها في البحر (قوله لتلازم الخ) حاصله انه لو صح  
 اقتداؤها بلانية لزم عليه افساد صلاته اذا حاذته بدون التزامه وذلك لا يجوز والتزامه انما هو بنية امامتها  
 (قوله بالمحاذاة) أى عند وجود شرائطها الآتية في باب الامامة (قوله بجنازة) فانه لا يشترط لصحة  
 اقتداء المرأة فيها بنية امامتها اجماعا لان المحاذاة فيها لا تنفسدها (قوله على الاصح) ككوا مقابله  
 عن الجمهور (قوله وعليه) أى على القول بأنه لا يشترط لصحة اقتدائها بنية امامتها فيصح اقتداؤها  
 لكن ان لم تتقدم بعد ولم تحاذأ أحد من امام أو مأموم بقي اقتداؤها وتمت صلاتها والاى وان  
 تقدمت وحاذت أحد الاينى اقتداؤها ولا تتم صلاتها كما في الحلية فليس ذلك شرطاً في الجمعة والعيد فقط  
 فافهم (قوله مطلقاً) أى للقريب المشاهد وغيره لان اصابة الجهة تحصل بلانية العين وهي شرط فلا يشترط لها  
 النية بكافي الشرائط (قوله على الراجح) مقابله ما قبل ان يفرض اصابة العين للقريب والبعيد ولا يمكن  
 ذلك للبعيد الا من حيث النية فان تقل ذلك اليها (قوله لم يجوز) لان المراد بالكعبة العروسة لا البناء والمحراب  
 علامة عليها والمقام هو الحجر الذي كان يقوم عليه الخليل عليه الصلاة والسلام عند بناء البيت (قوله  
 مفترع على المرجوح) كذا في البحر من الحلية وهو ظاهر لان من اشترط نية الكعبة لا يجوز الصلاة  
 بدونها فاذا نوى غيرها لا تجوز الصلاة عنده بالاولى وقد علمت أن الكعبة اسم للعروسة فاذا نوى البناء  
 أو المحراب أو المقام فقد نوى غير الكعبة أما على القول الراجح من انه لا يشترط نيتها فلا يضره نية غيرها بعد  
 وجود الاستقبال الذي هو الشرط لكن اعترضه الشيخ بمعلل بأنه غير مسلم لما في البدائع من أن الأفضل أن  
 لا ينوي الكعبة لاحتمال أن لا يتحاذى هذه الجهة الكعبة فلا تجوز صلاته اه فان مفهومه أنه اذا استقبل  
 غير ما نوى لا تجوز صلاته لكن لا يخفى انه ليس فيه دلالة على انه اذا نوى انبناؤه ونحوه لا تجوز صلاته بل يدل  
 على أن الأفضل عدم ذلك فاذا ذكره الشارح تبعاً للبحر والحلية صحيح فافهم نعم ذكر في شرح المنية أن نية القبلة  
 وان لم تشترط لكن عدم نية الاعراض عنها شرط اه وعليه فهو مفترع على الراجح (قوله صح) لانه نوى  
 الاقتداء بالامام الموجود فلا يضره ظنه بخلاف اسمه قال في الحلية لان العبرة لما نوى للمارى اه ويظهر  
 منه أن مثله ما لو اعتقد أنه زيد لانه جازم بالاقتداء بهذا الامام فافهم (قوله الا اذا عينه باسمه) أى لم ينو  
 الاقتداء بالامام الموجود وانما نوى الاقتداء بزيد سواء تلفظ باسمه أو لا لما في المنية الا اذا قال اقتديت بزيد  
 أو نوى الاقتداء بزيد اه فاذا ظهر أنه عرولاً يصح الاقتداء لان العبرة لما نوى حلية أى وهو قد نوى  
 الاقتداء بغير هذا الامام الحاضر (قوله الا اذا عترفه) استثناء من عدم الصحة التي تضمنها الاستثناء  
 الاول (قوله ككافي في المحراب) أى نوى الاقتداء بالامام القائم في المحراب الذي هو زيد فاذا هو  
 غيره جازاً أشباه لان آل يشابهوا الى الموجود في الخارج أو الذهن وعلى كل فقد نوى الاقتداء بالامام الموجود  
 فلفت التسمية (قوله أو إشارة) أى باسمها الموضوع لها حقيقة وانما جازلانه عرّفه بالإشارة فلفت  
 التسمية كما في الخاتمة وغيرها (قوله الا اذا اشار الخ) استثناء من قوله أو إشارة (قوله فلا يصح)  
 اورد عليه أن في هذه الصورة اجتمعت الاشارة مع التسمية فكان ينبغي أن تلفوا التسمية ككافيت في هذا  
 الامام الذي هو زيد وفي هذا الشيخ والجواب أن الغاء التسمية ليس مطلقاً قال في الهداية من باب المهر الاصل  
 أن المسمى اذا كان من جنس المشار اليه يتعلق العقد بالمشار اليه لان المسمى موجود في المشار اذا والوصف  
 يتبعه وان كان من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى لان المسمى مثل المشار اليه وليس سابع له والتسمية أبلغ  
 في التعريف من حيث انها تعرّف الماهية والاشارة تعرّف الذات اه قال الشارحون هذا الاصل متفق

(وان أم نساء فان اقتدت به)

المرأة (محاذية لرجل في غير صلاة)

جنازة فلا بد (لصحة صلاتها من)

نية امامتها) لتلازم افساد

بالمحاذاة بلا التزام (وان لم تقدر

محاذية اختلف فيه) فقبل يشترط

وقيل لا بجنازة اجماعاً وبكعبة وعيد

على الاصح خلاصة وأشباه وعليه

ان لم تحاذأ أحد تمت صلاتها والا

(نية استقبال القبلة ليست

بشرط مطلقاً) على الراجح فاقبل

لنوى بناء الكعبة أو المقام

أو محراب مسجد لم يجز مفترع

على المرجوح (كنية تعيين الامام

في صحة الاقتداء) فانها ليست

بشرط فلوائتم به يظنه زيد فاذا هو

بكر صح الا اذا عينه باسمه فبان

غيره الا اذا عرّفه بمكان كالقائم في

المحراب أو إشارة كهذا الامام

الذي هو زيد الا اذا أشار بصفة

مختصة كهذا الشاب فاذا هو شيخ

فلا يصح وبعبارة يصح لان الشاب

يدعى شيخاً لعله

مطلب

اذا اجتمعت الاشارة والتسمية

قوله انتهى تمام عبارة الهداية

بعد قوله والاشارة تعرّف الذات

الآتية أن من اشترى فصاعاً انه

ياقوت فاذا هو زجاج لا ينعقد العقد

لاختلاف الجنس ولو اشترى على

انه ياقوت احمر فاذا هو اخضر

ينعقد العقد لاتحاد الجنس اه

منه



عليه في النكاح والبيع والاجارة وسائر العقود ٨١ اذا عرفت ذلك فاعلم أن زيد او عمر اجنس واحد من حيث الذات وان اختلفا من حيث الاوصاف والشخصات لان المحفوظ اليه في العلم هو الذات فبني قوله هذا الامام الذي هو زيد فظهر أن المشار اليه هو ويكون قد اختلف المسمى والمشار اليه فلفت التسمية وبقيت الاشارة معتبرة لكونها من جنس واحد فصح الاقتداء وأما الشيخ والشاب فهما من الاوصاف المحفوظ فيها الصفات دون الذات ومعلوم أن صفة الشيخوخة تبين صفة الشباب فكأن جنسين فاذا قال هذا الشاب فظهر أنه شيخ لا يصح الاقتداء لانه وصفه بصفة خاصة لا يوصف بهما من بلغ سن الشيخوخة فقد خالفت الاشارة التسمية مع اختلاف الجنس فلفت الاشارة واعتبرت التسمية بالشاب فيكون قد اقتدى بغير موجود كمن اقتدى بزيد فبان غيره وأما اذا قال هذا الشيخ فظهر أنه شاب فانه يصح لأن الشيخ صفة مشتركة في الاستعمال بين الكبير في السن والكبير في القدر كالعالم وبالنظر الى المعنى الثاني يصح أن يسمى الشاب شيخا فقد اجتمعت الصفتان في المشار اليه لعدم تخالفهما فيبلغ أحدهما فيصح الاقتداء وتظهر لوقال هذه الكعبة طابق أو هذا الحمار حر تطلق المرأة ويصق العبد كما صرحوا به مع أن المشار اليه هو المرأة والعبد من غير جنس المسمى وهو الكعبة والحمار لكن لما كان في مقام التسمي يطلق الكلب والحمار على الانسان مجازا لم يحصل اختلاف الجنس فلم تلغ الاشارة هذا ما ظهر لفهمي السقيم من فيض الفتح العليم (قوله وفي المجتبى الخ) وجهه أنه لما نوى الاقتداء بامام مذهب فاذ هو غيره فقد نوى الاقتداء بمعدوم كما قدمناه عن المنية فيما اذا نوى الاقتداء بزيد فاذا هو غيره (قوله فائدة لما كان الخ) استنبط هذه الفائدة من مسألة الاقتداء شيخ الاسلام العيني في شرح البخاري كما في أحكام الاشارة من الاشياء وأصل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح صلاة في مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام ومعلوم أنه قد زيد في المسجد النبوي فقد زاد فيه عمر ثم عثمان ثم الوليد ثم المهدي والاشارة بهذا الى المسجد المضاف المنسوب اليه صلى الله عليه وسلم ولا شك أن جميع المسجد الموجود الآن يسمى مسجده صلى الله عليه وسلم فقد اتفقت الاشارة والتسمية على شيء واحد فلم تلغ التسمية فحصل المضاعفة المذكورة في الحديث فيما زيد فيه وخصه الامام النووي بما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم عملا بالاشارة وأما حديث لومته مسجدى هذا الى صنعاء كان مسجدى فقد اشتد ضعف طريقه فلا يعمل به في فضائل الاعمال كما ذكره سخاوى في المقاصد الحسنة وكان وجهه أنه جعل الاشارة لخصوص البقعة الموجودة يومئذ فلم تدخل فيها الزيادة ولا بد في دخولها من دليل قلت وبؤيده ما سيأتى في الايمان من باب اليقين بالدخول عن البدائع لو قال لا دخل هذا المسجد فزيد فيه حصه فدخلها لم يحتج ما لم يقل مسجد بنى فلان فيحتج وكذا الدار لانه عقد يمينه على الاضافة وذلك موجود في الزيادة وقد يجاب بأن ما نحن فيه من قبيل الثاني وبؤيده أن في بعض طرق الحديث بدون اسم الاشارة وعلى ذكرها فهي لا تخصيص البقعة بل لدفع أن يتوهم دخول غير المسجد المذكور في من بقية المساجد التي تنسب اليه صلى الله عليه وسلم التي ذكرها أصحاب السير والله تعالى أعلم (قوله واستقبال القبلة) أي الكعبة المشرفة وليس منها الحجر بالكسبر والناذرون لأن ثبوتهم سامنها ظني وهو لا يكتفي به في القبلة احتياطا وان صح الطواف فيه مع الحرمة كما سيأتى ان شاء الله تعالى في الحج (قوله كعاجز) أي كاستقبال عاجز عنها مرض أو خوف عدو أو اشتباه فجهة قدرته أو تحريمه قبله حكما (قوله والشرط حصوله لا تحصي له) أشار الى أن السنين والتاريخ فيه ليست للطلب لأن الشرط هو المقابلة لا طلبها الا اذا توقف حصولها عليه كما في الحلية (قوله وهو شرط زائد) أي ليس مقصود الا أن المسجود له هو الله تعالى ط أو المراد أنه قد يسقط بلا ضرورة كما في الصلاة على الدابة خارج المصر وتظهر ما مر في تفسير الركن الزائد كالقراءة فكان المناسب للشارح أن يقول قد يسقط بلا عجز بل قوله يسقط للحجز والافتك الشرط كذلك (قوله لا يتلا) عليه لخدوف أي شرطه الله تعالى لا اختبار المكلفين لأن فطرة المكلف المعتقد استحالة الجهة عليه تعالى تقتضي عدم التوجه في الصلاة الى جهة مخصوصة فأمرهم على خلاف ما تقتضيه فطرتهم اختبارا لهم هل يطيعون أولا كما في البحر ح قلت وهذا كما ابتلى الله تعالى الملائكة بالسجود لا دم حيث جعله قبله لسجودهم (قوله حتى لو سجد الخ) تبريع على كون الاستقبال شرطا زائدا يعني لما كان المسجود له هو الله تعالى والتوجه الى الكعبة مأمورا به كما تقدم كان السجود لنفس

وقى المجتبى نوى أن لا يصلى الا خلف من هو على مذهبه فاذا هو غيره لم يجز (فائدة) لما كان الاعتبار للتسمية عندنا لم يحتص ثواب الصلاة في مسجد مذهب عليه الصلاة والسلام بما كان في زمنه فليحفظ (و) السادس (استقبال القبلة) حقيقة أو حكما كعاجز والشرط حصوله لا طلبه وهو شرط زائد لا يتلا ويسقط للحجز حتى لو سجد للكعبة نفسها كفر

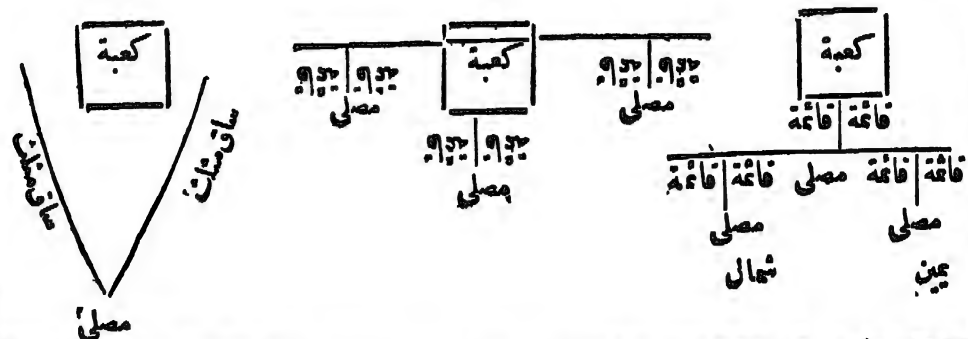
مطلب ما زيد في المسجد النبوي هل يأخذ حكمه قوله ومعلوم الخ لبعضهم في ذلك تحقيق ذا المسجد زاده عمر وبعده عثمان حينما استقر وبعده الوليد ثم المهدي ودام هكذا الى هذا العهد ٨١ منه

مبحث في استقبال القبلة

قوله لا تحصي له لعلها نسخته والا فالذى في نسخ الشارح التي بيدي لاطلعه والمذلل واحد ٨١ معصية

الكعبة كفراح (قوله فلمكي) أي فالشرط له أي لصلاته وكذا قوله وغيره أو اللام فيها بمعنى هل أي  
 فالواجب عليه (قوله لنبوت قبلتها) أي قبله المدينة المنورة المفهومة من قوله وكذا المدني وأورد أنه لا يلزم  
 من ثبوتها بالوحى أن تكون على عين الكعبة لاحتمال كونها على الجهة (قوله بيم المعين وغيره) أي المكي  
 المشاهد للكعبة والذي بينه وبينها حائل يكاد وروحه فيشترط إصابة العين بحيث لو رفع الحائل وقع استقباله  
 على عين الكعبة (قوله وأقره المصنف) أي في المنع لكن قال في شرحه على زاد القصر لطلاق المتن  
 والشروح والفتاوى يدل على أن المذهب الرابع عدم الفرق بين ما إذا كان بينهما حائل أو لا ١٥ وفي  
 الفتح وعندى في جواز التحرى مع إمكان صعوده اشكال لأن المصير إلى الدليل الظنى وتركه القاطع مع إمكانه  
 لا يجوز وقد قال في الهداية والاستخبار فوق التحرى فإذا امتنع المصير إلى ظنى لا مكان ظنى أقوى منه  
 فكيف يترك اليقين مع الظن ١٥ (قوله بأن يبقى الخ) في كلامه إيجاز لا يفهم منه المراد فاعلم أولاً أن  
 السطح في اصطلاح علماء الهندسة ماله طول وعرض لا عمق والزاوية القائمة هي إحدى الزاويتين المتساويتين  
 الحادتين عن جنبي خط مستقيم قام على خط مستقيم هكذا قائمة قائمة وكلتاها قائمتان ويسمى الخط  
 القائم على الآخر عموداً فإن لم تتساويا كانت أصغر من القائمة تسمى زاوية حادة وما كانت أكبر تسمى منفرجة  
 هكذا حادة منفرجة ثم اعلم أنه ذكر في المعراج عن شيخه أن جهة الكعبة هي الجانب الذى إذا توجه  
 إليه الإنسان يكون مسامياً للكعبة أو هوائها تحقيقاً وتقريباً ومعنى التحقيق أنه لو فرض خط من تلقاء وجهه  
 على زاوية قائمة إلى الأفق يكون مارة على الكعبة أو هوائها ومعنى التقريب أن يكون مخرفاً عنها وعن هوائها  
 بما لا تزول به المقابلة بالكلية بأن يبقى شئ من سطح الوجه مسامياً لها ولهوائها ويانه أن المقابلة في مسافة  
 قريبة تزول بانتقال قليل من العين والشمال مناسب لها وفي البعيدة لا تزول إلا بانتقال كثير مناسب لها  
 فإنه لو قابل إنسان آخر في مسافة ذراع مثلاً تزول تلك المقابلة بانتقال أحدهما يميناً ذراعاً وإذا وقعت بقدر ميل  
 أو فرسخ لا تزول إلا بمائة ذراع أو نحوها ولما بعدت مكة عن ديارنا بعداً مفرطاً تحقق المقابلة إليها في مواضع  
 كثيرة في مسافة بعيدة فلوفرضنا خطاً من تلقاء وجهه مستقبل الكعبة على التحقيق في هذه البلاد ثم فرضنا  
 خطاً آخر يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب يمين المستقبل وشماله لا تزول تلك المقابلة والتوجه بالاتصال  
 إلى اليمين والشمال على ذلك الخط بفراخ كثيرة فلذا وضع العلماء القبلة في بلاد قريبة على سمت واحد ١٥ ونقله  
 في الفتح والبحر وغيرهما وشروحهم وغيرها وذكره ابن الهمام في زاد القصر وعبارة الدرر هكذا وجهتها أن  
 يصل الخط الخارج من جبين المصلى إلى الخط المارة بالكعبة على استقامة بحيث يحصل قائمتان ونقول هو أن  
 تقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان في الدماغ فيخرجان إلى العينين كساق من ثلث كذا قال التحرير التفتنازى  
 في شرح الكشاف فيعلم منه أنه لو انحرف عن العين انحرافاً لا تزول منه المقابلة بالكلية جاز وبؤيده ما قال  
 في الظهيرية إذا تباين أو تباين تجوز لأن وجه الإنسان مقوس لأن عند التباين أو التباين يكون أحد جوانبه  
 إلى القبلة ١٥ كلام الدرر وقوله في الدرر على استقامة متعلق بقوله يصل لأنه لو وصل إليه معوجاً لم تحصل  
 قائمتان بل تكون أحدهما حادة والآخرى منفرجة كما بينا ثم إن الطريقة التى في المعراج هي الطريقة الأولى  
 التى في الدرر إلا أنه في المعراج جعل الخط الثانى مارة على المصلى على ما هو المتبادر من عبارته وفي الدرر جعله  
 مارة على الكعبة وتصور الكيفيات الثلاث على الترتيب هكذا

(فلمكي) وكذا المدني لنبوت  
 قبلتها بالوحى (إصابة عينها)  
 بيم المعين وغيره لكن في البحر  
 أنه ضعيف والأصح أن من بينه  
 وبينها حائل كالفائب وأقره  
 المصنف قائلاً والمراد بقوله فلمكي  
 مكي يعين الكعبة (وغيره) أي  
 غير معانيها (إصابة جهتها) بأن  
 يبقى شئ من سطح الوجه مسامياً  
 للكعبة أو هوائها بأن يفرض من  
 تلقاء وجهه مستقبلها حقيقة في  
 بعض البلاد خط على زاوية قائمة  
 إلى الأفق مارة على الكعبة وخط  
 آخر يقطعه على زاويتين قائمتين يمين  
 وبسرة



(قوله منح) فيه أن عبارة المنح هي حاصل ما قدمناه عن المعراج وليس فيها قوله ما را على الكعبة بل هو المذكور في صورة الدرر ويمكن أن يراد أنه ما را عليها طولاً لا عرضاً فيكون هو الخط الخارج من جبين المصلي والخط الآخر الذي يقطعه هو المار عرضاً على المصلي أو على الكعبة فيصدق بما صورناه أولاً وثانياً إن اقتصاره على بعض عبارة المنح أدى إلى قصر بيانها على المسامحة تحقياً وتناهي استقبال العين دون المسامحة تقدير اوهي استقبال الجهة مع أن المقصود الثانية فكان عليه أن يحذف قوله من تلقاء وجهه مستقبلاً حقيقة في بعض البلاد (قوله ثالث الخ) قد علمت أنه لو فرض شخص مستقبلاً من بلده لعين الكعبة حقيقة بأن يفرض الخط الخارج من جبينه واقفاً على عين الكعبة فهذا مسامت لها تحقيقاً ولو أنه انتقل إلى جهة يمينه أو شماله بفرسخ كثيرة وفرضنا خطأ ما را على الكعبة من المشرق إلى المغرب وكان الخط الخارج من جبين المصلي يصل على استقامة إلى هذا الخط المار على الكعبة فانه بهذا الانتقال لا تزول المقابلة بالكلية لأن وجه الإنسان مقوس فها تآخر يميناً أو يساراً عن عين الكعبة يبقى شيء من جوانب وجهه مقابلاً لها ولا شك أن هذا عند زيادة البعد أما عند القرب فلا يعتبر كما مر في قول الشارح هذا معنى التيامن والتياسر أي أن ما ذكره من قوله بأن يبقى شيء من سطح الوجه الخ مع فرض الخط على الوجه الذي قترناه هو المراد بما في الدرر عن الطهيري من التيامن والتياسر أي ليس المراد منه أن يجعل الكعبة عن يمينه أو يساره إذ لا شك حينئذ في خروجه عن الجهة بالكلية بل المفهوم مما قدمناه عن المعراج والدرر من التقييد بحصول زاويتي قائمتين عند انتقال المستقبل لعين الكعبة يميناً أو يساراً أنه لا يصح لو كانت إحداها حادة والآخرى منفرجة بهذه الصورة

كعبة

والحاصل أن المراد بالتيامن والتياسر الانتقال عن عين الكعبة إلى جهة اليمين أو اليسار مصلي لا الانحراف لكن وقع في كلامهم ما يدل على أن الانحراف لا يضرب في القهستاني ولا بأس بالانحراف انحرافاً لا تزول به المقابلة بالكلية بأن يبقى شيء من سطح الوجه مساماً للكعبة اه وقال في شرح زاد الفقير وفي بعض الكتب المعتمدة في استقبال القبلة إلى الجهة أقاويل كثيرة وأقر بها إلى الصواب قولان الأول أن ينظر في مغرب الصيف في أطول أيامه ومغرب الشتاء في أقصر أيامه فليدع الثلثين في الجانب اليمين والثلث في اليسار والقبلة عند ذلك ولولم يفعل هكذا وصلى فيما بين المغربين يجوز وإذا وقع خارجاً منها لا يجوز بالاتفاق اه ملخصاً وفي منية المصلي عن أمالي الفتاوى حد القبلة في بلادنا يعني سمرقند ما بين المغربين مغرب الشتاء ومغرب الصيف فإن صلى إلى جهة خرجت من المغربين فسدت صلاته اه وسيأتي في المتن في مفسدات الصلاة أنها تفسد بتحويل صدره عن القبلة بغير عذر فعلم أن الانحراف اليسير لا يضرب وهو الذي يبقى معه الوجه أو شيء من جوانبه مساماً لعين الكعبة أولها أنها بأن يخرج الخط من الوجه أو من بعض جوانبه ويمر على الكعبة أو هو أنها مستقيماً ولا يلزم أن يكون الخط الخارج على استقامة خارجاً من جهة المصلي بل منها ومن جوانبها كدليل عليه قول الدرر من جبين المصلي فإن الجبين طرف الجهة وهما جبينان وعلى ما قترناه يحمل ما في الفتح والبحر عن الفتاوى من أن الانحراف المفسد أن يجاوز المشارق إلى المغرب اه فهذا غاية ما ظهر في هذا الحل والله تعالى أعلم (قوله قبصر) أشار إلى دقة ملحظه الذي قترناه وإلى عدم الاستحجال بالاعتراض ومع هذا نسبوه إلى عدم الفهم فافهم (قوله محارب الصحابة والتابعين) فلا يجوز التعزى معها زيلعي بل علينا اتباعهم خاتمة ولا يعتقد على قول الفلكي العالم البصير الثقة أن فيها انحرافاً خافاً لا للشافعية في جميع ذلك كما بسطه في الفتاوى الخيرية قايلاً أن تنظر إلى ما يقال إن قبله أموي دمشق وأكثر مساجدها المبنية على سمت قبلته فيها بعض انحراف وإن اصح قبله فيها قبله جامع الحنابلة الذي في سفح الجبل إذ لا شك أن قبله الأموي من حين فتح الصحابة ومن صلى منهم إليها وكذا من بعدهم أعلم وأوثق وأدرى من فلكي لا ندري هل أصاب أم أخطأ بل ذلك يرجح خطأه وكل خير في اتباع من سلف (قوله كالقطب) هو أقوى الأدلة وهو نجم صغير في بناء نهش الصغرى بين الفرقدين والجدى إذا جعله الواقف خلف أذنه اليمنى كان مستقبلاً للقبلة إن كان شاحية الكوفة وبغداد وحمدان ويجعله من عصر على عاتقه اليسرى ومن بالعراق على كتفه اليمين ومن باليمن قبالة مما يلي جانبه اليسرى ومن بالشام ورايه بحر قال ابن حجر وقيل ينحرف بدمشق وما قاربها إلى الشرق قليلاً اه وذكر الشرح للقبلة علامات أخر غلبها

منح قلت فهذا معنى التيامن والتياسر في عبارة الدرر قبصر وتعرف بالدليل وهو في القسري والامصار محارب الصحابة والتابعين وفي الفاو زوال البحار انجم كالقطب



مبنية على سميت بلادهم منها ما قد مناه عن شرح زاد الفقير والمنية فانها علامة لقبلة سمع قندوما كان على سميتها  
وفي حاشية القتال قال البرجندي ولا يخفى أن القبلة تختلف باختلاف البقاع وما ذكره يصح بالنسبة الى بقعة  
معينة وأمر القبلة انما يتحقق بقواعد الهندسة والحساب بأن يعرف بعد مكة عن خط الاستواء وعن طرف  
المغرب ثم بعد البلد المفروض كذلك ثم يقاس تلك القواعد ليتحقق سمت القبلة اه لكن قال القهستاني  
ومنهم من بناء على بعض العلوم الحكمية الا أن العلامة البخاري قال في الكشف ان اصحابنا لم يعتبروه اه  
وأفاد في النهر أن دلائل النجوم معتبرة عند قوم وعند آخرين ليست بمعتبرة قال وعليه اطلاق عامة المتون اه  
أقول لم أر في المتون ما يدل على عدم اعتبارها ولنا تعلم ما نهدي به على القبلة من النجوم وقال تعالى والنجوم  
لتهتدوا بها على أن محارب الدنيا كلها انصبت بالتحري حتى منى كائنه في البحر ولا يخفى أن أقوى الأدلة النجوم  
والظاهر أن الخلاف في عدم اعتبارها انما هو عند وجود المحارب القديمة اذ لا يجوز التحري معها كما قد مناه  
لثلا يلزم تخطئة السلف الصالح وجهاء المسلمين بخلاف ما اذا كان في المفاضة فينبغي وجوب اعتبار النجوم  
وتحوا في المفاضة لتصريح علماءنا وغيرهم بكونها علامة معتبرة فينبغي الاعتماد في اوقات الصلاة وفي القبلة  
على ما ذكره العلماء الثقات في كتب المواقيت وعلى ما وضعوه لها من الاكالات كالربع والاصطرلاب فانها لم تفد  
الميقن تضيد غلبة الظن للعالم بها وغلبة الظن كافية في ذلك ولا رد على ذلك ما صرح به علماءنا من عدم الاعتماد  
على قول أهل النجوم في دخول رمضان لان ذلك مبني على أن وجوب الصوم معلق برؤية الهلال لحديث  
صوموا لرؤيته وتوليده الهلال ليس مبنيا على الرؤية بل على قواعد ملكية وهي وان كانت صحيحة في نفسها لكن  
اذا كانت ولادته في ليلة كذا فتدري فيها الهلال وقد لا يرى والشارع علق الوجوب على الرؤية لا على الولادة  
هذا ما ظهر لي والله أعلم (قوله والافن الاهل) أي وان لم يكن ثمة محارب قديمة فيسأل من يعلم بالقبلة  
من تقبل شهادته من اهل ذلك المكان ممن يكون بحضرته بأن يكون بحيث لو صاح به سمعه أما غير العالم  
بها فلا فائدة في سؤاله وأما غير مقبول الشهادة كالكافر والفاسق والصبي فلعدم الاعتماد باخباره فيما هو من  
امور الديانات ما لم يقلب على الظن صدقه كما في التهستائي ويقبل فيه ما قول الواحد العدل كافي النهاية وأما  
اذا لم يكن من اهل ذلك المكان فلا نه يخبر عن اجتهاد فلا يترك اجتهاده باجتهاد غيره وأما اذا لم يكن بحضرته من  
أهل المسجد أحد فانه يتحري ولا يجب عليه قرع الابواب كما سيأتي وظاهر التقييد بالاهل أن وجوب السؤال  
خاص بالحنفر فلو في مفاضة لا يجب وفي البدائع ما يخالفه حيث قال فان كان عاجزا بالاشتباه وهو أن يكون  
في المفاضة في ليلة مظلمة ولا علم له بالامارات الدالة على القبلة فان كان بحضرته من يسأله عنها لا يجوز له أن يتحري  
بل يجب أن يسأل لما قلنا أي من أن السؤال أقوى من التحري اه وشرط في الذخيرة كون الخبر في المفاضة  
عالمنا حيث نقل عن الفقيه أبي بكر أنه سئل عن في المفاضة فأخبره رجلان أن القبلة في جانب ووقع تحريه  
الى جانب آخر فقال ان كان في رأيه انهما ما يعلمان ذلك يأخذ بقولهما لا محالة والافلا اه وشرط في الخاتمة  
والجنيس كونهما من اهل ذلك الموضع حيث قال فان لم يكونا من اهل ذلك الموضع وهما مسافران مثله لا يلتفت  
الى قولهما لانهما يقولان بالاجتهاد فلا يترك اجتهاده باجتهاد غيره اه والظاهر أن المراد من اشتراط  
كونهما من اهل ذلك الموضع كونهما عالين بالقبلة لان الكلام في المفاضة ولا اهل لها الا أن يراد كونهما من اهل  
الاخية فهما من أهله والاهل له علم أكثر من غيره فلا ينافي ما مر عن الذخيرة حتى لو كانا من أهله ولا علم لهما  
لا يلتفت الى قولهما فالمناسط انما هو العلم فقد يكونان مسافرين مثله ولكن لهما معرفة بالقبلة في ذلك المكان  
بكثرة التكرار أو بطريق آخر من طرق العلم مما يفوق على تحري التحري ثم اعلم أن ما نقلناه آنفا عن البدائع  
من قوله في ليلة مظلمة الخ يقتضي أن الاستدلال بالنجوم في المفاضة مقدم على السؤال المتقدم على التحري  
فصار الحاصل أن الاستدلال على القبلة في الحنفر انما يكون بالمحارب القديمة فان لم توجد فالسؤال  
من اهل ذلك المكان وفي المفاضة بالنجوم فان لم يمكن لوجود غيم أو لعدم معرفته بها فالسؤال من العالم  
بها فان لم يكن فيتحري وكذا يتحري لو سأله عنها فلم يخبره حتى لو أخبره بعد ما صلي لا يعيد كما في المنية وفيها  
لو لم يسأله وتحري ان أصاب جازوا والا وكذا الا معي اه ومسائل التحري ستأتي ورج في البحر ما في الظهيرة  
من انه لو صلي في المفاضة بالتحري والسماء مصحبة لـ كنه لا يعرف النجوم فتبين انه اخطأ لا يجوز لانه لا عذر

والافن الاهل العالم بها ممن لو  
صاح به سمعه

لا حد في الجهل بالادلة الظاهرة كالشمس والقمر وغيرهما أما دقائق علم الهيئة وصور النجوم الثوابت فهو معذور في الجهل بها اه (قوله والمعتبر في القبلة الخ) أي أن الذي يجب استقباله أو استقبال جهته هو العرصة وهي لغة كل بقعة بين الدور واسعة لا بناء فيها كما في الصحاح وغيره والمراد بها هنا تلك البقعة الشريفة (قوله لا البناء) أي ليس المراد بالقبلة الكعبة التي هي البناء المرتفع على الأرض ولا الوقل البناء إلى موضع آخر وصلى إليه لم يجز بل يجب الصلاة إلى أرضها كما في الفتاوى الصوفية عن الجامع الصغير وفي البحر عن عدة الفتاوى الكعبة إذا رفعت عن مكانها لزيارته أصحاب الكرامة في تلك الحالة جازت الصلاة إلى أرضها اه وفي المجتبى وقد رفع البناء في عهد ابن الزبير على قواعد الخليل وفي عهد الحجاج ليعبدها على الحالة الأولى والناس يصلون اه فقال وما ذكره في البحر نقله في التاتارخانية عن الفتاوى العنابية قال الخبير الرملي وهذا صريح في كرامات الأولياء فيرد به على من نسب إمامنا إلى القول بعدمها وسيأتي تمام الكلام على ذلك في باب ثبوت النسب (قوله فهي من الأرض السابعة إلى العرش) صرح بذلك في الفتاوى الصوفية معزيا للجهة ثم قال فلو صلى في الجبال العالية والأبار العميقة السافلة جاز كما جاز على سطحها وفي جوفها قتال فلو كان المعتبر البناء لا العرصة لم يجز ذلك فالتفريع صحيح فافهم (قوله عند الإمام) لأن القادر بقدره الغير عاجز عنده لأن العبد يكلف بقدرته نفسه لا بقدره غيره خلافاً لهما فيلزمه عندهما التوجه إن وجد موجهاً وبقوله ما جزم في المنية والمنع والدور والفتح بلا حكاية خلاف وهذا بخلاف ما لو عجز عن الوصول ووجد من يوضه حيث يلزمه ولا يجوز له التيمم انصافاً في ظاهر المذهب وقيل على الخلاف أيضاً وقد مناه الفرق في باب التيمم فراجعهم وإذا كان له مال ووجد أجيراً باجرة مثله هل يلزمه أن يستأجره عندهما كما قالوه في التيمم أم لا لم أر من ذكره وينبغي لزوم ثم رأيت في شرح الشيخ اسماعيل عن الروضة لكن بتقييد كون الاجرة دون نصف درهم فلو طلب نصف درهم أو أكثر لا يلزمه والظاهر أن المراد به اجر المثل كما فسروه بذلك في التيمم كما قد مناه هناك (قوله أو خوف مال) أي خوف ذهابه بسرقه أو غيرهما أن يستقبل وسواء كان المال ملكاً له أو أمانة قليلاً أو كثيراً ط ولم يعزه إلى أحد فراجع نعم سيأتي في مفسدات الصلاة أنه يجوز قطع الصلاة لضياح ما قيمته درهم له أو لغيره (قوله وكذا كل من سقط عنه الأركان) أي تكون قبلته جهة قدرته أيضاً قال في البحر ويشمل أي العذر ما إذا سكن على لوح في السفينة يخاف الفرق إذا انحرف إليها وما إذا كان في طين وردغة لا يجده على الأرض مكاناً مائلاً أو كانت الدابة جوعاً ولو نزل لا يمكنه الركوب إلا بعين أو كان شيخاً كبيراً لا يمكنه أن يركب إلا بعين ولا يجده فكما تجوز له الصلاة على الدابة ولو كانت فريضة وتسقط عنه الأركان كذلك يسقط عنه التوجه إلى القبلة إذا لم يمكنه ولا إعادة عليه إذا قدر اه فيشترط في جميع ذلك عدم إمكان الاستقبال ويشترط في الصلاة على الدابة إيقافها أن قدر والابأن خاف الضرر كأن تذهب القافلة وينقطع فلا يلزمه إيقافها ولا استقبال القبلة كما في الخلاصة وأوضحه في شرح المنية الكبير والحلية وقيد في الحلية مسألة الصلاة على الدابة للطين بما إذا عجز عن النزول فإن قدر نزل وصلى وافق بالإيماء زاد الزيلعي وبسوى فيه أي في العجز السجود أو ما قاعداً وأنه لو كانت الأرض ندية مبتلة بحيث لا يقرب وجهه في الطين صلى على الأرض وسجد وسيأتي تمام الكلام على الصلاة على الدابة في باب الوتر والنوافل إن شاء الله تعالى (قوله ولو مضطجعا الخ) تعميم للقدرة أي يتوجه العاجز إلى أي جهة قدر ولو كان مضطجعا قال الزيلعي وبسوى فيه أي في العجز الخوف من عدو أو سبع أو أص حتى إذا خاف أن يراه أن توجهه إلى القبلة جاز له أن يتوجه إلى أي جهة قدر ولو خاف أن يراه العدو أن قد صلى مضطجعا بالإيماء وكذا الهارب من العدو كما يصلي على دابته اه (قوله ولم يعد) لأن هذه الأعذار مما يوجب حتى الخوف من عدو ولا أن الخوف لم يحصل مباشرة أحد بخلاف المقيد إذا صلى قاعداً فإنه يعد عندهما إلا عند أبي يوسف كما في شرح المنية ومتر تحقيق ذلك في التيمم فينبغي أن يعد هنا أيضاً لافرق بين صلاته قاعداً أو إلى غير القبلة لأن القيد عذر من جهة العبد لانه مباشرة المخلوق تأمل (قوله هو) أي التحري المفهوم من فعله (قوله بما ستر) متعلق بعرفة والذي مر هو الاستدلال بالحارب والنجوم والسؤال من العالم بها فإدائه لا يتحرى مع القدرة على أحده هذه حتى لو كان بحضوره من يسأله فتحترى ولم يسأله أن أصاب القبلة جاز لحصول المقصود والأفلا أن قبله التحري مبنية على محتره شهادة القلب

مطلب  
كرامات الأولياء ثابتة  
(والمعتبر في القبلة) العرصة لا البناء فهي من الأرض السابعة إلى العرش (وقبله العاجز عنها) لمرض وإن وجد موجهاً عند الإمام أو خوف مال وكذا كل من سقط عنه الأركان (جهة قدرته) ولو مضطجعا بإيماء لخوف رؤية عدو ولم يعد لأن الطاعة بحسب الطاقة (ويتحرى) هو بذل المجهود لنيل المقصود (عاجز عن مسرفة القبلة) بما مر

مطلب  
مسائل التحري في القبلة

من غير اشارة واهل البلد لهم علم بجهة القبلة المبنية على الامارات الدالة عليها من النجوم وغيرها فكان فوق  
 الثابت بالتحري وكذا اذا وجد المحارب المنصوبة في البلدة او كان في المفازة والسماء مصحبة وله علم بالاستدلال  
 بالنجوم لا يجوز له التحري لان ذلك فوقه وتعامه في الحلية وغيرها واستفيد مما ذكر أنه بعد العجز عن الادلة  
 المارة عليه أن يحترى ولا يقلد مثله لان المجتهد لا يقلد مجتهدا واذ لم يتسع تحريه على شيء فهل له أن يتلد لم أره  
 (قوله فان ظهر خطأه) أي بعد ما صلى (قوله لما مر) وهو كون الطاعة بحسب الطاقة (قوله وان علم  
 به) أي بخطأه فافهم (قوله او تحول رأيه) أي بأن غلب على ظنه أن الصواب في جهة اخرى فلا بد  
 أن يكون اجتهاده الثاني أرجح اذا الاضعف كالعدم وكذا المساوي فيما ينظر ترجيحا للاول بالعمل عليه  
 تأمل (قوله استدار وبني) أي على ما بقي من صلاته لما روى أن اهل قباء كانوا متوجهين الى بيت  
 المقدس في صلاة النحر فأخبروا بتحويل القبلة فاستداروا الى القبلة واقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك  
 وأما اذا تحول رأيه فلان الاجتهاد المتجدد لا ينسخ حكم ما قبله في حق ما مضى شرح المنية وينبغي لزوم الاستدارة  
 على الفور حتى لو مكث قد ركن فسدت (قوله ولو يمكنه) بأن كان محبوسا ولم يكن بحضوره من يسأله فصلي  
 بالتحري ثم تبين أنه اخطأ بجر وهذا هو الوجه وعليه اقتصر في الخاتمة حلية (قوله ولا يلزمه قرع ابواب)  
 في الخلاصة اذ لم يكن في المسجد قوم والمسجد في مصر في ليلة مظلمة قال الامام القسبي في فتاواه جاز اه  
 وفي الكافي ولا يستخرجهم من منازلهم قال ابن الهمام والوجه أنه اذا علم أن المسجد قوم من أهله مقيمين  
 غير أنهم ليسوا حاضرين فيه وقت دخوله وهم حوله في القرية وجب طلبهم ليسألهم قبل التحري لان التحري  
 معلق بالعجز عن تعريف القبلة بغيره اه ولا منافاة بين هذا وبين ما رز عن الخلاصة والكافي لان المراد اذا لم  
 يكونوا داخل المنازل ولم يلزم الحرج من طلبهم تعسف الظلمة والمطر ونحوه شرح المنية (قوله ومس جدران)  
 لان الحائط لو كانت منتوشة لا يمكنه تمييز المحراب من غيره وعسى أن يكون ثم هامة مؤذبة فجاز له التحري بجر  
 عن الخاتمة وهذا التمام يصح في بعض المساجد فأما في الاكثر فيمكن تمييز المحراب من غيره في الظلمة بلا اضاءة فلا  
 يجوز التحري اسماعيل عن المفتاح (قوله ولو اعمى الخ) قال في شرح المنية ولو صلى الاعمى ركعة الى غير  
 القبلة فجاء رجل فسقاه الى القبلة واقتدى به ان وجد الاعمى وقت الشروع من يسأله فلم يسأله لم تجز صلاتهما  
 والاجازت صلاة الاعمى دون المقتدى لان عنده أن امامه بان صلاته على القاسد وهو الركعة الاولى اه  
 ومثله في الفيض والسراج ومفاده أن الاعمى لا يلزمه اساس المحراب اذ لم يجد من يسأله وأنه لو ترك السؤال  
 مع امكانه وأصاب القبلة جازت صلاته والا فلا كما قدمناه عن المنية (قوله ولا يتحتر تحول) أي الى القبلة  
 مع علم المقتدى بحالته الاولى وعبارته في الخواص كمن تحترى فأخطأ ثم علم فتحول لم يقتضه من علم بحالته اه  
 أي لعلمه بأن الامام كان على الخطا في اول الصلاة بجر ومفاده أنه لو تحول بالتحري أيضا الى جهة ظمها  
 القبلة جاز للآخر الاقتداء به ان تحترى مثله والافهى المسألة الاتية تأمل (قوله بتحتر) متعلق بانتم وقوله  
 بالتحتر متعلق بمحذوف حال من فاعل انتم (قوله لم يجز) أي اقتدؤه ان ظهر أن الامام مخطئ لان الصلاة عند  
 الاشتباه من غير تحتر انما تجوز عند ظهور الاصابة كما مر ويأتي وأما صلاة الامام فهي صحيحة لتحريه وان أصاب  
 الامام جازت صلاتهما كما في شرح المنية (قوله استدار المسبوق الخ) لانه منفرد فيما يرضيه بخلاف  
 اللاحق لانه مقتد فيما يقضيه والمقتدى اذا ظهر له وهو وراء الامام أن القبلة غير الجهة التي يصلي اليها الامام  
 لا يمكنه اصلاح صلاته لانه ان استدار خالف امامه في الجهة قصدا وهو مفسد والا كان مقاصلا له الى ما هو غير  
 القبلة عنده وهو مفسد أيضا فكذلك اللاحق شرح المنية بقي ما اذا كان لاحقا ومسبوقا وحكمه أنه ان  
 قضى ما لحق به أولا ثم ما سبق به فان تحول رأيه في قضاء ما لحق به استأنف وان تحول في قضاء ما سبق به استدار  
 وأما ان قضى ما سبق به أولا ثم ما لحق به فان تحول رأيه فيما لحق به استأنف وان تحول فيما سبق به فان استقر  
 على رأيه الى شروعه فيما لحق به استأنف وهذا كله ظاهر وأما ان لم يستقر الى شروعه فيما لحق به بأن تحول رأيه  
 قبل قضاء ما لحق به الى جهة امامه ففيه تردد والظاهر أنه يستدبر تأمل ح وأقره ط والرحمى (قوله  
 ومن لم يقع تحريه الخ) في الجبر والحلية وغيرهما عن فتاوى العتباتي تحترى فلم يقع تحريه على شيء قبل يؤخر  
 وقبل يصلي الى أربع جهات وقبل يحتر اه ورجح في زاد الفقير الاول حيث جزم به وعبر عن الاخيرين بتقيل

قوله اي على ما بقي هكذا بخلافه  
 ولعل صوابه اي على ما مضى تأمل  
 اه معصمه

(فان ظهر خطأه لم يعد) لما مر  
 (وان علم به في صلاته أو تحول  
 رأيه) ولو في سجود سهو (استدار  
 وبني) حتى لو صلى كل ركعة لجهة  
 جاز ولو بمكة أو مسجد مظلم ولا يلزمه  
 قرع ابواب ومس جدران ولو أعمى  
 فسقاه رجل بنى ولم يقتد الرجل به  
 ولا يتحتر تحول ولو انتم بتحتر ولا تحتر  
 لم يجز ان اخطأ الامام ولو سلم  
 فتحول رأيي مسبوق ولاحق  
 استدار المسبوق واستأنف  
 اللاحق ومن لم يقع تحريه على  
 شيء صلى لكل جهة مرة احتياطا  
 ومن تحول رأيه لجهته الاولى



واختاره في شرح المنية الوسط وقال انه الاحوط ونقل ح عن الهندية عن الضمير انه الاصوب فلهذا  
 اختاره الشارح وظاهر كلام القهستاني ترجيح الاخير وهو الذي يظهر لي فانه قال لو تحزى ولم يتيقن بشئ  
 فصلى الى أى جهة شاء كانت جائزة ولو أخطأ فيه وقبل ان لم يقع تحزبه على شئ اخر الصلاة وقبل صلى  
 الى الجهات الاربع كما في الظهيرية اه وسقاده أن معنى التحيز أنه يصلى مرة واحدة الى أى جهة أراد  
 من الجهات الاربع وبه صرح الشافعية والحنابلة وأما ما في شرح المنية الكبير من تفسيره بقوله وقبل  
 يحترق شاء اخر وان شاء صلى الصلاة اربع مرات الى اربع جهات فالظاهر أنه من عنده لأن عبارة فتاوى  
 العتبات السابقة ليس فيها هذه الزيادة ويرد عليه أنه اذا صلى الى الجهات الاربع يلزم عليه الصلاة ثلاث  
 مرات الى غير القبلة يقينا وهو منهي عنه وترك المنهى مقدم على فعل المأمور ولذا يصلى بالتجاسة اذا لزم  
 من غسلها ككشاف العورة عند الجانب على أن المأمور به هنا ساقط لأن التوجه الى القبلة انما يؤمر به  
 عند القدرة عليه وقبله التحزى هي جهة تحزبه ولما لم يقع تحزبه على شئ استوت في حقها الجهات الاربع فيختار  
 واحدة منها ويصلى اليها وتصح صلاته وان ظهر خطأ فيها لانه اتى بما في وسعه وهذا الوجه يقوى القول  
 الاخير وهو التحيز على المعنى الذي ذكرناه عن القهستاني وبضعف ما اختاره الشارح وادعى أنه الاحتياط  
 قد برز ذلك بانصاف وللقول الاول الذي اختاره الكمال في زاد الفقير وجه ظاهر ايضا وهو أنه لما كانت القبلة  
 عند عدم الدليل عليها هي جهة التحزى ولم يقع تحزبه على شئ صار فاقد الشرط صحة الصلاة فيؤخرها كفاقد  
 الطهورين لكن القول الاخير وهو وجوب الصلاة في الوقت مع التحيز الى أى جهة شاء احوط كما لو وجد نوبا  
 اقل من ربه طاهر ولم يعمم قوله تعالى فأينما تولوا فثم وجه الله فانه قيل نزل في مسألة اشتباه القبلة وظاهر  
 ما قدمناه عن القهستاني اختياره وبه يشعر كلام الجرح وهو مذهب الشافعية والحنابلة كما مر وقد منا قول  
 الكتاب عن المستصفي أنه اذا ذكر في مسألة ثلاثة اقوال فالاربع الاول والثالث لا الوسط والله اعلم (قوله  
 استدار) قال في شرح المنية واختلاف المتأخرون فيما اذا تحول رأيه في الثالثة والرابعة الى الجهة الاولى  
 قيل يتم الصلاة وقبل يستقبل كذا في الخلاصة والاول اوجه اه ولذا قدمته في الحاشية لانه يقدم الانهر  
 وحزم به القهستاني وبه صرح الشارح (قوله استأنف) لانه ان سجد بها الى الجهة الثانية فقد سجد بها  
 الى غير قبلة لانها جزء من الركعة الاولى والجهة الثانية ليست قبله للركعة الاولى بجميع اجزائها وان سجد بها  
 الى الجهة الاولى فقد انحرف عما هو قبله الآن اه ح (قوله وان شرع) التحيز راجع الى العابر أى  
 اذا اشتبهت عليه القبلة وعجز عن معرفتها بالادلة المارة فقبلته جهة تحزبه فلو شرع بالتحزى لم تجز صلاته ما لم  
 يتيقن بعد فراغه أنه أصاب القبلة لان الاصل عدم الاستقبال استصحابا للحال فاذا تبين يقينا أنه أصاب  
 ثبت الجواز من الابتداء وبطل الاستصحاب حتى لو كان اكبر رأيه أنه أصاب فالصحيح أنه لا يجوز كما في الحلية  
 عن الحاشية ولو يتيقن في أثناء صلاته لا يجوز خلافا لابي يوسف لان حاله بعد العلم أقوى وبناء القوى على  
 الضعيف لا يجوز (قوله بخلاف الخ) أى لو وقع تحزبه على جهة وصلى الى غيرها فانه يستأنف مطلقا أى  
 سواء علم أنه أصاب أو أخطأ في الصلاة أو بعدها أو لم يظهر شئ وعن أبي حنيفة أنه يحصى عليه الكفر وعن  
 الثاني يهزبه أن أصاب وبالأول ينفي قبض والفرق لهما أن ما فرض لغيره بشرط حصوله لا تحصينه لكن مع عدم  
 اعتقاد الفساد وعدم الدليل عليه ومخالفة جهة تحزبه اقتضت اعتقاد فساد صلاته فصار كالوصلى وعنده أنه  
 محدث أو أن توبه فحس أو أن الوقت لم يدخل فبان بخلاف ذلك لا يجوز به في ذلك كله لان عنده أن ما فعله غير جائز  
 بخلاف صورة عدم التحزى فانه لم يعتقد الفساد بل هو شاك فيه وفي عدمه فاذا ظهرت أصابته بعد التمام زال  
 احد الاحتمالين وتقرر الآخر بل لزوم بناء القوى على الضعيف بخلاف ما اذا علم الاصابة قبل التمام كما في  
 شرح المنية (قوله أو توبه) بالنصب عطفا على اسم أن ومثله الوقت ح (قوله فلو لم تشبه الخ) ذكره  
 هنا استطرادا وكان ينبغي ذكره عند قول المصنف وان شرع بالتحزى لانه مفروض فيما اذا اشتبهت عليه القبلة  
 كما قدمناه فيكون قوله فلو لم تشبهه بيانافهومه ثم ان مسائل التحزى تنقسم باعتبار القسمة العقلية الى  
 عشرين قسما لانه اما أن لا يشك ولا يتحزى أو شك ويتحزى أو لم يتحزى أو تحزى بلا شك وكل وجه على خمسة  
 لانه اما أن يظهر صوابه او خطأ في الصلاة او خارجها او لا يظهر أما الاول فان ظهر خطأ فسدت مطلقا

مطل.

اذا ذكر في مسألة ثلاثة اقوال  
 فالاربع الاول والثالث لا الوسط

استدار ومن تذكر ترك سجدة من

الاولى استأنف (بأن شرع بلا

تحزى لم يجوز ان أصاب) لتركه فرض

التحزى الا اذا علم أصابته بعد

فراغه فلا يعتد اتفاقا بخلاف

مخالفة جهة تحزبه فانه يستأنف

مطلقا كصل على انه محدث أو توبه

فحس أو الوقت لم يدخل فبان

بخلافه لم يجوز (صلى جماعه عند

اشتباه القبلة) فلو لم تشبهه

أو صوابه قبل الفراغ قبل هو كذلك لانه قوى حاله والاصح لا ولو بعده ولم يظهر أو كان اكبر رأيه الاصابة  
فكذلك لا تفسد وحكم الثاني الصحة في الوجوه كلها وحكم الثالث الفساد في الوجوه كلها أو لو اكبر رأيه أنه  
أصاب على الاصح الا اذا علم يقيناً بالاصابة بعد الفراغ والرابع لا وجود له خارجاً كذا في الترو وقد ذكر المصنف  
الثاني بقوله ويتحرى عاجز والثالث بقوله وان شرع بلا تحتر و ذكر الشارح الاول بقوله فلم تشبه الخ لكن  
كان عليه أن يقول ان ظهر خطأ فسدت والا فلا وقد حذف الرابع لعدم وجوده هذا هو الصواب في تقرير  
هذا المحل فافهم (قوله مع امام) أما لو صلوا منفردين همت صلاة الكل ولا يتأني فيه التفصيل (قوله فمن  
يتقن منهم) التيقن غير قيد بل غلبة الظن كافية يدل عليه ما في الفيض حيث قال وان صلوا بجماعة تجزيهم  
الاصلاة من تقدم على امامه او علم بخالفه امامه في صلاته وكذلك لو كان عنده أنه تقدم على الامام او صلى الى  
جانب آخر غير ماصلي اليه امامه اه (قوله حالة الاداء) ظرف لقوله يتقن بخالفه امامه في الجهة مع قطع  
النظر عن قوله او تقدم عليه لانه اذا تقدم على امامه لم يجز سواء علم بذلك حالة الاداء أو بعده بخلاف مخالفته  
لامامه في الجهة فانه لا يضر الا اذا علم بها حالة الاداء كادلت عليه عبارة الفيض التي ذكرناها آنفاً ومثلها  
قوله في المتن جازت صلاة من لم يتقدمه بخلاف من تقدمه او علم حاله وخالفه اه وفي متن الفرر ان لم يعلم  
مخالفة امامه ولم يتقدمه جاز والا فلا (قوله لاعتقاده الخ) نشر مرتب ح (قوله كالم لم يتعين الامام  
الخ) تبع في ذلك التهر عن المعراج ونص عبارة المعراج وقال بعض اصحابه أي الشافعي عليهم الاعادة لان  
فعل الامام في اعتقادهم متردد بين الخطا والصواب ولو لم يتعين الامام بأن رأى رجلين يصليان فتوى الاقتداء  
بواحد لا بعينه لا يجوز فكذا اذا لم يتعين فعل الامام اه وبه ظهر أن المناسب حذف هذه المسألة بالكلية  
لذا لم دخل لها هنا الاعلى قول بعض الشافعية القائلين بأنه لا تصح صلاة من جهل حال امامه قياساً على  
ما لو جهل عينه فافهم (قوله فروع) كان المناسب ذكر هذه الفروع عند الكلام على النية قبيل  
استقبال القبلة كما فعل في المنزائين (قوله النية عندنا شرط مطلقاً) أي في كل العبادات باتفاق  
الاصحاب لا ركن وانما وقع الاختلاف بينهم في تكبيرة الاحرام والمعتمد أنها شرط كالنية وقيل بركنيتها  
أشبهاء وانما قال مطلقاً ليشمل صلاة الجنائز بخلاف تكبيرة الاحرام فانها ركن فيها اتفاقاً كما سيأتي في  
بابه ح واستثنى في الاشبهاء من العبادات الايمان والتلاوة والاذكار والاذان فانها لا تحتاج الى نية  
كما في شرح البخاري للعيني وكل ما لا يكون الاعادة لا يحتاج الى النية كما في شرح ابن وهبان قال وكذا النية  
لا تحتاج الى نية اه ويستثنى ايضاً ما كان شرطاً للعبادة الا التيمم والاستقبال القبلة على قول الكرخي  
المشترط نيته والمعتمد خلافه وكذا ما كان جزءاً لعبادة كسج الخف والرأس وغير ذلك (قوله فلو مما يتعلق) أي  
فلو كان هو أي المنوى المدلول عليه بالنية مما يتعلق بالاقوال كقوله انت طالق وأنت حر ان شاء الله بطل لان  
الطلاق او العلق لا يتعلق بالنية بل بالقول حتى لو نوى طلاقها او عتقه لا يصح بدون لفظ قال ح فان قلت  
وقوع الطلاق متعلق بلفظ انت طالق ولا عبرة بالنية لانه صريح قلت هذا مسلم في القضاء وأما في الديانة فهي  
معتبرة حتى اذا نوى به الطلاق من وثاق لا يقع ديانة اه أقول وكذا صرح بذلك في البحر والاشبهاء وعليه  
فالفرق بين الصريح والكناية أن الاول لا يحتاج الى النية في القضاء فقط ويحتاج الى ديانة والثاني يحتاج  
اليها فمالم يكن احتياج الاول الى النية ديانة معناه أن لا ينوي به غير معناه العرفي فلو نوى الطلاق من الوثاق  
أي القيد لا يقع لصرفه اللفظ عن معناه أما اذا قصد التلفظ بأن طالق مخاطباً به زوجته ولم يقصد به الطلاق  
ولا غيره فالظاهر الوقوع قضاء وديانة لان اللفظ حقيقة فيه وبديل أنه لو صرح بالعدد لا يدين كالمونوى الطلاق  
عن العمل فيقع قضاء وديانة (قوله والا لا) أي والا يكن المنوى مما يتعلق بالاقوال كالمونوى لا يطل  
بالمشبهة لانه يتعلق بمجرد النية القلبية بدون قول فلو نوى الصوم وقال ان شاء الله لا يطل قال في الاشبهاء ولو  
صلطها أي نية الصوم بالمشبهة صح لانها انما تبطل بالاقوال والنية ليست منها اه (قوله الاعلى قول محمد  
في الجمعة) فعنده لا يدرك الجمعة الا بادر ركعة مع الامام فلو اقتدى بعد ما رفع الامام رأسه من ركوع الثانية  
ينوى جمعة يخرجها ظهر اعنده فقد نوى الجمعة ولم يؤذها وأذى الظهر ولم ينوه وهو مذهب الشافعي وعندنا  
يتمها جمعة متى صح اقتداؤه بالامام ولو في سهود السهو على القول بفعاله فيها ونقض الجوى الحصر بمسائل ينوى

### فروع في النية

ان أصاب جاز (بالتحرى) مع امام  
(وتبين أنهم صلوا الى جهات  
مختلفة فمن يتقن) منهم (مخالفة  
امامه في الجهة) أو تقدم عليه  
(حالة الاداء) أما بعده فلا يضر  
(لم تجز صلاته) لاعتقاده خطأ  
امامه ولتركه فرض المقام (ومن  
لم يعلم ذلك فصلاته صحيحة) كالمونوى  
يتعين الامام بأن رأى رجلين  
يصليان فائتم واحد لا بعينه  
(فروع) النية عندنا شرط مطلقاً  
ولو عقها بمشبهة فلو مما يتعلق  
باقوال كطلاق وعناق بطل والا لا  
\* ليس لنا من ينوى خلاف ما  
يؤدى الاعلى قول محمد في الجمعة  
وهو ضعيف

فيها خلاف ما يؤدى منها ما لو طاف بنية التطوع في أيام النحر وقع عن الفرض وما لو صام يوم الشك تطوعاً فظهر  
أنه من رمضان كان منه وما لو تجمد بركعتين فظهر أن الفجر طالع ينوبان عن سنة الفجر وما لو صام عن كفارة  
ظهاراً وافتطار فقدر على العتق يمتنع في صوم النفل وما لو نذر صوم يوم بعينه فصامه بنية النفل يقع عن النذر  
كفى جامع القرائن ١٥ أقول قد يجاب بأن المراد النية التي هي شرط النية فالمعنى ليس لنا من يلزمه أن  
ينوى خلاف ما يؤدى الا في مسألة على أن أكثر هذه المسائل ليس فيها مخالفة بين المنوى والمؤدى الا من حيث  
الصفة بخلاف الجمعة فانها مخالفة للظاهر ذاتاً وصفة فتدبر (قوله المعتقد أن العبادة الخ) مقابله ما في الاشياء  
عن المجتبى من أنه لا بد من نية العبادة في كل ركن فافهم واحترز بذات الافعال عما هي فعل واحد كالصوم فانه  
لا خلاف في الاكتفاء بالنية في أوله ويرد عليه الحج فانه ذو أفعال منها طواف الاقضية لا بد فيه من اصل نية  
الطواف وان لم يعينه عن الفرض حتى لو طاف نفلاً في أيامه وقع عنه والجواب ان الطواف عبادة مستقلة  
في ذاته كما هو ركن للحج فباستتار ركنيته يندرج في نية الحج فلا يشترط تعيينه وباعتبار استقلاله اشترط فيه  
أصل نية الطواف حتى لو طاف هارباً أو طالباً للغريم لا يصح بخلاف الوقوف بعرفة فانه ليس بعبادة الا في ضمن  
الحج فيدخل في نيته وعلى هذا الرمي والخلق والسعي وأيضاً فان طواف الاقضية يقع بعد التحلل بالخلق حتى انه  
يحل له سوى النساء وبذلك يخرج من الحج من وجه دون وجه فاعتبر فيه الشبهان (قوله اعتبر السابق) لعل  
وجهه أن الصلاة عبادة واحدة غير متجزئة فالنظر فيها الى ابتدائها فاذا شرع فيها خالصاً ثم عرض عليه الرياء  
فهى باقية لله تعالى على الخلوص والالزام أن يكون بعضها له وبعضها لغيره مع أنها واحدة نعم لو حسن بعضها رياء  
فالتحسين وصف زائد لا يثاب به ويؤخذ مما ذكرنا أنه لو افتتحها من أيا ثم اخلص اعتبر السابق وهذا بخلاف  
ما لو كانت عبادة يمكن تجزئتها كقراءة واعتكاف فان الجزء الذي دخله الرياء له حكمه والخاص له حكمه  
(قوله والرياء أنه الخ) اى الرياء الكامل المحبط للثواب عن اصل العبادة او لتضعفه والا فالتحسين لاجل  
الناس رياء ايضاً بابل أنه لا يثاب عليه وانما يثاب على أصل العبادة وسيأتى في فصل اذا أراد الشروع في الصلاة  
أنه لو أطال الركوع لادراك الجاهل قال ابو حنيفة اخاف عليه امر اعظم يا يعنى الشرك الخفى وهو الرياء  
كاسمياً في تحقيقه (قوله ولا يترك الخ) اى لو أراد أن يصلى او يقرأ تخاف أن يدخل عليه الرياء فلا ينبغي أن  
يترك لانه امر موهوم اشبهه عن الولوجية وقد سئل العارف المحقق شهاب الدين بن السهروردى عما نهى  
ياسيدي ان تركت العمل اخلدت الى البطالة وان علمت داخلى العجب فأبهم ما اولى فكذب جوابه اعمل  
واستغفر الله من العجب اه قال (قوله لارياء في الفرائض في حق سقوط الواجب) اى ان الرياء  
لا يطل الفرض وان كان الا خلاص من جملة الفرائض قال في مختارات النوازل واذا صلى رياء وسمعة تجوز  
صلاته في الحكم لوجود شرائطه وأركانه ولكن لا يستحق الثواب والذي في الذخيرة خلافه قال الفقيه  
ابو الليث في النوازل قال بعض مشايخنا الرياء لا يدخل في شئ من الفرائض وهذا هو المذهب المستقيم أن  
الرياء لا يفوت أصل الثواب وانما يفوت تضاعف الثواب اه يرى على الاشياء وسيأتى تمام الكلام على  
هذه المسألة في كتاب الخطر والاباحة (قوله قيل لشخص الخ) قال في الاشياء وهذه المسألة ليست  
منصوصة في مذهبنا وصرح بها النووي وقواعدنا لا تأبها ما الاجزاء فلانه لا رياء في الفرائض في حق سقوط  
الواجب وأما عدم استحقاق الدينار فلانه استيجار على واجب ولا يستحق به الاجرة كالأب اذا استأجر ابنه  
للخدمة لا يستحق عليه الاجرة لأن خدمته واجبة عليه اه ح (قوله الصلاة لارضاء الخصوم لا تصيد الخ)  
لم يتعرض لكون ذلك جائزاً وظاهر مختارات النوازل أن ذلك لا يجوز حيث قال ينبغي أن لا يفعل ذلك ولعل  
ذلك من القاء المبطلين اه وفي الولوجية اذا صلى لوجه الله تعالى فان كان له خصم لم يجزئ عنه وبينه عفو أخذ  
من حسناته ودفع اليه في الآخرة نوى اولم ينو ان لم يكن له خصم او كان يجري بينهما عفو لم يدفع اليه من  
حسناته شئ نوى اولم ينو اه يرى وعلى هذا فالمراد بالصلاة المذكورة أن ينوى الصلاة لله تعالى لاجل أن  
يرضى عنه أخصامه وعدم جواز أن يكون بدعة بخلاف الصلاة لتحية المسجد أو نحوها من المندوبات وأما وصلى  
وذهب ثوابها للخصوم فانه يصح لأن العامل له أن يجعل ثواب عمله لغيره عند ما كسباً في باب الحج عن الغير  
ان شاء الله تعالى (قوله جاء) اى في بعض الكتب اشبهه عن البزاية ولعل المراد بها الكتب السماوية

المعتقد أن العبادة ذات الافعال  
تسحب نيتها على كلها \* افتتح  
خالصاً حاله الرياء اعتبر السابق  
وارياء انه لو خلا عن الناس  
لا يصلى فلو معهم يحسنها ووحده  
لا فله ثواب أصل الصلاة ولا يترك  
تخوف دخول الرياء لانه امر  
موهوم \* لارياء في الفرائض في  
حق سقوط الواجب \* قيل لشخص  
صل الظهر ولا دينار فلي بهذه  
النية ينبغي أن تجزئ ولا يستحق  
الدينار \* الصلاة لارضاء الخصوم  
لا تصيد بل يصلى لله فان لم يعف  
خصمه أخذ من حسناته جاء أنه  
يؤخذ له انق



أو يكون ذلك حديثاً نقله العلماء في كتبهم والدائق بفتح النون وكسر هاء سدس الدرهم وهو قراطان والقيراط  
 خمس شعيرات ويجمع على دوانق ودوانق كذا في الاختراي حوى (قوله ثواب سبعمائة صلاة بالجماعة)  
 أي من القرائن لأن الجماعة فيها والذي في المواهب عن القشيري سبعمائة صلاة مقبولة ولم يقيد بالجماعة قال  
 شارح المواهب ما حاصله هذا لا ينافي أن الله تعالى يعفو عن الظالم ويدخله الجنة برحمته ط ملخصاً (قوله  
 والاتق العشاء) أي غير نائب في حقه عن ركعتين من التراويح لوقوعها قبل صلاة العشاء ووقت التراويح بعد  
 صلاة العشاء على المعتد ط (قوله فلا مكتوبة) أي اقوتها لفرضيتها عيناً ولو كانت مكتوبة حقيقة  
 والجنائز كفاية وليست بصلاة مطلقة (قوله ولو مكتوبتين) أي أحدهما وقتية والآخرى لم يدخل وقتها  
 كما لو نوى في وقت الظهر ظهر هذا اليوم وعصره كذا في شرح المنية وشرح الأشباه للبيري ويدل عليه قوله  
 الآتي ولو فائتة ووقية الخ (قوله فالوقية) علل له في المحيط بأن الوقية واجبة للعالم وغيرها لا  
 وهو يفيد أنه ليس بصاحب ترتيب والافالفاثة أولى كما لا يخفى بجر أقول هذه الافادة انما تتم لو أريد  
 بالمكتوبتين ما يشمل الوقية مع الفائتة وليس كذلك بل المراد بهما الوقية مع التي لم يدخل وقتها كما علمت  
 (قوله ولو فائتتين فلا أولى) وكذا لو وقتيتين كالظهر والعصر في عرفة كما يحتمل البيري وقال ح لأن العصر  
 وإن همت في وقت الظهر في ذلك اليوم لأن الظهر واجبة التقديم عليها للترتيب فكانتا بمنزلة فائتتين لم يسقط  
 الترتيب بينهما كما هو ظاهر (قوله لومن أهل الترتيب الخ) تبع فيه البحر أخذاً من تعطيل المحيط للمسألة  
 بأن الشائنة لا تجوز إلا بعد قضاء الأولى قال في البحر وهو انما يتم فيما إذا كان الترتيب بينهما واجباً اه  
 أقول ما ذكره في البحر مأخوذ من الحلية لكنه في الحلية قال بعده بقي ما لو لم يكن الترتيب بينهما واجباً ويمكن  
 أيضاً أن يقال انما الأولى لأن تقدمها أولى اه وجرم بذلك الحلبي في شرحه الصغير حيث قال فلا أولى منهما  
 لترجيحها بالسبق وإن لم يكن صاحب ترتيب اه فانهم (قوله فللثالثة لو الوقت متسعا) وأما إذا  
 خاف ذهاب وقت الحاضرة فإنه يجزئه عنها حتى يكون عليه قضاء الفائتة كما في الاجناس يبرى هذا وقال ح  
 بعد قوله لو الوقت متسعا أي وكان بينهما ترتيب اذ لو كان متسعا ولم يكن بينهما ترتيب لغت نيته كما صرح به  
 في البحر اه وأقول لم يصرح بذلك في البحر في هذه المسألة نعم صرح به في شرح المنية بحثاً وببحث في الحلية  
 بخلافه فانهم ثم أعلم أن ما ذكره الشارح من قوله فللثالثة الخ عزاه في الفتح إلى المتقي ومثله في السراج وعزاه  
 في البحر إلى المنية وذكر قبله أنه لا يصير شارعاً في واحدة منهما ثم قال وأفاد في الظهيرية أن فيها روايتين اه  
 أقول وكذا ذكر أولاً في الخلاصة عن الجامع الكبير أنه لا يصير شارعاً في واحدة منهما ثم قال وفي المتقي  
 يصير شارعاً في الأولى اه فتكون رواية وقال الامام الفارسي في شرحه على تلخيص الجامع الكبير للعلاني  
 حيث قال في شرح قوله ناوى الفرضين معالاً في الصلاة الحاقاً للدفع بالرفع في الثاني مستفلاً في غيرها الخ أي  
 نية الفرضين معاً إن كانت في الصلاة كانت لغوا عندهما وهو رواية الحسن عن الامام وصورته لو كبر نوى ظهراً  
 وعصره عليه من يوم أو يومين عالمياً وأولاهما ولا يصير شارعاً في واحدة منهما للتنا في دليل أنه لو طرأ أحدهما  
 على الآخر رفعه وأبطله أصلاً حتى لو شرع في الظهر بنوى عصره عليه بطلت الظهر وصح شروعه في العصر  
 فإذا كان لكل منهما قوة رفع الأخرى بعد ثبوتها يكون لها قوة دفعها عن المحل قبل استقرارها بالأولى لأن  
 الدفع أسهل من الرفع وهذا على أصل محمد وكذا على أصل أبي يوسف لأن الترجيح عنده أماً بالحاجة إلى التعيين  
 وأما بالقوة وقد استويا في الأمرين ثم اطلاق الفرضين يتناول ما وجب بإيجاب الله تعالى كالمكتوبة أو بإيجاب  
 العبد كالمندوب أداء وقضاء وما ألحق به كفساد النفل سواء كان من جنس واحد كالظهورين والجنائزتين  
 والمندوبتين أو من جنسين كالظهر مع العصر أو مع النذر أو مع الجنائز وقيل إن ناوى الفرضين في الصلاة مستفلاً  
 عندهما خلافاً للمجددان كانت نية الفرضين في غير الصلاة كالأصوم والحج والكفارة كانت معتبرة ويكون  
 مستفلاً إلا في كفارتين من جنس واحد فيكون مفترضاً اه ملخصاً وتماه فيما علقناه على البحر فعلم أن رواية  
 الجامع الكبير مخالفة لرواية المتقي فلا يصير شارعاً في الصلاة أصلاً إذا جع في النية بين فرضين كل منهما قضاء  
 أو أحدهما أداء والآخر قضاء أو لم يدخل وقته أو جنازة أو مندوباً أو غيره من الواجبات وقيل يصير مستفلاً  
 لعدم القوة على رواية الجامع الأفيما إذا جع بين فرضين وتطرق فإنه يكون مفترضاً عندهما القوة وقال محمدان

ثواب سبعمائة صلاة بالجماعة  
 ولو أدرك القوم في الصلاة ولم يدرك  
 أفرض أم تراويح بنوى الفرض  
 فانهم فيه صح والاتفق فلا ولو  
 نوى فرضين كالمكتوبة وجنازة  
 فلمكتوبة ولو مكتوبتين فالوقية  
 ولو فائتتين فلا أولى لومن أهل  
 الترتيب والافالفا فيحفظ ولو فائتة  
 ووقية فللثالثة لو الوقت متسعا

كانت في الصلاة تلفوا فلا يصدر شارعا فيهما وان كانت في صوم او زكاة او حج نذر مع تطوع يكون مستغلا بخلاف جهة الاسلام والتطوع فانه مفترض اتفاقا كما أوضحه الفارسي في شرحه والله أعلم (قوله للفرض) اي خلافا لحمد كما علمته آنفا (قوله ولوناقلتين) قد تطلق النافلة على ما يشمل السنة وهو المراد هنا (قوله فعنهما) ذكره في الاشياء ثم قال ولم أر حكم ما اذا نوى ستين كما اذا نوى في يوم الاثنين صومه عنه وعن يوم عرفة اذا وافقه فان مسألة التحية انما كانت ضمن السنة لحصول المقصود اه أي فكذا الصوم عن اليومين وأيده العلامة البيري بأنه يجزئها الصوم في الواجبين ففي غيرهما اولى لما في خزانة الاكل لو قال لله على أن اصوم رجب ثم صام عن كفارة ظهاري شهرين متتابعين احدهما رجب اجزأه بخلاف ما لو كان احدهما رمضان ولونذر صوم جميع عمره ثم وجب صوم شهرين عن ظهاري أو وجب صوم شهر بعينه ثم قضى فيه صوم رمضان جاز من غير أن يلحقه شيء اه لكن ليس في هذا جمع بين يتعين بل هو نية واحدة اجزأت عن صومين ولم يذكر الشارح هذه المسألة لان كلامه في الصلاة ولا تتأتى فيها ويمكن تصويره فيما لو نوى سنة العشاء والتهجيد بناء على ما روي عن ابن الهمام من أن التهجيد في حقنا سنة لا مستحب (قوله فنافله) لانها صلاة مطلقه وتلك دعاء (قوله ولا تبطل بنية القطع) وكذا بنية الانتقال الى غيرها ط (قوله ما لم يكبر بنية مغايرة) بأن يكبرنا وبالنفل بعد شروع الفرض وعكسه والفاصلة بعد الوقتية وعكسه والافتداء بعد الانفراد وعكسه وأما اذا كبر بنية موافقة كأن نوى الظهر بعد ركعة الظهر من غير تلفظ بالنية فان النية الاولى لا تبطل ويبني عليها ولو بني على الثانية فسدت الصلاة ط (قوله الصوم) ونحوه الاعتكاف ولكن الاولى عدم الاشتغال بغير ما هو فيه ط والله أعلم

\*(باب صفة الصلاة)\*

ولو فرضوا فلا يفرض ولوناقلتين  
كسنة فجر وتحية مسجد فنعلمها  
ولوناقلته وجنازة فنافله ولا تبطل  
نية القطع ما لم يكبر بنية مغايرة  
ولو نوى في صلاته الصوم صح

\*(باب صفة الصلاة)\*

شروع في المشروط بعد بيان  
الشرط هي لغة مصدر وعرفنا  
كيفية مستقلة على فرض وواجب  
وسنة وسندوب

(قوله شروع في المشروط) هذا يفيد أن المراد بالصفة الاوصاف النفسية للصلاة وهي الاجزاء العقلية التي هي أجزاؤه الهوية من القيام والركوع والسجود لان ذلك هو المشروط وسيأتى أن الاولى خلافه ط (قوله هي لغة مصدر) يقال وصف الشيء وصفا وصفته ونحوه والصفة كالعلم والسواد قاموس وفي تعريفات السيد الوصف عبارة مما يدل على الذات باعتبار معناه هو المقصود من جوهر حر وحره ويدل على الذات بصيغته كاحرفاته بجوهر حر وحره يدل على معنى مقصود وهو اخره فالوصف والصفة مصدران كل واحد والعدة والمتكلمون فرقوا بينهما فقالوا الوصف يقوم بالواصف والصفة تقوم بالموصوف اه لكن كلام القاموس يدل على اطلاق الصفة على ما قام بالموصوف لغة ايضا فالصفة تكون مصدرا واسما والوصف مصدر فقط قال في الفتح والبحر ولا ينكر أنه قد يطلق الوصف ويراد الصفة وبهذا لا يلزم الاتحاد لغة اذ لا شك في أن الوصف مصدر وظاهره أن الوصف قد يستعمل اسما بمعنى الصفة مجازا لا لغة فلا يلزم اتحادهما خلافا لما قيل انهما في اللغة بمعنى واحد (قوله وعرفنا كيفية الخ) مبنى على عرف المتكلمين والافتقار علمت أن الصفة تكون في اللغة مصدرا واسما وهذا تعريف لصفة أجزاء الصلاة خاصة لا لطلق الصفة قال ح فيكون على حذف مضاف تقديره صفة أجزاء الصلاة فبعض الأجزاء صفة الفرضية كالقيام وبعضها الوجوب كالشهد وبعضها السنة كالثناء وبعضها الندب كنظره الى موضع سجوده في القيام وانما قلنا المضاف لان المقام مقام بيان صفة الأجزاء لا صفة نفس الصلاة اه وهذا اولى مما في الفتح من أن المراد بالصفة هنا الاوصاف النفسية لها وهي الاجزاء العقلية التي هي أجزاؤه الهوية الخارجية من القيام الجزئي والركوع والسجود كذا في النهر قال ط ووجه الاولوية انه لا يشمل الواجبات والسنة والندوبات اه وفيه نظر فان الواجبات وغيرها مما يطلب من المصلي فعله أجزاء الصلاة اذ ليس المراد بالاجزاء ما يتوقف عليه صحتها ولعل وجه الاولوية أن الصفة ما قام بالموصوف والاجزاء هي التي قامت بها صفة الفرضية والوجوب ونحوهما فليست هي الصفة بل الموصوف وقد يجب أن المراد أن هذه الاجزاء هي اوصاف المصلي ونسب الى الصلاة لكونها أجزاء الهوية الخارجية التي صارت بها الصلاة في الخارج هي هي وعليه فالإضافة في صفة الصلاة بيانية أو المراد بالصفة الجزئية مجازا لقيامه بالكل ويدل عليه قوله في الكفاية والمعراج ان الاضافة فيه من إضافة الجزئية الى الكل لان كل صفة مما يأتي جزء الصلاة الخ فهذا مؤيد لما قاله في الفتح ويدل عليه أيضا أن المراد من هذا الباب بيان هذه الاجزاء

مطلب  
قد يطلق الفرض على ما يقابل الركن  
وعلى ما ليس بركن ولا شرط

(من فرائضها) التي لا تصح  
بدونها (التحرية) قائما (وهي  
شرط) في غير جنازة على القادر  
به يفتي فيجوز بناء النفل على  
النفل وعلى الفرض وان كره  
لا فرض على فرض او نفل على  
الظاهر ولا اتصالها بالركن روى  
لها الشروط وقد منه الزيلعي  
ثم رجع اليه

المتنوعة الى فرض وواجب وسنة لا يان نفس الفرضية والوجوب والسنية التي هي صفات هذه الاجزاء  
اذ يبان في كتب الاصول لا القروع تأمل (قوله من فرائضها) جمع فريضة اعم من الركن الداخلة الماهية  
والشرط الخارج عنها فيصدق على التحريم والقعدة الاخيرة والخروج بصنعه على ما سياتي وكثيرا ما يطلقون  
الفرض على ما يقابل الركن كالتحرية والقعدة وقد منافي اوائل كتاب الطهارة عن شرح المنية أنه قد يطلق  
الفرض على ما ليس بركن ولا شرط كترتيب القيام والركوع والسجود والقعدة وأشار بمن التبعية الى أن لها  
فرائض أخرى كما سياتي في قول الشارح وبقي من الفروض الخ أفاده ح (قوله التي لا تصح بدونها) صفة  
كاشفة اذ لا شيء من الفروض ما تصح الصلاة بدونه بلا عذر (قوله التحريم) المراد به ما جله ذكره كخالص  
مثل الله أكبر كما سياتي مع بيان شروطها العشرين نظاما والتحريم جهل الشيء محترما سميت به التحريم لاشياء  
المباحة قبل الشروع بخلاف سائر التكبيرات والتاء فيها المبالغة فحسبنا في وهو الاظهر برجندى وقيل  
لوحدة وقيل للنقل من الوصفية الى الاسمية (قوله قائما) هو أحد شروطها العشرين الآتية وسيذكره المصنف  
في الفصل الآتي (قوله وهي شرط) وانما لم يذكرها مع الشروط المارة لاتصالها بمنزلة الباب للدرا أفاده في  
السراج (قوله في غير جنازة) أما فيها فهي ركن اتفاقا كبقية تكبيراتها كما سياتي في باب ح (قوله على  
القادر) متعلق بشرط تضمنه معنى الفرض اى وهي شرط مفترض عليه ح أما الامتنى والاخرس لو افتحا  
بالنية جاز لانهما اتيان بأقصى ما في وسعهما يجر عن المحيط وسيأتي تمام الكلام على ذلك في الفصل الآتي  
(قوله به يفتي) الضمير راجع الى الحكم عليها بالشرطية وهو مضمون النسبة الايقاعية في قوله وهي شرط  
(قوله فيجوز بناء النفل على النفل) تفريع على كون التحريم شرطا لكن كونها شرطا يقتضى صحة بناء اى  
صلاة على تحريمه اى صلاة كما يجوز بناء اى صلاة على طهارة اى صلاة وكذا بقية الشروط لكن منعنا بناء  
الفرض على غيره لالاق التحريم ركن بل لان المطلوب في الفرض تعيينه وتمييزه عن غيره بأخص او صافه  
وجميع أفعاله وأن يكون عبادة على حدة ولو بى على غيره لكان مع ذلك الغير عبادة واحدة كما في بناء النفل  
على النفل قال في البحر فانه يكون صلاة واحدة بدليل أن القعود لا يفترض الا في آخرها على الصحيح وقولهم  
ان كل ركعتين من النفل صلاة لا يعارضه لانه في أحكام دون اخرى اه ح (قوله وعلى الفرض) لان الفرض  
أقوى فيستتبع النفل لضعفه ط (قوله وان كره) يعنى أنه مع صحتهم مكروه لان فيه تأخير السلام وعدم كون  
النفل بغيره مبتدأة ح وهذا في العمدة اذ لو سلم بعد قعدة الفرض فزاد خامسة يضم سادسة بلا كراهة  
(قوله على الظاهر) اى ظاهر المذهب خلافا لصدرا الاسلام حيث قال بالجواز فيها كما في البحر لكن ذكر  
في النهاية بعد عزوه الجواز في بناء الفرض على مثله الى صدر الاسلام أن بناء الفرض على النفل لم يجد فيه رواية  
ثم قال ولكن يجب أن لا يجوز حتى على قول صدر الاسلام لانه جواز بناء النفل فلا يجوز بناء الاقوى على الادنى  
ولان الشيء يستتبع مثله اودونه لا ما هو أقوى الى آخر ما أطال به وتبعه في المعراج والعناية وبهذا ظهر عدم  
صحة قول النهر ولا خلاف في جواز بناء النفل على النفل والفرض عليه فتنبه (قوله ولا اتصالها الخ) علة  
مقدمة على المعول وهو قوله روى لها الشروط وهذا حاصل عبارة البرهان الآتية وهو جواب عن سؤال مقدر  
وهو أنها اذا كانت شرطا فلم روى لها الشروط والشروط تراعى للاركان والحواب انما رويت الشروط لها  
من الطهارة والاستقبال ونحوهما لا تكونان ركنا للصلاة بل لاتصالها بالقيام الذي هو ركن الصلاة (قوله  
وقد منه الزيلعي) أى منع ما ذكر من قوله روى لها الشروط حيث قال في الرد على الشافعي القائل بركنية  
التحرية وقوله يشترط لها ما يشترط للصلاة ممنوع فله لو أحرمت لالتجاسة فالقاء عند فراغه منها او مكشوف  
العورة فسترها عند فراغه من التكبير بعمل يسيرا وشرع في التكبير قبل ظهور الزوال مثلا ثم ظهر عند فراغه  
منها او مخرفا عن القبلة فاستقبلها عند الفراغ منها جاز ولئن سلم فانما يشترط لما يتصل به من الاداء لالاق  
التحرية من الصلاة اه (قوله ثم رجع اليه) اى الى القول بمراعاة الشروط لها بقوله ولئن سلم الخ فانه وان كان  
على سبيل التزل مع الخصم لكن قوله فانما يشترط لما يتصل به من الاداء الخ صريح في لزوم مراعاة  
الشروط وقتها لالها بل لاتصالها بالقيام الذي هو ركن اتفاقا ونظير ذلك قولنا لانسلم أن الحركة تجتمع مع  
السكون ولئن سلم يلزم اجتماع الضدين فقولنا ولئن سلم كلام فرضي قصد به ما بعده فعمل أن الزيلعي اراد بهذا



الكلام لزوم مراعاة الشروط وقت التصرية لاتصالها بالقيام الذي هو ركن الصلاة وعليه فلو أحرمت حاملا  
للنجاسة فألقاها عند فراغه من التصرية لاتصح صلاته لاتصال النجاسة بجزء من القيام وكذا بقية المسائل  
المارة في عبارة الزيلعي ولو لم يكن مراده ذلك لم يصح تفريعه على فرض التسليم المذكور فثبت أن ما منعه  
أولا رجع إليه ثانيا فافهم (قوله نعم) تصديق لما فعله الزيلعي من تقديم المنع على التسليم جريا على قواعد علماء  
المنظرة وقوله في التلويح الخ تأييده وقصد بذلك الرد على من قدم التسليم على المنع عكس ما فعله الزيلعي كما يعلم  
من كلام البحر فراجعهم فافهم (قوله أكن نقول الخ) استدلاله على المنع وتأيد لما رجع إليه الزيلعي بأنه  
الاحتياط وقوله وعبارة البرهان الخ تقوية للاستدلال لأن قول البرهان وانما اشترط لها الخ صريح في مراعاة  
الشروط لها وان لم تكن ركنا لاتصالها بالقيام الذي هو ركن الصلاة وقال الشارح في خزانة الاسرار ظاهر كلام  
الهداية والكافي وشروح الجمع وغيرهما صريح في اشتراط وجود شروط الصلاة حين التصرية لالكونها ركنا بل  
لاتصالها بالاركان وقد منع الزيلعي الاشتراط أولا الخ وحاصل كلام الشارح اختيار مراعاة الشروط وقت  
التصرية وان لم تكن ركنا لقولهم في الجواب عن استدلال الشافعي على ركنيتها بجماعة الشروط لها ان هذه  
الشروط لم تراعى لاجلها بل لما اتصل بها من القيام فان ظاهره انهم سلوا لزوم المراعاة وقتها لكن منعوا أن تكون  
المراعاة لاجلها وعليه فلا يصح الشروع في الصلاة لو شرع بالتصرية حاملا للنجاسة فألقاها قبل الفراغ منها وكذا  
في بقية الفروع المارة وأقول هـ هذا خلاف ما دل عليه كلام الشارحين من تصريحهم بجمعة الشروط في هذه  
الفروع حتى ان العلامة الكاكي صرح في معراج الدراية بأن ثمة اختلاف بيننا وبين الشافعي في التصرية تظهر  
في جواز بناء النقل على الفرض وتظهر أيضا فيما اذا كبر في يده نجاسة فألقاها عند فراغه منها الخ الفروع المارة  
وقال في آخرها لاتفسد صلاته عندنا ونحوه في السراج لكنه جعل الخلاف بين الامامين ومحمد ولعله رواية عن  
محمد فان المشهور أن القائل بركنية التصرية هو الشافعي وبعض اصحابنا وعبارة فتح القدير هكذا قوله ومراعاة  
الشروط الخ يتضمن منع قوله يشترط لها فيقال لان لم انه يشترط لها بل هو لما اتصل بها من الاركان لانفسها  
ولذا قلنا لو تحترم حامل نجاسة او مكشوف العورة او قبل ظهور الزوال او منصرفا فألقاها واستبرأ بعمل يسير وظهر  
الزوال واستقبل مع آخر جزء من التصرية جاز وذكر في الكافي أنها عند بعض اصحابنا ركن اهـ وهو ظاهر  
كلام الطحاوي فيجب على قول هؤلاء أن لاتصح هذه الفروع اهـ كلام الفتح فانظر كيف فهم أن مراد  
صاحب الهداية تسليم صحة هذه الفروع وأنه لا يشترط وجود شروط الصلاة وقت التصرية وأن عدم صحتها  
انما هو على القول بركنيتها ونحن لانقول به وهذا خلاف ما فهمه الشارح من كلام الهداية والكافي وغيرهما  
كما قد مناه عن الخزانة وكذا كلام البحر والنهر صريح في صحة هذه الفروع فثبت كان هذا هو المنقول فليس  
لنا عنه عدول وحينئذ نفي قولهم في الجواب ان مراعاة الشروط ليست لها بل لما اتصل بها من القيام أن  
شروط الصلاة من الطهارة وغيرها لا تجب للتصرية أصلا وانما تجب للقيام المتصل بها أي المتصل بآخرها عند  
انتهاء التلفظ بها للقيام المتصل بابتدائها الى انتهائها حتى يلزم مراعاة الشروط لها في ضمن القيام المذكور  
كما فهمه الشارح من قول البرهان وانما اشترط لها فان قوله لها يفيد ما ذكره الشارح لكنه غير مراد بدليل  
صحة الفروع المذكورة عندنا ويقال معناه أن الشروط التي يراعيها المصلي وقت التصرية ليست لها بل لما اتصل  
بها من الاركان وحاصله انه لما كان الغالب من حال المصلي مراعاة الشروط وقتها صار منشأ التوهم أن ذلك  
للتصرية فبينوا أولا أن ذلك للقيام المتصل بها ثم حققوا ذلك بأن ذكرنا صور امكن فيها عدم اقتران التصرية  
بالشروط وعمازة الهداية ومراعاة الشروط لما اتصل بها من القيام قال في الكفاية والدليل أن من وقع في البحر  
ولم يصل الماء الى أعضائه وضوئه فكبر ونغمس في الماء ورفع وصلى بالايما تجوز صلاته وان كان حال التكبير غير  
متوضئ اهـ فهذا أيضا صريح في أن الشروط انما تجب مراعاتها مع الفراغ منها عند أول جزء من القيام  
المتصل بآخر التصرية فالشروط تراعى له في وقته لا لما يتصل به ويمكن حل كلام الزيلعي "المارة على هذا أيضا بان  
يجعل قوله لما اتصل متعلقا بقوله يشترط مسله لعله حتى يكون المعنى يشترط في التصرية لاجل ما اتصل الخ  
وحينئذ فيتوافق كلامهم ويتضح مرادهم هذا ما ظهر في تحقيق هذا المقام والسلام (قوله ومنها القيام)  
يشمل التمام منه وهو الاتصاف مع الاعتدال وغير التمام وهو الانحناء القليل بحيث لاتنال يده ركنيته

بقوله ولئن سلم نعم في التلويح تقديم  
المنع على التسليم اولى لكن نقول  
الاحتياط خلافه وعبارة البرهان  
وانما اشترط لها ما اشترط للصلاة  
لا باعتبار ركنيتها بل باعتبار  
اتصالها بالقيام الذي هو ركنها  
(ومنها القيام) بحيث لو متديده  
لا ينال ركنيته

وقوله بحيث الخ صادق بالصورتين أفاده ط ويكره القيام على أحد القدمين في الصلاة بلا عذر وينبغي أن يكون بينهما مقدار أربع أصابع البدلانه أقرب إلى الخشوع هكذا روى عن أبي نصر الدبوسي أنه كان يفعله كذا في الكبرى ومارى انهم ألقوا الكعب بالكعب أريد به الجماعة أي قام كل واحد بجانب الآخر كذا في فتاوى سمرقند ولو قام على أصابع رجله أو عقبيه بلا عذر يجوز قبل لا حكي القولين في القنية وتعامه في شرح الشيخ اسماعيل (قوله بقدر القراءة فيه) ذكره في الشربلالية بحاشا لكن عزاه في الخزائن إلى الحاوي وحينئذ فهو بقدر آية فرض وقدر الفاتحة وسورة واجب وبطوال المفصل وأوسطه وقصاره في محالها مسنون والزيادة على ذلك في نحو تهجد مندوب لكن في أواخر الفن الثالث من الأشباه قال أصحابنا لو قرأ القرآن كله في الصلاة وقع فرضاً ولو أطال الركوع والسجود فيها وقع فرضاً اهـ ومقتضاه أنه لو أطال القيام يقع فرضاً أيضاً فينا في هذا التقدير وقد يجاب بأن هذا قبل إيقاعه أما بعده فالكل فرض كما أن القراءة قبل إيقاعها وقعت إلى فرض وواجب وسنة وبعده يكون الكل فرضاً وتظهرثرة ذلك في الثواب والعقاب فإذا قرأ أكثر من آية يشاب ثواب الفرض وإذا ترك القراءة لا يعاقب على ترك الزائد على الآية هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله فركع) أي وقرأ في هوه قدر الفرض أو كان آخرس ومقتدياً بآخر القراءة (قوله إلى أن يبلغ الركوع) أي يبلغ أقل الركوع بحيث تنال يده ركبتيه وعبارته في الخزائن عن القنية إلى أن يصير أقرب إلى الركوع (قوله كنذر) أطلقه فشمع النذر المطلق وهو الذي لم يعين فيه القيام ولا القعود وهذا أحد قولين والثاني التخيير ط وأبدل النذر في الخزائن بالواجب ويدخل فيه قضاء ما أفسده من النوافل فهل يفترض فيه القيام لوجوبه أم لا الخاقاله بأصله توقف فيه ط والرحمى (قوله وسنة فجر في الأصح) أما على القول بوجوبها فظاهر وأما على القول بسنيتها فإعادة القول بالوجوب ونقل في مراقي الفلاح أن الأصح جوازها من قعود ط أقول لكن في الحلية عند الكلام على صلاة التراويح لوصلي التراويح قاعداً بلا عذر قبل لا تجوز قياساً على سنة الفجر فإن كلامهما سنة مؤكدة وسنة الفجر لا تجوز قاعداً من غير عذر باجتماعهم كما هو رواية الحسن عن أبي حنيفة كما صرح به في الخلاصة فكذا التراويح وقيل يجوز والقياس على سنة الفجر غير تام فإن التراويح دونها في التأكيده فلا تجوز التسوية بينهما في ذلك قال قاضي خان وهو الصحيح اهـ (قوله لقادر عليه) فلو عجز عنه حقيقة وهو ظاهر أو حكماً كما لو حصل له به الم شديد أو خاف زيادة المرض وكما سائل الآية في قوله وقد يتحتم القعود الخ فإنه يسقط وقد يسقط مع القدرة عليه فيما لو عجز عن السجود كما اقتصر عليه الشارح تبعاً للبروز إذ مسألة أخرى وهي الصلاة في السفينة البخارية فإنه يصلي فيها قاعداً مع القدرة على القيام عند الإمام (قوله فلو قدر عليه) أي على القيام وحده ومع الركوع كافي المنية (قوله نذب أياؤه قاعداً) أي لقربه من السجود وجازاً أياؤه قائماً كما في الجبر وأوجب الثاني زفر والائمة الثلاث لأن القيام ركن فلا يترك مع القدرة عليه ولنا أن القيام وسيلة إلى السجود للضرورة والسجود أصل لأنه شرع عبادة بلا قيام كسجدة التلاوة والقيام لم يشرع عبادة وحده حتى لو سجد لغير الله تعالى ي كفر بخلاف القيام وإذا عجز عن الأصل سقطت الوسيلة كالوضوء مع الصلاة والسعي مع الجمعة وما أورده ابن الهمام أجاب عنه في شرح المنية ثم قال ولو قيل إن الأيماء أفضل للخروج من الخلاف لكان موجهاً ولكن لم أر من ذكره (قوله وكذا) أي بنذب أياؤه قاعداً مع جواز أيمائه قائماً بالعجز عن السجود حكماً لأنه لو سجد لزم فوات الطهارة بلا خلف ولو أياً كان الأيماء خلفاً عن السجود (قوله وقد يتحتم القعود الخ) أي يلزمه الأيماء قاعداً خلفيته عن القيام الذي عجز عنه حكماً إذ لو قام لزم فوت الطهارة والستر والقراءة أو الصوم بلا خلف حتى لو لم يقدر على الأيماء قاعداً كما لو كان بحال لو صلى قاعداً يسيل بوله أو جرحه ولو صلى مستقبلاً لا يسيل منه شيء فإنه يصلي قائماً بركوع وسجود كما نص عليه في المنية قال شارحها لأن الصلاة بالاستلقاء لا تجوز بلا عذر كالصلاة مع الحدث فيترج ما فيه الاتيان بالركن وعن محمد أنه يصلي مضطجعا ولا إعادة في شيء مما تقدم أجماعاً اهـ (قوله أو يسلس) من باب تعب ط (قوله أصلاً) أما لو قدر على بعض القراءة إذا قام فإنه يلزمه أن يقرأ مقدار قدرته والباقي قاعداً شرح المنية (قوله الخروج لجماعة) أي في المسجد وهو محمول على ما إذا لم تيسر له الجماعة في بيته أفاده أبو السعود ط (قوله به يفتي) وجهه أن القيام فرض بخلاف الجماعة وبه قال مالك والشافعي خلافاً لأحمد بناء على أن الجماعة فرض عنده وقبل يصلي مع الإمام قاعداً لأنه عاجز

ومفروضة وواجبه ومسئونه  
ومندوبه بقدر القراءة فيه فلو  
كبر قائماً فركع ولم يقف صح لأن  
ما أتى به من القيام إلى أن يبلغ  
الركوع يكفيه قنية (في فرض)  
ولحق به كنذر وسنة فجر في الأصح  
(لقادر عليه) وعلى السجود  
فلو قدر عليه دون السجود نذب  
أيماءه قاعداً وكذا من يسيل  
جرحه لو سجد وقد يتحتم القعود  
كن يسيل جرحه إذا قام أو يسلس  
بوله أو يبدد ويرع عورته أو يضعف  
عن القراءة أصلاً أو عن صوم  
رمضان ولو أضعفه عن القيام  
الخروج لجماعة صلى في بيته قائماً  
به يفتي خلافاً للأشباح

اذ الذ ذكره في المحيط وصححه الزاهدي شرح المنية وثم قول ثالث مشى عليه في المنية وهو أنه يشترع مع الامام  
 قائمًا ثم يقعد فاذا جاء وقت الركوع يقوم ويركع أي ان قدر وما مشى عليه الشارح تبعًا للمرجعه في الخلاصة  
 اصح وبه يفتي قال في الحلية ولعله اشبه لان القيام فرض فلا يجوز تركه للجماعة التي هي سنة بل بعد هذا عذرا  
 في تركها اه وتبعه في البحر (قوله ومنها القراءة) اي قراءة آية من القرآن وهي فرض عملي في جميع  
 ركعات النفل والوتر وفي ركعتين من الفرض كما سيأتي متنا في باب الوتر والنوافل وأما تعيين القراءة في الاولين  
 من الفرض فهو واجب وقيل سنة لا فرض كما سنحققه في الواجبات وأما قراءة الفاتحة والسورة او ثلاث  
 آيات فهي واجبة أيضا كما سيأتي (فرع) قد تفرض القراءة في جميع ركعات الفرض الرباعي كما لو استخلف  
 مسبوفا بركعتين وأشار له أنه لم يقرأ في الاولين كما سيأتي في باب الاستخلاف (قوله كما سيبي) اي في الفصل  
 الا تقي مع بيان حكم القراءة بغير العربية او بالشواذ او بالتوراة والاشجيل (قوله لسقوطه بالاعتداء بلا  
 خلف) في هذا التعليق اشارة الى ما ذكره في البحر من أن الركن الزائد هو ما سقط في بعض الصور من غير تحقق  
 ضرورة والركن الاصل ما لا يسقط بالضرورة وأورد على تسمية الركن زائدا أن الركن ما كان داخل الماهية  
 فكيف يوصف بالزيادة وأجيب بأنه ركن من حيث قيام ذلك الشيء في حالة واتفاؤه باتفائه وزائدا من حيث  
 قيامه بدونه في حالة أخرى فالصلاة ماهية اعتبارية فيجوز أن يعتبرها الشارع تارة بأركان وأخرى بأقل منها  
 وأورد على تفسير الركن الزائد بما مر أنه يلزم عليه تسمية غسل الرجل ركنا زائدا في الوضوء واجيب بأن الزائد  
 ما اذا سقط لا يخلفه بدل والمسح بدل الغسل ومثله بقية اركان الصلاة فانها تسقط الى خلف فلا يستبرأ وتختلف  
 القراءة وأورد أن قراءة الامام خلف عن قراءة المقتدى لقوله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام  
 له قراءة واجاب ح بأن المراد بالخلف خلف يأتي به من فاته الاصل وههنا ليس كذلك اه وهو أحسن مما في  
 ط من أنه ليس المراد في الحديث الخلفية بل المراد أن الشارع منعه عن القراءة واكتفى بقراءة الامام عنه اه  
 قال في التهر ولقائل أن يقول لا نسلم سقوط القراءة بالضرورة ليلزم كونها زائدا اذ سقوطها ضرورة الاقتداء  
 ومن هنا ادعى ابن ملك أنه ركن اصلي اه اقول ولقائل أن يقول لا نسلم أن الاقتداء ضرورة ضرورة  
 المجهز المبرج لترك اداء الركن والمقتدى قادر على القراءة غير أنه ممنوع عنها شرعا والمنع لا يبيح الجزا الا بتأويل وقد  
 خالف ابن ملك الجهم الغضيري ذلك كما قاله في البحر فلا تعتبر تحملا لفته والله تعالى أعلم (قوله بحيث لو متديده الخ)  
 كذا في السراج وفي شرح المنية هو طأة الرأس أي خفضه لكن مع انحناء الظهر لانه هو المفهوم من موضوع  
 اللغة فيصدق عليه قوله تعالى اركعوا وأما كماله فبا انحناء الصلب حتى يستوى الرأس بالمحز وهو حد الاعتدال  
 فيه اه لكن ضعفه في شرح المختار حيث قال الركوع يتحقق بما ينطلق عليه الاسم لانه عبارة عن الانحناء وقيل  
 ان كان الى حال القيام أقرب لا يجوز وان كان الى حال الركوع أقرب جاز اه وتماه في الامداد وما اختاره  
 في شرح المختار هو الموافق لما قرره علماءنا في كتب الاصول وفي شرح الشيخ اسماعيل عن المحيط وان طأطأ  
 رأسه في الركوع قليلا لم يعتدل فظاهر الجواب عن ابي حنيفة أنه يجوز زوروى الحسن أنه ان كان الى الركوع  
 أقرب يجوز وان كان الى القيام أقرب لا يجوز اه وفي حاشية الفتاوى عن البرجندى ولو كان يصلي قاعدا ينبغي  
 أن يحاذي جهته قدام ركبتيه ليحصل الركوع اه قلت ولعله محمول على تمام الركوع والا فتد علمت حصوله  
 بأصل طأة الرأس أي مع انحناء الظهر تأمل (قوله ومنها السجود) هو لغة الخضوع قاموس وفسره  
 في المغرب بوضع الجبهة في الارض وفي البحر وحقيقة السجود وضع بعض الوجه على الارض مما لا يخفى فيه  
 فدخل الانف وخرج الخد والذقن وأما اذ ارفع قدميه في السجود فانه مع رفع القدمين بالتلاعب اشبه منه  
 بالتعظيم والاحلال اه وتماه فيما علقناه عليه (قوله بجهته) اي حيث لا عذبه او أتما جواز الاقتصار  
 على الانف فشرطه العذر على الرابع كما سيأتي قال ح ثم ان اقتصر على الجهة فوضع جزم منها وان قل فرض  
 ووضع اكثرها واجب (قوله وقدميه) يجب استناطه لان وضع اصبع واحدة منهما يكفي كما ذكره بعد  
 ح وأفاد أنه لو لم يضع شيئا من القدمين لم يصح السجود وهو مقتضى ما قدمناه آنفا عن البحر وفيه خلاف  
 سنذكره في الفصل الا تقي (قوله وتكراره تعبد) اي تكرار السجود أمر تعبدى اي لم يعقل معناه على قول  
 اكثر المشايخ تحقيقا لا ابتلاء وقيل ثنى ترغيبا للشيطان حيث لم يسجد مرة ففطن نسجد مرتين وتماه في البحر

بحر  
 انقراة

مجه  
 في الركن الاصل والركن الزائد

(ومنها القراءة) لقادر عليها كما  
 سيبي وهي ركن زائد عند الاكثر  
 لسقوطه بالاعتداء بلا خلف  
 (ومنها الركوع) بحيث لو متديده  
 قال ركبتيه (ومنها السجود)  
 بجهته وقدميه ووضع اصبع  
 واحدة منهما بشرط وتكراره تعبد

مجه  
 الركوع والسجود



مطلب  
هل الامر التعبدى افضل  
او المعقول المعنى

(فائدة) - مثل المصنف في آخر فتاواه القتر ناشية هل التعبدى افضل او معقول المعنى أجاب لم أقف عليه لعلمنا  
سوى قولهم في الاصول الاصل في النصوص التعليق فانه يشير الى افضلية المعقول ووقفت على ذلك في فتاوى  
ابن حجر قال قضية كلام ابن عبد السلام أن التعبدى افضل لانه بمحض الاتقياد بخلاف ما ظهرت علمته فان  
ملا بيه قد يفعله التحصيل فائده وخالفه البلقيني فقال لا شك أن معقول المعنى من حيث الجملة افضل لان اكثر  
الشريعة كذلك وبالنظر للبرزخيات قد يكون التعبدى افضل كالوضوء وغسل الجنابة فان الوضوء افضل وقد  
يكون المعقول افضل كالطواف والرمي فان الطواف افضل اه وفي الحلية عند الكلام على فرائض الوضوء  
وقد اختلف العلماء في أن الامور التعبدية هل شرعت لحكمة عند الله تعالى وخفيت علينا والاكثر كونها على  
الاقول وهو المتجه لدلالة استمراء عادة الله تعالى على كونه سبحانه جالبا للمصالح دارا للمفاسد فما شرعه  
ان ظهرت حكمته لنا قلنا انه معقول والاقلنا انه تعبدى والله سبحانه العليم الحكيم (قوله ثابت بالسنة)  
اي وبالإجماع مجر وهذا ان الامر بالسجود في الآية لا يدل على تكراره (قوله ومنها القعود الاخير)  
غير بالاخير دون الثاني ليشمل تعدد الفجر وقعدة المسافر لانها اخيرة وليست نائية كذا في الدراية والمراد وصفه  
بأنه واقع آخر الصلاة والا فالأخير يقتضى سبق غيره وعليه لو قال آخر عبدا مملوكه فهو حر ذلك عبدا لم يعتق  
فليست اتم امداد (قوله والذي يظهر الخ) اختلف في القعدة الاخيرة قال بعضهم هي ركن أصلي وفي كشف  
البرذوى انها واجبة لا فرض لكن الواجب هنا في قوة الفرض في العمل كالوتر وفي الخزانة انها فرض وليست  
بركن أصلي بل هي شرط للتحليل وحزم بأنها فرض في الفتح والتبيين وفي البنايع أنه الصحيح وأشار الى الفرضية  
الامام المجهوب في مناسك الجوامع الصغير ولذلك من حلف لا يصلي يحث بالرفع من السجود دون توقف  
على القعدة فهي فرض لا ركن اذ الركن هو الداخل في الماهية وماهية الصلاة تتم بدون القعدة ثم قال فعلم أنه  
انما شرعت لاجل الاستراحة والفرض أدى حالاً من الركن لان الركن يتكرر فعدم التكرار دليل على عدم  
الركنية واقفه فيه أن الصلاة افعال موضوعة للتعظيم والتعظيم بالقيام ويزداد بالركوع ويتناهي بالسجود  
فكانت القعدة مرادة للخروج من الصلاة فكانت غيرها لا عينها فلم تكن من الركن وتماهية في شرح الدرر  
لنسخ اسماعيل قال في البحر ولم أر من تعرض لثمة الخلاف أى في انها ركن اولا وبين في الامداد الثمرة بأنه  
لو أتى بالقعدة تأمنا تعبدى على القول بشرطيتها لا ركنيتها وعزا الى التحقيق والاصح عدم اعتبارها كما في شرح  
المنية قلت وهذا يؤيد القول بانها ركن زائد لا شرط خلافا لما مشى عليه الشارح تبعاً للنهر (قوله لانه  
شرع للخروج) فيه أن ما شرع لغيره قد يكون ركناً كالقيام فانه شرع وسيلة للركوع والسجود حتى لو عجز عنهما  
يؤتى قاعداً وان قدر على القيام (قوله لحث من حلف الخ) فيه أن القراءة ~~ممكن~~ زائد مع أنه لو حلف  
لا يصلي وصلى ركعة بلا قراءة لا يحث فلا دلالة في ذلك على أن القعدة ركن زائد بل يدل على انها شرط فالمناسب  
للشارح أن يعكس بأن يذكر هذا دليل لا للشرطية وبذكر ما قبله هذا دليل لا للركنية تأمل (قوله لا يكفر  
منكره) الظاهر أن المراد منكر فرضه لانه قيل بوجوبه كما في التهستافى وأما منكر أصل مشروعيته فثبت في  
أن يكفر لثبوتها بالإجماع بل معلوم من الدين بالضرورة أفاده ح وبؤيده ما قالوا في السنن الرواتب من لم يرها  
حقاً كفر (قوله قدراً في قراءة التشهد) اي ادنى زمن يقرأ فيه بأن يكون قدراً أسرع ما يكون من التلفظ  
به مع تصحيح اللفظ وليس المراد أن له في نفسه ادنى وأعلى ط (قوله الى عبده ورسوله) أشار به الى أن  
المراد به التشهد الواجب بتمامه قال في شرح المنية والمراد من التشهد التحيات الى عبده ورسوله هو الصحيح  
لما زعم البعض أنه لفظ الشهادتين فقط اه (قوله وعدم فاصل) عطف تفسير على ما قبله (قوله ومنها  
الخروج بصنعه الخ) اي يصنع المصلي اي فعله الاختيارى بأي وجه كان من قول او فعل يتأني الصلاة بعد  
تمامها كما في البحر وذلك بأن يبنى على صلاته صلاة ما فرضاً او تفلاً او بفعله ما فهمه او يحدث عهداً او يتكلم  
او يذهب او يسلم تارة خائفة ومنه ما لو حاذته امرأة لان الهمازة مفاعلة فكان الفعل موجوداً من الرجل بصنعه  
كوجوده من المرأة وان لم يكن للرجل فيه اختيار وتماهية في النهاية واحتز بصنعه عما لو كان سماوياً كأن سبقه  
الحدث (قوله كفعله المنافي لها) الاولى التعبير بالباء بدل الكاف ليكون تفسير القول بصنعه الا أن يقال  
أراد بالخروج بصنعه الخروج بلفظ السلام حلالاً لمطابق على الكمال لانه الواجب وبقوله كفعله الخ ما عداه ويدل

بمجه  
القعود الاخير

ثابت بالسنة كعدد الركعات  
(ومنها القعود الاخير) والذي  
يظهر أنه شرط لانه شرع للخروج  
كالتحريم للشروع وصح في البدائع  
أنه ركن زائد لحث من حلف  
لا يصلي بالرفع من السجود وفي  
السراجية لا يكفر منكره (قدر)  
ادنى قراءة (التشهد) الى عباده  
ورسوله بلا شرط موالاة وعدم  
فاصل لما في الوالو الجنية صلى أربعاً  
وجلس لحظة فقطها ثلاثاً فقام  
ثم تذكر فجلس ثم تكلم فان كلا  
الجلستين قدر التشهد صح  
والالا (ومنها الخروج بصنعه)  
كفعله المنافي لها

بمجه  
الخروج بصنعه

عليه قوله وان كرهه فحرمها فانه لا يكره الا فيما عدا السلام فافهم واحترز بالمنا في عن نحو قراءة ونسج (قوله  
 بعد تمامها) أي بعد قعوده الاخير قدر التشهد وقيد به لان اتمامه بالمنا في قبله يطلها اتفاقا ح (قوله والصحيح  
 الخ) اعلم أن كون الخروج بصنعه فرضا غير منصوص عن الامام وانما استنبطه البردي من المسائل الاثني  
 عشرية الاثنية قبيل باب مفسدات الصلاة فان الامام لما قال فيها بالبطان مع أن أركان الصلاة تمت ولم يبق  
 الا الخروج دل على أنه فرض وصاحبه لما قال فيها بالصحة كان الخروج بالصنع ليس فرضا عندهما ورده  
 الكرخي بأنه لا خلاف بينهم في أنه ليس بفرض وأن هذا الاستنباط غلط من البردي لأنه لو كان فرضا  
 كما زعمه لا ختم بما هو قربة وهو السلام وانما حكم الامام بالبطان في الاثني عشرية لمعنى آخر وهو أن  
 العوارض فيها مغيرة للفرض فاستوى في حدودها أول الصلاة وآخرها فان رؤية التيمم بعد القعدة الماء  
 مغيرة للفرض لأنه كان فرضه التيمم فتغير فرضه الى الوضوء وكذا بقية المسائل بخلاف الكلام فانه قاطع لا مغير  
 والحدث العمدة والقهقهة ونحوهما مبطله لا مغيرة وتامه في ح هذا وقد اتصرت العلامة الشرنبلالي للبردي  
 في رسالته المسائل البية الزكية على الاثني عشرية بأنه قدمشي على اقراض الخروج بصنعه صاحب الهداية  
 وتبعه الشرح وعامة المشايخ واكثر المحققين والامام النجاشي في الوافي والكافي والكنز وشروحه وامام اهل  
 السنة الشيخ ابو منصور المازني (قوله وعليه) أي على الصحيح الذي هو قول الكرخي المقابل لقول  
 البردي وفائدة الخلاف بينهم ما ظهر فيما اذا سبقه حدث بعد قعوده قدر التشهد اذا لم يتوضأ وبين ويخرج بصنعه  
 بطلت على تخريج البردي وصحت على تخريج الكرخي ط (قوله تميز المفروض) فسر ط بأن يميز السجدة  
 الثانية عن الاولى بأن يرفع ولو قليلا او يكون الى القعود أقرب قولان صحيحان ونقل الشرنبلالي أصحهما الثاني  
 وفسره ح بأن المراد بالتمييز تمييز ما فرض عليه من الصلوات عما لم يفرض عليه حتى لو لم يعلم فرضية الخسر  
 الا أنه كان يصلها في وقتها لا يميز به ولو علم أن البعض فرض والبعض سنة ونوى الفرض في الكل او لم يعلم ونوى  
 صلاة الامام عند اقتدائه في الفرض جاز ولو علم الفرض دون ما فيه من فرائض وسنن جازت صلاته أيضا كذا  
 في البحر فليس المراد المفروض من أجزاء كل صلاة أي بأن يعلم أن القراءة فيها فرض وأن التسبيح سنة وهكذا  
 خلافا لما يوهمه ما في متن نور الابصار وان كان في شرحه فسر بما يرفع الابهام اقول كان ينبغي للشارح عدم  
 ذكره ذلك كما فعل في الخرائن لانه على التفسير الاول يكون بمعنى اقراض السجدة الثانية لانها لا تتحقق بدون  
 رفع وقد مر ذكر السجود وعلى التفسير الثاني يرجع الى اشتراط التيمم في النية وقد صرح به في بحث النية  
 (قوله وترتيب القيام على الركوع الخ) أي تقديمه عليه حتى لو ركع ثم قام لم يعتبر ذلك الركوع فان ركع ثانيا  
 صحت صلاته لوجود الترتيب المفروض ولزمه سجود السهو لتقدم الركوع المفروض وكذا تقديم الركوع  
 على السجود حتى لو سجد ثم ركع فان سجد ثانيا صحت لما قلنا وقوله والقعود الاخير الخ أي يفترض ايقاعه  
 بعد جميع الاركان حتى لو تذكر بعده سجدة صليبة سجدها وأعاد القعود وسجد السهو ولو ركع عاقضا مع  
 ما بعده من السجود أو قياما او قراءة صلى ركعة كما حرره في البحر وكان الاولى أن يقول وترتيب القعود الخ كما  
 فعل في الخرائن ليعلم أنه فرض آخر ولان الترتيب فيه بمعنى التأخير عكس ما قبله ولم يذكر تقديم القراءة على الركوع  
 لانه سيذكره في الواجبات وسيأتي هناك تمام الكلام على ذلك كله (قوله وانما الصلاة والاتقال الخ) قال  
 في الفتح وقد عتد من الفرائض اتمامها والاتقال من ركن الى ركن قيل لان النص الموجب للصلاة يوجب ذلك  
 اذا لا وجود للصلاة بدون اتمامها وذلك يستدعي الامرين اه والظاهر أن المراد بالانتهاء عدم القطع والاتقال  
 المذكور الانتقال عن الركن للاتبان بركن بعده اذا لا يتحقق ما بعده الا بذلك وأما الانتقال من ركن الى آخر  
 بلا فاصل بينهما فواجب حتى لو ركع ثم ركع يجب عليه سجود السهو لانه لم ينتقل من الفرض وهو الركوع  
 الى السجود بل ادخل بينهما اجنبيا وهو الركوع الثاني كما في شرح المنية وينبغي ابدال الركن بالفرض كما عبر في  
 المنية ليشمل الانتقال من السجود الى القعدة بناء على ما استظهره من انها شرط لاركن زائد لكن قد منازع جميع  
 خلافة فافهم ثم ان عدا الانعام والاتقال المذكورين من الفروض يعني عنه ما ذكره المصنف من الفروض  
 (قوله ومتابعته لامامه في الفروض) أي بأن يأتي بها معه او بعده حتى لو ركع امامه ورفع فركع هو بعده صح  
 بخلاف ما لو ركع قبل امامه ورفع ثم ركع امامه ولم يركع ثانيا مع امامه او بعده بطلت صلاته فالمراد بالمتابعة

بعد تمامها وان كرهه فحرمها والصحيح  
 انه ليس بفرض اتفاقا قاله  
 الزبلي وغيره وأقره المصنف وفي  
 المجتبى وعليه المحققون وبقي من  
 الفروض تميز المفروض وترتيب  
 القيام على الركوع والركوع على  
 السجود والقعود الاخير على ما  
 قبله وانما الصلاة والاتقال من  
 ركن الى آخر ومتابعته لامامه في  
 الفروض

عدم المسابقة نعم متابعته لامامه بمعنى مشاركته له في الفرائض معه لاقبله ولا بعده واجبة كما سيذكره في  
 الفصل الآتي عند قوله واعلم أن مما ينبغي على لزوم المتابعة الخ واحترز بالفروض عن الواجبات والسنن فان  
 المتابعة فيم ليست بفرض فلا تفسد الصلاة بتركها (قوله وصحة صلاة امامه في رأيه) لأن العبرة لرأي المأموم  
 صحة وفسادا على المعتمد فلو اقتدى بشافعي تمس ذكره او امرأة صحت لا لو خرج منه دم ط وسب أي بيانه في  
 باب الوتر (قوله وعدم تقدمه عليه) أي بالعقب فيصدق بما لو حاذاه او تأخر عنه والافسدت (قوله وعدم  
 مخالفته في الجهة) على تقدير مضاف أي عدم علمه بخالفته امامه في الجهة حالة التحري والشرط عدم العلم في  
 وقت الاقتداء حتى لو لم يعلم الا بعد تمام الصلاة صحت كما مر في محله وقيدنا بحالة التحري لانه يجوز مخالفته بجهة  
 امامه قصد في داخل الكعبة او خارجها كما لو حلقوا حولها قال الرحمن واطاق اعتمادا على ما تقدم ويأتي  
 كما هو عادتهم في الاطلاق اعتمادا على التقييد في محله قال في البحر وقصدهم بذلك أن لا يتدعى عليهم الامن  
 زاجهم عليه بالركب وليعلم انه لا يحصل الا بكثرة المراجعة وتتبع عباراتهم والاخذ عن الاشياخ اه  
 فافهم (قوله بشرطهما) أما الاول فهو أن يكون صاحب ترتيب وفي الوقت سعة وأما الثاني فهو أن تكون  
 المحاذاة في صلاة مطلقة مشتركة تحريمية وأداء ونوى الامام امامتها على ما سيأتي ح والشرط وان وقع  
 في كلامه مفردا لأنه مضاف فيم ابو السعود (قوله وتعديل الاركان) سيأتي تفسيره عند ذكره في  
 واجبات الصلاة (قوله وبسطناه في الخرائن) حيث قال بعد قوله وهو المختار قلت لكنه غريب لم ار من عرج  
 عليه والذي رجحه الجرم الوجوب وحمل في الفتح وتبعه في البحر قول الثاني على الفرض العملي فيرتفع الخلاف  
 قلت أي يرتفع وقد صرح في السهوب بفساد الصلاة بتركه عنده خلافا لهما فتنبه اه وهو مأخوذ من النهر  
 أقول والذي دعا صاحب البحر الى هذا الحل هو التقصص عن اشكال قوى وهو أن ابا يوسف أثبت الفرضية  
 بحديث المسي صلاته وهو خبر آحاد والدليل القطعي امر بطلاق الركوع والسجود فيلزم الزيادة على النص  
 الخاص بخبر الواحد وأبو يوسف لا يقول به واذا حل قوله بفرضية تعديل الاركان على الفرض العملي الذي  
 هو أعلى قسمي الواجب اندفع الاشكال وارتفع الخلاف ويرد عليه ما علمته وبيانه أن الفرض العملي هو الذي  
 يفوت الجواز بفوته كقصد رخص الرأس بالربع فيلزم فساد الصلاة بترك التعديل المذكور عند أبي يوسف وهما  
 لا يقولان به فالخلاف باق ويلزم الزيادة على النص أيضا لأن مقتضى النص الاكتفاء بمسمى ركوع وسجود  
 فالاشكال باق أيضا لكن أجاب بعض المحققين عن الاشكال بجواب حسن ذكرته فيما علقته على البحر وهو  
 أن المراد بالركوع والسجود في الآية عندهما معناهما اللغوي وهو معلوم لا يحتاج الى البيان فلو قلنا باقتراض  
 التعديل لزم الزيادة على النص بخبر الواحد وعند أبي يوسف معناهما الشرعي وهو غير معلوم فيحتاج الى البيان  
 وقد صرح في العناية بأن المجل من الكتاب اذا لحقه البيان بالظني كان الحكم بعده مضافا الى الكتاب  
 لا الى البيان في الصحيح ولذا قلنا بفرضية القعدة الاخيرة المبينة بخبر الواحد ولم نقل بفرضية الفاتحة بخبر  
 الواحد أيضا لأن قوله تعالى فاقرأ وأما بغير خاص لا بمجل اه ملخصا والحاصل أن الركوع والسجود خاصان  
 عندهما بمجلان عنده وبهذا يدفع الاشكال من أصله لكن يبقى الخلاف على حاله والله اعلم (قوله أي هذه  
 الفرائض) أي المذكورة في المتن لأن الضمير في كلام المصنف راجع اليها ويشمل القعدة الاخيرة على القول  
 بركبتها كما قدمناه من ثمة الخلاف (قوله قلت وبه) أي وبذكره هذا الفرض وهو الاختيار الآتي في المتن  
 وكان عليه أن يذكره اقبيل قوله ولها واجبات فيسلم من عود الضمير على التأخر الموجب لركاكة التركيب ح  
 (قوله ينفا وعشرين) النصف بالتشديد كهن ويخفف ما زاد على العقد الى أن يبلغ العقد الثاني وأراد  
 هنا أحد وعشرين ثمانيه تقدمت في المتن وهذا تساعها واثنى عشر في الشرح يجعل ترتيب القعود فرضا مستقلا  
 كما قدمناه فافهم (قوله في شرحه للوهبانية) وكذا في رسالته المسماة در الكونوز فانه ذكر فيها  
 هذا النظم وزاد عليه نظم الواجبات والسنن والمندوبات ومسائل آخر وشرح الجميع (قوله للتحريمية عشرين  
 شرطا) بعضها فيما يتعلق بلفظها وبقاها شروط للصلاة اشتراط لها على ما اختاره الشارح لاتصالها بالاركان  
 وقد منا الكلام عليه (قوله ولغيرها) أي غير التحريمية وهو الصلاة والكل في الحقيقة شروط لجهة الصلاة  
 الا أن هذه الثلاثة عشر لا مدخل فيها للتحريمية فلذا فصلها عما قبلها (قوله شروط) مبتدأ مستوعب الابتداء

مطلب

قصدهم باطلاق العبارات أن لا  
 يتدعى عليهم الامن زاجهم عليه

وصحة صلاة امامه في رأيه وعدم  
 تقدمه عليه وعدم مخالفته في  
 الجهة وعدم تذكر فائتة وعدم  
 محاذاة امرأة بشرطهما وتعديل  
 الاركان عند الثاني والائمة الثلاثة  
 قال العيني وهو المختار وأقره  
 المصنف وبسطناه في الخرائن  
 (وشروط في ادائها) أي هذه  
 الفرائض قلت وبه بلغت ينفا  
 وعشرين وقد نظم الشرنبلالي  
 في شرحه للوهبانية للتحريمية  
 عشرين شرطا ولغيرها ثلاثة عشر  
 فقال

مطلب

مجل الكتاب اذا بين بالظني  
 فالحكم بعده مضاف الى الكتاب



## بجمله شروط التحريم

قوله حظيت بالبناء للمجهول الخ مقتضاه أنه متعد وهو مخالف لما في المصباح والقاموس ونص الأول حظى عند الناس يحظى من باب تعب حطه وزن عدة وحظوة بنم الحاء وكسرها إذا أحبوه ورفعوا منزلته فهو حظى على فعل الخ وفي الثاني وحظى كل واحد من الزوجين عند صاحبه كرضي واحتظى الخ فليحترز اه

مصححه  
شروط التحريم حظيت بجمعها مذهب حسنة مدى الدهر ترزهر د- ولونت واعتقاد دخوله وستر وطهر والقيام المحترز ونية اتباع الامام ونطقه وتعيين فرض أو وجوب فيذكر بجملة ذكر خالص عن مراده وبسملة عرباء ان هو يقصد وعن تركها وأولها جلاله وعن مذهب مرات وباء بأكثر وعن فاصل فعل كلام مبين وعن سبق تكبير ومثلك يعذر فدونك هذى مستقيما لقبله لعلك تحظى بالقبول وتشكر بجملة العشرون بل زيد غيرها

به وصفه بقوله (تحريم) وبقوله (حظيت) بالبناء للمجهول وتاء الخطاب أو والتكلم أي أعطيت حظوة بالنم أو الكسرى مكانة أو حظا (بجميعها مذهب) منقاة معطية منصوب على الحال من الهاء (حسنا) بفتح قوله بمدودا قسرا لضرورة حال أيضا ورفوع على الوصفية أيضا وبالضم والقصر منصوب على التمييز (مدى الدهر) ظرف لقوله (ترزهر) من باب منع أي تلالا ونضى (دخول) خبر المبتدا (لوقت) أي وقت المكتوبة أن كانت انحرمة لها (واعتقاد دخوله) أو ما يقوم مقام الاعتقاد من غلبة الظن فلو شرع شاك فيه لا تجزئه وان تين دخوله (ستر) لعورة (وطهر) من حدث ونجاسة مانعة في بدن وثوب ومكان وكذا يشترط اعتقاد ذلك فلو صلى على أنه محدث أو أن ثوبه مثلاً نجس فبان خلافه لم يجز كما ترزهر بقوله وان شرع بلا تحتر الخ قال ح وينبغي أن يكون المترك ذلك (والقيام) لقادر في غير نفل وفي سنة فجر (المحترز) بأن لا تنال يدها ركبته كما ترزهر وأدرك الامام را كما فكبر منحنيا لم تصح تحريمته (نية اتباع الامام) انت خبير بأن هذا شرط لصحة الاقتداء للصحة التحريمية لانه إذا لم ينو المتابعة صح شروعه منفردا لكنه إذا ترك القراءة أصلا تبطل صلاته نعم يشترط لصحة التحريمية نية مطلق الصلاة ولم يذكره فكان ينبغي أن يقول ونية أصل الصلاة لأن يقال اتباع بالرفع باسقاط العاطف فيكون بياناً لانه يشترط أن يكون تحريمته تابعاً لالامام لا سابقاً عليه (ونطقه) اعترض بأن النطق ركن التحريمية فكيف يكون شرطاً واجباً بأن المراد نطقه على وجه خاص وهو أن يسمع بها نفسه فمن همس بها أو أوجرها على قلبه لا تجزئه وكذا جميع أقوال الصلاة من شاء وتعوذ بسملة وقراءة ونسيج وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وكعتاق وطلاق وعين كما أفاده الناطم ط (وتعيين فرض) أي أنه ظهر أو عصر مثلاً (أوجب) كركعتي الطواف والعدين والوتر والمندور وقضاء نفل أفسده واحترزه عن النفل فانه يصح بمطلق النية حتى التراخي على المأثم كما مر في بحث النية (فيذكر) أي ينطق وأعاد ليعلق به قوله (بجملة ذكر) كالتلهاء كبر فلا يصير شارعا بأحدهما في ظاهر الرواية على ماسيأتي في أول الفصل الآتي (خالص عن مراده) أي غير مشوب بمحاجته فلا يصح باستغفار نحو اللهم اغفر لي بخلاف اللهم فقط فانه يصح في الاصح كما سيأتي (وبسملة) بالجزء عطف على مراده أي وخالص عن بسملة فلا يصح الافتتاح بها في الصحيح كما نقله الناطم عن العناية وكذا بتعوذ وحوقة كما سيأتي (عرباء) نعت لجملة أي بجملة عربية (ان هو يقدر) على الجملة العربية فلا يصح شروعه بغيرها الا إذا عجز فيصح بالفارسية كالقراءة لكن سيأتي أنه يصح الشروع بغير العربية وان قدر عليه اتفاقاً بخلاف القراءة وأن هذا مما اشتبه على كثيرين حتى الشربلالي في كل كسبه (وعن تركها) عطف على قوله عن مراده وكذا المحرورات بعن الآتية (أو لعلها بجلالة) قال الناطم المراد بالهاوى الالف النسائي بأن الذي في اللام الثانية من الجلالة فإذا حذف الحالف أو الذابح أو المكبر للصلاة أو حذف الهاء من الجلالة اختلف في انعقاد يمينه وحل ذبيحته وصحة تحريمته فلا يترك احتياطاً (وعن مذهب مرات) أي همزة الله وهمزة أ كبراطلاً فالجمع على ما فوق الواحد لانه يصير استفهاماً ما ونعمه كقوله لا يكون ذكر فلا يصح الشروع به وتبطل الصلاة به لو حصل في أثناء ما في تكبيرات الالتقالات (وباء بأكثر) أي وخالص عن مذهب أ كبر لانه يكون جمع كبر وهو الطبل فيخرج عن معنى التكبير وهو اسم للبيض وللشيطان فثبتت الشركة فتعذر التحريمية فله الناطم (وعن فاصل) بين النية والتحريمية (فعل كلام) بدلان من فاصل على حذف العاطف من الثاني (مباين) نعت لفاصل فإذا نوى ثم عبث بشيابه أو بدنه كثيراً أو كل ما بين أسنانه وهو قدر الحصة أو تناول من خارج ولو قليلاً أو شرب أو تكلم وان لم يفهم أو تنفخ بلا عذر ثم كبر وقد غابت النية عن قلبه لم يصح شروعه واحترز عن غير المباين كاللغو وضأ ومشي إلى المسجد بعد النية كما مر في محله (وعن سبق تكبير) على النية خلافاً للكرخي كما مر وأسبق المقدى الامام به فلو فرغ منه قبل فراغ امامه لم يصح شروعه والاولى لما مر في توجيه قوله واتباع امام (ومثلك يعذر) بفتح قوله وضم ثالثه مبني للفاعل يعني انت تعذر إذا رأيت معنى بعيد المأخذ من اللفظ فانك من خيار الناس وخير الناس من يعذر فالمراد التماس العذر من المطلع على نظمه ط أي لان ضيق النظام يلجئ الى التعبير بعيد المعنى (فدونك) أي خذ (هذى) المذكورات (مستقيماً لقبله) الاعداء أو لتنفل راكب خارج ماهر (لعلك تحظى بالقبول وتشكر) بالبناء للفاعل أو المفعول (بجملة العشرون بل زيد غيرها) كنية مطلق الصلاة وتعيين المفروض كما مر واعتقاد طهارته من حدث أو خبث

(وناظمها يرجو الجواد) كجراد كثير الجود (يفقر) أي فهو يفقر لراحيه (وألحقته من بعد ذلك) المذكور من البيان (لغيرها) أي غير التحريم وهو الصلاة (ثلاثة عشر) باسكان الشين لغة في فتحها وبالتنوين للضرورة ط (للمصلين) متعلق بقوله (تظهر) وهي (قيامك) عند عدم عذر (في المفروض) أي في الصلاة المفروضة وكذا ما ألحق بهم من الواجب وسنة الفجر وذكر الضمير باعتبار كون الصلاة فعلا (مقدار آية) على قول الامام المعتمد ط (وتقرأ في اثنين منه) أي من المفروض أي ركعاته (تخير) أي تخيرا في ايقاع القراءة في أي ركعتين منه والمقام لبيان الفرائض فلا يرد أن تعيين القراءة في الاولين واجب (وفي ركعات النفل والوتر فرضها) أي فرض القراءة كائن في جميع ركعات النفل لأن كل ركعتين منه صلاة على حدة والوتر لأنه شابه السنن من حيث أنه لا يؤخذ له ولا يقام واعلم أن حكم المندوب وحكم النفل حتى لو نذر أربع ركعات بتسليعة واحدة (زعمه القراء) في أربعها لأنه نفل في نفسه ووجوبه عارض ح (ومن كان مؤتمنا فعن تلك) القراءة التي قلنا أنها فرض (يحظر) أي يمنع فتكرره تحريما لأن قراءة الامام له قراءة فالقراءة فرض على غير المؤتم فهذا في موقع الاستثناء مما قبله (وشرط سجود) مبتدأ ومضاف اليه (فالقار) خبر بزيادة الفاء (بلجهة) أي يفترض أن يسجد على ما يجده بحسب ما كان الساجد لو بالغ لا ينفل رأسه ابغ مما كان عليه حال الوضع فلا يصح على نحو الارز والذرة الآن أن يكون في نحو جوالق ولا على نحو القطن والثلج والفرش إلا أن وجد حجم الأرض بكبسه (وقرب قعوده فصل محزر) يعني الحد الفاصل بين السجدين أن يكون إلى القعود أقرب وهو الرابع من الثلاثة عشر وهذا البيت ساقط من بعض النسخ وذكره الناظم في ذكر الكون مؤتمرا عن الذي بعده وهو الانسب (وبعد قيام فالركوع فسجدة) أي يفترض بعد القيام الركوع وكذا السجود وكذا الترتيب المقاد بالبعدية وبالفاء أي يفترض ترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود كما مر (وثانية) مبتدأ (قد صح) جملة معترضة (عنها) متعلق بقوله (تؤخر) والجملة خبر المبتدأ يعني والسجدة الثانية يصح أن تؤخر عن السجدة الاولى إلى آخر الصلاة لأن مراعاة الترتيب بينهما واجبة كما سيأتي والاضح في افادة هذا المعنى أن يقال وثانية قد صح فيها التأخر وحاصل كلامه أن مراعاة الترتيب بين المتكرر في كل الصلاة فرض كالقيام والركوع والسجود بخلاف المتكرر في كل ركعة كالسجدين (على ظهر) متعلق بقوله فسجدة كذا قاله الناظم والاولى تعلقه بقوله الاتي الجواز (كف) أي كف نفسه (او على فضل ثوبه) أو على كور عمامته (إذا ظهر الأرض) التي تحت الكف أو فاضل الثوب (الجواز مقرر) لكن يكره أن يكن بلا عذر كما سيأتي وحاصل البيت أن الفرض الشامن طهارة موضع السجود ولو كان على شيء متصل بالمصلى ككفه وثوبه لأنه بانهصاله لا بعدة حالتيه وبين الحاجة (سجودك) مبتدأ (في) أي على مكان (عال) أي مرتفع عن حد الجواز المقدّر بنصف ذراع الذي لا يفترض بلا ضرورة السجود على ارتفاع منه (فظهر) الاولى الايمان بالو او تكون بمعنى أو أي وسجودك على ظهر مصح صلاتك (مشاركك) لك (سجودتها) اللام بمعنى في أي بشرط أن يكون ساجدا مثلك لكن سجوده على الأرض (عند ازدحامك) متعلق بقوله سجودك أو بقوله (يفقر) والجملة خبر المبتدأ وحاصل البيت بيان الفرض التاسع وهو أن لا يكون سجوده على مرتفع عن نصف ذراع الا ضرورة زجة (أدول) مبتدأ وخبره محذوف دل عليه خبر المبتدأ الاتي (أفعال الصلاة) أي أركانها (ببقطة) وسياق الكلام عليه قريبا (وتميز مفروض) مبتدأ أي تميز الخمس المفروضة عن غيرها وتقدم بيانه وكان ينبغي ذكره في شروط التحريم (عليك) متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو بقوله (مقرر) وهو الخبر (ويجتم أفعال الصلاة قعوده) فاعل يجتم (وفي صنعه) في معنى الباء وهو متعلق بالخروج وكذا قوله (عنها) أي عن الصلاة (الخروج) مبتدأ أخبره قوله (محزر) قال الناظم والخروج بضع المصلى فرض عند الامام الاعظم وهو المحزر عند المحققين من ايماننا وقد بسطنا الكلام عليه في رسالة سميتها المسائل الالهية الزكية على الاثنى عشرية اه وتقدم بعض الكلام على ذلك والله الموفق (قوله الاختيار) بالرفع على أنه نائب فاعل شرط السابق في كلام المصنف (قوله اي الاستيقاظ) تفسير باللازم لأنه يلزم من الاستيقاظ الاختيار ح وانما فسر به ليشير إلى أن ما يحصل مع الغفلة والسهو لا ينافي الاختيار فلذا قال أما لو ركع الخ رجح (قوله ذاهلا كل الذهول) بأن كان قلبه مشغولا بشئ فانه لا شك أنه أتى بالركوع والسجود باختياره ولكنه غافل عنها وتطيره الماشي فان رجليه وكثيرا من اعضائه يتحرك بشبهه المختار له ولا شعوره بذلك قال

وناظمها يرجو الجواد في فقر  
وازي صلاة مع سلام لمصطفى  
ذخيرة خلق الله للدين ينصر  
وألحقته من بعد ذلك لغيرها  
ثلاثة عشر للمصلين تظهر  
قيامك في المفروض مقدار آية  
وتقرأ في اثنين منه تخير  
وفي ركعات النفل والوتر فرضها  
ومن كان مؤتمنا فعن تلك يحظر  
وشرط سجود فالقرار بجبهة  
وقرب قعوده فصل محزر  
وبعد قيام فالركوع فسجدة  
وثانية قد صح عنها تؤخر  
على ظهر كف او على فضل ثوبه  
إذا ظهر الأرض الجواز مقرر  
سجودك في عال فظهر مشارك  
لسجودتها عند ازدحامك يفقر  
أدول أفعال الصلاة يبقطة  
وتميز مفروض عليك مقرر  
ويجتم أفعال الصلاة قعوده  
وفي صنعه عنها الخروج محزر  
(الاختيار) أي الاستيقاظ أما  
لوركع أو بسجود ذاهلا كل الذهول  
أجراه

ح واطهار أن الناعس كالأهمل فليراجع (قوله أو بعد الأخير) صفة لمفعول مطلق محذوف أي أو بعد  
 القعود الأخير ح (قوله بل يعيده) وهل يسجد للسهول تأخير الركن الظاهر نعم فراجع رحمته (قوله على  
 الأصح) أما في القراءة فهو ما اختاره نحر الإسلام ومما أحب الهداية وغيرهما ونص في المحيط والمبني على أنه  
 الأصح لأن الاختيار شرط أداء العبادة ولم يوجد حالة النوم وقال الفقيه أبو الليث يعتد بها لأن الشرع جعل  
 النائم كالمستيقظ في حق الصلاة والقراءة ركن زائد يسقط في بعض الأحوال بخلاف أن يعتد بها في حالة النوم  
 واستوجهه في الفتح وأجاب عن تعديل القول الأول بقوله والاختيار المشروط قد وجد في ابتداء الصلاة وهو  
 كاف ألا يرى أنه لو ركع وسجد ذاهلا عن فعله كل الذهول أنه تجزئه اه قال في شرح المنية والجواب أنا منع  
 كون الاختيار في الابتداء كافيا ولا نسلم أن الذاهل غير مختار اه على أنه يلزم من الاكتفاء بالاختيار في الابتداء  
 أنه لو ركع وسجد حالة النوم يجزئه وقد قال في المبني ركع وهو نائم لا يجوز اجاعا وصرح كلام ابن أمير حاج  
 في الحلية ترجيح كلام الفقيه للجواب الذي ذكره شيخه في الفتح حتى رتب ما في المبني ثم قال وقد عرف من هذا  
 أيضا جواز القيام في حالة النوم أيضا وإن نص بعضهم على عدم جوازه اه وتبعه في الجراح كن قد علمت  
 ما في كلام الفتح بما نقلناه عن شرح المنية فالأولى اتباع المنقول والله أعلم وأما في القعدة فقد ذكر في الحلية عن  
 التحقيق للشيخ عبد العزيز البخاري أنه لأن نص فيها عن محمد وأنه قيل إنها يعتد بها وقيل لا ويرجح في الحلية الأول  
 بناء على ما قدمه من جواب شيخه وقال أنه اقتصر عليه في جامع الفتاوى اه واقتصر على الثاني في المنية وقال  
 شارحها الشيخ إبراهيم أنه الأصح وفي المنع أنه المشهور وبه حزم الشرنبلالي في نظمه المار وفي نور الإيضاح  
 (قوله تفسد) أي الصلاة (قوله لصدوره) أي ما أتى به (قوله فلو أتى) أي في حالة النوم (قوله ولو ركع الخ)  
 تفرع على مفهومي قوله فإن أتى بها نائما لا يعتد به فإنه يفيد أنه لو نائم بعد ما ركع أو سجد اعتد به (قوله لحصول  
 الرفع والوضع) كذا في الحلية والبحر عن المحيط والأظهر ذكر الانحناء بدل الرفع وقال ط هذا بناء على اشتراط  
 الرفع في الركوع أما على القول بأنه سنة أو واجب فلا يظهر (قوله ولها واجبات) قدمنا في أوائل كتاب  
 الطهارة الفرق بين الفرض والواجب وتقسيم الواجب إلى قسمين أحدهما وهو أعلاهما يسمى فرضا عموما وهو  
 ما يفوت الجواز بفوته كالوتر والآخر ما لا يفوت بفوته وهو المراد هنا وحكمه استعفاء العقاب بتركه وعدم  
 أكفاره بجاهده والثواب بفعله وحكمه في الصلاة ما ذكره الشارح والواجب قد يطلق على الفرض القطعي كصوم  
 رمضان واجب (قوله لا تفسد بتركها) أشار به إلى الرد على التهستان في حيث قال تفسد ولا تبطل اه  
 قال الجوى في شرح الكنز والفرق بينهما أن الفساد ما فات عنه وصف مرغوب والباطل ما فات عنه شرط  
 أو ركن وقد يطلق الفساد بمعنى الباطل مجازا اه ووجه الرد أن يعتد بالفرق في العبادات بينهما وإنما فرقا  
 في المعاملات ح (قوله وتعدا وجوبا) أي بترك هذه الواجبات أو واحد منها وما في الزيلعي والدرر  
 والمجتبي من أنه لو ترك الفاتحة يؤمر بالعادة لا لو ترك السورة رده في البحر بأن الفاتحة وإن كانت أكد  
 في الوجوب للاختلاف في ركنيتها دون السورة لكن وجوب الإعادة حكم ترك الواجب مطلقا لا الواجب  
 المؤكد وإنما تظهر الأكيدة في الائتم لأنه مقول بالتشكيك اه قلت وينبغي تقييد وجوب الإعادة بما إذا  
 لم يكن الترك لعذر كالآتي أو من أسلم في آخر الوقت فصلى قبل أن يعلم الفاتحة فلا تلزمه الإعادة تأمل (قوله  
 أن لم يسجد له) أي للسهو وهذا قيد لقوله والسهو إذا لم يسجد في العمدة الأولى أربع عشرة لوتر القعدة الأولى  
 عمد أو شك في بعض الأفعال فتفكر عمد حتى شغله ذلك عن ركن أو أخر إحدى سجدتي الركعة الأولى إلى آخر  
 الصلاة عمد أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى هذا وزاد بعضهم خامسا وهو لو ترك الفاتحة  
 عمد أفسد في ذلك كله ويسمى سجود عذرو لم يستثن الشارح ذلك لما سألني تضعيفه في باب سجود السهو ورد  
 العلامة فاسم أيضا بالانعلم له أصلا في الرواية ولا وجهها في الدراية وهل يجب الإعادة بترك سجود السهو لعذر  
 كالونسيه أو طلعت الشمس في الضجر لم أره فليراجع والذي يظهر الوجوب كما هو مقتضى إطلاق الشارح لأن  
 النقصان لم يغير مجابروا لم يأن بتركه فليست مل (قوله يكون فاسقا) أقول صرح العلامة ابن نجيم في رسالته  
 المؤلفة في بيان المعاصي بأن كل مكروه محرم عما من الصفات وصرح أيضا بأنهم شرطوا الإسقاط للعمدة بالصغيرة  
 الأدمان عليها ولم يشرطوه في فعل ما يحل بالمروءة وإن كان مباحا وقال أيضا أنهم اسقطوها بالكل فوق السبع

(فإن أتى بها) أو بواجدها بأن قام  
 أو قرأ أو ركع أو سجد أو قعد  
 الأخير (نائما لا يعتد) بما أتى به  
 بل يعيده ولو القراءة أو القعدة  
 على الأصح وإن لم يعيده تفسد  
 لصدوره لأن اختيار فكان  
 وجوده كعدمه والناس عنه  
 غافلون فلو أتى النائم بركعة نائمة  
 تفسد صلاته لأنه زاد ركعة وهي  
 لا تقبل الرخص ولو ركع أو سجد  
 قنام فيه أجزاء لحصول الرفع  
 (منه) والوضع بالاختيار (ولها  
 واجبات) لا تفسد بتركها وتعدا  
 وجوبا في العمدة والسهو إن لم يسجد  
 له وإن لم يعدها يكون فاسقا آثما

مطلب  
 واجبات الصلاة

مطلب  
 المكروه تحريما من الصغار ولا تسقط  
 به العمدة إلا بالادمان



مع أنه صغيرة فينبغي اشتراط الاصرار عليه قال وجوابه أن المسقط لها به بناء على أن كل ذنب يسقطها ولو صغيرة  
 بلا دمان كما أفاده في المحيط البرهاني وليس بمعقد اه وبه يظهر أن كلام الشارح هنا مبني على خلاف المعتقد  
 (قوله وكذا كل صلاة الخ) الظاهر أنه يشمل محو مدافعة الاخشين مما لم يوجب سجودا أصلا وأن النقص  
 إذا دخل في صلاة الامام ولم يجبر وجبت الاعادة على المقتدى أيضا وأنه يستثنى منه الجمعة والعيد إذا أدت مع  
 كراهة التحريم الا إذا أعادها الامام والقوم جميعا فليراجع ح أقول وقد ذكر في الامداد بحثنا أن كون الاعادة  
 بترك الواجب واجبة لا يمنع أن تكون الاعادة مندوبة بترك سنة اه ونحوه في القهستاني بل قال في فتح  
 القدير والمحقق التفصيل بين كون تلك الكراهة كراهة تحريم فوجب الاعادة أو تنزيه فاستحب اه بقي هذا شيء  
 وهو أن صلاة الجماعة واجبة على الراجح في المذهب أو سنة مؤكدة في حكم الواجب كما في البحر وصرح جوابه في  
 تاركها وتغزيره وأنه يأثم ومقتضى هذا أنه لو صلى منفردا يؤمر بأدائها بالجماعة وهو مخالف لما صرح به جوابه  
 في باب ادراك الفريضة من أنه لو صلى ثلاث ركعات من الظهر ثم أقيمت الجماعة يتم ويقضى متطوعا فإنه  
 كالصريح في أنه ليس له إعادة الظهر بالجماعة مع أن صلاته منفردا مكروهة تحريما أو قرينة من التحريم فيخالف  
 تلك القاعدة إلا أن يدعى تخصيصها بأن مرادهم بالواجب والسنة التي تعاد بتركها ما كان من ماهية الصلاة  
 وأجزائها فلا يشمل الجماعة لأنها وصف لها خارج عن ماهيتها أو يدعى تقييد قولهم يتم ويقضى متطوعا بما  
 إذا كانت صلاته منفردا اعذر كعدم وجود الجماعة عند شروعه فلا تكون صلاته منفردا مكروهة والا قرب  
 الاول ولذا لم يذكر الجماعة من جملة واجبات الصلاة لأنها واجب مستقل بنفسه خارج عن ماهية الصلاة  
 ويؤيده أيضا أنهم قالوا يجب الترتيب في سور القرآن فلو قرأ منكوسا ثم لم يكن لا يلزمه سجود السهول لأن ذلك من  
 واجبات القراءة لا من واجبات الصلاة كما ذكره في البحر في باب السهو لكن قولهم كل صلاة أدت مع كراهة  
 التحريم يشمل ترك الواجب وغيره ويؤيده ما صرح به جوابه من وجوب الاعادة بالصلاة في ثوب فيه صورة بمنزلة  
 من يصلي وهو حامل الصنم (تنبيه) قيد في البحر في باب قضاء الفوائت وجوب الاعادة في أداء الصلاة مع كراهة  
 التحريم بما قبل خروج الوقت أما بعده فاستحب وسيأتي الكلام فيه هنالك إن شاء الله تعالى مع بيان الاختلاف  
 في وجوب الاعادة وعدمه وترجيح القول بالوجوب في الوقت وبعده (قوله واختار أنه) أي الفعل الثاني  
 جابر للاول بمنزلة الجبر بسجود السهو وبالاول يخرج عن العهدة وإن كان على وجه الكراهة على الاصح كذا في  
 شرح الاكل على اصول البرزوي ومقابله ما نقلوه عن أبي اليسر من أن الفرض هو الثاني واختار ابن الهمام  
 الاول قال لأن الفرض لا يتكرر وجعله الثاني يقتضي عدم سقوطه بالاول اذ هو لازم ترك الركن لا الواجب  
 الا أن يقال المراد أن ذلك امتنان من الله تعالى اذ يحسب الكامل وإن تأخر عن الفرض لما علم سبحانه أنه  
 سيقوم اه يعني أن القول بكون الفرض هو الثاني يلزم عليه تكرار الفرض لأن كون الفرض هو الثاني  
 دون الاول يلزم منه عدم سقوطه بالاول وليس كذلك لأن عدم سقوطه بالاول انما يكون بترك فرض لا بترك  
 واجب وحيث استكمل الاول فرائضه لاشك في كونه محجزا في الحكم وسقوط الفرض به وإن كان ناقصا  
 بترك الواجب فاذا كان الثاني فرضا يلزم منه تكرار الفرض الا أن يقال الخ فافهم (قوله على ما ذكره) والافهمي  
 أكثر من ذلك بكثير كما سيأتي بيانه (قوله قراءة فاتحة الكتاب) هذا إذا لم يحذف وقت الوقت والا اكتفى  
 بآية واحدة في جميع الصلوات وخص البرزوي الفجوة كما في القنية اسماعيل (قوله بتركها) يفيد أن  
 الواجب الاكثر ولا يعرى عن تأمل بحر وفي القهستاني أنها بتمامها واجبة عنده وأما عندهما فأكثرها ولذا  
 لا يجب السهو ونسيان الباقي كما في الزاهد في كلام الشارح جاز على قولهما ط (قوله وهو أولى) لعله  
 للمواظبة المفيدة للوجوب ط (قوله وعليه) أي وبناء على ما في المجتبى فكل آية واجبة وفيه نظر لأن  
 الظاهر أن ما في المجتبى مبني على قول الامام بأنها بتمامها واجبة وذكر الآية تمهيدا لا تقييدا اذ بترك شيء منها آية  
 أو أقل ولو حرفا لا يكون آيةا بل كلها الذي هو الواجب كما أن الواجب ضم ثلاث آيات فلو قرأ دونها كان تاركا  
 للواجب أفاده الركني (قوله ككل تكبيرة عمدا) وهي ستة تكبيرات كما سيأتي في محله ح (قوله وتعديل  
 ركن) عطف على تكبيرة أي وكل تعديل ركن ومثله تعديل القومة وتعديل الجلسة على ما يأتي قرسا ح  
 (قوله وإتيان كل الخ) بالرفع عطف على كل الاول وأبجز عطف على كل الثاني والمراد أن من الواجبات إتيان

مطلب  
 كل صلاة أدت مع كراهة التحريم  
 تجب أعادتها

وكذا كل صلاة أدت مع كراهة  
 التحريم تجب أعادتها والمختار أنه  
 جابر للاول لأن الفرض لا يتكرر  
 (وهي) على ما ذكره أربعة عشر  
 (قراءة فاتحة الكتاب) فيسجد  
 للسهو بتركها لا أقلها لكن  
 في المجتبى يسجد بترك آية منها وهو  
 أولى قلت وعليه فكل آية واجبة  
 ككل تكبيرة عمدا وتعديل ركن  
 وإتيان كل

كل فرض او واجب في محله وتركه تنكير بكل منهما واذا هذا المراد بقوله كما يأتي في آخر الواجبات (قوله  
 وترك تنكير بكل) هكذا في بعض النسخ وعلت المراد منه والذي في عامة النسخ وترك كل باسقاط تنكيره وتوجيهه  
 بأن يجعل قوله ككل تكبيرة تنظير الآية في قوله يسجد بترك آية والمعنى كما يسجد بترك كل تكبيرة عبيد بمجرد تركه  
 كل تعديل ركن بمجرد تركه اتیان كل من التكبيرات والتعديلات بجملة وكذا بترك كل هذه المذكورة  
 جملة ولا يخفى ما فيه (قوله تعدل ثلاثا قصارا) أي مثل ثم نظرا نحو وهي ثلاثون حرفا لوقر آية طويلة قدر ثلاثين  
 حرفا يكون قد أتى بقدر ثلاث آيات لكن سيأتي في فصل يجهر الامام أن فرض القراءة آية وأن الآية عرفا طائفة  
 من القرآن مقربة اقلها ستة احرف ولو تقديرا كالم يلد الا اذا كانت كلمة فالاصح عدم الصحة اهـ ومقتضاه أنه  
 لو قرأ آية طويلة قدر ثمانية عشر حرفا يكون قد أتى بقدر ثلاث آيات وقد يقال ان المشروع ثلاث آيات متوالية  
 على التظم القرآني مثل ثم نظرا نحو ولا يوجد ثلاث متوالية اقصر منها فالواجب اما هي او ما يعدلها من غيرها  
 لا ما يعدل ثلاثة امثال اقصر آية وجدت في القرآن ولذا قال تعدل ثلاثا قصارا ولم يقل تعدل ثلاثة امثال اقصر  
 آية على أن في بعض العبارات تعدل اقصر سورة فليأت مثل وسنذكر في فصل الجهر زيادة في هذا البحث (قوله  
 ذكره الحلبي) أي في شرحه الكبير على المنية وعبارته وان قرأ ثلاث آيات قصارا او كانت الآية او الايتان تعدل  
 ثلاث آيات قصار خرج عن حد التكره المذكورة يعني كراهة التحريم قال الشارح في شرحه على الملتقى ولم أنه  
 لغيره وهو مهم فيه يسر عظيم لدفع كراهة التحريم اهـ قلت قد صرح به في الدرر أيضا حيث قال وثلاث آيات  
 قصار تقوم مقام السورة وكذا الآية الطويلة اهـ ومثله في الفيض وغيره وفي التاترخانية لوقر آية طويلة كآية  
 الكرسي او المداينة البعض في ركعة والبعض في ركعة اختلفوا فيه على قول أبي حنيفة قيل لا يجوز له ما قرأ  
 آية تامة في كل ركعة وعاقبتهم على انه يجوز لأن بعض هذه الآيات يزيد على ثلاث قصارا ويعد لها فلا تكون قراءته  
 أقل من ثلاث آيات اهـ وهذا يفيد أن بعض الآية كآية في أنه اذا بلغ قدر ثلاث آيات قصار يكتفي (قوله في  
 الاولين) تنازع فيه قراءة وضم في قول المصنف قراءة فاتحة الكتاب وضم سورة لأن الواجب في الاولين  
 كل منهما فافهم (قوله وهل يكره) أي ضم السورة (قوله المختار لا) أي لا يكره تحريما بل تنزيها لانه  
 خلاف السنة قال في المنية وشرحها فان ضم السورة الى الفاتحة ساهيا يجب عليه سجدتا السهو في قول أبي  
 يوسف لتأخير الركوع عن محله وفي أظهر الروايات لا يجب لان القراءة فيها مشروعة من غير تقدير والاقتصار  
 على الفاتحة مسنون لا واجب اهـ وفي البحر عن نفي الاسلام ان السورة مشروعة في الآخرين فلا وفي  
 الذخيرة أنه المختار وفي المحيط وهو الاصح اهـ والظاهر أن المراد بقوله فلا الجواز والمشروعية بمعنى عدم  
 الحرمة فلا ينافي كونه خلاف الاولى كما أفاده في الحاشية (قوله لأن كل شفع منه صلاة) كأنه والله اعلم لقكنه  
 من الخروج على رأس الركعتين فاذا قام الى شفع آخر كان بانبا صلاة على تحريم صلاة ومن ثمة صرح جوابا أنه  
 لو نوى أربعة لا يجب عليه بتحريرهما سوى الركعتين في المشهور عن أصحابنا وأن القيام الى الثالثة بمنزلة تحريم  
 مبتدأة حتى ان فساد الشفع الثاني لا يوجب فساد الشفع الاول وقالوا يستحب الاستفتاح في الثالثة  
 والتمتع وتعمامه في الحلية وسيأتي أيضا في باب الوتر والنوافل قال ح ولا ينافيه عدم افتراض القعدة  
 الاولى فيه الذي هو الصحيح لان الكل صلاة واحدة بالنسبة الى القعدة كما في البحر عند قول المصنف فرضها  
 التحريم (قوله احتياطا) أي لما ظهرت آثار السنة فيه من أنه لا يؤذن له ولا يقام أعطيناه حكم السنة  
 في حق القراءة احتياطا ح (قوله وتعين القراءة في الاولين) لا يتكرر هذا مع قوله قبله في الاولين لان المراد  
 هنا القراءة ولو آية فتعين القراءة مطلقا فبهما واجب وضم السورة مع الفاتحة واجب آخر ط (قوله من  
 الفرض) أي الرباعي والثلثي وكذا في جميع الفرض الثاني كالفجر والجمعة ومقصود السفر (قوله  
 على المذهب) اعلم أن في محل القراءة المفروضة في الفرض ثلاثة أقوال الاول أن محلها الركعتان الاوليان  
 عينا وصحهما في البدائع الثاني أن محلها ركعتان منها غير عين أي فيكون تعيينها في الاولين واجبا وهو المشهور  
 في المذهب الثالث أن تعيينها فيهما افضل وعليه منى في غاية البيان وهو ضعيف والقولان لا ينافي على أنه  
 لو قرأ في الآخرين فقط يصح ويلزمه سجود السهو لو ساهيا لكن سببه على الاول تغير الفرض عن محله وتكون  
 قراءته قضاء عن قراءته في الاولين وسببه على الثاني ترك الواجب وتكون قراءته في الآخرين اداء كذا

وترك تنكير بكل كما يأتي فليحفظ  
 (وضم) أقصر (سورة) كالكوثر  
 او ما قام مقامها وهو ثلاث آيات  
 قصار نحو ثم نظر ثم عجب وبسر  
 ثم أدبر واستكبر وكذا لو كانت  
 الآية او الايتان تعدل ثلاثا  
 قصارا ذكره الحلبي (في الاولين من  
 الفرض) وهل يكره في الآخرين  
 المختار لا (و) في (جميع) ركعات  
 (النفل) لأن كل شفع منه صلاة  
 (و) كل (الوتر) احتياطا (وتعين  
 القراءة في الاولين) من الفرض  
 على المذهب

مطلب  
 كل شفع من النفل صلاة

في نوافل البحر وفيه من سجود السهو واختلّفوا في قراءته في الآخرين هل هي قضاء أو أداء فذكر المقدوري أنها أداء لأن الفرض القراءة في ركعتين غير عين وقال غيره إنها قضاء في الآخرين استدل لا بعدد صحة اقتداء المسافر بالمقيم بعد خروج الوقت وإن لم يكن قرأ الإمام في الشفع الأول ولو كانت في الآخرين أداء لما زال عنه يكون اقتداء المفترض بالمفترض في حق القراءة فلما لم يجز علم أنها قضاء وأن الآخرين خلتا عن القراءة وبوجوب القراءة على مسبوق أدرك إمامه في الآخرين ولم يكن قرأ في الأولين كذا في البدائع ١٥ أقول في ههنا اشكال وهو أنه لا خلاف عندنا في فرضية القراءة في الصلاة وإنما الكلام في تعيين محلها وحاصل الأقوال الثلاثة أن تعيينها في الأولين فرض أو واجب أو سنة وقد علمت نصيب القول الأول وحديث فلا يحلوا ما أن يراد أنه فرض قطعي أو فرض على وهو ما يفوت الجواز بغيره وعلى كل يلزم من عدم القراءة في الأولين فساد الصلاة كما لو أخر الركوع عن السجود ولا قائل بذلك عندنا في تعيين الصير إلى القول بل وجوب الذي عليه المتون والذي يظهر في أن المسألة قولين فقط وأن القول الأول والثاني واحد فقوله محلها الركعتان الأوليان عينا معناه أن التعيين فيهما واجب وهو المراد بالقول الثاني فيكون تأخير القراءة إلى الآخرين قضاء مثل تأخير السجدة من الركعة الأولى إلى آخر الصلاة ويقابل ذلك القول بأن تعيين الأولين أفضل وعليه فالقراءة في الآخرين أداء لا قضاء وهما القولان اللذان ذكرهما صاحب البحر في سجود السهو عن البدائع ويدل لذلك أن صاحب المنية ذكر من واجبات الصلاة تعيين القراءة في الأولين فقال في الحلية وهذا عند القائلين بأن محلها الركعتان الأوليان عينا وقد عرفت أنه الصحيح وعليه شيء في الخلاصة والكافي وأما عند القائلين بأن محلها ركعتان منها بغير أعينهما فظاهر قولهم أن القراءة في الأولين أفضل أنه ليس بواجب بل الظاهر أنه سنة وغير خاف أن ثمة اختلاف تظهري وجوب سجود السهو إذا تركها في الأولين أو في أحدهما سهواً والتأخير الواجب سهواً عن محله وعلى السنة لا يجب ١٥ ملخصاً وهو صريح في أن الأقوال اثنان لا ثلاثة وفي أن المراد بالقول بأن محل القراءة الأوليان عينا هو الوجوب لا الاقتراض وظهر بهذا أن صاحب البحر لم يصب في بيان الأقوال ولا في التفريع عليها كما لم يصب من نقل عبارته على غير وجهها وبما قررناه ارتفع الاشكال وانضم الحال والحاصل أنه قبل أن محل القراءة ركعتان من الفرض غير عين وكونها في الأولين أفضل وقيل إن محلها الأوليان منه عينا فيجب كونها فيهما وهو المشهور في المذهب الذي عليه المتون وهو الصحيح وعلمت تأييده بما مر في عبارة البحر عن البدائع من مسألة المسافر والمسبوق وقال القهستاني أنه الصحيح من مذهب أصحابنا فلا جرم قال الشارح على المذهب فافهم الحمد لله على التوفيق والمهداية إلى أقوم طريق (قوله على كل السورة) حتى قالوا لو قرأ حرفاً من السورة ساهياً ثم تذكره أو الفاتحة ثم السورة ويلزمه سجود السهو بحر وهل المراد بالحرف حقيقة أو الكلمة تراجع ثم رأيت في سهو البحر قل بعد ما روي في فتح القدير بأن يكون مقدار ما يتأذى به ركن ١٥ أي لأن الظاهر أن العلة هي تأخير الأداء بالفاتحة والتأخير اليسير وهو ما دون ركن معفو عنه تأمل ثم رأيت صاحب الحلية أيد ما جئته شيخه في الفتح من القيد المذكور بما ذكره من الزيادة على التشهد في القعدة الأولى الموجبة للسهو بسبب تأخير القيام عن محله وأن غير واحد من المشايخ قد رها بقدر أراد ركن (قوله وكذا ترك تكريرها الخ) فلو قرأها في ركعة من الأولين مرتين وجب سجود السهو لتأخير الواجب وهو السورة كما في الذخيرة وغيرها وكذا لو قرأ أكثرها ثم أعادها كما في الظهيرية أما لو قرأها قبل السورة مرة وبعد هامة فلا يجب كما في الخاتمة واختاره في المحيط والظهيرية والخلاصة وجمعه الزاهد في لعدم لزوم التأخير لأن الركوع ليس واجبا بأثر السورة فانه لو جمع بين سور بعد الفاتحة لا يجب عليه شيء كذا في البحر هنا وفي سجود السهو قال في شرح المنية وقيد بالأوليين لأن الاقتصار على مرة في الآخرين ليس بواجب حتى لا يلزمه سجود السهو بتكرار الفاتحة فيهما سهواً ولو تعمده لا يكره ما لم يؤد إلى التطويل على الجماعة أو إطالة الركعة على ما قبلها ١٥ (قوله بين القراءة والركوع) يعني في الفرض الغير التناهي ومعنى كونه واجبا أنه لو ركع قبل القراءة صح ركوع هذه الركعة لانه لا يشترط في الركوع أن يكون مترسعا على قراءة في كل ركعة بخلاف الترتيب بين الركوع والسجود مثلاً فانه فرض حتى لو سجد قبل الركوع لم يصح سجود هذه الركعة لأن أصل السجود بشرط ترتبه على الركوع في كل ركعة كترتب الركوع على القيام كذلك لأن القراءة لم تفرض في جميع ركعات الفرض بل

(وتقديم الفاتحة على كل  
(السورة) وكذا ترك تكريرها قبل  
سورة الأولين (ورعاية الترتيب)  
بين القراءة والركوع هي فيما  
يتكرر)



في ركعتين منه بلانعين أما القيام والركوع والسجود فانه معينة في كل ركعة ثم القراءة فرض ومحملها القيام من حيث هو فاذا ضاق وقتها بأن لم يقرأ في الاولين صار الترتيب بينهما وبين الركوع فرضاً لعدم إمكان تداركه ولكن فرضية هذا الترتيب عارضة بسبب التأخير فلذا لم ينظر واليه واقتصر على أن الترتيب بينهما واجب لأن إيقاع القراءة في الاولين واجب هذا أوضح ما حققه في الدور والحاصل أن الترتيب المذكور واجب في الركعتين الاولين وعمرته فيما لو أخر القراءة الى الآخرين وركع في كل من الاولين بلا قراءة أصلاً أما لو قرأ في الاولين صار الترتيب فرضاً حتى لو تذكر السورة راكعاً فعاد وقراً هالزم إعادة الركوع لأن السورة التحقت بمقابلها وصارت القراءة كلها فرضاً فيلزم تأخير الركوع عنها ويظهر من هذا أن هذا الترتيب واجب قبل وجود القراءة فرض بعدها نظيره قراءة السورة فانه قبل قراءتها تسمى واجبا وبعد هاتسمى فرضاً وحينئذ فيكون الاصل في هذا الترتيب الوجوب وفرضيته عارضة كعروضها فيما لو أخر القراءة الى الآخرين لكن قد يقال ان هذا الترتيب يغني عنه وجوب تعيين القراءة في الاولين الا أن يقال لما كان هذا التعيين لا يحصل الا بهذا الترتيب جعله واجباً آخر فتدبر (قوله) أما فيما لا يتكرر أي في كل الصلاة أو في كل ركعة ففرض وذلك كترتيب القيام والركوع والسجود والقعود الاخير كما علمته آنفاً ومراً أيضاً عند قوله وبقي من القروض وبناء هناك ولا يرد على إطلاقه أن القراءة مما لا يتكرر في كل ركعة مع أن ترتيبها على الركوع غير فرض لأن مراده بما لا يتكرر ما عداها بقراءة نصريحه قبله بوجوب ترتيبها فلا مناقضة في كلامه فافهم فان قلت ذكر في الكافي النسبي من باب سجود السهو أنه يجب بأشياء منها تقديم ركن بأن ركع قبل أن يقرأ أو سجد قبل أن يركع لأن مراعاة الترتيب واجبة عندنا خلافاً لغيره فاذا ترك الترتيب فقد ترك الواجب اهـ ووقع نظيره في الذخيرة مع أنه في الكافي ذكر هنا أن ترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود فرض لأن الصلاة لا توجد الا بذلك اهـ قلت أجاب في البحر بأن قولهم هنا أن الترتيب شرط معناه أن الركن الذي قدمه يلغو ويلزمه إعادة مرتباً حتى اذا سجد قبل الركوع لا يعتد بهذا السجود بالاجماع كما صرح به في النهاية فيشرط إعادة وقولهم في سجود السهو أن الترتيب واجب معناه أن الصلاة بعد إعادة ما قدمه لا تقصد بترك الترتيب صورة الحاصل بزيادة ما قدمه والحاصل أن اقتراض الترتيب بمعنى افتراض إعادة ما قدمه ووجوبه بمعنى إيجاب عدم الزيادة لأن زيادة ما دون ركعة لا تفسد الصلاة فكان واجبا لا فرضاً بخلاف الاول وقد خفي هذا على صدر الشريعة حتى ظن أن الترتيب واجب مطلقاً لا في تكبيرة الافتتاح والقعدة الاخيرة وهو عجيب لما علمت من كلام النهاية (قوله كالسجدة) الكلف استقصائية اذ لم يتكرر في الركعة سواها ومثله الكاف في قوله كعدد ح والمراد بها السجدة الثانية من كل ركعة فالترتيب بينهما وبين ما بعدها واجب قال في شرح المنية حتى لو ترك سجدة من ركعة ثم تذكرها فيما بعدها من قيام أو ركوع أو سجود فانه يقضيها ولا يقضي ما فعله قبل قضائها مما هو بعد ركعتها من قيام أو ركوع أو سجود بل يلزمه سجود السهو فقط لكن اختلف في لزوم قضاء ما تركه من ركعاتها فانه كما لو ترك ركعة أو ساجداً أنه لم يسجد في الركعة التي قبلها فانه يسجد هاو هل بعيد الركوع والسجود المتذكر فيه في الهداية أنه لا يجب إعادة بل نستحب معللاً بأن الترتيب ليس بفرض بين ما يتكرر من الافعال وفي الخاتمة أنه بعيد والافسدت صلاته معللاً بأنه ارتفع بالعود الى ما قبله من الاركان لانه قبل الرفع منه يقبل الرقص بخلاف ما لو ترك السجدة بعد ما رفع من الركوع لانه بعد ما تم بالرفع لا يقبل الرقص اهـ ومثله في الفتح قال في البحر فعلم أن الاختلاف في الاعادة ليس بناء على اشتراط الترتيب وعدمه بل على أن الركن المتذكر فيه هل يرتفع بالعود الى ما قبله من الاركان اولا اهـ تأمل والمعمد ما في الهداية فقد جزم به في الكنز وغيره في آخ باب الاستخلاف وصرح في البحر بضعف ما في الخاتمة هذا والتقييد بالترتيب بينهما وبين ما بعدها لا حترار عما قبلها من ركعتها فان الترتيب بين الركوع والسجود من ركعة واحدة شرط كما مر وتنبه عليه في الفتح (قوله اوفي كل الصلاة كعدد ركعاتها) أي أن الترتيب بين الركعات واجب قال الزيلعي فان ما يقضيه بعد فراغ الامام اول صلاته عندنا ولو كان الترتيب فرضاً لكان آخر اهـ ورد في البحر بأنه لا يصح أن يدخل تحت الترتيب الواجب اذ لا شيء على المسبوق ولا نقص في صلاته أصلاً فلذا اقتصر في الكافي على المتكرر في كل ركعة اهـ وكأنه فهم أن مراد الزيلعي أن الترتيب المذكور واجب على المسبوق وليس كذلك بل مراده أنه واجب على غيره بدليل مسألة المسبوق

أما فيما لا يتكرر ففرض كما مر  
(في كل ركعة كالسجدة) اوفي كل الصلاة كعدد ركعاتها

قوله تأمل وجه التأمل أن كلام الهداية صريح في أن الاعادة مبنية على أن الترتيب ليس بفرض وقد يجاب بأن الخلاف من الطرفين ليس مبنياً على ما ذكره لان الخلاف من طرف الهداية مبنياً على أن الترتيب ليس بركن والخلاف من طرف الخاتمة ليس مبنياً على أنه ركن بل على الارتفاض اهـ منه

وبين ذلك أنه لو اقتدى في ثالثة الرباعية من لا يجوز له أن يصلّي أول صلاة امامه الذي فاته ولو فعل فسدت  
صلاته لانفراده في موضع الاقتداء بل يجب عليه متابعتها فيما أدركه ثم اذا سلم يقضى ما فاته وهو أول صلاته الا من  
حيث القعدات فقد وجب على المسبوق عكس الترتيب ولو كان الترتيب فرضا لكان ما يقضيه آخر صلاته حقيقة  
من محل وجه فلا يقرأ السورة ولا يجهر والدليل على ما قلنا من أن مراد الزيلعي وجوب الترتيب على غير المسبوق  
ما في الفتح حيث قال اوفى كل الصلاة كل ركعات الا ضرورة الاقتداء حيث يسقط به الترتيب فان المسبوق يصلّي  
اخر الركعات قبل اولها اه فن ظن أن كلام الفتح مخالف لكلام الزيلعي فقد وهم نعم كلام الفتح أظهر في  
المراد فافهم فان قلت وجوب الشيء انما يصح اذا امكن خذله وعدم الترتيب بين الركعات غير ممكن فان المصلّي كل  
ركعة اتي بها أولها فهي الاولى وثانيها فهي الثانية وهكذا قلت يمكن ذلك لانه من الامور الاعتبارية التي تبنى عليها  
أحكام شرعية اذا وجد معها ما يقتضيها فاذا صلى من الفرض الرباعي ركعتين وقصد أن يجعلهما الاخيرتين  
فهو لفلو اذا حقق قصده بأن تركه فهما القراءة وقرأت بعدهما فحينئذ يبنى عليه أحكام شرعية وهي وجوب  
الاعادة والاثم لوجود ما يقتضي تلك الاحكام ولهذا اعتبر الشارع صلاة المسبوق غير مرتبة من حيث الاقوال  
فأوجب عليه عكس الترتيب مع أن كل ركعة اتي بها أولها فهي الاولى صورة لكن في الحكم ليست كذلك فكما  
أوجب الشارع عليه عكس الترتيب بأن امره بأن يفعل ما يستني على ذلك من قراءة وجهه كذلك أمر غيره  
بالترتيب بأن يفعل ما يقتضيه بأن يقرأ أولا ويجهر أو يسر وإذا خالف يكون قد عكس الترتيب حكما ولهذا عبر  
المصنف كاللكن وغيره بقوله ورعاية الترتيب اي ملا حظته باعتبار الاثبات بما يجب أولا في الاول أو آخر في الآخر  
والحاصل أن المصلّي اما منفرد أو امام أو مأوم فالاولان يظهر فيهما ثمة الترتيب بما ذكرنا ولو سلمنا عدم ظهور  
الثمة فهما تظهر في المأوم فانه امام مدرك أو مسبوق فقط ولاحق فقط أو مركب على ما سيبقى بيانه في محله  
أما المدرك فهو تابع لامامه فحكمه حكمه وأما المسبوق فقد علمت أن اللازم عليه عكس الترتيب وأما اللاحق  
فالواجب عليه الترتيب بعكس المسبوق وعند زفر الترتيب فرض عليه فاذا أدركه بعض صلاة الامام فنام  
فعله أن يصلّي أولا ما نام فيه بلا قراءة ثم يتابع الامام فلو تابعه أولا ثم صلى ما نام فيه بعد سلام الامام جازعندنا  
وأثم تركه الواجب وعند زفر لا تصح صلاته قال في السراج عن الفتاوى المسبوق اذا بدأ بقضاء ما فاته فانه تقصد  
صلاته وهو الاصح واللاحق اذا تابع الامام قبل قضاء ما فاته لا تفسد خلافا ل زفر اه وأما المركب كما لو اقتدى  
في ثانية الفجر فنام الى أن سلم الامام فهذا الاحق ومسبوق ولم يصل شيئا فيصلي أولا الركعة التي نام فيها بلا قراءة  
ثم التي سبق بها بقراءة وان عكس صح وأثم تركه الترتيب الواجب فيجب عليه اعادة الصلاة سواء كان عامدا  
لادائها مع كراهة التحريم أو ساهيا لعدم امكان الجهر بسجود السهول لان ختام صلاته وقع بمالحق فيه واللاحق  
ممنوع عن سجود السهول لانه خلف الامام حكما فثبت بهذا أن اللاحق بنوعيه قد أوجبوا عليه الترتيب كما الزموا  
المسبوق بعكسه وليس ذلك الا من حيث الاعتبار والحكم لا من حيث الصورة فافهم (قوله حتى لو نسي الخ)  
تفريع على قوله كالسجدة (قوله من الاولى) ليس بقيد وخصه بالبعد هاهنا الآخر ط (قوله قبل الكلام)  
المراد قبل اتيانه بفسد ط (قوله لكنه يشهد) اي يقرأ التشهد الى عبده ورسوله فقط ويتمه بالصلوات  
والدعوات في تشهد السهول على الاصح ط (قوله ثم يشهد) اي وجوبا وسكت عن القعدة لان التشهد  
يستلزمها لانه لا يوجد الا فيها تأمل (قوله لانه يبطل الخ) اي لان التشهد يعني مع القعدة بقريته قوله  
أما السهوية فترفع التشهد لا القعدة ح أما بطلان القعدة بالعود الى الصلابة أي السجدة التي هي من صلب  
الصلاة أي جزء منها فلا شراط الترتيب بين القعدة وما قبلها لانها لا تكون اخيرة الا باتمام سائر الاركان وأما  
بطلانها بالعود الى التلاوة فقال ط لان التلاوة لما وقعت في الصلاة اعطيت حكم الصلابة بخلاف ما اذا  
تركها اصلا وقال الرحق لانها تابعة للقراءة التي هي ركن فأخذت حكم القراءة فلزم تأخير القعدة عنها (قوله  
أما السهوية) اي السجدة السهوية والمراد الجنس لانها سجدتان ط (قوله فترفع التشهد) اي تبطل لانه واجب  
مثلا فوجب اعادته وانما لا ترفع القعدة لانها ركن فهي أقوى منها (قوله بمجرد رفعه منها) اي من السهوية  
بلا فعود ولا تشهد لم تفسد صلاته لان القعدة الركن لم ترتفع فلا تفسد صلاته بترك التشهد الواجب (قوله  
بخلاف تلك السجدتين) اي الصلابة والتلاوة فانه لو سلم بمجرد رفعه منها تفسد صلاته لرفعها القعدة (تأنيه)

حتى لو نسي سجدة من الاولى  
قضاها ولو بعد السلام قبل  
الكلام لكنه يشهد ثم يسجد  
للسهوية ثم يشهد لانه يبطل بالعود  
الى الصلابة والتلاوة أما السهوية  
فترفع التشهد لا القعدة حتى لو سلم  
بمجرد رفعه منها لم تفسد بخلاف  
تلك السجدتين

مطلب  
قد يشار الى المتن باسم الإشارة  
الموضوع للمفرد

قد شار الى المتني باسم الاشارة الموضوع للمفرد كما هنا ومثله قوله تعالى عوان بين ذلك أي بين الفارض والبركر  
وقول الشاعر ان للغير وللشتر مدى \* وكلا ذلك وجه وقبل فانهم (قوله وتعديل الاركان) هو  
سنة عندهما في تخريج الجرجاني وفي تخريج الكرخي واجب حتى يجب سجدة السهو بتركه كذا في  
الهداية وجزم بالشاني في الكز والوقاية والملتقى وهو مقتضى الأدلة كما يأتي قال في البحر وبهذا يضعف قول  
الجرجاني (قوله وكذا في الرفع منهما) أي يجب التعديل أيضا في القومة من الركوع والجلوس بين السجدة بين  
وتضمن كلامه وجوب نفس القومة والجلوس أيضا لانه يلزم من وجوب التعديل فيهما وجوبهما (قوله  
على ما اختاره الكمال) قال في البحر ومقتضى الدليل وجوب الطمأنينة في الاربعة أي في الركوع والسجود  
وفي القومة والجلوس وجوب نفس الرفع من الركوع والجلوس بين السجدة بين الطمأنينة على ذلك كله وللامر  
في حديث النبي صلى الله عليه وآله وما ذكره قاضي خان من لزوم سجود السهو بترك الرفع من الركوع ساهيا وكذا في المحيط  
فيكون حكم الجلوس بين السجدة كذلك لان الكلام فيهما واحد والقول بوجوب الكل هو مختار الحق ابن  
الهام وتليذه ابن امير حاج حتى قال انه الصواب والله الموفق للصواب اه وقال في شرح المنية ولا ينبغي أن  
يعدل عن الدراية أي الدليل اذا وافقها رواية على ما تقدم عن فتاوى قاضي خان ومثله ما ذكر في القنية من قوله  
وقد شدد القاضي الصدوق في شرحه في تعديل الاركان جميعها تشديدا بليغا فقال واكمال كل ركن واجب عند أبي  
حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف والشافعي فريضة في كل ركعة والركوع والسجود وفي القومة بينهما حتى يطعن  
كل عضو منه هذا هو الواجب عند أبي حنيفة ومحمد حتى لو تركها أو شيئا منها ساهيا يلزمه السهو ولو عمدا يكره  
أشد الكراهة ويلزمه أن يعيد الصلاة وتكون معتبرة في حق سقوط الترتيب ونحوه كمن طاف جنبها تلزمه الاعادة  
والمعتبر هو الاول كذا هذا اه والحاصل أن الاصح رواية ودراية وجوب تعديل الاركان وأما القومة والجلوس  
وتعديلهما فالمشهور في المذهب السني وروى وجوبها وهو الموافق للأدلة وعليه الكمال ومن بعده من  
المتأخرين وقد علمت قول تليذه انه الصواب وقال ابو يوسف بفرضية الكل واختاره في الجمع والعين ورواه  
الطحاوي عن ابينا الثلاثة وقال في الفيض انه الاحوط اه وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد والعلامة  
البركلي رسالة سماها تعديل الصلاة اوضح المسئلة فيها غاية الايضاح وبسط فيها أدلة الوجوب وذكر ما يترتب على  
ترك ذلك من الآفات وأوصلها الى ثلاثين آفة ومن المكروهات الحاصلة في صلاة يوم وليلة وأوصلها الى اكثر من  
ثلثمائة وخمسين مكروها فينبغي مراجعتها ومطالعها (قوله لكن المشهور الخ) استدراك على قوله وكذا  
في الرفع منهما وحاصله أن وجوب تعديل الركوع والسجود ظاهر موافق للقاعدة المشهورة لان التعديل مكمل  
لهما أما وجوب تعديل القومة والجلوس فغير ظاهر لان القومة والجلوس اذا كانتا واجبتين على ما اختاره  
الكمال يلزم أن يكون التعديل فيهما سنة لان مكمل الواجب يكون سنة فهذه القاعدة لا توافق مختار الكمال  
لانه الوجوب في الكل ولا ما رواه الطحاوي عنهم لانه الفرض في الكل ولا ما هو المشهور عن أبي حنيفة ومحمد  
لانه اما السنية في الكل على تخريج الجرجاني أو الوجوب في تعديل الاركان والسنية في الباقي على تخريج  
الكرخي لانه فصل كما في شرح المنية وغيره بين الطمأنينة في الركوع والسجود وبين القومة والجلوس بأن الاولى  
مكملة للركن المقصود لذاته وهو الركوع والسجود والاخيرتين مكملتان للركن المقصود لغيره وهو الانتقال  
فكانا سنتين اظهرا للتفاوت بين المكملين اه فانهم وأجاب ح بأنه لا ينسب مخالفة القاعدة حيث  
اقتضاهما الدليل اقول على أن ما ذكره الشارح من القاعدة مأخوذ من الدرر واعترضه في العزيمة بأنه ليس له  
وجه صحة حال ولعل منشأه ما في الخلاصة من أن الواجب اكمال الفرائض والسنة اكمال الواجبات والآداب  
اكمال للسنة ولا يذهب عليك أنه ليس معناه ذلك فيستدبر اه أي لان معناه أن الواجب شرع لا كال الفرائض  
الخ لان كل ما يكمل الفرض يكون واجبا وهكذا (قوله وعند الثاني الاربعة فرض) أي على يفوت الجواز  
بفوته كما قدمنا بيانه في آخر بحث الفرائض (قوله ولو في نفل) لانه وان كان كل شفع منه صلاة على حدة حتى  
اقرضت القراءة في جميعه لكن القعدة اذا فرضت للفروج من الصلاة فاذا قام الى الثالثة تبين أن ما قبلها لم يكن  
اوان الفروج من الصلاة فلم يتبق القعدة فريضة وعقابه في ح عن وتر البحر (قوله في الاصح) خلافا لمحمد  
في افتراضه قعدة كل شفع نفل وللطحاوي والكرخي في قولهما انها في غير النفل سنة لكن في النهر قال

لا ينبغي ان يعدل عن الدراية اذا  
وافقت رواية

قوله الدراية المراد بالدراية بالذال  
المهمله في اولها العلم الحاصل من  
أحد النصوص الشرعية الصحيحة  
اه منه

(وتعديل الاركان) أي تسكين  
الجوارح قدر تسيحة في الركوع  
والسجود وكذا في الرفع منهما  
على ما اختاره الكمال لكن  
المشهور أن مكمل الفرض  
واجب ومكمل الواجب سنة  
وعند الثاني الاربعة فرض  
والشعور الاول ولو في نفل  
في الاصح

قوله وهو الانتقال أي الانتقال  
من ركن الى ركن الذي مترعده  
في الفرائض وهو ركن مقصود  
لغيره لان افتراض الانتقال من  
الركوع مثلا لاجل الاتيان  
بالسجود اذ لو دام ركعا لم يفتق  
السجود كما قدمناه هناك وهو  
دون الفرض المقصود لذاته فيكون  
مكملا لسنة ومكملا لاقول واجبا  
اظهارا للتفاوت بينهما اه منه



في البدائع وأكثر مشايخنا يطلقون عليه اسم السنة امالان وجوبه عرف بها اولان المؤكدة في معنى  
الواجب وهذا يقتضي رفع الخلاف (قوله وكذا ترك الزيادة فيه على التشهد) خبر فيه لا يصح ارجاعه للتشهد  
خلافاً لمن وهم وان كان ترك الزيادة فيه اي في أثناء كلماته واجبا أيضاً كترك الزيادة عليه أي بعد تمامه كما سيأتي  
فيتعين ما قاله ح من ارجاعه للقعود الاول اي في الفرض والسنة المؤكدة لانها في النفل مطلوبة وأقل  
الزيادة المفوتة للواجب مقدار اللهم صل على محمد فقط على المذهب كما سيأتي في الفصل الآتي (قوله وأراد  
بالقول غير الاخير) ليشمل ما اذا صلى ألف ركعة من النفل بنسليمة واحدة فان ما عدا القعود الاخير واجب  
ومفهومه فرضية كل قعود اخبر في أي صلاة كانت ويستثنى منه القعود الذي بعد سجود السهو فانه واجب  
لا فرض لما سيأتي من انه يرفع التشهد لا القعدة ومعلوم أن التشهد يستلزم القعدة فهي واجبة ح (قوله  
وقد يجاب بأنه عارض) اي بسبب الاستخلاف فان المسافر يفترض قعوده على رأس الركعتين لانه آخر صلاته  
والقبح بالاستخلاف قام مقامه فتعترض عليه هذه القعدة كالقعدة الثانية قيل ويجاب بهذا ايضا عن  
المسبوق كالواقدي بالامام في ثمانية المغرب فان القعود الثاني مما عدا الاخير فرض عليه بمتابعة الامام وحاصله  
أن قعود الامام الاخير يفترض على المسبوق بمتابعته لتمامه فهو عارض بالاقتداء وأقول هذا يخالف  
لما في البحر والنهر من قولهما أراد بالاول ما ليس باخر اذ المسبوق ثلاث في الرابعة يقعد ثلاث قعدات  
والواجب منها ما عدا الاخرة اه ويدل عليه ما سيأتي في الامامة من أن المسبوق لو قام قبل السلام قبل  
قعود امامه قدر التشهد فان قرأ في قيامه قدر ما تجوز به الصلاة بعد فراغ الامام من التشهد جازت صلاته والا  
فلا وسيأتي تمام بيانه فلو كان القعود فرضاً عليه لما صح هذا التفصيل ولطلت صلاته مطلقاً فافهم (قوله  
والتشهدان) اي تشهد القعدة الاولى وتشهد الاخرة والتشهد المرورى عن ابن مسعود لا يجب بل هو افضل  
من المرورى عن ابن عباس وغيره خلافاً لما بحثه في البحر كما سيأتي في الفصل الآتي (قوله بترك بعضه ككلمة)  
قال في البحر من باب سجود السهو فانه يجب سجود السهو بترك ولو قليلاً في ظاهر الرواية لانه ذكر واحد منظوم  
فتركه بوضه كترك ككلمة اه (قوله وكذا في كل قعدة) أشار به الى التورك على المتن في تعبيره بالثنية اذ لو أفرد  
لكان اسم جنس تاملاً لكل تشهد كما أشار اليه في البحر ح (قوله في الاصح) مقابله ما قيل انه فيما عدا  
الاخرة سنة (قوله في تشهدى المغرب) اي اقتدى به في التشهد الاول من تشهدى المغرب فيكون قد  
أدركه في التشهدين وقوله وعليه أي على الامام سهو فسجد أي المأموم معه أي مع الامام لوجوب المتابعة  
عليه وتشهد أي المأموم مع الامام لان سجود السهو يرفع التشهد ثم تذكر أي الامام سجود تلاوة فسجد  
أي المأموم مع الامام لان سجود التلاوة يرفع القعدة ثم يسجد أي المأموم مع الامام للسهو لان سجود السهو  
لا يعتد به الا اذا وقع خاتماً لافعال الصلاة وتشهد أي المأموم مع الامام لان سجود السهو يرفع التشهد ثم  
قضى أي المأموم الركعتين بتشهدين لما قدمنا من أن المسبوق يقضى آخر صلاته من حيث الافعال فن هذه  
الحثية ما صلا مع الامام آخر صلاته فاذا أتى ركعة مما عليه كانت ثمانية صلاته فيقعد ثم يأتي بركعة ويقعد اه  
ح (قوله ووقع له) اي للمأموم كذلك أي مثل ما وقع للامام بأن سها فيما يقضيه فسجد له وتشهد ثم تذكر  
سجود تلاوة فسجدته وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد لما ذكرنا ح (قوله ومثل التلاوية تذكر الصلابة) اي  
في ابطال القعدة قبلها واعادة سجود السهو ط (قوله لهما) اي للامام والمأموم (قوله زيد أربع)  
وذلك بأن تذكر الامام الصلابة بعد القعدة الخامسة فسجد المأموم معه وتشهد لا ارتفاع القعدة ثم يسجد معه  
للسهو وتشهد لما قدمنا ووقع مثل ذلك للمأموم فتصير أربع عشرة قعدة لكن هذا انما يكون اذا تراخى تذكر  
الصلابة عن التلاوية كما هو المفروض او بالعكس بأن تراخى تذكر التلاوية عن الصلابة وأما اذا تذكرهما  
معاً فاما أن يتذكر قبل القعدة الاخرة أو بعد ها قبل تشهد سجود السهو أو بعده فان تذكرهما قبل القعدة  
الاخرة فليس هناك الا ثلاث قعدات وان تذكرهما بعد ها قبل تشهد سجود السهو فأربع وان بعده فخمس  
ومثل في المأموم فتكون عشرة ثم اعلم أنه اذا تذكرهما معا يجب الترتيب بينهما فان كانت التلاوية من ركعة  
والصلابة من تلك الركعة او مابعد ها وجب تقديم التلاوية وان كانت من ركعة قبلها تقدم الصلابة  
كما في البحر من باب سجود السهو ح (قوله لما مر) اي من أنه يسجد للسهو بعد التلاوية ح (قوله

وكذا ترك الزيادة فيه على التشهد  
وأراد بالاول غير الاخير لكن يرد  
عليه لو استخلف مسافر سبقه  
الحدث مقبلاً فان القعود الاول  
فرض عليه وقد يجاب بأنه عارض  
(والتشهدان) ويسجد للسهو  
بترك بعضه ككلمة وكذا في كل  
قعدة في الاصح اذ يتكرر عشر  
كن ادرك الامام في تشهدى  
المغرب وعليه سهو فسجد معه  
وتشهد ثم تذكر سجود تلاوة فسجد  
معه وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد  
معه ثم قضى الركعتين بتشهدين  
ووقع له كذلك مثل التلاوية  
تذكر الصلابة فلو فرضنا تذكرها  
أيضاً لهما زيد أربع آخر لما مر

تعد التلاوية والصلية) يعني مرتين فقط المزة المتقدمة وهذه (قوله زيدست أيضا) صورته تذكرك بعد  
 القعدة السابعة صلوية أخرى فسجدها وتشهد ثم قبل أن يسجد للسهو تذكرك التلاوية أخرى أيضا فسجدها وتشهد  
 ثم يسجد للسهو وتشهد فهذه ثلاث ومثله المأموم فهذه ست وأما إذا لم يتذكر التلاوية إلا بعد تشهد سجود السهو  
 فإنها تصير ثمان صور اه ح أقول والذي في غالب النسخ زيد ستون وصورته أن يتذكر بعد القعدة  
 السابعة صليتين أخري على التعاقب ويسجد بعد كل منهما فهذه أربع ثم يتذكر بقية آيات السجدة واحدة  
 بعد واحدة وهي ثلاث عشرة آية ويسجد بعد كل منها فهذه ست وعشرون فالجوع ثلاثون وإذا وقع مثله للمأموم  
 تصير ستين ثم إذا ضم إليها الأربع عشرة التي قدمها الشارح والأربع الآتية في قوله عقبيه ولو فرضنا تبلغ  
 ثمانية وسبعين وهي المشار إليها في قوله الآتي في ثمانية وسبعين كما مر فالصواب ما في غالب النسخ (قوله  
 ولو فرضنا أدراكه الخ) صورته أدراك الإمام وهو في السجدة الأولى من الركعة الثانية وقعد من غير سجود  
 معه ح (قوله ففتنى القواعد أنه يقضيها) مراده بالقواعد الواحدة بناء على أن أُل الجفسيه تطل  
 الجمعية وتلك القاعدة هي أن من فاتته شيء من الصلاة بعد اقتدائه أعاده كاللاحق وهذا في حكمه ح أقول غوم  
 هذه القاعدة على هذا الوجه لم أر من ذكره نعم وجوب فعل هاتين السجدتين مع الإمام مسلم لوجوب المتابعة  
 وإن لم تحسب إليه من الركعة التي يقضيها وأما لزوم قضائهما فإن أراد به أنه يأتي بهما في الركعة التي يقضيها فسلم  
 أيضا وأما أن أراد أنه يأتي بهما زيادة على الركعة المذكورة كما هو المتبادر من كلامه فيحتاج إلى نقل والمنقول  
 وجوب المتابعة وأنه يقضي ركعة تامة فقط قال في البحر قبيل باب قضاء القوائت وصرح في الذخيرة بأن المتابعة  
 فيهما واجبة ومقتضاه أنه لو تركهما لا تفسد صلاته وقد توقفنا في ذلك مدة حتى رأيت في التجنيس وعبارته رجل  
 انتهى إلى الإمام وقد سجد سجدة تكبر ونوى الاقتداء به ومكث قائما حتى قام الإمام ولم يتابعه في السجدة ثم تابعه  
 في بقية الصلاة فلما فرغ الإمام قام وقضى ما سبق به تجوز الصلاة إلا أنه صلى تلك الركعة الفائتة بسجدة يها بعد  
 فراغ الإمام وإن كانت المتابعة حين يشرع واجبة في تلك السجدة انتهى اه كلام البحر فقد صرحوا بوجوب  
 المتابعة ولم يذكر أنه يصلي ركعة تامة ويسجد فيها ثلاث سجرات أو أربع قضاء عما لم يتابع فيه على أن الواجب  
 هو المتابعة وهي لا يمكن قضاؤها بعد فواتها لأن السجود لم يجب عليه لذاته لأنه غير محسوب من صلاته وإنما  
 وجب عليه للاتباع لما فيه من صحتها بوجوب سجدة السهو في السهو في الوقت الذي يأمم عليه سهو قبل أن يسجد  
 ولم يتابع إمامه فيه فإنه يأتي بالسجدتين بعد فراغه استحسانا لأن في تحريمه نقصا لا ينبغي إلا بسجدتين وبقي  
 النقصان لانهادام الحار كذا قالوا وهذه الآية لا توجد هنا إذا نقصان في تحريمه هنا لان النقصان جاء هنا  
 من قبل إمامه هذا ما ظهر لي فافهم (قوله في زاد أربع آخر) وهذا أيضا مفروض فيما إذا تذكر أحدهما  
 بعد تشهد السهو فسجدها وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد ثم تذكرا الأخرى فسجدها وتشهد ثم يسجد للسهو  
 وتشهد وأما إذا تذكرهما معا فلي التفصيل المتقدم في التلاوية والصلية فصار مجموع القعدات على ما ذكره  
 أربعاً وعشرين وعلى ما ذكرناه من الثمان في تعدد التلاوية والصلية ستاً وعشرين ح أقول هذا على نسخة  
 زيدست أما على نسخة زيدستون فهي ثمانية وسبعون كما قررناه على وفق كلامه الآتي لكن قد علمت أن زيادة  
 الأربع الأخيرة غير مسلمة لعدم وجوب قضاء السجدتين ما لم يوجد نقل صريح فالباقي أربع وسبعون نعم على  
 ما قرره ح من الثمان في تعدد التلاوية والصلية يزداد سجدتان على ما ذكره الشارح فيكون الحاصل ستاً  
 وسبعين (قوله ولفظ السلام) فيه إشارة إلى أن لفظاً آخر لا يقوم مقامه ولو كان بمعنى حيث كان قادراً  
 عليه بخلاف التشهد في الصلاة حيث لا يختص بلفظ العربي بل يجوز بأي لسان كان مع قدرته على العربي  
 ولذا لم يقل ولفظ التشهد وقال ولفظ السلام لكن هذه الإشارة يخالفها صريح المنقول فإنه سيأتي أن الزيادي  
 نقل الإجماع أن السلام لا يختص بلفظ العربي كذا في بعض نسخ البحر (قوله على الأصح) وقبل سنة فتح  
 (قوله دون عليكم) فليس بواجب عندنا (قوله فلو أتته به إلى قوله ذكره الرمي الشافعي) وجد في بعض  
 النسخ وليس في نسخة الشارح التي رجع إليها قتال (قوله وتنقضي قدوة بالآول) أي بالسلام الآول قال  
 في التجنيس الإمام إذا فرغ من صلاته فلما قال السلام جاء رجل واقتدى به قبل أن يقول عليكم لا يصير دخلاً  
 في صلاته لأن هذا سلام لا ترى أنه لو أراد أن يسلم على أحد في صلاته ساهياً فقال السلام ثم علم فسكت تفسد

ولو فرضنا تعدد التلاوية  
 والصلية لهما أيضاً زيدست  
 أيضاً ولو فرضنا أدراكه للإمام  
 ساجداً ولم يسجدهما معه فتفتنى  
 القواعد أنه يقضيها فإد أربع  
 آخر قد بر ولم أر من نبه على ذلك  
 والله أعلم (ولفظ السلام) مرتين  
 فالثاني واجب على الأصح برهان  
 دون عليكم وتنقضي قدوة بالآول  
 قبل عليكم على المشهور عندنا  
 وعليه الشافعية

قوله أو أربع هكذا بخطه وأصل  
 الأصوب أو أربعاً تأمل اه صحيحه

قوله فعلى التفصيل المتقدم أي بين  
 أن يتذكرهما قبل القعدة الأخيرة  
 أو بعدهما قبل تشهد سجود السهو  
 أو بعده اه منه

صلاته اه رضى (قوله خلافاً للتكملة) اى لشارح التكملة حيث صحح أن العزيمة انما تنقطع بالسلام  
 الثانى كما وجد قبله فى بعض النسخ (قوله وقراءة قنوت الوتر) اقم لفظ قراءة اشارة الى أن المراد بالقنوت  
 الدعاء لا طول القيام كما قيل وحكماهما فى المجتبى وسيجى فى محله ابن عبد الرزاق ثم وجوب القنوت مبنى على  
 قول الامام وأما عندهما فسنة فالخلاف فيه كالخلاف فى الوتر كما سيأتى فى بابيه (قوله وهو مطلق الدعاء) اى  
 القنوت الواجب يحصل بأى دعاء كان قال فى النهر وأما خصوص اللهم اننا نستعينك فسنة فقط حتى لو أتى بغيره  
 جازاً جامعاً (قوله وكذا تكبير قنوته) اى الوتر قال فى البحر فى باب سجود السهو ومما ألحق به أى بالقنوت  
 تكبيره وحزم الزيلعى بوجوب السجود بتركه وذكر فى الظهيرية أنه لو تركه لاروايه فيه وقيل يجب السجود اعتباراً  
 بتكبيرات العبد وقيل لا اه وينبغى ترجيح عدم الوجوب لانه الاصل ولا دليل عليه بخلاف تكبيرات العبد  
 اه (قوله وتكبيره ركوع الثالثة زيلعى) كذا عزاها الى الزيلعى فى النهر وتبعه الشارح قال السيد  
 ابو السعود فى حواشى مسكن فى باب سجود السهو قال شجنا هذا سهواً لعدم وجوده فى الزيلعى لافى الصلاة  
 ولا فى السهو واهله سبق نظره الى ما ذكره الزيلعى بقوله ولوتر تكبيره التى بعد القراءة قبل القنوت سجدة  
 للسهو فقهوهم أن هذه تكبيره الثالثة من الوتر وليس كذلك وانما هى تكبيره القنوت اه وكذا نبيه الرضى  
 على أنه لم يجده فيه (قوله وتكبيرات العبد) هى ست تكبيرات فى كل ركعة ثلاثة (قوله وكذا  
 احدها) أفاد أن كل تكبير واجب مستقل ط (قوله كلفظ التكبير فى افتتاحه) أى افتتاح العبد دون بقية  
 الصلوات كما فى المستصفى ونور الايضاح (قوله اسكن الاشبه وجوبه) اى وجوب لفظ التكبير فى كل  
 صلاة حتى يكره تحريمها الشروع بغير الله اكبر كذا فى شرحه على المتقى (قوله والجهر للامام) اللام بمعنى  
 على مثل وان اسأتم فلها واحترز به عن المنفرد فانه يخبرين الجهر والادمرار وقوله والاسرار لكل أى الامام  
 والمنفرد وقوله فيما يجهر ويسر تلف ونسريعى أن الجهر يجب على الامام فيما يجهر فيه وهو صلاة الصبح والايمان  
 من المغرب والعشاء وصلاة العبد والجمعة والتراويح والوتر فى رمضان والاسرار يجب على الامام والمنفرد فيما  
 يسره فيه وهو صلاة الظهر والعصر والثالثة من المغرب والاخرى من العشاء وصلاة الكسوف والاستسقاء  
 كما فى البحر لكن وجوب الاسرار على الامام بالاتفاق وأما على المنفرد فقال فى البحر انه الامم وذكر فى الفصل  
 الا ترى أنه الظاهر من المذهب وفيه كلام ستهرفه هناك (قوله فلو أتم القراءة) فى بعض النسخ فلو أتم الفاتحة  
 وهذا مثال لتأخير الفرض وهو الركوع هنا عن محله (قوله او تذكر السورة الخ) مثال لتأخير الواجب  
 وهو السورة عن محله لقوله بين الفاتحة والسورة بأجنى وهو الركوع المرفوض لوقوعه فى أثناء القراءة لانه  
 لما قرأ السورة التحقت بالفرض وبعد وجود القراءة يصير الترتيب بينها وبين الركوع فرضاً بخلافه قبل وجودها  
 فانه يكون واجباً كما قد منا تحقيقه فى بحث القيام وسيأتى له زيادة بتحقيق آخر فى فصل القراءة والفرق بين  
 القراءة وبين القنوت حيث لا يعود له وقيد بذكر السورة لانه لو قرأها ثم عاد فقرأ سورة اخرى لا ينتقض ركوعه  
 كما فى سهو الحلية عن الزاهد وغيره (قوله أعاد الركوع) مختص بالمسألة الثانية وقوله وسجد للسهو  
 راجع للمسألتين وفى التركيب حرازة ولو قال فضعها قائماً وأعاد الركوع سجد للسهو وسلم من هذا ح (قوله  
 وترك تكرير ركوع الخ) بالرفع عطف على اتيان لان فى زيادة ركوع او سجود تغيير الم شروع لان الواجب  
 فى كل ركعة ركوع واحد وسجدة واحدة فقط فاذا زاد على ذلك فقد ترك الواجب ويلزم منه ترك واجب آخر  
 وهو ما مر أعنى اتيان الفرض فى محله لان تكرير الركوع فيه تأخير السجود عن محله وتثليث السجود فيه تأخير  
 القيام والقعدة وكذا القعدة فى آخر الركعة الاولى والثالثة فيجب تركها ويلزم من فعلها أيضاً تأخير القيام  
 الى الثانية او الرابعة عن محله وهذا اذا كانت القعدة طويلة أما الجلسة الخفيفة التى استحبابها الشافعى فتركها  
 غير واجب عندنا بل هو الافضل كما سيأتى وهكذا كل زيادة بين فرضين يكون فيها ترك واجب بسبب تلك الزيادة  
 ويلزم منها ترك واجب آخر وهو تأخير الفرض الثانى عن محله والحاصل أن ترك هذه المذكورات فى كلام  
 الشارح واجب لغيره وهو اتيان كل واجب او فرض فى محله الذى ذكره او لافان ذلك الواجب لا يتحقق الا بترك  
 هذه المذكورات فكان تركها واجباً لغيره لانه يلزم من الاخلال بهذا الواجب الاخلال بذلك الواجب فهو  
 نظير عدهم من الفرائض الاتصال من ركن الى ركن فانه فرض لغيره كما قد منابها ناه فلا تكرار فى كلامه فافهم

خلافاً للتكملة (و) قراءة (قنوت  
 الوتر) وهو مطلق الدعاء وكذا  
 تكبير قنوته وتكبير ركوع  
 الثالثة زيلعى (وتكبيرات  
 العبد) وكذا احدها وتكبير  
 ركوع ركعته الثانية كلفظ التكبير  
 فى افتتاحه لكن الاشبه وجوبه فى  
 كل صلاة بحر فليحفظ (والجهر)  
 للامام (والاسرار) للكل (فما  
 يجهر) فيه (ويسر) وبقي من  
 الواجبات اتيان كل واجب  
 او فرض فى محله فلو أتم القراءة  
 فكث متفكراً سهواً ثم ركع  
 او تذكر السورة راكعاً فضعها  
 قائماً أعاد الركوع وسجد للسهو  
 وترك تكرير ركوع وتثليث سجود  
 وترك قعود قبل نية اربعهم



(قوله وكل زيادة الخ) يجوز كل عطف على تكرير من عطف العام على الخاص ويدخل في الزيادة السكوت حتى لو شك فتفكر سجدة السهو كما تزعمه بين الفرضين غير قيد دخل الزيادة بين فرض وواجب كالزيادة بين التشهد الاول والقيام الى الركعة الثالثة كما مر وظاهر أن منه قراءة التشهد بعد السجدة الثانية بلا تأخير حتى لو رفع من السجدة وقعد ساجداً يلزمه السهو ومنه يعلم ما يفعله كثير من الناس حين يمد المبلغ تكبير التشهد فلا يشعرون بقراءة التشهد الا بعد سكونه فليتنبه قال ط استفيد منه أنه لو أطال قيام الركوع والرفع بين السجدتين أكثر من تسبيحة بقدر تسبيحة ساهيا يلزمه سجود السهو فليتنبه له اه ولم يعزه الى احد منهم ذكر نحوه ابن عبد الرزاق في شرحه على هذا الشرح فقال كأطالة وقوفه بعد الرفع من الركوع اه ولم يعزه أيضاً ولم أر ذلك لغيره او يحتاج الى نقل مريح نعم رأيت في سجود السهو من الحليلة عن الذخيرة والثقة نقل عن غريب الرواية أنه ذكر البلخي في نوادره عن ابي حنيفة من شك في صلاته فأطال فتكره في قيامه او ركوعه او قومه أو سجوده او قعدته لاسهو عليه وان في جلوسه بين السجدتين فعله السهو لان له أن يطيل البت في جميع ما وصفنا الا فيما بين السجدتين وفي القعود في وسط الصلاة اه وقوله لاسهو عليه مخالف للمشهور في كتب المذهب ولكن هذه رواية غريبة نادرة فلنأتمل ورأيت في البحر في باب الوتر عند قول الكنز ويتبع المؤتم قامت الوتر لا الفجر أن طول القيام في الرفع من الركوع ليس بمشروع (قوله وانصت المقتدى) فلو قرأ خلف امامه كره تحريماً ولا تنفس في الاصح كما سيأتي في باب الامامة ولا يلزمه سجود سهو لو قرأ سهواً لانه لاسهو على المقتدى وهل يلزم المتعمد الاعادة جزم ح وتبعه ط بوجوبها وانظر ما فتد منه اول الواجبات (قوله ومتابعة الامام) قال في شرح المنية لا خلاف في لزوم المتابعة في الاركان الفعلية اذ هي موضوع الاقتداء واختلاف في المتابعة في الركن القولي وهو القراءة فعندنا لا يتابع فيها بل يسقع وينصت وفيما عدا القراءة من الاذكار يتابعه والحاصل أن متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة فان عارضها واجب لا ينبغي أن يقوته بل يأتي به ثم يتابع كالوقوف الامام قبل أن يتم المقتدى التشهد فانه يتم ثم يقوم لان الاتيان به لا يفتقر المتابعة بالكيفية وانما يوترها والمتابعة مع قطعها تفوته بالكيفية فكان تأخير أحد الواجبين مع الاتيان بهما اولى من ترك احدهما بالكيفية بخلاف ما اذا عارضها سنة كما لو رفع الامام قبل تسبيح المقتدى ثلاثاً فالاصح أنه يتابعه لان ترك السنة اولى من تأخير الواجب اه ملخصاً ثم ذكر ما حاصله أنه يجب متابعتهم للامام في الواجبات فعلاً وكذا تركه كان لزم من فعله مخالفة الامام في الفعل كتركه القنوت وتكبيرات العبد أو القعدة الاولى وسجود السهو والتلاوة في تركه المؤتم أيضاً وأنه ليس له أن يتابعه في البدعة والمنسوخ وما لا يتعلق له بالصلاة فلا يتابعه لو زاد سجدة او زاد على اقوال العصابة في تكبيرات العبدين او على أربع في تكبير الجنائز او قام الى الخامسة ساهياً وأنه لا يجب المتابعة في السنن فعلاً وكذا تركه فلا يتابعه في ترك رفع اليدين في التحريمة والثناء وتكبير الركوع والسجود والتسبيح فيهما والتسبيح وكذا لا يتابعه في ترك الواجب القولي الذي لا يلزم من فعله المخالفة في واجب فعلي كالتشهد والسلام وتكبير التشريق بخلاف القنوت وتكبيرات العبدين اذ يلزم من فعلهما المخالفة في الفعل وهو القيام مع ركوع الامام اه فعلم من هذا أن المتابعة ليست فرضاً بل تكون واجبة في الفرائض والواجبات الفعلية وتكون سنة في السنن وكذا في غيرها عند معارضة سنة وتكون خلاف الاولى اذا عارضها واجب آخر او كانت في تركه لا يلزم من فعله مخالفة الامام في واجب فعلي كرفع اليدين للتحريمة وظائره وتكون غير جائزة اذا كانت في فعل بدعة او منسوخ او ما لا يتعلق له بالصلاة او في تركه ما يلزم من فعله مخالفة الامام في واجب فعلي وبشكل على هذا ما في شرح التهستاتي على المقدمة الكيدانية من قوله ان المتابعة فرض كإتي الكافي وغيره وانها شرط في الافعال دون الاذكار كإتي المنية اه وكذا ما في الفتح والجر وغيرهما من باب سجود السهو من أن المؤتم لو قام ساهياً في القعدة الاولى يعود وقعد لان القعود فرض عليه بحكم المتابعة حتى قال في البحر ظاهره انه لو لم يعد تبطل صلاته لترك الفرض وقال في النهر والذي ينبغي أن يقال انها واجبة في الواجب فرض في الفرض اه أقول الذي يظهر أنهم أرادوا بالفرض الواجب وكون المتابعة فرضاً في الفرض لا يصح على إطلاقه لما صرحوا به من أن المسبوق لو قام قبل قعود امامه قدر التشهد في آخر الصلاة تصح صلاته ان قرأ ما تجوز به الصلاة بعد قعود الامام قدر

مطالع  
مهم في تحقيق متابعة الامام

كل زيادة تختل بين الفرضين  
انصت المقتدى ومتابعة الامام

التشهد والالامع انه لم يتابع في القعدة الاخيرة فلو كانت المتابعة فرضا في الفرض مطلقا بطلت صلاته مطلقا نعم  
تكون المتابعة فرضا بمعنى أن يأتي بالفرض مع امامه أو بعده كالوركع امامه فركع معه مقارنا أو معاقبا وشاركه  
فيه أو بعده ما رفع منه فلو لم يركع أصلا أو ركع ورفع قبل أن يركع امامه ولم يعد معه أو بعده بطلت صلاته  
والحاصل أن المتابعة في ذاتها ثلاثة أنواع مقارنة لفعل الامام مثل أن يقارن احرامه لاحرام امامه وركوعه  
لركوعه وسلامه لسلامه ويدخل فيها الموركع قبل احرامه ودام حتى ادركه امامه فيه ومعاقبة لا تبدأ بفعل امامه  
مع المشاركة في باقيه ومتراخية عنه فطلق المتابعة الشامل لهذه الأنواع الثلاثة يتكون فرضا في الفرض وواجبا  
في الواجب وسنة في السنة عند عدم المعارض أو عدم لزوم المخالفة كما قد مناه ولا يشكل مسألة المسبوق  
الذكورة لأن التصعدة وإن كانت فرضا لكنه يأتي بها في آخر صلاته التي يتضيقها بعد سلام امامه فقد وجدت  
المتابعة المتراخية فلذا صححت صلاته والمتابعة المقيدة بعدم التأخير والتراخي الشاملة للمقارنة والمعاقبة  
لا تكون فرضا بل تكون واجبة في الواجب وسنة في السنة عند عدم المعارض وعدم لزوم المخالفة أيضا  
والمتابعة المقارنة بلانته قبيح ولا تراخ سنة عنده لا عندهما وهذا معنى ما في المقدمة الكيدانية حيث ذكر المتابعة  
من واجبات الصلاة ثم ذكرها في السنن وحرم ائمة بالثانية المقارنة كما ذكره القهستاني في شرحها إذ علمت ذلك  
تظهر لك أن من حال أن المتابعة فرض أو شرط كما في الكافي وغيره أراد به مطلقها بالمعنى الذي ذكرناه ومن قال  
انها واجبة كافي شرح المنية وغيره أراد به المقيدة بعدم التأخير ومن قال انها سنة أراد به المقارنة الحمد لله  
على توفيقه وأسأله هداية طريقه (قوله يعني في المجتهد فيه) المراد بالمجتهد فيه ما كان مبنيا على دليل معتبر شرعا  
بحيث يسوغ للمجتهد بسببه مخالفة غيره حتى لو كان مما يدخل تحت الحكم وحكم به حاكم يراه فخذ حكمه وإذا رفع  
حكمه الى حاكم آخر لا يراه وجب عليه امضاؤه بخلاف ما إذا كان قولنا مخالفا للكتاب كحل متروك التسمية عمدا  
أو السنة المشهورة كالاكتفاء بشاهد وعين ونحو ذلك مما سيجي في كتاب القضاء ان شاء الله تعالى فانه لا يسمى  
مجتهدا فيه حتى إذا رفع حكمه الى من لا يراه يتقضه ولا يعضيه وأقاد وجوب المتابعة في المتفق عليه بالاولى  
وعدم جوازها فيما كان بدعة أو لا تعلق له بالصلاة كالوزاد سجدة أو قام الى الخامسة ساهيا كما مر عن شرح  
المنية ومثال ما يجب فيه المتابعة مما يسوغ فيه الاجتهاد ما ذكره القهستاني في شرح الكيدانية عن الجلابي  
بقوله كتكبيرات العيد وسجدة في السهول قبل السلام والكنوت بعد الركوع في الوتر اه والمراد بتكبيرات  
العيد ما زاد على الثلاث في كل ركعة مما لم يخرج عن احوال العصابة كالأوقدي بمن يراه مناسلا كشافه  
ومثل ما لا يسوغ الاجتهاد فيه في شرح الكيدانية عن الجلابي أيضا بقوله كالكنوت في الفجر والتكبير الخامس  
في الجنائز ودفع البدن في تكبير الركوع وتكبيرات الجنائز قال والمتابعة فيها غير جائزة اه لكن رفع اليدين  
في تكبيرات الجنائز قال به كثير من علماءنا كآية الله عليه السلام فكونه مما لا يسوغ الاجتهاد فيه محل نظر ولهذا قال الخیر  
الرملي في حاشية البحر في باب الجنائز انه يستفاد من هذا أي عاقله آية الله عليه السلام أن الاولى متابعة الخنفي للشافعي  
ما رفع إذا اقتدى به ولم أره اه أي فان اختلاف اعتنا فيه دليل على انه مجتهد فيه فتأمل وقال الاولى ولم يقل  
يجب لأن المتابعة انما تجب في الواجب أو الفرض وهذا الرفع غير واجب عند الشافعي (قوله لافي المقطوع  
بنسخه) كالمركب في الجنائز نسفا فان الآثار اختلفت في فعله صلى الله عليه وسلم فروى الخمس والسبع والتسع  
أما كثير من ذلك الآن آخر فعله كان أربعاً فكان ناسخا لما قبله كافي الامداد (قوله كقنوت فجر) فانه امامة مقطوع  
بنسخه على تقدير أنه كان سنة أو بعدم سنينته على تقدير أنه كان دعاء على قوم شهرا كافي الفتح من النوافل  
فهو مثال للمقطوع بنسخه أو بعدم سنينته على سبيل البدل ح (قوله وانما تفسد) أي الصلاة بمخالفته في  
الفروض المراد بالمخالفة هنا عدم المتابعة أصلا بأنواعها الثلاثة الماترة والفساد في الحقيقة انما هو بترك الفرض  
لا بترك المتابعة لكن اسند اليها لانه يلزم منها تركه وخص الفرض لانه لا فساد بترك الواجب أو السنة (قوله  
في الخزانة) ونصه وجوب المتابعة ليس على إطلاقه بل هي تارة تفرض وتارة تجب وتارة لا تجب ففي وتر الفتح انما  
يجب المتابعة في الفصل المجتهد فيه لافي المقطوع بنسخه أو بعدم كونه سنة من الاصل كقنوت الفجر وفي العناية  
انما يتبعه في المشروع دون غيره وفي البحر المخالفة فيما هو من الاركان أو شرائط مفسدة لافي غيرها اه (قوله  
قلت قبلت أصولها الخ) تفريع على ما زاده من الواجبات على ما في المتن وذلك أن في الفاتحة ستة آيات وقد

مطلب  
المراد بالمجتهد فيه

يعني في المجتهد فيه لافي المقطوع  
بنسخه أو بعدم سنينته كقنوت  
فجر وانما تفسد بمخالفته في  
الفروض كما بسطناه في الخزانة  
قلت قبلت أصولها ينفا وأربعين

عدها في المتن واجباً واحداً وكذا تكبيرات العيدين وعدها واحداً في زيادة عليه عشرة وتعديل الأركان عده  
واحداً وهو واجب في الركوع والسجود والرفع من كل منهما فيزاد ثلاثة فهي ثلاثة عشر والرابع عشر ترك  
تكرير الفاتحة قبل سورة الأولين والخامس عشر والسادس عشر رعاية الترتيب بين القراءة والركوع وفيما  
تكثر في كل الصلاة والسابع عشر ترك الزيادة على التشهد والثامن عشر والتاسع عشر تكبيرة المقنوت  
وتكبيرة ركوعه والعشرون والحادي والعشرون تكبيرة ركوع ثانية العيد ولفظ التكبير في الاقتراح ثم ذكر  
سبعة تحت قوله وبقي من الواجبات الخ فهذه ثمانية وعشرون كلها صريحة في كلامه زيادة على ما في المتن  
من الأربع عشرة قبيل اثنين وأربعين واجباً بدون ضرب وبسط فلذا سماها أصولاً (قوله وبالبسط أكثر  
من مائة ألف) أقول أكثرها صور عقلية لا خارجية كما ستعرفه (قوله إذا أحدها) المراد به التشهد  
وهو واحد من جهة النوع أي أنه واحد من نوع الواجبات النيف وأربعين والافيه في الحقيقة متعدداً لأن  
هذا الواحد هو المفروب فيه وهو ثمانية وسبعون تشهداً (قوله من ضرب خمسة) أي خمس واجبات  
هي قعدة المغرب الأولى مع تشهدها وتركها نقص من كلماته وترك زيادة فيه أي في أثناء كلماته لأنه ذكر منظوم  
لا يجوز أن يراد فيه اجنبى عنه وترك زيادة عليه أي بعد تمامه وهذا لا يكون واجباً إلا في القعدة الأولى من غير  
النوافل (قوله في ثمانية وسبعين) متعلق بضرب وقوله كما مر أي في كلامه حيث ذكر أن التشهد قد يكثر  
عشر أضعافاً أربعاً ثم ستين ثم أربعاً فبلغت ثمانية وسبعين تشهداً كما أوضحناه فيما مر وإذا ضربتها في خمسة  
الواجبات التي ذكرناها بلغ ثمانية وتسعين وبيان ذلك أن التشهد في نفسه واجب ويجب له القعدة  
وأن يترك نقصاً منه وزيادة فيه أو عليه فهذه خمس واجبات يجب في كل صورة من الصور الثمانية والسبعين  
الماترة قبيل ما ذكر وأراد بالواجب ما يشمل الفرض لأن هذه الصور ليست كل قعاتها واجبة بل الواجب  
منها ما كان قعدة أولى أو بعد سجود سهو أو ما كان قعدة أخيرة أو بعد سجدة صلبية أو تلاوية فانه فرض  
والفرض قد يطلق عليه لفظ الواجب فهذا واجب واحد من نوع الواجبات النيف وأربعين الماترة وهو التشهد  
استلزم ثمانية وتسعين واجباً فيصالح فزاد هذه الواجبات تشتمل على أكثر من مائة سجدة ما بين سهوية وصلبية  
وتلاوية كل سجدة منها يجب فيها ثلاث واجبات الطمأنينة ووضع اليدين ووضع الركبتين على ما اختاره السكال  
ورجعه في البحر وغيره وإذا ضربت ثلاثة في مائة تبلغ ثمانية وكذا يجب بين كل سجدة في سهو الرفع والطمأنينة  
فيه قبيل أكثر من ثمانية وإذا ضم ذلك إلى ما مر تبلغ أكثر من سبع مائة وإذا ضربتها في بقية النيف وأربعين  
الماترة تبلغ أكثر من ثمانية وعشرين ألفاً وسبع مائة وكل واحد منها يستلزم تركه سجدة في سهو وتشهد وقعدة  
وكل سجدة يجب فيها الطمأنينة والرفع بينهما والطمأنينة فيه والتشهد لله وهو يجب فيه ترك نقص منه وزيادة  
فيه أما الزيادة عليه فبحوز فهذه عشر واجبات فإذا ضربتها في ثمانية وعشرين ألفاً وسبع مائة بلغت مائتي  
ألف وسبعة وثمانين ألفاً وإذا نظرت إلى أن متابعة المقتدى لمامه واجبة في الفرائض النيف وعشرين  
وفي الواجبات النيف وأربعين وجلة ذلك نيف وستون فإذا ضربتها فيما مر بلغت أكثر من سبعة عشر ألف ألف  
ومائتي ألف ألف وعشرين ألفاً وبقي واجبات آخر لم يذكرها كالسجود على الألف وعدم القراءة في الركوع  
وعدم القيام قبل التشهد وقبل السلام وغير ذلك مما تبلغ جلته بالضرب عدداً كثيراً أكثرها صور عقلية  
كما يظهر ذلك لمن أراد ضياع وقته ولولا ضرورة بيان كلام الشارح لكان الاعراض عن ذلك أولى (قوله  
وسننها) تقدم الكلام في الموضوع على السنة وتعرفها وتقسيمها إلى سنة هدى وسنة زوائد والفرق  
بين الثانية وبين المستحب والمندوب وما في ذلك من الاستثله وغير ذلك فراجع (قوله لا يوجب فساداً  
ولا سهواً) أي بخلاف ترك الفرض فانه يوجب الفساد وترك الواجب فانه يوجب سجود سهو (قوله  
لو عامد غير مستخف) فلو غير عامد فلا إساءة أيضاً بل تنذب إعادة الصلاة كما قد منل في أول بحث الواجبات  
ولو مستخفاً كفر لما في النهي عن البرازية لولم ير السنة حقاً كفر لانه استخفاف اه ووجهه أن السنة أحد  
الاحكام الشرعية المتفق على مشروعيتها عند علماء الدين فإذا انكر ذلك ولم يرها شيئاً ثانياً ومعتبراً في الدين  
يكون قد استخف بها واستهانها وذلك كفر تأمل (قوله وقالوا الخ) نص على ذلك في التحقيق وفي التقرير  
الاكلى من كتب الأصول لكن صرح ابن فحيم في شرح المنار بأن الإساءة الخش من الكراهة وهو المناسب

وبالبسط أكثر من مائة ألف إذ  
أحدها ينتج ٣٩٠ من ضرب  
خمس قعدة المغرب بتشدها  
وترك نقص منه أو زيادة فيه أو عليه  
في ٧٨ كما مر والتابع يتق  
الحصر فتبصر في الغرض أي واجب  
يستوجب ٣٩٠ واجبا  
(وسننها) ترك السنة لا يوجب  
فساداً ولا سهواً بل إساءة لوعامداً  
غير مستخف وقالوا الإساءة  
أدون من الكراهة

مطلب  
سنن الصلاة

مطلب  
في قولهم الإساءة دون الكراهة



هنا قول التحرير وتاركها يستوجب اساءة أى التضليل والالوم وفي التلويح ترك السنة المؤكدة قريب من  
الحرام وقد يوفق بأن مرادهم بالكراهة التحريمية والمراد بها في شرح المنار الترتيبية فهي دون المكروه تحريماً  
وفوق المكروه تنزيهاً ويدل على ذلك ما في النهر عن الكشف الكبير معزيا إلى اصول أبي اليسر حكم السنة  
أن يندب إلى تحصيلها ويلام على تركها مع حقوقهم يسير اه وعن هذا قال في البحران الظاهر من كلامهم  
أن الأثم منوط بترك الواجب أو السنة المؤكدة لتصريحهم بأنهم من ترك سنن الصلوات الخمس على الصحيح  
وتصريحهم بأنهم من ترك الجماعة مع انها سنة على الصحيح ولا شك أن الأثم بعضه أشد من بعض فالأثم لتارك  
السنة المؤكدة أخف منه لتارك الواجب اه ملخصاً وظاهره حصول الأثم بالترك مرة وبخالفه  
ما في شرح التحرير أن المراد بالترك بلا عذر على سبيل الإصرار وكذا ما يأتي في بيان الخلاصة وكذا ما مر  
في سنن الوضوء من أنه لو اكتفى بالفصل مرة ان اعتاده اثم والا لا وكذا ما في شرح الكيدانية عن الكشف  
وقال محمد في المصرين على ترك السنة بالقتال وأبو يوسف بالتأديب اه فيتعين حمل الترك فيما مر عن البحر  
على الترك على سبيل الإصرار توفيقاً بين كلامهم (قوله على ما ذكره) والافهي أكثر كاسياً وقد عده  
منها الشرنبلالي في مقدمته نوراً لايضاح احدى وخمسين (قوله ثلاثة وعشرون) أنه لفظ العدد  
لحذف المعدود ح (قوله للتحريم) أي قبلها وقيل معها كما سيذكره الشارح في الفصل الآتي  
(قوله في الخلاصة الخ) حكى في الخلاصة أولاً خلافاً قيل يأثم وقيل لا ثم قال والمختار ان اعتاده اثم لان  
كان أحياناً اه وجزم به في الفيض وكذا في المنية قال شارحها يأثم لنفس الترك بل لانه استخفاف وعدم  
مبالاة بسنة واغلب عليها النبي صلى الله عليه وسلم مدة عمره وهذا مطرد في جميع السنن المؤكدة اه  
والتعليل المذكور مأخوذ من الفتح ورد في البحر بقوله بعد ما قدمناه عنه فالخلاف أن القائل بالآثم في ترك الرفع  
بناء على أنه من سنن الهدى فهو سنة مؤكدة والقائل بعدمه بناء على أنه من سنن الزوائد بمنزلة المستحب  
الخ قلت لكن كونه سنة مؤكدة لا يستلزم الأثم بتركه مرة واحدة بلا عذر فيتعين تقييد الترك بالاعتقاد  
والإصرار توفيقاً بين كلامهم كما قدمناه فان الظاهر أن الحامل على الإصرار على الترك هو الاستخفاف بمعنى  
التهاون وعدم المبالاة لا بمعنى الاستهانة والاحتقار والا كان كفراً كما مر خلافاً لما فهمه في النهر فتدبر (قوله  
أي تركها بجهاها) قال في الحلية ظن بعضهم أنه أراد بالنشر تفريح الأصابع وهو غلط بل أراد به النشر عن  
الطى يعني يرفعهما منصوبتين لامضمومتين حتى تكون الأصابع مع الكف مستقبلة للقبلة ثم لا يخفى أنه  
لاتوقف السنة على ضم الأصابع أو لا بل لو كانت منشورة غير متفرجة كل التفريح ولا مضومة كل الضم ثم  
رفعهما كذلك مستقبلاً لما قبله فقد أتى بالسنة اه (قوله وان لا يباطى رأسه) أي لا يخفضه والمسألة  
في البحر عن المبسوط (قوله بقدر حاجته للإعلام الخ) وان زاد ذكره ط قلت هذا إذا لم يفحش كما سيأتي بيانه  
ان شاء الله تعالى في آخرباب الامامة عند قوله وقائم بقاعد وأشار بقوله والانتقال إلى أن المراد بالتكبير هنا  
ما يشمل تكبير الاحرام وغيره وبه صرح في الضياء ثم أعلم أن الامام اذا كبر للاقتتاح فلا بد له من صلاة من  
قصده بالتكبير الاحرام والا فلا صلاة له اذا قصد الاعلام فقط فان جمع بين الامرين بأن قصد الاحرام والاعلان  
للإعلام فذلك هو المطلوب منه شرعاً وكذلك المبلغ اذا قصد التبليغ فقط خالياً عن قصد الاحرام فلا صلاة له  
والمن يصلي بتبليغه في هذه الحالة لانه اقتدى بمن لم يدخل في الصلاة فان قصد بتكبيره الاحرام مع التبليغ  
للمصلين فذلك هو المقصود منه شرعاً كذا في فتاوى الشيخ محمد بن محمد الغزالي الملقب بشيخ الشيوخ ووجهه  
أن تكبيرة الاقتتاح شرط أو ركن فلا بد في تحققها من قصد الاحرام أي الدخول في الصلاة وأما التسميع  
من الامام والتحميد من المبلغ وتكبيرات الاعتقالات منهما اذا قصد بما ذكر الاعلام فقط فلا فساد للصلاة كذا  
في القول البليغ في حكم التبليغ للسيد أحمد الحوى وأقره السيد محمد أبو السعود في حواشي مسكنين  
والفرق أن قصد الاعلام غير مفسد كما لو سجد ليعلم غيره انه في الصلاة ولما كان المطلوب هو التكبير على قصد الذكر  
والاعلام فاذا محض قصد الاعلام فكانه لم يذكر وعدم الذكر في غير التحريم غير مفسد وقد أشبعنا الكلام على  
هذه المسألة في رسالتنا المسماة تنبيه ذوي الافهام على حكم التبليغ خلف الامام هذا وسيأتي في أول الفصل  
انه لو نوى بتكبيره الاحرام تكبيرة الركوع لفت نيته وصرح شرعه لان المحل له ومقتضاه انه لو نوى بها الاعلام

ثم هي على ما ذكره ثلاثة وعشرون  
(رفع اليدين للتحريم) في الخلاصة  
ان اعتاد تركه أثم (ونشر الاصابع)  
أي تركها بجهاها (وان لا يباطى)  
رأسه عند التكبير) فانه بدعة  
(وجهر الامام بالتكبير) بقدر  
حاجته للإعلام بالدخول  
والانتقال وكذا بالتسميع  
والسلام وأما المؤتم والمتمرد  
فيسمع نفسه

مطلب  
في التبليغ خلف الامام  
قوله الغزالي أقول ليس هذا صاحب  
المتن فانه محمد بن عبد الله الغزالي  
التبرنashi اه منه



قوله واقرش هكذا بخطه والذي

في نسخ الشارح واقرش بصيغة المصدر وهو الانسب بسابقه ولا حقه اه معجمه

الاذاسجد على كفه كما مر

(واقرش رجله اليسرى) في

تشهد الرجل (والجلسة) بين

السجدتين ووضع يديه فيهما على

نخذه كالشهد للتوارث وهذا

عما غفله اهل المتون والشروح

كما في امداد الفتاح للشرنبلالي

قلت وبأ في معزيا للمنية فافهم

(والصلاة على النبي) في القعدة

الاخيرة وفرض الشافعي قوله

اللهم صل على محمد ونسبه الى

الشدوذ ومخالفة الاجماع

(والدعاء) بما يستحيل سؤاله من

العباد وبقي بقية تكبيرات

الانتقالات حتى تكبيرة القنوت

على قول والتسليم للامام

والتحميد لغيره وتحويل الوجه يمنا

ويسرة للسلام (رأها آداب) تركه

لا يوجب اساءة ولا اعتبارا كترك

سنة الزوائد لكن فعله افضل

(نظره الى موضع سجوده حال

قيامه والى ظهر قدميه حال

ركوعه والى اربعة انفه حال سجو

والى حجره حال قعوده والى منكبه

اليمين واليسر عند التسليم

(الاولى والثانية) لتحويل

الخشوع (وامساك يده عن

التشاوب) ولو بأخذ شفتيه بسنن

(فان لم يقدر غطاء به) ظهر (يده)

اليسرى وقيل باليمين لو قائما والا

فيسراه مجتبي

آداب الصلاة

قوله الضلع الجنب هكذا بخطه

والذي رأيت في عدة نسخ من

القاموس الضلع الخلف فليحذر

اه معجمه

(قوله الا اذا سجد على كفه) أي على ما هو متصل به ككفه وفاضل ثوبه لا لا شترط طهارة ما تحت الكف أو الثوب بل لا شترط طهارة محل السجود وما اتصل به لا يصلح فاضلا فكانه سجد على النجاسة (قوله واقرش رجله اليسرى) أي مع نصب اليمنى سواء كان في القعدة الاولى أو الاخرى لانه عليه الصلاة والسلام فعله كذلك وما ورد من توركه عليه الصلاة والسلام محمول على حال كبره وضعفه وكذا يقرش بين السجدتين كما في فتاوى الشيخ قاسم أبو السعود ومثله في شرح الشيخ اسمعيل عن البرجندى (قوله في تشهد الرجل) أي هو سنة فيه بخلاف المرأة فانها تترك كاسيأت (قوله ووضع يديه فيما) أي في الجلسة (قوله فافهم) لعله يشير به الى انه يؤخذ من كلامهم أيضا لان هذه الجلسة مثل جلسة التشهد ولو كان فيها مخالفة لها ليلينوا ذلك كما بينوا ان الجلسة الاخيرة تخالف الاولى في التورك فلما اطلقوها علم انها مثلها ولهذا قال القهستاني هنا ويجلس أي الجلوس المعهود (قوله ونسبوه) أي نسبه قوم من الاعيان منهم الطحاوي وأبو بكر الرازي وابن المنذر والخطابي والبغوي وابن جرير الطبري لكن نقل عن بعض الصحابة والتابعين ما يوافق الشافعي بحر (قوله والدعاء الخ) أي قبل السلام وسيأتى في آخر الفصل الا في الكلام عليه وعلى ما يفعله بعد السلام من قراءة وتسبيح وغيرهما (قوله لغيره) أي لمؤتم ومنفردا لكن سيأتى أن المعتمد أن المنفرد يجمع بين التسبيح والتحميد وكذا الامام عندهما وهو رواية عن الامام جزم بها الشرنبلالي في مقدمته (قوله وتحويل الوجه يمنا ويسرة للسلام) ويسن البداء باليمين ونية الامام الرجال والحفظة وصالحى الجن الخ ما سيأتى في الفصل وخفض الثانية عن الاولى ومقارنته اسلام الامام وانتظار المسبوق سلام الامام كذا في نور الايضاح وقد مرنا انه أوصل السنن الى احدى وخسين لكن عد بعضها في الضياء من المستحبات (قوله ولها آداب) جمع ادب وهو في الصلاة ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ولم يواظب عليه كالزيادة على الثلاث في تسبيحات الركوع والسجود كذا في غاية البيان والعناية وغيرهما وعرفه في أول الحلية بتعاريف متعددة وقال والظاهر مساواته للمندوب (قوله تركه) أي ترك الادب الذي تضمنه لفظ جمعه (قوله كترك سنة الزوائد) هي السنن الغير المؤكدة كسيرة عليه الصلاة والسلام في لباسه وقيامه وقعوده وترجله وتنعله ويقابلها سنن الهدى التي هي من أعلام الدين كالآذان والجماعة ويقابل النوعين النفل ومنه المندوب والمستحب والادب وقدمنا تحقيق ذلك في سنن الوضوء (قوله والى اربعة انفه) أي طرفه قاموس (قوله والى حجره) بكسر الحاء والجيم والراء المهملة ما بين يديك من ثوبك قاموس وقال أيضا الحجر مثلثة المنع وحسن الانسان والمناسب هنا الاول لانه فسر الحظن بما حوسن الاطال الى الكشف والصدر والعقدان وفسر الكشف بما بين الخاصرة الى الضلع الجنب واستظهر في العزيمة ضبطه بنص فتح فزاي مجمعة جمع حجرة وهي معتدلة الارز ولا يحنى بعده (قوله لتحويل الخشوع) لانه للجميع لان المقصود الخشوع وترك التكليف فاذا تركه صار ناظر الى هذه المواضع قصد أولا وفي ذلك حفظه عن النظر الى ما يشغله وفي اطلاقه شمول المشاهد للكمة لانه لا يأمن ما يليه وإذا كان في الظلام أو كان بعيدا يحافظ على عظمة الله تعالى لان المدار عليها وتوابعها في الامداد وإذا كان المقصود الخشوع فاذا كان في هذه المواضع ما يشغله يعدل الى ما يحصل فيه (تنبيه) المنقول في ظاهرها رواية أن يكون منتهى بصره في صلاته الى محل سجوده كما في المنعرات وعليه اقتصر في الكنز وغيره وهذا التفصيل من تصرفات المشايخ كالطحاوي والمكرخي وغيرهما كما يعلم من المطولات (قوله وامساك يده عند التشاوب) بالهزمز وأما الواو فغلط كما في المغرب وغيره وسيأتى في باب ما يفسد الصلاة أو يكره أنه يكره ولو خارجا لانه من الشيطان والانباء محفوظون منه (قوله ولو بأخذ شفتيه بسنن) في بعض النسخ شفتيه بصيغة المفرد وهي احسن لان المتبسر لدفع التشاوب هو أخذ الشفة السفلى وحدها ثم رأيت التقييد بها في الضياء (قوله بظهر يده اليسرى) كذا في الضياء المعنوى ومثله في الحلية في باب السنن والشارح عز المسألة الى المجتبي مع ان المنقول في البحر والنهر والمنع عن المجتبي انه يغطي فاه بيمنه وقيل بيمنه في القيام وفي غيره يساره اه وهكذا في شرح الشيخ اسمعيل وعبارة الشارح في الخزان أي بظهر يده اليمنى الخ والمناسب ابدال اليسرى باليمنى (قوله وقيل الخ) كانه لان التغطية ينبغي أن تكون باليسرى كالاختناط فاذا كان قاعدا يسهل ذلك عليه ولم يلزم منه حركة اليدين بخلاف ما اذا كان قائما فانه يلزم من



(أو كنه) لأن التغطية بلا ضرورة  
مكروهة (وأخرج كنه من كنه  
هند التكبير) للرجل الضرورة  
كبر (ودفع السعال ما استطاع)  
لأنه بلا عذر مفسد فيجب عليه  
(والقيام) لإمام ومؤتم (حين  
قبل حتى على الفلاح) خلافاً لفر  
فعله عند حتى على الصلاة ابن كمال  
(إن كان الإمام يقرب المحراب والـ  
فيقوم ككل صف ينتهي إليه  
الإمام على الاظهر) وأن دخل  
من قدام قاموا - حين يقع بصرهم  
عليه الا إذا أقام الإمام بنفسه في  
المسجد فلا يقفوا حتى يتم إقامة  
تظهرية وإن خارجه قام كل صف  
ينتهي إليه بجم (وشروع الإمام)  
في الصلاة (مذ قبل قد قامت  
الصلاة) ولو أخر حتى اتمها لا بأس  
به إجماعاً وهو قول الثاني والثلاثة  
وهو أعدل المذاهب كما في شرح  
المجمع لصنفه وفي التهستائي  
معزاً بالخلاصة أنه الأصح (فرع)  
لو لم يعلم ما في الصلاة من فرائض  
وسن اجزاء قنية

\* (فصل) \*

(أو إذا اراد الشروع في الصلاة  
كبر) لو قادراً (للاقتتاح) أي قال  
وجوباً لله أكبر ولا يصير شارعاً  
بالمبتدأ فقط كالله ولا بأكثر فقط  
هو المختار فلو قال الله مع الإمام  
وأكثر قبله أو أدرك الإمام  
راكها فقال الله قائماً وأكبر  
واكها

التغطية بالسري حركة اليدين أيضاً لانها تحتها اه ح (قوله لأن التغطية الخ) عمله لكونه لا يغطي بيده  
أو كنهه لعدم إمكان تكلم فيه ولذا قال في الخلاصة أما إذا أمكنه بأخذ شفتيه بسننه فلم يفعل وغطى فاه  
بيده أو ثوبه يكره هكذا روى عن أبي حنيفة اه (فاضة) رأيت في شرح تحفة الملوك المسمى بهدية الصعلوك  
مانصة قال الزاهدي الطريق في دفع التناوب أن يحطريه باله أن الانبياء عليهم الصلاة والسلام ما تناء بواقط قال  
القدوري جرت به مراراً فوجدناه كذلك اه قلت وقد جرت به أيضاً فوجدته كذلك (قوله عند التكبير)  
أي تكبير الاحرام (قوله ودفع السعال ما استطاع) فيه أنه لا يخلو ما أن يكون المراد السعال المضطر إليه  
فلا يمكن دفعه أو غيره فدفعه واجب لأنه مفسد وقد يقال المراد به ما تدعو إليه الطبيعة بما يظن إمكان دفعه  
فهذا يستحب أن يدفعه ما لا يمكن أن يخرج منه بلا صغفه أو يدفع عنه فليست تأمل ثم رأيت في الحلية  
اجاب بحمله على غير المضطر إليه إذا كان عذريته عوالبه في الجملة ولا سيما إذا كان ذا حروف لم يفهم من الخروج  
عن الخلاف اه والمراد بالعذر تحسين الصوت أو اعلام أنه في الصلاة فسألت في مفسدات الصلاة أن التخص  
لاجل ذلك لا يفسد في الصحيح وعلى هذا فالمراد بالسعال التخص تأمل (قوله حين قبل حتى على الفلاح) كذا  
في الكنز ونور الايضاح والاصلاح والظهيرية والبدائع وغيرها والذي في الدرر منشا وشرحا عند الحيلة الاولى  
يعني حين يقال حتى على الصلاة اه وعزاه الشيخ اسمعيل في شرحه الى عيون المذاهب والفيض والوقاية  
والنقاية والحواوي والمختار اه قلت واعتمده في متن الملتقى وحكي الاولى بقيل لكن نقل ابن الكمال تصحيح  
الاول ونص عبارته قال في الذخيرة يقوم الإمام والقوم إذا قال المؤذن حتى على الفلاح عند علمائنا الثلاثة  
وقال الحسن بن زياد وزفر إذا قال المؤذن قد قامت الصلاة قاموا الى الصف وإذا قال مرة ثانية كبروا  
والصحيح قول علمائنا الثلاثة اه (قوله خلافاً لفرالخ) هذا النقل غير صحيح وغير موافق لعبارة ابن كمال  
التي ذكرناها وقد راجعت الذخيرة فرأيت في خلاف كما نقله ابن كمال عنها ومنه في البدائع وغيره (قوله  
والاخر) أي وإن لم يكن الإمام يقرب المحراب بأن كان في موضع آخر من المسجد أو خارجه ودخل من خلف  
ح (قوله في مسجد) الاولى تعريفه باللام (قوله فلا يقفوا) الانسب فلا يقفون بأثبت النون على  
أن لا نافية لانهية (قوله وإن خارجه) محترز قوله في مسجد (قوله بجم) لم أره بل في النهر (قوله  
وشروع الإمام) وكذا القوم لأن الأفضل عند أبي حنيفة مقارنتهم له كما سيأتي (قوله لا بأس به إجماعاً)  
أي لأن الخلاف في الأفضلية فني البأس أي الشدة ثابت في كلا القولين وإن كان الفعل أولى في أحدهما  
(قوله وهو) أي التأخير المفهوم من قوله آخر (قوله أنه الأصح) لأن فيه محافظة على فضيلة متابعة المؤذن  
واعانة على الشروع مع الإمام (قوله فرع الخ) تقدم بيانه في بحث النية وكذا في هذا الباب عند قوله  
وبقي من الفروض الخ (قوله قنية) يعني ذكره الإمام الزاهدي في قنية الفتاوى ونقل ط عبارته فافهم  
والله تعالى أعلم

\* (فصل) \*

أي في بيان تأليف الصلاة الى انتماء على الوجه المتوارث من غير تعرض غالباً لوصف افعالها بفريضة  
أو غيرها للعلم به مما مر (قوله لو قادراً) سيأتي محترزه في قوله ويلزم العاجز الخ (قوله للاقتتاح)  
فلو قصد الاعلام فقط لم يصير شارعاً كما قد سناه وبأقنمائه (قوله أي قال وجوباً لله أكبر) قال  
في الحلية عند قول المنية ولا دخول في الصلاة الا بتكبيره الاقتتاح وهي قوله الله أكبر والله أكبر والله  
الكبير وألله كبير الخ وعين مالك الاول لأنه المتوارث واجب بانه يفيد السنية أو الوجوب ونحن نقول به فإن  
الأصح أنه يكره الاقتتاح بغير الله أكبر عند أبي حنيفة كما في التحفة والذخيرة والنهاية وغيرها وتماه في الحلية  
وعليه فلو افتتح بأحد الالفاظ الأخيرة لا يحصل الواجب فافهم (قوله ولا يصير شارعاً بالمبتدأ) لأن الشرط  
الاثبات بجملة تامة كما مر في النظم ولا ينبغي أن الاثبات بالواو أحسن من الفاء التفرعية لأن ما قبله بيان  
لواجب وهذا بيان للشرط فلا يصح التفرع فافهم (قوله هو المختار) وهو قول محمد وظاهر الرواية عن أبي  
حنيفة وكذا قول أبي يوسف لما سيأتي من اختصاص الصحة عنده بالالفاظ الخمسة ح (قوله فلو قال الخ)  
بيان لثمة الخلاف وتفرع على المختار (قوله قبله) أي قبل فراغه ح (قوله قائماً) أي حقيقة وهو

الاتصاف أو حكماء هو الاغتناء القليل بأن لا تنال يده ركبته ح (قوله في الاصح) أي بناء على ظاهر الرواية  
وأفاد أنه كما لا يصح اقتداؤه لا يصير شارعا في صلاة نفسه أيضا وهو الاصح كما في النهر عن السراج (قوله قبل  
الامام) أي قبل شروعه (قوله ولو ذكر الاسم) مكرر بما قبله فان المراد بالصفة الخبر ومع ذلك هو ضعيف مبنى  
على غير ظاهر الرواية أفاده ح (قوله اذمدا أحد الهمزتين مفسد الخ) اعلم أن المذان كان في الله فاما في أوله  
أو وسطه أو آخره فان كان في أوله لم يصير به شارعا وأفسد الصلاة لو في أثناءها ولا يصح كقران كان جاهلا لانه جازم  
والاكفار لا شك في مضمون الجملة وان كان في وسطه فان بالغ حتى حدث ألف ثانية بين اللام والهاء كره قبل  
والختار أنها لا تفسد وليس بعيد وان كان في آخره فهو خطأ ولا يفسد أيضا وقياس عدم الفساد فيها ما صحته  
الشروع بهما وان كان المذني أكبر فان في أوله فهو خطأ مفسد وان تعمده قيل يكفر للشك وقيل لا ولا ينبغي أن  
يختلف في أنه لا يصح الشروع به وان في وسطه افسد ولا يصح الشروع به وقال الصدر الشهيد يصح وينبغي تقييده  
بما إذا لم يقصد به المحالفة كما نبه عليه محمد بن مقاتل وفي المبني لا يفسد لانه اشباع وهو لغة قوم وقيل يفسد  
لان أكبر اسم ولد ابليس اه فان ثبت انه لغة فالوجه الصحة وان في آخره فقد قيل يفسد الصلاة وقياسه  
ان لا يصح الشروع به أيضا كذا في الحلية ملخصا وتعام أبحاث هذه المسألة في البحر والنهر عند قوله وكبر بلا مة  
وركع أقول وينبغي الفساد بذكر الهاء لانه يصير جمع لاه كما سرح به بعض الشافعية تأمل (قوله وتعمده) أي  
بعدم مدة الهمزة من لفظ الجلالة أو أكبر ككفر لكونه استفهاما يقتضي ان لا يثبت عنده كبرياء الله تعالى وعظمته  
كذا في الكفاية والاحسن قول المبسوط خيف عليه الكفران — ان قاصدا على أن الاكل اعترضهم  
في العناية بأنه يجوز أن تكون التقرير فلا كفر ولا فساد لكن بحجاب بأن قصد التقرير لا يدفع الفساد لما في شرح  
المنية من أن الانسان لا يصلح أن يقتر بنفسه وان قتر غيره لم يفسد لانه خطاب اه وعلى هذا فينبغي أن  
يقال ان تعمده المذني لا يكفر الا اذا قصد به الشك لا تنفاه احتمال التقرير وأما الفساد وعدم صحة الشروع فثبتان  
وان لم يتعمده المذني أو الشك لانه تلفظ بمحتمل للكفر فصار خطأ شرعا ولهذا قال في الحلية ان مناط الفساد ذكر  
الصورة الاستفهامية فلا يفتقر الحال بين كونه عالما بمعناها أو لا بدليل الفساد بكلام النائم (قوله وكذا  
الباء في الاصح) صححه في شرح المنية (قوله قائما) أي في الفرض مع القدرة على القيام ح (قوله  
ان الى القيام أقرب) بأن لا تنال يده ركبته كما مر وفي شرح الشيخ اسمعيل عن الجملة اذا كبر في التطوع حالة  
الركوع للاقتتاح لا يجوز وان كان التطوع يجوز قاعدا اه قلت والفرق بينه وبين ما لو كبر لتهادؤع قاعدا  
أن القعود الجائز خاف عن القيام من كل وجه أما الركوع فله حكم القيام من وجه دون وجه ولذا لو قرأ فيه  
لم يجز تأمل (قوله ولغت نية تكبيرة الركوع) أي لو نوى بهذه التكبيرة تكبيرة الركوع ولم ينو تكبيرة  
الاقتتاح لغت نيته وانصرف الى تكبيرة الاقتتاح لانه لما قصد بها الذكر الخالص دون شيء خارج عن الصلاة  
وكانت التحريم هي المفروضة عليه لكونها شرطا انصرفت الى الفرض لان المحل له وهو أقوى من النفل  
كما لو نوى بقراءة الفاتحة الذكر والثناء وكما لو طاف للركن جنبا وللصدر طاهرا انصرف الثاني الى الركن  
بخلاف ما اذا قصد بالتكبيرة الاعلام فقط فانه لا يكون قاصدا للذكر فصار كالما اجنبيا عن الصلاة فلا يصح  
شروعه كما مر (قوله والاجاز) أي بأن كان أكبر رأيه انه مع الامام أو بعده أو لم يكن له رأى أصلا والجواز في  
الثالثة لجل أمره على الصواب ولكن الاحوط كما في شرح المنية أن يكبر ثانيا ليقطع الشك باليقين ووقع في الفتح  
هنا هو نبه عليه في النهر (قوله ولو أراد الخ) ذكر المسألة الاولى في آغاز الاشياء والثانية ذكرها المصنف  
متنا في الذبائح (قوله لم يصير شارعا) لان التعجب والاجابة اجنبيان عن الصلاة مفسدان لها ففي شرح  
الشيخ اسمعيل في فسادات الصلاة لو قال اللهم صل على محمد وأنت أكبر وأراد به الجواب تفسد صلاته بالاجماع  
ولو أجاب المؤذن تفسد أيضا وان اذن في صلاته تفسد اذا أراد الاذان اه (قوله ويجزم الراء الخ) أي  
بسكتها قال في الحلية ثم اعلم أن المسنون حذف التكبير سواء كان للاقتتاح أو في أثناء الصلاة قالوا الحديث  
ابراهيم التخي موقوف عليه وهو فوعا الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم قال في الكافي والمراد الامساك  
عن اشباع الحركة والتعقب فيها والاضراب عن الهمز المفرط والمذاق الحاش ثم الهاء ترفع بلا خلاف وأما  
الراء ففي المضمرات عن المحيط ان شاء بالرفع أو بالجزم وفي المبني الاصل فيه الجزم لقوله صلى الله عليه وسلم

لم يصح في الاصح كما لو فرغ من الله  
قبل الامام ولو ذكر الاسم بلا  
صفة صح عند الامام خلافا لمحمد  
(بالحذف) اذمدا أحد الهمزتين  
مفسد وتعمده كفر وكذا الباء  
في الاصح ويشترط كونه (قائما)  
فلو وجد الامام راكعا فكبر  
منحيا ان الى القيام اقرب صح  
ولغت نية تكبيرة الركوع  
(فروع) كبر غير عالم بتكبير  
امامه ان أكبر رأيه انه كبر قبله لم  
يجز والاجاز محيط ولو اراد بتكبيره  
التعجب أو متابعة المؤذن لم يصح  
شارعا ويجزم الراء لقوله صلى الله  
عليه وسلم الاذان جزم والاقامة  
جزم والتكبير جزم مخ

مطلب  
في حديث الاذان جزم

التكبير جزم والتسميع جزم اه (قوله ومترى الاذان) وقد مناقبة الكلام عليه هذا الفرجه (قوله) وانما يصير شارعا بالنية عند التكبير) كذا في البحر عن جزم الزباني والمراد بالتكبير مطلق الذكر والمعنى أن النية لما كانت شرطا للصلاة وكانت التحريم شرطا أيضا على الصحيح وكانت النية سابقة على التحريم مداة الى وجودها حقيقة أو حكما بأن عزبت عن قلبه ولم يوجد بعد هافا فاصل اجنبي ترعا نوههم أن الشروع يكون بها وحدها فبين أن الشروع انما يكون بها عند وجود التحريم (قوله بل بهما) أى انه لما لم تستقل النية بكون الشروع بها وحدها بل توقف على التحريم صار الشروع بهما لا بأحدهما كما أن المحرم بالحج اذا نوى الحج لا يصير شارعا به ما لم ياب فلو نوى ولم يلب أولي ولم ينولم يصير محرما فافهم (قوله لتعذر للواجب) وهو التحريك بلفظ التكبير والقراءة (قوله لكن ينبغي الخ) يسانه أن النية اذا كانت تكفي عن التحريم اقتضى ذلك قيام النية مقام التحريم واذا قامت مقامها لم يراعى شروط التحريم في النية فيستلزم في النية حينئذ القيام وعدم تقديمها لقيامها مقام التحريم لالذاتها لان غير العاجز عن النطق لو نوى الصلاة قاعدا ثم قام واحرم صح وكذا لو قدم النية كما قالوا لو نوضا في بيته فاصدا الصلاة مع الجماعة ثم خرج ولم تحضره النية وقت الدخول مع الامام صحت ما لم يوجد فاصل اجنبي من كلام ونحوه وبغفر ذلك المشي هذا تقرير كلامه وهو متابع في هذا البحث لصاحب النهر وقد أقره المحشون ولا يخفى ما فيه فان النية شرط مستقل والتحريم شرط آخر كبقية الشروط واذا سقط شرط لعذر واكتفى بما سواه من الشروط لا يلزم أن يكون قد اقيم شرط اخر مقامه لان الشروط لا تنصب بالرأى ولذا قال تعالى لا يلزم غيره فلا يلزم غيره الابدليل وذلك كما اذا عجز عن القيام أو عن استهمال المساء اقيم القعود والتراب مقامهما للدليل بخلاف العجز عن ستر العورة فانه لا دليل على اقامته شي مقامه فسقط بالكلية واكتفى بما سواه واذا كان تحريك اللسان غير قائم مقام النطق لعدم الدليل فكيف تنصام النية مقامه بلا دليل مع أن التحريك اقرب الى النطق من النية (قوله ثم في الاشياء) أقول عبارة الاشياء على ما رأيت في عدة نسخ ومما خرج أى عن القاعدة الاخرى يلزمه تحريك اللسان في تكبيرة الافتتاح والتلبية على القول به وأما بالقراءة فلا على المختار اه وفي بعض النسخ على المفتي به بدل قوله على القول به والاوى احسن لموافقتها لما ذكره صاحب الاشياء في بجزه عند قوله فرضها التحريمية حيث نقل تصحيح عدم الوجوب في التحريمية وجزم به في المحيط ولكن يحتاج الى الفرق بين التحريمية والتلبية فانه نص محمد على أنه شرط في التلبية وقال في المحيط يستحب كما في الصلاة كذا في شرح لباب المنايا ثم قال قلت فيمنعني أن لا يلزمه في الحج بالاوى لان القراءة فرض قطعي والتلبية أمر ظني (قوله قبل التكبير وقيل معه) الاول نسبته الى المجمع الى أبى حنيفة ومحمد وفي غاية البيان الى عامة علماءنا وفي المبسوط الى أكثر مشايخنا وصححه في الهداية والثاني اختاره في الخاتمة والخلاصة والخفة والبدائع والمحيط بأن يبدأ بالرفع عند بدءاته التكبير ويختم به عند ختمه وعزاه البقال الى أصحابنا جميعا ورجحه في الحلية وثمة قول ثالث وهو انه بعد التكبير والكل مروى عنه عليه الصلاة والسلام وما في الهداية أولى كما في البحر والنهر ولذا اعتمدته الشارح فافهم (قوله هو المراد بالمحاذاة) أى الواقعة في كتب ظاهروا رواية وبعض روايات الاحاديث كما بسطه في الحلية ووفق بينها وبين روايات الرفع الى المنكبين بأن الثاني اذا كانت اليدين في الثياب للبرد كما قاله الطحاوى اخذ من بعض الروايات وتبعه صاحب الهداية وغيره واعتمد ابن الهمام التوفيق بأنه عند محاذاة اليدين للمنكبين من الرسخ فتصل المحاذاة للاذنين بالايمان وهو صحيح رواية أبى داود قال في الحلية وهو قول الشافعي ومشي عليه النووي وقال في شرح مسلم انه المشهور من مذهب الجناهير (قوله ويستقبل الخ) ذكره في النية وشرحها (قوله انها) أى الامة هنا في الرفع وهذا كما في الفتنه بتقبل الملتزم ما في البحر تعالى الحلية (قوله وفي غيره) كالركوع والسجود والقعود (قوله وقيل كالرجل) روى الحسن عن أبى حنيفة انها أى المرأة ترفع يديها حذو اذنيها كالرجل لان كفيها ليستا بهورة حلية وما في المتن صححه في الهداية وقال وهى هذا التكبير القنوت والعبدن والحنازة (قوله أيضا الخ) أى كما صح شرعه بالتكبير السابق صح أيضا بالتسميع ونحوه لكن مع كراهة التحريم لان الشروع بالتكبير واجب وقد من أن الواجب لفظ الله اكبر من بين الفاظ التكبير الالتمية وقال في الخزان هنا وهل يكره الشروع بغير الله اكبر تصحيحا والراجح انه مكروه تحريما وأن وجوبه عام لا خاص بالعبد

ومترى الاذان (و) انما يصير شارعا بالنية عند التكبير لا به) وحده ولا بهما ولا يلزم (ولا يلزم العاجز عن النطق) كآخرى واحى (تحريك لسانه) وكذا في حق القراءة هو الصحيح لتعذر الواجب فلا يلزم غيره الابدليل فكفى النية لمكن ينبغي أن يشترط فيها القيام وعدم تقديمها لقيامها مقام التحريمية ولم اره ثم في الاشياء في قاعدة السابغ تابع فالمفتي به لزومه في تكبيرة وتسمية لا قراءة (ورفع يديه) قبل التكبير وقيل معه (ماسا بايميه شعوى اذنيه) هو المراد بالمحاذاة لانها لا تثبت الا بذلك ويستقبل بكفيه القبلة وقيل خديه (والمرأة) ولو أمة كما في البحر لكن في النهر عن السراج انها كالرجل وفي غيره كالخزعة (ترفع) بحيث يكون رؤس اصابعها (حذاء منكبيها) وقيل كالرجل (وصح شرعه) أيضا مع كراهة التحريم (بتسليم وتمليل) وتتميد



(وسائر كرم التعظيم) الخلاصة له تعالى ولومشركه كرحيم وكريم في الاصح وخصه الثاني بأكثر وكبير منه كرا ومعرفا زاد في الخلاصة والكبر محققا ومنقلا (كما) صح (لوشع بغير عربية) أي لسان كان وخصه البردعي بالفارسية لمزيتها بجديت لسان أهل الجنة العربية والفارسية الدرية بتشديد الراء قهستاني وشروطا يحجزه وعلى هذا الخلاف الخطبة وجميع أذكار الصلاة وأما ما ذكره بقوله (أو آمن أو ولي أو سلم أو رمي عند ذبح) أو شهد عند حاكم أو دسلا ماولم أو لوشعت عا طسا (أو قرأ بها عجزا) فجازر اجعا قيد القراءة بالعجز لان الاصح رجوعه الى قولهما وعليه الفتوى قلت وجعل العيني الشروع كالقراءة لاسلف له فيه ولا سند له يقويه بل جعله في التارخانية كالتلبية يجوز اتفاقا

مطلب ٢

الفارسية خمس لغات ٣ قوله وفي أن الامام الخ قال القتال في حاشيته ورأيت بخط الشارح على هامش نسخة العيني في هذا المثل اعلم ايها الواقف على هذه الكلام أن رجوع الامام انما ثبت في القراءة بالفارسية فقط ولم يشب رجوعه في تكبيرة الاقتراح بل هي كغيرها من أذكار الصلاة على الخلاف كما حذر شرح الجمع وكتب الاصول وعامة الكتب المعتمدة وصريح هذا المتن يعني الكثرة فيه كعامة المتون فلا عليك من العيني وان تبعه الشرنبلالي في عامة كتبه فتنبه محزره علاه الدين عنى عنه اه منه

كما حذر في البحر للمواظبة التي لم تقترن بتكبر اه (قوله وسائر كرم التعظيم) كالله اجل أو اعظم أو الرحمن اكبر أو لا اله الا الله أو تسار الله لان التكبير الوارد في الادلة مثل وربك فكبر معناه التعظيم ولا اجمال فيه وتمامه في شرح المنية (قوله الخلاصة) أي عن شائبة الدعاء وحاجة نفسه كما سيأتي (قوله له تعالى) متعلق بالتعظيم لا بالخلاصة والناقض قوله ولومشركه والاولى حذفه بالكسبة تأمل (قوله في الاصح) خلافا لما في الذخيرة والخلاصة من تخصيصه بالخاص والخلاف مقيد بما اذا لم يقترن بما يزيل الاشتراك أما اذا قرنه به كالرحيم بعباده صح اتفاقا كما اذا قرنه بما يفسد الصلاة لا يصح اتفاقا كالعلم بالموجود والمعدوم أو بأحوال الخلق كما في الحلية وأشار اليه في البرازية افادته في البحر والنهر (قوله وخصه الثاني) فلا يصح الشروع عنده الابهذه الالفاظ المشتقة من التكبير والصحيح قولهما كما في النهر والحلية عن التحفة والزاد (قوله والكبار) أي بضم الكاف بمعنى التكبير كما في القاموس والظاهر أنه يجوز تكبيرة عند أبي يوسف كما جاز في الاكبر والتكبير فليراجع ح (قوله وخصه البردعي الخ) ضعيف والبردعي بالدال المهملة على الاكثر أحد ابن الحسين وفارس اسم قلعة نسب اليها قوم والمراد بها لغتهم وهي اشرف اللغات وأشهرها بعد العربية وأقربها اليها بالسعود ط (قوله بجديت) متعلق بمزيتها (قوله والفارسية الدرية) قال في المغرب الفارسية الدرية الفصيحة نسبت الى دروهو الباب بالفارسية اه وهو بفتح الدال المهملة والراء الساكنة واذا نسبت الى شاعى وضعان كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فمقول في كم كى وكى بالتخفيف أو التشديد وان كان حرف لين لم تضعيفه كما أوضحه الأشعري في شرح الالفية فافهم فالظاهر أن ضبط القهستاني الدرية بالتشديد غير لازم وأفاد ح عن ابن كمال أن الفارسية خمس لغات فهلوية كان يتكلم بها المولود في محالهم ودرية يتكلم بها من يباب الملك وفارسية يتكلم بها الموابدة ومن كان مناسبا لهم وخورسية وهي لغة خورستان يتكلم بها المولود والاشراف في اخلا وموضع الاستفراغ وعند التعزى للعمام وسريانية منسوبة الى سوريان وهو العراق اه (قوله وشروطا يحجزه) أي عن التكبير بالعربية والمعقد قوله ط بل سيأتي ما يفيد الاتفاق على أن العجز غير شرط على ما فيه (قوله وجميع أذكار الصلاة) في التارخانية عن المحيط وعلى هذا الخلاف لو سجد بالفارسية في الصلاة أو دعا أو اخى على الله تعالى أو تعوذ أو هلم أو تشهد أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم بالفارسية في الصلاة أي يصح عنده لكن سيأتي كراهة الدعاء بالجمجمة (قوله وأما ما ذكره الخ) أي مما هو خارج عن أذكار الصلاة وجواب أما قوله الا في جازر اجعا (قوله أو آمن) بمد الهمزة من الايمان كما في البحر ح وقوله أو سلم أي سلم على غيره وفي بعض النسخ أسلم من الاسلام وعليه يكون أتم بالتشديد من التأمين والنسخة الاولى أولى لانها الموافقة لما رأيت بخط الشارح في الخرائز ولان التأمين من أذكار الصلاة الا أن يكون من أمان الكفار فانه سيأتي في كتاب الجهاد متنا انه يصح بأي لغة كان (قوله ولم أر الخ) لا يظهر فرق بينه وبين رد السلام ح (قوله قيد القراءة بالعجز) أشار الى أن قوله عاجزا حال من فاعل قرأ فقط دون ما قبله (قوله وعليه الفتوى) وفي الهداية وشرح الجمع اصنفه وعليه الاعتماد (قوله وجعل) بالرفع مبتدأ خبره قوله لاسلف له فيه الخ (قوله كالقراءة) أي في اشتراط العجز فيه أيضا وفي أن الامام رجع بذلك الى قولهما لان العجز عندهما شرط في جميع أذكار الصلاة كما مر (قوله لاسلف له فيه) أي لم يقل به أحد قبله وإنما المنقول انه رجع الى قولهما في اشتراط القراءة بالعربية الا عند العجز وأما مسألة الشروع فالمدكور في عامة الكتب حكاية الخلاف فيها بلا ذكر رجوع اصلا وبعبارة المتن كالكنز وغيره كالصريحة في ذلك حيث اعتبر العجز قيد في القراءة فقط (قوله ولا سند له يقويه) أي ليس له دليل يقوى مدعاه لان الامام رجع الى قولهما في اشتراط القراءة بالعربية لان المأمورة قراءة القرآن وهو اسم للمنزل باللفظ العربي المنظوم هذا النظم الخاص المكتوب في المصاحف المنقول لنا من قبلنا متواترا ولا يسمي غايي قرآننا مجازا ولذا يصح في اسم القرآن عنه فائدة دليل قوله ما رجع اليه أما الشروع بالفارسية فالدليل فيه للامام أقوى وهو كون المطلوب في الشروع الذكر والتعظيم وذلك حاصل بأي لفظ كان وأي لسان كان نعم لفظ الله أكبر واجب للمواظبة عليه لا فرض (قوله بل جعله في التارخانية كالتلبية) نص عبارتها في شرح الطحاوي ولو كبر بالفارسية أو رمي بالفارسية عند الذبح أو ولي عند الاحرام بالفارسية

فظاهره كالمثني رجوعهما اليه  
 لاهو اليهما فاحفظ فقد اشتبه  
 على كثير من القاصرين حتى  
 الشربلائي في كل كتبه فتنبه  
 (لا) يصح (ان اذن بها على  
 الاصح) وان علم انه اذان ذكره  
 الحدادي واعتبر الزيلعي  
 التعارف (فروع) قرأ بالفارسية  
 أو التوراة أو الانجيل ان قصة  
 تفسد وان ذكرها لا والحق  
 به في البحر الشاذ لكن في النهر  
 الواجب انه لا يفسد ولا يجزئ  
 كالتنجي وتجوز كتابة آية أو آيتين  
 بالفارسية لا اكثر

مطلب  
 في حكم القراءة بالفارسية  
 أو التوراة والانجيل

مطلب  
 في حكم القراءة بالشاذ

مطلب  
 في بيان التواتر والشاذ

أوبأى لسان سواء كان يحسن العربية أو لا جاز بالاتفاق اه (قوله كملتن) حيث لم يقيد الشروع بالبحر  
 كما قيد به القراءة (قوله رجوعهما اليه الخ) أي انهما رجعا الى قوله بعبارة الشروع بالفارسية بلا بحر كما رجعا  
 هو الى قولهما بعبارة العجمة في القراءة فقط لا في الشروع أيضا كما توهمه العيني لكن كونهما رجعا الى قوله في  
 الشروع لم ينقله أحد وانما المنقول حكاية الخلاف كما قد مرناه وأما ما في التارخانية فغير صريح في تكبير الشروع  
 بل هو محتمل لتكبير التثنية أو الذبح بل هذا أولى لانه قرنه مع الاذكار الخارجية عن الصلاة وأما عبارة المتذممين  
 مبنية على قول الامام فالجواب أن ما أورده على العيني في دعوى رجوعه الى قولهما ما رده عليه في دعواه  
 رجوعهما الى قوله (قوله حتى الشربلائي) أي اشتبه عليه ذلك أيضا حتى ابتدائية والخبر محذوف لا عطيفة  
 لاننا لم نعهد من هذا الشارح الفاضل فله الادب مع العلماء حتى يجعل الشربلائي من القاصرين. واعلم أن  
 الشارح نفسه خفي عليه ذلك فتبع العيني في شرحه على الملتقى وفي الخواص بل خفي أيضا على البرهان الطرابلسي  
 في منته مرآب الرحمن حيث قال والاصح رجوعه اليهما في عدم جواز الشروع والقراءة بالفارسية لغير  
 العاجز عن العربية (قوله واعتبر الزيلعي التعارف) وبه جزم في الهداية وأقره الشراح وفي الكفاية عن  
 المبسوط روى الحسن عن أبي حنيفة انه لو اذن بالفارسية والناس يعلمون انه اذان جازوا لا يجوز لان المقصود  
 وهو الاعلام لم يحصل (قوله قرأ بالفارسية) أي مع القدرة على العربية (قوله أو التوراة الخ) بالنصب عطفا  
 على مفعول قرأ المحذوف وهو القرآن ح (قوله ان قصة الخ) اختار هذا التفصيل في الفتح توفيقا بين القولين  
 وهما ما قاله في الهداية من انه لا خلاف في عدم الفساد اذا قرأ به بالعربية ما تجوز به الصلاة وما قاله النجاشي  
 النسفي وقاضي خان من انها تفسد عندهما فقال في الفتح والوجه اذا كان المتروك من مكان القصص والامر  
 والنهي أن تفسد بمجرد قراءته لانه حينئذ متكلم بكلام غير قرآن بخلاف ما اذا كان ذكر أو تنزيها فانها تفسد  
 اذا اقتصر على ذلك بسبب اخلاء الصلاة عن القراءة اه وتبعه في البحر وقواه في النهر فلذا جزم به الشارح  
 (قوله وألحق به في البحر الشاذ) أي خفاه على هذا التفصيل توفيقا بين القول بالفساد به والقول بعدمه (قوله  
 لكن في النهر الخ) حيث قال عندي بينهما فرق وذلك أن الفارسي ليس قرأنا أصلا لا نصرافه في عرف الشرع  
 الى العربية فاذا قرأ قصة صار متكلمًا بكلام الناس بخلاف الشاذ فانه قرآن الآن في قرأته شكافلا تفسد به  
 ولو قصة وحكوا الاتفاق فيه على عدمه فالوجه ما في المحيط من تأويله قول شمس الاعنة بالفساد بما اذا اقتصر  
 عليه اه أي فيكون الفساد لتركه القراءة بالتواتر لا للقراءة بالشاذ لكن يرد عليه أن القرآن هو الماشك فيه وأن  
 الصلاة يمنع فيها عن غير القراءة والذكر قطعاً وما كان قصة ولم تثبت قرأته لم يكن قراءة ولا ذكر فيفسد بخلاف  
 ما اذا كان ذكراً فانه وان لم تثبت قرأته لم يكن كلاما لكونه ذكرا لكن ان اقتصر عليه تفسد وان قرأ معه من  
 التواتر ما تجوز به الصلاة فلا فهذا ما وفق به في البحر وتبين حل كلام المحيط عليه فتأمل وفي منظومة ابن وهبان  
 وان قرأ المكتوب في الصحف الاولى \* اذا كان كالتسبيح ليس بغير

والصحف الاولى جمع مصحفة المراد بها التوراة والانجيل والزيور وتام الكلام في شروح الوهبانية (تمة) القرآن  
 الذي تجوز به الصلاة بالاتفاق هو المضبوط في المصاحف الاثمة التي بعث بها عثمان رضي الله عنه الى الامصار  
 وهو الذي اجمع عليه الاثمة العشرة وهذا هو التواتر جله وتفصيلا فافوق السبعة الى العشرة غير شاذ وانما الشاذ  
 ما وراء العشرة وهو الصحيح وتعام تحقيق ذلك في فتاوى العلامة قاسم (قوله كالتسبيح) قال في الوهبانية  
 وليس التهجى في الصلاة بفسد \* ولا يجزئ عن واجب الذكر فاذا كروا

والمسألة في القضية قال الشربلائي في شرحها صورتها مختصر قال في صلته س ب ح ا ن ا ل ه  
 بالتسبيح أو قال ا ع و ذ ب ا ل ه م ن ا ل ش ي ط ا ن لا تفسد لكن في البرازية  
 خلافا حيث قال تفسد بتجسيه قدر القراءة لانه من كلام الناس اه وهذا ذكره البرازي في كتاب الطلاني  
 قال ابن النخعة ووجهه ظاهر لكنه ذكر في كتاب الصلاة فهو ما في القضية اه ونسب في الامداد باب سجود  
 التلاوة عن الجنيس والخاتمة أنه لا يجب به السجود ولا يجزئ عن القراءة في الصلاة لانه لم يقرأ القرآن ولا يفسد  
 لانه الحروف التي في القرآن اه وظاهر الرسم المذكور أن المراد قراءة مسجيات الحروف لا اسماءها مثل  
 سين باء هاء الف فون وهل حكمها كذلك لم أره (قوله وتجوز الخ) في الفتح عن الكافي اراعتاد

القراءة بالفارسية أو أراد أن يكتب مصفاهم جامع وان فعل في آية أو آيتين لا فان كتب القرآن وتفسير كل حرف وزجته جاز اه (قوله ويكره الخ) مخالف لما نقلناه عن الفتح أهالكن رأيت بخط الشارح في هامش الخزانة عن حنبل المجتبى ويكره كتب التفسير بالفارسية في المصنف كما يعتاده البعض ورخص فيه الهندواني والظاهر أن الفارسية غير قيد (قوله بمشوب) أي مخلوط (قوله وبسمله) عليه في الذخيرة بأن بسمله للتبرك ~~فصل~~ أنه قال برك في هذا الأمر وظاهر كلام الزيلعي ترجيحه وفي الحلية أنه الاشبه ونقل في النهر تصنيفه عن السراج وقتادى المرغيناني ونقل في البحر عن المجتبى والمبتنى الجواز ورجمه بأنهاد كخالص بدليل جوازها على الذبيحة المشروط فيها الذكرا لخالص اه وجرم به في المنظومة الوهبانية وعزاه الى الامام ونقله في شرحهما عن الامام الحلواني وظهير الدين المرغيناني والقاضي عبد الجبار وشهاب الامامي وجعل الاقل قول صاحب توفيقا بين الروايات فانهم (قوله وحوقله) أي لانهاد عاه في المعنى فمكأنه قال اللهم حولني عن مصيبتك وقوتني على طاعتك لانه لا حول ولا قوة الا بالله (قوله اودكرها) أي ذكر اللهم اغفر لي (قوله في الاصح) كذا في الحلية عن المحيط والذخيرة وغيرهما خلافا لما صححه في الجوهره وهذا بناء على مذهب سيويه من أن أصله يا الله فحذفت يا وعوض عنها الميم وعند الكوفيين أصله يا الله أمنا بخير فحذفت الجمله الا الميم فيكون دعاء لا شاء ورد بقوله تعالى اللهم ان كان هذا هو الحق الآية ونماه في ح (قوله كيا الله) فان به يصح الشروع اتفاقا لخزان (قوله أخذار سفها) أي فصلها وهو بضم فسكون او بضمين كما في القياموس (قوله بمحصره واجهاه) أي يخلق الخنصر والابهام على الرسخ ويسط الاصابع الثلاث كما في شرح المنية ونحوه في البحر والنهر والمعراج والكفاية والفتح والسراج وغيرها وقال في البدائع ويخلق ابهامه وخنصره وبصره وبضع الوسطى والمسجة على معصمه وتبعه في الحلية ومثله في شرح الشيخ اسماعيل عن المجتبى (قوله هو المختار) كذا في الفتح والتبيين وهذا استحسنه كثير من المشايخ ليكون جامعاً بين الاخذ والوضع المرويين في الاحاديث وعملاً بالمذهب احتياطاً كما في المجتبى وغيره قال سميدي عبد الغني في شرح هدية ابن العماد وفي هذا نظر لان القائل بالوضع يريد وضع الجميع والقائل بالاخذ يريد أخذ الجميع فأخذ البعض ووضع البعض ليس بأخذ ولا وضع بل المختار عندي واحدهم ما موافقة للسنة اه قلت وهذا البحث متقول في المعراج بعد نقله ما مر عن المجتبى والمبسوط والظهيرية وقيل هذا خارج عن المذهب والاحاديث فلا يكون العمل به احتياطاً اه ثم رأيت الشرنبلالي ذكر في الامداد هذا الاعتراض ثم قال قلت فعلى هذا ينبغي أن يفعل بصفة احد الحدين في وقت وبصفة الاخر في غيره ليكون جامعاً بين المرويين حقيقة اه اقول يرد عليه أنه في كل وقت عمل بأحدهما يكون تاركاً فيه العمل بالاخر والوارد في الاحاديث ذكر في بعضها الوضع وفي بعضها الاخذ لا بيان الكيفية والذي استحسنه المشايخ فيه العمل بهما جميعاً لا شذوذاً في الاخذ وضعا وزيادة والقاعدة الاصولية أنه متى امكن الجمع بين المتعارضين فافرا لا يعدل عن احدهما قتأمل (قوله الكف على الكف) عزاء في هامش الخزانة الى الغزونية (قوله تحت ثديها) كذا في بعض نسخ المنية وفي بعضها على ثديها قال في الحلية وكان الاولى أن يقول على صدرها كما قاله الجهم الغفير لا على ثديها وان كان الوضع على الصدر قد يستلزم ذلك بأن يقع بعض ساعده كل يد على الثدي لكن هذا ليس هو المقصود بالافادة (قوله كافرغ) هذه كاف المبادرة متصل بما نحو وسلم كما تدخل نقلها في معنى اللبيب (قوله بلا ارسال) هو ظاهر الرواية وروى عن محمد في النوادر أنه يرسلها حالة الشفاء فادفغ منه بضع بناء على أن الوضع سنة القيام الذي له قرار في ظاهر المذهب وسنة القراءة عند محمد حلية (قوله في جمع الانهر) ومثله في شرح النقاية لتلا على القاري كما نقله في حاشية المدي في باب الوتر والنوافل (قوله ما هو الاغم) أي من القيام الحقيقي والحكسي فان القعود في النافلة وفي المريضة وما ألقى به العذر كالقيام ط والظاهر أن الاضطجاع كذلك لانه خلف عن القيام وحق (قوله له قرار الخ) اعلم أنه جعل في البدائع الاصل على قولهما الذي هو ظاهر المذهب أن الوضع سنة قيام له قرار كما مر وبعضهم جعل الاصل على قولهما أنه سنة قيام فيه ذكر مسنون واليه ذهب الحلواني والسرخسي وغيرهما وفي الهداية أنه الصحيح ومشى عليه في الجمع وغيره وقد جمع في البحر بين الاصلين فجعلهما أصلاً واحداً وتبعه تلميذه المصنف مع أن صاحب الحلية نقل عن شيخ الاسلام

ويكره كتب تفسيره تحتها (ولو شرع ب) مشوب بجاحته كعقود وبسمله وحوقله (واللهم اغفر لي اودكرها عند الذبح لم يجز بخلاف اللهم) فقط فانه يجوز فيها في الاصح كيا الله (ورضع) الرجل يمينه على يساره تحت سترته أخذاً ر-فها بمحصره واجهاه) هو المختار ونضع المرأة والخنثى الكف على الكف تحت ثديها (كافرغ من التكبير) بلا ارسال في الاصح (وهو سنة قيام) ظاهره أن القاعدة لا يضع ولم اره ثم رأيت في مجمع الانهر المراد من القيام ما هو الاعم لان القاعدة يفعل كذلك (له قرار)



أنه ذكر في موضع أنه على قولهما يرسل في قومة الركوع وفي موضع آخر أنه يضع ثم يركع في موضع آخر أن منشأ ذلك اختلاف  
 الأصلين لأن في هذه القومة ذكرهم مسنوناً وهو التسبيح أو التمجيد كما مشى عليه في الملتقط اهـ فهذا كما زى  
 يقتضى تغايرهما ويؤيده كلام السراج الآتى كما سند كره وله هذا أيضاً لما قال في الهداية ويرسل في القومة  
 اعترضه في الفتح بأنه انما يتم إذا قيل بأن التمجيد والتسبيح ليس سنة فيها بل في الانتقال إليها لكنه خلاف  
 ظاهر النصوص الخ نعم قيد من لا مسكين الذكر بالطويل وبه يدفع الاعتراض عن الهداية لكن إذا كان الذكر  
 طويلاً يلزم منه كون القيام له قرار فيرجع إلى ما قاله في البحر فليتاثل (قوله فيمذكر مسنون) أى مشروع  
 فرضاً كان أو واجباً وسنة إجماعاً عن البرجندى (قوله لعدم القرار) ليس على إطلاقه لقولهم إن مصلى  
 النافلة ولو سنة يسئله أن يأتي بعد التمجيد بالأدعية الواردة فيهمول السموات والأرض الخ واللهم اغفر لي  
 وارحمي بين السجدين نهر ومقتضاه أنه يعتمد في النافلة ولم أر من صرح به تأمل لكنه مقتضى إطلاق  
 الأصلين المارئين ومقتضاه أنه يعتمد أيضاً في صلاة التسبيح ثم رأيت أنه ذكره ط والرحمى والساجدات بجنا  
 (قوله ما لم يطل القيام فيضع) أى فان أطلقه لكثرة القوم فانه يضع وهذا مبنى على أن الأصل أنه سنة قيام  
 له قرار لا على أنه سنة قيام فيه ذكرهم مسنون وهذا أيضاً يدل على انهما أصلان لا أصل واحد كما ذكرنا (قوله  
 سبحانك اللهم) شرح ألفاظه في البحر والامداد وغيرهما (قوله تارك الخ) هو ظاهر الرواية بدائع لانه  
 لم ينقل في المشاهير كافى فالاولى تركه في كل صلاة محافظة على المروى بلا زيادة وإن كان شاء على الله تعالى بحر  
 وحلية وفيه إشارة إلى أن قوله في الهداية لا يأتي به في القرائن لا مفهوم له لكن قال صاحب الهداية في كتابه  
 مختارات النوازل وقوله وجعل ثناؤك لم ينقل في القرائن في المشاهير وما روى فيه فهو في صلاة التهجد اهـ  
 (قوله الا في الجنائز) ذكره في شرح المنية الصغير ولم يعزه إلى أحد ولم أره لغيره سوى ما قد مضاه عن الهداية  
 ومختارات النوازل (قوله مقتصر) اسم فاعل حال من فاعل قرأ أو اسم مفعول حال من مفعوله وهو سبحانك  
 الخ ح (قوله الا في النافلة) لم يورد في الاخبار عليها فيقرؤه فيها إجماعاً واختياراً المتأخرين أنه يقول  
 قبل الاقتراح معراج وفي المنية وعندهما يقول قبل الاقتراح يعنى قبل النية ولا يقول بعد النية بالإجماع اهـ  
 لكن في الحلية الحق أن قراءته قبل النية أو بعدها قبل التكبير لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه  
 اهـ وفي الخرائن وماورد محمول على النافلة بعد الشاء في الأصح اهـ وقال في هامشه صححه الزاهد وغيره  
 (قوله في الأصح) وقيل تصد لانه كذب ورد في البحر تبعا للعلية بمائت في صحيح مسلم من الروايتين بكل منهما  
 وبانه انما يكون كذبا إذا كان مخبراً عن نفسه لا تالياً لمخبراً فالفساد عند الكل اهـ (قوله لما في النهر الخ)  
 بعيل لتحويل الشارح عبارة المصنف لأن قضية المتن الاتيان بالشاء في الخفاقة وإن بدأ الإمام بالقراءة وهو  
 ضعيف لتعبير الصغير عنه بقيل ووجهه أنه إذا امتنع عن القراءة فبالاولى أن يمتنع عن الشاء وأقول ما ذكره  
 المصنف جزم به في الدرر وقال في المنع وصححه في الذخيرة وفي المضمرات وعليه الفتوى اهـ ومشى عليه في منية  
 المصلى والشارح في الخرائن وشرح الملتقى واختاره قاضى خان حيث قال ولو أدرك الإمام بعد ما اشتغل بالقراءة  
 قال ابن الفضل لا يثنى وقال غيره يثنى وينبغي التفصيل إن كان الإمام يجهر لا يثنى وإن كان يسر يثنى اهـ وهو  
 مختار شيخ الاسلام خواهر زاده وعلمه في الذخيرة بما حاصله أن الاستماع في غير حالة الجهر ليس بفرض بل يسئ  
 تعظيماً للقراءة فكان سنة غير مقصودة لذاتها وعدم قراءة المؤتم في غير حالة الجهر لا لوجوب الانصات بل لأن  
 قراءة الإمام له قراءة وأما الشاء فهو سنة مقصودة لذاتها وليس شاء الإمام للمؤتم فاذا تركه يلزم ترك سنة  
 مقصودة لذاتها لانصات الذى هو سنة تبعاً بخلاف تركه حالة الجهر اهـ فكان المعتمد ما مشى عليه المصنف  
 فافهم (قوله أو ساجدا) أى السجدة الاولى كما في المنية وأشار بالتقييد بركعاً أو ساجداً إلى أنه لو أدركه  
 في إحدى القعدتين فالاولى أن لا يثنى لتحصيل فضيلة زيادة المشاركة في القعود وكذلك لو أدركه في السجدة الثانية  
 وتماه في شرح المنية (قوله بلفظ أعوذ) أى لا بلفظ استعبد وإن مشى عليه في الهداية وعلمه في البحر  
 والزبلى (قوله فهو كالنار) لأن سر حال من الشاء والتعوذ فكانا متعلقين به فأشبهه التنارح الذى هو متعلق  
 عاملين فأكثر باسم وعدل عن قول النهر فهو من التنارح لما فيهم مع الهوامع من أنه يقع في كل معمول  
 إلا المفعول له والتميز وكذا الحال خلافاً لابن معطى أفاده ح (قوله ذكره الحلبي) أى في شرح المنية بقوله

فيه ذكرهم مسنون فيضع حالة الشاء  
 وفي القنوت وتكبيرات الجنائز  
 لا يسئ (في قيام بين ركوع  
 وسجود) لعدم القرار (و لا بين  
 تكبيرات العبد) لعدم الذكر ما لم  
 يطل القيام فيضع سراجة (وقرأ)  
 كما كبر (سبحانك اللهم) تاركاً وجعل  
 ثناؤك الا في الجنائز (مقتصر  
 عليه) فلا يضم وجهه وجهى الا  
 في النافلة ولا تصد به قوله وأنا أقول  
 المسلمين في الأصح (الأذا) شرع  
 الامام في القراءة سواء (كان  
 مسبوفاً) أو مدركا (و) سواء كان  
 (امامه يجهر بالقراءة) اولاً  
 (ف) انه (لا يأتي به) لما في النهر  
 عن الصغير أدرك الإمام في  
 القيام يثنى ما لم يبدأ بالقراءة وقيل  
 في الخفاقة يثنى ولو أدركه راكم  
 أو ساجداً ان اكبر رأيه انه يدركه  
 اثنى به (و) كما استفتح (نعوذ) بلفظ  
 أعوذ على المذهب (سراً) قيد  
 للاستفتاح ايضاً فهو كالنارح  
 (قراءة) فلو تركه بعد الفاتحة  
 تركه ولو قبل اكالماتعوذ وينبغي  
 ان يستأنفها ذكره الحلبي

والتعوذ انما هو عند افتتاح الصلاة فلونسيه حتى قرأ الفاتحة لا يتعوذ بعد ذلك كذا في الخلاصة ويفهم منه انه لو تذكر قبل اكمالها يتعوذ وحينئذ ينبغي أن يستأنفها اه وهذا الفهم في غير محله لان قول الخلاصة حتى قرأ الفاتحة معناه شرع في قراءتها اذ بالشروع فأت محل التعوذ والالزم رفض القرض للسنة ولزم أيضا ترك الواجب فان قراءة الفاتحة او اكثرها مرة ثانية موجبة للسهو على أنه في شرح المنية أيضا بعد ما مر بنحو ورقة ونصف قال وذكر الفقيه ابو جعفر في النوادر ان كبير وتعوذ ونسي الشاء لا يعيد وكذا ان كبير وبدأ بالقراءة ونسي الشاء والتعوذ والتسمية لقوات محلها ولا سهو عليه ذكره الزاهدي اه فقوله وبدأ بالقراءة الخ مؤيد لما قلنا فافهم (قوله ولا يتعوذ الخ) محترزة لقوله قراءة قال في البحر وقد بقراءة القرآن للإشارة الى أن التليذ لا يتعوذ اذا قرأ على استاذة كما نقله في الذخيرة وظاهره أن الاستعاذة لم تشرع الا عند قراءة القرآن او في الصلاة وفيه نظر ظاهر اه قال في النهر وأقول ليس ما في الذخيرة في المشرعية وعدمها بل في الاستئذان وعدمه اه اى فتسن لقراءة القرآن فقط وان كانت تشرع في غيرها في جميع ما يخفى فيه الوسوسة والى هذا أشار الشارح بقوله اى لا يسن لكن في هذا الجواب نظر فانها تسن أيضا قبل دخول الخلاه لكن بلفظ أعوذ بالله من الخبث والخبائث تأمل ثم ان عبارة الذخيرة هكذا اذا قال الرجل بسم الله الرحمن الرحيم فان اراد به قراءة القرآن يتعوذ قبله للآية وأن اراد افتتاح الكلام كما يقرأ التليذ على الاستاذ لا يتعوذ قبله لانه لا يريد به قراءة القرآن ألا يرى لو أن رجلا اراد أن يشكر فيقول الحمد لله رب العالمين لاحتاج الى التعوذ قبله وعلى هذا الجنب ان اراد بذلك القراءة لم يجز أو افتتاح الكلام جاز اه ملخصا وحاصله أنه اذا اراد أن يأتي بشئ من القرآن كالسجدة والجدلة فان قصد به القراءة تعوذ قبله والا فلا كالوأتى بالسجدة في افتتاح الكلام كالتليذ حين يسلم في أول درسه للعلم فلا يتعوذ وكما لو قصد بالجدلة الشكر وكذا اذا تكلم بغير ما هو من القرآن فلا يسن التعوذ بالاولى فكلام الذخيرة في التعوذ قبل الكلام لا في غيره من الافعال فلا ينافي استثنائه قبل الخلاه فافهم (قوله فيأتى به المسبوق الخ) ذكر المصنف ثلاث مسائل تفريعا على قوله لقراءة بناء على قول ابي حنيفة ومحمد ان التعوذ تبع للقراءة أما عند ابي يوسف فهو تبع للشاء فعنده يأتي به المسبوق بعد الشاء مرتين حال اقتدائه وعند قيامه للقضاء ويأتى به المقتدى المدرك لانه يأتى كما يأتى به الامام والمنفرد ويأتى به الامام والمقتدى في العبد بعد الشاء قبل التكبيرات ومضى عليه في المنية وفي الخلاصة أنه الاصح لكن مختار قاضي خان والهداية وشروحه والكافي والاختيار واكثر الكتب هو قولهما انه تبع للقراءة وبه ناخذ شرح المنية (قوله وكما تعوذ سمي) فلو سمي قبل التعوذ اعاده بعده لمعدي وقوعها في محلها ولونسيها حتى فرغ من الفاتحة لا يسمى لاجلها لقوات محلها حلية ويجز ولا مفهوم لقوله حتى فرغ كما تقدم فافهم (قوله غير المؤتم) هو الامام والمنفرد اذ لا دخل للمقتدى لانه لا يقرأ بديل أنه قدم أنه لا يتعوذ بجهر (قوله كما في ذبيحة ووضوء) فان المراد بالتسمية فيهما مطلق الذكر فهو مقبيل للمعنى (قوله سرائى أول كل ركعة) كذا في بعض النسخ وسقط سرائى من بعضها ولا بد منه قال في الكفاية عن المجتبى والثالث أنه لا يجهر بها في الصلاة عندنا خلافا للشافعي وفي خارج الصلاة اختلاف الروايات والشافعي في التعوذ والتسمية قبل يحنى التعوذ دون التسمية والصحيح أنه يخبر فيهما ولكن يتبع امامه من التزاء وهم يجهرون بهما الاحزة فانه يخفيهما اه (قوله ولو جهرية) رد على ما في المنية من أن الامام لا يأتى بها اذا جهر بل اذا خافت فانه غلط فاحش بجهر وأوله في شرحها بأنه لا يأتى بها جهر (قوله لا تسن) مقتضى كلام المتن أن يقال لا يسمى لكنه عدل عنه لايهامه الكراهة بخلاف نفي السنية ثم ان هذا قولهما وصححه في البدائع وقال محمد تسن ان خافت لان جهر بجهر ونسب ابن الضياء في شرح الغزوية الاول الى ابي يوسف فقط فقال وهذا قول ابي يوسف وذكر في المصنف أن الفتوى على قول ابي يوسف انه يسمى في أول كل ركعة ويخفيها وذكر في المحيط المختار قول محمد وهو أن يسمى قبل الفاتحة وقبل كل سورة في كل ركعة وفي رواية الحسن بن زياد أنه يسمى في الركعة الاولى لا غير وانما اختبر قول ابي يوسف لان لفظة الفتوى أكد وأبلغ من لفظة المختار ولان قول ابي يوسف وسط وخير الامور واسطها كذا في شرح عمدة المصلى اه ما في شرح الغزوية ووقع في النهر خطأ وخلل في النقل أيضا عن شرح الغزوية فاجتنبه فافهم (قوله ولا تكرر اتفاقا) ولهذا صرح في الذخيرة والمجتبى بأنه ان سمي بين الفاتحة

ولا يتعوذ التليذ اذا قرأ على  
استاذة ذخيرة اى لا يسن فليحفظ  
(فيأتى به المسبوق عند قيامه لقضاء  
ما فاتته) لقراءته (الا المقتدى)  
لعدمها (ويؤخر) الامام التعوذ  
(عن تكبيرات العبد) لقراءته  
بعدها (و) كما تعوذ (سمى) غير المؤتم  
بلفظ السجدة لا مطلق الذكر كما في  
ذبيحة ووضوء (سرائى) أول  
(كل ركعة) ولو جهرية (لا) تسن  
(بين الفاتحة والسورة مطلقا)  
ولو سرية ولا تكرر اتفاقا

مطلب  
لفظة الفتوى أكد وأبلغ من  
لفظة المختار

مطلب  
قراءة السجدة بين الفاتحة  
والسورة حسن

والسورة المقرؤة سرًّا الوجه را كان حسنا عند أبي حنيفة ورجحه المحقق ابن الهمام وتلذه الحطبي لشبهة الاختلاف في كونها آية من كل سورة بحر (قوله وما صححه الزاهدي من وجوبها) يعني في أول الفاتحة وقد صححه الزياهي أيضا في سجود السهو ونقل في الكفاية عبارة الزاهدي وأقرها وقال في شرح المنية أنه الاحوط لأن الأحاديث الصحيحة تدل على مواظبته عليه الصلاة والسلام عليها وجهه في الوهبانية قول الأكثرين أي بناء على قول الحلواني أن أكثر المشايخ على أنها من الفاتحة فإذا كانت منها تجب مثلها لكن لم يسلم كونه قول الأكثر (قوله ضعفه في البحر) حيث قال في سجود السهو أن هذا كله مخالف لظاهر المذهب المذكور في المتون والشروح والفتاوى من أنها سنة لا واجب فلا يجب تركها شيء قال في النهر والحق أنهما قولان مرجحان لأن المتون على الأول اه أقول أي أن الأول مرجح من حيث الرواية والثاني من حيث الدراية والله أعلم (قوله وهي آية) أي خلافا لقول مالك وبعض أصحابنا أنها ليست من القرآن أصلا قال القهستاني ولم يوجد ما في حواشي الكشف والتلويح أنها ليست من القرآن في المشهور من مذهب أبي حنيفة اه أي بل هو قول ضعيف عندنا (قوله أنزل للفصل) وذكر في أول الفاتحة للتبرك (قوله فما في التل بعض آية) وأولها أنه من سليمان وآخرها وأتوني مسلمين وهو تفريع على قوله أنزل للفصل ط (قوله وليست من الفاتحة) قال في النهر فيه رد لقول الحلواني أكثر المشايخ على أنها من الفاتحة ومن ثم قيل بوجوبها وجعله في الذخيرة رواية الثاني عن الإمام وبه أخذ وهو أحوط اه وما نقله عن الحلواني ذكره القهستاني عن المحيط والذخيرة والملازمة وغيرها (قوله ولا من كل سورة) أي خلافا لقول الشافعي أنها آية من كل سورة ما عدا برائة (قوله في الأصح) قيد لقوله وليست من الفاتحة وكان ينبغي ذكره عقبه ليكون إشارة إلى قول الحلواني المتقدم إلى قول الشافعي أذ لم يجز عادتهم بذكر التصحيح للإشارة إلى مذهب الغير بل إلى المرجوح في المذهب ولم أر لاحد من مشايخنا القول بأنها آية من كل سورة وإنما عزا في البحر وغيره إلى الشافعي فقط فانهم (قوله تحرم على الجنب) أي وما في معناه كالحائض والنفساء وهذا الوعد قصد التلاوة (قوله احتياما) علة للسؤالين وذلك أن مذهب الجمهور أنها من القرآن لتواترها في محلها وخالف في ذلك مالك فكان الاحتياط حرمتها على الجنب نظر إلى مذهب الجمهور وعدم جواز الاقتصار عليها في الصلاة نظرا إلى شبهة الخلاف لأن فرض القراءة ثابت بيقين فلا يسقط بموافقه شبهة (قوله ولم يكفر جاحداها الخ) جواب عما قيل من الاشكال في التسمية أنها ان كانت متواترة لزم تكفير منكرها والا فليست قرآنا والجواب كما في التحرير أن القطعي إنما يكفر منكره إذا لم تثبت فيه شبهة قوية كإنكار ركن وهنا قد وجدت وذلك لأن من أنكرها كمالك ادعى عدم تواتر كونها قرآنا في الأوائل وان كانها فيها الشهرة استثنان الافتتاح بها في الشرع والمثبت يقول أجمعهم على كتمانها مع أمرهم بتجريد المصاحف بوجوب كونها قرآنا والاستئذان لا يسوغ الإجماع لتحقيقه في الاستعانة والاحق أنها من القرآن لتواترها في المصحف وهو دليل كونها قرآنا ولا نسلم توقف ثبوت القرآنية على تواتر الأخبار بكونها قرآنا بل الشرط فيها هو قرآن تواتره في محلها فقط وان لم يتواتر كونه في محلها من القرآن اه وقوله ولا نسلم الخ رد لما تضمنه كلام المنكر من أن تواترها في محلها لا يستلزم كونها قرآنا بل لا بد من تواتر الأخبار بقرآنتها والحاصل أن تواترها في محلها ثابت أصل قرآنتها وأما كونها قرآنا متواترا فهو متوقف على تواتر الأخبار به ولذلك لم يكفر منكرها بخلاف غيرها لتواتر الأخبار بقرآنته ووقع في البحر هنا اضطراب وخلل بينه فيما علقته عليه وبما قررناه يعلم أنه كان على الشارح أن يبقى المتن على حاله وبسقط قوله اختلاف مالك ليكون جوابا عن إنكار مالك أيضا قرآنتها لأن شبهة لم تثبت بانكاره بل هي ثابتة قبله من جهة أخرى فتدبر (قوله وقرأ بعدها وجوبا) الوجوب يرجع إلى القراءة والبعدية وأشار إلى أنه يلزم تركها إلا إعادة لو عايدا كالفاتحة خلافا لما في التبيين والدرر لأن الفاتحة وإن كانت كذلك لا اختلاف في تركيتها إلا أنه يظهر في الأثر لافي وجوب الإعادة كما قدمناه أول بحث الواجبات (قوله سورة) أشار إلى أن الأفضل قراءة سورة واحدة في جامع الفتاوى روى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال لا أحب أن يقرأ سورتين بعد الفاتحة في المكتوبات ولو فعل لا يكره وفي النوافل لا بأس به (قوله الأبا المسنون) وهو القراءة من طوال المفصل في الفجر والظهر وأوسطه في العصر والعشاء وقصاره في المغرب ط (قوله وأتمن) هو سنة للحدث الاتي

وما صححه الزاهدي من وجوبها  
ضعفه في البحر (وهي آية) واحدة  
(من القرآن) كاه (أنزل للفصل  
بين السور) فما في التل بعض آية  
اجماعا (وليست من الفاتحة ولا  
من كل سورة) في الأصح فتحرم  
على الجنب (ولم تجز الصلاة بها)  
احتياطاً (ولم يكفر جاحداها  
لشبهة) اختلاف مالك (فيها  
و) كما سي (قرأ الصلي لوأما ما  
أو منفردا الفاتحة و) قرأ بعدها  
وجوبا (سورة أو ثلاث آيات)  
ولو كانت الآية أو آيتان تعدل  
ثلاث آيات قصارا انتفت كراهة  
التصرم ذكره الحطبي ولا تنفي  
التفريعية الأبا المسنون (وأتمن)



المتفق عليه كافي شرح المنية وغيره وانفقوا على أنه ليس من القرآن كافي البحر (قوله بمدة) هي أشهرها وأدفعها وقسروها مشهورة ومعناه استجب ط (قوله وامالة) أي في المذلة لم تأت بها في القصر ح وحقيقة الامالة أن ينهي بالقصة نحو الكسرة فقبل الالف ان كان بعدها ألف نحو الباء اشعوى (قوله ولا تفسد الخ) أشار به إلى أن الكلام في نفي الفساد لا في تحصيل السنة فان السنة لا تحصل الا بالثلاثة الاول كما أفاده ط (قوله بمدة مع تشديد او حذف ياء) أي حالة كون المذمة صاحبا لاحدهما لا لكل منهما ففيه صورتان الاولى المذمة مع التشديد بلا حذف فلا يفسد على المفتي به عندنا لانه لغة فيها حكاهما الواحدى ولانه موجود في القرآن ولان له وجهان كما قال الحلوانى ان معناه دعوك قاصدين اجابك لان معنى آتين قاصدين وأنكر جماعة من مشايخنا كونها لغة وحكم بفساد الصلاة بجر والصورة الثانية المذمة مع حذف الباء بلا تشديد لوجوده في قوله تعالى ويلك آمن كافي الامداد نأوى كلامه لمنع الجمع فقط لانه لو أتى بالمذمة جامعين التشديد والحذف تفسد كانه عليه بعد ولو كانت لمنع الخلو أيضا بأن أتى بالمذمة خالعين التشديد والحذف لزم التكرار لانه اللغة الفصحى المتقدمة فافهم (قوله بل بقصر مع احدهما) أي مع التشديد بلا حذف الباء وهو آتين لعدم وجوده في القرآن او مع حذف الباء بلا تشديد وهو آمن وفيه نظر لوجوده في قوله تعالى فان آمن ح أي ولذلك لم يذكره في البحر والنهر هذا وذكر في الحلية الاول لغة ضعيفة فقال وقصروها وتشديد الميم حكاهما بعضهم عن ابن الابارى واستضعفت ويظهر أن الاشبه بفساد الصلاة بها اه (قوله او بمدة معهما) أي مع التشديد وحذف الباء وهو آمن فانه مفسد لعدم وجوده في القرآن وحاصل ما ذكره ثمانية اوجه خمسة صحيحة وثلاثة مفسدة وبني ناسع وهو آمن بالقصر مع التشديد والحذف وهو مفسد لعدم وجوده في القرآن ولو قال الشارح بمدة او قصر معهما الاستوفى ح قلت وقد ذكر هذا التاسع مع الثامن في البحر وقال ولا يعد فساد الصلاة فيهما (قوله الامام سراً) أشار بالاول الى خلاف مالك في تخصيص الموت بالتأمين دون الامام وهو رواية الحسن عن الامام وبالثاني الى خلاف الشافعى أنه يأتي بها كل منهما جهر او قوله كما موم ومنفرد محل اتفاق فلذا أتى بالكاف (قوله ولو في السرية) أي لا طلاق الامر في الحديث الاق وهوذا راجع الى المأموم وكان ينبغي ذكره عقبه وقبل لا يؤمن المأموم في السرية ولو سمع الامام لا ذلك الجهر لا عبرة به (قوله ولو من مثله) أي من مقتد مثله بأن كان مثله قريسا من الامام يسمع قراءته فأمن فسمع ذلك المقتدى تأمين مثله القريب من الامام فيؤمن لان المناط العلم بتأمين الامام (قوله في نحو جمعة وعبد) أشار بنحو الى أن التقييد بالجمعة والعبد كما وقع في الجوهر غير قيد كما يجسه في الشرع لانه لا ينبغي أن لا يختص بهما بل الحكم في الجماعة الكثيرة كذلك (قوله وأما حديث الخ) هو ما رواه الشيخان اذا آمن الامام فآمنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وهو مفيد تأمينه ما لكن في حق الامام بالاشارة لان النص لم يسبق له وفي حق المأموم بالعبارة لانه سبق لاجله بجر ثم مراد الشارح الجواب عن قول الشافعى ان الحديث دليل على جهر الامام بالتأمين لانه علق تأمينهم بتأمينه والجواب أن موضع التأمين معلوم فاذا سمع لفظة ولا الصالحين كفى لان الشارع طلب من الامام التأمين بعده فصار من التعليق معلوم الوجود وتتمام الادلة في المطولات ويظهر من هذا أن من كان بعيدا عن الامام لا يسمع قراءته أصلا لا يؤمن كافي البحر رأى لعدم سماعه موضع التأمين اللهم الا أن يسمع من مثله كما مر في السرية (قوله يقولوا آمين) تمام الحديث فان الملائكة تقول آمين فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه رواه عبد الرزاق والنسائى وابن حبان حلية وفي شرح مسلم للنووى الصحيح الصواب أن المراد الموافقة للملائكة في وقت التأمين وقبل في الصفة والخشوع والاخلاص ثم قيل هم الحفظة وقيل غيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الآخر فوافق قوله قول اهل السماء (قوله مع الانحطاط) أفاد أن السنة كون ابتداء التكبير عند الخرورج وانتهائه عند استواء الظهر وقبل انه يكبر قائما والاول هو الصحيح كافي المنعرات وتماه في القهستانى (قوله ولا يكبره الخ) مثاله أن يقول وأما بنعمة ربك فحدث الله اكبر بكسر التاء المثلثة لالتقاء الساكنين ح وفي القهستانى وفي قوله ثم يكبر دلالة على أنه لا يصل التكبير بالقراءة وهذا رخصة والافضل الوصل وفي شرح المنية وعن ابى يوسف أنه قال ربما وصلت وربما تركت اه وذكر في التارخانية تفصيلا حسنا وهو أنه اذا كان

بمدة وقصر وامالة ولا تفسد بمدة مع تشديدا أو حذف ياء بل بقصر مع احدهما أو بمدة معهما وهذا ما تفردت بتحريره (الامام سراً) كما موم ومنفرد ولو في السرية اذا سمعه ولو من مثله في نحو جمعة وعبد وأما حديث اذا آمن الامام فآمنوا فن التعليق بمعلوم الوجود فلا يوقف على سماعه منه بل يحصل بتمام القاطعة بدليل اذا قال الامام ولا الصالحين فقولوا آمين (ثم) كما فرغ (يكبر) مع الانحطاط (للكوع) ولا يكبره وصل القراءة بتكبيره ولو بقي حرف او كلمة فآمنه حال الانحطاط

آخر السورة ثناء مثل وكبره تكبيرا فالوصل اولى والا فالفصل اولى مثل ان شئت هو الا بترقيقه ويفصل ثم  
 يكبر للركوع (قوله لا بأس به عند البعض) أشار بهذا الى أن هذا القول خلاف المعتقد المشار اليه بقوله  
 اولاً ثم كافرغ بكبر مع الخطا فانه ظاهر في انه يتم القراءة جميعها وبعد الفراغ منها يخط للركوع مكبرا  
 والاول اصح كما في المنية فيكون الشارح قد نبه على القولين وأن الاول هو المعتقد والثاني ضعيف بأوجز عبارة  
 وألف إشارة فليس في كلامه اهمال كما لا يخفى على ذوى الكمال فانهم (قوله ويسن أن يلقى كعبه) قال  
 السيد أبو السعود وكذا في السجود أيضا وسبق في السنن أيضا اه والذي سبق هو قوله والصاق كعبه  
 في السجود سنة در اه ولا يخفى أن هذا سبق نظر فان شأونا لم يذكر ذلك لافي الدر المختار ولا في  
 الدر المتقي ولم أره لغيره أيضا فانهم نعم ربما يفهم ذلك من أنه اذا كان السنة في الركوع الصاق الكعبين ولم  
 يذكر وانفرد بهما بعده فالاصل بقاؤهما ملتصقين في حالة السجود أيضا تأمل هذا وكان ينبغي أن يذكر لفظ يست  
 عند قوله ويضع يديه ليعلم أن الوضع والاعتماد والتفريق والاصاق والنصب والبسط والتسوية كلها سنن  
 كما في القهستاني قال وينبغي أن يزداد مجافيا عضديه مستقبلا أصابعه فانها سنة كما في الزاهدي اه  
 قال في المعراج وفي المجتبى هذا كله في حق الرجل أما المرأة فتخفى في الركوع يسيرا ولا تفرج ولكن تضم وتضع  
 يديها على ركبتيها وضعا وتخفى ركبتيها ولا تجافي عضديها لان ذلك أستر لها وفي شرح الوجيز الخنثى كالمرأة  
 اه (قوله وينصب ساقيه) فجعلها مشبهة القوس كما يفعله كثير من العوام مكروه بحر (قوله وأقله  
 ثلاثا) أي أقله يكون ثلاثا وأقله تسبيحه ثلاثا وهذا أولى من جعل ثلاثا خبرا عن أقله بنزع الخافض أي  
 في ثلاث لان نزاع الخافض مما عني ومع هذا فهو بعيد جدا فانهم ويحتمل أن يكون أقله خبرا مبتدأ محذوف  
 والواو لل الحال والتقدير يروى تسبيحه فيه ثلاثا وهو أقله أي والحال أن الثلاث أقله وسوق مجيء الحال من النكرة  
 تقديمها على صاحبها وهذا الوجه أفاده شيخنا حفظه الله تعالى (قوله كره تنزيها) أي بناء على أن  
 الامر بالتسبيح للاستحباب بحر وفي المعراج وقال أبو طه طبع البلخي تليذ أبي حنيفة ان الثلاث فرض وعند  
 أحمد يجب مرة كتسبيح السجود والتكبيرات والتسبيح والدعاء بين السجودتين فلو تركه عمدا بطلت ولوسهوا لا  
 وفي القهستاني وقيل يجب اه وهذا قول ثالث عندنا وذكر في الحلية أن الامر به والمواظبة عليه متظافران  
 على الوجوب فينبغي لزوم سجود السهو والاعادة لو تركه ساهيا او عامدا وواقفه على هذا البحث العلامة  
 ابراهيم الحلبي في شرح المنية أيضا وأجاب في البحر بأنه عليه الصلاة والسلام لم يذكره للاعرابي حين علمه فهذا  
 صارف للامر عن الوجوب لكن استشهد في شرح المنية وروده هذا فأجاب عنه بقوله ولما قيل أن يقول انما يلزم  
 ذلك أن لو لم يكن في الصلاة واجب خارج عما علمه الاعرابي وليس كذلك بل تعيين الفاتحة وضم السورة وثلاث  
 آيات ليس مما علمه الاعرابي بل ثبت بدليل آخر فلم لا يكون هذا كذلك اه والحاصل أن في تليث التسبيح  
 في الركوع والسجود ثلاثة أقوال عندنا أرجحها من حيث الدليل الوجوب تخريجا على القواعد المذهبية فينبغي  
 اعتقاده كما اعتد ابن الهمام ومن تبعه رواية وجوب القومة والجلوس والطمانينة فيها كما مر وأما من حيث  
 الرواية فالاربع السننية لانها المصرح بها في مشاهير الكتب وصرحوا بأنه يكره أن ينقص عن الثلاث وأن  
 الزيادة مستحبة بعد أن يختم على وتر خمس أو سبع أو تسع ما لم يكن اما ماقلا بطول وقد منافي سنن الصلاة عن  
 أصول أبي اليسر أن حكم السنة أن يندب الى تحصيلها ويلازم على تركها مع حصول انتم يسير وهذا يفيد أن كراهة  
 تركها فوق التنزيه وتحت المكروه تخريجا وبهذا يصف قول الجبران الكراهة هنا للتنزيه لانه مستحب وان تبعه  
 الشارح وغيره فتدبر (تنبيه) السنة في تسبيح الركوع سبجان رب العظيم الا ان كان لا يحسن الظاء فيبدل به  
 الكريم ثلاثا يجري على لسانه العزيم فتفسد به الصلاة كذا في شرح درر البصار فليحفظ فان العامة عنه غافلون  
 حيث يأتون بدل الظاء بزاى مفخمة (قوله وكره تخريجا) لما في البدائع والذخيرة عن أبي يوسف قال سألت  
 أبا حنيفة وابن أبي ليلى عن ذلك فكرهاه وقال أبو حنيفة أخشى عليه أمر اعطيا يعني الشرط وروى هشام عن  
 محمد أنه كره ذلك أيضا وكذا روى عن مالك والشافعي في الجديد ونوهم بعضهم من كلام الامام أنه يصير مشركا  
 فأفتى بأباحة دمه وليس كذلك وانما اراد التبرك في العمل لان اول الركوع كان لله تعالى وآخره للعباد  
 ولا يكفر لانه ما اراد التذلل والعبادة له ونما في الحلية والبحر (قوله اطالة ركوع او قراءة) وكذا القعود

لا بأس به عند البعض منية المصلي  
 (ويضع يديه) معتقدا بهما (على  
 ركبتيه ويفرج أصابعه) للتمكن  
 ويسن أن يلقى كعبه وينصب  
 ساقيه (ويسط ظهره) ويسوى  
 ظهره بججزه (غير رافع ولا منكس  
 رأسه ويسج فيه) وأقله (ثلاثا)  
 فلو تركه ونقصه كره تنزيها وكره  
 تخريجا اطالة ركوع او قراءة  
 لادرال الجبائي

مطلب  
 في اطالة الركوع للجبائي

الاخير قبل السلام وذكر في السراج أن فيه خلافا وأشار الى أن الكلام في المصلي فلو انتظر قبل الصلاة ففي اذان  
 البرازية لو انتظر الإقامة ليدرك الناس الجماعة يجوز ولو احدث بعد الاجتماع لا اذا كان داعرا شريرا اه  
 (قوله أي ان عرفه) عزاه في شرح المنية الى أكثر العلماء أي لأن انتظاره حينئذ يكون للتوّدّد اليه لا للتقرب  
 والاعانة على الخير (قوله والا فلا بأس) أي وان لم يعرفه فلا بأس به لانه اعانة على الطاعة لكن يطول مقدار  
 ما لا ينقل على القوم بان يزيد تسبيحة أو تسبيحتين على المعتاد ولفظة لا بأس تفيد في الغالب أن تركه افضل وينبغي  
 ان يكون هنا كذلك فان فعل العباد لا يعرفه شبهة عدم اخلاصهما لله تعالى لاشك ان تركه افضل لقوله  
 عليه الصلاة والسلام دع ما يريك الى ما لا يريك ولانه وان كان اعانة على ادراك الركعة ففيه اعانة على ترك  
 التكاسل وترك المبادرة والتهمول للصلاة قبل حضور وقتها فالاولى تركه شرح المنية (قوله ولو أراد التقرب  
 الى الله تعالى) أي خاصة من غير ان يتخالف قلبه شيء سوى التقرب حتى ولا الاعانة على ادراك الركعة فيكون  
 حينئذ هو افضل لكنه في غاية الندرة ويمكن ان يراد بالتقرب الاعانة على ادراك الركعة لما فيه من اعانة عباد  
 الله على طاعته فيكون افضل تركه لما فيه من الشبهة التي ذكرناها شرح المنية لمخلص أقول قصد الاعانة على  
 ادراك الركعة مطلوب فقد شرعت اطالة الركعة الاولى في الفجر اتفاقا وكذا في غيره على خلاف اعانة الناس  
 على ادراكها لانه وقت نوم وغفلة كما فهم العمادة ذلك من فعله عليه الصلاة والسلام وفي المنية ويكره للامام أن  
 يجهلهم عن اكمال السنة ونقل في الحلية عن عبد الله بن المبارك واسحق وابراهيم والنوري أنه يستحب للامام  
 ان يسبح خمس تسبيحات ليدرك من خلفه الثلاث اه فعلى هذا اذا قصد اعانة الجاهل فهو افضل بعد  
 أن لا يخطر بباله التوّدّد اليه ولا الحياء منه ونحوه ولهذا نقل في المعراج عن الجامع الاصفهاني ما جاور قوله  
 تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفي اذان التارخانية قال وفي المتن ان تأخير المؤذن وتطويل القراءة  
 لادراك بعض الناس حرام هذا اذا مال لاهل الدنيا تطويل تأخير ايشق على الناس فالخاصل أن التأخير  
 القليل لاعانة أهل الخير غير مكروه اه قال ط ويظهر أن من التقرب اطالة الامام الركوع لادراك مكبر  
 لورفع الامام رأسه قبل ادراكه يظن أنه ادراك الركعة كما يقع لكثير من العوام فيسلم مع الامام بناء على ظنه  
 ولا يتمكن الامام من أمره بالاعادة والاعتمام (قوله واعلم الخ) قد مناهى بحث الواجبات المكلام على  
 المتابعة بما لا يزيد عليه وحققنا هناك ان المتابعة بمعنى عدم التأخير واجبة في الفرائض والواجبات وسنة  
 في السنن فالتقييد بالاركان هنا فيه نظر على ان الرفع من الركوع والسجود واجب او سنة وايضا فان المتابعة  
 لم تعرض لها المصنف هنا حتى يكون كلامه مبنيا عليها بل كان ينبغي بناء قوله وجب متابعتها على قوله ويسبح  
 فيه ثلاثا فانه سنة على المعتمد المشهور في المذهب لا فرض ولا واجب كما مر فلا يترك المتابعة الواجبة لاجلها  
 تأمل (قوله وجب متابعتها) أي في الاصح من الروايتين كما في البحر (قوله وكذا عكسه) وهو أن يرفع  
 المأموم رأسه من الركوع او السجود قبل ان يتم الامام التسبيحات ح (قوله فيعود) أي المقتدى لوجوب  
 متابعتها لامامه في اكمال الركوع وكرهه مسابقته له فلم يعد ارتكبا كراهة التحريم (قوله ولا يصير ذلك  
 ركوعين) لان عوده تقيم للركوع الاول لا ركوع مستقل ح (قوله فانه لا يتابعه الخ) أي ولو خاف ان تفوته  
 الركعة الثالثة مع الامام كما صرح به في الظهيرية وشمل باطلاقه ما لو اقتدى به في اثناء التشهد الاول والاخير  
 فحين قعد قام امامه وسلم ومقتضاه أنه يتم التشهد ثم يقوم ولم أره صريحاً ثم رأيت في الذخيرة ناقلا عن ابي الليث  
 المختار عندي أنه يتم التشهد وان لم يفعل اجزأ اه والله الحمد (قوله لوجوبه) أي لوجوب التشهد  
 كما في الحاشية وغيرها ومقتضاه سقوط وجوب المتابعة كما سنذكره واللام ينتج المطلوب فانهم (قوله ولو لم يتم  
 جاز) أي صح مع كراهة التحريم كما افاده ح ونازعه ط والرحي وهو مفاد ما في شرح المنية حيث قال  
 والحاصل ان متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة فان عارضها واجب لا ينبغي ان يفوته  
 بل ياتي به ثم يتابعه لان الاتيان به لا يفوت المتابعة بالكلية وانما يؤخرها والمتابعة مع قطعته تفوته بالكلية  
 فكان تأخير أحد الواجبين مع الاتيان بهما اولى من ترك احدهما بالكلية بخلاف ما اذا عارضها سنة  
 لان ترك السنة اولى من تأخير الواجب اه أقول فظاهره ان اتمام التشهد اولى لا واجب لكن لقائل  
 ان يقول ان المتابعة الواجبة هنا معناها عدم التأخير فيلزم من اتمام التشهد تركها بالكلية فينبغي التعليل بأن

أي ان عرفه والا فلا بأس به ولو  
 اراد التقرب الى الله تعالى لم يكره  
 اتفاقا لكنه نادر وتسمى مسألة  
 الربا فينبغي التحرز عنها (و) اعلم  
 انه مما ينبغي على لزوم المتابعة في  
 الاركان انه (لورفع الامام رأسه)  
 من الركوع والسجود (قبل ان  
 يتم المأموم التسبيحات) الثلاث  
 (وجب متابعتها) وكذا عكسه  
 فيعود ولا يصير ذلك ركوعين  
 (بخلاف سلامه) أو قيامه لثالثة  
 (قبل اتمام المؤتم التشهد) فانه  
 لا يتابعه بل يتمه لوجوبه ولو لم يتم  
 جاز



ولو سلم والمؤتم في ادعية التشهد  
تابعه لانها سنة والناس عنه  
غافلون (ثم رفع رأسه من ركوعه  
مسجعا) في الولوجية لو أبدل  
النون لما تفسد وهل يقف بجزم  
أو تحريك قولان (ويكتفى به  
الامام) وقال ابن القيم الحميد سرا  
(ويكتفى) بالحميد المؤتم  
وأفضله اللهم ربنا ولا الحمد ثم  
حذف الواو ثم حذف اللهم فقط  
(ويجمع بينهما لو منفردا) على  
المعتمد يسمع رافعا ويحمد مستويا  
(ويقوم مستويا) لما مر من أنه  
سنة او واجب او فرض (ثم يكبر)  
مع الخرورج

المتابعة المذكورة انما تجب اذا لم يعارضها واجب كما أن رد السلام واجب ويسقط اذا عارضه وجوب استماع  
الخطبة ومقتضى هذا أنه يجب اتمام التشهد لكن قديدي عكس التعليل فيقال اتمام التشهد واجب اذا لم  
يعارضه وجوب المتابعة نعم قولهم لا يتابعه يدل على بقاء وجوب الاتمام وسقوط المتابعة لتأكد ما شرع  
فيه على ما يعرض بعده وكذا ما قدمناه عن الظهيرية وحينئذ فقوله لم ولو لم يتم جاز معناه صح مع الكراهة  
الترجيحية ويدل عليه أيضا تعليلهم بوجوب التشهد اذ لو كانت المتابعة واجبة أيضا لم يصح التعليل كما قدمناه  
فتدبر (قوله في ادعية التشهد) بشمل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبه صرح في شرح المنية (قوله  
مسجعا) اي قائلا سمع الله لمن حمده واخاد أنه لا يكبر حالة الرفع خلافا لما في المحيط من انه سنة وان ادعى  
الطحاوي نواتر العمل به لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعلي وأبا هريرة رضي الله تعالى عنهم  
كانوا يكبرون عند كل خفض ورفع فقد أجاب في المعراج بأن المراد بالتكبير الذكر الذي فيه تعظيم لله تعالى جمعا  
بين الروايات والآثار والاختبار اه (قوله لو أبدل النون لا ما) بأن قال لم حمده تفسد لكن في منية المصلي  
في بحث زانة القاري يرجح أن لا تفسد قال الحلبي في شرحهما لقرب المخرج والظاهر أن حكمه حكم الالغ اه  
واستحسنه صاحب القنية بل قال في الحلية وقد ذكر الحلول في ان من الصحابة من رواه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم وهي لغة بعض العرب ثم نقل عن الحدادي اختلاف المشايخ في الفساد ابدال النون لا ما في انعمت  
وفي ديتكم وفي المنفوش (قوله قولان) فمن قال لم حمده للسكت يقف بالجزم او أنها كناية أي ضمير  
يقولها بالتحريك والاشباع وفي الفتاوى الصوفية المستحب الثاني اه خرائن وذكر الشارح في مختصر  
الفتاوى الصوفية ان ظاهرا المحيط التخيير ثم قال او هي اسم لا ضمير فلا تنسكن بحال وهذا الوجه ابلغ لان  
الظهار في اسماء الله تعالى الخ من الاسماء كذا في تفسير البسي زاد في المحيط ولا تنحريك الهاء انقل وأشق  
وأفضل العبادة اشقها اه ملخصا والحاصل ان القواعد تقتضي اسكانها اذا كانت للسكت وان كانت ضميرا  
فلا تنحرك الا في الدرج فيجوز ان يكون مراد القائل بتحرك الهاء في الوقف الروم المشهور وعند القراء واذا ثبت  
ان هو من اسمائه تعالى كما ذكره بعض الصوفية لا يصح اسكان الهاء بحال بل لا بد من ضمها واشباعها لتظهر  
الواو الساكنة ولسبدي عبد الغني رسالة حقق فيها مذهب السادة الصوفية في أن هو علم بالغلبة  
في اصطلاحهم عليه تعالى وأنه اسم ظاهر لا ضمير ونقله عن جماعة منهم العصام في حاشية البيضاوي والفاوي  
في شرح الدلائل والامام الغزالي والعارف الحلبي وغيرهم لكن كونه المراد هنا خلاف الظاهر ولهذا قال  
في المعراج عن القوائد الحميدة الهاء في حمده للسكت والاستراحة لا للكناية كذا انقل عن الثقات وفي المستصفي  
انها لكناية وقال في التاترخانية وفي الانفع الهاء للسكت والاستراحة وفي الجملة انه يقولها بالجرم ولا يبين  
الحركة ولا يقول هو اه (قوله وقال ابن القيم الحميد) هو رواية عن الامام أيضا واليه مال الفضلي والطحاوي  
وجماعة من المتأخرين معراج عن الظهيرية واختاره في الحاشي القديسي ومشي عليه في نور الابصاح لكن  
المتون على قول الامام (قوله ثم حذف اللهم) اي مع اثبات الواو وبقي رابعة وهي حذفهما والاربعة في  
الافضلية على هذا الترتيب كما أفاده بالعطف بثم (قوله على المعتمد) اي من أقوال ثلاثة صحيحة قال في الخرائن  
وهو الاصح كما في الهداية والجمع والمقتضى صحيح في المبسوط أنه كالمؤتم وصحيح في السراج معزيا للشيخ الاسلام أنه  
كالامام قال الباقي والمعتمد الاول اه (قوله يسمع) بتشديد الميم كما في محمد ح أي لكونهم ممن التسميع  
والحمد قال ط ولا يتعين التشديد في الثاني بخلاف الاول اذ لو خفف لا فادخلاف المراد (قوله مستويا)  
هو التأكيد فان مطلق القيام انما يكون باصتواء الشقين وانما أكد لغفله الاكثرين عنه فليس بمستدرك كما  
ظن قهستاني او للتأسيس والمراد منه التعدد كما أفاده في العناية (قوله لما مر من أنه سنة) اي على قولهما  
او واجب اي على ما اختاره السكال وتليذه او فرض أي على ما قاله ابو يوسف ونقله الطحاوي عن الثلاثة ط  
(قوله ثم يكبر) اي يتم للاشعار بالاطمئنان فانه سنة او واجب على ما اختاره السكال (قوله مع الخرورج) بأن  
يكون ابتداء التكبير عند ابتداء الخرورج وانهاؤه عند انتهائه شرح المنية ويحذف للسجود قائما مستويا لا منحنيًا للثلاث  
يزيد ركوعا آخر يدل عليه ما في التاترخانية لو صلى فلما تكلم تذكر أنه ترك ركوعا فان كان صلى صلاة العلماء الاتقياء  
أعاد وان صلى صلاة العوام فلا لاق العالم التي ينحط للسجود قائما مستويا والعاشي ينحط منحنيًا وذلك ركوع

لأن قليل الانحناء محسوب من الركوع اه تأمل (قوله واضع ركبتيه ثم يديه) قدمنا الخلاف في انه سنة او فرض او واجب وان الاخير اعدل الاقوال وهو اختيار الكمال ويضع اليمنى منهما أولاً ثم اليسرى كما في القهستاني لكن الذي في الخزان واضع ركبتيه ثم يديه الا أن بعض عليه لا جعل خفاً وغيره فيبدأ باليدين ويقدم اليمنى اه ومثله في البدائع والتاترخانية والمعراج والبحر وغيرها ومقتضاه أن تقديم اليمنى انما هو عند العذر الداعي الى وضع اليدين أولاً وأنه لا تباين في وضع الركبتين وهو الذي يظهر لعسر ذلك (قوله مقدّماته) اي على جبهته وقوله لما مر أي لقربه من الارض وما ذكره مأخوذ من البحر لكن في البدائع ومنها أي من السنن أن يضع جبهته ثم أنفه وقال بعضهم أنفه ثم جبهته اه ومثله في التاترخانية والمعراج عن شرح الطحاوي ومقتضاه اعتماد تقديم الجبهة وان العكس قول البعض تأمل (قوله بين كفيه) اي بحيث يكون ابهاما هذاه اذ فيه كما في القهستاني وعند الشافعي يضع يديه حذو منكبيه والاول في صحيح مسلم والثاني في صحيح البخاري واختار المحقق ابن الهمام سنة كل منهما بناء على انه عليه الصلاة والسلام فعل كلا احيانا قال الا ان الاول افضل لان فيه زيادة المحافة المسنونة اه وأقره شراح المنية والشرنبلالي (قوله اعتبارا لآخر الركعة بأولها) فكما يجعل رأسه بين يديه عند التحريمة فكذا عند السجود سراج عن المبسوط وباقي الركعات ملحقه بأولها التي فيها التحريمة (قوله ضاماً أصابع يديه) اي ملصقة بجانب بعض يديه ض قهستاني وغيره ولا يندب الغضم الا هنا ولا التفريق الا في الركوع كما في الزيلعي وغيره (قوله لتتوجه للقبلة) فانه لو فرجها بيني الابهام وانخصر غير متوجهين وهذا التعليل عزاه في هامش الخرائن الى الشنقي وغيره قال وعلاه في البحر بأن في السجود تنزل الرحة وبالفهم ينال اكثر (قوله وبالعكس نحوه) اي يرفع في النهوض من السجدة وجهه أولاً ثم يديه ثم ركبتيه وهل يرفع الانف قبل الجبهة أي على القول بأنه يضعه قبلها قال في الحلية لم اقف على صريح فيه (قوله اي على ما صلب منه) وأما ما لان منه فلا يجوز الاقتصار عليه باجماعهم بحر (قوله حذوها طولاً الخ) الصدغ بضم الصاد ما بين العين والاذن والقحف بالكسر العظم فوق الدماغ قاموس وهذا الحد عزاه في هامش الخزان الى شرح المنية عن القنيس ثم قال وقيل هي ما كسنته الجمينان وقيل هي ما فوق الحاجبين الى قصاص الشعر وهذا اوضح والمعنى واحد اه (قوله ووضع اكثرها واجب الخ) اختلف هل الفرض وضع اكثر الجبهة ام بعضها وان قل قولان أرجحهما الثاني نعم وضع اكثر الجبهة واجب للمواظبة كما حتره في البحر وفي المعراج وضع جميع اطراف الجبهة ليس بشرط اجماع فاذا اقتصر على بعض الجبهة جاز وان قل كذا ذكره أبو جعفر خرائن (قوله كبعضها وان قل) لما كان وضع مادون الاكثر متفقاً على فرضيته جعله مشبهاً به وحاصله ان صاحب هذا القيل الحق الاكثر بما دونه في الفرضية (قوله كما حترناه في شرح المتسقى) حيث قال واليه صح رجوع الامام كما في الشرنبلالية عن البرهان وعليه الفتوى كما في الجمع وشروحه والوقاية وشروحه والجوهرية وصدر الشريعة والعون والبحر والبر وغيرها اه وذكر العلامة قاسم في تصحيحه ان قولهم مارواية عنه وان عليها الفتوى هذا وقد استشكله المحقق في الفتح بأن القول بعدم جواز الاقتصار على الانف يلزم منه الزيادة على كتاب بحبر الواحد يعني حديث امرت ان اسجد على سبعة أعظم وقال الحق ان مقتضاه ومقتضى المواظبة الوجوب فلوجل قوله على كراهة التحريم وقولهما على وجوب الجمع لا ارتفاع الخلاف وأقره في شرح المنية وكذا في البحر وزاد أن الدليل يقتضي وجوب السجود على الانف أيضاً كما هو ظاهر الكثر والمصنف فان الكراهة عند الاطلاق للتحريم وبه صرح في المفيد والمزيد في البدائع والخفة والاختيار من عدم كراهة ترك السجود على الانف ضعيف اه وهذا الذي حط عليه كلام صاحب الحلية فقال بعد ما أطال في الاستدلال فالاشبه وجوب وضعهما معاً وكراهة ترك وضع كل تحريماً واذا كان الدليل ناهضاً به فلا بأس بالقول به اه والله سبحانه أعلم (قوله وفيه الخ) اي في شرح المتسقى وكذا قال في الهداية وأما وضع القدمين فقد ذكر القدوري أنه فرض في السجود اه فاذا سجد ورفع أصابع رجليه لا يجوز كذا ذكره الكرخي والخصاص ولو وضع احدهما جاز قال قاضي خان ويكره وذكر الامام القمي ان اليدين والقدمين سواء في عدم الفرضية وهو الذي يدل عليه كلام شيخ الاسلام في مبسوطه وكذا في النهاية والعناية قال في المجتبى قلت ظاهر ما في مختصر الكرخي والمهيوط والقدوري أنه اذا رفع احدهما دون

(ويسجد واضع ركبتيه) أولاً  
لقربه من الارض (ثم يديه)  
الا عذر (ثم وجهه) مقدّماته  
لما مر (بين كفيه) اعتباراً لآخر  
الركعة بأولها ضاماً أصابع يديه  
لتوجه للقبلة (وبعكس)  
نحوه وسجداً بآنفه اي على ما  
صلب منه (وجبهته) حذوها طولاً  
من الصدغ الى الصدغ وعرضا  
من اسفل الحاجبين الى القحف  
ووضع اكثرها واجب وقيل فرض  
كبعضها وان قل (وكره اقتصره)  
في السجود (على احدهما)  
ومنع الاكتفاء بالانف بلا عذر  
واليه صح رجوعه وعليه الفتوى  
كما حترناه في شرح المتسقى وفيه  
يفترض وضع اصابع القدم

الآخرى لا يجوز وقد رأيت في بعض النسخ فيه روايتان اه وسمى على رواية الجواز رفع احدهما في الفيض  
والخلاصة وغيرهما فصار في المسألة ثلاث روايات الاولى فرضية وضعهما الثانية فرضية احدهما الثالثة  
عدم الفرضية وظاهره أنه سنة قال في البحر وذهب شيخ الاسلام الى ان وضعهما سنة فتكون الكراهة تنزيهية  
اه وقد اختلف في العناية بهذه الرواية الثالثة وقال انها الحق وأقره في الدرر ووجهه ان السجود لا يتوقف  
تحقيقه على وضع القدمين فيكون افتراض وضعهما زيادة على الكتاب بخبر الواحد لكن رده في شرح المنية  
وقال ان قوله هو الحق بعيد عن الحق وبضده أحق اذ لا رواية تساعد والدراية تنفيه لان ما لا يتوصل الى  
الفرض الا به فهو فرض وحيث تطافرت الروايات عن اثباته بان وضع اليدين والركبتين سنة ولم ترد رواية بأنه  
فرض تعين وضع القدمين او احدهما للفرضية ضرورة التوصل الى وضع الجبهة وهذا لو لم ترد به عنهم رواية كيف  
والروايات فيه متوافرة اه وبؤيده ما في شرح المجمع لمصنفه حيث استدلل على أن وضع اليدين والركبتين  
سنة بان ماهية السجدة حاصلة بوضع الوجه والقدمين على الارض الخ وكذا ما في الكفاية عن الزاهدي من  
ان ظاهر الرواية ما ذكر في مختصر المكرخي وبه جزم في السراج فقال لو رفعهما في حال سجوده لا يجزئه  
ولو رفع احدهما جاز وقال في الفيض وبه بقي هذا وقال في الحلية والوجه على منوال ما سبق هو الوجوب  
لما سبق من الحديث اه أى على منوال ما حققه شيخه من الاستدلال على وجوب وضع اليدين  
والركبتين وتقدم أنه اعدل الأقوال فكذلك هنا فيكون وضع القدمين كذلك واختاره أيضا في البحر  
والشرع بلالية قلت ويمكن حمل كل من الروايتين السابقتين عليه بحمل ما ذكره المكرخي وغيره من عدم الجواز  
برفعهما على عدم الحل لعدم الصحة وكذا اني الترتاشي وشيخ الاسلام فرضية وضعهما الا بنافي الوجوب  
وتصريح القدوري بالفرضية يمكن تأويله فان الفرض قد يطلق على الواجب تأمل ومما ترعن شرح المنية  
للبحث فيه مجال لان وضع الجبهة لا يتوقف تحقيقه على وضع القدمين بل توقفه على الركبتين واليدين بلغة فدعوى  
فرضية وضع القدمين دون غيرهما ترجح بلا مرجح والروايات المتطافرة انما هي في عدم الجواز كما يظهر من  
كلامهم لا في الفرضية وعدم الجواز صادق بالوجوب كما ذكرنا ولم ينقل التعبير بالفرضية الا عن القدوري ولهذا  
والله أعلم قال في البحر وذكر القدوري أن وضعهما فرض وهو ضعيف اه والحاصل ان المشهور في كتب المذهب  
اعتماد الفرضية والارجح من حيث الدليل والقواعد عدم الفرضية ولذا قال في العناية والدرر انه الحق ثم  
الوجه حمل عدم الفرضية على الوجوب والله اعلم (قوله ولو واحدة) صرح به في الفيض (قوله نحو القبلة)  
قال في البرازية والمراد بوضع القدم هنا وضع الاصابع او جزء من القدم وان وضع اصبع واحدة او ظهر القدم  
بلا اصابع ان وضع مع ذلك احدى قدميه صح والا لا اه قال في شرح المنية بعد نقله ذلك وفهم منه ان المراد  
بوضع الاصابع توجيهها نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها والافه هو وضع ظهر القدم وقد جعلوه غير معتبر وهذا  
مما يجب التنبيه له فان أكثر الناس عنه غافلون اه أقول وفيه نظر فقد قال في الفيض ولو وضع ظهر القدم دون  
الاصابع بأن كان المكان ضيقا ووضع احدهما دون الآخر لضيقه جاز كما لو قام على قدم واحد وان لم يكن  
المكان ضيقا يكره اه فهذا صريح في اعتبار وضع ظاهر القدم وانما الكلام في الكراهة بلا عذر لكن رأيت في  
الخلاصة ان وضع احدهما بان الشرطية بدل والعاطف اه لكن هذا ليس صريحا في اشتراط توجيه الاصابع  
بل المصريح به ان توجيهها نحو القبلة سنة يكره تركها كما في البرجندی والقهستاني وسيأتي تمامه عند تعرض  
المصنف له قريبا (قوله تنزيها) لما كان في المتن اشتباه فانه جعل الكراهة في الاقتصار على احدهما وفي السجود  
على الكور واحدة وهي في الاولى تحريرية وفي الثانية تنزيهية أشار الى توضيحه وقد أفاده في البحر ط (قوله  
بكور) الباء بمعنى على كما في ابى السعود وهو بفتح الكاف كفى القاموس والذي في الشبراملسى على المواهب  
عن عصام انه بالضم وبالفتح شاذ وهو دور العمامة ط (قوله بشرط كونه) أى كون الكور الذي سجد عليه على  
الجبهة لا فوقها ولما كان الكور مفردا مضافا يرمي بما يتوهم أنه اذا كانت العمامة ذات اكوار كور منها على  
الجبهة وكور منها ارفع منه على الرأس وهكذا انه يصح السجود على أى كور منها يرفع على دفعه بقوله بشرط الخ  
وهذا معنى قوله في الشرع بلالية أى دور من ادوارها تنزل على جهته لاجلها كما يفعل بعض من لا علم عنده اه  
فقوله لاجلها معناه ما قلناه وليس معناه أنه اذا كان على الجبهة أكثر من كور واحد لا يصح السجود عليه حتى

ولو واحدة نحو القبلة والالم تجز  
والناس عنه غافلون (كما يكره)  
تنزيها (بكور عمامته) الاعد  
(وان صح) عندنا (بشرط كونه  
على جهته) كلها او بعضها



يعترض عليه بأن العلة وجدان الجسم فلا يتقيد بكور واحد فان هذا المذهب لا يترجمه احد ويدل على أن مراد الشربلاي ما قلناه اخر عبارته حيث قال وقد نبهنا بما ذكرنا تنبيهنا حسنا وهو أن همه السجود على الكور اذا كن على الجبهة او بعضها أما اذا كان على الرأس فقط وسجد عليه ولم تصب جهته الارض على القول بتعيينها ولا أنه على مقابلة لتصح اه فافهم (قوله كما تر) اي في قوله وقبل فرض كبعضها وان قل ح (قوله اي ولم تصب) الاولى حذف الواو لانه بيان لقوله مقتصر ط (قوله على القول به) اي يجوز الاقتصار على الانف (قوله على محله) اي محل السجود الذي هو الجبهة والانف (قوله وبشرط) معطوف على قول المصنف بشرط (قوله وأن يجرد حجم الارض) تفسيره أن الساجد لو بالغ لا ينقل رأسه ابغ من ذلك فصع على طنضة وحصر وحنطة وشعر وسرير ومجمل ان كانت على الارض لا على ظهر حيوان كبساط مشدود بين اشجار ولا على ارز او ذرة الا في جوارق او نيل ان لم يلده وكان يقبض فيه وجهه ولا يجرد حجمه او حشيش الا ان وجد حجمه ومن هنا يعلم الجواز على الطراحة القطن فان وجد الحجم جازوا الا فلا بحر (قوله والناس عنه غافلون) اي عن اشتراط وجود الحجم في السجود على نحو الكور والطراحة كما يغفلون عن اشتراط السجود على الجبهة في كور العمامة (قوله صح) اي لان اعتبار الكتم بمعال المصلي يقتضي عدم اعتباره حائلا فيصير كأنه سجد بلا حائل ولا يجوز من المصنف بكه كالا يجوز بكفه (قوله المبسوط عليه ذلك) الاشارة الى الكتم او فاضل الثوب (قوله والا لا) اي وان لم يكن طاهرا فلا يصح في الاصح وان كان المرغينا في صح الجواز فانه ليس بشئ فتح (قوله فيصح اتفاقا) اي ان اعاد سجوده على طاهر صح اتفاقا ولم أر نقل هذه المسألة بخصوصها وانما رأيت في السراج ما يدل عليها حيث قال ان كانت التنجاسة في موضع سجوده فعن ابي حنيفة روايتان احدهما أن صلاته لا تجوز لان السجود ركن كالقيام وبه قال ابو يوسف ومحمد وزفر لان وضع الجبهة عندهم فرض والجبهة اكثر من قدر الدرهم فاذا استعمل في الصلاة لم تجز وان أعاد تلك السجدة على موضع طاهر جاز عند أصحابنا الثلاثة وعند زفر لا يجوز الا باستئناف الصلاة والرواية الثانية عن ابي حنيفة أن صلاته جائزة لان الواجب عنده في السجود أن يسجد على طرف انفه وذلك أقل من قدر الدرهم اه فقله وان أعاد الخ يدل على ما ذكره الشارح بالاولى لان هذا في السجود على النجس بلا حائل لكن في المنية وشرحها ما يخالفه فانه قال ولو سجد على شئ نجس ففسد صلاته سواء أعاد سجوده على طاهر أو لا عنده ما وقال ابو يوسف ان أعاده على طاهر لا تفسد وهذا بناء على أنه بالسجود على النجس تفسد السجدة لا الصلاة عنده وعندهما تفسد الصلاة لفساد جريتها وكونها لا تجزى اه ملخصا وفي امداد الفتح لا يصح لو أعاده على طاهر في ظاهر الرواية وروى عن ابي يوسف الجواز اه والخلاف على هذا الوجه هو المذکور في الجمع والمنظومة والكافي والدرر والمواهب وغيرها وكذا في بحث النهي من كتب الاصول كالمدار والتحرير وأصول نحر الاسلام وأما على الوجه الذي ذكره في السراج ففسد عزاء في شرح التحرير الى شرح القدوري على مختصر الكرخي وعزاه في الحلية الى الراهدى والمحيط عن النوادره هلا بأن الوضع ليس باستعمال للتجاسة حقيقة فانحطت درجته عن الجمل فلم يفسد لكنه لم يقع معتدابه اه لكن يكفينا كون ما في السراج رواية النوادر وما في عامة الكتب هو ظاهر الرواية كما مر عن الامداد وبه صرح في الحلية والبدائع ويؤيده ما صرحوا به بلا نقل خلاف من اشتراط طهارة الثوب والبدن والمكان ولو وقف ابتداء على مكان نجس لانتقص صلاته وفي الحلية اذا وقف المصلي على مكان طاهر ثم تحول الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان لم يمكث على النجاسة مقدرا ما يمكنه فيه اداء أدنى ركن جازت صلاته والا فلا اه وهذا كله اذا كان السجود أو القيام على النجاسة بلا حائل منفصل وقد علمت بما قد مناه عن الفتح عدم اعتبارهم الحائل المتصل حائلا لتبعيته لهم في ولذا الواقم على النجاسة وهو لا بأس خفالم تصح صلاته وكذلك السجود ولو اعتبر حائلا لصحت سجدة بدون أعادتها على طاهر فلم أن ما ذكره الشارح مبني على ما في السراج وقد علمت أنه خلاف ما في عامة كتب المذهب وخلاف ظاهر الرواية والله أعلم (قوله وكذا حكم كل متصل) أي يصح السجود عليه بشرط طهارة ما تحته (قوله ولو بعضه الخ) كذا اطلقت الصحة في كثير من الكتب وزاد في القنية أنه يكره أي لمافيه من مخالفة المأثور وقال في الفتح يذبح ترجيح الفساد على الكف والفسد قال في شرح المنية وما في القنية هو الوسط أي وخبر الامور واسطها (قوله ونغذه لوبعذر) أي برجة كافي المنية

كما مر (اما اذا كن) الكور (على رأسه فقط وسجد عليه مقتصر) اي ولم تصب الارض جهته ولا أنفه على القول به (لا) يصح لعدم السجود على محله وبشرط طهارة المكان وأن يجرد حجم الارض والناس عنه غافلون (ولو سجد على كنهه او فاضل ثوبه صح لو المكان) المبسوط عليه ذلك (طاهرا) والا لا مالم يعد سجوده على طاهر فيصح اتفاقا وكذا حكم كل متصل ولو بعضه ككفه في الاصح ونغذه لوبعذر

لاركبته لكن صحح الحلبي أنها كفتحه (وكره) بسط ذلك (ان لم يكن نعمة تراب او حصاة) او حر او برد لانه ترفع (والا) يكن ترفعا فاذا لم يحق اذى (لا) بأس به فبكره تنزيها وان خافه كان مباحا وفي الزيلعي ان لدفع تراب عن وجهه كره وعن عمامته لا وصحح الحلبي عدم كراهة بسط الخرقه ولو بسط القباء جعل كفه تحت قدميه وسجد على ذيله لانه اقرب للتواضع (وان سجد للزحام على ظهر) هل هو قيد احترازي لم اراه (مصل صلته) التي هو فيها (جاز) للضرورة (وان لم يصلها) بل صلى غيرها ولم يصل اصلا او كان فرجة (لا) يصح وشرط في الكفاية كون ركبتي الساجد على الارض وشرط في المجتبي سجود السجود عليه على الارض فالشروط خمسة لمكن نقل القهستاني الجواز ولو الثاني على ظهر الثالث وعلى ظهر غير المصل بل على ظهر كل ما كول بل على غير الظهر كالغذين للعدو (ولو كان موضع سجوده ارفع من موضع القدمين بمقدار لبنتين منصوبتين جاز) سجوده (وان اكثر لا) الازجة كما مر والمراد لبنة بخاري وهي ربع ذراع عرض ستة اصابع فمقدار ارتفاعهما نصف ذراع تتا عشرة اصبع ذكره الحلبي (ويظهر عضديه) في غير رجة (ويبعد بطيه عن تخديه) ليظهر كل عضو بنفسه بخلاف الصفوف فان المقصود اتحادهم حتى كأنهم جسد واحد

لكن قال في الحلية والذي ينبغي أنه انما يجوز بالعدو الشرعي المجوز للايمان به باعتبار ما في ضمنه من الايمان به كالمناخيل والورفع الى وجهه شيئا يسجد عليه وخفض رأسه ومن المعلوم أن الزحام ليس بهذر مجوز للايمان بالسجود اه قلت الظاهر أنه يجوز له فان ما يأتي من تجويزه على ظهر مصل صلته بقصده تامل والظاهر أن هذه المسألة مفروضة على تقدير الامكان والا فالسجود على الفخذ غير ممكن عادة (قوله لاركبته) أي بهذر او بدونه لكن يكفيه الايمان لو بهذر زيلعي وغيره (قوله انها كفتحه) أي فيصح بهذر والخلاف مبنى على أن الشرط في السجود وضع اكثر الجبهة او بعضها وان قل ومعلوم أن الركبة لا تستوعب اكثر الجبهة وقد علمت أن الاصح هو الثاني فلهذا صحح الحلبي الجواز ح (قوله وكره بسط ذلك) أي ما ذكر من الحائل المتصل به أما المنفصل فلا يكره كما يأتي (قوله لانه ترفع) أي تكبر فبكره تحريما ان قصد ذلك (قوله والا يكن ترفعا) أي وان لم يكن قصد بذلك ترعا وكان ينبغي التصريح فيما قبله بقصد الترفع حتى تظهر المقابلة ثم مراد الشارح بهذا وما بعده التوفيق بين عباراتهم ففي بعضها يكره وفي بعضها لا بأس به وفي بعضها لا يكره فأشار الى حل كل منها على حالة كما وقع به في البحر بما للحلية (قوله كره) أي لانه دليل قصد الترفع بخلافه عن العمامة فانه لصيانة المال (قوله وصحح الحلبي الخ) حيث قال وأما على الخرقه ونحوها فالصحح عدم الكراهة في الحديث الصحيح انه عليه الصلاة والسلام كان تحمل له الخرقه فيسجد عليها وهي حصر صغيرة من الخوص ويحكى عن الامام أنه سجد في المسجد الحرام على الخرقه فنهأ رجل فقال له الامام من اين انت فقال من خوارزم فقال الامام جاء التكبير من وراء اي تعلمون منا ثم تعلمون اهل تصلون على البواري في بلادكم قال نعم فقال تجوز الصلاة على الخشيش ولا تجوزها على الخرقه والحاصل أنه لا كراهة في السجود على شيء مما قرش على الارض مما لا يتحرك بهركة المصل بالاجماع الخ اه ولكن الافضل عندنا السجود على الارض او على ما نبته كما في نور الايضاح ومنية المصلي (قوله لانه اقرب للتواضع) أي اقربه من الارض وعلى في البرازية أيضا بأن الذيل في مسلط الزيل وطهارة موضع القدمين في القيام شرط وفاقا وموضع السجدة مختلف لانها تأتي بالانف وهو أقل من الدرهم اه (قوله لم أراه) أصل التوقف للشر بل لا في وهذا بناء على القول الشارط أن يكون السجود على ظهر مصل صلته وهو الذي منى عليه في المتن كالأوقاية والمثني والكمال وابن الكمال والخلاصة والواقعات وغيرها ولا ينبغي أن مفاهيم الكتب معتبرة وأما ما سياتي عن القهستاني من عدم اشتراط الظهر وعدم اشتراط المساواة في الصلاة فهو قول آخر يخالف لما في عامة الكتب على انه ليس في القهستاني عدم اشتراط الظهر فافهم (قوله وشرط في المجتبي الخ) عبر عنه في المراج قيل (قوله لكن الخ) استدرأ على المجتبي وبعبارة القهستاني هذا اذا كان ركبتاه على الارض والا فلا يجوز وقيل لا يجوز وان كان سجودا الثاني على ظهر الثالث كما في جملة الكفاية وفي الكلام اشارة الى أن المستحب التأخير الى أن يزول الزحام كما في الخلائي والى انه لا يجوز غير الظهر لكن في الزايد يجوز على الغذين والركبتين بهذر على المختار وعلى اليدين والركبتين مطلقا والى أنه لا يجوز على ظهر غير المصل كما قال الحسن لكر في الاصل أنه يجوز كما في المحيط وفي تيمم الزاهدي يجوز على ظهر كل ما كول اه (قوله وعلى غير ظهر المصلي) أي بأن سجد على التيه او على عقب رجله لكن ليس هذا موجودا في عبارة القهستاني كما علمته (قوله بل على غير الظهر كالغذين) أي نخدي نفسه كما مر (قوله ولو كان الخ) المسألة مذكورة في عامة المتداولات كما في القهستاني والحلية وعزها في المراج الى مبسوط شيخ الاسلام ولكن ينبغي للمصنف تقديمها على المسألة التي قبلها لان تلك مستثناة من هذه كما أشار اليه الشارح (قوله منصوبتين) أي موضوعة احدها فوق الاخرى (قوله جاز سجوده) الظاهر أنه مع الكراهة لخالفته للمأثور ومن فعله صلى الله عليه وسلم (قوله كما مر) أي في السجود على الظهر فانه أرفع من نصف ذراع ح (قوله عرض ستة اصابع) أي مقدّر بعرض ستة اصابع مضموم بعضها الى بعض لا بطولها (قوله تتا عشرة اصبع) بدل من نصف ذراع ح فالمراد بالذراع ذراع الكرياس وهو ذراع اليد شبران تقريبا كما قرئناه في بحث المباح (قوله ذكره الحلبي) أي ذكر تحديده نصف الذراع بذلك وقد توقف في الحلية في مقداره وفي وجه التحديد به فقال الله أعلم بذلك (قوله في غير رجة) جعله قيد الاظهار للعضدين فقط تبعاً للعجتي قال في البحر أخذنا من الحلية وهذا أولى بما في الهداية والكافي والزيلعي من أنه اذا كان في الصف لا يجزى بطنه عن تخديه لان الايتاء لا يحصل من مجرد الهذاة وانما يحصل

يحصل من اظهار الفضل (قوله ويكره ان لم يفعل ذلك) كذا في التخصيص لصاحب الهداية وقال  
 الرمي في حاشية الجرد ظاهره أنه سنة وبه صرح في زاد الفقير اه قلت وقتل الشيخ اسماعيل التصريح  
 بأنه سنة عن البرجدي والحاوي ومثله في الضياء المعنوي والقهستاني عن الجلابي وقال في الحلية ومن سن  
 السجود أن يوجه أصابعه نحو القبلة لما في صحيح البخاري وسنن أبي داود عن أبي حميد رضي الله عنه في صفة  
 صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا فائضهما واستقبل بأطراف أصابع رجليه  
 الى القبلة اه وقد من أن في وضع القدم ثلاث روايات الفرضية والوجوب والسنية وأن المراد بوضع القدم  
 وضع أصابعها ولو واحدة وأن المشهور في كتب المذهب الرواية الاولى وأن ابن امير حاج ورجح في الحلية الثانية  
 وصرح هنا بأن توجيه الاصابع نحو القبلة سنة ثبت ما قد مناه من أن الخلاف السابق في اصل الوضع لا في  
 التوجيه وأن التوجيه سنة عندنا قول واحد خلافا لما شئ عليه الشارح تبعا لشرح المنية ويؤيد ما قلناه  
 أن الحق ابن الهمام قال في زاد الفقير ومنها أي من سن الصلاة توجيه أصابع رجليه الى القبلة ووضع الركبتين  
 واختلف في القدمين اه فهذا صريح فيما قلناه حيث جزم بأن توجيه الاصابع سنة وذكر الخلاف  
 في أصل وضع القدمين أي هل هو سنة او فرض او واجب فاعتمد هذا التحري في ما لم أر من به عليه والحمد لله  
 رب العالمين (تنبيه) تقدم في الركوع أنه يسن الصاق الكعبين ولم يذكر ذلك في السجود وقد مناه أنه ربما يفهم  
 منه أن السجود كذلك اذ لم يذكر ركوعا تفريجهما بعد الركوع فالأصل بقاؤهما هنا كذلك تأمل (قوله كما مر) أي  
 تطهير ما مر في تسبيح الركوع من أن اقله ثلاث وأنه لو تركه وانقصه كره تنزيها وقد منا الخلاف في ذلك (قوله  
 فلا تبدي عضديها) كتب في هامش الخرائز أن هذا رد على الحلبي حيث جعل الثاني تفسيرا للالتفات  
 مع أن الأصل في العطف المغايرة تنبيه اه (قوله وحزرتنا في الخرائز الخ) وذلك حيث قال تنبيه ذكر الزيلعي  
 انها تخالف الرجل في عشر وقد زدت أكثر من ضعفها ترفع يديها هذا من مكبيها ولا تخرج يديها من كبيها وتضع  
 الكف على الكف تحت ثدييها وتحنى في الركوع قليلا ولا تعقد ولا تفرج فيه أصابعها بل تضعها وتضع يديها على  
 ركبتيها ولا تحنى ركبتيها وتضم في ركوعها وسجودها وتفرش ذراعيها وتورل في التشهد وتضع يديها تبلغ  
 رؤس أصابعها ركبتيها وتضم فيه أصابعها واذا ناهيائي في صلاتها تصفق ولا تسبح ولا تؤتم الرجل وتكره  
 جماعتهم ويقف الامام وسطهم ويكره حضورها الجماعة وتؤخر مع الرجال ولا جمعة عليها لكن تنعقد بها ولا عيد  
 ولا تكبير تشرىق ولا يستحب أن تسفر بالغير ولا تجهر في الجهرية بل لو قيل بالفساد بجهرها لا يمكن بناء على  
 أن صوتها عورة وأفاد الحدادي أن الامة كالخبرة الا في الرفع عند الاحرام فانها كالرجل اه أقول وقوله ولا  
 تحنى ركبتيها صوابه وتحنى بدون لا كما قد مناه عن المعراج عند قول الشارح في الركوع ويسن أن يلمص كعبيه  
 وقوله تبلغ رؤس أصابعها ركبتيها مبنى على القول بأن الرجل يضع يديه في التشهد على ركبتيه والصحيح انها  
 سواء كما سنده وقوله لكن تنعقد بها صوابه لكن تصح منها اذ لا عبرة بالنساء والصبيان في جماعة الجمعة والشرط  
 فيهم ثلاثة رجال وقد مناه أيضا عن المعراج عن شرح الوجيز أن الخنثى كالمرأة وحاصل ما ذكره أن المخالفة في ست  
 وعشرين وذكر في الجرد أنها لا تنصب أصابع القدمين كما ذكره في المجتبى ثم هذا كله فيما يرجع الى الصلاة والا  
 فالمرأة تخالف الرجل في مسائل كثيرة مذكورة في احكامات الاشياء فراجعها (قوله مع الكراهة) أي اشدة  
 الكراهة كما في شرح المنية (قوله بل لو سجد الخ) المناسب هنا التفريع لان هذا مفرع على القول بأن الرفع  
 سنة وان كانت السجدة الثانية فرضا لثبوتها بدونه في هذه الصورة وكذا يفتزع على القول بالوجوب الذي رجحه  
 في الفتح والحلية بخلاف القول بالفرضية الذي صححه في الهداية فافهم (قوله صح والا لا) علمه في الهداية بان  
 ما قرب من النبي يعطى حكمه (قوله ورجحه في النهر الخ) قال في الخرائز وفي الشربلالية عن البرهان  
 انه الاصح عن الامام وفي النهر أنه الذي ينبغي التعويل عليه وعليه اقتصر الباقائي اه (قوله تتم بالرفع  
 عند محمد) وعند أبي يوسف بالوضع وثمرة الخلاف فيما لو أحدث وهو ساجد فذهب وتوضأ بعيد السجدة عند محمد  
 لا عند أبي يوسف وفما لا لم يقعد على الرابعة وحدث في السجدة الاولى من الخامسة توضأ وقعد عند محمد وبطلت  
 عند أبي يوسف ح أقول وانظر قول أبي يوسف المذكور مع قوله بفرضية القعدة بين السجدةتين والطمانينة فيها  
 فانه يستلزم فرضية الرفع فتأمل ثم ظهر أن الرفع المذكور فرض مستقل عنده لا مقم للسجدة كذا أفاده شيخنا

(ويستقبل بأطراف اصابع)

رجليه القبلة ويكره ان لم يفعل)

ذلك كما يكره لو وضع قدم ما ورفع

اخرى بلا عذر (ويسجد فيه

ثلاثا) كما مر (والمرأة تخفض)

فلا تبدي عضديها (وتلمص بطنها

بفخذيهما) لانه اسر وحزرتنا في

الخرائز انها تخالف الرجل في

خسة وعشرين (ثم يرفع رأسه

مكبرا ويكنى فيه) مع الكراهة

(ادنى ما يطلق عليه اسم الرفع)

كما صححه في المحيط لتعلق الركبة

بالادنى كسائر الاركان بل لو سجد

على لوح فترفع فسجد بلارفع اصلا

صح وصح في الهداية انه ان كان

الى القعود أقرب صح والا لا

ورجحه في النهر والشربلالية ثم

السجدة الصلابة تتم بالرفع عند

محمد وعليه الفتوى



حفظه الله تعالى (قوله كالتلاوية) حتى لو تكلم فيها او احدث فعليه اعادتها ابن مالك عن الثانية (قوله لما مر)  
 اي من أنه سنة او واجب او فرض ح (قوله مطمئنا) اي بقدر تسبيحة كما في متن الدرر والسراج وهل هذا  
 بيان لاكثره ولاقله الظاهر الاول بدليل قول المصنف وليس بينهما ذكر مسنون وقدمنا في الواجبات عن ط  
 أنه لو أطال هذه الجلسة او قومة الركوع اكثر من تسبيحة بقدر تسبيحة ساهبا يلزمه سجود السهو اه وقدمنا  
 حافيه تأمل (قوله وليس بينهما ذكر مسنون) قال ابو يوسف سألت الامام ابي قول الرجل اذا رفع رأسه من  
 الركوع والسجود اللهم اغفر لي قال يقول ربنا لك الحمد وسكت ولقد أحسن في الجواب اذ لم يسه عن الاستغفار  
 نهر وغيره اقول بل فيه اشارة الى أنه غير مكروه اذ لو كان مكروها لنهي عنه كما ينهي عن القراءة في الركوع  
 والسجود وعدم كونه مسنونا لا ينافي الجواز كالتسمية بين الفاتحة والسورة بل ينبغي أن يندب الدعاء بالمغفرة بين  
 السجدين خروجا من خلاف الامام احمد لا بطاله الصلاة بتركه عامدا ولم أر من صرح بذلك عندنا لكن صرحوا  
 باستحباب مراعاة الاخلاق والله أعلم (قوله وما ورد الخ) من الوارد في الركوع والسجود ما في صحيح مسلم أنه  
 صلى الله عليه وسلم كان اذا ركع قال اللهم لك ركعت وبك أمنت ولك اسلمت خشع لك سمعي وبصري وعظمي  
 وعصبي واذا سجد قال اللهم لك سجدت وبك أمنت ولك اسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره  
 تبارك الله احسن الخالقين والوارد في الرفع من الركوع انه كان يزيد ملء السموات والارض وملء ما شئت  
 من شيء بعد اهل النناء والحمد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع  
 ذا الجدة منك الجد رواه مسلم وابوداود وغيرهما وبين السجدين اللهم اغفر لي وارحمني وعافني واهدني وارزقني  
 رواه ابوداود وحسنه النووي وصححه الحاكم كذا في الخلية (قوله محمول على النفل) أي نهجدا وغيره  
 خزان وكتب في هامشه فيه ردت على الزيلعي حيث خصه بالتهجد اه ثم الجمل المذكور صرح به المشايخ في  
 الوارد في الركوع والسجود وصرح به في الخلية في الوارد في القومة والجلسة وقال على أنه ان ثبت في المكتوبة  
 فليكن في حالة الانفراد أو الجماعة والمأمومون محصورون لا يتنقلون بذلك كما نص عليه الشافعية ولا ضرر في  
 التزامه وان لم يصرح به مشايخنا فان القواعد الشرعية لا تتبعونه كيف والصلاة والتسبيح والتكبير والقراءة  
 كما ثبت في السنة اه (قوله بلا اعتقاد الخ) اي على الارض قال في الكفاية اشارة الى خلاف الشافعي في  
 موضعين احدهما يعتمد بيديه على ركبته عندنا وعندنا على الارض والثاني الجلسة الخفيفة قال شمس الائمة  
 الحلواني الخلاف في الافضل حتى لو فعل كما هو مذهبا لا بأس به عند الشافعي ولو فعل كما هو مذهبه لا بأس به  
 عندنا كذا في المحيط اه قال في الخلية والاشبه أنه سنة او مستحب عند عدم العذر فيكره قوله تنزيها ليس  
 به عذر اه وتبعه في البحر واليه يشير قواهم لا بأس فانه يقلب فيما تركه اولى اقول ولا ينافي هذا ما قدمه الشارح  
 في الواجبات حيث ذكر منها تركه قعودا قبل ثانية وراية لان ذلك محمول على التعمد الطويل ولذا اقيدت الجلسة  
 هنا بالخفيفة تأمل (قوله فيما مر) اي من الاركان والواجبات والسفن بحر (قوله ولا يسن مؤكدا)  
 قيد به لتلايد الرفع في الدعاء والاستسقاء لما سألني أنه مستحب (قوله الا في سبع) اشارة الى أنه لا يرفع  
 عند تكبيرات الانتقال خلافا للشافعي وأحمد فيكره عندنا ولا يقصد الصلاة الا في رواية مكحول عن الامام  
 وقد أوضح هذه المسألة في الفتح وشرح المنية (قوله بناء على أن الصفا والمروة واحد الخ) ذكر ذلك توفيقا  
 بين كلام المصنف والنظم الا في حيث عدتها ثمانية وبين ما ورد في الحديث من عدتها سبعة بأن الوارد نظر فيه  
 الى السعي المتضمن للصفا والمروة فعدها واحد والمصنف والنظم نظر الى انها اثنان فصارت ثمانية والوارد  
 هو قوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن تكبيرة الافتتاح وتكبيرة القنوت وتكبيرات  
 العبدن وذكر الاربع في الحج كذا في الهداية والاربع عند استلام الحجر وعند الصفا والمروة وعند الموقفين وعند  
 الجرات الاولى والوسطى كذا في الكفاية قال في فتح القدير والحديث غريب بهذا اللفظ وقد روى الطبراني  
 عن ابن عباس رضي الله عنهما عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن حين يفتتح الصلاة  
 وحين يدخل المسجد الحرام فينظر الى البيت وحين يقوم على الصفا وحين يقوم على المروة وحين يقف مع الناس  
 عشية عرفة ويجمع والمقامين حين يرمي الجرة اه ولا يخفى عليك أن تفسير ما ورد بما في الهداية هو الموافق  
 لكلام الشارح بخلاف ما في الفتح اذ ليس فيه عد الصفا والمروة واحدا بل ليس فيه ذكر القنوت والعبد فافهم

كالتلاوية اتفاقا مجمع (ويجلس  
 بين السجدين مطمئنا) لما مر وبضع  
 يديه على فخذه كالشاهد منية  
 المصلي (وليس بينهما ذكر مسنون  
 وكذا) ليس (بعد رفعه من  
 الركوع) دعاء وكذا لا يأتي في  
 ركوعه وسجوده بغير التسبيح  
 (على المذهب) وما ورد محمول على  
 النفل (ويكبر ويسجد) ثانية  
 (مطمئنا ويكبر للنهوض) على  
 صدور قدميه (بلا اعتقاد وقعود)  
 استراحة ولو فعل لا بأس ويكره  
 تقديم احدي رجله عند  
 النهوض (والركعة الثانية  
 كالاولى) فيما مر (غير أنه لا يأتي  
 ببناء ولا تعوذ فيها اذ لم يشرع الا  
 مرة (ولا يسن) مؤكدا (رفع يديه  
 الا في سبع مواطن كما ورد بناء  
 على أن الصفا والمروة واحد نظرا  
 للسعي ثلاثة في الصلاة) (تكبيرة  
 افتتاح وقنوت وعبد

(وخسة في الحج) (استلام) الجهر (والصفا والمروة وعرفات والجمرات) ويجمعها على هذا الترتيب بالنثر فقوس صميج وبالنظم لابن الفصيح

فتح قنوت عيد استلم الصفا \* مع مروة وعرفات الجمرات (والرفع بجذاء اذنيه) كالترجمة ٣٤١ (في الثلاثة الاول و) أما (في الاستلام) والرى (عند الجمرتين) الاولى والوسطى فانه (يرفع حذاء منكبيه ويجعل باطنهما نحو) الجهر (والكعبة و) أما (عند الصفا والمروة وعرفات) (يرفعهما كالدعاء)

والرفع فيه وفي الاستسقاء مستحب

٢ (فيسط يديه) حذاء صدره (نحو

السما) لانها قبله الدعاء ويكون

بينهما فرجة والاشارة بمسجته

لعذر كبره يكتفي والمسح بعده على

وجهه سنة في الاصح شربلاية

وفي وتر الجهر الدعاء اربعة دعاء

رغبة يفعل كما مر ودعاء رهبة

يجعل كفيه لوجهه كالمستقيت

من الشئ ودعاء تضرع يعقد

الخنصر والبصر ويحلق ويشير

بمسجته ودعاء الخفية ما يفعله

في نفسه (وبعد فراغه من سجدة

الركعة الثانية يقترش) الرجل

(رجله اليسرى) فيجعلها بين

اليمنى (ويجلس عليها وينصب

رجله اليمنى ويوجه اصابعه) في

المنصوبة (نحو القبلة) هو السنة

في الفرض والنفل (ويضع يناه

على فخذه اليمنى ويسراه على

اليسرى ويسط اصابعه) مفترجة

قليلا (جاء علاطرافها عند

ركبتيه) ولا يأخذ الركبة هو الاصح

لتوجه للقبلة (ولا يشير بسبانه

عند الشهادة وعليه الفتوى) كما

في الوالولية والتجنيس ومعدة

المفتى وعامة الفتاوى لكن

المعتمد ما صححه الشراح ولا سيما

المأخرون كالكمال والحلي

٣ واليهنسي والباقي وشيخ الاسلام

الحد وغيرهم انه يشير لفعله عليه

٤ الصلاة والسلام ونسبوه لمحمد

والامام بل في متن درر البحار

٥ وشرحه غرر الاذكار المفتى به عندنا

انه يشير باسطا اصابعه كلها

٢ قوله وخسة الحج هكذا بخطه والذي

في نسخ الشارح وخسة في الحج

فعله سقط من قله لفظي اه معصمه

٣ قوله متوركة هكذا بخطه ولا وجود

لذلك فيما يبدى من نسخ الشارح

فليتر اه معصمه

(قوله وخسة الحج) أي بناء على عدم المصنف والنظم أما بناء على ما في الحديث المذكور في الهداية فهي أربع فانهم (قوله وبالنظم) أي من بحر الكامل وذكر فيه على ترتيب حروف فقوس صميج ولبعضهم ارفع يديك لدى التكبير مفتحا \* وقائسا وبه العيدان فد وصفا

وفي الوقوفين ثم الجمرتين معا \* وفي استلام كذا في مروة وصفا

(قوله كالترجمة) الاولى اسقاطه لانها من جملة الثلاثة ففيه تشبيه الشئ ببعضه تأمل (قوله الاولى والوسطى)

أما الاخيرة فلا يدعو بعدها لان الدعاء بعد كل روى بعده روى ولذا لا يدعو في روى يوم النحر (قوله نحو الجهر)

راجع للاستلام وقوله والكعبة راجع للرى وفي رواية يرفع يديه في الرى نحو السماء (قوله كالدعاء) أي كما يرفعها

لمطلق الدعاء في سائر الامكنة والازمنة على طبق ما وردت به السنة ومنه الرفع في الاستسقاء فانه مستحب كما جزم

به في القنية خرائن (قوله فيسبط يديه حذاء صدره) كذا روى عن ابن عباس من فعل النبي صلى الله عليه وسلم

قنية عن تفسير السمان ولا يتألفه ما في المستخلص للامام أبي القاسم السمرقندي أن من آداب الدعاء أن يدعو

مستقبلا ويرفع يديه بحيث يرى بياض ابطيه لا مكان حمله على حالة المبالغة والجهد وزيادة الاهتمام كما في

الاستسقاء لعود النفع الى العامة وهذا على ما عداها ولذا قال في حديث الصحيحين كان لا يرفع يديه في شئ من

دعائه الا في الاستسقاء فانه يرفع يديه حتى يرى بياض ابطيه أي لا يرفع كل الرفع كذا في شرح الامنية ومثله في شرح

السرعة (قوله لانها قبله الدعاء) أي كالقبلة للصلاة فلا يتوهم أن المدعوق جل وعلا في جهة العلوط ط (قوله

ويكون بينهما فرجة) أي وان قلت قنية (قوله الدعاء اربعة الخ) هذا مروى عن محمد بن الحنفية كما عزا اليه

في البحر عن النهاية وكذا في شرح الامنية عن المبسوط (قوله دعاء رغبة) نحو طلب الجنة فيفعل كما مر أي يسبط

يديه نحو السماء ح (قوله ودعاء رهبة) نحو طلب النجاة من النار ح (قوله فيجعل كفيه لوجهه) الذي في البحر

يجعل ظهر كفيه لوجهه ومثله في شرح الامنية فكلمة ظهر سقطت من قلم الشارح وهذا معنى ما ذكره الشافعية من

أنه يستل كل داع رفع بطن يديه للسماء ان دعاء يحصل شئ وظاهرهما ان دعاء برفع (قوله ودعاء تضرع) أي

اظهار الخضوع والذل لله تعالى من غير طلب جنة ولا خوف من نار نحو الهى انما عبدك البائس الفقير المسكين

لحقير ح (قوله ويحلق) أي يحلق الابهام والوسطى (قوله ما يفعله في نفسه) قال في شرح الامنية يعني ليس

فيه رفع لار في الرفع اعلانا (قوله بين اليمنى) الاظهر تحت اليمنى (قوله في المنصوبة) أي الاصابع الكائنة

في الرجل المنصوبة قال في السراج يعني رجله اليمنى لان ما يمكنه أن يوجهه الى القبلة فهو أولى اه وصرح

بأن المراد اليمنى في المفتاح والخلاصة والخزانة فقوله في الدرر رجله بالثنائية فيه اشكال لان توجيه اصابع

اليسرى المفترشة نحو القبلة تكلف زائد كما في شرح الشيخ اسماعيل لكن نقل التهستاني مثل ما في الدرر

عن الكافي والصفة ثم قال فيوجه رجله اليسرى الى اليمنى واصابعها نحو القبلة بقدر الاستطاعة اه تأمل

(قوله هو السنة) فلوترج او نور لا خلاف السنة ط (قوله في الفرض والنفل) هو المعقد وقبل في النفل

يقعد كيف شاء كالمريض (قوله ولا يأخذ الركبة) أي كما يأخذها في الركوع لان الاصابع تصير موجهة الى

الارض خلافا للطحاوى والنسبى للافضلية لاعدم الجواز كما أفاده في البحر (قوله متوركة) بأن تخرج رجلها

اليسرى من الجانب الايمن ولا تجلس عليها بل على الارض (قوله ونسبوه لمحمد والامام) وكذا نقلوه عن

ابن يوسف في الامالى كما يأتي فهو منقول عن ائمتنا الثلاثة (قوله بل في متن درر البحار وشرحه الخ) انشرب

انتقالى لان في هذا النقل التصريح بأن ما صححه الشراح هو المفتى به لكن الصواب اسقاط قوله باسطا اصابعه

كلها فانه مخالف لما رأيت في درر البحار وشرحه ونص عبارة درر البحار ولا تعقد ثلاثة وخسين ولا تشير والفتوى

خلافه وعبارة شرحه غرر الافكار ولا تعقد يافقيه ثلاثة وخسين كما عقدها احمد موافقا للشافعي في احد

اقواله ونحن لا نشير عند التهليل بالسبابة من اليمنى بل بسط الاصابع والفتوى أي المفتى به عندنا خلافه

أي خلاف عدم الاشارة وهو الاشارة على كيفية عقد ثلاثة وخسين كما قال به الشافعي وأجد في المحيط انها

سنة يرفعها عند النسي يضعها عند الاثبات وهو قول ابى حنيفة ومحمد وكثرت به الآثار والاخبار فالعمل به

اولى اه فهو صريح في أن المفتى به هو الاشارة بالمسجحة مع عقد الاصابع على الكيفية المذكورة لامع بسطها

فانه لا اشارة مع البسط عندنا ولذا قال في منية المصل فان أشارا ريعت الخنصر والبصر ويحلق الوسطى بالابهام

ويقيم السبابة وقال في شرحها الصغير وهل يشير عند الشهادة عندنا فيه اختلاف صحيح في الخلاصة والبرازية  
 أنه لا يشير وصحيح في شرح الهداية أنه يشير وكذا في الملتقط وغيره وصفها أن يخلق من يده اليمنى عند الشهادة  
 الإبهام والوسطى ويقبض البنصر والخنصر ويشير بالسبابة أو يعقد ثلاثة وخمسين بأن يقبض الوسطى والبنصر  
 والخنصر ويضع رأس الإبهام على حرف مفصل الوسطى الأوسط ويرفع الأصبع عند النفي ويضعها عند  
 الإثبات اه وقال في الشرح الكبير قبض الأصابع عند الإشارة هو المروى عن محمد في كيفية الإشارة  
 وكذا عن أبي يوسف في المال وفي هذا فرع تصحيح الإشارة وعن كثير من المشايخ لا يشير أصلاً وهو خلاف الدراية  
 والرواية فعن محمد أن ما ذكره في كيفية الإشارة قول أبي حنيفة اه ومثله في فتح القدير وفي القهستاني  
 وعن أصحابنا جميعاً أنه سنة فيخلق إبهام اليمنى ووسطها مصلتها رأسها ويشير بالسبابة اه فهذه  
 المنقول كلها صريحة بأن الإشارة المسنونة إنما هي على كيفية خاصة وهي العقد أو التخليق وأما رواية بسط  
 الأصابع فليس فيها إشارة أصلاً ولهذا قال في الفتح وشرح المنية وهذا أي ما ذكر من الكيفية فرع تصحيح  
 الإشارة أي مفرع على تصحيح رواية الإشارة فليس لنا قول بالإشارة بدون تخليق ولهذا فسرت الإشارة بهذه  
 الكيفية في عامة الكتب كلبدائع النهاية ومعراج الدراية والذخيرة والظاهرية وفتح القدير وشرح المنية  
 والقهستاني والحلية والنهر وشرح الملتقى للهنسي معزياً إلى شرح النقاية وشرحى درر البحار وغيرها كما ذكرت  
 عباراتهم في رسالة تسميتها رفع التردد في عقد الأصابع عند التشهد وحزرت فيها أنه ليس لنا سوى قولين الأول  
 وهو المشهور في المذهب بسط الأصابع بدون إشارة الثاني بسط الأصابع إلى حين الشهادة فيعقد عند ها ويرفع  
 السبابة عند النفي ويضعها عند الإثبات وهذا ما اعتمدته المتأخرون لثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 بالأحاديث الصحيحة وأصحها نقله عن أئمتنا الثلاثة فلذا قال في الفتح أن الأول خلاف الدراية والرواية  
 وأما ما عليه عامة الناس في زماننا مع الإشارة من البسط بدون عقد فلم أر أحداً قال به سوى الشارح تبعاً  
 للشرنبلاني عن البرهان للعلامة إبراهيم الطرابلسي صاحب الاسعاف من أهل القرن العاشر وإذا عارض  
 كلامه كلام جمهور الشارحين من المتقدمين والمتأخرين من ذكر القوانين فتط فالعمل على ما عليه جمهور العلماء  
 لاجهور العوام فأخرج نفسك من ظلمة التقليد وحيرة الأوهام واستغنى بمصباح التحقيق في هذا المقام  
 فإنه من سخف الملك العلام (قوله) بمسجته وحدها فبكره أن يشير بالمسجتين كما في الفتح وغيره (قوله)  
 (وبقولنا الخ) هذا الاحتراز إنما يصح لو كان القائل بالعقد قائلاً بأنه لا يشير بمسجته وهو خلاف الواقع كما هو صريح  
 قوله يعقد عند الإشارة والذي تحصل من كلام البرهان قول ملفق من القولين وهو الإشارة مع بسط الأصابع  
 بدون عقد وقد علمت أنه خلاف المنقول في كتب المذهب وأن ما نقله الشارح عن درر البحار وشرحه خلاف  
 الواقع ولعله قول غريب لم نر من قاله فبكره في البرهان وشي عليه الناس في عامة البلدان وأما المشهور المنقول  
 في كتب المذهب فهو ما سمعته والله تعالى أعلم (قوله) وفي المحيط سنة يمكن التوفيق بانها غير مؤكدة  
 ط (قوله) كما يجتمع في البحر حيث قال ثم وقع لبعض الشارحين أنه قال والاخذ بشهادة ابن مسعود أولى فيفيد أن  
 الخلاف في الأولوية والظاهر خلافه لأنهم جعلوا التشهد واجباً وعينوه في تشهد ابن مسعود فكان واجباً ولهذا  
 قال في السراج ويكره أن يزيد في التشهد حرفاً أو يتدبى بحرف قبل حرف قال أبو حنيفة ولو نقص من تشهده  
 أو زاد فيه كان مكروهاً لأن أذكاء الصلاة محصورة فلا يزداد عليها اه والكرهية عند الإطلاق للتحريم (قوله)  
 (وجزم الخ) وكذا جزم به في النهر والخير الرمي في حواشي البحر حيث قال أقول الظاهر أن الخلاف في الأولوية  
 ومعنى قولهم التشهد واجب أي التشهد المروى على الاختلاف لا واحد بعينه وقواعدنا تقتضيه ثم رأيت  
 في النهر قريباً مما قلته وعليه فأنكره السابقة تنزيهية اه أقول ويؤيده ما في الحلية حيث ذكر ألفاظ التشهد  
 المروية عن ابن مسعود ثم قال واعلم أن التشهد اسم لجويع هذه الكلمات المذكورة وكذا ما ورد من نظائرها  
 سمي به لاشتقائه على الشهادتين الخ (قوله) لا الأخبار عن ذلك أي لا يقصد الأخبار والحكاية عما وقع في  
 المعراج منه صلى الله عليه وسلم ومن ربه سبحانه ومن الملائكة عليهم السلام وتتمام بيان القصة مع شرح ألفاظ  
 التشهد في الامداد فراجع (قوله) للناظرين أي من الامام والمأموم والملائكة قاله النووي واستحسنه  
 السروجي نهر (قوله) لا حكاية سلام الله تعالى الصواب لا حكاية سلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ط

وفي الشرنبلانية عن البرهان  
 الصحيح أنه يشير بمسجته وحدها  
 يرفعها عند النفي ويضعها عند  
 الإثبات واحترز بالصحيح عما قبل  
 لا يشير لأنه خلاف الدراية  
 والرواية ويقولنا بالمسجعة عما  
 قبل يعقد عند الإشارة اه  
 وفي العيني عن التحفة الأصح  
 أنها مستحبة وفي المحيط سنة  
 (وبقرأ تشهد ابن مسعود) وجوبا  
 كما يجتمع في البحر لكن كلام غيره  
 يفيد نفيه وجزم شيخ الإسلام الجدل  
 بأن الخلاف في الأفضلية ونحوه  
 في مجمع الأنهر (وبقصد باللفاظ  
 التشهد) معانيها مرادة له على وجه  
 (الإنشاء) كأنه يحكي الله تعالى ويسلم  
 على نبيه وعلى نفسه وأوليائه  
 (لا الأخبار) عن ذلك ذكره  
 في المجتبى وظاهره أن نعيم علينا  
 للناظرين لا حكاية سلام الله تعالى



(قوله يقول فيه أن رسول الله) نقل ذلك الراغب من الشافعية وردّه الحافظ ابن حجر في تخرجه أحاديثه بأنه لا أصل لذلك بل ألفاظ التشهد متواترة عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول أشهد أن محمداً رسول الله وعبداه ورسوله اه ط عن الزرقاني قال في التحفة نعم أن أراد تشهد الاذان صح لانه صلى الله عليه وسلم اذن مرة في سفر فقال ذلك اه قلت وكذلك في البخاري من حديث سلمة بن الأكوع رضى الله عنه قال خفت أن زواد القوم الحديث وفيه فقال صلى الله عليه وسلم أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أنى رسول الله وهذا كان خارج الصلاة قاله الماظهرت المعجزة على يديه من البركة في الزاد (قوله ولا يزيد في الفرض) اى وما ألحق به كالوتر والسنن الرواتب وان نظر صاحب الجرفيما ولينظر حكم المنذور وقضاء النفل الذى افسده والظاهر أنهم ما فى حكم النفل لان الوجوب فيه ما عارض ط (قوله اجماعا) وهو قول اصحابنا ومالك وأحمد وعند الشافعي على الصحيح انها مستحبة في الجملة وهو ما رواه احمد وابن خزيمة من حديث ابن مسعود ثم ان كان النبي صلى الله عليه وسلم في وسط الصلاة نهض حين فرغ من تشهده قال الطحاوي من زاد على هذا فقد خالف الاجماع بجره وعليه فمراد الشارح أن ما ذهب اليه الشافعي مخالف للاجماع فافهم (قوله فقط) وقيل لا يجب ما لم يتل وعلى آل محمد ذكره القاضى الامام وقيل ما لم يؤخر متدارداً ركن وقيل يجب ولو زاد حرفاً واحداً ورد الكل في البحر وذكر أن ما ذكره المصنف هنا هو المختار كما في الخلاصة واختاره في الحاشية اه وصرح الزيلعي في السهو بأنه الاصح وكلام الحلبي في شرح النية الكبير يقتضى ترجيحها أيضاً لكن ذكر في شرحه الصغير أن ما ذكره القاضى الامام هو الذى عليه الأكثر وهو الاصح قال الخيرازملى فقد اختلف التصحيح كما ترى وينبغي ترجيح ما ذكره القاضى الامام اه تأمل ثم هذا كله على قول ابى حنيفة والافنى التاترخانية عن الحاروى أنه على قولهما لا يجب السهو وما لم يبلغ الى قوله جيد مجيد (قوله على المذهب المقتضى به) لم أر من صرح بهذا اللفظ سوى المصنف والشارح وانما الذى رأيت من ماعليه أنفاً (قوله بل لتأخير القيام) فيجب عليه السهو ولو سكت كما في شرح النية (قوله سكت اتفاقاً) لان الزيادة على التشهد في القعود الاول غير مشروعة كما مر فلا يأتى بشئ من الصلوات والدعاء وان لم يلزم تأخير القيام عن محله اذا القعود واجب عليه متابعة لامامه (قوله فيترسل) أى يتهل وهذا ما صححه في الحاشية وشرح النية في بحث المسبوق من باب السهو وباقى الاقوال مصحح أيضاً قال في البحر وينبغي الافتاء بما في الحاشية كما لا يخفى ولعل وجهه كما في النهر أنه يقضى آخر صلاته في حق التشهد ويأتى فيه بالصلاة والدعاء وهذا ليس آخرها قال ح وهذا في فعدة الامام الاخرة كما هو صريح قوله ليرغ عند سلام امامه وأما في قبلها من التعداد فكذلك السكوت كما لا يخفى اه ومثله في الحلية (قوله وقيل يكرر ركعة الشهادة) كذلك في شرح النية والذى في البحر والحلية والذخيرة يكرر التشهد تأمل (قوله واكتفى المقترض) قد به لانه في النفل والواجب يجب الفاتحة والسورة أو نحوها (قوله على الظاهر) أى ظاهر الرواية وفيه كلام يأتي قريباً (قوله ولو زاد لا بأس) أى لو ضم اليها سورة لا بأس به لان القراءة في الآخرين مشروعة من غير تقدير والاقتصار على الفاتحة مسنون لا واجب فكان النهم خلاف الاولى وذلك لا ينافى المشروعية والباحة بمعنى عدم الاثم في الفعل والتارك كذا قد منه في اوائل بحث الواجبات وبه اندفع ما ورد في النهرنا على البحر من دعوى المناقاة (قوله وصحح العيني وجوبها) هذا مقابل ظاهر الرواية وهو رواية الحسن عن الامام وصحها ابن الهمام أيضاً من حيث الدليل ومضى عليها في النية فاجب سجود السهو بترك قراءتها ساهياً والاساءة بتركها عمدًا لكن الاصح عدمه لتعارض الاخبار كما في المجتبى واعنده في الحلية (قوله وسكوت قدرها) أى قدر ثلاث تسبيحات (قوله وفي النهاية قدر تسبيحة) قال شيخنا وهو ائبق بالاصول حلية أى لان ركن القيام يحصل بها مما مر أن الركنية تتعلق بالادنى (قوله فلا يكون مسياً بالسكوت على المذهب الخ) اعلم أنهم انفقوا في ظاهر الرواية على أن قراءة الفاتحة افضل وعلى انه لو اقتصر على التسبيح لا يكون مسياً وأما لو سكت ففسر ح في المحيط بالاساءة وقال لان القراءة فيها ما شرعت على سبيل الذكر والثناء ولهذا نهيت الفاتحة للقراءة لان كلاً ذكر وثناء وان سكت عمدًا لترك السنة ولو ساهياً لاسهوه عليه وصرح غيره بالتخير بين الثلاثة في ظاهر الرواية وعدم الاساءة بالسكوت قال في البدائع والصحيح جواب ظاهر الرواية لما روينا عن علي وابن مسعود رضى الله تعالى عنهم انها ما كانا يقولان المصلى بالخيار في الآخرين ان شاء قرأ وان شاء

وكان عليه الصلاة والسلام يقول  
فيه أن رسول الله (ولا يزيد) في  
الفرض (على التشهد في القعدة  
الاولى) اجماعاً (فان زاد عامداً  
كره) فوجب الاعادة (او ساهياً وجب  
عليه سجود السهو اذا قال اللهم  
صل على محمد) فقط (على المذهب)  
المقتضى به لا خصوص الصلاة بل  
لتأخير القيام ولو فرغ المؤتمر قبل  
امامه سكت اتفاقاً واما المسبوق  
فيترسل ليرغ عند سلام امامه  
وقيل يتم وقيل يكرر ركعة الشهادة  
(واكتفى) المفترض (فيما بعد  
الاولين بالفاتحة) فانها سنة على  
التظاهر ولو زاد لا بأس به (وهو  
تخير بين قراءة) الفاتحة وصحح العيني  
وجوبها (وتسبيح ثلاثاً) وسكوت  
قدرها وفي النهاية قدر تسبيحة فلا  
يكون مسياً بالسكوت (على  
المذهب) لشبوت التخير عن علي  
وابن مسعود

سكت وان شاء سبح وهذا باب لا يدرك بالقياس فالمرئى عنهما كالمرئى عن النبي صلى الله عليه وسلم اه وفي  
 الخمانية وعليه الاعتماد وفي الذخيرة هو الصحيح من الرواية ورجح ذلك في الحلية بما لا مزيد عليه فارجع اليه  
 والحاصل أن عند صاحب المحيط يكره السكوت لترك سنة القراءة فالقراءة عنده سنة لكن لما شرعت على وجه  
 الذكر حصلت السنة بالتسبيح فيخير بينهما وهو ما مشى عليه المصنف فالقراءة افضل بالنظر الى التسبيح وسنة بالنظر  
 الى السكوت حتى لو سجد تركه الا فضل ولو سكت اساء لترك السنة وما يقوم مقامها وأما عند غير صاحب المحيط  
 فلا يكره السكوت لثبوت التخيير بين الثلاثة فصارت القراءة افضل بالنظر الى التسبيح والى السكوت فقد اتفق  
 الكل على افضلية القراءة وانما اختلفوا في سنيتهما بناء على كراهة السكوت وعدمها وقد علمت  
 أن الصحيح المعتمد التخيير بين الثلاثة وبمن علم ما في عبارة الشارح حيث قال اولاً ان الفاتحة سنة على الظاهر  
 فانه مبنى على ما في المحيط ثم مشى على خلافه حيث اعتمد التخيير بين الثلاثة فزاد على المصنف السكوت وقال انه  
 لا يكون مسبأ به فاعتمد هذا التخيير الفريد وما نقلته عن البدائع والذخيرة والخانية رأيت فيها وفي غيرها  
 وذكرت نصوصها فيما علقته على البحر فلا تعتمد على ما نقل عنها مخالفاً لذلك فافهم ثم علم أن اتفاقهم على افضلية  
 الفاتحة لا ينشأ في التخيير اذ لا مانع من التخيير بين الفاضل والافضل كالحلق مع التقصير (تنبيه) ظاهر كلام المتون  
 وغيرها أن الفاتحة مقروءة على وجه القرآن وفي التهستانى قال علماء زمانها ان ثبوت سنة الفاتحة لا القراءة اه ونقل  
 في المجتبى عن شمس الاثمة أنه الصحيح لكن في النهاية قال وعن أبي يوسف يسجد ولا يسكت واذ قرأ الفاتحة فعلى  
 وجه البناء لا القراءة وبه أخذ بعض المتأخرين اه وفي الحلية لكن قد علمنا أن الصواب أن الفاتحة لا تخرج  
 عن القرآنية بالنية (قوله وهو الصارف الخ) حاصله أن حديث الصحيحين عن أبي قتادة انه صلى الله عليه وسلم  
 كان يقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الاولىين بفاتحة الكتاب وسورتين وفي الركعتين الاخيرتين بفاتحة  
 الكتاب يفيد المواظبة على ذلك وهي بلا ترك دليل الوجوب والجواب أن التخيير المروي صارف لهما عن  
 الوجوب لأن له حكم المرفوع كما قد مناه وبهذا يرتد على العيني وابن الهمام (قوله الافتراض) انما خصه بالذكر  
 للإشارة الى نفي القول بالتورك كما هو مذهب الشافعي والافأحكام القعود لا تختص بذلك كما ترفاههم (قوله  
 وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم) قال في شرح المنية والمختار في صفتها ما في الكفاية والقنية والمجتبى قال سئل  
 محمد عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم  
 وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد  
 مجيد وهي الموافقة لما في الصحيحين وغيرهما (قوله وصح زيادة في العالمين) أي مرة واحدة بعد قوله كما باركت  
 الخ وأما بقوله كما صليت فلم تثبت قال في الحلية وفي افصاح ابن هبيرة حكاية الصلاة المذكورة عن محمد بن زيادة  
 في العالمين بعد قوله كما باركت وهو في رواية مالك ومسلم وأبي داود وغيرهم وفي نسخة من الافصاح زيادة  
 في العالمين بعد كما صليت أيضاً وهي مذكورة في بعض احاديث هذا الباب لكن لا يحسن في الآن من رواها  
 من العصابة ولا من خرجها من الحفاظ ولا بثبوتها في نفس الامر اه وأشار الشارح الى هذا حيث عبر  
 بالزيادة لا بالتكرار فافهم (قوله وتكرار انك حميد مجيد) استدراك على ما نقله الزيلعي وغيره عن محمد في كيفية  
 الصلاة المذكورة من الاقتصار على انك حميد مجيد مرة في آخرها فقط مع أنه في الذخيرة نقلها عن محمد مكررة  
 ونقدم انها في الصحيحين كذلك (قوله وعدم كراهة الترحم) عطف على فاعل صح ومفاده أنه لم يصح نديه  
 لعدم ثبوته في صلاة التشهد ولذا قال في شرح المنية والامتنان بما في الاحاديث الصحيحة اولى وقال في الفيض  
 والاولى ترك احتياطاً وفي شرح المنهاج للرملي قال النووي في الاذكار زيادة وارحم محمد وآل محمد كما رحمت  
 على ابراهيم بدعة واعتبر بوجوبها في عدة احاديث صحيح الحاكم بعضها وترحم على محمد ورده بعض محققى  
 أهل الحديث بأن ما وقع للحاكم وهم وبأنها وان كانت ضعيفة لكنها شديدة الضعف فلا يعمل بها وبؤيده قول  
 أبي زرعة وهو من أئمة الفتن بعد أن ساق تلك الاحاديث وبين ضعفها ولعل المنع ارجح لضعف الاحاديث في ذلك  
 أي لشدته ضعفها وبما تقرر علم أن سبب الانكار كون الدعاء بالرحمة لم يثبت هناك من طريق يعتد به والباب باب  
 اتباع لما قاله ابن عبد البر وغيره من أنه لا يدعى له صلى الله عليه وسلم بلفظ الرحمة فان اراد الناس امتناع ذلك  
 مطلقاً فالاحاديث الصحيحة صريحة في رده فقد صح في سائر روايات التشهد السلام عليك ايها النبي ورحمة الله

وهو الصارف المواظبة عن  
 الوجوب (ويفعل في القعود  
 الثاني) الافتراض (كالا قول  
 وتنهى) أيضاً (وصلى على النبي  
 صلى الله عليه وسلم وصح زيادة  
 في العالمين وتكرار انك حميد مجيد  
 وعدم كراهة الترحم

وبركاته ووصح أنه صلى الله عليه وسلم اقترن من قال ارحمني وارحم محمد اولي ينكر عليه سوى قوله ولا ترحم معنا احدا  
 وحصولها لا يمنع طلبها كالصلاة والوسيلة والمقام المحمود لما فيه من عود الفائدة له صلى الله عليه وسلم بزيادة  
 ترقية التي لانهاية لها والداعي بزيادة ثوابه على ذلك اهـ والحاصل أن الترحم بعد التشهد لم يثبت وان كان  
 قد ثبت في غيره فكان جائزا في نفسه (قوله ولو ابتداء) أي من غير تبعيته لصلاة او سلام وذكر في البحر والجلية  
 أن الكراهة في الابتداء متفق عليها وتعقبه في النهر بأن عبارة الزيلعي في آخر الكتاب تقتضي أن الخلاف في  
 الكل فانه قال اختلفو في الترحم على النبي صلى الله عليه وسلم بأن يقول اللهم ارحم محمد قال بعضهم لا يجوز  
 لانه ليس فيه ما يدل على التعظيم كالصلاة وقال بعضهم يجوز لانه عليه الصلاة والسلام كان من اشوق العباد الى  
 من يدرجته الله تعالى واختاره السرخسي لو روده في الاثر ولا عتب على من اتبع وقال أبو جعفر وأنا أقول  
 وارحم محمد التوارث في بلاد المسلمين واستدل بعضهم على ذلك بتفسيرهم الصلاة بالرحمة واللفظان اذا استويا  
 في الدلالة صح قيام احدهما مقام الآخر ولذا اقترع عليه الصلاة والسلام الاعرابي على قوله اللهم ارحمني ومحمدا  
 اهـ قافهم (قوله ذكره الرمي الشافعي) أي في شرحه على منهاج النووي ونصه والافضل الاتيان بلفظ  
 السيادة كما قاله ابن ظهيرة وصرح به جمع وبه ائقي الشارح لان فيه الاتيان بما أمرنا به وزيادة الاخبار  
 بالواقع الذي هو أدب فهو أفضل من تركه وان تردد في افضليته الاسنوي وأما حديث لا تسب دوني في الصلاة  
 فباطل لا أصل له كما قاله بعض متأخري الحفاظ وقول الطوسي انها مبطلة غلط اهـ واعترض بأن هذا يخالف  
 لمذهبنا من قول الامام من أنه لو زاد في تشهده او نقص فيه كان مكروها قلت فيه نظرقان الصلاة زائدة  
 على التشهد ليست منه نعم ينبغي على هذا عدم ذكرها في وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وأنه يأتي بها مع ابراهيم  
 عليه السلام (قوله لمن أيضا) أي مع كونه كذبا (قوله والصواب بالواو) لانه واوى العين من ساد  
 بسود قال الشاعر

وما سودتني عامر عن ورائه \* ابى الله أن اسموا بأم ولا أب

(قوله ونخص ابراهيم الخ) جواب عن سؤال قد بره لم نخص التشبيه بابراهيم دون غيره من الرسل الكرام عليهم  
 الصلاة والسلام فأجاب بثلاثة اجوبة الاول أنه سلم علينا ليلة المعراج حيث قال أبلغ امتك مني السلام والثاني  
 أنه سمعنا المسلمين كما أخبر عنه تعالى بقوله هو سماكم المسلمين من قبل أي بقوله ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن  
 ذرتنا أمة مسلمة لك والعرب من ذرته وذرية ابنه اسماعيل عليهما السلام فقصدنا انظاره رقتله مجازاة على  
 هذين القطعين منه والثالث أن المطلوب صلاة يتخذ الله تعالى بها نبينا صلى الله عليه وسلم خليلا كما اتخذ ابراهيم  
 عليه السلام خليلا وقد استحباب الله تعالى دعاء عباده فاتخذ الله تعالى خليلا أيضا فني حديث العجيج ولكن  
 صاحبكم خليل الرحمن وأجيب بأجوبة آخر منها أن ذلك لا يوتيه والتشبيه في الفضائل بالآباء مرغوب فيه  
 ولرفعة شأنه في الرسل وكونه افضل بقية الانبياء على الراجح ولما وافقتنا اياه في معالم الملة المشار اليه بقوله تعالى  
 ملة ابيكم ابراهيم ولدا وام ذكره الجليل المشار اليه بقوله تعالى واجعل لي لسان صدق في الآخرين وللأمر  
 بالاعتدائه في قوله تعالى أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا (قوله وعلى الاخير الخ) أي الوجه الثالث وهذا أيضا  
 جواب عن السؤال المشهور الذي يورده العلماء قديما وحديثا وهو أن القاعدة أن التشبيه به في الغالب يكون  
 أعلى من المشبه في وجه الشبه مع أن القدر الحاصل من الصلاة والبركة لتبينا صلى الله عليه وسلم ولا آله أعلى  
 من الحاصل لابراهيم عليه السلام وآله بدلالة رواية النساء من صلى على واحدة صلى الله عليه عشر صلوات  
 وحط عنه عشرين سيئات ورفعت له عشر درجات ولم يرد في حق ابراهيم او غيره مثل ذلك والجواب أن المراد صلاة  
 خاصة يكون بها نبينا صلى الله عليه وسلم خليلا كما اتخذ ابراهيم خليلا والتشبيه راجع لقولنا وعلى آل محمد وأن  
 هذا من غير الغالب فان التشبيه به قد يكون مساويا للمشبه أو أدنى منه لكنه يكون اوضح لكونه حسياسا هذا  
 أو لكونه مشهورا في وجه الشبه فالأقل فهو مثل نوره كشكاة وابن يقع نور المشكاة من نوره تعالى والثاني  
 كما هنا فان تعظيم ابراهيم وآله بالصلاة عليهم واضح بين أهل الملل فحسن التشبيه لذلك ويؤيده ختم هذا الطلب  
 بقوله في العالمين وتقامه في الخلقة وأجيب بأجوبة آخر من احسنها أن التشبيه في أصل الصلاة لا في القدر كما في  
 قوله تعالى انا وحيينا اليك كما وحيينا الى نوح وكتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم وأحسن

مطلب

في جواز الترحم على النبي ابتداء

ولو ابتداء ونذب السيادة لان  
 زيادة الاخبار بالواقع عين سلوك  
 الادب فهو أفضل من تركه ذكره  
 الرمي الشافعي وغيره وما نقل  
 لا تسودوني في الصلاة فكذب  
 وقولهم لا تسب دوني بالمياطين  
 أيضا والصواب بالواو ونخص  
 ابراهيم لسلامه علينا ولانه سمنا  
 المسلمين اولان المطلوب صلاة  
 يتخذها خليلا وعلى الاخير  
 فالتشبيه ظاهر أو راجع لآل محمد  
 أو المشبه به قد يكون أدنى مثل  
 مثل نوره كشكاة (وهي فرض)

مطلب

في الكلام على التشبيه في كماليت  
 على ابراهيم



كما أحسن الله اليك وفائدة التشبيه تأكيد الطلب أي كما صليت على إبراهيم فصل على محمد الذي هو أفضل منه وقيل الكاف لتعليل (قوله عملا) مفعول لاجله لا يميز أي قلنا بفرضيتها لاجل العمل بالامر القطعي الثبوت والدلالة فهي فرض علماء وعلا لا عملا فقط كالوتر وأما قوله ابن جرير الطبري من أن الامر بالاستحباب وأدعى القاضي عياض الاجماع عليه فهو خلاف الاجماع كما ذكره الفاسي في شرح دلائل الخيرات (قوله ثاني الهجرة) وقيل ليلة الاسراء ط (قوله مرة واحدة اتفاقا) والخلاف فيما زاد انما هو في الوجوب كما يأتي أفاده ح (قوله فلو بلغ في صلاته الخ) أي بلغ بالسنة والابطلت على أن عبارة النهر هكذا لوصلي في أول بلوغه صلاة اجزأته الصلاة في تشهد عن الفرض ووقعت فرضا ولم ارم منه على هذا وقد مر نظيره في الابتداء بغسل اليدين اه أي حيث ينوب الغسل المسنون عن غسل الجنابة او الوضوء أقول ورأيت التصريح بذلك في المنبع شرح الجمع حيث قال وقال اصحابنا هي فرض العمر اما في الصلاة او في خارجها اه ومثله في شرح درر البصار والذخيرة قال ح بقى ما اذا صلى في القعدة الاولى او في أثناء افعال الصلاة ولم يصل في القعدة فالذي يظهر أنه يكون مؤثرا للفرض وان اتم كالصلاة في الارض المقصودة اه لكن ذكر الرحي عن العلامة العنبري أن المكاف لا يخرج عن الفرض الا بنيت فلا بد أن يصلي بنية اداها عنه لانها فريضة كما قالوا من شروط النية في الفرض تعيين النية له حتى لو صلى ركعتين بعد الفجر لا يستقطبها الفرض ما لم ينو اه أقول وفيه نظر لما علمت انها فرض العمر أي يفترض فعلها في العمر مرة كحجة الاسلام وما كان كذلك فالشرط القصد الى فعله فيصح وان لم ينو الفريضة لتعينه بنفسه كالجميع الفرض يصح وان لم يعين الفريضة وقد صرحوا أيضا بأن الاسلام يصح بلا نية أي لانه فريضة العمر فالقياس على صلاة الفجر قياس مع الفارق فتدبر (قوله لا يجب على النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي على نفسه) لانه غير مراد بخطاب صلوا ولا داخل تحت ضميره كما هو المتبادر من تركيب صلوا عليه وقال في النهر لا يجب عليه بناء على أن يابيا الذين آمنوا لا يتناول الرسول صلى الله عليه وسلم بخلاف يابيا الناس باعبادي كما عرف في الاصول اه والحكمة فيه والله تعالى اعلم انها دعاء وكل شخص مجبول على الدعاء لنفسه وطلب الخير لها فلم يكن فيه كلفة والايجاب من خطاب التكليف لا يكون الا فيما فيه كلفة ومشقة على النفس ومنافرة لطلبها ليتحقق الابتلاء كما قرئ في الاصول وأما قوله تعالى ادعوني أستجب لكم ونحوه فليس المراد به الايجاب ولذلك ورد في الحديث القدسي من شغل ذكرى عن مسأتي اعطيته فوق ما اعطى السائلين ح ملخصا (قوله في وجوبها) أي وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ولم يذكر الاسلام لان المراد بقوله تعالى وصلوا أي لقضائه كما في التوبة عن مبد وط شيخ الاسلام أي فالمراد بالاسلام الانقياد وعزاه القهستاني الى الاكثرين (قوله والذاكر) أي ذاكر اسم الشريف صلى الله عليه وسلم ابتداء لا في ضمن الصلاة عليه كما صرح به في شرح الجمع وفيه كلام سيأتي (قوله عند الطحاوي) قيد به لان المختار في المذهب الاستحباب وتبع الطحاوي جماعة من الحنفية والخلجي وجماعة من الشافعية وحكي عن الثمني من المالكية وابن بطنة من الحنابلة وقال ابن العربي من المالكية انه الاحوط كذا في شرح الفاسي على الدلائل ويأتي انه المعتمد (قوله تكراره) أي الوجوب قيد القرمان في شرح مقدمة أبي الليث وجوب التكرار عند الطحاوي بكونه على سبيل الكفاية لا العيز وقال فاذا صلى عليه بهضمهم يستقط عن الباقي لحصول المقصود وهو تعظيمه واظهار شرفه عند ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم اه وتماه في ح (قوله في الاصح) صححه الزاهد في المجتبى لكن صحح في الكافي وجوب الصلاة مرة في كل مجلس كسجود التلاوة حيث قال في باب التلاوة وهو كن مع اسمه عليه الصلاة والسلام مرارا لم تلزمه الصلاة الا مرة في الصحيح لان تكرار اسمه صلى الله عليه وسلم لحفظ سنته التي بها اقوام الشريعة فلو وجبت الصلاة بكل مرة لافضى الى الحرج غير أنه يندب تكرار الصلاة بخلاف السجود والتسليم كالصلاة وقيل يجب التسميت في كل مرة الى الثلاث اه وحاصله أن الوجوب يتدخل في المجلس فيكتفي بمرة للخرج كما في السجود الا انه يندب تكرار الصلاة في المجلس الواحد بخلاف السجود وما ذكره في الكافي نقله صاحب المجموع في شرحه عن شرح نحر الاسلام على الجامع الكبير جازما به لكن بدون لفظ التصحيح وأنت خبير بأن تصحيح الزاهدي لا يعارض تصحيح التسنني صاحب الكافي على أن الزاهدي خالف نفسه حيث قال في كراهية القنية وقيل يكفي في المجلس مرة كسجدة التلاوة وبه يفق اه

عملا بالامر في شعبان ثاني الهجرة (مرة واحدة) اتفاقا (في العمر) فلو بلغ في صلاته نابت عن الفرض نهر مجتبا وفي المجتبى لا يجب على النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي على نفسه (واختلف الطحاوي والكرخي) (في وجوبها) على السامع والذاكر (كلما ذكر) صلى الله عليه وسلم (والمختار) عند الطحاوي (تكراره) أي الوجوب (كلما ذكر) ولو اتحد المجلس في الاصح

مطلبه  
لا يجب عليه أن يصلي على نفسه  
صلى الله عليه وسلم

مطلبه  
في وجوب الصلاة عليه كما ذكر عليه الصلاة والسلام

وأورد الشارح في الخزان أن الذي يظهر أن ما في الكافي مبني على قول الكرخي **هـ** وهذا غير ظاهر  
لأنه يلزم منه أن يكون الكرخي قائلاً بوجوب التكرار كما ذكرنا في المجلس المتقدم فيجوز مرة واحدة وأنه لا يبيح  
الخلاف بينه وبين الطحاوي إلا فيما إذا اتحد المجلس والمنقول خلافه وأورد ابن ملك في شرح المجمع أن  
التدخل يوجد في حق الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم حقه **هـ** وقد يمنع بأن الوجوب  
حق الله تعالى لأن المصلي ينوي امتثال الأمر على أن المختار عند جماعة منهم أبو العباس المبرّد وأبو بكر بن  
العربي أن نفع الصلاة غير عائله صلى الله عليه وسلم بل للمصلي فقط وكذا قال السنوسي في شرح وسطاء أن  
المقصود بها التقرب إلى الله تعالى لا كسائر الأدعية التي يتصد بها نفع المدعوه **هـ** وذهب القشيري  
والقرطبي إلى أن النفع لهما وعلى كل من القولين فهي عبادة يتقرب بها إلى الله تعالى والعبادة لا تكون حق عبداً  
ولو سلم أنها حق عبد فيسقط الوجوب للعرج كما مر لأن الحرج ساقط بالنص ولا حرج في إبقاء الندب وقد جزم  
بهذا القول أيضاً المحقق ابن الهمام في زاد الفقير فقال مقتضى الدليل افتراضه في العمر مرة وإيجابها كلما  
ذكر أنه أن يتحد المجلس فيستحب التكرار بالتكرار فعليه أن يتفقت الأقوال أو اختلفت **هـ** فقد انضح لك أن  
المعتمد ما في الكافي وسعت قول القضية أنه به يفتى وانت خبير بأن الفتوى أكد ألفاظ التصحيح (فرع) السلام  
يجزى عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هندية عن الغرائب (قوله لأن الأمر الخ) مرتبط بقوله  
والمختار **تكراره الخ** وهو جواب عن سؤال تقريره أن قوله تعالى صلوا عليه أمر والاصل أن الأمر عندنا  
لا يقتضي التكرار ولا يحتمله والجواب أن التكرار لم يجب بالآية والأمر فرضاً وخالف الأصل المذكور وإنما  
وجب بأحاديث الوعيد الآتية الدالة على سببية الذكر للوجوب والوجوب يتكرر بتكرار سببه (قوله لأنها  
حق عبداً) علمت أنها ما فيه (قوله كالتشتم) ظاهره أنه يقتضي كالأصالة وحزرها فلا وقتاً مناعاً عن الكافي أنه  
كالصلاة يجب في المجلس مرة وقيل إلى ثلاث ومثله في الفتح والبحر وفي شرح تليخيص الجامع الأصح أنه أن زاد  
على الثلاث لا يشتمه وإنما يجب التشتم إذا جحد العاطس وسبأ في تمام الكلام عليه في باب الخطر والاباحة  
أن شاء الله تعالى (قوله بخلاف ذكره تعالى) أي فانه لا يقتضي إذا فاته لأنه حق الرب تعالى كما يفهم من  
تعليق الشارح في مقابله وفيه أنه لا يلزم من كونه حقه تعالى أنه لا يقتضي بدليل الصوم ونحوه **ح** قال الزاهد  
وفي النظم إذا تكرر اسم الله تعالى في مجلس واحد أو في مجلسين يجب لكل مجلس ثناء على حدة ولو تركه لا يبيح  
دينه عليه وكذا في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لكن لو تركها تبيح دينه عليه لأنه لا يخلو من تجدد  
نعم الله تعالى الموجبة للثناء فلا يكون وقت للقضاء كقضاء الفاتحة في الآخرين بخلاف الصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم **هـ** شرح المنية وحاصله أنه لما كان ثناء الله تعالى واجباً كل وقت لا يمكن أن يقع ما يفعله  
ثائباً قضاء عما تركه أولاً لأن الشيء في محله لا يمكن أن يضايقه غيره عليه واعترضه في البحر بأن جميع الأوقات  
وإن كان وقتاً للاداء لكن ليس مطالباً بالاداء لأنه رخص له في الترك **هـ** أي وإذا لم يكن مطالباً بالاداء يجعل  
ما يأتي به قضاء لاجل تفرغ ذمته لكن قد يقال إذا كان الترك رخصة يكون عدمه عزيمة وإذا أتى بالعزيمة  
بكون آتياً بالواجب عليه ويكون اداءه لأنه الواجب عليه كالمسافر يركض له الإفطار فاذا صام يكون  
آتياً بالعزيمة وإن لم ينو الفرض ومثله قراءة الفاتحة في الآخرين من الفرض الرباعي يركض له في تركها وإذا  
قرأها لا تقع قضاء عما فاتته في الأولين (قوله وعليه الفتوى) عزاء في الشرب ليلية إلى شرح المجمع وفي  
الخزان ورجحه السرخسي بأنه المختار للفقوى وجعله ابن الساعاتي قول عامة العلماء **هـ** (قوله والمعتمد  
من المذهب قول الطحاوي) قال في الخزان وصححه في التحفة وغيرها وجعله في الحاوي قول الأكثر وفي شرح  
المنية أنه الأصح المختار وقال العيني في شرح المجمع وهو مذهبي وقال الباقي وهو المعتمد من المذهب ورجحه  
في البحر الخ (قوله ورجحه في البحر) أي تبعاً لابن أمير حاج عن التحفة والمحيط الرضوي **ح** (قوله كره  
وابعاد وشقاء) أخرج كثير من بسند رجاله ثقات ومن ثم قال الحاكي في المستدرک صحیح الاسناد عن كعب بن عجرة  
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احضروا المنبر فحضرنا فلما ارتقي درجة قال آمين ثم ارتقي  
الثانية وقال آمين ثم ارتقي الثالثة وقال آمين فلما نزل قلنا يا رسول الله قد سمعنا منك شيئاً ما كنا نسمعه فقال إن  
جبريل عرض علي فقال بعد من أدرك رمضان فلم يغفر له فقلت آمين فلما رقيت أي بكسر القاف الثانية قال بعد

مطلبه  
هل نفع الصلاة عائد للمصلي أم له  
وللمصلي عليه

لأن الأمر يقتضي التكرار بل  
لأنه تعلق وجودها بسبب متكرر  
وهو الذكر فيستكرر بتكرره وتصير  
ديناً بالترك فتقتضي لأنها حق عبداً  
كالتشتم بخلاف ذكره تعالى  
(والمذهب استحبابه) أي التكرار  
وعليه الفتوى والمعتمد من  
المذهب قول الطحاوي كذا  
ذكره الباقي تبعاً لما صححه الحلبي  
وغيره ورجحه في البحر بأحاديث  
الوعيد كره وابعاد وشقاء

من ذكرت عنده فلم يصل عليك فقلت آمين فلما رقيت الثالثة قال بعد من أدركنا أبويه الأكبر عنده فلم يد خلاه الجنة  
قلت آمين وفي رواية فلم يصل عليك فابعد الله وفي أخرى صحبها الحاكم رغم انف رجل وفي أخرى سندها حسن  
شقي عبد ذكرت عنده فلم يصل عليك من الدرام المنصور لابن حجر (قوله وبخل وجفاء) أي في قوله عليه الصلاة  
والسلام البخل من ذكرت عنده فلم يصل على رواء الترمذي وقال حسن صحيح شرح المنية وقوله عليه  
الصلاة والسلام من الجفاء أن اذ كر عند الرجل فلا يصلي على رواء السيوطي في الجامع الصغير (قوله وحراما  
الخ) الظاهر أن المراد به كراهية التحريم لما في كراهية الفتاوى الهندية إذا فتح التاجر الثوب فسمج الله تعالى  
أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم يريد به اعلام المشتري جودة ثوبه فذلك مكروه وكذا الحارس لانه يأخذ  
لذلك غنا وكذا النفاي إذا قال ذلك عند فتح فقاعة على قصد ترويجه وتحسينه بأثم وعن هذا يمنع إذا قدم  
واحد من العظاماء الى مجلس فسمج أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم اعلاما بقدمه حتى يفرج له الناس  
أو يقوموا له بأثم اه (قوله وسنة في الصلاة) أي في قعود آخر مطلقا وكذا في قعود أول في النوافل غير  
الرواتب تأمل وفي صلاة الجنائز (قوله ومستحبة في كل أوقات الامكان) أي حيث لا مانع ونص العلماء  
على استحبابها في مواضع يوم الجمعة وليلتما وزيد يوم السبت والاحد والخميس لما ورد في كل من الثلاثة وعند  
الصباح والمساء وعند دخول المسجد والخروج منه وعند زيارة قبره الشريف صلى الله عليه وسلم وعند الصفا  
والمرورة وفي خطبة الجمعة وغيرها وعقب اجابة المؤذن وعند الاقامة وأول الدعاء وأوسطه وآخره وعقب دعاء  
القنوت وعند الفراغ من التلبية وعند الاجتماع والافتراق وعند الوضوء وعند طنين الاذن وعند نسيان  
الشيء وعند الوعظ ونشر العلوم وعند قراءة الحديث ابتداء وانتهاء وعند كتابة السؤال والفتاوى لكل مصنف  
ودارس ومدرس وخطيب وخطاب ومتزوج ومزق وفي الرسائل وبين يدي سائر الامور المهمة وعند ذكر  
أو سماع اسمه صلى الله عليه وسلم أو كتابته عند من لا يقول بوجوبها كذا في شرح الفاسي على دلائل الخبرات  
ملخصا وغالبها منصوص عليه في كتبنا (قوله ومكروهة في صلاة غير تشهد اخبر) أي وغير قنوت وزفاتها  
مشروعة في آخره كما في البحر فالاولى استثناءه أيضا ح وكذا في غير صلاة الجنائز فتستثنى فيها (تنبيه)  
تكراه الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في سبعة مواضع الجماع وحاجة الانسان وشبهة المبيع والعثرة والتعجب  
والذبح والعطاس على خلاف في الثلاثة الاخيرة شرح الدلائل ونص على الثلاثة عندنا في الشريعة فقال  
ولا يذكره عند العطاس ولا عند ذبح الذبيحة ولا عند التعجب (قوله فذا استثنى في النهار الخ) أقول يستثنى  
أيضا ما لو ذكره أو سمي في القراءة أو وقت الخطبة لوجوب الانصات والاستماع فيهما وفي كراهية الفتاوى  
الهندية ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ لا يجب أن يصلي وان فعل ذلك بعد فراغه من القرآن  
فهو حسن كذا في الينايع ولو قرأ القرآن فخر على اسم نبي فقرأه القرآن على تأليفه ونظمه افضل من الصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت فان فرغ ففعل فهو افضل والا فلا شيء عليه كذا في الملتقط اه  
(قوله ما في تشهد اول) أي في غير النوافل فانه وان ذكره صلى الله عليه وسلم فالصلاة فيه تكراه  
تحريرا فضلا عن الوجوب (قوله ثلاثا يتسلسل) علة للثاني أي لان الصلاة عليه لا تخلو من ذكره فلو قلنا  
بوجوبها استدعت صلاة اخرى وهم جزا وفيه حرج وأما علة الاول فهي ما ذكره في قوله ولهذا استثنى أي  
ولكراهتها في تشهد غير آخر استثنى الخ وبه علم أن قوله وضمن بالجر عطف على تشهد مع قطع النظر عن علة  
بدليل العلة الثانية فانها للثاني فقط والاقوال وثلاثا يتسلسل بالعطف على العلة الاولى وبدليل أن العلة الاولى  
لا تصلح للحكم الثاني (قوله بل خصه في درر البحار الخ) أي خص قول الطحاوي بالوجوب بما عدا الذاكر  
دفعاً لما أورده بعضهم على الطحاوي من استلزام التسلسل لان الصلاة عليه لا تخلو عن ذكره وحاصل الجواب  
تخصيص الوجوب على السامع فقط لان احاديث الوعيد المارة تفيد ذلك فان لفظ الجليل من ذكرت عنده  
لا يشمل الذاكر لان من الموصولة بمعنى الشخص الذي وقع الذكر في حضرته فيستدعي أن يكون الذاكر غيره  
والا لقبل من ذكرني وأجاب ح بأن الذاكر داخل بدلالة المساواة وقد يدفع بأن المقصود من الصلاة عليه صلى  
الله عليه وسلم تعظيمه والذاكر له لا يذكره الا في مقام التعظيم فلا تلزمه الصلاة بل تلزم السامع ثلاثا يتسلسل بالتعظيم  
من كل وجه تأمل لكن هذا يشمل الذاكر ابتداء أو في ضمن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وبه صرح في غرر

مطلب  
نصر العلماء على استحباب الصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم في  
مواضع

مطلب  
في المواضع التي تكره فيها الصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم

وبخل وجفاء ثم قال فتكون فرضا  
في العمر وواجبا كلما ذكر على  
الصحيح وحراما عند فتح التاجر  
متاعه ونحوه وسنة في الصلاة  
ومستحبة في كل اوقات الامكان  
ومكروهة في صلاة غير تشهد اخبر  
فلذا استثنى في النهر من قول  
الطحاوي ما في تشهد اول وضمن  
صلاة عليه ثلاثا يتسلسل بل خصه  
في درر البحار بغير الذاكر لحديث  
من ذكرت عنده فليحفظ



الافكار شرح درر الجار فهو قول آخر يخالف لما مشى عليه الشارح اولا من الوجوب على الذاكرو السامع وبه صرح ابن الساعاتي في شرحه على مجععه ولما مشى عليه ابن ملك في شرح المجمع وتبعه المصنف في شرحه على زاد الفقير من تخصيصه الوجوب على الذاكرا بالذاكرا ابتداء لا في ضمن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وبظهر لي أن هذا أقرب ولا حاجة في دفع التسلسل الى تعميم الذاكرا ثم هذا كله مبنى على تكرار الوجوب في المجلس الواحد وقد منازح ترجيح التداخل والاكتفاء بمرة وعليه ما يراد التسلسل من أصله مدفوع (قوله وازعاج الاعضاء) قال في الهندية رفع الصوت عند سماع القرآن والوعظ مكروه وما يفعله الذين يتدعون الوجد والمحبة لأصل له وينع الصوفية من رفع الصوت وتخزيق الثياب كذا في السراجية ٥١ (قوله وحذر أنها قدر ترة) أي لا تقبل والقبول ترتب الغرض المطلوب من الشيء على الشيء كترتب الثواب على الطاعة ولا يلزم من استيفاء الطاعة شروطها وأركانها القبول كما صرح به في الولوالجية قال لأن القبول له شرط صعب قال الله تعالى انما يتقبل الله من المتقين اي فيتوقف على صدق العزيمة وبعد ذلك يتفضل المولى تعالى بالثواب على من يشاء بمحض فضله لا بإيجاب عليه تعالى لأن العبد انما يعمل لنفسه والله غني عن العاينين نعم حيث وعد سبحانه وتعالى بالثواب على الطاعة ونحوه لا لم حتى الشوك يشتركها بمحض فضله تعالى لا بتمكن وجوده لوعده الصادق قال تعالى لا لأضيع عمل عامل منكم وعلى هذا فعدم القبول لبعض الاعمال انما هو لعدم استيفاء شروط القبول كعدم الخشوع في نحو الصلاة أو عدم حفظ الجوارح في الصوم أو عدم طيب المال في الزكاة والحج أو عدم الاخلاص مطلقا ونحو ذلك من العوارض وعلى هذا فمعنى أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قدر ترة عدم اثابة العبد عليها العارض كاستعمالها على محترم كما مر أو لانيته بهام قلب غافل أو لربا وسعة كما أن كلمة التوحيد التي هي افضل منها لو أتى بها انصافا أو لربا لا تقبل وأما اذا خلعت من هذه العوارض ونحوها فاقطع اهر القبول حتما فنجاز الوعد الصادق كغيرها من الطاعات وكل ذلك بفضل الله تعالى لكن وقع في كلام كثيرين ما يقتضي القبول مطلقا في شرح المجمع لم يصنفه ان تقديم الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم على الدعاء أقرب الى الاجابة لما بعدهما من الدعاء فان الكريم لا يستجيب بعض الدعاء ويرد بعضه ٥١ ومثله في شرحه لابن ملك وغيره وقال الفاسي في شرح الدلائل قال الشيخ أبو اسحاق الشاطبي في شرح الالفية الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم محجبة على القطع فاذا اقترن بها السؤال شغبت بفضل الله تعالى فيه فقبل وهذا المعنى مذکور عن بعض السلف الصالح واستشكل كلامه هذا الشيخ السنوسي وغيره ولم يجدوا له مستندا ولو ان لم يكن له قطع فلا مبرية في غلبة الظن وقوة الرجاء ٥١ وذكر في الفصل الاول من دلائل الخيرات قال أبو سليمان الداراني من أراد أن يسأل الله حاجته فليكثر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسأل الله حاجته وليكثر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فان الله يقبل الصلاتين وهو أكرم من أن يدع ما بينهما ٥١ قال النسائي في شرحه ومن تمام كلام أبي سليمان عند بعضهم وكل الاعمال فيها القبول والمردود الا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فانها مقبولة غير مردودة وروى الباجي عن ابن عباس اذا دعوت الله عز وجل فاجعل في دعائك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فان الصلاة عليه مقبولة والله سبحانه اكرم من أن يقبل بها ويرد بعضها ثم ذكر نحوه عن الشيخ أبي طالب المكي وحجة الاسلام الغزالي وقال العراقي لم اجده مرفوعا وانما هو موقوف على أبي الدرداء ومن أراد الزيادة على ذلك فليرجع الى شرح الدلائل والذي يظهر من ذلك أن المراد بقبولها قطعاً أنها لا ترد أصلا مع أن كلمة الشهادة قدر ترة فلذا استشكله السنوسي وغيره والذي ينبغي حمل كلام السلف عليه انه لما كانت الصلاة دعاء والدعاء منه القبول ومنه المردود وأن الله تعالى قد يجيب السائل بعين ما دعاه وقد يجيبه بغيره لمقتضى حكمته خرجت الصلاة من عموم الدعاء لأن الله تعالى قال ان الله وملائكته يصلون على النبي بلفظ المضارع المفيد للاستمرار التجدي مع الاقتراح بالجملة الاسمية المفيدة للتوكيد وابتدائها بان الزيادة للتوكيد وهذا دليل على انه سبحانه لا يزال مصليا على رسوله صلى الله عليه وسلم ثم امتن سبحانه على عباده المؤمنين حيث أمرهم بالصلاة أيضا ليحصل لهم بذلك زيادة فضل وشرف والا فالنبي صلى الله عليه وسلم مستغن بصلاة ربه سبحانه وتعالى عليه فيكون دعاء المؤمن بطلب الصلاة من ربه تعالى مقبولا قطعاً أي مجابا لا بخباره سبحانه وتعالى بأنه يصلي

مطلب

في أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هل ترد أم لا

وازعاج الاعضاء برفع الصوت جهل وانما هي دعاء له والدعاء يكون بين الجهر والخفاة كذا اعتده الباجي في كثر له فاة وحذر أنها قدر ترة ككلمة التوحيد مع انها اعظم منها وافضل لحديث الاصمهاني وغيره عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على مرة واحدة فتقبلت منه مح الله عنه ذنوب ثمانين سنة

قوله فليكثر بالصلاة قال الفاسي الباء زائدة في المفعول للتوكيد ويحتمل أن تكون متعلقة بمذوق أي فليكثر للهج بالصلاة او يكون فليكثر معنا معنى فليلهج ونحو ذلك ٥١ منه

عليه بخلاف سائر أنواع الدعاء وغيره من العبادات وليس في هذا ما يقتضي أن المؤمن شاب عليها أو لا شاب بل معناه أن هذا الطلب والدعاء مقبول غير مردود وأما الثواب فهو مشروط بعدم العوارض كما قدمناه فعمل أنه لا اشكال في كلام السلف وأن له سنداً قوياً وهو اخباره تعالى الذي لا ريب فيه فاعتنم هذا التبرير العظيم الذي هو من فيض الفتح العليم ثم رأيت الرحمن ذكر نحوه (قوله فقيده المأمول) أي قيد الثواب الذي يؤمله العبد ويرجوه وهو هنا محو الذنوب بالقبول أي المتوقف على صدق العزيمة وعدم الموانع وقد علمت أن هذا لا ينافي كون هذا الدعاء مجاباً قطعاً (قوله وحرم بغيرها) أقول نقله في النهر عن الامام القرافي المالكي معطلاً باشتاله على ما ينافي التعظيم ثم رأيت العلامة اللقاني المالكي نقل في شرحه الكبير على منظومته المسماة جوهر التوحيد كلام القرافي وقيد الاعممية بالجهولة المدلول أخذ من تعليقه بجواز اشتغالها على ما ينافي جلال الربوبية ثم قال واحترزنا بذلك عما اذا علم مدلولها فيجوز استهمله مطلقاً في الصلاة وغيرها لأن الله تعالى قال وعلم آدم الاسماء كلها وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه اه لكن المنقول عندنا الكراهة فقد قال في غرر الافكار شرح درر البحار في هذا المحل وكره الدعاء بالعممية لأن عمر بن الخطاب عن رطانة الاعاجم اه والرطانة كما في القاموس الكلام بالاعممية ورأيت في الولوالجية في بحث التكبير بالفارسية أن التكبير عبادة لله تعالى والله تعالى لا يحب غير العربية ولهذا كان الدعاء بالعربية أقرب الى الاجابة فلا يقع غيرها من اللسان في الرضى والمحبة لها موقع كلام العرب اه وظاهر التعليل أن الدعاء بغير العربية خلاف الاولى وأن الكراهة فيه تنزيهية هذا وقد تقدم أول الفصل أن الامام رجعت الى قولهما بعدم جواز الصلاة بالقراءة بالفارسية الا عند المجتز عن العربية وأما صحة الشروع بالفارسية وكذا جميع أذكار الصلاة فهي على الخلاف فعنده تصح الصلاة بها مطلقاً خلافاً لهما كما حققه الشارح هنا والظاهر أن الصحة عنده لا تنفي الكراهة وقد صرح حوا بهما في الشروع وأما بقية أذكار الصلاة فلم أر من صرح فيها بالكراهة سوى ما تقدم ولا يبعد أن يكون الدعاء بالفارسية مكروهاً تنحريمها في الصلاة وتنزيهاً خارجها فليأتل ويراجع (قوله لنفسه وأبويه واستأذنه المؤمنين) احترز به عما اذا كانوا كافراً فإنه لا يجوز الدعاء لهم بالمغفرة كما يأتي بخلاف ما لو دعاهم بالهداية والتوفيق لو كانوا احياء وكان ينبغي أن يزید وجميع المؤمنين والمؤمنات كما فعل في المنية لأن السنة التعميم لقوله تعالى واستغفروا لذنوبكم وللمؤمنين والمؤمنات وللحديث من صلى صلاة لم يدع فيها للمؤمنين والمؤمنات فهي خداج كفي البحر ونحو المستغفري مامن دعاء احب الى الله من قول العبد اللهم اغفر لامة محمد ومغفرة عامة وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول اللهم اغفر لي فقال ويحك لو عمت لاستجب لك وفي اخرى انه ضرب منكب من قال اغفر لي وارحمني ثم قال له عسى في دعائك فان بين الدعاء الخاص والعام كما بين السماء والارض وفي البحر عن الحاوي القدسي من سنن القعدة الاخيرة الدعاء بما شاء من صلاح الدين والدنيا لنفسه ولوالديه واستأذنه وجميع المؤمنين اه قال وهو يفيد أنه لو قال اللهم اغفر لي ولوالدي واستأذني لا تفسد مع أن الاستأذني في القرآن فيقتضي عدم الفساد في اللهم اغفر لي زيد (قوله ويحرم سؤال العافية مدى الدهر الى قوله والحق) هو أيضاً من كلام القرافي المالكي نقله عنه في النهر ونقله أيضاً العلامة اللقاني في شرح جوهر التوحيد فقال الثاني من المحترم أن يسأل المستحيلات العادية وليس نبياً ولا ولياً في الحال كسؤال الاستغناء عن النفس في الهواء ليأمن الاختناق أو العافية من المرض ابد الدهر لينتفع بقواه وحواسه ابد اذ دلت العادة على استحالة ذلك أو ولداً من غير جماع أو ثماراً من غير أشجار وكذا قوله اللهم أعطني خير الدنيا والآخرة لانه محال فلا بد من أن يراد الخصوص بغير منازل الانبياء ومراتب الملائكة ولا بد أن يدركه بعض الشرور ولو سكرات الموت ووحشة القبور فكله حرام الثالث أن يطلب نفي أمر دل السمع على نفيه كقوله ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا الخ مع انه عليه الصلاة والسلام قال رفع عن ائمتي الخطأ والتسبيح وما استكرهوا عليه فهي حرفة فيكون تحصل الحاصل وهو سوء أدب مثل أوجب علينا الصلاة والزكاة الآن يريد بالخطأ العمد وبما لا يطاق الزايا والمحذور اه ملخصاً قال اللقاني ورد هذا بعضهم بما قدمناه عن العز بن عبد السلام من انه يجوز الدعاء بما علمت السلامة منه اه ولذا قال الشارح قبل والشرعية أي لأن أحسن الدعاء ما ورد في القرآن والسنة ومنه ربنا لا تؤاخذنا الآية فكيف ينهى عنه

مطلب  
في الدعاء بغير العربية

فقيد المأمول بالقبول (ودعا)  
بالعربية وحرم بغيرها نهر لنفسه  
وأبويه واستأذنه المؤمنين ويحرم  
سؤال العافية مدى الدهر وأخير  
الدارين ودفع شرهما أو  
المستحيلات العادية كنزول  
المائدة قبل والشرعية

مطلب  
في الدعاء المحترم

ولو كان الدعاء بتحصيل الحاصل منها لما ساغ الدعاء بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا الدعاء له بالسيلة ولا بقول المؤمن اهدنا الصراط المستقيم ولا بلعن الشياطين والكافرين ونحو ذلك مما فيه اظهار العجز والعبودية أو الرغبة بحب النبي صلى الله عليه وسلم أو حب الدين أو النفرة عن فعل الكافرين ونحوهم بخلاف قول الرجل اللهم اجعلني رجلا ونحوه مما لا فائدة فيه أو ما فيه تحكم على الله تعالى كطلب ما ليس اهل لئله أو ما كان مستحيلا فانه من الاعتداء في الدعاء وقد قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية انه لا يحب المعتدين وروى عن عبد الله بن مغفل رضي الله تعالى عنه انه سمع ابنه يقول اللهم اني اسألك القصر الابيض عن يمين الجنة اذا دخلتها فقال يا بني سل الله الجنة وتعوذ به من النار فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سيكون في هذه الامة قوم يعتقدون في الطهور والدعاء (قوله والحق الخ) رد على الامام القراني ومن تبعه حيث قال ان الدعاء بالمغفرة للكافر كفر طالبه تكذيب الله تعالى فيما خبر به وان الدعاء لجميع المؤمنين بمغفرة جميع ذنوبهم حرام لان فيه تكذيبا لاحاديث الصحبة المصرحة بانه لا بد من تعذيب طائفة من المؤمنين بالنار بذنوبهم وخروجهم منها بشفاعة أو بغيرها واما يس كفر للفرق بين تكذيب خبر الاحاد والقطعي ووافقه على الاول صاحب الحلية المحقق ابن امير حاج وخالفه في الثاني وحقق ذلك بانه مبني على مسألة شهيرة وهي انه هل يجوز الخلف في الوعيد فظاهر ما في المواقف والمقاصد ان الاشاعة قاتلون بجواز له لا بعد نقصا بل جودا وكرما وصريح التفتازاني وغيره بان المحققين على عدم جوازهم وصريح النسفي بانه الصحيح لاستحالة عليه تعالى لقوله وقد قدست اليكم بالوعيد ما يبذل القول لدى وقوله تعالى ولن يحلف الله وعده أي وعيده وانما يدرج به العباد خاصة فهذا الدعاء يجوز على الاول والثاني والاشبه ترجح جواز الخلف في الوعيد في حق المسلمين خاصة دون الكفار توفيقا بين ادلة المانعين المتقدمة وادلة المبيتين التي من انفسها قوله تعالى ان الله لا يغير ان بشر له ويغير ما دون ذلك وقوله عن ابراهيم رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب وأمر به نبينا صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وقوله عليه الصلاة والسلام كما في صحيح ابن حبان انه صلى الله عليه وسلم قال اللهم اغفر لعائشة ما تقدم من ذنبها وما تأخر ما سرت وما أعلنت ثم قال انها الدعاء لا تنفي في كل صلاة وحاصل هذا القول جواز التخصيص لمادل عليه اللفظ بوضعه القوي من العموم في نصوص الوعيد ولا ينافي النصوص الصحيحة المصرحة بان من المؤمنين من يدخل النار ويعاقب فيها على ذنوبه لان الغرض جواز مغفرة جميع الذنوب لجميع المؤمنين لا الجزم بوقوعها للجميع وجواز الدعاء بها بنى على جواز وقوعها لا على الجزم بوقوعها هذا خلاصة ما اطال به في الحلية وحاصله ان ما دل من النصوص على عدم جواز خلف الوعيد مخصوص بغير المؤمنين أما في حق المؤمنين فهو جائز عقلا فيجوز الدعاء بشمول المغفرة لهم وان كان غير واقع للنصوص الصحيحة المصرحة بانه لا بد من تعذيب طائفة منهم وجواز الدعاء يثبت على الجواز عقلا لكن يرد عليه أن ما ثبت بالنصوص الصريحة لا يجوز عدمه شرعا وقد نقل المقاني عن الابي والنووي انفقاد الاجماع على انه لا بد من نفوذ الوعيد في طائفة من العصاة واذا كان كذلك يكون الدعاء به مثل قولنا اللهم لا تقب علينا الصوم والصلاة وأيضا يلزم منه جواز الدعاء بالمغفرة لمن مات كافرا أيضا الا أن يقال انما جاز الدعاء للمؤمنين بذلك اظهارا لفرط الشفقة على اخوانه بخلاف الكافرين وبخلاف لا تقب علينا الصوم لقب الدعاء لاعداء الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم واطهار التضرع من الطاعة فيكون عاصيا بذلك لا كافرا على ما اختاره في الجبر وقال انه الحق وتبعه الشارح لكنه مبني على جواز العفو عن الشرك عقلا وعليه يثبت القول بجواز الخلف في الوعيد وقد علمت أن الصحيح خلافه فالدعاء به كفر لهدم جوازه عقلا ولا شرعا وتكذيبه النصوص القطعية بخلاف الدعاء لاهل المؤمنين كما علمت فالحق ما في الحلية على الوجه الذي نقلناه عنها لا على ما نقله ح فافهم (قوله ودعا بالادعية المذكورة في القرآن والسنة) عدل عن قول الكسيز بما يشبه القرآن لان القرآن معجز لا يشبهه شيء وأجاب في الجبر بأنه اطلق المشابهة لارادته نفس الدعاء لا قراءة القرآن اه ومفساده انه لا ينوي القراءة وفي المراجع أول الباب وتكره قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد باجماع الامة الاربعة لقوله عليه الصلاة والسلام نهيت أن اقرأ القرآن واكعأ أو ساجدا رواه مسلم اه تأمل هذا وقد ذكر في الامداد في بحث السنن جملة من الادعية المأثورة فتسكني

مطلب  
في خلف الوعيد وحكم الدعاء  
بالمغفرة للكافر ولجميع المؤمنين

والحق حرمة الدعاء بالمغفرة للكافر  
للكل المؤمنين كل ذنوبهم مجز  
(بالادعية المذكورة في القرآن  
والسنة لا بما يشبه كلام الناس)  
اضطرب فيه كلامهم ولا سيما  
المصنف



سهولة مراجعتها عن ذكرها هنا (تمه) ينبغي أن يدعى في صلاته بدعاء محفوظ وأما في غيره فلينبغي أن يدعى بما يحضره ولا يستظهر الدعاء لأن حفظه يذهب بركة القاب خندية عن الحيط واستظهاره حفظه عن ظهر قلبه (قوله لا يفسد) أي مطلقا سواء استحال طلبه من العباد كإغفر لي أو لا كإرزقني من بقلها وتشاها وفومها وعدمها وبصلها وفمه رد على الفضلي في اختياره الفساد بما ليس في القرآن مطلقا وعلى ما في الخلاصة من تقديمه عدم الفساد بالمستحيل من العباد بما إذا كان مأثورا وهو مبنى على قول الفضلي قال في النهر والمذهب الاطلاق (قوله ان استحالة طلبه من الخلق) كإغفر لعمي وألعمرو فلا يفسدون لم يكن في القرآن خلافا للفضلي (قوله ولا يفسد) مثل اللهم أرزقني بقلها وقنا وعدا سوا بصلها وأرزقني فلانة (قوله والائتم به) أي مع كراهة التحريم ط (قوله ما لم يتذكر سجدة) أي صلبية فتفسد الصلاة لوجود القاطع المانع من إعادتها وهو الدعاء المذكور بخلاف التلاوية والسهوية لأنه لا توقف صحة الصلاة على سجودهما فتمت الصلاة به وإن لم يسجد هـ ما لانهم ما واجبتان والصلية ركعتان بل لو سجدهما فهو لغو لانه بعد قطع الصلاة كالأول سلم وهوذا كرسجدة تلاوية أو سهوية تمت صلاته لخروجه منها بعد تمام الأركان وأما قولهم ان التلاوية كالصلية في أنها ترفع القعدة والشهد فذلك فيما إذا فعلها ما قبل خروجه من الصلاة بسلام أو كلام بخلاف ما نحن فيه فذكر التلاوية هنا خطأ صريح كما نبه عليه الرحمتي فافهم (قوله فلا تفسد الخ) تقرير على المختار السابق (قوله مطلقا) أي سواء كان في القرآن كإغفر لي أو لا كإغفر لعمي أو لعمرو لأن المغفرة يستحيل طلبها من العباد ومن يغفر الذنوب إلا الله وما في الظهيرية من الفساد به اتفاقا مؤول باتفاق من إختار قول الفضلي أو ممنوع بدليل ما في المجتبى وفي اقرباى وأعمامى اختلاف المشايخ وتماهى في البحر والنهر (قوله وكذا الرزق) أي لا يفسد إذا قيد به بما يستحيل من العباد كإرزقني الحج أو رؤيتك بخلاف فلانة وجعل هذا التخصيص في الخلاصة هو الأصح وفي النهر وهذا التخصيص ينبغي اعتقاده اه قلت وكذا الرأطاقة لانه في القرآن وإرزقنا وأنت خير الرازقين وجعل في الهداية إرزقني مفسدا لقولهم رزق الامير بالهند قال في الفتح ورجع عدم الفساد لأن الرزق في الحقيقة هو الله تعالى ونسبته الى الامير مجاز قال في شرح المنية لأن الرزق عند أهل السنة ما يكون غذاء للجوعان وليس في وسع المخلوق الا ايصال سببه كالمال ولذا لو قيد به فقال إرزقني ما لا تفسد بلا خلاف وعليه فأكرمى أو أنعم علي ينبغي أن يفسد اذ يقال أكرم فلانا فلا نأثم عليه الا انه في المحيط ذكر عن الاصل انه لا يفسد لان معناه في القرآن اذا ما ابتلاه فأكرمه ونعمه وكذا لو قال اسدنى بما لا يفسد وأما قوله أصل أمرى فبالنظر الى اطلاق الامر يستحيل طلبه من العباد اه ملخصا (تبينه) في البحر عن فتاوى اخية لو قال اللهم العن الظالمين لا يقطع صلاته ولو قال اللهم العن فلانا يعنى ظالمه يقطع الصلاة اه أي لانه دعاء بمحترم وان استحالة من العباد فصار كلاما أولا لانه غير مستحيل بدليل فعلهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وأما اللعنة على الظالمين فهي في القرآن فافهم (قوله حتى يرى بياض خذته) أي حتى يراه من يصلي خلفه أفاده ح وفي البدائع يستأنى بالغ في تحويل الوجه في التسليمين ويسلم عن يمينه حتى يرى بياض خذته الايمن وعن يساره حتى يرى بياض خذته الايسر (قوله ولو عكس) بأن سلم عن يساره أولا عامدا أو ناسيا بجر (قوله فقط) أي فلا بعيد التسليم عن يساره (قوله ما لم يستدبر القبلة) أي أو يتكلم بجر (قوله في الاصح) مقابله ما في البحر من انه يأتي به ما لم يخرج من المسجد أي وان استدبر القبلة وعدل عنه الشارح لما في القنية من أن الصحيح الاول وعبر الشارح بالاصح بدل الصحيح والخطب فيه سهل (قوله وقدمتر) أي في الواجبات حيث قال وتنقضى قدوة بالاول قبل عليكم على المشهور عندنا خلافا للتكلم اه أي فلا يصح الاقتداء به بعدها لانقضاء حكم الصلاة وهذا في غير الساهی أما هو اذا سجد له بعد السلام يعود الى حرمتها ط (قوله مثني) أي اثنين وان لم يتكرر فانه يطلق على هذا كثيرا ومنه قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء منى أو يراد التكرار باعتبار تعدد الصلوات ثم الذي شرع فيها مثني مع الموالاة والسلام والسجود ط وأما القيام والركوع فانه وان تكرر في الصلاة الا انه مع الفاصل وليس بمراذنا (قوله وتتصدق الركعة بسجدة) حتى لو سها في الفرض فقام قبل التسعود الاخير يطل فرضه اذا قيد الركعة بسجدة (قوله ان اتم) أي المؤتم لان متابعة الامام في السلام وان كانت واجبة فليست بأولى من اتمام الواجب الذي هو فيه ح وهل

والخيار كما قاله الحلبي أن ما هو في القرآن اوفى الحديث لا يفسد وما ليس في احدهما ان استحالة طلبه من الخلق لا يفسد ولا يفسد ولو قبل قدر التشهد والائتم به ما لم يتذكر سجدة فلا تفسد بسؤال المغفرة مطلقا ولو لعمي أو لعمرو وكذا الرزق ما لم يقيد به بال ونحوه لاستعماله في العباد مجازا (ثم يسلم عن يمينه ويساره) حتى يرى بياض خذته ولو عكس - لم عن يمينه فقط ولو تقاء وجهه سلم عن يساره أخرى ولو نسي اليسار أتى به ما لم يستدبر القبلة في الاصح وتنقطع التحريمة بتسليمه واحدة برهان وقدمتر في التارخانية ما شرع في الصلاة مثني فلما واحد حكم المثني فيحصل التحليل بسلام واحد كما يحصل بالمثني وتيقيد الركعة بسجدة واحدة كما تيقيد بسجدين (مع الامام) ان اتم التشهد كما تر

قوله اذا ما ابتلاه فأكرمه الخ هكذا بخطه والتلاوة اذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه اه معصية

اتمام التشهد واجب أو أولى قد من الكلام فيه فيما مر عند قول المصنف ولورفع الامام رأسه قبل أن يتم  
 المأموم التسيصات (قوله ولا يخرج المؤتم) أي عن حرمة الصلاة فعليه أن يسلم حتى لو قهقهه قبله انتقض  
 وضوءه وهذا عندهما خلافاً لمحمد (قوله بخوسلام الامام الخ) أي مما هو متم لها لا مفسد فانه لو سلم بعد  
 القعدة أو تكلم انتهت صلاته ولم تفسد بخلاف القهقهة أو الحدث العمد لا تنقض حرمة الصلاة به لانه مفسد  
 للجزء الملاقى له من صلاة الامام فيفسد مقابله من صلاة المؤتم لكنه ان كان مدركا فقد حصل المفسد  
 بعد تمام الاركان فلا ينسره كالامام بخلاف اللاحق أو المسبوق (قوله عمدا) أما لو كان بلا صنع فله أن يبني  
 فيتوضأ ثم يسلم ويتبعه المؤتم (قوله فلا يسلم) أي الامام أو المؤتم به لخروجه منها اتفاقاً حتى لو قهقهه المؤتم  
 لا تنتقض طهارته (قوله ولو أتم الخ) أي لو أتم المؤتم التشهد بأن اسرع فيه وفرغ منه قبل اتمام امامه  
 فأقرب ما يخرج منه من الصلاة كسلام أو كلام أو قيام جاز أي صحته صلاته لحصوله بعد تمام الاركان لان الامام وان  
 لم يكن اتم التشهد لكنه قد قدره لان المفروض من القعدة قد راسر ما يكون من قراءة التشهد وقد حصل  
 وانما كره للمؤتم ذلك لتركه متابعة الامام بلا عذر فلو به كغرف حدث أو خروج وقت جمعة أو مرور مارتين  
 يديه فلا كراهة كما سيأتي تبين باب الاستخلاف (قوله فلو عرض منافع) أي بغير صنعته كالمسائل الاثني  
 عشرية والابان قهقهة أو أحدث عمدا فلا تفسد صلاة الامام أيضاً كما مر (قوله تفسد صلاة الامام  
 فقط) أي لا صلاة المأموم لانه لما تكلم خرج عن صلاة الامام قبل عروض المنافي لها (قوله مع الامام) متعلق  
 بالتحريم فان المراد بها هنا المدعى أي كما يحرم مع الامام وانما جعل التحريم مشبهاً بها لان المعية فيها رواية  
 واحدة عن الامام بخلاف السلام فان فيه روايتين عنه اصحهما المعية ح (قوله وقالوا لا فضل فيهما بعده)  
 أفاد أن خلاف الصحابين في الافضلية وهو الصحيح نهر وقيل في الجواز حتى لا يصح الشروع بالمقارنة في احدي  
 الروايتين عن أبي يوسف ويكون مستباحاً عند محمد في البدائع وفي القهستاني وقال السرخسي ان قوله أدق  
 وأجود وقوله ما ارفق وأحوط وفي عون المروزي المختار للفتوى في صحة الشروع قوله وفي الافضلية قولهما  
 اه وفي التاترخانية عن المتقي المقارنة على قوله كذا رتبة حلقة الخاتم والاصبع والبعدية على قولهما ان يوصل  
 المقتدى همزة الله براء أكبر وتظهر فائدة الخلاف في وقت ادرال فضيلة تكبيرة الافتتاح فعنده بالمقارنة  
 وعندهما اذا كبر في وقت الشاء وقيل بالشروع قبل قراءة ثلاث آيات لو كان المقتدى حاضراً وقبل سبع لو غاباً  
 وقيل بادرال الركعة الاولى وهذا أوسع وهو الصحيح اه وقيل بادرال الفاتحة وهو المختار خلاصة واقتصر  
 على ذكر التحريم والسلام فأفاد أن المقارنة في الأفعال افضل بالاجماع وقيل على الخلاف كما في الحلبة وغيرها  
 عن الخفائق (قوله هو السنة) قال في البحر وهو على وجه الاكل أن يقول السلام عليكم ورحمة الله  
 مرتين فان قال السلام عليكم أو السلام أو سلام عليكم أو عليكم السلام اجزأه وكان تاركاً للسنة وصرح  
 في السراج بكراهة الاخير اه قلت تصريحه بذلك لا ينافي كراهة غيره أيضاً بما خالف السنة (قوله وانه)  
 معطوف على قوله بكراهة لانه صرح به الحدادي أيضاً (قوله هنا) أي في سلام التحلل بخلاف  
 الذي في التشهد كما يأتي (قوله وردة الحلبي) يعني المحقق ابن امير حاج حيث قال في الطلمية شرح المنية بعد نقله  
 قول النووي انها بدعة ولم يصح فيها حديث بل صح في تركها غير ما حديث مانعه لكنه متعقب في هذا فانها  
 جاءت في سنن أبي داود من حديث وائل بن حجر باسناد صحيح وفي صحيح ابن حبان من حديث عبد الله بن  
 مسعود ثم قال اللهم الآن يجيب بشذوذها وان دح مخرجها كما مضى عليه النووي في الاذكار وفيه تأمل  
 اه (قوله وفي الحواشي انه حسن) أي الحواشي القديمة وعبارته وزاد بعضهم وبركاته وهو حسن اه  
 وقال أيضاً في محل اخر وروى وبركاته (قوله اخفض من الاول) أفاد أنه يخفض صوته بالاول أيضاً أي عن  
 الزائد على قدر الحاجة في الاعلام فهو خفض نسبي والافه في الحقيقة جهراً فالمراد أنه يجهر به ما الا انه يجهر  
 بالتاني دون الاول وقيل انه يخفض التاني أي لا يجهر به أصلاً والاصح الاول للحاجة المقتدى الى سماع الثاني  
 أيضاً لانه لا يعلم انه بعد الاول يأتي به أو يسجد قبله لسهو حصل له أفاده في شرح المنية وفي البدائع ومنها أي  
 السنن أن يجهر بالتسليم لو اما ما لانه للخروج عن الصلاة فلا بد من الاعلام اه فافهم (قوله ونوى الخ) أي  
 ليكون مقبلاً للسنة فينوي ذلك كسائر السنن ولذا ذكر شيخ الاسلام انه اذا سلم على أحد خارج الصلاة ينوي

ولا يخرج المؤتم بخوسلام الامام  
 بل بقهقهته وحده عمدا لا تنقض  
 حرمتها فلا يسلم ولو أتمه قبل امامه  
 فتكلم حازر وكرهه فلو عرض  
 منافع تفسد صلاة الامام فقط  
 (كالتحرية) مع الامام وقالوا  
 الا فضل فيهما بعده (قائل السلام  
 عليكم ورحمة الله) هو السنة  
 وصرح الحدادي بكراهة عليكم  
 السلام (و) أنه (لا يقول) هنا  
 (وبركاته) وجهه النووي بدعة  
 وردة الحلبي وفي الحواشي أنه  
 حسن (وسنن جعل الثاني  
 اخفض من الاول) خصه في  
 المنية بالامام وأقتره المصنف  
 (وبنوي) الامام بخطابه

مطلب  
 في وقت ادرال فضيلة تكبيرة  
 الافتتاح

(السلام على من في عيونه وبه) من معه في صلته ولوجنا ونساء أما سلام التشهد فيم لعدم الخطاب (والحفظه فيهما) بلانية عدد كالايمان بالانبياء وقدم القوم لان المختار أن خواص بني آدم وهم الانبياء افضل من كل الملائكة وعوام بني آدم وهم الاتقياء افضل من عوام الملائكة والمراد بالاتقياء من اتقى الشرك فقط كالفسقة كما في البحر عن الروضة وأقره المصنف قلت وفي مجمع الانهر تبعاً للقهستاني خواص البشر وأوسطه أفضل من خواص الملائكة وأوسطه عند أكثر المشايخ وهل تتغير الحفظه قولان

مطلب  
في عدد الانبياء والرسول عليهم  
الصلوة والسلام

مطلب  
في تفضيل البشر على الملائكة

السنة وبه اندفع ما أورده صدر الاسلام من انه لا حاجة للامام الى النية لانه يجهر وبشيرا اليهم فهو فوق النية ١٥  
يجر ملخصاً وجه الدفع انه لا يلزم من الاشارة اليهم بالخطاب حصول النية بأقامة القرية فلا بد منها أقول  
وأيضاً فان التحلل من الصلاة لما وجب بالسلام كان المقصود الاصل منه التحلل لا خطاب المصلين فلما  
لم يكن الخطاب مقصوداً أصالة لزم النية لأقامة السنة الزائدة على التحلل الواجب اذ لولاها لبقى السلام  
لجزء التحلل دون التحية فتدبر (قوله السلام) مفعول ينوي وهو اسم مصدر بمعنى التسليم (قوله  
من معه في صلته) هذا قول الجمهور وقيل من معه في المسجد وقيل انه يمين كسلام التشهد حلية (قوله  
أونساء) صرح به محمد في الاصل وما في كثير من الكتب من انه لا ينوي يمين في زماننا مبني على عدم حضورهن  
الجماعة فلا مخالفة بينهما لان المدار على الحضور وعدمه حتى لو حضر خنثى أو صبيان نواهم أيضاً حلية ويجوز  
لكن في النظر انه لا ينوي النساء وان حضرن لكرهه حضورهن (قوله فيم الخ) ولذا أورداً قال العبد  
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أصابت كل عبد لله صالح في السماء والارض (قوله والحفظه)  
بالجر عطفاً على من ولم يقل الكسبة لتشمل من يحفظ أعمال المكاف وهم الكرام الكاتبون ومن يحفظه من  
الجن وهم المعقبات ويشمل كل مصل فان المميز لا كسبه له كما أفاده في الحلية والجر وفيه كلام يأتي على أن الكلام  
هنا في الامام ولا يكون صيباً (قوله فيهما) أي في اليمين واليسار (قوله بلانية عدد) أي للاختلاف  
فيه فقيل مع كل مؤمن اثنان وقيل اربعة وقيل خمسة وقيل عشرة وقيل مائة وستون وقيل غير ذلك وتماه في  
شروح المنية (قوله كالايمان بالانبياء) لان عددهم ليس بعلوم قطعاً فينبغي أن يقال آمنتم بجميع الانبياء  
أولهم آدم وآخرهم محمد عليه وعليهم الصلاة والسلام معراج فلا يجب اعتقاد أنهم مائة ألف وأربعة وعشرون  
الف وأن الرسل منهم ثلثمائة وثلاثة وعشرون لانه خبر آحاد (قوله وقدم القوم) أي المعبر عنهم من بدليل عطف  
الحفظه عليهم والعطف للمغايرة وعبر بالقوم ليجز الخلق فانهم ليسوا أفضل من الملك وأشار بذلك الى ما قاله نخر  
الاسلام من أن للبداهة اثر في الاهتمام ولذا قال أصحابنا في الوصايا بالنواقل انه يبدأ بعبادته الميت (قوله  
من اتقى الشرك فقط) الاول أن يسقط لفظ فقط فيصير المعنى من اتقى الشرك سواء اتقى المعاصي أيضاً أو لاح  
(قوله كما في البحر عن الروضة) أي روضة العلماء لا زندوستي حيث قال أجمع الامتعة على أن الانبياء أفضل  
الخليقة وأن نبينا عليه الصلاة والسلام أفضلهم وأن أفضل الخلائق بعد الانبياء الملائكة الاربعة وحلة العرش  
والروحانيون ورضوان ومالك وأن الصحابة والتابعين والشهداء والصالحين أفضل من سائر الملائكة واختلفوا  
بعد ذلك فقال الامام سائر الناس من المسلمين أفضل من سائر الملائكة وقال سائر الملائكة أفضل ١٥  
ملخصاً وحاصله انه قسم البشر الى ثلاثة أقسام خواص كالانبياء وأوسط كالصالحين من الصحابة وغيرهم وعوام  
بكا في الناس وقسم الملائكة الى قسمين خواص كالملائكة المذكورين وغيرهم بكافي الملائكة وجعل خواص  
البشر أفضل من الملائكة خاصهم وعامتهم وبعدهم في الفضل خواص الملائكة فهم أفضل من باقي البشر  
أوسطهم وعوامهم وبعدهم أوسط البشر فهم أفضل من عدا خواص الملائكة وكذلك عوام البشر عند الامام  
كاوسطهم فالأفضل عنده خواص البشر ثم خواص الملك ثم باقي البشر وعنده ما خواص البشر ثم خواص  
الملك ثم أوسط البشر ثم باقي الملك (قوله قلت الخ) حاصله أن التهستاني جعل كلاماً من البشر والملك قسمين  
خواص وأوسطاً وجعل خواص البشر أفضل من خواص الملك وأوسط البشر أفضل من أوسط الملك ففي  
كلامه لف ونشر مرتب وسكت عن عوام البشر للخلاف السابق وبه ظهر أن هذا غير مخالف لما مر عن الروضة  
نعم قوله عند أكثر المشايخ مخالف لما في الروضة من دعوى الاتفاق وما هنا أولى اذا المسألة خلافة وهي ظنية  
ايضاً كما نص عليه في شرح النسفية بل قال في شرح المنية وقد روى التوقف في هذه المسألة أي مسألة تفضيل  
البشر على الملك عن جماعة منهم أبو حنيفة لعدم القاطع وتقويض علم ما لم يحصل لنا الجزم بعلمه الى عالمه اسلم  
والله اعلم ١٥ (قوله وهل تتغير الحفظه قولان) فقيل نعم لحديث الصحيحين يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل  
وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة الصبح وصلاة العصر فيصعد الذين باتوا فيكم فيسألهم وهو اعلم بهم كيف  
تركتهم عبادي فيقولون اتيناهم وهم يصلون وتركتهم وهم يصلون فنقل عياض وغيره عن الجمهور انهم الحفظه  
أي الكرام الكاتبون واسمظهر القرطبي انهم غيرهم وقيل لا يتغيران مادام حي لحديث انس أن رسول

مطلب  
هل تتغير الحفظه



الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله تبارك وتعالى وكل بعبد المؤمن ملكين يكتبان عمله فاذا مات قال ربنا  
 قدمات فلان فتأذن لنا فنصعد الى السماء فيقول الله عز وجل "سماعي مملوءة من ملائكتي يسبحون فيقولان  
 فنقيم في الارض فيقول الله تعالى ارضي مملوءة من خلق يسبحون فيقولان فأين نكون فيقول الله تعالى  
 قوما على قبر عبدى فكبراني وهللاني واذكراني واكتباذن لعبدى الى يوم القيامة وتقامه في الحلية (قوله)  
 ويفارقه كاتب السينات عند جماع وخلاء) تبع في ذلك صاحب البحر والمصريح به في شرح الجوهر الكبير  
 للقاني "أن المفارقة في هذه الحالة للمكان وزاد انهما يكتبان ما حصل منه بعد فراغه بعلامة يجعلها الله تعالى  
 لهما ولكنه لم يستند في ذلك الى دليل وذكر في الحلية أن الجزم به يحتاج الى ثبوت سمى "يفيده وأما ما روى عن  
 ابي بكر رضى الله عنه انه كان اذا اراد الدخول في الخلاء يسطرداه ويقول ايها المكان الحافظان على "اجلسا  
 ههنا فاني عاهدت الله تعالى أن لا اتكلم في الخلاء فذكر شيخنا الحافظ انه ضعف اه ح ملخصا (قوله وصلاة)  
 يعنى أن كاتب السينات يفارق الانسان في صلاته لانه ليس له ما يكتبه ذكره القرطبي ورد في الحلية كما نقله ح  
 (قوله واختار الخ) مقابله ما يأتي عن حاشية الاشباه وكذا ما في الترمذي أن القلم اللسان والمدا والريق (قوله)  
 استأثر) أى اختص (قوله نم الخ) لا يحسن الاستدلال به بعد تصريحه باختيار الاول تأمل (قوله)  
 تكتب في رق) قال في الحلية ثم قيل ان الذي يكتب فيه الحفظة دواوين من رق كما هو المراد من قوله تعالى  
 وكتب مسطور في رق منشور في احد الاقوال لكن المأثور عن علي رضى الله عنه ان الله ملائكة ينزلون بشئ  
 يكتبون فيه اعمال ابن آدم فلم يعين ذلك والله سبحانه اعلم اه (قوله بلا حرف كنبوتها في العقل) يؤيده ما  
 قاله الغزالي في المكتوب في اللوح المحفوظ أيضا انه ليس بحروفا وانما هو ثبوت المعلومات فيه كنبوتها في العقل  
 قال في الحلية لكن صرف اللفظ عن ظاهره يحتاج الى وجود صارف مع كونه في الكتاب والسنة مما يؤيد  
 الظاهر كقوله تعالى انا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون ورسلا اليهم يكتبون وكذا ما ثبت في الاسراء من سماعة  
 عليه الصلاة والسلام صريف الاقلام أى تصويتها فيحصل على ظاهره لكن كيفية ذلك وصورته وجنسه مما  
 لا يعلمه الا الله تعالى او من أطلع على شئ من ذلك اه ملخصا وتقامه في ح (قوله وهو أحد ما قيل الخ)  
 راجع الى قوله تكتب في رق فقط كما افاده ح فراجع وتأمل (قوله وصحح النيسابوري) نقله في الحلية عن  
 الحسن ومجاهد والفضال وغيرهم وذكر قبله عن الاختيار أن محمد اروي عن هشام عن عكرمة عن ابن عباس  
 أنه قال الملائكة لا تكتب الا ما فيه اجر أو وزر (قوله حتى آئنه) هو الصوت الصادر عن طبيعة الشخص  
 في مرضه لعصره او لغيره ولتأسفه على ما فرط في جانب الله تعالى وأشار بهذه الغاية الى انهما يكتبان جميع  
 الضروريات أيضا كالنفس وحركة النبض وسائر العروق والاعضاء افاده ح عن اللقاني (قوله يكتب  
 المباح كاتب السينات) تفسير لما اجل في العبارة السابقة حيث نسب فيها كتابة كل شئ اليهما فأشار هنا الى  
 تفصيله وبيانه لان المكتوب ثلاثة أقسام ما فيه اجر وما فيه وزر وما لا ولا فيه اجر لكاتب الحسنات  
 والباقي لكاتب السينات (قوله ويمعى يوم القيامة) وقيل في آخر النهار وقيل يوم الخميس وهو مأثور عن ابن  
 عباس والكلبي وذكر في الحلية عن الاختيار أن الاكثرين على الاول وعن بعض المفسرين انه الصحيح عند  
 المحققين فلذا مشى عليه الشارح (قوله الاسح أن الكافر أيضا تكتب أعماله الخ) أى السبحة اذ لا حسنة له  
 وهو مكلف بحقوق العباد والعقوبات اتفقا وبالعبادات اداء واعتقادا وهو المعتمد عندنا فعاقب على ترك  
 الامرين وتقامه في ح ونقل عن اللقاني أن أعمال الكافر التي يظن هو أنها حسنة لا تكتب له الا اذا  
 اسلم فكتب له ثواب ما عمله في الكفر من الحسنات اه وفي ح فظي أن مذهبا خلافا فليراجع (قوله وفي  
 البرهان الخ) الحديث بما قبله المتقدم والمراد بهم الحفظة الذين هم المعقبات لا الحفظة الذين هم الكسبة لما  
 قدمناه ح (قوله وان ابليس مع ابن آدم بالنهار) أى مع جميعهم الا من حفظه الله تعالى منه وأقدره على  
 ذلك كما أقدر ملك الموت على نظير ذلك والظاهر أن هذا غير القرين الاقنى لانه لا يفارق الا دعى فافهم (قوله)  
 روى بفتح الميم) بمعنى آمن القرين فصار لا يأمر الا بخير كالقرين الملك وهذا ظاهر الحديث (قوله ونهها)  
 فيكون فعلا مضارعا مفيدا للسلامة من القرين الكافر على طريق الاستمرار التجددي ح وصحح بعضهم  
 هذه الرواية ورجحها في رواية فاستسلم كما في الشفاء (قوله ويزيد المؤمن الخ) أى يزيد على ما تقدم من نية

مطلب  
 هل يفارقه المكان

وفارقه كاتب السينات عند جماع  
 وخلاء وصلاة واختار أن كيفية  
 الكتابة والمكتوب فيه مما استأثر  
 الله بعله نم في حاشية الاشباه  
 تكتب في رق بلا حرف كنبوتها  
 في العقل وهو أحد ما قيل في  
 قوله تعالى والطور وكتاب  
 مسطور في رق منشور وصحح  
 النيسابوري في تفسيره انهما  
 يكتبان كل شئ حتى آئنه  
 قلت وفي تفسير الدبباني يكتب  
 المباح كاتب السينات ويمعى يوم  
 القيامة وفي تفسير الكازروني  
 المعروف بالاخوين الاصح أن  
 الكافر أيضا تكتب أعماله  
 الا أن كاتب البين كالشاهد على  
 كاتب اليسار وفي البرهان  
 ان ملائكة الليل غير ملائكة  
 النهار وأن ابليس مع ابن آدم  
 بالنهار وولده بالليل وفي صحيح مسلم  
 ما منكم من احد الا وقد وكل الله  
 به قسرين من الجن وقسرين  
 من الملائكة قالوا واياك يا رسول  
 الله قال واياي ولكن الله أعاني  
 عليه فاسلم روى بفتح الميم وضعها  
 (ويزيد) المؤمن

القوم والحفظة نية امامه (قوله ان كان الامام فيها) اي في التسليمة الاولى اي في جهتها (قوله والا) صادق  
 بالمخاذاة وليست مرادة لذكرها بعد ح (قوله اذ لا كتبه معه) أقاد ان المراد بالحفظة - حفظة ذاته من الاسواء  
 لا حفظة الاعمال وهما قولان كما مر لكن الصحيح ان حسنات الصبي له ولو لديه نواب التعليم ولذا ذكر  
 الثاني انه تكتب حسناته فقطضاه ان له كاتب حسنات (قوله ولعمري) قسم وتقدم الكلام عليه  
 في خطبة الكتاب (قوله هذا) أي ما ذكر من النية وفي الحلية عن صدر الاسلام هذا شي تركه جميع الناس لانه  
 قليا بنوي احد شيئا قال في غاية البيان وهذا حق لان النية في السلام صارت كالشرعية المنسوخة ولهذا لو  
 سألت أئوف من الناس أي شي نويت بسلامك لا يكاد يجيب احد منهم بما فيه طائل الا الفقهاء وفيهم  
 نظر اه (قوله لا بقدر اللهم الخ) لما رواه مسلم والترمذي عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم لا يقعد الا بقدر ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام  
 وأما ما ورد من الاحاديث في الاذكار عقب الصلاة فلا دلالة فيه على الاتيان بها قبل السنة بل يحمل على  
 الاتيان بها بعد هالان السنة من لواحق الفريضة ونوابها ومكملاتها فلم تكن اجنبية عنها فاما فعل بعدها  
 يطلق عليه أنه عقب الفريضة وقول عائشة بقدر لا يفيد أنه كان يقول ذلك بعينه بل كان يقعد بقدر ما يسهه  
 ونحوه من القول تقريرا فلا ينافي في ما في الصحيحين من انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة  
 لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شي قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت  
 ولا ينفع ذا الجلت منك الجلت وعما في شرح النية وكذا في الفتح من باب الوتر والنوافل (قوله واختاره الكمال)  
 فيه أن الذي اختاره الكمال هو الاول وهو قول البقالي ورد ما في شرح الشهيدي من أن القيام الى السنة  
 متصلا بالفرض مسنون ثم قال وعندى أن قول الحلواني لا بأس لا يعارض القولين لان المشهور في هذه  
 العبارة كون خلافه اولي فكلان معناها أن الاولى أن لا يقرب قبل السنة ولو فعل لا بأس فأقاد عدم سقوط  
 السنة بذلك حتى اذا صلى بعد الاوراد تقع سنة لا على وجه السنة ولذا قالوا لو تكلم بعد الفرض لا تستط  
 لكن نوابها أقل فلا أقل من كون قراءة الاوراد لا تنقطعها اه وتبعه على ذلك تلميذه في الحلية وقال فحصل  
 الكراهة في قول البقالي على التنزيه لعدم دليل التحريم حتى لو صلاها بعد الاوراد تقع سنة مؤداة لكن  
 لا في وقتها المسنون ثم قال وأقاد شيخنا أن الكلام فيما اذا صلى السنة في محل الفرض لا تنافي كلمة المشايخ  
 على أن الأفضل في السنن حتى سنة المغرب المنزل أي فلا يكره الفصل بمسافة الطريق (قوله قال الحلبي  
 الخ) هو عين ما قاله الكمال في كلام الحلواني من عدم المعارضة ط (قوله ارتفع الخلاف) لانه اذا كانت  
 الزيادة مكروهة تنزيها كانت خلاف الاولى الذي هو معنى لا بأس (قوله وفي حفظة الخ) توفيق آخرين  
 القولين المذكورين وذلك بأن المراد في قول الحلواني لا بأس بالنفصل بالاوراد اي القليلة التي بمقدار اللهم  
 انت السلام الخ لماعلمت من أنه ليس المراد خصوص ذلك بل هو او ما قاربه في المقدار بل زيادة كثيرة فتأمل  
 وعليه فالكراهة على الزيادة تنزيهية لماعلمت من عدم دليل التحريم فافهم وسيأتي في باب الوتر والنوافل ما لو  
 تكلم بين السنة والفرض أو اكل أو شرب وأنه لا يسن عندنا الفصل بين سنة القبر وفرضه بالضعة التي يفعلها  
 الشافعية (قوله والمعوذات) فيه تغليب فان المراد الاخلاص والمعوذتان ط (قوله ثلاثا وثلاثين) تنازع  
 فيه كل من الافعال الثلاثة قبله (تبينه) لوزاد على العدد قبل يكره لانه سوء أدب وايدبانه كدوازيد على  
 قانونه او فتاح زبدي على أسنانه وقيل لا بل يحصل له النواب المخصوص مع الزيادة بل قيل لا يحل اعتقاد  
 الكراهة لقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها والاوجه ان زاد نحو شك عذرا ولتعبد فلا استدراكه  
 على الشارع وهو ممنوع اه ملخصا من تحفة ابن حجر (قوله يكره للامام التنفل في مكانه) بل يقول مخبرا  
 كما يأتي عن النية وكذا يكره مكثه قاعدا في مكانه مستقبل القبلة في صلاة لا تطوع بعدها كما في شرح النية  
 عن الخلاصة والكراهة تنزيهية كما دلت عليه عبارة الخانية (قوله لا للموت) ومثله المنفرد لما في النية ومشرحا  
 أما مقتضى والمنفرد فانهما ان لنا او قاما الى التطوع في مكانهما الذي صلياه المكنية جازوا الاحسن  
 أن يتطوعا في مكان آخر اه (قوله وقيل يستحب كسر الصفوف) ليزول الاشتباه عن الداخل الماهين للكل  
 في الصلاة البعيد عن الامام وذكره في البدائع والخبرة عن محمد ونصر في المحط على أنه السنة كما في الحلية  
 وهذا معنى قوله في النية والاحسن أن يتطوعا في مكان آخر قال في الحلية وأحسن من ذلك كله أن يتطوع

(السلام على امامه في التسليمة  
 الاولى ان كان) الامام (فيها والافني  
 الثانية ونواه فيها) والمحاذيا بنوي  
 المنفرد بالحفظة فقط) ثم يقل الكسبة  
 لم المميز اذ لا كتبه معه ولعمري  
 لقد صار هذا كالشرعية المنسوخة  
 لا يكاد بنوي احد شيئا الا الفقهاء  
 وفيهم نظر ويكره تأخير السنة الا  
 بقدر اللهم انت السلام الخ قال  
 الحلواني لا بأس بالفصل بالاوراد  
 واختاره الكمال قال الحلبي ان  
 اريد بالكراهة التنزيهية ارتفع  
 الخلاف قلت وفي حفظة حله على  
 القليلة ويستحب أن يستغفر ثلاثا  
 ويقرأ آية الكرسي والمعوذات  
 ويسبح ويحمد ويكبر ثلاثا وثلاثين  
 ويهل تمام المائة ويدعو ويختم  
 بسبحان ربك وفي الجوهرة ويكره  
 للامام التنفل في مكانه لا للموت  
 وقيل يستحب كسر الصفوف

مطلب  
 مما لوزاد على العدد الوارد في  
 التسليم عقب الصلاة

في منزله ان لم يحق مانعا (قوله تسفل اوورد) أقول عبارته في الخزانة قلت يحتمل أنه لاجل التسفل والورد  
 اه فدل على أن ذلك ليس من كلام الخاتبة والذي رأيته في الخاتبة صريح في أنه لتسفل (قوله وخيره الخ)  
 الضمير المنسوب للإمام لكن التخيير الذي في المنية هو أنه ان كان في صلاة لا تطوع بعدها فان شاء انحراف عن يمينه  
 او يساره او ذهب الى حوائجه او استقبل الناس بوجهه وان كان بعدها تطوع وقام بصلبه بتقديم او تأخر  
 او ينصرف يمينا او شمالا او يذهب الى بيته فينتطوع ثمة اه وهذا التخيير لا يخالف ما مر عن الخاتبة لانه لبيان  
 الجواز وذلك لبيان الافضل ولذا علله في الخاتبة وغيرها بأن لليمين فضلا على اليسار لكن هذا لا يخص يمين  
 القبلة بل يقال مثله في يمين المصلي بل في شرح المنية أن انحرافه عن يمينه اولى وأيده بحديث في صحيح مسلم  
 وصحيح في البدائع التسوية بينهما وقال لان المقصود من الانحراف وهو زوال الاشتباه أي اشتباه أنه في الصلاة  
 يحصل بكل منهما وقد منعنا الحلية أن الاحسن من ذلك كله تطوعه في منزله لما في سنن أبي داود باسناد صحيح صلاة  
 المرء في بيته افضل من صلاته في مسجدى هذا الا المكتوبة قلت والاتراويح كما سبقت في باب الوتر والتوافل  
 مع زيادات آخر ثم اذا شاء الذهاب انصرف من جهة يمينه او يساره فقد صرح الامران عنه صلى الله عليه وسلم  
 وعليه العمل عند أهل العلم كما قاله الترمذى وذكر النووى أنه عند استواء الجهتين في الحاجة وعدمها فاليمين  
 افضل لعموم الاحاديث المستريحة بفضل اليمين في باب المكارم ونحوها كما في الحلية (قوله ولودون عشرة) أي  
 أن الاستقبال مطلق لا تفصيل فيه بين عدد وعدد على ما ذكره في الخلاصة وغيره ولا يلتفت الى ما ذكره بعض  
 شراح المقدمة من أن الجماعة ان كانوا عشرة يلتفت اليهم لترجح حرمتهم على حرمة القبلة والافلا لترجح حرمة  
 القبلة على الجماعة فان هذا الذي ذكره لا أصل له في الفقه وهو رجل مجهول لا تنسبه ألفاظه لأهل الفقه  
 فضلا عن ان يقلد فيما ليس له أصل والذي رواه موضوع كذب على النبي صلى الله عليه وسلم بل حرمة المسلم الواحد  
 أرجح من حرمة القبلة غير أن الواحد لا يكون خلف الامام حتى يلتفت اليه بل هو عن يمينه فلو كانا اثنين كانا  
 خلفه فليلتفت اليهما للاطلاق المذكور اه ونازعه في الامداد بأنه ذكر ذلك في مجمع الروايات شرح القدرى  
 عن حاشية البدرية عن ابي حنيفة فليستأمل (قوله ولو بعد اعلى المذهب) صرح به في الذخيرة أخذ من  
 اطلاق محمد في الاصل قوله اذ لم يكن بجذائه رجل يصلي ثم قال في الذخيرة وهذا هو ظاهر المذهب لانه اذا كان  
 وجهه مقابل وجه الامام في حاله قيامه يكره وان كان بينهما صفوف واستظهر ابن امير حاج في الحلية خلاف هذا  
 فقال الذى يظهر أنه اذا كان بين الامام والمصلي بجذائه رجل جالس ظهره الى المصلي لا يكره للامام استقبال  
 القوم لانه اذا كان ستره للمصلي لا يكره المرور وراءه فكذا هنا وقد صرح حوا بأن له لو صلى الى وجه انسان وبينهما  
 ثالث ظهره الى وجه المصلي لم يكره ولعل محمد لم يقيد بذلك للعلم به اه ملخصا فافهم والله تعالى أعلم

#### (فصل في القراءة)

لما فرغ من بيان صفة الصلاة وكيفيةها وقرأتها وواجباتها وسننها ذكر أحكام القراءة في فصل على حدة لزيادة  
 أحكام تعلقت بها دون سائر الأركان (قوله ويجهر الامام وجوبا) أي جهر واجبا على أنه مصدر بمعنى اسم  
 الفاعل وقوله بحسب الجماعة صفة ثانية للجهر ولا يخفى أنه لا يلزم من اتصاف الجهر بهذين الوصفين أن يتصف  
 كونه بحسب الجماعة بالوجوب أيضا نعم لو جعل حالا من ضمير وجوب المؤول باسم الفاعل يلزم ذلك ولادعى الى  
 حل الكلام على ما جسد المعنى مع تبادر غيره فافهم (قوله فان زاد عليه اسماء) وفي الزاهاى عن ابي جعفر  
 لو زاد على الحاجة فهو أفضل الا اذا جهد نفسه او أدى غيره قهستانى (قوله أعادها جهرًا) لان الجهر فيما  
 بقى صار واجبا لاقتداء بالجمع بين الجهر والمخافتة في ركعة واحدة شنيع جهر ومفاده أنه لو اتم بعد قراءة  
 بعض السورة أنه يعيد الفاتحة والسورة فليراجع ح (قوله لكن الخ) استدل على قوله ولو اتم به وهذا  
 قول آخر وقد حكى القولين القهستانى حيث قال ان الامام لو خافت ببعض الفاتحة او كلها او المنفرد ثم اقتدى  
 به رجل أعادها جهرًا كما في الخلاصة وقبل لم يعد وجهر فيما بقى من بعض الفاتحة او السورة كلها وبعضها  
 كما في المنية اه وعزى في القنية القول الثانى الى القاضي عبد الجبار وقتاوى السغدى ولعل وجهه أن فيه  
 التحرز عن تكرار الفاتحة في ركعة وتأخير الواجب عن محله وهو موجب لسجود السهو فكان مكروها وهو  
 أسهل من لزوم الجمع بين الجهر والاسرار في ركعة على أن كون ذلك الجمع شديدا غير مطرد لما ذكره في آخر شرح المنية  
 أن الامام لو سها خافت بالفاتحة في الجهرية ثم تذكّر بجهر بالسورة ولا يعيد ولو خافت بآية او أكثر يتجهر بها

وفي الخاتبة يستحب للأمام التحول  
 ليمين القبلة يعنى يسار المصلي لتسفل  
 او ورد وخيره في المنية بين تحويله  
 يمينا وشمالا وأماما وخلفا  
 وذهابه لبيته واستقباله الناس  
 بوجهه ولودون عشرة ما لم يكن  
 بجذائه مصلى ولو بعد اعلى  
 المذهب (فصل ويجهر الامام)  
 وجوبا بحسب الجماعة فان زاد  
 عليه اسماء ولو اتم به بعد الفاتحة  
 او بعضها سر أعادها جهرًا جهر  
 لكن في آخر شرح المنية اتم به  
 بعد الفاتحة يجهر بالسورة

#### فصل في القراءة



ان قصد الامامة والا فلا يلزمه  
 الجهر (في الفجر واولي العشاءين  
 اداء وقضاء وجعة وعبدن  
 وتراويح ووتر بعد ما) أى في  
 رمضان فقط للتوارث قلت في  
 تقييده ببعدها نظر لجهره فيه  
 وان لم يصل التراويح على الصحيح  
 كما في جمع الانهر في القهستاني  
 تبعاً للقاعدة لا سهواً بالمخافة  
 في غير الفرائض كعبد ووتر ثم  
 الجهر أفضل (ويسر في غيرها)  
 وكان عليه الصلاة والسلام  
 يجهر في الكل ثم تركه في الظهر  
 والعصر لدفع اذى الكفار كما في  
 (كشف النهار) فانه يسر ويجهر  
 المنفرد في الجهر) وهو أفضل  
 ويكتفى بأدائه (ان أدى)  
 وفي السرية يخاف حتماً على  
 المذهب (كشف بالليل) منفرداً  
 فلو أتم جهر لتبعية النفل للقرض  
 زيلعي (ويخاف) المنفرد (حتماً)  
 أى وجوباً (ان قضى) الجهرية  
 في وقت المخافة كأن صلى العشاء  
 بعد طلوع الشمس كذا ذكره  
 المصنف بعد عدة الواجبات قلت  
 وهكذا ذكره ابن الملك في شرح  
 المنار من بحث القضاء (على  
 الاصح) كما في الهداية لكن تعقبه  
 غير واحد ورجحوا تخييره كن سبق  
 ركعة من الجمعة فقام يقضيها يجهر  
 (و) أدى (الجهر اسماع غيره

ولا يعيد وفي القهستاني ولا خلاف أنه اذا جهر بأكثر المخافة فمهما مخافة كما في الزامدى ١٥ أى في الصلاة  
 السرية وكون القول الاول نقله في الخلاصة عن الاصل كما في الجهر والاصل من كتب ظاهر الرواية لا يلزم منه  
 كون الثاني لم يذكر في كتاب آخر من كتب ظاهر الرواية فدعوى أنه ضعيف رواية ودراية غير  
 مسلمة فافهم (قوله ان قصد الامامة الخ) عزاء في القضية الى فتاوى الكرماني ووجهه أن الامام منفرد  
 في حق نفسه ولذا لا يبحث في لا يؤتم احد ما لم ينو الامامة ولا يحصل ثواب الجماعة الابائية ولا تفسد الصلاة  
 بمخاذاة المرأة الابائية كما مر في بحث النية وسيد كر في باب الوتر عند ذكر كراهة الجماعة في التطوع  
 على سبيل التداعي أنه لا كراهة على الامام لو لم ينو الامامة فاذا كان كذلك فكيف تلزمه أحكام الامامة  
 بدون التزام فافهم (قوله واولي العشاءين) بفتح الباء الاولى وكسر الثانية قهستاني والعشاءان المغرب  
 والعقعة (قوله أى في رمضان فقط) مأخوذ من المصنف في المنع حيث قال وقيدنا الوتر بكونه بعد التراويح  
 لانه انما يجهر في الوتر اذا كان في رمضان لا في غيره كما أفاده ابن نجيم في مجمره وهو وارد على اطلاق الزيلعي  
 الجهر في الوتر اذا كان اماماً ١٥ فدل كلامه على أن مراده في منته بقوله ببعدها كونه في رمضان كما هو  
 المسنون اعلم من أن يكون بعد التراويح او لا وبه سقط ما يأتي عن جمع الانهر لكن برده عليه أنه يقتضي انه لو صلى  
 الوتر جماعة في غير رمضان أنه لا يجهر به وان لم يكن على سبيل التداعي ويحتاج الى نقل صريح واطلاق الزيلعي  
 يخالفه وكذا ما يأتي من أن المتنفل بالليل لو أتم جهر فتأمل (قوله قلت الخ) علمت أنه غير وارد (قوله نم  
 في القهستاني) فيه أن القهستاني صرح بعده بتعصيص خلافه (قوله ويسر في غيرها) وهو الثالثة  
 من المغرب والاخران من العشاء وكذا جميع ركعات الظهر والعصر وان كان بعرفة خلافاً للمالك كما في الهداية  
 (قوله وهو أفضل) ليكون الاداء على هيئة الجماعة ولهذا كذا اذؤه بأذان واقامة افضل وروى في الخبر  
 أن من صلى على هيئة الجماعة صلت بصلاته صفوف من الملائكة منح (قوله على المذهب) كذا في الجهر اذا  
 على ما في العناية من أن ظاهر الرواية أنه مخبر أقول ما في العناية صرح به أيضاً في النهاية والكفاية والمعراج ونقل  
 في التتارخانية عن المحيط أنه لا سهو عليه اذا جهر فيما يخاف لانه لم يترك واجبا وعمله في الهداية في باب سجود  
 السهو بأن الجهر والمخافة من خصائص الجماعة وقال الشرح انه جواب ظاهر الرواية وأما جواب رواية  
 النوادر فانه يلزمه السهو وفي الذخيرة اذا جهر فيما يخاف عليه السهو وفي ظاهر الرواية لا سهو عليه نعم صحيح في  
 الدرر تباع الفتح والتبيين وجوب المخافة ومشى عليه في شرح النية والجهر والنهر والمخ وقال في الفتح بحيث كانت  
 المخافة واجبة على المنفرد ينبغي أن يجب تركها السجود ١٥ فتأمل (قوله فلو أتم) أى فلو صلى المتنفل  
 بالليل اماماً جهر ومقتضاه أن الوتر في غير رمضان كذلك لأن كلامهم ما تكرر منه الجماعة على سبيل التداعي  
 وبدونه لا واذوجب الجهر في النفل يجب في الوتر كما فهمته عبارة الزيلعي أفاده الرحي (قوله ويخاف  
 المنفرد الخ) أما الامام فقدم مر أنه يجهر أداء وقضاء (قوله في وقت المخافة) قيده لانه ان قضى في وقت  
 الجهر خير كما لا يخفى ح (قوله بعد طلوع الشمس) لان ما قبلها وقت جهر فيخبر فيه لكن في بعض نسخ الهداية  
 بعد طلوع الفجر (قوله كما في الهداية) قال في بيان الجهر مختص اماماً بالجماعة حتماً وبالوقت في حق المنفرد  
 على وجه التخيير ولم يوجد أحدهما (قوله لكن تعقبه غير واحد) قال في الخرائن هذا ما صححه في الهداية  
 ولم يوافق عليه بل تعقبه في الغاية ونظر فيه في الفتح وبحث فيه في النهاية وحذر خسرو أنه ليس بصحيح رواية  
 ولا دراية وقد اختار شمس الائمة ونظر الاسلام والامام القرطاسي وجماعة من المتأخرين أن القضاء كالاداء قال  
 فأنى خان هو الصحيح وفي الذخيرة والكافي والنهر هو الاصح وفي الشرح بلالية أنه الذي ينبغي أن يقول عليه  
 وذكر وجهه ١٥ واجيب عن استدلال الهداية بمنع الحصر لجواز أن يكون للجهر الخبر سبب آخر وهو موافقة  
 الاداء ١٥ (قوله كن سبق ركعة من الجمعة الخ) أى أنه اذا قام ليقضيها لا يلزمه المخافة بل له أن يجهر فيها  
 ليوافق القضاء الاداء مع أنه قضاها في وقت المخافة فعلم أن الجهر لم يختص بسببه بالجماعة او بالوقت بل له سبب آخر  
 خلافاً لما قاله في الهداية فهذه المسألة دليل لما رجحه الجماعة وهذا التقرير ظهر وجه اقتضاه على الجمعة وان كان  
 الحكم كذلك لو سبق ركعة من العشاء ونحوه لان المقصود اثبات الجهر في القضاء في وقت المخافة لا مطلقاً فافهم  
 (قوله وادنى الجهر اسماع غيره الخ) اعلم انهم اختلفوا في حد وجود القراءة على ثلاثة اقوال فشرط الهندواني  
 والفضلي لوجودها خروج صوت يصل الى اذنه وبه قال الشافعي وشرط بشر المزيبي واحمد خروج الصوت

مطلب  
في الكلام على الجهر والخفاقة

من الغم وان لم يصل الى اذنه لكن بشرط كونه مسموعا في الجملة حتى لو أدنى احد صماخه الى فيه يسمع ولم يشترط الكرخي وأبو بكر البخني السماع واكتفاء بتصحيح الحروف واختار شيخ الاسلام وقاضي خان وصاحب المحيط والحلواني قول الهندواني كذا في معراج الدراية ونقل في المجتبى عن الهندواني أنه لا يجوز به ما لم نسمع اذناه ومن يقربه وهذا لا يخالف ما مر عن الهندواني لأن ما كان مسموعا له يكون مسموعا لمن في قربه كما في الحلية والبحر ثم انه اختار في الفتح أن قول الهندواني وبشر متحدثان بناء على أن الظاهر سماعه بعد وجود الصوت اذ لم يكن مانع وذكر في البحر تبعاً للعلية أنه خلاف الظاهر بل الاقوال ثلاثة وأيد العلامة خير الدين الرملي في فتاواه كلام الفتح بما لا مزيد عليه فارجع اليه وذكر أن كلام قول الهندواني والكركخي معصمان وأن ما قاله الهندواني اصح وأرجح لا اعتماداً كثر علمائنا عليه اه وبما قررناه ظهر لك أن ما ذكرهنا في تعريف الجهر والخفاقة ومثله في سهو المنية وغيره مبني على قول الهندواني لأن أدنى الحد الذي يوجد فيه القراءة عنده خروج صوت يصل الى اذنه أي ولو حكماً كما لو كان هنالك مانع من صم او جلبة اصوات او نحو ذلك وهذا معنى قوله أدنى الخفاقة سماع نفسه وقوله ومن يقربه نصريح باللازم عادة كما مر في القهستاني وغيره او من يقربه بأو وهو اوضح ويتبين على ذلك أن أدنى الجهر سماع غيره أي ممن لم يكن يقربه بقريته المقابلة ولذا قال في الخلاصة والخاتمة عن الجامع الصغير ان الامام اذا قرأ في صلاة الخفاقة بحيث يسمع رجل او رجلان لا يكون جهر او الجهر أن يسمع الكل اه أي كل الصف الاول لكل المصلين دليل ما في القهستاني عن المسعودية ان جهر الامام سماع الصف الاول اه وبه علم أنه لا اشكال في كلام الخلاصة وانه لا ينافي كلام الهندواني بل هو مفرغ علمه بدليل انه في المعراج نقله عن الفضلي وقد علمت أن الفضلي قائل بقول الهندواني فقد ظهر بهذا أن أدنى الخفاقة سماع نفسه او من يقربه من رجل او رجلين مثلاً واعلاها مجرد تصحيح الحروف كما هو مذهب الكرخي ولا تعتبر هنا في الاصح وأدنى الجهر سماع غيره ممن ليس يقربه كأهل الصف الاول واعلاه لاحتماله فافهم واغتم تحرير هذا المقام فقد اضطرب فيه كثير من الافهام (قوله ويجري ذلك المذكور) يعني كون أدنى ما يتحقق به الكلام سماع نفسه او من يقربه (قوله لم يصح في الاصح) أي الذي هو قول الهندواني وأما على قول الكرخي فيصح وان لم يسمع نفسه لاكتفائه بتصحيح الحروف كما مر (قوله وقيل الخ) قال في الذخيرة معزيا الى القاضي علاء الدين في شرح مختلفاته الاصح عندي أن في بعض التصرفات يكتب في سماعه وفي بعضها يشترط سماع غيره مثلاً في البيع لو أدنى المشتري صماخه الى فهم البائع وسمع بكفي ولو سمع البائع نفسه ولم يسمعه المشتري لا يكفي وفيما اذا حلف لا يكلم فلانافاداه من بعيد بحيث لا يسمع لا يبحث في يمينه نص عليه في كتاب الايمان لان شرط الحنث وجود الكلام معه ولم يوجد اه قال في التهرات قول ينبغي أن يكون الحكم كذلك في كل ما توقف تمامه على القبول ولو غير مبادلة كالتكاح اه ولم يقول الشارح على هذا القول فعبر عنه بقيل تبعاً للفتح حيث قال قيل الصحيح في البيع الخ وكذا عبر عنه في الكافي اشارة الى ضعفه كما في الشربلية لكن الاول ارتضاه في الحلية والبحر وهو اوجه بدليل المسألة المنصوصة في كتاب الايمان لان الكلام من الكلام وهو الجرح سمي به لانه يؤثر في نفس السامع فتكلمه فلان لا يحصل الا بسماعه وكذا اشتراط سماع الشهود كلام العقادين في النكاح وسماع التلاوة في وجوب السجدة على السامع ونحو ذلك مما اشترط فيه سماع الغير تأمل (قوله مثلاً) زاده ليم مالوتز كهافي ركعة واحدة وهل يأتي بها في الثالثة والرابعة يجزئ ولیم غير العشاء كالمقرب فانه لوتز كهافي احدى اوليسها يأتي بها في الثالثة ولو فهم ما معاً في الثالثة بفاتحة وسورة وفات الاخرى ويسجد للسهول وساهياً ولیم الرابعة السرية فانه يأتي بها في الاخرين أيضاً أفاده ط وانما خص المصنف العشاء بالذکر لكان قوله بجهر في الاخرين لا للاحتراز عن غيره فلذا أشار الشارح الى التعميم فافهم (قوله ولو عمداً) هذا ظاهر اطلاق المتن وبه صرح في التهرات ولم يعزه الى احد وكأنه أخذه من الاطلاق والافصيح الفتاوى والشروح يقتضي أن وضع المسألة في التسيان تأمل أفاده الخبر الرملي (قوله وجوباً وقيل ندباً) أشار الى أن الاصح الوجوب وذلك لان محمداً أشار اليه في الجامع الصغير حيث عبر بقوله قرأها بلفظ الخبر وهو آكد من الامر في الوجوب وصرح في الاصل بالاستحباب قال في غاية البيان والاصح ما في الجامع الصغير لانه آخر التصنيفين ورد في الفتح بأن ما في الاصل أصح فيجب التعويل عليه في الرواية وكون الاخبار كدرده في البحر بأنه في اخبار الشارح لا في غيره فكان

(و) أدنى (الخفاقة سماع نفسه)  
ومن يقربه فلو سمع رجل أو رجلان  
فليس بجهر والجهر أن يسمع الكل  
خلاصة (ويجري ذلك) المذكور  
(في كل ما يتعلق بنطق كسمية على  
ذبيحة ووجوب سجدة تلاوة وعناق  
وطلاق واستثناء) وغيره فافهم  
طلق او استثنى ولم يسمع نفسه  
لم يصح في الاصح وقيل في نحو البيع  
بشرط سماع المشتري (ولو تركه  
سورة اولي العشاء) مثلاً ولو عمداً  
(قرأها وجوباً) وقيل ندباً

المذهب الاستحباب قال في التهر ولا يخفى أن أمر المجتهد ناشئ عن أمر الشارع فكذا أخباره نعم قال في الحواشي السعدية انما يكون دليلا اذا كان مستعملا في الامر الايجابى وهو ممنوع وأقول لم لا يجوز أن يكون المراد الاستحباب وتكون القرينة عليه ما في الاصل كما أريد بما مر من قوله افترض رجله اليسرى ووضع يده على فخذه وأمثال ذلك اهـ والحاصل أن اختيار صاحب الفتح والبحر والنهر والندب لانه صريح كلام محمد (قوله مع الفاتحة) أشار به الى شيئين الاول أنه يقدم الفاتحة لان مع تدخلك على المتبوع وهو أحد قولين وينبغى ترجيحه والثاني أن الفاتحة واجبة أيضا وفيه قولان أيضا وينبغى ترجيح عدم الوجوب كما هو الاصل فيها أفاده في البحر والنهر (قوله لان الجمع الخ) أشار به الى أن قول المصنف جهر راجع الى الفاتحة والسورة معا وجعله الزيلعي ظاهرا لرواية وصححه في الهداية لما ذكره الشارح وصحح الثرناشى أنه يجهر بالسورة فقط وجعله شيخ الاسلام الظاهر من الجواب ونفرا لسلام الصواب ولا يلزم الجمع الشيع لان السورة تلتحق بموضعها تقديرا بحر ومفاده أن الجمع بين الجهر والخافتة في ركعة مكروه اتفاقا اذا كانت القراءة في محلها غير ملتصقة بما قبلها ويرد عليه ما قدمناه من الفروع اول الفصل قائل (قوله ولتذكرها) أى السورة (قوله قرأها) أى بعد عودته الى القيام (قوله وأعاد الركوع) لان ما يقع من القراءة في الصلاة يكون فرضا في نفس الركوع ويلزمه اعادته لان الترتيب بين القراءة والركوع فرض كما ترى بيانه في الواجبات حتى لو لم يعده تفسد صلاته بل لو قام لأجل القراءة ثم بداه فمسجد ولم يقرأ ولم يعد الركوع قبل تفسد وقيل لا والفرق بين القراءة وبين القنوت حيث لا يعود لأجله ولتذكرها في ركوعه ولو عاد لا يرتفع هو ما ذكرنا من أن القراءة تقع فرضا أما القنوت اذا عيّد يقع واجبا وبيان ذلك أن القراءة وان انقضت الى فرض وواجب وسنة الا أنه مهما أطال يقع فرضا وكذا اذا أطال الركوع والسجود على ما هو قول الاكثر والاصح لان قوله تعالى فاقرأ أو ما تيسر لوجوب احدا الامرين الآية فافوقها مطلقا لصدق ما تيسر على كل فرد فهمما قرأ يكون الفرض ومعنى الاقسام المذكورة أن جعل الفرض مقدارا كذا واجب وجعله دون ذلك مكروه وجعله فوق ذلك الى حد كذا سنة لانه يقع اول آية يقرأها فرضا وما بعدها الى حد كذا واجبا وما بعد ذلك الى حد كذا سنة لاننا اعتبرنا الواجب ما بعد الآية الاولى منضمما اليها انقلب الفرض واجبا وان اعتبرناه منفردا كان الواجب بعض الفاتحة وقالوا الفاتحة واجب وكذا الكلام فيما بعد الواجب الى حد السنة فليأتمل كذا في شرح المنية من باب سجود السهو ونحوه في الفتح وهو تحقيق دقيق فاعتقه (قوله للزوم تكرارها) أى وهو غير مشروع وهذا لو قرأها مرتين فلو مرة لا تكون قضاء كما في النهاية لانها في محلها لكن كتب على ما في النهاية شيخ الاسلام المفتي ابو السعود قلت لا يخفى أن قراءة الفاتحة في الشفع الثاني ليست واجبة بل ذال على وجه الدعاء في ظاهرها رواية وان كانت واجبة على رواية الحسن بن زياد فعلى هذا اذا قرأ الفاتحة مرة لم يتعين ان يسرها الى تلك الركعة وانت خبير بأن بناء ظاهرها رواية أى الذى هو عدم اعادة الفاتحة في مسائلنا على رواية الحسن غير حسن اهـ اى بخلاف السورة فان الشفع ليس بمحل لاداء السورة فجاز أن يكون محلا للقضاء وتماه في شرح الشيخ اسماعيل (قوله ولتذكرها) أى الفاتحة (قوله قبل الركوع) الظاهر أنه ليس بقيد حتى لتذكرها في الركوع فكذلك لانه قدم أنه لتذكر السورة في الركوع أعادها وأعاد الركوع فالفاتحة اولى لانها أكد رجح (قوله وأعاد السورة) لانها شرعت تابعة للفاتحة رجح (قوله على المذهب) اى الذى هو ظاهر الرواية عن الامام وفي رواية عنه ما يطلق عليه اسم القرآن ولم يشبهه قصد خطاب احد وجرم القدورى بأنه الصحيح من مذهب الامام ورجحه الزيلعي بأنه أقرب الى القواعد الشرعية لان المطلق ينصرف الى الادنى وفي البحر فيه نظر بل ينصرف الى الكامل قلت وهو مدفوع بأن براءة الذمة لا تتوقف على الكامل والالزام فرضية الطمأنينة في الركوع والسجود قال في شرح المنية وعلى هذه الرواية لا يجوز عنده نحو ثم نظرا لانه يشبه قصد الخطاب والاخبار تأمل وفي رواية ثالثة عنه وهى قولهم ما ثلاث آيات قصار أو آية طويلة (قوله وعرفا طائفة من القرآن مترجمة الخ) اى اعتبرلها مبدءا ومقطع وهذا التعريف نقله في الحلية عن حاشية الكشاف لعلاء الدين البهلوانى ونقل في التهر عن شرح الشاطبية للبعبرى ما يرجع اليه وهو انها قرآن مركب من جمل ولتقديرها ذو مبدء ومقطع مندرج في سورة (قوله ولتقدير الخ) أشار الى الرذعلى البحر حيث اعترض التعريف المذكور بأن لم يلد آية ولذا يجوز الامام بها الصلاة وهى خمسة احرف ووجه الرذات لم يلد أصله لم يولد فهو ستة

مطلب

تحقيق مهم فيما لو تذكر في ركوعه أنه لم يقرأ فعاد تقع القراءة فرضا وفى معنى كون القراءة فرضا وواجبا وسنة

(مع الفاتحة جهر فى الآخرين)  
لأن الجمع بين جهر وخافتة في ركعة شيع ولتذكرها في ركوعه قرأها وأعاد الركوع (ولتذكرها فى الآخرين)  
فى الاولين (لا) يقضيها فى الآخرين للزوم تكرارها ولتذكرها قبل الركوع قرأها وأعاد السورة (وفرض القراءة آية على المذهب)  
هى لغة العلامة وعرفا طائفة من القرآن مترجمة اقلها ستة احرف ولتقديرها اكمل يلد



تقدير الكن الذي رأيت في الحلية والبحر عن الحواشي المذكورة اقلها ستة احرف صورة فالذي في غير محله نم  
في التهريل ان الآية هي وما بعدها ومن ثم قبل ان الاخلاص أربع وقبل خمس فيجوز ان يكون ما في الحواشي  
بناء على الاول (قوله الا اذا كانت كلمة) استثناء من المتن لانه في معنى تصح الصلاة بآية (قوله فالاصح  
عدم العصة) كذا في المنية وهو شامل لمثل مدهامتان ومثل ص وق ون لكن ذكر في الحلية والبحر ان الذي  
مشى عليه الاسيبي في الجامع الصغير وشرح الطحاوي وصاحب البدائع الجواز في مدهامتان عنده من غير  
حكاية خلاف (قوله الا اذا حكم حاكم) صورته على عتق عبده بصلاته صلاة صحيحة فصل في مدهامتان غير مكررة  
او مكررة ترفعها الى حاكم يرى صحة الصلاة بذلك ففضي بعنقه فيكون قضاء بعصاة الصلاة ضمنا فصيح اتفاقا لان  
حكم الحاكم في المجهت فيه يرفع الخلاف افاده ح (قوله لانه يزيد على ثلاث آيات) تعليل للمذهبين لان  
نصف الآية الطويلة اذا كان يزيد على ثلاث آيات قصار يصح على قولهما فعلى قول أبي حنيفة المكتني بالآية  
اولى ح قال في البحر وعلم من تعليلهم ان كون المقروء في كل ركعة النصف ليس بشرط بل ان يكون البعض  
يلغ ما بعد بقراءته فارتاعفا اه اقول وينبغي ان يكون الاكتفاء بمادون الآية مفرعا على الرواية الثانية  
عن الامام لان الرواية الاولى التي تقدم انها ظاهر الرواية لا بد من آية تامة تأمل (تنبيه) لم أر من قدر ادنى  
ما يكتفي به من الآية الطويلة وظاهر كلام البحر كغيره انه موكل الى العرف لا الى عدد حروف  
اقصر آية وعلى هذا لو ارد قراءة قدر ثلاث آيات التي هي واجبة عند الامام لا بد ان يقرأ من الآية الطويلة  
مقدار ثلاثة أمثال مما يسمى بقراءته فارتاعفا اه اقول ولذا افترضوا المسألة بآية الكرسي وآية المداينة وفي التثنية  
والمعراج وغيرهما لوقرأ آية طويلة كآية الكرسي او المداينة البعض في ركعة والبعض في ركعة اختلفوا فيه  
على قول أبي حنيفة قبل لا يجوز لانه ما قرأ آية تامة في كل ركعة وعامتهم على انه يجوز لان بعض هذه الآيات يزيد  
على ثلاث قصار ويعد لها فلا تكون قراءته أقل من ثلاث آيات اه لكن التعليل الاخير بما يفيد اعتبار العدد في  
الكلمات أو الحروف ويفيده قولهم لوقرأ آية تعدل اقصر سورة جاز وفي بعض العبارات تعدل ثلاثا قصارا أي  
كقوله تعالى ثم نظر ثم عبس وبسر ثم ادبر واستكبر وقدرها من حيث الكلمات عشرون من حيث الحروف ثلاثون  
فلوقرأ الله الا هو الحى القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم يبلغ مقدار هذه الآيات الثلاث فعلى ما قلناه لو اقصر  
على هذا المقدار في كل ركعة كنى عن الواجب ولم أر من تعرض لشيء من ذلك فليتأمل (قوله وحفظها) أي  
الآية فرض عين أي فرض ثابت على كل واحد من المكلفين بعينه كما أشار اليه في شرح التحرير حيث فرق بينه  
وبين فرض الكفاية بأن الثاني متعمم مقصود حصوله من غير نظر بالذات الى فاعله بخلاف الاول فانه منظور  
بالذات الى فاعله حيث قصد حصوله من عين مخصوصة كالقروض على النبي صلى الله عليه وسلم دون اتته ومن  
كل عين عين أي واحد واحد من المكلفين اه والظاهر ان الاضافة فيهما من اضافة الاسم الى صفته كسجد  
الجامع وحبة الخفاء أي فرض متعين أي ثابت على كل مكلف بعينه وفرض الكفاية معناه فرض ذو كفاية أي  
يكفي بمحصله من أي فاعل كان تأمل (قوله وحفظ جميع القرآن الخ) اقول لا مانع من ان يقال جميع  
القرآن من حيث هو يسمى فرض كفاية وان كان بعضه فرض عين وبعضه واجبا كما أن حفظ الفاتحة يسمى  
واجبا وان كانت الآية منها فرضا أي يسقط بها القرض فافهم (قوله وسنة عين) أي يستل لكل واحد  
من المكلفين بعينه وفيه اشارة الى أن السنة قد تكون سنة عين وسنة كفاية ومثاله ما قالوا في صلاة التراويح  
انها سنة عين وصلاتها بجماعة في كل محلة سنة كفاية (قوله وتعلم الفقه افضل منهما) أي من حفظ  
باقى القرآن بعد قيام البعض به ومن التفل ومراده بالفقه ما زاد على ما يحتاج اليه في دينه والا فهو فرض عين  
ح (قوله وسورة) أي اقصر سورة او ما يقوم مقامها من ثلاث آيات قصار (قوله وبكره الخ) أي تحريرا  
كما أنه يكره نقص شيء من السنة تنزيها كما في شرح المتقي ط (قوله أي حالة قرار أو قرار) أي حالة أمنه  
أو عجزه وعبر عن العجز بالقرار بالفاء لانها في السفر تكون غالباً من الخوف كما في شرح الشيخ اسماعيل  
(قوله كذا اطلق الخ) فيه أن عبارة الجامع لم يصرح فيها بقوله مطلقا وانما ذكر فيها السفر غير مقيد في فهم  
منها الاطلاق كسائر عبارات المتون واللاميات ادعاء تقيدها بما سيأتى من التفصيل وانما صرح المصنف  
بالاطلاق اختيارا لما رجه شيخه صاحب البحر (قوله وربحه في البحر الخ) اعلم أنه ذكر في الهداية

الا اذا كانت كلمة فالاصح عدم  
العصة وان كررها مرارا الا اذا  
حكم حاكم فيجوز ذكره القهستاني  
ولو قرأ آية طويلة في الركعتين  
فالاصح العصة اتفاقا لانه يزيد  
على ثلاث آيات قصار قاله الحلبي  
(وحفظها فرض عين) متعين على  
كل مكلف (وحفظ جميع القرآن  
فرض كفاية) وسنة عين أفضل  
من التفل وتعلم الفقه أفضل منهما  
(وحفظ فاتحة الكتاب وسورة  
واجب على كل مسلم) وبكره نقص  
شيء من الواجب (ويست في  
السفر مطلقا) أي حالة قرار أو قرار  
كذا اطلق في الجامع الصغير وربحه  
في البحر ودم في الهداية وغيرها  
من التفصيل ورد في التهر وحرر  
أن ما في الهداية هو المحرر

مبحث  
في الفرق بين فرض العين وفرض  
الكفاية

مطلب  
السنة تكون سنة عين وسنة  
كفاية

أن المسافر يقرأ بها تحة الكتاب وأى سورة شاء ثم قال وهذا إذا كان على جملة من السيران كان في لمة وقرأ  
 يقرأ في الفجر نحو سورة البروج وأنشئت لانه يمكنه مراعاة السنة مع التخفيف ورده في الصبر بأنه لا اصل له بعقد  
 عليه في الرواية والدراية أما الاول فلان اطلاق المتون تبعاً للجامع الصغير بم حالة الامن أيضاً وما الثاني فلانه  
 اذا كان على امن صار كالمقيم فينبغي أن يراعى السنة والسفر وان كان مؤثراً في التخفيف لكن التحديد بقدر سورة  
 البروج لا بدله من دليل ولم ينقل اه وهو ملخص من الحلية وأحاب في النهر بما حصله أن السنة للمقيم في قراءة  
 الفجر أن تكون من طوال المفصل وأن لا يتقص مقدار الآيات المقروءة من حيث العدد عن أربعين آية في  
 الركعتين بل تكون من أربعين الى مائة كما سيأتى مع ما يافيه من البحث والمسافر اذا كان في امانة وقرأ وان كان  
 مثل المقيم لكن للسفر تأثير في التخفيف عنه مطلقاً ولذا يجوز له القطر وان كان في امانة فناسب أن يقرأ نحو سورة  
 البروج والانشقاق مما هو من طوال المفصل وان لم يبلغ المقدار الخاص وهذا معنى قول الهداية لا مكان  
 مراعاة السنة مع التخفيف أى التخفيف بعدم اعتبار العدد الخاص بعد حصول سنة القراءة من طوال  
 المفصل فليس مراده التحديد بعد آيات السورتين بل كونهما من طوال المفصل أى وسنية القراءة في الفجر من  
 طوال المفصل مسألة لا تحتاج الى دليل ثم ان ما في الهداية قد أقره عليه شراحها والزيلعي وغيره وذلك دليل على  
 تقييد اطلاق ما في المتون والجامع اه اقول هذا انما يتم اذا كان قول الهداية يقرأ في الفجر نحو سورة البروج  
 وأنشئت معناه انه يقرأ في الركعتين واحدة منهما لا كلاهما والالم يحصل تخفيف من حيث العدد لان الانشقاق  
 خمس وعشرون آية والبروج اثنان وعشرون ويؤيد ذلك قول المنية يقرأ سورة البروج او مثلها فانه ظاهر  
 في أن المراد قراءة سورة البروج في الركعتين لكن في كون سورة البروج من طوال المفصل كلام ستعرفه فلذا  
 حمل التخفيف في شرح المنية على جعل الاوسط في الحضر طويلاً في السفر ومثله قول صاحب المجمع في شرحه  
 فيقرأ با وساط المفصل رعاية للسنة مع التخفيف وعليه مشى في الشرنبلالية لكن هذا الحمل لا يناسب ما في  
 الهداية لان الانشقاق من طوال المفصل وقد يقال ان التخفيف من جهة الاكتفاء بسورة واحدة من المفصل  
 في الركعتين كما اقتضاه ظاهر كلام المنية المذكور لان السنة في الحضر في كل ركعة سورة تامة كما يأتي تأمل  
 (قوله وجوبا) أشار به الى دفع ما أورده في النهر بأنه لو قال بعد الفاتحة أى سورة شاء لكان اولي ثلاثيهم  
 أن قراءة الفاتحة سنة فصرح بقوله وجوبا لدفع التوهم المذكور لان المعنى أن سنة القراءة في السفر أى سورة  
 شاء مضمومة الى الفاتحة الواجبة فالمقصود بيان التخيير في السور بعد الفاتحة والاورد أن السورة واجبة أيضاً  
 (قوله وفي الضرورة بقدر الحال) أى سواء كان في الحضر أو السفر واطلاقه يشمل الفاتحة وغيرها لكن  
 في الكافي فإن كان في السفر في حالة الضرورة بأن كان على جملة من السير أو خاف من عدو أو لص يقرأ الفاتحة  
 وأى سورة شاء وفي الحضر في حالة الضرورة بأن خاف فوت الوقت يقرأ ما لا يفوته الوقت اه ولقائل أن  
 يقول لا يختص التخفيف للضرورة بالسورة فقط بل كذلك الفاتحة كما اذا اشتد خوفه من عدو وقرأ  
 آية مثلاً ولا يكون مسبباً كذا في الشرنبلالية أقول وقول الكافي بقدر ما لا يفوته الوقت يشمل الفاتحة فله  
 أن يقرأ في كل ركعة بآية ان خاف فوت الوقت بالزيادة وهل هو في كل صلاة أو خاص بالفجر فيه خلاف حكاه  
 في القنية وقال في آخر شرح المنية وقيل يراعى سنة القراءة في غير الفجر وان خرج الوقت ولا يظهر أن يراعى  
 قدر الواجب في غيرها لان الاخلال به مفسد عند بعض الأئمة بخلاف خروج الوقت اه اي فانه في غير الفجر  
 غير مفسد اتفاقاً ثم ذكر أن له الاقتصار على الفاتحة ونسيحة واحدة وترك البناء والتعوذ في سنة الفجر أو الظهر  
 لو خاف فوت الجماعة لانه اذا جاز ترك السنة لادرال الجماعة فترك سنة السنة أولى اه (قوله ذكره الحلبي)  
 ونقله الزاهد في القنية عن المجتهد بقوله قال ابو حنيفة والذي يصلي وحده بمنزلة الامام في جميع ما وصفنا من  
 القراءة سوى الجهر قال الزاهد وهذا نص على أن القراءة المسنونة يستوى فيها الامام والمنفرد والناس  
 عنه غافلون (قوله طوال المفصل) بكسر الطاء جمع طويل ككريم وكرام واقتصر عليه في الصحاح وأما  
 بالضم فالرجل الطويل كما صرح به ابن مالك في مثله والمفصل بفتح الصاد المهملة هو السبع السابع من القرآن  
 سمي به لكثرة فصله بالسجدة اوله المتسوخ منه ولهذا يسمى بالحكم أيضاً واختلف في قوله قال في البحر والذي  
 عليه احصا بنا أنه من الحجرات اه قال الرمي وقظم ابن ابي شريف الاقوال فيه بقوله

(الفاتحة) وجوبا (وأى سورة  
 شاء) وفي الضرورة بقدر الحال  
 (و) يست (في الحضر) لا مام  
 ومنفرد ذكره الحلبي والناس عنه  
 غافلون (طوال المفصل)

مفصل قرآن بأوله آق \* خلاف فصافات وقاف وسم

وجائية ملك وصف قتالها \* وفتح ضحى حجراتها إذا المصح

وزاد السبوطى في الاتقان قولين فأوصلهما الى اثني عشر قولاً الرحمن والانسان (قوله الى آخر البروج)  
عزاه في الخرائن الى شرح الكنز للشيخ **باص** كبير وقال بعده وفي النهر لا يحصى دخول الغاية في المباحنا ٥١  
فالبروج من الطوال وهو مفاد عبارة الهداية المذكورة آنفاً لكن مفاد ما نقلناه بعدها عن شرح المنية وشرح  
الجمع انها من الاوساط ونقله في الشرح لبلالية عن الكافي بل نقل القهستاني عن الكافي خروج الغاية الاولى  
والثانية وعليه فسورة لم يكن من التقصار وتوقف في ذلك كله صاحب الحلية وقال العبارة لا تقيد ذلك بل يحتاج  
الى ثبت في ذلك من خارج والله اعلم أى لان الغاية تحتل الدخول والخروج فافهم (قوله في الفجر والظهر)  
قال في النهر هذا مخالف لما في منية المصلى من أن الظهر كالعصر لكن الاكثر على ما عليه المصنف ٥١ (قوله  
وباقية) اى باقى المفصل (قوله اى فى كل ركعة سورة مما ذكر) أى من الطوال والاوساط والمقصر  
ومقتضاه أنه لا نظر الى مقدار معين من حيث عدد الآيات مع أنه ذكر في النهر أن القراءة من المفصل سنة  
والمقدار المعين سنة أخرى ثم قال وفي الجامع الصغير يقرأ في الفجر في الركعتين سورة الفاتحة وقدر أربعين  
أو خمسين واقتصر في الاصل على الاربعين وفي المجرّد ما بين الستين الى المائة والكل ثابت من فعله عليه الصلاة  
والسلام ويقرأ في العصر والعشاء خمسة عشر في الركعتين في ظاهر الرواية كذا في شرح الجامع لقاضى خان  
وجزم به في الخلاصة وفي المحيط وغيره يقرأ عشرين وفي المغرب خمس آيات في كل ركعة ٥١ اقول كون المقروء  
من صور المفصل على الوجه الذى ذكره المصنف هو المذكور في المتون كالنقدورى والكنز والجمع والوقاية والتقاية  
وغيرها وحصر المقروء بعدد على ما ذكره في النهر والبحر مما علمته مخالف لما في المتون من بعض الوجوه كما نبه عليه  
في الحلية فانه لو قرأ في الفجر والظهر سورتين من طوال المفصل تزيد ان على مائة آية كالرحمن والواقعة او قرأ  
في العصر والعشاء سورتين من اوساط المفصل تزيد ان على عشرين او ثلاثين آية كالفاتحة والفجر يكون ذلك  
موافقاً للستة على ما في المتون لاعلى الرواية الثانية ولا تحصل الموافقة بين الروايتين الا اذا كانت السورتان  
موافقة للمقدار المذكور ويلزم على ما مر عن النهر من أن المقدار المعين سنة أخرى أن تكون قراءة السورتين  
الرائدتين على ذلك المقدار خارجة عن السنة الا أن يقتصر من كل سورة منهما على ذلك المقدار مع أنهم  
صرحوا بأن الأفضل في كل ركعة الفاتحة وسورة فاتحة فالذى ينبغي الصير اليه انها روايتان متخالفتان  
اختار أصحاب المتون احدهما ويؤيده أنه في متن الملتقى ذكر أولاً أن السنة في الفجر حصر أربعين آية  
او ستون ثم قال واستحسنوا طوال المفصل فيها وفي الظاهر الخ فذكر أن الثاني استحسان فترجى على  
الرواية الاولى لتأييده بالاثار الواردة عن عمر رضى الله عنه أنه كتب الى ابي موسى الاشعري أن اقرأ في الفجر  
والظهر بطوال المفصل وفي العصر والعشاء بأوساط المفصل وفي المغرب بقصار المفصل قال في الكافي وهو  
كالروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لان المقادير لاتعرف الاسماء ٥١ (قوله واختار في البدائع عدم  
التقدير الخ) وعمل الناس اليوم على ما اختار في البدائع رملى والظاهر أن المراد عدم التقدير بمقدار معين  
لكل احد وفي كل وقت كما يفيد تمام العبارة بل تارة يقتصر على ادنى ما ورد كما قصر سورة من طوال المفصل  
في الفجر أو أقصر سورة من قصاره عند ضيق وقت او نحوه من الاعذار لانه عليه الصلاة والسلام قرأ في الفجر  
بالمعوذتين لما سمع بكاء صبي خشية أن يشق على امته وتارة يقرأ أكثر ما ورد اذا لم يحل القوم فليس المراد الغاء  
الوارد ولو بلا عذر ولذا اقال في البحر عن البدائع والجله فيه أنه ينبغي للامام أن يقرأ بمقدار ما يحق على القوم  
ولا يتقل عليهم بعد أن يكون على التمام وهكذا في الخلاصة ٥١ (قوله والامام) اى من حيث حسن  
صوته وقبحة (قوله وفي الحجة) اسم كتاب من كتب الفتاوى (قوله بين بين) اى بأن تكون بين الترسل  
والاسراع (قوله لبلال) لعل وجه التقييده أن عادة المتجدين كثرة القراءة في تجميدهم فلمهم الاسراع  
ليصلوا ووردهم من القراءة تأمل (قوله كما يفهم) اى بعد أن يداً قل مد قال به القراء والاحرم ترك الترتيل  
المأمور به شرعاً ط (قوله ويجوز بالروايات السبع) بل يجوز بالعشر أيضاً كما نص عليه اهل الاصول  
ط (قوله بالغريبة) اى بالروايات الغريبة والامالات لان بعض السفهاء يقولون ما لا يعلمون فيقعون

من الخرائن الى آخر البروج (فى)

الفجر والظهر) منها الى آخر لم يكن

(اوساطه في العصر والعشاء

وباقية) (قصاره في المغرب) أى

فى كل ركعة سورة مما ذكره

الحلى واختار في البدائع عدم

التقدير وأنه يختلف بالوقت والقوم

والامام وفي الحجة يقرأ في القرض

بالترسل حرفاً حرفاً وفي التراويح بين

بين وفي النفل لبلال أن يسرع بعد

أن يقرأ كما يفهم ويجوز بالروايات

السبع لكن الاولى أن لا يقرأ

بالغريبة عند العوائم صيانة لهم



في الائم والشقاء ولا ينبغي للائمة أن يحملوا العوام على ما فيه نقصان دينهم ولا يقرأ عندهم مثل قراءة أبي جعفر وابن عامر وعلى بن حمزة والكسائي صيانة لدينهم فلعلمهم يستخفون أو يضحكون وإن كان كل القراءة والروايات صحيحة فصححة ومشايخنا اختاروا قراءة أبي عمرو وحفص عن عاصم **هـ** من التنازخانية عن فتاوى الحجة (قوله وتطال الخ) أي يطيلها الإمام وهي مسنونة إجماعاً عانة على إدراك الركعة الأولى لأن وقت القبر وقت نوم وغفلة وقد علم من التقييد بالإمام ومن التعليل أن المنفرد يسوي بين الركعتين في الجميع اتفاقاً شرح المنية أقول وبما مر من أن الاطالة المذكورة مسنونة إجماعاً ومثله في التنازخانية علم أن ما في شرح الملقى للهنسي من أنه واجبة إجماعاً غريب أو سبق قلم وقال تليذه الباقى في شرح الملقى لم أجده في الكتب المشهورة في المذهب (قوله بقدر الثلث) بأن تكون زيادة ما في الأولى على ما في الثانية بقدر ثلث مجموع ما في الركعتين كما في الكافي حيث قال الثلثان في الأولى والثالث في الثانية ومثله في الحلبة والبحر والدرر (قوله وقيل النصف) كذا في الحلبة معزياً إلى المحمدي وحكامه في البحر عن الخلاصة لكن عبارة الخلاصة لا تفيد لأن عبارتها هكذا واحدة الاطالة في الخبر أن يقرأ في الركعة الثانية من عشرين إلى ثلاثين وفي الأولى من ثلاثين إلى ستين **هـ** وأرجع المحمدي القول بالنصف إلى القول الأول لأن المراد نصف المقروء في الأولى وهو ثلث المجموع فلا وجه لعدم مقابله وإطال في ذلك فراجع له لكن قد يقال إن مراد الخلاصة التخيير بين جعل الزيادة بقدر نصف ما في الأولى ونصف ما في الثانية فإنه إذا قرأ في الأولى ثلاثين وفي الثانية عشرين فإن زيادة بقدر نصف ما في الثانية ولو قرأ في الأولى ستين وفي الثانية ثلاثين فإن زيادة بقدر نصف ما في الأولى وبهذا يغير القول الأول فتأمل (قوله ندبا) راجع للقولين يعني أن هذا التقدير في كل بيان للأولى فإن لم يراعها فهو خلاف الأولى وهو معنى قوله لا بأس به **ح** (قوله فلوخش) بأن قرأ في الأولى باربعين وفي الثانية ثلاث آيات لا بأس به وبه ورد الأثر كذا في الذخيرة وغيرها (قوله فقط) لما احتمل أن يكون الخبر مجرد مثالاً للتقيد أردفه بقوله كذا في النهر (قوله حتى التراويح) عزاء في الخرائن إلى الخانية وظاهر هذا أن الجمعة والعيدين على الخلاف كما في جامع المحمدي لكن في نظم الزند وبسبب الاتفاق على تسوية القراءة فيهما وأيده في الحلبة بالأحاديث الواردة المقتضية لعدم اطالة الأولى على الثانية فيما (قوله قيل وعليه الفتوى) فأنه في معراج الدراية ومثله في المحتج وفي التنازخانية عن الحجة وهو المأخوذ للفتوى وفي الخلاصة أنه أحب وجنح إليه في فتح القدير لما رواه البخاري من أنه عليه الصلاة والسلام كان يطول في الركعة الأولى أي من الظهر ما لا يطول في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح ونازعه في شرح المنية بأنه محمول على الاطالة من حيث الشاء والتعود وبما دون ثلاث آيات ضرورة التوفيق بينه وبين ما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري حيث قال فحضرنا قيامه في الظهر في كل ركعة قدر ثلاثين آية فإنه أفاد التسوية بين الركعتين **هـ** وقال في الحلبة بعد أن حقق دليله ما يظهر على هذا أن قولهم ما أحب لاقوله وأن الأولى كون الفتوى على قولهما لاقوله وأقره في البحر والشرنبلانية واعتمد قولهما في الكنز والمقتي والمختار والهداية فلذا اعتمد المصنف أيضاً (قوله إن تقاربت الخ) ذكر هذا في الكافي في المسألة التي قبل هذه واعتبره في شرح المنية في هذه المسألة أيضاً كما يأتي في عبارته والحاصل أن سنية اطالة الأولى على الثانية وكرهية العكس إنما تعتبر من حيث عدد الآيات إن تقاربت الآيات طولاً وقصراً فإن تفاوتت تعتبر من حيث الكلمات فإذا قرأ في الأولى من الخبر عشرين آية طويلاً وفي الثانية منها عشرين آية قصيرة تبلغ كلماتها قدر نصف كلمات الأولى فقد حصل السنة ولو عكس يكره وإنما ذكر الحروف للإشارة إلى أن المعتبر مقابلة كل كلمة بمثلها في عدة الحروف فالمعتبر عدد الحروف لا الكلمات فلما اقتصر الشارح على الحروف أعطفها على الكلمات كما فعل في الكافي لكان أولى (قوله واعتبر الحلبي خفش الطول الخ) كما لو قرأ في الأولى والعصر وفي الثانية الهزمة فرمض في الضمة أولاً لأنه لا يكره ثم رمن ثانياً لأنه يكره وقال لأن الأولى ثلاث آيات والثانية تسع وتكره الزيادة الكثيرة وأما ما روى أنه عليه الصلاة والسلام قرأ في الأولى من الجمعة بسج اسم ربك الأعلى وفي الثانية هل أنا الحديث الفاشية فزاد على الأولى بسبع لكن السبع في السور الطوال يسردون القصار لأن الست هنا ضعف الأصل والسبع ثمة أقل من نصفه **هـ** أي أن الست الزائدة في الهزمة ضعف سورة العصر بخلاف السبع الزائدة في الفاشية فإنها أقل من نصف

(وتطال أولى القبر على ثابتهما)  
بقدر الثلث وقيل النصف ندبا  
فلوخش لا بأس به (فقط) وقال  
محمد أولى الكل حتى التراويح  
قيل وعليه الفتوى (واطالة  
الثانية على الأولى يكره)  
تقريباً (إجماعاً ثلاث آيات)  
إن تقاربت طولاً وقصراً والـ  
اعتبر الحروف والكلمات واعتبر  
الحلبي خفش الطول لاعداد الآيات

قوله أردفه بقوله أي فقط ولعلها  
سقطت من قلمه وليراجع **هـ** معجمه

قوله حمزراً بالحاء المهملة ثم الزاي  
ثم الراء الساكنة من الحزرو هو  
الطنن والتضمين **هـ** منه

سورة الاعلى فكانت بسيرة قال الحلبي في شرح المنية وعلم من كلام القنية أن ثلاث آيات انما تكره في السور  
 القصار لظهور الطول فيها بذلك ظهورا ينسب وهو حسن الا انه ربما توهم منه أنه متى كانت الزيادة بما دون  
 النصف لا تكره وليس كذلك بل الذي ينبغي أن الزيادة اذا كانت ظاهرة ظهورا انما تكره والا فلا لزوم الحرج  
 في التعرض عن الخفية ولورود مثل هذا في الحديث ولا تغفل عما تقدم من أن التقدير بالآيات انما يعتبر عند تقاربها  
 وأما عند تفارها فالاعتبار بالتقدير بالكلمات والحروف والا فإلّا لم يشرح ثمان آيات ولم يكن ثمان آيات ولا شك  
 أنه لو قرأ الأولى في الأولى والثانية في الثانية أنه يكره لما قلنا من ظهور الزيادة والطول وان لم يكن من حيث  
 الآتى لكنه من حيث الكلم والحروف وقس على هذا اه كلام شرح المنية للحلبي والذي تحصل من مجموع  
 كلامه وكلام القنية أن اطلاق كراهة اطالة الثانية ثلاث آيات مقيد بالسور القصيرة المتقاربة الآيات لظهور  
 الاطالة حينئذ فيها أما السور الطويلة او القصيرة المتفاوتة فلا يعتبر العدد فيها بل يعتبر ظهور الاطالة من حيث  
 الكلمات وان اتحدت آيات السورتين عددا هذا ما فهمته والله تعالى أعلم (قوله واستثنى في البحر ما وردت به  
 السنة) أي كراهته عليه الصلاة والسلام في الجمعة والعيدين في الأولى بالأعلى وفي الثانية بالغاشية فانه  
 ثبت في الصحيحين مع أن الأولى تسع عشرة آية والثانية ستة وعشرون وعلى ما مر عن شرح المنية لا حاجة الى  
 الاستثناء لأن هاتين السورتين طويلتان ولا تفاوت ظاهر بينهما من حيث الكلمات والحروف بل هما متقاربتان  
 (قوله مطلقا) أي وردت به السنة اولا بقرينة ما قبله ولأن عبارة البحر هكذا وقيد بالفرض لانه يسوى  
 في السن والنوافل بين ركعتيها في القراءة الا فيما وردت به السنة والا لتركها في منية المصلي وصرح في المحيط  
 بكراهة تطويل ركعة من التطوع ونقص أخرى وأطلق في جامع المحبوبي عدم كراهة اطالة الأولى على الثانية  
 في السن والنوافل لأن أمرها سهل واختاره ابو اليسر ومشي عليه في خزائن الفتاوى فكان الظاهر عدم  
 الكراهة اه فتقول البحر وأطلق في جامع المحبوبي الخ واستظهر ما قبله بقرينة واضحة على أنه اراد خلاف  
 ما في المنية من التقييد بما وردت به السنة نعم كلامه في اطالة الأولى على الثانية فقط دون الماكس فكان  
 على الشارح ذكر ذلك عند قوله وتطال اولى الفجر قال في شرح المنية والاصح كراهة اطالة الثانية على الأولى في  
 النفل أيضا لحاقها بالفرض فيما لم يرد به تخصيص من التوسعة بخوازه اعدا بلا عند وشعوه وأما اطالة الثالثة  
 على الثانية والأولى فلا تكره لما أنه شفع آخر اه (قوله صلى بالمعوذتين) يعني في صلاة الفجر والسورة  
 الثانية أحول من الأولى بآية وفي الاحتراز عن هذا التفاوت حرج وهو مدفوع شرعا لقبول زيادة مالدون ثلاث  
 آيات أو نقصانه كالمعذمة فلا يكره ح عن الحلبي (قوله على طريق الفرضية) أي بحيث لا تصح الصلاة بدونه  
 كما يقول الشافعي في الفاتحة (قوله ويكره التعيين الخ) هذه المسألة مفترقة على ما قبلها لأن الشارع اذ لم  
 يعين عليه شيئا يسير عليه كراهه أن يعين وعلة في الهداية بقوله لم يافيه من هجر الباقي وإيهام التفضيل (قوله بل  
 يندب قراءتها أحيانا) قال في جامع الفتاوى وهذا اذا صلى الوتر بجماعة وان صلى وحده يقرأ كيف يشاء اه  
 وفي فتح القدير لان مقتضى الدليل عدم المداومة لا المداومة على العدم كما يفعله خضة العصر فيستحب أن يقرأ  
 ذلك أحيانا نابت كليا لما أورد فان لزوم الايهام ينتفي بالتراخي احيانا ولذا قالوا السنة أن يقرأ في ركعتي الفجر بالكافرون  
 والاخلاص وظاهر هذا القادة المواظبة اذا الايهام المذكور منتقبا بالنسبة الى المصلي نفسه اه ومقتضاه  
 اختصاص الكراهة بالامام ونازع في البحر بأن هذا مبنى على أن العلة إيهام التفضيل والتعيين أما على ما علل  
 به المشايخ من هجر الباقي فلا فرق في كراهة المداومة بين المنفرد والامام والسنة والفرض فنكره المداومة  
 مطلقا لمصرح به في غاية البيان من كراهة المواظبة على قراءة السور الثلاث في الوتر أعم من كونه في رمضان  
 اما ما ولا اه وأجلب في التهرب بأنه قد علل بهما المشايخ والظاهر أنهما علة واحدة لا علتان فيتجه ما في الفتح  
 أقول على أنه في غاية البيان لم يصرح بالتعميم المذكور وأيضاً فان إيهام هجر الباقي يزول بقراءته في صلاة أخرى  
 وأيضاً ذكر في وتر البحر عن النهاية أنه لا ينبغي أن يقرأ سورة متعينة على الدوام لئلا يظن بعض الناس أنه واجب  
 اه فهذا يؤيد ما في الفتح أيضاً هاهنا وقيد الطحاوي والاسيماحي الكراهة بما اذا رأى ذلك حقاً لا يجوز غيره  
 أما لو قرأ للتيسير عليه او تبركاً بقرائه عليه الصلاة والسلام فلا كراهة لكن بشرط أن يقرأ غيرها أحيانا لئلا  
 يظن الجاهل أن غيرها لا يجوز واعتزله في الفتح بأنه لا يضر فيه لان الكلام في المداومة اه وأقول حاصل

واستثنى في البحر ما وردت به السنة  
 واستظهر في النفل عدم الكراهة  
 مطلقا (وان بأقل لا) يكره لانه  
 عليه الصلاة والسلام صلى  
 بالمعوذتين (ولا بتعين شيء  
 من القرآن لصلاة على طريق  
 الفرضية) بل بتعين الفاتحة على  
 وجه الوجوب (ويكره التعيين)  
 كالمسجد وهل أتى لفجر كل جمعة  
 بل يندب قراءتها أحيانا

معنى كلام هذين الشيخين بيان وجه الكراهة في المداومة وهو أنه رأى ذلك حتماً يكره من حيث تغيير  
 الشروع والابتداء من حيث إيهام الجاهل وبهذا الجمل يتأيد أيضاً كلام الفتح السابق ويندفع اعتراضه  
 اللاحق بقدر (قوله ولا الفاتحة) بالنصب معطوف على محذوف تقديره لا غير الفاتحة ولا الفاتحة  
 وقوله في السرية يعلم منه نفي القراءة في الجهرية بالأولى والمراد التعريض بخلاف الامام الشافعي ورتب ما نسب  
 لمحمد (قوله اتفاقاً) أي بين ائمتنا الثلاثة (قوله وما نسب لمحمد) أي من استحباب قراءة الفاتحة  
 في السرية احتياطاً (قوله كإبطه الكمال) حاصله أن محمداً قال في كتابه الآثار لا يرى القراءة خلف الامام  
 في شيء من الصلوات يجهر فيه أو يسر ودعوى الاحتياط ممنوعة بل الاحتياط ترك القراءة لأنه العمل بأقوى  
 الدليلين وقد روى الفساد بالقراءة عن عدة من الصحابة فأقواهم المنع (قوله أنها تفسد) هذا مقابل  
 الأصح (قوله وهو) أي الفساد الملقب وممن تفسد (قوله مروى عن عدة من الصحابة) قال في الخزانة  
 وفي الكافي ومنع المؤتم من القراءة مأثور عن ثمانين نفر من كبار الصحابة منهم المرتضى والعبادلة وقد دون أهل  
 الحديث اسمهم (قوله وينص إذا أسر) وكذا إذا جهر بالأولى قال في البحر وحاصل الآية أن المطلوب بها  
 أمران الاستماع والسكوت فيعمل بكل منهما والأول يخص الجهرية والثاني لا فيجوز على إطلاقه فيجب  
 السكوت عند القراءة مطلقاً اهـ (قوله آية ترغيب) أي في ثوابه تعالى أو ترهيب أي تخويف من عقابه  
 تعالى فلا يسأل الأول ولا يستعبد من الثاني قال في الفتح لأن الله تعالى وعده بالرحمة إذا استمع وعده حتم  
 واجابة دعاء المتشاغل عنه غير مجزوم بها (قوله وما ورد) أي عن حذيفة رضى الله عنه أنه قال صليت مع  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة إلى أن قال وما مر بأية رحمة الاوقف عندها فسأل ولا بأية عذاب  
 الاوقف عندها وتعود إذ أخرجه ابوداود وتمامه في الحلية (قوله حل على النفل منفرداً) أفاد أن كلام الامام  
 والمقتدى في الفرض أو النفل سواء فار في الحلية أما الامام في الفرائض فلما ذكرنا من أنه صلى الله عليه وسلم  
 لم يفعله فيها وصدّق الأئمة من بعده إلى يومنا هذا فكان من المحدثات ولأنه تنقيل على القوم فيكرهه وأما في  
 التطوع فان كان في التراويح فكذلك وان كان في غيرهما من نوافل الليل التي اقتدى به فيها واحد أو اثنان فلا يتم  
 ترجيح الترك على الفعل لما روينا أي من حديث حذيفة السابق اللهم الا اذا كان في ذلك تنقيل على المقتدى  
 وفيه تأمل وأما المأموم فلا نوطيفته الاستماع والانصات فلا يشغل بما يحله لكن قد يقال انما يتم ذلك  
 في المقتدى في الفرائض والتراويح أما المقتدى في التسبحة المذكورة اذا كان امامه بفعله فلا لعدم الاختلال  
 بما ذكره فيحصل على ما عدا هذه الحالة اهـ (قوله كما مر) أي نظير ما مر في فصل ترتيب أفعال الصلاة من حل  
 ما ورد من الادعية في الركوع والرفع منه وفي السجدة بين والجلوس بينهما على التنفل وأما ما سألتنا هذه فلم تتر  
 فافهم (قوله فلا يأتى بما يفوت الاستماع الخ) سيما في باب الجمعة أن كل ما حرم في الصلاة حرم في الخطبة  
 فيحرم أكل وشرب وكلام ولو تسبيحاً أو رتلاً أو ما روى عن الامام المعروف منها بلا فرق  
 بين قريب وبعد في الأصح ولا يرد تحذير من خيف هلاكه لأنه يجب لحق آدمي وهو محتاج اليه والانصات لحقه  
 تعالى ومبناه على المسامحة والأصح أنه لا بأس بأن يبشر برأسه أو يده عند رؤية منكر وكذا يجب الاستماع  
 لسائر الخطب كخطبة نكاح وختم وعيد على المعقد اهـ (قوله وينص بلسانه) عطف تفسير اقوله بنفسه  
 وهذا مروى عن ابي يوسف وفي جملة الفتح أنه الصواب (قوله في اقتراض الانصات) عبر بالاقتراض تعاملاً  
 للهداية وعبر في النهي بالوجوب قال ط وهو الاولى لأن تركه مكروه تحريماً (قوله يجب الاستماع للقراءة  
 مطلقاً) أي في الصلاة وخارجها لأن الآية وإن كانت في الصلاة على ما مر فالعبارة لعموم اللفظ لا لخصوص  
 السبب ثم هذا حيث لا عذر ولذا قال في القنية صبي يقرأ في البيت وأهله مشغولون بالعمل بعدد زون في ترك  
 الاستماع ان اقتضوا العمل قبل القراءة والا فلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن وفي الفتح عن الخلاصة  
 رجل يكتب الفقه ويحنيه رجل يقرأ القرآن فلا يمكنه استماع القرآن فالأثم على القارئ وعلى هذا الوقوف  
 على السطح والناس ينام بأنهم اهـ أي لأنه يكون سبباً لاعتراضهم عن استماعه أو لأنه يؤذيهم بما يلاحظهم تأمل  
 وفي شرح المنية والاصل أن الاستماع للقرآن فرض كفاية لأنه لا قامة حقه بأن يكون ملتفتاً اليه غير مضيع وذلك  
 يحصل بانصات البعض كما في رد السلام حين كان لرعاية حق المسلم كفى فيه البعض عن الكل لأنه يجب على

(والمؤتم لا يقرأ مطلقاً) ولا  
 الفاتحة في السرية اتفاقاً وما  
 نسب لمحمد ضعيف كإبطه الكمال  
 (فان قرأ كره تحريماً) وتصح في  
 الأصح وفي درر البحار عن مبسوط  
 خواهر زاده أنها تفسد ويكون  
 فاسقاً وهو مروى عن عدة من  
 الصحابة فالمنع احوط (بل يستمع)  
 اذا جهر (وينص) اذا أسر لقول  
 أبي هريرة رضى الله عنه كما تقرأ  
 خلف الامام قنل واذا قرئ القرآن  
 فاستمعوا له وأنصتوا (وان)  
 وصلى (قرأ الامام آية ترغيب  
 أو ترهيب) وكذا الامام لا يشغل  
 بفعل القرآن وما ورد حل على  
 النفل منفرداً كما مر (كذا الخطبة)  
 فلا يأتى بما يفوت الاستماع  
 ولو كتابة أو رتلاً (وان صلى  
 الخطيب على النبي صلى الله عليه  
 وسلم الا اذا قرأ آية صلوا عليه  
 فيصل المستمع سراً) بنفسه  
 وينص بلسانه عملاً بما روى صلوا  
 وأنصتوا (والبعيد) عن الخطيب  
 (والقريب سببان) في اقتراض  
 الانصات (فروع) يجب الاستماع  
 للقراءة مطلقاً

(فروع) في القراءة خارج الصلاة

مطلب  
 الاستماع للقرآن فرض كفاية



القارئ احترامه بأن لا يقرأ في الاسواق ومواضع الاشتغال فاذا قرأه فيها كان هو المضيق لحرمته فيكون  
الائم عليه دون أهل الاشتغال دفعا للرجح وتماه في ط ونقل الجوى عن استاذة قاضي القضاة يحيى  
الشهر بمقارن زاده أن له رسالة حقوق فيها أن استماع القرآن فرض عين (قوله لا بأس أن يقرأ سورة الخ)  
أفاد أنه يكره تنزيها وعليه يحمل جزم القنية بالكراهة ويحمل فعله عليه الصلاة والسلام لذلك على بيان الجواز  
هذا اذا لم يضطر فان اضطر بأن قرأ في الاولى قل اعوذ برب الناس أعادها في الثانية ان لم يختم نهر لأن التكرار  
أهون من القراءة منكوسا برأية وأما لو ختم القرآن في ركعة فبأن قرأها في الثانية ان لم يختم نهر لأن التكرار  
يقرأ في الاولى من محل الخ قال في النهروين ينفى أن يقرأ في الركعتين آخر سورة واحدة لا آخر سورتين فانه مكروه  
عند الأكثر اه لكن في شرح المنية عن الخائية الصحيح أنه لا يصح أنه لا يصح أن يقرأ في الركعة المنية  
التبرعية فلا ينافي كلام الاكثر ولا قول الشارح لا بأس تأمل ويؤيده قول شرح المنية عقب ما مر وكذا لو قرأ  
في الاولى من وسط سورة ومن سورة اولها ثم قرأ في الثانية من وسط سورة اخرى او من اولها او سورة قصيرة  
الاصح أنه لا يكره لكن الاولى أن لا يفعل من غير ضرورة اه (قوله ولو من سورة الخ) واصل بما قبله أى  
لو قرأ من محلين بأن انتقل من آية الى اخرى من سورة واحدة لا يكره اذا كان بينهما آيات فأكبر لكن الاولى  
أن لا يفعل بلا ضرورة لانه يؤهم الاعراض والرجح بلا مرجح شرح المنية وانما فرض المسألة في الركعتين  
لانه لو انتقل في الركعة الواحدة من آية الى آية يكره وان كان بينهما آيات بلا ضرورة فان سها ثم تذكر بعد مراعاة  
لترتيب الآيات شرح المنية (قوله ويكره الفصل بسورة قصيرة) أما بسورة طويلة بحيث يلزم منه اطالة  
الركعة الثانية اطالة كثيرة فلا يكره شرح المنية كما اذا كانت سورتان قصيرتان وهذا الوفي ركعتين أما في ركعة  
فيكره الجمع بين سورتين بينهما سور أو صورة فتح وفي التارخانية اذا جع بين سورتين في ركعة رأيت في موضع أنه  
لا بأس به وذكر شيخ الاسلام لا ينبغي له أن يفعل على ما هو ظاهر الرواية اه وفي شرح المنية الاولى أن لا يفعل  
في الفرض ولو فعل لا يكره الا أن يترك بينهما سورة او أكثر (قوله وان يقرأ منكوسا) بأن يقرأ في الثانية سورة  
أعلى مما قرأ في الاولى لأن ترتيب السور في القراءة من واجبات التلاوة وانما جوز للفصار تسهيلات للضرورة  
التعليم ط (قوله الا اذا ختم الخ) قال في شرح المنية وفي الوالوجية من يختم القرآن في الصلاة اذا فرغ  
من المعوذتين في الركعة الاولى يركع ثم يقرأ في الثانية بالفاتحة ونهى عن سورة البقرة لأن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال خير الناس الحلال المرتحل أى الخاتم المفتوح اه (قوله وفي الثانية) في بعض النسخ وبدأ في الثانية  
والمعنى عليها (قوله ألم ترأوتبت) أى نكس أو فصل بسورة قصيرة ط (قوله ثم ذكر كريمة) أفاد أن التنكيس  
او الفصل بالقصيرة انما يكره اذا كان عن قصد فلو سهوا فلا كما في شرح المنية واذا انتفت الكراهة فاعراضه  
عن التي شرع فيها لا ينبغي وفي الخلاصة افتتح سورة وقصده سورة اخرى فلما قرأ آية وآيتين اراد أن يترك تلك  
السورة ويفتح التي ارادها يكره اه وفي الفتح ولو كان أى المقروء حرفا واحدا (قوله ولا يكره في النفل شئ  
من ذلك) عزاه في الفتح الى الخلاصة ثم قال وعندى في هذه الكلية نظر فانه صلى الله عليه وسلم نهى بلا لارضى  
الله عنه عن الانتقال من سورة الى سورة وقال له اذا ابتدأت سورة فأتها على نحوها حين سمعه ينتقل من سورة  
الى سورة في التهجيد اه واعتراض ح أيضا بأنهم نصوا بأن القراءة على الترتيب من واجبات القراءة  
فلو عكسه خارج الصلاة يكره فكيف لا يكره في النفل تأمل وأجاب ط بأن النفل لا تناسع بابه نزات كل ركعة  
منه فعلا مستقلا فيكون كما لو قرأ انسان سورة ثم سكت ثم قرأ ما فوقها فلا كراهة فيه (قوله وثلاث) كذا  
في بعض النسخ على أنه مبتدأ بتقدير مضاف وما بعده خبر أى وقراءة ثلاث آيات الخ وفي بعضها وثلاث بزيادة  
الباء قال ح أى والصلاة بثلاث آيات الخ (قوله افضل الخ) له لان التحدى والاعجاز وقع بذلك القدر  
لا بالآية والافضلية ترجع الى كثرة النواب ط (قوله وفي سورة) خبر مقدم وقوله العبرة للاكثر مبتدأ  
مؤخر أى الاكثر آيات كما في شرح المنية عن الخائية (قوله وبسطناه في الخزان) أى بسط ما ذكر من هذه  
الفروع مع زيادة عليها ذكرناها في أثناء الكلام وتعام مسائل أحكام القراءة في الصلاة وخارجها مبسوط  
في شرح المنية وبعضها في فتح القدير والله تعالى اعلم

لأن العبرة لعموم اللفظ لا بأس أن  
يقرأ سورة ويعيدها في الثانية وأن  
يقرأ في الاولى من محل وفي الثانية  
من آخر ولو من سورة ان كان بينهما  
آيات فأكبر ويكره الفصل بسورة  
قصيرة وأن يقرأ منكوسا الا اذا  
ختم فيقرأ من البقرة وفي القنية قرأ  
في الاولى الكافرون وفي الثانية  
ألم ترأوتبت ثم ذكر كريمة وقيل بقطع  
ويبدأ ولا يكره في النفل شئ  
من ذلك وثلاث تبلغ قدر أقصر  
سورة افضل من آية طويلة وفي  
سورة وبعض سورة العبرة للاكثر  
وبسطناه في الخزان  
(باب الامامة)

هي مصدر قولك فلان آمن الناس صار لهم اما ما يتبعونه في صلاته فقط او فيما وفي اواصره ونواحيه والاقول  
 ذوالامامة الصغرى والثاني ذوالامامة الكبرى والباب هنا معقود للدولى ولما كانت الثانية من المباحث  
 الفقهية حقيقة لان القيام بها من فروض الكفاية وكانت الاولى تابعة لها ومبنية عليها تعرض لشي من مباحثها  
 هنا وبسطت في علم الكلام وان لم تكن منه بل من مقدماته لظهور اعتقادات فاسدة فيها من اهل البدع كالطعن  
 في الخلفاء الراشدين ونحو ذلك (قوله فالكبرى استحقاق تصرف عام على الانام) اى على الخلق وهو متعلق  
 بتصرف لا باستحقاق لان المستحق عليهم طاعة الامام لا تصرفه ولا بعامة اذ المتعارف ان يقال عام بكذا لا عليه  
 وعرفها في المقاصد بانها رياسة عامة في الدين والدنيا خلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم لتخرج النبوة لكن النبوة  
 في الحقيقة غير داخله لانها بعبئة بشرع كما يعلم من تعريف النبي واستحقاق النبي التصرف العام امامة مترتبة  
 على النبوة فهي داخله في التعريف دون ما ترتب عليه اعني النبوة وخرج بقيد العموم مثل القضاء والامارة  
 ولما كانت الرياسة عند التحقيق ليست الا استحقاق التصرف اذ معنى نصب اهل الحل والعقد للامام ليس  
 الاثبات هذا الاستحقاق عبر بالاستحقاق كذا أفاده العلامة الكمال بن أبي شريف في شرحه على كتاب  
 المسيرة لشيخه المحقق الكمال بن الهمام (قوله ونصبه) اى الامام المفهوم من المقام (قوله اتم  
 الواجبات) اى من اهمها التوقف كثير من الواجبات الشرعية عليه ولذا قال في العقائد النافية والمسلمون  
 لا بد لهم من امام يقوم بتنفيذ احكامهم واقامة حدودهم وسد نفورهم وتجهيز جيوشهم وأخذ صدقاتهم وقهر  
 المتغلبة والمتلصصة وقطاع الطريق واقامة الجمع والاعياد وقبول الشهادات القائمة على الحقوق وتزويج  
 الصغار والصغار الذين لا اولياء لهم وقسمة الغنائم اه (قوله فلذا قدموه الخ) فانه صلى الله عليه وسلم  
 توفي يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء اول ليلة الاربعاء او يوم الاربعاء ح عن المواهب وهذه السنة باقية الى  
 الآن لم يدفن خليفة حتى يولى غيره ط (قوله وبشروط كونه مسلما الخ) اى لان الكافر لا يلى على المسلم  
 ولان العبد لا ولاية له على نفسه فكيف تكون له الولاية على غيره والولاية المتعدية فرع للولاية القائمة ومثله  
 الصبي والمجنون ولان النساء امرن بالقرار في البيوت فكان معنى حالتهن على السترواليه أشار النبي صلى الله  
 عليه وسلم حيث قال كيف يفلح قوم غلبتهم امرأة وقوله قادرا اى على تنفيذ الاحكام وانصاف المظلوم  
 من الظالم وسد النفور وحماية البيضة وحفظ حدود الاسلام وجزر العساكر وقوله قرشيا لقوله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم الاثمة من قرش وقد سلت الانصار الخلافة لقرش بهذا الحديث وبه يبطل قول النصارى ان الامامة  
 تصلح في غير قرش والكعبية ان القرشي اولى بها اه الكل من ح عن شرح عمدة النسخ (قوله  
 لا هاشميا الخ) اى لا يشترط كونه هاشميا اى من اولاد هاشم بن عبد مناف كما قالت الشيعة نفي الامامة  
 ابى بكر وعمر وعثمان رضى الله تعالى عنهم ولا علويا اى من اولاد علي بن ابي طالب كما قال به بعض الشيعة نفي  
 الخلافة بنى العباس ولا معصوما كما قالت الاسماعيلية والاثنا عشرية اى الامامة كذا في شرح المقاصد وكان  
 الاولى ان يكثر لايظهر ان كل واحد من هذه الثلاثة قول على حدة فان عبارته توهم انها قول واحد ح  
 (قوله ويكره تقليد الفاسق) اشار الى أنه لا تشترط عدالته وعدته في المسيرة من الشروط وعبر عنها بتعال الامام  
 الغزالي بالورع وزاد في الشروط العلم والكفاية قال والظاهر انها اى الكفاية اعم من الشجاعة لتنظم كونه  
 ذار اى وشجاعة كى لا يجبن عن الاقتصاص واقامة الحدود والحروب الواجبة وتجهيز الجيوش وهذا الشرط  
 يعنى الشجاعة مما شرطه الجمهور ثم قال وزاد كثيرا الاجتهاد في الاصول والفروع وقيل لا يشترط ولا الشجاعة  
 لندرة اجتماع هذه الامور في واحد ويمكن تفويض مقتضيات الشجاعة والحكم الى غيره او بالاستفتاء للعلماء  
 وعند الحنفية ليست العدة شرطا للصحة فيصح تقليد الفاسق الامامة مع الكراهة واذا قل عدلا ثم جار وفسق  
 لا يعزل ولكن يستحق العزل ان لم يستلزم قسنة ويجب ان يدعى له ولا يجب الخروج عليه كذا عن ابي حنيفة  
 وكنهم قاطبة في توجيهه هو ان العصاة صلوا خلف بعض بنى امية وقبلوا الولاية عنهم وفي هذا نظر لا يحصى  
 ان اولئك كانوا لو كانوا تغلبوا او المتغلب نصح منه هذه الامور للضرورة وليس من شرط صحة الصلاة خلف امام  
 عداله وصار الحال عند التغلب كما لم يوجد او وجد ولم يقدر على توليته لغلبة الجورة اه كلام المسيرة للصحيح  
 ابن الهمام (قوله ويعزل به) اى بالفسق لو طرأ عليه والمراد أنه يستحق العزل كما علمت آخا ولذا لم يقل يعزل

هي صغرى وكبرى فالكبرى  
 استحقاق تصرف عام على الانام  
 وتحقيقه في علم الكلام ونصبه  
 اتم الواجبات فلذا قدموه على  
 دفن صاحب المعجزات وبشروط  
 كونه مسلما حراد كرا عاقلا بالغا  
 قادرا قرشيا لا هاشميا علويا  
 معصوما ويكره تقليد الفاسق  
 ويعزل به الا فتنة ويجب أن يدعى  
 له بالصالح

مطلب  
 شروط الامامة الكبرى

(قوله ونصح سلطنة متغلب) أي من قولي بالقهر والغلبة بلامبايعة أهل الحل والعقد وان استوفى الشروط المارة وأفاد أن الأصل فيها أن تكون بالتقليد قال في المسامرة وثبت عقد الامامة اما باستخلاف الخليفة اياه كما فعل أبو بكر رضي الله تعالى عنه واما مبايعة جماعة من العلماء واجماعه من أهل الرأي والتدبير وعند الأشعرى يكفى الواحد من العلماء المشهورين من أولى الرأي بشرط كونه بمشهد شهود لدفع الإنكاران وقع بشرط المعتزلة خمسة وذكر بعض الحنفية اشتراط جماعة دون عدد مخصوص اهـ (قوله للضرورة) هي دفع الفتنة ولقوله صلى الله عليه وسلم اسمعوا وأطيعوا ولو أمرت عليكم عبد حبشي اجدع حـ (قوله وكذا صبي) أي نصح سلطنته للضرورة لكن في الظاهر لا حقيقة قال في الاشياء ونصح سلطنته ظاهرا قال في البرازية مات السلطان واتفقت الرعية على سلطنة ابن صغيره ينبغي أن تتوض أمور التقليد على وال ويعد هذا الوالي نفسه تبعا لابن السلطان لشرفه والسلطان في الرسم هو الابن وفي الحقيقة هو الوالي لعدم صحة الاذن بالقضاء والجمعة من لا ولاية له اهـ أي لأن هذا الوالي لو لم يكن هو السلطان في الحقيقة لم يصح اذنه بالقضاء والجمعة لكن ينبغي أن يقال انه سلطان الى غاية وهي بلوغ الابن لئلا يحتاج الى عزله عند وفاة ابن السلطان اذا بلغ تأمل (قوله أن يتوض) بالبناء للمجهول والفاعل هم أهل الحل والعقد على ما مر بيانه لا الصبي لما علمت من أنه لا ولاية له ومن يفوض معنى يلقي فعدي بعلي والافهو يتعدى بالي (قوله في الرسم) أي في الظاهر والصورة (قوله كما في الاشياء) أي في أحكام الصبيان وعلمت عبارته (قوله وفيها) أي في الاشياء عن البرازية أيضا وذكر ذلك بعد ما مر بصورة فافهم وذكر الحوى أن تجديد تقليد بعد بلوغه لا يكون الا اذا عزل ذلك الوالي نفسه لأن السلطان لا يعزل الابن عن نفسه وهذا غير واقع اهـ قلت قد يقال ان سلطنة ذلك الوالي ليست مطلقة بل هي مقيدة بمدة صغر ابن السلطان فاذا بلغ انتهت سلطنة ذلك الوالي كما قلناه أيضا (قوله ربط الخ) هكذا نقله صاحب النهر عن اخيه صاحب البحر ولا يظهر الا تعريضا لاقتداء وذلك لأن الامامة مصدر المبنى للمجهول لأن الامام هو المتبع وبذل على ذلك تعريف ابن عرفة لها بأنها اتباع الامام في جز من صلته أي أن يتبع بفتح الموحدة وأما الربط المذكور ان كان مصدر ربط المبنى للعلوم فهو صفة المؤتم فكأنه يعني الائتمام أي الاقتداء وان كان مصدر المبنى للمجهول فهو صفة صلاة المؤتم لانها هي المربوطة وعلى كل حال لا يصلح تعريضا للامامة بل للاقتداء اهـ ط عن حـ وأقول بقي للربط معنى ثالث هو المراد به يدفع الابراد وهو أن يراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو الارتباط وبيان ذلك أن الامام لا يصير اماما الا اذا ربط المقتدى بصلاته فنفس هذا الارتباط هو حقيقة الامامة وهو غاية الاقتداء الذي هو الربط بمعنى الفاعل لانه اذا ربط بصلاته بصلاته امامه حصل له صفة الاقتداء والائتمام وحصل لامامه صفة الامامة التي هي الارتباط هذا ما ظهر لهما في القاصر والله تعالى اعلم (قوله بشروط عشرة) هذه الشروط في الحقيقة شروط الاقتداء وأما شروط الامامة فقد عدها في نور الايضاح على حدة فقال وشروط الامامة للرجال الاحياء ستة اشياء الاسلام والبلوغ والعقل والذكورة والقراءة والسلامة من الاعذار كالرعاف والفاقة والتقية والتمتع وفقد شرط كطهارة وستر عورة اهـ احتراز بالرجال الاحياء عن النساء الاحياء فلا يشترط في امامتهن الذكورة وعن الصبيان فلا يشترط في امامتهم البلوغ وعن غير الاحياء فلا يشترط في امامتهم العفة لكن يشترط أن يكون حال الامام أقوى من حال المؤتم او مساويا حـ أقول قد علمت مما تقدمناه أن الامامة غاية الاقتداء لما لم يصح الاقتداء لم تثبت الامامة فتكون الشروط العشرة التي ذكرها الشارح شروطا للامامة أيضا من حيث توقف الامامة عليها كما أن الستة المذكورة تصلح شروطا للاقتداء أيضا اذ لا يصح الاقتداء بدونها فالستة عشر كلها شروط لكل من الامامة والاقتداء لكن لما كانت العشرة قائمة بالمقتدى والستة قائمة بالامام حسن جعل العشرة شروطا للاقتداء والستة شروطا للامامة فافهم واغتم تحرير هذا المقام وقد نظمت هذه الشروط على هذا الوجه فقلت

شروط اقتداء عشرة قد نظمتها \* بشعر كعقد الدر جاء منضدا  
تأخر مؤتم وعلم انتقال من \* به اتم مع كون المكاتبين واحدا  
وكون امام ليس دون تبعه \* بشرط وأركان ونية الاقتداء

قوله بمشهد أي حضور اهـ منه

ونصح سلطنة متغلب للضرورة  
وكذا صبي وينبغي أن يتوض  
أمور التقليد على وال تابع له  
والسلطان في الرسم هو الولد وفي  
الحقيقة هو الوالي امدم صحة  
اذنه بقضاء جمعة كما في الاشياء  
عن البرازية وفيها لو بلغ السلطان  
او الوالي يحتاج الى تقليد جديد  
والصغرى ربط صلاة المؤتم  
بالامام بشروط عشرة



مشاركة في كل ركن وعمله \* بحال امام حل أم سار بعدا  
وأن لاتحاديه التي معه اقتدت \* وصحة ماصلي الامام من ابتدا  
كذلك الاتحاد القرض هذا تمامها \* وست شروط للامامة في المدا  
بلوغ واسلام وعقل ذكورة \* قراءة مجز فقد عذره بدا

(قوله نية المؤتم) أي الاقتداء بالامام والاقتداء به في صلاته أو الشروع فيها أو الدخول فيها بخلاف نية صلاة  
الامام وشروط النية أن تكون مقارنة للتحريم أو متقدمة عليها بشرط أن لا يفصل بينها وبين التحريم فاصل  
اجنبي كما تقدم في النية ح (قوله واتحاد مكانهما) فلو اقتدى راكب راكب أو بالعكس أو راكب راكب  
دابة أخرى لم يصح لاختلاف المكان ولو كانا على دابة واحدة صح لاتحادهما كما في الامداد وسيأتي وأما إذا كان  
بينهما حائط فسيأتي أن المعقد اعتبارا للاشتباه لاتحاد المكان فيخرج بقوله وعلمه باتقائه له وسبب أي تحقيق  
هذه المسألة بما لا مزيد عليه (قوله وصلاتهما) أي واتحاد صلاتهما قال في البحر والاتحاد أن يمكنه الدخول  
في صلاته بنية صلاة الامام فتكون صلاة الامام متضمنة لصلاة المقتدى اه فدخل اقتداء المتفعل بالمقتضى  
لأن من لا فرض عليه لو نوى صلاة الامام المقتضى صحت نفلا ولأن النفل مطلق والفرض محقق والمطلق جزء  
المقيد فلا يغيره كما في شرح المنية وعبر في نور الابضاح بقوله وأن لا يكون مصليا فراضا غير فرضه اه وهو أولى  
من عبارة الشارح فافهم (قوله وصحة صلاة امامه) فلو تبين فسادها فسقام من الامام وانسيا بالمضي مدة  
المسح ولو وجد الحدث او غير ذلك لم يصح صلاة المقتدى لعدم صحة البناء وكذا لو كانت صحيحة في زعم الامام  
فاسدة في زعم المقتدى لبنائه على الفاسد في زعمه فلا يصح وفيه خلاف وصحح كل أمالو فسدت في زعم الامام  
وهو لا يعلم به وعلمه المقتدى صحت في قول الاسخندر وهو الاسخندر لا المقتدى يرى جواز صلاة امامه والمعتبر  
في حقه رأى نفسه رحتي (قوله وعدم محاذاة امرأة) أي بشروطها الاتية (قوله وعدم تقدمه  
عليه بعقبه) فلو ساواه جاز وان تقدمت أصابع المقتدى لكبر قدمه على قدم الامام ما لم يتقدم اكثر المقدم  
كأسيأتي وفي امداد الفتاح وتقدم الامام بعقبه عن عقب المقتدى شرط لصحة اقتدائه حتى لو كان عقب  
المقتدى غير متقدم على عقب الامام لكن قدمه أطول فتكون أصابعه قد أم أصابع امامه تجوز كما لو كان  
المقتدى أطول من امامه فيسجد امامه اه وقوله حتى الخ يشمل المساواة فالقصد التقدم الواقع في المتن غير  
مقصود رحتي (قوله وعلمه باتقائه له) أي بسماعه أو رؤية الامام أو لبعض المقدين رحتي وان لم يتعد المكان  
ط (قوله وبجمله الخ) أي علمه بحال امامه من إقامة أو سفر قبل الفراغ أو بعده وهذا فيما لو صلى الرباعية  
ركعتين في مصر أو قرية فلو خرجها لانفسد لأن الظاهر أنه مسافر فلا يحمل على السهو وكذا لو أتم مطلقا  
وسمى أي تمامه ان شاء الله تعالى في صلاة المسافر (قوله ومشاركته في الاركان) أي في أصل فعلها اعلم  
من أن يأتي بها معه أو بعده لا قبله الا اذا ادركه امامه فيها فالأول ظاهر والثاني كما لو ركع امامه ورفع ثم ركع  
هو فيصح والثالث عكسه فلا يصح الا اذا ركع ونبي راكعا حتى أدركه امامه فيصح لوجود المتابعة التي هي  
حقيقة الاقتداء وقد حققنا الكلام على المتابعة في اواخر واجبات الصلاة فراجع (قوله وكونه مثله أو دونه  
فيها) أي في الاركان مثال الاول اقتداء الراكع والساجد بمثله والموى به ما بمثله ومثال الثاني اقتداء الموى  
بالراكع والساجد واحترز به عن كونه أقوى حالامنه فيها كقضاء الراكع والساجد بالموى بهما ح (قوله  
وفي الشرائط) عطف على فيما أي وكون المؤتم مثل الامام أو دونه في الشرائط مثال الاول اقتداء مستجمع  
الشرائط بمثله والعارى بمثله ومثال الثاني اقتداء العارى بالمكتسى واحترز به عن كونه أقوى حالامنه فيها  
كأقتداء المكتسى بالعارى ح أقول وفي القضية عن تأسيس النظر وينبغي أن يجوز اقتداء الحرة بالامة الحاضرة  
الرأس اه أي لانه غير عورة في حق الامة فهو كراش الرجل تأمل (قوله كباسط في البحر) المراد به ما ذكره  
من الشروط العشرة لكن هذا ليس موجودا في أصل نسخ البحر وانما يوجد بهما ش بعض نسخه معزى إلى خط  
مؤلفه (قوله قبل وثبوتها الخ) وقبل معناه اخضعوا مع الخاضعين كما في البيضاوي ح (قوله نظام  
الالفة) بتحصيل التعاهد باللقاء في اوقات الصلوات بين الجيران بحر والالفة بضم الهمزة اسم  
الايلاف ح عن القاموس (قوله هي أفضل من الاذان) أي على المعقد وقيل بالعكس وقيل بالمساواة

نية المؤتم الاقتداء واتحاد مكانهما  
وصلاتهما وصحة صلاة امامه  
وعدم محاذاة امرأة وعدم  
تقدمه عليه بعقبه وعلمه  
باتقائه له وبجمله من إقامة وسفر  
ومشاركته في الاركان وكونه مثله  
أو دونه فيها وفي الشرائط كباسط  
في البحر قبل وثبوتها باركعوا مع  
الراكعين ومن حكمها نظام  
الالفة وتعلم الجاهل من العالم  
(هي أفضل من الاذان) عندنا

(قوله خلافاً للشافعي) قدمنا في الأذان عن مذهبه قولين صحيحين الأول كقولنا والثاني حكمه (قوله وقول عمر الخ) أي لادلالة فيه على افضلية الأذان لأن مراده الجمع بينهما لكن اشتغال الخليفة بأموار العامة يمنعه من مراقبة الاوقات فلذا اقتصر على الامامة (قوله وقال بعضهم الخ) ذكره الفخر الرازي في تفسير سورة المؤمنين قال في البحر وقد كنت اختارها لهذا المعنى بعينه قبل الاطلاع على هذا النقل والله الموفق اه قلت ومفاده أنها افضل من الاقضاء (قوله قال الزاهد الخ) توفيق بين القول بالسنة والقول بالوجوب الآتي ويبان أن المراد به ما واحد أخذ من استدل لهم بالاخبار الواردة بالوعيد الشديد بترك الجماعة وفي النهر عن المفيد الجماعة واجبة وسنة لوجوبها بالسنة اه وهذا الجوابهم عن رواية سنية الوتر بأن وجوبها ثبت بالسنة قال في النهر إلا أن هذا يقتضي الاتفاق على أن تركها مرة بلا عذر يوجب انقاص أنه قول العراقيين والخراسانيون على أنه يأثم إذا اعتاد الترك كافي القنية اه وقال في شرح المنية والاحكام تدل على الوجوب من أن تاركها بلا عذر يعزر وترد شهادته ويأثم الجيران بالسكوت عنه وقد يوفق بأن ذلك مقيد بالمداومة على الترك كما هو ظاهرة قوله صلى الله عليه وسلم لا يشهدون الصلاة وفي الحديث الآخر يصلون في بيوتهم كما يعطيه ظاهر اسناد المضارع نحو بوفلان يأكون البرأي عادتهم فالواجب الحضور أحياناً والسنة المؤكدة التي تقرب منه المواظبة اه ويرد عليه ما مر عن النهر إلا أن يجاب بأن قول العراقيين يأثم بتركها مرة بمعنى على القول بأنهم فرض عين عند بعض مشايخنا كما نقله الزيلعي وغيره او على القول بأنهم فرض كفاية كما نقله في القنية عن الطحاوي والكرخي وجماعة فاذا تركها الكل مرة بلا عذر أثموا فتأمل (قوله فشرط) بناء على القول بوجوب العبد أماً على القول بسنيتهما فتسنت الجماعة فيها كما في الحلية والبحر ثم قال في البحر ولا يخفى أن الجماعة شرط الصحة على كل من القولين اه أي شرط الصحة وقوعها واجبة أو سنة فافهم (قوله سنة كفاية) أي على كل أهل محل لما في منية المصلي من بحث التراويح من أن أقامتها بالجماعة سنة على سبيل الكفاية حتى لو ترك أهل محلهم الجماعة فقد تركوا السنة وأسأوا في ذلك وان تحلف من أفراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة اه (قوله على قول) وغير مستحبة على قول آخر بل يصلحها وحده في بيته وهما قولان معصمان وسيأتي قبيل ادراك الفريضة ترجيح الثاني بأنه المذهب (قوله وفي وتر غيره الخ) كراهة الجماعة فيه هو المشهور وذكره القدوري في مختصره وذكر في غيره عدم الكراهة ووفق في الحلية بحمل القول على المواظبة والثاني على الفعل أحياناً وسيأتي تمامه ان شاء الله تعالى (قوله على سبيل التداعي) بأن يقتدى أربعة فأكثر بواحد (قوله وسحقه) أي قبيل ادراك الفريضة (تمت) قال في الحلية وأما الجماعة في صلاة الخسوف فظاهر كلام الجرم الغفير من أهل المذهب كراهتها وفي شرح الزاهد وقيل جائزة عندنا لكننا ليست بسنة اه (قوله ويكره) أي تحريم القول الكافي لا يجوز الجمع لا يباح وشرح الجامع الصغير أنه بدعة كما في رسالة السندی (قوله بأذان واقامة الخ) عبارته في الخرائج اجمع مما هنا ونصها يكره تكرار الجماعة في مسجد محله بأذان واقامة الا اذا صلى بهم فيه أو لا غير أهله أو أهله لكن بمخافة الأذان ولو كثر أهله بدونهما او كان مسجد طريق جازاً جاعاً كما في مسجد ليس له امام ولا مؤذن ويصلي الناس فيه فوجافوا جاناً الافضل أن يصلي كل فريق بأذان واقامة على حدة كما في امالي قاضي خان اه ونحوه في الدرر والمراد بمسجد المحلة ماله امام وجماعة معلومون كما في الدرر وغيرها قال في المتبع والتقييد بالمسجد المختص بالمحلة احترام من الشارع وبالأذان الثاني احترام عما اذا صلى في مسجد المحلة جماعة بغير اذان حيث يباح اجماعاً اه ثم قال في الاستدلال على الامام الشافعي الثاني للكرامة مانصه ولنا أنه عليه الصلاة والسلام كن خرج ليصلح بين قوم فعاد الى المسجد وقد صلى أهل المسجد فرجع الى منزله فجمع أهله وصلى بهم ولوجاز ذلك لما اختار الصلاة في بيته على الجماعة في المسجد ولأن في الاطلاق هكذا تقليل الجماعة معنى فانهم لا يجمعون اذا علموا أنها لا تقوتهم وأما مسجد الشارع فالتناس فيه سواء الاختصاص له بفريق دون فريق اه ومثله في البدائع وغيرها ومقتضى هذا الاستدلال كراهة التكرار في مسجد المحلة ولو بدون اذان ويؤيده ما في الظهيرية لو دخل جماعة المسجد بعد ما صلى فيه أهله يصلون وحداناً وهو ظاهر الرواية اه وهذا مخالف لحكاية الاجماع المارة وعن هذا ذكر العلامة الشيخ راحة الله السندی تليد الحق ابن الهمام في رسالته أن ما يفعله أهل الحرمين من الصلاة بأئمة متعددة وجماعات مترتبة

خلافاً للشافعي قاله العيني وقول عمر لولا الخلافة لاذنت أي مع الامامة اذ الجمع أفضل وقال بعضهم اخاف ان تركت الفاتحة أن يعاتبني الشافعي أو قرأتها يعاتبني ابو حنيفة فاخترت الامامة (والجماعة سنة مؤكدة للرجال) قال الزاهد أرادوا بالتأكيّد الوجوب الا في جمعة وعيد فشرط وفي التراويح سنة كفاية وفي وتر رمضان مستحبة على قول وفي وتر غيره وتطوع على سبيل التداعي مكروهة وسحقته ويكره تكرار الجماعة بأذان واقامة في مسجد محله لا في مسجد طريق او مسجد امام له ولا مؤذن

مطلب  
في تكرار الجماعة في المسجد

مكروه اتفاقا ونقل عن بعض مشايخنا انكاره صريحين بحضر الموسم بمكة سنة ٥٥١ هـ منهم الشريف  
 الغزنوي وذكر أنه اُفتي بعض المالكية بعدم جواز ذلك على مذهب العلماء الاربعة ونقل انكار ذلك أيضا عن  
 جماعة من الحنفية والشافعية والمالكية حضر والموسم سنة ٥٥١ هـ وأقره الرملي في حاشية البحر لكن  
 يشكل عليه أن نحو المسجد المكي أو المدني ليس له جماعة معلومون فلا يصدق عليه أنه مسجد محله بل هو  
 كمسجد شارع وقد مر أنه لا كراهة في تكرار الجماعة فيه أجماعا فليأتل هذا وقد منافي باب الأذان عن آخر  
 شرح المنية عن أبي يوسف أنه إذا لم تكن الجماعة على الهيئة الأولى لا تكرر ولا تكرر وهو الصحيح وبالعدول عن  
 الحراب تختلف الهيئة كذا في البرازية انتهى وفي التارخانية عن الولوالجية وبه نأخذ (قوله وأقلها اثنان)  
 لحديث اثنان فأفوقهما جماعة أخرجه السيوطي في الجامع الصغير وروى عنه قال في البحر لأنها مأخوذة من  
 الاجتماع وهما أقل ما يتحقق به وهذا في غير جمعة اهـ أي فان أقلها فيها ثلاثة صالحون للإمامة سوى الإمام  
 ومثلها العبد لقوله يشترط لها ما يشترط للجمعة صحة وأداء سوى الخطبة فافهم (قوله ولو بميزا) أي ولو كان  
 الواحد المقتدى صيا ميمز قال في السراج لو حلف لا يصلي جماعة وأتم صيا بعقل حث اهـ ولا عبرة بغير العاقل  
 بحر قال ط ويؤخذ منه أنه يحصل ثواب الجماعة باقتداء المتنفل بالمتضرع لأن الصبي متنفل ولم أر حكم  
 اقتداء المتنفل بمثله هل يزيد ثوابه على المنفرد فيحترز اهـ قلت الظاهر نعم إن لم يكن على سبيل التداعي لحديث  
 الصحيحين عن انس رضي الله عنه أن جدته مديكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ل طعام صنعته له فاكل  
 منه ثم قال قوموا الاصلى بكم فقمتم الى حصار لساقدا سود من طول ما لبث فنبخته بماء فقام عليه رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وصنفت انا واليتيم ورايه والعجوز من وراءنا فصرى بشاركتين ثم انصرف فلولا يمكن  
 الاقتداء افضل لما أمرهم به تأمل (قوله في مسجد أو غيره) قال في القنية واختلف العلماء في اقامتها في  
 البيت والاصح انها كاقامتها في المسجد الا في الافضية اهـ (قوله وتصح امامة الجنى) لانه مكلف بخلاف  
 امامة الملك فانه متنفل وامامة جبريل لخصوص التعليم مع احتمال الاعادة من النبي صلى الله عليه وسلم ط  
 (قوله اشباه) عبارتها في بحث أحكام الجنان ومنها انعقاد الجماعة بالجن ذكره الاسيوطي عن صاحب  
 آكام المرجان من اصحابنا مستند لا بحديث اجد عن ابن مسعود في قصة الجن وفيه فلما قام رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يصلي ادركه شخصان منهم فقالا يا رسول الله انما نحب أن نؤقتنا في صلاتنا قال فصمهما خلفه  
 ثم صلى بنا ثم انصرف وتطير ذلك ما ذكره السبكي أن الجماعة تحصل بالملائكة وترفع على ذلك لو صلى في فضاء  
 بأذان واقامة منفردا ثم حلف أنه صلى بالجماعة لم يحث ومنها صحة الصلاة خلف الجنى ذكره في آكام  
 المرجان اهـ اقول وما نقله عن السبكي مأخوذ من حديث ان المسافر اذا اذن وأقام صلى خلفه من جنود  
 الله ما لا يرى طرفاه رواه عبد الرزاق ومقتضاه وجوب الجهر عليه لكن قد منافي باب الأذان التصريح  
 عن التارخانية بأن حكمه حكم المنفرد في الجهر والخفاقة وبه يعلم أنه يحث بحلفه أنه صلى بالجماعة عندنا ولا  
 سيما والایمان مبنية على العرف عندنا وهو منفرد عرفا وشرعا والا لاخذ أحكام الامام على أنه متر في الفصل  
 السابق أنه لا يلزمه الجهر الا اذا نوى الامامة وكذا متر في شروط الصلاة أنه لا يحث في لا يؤتم احدا ما لم ينو  
 الامامة وليس في الحديث التصريح بالاعتدائه وان كان المراد ذلك فعمل انعقاد الجماعة باقتداء الملائكة  
 والجن انما يستلزم أحكامها اذا كانوا على صورة ظاهرة ولهذا لو جامع جنى امرأتين وجدت لذة  
 لا يلزمها الاغتسال كما في النجاسة الا اذا انزلت كما في الفتح ووجاءها على صورة آدمى كما في الحلية وكذا يقال  
 في امامة الجنى والله اعلم (قوله قال في البحر الخ) وقال في التره هو أعدل الأقوال وأقربها ولذا قال  
 في الاجناس لا تقبل شهادته اذا تزكها استخفافا وبجانه أما سهوا أو بتأويل ككون الامام من اهل الاهواء  
 او لا يراعى مذهب المقتدى تقبل اهـ ط (قوله ثمرته الخ) هذا بناء على تحقيق الخلاف أما على ما مر  
 عن الزاهدي فلا خلاف (قوله بتركها مرة) أي بلا عذروه هذا عند العراقيين وعند الخراسانيين انما يأثم  
 اذا اعتاده كما في القنية وقد مر (قوله بالالفين) قيد به لان الرجل قد يراد به مطلق الذكر بالغا وغيره  
 كما في قوله تعالى فان كانوا اخوة رجالا وكما في حديث ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلاولى رجل ذكر  
 ولذا قيد بذكره لدفع أن يراد به البالغ بناء على ما كان في الجاهلية من عدم توريثهم الا من استعد للحرب

(وأقلها اثنان) واحد مع الامام  
 ولو بميزا او ملكا او جنيا في  
 مسجد أو غيره وتصح امامة الجنى  
 اشباه (وقيل واجبة وعليه  
 العامة) أي عامة مشايخنا  
 وبه جزم في التحفة وغيرها قال  
 في البحر هو الرابع عند أهل  
 المذهب (فحسن او تجب) ثمرته  
 تظهر في الاثم بتركها مرة (على  
 الرجال العقلاء البالغين)



دون الصغار فافهم (قوله الاحرار) فلا تجب على القن وسبأ في الجمعة لو أذن له مولاه وجبت وقبل  
يضر وجهه في البحر اه قلت وينبغي جريان الخلاف هنا أيضا تأمل (قوله من غير حرج) قيد لكونها سنة  
مؤكدة او واجبة فبالخرج يرتفع الاثم وبرخص في تركها ولكنه يفوته الافضل بدليل انه عليه الصلاة والسلام  
قال لابن ابي عمير مكتوم الاعمي لما استأذنه في الصلاة في بيته ما اجدلك رخصة قال في الفتح أي تحصل لك فضيلة  
الجماعة من غير حضورها لا لايجاب على الاعمي لانه عليه الصلاة والسلام رخص لعناب بن مالك في تركها  
اه لكن في نور الابيضاح واذا انقطع عن الجماعة لعذر من أعذارها وكانت بيته حضورها لولا العذر يحصل  
له نوابها اه والظاهر أن المراد به العذر المانع كالمريض والشيخوخة والنجم بخلاف نحو المطر والطين والبرد  
والعمى تأمل (قوله ولو فاتته ندب طلبها) فلا يجب عليه الطلب في المساجد بخلاف بين اصحابنا  
بل ان أتى مسجد الجماعة آخر فحسن وان صلى في مسجد حيه منفردا فحسن وذكر القسري يجمع بأهله  
ويصلي بهم يعني ونال نواب الجماعة كذا في الفتح واعترض الشرنبلالي بأن هذا يناقض وجوب الجماعة  
وأجاب ح بأن الوجوب عند عدم الحرج وفي تتبعها في الاماكن القاصية حرج لا يخفى مع ما في مجاوزة  
مسجد حيه من مخالفة قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد اه وفيه أن ظاهر اطلاقه  
التدب ولو الى مكان قريب وقوله مع ما في مجاوزة الخ قد يقال محله فيما اذا كان فيه جماعة ألا ترى أن مسجد  
الحلي اذا لم تقم فيه الجماعة وتقام في غيره لا يرتاب احد أن مسجد الجماعة أفضل على انهم اختلفوا في الافضل  
هل جماعة مسجد حيه او جماعة المسجد الجامع كما في البحر ط قلت لكن في الخافية وان لم يكن المسجد منزله  
مؤذن فانه يذهب اليه ويؤذن فيه ويصلي وان كان واحدا الا أن المسجد منزله حقا عليه فيؤدى حقه مؤذن  
مسجد لا يحضر مسجد احد قالوا هو يؤذن ويقيم ويصلي وحده وذلك لاحب من أن يصلي في مسجد آخر اه  
ثم ذكر ما مر عن الفتح ولعل ما مر فيما اذا صلى فيه الناس فيخبر بخلاف ما اذا لم يصل فيه احد لان الحق تعين  
عليه وعلى كل فقول ط قد يقال الخ غير مسلم والله اعلم (قوله ونحوه) قال في القنية الا المسجد الحرام  
ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم وعزاه في آخر شرح المنية الى مختصر البحر ثم قال وينبغي أن يستثنى المسجد  
الاقصى ايضا لانها في المسجد الحرام بمائة ألف وفي مسجده عليه الصلاة والسلام بألف وفي المسجد الاقصى  
بخمسمائة اه وينبغي استثناء مسجد الحلي على ما قلناه آتيا (قوله ومقعد وزمن) قال في المغرب المقعد  
الذي للاحرار به من داء في جسده كان اذا اقعده وعند الاطباء هو الزمن وبعضهم فرق وقال المقعد المشيخ  
الاعضاء والزمن الذي طال مرضه وقال في فصل الزاى الزمن الذي طال مرضه زمانا وقيل الزمن عن أي  
حنيفة المقعد والاعمى والمقطوع اليدين أو أحدهما والمفلوج والاعرج الذي لا يستطيع المشي والاشل اه  
(قوله ومفلوج) هو من به فالج وهو استرخاء لا حدشقي الانسان لانصباب خلط بلغى تنسده منه مسالك الروح  
قاموس (قوله وان وجد قائدا) وكذا الزمن لو كان غيبا له مركب وخادم فلا تجب عليه ما عنده خلافا لهما  
حلية عن المحيط وذكر في الفتح أن الظاهر أنه اتفاق والخلاف في الجمعة لا في الجماعة اه لكن المستور في  
الكتب المشهورة خلافه حلية (قوله ولا على من حال بينه وبينها مطر وطين) أشار بالحيلة الى أن المراد  
المطر الكثير كما قبله في صلاة الجمعة وكذا الطين وفي الحلية وعن ابي يوسف سألت أبا حنيفة عن الجماعة في طين  
وردغة فقال لا أحب تركها وقال محمد في الموطأ الحديث رخصة يعني قوله صلى الله عليه وسلم اذا ابتلت النعال  
فالصلاة في الرحا والنعال هنا الاراضي الصلاب وفي شرح الزا هدى عن شرح القمراشي واختلف في كون  
الامطار والثلوج والاحوال والبرد الشديد عذرا وعن ابي حنيفة ان اشتد التأذي بعذر قال الحسن افادت  
هذه الرواية أن الجمعة والجماعة في ذلك سواء ليس على ما ظننه البعض أن ذلك عذر في الجماعة لانها سنة لا في  
الجمعة لانها من أكد القرائن اه وفي شرح الشيخ اسماعيل عن ابن الملقن الشافعي والمشهور أن النعال  
جمع نعل وهو ما غلظ من الارض في صلابه وانما خصها بالذكر لان ادنى بلل يندبها بخلاف الرخوة فانها  
تنسف الماء وقبل النعال الاحذية (قوله وبرد شديد) لم يذكر الحر الشديد أيضا ولم يذكره من علمنا  
ولعل وجهه أن الحر الشديد انما يحصل غالبا في صلاة الظهر وقد كفيها موته بسنية الابراد نعم قد يقال لو تركه  
الامام هذه السنة وصلى في اول الوقت كان الحر الشديد عذرا تأمل (قوله وظلة كذلك) أي شديدة  
والظاهر أنه لا يكفى الى ايقاد نحو سراج وان امكنه ذلك وأن المراد بشدة الظلة كونه لا يصير طريقه الى

الاحرار القادرين على الصلاة  
بالجماعة من غير حرج) ووفاته  
ندب طلبها في مسجد آخر الا  
المسجد الحرام ونحوه (فلا تجب  
على مريض ومقعد وزمن  
ومقطوع يد ورجل من خلاف)  
او رجل فقط ذكره الحدادي  
(ومفلوج وشيخ كبير عاجز وأعمى)  
وان وجد قائدا (ولا على من  
حال بينه وبينها مطر وطين وبرد  
شديد وظلة كذلك)

المسجد فيكون كالاعى (قوله ويرجى) أى شديد أيضا فيما يظهر تأمل وانما كان عذرا للبلاقط لعظم مشقته فيه دون النهار (قوله وخوف على ماله) أى من لص ونحوه اذ لم يحسنه غلق الدكان والبيت مثلا ومنه خوفه على تلف طعام في قدر أو خبز في تنور تأمل وانظر هل التقيد بماله للاحتراز عن مال غيره والظاهر عدمه لأن له قطع الصلاة ولا سيما ان كان امانة عنده كوديعة او عارية أو رهن مما يجب عليه حفظه تأمل (قوله او من غريم) أى اذا كان معسر ليس عنده ما يوفى غريمه والا كان ظالما (قوله او ظالم) يخافه على نفسه او ماله (قوله الاخشين) وكذا الریح (قوله وارادة سفر) أى واقبت الصلاة ويخشى أن تقوته القافلة بجر وأما السفر نفسه فليس بعذر كفى القنية (قوله وقيامه بمرض) أى يحصل له بغيبته المشقة والوحشة كذا في الامداد (قوله تنوقه نفسه) أى تستشاقه وتنازعها اليه مصباح سواء كان عشاءا وغيره لشغل باله امداد ومثله الشراب وقرب حضوره كحضوره فيما يظهر لوجود العلة وبه صرح الشافعية (قوله وكذا اشتغاله بالفقه الخ) عبارة نور الايضاح وتكرار فقهه بجماعة تفوته ولم أر هذا القيد لغيره وورع في القنية النجم الائمة فيمن لا يحضرها لاستغراق اوقاته في تكرير الفقه لا يعذر ولا تقبل شهادته ثم مرزله ثانيا انه يعذر بخلاف مكرز للفقه ثم وفق بينهما بحصول الاول على المواظب على الترتيباونا والثاني على غيره وهذا ما مشى عليه الشارح في قوله أى الا الخ (قوله فلا يعذر ويعذر) الاول بالذال والثاني بازاي (قوله يعنى بحبسه عنه الخ) صرح بذلك في البحر عن البرازية قال الرحقى قالوا هذا مما يعلم ويحكم لأن الظلة صيادون لاخذ المال متى وقع في شركهم لا يؤخذ منهم وربما يجدون للانسان ذنبالم يفعلوه وصلا الى ماله هـ (تمة) مجموع الاعذار التي مرت متنا وشرحا عشرون وقد تظمتها بقولي

اعذار ترك جماعة عشرون قد \* اودعها في عقد نظم كالدرر  
مرض واقعا دعى وزمانة \* مطر وطين ثم رد قد أضر  
قطع رجل مع يدأودونها \* فلي وعجز الشيخ قصد للسفر  
خوف على مال كذا من ظالم \* اوداثن وشهى اكل قد حضر  
والريح ليل ظلمة تريض ذى \* ألم مدافعة لبول او قدر  
ثم اشتغال بال لاغير الفقه فى \* بعض من الاوقات عذر معتبر

(قوله او عدم مراعاته) أى المذهب المتقدمى فيما يوجب بطلان الصلاة على ماسين فى بيانه (قوله تقديم) أى على من حضر معه (قوله بل نصبا) أى لا امام الراتب (قوله بأحكام الصلاة فقط) أى وان كان غير متبحر فى بقية العلوم وهو أولى من المتبحر كذا فى زاد القدير عن شرح الارشاد (قوله بشرط اجتنابه الخ) كذا فى الدراية عن المجتبى وعبارة الكافى وغيره العلم بالسنة اولى الا أن يطعن عليه فى دينه لأن الناس لا يرغبون فى الاقتداء به (قوله قدر فرض) اخذت بعبارة البحر من قول الكافى قدر ما تجوز به للصلاة بناء على أن تجوز بمعنى تصح لا بمعنى تحل (قوله وقيل واجب) ذكره فى البحر بحثا لكن يمكن اخذه من كلام الكافى لأن الجواز يطلق بمعنى الحل بل قال الشيخ اسماعيل ينبغى حمل الجواز المذكور على ما يشمل عدم الكراهة وحينئذ ف يرجع الى القول الثالث (قوله وقيل سنة) فائله الزيلعى وهو ظاهر المبسوط كما فى النهر ومضى عليه فى الفتح قال ط وهو الاظهر لأن هذا التقديم على سبيل الاولوية فالانصب له مراعاة السنة (قوله ثم الاحسن تلاوة وتجويدا) أفاد بذلك أن معنى قولهم اقرأ أى أجود لا أكثرهم حفظا وان جعله فى البحر متبادرا ومعنى الحسن فى التلاوة أن يكون عالما بكيفية الحروف والوقف وما يتعلق بها فهستافى ط (قوله أى الاكثر اتقاء للشبهات) الشبهة ما شئبه حله وحرمة ويلزم من الورع التقوى بلاعكس والزهد ترك شئ من الحلال خوف الوقوع فى الشبهة فهو أخص من الورع وليس فى السنة ذكر الورع بل الهجرة عن الوطن فلما نسخت اريد بها هجرة المعاصى بالورع فلا تجب هجرة الاعلى من اسلم فى دار الحرب كما فى المعراج ط (قوله أى الاقدم اسلاما) استنبطه صاحب البحر وسمعه فى النهر من تعليل البدائع بأن من امتد عمره فى الاسلام كان أكثر طاعة اقول بل الظاهر أن المراد بالاسن الاكبر سنا كما هو فى بعض روايات الحديث فأكبرهم سنا وهو المفهوم من أكثر الكتب فيكون الكلام فى المسلم الاصلى ثم اخرج الجملة

يرجى ليل لا نهار وخوف على ماله او من غريم او ظالم او مدافعة احد الاخشين وارادة سفر قيامه بمرض وحضور طعام تنوقه نفسه ذكره الحدادى وكذا شغاله بالفقه لاغيره كذا جزم به لبقا فى تبعها للبهنسى أى الا اذا انطب تكاسلا فلا يعذر ويعذر ولو اخذ المال يعنى بحبسه عنه مدة لا تقبل شهادته الا بتأويل بدعة لا امام او عدم مراعاته والا حق لامامة تقديم بل نصبا مجمع لانهر (الاعلم بأحكام الصلاة) ط صحة وفساد بشرط اجتنابه نواحيش الظاهرة وحفظه برفرض وقيل واجب وقيل سنة (ثم الاحسن تلاوة) تجويدا (للقراءة ثم الاورع) أى لاكثر اتقاء للشبهات والتقوى قاء المحرمات (ثم الاسن) أى لا قدم اسلاما فيقدم شاب على شيخ اسلم وقالوا يقدم الاقدم ورعا

والنهر عن الزاد وعليه يقاس  
سائر الخصال فيقال يقدم  
أقدمهم علما ونحوه وحينئذ فقلما  
يحتاج للقرعة (ثم الاحسن  
خلقا) بالضم الفة بالناس  
(ثم الاحسن وجهها) أي أكثرهم  
تجسدا زادا في الراد ثم أصبحهم  
أي اسمهم وجهها ثم أكثرهم  
حسبا (ثم الاشرف نسبيا) زاد  
في البرهان ثم الاحسن صوتا وفي  
الاشياء قبيل عن المثل ثم الاحسن  
زوجة ثم الأكثر مالا ثم الأكثر  
جاها (ثم الانطق ثوبا) ثم الأكبر  
رأسا والاصغر عضوا ثم المقيم على  
المسافر ثم الحر الاصل على المقيم  
ثم المقيم عن حدث على المتميم عن  
جنابة (قائدة) لا يقدم أحد في  
التزام الا بمرج ومنه السبق الى  
الدرس والافتاء والدعوى فان  
استووا في المجرى أقرع بينهم اه  
كلام الاشياء وفي الفصل الثاني  
والثلاثين من حظر التارخية  
وفي طلبه العلم يقدم السابق فان  
اختلفوا وثمة بينة فيها والا أقرع  
كبيتهم معا كما في الحرقى والفرقى  
اذا لم يعرف الاوّل ويجعل كآخهم  
ما توامعا اه وفي محاسن القراء  
لابن وهبان وقيل ان لم يكن للشيخ  
معلوم جازان يقدم من شاءوا كما  
مشايخنا على تقديم الاسبق  
وأول من سنه ابن كثير (فان  
استووا يقرع بين المستويين  
(او الخيل الى القوم) فان  
اختلفوا اعتبر أكثرهم ولو قدموا  
غير الاولى اسأوا بلائهم (واعلم  
أن صاحب البيت) ومثله امام  
المسجد الراتب (أولى بالامامة  
من غيره) مطلقا

الا بخارى فاقدمهم اسلاما وعليه فيكون ذلك سببا آخر لترجيح فبين عرض اسلامه فيقدم شاب نشأ في  
الاسلام على شيخ اسلم أوالا كانا مسلمين من الاصل أو اسلما معا يقدم الأكبر سالما في الزيلعي من أن الأكبر سالما  
يكون اخشع قلبا عادة واعظم حرمة وورعة الناس في الاقتداء به أكثر فيكون في تقديره تكثر الجماعة اه  
هذا وما مضى عليه المصنف من تقديم الاورع على الاسن هو المذكور في المتن وكثير من الكتب وعكس  
في المحيط (قوله عن الزاد) أي زاد الفقير لابن الهمام (قوله بالضم) أي ضم انحاءا ما يقتضيه فهو  
المراد بما بعده (قوله أكثرهم تجمدا) تفسير بالمزوم فانه يلزم من كثرة التجمد حسن الوجه لحديث من  
كثرت صلته بالليل حسن وجهه بالنهار وان كان ضعيفا عند الحديثين قال في البدائع لا حاجة الى هذا التكلف  
بل يبقى على ظاهره لان صباحة الوجه سبب لكثرة الجماعة كما في البحر ح (قوله زاد في الزاد الخ) اقول ليس  
فيه زيادة ونص عبارة الزاد بعد الخلق هكذا فان تساوا وأفاضلهم وجهها وقيد في الكافي عن يصولي بالليل فان  
تساوا وأفاضلهم نسب الخ (قوله أي اسمهم وجهها) عبارة عن بشاشته في وجهه من يقاه وابتسامه له وهذا  
يفاء الحسن الذي هو تناسب الاعضاء أفاده ح (قوله ثم أكثرهم حسبا) الظاهر أن الحسب بالباء الموحدة  
لا بالنون وهو الذي كتب عليه ابن عبد الرزاق في شرحه قال في البحر وقد تم في الفتح الحسب على صباحة الوجه  
اه وفي القاموس الحسب مائة من مفاخر آبائك او المال او الدين او الكرم او الشرف في الفعل الخ (قوله  
ثم الاحسن زوجة) لانه غالب يكون احب لها واعف لعدم تعلقه بغيرها وهذا ما يعلم بين الاصحاب والارحام  
أو الجيران اذ ليس المراد أن يترك كل منهم أو صاف زوجته حتى يعلم من هو أحسن زوجة (قوله ثم الأكثر  
مالا) اذ بكثرته مع ما تقدم من الاوصاف يحصل له القناعة والعفة فيرغب الناس فيه أكثر (قوله ثم الأكبر  
رأسا الخ) لانه يدل على كبر العقل يعني مع مناسبة الاعضاء والافلوخس الرأس كبروا والاعضاء صغرا كان  
دلالة على اختلال تركيب مزاجه المستلزم لعدم اعتدال عقله اه ح وفي حاشية ابى السعود وقد نقل عن  
بعضهم في هذا المقام ما لا يليق أن يذكر فضلا عن أن يكتب اه وكأنه يشير الى ما قيل ان المراد بالعضو الذكر  
(قوله ثم المقيم على المسافر) وقيل هماسوء بحر وظاهره ولو كان الجماعة مسافرين فليست له وهذا مادام  
الوقت باقيا والا فلا يصح اقتداء المسافر بالمقيم في الرابعية كما يأتي (قوله ثم المقيم عن حدث على المتميم عن  
جنابة) كذا أجاب به الحلواني كما في التمهيد وجرمه في القبيض وجامع الفتاوى كذا في الاحكام للشيخ  
اسماعيل ومثله في التارخية ولعل وجهه أن الحدث اخف من الجنابة لكن في منية المفتي المتميم عن الجنابة  
أولى بالامامة من المتميم عن حدث ونقله في النهر عنهما مقتصر عليه ولعل وجهه أن طهارته أقوى لانها بمنزلة  
الغسل لا يطلها الحدث (قوله ومنه) أي من المرجح (قوله والافتاء) الاولى الاستفتاء (قوله  
والدعوى) أي بين يدي القاضي (قوله أقرع بينهم) أي اذا تنازعوا والظاهر أن هذا على سبيل الاولوية  
(قوله كما في الحرقى والفرقى) التشبيه في أن الترتيب اذا لم يعلم كان كالجملة لاني القرعة أيضا قائم لا تتأق  
في الحرقى والفرقى ح (قوله معلوم) أي وظيفة من جهة الواقف او من الطلبة أفاده ح (قوله جازان  
يتقدم من شاء) لانه لا يقرعهم اصلا ح (قوله وأول من سنه ابن كثير) قال السهوي في جوهر العقدين  
روى أن انصارا جاءوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأله وجاء رجل من ثقيف فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
بالخائف ان الانصارى قد سبقك بالمسئلة فاجلس كما نبد أبحاجة الانصارى قبل حاجتك اه فعلم منه  
أنه سنة النبي صلى الله عليه وسلم وابن كثير تابع في ذلك وأنه لا فرق بين من له معلوم وغيره ثم يمكن الفرق بين ذي  
المعلوم وغيره فيما اذا حضر امعا رحتى أي فيقرع لوله معلوم ولا يقدم من شاء تأمل (قوله اعتبر أكثرهم)  
لا يظهر هذا الا في النصب والافكل يصلى خلف من يختاره ط لكن فيه تكرار الجماعة وقد مر ما فيه (قوله  
اساءه وبلائهم) قال في التارخية ولو أن رجلين في الفقه والصلاح سواء الا ان احدهما اقرأ فقدم القوم الاخر  
فقد أسأوا وتركوا السنة ولكن لا يأتون لانهم قدموا رجلا صالحا وكذا الحكم في الامارة والحكومة أما  
الخلافه وهي الامامة الكبرى فلا يجوز أن يتركوا الافضل وعليه اجماع الامة اه فانهم (قوله مطلقا)  
أي وان كان غيره من الحاضرين من هو أعلم وأقرأ منه وفي التارخية جماعة أضياف في دار يريد أن يقدم  
احدهم ينبغي أن يقدم المالك فان قدم واحدا منهم لعلمه وكبره فهو أفضل واذا تقدم احدهم جاز لان



الظاهر أن المالك يأذن أضيفه إكراماً له ١٥ (قوله وصرح الحدادي الخ) أفاد أن هذا غير خاص بالسلطان العام والولاية ولا بالقاضي الخاص والولاية بالاحكام الشرعية بل مثلها والى وأن الامام الراتب كصاحب البيت في ذلك قال في الامداد وأما إذا اجتمعوا فالسلطان مقدم ثم الامير ثم القاضي ثم صاحب المنزل ولو مستأجر أو كذا يقدم القاضي على امام المسجد (قوله والمستعير والمستأجر أحق) لأن الاعارة تملك المنافع والمعبر وان كان له أن يرجع بخلاف المؤجر لكنه ما لم يرجع يبق المستعير أحق والكلام في ذلك لأنه إذا رجع لم يبق العارية وخرجت المسئلة عن موضوعها فافهم (قوله للمأمر) أي من قوله لعموم ولا ينهما ولكنه غير مناسب لأن المراد بعموم الولاية عمومها للناس وهذا ليس كذلك فكان عليه أن يقول لأن الولاية لهما في هذه الحالة دون المالك ح (قوله لحديث الخ) هكذا رواه في النهر المعنى وعزاه الى الحلبي صاحب الحلبة مع أنه في الحلبة ذكره مطلقاً ونقله في البحر عنها (قوله والكرهه عليهم) جزم في الحلبة بأن الكراهه الاولى تحريرية للحديث وتردد في هذه (قوله ويكره تنزيها الخ) لقوله في الاصل امامة غيرهم احب الي بحر عن المجتبي والمهرج ثم قال فيكره لهم التقدم ويكره الاقتداء بهم تنزيهاً فان امكن الصلاة خلف غيرهم فهو أفضل والاقتداء اولى من الانفراد (قوله ولومعقفا) يلزمه استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه فان المعنى عبد باعتبار ما كان اللهم الآن يكون من قبيل عموم المجاز بأن يراد بالبعد من انصف بالرق وقتاً ما سواء كان في الحال او فيما مضى ح (قوله ولعله) أي لعل سبب كراهه المعنى ما تقدم الخ فان تقديم الحر الاصل مندوب اليه وتركه مكروه تنزيهاً فلذا قال اذا كراهه الخ وفي نسخة والمعلة أي والعلة في كراهه امامة المعنى أن الحر الاصل اولى بالامامة منه لأنه نشأ في الرق مشغلاً بخدمة المولى لم يتفرغ لتعلم رضى (قوله وأعرابي) نسبة الى الاعراب لا واحد له من لفظه وليس جميعاً لعرب كما في الصحاح لكن في الرضى الظاهر أنه جمع فهستاني وهو من يسكن البادية عريياً وعجمياً بحر وخصه في الصباح بأهل البدو من العرب (قوله ومثله الخ) مبنى على أن الاعراب لا يشمل الاعجمي والا فالمناسب ومنه والعلة في الكل غلبة الجهل (قوله وفاسق) من الفسق وهو الخروج عن الاستقامة ولعل المراد به من يرتكب الكفار كشارب الخمر والزاني وآكل الربا ونحو ذلك كذا في البرجندي اسماعيل وفي المعراج قال احصائنا لا ينبغي أن يقتدى بالفاسق الا في الجمعة لأنه في غيرها يجب اتمامها غيره ١٥ قال في الفتح وعليه فيكره في الجمعة اذا تعبدت اقامتها في المصر على قول محمد المفتي به لأنه بسبيل الى التحول (قوله ونحوه الاعشى) هوسى البصري لا ونهاراً قاموس وهذا ذكره في النهر بحسب أخذ من تعليل الاعشى بأنه لا يتوق التحاسة (قوله أي غير الفاسق) تبع في ذلك صاحب البحر حيث قال قيد كراهه امامة الاعشى في المحيط وغيره بأن لا يكون افضل القوم فان كان افضلهم فهو اولى ١٥ ثم ذكر أنه ينبغي جريان هذا القيد في العبد والاعرابي وولد الزنى ونازعه في النهر بأنه في الهداية علل الكراهه بغلبة الجهل فيهم وبأن في تقديمهم تنفير الجماعة ومقتضى الثانية ثبوت الكراهه مع اتفاق الجهل لكن ورد في الاعشى نص خاص هو استخلافه صلى الله عليه وسلم لابن ابي مكتوم وعثمان على المدينة وكانا عيين لأنه لم يبق من الرجال من هو اصل منهما وهذا هو المناسب لاطلاقهم واقتصارهم على استثناء الاعشى ١٥ وحاصله أن قوله الآن يكون أعلم القوم خاص بالاعشى أما غيره فلا تنطبق الكراهه بعلمه لكن ما يجنبه في البحر صرح به في الاختيار حيث قال ولو عدت أي علم الكراهه بأن كان الاعرابي افضل من الحضري والعبد من الحر وولد الزنى من ولد الرشدة والاعشى من البصير فالحكم بالضد ١٥ ونحوه في شرح المتن للبهني وشرح درر البحار ولعل وجهه أن تنفير الجماعة بتقديمه يزول اذا كان افضل من غيره بل التنفير يكون في تقديم غيره وأما الفاسق فقد علوا كراهه تقديمه بأنه لا يهتم لاهل دينه وبأن في تقديمه للامامة تعظيمه وقد وجب عليهم اهانته شرعاً ولا ينبغي أنه اذا كان أعلم من غيره لا تزول العلة فانه لا يؤمن أن يصلى بهم بغير طهارة فهو كالمتدع ذكره امامته بكل حال بل منى في شرح المنية على أن كراهه تقديمه كراهه تحريم لما ذكرنا قال ولذا لم تجز الصلاة خلفه أصلاً عند مالك ورواية عن أحمد فلذا حاول الشارح في عبارة المصنف وحل الاستثناء على غير الفاسق والله أعلم (قوله أي صاحب بدعة) أي محترمة والافسد تكون واجبة كنصب الادلة للرد على أهل الفرق الضالة وتعلم النصوص المفهم للكتاب والسنة ومندوبة كاحداث فحور باط ومدرسة وكل احسان لم يكن في الصدر الاول ومكرهه

(الا ان يكون معه سلطان او قاض فيقدم عليه) لعموم ولا ينهما وصرح الحدادي بتقديم الوالى على الراتب (والمستعير والمستأجر احق من المالك) للمأمر (ولو أم قوما وهم له كارهون ان) الكراهه (لفساد فيه اولانهم احق بالامامة منه كره) لذلك تحريماً لحديث ابي داود لا يقبل الله صلاة من تقدم قوما وهم له كارهون (وان هو أحق لا) والكراهه عليهم (ويكره) تنزيهاً (امامة عبد) ولومعقفا فهستاني عن الخلاصة ولعله لما تقدمت من تقدم الحر الاصل اذا كراهه تنزيهية فتنبه (واعرابي) ومثله تركان واكراد وعامى (وفاسق واعشى) ونحوه الاعشى نهر (الا ان يكون) أي غير الفاسق (اعلم القوم) فهو اولى (ومتدع) أي صاحب بدعة

مطلب  
البدعة خمسة اقسام

كزخرفة المساجد ومباحة كالتوسع بلذذ المآكل والشارب والنياب كما في شرح الجامع الصغير للمناوي عن  
تهذيب النووي ومثله في الطريقة المحمدية للبركلي (قوله وهي اعتقاد الخ) عزاهذا التعريف في هامش الخزان  
الى الحافظ ابن حجر في شرح النخبة ولا يخفى أن الاعتقاد يشمل ما كان معه عمل اولافان من تدين بعمل لا بد أن  
يعتقده كدفع الشيعة على الرجلين وانكارهم المسح على الخفين ونحو ذلك وحينئذ فيسأوى تعريف النخبة لهما  
بأنهما ما أحدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم او عمل او حال بنوع شبهة  
واستقصان وجعل ديننا قويمًا وصراطًا مستقيمًا اه فافهم (قوله لا يعاند) أما لو كان معانداً للادلة  
القطعية التي لا شبهة لها فيها أصلاً كانكار الحشر أو حدوث العالم ونحو ذلك فهو كافر قطعاً (قوله بل بنوع شبهة)  
أى وان كانت فاسدة كقول منكر الرؤية بأنه تعالى لا يرى بل لاله وعظمته (قوله وكل من كان من قبلنا لا يكفر  
بها) أى بالبدعة المذكورة المبنية على شبهة اذ لا خلاف في كفر المخالف في ضروريات الاسلام من حدوث  
العالم وحشر الاجساد ونفى العلم بالجزئيات وان كان من أهل القبلة المواقف طول عمره على الطاعات كما في  
شرح التحرير (قوله حتى الخواارج) أراد بهم من خرج عن معتقد أهل الحق لا خصوص الفرقة الذين خرجوا  
على الامام على رضى الله تعالى عنه وكفروا فشم على المعتزلة والشيعة وغيرهم (قوله وسب الرسول) هكذا  
في غالب النسخ ورأيت كذلك في الخزان بخط الشارح وفيه أن سب الرسول صلى الله عليه وسلم كافر قطعاً  
قال صواب وسب اصحاب الرسول وقيدهم المحشى بغير النسخين لما سبأنى في باب المرتدة أن سبهما أو واحد هما  
كافر أقول ما سبأنى محمول على سبهما بلا شبهة لما صرح به في شرح المنية من أن سبهما او منكر خلافتها اذ ابناه  
على شبهة له لا يكفر وان كان قوله كافر فى حد ذاته لانهم يشكرون حجة الاجماع باتهامهم العصاية فكان شبهة  
فى الجمله وان كانت باطلة بخلاف من ادعى أن علياً اله وأن جبريل غلط لانه ليس عن شبهة واستقراغ وسع في  
الاجتهاد بل محض هوى وتعامه فيه فراجع وقد اوضحت هذا المقام في كتابي تنبيه الولاة والحكام على أحكام  
شاتم خير الانام أو أحد اصحاب الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام (قوله لكونه عن تأويل الخ) عليه لقوله  
لا يكفر بها قال المحقق ابن الهمام فى اواخر التحرير وجهل المبتدع كالمعتزلة ما نفي ثبوت الصفات زائدة وعذاب  
القبر والشفاعه وخروج من تكب الكبرية والرؤية لا يصلح عذرا للوضوح الادلة من الكتاب والسنة الصحيحة لكن  
لا يكفر اذ تمسكه باقرآن والحديث والعقل والنهى عن تكفير أهل القبلة والاجماع على قبول شهادتهم ولا شهادة  
لكافر على مسلم وعدمه فى الخطائية ليس لكفرهم أى بل لتدينهم شهادة الزور لمن كان على رأيهم وحلف أنه  
محق وأورد أن استباحة المعصية ككفر واجب اذا كان عن مكرارة وعدم دليل بخلاف ما عن دليل شرعى  
والمبتدع محطى فى تمسكه لا مكابر والله أعلم بسراير عباد الله اه (قوله ومنما من كفرهم) أى منما مشرأهل  
السنة والجماعة من كفر الخواارج أى اصحاب البدع والمراد منما مشر الخنفسة وأفاذ أن المعتقد عندنا خلافه  
فقد نقل فى البحر عن الخلاصة فروعا تدل على كفر بعضهم ثم قال والحاصل أن المذهب عدم تكفير أحد من  
المخالفين فيما ليس من الاصول المعلومة من الدين ضرورة الخ فافهم (قوله كقوله جسم كلاجسام) وكذا لو لم  
يقدر كلاجسام وأما لو قال لا كلاجسام فلا يكفر لانه ليس فيه الاطلاق لفظ الجسم الموهوم للنقص فرفعه بقوله  
لا كلاجسام فلم يبق الا مجرد الاطلاق وذلك معصية وتعامه فى البحر (قوله وانكاره محبة الصديق) لما فيه من  
تكذيب قوله تعالى اذ يقول لصاحبه وفى الفتح عن الخلاصة وان انكر خلافة الصديق او عمره فهو كافر اه  
ولعل المراد انكار استحقاقهما الخلافة فهو مخالف لاجماع الصحابة لانكار وجودهما لهما بحر وينبئ تنبيد  
الكفر بانكار الخلافة بما اذا لم يكن عن شبهة كما مر عن شرح المنية بخلاف انكار محبة الصديق تأمل (قوله  
اصلاً) تأكيد وليس المراد به فى حالة كذا ولا فى حالة كذا اذ ليس هنا احوال ح (قوله وولد الزنى) اذ  
ليس له أب بريه وبؤتبه ويعلمه فيغلب عليه الجهل بحر او انفرة الناس عنه (قوله هذا) أى ما ذكر من كراهة  
امامة المذكورين (قوله ان وجد غيرهم) أى من هو احق بالامامة منهم (قوله بحر بحثا) قد علمت انه موافق  
للمنقول عن الاختيار وغيره (قوله نال فضل الجماعة) أفاد أن الصلاة خلفهما أولى من الانفراد لكن لا يقال  
كما يقال خلف نبي ورع لم يدع من صلى خلفه عالم نقي فكأنما صلى خلف نبي قال فى الحلية ولم يجده المخرجون نعم  
اخرج الحاكم فى مستدركه مر فوعان سرتم أن يقبل الله صلاتكم فليؤتمكم خياركم فانهم وقد تم فيها ينكم ويمن

وهي اعتقاد خلاف المعروف عن  
الرسول لا يعانده بل بنوع شبهة  
وكل من كان من قبلنا (لا يكفر  
بها) حتى الخواارج الذين  
يستحلون دماءنا وأموالنا وسب  
الرسول ويشكرون صفاته تعالى  
وجواز رؤيته لكونه عن تأويل  
وشبهة بدليل قبول شهادتهم  
الاخطائية ومنما من كفرهم  
(وان) انكر بعض ما علم من الدين  
ضرورة (كفر بها) كقوله ان الله  
تعالى جسم كلاجسام وانكاره  
محبة الصديق (فلا يصح الاقتداء  
به أصلاً) فيحفظ (وولد الزنى) هذا  
ان وجد غيرهم والافلا كراهة  
بحر بحثا وفى النهر عن المحيط  
صلى خلف فاسق أو مبتدع نال  
فضل الجماعة

مطلب  
في امامة الامر

وبكم اه (قوله وكذا نكره خلف امرد) الظاهر أنها تنزيهية أيضا والظاهر أيضا كما قال الرضي أن المراد به الصبح الوجه لانه محل الفتنه وهل يقال هنا أيضا اذا كان أعلم القوم بتنفي الكراهة فان كانت عليه الكراهة خشية الشهوة وهو الاظهر فلا وان كانت غلبة الجهل او نفرة الناس من الصلاة خلفه فتم قتأمل والظاهر أن هذا العذر الصريح المستهني كالامر د تأمل هذا وفي حاشية المدنى عن الفتاوى العنيفة مثل العلامة الشيخ عبد الرحمن بن عيسى المرشدى عن شخص بلغ من السن عشرين سنة وتجاوز حد الانبات ولم يثبت عذاره فهل يخرج بذلك عن حد الامر دية وخصوصا قد ثبت له شعرات في ذقنه تؤذن بأنه ليس من مستدري الحى فهل حكمه في الامامة كالرجال الكاملين ام لا أجاب سئل العلامة الشيخ احمد بن يونس المعروف بابن الشلبي من متأخرى علماء الحنفية عن مثل هذه المسئلة فأجاب بالحوازم غير كراهة وناهيك به قدوة والله أعلم وكذلك سئل عنها المفتى محمد تاج الدين القلى فأجاب كذلك اه (قوله وسفيه) هو الذى لا يحسن التصرف على مقتضى الشرع والعقل كما سيذكره في الحجر ط (قوله ومفلوج وأبرص شاع برصه) وكذا اعرج يقوم به بعض قدمه فلا اقتداء بغيره اولى تاثر غائية وكذا اجزم بيرجندى ومحبوب وحاقن ومن له يد واحدة فتاوى الصوفية عن التحفة والظاهر أن العلة النفرة ولذا قيد الابرص بالشيوخ ليكون ظاهرا ولعدم امكان اكمال الطهارة ايضا في المفلوج والاقطع والمحبوب ولكراهة صلاة الحاقن أى يبول ونحوه (قوله وشارب الخمر الى قوله ومتصنع) تكرار مع قول المتن فاسق ح والتمام من ينقل الكلام بين الناس على جهة الافساد وهى من الكبار ويحرم على الانسان قبولها والمرأى من يقصد أن يراه الناس سواء تكلف تحسين الطاعات او لا والمتصنع من يتكلف تحسينها فهو أخص مما قبله ط (قوله ومن أتم بأجرة) بأن استؤجر ليعمل اماما سنة او شهرا يكذب وليس منه ما شرطه الواقف عليه فانه صدقة ومعوته له رضى أى يشبه الصدقة ويشبه الأجرة كما سبأ فى ان شاء الله تعالى في الوقف على أن المفتى به مذهب المتأخرين من جواز الاستنجار على تعليم القرآن والامامة والاذان للضرورة بخلاف الاستنجار على التلاوة المجردة وبقية الطاعات مما لا ضرورة اليه فانه لا يجوز أصلا كما سنحققه في كتاب الاجارة ان شاء الله تعالى فانهم (قوله لكن في وتر الجراح) هذا هو المعتقد لان المحققين جنحوا اليه وقواعد المذهب شاهدة عليه وقال كثير من المشايخ ان كان عاداته مراعاة مواضع الخلاف جازوا الا فلا ذكره السندي المتقدم ذكره ح قلت وهذا بناء على أن العبارة لرأى المقتدى وهو الاصح وقيل لرأى الامام وعليه جماعة قال في النهاية وهو أقيس وعليه فيصح الاقتداء وان كان لا يحتاط كما يأتى في الوتر (قوله ان تبين المراعاة لم يكره الخ) أى المراعاة في الفرائض من شروط وأركان في تلك الصلاة وان لم يراع في الواجبات والسنن كما هو ظاهر سياق كلام البحر وظاهر كلام شرح المنية أيضا حيث قال وأما الاقتداء بالخالف في الفروع كالشافعى فيجوز ما لم يعلم منه ما يفسد الصلاة على اعتقاد المقتدى عليه الاجماع انما اختلف في الكراهة اه فقيدها بالفسد دون غيره كما ترى وفي رسالة الاهتداء في الاقتداء للملا على القارى ذهب عامة مشايخنا الى الجواز اذا كان يحتاط في موضع الخلاف والافلا والمعنى أنه يجوز في المراعى بلا كراهة وفي غيره معها ثم المواضع المهمة للمراعاة أن يتوضأ من القصد والحجامة والى والاعاف ونحو ذلك لا يصح ما هو سنة عنده مكره عندنا كرفع اليدين في الانتقالات وجهر البسملة واخفائها فهذا أو مثاله لا يمكن فيه الخروج عن عهدة الخلاف فكلهم يتبع مذهبه ولا يمنع مشربه اه وفي حاشية الاشباه للنير الرملى الذى يميل اليه خاطرى القول بعدم الكراهة اذا لم يتحقق منه مفسد اه وبجئت المحنى انه ان علم انه راعى في الفروض والواجبات والسنن فلا كراهة وان علم تركها في الثلاثة لم يصح وان لم يدرك شيئا كره لان بعض ما يجب تركه عندنا يسن فعله عنده فالظاهر أنه يفعل وان علم تركها في الاخيرين فقط ينبغى أن يكره لانه اذا كره عندنا احتمال ترك الواجب فعند تحققه بالاولى وان علم تركها في الثالث فقط ينبغى أن يقتدى به لان الجماعة واجبة فتقدم على ترك كراهة التنزيه اه وسبقه الى نحو ذلك العلامة البيرى في رسالته حتى ادعى أن الانفراد أفضل من الاقتداء به قال اذ لا ريب أنه يأتى في صلاته بما يجب الاعادة به عندنا ونستحب لكن رد عليه ذلك غيره في رسالة أيضا وقد اسمعناك ما يؤيد الرد نعم نقل الشيخ خير الدين عن الرملى الشافعى أنه مشى على كراهة الاقتداء بالخالف حيث أمكنه غيره ومع ذلك هي أفضل من الانفراد ويحصل له فضل الجماعة وبه افتى الرملى الكبير واعتمده السبكي والاسنوى وغيرهما قال الشيخ خير الدين

وكذا نكره خلف امرد وسفيه  
ومفلوج وأبرص شاع برصه  
وشارب الخمر وآكل الربا وغمام  
ومراء ومتصنع ومن أتم بأجرة  
فهستافى زاد ابن ملك ومخالف  
كشافى لكن في وتر الجراح  
يبقى المراعاة لم يكره او عدمها لم  
يصح وان شك كره

مطلب  
في الاقتداء بشافعى ونحوه هل  
يكره ام لا



والحاصل أن عندهم في ذلك اختلاف وكل ما كان أهمه في الاقتداء بناسخة وفساد أو فضيلة كان لناضله عليهم وقد سمعت ما عهده الرمي وأفتى به والفقير أقول مثل قوله فيما يتعلق باقتداء الحنفي بالشافعي والفقير المصنف بسلم ذلك شعر وأنارمي "فقه الحنفي" لا مراء بعد اتفاق العالمين اه ملخصا أي لا جدال بعد اتفاق عالمي المذهبين وهما رمي الحنفيية يعني به نفسه ورمي الشافعية رحمة الله تعالى فحصل أن الاقتداء بالخالف المراءى في الفرائض أفضل من الانفراد إذا لم يجد غيره والا فلا اقتداء بالموافق أفضل بقي ما إذا تعددت الجماعات في المسجد وسبقت جماعة الشافعية مع حضوره نقل ط عن رسالة لابن نجيم أن الأفضل الاقتداء بالشافعي بل يكره التأخير لأن تكرار الجماعة في مسجد واحد مكروه عندنا على المعتمد إلا إذا كانت الجماعة الأولى غير أهل ذلك المسجد أو أدبت الجماعة على وجه مكروه ولأنه لا يخلو الحنفي حالة صلاة الشافعي أما أن يشتغل بالرواتب لينتظر الحنفي وذلك منهي عنه لقوله صلى الله عليه وسلم إذا قمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة وأما أن يجلس وهو مكروه أيضا لعرضه عن الجماعة من غير كراهة في جماعتهم على المختار اه ونحوه في حاشية المدني عن شيخ والده الشيخ محمد اكرم وخاتمة المحققين السيد محمد أمين مير بادشاه والشيخ اسماعيل الشرواني فانهم رجحوا أن الصلاة مع أول جماعة أفضل قال وقال الشيخ عبد الله العفيف في فتاواه العفيفية عن الشيخ عبد الرحمن المرشدي وقد كان شيخنا شيخ الاسلام مفتي بلد الله الحرام الشيخ علي بن جابر الله بن ظهيرة حنفي لا يزال يصلي مع الشافعية عند تقدم جماعتهم وكنت اقدم به في الاقتداء بهم اه وخالفهم العلامة الشيخ ابراهيم البيري بناء على كراهة الاقتداء بهم لعدم مراعاتهم في الواجبات والسنن وأن الانفراد أفضل لو لم يدرك امام مذهبهم وخالفهم ايضا العلامة الشيخ رجة الله السندي "تليذ ابن الهمام فقال الاحتياط في عدم الاقتداء به ولو مر اعياء وكذا العلامة المنلا على القاري فقال بعد ما قدمناه عنه من عدم كراهة الاقتداء بهم ولو كان لكل مذهب امام كما في زماننا فالأفضل الاقتداء بالموافق سواء تقدم أو تأخر على ما استحسنه عامة المسلمين وعمل به جمهور المؤمنين من أهل الحرمين والقدس ومصر والشام ولا عبرة بمن شذ منهم اه والذي يعمل اليه القلب عدم كراهة الاقتداء بالخالف ما لم يكن غير مراعى في الفرائض لأن كثير من الصحابة والتابعين كانوا ائمة مجتهدين وهم يصلون خلف امام واحد مع تبين مذاهم وأنه لو انتظر امام مذهب بعيدا عن الصفوف لم يكن اعراضا عن الجماعة لأنه لم يانه يريد جماعة اكل من هذه الجماعة وأما كراهة تعدد الجماعة في مسجد واحد فقد ذكرنا الكلام عليها أول الباب والله أعلم بالصواب (قوله تحريما) أخذه في البحر من الامر بالتخفيف في الحديث الآتي قال وهو للوجوب الا لصارف ولا دخل الضرر على الغير اه وجرم به في النهر (قوله زائد على قدر السنة) عزاه في البحر الى السراج والمنشرات قال وذكره في الفتح بمحالا كما يتوهمه بعض الائمة فيقرأ يسيرا في الفجر كغيرها اه (قوله لا حلاق الامر بالتخفيف) وهو ما في الصحيحين اذا صلى احدكم للناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير واذا صلى لنفسه فليطول ما شاء وتبع الشارح في ذلك صاحب البحر واعترضه الشيخ اسماعيل بأن تعليل الامر بما ذكر يفيد عدم الكراهة اذا رضى القوم أي اذا كانوا محصورين ويمكن جعل كلام البحر على غير المصورين تأمل (قوله وفي الشر نبلاية الخ) مقابل لقوله زائد على قدر السنة وحاصله أنه يقرأ بقدر حال القوم مطلقا أي ولو دون القدر المسنون وفيه نظر أما أولا فلأنه مخالف للمنعول عن السراج والمنشرات كما مر وأما ثانيا فلأن القدر المسنون لا يزيد على صلاة اضعفهم لأنه كان يفعل صلى الله عليه وسلم مع علمه بأنه يقتدى به الضعيف والسقيم ولا يتركه الا وقت الضرورة وأما الشافعيون فلا تقرأ معاذ لما شكاه قومه الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال أقسم انك يا معاذ انما كانت زائدة على القدر المسنون قال الكمال في الفتح وقد بحثنا أن التطويل هو الزيادة على القراءة المسنونة فانه صلى الله عليه وسلم نهى عنه وقراءته هي المسنونة فلا بد من كون ما نهى عنه غير ما كان دأبه الا للضرورة وقراءة معاذ لما قال صلى الله عليه وسلم ما قال كانت بالقرعة على ما في مسلم ان معاذ افتتح بالقرعة فانصرف رجل فلم يركب صلى وحده وانصرف وقوله صلى الله عليه وسلم اذا امت بالناس فاقرأ بالشمس وضحاها وسبح اسم ربك الاعلى واقرأ باسم ربك والليل اذ يغشى لانها كانت العشاء وان قوم معاذ كان العذر متحققا فيهم لا كسل منهم فأمرهم بذلك كما ذكرناه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في الفجر فلما فرغ قالوا له اوجزت قال سمعت بكاء صبي فخشيت أن تفتن أمه اه ملخصا فقد ظهر من كلامه أنه لا ينقص عن المسنون الا

مطلبه

اذا صلى الشافعي قبل الحنفي هل  
الافضل الصلاة مع الشافعي أم لا

(و) يكره تحريما (تطويل الصلاة)  
على القوم زائدا على قدر السنة  
في قراءة وأذكار رضى القوم أولا  
لاطلاق الامر بالتخفيف نهر  
وفي الشر نبلاية ظاهر حديث  
مما ذكرناه لا يزيد على صلاة اضعفهم  
مطلقا ولذا قال الكمال الا للضرورة  
وصح أنه عليه الصلاة والسلام قرأ  
بالمعوذتين في الفجر حين سمع بكاء  
صبي

لضرورة كقراءته بالمعوذتين لبقاء الصبي - وظاهر من حديث معاذ أنه لا ينقص عن المسنون لضعف الجماعة لانه لم يعين له دون المسنون في صلاة العشاء بل نهاء عن الزيادة عليه مع تحقق العذر في قومه فاستظهره الشريفي في الحديث وحل عليه كلام الكمال غير ظاهر نعم ذكر في الحرفي باب الوتر والنوافل عند الكلام على التراخي معزى الى المجتبى أن الحسن روى عن الامام أنه اذا قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث آيات فقد أحسن ولم يسيئ اه لكنه لا ينافي ما قلنا لانه احسن بقراءة القدر الواجب ولم يسيئ أى لم يصل الى كراهة شديدة فتأمل (قوله ويكره تحريما) صرح به في الفتح والبحر (قوله ولو في التراخي) أفاد أن الكراهة في كل ما شرع فيه جماعة الرجال فرضا ونفلا (قوله لانها لم تشرع مكررة الخ) قال في الفتح واعلم أن جماعتهم لا تكره في صلاة الجنائز لانها فريضة وترك التقدم مكره فدار الامر بين فعل المكره لفعل الفرض أو ترك الفرض لتركه فوجب الاول بخلاف جماعتهم في غيرهما ولو صلوا فرادى فقد تسبق احدهم فتكون صلاة الباقيات نفلا والنفل بها مكره فيكون فراغ تلك موجبا لفساد الفريضة لصلاة الباقيات كتصيد الخنازير بالجمعة لمن ترك القعدة الاخيرة اه ومثله في البحر وغيره ومفاده أن جماعتهم في صلاة الجنائز واجبة حيث لم يكن غيرهم ولعل وجهه الاحتراز عن فساد فريضة صلاة الباقيات اذا سبقت احدهم وفيه أن الرجال لو صلوا منفردين يلزم فيها مثل ذلك فيلزم عليه وجوب جماعتهم فيها مع أن المصريح به أن الجماعة فيها غير واجبة فتأمل (قوله لاتعاد) لانها لو أعيدت لوقعت نفلا مكررها ط (قوله بصلاتها) قيد به لان الرجال لم تعتقد صلاتهم ح (قوله الا اذا استخلفها) استثناء من قوله لاتعاد وهذا ليس خاصا بالجنائز بل غيرهما مثلها (قوله ففسد صلاة الكل) أما الرجال والامام فلعدم صحة اقتداء الرجال بالمرأة وأما النساء والمقدمة فلانهن دخلن في تحريمه كاملة فاذا اتقلن الى تحريمه ناقصة لم يحز كانهن اتقلن من فرض الى فرض آخر كما في البحر ح وظاهر التعليل يقتضي الفساد ولو كن نساء خلاصا أفاده ابو السعود ط والاظهر التعليل بان الامام بصيرته مقديا بخليفته ففسد صلاة من خلفه بل باستخلافه من لا يصلح للامامة ففسد صلاته فكذلك من خلفه رجعي (قوله تقف الامام) بالمشاة الفوقية لان فاعله الامام وهو هنا مؤنث حقيقي اه وقال مثلا على "اقتارى يجوز التذكير لانه مصدر بمعنى المفعول أى المقترى به اه وفي النهر هو من يؤتم به ذكر اكان واتى وفي بعض النسخ الامامة وترك الهاء هو الصواب لانه اسم لا وصف اه (قوله وسطحه) في المغرب الوسط بالتحريك اسم لعين ما بين طرفي الشيء مركز الدائرة وبالسكون اسم مبهم لداخل الدائرة مثلا ولذا كان طرفاها الاول يجعل مبتدأ وفاعلا ومفعولا به الخ وفي ضياء العلوم الوسط بالسكون ظرف مكان وبالفتح اسم تقول وسط رأسه دهن بالسكون وفتح الطاء فهذا ظرف واذا فتحت السين رفعت الطاء وقلت وسط رأسه دهن فهذا اسم اه قلت وعليه فيجوز هنا الفتح والسكون لانها اذا وقفت في نصف الصف صدق انها في الوسط بالسكون وانها عين الوسط بالتحريك ويكون نصبه في الاول على الظرفية وفي الثاني على الحالية لانه بمعنى متوسطة فافهم (قوله فلو تقدمت اثنت) أفاد أن وقوفها وسطهم واجب كما صرح به في الفتح وأن الصلاة صحيحة وانها اذا توسطت لاتزول الكراهة وانما ارشدوا الى التوسط لانه أقل كراهية من التقدم كما في السراج بحر (قوله فيتقدمهم) اذ وصلوا وسطهم فسدت صلاته بمعاذاتهم له على تقدير ذكر كونه ح أى وتفسد صلاتهم ايضا (قوله فيتوسطهم الخ) أشار به الى أن التشبيه بين العراء والنساء ليس من كل وجه بل في الانفراد وقيام الامام في الوسط والا فالعراء يصلون قعودا وهو أفضل والنساء قائمات كما في البحر (قوله ولو عجوزا لبلا) بيان للاطلاق أى شابة او عجوزا نهارا اوللا (قوله على المذهب المقتى به) أى مذهب المتأخرين قال في البحر وقد يقال هذه الفتوى التي اعقدها المتأخرون مخالفة لمذهب الامام وصاحبه فانهم نقلوا أن الشابة تمنع مطلقا اتفاقا وأما المجوز فلها حضور الجماعة عند الامام الا في الظهر والعصر والجمعة أى وعندهما مطلقا فالافتاء بمنع المجاز في الكل مخالف للكل فالاعتماد على مذهب الامام اه قال في النهر وفيه نظير بل هو مأخوذ من قول الامام وذلك انه انما منعها لقيام الحامل وهو فرط الشهوة بناء على أن الفسقة لا يتشرون في المغرب لانهم بالطعام مشغولون وفي الفجر والعشاء نائمون فاذا فرض انتشارهم في هذه الاوقات لغلبة فسقهم كما في زماننا بل تحريمها كان المنع فيها اظهر من الظاهر اه قلت ولا يخفى ما فيه من التورية اللطيفة وقال الشيخ اسماعيل وهو كلام حسن الى الغاية

(و) يكره تحريما (جماعة النساء) ولو في التراخي (في غير صلاة جنازة) لانها لم تشرع مكررة فلما انفردن تفوتهم بفراغ احدهن ولو أتمت فيها رجالا لاتعاد لسقوط الفرض بصلاتها الا اذا استخلفها الامام وخلفه رجال ونساء ففسد صلاة الكل (فان فعلن تقف الامام وسطهم) فلو تقدمت اثنت الا انخفى فيتقدمهم (كالعراء) فيتوسطهم امامهم ويكره جماعتهم تحريما فتح (ويكره حضورهم الجماعة) ولو لجمعة وعيد ووعظ (مطلقا) ولو عجوزا لبلا (على المذهب) المقتى به لفساد الزمان

(قوله واستثنى الكمال الخ) أى مما ائتم به المتأخرون لعدم العلة السابقة فيبقى الحكم فيه على قول الامام فافهم (قوله ليس معهن رجل غيره) ظاهره أن الخلوة بالاجنبية لا تقتضى بوجود امرأة اجنبية اخرى وتقتضى بوجود رجل آخر تامل (قوله كاخته) من كلام الشارح كما رأيت في عدة نسخ وكذا ينحط في الخرائث حيث كتبه بالاسود وأفاد أن المراد بالمحرم ما كان من الرحم لما قالوا من كراهة الخلوة بالاخت رضاعا والصهرية الشابة تامل (قوله او زوجته وأخته) بالرفع عطفا على رجل او محرم لا بالجر عطفا على اخته لما علمت انه ليس من المتزوجين حيث لا حاجة الى دعوى تغليب المحرم فافهم (قوله في المسجد) لعدم تحقق الخلوة فيه ولذا لو اجتمع بزوجه فيه لا يعد خلوة كما يأتى رجحى (قوله أما الواحدة فتناخر) فلو كان معه رجل ايضا يقيم عن يمينه والمرأة خلفهما ولو رجلا ن يقيمهما خلفه والمرأة خلفهما يجر وتناخر الواحدة محله اذا اقتدت برجل لا بامرأة مثلها ط عن البرجندى (قوله على المذهب) خلافا لما عن محمد من انه يجعل اصابعه عند عقب الامام يجر ويأمره الامام بذلك أى بالوقوف عن يمينه ولو بعد الشروع أشار اليه بيده لحديث ابن عباس انه قام عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فأقامه عن يمينه سراج (قوله بل بالقدم) فلو حاذاه بالقدم ووقع سجوده مقدما عليه لكون المقتدى اطول من امامه لا يضر ومعنى المحاذاة بالقدم المحاذاة بعقبه فلا يضر تقدم اصابع المقتدى على الامام حيث حاذاه بالعقب مالم يفحش التفاوت بين القدمين حتى لو فحش بحيث تقدم اكثر قدم المقتدى لعظم قدمه لا يصح كما أشار اليه بقوله مالم يتقدم الخ قال في البحر وأشار المصنف الى أن العبرة انما هو للقدم لا للرأس فلو كان الامام اقصر من المقتدى يقع رأس المقتدى قدام الامام يجوز بعد أن يكون محاذيا بقدمه او متأخرا قليلا وكذا في محاذاة المرأة كما سيأتى وان تفاوتت الاقدام صغرا وكبرا فالعبرة للساق والكعب والاصح مالم يتقدم اكثر قدم المقتدى لا تنفس صلاته كما في المجتبى انتهى فاذكره الشارح ليس مخالفا لما تقدمت كلوهم رجحى فافهم وفي التهستاني هذا في غير المومى والعبرة في المومى للرأس حتى لو كان رأسه خلف امامه ورجلاه قدام رجله صح وعلى العكس لا يصح كما في الزا هدى وغيره انتهى اقول وينبى أن لا يكون قوله رأسه خلف امامه قيد ابل كذلك اذا ساء على قياس ما تقدم وينبى ايضا أن يكون هذا في المومى المقتدى بجميع او عموم مثله وكل من خلف امامه ولا عبرة للرأس اصلا (تنبيه) افراد القدم في كلام الشارح فيشرط كون المومى مضطجعا خلف ظهر امامه ولا عبرة للرأس اصلا (تنبيه) افراد القدم في كلام الشارح كغيره فيفيد أن المحاذاة تعتبر واحدة ولم أره صريحا والظاهر أنه لو كان معقدا على قدم واحدة فالعبرة لها ولو على القدمين فان كانت احدهما محاذية والاخرى متأخرة فلا كلام في الصحة وان كانت الاخرى متقدمة فهل يصح نظر المحاذية او لا نظر المتقدمة محل نظر والظاهر الثاني ترجيحها للظاهر على المبيح كما قالوا فيما لو كانت احدى قوائم الصيد في الحل والاخرى في الحرم وقد رأيت فيه في كتب الشافعية اختلاف ترجيح (فرع) قال في منية المفتى اقتدى على سطح وقام بجذاء رأس الامام ذكر الخ لوانى انه لا يجوز والسرخسى يجوز (قوله كره اتضاها) الظاهر أن الكراهة تنزيهية لتعليها في الهداية وغيرها بخلاف السنة ولقوله في الكافي جاز وأساءه وكذا نقله الزيلعي عن محمد لكن قد منى في اقل بحث سنن الصلاة اختلاف عباراتهم في أن الاساءة دون الكراهة او اخش منها ووقفنا بينها بأنهادون كراهة التحريم واخش من كراهة التنزيه فراجع (قوله والزائد خلفه) عدل تعالى للوقاية عن قول الكثر والاشان خلفه لانه غير خاص بالاثنين بل المراد ما زاد على الواحد اثنان فاكثرتهم يفهم حكم الاكثر بالاولى وفي التهستاني وكيفيته أن يقف احدهما بهذا والآخر يمينه اذا كان الزائد اثنين ولو جاء ثالث وقف عن يسار الاول والرابع عن يمين الثاني والخامس عن يسار الثالث وهكذا اه وفيه اشارة الى أن الزائد لو جاء بعد الشروع يقوم خلف الامام ويتأخر المقتدى الاول ويأتى تمامه قريبا (قوله كره تنزيها) وفي رواية لا يكرهه والاولى اصح كما في الامداد (قوله وتحريما لواكثر) أفاد أن تقدم الامام أمام الصف واجب كما أفاده في الهداية والفتح (قوله كره اجماعا) أى للمؤتم وليس على الامام منها شئ ويتخلص من الكراهة بالقهقري الى خلف ان لم يكن المحل ضيقا على الظاهر وانظر هذامع قولهم لو كان مع الامام واحد على الدكان والباقي دونه لا يكره وقد تزول المخالفة بأن تكون الثانية موضوعها اذا كان المؤتم خلفه ط اقول لم أر التصريح بالواحد وانما صرحوا بكرهه افراد الامام على

واستثنى الكمال بمحشا البهائم

المتفانية (كما تكره اماحة الرجل

لهن في بيت ليس معهن رجل غيره

ولا محرم منه) كاخته (او زوجته

او أخته اما اذا كان معهن واحد

من ذكر أو أتمهن في المسجد لا

يكره بجر (ويقف الواحد) ولو

صبيأ ما الواحد فتناخر (محاذيا)

اى مساويا (لحين امامه) على

المذهب ولا عبرة بالرأس بل بالقدم

فلا صغيرا فالاصح مالم يتقدم اكثر

قدم المؤتم لا تنفس (فلو وقف عن

يساره كره) اتضاها (وكذا)

يكره (خلفه على الاصح) مخالفته

السنة (والزائد) يقف (خلفه)

فلو توسط اثنين كره تنزيها وتحريما

لواكثر ولو قام واحد يجنب الامام

وخلفه صف كره اجماعا

مطلب هل الاساءة دون الكراهة والخش

منها



الذكان ولو كان معه بعض القوم لا يكره فيمكن التوفيق بحمل البعض على جماعة من القوم فلا ينافي ما هنا  
وأيضاً قد صرحوا بكرة قيام الواحد وحده وان لم يجد فرجة تأمل (تحة) اذا اقتدى بامام فجاء آخر يتقدم  
الامام موضع سجوده كذا في مختارات النوازل وفي التهستاني عن الجلابي أن المقتدى يتأخر عن اليمين الى  
خلف اذا جاء آخر اه وفي الفتح ولو اقتدى واحد باخر فجاء ثالث يجذب المقتدى بعد التكبير ولو جذب قبل  
التكبير لا يضرمه وقبل يتقدم الامام اه ومقتضاه أن الثالث يقتدى متأخراً ومقتضى القول بتقدم الامام  
انه يقوم بجنب المقتدى الاول والذي يظهر أنه ينبغي للمقتدى التأخر اذا جاء ثالث فان تأخروا لاجذبه الثالث  
ان لم يحضر افساد صلاته فان اقتدى عن يسار الامام بشير اليه ما بالتأخر وهو أولى من تقدمه لانه متبوع ولان  
الاصطفاف خلف الامام من فعل المقتدين لا الامام فالاولى شباته في مكانه وتأخر المقتدى ويؤيده ما في الفتح  
عن صحيح مسلم قال جابر سرت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة فقام به لي فحنت حتى قت عن يساره فأخذ  
بيدي فادارني عن يمينه فجاء ابن مخر حتى قام عن يساره فأخذ بيديه جميعاً فدفعننا حتى اقامنا خلفه اه وهذا  
كله عند الامكان والاعتين الممكن والظاهر أيضاً أن هذا اذا لم يكن في القعدة الاخيرة والاقتدى الثالث  
عن يسار الامام ولا تقدم ولا تأخر (قوله الخلل) هو اخراج ما بين الشيتين قاموس وهو على وزن جلي ط  
(قوله ويقف وسطاً) قال في المعراج وفي مبسوط بكر السنة أن يقوم في المحراب ليعتدل الطرفان ولو قام  
في احد جانبي الصف يكره ولو كان المسجد الصيني "يجنب الشئ" وامتلا المسجد يقوم الامام في جانب الخائط  
ليستوى القوم من جانبيه والاصح ما روى عن ابي حنيفة انه قال اكره أن يقوم بين الساريتين او في زاوية او في  
ناحية المسجد او الى سارية لانه خلاف عمل الامة قال عليه الصلاة والسلام فوسطوا الامام وسطه والخلل ومتى  
استوى جانباه يقوم عن يمين الامام ان امكنه وان وجد في الصف فرجة سدها والانتظر حتى يجي آخر فيقفان  
خلفه وان لم يجي حتى ركع الامام يختاراً علم الناس بهذه المسئلة فيجذبه ويقفان خلفه ولو لم يجد عالماً يقف  
خلف الصف بهذا الامام للضرورة ولو وقف منفرداً بغير عذر نصح صلاته عندنا خلافاً لاجد اه (تنبيه)  
يفهم من قوله او الى سارية كراهة قيام الامام في غير المحراب ويؤيده قوله قبله السنة أن يقوم في المحراب وكذا  
قوله في موضع اخر السنة أن يقوم الامام ازاء وسط الصف ألا ترى أن المحارب ما نصب الاوسط المساجد  
وهي قد عرفت لمقام الامام اه والظاهر أن هذا في الامام الراتب لجماعة كثيرة لا يلزم عدم قيامه في الوسط  
فلو لم يلزم ذلك لا يكره تأمل (فرع) ذكر في البدائع في بحث الصلاة في الكعبة أن الفضل للامام أن يقف في مقام  
ابراهيم (قوله وخير صفوف الرجال اولها) لانه روى في الاخبار أن الله تعالى اذا انزل الرحمة على الجماعة ينزلها  
أولاً على الامام ثم تجاوز عنه الى من يجذبه في الصف الاول ثم الى الميامن ثم الى اليسار ثم الى الصف الثاني  
وتمامه في البحر (تنبيه) قال في المعراج الفضل أن يقف في الصف الاخر اذا خاف ايذاء احد قال عليه  
الصلاة والسلام من ترك الصف الاول مخافة أن يؤذي مسلماً اضعف له اجر الصف الاول وبه أخذ ابو حنيفة  
ومجد وفي كراهة ترك الصف الاول مع امكانه خلاف اه أي لو تركه مع عدم خوف الايذاء وهذا الوجه قبل  
الشروع فلو شرعوا في الصف الاول فرجة له خرق الصفوف كما يأتي قريباً وفي حاشية الاشباه للحموي عن  
المضمرات عن النصاب وان سبق احد الى الصف الاول فدخل رجل اكبر منه سناً أو أهل علم ينبغي أن يتأخر  
ويقدمه تعظيماً اه فهذا أيضاً جواز الاشارة بالقرب بلا كراهة خلافاً للشافعية وقال في الاشباه لم أره  
لا يحبان ونقل العلامة البيري فروعاته على عدم الكراهة ويدل عليه قوله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان  
بهم خصاصة وما في صحيح مسلم من انه عليه الصلاة والسلام اني بشراب فشرب منه وعن يمينه اصغر القوم وهو  
ابن عباس وعن يساره اشياخ فقال عليه الصلاة والسلام للفلام أن تأذن لي في أن اعطى هو لا فقال الفلام  
لا والله فاعطاه الفلام اذ لا ريب أن مقتضى طلب الاذن مشروعية ذلك بلا كراهة وان جاز أن يكون غيره افضل  
اه أقول وينبغي تقييد المسئلة بما اذا عارض تلك القرية ما هو افضل منها كاحترام أهل العلم والاشياخ كما افاده  
الفرع السابق والحديث فانهم ما يدلان على أنه افضل من القيام في الصف الاول ومن اعطاء الائمة لمن له الحق  
وهو من على اليمين فيكون الاشارة بالقرية انتقالاً من قرينة الى ما هو افضل منها وهو الاحترام المذكور ما لو أتر على  
مكانه في الصف من الامن ليس كذلك يكون أعرض عن القرية بلا داع وهو خلاف المطلوب شرعاً وينبغي أن يحمل

(ويصف) أي يصفهم الامام بان  
يا امرهم بذلك قال الشنخي وينبغي  
أن يا امرهم بان يراصوا ويستهوا  
الخلل ويسوا ومنهم كبهم ويقف  
وسطاً وخير صفوف الرجال اولها  
مطلب

في كراهة قيام الامام في غير المحراب

مطلب  
في جواز الاشارة بالقرب

مطلب  
في الكلام على الصف الاول

في غير جنازة ثم وثم ولو صلى على  
رفوف المسجدان وجد في صحته  
مكانا كره كقيامه في صف خلف  
صف فيه فرجة قلت وبالكراهة  
أيضا صرح الشافعية قال  
السيوطي في بسط الكف في اتمام  
الصف وهذا الفعل مفقوت لفضيلة  
الجماعة الذي هو التضعيف  
للاصل بركة الجماعة فتضعيفها  
غير بركتها وبركتها هي عود بركة  
الكامل منهم على الناقص اه  
ولو وجد فرجة في الاول لا الثاني  
له فرق الثاني لتقصيرهم وفي الحديث  
من سد فرجة غفر له وصح خباركم  
الينكم منا كب في الصلاة وبهذا  
يعلم جهل من يستمسك عند دخول  
داخل بجنبه في الصف ويظن انه  
رياء كما بسط في البحر لكن نقل المصنف  
وغيره عن القنية وغيرهما ما يخالفه

عليه ما في النهر من قوله واعلم ان الشافعية ذكروا ان الاشارة بالقرب مكروه كالمكان في الصف الاول فلما اقيمت  
آثر به وقواعدنا لاتأباه اه (تنبيه اخر) قال في البحر في آثر باب الجمعة تكلموا في الصف الاول قبل هو خلف  
الامام في المقصورة وقيل ما يلي المقصورة وبه أخذ الفقيه ابو الليث لانه يمنع العامة عن الدخول في المقصورة  
فلاتوصل العامة الى نيل فضيلة الصف الاول اه أقول والظاهر ان المقصورة في زمانهم اسم لبيت في داخل  
الجدار القبلي من المسجد كان يصلي فيها الامراء والجمعة ويمنعون الناس من دخولها خوفا من العدو وفي هذا  
اختلف في الصف الاول هل هو ما يلي الامام من داخلها أم ما يلي المقصورة من خارجها فأخذ الفقيه بالثاني  
توسعة على العامة كيلا تفوتهم الفضيلة ويعلم منه بالاولى أن مثل مقصورة دمشق التي هي في وسط المسجد خارج  
الحائط القبلي يكون الصف الاول فيها ما يلي الامام في داخلها وما اتصل به من طرفها خارجا عنهما من اول  
الجدار الى آخره فلا ينقطع الصف بينهما كما لا ينقطع بالمنبر الذي هو داخلها فيما يظهر وصرح به الشافعية وعليه  
فلو وقف في الصف الثاني داخلها قبل استكمال الصف الاول من خارجها يكون مكروها ويؤخذ من تعريف  
الصف الاول بما هو خلف الامام أي لا خلف مقتد آخر من قام في الصف الثاني بجذاباب المنبر يكون من  
الصف الاول لانه ليس خلف مقتد آخر والله تعالى أعلم (قوله في غير جنازة) أما فيها فاحرها اظهرا للتواضع  
لانهم شفعاء فهو أحرى بقبول شفاعتهم ولان المطالب فيها تعدد الصفوف فلو فضل الاول امتنعوا عن التأخر  
عند قتلهم رحتي (قوله ثم وثم) أي ثم الصف الثاني افضل من الثالث وفي الجنازة ما يلي الاخير افضل  
عامة رحتي (قوله كره) لان فيه تركا لكمال الصفوف والظاهر أنه لو صلى فيه المبلغ في مثل يوم الجمعة  
لاجل أن يصل صوته الى أطراف المسجد لا يكره (قوله كقيامه في صف الخ) هل الكراهة فيه تنزيهية او تحريمية  
ويرشد الى الثاني قوله عليه الصلاة والسلام ومن قطعها قطعها الله ط بقي ما اذا رأى الفرجة بعد ما احرم هل يمشي  
اليها لم أره صريحا وظاهر الاطلاق نعم وبغيره مسئله من جذب غيره من الصف كما قد مناه فانه ينبغي له أن يجيبه  
لتنقي الكراهة عن الجاذب فشيبه لنفي الكراهة عن نفسه اولى فتأمل ثم رأيت في مفسدات الصلاة من الخلطة  
عن الذخيرة ان كان في الصف الثاني فرأى فرجة في الاول غشي اليها لم تفسد صلاته لانه مأمور بالمراسة قال  
عليه الصلاة والسلام تراصوا في الصفوف ولو كان في الصف الثالث تفسد اه اي لانه عمل كثير وظاهر التعليل  
بالامر أنه يطلب منه المشي اليها تأمل (فائدة) قال في الاشياء اذا ادرك الامام راكعا فشرعه لتحصيل  
الركعة في الصف الاخير افضل من وصل الصف اه أما لو لم يدرك الصف الاخير فلا يقف وحده بل يمشي اليه  
ان كان فيه فرجة وان فاتته الركعة كما في آخر شرح المنية معللا بأن ترك المكروه اولى من ادراك الفضيلة تأمل  
وبشهادة أن ابابكرة رضي الله عنه ركع دون الصف ثم دب اليه فقال له صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا  
ولا تعد (قوله وهذا الفعل مفقوت الخ) هذا مذهب الشافعية لان شرط فضيلة الجماعة عندهم أن تؤدى  
بلا كراهة وعندنا ينال التضعيف ويلزمه مقتضى الكراهة او الحرمة كالموصلها في أرض مغصوبة رحتي  
ونحوه في ط (قوله لتقصيرهم) يفيد أن الكلام فيما اذا شرعوا في القنية قام في آخر صف وبينه وبين الصفوف  
مواضع خالية فلا يدخل أن يمر بين يديه ليصل الصفوف لانه اسقط حرمة نفسه فلا يأثم المارة بين يديه دل عليه  
ما في الفردوس عن ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم من نظر الى فرجة في صف فليست هاهنا نفسه فان لم يفعل  
فترمار فليخط على رقبته فانه لا حرمة له اي فليخط المارة على رقبته من لم يستألف فرجة اه (قوله أليستكم منا كب  
في الصلاة) المعنى اذا وضع من يريد الدخول في الصف يده على منكب المصلي لان له ط عن المساوي (قوله  
كما بسط في البحر) أي نقلا عن فتح القدير حيث قال ويظن أن فسخه له رياء بسبب أن يتحرك لاجله بل ذل اعانة  
على ادراك الفضيلة واقامة لسد الفرجات المأمور بها في الصف والاحاديث في هذا شهيرة كثيرة اه (قوله  
لكن نقل المصنف وغيره الخ) استدرك على ما استنبطه في البحر والفتح من الحديث بأنه مخالف للمنقول  
في المسئلة وعبارة المصنف في المنع بعد أن ذكر لوجده آخر فتأخر الاصح لانفسد صلاته وفي القنية قبل لمصل  
منفرد تقدم فقطم بأمره او دخل رجل فرجة الصف فقطم المصلي حتى وسع المكان عليه فسدت صلاته وينبغي  
أن يمكث ساعة ثم يتقدم برأى نفسه وعمله في شرح القدوري بأنه امتثال لغير أمر الله تعالى أقول ما تقدم  
من تصحيح صلاة من تأخر عما يفيد تصحيح عدم الفساد في مسئلة القنية لانه مع تأخره يجزبه لا تفسد صلاته

ولم يفصل بين كون ذلك بأمرة أم لا إلا أن يحمل على ما إذا تأخر لا بأمرة فتكون مسئلة أخرى قتأمل ١٥ كلام  
المصنف وحاصله أنه لا فرق بين المسئلتين إلا أن يدهى حل الأولى على ما إذا تأخر بمجرد الجذب بدون أمر والثانية  
على ما إذا فسخ له بأمرة فتفسد في الثانية لأنه امتثل أمر المخلوق وهو فعل مناف للصلاة بخلاف الأولى (قوله  
فهل ثم فرق) قد علمت من كلام المصنف أنه لو تأخر بدون أمر فيهما فلا فرق بينهما ويكون التصحيح واردا فيهما  
وان تأخر بالأمر في أحدهما فهناك فرق وهو واجبه أمر المخلوق فيكون موضوع المسئلتين مختلفا هذا وقد  
ذكر الشربلالي في شرح الوهبانية ما مر عن القنية وشرح القدوري ثم رده بأن امتثاله إنما هو لأمر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فلا يضتر ١٥ لكن لا ينبغي أنه تبقى المخالفة بين الفرعين ظاهرة وكان الشارح لم يجزم بعصية  
الفرق الذي أبداه المصنف فلذا قال فليجزروجرم في مكروهات الصلاة وفي مفسداتها بما في القنية تبعا لشرح  
النية وقال ط لوقيل بالتفصيل بين كونه امتثل أمر الشارع فلا تفسد وبين كونه امتثل أمر الدخلى مراعاة  
لظاظه من غير نظر لأمر الشارع فتفسد فكان حسنا (قوله ظاهره بيم العبيد) أشار به إلى أن البلوغ مقدم على  
الحرية لقوله صلى الله عليه وسلم إلى منكم أولوا الأحلام والنهي أي البالغون خلافا لما نقله ابن أمير حاج حيث  
قدم الصبيان الأحرار على العبيد البالغين ١٥ ح عن البحر ثم يقدم البالغ الحر على البالغ العبد والصبي الحر  
على الصبي العبد والحرّة البالغة على الأمة البالغة والصبيّة الحرّة على الصبيّة الأمة بجم (قوله فلو واحد دخل  
الصف) ذكره في البحر بحثا قال وكذا لو كان المتقدم رجلا وصبيًا بصفهما خلفه لحديث انس فصففت أنا واليقيم  
وراءه والجوز من وراءنا وهذا بخلاف المرأة الواحدة فانها تتأخر مطلقا كالمعدّات الحديث المذكور (قوله  
اشنا عشر) لأن المتقدم إذا كرا وأتى وأخنى وعلى كل فاما بالغ وأولا وعلى كل فاما حرّ وأولا ١٥ ح فبقدم  
الأحرار البالغون ثم صبيانهم ثم العبيد البالغون ثم صبيانهم ثم الأحرار الخنثى الكبار ثم صغارهم ثم الأرقاء  
الخنثى الكبار ثم صغارهم ثم الخوثر الكبار ثم صغارهم ثم الإماء الكبار ثم صغارهم ثم كافى الجلية (قوله لكن لا يلزم  
الح) جواب عما نقلناه عن الجلية من جعل الخنثى أربعة صفوف لأن المراد بيان الصفوف الممكنة على الترتيب  
المذكور في المتن وان لم يصح كلها ما في الأمداد من أنه لا تصح محاذاة الخنثى مثله ولا تأخره عنه لاحتمال انوثة  
المتقدم وأحد المحاذين ثم قال فيشترط أن تكون الخنثى صفا واحدا بين كل اثنين فرجة أو حائل لمنع المحاذاة  
وهذا مما من الله بالتبعية له ١٥ فإذ ذكره الشارح جوابا لاعتراض قافهم وقد ظهر أن الصفوف  
الصحيحة تسعة لكن ذكر ح أنه سيأتى اشتراط التكيف في إفساد صلاة من حاذته امرأة والخنثى كالمراة  
كما في الأمداد والتقدم في حكم المحاذاة بل هو من أفرادها كما في البحر فينشد فلا يشترط جعل الخنثى صفا واحدا  
إذا كانوا بالغين فيجعلهم صفا واحدا الأحرار والعبيد سواء بشرط الفرجة أو الحائل أما الصبيان منهم  
فيجعل أحرارهم صفا آخر ثم أرقاؤهم صفا ثالثا لثبوت القرية لانعدام الفساد بمحاذاة بعضهم لبعض أو بالتقدم  
بمخلاف البالغين منهم وعليه فتكون الصفوف أحد عشر هذا حاصل ما ذكره المحشى قافهم أقول وقد صرح  
في القنية بأن اقتداء الخنثى بمثله فيه روايتان وأن رواية الجواز أسهبان لا قياس ١٥ ويلزم من رواية الجواز  
أنه لا تفسد صلاته بمحاذاته لمثله ولا يتقدم عليه بالغا أو غيره وعلى هذا فلا حاجة إلى ما مر عن الأمداد ثم جزم  
الشارح فيما سيأتى تبعا للبحر برواية عدم الجواز قتأمل (قوله وخسه الزيلعي الخ) حيث قال المعتبر  
في المحاذاة الساق والكعب في الأصح وبعضهم اعتبر القدم ١٥ فعلى قول البعض لو تأخرت عن الرجل ببعض  
القدم تفسد وان كان ساقها وكعبها متأخرا عن ساقه وكعبه وعلى الأصح لا تفسد وان كان بعض قدمها محاذيا  
لبعض قدمه بأن كان أصابع قدمها عند كعبه مثلاً تأمل هذا ومقتضى قوله وخسه الزيلعي أن قوله ولو بعضو  
واحد خارج عما ذكره الزيلعي فيكون قوله ثالثا في المسئلة كما فهمه في البحر وظاهر كلام الزيلعي أنه ليس  
في المسئلة قول ثالث والألا ذكره بل المراد بالعضو من المرأة قدمها ومن الرجل أى عضو كان على ما صرح به  
في النهاية ونصه شرطنا المحاذاة مطلقا لتناول كل الأعضاء أو بعضها فانه ذكر في الخلاصة محالا على فوائد  
القاضي أبي علي التستبي رحمه الله تعالى المحاذاة أن يحاذى عضو منها عضوا من الرجل حتى لو كانت المرأة على  
الظلة ورجل بمحاذاتها أسفل منها ان كان يحاذى الرجل شيئا منها تفسد صلاته وانما عين هذه الصورة لتكون  
قدم المرأة محاذية للرجل لأن المراد بقوله أن يحاذى عضو منها هو قدم المرأة لا غير فان محاذاة غير قدمها شيء

ثم نقل تصحيح عدم الفساد في مسئلة  
من جذب من الصف قنأ خر فهل  
ثم فرق فليجزر (الرجال) ظاهره  
بیم العبيد (ثم الصبيان) ظاهره  
مقدمهم فلو واحد دخل الصف  
ثم الخنثى ثم النساء قالوا  
الصفوف الممكنة اثنا عشر لكن  
لا يلزم صحة كلها المعاملة الخنثى  
بالأضر (واذا حاذته) ولو بعضو  
واحد وخسه الزيلعي بالساق  
الكعب



من الرجل لا يوجب فساد صلاته نص على هذا في فتاوى الامام قاضي خان في واسط فصل من يصح الاقتداء به  
ومن لا يصح وقال المرأة اذا وصلت مع زوجها في البيت ان كان قدماه بها بهذا قدم الزوج لا يجوز صلاتهما بالجماعة  
وان كان قدماها خلف قدم الزوج الا انها طويلة تقع رأس المرأة في السجود قبل رأس الزوج جازت صلاتهما  
لان العبرة بالقدم لا ترى أن صيد الحرم اذا كان رجلاه خارج الحرم ورأسه في الحرم يحل أخذه وان كان على  
العكس لا يحل انتهى كلام التباية ونقله في السراج وأقره وفي القهستاني المحاذاة أن تساوى قدم المرأة شيئا  
من أعضاء الرجل فالقدم مأخوذة في مفهومه على ما نقل عن المطرزي فساواة غير قدمها العضو غير مفسدة  
اه فقد ثبت بما ذكرناه وجود المحاذاة بالقدم في مسئلة الطلبة المذكورة خلافا لما زعمه في البحر وأنه لا فرق بين  
التعبير بالعضو وبالقدم خلافا لما زعمه في البحر أيضا وأنه لو اقتدت به متأخرة عنه بقدمها صححت صلاتهما وان لم  
منه محاذاة بعض أعضائها لقدمه او غيره في حالة الركوع والسجود لان المانع ليس محاذاة أى عضو منها لاي  
عضو منه ولا محاذاة قدمه لاي عضو منها بل المانع محاذاة قدمها فقط لاي عضو منه (تنبيه) اعترض  
في البحر تفسير المحاذاة بما ذكره الزيلعي بأنه قاصر لانه لا يشمل التقدم وقد صرحوا بأن المرأة الواحدة تفسد  
صلاة ثلاثة اذا وقعت في الصف من عن يمينها ومن عن يسارها ومن خلفها فالتفسير الصحيح للمحاذاة ما في المجتبى  
المحاذاة المفسدة أن تقوم بجنب الرجل من غير حائل او قدماه اه واجاب في النهر بأن المرأة انما تفسد صلاة  
من خلفها اذا كان محاذيا لها كما قيده به الزيلعي وذكره في السراج ايضا وصرح به الحاكم الشهيد في كافيته اه  
وبأنى تمامه قريبا (قوله امرأة) مفهومه أن محاذاة الخلفى المشكل لا تفسد وبه صرح في التتارخانية  
(قوله ولوامة) ومثلها الخلفى كما قد مناه عن الامداد ح ولا وجه للمبالغة بالامة ولعلها ولوامة بها الضمير  
ط وعبارته في الخزان ولو محرمة وزوجته وخرج به الامرد اه (قوله كبت تسع مطلقا) بفسره لاحقه  
قال في البحر واختلفوا في حد المشتهة وصحح الزيلعي وغيره أنه لا اعتبار بالسنة من السبع على ما قبل او التسع  
وانما الاعتبار أن تصلح للجماع بأن تكون عبله ضخمة والعبلة المرأة السائمة الخلق اه فكلام الشارح غير معقد  
لانه قد يوجد خصوصاً في هذا الزمان بنت تسع لا تطبق الوطء ط (قوله او فرجة تسع رجلا) معطوف على  
حائل لكنه منون لوصفه بالجله اه ح وفي معراج الدراية لو كان بينهما فرجة تسع الرجل او اسطوانة قيسل  
لا تفسد وكذا اذا قامت أمامه وبينهما هذه الفرجة اه واستشكله في البحر بما انفقوا على نقله عن اصحابنا  
من أن المرأة تفسد صلاة رجلين من جانيها واحد عن يمينها وواحد عن يسارها وكذا المرأتان والثلاث وكذا  
تفسد صلاة من خلفها فالواحدة تفسد من خلفها صلاة رجل ولو كانتا اثنتين فصلاة رجلين ولو ثلاثا فصلاة ثلاثة  
ثلاثة الى آخر الصفوف ولو كن صفين الرجال والامام لا يصح اقتداء الرجال قال ووجه اشكاله أن الرجل  
الذى هو خلفها والصف الذى هو خلفهن بينه وبينها فرجة قدر مقام الرجل وقد جعلوا الفرجة كالخائل فيمن  
عن جانيها وخلفها فحين أن يحمل على ما اذا كان خلفها من غير فرجة محاذيا لها بحيث لا يكون بينه وبينها  
قدر مقام رجل ولهذا قال في السراج ولو قامت وسط الصف تفسد صلاة واحد عن يمينها وواحد عن يسارها  
وواحد خلفها بهذا ائها دون الباقي فقد شرط أن يكون من خلفها محاذيا لها للاحتراز عن وجود الفرجة وكذا  
صرح به الزيلعي والحاكم الشهيد اه ملخصا وقد مناه نحو قريبا عن النهر وأقاد في النهر أيضا أن اشتراط  
المحاذاة للفساد ليس خاصا بتقدم المرأة الواحدة بل الصف من النساء كذلك أى حيث لم يحاذهن صفوف الرجال  
فلا فساد والحاصل أن المراد من افساد صلاة من خلفها أن يكون محاذيا لها من خلفها أى بأن يكون مساويا  
لها غير منحرف عنها يمينه او يسرة قدر مقام الرجل لا مطلق كونه خلفها ومما ادا البحر من تعيين الجمل على المحاذاة  
ما ذكرناه وليس مراده بالمحاذاة ما فهمه المحشى من قيام الرجل خلفها بأن يكون وجهه الى ظهرها قريبا منها بحيث  
لا يكون بينه وبينها قدر مقام الرجل لان مرادهم انها تفسد صلاة رجل من الصف الذى خلفها ولا بد من وجود  
فرجة بين الصفيين اكثر من قدر مقام الرجل وهذا منشا الاشكال وقد استشهد صاحب البحر على جوابه بعبارة  
السراج وغيرها مما فيه التصريح بالصفوف فعلم أن مراده اشتراط محاذاتها لى خلفها في الصف المتأخر فيعين  
جلها على ما ذكرناه والالزام أن لا يفسد الصف سوى صلاة صف واحد من الرجال ولا الثلاث سوى صلاة ثلاثة  
رجال من الصف الذى خلفهن فقط دون باقي الصفوف فانهم (قوله في صلاة وان لم يتحد) أشار الى تعميم

(المرأة) ولوامة (مشتهة) حالا  
كبت تسع مطلقا وثمان وسبع  
لو ضخمة او ماضيا كيجوز (ولا حائل  
بينهما) اقله قدر ذراع في غطاء اصبع  
او فرجة تسع رجلا (في صلاة)  
وان لم يتحد كبت لظهور اصبع

الصلاة بما ذكره القهستاني بقوله فريضة أو نافلة واجبة أو سنة أي تطوع أو فريضة في حق الإمام تطوع  
 في المقتدين قال وفيه إشارة إلى أن محاذاة المجنونة لا تفسد لأن صلاتها ليست بصلاة في الحقيقة (قوله على  
 الصحيح) متعلق بمحذوف تقديره فسدت صلاتهما هـ ح وهذا بناء على قوله ما أنه لا يطل أصل الصلاة  
 يطلان وصفها فإذا لم تصح صلاتها ظهرا صحت فلافهي متحدة من حيث أصل الصلاة وإن زاد عليها الإمام  
 بوصف الفريضة فقوله وإن لم تحذف معنى صورة باعتبار نيته وأما على قول محمد بأنه يطل الأصل يطلان الوصف  
 فلا تفسد صلاة من حاذته لأنها ليست بمصلية وقد جعله في البحر خلاف المذهب وسيأتي الكلام فيه وأما ما في  
 المخ من قوله أنه مفترع على بقاء أصل الصلاة عند فساد الاقتداء فكانه سبق قلم لأن الاقتداء صحيح وإنما فسدت  
 نيته الفريضة وبقي اقتداؤه في أصل صلاة الإمام وهو النفل وإن زاد عليها الإمام بوصف الفريضة كما قلنا  
 أفاده الرحق (قوله وسيجيء) أي في قوله وإذا خسد الاقتداء لا يصح شروعه في صلاة نفسه (قوله مطلقة)  
 وهي ما عهد مناجاة الرب سبحانه وتعالى وهي ذات الركوع والسجود أو الأيماء للعذر بحر (قوله خرج الجنازة)  
 وكذا سجدة التلاوة كافي شرح المنية وغيره وينبغي إخراجها بقوله في صلاة وينبغي الحاق سجدة الشكر بها وكذا  
 سجود السهو لعدم تحقق المحاذاة فيه بالقدم والساق حالة القيام تأمل (قوله فمحاذاة الخ) الأولى ذكره بعد قوله  
 تحريمية كما فعل في شرح المنية لأن الاحتراز عن هذه الصورة بتقييد الاشتراك بالتحريمية كما سئد ذكره لا يطلق  
 الاشتراك والأفلا اشتراك في اتحاد الصلاة مثلا موجود فيها (قوله ليس في صلاتها) بأن صلياً منفردين أو مقتدياً  
 أحدهما بإمام لم يقتضيه الآخر شرح المنية (قوله مكروهة) الظاهر أنها تحريمية لأنها مظنة الشهوة  
 والكراهة على الطاري ط قلت وفي معراج الدراية وذكر شيخ الإسلام مكان الكراهة الإساءة والكراهة أخش  
 هـ (قوله تحريمية) الاشتراك في التحريمية أن تبني صلاتها على صلاة من حاذته أو على صلاة إمام من حاذته بحر  
 وعلمت محترمه بما ذكرناه آنفاً (قوله وإن سبقت ببعضها) أي الصلاة فلا يشترط أن تدرأ أول الصلاة في الصحيح  
 بل لو سبقتها بركعة أو ركعتين فحاذته فيما أدركت تفسد عليه بحر وسواء كبرت قبل المحاذي أو معه أو بعده  
 ح (قوله وأداء) بأن يكون أحدهما مالم لا آخر أو يكون لهما إمام فيأبى يؤذياناه حقيقة كالمدرأ واحكما  
 كاللاحق ح والأولى أن يقول وتأدية لثلاثتهم مقابلته للقضاء مع أنها تفسد في كل صلاة نهر وأورد  
 صدر الشريعة هنا شيئين أحدهما أن ذكر الاداء يعني عن التحريمية أدلاً لوجود الشركة في الاداء بدون الشركة  
 في التحريمية فانيهما أن الشركة في التحريمية غير شرط فإن الإمام إذا استخلف رجلاً فاقتدت المرأة بالخليفة  
 وحاذت رجلاً ممن اقتدى بالإمام الأول فسدت صلاة الرجل مع أنه لا شركة بينهما في التحريمية وأجاب في النهر  
 عن الأقل بأنهم ذكروا الشركة في التحريمية لأن الشركة في الاداء تتوقف عليها وفرق بين التخصيص على الشيء  
 وبين كونه لازماً للشيء وأجاب عنه أيضاً في شرح المنية بأنه احتراز عما لو اقتدى كل منهما بإمام غير الذي اقتدى  
 به الآخر في صلاة واحدة لأنهما اشتركا في الاداء لأنه صدق عليهما أن لهما إماماً فيأبى يؤذياناه لكنهما لم يشتركا في التحريمية  
 هـ أقول وفيه نظر لأن المراد أن يكون لهما إمام واحد تأمل وأجيب عن الثاني بأن الشركة ثابتة بين الإمام  
 والمأموم تقدير بناء على أن تحريمية الخليفة مبنية على تحريمية الإمام الأول فحصل المشاركة بينهما في التحريمية (قوله  
 كلا حقين) أي أحدهما أمر أنه لو حاذته في حال الاداء فسدت صلاته ولو بعد فراغ الإمام لا اشتراكهما  
 في الصلاة اداء حكما (قوله بخلاف المسبوقين) محترز قوله وأداء فانهما وإن اشتركا في تحريمية لم يشتركا في الاداء  
 لأن المسبوق منفرد فيما يقضي إلا في مسائل ليست هذه منها كما سيأتي ومثله لو كان أحدهما مسبوقاً  
 والآخر لاحقاً كما أفاده ح وأما لو كانا مسبوقين لاحقين فقال في الفتح فيه تفصيل فانهما لو اقتديا في الثالثة  
 فأحدهما فذهباً فتوضا ثم حاذته في القضاء إن كان في الأولى أو الثانية وهي الثالثة والرابعة للإمام تفسد لوجود  
 الشركة فيهما لأنهما فيهما لاحقان وإن حاذته في الثالثة والرابعة فلا لعدم هالانهما مسبوقان وهذا بناء على أن  
 اللاحق المسبوق يقضي وجوباً أولاً ملحق به ثم ما سبق به وباعتباره تفسد وإن صح عكسه عندنا خلافاً لغير  
 هـ قال في النهر وينبغي أنه إن نوى قضاء ما سبق به أولاً أن ينعكس حكم المسئلة هـ (قوله والمحاذاة  
 في الطريق) معطوف على المسبوقين أي لا تفسد أيضاً إذا حاذته في الطريق للطهارة فيما إذا سبقتها بالحدث  
 في الأصح لأنهما غير مشتغلين بالقضاء بل بإصلاح الصلاة لا بحقيقتها وإن كانا في حرمتها أذ حقيقتها قيام وقرأة

على الصحيح مراج فانه يصح  
 تفلأ على المذهب بحر وسيجيء  
 (مطلقة) خرج الجنازة (مشتركة)  
 محاذاة المصلية لمصل ليس في  
 صلاتها مكروهة لا مفسد فنج  
 (تحريمية) وإن سبقت ببعضها  
 (وأداء) ولو حكماً كلا حقين بعد  
 فراغ الإمام بخلاف المسبوقين  
 والمحاذاة في الطريق (واحدت  
 أبجهم)

الحق وليس شيء من ذلك ثابتاً فلم توجد الشبهة اداءاً وعمامة في الفتح (قوله كما في جوف الكعبة) قيد به اذا لم تكن المحاذاة مع اختلاف الجهة في خارجها فافهم (قوله وليس مظهلة) بأن صليها بالتهريز كل منهما الى جهة (قوله فسدت صلاته) جواب قوله واذا حاذته اى فسدت صلاته دونها ان لم يكن اماماً نهر فلو كان اماماً فسدت صلاة الجميع الا اذا أشار اليها بالتأخير كما يأتي قال في البحر وأشار بقوله فسدت صلاته الى انها لو اقتدت به مقارنة لتكبيره محاذية له وقد نوى امامتها لم تنعقد تحريمه وهو الصحيح كما في الخاتمة لان المقصد للصلاة اذا قارن الشروع منع من الانعقاد (قوله لومكفا) لان فساد صلاة الرجل لكونه هو الخطأ بئاً خبرها فاذا لم يؤخرها فقد ترك فرض المقام قال في الفتح وفيه أي في هذا التعليل إشارة الى اشتراط العقل والبلوغ فان الخطأ انما يتعلق بأفعال المكلفين كذا في بعض شروح الجامع فلا تنفسد صلاة الصبي بالمحاذاة على هذا اهـ (قوله ان نوى امامتها) قال في البحر هذا القيد مستغنى عنه بذكر الاشتراك السابق وأقول غير خاف أنه لا يفهم منه اشتراط النية وان استلزمه بعد العلم بذلك نهر (قوله لا بعده) ظاهره أن صلاتها مع المحاذي صحيحة في هذه الصورة لانه يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء ط أقول وفي القضية راجع الى شرف الأئمة ونية الامام امامة النساء تعتبر وقت الشروع لا بعده اهـ وظاهره أن ذلك شرط في صحة اقتدائها فنوى امامة المرأة بعد شروعه لم يصح اقتداؤها فلا تنفسد صلاته من حاذته تأمل (قوله على الظاهر) هو استظهاره من صاحب البحر بعد حكايته روايتين في المسئلة ويؤيده أن الفارسي في شرحه على تلخيص الجامع حكى الاشتراط بقيل (قوله علمت نية) فلا تنفسد المستثناة ولا غير المعينة لعدم صحة اقتدائها (قوله فسدت صلاتها) ظاهره انها لا تصبح شارعة في الفرض ولا في نفل أيضاً وحكى في القضية في الثاني روايتين أي بناء على ما سألني من أنه اذا فسد الاقتداء هل يصح شروعه في صلاة نفسه ام لا وسألني الكلام عليه (تنبيه) ظاهر اطلاقه أنه لا تصح صلاتها بلانية الامام امامتها في الجمعة والعيدين أيضاً فالنية شرط فيها أيضاً قال في النهرويه قال كثير الأئمة لا اكثر على عدمه فيها وهو الاصح كما في الخلاصة وجعل الزيلعي الاكثر على الاشتراط واجبه وعلى عدمه في الجنائز اهـ وظاهر عود الضمير في صلاتها على المرأة المحاذية أي لامام او لقتدائها لو اقتدت غير محاذية لا حاصح اقتدائها وان لم ينوها الا اذا نوى امامة النساء كما في القهستاني وحينئذ فلا يشترط لصحة اقتداء المرأة نية الامام امامتها الا اذا كانت محاذية والا فلا يشترط وقدّم المصنف في بحث النية أن فيه اختلافاً وقد مناهناك عن الحلية انه يشترط أن لا تقدم بعد وتحاذي احداً من امام او مأموم فان تقدمت وحاذت لا يبيح اقتدائها ولا تتم صلاتها اهـ وذكر في النهاية هنا أن هذا قول ابي حنيفة الاول وظاهره أن قوله الاخير اشتراط النية مطلقاً والعمل على التأخر كما لا يخفى ولهذا اطلق في متن المختار قوله ولا تدخل المرأة في صلاة الرجال الا أن ينويها الامام ومثله في متن الجمع (قوله كالواشار اليها بالتأخير الخ) قال في الفتح وفي الذخيرة والمحيط اذا حاذته بعد ما شرع ونوى امامتها فلا يمكنه التأخير بالتقدم خطوة او خطوتين الكراهة في ذلك فتأخيرها بالاشارة وما اشبه ذلك فاذا فعل فقد أخر فيلزمها التأخر فان لم تفعل فقد تركت حينئذ فرض المقام تنفسد صلاتها دون اهـ واستفيد من قوله بعد ما شرع انها لو حضرت قبل شروعه ونوى امامتها محاذياً لها وقد أشار اليها بالتأخر تنفسد صلاته فالاشارة بالتأخر انما تنفع اذا حضرت بعد الشروع واوليا امامتها قال ط والظاهر أن الامام ليس بقيد اهـ أي فلو حاذت المقتدي بعد الشروع وأشار اليها بالتأخر ولم تتأخر فسدت صلاتها دونه وينبغي أن يعد هذا في الشروط بأن يقال ولم يشر اليها بالتأخر اذا حضرت بعد شروعه وينبغي أن يكون هذا في المرأة البالغة أما غير هاتين مكلفة بفرضية المقام تأمل (قوله وشرطوا كونها عاقلة) مستغنى عنه بقوله في صلاة لان المجنونة لا تنعقد صلاتها نهر وقد مناه عن القهستاني (قوله وكونها في مكان واحد) حتى لو كان احدهما على دكان علو قامة والآخر على الارض لا تنفسد صلاته شرح المشية وهذا وان كان معلوماً من المحاذاة الا أن المشايخ ذكروه ايضاً نهر عن المعراج (قوله في ركن كامل) أي في اداء ركن بالفعل عند محمد وعند أبي يوسف مقدار الركن والذي في الخاتمة المحاذاة مفسدة قلت او كثر قال في البحر وظاهر اطلاق المصنف اختياره (قوله فالشروط عشرة) بل اكثر بزيادة ما قدمه من كون الذي حاذته مكلفاً بزيادة ما قدمناه من عدم الاشارة اليها بالتأخر اذا حضرت بعد شروعه (قوله الصبح المشتهى) انما قيد بذلك لانه

فلو اختلفت كما في جوف الكعبة  
وليس مظهلة فلا فساد (فسدت  
صلاته) لومكفا والا لا (ان نوى)  
الامام وقت شروعه لا بعده  
(امامتها) وان لم تكن حاضرة  
على الظاهر ولو نوى امرأة معينة  
او النساء الا هذه علمت نية (والا)  
ينوها (فسدت صلاتها) كالواشار  
اليها بالتأخير فلم تتأخر تركها  
فرض المقام فتح وشرطوا كونها  
عاقلة وكونها في مكان واحد  
في ركن كامل فالشروط عشرة  
(ومحاذاة الامر بالصحيح) المشتهى



محل الخلاف والافتقار لا يفسد بالافتقار (قوله غير معلول بالشهوة) أي ليست عليه الفساد الشهوة ولذا افسدنا  
 باليجوز الشوها وبالحرم كاته وبتة وأما عدم الفساد فيمن لم تبلغ حد الشهوة كبت سبع فقصورها عن درجة  
 النساء فكان الامر بتأخير من غير شامل لها ظاهرا هذا ما ظهر لي قتأمله (قوله ولا يصح اقتداء الخ) المراد  
 بالمرأة الاتي الشامل للبالغة وغيرها كما أن المراد بالخنثى ما يشبهها أياها أو بالرجل فان أراد به البالغ اقتضى  
 بفهمه صحة اقتداء الصبي بالمرأة والخنثى وان اراد به الذكر أفاد عدم صحة اقتداء الصبي بالصبي وكلاهما غير  
 واقع فالصواب في العبارة أن يقال ولا يصح اقتداء ذكر بآتي وخنثى ولا رجلا بصبي ح عن شيخه السيد علي  
 البصير أقول والحاصل أن كلام من الامام والمقتدى اما ذكر أو آتي او خنثى وكل منهما ما بالغ وغيره فالذكر  
 البالغ تصح امامته للكل ولا يصح اقتداؤه بالمتله والاتى البالغة تصح امامتها للاتى مطلقا فقط مع الكراهة  
 ويصح اقتداؤها بالرجل وبمتله او بالخنثى البالغ ويكره لاحتمال انوثته والخنثى البالغ تصح امامته للاتى مطلقا  
 فقط لا للرجل ولا لمتله لاحتمال انوثته وكورة المقتدى ويصح اقتداؤه بالرجل لا بمتله ولا بآتي مطلقا لاحتمال  
 ذكوريته وأما غير البالغ فان كان ذكر انصح امامته لمتله من ذكر وآتي وخنثى ويصح اقتداؤه بالذكر مطلقا وان كان  
 آتي تصح امامتها لمتله فقط أما لصبي فمجهول ويصح اقتداؤها بالكل وان كان خنثى تصح امامته لآتي مثله  
 لا للبالغة ولا لذكر أو خنثى مطلقا ويصح اقتداؤه بالذكر مطلقا فقط هذا ما ظهر لي أخذ من القواعد (قوله  
 ولو في جنازة) بيان للاطلاق الرجوع الى الاقتداء بالصبي قال الاستروشنى الصبي اذا تم في صلاة الجنازة  
 ينبغي أن لا يجوز وهو الظاهر لانهم من فروض الكفاية وهو ليس من أهل اداء الفرض ولكن يشكل برده السلام  
 اذا سلم على قوم فرد صبي جواب السلام اه أقول مقتضى تعليله أنه لا يسقط الوجوب عن البالغين بصلاته  
 على الجنازة وحده فضلا عن كونه اماما وقد ذكر في شرح التحرير أنه لم يفت على هذا في كتب المذهب وانما ظاهر  
 اصول المذهب عدم السقوط اه أي لقولهم ان الصبي ليس من أهل الوجوب أقول ويشكل على ذلك ما مر  
 من مسئله السلام وتصريحهم بجواز اذان الصبي المراهق بلا كراهة مع أنه قيل بأن الاذان واجب والمشهور  
 أنه سنة مؤكدة قريبة من الواجب في حقوق الاثم وتصريحهم بأنه لو خطب صبي له نشر يوم الجمعة وصلى  
 بالناس بالغ جاز وتصريحهم بأنه تحل ذبيحته اذا كان يعقل الذبح والتسمية أي يعلم انها مأثور بها وكذا ما صرح  
 به الاستروشنى من أن الصبي اذا غسل الميت جاز اه أي يسقط به الوجوب فسقوط الوجوب بصلاته على  
 الميت اولى لانهادعاه وهو أقرب للاجابة من المكلفين ولعل معنى قولهم انه ليس من أهل الوجوب أنه غير مكلف  
 به ولا ينافي ذلك وقوعه واجبا وسقوط الوجوب عن المكلفين بفعله يؤيد ذلك ما صرح به في الفتح من باب المرتد  
 من أنهم اتفقوا على أن الصبي لو أقر بالشهادتين يقع فرضا ولا يلزمه تجديدا اقرارا آخر بعد البلوغ حتى على قول  
 من تبقى وجوب الايمان على الصبي فصار كالمسافر لا تجب الجمعة عليه ولو صلاها سقط فرضه اه ولا يقال ان  
 ذلك في الاسلام لانه لا ينتقل به فلا يقع الا فرضا لانا نقول المراد اثبات أنه من أهل اداء الفرض وقد ثبت بذلك  
 فقال مثله في صلاة الجنازة لانه لا ينتقل بها أيضا والاكتفاء بأذانه وخطبته وتسميته وردة السلام دليل على  
 الاكتفاء بصلاته على الجنازة نعم يشكل ما لو صلى في الوقت ثم بلغ فيه فانه بعيدا لو وقع الاولى فلا وقد يجاب  
 بأنه لما كان المعتبر آخر الوقت وهو فيه بالغ لزمه اعادةها لوجود سبب الوجوب عليه والوقت الذي صلى فيه ليس  
 سببا للوجوب فكانه صلى قبل سبب الوجوب في حقه فلم يمكن جعلها فرضا أما صلاة الجنازة فان سببها حضورها  
 وهو موجود قبل بلوغه فامكن وقوعها فرضا منه تأمل وهذا كله فيما لا يشترط فيه البلوغ فلا يرده أنه لو حج بلزمه  
 الحج ثانيا بعد البلوغ لأن حجة الاسلام من شرطها البلوغ والحرية بخلاف الحج الذل ومن هذا يظهر أنه لا تصح  
 امامته في الجنازة أيضا وان قلنا بصحة صلاته وسقوط الواجب بها عن المكلفين لان الامامة للبالغين من شروط  
 صحتها البلوغ هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحل فاعتجته فانك لا تطفر به في غير هذا الكتاب والحمد لله الملك الوهاب  
 (قوله ونفصل في الاصح) قال في الهداية وفي التراويح والسنن المطلقة جوزه شايخ بلخ ولم يجوزه مشايخنا  
 ومنهم من حقق الخلاف في النقل المطلق بين أبي يوسف ومحمد واختار أنه لا يجوز في الصلوات كلها اه والمراد  
 بالسنن المطلقة السنن الرواتب والعيد في احدى الروايتين وكذا الوتر والكسوف والاستسقاء عندهما فتح  
 (قوله مجنون مطبق) بكسر الباء والنسبة مجازية لان المطبق هو الجنون لا الجنون فهو كقولك ضرب مؤلم

مطلب  
 الواجب فاية هل يسقط بفعل  
 الصبي وحده

(لا يفسدها على المذهب) تضعيف  
 لما في جامع المحبوبي ودرر البحار  
 من الفساد لانه في المرأة غير معلول  
 بالشهوة بل بترك فرض المقام كما  
 حققه ابن الهمام (ولا يصح اقتداء  
 رجل بامرأة) وخنثى (وصبي  
 مطلقا) ولو في جنازة ونفل على  
 الاصح (وكذا لا يصح الاقتداء  
 بمجنون مطبق او منقطع)

فإن المؤلم هو الضارب لا الضرب وإنما يصح الاقتداء به لانه لاصلاة له لعدم تحقق النية ولعدم الطهارة (قوله في غير حالة افاقته) وأما في حالة الافاقة فيصح كما في البحر عن الخلاصة وظاهره أنه لا يصح ما لم يتحقق افاقته قبل الصلاة حتى لو علم منه جنون وفاقته ولم يعلم حاله وقت الصلاة لا يصح وينبغي أنه لو علمت افاقته بعد جنونه أن يصح ولا عبرة باحتمال عود الجنون استصحابا بالاصل وهو الصحة لأن الجنون مرض عارض (قوله او معتوه) هو النقص العقل وقيل المدهوش من غير جنون كذا في المغرب وقد جعلوه في حكم الصبي (قوله ومعدور بمثله الخ) أي أن اتحد عذرهما وإن اختلف لم يجز كافي الزيلعي والفتح وغيرهما وفي السراج مانعه وبصلي من به سلس البول خلف مثله وأما إذا أصلي خلف من به السلس وانفلت ربح لا يجوز لأن الامام صاحب عذرين والمؤتم صاحب عذر واحد اه ومثله في الجوهره وظاهر التعليل المذكور أن المراد من اتحاد العذر اتحاد الاثر لاتحاد العين والالكان يكفيه في التمثيل أن يقول وأما إذا أصلي خلف من به انفلت ربح ولكن كان عليه أن يقول في التعليل لاختلاف عذرهما ولهذا قال في البحر وظاهره أن سلس البول والجرح من قبيل اتحد وكذا سلس البول واستطلاق البطن اه أي لاتحادهما في الاثر من حيث ان كلامهم ما حدث ونجاسة وإن كان السلس ليس عين الجرح لكن اعتراض في النهر ذلك بأنه يقتضي جواز اقتداء ذي سلس بذي انفلت وليس بالواقع لاختلاف عذرهما اه وهو مبني على أن المراد بالاتحاد اتحاد العين وهو ظاهر ما في شرح المنية الكبير وكذا صرح في الحلية بأنه لا يصح اقتداء ذي سلس بذي جرح لا يرقى وبالعكس وقال كما هو المذهب فإنه يجوز اقتداء معدور بمثله إذا اتحد عذرهما لأن اختلف اه وبه علم أن الاحسن ما في النهر وأنه كان ينبغي للشارح متابعتها على عادته وأن ما قاله هنا تابع فيه صاحب البحر وكذا ما مشى عليه في الخزان حيث قال اقتداء المعدور بمثله صحيح إن اتحد عذرهما كما كذا سلس بمثله او بذي جرح وانطلاق لأن اختلف كذا انفلت بذي سلس لأن مع الامام حدثا ونجاسة اه فإنه خلاف المذهب كما علمت (قوله وما في المجتبى) مبتدأ خبره قوله لا أتى أي لاحتمال الحيض أي ما في المجتبى مفسر بكذا (قوله الاقتداء بالخالف) كذا في بعض النسخ وسقط من بعض النسخ لفظة الاقتداء (قوله أي لاحتمال الحيض) أي واحتمال ذكورة المتقدمة وانوثة الامام ثم ان هذا في الضالة ظاهر وقد صرح به في القنية بقوله ومن جواز اقتداء الضالة بالضالة فقد غلط غلطا فاحشا لاحتمال اقتدائها بالحيض اه وأما في المستحاضة فشكل لأن المستحاضة حقيقة لا تتحمل أن تكون حائضا كمن تجاوز دمها على عشرة في الحيض أو أربعين في النفاس إلا أن يراد بها نحو المبتدأة قبل تمام ثلاثة أيام فانها تترك الصلاة بمجرد رؤيتها الدم فان تم ثلاثا فيها والاقتضت فهي قبل الثلاث يحتمل حالها الحيض والاستحاضة وكذا المعتادة اذا تجاوزت الدم على عادتها فانها يحتمل أن ينقطع عشرة فتكون حائضا لا كمن تكون مستحاضة فلا يجوز لئلاها الاقتداء به او قال الرضوي الذي رأيت في المجتبى واقداء المستحاضة بالمستحاضة يجوز والضالة بالضالة لا يجوز كالخني المشكل بالمشكل اه وهذه الاشكال فيها ولعل نسخة صاحب البحر صرفة وتبعوه عليها تأمل اه لكن الذي في القهستاني موافق لما هنا هذا وقد ذكر في القنية روايتين في الخني المشكل (قوله فلواتني) أي الاحتمال ح (قوله بغير حافظ لها) شمل من يحفظها او أكثر منها لكن بطن مفسد للمعنى لما في البحر الاتي عندنا من لا يحسن القراءة المفروضة وعند الشافعي من لا يحسن الفاتحة (قوله ولا اتني بأخرس) أما اقتداء آخرس بأخرس أو اتني بأتمى فصح ط عن أبي السعود (قوله فصم عكسه) تفريع على التعليل لأن قدرة الاتي على التصريمة دليل على انه اقوى حالا من الآخرس فصم اقتداء الآخرس به دون عكسه ومفهومه أنه اذا لم يقدر صم اقتداء كل منهما بالآخر تأمل (قوله اتفاقا) بخلاف الاتي اذا اتم اميا وقارنا فان صلاة الكل فاسدة عند الامام لأن الاتي يمكن أن يجعل صلاته بقراءة اذا اقتدى بقارئ لأن قراءة الامام له قراءة وليست طهارة الامام وسر طهارة المأموم حكما فافترقا بحر (قوله وكذا ذبح بمثله وبصح) تبع في هذا التعبير صاحب البحر والاولى مثله وبصحها فان التقدير وكذا الوأتم ذبح مثله وبصحها وأتم يتعدى بنفسه ح (قوله بعاجز عنهما) أي بمن يوحى بهما قائما او قاعدا بخلاف المألوم كقاعدا فيصح كما سيأتي قال ط والعبرة للجزع عن السجود حتى لو عجز عنه وقدر على الركوع او ما (قوله وبمفترض فرض آخر) سواء تغير الفرضان اسما او صفة كعلي ظهر رأس يصلي ظهر اليوم بخلاف ما اذا فاتتهم صلاة واحدة من يوم واحد

في غير حالة افاقته وسكران) او معتوه ذكره الحلبي (ولا صاهر بمعدور) هذا (ان قارن الوضوء الحدث او طرأ عليه) بعده (وصح لو توضأ على الانقطاع وصلى كذلك) كاقداء بمقتصد آمن خروج الدم وكاقداء امرأة بمثلها وصبي بمثله ومعدور بمثله وذو عذرين بذي عذر لا عكسه كذا انفلت ربح بذي سلس لأن مع الامام حدثا ونجاسة وما في المجتبى الاقتداء بالمماثل صحيح الا ثلاثة الخني المشكل والضالة والمستحاضة أي لاحتمال الحيض فلواتني صح (و) لا حافظ آية من القرآن بغير حافظ لها) وهو الاتي ولا اتني بأخرس لقدرة الاتي على التصريمة فصم عكسه (و) لا مستور عورة بعاجز فلواتم العاري عريانا ولا بسين فصلاة الامام ومماثلة جائزة اتفاقا وكذا ذبح بمثله وبصح (و) لا قادر على ركوع وسجود بعاجز عنهما لبناء القوى على الضعيف (و) لا مفترض بمنقل وبمفترض فرض آخر

قوله بالخالف كذا بخطه والذي في نسخ الشارح بالمماثل ولعله الا صوب قاتل اه





معطوف على احرم (قوله بل ان احرم) أى المسافر المقتدى بالمقيم وعبر بأحرم بدل اقتدى لينبه على أن مجرد ادراك التحريم في الوقت كاف في صحة الاقتداء ولزوم الاتمام فانهم (قوله فيكون) تفريع على عدم التغير ح (قوله باقتدائه) الباء للتصوير (قوله في شفع أول او ثمان) نشر مرتب أى أنه اذا اقتدى بالمقيم في الشفع الأول يكون اقتداء مفترض بمنفصل في حق القعدة الأولى فانها فرض على المسافر لانها آخر صلاته نقل في حق المقيم لانها أولى في حقه وأطلقوا النقل هنا على ما ليس بفرض وهو الواجب لان النقل الزيادة والواجب زائد على الفرض واذا اقتدى به في الشفع الثاني يكون اقتداء مفترض بمنفصل أيضا في حق القراءة لانها فرض بالنسبة الى صلاة المسافر نقل للمقيم سواء قرأ المقيم في الأولين وهو ظاهر أو في الآخرين فقط لان محلها الأوليان فنلتحق بهما فقلوا الآخرين عنها حكما ولا يرد اقتداء المتنفل بالمفترض لما في النهاية من انها أخذت حكم الفرض بها الصلاة الامام ولذا لو افسدها بعد الاقتداء بقضائها أربعا (تنبيه) يؤخذ من هذا أنه لو اقتدى بمقيم بمسافر وأتم بهم بلانية اقامة وتابعوه فسدت صلاتهم لكونه متنفلا في الآخرين بنه على ذلك العلامة الشرنبلالي في رسالته في المسائل الاثني عشرية وذكر انها وقعت له ولم يرها في كتاب قلت وقد نقلها الرملي في باب المسافر عن الظهيرية وسند كرها هنا أيضا (قوله ولا نازل براكب الخ) وكذا عكسه والعلة في هذه المسائل اختلاف المكان وانما اصح لو كان معه على دابة واحدة لا تحمده كما في الامداد وايضا في اقتداء النازل بالراكب مانع آخر وهو كونه اقتداء من ركع ويسجد بمن يوحى بهما الا اذا كان النازل موميا ايضا ثم ان هذا دليل على أن اختلاف المكان مانع من الاقتداء وان لم يكن فيه اشتباه حال الامام لان الاشتباه انما يعتبر في الحائل لافي اختلاف المكان كما سيأتي تحقيقه بعون الله تعالى فانهم (قوله ولا غير الاثني عشر) هو بالنسبة المثلثة بعد اللام من اللغو بالتحريك قال في المغرب هو الذي يتحول لسانه من السين الى التاء وقبل من الراء الى القين واللام والياء زاد في القاموس او من حرف الى حرف (قوله على الاصح) أى خلافا لما في الخلاصة عن الفضلي من انها جائزة لان ما يقوله صار لفته ومثله في التاترخانية وفي الظهيرية وامامة الاثني عشرية تجوز وقيل لا ونحوه في الخاتمة عن الفضلي وظاهره اعتمادهم الصحة وكذا اعتماد صاحب الحلية قال لما اطلعت عليه وغير واحد من المشايخ من أنه ينبغي له أن لا يؤتم غيره ولما في خزنة الاكل وتكره امامة الفاقاء اه ولكن الاحوط عدم الصحة كما مشى عليه المصنف ونظمه في منظومته تحفة الاقران وأتقى به الخير الرملي وقال في فتاواه الراجح المقتضى به عدم صحة امامة الاثني عشرية عن ليس به لغة وأجاب عنه بأبيات منها قوله

امامة الاثني عشر للمغايير \* تجوز عند البعض من اكابر  
وقد أباه اكثر الاصحاب \* لما نصيره من الصواب

وقال أيضا

امامة الاثني عشر للصحيح \* فاسدة في الراجح الصحيح

(قوله دائما) أى في آباء الليل واطراف النهار فادام في التصحيح والتعلم ولم يقدر عليه فصلاته جائزة وان ترك جهده فصلاته فاسدة كما في المحيط وغيره قال في الذخيرة وانه مشكل عندى لان ما كان خلقه فالعبد لا يقدر على تغييره اه وتماه في شرح النية (قوله حتما) أى بذلا حتما فهو مفروض عليه ط (قوله فلا يؤتم الا مثله) محتمل أن يراد المثلية في مطلق اللغو فيصح اقتداء من يدل الراه المهملة غينا معجمة بمن يدلها لا ما وأن يراد مثلية في خصوص اللغو فلا يقتدى من يدلها غينا الا بمن يدلها غينا وهذا هو الظاهر كاختلاف العذر فليراجع ح (قوله اذا أمكنه الاقتداء بمن يحسنه) أى يحسن ما يثني عليه أو يحسن القرآن وهذا مبنى على أن الامام اذا أمكنه الاقتداء يلزمه وفيه كلام مستعرفه وعلى ما اذا ترك جهده لما علمت من أنه مادام في التصحيح ولم يقدر عليه فصلاته جائزة وان ترك جهده فصلاته فاسدة ولا بد أيضا من تقييده بما اذا لم يقدر على قراءة قدر الفرض مما لا يثني فيه فان قدر عليه وقراء لا يلزمه الاقتداء ولا بذل الجهد كما لا يخفى (قوله او ترك جهده) أى وصلى غير مؤتم ولم يقدر على قراءة المفروض مما لا يثني فيه أو قرأ ما لا يثني فيه فانها نصح وان ترك جهده (قوله او وجد قدر الفرض الخ) أى وصلى غير مؤتم ولم يقرأه والا صحت وفي الولوجية ان كان يمكنه أن يتخذ من القرآن آيات ليس فيها تلك الحروف يتخذها فاتحة الكتاب فانه لا بدع قراءتها في الصلاة

مطلب  
في الاثني

(بل) ان احرم (في الوقت)  
نخرج صح (وأتم) تبعا لامامه  
أما بعد الوقت فلا يتغير فرضه  
فيكون اقتداء بمنفصل في حق  
قعدة او قراءة باقتدائه في شفع أول  
او ثان (و) لا (نازل براكب) ولا  
راكب براكب دابة اخرى فلو  
معه صح (و) لا (غير الاثني عشر) أى  
بالاثني عشر (على الاصح) كما في البصر  
عن المجتبى وحزير الحلبي وابن  
الشحنة أنه بعد بذل جهده دائما  
حتما كالامام فلا يؤتم الا مثله  
ولا تصح صلاته اذا أمكنه الاقتداء  
بمن يحسنه او ترك جهده او وجد  
قدر الفرض مما لا يثني فيه هذا هو  
الصحيح المختار في حكم الاثني

ماطلب  
إذا كانت اللثغة بسيرة

وكذا من لا يقدر على التلفظ بحرف  
من الحروف أو لا يقدر على إخراج  
الفاء الابتكار (و) أعلم أنه (إذا  
فسد الاقتداء) بأى وجه كان  
(لا يصح شروعه في صلاة نفسه)  
لأنه قصد المشاركة وهي غير صلاة  
الانفراد (على) الصحيح محيط  
وآدى في الجرائنه (المذهب) قال  
المصنف لكن كلام الخلاصة يفيد  
أن هذا قول محمد خاصة قلت وقد  
آدى فيما مر بعد تصحيح السراج  
بجذبه أن المذهب انفلا بها انفلا  
قتاقل وجينئذ فالأشبه ما فى  
الزبلى أنه متى فسد لفقد شرط  
كظاهر بعد ولم تنقذ أصلا  
وان لا اختلاف الصلاتين تنقذ  
فلا غير مضمون وعمره الاتقاض  
بالهقهة (ويمنع من الاقتداء)  
صف من النساء

ماطلب  
الكافي لما كجم جمع كلام محمد فى  
كبيه التى هى ظاهر الرواية

اه (قوله) وكذا من لا يقدر على التلفظ بحرف من الحروف عطفه على ما قبله بناء على أن اللثغ خاص  
بالسين والراء كما به لم يما مر عن المغرب وذلك كالرهن الرهيم والشيتان الرحيم والاكين والاكنايد والاك  
نستين السرات أنامت فكل ذلك حكمه ما مر من بذل الجهد دائما والأفلا تصح الصلاة به (تمة) سئل الخبر  
الرملى عما إذا كانت اللثغة بسيرة فأجاب بأنه لم يرها لا يمتنا وصرح بها الشافعية بأنه لو كانت بسيرة بأن يأتى  
بالحرف غير صاف لم تؤثر قال وقواعدنا لا تأباه اه وبمنه افق نليذ الشارح المرحوم الشيخ اسماعيل الحائك  
مفق دمشق الشام (قوله بأى وجه كان) أى سواء كان لفقد أهلية الامام للامامة كالمرأة والصبي أو لفقد  
شرط فيه بالنسبة الى المقتدى كالمعدور والعارى أو لفقد ركن فيه كذلك كاللوى والامى أو لاختلاف الصلاتين  
كالمقتضى بالافتراض ونحو ذلك من المسائل المارة (قوله في صلاة نفسه) أى في صلاة من ينقل بها في حق  
نفسه غير تابع فيها للامام لا فرضا ولا نفلا كما يدل عليه تفصيل الزبلى كما أفاده ح وكذا يدل عليه تعميل  
الشارح وحكاية للقول بانفلا بها انفلا (قوله وهى غير صلاة الانفراد) لأن لها أحكاما غير أحكام التى  
قصد ها وحاصله أنه إذا لم يصح شروعه فيما نوى لا يصح في غيره (قوله وآدى في الجرائنه المذهب) أى ما صححه  
في المحيط ومشى عليه المصنف في متنه (قوله لكن كلام الخلاصة الخ) عبارة الخلاصة وفي كل موضع لا يصح  
الاقتداء هل يصح شارعا في صلاة نفسه عند محمدا وعندهما يصح شارعا اه (قوله قلت وقد آدى) أى  
صاحب البحر فيما مر أى في مسألة المداة عند قول انت في صلاة وقوله بعد تصحيح السراج بخلافه أى خلاف  
ما آدى في الجرائنه المذهب والاولى حذف الباء او ابد الهاء بلام التقوية لأنه مفعول تصحيح وقوله أن المذهب  
مفعول آدى والحاصل أن صاحب البحر نقل فيما مر عن السراج أنه لو اقتدت به المرأة في الظهر وهو يصلى  
العصر وحاذته بطلت صلاته على الصحيح وقال لأن اقتداءها وان لم يصح فرضا يصح نفلا على المذهب فكان بناء  
النقل على الفرض اه وهو سريح في أنه إذا فسد الاقتداء بالفرض لم يفسد الشروع بل بقى الاقتداء بالنفل  
والالم تفسد صلاته بمحاذاته له وتصريحه بأن هذا هو المذهب مناقض لما آداه من أن المذهب ما فى المحيط  
من عدم صحة الشروع (قوله وجينئذ فالأشبه الخ) أى حين إذا اختلف كلام البحر في نقل ما هو المذهب  
ولا يمكن إهمال أحد النزين فالأشبه بالقواعد ما فى الزبلى مما يناسب كلامهما ويحصل به التوفيق بينهما بمحمل  
ما صححه فى المحيط من عدم صحة الشروع أصلا على ما إذا كان فساد الاقتداء لفقد شرط أى أو نحوه مما يلزم به  
فساد صلاة المقتدى وبمحمل ما صححه فى السراج من صحة الاقتداء بالنفل وفساد الوصف اعنى الفرضية فقط على  
ما إذا كان لا اختلاف الصلاتين فلو هقهقه فى صلاته هذه لا يفتقض وضوءه فى الوجه الاول وينقضى فى الثانى  
ثم أعلم أن ما آدى الشارح أنه الأشبه قدرده فى البحر حيث قال ويرد هذا التفصيل ما ذكره الحاكم فى كافييه  
من أن المرأة إذا نوت العصر خلف مصلى الظهر لم تجز صلاتها ولم تفسد على الامام صلاته انتهى فهو صريح  
فى عدم صحة شروعاتها لا اختلاف الصلاتين وقال أى الحاكم فى موضع آخر رجل قارى دخل فى صلاة أى تطوعا  
أو فى صلاة امرأة أو جنب أو على غير وضوء ثم افسد هافليس عليه قضاؤها لأنه لم يدخل فى صلاة تامة انتهى فعلم  
بهذا أن المذهب تصحيح المحيط من عدم صحة الشروع لأن الكافي جمع كلام محمد فى كتيبه التى هى ظاهر الرواية  
اه كلام البحر أقول نعم ظاهر الفرع الاول مؤيد لما فى المحيط ومخالف لما مر عن السراج وأما الفرع الثانى فلا  
بلى الامر فيه بالعكس لأن قوله ثم افسد هافليس فى صحة الشروع وقوله لأنه لم يدخل فى صلاة تامة مؤيد لذلك لأنه  
يفيد دخوله فى صلاة ناقصة أى فى نفل غير مضمون ولذا قال ليس عليه قضاؤها وفى هذا الفرع رد على ما فصله  
الزبلى لأن الفساد فيه لفقد شرط مع أنه صح شروعه كما علمت ثم رأيت الرحتى ذكر نحو ما ذكرته والله الحمد  
والحاصل أن فى المسئلة روايتين احدهما صحة الشروع فى صلاة نفسه وعليها ما فى السراج والفرع الثانى  
من فريه الكافي والثانية عدم الصحة أصلا وعليها ما فى المحيط والفرع الاول وهى الاصح كفى القهستاني  
عن المضمرات وذكر فى النهر أن ما فى السراج جزم به غير واحد (قوله صف من النساء) المراد به ما زاد على ثلاث  
نساء فإنه يمنع اقتداء جميع من خلفه والأفقيه تفصيل بدليل ما قدمنا حاصله عن البحر وهو ما انفقوا على نقله  
عن أصحابنا من أن المرأة الواحدة تفسد صلاة رجلين من جانيها ورجل خلفها والثنتين صلاة اثنين من جانيهما  
واثنين خلفهما والثلاث صلاة اثنين من جانيهن وصلاة ثلاثة ثلاثة من خلفهن الى آخر الصفوف ولو كان صف

من النساء بين الرجال والامام لا يصح اقتداء الرجال بالامام ويجعل حائلا (قوله بلا حائل) قيد للمنع وقوله  
 اوارتفاعهن بالجزء طف على حائل وعبارة مفتاح السعادة وفي البناء لو كان صف الرجال على الحائط  
 وصف النساء امامهن او كان صف النساء على الحائط وصف الرجال خلفهن ان كان الحائط مقدارا قامة  
 الرجل جازت صلاتهم وان كان أقل فلا وان كان صف تام من النساء وليس بين الصفيين حائل تفسد صلاة  
 من خلفهن ولو عشرين صفا ولو كان بينهم وبين الرجال فاصل لا تفسد صلاتهم وذلك الحائل مقداره مؤخر الرجل  
 او مقداره خشبة منصوبة او حائط قدر ذراع اه وحاصله انه اذا كان صف النساء امام صف الرجال يمنع  
 الا اذا كان احد الصفيين على حائط مرتفع قدر قامة او كان بينهما حائل مقداره مؤخر رجل البعير او خشبة  
 منصوبة او حائط قدر ذراع وهذا بخلاف ما في الخالية والبحر وغيرهما وهو قوم صلاوا على ظهر ظلة في المسجد  
 ويجذأهم من تحتم نساء أجزأهم صلاتهم لعدم اتحاد المكان بخلاف ما اذا كان قدأهم نساء فانها فاسدة لانه  
 تخلل بينهم وبين الامام صف من النساء وهو مانع من الاقتداء اه وفي الولاية قوم صلاوا على ظهر ظلة المسجد  
 وتحتم قدأهم نساء لا تجزأهم صلاتهم لانه تخلل صف من النساء فنع اقتداءهم وكذا الطريق اه فهذا باطلا  
 صريح بأن الارتفاع غير معتبر في صف النساء وفي المراج عن المبسوط فان كان صف تام من النساء ووراءهن  
 صفوف الرجال فسدت تلك الصفوف كلها استحسانا والقياس أن لا تفسد الصلاة صف واحد ولكن استحسن  
 الحديث عمر مرفوعا وموقوفا عليه من كان بينه وبين الامام نهرا أو طريقا أو صف من النساء فلا صلاة له اه فهذا  
 صريح في أن الحائل غير معتبر في صف النساء والالتفات صلاة الصف الاول من الرجال فقط لكونه صارا حائلا  
 بين من خلفه وبين صف النساء كما هو القياس فظهر أن ما ذكره الشارح من اعتبار الحائل والارتفاع انما هو فيما  
 دون الصف التام من النساء كالواحدة والفتن اما الصف فهو خارج عن القياس اتساعا للآثر هذا ما ظهر  
 قدبر والله أعلم (قوله او طريق) أي نافذا أو السعود عن شيخه ط قلت ويفهم ذلك من التعبير عنه في عدة  
 كتب بالطريق العام وفي التارخانية الطريق في مسجد الرباط والخان لا يمنع لانه ليس بطريق عام (قوله تجري  
 فيه عجلة) أي تمر به عبرتي بعض النسخ والعجلة بفتحين وفي الدرر هو الذي تجري فيه العجلة والاقار اه وهو  
 جمع وقربا لثقاف قال في المغرب واكثر استعماله في جبل البغل والحمار كالوسق في جبل البعير (قوله أو نهري تجري  
 فيه السفن) أي يمكن ذلك ومثله يقال في قوله تمر فيه عجلة ط وأما البركة أو الخوض فان كان بحال لو وقعت  
 التماسية في جانب نجس الجانب الآخر لا يمنع والاسنع كذا ذكره الصغار اسماعيل عن المحيط وحاصله أن الخوض  
 الكبير المذكور في كتاب الطهارة يمنع أي ما لم تصل الصفوف حوله كما يأتي (قوله ولوزورقا) بتقديم الزاي  
 السفينة الصغيرة كما في القاموس وفي الملقط اذا كان كاضيق الطريق يمنع وان بحيث لا يكون طريق مثله  
 لا يمنع سواء كان فيه ماء أو لا وقال ابو يوسف النهر الذي يمضي في بطنه جل وفيه ماء يمنع وان كان بابسا وانصلت  
 به الصفوف جاز اه اسماعيل (قوله ولوفي المسجد) صرح به في الدرر والخانية وغيرهما (قوله او خلاه)  
 بالمكان الذي لا شيء به قاموس (قوله اوفي مسجد كبير جدا الخ) قال في الامداد والفاضل في مصلي العبد  
 لا يمنع وان كثرواختلف في المتخذ لصلاة الجنائز وفي النوازل جعله كالمسجد والمسجد وان كبر لا يمنع الفاصل  
 الا في الجامع القديم بخوارزم فان ربه كان على أربعة آلاف اسطوانة وجامع القدس الشريف اعني ما يشتمل  
 على المساجد الثلاثة الاقصى والحضرة والبيضاء كذا في البرازية اه ومثله في شرح المنية وأما قوله في الدرر  
 لا يمنع من الاقتداء الفضاء الواسع في المسجد وقبل يمنع اه فانه وان أفاد أن المعتمد عدم المنع لكنه محمول على  
 غير المسجد الكبير جدا كجامع خوارزم والقدس بدليل ما ذكرناه وكونه راجع عدم المنع مطلقا يتوقف على نقل  
 صريح فافهم (تمة) في القهستان في البيت كالعصره والاصح أنه كالمسجد ولهذا يجوز الاقتداء فيه بلا اتصال  
 الصفوف كما في المنية اه ولم يذكر حكم الدار فليراجع لكن ظاهر التقييد بالعصره والمسجد الكبير جدا أن  
 الدار كالبيت تأمل ثم رأيت في حاشية المدني عن جواهر الفتاوى أن فاضل خان سئل عن ذلك فقال اختلفوا  
 فيه فقده بعضهم بسنتين ذراعا وبعضهم قال ان كانت أربعين ذراعا فهي كبيرة والافصغية هذا هو المختار اه  
 وحاصله أن الدار الكبيرة كالعصره والصغيرة كالمسجد وأن المختار في تقدير الكبيرة أربعون ذراعا وذكر في البحر  
 عن الجعفي أن فناء المسجد له حكم المسجد ثم قال وبه علم أن الاقتداء من ضمن الخلقاء الشيعونية بالامام

بلا حائل قدر ذراع أو ارتفاعهن  
 قدر قامة الرجل مفتاح السعادة أو  
 (طريق تجري فيه عجلة) آلة يجزها  
 الثور (أو نهري تجري فيه السفن)  
 ولوزورقا وفي المسجد (أو خلاه)  
 أي فضاء (في العصراء) اوفي  
 مسجد كبير جدا كالمسجد القديم



في المهراب صحيح وان لم تصل الصفوف لان العين فناء المسجد وكذا اقتداء من بالخلاوى السفلية صحيح لان ابوابها في فناء المسجد الخ ويأتى تمام عبارته وفي الخزانة فناء المسجد هو ما اتصل به وليس بينه وبينه طريق اه قلت يظهر من هذا ان مدرسة الكلاسة والكاملية من فناء المسجد الاموى في دمشق لان بابهما في حائطه وكذا المشاهد الثلاثة التي فيه بالاولى وكذا ساحة باب البريد والحوانيت التي فيها (قوله بسبع صفين) نعت لقوله خلاوا التقييد بالصفين صرح به في الخلاصة والفيض والمبتغى وفي الوقفات الحسامية وخزانة القناري وبه يفتى اسماعيل فخا في الدرر من تقييده ان خلاها بما يمكن الاصفاف فيه غير المتفق به تأمل (قوله الا اذا اتصلت الصفوف) الاستثناء عائد الى الطريق والنهر دون الخلا لان الصفوف اذا اتصلت في الصحراء لم يوجد الخلا تأمل وكذا الواصفوا على طول الطريق صحيح اذا لم يكن بين الامام والقوم مقدار ما تتر فيه الجملة وكذا اين كل صف وصف كما في الخانية وغيرها (فرع) لو اتم في الصحراء وخلفه صفوف فكبر الصف الثالث قبل الاول يجوز قنية من باب مسائل متفرقة (قوله مطلقا) أى ولو كان هناك طريق وانهر ح (قوله كأن قام في الطريق ثلاثة) وصورة اتصال الصفوف في النهر ان يقفوا على جسر موضوع فوقه او على سفن مربوطة فيه ح أقول وهذا في حق من لم يكن محاذيا للجسر أو لم يكن محاذيا له ولم يكن بينه وبين الصف الا خرفاء كثير يصح الاقتداء ثم ظاهرا لاطلاقهم أنه اذا كان على النهر جسر فلا بد من اتصال الصفوف ولو كان النهر في المسجد كما في جامع دنقلا الذي في دمشق (قوله وكذا اثنان عند الثاني) والاصح قولهما كما في السراج وكذا الاثنان كالجعل عند الثاني في الجمعة وفي المحاذاة حتى لو كن ثنتين تفسدان صلاة اثنين اثنين خلفهما الى اخر الصفوف قال في المنظومة التفسيرية في مقالات ابي يوسف

واثنان في الجمعة جمع وكذا \* سد الطريق ومحاذاة السا

(تمة) صلوا في الصحراء وفي وسط الصفوف فرجة لم يقم فيها احد مقدار حوض كبير عشر في عشر ان كانت الصفوف متصلة حوالى الفرجة تجوز صلاة من كان وراءها أو ما لو كانت مقدار حوض صغير لا تمنع صحة الاقتداء كذا في الفرض ومشله في التارخانية (قوله بسماح) أى من الامام او المكبر تارخانية (قوله أورؤية) ينبغي أن تكون الرؤية كالسماح لا فرق فيها بين أن يرى اتصالات الامام أو احد المتقدمين ح (قوله في الاصح) بناء على أن الاعتبار الاشتباه وعدمه كما يأتي لا امكان الوصول الى الامام وعدمه (قوله ولم يختلف المكان) أى مكان المتقدم والامام وحاصله أنه اشترط عدم الاشتباه وعدم اختلاف المكان وفهمه أنه لو وجد كل من الاشتباه والاختلاف أو أحدهما فقط منع الاقتداء لكن المنع باختلاف المكان فقط فيه كلام يأتي (قوله كسجد وبيت) فان المسجد مكان واحد ولا يعتبر فيه الفصل بالخلاء الا اذا كان المسجد كبيرا جدا وكذا البيت حكمه حكم المسجد في ذلك لاحكام الصحراء كما قدمناه عن القهستاني وفي اتارخانية عن المحيط ذكر السرخسي اذا لم يكن على الحائط العربي باب ولا تقب ففي رواية يمنع لاشتباه حال الامام وفي رواية لا يمنع وعليه عمل الناس بمكة فان الامام يقف في مقام ابراهيم وبعض الناس وراء الكعبة من الجانب الاخر وبينهم وبين الامام الكعبة ولم يمنعه احد من ذلك اه وبهذا يعلم أن المنبر اذا كان مسدودا لا يمنع اقتداء من يصلي بجنبه عند عدم الاشتباه خلافا لما افق بالمنع وأمر بفتح باب فيه من علماء الروم (قوله عند اتصال الصفوف) أى في الطريق او على جسر النهر فانه مع وجود النهر أو الطريق يختلف المكان وعند اتصال الصفوف يصير المكان واحدا حكما فلا يمنع كما مر وكذا أنه أراد بالحائل في كلام المصنف ما يشمل الحائط وغيره كالطريق والنهر اذ لو أريد به الحائط فقط لم يناسب ذكر هذا الكلام هنا تأمل (قوله دور) عبارتها الحائل بينهما لو لم يجب يشبه به حال الامام يمنع والا فلا الا أن يختلف المكان قال قاضي خان اذا قام على الجدار الذي يكون بين داره وبين المسجد ولا يشبهه حال الامام يصح الاقتداء وان قام على سطح داره ودوره متصلة بالمسجد لا يصح اقتدائه وان كان لا يشبهه عليه حال الامام لان بين المسجد وبين سطح داره كثير التخلل فصار المكان محتلا ما في البيت مع المسجد لم يتخلل الا الحائط ولم يختلف المكان وعند اتحاد المكان يصح الاقتداء الا اذا اشتبه عليه حال الامام اه أقول حاصل كلام الدرر أن اختلاف المكان مانع مطلقا وأما اذا اتحد فان حصل اشتباه منع والا فلا وما نقله عن قاضي خان صريح في ذلك (قوله لكن تعقبه في الشربلية الخ) حيث ذكر أن ما نقله

(بسع صفين) فأكثر الا اذا اتصلت الصفوف فيصح مطلقا كأن قام في الطريق ثلاثة وكذا اثنان عند الثاني لا واحد اتفاقا لانه لكرهه صلته صار وجوده كعدمه في حق من خلفه (والحائل لا يمنع) الاقتداء (ان لم يشبه حال امامه) بسماح اورؤية ولو من باب مشبك يمنع الوصول في الاصح (ولم يختلف المكان) حقيقة كسجد وبيت في الاصح قنية ولا حكما عند اتصال الصفوف ولو اقتدى من سطح داره المتصلة بالمسجد لم يجز لاختلاف المكان دور ويجز وغيرهما وأقره المصنف لـ كن تعقبه في الشربلية

عن الخانية من أنه لو قام على سطح داره المتصلة بالمسجد لا يصح الخ خلاف الصحيح لما في الظهيرية من أن  
 الصحيح أنه يصح ولما في البرهان من أنه لو كان بينهما حائط كبير لا يمكن الوصول منه إلى الإمام ولكن لا يشترط حاله  
 عليه بجماع أورؤية لا تنقله لانه لا يمنع صحة الاقتداء في الصحيح وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني اه وحاصل  
 كلام الشربلاني أن المعتبر الاشتباه وعدمه فقط دون اختلاف المكان فان حصل الاشتباه منع سواء اتحد  
 المكان أو لا والا فلا واعترضه العلامة نوح افندي بأن المشهور من مذهب النعمان أن الاقتداء لا يجوز عند  
 اختلاف المكان والمكان في مسئلة الظهيرية مختلف كما صرح به قاضي خان فالصحيح أنه لا يصح اه أقول  
 ويؤيده أن الشربلاني نفسه صرح في الامداد بأنه لا يصح اقتداء الرجل بالراكب وعكسه ولا الراكب  
 بالراكب لا خلاف المكان الا اذا كان راكداً امامه وكذا ما ذكره من أن من سبقه الحدث فاستخلف غيره  
 ثم يؤيد ما يلزم العود إلى مكانه ليم مع خليفته ان كان بينهما ما يمنع الاقتداء لثلاث مختلف المكان وأما ما صححه  
 في الظهيرية في مسئلة السطح فالظاهر أنه بناء على ما اذا كان السطح متصلاً بالمسجد فينشد يصح الاقتداء  
 ويكون ما في الخانية مبنياً على عدم الاتصال المذكور بدليل أنه في الخانية علل بالمنع بكثرة التخلل واختلاف  
 المكان أي لكون محض المدارق فلابد السطح والمسجد فيصير أنه لو لا ذلك لصح الاقتداء ويؤيده ما في البدائع  
 حيث قال لو كان على سطح بجنب المسجد متصل به ليس بينهما طريق فاقتدى به صح اقتداءؤه عندنا لانه اذا كان  
 متصلاً به صار تبعاً لسطح المسجد وسطح المسجد له حكم المسجد فهو كاقصدته في جوف المسجد اذا كان لا يشترط  
 عليه حال الإمام اه فأنت ترى كيف علل العصة بالاتصال كما علل في الخانية لعدمها بعدهم وقد جزم صاحب  
 الهداية في مختارات النوازل بأن العبرة للاشتباه ثم قال بعده وان قام على سطح داره واقتدى بالإمام ان لم يكن  
 بينهما حائل ولا شارع يصح اه فيتعين حل ما في الظهيرية على ما اذا لم يكن حائل كما قلنا فيصح لاتحاد المكان  
 وأما ما نقله الشربلاني عن البرهان فليس فيه صحيح الاقتداء مع اختلاف المكان لانه يتخلل الحائط لا يختلف  
 المكان كما قد مناه عن قاضي خان وفي التتارخانية وان صلى على سطح بيته المتصل بالمسجد ذكر شمس الأئمة  
 الحلواني أنه يجوز لانه اذا كان متصلاً بالمسجد لا يكون اشتد حالاً من منزل بينه وبين المسجد حائط ولو صلى رجل  
 في مثل هذا المنزل وهو يسمع التكبير من الإمام والمكبر يجوز كذلك القيام على السطح اه فقد تجزرت بما تقرر  
 أن اختلاف المكان مانع من صحة الاقتداء ولو بلا اشتباه وانه عند الاشتباه لا يصح الاقتداء وان اتحد المكان  
 ثم رأيت الرحى تقرر كذلك فاعتمد ذلك (قوله أن الصحيح اعتبار الاشتباه فقط) أي ولا عبرة باختلاف المكان  
 بناء على ما فهمه الشربلاني وليس ذلك بمراد ما علمت من أن اختلاف المكان مانع وانما المراد التوفيق بين  
 رواية الحسن عن الإمام أن الحائط يمنع الاقتداء ورواية الأصل انه لا يمنع فقبل انه بإمكان الوصول منه وعدمه  
 واختار شمس الأئمة اعتبار الاشتباه وعدمه وهذا هو الذي اختاره جماعة من المتأخرين وقد مناه أيضاً عن  
 مختارات النوازل والبدائع قال في الخانية لان الاقتداء متابعة ومع الاشتباه لا يمكنه المتابعة والذي يصح هذا  
 الاختيار ما روينا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عائشة والناس يصلون بصلاته ونحن نعلم  
 أنهم ما كانوا متكئين من الوصول إليه في الحجرة اه (قوله ومفتاح السعادة) في بعض النسخ زيادة وجمع  
 الفتاوى والنصاب والخانية (قوله وضع اقتداء متوضي بتبسم) أي عند هما بناء على أن الخليفة عند هما بين  
 الاثنين وهما الماء والتراب والطهارة سواء وقال محمد لا يصح في غير صلاة الجنائز بناء على أن الخليفة عنده  
 بين الطهارة فيلزم بناء القوي على الضعيف وتعلمه في الأصول بجر (قوله لا ماء معه) أي مع المقتدى  
 أما لو كان معه ماء فلا يصح الاقتداء وهذا القديم على قريع اذا رأى المتوضي المقتدى بتبسم ماء في الصلاة  
 لم يره الإمام فسدت صلاته لا اعتقاده فساد صلاة امامه لوجود الماء وعند زفر لا تفسد وينبغي حل الفساد على  
 ما اذا ظن علم امامه به لان اعتقاده فساد صلاة امامه بذلك كذا في الفتح وأقره في الحلية والبحر ونازعه في النهر  
 وتبعه الشيخ اسماعيل بأن الزبلي علل البطلان بأن امامه قادر على الماء بخباره اه أي فكان اعتقاده  
 فساد صلاة امامه مبنياً على القدرة المذكورة وينبغي كما قال في الحلية تقييد المسئلة بما اذا كان تبسمه لفقد الماء  
 أما لو كان لهجره عن استعماله لمرض وشعوه يصح الاقتداء مطلقاً لان وجود الماء حينئذ لا يبطل تبسمه (تنبيه)  
 ذكر في النهر عن المحيط أن المراد بالفساد هنا فساد الوصف حتى لو قهرقه المقتدى انتقض وضوءه عندهما خلافاً

ونقل عن البرهان وغيره أن  
 الصحيح اعتبار الاشتباه فقط  
 قلت وفي الاشياء وزواجر الجواهر  
 ومفتاح السعادة أنه الأصح وفي  
 النهر عن الزاد أنه اختيار جماعة  
 من المتأخرين (وضع اقتداء  
 متوضي) لا ماء معه (بتبسم)

فقد قال وينبغي على ما اختاره الزيلعي أن يطل الأصل أيضا إذا الفساد قد شرط وهو الطهارة اه وتقدم الكلام على ذلك (قوله ولو مع متوضي بسور حمار) أي ولو كان المقيم جامع بين التيمم والوضوء بسور حمار فيه ولا وجه للمبالغة هنا ومفهومه أنه لو أذاها بالوضوء أو لم يصح الاقتداء به في أدائها ثانيا بالتيمم وحده لعدم تحقق أداء الفرض به أفاده ط (قوله ولو على جبهة) الأولى قوله في الخزانة على خف أو جبهة إذا لا وجه للمبالغة هنا أيضا لأن المسح على الجبهة أولى بالجواز لأنه كالغسل لما تحته على أنه استبعد في النهر شمول ما سمح له فحمله مفهوم ما بالاولى أي فيدخل دلالته لا منطوقا تأمل (قوله وقائم بقاعد) أي قائم رافع ساجد أو موم وهذا عندهما خلافا لمحمد وقيد القاعد بكونه يركع ويسجد لأنه لو كان موميا لم يحز انصافا واختلاف أيضا فيما عد النفل أمافيه فيجوز اتفاقا ولو في التراخي في الأصح كما في البحر (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم الخ) الكلام على ذلك مبسوط في الفتح وحاشية نوح وغيرهما والقرض لنا معرفة الأحكام (قوله إذا الصباح ملحق بالكلام) قال في الفتح بعده وسبأني أنه إذا ارتفع بكافه لمصيبة بلفظه تفسد لأنه تعرض لأظهارها ولو صرح بها فقال وامصيناه فسد فهو بمنزلة وهما معلوم أن قصده إعجاب الناس به ولو قال أعجبوا من حسن صوتي وتخبري فيه أقصد وحصول الحروف لازم من التلحين اه ملخصا وأقره في النهر واستحسنه في الحلية فقال وقد أجاد فيما أوضح وأفاد اه ولم أر من تعقبه سوى السيد أحمد الجوى في رسالته القول بالبلغ في حكم التبليغ بأنه صرح في السراج بأن الامام إذا جهر فوق الحاجة فقد أساء اه والاساءة دون الكراهة ولا نوجب الفساد وقياسه على البكاء غير ظاهر لأن هذا ذكر بصيغته فلا تغير بعزيمته والفساد للصلاة الملقوظ لا عزيمة القلب على أن القياس بعد الأربعمائة منقطع فليس لاحد بعده أن يقبس مسئلة على مسئلة كما ذكره ابن نجيم في رسالته اه أقول فيه نظر لأن الكمال لم يجعل الفساد مبنيا على مجزئ الرفع حتى يرد عليه ما في السراج بل بناء على زيادة الرفع الملحق بالصباح حيث قال فانهم يماقون في الصباح زيادة على حاجة الإبلاغ والاشتغال بتجويرات النغم اظهار الصناعة التغمية لا إقامة للعبادة والصباح ملحق بالكلام وقوله وقياسه الخ كلام ساقط لأن ما ذكره قول أبي يوسف حيث نبى عليه عدم الفساد فيما لو فتح المصلي على غير امامه أو أجاب المؤذن أو أخبر بما يسره فقتل الحمد لله أو بما يجبهه فقال سبحانه الله على قصد الجواب ونحو ذلك مما سبأني في مفصلات الصلاة والمذهب الفساد في الكل وهو قولهم ما لانه تعليم وتعلم في الأولى وفيما بقي قد أخرج الكلام مخرج الجواب وهو يحمله فان مناط كونه من كلام الناس عندهما كونه لفظا أفيد به معنى ليس من أعمال الصلاة لا كونه وضع لأفاده ذلك وكونه لم تغير بعزيمته ممنوع ألا ترى أن الجنب إذا قرأ على قصد الثناء جاز وقد أوردوا على أصل أبي يوسف المذكور أشياء كما لو قال يا يحيى خذ الكتاب بن اسمي يحيى وغير ذلك مما سبأني في محله وحيث كان مناط الفساد عندهما كون اللفظ أفيد به معنى ليس من أعمال الصلاة كان ذلك قاعدة كلية يندرج تحتها أفراد جرتية منها مستلثنا هذه إذا لاشك أنه إذا لم يقصد الذكر بل بالغ في الصباح لأجل تخرير النغم والإعجاب بذلك يكون قد أفاده معنى ليس من أعمال الصلاة ولا يكون ذلك من القياس بل هو تصريح بما تضمنه كلام المجهتد أو دل عليه دلالة المساواة فالحق ما قاله الحق ابن الهمام ومن تابعه من الاعلام كما بسط ذلك قد بما في رسالته سميتها تنبيه قوى الافهام على حكم التبليغ خلف الامام فافهم وقد مناه مسائل متعلقة بالتبليغ أيضا في أول بحث سنن الصلاة فراجعها (قوله وقائم بأحدب) القائم هنا أيضا صادق بالرافع الساجد وبالمومى ح وفيه عن القاموس والحديث خروج الظهور ودخول الصدر والبطن من باب فرح اه (قوله على المعتد) هو قولهم ما وبه أخذ عامة العلماء خلافا لمحمد وصحيح في الظهريه قوله ولا ينبغي ضعفه فإنه ليس ادنى حالا من القاعد ونماه في البحر (قوله وغيره أولى) مبتدأ وخبر أي غير الاعرج كافي البحر وغيره خاف أن هذا الحكم لا يخص الاعرج بل غير كل من التيمم والقاعد والاحدب كذلك ح (قوله وموم بمنله) سواء كان الامام يومى قائما أو قاعدا بحر (قوله الآن يومى الخ) فانه لا يجوز لثقة حال المأموم بحر (قوله ومنفل بمفترض) لا يقال النفل بغير الفرض لأن النفل مطلق والقرض مقيد والمطلق جزء المقيد فلا يغيره شرح المنية والقراءة في الآخرين وان كانت فرضا في النفل ونفلا في الفرض لأن صلاته بالاعتداء أخذت حكم الفرض بها الصلاة الامام ولذا لو أفسدها بعد الاقتداء يقضيها أربعة كما قد مناه عن النهاية (تنبيه) قال القهستاني وفي قوله

مطلب  
في رفع المبلغ صوته زيادة على  
الحاجة

مطلب  
القياس بعد عصر الأربعمائة  
منقطع فليس لاحد أن يقبس

ولو مع متوضي بسور حمار مجتبي  
(وغاسل بماسح) ولو على جبهة  
(وقائم بقاعد) يركع ويسجد لانه  
صلى الله عليه وسلم صلى آخر صلاته  
قاعدا وهم قيام وأبو بكر يبلغهم  
تكبيره وبه علم جواز رفع المؤذنين  
اصواتهم في جمعة وغيرها يعني  
أصل الرفع أما ما تعارفوه في زماننا  
فلا يعد أنه مفسد إذا الصباح  
ملحق بالكلام فتح (وقائم  
بأحدب) وان بلغ حذبه الركوع  
على المعتد وكذا بأعرج وغيره أولى  
(وموم بمنله) الآن يومى الامام  
مضطجعا والمؤتم قاعدا أو قائما هو  
الختار (ومنفل بمفترض)



فومتنفل بمقتضى إشارة إلى أنه لا تكره جماعة النفل إذا أدى الامام الفرض والمقتدى النفل وانما المكره ما إذا أدى الكل نفلا اه قلت ويدل له ما مر في حديث معاذ (قوله في غير التراويح) أما فيها فلا يصح الاقتداء بالمقتضى على أنها تراويح بل يصح على أنها نفل مطلق ح (قوله في الصحيح خاتمة) أقول ذكر ذلك في الخاتمة في باب صلاة التراويح فقال ان نوى التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل في رمضان جاز وان نوى الصلاة أو صلاة التطوع اختلف المشايخ فيه كاختلافهم في سنن المكتوبات قال بعضهم يجوز أداء السنن بذلك وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لأنها صلاة مخصوصة فيجب مراعاة الصفة للخروج عن العهدة وذلك بأن ينوى السنة أو متابعة النبي صلى الله عليه وسلم كما في المكتوبة فعلى هذا إذا صلى التراويح مقتديا بمن يصلي المكتوبة أو بمن يصلي نافله غير التراويح اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يجوز اه ومثله في الخلاصة والطهيرة واستشكل في البحر قوله مقتديا بمن يصلي المكتوبة بأنه بناء الضيف على القوى أى ومقتضاء الجواز وأجاب في الشريعة لآلية بأن ذلك ليس في عبارته الخاتمة قلت وكأنه ليس في نسخه لاسقاط الكاتب والافساده فيه وأجاب أيضا بأن المراد من نفي الجواز نفي الكمال أقول ولا يخفى بعده بل الجواب أنه بنى تصحيح عدم الجواز على أقول بأشراط نية التعيين في السنن الرواتب والتراويح كما هو صريح قوله فعلى هذا الخ ولا يخفى أن الامام حيث كان مفترضا أو مستنفا لا آخر لم توجد منه نية التراويح فلا تنأذى بنيتها وان عيضا المقتدى كما صرح به العلامة فاهم في فتاواه وعلى هذا باقى سنن الرواتب لا يصح الاقتداء بها بمقتضى أو بمنفلا آخر فظاهر أن تخصيص التراويح بالذكر في غير محلها وانما خصصها في الخاتمة ليكون الباب معقودا لها تأمل ثم اعلم أن ما ذكره المصنف هنا مخالف لما قدمه في شروط الصلاة بقوله وكفى مطلق نية الصلاة لنفل وسنة وتراويح وذكر الشارح هناك أنه المعتقد ونقلنا هنا عن البحر أنه ظاهر اراية وقول عامة المشايخ وصححه في الهداية وغيره وارجحه في الفتح ونسبته الى المحققين قلت فعلى هذا يصح الاقتداء في التراويح وغيرها بمقتضى وغيره ومثلها سائر السنن الرواتب كما تفيد به عبارة الخاتمة تأمل (قوله وكأنه لا نه اسنة الخ) تابع في ذلك المصنف في منحه وتقدم هذا التعليل في كلام الخاتمة على أنه على لا اشتراط نية التعيين في التراويح وغيره من السنن ومفهوم كلامه أنه أراد بمراعاة الصفة تعيين القول بأن ينوى السنة أو متابعة النبي صلى الله عليه وسلم فافهم (قوله بمن يراه سنة) أى بشرط أن يصلي به سلام واحد لان الصحيح اعتبار رأى المقتدى وعلى مقابله يصح مطلقا ونحو قول ثالث وهو أنه لا يصح مطلقا وتماهه في ح (قوله وهو مقيم) لانه لو كان مسافرا لا يصح اقتداؤه بعد خروج الوقت بمقيم في ارباعية وقوله بعد الغروب ظرف لاقتدى وقوله بمن متعلق باقتدى وقوله احرم قبله أى قبل الغروب مقيما كان أو مسافرا اه ح ونظير هذا من يقتدى في الظاهر معتقدا قول صاحبين بمن يصلي به معتقدا قول الامام ولا يضر التخالف بالاداء والقضاء ط (قوله للاتحاد) أى اتحاد صلاة الامام مع صلاة المقتدى في الصور الثلاث أما في الاولى فظاهر وأما في الثانية فلان ما أتى به ككل واحد منهما هو الوقت في نفس الامر واعتقاد أحد هما سنيتها والاتحادهما امر عارض لا يوجب اختلاف الصلاتين وأما الثالثة فلان كلاهما عصر يوم واحد ثم صلاة الامام اداء حيث احرم قبل الغروب وصلاة المقتدى قضاء حيث احرم بعده وهذا القدر من الاختلاف لا يمنع الاقتداء ألا ترى أنه يصح الاداء بنية القضاء وبالعكس ح (قوله واذا ظهر حدث امامه) أى بشهادة الشهود أنه احدث وصلى قبل أن يتوضأ أو بأخباره عن نفسه وكان عدلا والادب كما في النهر عن السراج (قوله وكذا كل مفسد رأى مقتد) أشار الى أن الحدث ليس بقيد فلو قال المصنف كما في النهر ولو ظهر أن امامه ما يمنع صحة الصلاة لكان أولى ليشمل ما لو أخل بشرط أو ركن والى أن العبرة برأى المقتدى حتى لو علم من امامه ما يعتقد أنه مانع والامام خلافه أعاد وفي عكسه لا إذا كان الامام لا يعلم ذلك ولو اقتدى بالآخر فاذا قطرة دم وكل منهما زعم انها من صاحبه أعاد المقتدى لفساد صلته على كل حال كما في النهر عن البرازية (قوله بطلت) أى تبين أنها لم تتعقد ان كان الحدث سابقا على تكبيرة الامام ومقارنا لتكبيرة المقتدى أو سابقا عليها بعد تكبيرة الامام وأما إذا كان متأخرا عن تكبيرة المقتدى فانها تتعقد أولا ثم تبطل عند وجود الحدث ح (قوله فيلزم اعادتها) المراد بالاعادة الاتيان بالفرض بقرينة قوله بطلت لا بالمصطلح عليها وهى الاتيان بمثل المؤدى لخلل غير الفساد (قوله لتضمنها) أى تضمن صلاة الامام والاولى التصريح

في غير التراويح) في الصحيح خاتمة  
وكانه لا نه اسنة على هيئة مخصوصة  
فيراى وضعها الخاص للخروج  
عن العهدة (فروع) صح اقتداء  
متنفل بمتنفل ومن يرى الزر  
واجبا بمن يراه سنة ومن اقتدى في  
العصر وهو مقيم بعد الغروب بمن  
احرم قوله للاتحاد (واذا ظهر  
حدث امامه) وكذا كل مفسد في  
رأى مقتد (بطلت فيلزم اعادتها)  
لتضمنها صلاة المؤتم صحة وفسادا

مطلب  
المواضع التي تفسد فيها صلاة  
الامام دون المؤتم

(كما يلزم الامام اخبار القوم  
اذا اتهم وهو محدث او جنب)  
او قد شرط اوركن وهل عليهم  
اعادتها ان عد لا نعم والاندب  
وقيل لا لفسقه باعترافه ولو زعم  
أنه كافر لم يقبل منه لان الصلاة  
دال الاسلام واجبر عليه (بالقدر  
الممكن) بلسانه او (بكتاب او رسول  
على الاصح) لومعينين والا  
لا يلزمه بجر عن المعراج وصح  
في مجمع الفتاوى عدمه مطلقا لكونه  
عن خطأ موقوف عنه لكن الشروح  
مربحة على الفتاوى (واذا اقتدى  
احي وقارى بأمتي) تفسد صلاة  
الكل للقدرة على القراءة بالاقداء  
بالقارى سواء علم به اولانواه ولا  
على المذهب (او استخلف الامام  
اتيا في الآخرين) ولو في التشهد  
أما بعده فتصح نظروجه بصنعه  
(تفسد صلاتهم) لان كل ركعة  
صلاة فلا تخلو عن القراءة ولو  
تقديرا (وصحت لو صلى كل من  
الاتي والقارى وحده) في الصحيح

به وأشار به الى حديث الامام ضامن اذ ليس المراد به الكفالة بل التضمن بمعنى أن صلاة الامام متضمنة لصلاة  
المقتدى ولذا اشترط عدم مغايرته ما اذا صحت صلاة الامام صحت صلاة المقتدى الا مانع آخر واذا فسدت  
صلاته فسدت صلاة المقتدى لانه متى فسد الشيء فسد ما في ضمنه (قوله وهو محدث الخ) أى في اعتقاده أما  
لو كان محدثه ونحوه على اعتقاد المقتدين لا يلزمه الاخبار نعم في التواريخ عن الحجة ينبغي للامام أن يحتزم  
ملازمة النساء ومواضع الاختلاف ما استطاع اه (قوله او فاقد شرط) عطف عام على خاص قال في الامداد  
وقيد بظهور البطلان بفوات شرط اوركن اشارة الى أنه لو طرأ المفسد لا بعيد المقتدى صلاته كما لو ارتد الامام  
اوسعى الى الجمعة بعد ما صلى الظهر بجماعة وسعى هو ومنهم فسدت صلاته فقط كافي العناية وكذا لو عاد الى  
حجود التلاوة بعد ما تفرقوا كما سنده اه قلت ومثله ما سنده كره في المسائل الاثني عشرية لوسلم القوم  
قبل الامام بعد ما تعد قدر التشهد ثم عرض له واحد منها فانها تطل صلاته وحده وكذا اذا سجد هرا للسهو  
ولم يسجد القوم ثم عرض له ذلك كافي الجبر فهذه جملة مسائل تفسد فيها صلاة الامام مع صحة صلاة المؤتم  
ولا تنتقض القاعدة السابقة بذلك لان هذا الفساد طارئ على صلاة الامام بعد فراغ الامامة فلا امام ولا مؤتم  
في الحقيقة والله أعلم (قوله وهل عليهم اعادتها الخ) أى لو ظهر بطلانها باخباره وهذا تفصيل لقول المصنف  
فيلزم اعادتها (قوله وقيل لا لفسقه) أى وخبر الفاسق غير مقبول في الديانات وهو محمول على ما اذا كان  
عامدا كما يشير اليه قوله باعترافه وقوله في النهر عن البرازية وان احتمل أنه قال ذلك تورها أعادوا (قوله لان  
الملازمة دليل الاسلام) أى دليل على أنه كن مسلما وأنه كذب بقوله انه صلى بهم وهو كافر وكان ذلك الكلام  
منه ردة فيجبر على الاسلام ولا ينافي ذلك ما مر أول كتاب الصلاة من أنه لا يحكم باسلامه بالصلاة الا اذا صلاها في  
الوقت مقتديا بمقتما بخلاف ما اذا صلاها اماما او منفردا لان ذلك في الكافر الاصل "المعلوم كفره وما هنا ليس  
كذلك فان من جهلنا حاله نشهد له بالاسلام اذا استقبل قبلتنا كما في الحديث بل يجزى القاء السلام كما في الآية  
ولذا قال لان الصلاة دليل الاسلام ولم يقل لانه صار بها مسلما فافهم (قوله بالقدر الممكن) متعلق باخباره وقوله  
على الاصح متعلق بيلزم (قوله لومعينين) أى معلومين وقال ح وان تعين بعضهم يلزمه اخباره (قوله  
والا) أى وان لم يكونوا معينين كلهم او بعضهم لا يلزمه (قوله وصح في مجمع الفتاوى) وكذا صححه الزاهد  
في التنية والحاوى وقال واليه أشار أبو يوسف (قوله مطلقا) أى سواء كان الفساد مختلفا فيه او متفقا  
عليه كما في التنية والحاوى فافهم (قوله لكونه عن خطأ موقوف عنه) أى لانه لم يعمد ذلك فصلاته غير صحيحة  
ويلزمه فعلها ثانيا لعله بالمفسد أو ما صلاتهم فانهم وان لم تصح أيضا لكن لا يلزمهم اعادتها لعدم علمهم ولا يلزمه  
اخبارهم لعدم تعمد فافهم (قوله لكن اشروح الخ) أى كالمعراج فانه شرح الهداية ونقله في البحر أيضا  
عن المجتبى شرح القدوري للزاهد تأمل (قوله تفسد صلاة الكل) أى عنده وعندهما صلاة القارى  
فقط لانه تارك فرض القراءة مع القدرة وله أن الامين أيضا تركها مع القدرة عليها اذا كانا قارين على تقديم  
القارى حيث حصل الاتفاق في الصلاة والرغبة في الجماعة شرح المنية وأشار بقوله تفسد الى ما قبل ان القارى  
صح شروعه في صلاة الامام واذا جاء او ان القراءة تفسد وصح في الذخيرة عدمه فلا تنتقض طهارته بالقهقهة  
ونعامة في الزبلي والجر (قوله على المذهب) وجهه أن القرائن لا يختلف فيها الحال بين العلم والجهل  
بجر واذا لم يشترط العلم فالنية اولى زبلي (قوله في الآخرين) أى سواء قرأ في الاولين او في احدهما  
اولا ولا وفي الاولى خلاف زفر ورواية عن أبي يوسف والاخيرتان اتخاها كما لو استخلفه في الاولين ذكره ح  
في الباب الا في (قوله لنزوجه بصنعه) وهو الاستخلاف وهو الصحيح وقيل تفسد عنه وهي من الاثني  
عشرية ح عن العناية (قوله ولو تقدير) أى ولا تقدير في حق الاتي لانعدام الاهلية فقد استخلف  
من لا يصلح للامامة ففسدت صلاتهم أما صلاة الامام فلانه عمل كثير وصلاة القوم مبنية عليها بجر (قوله  
وصحت الخ) محترز قوله واذا اقتدى الخ واحترز بالصحيح عن قول أبي حازم لا تجوز صلاة الاتي قياسا على المسئلة  
الاولى لقد رتبته على القراءة بالاقداء بالتسارى وصح في الهداية الا قول وقال لانه لم يظهر منهم رغبة في الجماعة  
اه وحاصله أنه انما تعتبر قدرته على القراءة بالاقداء حيث ظهرت منهم رغبة في الجماعة كما أشار اليه في الكفاية  
وظاهره أنه لا بد من الرغبة من كل منهما حتى لو حصلت من احدهما لا تكفي وبه اندفع ما في ح من أن ما ذكر

عن الهداية يقتضى أنه لو اقتدى ائمة بمثله وصلى قارئ وحده لا تصح صلاة الاثنين لظهور رغبته فى الجماعة  
 اهـ ويدفعه أيضا ما فى الفتح عن الكافى اذا كان بجواره قارئ ليس عليه طلبه وانتظاره لانه لا ولاية له عليه  
 للزومه وانما ثبت القدرة اذا صادفه حاضر امطاوعا اهـ وفى شرح المنية عن المحيط اذا كان القارئ على باب  
 المسجد أو بجوار المسجد والائمة فى المسجد صلى وحده جازت بلا خلاف ~~وكذا~~ اذا كان القارئ فى صلاة  
 غير صلاة الائمة جازت ولا ينتظر فراغ القارئ بالاتفاق أما لو كان كل منهم فى ناحية من المسجد وصلاته ما  
 متوافقة فذكر القاضى ابو حازم أنه لا يجوز وفى رواية يجوز لانه لم يظهر من القارئ رغبة فى اداء الصلاة بالجماعة  
 اهـ فاذا رغب الائمة فى الجماعة دون القارئ لا يلزمه طلبه فصلى وحده او يقتدى بأبى آخر رغب لانه  
 لا بد من رغبة القارئ أيضا على هذه الرواية الثانية وهى التى مرت تصحيحها عن الهداية فانهم واعلم أن ما صححه  
 الشارح هنا مخالف لما مر له فى الاثني عشر من أنه متى أمكنه الاقتداء لم يمتنع (قوله فانها تفسد فى الاصح  
 لما مر) أى من قوله للقدرة على القراءة بالاقتداء بالقارئ وتصحيح هذه المسئلة ذكره فى النهاية وهو مخالف  
 لما قبله الذى صححه فى الهداية فان ما قبله شامل لما اذا شرع معا واقتضى الاى - أولا ثم انقضى وبالعكس ووفق فى  
 الفتح بحمل ما فى الهداية على الصورة الاولى والثانية من هذه الثلاث وفيه نظر فان تعطيل الهداية بعدم ظهور  
 الرغبة فى الجماعة يشهل صورة انعكاس أيضا فيقال ما فى النهاية المبني على اعتبار القدرة على القراءة بالاقتداء  
 وان لم تظهر رغبته فى الجماعة ويظهر لى أن هذا مبني على قول القاضى أبى حازم وذكر العلامة نوح  
 افندى بعد كلام أقول الذى تحصل لنا من هذا كله أن بعض العلماء ذهبوا الى أن الموجب لفقد صلاة الاى  
 ترك القراءة مع القدرة عليها بعد ظهور الرغبة فى الجماعة واليه جنح صاحب الهداية ومن حذا حذوه وأن  
 بعضهم ذهبوا الى أن الموجب لفقد الصلاة ترك القراءة مع القدرة عليها بالاقتداء بالقارئ سواء ظهرت الرغبة فى  
 صلاة الجماعة أولا واليه مال صاحب النهاية ومن لم يخافهم والتحقيق الاول الذى فى الهداية ولهذا الخط كلام  
 اكثر العلماء عليه ثم ايدى بمسألة فى صدر الكتاب عن شرح المنية من أن الاخذ بالصحيح اولى من الاصح لأن مقابل  
 الاول فاسد ومقابل الثانى صحيح فتأمل الاصح موافق فائى الصحيح دون العكس والاخذ بما اتفقنا على أنه صحيح  
 اولى (تمة) تقدم أنه لا يصح اقتداء ائمة بأخرى لقدرة الاى على التصرية ويصح عكسه فالأخرى أسوأ حالا من  
 الاى - فتصيرى فيه الاحكام المذكورة (فرغ) سئل العلامة قاسم فى فتاواه عن رجل أخرس ادرك بعض صلاة  
 الامام وفاته البعض فأجاب بأن صلاته فاسدة عند الامام جائزة عند أبى يوسف وقول الامام هو الصحيح اهـ  
 ثم رأيت المسئلة فى الذخيرة وفرضها فى الاى (قوله واعلم أن المدرك الخ) حاصله أن المقتدى أربعة أقسام  
 مدرك ولا حق فقط ومسبوق فقط ولا حق مسبوق فالمدرك لا يكون لاحقا ولا مسبوقا وهذا بناء على  
 تعريفه المدرك تعاليجهم والمدرسين صلاها كاملة مع الامام أى ادرك جميع ركعاتها معه سواء ادرك معه  
 التصرية أو أدركه فى جزء من ركعة الاولى الى أن يقدمه القعدة الاخيرة سواء سلم معه أو قبله وأما على  
 ما فى النهر من تعريفه المدرك بن ادرك اول صلاة الامام فانه قد يكون لاحقا وعليه فيقال المقتدى امام مدرك  
 أو مسبوق وكل منهما اما لاحقا أو لا واعلم أن التفرقة بين المدرك واللاحق اصطلاحية وفى اللفظة يصدق كل  
 منهما على الآخر (قوله من فاته الركعات الخ) المراد بالقوات أنه لم يصل جميع صلاته مع الامام بأن لم يصل  
 معه شيئا منها أو صلى بعضها فدخل فيه المقيم المقتدى بمسافر فانه لم يقته شي من صلاة الامام بعد اقتدائه به  
 ولكنه صلى معه بعض صلاة نفسه فيكون لاحقا فى باقيها هذا ما ظهر لى قد بره (قوله بعد اقتدائه) متعلق  
 بقوله فاته ثم ان كان اقتداؤه فى اول الصلاة فقد يفوته كلها بأن نام عقب اقتدائه الى آخرها وقد يفوته بعضها  
 وان كان اقتداؤه فى الركعة الثانية مثلا فقد فاته بعضها ويكون لاحقا مسبوقا والاول لاحق فقط نعم على  
 تعريف النهر المارء يكون مدركا لاحقا فانهم (قوله بهذر) متعلق بفاته أيضا (قوله وزجه) بأن زجه  
 الناس فى الجمعة مثلا فلم يقدر على اداء الركعة الاولى مع الامام وقد رعى الباقي فبصلها ثم يتابعه (قوله  
 وسبق حدث) أى لم يتم وكذا الامام اذا أدى المستخلف بعضها حال الذهاب الى الوضوء ط (قوله وصلاة  
 خوف) أى فى الطائفة الاولى وأما الثانية فمبسوبة اهـ ح (قوله ومقيم الخ) أى فهو لاحق بالنظر  
 للاخيرين وقد يكون مسبوقا أيضا كما اذا فاته اول صلاة امائه المسافر ط (قوله فانه يقضى ركعة) لأن

(بجلاف حضور الاى بعد اقتراح)

القارئ اذا لم يقتديه وصلى مفردا

فانها تفسد فى الاصح لما مر

(و) اعلم أن (المدرك من صلاها

كاملة مع الامام واللاحق من فاته)

الركعات (كلها وبعضها) لكن

(بعد اقتدائه) بعد ركعة وزجه

وسبق حدث وصلاة خوف ومقيم

ائتم بمسافر وكذا بلا عذر بأن

سبق امامه فى ركوع وسجود فانه

يقضى ركعة

مطلب

الاخذ بالصحيح اولى من الاصح

مطلب

فى أحكام المسبوق والمدرك

واللاحق



مطلب  
مما لو أتى بالركوع أو السجود  
أوبها مع الإمام أو قبله أو بعده ٣

٣ قوله الأول أن يركع ويسجد قبل  
الإمام لا يقال إن ذلك مفصل لصلاته  
لأن المسبوق إذا انفرد بركعة عن  
إمامه فسدت صلاته لأننا نقول  
الركوع والسجود ليسا ركعة تامة  
لأن من أركان الركعة القيام أيضا  
وقد تابع إمامه فيه وانما خالفه في  
جزء الركوع والسجود اهـ منه

وحكمه كونه فلا يأتي بقراءة  
ولا سهوا ولا يتغير فرضه بنية إقامة  
ويبدأ بقبضه ما فاته عكس  
المسبوق ثم يتابع إمامه إن  
امكنه إدراكه والاتباع ثم صلى  
ما نام فيه بلا قراءة ثم ما سبق به  
بها إن كان مسبوقا أيضا ولو عكس  
صح وأثم ترك الترتيب (والمسبوق  
من سبقه الإمام بها أو بعضها  
وهو منفرد)

٢ قوله لأنها ثانية إمامه أي بالنظر  
إلى الركعة الأولى التي صلاها  
الإمام قبل اقتداء هذا اللاحق به  
فلذا يقعد على رأسها كما فعل  
إمامه اهـ منه

٣ قوله قلت وبني الخ حاصله أن صور  
العكس خمسة فصار جملة الصور  
المكنة ستة بهذه الصورة

فام أدرك سبق

ن	د	س
ن	س	د
د	ن	س
د	س	ن
س	ن	د
س	د	ن

اهـ منه

الركوع والسجود قبل الإمام لغو فيقتل ما في الركعة الثانية إلى الأولى وما في الثالثة إلى الثانية وما في الرابعة  
إلى الثالثة نقيض عليه ركعة هو لاحق فيها هذا وقد ذكر في الخاتمة وغيره المسئلة على خمسة أوجه الأول  
أن يركع ويسجد قبل الإمام وهو ما ذكرنا الثاني أن يأتي بمابعده وهو ظاهر الثالث أن يركع معه ويسجد قبله  
فانه يقضى ركعتين لانه يلتحق بسجدة تامة في الثانية بركوعه في الأولى لانه كان معتبرا بلفظ ركوعه في الثانية  
لوقوعه عقب ركوعه الأول بلا سجود بقي عليه ركعة ثم ركوعه في الثالثة مع الإمام معتبرا بلفظ ركوعه في الثانية  
في الرابعة الإمام فيصير عليه الثانية والرابعة فيقتضيها ركعتين لأن سجوده في الأولى لغو فيقتل سجودا ثانية  
إلى الأولى وتبقى الثانية بلا سجود فتبطل لأنها بقيت قياما وركوعا بلا سجود ثم لما ركع في الثالثة معه  
وسجد قبله لفي سجودها فاذ فعل في الرابعة كذلك انتقل سجودها إلى الثالثة وبطلت الرابعة ففقد صلى ركعتين  
ويقضى ركعتين بلا قراءة الرابع أن يركع قبله ويسجد معه فانه يقضى أربع ركعات بلا قراءة لأن السجود مع  
الإمام إذا لم يتقدمه ركوع غير معتبر الخامس أن يأتي بمابعده ويدركه الإمام فيها وهو جائز لكنه  
يكبر اهـ ملخصا أقول وانما لم ينقل في الوجه الثالث سجود الركعة الثالثة إلى الثانية بل بطلت لأنها لم يبق  
فيها سوى قيام وركوع حذوا قبل تمام الركعة الأولى فلذا بطلت ولم تكمل بسجود الثالثة كما يؤخذ من فرع  
في التنازخاتية عن الحجة لور كع مع الإمام ولم يقدر على السجود حتى قام الإمام فعلى معه الثانية وسجد فيها  
أربعها فانه يكون سجدة تامة منهن للأولى وبعبارة الركعة الثانية لأن القيام والركوع الثاني لا يحسبان من الصلاة  
لأنهما حصلتا قبل تمام الركعة الأولى (قوله وحكمه) أي اللاحق (قوله عكس المسبوق) أي  
في الفروع الأربع المذكورة فانه إذا قضى ما فاته يقرأ ويسجد لله هو وإذا سها فيه ويتغير فرضه لو كان مسافرا  
ونوى الإقامة ويتابع إمامه قبل قضاء ما فاته فافهم ويخالف اللاحق في صور آخره كقراءة في التبر والقال  
في البدائع ولو نوى اللاحق وقد فرغ إمامه ولم يقعد في الثانية لا يقعد فيها موافقا للإمام فيها أو أعلى من القعدة  
وهو القيام لانه خلفه تقديرا (قوله ثم يتابع) عطف على يبدأ (قوله إن أمكنه إدراكه) قيد لقوله ويبدأ  
ثم يتابع وقوله والاتباع الخ تدرج بجهوم هذا الشرط وليس بصحيح والصواب إبدال قوله إن أمكنه  
إدراكه بقوله إن أدركه مع إسقاط ما بعده وحق التعبير أن يقول ويبدأ بقبضه ما فاته بلا قراءة عكس المسبوق  
ثم يتابع إمامه إن أدركه ثم ما سبق به الخ ففي شرح المنية وحكمه أنه يقضى ما فاته أولا ثم يتابع الإمام إن لم  
يكن قد فرغ اهـ وفي التنف إذا نوى الرجوع يبدأ بما سبقه الإمام به ثم إن أدرك الإمام في شيء من الصلاة يصليه  
معه اهـ وفي الجرح وحكمه أنه يبدأ بقبضه ما فاته بالاعذر ثم يتابع الإمام إن لم يفرغ وهذا واجب لا شرط حتى لو  
عكس يصح فلونام في الثالثة واستيقظ في الرابعة فانه يأتي بالثالثة بلا قراءة فذا فرغ منها صلى مع الإمام الرابعة  
وان فرغ منها الإمام صلاها وحده بلا قراءة أيضا فلونام يتابع الإمام ثم قضى الثالثة بعد سلام الإمام صح وأثم اهـ  
ومثله في الشرع بلالة وشرح المتنق للباقي "وهذا الحل" مما غفل التبسي عليه جميع محشى هذا الكتاب والحمد لله  
ملهم الصواب (قوله ثم ما سبق به الخ) أي ثم صلى اللاحق ما سبق به بقراءة إن كان مسبوقا أيضا بأن  
اقتدى في أثناء صلاة الإمام ثم نام مثلا وهذا بيان للقسم الرابع وهو المسبوق. اللاحق وحكمه أنه يصلي إذا  
استيقظ مثلا ما نام فيه ثم يتابع الإمام فيما أدرك ثم يقضى ما فاته اهـ بيانه كما في شرح المنية وشرح الجمع أنه  
لو سبق بركعة من ذوات الأربع ونام في ركعتين يصلي أولا ما نام فيه ثم ما أدركه مع الإمام ثم ما سبق به فيصلي  
ركعة مما نام فيه مع الإمام ويقعد متابعه لا مامه لأنها رابعة وكل ذلك بغير قراءة لانه مقتد ثم يصلي الركعة التي سبق بها  
يصلي التي اتبها ويقعد متابعه لا مامه لأنها رابعة وكل ذلك بغير قراءة لانه مقتد ثم يصلي الركعة التي سبق بها  
بقراءة الفاتحة وسورة والاصل أن اللاحق يصلي على ترتيب صلاة الإمام والمسبوق يقضى ما سبق به بعد  
فراغ الإمام اهـ (قوله ولو عكس) أي بأن يتدبى بما نام فيه ثم بما سبق ثم بما أدرك أو يتدبى بما سبق ثم بما  
أدرك ثم بما نام أو يتدبى بما سبق ثم بما نام ثم بما أدرك كما في شرح الجمع قلت وبني صورتان من صور العكس أيضا  
أن يتدبى بما أدرك ثم بما نام ثم بما سبق أو يتدبى بما أدرك ثم بما سبق ثم بما نام (قوله صح وأثم) أي خلافا  
لرفعه عند لا يصح وعندنا يصح لأن الترتيب بين الركعات ليس بفرض لانها فعل مكرر في جميع الصلاة وانما  
هو واجب (قوله والمسبوق من سبقه الإمام بها) أي بكل الركعات بان اقتدى به بعد ركوع الأخيرة وقوله

او ببعضها أي بعض الركعات (قوله حتى ينق الخ) تفريع على قوله منفرد فيما يقضيه بعد فراغ امامه فيأتي بالشاء والتعوذ لانه للقراءة ويقرأ لانه يقضى أول صلاته في حق القراءة كما يأتي حتى لو ترك القراءة فسدت ومن أحكامه أيضا ما ترمي أنه لو حاذته مسبوقه معه في قضاء ما سبقه لانه لا يفسد صلته وأنه يتغير فرضه بنية الإقامة ويلزمه السجود اذا سها فيما يقضيه كما يأتي وغير ذلك مما يأتي متناوئنا وشرحا وقد أوضح أحكامه في البحر في الباب الاثني (قوله أي بعد متابعتة لامامه الخ) متعلق بقوله يقضيه أي ان محل قضائه لما سبق به انما هو بعد متابعتة لامامه فيما أدركه عكس اللاحق كما مر اهـ كن هنا لو عكس بأن قضى ما سبق به ثم تابع امامه ففعله قولان معصيان واستظهر في البحر وتبعه الشارح القول بالفساد قال لموافقته القاعدة أي قولهم الانفراد في موضع الاقتداء مفسد كعكسه لكن في حاشيته للغير الرمي عن البرازية أن الأول أي عدم الفساد أقوى لسقوط الترتيب وفي شرح الشيخ اسماعيل عن جامع الفتاوى يجوز عند المتأخرين وعليه الفتوى اهـ وبه جزم في الفيض (قوله ويقضى أول صلاته في حق قراءة الخ) هذا قول محمد كما في مبسوط السرخسي وعليه اقتصر في الخلاصة وشرح الطحاوي والاسيوطي والفتح والدرر والبحر وغيرهم وذكر الخلاف كذلك في السراج لكن في صلاة الجلابي أن هذا قولهما ونعمانه في شرح الشيخ اسماعيل وفي الفيض عن المستصفي لو أدركه في ركعة الرباعي يقضى ركعتين بساتحة وسورة ثم يشهد ثم يأتي بالثالثة بساتحة خاصة عند أبي حنيفة وقال ركعة بساتحة وسورة وتشهد ثم ركعتين اولاهما بساتحة وسورة وثانيتهما بساتحة خاصة اهـ وظاهر كلامهم اعتماد قول محمد (قوله وتشهد بينهما) قال في شرح المنية ولو لم يقعد بعد جاز استحسانا لا قياسا ولم يلزمه سجود السهو لكون الركعة الاولى من وجبه اهـ (قوله الا في اربع) استثناء من قوله وهو منفرد فيما يقضيه (قوله لا يجوز الاقتداء به) وكذا لا يجوز اقتدائه بغيره كما في الفتح وغيره ولا حاجة الى زيادته لأن المنفرد كذلك (قوله وان صح اختلافه الخ) أي اذا سبق امامه حدث فاستخلفه يصح وذكر هذه المسئلة في الدرر واعترضه في البحر بأن الكلام في المسبوق حالة القضاء ولا يتصور استخلافه فيها وأجاب عنه في النهر بما أشار اليه الشارح بقوله في حديثه الخ يعني أن الضمير في قوله وان صح استخلافه عائدا الى المسبوق من حيث هو لا بقيد كونه في حالة القضاء الذي الكلام فيه لانه في حالة القضاء لا يمكن استخلافه (قوله فلا استثناء أصلا الخ) يعني أن ما في الاشياء من أن قولهم لا يجوز الاقتداء بالمسبوق يستثنى منه أنه يصح استخلافه ليس في محله لأن صحة استخلافه انما هي قبل سلام امامه وعدم صحة الاقتداء به بعده فلا استثناء والعجب من صاحب البحر حيث اعترض على الدرر بما مر وقد جزم به في اشباهه (قوله ثم لو نسي الخ) حاصله أنه لو اقتدى اثنان معا امام قد صلى على بعض صلته فلما قام الى القضاء نسي احدهما عددا ما سبق به ففتنى ملاحظا للاحتر بلا اقتداء به صح كما في الحاشية والفتح خلافا لظاهر القنية ولما شى عليه في الوهبانية من الفساد وجزم به في جامع الفتاوى ووفق ابن التكتة بحمل الثاني على الاقتداء او يكونه قولنا شاذ لا يعمل به فافهم (قوله اجاعا) أي مع أن المنفرد لا يأتي بها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (قوله بخلاف المنفرد) فانه لا يصير مستأنفا لان الثانية عين الاولى من كل وجه أما المسبوق فكأن قد انتقل عن صلاة هو منفرد فيها من وجه الى صلاة هو منفرد فيها من كل وجه فغايرت الاولى (قوله ولو قبل اقتدائه) متعلق بهو أي ولو كان سهوا امامه حصل قبل اقتدائه به لأن السهو أورث نقصا نافي تحريمه الامام وهو بدني تحريمه عليها فدخل النقصان في صلته أيضا ولذا لم يسجد معه يجب عليه السجود في آخر صلته كما يأتي لان ذلك النقصان لا يرفعه سواه (قوله فعليه أن يعود) أي ما لم يقعد الركعة بسجدة كما يأتي واذا عاد الى المتابعة ارتفض ما فعله من قيام وقراءة ودكوع لوقوعه قبل صبرورته منفردا حتى لو نسي عليه من غير اعادته فسدت صلته كما في شرح المنية (قوله وينبغي أن يصبر الخ) أي لا يقوم بعد التسليمة او التسليمين بل ينتظر فراغ الامام بعدهما كما في الفيض والفتح والبحر قال الزندبسي في الخضم يكث حتى يقوم الامام الى تطوعه او يستند الى الحراب ان كان لا تطوع بعدها اهـ قال في الحلية وليس هذا بالازم بل المقصود ما يفهم أن لاسهو على الامام او يوجد له ما يقطع حرمة الصلاة اهـ وقيد في الفتح بجنازة اذا اقتدى بمن يرى سجود السهو بعد السلام أما اذا اقتدى بمن يراه قبله فلا واعترضه في البحر بأن الخلاف بين الاثمة انما هو في الاولوية

حتى ينق ويتعوذ ويقرأ وان قرأ مع الامام لعدم الاعتداد بها الكراهية مفتاح السعادة (فيما يقضيه) أي بعد متابعتة لامامه فلو قبلها فلا يظهر الفساد ويقضى أول صلته في حق قراءة وآخرها في حق تشهد فدر ركعة من غير جزم يأتي بركتين بساتحة وسورة وتشهد بينهما وبرابعة الرباعي بساتحة فقط ولا يقعد قبلها (الا في اربع) فكمقتدا احدها لا يجوز الاقتداء به وان صح استخلافه في حديث ذاته لاحالة القضاء فلا استثناء اصلا كما زعم في الاشياء ثم لو نسي احد المسجوقين فقط مضى ملاحظا للاخر بلا اقتداء صح (و) ثانيها (يأتي بتكبيرات التشريق اجماعا) (و) ثالثها (لو كبر نوى استئناف صلته وقطعها يصير مستأنفا وقاصعا) للاولى بخلاف المنفرد كما سيجي (و) رابعها (لو قام الى قضاء ما سبق به وعلى الامام سجدة واحدة) ولو قبل اقتدائه (فعليه ان يعود) وينبغي أن يصبر حتى يفهم أنه لاسهو على الامام

ولو قام قبل السلام هل يعتد بادائه  
ان قبل قعود الامام قدر التشهد  
لا وان بعده نعم وكره تحريرا لا لذر  
كخوف حدث وخروج وقت فجر  
وجعة وعيد ومعذور وتما مئة  
مسح وحرور ما بين يديه فان فرغ  
قبل سلام امامه ثم تابعه فيه صحت  
(ولو لم يعد كان عليه ان يسجد)  
للسهول (في آخر صلاته) استحسانا  
قيده بالسهول لان الامام لو تذكر  
سجدة صافية او تلاوية فرضت  
المتابعة وهذا كله قبل تقييد ما قام  
اليه بسجدة اما بعده فتفسد  
في صليبة مطلقا وكذا في تلاوية  
وسهول تابع والا لا ولو سلم ساهيا  
ان بعد امامه لم يسهل ولا لا  
ولو قام امامه لخامسة فتابعه  
ان بعد القعود تفسد والا لا حتى  
يقيد الخامسة بسجدة ولو طلق  
الامام السهول فسجد له فتابعه فبان  
أن لا سهو

فربما اختار الامام الشافعي أن يسجد بعد السلام عملا بالجواز قلذا اطلقوا استنظاره اه وفيه بعد  
فان الظاهر مراعاة المستحب في مذهبه (قوله ان قبل قعود الامام الخ) قيد بقعود الامام لانه لو رفع  
رأسه من السجدة قبل امامه وقعد قدر التشهد وقام قبل أن يقعد امامه قدر التشهد لم يعتبر قعوده حتى لو كان  
مدركا وسلم في هذه الصورة لم تصح صلاته ثم المراد بقدر التشهد قدر قرأته الى عبده ورسوله بأسرع ما يكون  
لا قرأته بالفعل كما مر في فرائض الصلاة (قوله لا) أي لا يعتد بما آذاه قبل قعود امامه من قيام وقراءة وانما يعتد  
بما آذاه بعده قال في الفتح ولو قام قبله أي قبل قدر التشهد قال في النوازل ان قرأ بعد فراغ الامام من التشهد  
ما تجوز به الصلاة جاز والا فلا هذا في المسبوق بركعة او ركعتين فان كان ثلاث فان وجد منه قيام بعد التشهد  
الامام جاز وان لم يقرأ لانه سيقر في الباقيتين والقراءة فرض في ركعتين اه وتما في سهو المنية وشرحها  
ومبنى هذا على أنه لا يعتد بتسايمه قبل فراغ امامه فكانه لم يقم وبعده يعتبر قائما فان وجد منه حينئذ القراءة  
والقيام جازوا لا فلا كما في الرمي (قوله وكره تحريرا) أي قيامه بعد قعود امامه قدر التشهد لوجوب متابعتهم  
في السلام (قوله كخوف حدث) أي خوف سبق الحدث (قوله وخروج) عطف على حدث (قوله  
وجعة وعيد ومعذور) معطوفات على فجر ح (قوله وتما) عطف على حدث وكذا مرور ح  
(قوله فان فرغ الخ) أي اذا قام بعد قعود امامه قدر التشهد فقتنى ما سبق به وفرغ قبل سلام امامه ثم تابعه  
في السلام قبل تفسد وقيل لا وعليه الفتوى لانه وان كان اقتداه بعد المفارقة مفسد لكن هذا مفسد بعد  
الفراغ فهو كتعمد الحدث في هذه الحالة فتح ويجزى ومقتضى التعديل أن المتابعة انما كانت في السلام فقط  
كما هو ظاهر كلام الشارح أيضا فلو قصد متابعتهم في القعدة والتشهد تفسد لانه يكون اقتداء قبل الفراغ (قوله  
ولو لم يعد) مقابل قوله فعليه أن يعود (قوله قيد بالسهول) أي في قوله وعلى الامام سجدة تاسه (قوله فرضت  
المتابعة) لان المتابعة في الفرض فرض أما في الصليبة فظاهر وأما في التلاوية فلا نها ترفع القعدة والقعدة  
فرض فالمتابعة فيها فرض اه ح والحاصل أنه اذا لم يقيد ما قام اليه بسجدة لم يصرف منفردا ويرتفع  
ولو لم يتابع امامه فسد صلاته وقد أطلق الفساد هنا في الفتح وغيره لكن فصل في الذخيرة في تذكر التلاوية  
بانه ان لم يتابع الامام فيها يطران وجد منه قيام وقراءة بعد فراغ الامام من القعدة الثانية مقدار ما تجوز به  
الصلاة جازت صلاته والا فلا لان يعود امامه الى التلاوية ارتفعت القعدة فصار كأنه قام الى قضاء ما سبق به قبل  
فراغ الامام من التشهد اه ولم يذكر مثل ذلك في الصليبة لانها ركن فعدم المتابعة فيها مفسد مطلقا بخلاف  
التلاوية لانها واجبة تأمل (قوله وهذا كله) أي عود المسبوق ومتابعته لامامه في السهوية والصليبة  
والتلاوية ح (قوله مطلقا) أي تابع اول متابع لانه انفراد وعليه ركن السجدة والقعدة وهو عاجز  
عن متابعتهم بعد اكمال الركعة فتح ويجزى (قوله ان تابع) لما في المتابعة من رفض ما لا يقبل الرفض ح (قوله  
والالا) أي وان لم يتابع فيه ما لا تفسد أما في السهوية فلا نها واجبة ولا ترفع القعدة وانما ترفع التشهد وهو  
واجب أيضا وتزل المتابعة في الواجب لا يوجب الفساد وأما في التلاوية فلا نها واجبة ورفعها القعدة كان بعد  
استحكام انفراد المسبوق فلا يلزمه اه ح أي لا يلزمه حكم الامام في رفع القعدة كالوارثة امامه بعد  
اتمامها اوراق الى الجمعة بعد ما صلي بهم الظهر بجماعة ارتفع في حقه لاحقهم وتما في الفتح وسهول البدائع  
(قوله ولو سلم ساهيا) قيده لانه لو سلم مع الامام على طن أن عليه السلام معه فهو سلام عند تفسد كما في البحر  
عن الظهيرية (قوله لم يسهل) لانه منفرد في هذه الحالة ح (قوله والا لا) أي وان سلم معه وقبله  
لا يلزمه لانه مقتد في هاتين الحالتين ح وفي شرح المنية عن المحيط ان سلم في الاولى مقارنا لسلامه فلا سهو عليه  
لانه مقتد به وبعده يلزم لانه منفرد اه ثم قال فعلى هذا يراد بالصليبة حقيقة وهو نادرا للوقوع اه قلت  
يشير الى أن الغالب لزوم السجود لان الاغلب عدم المعية وهذا مما يفضل عنه كثير من الناس فليست به  
(قوله ان بعد القعود) أي يعود الامام القعدة الاخيرة (قوله تفسد) أي صلاة المسبوق لانه اقتداء  
في موضع الانفراد ولان اقتداء المسبوق بغيره مفسد كما مر (قوله والا لا) أي وان لم يقعد وتابعه المسبوق  
لا تفسد صلاته لان ما قام اليه الامام على شرف الرفض ولعدم تمام الصلاة فان قعد هاجرة اقبلت صلاته  
فلا فان ضم اليها سادسة ينبغي للمسبوق أن يتابعه ثم يقتضى ما سبق به وتكون له نافذة كالامام ولا قضاء عليه



لأنه لم يشرع فيه قصدا رجي (قوله فالأشبه الفساد) وفي الفيض وقبل لا تفسد وبه يفتي وفي البحر عن الظهيرية قال الفقيه أبو الليث في زماننا لا تفسد لأن الجهل في القراء غالب اه والله أعلم

\*(باب الاستخلاف)\*

مناسبتها للإمامة ظاهرة ولذا ترجم به عادلا عما في الهداية وغيرها من الترجمة بسبب الحدث في الصلاة لأنها ترجحة بالسبب لا بالحكم والاولى لأنه ترجحة بالحكم ولما كان الاستخلاف مشروطا بكون الحدث غير مانع للبناء ذكر الشارح شروط البناء لأنه في الحقيقة بناء من الخليفة على ما صلا الامام (قوله كون الحدث سماويا) هو ما لا اختيار للعبد فيه ولا في سببه كما يأتي في الشرح فخرج بالاولى ما لو أحدث عبدا وبالنسبة ما لو كان بسبب شجرة أو عضة أو سوط أو حجر من رجل مشى على نحو سطح فافهم (قوله من بدنه) احتراز عما إذا أصابه من خارج نجاسة مانعة وفيه إطلاق الحدث على النجس وهو توسع على أن النجاسة المانعة من غير سبق حدث تتمتع البناء سواء كانت من بدنه أو من خارج كما في البحر وأيضا النجاسة غير داخلية لأن الكلام في الحدث وقد يقال احترازه عن الجنون فإنه حدث من غير البدن إذا كان من الجن لا من مرض والا كان من البدن كالانغماء تأمل (قوله غير موجب لغسل) خرج ما إذا أنزل بتكره ونحوه (قوله ولا نادر وجود) خرج نحو القهقهة والانغماء (قوله ولم يؤذ ركعا مع حدث) خرج ما إذا سبقه الحدث ساجدا فرفع رأسه فاصد الاداء أو قرأ أذاهبا (قوله أو منى) خرج ما إذا قرأ آييا (قوله ولم يفعل منافيا) خرج ما إذا أحدث عبدا بعد السماوى (قوله أو فعله منه بد) خرج ما لو تجاوز ما غير يترأى بعده منه باكثر من قدر صفيين بلا عذر (قوله ولم يترأخ) أ ما لو ترأخ قد رآه ركن به ذكر ركعة أو زول دم فانه يبنى وكذا لو كان حدثه بالنوم فكثرت زمانا ثم اتى به لأن فسادها بالملك لوجود أدائه جزء منها مع الحدث والناسم حال نومه غير مؤذيا شرح المنية (قوله كفى مدة مسحه) وكروية التيمم ماء وخروج وقت استحاضة بجر (قوله ولم يتذكر فاته الخ) أ ما لو تذكرها فلا يصح بناؤه حتى قبل قد وقلد أنه أن قضاها عقب التذكر كما هو المنع وقتية وان أخرها حتى خرج وقت السادسة لم يبق صاحب ترتيب فصيح البناء فافهم (قوله ولم يتم المؤتم في غير مكانه) المؤتم يشمل الامام الذي سبقه الحدث واستخلف فانه مؤتم بتجليفته فاذا أوصا وكان امامه لم يفرغ من صلاته فعليه أن يعود ويتم صلاته خلف امامه ان كان بينهما ما يمنع الاقضاء حتى لو أتم في مكانه فسدت وأما المنفرد فيخبر بين العود وعدمه (قوله غير صالح لها) كسبي وامرأة وأتى فاذا استخلف احدهم فسدت صلاته وصلاة القوم لأنه عمل كثير ليس من أعمال الصلاة وسيأتي تمام الكلام على هذه الشروط كلها (قوله سبق الامام حدث) أى حقيقة أ ما لو ظن سبق الحدث ثم ظهر عدمه فسيأتى أنه تفسد صلاته وان لم يخرج من المسجد اذا استخلف لأنه عمل كثير (قوله لا اختيار للعبد فيه الخ) صفة كاشفة لقوله سماوى ح أقول والظاهر من كلامهم أن المراد بالعبد عندهما ما يشمل المصلى وغيره وعند أبي يوسف المراد به المصلى ففي حاشية نوح عن المحيط لو أصاب المصلى حدث بغير فعله بان أصابه بندقية أى من طين فشجته لا يبنى عندهما ويبنى عند أبي يوسف لأنه لا يصنع له فيه فصار كالسماوى ولهما أنه حدث حصل بصنع العباد ولا يغلب وجوده فلا يلحق بالسماوى ولو وقع عليه مدر من سطح أو كان يصلى تحت شجرة فوق وقع عليه الصكر ترى أو السفر جعل فشجبه أو أصابه شوك المسجد فادماه قبل يبنى لأنه حصل لا بصنع العباد وقبل على هذا الخلاف لأن السقوط بسبب الوضع والابواب وقال في الظهيرية ولو سقط من السطح مدر فشج رأسه ان كان بمرور مار استقبل الصلاة خلافا لأبي يوسف وان كان لا يمر ومار قبل يبنى بخلاف وقيل على الاختلاف وهو الصحيح اه قال الخبير الملى بعد كلام الظهيرية أقول علم به أن الصحيح عدم البناء مطلقا ويقاس عليه وقوع السفر جلة فان كان بجزءه فاعلى الخلاف والافتقار يبنى بخلاف والصحيح أنه على الخلاف اه (قوله كسفر جلة الخ) تمثيل للمنى وهو ما فيه اختيار للعبد فقد نقل في البحر الاختلاف في وقوع سفر جلة أو طوبى من سطح ثم نقل تصحيح عدم البناء اذا سبقه الحدث من عطاسه أو تفضعه ونقل الرملى عن شرح المنية أن الاظهر عدم البناء في التضرع دون العطاس وما في الشرع بلالية وتبعه الهنسى من أنه في البحر صحيح البناء فيهما ليس بالواقع فافهم (قوله غير مانع للبناء) نعت لحدث وخرج به ما اذا كان الحدث مانعا للبناء بأن كان الحدث واحدا من اعداد الاشياء الثلاثة عشر وهو ما أشار اليه بقوله كما قدمناه ح

فالأشبه الفساد لا قدمناه في موضع  
الانفراد

(باب الاستخلاف)

اعلم أن لجواز البناء ثلاثة عشر  
شرطا كون الحدث سماويا من  
بدنه غير موجب لغسل ولا نادر  
وجود ولم يؤذ ركعا مع حدث  
أو منى ولم يفعل منافيا أو فعله  
منه بد ولم يترأخ بلا عذر ركعة  
ولم يظهر حدثه السابق كفى  
مدة مسحه ولم يتذكر فاته وهو ذو  
ترتيب ولم يتم المؤتم في غير مكانه  
ولم يستخلف الامام غير صالح لها  
(سبق الامام حدث) سماوى  
لا اختيار للعبد فيه ولا في سببه  
كسفر جلة من شجرة وكعدمه من  
نحو عطاس على الصحيح (غير مانع  
للبناء) كما قدمناه (ولو بعد  
التشهد

(قوله لياق بالسلام) قال ابن الكمال صرح بذلك في الهداية وهذا صريح في أنه لا خلاف للإمامين هنا  
 إذا خلاصا لهما في وجوب التسليم اهـ وأراد به الرد على صدر الشريعة ومن لا خسر وحيث علم بأنه لم تتم  
 صلاته لأن الخروج يصنع فرض عنده ولم يوجد وعنده ما تمت أي فلا يستخلف وردة في العقوبة أيضا  
 بأن هذا قول بعض المشايخ وفي كلام صاحب الهداية إشارة إلى أن المختار قول الكرخي وهو أن الخروج  
 يصنع ليس بفرض اتفاقا (قوله استخلف) أشار إلى أن الاستخلاف حق الإمام حتى لو استخلف القوم  
 فالخليفة خلفته من اقتدى بخليفته فسدت صلاته ولو قدم الخليفة غيره ان قبل أن يقوم مقام الأول  
 وهو أي الأول في المسجد جاز وان قدم القوم واحدا او تقدم بنفسه لعدم استخلاف الإمام جاز ان قام مقام  
 الأول قبل أن يخرج من المسجد ولو خرج منه فسدت صلاة الكل دون الإمام كذا في الخاتمة ولو تقدم رجلان  
 فلا سبق أولى ولو قدمهما القوم فالعبرة لا كثرت ولو استويا فسدت صلاتهم وتما في النهر (قوله أي جاز له  
 ذلك) حتى لو كان الماء في المسجد فانه يتوضأ ويبنى ولا حاجة إلى الاستخلاف كما ذكره الزياهي وان لم يكن  
 في المسجد فالأفضل الاستخلاف كما في المستصفي وظاهر المتن أن الاستخلاف أفضل في حق الكل فافي شرح  
 الجمع لابن الملك من أنه يجب على الإمام الاستخلاف صيانة له لالة القوم فيه نظر بجر وقد يجب عنه بما في  
 النهر من أنه ينبغي وجوبه عند ضيق الوقت (قوله ولو في جنازة) هو الأصح نهر عن السراج (قوله  
 بإشارة) متعلق بقوله استخلف قال في الفتح والسنة أن يفعله محدوب الظهر أخذاً بألفه يوهم أنه رافع  
 (قوله ولو لم يسبق) أشار إلى أن استخلاف المدرك أولى كما يأتي مع بيان ما يفعله المسبوق (قوله  
 ويشير الخ) هذا إذا لم يعلم الخليفة أما إذا علم فلا حاجة إلى ذلك بجر (قوله لسجود) أي ترك سجود  
 وكذا ما بعده من المعطوفات ح (قوله ما لم يتقدم الخ) تخصص لما في المتن كالهداية وحاصله أن حدة  
 الصفوف ان ذهب بمنة أو بسرة أو خلفا وأما ان ذهب أما ما تحته السترة أو موضع السجود ان لم تكن له سترة  
 قال في الفتح انه الأوجه وفي البدائع انه الصحيح قال في البحر في الهداية من أن الإمام إذا لم يكن بين يديه سترة  
 فالمعتبر مشبه مقدار الصفوف خلفه ضعيف اهـ ~~لكن~~ قال الخبير الرمي أن أغلب الكتب على اعتماد  
 ما في الهداية فكيف يكون ضعيفا (قوله كالمنفرد) فان المتبر فيه موضع سجوده من الجوانب الأربع  
 الا إذا مشى أمامه وبين يديه سترة فيعطى لداخلها حكم المسجد بجر عن البدائع (قوله وما لم يخرج  
 من المسجد) فإذا خرج بطلت الصلاة فلم يصح الاستخلاف ولو كانت الصفوف متصلة وهو في أثناءها لان المناط  
 الخروج وهذا عندهما وعند محمد يصح الاستخلاف من خارج وبه صرح الكمال وغيره وفي الخلاصة جعل الصلة  
 قولهما وعدمها قول محمد كذا في الشرنبلالية ح والمراد بطلان الصلاة صلاة القوم والخليفة دون الإمام  
 في الأصح كما في البحر وغيره لانه صار في حكم المنفرد (تنبيه) في القنية عن شرح بكر وغيره المساجد العظام  
 كمسجد المنصورية ومسجد بيت المقدس حكمها حكم الصحراء اهـ (قوله أو الجبانية) هي المصلى العام  
 في الصحراء مغرب (قوله أو الدار) كذا أطلقها في الزيلعي والبحر والظاهر أن المراد منها الصغيرة لما قد منها  
 في موانع الاقتداء أن الصغيرة كالسجدة والكبيرة كالصحراء وأن المختار في تقدير الكبيرة أربعون ذراعا تأمل  
 (قوله لو كان يصلي فيه) أي في أحد المذكورات ح (قوله ما لم يجاوز هذا الحد) أي الصحراء أو المسجد  
 ونحوه أي فإذا تجاوز خرج الإمام عن الإمامة والافتا قال ابن الملك حتى لو اقتدى به إنسان مادام في المسجد  
 أو في الصفوف قبل الوضوء جاز اهـ (قوله ولم يتقدم احدا ولو بنفسه) أشار إلى أنه يصير خليفة إذا تقدمه  
 الإمام أو أحد القوم أو تقدم بنفسه كما قد منها عن النهر (قوله مقامه) معمول لمخذوف أي قائما مقامه  
 لا لقوله يتقدم إذا لا يقال تقدمت مقام زيد ولا قدمت مجلس عمر لعدم اتحاد ما تم هذا وقيد بقيامه مقامه  
 لانه لا يصير خليفة قبل ذلك لكن هذا إذا لم ينو خليفة الإمامة من ساعته لما في الخاتمة وغيره امام أحدث  
 فقدم رجلا من آخر الصفوف ثم خرج من المسجد ان نوى خليفة الإمامة من ساعته صار اماما ففسد صلاة  
 من كان متقدما عليه فقط وان نوى أن يكون اماما إذا قام مقام الأول وخرج الأول قبل أن يصل الخليفة  
 إلى مكانه فسدت صلاتهم بطلت مكان الإمام عن امام وشرط جواز صلاة الخليفة والقوم أن يصل الخليفة إلى  
 الحراب قبل أن يخرج الإمام من المسجد وإذا نوى الخليفة الإمامة من ساعته وخرج الإمام من المسجد قبل

لياق بالسلام (استخلف) أي جاز  
 لذلك ولو في جنازة بإشارة أوجرت  
 الحراب ولو لم يسبق وبشير بأصبع  
 لبقاء ركعة وبأصبعين ركعتين  
 ويضع يده على ركبة لترك ركوع  
 وعلى جبهته لسجود وعلى فيه  
 لقراءة وعلى جبهته ولسانه لسجود  
 تلاوة أو صدره لسهو (ما لم يجاوز  
 الصفوف) لو في الصحراء (ما لم  
 يتقدم تحته السترة أو موضع  
 السجود على المعتمد كالمنفرد) (وما لم  
 يخرج من المسجد) أو الجبانية  
 أو الدار (لو كان يصلي فيه) لانه  
 على امامته ما لم يجاوز هذا الحد  
 ولم يتقدم احدا ولو بنفسه مقامه

أن يصل الخليفة إلى المحراب لم تفسد صلاتهم لأنه ما خلا المسجد عن الإمام اه (قوله ناويا الامامة) قيد به لما في الدراية اتفقت الروايات على أن الخليفة لا يكون اماما ما لم ينو الامامة ومقتضاه أنه لا يكفي قيامه مقام الاول بدون النبوة (قوله وان لم يجاوز الخ) أي يجاوز الحد المذكور وهذا مباغة على مفهوم قوله ولم يتقدم احد الخ على أنه على امامته ما لم يتقدم احد الى مقامه ناويا الامامة فاذا تقدم فقد خرج الاول عن الامامة وصار مقتديا به وان لم يجاوز الحد المذكور (قوله حتى لو تذاكر الخ) تفريع على المفهوم المذكور وهو أنه اذا تقدم احد الى مقامه فقد خرج الاول عن الامامة وصار مقتديا بالخليفة سواء تجاوز المسجد ونحوه ولا وقوله لأنه صار مقتديا به لقوله لم تفسد صلاة القوم أي لأنه خرج عن كونه اماما لهم وان لم يخرج من المسجد ونحوه فلا يضربهم كلامه اوحده العمد ونحوه واستشكل ذلك في البحر بما ذكرنا من أنه اذا استخلف لا يخرج الامام عن الامامة بمجرد ذلك ولهذا لو اقتدى به انسان من ساعته قبل الوضوء فانه صحيح على الصحيح كافي المحيط ولهذا قال في الظهيرية والخانية ان الامام لو توضع في المسجد وخليفته قائم في المحراب ولم يؤذركا فانه بتأخر الخليفة ويتقدم الامام ولو خرج الامام الاول من المسجد وتوضع في المسجد وخليفته لم يؤذركا فالامام هو الثاني اه ووفق في التبريحه ما ذكرنا على ما اذا لم يقم الخليفة مقام الاول ناويا الامامة وما هنا على ما اذا قام مقامه ونوى الامامة اه قلت لكنه يخالفه ما في الظهيرية والخانية وقد يجاب بأنه لا يخرج عن الامامة وهو في المسجد ما لم يقم الثاني مقامه فان قام مقامه ناويا لها صار اماما لكنه ما لم يؤذركا لم تتأكد امامته من كل وجه حتى اذا توضع الاول قبل خروجه من المسجد تنقل الامامة اليه لعدم تأكد امامة الخليفة بخلاف ما اذا فصل منافيا او اذى الثاني ركا فان الامامة تثبت للثاني قطعا بلا انتقال (تنبيه) علم مما مر أن شروط الاختلاف ثلاثة الاول استجماع شرائط البناء المارة الثاني أن يكون قبل مجاوزة الامام الحد المذكور الثالث أن يكون الخليفة صالحا للخلافة وأن حكم الاختلاف صيرورة الثاني اماما وخروج الاول عن الامامة وصيرورته في حكم المقتدى بالثاني انما يصير اماما ويخرج الاول عن الامامة باحد أمرين اما بقيام الثاني مقام الاول ينوي صلاة الامام او بخروج الاول عن المسجد حتى لو استخلف رجلا وهو في المسجد بعد ولم يقم الخليفة مقامه فهو على امامته حتى لو جاء رجل فاقته به صح اقتداؤه ولو افسد صلاته فسدت صلاة الجميع وقامه في البدائع (فرع) في التنازع بين الصيرفة لو اتم قوما على شاق جبل فألقته الرمح ولم يدرا حتى ام ميت ولم يستخلفوا احد في الحال فسدت صلاتهم (قوله لم يحتج للاختلاف) لما مر من أنه جائز لامتعي ولأنه باق على امامته فلم يحل المسجد عن امام بخلاف ما اذا خرج من المسجد فان صلاة القوم تفسد بخلو مقامه عن امام ويوجد في بعض النسخ زيادة وهي فلو استخلف لم تفسد صلاته (قوله واستثناه افضل) أي بأن يعمل عملا يقطع الصلاة ثم يشرع بعد الوضوء ثم يركع ليلية عن الكافي وفي حاشية أبي السعود عن شيخه فلو لم يعمل ما يقطع الصلاة بل ذهب على الفور فتوضأ ثم كبر ينوي الاستئناف لم يكن مستأنفا بل باينا اه قلت هذا ظاهر في المنع من ان ما نواه هو عين صلاته من كل وجه بخلاف الامام والمقتدى تأمل (قوله ان لم يكن تشهد) يعني ان لم يكن قد قدر التشهد فلو حصلت بعده لا تفسد صلاته لانها قد تمت حتى على القول بفرضية الخروج بصنعه أما في الحدث العمد فظاهر وأما في الجنون والانعاء والاحتلام فلا الموصوف بها لا يحلوا عن اضطراب او مكث يصير به مؤذيا جرحا من الصلاة مع الحدث وكيفما كان فالصنع منه موجود كما في البحر وغيره لكن اعترض بأن المراد وجود عمل ينا في الصلاة عمدا ولا عمد من هؤلاء كما في شرح العلامة المقدسي (قوله او خروجه من مسجد) المراد مجاوزة الحد المتقدم اعم من أن يكون في صحراء او مسجد أو جبانة اودار (قوله بظن حدث) بان خرج منه شيء فظن أنه دم مثلا وظهره أنه لو لم يكن للظن دليل بأن شك في خروج ريح ونحوه يستقبل مطلقا بالانحراف عملا بما هو القياس لكن لم أره منقولاً بغير وقيد بظن الحدث لأنه لو ظن أنه افتتح بالوضوء أو أن مدة مسحه انقضت أو أن عليه فائتة أو رأى سرايا فظنه ماء وهو متيمم او حجرة في ثوبه فظنها نجاسة فانصرف تفسد بالانحراف وان لم يخرج من المسجد لأنه انصرف على سبيل الرفض ولهذا لو تحقق ما نوهه يستقبل وهذا هو الاصل والاختلاف كالمخرج من المسجد لأنه عمل كثير قبطل بحر أي لو استخلف قتين أنه لم يحدث فسدت صلاته وان لم يخرج من المسجد لوجود العمل الكثير من غيره بخلاف

ناويا الامامة وان لم يجاوزه حتى  
لو تذاكر فائتة او تكلم لم تفسد صلاة  
القوم لأنه صار مقتديا ولو كان  
الماء في المسجد لم يحتج للاختلاف  
(واستثناه افضل) فحترزا  
عن الخلاف (ويتعين) الاستئناف  
ان لم يكن تشهد (جنون او حدث  
عمدا) او خروجه من مسجد بظن  
حدث



ما إذا تحقق ما توهمه من العذر فإن العمل غير مفسد لقيام العذر فكان الاستخلاف كالخروج من المسجد  
بحسب لحيته قصد الإصلاح وقيام العذر كذا في العناية (قوله أو احتلام الخ) الاحسن أو موجب غسل  
لشمل الحيض قهستاني وأراد بالاحتلام الامناء لان خروج المني بغير نوم لا يسمى احتلاماً وأذا ان النوم  
نفسه غير مفسد لكن هذا اذا كان غير عدل في حاشية نوح افندي النوم اما عدمه أو لا فالقول يقتض الوضوء  
ويمنع البناء والثاني فسمان ما لا يقتض الوضوء ولا يمنع البناء كالنوم قائماً أو راكعاً أو ساجداً وما يقتض  
الوضوء ولا يمنع البناء كالريض اذا صلى مضطجاً فاسم يقتض وضوءه على الصحيح وله البناء فغير العمل لا يمنع  
البناء اتفاقاً سواء اقتض الوضوء أو لا بخلاف العمدة اه ملخصاً (قوله لندرتها) أي وفعل الثاني في صورة  
الحدث العمدة (قوله اذا حصر) بكسر تانيه وبفتح اوله اوضحه مبني للفاعل والمفعول ويانه في البحر (قوله  
عن قراءة قدر المرفوض) فالقراءة ما تجوز به الصلاة لا يجوز الاستخلاف بالاجماع كما في الهداية والدرر وكثير  
من كتب المذهب قال في البحر وذكره في المحيط بصيغة قبل وظاهره أن المذهب الاطلاق وهو الذي ينبغي  
اعتماده لما صرح حوايه في فتح المحلى على امامه بأنها لا تضد على الصحيح سواء قرأ الامام ما تجوز به الصلاة أو لا  
فكذا هنا يجوز الاستخلاف مطلقاً اه وأيده في الشربلية بما في شرح الجامع الصغير أن الاستخلاف  
هنا لا يفسد كالتفح والتفح لو افسد فليس لانه عمل كثير بل لانه غير محتاج اليه وهنا هو محتاج اليه اه قال  
في الشربلية والاحتياج للاتباع بالواجب أو بالمسنون اه وبه يدفع ما في التمر من التفرقة بينهما  
بأن الاستخلاف هنا عمل كثير بلا حاجة قلت وقد يقال الحاجة مسلمة في الواجب ولذا يستخلف للاتباع  
بالسلام أما المسنون فلا يمكن حمل قوله في الهداية ما تجوز به الصلاة على ما يشمل الواجب كما قد مرنا في باب  
الامامة من حمل قول الكافي بتقديم الاعلم بشرط حفظه ما تجوز به الصلاة على ما يشمل عدم الكراهة تأمل  
(قوله فانه لما احس) عبارة البدائع فانه كان يصلي بالناس بجماعة بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في مرضه الذي توفي فيه فوجد صلى الله عليه وسلم خضة فحضر فلما احس الخ (قوله لما فعله) أي النبي  
صلى الله عليه وسلم وما كان جائزاً له يكون جائزاً لآفته هو الاصل لكونه قدوة لهم بدائع (قوله وقالوا تضد)  
أي لانه يندرج وجوده فكان كالجائز وبقي انه يتبها بالقرأة عندهما قال في البحر والظاهر أن عنهما روايتين  
(قوله وبكس الخلاف) أي فيجوز الاستخلاف عندهما لا عند الامام ط (قوله لوحصر) أي يمنع  
عن المضى في الصلاة بسبب قول الخ (قوله لم أره) كذا في شرح الملتقى للباقي عن بعض الافاضل بلفظ هذه  
مسئلة لم تظفر بنقلها اه ورأيت بهامش الخزان بخط الشارح قلت ظاهر كلامهم لا لتعليقهم بوروده يعني  
الاستخلاف على خلاف القياس اه أقول ويؤيده ما في البحر حيث قال وقيد بالمنع عنها أي عن القراءة  
لانه لو اصاب الامام وجع في البطن فاستخلف رجلاً لم يجز فلو قدمه وأتم صلاته جاز اه فأذا لم يجز  
عن القيام او عن الركوع والسجود لوجع يمت قاعداً جوازاً اقتداء القائم بالقاعد فلا حاجة الى الاستخلاف  
فافهم (قوله ولا يستخلف الخ) أي ولا ينبغي لو كان منفرداً لانه صار أمياً فطلعت صلاة القوم ط عن البحر  
أقول لم أر هذه العبارة في البحر وكتبت فيها علقته عليه لم يذكر حكم صلاة القوم ولا حكم صلاته أما صلاتهم  
ففسادها ظاهر لان امامهم صار أمياً وأما صلاة الامام ففي الفصل السابع من الذخيرة ان القارئ اذا صلى  
بعض صلاته نفسى القراءة وصار أمياً فسدت عنده ويستقبلها وعلى قولهما لا تضد وينى عليها استحضاراً  
وهو قول زفر اه (قوله عطف على المنق) أي على ما دخل عليه حرف النفي في المتن وهو قوله لوني (قوله  
فلومنه) أي من سبق حدثه فقط بئى أما لو كان منه ومن خارج فلا يبنى بحر (قوله اذا لم يطره الخ)  
قال في الحاشية قال الامام أبو علي النسفي ان لم يجد بداً من ذلك لم تفسد صلاته والابان تمكن من الاستنفاء  
وغسل النجاسة تحت القميص فسدت وكذا المرأة لها أن تكشف عورتها وأعضاءها في الوضوء اذا لم تجد بداً  
من ذلك وقال بعضهم اذا كشف عورتها في الوضوء لا يبنى وكذا المرأة والصحيح هو الاول لان جواز البناء للمرأة  
منصوص عليه مع أنها تكشف عورتها في الوضوء ظاهراً اه قال نوح افندي وصحح الزبلي الثاني  
والاعتقاد على الصحيح فأنى خان اولى ولهذا اختاره المصنف يعني صاحب الدرر اه لكن في التفح عن  
الزبلي أن الفساد مطلقاً ظاهر المذهب (قوله لادائه ركناً) هذا يقتضى أن الحدث سبقه في حالة القيام

(أو احتلام) بنوم وتفكر  
أو نظر أو مس بشهوة (أو اغماه  
أوهمة) لندرتها (وكذا) يجوز له  
أن يستخلف اذا حصر عن قراءة  
قدر المرفوض) الحديث أبي بكر  
الصديق رضي الله تعالى عنه فانه  
لما احس بالنبي صلى الله عليه وسلم  
حصر عن القراءة فتأخر فقدم  
النبي صلى الله عليه وسلم واتم  
الصلاة فلولا يكن جائزاً لما ضله  
بدائع وقالوا تضد وبكس الخلاف  
لوحصر يول أو غلط ولو عجز  
عن ركوع وسجود هل يستخلف  
كالقراءة لم أره (تجمل) أي لأجل  
تجمل أو خوف اعتناء (ولا)  
يستخلف اجماعاً (لوني) القراءة  
أصلاً لانه صار أمياً (أو اصابه)  
عطف على المنق (بول كثير)  
أي نجس مانع من غير سبق حدثه  
فلومنه فقط بئى (أو كشف عورته  
في الاستنفاء) أو المرأة ذراعها  
للوضوء (اذا لم يطره) فلواضطر  
لم تفسد (أو قرأ في حالة الذهاب  
أو الرجوع) لادائه ركناً

لأن القراءة لا تكون ركناً في غيره ثم رأيت في المعراج عن المجتبي أحدث في قيامه فسيح ذاهبا أو جاييا لم تفسد ولو قرأ فسد ولو أحدث في ركوعه أو سجوده لا تفسد القراءة اهـ ورأيت مثله في كافي النسقي فليحفظ (قوله مع حدث أومشي) نشر مرتب ح (قوله في الاصح) متعلق بقوله قرأ وبقوله بخلاف تسبيح ومقابله كافي الزيلعي أنه لو قرأ ذاهبا تفسد وآيالا وقبل بالعكس وقيل لو أحدث راسكا ورفع رأسه فأتا لسمع الله لمن حده لا يني اهـ يعني وان أراد بهذا الرفع الانصراف لا الاداء والافسدت وان لم يسمع كما يعلم مما سياتي (قوله او طلب الماء بالاشارة) كذا في متن الدرر ومثله في الحاشية والمعراج واستشكله الشربلاني بمسئله در المارة بالاشارة وبمسئله ما اذا طلب من المصلئ شيئا فأنشأ يسيده أو رأسه بنم او بلا لا تفسد وبأن ابن امير حاج ذكر في الحلية أن القول بالفساد في رد المصلئ السلام يسيده لم يعرف أن احدا من أهل المذهب نقله بل المنقول عنهم عدمه وقال في المعراج الحق وانما ذكره بعض المشايخ استنباطا كما سياتي بيانه في الباب الآتي قال الشربلاني فلا يبعد أن يكون عدم الفساد بطلب الماء بالاشارة كذا السلام وغيره بهما وأجاب الحق بأن طلب الماء بالاشارة وقبوله منه يصير مجموع ذلك عملا كثيرا لانه عقد هبة او اجارة وهو منافع للصلاة كالشراء بالمعاطاة وليس هذا كذا السلام بالاشارة لمن تدبر (قوله بالمعاطاة) قيد به لظهور الفساد بالاجاب والمقبول درر (قوله للمنافاة) علمه للمستئين قال في الشربلانية وهذا مبني على احد تفسيري العمل الكثير اهـ وهو ما لو رآه من بعيد لا يشك أنه ليس في الصلاة (قوله والنسيان) هو وما بعده عطف على المستئين وهو قدر اهـ ح قال في شرح المنية ولو وجد في الحوض موضعا للتوضي ف تجاوز الى موضع آخر ان العذر كضيق مسكان الاول بنى والا فلا ولو قصد الحوض وفي منزله ما أقرب منه ان كان البعد قدر صغير لا تفسد وان أكثر فسد وان كان عادته التوضي من الحوض ونسي الماء الذي في بيته وذهب الى الحوض بنى ولو كان الماء بعيدا وبقره بترتلك البئر لان الزح يمنع البناء على المختار وقيل لا يمنع ان عدم غيره (قوله على المختار) أي وان لم يكن عنده ماء غيره كما عرفت فانهم (قوله الا لعذر) وكذا لو تفكر في تقديمه للصلاة اذا لم ينوب قيامه حال تذكره الاداء كما في التنازعانية (قوله نوضا) أي ان وجد ماء والا تيمم كما يعلم من قولهم في التيمم او عيذ ولو بناء رمل قلنا بل صرح به في البدائع هنا وقال لان ابتداء الصلاة بالتيمم جائز قال بناء اولى فان تيمم ثم وجد الماء فان وجدته بعد ما عاد الى مقامه استقبل وان قبله في الطريق فالقياس كذلك وفي الاستحسان يتوضأ ويبنى اهـ (قوله فورا) أي بلا مكث فدرأه ركن بلا عذر كما علم مما قبله (قوله بكل سنة) أي من سنن الوضوء لان ذلك من باب اكماله فكان من نوابعه فيحصل كما يتحصل الاصل بدائع فلو غسل اربعين لا يني تنازعانية (قوله بلا كراهة) لكن تقدم ان الاستئناف افضل (قوله كنفرد) أفاد ان الكلام الاول في الامام وأما المتقدم فذكره بعد (قوله وهذا كاه) أي تخيير الامام بين العود الى مكانه وعدمه (قوله والاعاد الى مكانه) أي الذي كان فيه او قريسا منه مما يصح فيه الاقتداء لانه بالاستحلاف خرج عن الامامة وصار مقديا بالخليفة كما مر (قوله لو ينيهما ما يمنع الاقتداء) لان شرط الاقتداء اتحاد البقعة بدائع (قوله كاحتدى) أي أصالة (قوله ان نعد عملا يانيها) أي ينافي الصلاة كالمقهمة فلو نعد ما بعد جلوسه قدر التشهد فصلاته تامة وان بطل وضوءه لوجوده في أثناء الصلاة دون وضوء القوم لخروجهم منها بحيث امامهم ومقامه في البحر وسيأتي (قوله ولو بعد سبق حدثه) نص عليه الزيلعي ولم يحك فيه خلافا فيه رد لفي الحلية من أنها تبطل عنده لعدم الخروج بصنعه لاعددهما ووجه الرد كما في البحر أنه اذا أتى بناف بعد سبق الحدث فقد خرج منها بصنعه (قوله تمت) أي صحت اذا لا شك أنها ناقصة لترك الواجب ط (قوله نعم تعاد) أي وجوبا ط (قوله ولو وجد المنافي) أي سوى الحدث المماوى المتقدم لانه وان كان منافيا قياسا لكن الشرع اعتبره غير منافا أفاده ح (قوله بلا صنعه) مقابل قوله ان نعد الخ (قوله ولو ينيها بطلت) أي بعد القعود قدر التشهد وهل ما لو سلم الامام وعليه وهو معرض واحد مما سيجي فان وجد بطلت والا فلا ولو سلم القوم قبل الامام بعد ما قد قدر التشهد ثم مرض له واحد منها بطلت صلاته دون القوم وكذا اذا سجد هو للسهو ولم يسجد القوم ثم عرض له بحر (قوله في المسائل الاثني عشرية) اشتهرت هذه النسبة وهي خطأ عند أهل العربية لان العدد المركب العلي انما ينسب الى صدره فتقول في خمسة عشر

مع حدث أومشي بخلاف تسبيح  
في الاصح (او طلب الماء بالاشارة  
او شراء بالمعاطاة) للمنافاة أو جاوز  
ماء الى اخر الا قدر صغير والنسيان  
أوزجة او كونه بئر الان الاستقاء  
يمنع البناء على المختار (او مكث  
قدر أداء ركن) وان لم ينو الاداء  
(بعد سبق الحدث) الا لعذر كنوم  
ورعاف (واذا سناغ له البناء  
نوضا) فورا بكل سنة (وبنى على  
ما مضى) بلا كراهة (وبتم صلاته  
نعمه) وهو اولى تقبلا للنسي  
(او يعود الى مكانه) لينعد  
مسكانها (انفرد) فانه غير  
وهذا كاه (ان فرغ خلفته  
والاعاد الى مكانه) حقا لو ينيهما  
ما يمنع الاقتداء (كلمتدى  
اذا سبقه الحدث و) أعلم أنه  
(ان نعد عملا يانيها بعد جلوسه  
قدر التشهد) ولو بعد سبق حدثه  
(تمت) تمام فرائضها ثم تعاد لترك  
واجب السلام (ولو) وجد المنافي  
(بلا صنعه) قبل القعود بطلت  
انفاقا ولو (بعد بطلت) في  
المسائل الاثني عشرية

المسائل الاثني عشرية

على اجل او غيره خشي وغير العلى لا ينسب اليه بحر ونهر (قوله عنده) أى عند أى خيفة ووجه  
بطلانها عنده على ما خرجه البردعى أن الخروج من الصلاة بصنع المصلى فرض عنده لانه لا يمكن أداء فرض آخر  
الا بالخروج من الاولى وما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون فرضا وقال الكرختى هذا غلط لان الخروج  
قد يكون بمحضة كالحديث العمدة ولو كان فرضا لا يختص بمأهوقربة وهو السلام فلا خلاف بينهم في أن الخروج  
بصحة ليس فرضا وانما قال الامام بالبطلان في هذه المسائل لمعنى آخر وهو أن العوارض الاتية مغيرة للفرض  
كروية المقيم ما فانه كان فرضه التيمم فتغير الى الوضوء وكذا بقية المسائل بخلاف الكلام فانه قاطع لا مغير  
والحدث العمدة والقهقهة ونحوهما مبطله لا مغيرة وأيده في البحر بما في المجتبى بأن عليه المحققين من اصحابنا  
وبأنه صححه شمس الأئمة لكن قدمنا في فرائض الصلاة عن المسائل البهية الزكية على الاثنى عشرية لعدم  
الشرى بل لا تأييد كلام البردعى بأنه قد مضى على افتراض الخروج بصنعه صاحب الهداية وتبعه الشراح  
وعامة المشايخ واكثر المحققين والامام النسفى في الوافى والكافى والكنز وشروحه وصاحب الجمع وامام أهل  
السنة الشيخ أبو منصور الماتريدى (قوله ووجه الكمال الخ) أقول ان الكمال لم يرجح قوله ما صرحا  
وانما بحث في وجبه كلام الامام على ما قاله كل من البردعى والكرختى كما وضعت فيما علقته على البحر (قوله  
وفي الشرى بلالية والظاهر قوله ما الخ) أقول عز ذلك الشرى بلالى في رسالته الى البرهان ثم رده بأنه لا وجه  
لظهوره فضلا عن كونه اظهر لانه استدلل على ذلك بما ليس فيه دلالة عليه ثم قال الشرى بلالى بعد ما أطال في  
رده ومن المقرر طلب الاحتياط في صحة العبادة لتبرأ ذمة المكلف بها وليس الاحتياط الا بقول الامام الاعظم  
انهما بطل اه قلت وعليه المتون (قوله لكان اولى) لان كلامه يوهم أن قوله ولو بلا صنعه بعده بطلت  
مفروض في غير المسائل الاثنى عشرية مع أنه مخصوص بها وبما أطلق بها من المزيادات الاتية وغيرها (قوله  
وأما مسئلة الخ) جواب عما أورده الزبائى على الكثر من أن التقييد بالتيمم غير مفيد لان المتوضى خلف التيمم  
لو رأى الماء في صلاته بطلت أيضا لعله أن امامه قادر على الماء باخباره وصلاة الامام تامة لعدم قدرته فلو قال  
والمقتدى به لعمه وأجاب في البحر بأن مقتضى لم تبطل صلاته أصلا بل وصفها وردة في الثمر بأن المصنف استعمل  
البطلان بالمعنى الاغم وهو اعدام الفرض بقى الاصل اولاهم قال فالاولى ما قاله العيني ان مسئلة المقتدى بتيمم  
ليس فيها الا خلاف زفر والخلاف في هذه المسائل مفروض بين الامام وصاحبه اه فقول الشارح  
وتقلب نفلا ناظر لجواب البحر أيضا وقد علمت ما فيه أفاده ح (قوله ففيها خلاف زفر) أى حيث قال  
بعدم الفساد كما قدمناه في الباب السابق (قوله كما ترى بابه) ومتر أيضا أنه اذا لم يجد ماء لفعل الرجلين  
بعد تمام مدة المسح وهو في الصلاة فالاشبه الفساد لسراية الحدث الى الرجل لان عدم الماء لا يمنع السراية ثم  
يتيمم له ويصلى قاله الزبائى وتبعه في فتح القدير وشرح المنية وقد مناهنا أيضا هذا فيما اذا خاف تلف رجله من البرد  
بطلان المسح السابق ولزوم استئناف مسح آخر يعم اخف كالجبيرة فكان المناسب عدم التقييد بشئ  
من التقيد بن (قوله بلا صنعه) بأن سمع سورة الاخلاص مثلا من قارئ حفظها بمجرد السماع واحترز به  
عما لو حفظها بتعليم من القارئ لانه يكون عملا كثيرا وبه يخرج من الصلاة بصنعه فلا يتأتى الخلاف (قوله  
ولو كان الاثنى الخ) أشار الى أن المراد بالامى أعظم من أن يكون اماما او منفردا او مقتديا بأى او قارئ  
(قوله على ما عليه الاكثر) لان الصلاة باقراءة حقيقة فوق الصلاة باقراءة حكما فلا يمكن البناء بحر وقد  
يمنع بأنهم من المقتدى القارئ ليست الاحكام نهر (قوله قال الفقيه الخ) هو الامام ابو الليث وصرح  
بمثل ما هنا في خزائن السروجى وفي الجوهر لا تبطل اجماعا رملى وجرم به في الوالوجية اسماعيل قال في البحر  
ووجه أن قراءة الامام قراءة فقد تكامل اقل الصلاة وآخرها وبناء الكامل على الكامل جائز اه (قوله  
نصحه به الصلاة) بأن يكون طاهرا ونجسا وعنده ما يطهره به وليس عنده الا أن يرفع طاهر نهر فلو كان  
الطاهر أقل او كان كله نجسا لا تبطل لان المأمور به الاستبراء بالطاهر فكان وجوده كعدمه ولو قال يجب بدل نصح  
لكان اولى لان عبارته تشمل ما لو كان كله نجسا اذا الصلاة نصح فيه مع أنه لو صلى عاريا لا تبطل لانها لا يجب  
فيه بل هو مخير أبو السعود ط (قوله واعتقد الامة) في حاشية المدنى قال شيخنا المرحوم السيد محمد امين  
ميرغنى في حاشيته على الزبائى أقول ذكر كثير من الشراح هذه المسئلة ملحقه بالمسائل الاثنى عشرية وفيه نظر

هذه وقالوا بصحت ووجه الكمال  
وفي الشرى بلالية والظاهر قوله ما  
بالصحة في الاثنى عشرية وهي ما  
ذكره بقوله (كما تبطل) لو فزع  
بالفاء كما في الدرر لكان اولى  
(بقدره التيمم على الماء) وأما  
مسئلة روية المتوضى المؤتم بتيمم  
الماء ففيها خلاف زفر فقط وتقلب  
نفلا (ومضى مدة مسحه ان  
وجد ماء) ولم يخف تلف رجله  
من برد والافضى (على الاصح)  
كما ترى بابه (وتعلم أتمى آية) أى  
تذكره او حفظه بلا صنعه (ولو كان)  
الامى (مقتديا بقارئ على ما عليه  
الاكثر) لكن في الظهيرية صح  
الصحة قال الفقيه وبه ناخذ  
(وجود القارئ سائرا) نصح  
به الصلاة ومثله لو صلى بنجاسة  
فوجد ما يزيلها أو اعتقت الامة  
ولم تنقع فوراً



قان فرض السترا تهما يقتصر من وقت عتقها لا مستند افيكون عدم السترقاطعا والقاطع في اوانه منه  
وفي غير اوانه مبطل وهما في اوانه لانه بعد تمام الاركان ففعلت صلاتها وان لم تستر من ساعتها بخلاف العاري  
اذا وجد ثوبا لان فرض السترا لزمه قبل الشروع فكان وجود الثوب في هذه الحالة مغيرا للمقابل فكان مبطلا  
وقد ذكر الزبلي في باب شروط الصلاة خلاف ما هنا حيث قال ولو اعتقت الامة في صلاتها او بعد ما احدثت  
فيها قبل أن تتوضأ او بعده تقنعت بعمل رفيع من ساعتها وبنت على صلاتها وان اذت ركبا بعد العلم بالعتق  
بطلت صلاتها والقياس أن تبطل في الوجه الاول أيضا كالعريان اذا وجد ثوبا في صلاته وجه الاستحسان  
أن فرض السترا لمها في الصلاة وقد أتت به والعريان لزمه قبل الشروع فيها فيستقبل كالتيمم اذا وجد فيها  
ماء انتهى فعلم من كلامه صحة صلاتها لو اعتقت بعد التشهد ولم تستر اه أقول وقد يجاب بأن الاصل  
في هذه المسائل أن كل ما يفسد الصلاة اذا وجد في أثناءها يصنع المصلي يفسدها اذا وجد بعد التشهد بلا صفة  
وهذا المعنى موجود في مستثنى هذه لا يقال ان ترك التمتع في الحال مفسد لصلاتها بصنعه لان نقول الفساد  
مستند الى سببه الاول وهو لزوم السترا بالعتق كما في نزع الخلف بعمل يسير فانه يصنع المصلي مع انهم لم يعتبروه  
بل اعتبروا السبب السابق وهو لزوم الغسل بالحدث السابق هذا ما ظهر في قناتله (قوله خفه الواحد) قال  
في المنع هو اولي مما وقع في الكذب لفظ المعنى لان الحكم كذلك في الواحد لما تقرر من أن نزع الخلف ناقض (قوله  
بعمل يسير) بأن كان واسعا لاحتياج فيه الى المعالجة بالنزع بحر (قوله تم اتفقا) لانه خروج بضعه (قوله  
وقدرة موم على الاركان) لان آخر صلاته أقوى فلا يجوز بناؤه على الضعيف بحر (قوله وتذكر فائنة الخ)  
أي تذكر المصلي فائنة عليه ان كان منفردا أو اماما أو على امامه ان كان مقتديا بقوله وهو أي من عليه الفائنة  
مطلقا وفي السراج ثم هذه الصلاة لا تبطل قطعا عند أبي حنيفة بل تبقى موقوفة ان صلى بعدها خمس صلوات  
وهو يذكر الفائنة تنقلب جائزة اه قال في الجرد ذكر المصنف لها في سلك البطلان اعتمادا على ما ذكره  
في باب الفرائض (قوله وتقديم القارئ امتيا) أي فيما اذا كان القارئ اماما فسبقه الحدث (قوله  
مطلقا) أي سواء كان بعد القعود قدر التشهد أو قبله بقراءة القول الاستخفاف به أن استخلافه قبل التشهد مفسد  
اتفاقا سواء كان في الركعتين الاوليين او في الاخيرين ولم يقرأ في الاوليين او احدهما وكذا اقرأ في كل منهما  
خلاف الفرو رواية عن أبي يوسف كما ترقب هذا الباب وليس هذا مما نحن فيه لان الخلاف في الاثني عشرية  
منصوب بين أبي حنيفة وصاحبيه وذلك فيما بعد التشهد فقط فالصواب حذف الاطلاق وأن يقول وقيل  
لافساد بالاجماع اه أفاده ح (قوله وهو الاصح) قال في النهر واختاره أبو جعفر ونفر الاسلام ومجمله  
في الكافي وغيره وقال في الفتح وهو المختار (قوله لانه عمل كثير) أي ولا ضرورة اليه هنا لعدم الاحتياج الى  
امام لا يصلح نهر (قوله من الثلاثة) وهي الطلوع والاستواء والغروب (قوله بأن بقي الخ) اشارة  
الى دفع ما ورد في الكافي من أنه لو شرع قبل بلوغ الظل مثله ثم بلغ بعد القعود لم تبطل اتفقا أما عنده فاعدم  
دخول وقت العصر وأما عندهما فاعدم قولهما بالفساد في جميع هذه المسائل فأجاب بتصوير المسئلة  
بما ذكره ليحقق الخلاف (قوله بأن لم يعد الخ) أشار الى أن الامر موقوف فاذا انقطع بعد القعود ودام  
وقتا كاملا بعد الوقت الذي صلى فيه يظهر أنه انقطاع هو بره فيظهر الفساد عند أبي حنيفة فيقضيا والاعتداد  
الانقطاع لا يدل عليه لانه لو عاد في الوقت الثاني فهي صحيحة بحر (قوله وكذا خروج وقته) لان المعتمد  
أن طهارة المعذور تبطل بخروج الوقت (قوله العشرين) لانه زاد على الاثني عشر ثمانية مسائل وهي وجود  
ماء ينزل به نجاسة الثوب وتقنعت الامة وتذكر فائنة على امامه وزوال الشمس في العيد ودخول وقت  
من الاوقات الثلاثة في القضاء والثامنة خروج وقت المعذور وقد حاول في البحر فارجع الاولى والثانية الى  
مسئلة العاري ومسائل دخول الاوقات المكرهه الى مسئلة الطلوع والاختارة الى ظهور الحدث السابق  
في مسئلة مضي مدة المسح وبقي مسئلة تذكر فائنة على امامه وأرجعها المحشي الى تذكر فائنة عليه ومسئلة  
زوال الشمس في العيد وأرجعها الى مسئلة الطلوع ولا ينبغي ما في ذلك من التكلف على أن الفساد في الاولى  
والثانية لوجود الماء وزوال الرق لا لوجود الثوب فانه كان موجودا قبل ولولم اعتبار التداخل بمثل ما ذكر  
لزم أن لا تعد مسئلة دخول وقت العصر مع مسئلة طلوع الشمس فان احداهما تغني عن الاخرى وأن يقتصر

(ونزع الماسح خفه) الواحد (بعمل)

يسير) فلو بكثير تم اتفقا (وقدرة

موم على الاركان وتذكر فائنة

عليه اوعلى امامه وهو صاحب

ترتيب) والوقت منس (وتقديم

القارئ امتيا مطلقا وقيل لافساد

لو كان) استخلافه (بعد التشهد

بالاجماع وهو الاصح) كما في الكافي

لانه عمل كثير (وطلوع الشمس في

الفجر) وزوالها في العيد ودخول

وقت من الثلاثة على مصلي القضاء

(ودخول وقت العصر) بأن بقي

في قعدته الى أن صار الظل مثليه

(في الجمعة) بخلاف الظهر فانها

لا تبطل (وزوال المعذور)

بأن لم يعد في الوقت الثاني وكذا

خروج وقته (وسقوط جبهة عن

بره) واعلم أنه (لا تنقلب الصلاة

في هذه المواضع) العشرين

والموى اذا قدر على الاركان  
 ويزاد مسئلة المزمع بتتميم كاقدمنا  
 والظاهر أن زوالها في العبد  
 ودخول الاوقات المكروهة في  
 القضاء كذلك ولم أره (ولو استخلف  
 الامام مسبقا) أولا حقا او  
 مقبلا وهو مسافر (صح) والمدرک  
 اولى ولو جهل الكمية فعدي  
 كل ركعة احتياطا ولو مسبقا  
 بر كعتين فرضنا القعتين  
 ولو أشار له أنه لم يقرأ في الاولين  
 فرضت القراءة في الرابع (فلو  
 أتى) المسبوق (صلاة الامام)  
 قدم مدرک السلام (ثم) لو (أتى  
 بما يأمها) كضعت (نفسه صلاته  
 دون القوم المدرکين) لتقام  
 اركانها (وكذا تفسد صلاة من حله  
 كماله) للمنافي في خلاها (وكذا)  
 تفسد (صلاة الامام) الاول  
 المحدث ان لم يفرغ فان فرغ  
 بأن نوضا ولم يقفه شي (لا) تفسد  
 في الاصح  
 قوله فيصلون ما عليهم وحدنا  
 لان من الجائز أن الذي بقي على  
 الامام آخر الركعات حين صلى  
 الخليفة تلك الركعة تمت صلاة  
 الامام فلو اقتدوا به فيما يقضى هو  
 كانوا اقتدوا بمسبوق فيما يقضى  
 فتفسد صلاتهم وانما قال يصبرون  
 الى فراغه اي ولا يشتغلون بالقضاء  
 قبل فراغه لجواز أن يكون بعض  
 ما يقضى هذا الخليفة مما بقي على  
 الامام الاول فيكون القوم قد  
 انقروا قبل فراغ امامهم من جميع  
 الاركان فتفسد صلاتهم افاده في  
 الجرح عن الظهيرية اه منه  
 لقـ  
 اي مصل تفرض عليه القراءة في  
 اربع ركعات الفرض

على احدى المسائل الثلاث وهي قدرة المقيم على الماء ومضى مدة المسح ونزع الخلف فان في كل منها ظهر الحدث  
 السابق بل يمكن التدخل في غيرها أيضا كما يظهر بالتأمل فعمل أنهم لم يعتبروا ذلك فلذا زاد الزياحي بعض المسائل  
 على ما ذكرنا وتبعه في الفتح والدرر والشيخ شعبان في شرح المجمع وكذا صنع في الذخيرة كما ذكره الشربلاني  
 في رسالته وزاد عليها نحو من مائة مسئلة لوجود الجماع بين ما وبين ما ذكره ووجود الاصل الذي يتق  
 عليه البطان في الاثنى عشرية وهو أن كل ما يفسد الصلاة اذا وجد في اثنتائها يصنع المصلي بعدها أيضا  
 اذا وجد بعد الجلوس الاخير بلا صنعه عند الامام لا عندهما قافهم (قوله اذا بطلت) المراد بالبطان كما مر  
 ما يشمل بطان الاصل والوصف والوصف فقط (قوله فيما اذا تذكرا فانتة) أي عليه أو على امامه وقد علت  
 أن الامر وقوف في تذكرة الفاتنة ولا تنقلب نفلا لالحال ح (قوله زاد في الحاوى الخ) أي الحاوى  
 القدسي قبيل باب صلاة المسافر أقول وبشكل عليه ما ذكره اصحاب المتون وغيرهم في باب صلاة المريض  
 من أنه لو صلى بعض صلاته باماء ثم قدر على الركوع والسهو ويستأنف الصلاة وذكر الشراح أن ذلك باتفاق  
 اثنتا الثلاثة خلافا لفرز وأن هذا الخلاف مبنى على الخلاف في جواز اقتداء الراكع الساجد بالموى فعندنا  
 لا يجوز الاقتداء فكذلك البناء هنا وعند فرج يجوز ولا يخفى أن لزوم الاستئناف يقتضي فساد الصلاة من أصلها  
 الآن يقال يستأنف لو كانت الصلاة فرضا بمعنى أنه يلزمه إعادة الفرض لكن اطلاقهم لزوم الاستئناف  
 يشمل الفرض والنفل ويدل عليه بناء الخلاف على الخلاف في جواز الاقتداء بالموى فانه لا يصح في الفرض  
 ولا في النفل فليستأمل (قوله ويزاد) أي على ما يتقلب نفلا وليس المراد أنهم من المسائل المختلف فيها بين أبي  
 حنيفة وصاحبيه كما قد سناه ح أقول حيث كان مراد الشارح ذلك كان عليه أن يتم ذكر المسائل التي  
 تنقلب فيها الصلاة نفلا فان منها كافي الحاوى ترك القعدة الأخيرة وركوع المسبوق وسجوده اذا أدرك الامام  
 في السجدة الثانية قبل متابعتها فيها (قوله والظاهر الخ) ما استظهره ظاهر لان الاوقات المكروهة  
 لا تنافي انعقاد النفل ابتداء فكيف بالبقاء افاده ح وط (قوله وهو مسافر) أي الامام وهذا قيد لقوله  
 أو مقبلا (قوله صح) أي لوجود المشاركة في التبريمة بحر (قوله والمدرک اولى) لانه اقدر على اتمام  
 صلاته بحر وفيه اشارة الى أن الاولى للامام أن لا يستخلف غير مدرک ولذلك القدر أن لا يقبل (قوله  
 ولو جهل الكمية الخ) فيه اجمال ويانه كافي التبرئة ان علم كمية صلاة الامام وكانوا كلهم كذلك أي مسبقين  
 ابتداء من حيث انتهى اليه الامام والا اتم ركعة وقعد ثم قام وأتم صلاة نفسه ولا يتابعه القوم بل يصبرون  
 الى فراغه فيصلون ما عليهم وحدنا ويقعد هذا الخليفة على كل ركعة احتياطا وقبده في الظهيرية بما اذا سبق  
 الامام الحدث وهو قائم قال في البحر ولم يبينوا ما اذا سبقه وهو قاعد ولم يعلم الخليفة كمية صلاته وينبغي على  
 قياس ما قالوه أن يصلي الخليفة ركعتين وحده وهم جلوس فاذا فرغ قاموا وصلى كل أربعة وحده والخليفة  
 ما بقي ولا يشتغلون بالتصا قبل فراغه واعلم أن الاحق يشير اليهم أن لا يتابعوه حتى يفرغ مما فاته لان  
 الواجب عليه أن يسد أجمافاته أولا ثم يتابعونه فيسلم بهم فلو ترك الواجب قدم غيره ليسلم وأما المقيم فيقدم بعد  
 الركعتين مسافرا يسلم بهم ثم يقضى المتممون ركعتين منفردين بقراءة حتى لو اقتدوا به بعد قيامه بطلت (قوله  
 احتياطا) أي للاحتمال في كل ركعة أنها آخر صلاة الامام ح (قوله فرضنا القعتين) لان القعدة  
 الاولى فرض على امامه وهو قائم مقامه والثانية فرض عليه (قوله فرضت القراءة في الرابع) لانه لما قرأ  
 في الركعتين نيابة عن الامام التحقت بالاوليين غفلت الاخران عن القراءة فصار كأن الخليفة لم يقرأ في الاخرين  
 فيلزمه القراءة فيما سبق به أيضا كما هو حكم المسبوق من أنه منفرد فيما يقضيه وفيها يلغز أي مصل  
 تفرض عليه القراءة في أربع ركعات الفرض (قوله قدم مدرک السلام) أي ليسلم بالقوم وفيه ايماء الى  
 أنه لا يقضى ما فاته أولا فلو فعل في فساد صلاته اختلاف تصحيح وقدم الشارح في الباب السابق أن الاظهر  
 الفساد (قوله ثم لو أتى الخ) أي بعد ما أتم صلاة الامام سواء قدم مدرکا ولا (قوله لتقام اركانها) أي  
 اركان صلاة المدرکين فلا يضطرر المنافي بخلاف ذلك المسبوق لانه بقي عليه ما سبق به فوقع المنافي في خلال  
 صلاته (قوله في الاصح) راجع الى قوله ان لم يفرغ قال في الهداية والامام الاول ان كان فرغ لا يفسد  
 صلاته وان لم يفرغ تفسد وهو الاصح اه واحترز بالاصح عن رواية أبي حفص أن صلاته تامة أيضا لانه

مدرك أول الصلاة وكان هذه الرواية غلط من الكاتب لانه فصل في المسئلة ثم قال فيها انها ثامة وظاهر  
التفصيل الخالفة معراج (قوله لما تر) أي قبيل الاثني عشرية ح قال الزبلي لانه لما استخلفه صار  
مقتديا به ففسد صلاته بفساد صلاة امامه ولهذا الوصل ما بين من صلاته في منزله قبل فراغ هذا المستخلف  
تفسد صلاته لان انفراجه قبل فراغ الامام لا يجوز اه وقد من تمام الكلام على ذلك عند قوله وان لم يجاوز  
(قوله عند الامام) وعندهما لا تفسد قياسا على الكلام والخروج من المسجد ولا يحنيفة الفرق بين  
المنهي والمفسد كما يأتي (قوله أي بعد) بيان للمراد والافليذ كروا أن في تأتي بمعنى بعد والظاهر جعله على  
تقدير مضاف أي في آخر عوده (قوله الا اذا قيد الخ) بأن قام قبل سلام امامه وأتى بركعة والظاهر أن  
هذا جاريا أيضا في المسئلة التي قبله فيقيد به قوله وكذا تفسد صلاة من حاله كحاله (قوله لانهما  
منهيان الخ) أي متمان للصلاة كما في الفتح وفي العناية المنهي ما اعتبره الشرع رافعا للحرمة عند فراغ الصلاة  
كالتسليم والخروج بفعل المصلي اه وأما القهقهة والحدث العمد فانهما مفسدان لتفويتها شرط الصلاة  
وهو الطهارة فيفسدان الجزء الذي يلاقيانه من صلاة الامام فيفسد مثله من صلاة المقتدي المسبوق وقد بقي  
عليه فروض فلا يمكنه بناءا على الفساد بخلاف الامام والمدرك (قوله ولذا الخ) أي لكون الكلام  
والخروج من المسجد منهيين لا مفسدين يجب على المقتدين المدركين السلام بخلاف ما لو قهقهة امامهم او  
أحدث عمدا فانهم يقومون بلاسلام لانهما مفسدان وفيها يلغز أي متصل لا سلام عليه وفي الجرح لو قهقهة القوم  
بعد الامام فعليه الوضوء ونهم لخروجهم منها بحدته بخلاف قهقهة هم بعد سلامه لانهم لا يخرجون منها بسلامه  
فبطلت طهارتهم وان قهقهة هم معا والقوم ثم الامام فعليهم الوضوء فالخامس أن القوم يخرجون من الصلاة  
بحدث الامام عمدا اتفاقا ولهذا لا يسلمون ولا يخرجون منها بسلامه خلافا لمحمد وأما بكلامه فعن أبي حنيفة  
روايتان في رواية كالسلام فيسلمون وتنتقض طهارتهم بالقهقهة وفي رواية كالحديث العمد فلا سلام ولا تنقض  
بها كذا في المحيط اه وقد منافي نواقض الوضوء عن الفتح أنه لو قهقهة بعد كلام الامام عمدا فسدت طهارته  
كسلامه على الاصح على خلاف ما في الخلاصة وصححه في الخانية أيضا ومشي عليه الشارح هناك (قوله  
بخلاف المدرك) مرتبط بقوله وتفسد صلاة مسبوق بقهقهة امامه وحدثه العمد (قوله وفي الظاهرية عدمه)  
قال لان النائم كانه خاف الامام والامام قد تمت صلاته فكذلك صلاة النائم تقديرا اه قال في الجرح وفيه  
نظر لان الامام لم يبق عليه شيء بخلاف الاخر (قوله تأييد الاول) أقول يؤيده أيضا ما جزم به المصنف  
قبل هذا من فساد صلاة الامام المحدث ان لم يفرغ وصححه الشارح تبعا للهداية كما مر ولا يخفى أنه لاحق ثم رأيت  
في النهر ذكر نحو ذلك (قوله لا خصوصية له) أي للامام بل المقتدي والمفرد حكمهما كذلك فلو عبر بالمصلي  
كافي النهر والعيني ومسكين لكان أولى (قوله على سبيل الفرض) لان اتمام الركن بالاتصال عند محمد  
ومع الحدث لا يتحقق وعند أبي يوسف وان تم قبل الانتقال لكن الجلوسة والقومة فرض عنده فلا يتحقق بغير  
طهارة فلا بد من الاعادة على المذهبين حتى لو لم يعد تفسد صلاته ح عن الزبلي (قوله ما لم يرفع الخ)  
مرتبط بقوله بني وهو صادق بثلاث صور بان لم يرفع رأسه أصلا بل مشى محدوبا ورفع مريدا للانصراف ولم  
يرد شيئا أصلا ففي هذه الصور يني ولا تفسد كما يؤخذ مما يأتي (قوله ولو لم يرد الاداء) أي برفعه رأسه  
مسما او مكبرا لان عبارة الكافي هكذا ولو سبقه الحدث في الركوع فرفع رأسه قائلا مع الله لمن حده فسدت  
ولو رفع رأسه من السجود وقال الله اكبر مريدا به اداء ركن فسدت وان لم يرد به الاداء ففيه روايتان  
عن أبي حنيفة اه وفي شرح المنية ولو أحدث راكعا فرفع مسمعا لا يني لان الرفع محتاج اليه للانصراف  
فجزمه لا يمنع فلما اقرن به التسميع ظهر قصد الاداء وعن أبي يوسف لو أحدث في سجوده فرفع مكبرا ناويا لتمامه  
اولم ينو شيئا فسدت لان نوى الانصراف اه وحاصله أنه برفع رأسه مسمعا او مكبرا تفسد على رواية أبي يوسف  
سواء أراد به الاداء او لا الاداء لان الانصراف لان التسميع أو التكبير الذي هو أمانة قصد الاداء لا يعارض  
صريح قصد الانصراف وأن مجرد الرفع بلا تسميع أو تكبير ولا نية اداء غير مفسد لانه محتاج اليه (قوله  
فتفسد) أي ان قصد الاداء او رفع مكبرا والاخالف ما نقلناه تأمل والظاهر تقييده أيضا بما اذا رفع مستويا  
قبل أن ينصرف عن القبلة (قوله ولو تذكرا الخ) قيد بازركوع والسجود لانه لو تذكرا السجدة في القعدة الاخيرة

لغزو  
أي متصل لا سلام عليه

لما مر أنه كونه (وتفسد صلاة  
مسبوق) عند الامام (بقهقهة  
امامه وحدثه العمد) أي بعد  
(قعوده قدر التشهد) الا اذا قيد  
ركعته بسجدة لتأ كذا انفراجه (ولو  
تكلم) امامه (او خرج من مسجده  
لا) تفسد اتفاقا لانهما منهيان  
لا مفسدان ولذا يلزم المدركين  
السلام ويقومون في القهقهة بلا  
سلام (بخلاف المدرك) فانه كالامام  
اتفاقا (ولو لاحتمال في فساد  
صلاته تعصيان) صحيح في السراج  
الفساد وفي الظاهرية عدمه وظاهر  
النهر والتبر تأييد الاول (ولو  
أحدث الامام) لا خصوصية  
له في هذا المقام (في ركوعه  
او سجوده توضع وبني وأعادهما)  
في البناء على سبيل الفرض  
(ما لم يرفع رأسه) منها (مريدا  
للاداء اما اذا رفع) رأسه (مريدا به  
اداء ركن فلا) يني بل تفسد ولو لم  
يرد الاداء فروايتان كافي الكافي  
وفي المجتبى وتأخر محمد ودبا ولا يرفع  
مستويا فتفسد (ولو تذكرا)  
المصلي (في ركوعه او سجوده)  
انه ترك (سجدة) صلبية او تلاوية



فمسجدها أعاد القعدة نهر لانها ما شرعت الا خاتمة لافعال الصلاة واحترز بالسجدة عما لو تذكروا في الركوع  
 أنه لم يقرأ السورة فعاد اليها أعاده لأن الترتيب فيه فرض بحر (قوله فانخط من ركوعه) هذا انما يصح  
 على قول محمد وأما على قول أبي يوسف فانه يعيد الركوع على سبيل الافتراض لما أن القومة فرض  
 عنده ح (قوله اورفع من سجوده) قيد بالرفع لأن الصحيح أن السجود لا يتم الا بالرفع حتى يصل الى قرب  
 الجلوس وحتى فانهم (قوله فسجدها) أفاد أن سجودها عقب التذكري غير واجب لما في البحر عن الفتح  
 أن يقضى السجدة المتركة عقب التذكري أنه أن يؤخرها الى آخر الصلاة فيقضها هناك اه (قوله لسقوطه) أي  
 سقوط وجوب الاعادة المبني على وجوب الترتيب فان الترتيب فيما شرع مكررا من أفعال الصلاة واجب بأن  
 يتركه عند أو يسقط بالنسيان ويجبر بسجود السهو (قوله ولو أخرها) هو مفهوم قوله عقب التذكري كما في النهر ح  
 (قوله فضاها فقط) يعني من غير إعادة ركوع ولا سجود لا افتراضا ولا وجوبا ولا بدائل ان سجدها في أثناء  
 القعدة الأخيرة أو بعدها أعادها افتراضا لما قد منه ح وعليه سجود السهو لتكرر الترتيب فيما شرع مكررا ط  
 (قوله كما تر) أي قبل قوله واستثناه افضل (قوله تعين المأموم للإمامة) حتى لو أفسد صلاته لم تفسد  
 صلاة هذا الثاني ولو أفسد الثاني تفسد صلاة الأول لتحول الإمامة اليه فان جاء ثالث واقتدى بهذا الثاني  
 ثم أحدث الثاني صار الثالث اماما لنفسه فان أحدث الثالث قبل رجوعهما أو رجوع احدهما فسدت  
 صلاة الأولين لانهما صارا مقتدين به فاذا خرج امامهما من المسجد تحقق تباين المكان فيفسد الاقتداء  
 لقوات شرطه وهو اتحاد البقعة ولو رجع احدهما فدخل المسجد ثم خرج الثالث جازت صلاتهم لأن الرجوع  
 صار اماما لهم تعينه ولو رجعا فان قدم احدهما الآخر قبل خروج الثالث من المسجد صار هو الامام  
 والافسد صلاتهما لأن احدهما لم يصرا اماما للتعارض بلا مرجع فبقى الثالث اماما فاذا خرج فات شرط  
 الاقتداء وهو اتحاد البقعة ففسدت صلاتهما بدائع (قوله بلائيه) متعلق بقوله تعين (قوله على الاصح)  
 وقبل تفسد صلاة الامام فقط وقبل صلاتهما ح (قوله لبقاء الامام اماما الخ) قال في الذخيرة لأن تعين  
 الواحد للإمامة انما كان للرجعة الى اصلاح الصلاة وفي جعله اماما ههنا فسادا فبقى مقتدى لا امام له في  
 المسجد ففسدت صلاته (قوله فان استخلفه) أي قبل القعود قدر التشهد والا كان خارجا بصدقه ط  
 (قوله لما تر) هو قوله لبقاء الامام الخ ح (قوله لما تر) أي عند قوله أو مكث قد راداء ركن بعد سبق  
 الحدث من قوله الا لعذر كنوم ورعاف ح

\* (باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها) \*

الفساد والبطالان في العبادات سواء لأن المراد بهما خروج العبادة عن كونها عبادة بسبب فوات بعض  
 الفرائض وعبروا عما يفوت الوصف مع بقاء الفرائض من الشروط والاركان بالكرهية بخلاف المعاملات  
 على ما عرف في الاصول شرح المنية (قوله عقب العارض الخ) أي أن المفسدات عوارض على الصحة  
 لكن منها اضطراري كسبق الحدث المذكور في الباب السابق ومنها اختياري كالتكلم ونحوه مما يأتي هنا  
 فلذا عقب احدهما بالآخر ولم يبين وجه تقديم الاول على الثاني وبينه في النهر بأن الاضطرار أعرف  
 في العارضية أي أنه الاصل في العروض أفاده ح (قوله يفسدها التكلم) أي يفسد الصلاة ومثلها  
 سجود السهو والتلاوة والشكر على القول به ط عن الجوى (قوله هو النطق بغير في الخ) أي ادنى  
 ما يقع اسم الكلام عليه المركب من حرفين كما في القهستاني عن الجلابي وقال في البحر وفي المحيط والنسخ  
 المسموع المهجي مفسد عندهما خلافا لابي يوسف لهما أن الكلام اسم لحروف منظومة مسموعة من مخرج  
 الكلام لأن الالهام بهذا يقع وأدنى ما يقع به انتظام الحروف حرفان انتهى وينبغي أن يقال ان ادناه حرفان  
 أو حرف مفهم كع امر او كذا ق فان فساد الصلاة بهما ظاهرا اه أقول وقد يقال ان نحو ع و ق امر  
 منتظم من حروف تقدير غير أنها حذفت لاسباب صناعية فهو داخل في تعريف الكلام المذكور بل هو كلام  
 نحوي ولعل الشارح جزم به لذلك ولم يثبت على أنه بحث لصاحب البحر قد بر وقد ظهر من هذا أن الحرف  
 الواحد المهمل لا يسمى كلاما فلا يدخل في قول الهندية ولا يليح أن الكلام مفسد فلا كان أو كثيرا كما لا يخفى  
 فانهم (قوله ولو استعطف كلبا الخ) أي بما ليس له حروف مهجاة كاصرح به في الفتاوى الهندية ويشير

فانخط من ركوعه بالرفع اورفع  
 من سجوده (فسجدها) عقب  
 التذكر (أعادهما) أي الركوع  
 والسجود (ندبا) لسقوطه بالنسيان  
 وسجد للسهو ولو أخرها لآخر  
 صلاته فضاها فقط (ولو أم واحد)  
 فقط فحدث الامام أي وخرج  
 من المسجد والافهو على امامته  
 كما تر (تعين المأموم للإمامة لو صلح  
 لها) أي لإمامة الامام (بلائية)  
 لعدم المزاحم (والا) يصلح كصبي  
 (فسدت صلاة مقتدى) اتفاقا  
 (دون الامام على الاصح) لبقاء  
 الامام اماما والمؤتم بلا امام (هذا  
 اذا لم يستخلفه فان استخلفه  
 ففصل صلاة الامام والمستخلف)  
 كليهما (باطلة) انصافا (ولو أم)  
 رجل (رجلا فأحدا وخرجا  
 من المسجد تمت صلاة الامام وبقي  
 على صلاته وفسدت صلاة مقتدى)  
 لما تر (أخذه) رعا ف مكث  
 الى انقطاعه ثم يتوضأ ويبنى (لما تر)  
 (باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها)  
 عقب العارض الاضطراري  
 بالاختياري (يفسدها التكلم)  
 هو النطق بغير فين أو حرف مفهم  
 كع وق امر او لو استعطف كلبا  
 أو هزة أو ساق حمار لا تفسد لانه  
 صوت لا هجاء له

اليه تعليل الشارح بقوله لانه صوت لا هجاء له اه ح لكن في الجوهرية أن الكلام المفسد ما يعرف في متفاهم الناس سواء حصلت به حروف ام لا حتى لو قال ما يساق به الجمار فسدت اه وذكر الزيلعي فيه خلافا حيث قال عند قول الكنز والتخفيف بلا عذر ولو فتح في الصلاة فان كان مسموعا تطل والا فلا والمسموع ماله حروف مبهجة عند بعضهم نحو اف وقف وغير المسموع بخلافه واليه مال الخلواني وبعضهم لا يشترط للنسخ المسموع أن يكون له حروف مبهجة واليه ذهب خواهر زاده وعلى هذا اذا قرطير او غيره او دعاه بما هو مسموع اه لكن ما مر من تعريف الكلام عنده ما يؤيد أن المسموع ماله حروف مبهجة وبه جزم في البدائع والفيض وشرح المنية والخلاصة ثم استشكل الشرنبلالي عدم الفساد بما يساق به الجمار بأنه يصدق عليه تعريف العمل الكثير الاتي (قوله عمده وسهوه الخ) فيمدان بينهم ما فرقا بعد التعمد مع انهما سببان أيضا في انهما لا يفسدان الصلاة ولو أسقط قوله سببان فيكون عمده وسهوه بدلا من التكلم سلم من هذا ح (قوله او ناسيا) أي بأن قصد كلام الناس ناسيا أنه في الصلاة نهر واختلف في الفرق بين السهو والنسيان ففي شرح التحرير لابن امير حاج ذهب الفقهاء والاصوليون واهل اللغة الى عدم الفرق وفرق الحكماء بأن السهو زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عنهم ما يحتاج في حصولها الى سبب جديد وقبل النسيان عدم ذكر ما كان مذكورا او السهو غفلة عما كان مذكورا او ما لم يكن فالنسيان اخص منه مطلقا اه (قوله او ناسيا) هذه احدى المسائل التي جعلوا فيها النائم في حكم اليقظان وهي خمس وعشرون ذكرها الشارح في شرحه على الملتقى نظما (قوله او جاهلا) بأن لم يعلم أن التكلم مفسد ح (قوله او مخطئا) بأن أراد قراءة او ذكرنا بغيري على لسانه كلام الناس ح ويأتي بيانه في مسئلة زلة القارئ (قوله او مكرها) أي بأن اكرهه احد عليه ولم يقل او مضطرا كما لو غلبه سعال او عطاس او جشاء لانه غير مفسد لتعذر الاحتراز عنه قال في البحر ودخل في التكلم المذكور قراءة التوراة والايجيل والزبور فانه يفسد كما في المجتبى وقال في الاصل لم يجزم وعن الثاني ان اشبه التسبيح جاز اه قال في النهر وأقول يجب حمل ما في المجتبى على المبدل منها ان لم يكن ذكرا او تنزيها وقد سبق أن غير المبدل يحرم على الجنب قراءته اه (قوله هو المختار) راجع الى التعميم المذكور لكن لا بالنسبة الى جميع أفراد بل الى قوله او ناسيا فان فيه خلافا عندنا قال في النهر وبالفساد به قال كثير من المشايخ وهو المختار خلافا لما اختاره غير الاسلام اه وأما بقية المسائل فلم أر من ذكر فيها خلافا عندنا بل فيها خلاف غيرنا (قوله رفع عن امتي الخطأ) قال في الفتح ولم يوجد هذا اللفظ في شيء من كتب الحديث بل الموجود فيها ان الله وضع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكروا عليه رواه ابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال صحيح على شرطهما ح (قوله على رفع الائم) وهو الحكم الاخرى فلا يراد الدينوى وهو الفساد لثلاثين تعميم المقضى ح عن البحر (قوله وحديث ذى الدين) اسمه الخرباق وكان في يديه واحداهما طول ولفظه اقصر الصلاة ام نسبت قال لم انس ولم تقصر قال بل نسبت يا رسول الله فأقبل على القوم فقال أصدق ذوالدين فأومأ وأى نعم زيلعي ط (قوله منسوخ بحديث مسلم الخ) هو ما أخرجه مسلم من حديث معاوية بن الحكم السلمي قال بينا أنا صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ عطس رجل من القوم فقلت له برحمتك الله فرماني القوم بأبصارهم فقلت واشكل اتمام ما شأنكم تنظرون الى فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم فلما رأيتهم يصمتون سكيت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاني فبأبي هو وأمتي ما رأيت معلما قبله ولا بعده احسن تعلما منه فوالله ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني ثم قال ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن كذا في الفتح وشرح المنية وضع النسخ بأن حديث ذى الدين رواه ابو هريرة وهو متأخر الاسلام وأجيب بجواز أن يرويه عن غيره ولم يكن حاضرا او تمامه في الزيلعي قال في البحر وهو غير صحيح لما في صحيح مسلم عنه بينا أنا صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وساق الواقعة وهو صريح في حضوره ولم أر عنه جوابا شافيا اه أقول اظن أن صاحب البحر اشتبه عليه حديث ذى الدين بحديث معاوية بن الحكم الذي نقلناه عن صحيح مسلم فليراجع (قوله ساهبا) بغنى عنه قوله على ظن اكالمها (قوله او على ظن) معطوف على قوله على انسان فافهم (قوله أنها زويجة مثلا) أي بان كان يصلي العشاء فظن انها التراويح ومثله ما لو صلى ركعتين من الظهر فسلم على ظن أنه مسافر أو أنها جمعة أو فجر (قوله او سلم

قوله او ناسيا هكذا بخطه والاولى حذف او كما هو في الشارح اه

معه

مطلبه

في الفرق بين السهو والنسيان

(عمده وسهوه قبل قعوده قدر

التشهد سببان) وسواء كان ناسيا

او ناسيا او جاهلا او مخطئا او مكرها

هو المختار وحديث رفع عن امتي

الخطأ محمول على رفع الائم

وحديث ذى الدين منسوخ

بحديث مسلم ان صلاتنا هذه لا يصلح

فيها شيء من كلام الناس (الا

السلام ساهبا) للتحليل أي

(للتفريق من الصلاة قبل اتمامها

على ظن اكالمها) فلا يفسد بخلاف

السلام على انسان (للحصة او على

ظن أنها زويجة مثلا) او سلم قائما

في غير جنازة

(قانه يفسدها) مطلقا وان لم  
يقبل عليكم (ولوساها) فسلام  
التحية مفسد مطلقا وسلام التحليل  
ان عدا (وردا السلام) ولوسها  
(بلسانه) لا يبيده بل يكره على  
المعتمد نعم لوصافح بنية السلام  
قالوا تفسد كانه لانه عمل كثير وفي  
النهر عن صدر الدين القزويني  
سلامك مكروه على من ستمتع  
ومن بعد ما أبدى يستن ويشرع  
مصلحتا وتال ذاكر ويحدث  
خطيب ومن يصفي اليهم ويسمع  
مكرره فقهه جالس لقضائه  
ومن يجنوا في الفقه دعهم لينفعوا  
مؤذن ايضا او مقيم مدرّس  
كذا الاجنبيات القبيات امنع  
وله اب شرط فيج وشبه بخلقهم  
ومن هو مسمع أهل له يتسمع  
ودع كافرا ايضا ومكتوف عورة  
مطلب  
المواضع التي يكره فيها السلام

فأما أي على ظن أنه اتهم الصلاة بغير (قوله فانه يفسدها) أي في الصور الثلاث أما السلام على انسان  
ففسدها وأما السلام على ظن أنها تروحية فلا نه قصد القطع على ركعتين بخلاف ما اذا ظن ان كمالها فانه قصد  
القطع على أربع باعتبار ظنه وأما السلام قائما فلا نه انما اعتقر سهوه في القعود لان القعود مظنة بخلاف  
القيام ولذلك اعتقر سهوه قائما في صلاة الجنازة لان القيام فيها مظنة السلام اه ح (قوله مطلقا) فسر قوله  
وان لم يقبل عليكم وقوله ولوساها ح (قوله فسلام التحية الخ) هذا ما حتره في البحر بجنائمه راه مصر حابه  
في البدائع ووفق به بين ما في الكثر وغيره من اطلاق الفساد بالسلام وبين ما في الجمع وغيره من تقييده بالعمد  
بجمل الاول على الاول والثاني على الثاني ودخل في قوله ان عدا ما لو ظن انها تروحية مشافه لانه تعمد  
السلام كما مر خلافا لمن وهم (قوله لا يبيده) أي لا يفسد هاردا السلام يبيده خلافا لمن عزا الى أبي حنيفة  
أنه مفسد فانه لم يعرف نقله من احد من أهل المذهب وانما يذكر عدم الفساد بلا حكاية خلاف بل صريح  
كلام الطحاوي أنه قول ائمتنا الثلاثة وكان هذا القائل فهم من قولهم ولا يرتد بالاشارة أنه مفسد كذا في الحلية  
لابن امير حاج الحلبي واستدل في البحر على قوله فانه لم يعرف الخ بأنه نقله صاحب الجمع وهو من أهل المذهب  
المتأخرين ومع هذا فالحق أن الفساد ليس ثابت في المذهب وانما يستنبطه بعض المشايخ بما في الظهيرة  
وغيرها من أنه لو صافح بنية التسليم فسدت فتقال فعلى هذا تفسد أيضا اذا رد بالاشارة ويدل لعدم الفساد  
أنه عليه الصلاة والسلام فعله كما رواه أبو داود وصححه الترمذي وصرح في المنية بأنه مكروه أي تنزيها وفعله  
عليه الصلاة والسلام تعليم الجواز فلا يوصف فعله بالكراهة كما حققه في الحلية اه (قوله قالوا تفسد) فيه  
ايماء الى ما ذكره في البحر بجنائمه أن الظاهر استواء حكم الرد بالمصافحة باليد وهو عدم الفساد للاحاديث  
الواردة في ذلك وقوله كانه الخ فيه ايماء الى ما ذكره في النهر من أن هذا التعليل اولى من تعليل الزيلعي وغيره  
بأنه كلام معني لان الرد باليد كلام معني أيضا قد بر وبالله التوفيق كذا رأيت بخط الشارح في هامش  
الخرائج (قوله سلامك مكروه) ظاهره التحريم ط وسجي التصريح بالاثم في بعضها (قوله ومن بعد  
ما أبدى الخ) فعل مضارع رباعي أي أظهر والمعنى وغير الذي اذكره هنا يستل ولا ينقضه قوله والزيادة تنفع  
لانه من كلام صاحب النهر كما ستعرفه فافهم (قوله ذاكر) فسر بعضهم بالواعظ لانه يذكر الله تعالى ويذكر  
الناس به والظاهر أنه اعتم في فكره السلام على مشتغل بذكر الله تعالى بأي وجه كان رحتي (قوله خطيب) نعم  
جميع الخطب ط (قوله ومن يصفي اليهم) أي الى من ذكره لوالى المصلى اذا جهر وهو داخل في التالي ط (قوله  
مكرره) أي ليحفظه او يفهمه (قوله جالس لقضائه) فاس بعض مشايخنا الولاية والاهراء على القاضي  
قال شمس الاثمة السرخسي الصحيح الفرق فالرعية يسلمون على الامراء والولاية والخصوم لا يسلمون على القضاة  
والفرق أن السلام تحية الاثرين والخصوم ما تقدمت موالى القاضي زائرين بخلاف الرعية فعلى هذا لو جلس  
القاضي للزيارة فالخصوم يسلمون عليه ولو جلس الامر لفصل الخصومة لا يسلمون عليه كذا في الثامن من كراهية  
التسارخانية ومقتضى هذا أن الخصوم اذا دخلوا على المفق لا يسلمون عليه تأمل (قوله ومن يجنوا في الفقه)  
عبارة النهر في العلم وفي الضياء هذا ذكر العلم قيم كل علم شرعي (قوله ايضا) بوصول الهمزة للضرورة ط (قوله  
مدرّس) أي شيخ درس العلم الشرعي بقرينه ما ذكرناه آنفا (قوله القبيات) جمع قبيّة المرأة الشابة ومفهوما  
جوازه على العجوز بل صرحوا بجواز مصافحتها عند أمن الشهوة (قوله ولعاب) بضم اللام وتشديد العين  
المهملة جمع لعاب (قوله وشبهه) بكسر الشين أي مشابهة لخلقهم بالضم والمراد من يشابههم في فسقهم  
من سائر ارباب المعاصي كن يلعب بالقمار أو يشرب الخمر أو يغتاب الناس او يطير الحمام او يغني فقد شبه بلعب  
الشرطيخ المختلف فيه على أن ما فوقه مثله بالاولى وسبأ في الخطر والاباحة أنه يكره السلام على الفاسق  
لومعنا والالا اه وفي فصول العلما ولا يسلم على الشيخ الممازح والكذاب والملاغي ولا على من يسب الناس  
او يتطرو وجوه الاجنبيات ولا على الفاسق المعلن ولا على من يغني او يطير الحمام ما لم تعرف توبتهم ويسلم على قوم  
في معصية وعلى من يلعب بالشرطيخ ناويا أن يشغلهم عما هم فيه عند أبي حنيفة وكرهه عند ما تحقير الهم اه  
وظاهر قوله ما لم تعرف توبتهم أن المراد كراهة السلام عليهم في غير حالة مباشرة المعصية أما في حالة مباشرة فافهم  
الخلافا المذكور (قوله يتقح) الظاهر منه ما يعم مقدمات الجماع ط (قوله ودع كافرا) أي اذا كان لك



حاجة اليه فلا يكره السلام عليه كإسباني في باب الحظر والاباحة (قوله ومكشوف عورة) ظاهره ولو الكشف ضرورة ط (قوله حال التغوط) مراده ما بين البول ط (قوله الا اذا كنت الخ) انظر ماوجه ذلك مع أن الكراهة انما هي في حالة وضع اللقمة في الفم كما يظهر مما في حظر المجتبي يكره السلام على العاجز عن الجواب حقيقة كالمشغول بالاكل والاستغراغ او شرعا كالمشغول بالصلاة وقراءة القرآن ولوسلم لا يستحق الجواب اه (قوله وقد زدت عليه المتفقة على استاذة كما في القنية والمغني ومطير الحمام وألحقته فقلت كذلك استاذ الخ) هكذا يوجد في بعض النسخ وهو من تمة عبارة صاحب النهر والبيت المذكور من نظمه (قوله كذلك استاذ) فيه أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يسلمون على النبي صلى الله عليه وسلم ح عن شيخه والجواب أن المراد السلام عليه في حالة اشتغاله بالتعليم كما يأتي وبه يعلم أنه داخل في النظم السابق في قوله مدر من **و** كذا المغني ومطير الحمام داخلان في قوله وشبهه بخلقهم كما بهما عليه ولكن الغرض ذكر ما وقع التصريح به في كلامهم والافنى النظم السابق اشياء متداخلة يغني ذكر بعضها عن بعض وعن هذا زاد شيخ مشايخنا الشهاب احمد المنيني كما نقله عنه الرجعي اشياء أخر نظمتها بقوله

وزد عتد زنديق وشيخ عمازح \* ولاغ **و** كذاب لكذب يشيع  
ومن ينظر لتسوان في السوق عامدا \* ومن دأبه سب الانام ويردع  
ومن جلسوا في مسجد لصلاتهم \* وتسيبهم هذا عن البعض يسمع  
ولا تنس من لبي هنالك صرّحوا \* فكن عارفا بصاح تحظى وترفع

(قوله وصرّح في الضياء الخ) أي نقلا عن روضة الزندوبستي وذكر ح عبارته وحاصلها أنه يأثم بالسلام على المشغولين بالخطبة او الصلاة او قراءة القرآن او مذاكرة العلم او الاذان والاقامة وأنه لا يجب الرد في الاولين لانه يطل الصلاة والخطبة كالصلاة ويردون في الباقي لامكان الجمع بين فضيلتي الرد وما هم فيه من غير أن يؤدي الى قطع شيء يجب اعادته قال ح ويعلم من التعليل الحكم في بقية المسائل المذكورة في النظم اه قلت لكن في البحر عن الزيلعي ما يخالفه فانه قال يكره السلام على المصلّي والقارئ والجالس للقضاء والبحث في الفقه والتخني ولوسلم عليهم لا يجب عليهم الرد لانه في غير محله اه ومفاده أن كل محمل لا يشرع فيه السلام لا يجب رده وفي شرح الشريعة صرح الفقهاء بعدم وجوب الرد في بعض المواضع القاضية اذا سلم عليه الخصمان والاستاذ الفقيه اذا سلم عليه تلميذه او غيره أو ان المدرس وسلام السائل والمستغل بقراءة القرآن والدعاء حال شغله والجالسين في المسجد تسبيح أو قراءة او ذكر حال التذكير اه وفي البرازية لا يجب الرد على الامام والمؤذن والخطيب عند الثاني وهو الصحيح اه وينبغي وجوب الرد على الفاسق لان كراهة السلام عليه للزجر فلا تنافي الوجوب عليه تأمل هذا وقد نظم الجلال الاسيوطي المواضع التي لا يجب فيها رد السلام ونقلها عنه الشارح في هامش الخرائن فقال

رد السلام واجب الاعلى \* من في الصلاة او بأكل شغلا  
او شرب او قراءة أو أدعيه \* او ذكر او في خطبة أو تلبيه  
او في قضاء حاجة الانسان \* او في اقامة او الاذان  
او سلم الطفل او السكران \* او شابة يخشى بها اقتتان  
او فاسق او ناعس او نائم \* او حالة الجماع او تحاكم  
او كان في الحمام او مجنونا \* فواحد من هذه عشرنا

(قوله مجزم الميم) كانه لمخالفته السنة فعلى هذا الرفع الميم بلاثنتين ولا تعريف كان بحزم الميم لمخالفته السنة أيضا اه ح قلت وقد سمع من العرب سلام عليكم بلاثنتين وخزجه في معنى اللبيب على حذف ال او تقدير مضاف أي سلام الله لكن قال في الظهيرية ولفظ السلام عليكم او سلام عليكم بلاثنتين وبدون هذين كما يقول الجهال لا يكون سلاما اه وذكر في التواريخ عن بعض اصحاب أبي يوسف أن سلام الله عليكم دعاء لا تحية وسنذكر بقية أبحاث السلام في كتاب الحظر والاباحة (قوله والتخيم) هو أن يقول اح بالغم والضم بهر (قوله بحر فين) يعلم حكم الزائد عليها بالاولى لكن يؤهم أن الزائد لو كان بعد ريد يفسد

مطلب  
المواضع التي لا يجب فيها رد السلام

ومن هو في حال التغوط اشنع  
ودع آكلا الا اذا كنت جاععا  
وتعلم منه أنه ليس بمنع  
وقد زدت عليه المتفقة على استاذه  
كما في القنية والمغني ومطير الحمام  
وألحقته فقلت  
كذلك استاذ مغني مطير  
فهذا اختتام والزيادة تنفع  
وصرّح في الضياء بوجوب الرد  
في بعضها وبعدمه في قوله سلام  
عليكم بحزم الميم (والتخيم) بحر فين

ويخالفه ظاهر ما في النهاية عن المحيط من أنه ان لم يكن مدفوعا اليه بل لاصلاح الحلق ليتمكن من القراءة ان ظهر له حروف نحو قوله اح اح وتكلف لذلك كان الفقه اسماعيل الزاهد يقول يقطع الصلاة عندهما لانها حروف مبهمة اه اى والصحيح خلافه كما بأتى (قوله بأن نشأ من طبعه) أى بأن كان مدفوعا اليه (قوله على الصحيح) لانه يفعل لاصلاح القراءة فيكون من القراءة معنى كالمشي للبناء فانه وان لم يكن من الصلاة لكنه لاصلاحها فصار منها معنى شرح المنية عن الكفاية لكنه لا يشمل ما لو كان لاعلام أنه في الصلاة أو ليهتدى امامه الى الصواب والقياس الفساد في الكل الا في المدفوع اليه كما هو قول أبى حنيفة ومحمد لانه كلام والكلام مفسد على كل حال كما مر وكانهم عدلوا بذلك عن القياس وصححو اعدام الفساد به اذا كان لغرض صحيح لوجود نص وله ما في الحلية عن سنن ابن ماجه عن علي رضي الله عنه قال كان لى من رسول الله صلى الله عليه وسلم مدخلان مدخل بالليل ومدخل بالنهار فكنت اذا اتيت وهو يصلى تخنن لى وفي رواية سبع وجلهما ما في الحلية على اختلاف الحالات والله تعالى أعلم (قوله والدعاء بما يشبه كلامنا) هو ما ليس في القرآن ولا في السنة ولا يستحيل طابعه من العباد فان ورد فيهما أو احتمال طبعه لم يفسد كما في البصر عن القينس وتقدم الكلام عليه في سنن الصلاة فراجع (قوله خلافا للشافعي) أشار الى أن فائدة ذكر الدعاء المذكور مع أنه داخل في الكلام هي التنبيه على ما فيه من الخلاف (قوله والتأوه الخ) قال في شرح المنية بأن قال أوه بفتح الهمزة وتشديد الواو مفتوحة وبضم الهمزة واسكان الواو أو قال آه بفتح الهمزة اه وذكر في الحلية فيه ثلاث عشرة لغة ساقها في البحر (قوله والتأفيع الخ) قال في الحلية اف اسم فعل لا تفجر وفيه لغات انتهت الى أربعين منها ضم الهمزة مع ثلث الفاء مخففة ومشددة منقوطة وغير منقوطة وقد تأتى مصدر ايراد به الدعاء بناء في آخره وبغير تاء فتنبه بفعل واجب الاضمار وقد تردف حينئذ تنب على الاتباع له ومنه قول القائل

أفا و تفا لمن مودته \* ان غبت عنه سوية زالت

ان مالت الريح هكذا أو كذا \* مالت مع الريح انما مالت اه

وظاهره أن تف ليس من اسماء التأفيع تأمل (قوله والبكا) بالقصر خروج الدمع وبالمذكور معه كما في الصحاح فقوله بصوت للتقييد على الاول وللتوضيح على الثاني اسماعيل (قوله يحصل به حروف) كذا في الفتح والنهاية والسراج قال في النهر أما خروج الدمع بلا صوت او صوت لا حروف معه فغير مفسد (قوله الامريض الخ) قال في المعراج ثم ان كان الانين من وجع مما يمكن الامتناع عنه فعن أبى يوسف يقطع الصلاة وان كان بما لا يمكن لا يقطع وعن محمد ان كان المرض خفيفا يقطع والا فلا لانه لا يمكنه القعود الا بالانين كذا ذكره المحبوبي اه (قوله وان حصل حروف) أى لهذه المذكورات كلها كما في المعراج لكن ينبغي تقييده بما اذا لم يتكلف اخراج حروف زائدة على ما تقتضيه طبيعة العاطس ونحوه كما لو قال في تأويه هاه هاه مكررا لها فانه منهي عنه بالحدوث تأمل وأفاد أنه لو لم يحصل له حروف لا تفسد مطلقا كما لو سعل وظهر منه صوت من نفس يخرج من الانف بلا حروف (قوله لاند كرجنة اوزار) لان الانين ونحوه اذا كان يذكره ما صار كأنه قال اللهم انى اسألك الجنة وأعوذ بك من النار ولو صرح به لا تفسد صلاته وان كان من وجع او مصيبة صار كأنه يقول انما صاب فعزوفى ولو صرح به تفسد كذا في الكافي درر (قوله او آرى) هي لفظة فارسية بمعنى نعم كما صرح به في الفتاوى الهندية وهو بفتح الهمزة ومدودة وكسر الراء وسكون الباء ح (قوله لدالته على الخشوع) أفاد أنه لو كان استلذا اذا بحسن النعمة يكون مفسدا ط (قوله وتشمت) بالسين والشين المجبة والثاني افصح درر (قوله لغيره) تبع فيه صاحب النهر والاصوب اسقاطه لان تشمت مصدر مضاف لمفعوله والفاعل محذوف وهو المصلى ولكن زاده ليقابله بقوله ولوالعاطس لنفسه وتأويله أن قوله لغيره بدل من عاطس لان الاضافة فيه على معنى اللام أى تشمته لعاطس فصار المعنى تشمت المصلى لغيره فافهم (قوله بريحك الله) قيد به لان السامع لو قال الحمد لله فان عني الجواب اختلف المشايخ اوالعلم فسدت اولم يرد واحد منهما لا تفسد اتفاقا نهر وصحيح في شرح المنية عدم الفساد مطلقا لانه لم يعارف جوابا قال بخلاف الجواب السار بها أى بالحمد للتعريف (قوله ولوالعاطس لنفسه لا) أى لو قال لنفسه بريحك الله يافسى لا تفسد لانه لم يكن خطا ما لغيره لم يعتبر من كلام الناس كما اذا قال بريحك الله بحر (قوله وبكسه التأمين الخ) صورته ما في الظهيرة

(بلا عذر) أمابه بأن نشأ من طبعه فلا (أو) بلا (غرض صحيح) فلو تحسين صوته اوليه تدى امامه اول لاعلام أنه في الصلاة فلا فساد على الصحيح (والدعاء بما يشبه كلامنا) خلافا للشافعي (والانين) هو قوله آه بالقصر (والتأوه) هو قوله آه بالمدة (والتأفيع) أف أو تف والبكاء بصوت يحصل به حروف (لوجع او مصيبة) قيد للاربعة الامريض لا يملك نفسه عن انين وتأوه لانه حينئذ كعطاس وسعال وجشاء وتساوب وان حصل حروف للضرورة (لاند كرجنة اوزار) فلو أعجبته قراءة الامام بجعل يكي ويقول بلى اونم أو آرى لا تفسد سراجية لدالته على الخشوع (و) يفسدها (تشمت عاطس) لغيره (بريحك الله ولو من العاطس لنفسه لا) وبكسه التأمين بعد التشمت

وجلان يصلبان فعماس احدهما فقال رجل خارج الصلاة يرحل الله فقالا جميعا آمين ففسد صلاة العاطس دون  
الآخر لانه لم يدعه اه اى لم يحبه ويشكل عليه ما في الذخيرة اذا اتى المصلى الدعاء رجل ليس في الصلاة  
تفسد صلاته اه وهو يفيد فساد صلاة المؤمن الذى ليس بعاطس وليس بعيد كما لا يخفى بجر وأجاب  
في الثمر بأننا لانسلم أن الله في تأمين دعائه لا يقطع بالاقول والى هذا يشير التعليق اه وحاصله أنه لما كان  
الدعاء للعاطس تعيين تأمينه جوابا للدعوى فلم يكن تأمين المصلى الا خرجوا بخلاف ما اذا كان المؤمن واحدا  
فانه تعيين تأمينه جوابا كما في مسئلة الذخيرة وأجاب العلامة المقدسى بمحمل ما في الذخيرة على ما اذا دعاه  
ليكون جوابا أما اذا دعا غيره فلا يظهر كونه جوابا فلا تفسد اه لكن ينافية ما يذكره الشارح لودعى  
لاحد أو عليه فقال اى المصلى آمين تفسد وكذا ما في البحر عن المبتنى لوسمع المصلى من مصل آخر ولا الضالين  
فقال آمين لا تفسد وقبل تفسد وعليه المتأخرون اه فهذا يؤيد ما أجاب به في النهر لان المؤمن واحد فتعين  
تأمينه جوابا وان لم يكن الدعاء فلا يمتنع الشارح على ما في البحر فافهم (قوله وجواب خبر سوء) السوء  
بضم السين صفة خبر وهو من سوء سوء اقبض سر والاسترجاع قول الله وانا لله راجعون ثم الفساد  
بذلك قولها ما خلا فالابى يوسف كما صححه في الهداية والكافي لان الاصل عنده أن ما كان ثناء أو قرآنا لا يتغير  
بالنية وعندهما يتغير كما في النهاية وقيل انه بالاتفاق ونسبه في غاية البيان الى عامة المشايخ وفي الخاتمة  
انه الطاهر لكن ذكر في البحر أنه لو اخبر بجبريسه فقال الحمد لله فهو على الخلاف ثم قال ولعل الفرق على قوله  
أن الاسترجاع لا يظهر المصيبة وما شرعت الصلاة لاجله والتحميد لا يظهر الشكر والصلاة شرعت لاجله اه  
قلت وهو مأخوذ من الحلية وفيه نظر اذ لو صح هذا الفرق على قول أبى يوسف لاتقضى الاصل المذكور  
فالاولى ما في الهداية وغيرها من أن الفرع الاول على الخلاف أيضا ولذا مشى عليه في شرح المنية الكبير  
فليتأمل (قوله على المذهب) رد على ما في الظهيرية من تعميم عدم الفساد فانه تعميم مخالف للمشهور  
وعلى ما في المجتبى من أنه لا فساد بشئ من الاذكار التي يقصدهم بالجواب في قول أبى حنيفة وصاحبه  
فانه مخالف للمتون والشروح والفتاوى كذا في الحلية والبحر فافهم (قوله لانه الخ) بيان لوجه الفساد  
عندهما فان المناط كونه لفظا فاعيد به معنى ليس من أعمال الصلاة لا كونه وضع لا فائدة ذلك فتح (قوله كل ما  
قصده الجواب) اى عندهما لصيرورة الثناء كلام الناس بالقصد كخروج القراءة بقصد الخطاب والجواب بما  
ليس ثناء مفسدا اتفاقا كذا في غرر الافكار ومثله في الدرر حيث قال قيد بالتحميد ونحوه لان الجواب بما ليس  
بثناء مفسدا اتفاقا اه قلت والمراد بما ليس بثناء ما كان من غير القرآن أما ما كان منه اذا قصده الجواب  
فانه على الخلاف أيضا وان لم يكن ثناء كقوله الخليل والبغال والجهير بدليل ما قدمناه عن النهاية من أن الاصل  
عند أبى يوسف أن ما كان ثناء أو قرآنا لا يتغير بالنية وعندهما يتغير ولو قيل ما مالك فقال الابل والبقر والعبيد  
مختلفون اتفاقا لانه ليس قرآنا ولا ثناء أما لو أجاب عن خبر سائر بالتحميد أو بمحبة بالتسبيح أو التهليل  
لا تفسد عنده لانه ثناء وان لم يكن قرآنا واحتراز بقصد الجواب عما لو سجد لمن استأذنه في الدخول على قصد  
اعلامه أنه في الصلاة كما يأتي اوسع تنبيه امامه فانه وان لم يغيره بالنية عندهما الا أنه خارج عن القياس  
بالحديث الصحيح اذا نبت احدكم نأبته وهو في الصلاة فليسجد قال في البحر وما ألحق بالجواب ما في المجتبى لوسمع  
او هل يريد زجرا عن فعل أو أمر به فسدت عندهما اه قلت والظاهر أنه لو لم يسجد ولكن جهر بالقراءة  
لا تفسد لانه قاصد للقراءة وانما قصد الزجر أو الامر بمجرّد رفع الصوت تأمل (قوله او الخطاب الخ) هذا مفسد  
بالاتفاق وهو ما اورد نقضه على أصل أبى يوسف فانه قرآن لم يوضع خطبا لمن خاطبه المصلى وقد أخرجه  
بقصد الخطاب عن كونه قرآنا وجعله من كلام الناس (قوله كقوله لمن اسمه يحيى او موسى) يخفى عنه  
قول المصنف مخاطبا لمن اسمه ذلك والظاهر أنها تفسد وان لم يكن الخطاب مسمى بهذا الاسم اذا قصد خطابه  
ط (قوله اولين بالباب الخ) لعل وجه جعله من الخطاب مع أنه ليس فيه أداة نداء ولا خطاب أنه في معنى  
قوله ادخل (قوله تفسد ان قصد جوابه) ذكر في الحران لو قال مثل ما قال المؤذن ان اراد جوابه تفسد  
وكذا لو لم تكن له نية لان الظاهر أنه اراد به الاجابة وكذلك اذا سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فعلى عليه  
فهذا اجابة اه ويشكل على هذا كله ما مر من التفصيل فيمن سمع العاطس فقال الحمد لله تأمل واستفيد أنه

(وجواب خبر) سوء (بالاسترجاع  
على المذهب) لانه بقصد الجواب  
صار كلام الناس (وكذا)  
يفسدها (كل ما قصد به الجواب)  
كان قبل أمع الله فقال لا اله  
الا الله او ما مالك فقال الخليل  
والبغال والجهير أو من أين جئت  
فقال وبئر معطلة وقصر مشيد  
(او الخطاب) كقوله لمن  
اسمه يحيى أو موسى (يا يحيى خذ  
الكتاب بقوة) او ما تلك يمينك  
يا موسى (مخاطبا لمن اسمه ذلك)  
اولين بالباب ومن دخله كان  
آمنا (فروع) سمع اسم الله تعالى  
فقال جل جلاله والنبي صلى الله  
عليه وسلم فعلى عليه او قراءة الامام  
فقال صدق الله ورسوله تفسد  
ان قصد جوابه ولو سمع ذكر  
الشیطان قلعه تفسد



وقيل لا ولو حوّل لدفع الوسوسة  
ان لا مورا الدنيا تفسد لا لامور  
الآخرة ولو سقط شيء من السطح  
فيسهل اودعي لاحد او عليه فقال  
أهين تفسد ولا يفسد الكل عند  
الثاني والصحيح قولهما علام بقصد  
المسكلم حتى لو امتثل امر غيره  
فقبل له تقدم تققدم اودخل  
فرجة الصف احد فوسع له فسد  
بل ~~بمكة~~ ساعة ثم تقدم  
برأيه قهستاني معز بالزاهدي  
ومرو بآتي قنية وقيد بقصد  
الجواب لانه لو لم يرد جوابه بل  
أراد اعلامه بأنه في الصلاة  
لا تفسد اتفاقا ابن ملك وملتقى  
(وقعه على غير امامه) الا اذا  
أراد التلاوة وكذا الاخذ الا اذا  
تذكر قتل قبل تمام الفتح (بمختلف  
قصه على امامه) فانه لا يفسد  
(مطلقا) لفتح واتخذ بكل حال  
الاذا سمعه المؤتم من غير مصل  
فتفتح به تفسد صلاة الكل وينوي  
الفتح لا القراءة (ولو جرى على  
لسانه نم) أو آرى (ان كان  
يعتاده في كلامه تفسد) لانه من  
كلامه (والالا) لانه قرآن (واكله  
وشربه مطلقا) ولو سمعه ناسيا  
(الاذا كان بين اسنانه ما كول)  
دون الحصة كما في الصوم هو  
الصحيح قاله الباقي (قابله)

لأن قصد الجواب بل قصد الثناء والتعظيم لا قصد لان نفس تعظيم الله تعالى والصلاة على نبيه صلى الله عليه  
وسلم لا ينافي الصلاة كما في شرح المنية (قوله وقيل لا) جزم به في البحر والظاهر أنه مبني على ما إذا لم يقصد  
الجواب والا اشكل عليه ما مر تأمل (قوله فبسم) يشك عليه ما في البحر لو لم يقصد عقبه أو أصله  
وجع فقال بسم الله قبل تفسد لانه كالآتين وقيل لا لانه ليس من كلام الناس وفي النصاب وعليه الفتوى  
وجزم به في الظهيرية وكذا لو قال يارب كما في الذخيرة اه (قوله فقال آمين) قدمنا الكلام فيه قريبا  
(قوله ولا يفسد الكل) أي الا اذا عدا الخطاب كما مر (قوله حتى لو امتثل الخ) هذا مثال بالفضل ومثله  
ما لو امتثل بالقول وهو ما في البحر عن القنية مسجد كبير يجهر المؤذن فيه بالتكبيرات فدخل فيه رجل أمر  
المؤذن أن يجهر بالتكبير وركع الامام للحال فجهر المؤذن ان قصد جوابه فسدت صلاته (قوله اودخل  
فرجة الخ) المقصد فيه عدم الفساد ط (قوله ومتر) أي في باب الامامة عند قوله وبصف الرجال وقد متنا  
عن الشربلاني عدم الفساد وتقدم تمام الكلام عليه هـ (قوله وبأني) أي في هذا الباب عند قول  
المصنف ورد السلام بيده (قوله وقعه على غير امامه) لانه تعلم وتعليم من غير حاجة بحر وهو شامل لفتح  
المقتدى على مثله وعلى المنفرد وعلى غير المصلي وعلى امام آخر وفتح الامام والمنفرد على أي شخص كان ان  
أراد به التعليم لا التلاوة تهر (قوله وكذا الاخذ) أي اخذ المصلي غير الامام بفتح من فتح عليه مفسد  
أيضا كما في البحر عن الخلاصة أو اخذ الامام بفتح من ليس في صلاته كما فيه عن القنية (قوله الا اذا تذكر الخ)  
قال في القنية ارجع على الامام ففتح عليه من ليس في صلاته وتذكر قان اخذ في التلاوة قبل تمام الفتح لم تفسد  
والا تفسد لان تذكره يضاف الى الفتح اه بحر قال في الحلية وقبه نظر لانه ان حصل التذكر والفتح معا لم  
يكن التذكر ناشئا عن الفتح ولا وجه لافساد الصلاة بتأخر شروع في القراءة عن تمام الفتح وان حصل التذكر  
بعد الفتح قبل اتمامه فالظاهر أن التذكر ناشئ عنه ووجبت اضافة التذكر اليه فتفسد بلا توقف للشروع  
في القراءة على اتمامه اه ملخصا قلت والذي ينبغي أن يقال ان حصل التذكر بسبب الفتح تفسد مطلقا أي  
سواء شرع في التلاوة قبل تمام الفتح أو بعده لوجود التعلم وان حصل تذكره من نفسه لا بسبب الفتح لا تفسد  
مطلقا وكون الظاهر أنه حصل بالفتح لا يؤثر بعد تحقق أنه من نفسه لانه ذلك من امور الديانة لا القضاء حتى  
ينفي على الظاهر ألا ترى أنه لو فتح على غير امامه فاصدا للقراءة لا التعليم لا تفسد مع أن ظاهر حاله التعليم وكذا  
لو قال مثل ما قال المؤذن ولم يقصد الاجابة فليست أملا (قوله مطلقا) مفسدة بما بعده (قوله بكل حال) أي  
سواء قرأ الامام قدر ما تجوز به الصلاة أم لا انتقل الى آية أخرى أم لا ~~تفسد~~ رافق ام لا هو الاصح تهر  
(قوله الا اذا سمعه المؤتم الخ) في البحر عن القنية ولو سمعه المؤتم من ليس في الصلاة ففتح به على امامه يجب  
أن تطل صلاة الكل لان التلقين من خارج اه واقفه في النهر ووجهه أن المؤتم لما تلقن من خارج بطلت  
صلاته فاذا فتح على امامه واخذ منه بطلت صلاته لكن قال ح وهذا يقتضي أنه لو سمعه من مصل ولو غير  
صلاته ففتح به لا تبطل وهو باطل كما لا يخفى الآن يرد بقوله من غير مصل أي صلاته اه (قوله وينوي الفتح  
لا القراءة) هو الصحيح لان قراءة المقتدى منه عنها والفتح على امامه غير منهي عنه بحر (تمة) بكرة أن  
يفتح من ساعته كما يكره للامام أن يلجئه اليه بل ينتقل الى آية أخرى لا يلزم من وصلها ما يفسد الصلاة او الى سورة  
أخرى او يركع اذا قرأ قدر الفرض كما جزم به الزيلعي وغيره وفي رواية قدر المستحب كما رجحه الكمال بأنه الظاهر  
من الدليل واقفه في البحر والنهر ونازعه في شرح المنية ورجح قدر الواجب لشدته تأكده (قوله او آرى) كلمة  
فارسية كما في شرح المنية وهي بمعنى الهمة وكسر الراء بمعنى نعم كما تقدم (قوله لانه من كلامه) بدليل الاعتياد  
(قوله لانه قرآن) هذا ظاهر في نعم وكذا في آرى على رواية أن القرآن اسم للمعنى أما على رواية أنه اسم للنظم  
والمعنى فلا (تنبيه) وقع في الغار الاشياء أي مصل قال نعم ولم تفسد صلاته فقل من اعتاده في كلامه اه  
قال في الخرائن وفيه اشياء أي اشتبه عليه الحكم ان لم يكن سبق قلم (قوله مطلقا) أي سواء كان كثيرا  
أو قليلا عامدا او ناسيا ولذا قال ولو سمعه ناسيا ومثله ما لو وقع في نفسه قطرة مطر فابتلعها كما في البحر  
(قوله الحصة) بكسر الحاء وتشديد الميم مكسورة ومفتوحة ح (قوله قاله الباقي) أي في شرح الملتقى  
ونصه وقال البقالي الصحيح أن كل ما يفسد به الصوم تفسد به الصلاة اه وعليه بشي الزياهي تبع للجبلاصة

والبدائع قال في النهر وجعل في الخيانة هذا قول البعض وقال بعضهم مادون ملء القم لا يفسد وفرق بين الصلاة والصوم وما في الزيلعي اولى (قوله أما المضغ ففسد) أي ان كثرة تقديره بالثلاث المتواليات كافي غيره كذا في شرح المنية وفي البحر عن المحيط وغيره ولو مضغ العلك كثيرا فسدت وكذا لو كان في فيه اهليلجة فلا كها فان دخل في حلقه منها شيء يسير من غير أن يلو كها لا يفسد وان كثرت فسدت اه (قوله كسكر الخ) أقاد أن المفسد اما المضغ الكثير أو وصول عين الماء كحل الى الجوف بخلاف الطعم قال في البحر عن الخلاصة ولو كل شيئا من الخلاوة وابتلع عنها فدخل في الصلاة فوجد حلاوتها في فيه وابتلعها لا يفسد صلاته ولو أدخل الفانيد أو السكر في فيه ولم يمضغه لكن يبلع والحلاوة تصل الى جوفه تفسد صلاته اه (قوله ويفسدها انتقاله الخ) أي بأن ينوي بقلبه مع التكسيرة الانتقال المذكور قال في النهر بأن صلى ركعة من الظهر مثلا ثم افتتح العصر أو التطوع بتكسيرة فان كان صاحب ترتيب كان شارعا في التطوع عندهما خلافا لمحمد أو لم يكن بأن سقط لضيق الوقت والكثرة صرح شروعه في العصر لانه نوى تحصيل ما ليس يحصل فخرج عن الاول فباطل الخروج عن الاول صحة الشروع في المغاير ولو من وجه فلذلك لو كان منفردا فكبر ينوي الاقتداء وعكسه او امامة النساء فسد الاول وكان شارعا في الثاني وكذلك لو نوى فلا او واجبا او شرعا في جنازة فحجى فكبى ينويها او الثانية يصير مستأنفا على الثانية كذا في فتح القدير اه (قوله او عكسه) بالنصب عطف على منفردا ح (قوله بخلاف نية الظهر الخ) أي نيته مع التكسيرة كما مر قال في البحر يعني لو صلى ركعة من الظهر فكبر ينوي الاستئناف للظهر بعينها لا يفسد ما أذاه ويحتسب تلك الركعة حتى لو صلى ثلاث ركعات بعدها ولم يقعد في آخرها حتى صلى رابعة فسدت الصلاة ولغت النية الثانية (قوله مطلقا) أي سواء انتقل الى المغايرة او المتحدة لأن التلفظ بالنية كلام مفسد للصلاة الاولى فصح الشروع الثاني (قوله أي ما فيه قرآن) عمه ليشمل المحراب فانه اذا قرأ ما فيه فسدت في الصحيح بحر (قوله مطلقا) أي قليلا أو كثيرا اماما او منفردا أميا لا يمكنه القراءة الا منه أولا (قوله لانه تعلم) ذكره الابي حنيفة في علة الفساد وجهين احدهما أن حمل المصحف والنظر فيه وتقليب الاوراق عمل كثير والثاني انه تلقن من المصحف فصار كما اذا تلقن من غيره وعلى الثاني لا فرق بين الموضوع والمحمول عنده وعلى الاول يفترقان وصحح الثاني في الكافي تبعا لتصحيح السرخسي وعليه لو لم يكن قادرا على القراءة الا من المصحف فصلى بلا قراءة ذكر الفضلي انها تجزئه وصحح في الظهيرية عدمه والظاهر أنه مفرغ على الوجه الاول الضعيف بحر (قوله اذا كان الخ) لأن هذه القراءة مضافة الى حفظه لا الى تلقنه من المصحف ومجرد النظر بلا حمل غير مفسد لعدم وجهي الفساد وهذا استثناء من اطلاق المصنف وهو قول الرازي وتبعه السرخسي وأبو نسر الصغار وجزم به في الفتح والنهاية والتبيين قال في البحر وهو وجه كما لا يخفى اه فلذا جزم به الشارح (قوله وقيل الخ) تقيد آخر لا تطلق المصنف وعبارة الحلبي في شرح المنية ولم يفرق في الكتاب بين القليل والكثير وقيل لا يفسد ما لم يقرأ قدر الفاتحة وقيل ما لم يقرأ آية وهو الاظهر لانه مقدار ما تجوز به الصلاة عنده (قوله وهما بها) أي وجوزها صاحبان بالكراهة (قوله لان التشبه بهم لا يكره في كل شيء) فاننا كل ونشرب كما يصفون بحر عن شرح الجامع الصغير لقاضي خان ويؤيده ما في الذخيرة قبيل كتاب التحريم قال هشام رأيت علي ابى يوسف نعلين مخوفين بمسامير فقلت اترى بهذا الحديد بأسا قال لا قلت سفيان ونور بن يزيد كره ذلك لأن فيه تشبها بالرهبان فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بلبس النعال التي لها شعروا فيها من لباس الرهبان فقد أشار الى أن صورة المشابهة فيما يتعلق به صلاح العباد لا يضر فان الارض مما لا يمكن قطع المسافة البعيدة فيها الا بهذا النوع اه وفيه إشارة أيضا الى أن المراد بالتشبه أصل الفعل أي صورة المشابهة بلا قصد (قوله ليس من أعمالها) احتراز عما لو زاد ركوعا أو سجودا مثلا فانه عمل كثير غير مفسد لكونه منها غير أنه يرفض لأن هذا سبيل مادون الركعة ط قلت والظاهر الاستغناء عن هذا القيد على تعريف العمل الكثير بما ذكره المصنف تأمل (قوله ولا لاصلاحها) خرج به الوضوء والمشى لسبق الحدث فانهما لا يفسدانها ط قلت وينبغي أن يراد ولا فعل لهدر احترازا عن قتل الحية والعقرب بعمل كثير على احد القولين كما يأتي الا أن يقال انه لاصلاحها لأن تركه قد يؤدي الى افسادها تأمل (قوله وفيه اقوال خمسة احدهما ما لا يشك الخ) صححه في البدائع وتابعه الزيلعي

أما المضغ ففسد كسكر في فيه يتلغ ذوبه (و) يفسدها (انتقله من صلاة الى مغايرتها) ولو من وجه حتى لو كان منفردا فكبر ينوي الاقتداء أو عكسه صار مستأنفا بخلاف نية الظهر بعد ركعة الظهر الا اذا تلفظ بالنية فيصير مستأنفا مطلقا (وقرأته من مصحف) أي ما فيه قرآن (مطلقا) لانه تعلم الا اذا كان حاقطا لما قرأه وقرأ بلا حمل وقيل لا تفسد الا بآية واستظهره الحلبي وجوزته الشافعي بلاكراهة وهما ما للتشبه بأهل الكتاب أي ان قصده فان التشبه بهم لا يكره في كل شيء بل في المذموم وفيما يقصد به التشبه كافي البحر (و) يفسدها (كل عمل كثير) ليس من أعمالها ولا لاصلاحها وفيه اقوال خمسة

مطلب  
في التشبه بأهل الكتاب

والولولجي وفي المحيط انه الاحسن وقال الصدر الشهيد انه الصواب وفي الخاتمة والخلاصة انه اختيار العاقبة  
وقال في المحيط وغيره رواء الطهي من اصحابنا حلية القول الثاني أن ما يحمل عادة باليدين كثير وان عمل  
بواحدة كالتميم وشذ السراويل وما عمل بواحدة قليل وان عمل بهما كل السر او بل وبس القلنسوة ونزعها  
الاذا تكرر ثلاثا متوالية وضعفه في البحر بأنه قاصر عن افادة ما لا يحمل باليد كالمضغ والتقبيل الثالث  
الحركات الثلاث المتوالية كثير والاقليل الرابع ما يكون مقصودا للفعل بأن يفرد له مجلسا على حدة قال  
في التنازخاتية وهذا القائل يستدل بأمرأة صلت فلما زوجها وقبلها بشهوة او مص صبي ثديها وخرج  
اللبن تفسد صلاتها الخامس التفويض الى رأى المصلي فان استكثره فكثير والاقليل قال القهستاني  
وهو شامل لكل وأقرب الى قول أبي حنيفة فانه لم يقدر في مثله بل يفرض الى رأى المبتلى اه قال في شرح  
المنية ولكنه غير مضبوط وتفويض مثله الى رأى العوام لا ينبغي واكثر الفروع اوجبهما مفرع على الاولين  
والظاهر أن ثانيهما ليس خارجا عن الاول لأن ما يقيم باليدين عادة يغلب ظن الناظر أنه ليس في الصلاة وكذا  
قول من اعتبر التكرار ثلاثا متوالية فانه يغلب الظن بذلك فلذا اختاره جمهور المشايخ اه (قوله ما لا يشك  
الخ) أي عمل لا يشك أي بل يظن ظنا غالبا شرح المنية وما معنى عمل والضمير في سببه عائدا اليه والناظر فاعل  
يشك والمراد به من ليس له علم بشروع المصلي بالصلاة كما في الحلية والبحر وفي قول الشارح من بعيد تبعا للبدائع  
والنهر إشارة اليه لأن القريب لا ينبغي عليه الحال عادة فافهم (قوله وان شك) أي اشتبه عليه وتردد  
(قوله لكنه بشكل بمسألة المس والتقبيل) أي ما لو من المصلي بشهوة او قبلها بدونها فان صلاتها تفسد ولم  
يوجد منها فعل كما سيأتي في الفروع مع جوابه وأصل الاستشكال لصاحب الحلية وتبعه في البحر فليس المراد  
صلاة القبل والمس فانه لا ينبغي فسادها على أحد من الناس فافهم (قوله فلا تفسد الخ) تفريع على اصح  
الاقوال خلافا لما روي مكحول عن أبي حنيفة أنه لو رفع يديه عند الركوع وعند الرفع منه تفسد لأن المفسد  
انما هو العمل الكثير وهو ما يظن أن فاعله ليس في الصلاة وهذا الرفع ليس كذلك كذا في الكافي نعم يكره لانه  
فعل زائد ليس من تقات الصلاة شرح المنية وتبجتها تكبيرات الزوائد خلاف المصطلح لانها في الاصطلاح  
تكبيرات العيدين (قوله ويفسدها سجوده على نجس) أي بدون حائل أصلا ولو سجد على كفه او كفه  
فسد السجود لا الصلاة حتى لو أعاده على طاهر جاز كما قدمه الشارح في فصل اذا أراد الشروع لكن قدمنا  
هنا لأن الحائل المتصل لا يستجر حائلا لتبجته للمصلي والالزام أن لا يصح السجود معه ولو على طاهر ولزم صحة  
الصلاة مع القيام على نجاسة تحت خفه وتقدم تمام الكلام هنا فراجع (قوله في الاصح) وهو ظاهر  
الرواية كما في الحلية والبدائع والامداد وقال ابو يوسف ان أعاده على طاهر لا تفسد وهذا بناء على أنه  
بالسجود على النجس تفسد السجدة لا الصلاة عنده وعندهما تفسد الصلاة لفساد جزئها وكونها لا تجزى  
كما في شرح المنية وذكر في السراج رواية ثانية وهي أنه لو أعاده على طاهر جاز عند أصحابنا الثلاثة خلافا لفرق  
وقدمنا في فصل الشروع أن هذه رواية النوادر وأن عامة كتب الفروع والاصول على الرواية الاولى (قوله  
على الظاهر) أي ظاهر الرواية من أن وضع اليدين والركبتين في السجود غير شرط فترك وضعهما أصلا غير  
مفسد فكذا وضعهما على نجاسة لكن قدمنا في قول باب شروط الصلاة فصح الفساد عن عدة كتب وفي النهر  
أنه المناسب لاطلاق عامة المتون وعمله في شرح المنية بأن اتصال العضو بالنجاسة بنزلة جملها وان كان وضع ذلك  
العضو ليس بفرض وبهذا علم أن ما مشى عليه هنا تبعا للدرر ضعيف كآية عليه نوح افندي (قوله عند الثاني)  
أي أبي يوسف وقيل ان ابا حنيفة مع محمد حلية (قوله في الكل) أي كل المسائل المذكورة من الكشف  
وما بعده وقيد ذلك في شرح المنية في اواخر الكلام على الشرط الثالث بما اذا كان بغير صنعه قال أما اذا حصل  
شي من ذلك بسنعه فان الصلاة تفسد في الحال عندهم كما في القنية اه ومشى عليه الشارح في باب شروط  
الصلاة وفي الخاتمة وغيرها ما يدل على عدمه قال في الحلية والاشبه الاول وتقدم هناك تمام الكلام على ذلك  
فراجع (قوله وصلاته على مصلى مضرب) أي مخيط وانما تفسد اذا كان النجس المانع في موضع قيامه  
اوجبهته او في موضع يديه او ركبتيه على ما مر ثم هذا قول أبي يوسف وعن محمد يجوز ووفق بعض المشايخ بحمل  
الاول على كون الثوب مخيطا مضربا والثاني على كونه مخيطا فقط وهو ما كان جوابه مخيطا دون وسطه

اصحابنا ما لا يشك بسببه (الناظر)  
من بعيد (في فاعله أنه ليس فيها)  
وان شك انه فيها ام لا فقليل لكنه  
بشكل بمسألة المس والتقبيل  
قتل (فلا تفسد برفع يديه في  
تكبيرات الزوائد على المذهب) وما  
روى من الفساد فساد (و) يفسدها  
(سجوده على نجس) وان أعاده  
على طاهر في الاصح بخلاف يديه  
وركبتيه على الظاهر (و) يفسدها  
(اداء ركن) حقيقة اتفاقا  
(أو تمكنه) منه بسنة وهو  
قدر ثلاث تسيحات (مع كشف  
عورة او نجاسة) مانعة او وقوع  
لرجمة في صف نساء أو أمام امام  
(عند الثاني) وهو المختار في  
الكل لانه احوط قاله الحلبي  
(وصلاته على مصلى مضرب  
نجس البطانة)



بجذلاف غيره ضرب وبمبسوط  
على نجس ان لم يظهر لون او برح  
(وتحويل صدره عن القبلة)  
اتفاقا (بغير عذر) فلو ظن حذنه  
فاستدبر القبلة ثم علم عدمه ان قبل  
خروجه من المسجد لا تقصد وبعبه  
فسدت (فروع) مشي مستقبل  
القبلة هل تقصد ان قدر صف ثم  
وقف قدر وكن ثم مشى ووقف  
كذلك وهكذا لا تقصد وان كثر  
ما لم يختلف المكان وقيل لا تقصد  
حالة العذر ما لم يستدبر القبلة  
استحسانا ذكره القهستاني وهل  
يشترط في المقصد الاختيار في  
الخطابية نعم

### ٢ مطلب في المشي في الصلاة

٣ قوله ابا بركة هو فضله بن عبيد اسلم  
قد عيا وشهد فتح مكة ثم تحول  
الى البصرة ثم غزا خراسان ومات  
بها في ايام يزيد بن معاوية وفي آخر  
خلافة معاوية كذا ذكره الحافظ  
ابن عبد البر في الاستيعاب وذكر  
ابن حجر عن ابن سعد انه كان من  
ساكني المدينة ثم البصرة وغزا  
خراسان وذكر الخطيب انه شهد  
مع علي رضي الله تعالى عنه قتال  
الخوارج بالنهر وان وغزا بعد ذلك  
خراسان فأتى بها وقال ابو علي محمد  
ابن علي بن حمزة المروزي قيل انه  
مات بنيسابور وقيل بالبصرة وقيل  
بمقبرة بين سجستان وهراة وقال  
٢ خليفة مات بخراسان بعد سنة  
اربع وستين فالحاصل من هذه  
القول ان ما اشتهر من كونه مدفونا  
بقبرة برزة بد مشي ليس بثابت ولعله  
كان رجلا كفي بكنيته والله اعلم كذا  
في شرح الدرر والقر للعلامة الشيخ  
٣ اسمعيل النابلسي والديدي  
الشيخ عبد الغني النابلسي اه منه

لانه كثر بين اسفلهما نجس واعلاهما طاهر فلا خلاف حينئذ وصححه في الجمع ومنهم من حقق الاختلاف فقال  
هذه محذور كيفما كان وعند أبي يوسف لا يجوز وفي التجنيس الاصح ان المضرب على الخلاف ومفهومه  
ان الاصح في غير المضرب الجواز اتفاقا وهذا قول ثالث وفي البدائع بعد حكايته القول الثاني وعلى هذا وصلى  
على حجر الرحي او باب او ساط غلظ او مكعب اعلاه طاهر وباطنه نجس عند أبي يوسف لا يجوز نظرا الى اتحاد  
الحل فاستوى ظاهره وباطنه كالثوب الصفيق وعند محمد يجوز لانه صلى في موضع طاهر كثوب طاهر تحته ثوب  
نجس بخلاف الثوب الصفيق لان الظاهر نفاذ الرطوبة الى الوجه الآخر اه وظاهره ترجيح قول محمد وهو  
الاشبه ويرجع في الخافية في مسألة الثوب قول أبي يوسف بانه اقرب الى الاحتياط وتعامه في الحلية وذكر في  
المنية وشرحها اذا كانت النجاسة على باطن اللبنة او الاجرة وصلى على ظاهرها جاز وكذا الخشبة ان كانت  
غلظية بحيث يمكن ان تنشر نصفين فيما بين الوجه الذي فيه النجاسة والوجه الآخر والافلا اه وذكر في  
الحلية ان مسألة اللبنة والاجرة على الاختلاف المار بينهما وأنه في الخافية جزم بالجواز وهو اشارة الى اختياره  
وهو حسن متجه وكذا مسألة الخشبة على الاختلاف وان الاشبه الجواز علمه مطلقا ثم ايداه بأوجه فراجع  
(قوله وبمبسوط على نجس الخ) قال في المنية واذا اصاب الارض نجاسة ففرشها بطين او جرس فغسل عليها  
جاز وليس هذا كالثوب ولو فرشها بالتراب ولم يطين ان كان التراب قليلا بحيث لو استتمه بمجد رائحة النجاسة  
لا تجوز والاحتجوز اه قال في شرحها وكذا الثوب اذا فرش على النجاسة اليابسة فان كان رقيقا  
يشف ما تحته او توجد منه رائحة النجاسة على تقدير ان لها رائحة لا تجوز الصلاة عليه وان كان غلظا بحيث  
لا يكون كذلك جازت اه ثم لا ينبغي ان المراد اذا كانت النجاسة تحت قدمه او موضع سجوده لانه حينئذ يكون  
فائما او ساجدا على النجاسة لعدم صلاح ذلك الثوب لكونه حائلا فليس المانع هو نفس وجود الرائحة حتى  
يعارض بانه لو كان بقربه نجاسة يشم ريحها لا تقصد صلاته فافهم (قوله وتحويل صدره) اما تحويل  
وجهه كله او بعضه فمكروه لا مضد على المعتمد كاسبأ في المكروهات (قوله بغير عذر) قال في البحر في باب  
شروط الصلاة والحاصل ان المذهب انه اذا تحول صدره فسدت وان كان في المسجد اذا كان من غير عذر  
كما عليه عامة الكتب اه وأطلقه فشميل ما لو قل "او كثر وهذا لو باختياره والا فان لبث مقدرا ركن  
فسدت والافلا كما في شرح المنية من فصل المكروهات (قوله فلو ظن حذنه الخ) محترز قوله بغير عذر  
(قوله لا تقصد) أي عند أبي حنيفة شرح المنية وقوله وبعبه فسدت أي بالاتفاق لان اختلاف المكان  
مبطل للعذر والمسلم مع تبين اكفاه وتنشأ أطرافه مكان واحد فلا تقصد مادام فيه الا اذا كان اماما  
واستخلف مكانه آخر ثم علم انه لم يحدث فتقصد وان لم يخرج من المسجد لان الاستخلاف في غير موضعه مناف  
كالخروج من المسجد وانما يجوز عند العذر ولم يوجد وكذا لو ظن انه افتتح بلا وضوء فأنصرف ثم علم انه كان  
متوضعا فتقصد وان لم يخرج منه لان انصرافه على سبيل الرفض ومكان الصفوف في العصر اه حكم المسجد  
وتعامه في شرح المنية في آخر الشرط الرابع وتقدم في الباب السابق (تنبيه) ذكر في المنية في باب المقصدات انه  
لو استدبر القبلة على ظن الحدث ثم تبين خلافه فسدت وان لم يخرج من المسجد وعلة في شرحها بان استدباره  
وقع لغیر ضرورة اصلاح الصلاة فكان مضدا اه وهو مخالف لما مر عن عامة الكتب الا ان يحمل على قولهما  
او على الامام المستخلف تأمل (قوله وان كثر) أي وان مشي قدر صفوف كثيرة على هذه الحالة وهو  
مستدرك بقوله وهكذا (قوله ما لم يختلف المكان) أي بان يخرج من المسجد او يتجاوز الصفوف ولو الصلاة  
في العصر فحينئذ تقصد كما لو مشي قدر صفين دفعة واحدة قال في شرح المنية وهذا بناء على ان الفعل القليل  
غيره فسد ما لم يتكرر متواليا وعلى ان اختلاف المكان مبطل ما لم يكن لاصلاحها وهذا اذا كان قد اتمه  
صفوف اما ان كان اماما جازا موضع سجوده فان بقدر ما بينه وبين الصف الذي يليه لا تقصد وان اكثر فسدت  
وان كان منفردا فالعذر موضع سجوده فان جاوزه فسدت والافلا والبيت للمرأة كالسجدة عند أبي علي "النسفي"  
وكالعصاة عند غيره اه (قوله وقيل لا تقصد حالة العذر) أي وان كثر واختلف المكان لما في الحلية عن  
الذخيرة انه روي ان ابا بركة رضي الله عنه صلى ركعتين اخذا بقباده فرسه ثم انسل من يده فغضى القرس على القبلة  
فتبعه حتى اخذ بقباده ثم رجع ناكصا على عقبيه حتى صلى الركعتين الباقيتين قال محمد في السير الكبير وبهذا

فأخذ ثم ليس في هذا الحديث فصل بين المثلث القليل والكثير جهة القبلة فمن المشايخ من أخذ بنظره ولم يقل  
بالفساد قل أو أكثر استسحبنا والقياس الفساد إذا أكثر والحديث خص حالة العذر فيعمل بالقياس في غيرها  
وحكي الإمام السعدي عن استاذة الجواز فيما إذا مشى مستقبلاً وكان غائباً وكذا الحاج وكل مسافر سفره عبادة  
وبعض المشايخ أولوا الحديث ثم اختلفوا في تأويله فقيل تأويله إذا لم يجاوز الصفوف أو موضع سجوده والا  
فسدت وقيل إذا لم يكن متلاحقاً بل خطوة ثم خطوة فلو متلاحقاً فسد وان لم يستدبر القبلة لأنه عمل كثير وقيل  
تأويله إذا مشى مقدماً ما بين الصفين كما قالوا فهم رأى فرجة في الصف الأول فمشى إليها فسد هل كان هو في  
الصف الثاني لم تفسد صلاته وإن كان في الصف الثالث فسد له ملخصاً ونص في الظهيرية على أن المختار  
أنه إذا أكثر تفسد هذا وذكر في الحلية أيضاً في فصل المكرهات أن الذي تقتضيه القواعد المذهبية المستندة  
إلى الأدلة الشرعية ووقع به التصريح في بعض الصور لم يثبت أن المشي لا يخلو ما أن يكون بلا عذر أو بعد عذر  
قالوا أن كان كثيراً متوالياً تفسد وان لم يستدبر القبلة وإن كان كثيراً غير متوالٍ بل تفرق في ركعات أو كان  
قليلاً فإن استدبرها فسدت صلاته للمنفى في الضرورة والأفلاوكره لما عرفت أن ما فسد كثيراً فقله بالضرورة  
وإن كان بعد ركعتين كان للظهور منه صبح الحديث أو في صلاة الخوف لم يفسدها ولم يكره قل أو أكثر استدبراً ولا  
وإن كان لغير ما ذكر فإن استدبر معه فسد قل أو أكثر وإن لم يستدبر فإن قل لم يفسد ولم يكره وإن كان  
كثيراً متلاحقاً فسد وأما غير المتلاحق ففي كونه مفسداً أو مكروهاً خلاف وتأمل اه ملخصاً وقال في هذا  
الباب والذي يظهر أن الكثير الغير المتلاحق غير مفسد ولا مكروه إذا كان بعد ركعة مطلقاً اه (قوله وقال  
الحلي لا) الظاهر اعتداده للتفريع عليه ط (قوله خطوات) أي ومشي بسبب الدفع أو الجذب بثلاث  
خطوات متواليات من غير أن يملك نفسه وفي البحر عن الظهيرية وإن جذبت به الدابة حتى أزالته عن موضع  
سجوده تفسد اه (قوله أو وضع عليها) أي حمله وجعل ووضعه على الدابة تفسد والظاهر أنه لكونه عملاً  
كثيراً تأمل وأما لو رفعه عن مكانه ثم وضعه أو ألقاه ثم قام ووقف مكانه من غير أن يتحول عن القبلة فلا تفسد كما  
في التتارخانية (قوله أو أخرج من مكان الصلاة) أي مع التحويل عن القبلة كما في البحر ط أقول لم  
أرد ذلك في البحر وأيضاً في التحويل مفسداً إذا كان قدر أداء ركن ولو كان في مكانه فالظاهر الإطلاق وأن العلة  
اختلاف المكان لو كان مقتدياً أو كونه عملاً كثيراً تأمل (قوله أو مص ثدياً ثلاثاً الخ) هذا التفصيل  
مذكور في الخاتمة والخلاصة وهو مبني على تفسير الكثير بما اشتمل على الثلاث المتواليات وليس الاعتماد  
عليه وفي المحيط أن خرج اللبن فسد لأنه يكون أرضاً أو أفلاً ولم يقيد بعدد وجهه في المعراج حلية  
وبحر (قوله أو مسها الخ) حق التعبير أن يقول أو مست أو قبلت بالبناء للمجهول كظاير السابقة لأنه  
معطوف على دفع الواقع صلى الله عليه وسلم والمسئلة ذكرها في الخلاصة بقوله لو كانت المرأة في الصلاة فمسها زوجها  
تفسد صلاتها وإن لم ينزل منى وكذا لو قبلها بشهوة أو بغير شهوة أو مسها لأنه في معنى الجماع أما لو قبلت المرأة  
المصلي ولم يشتهها لم تفسد صلاته اه (قوله والفرق الخ) قد خفي وجه الفرق على المحقق ابن الهمام وكذا  
على صاحب الحلية والبحر وقال في شرح الأمانة وأشار في الخلاصة إلى الفرق بأن تقبيله في معنى الجماع يعني  
أن الزوج هو الفاعل للجماع فإتيانه بدواعيه في معناه ولو جامعها ولو بين التحذين تفسد صلاتها فكذا إذا  
قبلها مطلقاً لأنه من دواعيه وكذا لو مسها بشهوة بخلاف المرأة فأنها ليست فاعلة للجماع فلا يكون إتيان  
دواعيه منها في معناه ما لم يشته الزوج وفي الخلاصة لو نظر إلى فرج المطلقة رجعياً بشهوة يصيرهما أجنباً ولا  
تفسد صلاته في رواية هو المختار وهذا يشكل على الفرق المذكور لأنه أتى بما هو من دواعي الجماع ولذا أصح  
مراجعتها أن يقال فساد الصلاة يتعلق بالدواعي التي هي فعل غير النظر والفكر وأما النظر والفكر فلا يفسدان  
على ما مر لعدم إمكان التحرز عنهما بخلاف فعل سائر الجوارح اه هذا وذكر في البحر عن شرح الزاهدي أنه  
لو قبل المصلي لا تفسد صلاتها ومثله في الجوهرية وعليه فلا فرق (قوله ذكره الحلي) عبارة تجمع مقامين ولو  
ضرب إنساناً بيد واحدة من غير آلة أو ضربه بسوط ونحوه تفسد صلاته كذا في المحيط وغيره لأنه مخاصمة  
أو تأديب أو ملاءمة وهو عمل كثير على التفسير الأول الذي عليه الجمهور اه ثم قال مع المتن في محل آخر  
ولو أخذ المصلي حجرًا فرمى به طائراً ونحوه تفسد صلاته لأنه عمل كثير ولو كان معه حجر فرمى به الطائر أو نحوه

وقال الحلي لا فإن من دفع أو  
جذبه الدابة خطوات أو وضع  
عليها أو أخرج من مكان الصلاة  
أو مص ثدياً ثلاثاً أو مرة ونزل  
لبنها أو مسها بشهوة أو قبلها  
بدونها فسدت لا لوقبلته ولم يشتهها  
والفرق أن في تقبيله معنى الجماع  
معه حجر فرمى به طائراً لم تفسد  
ولو أنساناً تفسد كضرب ولو مرة  
لأنه مخاصمة أو تأديب أو ملاءمة  
وهو عمل كثير ذكره الحلي

لا تفسد صلاته لانه عمل قليل ولكن قد آسأه لاشتغاله بغير الصلاة ولوروى بالخبر الذي معه انسا نأه في أن تفسد  
قياسا على ما اذا ضربه بسوط او يده لما فيه من الخصاصة على ما مر اه قلت لكن في التنازعانية عن المحيط أن  
هذا التفصيل خلاف ما في الاصل فان محمدا ذكر في الاصل أن صلاته تامة ولم يفصل بين ما اذا كان الخمر في يده او  
اخذ من الارض اه وفي الحلية أن ظاهر الخصاصة يفيد ترجيحه فانه ذكر الاطلاق ثم حكى التفصيل بقبل  
(قوله بقي من المفسدات الخ) قلت بقي منها أيضا محاذاة المرأة بشروطها واستخلافه من لا يصلح للإمامة  
وخروجه من المسجد بالاستخلاف ووقوفه بعد سبق الحدث قدر ركن وأداؤه ركاع حدث او مشى واتمام  
المقتدى المسبوق بالحدث صلاته في غير محل الاقتداء وكل ذلك تقدم قبل هذا الباب وكذا تقدم من ذلك تذكر  
فأما الذي ترتيب وجود المنان في بلاصنعه قبل القعدة اتفقا وبعدها على قول الامام في الاثني عشرية لكن  
بعض هذه يفسد وصف الفرضية لأصل الصلاة كما لو قيد الخامسة بسجدة قبل القعدة الأخيرة (قوله  
ارتداد قبله) بأن نوى الكفر ولو بعد حين او اعتقه ما يكون كفرا ط (قوله وموت) اقول تظهر عمره  
في الامام لو مات بعد القعدة الأخيرة بطلت صلاة المقتدى به فيلزمهم استثنائها وبطلان الصلاة بالموت بعد  
القعدة قد ذكره الشرنبلالي من جملة المسائل التي زادها على الاثني عشرية ولا تظهر الثمرة في وجوب الكفارة  
فيما لو كان اوصى بكفارة صلواته لان المعتبر آخر الوقت وهو لم يكن في آخر الوقت من اهل الاداء فلا يجب عليه  
قال في الخاتمة سافر في آخر الوقت كان عليه صلاة السفر وان لم يبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه بعض الصلاة  
الآتية أنه لو مات أو أغنى عليه اغناء طويلا وجن جنونا مطبقا وحاض المرأة في آخر الوقت يسقط كل الصلاة  
فاذا سافر يسقط بعض الصلاة اه فافهم (قوله وجنون وانغما) فاذا افاق في الوقت وجب اداؤها وبعده  
يجب القضاء ما لم يزد الجنون والانغما على يوم وليس له كما سيأتي في آخر صلاة المريض (قوله وكل موجب  
لوضوء) تبع فيه صاحب النروفيه أنه قد يكون غير مفسد للمسبوق بالحدث كما مر فالاولى قول البحر وكل حدث  
عند ط (قوله وترك ركن بلا قضاء) كما لو ترك سجدة من ركعة وسلم قبل الاتيان بها واطلاق القضاء على  
ذلك مجاز (قوله بلا عذر) أما به كعدم وجود سائر أو مظهر للنجاسة وعدم قدرة على استقبال فلا فساد ط  
(قوله ومساوقة المؤتم الخ) داخل تحت قوله وترك ركن وانما ذكره لانه أتى بالركن صورة ولكنه لم يعتد به  
لاجل المسابقة فافهم (قوله كأن ركع الخ) هنا خمس صور وهي ما لو ركع وسجد قبله في كل الركعات فيلزمه  
قضاء ركعة بلا قراءة ولو ركع معه وسجد قبله لزمه ركعتان ولو ركع قبله وسجد معه بقضى أربع بلا قراءة ولو ركع  
وسجد بعده صح وكذا الوقبله وأدركه الامام فيهما لكنه يكره ويأباه في الامداد وقد مناه في اواخر باب الامامة  
(قوله وسلم مع الامام) قيد به لانه قبل السلام ونحوه من كل ما ينافي الصلاة لا يظهر الفساد لعدم تحقق  
الترك فافهم (قوله بعد تأكد انفراده) وذلك بأن قام الى قضاء ما فات به سلام الامام او قبله بعد قعوده قدر  
التشهد وقدر ركعته بسجدة فاذا تذكر الامام بسجود سهو فتابعه فسدت صلاته (قوله فوجب متابعتة) فلو لم  
يتابعه جازت صلاته لان ترك المتابعة في السجود الواجب لا يفسد ويسجد للسهو بعد الفراغ من قضائه  
(قوله وعدم اعادته الجلوس) يرجع الى ترك الركن وعدم اعادته ركن اذا نائم يرجع الى ترك الشرط وهو  
الاختيار ط (قوله وقهقهة امام المسبوق) أي اذا قهقهه الامام بعد قعوده قدر التشهد تحت صلاته وصلاة  
المدرك خلفه وفسدت صلاة المسبوق خلفه لوقوع المفسد قبل تمام أركانه الا اذا قام قبل سلام امامه وقيد  
الركعة بسجدة لتأكد انفراده كما مر في الباب السابق (قوله في التكبير) أي تكبير الاتقالات أما  
تكبير الاحرام فلا يصح الشروع به والفساد يترتب على صحة الشروع فافهم (قوله كما مر) أي في باب صفة  
الصلاة ح (قوله بالالطمان) أي بالنغمات وحاصلها كما في الفتح اشباع الحركات لمراعاة النغم (قوله ان غير  
المعنى) كما لو قرأ الحمد لله رب العالمين وأشبع الحركات حتى اتي بواو بعد الدال وباء بعد اللام والماء وبألف  
بعد الراء ومثله قول المبلغ ربنا لك الحمد بألف بعد الراء لان الراء هو زوج الاء كما في الصحاح والقاموس وابن  
الزوجة يسمى ريبا (قوله والا لا الخ) أي وان لم يغير المعنى فلا فساد الا في حرف مدولين ان فحش فانه يفسد وان  
لم يغير المعنى وحروف المد واللين هي حروف العلة الثلاثة الالف والواو والياء اذا كانت ساكنة وقبلها حركة  
فيجاءها فلو لم يجاءها فهي حروف علة ولين لا مد (تمة) فهم مما ذكره أن القراءة بالالحن اذا لم تغير الكلمة

بقي من المفسدات ارتداد قبله  
وموت وجنون وانغما وكل موجب  
لوضوء أو غسل وترك ولكن بلا  
قضاء وشرط بلا عذر ومساوقة  
المؤتم بركن لم يشاركه فيه اطمحه  
كأن ركع ورفع رأسه قبل امامه  
ولم يبعده معه او بعده وسلم مع  
الامام ومتابعة المسبوق امامه  
في سجود السهو بعد تأكد  
انفراده أما قبله فوجب متابعتة  
وعدم اعادته الجلوس الاخير  
بعد أداء سجدة صليبة أو تلاوية  
تذكرها بعد الجلوس وعدم اعادة  
ركن اذا نائم وقهقهة امام  
المسبوق بعد الجلوس الاخير ومنها  
مد الهمز في التكبير كما مر ومنها  
القراءة بالالطمان ان غير المعنى  
والالا في حرف مدولين اذا  
فحش والا لا بزيادة



قوله كذلك أي بوضع كلمة أو جملة  
مكان أخرى أو زيادتها ونقصها  
أو تقديمها أو تأخيرها اه منه

ومنه زلة القارئ فلو في اعراب أو  
تخفيف مشدد وعكسه أو بزيادة  
حرف فأكثر نحو الصراط المذنب  
أو بوصول حرف بكلمة نحو أياك  
نعبد

قوله الا اذا نصب الراي أي لانه  
يصير مفعولا به للبارئ واذا وقف  
على الراي يكون محتملا فلم يتحقق  
المقصد اه منه

عن وضعها ولم يحصل بها تطويل الحروف حتى لا يصير الحرف حرفين بل يحذف تحسين الصوت وتزوين القراءة  
لا يضرب بل يستحب عندنا في الصلاة وخارجها كذا في التنازلية (قوله ومنه زلة القارئ) قال في شرح  
المنية اعلم أن هذا الفصل من المهمات وهو مبني على قواعد ناشئة عن الاختلاف لا كما يتوهم أنه ليس له قاعدة  
يبني عليها بل اذا علمت تلك القواعد علم كل فرع أنه على أي قاعدة هو مبني ومخرج وأمكن تخرج مما لم يذكر  
فنقول ان الخطأ ما في الاعراب أي الحركات والسكون ويدخل فيه تخفيف المشدد وقصر الممدود وعكسهما  
أو في الحروف بوضع حرف مكان آخر أو زيادته أو نقصه أو تقديمه أو تأخيره وفي الكلمات أو في الجمل كذلك أو  
في الوقف ومقابله والقاعدة عند المتقدمين أن ما غير المعنى تغييرا يكون اعتقاده كغرا يفسد في جميع ذلك سواء  
كان في القرآن أو لا الا ما كان من تبديل الجمل مفعولا بوقف تام وان لم يكن التغيير كذلك فان لم يكن مثله في  
القرآن والمعنى بعيد متغير تغييرا فاحشا يفسد أيضا كهذا القبار مكان هذا القرب وكذا اذا لم يكن مثله في  
القرآن ولا معنى له كالسرائل باللام مكان السرائر وان كان مثله في القرآن والمعنى بعيد ولم يكن متغيرا فاحشا  
تفسد أيضا عند أبي حنيفة ومحمد وهو الاحوط وقال بعض المشايخ لا يفسد لعموم البلوى وهو قول أبي يوسف  
وان لم يكن مثله في القرآن ولكن لم يغيره المعنى نحو قيامين مكان قوامين فان اختلاف على العكس فالمعتبر في عدم  
الفساد عند عدم تغير المعنى كثيرا وجود المثل في القرآن عنده والمواقفة في المعنى عندهما فهذه قواعد الأئمة  
المتقدمين وأما المتأخرون كابن مقاتل وابن سلام وإسماعيل الزاهد وأبي بكر البخاري والهندواني وابن الفضل  
والحلواني فانفقوا على أن الخطأ في الاعراب لا يفسد مطلقا ولو اعتقاده كغرا لان أكثر الناس لا يميزون بين  
وجوه الاعراب قال قاضي خان وما قاله المتأخرون اوسع وما قاله المتقدمون احوط وان كان الخطأ بأبدال حرف  
بآخر فان امكن الفصل بينهما بلا كلفة كالصا مع الطاء بأن قرأ الطالحات مكان الصالحات فانفقوا على أنه  
مفسد وان لم يكن إلا عبثة كالطاء مع الصاد مع السين فأنهم على عدم الفساد لعموم البلوى وبعضهم  
يعتبر عسر الفصل بين الحرفين وعدمه وبعضهم قرب الخرج وعدمه ولكن الفروع غير منضبطة على شيء من ذلك  
قالوا في الاخذ فيه بقول المتقدمين لانضباط قواعدهم وكون قولهم احوطوا كثيرا فروع المد كورة في الفتاوى  
منزلة عليه اه ونحوه في الفتح وسيأتي تمامه (قوله فلو في اعراب) ككسر قواما مكان فتحها وفتح باء نعبد مكان  
ضمها ومثال ما يغيرنا ما يحنى الله من عباده العلماء بنهم هاء الجلالة وفتح حمزة العلماء وهو مفسد عند المتقدمين  
واختلف المتأخرون فذهب ابن مقاتل ومن معه الى أنه لا يفسد والاول احوط وهذا اوسع كذا في زاد الفقير  
لابن الهمام وكذا وعصى آدم ربه بنصب الاقل ورفع الثاني يفسد عند العامة وكذا افساء مطر المنذر بن بكسر  
الذال وياك نعبد بكسر الكاف والمصور بفتح الواو الا اذا نصب الراي أو وقف عليها وفي النوازل لا تفسد في  
الكل وبه يفتي بزازية وخلاصة (قوله وتخفيف مشدد) قال في البرازية ان لم يغير المعنى فهو قتلوا بقتلا  
لا يفسد وان غير نحو قرب الناس وظلنا عليهم القيام ان النفس لا مارة بالسوء اختلفوا والعامة على أنه يفسد اه  
وفي الفتح عامة المشايخ على أن ترك المد والتشديد كخطأ في الاعراب فلذا حال كثير بالفساد في تخفيف رب  
العالمين وياك نعبد لان ابا حنيفة الشمس والاصح لا يفسد وهو لغة قليلة في ايام المتقدمين وعلى قول المتأخرين  
لا يحتاج الى هذا وبناء على هذا افسدوها بجملة حمزة كبر على ما تقدم اه (قوله وعكسه) قال في شرح  
المنية وحكم تشديد الخفيف كحكم عكسه في الخلاف والتفصيل فلو قرأ أفعمينا بالتشديد او اهدنا الصراط  
بأظهار اللام لا تفسد اه اقول وجزم في البرازية بالفساد اذا شدوا وثلث هم العادون (قوله أو بزيادة حرف)  
قال في البرازية ولو زاد حرفا لا يغير المعنى لا تفسد عندهما وعن الثاني روايتان كالوقر أو انها عن المتكر بزيادة  
الياء ويتعد حدوده يدخلهم نار وان غير افسد مثل وزايب مكان زراي مبيثوة ومثانين مكان ماني وكذا  
والقرآن الحكيم وثلثان المرسلين بزيادة الواو تفسد اه أي لانه جعل جواب القسم قسما كما في الثمانية  
لكن في المنية وينبغي أن لا تفسد قال في شرحها لانه ليس بتغيير فاحش ولا يخرج عن كونه من القرآن ويصح  
جعله قسما والجواب محذوف كما في النازعات غرقا الخ فان جوابه محذوف اه اقول والظاهر أن مثل  
زرايب ومثانين يفسد عند المتأخرين أيضا اذ لم يذكر وافية خلافا (قوله أو بوصول حرف بكلمة الخ) قال  
في البرازية الصحيح أنه لا يفسد اه وفي المنية لا يفسد على قول العامة وعلى قول البعض يفسد وبعضهم

فصلوا بأنه ان علم أن القرآن كيف هو الا انه جرى على لسانه لا تنفسد وان اعتقد أن القرآن كذلك تنفسد قال  
 في شرحها والتظاهر أن هذا الاختلاف انما هو عند السكت على ايا ونحوها والا فلا ينبغي لعامل أن يتوهم فيه  
 الفساد اه (تمت) وأما قطع بعض الكلمة عن بعض فأفتى الحلواني بأنه مفسد وعاقبتهم قالوا لا يفسد لعدم  
 البلوى في انقطاع النفس والتسيان وعلى هذا الوجه لا ينبغي أن يفسد وبعضهم قالوا ان كان ذكر الكلمة  
 كلها مفسدا فذكر بعضها كذلك والا فلا قال قاضي خان وهو الصحيح والاولى الاخذ بهذا في العمدة ويقول  
 العامة في الضرورة وتماه في شرح المنية (قوله ابو يوسف وابنداء) قول في البرازية الاستدعاء ان كان  
 لا يغير المعنى تغييرا فاحشا لا يفسد نحو الوقف على الشرط قبل الجزاء والابتداء بالجزء وكذا بين المصنف  
 والموصوف وان غير المعنى نحو شهد الله أنه لا اله الا هو لا يفسد عند عامة المشايخ لان العوام لا يميزون  
 ولو وقف على وقالت اليهود ثم ابتدأ بما بعده لا تنفسد بالاجماع اه وفي شرح المنية والصحيح عدم الفساد  
 في ذلك كله (قوله وان غير المعنى به يفتى برأيه) ظاهره أنه ذكر ذلك في البرازية في جميع ما مر وليس كذلك  
 وانما ذكره في الخطا في الاعراب وقد ذكرنا لك عبارة البرازية في جميع ما مر قد بر (قوله الا تشديد رب الخ)  
 عزاء في الخاتمة الى أبي علي النسفي ثم قال وعامة المشايخ على أن ترك التشديد والشد كالخطا في الاعراب  
 لا يفسد في قول المتأخرين وفي البرازية ولو ترك التشديد في اياك اورب العالمين المختار أنه لا يفسد على قول  
 العامة في جميع المواضع اه وقد مناع الفتح أنه الاصح فيما مضى عليه الشارح ضعيف على انه لا وجه  
 لذكره بعد مشبهه على عدم الفساد فيما يغير المعنى اذ لا فرق تأمل (قوله ولوزاد كلمة) اعلم أن الكلمة الزائدة  
 اما أن تكون في القرآن اولاً وعلى كل اما أن تغير أو لا فان غيرت افسدت مطلقاً نحو وعمل صالحاً وكفر قلهم  
 اجرهم ونحوها ما تعود فهديناهم وعصيناهم وان لم تغير فان كان في القرآن نحو وبالوالدين احساناً وبرأ لم تنفسد  
 في قولهم والانشوا فكهة ويخل وتفاخ ورمان وكشال الشارح الا في لا تنفسد وعند أبي يوسف تنفسد لانها  
 ليست في القرآن كذا في الفتح وغيره (قوله اوتقص كلمة) كذا في بعض النسخ ولم يمثله الشارح قال في شرح  
 المنية وان ترك كلمة من آية فان لم تغير المعنى مثل وجزا سبعة مثلها بترك سبعة الثانية لا تنفسد وان غيرت مثل قالهم  
 يؤمنون بترك لاقانه يفسد عند العامة وقيل لا والصحيح الاول (قوله اوتقص حرفاً) اعلم أن الحرف اما أن  
 يكون من اصول الكلمة اولاً وعلى كل اما أن يغير المعنى أو لا فان غير نحو خلقنا بلأخاء او جعلنا بلا جيم تنفسد  
 عند أبي حنيفة ومحمد ونحو ما خلق الذكر والاتي بحذف الواو قبل ما تخلق تنفسد قالوا وعلى قول أبي يوسف  
 لا تنفسد لان المقروء موجود في القرآن خاتمة وان لم يغير كالحذف على وجه الترخيم بشرطه الجائزة في  
 العربية نحو يا مال في يا مال لا يفسد اجاعاً ومثله حذف الباء من تعالى في تعالى جديربنا لا تنفسد اتفاقاً كما في  
 شرح المنية ومثله في التارخانية بدون حكاية الاتفاق (قوله اوقدمه) قال في الفتح فان غير نحو قوسرة في  
 قسورة فسدت والا فلا عند محمد خلافاً لابي يوسف اه ومثاله انفجرت بدل انفجرت (قوله اوبدله باخر) هذا  
 اما أن يكون عجزاً كالالتع وقد مناع حكمه في باب الامامة واما أن يكون خطأً وحينئذ فاذ لم يغير المعنى فان كان  
 مثله في القرآن نحو ان السلون لا يفسد والانشوا قيامين بالنسب وكشال الشارح لا تنفسد عندهما وتنفسد  
 عند أبي يوسف وان غير فسدت عندهما وعند أبي يوسف ان لم يكن مثله في القرآن فلا قرأ اصحاب السعير بالشين  
 المجهمة فسدت اتفاقاً وتماه في الفتح (قوله نحو من ثمرة الخ) لف ونشر مرتب (قوله الاما يشق الخ)  
 قال في الخاتمة والخلاصة الاصل فيما اذا ذكر حرفاً مكان حرف وغير المعنى ان امكن الفصل بينهما بالمشقة تنفسد  
 والا يمكن الا بمشقة كالطاء مع الضاد المجعنين والصاد مع السين المهملتين والطاء مع التاء قال اكثرهم لا تنفسد  
 اه وفي خزانة الاكمل قال القاضي ابو عاصم ان تعتمد ذلك تنفسد وان جرى على لسانه ولا يعرف التمييز لا تنفسد  
 وهو المختار حليلة وفي البرازية وهو اعدل الا قاييل وهو المختار اه وفي التارخانية عن الحاروي حكى  
 عن الهضار أنه كان يقول انطأ اذا دخل في الحروف لا يفسد لان فيه بلوى عامة الناس لانهم لا يقيمون  
 الحروف الا بمشقة اه وفيها اذا لم يكن بين الحرفين اتصال المخرج ولا قر به الا أن فيه بلوى العامة كالأزال  
 مكان الصاد والزاي المحض مكان الذال والطاء مكان الضاد لا تنفسد عند بعض المشايخ اه قلت فينبغي على  
 هذا عدم الفساد في ابدال التاء سيناً والقاف همزة كما هو لغة عوام زماننا فانهم لا يميزون بينهما ويصعب عليهم

او يوقف وابتداء لم تنفسد وان  
 غير المعنى به يفتى برأيه الا  
 تشديد رب العالمين وياك نعبد  
 فتركه تنفسد ولو زاد كلمة اوتقص  
 كلمة اوتقص حرفاً او قدمه اوبدله  
 باخر نحو من ثمرة اذا عر واستقص  
 تعال جديربنا انفجرت بدل  
 انفجرت آيا ب بدل آو اب لم تنفسد  
 ما لم يغير المعنى الا ما يشق تمييزه  
 كالضاد والطاء فاكثروا لم  
 يفسدها

مطلب  
 اذا قرأ تعال جديربون الف لا تنفسد

جدا كذا قال مع الراي ولا سيما على قول القاضي أبي عامر وقول الصاوي وهذا كله قول المتأخرين وقد علمت  
أنه أوسع وأن قول المتقدمين أحوط قال في شرح المنية وهو الذي صححه المحققون وقرعوا عليه فاعمل بما تقتضيه  
والاحتياط أولى سيما في أمر الصلاة التي هي أول ما يحاسب العبد عليها (قوله وكذا لو كرر ركعة الخ) قال  
في الظهيرية وإن كرر الكلمة أن لم يتغير بها المعنى لا تفسد وإن تغير نحو رب العالمين ومالك مالك يوم الدين  
قال بعضهم لا تفسد والصحيح أنها تفسد وهذا فصل يجب أن يتأني فيه لأن فيه دققة وانما تقع التفرقة في هذا  
بمعرفة المضاف والمضاف إليه اه قات ظاهره أن الفساد منوط بمعرفة ذلك فلو كان لا يعرفه أو لم يقصد معنى  
الإضافة وانما سبق لسانه إلى ذلك أو قصد مجرد تكرير الكلمة لتصح مخارج حروفها ينبغي عدم الفساد وكذا  
لو لم يقصد شيئا لأنه يحتمل الإضافة ويحتمل التأكيد وعلى احتمال الإضافة يحتمل إضافة الأول إلى محذوف  
دل عليه ما بعده كما هو مقر في قولهم يا زيد زيد البعلات وعند الاحتمال ينبغي الفساد لعدم يتقن الخطأ لم لو  
قصد إضافة كل إلى ما يليه فلا شك في الفساد بل يكفي هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله كذا لو بدل الخ) هذا على  
أربعة أوجه لأن الكلمة التي أتى بها إما أن تغير بالمعنى أولا وعلى كل فاما أن تكون في القرآن لولا فان غيرت  
انفسدت لكن اتصافا في نحو فلنعم الله على الموحدين وعلى الصحيح في مثل الشارح لوجوده في القرآن وقيد  
الفساد في الفتح وغيره بما إذا لم يقف وقفا تاما أما لو وقف ثم قال نبي جنات فلا تفسد وإن لم تغير لا تفسد لكن  
اتصافا في نحو الرحمن الكريم وخلافا للثاني في نحو أن المتقين لني بساتين على ما مر ومن هذا النوع تفسير  
النسب نحو مريم ابنة عمران فتفسد اتفاقا وكذا عيسى ابن لقمان لأن تعبد كغيره بخلاف موسى بن لقمان كما في  
الفتح والله تعالى أعلم (قوله ولو مستفهما) أشار به إلى نبي ما قبل أنه لو مستفهما تفسد عند محمد قال في البحر  
والصحيح عدمه اتفاقا لعدم الفعل منه ولشبهة الاختلاف قالوا ينبغي للفقهاء أن لا يضع جرح تعاليقه بين يديه في  
الصلاة لأنه ربما يقع بصره على ما فيه في فهمه فيدخل فيه شبهة الاختلاف اه أي لو تعمد له محل الاختلاف  
(قوله وإن كره) أي لا يشتغاله بما ليس من أعمال الصلاة وأما لو وقع عليه نظره بلا قصد وفهمه فلا يكره ط  
(قوله بموضع سجوده) أي من موضع قدمه إلى موضع سجوده كما في الدرر وهذا مع القيود التي بعده وانما هو  
للأثر والافساد منتف مطلقا (قوله في الأصح) هو ما اختاره شمس الأئمة وقاضي خان وصاحب الهداية  
واستحسنه في المحيط وصححه الزيلعي ومقابله ما صححه الترمذاني وصاحب البدائع واختاره نحر الاسلام  
ورجحه في النهاية والفتح أنه قد رما يقع بصره على المار ولو لم يبتدع أي راميا يصره إلى موضع سجوده  
وأرجح في العناية الأول إلى الثاني بحمل موضع السجود على القريب منه وخالفه في البحر وصحح الأول وكتب  
فيما علقه عليه عن التجنيس ما يدل على ما في العناية فراجع (قوله إلى حائط القبلة) أي من موضع قدمه  
إلى الحائط أن لم يكن له ستره فلو كانت لا يضر المروور اه على ما يأتي بيانه (قوله في بيت) ظاهره ولو كبيرا  
وفي التهستاني وينبغي أن يدخل فيه أي في حكم المسجد الصغير له دارو البيت (قوله ومسجد صغير) هو أقل  
من ستين ذراعا وقيل من أربعين وهو المختار كما أشار إليه في الجواهر تهستاني (قوله فانه كبقة واحدة)  
أي من حيث أنه لم يجعل الفاصل فيه بقدر معين مانعا من الاقتداء بتزييله منزلة مكان واحد بخلاف المسجد  
الكبير فانه جعل فيه مانعا فكذا هنا يجعل جميع ما بين يدي المصلي إلى حائط القبلة مكانا واحدا بخلاف المسجد  
الكبير والعصراء فانه لو جعل كذلك لزم الحرج على المارة فاقصر على موضع السجود هذا ما ظهر لي في تقرير  
هذا المثل (قوله ولو امرأة أو كلبا) بيان للاطلاق وأشار به إلى الرد على الظاهرية بقوله لم يقطع الصلاة  
مرور المرأة والكلب والحمار وعلى أحد في الكلب الأسود وإلى أن ما روي في ذلك منسوخ كما حققه في الحلية  
(قوله أو مروءة الخ) مرفوع بالعطف على مروءة أي لا يفسدها أيضا مروءة ذلك وإن المار فقول  
بشرط الخ قبل للأثر كما تقدم قال التهستاني والدكان الموضع المرتفع كالسطح والسرير وهو بالنظم  
والتشديد في الأصل فارسي معرب كما في الصحاح أو عربي من دكانت المتاع إذا فسدت بعضه فوق بعض  
كما في المقاييس اه (قوله بعض أعضاء المار الخ) قال في شرح المنية لا ينبغي أن ليس المراد بمحاذاة أعضاء  
المار جميع أعضاء المصلي فانه لا يتأني إلا إذا اتحد مكان المروءة مكان الصلاة في العلو والتسفل بل بعض  
الأعضاء بعضها وهو يصدق على محاذاة رأس المار قدمي المصلي اه لكن في التهستاني ومحاذاة الأجزاء

وكذا لو كرر ركعة وصحح الباقي  
الفساد غير المعنى نحو رب رب  
العالمين للإضافة كذا لو بدل كلمة  
بكلمة وغير المعنى نحو ان القبار  
لني جنات وتما في المطولات  
(ولا يفسدها نظره إلى مكتوب  
وفهمه) ولو مستفهما وإن كره  
(ومروءة في العصراء أو في  
مسجد كبير بموضع سجوده) في  
الأصح (أو) مروءة (بين يديه) إلى  
حائط القبلة (في) بيت (ومسجد  
صغير فانه كبقة واحدة) مطلقا  
ولو امرأة أو كلبا (أو) مروءة  
(اسفل من الدكان أمام المصلي  
لو كان يصلي عليها) أي الدكان  
(بشرط محاذاة بعض أعضاء المار  
بعض أعضائه

قوله عن التجنيس عبارة التجنيس  
والصحيح مقدار منتهى بصره وهو  
موضع سجوده وقال أبو نصر  
مقدار ما بين الصف الأول وبين  
مقام الإمام وهذا عين الأول  
ولكن بعبارة أخرى وفيما قرأنا  
على شيخنا مناجاة الأئمة أن يمر  
بحيث يقع بصره وهو يصلي صلاة  
الخاشعين وهذه العبارة أوضح اه  
ما في التجنيس لصاحب الهداية  
فانظر كيف جعل الكل قولا  
واحدا وانما الاختلاف في العبارة  
لأن المعنى فهذا دليل واضح على  
نما قاله المحقق الشيخ اكمل الدين في  
العناية اه منه



لأعضاء يستوى فيه جميع أعضاء المارة هو الصحيح كافي التهمة وأعضاء المصلي كلها كما قاله بعضهم أو أكثرها  
 كما قاله آخرون كافي الكرماني وفيه اشعار بأنه لو حاذى أقلها ونصفها لم يكره وفي الزاد أنه يكره إذا حاذى نصفه  
 الأسفل النصف الأعلى من المصلي كما إذا كان المارة على فرس اه تأمل (قوله وقيل دون السترة) أي دون  
 ذراع قال في البحر وهو غلط لأنه لو كان كذلك لما كره مرور الراكب اه ومثله في الفتح (قوله وان اثم المارة)  
 مبالغة على عدم الفساد لأن الأثم لا يستلزم الفساد وظاهره أنه يأثم وان لم يكن للمصلي سترة وسنذكر ما يفيد  
 أيضا وأنه لا اثم على المصلي لكن قال في الحلية وقد أفاد بعض الفقهاء أن هنا صوراً أربعة اه الأولى أن يكون  
 للمارة مندوحة عن المرور بين يدي المصلي ولم يعترض المصلي لذلك فيختص المارة بالاثم ان مره الثانية مقابلتها  
 وهي أن يكون المصلي تعترض للمرور والمارة ليس له مندوحة عن المرور فيختص المصلي بالاثم دون المارة اه الثالثة  
 أن يعترض المصلي للمرور ويكون للمارة مندوحة فبأثمان أما المصلي فلتعترضه وأما المارة فلروره مع امكان  
 أن لا يفعل اه الرابعة أن لا يعترض المصلي ولا يكون للمارة مندوحة فلا يأثم واحد منهما كذا نقله الشيخ تقي  
 الدين بن دقيق العيد رحمه الله تعالى اه قلت وظاهر كلام الحلية أن قواعد مذهبا لا تنافيه حيث ذكره  
 وأقره وعز ذلك بعضهم الى البدائع ولم أره فيما لو كان فيها لم ينقله في الحلية عن الشافعية فافهم واطاهر أن  
 من الصورة الثانية ما لو صلى عند باب المسجد وقت إقامة الجماعة لأن المارة أن يمر على رقبته كما يأتي وأنه لو صلى  
 في أرضه مستقبلاً لطريق العامة فهو من الصورة الثالثة لأن المارة مأموراً بالوقوف وان لم يجد طريقاً آخر كما  
 يظهر من إطلاق الأحاديث ما لم يكن مضطراً الى المرور هذا ان كان المراد بالمندوحة امكان الوقوف وان لم يجد  
 طريقاً آخر أما ان يريد بها تسريع طريق آخر أو امكان مروره من خلف المصلي او بعيداً منه وبعد مهة عدم ذلك  
 فحينئذ يقال ان كان للمارة مندوحة على هذا التفسير يكون ذلك من الصورة الثالثة أيضاً والافن الصورة  
 الثانية ويؤيد التفسير الأول قوله وأما المارة فلروره مع امكان أن لا يفعل ~~وكذا~~ تعليلاً لهم كراهة الصلاة  
 في طريق العامة بأن فيه منع الناس عن المرور فان مفاده أنه لا يجوز لهم المرور والافلا منع الا أن يراد به المنع  
 الحسي لا الشرعي وهو الاظهار عليه فلو صلى في نفس طريق العامة لم تكن صلاته محترمة كمن صلى خلف فرجة  
 الصف فلا يمنعون من المرور وتعديه فليأتمل (تنبيه) ذكر في حاشية المذني لا يمنع المارة داخل الكعبة وخلف  
 المقام وحاشية المطاف لما روى احمد وأبو داود عن المطلب بن أبي وداعة أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم  
 يصلي بماء بين يديه سهم والسهم يمزون بين يديه وليس بينهما سترة وهو محمول على الطائفتين فيما يظهر لأن الطواف  
 صلاة فصار كمن بين يديه صفوف من المصلين انتهى ومثله في البحر العميق وحكاية عز الدين بن جماعة عن مشكلات  
 لا تار للطاوى ونقله المنار حجة الله في منسكه الكبير ونقله سنان افندي أيضاً في منسكه اه وسيأتي  
 ان شاء الله تعالى تأييد ذلك في باب الاحرام من كتاب الحج (قوله لحديث البزار الخ) ذكر في الحلية أن الحديث  
 في الصحيحين بلفظ لو يعلم المارة بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه قال  
 أبو النضر أحد رواة لا أدري قال أربعين يوماً وشهر أو سنة قال واخرجه البزار وقال أربعين خيراً وفي بعض  
 روايات البخاري ماذا عليه من الاثم اه والخريف السنة سميت به باعتبار بعض الفصول (قوله في ذلك)  
 لفظ في هنا للسببية (قوله ولو ستارة ترتفع) أي تزول بحركة رأسه اذا سجد وهذه الصورة ذكرها سعدى جلبي  
 جواباً عن صاحب الهداية حيث اختار أن الحيد موضع السجود كما مشى عليه المصنف فأورد عليه أنه مع  
 الحائل بكداراً واسطوانة لا يكره والحائل لا يمكن أن يكون في موضع السجود فأجاب سعدى جلبي بأنه يجوز  
 أن يكون ستارة معلقة اذا ركع أو سجد يحترقها رأس المصلي ويلها من موضع سجوده ثم تعود اذا قام او قعد  
 اه وصورته أن تكون الستارة من ثوب أو شحوة معلقة في سقف مثلاً ثم يصلي قريباً منها فاذا سجد تقع على  
 ظهره ويكون سجوده خارجاً عنها واذا قام او قعد سبقت على الارض وسترنه تأمل (قوله ولو كان فرجة الخ)  
 كان تامة وفرجة فاعلمها قال في القضية قام في آخر الصف في المسجد بينه وبين الصفوف مواضع خالية فللداخل  
 أن يمر بين يديه ليصل الصفوف لأنه اسقط حرمة نفسه فلا يأثم المارة بين يديه دل عليه ما ذكر في الفردوس برواية  
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من نظر الى فرجة في صف فليست بها بنفسه  
 فان لم يفعل فمراراً فليخط على رقبته فانه لا حرمة له أي فليخط المارة على رقبته من لم يستد الفرجة اه قلت

وكذا سطح وسرير وكل مرتفع)  
 دون قامة المارة وقيل دون السترة  
 كافي غرر الاذكار (وان اثم المارة)  
 لحديث البزار لو يعلم المارة ماذا  
 عليه من الوزر لو قف أربعين خيراً  
 (في ذلك) المرور ولو بلا حائل ولو  
 ستارة ترتفع اذا سجد وتعود  
 اذا قام ولو كان فرجة فللداخل  
 أن يمر على رقبته من لم يستد ها لانه  
 اسقط حرمة نفسه قتيبه

وليس المراد بالتخطي الوطء على رقبته لأنه قد يؤدي إلى قتله ولا يجوز بل المراد أن يخطو من فوق رقبته  
 وإذا كان له ذلك فله أن يمر بين يديه بالأولى فافهم ثم هذه المسئلة بمنزلة الاستثناء من قوله وإن اثم المصلي  
 وقد علمت التفصيل المأثور ويستثنى أيضا ما قدمناه من داخل الكعبة وخلف المقام وحاشية المطاف (تمة)  
 في غريب الرواية النهر الكبير ليس بستر وكذا الخوض الكبير والبرسترة أراد المرور بين يدي المصلي فإن كان  
 معه شيء يضعه بين يديه ثم يمر بأخذه ولو مترئشان يقوم أحدهما أمامه ويمر الآخر ويفعل الآخر هكذا ويمر  
 وإن معه دابة فترابها ثم وان نزل وتستريح بالداية ومتر لم يأثم ولو متر رجلان متحاذين فالذي يلي المصلي هو الآخر  
 قنينة أقول وإذا كان معه عصا لا تقف على الأرض بنفسها فأمسكها بيده ومتر من خلفها هل يكنى ذلك لم أره  
 (قوله ندبا) حديث إذا صلى أحدهم فليصل إلى ستره ولا يدع أحدا يمر بين يديه رواه الحاكم وأحمد وغيرهما  
 وصرح في المنية بكرة تركها وهي تنزيعة والصارف للامر عن حقيقة ما رواه أبو داود عن الفضل والعباس  
 رأينا النبي صلى الله عليه وسلم في بادئ نياصلي في صحراء ليس بين يديه ستر وما رواه أحمد أن ابن عباس صلى  
 في فضاء ليس بين يديه شيء كما في الشربلية (قوله وكذا المنفرد) أما المختص بستره الإمام فكيفه كما يأتي (قوله  
 ونحوها) أي من كل موضع يخاف فيه المرور فليقل في الجرح من الخلية انما يقيد بالصحراء لأنها الخلية الذي يقع فيه  
 المرور غالباً والافظا هر كراهة ترك الستر فيما يخاف فيه المرور أي موضع كان ٥١ (قوله بقدر ذراع) بيان  
 لأقلها ط والظاهر أن المراد به ذراع اليد كما صرح به الشافعية وهو شبران (قوله وغلظ اصبع) كذا في الهداية  
 لكن جعل في البدائع بيان القلظ قولاً ضعيفاً وأنه لا اعتبار بالعرض وظاهره أنه المذهب بجر وبثوبه ما رواه  
 الحاكم وقال على شرط مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال يجوز من المسئلة قد يرمو خرة الرجل ولو بدقة شعرة  
 ومؤخرة بضم الميم وهمزة ساكنة وكسر الخاء المعجمة العود الذي في آخر رجل البعير كما في الخلية (قوله بقره)  
 متعلق بقوله يغزأ ويحذف صفة لستره أحوال منها (قوله دون ثلاثة أذرع) الأولى أن يدل دون بقدر  
 لما في الجرح من الخلية السنة أن لا يزيد ما بينه وبينها على ثلاثة أذرع ط بقي هل هذا شرط لتصل سنة الصلاة إلى  
 الستر حتى لو زاد على ثلاثة أذرع تكون صلاته إلى غير ستره أم هو سنة مستقلة لم أره (قوله واليمين أفضل)  
 صرح به الزيلعي (قوله ولا يكنى الوضع) أي وضع الستر على الأرض إذا لم يمكن غزها وهذا ما اختاره  
 في الهداية ونسبه في غاية البيان إلى أبي حنيفة ومحمد وصحبه جماعة منهم قاضي خان معللاً بأنه لا يفيد المقصود  
 بجر (قوله ولا الخط) أي الخط في الأرض إذا لم يجد ما يتخذ ستره وهذا على إحدى الروايتين أنه ليس  
 بمسنون ومشى عليه كثير من المشايخ واختاره في الهداية لأنه لا يحصل به المقصود إذا لا يظهر من بعيد (قوله  
 وقيل يكنى) أي كل من الوضع والخط أي يحصل به السنة فيسن الوضع كما نقله القدوري عن أبي يوسف ثم  
 قيل يضعه طولا لأعرضا ليكون على مثال الفرز ويسن الخط كما هو الرواية الثانية عن محمد لحديث أبي داود  
 فإن لم يكن معه عصا فليخط خطاً وهو ضعيف لكنه يجوز العمل به في الفضائل ولذا قال ابن الهمام والسنة  
 أولى بالتباعد مع أنه يظهر في الجملة إذا المقصود جمع الخطا يربط الخيال به كيلا يتشركذا في الجرح وشرح المنية  
 قال في الخلية وقد يعارض تضعيفه بتعجيل أحد وابن حبان وغيرهما (قوله فيخط طولا الخ) قال  
 في شرح المنية وقال أبو داود قالوا الخط بالطول وقالوا بالعرض مثل الهلال ٥٢ وذكر النووي أن الأول  
 المختار ليس بصريحه ظل الستر بجر (تنبيه) لم يذكر وأما إذا لم يكن معه ستر ومعه ثوب أو كبا مثلاً هل  
 يكنى وضعه بين يديه والظاهر نعم كما يؤخذ من تعليل ابن الهمام المأثور آنفاً وكذا الوسيط ثوبه وصلى عليه ثم المفهوم  
 من كلامهم أنه عند إمكان الفرز لا يكنى الوضع وعند إمكان الوضع لا يكنى الخط (قوله ويدفعه) أي إذا متر  
 بين يديه ولم تكن له ستر وكانت ومتر بينه وبينها كما في الخلية والبحر ومفاده اثم المأثور وإن لم تكن ستره كما قدمناه  
 وفي التنازع وأذا دفعه رجل آخر لا بأس به سواء كان في الصلاة ولا (قوله فلو ضربه الخ) أي إذا لم يمكن دفعه  
 إلا بذلك لأن الشافعية صرحوا بأنه يلزم الدفاع تحريز الأسهل كما في دفع الصائل (قوله خلافتنا الخ) أي  
 أن المفهوم من كتب مذهبتنا أن ما يقوله الشافعي خلاف قولنا فافهم صرحوا في كتبنا بأنه رخصة والمهزبة  
 عدم التعرض له فثبت كان رخصة تقدم بوصف السلامة أفاده الرحق بل قولهم ولا يراد على الإشارة مرجح  
 في أن الرخصة هي الإشارة وأن المقابلة غير مأذون بها أصلاً وأما الأمر بما في حديث فليقاتله فإنه شيطان

قوله ليس بستر الظاهر أن هذا  
 مفروض فيما إذا كان في مسجد  
 صغير أما في المسجد الكبير أو  
 الصحراء فهو وإن لم يكن ستره لكن  
 المكروه هو المرور في موضع سجوده  
 أو قريامنه ومن متر خلف النهر  
 الكبير يكون بعيداً من المصلي  
 تأمل اه منه

(ويغزأ) ندبا بدائع (الإمام)  
 وكذا المنفرد (في الصحراء)  
 ونحوها (ستره بقدر ذراع)  
 طولا (وغلظ اصبع) لتبدولناظر  
 (بقره) دون ثلاثة أذرع (على)  
 حذاء (أحد حاجبيه) لا بين  
 عينيه واليمين أفضل (ولا يكنى  
 الوضع ولا الخط) وقيل يكنى فيخط  
 طولا وقيل كالحراب (ويدفعه) هو  
 رخصة فتركه أفضل بدائع قال  
 الباقي فلو ضربه فمات لاشئ  
 عليه عند الشافعي رضي الله عنه  
 خلافتنا على ما يفهم من كتبنا

فهو منسوخ لما في الزيلعي عن السرخسي أن الأمر بهما محمول على الاستدعاء حين كان العمل في الصلاة  
مباحا ١٥ فإذا كانت المقالة غير مأذون بها عندنا كان قتله جناية يلزمه موجبها من دية أو قود فافهم  
(قوله أوجهر قراءة) خصه في البحر بحثا بالصلاة الجهرية وبما يجهر فيه منها وعليه فالمراد زيادة رفع الصوت  
عن أصل جهره والظاهر شمول السرية لأن هذا الجهر مأذون فيه فلا يكره على أن الجهر اليسير صفو والمكروه  
قدر ما تجوز به الصلاة في الأصح كافي سهو البحر فإذا جهر في السرية بكلمة أو كلمتين حصل المقصود ولم يلزم المخذور  
قتل (قوله أو إشارة) أي باليد أو الرأس والعين بحر (قوله ولا يزداد عليها) أي على الإشارة بما ذكر  
فلا يدرأ بأخذ الثوب ولا بالضرب الوجيع كافي القهستاني عن القرائني "ويؤخذ منه فساد الصلاة لو بعمل  
كثير بخلاف قتل الحية على أحد القولين فيه كما يأتي (قوله لاهما) أي لا يجمع بين التسيج والإشارة لأن  
بأحدهما كفاية فيكره كافي الهداية جازما به خلافا لما في الشرع بلالية فانه تحريف لما في الهداية كما أفاده  
الشارح في هامش الخزان (قوله لا يظن على بطن) أي بل يظهر أصابع اليمنى على صفحة كف اليسرى كافي  
البحر وغيره عن غاية البيان لكن لم يظهر وجهه أذ يظن اليمنى على ظهر اليسرى أقل "علافة كان هذا محل الشارح  
على تغيير العبارة والتنصيص على محل الكراهة وهو الضرب بطن على بطن رحتي (قوله للكل) أي للمقتدين  
به كلهم وعليه فلومر ما في قبله الصف في المسجد الصغير لم يكره إذا كان للامام ستره وظاهر التعميم شمول  
المسبوق وبه صرح القهستاني وظاهره الاكتفاء بها ولو بعد فراغ امامه والاخافأئذته وقد يقال فائذته التنبيه  
على أنه كالدرك لا يطلب منه نصب ستره قبل الدخول في الصلاة وإن كان يلزم أن يصير منفردا بلا ستره بعد سلام  
امامه لأن العبرة لوقت الشروع وهو وقته كان مستترا بستره امامه تأمل (قوله ولو عدم المروءة) أي لو صلى  
في مكان لا يتر فيه أحد ولم يواجه الطريق لا يكره تركها لأن اتخاذها للحجاب عن المرأة قال في البحر عن الحلية  
ويظهر أن الأولى اتخاذها في هذا الحال وإن لم يكره الترتل لمقصود آخر وهو كف بصره عما وراءها وجمع خاطره  
بربط الخيال ١٥ وقيدوا بقولهم ولم يواجه الطريق لأن الصلاة في نفس الطريق أي طريق العامة مكروهة بستره  
وبدونها لأنه اعتد للمروءة فلا يجوز شغله بما ليس له حق الشغل كافي المحيط وظاهره أن الكراهة للتحريم وتماه  
في البحر (قوله هذه تم التنزيه الخ) قال في البحر والمكروه في هذا الباب نوعان أحدهما ما يكره بتحريم وهو  
الحصل عند إطلاقهم كافي زكاة الفتح وذكر أنه في رتبة الواجب لا يثبت إلا بما يثبت به الواجب يعني بالنهي الظني  
الثبوت والدلالة فإن الواجب يثبت بالامر الظني الثبوت والدلالة ثانيهما المكروه تنزيها ومرجعه إلى ما تركه  
أولى وكثيرا ما يطلقونه كما ذكره في الحلية فحينئذ إذا ذكروا مكروها فلا بد من النظر في دليله فإن كان نهيا  
ظنيا يحكم بكرهه التحريم الأصناف للنهي عن التحريم إلى الندب وإن لم يكن الدليل نهيا بل كان مفيدا للترك  
الغير الجازم فهي تنزيهية ١٥ قلت ويعرف أيضا بدليل نهى خاص بأن تضمن ترك واجب أو ترك سنة  
فالأول مكروه تحريما والثاني تنزيها ولكن تتفاوت التنزيهية في الشدة والقرب من التحريم بحسب تأكيد  
السنة فإن مراتب الاستحباب متفاوتة كمراتب السنة والواجب والفرض فكذا اضدادها كما أفاده  
في شرح المنية وسياق في آخر المكروهات تمام ذلك (قوله والافتنزيهية) راجع إلى قوله فان نهيا أي  
وإن لم يكن نهيا بل كان مفيدا للترك الغير الجازم وإلى قوله ولا صارف أي وإن كان نهيا ولكن وجد الصارف له  
عن التحريم فهي تنزيهية كما علمته من عبارة البحر فافهم (قوله تحريما للنهي) الأولى تأخيرها عن المضاف  
إليه ط (قوله أي إرساله بلباس معتاد) قال في شرح المنية السدل هو الإرسال من غير لبس ضرورة  
أن إرسال ذيل القميص ونحوه لا يسمى سدا ١٥ ودخل في قوله ونحوه عذبة العمامة وقال في البحر وفسره  
الكرخي بأن يجعل ثوبه على رأسه أو على كتفيه ويرسل أطرافه من جانبه إذا لم يكن عليه سراويل ١٥ فكراهته  
لاحتمال كشف العورة وإن كان مع السراويل فكراهته للتشبه بأهل الكتاب فهو مكروه مطلقا وسواء كان  
للغلاء أو غيره ١٥ ثم قال في البحر وظاهر كلامهم يقتضي أنه لا فرق بين أن يكون الثوب محفوظا من الوقوع  
أو لا فلي هذا تركه في الطيلسان الذي يجعل على الرأس وقد صرح به في شرح الوفاية ١٥ أي إذا لم يدره على عنقه  
والأفلاسل (قوله وكذا القباء بكم إلى وراة) أي كالأقبية الرومية التي تجعل لا كماها خروق عند أعلى  
لعضد إذا أخرج المصلي يده من الخرق وأرسل الكم إلى وراة مثلا فانه يكره أيضا لصدق السدل عليه لانه

قوله خلافا لما في الشرع بلالية فانه  
قال وقال في الهداية قيل يكره  
فتوهم أن عبارة الهداية قيل  
بالباء المثناة تحت وليس كذلك  
بل هي بالباء الموحدة متصل بما  
قبله وهذا لفظها ويدرأ بالإشارة  
أو يدفع بالتسيج لما روينا من قبل  
ويكره الجمع بينهما لأن أحدهما  
كفاية ١٥ كذا يحفظ الشارح  
في هامش الخزان ١٥ منه

مطلب  
مكروهات الصلاة

مطلب  
في المكراهة التحريمية والتنزيهية

(تسيج) أوجهر بقراءة  
(أو إشارة) ولا يزداد عليها عندنا  
قهستاني (لاهما) فانه يكره  
والمرأة تصفق لا يظن على بطن  
ولو صفق أو سجت لم تصد وقد  
تركا السنة تارخانية (وكفت)  
ستره الامام للكل (ولو عدم المروءة  
والطريق جاز تركها) وفعلها  
أولى (وكره) هذه تم التنزيهية التي  
مرجعها خلاف الأولى فالصارف  
الدليل فان نهيا ظني الثبوت ولا  
صارف قصرية والافتنزيهية  
(سدل) تحريما للنهي (ثوبه) أي  
إرساله بلباس معتاد وكذا القباء  
بكم إلى وراة ذكره الخليلي



أرخاه من غير لباس لأن لباس الكتم يكون بادخال اليد فيه وتماحه في شرح المنية (قوله كشذ) هو شيء يعتاد وضعه على الكتفين كما في البحر وذلك نحو الشال (قوله فلو من أحدهما لم يكره) يخالف لما في البحر حيث ذكر في الشذ أنه إذا أرسل طرفا منه على صدره وطرفا على ظهره يكره (قوله وخارج صلاة في الأصح) أي إذا لم يكن للتكبر فالأصح أنه لا يكره قال في التبرأى تحريرا والافتقار ما مر أنه يكره تنزيها اه وما مر هو قوله لأنه صنيع أهل الكتاب قال الشيخ اسماعيل وفيه بحث لأن الظاهر من كلامهم أن تخصيص أهل الكتاب بفعله معتبر فيه كونه في الصلاة فلا يظهر التشبه وكراهته خارجا اه (قوله وفي الخلاصة) استدرا على قوله وكذا القباء الخ ح لكن قال في شرح المنية وفي الخلاصة المصلي إذا كان لا لباسا فله أن يرفع يديه ويختلف المتأخرون في الكراهة والمختار أنه لا يكره ولم يوافق على ذلك أحد سوى البرزقي والصحيح الذي عليه قاضي خان والجمهور أنه يكره لأنه إذا لم يدخل يديه في كبة صدق عليه اسم السدل لأنه إرسال للثوب بدون أن يلبسه اه قال في الخزان بل ذكر أبو جعفر أنه لو أدخل يديه في كبة ولم يشد وسطه ولم يزر أزراره فهو مسمى لأنه يشبه السدل اه قلت لكن قال في الحلية فيه نظر ظاهر بعد أن يكون تحته قميص ونحوه مما يستر البدن بل اختلف في كراهة شدة وسطه إذا كان عليه قميص ونحوه ففي النهاية أنه يكره لأنه صنيع أهل الكتاب وفي الخلاصة لا يكره اه وجرم في نور الإيضاح بعدم الكراهة (قوله والاحوط الثاني) لم يظهر وجهه بل فيه كف الثوب وشغل المدين عن السنة تأمل رجلي ولذا قال في البحر ولا يخفى ما فيه اه بل الاحوط لبسه لما مر عن الجمهور من أن عدم ادخال يديه فيه مكروه (قوله أي رفعه) أي سواء كان من بين يديه أو من خلفه عند الخطأ للعبود بحر وحذر الخبر الرمي ما يفيد أن الكراهة فيه تحريرية (قوله ولولتراب) وقيل لا بأس بصوته عن التراب بحر عن المجتبى (قوله كشركم أو ذيل) أي كالأودخل في الصلاة وهو مشركه أو ذيله وأشار بذلك إلى أن الكراهة لا تختص بالكف وهو في الصلاة كما أقاده في شرح المنية لكن قال في القنية واختلف فبين صلى وقد شمر كيه لعمل كان يعمل قبل الصلاة أو هيئته ذلك اه ومنه ما لو شمر للوضوء ثم عمل لأدراك الركعة مع الإمام وإذا دخل في الصلاة كذلك وقلنا بالكراهة فهل الأفضل إرخاء كيه فيها بعمل قليل أو تركهما لم أره والظاهر الأقول بدليل قوله لا تقي ولو سقطت قلنسوته قاعدها أفضل تأمل هذا وقيد الكراهة في الخلاصة والمنية بأن يكون رافعا كيه إلى المرفقين وظاهره أنه لا يكره إلى ما دونهما قال في البحر والظاهر الإطلاق لصدق كف الثوب على الجميع اه ونحوه في الحلية وكذا قال في شرح المنية الكبير أن التقيد بالمرفقين اتفاق قال وهذا لو شمرهما خارج الصلاة ثم شرع فيها كذلك أمالو شمر وهو فيها تفسد لأنه عمل كثير (قوله وعنه) هو فعل لغرض غير صحيح قال في النهاية وحاصله أن كل عمل هو مفيد للمصلي فلا بأس به أصله ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم عرق في صلاته فسلت العرق عن جبينه أي مسحته لأنه كان يؤذيه فكان مفيدا وفي زمن الصيف كان إذا قام من السجود تنفض فوبه يمينه أو يسره لأنه كان مفيدا كإلتاق صورة فأما ما ليس بمفيد فهو العبت اه وقوله كإلتاق صورة يعني حكاية صورة الالية كما في الحواشي السعدية فليس تنفضه للتراب فلا يرد ما في البحر عن الحلية من أنه إذا كان يكره رفع الثوب كيلا يترب لا يكون نفسه من التراب عملا مفيدا (قوله للنبي) وهو ما أخرجه القضاة عنه صلى الله عليه وسلم أن الله كره لكم ثلاثا العبت في الصلاة والرفث في الصيام والضحك في المقابر وهي كراهة تحريم كما في البحر (قوله الحاجة) حكى بدنه لشيء أه وأضره وسلت عرق يؤلمه ويشغل قلبه وهذا لو بدون عمل كثير قال في الفيض الحلي سيد واحدة في ركن ثلاث مرات يفيد الصلاة أن رفع يده في كل مرة اه وفي الجوهرية عن الفتاوى اختلفوا في الحلك هل الذهاب والرجوع مرة أو الذهاب مرة والرجوع أخرى (قوله ولا بأس به خارج صلاة) وأما ما في الهداية من أنه حرام فقال السروجي فيه نظر لأن العبت خارجا بثوبه أو بدنه خلاف الأولى ولا يحرم والحديث قد يكونه في الصلاة اه بحر (قوله وصلاته في ثياب بذلة) بكسر الباء الموحدة وسكون المذال المجبة للخدمة والاستدال وعطف المهنة عليها عطف تفسير وهي بفتح الميم وكسر هاء مع سكون الهاء وأنكر الأصمعي أن كسر حلية قال في البحر وفسرها في شرح الوقاية بما يلبسه في بيته ولا يذهب به إلى الأكبر والظاهر أن الكراهة تنزيهية اه (قوله لم يمنعه من القراءة) قال في الحلية الأولى أن يقول بحيث يمنعه من سنة القراءة كما ذكره

كشذ ومندبل يرسله من كتفيه  
فلو من أحدهما لم يكره كحالة  
صدر وخارج صلاة في الأصح  
وفي الخلاصة إذا لم يدخل يده  
في كم القميص المختار أنه لا يكره  
وهل يرسل الكتم أو يمسك خلاف  
والاحوط الثاني قهستاني  
(و) كره (كفه) أي رفعه ولولتراب  
كشركم أو ذيل (وعنه به) أي  
ثوبه (وبجسده) للثوب الحاجة  
ولا بأس به خارج صلاة (وصلاته  
في ثياب بذلة) يلبسها في بيته  
(ومنه) أي خدمة أن له غيرها  
والالا (وأخذ درهم) ونحوه  
(في فيه لم يمنعه من القراءة)

في الصلاة حتى لو كان لا يحل بها لا يكره كافي البدائع ثم قول قاضي خان ولا بأس أن يصلي وفي فيه دراهم  
 اودناير لا تمنعه عن القراءة بشيء إلى أن الكراهة تنزيهية اه (قوله فلو منعه) بأن سكت أو تلفظ بالقصا  
 لا تكون قرآن شرح المنية (قوله للتكاسل) أي لأجل الكسل بأن اسنقل نطقه ولم يرها اسرا مهما في الصلاة  
 فتركها لذلك وهذا معنى قولهم ثم وانا بالصلاة وليس معناه الاستحسان بها والاحتقار لانه كفر شرح المنية  
 قال في الحلية وأصل الكسل ترك العمل لعدم الارادة فلو عدم القدرة فهو العجز (قوله ولا بأس به للتذلل)  
 قال في شرح المنية فيه اشارة الى أن الاولى أن لا يفعله وأن يتذلل ويخضع بقلبه فانهم ما من أفعال القلب  
 اه ونعقبه في الامداد بما في التجسس من أنه يستحب له ذلك لأن معنى الصلاة على الخشوع اه قلت واختلف  
 في أن الخشوع من أفعال القلب كالتخوف او من أفعال الجوارح كالسكون او مجموعهما قال في الحلية والاشبه  
 الاول وقد حكى اجماع العارفين عليه وان من لوازمه ظهور الذل وغض الطرف وخفض الصوت وسكون  
 الاطراف وحينئذ فلا يعد القول بحسن كشفه اذا كان ناشئا عن تحقيق الخشوع بالقلب ونص في الفتاوى  
 العناية على أنه لو فعله لعذر لا يكره والافقيه التمهيل المذكور في المتن وهو حسن وعن بعض المشايخ  
 أنه لأجل الحرارة والتخفيف مكره فلم يجعل الحرارة عذرا وليس يعيد اه ملخصا (قوله ولو سقطت  
 قلنسوته الخ) هي ما يلبس في الرأس كافي شرح المنية ولفظ قلنسوته ساقط من بعض النسخ والمسئلة ذكرها  
 في شرح المنية فيما يفسد الصلاة عن الحجة وفي الدرر عن التارخانية والطاهر أن افضلها عاداتها حيث لم يقصد  
 بتركها التذلل على ما مر (قوله وصلاته مع مدافعة الاخشين الخ) أي البول والغائط قال في الخزانة سواء كان  
 بعد شروعه او قبله فان شغله قطعها ان لم يخف فوت الوقت وان اتها انهم لما رواه أبو داود ولا يحل لاحد يؤمن  
 بالله واليوم الآخر أن يصلي وهو حاقن حتى يتخفف أي مدافع البول ومنه الحاقب أي مدافع الغائط والحازق  
 أي مدافعهما وقيل مدافع الريح اه وما ذكره من الاثم صرح به في شرح المنية وقال لاداءها مع الكراهة  
 التحريمية بقى ما اذا خشى فوت الجماعة ولا يجذب جماعة غير هاهل يقطعها كما يقطعها اذا رأى على ثوبه نجاسة  
 قدر الدرهم ليغسلها ولا كما اذا كانت النجاسة أقل من الدرهم والصواب الاول لأن ترك سنة الجماعة  
 أولى من الاتيان بالكراهة كالقطع لفصل قدر الدرهم فانه واجب ففعله أولى من فعل السنة بخلاف غسل  
 مادونه فانه مستحب فلا يترك السنة المؤكدة لأجله كذا حققه في شرح المنية (تنبيه) ذكر في الحلية مجئا  
 أن خوف فوت الجماعة كخوف فوت الوقت في المكتوبة وذكر أن الكراهة جارية في سائر الصلوات ولو تطوعا  
 (قوله وعقش شعره الخ) أي ضفره وقطعه والمراد به أن يجعله على هامته ويندبه بصغ أو أن يلف ذوائبه حول  
 رأسه كما يفعله النساء في بعض الاوقات او يجمع الشعر كله من قبل القفا ويشده بخيط او خرقة كيلا يصيب  
 الارض اذا سجد وجميع ذلك مكره لما روى الطبراني أنه عليه الصلاة والسلام نهى أن يصلي الرجل ورأسه  
 معقوص وأخرج الستة عنه صلى الله عليه وسلم امرت أن اسجد على سبعة اعضاء وأن لا أكف شعرا ولا ثوبا  
 شرح المنية ونقل في الحلية عن النووي أنها كراهة تنزيهية ثم قال والاشبه بسياق الاحاديث أنها تحريم الا ان ثبت  
 على التنزيه اجماع فيتعين القول به (قوله أما فيما يفسد) لانه عمل كثير بالاجماع شرح المنية (قوله  
 للثني) هو ما أخرجه عبد الرزاق عن أبي ذر رضى الله عنه سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شيء حتى سألته  
 عن مسح الحصى فقال واحدة اودع وروى الستة عن عبيد بن أبي ربيعة أنه عليه الصلاة والسلام قال لا تمسح الحصى  
 وأنت تصلي فان كنت ولا بد فاعلوا واحدة شرح المنية (قوله السجود التام الخ) بأن كان لا يمكنه تمكين  
 جبهته على وجه البسنة الا بذلك وقيد بالتام لانه لو كان لا يمكنه وضع القدر الواجب من الجبهة الا به تعين  
 ولو أكثر من مرة (قوله وتركها اولى) لانه اذا تردد الحكم بين سنة وبدعة كان ترك السنة راجحا على فعل  
 البدعة مع أنه كان يمكنه التسوية قبل الشروع في الصلاة بجر (قوله وفرقة الاصابع) هو غمزها  
 او مدّها حتى تصوت وتشيكها هو أن يدخل أصابع احدى يديه بين أصابع الاخرى بجر (قوله للثني)  
 هو ما رواه ابن ماجه مر فو لا تفرقع أصابعك وانت تصلي وروى في المجتبى حديثا منه نهي أن يفرقع الرجل  
 أصابعه وهو جالس في المسجد ينتظر الصلاة وفي رواية وهو عيشي اليها وروى احمد وأبو داود وغيرهما مر فو لا  
 اذا توضأ احكم فأحسن وضوءه ثم خرج عامدا الى المسجد فلا يشبك بين يديه فانه في صلاة وتقل في المعراج

### مطلب في الخشوع

فلو منعه تفسد (وصلاته حاسرا).  
 أي كشفا (رأسه للتكاسل) و(لا)  
 بأس به (للتذلل) وأما اللاهانة  
 بها فكفر ولو سقطت قلنسوته  
 فأعادتها افضل الا اذا احتاجت  
 لتكوير أو عمل كثير (وصلاته مع  
 مدافعة الاخشين) أو أحدهما  
 (أو الريح) للثني (وعقش شعره)  
 للثني عن كفه ولو يجمعه أو ادخال  
 أطرافه في اصوله قبل الصلاة أما  
 فيها فيفسد (وقلب الحصى) للثني  
 (الالسجود) التام فيرخص  
 (مرة) وتركها أولى (وفرقة  
 الاصابع) وتشيكها ولو منتظرا  
 لصلاة أو ماشيا اليها للثني

مطلب  
اذا تردد الحكم بين سنة وبدعة  
كان ترك السنة أولى

الاجماع على كراهة الفرقة والتشبيك في الصلاة وينبغي أن تكون تحريمية للنهي المذكور حلية ونحوه (قوله)  
ولا يكره خارجها حاجة) المراد بخارجها ما ليس من فوائدها لأن السعي إليها والجلوس في المسجد لا يكره  
حكما كما مر حديث الصبي لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه وأراد بالحاجة فهو راحة  
الاصابع فلولا دون حاجة بل على سبيل العبث كره تنزيها والكراهة في الفرقة خارجها منصوص عليها وأما  
التشبيك فقال في الحلية لم أقف لمشايعه على شيء والظاهر أنه لو لم يربعت بل لفرض صحيح ولولا راحة  
الاصابع لا يكره قد صرح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا وشبك  
أصابه فانه لا فائدة تمثيل المعنى وهو التعاضد والتناصر بهذه الصورة الحسية (قوله والتخصر الخ) لما في  
الصبي وغيرهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التخصر في الصلاة وفي رواية عن الاختصار وفي أخرى عن  
أن يصلي الرجل مختصرا وفيه تأويلات أشهرها ما ذكره الشارح وتامه في شرح المنية والبحر قال في البحر والذي  
يظهر أن الكراهة تحريمية في الصلاة للنهي المذكور اهـ ولأن فيه ترك سنة الوضع كافي الهداية لكن العلة  
الثانية لا تقتضي كراهة التحريم نعم تقتضي كراهة وضع اليد على عضو آخر غير الخافضة (قوله للنهي) هو ما رواه  
الترمذي وصححه عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم أياك والالتفات في الصلاة فان الالتفات في الصلاة  
هلكة فان كان لا بد في التطوع لافي الفريضة وروى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال هو اختلاس يحتله  
الشیطان من صلاة العبد وقيد في الغاية بأن يكون لغرض عذر وينبغي أن تكون تحريمية كما هو ظاهر الأحاديث  
بحر (قوله ويصبره يكره تنزيها) أي من غير تحويل الوجه أصلا وفي الزيلعي وشرح الملتقى للباقي أنه مباح  
لأنه صلى الله عليه وسلم كان يلاحظ أصحابه في صلاته بعوق عينيه اهـ ولا ينافي ما هنا بحمله على عدم الحاجة  
أو أراد بالمباح ما ليس بمحظور شرعا وخلاف الأولى غير محظور تأمل (قوله وبصدره تفسد) أي إذا كان  
بغير عذر كما مر بيانه في مفسدات الصلاة (قوله وقيل الخ) قاله في الخلاصة أيضا والاشبه ما في عامة الكتب  
من أنه مكروه لا مفسد وقيد عدم الفساد به في المنية والذخيرة بما إذا استقبل من ساعته قال في البحر وكأنه  
جمع بين ما في الفتاوى وما في عامة الكتب بحمل الأول على ما إذا لم يستقبل من ساعته والثاني على  
ما إذا استقبل من ساعته وكأنه ناظر إلى أن الأول عمل كثير والثاني قليل وهو بعيد فان الاستدانة على هذا  
القليل لا تجعله كثيرا وإنما كثير تحويل صدره اهـ أقول يظهر لي أنه إذا أطال التفاته بجميع وجهه يمنة  
أو يسرة ورأه من بعيد لا يشك أنه ليس في الصلاة تأمل (قوله واقعاؤه الخ) قال في التمهيد صلى الله  
عليه وسلم عن إلقاء الكلب وفسره الطحاوي بأن يقعد على التيه وينصب فخذه ويضم ركبتيه إلى صدره واضعا  
يديه على الأرض والكرخي بأن ينصب قدميه ويقعد على عقبيه ويضع يديه على الأرض والاصم الذي عليه  
العامة هو الأول أي كون هذا هو المراد بالحديث لأن ما قاله الكرخي غير مكروه كذا في الفتح قال في البحر  
وينبغي أن تكون الكراهة تحريمية على الأول تنزيهية على الثاني وأقول إنما كانت تنزيهية على الثاني بناء على أن  
هذا الفعل ليس باقعا وإنما الكراهة لترك الجلسة المسنونة كما علل به في البدائع ولو فسر الإلقاء بقول  
الكرخي تعاكت الأحكام اهـ كلام النهر والحاصل أن الإلقاء مكروه لشئين للنهي عنه ولأن فيه ترك الجلسة  
المسنونة فان فسر بما قاله الطحاوي وهو الاصم كان مكروها وتحريما لوجود النهي عنه بخصوصه وكان بالمعنى  
الذي قاله الكرخي مكروها تنزيها لترك الجلسة المسنونة لا تحريما لعدم النهي عنه بخصوصه وان فسر بما قاله  
الكرخي انعكس الحكم المذكور قلت وفي المغرب بعد ما فسر بما مر عن الطحاوي قال وتفسير الفقهاء أن يضع  
اليديه على عقبيه بين السجدين وهو عقب الشيطان اهـ وعزام في البدائع إلى الكرخي وقال وهو عقب  
الشيطان الذي نهى عنه في الحديث اهـ أي فيما أخرجه مسلم عن عائشة أنه كان ينهى عن عقب الشيطان  
وأن يفترش الرجل ذراعيه اقتراش السبع وفي رواية عن عقبه الشيطان بضم فسكون وهو مكروه أيضا  
كما في الحلية وغيرها وقال العلامة قاسم في قساواه وأما نصب القدمين والجلوس على العقين فكرهه في جميع  
الجلسات بخلاف نكرهه إلا ما ذكره النووي عن الشافعي في قول له أنه يستحب بين السجدين (قوله)  
واقتراش الرجل ذراعيه الخ) أي بسطهما في حالة السجود وقيد بالجلوس اتباعا للحديث المأثور لأن المرأة  
تفترش قال في البحر قيل وإنما نهى عن ذلك لأنها صفة الكسلان والنهاتون بحاله مع ما فيه من التشبه بالسباع

ولا يكره خارجها حاجة  
(والتخصر) وضع اليد على  
الخافضة للنهي (ويكره خارجها)  
تنزيها (والالتفات بوجهه) كله  
(أو بعضه) للنهي ويصبره يكره  
تنزيها وبصدره تفسد كما مر (وقيل)  
قائله قاضي خان (تفسد بصويبه  
والمعتدل واقعاؤه) كالكلب للنهي  
(واقتراش) الرجل (ذراعيه) للنهي



والكلاب والظاهر أنها تحريمية للنهي المذكور من غير صارف اه (قوله وصلاته الى وجه انسان) ففي صحيح البخاري وكره عثمان رضي الله تعالى عنه أن يستقبل الرجل وهو يصلي وحكاه القاضي عياض عن عامة العلماء وتعامه في الحلية وقال في شرح المنية وهو يحمل ما رواه البراء عن علي ان النبي عليه الصلاة والسلام رأى رجلا يصلي الى رجل فامر به أن يعيد الصلاة ويكون الامر بالعادة لازالة الكراهة لانه الحكم في كل صلاة أدت مع الكراهة وليس للفساد اه والظاهر أنها كراهة تحريم لما ذكر ولما في الحلية عن أبي يوسف قال ان كان جاهلا علمته وان كان عالما أدبته اه ولانه يشبه عبادة الصورة (قوله كراهة استقباله) المضمير للمصلي وهو من اضافة المصدر الى مفعوله ط (قوله ولو بعد اولا حائل) قال في شرح المنية ولو كان بينهما ثالث ظهره الى وجه المصلي لا يكره لا تنفاه سبب الكراهة وهو التشبه بعبادة الصورة اه وظاهره عدم الكراهة ولو كانت تقع المواجهة في حالة القيام كما في النهرو والحلية واستظهره في الحلية بأن القاعد يكون سترة للمصلي بحيث لا يكره المرور وراءه فكذلك ان يكون حائلا قلت لكن في الذخيرة نقل قول محمد في الاصل وان شاء الامام استقبل الناس بوجهه اذا لم يكن بجذائه رجل يصلي ثم قال ولم يفضل أي محمد بن ما اذا كان المصلي في الصف الاول والاخير وهذا هو ظاهر المذهب لانه اذا كان وجهه مقابل وجه الامام في حالة قيامه يكره ولو بينهما صفوف اه ثم رأيت الخبر الرمي أجاب بما لا يدفع الايراد والظاهر أن ما مر عن شرح المنية مبنى على خلاف ظاهر الرواية فتأمل (قوله كما مر) أي في مفسدات الصلاة وقدمنا أن الكراهة فيه تنزيهية (قوله واجابته برأسه) قال في الامداد وبه ورد الاثر عن عائشة رضي الله عنها وكذا في تكايم الرجل المصلي قال تعالى فتأذنه الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب وهيل يجيب السلام بعد السلام من الصلاة ذكر الخطابي والطحاوي أن النبي صلى الله عليه وسلم رذ على ابن مسعود بعد فراغه من الصلاة كذا في مجمع الروايات اه (قوله أما لو قيل الخ) هو ما وعده به فيما تقدم قبيل قوله وقمعه على امامه وقدمنا هنا ضعفه عن الشربة ليلية ح (قوله خلافا لما مر عن البحر) أي في باب الامامة وقدمنا الكلام عليه هناك فراجع (قوله) لتلك الجلسة المسنونة) على لكونه مكروها تنزيها اذ ليس فيه نحو خاص ليكون تحريما بحر (قوله بغير عذر) أما به فلا لأن الواجب يتراكم مع العذر فالسنة أولى وعليه يحمل ما في صحيح ابن حبان من صلته عليه الصلاة والسلام متربعا وتعلما للجواز بحر (قوله لانه عليه الصلاة والسلام الخ) نقله في شرح المنية عن ابن الهمام وفي البحر عن صاحب الكنز وغيره ورتبه على ما قيل في وجه الكراهة أنه فعل الجبارة نعم في شرح المنية أن الجالس على الركبتين أولى لانه اقرب الى التواضع تأمل (قوله والتشاوب) في المصباح التشاوب بالمد وبألوا وعامى وفي مختار الصحاح تشاءبت بالمد ولا تقل تشاوبت وهو كما في الحلية والبحر النفس الذي ينفخ منه الفم لدفع البخارات المتخلفة في عضلات الفك وهو ينشأ من امتلاء المعدة وثقل البدن اه قلت ولهذا السبب كان من الشيطان كما في حديث العجيج أنه صلى الله عليه وسلم قال التشاوب من الشيطان فاذا تناوب احدكم بليكنظم ما استطاع وفي رواية لمسلم فليست يده على فيه فان الشيطان يدخله وألحق بالبدن الكرم وهذا اذا لم يمكنه كظمه أي رده وحبه فقد صرح في الخلاصة بأنه ان امكنه عند تشاوب أن يأخذ شفته بيده فلم يفعل وغطى فاه بيده او شويه يكره كذا روى عن أبي حنيفة قال في البحر ووجهه أن تغطية الفم منهي عنها كما رواه أبو داود وغيره وانما يجب للضرورة ولا ضرورة اذا امكنه الدفع ثم في المجتبى يغطي فاه بيده وقيل يمينه في القيام وفي غيره يساره اه قلت ووجه القبل اظهر لانه لدفع الشيطان كما مر فهو كزلة الخبث وهي اليسار اول لكن في حالة القيام لما كان يلزم من دفعه باليسار كثرة العمل بتحريك اليدين كانت اليمنى اول وقد مرنا في آداب الصلاة عن الضياء أنه بظهر اليسرى وفي الحلية عن بعضهم أنه يحسب بينهما وأنه ان سدد باليمنى يحسب فيه بظاهرها او يساطنها وان باليسرى فبظاهرها اه ولم ار من تعرض للكراهة هنا هل هي تحريمية او تنزيهية الا أنه تقدم في آداب الصلاة أنه يندب كظم فمه عند التشاوب وحينئذ فترك الكظم مندوب وأما التشاوب نفسه فان نشأ من طبيعته بلا منعه فلا بأس وان تعمده ينبغي أن يكره فحرم بالانه عبث وقد مر أن العبث مكروه فحرم في الصلاة وتنزيها خارجها (قوله ولو خارجها) أي لا طلاق الحديث المار وتقييده في بعض الروايات بالصلاة لكون الكراهة فيها أشد فلا تنافي بينهما تأمل (قوله والانبيا محفوظون منه) قدمنا في آداب الصلاة أن اخطار ذلك

(وصلاته الى وجه انسان) كراهة

استقباله فالاستقبال لومن المصلي

فالكراهة عليه والافعل المستقبل

ولو بعد اولا حائل (ورد السلام

بيده) او برأسه كما مر (فرع)

لا بأس بتكايم المصلي واجابته

برأسه كما لو طلب منه شيء أو أرى

درهما وقيل أجدها أو ما نعلم

اولا أو قيل ثم صليت فأشار بيده

أنهم صالوا ركعتين أما لو قيل له

تقدم فتقدم او دخل احد الصف

فوسع له فورا فسدت ذكره الحلية

وغیره خلافا لما مر عن البحر

(و) كره (التربع) تنزيها لترك

الجلسة المسنونة (بغير عذر) ولا

يكره خارجها لانه عليه الصلاة

والسلام كان جل جالوسه مع

اصحابه التربع وكذا عمر رضي الله

تعالى عنه (والتشاوب) ولو

خارجها ذكره مسكين لانه من

الشيطان والانبيا محفوظون منه

قوله وحينئذ فترك الكظم مندوب

هكذا يحفظه وفيه نظر لا يخفى اه

معصية

ميلة مجزب في دفع التناوب (قوله للثني) أي في حديث إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يفيض عينيه رواه ابن عدى  
 الآن في سند من ضعف وعلل في البدائع بأن السنة أن يرمي يصره إلى موضع سجوده وفي التخصيص تركها  
 ثم الظاهر أن الكراهة تنزيهية كذا في الحلية والبحر وكأنه لأن عمله انتهى ما مر عن البدائع وهي الصارفة  
 عن التحريم (قوله الالكامل الخشوع) بأن خاف فوت الخشوع بسبب رؤية ما يفرق الخطا طرف لا يكره بل قال  
 بعض العلماء أنه الأولى وليس بعيد حلية وبهر (قوله لأن العبرة لتقديم) ولهذا اشترط طهارة مكانه  
 رواية واحدة بخلاف مكان السجود إذ فيه روايتان وكذا لو حلف لا يدخل دار فلان يبحث بوضع القدمين  
 وإن كان باقي بدنه خارجا والصبي إذا كان رجلا في الحرم ورأسه خارجه فهو صبي الحرم ففيه الجزاء بحر  
 (قوله مطلقا) راجع إلى قوله وقام الإمام في المحراب وفسر الإطلاق بما بعده وكذلك سواء كان المحراب  
 من المسجد كما هو العادة المستمرة أولا كما في البحر (قوله إن عاين بالمشبه الخ) قيد للكراهة وحاصله  
 أنه صرح محمد في الجامع الصغير بالكراهة ولم يفرق ما خالف المشايخ في سببها فقيل كونه يصير عتارا عنهم  
 في المكان لأن المحراب في معنى بيت آخر وذلك صنيع أهل الكتاب واقتصر عليه في الهداية واختاره الإمام  
 السرخسي وقال أنه الوجه وقيل اشتباه حاله على من في عيونه وبساره فعلى الأول يكره مطلقا وعلى الثاني  
 لا يكره عند عدم الاشتباه وأيد الثاني في الفتح بأن امتياز الإمام في المكان مطلوب وتقدمه واجب وغايته  
 اتفاق المتن في ذلك وارتضاء في الحلية وأيده لكن نازعه في البحر بأن مقتضى ظاهر الرواية الكراهة مطلقا  
 وبأن امتياز الإمام المطلوب حاصل بتقدمه بلا وقوف في مكان آخر ولهذا قال في اللؤلؤة وغيره إذا لم يضق  
 المسجد بمن خلف الإمام لا ينبغي له ذلك لأنه يشبهه بتأين المكانين انتهى معنى حقيقة اختلاف المكان فتسمع  
 الجواز فتشبهه الاختلاف فوجب الكراهة والمحراب وإن كان من المسجد فصورة وهيئة اقتضت شبهة  
 الاختلاف اهـ ملخصا قلت أي لأن المحراب انما يبنى علامة لتحل قيام الإمام ليكون قيامه وسط الصف كما هو  
 السنة لأن يقوم في داخله فهو وإن كان من بقاع المسجد لكن أشبهه مكانا آخر فأورث الكراهة ولا يخفى  
 حسن هذا الكلام فافهم لكن تقدم أن التشبه انما يكره في المذموم وفيما قصد به التشبه لا مطلقا ولعل  
 هذا من المذموم تأمل هذا في حاشية البحر للرملي الذي يظهر من كلامهم أنها كراهة تنزيه تأمل اهـ (تنبيه)  
 في معراج الدراية من باب الإمامة الأصح ما روى عن أبي حنيفة أنه قال أكره للإمام أن يقوم بين السارين  
 أو زاوية أو ناحية المسجد أو إلى سارية لأنه بخلاف عمل الأئمة اهـ وفيه أيضا السنة أن يقوم الإمام أزا  
 وسط الصف ألا ترى أن المحارب ما نصبت الاوسط المساجد وهي قد عينت لمقام الإمام اهـ وفي التتارخانية  
 ويكره أن يقوم في غير المحراب الاضرورة اهـ ومقتضاه أن الإمام لو ترك المحراب وقام في غيره يكره ولو كان  
 قيامه وسط الصف لأنه خلاف عمل الأئمة وهو ظاهر في الإمام الراتب دون غيره والمفرد فاعلم هذه الفائدة  
 فانه وقع السؤال عنها ولم يوجد نص فيها (قوله للثني) وهو ما أخرجه الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم نهى  
 أن يقوم الإمام فوق ويبقى الناس خلفه وعلوه بأنه تشبه بأهل الكتاب فانهم يتخذون لإمامهم  
 دكانا بحر وهذا التعليل يقتضي أنها تنزيهية والحديث يقتضي أنها تحريمية الآن يوجد صارف تأمل وملى  
 قلت لعل الصارف تعليل النبي بما ذكرنا تأمل (قوله وقيل الخ) هو ظاهر الرواية كما في البدائع قال في البحر  
 والحاصل أن الصحيح قد اختلف الأولى العمل بظاهر الرواية وإطلاق الحديث اهـ وكذا رجحه في الحلية  
 (قوله في الأصح) وهو ظاهر الرواية لأنه وإن لم يكن فيه تشبه بأهل الكتاب لكن فيه ازدراء بالإمام حيث  
 ارتفع كل الجماعة فوقه أفاده في شرح المنية وكأن الشارح أخذ الصحيح بعالم الدرر من قول البدائع جواب  
 ظاهر الرواية أقرب إلى الصواب ومقابله قول الطحاوي بعدم الكراهة لعدم التشبه ومشى عليه في الحاشية  
 قائلا وعليه عامة المشايخ قال ط ولعل الكراهة تنزيهية لأن النبي ورد في الأول فقط (قوله وهذا كله)  
 أي الكراهة في المسائل الثلاث لا كما يتوهم من ظاهر كلام المصنف من أن قوله عند عدم العذر قيد لقوله وكره  
 عكسه فقط فافهم (قوله بجمعة وعيد) مثال للعذر وهو على تقدير مضاف أي كرتبة بجمعة وعيد (قوله)  
 فلو قاموا الخ) تفرع على عدم الكراهة عند العذر في جمعة وعيد قال في المعراج وذكر شيخ الإسلام انما يكره  
 هذا إذا لم يكن من عذر أما إذا كان فلا يكره كافي الجمعة إذا كان القوم على الرف وبعضهم على الأرض لضيق

(ونفيض عينيه) للثني الالكامل  
 الخشوع (وقيام الإمام في  
 المحراب لا سجوده فيه) وقدماء  
 خارجه لأن العبرة للتقدم (مطلقا)  
 وإن لم يشبه حال الإمام أن عاين  
 بالتشبه وإن بالاشتباه ولا اشتباه  
 فلا اشتباه في نفي الكراهة (وأنفراد  
 الإمام على الدكان) للثني وقدر  
 الارتفاع بذراع ولا بأس بما دونه  
 وقيل ما يقع به الامتياز وهو  
 الأوجه ذكره الكمال وغيره  
 (وكره عكسه) في الأصح وهذا كله  
 (عند عدم العذر) بجمعة وعيد  
 فلو قاموا على الرفوف والإمام  
 على الأرض وفي المحراب لضيق  
 المكان لم يكره

المكان وحكى الحلواني عن أبي الليث لا يكره قيام الامام في الطاق عند الضرورة بأن ضاق المسجد على القوم  
 اه وبه علم أن قوله والامام على الارض أى ومعه بعض القوم (قوله كالمكان الخ) يحتز قوله وانفراد  
 الامام على المكان قال في البحر قيدا لانفراد لانه لو كان بعض القوم مع الامام قيسل يكره والاصح لا وبه جرت  
 العادة في جوامع المسلمين في اغلب الامصار كذا في المحيط اه وظاهره أنه لا يكره ولو بلا عذر والا كان داخلا  
 فيما قبله تأمل (قوله ومن العذر الخ) أى في الانفراد في مكان مرتفع وهذا حكاه في البحر تبعا للعلية مذهبا  
 للشافعي وأنه قيل انه رواية عن أبي حنيفة قلت لكن في المعراج مانعه وبقولنا قال الشافعي رحمه الله تعالى  
 الا اذا أراد الامام تعليم القوم أفعال الصلاة أو أراد المأموم تبليغ القوم حينئذ لا يكره عندنا اه وبه علم  
 أنه كما يكره انفراد الامام في مكان عال بلا عذر يكره انفراد المأموم وان وجدت طائفة مع الامام فافهم (قوله  
 وقد من الخ) أى في باب الامامة عند قوله ويصف الرجال حيث قال ولو صلى على روف المسجد ان وجد في  
 محضه مكانا كره كقيامه في صف خلف صف فيه فرجة اه ولعله يشير بذلك الى أنه لو لا العذر المذكور كان  
 انفراد المأموم مكروها (قوله لكن قالوا الخ) القائل صاحب القنية فانه عزا الى بعض الكتب أى جماعة  
 ولم يجد في الصف فرجة قيل يقوم وحده ويعذر وقيل يجذب واحدا من الصف الى نفسه فيقف بجانبه  
 والاصح ما روى هشام عن محمد أنه ينتظر الى الركوع فان جاء رجل والاجذب اليه رجلا ودخل في الصف ثم  
 قال في القنية والقيام وحده اولى في زماننا لعل الجاهل على العوام فاذا جرت نفسه صلاته اه قال في الخزانة  
 قلت وينبغي التفويض الى رأى المبتلى فان رأى من لا يتأذى لدين او صدقة زاحمة او عالما جذبه والا انفراد  
 اه قلت وهو توفيق حسن اختياره ابن وهبان في شرح منظومته (قوله فلذا قال الخ) أى فلم يذ كر الجذب  
 لما مر (قوله وليس ثوب فيه تماثيل) عدل عن قول غيره تصاوير لما في ان غريب الصورة عام في ذى الروح وغيره  
 والتماثيل خاص بمنال ذى الروح ويأتى أن غير ذى الروح لا يكره قال القهستاني وفيه اشعار بأنه لا تكره صورة  
 الرأس وفيه خلاف كما في اتخاذها كذا في المحيط قال في البحر وفي الخلاصة وتكره التصاوير على الثوب صلى فيه  
 اولاته انتهى وهذه الكراهة تحريرية وظاهر كلام النووي في شرح مسلم الاجماع على تحريم تصوير الحيوان  
 وقال وسواء صنعه لما يمتس او لغيره فصنعت حرام بكل حال لان فيه مضاهاة لخلق الله تعالى وسواء كان في ثوب  
 أو بساط او درهم وانا وحائظ وغيرها انتهى فينبغي أن يكون حراما لا مكروها ان ثبت الاجماع وقطعية الدليل  
 بتواتره اه كلام البحر ملخصا وظاهر قوله فينبغي الاعتراض على الخلاصة في تسميته مكروها قلت لكن مراد  
 الخلاصة اللبس المصرح به في المتون بدليل قوله في الخلاصة بعدما مر ما اذا كان في يده وهو صلى لا يكره وكلام  
 النووي في فعل التصوير ولا يلزم من حرمة الصلاة فيه بدليل أن التصوير يحرم ولو كانت الصورة صغيرة  
 كالتي على الدرهم او كانت في اليد أو مستقرة او مهانة مع أن الصلاة بذلك لا تحرم بل ولا تكره لان علة  
 حرمة التصوير المضاهاة لخلق الله تعالى وهي موجودة في كل ما ذكر وعلة كراهة الصلاة بها التشبه وهي مفقودة  
 فيما ذكر كما يأتي فاعتزم هذا التحريم (قوله فوق رأسه) أى في السقف معراج (قوله ثمثال) أى مرسوم  
 في جدار او غيره او موضوع او معلق كما في المنية وشرحها أقول والظاهر أنه يلحق به الصليب وان لم يكن ثمثال  
 ذى روح لان فيه تشبها بالنصاري وبكره التشبه بهم في المذموم وان لم يقصده كما مر (قوله منصوبة) أى  
 بحيث لا توطأ ولا يتكأ عليها قال في الهداية ولو كانت الصورة على وسادة ملقاة أو على بساط مفروش لا يكره  
 لانها تأس وتوطأ بخلاف ما اذا كانت الوسادة منصوبة او كانت على الستر لانها تعظيم لها (قوله والظاهر  
 الكراهة) لكن فيه ايسر لانه لا تعظيم فيه ولا تشبه معراج وفي البحر قالوا أو أشدها كراهة ما يكون على القبلة  
 أمام المصلي ثم ما يكون فوق رأسه ثم ما يكون عن يمينه ويساره على الحائط ثم ما يكون خلفه على الحائط او الستر  
 اه قلت وكان عدم التعظيم في التي خلفه وان كانت على حائط أو ستر أو في استندابها استهانة لها فيعارض  
 ما في تعليقها من التعظيم بخلاف ما على بساط مفروش ولم يسجد عليها فانها استهانة من كل وجه وقد ظهر من  
 هذا أن علة الكراهة في المسائل كلها اما التعظيم او التشبه على خلاف ما يأتي (قوله ولا يكره) قدر لا يكره  
 مع قول المصنف الاتي لا طول النصل فيكون الاتي نأ كيدا فافهم (قوله تحت قدميه) وكذا لو كانت على  
 بساط بوطأ او مرفقة يتكأ عليها كما في البحر والمرفقة وسادة الاتكاء كما في المغرب (قوله عبارة الشئى الخ)

كما لو كان معه بعض القوم في الاصح  
 وبه جرت العادة في جوامع المسلمين  
 ومن العذر ارادة التعليم او التبليغ  
 كما بسط في البحر وقد من كراهة  
 القيام في صف خلف صف فيه فرجة  
 للنهي وكذا القيام منفردا  
 وان لم يجد فرجة بل يجذب احدا  
 من الصف ذكره ابن الكمال لكن  
 قالوا في زماننا تركه اولى فذا قال  
 في البحر يكره وحده الا اذا لم يجد  
 فرجة (وليس ثوب فيه تماثيل) ذى  
 روح (وان يكون فوق رأسه اوبس  
 يديه او بجداره) يمتة اوبسرة او محل  
 سجوده (ثمثال) ولو في وسادة  
 منصوبة لا مفروشة (واختلف فيما  
 اذا كان) الثمال (خافه  
 والظاهر الكراهة ولا يكره  
 لو كانت تحت قدميه) او محل  
 جلوسه لانها مهانة (اوفي يده)  
 عبارة الشئى بدنه لانها مستورة  
 بشيابه



أشار بذلك الى ما في العبارة الاولى من الاشكال وهو أنها اذا كانت في يده تمنعه عن سنة الوضع وهو مكروه بغير الصورة فكيف بها اللهم الآن يراد أن لا يمكنها بل تكون معلقة بيده ونحو ذلك كذا في شرح المنية وأراد بنحو ذلك ما لو كانت مرسومة في يده وفي المعراج لا تكره امامته من في يده تصاور لانها مستورة بالتياب لا تستبين فصارت كصورة نقش خاتم اهـ ومثله في الجعر عن المحيط وظاهره عدم الكراهة ولو كانت بالوشم وبغير عدم نجاسته كما اوضحناه في آداب الانجاس فراجع (قوله غير مستبين) الظاهر أن المراد به ما يأتي في تفسير الصغيرة تأمل (قوله ومفاده) أي مفاد التعليل بأنها مستورة (قوله لا المستبريكس اوصرة) بأن صلى ومعه صرة او كس فيه دنائير أو دراهم فيها صور صفار فلا تكره لاستنارها بجر ومقتضاه انها لو كانت مكشوفة تكره الصلاة مع أن الصغيرة لا تكره الصلاة معها كما يأتي لكن يكره كراهة تنزيه جعل الصورة في البيت نهر (قوله او ثوب آخر) بأن كان فوق الثوب الذي فيه صورة ثوب سائرته فلا تكره الصلاة فيه لاستنارها بالثوب بجر (قوله لا تبتين الخ) هذا أضبط مما في القهستاني حيث قال بحيث لا تبدو للناظر الا تبصر بديع كما في الكرمانى ولا تبدو له من بعيد كما في المحيط ثم قال لكن في الخزانة ان كانت الصورة مقدار طبر يكره وان كانت اصغر فلا اهـ (قوله او مقطوعة الرأس) أي سواء كان من الاصل او كان له رأس ومحي وواء كان القطع بخيط خيط على جميع الرأس حتى لم يبق له اثر وبطل به بغيره او بغيره لانها لا تعبد بدون الرأس عادة وأما قطع الرأس عن الجسد بخيط مع بقاء الرأس على حاله فلا يفتي الكراهة لان من الطيور ما هو مقطوع فلا يفتي بالقطع بذلك وقيد بالرأس لانه لا اعتبار بازالة الطاجين او العينين لانها تعبد بدونها وكذا لا اعتبار بقطع اليدين والرجلين بجر (قوله او بمحوة عضو الخ) تعميم بعد تخصيص وهل مثل ذلك ما لو كانت مشقوبة البطن مثلاً والظاهر أنه لو كان الثقب كبيراً يظهر به نقصها فم والافلا كما لو كان الثقب لو وضع عصا تمسك بها كمثل صور الخيال التي يلعب بها لانها تبقى معه صورة تامة تأمل (قوله او بغير ذي روح لقول ابن عباس للسائل فان كنت لا بد فاعلا فاصنع الشجر وما لانفس له رواه الشيخان ولا فرق في الشجر بين النمر وغيره خلافاً لجاهد بجر (قوله لانها لا تعبد) أي هذه المذكورات وحديث فلا يحصل التشبه فان قيل عبد الشمس والقمر والكواكب والشجرة الخضراء قلنا عبد عينه لا تشبهه فعلى هذا ينبغي أن يكره استقبال عين هذه الاشياء معراج أي لانها عين ماعبد بخلاف ما لو صورها واستقبل صورتها (قوله وخبر جبريل الخ) هو قوله للنبي صلى الله عليه وسلم ان لا تدخل بيتاً فيه كلب ولا صورة رواه مسلم وهذا الاشارة الى الجواب عما يقال ان كانت هذه الكراهة فيما مر كون الحبل الذي تقع فيه الصلاة لا تدخله الملائكة لان شر البقاع بئس ما لا تدخله الملائكة ينبغي أن تكره ولو كانت الصورة مهانة لان قوله ولا صورة تكرة في سياق النبي فتم وان كانت العلة التشبه بعبادتها فلا تكره الا اذا كانت امامه او فوق رأسه والجواب أن العلة هي الامر الاول وأما الثاني فيفسد أشد الكراهة غير أن عموم النص المذكور مخصوص بغير المهانة لما روى ابن حبان والنسائي استأذن جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كيف ادخل وفي بيتك ستر فيه تصاور فان كنت لا بد فاعلا فاقطع رؤسها واقطعها وسأئد واجعلها بساطاً فم يرد على هذا ما اذا كانت على بساط في موضع السجود فقد مر أنه يكره مع انها لا تمنع دخول الملائكة وليس فيها تشبه لان عبدة الاصنام لا يسجدون عليها بل يصوبونها ويوجهون اليها الآن يقال فيها صورة التشبه بعبادتها حال القيام والركوع وتعظيم لها ان يسجد عليها اهـ ملخصاً من الحلية والبحر أقول الذي يظهر من كلامهم أن العلة اما التعظيم أو التشبه كما قد مناه والتعظيم اعم كما لو كانت عن يمينه او يساره او موضع سجوده فالتشبه فيما بل فيها تعظيم وما كان فيه تعظيم وتشبه فهو أشد كراهة ولهذا اتفقت رتبها كما مر وخبر جبريل عليه السلام معلول بالتعظيم بدليل الحديث الآخر وغيره فعدم دخول الملائكة انما هو حيث كانت الصورة معظمة وتعليل كراهة الصلاة بالتعظيم اولى من التعليل بعدم الدخول لان التعظيم قد يكون عارضاً لان الصورة اذا كانت على بساط مفروش تكون مهانة لا تمنع من الدخول ومع هذا الوصل على ذلك البساط وسجد عليها تكره لان فعله ذلك تعظيم لها والظاهر أن الملائكة لا تمنع من الدخول بذلك الفعل العارض وأما ما في الفتح عن شرح عتاب من انها لو كانت خلفه او تحت رجله لا تكره الصلاة ولكن تكره كراهة جعل الصورة في البيت للعديت فظاهره الامتناع من

(او على خاتمه) بنقش غير مستبين قال في البحر ومفاده كراهة المستبين لا المستبريكس اوصرة او ثوب آخر وأقره المصنف (او كانت صغيرة) لا تبتين تفاصيل اعضائها للناظر قائماً وهي على الارض ذكره الحلي (او مقطوعة الرأس او الوجه) او بمحوة عضو لا تعبد بدونه (او بغير ذي روح لا) يكره لانها لا تعبد وخبر جبريل

الدخول ولومهاة وكراهة جعلها في بساط مفروش وهو خلاف الحديث المخصص كما مر (قوله في امتناع ملائكة الرحمة) قديهم اذا حفظوا لا يفارقون الانسان الا عند الجماع والخلاء كذا في شرح البضاري وينبغي أن يراد بالحفظ ما هو اعم من الكرام الكائين والذين يحفظونه من الجن نهر وانظر ما قدمناه قبل فصل القراءة (قوله فنفاه عياض) أي وقال ان الاحاديث مخصصة ببحر وهو ظاهر كلام علماءنا فان ظاهره أن ما لا يؤثر كراهة في الصلاة لا يكره ابقاؤه وقد صرح في الفتح وغيره بأن الصورة الصغيرة لا تتركه في البيت قال ونقل أنه كان على خاتم أبي هريرة ذبايتان اه ولو كانت تمنع دخول الملائكة كره ابقاؤها في البيت لانه يكون شر البقاع وكذا المهانة كما مر وهو صريح قوله في الحديث المأذون او قطعها وسأندأ واجملها بسطا وأما ما مر عن شرح عتاب فقد علمت ما فيه (تنبيه) هذا كله في اقتناء الصورة وأما فعل التصوير فهو غير جائز مطلقا لانه مضاهة لخلق الله تعالى كما مر (خاتمة) قال في النهر جواز في الخلاصة ان رأى صورة في بيت غيره أن ينزلها وينبغي أن يجب عليه ولو استأجر مصورا فلا جرمه لان عمله معصية كذا عن محمد ولو هدم بيتا فيه نصابا برئ من قيمته خالياعنها اه وسأني في باب متفرقات البيوع متناوشر حاتم انه اشترى تورا او فرسانا من خرف لاجل استئناس الصبي لا يصح ولا قيمة له فلا يضمن متلفه وقيل بخلافه يصح ويضمن قنية وفي آخر حظر المجتبى عن أبي يوسف يجوز بيع اللعبة وأن يلعب بها الصبيان اه (قوله وكره تنزيها) كذا عزاء في البحر الى الحلية لابن امير حاج ثم قال لكن ظاهر قول النهاية لا يباح انها تعريجية وأجاب في النهر بأن المكروه تنزيها غير مباح أي غير مستوى الطرفين واعترضه الرملي بأن الغالب اطلاقهم غير المباح على المحترم او المكروه تحريرا وان كان يطلق على ما ذكر قلت وبؤيده قول الدرر للنهي عنه لـ كن قال محشمه فوح افندي لم اجد النهي عنه صريحا فيما عندي من الكتب اه ولذا اقتصر غيره على التعليل بأنه ليس من أفعال الصلاة ولو كان فيه نهى خاص لذكروه نعم ذكر في الحلية فيما رواه الاصمعي في نهج رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عبد الآ في المكتوبة ورخص في المسجعة أي المسافة لكن قال في الحلية ان ثبت هذا ترجح القول بعدم الكراهة في النسقة والاترجح القول بعدمها مطلقا مرادها التخرية اه وحيث لا نهى ثابت يتعين تأويل ما في النهاية بما في النهر ولذا مشى عليه الشارح قدبر (قوله باليد) أي باصابعه او بسجعة يسكنها كما في البحر (قوله ولو نفلا) بيان للاطلاق وهذا باتفاق اصحابنا في ظاهر الرواية وعن الصحاح في غير ظاهر الرواية عنهما أنه لا بأس به وقيل الخلاف في الفرائض ولا كراهة في النوافل اتفقا وقيل في النوافل ولا خلاف في الكراهة في الفرائض نهر (قوله فلا يكره) هذا ظاهر الرواية وهو الاصح وكرهه بعضهم نهر ويدل للاول ما أخرجه الترمذي وحسن النووي اسناده عن يسيرة قالت قال لسار رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكن باليسيع والتقدس واعقدن بالانامل فانن مسولات مستنطقات ولا تغفلن فتسيز الرحمة ونمسه في الحلية (قوله كعده الخ) أد في الصلاة وهذا محترز قوله باليد قال في البحر أما الغمز برؤس الاصابع والحفظ بالقلب فهو غير مكروه اتفقا والعبد بالسان مفسد اتفقا اه وما قيل من أنه يكره بالقلب لخلاله بالخشوع فضيه نظرا لما ذكر في الحلية (قوله لا بأس باخذ المسجعة) يكسر الميم آله التسبيح والذي في البحر والحلية والخزائن بدون ميم قال في المصباح المسجعة خزرات منظومة وهو يقتضي كونها عربية وقال الازهرى كلمة مولدة وجهها مثل غرفة وغرف اه والمشهور شرعا اطلاق المسجعة بانضم على المسافة قال في المغرب لانه يسبح فيها ودليل الجواز ما رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم وقال صحيح الاسناد عن سعد بن أبي وقاص أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة وبز يد يمانى او حصان سجد به فقال أخبرك بما هو اسر عليك من هذا او أفضل فقال سبحان الله عدد ما خلق في السماء وسبحان الله عدد ما خلق في الارض وسبحان الله عدد ما بين ذات وسبحان الله عدد ما هو خالق والحمد لله مثل ذلك والله اكبر مثل ذلك ولا اله الا الله مثل ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله مثل ذلك فلم ينهها عن ذلك وانما أرشد هالى ما هو اسر وأفضل ولو كان مكروها ليلين لها ذلك ولا تزيد المسجعة على مضمون هذا الحديث الا بنسب النوى في خبط ومثل ذلك لا يظهر تأثيره في المنع فلا جرم أن نقل اتخاذاها والعمل بها عن جماعة من الصوفية الا خيار وغيرهم اللهم الا اذا ترتب عليه رياء وسوءة فلا كلام لنساقبه وهذا الحديث أيضا يشهد لافضلية هذا الذكر المخصوص على ذكر مجرر عن هذه الصيغة ولو تكرر يسيرا كذا في الحلية والبحر

مخصوص بغير المهانة كما بسطه ابن الكمال واختلف المحدثون في امتناع ملائكة الرحمة بما على التقدين فنفاه عياض وابنه النووي (و) كره تنزيها (عذ لا آي والسور والتسبيح ما بدى الصلاة مطلقا) ولو نفلا أما خارجها فلا يكره كعده بقلبه او بغمز. أما سله وعليه يحمل ما جاء من صلاة التسبيح (فرع) لا بأس باخذ المسجعة لغير رياء كما بسط في البحر

قوله عن يسيرة بضم الياء المثناة التحتية وفتح السين حلية اه منه مطلق الكلام على اتخاذا المسجعة

(قوله لا يكره قتل حبة أو عقرب) خبر الشيخين اقلوا الاسودين في الصلاة الحية والعقرب نهر وأما قتل  
 القملة والبرغوث فسيأتي (قوله ان خاف الاذى) أي بأن مرت بين يديه وخاف الاذى والافكره نهاية  
 وفي الصرع الحلية ويستحب قتل العقرب بالنعل اليسرى ان امكن حديث أبي داود كذلك ويقاس عليه الحية  
 (قوله اذا الامر للاباحة) جواب عما يقال لم يكن قتلها مما يستحب الامر بالقتل ط (قوله فالاولى الخ)  
 أي حيث كان الامر بالقتل لم نفعنا فاحش من الاذى الاولى تركه وهو قتل الحية البيضاء التي تسمى مستحبة  
 لانها جان لقوله عليه الصلاة والسلام اقلوا الطفيتين والابتروا ياك والحية البيضاء فانها من الجن كما في المحيط  
 وقال الطحاوي لا بأس بقتل الكل لان النبي صلى الله عليه وسلم عهد مع الجن أن لا يدخلوا بيوت أمته فاذا  
 دخلوا فقد نقضوا العهد فلا ذمة لهم والاوى هو الاعذار والانداز فيقال ارجع باذن الله فان أبي قتله اه يعنى  
 الانذار في غير الصلاة بجر قال في الحلية ووافق الطحاوي غير واحد اخرهم شيخنا بهي ابن الهمام فقال والحق  
 أن الحل ثابت إلا أن الاولى الامساك عما فيه علامة الجن لا للحرمة بل لدفع الضرر الموهوم من جهة هم اه  
 والطفيتان بضم الطاء المهمله واسكان الفاء الخطان الاسودان على ظهر الحية والابترا لا يعنى قبل هو جنس كله  
 مقطوع الذنب وقيل صنف أزرق مقطوع الذنب اذا نظرت اليه الحامل ألفت اه (قوله على الاظهر) كذا  
 قاله الامام السرخسي وقال لانه على رخص فيه للمصلي فهو كما شئى بعد الحدث بجر (قوله لكن صحح الحلبي  
 الفساد) حيث قال تعالى ابن الهمام فالحق فيما يظهر هو الفساد والامر بالقتل لا يستلزم صحة الصلاة مع وجوده  
 كما في صلاة الخوف بل الامر في مثله لا باحة مباشرة وان كان مفسدا للصلاة اه ونقل كلام ابن الهمام في الحلية  
 والبحر والنهر وأقزوه عليه وقالوا ان ما ذكره السرخسي رده في النهاية بأنه مخالف لما عليه عامة رواة شروح  
 الجامع الصغير ومبسوط شيخ الاسلام من أن الكثير لا يباح اه (قوله الى ظهر قاعد الخ) قيد بالظهر احترازا  
 عن الوجه فانها تكره اليه كما مر وفي قوله يتحدث ايماء الى أنه لا كراهة لو لم يتحدث بالاولى ولذا زاد الشارح  
 ولو في شرح المنية أفاد به نفي قول من قال بالكرهية بخصرة المتحدثين وكذا بخصرة النساء وما روى عنه عليه  
 الصلاة والسلام لا تصلوا خلف ناظم ولا يتحدث فضعيف وصح عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يصلي من صلاة الليل كلها وانما معترضة بينه وبين القبلة فاذا أراد أن يوترأ يقضي فوترت  
 روياء في الصحيحين وهو يقضى انها كانت نائمة وما في مسند البزار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهيت  
 أن أصلي الى النيام والمتحدثين فهو محمول على ما اذا كانت لهم اصوات يخاف منها التغليب او الشغل وفي النائمين  
 اذا خاف ظهور شئى يضحكه اه (قوله مطلقا) أي معلقا او غير معلق وأشار به الى أن قول الكثر وغيره  
 معلق غير قيد وفي شرح المنية وجه عدم الكراهة أن كراهة استقبال بعض الاشياء باعتبار التشبه بعبادها  
 والمصنف والسيف لم يعبد هما احد واستقبال أهل الكتاب للمصنف للقرأة منه لا لعبادة وعند أبي حنيفة  
 يكره استقباله للقرأة ولذا قيد بكونه معلقا وكون السيف آلة الحرب مناسب لحال الاتهام الى الله تعالى  
 لانها حال المحاربة مع النفس والشيطان وعن هذا سمي الخراب اه (قوله او شمع) بفتح الميم على الاوجه  
 والسكران ضعيف مع أنه المستعمل قاله ابن قتيبة وعدم الكراهة هو المختار كما في غاية البيان وينبغي الاتفاق  
 عليه فيما لو كان على جانبه كما هو المعتاد في لبالي رمضان بجر أي في حق الامام أما المقابل لها من القوم فلتحقه  
 الكراهة على مقابل المختار رملي (قوله لان المجوس الخ) علة للثلاثة قبله ط (قوله قنية) ذكر ذلك  
 في القنية في كتاب الكراهية ونصه الصحيح أنه لا يكره أن يصلي وبين يديه شمع او سراج لانه لم يعبد ما احد  
 والمجوس يعبدون الجبر لا النار الموقدة حتى قيل لا يكره الى النار الموقدة اه وظاهره أن المراد بالموقدة التي  
 لها لهب لكن قال في العناية ان بعضهم قال تكره الى شمع او سراج كما لو كان بين يديه كأنون فيه جراً ونار موقدة اه  
 وظاهره أن الكراهة في الموقدة متفق عليها كما في الجبر تأمل (قوله لما مر) علة لعدم الكراهة وهو كونها مهانة  
 ح (قوله يكره اشتغال الصماء) لئيه عليه الصلاة والسلام عنها وهي أن يأخذ بثوبه فيضلل به جسده كله من  
 رأسه الى قدمه ولا يرفع جانباً يخرج يده منه سمي به لعدم منفذ يخرج منه يده كالخصرة الصماء وقيل أن يشتغل  
 بثوب واحد ليس عليه ازار وهو اشتغال اليهود زيلعي وظاهر التعليل بالنهي أن الكراهة تحرعية كما مر في نظائره  
 (قوله والاعتجار) لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عنه وهو شد الرأس او تكوير عمامته على رأسه وتزله وسطه

(لا) يكره (قتل حبة أو عقرب)  
 ان خاف الاذى اذا الامر للاباحة  
 لانه منفعة لنا فالاولى ترك  
 الحية البيضاء لخوف الاذى  
 (مطلقا) ولو يعمل ككثير على  
 الاظهر لكن صحح الحلبي الفساد  
 (و) لا يكره (صلاة الى ظهر قاعد)  
 او قائم ولو (يتحدث) الا اذا خيف  
 الغلط بجديته (و) لا الى (مصحف)  
 او سيف مطلقا او شمع او سراج  
 او نار وقد لان المجوس انما تعبد  
 الجبر لا النار الموقدة قنية (او على  
 بساط فيه نمايل ان لم يسجد عليها)  
 لما مر (فروع) يكره اشتغال الصماء  
 بالاعتجار



مكشوفاً وقبل أن ينقب بعمامة فغطى انفه أما للبرء والبرء والبرء امداد وكرهته تعزيمة أيضاً لما مر  
(قوله والثلثم) وهو تغطية الانف والغم في الصلاة لانه يشبه فعل الجوس حال عبادتهم النيران زيلعي  
ونقل ط عن أبي السعدي أنها تعزيمة (قوله والثلثم) هو اخراج النخامة بالنفس الشديد لغير عذر وحكمه  
كالنخ في تفصيله كما في شرح المنية أي فان كان بلا عذر وخرج به حرفان أو أكثر أفسد وفي بعض النسخ والثلثم  
والمراد به لبس الخاتم في الصلاة بعمل قليل (قوله وكل عمل قليل الخ) تقدم الفرق بينه وبين الكثير (قوله  
كتعترض لقملة الخ) قال في النهرويه ~~كره~~ قتل القمل عند الامام وقال محمد القتل أحب الى وأي ذلك فعل  
لا بأس به ولعل الامام إنما اخذ بالدفن لما فيه من التزه عن اصابة الدم يد القتائل او ثوبه وان كان معفو عنه  
هذا اذا تعرضت القملة ونحوها بالاذى والاكره الاخذ فضلاً عن غيره وهذا كله خارج المسجد أما فيه فلا بأس  
بالقتل بشرط تعرضها بالاذى ولا يطرحها في المسجد بطريق الدفن او غيره الا اذا غلب على ظنه أنه ينظر بها  
بعد الفراغ من الصلاة وبهذا التفصيل يحصل الجمع بين ما سبق عن الامام أنه يذفنها في الصلاة أي في غير المسجد  
وبين ما روى عنه أنه لو ذفنها في المسجد أساء اه وفي الامداد عن النبيوع للسيوطي عن ابن العماد طرح  
القمل في المسجد ان كان ميتاً حرام لهجاسه وان كان حياً في كسب المالكية كذلك لان فيه تعذيباً بالجموع بخلاف  
البرغوث لانه يأكل التراب وعلى هذا يحرم طرح القمل حياً في غير المسجد أيضاً اه قال في الامداد والمصرح  
به في كتبنا أنه لا يجوز القاء قمل القملة في المسجد اه قلت الظاهر أن الله تقدير المسجد والا فالمرح به عندنا  
أن ما لانفس له سائلة اذا مات في الماء لا ينجمه (قوله وترك كل سنة ومستحب) السنة قسمان سنة  
هدي وهي المؤكدة وسنة زوائد والمستحب غيره وهو المندوب او هما قسمان وقد يطلق عليه سنة وقد منا  
تحقيق ذلك كله في سنن الوضوء قال في البحر عند قوله وعلى بساط فيه تصاوير الحاصل أن السنة ان كانت  
مؤكدة قوية لا يبعد كون تركها مكروهاً وتحريمها وان كانت غير مؤكدة فتركها مكروه تنزيهاً وأما المستحب  
او المندوب فينبغي أن لا يكره تركه أصلاً لقولهم يستحب يوم الاضي أن لا يأكل الا الا من اضيته ولو أكل  
من غيرها لم يكره فلم يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة الا أنه بشكل عليه قولهم المكروه تنزيهاً امر جمعه  
الى خلاف الاولى ولا شك أن ترك المستحب خلاف الاولى اه أقول لكن صرح في البحر في صلاة  
العبد عنده مسألة الاكل بأنه لا يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص اه وأشار  
الى ذلك في التحرير الاصولي بأن خلاف الاولى ما ليس فيه صبغة نهى كترك صلاة الفحى بخلاف المكروه  
تنزيهاً اه والظاهر أن خلاف الاولى اعم فكل مكروه تنزيهاً خلاف الاولى ولا عكس لان خلاف الاولى  
قد لا يكون مكروهاً حيث لا دليل خاص كترك صلاة الفحى وبه يظهر أن كون ترك المستحب راجعاً الى خلاف  
الاولى لا يلزم منه أن يكون مكروهاً الا بنهي خاص لان الكراهة حكم شرعي فلا بد له من دليل والله تعالى  
أعلم (قوله وحمل الطفل) أي اغير حاجة (قوله وماورد الخ) جواب سؤال هو أنه كيف يكون مكروهاً وقد  
ورد في الصحيحين وغيرهما عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل امامة بنت زينب  
بنت النبي صلى الله عليه وسلم فاذا سجد وضعها واذا قام حملها وقد أجيب عنه باجوبة منها ما ذكره الشارح  
انه منسوخ بما ذكره من الحديث وهو مردود بان حديث ان في الصلاة لشغلا كان قبل الهجرة وقصة أمامة  
بعدها ومنها ما في البدائع أنه صلى الله عليه وسلم لم يكره منه ذلك لانه كان محتاجاً اليه لعدم من يحفظها  
اولاً لتشرع بالفعل ان هذا غير مفسد ومثله أيضاً في زماننا لا يكره لواحد منافعه عند الحاجة أما بدونها  
فمكروه اه وقد أطال المحقق ابن أمير حاج في الحلبة في هذا المثل ثم قال ان كونه للتشريع بالفعل هو الصواب  
الذي لا يعدل عنه كما ذكره النووي فإنه ذكر بعضهم أنه بالفعل أقوى من القول فله ذلك لبيان الجواز وأن  
الآدمي طاهر وما في جوفه من النجاسة معفو عنه لكونه في معدته وأن يصاب الاطفال وأجسادهم طاهرة حتى  
تحقق نجاستها وان الافعال اذا لم تكن متوالية لا تبطل الصلاة فضلاً عن الفعل القليل الى غير ذلك ونظامه فيه  
(تتمة) بقي من المكروهات اشياء أخر ذكرها في المنية ونور الابصار وغيرهما منها الصلاة بحضرة ما يشغل  
البال ويحل بالخشوع كزينة ولهو ولعب ولذلك كرهت بحضرة طعام قيل اليه نفسه ونسي في كتاب الحج قيل  
باب القرآن يكره للمصلي جعل نحوه لغل قلبه ومنها ما في الخزانة تغطية الانف والغم والهرولة  
للصلاة والاتكاء على حائط او عصا في الفرض بلا عذر لاني النفل على الاصح ورفع يديه عند الركوع والرفع منه

مطلب  
في بيان السنة والمستحب  
والمندوب والمكروه وخلاف الاولى

والثلثم والثلثم وكل عمل قليل  
بلا عذر كتعترض لقملة قبل  
الاذى وترك كل سنة ومستحب  
وحمل الطفل وماورد نسخ بجديت  
ان في الصلاة لشغلا

وما روى من الفساد شاذ واتمام القراءة راكعا والقراءة في غير حالة القيام ورفع الرأس ووضع قبل الامام  
والصلاة في مظان نجاسة كقبرة وحمام الا اذا غسل موضعها ولم يمتلأ او صلى في موضع نزع الثياب او كان  
في المقبرة موضع أعد للصلاة ولا قبر ولا نجاسة فلا بأس كافي الخالية اه وتقدم تمام هذا في بحث الاوقات  
المكروهة وفي القهستاني لا تكره الصلاة في جهة قبر الا اذا كان بين يديه بحيث لو صلى صلاة الخاشعين وقع  
بصره عليه كافي جنائز المصنوعات اه (قوله ويباح قطعها) أي ولو كانت فرضا كافي الامداد (قوله لئلا  
قتل حية) أي بأن يقتلها بعمل كثير بناء على ما مر من تصحيح الفساد به (قوله وتندابة) أي هربها وكذا  
لخوف ذنب على غنم نور الابيضاح (قوله وفور قدر) الظاهر أنه مقيد بما بعده من فوات ما قيمته درهم سواء  
كان ما في القدر له او لغيره ربحي (قوله وضباع ما قيمته درهم) قال في جمع الروايات لأن مادونه حقير فلا يقطع  
الصلاة لاجله لكن ذكر في المحيط في الكفالة أن الحبس بالذات يجوز قطع الصلاة اولى وهذا في مال الغير  
أما في ماله لا يقطع والاصح جوازها فيهما اه وتماه في الامداد والذي مشى عليه في الفتح التقييد بالدرهم  
(قوله ويستحب المدافعة الاخشين) كذا في مواهب الرحمن ونور الابيضاح لكنه مخالف لما قدمناه عن الخزان  
وشرح المنية من أنه ان كان ذلك بشغل أي يشغل قلبه عن الصلاة وخشوعها فائمه يأثم لادائمه مع الكراهة  
التحريرية ومقتضى هذا أن القطع واجب لاستحباب ويدل عليه الحديث المار لا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم  
الآخر أن يصلي وهو حاقن حتى يخفف اللهم إلا أن يحمل ما هنا على ما ذالم بشغله لكن الظاهر أن ذلك  
لا يكون مستوعبالا لنوع فلينأمل ثم رأيت الشرنبلالي بعد ما صرح بنسب القطع كما هنا قال وقضية الحديث توجبه  
(قوله وللخروج من الخلاف) عبارته في الخزان ولا زالة نجاسة غير مانعة لاستحباب الخروج من الخلاف  
وما هنا اعم لشعوله لئلا يحوطوا اذا مسته امرأة اجنبية (قوله ان لم يحض الخ) راجع لقوله وللخروج الخ  
وأما قطعها المدافعة الاخشين فقد متناعن شرح المنية أن الدواب أنه يقطعها وان فاتته الجماعة كما يقطعها  
افضل قدر الدرهم (قوله ويجب) الظاهر منه الافتراض ط (قوله لا غائبة ملهوف) سواء استغاث  
بالمصلي او لم يعين احدا في استغاثته اذا قدر على ذلك ومثله خوف ردى اعنى في بئر مثلا اذا غلب على ظنه  
سقوطه امداد (قوله لا لنداء احد أبويه الخ) المراد بهما الاصول وان علوا وظاهرا سيما أنه نفي لوجوب  
الاجابة فيصدق مع بقاء الندب والجواز ط قلت لكن ظاهرا الفتح أنه نفي للجواز به صرح في الامداد  
بقوله أي لا يجوز قطعها بندا احد أبويه من غير استغاثته وطلب اعانة لان قطعها لا يجوز الا للضرورة وقال  
الطحاوي هذا في الفرض وان كان في نافلة ان علم أحد أبويه أنه في الصلاة وناداه لا بأس أن لا يجيبه وان لم يعلم  
يجيبه اه (قوله الا في النفل) أي فيجيبه وجوبا وان لم يستغث لانه ليم عابدي اسرائيل على تركه الاجابة  
وقال صلى الله عليه وسلم ما معناه لو كان فقيرا لاجاب أمه وهذا ان لم يعلم أنه يصلي فان علم لا تجب الاجابة لكنها  
اولى كما يستفاد من قوله لا بأس الخ فقوله فان علم تفصيل لحكم المستثنى ط وقد يقال ان لا بأس هنا  
لدفع ما توهم أن عليه بأس في عدم الاجابة وكونه عقوقا فلا يفيد أن الاجابة اولى وسيأتي تمامه في باب ادراك  
الفريضة (قوله ويكره الخ) لما مر من بيان الكراهة في الصلاة شرعا في بيانها خارجا عما هو من نواهيها  
بحر (قوله تحريما) لما أخرجه الستة عنه صلى الله عليه وسلم اذا اتيت الغائط فلا تستقبلوا القبلة  
ولا تستدبروها ولا تكن شرفا او غزوا ولهذا كان الاصح من الروايتين كراهة الاستدبار كالاستقبال  
بحر (قوله استقبال القبلة بالفرج) يتم قبل الرجل والمرأة والظاهر أن المراد بالقبلة جهتها كافي الصلاة  
وهو ظاهر الحديث المار وأن التقييد بالفرج يفيد ما صرح به الشافعية أنه لو استقبلها بصدرة وحول ذكره  
عنها لم يكره بخلاف عكسه كما قدمناه في باب الاستنجاء وتقدم هنالك أن المكروه الاستقبال والاستدبار  
لاجل بول او غائط فلولا استنجاء لم يكره أي تحريما وفي النهاية ولو غفل عن ذلك وجلس يرضى حاجته ثم وجد  
نفسه كذلك فلا بأس لكن ان امكنه الانحراف ينصرف فانه عد ذلك من موجبات الرحمة فان لم يفعل فلا بأس  
اه وكأنه سقط الوجوب عند الامكان لسقوطه ابتداء بالنسيان ونشأة التلوث وتقدم هنالك أيضا كراهة  
استقبال الشمس والقمر أي لانهما من الآيات الباهرة ولما معهما من الملائكة كافي السراج وقد من أن الظاهر  
أن الكراهة فيه تنزيهية ما لم يردنهي خاص وأن المراد استقبال عينهما ولا وجههما وتقدم تمام ذلك

ويباح قطعها لئلا يقتل حية وتندابة وفور قدر وضباع ما قيمته درهم له او لغيره ويستحب المدافعة الاخشين وللخروج من الخلاف ان لم يحض فوت وقت اوجاعه ويجب لا غائبة ملهوف وغريق وحريق لا لنداء احد أبويه بلا استغاثته الا في النفل فان علم أنه يصلي لا بأس أن لا يجيبه وان لم يعلم اجابه (ويكره) تحريما استقبال القبلة بالفرج ولو (في الخلاه) بالذيت التغوط (وكذا استدبارها) في الاصح

كله هناك فراجع (قوله كما كره لبائع) الظاهر منه التحريم ط (قوله اما ان يصي ليلول نحوها) أي  
جهتها لانه يحرم على البائع أن يفعل بالصغير ما يحرم على الصغير فله اذا بلغ ولذا يحرم على ابيه أن يلبسه حريرا  
او حليا لو كان ذكرا وبسقيه خرا ونحو ذلك (قوله مدرجيه) اورجل واحدة ومثل البالغ الصبي في الحكم  
المذكور ط (قوله أي عدا) أي من غير عذر أما بالعدو أو السهو فلا ط (قوله لانه اساءة أدب)  
أفاد أن الكراهة تنزيهية ط لكن قد منع من الرجوع في باب الاستبراء أنه سيأتي أنه بعد الرجل الممارزة شهادته  
قال وهذا يقتضي التحريم فليحذر (قوله الا أن يكون) ما ذكر من المحصف والكتب أما القبله فهي الى عنان  
السماء (قوله مرتفع) ظاهره ولو كان الارتفاع قليلا ط قلت أي بعد اتقني به المهاداة عرفا ويختلف ذلك  
في القرب والبعد فانه في البعد لا تنفي بالارتفاع القليل والظاهر أنه مع البعد الكثير لا كراهة مطلقا تأمل  
(قوله غلق باب المسجد) الافصح اغلاق لمافي القاموس غلق الباب يغلقه لغة ردية في أغلقه اه قال  
في البحر وانما كره لانه يشبه المنع من الصلاة قال تعالى ومن اعظم عن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه  
ومن هنا يعلم جهل بعض مدرسي زماننا من يدرس في مسجد تقرر في تدريسه وتماه فيه (قوله  
الاخلوف على متاعه) هذا اولى من التقييد بزمان لان المدار على خوف الضرر فان ثبت في زماننا في جميع  
الاقوات ثبت كذلك الا في اوقات الصلاة ولا فلا وفي بعضها ففي بعضها كذا في الفتح وفي النهاية والتدبير  
في الفلق لاهل المحلة فانهم اذا اجتمعوا على رجل وجعلوه متوليا بغير أمر القاضي يكون متوليا انتهى  
بحر ونهر (قوله الوطء فوقه) أي الجماع خراش أما الوطء فوقه بالقدم فغير مكره الا في الكعبة لغير عذر  
لقولهم بكرة الصلاة فوقها ثم رأيت التمهني تنقل عن المفيد كراهة الوطء على سطح المسجد اه ويلزمه  
كراهة الصلاة أيضا فوقه فليست تأمل (قوله لانه مسجد) علة لكراهة ما ذكره فوقه قال الزيلعي - ولهذا يصح  
اقتداء من على سطح المسجد بمن فيه اذا لم يتقدم على الامام ولا يطل الاعتكاف بالصعود اليه ولا يحل للجنب  
والخائض والنفساء الوقوف عليه ولو حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها بحث اه (قوله الى عنان  
السماء) بفتح العين وكذا الى تحت الثرى كما في البيري عن الاسيباني بقي لوجه الوقوف تحته بينا للنساء هل  
يجوز كما في مسجد محله الشمس في دمشق لم أره صريحا ثم سيأتي متنا في كتاب الوقف أنه لو جعل تحته سردا  
لمصلحه جاز تأمل (قوله واتخاذ طريقا) في التعبير بالاتخاذ ايماء الى أنه لا يفسق بمزة او مرتين ولذا عبر في  
القنية بالاعتقاد نهر وفي القنية دخل المسجد فلما توسطه ندم قيل يخرج من باب غير الذي قصده وقيل يصلي  
ثم يتغير في الخروج وقيل ان كان محدثا يخرج من حيث دخل اعدا لما جنى اه (قوله بغير عذر) فلو بعد  
جاز ويصلي كل يوم تحته المسجد مرة بجر عن الخلاصة أي اذا تكرر دخوله تكفيه التحية مرة (قوله بفسقه)  
يخرج عنه بذية الاعتكاف وان لم يمكث ط عن الشرنبلالي (قوله وادخال نجاسة فيه) عبارة الاشياء  
وادخال نجاسة فيه يخاف منها التلويث اه وفاده الجواز لو جافة لكن في الفتاوى الهندية لا يدخل المسجد  
من على بدنه نجاسة (قوله وعليه فلا يجوز الخ) زاد لفظ عليه اشارة الى أن ما ذكره من قوله فلا يجوز ليس  
بمصرح به في كتب المتقدمين وانما بناء العلامة قاسم على ما صرح به من عدم جواز ادخال النجاسة المسجد  
وجعله مقيد بالقولهم ان الدهن النجس يجوز الاستصباح به كما أفاده في البحر (قوله ولا تطمينه بنجس)  
في الفتاوى الهندية يكره أن يطمين المسجد بطين قبل جماع نجس بخلاف السرقين اذا جعل فيه الطين لان في ذلك  
ضرورة وهو تحصيل غرض لا يحصل الا به كذا في السراجية اه (قوله والقصد) ذكره في الاشياء  
بها فقال وأما القصد فيه في اناء فلم أره وينبغي أن لا فرق اه أي لا فرق بينه وبين البول وكذا لا يخرج فيه  
الريح من الدبر كما في الاشياء واختلف فيه السلف قبل لا باس وقيل يخرج اذا احتاج اليه وهو الاصح حوى  
عن شرح الجامع الصغير للقرطبي (قوله ويحرم الخ) لما أخرجه المنذري - مرفوعا عن جندب ما سجدكم صبياناكم  
ومجانينكم وبيعكم وشراءكم ورفع اصواتكم وسل تسبؤكم واقامة حدودكم وجرها في الجمع واجعلوا على  
ابوابها المظاهر بجر والمظاهر جمع مطهرة بكسر الميم والفتح اقفة وهو كل اناء يطهر به كافي المصباح والمراد  
بالحرمة كراهة التحريم لظنية الدليل وأما قوله تعالى أن طهرا حتى لا تطغى الآية فيحتمل الطهارة من أعمال  
أهل الشرك تأمل وعليه فقوله والافكره أي تنزيها تأمل (قوله وصلاته فيها) أي في النعل والخلف الطاهرين

مطلب  
في احكام المسجد

(كما كره) لبائع (امساك صبي)

ليبول (نحوها) كما كره (مد)

رجليه في نوم او غيره اليها) أي

عدا لانه اساءة أدب فانه مثلا

باكير (او الى معصف او شئ من

الكتب الشرعية الا ان يكون على

موضع مرتفع عن المهاداة) فلا

يكسره قاله الكمال (و) كما كره

(غلق باب المسجد) الاخلوف على

متاعه به يفتي (و) كره تحريما

(الوطء فوقه والبول والتغوط)

لانه مسجد الى عنان السماء

(واتخاذ طريقا بغير عذر)

وصرح في القنية بفسقه باعتياده

(وادخال نجاسة فيه) وعليه (فلا

يجوز الاستصباح بدهن نجس فيه)

ولا تطمينه بنجس (ولا البول)

والنفسد (فيه ولو في اناء) ويحرم

ادخال صبيان ومجانين حيث

غلب تغييهم والافكره وينبغي

لداخلة تعاهد نعله وخفه وصلاته

فيهما أفضل



(لا) يكره ما ذكر (فوق بيت)  
 جعل (فيه مسجد) بل ولا فيه  
 لانه ليس بمسجد شرعا (و) أما  
 (التخذ لصلاة جنازة او عيد) فهو  
 (مسجد في حق جواز الاقتداء)  
 وان انفصل الصفوف رفقا  
 بالناس (لا في حق غيره) به يفتي  
 نهاية (خل) دخوله لجنب وحائط  
 كفاءة مسجد ورباط ومد رسة  
 ومساجد حياض وأسواق  
 لا قوارع (ولا بأس بنقشه خلا  
 محرابه) فانه يكره لانه يلهي المصلي  
 ويكره التكلف بدقائق النقوش  
 ونحوها خصوصا في حدار القبلة  
 قاله الحلبي وفي حظر المجتبى وقيل  
 يكره في المحراب دون السقف  
 والمؤخراته ويظهره أن المراد  
 بالمحراب جدار القبلة فليحفظ  
 (بجص وماء ذهب) لو (بماله)  
 الحلال (لا من مال الوقف) فانه  
 حرام (ومن من تنويله لو فعل)  
 النقش والبياض اذا خيف  
 طمع الظلمة فلا بأس به كافي والا  
 اذا كان لاحكام البناء والواقف  
 فعل مثله لقولهم انه يعمر الوقف كما  
 كان وتماهه في البحر

مطلب  
 كلمة لا بأس دليل على أن المستحب  
 غيره لأن البأس الشدة

أفضل مخالفة لليهود تاريخية وفي الحديث صلوا في تعالكم ولا تشبهوا باليهود رواه الطبراني كما في الجامع  
 الصغير راض الصفة وأخذ منه جمع من الخنا بلة أنه سنة ولو كان يندى بها في الشوارع لأن النبي صلى الله عليه  
 وسلم وصحبه كانوا يعيشون بها في طرق المدينة ثم يصلون بها قلت لكن اذا خشى تلويث فرش المسجد بها ينبغي  
 عدمه وان كانت طاهرة وأما المسجد النبوي فقد كان مقروشا بالحصا في زمنه صلى الله عليه وسلم بمخالفه في  
 زماننا ولعل ذلك محل ما في عمدة المفتي من أن دخول المسجد متعلما من سوء الادب تأمل (قوله لا يكره ما ذكر)  
 أي من الوطء والبول والتغوط نهر (قوله فوق بيت الخ) أي فوق مسجد البيت أي موضع أعد للسنن  
 والنوافل بأن يتخذ له محراب ويتقف وبطيب كما أمر به صلى الله عليه وسلم فهذا مندوب لكل مسلم كما في الكرماني  
 وغيره قهستاني فهو كالوالمال على سطح بيت فيه معصف وذلك لا يكره كما في جامع البرهاني معراج (قوله به  
 يفتي نهاية) عبارة النهاية والمختار للفتوى أنه مسجد في حق جواز الاقتداء الخ لكن قال في البحر طاهره أنه  
 يجوز الوطء والبول والتخلى فيه ولا يخفى ما فيه فان الباني لم يعتد بذلك فينبغي أن لا يجوز وان حكمنا بكونه غير  
 مسجد وانما تظهر فائدته في حق بقية الاحكام وحل دخوله لجنب والحائط اه ومقابل هذا المختار ما صححه  
 في المحيط في مصلى الجنازة أنه ليس له حكم المسجد أصلا وما صححه تاج الشريعة أن مصلى العبد له حكم المساجد  
 وتماهه في الشربلية (قوله كفاءة مسجد) هو المكان المتصل به ليس بينه وبينه طريق فهو كالتخذ لصلاة  
 جنازة او عيد فيما ذكر من جواز الاقتداء وحل دخوله لجنب ونحوه كما في آخر شرح المنية (قوله ورباط) هو  
 ما بين لسكنى فقراء الصوفية ويسمى الخاققاء والتكية رحمتي (قوله ومدرسة) ما بين لسكنى طلبة العلم ويجعل  
 لها مدرسا ومكان للدرس لكن اذا كان فيها مسجد فحكمه كغيره من المساجد ففي وقف القنينة المساجد  
 التي في المدارس مساجد لانهم لا يمنعون الناس من الصلاة فيها واذا غلقت يكون فيها جماعة من أهلها اه  
 وفي الخانية دار فيها مسجد لا يمنعون الناس من الصلاة فيه ان كانت الدار لو أغلقت كان له جماعة ممن فيها  
 فهو مسجد جماعة ثبت له أحكام المسجد من حرمة البيع والدخول والافلا وان كانوا لا يمنعون الناس  
 من الصلاة فيه اه (قوله ومساجد حياض) مسجد الحوض مصطبة يجعلونها بجنب الحوض حتى اذا اوضا  
 احد من الحوض صلى فيها اه ح (قوله وأسواق) أي غير نافذة يجعلون مصطبة للصلاة فيها ح وذلك  
 كالتي تجعل في خان التجار (قوله لا قوارع) أي فانها ليست كالمد كورات قال في آخر شرح المنية  
 والمساجد التي على قوارع الطرق ليس لها جماعة رتبة في حكم المسجد لكن لا يعتكف فيها اه (قوله  
 ولا بأس الخ) في هذا التعبير كما قال شمس الأئمة اشادة الى أنه لا يؤجر ويكفيه أن يجور بأسرأس اه قال  
 في النهاية لأن لفظ لا بأس دليل على أن المستحب غيره لأن البأس الشدة اه ولهذا قال في حظر الهندية  
 عن المضمرات والصرف الى الفقراء أفضل وعليه الفتوى اه وقيل يكره لقوله صلى الله عليه وسلم ان من اشراط  
 الساعة أن تزين المساجد الحديث وقيل يستحب لما فيه من تعظيم المسجد (قوله لانه يلهي المصلي) أي  
 فيخل بجشوعه من النظر الى موضع سجوده ونحوه وقد صرح في البدائع في مستحبات الصلاة أنه ينبغي  
 الخشوع فيها ويكون منتهى بصره الى موضع سجوده الخ وكذا صرح في الاشياء أن الخشوع في الصلاة  
 مستحب والظاهر من هذا أن الكراهة هنا تنزيهية فافهم (قوله ويكره التكلف الخ) تخصيص لما في المتن  
 من نفي البأس بالنقش ولهذا قال في الفتح وعندنا لا بأس به ومحل الكراهة التكلف بدقائق النقوش ونحوه  
 خصوصا في المحراب اه فافهم (قوله ونحوها) كخشاب ثمينة وبياض بغوصا سيداج اه ط  
 (قوله وظاهره الخ) أي ظاهر التعليل بأنه يلهي وكذا اخراج السقف والمؤخر فان سببه عدم الالهة فيضيد  
 أن المكروه جدار القبلة بتمامه لأن على الالهة لا تخص الامام بل بقية أهل الصف الأول كذلك ولذا قال  
 في الفتاوى الهندية وكره بعض مشايخنا النقش على المحراب وحائط القبلة لانه يشغل قلب المصلي اه ومثله  
 يقال في حائط الميمنة والميسرة لانه يلهي القريب منه (قوله لو بماله الحلال) قال تاج الشريعة أما لو أنفق  
 في ذلك مالا خبيثا او مالا سببه الخبيث والطيب فيكره لأن الله تعالى لا يقبل الا الطيب فيكره تلويث بيته  
 بما لا يقبله اه شربلية (قوله الا اذا خيف الخ) أي بأن اجتمعت عنده اموال المسجد وهو مستغن  
 عن العمارة والافضه بها كما في القهستاني عن النهاية (قوله وتماهه في البحر) حيث قال وقيدوا  
 بالمسجد اذا نقش غيره موجب للضمان الا اذا كان معدا للاستقلال تزيد الاجرة به فلا بأس به وأرادوا من المسجد

مطلب  
في افضل المساجد

(فروع) افضل المساجد مكة ثم المدينة ثم القدس ثم قباء ثم الاقدم ثم الاعظم ثم الاقرب ومسجد استاذة لدرسه ولسماع الاخبار افضل اتفاقا ومسجد حبه افضل من الجامع والصحيح أن ما ألحق بمسجد المدينة ملحق به في الفضيلة ثم تحترى الاول اولى وهو مائة في مائة ذراع ذكره ملا علي في شرح ابواب المناسك ويحرم فيه السؤال ويكره الاعطاء مطلقا وقيل ان تحطى وانشاد ضالة أو شاة الا ما فيه ذكر

مطلب  
في انشاد الشعر

داخله فيفيد أن تزين خارجه مكرره وأما من مال الوقف فلا شك أنه لا يجوز للمتولى فعله مطلقا لعدم الفائدة فيه خصوصا إذا قصد به حرمان ارباب الوظائف كما شاهدناه في زماننا (قوله افضل المساجد مكة) أي مسجد مكة وكذا ما بعده الى قوله الاقدم ح وفي تسهيل المقاصد للعلامة احمد بن العمدان افضل مساجد الارض الكعبة لانه اول بيت وضع للناس ثم المسجد الحبيب بها لانه اقدم مسجد بمكة ثم مسجد المدينة لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا تعدل ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام جوى ملخصا وفي البيروى واختلف في المراد من المسجد الحرام الذى فيه المضاعفة المذكورة فتقبل بقاع الحرم وقبل الكعبة وما فى الحجر من البيت وقبل الكعبة وما حولها من المسجد وحرم به النووي وقال انه الظاهر وقال الشيخ -ج- والى الدين العراقي ولا يختص التضعيف بالمسجد الذى كان في زمنه صلى الله عليه وسلم بل يشمل جميع ما زيد فيه بل المشهور عند أصحابنا أنه يتم جميع مكة بل جميع حرمة الذى يحرم صيده كما صححه النووي انتهى ما أفاده شيخ مشايخنا محمد بن ظهيرة القرشي الحنفى المكي اه ملخصا (تنبيه) هذه المضاعفة خاصة بالفرض لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة أحدهم في بيته أفضل من صلاته في مسجدى هذا الا المكتوبة والواقع التماس بينه وبين الحديث الاول كذا حكاه ابن رشد المالكي في القواعد عن أبي حنيفة كما في الخلية عن غاية السروجي وتماه فيها (قوله ثم القدس) لانه احد المساجد الثلاثة التى لا تشد الرحال الا اليها والمنصوص على المضاعفة فيها (قوله ثم قبا) بالقصر والمذمور وغيره منصرف والقفاف مضمومة ط لانه المسجد الذى اسس على التتوى من اول يوم (قوله ثم الاقدم ثم الاعظم) كذا فى الخلية عن الاجناس والذى فى البحر بعد القدس ثم الجوامع ثم مساجد المحال ثم مساجد الشوارع لانها اخف رتبة لانه لا يعتكف فيها اذ لم يكن لها امام معلوم ومؤذن ثم مساجد البيوت لانه لا يجوز الاعتكاف فيها الا للنساء اه وفي القهستاني مساجد الشوارع هى التى بنيت فى العمارة مما ليس لها مؤذن وامام راتبان كما فى الجلابى اه والحاصل أن بعد القدس الجوامع أى المساجد الكبيرة الجامعة للجماعة الكثيرة لكن الاقدم منها افضل كمسجد قبا ثم الاعظم أى الاكثر جماعة فالاعظم ثم الاقرب فالاقرب وفى آخر شرح المنية بعد نقله ما مر عن الاجناس ثم الاقدم افضل لسبقته حكما الا اذا كان الحادث اقرب الى بيته فانه افضل حينئذ لسبقه حقيقة وحكما كذا فى الوقعات وذكر فى الخانية ومنية المقي وغيرهما أن الاقدم افضل فان استويا فى القدم فالاقرب ولو استويا فيهما ووقوم احدهما اكثر فان كان فقيرا يقتدى به يذهب للاقل جماعة تكثيرها بسببه والاختيار والافضل اختيار الذى امامه افقه وأصلح ومسجد حبه وان قل جمعه افضل من الجامع وان كثر جمعه اه ملخصا وحاصله أن فى تقديم الاقدم على الاقرب خلافا لكن عبارة الخانية هكذا واذا كان فى منزله مسجدان يذهب الى ما كان اقدم الخ وظاهره أن هذا التفصيل فى مسجد الحى تأمل (قوله افضل اتفاقا) أى من الاقدم وما بعده لا حرازه فضيلتى الصلاة والسماع ط (قوله ومسجد حبه افضل من الجامع) أى الذى جماعته أكثر من مسجد الحى وهذا احد قولين حكاهما فى الفقيه والثانى العكس وما هنا جزم به فى شرح المنية كما مر وكذا فى المصنف والخانية بل فى الخانية لو لم يكن لمسجد منزله مؤذن فانه يذهب اليه ويؤذن فيه ويصلى ولو كان وحده لانه حقا عليه فيؤديه (قوله والصحيح الخ) قد منا الكلام مستوفى على هذه المسئلة فى شروط الصلاة قبيل بحث القبلة فراجع (قوله وقبل ان تحطى) هو الذى اقصر عليه الشارح فى الخطر حيث قال فرع يكره اعطاء سائل المسجد الا اذا لم يخط رقاب الناس فى المختار لان علينا صدق بجماعته فى الصلاة فحده الله تعالى بقوله ويؤتون الزكاة وهم راكعون ط (قوله وانشاد ضالة) هى الشئ الضائع وانشادها السؤال عنها وفى الحديث اذا رأيتم من ينشد ضالة فى المسجد فقولوا لا ردّها الله عليكم (قوله او شعر الخ) قال فى الضياء المعنوى العشرون أى من آفات اللسان الشعر سئل عنه صلى الله عليه وسلم فقال كلام حسنه حسن وقبيحه قبيح ومعناه أن الشعر كالنثر يحمده حين يحمده ويذم حين يذم ولا بأس باستماع نشيد الاعراب وهو انشاد الشعر من غير لحن ويحرم هجو مسلم ولو عافيه قال صلى الله عليه وسلم لا نعتلى جوف احدكم فيما خيره من أن يعتلى شعرا كان منه فى الوعظ والحكم وذكر نعم الله تعالى وصفة المتقين فهو حسن وما كان من ذكر الاطلال والازمان والامم فباح وما كان من هجو وسخف فحرام وما كان من وصف الخلد ودود الشعر وفكره كذا فله أبو الميث السمرقندى ومن كثر انشاده وانشأه حين تنزل به مهماته ويجعله مكسبة له تنقص من ربه وترد شهادته اه وقد منا بقية الكلام على ذلك

في صدر الكتاب قبل رسم الملقى هذا وقد أخرج الامام الطحاوي في شرح مجمع الاثر انه صلى الله عليه وسلم نهى  
 أن تشد الاشجار في المسجد وأن تساع فيه السلع وأن يعلق فيه قبل الصلاة ثم وفق بينه وبين ما ورد أنه صلى الله  
 عليه وسلم وضع لحسان منبراً يشد عليه الشعر يحمل الأول على ما كانت قرين تهجوه به ونحوه مما فيه ضرر  
 أو على ما يغلب على المسجد حتى يكون أكثر من فيه متشاعلاً به قال وكذلك النهي عن البيع فيه هو الذي يغلب  
 عليه حتى يكون كالسوق لانه صلى الله عليه وسلم لم ينه علياً عن خصف النعل فيه مع أنه لو اجتمع الناس لخصف  
 النعال فيه كره فكذلك البيع وانشاد الشعر والخلق قبل الصلاة لما غلب عليه كره وما لا فلا ٥١ (قوله ورفع  
 صوت بذكر الخ) أقول اضطرب كلام صاحب البرازية في ذلك فتارة قال انه حرام وتارة قال انه جائز وفي الفتاوى  
 الخيرية من الكراهية والاستحسان جاء في الحديث ما اقتضى طلب الجهر به نحو وان ذكرني في ملا ذكرته في  
 ملا خير منهم ورواه الشيخان وهناك احاديث اقتضت طلب الاسرار والجمع بينهما بأن ذلك يختلف باختلاف  
 الأشخاص والاحوال كما جمع بذلك بين احاديث الجهر والاحفاء بالقراءة ولا يعارض ذلك حديث خبر الذكر  
 الخفي لانه حيث خفف الرأى أو تأذى المصلين أو انشام فان خلا عما ذكر فقال بهض أهل العلم ان الجهر افضل  
 لانه أكثر عملاً ولتعدي فائده الى السامعين ويوقظ قلب الذاكر فيجمع همه الى الفكر ويصرف سمعه اليه ويتردد  
 النوم ويزيد النشاط ٥٢ ملخصاً وتعمام الكلام هناك فراجعه وفي حاشية الجوى عن الامام الشعراني أجمع  
 العلماء سلفاً وخلفاً على استحباب ذكر الجماعة في المساجد وغيرها الآن يشوش جهرهم على نائم أو مصل  
 أو قارئ الخ (قوله والوضوء) لأن ماء مستقذر طبعاً فيجب تنزيه المسجد عنه كما يجب تنزيهه عن الخناط  
 والنام بدائع (قوله الاضياء اعتد ذلك) انظر هل يشترط اعداد ذلك من الواقف ام لا وفي حاشية المدنى  
 عن الفتاوى العفيفية ولا يظن أن ما جرح به من جرح بوضوء أو الغسل من الجنابة فيه لأن حريم زمزم  
 يجري عليه حكم المساجد ما مل بها ملتها من تحريم البصاق والمكث مع الجنابة فيه ومن حصول الاعتكاف  
 فيه واستحباب تقديم المبنى بناء على أن الداخل من مسجد لمسجد يسبق له ذلك ٥٣ (قوله كقليل ز) النز  
 بفتح النون وكسرهما وبالزاي المجعوبة ما يتخلط من الارض من الماء يقال زنت الارض صارت ذات زكذافي  
 الصحاح قال في الخلاصة غرس الاشجار في المسجد لا بأس به اذا كان فيه نفع للمسجد بأن كان المسجد ذا ز  
 والاسطوانات لا تستقر بدونها وبدون هذا لا يجوز ٥٤ وفي الهندية عن الغرائب ان كان لنفع الناس بظله  
 ولا يضر على الناس ولا يفرق الموقوف لا بأس به وان كان لنفع نفسه بورقه او ثمره او يفرق الموقوف  
 او كان في موضع تقع به المشابهة بين البيعة والمسجد يكره ٥٥ هذا وقد رأيت رسالة للعلامة ابن امير حاج  
 بخطه متعلقة بقراس المسجد الاقصى رد فيها على من أفتى بجوارزه فيه أخذ من قولهم لو غرس شجرة للمسجد  
 فثمره للمسجد فرد عليه بأنه لا يلزم من ذلك حل الغرس الا للعدو المذكور لأن فيه شغل ماء اعتد للصلاة ونحوها  
 وان كان المسجد واسعاً وكان في الغرس نفع بثمره والارزاج قطعاً منه ولا يجوز ابقاؤه أيضاً لقوله عليه  
 الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق لأن الظلم وضع الشيء في غير محله وهذا كذلك الخ ما أطال به ورأيت  
 في اخر الرسالة بخط بعض العلماء أنه واقفه على ذلك المحقق ابن أبي شريف الشافعي (قوله وأكل ونوم الخ)  
 واذا أراد ذلك ينبغي أن ينوى الاعتكاف فيدخل ويذكر الله تعالى بقدر ما نوى أو يصلي ثم يفعل ما شاء فتاوى  
 هندية (قوله وأكل ونوم) أى كبصل ونحوه مما له رائحة كريهة للحديث الصحيح في النهي عن قربان آكل  
 النوم والبصل المسجد قال الامام العيني في شرحه على صحيح البخاري قلت عليه النهي اذى الملائكة وأذى  
 المسلمين ولا يختص بمسجده عليه الصلاة والسلام بل الكل سواء رواية مساجدنا بالجمع خلافاً لمن شذو بطريقه فانص  
 عليه في الحديث كل ماله رائحة كريهة ما كولا او غيره وانما خص النوم هنا بالذكرو في غيره أيضاً بالبصل  
 والكرات لكثرة اكلهم او كذا لانه ألحق بعضهم بذلك من به بخر أو به جرح له رائحة وكذلك القصاب والسماك  
 والمجدوم والابرص اولى بالالحاق وقال سمعون لا ارى الجمعة عليهم ما واجتج بالحديث والخلق بالحديث كل  
 من أذى الناس بلسانه وبه افتى ابن عمر وهو أصلي في نقي كل من يتأذى به ولا يعد أن يعذر المذنباً كل  
 ماله ريح كريهة لما في صحيح ابن حبان عن المغيرة بن شعبة قال انتهيت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد  
 من ريح النوم فقال من أكل النوم فأخذت يده فأدخلته ما فوجد صدرى معصوباً فقال انك عذرا وفي  
 رواية الطبراني في الاوسط اشكت صدرى فأكتبه وفيه فلم يعفقه صلى الله عليه وسلم وقوله صلى الله عليه وسلم

مطلب  
 في رفع الصوت بالذكر

ورفع صوت بذكر الا لله متفقهة  
 والوضوء الا فيما اعتد ذلك وغرس  
 الاشجار الا لنفع كقليل ز  
 وتكون للمسجد وأكل ونوم الا  
 لمعكف وغريب وأكل كل نحو  
 نوم ويمنع منه وكذا كل مؤذ ولو  
 بلسانه

مطلب  
 في الغرس في المسجد



ولم يقدح في بيته صريح في أن كل هذه الاشياء عذري في التخلف عن الجماعة وأيضاً هنا علتان أذى المسلمين  
وأذى الملائكة فبالنظر إلى الأولى يعذر في ترك الجماعة وحضور المسجد وبالنظر إلى الثانية يعذر في ترك حضور  
المسجد ولو كان وحده اهـ ملخصاً أقول كونه يعذر بذلك ينبغي تقييده بما إذا كل ذلك يعذر أو كل  
ناسياً قرب دخول وقت الصلاة لئلا يكون مباشراً لما يقطعه عن الجماعة بصنعه (قوله وكل عقد) الظاهر  
أن المراد به عقد مبادلة ليخرج نحو الهبة تأمل وصرح في الاشياء وغيرها بأنه يستحب عقد النكاح في  
المسجد وسياً في النكاح (قوله بشرطه) وهو أن لا يكون للتجارة بل يكون ما يحتاجه لنفسه أو عياله بدون  
احضار السلعة (قوله بأن يجلس لاجله) فإنه حينئذ لا يساح بالاتفاق لأن المسجد ما بني لأمور الدنيا وفي صلاة  
الجلابي الكلام المباح من حديث الدنيا يجوز في المساجد وأن كان الأولى أن يشتغل بذكر الله تعالى كذا في  
القرناتشي هندية وقال البيهقي ما نصه وفي المدارك ومن الناس من يشتري لهو الحديث المراد بالحديث  
الحديث المنكر كما جاء الحديث في المسجد بأكل الحسنة كإنما كل البهية الحشيش انتهى فقد أفاد أن المنع  
خاص بالمنكر من القول أما المباح فلا قال في المصنف الجلوس في المسجد للحديث مأذون شرعاً لأن أهل الصفة  
كانوا يلزمون المسجد وكانوا ينامون ويتحدثون ولهذا لا يحل لأحد منعه كذا في الجامع البرهاني أقول  
يؤخذ من هذا أن الأمر الممنوع منه إذا وجد بعد الدخول بقصد العبادة لا يتناوله اهـ (قوله الاطلاق  
أوجه) بحث مخالف للمنقول مع ما فيه من شدة الحرج ط (قوله وتخصيص مكان لنفسه) لأنه يحل بالخشوع  
كذا في القنية أي لأنه إذا اعتاده ثم صلى في غيره بقي بالمشغول بالاول بخلاف ما إذا لم يألف مكاناً معيناً  
(قوله وليس له الخ) قال في القنية في المسجد موضع معين يواظب عليه وقد شغله غيره قال الاوزاعي له أن  
يزجعه وليس له ذلك عندنا اهـ أي لأن المسجد ليس ملكاً لأحد يجر عن انتهائه قلت وينبغي تقييده بما إذا  
لم يقم عنه على نية العود بلامهله كالوقوف للوضوء مثلاً ولا سيما إذا وضع فيه ثوبه لتحقيق سبق يده تأمل وفي  
شرح السير الكبير للسر حسي وكذا كل ما يكون المسلمون فيه سواء كالتزول في الرباطات والجلوس في المساجد  
للصلاة والتزول يعني أعرافات للجمع حتى لو ضرب فسطاطه في مكان كان ينزل فيه غيره فهو أحق وليس للآخر  
أن يحوله فإن أخذ موضعاً فوق ما يحتاجه فلغيره أخذاً من قبله فلو طلب ذلك منه وجعل من رجلان فأراد إعطاء أحدهما  
دون الآخر فله ذلك ولو نزل فيه أحدهما فأراد الذي أخذته أولاً وهو غني عنه أن ينزل فيه آخر فلا لأنه اعترض  
على يده يد أخرى محتمة لا حتمية لاحتياجها إلا إذا قال إنما كنت أخذته لهذا الآخر بأمره لا لنفسه فإذا حلف على  
ذلك له أخراجه لأنه تبين أن يده فيه كانت يده أمره وحاجة الأمر تمنع غيره من إثبات اليد عليه اهـ ملخصاً  
قال الخليل الرملي ومثل المسجد مقامعد الاسواق التي يتخذها المحترفون من سبق لها فهو الأحق بها وليس  
للمتخذها أن يزجعه إذا لاحق له فيها مادام فيها فإذا قام عنها استوى هو وغيره فيها ومذهب الشافعية بخلافه  
كما نصوا عليه في كتبهم اهـ والمراد بها التي لا تنفرد العامة والأزعم القاعد فيها مطلقاً (قوله وأذا ضاق  
الخ) أقول وكذا إذا لم يضيق لكن في قعوده قطع له ف (قوله بل ولاهل المحلة الخ) قال في القنية وكذا لاهل  
المحلة أن يمنعوا من ليس منهم عن الصلاة فيه إذا ضاق بهم المسجد اهـ (قوله ولهم نصب متول) أي  
ولو بلا نصب قاض كما قدمناه عن العناية (قوله لا لدرس أو ذكر) لأنه ما بني لذلك وإن جاز فيه كذا في  
القنية (قوله فاستماع العظة أولى) الظاهر أن هذا خاص بمن لا قدرة له على فهم الآيات القرآنية والتدبر  
في معانيها الشرعية والاعتباط بمواعظ الحكمية إذا لشد أن من له قدرة على ذلك يكون استماعه أولى بل  
أوجب بخلاف الجاهل فإنه يفهم من المعلم والموعظ ما لا يفهمه من القارئ فكان ذلك انتفع له (قوله ولا ينبغي  
الكتابة على جدران) أي خوفاً من أن تسقط وتوطأ يجر عن النهاية (قوله خفاش) كتمان الوطواط  
قاموس (قوله لتقيته) جواب سؤال حاصله أنه صلى الله عليه وسلم قال أتروا الطير على مكاتها فإزالة العش  
مخالفة للأمر فأجاب بأنه لتقيته وهي مطلوبة فالحديث مخصوص بغير المساجد ط

\*(باب الوتر والنوافل)\*

الوتر شفع الواو وكسرهما ضد الشفع والنوافل جمع نافله والنفل في اللغة الزيادة وفي الشريعة زيادة عبادة شرعت  
لنا لعيننا ط (قوله كل سنة نافله) قد منا قبل هذا الباب في آخر المكرهات تقسيم السنة إلى مؤكدة وغيرها

وكل عقد الاضغف بشرطه  
والكلام المباح وقيد في  
الظهيرية بأن يجلس لاجله لكن  
في التبر الاطلاق أوجه وتخصيص  
مكان لنفسه وليس له ازعاج غيره  
منه ولو مدر ساو إذا ضاق فلم صلى  
ازعاج القاعد ولو مشتغلاً بقراءة  
أو درس بل ولاهل المحلة منع من  
ليس منهم عن الصلاة فيه ولهم  
نصب متول وجعل المسجد  
واحداً وعكسه لصلاة لا لدرس  
أو ذكر في المسجد عظة وقرآن  
فاستماع العظة أولى ولا ينبغي  
الكتابة على جدران ولا بأس برمي  
عش خفاش وحمام لتقيته

\*(باب الوتر والنوافل)\*

كل سنة نافله

مطلب  
فحين سبقت يده إلى مباح

مطلب  
في الفرض العلمي والعمل والواجب

وبطلنا ذلك أيضا في سنن الوضوء والكل يسمى نافله لانه زيادة على الفرض لتكميله ومراعاة الاعتذار عن تركه  
التصريح بالسنن في الترجمة مع أن الباب معقود لبيانها أيضا (قوله ولا عكس) أي لغويا لأن الفقيه بهزل عن  
النظر الى القواعد المنطقية فالمراد وليس كل نافله سنة فان كل صلاة لم يطلب بعينها نافله وليست بسنة بخلاف  
ما طلبت بعينها كصلاة الليل والنهي مثلا فانهم (قوله هو فرض علم) أي يفترض عمله أي فعله بمعنى أنه يعامل  
معاملة الفرائض في العمل فيما يتركه ويفوت الجواز بفوته ويجب ترتيبه وقضاؤه ونحو ذلك فقوله علم لتمييز  
محول عن الفاعل واعلم أن الفرض نوعان فرض علم ولاوعلم وفرض علم فقط فالقول كاصولات الخمس  
فانها فرض من جهة العمل لا يحل تركها ويفوت الجواز بفوتها بمعنى أنه لو ترك واحدة منها لا يصح فعل  
ما بعد ها قبل قضاء المتركه وفرض من جهة العلم والاعتقاد بمعنى أنه يفترض عليه اعتقادها حتى يكفر بانكارها  
والثاني كالوتر فانه فرض علم كما ذكرناه وليس بفرض علم أي لا يفترض اعتقاده حتى انه لا يكفر منكره لظنية  
دليله وشبهة الاختلاف فيه ولذا يسمى واجبا وتطهير مسح ربيع الرأس فان الدليل القطعي أفاد أصل المسح  
وأما كونه قدر الربع فانه ظني لكنه قام عند المجتهد مارجح دليله الظني حتى صار قريبا من القطعي فسماه فرضا  
أي علميا بمعنى أنه يلزم عمله حتى لو تركه ومسح شعرة مثلا يفوت الجواز به وليس فرضا علميا حتى لو انكره لا يكفر  
بخلاف ما لو انكر أصل المسح وبه علم أن الواجب نوعان أيضا لانه كما يطلق على هذا الفرض الغير القطعي يطلق  
على ما هو دونه في العمل وفوق السنة وهو ما لا يفوت الجواز بفوته كقراءة الفاتحة وقنوت الوتر وتكبيرات  
العبدن واكثر الواجبات من كل ما يجبر به وجود السهو وقد يطلق الواجب أيضا على الفرض القطعي كما قد مناه  
عن التلويح في بحث فرائض الوضوء فراجع (قوله وواجب اعتقادا) أي يجب اعتقاده وظاهر كل ما هم  
أنه يجب اعتقاد وجوبه اذ لو لم يجب عليه اعتقاد وجوبه لما يمكن ايجاب فعله لانه لا يجب فعل ما لا يعتقده  
واجبا ولذا اشكل قولها ما بسنته ووجوب قضائه كما يأتي ويدل عليه أيضا قول الاصوليين في الواجب ان حكمه  
اللزوم عملا لا علما على اليقين فقولهم على اليقين يفيد أن حكمه اللزوم عملا وعلما على الظن فيلزمه أن يعلم ظنيته أي  
أنه واجب والالتفاق قولهم على اليقين وحينئذ فيشكل قول الزياهي ان اعتقاد الوجوب ليس بواجب على الحنفي  
الا أن يجاب بأن المراد ليس بفرض حتى لو لم يعتقد وجوبه لا يكفر لان الوجوب يطلق بمعنى الفرض أيضا كما مر  
فليتأمل (قوله وسنة ثبوتا) أي ثبوته علم من جهة السنة لا القرآن وهي قوله صلى الله عليه وسلم الوتر حق  
فمن لم يوتر فليس مني قاله ثلاثا رواه أبو داود والحاكم وصححه وقوله صلى الله عليه وسلم أوتر واقبل أن تصبحوا رواه  
مسلم والامر للوجوب وتماه في شرح المنية (قوله بين الروايات) أي الثلاث المروية عن أبي حنيفة فانه روى  
عنه أنه فرض وأنه واجب وأنه سنة والتوفيق اولى من التفريق فرجع الكل الى الوجوب الذي مشى عليه  
في الكثر وغيره قال في البحر وهو آخر أقوال الامام وهو الصحيح محيط والاصح خاتمة وهو الظاهر من مذهبه  
مبسوط اه ثم قال وأما عندهما فسنن عملا واعتقادا ودليلا لكنها أكدها سنن الموقفة (قوله وعليه الخ)  
أي على ما ذكر من التوفيق فانه لو حلت رواية الفرض على ظاهرها لزم اكفار جاحده ولو حلت رواية الواجب  
على ظاهرها وهو كون المراد بالواجب ما يتبادر منه وهو ما لا يفوت الجواز بفوته ولا يعامل معاملة الفرض لزم  
أن لا يفسد الفجر بتذكره ولا عكسه ولو حلت رواية السنة على ظاهرها لزم أن لا يقضى وأن يصح قاعد اورا كما  
فني ففريع المصنفات ونشر مرتب فانهم (قوله فلا يكفر جاحده) أي جاحدا أصل الوتر اتفاقا لان عدم  
الاكفار لازم السنية والوجوب كما صرح به في فتح القدير ح قلت والمراد الجحد مع رسوخ الادب كأن يكون  
اشبهة دليل اوتوع تأويل فلا ينافيه ما يأتي من أنه لو ترك السنن فان رآها حقا ثم والا كفر لانهم علموه بأنه ترك  
استخفافا كما عزم في البحر الى التجنيس والتوازل والمحيط وقوله في شرح المنية ولا يكفر جاحده الا ان استخف  
ولم يره حقا على المعنى الذي مر في السنن اه وأراد بما مره هو أن يقول هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم  
وأما لا افعله ثم اعلم انه قال في الاشباه ويكفر بانكار أصل الوتر والاضحية اه ومثله في القنية ومفهومه  
أن المراد هنا بجحد وجوبه ويؤيده تعليل الزياهي بثبوته بخبر الواحد فان الثابت بخبر الواحد وجوبه لا أصل  
مشروعيته بل هي ثابتة باجماع الامة ومعلومة من الدين ضرورة وقد صرح بعض المحققين من الشافعية بان  
من انكر مشروعية السنن الراتبه او صلاة العبدن يكفر لانها معلومة من الدين بالضرورة وسبأ في سنة

ولا عكس (هو فرض علم)  
وواجب اعتقادا وسنة ثبوتا  
بهذا وقوا بين الروايات وعليه  
(فلا يكفر) بضم فسكون أي  
لا ينسب الى الكفر (جاحده

مطلب  
في منكر الوتر والسنن والاجماع

الفجر أنه يحنى الكفر على منكرها قلت ولعل المراد الانكار بنوع تأويل والا فلا خلاف في منكر وعيتها وقد  
صرح في التحرير في باب الاجماع بأن منكر حكم الاجماع القطعي يكفر عند الحنفية وطائفة وقالت طائفة  
لا وصرح أيضا بأن ما كان من ضروريات الدين وهو ما يعرف بالخواص والعوام أنه من الدين كوجوب اعتقاد  
التوحيد والرسالة والصلوات الخمس وأخواتها يكفر منكره وما لا فلا كفساد الحج بالوطء قبل الوقوف واعطاء  
السدس الجدة ونحوه أي مما لا يعرف كونه من الدين الا بالخواص ولا شبهة أن ما نحن فيه من مشروعية الوتر  
ونحوه يعلم بالخواص والعوام انها من الدين بالضرورة فينبغي الجزم بتكفير منكرها ما لم يكن عن تأويل بخلاف  
تركها فإنه ان كان عن استخفاف كما مر يكفر والا بأن يكون كسلا او فسقا بلا استخفاف فلا هذا ما ظهر لي والله  
أعلم (قوله مفسده) أي للفجر والفجر غير قيد بل هو مثال (قوله كعكسه) وهو تذكرة الفرض فيه ح (قوله  
بشرطه) وهو عدم ضيق الوقت وعدم ضرورتها ستاوأ عدم النسيان فلا يصح هنا لأن فرض المسئلة فيما  
اذا تذكره في الفجر وتذكر الفجر فيه رحى فافهم (قوله خلافا لهما) فلا يحكم بالفساد لانه سنة  
عندهما ط (قوله ولكنه يقضى) لا وجه للاستدراك على قول الامام وانما أتى به نظرا الى قوله اتفاقا  
بعد حكايته الخلاف فيما قبله أي انه يقضى وجوبا انفسا ما عنده فظاهر وأما عندهما وهو ظاهر الرواية عنهما  
فقوله عليه الصلاة والسلام من نام عن وتر أو نسيه فليصله اذا ذكره كما في البحر عن المحيط واستشكله في الفتح  
والنهر بأن وجوب القضاء فرع وجوب الاداء وأجاب في البحر بما ذكر عن المحيط قلت ولا يحنى ما فيه فان دلالة  
الحديث على وجوب القضاء مما يقتضى الاشكال الآن يجاب بأنهم ما لما ثبت عندهما دليل السنية قالاه ولما  
ثبت دليل القضاء قالاه أيضا اتباعا للنص وان خالف القياس (قوله ولا يصح الخ) لان الواجبات لا تصح  
على الرأى بلا عذر وعندهما ان كان سنة لكن صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يتنفل على راحلته  
من غير عذر في الليل واذا بلغ الوتر نزل فيوتر على الارض بجر عن المحيط والقعود كالركوب (قوله اتفاقا)  
راجع للمسائل الثلاث ح وانما الخلاف في خمس في تذكره في الفرض وعكسه وفي قضائه بعد طلوع الفجر  
وصلاة العصر وعادته بفساد العشاء خرائن أي فانه على القول بسنيته لا يلزم فساد الفرض ولا فساد بالتذكر  
ولا يقضى في الوقتين المذكورين ويعاد لوظهر فساد العشاء دون (قوله كالغرب) أفاد به أن القعدة الاولى فيه  
واجبة وأنه لا يصلي فيها على النبي صلى الله عليه وسلم ط (قوله حتى لو نسي) تفريع على قوله كالغرب ولو كان  
كالنفل لعاد قبل أن يقدم ما قام اليه بالسجود لان كل ركعتين من النفل صلاة على حدة ط (قوله لا يعود)  
أي اذا استتم قاعا لا اشتغاله بفرض القيام (قوله كما سيبي) أي في باب سجود السهو ولكنه رجع هناك عدم  
الفساد ونقل عن البحر أنه الحق (قوله ولكنه) استدراك على ما يتوهم من قوله كالغرب من أنه لا يقرأ السورة  
في ثالثه (قوله احتياطا) أي لان الواجب تردد بين السنة والفرض فيما للنظر الى الاول تجب القراءة في جميعه  
وبالنظر الى الثاني لا تجب احتياطا شرح المنية (قوله والسنة السور الثلاث) أي الاعلى والكافرون  
والاخلاص لكن في النهاية أن التعيين على الدوام يقضى الى اعتقاد بعض الناس أنه واجب وهو لا يجوز فلو  
قرأ ما ورد به الا تمارأ حيانا بالامواظبة يكون حسنا بجر وهل ذلك في حق الامام فقط او اذا رأى ذلك حقا  
لا يجوز غيره قدمنا الكلام فيه قبيل باب الامامة (قوله وزيادة المعوذتين الخ) أي في الثالثة بعد سورة  
الخلاص قال في البحر عن الحلية وما وقع في السنن وغيرهما من زيادة المعوذتين انكرها الامام احمد وابن معين  
ولم يحتملها اكثر أهل العلم كما ذكره الترمذي اه (قوله ويكبر) أي وجوبا وفيه قولان كما مر في الواجبات وقد مرنا  
هناك عن البحر انه ينبغي ترجيح عدمه (قوله رافعا يديه) أي سنة الى هذا اذ فيه تكبيرة الاحرام وهذا  
كما في الامداد عن مجمع الروايات لوفى الوقت أما في القضاء عند الناس فلا يرفع حتى لا يطلع احد على نقصه اه  
(قوله كما مر) أي في فصل اذا اراد الشروع في الصلاة عند قوله ولا يسترفع اليدين الا في سجع (قوله ثم يعتمد)  
أي يضع يمينه على يساره كما في حالة القراءة ح (قوله وقيل كالداعي) أي عن أبي يوسف أنه يرفعهما الى صدره  
وبطونهما الى السماء امداد والظاهر أنه يقيهما كذلك الى تمام الدعاء على هذه الرواية تأمل (قوله وقت فيه)  
أي في الوتر والضمير الى ما قبل الركوع واختلف المشايخ في حقيقة الثبوت الذي هو واجب عنده فنقل في  
الجمعي أنه طول القيام دون الدعاء وفي الفتاوى الصغرى العكس وينبغي تصحيحه بجر قال في المغرب وهو

وتذكره في الفجر مفسده كعكسه  
بشرطه خلافا لهما (و) لكنه  
(يقضى) ولا يصح قاعدا ولا رابعا  
اتفاقا (وهو ثلاث ركعات  
بتسليم) كالغرب حتى لو نسي  
العود لا يعود ولو عاد ينبغي  
الفساد كما سيبي (و) لكنه يقرأ  
في كل ركعة منه فاتحة الكتاب  
وسورة احتياطا والسنة السور  
الثلاث وزيادة المعوذتين لم يحتملها  
الجمهور (ويكبر قبل ركوع ثالثه  
رافعا يديه) كما مر ثم يعتمد وقيل  
كالداعي (وقت فيه)



المشهور وقولهم دعاء القنوت إضافة بيان ١٥ ومثله في الامداد ثم القنوت واجب عنده سنة عندهما  
 كالخلاف في الوتر كما في البحر والبدائع لكن ظاهر ما في غرر الافكار عدم الخلاف في وجوبه عندنا فانه قال  
 القنوت عندنا واجب وعند مالك مستحب وعند الشافعي من الابعاض وعند أحمد سنة تأمل (قوله ويسن  
 الدعاء المشهور) قد منافي بمحت الواجبات التصريح بذلك عن التبرؤ ذكر في البحر عن الكرخي "أن القنوت ليس  
 فيه دعاء موقت لانه روى عن الصحابة ادعية مختلفة ولان الموقت من الدعاء يذهب برقة القلب وذكر الاسيحي  
 أنه ظاهر الرواية وقال بعضهم المراد ليس فيه دعاء موقت ماسوى اللهم اننا نستعينك وقال بعضهم الافضل  
 التوقيت ورجحه في شرح المنية تبركاً بالمأثور ١٥ والظاهر أن القول الثاني والثالث مقيدان وحاصلهما تنقيح  
 ظاهر الرواية بغير التأخير كما يفيد قول الزبلي وقال في المحيط والذخيرة يعني من غير قوله اللهم اننا نستعينك الخ  
 واللهم اهدنا الخ ١٥ فلفظ يعني بيان المراد محمد في ظاهر الرواية فلا يكون هذا القول خارجاً عنه ولذا قال  
 في شرح المنية والصحیح أن عدم التوقيت فيما عدا التأويل لأن الصحابة اتفقوا عليه ولانه ربما يجري على اللسان  
 ما يشبه كلام الناس إذا لم يوقت ثم ذكر اختلاف الالفاظ الواردة في اللهم اننا نستعينك الخ ثم ذكر أن الأولى  
 أن يضمن اليه اللهم اهدي الخ وأن ما عدا هذين فلا توقيت فيه ومنه ما عن ابن عمر أنه كان يقول بعد عذابك  
 الجذب لكفار ملحق اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات وألف بين قلوبهم وأصلح ذات بينهم  
 وانصرهم على عدوك وعدوهم اللهم العن كفرة الكتاب الذين يكذبون رسلك ويقاتلون اولياءك اللهم خالف  
 بين كلمتهم وزلزل أقدامهم وأنزل عليهم بأسك الذي لا يرد عن القوم الجرمين ومنه ما أخرجه الاربعة وحسنه  
 الترمذي أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول في آخر وتره اللهم اني أعوذ برضائك من سخطك وبمعافاتك من  
 عقوبتك وأعوذ بك منك لا احصى ثناء عليك انت كما ائتيت على نفسك وغير ذلك من الادعية التي لا تشبه كلام  
 الناس ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا آتينا في الدنيا حسنة الآتية وقال أبو الليث يقول اللهم اغفر لي  
 بكثرته ائلا نأوقبل يقول يارب ثلاثا ذكره في الذخيرة ١٥ أقول هذا يفيد أن ما في البحر من قوله ذكر الكرخي  
 أن مقدار القيام في القنوت مقدار سورة اذا السماء انشقت وكذا ذكر في الاصل ١٥ بيان للافضل او هو مبنى  
 على القول بأن القنوت الواجب هو طول القيام للدعاء تأمل هذا وذكر في الحلية أن ما مر من أنه صلى الله عليه  
 وسلم كان يقول في آخر وتره اللهم اني أعوذ برضائك من سخطك الخ جاء في بعض روايات النسائي أنه كان يقوله  
 اذا فرغ من صلاته وتبوء مغفرته (قوله وصح الجذب) قال في الحلية والجذب ان عذابك الجذب ثابت في رواية  
 الطحاوي وفي البحر أنه ثابت في مراسيل أبي داود وبه اندفع قول التميمي في شرح النقاية انه لا يقوله (قوله  
 وملحق بمعنى لاحق) مبتدأ وخبر وهو بكسر الحاء هذا هو المشهور ونص غير واحد على أنه الاصح ويقال بفحصها  
 ذكره ابن قتيبة وغيره ونص الجوهرى على أنه صواب كذا في الحلية قلت بل في القاموس الفتح احسن  
 او الصواب تأمل (قوله بمعنى لاحق) أى أنه من أطلق المزيد بمعنى لاحق المجزى في الشرع بليلة أن المطر زى صحیح  
 أن المراد ملحق القساق بالكفار والاول اولى احترازاً عن الاضمار وتماهيه فيها قلت ولعل ما صححه المطر زى وهو  
 صاحب المقرب تلذذ المحشرى وشيخ صاحب القبة بناء على مذهبهم القاسم مذهب الاعتزال من أن عصاة  
 المؤمنين مخلدون في النار كالكنفار (قوله كانه لانه كلمة مهملة) كذا في البحر لكن فيه أنه ورد في صفة البراق له  
 جناحان يحفذهما أى يستعين على السير ط (قوله على الاصح) كذا في المحيط وفي الهداية أنه المختار ومقابلته  
 ما في الذخيرة واستحسنوا الجهر في بلاد العجم للامام ليعلموا فضل بعضهم بين أن يعلم القوم فالأفضل للامام  
 الاخفاء والا فالجهر ١٥ قلت هذا التفصيل لا يخرج عما قبله وفي المنية من اختيار الجهر اختاره دون جهر  
 القراءة (قوله ولولا ما ما) قال في المنزوات اما ما كان او مؤتمراً او منفرداً أداء او قضاء في رمضان وغيره  
 (قوله لحديث الخ) أفاد أن الخساسة ليست واجبة ط (قوله في غيره اولى) وجه الاولوية أن التنية مقيدة  
 في الفرض والنفل بخلاف الوتر فهي فيه مختلفة ط أى لأن امامه ينوبه سنة (قوله ان لم يتحقق الخ) فلوراء  
 احتجتم ثم غاب فالاصح أنه يصح الاقتداء به لانه يجوز أن يتوضأ احتياطاً وحسن الظن به اولى بجر عن الزا هدى  
 (قوله كجاسطه في البحر) حيث ذكر أن الحاصل أنه ان علم الاحتياط منه في مذهبه فلا كراهة في الاقتداء به  
 وان علم عدمه فلا صحة وان لم يعلم شيئاً كره ثم قال وظاهر الهداية أن الاعتبار لا اعتقاد مقتضى ولا اعتبار

ويسن الدعاء المشهور ويصلى على  
 النبي صلى الله عليه وسلم به يقى  
 وصح الحديث بالكسر بمعنى الحق  
 وملحق بمعنى لاحق ونهضد بال  
 مهملة بمعنى نسرع فان قرأ بزال  
 مهملة فعدت خائفة كانه لانه كلمة  
 مهملة (مخافة على الاصح مطلقاً)  
 ولولا ما ما الحديث خير الدعاء الخ  
 (وصح الاقتداء فيه) ففي غيره  
 اولى ان لم يتحقق منه ما يفسدها  
 في اعتقاده في الاصح كجاسطه في  
 البحر

مطلب  
 الاقتداء بالشافعي

لاعتقاد الامام حتى لو اقتدى بشافعي - رآه مس امرأة ولم يتوضأ فلا أكثر على الجواز وهو الاصح كما في الفتح وغيره وقال الهندواني - وجماعة لا يجوز زوجه في النهاية بأنه اقبس لان الامام ليس بمصل في زعمه وهو الاصل فلا يصح الاقتداء به ورد بان المعتمد في حق المقتدى رأى نفسه لا غيره وأنه ينبغي حل حال الامام على التقليد لئلا تلزم الحرمة بصلاته بلا طهارة في زعمه ان قصد ذلك اه قال في التهر على قول الهندواني - يصح الاقتداء وان لم يحتط اه وظاهر الجواز وان ترك بعض الشروط عندنا لكن ذكر العلامة نوح افندي أن اعتبار رأى المقتدى في الجواز وعدمه متفق عليه وانما الخلاف المار في اعتبار رأى الامام أيضا فالحنفي - اذا رأى في ثوب امام شافعي - منيا لا يجوز اقتداؤه به اتفاقا وان رأى نجاسة قليلة جاز عند الجمهور ولا عند البعض لانها مانعة على رأى الامام والمعتبر رأيهما اه وفيه نظير يظهر قريبا هذا وقد بسطنا بقية أبحاث الاقتداء بالخالف في باب الامامة (قوله بشافعي مثلا) دخل فيه من يعتقد قول صاحبين وكذا كل من يقول بسنيته (قوله على الاصح فيهما) أي في جواز أصل الاقتداء فيه بشافعي - وفي اشتراط عدم فصله خلافا لما في الارشاد من أنه لا يجوز أصلا باجماع اصحابنا لانه اقتداء المفترض بالمتنفل وخلافا لما قاله الرازي - من أنه يصح وان فصله ويصلي معه بقية الوتر لان امامه لم يخرج بسلامه عنده وهو مجتهد فيه كما لو اقتدى بامام قد عرف قلت ومعنى كونه لم يخرج بسلامه أن سلامه لم يفسد وتره لان ما بعده يحسب من الوتر فكانه لم يخرج منه وهذا بناء على قول الهندواني بقريته قوله كما لو اقتدى الخ - ومقتضاه أن المعتبر رأى الامام فقط وهذا يخالف ما قد مناه اتفاق نوح افندي (قوله للاتحاد الخ) حله لصحة الاقتداء ورد على ما مر عن الارشاد بما نقله اصحاب الفتاوى عن ابن الفضل أنه يصح الاقتداء لان كلا يحتاج الى نية الوتر فأهدر اختلاف الاعتقاد في صفة الصلاة واعتبر مجرد اتحاد النية اه واستشكله في الفتح بأنه اقتداء المفترض بالمتنفل وان لم يحظر بخاطره عند النية صفة السنية او غيرها بل مجرد الوتر كما هو ظاهر اطلاق التجنيس لتقرر النية في اعتقاده ورد في البحر بما صرح به في التجنيس أيضا من أن الامام ان نوى الوتر وهو براه سنة جازا الاقتداء بكن صلى الظهر خلف من يرى أن الركوع سنة وان نواه بنية التطوع لا يصح الاقتداء لانه يصير اقتداء المفترض بالمتنفل اه ولم يذكر الشارح تلييل اشتراط عدم الفصل بسلام اكتفاء بما أشار اليه قبله من أن الاصح اعتبار اعتقاد المقتدى والسلام قاطع في اعتقاده فيفسد اقتداؤه وان صح شروعه معه اذ لا مانع منه في الاستدعاء كما أفاده ح (قوله ولذا ينوى) أي لاجل الاختلاف المفهوم من قوله وان اختلف الاعتقاد ط (قوله لا الوتر الواجب) الذي ينبغي أن يفهم من قولهم انه لا ينوى أنه واجب أنه لا يلزمه تعيين الوجوب لامتنعه من ذلك لانه ان كان حنفيا ينبغي أن ينويه ليطابق اعتقاده وان كان غيره فلا تضره تلك النية بجر (قوله للاختلاف) أي في الوجوب والسنة وهو علة للعبدين فقط وعلة الوتر قدمها بقوله ولذا ولو حذف هذا ماضر لفهمه من الكاف ط (قوله ويأتى المأموم الخ) هذا من المسائل الخمس الالية التي يفعلها المأموم ان فعلها الامام وما مشى عليه المصنف تبعا للكثر هو المختار كما في البحر عن المحيط وعبرة المحيط كما في الحلية قال أبو يوسف يسئ أن يقرأ المقتدى أيضا وهو المختار لانه دعاء كسائر الادعية وقال محمد لا يقرأ بل يؤتمن لان له شبهة القرآن احتياطا اه وهو صريح في أنه سنة للمقتدى لا واجب الا أن يكون مبنيا على ما مر عن البحر من أن القنوت سنة عندهما (قوله ولو بشافعي الخ) أي ويقتت بدعاء الاستعانة لدعاء الهداية الذي يدعوه امامه لان المتابعة في مطلق القنوت لا في خصوص الدعاء كما حرره الشيخ أبو السعود عن الشيخ عبدالحى - وان توقف فيه في الشربلية (قوله لانه مجتهد فيه) قد مناه معنى هذا عند قوله في آخر واجبات الصلاة ومتابعة الامام يعنى في المجتهد فيه لا في المقطوع بنسخه او بعدم سنيته كقنوت فجر اه وقد مناهناك من امثلة المجتهد فيه سجدتنا السهوق قبل السلام وما زاد على الثلاث في تكبيرات العبد وقنوت الوتر بعد الركوع والظاهر أن المراد من وجوب المتابعة في قنوت الوتر بعد الركوع المتابعة في القيام فيه لا في الدعاء ان قلنا انه سنة للمقتدى لا واجب (قوله لانه منسوخ) فصاير كالكبرى في الجنابة حيث لا يتابعه في الخامسة بجر (قوله بل يقف) وقيل يقعد وقيل يطيل الركوع وقيل يسجد الى أن يدركه فيه شربلية (قوله مرسلانيه) لان الوضع سنة قيام طويل فيه ذكر مسنون وهذا الذي ليس بمسنون عندنا (تنبيه) قال في الهداية دلت المسئلة على جواز الاقتداء بالشافعية واذا علم المقتدى منه ما يزعم به فساد

(بشافعي) مثلا (لم يفصله بسلام)

لان فصله (على الاصح) فيهما

للاتحاد وان اختلف الاعتقاد

(و) اذا (ينوى الوتر لا الوتر)

الواجب كما في العبدين

للاختلاف (ويأتى المأموم بقنوت

الوتر) ولو بشافعي يقتت بعد

الركوع لانه مجتهد فيه (لا التبر)

لانه منسوخ (بل يقف ساكنا

على الاظهر) مرسلانيه

(ولونسيه) أي القنوت

صلاته كالفصد وغيره لا يجزئه انتهى ووجه دلائلها أنه لو لم يصح الاقتداء لم يصح اختلاف علمنا في أنه يسكت أو يتابعه بجر (قوله لفوات محله) لأنه لم يشرع إلا في محض القيام فلا يتعدى إلى ما هو قيام من وجه دون وجه وهو الركوع وأما تكبيرات العبد فانه اذا تذكرها فيه يأتي بها فيه لا يتم لم تحتج بمحض القيام لأن تكبيرة الركوع يوثق بها في حال الانحطاط وهي محسوبة من تكبيرات العبد بإجماع الصحابة فاذا جاز واحدة منها في غير محض القيام من غير عذر جاز أداء الباقي مع قيام العذر بالاولى بجر أقول وهو ما خوذ من الحلية وأصله في البدائع لكن ما ذكره من أنه يأتي بتكبيرات العبد في الركوع وان صرح به في البدائع والخبرة وغيرهما بخالف لما صرح به صاحب البدائع نفسه في فصل العبد من أن الامام لو تذكرك في ركوع الركعة الاولى أنه لم يكبر فانه يعود ويكبر وينتقض ركوعه ولا يعيد القراءة بخلاف المقتدى لو أدرك الامام في الركوع وخاف فوت الركعة فانه يركع ويكبر فيه والفرق أن محل التكبيرات في الاصل القيام المحض ولكن ألحقنا الركوع بالقيام في حق المقتدى لضرورة وجوب المتابعة اه فالتطري إلى ما بين الكلامين من التدافع وعلى ما ذكره في البدائع ثانياً ما شئ في شرح المنية ثم فرق بين التكبير حيث يرفض الركوع لاجله وبين القنوت بكون تكبير العبد مجعاً عليه دون القنوت وأقول قد صرح في الحلية من باب صلاة العبد بأن ما في البدائع ثانياً رواية النوادر وأن ظاهر الرواية أنه لا يكبر ويعض في صلاته وصرح بذلك في الجرا أيضاً هناك وعليه فلا اشكال أصلاً اذا لفرق بينه وبين القنوت فافهم والله أعلم (قوله ولا يعود إلى القيام) ان قلت هو وان لم يقنت فقد حصل القيام برفع رأسه من الركوع قلنا هذه قومة لا قيام فيكون عدم العود إلى القيام كناية عن عدم القنوت بعد الركوع لأن القيام لازم والقنوت ملزوم فأطلق اللازم لينتقل منه إلى الملزوم ح (قوله لأن فيه رفض الفرض للواجب) يعني وهو مبطل للصلاة على قول وموجب للاساءة على قول آخر والحق الثاني كما يأتي في باب سجود السهو ح (قوله لكون ركوعه بعد قراءة تامة) أي فلم ينتقض ركوعه بخلاف ما لو تذكرك الفاتحة او السورة حيث يعود وينتقض ركوعه لأن يعود صارت قراءة الكل فرضاً والترتيب بين القراءة والركوع فرض فارتفع ركوعه فلم يركع بطلت ولوركع وأدركه رجل في الركوع الثاني كان مدركاً لتلك الركعة بجر ملخصاً أي لأن الركوع الثاني هو المعتبر لا رتفاض الاول بالعود إلى القراءة بخلاف العود إلى القنوت حتى لو عاد وقت ثم ركع فاعتدى به رجل لم يدرك الركعة لأن هذا الركوع لغو وما نقله ح عن البروتجة ط فيه اختصار محل فافهم وقد منا في فصل القراءة بيان كون القراءة تقع فرضاً بالعود فراجع (فرع) ترك السورة دون الفاتحة وقتت ثم تذكرك يعود ويقرأ السورة ويعيد القنوت والركوع معراج وخاتمة وغيرهما (قوله لزواله عن محله) تعليل لمافهم قبله من الصور الاربع وهي ما لو قنت في الركوع او بعد الرفع منه وأعاد الركوع او لا وما اذا لم يقنت أصلاً كما حققه ح (قوله قطعه وتابعه) لأن المراد بالقنوت هنا الدعاء الصادق على القليل والكثير وما أتى به منه كاف في سقوط الواجب وتكميله مندوب والمتابعة واجبة فيترك المندوب للواجب وحتى (قوله ولو لم يقرأ الخ) أي لو ركع الامام ولم يقرأ المقتدى شيئاً من القنوت ان خاف فوت الركوع يركع ولا يقنت ثم يركع خاتمة وغيرها وهل المراد ما يسهى قنوتاً وخصوص الدعاء المشهور والظاهر الاول (قوله بخلاف التشهد) أي فان الامام لو سلم اقام للثالثة قبل اتمام المؤتم التشهد فانه لا يتابعه بل يتمه لوجوبه كما قدمه في فصل الشروع في الصلاة (قوله لأن المخالفة الخ) هذا التعليل عليل لاقتضائه فرضية المتابعة المذكورة وقد مناه عن شرح المنية أن متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة ما لم يعارضها واجب فلا يفوته بل يأتي به ثم يتابعه بخلاف ما اذا عارضها سنة لأن ترك السنة اولى من تأخير الواجب وهذا موافق لما قدمناه آنفاً وحينئذ فوجه الفرق بين القنوت والتشهد هو أن قراءة المقتدى القنوت سنة كما قدمنا التصريح به عن المحيط والمتابعة في الركوع واجبة فاذا خاف فوتها يترك السنة للواجب وأما التشهد فالتامة واجب لأن بعض التشهد ليس بتشهد فيتمه وان فاتت المتابعة في القيام او السلام لانه عارضها واجب تأكد بالتبليس به قبلها فلا يفوته لاجلها وان كانت واجبة وقد صرح في الظهيرية بأن المقتدى يتم التشهد اذا قام الامام إلى الثالثة وان خاف أن تفوته معه واذا قلنا ان قراءة القنوت للمقتدى واجبة فان كان قرأ بعضه حصل المقصود به لأن بعض القنوت قنوت والا فليأتا كبد وترج المتابعة في الركوع للاختلاف في أن المقتدى هل يقرأ القنوت ام يسكت فافهم (قوله

(ثم تذكره في الركوع لا يقنت به) لفوات محله (ولا يعود إلى القيام) في الاصح لأن فيه رفض الفرض للواجب (فان عاد إليه وقت ولم يعد الركوع لم تفسد صلاته) لكون ركوعه بعد قراءة تامة (وسجد السهو) قنت او لا زواله عن محله (ركع الامام قبل فراغ المقتدى) من القنوت قطعه و(تابعه) ولو لم يقرأ منه شيئاً تركه ان خاف فوت الركوع معه بخلاف التشهد لأن المخالفة فيما هو من الاركان او الشرائط مفسدة لا في غيرها درر (قنت في اولى الوتر أو ثمانية سهوا لم يقنت في ثالثة)



في ثابته او ثالثته) وكذا لو شك أنه في الاولى والثانية او الثالثة بجر (قوله كثره مع القعود) أي فبقت  
ويقتضي الركعة التي حصل فيها الشك لاحتمال انها الثالثة ثم يفعل كذلك في التي بعدها لاحتمال انها هي الثالثة  
وتلك كانت ثمانية (قوله في الاصح) وقيل لا يفتن في الكل لان القنوت في الركعة الاولى والثانية بدعة ووجه  
الاول أن القنوت واجب وما تردد بين الواجب والبدعة يأتي به احتياطا بجر عن المحيط (قوله ورجح  
الحلي تكراره لهما) حيث قال الا أن هذا الفرق غير مفيد اذا لا عبرة بالنظر الذي ظهر خطأه واذا كان الشك  
بعيد لاحتمال أن الواجب لم يقع في موضعه فكيف لا يعيد الساهی بعد ما يتقن ذلك وقد صرح في الخلاصة  
عن المصدر الشهيد بأن الساهی يفتن ثانيا فان كان ما تردد رواية فهي غير موافقة للدراية اه قلت وكذا ربحه  
في الحلية والبحر نحو ما تردد (قوله فبقت مع امامه فقط) لانه اخر صلاته وما يقضيه اولها حكم في حق القراءة  
وما شبهها وهو القنوت واذا وقع قنوته في موضعه يفتن لا يكثر لان تكراره غير مشروع شرح المنية (قوله  
ولا يفتن لغيره) أي غير الوتر وهذا اني لقول الشافعي رحمه الله انه يفتن للفجر (قوله الانزلة) قال في  
العصاح النازلة الشديدة من شدائد الدهر ولا شك أن الطاعون من اشد النوازل أشباه (قوله فبقت الامام  
في الجهرية) يوافقه ما في البحر والشرع بلالية عن شرح النقاية عن الغاية وان نزل بالمسكين نازلة فتت الامام في  
صلاة الجهر وهو قول الثوري وأحمد اه وكذا ما في شرح الشيخ اسماعيل عن البناء اذا وقعت نازلة  
فتت الامام في الصلاة الجهرية لكن في الاشباه عن الغاية فتت في صلاة الفجر ويؤيده ما في شرح المنية حيث  
قال بعد كلام فتكون شرعيته أي شرعية القنوت في النوازل مستقرة وهو محمل قنوت من قنت من المحاسبة بعد  
وفاته عليه الصلاة والسلام وهو مذهبنا وعليه الجمهور قال الحافظ أبو جعفر الطحاوي انما لا يفتن عندنا  
في صلاة الفجر من غير بلية فان وقعت قننة او بلية فلا بأس به فعلة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما القنوت  
في الصلوات كلها للنوازل فلم يقل به الا الشافعي وكانهم جعلوا ما روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قنت في الظهر  
والعشاء كما في مسلم وأنه قنت في المغرب أيضا كما في البخاري على النسخ لعدم ورود المواظبة والتكرار الواردين  
في الفجر عنه عليه الصلاة والسلام اه وهو صريح في أن قنوت النازلة عندنا مختص بصلاة الفجر دون غيرها  
من الصلوات الجهرية او السرية ومفاده أن قولهم بأن القنوت في الفجر منسوخ معناه نسخ عموم الحكم لا نسخ  
أوله كما به عليه نوح افندي وظاهر تقييدهم بالامام أنه لا يفتن المنفرد وهل المقتدى مثله أم لا وهل القنوت  
هنا قبل الركوع ام بعده لم أره والذي يظهر لي أن المقتدى يتابع امامه اذا جهر فيؤتمن وأنه يفتن بعد الركوع  
لا قبله بدليل أن ما استدلل به الشافعي على قنوت الفجر وفيه التصريح بالقنوت بعد الركوع حمله علما وانا  
على القنوت للنازلة ثم رأيت الشربلاني في مراقي الفلاح صرح بأنه بعده واستظهر الحموي أنه قبله والاظهر  
ما قلناه والله أعلم (قوله وقيل في الكل) قد علمت أن هذا لم يقل به الا الشافعي وعزاه في البحر الى جمهور أهل  
الحديث فكان ينبغي عزوه اليهم لثلايهم أنه قول في المذهب (قوله خمس يتبع فيها الامام) أي يفعلها المؤتم  
ان فعلها الامام والا فلا ح قال في شرح المنية والاصل في هذا النوع وجوب متابعة الامام في الواجبات  
فعلا وكذا ان كان كانت فعلة او قولية يلزم من فعلها المخالفة في الفعل اه (قوله قنوت) يخالفه ما في الفتح  
والظهيرية والفيض ونور الايضاح من أنه لو ترك الامام القنوت يأتي به المؤتم ان امكنه مشاركة الامام  
في الركوع والاتباعه وقد أعاد في الفتح ذكر هذا الفرع قبيل قضاء الفوائت ثم أعقبه بما ذكره الشارح هنا معزيا  
الى نظم الزندوبسقي والذي يظهر التفصيل لان فيه احراز الفضيلتين تأمل (قوله وقعود اول) الظاهر أنه ينتظر  
امامه الى أن يصير الى القيام أقرب لاحتمال عوده قبله ثم يتابعه لان الامام اذا انحاز حينئذ تفسد صلاته على احد  
القولين وبأنهم على القول الآخر وليس للمقتدى أن يقعد ثم يتابعه لانه يكون فاعلا ما يحرم على الامام فعله  
ومخالفة في عمل فعلي بخلاف ما اذا قام الامام قبل فراغ المقتدى من التشهد فانه يتم ثم يتابعه لان في اتمامه  
متابعة لامامه فيما فعله الامام فافهم (قوله وتكبير عبيد) أي اذا لم يأتي به الامام في القيام او في الركوع  
لا يأتي به المؤتم فافهم وبحث في شرح المنية أنه ينبغي أن يأتي به المؤتم في الركوع لانه مشروع فيه ولانه لا يكون  
مخالفا لامامه في واجب فعلي ثم أجاب بأنه انما شرع في الركوع للمسبوق تحصيلا لمتابعة الامام فيما اتى به  
أما هنا فمقتضى تفصيل لمخالفته قال وهذا في تكبيرات الركعة الثانية وأما تكبيرات الاولى ففي الابتنان بهاترك

مطلب  
في القنوت للنازلة

أما لو شك أنه في ثابته او ثالثته  
كثره مع القعود في الاصح  
والفرق أن الساهی قنت على أنه  
موضع القنوت فلا يكثر بخلافه  
الشك ورجح الحلي تكراره  
لهما وأما المسبوق فبقت مع  
امامه فقط ويصير مدركا بأدراك  
ركوع الثالثة (ولا يفتن لغيره)  
الانزلة فبقت الامام في الجهرية  
وقيل في الكل (قائدة) خمس يتبع  
فيها الامام قنوت وقعود اول  
وتكبير عبيد وصحة تلاوة وسهوي

الاستماع والانصات (قوله وأربعة لا يتبع) أي إذا فعلها الإمام لا يتبعه فيها القوم والاصل في هذا النوع أنه يسر له أن يتابعه في البدعة والمنسوخ وما لا تعلق له بالصلاة شرح المنية (قوله زيادة تكبير عديد) أي إذا زاد على أقوال الأصحاب في تكبيرات العبد وكان المقتدى يسمع التكبير منه بخلاف ما إذا كان يسمعه من المؤذن لاحتمال أن الغلط منه شرح المنية (قوله أو جنازة) أي بأن زاد على أربع تكبيرات (قوله وركن) كزيادة سجدة ثالثة (قوله وقيام خامسة) داخل تحت قوله وركن تأمل قال في شرح المنية ثم في القيام إلى الخامسة أن كان قد عد على الرابعة يتنظره المقتدى فإما أن سلم من غير إعادة التشهد سلم المقتدى معه وإن قيد الخامسة بسجدة سلم المقتدى وحده وإن كان لم يقعد على الرابعة فإن عاد تابعه المقتدى وإن قيد الخامسة فسدت صلاتهم جميعا ولا يتبع المقتدى تشهد وسلامه وحده اهـ (قوله وتغاية تفعل مطلقا) أي فعلها الإمام أولا ولا والاصل في هذا النوع عدم وجوب المتابعة في السنن فعلا فكذا تركا وكذا الواجب القول الذي لا يلزم من فعله المخالفة في واجب فعلي كالتشهد وتكبير التشرى بخلاف القنوت وتكبيرات العبد الذي يلزم من فعله ما المخالفة في الفعلي وهو القيام مع ركوع الإمام شرح المنية (قوله الرفع) أي رفع اليدين للتحريمة (قوله والثناء) أي فيأتى به مادام الإمام في الفاتحة وإن كان في السورة فكذا عند أبي يوسف خلافا لمحمد وقد عرف أنه إذا أدركه في جهر القراءة لا يثنى كذا في الفتح أي بخلاف حالة السر كما مشى عليه المصنف في فصل الشروع في الصلاة وقد منا هناك تصحيحه وأن عليه الفتوى فافهم (قوله وتكبير انتقال) أي إلى ركوع أو سجود أو رفع منه (قوله وتسليم) أي إذا تركه الإمام لا يترك المؤتم التحميد (قوله وتسليم) أي في الركوع والسجود فيأتى به المؤتم مادام الإمام فيهما (قوله وتشهد) أي إذا قعد الإمام ولم يقرأ التشهد يقرأه المؤتم أما لو ترك الإمام القعدة الأولى فإنه يتابعه كما مر (قوله وسلام) أي إذا تكلم الإمام أو خرج من المسجد يسلم المؤتم أما إذا حدث عمدا أو قهقهة فإن المؤتم لا يسلم فساد الجزء الأخير من صلاتهما ط (قوله وسن مؤكدا) أي استثناء ما مؤكدا بمعنى أنه طلب طلبا مؤكدا زيادة على بقية النوافل ولهذا كانت السنة المؤكدة قريبة من الواجب في حقوق الأثم كما في الجهر ويستوجب تاركها التضييل واللوم كما في التحرير رأى على سبيل الإصرار بلا عذر كما في شرحه وقد مناقبة الكلام على ذلك في سنن الوضوء (قوله بتسليم) لما عن عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعاً وبعد ركعتين وبعد المغرب قنتين وبعد العشاء ركعتين وقبل الفجر ركعتين رواه مسلم وأبو داود وابن حنبل وعن أبي أيوب كان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم بعد الزوال أربع ركعات فقلت ما هذه الصلاة التي تدوم عليها فقال هذه ساعة تفتح أبواب السماء فيها أحب أن يصعد لي فيها عمل صالح فقلت أفي كل صلاة قال نعم فقلت بتسليم واحدة أم بتسليمين فقال بتسليم واحدة رواه الطحاوي وأبو داود والترمذي وابن ماجه من غير فصل بين الجمعة والظهر فيكون سنة كل واحدة منهما أربعاً وروى ابن ماجه بإسناداه عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع قبل الجمعة أربعاً لا يفصل في شيء منهن وعن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً ورواه مسلم زيلعي زاد في الامداد وقوله صلى الله عليه وسلم إذا صلتم بعد الجمعة فصلوا أربعاً فإن عمل بذلك شيء فصل ركعتين في المسجد وركعتين إذا رجعت رواه الجماعة إلا البخاري (قوله لم تنب عن السنة) ظاهره أن سنة الجمعة كذلك وينبغي تقييده بعدم العذر للحديث المذكور أنفاً كذا جهته في الشربلالية وسند كرم ما يؤيد به بعد فهو وركعتين (قوله ولذا) أي لعدم الاعتماد بتسليمين لما يكون بتسليمية (قوله لو نذرنا) أي الأربع لا بقيد كونها سنة وعبارة الدرر ولهذا لو نذر أن يصلي أربعاً بتسليمية فصلى أربعاً بتسليمين لا يخرج عن النذر وبالعكس يخرج كذا في الكافي اهـ واسقط الشارح قوله بتسليمية إشارة إلى أنه غير قيد كما يظهر مما يأتي عند قول المصنف وقضى ركعتين لو نوى أربعاً الخ (قوله لجبر النقصان) أي ليقوم في الآخرة مقام ما ترك منها العذر كسببان وعليه يحمل الخبر الصحيح أن فريضة الصلاة والزكاة وغيرهما إذا لم تتم تكمل بالتطوع وأوله البيهقي بأن المكمل بالتطوع هو ما نقص من سنتها المطلوبة فيها أي فلا يقوم مقام الفرض الحديث الصحيح صلاة لم يتمها زيد عليها من سبغها حتى تتم فجعل التميم من السجدة أي النافلة لفريضة صليت ناقصة لا لتروك من أصلها وظاهر كلام الغزالي الاحتساب مطلقاً وجرى عليه ابن العربي وغيره لحديث أحمد الظاهر في ذلك اهـ من تحفة ابن حجر

وأربعة لا يتبع فيها زيادة تكبير  
هيد أو جنازة وركن وقيام  
خامسة وتغاية تفعل مطلقاً الرفع  
لحرمة والثناء وتكبير انتقال  
وتسليم وتسليم وتشهد وسلام  
وتكبير تشرى (وسن) مؤكدا  
(أربع قبل الظهر و) أربع قبل  
(الجمعة و) أربع (بعدها بتسليمية)  
فلو بتسليمين لم تنب عن السنة  
ولذا لو نذرنا لا يخرج عنه بتسليمين  
وبعكسه يخرج (وركتان قبل  
الصبح وبعد الظهر والمغرب  
والعشاء) شرعت البعدية لجبر  
النقصان

مطلب  
في السنن والنوافل

ملخصاً وذكر نحوه في الضياء عن السراج وسيد كفي الباب الآتي أنها في حق صلى الله عليه وسلم زيادة الدرجات (قوله لقطع طمع الشيطان) بأن يقول أنه لم يترك ما ليس بفرض فكيف يترك ما هو فرض ط (قوله ويستحب أربع قبل العصر) لم يجعل للعصر سنة رابعة لأنه لم يذكر في حديث عائشة المارة بجر قال في الامداد وغير محمد بن الحسن والقنوري المصلي بن أن يصلي أربعاً أو ركعتين قبل العصر لاختلاف الآثار (قوله وإن شاء ركعتين) كذا عبر في منية المصلي وفي الامداد عن الاختيار يستحب أن يصلي قبل العشاء أربعاً وقبل ركعتين وبعد هاتين أربعاً وقبل ركعتين ١٥ والظاهر أن الركعتين المذكورتين غير المؤكدين (قوله حرّمه الله على النار) فلا يذللها أصلاً وذنوبه تكفر عنه وتبعاته يرضى الله تعالى عنه خصماء فيها ويحتل أن عدم دخوله بسبب توفيقه لما لا يترتب عليه عقاب ط وهو إشارة بأنه يحتمل له بالسعادة فلا يدخل النار (قوله من الأوابين) جمع أواب أي رجاع إلى الله تعالى بالتوبة والاستغفار (قوله بتسليمه أو تسنتين أو ثلاثاً) جزم بالأول في الدرر والثاني في الغزوية وبالثالث في التجنيس كما في الامداد لكن الذي في الغزوية مثل ما في التجنيس وكذا في شرح درر البصار وأفاد الخبر الرمي في وجه ذلك أنها لما زادت عن الأربع وكان جمعها بتسليمه واحدة خلاف الأفضل لما تقرّر أن الأفضل رباع عند أبي حنيفة ولو سلم على رأس الأربع لزم أن يسلم في الشفع الثالث على رأس الركعتين فيكون فيه مخالفة من هذه الحبيبة فكان المستحب فيه ثلاث تسليمات ليكون على نسق واحد قال هذا ما ظهر لي ولم أره لغيري (قوله والأول أدوم وأشق) لما فيه من زيادة حبس النفس بالبقاء على تحريمه واحدة وعطف أشق عطف لازم على ملزوم وفي كلامه إشارة إلى اختيار الأول وقد علمت ما فيه (قوله وهل تحسب المؤكدة) أي في الأربع بعد الظهر وبعد العشاء والست بعد المغرب بجر (قوله اختار الكمال) ذكر الكمال في فتح القدير أنه وقع اختلاف بين أهل عصره في أن الأربع المستحبة هل هي أربع مستقلة غير ركعتي الرتبة أو أربع هما وعلى الثاني هل تؤدّي معهما بتسليمه واحدة أو لا فقال جماعة لا واختاروه أنه إذا صلى أربعاً بتسليمه أو تسليمتين وقع عن السنة والمندوب وحقق ذلك بما لا مزيد عليه وأقرّه في شرح المنية والبحر والنهر (قوله وحزرتا بركة ركعتين الخ) فإنه ذكر أنه ذهب طائفة إلى ندب فعلهما وأنه أنكره كثير من السلف وأصحابنا ومالك واستدل لذلك بما حقه أن يكتب بسواد الاحداق ثم قال والنائب بعد هذا هو نقي المندوبة أما ثبوت الكراهة فلا لأن يدل دليل آخر وما ذكر من استلزام تأخير المغرب فقد قد مناعن القضية استثناء القليل والركعتان لا يزيد على القليل إذا تجاوزتهما ١٥ وقد منّا في مواقيت الصلاة بعض الكلام على ذلك (قوله أكدها سنة الفجر) لما في الصبحين عن عائشة رضي الله عنها لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشدّ تعاهداً منه على ركعتي الفجر وفي مسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وفي أبي داود لا تدعو أركعتي الفجر ولو طردتكم الخليل بجر (قوله في الأصح) استحسنه في الفتح فقال ثم اختلف في الأفضل بعد ركعتي الفجر قال الحلواني ركعتا المغرب فإنه صلى الله عليه وسلم لم يدعهما سفرًا ولا حضراً ثم اتى بعد الظهر لأنها سنة متفق عليها بخلاف التي قبلها لأنها قبل هي للفصل بين الأذان والاقامة ثم اتى بعد العشاء ثم اتى قبل الظهر ثم اتى قبل العصر ثم اتى قبل العشاء وقبل التي بعد العشاء وقبل الظهر وبعدة وبعد المغرب كلها سواء وقبل التي قبل الظهر أكدها وصححه المحسن وقد أحسن لأن نقل المواظبة الصريحة عليها أقوى من نقل مواظبته صلى الله عليه وسلم على غيرها من غير ركعتي الفجر ١٥ (قوله لحديث الخ) قال في البحر وهكذا صححه في العناية والنهاية لأن فيها وعيداً معروفاً قال عليه الصلاة والسلام من ترك أربعاً قبل الظهر لم تله شفاعتي ١٥ قال ط وله للتفسير عن الترك أو شفاعته الخاصة بزيادة الدرجات وأما الشفاعة العظمى فعمامة لجميع المخلوقات (قوله وقبل بوجوبها) وهو ظاهر النهاية وغيرها خرائن قلت واليه يميل كلام البحر حيث قال وقد ذكرنا ما يدل على وجوبها ثم ساق المسائل التي فزعها المصنف ووفق بينه وبين ما في أكثر الكتب من أنها سنة مؤكدة بأن المؤكدة بمعنى الواجب وأجاب عما يشافيه وكتبنا فيما علقناه عليه ما فيه (قوله اتفاقاً) أما على القول بالوجوب فظاهر وأما على القول بالسنية فإعادة القول بالوجوب ولا شك فيها ط وهذا قد ذكر في البحر الاتفاق عن الخلاصة وأقرّه في نازع فيه في الامداد جازماً بأن الجواز على القول بالسنية وأن عدمه إنما هو على القول بالوجوب واستند في ذلك إلى ما في الزباهي والبرهان

والقبلة لقطع طمع الشيطان  
(ويستحب أربع قبل العصر  
وقبل العشاء وبعد هاتين)  
وإن شاء ركعتين وكذا بعد الظهر  
لحديث الترمذي من حافظ على  
أربع قبل الظهر وأربع بعدها حرّمه  
الله على النار (وست بعد المغرب)  
ليكتب من الأوابين (بتسليمه)  
أو تسنتين أو ثلاثاً والأول أدوم  
وأشق وهل تحسب المؤكدة من  
المستحب ويؤدى الكل بتسليمه  
واحدة اختار الكمال ثم وحزرتا  
بأحده ركعتين خفيفتين قبل  
المغرب وأقرّه في البحر والمصنف  
(و) السنن (أكدها سنة الفجر)  
اتفاقاً ثم الأربع قبل الظهر في  
الأصح لحديث من تركها لم تله  
شفاعتي ثم الكل سواء (وقيل  
بوجوبها فلا يجوز صلاتها فاعداً)  
ولاً راجحاً اتفاقاً



(بلا عذر على الاصح ولا يجوز تركها العالم صار مرجعا في الفتاوى بخلاف باقي السنن) فله تركها لحاجة الناس الى قنواه (ويحتمى الكفر على منكرها وتقضى) اذا فاتت معه بخلاف الباقي (ولو صلى ركعتين تطوعا مع ظن ان القبر لم يطلع فاذا هو طالع) اوصلي اربعاً فوق ركعتان بعد طلوعه (لا تجزئه عن ركعتيه اعلى الاصح) تجنيس لان السنة ما واطب عليه الرسول بخرامة مبتدأة (وتكره الزيادة على اربع في فضل النهار وعلى ثمان ليلا بتسليمه) لانه لم يرد (والافضل فيهما الرابع بتسليمه) وقال في الليل ٩ المثنى افضل قيل وبه يفتى أولا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى في الاربع قبل الظهر والجمعة وبعدها) ولو صلى ناسيا فعليه السهو وقيل لا شئني (ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة منها) لانها تأكلها اشبهت القرية (وفي البواقي من ذوات الاربع يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويستفتح) ويتعوذ ولو نذرا لان كل شفع صلاة

في لفظة ثمان

من التصريح ببناء ذلك على الخلاف ثم قال ولا ينبغي ما في حكاية الاجماع على عدم الجواز وليس الاجماع الا هلي تأكدها اه لكن يخالفه ما ذكره قريبا عن الخاتمة من الفرق بينهما وبين التراويح في أنها لا تصح قاعدا لانها سنة مؤكدة بخلاف تأمل (قوله على الاصح) عزاه المصنف في المنح الى باب التراويح من الخاتمة أقول والذي في الخاتمة هنالك لوصلي التراويح قاعدا قيل لا يجوز بلا عذر لما روى الحسن عن أبي حنيفة لوصلي سنة القبر قاعدا بلا عذر لا يجوز فكذا التراويح لان كلاهما سنة مؤكدة وقيل يجوز وهو الصحيح والفرق أن سنة القبر سنة مؤكدة بخلاف التراويح لان كلاهما سنة مؤكدة وقيل يجوز وهو الصحيح والفرق أنه انما يصح جواز التراويح قاعدا لعدم جواز القبر نعم مقتضى كلامه تسليم عدم الجواز في سنة القبر قاعدا (قوله فله تركها الخ) الظاهر أن معناه أنه يتركها وقت اشتغالها بالاعتناء لاجل حاجة الناس المجتهدين عليه وينبغي انه يصلها اذا فرغ في الوقت وظاهر التفرقة بين سنة القبر وغيرها أنه ليس له ترك صلاة الجماعة لانها من الشعائر فهي آكد من سنة القبر ولذا يتركها لو خاف فوت الجماعة وأفاد ط أنه ينبغي أن يكون القاضي وطالب العلم كذلك لاسيما المدرس أقول في المدرس نظير بخلاف الطالب اذا خاف فوت المدرس او بعضه تأمل (قوله ويحتمى الكفر على منكرها) أي منكر مشروعيتها ان كان انكاره لشبهة او تأويل دليل والا فينبغي الجزم بكفره لانكاره مجمعا عليه معلوما من الدين بالضرورة كما قدمناه اول الباب (قوله وتقضى) أي الى قبيل الزوال وقوله معه تنازع قوله تقضى وفاتت فلا تقضى الامعة حيث فات وقتها أما اذا فاتت وحدها فلا تقضى ولا تقضى قبل الطلوع ولا بعد الزوال ولو تبعها على الصحيح أفاده ح وسينبه عليه المصنف في الباب الآتي (قوله تجنيس) فيه أنه في التجنيس صحيح في المسئلة الاولى الاجزاء معلا بأن السنة تطوع فتتأذى بنية التطوع وصحيح في الثانية عدمه معلا بأن السنة ما واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم ومواطنه كانت بخرامة مبتدأة نعم عكس صاحب الخلاصة فصحيح عدم الاجزاء في الاولى والاجزاء في الثانية ولا ينبغي ما فيه فانه اذا اجزأت الثانية يلزم اجزاء الاولى بالاولى ولذا قال في النهر وترجيح التجنيس في المستثنين اوجه (قوله وعلى ثمان) كيان عدد وليس بنسب اوفى الاصل منسوب الى الثمن لانه الجزء الذي صير السبعة ثمانية فهو ثمان ففكر اولها لانهم يغيرون في النسب وحذفوا منها احدي ياهي النسب وهو ضوا منها الالف كما فعلوا في المنسوب الى المين فثبت ياهو عند الاضافة كما ثبت ياه القاضى فتقول ثمانى نسوة وثمانى مائة وتسقط مع الثنتين عند الرفع والجزء وثبت عند النصب قاموس (قوله لانه لم يرد) أي لم يرد عنه صلى الله عليه وسلم أنه زاد على ذلك والاصل فيه التوقيف كما في فتح القدير أي غالم يوقف على دليل المشروعية لا يحل فعله بل يكره أي اتفاقا كما في منية المصلي أي من اجتناب الثلاثة ثم وقع الاختلاف بين المشايخ المتأخرين في الزيادة على الثمانية للافقال بعضهم لا يكره واليه ذهب شمس الائمة السرخسي وصححه في الخلاصة وصححه في البدائع الكراهة قال وعليه عاقبة المشايخ وتعامه في الحلية والبحر (قوله والافضل فيها) أي في صلاة الليل والنهار الرابع وعبارة الأكثر رباع بدون آل وهو الاظهر لانه غير منصرف للوصفية والعدل عن اربع اربع أي ركعات رباع أي كل اربع بتسليمه (قوله قيل وبه يفتى) عزاه في المعراج الى العيون قال في النهر وردة الشيخ قاسم بما استدلل به المشايخ للامام من حديث الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزيد في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة يصلي اربعا لاتصالهن حسنهن وطولهن ثم اربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي ثلاثا وكانت التراويح ثنتين تحفيها وحديث صلاة الليل مثنى مثنى يحتمل أن يراد به شفع لا وتر وترجت الاربع بزيادة منفصلة لما انها اكثر مشقة على النفس وقد قال صلى الله عليه وسلم انما اجر لك على قدر نصبك اه بزيادة وتتمام الكلام على ذلك في شرح المنية وغيره (قوله ولا يصلي الخ) أقول قال في البحر في باب صفة الصلاة ان ما ذكره مسلم فيما قبل الظهر لما صرت حوايه من أنه لا تبطل شفعة الشفيع بالاتصال الى الشفع الثاني منها ولو أفسدها قضى اربعا والاربع قبل الجمعة بمنزلة اربعا بعد الجمعة فغير مسلم فانها كغيرها من السنن فانهم يثبتونها تلك الاحكام المذكورة اه ومثله في الحلية وهذا مؤيد لما بحثه الشرنبلالي من جوازها بتسليتين لعذر (قوله ولو نذرا) نص عليه في القنية ووجهه أنه نقل عرض عليه الافتراض او الوجوب أفاده ط (قوله لان كل شفع صلاة) قد ميا سان ذلك في اول بحث الواجبات والمراد من بعض

الأوجه كما يأتي قريبا (قوله وقيل لا الخ) قال في البحر ولا يخفى ما فيه والظاهر الأول زاد في المنع ومن ثم عولنا عليه وحكي ما في القنية بقيل (تنبيه) بقي في المسئلة قول ثالث جزم به في منية المصلي في باب صفة الصلاة حيث قال أما إذا كانت سنة أو نفلا فيبتدئ كما ابتدأ في الركعة الأولى يعني يأتي بالنساء والتعوذ لأن كل شفع صلاة على حدة اه لكن قال شارحها الأصح أنه لا يصلي ولا يستفتح في سنة الظهر والجمعة وكون كل شفع صلاة على حدة ليس مطردا في كل الأحكام ولذا لو ترك القعدة الأولى لا تفسد خلافا للمجد ولو سجد للسهو على رأس شفع لا يني عليه شفعا آخر لئلا يطل السجود بوقوعه في وسط الصلاة فتدصر حواصيرورة الكل صلاة واحدة حيث حكموا بوقوع السجود وسطا فيقال هنا أيضا لا يصلي ولا يستفتح ولا يتعوذ لو وقع في وسط الصلاة لأن الأصل كون الكل صلاة واحدة للاتصال واتحاد التجرعة ومسئلة الاستفتاح ونحوه ليست مروية عن المتقدمين وانما هي اختيار بعض المتأخرين نعم اعتبروا كون كل شفع صلاة على حدة في حق القراءة احتياطا وكذا في عدم لزوم الشفع الثاني قبل القيام اليه لتردده بين اللزوم وعدمه فلا يلزم بالشك ولذا يقطع على رأس الشفع إذا أقيمت الصلاة وأخرج الخطيب وكذا في بطلان الشفعة وخيار المخيرة بالشروع في الشفع الآخر لأن كلاما من الشفعة والخيار متردد بين الثبوت وعدمه فلا يثبت بالشك وكذا في عدم سريان الفساد من شفع إلى شفع إذا لا يحكم بالفساد مع الشك اه ملخصا لكن قوله وكذا في بطلان الشفعة وخيار المخيرة غير صحيح لما علمت مما قدمناه آنفا عن البحر والحلية من انهما لا يطلان بالاتقال إلى الشفع الثاني وقد صرح نفسه بذلك في مواقيت الصلاة وعلمت أيضا أن ذلك انما ذكره في سنة الظهر ولم يثبتوه للاربع التي بعد الجمعة (قوله ووجه في البحر) حيث جزم بتعارض الأدلة كحديث مسلم عليك بكثرة السجود وحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وحديث مسلم أيضا فضل الصلاة طول القنوت أي طول القيام كما هو رواية احمد وأبي داود ثم قال والذي ظهر للعبد الضعيف أن كثرة الركوع والسجود أفضل لأن القيام انما شرع وسيلة اليهما ولذا سقط عن عجز عنهما ولا تكون الوسيلة أفضل من المقصود ولأنه وإن لم يزم فيه كثرة القراءة لكنهما ركنا زائد بل اختلف في أصل ركنيتها وأجمعوا على ركنية الركوع والسجود وأصالتها وتختلف القيام عن القراءة فيما بعد ركعتي الفرض اه ملخصا (قوله من ثلاثة أوجه) الأول أن القيام وإن كان وسيلة إلا أن فضيلة طوله لكثرة القراءة فيه وهي وإن بلغت كل القرآن تقسع فرضا بخلاف التسيحات الثاني أن كون القراءة ركنا زائدا مما لا اثر له في الفضيلة الثالث أن موضوع المسئلة النقل وفيه تجب القراءة في كاه اه ملخصا قلت وأما تعارض الأدلة فيجيب عنه بأن المراد بالسجود الصلاة وأقوى دليل أيضا على فضيلة طول القيام أنه صلى الله عليه وسلم كان يقوم الليل الا قليلا وكان لا يزيد على إحدى عشرة ركعة كما روي في حديث عائشة (قوله ونقل عن المعراج الخ) اعتراض على البحر أيضا حيث قال اختلف النقل عن محمد في هذه المسئلة فنقل الطحاوي عنه في شرح الآثار أن طول القيام أحب ونقل في المجتبى عنه العكس ونقل عن أبي يوسف أنه فصل فقال إذا كان له ورد من الليل بقراءة من القرآن فالأفضل أن يكثر عدد الركعات والافضل القيام أفضل لأن القيام في الأول لا يختلف ويضم اليه زيادة الركوع والسجود اه ووجه الاعتراض أن مقتضى كلامه أنه لا قول في هذه المسئلة لا امام المذهب بل القولان فيها لمجد أقول ويظهر لي أن رواية أبي يوسف يحمل هذين القولين تأمل (قوله وصححه في البدائع) وعبارته قال اصحابنا طول القيام أفضل وقال الشافعي كثرة الصلاة أفضل والعصم قولنا ثم قال وروى عن أبي يوسف أنه قال الخ ما مر وظاهر كلامه أن هذا قول ائمتنا الثلاثة حيث لم يعترض الا لخلاف الشافعي ويؤيده ما مر عن الطحاوي (قوله قلت الخ) تأييدا لما في المعراج وأمر بالتنبه إشارة إلى ما على المصنف من الاعتراض حيث تابع شيخه صاحب البحر وعدل عما عليه المتون الذي هو قول الامام الصحيح بل هو قول الكل كما مر ولذا قال الخبير الرملي أقول كيف يخالف الجهابذة تبعالشيخه ويجعله متنا والمتون موضوعة لنقل المذهب اه والحاصل أن المذهب المعتمد أن طول القيام أحب ومعناه كما في شرح المنية أنه إذا أراد شغل حصة معينة من الزمان بصلاة فاطالة القيام مع تقليل عدد الركعات أفضل من عكسه فصلاة ركعتين مثلا في تلك الحصة أفضل من صلاة أربع فيها وهكذا القياس (قوله وهل الخ) البحث لصاحب النهر والذي يظهر أن كثرة ركوعه وسجوده أفضل لأن فضيلة القيام انما كانت باعتبار القراءة ولا قراءة اه

مطلب  
قولهم كل شفع من النفل صلاة  
ليس مطردا

(وقيل لا) يأتي في الكل وصححه في  
القنية (وكثرة الركوع والسجود  
أحب من طول القيام) كما في  
المجتبى ووجه في البحر لكن نظر  
فيه في النهر من ثلاثة أوجه ونقل  
عن المعراج أن هذا قول محمد  
وأن مذهب الامام فضيلة القيام  
وصححه في البدائع قلت وهكذا  
رأيت بسنن المجتبى معزال محمد  
فقط فتنبه وهل طول قيام  
الاخرس أفضل كلقارى لم أره

ح عن بعض الهوامش وخالفه الرحق بأن الآخرى قارى حكاه ثواب القارى كما هو الحكم فمن قصد عبادة  
وعجز عنهما مع أن الطريقة أن العلة اذا وجدت في بعض الصور تطرد في باقيها تأمل (قوله وسن تحية) كتب  
الشارح في هامش الخزان أن هذا رد على صاحب الخلاصة حيث ذكر أنها مستحبة (قوله رب المسجد) أفاد  
أنه على حذف مضاف لأن المقصود منها التقرب الى الله تعالى لا الى المسجد لأن الانسان اذا دخل بيت الملك  
يحيى الملك لا يئنه بجر عن الحلية ثم قال وقد حكى الاجماع على سننهما غير أن اصحابنا يكرهونها في الاوقات  
المكروهة تقدما للعموم الحاضر على عموم المبيع اه (قوله وهي ركعتان) في القهستانى وركعتان او أربع  
وهي أفضل تحية المسجد الا اذا دخل فيه بعد الفجر أو العصر فإنه يسجد ويهلل ويصلى على النبي صلى الله عليه  
وسلم فإنه حينئذ يؤدى حق المسجد كما اذا دخل للمكتوبة فإنه غير مأثور بها حينئذ كما في القهستانى اه (قوله  
وأداء الفرض أو غيره الخ) قال في النهروينوب عنها كل صلاة صلاها عند الدخول فرضا كانت أو سنة  
وفي البناءة معزيا الى مختصر المحيط أن دخوله بنية الفرض أو الاقضاء ينوب عنها وانما يؤمر بها اذا دخله  
لغير الصلاة اه كلام النهروين والحاصل أن المطلوب من داخل المسجد أن يصلى فيه ليكون ذلك تحية لربه تعالى  
والظاهر أن دخوله بنية صلاة الفرض لا مأم أو منفرد أو بنية الاقضاء ينوب عنها اذا صلى عقب دخوله والازم  
فعلها بعد الجلوس وهو خلاف الاولى كما يأتي فلو كان دخوله بنية الفرض مثلا لكن بعد زمان يؤمر بها قبل  
جلوسه كما لو كان دخوله لغير صلاة كدرس أو ذكر أو بما قرأناه علم أن ما نقله في النهروين البناءة لا يخالف ما قبله  
غايته أنه عبر عن الصلاة ببيتها بناء على ما هو الغالب من أن من دخل لأجل الصلاة يصلى وليس معناه أن النية  
المذكورة تكفيه عن التحية وان لم يصل كما يوهمه ظاهر العبارة كما أفاده ح والله أعلم (قوله ينوب عنها  
بلاية) قال في الحلية لو اشتغل داخل المسجد بالفريضة غيرناو للتحية قامت تلك الفريضة مقام تحية المسجد  
لحصول تعظيم المسجد كما في البدائع وغيره فلو نوى التحية مع الفرض فظاهر ما في المحيط وغيره أنه يصح عندهما  
وعند محمد لا يكون داخل في الصلاة فانهم قالوا لو نوى الدخول في الظهر والتطوع يجوز عن الفرض عند  
أبي يوسف ورواه الحسن عن أبي حنيفة وعند محمد لا يكون داخل لأن الفرض مع النفل في الصلاة جنسان  
مختلفان لا رجحان لاحدهما على الآخر في التحريم حتى نواهما تعارضت النيتان فلفظنا ولا ييوسف أن الفرض  
أقوى فتدفع نية الادنى كن نوى حجة الاسلام والتطوع اه ملخصا ومثله في البحر أقول الذي يظهر لي أن  
هذا الخلاف لا يجري في مسئلتنا لأن الفريضة اذا قامت مقام التحية وحصل المقصود بها لم تبقى التحية مطلوبة  
لأن المقصود تعظيم المسجد بأى صلاة كانت ولا يؤمر بنية مستقلة الا اذا دخل لغير الصلاة كما مر وحينئذ  
فاذا نواها مع الفريضة يكون قد نوى ما تضمنته الفريضة وسقط بها فلم يكن ناويا جنسا آخر على قول محمد بخلاف  
ما اذا نوى فرض الظهر وسنته مثلا فليأتى بل لقائل أن يقول ان الاولى أن ينوي بذلك الفرض ليحصل له  
نواها أى ينوى بايقاع ذلك الفرض في المسجد تحية الله تعالى وتعظيم بيته لأن سقوطها به وعدم طلبها  
لا يستلزم الثواب بلا قصد هاهم رأيت المحقق ابن حجر من الشافعية كتب عند قول المنهاج وتحصل بفرض  
أو نفل آخر مانعه وان لم ينواها معه لأنه لم ينتك حرمة المسجد المقصودة أى يسقط طلبها بذلك أما حصول نواها  
فالوجه توقفه على النية لحدوث انما الاعمال بالنيات وزعم أن الشارع أقام فعل غير هاهم مقام فعلها فيحصل  
اى الثواب وان لم ينوب بعيد وان قيل ان كلام المجموع يقتضيه ولو نوى عدمها لم يحصل شيء من ذلك اتصافا  
كما هو ظاهر أخذنا بما جئ به بعضهم في سنة الطواف وانما ضرت نية ظهر وسنة مثلا لانها مقصودة لذاتها  
بخلاف التحية اه وقوله وانما ضرت الخ هو عين ما بحثته أولا أيضا والله الحمد فان ما قاله لا يخالف  
قواعد مذهبنا (قوله وتكفيه لكل يوم مرة) أى اذا تكرر دخوله لعذر وظاهر إطلاقه أنه مخير بين أن يؤدّيها  
في أول المرات أو آخرها ط (قوله ولا تسقط بالجلوس عندنا) فانهم قالوا فى الحكم اذا دخل المسجد للحكم  
ان شاء صلى التحية عند دخوله وعند خروجه لحصول المقصود كما في الفاية وأما حديث العيصين اذا دخل  
احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين فهو بيان للاولى لحديث ابن جبان في صحيحه يا أبا ذر ان للمسجد  
تحية وان تحيته ركعتان فقام فاركعهما وتماه في الحلية (قوله وفي الضياء الخ) عبارته وقال بعضهم  
من دخل المسجد ولم يتمكن من تحية المسجد ما لحدث أو لشغل أو نحوه يستحب له أن يقول سبحان الله والحمد لله

(وسن تحية) رب (المسجد وهي  
ركعتان وأداء الفرض) أو غيره  
وكذا دخوله بنية فرض أو اقضاء  
(ينوب عنها) بلاية وتكفيه لكل  
يوم مرة ولا تسقط بالجلوس عندنا  
بحر قلت وفي الضياء عن القوت  
من لم يتمكن منها لحدث أو غيره يقول  
ندب لكان التسليم الأربع اربعا



قوله الا فاني هكذا بخطه وفيه  
انه نسبة الى جمع افق ومنعه  
في المصباح ونص على انه انما  
ينسب الى المفرد فيقال افق بضمين  
وبضمين اه صحه

(ولوتكلم بين السنة والقرض)  
لا يسقطها ولكن ينقص ثوابها  
وقيل تسقط (وكذا كل عمل ينافي  
التصريح على الاصح) قنية  
وفي الخلاصة لو اشتغل ببيع  
او شراء او كل أعادها وبلغت  
او شربة لا تبطل ولو بجى بطعام  
ان خاف ذهاب حلاوته او بعضها  
تناوله ثم ستن الا اذا خاف فوت  
الوقت ولو أخرها لا تخر الوقت  
لا تكون سنة وقيل تكون (فروع)  
الاسفار بسنة الفجر أفضل وقيل  
لا نذر السن وأق بالمتنذر

مبحث  
مهم في الكلام على النجاسة بعد  
سنة الفجر

ولا اله الا الله والله أكبر قاله أبو طالب المكي في قوت القلوب اه وقدمنا نحوه عن القهستاني (خاتمة)  
يستثنى من المساجد المسجد الحرام بالنسبة الى اول دخول الا فاني المحرم فان تحيته الطواف وفيه تأمل  
كذا في الحلبة ولعل وجه التأمل اطلاق المسجد في الحديث المار وفي النهر وانفقوا على أن الامام لو كان يصلي  
المكتوبة او أخذ المؤذن في الإقامة أنه يتركها وأنه يقدم الطواف عليها بخلاف السلام على النبي صلى الله  
عليه وسلم اه قلت لكن في لباب المناسك وشرحه لمن لا على القارئ ولا يستغل بجمعة المسجد لان تحية  
المسجد الشريف هي الطواف ان اراده بخلاف من لم يردده وأراد أن يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد  
الا أن يكون الوقت مكرها اه وطاهره أنه لا يصلي مرية الطواف للتحية أصلا لا قبله ولا بعده ولعل وجهه  
اندر اجها في ركعتيه (قوله ولوتكلم الخ) وكذا الوصل بقراءة الاوراد لان السنة الفصل بقدر اللهم  
انت السلام الخ حتى لو زاد تقع سنة لا في عملها المسنون كما مر قبيل فصل الجهر بالقراءة (قوله وقيل  
تسقط) أي فيعيد ما قبله ولو كانت بعدية فالظاهر أنها تكون تطوعا وأنه لا يؤمر بها على هذا القول تأمل  
(قوله وفي الخلاصة الخ) الظاهر أنه استدرأ على ما صححه في المتن بعلانية لان جرم الخلاصة بقوله أعادها  
يفيد أنها تسقط بقرينة قوله بعده لا تبطل أي لا يطل كونه سنة فانه يفيد أن الاعادة لبطلان كونها سنة  
والأم تصح المسالبة تأمل (قوله ولو بجى بطعام الخ) أفاد أن العمل المنافي انما يتنص ثوابها او يسقطها  
لو كان بلا عذرا ما لو حضر الطعام وخاف ذهاب لذته لو اشتغل بالسنة البعدية فانه يتناول ثم يصلي لان ذلك  
عذر في ترك الجماعة ففي تأخير السنة اولى الا اذا خاف فوتها بخروج الوقت فانه يصلي باسم يأكل هذا ما ظهر لي  
(قوله ولو أخرها الخ) أي بلا عذر بقرينة ما قبله (قوله وقيل تكون) حكى القولين في القنية ولم يعبر عن هذا  
الثاني بقيل بل أخره ولا يلزم من ذلك تضعيفه ويظهر لي أنه الاصح وأن القول الاول مبني على القول بأنها  
تسقط بالعمل المنافي وهو ما حكاه الشارح بقيل الا أن يدعى تخصيص الخلاف السابق بالسنة القبلية وهذا  
بالبعدية لكن يبعده أنه اذا كان الاصح في القبلية انها لا تسقط مع امكان تداركها بأن تعاد مقارنته للقرض  
تكون البعدية كذلك بالاولى لعدم امكان التدارك فليتأمل (قوله وقيل لا) يؤيده ما في الجرح عن الخلاصة  
السنة في ركعتي الفجر قراءة الكافرون والاخلاص والاثان بها اول الوقت وفي بيته والافعلي باب المسجد الخ  
وقال في شرح المنية وهو الذي تدل عليه الاحاديث عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اذا سكت المؤذن من صلاة الفجر وتبين له الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه الايمن حتى يأتيه  
المؤذن للإقامة فيخرج متفق عليه اه وتماه فيه (تنبيه) صرح الشافعية بسنة الفصل بين سنة الفجر  
وفرضه بهذه النجاسة أخذ من هذا الحديث ونحوه وظاهر كلام علماءنا خلافه حيث لم يذكروا بل رأيت  
في موطا الامام محمد رحمه الله ما نصه أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه رأى رجلا ركع ركعتي الفجر  
ثم اضطجع فقال ابن عمر ما شأنه فقال نافع قلت يفصل بين صلاته فقال ابن عمر وأي فصل أفضل من السلام  
قال محمد وبقول ابن عمر ناخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اه وقال شارحه المحقق من لا على القارئ  
وذلك لان السلام انما ورد للفصل وهو لكونه واجبا أفضل من سائر ما يخرج من الصلاة من الفعل والكلام  
وهذا لا ينافي ما سبق من أنه عليه الصلاة والسلام كان يضطجع في آخر التجميد تارة أخرى بعد ركعتي الفجر في بيته  
للسترحة اه ثم قال وقال ابن حجر المكي في شرح الشمايل روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى  
ركعتي الفجر اضطجع على شقه الايمن فتنس هذه النجاسة بين سنة الفجر وفرضه لذلك ولا حرمه صلى الله عليه وسلم  
كما رواه أبو داود وغيره بسند لا بأس به خلافا لمن نازع وهو صريح في نهيها لمن بالمسجد وغيره خلافا لمن خص  
نهيها بالبيت وقول ابن عمر انها بدعة وقول النخعي انها نجاسة الشيطان وانكار ابن مسعود لها فهو لانه لم يبلغهم  
ذلك وقد أقرط ابن حزم في قوله بوجوبها وأنها شرط لصلاة الصبح اه ولا يخفى بعد عدم البلوغ الى هؤلاء  
الاكابر الذين بلغوا المبلغ الاعلى لاسيما ابن مسعود الملازم له صلى الله عليه وسلم حضر اسفرا وابن عمر المتفصص  
عن احواله صلى الله عليه وسلم في كمال التسبع والاتباع فالصواب حمل انكارهم على البطل السابقة من الفصل  
او على فعله في المسجد بين أهل الفضل وليس امره صلى الله عليه وسلم على تقدير جهته صريحاً ولا تلويحاً على فعله  
بالمسجد اذا الحديث كما رواه أبو داود والترمذي وابن حبان عن أبي هريرة اذا صلى احدكم ركعتي الفجر

٢ مطلب  
في الكلام على حديث النهي عن  
النذر  
فهو السنة وقيل لا \* أراد النوافل  
ينذرهما ثم يصليها وقيل لا \* ترك  
السنة ان راها حقا ثم والا كفر \*  
والافضل في النفل غير التراويح ٢  
المثل الاندوف شغل عنها والاصح  
افضلية ما كان اخشع وأخلص  
(ونذر ركعتان بعد الوضوء) يعني  
قبل الخفاف كما في الشربة ليلية  
عن المواهب (و) نذر (أربع  
فصاعدا في الضحى) على الصحيح

٣ مطلب  
سنة الوضوء  
٤ مطلب  
سنة الضحى

٥ قوله وكذا صلاة الكسوف لانها  
تصلى بجماعة وجد هنا في نسخة  
المؤلف لكن بغير خطه مانسه وكذا  
سنة الجمعة القبلية لان الافضل في  
الجمعة التذكير قبل الوقت فيلزم  
وقوع سنتها في المسجد فصارت  
جملة المستثنى من تسعة ولم أر من  
تعرض لجمعها هكذا من علمائنا  
وقد نظمها بقوله

نوافلنا في البيت فاقت على التي  
نقوم لها في مسجد غير تسعة  
صلاة تراويح كسوف تحية ٥  
وسنة احرام طواف بكعبة ٣  
ونفل اعتكاف او قدوم مسافر  
وحائث فوت ثم سنة جمعة  
يقول الفقير محمد علاء الدين عابدين  
ابن المؤلف هكذا وجدت هذه  
السقطة في المبيضة فينبغي الحياقتها  
هنا اه

فليضطلع على جنبه الايمن فالماطلق محمول على المقيد على أنه لو كان هذا في المسجد شائعا في زمانه صلى الله عليه  
وسلم لما كان يحتمل على هؤلاء الاكابر الاعيان اه وأراد بالمقيد ما متر من قوله بعد ركعتي الفجر في بيته وحاصله  
أن اضطجعه عليه الصلاة والسلام انما كان في بيته للاستراحة لا للتشريع وان صح حديث الامر بها الدال  
على أن ذلك للتشريع يحمل على طلب ذلك في البيت فقط توفيقا بين الادلة والله تعالى أعلم (قوله فهو السنة)  
لان النذر لا يخرجها عن كونها سنة كما لو شرع فيها ثم قطعها ثم اذاها كانت سنة وزادت وصف الوجوب  
بالقطع نهر عن عقد الفرائد (قوله أراد النوافل الخ) في القنية اداء النفل بعد النذر افضل من ادائه  
بدون النذر اه قال في البحر وبشكل عليه ما رواه مسلم في صحيحه من النهي عن النذر وهو مخرج لقول من قال  
لا ينذرها لكن بعضهم حل النهي على النذر المعلق على شرط لانه يصير حصول الشرط كالعوض للعبادة فلم يكن  
مخلصا ووجه من قال بنذرهما وان كانت نصير واجبة بالشروع أن الشروع في النذر يكون واجبا فيحصل له ثواب  
الواجب به بخلاف النفل والاحسن عند العبد الضعيف أن لا ينذرهما خوفا عن عهدة النهي يقين اه أقول  
لفظ حديث النهي كما رواه البخاري أيضا في صحيحه عن ابن عمر نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النذر وقال  
انه لا يرد شيئا وانما يستخرج به من الخيل والمبادر منه ارادة النذر المعلق كان شفى الله مريضى قلله على  
كذا ووجه النهي أنه لم يخلص من شأبه العوض حيث جعل القرية في مقابلة الشفاء ولم تسمح نفسه بها بدون  
المعلق عليه مع ما فيه من ايهام اعتقاد التأثير للنذر في حصول الشفاء فلذا قال في الحديث انه لا يرد شيئا الخ  
فان هذا الكلام قد وقع موقع التعليل للنهي بخلاف النذر المجزأ فانه تبرع بحض بالقرية لله تعالى والزام للنفس  
بما عساه لا تفعله بدونه فيكون قرينة والدليل على أن هذا النذر قرينة عندنا ما صرح به في فتح القدير قبيل كتاب  
الحج لو ارتد عقب نذر الاعتكاف ثم اسلم لم يلزمه موجب النذر لان نفس النذر بالقرية قرينة فيبطل باردة كسائر  
القرب اه والمراد به النذر المجزأ قلنا على أن بعض شراح البخاري حمل النهي في الحديث على من يعتقد أن  
النذر مؤثر في تحصيل غرضه المعلق عليه والظاهر أنه اعم لقوله وانما يستخرج به من الخيل والله أعلم (تنبيه)  
قيد بالنوافل فأفاد أن الافضل في السنن عدم نذرهما ولعل وجهه أن السنن هي ما كان يفعلها صلى الله عليه وسلم  
قبيل الفرائض او بعدها والمطلوب منا اتباعه صلى الله عليه وسلم على الوجه الذي كان يفعلها عليه ولم يتقل  
أنه كان ينذرهما ولذا قيل بأنهم لا تكون هي السنة فالافضل عدم نذرهما والله أعلم (قوله والا كفر) أى بأن  
استخف فيقول هي فعل النبي صلى الله عليه وسلم وانما لا افعله شرح المنية وغيره وهذا في الترك وأما الانكار  
فقد منا الكلام عليه اول الباب (قوله والافضل في النفل الخ) شمل ما بعد الفريضة وما قبلها الحديث  
الصحيحين عليكم بالصلاة في بيوتكم فان خير صلاة المرء في بيته الا المكتوبة وأخرج أبو داود صلاة المرء في بيته  
أفضل من صلاته في مسجدى هذا الا المكتوبة وقامه في شرح المنية وحيث كان هذا أفضل براعى ما لم يلزم منه  
خوف شغل عنها لو ذهب لبيته او كان في بيته ما يشغل باله ويقلل خشوعه فيصلحها حينئذ في المسجد لان اعتبار  
الخشوع اربع (قوله غير التراويح) أى لانها اقام بالجماعة ومحلها المسجد واستثنى في شرح المنية أيضا  
تحية المسجد وهو ظاهر أقول ويستثنى أيضا ركعتا الاحرام والطواف فان الاولى تصلى في مسجد عند الميقات  
ان كان كما في الباب والثانية عند المقام وكذا ركعة القدوم من السفر بخلاف انشاء فانها تصلى في البيت  
كما يأتي وكذا نفل المعتكف وكذا ما يخاف فوته بالتأخير وكذا صلاة الكسوف لانها تصلى بجماعة (قوله  
ونذر ركعتان بعد الوضوء) لحديث مسلم ما من احد يتوضأ فيحسن الوضوء ويصلى ركعتين بقل بقله ووجهه  
عليهما الاوجب له الجنة خزان ومثل الوضوء الغسل كما نقله ط عن الشربة ليلية ويقرأ فيها الكافرون  
والاخلاص كما في الضياء وانظر هل تنوب عنهما صلاة غيرهما كالتحية ام لا ثم رأيت في شرح ابواب المناسك  
أن صلاة ركعتي الاحرام سنة مستقلة كصلاة استخارة وغيرهما لا تنوب الفريضة منها بخلاف تحية  
المسجد وشكر الوضوء فانه ليس لها صلاة على حدة كما حققه في الجملة اه (قوله ونذر أربع الخ) نذرهما  
هو الراجح كما جزم به في الفزونية والحاوى والشرعة والمفتاح والتبيين وغيرها وقيل لا نستحب ما في صحيح  
البخاري من انكار ابن عمر لهما اه اسماعيل وبسط الادلة على استحبابها في شرح المنية ويقرأ فيها سورتي  
الفصحى كما في الشرعة أى سورة الشمس وسورة الضحى وظاهره الاقتصار عليهما ولو صلاها أكثر من ركعتين

(قوله من بعد الطلوع) عبارة شرح المنية من ارتفاع الشمس (قوله ووقتها المختار) أي الذي يختار ويرجع  
 لفعلا وهذا عزاء في شرح المنية إلى الحارثي وقال الحديث زيد بن أرقم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 صلاة الأوابين حين ترمض الفصال رواء مسلم وترمض بفتح التاء والميم أي تبرأ من شدة الحر في أخفافها اه  
 (قوله وفي المنية أقلها ركعتان) نقل الشيخ إسماعيل مثله عن الغزوية والحارثي والشرعة والسمرقندية  
 وما ذكره المصنف مشى عليه في التبيين والمفتاح والدرر ودليل الأول أنه صلى الله عليه وسلم أوصى أباه ريرة  
 بركعتين كما في صحيح البخاري ودليل الثاني أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله رواء  
 مسلم وغيره والتوفيق ما أشار إليه بعض المحققين أن الركعتين أقل المراتب والأربع أدنى الكمال (قوله  
 واكثرها ثنا عشر) لما رواء الترمذي والنسائي بسند فيه ضعف أنه صلى الله عليه وسلم قال من صلى الضحى  
 ثنتي عشرة ركعة بنى الله له قصراً من ذهب في الجنة وقد تقرر أن الحديث الضعيف يجوز العمل به في الفضائل  
 شرح المنية وقيل أكثرها ثمانية وعزاه في الحلية إلى الإمام أحمد وعزاه بعض الشافعية إلى الأكثرين  
 (قوله كما في ذخائر الأشرية) اسم كتاب لابن النخبة مؤلف في الآثار النخبة (قوله اثبوت الخ) جواب  
 عما ورد كيف يكون أوسطها أفضل مع أن الأكثر مشتمل على الأوسط وزيادة وفيه زيادة مشقة (قوله كما  
 أفاده ابن حجر الخ) حيث قال ولا يتصور الفرق بين الأفضل والأكثر إلا في صلي الأثني عشر تسليمة واحدة فإنها  
 تقع فعلاً مطلقاً عند من يقول إن أكثر سنة الضحى ثمان ركعات فأما إذا فصلها فإنه يكون صلي الضحى وما زاد  
 على الثمان يكون له فعلاً مطلقاً فتكون صلاة الأثني عشر في حقه أفضل من ثمان لكونه أتي بالأفضل وزاد اه  
 أقول وحاصله أن من قال بأن أكثرها ثمان ركعات لعدم ثبوت الزيادة عنده لو صلاها ثنتي عشرة بتسليمة لم تقع  
 عن سنة الضحى لئنه خلاف المشروع فالأفضل عنده صلاتها ثمان ركعات وأما على قول من يقول أكثرها  
 اثنتا عشرة ركعة لجواز العمل بالضعيف في فضائل الأعمال كما مر تكون هي الأفضل كالو فصلها كل ركعتين  
 أو أربع بتسليمة عند الكل ومخلصه أن كون الثمانية أفضل مبنى على القول بأنها أكثرها لعدم ثبوت الزيادة  
 وحينئذ فلا يخفى عليك ما في كلام الشارح حيث مشى على أن أكثرها اثنتا عشرة ركعة وجعل أوسطها أفضل  
 على أن لو قلنا أن الثمانية هي الأكثر فتقيد أفضلها على الأثني عشرة بما إذا صلي الأثني عشرة بتسليمة واحدة لتقع  
 فعلاً مطلقاً لا يوافق قواعد مذهبنا بل تقع عما نؤي على قواعدنا كما لو صلي الظهر ست ركعات مثلاً وقعد على  
 رأس الرابعة فإن الركعتين الزائدتين لا تغير ما قبلها عن صفة القرصية لصحة البناء على تحريمه الفرض والنفل  
 عند ناوية العدد لا تضر ولا تنفع فإذا صلي الضحى أكثر من ثمانية بقع الزائد فعلاً مطلقاً لا الكل بالفرق بين  
 وصلها وفصلها ثم في وصلها كراهة الزيادة على أربع بتسليمة واحدة في نفل النهار وهو مكروه وإن لم يزد على أكثر  
 الضحى فلا يظهر حينئذ كون الثمانية أفضل وقد أجاب بعض الشافعية بأن افضلية الثمانية للاتباع أي لأنها  
 ثابتة بالأحاديث الصحيحة فيترجح فيها الاتباع للشارع بخلاف الزيادة لضعف حديثها لكن يرد عليه أن صلاة  
 الأكثر متضمنة للأوسط الذي فيه الاتباع إلا أن يفي أبضاً على القول بأن الثمانية هي الأكثر وعلى أنه لو صلاها  
 أكثر بتسليمة تقع فعلاً مطلقاً لا عما نؤي أو يقال معناه أن كل شفع من الثمانية أفضل من كل شفع من الزائد  
 لا بالنظر إلى المجموع فهذا غاية ما تقرر لي هنا والله أعلم (قوله ركعتا السفر والقدوم منه) عن مقطوع من المتقدم  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلف أحد عند أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفرًا  
 رواء الطبراني وعن كعب بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقدم من السفر إلا نهاراً في الضحى  
 فإذا قدم بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ثم جلس فيه رواء مسلم شرح المنية ومفاده اختصاص صلاة ركعتي  
 السفر بالبيت وركعتي القدوم منه بالمسجد وبه صرح الشافعية (قوله وصلاة الليل) أقول هي أفضل من  
 صلاة النهار كما في الجوهر ونور الإيضاح وقد صرح الآيات والأحاديث بفضلها والحث عليها قال في البحر فيها  
 ما في صحيح مسلم مرفوعاً أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وروى الطبراني مرفوعاً لا بد من صلاة بليل  
 ولو حلب شاء وما كان بعد صلاة العشاء فهو من الليل وهذا يفيد أن هذه السنة تحصل بالتفصل بعد صلاة  
 العشاء قبل النوم اه قلت قد صرح بذلك في الحلية ثم قال فيها بعد كلام ثم غير خاف أن صلاة الليل المحثوث  
 عليها هي التمجيد وقد ذكر القاضي حسين من الشافعية أنه في الاصطلاح التطوع بعد النوم وأيد بما في صحيح

من بعد الطلوع إلى الزوال  
 ووقتها المختار بعد ربيع النهار وفي  
 المنية أقلها ركعتان وأكثرها  
 اثنا عشر وأوسطها ثمان وهو  
 أفضلها كما في ذخائر الأشرية  
 لثبوت بقوله وقوله عليه السلام  
 وأما أكثرها فبقوله فقط وهذا  
 لو صلي الأكثر بسلام واحد أما  
 لو فصل فكل ما زاد أفضل كما أفاده  
 ابن حجر في شرح البخاري ومن  
 المندوبات ركعتا السفر والقدوم  
 منه وصلاة الليل

مطلب  
 في ركعتي السفر

مطلب  
 في صلاة الليل



الطبراني من حديث الحجاج بن عمرو رضى الله عنه قال يحسب أحدكم إذا قام من الليل صلى حتى يصبح أنه قد  
تهجد انما التهجد المراد صلى الصلاة بعد رعدة غير أن في سنده ابن لهيعة وفيه مقال لكن الظاهر رجحان  
حديث الطبراني الأول لأنه تشريع قولى من الشارع صلى الله عليه وسلم بخلاف هذا وبه يقتضى ما عن أحمد  
من قوله قيام الليل من المغرب الى طلوع الفجر اهـ ملخصاً أقول الظاهر أن حديث الطبراني الأول بيان  
لكون وقته بعد صلاة العشاء حتى لو نام ثم تطوع قبلها لا يحصل السنة فيكون حديث الطبراني الثانى مفسراً  
للأول وهو أولى من اثبات التعارض والترجيح لأن فيه ترك العمل بأحد هما ولأنه يكون جارياً على الاصطلاح  
ولأنه المفهوم من اطلاق الآيات والاحاديث ولأن التهجد ازالة النوم بتكلف مثل تأتى أى تحفظ عن الاتى نعم  
صلاة الليل وقيام الليل اعم من التهجد وبه يجب عما اورد على قول الامام احمد هذا ما ظهر لى والله أعلم (تنبيه)  
ظاهر ما مر أن التهجد لا يحصل الا بالتطوع فلو نام بعد صلاة العشاء ثم قام صلى فوائت لا يسمى تهجداً وترد فيه  
بعض الشافعية قلت والظاهر أن تقييده بالتطوع بناء على الغالب وأنه يحصل بأى صلاة كانت لقوله في الحديث  
المبارك وما كان بعد صلاة العشاء فهو من الليل ثم اعلم أن ذكره صلاة الليل من المندوبات مشى عليه في الحاروى  
القدسى وقد تردد الحق في فتح القدير في كونه سنة او مندوباً لأن الدالة القولية تفيد الندب والمواظبة الفعلية  
تفيد السنية لأنه صلى الله عليه وسلم اذا واظب على تطوع يصير سنة لكن هذا بناء على أنه كان تطوعاً في حقه وهو  
قول طائفة وقالت طائفة كان فرضاً عليه فلا تفيد مواظبته عليه السنية في حقنا لأنه صلى الله عليه وسلم  
عن عائشة أنه كان فريضة ثم نسخ هذا خلاصة ما ذكره ومفاده اعتماد السنية في حقنا لأنه صلى الله عليه وسلم  
واظب عليه بعد نسخ الفريضة ولذا اقل في الحلية والاشبه أنه سنة (قوله وأقلها على ما في الجوهر ثمان)  
فقد بقوله على ما في الجوهر لأنه في الحاروى القدسى قال يصلى ما سهل عليه ولوركتين والسنة في ثمان  
ركعات بأربع تسليمات اهـ والتقييد بأربع تسليمات مبني على قول صاحبين وأما على قول الامام  
فلا كما ذكره في الحلية وقال فيها أيضاً وهذا بناء على أن أقل تهجده صلى الله عليه وسلم كان ركعتين وأن منتهاه  
كان ثمان ركعات أخذاً مما في مبسوط السرخسى ثم ساق تعالى شيخه الحق ابن الهمام الاحاديث الدالة على  
ما عينه في المبسوط من منتهاه وحديث أبى داود الدال على أن أقل تهجده صلى الله عليه وسلم أربع سوى ثلاث  
الوتر وتماثل ذلك فيها فراجعها لكن ذكر آخر اعنه صلى الله عليه وسلم من استيقظ من الليل وأيقظ أهله فصلها  
ركعتين كتباً من الذاكرين الله كثيراً والذاكرات رواه النسائى وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم  
وقال المنذرى صحيح على شرط الشيخين اهـ أقول فينبغي القول بأن أقل التهجد ركعتان وأوسطه أربع وأكثره  
ثمان والله أعلم (قوله ولو جعله ثلاثاً الخ) أى لو أراد أن يقوم ثلثة وبنام ثلثه فالثالث الاوسط أفضل  
من طرفيه لأن الغفلة فيه اتم والعبادة فيه انقل ولو أراد أن يقوم نصفه وبنام نصفه فقيام نصفه الاخير أفضل  
لقلة المعاصى فيه غالباً ولحديث الصحيح ينزل ربنا الى سماء الدنيا في كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الاخير فيقول  
من يدعونى فاستجب له من يسألنى فأعطيه من يستغفرنى فأغفر له ومعنى ينزل ربنا ينزل أمره كما أوله به الخلق  
وبعض اكابر السلف وتماه في تحفة ابن حجر وذكراً أن الافضل من الثلث الاوسط السدس الرابع والخامس  
للغير المتفق عليه احب الصلاة الى الله تعالى صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثة وبنام سدسه اهـ وبه  
حزم في الحلية (تمت) ذكر في الحلية أيضاً ما حاصله انه يكره ترك تهجده اعتاده بلا عذر لتسوية صلى الله عليه وسلم  
لابن عمر يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه متفق عليه فينبغي للمكف الاخذ من العمل بما يطيقه  
كما ثبت في الصحيحين ولذا قال صلى الله عليه وسلم احب الاعمال الى الله ادومها وان قل رواه الشيخان وغيرهما  
(قوله واحياء ليلة العيدين) الاولى ليلتي بالتثنية أى ليلة عيد الفطر وليلة عيد الاضحي (قوله والنصف)  
أى واحياء ليلة النصف من شعبان (قوله والاوّل) أى وليالى العشر الاوّل الخ وقد بسط الشرنبلالى  
في الامداد ما جاء في فضل هذه الليالى كلها فراجعهم (قوله ويكون بكل عبادة تمّ الليل او أكثره) نقل  
عن بعض المتقدمين قيل هو الامام أبو جعفر محمد بن على أنه فسر ذلك بنصف الليل وقال من احب نصف الليل  
قد احب الليل وذكر في الحلية أن الظاهر من اطلاق الاحاديث الاستيعاب لكن في صحيح مسلم عن عائشة قالت  
ما علمه صلى الله عليه وسلم قام ليلة حتى الصباح فيترجى ارادة الاكثر والنصف لكن الاكثر اقرب الى الحقيقة

وأقلها على ما في الجوهر ثمان ولو  
جعله ثلاثاً فالأوسط أفضل ولو  
أنصافاً فالأخير أفضل واحياء ليلة  
العيدين والنصف من شعبان  
والعشر الاخير من رمضان والاوّل  
من ذى الحجة ويكون بكل عبادة  
نعم الليل او أكثره

مطلب  
في احياء ليلالى العيدين والنصف  
وعشر الحجة ورمضان

ما لم يثبت ما يقتضي تقديم النصف ١٥ وفي الامداد ويحصل القيام بالصلاة بخلاف فرادى من غير عدد مخصوص  
 وبقراءة القرآن والاحاديث ومجاعتها والتسبيح والثناء والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم الحاصل  
 ذلك في معظم الليل وقيل بساعة منه وعن ابن عباس رضي الله عنهما بالصلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة  
 الصبح جماعة كما قاله في احياء ليلتي العبد في صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى العشاء  
 في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله ١٥ (تمة) أشار بقوله فرادى  
 الى ما ذكره بعد في منته من قوله ويكره الاجتماع على احياء ليلة من هذه الليالي في المساجد ومجامعهم في شرحه  
 وصرح بـ كراهة ذلك في الحاوي القدسي وقال وما روى من الصلوات في هذه الاوقات يصلي فرادى  
 غير التراويح قال في البحر ومن هنا يعلم كراهة الاجتماع على صلاة الرغائب التي تفعل في رجب في اول جمعة منه  
 وانما بدعة وما يحتاله اهل الروم من نذرها لتخرج عن النفل والكراهة فباطل ١٥ قلت وصرح بذلك  
 في البرازية كما سيذكره الشارح آخر الباب وقد بسط الكلام عليها شارحا المنية وصرح بأن ما روى فيها  
 باطل موضوع وبسط الكلام فيها خصوصا في الخلية والعلامة نور الدين القدسي فيها تصنيف حسن سمعاه ردع  
 الراغب عن صلاة الرغائب احاط فيه بغالب كلام المتقدمين والمتأخرين من علماء المذاهب الاربعة (قوله)  
 ومنها ركعتا الاستخارة) عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور  
 كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذا هم احدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم  
 اني استخيرك بعلمك واستقدرتك بقدرتك واسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت  
 علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري او قال عاجل أمري  
 وآجله فاقدره لي ويسر لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري  
 او قال عاجل أمري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به قال ويسمى حاجته  
 رواه الجماعة الامسلا شرح المنية (تسيم) معنى فاقدره اقضه لي وهبته وهو يكسر الدال وبضمها وقوله او قال  
 عاجل أمري شك من الراوي قالوا وينبغي أن يجمع بينهما فيقول وعاقبة أمري وآجله وقوله ويسمى  
 حاجته قال ط أي بدل قوله هذا الامر ١٥ قلت او يقول بعده وهو كذا وكذا وقالوا الاستخارة في الحج ونحوه  
 تجعل على تعيين الوقت وفي الخلية ويستحب افتتاح هذا الدعاء وختمه بالحمدلة والصلاة في الاذكار أنه يقرأ  
 في الركعة الاولى الكافرون وفي الثانية الاخلاص ١٥ وعن بعض السلف أنه يزيد في الاولى وربك يخلق  
 ما يشاء ويختار الى قوله يعلمون وفي الثانية وما كان لمؤمن ولا مؤمنة الاية وينبغي أن يكثرها سبعاً لما روى  
 ابن السني يانيس اذا هممت بأمر فاستخير بك فيه سبع مرات ثم انظر الى الذي سبق الى قلبك فان الخير فيه  
 ولو تعذرت عليه الصلاة استخار بالدعاء ١٥ ملخصا وفي شرح الشريعة المشهور من المشايخ أنه ينبغي أن ينأى  
 على طهارة مستقبل القبلة بعد قراءة الدعاء المذكور فان رأى في منامه بيضا وخضرة فذلك الامر خير  
 وان رأى فيه سوادا او حمرة فهو شر ينبغي أن يحتب ١٥ (قوله وأربع صلاة التسبيح الخ) يفعلها في كل وقت  
 لا كراهة فيه اوفي كل يوم اولى مرة والا فكل اسبوع اوجمة او شهر او العمر وحديثها حسن لكثرة  
 طرقه ووهم من زعم وضعه وفيها ثواب لا يتناهى ومن ثم قال بعض المحققين لا يسمع بعظيم فضلها ويتركها  
 الامتاون بالدين والطعن في نديها بأن فيها تغيير النظم الصلاة انما يتأق على ضعف حديثها فاذا ارتقى الى درجة  
 الحسن أثبتتها وان كان فيما ذلك وهي أربع بتسليم او تسليتين يقول فيها ثمانية مرة سبحان الله والحمد لله  
 ولا اله الا الله والله اكبر وفي رواية زيادة ولا حول ولا قوة الا بالله يقول ذلك في كل ركعة خمسة وسبعين مرة  
 فبعد الثناء خمسة عشر ثم بعد القراءة وفي ركوعه والرفع منه وكل من السجدين وفي الجلطة بينهما عشر اعشرا  
 بعد تسبيح الركوع والسجود وهذه الكيفية هي التي رواها الترمذي في جامعه عن عبد الله بن المبارك احد  
 اصحاب أبي حنيفة الذي شاركه في العلم والزهد والورع وعليها اقتصر في القضية وقال انها المختار من الروايتين  
 هو الرواية الثانية أن يقتصر في القيام على خمسة عشر مرة بعد القراءة والعشرة الباقية يأق بها بعد الرفع  
 من السجدة الثانية واقتصر عليها في الحاوي القدسي والخلية والبحر وحديثها أشهر لكن قال في شرح المنية  
 ان المصنف التي ذكرها ابن المبارك هي التي ذكرها في مختصر البحر وهي الموافقة لمذهبنا لعدم الاحتياج فيها

مطلب  
 في صلاة الرغائب

مطلب  
 في ركعتي الاستخارة

ومنها ركعتا الاستخارة وأربع  
 صلاة التسبيح بثلاثة تسبيحة  
 وفضلها عظيم

مطلب  
 في صلاة التسبيح

الجلسة الاستراحة اذ هي مكرهة عندنا اه قلت ولعله اختاره في المصنعة لهذا لكن علمنا ان ثبوت  
حديثها بنيتها وان كان فيها ذلك فالذي ينبغي فعل هذه مرة وهذه مرة (تمة) قيل لابن عباس هل تعلم لهذا الصلاة  
سورة قال التكاثر والعصر والكافرون والاحلاص وقال بعضهم الافضل نحو الحديد والحشر والصف والتغابن  
للمناسبة في الاسم وفي رواية عن ابن المبارك لا يسبح الركوع والسهود ثم بالتسبيحات المتقدمة وقال المصلي  
يصلها قبل الظهر هندية عن المصبرات وقيل لابن المبارك لو سها فسجد هل يسبح عشر اقل لا انما هي  
تامة تسبيحة قال المتلا على في شرح المشكاة مفهوما انه ان سها وقص عدد امن محل معين يأتي به في محل اخر  
تكمله لعدد المطلوب اه قلت واستفيد انه ليس له الرجوع الى المحل الذي سها فيه وهو ظاهر وينبغي  
كما قال بعض الشافعية ان يأتي بما ذكره فيما يليه ان كان غير قصر فتسبح الاعتدال يأتي به في السجود اما تسبح  
الركوع فيأتي به في السجود ايضا لا في الاعتدال لانه قصر قلت وكذا تسبح السجدة الاولى يأتي به في الثانية  
لا في الجلسة لان تطويلها غير مشروع عندنا على ما مر في الواجبات وفي القنية لا بعد التسبيحات بالا صلب  
ان قدر ان يحفظ القلب والابصار الاصابع ورأيت للعلامة ابن طولون الدمشقي "الحقني" رسالة سماها غرر  
الترشيح في صلاة التراويح بخطه اسند فيها عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه يقال فيها بعد التشهد قبل  
السلام اللهم اني اسألك وفقير الى الهدى واعمال اهل اليقين ومناجحة اهل التوبة وعزم اهل الصبر وهدى اهل  
الخشية وطلب اهل الرغبة وتبعد اهل الورع وعرفان اهل العلم حتى اخافك اللهم اني اسألك مخافة تجبرني  
عن معاصيك حتى اعمل بطاعتك عملا استحق به رضاك وحتى اناصحك بالتوبة خوفا منك وحتى اخلص لك  
النصيحة جبالك وحتى اوقل عليك في الامور حسن ظن بك سبحانه خالق النور اه (قوله) وأربع صلاة  
الحاجة الخ قال الشيخ اسماعيل ومن المندوبات صلاة الحاجة ذكرها في التبيين والملتقط وخزانة الفتاوى  
وكثير من الفتاوى والحاوي وشرح المنية اما في الحاوي فذكر انها ثمانية عشرة ركعة وبين كيفية اجابته كلام  
واما في التبيين وغيره فذكر انها أربع ركعات بعد العشاء وان في الحديث المرفوع يقرأ في الاولى الفاتحة مرة  
وآية الكرسي ثلاثا وفي كل من الثلاثة السابقة يقرأ الفاتحة والاحلاص والمعوذتين مرة مرة كثر له مثلهن  
من ليلة القدر قال مشايخنا صلينا هذه الصلاة فقضيت حوائجنا مذكور في الملتقط والتبيين وكثير من  
الفتاوى كذا في خزانة الفتاوى واما في شرح المنية فذكر انها ركعتان والاحاديث فيها مذكورة في الترشيب  
والترهيب كما في البصير وخرج الترمذي عن عبد الله بن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
كانت له الى الله حاجة الى احد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليبتسئ على الله تعالى  
وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل لا اله الا الله العظيم الكريم سبحانه الله رب العرش العظيم الحمد لله رب  
العالمين اسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنية من كل بر والسلامة من كل اثم لا تدع لي ذنبا الا غفرت له  
ولا هما الا فرجته ولا حاجة هي لك رضى الا قضيتها يا ارحم الراحمين اه أقول وقد عقد في آخر الحلية فصلا  
مستقلا لصلاة الحاجة وذكر ما فيها من الكيفيات والروايات والادعية وأطال وأطاب كما هو عادته رحمه الله  
تعالى فليراجع من اراده (خاتمة) ينبغي للمسافر ان يصلي ركعتين في كل منزل قبل ان يقعد كما كان يفعل صلى  
الله عليه وسلم نص عليه الامام السرخسي في شرح السير الكبير وذكر ايضا انه اذا اتى المسلم بالقتل يستحب  
ان يصلي ركعتين يستغفر الله تعالى بعد هما ليكون اخر عمله الصلاة والاستغفار وذكر الشيخ اسماعيل عن شرح  
الشرع من المندوبات صلاة التوبة وصلاة الوالدين وصلاة ركعتين عند نزول القيث وركعتين في السرير لرفع  
النفاق والصلاة حين يدخل بيته ويخرج فوقيه عن قننة المدخل والمخرج والله اعلم (قوله عملا) أي فرض  
من جهة العمل لا الاعتقاد ايضا فلا يكره جاحدا لو وقع الخلاف فيما فعند أبي بكر الاصم وسفيان بن عيينة  
 وغيرهما سنة وعند الحسن البصري وزفر والمغيرة من المالكية فرض في ركعة وفي رواية عن مالك فرض  
 في ثلاث وعند الشافعي وأحمد والصحيح من مذهب مالك فرض في الأربع وقامه في الحلية (قوله مطلقا) أي  
 في الاولين والاخرين او واحدة واحدة ط قلت وقد فرض القراءة في جميع ركعات الفرض الرباعي  
 كما مر في باب الاستخلاف فيما لو استخلف مسجوبا ركعتين وأشار له انه يقرأ في الاولين (قوله على المشهور)  
 ردتا قيل انها في الاولين فرض وما قيل انها فيما افضل لكن قد منافي واجبات الصلاة انه لا قائل بالفرضية

### مطلب في صلاة الحاجة

وأربع صلاة الحاجة وقيل  
ركعتان وفي الحاوي انها اثنا  
عشر بسلام واحد وبسطناه  
في الخرائن (وتفرض القراءة)  
عملا (في ركعتي الفرض) مطلقا  
أما تعيين الاولين فواجب على  
المشهور



لاولين وانما ذلك فهمه صاحب الجهر من بعض العباوات وقد مناصفة هذه فافهم (قوله للمنفرد)  
 على ولو حكما كلالا نام لانفراد به وبكونه غير تابع لغيره فخرج المقتضى فلا تفرض عليه القراءة في المنفل  
 ولو كان مقتديا بمقتضى كما بيناه في باب الامامة (قوله لكنه الخ) أي هذا التعليل للزوم القراءة في كل  
 المنفل قاصر لا يتم الرباعية المؤكدة لما قدمه المصنف من أنه لا يصلح على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة  
 الاولى منها ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة ولو كان كل شفع منها صلاة لصلى واستفتح وهذا الاعتراض  
 لصاحب الجهر وقد يجاب عنه بما اشار اليه الشارح هناك من قوله لانها لتأكدها اشبهت القرينة يعني  
 أن القياس فيما ذكره لكن لما اشبهت القرينة روعي فيها الجانبان فأوجبوا القراءة في كل ركعاتها والعود الى  
 القعدة اذا تذكرها بعد تمام القيام قبل السجود وقضاء ركعتين فقط لو أفسدها على ما هو ظاهر الرواية كما سيأتي  
 نظرا للاصل ومنعوا من الصلاة والاستفتاح نظرا للشبهة كما فعلوا في الوتر على أن كون المنفل كل شفع منه  
 صلاة ليس على اطلاقه بل من بعض الاوجه كما ترى بانه والازم أن لا تصح رباعية بترك القعدة الاولى منها مع  
 أن الاستحسان أنها تصح اعتبارها بالفرض خلافا لمحمد بن لو تطوع بركعتين او ثمان بقعدة واحدة  
 فالاصح أنه لا يجوز كما في الخلاصة لانه ليس في الفرائض يست يجوز أدائها بقعدة فيعود الامر فيه الى القياس  
 كما في البدائع وسيأتي فيه تصحيح خلافه أيضا (قوله ولزم نقل الخ) أي لزم المضي فيه حتى اذا افسده لم  
 قضاءه أي قضاء ركعتين وان نوى اكثر على ما يأتي ثم هذا غير خاص بالصلاة وان كان المقام لها قال في شرح المنية  
 اعلم أن الشروع في نقل العبادة التي تلزم بالنذر وتوقف ابتداءها على ما بعده في العصة سبب لوجوب اتمامه  
 وقضائه ان فسد عندنا وعند مالك وهو قول أبي بكر الصديق وابن عباس وكثير من الصحابة والتابعين كالحسن  
 البصري ومكحول والنفثي وغيرهم فخرج الوضوء وسجدة التلاوة وعبادة المريض وسفر الغزو ونحوها  
 مما لا يجب بالنذر لكونه غير مقصود لانه وخرج ما لا يتوقف ابتداءه على ما بعده في العصة فهو الصدقة والقراءة  
 وكذا الاعتكاف على قول محمد ودخل فيه الصلاة والصوم والحج والعمرة والطواف والاعتكاف على قولهما  
 اه (تنبيه) ظاهر كلامهم أنه يلزم القضاء بمجرد الشروع الصحيح وان افسده للصالح وفي المراج عن الصفري  
 لو افسد الصوم النفل في الحال لا يلزمه القضاء اما لو اختار المضي ثم افسده عليه القضاء قلت وهكذا في الصلاة  
 ولو شرعت في النفل ثم حاض وجب القضاء اه ومنه في شرح الشيخ اسماعيل وحله السيد أبو السعود  
 على النفل المظنون وكلام القهستاني يدل عليه وكذا كلام المنع كما يأتي (قوله او بقيام لثلاثة) أي وقد أدى  
 الشفع الاول صحيحا فاذا افسد الثاني لزمه قضاءه فقط ولا يسرى الى الاول لان كل شفع صلاة على حدة بحر  
 (قوله شروعا صحيحا) احتريزه عن اقتدائه مستفلا بنحو آتى او امرأة كما يأتي وقوله قصد احتريزه عما لو ظن  
 أن عليه فرضا ثم تذكر خلافه كما يأتي (قوله الا اذا شرع الخ) أي فلا يلزمه قضاء ما قطعه ووجهه كما في البدائع  
 أنه ما لزم الاداء هذه الصلاة مع الامام وقد أذاها (قوله بعد تذكره) أي تذكر ذلك الفرض بأنه عليه لم يصله  
 (قوله او تطوعا آخر) وكذا الواطئ بأن لم ينو قضاء ما قطعه ولا غيره (قوله او في صلاة ظان) معطوف على قوله  
 مستفلا فهو مستثنى أيضا وصورته كما في التارخانية عن العيون برواية ابن سماعه عن محمد بن الحسن قال رجل  
 امتح الظهور وهو يظن أنه لم يصلها فدخل رجل في صلاته يريد به التطوع ثم تذكر الامام أنه ليس عليه الظهور فرفض  
 صلاته فلا شيء عليه ولا على من اقتدى به اه لكن ذكر في البحر في باب الامامة عند قوله وفسد اقتداء رجل بامرأة  
 وصبي أن نقل المقتضى في هذه الصورة مضمون عليه بالافساد حتى يلزمه قضاءه بخلاف الامام اه ويمكن  
 الجواب بأن مراده بالافساد افساد المقتضى صلاته فيلزمه القضاء بافساده دون افساد امامه فلا يخالف ما تقدم  
 لكن المتبادر من كلام السراج أن المراد افساد الامام فانه قال فلو خرج الطائفة منها لم يجب عليه قضاءها بالخروج  
 عند أصحابنا الثلاثة ويجب على المقتضى القضاء اه فاما أن يقول أيضا بما قلنا والافهور رواية ثانية غير ما مشى  
 عليها الشارح فافهم (قوله أو ائى الخ) محترز قوله شروعا صحيحا لان الشروع في صلاة من ذكر غير صحيح  
 وحيث لا يعمل لاستثنائه الا بالنظر الى مجرد المتن اذ ليس فيه ذلك القيد فافهم قال السيد أبو السعود وينبغي  
 في الملاحة وجوب القضاء بناء على ما سبق من أن الشروع يصح ثم تفسد اذا جاء وان القراءة اه (قوله  
 يعني وأفسده في الحال) أي حال التذكرو وهذا راجع الى مسئلة الظان فقط قال في المنع واحتريزه بقوله قصد اعني

(وكل النفل) للمنفرد لان كل شفع  
 صلاة لكنه لا يتم الرباعية المؤكدة  
 قتائل (و) كل (الوتر) احتياطا  
 (ولزم نقل شرع فيه) بتكبيره  
 الاحرام او بقيام لثلاثة شروعا  
 صحيحا (قصد) الا اذا شرع مستفلا  
 خلف مفترض ثم قطعه واقتدى  
 فابا ذلك الفرض بعد تذكره  
 او تطوعا آخر وفي صلاة ظان  
 او ائى او امرأة او محدث يعني  
 وأفسده في الحال

الشروع فلما كان إذا ظن أنه لم يصل فرضا شرع فيه فتذكر أنه قد صلاه صار ما شرع فيه فلا يجب إتمامه حتى  
 لو نفضه لا يجب القضاء وفي الصغرى هذا إذا قصد الصوم النفل في الحال أما إذا اختار المضي ثم أفسده فليطيه  
 القضاء قال وهكذا في الصلاة كذا في المجتبى اه أقول وعزاء بعض المهشين أيضا إلى شرح الجامع للقرطبي  
 لكن عطل في التبيين مسألة الصوم بأنه لما مضى عليه صار كأنه نوى المضي عليه في هذه الساعة فإذا كان  
 قبل الزوال صار شارعا في صوم التطوع فيجب عليه اه وحاصله أنه إذا اختار المضي على الصوم بعد التذكر  
 وكان في وقت النية صار بمنزلة انشاء نية جديدة فيلزمه وهذا لا يتأتى في الصلاة فالخاتمة بالصوم مشكل  
 فليأتكم (قوله أما لو اختار المضي) الظاهر في ذلك يكون بمجرد قصد وفيه ما علمته ونقل ط عن أبي السعود  
 عن الجوى أنه لا يكون مختارا للمضي إلا إذا قصد الرخصة بسجدة أقول ففهم الجوى ذلك من الفرق بين الصوم  
 والصلاة ألا في قرى صوفيه نظر قدسبر (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية عن الإمام وعنه أنه لا يلزمه  
 بالشروع في هذه الاوقات اعتبارا بالشروع في الصوم في الاوقات المكروهة والفرق على الظاهر صحة تسميته  
 صائغافيه وفي الصلاة لا إلا بالوجود وإذا حث بمجرّد الشروع في لا يصوم بخلاف لا يصلي كإسباقي إن شاء الله  
 تعالى نهر (قوله لا بعدد) استثناء من قوله حرم أي أنه عند العذر لا يهرم إفساده بل قد يباح وقد يستحب  
 وقد يجب كما قدمه في آخر مكروهات الصلاة ومن العذر ما إذا كان شروعه في وقت مكروه ففي البدائع الأفضل  
 عندنا أن يقطعها وإن أتم فقد أساء ولا قضاء عليه لأنه إذاها كما وجبت فإذا قطعها لم يهرم القضاء اه قال في البحر  
 وينبغي أن يكون القطع واجبا خروجا عن المكروه محرمًا وليس بإبطال للعمل لأنه إبطال ليؤديه على وجه أكمل  
 فلا يبعد إبطالها (قوله ووجب قضاؤه) أي ولو قطعها بعدد ولو كان لكرهه الوقت كما علمت قال في البحر  
 ولو قضاها في وقت مكروه آخر أجزأه لأنها وجبت ناقصة وإذاها كما وجبت فيبوز كالأتمها في ذلك الوقت  
 (قوله وسيجي) أي في كتاب الإيمان وذكر في البحر شيان من أحكامه هنا فراجع (قوله ويجمعها) أي  
 النوافل التي تجب بالشروع وضابطها كل عبادة تلزم بالندب وتوقف ابتداءؤها على ما بعده في الصحة كما قدمناه  
 فريعا عن شرح المنية (قوله من النوافل الخ) هذا النظم عزاء السيد أبو السعود إلى صدر الدين  
 ابن العزوه من النوع المسمى عند المولدين بالمواليا وبجره بجر البسيط (قوله قاله الشارع) هو سيدنا  
 محمد صلى الله عليه وسلم لأنه الذي شرع الأحكام وفيه مع ما قبله الجناس التام (قوله طواف) أي يلزمه  
 اتمام سبعة أشواط بالشروع فيه بمجرد النية إذا شرع فيه بظن أنه عليه كافي شرح الباب (قوله عكوفه)  
 سيد كذا شارح في باب الاعتكاف نفلان المصنف وغيره أن ما في بعض المعبرات من أنه يلزم بالشروع  
 مفترق على الضعيف أي على رواية تقدير الاعتكاف النفل ليوم أما على ظاهر الرواية من أن أقله ساعة فلا يلزم  
 بل ينتهي بالخروج من المسجد قلت لكن ذكر في البدائع أن الشروع فيه ملزم بقدر ما اتصل به الأداء ولم يخرج فما  
 وجب إلا ذلك القدر فلا يلزمه أكثر منه اه فتأمل نعم سنبذ كفي الاعتكاف عن الفتح أن اعتكاف العشر  
 في رمضان ينبغي لزومه بالشروع (قوله أحراره) قال في لباب المناسك لو نوى الأحرار من غير تعيين جهة أو عمرة  
 صح ولزمه وله أن يجعله لايجب ما شاء قبل أن يشرع في أعمال أحدهما اه وبهذا تأخير الحج والعمرة وإن استلزمه  
 فاندفع التكرار كما قاله ح (قوله وقضى ركعتين) هو ظاهر الرواية وصح في الخلاصة رجوع أبي يوسف  
 عن قوله أولا بقضاء الأربع إلى قولهم ما فهموا باتفاقهم لأن الوجوب بسبب الشروع لم يثبت وضعا بل لصيانة  
 المؤدى وهو حاصل تمام الركعتين فلا يلزم الزيادة بلا ضرورة بجر (قوله لو نوى أربعاً) قيد به لأنه لو شرع  
 في النفل ولم ينو لا يلزمه الأربعان اتفاقا وقيد بالشروع لأنه لو نذر صلاة ونوى أربعاً لم يلزمه أربع بخلاف  
 كما في الخلاصة لأن سبب الوجوب فيه هو النذر بصيغته وضعا بجر (قوله على اختيار الحلبي وغيره) حيث  
 قال في شرح المنية أما إذا شرع في الأربع التي قبل الظهر وقبل الجمعة أو بعدهما ثم قطع في الشفع الأول أو الثاني  
 يلزمه قضاء الأربع باتفاق لأنهم لم يشرعوا إلا بتسليمة واحدة فانها لم تنقل عنه عليه الصلاة والسلام إلا كذلك  
 فهي بمنزلة صلاة واحدة ولذا لا يصلي في القعدة الأولى ولا يستفتح في الثالثة ولو أخبر الشافع بالبيع  
 وهو في الشفع الأول منها فأكمل لا تبطل شفعته وكذا الأخيرة لا يبطل خيارها وكذا لو دخلت عليه امرأته  
 وهو فيه فأكمل لا تصح الخلوة ولا يلزمه كمال المهر ولو طلقها بخلاف ما لو كان نفلا آخر فان هذه الأحكام تتعكس

أما لو اختار المضي ثم أفسده لزمه  
 القضاء (ولو عند غروب وطلوع  
 واستنواه) على الظاهر (فإن  
 أفسده حرم) لقوله تعالى ولا  
 تبطلوا أعمالكم (لا بعدد ووجب  
 قضاؤه) ولو فساد به بغير فعله كتيم  
 رأى ماء وصلية أو صائمة حاضت  
 وأعلم أن ما يجب على العبد  
 بالشرع نوعان ما يجب بالقول  
 وهو النذر وسيجي وما يجب  
 بالفعل وهو الشروع في النوافل  
 ويجمعها قوله

من النوافل سبع تلزم الشارع  
 أخذنا لذلك مما قاله الشارع  
 صوم صلاة طواف حجه رابع  
 عكوفه عمرة أحراره السابع  
 (وقضى ركعتين لو نوى أربعاً) غير  
 مؤكدة على اختيار الحلبي وغيره

١٥ وذكروا في الجهر أنه اختاره الفضلي وقال في النصاب أنه الأصح لأنه بالشروع صار بمنزلة الفرض لكن ذكر في الجهر قبل ذلك أنه لا يجب بالشروع فيها إلا ركعتان في ظاهر الرواية عن أصحابنا لأنها نفل قلت وظاهر الهداية وغيره ترجيحه (قوله في خلال) فبده لأنه لو قضى بين آخر القعدة الأولى وبين القيام إلى الثالثة لا يلزمه شيء لأن الشفع الأول قد تم بالقعدة والثاني لم يشرع فيه حينئذ وقد ذكره المصنف بعد بقوله ولا قضاء لو قد قدر التشهد ثم قضى (قوله أو الثاني) أي وكذا يقضى ركعتين لو أتم الشفع الأول بقعدة ثم شرع في الثاني فنقضه في خلاله قبل القعدة فيقضى الثاني فقط لتام الأول لكن ينبغي وجوب إعادة الأول لترك واجب السلام مع عدم انجباره بسجود سهو كما هو الحكم في كل صلاة أذيت مع ترك واجب ولا يخالف ذلك كلامهم هنا لأن كلامهم في لزوم القضاء وعدمه بناء على الفساد وعدمه وإعادة هي فعل ما أدى صحباً مع الكراهة مرة ثانية بلا كراهة (قوله أي وتشهد للأول) قبل لقوله أو الثاني ح والمراد بالتشهد القعود قدر التشهد سواء قرأ التشهد أو لا فهو من إطلاق الحال على المحل (قوله والا) أي وإن لم يشهد للشفع الأول ونقضه في خلال الشفع الثاني يفسد الكل لأن الشفع الأول انما يكون صلاة إن وجدت القعدة الأولى أما إذا لم يوجد فالأربع صلاة واحدة بجر وذكره الشارح بقوله أو ترك قعود أول ح (قوله والاصل أن كل شفع صلاة) أي فلا يلزمه بقراءة النفل أكثر من ركعتين وإن نوى أكثر منهما وظاهر الرواية عن أصحابنا بجر (قوله الأبعاض اقتداء) أي اقتداء المتطوع بمن تلزمه الأربع كما لو اقتدى بعصلي الظهر ثم قطعها فانه يقضى أربعاً سواء اقتدى به في أولها أو في القعدة الأخيرة لأنه التزم صلاة الإمام وهي أربع بجر ونهر عن البدائع (قوله أو نذر) أي لو نذر صلاة ونوى أربعاً لم يسته بلا خلاف كما قد مناه عن الجهر وعلمه في النهاية عن المبسوط بأنه نوى ما يحتمل لفظه لتناول اسم الصلاة للركعتين والأربع فكانه قال لله علي أن أصلي أربع ركعات ١٥ وقد مر قبيل قوله وركعتان قبل الصبح أنه لو نذر أربعاً بتسليمه فصلاها بتسليمين لا يخرج عن النذر بخلاف عكسه ومفاد ما هنا أن نذر الأربع يكفي في لزومها وإن لم يقيد بها بتسليمه فلا يخرج عن عهدة النذر بصلاتها بتسليمين (قوله أو ترك قعود أول) لأن كون كل شفع صلاة على حدة يقتضي افتراض القعدة عقبه فيفسد بتركها كما هو قول محمد وهو القياس لكن عندهما لما قام إلى الثالثة قبل القعدة فقد جعل الكل صلاة واحدة شبيهة بالفرض وصارت القعدة الأخيرة هي الفرض وهو الاستحسان وعليه فلو نطق بثلاث بقعدة واحدة كان ينبغي الجواز اعتباراً بصلاة المغرب لكن الأصح عدمه لأنه قد فسد ما اتصل به القعدة وهو الركعة الأخيرة لأن النفل بالركعة الواحدة غيره شروع فيفسد ما قبلها ولو نطق بست ركعات بقعدة واحدة قبل يجوز ولا يصح لأن فساد الاستحسان جوازاً للأربع بقعدة اعتباراً بالفرض وليس في الفرض ست ركعات تؤدى بقعدة فيعود الأمر إلى أصل القياس كما في البدائع (تنبيه) ينبغي أن يستثنى أيضاً من الأصل المذكور المؤكدة بناء على اختيار الحلبي وغيره (قوله كما يقضى ركعتين الخ) شروع في مسائل فساد النفل الرباعي بترك القراءة بعد ذكر فساد بغيره وهي المسائل الملقبة بالثمانية وبالسنة عشرية والاصل فيها أن همه شروع في الشفع الأول بالتحريم وفي الثاني بالقيام إليه مع بقاء التحريم والتحريم لا يتبع عند أبي حنيفة مع ترك القراءة في ركعتي الشفع الأول فلا يصح شروع في الشفع الثاني حتى لا يلزمه قضاءه بفساده بل يقضى الأول فقط لفساده أدائه بترك القراءة بخلاف الترك في ركعة فانه يفسد الأداء دون التحريم حتى وجب قضاء الشفع الأول كالترك في الركعتين وصح شروع في الثاني وعند محمد وزفر الترك في ركعة من الشفع مفسد للتحريم والأداء كالترك في ركعتين فلا يصح شروعه في الثاني فلا يلزمه قضاؤه بفساده بل قضاء الأول فقط وعند أبي يوسف الترك في ركعة أو ركعتين يفسد الأداء فقط والتحريم باقية فيصح شروعه في الثاني مطلقاً والحاصل أن التحريم لا يفسد عند أبي يوسف بترك القراءة مطلقاً وفسد عند محمد وزفر بتركها مطلقاً وعند الإمام تفسد بتركها أصلاً أي في الركعتين لأن ركعة ويجمع الأقوال قول الإمام النسفي (قوله في شفعيه) فيقضى الشفع الأول عندهما بطلان التحريم وعدم همه شروع في الثاني ويقضى أربعاً

(ونقض في خلال الشفع الأول أو الثاني) أي وتشهد للأول ولا يفسد الكل انقضاء والاصل أن كل شفع صلاة الأبعاض اقتداء أو نذر أو ترك قعود أول (كما يقضى ركعتين لو ترك القراءة في شفعيه)

مجته  
المسائل الستة عشرية



هذه أبي يوسف لبقائها عنده وفساد الاداء في الشفعين بترك القراءة (قوله في الاول فقط) أي فيقضي ركعتين  
اجتماعاً ما عندهما فلفساد التسمية وعدم صحة الشروع في الثاني وأما عند أبي يوسف فإنه وإن صح الشروع  
فيه فإنه لم يفسد لوجود القراءة فيه فيقضي الاول فقط (قوله او الثاني) أي فيقضي فقط اجتماعاً لصحة الاول  
وصحة الشروع في الثاني وفساد ادائه بترك القراءة فيه (قوله او احدي ركعتي الثاني) أي فيقضي فقط  
اجتماعاً أيضاً لما قلنا ونحته صورتان لأن الواحدة اما اولي الثاني او ثانيته (قوله او احدي ركعتي الاول)  
فيه صورتان أيضاً أي فيلزمه قضاؤه فقط اجتماعاً أيضاً لفساده بترك القراءة في ركعة منه وفساد التسمية  
وعدم صحة الشروع في الثاني عند محمد ولبقائها مع صحة اداء الثاني عندهما (قوله او الاول واحدي  
الثاني) نحته صورتان أيضاً أي لو ترك القراءة في الشفع الاول وفي ركعة من الثاني أي اولاه او ثانيته يقضي  
الشفع الاول عند الامام ومحمد فساد التسمية وعدم صحة الشروع في الثاني وعند أبي يوسف يقضي أربعاً لصحة  
الشروع في الثاني وفساد الاداء فيما بترك القراءة (قوله لا غير) يحتمل أنه قيد لقوله واحدي الثاني  
ويحتمل كونه قيداً لهذه الصور أي يقضي ركعتين في هذه الصور المذكورة لا في غيرها مما سأتى ويحتمل كونه  
قيداً للركعتين أي يقضي ركعتين لا غير في جميع ما مر (قوله لان الاول الخ) لتلبيح اللزوم قضاء ركعتين لا غير  
على قول الامام في جميع هذه الصور بالاشارة الى أصله فيها وهو أنه اذا بطل الشفع الاول بترك القراءة فيه أصلاً  
لا يصح بناء الشفع الثاني عليه لفساد التسمية ومفهومه أنه اذا لم يبطل الاول يصح بناء الثاني عليه ومعلوم  
أن ترك القراءة في ركعة او في ركعتين بعد صحة الشروع مفسد للاداء وموجب للقضاء فأفاد بمنطوق التعليل  
المذكور وجه قضاء ركعتين لا غير في قول المصنف لو ترك القراءة في شفعيه وقوله او تركها في الاول وقوله  
او الاول واحدي الثاني لانه في هذه الصور كلها قد أفسد الشفع الاول بترك القراءة فيه أصلاً فبطلت التسمية  
ولم يصح بناء الشفع الثاني عليه وحيث لم يصح بناؤه لم يلزمه قضاؤه بل لزمه قضاء الاول لا غير وأفاد بمفهوم  
التعليل المذكور وجه قضاء ركعتين لا غير في باقي الصور وهي قول المصنف او الثاني واحدي الثاني واحدي  
الاول فإنه في هذه الصور لم يبطل الشفع الاول عند الامام فبقيت التسمية وصح شروعه في الثاني ولكنه لما ترك  
القراءة فيه او في ركعة منه لزمه قضاؤه فقط ولما ترك القراءة في ركعة من الاول فقط لزمه قضاؤه فقط لصحة بناء  
الثاني وصحة ادائه فافهم (قوله فهذه تسع صور) لأن المذكور صريحاً في كلام المصنف ست ولكن لفظ احدي  
في المواضع الثلاثة يصدق على الركعة الاولى من الشفع او الثانية فتزيد ثلاث صور أخرى (قوله لو ترك القراءة  
في احدي كل شفع) أي في ركعتين من شفعين كل ركعة من شفع بأن تركها في الاولى مع الثالثة او الرابعة  
او في الثانية مع الثالثة او الرابعة فهذه أربع وقوله واحدي الاول فيه صورتان لأن هذه الواحدة اما اولاه  
او ثانيته ففي هذه الست يقضي أربعاً عند محمد وركعتين فقط عند محمد بناءً على أصله المار من فساد التسمية بترك  
القراءة في ركعة من الشفع الاول وفي هذه الست قد وجد ذلك فلم يصح عنده الشروع في الشفع الثاني منها  
وأما عندهما فلا تفسد التسمية بذلك فصح الشروع فلم يفسد قضاؤه كل من الشفعين لفساد ادائهما وكون الواجب  
قضاء أربع ركعات في الصور الأربع الاول عند أبي حنيفة موافق لأصله المار لكن أنكر أبو يوسف على محمد  
رواية ذلك عن أبي حنيفة وقال رويت لك عنه أنه يلزمه قضاء ركعتين ومحمد لم يرجع عن رواية ذلك عنه ونسب  
أبا يوسف الى النسبان وما رواه محمد هو ظاهر الرواية واعتمد المشايخ وهذه احدي مسائل ست رواها محمد  
في الجامع الصغير عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وأنكرها أبو يوسف وتماه في البحر (قوله وبصورة القراءة  
في الكل) أي كل الركعات وانما لم يذكرها لانها صحيحة والكلام فيما يلزم قضاؤه لفساد بترك القراءة ولكن  
هذه الصورة هي تمة القسمة العقلية لانه لا يخلو ما أن يكون قرأ في الأربع أو ترك في الأربع أو في ثلاث وقته  
أربع صور فهذه ست او ترك في ركعتين أي في الاولى مع الثانية أو مع الثالثة أو مع الرابعة او في الثانية مع  
الثالثة أو مع الرابعة او في الثالثة مع الرابعة فهذه ست أيضاً او ترك في واحدة فقط ونحته أربع فهذه ست عشرة  
صورة وقد رسمتها في جدول على هذا الترتيب مشيراً الى القراءة بالكتاب والى عدمها بلا والى عدم ما يجب قضاؤه  
في جانب كل صورة بالعدد الهندسي على مذاهب ائمتنا الثلاثة بالترتيب على اصولهم المارة فإن كنت اتقنتها  
يسهل عليك استخراجها وصورته هكذا

او تركها في الاول فقط (او الثاني  
واحدى) ركعتي (الثاني  
واحدى) ركعتي (الاول  
والاول واحدى الثاني لا غير)  
لأن الاول لما بطل لم يصح بناء  
الثاني عليه فهذه تسع صور  
للزوم ركعتين (و) قضى (أربعاً)  
في ست صور (لو ترك القراءة في  
احدي كل شفع او في الثاني  
واحدى الاول) وبصورة القراءة  
في الكل تبلغ ستة عشر



القعدة عمد اوسهوانم في العمد يسمى بجمود عذر ح عن النهرو سبأني أن المعتمد عدم السهود في العمد ط  
 (قوله ولا يثنى ولا يعذر) لانها لا يكونان الا في ابتداء صلاة والشفع لا يكون صلاة على حدة الا اذا قصد  
 للآول فلما لم يقعد جعل الكل صلاة واحدة ح (قوله ويتنفل الخ) أي في غير سنة القبر في الاصح كما قدمه  
 المصنف بخلاف سنة التراويح لانها دونها في التأكد فتصح قاعدة وان خالف المتوارث وعمل السلف  
 كما في البحر ودخل فيه النفل المنذور فانه اذا لم ينص على القيام لا يلزمه القيام في الصحيح كما في المحيط وقال نضر  
 الاسلام انه الصحيح من الجواب وقبل يلزمه واختاره في الفتح نهر (قوله قاعدة) أي على أي حالة كانت  
 وانما الاختلاف في الافضل كما يأتي (قوله لا مضطجعا) وكذا لو شرع مضطجعا قريبا من الركوع لا يصح  
 بحر وما ذكره من عدم صحة التنفل مضطجعا عندنا بدون عذر نقله في البحر عن الاكل في شرحه على المشارق  
 وصرح به في التنفل وقال الكمال في الفتح لا أعلم الجواز في مذهبنا وانما يسوغ في الفرض حالة العجز عن القعود  
 لكن ذكر في الامداد أن في المعراج اشارة الى أن في الجواز خلافا عندنا كما عند الشافعية (قوله ابتداء  
 وبناء) منصوبان على الظرفية الزمانية لنيابتهما عن الوقت أي وقت ابتداء ووقت بناء ط (قوله وكذا  
 بناء الخ) فصله بكذا المصنف من خلاف صاحبين قال في الخيزان ومعنى البناء أن يشرع قائما يقعد في الاولى  
 او الثانية بلا عذر استحسانا خلافا لما وهل يكره عنده الاصح لا وأما القعود في الشفع الثاني فينبغي جوازه  
 اتفاقا كما لو شرع قاعدة ثم قام كذا قاله الحلبي وغيره اه وكتب عند قوله الاصح لا في هامشه فيه رد  
 على الدرر والوقاية والنقاية وغيرهما حيث جزموا بالكرهية (قوله في الاصح) راجع الى قوله بلا كراهة كما علمته  
 فافهم (قوله كعكسه) وهو ما لو شرع قاعدة ثم قام فانه يجوز اتفاقا وهو فعلة صلى الله عليه وسلم كما روت عائشة  
 أنه كان يفتح التطوع قاعدة فيقرأ أو رده حتى اذا بقي عشر آيات ونحوها قام الخ وهكذا كان يفعل في الركعة  
 الثانية وفي التجنيس الافضل أن يقوم فيقرأ شيئا ثم ركع ليكون موافقا للسنة ولولم يقرأ ولكنه استوى قائما  
 ثم ركع جازوا لم يستوفيا ثم ركع لا يجوز لانه لا يكون ركوعا قائما ولا ركوعا قاعدا اه بحر (قوله  
 وفيه) أي في البحر (قوله أجر غير النبي صلى الله عليه وسلم) أما النبي صلى الله عليه وسلم فمن خصائصه  
 أن نافلته قاعدة مع القدرة على القيام كنافلته قائما في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو قلت حدثت يا رسول  
 الله انك قلت صلاة الرجل قاعدة على نصف الصلاة وأنت تصلي قاعدة قال اجل ولكني لست كأحد منكم بحر  
 ملخصا أي لانه تشريع لبيان الجواز وهو واجب عليه (قوله على النصف الا بعذر) أما مع العذر فلا ينقص  
 ثوابه عن ثوابه قائما الحديث البخاري في الجهاد اذا هرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقبلا معهما  
 فتح وحكي في النهاية الاجماع عليه وتعبه في البحر بحكاية النووي عن بعضهم أنه على النصف مع العذر أيضا  
 ثم نقل عن المجتبي أن ايماء العاجز افضل من صلاة القائم لانه جهد المقل قال ولا يحنى ما فيه بل الظاهر المساواة  
 كما في النهاية اه لكن ذكر القهستاني ما في المجتبي ثم قال لكن في الكشف أنه قال الشيخ أبو معين التسي  
 جميع عبادات اصحاب الاعذار كالومى وغيره تقوم مقام العبادات الكاملة في حق ازالة المأثم لا في حق  
 احراز الفضيلة اه أتول وهو موافق لقول البعض الماز ويؤيده حديث البخاري من صلى قائما فهو  
 افضل ومن صلى قاعدة فله نصف أجر القائم ومن صلى قائما فله نصف أجر القاعد فان عموم من يدخل فيه  
 العاجز ولان الصلاة قائما لا تصح عندنا بلا عذر وقد جعل له نصف أجر القاعد وفي هذا المقام زيادة كلام  
 يطلب مما علقناه على البحر (قوله ولا يصلي الخ) هذا اللفظ رواه ابن أبي شيبة عن عمرو بن دينار عن محمد  
 أنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ومحمد أعلم بذلك منا فتح (قوله في القراءة الخ) لما كان ظاهر الحديث غير  
 مراد اجماع لان الظهور والعصر يصلان بعد سنتهما ووجب جله على اخص الخصوص في الجامع الصغير أراد  
 لا يصلي بعد الظهر نافلة ركعتين منها بقراءة ركعتين بغير قراءة لتكون مثل الفرض وقال نضر الاسلام  
 لو حل على تكرار الجماعة في مسجد له أهل او على قضاء الصلاة عند توهم الفساد لكان محميا نهر وما ذكره  
 عن نحر الاسلام نقله في البحر أيضا عن شرح الجامع الصغير لقاضي خان ثم قال في البحر فالصالح أن تكرار  
 الصلاة ان كان مع الجماعة في المسجد على هيئته الاولى فمكروه والا فان كان في وقت يكره التنفل فيه بعد  
 الفرض فمكروه كما بعد الصبح والعصر والا فان كان نخل في المؤذي فان كان ذلك الخلل محققا ما يترك

ولا يثنى ولا يعذر (ويقتل)  
 مع قدرته على القيام قاعدة  
 لا مضطجعا الا بعذر (ابتداء)  
 وكذا (بناء) بعد الشروع بلا  
 كراهة في الاصح كعكسه بحر  
 وفيه أجر غير النبي صلى الله عليه  
 وسلم على النصف الا بعذر (ولا يصلي  
 بعد صلاة) مفروضة (مثلها)  
 في التراءة او في الجماعة



واجب اوبارة كتاب مكروه فغير مكروه بل واجب كما صرح به في الذخيرة وقال انه لا يتناول النهي وان كان ذلك انطلق غير محقق بل نشأ من وسوسة فهو مكروه اه (قوله للنهي) علة لقوله ولا يصلي الخ والنهي هو لفظ الحديث المذكور (قوله وما نقل الخ) جواب عن سؤال وارد على الوجه الثالث فان هذا المنقول ينافي محل النهي عليه اذ بعد أن يكون ما صلاه الامام أو لا مستقلاً على خلل محقق من مكروه او ترك واجب بل الظاهر انه أعاد ما صلاه بمجرد الاحتياط وتوهم الفساد فيها في محل النهي في مذهبه على الوجه الثالث والجواب أولاً انه لم يصح نقل ذلك عن الامام وثانياً انه لو صح نقول انه كان يصلي المغرب والوتر أربع ركعات بثلاث قعدات كما نقله في البحر عن مالك القناوي أي ويكون حينئذ إعادة الصلاة بمجرد توهم الفساد غير مكروه ويكون النهي محمولاً على غير هذا الوجه لكن لما كانت الصلاة على هذا المحتملة لوقوعها نفلاً والتفعل بالثلاث مكروه نقول انه كان يضم الى المغرب والوتر ركعة فعلى احتمال صحة ما كان صلاه أو لا تقع هذه الصلاة نفلاً وزيادة القعدة على رأس الثالثة لا تطلها وعلى احتمال فساده تقع هذه فراضاً مضياً وزيادة ركعة عليها لا تطلها وقد تقر أن ما دار بين وقوعه بدعة وواجباً لا يترك بخلاف ما دار بين وقوعه سنة وواجباً لكن لا يخفى عليك أن الجواب عن اليراد هو الاول وأما الثاني فهو مقرره لكنه لا يجدي لعدم ثبوت صحة النقل فالوجه حينئذ كراهة القضاء لتوهم الفساد كما قاله فخر الاسلام وقاضي خان فكان ينبغي للشارح الاقتصار على الاول لكن رأيت في فصل قضاء الفوائت من التتارخانية أن الصحيح جواز هذا القضاء الابعده لالة الفجر والعصر وقد فعله كثير من السلف لشبهة الفساد اه وعلى هذا لا يصح حل الحديث على الوجه الثالث (قوله ويقعد في كل نافلة الخ) أي لا في حالة التشهد فقط وهذه المسئلة من تنمة السابقة فكان ينبغي ذكرها قبل قوله ولا يصلي الخ (قوله كافي التشهد) أي تشهد جميع الصلوات وأشار به الى أنه لا خلاف في حالة التشهد كافي البحر (قوله على المختار) وهو قول زفر ورؤية عن الامام قال أبو الميث وعلمه القنوي وروى عن الامام تخييره بين القعود والتربع والاحتباء وعلمه في البحر وأقاد في النهر أن الخلاف في تعيين الافضل وأنه لا شك في حصول الجواز على أي وجه كان (تنبيه) قبل ظاهراً القول المختار أنه في حال القراءة يضع يديه على فخذه كافي حال التشهد لكن تقدم في كلام الشارح في فصل اذا أراد الشروع عند قوله ووضع يمينه على يساره الخ عن مجمع الانهر أن المراد من القيام ما هو الاعتم لأن القاعد يضع كذلك أي يضع يمينه على يساره تحت سترته وفي حاشية المدني ويؤيده قول من لا على القارئ عند قول النفاية في كل قيام أي حقيقي أو حكمي كما اذا صلى قاعداً (قوله ويتنفل المقيم راكباً الخ) أي بلا عذر أطلق النقل فشمّل السنن المؤكدة الاسنة الفجر كما روي وأشار به ذكر المقيم الى أن المسافر كذلك بالاولى واحترز بالنفل عن الفرض والواجب بأنواعه كلوتر والمندور وما لزم بالشروع والافساد وصلاته الجنائز وسجدة تلبت على الارض فلا يجوز على الدابة بلا عذر لعدم المخرج كافي البحر (قوله راكباً) فلا يجوز صلاة الماشي بالاجماع بحر عن المجتبى (قوله خارج المصير) هذا هو المشهور وعندهما يجوز في المصير لكن بكراهة عند محمد لانه يمنع من الخشوع وتعامه في الخلطة (قوله محل القصر) بالنصب بدل من خارج المصير وفائدته شمول خارج القرية وخارج الاخية ح أي المحل الذي يجوز للمسافر قصر الصلاة فيه وهو الصحيح بحر وقيل اذا جاوز ميلاً وقيل فرسخين او ثلاثة قهستاني (قوله ومثلاً) بالهمز في آخره أكثر من اليباء قال في المغرب تقول اومأت اليه لا اوميت وقد تقول العرب اومح بترك الهمزة (قوله فلو سجد) أي على شيء وضعه عنده او على السرج اعتباراً بما بعد أن يكون سجوده اخفض (قوله الى أي) جهة توجهت دابته (قوله فلو صلى الى غير ما توجهت به دابته) لا يجوز لعدم الضرورة بحر عن السراج (قوله ولو ابتداء عندنا) يعني أنه لا يشترط استقبال القبلة في الابتداء لانه لما جازت الصلاة الى غير جهة الكعبة جاز الاقتناع الى غير جهتها بحر واحترز عن قول الشافعي رحمه الله تعالى فانه يقول يشترط في الابتداء أن يوجهها الى القبلة كافي الشربلالية ح قلت وذكر في الخلطة عن غاية السروجي أن هذا رواية ابن المبارك ذكرها في جوامع الفقه ثم ذكر بعد سياقه الاحاديث أن الاشبه استحباب ذلك عند عدم المخرج عملاً بهديث أنس ثم قال على أن ابن الملقن الشافعي قال وعند أبي حنيفة وأبي ثور يفتتح أولاً الى القبلة استحباباً ثم يصلي كيف شاء اه (قوله او على سرجه الخ) مثله الركاب والدابة للضرورة وهو ظاهر المذهب وهو الاصح

اولاً تعاد عند توهم الفساد للنهي  
وما نقل أن الامام قضى صلاة عمره  
فان صح نقول كان يصلي المغرب  
والوتر أربعاً بثلاث قعدات  
(ويقعد) في كل نافلة (كافي)  
التشهد على المختار (ويتنفل)  
المقيم (راكباً خارج المصير) محل  
القصر (ومثلاً) ولو سجد اعتباراً بما  
لانها انما شرعت بالاياء (الى أي)  
جهة توجهت دابته (ولو ابتداء  
عندنا) او على سرجه نجس كثير  
عند الأكثر

مطلب  
في الصلاة على الدابة

بخلاف ما اذا كانت عليه نفسه فانه لا ضرورة الى ابقائها فقط ما في النهر من أن القياس يقتضي عدم المنع  
بما عليه اه ط قلت وعليه فيضلع النعل النجس (قوله ولو سيرها الخ) ذكره في النهر بحثاً أخذاً من قولهم  
اذا حرك رجله اوضرب دابته فلا بأس به اذا لم يكن كثيراً قلت ويدل له أيضاً ما في الذخيرة ان كانت  
تساق بنفسها ليس له سوقها والا فلا وساقها هل تفسد قال ان كان معه سوط فهم يهابه ونفسها لا تفسد صلاته  
(قوله ثم نزل) أي بعمل قليل بأن في رجله فانه قد من الجانب الآخر فتح (قوله وفي عكسه) بأن رفع فوضع  
على الدابة فتح (قوله لأن الأول الخ) وذلك لأن احرام الراكب انعقد بمجرد الركوع والسجود لقدرة  
على النزول فاذا اتى بهما صح واحرام النازل انعقد بمجرد جالهما فلا يقدر على ترك ما ربه من غير عذر بحر  
(قوله اتم على الدابة) لانه صح شروعه فيها راكبا فصار كما اذا افتحها ثم تغيرت الشمس فانه ينها كذا هذا  
تجنيس (قوله وعليه الاكثر) عبر في الجور وغيره بالكثير وذكرا حتى أن الأول مبنى على قولهما  
يجوزها في المصر والثاني على قوله بقريته قوله في التجنيس في فصل القهقهة ولو افتتح صلاة التطوع خارج  
المصر راكبا ثم دخل المصر ثم قهقهه لا وضوء عليه عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف عليه اعتبارا للابتداء  
بالانتهاء اه (قوله ويبنى قائما الخ) أي اذا نزل في مسئلة المتن (قوله ولو ركب الخ) أعاد مسئلة المتن  
السابقة ليدرك لها تعديلا آخر لكن ذكر في الجرائد رده في غاية البيان بأنه لو رفع المصلي ووضع على السرج  
لا يبنى مع أن العمل لم يوجد فضلا عن العمل الكثير اه وحمل المحشى كلام الشارح على صورة ما اذا افتتح  
راكبا ثم نزل أي فانه اذا ركب بعد ذلك تفسد صلاته لأن الركوب عمل كثير قال فعلى هذا الوجه شخص ووضعه  
على الدابة لا تفسد لانه لم يوجد منه العمل اه قلت لكن قوله لا تفسد يحتاج الى نقل فراجع وأيضا فقول  
الشارح بخلاف النزول لا يحمل له على هذا الحمل فتأمل (قوله ولو صلى على دابة الخ) شروع في صلاة الفرض  
والواجب على الدابة كما سنبه عليه بقوله هذا كله في الفرائض واعلم أن ما عدا النوافل من الفرض والواجب  
بأنواعه لا يصح على الدابة الا للضرورة كخوف لص على نفسه او دابته او ثيابه او نزل وخوف سبع وطين ونحوه  
مما يأتى والصلاة على المحمل الذي على الدابة كالصلاة عليها فيوئى عليها بشرط ايقافها جهة القبلة ان أمكنه  
والا فبقدرا الامكان واذا كانت تسير لا تجوز الصلاة عليها اذا قدر على ايقافها والا بأن كان خوفا من عدو يصلي  
كف قدر كما في الامداد وغيره ولا إعادة عليه اذا قدر بمنزلة المريض خائفة واستفيد من التقيد بالايما  
أنه لا اعتبار بالركوع والسجود ولذا نقل الشيخ اسماعيل عن المحمل لا تجوز على الجمل الواقف والبارك وان صلى  
قائما الا أن يكون عند الخوف في المفازة بالايما اه (قوله بنفسه) احتراز عما اذا لم يقدر الابعين لأن  
قدرة الغير لا تعتبر كما سيأتى لكن في شرح الشيخ اسماعيل عن المجتبى وان لم يقدر على القيام والنزول عن دابته  
او الوضوء الا بالاعانة وله خادم يملك منافع يلزمه في قولهما وفي قول أبي حنيفة تطر والاصح اللزوم في الاجنبى  
الذى يطبعه كالماء الذى يعرض للوضوء اه ويأتى تمام الكلام فيه (قوله اذا كانت واقفة) وكذا  
لوسائرة بالاولى وانما قيد به لقوله الا أن تكون عيدان المحمل الخ كما نص عليه الشرنبلالى ط (قوله  
عيدان المحمل) أي ارجله التي كالأرجل السرير (قوله بأن ركضته خشبة) الاولى التعبير بالكاف  
فانه تنظير لتصوير ط وهذا الوجه يتفق قرار المحمل على الارض لا على الدابة فيصير بمنزلة الارض زيلعى  
فتصح الفريضة فيه قائما كما في نور الابضاح (قوله على المجلة) هي ما يؤلف مثل الحفة يحمل عليها الانتقال  
مغرب (قوله اولاً تسير) كذا في الزيلعى والخائفة ومثله في البحر عن الظهيرية (قوله ففى صلاة على الدابة)  
أما اذا كانت تسير فظاهر وأما اذا كانت لا تسير وكانت على الارض وطرفها على الدابة فتشكل لانها في حكم  
المحمل اذا ركضته خشبة فتكون كالارض وقد يفرق بأنها اذا كان احد طرفيها على الارض والآخر على الدابة  
لم يصرف قرارها على الارض فقط بل عليها وعلى الدابة بخلاف المحمل لانه انما تصح الصلاة عليه اذا كان قراره على  
الارض فقط بواسطة الخشبة لا على الدابة تأمل وسيأتى ما لو كان كلاهما على الارض (قوله المذكور في التيمم)  
بأن يخاف على ماله او نفسه او يخاف المرأة من فاسق ط (قوله لافى غيرها) أي في غير حالة العذر ح (قوله  
وطين يغيب فيه الوجه) أي اوليطنه او يلف ما يسط عليه أما مجرد دابة فلا تبيح له ذلك والذي لا دابة له يصلي  
قائما في الطين بالايما كما في التجنيس والمزيد امداد (قوله لأن قدرة الغير لا تعتبر) أي عنده وعندهما تعتبر كما

ولو سيرها بعمل قليل لا بأس به  
(ولو افتتح) النفل (راكبا ثم نزل بنى  
وى عكسه لا) لأن الاول أدى  
اكمل مما وجب والثاني بعكسه  
(ولو افتتحها خارج المصر ثم دخل  
المصر اتم على الدابة) بآباء (وقيل لا)  
بل ينزل وعلمه الاكثر قاله الحلبي  
وقيل يتم راكبا ما لم يأنف منزله  
فهو سنانى ويبنى قائما الى القبلة  
او قاعدا ولو ركب تفسد لانه عمل  
كثير بخلاف النزول (ولو صلى على  
دابة في شق) يحمل وهو يقدر على  
النزول) بنفسه (لا تجوز الصلاة  
عليها اذا كانت واقفة الا ان تكون  
عيدان المحمل على الارض) بأن ركز  
تحت خشبة (وأما الصلاة على  
المجلة ان كان طرف المجلة على  
الدابة وهي تسير أو لا) تسير (فهى  
صلاة على الدابة فتجوز في حالة  
العذر) المذكور في التيمم (لا في  
غيرها) ومن العذر المطر وطين  
يغيب فيه الوجه وذهاب الرفقاء  
ودابة لا تركب الابعناء وجمعين  
ولو محرما لأن قدرة الغير لا تعتبر

مطلب  
في الفوائد بقدرة غيره

في البحر وفي الخانية والكافي ولو كانت الدابة جوحا لنزل لا يمكنه الركوب الا بيمين او كان شيخا كبير الوزن لا يمكنه أن يركب ولا يجرد من بعينه تجوز الصلاة على الدابة اه وظاهر المسئلة الاولى انه على قوله وظاهر الثانية انها على قولهما الا أن يرجع قوله ولا يجرد من بعينه الى المسلتين فيكون كل منهما على قولهما تأمل وقد منا قريبا عن المجتبى أن الاصح عنده لزوم النزول لو وجد أجنبيا بطبعه فهو حينئذ بالاتفاق وهو مقتضى ما قدمناه أيضا في باب التيمم من أن العاجز عن استعمال الماء بنفسه لو وجد من تلزمه طاعته كعبده وولده وأجبره لزمه الوضوء اتفاقا وكذا غيره ممن لو استعان به أعانته كزوجته في ظاهر المذهب بخلاف العاجز عن استقبال القبلة او التحول عن الفراش الخبس فانه لا يلزمه عنده والفرق أنه يخاف عليه زيادة المرض في اقامته وتحويله لافي الوضوء الى اخر ما ذكرناه هناك فراجع مع ما سنذكره في باب صلاة المريض وعلى هذا فلا خلاف في لزوم النزول عن الدابة والصلاة على الارض لمن وجد معينا بطبعه ولم يكن مريضا يلحقه بنزوله زيادة مرض وأما ما في الخانية وغيره من أنه لو جعل امرأته الى القرية لها أن تصلي على الدابة اذا كانت لا تقدر على الركوب والنزول اه محمول على ما اذا لم ينزلها زوجها بقرينة ما في المنية من أن المرأة اذا لم يكن معها محرم تجوز صلاتها على الدابة اذا لم تقدر على النزول اه وهذا اولى مما في البحر من تضييع ما في الخانية على قوله وما في المنية على قولهما لكونه خلاف الظاهر ولخالفته لما قدمناه فاعتنم هذا التصريح (قوله حتى لو كان الخ) تضييع على العذر لاعلى مسئلة القدرة بقدرة الغير لا يشكف تأمل ثم اعلم أن هذه المسئلة وقعت لصاحب البحر في سفر الحج مع امه وذكر أنه لم يركبها وأنه ينبغي الجواز ولم أر من تعقبه وكتب فيما علقته عليه أنه قد يقال بخلافه لأن الرجل هنا قادر على النزول والعجز من المرأة قائم فيها لافيه الا أن يقال ان المرأة اذا لم تقدر على الركوب وحدها يلزم منه سقوط الحمل او عقر الدابة او موت المرأة فهو عذر راجع اليه كخوفه على نفسه او ماله (تنبيه) بقي شيء لم أر من ذكره وهو أن المسافر اذا عجز عن النزول عن الدابة لعذر من الاعذار المارة وكان على رجاء زوال العذر قبل خروج الوقت كالمسافر مع ركب الحاج الشريف هل له أن يصلي العشاء مثلا على الدابة او المحمل في اول الوقت اذا خاف من النزول ام يؤخر الى وقت نزول الحاج في نصف الليل لاجل الصلاة والذي يظهر لي الاول لأن المصلى انما يكلف بالاركان والشروط عند ارادة الصلاة والشروع فيها وليس لذلك وقت خاص ولذا جازله الصلاة بالتيمم اول الوقت وان كان يرجو وجود الماء قبل خروجه وعلوه بانه قد اذاها بحسب قدرته الموجودة عند انعقاد سببها وهو ما اتصل به الاداء اه ومستلثنا كذلك لكن رأيت في القنية برمز صاحب المحيط راكب السفينة اذا لم يجد موضعا للسجود للزجة ولو أخر الصلاة تقبل الزجة فيجد موضعا يؤخرها وان خرج الوقت على قياس قول أبي حنيفة في المحبوس اذا لم يجد ماء ولا تزايا تقيفا اه لكن تقدم في التيمم أن الاصح رجوع الامام الى قوله لهما بانه لا يؤخرها بل يتشبه بالمصلين ورأيت في تيمم الحلية عن المبتغي مسافر لا يقدر أن يصلي على الارض لتجاسها وقد ابتلت الارض بالمطر يصلي بالايحاء اذا خاف فوت الوقت اه ثم قال وظاهره أنه لا يجوز اذا لم يحف فوت الوقت وفيه نظير الظاهر الجواز وان لم يحف فوت الوقت كما هو ظاهر اطلاقهم نعم الاولى أن لا يصلي كذلك الا اذا خاف فوت الوقت بالتأخير كما في الصلاة بالتيمم اه وهذا عين ما بحثناه اولاً فليتأمل (قوله وان لم يكن الخ) كان المناسب ذكره قبل بيان الاعذار (قوله لو وافقه) كذا قيسه في شرح المنية ولم اره لغيره يعني اذا كانت العجالة على الارض ولم يكن شيء منها على الدابة وانما لها حبل مشلا تجرها الدابة به تصح الصلاة عليها لانها حينئذ كالسرير الموضوع على الارض ومقتضى هذا التعليل انها لو كانت سائرة في هذه الحالة لا تصح الصلاة عليها بلا عذر وفيه تأمل لان جرها بالحبل وهي على الارض لا يخرج به عن كونها على الارض وبعبارة التنازع خانية عن المحيط وهي لو صلى على العجالة ان كان طرفها على الدابة وهي تسير تجوز في حالة العذر لا في غيرها وان لم يكن طرفها على الدابة جازت وهو بمنزلة الصلاة على السرير اه فقوله وان لم يكن الخ يفيد ما قلنا لانه راجع الى أصل المسئلة وقد قيدها بقوله وهي تسير ولو كان الجواز مقيدا بعدم السير لقيده به فتأمل (قوله هذا كله) أي اشتراط عدم القدرة على النزول ووضع خشبة تحت المحمل وعدم ككون طرف العجالة على الدابة ح (قوله والواجب بأنواعه) أي ما كان واجبا لعينه عينا كالوتر أو كضاية كالخنازة او لغيره ووجب بالقول كالنذر أو بالفعل كنفل شرع فيه

حتى لو كان مع امه مثلا في شق محمل  
واذا نزل لم تقدر تركب وحدها  
جازله أيضا كما أفاده في البحر  
فليحفظ (وان لم يكن طرف العجالة  
على الدابة جاز) لو وافقه لتعليقهم  
بأنها كالسرير (هذا) كله في  
الفرض والواجب بأنواعه  
وسنة الفجر



ثم افسده وكسبه تلبت آيتها على الارض فافهم (قوله بشرط الخ) او خضاه فيما مر (قوله لتلا الخ) عليه  
 لقوله بشرط اي قافها ح والحاصل أن كلامنا من اتحاد المكان واستقبال القبلة بشرط في صلاة غير النافلة  
 عند الامكان لا يسقط الا بعد زوال امكانه اي قافها مستقبلا فعل ولذا نقل في شرح المنية عن الامام الحلواني  
 انه لو انحرقت عن القبلة وهو في الصلاة لا تجوز صلاته قال وفيه أن يقيد بأن يكون الانحراف مقدورا وكن  
 اه قلت بقي لو أمكنه الايقاف دون الاستقبال فلا كلام في لزومه لما ذكره الشارح من العلة ولولا العكس  
 هل يلزمه الاستقبال لم أره ثم رأيت في الحلبة أنه يلزمه وهو ظاهر قول الشارح هنا ولا يفقد الامكان ثم رأيت  
 في الظهيرية ما يدل على خلافه حيث قال وان كان في طين وردغة يخاف النزول يصلي الى القبلة قال وعندى  
 هذا اذا كانت الدابة واقفة أما اذا كانت سائرة يصلي حيث شاء اه يعني اذا كان لا يمكنه اي قافها لخوف  
 فوت الرقعة مثلا يصلي الى أى جهة كانت والظاهر أن الاول اولى لان الضرورة تقتدر بقدرها تأمل (قوله  
 مطلقا) أى سواء كانت واقفة أو سائرة على القبلة أو لا قادر على النزول أو لا طرف العجلة على الدابة أو لا ح  
 (قوله لا بجماعة الخ) أى في ظاهر الرواية واستحسن محمد الجواز ودواهم بالقرب من دابة الامام بحيث  
 لا يكون بينهم وبينه فرجة لا يقدر الصف قياما على الصلاة على الارض والصحيح الاول لان اتحاد المكان شرط  
 حتى لو كانا على دابة واحدة في محل واحد أو في شقي محل جاز بدائع (قوله ولو جمع الخ) تقدمت هذه المسئلة  
 مع نظائرهابيل باب صفة الصلاة (قوله ولو تحية) فيه كلام قد مناه عند الكلام على تحية المسجد (قوله  
 لزماه به) أى لزومه الركعتان بطهر وهذا ذكره في البحر بخلاف ما على ما لو قال بغير وضوء أقول ولا حاجة للبحث  
 فان ما في المتن مذكور في متن الجمع ووجهه أن الناذر لما أوجب عليه ركعتين أو جههما بطهارة لان الصلاة  
 لا تكون الا بها وقوله بعده بغير طهر رجوع عما التزمه فلا يصح ابن ملك (قوله أى ابى يوسف) أشار الى أنه كان  
 ينبغي للمصنف التصريح به لانه لا مرجع للتخفيف في عنده لان المتعارف في مثله رجوعه لابي حنيفة اذا كان  
 له مرجع خاص غيره (قوله كالونذر بغير قراءة الخ) لان التزام الشيء التزام لما لا يصح الا به فصار كانه نذر  
 أن يصلي بقراءة ومستور العورة وركعتين لان الصلاة غير صحيحة ما لم تكن شفعاء بقراءة وبشوب وكذا الونذر  
 ثلاثا يلزمه اربع ركعات كافي الجمع وعلمه في شرحه بما قلنا وأشار بالكاف الى أن هذه المسائل الثلاث لا خلاف  
 فيها الحمد والفرق له بينهما وبين المسئلة الاولى في شروح الجمع وقوله وكذا انصف ركعة أى يلزمه ركعتان لان ذكر  
 ما لا يجزى ذكر كل كلة فكانه نذر ركعة وهو التزام لاخرى أيضا كما علمت (قوله وأهدره الثالث) أى اهدر  
 النذر بغير طهر فقال لا يلزمه شئ لانه نذر بعمية ومقتضى ما في الفتح أن العقد الاول (تنبيه) نذر أن يصلي  
 الطهر غائيا أو أن يركب النصاب عشر أى يضم العين أو جهة الاسلام مرتين لا يلزمه الزائد لانه التزام غير المشروع  
 فهو نذر بعمية بصر والفرق أن الصلاة بلا قراءة أو غائيا تكون عبادة لما موم أو أى ولها دم ثوب وكذا  
 بلا طهارة لقول ابى يوسف بشرعيتها لقصد الطهورين أفاده في البحر أقول والتعليل المار بأن التزام الشيء  
 التزام لما لا يصح الا به فبقي عن ابداء الفرق مع شموله للنذر بركعة او نصفها تأمل (قوله او نذر الخ) كالونذر  
 صلاة بمسجد مكة فأذاها في القدس مثلا أو في غيره من المساجد جاز لان المقصود من الصلاة القربة وهي حاصلة  
 في أى مكان وتقدم تبيل باب الوتر أفضل الاماكن (قوله لانه) أى الحيز المفهوم من قبله السابق  
 (قوله لانه نذر بعمية) لان يوم الحيز منافع للعبادة بخلاف صوم القدا فانه باعتبار ذاته قابل للاداء  
 ولكن صرف عنه مانع سماوى منع الاداء فوجب القضاء (قوله التراويح) جمع ترويح سميت الاربع بها  
 للاستراحة بعدها خزائن وانما اخرها عن النوافل لكثرة شعبها واختصاصها عنها بأدائها بجماعة وأحكام آخر  
 ولذا افردها تأليفا خاصا بأحكامها الامام حسام الدين وتسعه العلامة قاسم (قوله سنة مؤكدة) صححه  
 في الهداية وغيرها وهو المروي عن أبى حنيفة وذكر في الاختيار أن ابى يوسف سأل ابا حنيفة عنها وما فعله عمر  
 فقال التراويح سنة مؤكدة ولم يخرجه عمر من تلقاء نفسه ولم يكن فيه مبتدع ولم يأمر به الا عن أصل لديه  
 وعهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ينافية قول القدوري انها مستحبة كما فهمه في الهداية عنه لانه  
 انما قال يستحب أن يجمع الناس وهو يدل على أن الاجتماع مستحب وليس فيه دلالة على أن التراويح مستحبة  
 كذا في العناية وفي شرح منية المصلي وحكي غير واحد الاجماع على سنيتها وتماه في البحر (قوله لمواظبة

بشرط اي قافها للقبلة ان امكنه  
 والافقد الامكان لتلا يختلف  
 بسيرها المكان (وأما في النقل  
 فتجوز على الحمل والعجلة مطلقا)  
 فرادى لا بجماعة الاعلى دابة  
 واحدة (ولو جمع بينية فرض  
 ونفل) ولو تحية (رجح الفرض)  
 لقوته وأبطلها محمد والائمة الثلاثة  
 (ولو نذر ركعتين بغير طهر لزماه به  
 عنده) أى ابى يوسف كالونذر بغير  
 قراءة أو غائيا أو ركعة وكذا انصف  
 ركعة عند ابى يوسف وهو المختار  
 (وأهدره الثالث) أى محمد (أو)  
 نذر عبادة (في مكان كذا فأذا في  
 أقل من شرفه جاز) لان المقصود  
 القربة خلافا لغيره والثلاثة  
 (ولو نذر عبادة) كصوم وصلاة  
 (في غدا فحاضت فيه يلزمها قضاؤها)  
 لانه يمنع الاداء لا الوجوب  
 (ولو نذرهما يوم حبسها لا لانه  
 نذر بعمية (التراويح سنة)  
 مؤكدة لمواظبة الخلق الراشدين

مجهـ  
 صلاة التراويح

بالخلفاء الراشدين) أي أكثرهم لأن المواظبة عليها وقعت في أثناء خلافة عمر رضي الله عنه ووافقه على ذلك عامة الصحابة ومن بعدهم إلى يومنا هذا بلا تكبر وكيف لا وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ كما رواه أبو داود بجر (قوله أجماعا) راجع إلى قول المتن سنة للرجال والنساء وأشار إلى أنه لا اعتداد بقول الروافض أنها سنة الرجال فقط على ما في الدرر والكافي وأنها ليست بسنة أصلا كما هو المشهور عنهم على ما في حاشية نوح لأنهم أهل بدعة يتبعون أهواءهم لا يقولون على كتاب ولا سنة وينكرون الأحاديث الصحيحة (قوله بعد صلاة العشاء) قدر لفظ صلاة إشارة إلى أن المراد بالعشاء الصلاة لا وقتها وإلى ما في النهر من أن المراد ما بعد الخروج منها حتى لو بنى التراويح عليها لا يصح وهو الأصح وكذا بناؤها على سنتها كما في الخلاصة قال فكانهم أحلقوا السنة بالقرض (تتمة) تقدم في بحث النية الاختلاف في أن السن لا بد فيها من التعيين أو يكفي لها مطلق النية والأصح الثاني والاحوط الأول وتقدم تمام الكلام فيه فراجع هذا وهل يشترط أن يجتهد في التراويح لكل شفعية في الخلاصة الصحيح نعم لأنه صلاة على حدة وفي الحاشية الأصح لأن الكل بمنزلة صلاة واحدة كذا في التنازعية وظاهره أن الخلاف في أصل النية ويظهر لي التصحيح الأول لأنه بالسلام خرج من الصلاة حقيقة فلا بد في دخوله فيها من النية ولا شك أنه الاحوط خروجاً من الخلاف نعم رجع في الحلبة الثاني أن نوى التراويح كلها عند الشروع في الشفع الأول كما لو خرج من منزله يريد صلاة القرض مع الجماعة ولم تحضره النية لما انتهى إلى الإمام (قوله إلى الفجر) هذا آخر وقتها ولا خلاف فيه كما في النهر (قوله في الأصح) أي من أقوال ثلاثة الأول أن وقتها الليل كله قبل العشاء وبعده وقبل الوتر وبعده لأنها قيام الليل قال في البحر ولم أر من صححه اه وظاهره أنه يدخل وقتها من غروب الشمس الثاني أنه ما بين العشاء والوتر وصححه في الخلاصة ورجحه في غاية البيان بأنه المأثور المتوارث الثالث ما مشى عليه المصنف تعالى الكثر وعزاه في الكافي إلى الجمهور وصححه في الهداية والحاشية والحيط بجر (قوله فلو فاته بعضها الخ) تفريع على الأصح لكنه مبني على أن الأفضل في الوتر الجماعة لا المنزل وفيه خلاف سيأتي فقوله أوتر معه أي على وجه الأفضلية وكذلك على القول الأول من الثلاثة المارة وأما على القول الثاني منها فانه يأتي بمافاته وعمله في الخلاصة بأنه لا يمكنه الاتيان به بعد الوتر وبما تقررناه ظهر أن ما في البحر من جعله التفريع على الثالث كالثاني صوابه كالأول كما مشى عليه الشارح هنا وتظهر ثمة الخلاف أيضاً ما لو صلاها بعد الوتر ونسى بعضها وتذكر بعد الوتر فصل في الباقي صرح على الأول والثالث دون الثاني (قوله ولا تتركه بعده في الأصح) وقيل تتركه لأنها تسبغ للعشاء فصارت كسنة العشاء والجواب أنها وإن كانت تعال العشاء لكنها صلاة الليل والأفضل فيها آخره فلا يكره تأخيرها من صلاة الليل ولكن الأحسن أن لا يؤخرها به خشية القوات ح عن الامداد وما في البحر من أن الصحيح أنه لا بأس بالتأخير لا يدل على ثبوت كراهة التنزيه حتى يجاب عن قول الشارح لا يكره بأن المنفي كراهة التحريم لأن كلمة لا بأس تدل على أن خلافه أولى وليس كل ما هو خلاف الأولى مكروهاً تنزيهاً لأن الكراهة لا بد لها من دليل خاص كما تقررناه مراراً في رسالة العلامة قاسم وغيرها والصحيح أنه لا بأس به وهو المستحب والأفضل لأنها قيام الليل اه فافهم (قوله ولا وحده) بيان لقوله أصلاً أي لا بجماعة ولا وحده ط (قوله في الأصح) وقيل يقضيها وحده ما لم يدخل وقت تراويح أخرى وقيل ما لم يمض الشهر قاسم (قوله فان قضاها) أي منفرداً بجر (قوله كسنة مغرب وعشاء) أي حكم التراويح في أنها لا تقضى إذا فاتت الخ حكم بقية رواتب الليل لأنها من الأوقات من خواص القرض وسنة الفجر بشرطها (قوله والجماعة فيها سنة على الكفاية الخ) أفاد أن أصل التراويح سنة عين فلوتر كها واحد كره بخلاف صلاتها بالجماعة فإنها سنة كفاية فلوتر كها الكل أساؤاً أما لو تخلف عنها رجل من أفراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة وإن صلى أحد في البيت بالجماعة لم ينالوا فضل جماعة المسجد وهكذا في المكتوبات كما في النية وهذا المراد أنها سنة كفاية لأهل كل مسجد من البلدة أو مسجد واحد منها ومن المحلة ظاهر كلام الشارح الأول واستظهر ط الثاني ويظهر لي الثالث لقول المنية حتى لو ترك أهل محلة كلهم الجماعة فقد تركوا السنة وأساؤاً اه وظاهر كلامهم هنا أن المسنون كفاية أقامتها بالجماعة في المسجد حتى لو أقاموها جماعة في بيوتهم ولم تقم في المسجد أمم الكل وما قهضناه

(للرجال والنساء) أجماعاً ووقتها  
بعد صلاة العشاء إلى الفجر (قبل  
الوتر وبعده) في الأصح فلو فاته  
بعضها وقام الإمام إلى الوتر أوتر  
معه ثم صلى مافاته (ويستحب  
تأخيرها إلى ثلث الليل) أو نصفه  
ولا تتركه بعده في الأصح (ولا تقضى  
إذا فاتت أصلاً) ولا وحده في  
الأصح (فإن قضاها كانت نفلاً  
مستحباً وليس بتراويح) كسنة  
مغرب وعشاء (والجماعة فيها سنة  
على الكفاية) في الأصح فلو تركها  
أهل مسجد أو لا لو ترك بعضهم  
وكل ما شرع بجماعة فالسنة فيه  
أفضل قاله الحلبي

عن المنية فهو في حق البعض المختلف عنها وقبل ان الجماعة فيها سنة عين فن صلاها وحده اساء وان صليت في المساجد به كان يفتي ظهير الدين وقبل تسحب في البيت الالفقيه عظيم يقتدى به فيكون في حضوره ترغيب غيره والصحيح قول الجمهور انها سنة كفاية وتعامه في البحر (قوله وهي عشرون ركعة) هو قول الجمهور وعليه عمل الناس شرعا وغربا وعن مالك ست وثلاثون وذكر في الفتح ان مقتضى الدليل كون المسنون منها ثمانية والباقي مستحبا وتعامه في البحر وذكر جوازه فيما علقته عليه (قوله المكمل) بكسر الميم وهو التراويح للمكمل بفتحها وهي الفرائض مع الوتر ولا مانع ان تكمل الوتر وان صليت قبله وفي النهر ولا يخفى ان الرواتب وان كملت ايضا الا ان هذا الشهر لمزيد كماله زيد فيه هذا المكمل فتكمل اه ط (قوله صحت بكرهه) أي صحت عن الكل وتكره ان تعد وهذا هو الصحيح كما في الحلبة عن النصاب وخزانة الفتاوى خلافا لما في المنية من عدم الكراهة فانه لا يخفى ما فيه لخالفه المتوارث مع نصريحهم بكرهه الزيادة على ثمان في مطلق التطوع بل افهنا اولى بحر (قوله به يفتي) لم أر من صرح بهذا اللفظ هنا وانما صرح به في النهر عن الزاهدي فيما وصلى اربعة بتسليم وقعدة واحدة وأما اذ صلى العشرين جملة كذلك فقد قاسه عليه في البحر ثم صرح في الخاتمة وغيرها بأنه الصحيح مع اننا قد منعنا عن البدائع والخلاصة والتاريخية أنه لو صلى التطوع ثلاثا أو ستا أو ثمانيا بقعدة واحدة فالأصح أنه يفسد استحسانا وقياسا وقد منا وجهه فقد اختلف التصحيح في الزائد على الاربعة بتسليم وقعدة واحدة هل يصح عن شفع واحد أو يفسد فليتنبه (فروع) شكوا هل صلوا تسع تسليمات أو عشر يصلون تسليمة أخرى فرادى في الاصح للاحتياط في اكمال التراويح والاحتراز عن التفل بالجماعة وكذا الوتر وكروا تسليمة بعد الوتر عند ابن الفضل وقال الصدر الشهيد يجوز ان يقال نصلي بجماعة وهو الاظهر لانه بناء على القول المختار في وقتها ولو سلم الامام على رأس ركعة ساهيا في الشفع الاول ثم صلى ما بقي قيل يقضى الشفع الاول فقط لعمدة شروعه فيما بعده وقيل يقضى الكل لان سلامه الاول لم يخرججه من حرمة الصلاة لكونه سهواً و ~~كذا~~ كل سلام بعده يكون سهواً مبني على السهو الاول فقد تكرر القعدة على الركعتين في الاشفاق كلها فتفسد بأسرها الا اذا ندم السلام او فعل بعده ما ينافي الصلاة او علم أنه سها وتعامه في شرح المنية وبظهر لي ارجحية القول الاول لان سلامه وان لم يخرججه لكن تكبيره على قصد الانتقال الى الشفع الآخر يخرججه عن الاول ثم رأيت في الحلبة قال انه الاشبه (قوله يجلس) ليس المراد حقيقة الجلوس بل المراد الانتظار لانه يخبر بين الجلوس ذا كرا او ساكنا وبين صلاته نافلة منفردا كما يذكره افاده في شرح المنية والبحر (قوله ندبا) وما يفيد كلام الكثر من أنه سنة تعقبه الزيلعي بأنه مستحب لاسنة وبه صرح في الهداية (قوله بين كل أربعة) الاوضح قول الكثر بعد كل أربعة او قول المنية والدررين كل ترويحتين لايهامه أن الجلسة بعد الشفع الاول من ~~كل~~ أربعة والجواب أن المراد بين كل أربعة وأربعة تحذف احد المتعدين كما في قوله تعالى لا تفرق بين احد من رسله أي بين احد واحد ولا فساد في ذلك فافهم (قوله وكذا بين الخامسة والوتر) صرح به في الهداية واستدرك عليه في النهر بما في الخلاصة من أن اكثرهم على عدم الاستحباب وهو الصحيح اه أقول هذا سبق نظرفان عبارة الخلاصة هكذا والاستراحة على خمس تسليمات اختلف المشايخ فيه واكثرهم على أنه لا يستحب وهو الصحيح اه فان مراده بخمس تسليمات خمس اشفاق أي على الركعة العاشرة كما فسر به في شرح المنية لاجل خمس ترويحات كل ترويحة اربع ركعات فقد اشتبه على صاحب النهر التسليم بالترويحة فافهم (قوله بين تسليح) قال القهستاني فيقال ثلاث مرات سبحان ذي الملك والملكوت سبحان ذي العزة والعظمة والقدرة والكبرياء والجبروت سبحان الملك الحي الذي لا يموت سبحان قدوس رب الملائكة والروح لا اله الا الله نستغفر الله نسألك الجنة ونعوذ بك من النار كما في منهج العباد اه (قوله وصلاة فرادى) أي صلاة أربع ركعات فزادت عشرة ركعة قال العلامة قاسم ان زادوها منفردين لا بأس به وهو مستحب وان صلوا بجماعة كما هو مذهب مالك كره الخ وفي النهر وأما الصلاة فقبل مكروهة وقيل سنة وهو ظاهر ما في السراج وأهل مكة يطوفون وأهل المدينة يصلون أربعا اه (قوله نعم تكره الخ) لان الاستراحة مشروعة يفي كل ترويحتين لا بين كل شفعين (قوله والختم مرة سنة) أي قراءة الختم في صلاة التراويح سنة وصحبه في الخاتمة وغيرها وعزماء في الهداية الى اكثر المشايخ وفي الكافي الى الجمهور

(وهي عشرون ركعة) حكمته  
مساواة المكمل للمكمل (بعشر  
تسليمات) فلو فعلها بتسليم فان  
قعد لكل شفع صحت بكرهه  
والانابت عن شفع واحد به يفتي  
(يجلس) ندبا (بين كل أربعة  
بقدرها وكذا بين الخامسة  
والوتر) ويخبرون بين تسليح وقراءة  
وسكوت وصلاة فرادى نعم تكره  
صلاة ركعتين بعد كل ركعتين  
(والختم) مرة سنة ومترتين فضيلة  
وثلاثا أفضل



وفي البرهان وهو المروي عن أبي حنيفة والمنقول في الآثار قال الزيلعي "وهنهم من استحب الختم في ليلة السابع والعشرين رجاء أن يسألوا إليه القدر لأن الأخبار تظاهرت عليه وأما الحسن عن أبي حنيفة بقرأ في كل ركعة عشر آيات ونحوها وهو الصحيح لأن السنة الختم فيها مرة وهو يحصل بذلك مع التخفيف لأن عدد ركعات التراويح في الشهر ست مائة ركعة وعدد آيات القرآن ستة آلاف آية ونحوها **اه** وما في الخلاصة من أنه يقرأ في كل ركعة عشر آيات حتى يحصل الختم في ليلة السابع والعشرين ونحوه في الفيض فيه نظر لأن توزيعه عشر أشهر يقتضي الختم في الثلاثين لأن يكون مع ضم الوتر لكن في الخاتمة وغيرها ما يفيد تخصيص التراويح وعامه في شرح الشيخ اسماعيل وفي شرح المنية ثم إذا ختم قبل آخر الشهر قبل لا يكره له ترك التراويح فيما بقي لأنها شرعت لأجل ختم القرآن مرة قاله أبو علي النسفي وقبل يصلها ويقرأ فيها ما شاء ذكره في الذخيرة **اه** (قوله الأفضل في زماننا الخ) لأن تكثير الجمع أفضل من تطويل القراءة حلية عن المحيط وفيه إشعار بأن هذا مبني على اختلاف الزمان فقد تغير الأحكام لا اختلاف الزمان في كثير من المسائل على حسب المصالح ولهذا قال في البحر فالجواب أن المصحح في المذهب أن الختم سنة لكن لا يلزم منه عدم تركه إذا لم يقرأ منه تغير القوم وتعطيل كثير من المساجد خصوصاً في زماننا فإظهار اختيار الأخف على القوم (قوله وفي المجتبى الخ) عبارة على ما في البحر والمتأخرون كانوا يفتنون في زماننا ثلاث آيات قصار أو آية طويلة حتى لا يمل القوم ولا يلزم تعطيلها فإن الحسن روى عن الإمام أنه أن قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث آيات فقد أحسن ولم يسيء هذا في المكتوبة فإظهارك في غيرها **اه** (قوله وآية أو آيتين) أي بقدر ثلاث آيات قصار بدليل عبارة المجتبى والافلودون ذلك كره تحريماً لما في المنية وشرحها في بحث صفة الصلاة لوقر أمع الفاتحة آية قصيرة أو آيتين قصيرتين لم يخرج عن حد كراهة التحريم وإن قرأ ثلاثاً ناقصاً أو كانت الآية أو آيتين تعدل ثلاث آيات قصار أخرج عن حد الكراهة المذكورة ولكن لم يدخل في حد الاستصحاب وينبغي أن يكون فيه كراهة تنزيه الخ أي لأن السنة قراءة المفصل فحوله هنا لا يكره أي لا تحريم ولا تنزيه وإن كره في الفرائض تنزيه فافهم هذا وفي التجنيس واختار بعضهم سورة الاخلاص في كل ركعة وبعضهم سورة الفيل أي البداهة منها ثم يعيدها وهذا أحسن ثلاثاً يستعمل قلبه بعدد الركعات قال في الحلية وعلى هذا استقر عمل أئمة أكثر المساجد في ديارنا إلا أنهم يبدون بقراءة سورة التكاثر في الأولى والاخلاص في الثانية وهكذا إلى أن تكون قراءتهم في التاسعة عشر بسورة تبت وفي العشرين بالاخلاص **اه** زاد في البحر وليس فيه كراهة في الشفع الأول من الترويجة الأخيرة بسبب الفصل بسورة واحدة لأنه خاص بالفرائض كما هو ظاهر الخلاصة وغيرها **اه** قلت لكن الاحوط قراءة النصر وتبت في الشفع الأول من الترويجة الأخيرة والمعوذتين في الشفع الثاني منها وبعض أئمة زماننا يقرأ بالعصر والاخلاص في الشفع الأول من كل ترويجة وبالكوثر والاخلاص في الشفع الثاني (قوله ويريد الإمام الخ) أي بأن يأتي بالدعوات بحر (قوله ويكتفي بالله صل على محمد) زاد في شرح المنية الصغير وعلى آل محمد وكان الشارح اقتصر على الأول أخذ من التعليل لأن الصلاة على آل لا تفرض عند الشافعي رحمه الله تعالى بل نسق عنده في التشهد الأخير وقبل تجب عنده (قوله هزيمة) بفتح الهاء وسكون الذال المجبة وفتح الراء صرعة الكلام والقراءة قاموس وهو منصوب على البدلية من المنكرات ويجوز القطع ح (قوله واستراحة) هي القعدة بعد كل أربع وقد رآنا مندوبة وبه يعلم أن المراد بالمنكرات مجموع ما ذكره لأن يراد بها ما يخالف المشروع (قوله وتكره قاعدة) أي تنزيهاً لما في الحلية وغيرها من أنهم اتفقوا على أنه لا يستحب ذلك إلا عذر لانه خلاف المتوارث عن السلف (قوله حتى قبل الخ) أي قياساً على رواية الحسن عن الإمام في سنة الفجر لأن كلامهم سنة مؤكدة والصحيح الفرق بأن سنة الفجر مؤكدة بلا خلاف بخلاف التراويح كما في الخاتمة وقد ناعبارتها في بحث سنة الفجر (قوله كما يكره الخ) فإظهاره أنه تحريمية لأنه المذكورة وفي البحر عن الخاتمة يكره لأنه مقتضى أن يقع في التراويح فإذا أراد الإمام أن يركع يقوم لأن فيه إظهار التكاسل في الصلاة والتشبه بالمنافقين قال تعالى وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى ط قال في الحلية وفيه إشعار بأنه إذا لم يكن لكسل بل تكبر ونحوه لا يكره وهو كذلك **اه** (تنبيه) قال في التتارخانية وكذا إذا غلب النوم يكره له أن يصلي بل ينصرف حتى يستيقظ (قوله لأنها سبع) أي لأن جماعتها سبع للجماعة الفرض

٣ قوله لكن لا يلزم منه الخ الفهمي  
منه الأول راجع إلى المصحح وفي  
تركه إلى الختم وفي منه الثاني إلى  
عدم تركه **اه** منه

(ولا يترك الختم) (لكسل القوم)  
لكن في الاختيار الأفضل في زماننا  
قد رما لا ينقل عليهم وأقره المصنف  
وغیره وفي المجتبى عن الإمام  
لو قرأ ثلاثاً قصار أو آية طويلة  
في الفرض فقد أحسن ولم يسيء  
فما ظنك بالتراويح وفي فضائل  
رمضان للزاهدی أفتى أبو الفضل  
الكرماني والوبري أنه إذا قرأ  
في التراويح الفاتحة وآية أو آيتين  
لا يكره ومن لم يكن عالماً بأهل زمانه  
فهو جاهل (وبأن الإمام والقوم  
بالثناء في كل شفع ويريد) الإمام  
(على التشهد إلا أن يعل القوم فيأذ  
بالصلوات) ويكتفي بالله صل على  
محمد لانه الفرض عند الشافعي  
(ويترك الدعوات) ويحجب  
المنكرات هزيمة القراءة وترك  
تعوذ وتسمية وطمأنينة وتسبيح  
واستراحة (وتكره قاعدة) لزيادة  
تأكدها حتى قيل لا تصح (مع  
القدرة على القيام) كما يكره تأخير  
القيام إلى ركوع الإمام للتشبه  
بالمنافين (ولو تركوا الجماعة  
في الفرض لم يصلوا التراويح  
جماعة) لأنها سبع فصلية وحده  
بصلواتها

فلما لم تقم الجماعة الفرض فلو اقيمت بجماعة وحدها كانت مخالفة للوارد فيها فلم تكن مشروعة أما لو صليت  
بجماعة الفرض وكان رجل قد صلى الفرض وحده فله أن يصلها مع ذلك الامام لان جماعتهم مشروعة فله  
الدخول فيها معهم لعدم المحذور وهذا ما ظهر في وجهه وبه ظهر أن التمايل المذكور لا يشمل المصل وحده فظهر  
صحة التفرع بقوله فصليه وحده الخ فافهم (قوله ولولم يصلها الخ) ذكر هذا الفرع والذي قبله في البحر  
عن القسبة وكذا في متن الدرر لكن في التنازعانية عن الثقة أنه سئل على بن احمد عن صلى الفرض والتراويح  
وحده أو التراويح فقط هل يصلي الوتر مع الامام فقال لا اه ثم رأيت القهستاني ذكر تصحيح ما ذكره  
المصنف ثم قال لكنه اذا لم يصل الفرض معه لا يتبعه في الوتر اه فقوله ولولم يصلها أى وقد صلى الفرض  
معه لكن ينبغي أن يكون قول القهستاني معه احتراز عن صلاحها منفردا أما لو صلاها جماعة مع غيره ثم صلى  
الوتر معه لا كراهة تأمل (قوله بنى الخ) الذي يظهر أن جماعة الوتر تبع لجماعة التراويح وان كان الوتر  
نفسه أصلا في ذاته لان سنة الجماعة في الوتر انما عرفت بالارتباط للتراويح على أنهم اختلفوا في افضلية  
صلاحها بالجماعة بعد التراويح كما يأتي (قوله أى يكره ذلك) أشار الى ما قالوا من أن المراد من قول القدوري  
في مختصره لا يجوز الكراهة لعدم أصل الجواز لكن في الخلاصة عن القدوري أنه لا يكره وأيده في الحلبة  
بما أخرجه الطحاوي عن المنصور بن مخرمة قال دفنا بابكر رضي الله تعالى عنه ليل فقال عمر رضي الله عنه  
ان لم اوتر فقام وصفنا وراءه فصلى بثلاث ركعات لم يسلم الا في آخره ثم قال ويمكن أن يقال اظاهر أن الجماعة  
فيه غير مستحبة ثم ان كان ذلك أحيانا كما فعل عمر كان مباحا غير مكروه وان كان على سبيل المواظبة كان بدعة  
مكروهة لانه خلاف المتوارث وعليه يحمل ما ذكره القدوري في مختصره وما ذكره في غير مختصره يحمل على  
الاول والله أعلم اه قلت ويؤيده أيضا ما في البدائع من قوله ان الجماعة في التطوع ليست بسنة الا في قيام  
رمضان اه فان نفي السنة لا يستلزم الكراهة نعم ان كان مع المواظبة كان بدعة فيكره وفي حاشية البحر  
للخير الملى على الكراهة في الضياء والنهاية بأن الوتر نفل من وجه حتى وجبت القراءة في جميعها وتؤدى بغير  
اذان واقامة والنفل بالجماعة غير مستحب لانه لم تفعله الصحابة في غير رمضان اه وهو كالصريح في أنها  
كراهة تنزيه تأمل اه (قوله على سبيل التداعي) هو أن يدعو بعضهم بعضا كما في المغرب وفسره الوان  
بالكثرة وهو لازم معناه (قوله أربعة بواحد) أما اقتداء واحد بواحد أو اثنين بواحد فلا يكره وثلاثة بواحد  
فيه خلاف بحر عن الكافي وهل يحصل بهذا الاقتداء فضيلة الجماعة ظاهر ما قدمناه من أن الجماعة  
في التطوع ليست بسنة فيصدق عدمه تأمل بنى لواقدي به واحد أو اثنان ثم جاءت جماعة اقتدوا به قال الرحقي  
ينبغي أن تكون الكراهة على المتأخرين اه قلت وهذا كله لو كان الكل مستغنيين أما لو اقتدى مستغنون  
بمفترض فلا كراهة كما ذكره في الباب الآتي (قوله في صلاة رغائب) في حاشية الاشياء للعموى هي التي  
في رجب في قول ليله الجمعة منه قال ابن الحاج في المدخل وقد حدثت بعد أربعين أو ثمانين من الهجرة وقد صنف  
العلماء كتابا في انكارها ودمها وتفسيرها فاعلموا ولا يفتروا بكثرة الفاعلين لها في كثير من الامصار اه وقد منابض  
الكلام عليها عند قوله واحياء ليلة العيدين (قوله وبراء) هي ليلة النصف من شعبان (قوله وقد ر) الظاهر  
أن المراد بها ليلة السابع والعشرين من رمضان لما قدمناه عن الزيلعي من أن الاخبار تقاها عليها (قوله  
الا اذا قال الخ) لانه لا خروج عنها حينئذ الا بالجماعة وظاهر كلام الشارح أن النذر من المقتدين دون الامام  
والا كان اقتداء الناذر بالناذر وهو لا يجوز ثم ان بناء القوى على الضعيف انما يمنع اذا كانت القوة ذاتية  
فلو عرضت بالنذر كما هنا فلا ومن هنا قال في شرح المنية النذر كالنفل ط عن أبي السعود (قوله قلت الخ)  
لم يتقبل عبارة البرازية بتمامها ونحوها ولا ينبغي أن يتكلف الالتزام ما لم يكن في الصدر الاول كل هذا التكلف  
لاقامة أمر مكروه وهو أداء النفل بالجماعة على سبيل التداعي فلو ترك أمثال هذه الصلوات تارك لم يلحق الناس  
أنه ليس من الشعار فحسن اه وظاهره أنه بالنذر لم يخرج عن كونه أداء النفل بالجماعة (قوله  
وفي التنازعانية الخ) عبارتها انقلا عن المحيط وذكر القاضي الامام أبو علي النسفي فبين صلى العشاء والتراويح  
والوتر في منزله ثم أتى قوما آخرين في التراويح ونوى الامامة كره له ذلك ولا يكره للمأمومين ولولم ينو الامامة  
وشرع في الصلاة فاقتدى الناس به لم يكره لواحد منهما اه قال ط وهل اذا اقتدى حنفى نوى سنة الجمعة

منه  
في كراهة الاقتداء في النفل على  
سبيل التداعي وفي صلاة الرغائب

(ولولم يصلها) أى التراويح  
(بالامام) او صلاها مع غيره له أن  
(يصلى الوتر) معه بنى لوتر كما  
الكل هل يصلون الوتر بجماعة  
فلا راجع (ولا يصلى الوتر و) لا  
(التطوع بجماعة خارج رمضان)  
أى يكره ذلك لو على سبيل التداعي  
بأن يقتدى أربعة بواحد كما في  
الدرر ولا خلاف في صحة الاقتداء  
اذا لم يمنع نهر وفي الاشياء عن  
البرازية يكره الاقتداء في صلاة  
رغائب وبراءة وقد ر اذا قال  
نذرت كذا ركعة بهذا الامام  
جماعة اه قلت وتمة عبارة  
البرازية من الامامة ولا ينبغي  
أن يتكلف كل هذا التكلف لأمر  
مكروه وفي التنازعانية لولم ينو  
الامامة لا كراهة على الامام فيحفظ

التي بدية بشافعي يصلّي الظهر بعد ما يكره نظر الاعتقاد الحنفى لانها نقل عنه على المعتقد ولا يكره نظر الاعتقاد  
 الامام حنبل اه وبظهر في الاول لان الاربع ان العبرة لا اعتقاد المتقدم وهذه الصلاة في اعتقاده مكروهة  
 (قوله نصيبان) رجع الكمال الجماعة بأنه صلى الله عليه وسلم كان اوتر بهم ثم ين العذر في تأخره مثل ما صنع  
 في التراويح فالوتر كالتراويح فكأن الجماعة فيها سنة فكذلك الوتر بحر وفي شرح المنية والصحيح ان الجماعة  
 فيها افضل الا ان سنيتها ليست كسنية جماعة التراويح اه قال الخليل الرمي وهذا الذي عليه عامة الناس  
 اليوم اه وقواه الجشي ايضا بأنه مقتضى ما مر من أن كل ما شرع به جماعة فالمسجد افضل فيه  
 \* (باب ادراك الفريضة) \*

(وفيه) أي رمضان (يصلّي الوتر)  
 وقيامه بها (وهل الافضل في الوتر)  
 الجماعة أم المنزل نصيبان لكن نقل  
 شارح الوهبانية ما يقتضي أن  
 المذهب الثاني وأقره المصنف  
 وغيره

\* (باب ادراك الفريضة) \*

(شرع فيما اداه) (خرج النافلة)  
 والمنذورة واقضاء فانه لا يقطعها  
 (منفردا ثم أقمت) أي شرع في  
 الفريضة في مصلاه لا إقامة  
 المؤذن ولا الشروع في مكان وهو  
 في غيره

حقيقة هذا الباب مسائل شتى تتعلق بالفرائض في الاداء الكامل وكله مسائل الجامع بحر وفتح ومعراج  
 أقول وهو في الحقيقة تنبيه لباب الامامة ولذا ذكره صاحب الهداية في كتابه مختارات النوازل عقبه وترجمه  
 بفصل ادراك الجماعة وفضلتها (قوله خرج النافلة الخ) أي خرج بالفريضة النافلة والنذر وكذا بالاداء  
 لان الاداء كما سذكر في الباب الا في فعل الواجب في وقته فالنفل والنذر لا وقت لهما والقضاء فعله خارج وقته  
 قال ح فقوله فيما سبأني والشارع في نفل لا يقطع مطلقا نصريح بالفهوم (قوله والقضاء) يعني اذا شرع  
 في صلاة قضاء ثم شرع الامام في الاداء فانه لا يقطع وانما جلنائه على هذا لانه اذا شرع في قضاء فرض فأقيمت  
 الجماعة في ذلك الفرض بعينه يقطع كما ذكره في البحر بمحاويزه به في امداد الفتاح اه ح أقول وجزم به  
 المقدسي أيضا وما نقله عن البحر فلم أره فيه والذي رأيته فيه معزيا للخلاصة لو شرع في قضاء الفرائض ثم أقمت  
 لا يقطع كالنفل والمنذورة كالقائمة اه (تنبيه) لو خاف فوت جماعة الحاضرة قبل قضاء القائمة فان كان  
 صاحب ترتيب قضى وان لم يكن فهل يقضى ليكون الاداء على حسب ما وجب وليخرج من خلاف مالك  
 فان الترتيب لا يقطع عنده بالاعذار المذكورة عندنا أم يقتدى لاحراز فضيلة الجماعة مع جواز تأخير القضاء  
 وامكان تلافيه قال الخليل الرمي لم أره ثم نقل عن الشافعية اختلاف الترجيح فيه واستظهر الثاني قلت ووجهه  
 ظاهر لان الجماعة واجبة عندنا وفي حكم الواجب ولذا ترك لاجلها سنة الفجر التي قبل عندنا بوجوبها  
 ومراعاة خلاف الامام مالك مستحبة فلا ينبغي تفويت الواجب لاجل المستحب (قوله أي شرع في  
 الفريضة) بالبناء للجهول وفي الفريضة نائب الفاعل أي شرع فيها الامام وقته من باب الامامة ان الاقتداء  
 بالفاصل والاعمى ونحوهما اولى من الانفراد وكذا بالخطاف الذي يراعى في الشروط والاركان وعليه  
 فيقطع ويقتدى به لان العلة فيحصل فضيلة الجماعة فيحصلت بلا كراهة بأن لم يوجد من هو أولى منهم كان  
 القطع والاقتداء اولى وقدما اختلافا المتأخرين فيما لو تعددت الجماعات وسبقت جماعة الشافعية فبعضهم  
 على أن الصلاة مع اول جماعة افضل وبعضهم على أن انتظار الاقتداء بالموافق افضل بناء على كراهة الاقتداء  
 بالخطاف لعدم مراعاته في الواجبات والسنة وان راعى في القروض واستظهرنا هناك عدم كراهة الاقتداء به  
 ما لم يعلم منه مفسدا كما مال اليه الخليل الرمي وأنه لو انتظر امام مذهبه بعيدا عن الصفوف لم يكن اعراضا  
 عن الجماعة العلم بأنه يريد جماعة أكل من هذه الجماعة فعلى هذا الوتر في سنة الظهر يتمها أربع حق على قول  
 الكمال الا في متى لو كان مقتديا بمن يكره الاقتداء به ثم شرع من لا كراهة فيه هل يقطع ويقتدى به استظهر ط  
 أن الاول لو فاسقا لا يقطع ولو مخالفا وشك في مراعاته يقطع أقول والظاهر العكس لان الثاني كراهته تنزيهية  
 كالأعمى والاعرابي بخلاف الفاسق فانه استظهر في شرح المنية أنها تحرر عمة لقولهم ان في تقديمه للامامة  
 تعظيمه وقد وجب علينا اهاتيه بل عند مالك ورواية عن أحمد لا تصح الصلاة خلفه (قوله لا إقامة المؤذن الخ)  
 مرفوع عطاء على معنى قوله شرع في الفريضة في مصلاه فكانه قال المراد بالاقامة الشروع في الفريضة  
 في مصلاه لا إقامة المؤذن الخ ح أي فلا يقطع اذا اقام المؤذن وان لم يقيد الركعة بالسجدة بل يتمها ركعتين  
 كما في غاية البيان وغيره وكذا لو أقيمت في المسجد وهو في البيت او في مسجد آخر لا يقطع مطلقا بحر أي سواء  
 قيد الركعة بسجدة او لا وان كان فيه احراز ثواب الجماعة لانه لا يوجد مخالفة الجماعة عيانا معراج أي بخلاف  
 ما اذا كانا في مسجد واحد فان في عدم قطعها مخالفة الجماعة عيانا وفيه اشارة الى دفع ما ورد ط من أنهم  
 صبروا يطلب الجماعة في مسجد آخر ان فاتته فيها هو فيه وان الجماعة واجبة لم تقيد بمسجده وان القطع



الإكمال فلا يظهر الفرق ويبان الدفع أن الجماعة وإن كانت مطلوبة واجبة لكن عارض وجوبها حرمة القطع فسقط الوجوب وترجع القطع للإكمال إذا كان في عدم القطع مخالفة للجماعة هيأ لان هذه المخالفة منهية أيضا فصار القطع أولى لذلك أما إذا لم يوجد مخالفة المذكورة يبقى الوجوب ساقطا بجمرة القطع ترجيح الحاضر على المبع وعدم ما يرجح جنب المبع هذا ما ظهر في قدره (قوله يقطعها) قال في المنع جاز تقضى الصلاة منفردا لحرار الجماعة اه وظاهر التعليق الاستصحاب وليس المراد بالجوهر مستوي الطرفين وقد يقال أن حرار الجماعة واجب على اعدل الأقوال فيقتضي وجوب القطع وقد يقال أنه عارضه الشروع في العمل ط (قوله كالون قد الخ) أي هرب وأشار به كرهه المسائل هنا وإن تقدمت في مكروهات الصلاة قبيل قوله وكره استقبال القبلة إلى ما قالوا من أنه إذا جاز القطع فيها لحطام الدنيا ثم للأعادة من غير زيادة إحسان فجوازه تحصله على وجه أكل أولى لأن صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بخمس وفي رواية تسبع وعشرين درجة (قوله اوخاف ضياع درهم من ماله) قال في الظهيرية لم يفضل في الكتاب بين المال القليل والكثيرة عاقبة المشايخ قدره بدرهم قال شمس الأئمة السرخسي - هذا حسن لولا ما ذكر في كتاب الحوالة والكفالة أن الطالب حبس غريمه بالدين فافوقه فإذا جاز حبس المسلم بالدين فجواز قطع الصلاة مع تمكنه من قضائها أولى والصحيح أنه لا فضل بين ماله وماله غيره اه (قوله لا مكان قضاءه) هذا التعليق يفيد جواز قطع الفرض للبناء ح عن الامداد قلت عارضه أن الفرض أقوى منها بخلاف النفل ط (قوله ويجب) أي يفرض (قوله لا يجيبه) ظاهره الحرمة سواء علم أنه في الصلاة أولا ط (قوله إلا أن يستغث به) أي يطلب منه الفوت والاعانة وظاهره ولو في أمر غير مهلك واستغاثه غير الأبوين كذلك ط والحاصل أن المصلى متى سمع احدا يستغث وان لم يقصده بالنداء أو كان اجنبيا وان لم يعلم ما حل به أو علم وكان له قدرة على اغاثته وتخليصه وجب عليه اغاثته وقطاع الصلاة فرضا كانت أو غيره (قوله لا يجيبه) عبارة التجنيس عن الطحاوي لا بأس أن لا يجيبه قلل ح وهي تقتضي أن الاجابة أفضل تأمل اه قلت ومقتضاه أن اجابته خارج الصلاة واجبة أيضا بالاولى والظاهر أن محله إذا تأذى منه بترك الاجابة لكونه محقوقا تأمل هذا وذكر الرحق ما معناه أنه لما كان بر الوالدين واجبا وكان مظنة أن يتوهم أنه إذا ناداه احدهما يكون عليه بأس في عدم اجابته دفع ذلك بقوله لا بأس ترجيحاً لأمراً الله تعالى بعدم قطع العبادة لأن نداءه لمع عليه بأنه في الصلاة معصية ولا طاعة لخلوق في معصية الخالق فلا تجوز اجابته بخلاف ما إذا لم يعلم أنه في الصلاة فإنه يجيبه لما علم في قصة جريح الراهب ودعاءاته عليه وما فله من العناء لعدم اجابته لها فليس كلمة لا بأس هنا بخلاف الاولى لأن ذلك غير مطرد فيها بل قد تأتي بمعنى يجب والظاهر أن هذا منه (تمة) نقل عن خط صاحب البحر على هامشه أن القطع يكون حراما ومباحا ومستحباً وواجباً فالحرām الغير عذرو المباح إذا خاف فوت مال والمحبب القطع للإكمال والواجب لأحياء نفس (قوله هو الأصح) وقيل يقعد ويسلم لكن ذكر ط أن الظاهر أنه لا خلاف هنا وانما ذكر الخلاف فيما إذا قام إلى الثالثة ولم يقبدها بسجدة اه وحينئذ فالاولى ارجاع التصحيح إلى قوله بتسليمة واحدة لكن لم يصرح بذلك في غاية البيان واغما قال لكن يسلم تسليمة واحدة وبه صرح في شروح الجامع الصغير وإن شاء كبر قائماً قال غير الاسلام وهذا أصح فاذا كبر قائماً ينوي الشروع في صلاة الامام تنقطع الاولى في ضمن شروعه في صلاة الامام ثم هو مخير في رفع اليدين كذا قاله الامام حميد الدين الضرير في شرحه اه (قوله وهذا ان لم يقبدا الخ) حاصل هذه المسئلة شرع في فرض فأقيم قبل أن يسجد للاولى قطع واقتدى فان سجد لها فان في رباعي - أتم شفعوا واقتدى مالم يسجد للثالثة فان سجد أتم واقتدى مستغلاً في العصر وان في غير رباعي قطع واقتدى مالم يسجد للثالثة فان سجد لها أتم ولم يقتد اه ح (قوله او قبدها) عطف على لم يقبداً أي وان قبدها بسجدة في غير رباعية كالقبر والمغرب فإنه يقطع ويقتدى أيضاً مالم يقبداً الثانية بسجدة فان قبدها أتم ولا يقتدى لكراهة التفل بعد القبر والثالث في المغرب وفي جعلها أربعاً مخالفة لامامه فان اقتدى اتمها أربعاً لأنه أحوط لكراهة التفل بالثلاث فخرجا ومخالفة الإمام مشروعة في الجملة كالمسبوق فيما يقضي واقتدى بمسافر ونماه في البحر (قوله او فيها الخ) أي او قبدها الركعة الاولى بسجدة في الرباعية فإنه أيضاً يقتدى ولكن بعد أن يضم إليها ركعة صيانة للركعة المؤداة عن البطلان كما صرح حوايه قال في البحر وهو صريح في أن صلاة ركعة فقط باطلة لا أنها معصية مكروهة كما هو محم

(يقطعها) لعذر احرار الجماعة كالأقارب قد دأبته او فارق قدرها او خاف ضياع درهم من ماله او كان في النفل في عجزه وخاف فوتها قطعه لا مكان قضاءه ويجب القطع لخواججا غريق او حريق ولو دعاه أحد أبويه في الفرض لا يجيبه إلا أن يستغث به وفي التفل أن علم أنه في الصلاة فدعاه لا يجيبه والا أجابه (قائماً) لأن القعود مشروط بالتفل وهذا قطع لا تفعل ويكتفى (بتسليمة واحدة) هو الأصح غاية (ويقتدى بالامام) وهذا (ان لم يقبدا) الركعة الاولى بسجدة او قبدها (بها) في غير رباعية او فيها (لكن ضم إليها) ركعة (أخرى) وجوبا ثم يأتي احراراً للنفل والجماعة

مطلب  
قطع الصلاة يكون حراماً ومباحاً  
ومستحباً وواجباً

مطلب  
صلاة ركعة واحدة باطلة لا معصية  
مكروهة

بعض حنفية العصر اه وفي النهر أن بطلان هذا التوهم غنى عن البيان (قوله وان صلى ثلاثا منها) أي بأن يقيد  
الثالثة بسجدة قال في البحر قيدا لثلاث لأنه لو كان في الثالثة ولم يقيد هابسجدة فإنه يقطعها لأنه يعمل بالرفض  
وتخصير ان شاء عاد وقعد وسلم وان شاء كبر قائما ينوي الدخول في صلاة الامام كذا في الهداية وفي المحيط الاصح  
أنه يقطع قائما بتسليمه واحدة لأن القعود مشروط للتصل وهذا قطع وليس يتصل فان الفصل عن الظهر لا يكون  
على رأس الركعتين ويكفيه تسليمة واحدة للقطع انتهى وهكذا صححه في غاية البيان معزيا إلى غير الاسلام اه  
(قوله أتم) أي وجوبا فلو قطع واقتدى كان أتما رمي وفي القهستاني وفيه إشارة إلى أنه لا يستقل بسجدة  
مثل أن لا يقعد على الرابعة ويصير هاستا كما في المحيط ومثل أن يصلي الرابعة قاعدا للتقلب نفلا لأن الاتمام  
فرض كما في المنية اه (قوله ثم اقتدى متنفلا) أي ان شاء وهو أفضل امداد وأورد أن التنفل بجماعة  
مكروه خارج رمضان وأجيب بنم إذا كان الامام والقوم متطوعين أما إذا أدى الامام الفرض والقوم النفل  
فلا لقوله عليه الصلاة والسلام للرجلين إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتا صلاة قوم فصليا معهم واجتلاصا تكبرا  
معهم سجدة أي نافلة كذا في الكافي بجر (قوله ويدرك بذلك فضيلة الجماعة) الظاهر أن المراد أنه يحصل بذلك  
الاقتداء فضيلة الجماعة التي هي المضاعفة بخمس أو سبع وعشرين درجة كما لو كان صلى الفريضة مقتديا  
لأن هذه جماعة مشروعة أيضا لا تستدرأ ما فات أو لا يصير مخالفا للجماعة ولكن الظاهر أن هذه  
المضاعفة مضاعفة ثواب النفل لا الفرض فراجع (قوله حاوي) أي حاوي القدسي كما في البحر لا حاوي  
الحصري ولا حاوي الزاهدي (قوله مطلقا) أي سواء قيدا الأولى بسجدة أولا (قوله خلافا لما رجه  
الكامل) حيث قال وقيل يقطع على رأس الركعتين وهو الراجح لأنه يتمكن من قضائها بعد الفرض ولا إبطال  
في التسليم على الركعتين فلا يفوت فرض الاستماع والاداء على الوجه الأكمل بلا سبب اه أقول وظاهر  
الهداية اختياره وعليه مشي في المتنق ونور الابضاح والمواهب وجمعة الدرر والفيض وعزاه في الشربلالية  
إلى البرهان وذكر في الفتح أنه حكى عن السفدي أنه رجع إليه لما رأى في النوادر عن أبي حنيفة وأنه مال إليه  
السرخسي والبقالي وفي البرازية أنه رجع إليه القاضي النسفي وظاهر كلام المقدسي الميل إليه ونقل  
في الحلية كلام شيخه الكامل ثم قال وهو كما قال هذا وما رجه المصنف صرح بتعجيجه الوالو الجي ومالك المبتني  
والمحيط ثم الشمني وفي جمعة الشربلالية وعليه الفتوى قال في البحر والظاهر ما صححه المشايخ لأنه لا شك  
أن في التسليم على الركعتين إبطال وصف السنية لا كمالها وقد تم أنه لا يجوز وبشهادتهم إثبات أحكام الصلاة  
الواحدة للأربع من عدم الاستفتاح والتعوذ في الشفع الثاني إلى غير ذلك كما قدمناه اه وأقره في النهر أقول  
لكن تقدم في باب التوافل أنه يقضى ركعتين لو نوى أربعاً وأفسده وأنه ظاهر الرواية عن أصحابنا وعليه المتون  
وأنه صحيح في الخلاصة رجوع أبي يوسف إليه وصرح في البحر أنه يشمل السنة المؤكدة كسنة الظهر حتى  
لو قطعها قضى ركعتين في ظاهر الرواية وأن من المشايخ من اختار قول أبي يوسف في السن المؤكدة واختاره  
ابن الفضل وصححه في النصاب وقتئذ منا هنا أن ظاهر الهداية وغيره ترجيح ظاهر الرواية فثبت كانت المتون  
على ظاهر الرواية من أنه لا يلزمه بالشروع في السن الأربعين لم تكن في حكم صلاة واحدة من كل وجه ولم يكن  
في التسليم على الركعتين إبطالا لها وإبطال وصف السنية لما هو أقوى منه مع إمكان تداركها بالقضاء بعد  
الفرض لا محذور فيه فتدبر ثم اعلم أن هذا كله حيث لم يقم إلى الثالثة أما أن قام إليها وقيد هابسجدة ففي رواية  
النوادر يضيف إليها أربعة ويسلم وان لم يقيد هابسجدة قال في الحاشية لم يذكر في النوادر واختلف المشايخ فيه  
فيليتها أربعاً ويخفف القراءة وقيل يعود إلى القعدة ويسلم وهذا شبه اه قال في شرح المنية والوجه أن يتها  
لأنها كانت صلاة واحدة فظاهروا كانت كغيرها من التوافل كل شفع صلاة فالقيام إلى الثالثة كالتحريرة  
المبتدأة وإذا كان أول ما تحرم يتم شفعاً فكذلك اه (قوله وكره تحريماً للنهي) وهو ما في ابن ماجه  
من ادراك الأذان في المسجد ثم خرج لم يخرج للحاجة وهو لا يريد الرجوع فهو منافق وأخرج الجماعة الألبان  
عن أبي الشعثاء قال كأمع أبي هريرة في المسجد فخرج رجل حين أذن المؤذن للعصر قال أبو هريرة أما هذا فقد  
عصى أبا القاسم والموقوف في منسله كالمرفوع بجر (قوله من مسجد أذن فيه) أطلقه فمثل ما إذا أذن  
وهو غيبه أو دخل بعد الأذان كما في البحر والنهر (قوله والمراد) بحث لصاحب البحر حيث قال والظاهر

(وان صلى ثلاثا منها) أي الرابعة  
(أتم) منفردا (ثم اقتدى) بالامام  
(متنفلا ويدرك) بذلك (فضيلة  
الجماعة) حاوي (الافى العصر)  
فلا يقتدى لكرهه النفل بعده  
(والشارع في نفل لا يقطع مطلقا)  
ورقه ركعتين (وكذا سنة الظهر  
وم سنة) الجمعة إذا قمت أو خطبت  
الامام) يتها أربعاً (على) القول  
(الراجح) لأنها صلاة واحدة وليس  
القطع لا كمال بل للإبطال خلافاً  
لما رجه الكامل (وكره) تحريماً  
للهي (خروج من لم يصل من  
مسجد أذن فيه) جرى على الغالب  
والمراد دخول الوقت أذن فيه أولاً

قوله إبطالا لها كذا بجنطه ولعل  
صوابه إبطال بالرفع كما لا يخفى اه  
معصية

مطلب  
في كراهة الخروج من المسجد بعد  
الأذان

أن مرادهم من الأذان فيه هو دخول الوقت وهو داخله سواء أذن فيه أو في غيره كأن الظاهر من إخراج من غير صلاة عدم الصلاة مع الجماعة سواء أخرج أو مكث بلا صلاة كما شاهدته من بعض القسقة حتى لو كانت الجماعة يؤخرون لدخول الوقت المستحب كالصبح مثلا فخرج ثم رجع وصلى معهم ينبغي أن لا يكره ولم أره كله منقولا بله وحرم بذلك كله في التهرل لالة كلامهم عليه (قوله الامن ينظم به أمر جماعة أخرى) بأن كان إماما أو مؤذنا فترق الناس بغيته لانه ترك صورة تكميل معنى والعبارة للمعنى بهر وظاهر الاطلاق أن له الخروج ولو عند الشروع في الإقامة وبه صرح في متن الدرر والقهستاني وشرح الوقاية (قوله أو كان الخروج لمسجد حيه الخ) أي وان لم يكن إماما ولا مؤذنا كما في النهاية قال في البحر ولا يفتي ما فيه آخر وجهه مكره قصر ما والصلاة في مسجد حيه مندوبه فلا يرتكب المكروه لأجل المندوب ولا دليل يدل عليه اه قلت لكن تمة عبارة النهاية هكذا الآن الواجب عليه أن يصلي في مسجد حيه ولو صلى في هذا المسجد فلا بأس أيضا لانه صار من أهله والافضل أن لا يخرج لانه بينهم اه ومثله في المراجعات قل وقيد بقوله ولم يصلوا فيه تبعالما في شروح الهداية لانه لو صلوا في مسجد حيه لا يخرج لانه صار من أهل هذا المسجد بالدخول نهاية (قوله أو لاستاذ الخ) معطوف على حيه أي أو مسجد استاذة قال في المراجعات ثم المتفقه جماعة مسجد استاذة لأجل درسه أو لسماع الاخبار أو لسماع مجلس العامة أفضل بالاتفاق لتحصيل الثوابين اه ومثله في النهاية وظاهره أنه انما يخرج اذا خشي فوات الدرس أو بعضه والافلا وأنه لا يتوقف على أن يكون الدرس مما يجب فعله عليه وفي حاشية أبي السعود أن ما أورده في البحر في مسجد الحى واددنا (قوله أو لحاجة الخ) بحث صاحب التهرأخذ من الحديث المأذ (قوله بل تركه للجماعة) يعنى أن نفي الكراهة المفهوم من الاستثناء ليس من كل وجه بل المراد نفي كراهة الخروج من حيث ذاته وأما من حيث سببه وهو كونه قد صلى تلك الصلاة وحده فانه مكره بمعنى أنه لو صلى وحده ليخرج يكرهه ذلك لأن ترك الجماعة مكره لانها واجبة أو سنة مؤكدة قريية منه (تنبيه) يعلم من هنا ومن قوله وان صلى ثلاثا مناساته ثم اقتدى متفلا أن من صلى منفردا لا يؤمر بالاعادة جماعة مع أنهم قالوا كل صلاة أدت مع كراهة التعريم تجب اعادتها وزاد ابن الهمام وغيره ومع كراهة التنزيه نصب الاعادة ولاشك في كراهة ترك الجماعة على القول بسنيتها أو وجودها لوجود الاثم على القولين إلا أن يجاب بحمل ما هنا على ما اذا تركها بعد روه وخلاف ما يتبادر من كلامهم وقد من تمام الكلام على ذلك في واجبات الصلاة ولم يظهر لي جواب شاف فليست أمثل (قوله الا عند الشروع في الإقامة الخ) ظاهره الكراهة ولو كان مقيم جماعة أخرى لأن في خروجه تمة قال الشيخ اسماعيل وهو المذكور في كثير من الفتاوى والتممة هنا نشأت من صلانه منفردا فاذا خرج يؤيد بها بخلاف ما مر عن الدرر وشرح الوقاية فهما مسئلتان خاتمتان فبما اذا كان مقيم جماعة أخرى وخرج عند الإقامة ولم يكن صلى وهنا فبما اذا كان صلى وقد اشتبه ذلك على بعض الشراح والمراد بجمي الجماعة من ينظم به أمرها نحو المؤذن والامام كما مر والمراد به هنا المؤذن لأن الامام لو صلى منفردا لا يمكن أن يقيم جماعة أخرى فافهم (قوله لماسر) أي من قوله احراز النفل والجماعة ح (قوله وان اقيمت) بيان للاطلاق ط والحاصل أنه لا يكره الخروج بعد الاذان لمن كان صلى وحده في جميع الصلوات الا في الظهر والعشاء فانه يكره الخروج عند الشروع في الإقامة فقط لا قبله (تنبيه) المراد بالإقامة هنا شروع المؤذن في الإقامة كما في الهداية لا بمعنى الشروع في الصلاة كما مر (قوله البتراء) تصغير البتراء وهى الركعة الواحدة التي لا ثانية لها والثلاث تستلزمها لكن ان كانت واحدة فقط فهي باطلة كما مر عن البحر وان كانت ثلاثا بأن سلم مع الامام فقبل لا يلزمه شيء وقبل فسدت ففقدى أربعة كالمؤذنين ثلاثا كما في البحر وقد مناعنه أنه لو اقتدى فيها فلا حوط أن يتما أربعة وان كان فيه مخالفة الامام (قوله اشتد) أي من التنفل بعد العصر والعصر ومن البتراء لقول المحط لأن مخالفة الجماعة وزر عظيم قلت لكن صرح في مختارات النوازل بأن الخروج اولى لأن هذه المخالفة أقل كراهة تأمل (قوله قلت الخ) وارد على قوله وفي المغرب احد المخطوئين وعلى قوله اشتد فانه يقتضى بفهمه أن الصلاة مع الامام فيها كراهة شديدة وهى التعريمية لكن قال ج مافى القهستاني مردود لان صاحب الهداية صرح بالكراهة وصاحب غاية البيان بانها بدعة وقاضى خان في شرح الجامع الصغير بأنها حرام قال في البحر والظاهر مافى الهداية لان المشايخ

(الامن ينظم به أمر جماعة أخرى)  
أو كان الخروج لمسجد حيه ولم يصلوا فيه أو لاستاذة لدرسه أو لسماع الوعظ أو لحاجة ومن عزمه أن يعود نهر (و) الامن صلى الظهر والعشاء وحده (مرة) فلا يكره خروجه بل تركه للجماعة (الا عند) الشروع في (الإقامة) ففكره لمخالفته الجماعة بلا عذر بل يقتدى متفلا لماسر (و) الا (لمن صلى المغرب والعصر والمغرب مرة) فيخرج مطلقا (وان اقيمت) لكراهة النفل بعد الاولين وفي المغرب احد المخطوئين البتراء أو مخالفة الامام بالاعام وفي التهر ينبغي أن يجب خروجه لأن كراهة مكته بلا صلاة اشتد قلت أعاد القهستاني أن كراهة التنفل بالثلاث تنزيهية



يستدلون بأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن البتراء وهو من قبيل ظني الثبوت قطعي الدلالة فيفيد كراهة التحريم على اصولنا (قوله وفي المضمرات الخ) من كلام القهستاني قصد به تأييد ما ادعاه من كون الكراهة تنزيهية الذي هو معنى الاساءة اه ح قلت لكن قد منافي سنن الصلاة الخلاف في أن الاساءة دون الكراهة أو الخش ووقفنا بينهما ما بأنها دون التحريمية والخش من التنزيهية (قوله وإذا خاف الخ) علم منه ما إذا غلب على ظنه بالاولى نهر وإذا تركت لخوف فوت الجماعة فأولى أن تترك لخوف خروج الوقت ط عن أبي السعود (قوله تركها) أي لا يشرع فيها وليس المراد يقطعها لما مر أن الشارع في النفل لا يقطعها مطلقاً في النهر هـ من قوله ولو قيد الثانية منها بالسجدة غير صحيح كإنبه عليه الشيخ اسماعيل (قوله لكون الجماعة أكل) لأنها تفضل الفرض منفرداً بسبع وعشرين ضعفاً لا تبلغ ركعتا الفجر ضعفاً واحداً منها لأنها أضعاف الفرض والوعيد على التركة للجماعة ألزم منه على ركعتي الفجر وتماه في الفتح والبحر (قوله بأن رجا ادراك ركعة) تحويل لعبارة المتن والافتقار منها القول الثاني (قوله وقيل التشهد) أي إذا رجا ادراك الإمام في التشهد لا يتركها بل يصليها وإن علم أنه نفوته الركعتان معه (قوله تبعاً للبحر) فيه أن صاحب البحر ذكر أن كلام الكنتز يشمل التشهد ثم ذكر أن ظاهر الجامع الصغير أنه لو رجا ادراك التشهد فقط يترك السنة ونقل عن الخلاصة أنه ظاهر المذهب وأنه رجح في البدائع ونقل عن الكافي والمحيط أنه يأتي بها عندهما خلافاً للمحمد فليس فيه سوى حكاية القولين بل ذكر قبل ذلك ما يدل على اختياره لظاهر الرواية حيث قال وإن لم يمكن بأن خشى فوت الركعتين أحرزاً أحقه ما وهو الجماعة (قوله لكن ضعفه في النهر) حيث قال أنه يخرج على رأي ضعيف اه قلت لكن قواه في فتح القدير بما سياتي من أن من أدرك ركعة من الظهر مثلاً فقد أدرك فضل الجماعة وأحرز ثوابها كإنبه عليه محمد وفا قال صاحبيه وكذلك لو أدرك التشهد يكون مدر كلفضيلتها على قولهم قال وهذا يعكر على ما قيل أنه لو رجا ادراك التشهد لا يأتي بسنة الفجر على قول محمد والحق خلافه لنص محمد على ما ينقضه اه أي لأن المدار هنا على ادراك فضل الجماعة وقد انفقوا على ادراكه بادرار التشهد فيأتي بالسنة اتفاقاً كما أوضحه في الشربلالية أيضاً وأقره في شرح المنية وشرح نظم الكنتز وحاشية الدرر لنوح أفندي وشرحها للشيخ اسماعيل ونعموه في القهستاني وجزم به الشارح في مواقيت الصلاة (قوله عند باب المسجد) أي خارج المسجد كما صرح به القهستاني وقال في العناية لأنه لو صلاها في المسجد كان مستغفلاً فيه عند اشتغال الإمام بالفريضة وهو مكروه فإن لم يكن على باب المسجد موضع للصلاة يصليها في المسجد خلف سارية من سوارى المسجد وأشد كراهة أن يصليها مخالطاً للصف مخالفاً للجماعة والذي يلي ذلك خلف الصف من غير حائل اه ومثله في النهاية والمعراج (قوله والتركها) قال في الفتح وعلى هذا أي على كراهة صلاتها في المسجد ينبغي أن لا يصلى فيه إذا لم يكن عند باب مكان لأن ترك المكروه مقدم على فعل السنة غير أن الكراهة تتفاوت فإن كان الإمام في الصبي فصلاته أياها في الشئوى أخف من صلاتها في الصبي وعكسه وأشد ما يكون كراهة أن يصليها مخالطاً للصف كما يفعله كثير من الجهلة اه والحاصل أن السنة في سنة الفجر أن يأتي بها في بيته والأفان كان عند باب المسجد مكان صلاها فيه والأصلاها في الشئوى أو الصبي أن كان للمسجد موضعان والأخلف الصغوف عند سارية لكن فيما إذا كان للمسجد موضعان والإمام في أحدهما ذكر في المحيط أنه قيل لا يكره لعدم مخالفة القوم وقيل يكره لأنهما مكان واحد قال فإذا اختلف المشايخ فيه فالأفضل أن لا يفعل قال في النهر وفيه إفادة أنها تنزيهية اه لكن في الخلية قلت وعدم الكراهة أوجه لأن ما ذكرنا اه ثم هذا كله إذا كان الإمام في الصلاة أم قبل الشروع فيأتي بها في أي موضع شاء كما في شرح المنية قال الزيلعي وأما بقية السنن ان أمكنه أن يأتي بها قبل أن يركع الإمام أتى بها خارج المسجد ثم اقتدى وان خاف فوت ركعة اقتدى (قوله ثم ما قبل الخ) قال في الفتح وما عن الفقيه اسماعيل الزاهد أنه ينبغي أن يشرع فيها ثم يقطعها فيجب القضاء فيمكن من القضاء بعد الصلاة دفعه الإمام السرخسي بأن ما وجب بالشروع ليس أقوى مما وجب بالندرونص محمد أن المندور لا يؤدى بعد الفجر قبل الطلوع وأيضاً شروع في العبادة بقصد الفساد فإن قيل ليؤدونها مرة أخرى قلنا إبطال العمل منهي ودره المفسدة مقدم على جلب المصلحة اه وقوله ثم يكبر للفريضة أي ينوي السنة أولاً ويكبر ثم ينوي الفريضة بقلبه ويكبر بلسانه فيصير منتقلاً

مطلب  
هل الاساءة دون الكراهة أو الخش

وفي المضمرات لو اقتدى فيه لاساءة  
(وإذا خاف فوت) ركعتي (الفجر)  
لاشتغاله بسنتها تركها  
لكون الجماعة أكل (والا)  
بأن رجا ادراك ركعة في ظاهر  
المذهب وقيل التشهد واعتمده  
المصنف والشربلالية تبعاً للبحر  
لكن ضعفه في النهر (لا) يتركها  
بل يصليها عند باب المسجد وإن وجد  
مكاناً والتركها لأن ترك المكروه  
مقدم على فعل السنة ثم ما قبل  
يشرع فيها ثم يكبر للفريضة أو ثم  
يقطعها ويقضيها مرة أخرى  
المفسدة مقدم على جلب المصلحة

عنها الى الفرض وفي هذا البطل لها ضمتنا فالظاهر انه منى أيضا فلا يظهر قول العلامة المقدسي انه لو فعل  
 كذلك ثم قضاها بعد ارتفاع الشمس لا يرد شي مما ذكر اه فتأمل ثم رأيت ما ذكرته في شرح المنية فالتاويل  
 عليه قول الكوفي باب ما يفسد الصلاة وافتتاح العصر والتطوع بعد ركعة الظهر فانه صريح بأن الظهر يفسد  
 بالشروع في غيره اه (تنبيه) قال في القنية لو خاف أنه لو صلى سنة الفجر بوجهها تفوته الجماعة ولو أقصر  
 فيها بالقنحة وتسبيحة في الركوع والسجود يدركها فله أن يقتصر عليها إلا أن ترك السنة جائز لا درك الجماعة  
 فسنة السنة أولى وعن القاضي الزنجري لو خاف أن تفوته الركعتان صلى السنة ويترك الشاء والتعود وسنة  
 القراءة ويقتصر على آية واحدة ليكون جمعاً بينهما وكذا في سنة الظهر اه وفيها أيضاً صلى سنة الفجر وفاته  
 الفجر لا بعيد السنة إذا قضى الفجر اه (قوله ولا يقضيها إلا بطريق التبعية الخ) أي لا يقضي سنة الفجر  
 إلا إذا قامت مع الفجر فيقضيهما تبعاً لقضائه لو قبل الزوال وأما إذا قامت وحدها فلا تقضي قبل طلوع الشمس  
 بالاجماع لكرهه النقل بعد الصبح وأما بعد طلوع الشمس فكذلك عندهما وقال محمد أحب إلى أن يقضيها  
 إلى الزوال كما في الدرر قبل هذا قريب من الاتفاق لأن قوله أحب إلى دليل على أنه لو لم يفعل لا لوم عليه وقال  
 لا يقضي وإن قضى فلا بأس به كذا في الخبازية ومنهم من حقق الخلاف وقال الخلاف في أنه لو قضى كان نفلاً  
 مبتدأ أو سنة كذا في العناية يعني نقلاً عندهما سنة عنده كما ذكره في الكافي إسماعيل (قوله قضاء فرضها)  
 متعلق بالتبعية وأشار بتقدير المضاف إلى أن التبعية في القضاء فقط فليس المنزلة أنها تقضي بعده تبعاً بل تقضي  
 قبله تبعاً لقضائه (قوله لا بعده في الأصح) وقيل تقضي بعد الزوال تبعاً ولا تقضي مقسومة أجمعاً كما في الكافي  
 إسماعيل (قوله لو ردد الخبر) وهو ما روى أنه صلى الله عليه وسلم قضاها مع الفرض غداً ليلة التعريس بعد  
 ارتفاع الشمس كما روى مسلم في حديث طويل والتعريس نزول المسافر آخر الليل كما ذكره في المغرب إسماعيل  
 (قوله في الوقت المهيمل) هو ما ليس وقت فريضة وهو ما بعد طلوع الشمس إلى الزوال وليس عندنا وقت مهيمل  
 سواء على الصحيح وقيل مثله ما بين بلوغ الظل مثله إلى المثلين (قوله بخلاف القياس) متعلق بورود أو بقضائها  
 فافهم وذلك لأن القضاء مختص بالواجب لانه كما سجد ذكره في الباب الآتي فعل الواجب بعده وقته فلا يقضي  
 غيره إلا بمعنى وهو قد دل على قضاء سنة الفجر فقلنا به وكذا ما روى عن عائشة في سنة الظهر كما يأتي ولذا نقول  
 لا تقضي سنة الظهر بعد الوقت فيسقي ما وراء ذلك على العدم كما في الفتح (قوله وكذا الجمعة) أي حكم الأربع  
 قبل الجمعة كالأربع قبل الظهر كما لا يخفى بجر وظاهره أنه لم يره في البحر منقولاً صريحاً وقد ذكره القهستاني  
 لكن لم يعزه إلى أحد وذكر السراج الحانوتي أن هذا مقتضى ما في المتن وغيرها لكن قال في روضة العلماء أنها  
 تسقط لما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال إذا خرج الإمام فلا صلاة إلا المكتوبة اه رمي أقول وفي هذا  
 الاستدلال نظر لانه انما يدل على أنها لا تصلى بعد خروجه لا على أنها تسقط بالكلية ولا تقضي بعد الفراغ من  
 المكتوبة والالزم أن لا تقضي سنة الظهر أيضاً فانه ورد في حديث مسلم وغيره إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا  
 المكتوبة نعم قد يستدل للفرق بينهما بشي آخر وهو أن القياس في السن عدم القضاء كما مر وقد استدل قاضي خان  
 لقضاء سنة الظهر بجماع عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قامته الأربع قبل  
 الظهر قضاها بعده فيكون قضاءها ثابت بالحديث على خلاف القياس كما في سنة الفجر كما صرح به في الفتح  
 فالقول بقضاء سنة الجمعة يحتاج إلى دليل خاص وعليه تخصيص المتن على سنة الظهر دليل على أن سنة الجمعة  
 ليست كذلك فتأمل (قوله فانه ان خاف فوت ركعة الخ) بيان لوجه المخالفة بين سنة الظهر وسنة الفجر  
 ومفهومه أنه يأتي بها وإن أقيمت الصلاة إذا علم أنه يدركها معه الركعة الأولى بعد أن لا يكون مخالطاً للصف  
 بلا حائل كما مر ويشكل عليه ما تقدم في أوقات الصلاة من كراهة التطوع عند الإقامة للمكتوبة لكن قلنا هناك  
 عن عدة كتب تخصيص الكراهة المذكورة بإقامة صلاة الجمعة والفرق أن التنفل عندها لا يتخلو غالباً  
 عن مخالطة الصفوف لكثرة الزحام بخلاف غيرها من المكتوبات (قوله على أنها سنة) أي اتفاقاً  
 وما في الحاشية وغيرها من أنها نقل عنده سنة عندهما فهو من تصرف المصنفين لأن المذكور في المسئلة  
 الاختلاف في تقديمها أو تأخيرها والاتفاق على قضائها وهو اتفاق على وقوعها سنة كما حقه في الفتح وتبعه  
 في البحر والنهر وشرح المنية (قوله في وقته) فلا تقضي بعده لا تبعاً ولا متصداً بخلاف سنة الفجر وظاهر البحر

(ولا يقضيها إلا بطريق التبعية  
 ل) قضاء (فرضها قبل الزوال  
 لا بعده) في الأصح لو ردد الخبر  
 بقضائها في الوقت المهيمل بخلاف  
 القياس فغيره عليه لا يقاس  
 بخلاف سنة الظهر) وكذا  
 الجمعة (فانه) ان خاف فوت ركعة  
 يتركها ويقتدى (ثم يأتي بها) على  
 أنها سنة (في وقته) أي الظهر

الاتفاق على ذلك لكن صرح في الهداية بان في قضائها بعد الوقت تبعا لقرضي اختلاف المشايخ ولذا قال في النهران ما في البحر سهو وأجاب الشيخ اسماعيل بأنه بناء على الاصح (قوله عند محمد) وعند أبي يوسف بعده كذا في الجامع الصغير للحاسي وفي المنظومة وشروحها الخلاف على العكس وفي غاية البيان يحتمل أن يكون عن كل من الامامين روايتان ح عن البحر (قوله وبه يفتي) أقول وعليه المتون لكن رجع في الفتح تقديم الركعتين قال في الامداد وفي فتاوى العتابي أنه المختار وفي مبسوط شيخ الاسلام أنه الاصح لحديث عائشة أنه عليه الصلاة والسلام كان اذا فاتته الاربع قبل الظهر يصليهن بعد الركعتين وهو قول أبي حنيفة وكذا في جامع قاضي خان اه والحديث قال الترمذي حسن غريب فصح (قوله وأما ما قبل العشاء فندوب) يعني تدعى حكم سنة الفجر والظهر والجمعة ولم يبق من النوافل القبلية الا سنة العصر ومن المعلوم انها لا تقضى لكرهية التفضل بعد صلاة العصر وكذا سنة العشاء لكن لا تقضى لانها مندوبة أقول وفي هذا التعليل نظرا لانه يؤهم أن قضاء سنة الفجر والظهر اسنيتهما ولو كانتا مندوبتين لم تقضيا وليس كذلك لا قضاءهما ثبت بالنص على خلاف القيام فيبقى ما وراء النص على العدم كما صرح به في الفتح حتى لو ورد نص في قضاء المندوب نقول به وهذا ظهر لك ما في قول الامداد ان التي قبل العشاء مندوبة فلا مانع من قضائها بعد التي تلي العشاء اه نعم لو قضاهما لا تكون مكروهة بل تقع فدا لا مستحبالا على انها هي التي فاتت عن محلها كما قالوه في سنة التراويح (قوله ولا يكون مصليا جماعة الخ) فلو حلف لا يصلي الظهر جماعة لا يحث بادراك ركعة او ركعتين اتفاقا وفي الثلاث الخلاف الا في وهذه المسئلة موضعها كتاب الايمان وذكرها هنا كالتوضئة لقوله بل ادرك فضلها اذ ربما يتوهم أن بين ادراك الفضل والجماعة تلازما فاحتاج الى دفعه أفاده في النهر (قوله من ذوات الاربع) ليس قيما اذ الشائقي والثلاثي كذلك وانما خصه بالذكر لاجل قوله وكذا مدرك الثلاث ح (قوله ولكنه ادرك فضلها) أي الجماعة اتفاقا أيضا لان من ادرك آخر الشيء فقد أدركه ولذا لو حلف لا يدرك الجماعة حث بادراك الامام ولو في التشهد نهر (قوله اتفاقا) أي بين محمد وشيخه وانما خص في الهداية محمد بالذكر لان عنده لو ادركه في تشهد الجمعة لم يكن مدركا للجمعة فحقتضاه أن لا يدرك فضيلة الجماعة هنا لانه مدرك للآقل فدفع ذلك الوهم بذكر محمد كما أفاده في الفتح والبحر (قوله دون المدرك) أي الذي ادرك اول صلاة الامام وحصل فضل تكبيرة الافتتاح معه فانه أفضل ممن فاتته التكبيرة فضلا عن فاتته ركعة أو أكثر وقد صرح الاصوليون بأن فعل المسبوق اداء قاصر بخلاف المدرك فانه اداء كامل (قوله واللاحق كالمدرك) قال في البحر وأما اللاحق فصرحوا بأن ما يقضيه بعد فراغ الامام اداء شبيه بالقضاء وظاهر كلام الزيلعي أنه كالمدرك لكونه خلف الامام حكا ولهذا لا يقرأ فيقضى أن يحث في عيئه لو حلف لا يصلي بجماعة ولو فاتته مع الامام الاكثر اه قلت ويؤيده ما مر في باب الاختلاف من أنه لو أحدث الامام عمدا بعد القعدة الاخيرة تفسد صلاة المسبوق لا المدرك وفي اللاحق تعميمان وظاهر البحر والنهر هاتان تأييد الفساد وقد منا ما يقويه أيضا (قوله وكذا مدرك الثلاث) ومدرك الثنتين من الثلاثي كذلك وأما مدرك ركعة من الثلاثي فالظاهر أنه لا خلاف فيه كما في مدرك الركعتين من الرباعي (قوله وضعفه في البحر) أي بما اتفقوا عليه في الايمان من أنه لو حلف لا يأكل هذا الرغيف لا يحث الا بأكل كله فان الاكثر لا يقام مقام الكل (قوله واذا امن فوت الوقت الخ) أي بأن كان الوقت باقيا لكرهية فيه كما في فتح القدير ثم اعلم أن عبارة المصنف مساوية لعبارة الكنز وقال الزيلعي وهو كلام مجمل يحتاج الى تفصيل فنقول ان التطوع على وجهين سنة مؤكدة وهي الرواتب وغير مؤكدة وهي ما زاد عليها والمصلي لا يخبرها ما أن يؤدي الفرض بجماعة او منفردا فان كان بجماعة فانه يصلي السنن الرواتب قطعاً فلا يخبر فيها مع الامكان لكونها مؤكدة وان كان يؤديه منفردا فكذلك الجواب في رواية وقيل بخبر والاول احوط لانها شرعت قبل الفرض لقطع طمع الشيطان عن المصلي وبعده لغير نقصان تمكن في الفرض والمنفرد احوج الى ذلك والنص الوارد فيها لم يفرق فيجوز على اطلاقه الا اذا خاف الفوت لان اداء الفرض في وقته واجب وأما ما زاد على السنن الرواتب فيخير المصلي فيه مطلقا اه أي سواء صلى الفرض منفردا او بجماعة والظاهر أن المصنف لما رأى هذا الاجمال في عبارة الكنز زاد عليها قوله ويأتي بالسنة ولو صلى منفردا انصرح بما يجمله فانهم (قوله مشكل بما مر) أي من أنه اذا خاف فوت ركعتي الفجر مع الامام يترك سنته واذا خاف فوت

(قبل شفحه) عند محمد وبه يفتي  
جوهره وأما ما قبل العشاء فندوب  
لا يقضى أصلا (ولا يكون مصليا  
جماعة) اتفاقا (من ادرك ركعة  
من ذوات الاربع) لانه منفرد  
بعضها (لكنه ادرك فضلها)  
ولو بادراك التشهد اتفاقا لكن  
ثوابه دون المدرك لفوات التكبيرة  
الاولى واللاحق كالمدرك لكونه  
مؤثما حكا (وكذا مدرك الثلاث)  
لا يكون مصليا بجماعة (على  
الظاهر) وقال السرخسي  
للاكثر حكم الكل وضعفه في البحر  
(واذا امن فوت الوقت تطوع)  
ما شاء (قبل الفرض والا لا)  
بل يحرم التطوع لتفوته الفرض  
(ويأتي بالسنة) مطلقا (ولو صلى  
منفردا على الاصح) لكونها  
مكملات وأما في حقه عليه  
الصلاة والسلام فلزيادة الدرجات  
ثم قول الدرر وان فاتته الجماعة  
مشكل بما مر فتدبر



وكعة من الظهر ترك سنته فكيف يقال انه يأتي بالسنة وان فاتته الجماعة وقد استشكل ذلك المصنف في المنع وكذا صاحب النهر والشيخ - معايل وهو في غاية العجب فان معنى قوله وان فاتته الجماعة أي أنه اذا دخل المسجد ورأى الامام صلى وأراد أن يصلي وحده لقوت الجماعة فانه يصلي السنة الرابعة لكونها مكمله والمنفرد أحوج الى ذلك وعبارة الدرر صريحة في ذلك ونصها من فاتته الجماعة فأراد أن يصلي الفرض منفرد فهل يأتي بالسنة قال بعض مشايخنا لا يأتي بها لانها انما ياتي بها اذا أدى الفرض بالجماعة لكن الاصح أن يأتي بها وان فاتته الجماعة الا اذا ضاق الوقت حينئذ يتركها فتقوهم أن المراد أنه يأتي بالسنة وان لم يركع من الاتيان بها تقويت الجماعة في غاية العجب وأعجب منه التعجب من أن الشرنبلالي لم يفتقر في حاشيته على الدرر لبيان هذا الاشكال هذا وقد قررنا في الرمي - كلام الدرر فهو ما ذكرنا ثم قال فافهم ذلك وكن على بصيرة منه فان صاحب النهر والمنع قد خطا وخطا في هذه المسئلة خلطا فاحشا (قوله فوقف) وكذا ولم يقف بل انخط فوقع الامام قبل ركوعه لا يصير مدر كالهذه الركعة مع الامام فتح ويوجد في بعض النسخ فوقف بلا عذر أي بأن امكنه الركوع فوقف ولم يركع وذلك لان المسئلة فيها خلاف زفر فعنده اذا امكنه الركوع فلم يركع ادرك الركعة لانه ادرك الامام فيما له حكم القيام (قوله لان المشاركة) أي أن الاقتداء متابعة على وجه المشاركة ولم يتحقق من هذا مشاركة لان حقيقة القيام ولا في الركوع فلم يدرك معه الركعة اذ لم يتحقق منه مسعى الاقتداء بعد بخلاف من شاركه في القيام ثم تخلف عن الركوع لتحقيق مسعى الاقتداء منه يتحقق جزء مفهومه فلا يتقضى بعد ذلك بالتخلف لتحقيق مسعى اللاحق في الشرع اتفاقا وهو بذلك والا اتنى كذا في الفتح وحاصله أن الاقتداء لا يثبت في الابتداء على وجه يدرك به الركعة مع الامام الا بادره جزء من القيام أو معاني حكمه وهو الركوع لوجود المشاركة في اكثرها فاذا تحقق منه ذلك لا يضره التخلف بعده حتى اذا ادركه في القيام فوقف حتى ركع الامام ورفع فركع هو صحيح لتحقيق مسعى الاقتداء في الابتداء فان ذلك حقيقة اللاحق والالزم اتقاء اللاحق مع أنه محقق شرعا فافهم (قوله فيأتي بها قبل الفراغ) المراد أنه يأتي بها قبل متابعة الامام فيما بعده حتى لو تابع الامام ثم أتى بعد فراغ امامه بما فاتته صح وأثم ترك واجب الترتيب وانما عبر بالفراغ لمقابله للمسبوق فانه انما يأتي بما سبق به بعد فراغ امامه فافهم (قوله ومتى لم يدرك الركوع) أي في مسئلة المتن وحاصله أنه اذا لم يدرك الركعة لعدم متابعته في الركوع او لرفع الامام رأسه منه قبل ركوعه لا يجوز له القطع كما يفعله بعض الجهلة لصحة شروعه ويجب عليه متابعته في السجدة وان لم تحسبها له كالأقدي به بعد رفعه من الركوع او هو ساجد كما في البحر (قوله وان لم تحسبها له) أي من الركعة التي فاتته بل يلزمه الاتيان بها تامة بعد الفراغ (قوله ولا تفسد بتركها) أي السجدة لان وجوب الاتيان بهما انما هو لوجوب متابعة الامام لئلا يكون مخالفا له كما تجب متابعة المسبوق في القعدة وان لم تكن على ترتيب صلاته والافهاتان السجدة تامة ليستا بعض الركعة التي فاتته لان السجود لا يصح الامر بتساعلي ركوع صحيح ولذا لم يركع الامام ركعة تامة (قوله فلم يدرك الخ) الا خلاصا سقاط هذا والاقتصار على قوله لكنه اذا سلم الامام مقام وأتى بركعة الخ (قوله وقد ترك واجبا) وهو متابعة الامام في السجود عند شروعه وليس المراد أنه اذا أتى بركعة تامة بعد سلام الامام ولم يقض السجدة أيضا يكون تاركا واجبا كما هو مذهبهم ما فهمه الشارح في واجبات الصلاة حيث ذكر أن مقتضى القواعد أنه يقضيهما لان ذلك خلاف القواعد ويدل على ما قلنا عبارة التجنيس فانه قال واذا لم يتابعه في السجدة ثم تابعه في بقية الصلاة فلما فرغ الامام قام وقضى ما سبق به تجوز الصلاة الا أنه يصلي تلك الركعة الفاتية بسجدة تامة بعد فراغ الامام وان كانت المتابعة حين شرع واجبة في تلك السجدة اه وقد أوضحنا ذلك هناك فراجع (قوله صح ركوعه) أي لتحقيق الاقتداء بشاركته في الابتداء بجزء من القيام فلا يضره التخلف بعده كما مر تقريره (قوله وكره تحريما) أي للتميز عن مسابقة الامام (قوله قدر الفرض) الذي في الذخيرة ثلاث آيات أي قدر الواجب والظاهر أنه غير قيد وأنه ينبغي الاكتفاء بقدر الفرض كما يحتمل صاحب النهر والخير الزملي وتبعهما الشارح (قوله والا لا) أي وان لم يلحقه امامه فيه بان رفع رأسه قبل أن يركع الامام ولحقه ولكن كان ركوع المقدي قبل أن يقرأ الامام مقدارا للفرض لا يجزئه اه ح أي فعليه أن يركع ثانيا والابطال كما في الامداد (قوله ولو سجد المؤتم الخ) أفاد أن الركوع في كلام المصنف

(ولو اقتدى بامام راكع فوقف)

حتى رفع الامام رأسه لم يدرك المؤتم (الركعة) لان المشاركة في جزء من الركن شرط ولم يوجد فيكون مسبوقا فاني بها بعد فراغ الامام بخلاف ما لو أدركه في القيام ولم يركع معه فانه يصير مدر كالهيا فيكون لاحقا فأتى بها قبل الفراغ ومتى لم يدرك الركوع معه تجب المتابعة في السجدة وان لم تحسبها له ولا تفسد بتركها فلزم يدرك الركعة ولم يتابعه لكنه اذا سلم الامام فقام وأتى بركعة فصلاته تامة وقد ترك واجبا نهر عن التجنيس (ولو ركع) قبل الامام (فلحقه امامه فيه صح) ركوعه وكره تحريما ان قرأ الامام قدر الفرض (والالا) يجزئه ولو سجد المؤتم مرتين والامام في الاولى

غير قيد بل المراد كل ركن سبقه المأموم به كما في البحر (قوله عن الثانية) الاولى حذف عن (قوله وتماه في الخلاصة) لم أر هذه المسئلة فيها نعم فيها ما ذكره في التهريقوله وذكر في الخلاصة أن المقتدى لو أتى بالركوع والسجود قبل امامه فالمسئلة على خمسة اوجه حاصلها أنه اما أن يأتي بهما قبله او بعده او بالركوع معه والسجود قبله او عكسه او يأتي بهما قبله ويدرك في كل الركعات ففي الاول بقضى ركعة وفي الثالث ركعتين وفي الرابع أربعاً بلا قراءة في الكل ولا شيء عليه في الثاني والخامس وفيها أيضاً المقتدى اذا رفع رأسه من السجدة قبل امامه فلما أطال الامام ظن أنه سجد ثانية فوجد معه ان نوى بها الاولى ولم تكن له نية كانت عن السجدة الاولى وكذا ان نوى الثانية والمتابعة ترجيحاً للمتابعة وتلقونية غيرها للخصافة وان نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية اهـ وذكر المشي فوجبه الاولى وقد مناه موضحاً في او اخرج باب الامامة والله أعلم

\*(باب قضاء الفوائت)\*

أى في بيان أحكام قضاء الفوائت والأحكام تم كيفية القضاء وغيرها ط (قوله لم يقل المتروكات الخ) لأن في التعبير بالفوائت اسناد القوت لها وفيه إشارة الى أنه لا يصنع للمكلف فيه بل هو ملجأ لعذر مبيح بخلاف المتروكات لأن فيه اسناد الترك للمكلف ولا يليق به رضى وتقدم أول كتاب الصلاة الكلام في حكم جاحدها وتاركها واسلام فاعلمها (قوله اذا تأخير) علة للعلة ط (قوله لا تزول بالقضاء) وانما يزول اثم الترك فلا يعاقب عليها اذا قضاه واثم التأخير باق بحر (قوله بل بالتوبة) أى بعد القضاء أما بدونه فالتأخير باق فلم تصح التوبة منه لأن من شروطها الاقلاع عن المعصية كما لا يخفى فافهم (قوله او الحج) بناء على أن المبرور منه يكفر الكفار وسبأى تمامه في الحج ان شاء الله تعالى ط (قوله ومن العذر) أى يجوز تأخير الوتيرة عن وقتها وأما قضاء الفوائت فيجوز تأخيرها للسعي على العيال كما سيذكره المصنف (قوله العذر) كما اذا خاف المسافر من المصوص او قطع الطريق جازله أن يؤخر الوتيرة لأنه يعذر بحر عن الوالوجية قلت هذا حيث لم يمكنه فعلها أصلاً ما لو كان راكباً صلى على الدابة ولو هارباً وكذا لو كان يمكنه صلاتها فاعداً الى غير القبلة وكان بحيث لو قام واستقبل رآه العدو صلى بما قدر كما صرح حوايه (قوله وخوف القابلة الخ) وكذا خوف ائمه اذا خرج رأسه وما ذكره من انها لا يجوز لها تأخير الصلاة وتضع تحتها طستاً وتصلى فذلك عند عدم الخوف عليه كما لا يخفى (قوله يوم الخندق) وذلك أن المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله تعالى فأمر بلالاً فأذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام صلى العصر ثم أقام صلى المغرب ثم أقام صلى العشاء ح عن فتح القدير (قوله ثم الاداء فعل الواجب الخ) اعلم أنهم صرحوا بأن الاداء والقضاء من أقسام المأمور به والامر قد يراد به لفظه اعنى ما ترك من مادة أمر وقد يراد به الصيغة كاتقيوا الصلاة وهى عند الجمهور حقيقة في الطلب الجازم بمجاز في غيره وأما لفظ الامر فقد اختلفوا فيه أيضاً والتحقيق وهو مذهب الجمهور أنه حقيقة في الطلب الجازم والراجح فاطلاق لفظ أمر على الصيغة المستعملة في الوجوب والندب حقيقة فالندوب مأمور به حقيقة وان كان استعمال الصيغة فيه مجازاً وبهذا الاعتبار يكون المندوب اداء وقضاء لكن لما كان القضاء خاصاً بما كان مضموناً والنفل لا يضمن بالترك اختص القضاء بالواجب ومنه ما شرع فيه من النفل فأفنده فأكده صار بالشروع واجبا فيقضى وبهذا ظهر أن الاداء يشمل الواجب والمندوب والقضاء يختص بالواجب ولهذا عرّفهما مصدر الشريعة بأن الاداء تسليم عين الثابت بالامر والقضاء تسليم مثل الواجب به والمراد بالثابت بالامر ما علم بثبوته بالامر فيشمل النفل لما ثبت وجوبه به ولم يقيد بالوقت ليعم اداء غير الموقت كاداء الزكاة والامانات والمنذورات وتماه تحقيق ذلك في التلويح وبهذا التقرير ظهر أن تعريف الشارح للاداء تبعاً للبحر خلاف التحقيق (قوله في وقته) أى سواء كان ذلك الوقت العمر أو غيره بحر ولما كان قوله فعل الواجب يقتضى أن لا يكون اداء الا اذا وقع كل الواجب في الوقت مع أن وقوع التهرمة فيه كاف آتبعه بقوله وبالتهرمة فقط بالوقت يكون اداء فقوله بالتهرمة متعلق بكون الباء السببية والباء في قوله بالوقت بمعنى في ولو قال ثم الاداء ابتداءً ففعل الواجب في وقته كما في البحر لاستغنى عن هذه الجملة اهـ ح وما ذكره من أنه بالتهرمة يكون اداء عندنا هو ما جزم به في التحرير وذكر شارحه أنه المشهور عند الحنفية ثم نقل عن المحيط أن ما في الوقت اداء والباقي قضاء وذكر ط عن الشارح

لم تجزه سجدة عن الثانية وتماه في الخلاصة

(باب قضاء الفوائت)

لم يقل المتروكات طناً بالمسلم خيراً اذا التأخير بلا عذر كبيرة لا تزول بالقضاء بل بالتوبة او الحج ومن العذر العدو وخوف القابلة موت الولد لانه عليه السلام اخرها يوم الخندق ثم الاداء فعل الواجب في وقته وبالتهرمة فقط بالوقت يكون اداء عندنا وبركة عند الشافعي

مطلب

في أن الامر يكون بمعنى اللفظ وبمعنى الصيغة وفي تعريف الاداء والقضاء

مطلب  
في تعريف الاعادة

في شرحه على المتقى ثلاثة أقوال فراجع (قوله والاعادة فعل مثله) أي مثل الواجب ويدخل فيه النفل بعد الشروع به كما مر (قوله في وقته) الأولى اسقاطه لأنه خارج الوقت يكون اعادة أيضا بدليل قوله وأما بعده فندبا أي تعادلا وقوله غير الفساد زاد في البحر وعدم صحة الشروع يعني وغير عدم صحة الشروع وتركه الشارح لأنه أراد بالفساد ما هو الاعم من أن تكون منعقدة ثم تفسد أو لم تنعقد أصلا ومنه قول الكثر وقد اقتداه وجل بامرأة ح ثم اعلم أن ما ذكره هنا في تعريف الاعادة هو ما مشى عليه في التحرير وذ كر شارحه أن التقيد بالوقت قول البعض والافتي الميزان الاعادة في عرف الشرع اتيان بمثل الفعل الأول على صفة الكمال بأن وجب على المكلف فعل موصوف بصفة الكمال فإذا على وجه النقصان وهو نقصان فاحش يجب عليه الاعادة وهو اتيان مثل الأول ذاتا مع صفة الكمال اه فانه يفيد أن ما يفصل خارج الوقت يكون اعادة أيضا كما قال صاحب الكشف وأن الاعادة لا تخرج عن أحد قسمي الاداء والقضاء اه أقول لكن صريح كلام الشيخ أكل الدين في شرحه على أصول فخر الاسلام البزدوى عدم تقيد ما بالوقت ويكون الخلل غير الفساد وبأنها قد تكون خارجة عن القسمين لأنه عرفها بأنها فعل ما فعل أولا مع ضرب من الخلل ثانيا ثم قال ان كانت واجبة بأن وقع الأول فاسدا فهي داخله في الاداء أو القضاء وان لم تكن واجبة بأن وقع الأول ناقصا لافسادا فلا تدخل في هذا التقسيم لأنه تقسيم الواجب وهي ليست واجبة بالأول يخرج عن العهدة وان كان على وجه الكراهة على الاصح فالفعل الثاني بمنزلة الجبر كالجبر بسجود السهو اه (قوله لقولهم الخ) هذا التعديل دليل اذ قولهم ذلك لا يفيد أن ما كان فاسدا لا يعاد ولا أن الاعادة مختصة بالوقت بل صرح بعده بأنها بعد الوقت اعادة أيضا على أن ظاهر قولهم تعاد وجوب الاعادة في الوقت وبعده فالمناسب ما فعله في البحر حيث جعل قولهم ذلك نقضا للتعريف حيث قيد في التعريف بالوقت مع أن قولهم وجوب الاعادة مطلق قلت وبؤيده ما قد مناه عن شرح التحرير وعن شرح أصول البزدوى من التصريح بوقوعها بعد الوقت (قوله أي وجوبا في الوقت الخ) لم أر من صرح بهذا التفصيل سوى صاحب البحر حيث استنبطه من كلام القنية حيث ذكر في القنية عن الوبري أنه اذا لم يتم ركوعه ولا سجوده يؤمر بالاعادة في الوقت لا بعده ثم ذكر عن الترجاني أن الاعادة أولى في الحالين اه قال في البحر فعلى القولين لا وجوب بعد الوقت فالماصل أن من ترك واجبا من واجباتها اوارتكب مكرها وتحريم الزم وجوبا أن يعيد في الوقت فان خرج ان لم يجب جبر النقصان بعده فلو فصل فهو أفضل اه أقول ما في القنية مبني على الاختلاف في أن الاعادة واجبة أولا وقد مناه عن شرح أصول البزدوى التصريح بأنها اذا كانت تطلل غير الفساد لا تكون واجبة وعن الميزان التصريح بوجوبها وقال في المعراج وفي جامع الترمذي لو صلى في نوب فيه صورة بكرة وتجب الاعادة قال أبو اليسر هذا هو الحكم في كل صلاة أدت مع الكراهة وفي المبسوط ما يدل على الأولوية والاستحباب فانه ذكر أن القومة غير ركن عندهما فتركها لا يفسد الأولى الاعادة اه وقال في شرح التحرير وهل تكون الاعادة واجبة فصرح غير واحد من شراح أصول فخر الاسلام بأنها ليست واجبة وأنه بالأول يخرج عن العهدة وان كان على وجه الكراهة على الاصح وأن الثاني بمنزلة الجبر والوجه الوجوب كما أشار إليه في الهداية وصرح به التتبي في شرح المنار وهو موافق لما عن السرخسي وأبي اليسر من ترك الاعتدال تلزمه الاعادة زاد أبو اليسر ويكون الفرض هو الثاني وقال شيخنا المصنف يعني ابن الهمام لا اشكال في وجوب الاعادة اذ هو الحكم في كل صلاة أدت مع كراهة التحريم ويكون جابر الأول لأن الفرض لا يتكرر وجهه الثاني يقتضي عدم سقوطه بالأول وفيه أنه لازم ترك الركن لا الواجب إلا أن يقال المراد أن ذلك امتنان من الله تعالى اذ يحسب الكامل وان تأخر عن الفرض لماعلم سبحانه أنه سيوقعه انتهى ومن هذا يظهر أن اذا قلنا الفرض هو الأول فالاعادة قسم آخر غير الاداء والقضاء وان قلنا الثاني فهي احدهما اه أقول فتلخص من هذا كله أن الارجح وجوب الاعادة وقد علمت انها عند البعض خاصة بالوقت وهو ما مشى عليه في التحرير وعليه فوجوبها في الوقت ولا يسمى بعده اعادة وعليه يحمل ما مر عن القنية عن الوبري وأما على القول بأنها تكون في الوقت وبعده كما قد مناه عن شرح التحرير وشرح البزدوى فأنها تكون واجبة في الوقت وبعده أيضا على القول بوجوبها أو ما على القول باستحبابها الذي هو المرجوح تكون مستحبة فيهما وعليه يحمل ما مر عن القنية عن الترجاني ولما كونها

والاعادة فعل مثله في وقته تطلل  
غير الفساد لقولهم كل صلاة  
أدت مع كراهة التحريم تعاد  
أي وجوبا في الوقت وأما بعده  
فندبا



واجبة في الوقت مندوبة بعده كما فهمه في البحر وجه الشارح فلا دليل عليه وقد نقل الخبر الرملي في حاشية  
 البحر عن خط العلامة المقدسي أن ما ذكره في البحر يجب أن لا يعتمد عليه لا إطلاق قولهم كل صلاة أدت  
 مع الكراهة سبيلها لإعادة اه قلت أي لأنه يشمل وجوبها في الوقت وبعده أي بناء على أن الإعادة لا تختص  
 بالوقت وظاهر ما قدمناه عن شرح التحرير ترجيح وجهه وقد علمت أيضا ترجيح القول بالوجوب فيكون المرجح وجوب  
 الإعادة في الوقت وبعده ويشير إليه ما قدمناه عن الميزان من قوله يجب عليه الإعادة وهو آتيان مثل الأول ذاتا  
 مع صفة الكمال أي كمال ما قصه منها وذلك بعم وجوب الاتيان بها كاملة في الوقت وبعده كما مر ثم هذا حيث  
 كان النقصان بكراهة تحريم لما في مكروهات الصلاة من فتح القدير أن الحق التفصيل بين كون تلك الكراهة  
 كراهة تحريم فتجب الإعادة وتزبه فتستحب اه أي تستحب في الوقت وبعده أيضا (تنبيه) يؤخذ من لفظ  
 الإعادة ومن تعريفها بما مر أنه ينوي بالثانية الفرض لأن ما فعل أولا هو الفرض فأعادته فعلة ثانية ما على  
 القول بأن الفرض يسقط بالثانية فظاهر وأما على القول الآخر فلأن المقصود من تكرارها ثانيا جبر نقصان  
 الأولى فالأولى فرض ناقص والثانية فرض كامل مثل الأولى ذاتا مع زيادة وصف الكمال ولو كانت الثانية  
 فقلنا لم أن تجب القراءة في ركعائها الأربع وأن لا تشرع الجماعة فيها ولم يذكروها ولا يلزم من كونها فرضا عدم  
 سقوط الفرض بالأولى لأن المراد أنها تكون فرضا بعد الوقوع أم قبله فالفرض هو الأولى وحاصله توقف الحكم  
 بفرضية الأولى على عدم الإعادة وله نظائر كسلام من عليه سجود السهو يخرج خروجا موقوفا وكفساد  
 الوقتية مع تذكرة الفاتنة كما سيأتي وتوقف الحكم بفرضية المغرب في طريق المزدلفة على عدم إعادتها قبل  
 الفجر وهذا ظهر التوفيق بين القولين وأن الخلاف بينهما لفظي لأن القائل أيضا بأن الفرض هو الثانية أراد به  
 بعد الوقوع والآخر الحكم بطلان الأولى بترك ما ليس بركن ولا شرط كما مر عن الفتح ولزم أيضا أنه يلزمه الترتيب  
 في الثانية لو تذاكر فائتة والغالب على الظن أنه لا يقول بذلك أحد وتطير ذلك القراءة في الصلاة فإن الفرض  
 منها آية والثلاث واجبة والزائد سنة وما ذاك إلا بالنظر إلى ما قبل الوقوع بدليل أنه لو قرأ القرآن كله في ركعة  
 يقع الكل فرضا وكذلك أطلال القيام أو الركون أو السجود هذا نهاية ما تحررتي من فتح الملك الوهاب فاعتنه  
 فانه من مفردات هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب (قوله والقضاء فعل الواجب الخ) وقيل فعل مثله  
 بناء على المرجوح من أنه يجب بسبب جديد لا بما يجب به الأداء وتعامه في البحر وكتب الأصول (قوله  
 وإطلاقه الخ) أي كافي قول المصنف الآتي وقضاء الفرض والواجب والسنة الخ وقول الكثر وقضى التي  
 قبل الظهر في وقته قبل شفعه وكذلك إطلاق الفقهاء القضاء على الحج بعد فساد مجاز اذ ليس له وقت يصير  
 بخروجه قضاء كافي البحر وقد مناه وجه كون النفل لا يسمى قضاء وإن قلنا أنه مأثور به حقيقة كما هو قول  
 الجمهور وأنه يسمى أداء حقيقة كما إذا أتى بالاربع قبل الظهر ما إذا أتى به بعده فهي قضاء اذ لا شك أنه ليس  
 وقتها وإن كان وقت الظهر فافهم (قوله أداء وقضاء) الواو بمعنى أو مانعة الخلق فيشمل ثلاث صور ما إذا كان  
 الكل قضاء أو البعض قضاء والبعض أداء أو الكل أداء كالعشاء مع الوتر ط ودخل فيه الجمعة فإن الترتيب بينها  
 وبين سائر الصلوات لازم فلو تذاكر أنه لم يصل الفجر يصلها ولو كان الإمام يخطب اسماعيل عن شرح الطحاوي  
 (قوله يفوت الجواز يفوته) المراد بالجواز الصلوة لا الخل وأفاد أن المراد بل لازم الفرض العملي الذي هو أقوى  
 قسمي الواجب وهو مراد من سماء فرضا كصد الشريعة وشرطا كالحيط وواجبا كالمعراج كما أوضحه في البحر  
 (قوله للتبر المشهور من نام عن صلاة) تمام الحديث ونسبها فلم يذكرها إلا وهو يصل مع الإمام فليصل التي  
 هو فيها ثم ليقتض التي تذكرها ثم ليعد التي صلى مع الإمام ح عن الدرر وذكره في الفتح باختلاف في بعض  
 ألفاظه مع بيان من خترجه والاختلاف في توثيق بعض رواته وفي رفعه ووقفه وذكر أن دعوى كونه مشهورا  
 مردودة للخلاف في رفعه فضلا عن شهرته وأطال في ذلك والذي حط عليه كلامه الميل من حيث الدليل إلى قول  
 الشافعي باستصحاب الترتيب ورد عليه في شرح المنية والبرهان بما خصه نوح أفندي فراجع ان شئت (قوله  
 وقضاء الفرض الخ) لوقدم ذلك أول الباب وأخره عن التفريع الآتي لكان أنسب وأيضا قوله والسنة يومهم  
 العموم كالقرض والواجب وليس كذلك فلو قال وما يقضى من السنة لرفع هذا الوهم رملي قلت وأورد  
 عليه الوتر فانه عندهما سنة وقضاؤه واجب في ظاهر الرواية لكن يجاب بأن كلامه مبني على قول الإمام

والقضاء فعل الواجب بعد وقته  
 وإطلاقه على غير الواجب  
 كالتي قبل الظهر مجاز (الترتيب  
 بين الفروض الخمسة والوتر أداء  
 وقضاء لازم) يفوت الجواز يفوته  
 للتبر المشهور من نام عن صلاة  
 وبه ثبت الفرض العملي (وقضاء  
 الفرض

صاحب المذهب (قوله والواجب) كالندوة والمحلو فليس عليه قضاء النفل الذي أفسده ط (قوله وقت للقضاء) أي لصحته فيها وإن كان القضاء على الفور لا العذر ط وسيأتي (قوله الا الثلاثة المنبهة) وهي الطلوع والاستواء والغروب ح وهي محل للنفل الذي شرع به فيها ثم أفسده ط (قوله كما مر) أي في أوقات الصلاة (قوله فلم يجز) أي بل يفسد فسادا موقوفا كما يأتي (قوله من تذكر) أي في الصلاة أو قبلها (قوله لوجوبه) أي الوتر عنده أي عند الامام بمعنى أنه فرض على عنده (قوله اذا ضاق الوقت) أي عن الفوائت والوقية أما الفوائت بعضها مع بعض فليس لها وقت مخصوص حتى يقال يسقط ترتيبها بفسيقه ط ولولم يمكنه اداء الوقية الامع التخفيف في قصر القراءة والافعال يرتب ويقصر على ما تجوز به الصلاة جبر عن الجهتي وفي الفسخ يعتبر الضيق عند الشروع حتى لو شرع في الوقية مع تذكر الفائتة وأطال حتى ضاق لا يجوز الا أن يقطعها ثم يشرع فيها ولو شرع ناسيا والمسئلة بها لها قد كره عند ضيقه جازت اه (قوله المستحب) أي الذي لا كراهة فيه قهستاني وقيل أصل الوقت ونسبه الطحاوي الى الشيخين والاول الى محمد والظاهر أنه احتزر عن وقت تغير الشمس في العصر اذ بعد القول بسقوط الترتيب اذ لم تأخير ظهر الشتاء او المغرب مثلا عن أول وقتها ثم رأيت الزيلعي خص الخلاف بالعصر ولذا قال في البحر وتظهر ثمرته فيما لو تذكر الظهر وعلم أنه لو صلاه يقع قبل التغير ويقع العصر أو بعده فيه فعلى الاول يصلي العصر ثم الظهر بعد الغروب وعلى الثاني يصلي الظهر ثم العصر واختار الثاني قاضي خان في شرح الجامع وفي المبسوط ان اكثر مشايخنا على أنه قول علمائنا الثلاثة وصح في المحيط الاول ورجحه في الظهيرية بما في المتنق من أنه اذا افتتح العصر في وقتها ثم اجرت الشمس ثم تذكر الظهر مضى في العصر قال فهذا نص على اعتبار الوقت المستحب اه قال في البحر فحينئذ انقطع اختلاف المشايخ لان المسئلة حيث لم تذكر في ظاهر الرواية وثبتت في رواية أخرى تعين المصير اليها اه أقول في هذا الترجيح ظهور بوضوحه ما في شرح الجامع الصغير لقاضي خان حيث قال انما وضع المسئلة في العصر لمعرفة آخر الوقت فعندنا آخره في حكم الترتيب غروب الشمس وفي حكم جواز تأخير العصر تغير الشمس وعلى قول الحسن آخر وقت العصر عند تغير الشمس فعنده لو تمكن من اداء الصلاتين قبل التغير لم يزمه الترتيب والا فلا وعندنا اذا تمكن من اداء الظهر قبل التغير ويقع العصر أو بعده بعد التغير لم يزمه الترتيب ولو أمكنه اداء الصلاتين قبل الغروب لكن لا يمكن الفراغ من الظهر قبل التغير لا يزمه الترتيب لان ما بعد التغير ليس وقتا لاداء شيء من الصلوات الا عصر يومه اه ملخصا وبه علم أن ما في المتنق لا خلاف فيه لانه لما تذكر الظهر بعد التغير لا يمكنه صلاته فيه فلذا لم تقصد العصر وان كان افتتاحها قبل التغير ناسيا لان العبرة لوقت التذكر تظير ما قد مناه أنما عن الفسخ فيما لو أطال الصلاة ثم تذكر الفائتة عند ضيق الوقت وعلم أيضا أن المسئلة ليست مبنية على اختلاف المشايخ بل على اختلاف الرواية فاعتبار أصل الوقت هو قول ائمتنا الثلاثة كما مر عن المبسوط وأن عليه اكثر المشايخ وهو مقتضى اطلاق المتنق ولذا جزم به فقيه النفس الامام قاضي خان بلفظ عندنا فاقضى أنه المذهب ولذا نسب القول الاخر الى الحسن ثم صرح في شرح المشية والرياض بانه رواية عن محمد وعليه يحمل ما مر عن الطحاوي وقدمر أنه لو تذكر الفجر عند خطبة الجمعة يصلحها مع أن الصلاة حينئذ مكروهة بل في التثارة خانية أنه يصلحها عندها وان خاف فوت الجمعة مع الامام ثم يصلي الظهر وقال محمد يصلي الجمعة ثم يقضي الفجر فلم يجعلها فوت الجمعة عذرا في ترك الترتيب ومحمد جعله عذرا كذلك هنا اه وقد ذكر في التثارة خانية عبارة المحيط وليس فيها التعصبي الذي ذكره في البحر فالذي ينبغي اعتقاده ما عليه اكثر المشايخ من أن الاعتبار أصل الوقت عند علمائنا الثلاثة والله أعلم (قوله حقيقة) تمييزا لتسببه ضاق أي ضاق في نفس الامر لا ظنا ويأتي محترزه في قوله ظن من عليه العشاء الخ (قوله اذ ليس من الحكمة الخ) لتعليل الوقية عن وقتها المستحب ح ولا يخفى أن هذا لا يسمى تفويضا بل هو تعليل ذكره المشايخ لما هو المذهب كما قرره (قوله ولولم يسع الوقت كل الفوائت) صورته عليه العشاء والوتر مثلا ثم لم يصل الفجر حتى بقي من الوقت ما يسع الوتر مثلا وفرض الصبح فقط ولم يسع الصلوات الثلاث فظاهر كلامهم ترجيح أنه لا تجوز صلاة الصبح ما لم يصل الوتر وصرح في الجهتي بأن الاصح جواز الوقية ح عن البحر لكن قال الرشي الذي

والواجب والسنة فرض وواجب  
وسنة لقب وشر مرتب وجميع  
اوقات العصر وقت للقضاء الا  
الثلاثة المنبهة كما مر (فلم يجز)  
تفريع على لزوم (فجر من تذكر  
أنه لم يوتر) لوجوبه عنده (الا)  
استثناء من اللزوم فلا يلزم  
الترتيب (اذا ضاق الوقت)  
المستحب حقيقة اذ ليس من  
الحكمة تفويت الوقية لتدارك  
الفائتة ولولم يسع الوقت كل  
الفوائت فلا يصح جواز الوقية  
الجهتي

رأيت في المجتبى الأصح أنه لا تجوز الوتبية اه قلت راجعت المجتبى قرأت فيه مثل ما عزا اليه في البحر وكذا قال القهستاني جازت الوتبية على الصحيح (قوله يكررها الى الطلوع) يعني يعيدها نائبا ونائبا وهكذا اذا كان في كل مرة ظن أن الوقت لا يسعهما ثم ظهر فيه سعة الى أن يظهر بعد اعادة من الاعادات ضيقه حقيقة فيعيد الوتبية ثم يصلي الفاتحة وان ظهر بعد اعادة أنه يسعهما صلى الفاتحة ثم الوتبية كما في الفتح (قوله أونسبت الفاتحة) معطوف على قوله ضيق الوقت وفيه أن فرض الكلام فيمن تذكر أنه لم يوتر فكان ينبغي للمصنف حذف التذكرة وحاصله أنه يسقط الترتيب اذا نسى الفاتحة وصلى ما هو مرتب عليها من وتبية و فاتحة أخرى وكذا يسقط ينسيان احدي الوقتين كالوصلى الوتر نائبا أنه لم يصل العشاء ثم صلاها لا يعيد الوتر لقولهم انه لو صلى العشاء بلا وضوء والوتر والسنة به يعيد العشاء والسنة لا الوتر لانه اذا ناسيا أن العشاء في ذمته فسقط الترتيب أفاده ح قلت ونظيره أيضا ما في البحر من المحيط لو صلى العصر ثم تبين له أنه صلى الظهر بلا وضوء يعيد الظهر فقط لانه بمنزلة الناسي (قوله لانه عذر) أي لان النسيان عذر سماوى مسقط للتكليف لانه ليس في وسعه بجر (قوله اوقات ست) يعني لا يلزم الترتيب بين الفاتحة والوتبية ولا بين الفوات اذا كانت الفوات ستا كذا في النهر أما بين الوقتين كالوتر والعشاء فلا يسقط الترتيب بهذا المسقط كما لا يخفى ح وأطلق الست فمثل ما اذا كانت حقيقة أو حكما كما في القهستاني والامداد ومثال الحكمة ما اذا ترك فرضا وصلى بعده خمس صلوات ذكرا له فان الخمس تفسد فسادا موقوفا كما سيأتى فالمروركة فائنة حقيقة وحكما والخمسة الموقوفة فائنة حكما فقط وذكر في الفتح والبحر أنه لو ترك ثلاث صلوات مثلا الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم ولا يدري اينها اولى قبل يجب الترتيب بين المتركات ويصليها سبعا بان يصلي الظهر ثم العصر ثم الظهر لاحتمال أن يكون ما صلاه أولا هو الاخر فيعيد ثم يصلي المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر لاحتمال كون المغرب أولا فيعيد ما صلاه أولا وقبل يسقط الترتيب بينها فيصلي ثلاثا فقط وهو المعتمد لان ايجاب الترتيب فيها يلزم منه أن تصير الفوات كسبع معنى مع أنه يسقط بست قبل السمع اولى اه ملخصا وتامه هناك وللشربلاني في هذه المسئلة رسالة (قوله اعتقادية) خرج الفرض العملي وهو الوتر فان الترتيب بينه وبين غيره وان كان فرضا لكنه لا يحسب مع الفوات اه ح أي لانه لا تحصل به الكثرة المفضية للسقوط لانه من تمام وظيفة اليوم واللييلة والكثرة لا تحصل الا بالزيادة عليها من حيث الاوقات ومن حيث الساعات ولا مدخل للوتر في ذلك امداد (قوله لدخولها في حد التكرار الخ) لانه يكون واحدا من الفروض مكررا فيصلى أن يكون سببا للتخفيف بسقوط الترتيب الواجب بينها انفسها وبينها وبين اغيارها درر اذ لو وجب الترتيب حينئذ لافضى الى الحرج (قوله بخروج) متعلق بفات (قوله على الاصح) احتريزه عما يحمله الزيلعي من أن الاعتبار كون التخلل بعد الفاتحة ستة اوقات لاست صلوات فلو فاتته صلاة وتذكرها بعد شهر فصلي بعدها ووتبية ذاك الفاتحة اجزائه على اعتبار الاوقات لان التخلل بينهما اكثر من ست اوقات فسقط الترتيب أي مع صحة الصلوات التي بينهما لسقوط الترتيب فيها بالنسيان وعلى اعتبار الصلوات لا تجزئ به لان الفاتحة واحدة ولا يسقط الترتيب الا بقوت ست صلوات وصرح في المحيط بأنه ظاهر الرواية وصححه في الكافي وهو الموافق لما في المتون وبه اندفع ما يحمله الزيلعي وغيره وتامه في البحر واحتريزه أيضا عما روى عن محمد من اعتبار دخول وقت السادسة وعما في المهرج من اعتبار دخول وقت السابعة كما أوضحه في البحر (قوله ولو متفرقة) أي يسقط الترتيب بصعوبة الفوات ستا ولو كانت متفرقة كما لو ترك صلاة صبح مثلا من ستة ايام وصلى ما بينها نائبا للفوات (قوله او قديمة على المعتمد الخ) كما لو ترك صلاة شهر نسفاهم أقبل على الصلاة ثم ترك فاتحة حادثة فان الوتبية جائزة مع تذكر الفاتحة الحادثة لانضمامها الى الفوات القديمة وهي كثيرة فلم يجب الترتيب وقال بعضهم ان المسقط الفوات الحديثة لا القديمة ويجعل الماضي كأن لم يكن زجراله عن التهاون بالصلوات فلا تجوز الوتبية مع تذكرها وصححه الصدر الشهيد وفي التجنيس وعليه الفتوى وذكر في المجتبى أن الاول اصح وفي الكافي والمهرج وعليه الفتوى فقد اختلف الصحیح والفتوى كما رأيت والعمل بما وافق اطلاق المتون اولى بجر (قوله او ظن ظنا معتبرا الخ) هذا مسقط رابع ذكره الزيلعي وجرم به في الدرر وجهه في البحر ملحقا بالنسيان وقال انه ليس مسقطا رابعا كما يتوهم ثم قال وذكر شارح الهداية أن فساد الصلاة ان كان قويا كعدم الطهارة استتبع الصلاة التي بعده

وفيه ظن من قلبه العشاء ضيق وقت المغرب فصلها وفيه سعة يكررها الى الطلوع وفرضه الاخير (اونسبت الفاتحة) لانه عذر (اوقات ست اعتقادية) لدخولها في حد التكرار المقتضى للعرج (بمخرج وقت السادسة) على الاصح ولو متفرقة او قديمة على المعتمد لانه متى اختلف الترجيح رجع اطلاق المتون بجر (او ظن ظنا معتبرا) أي يسقط لزوم الترتيب أيضا بالظن المعبر كن صلى الظهر ذاكرا لتركه المغرب فسد ظهره



فإذا قضى الفجر ثم صلى العصر  
ذاكرا للظهر جاز العصر إذا  
قامت عليه في ظنه حال أداء  
العصر وهو ظن معتبر لانه مجتهد  
فيه وفي المجتبي من جهل فرضية  
الترتيب يلحق بالناسي واختاره  
جماعة من ائمة بخاري وعليه  
يجتزأ ما في القضية صبي بلغ وقت  
الفجر وصلى الظهر مع ذكره  
جاز ولا يلزم الترتيب بهذا العذر  
(ولا يعود) لزوم الترتيب (بعد  
سقوطه بكثرة) أي الفوائت  
(يعود الفوائت الى القلة) بسبب  
(القضاء) لبعضها على المعقد لأن  
الساقط لا يعود (وكذا لا يعود)  
الترتيب (بعد سقوطه بياق  
المسقطات) السابقة من النسيان  
والضيق حتى لو خرج الوقت في  
خلال الوقتية لا تفسد وهو مؤد  
هو الأصح مجتبي لكن في النهر  
والسراج عن الدراية لو سقط  
للتسيان والضيق ثم تذكر وانسع  
الوقت يعود انفاقا ونحوه في  
الاشباه في بيان الساقط لا يعود  
فليحترز

وان كان ضعيفا كعدم الترتيب فلا وفقر عوا عليه فرعين أحدهما لو صلى الظهر بلا طهارة ثم صلى العصر ذاكرا لها  
أعاد العصر لأن فساد الظهر قوی فأوجب فساد العصر وان ظن عدم وجوب الترتيب ثانيهما لو صلى هذه  
الظهر بعد هذه العصر ولم يعد العصر حتى صلى المغرب ذاكرا لها فالمغرب صحيحة إذا ظن عدم وجوب الترتيب  
لأن فساد العصر ضعيف لقول بعض الأئمة بعدمه فلا يستتبع فساد المغرب وذكره الاسيماجي أصلا وهو أنه  
يلزمه إعادة ما صلاها ذاكرا للفائتة ان كانت الفائتة يجب إعادة ما بالاجماع والافلان كان يرى أن ذلك يجزئه  
اه قال في القنق ويؤخذ من هذا أن مجرد كون المحل مجتهدا فيه لا يستلزم اعتبار الظن فيه من الجاهل  
بل ان كان المجتهد فيه ابتداء لا يعتبر الظن وان كان مما يتنى على المجتهد فيه ويستتبعه اعتبر ذلك الظن لزيادة  
الضعف فساد العصر هو المجتهد فيه ابتداء وفساد المغرب بسبب ذلك فاعتبر اه أي اعتبر فيه الظن  
من الجاهل وفيه تصريح بأن محل اعتبار هذا الظن وعدمه في الجاهل لا العالم بوجوب الترتيب وقامه  
في النهر هذا وقد اعترض في البحر ما مر من القرعين بأن المصل لا يخلو ما أن يكون حنفيا فلا عبرة برأيه المخالف  
لمذهب امامه فيلزمه المغرب أيضا وشافيا فلا يلزمه العصر أيضا وأما ما فلا مذهب بل لمذهب مذهب مقببه  
فان استفتي حنفيا أعادها وشافيا لا يعيدها وان لم يستفت احد او صلاصا في العصة على مذهب مجتهد  
لا إعادة عليه اه ولا يخفى أنه بحث في المنقول فان ما مر عن شروح الهداية من حكم القرعين مذكورا أيضا في  
شرح الجامع الصغير للإمام قاضي خان وذكر في الذخيرة أنه مروي عن محمد وعزام في التناخانية الى الاصل وقد  
تبع الشرنبلالي صاحب البحر لكن قال ان موضوع المسئلة في عاتق لم يقلد مجتهدا ولم يستفت فقيها فصلاته  
صحيحة لمصادقتها مجتهدا فيه أما لو كان حنفيا فلا عبرة بظنه المخالف لمذهب امامه الخ وفيه نظر اذا لفرق حينئذ  
بين العصر والمغرب لمصادفة كل منهما العصة على مذهب الشافعي بل هو محمول على عاتق استفتي حنفيا أو التزم  
التعبد على مذهب أي حنيفة معتقدا صحته وقد جهل هذا الحكم ثم علم ذلك ولذا قال في النهر ما معناه ان قول  
البحر لا عبرة برأيه المخالف الخ ممنوع لأن امامه قد اعتبر رأيه وأسقط عنه الترتيب بظنه عدم وجوبه فإذا كان  
جاهلا ذلك ثم علم لا يلزمه إعادة المغرب ولو استفتي حنفيا فافتاه بالاعادة لم يصح فتواه اه (قوله جاز العصر)  
أي ان كان بظن أنه يجزئه كما مر وأطلقه لعلمه من التعديل بعده (قوله لانه) أي جواز العصر مجتهد فيه أي يتنى  
على المجتهد فيه ابتداء وهو جواز الظهر عند الشافعي كما مر تقريره عن القنق (قوله وفي المجتبي الخ) ليس هذا  
مستطاعا مما علمت من أن الظن السابق انما يعتبر من الجاهل بل انما نقل كلام المجتبي ليشير الى ما قدمناه  
عن البحر من أن الظن المتعبر ليس مسقطا رابعا لانه ملحق بالنسيان وانما المسقطات هي الثلاث التي اقتصر  
عليها اصحاب المتون فافهم (قوله وعليه يجتزأ ما في القضية) انما حكم على الصبي بذلك لأن الغالب عليه الجهل  
كافي النهر ح قلت لكن في هذا التخرج خفاء فان الفجر قائم بالاجماع فكيف لم يلزمه الترتيب اعتبارا بجهله  
مع أنها نظير المسئلة الاولى السابقة تحت قوله أو ظن ظنا معتبرا والظاهر أنه مبني على القول باعتبار ظن  
الجاهل مطلقا كما يأتي بيانه قريبا (قوله بكثرة) متعلق بسقوطه وقوله يعود الفوائت متعلق بقوله ولا يعود  
وقوله بالقضاء متعلق بقوله يعود الفوائت الى القلة ط (قوله بسبب القضاء لبعضها) كما اذا ترك رجل صلاة  
شهر مثلا ثم قضاها الاصل صلاة ثم صلى الوقتية ذاكرا لها فانها صحيحة اه بحر وقيد بقضاء البعض لانه لو قضى  
الكل عاد الترتيب عند الكل كما نقله القهستاني (قوله على المعتمد) هو اصح الروايتين وصححه أيضا في الكافي  
والهبط وفي المعراج وغيره وعليه الفتوى وقيل يعود الترتيب واختاره في الهداية ورده في الكافي والتبيين  
وأطال فيه في البحر (قوله لأن الساقط لا يعود) وأما اذا قضى الكل فالظاهر أنه يلزمه ترتيب جديد فلا يقال  
انه عاد تأمل (قوله مجتبي) عبارته كافي البحر ولو سقط الترتيب لضيق الوقت ثم خرج الوقت لا يعود على الأصح  
حتى لو خرج في خلال الوقتية لا تفسد على الأصح وهو مؤد على الأصح لا قاض وكذا لو سقط مع النسيان  
ثم تذكر لا يعود اه باختصار (قوله عن الدراية) اقتصار على بعض اسم الكتاب للاختصار فان اسمه معراج  
الدراية وهو شرح الهداية للكاكي وكثيرا ما يطلقون عليه لفظ المعراج (قوله فليحترز) التحريز أن الخلاف  
لفظي في ضيق الوقت فان ما في المجتبي مصرح بأن عدم العود فيها اذا خرج الوقت وما في الدراية مصرح بأن  
العود فيها اذا اتسع الوقت أي ظهر أن فيه سعة فلا منافاة بينهما وكذا في التذكر بعد النسيان فان ما في المجتبي

مجهول على ما اذا تذكر بعد الفراغ من الصلاة بدليل أنهم اتفقوا في المسائل الاثني عشرية على أنه لو تذكر فائتة وهو يصلح فان كان قبل القعود قدر التثنية بطلت اتفاقا وان كان بعده قبل السلام بطلت عنده لا عندهما وما في الدراية مجهول على ما اذا تذكر قبل الفراغ منها كذا افاده ح ثم قال وفي التحقيق ضيق الوقت ليس بمسقط حقيقة وانما قدمت الوقتية عند المجز عن الجمع بينهما لوقتهما مع بقاء الترتيب كما صرح به في البحر عن التبيين وينبغي أن يقال مثل ذلك في النسيان فعلى هذا الوسط الترتيب بين فائتة ووقتية لضيق وقت أو نسيان يبقى فيما بعد تلك الوقتية (قوله أصل الصلاة) تبع فيه النهر والصواب وصف الصلاة قال في البحر وقيده بفساد الفرضية فانه لا يبطل الصلاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يبطل لأن التحريم عقدت للفرض فاذا بطلت الفرضية بطلت التحريم أصلا ولهما أنها عقدت لأصل الصلاة بوصف الفرضية فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الأصل كذا في النهاية وفائدة تطهر في انتقاض الطهارة بالقهقهة كذا في العناية ٥١ ح (قوله عند أبي حنيفة) وأما عندهما فالفسادات (قوله سواء ظن وجوب الترتيب أولا) خلافا لما في شرح المجمع عن المحيط من أنه لا يعد ما صلاه اذا كان عند المصلي أن الترتيب ليس بواجب والاعاد الكل فقد نص في البحر على ضعفه وذكر في الفتح أن تعليل قول الامام يقطع بالاطلاق وأقره في النهر لا يقال هذا مخالف لما تقدم من أن الترتيب يسقط بالظن المعبر وأن الجاهل يلحق بالناسي لاننا نقول ان ما هنا مصور فيما اذا ترك صلاة ثم صلى بعدها خمس اذا كرر المتركه فظنه عدم وجوب الترتيب هنا غير معتبر لانه انما يعتبر اذا كان الفساد ضعيفا كما مر عن شراح الهداية وفتح القدير فافهم (قوله فان كثرت) أي الصلاة التي صلاها تارك فيها الترتيب بأن صلاها قبل قضاء الفائتة ذاكراها وهذا التفريق ليسان قوله موقوف وتوضيحه أنه اذا فاتته صلاة ولو تركها فكلما صلى بعدها وقتية وهو ذاكرك تلك الفائتة فدت تلك الوقتية فسادا موقوفا على قضاء تلك الفائتة فان قضاها قبل أن ينسلي بعدها خمس صلوات صار الفساد باثنا وانقلب الصلوات التي صلاها قبل قضاء المقضية نفلا وان لم يقضها حتى خرج وقت الخامسة وصارت الفوائد مع الفائتة ستا انقلب صحيحا لانه ظهرت كثرتها ودخلت في حد التكرار المسقط للترتيب وبيان وجه ذلك في البحر وغيره قال طوقه وأداء الخمسة تذكر الفائتة فلولا يتركها سقط للنسيان ولو تذكر في البعض ونسى في البعض يعتبر المذكور فيه فان بلغ خمساً صححت ولا تظر لما نسي فيه لما قلنا (قوله وصارت الفوائد) أي الحكيم وفي نسخة النواصد أي الموقوفة (قوله بخروج وقت الخامسة الخ) اعلم أن المذكور في عاتة الكتب كالمبسوط والهداية والكا في التبيين وغيرها أن خمسة الكل موقوفة على ادائها ست صلوات بعد المتركه وادعى في البحر أنه خطأ وحقق في فتح القدير أن خمسة موقوفة على دخول وقت السادسة لا على ادائها واعترضه في النهر بأن دخول وقت السادسة بعد المتركه غير شرط بل المعتبر خروج وقت الخامسة لانه بذلك تصير الفوائد ستا كما صرح به في معراج الدراية مع بيان أن ما ذكر في عاتة الكتب من اداء السادسة انما هو لتصير الفوائد ستا يقيين لا لكونه شرطا البتة وذكر في نوذلك العلامة الشرنبلالي في الامداد عن المعراج أيضا وجمع الروايات والتواريخ والسفنا في وقاضى خان وحاصل ذلك كله ما لخصه الشارح رحمه الله تعالى هذا وفي النهر عن المعراج كان ينبغي أنه لو أدى الخامسة ثم قضى المتركه قبل خروج وقتها أن لا تفسد المؤذيات بل تصح لوقوعها غير جائزة وبها نص في الفوائد ستا والجواب منع كونها فائتة ما بقي الوقت اذا احتال الاداء على وجه الصحة قائم ٥١ (قوله بعد طلوع الشمس) أي من غير توقف على دخول وقت السادسة وهي الظهر خلافا لما في الفتح ولا على أدائها خلافا لما يوجهه ظاهر ما في عاتة الكتب (قوله بأن لم تصر ستا) أي بأن قضى الفائتة قبل خروج وقت الخامسة (قوله وفيها يقال الخ) هذا ذكره في المبسوط وهو مبني على ما مشى عليه كعامة الكتب من اشتراط اداء السادسة فهذه السادسة اذا ادائها صححت الخمسة التي قبلها فهي صلاة تصح خمساً والفائتة اذا قضاها قبل اداء السادسة فسدت الخمسة التي قبلها فهذه صلاة أخرى تفسد خمساً أما على اعتبار خروج وقت الخامسة كما مشى عليه الشارح فالمصحح والمفسد صلاة واحدة وهي الفائتة فاذا قضاها بعد صلاة الخامسة قبل خروج وقتها افسدت الخمس التي قبلها واذا خرج الوقت ولم يقض صحت الخمس أي تحقق بها صحة الخمس والا فالمصحح حقيقة هو كثرة الفوائد بخروج وقت الخامسة فافهم (قوله وعليه

### (وفساد) أصل (الصلاة بتارك)

الترتيب موقوف) عند أبي حنيفة سواء ظن وجوب الترتيب أولا (فان كثرت وصارت الفوائد مع الفائتة ستا ظهر صحتها) بخروج وقت الخامسة التي هي السادسة الفوائد لا دخول وقت السادسة غير شرط لانه لو ترك فجر يوم وأدى باقي صلواته انقابت صحبة بعد طلوع الشمس (والا) بأن لم تصر ستا (لا) تظهر صحتها بل تصير نفلا وفيها يقال صلاة تصح خمساً وأخرى تفسد خمساً (ولومات وعليه صلوات فائتة وأوصى بالكفارة

مطلب  
في إسقاط الصلاة عن الميت

يعطى لكل صلاة نصف صاع  
من بر (كالفطرة) (وكذا)  
حكم الوتر والصوم وانما يعطى  
(من ثلث ماله) ولولم يترك مالا  
يستقرض وارثه نصف صاع  
مثلا يدفعه الفقير ثم يدفعه الفقير  
للوارث ثم وثم حتى يتم

مطلب  
في بطلان الوصية بالختمات والتهاليل

صلوات فائنة الخ) أي بأن كن يقدر على اداؤها ولو بالاجمافيلزمه الايصاء بها والا فلا يلزمه وان قلت بأن كانت دون ست صلوات لقوله عليه الصلاة والسلام فان لم يستطع فآلته احق بقبول العذر منه **وكذا** احكم الصوم في رمضان ان افطر فيه المسافر والمريض وما تا قبل الاقامة والحصة وتماه في الامداد (قوله يعطى) بالبناء لتجهول أي يعطى عنه وليه أي من له ولاية التصرف في ماله بوصاية او وراثته فيلزمه ذلك من الثلث ان اوصى والا فلا يلزم الولى ذلك لانها عبادة فلا بد فيها من الاختيار فاذا لم يوص فأت الشرط فيسقط في حق احكام الدنيا للتعذر بخلاف حق العباد فان الواجب فيه وصوله الى مستحقه لا غير ولهذا الوظف به الفقير بما اخذه بلا قضاء ولا رضى ويرأى من عليه الحق بذلك امداد ثم اعلم أنه اذا اوصى بفدية الصوم يحكم بالجواز قطعا لانه منصوص عليه وأما اذا لم يوص فتنقطع بها الوارث فقد قال محمد في الزبادات انه يجوز ان شاء الله تعالى فعلى الاجراء بالمشيئة لعدم النص وكذا علقه بالمشيئة فيما اذا اوصى بفدية الصلاة لانهم الحقوها بالصوم احتياطا لاحتمال صكون النص فيه معاولا بالبحر فتشمل العلة الصلاة وان لم يكن معاولا تكون الفدية بر ما مبتدأ يصلح ما حيا للسينات فكأن فيها شبهة كما اذا لم يوص بفدية الصوم فلذا جزم محمد بالاول ولم يجوز بالآخرين فعلم أنه اذا لم يوص بفدية الصلاة فالشبهة أقوى واعلم أيضا أن المذكور في عبارات من كتب علماء تناقروها وأصولا اذا لم يوص بفدية الصوم يجوز أن يتبرع عنه وليه والمتبادر من التقييد بالولى أنه لا يصح من مال الاجنبى وتظهره ما قالوه فيما اذا اوصى بحجة الفرض فتبرع الوارث بالحج لا يجوز وان لم يوص فتبرع الوارث اما بالحج بنفسه او بالاحجاج عنه رجلا يجوز به وظاهره أنه لو تبرع غير الوارث لا يجوز به ثم وقع في شرح نور الايضاح للشرع بلالى التعبير بالوصى او الاجنبى فتأمل وتماه ذلك في آخر رسالتنا المسماة شفاء العليل في بطلان الوصية بالختمات والتهاليل (قوله نصف صاع من بر) أي او من دقيقه او سويقه او صاع تمر او زبيب او شعير أو قيمته وهى أفضل عندنا لا سراها بسد حاجة الفقير امداد ثم ان نصف الصاع ربع مدم دمشق من غير تكويم بل قدر مسحه كما سنوضحه في زكاة الفطر (قوله وكذا حكم الوتر) لانه فرض على من عنده خلا فالهما ط ولا رواية في سجدة التلاوة أنه يجب ألا يجب كما في الحج والعمرة والصبرية كما في الصبرية اسماعيل (قوله وانما يعطى من ثلث ماله) أي فلوزادت الوصية على الثلث لا يلزم الولى اخراج الزائد الا باجازة الورثة وفي القنية اوصى بثالث ماله الى صلوات عمره وعليه دين فاجاز الفقير وصيته لا يجوز لان الوصية متأخرة عن الدين ولم يسقط الدين باجازته اه وفيها اوصى بصلوات عمره وعمره لا يدري فالوصية باطله ثم رمضان كان الثلث لا ينى بصلوات جاز وان كان اكثر منهم لم يجوز اه والظاهر أن المراد لا ينى بقلبة الظن لان المفروض أن عمره لا يدري وذلك كأن ينى الثالث بنحو عشر سنين مثلا وعمره نحو الثلاثين ووجه هذا القول الثاني ظاهر لان الثلث اذا كان لا ينى بصلوات عمره تكون الوصية بجميع الثلث يقينا ويلغو الزائد عليه بخلاف ما اذا كان ينى بها ويريد عليها فان الوصية تطل لجهالة قدرها بسبب جهالة قدر الصلوات فتدبر (قوله ولولم يترك مالا الخ) أي أصلا أو كان ما اوصى به لا ينى زاد في الامداد أو لم يوصى بشئ وأراد الولى التبرع الخ وأشار بالتبرع الى أن ذلك ليس بواجب على الولى ونص عليه في تعيين المحارم فقال لا يجب على الولى فعل الدور وان اوصى به الميت لانها وصية بالتبرع والواجب على الميت أن يوصى بما ينى بما عليه ان لم يضق الثلث عنه فان اوصى باقل وأمر بالدور وترك بقية الثلث للورثة او تبرع به لغيرهم فقد أثم بتركها وجب عليه اه وبه ظهروا حال وصايا أهل زماننا فان الواحد منهم يكون في ذمته صلوات كثيرة وغيرها من زكاة وأضاح وأعيان ويوصى لذلك بدراهم بسيرة ويجعل معظم وصيته لقراءة الختمات والتهاليل التي نص علماءنا على عدم صحة الوصية بها وأن القراءة لشي من الدنيا لا تجوز وأن الاخذ والمعطى آثمان لان ذلك يشبه الاستيجار على القراءة ونفس الاستيجار عليها لا يجوز فكذلك ما اشبهه كما صرح بذلك في عدة كتب من مشاهير كتب المذهب وانما افق المتأخرون بجواز الاستيجار على تعليم القرآن لاعلى التلاوة وعلوهم بالضرورة وهى خوف ضياع القرآن ولا ضرورة في جواز الاستيجار على التلاوة كما اوضحنا ذلك في شفاء العليل وسأبأن بعض ذلك في باب الاجارة الفاسدة ان شاء الله تعالى (قوله يستقرض وارثه نصف صاع مثلا الخ) أي أو قيمة ذلك والا قرب أن يحسب ما على الميت ويستقرض بقدره بأن يقدر من كل شهر أو سنة أو بحسب مدة عمره بعد إسقاط اثني عشرة سنة للذكر وتسع سنين للأنثى لانها أقل مدة بلوغها فيجب عن كل شهر نصف غرارة قمح



بالمدة المشقة مدة زمانا لأن نصف الصاع أقل من ربع مئة قبيل كفارة ست صلوات لكل يوم وليسلة تقومة  
 وثلاث ولكل شهر أربعون مئة وذلك نصف غرارة ولكل سنة شمسية ست غرائر فيستقرض قيمتها ويتفحصها  
 للفقير ثم يستوهمها منه ويسلمها منه لتتم الهبة ثم يدفعها لذلك الفقير أو لفقير آخر وهكذا فيسقط في كل مرة كفارة  
 سنة وإن استقرض أكثر من ذلك يسقط بقدره وبهذا يكفّر الدور لكفارة الصيام ثم للاضحية ثم للإيمان لكن  
 لا بد في كفارة الإيمان من عشرة مساكين ولا يصح أن يدفع للواحد أكثر من نصف صاع في يوم للنص على  
 العدد فيها بخلاف فدية الصلاة فإنه يجوز إعطاء فدية صلوات واحد كما يأتي وظاهر كلامهم أنه لو كان عليه زكاة  
 لانسقط عنه بدون وصية لتعليمهم لعدم وجوبها بدون وصية بأشراط النية فيها لأنها عبادة فلا بد فيها  
 من الفعل حقيقة أو حكما بأن يوصى بأجرها فلا يقوم الوارث مقامه في ذلك ثم رأيت في صوم السراج  
 التصريح بجواز تبرع الوارث بأجرها وعليه فلا بأس بإدارة الولي للزكاة ثم ينبغي بعد تمام ذلك كله أن يتصدق  
 على الفقراء بشئ من ذلك المال أو بما أوصى به الميت إن كان أوصى (قوله لم يجوز) الظاهر أنه يضم الياء  
 من الأجزاء بمعنى أن الصلاة لا تسقط عن الميت بذلك وكذا الصوم نعم لو صام أو صلى وجعل ثواب ذلك للميت صح  
 لأنه يصح أن يجعل ثواب عمله لغيره عندنا كما سيأتي في باب الحج عن الغير إن شاء الله تعالى (قوله لأنه يقبل  
 النيابة) لأنه عبادة مركبة من البدن والمال فإن العبادة ثلاثة أنواع مالية وبدنية ومركبة منهما فالعبادة  
 المالية كالزكاة تصح فيها النيابة حالة العجز والقدرة والبدنية كالصلاة والصوم لا تصح فيها النيابة مطلقا والمركبة  
 منهما كالحج إن كان نفلا تصح فيه النيابة مطلقا وإن كان فرضا لا تصح إلا عند العجز الدائم إلى الموت كما سيأتي  
 بيانه في الحج عن الغير إن شاء الله تعالى (قوله لم يجوز) هذا ثاني قولين حكاهما في التتارخانية بدون ترجيح  
 وظاهر الجرح اعتمادهما وإن قل منهما أنه يجوز كما يجوز في صدقة الفطر (قوله جاز) أي بخلاف كفارة اليمين  
 والظهار والافطار تتارخانية (قوله ولو فدى عن صلاته في مرضه لا يصح) في التتارخانية عن التتمة يستل  
 الحسن بن علي عن الفدية عن الصلاة في مرض الموت هل تجوز فقال لا وسئل أبو يوسف عن الشيخ القاضي  
 هل تجب عليه الفدية عن الصلوات كما تجب عليه عن الصوم وهو حى فقال لا اه وفي القنية ولا فدية  
 في الصلاة حالة الحياة بخلاف الصوم اه أقول ووجه ذلك أن النص انما ورد في الشيخ القاضي أنه يفطر ويفدى  
 في حياته حتى إن المريض أو المسافر إذا أفطر يلزمه القضاء إذا أدرك أياما أخر والا فلا شئ عليه فان أدرك  
 ولم يصم يلزمه الوصية بالفدية عما قدره هذا ما قالوه ومقتضاه أن غير الشيخ القاضي ليس له أن يفدى عن صومه  
 في حياته لعدم النص ومثله الصلاة ولعل وجهه أنه مطالب بالقضاء إذا قدر ولا فدية عليه إلا بتحقق العجز عنه  
 بالموت فيوصى بها بخلاف الشيخ القاضي فإنه تحقق عجزه قبل الموت عن أداء الصوم وقضائه ففدى في حياته  
 ولا يتحقق عجزه عن الصلاة لأنه يعلى بما قدره ولو موميا برأسه فان عجز عن ذلك سقطت عنه إذا كثرت ولا يلزمه  
 قضاؤها إذا قدر كما سيأتي في باب صلاة المريض وبما تقررنا ظهرا أن قول الشارح بخلاف الصوم أي فإن له  
 أن يفدى عنه في حياته خاص بالشيخ القاضي تأمل (قوله ويجوز تأخير الفوائت) أي الكثيرة المسقطه  
 للترتيب (قوله لم ذر السعي) الإضافة للبيان ط أي فيسعى ويقضى ما قدره بعد فراغه ثم وثم إلى أن تتم (قوله  
 وفي الخواص) أعم مما قبله أي ما يحتاجه لنفسه من جلب نفع ودفع ضرر وأما الفصل فقال في المنعرات  
 الاشتغال بقضاء الفوائت أولى وأهم من التوافل الاستئثار المفروضة وصلاة الضحى وصلاة التسبيح والصلاة التي  
 رويت فيها الأخبار اه ط أي كهيبة المسجد والاربع قبل العصر والست بعد المغرب (قوله وصحبة التلاوة)  
 أي في خارج الصلاة أما فاعلى الفور وفي الحلية من باب سجود التلاوة عن شرح الزاهد أي أداء هذه السجدة  
 في الصلاة على الفور وكذلك إذا خرجها عند أبي يوسف وعند محمد على التراخي وكذا الخلاف في قضاء الصلاة  
 والصوم والكفارة والنذور المطلقة والزكاة والحج وسائر الواجبات وعن أبي حنيفة روايتان وقيل قضاء  
 الصلاة على التراخي اتفاقا والأصح عكسه اه (قوله والنذر المطلق) أما المعين بوقت فيجب أدائه في وقته  
 إن كان معلقا وفي غير وقته يكون قضاء ط (قوله وضيق الحلواني) قال في البحر بعد ذلك وذكر الوالوجي من  
 الصوم أن قضاء الصوم على التراخي وقضاء الصلاة على الفور لا يعتد اه (قوله بالجهل) للإحكام الشرعية  
 كوجوب صوم وصلاة وزكاة (قوله سلمة) أي هناك أي في دار الحرب (قوله بالعلم) فإذا بلغه في دار

(ولو قضاها ورثته بأمره لم يجوز)  
 لأنها عبادة بدنية (بخلاف الحج)  
 لأنه يقبل النيابة ولو أدى للفقير  
 أقل من نصف صاع لم يجوز ولو  
 أعطاه الكل جاز ولو فدى عن  
 صلاته في مرضه لا يصح بخلاف  
 الصوم (ويجوز تأخير الفوائت)  
 وإن وجبت على الفور (اعتذر  
 السعي على العيال وفي الخواص  
 على الأصح) وصحبة التلاوة  
 والنذر المطلق وقضاء رمضان  
 موسع وضيق الحلواني كذا في  
 المجتبى (وبعد بالجهل حرمي)  
 سلمة ومكث مدة فلا قضاء عليه  
 لأن الخطاب انما يلزم بالعلم

الحرب رجل واحد فعليه قضاء ما تركه بعده عندهما وهو واحد الروايتين عن الامام وفي رواية الحسن عنه لا يلزمه حتى يخبره رجلان عدلان مسلمان او رجل واحد وامرأتان أو ما العدة في المبسوط أنها شرط عندهما وروى أبو جعفر في غريب الرواية أنه غير شرط عندهما حتى إذا أخبره رجل فاسق أو صبي أو امرأة أو عبد فإن الصلاة تلزمه تترخية (قوله أو دليله) أي دليل العلم وهو الكون في دار الاسلام لا شهارة الفرائض فيها فناسم فيها لزومه قضاء ما ترك (قوله زمنا) منصوب ظرف لقوله فانه ح والضمير للردة المفهومة من قوله مرتد (قوله ولا ما قبلها) عطف على ما فانه وأعاد لا النافية لتأكيد النفي وعلى هذا يصير المعنى ولا يعيد ما إذا قبلها بدليل العطف المذكور لانه مقابل للمعطوف عليه وبدليل قوله الحج لان معناه إذا أذاه قبلها يقضيه ولو كان المعنى أنه لا يقضى ما فانه قبلها لكان حق التعبير أن يقول أو قبلها عطف على زمنا العامل فيه قوله فانه ونحالف ما سألني في باب المرتد ونقله في البحر هناك عن الخانية بقوله إذا كان على المرتد قضاء صلوات وصيامات تركها في الاسلام ثم ناسم قال ناسم الأئمة الحلواني عليه قضاء ما ترك في الاسلام لان ترك الصيام والصلاة معصية والمعصية تبقى بعد الردة اه فافهم (قوله الحج) لان وقته العرف فلا يحبط بالردة ثم أدرك وقته مسلمانا (قوله لانه بالردة الحج) تعليل للمثول وقوله الحج أي فان الكافر الأصلي إذا أسلم لا يلزمه قضاء ما فانه زمن كفره لعدم خطاب الكفار بالشرايع عندنا كما في فتح القدير بل يلزمه ما أدرك وقته بعد الاسلام والحج وقته باق فيلزمه كما يلزمه أداء صلاة أسلم في وقتها فكذلك المرتد (قوله ولذا) أي لكونه كالكافر الأصلي (قوله لانه حبط) أي بطل والاحسن عطفه بالواو على قوله ولذا ليكون عليه ثانية للزوم الاعادة تأمل (قوله وخالف الشافعي) أي حيث قال لا يلزم الاعادة لان احباط العمل معلق في الآية بالموت على الردة (قوله قلنا الحج) حاصل الجواب أن قوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فيميت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون فيه ذكر عملين أحدهما الردة والآخر الموت عليها أي الاستمرار عليها الى الموت وذكر جزاء من لكل عمل جزاء على اللق والنشر المرتب فاحباط الاعمال جزاء الردة والخلود في النار جزاء الموت عليها بدليل أنه في الآية الاولى علق حبط العمل على مجرد الكفر بما آمن به ومثله قوله تعالى ولو أشركوا لحبط عنهم ما كانوا يعملون (تنبيه) مقتضى كون حبط العمل في الدنيا والآخرة جزاء الردة وان لم يمت عليها عندنا أنه لو أسلم لا تعود حسناته والا كان جزاء لها وللموت عليها كما بقوله الشافعي رحمه الله تعالى وفي البحر والثر من باب المرتد عن التترخية معزى الى التهمة لوتاب المرتد قال أبو علي وأبو هاشم من أصحابنا تعود حسناته وقال أبو قاسم الكعبي لا تعود ونحن نقول انه لا يعود ما بطل من ثوابه ولكن تعود طاعته المتقدمة مؤثرة في الثواب بعد اه ولعل معنى كونها مؤثرة في الثواب بعد أن الله تعالى يشبه عليها ثوابا جديدا بعد رجوعه الى الاسلام غير الثواب الذي بطل أو أن الثواب بمعنى الاعتداد بها وعدم مطالبته بها فانها ناسم وان حكمنا بطلانها لان ذلك فضل من الله تعالى تأمل وبقي هل يسقط باسلامه ما فعله من المعاصي قبل الردة مقتضى ما قدمناه من الخانية أنها لا تسقط وهو قول كثير من المحققين وعند العامة يسقط كما بسطه القهستاني في باب المرتد وهو الظاهر لحديث الاسلام يجب ما قبله وهو بعمومه يشمل اسلام المرتد لكن ينبغي عدم الخلاف في لزوم قضاء ما تركه في الاسلام وانما الخلاف في سقوط اثم التأخير والمطل في الدين الذي من حقوق العباد وسألني تحقيقه هناك ان شاء الله تعالى (قوله بعد صلاة العشاء) مصدر مضاف الى مفعوله أي بعد أن صلى العشاء (قوله لزومه قضاؤها) لانها وقعت فانه لما احتلم في وقتها صارت فرضا عليه لان النوم لا يمنع الخطأ فيلزمه قضاؤها في المختار ولذا الاستيقظ قبيل التجبر لزمه اعادتها اجماعا كما قدمناه اول كتاب الصلاة عن الخلاصة وفي الظهيرية حكى عن محمد بن الحسن أنه جاء الى الامام اقول احتلامه فقال ما تقول في غلام احتلم في الليل بعد ما صلى العشاء هل يعيدها قال نعم فقام محمد الى زاوية المسجد وأعادها وهي اول مسألة تعلمها من الامام فلما رآه يعمل بعلمه تفرس فقال ان هذا الصبي يصلح فكان كما قال اه ملخصا (قوله صحيح) لانه مخاطب بقضائها في ذلك الوقت فيلزمه قضاؤها على قدر وسعها أما اذا لم يكن عذر فانه يلزمه قضاء الفائتة على البصيرة التي فانت عليها ولذا يقضى المسافر فائتة الحضر الرباعية أربعين ويقضى المقيم فائتة السفر ركعتين لان القضاء يحكي الاداء الاضرورة (قوله كثرت الفوائت الحج) مثاله لو فاته صلاة

او دليله ولم يوجد (كما لا يقضى مرتد ما فاته زمنا) ولا ما قبلها الا الحج لانه بالردة يصير كالكافر الأصلي (و) لذا (يلزم باعادة قرص) إذا ثم (ارتد عقبه وتاب) أي أسلم (في الوقت) لانه حبط بالردة قال تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله وخالف الشافعي بدليل فيميت وهو كافر قلنا أفادت عملين وجزاءين احباط العمل والخلود في النار فالاحباط بالردة والخلود بالموت عليه اقل فيحفظ (فروع) صبي احتلم بعد صلاة العشاء واستيقظ بعد التجبر لزمه قضاؤها صلى في مرضه بالتيمم والاياء ما فاته في صحته صح ولا يعيد لو صح كثرت الفوائت

مطلبه  
إذا أسلم المرتد هل تعود حسناته أم لا

النجس والجمعة والسبت فاذا قضاها لا بد من التعيين لأن فجر النجس مثلاً غير فجر الجمعة فإن أراد تسهيل الأمر يقول أول فجر مثلاً فإنه اذا صلاه يصير ما يليه أولاً أو يقول آخر فجر فإن ما قبله يصير آخر أو لا يضطره عكس القريب لسقوطه بكثره الفوائت وقبل لا يلزمه التعيين أيضاً كما في صوم أيام من رمضان واحد ومشي عليه المصنف في مسائل شتى آخر الكتاب تبعاً للكنز وصححه الفهستاني عن المنية لكن استشكل في الاشباه وقال انه مخالف لما ذكره أصحابنا كقاضى خان وغيره والاصح الاشتراط اه قلت وكذا صححه في الملتقى هناك وهو الاحوط وبه جزم في الفتح كما قدمناه في بحث النية وجزم به هنا صاحب الدرر أيضاً (قوله لومن رمضانين) لأن كل رمضان سبب لصومه فصار كلهم من يومين بخلاف صوم يومين من رمضان واحد فيصع وإن لم يعين القضاء عن اليوم الأول أو الثانى منه (قوله وينبغي الخ) تقدم في باب الاذان أنه يكره قضاء الفاتة في المسجد وعلاه الشارح بما هنا من أن التأخير معصية فلا يظهرها وظاهره أن المنع هو القضاء مع الاطلاع عليه سواء كان في المسجد أو غيره كما افاده في المنع قلت والظاهر أن ينبغي هنا للوجوب وأن الكراهة تحريمية لأن اظهار المعصية معصية لحديث الصحيحين كل أمتي معافى الا الجاهرين وان من الجاهر أن يعمل الرجل بالليل عملاً ثم يصبح وقد ستره الله فيقول علمت البارحة كذا وكذا وقد بات يستره ربه ويصبح يكشف ستر الله عنه والله تعالى أعلم

**\* (باب سجود السهو) \***

(قوله من اضافة الحكم الى سببه) قال في العناية وهى الاصل في الاضافات لأن الاضافة للاختصاص وأقواه اختصاص المسبب بالسبب اه لكن فيه أن السجود ليس حكماً بل هو متعلقه والحكم هنا الوجوب واجب بأنه على تقدير مضاف أى وجوب سجود السهو تأمل (قوله وأولاه بالقوائت) أى قرنه بهما على طريق التعيين ولذا اعتداه بالباء والافه من الولي بمعنى القرب والدنو كما في القاموس فيعدى الى المفعول الثانى بمن لا بالباء يقال اوبت زيداً من عمرو أى قرنه منه (قوله لانه لا صلاح ما فات) أى ما ترك من الواجبات في محله كما أن قضاء الفوائت لا صلاح ما فات وقته بفعله بعده (قوله وهو) أى السهو (قوله واحد عند الفقهاء) خبر عن هو وما عطف عليه أى معنى هذه الثلاثة واحد عند الفقهاء وفي ذكر الشك نظرو في البحر عن التحرير لا فرق في اللغة بين النسيان والسهو وهو عدم استحضار الشيء في وقت الحاجة قال الرملى وفي جمع الجوامع السهو الغفلة عن المعلوم فيتنبه له بأدنى تنبه والنسيان زوال المعلوم وقال الحكماء السهو زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عنها مع اغنيته في تحصيلها الى سبب جديد (قوله والظن الخ) حاصله أن ما يخطر بالبال ولم يصل الى حد اليقين حتى يسمى علماً ولا تساوت جهته حتى يسمى شكاً بل ترجحت فيه احداهما على الاخرى فالمرجوحه وهم والراجحة ظن فان زاد الرجحان بالجزم فهو غلبة الظن (قوله يجب له) أى للسهو لا لشيءاته في قوله بترك واجب سهواً وذكر في المحيط عن القدوري أنه سنة وظاهر الرواية الوجوب وصححه في الهداية وغيره لانه لجبر نقصان تمكن في الصلاة فيجب كالماء في الحج ويشهده الامر به في الاحاديث العصمة والمواظبة عليه وظاهر كلامهم أنه لو لم يسجد بآثم بترك الواجب وترك سجود السهو بجر وفيه تفاوت بل يآثم بترك الجابر فقط اذا اثم على الساهى نعم هو في صورة العمد ظاهر وينبغي أن يرتفع هذا الاثم باعادتها نعم (قوله بعد سلام) متعلق بمحذوف حال من فاعل يجب لا يجب لما يأتي من أنه لو سجد قبل السلام كره تنزيهاً ثم يصح تعلقه بيجب بالنظر الى تقييد السلام بالواحد لما يأتي من أنه بعد التسليمين يسقط السجود (قوله واحد) هذا قول الجمهور منهم شيخ الاسلام وغيره وقال في الكافي انه الصواب وعليه الجمهور واليه أشار في الاصل اه الا أن مختار غير الاسلام كونه تلقاء وجهه من غير انحراف وقبل يأتي بالتسليمين وهو اختيار شمس الأئمة وصدر الاسلام أخى غير الاسلام وصححه في الهداية والظهيرية والمفيد والبنابيع كذا في شرح المنية قال في الجروعزه أى الثانى في البدائع الى عامتهم فقد تعارض النقل عن الجمهور اه (قوله عن يمينه) احتراز عما اختاره غير الاسلام من أصحاب القول الاول كما علمته وفي الحلبة اختار الكرخي وغير الاسلام وشيخ الاسلام وصاحب الايضاح أن يسلم تسليمة واحدة ونص في المحيط على أنه الاصوب وفي الكافي على أنه الصواب قال غير الاسلام وينبغي على هذا أن لا يعرف في هذا السلام يعنى فيكون سلامه مرة واحدة تلقاء وجهه وغيره من أهل هذا القول على أنه يسلم مرة واحدة عن يمينه خاصة اه

نوى أول ظهر عليه أو آخره وكذا الصوم لومن رمضانين هو الاصح وينبغي أن لا يطلع غيره على قضائه لأن التأخير معصية فلا يظهرها

**\* (باب سجود السهو) \***

من اضافة الحكم الى سببه وأولاه بالقوائت لانه لا صلاح ما فات وهو النسيان والشك واحد عند الفقهاء والظن الطرف الرابع والوهم الطرف المرجوح (يجب له بعد سلام واحد) عن يمينه فقط

قوله زوالها عنها معاكذا بخطه ولعل الاوفق بما قبله زوالها عنها معاكذا زوال الصورة عن المدركة والحافظة معاً تأمل اه معصية



لأنه اليهود وبه يحصل التحليل وهو  
الاصح بحر عن المجتبى وعليه  
لو أني بتلخيص سقط عنه السجود  
ولو جد قبل السلام جاز ذكره  
تنزيها وعند مالك قبله في نقصان  
وبعده في الزيادة فيعتبر النصف  
بالقاف والدال بالذال (سجدتان  
و) يجب أيضا (تشهد وسلام) لأن  
سجود السهو يرفع التشهد دون  
القعدة لقوتها بخلاف الصلابة  
فانها ترفعها وكذا التلاوية على  
المختار وبأنى بالصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم والدعاء في  
العود الاخير في المختار وقبل  
فيما احتياطا (إذا كان الوقت  
صالحا) فلو طلعت الشمس في الفجر  
أو اجترت في القضاء أو وجد منه  
ما يقطع البناء بعد السلام سقط  
منه فتح وفي القنية لو بنى النفل  
على فرض سهايه لم يسجد

والحاصل أن القائمين بالتسليم الواحدة قائلون بانها عن اليمين الاخر الاسلام منهم فانه يقول انها تلقا وجهه  
وهو المصريح به في شروح الهداية أيضا كالمعراج والنهاية والفتح (قوله لانه المعهود) تعليل لكونه عن يمينه  
وقوله وبه يحصل التحليل تعليل لكونه واحدا وبأنى وجهه قريبا (قوله بحر عن المجتبى) عبارة البحر والذى  
ينبغي الاعتماد عليه تصحيح المجتبى أنه يسلم عن يمينه فقط وقد ظن في البحر وتبعه في النهر وغيره أن هذا القول قول  
مالك بناء على أن جميع اصحاب القول الثاني قائلون بأنه يسلم تلقا وجهه مع أن القائل منهم بذلك هو غير  
الاسلام فقط كما علمته وحينئذ فلا حاجة الى عزو هذا القول الى المجتبى حتى يرد ما قبل ان تصحيح المجتبى لا يوازي  
ما عليه الجمهور الذي هو الاكثر تصحيحا والاصوب والصواب فافهم (قوله وعليه لو أني الخ) هذا جعله في البحر  
قولا رابعا واستظهر في النهر أنه مفترع على القول بالواحدة وتبعه الشارح وبؤيده ما وجهوا به القول بالواحدة  
من أن السلام الاول لسببين للتحليل وللصحة والسلام الثاني للصحة فقط أي تحية بقية القوم لأن التحليل  
لا يتكرر وهما سقط معنى الصحة عن السلام لانه يقطع الاحرام فكان ضم الثاني اليه عبثا ولو فاعل لقطع  
الاحرام قل في الحلبة بعد عزو ذلك الى آخر الاسلام حتى انه لا يأتي بعده بسجود السهو كما تسقط في الذخيرة  
عن شيخ الاسلام ومشي عليه في الكافي وغيره اه وفي المعراج قال شيخ الاسلام لو سلم تسليمين لا يأتي  
بسجود السهو بعد ذلك لانه كالكلام اه قلت وعليه فيجب ترك التسليم الثانية (قوله جاز) هو ظاهر الرواية  
وفي المختط وروى عن اصحابنا أنه لا يجزئه وبعده بحر (قوله فيعتبر الخ) أي قاف قبل لقاف النقصان  
ودال بعد دال الزيادة (قوله يرفع التشهد) أي قرأته حتى لو سلم بجزء رفعه من سجدة في السهو وصحت صلاته  
ويكون تاركها واجب وكذا يرفع السلام امداد (قوله لقوتها) أي لانها أقوى منه لكونها فرضا (قوله  
فانها ترفعها) أي القعدة والتشهد لانها أقوى منهما لكونها ركنا والقعدة تلحق الاركان امداد أولان الصلابة  
ركن اصلي والقعدة ركن زائد كما ترفى باب صفة الصلاة أولان القعدة لا تكون الا آخر الاركان وبسجود  
الصلابة بعد ها خرجت عن كونها آخر (قوله وكذا التلاوية) لانها از القراء وهي ركن فأخذت حكمها  
بحر أي تأخذ حكمها بعد سجودها أو ما قبلها فانها واجبة حتى لو سلم ولم يسجد ها فصلانه صحيحة بخلاف الصلابة  
فانها ركن اصلي من كل وجه كما سيأتي وتطيرها فيما ذكرنا ما لو نسي السورة فتذكرها في الركوع فعاد وقرأها  
أخذت حكم القرض وانقض الركون فيلزمه اعادته (تنبيه) ذكر في التارخانية أن العود الى قراءة التشهد  
في القعدة الاخيرة اذا نسيه يرفع القعدة كالعود الى التلاوية كما ذكره الحلواني والسرخسي وذكر ابن الفضل  
انه لا يرفعها وفي واقعات الناطقي أن الفتوى عليه اه (قوله اذا كان الوقت صالحا) أي لاداء تلك الصلاة  
فيه (قوله واجترت في القضاء) كذا في الفتح والبحر والذخيرة وغيرها ومفهومه أنه لو كان يؤدى العصر  
فاجترت الشمس لا يسقط سجود السهو لان ذلك الوقت صالح لاداء الصلاة نفسها فكذلك السجود سهوا بخلاف  
القائمة الواجبة في كامل لكن في الامداد عن الدراية التصريح بسقوطها اذا اجترت عقب السلام من قائمة  
أو حاضرة فحذر عن الكراهة وهذا يقتضي أن القضاء هنا غير قيد وبؤيده ما في القنية لو صلى العصر وعليه  
سهو فامضت الشمس لا يسجد للسهو ثم رأيت في البدائع علل هذا بأن السجدة تجبر النقصان المتكسر بخبري  
مجرى القضاء وقد وجبت كاملة فلا تقضى بالنقص اه تأمل (قوله ما يقطع البناء) كحدث عهد وعمل  
مناف امداد (قوله بعد السلام) تنازع فيه كل من طلعت واجترت ووجد كما يفيد كلام الامداد (قوله  
سقط عنه) لانه بالعود الى السجود يعود الى حرمة الصلاة وقد فات شرط صحتها بطولع الشمس في الفجر ومثله  
خروج وقت الجمعة والعيد وكذا اذا وجد ما يقطع البناء وأما في استمرار الشمس في القضاء فكذلك  
وأما في الاداء فثلا يعود الى الوقت المكروه بعد صحة الصلاة بلا كراهة تأمل بقي اذا سقط السجود فهل يلزمه  
الاعادة لكون ما اذا اول وقوع ناقصا بلا جابر والذي ينبغي أنه ان سقط بسنعه كحدث عهد مثلا يلزم والافلا تأمل  
(قوله وفي القنية الخ) أقول عبارة القنية برمز نجم الأثمة تطرق ركعتين وسها في عليه ركعتين يسجد للسهو  
ولو بنى على القرض تطوعا وقد سها في القرض لا يسجد اه والظاهر أن الفرق هو أن بناء النفل على النفل  
بصورة صلاة واحدة بخلاف بناء النفل على القرض ولذا كان البناء فيه مكروها لان النفل صلاة اخرى غير  
القرض ولا يمكن أن يكون سجود السهو لصلاة واقعا في صلاة اخرى مقصودة وان كانت تحريم القرض باقية

فقد لا يسجد أولاً لأنه لما بنى النفل عمد أصار مؤخر السلام عن محله عمد أو العمد لا يجبره سجود السهو بل تلزم فيه الاعادة وحيث كانت الاعادة واجبة لم يبق السجود واجباً عن سهوه في الفرض لأنه بالاعادة يأتي بما سها فيه والسجود جابر عافات قائم مقام الاعادة فإذا وجبت الاعادة سقط السجود فعلى هذا لا يرد ما سبأ في من أنه لو قعد في الرابعة ثم قام وسجد للثامنة ضم اليها السادسة لتصير له الركعتان فلا لأن هذا النفل غير مقصود فكانه ليس صلاة أخرى ولأنه لم يؤخر سلام الفرض عن محله عمد فلم تكن الاعادة عليه واجبة فلزمه سجود السهو وهذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (قوله بترك واجب) أي من واجبات الصلاة الأصلية لكل واجب اذ لو ترك ترتيب السور لا يلزمه شيء مع كونه واجباً مجزئاً ويرد عليه ما لو أخر التلاوية عن موضعها فإن عليه سجود السهو كما في الخلاصة جاز ما بان لا اعتماداً على ما يخالفه وصححه في الولوالجية أيضاً وقد يجاب بما ترمي منها ما كانت اثر القراءة أخذت حكمها تأمل واحترز بالواجب عن السنة كاشاء والتعوذ ونحوهما وعن الفرض (قوله قيل الا في أربع) أشار إلى ضعفه تبعاً لنور الايضاح لمخالفته للمشهور في تسميته بسجود سهو وان سماه القائل به بسجود عذر وقد رده العلامة قاسم بأنه لا يعلم له أصل في الرواية ولا وجه في الدراية اهـ وأجاب في الحلية عن وجوب السجود في مسئلة التفكير عمداً بأنه وجب لما يلزم منه من ترك واجب هو تأخير الركن او الواجب عما قبله فانه نوع سهو فلم يكن السجود لترك واجب عمد (قوله وتأخير سجدة الركعة الاولى) الظاهر أن هذا القيد اتفق عند القائل به والا فالفرق بين الركعة الاولى وغيرها تحكم وكذا لا يظهر لقوله الى آخر الصلاة وجه لانه لو أخر الى الركعة الثانية لكان كذلك عنده على ما يظهر ط (قوله وان تكرر) حتى لو ترك جميع واجبات الصلاة سهواً لا يلزمه الا سجدتان مجزئ (قوله لان تكراره غير مشروع) سبأ في أن المسبوق يتابع امامه فيه ثم اذا قام لقضاء ما فاتته فسها فيه بسجدة أيضاً فقد تكرر وأجاب في البدائع بأن المسبوق فيما يقضى كالتفرد فهدا صلاتان حكما وان كانت الترخيم واحدة وتماهى في الجهر (قوله متعلق بترك واجب) أي مرتبط به على وجه التمثيل له وليس المراد التعلق بالصوت ط أي بل هو خبر لم يتدأ بمحذوف أي وذلك كركوع (قوله لوجوب تقديمها) أي تقديم قراءة الواجب أم اقراءة الفرض فتقدمها على الركوع فرض لا يجبر بسجود السهو والتصحيح أن تقديم الركوع على القراءة مطلقاً موجب لسجود السهو لكن اذا ركع ثم قام فقرأ فان أعاد الركوع صححت صلاته والافسدت أما اذا ركع قبل القراءة أصلاً فظاهر وأما اذا قرأ الفاتحة متلاً ثم ركع فتذكر السورة فعاد فقرأها ولم يعد الركوع فلا أن ما قرأه ثانياً التحق بالقراءة الاولى فصار الكل فرضاً فارتفع الركوع فاذا لم يعده تفسد صلاته ثم اذا كان قرأ الفاتحة والسورة ثم عاد لقراءة سورة أخرى لا يرتفع ركوعه كما نقل في الحلية عن الزاهدي وغيره فقد ظهر أن ايقاع الركوع قبل القراءة أصلاً او قبل قراءة الواجب يلزم به سجود السهو لكن اذا لم يعد الركوع بسقط سجود السهو لفساد الصلاة وان أعاده صححت ويسجد للسهو وعلى هذا التقرير فما قدمه الشارح تبعاً لغيره في واجبات الصلاة حيث عد منها الترتيب بين القراءة والركوع ناظر إلى مجرد التقديم والتأخير مع قطع النظر عن لزوم اعادة ما قدمه وما صرح به شراح الهداية وغيرهم من أنه لو قدم الركوع على القراءة تفسد الصلاة ناظر الى الاكتفاء بما قدمه وعدم اعادته فلا تنافي بين كلامهم (قوله ثم انما يفتق الترك) أي ترك القراءة بمعنى فواتها على وجه لا يمكن فيه التدارك (قوله عاد) أي الى القيام ببقراءة (قوله ثم أعاد الركوع) لانه لما عاد وقرأ وقعت اقراءة فرضاً ولا ينافيه كون الفرض فيها آية واحدة والزائد واجب وسنة لان معناه أن أقل الفرض آية ويجب أن يجعل ذلك الفرض الفاتحة والسورة ويسن أن تكون السورة من طوال المفصل أو أوسطه أو قصاره حتى لو قرأ القرآن كله وقع فرضاً كما أن الركوع بقدر تسبيحة فرض وقطوبه بقدر ثلاث سنة كما حققه في شرح المنية وقد مناه في فعل القراءة والاحصا أن ما يقرأه يتحقق بما قبل الركوع ويلغو هذا الركوع فتلزم اعادته حتى لو لم يعده بطلت صلاته بل ذكر في شرح المنية أنه لو قام لاجل القراءة ثم بدله فسجد ولم يقرأ ولم يعد الركوع قال بعضهم تفسد لانه لما انتصب قائماً للقراءة ارتفع ركوعه وان كان البعض يقول لا تفسد اهـ وهذا كله بخلاف ما لو تذكر القنوت في الركوع فالصحيح أنه لا يعود ولو عاد وقت لا يرتفع ركوعه وعليه السهو لان القنوت اذا أعيد يقع واجباً لا فرضاً كما في شرح المنية وأما اذا عاد لقراءة سورة

(بترك) متعلق بيبب (واجب)  
 مما ترمي في صفة الصلاة (سهواً)  
 فلا سجود في العمد قبل الا في أربع  
 ترك القعدة الاولى وصلاته فيه  
 على النبي صلى الله عليه وسلم  
 وتفكره عمد حتى شغله عن ركن  
 وتأخير سجدة الركعة الاولى  
 الى آخر الصلاة نهر (وان  
 تكرر) لان تكراره غير مشروع  
 (ركوع) متعلق بترك واجب  
 (قبل قراءة) الواجب لوجوب  
 تقديمها ثم انما يتحقق الترك  
 بالسجود فلو تذكر ولو بعد الرفع  
 من الركوع عاد ثم أعاد الركوع

أخرى فلا يرتفع ركوعه كما قد مناه لأنه وقع بعد قراءة تامة فكان في موقعه وكان عوده إلى القراءة غير مشروع كما إذا عاد إلى القنوت بل أولى والله أعلم (قوله يعيد السورة أيضا) أي لتقع القراءة مرتبة (قوله وتأخير قيام الخ) أشار إلى أن وجوب السجود ليس بخصوص الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بل لتزكيا الواجب وهو تعقيب التشهد للقيام بلا فاصل حتى لو سكت يلزمه السهو كما قد مناه في فصل إذا أراد الشروع قال المقدسي وكما لو قرأ القرآن هنا وفي الركوع يلزمه السهو مع أنه كلام الله تعالى وكما لو ذكر التشهد في القيام مع أنه توحيد الله تعالى وفي المناقب أن الإمام رحمه الله رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال كيف أوجبت السهو على من صلى على فقال لأنه صلى عليك سهوا فاستحسنه (قوله وفي الزبلي الخ) جزم به المصنف في منتهى فصل إذا أراد الشروع وقال أنه المذهب واختاره في البحر تعالى الغلاصة والحاشية والظاهر أنه لا ينافي قول المصنف هنا بقدر ركن تأمل وقد مناه عن القاضي الإمام أنه لا يجب ما لم يقل وعلى آل محمد وفي شرح المنية الصغير أنه قول الأكثر وهو الأصح قال الخبير الزملي فقد اختلف التعصيم كما ترى وينبغي ترجيح ما قاله القاضي الإمام اه وفي التتارخانية عن الحاروي وعلى قوله ما لا يجب السهو ما لم يبلغ إلى قوله لا يجب السهو (قوله والجهر فيما يخاف فيه للإمام الخ) في العبارة قلب وصوابها والجهر فيما يخاف لكل مصل وعكسه للإمام ح وهذا ما صححه في البدائع والدرر وما إلى في الفتح وشرح المنية والبحر والنهر والحلية على خلاف ما في الهداية والزبلي وغيرهما من أن وجوب الجهر والخفاقة من خصائص الإمام دون المنفرد والحاصل أن الجهر في الجهرية لا يجب على المنفرد اتفاقا وانما الخلاف في وجوب الاختفاء عليه في السرية وظاهر الرواية عدم الوجوب كما صرح بذلك في التتارخانية عن المحيط وكذا في الذخيرة وشرح الهداية كالتهاية والكفاية والعناية ومعراج الدراية وصرحوا بأن وجوب السهو عليه إذا جهر فيما يخاف رواية النوادر اه فعلى ظاهر الرواية لا سهو على المنفرد إذا جهر فيما يخاف فيه وانما هو على الإمام فقط (قوله والأصح الخ) صححه في الهداية والفتح والتبيين والمنية لأن السير من الجهر والاختفاء لا يمكن الاحتراز عنه وعن الكثيرين وما تصحبه الصلاة كثير غير أن ذلك عنده آية واحدة وعندهما ثلاث آيات هداية (قوله في الفصلين) أي في المسئلتين مسئلة الجهر والاختفاء (قوله قل أو أكثر) أي ولو كلمة قال القهستاني والتبادر أن يكون هذا في صورة أن ينسى أن عليه الخفاقة فيجهر قصدا وأما إذا علم أن عليه الخفاقة فيجهر لتبيين الكلمة فليس عليه شيء اه (قوله وهو ظاهر الرواية) قال في البحر وينبغي عدم العدول عن ظاهر الرواية الذي نقله الثقات من أصحاب الفتاوى اه زاد المصنف في منحه وانما عدولنا على الأول تعالى الهداية وكأنا عجب من كثير من كل الرجال كيف يعدل عن ظاهر الرواية الذي هو بمنزلة نص صاحب المذهب إلى ما هو كالرواية الشاذة اه أقول لا عجب من كل الرجال كصاحب الهداية والزبلي وابن الهمام حيث عدلوا عن ظاهر الرواية لما فيه من الحرج وصححوا الرواية الأخرى للتسهيل على الأمة وكل من نظروا في القهستاني ويحب السهو بخفاقة كلمة لكن فيه شدة وقال في شرح المنية والأصح ظاهر الرواية وهو التقدير بما تجوز به الصلاة من غير تفرقة لأن القليل من الجهر في موضع الخفاقة عفو أيضا ففي حديث أبي قتادة في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في الظهر في الأولين بآتم القرآن وسورة بن وفي الآخرين بآتم الكتاب ويسمعنا الآية أحيانا اه ففيه التصريح بأن ما صححه في الهداية ظاهر الرواية أيضا فان ثبت ذلك فلا كلام والافوجه تصححه ما قلنا وتأيد به حديث الصحيحين وقد قدمنا في واجبات الصلاة عن شرح المنية أنه لا ينبغي أن يعدل عن الدراية أي الدليل إذا وافقها رواية (تمه) قد صرحوا بأنه إذا جهر سهوا بشيء من الأدعية والائتمية ولو تنهدا فإنه لا يجب عليه السجود قال في الحلية ولا يعرى القول بذلك في التشهد عن تأمل اه واقره في البحر هذا وقد قدمنا في فصل القراءة الكلام على حدة الجهر فراجع (قوله متعلق بيجب) أي المذكور أو أول الباب (قوله ان سجدا مامه) أما لو سقط عن الإمام بسبب من الأسباب بأن تكلم أو أحدث متعمدا أو خرج من المسجد فانه يسقط عن المقتدى بغيره والظاهر أن المقتدى يجب عليه الإعادة كالأمام ان كان السقوط بفعلة العمد لتقرر نقصان بلا جابر من غير عذر تأمل (قوله لوجوب المتابعة) عمله لوجوبه على المقتدى بسهو امامه ولان النقصان دخل في صلاته أيضا لا رباطها بصلاة الإمام (قوله لا سهوه أصلا) قيل لا فائدة لقوله أصلا وليس بشيء بل هو تأكيد لتلويح الوجوب

الأنه في تذكر الفاتحة يعيد السورة أيضا (وتأخير قيام إلى الثالثة بزيادة على التشهد بقدر ركن) وقيل بجوف وفي الزبلي الأصح وجوبه باللهم صل على محمد (والجهر فيما يخاف فيه) للإمام (وعكسه) لكل مصل في الأصح والأصح تقديره (بقدرا ما تجوز به الصلاة في الفصلين وقيل) فائله قاضي خان (يجب) السهو (بهما) أي بالجهر والخفاقة (مطلقا) أي قل أو أكثر (وهو ظاهر الرواية) واعتمده الحلواني (على منفرد) متعلق بيجب (ومقتد بسهو امامه ان سجدا مامه) لوجوب المتابعة (لا سهوه) أصلا



لأن معناه لا قبل السلام للزوم مخالفة الامام ولا بعده لخروجه من الصلاة بسلام الامام لانه سلام عمداً عن  
 لا سهو عليه كما في البحر لكن قال في النهر لقائل أن يقول لانسلم أنه يخرج منها بسلامه وقد سبق خلاف فيمن  
 لا سهو عليه فكيف بن عليه السهو وحينئذ فيمكنه أن يأتي بهذا الجواب اه قلت وقدّم الشارح في فواقض  
 الموضوع أنه لو حققه بعد كلام الامام او سلامه عمداً فسدت طهارته في الاصح وقدّمنا هناك تعميجه عن الفتح  
 والخاصية على خلاف ما صححه في الخلاصة من عدم الفساد ولا شك أن فساد طهارته مبنى على عدم خروجه  
 من الصلاة بسلام امامه أو كلامه فيها منبى على ما صححه في الخلاصة ولذا قال في المعراج بعد تعليله المستتلة  
 بأنه يخرج بسلام الامام كذا قيل وفيه تأمل بل الاولى التمسك بما روى ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم ليس على  
 من خلف الامام سهو اه (تنبيه) قال في النهر ثم مقتضى كلامهم أنه بعيد هالنبوت الكراهة مع تعذر الجواب  
 (قوله) والمسبوق يسجد مع امامه) فيرد بالسجود لانه لا يتابعه في السلام بل يسجد معه ويتشهد فاذا سلم الامام  
 قام الى القضاء فان سلم فان كان عامداً فسدت والا لا ولا سجود عليه ان سلم سهواً قبل الامام او معه وان سلم بعده  
 لزمه لكونه منفردا حينئذ بجزء وأراد بالمعية المقارنة وهو نادر الوقوع كما في شرح المنية وفيه ولو سلم على ظن  
 أن عليه أن يسلم فهو سلام عمداً يمنع البناء (قوله) سواء كان السهو قبل الاقتداء او بعده (بيان للاطلاق وشمل  
 أيضا ما اذا سجد الامام واحدة ثم اقتدى به قال في البحر فانه يتابعه في الاخرى ولا يقضى الاولى كما لا يقضيها  
 لو اقتدى به بعد ما سجد هما (قوله) ثم يقضى ما فاتته) فلو لم يتابعه في السجود وقام الى قضاء ما سبق به فانه يسجد  
 في آخر صلاته استحضانا لان التحريمة متحدة بفعل كل صلاة واحدة بجزء وغيره فافهم (قوله) ولو سها فيه  
 أى فيما يقضيه بعد فراغ الامام يسجد ثانيلا لانه منفرد فيه والمنفرد يسجد لسهوه وان كان لم يسجد مع الامام  
 لسهوه ثم سهاه أيضا كفته سجدتان عن السهوين لان السجود لا يتكرر وتتمامه في شرح المنية (قوله) وكذا  
 (اللاحق) أى يجب عليه السجود بسهو امامه لانه مقتضى جميع صلاته بدليل أنه لا قراءة عليه فلا سجود فيما  
 يقضيه بجزء (قوله) لكنه يسجد الخ) أى يبدأ بقضاء ما فاتته ثم يسجد في آخر صلاته لانه التزم متابعة الامام  
 فيما اقتدى به على نحو ما يصلى الامام وانه اقتدى به في جميع الصلاة فيتابعه في جميعها على نحو ما أدى الامام  
 والامام أدى الاول فالاول وسجد لسهوه في آخر صلاته فكذا (اللاحق) واما المسبوق فقد التزم بالاقتداء به  
 متابعته بقدر ما هو صلاة الامام وقد أدرك هذا القدر فيتابعه ثم يفرّد بجزء (قوله) ولو سجد مع امامه (أعاده  
 لانه في غير أوانه ولا تفسد صلاته لانه ما زاد الا سجدتين ولو كان مسبوقا بثلاث ولا حقا بركعة فسجد امامه  
 للسهو فاته يقضى ركعة بلا قراءة لانه لاحق ويتشهد ويسجد للسهو لان ذلك موضع سجود الامام ثم يصلى ركعة  
 بقراءة ويقعد لانها ثانية صلاته ولو كان على العكس سجد للسهو بعد الثالثة كذا في المحيط بجزء (قوله)  
 والمقيم الخ) ذكر في البحر أن المقيم يقتدى بالمسافر كالمسبوق في أنه يتابع الامام في سجود السهو ثم يشتغل  
 بالانتماء وأما اذا قام الى اتمام صلاته وسها فذكر الكرخي أنه كاللاحق فلا سجود عليه بدليل أنه لا يقرأ وذكر  
 في الاصل أنه يلزمه السجود وصححه في البدائع لانه انما اقتدى بالامام بقدر صلاة الامام فاذا انقضت صار  
 منفردا وانما لا يقرأ فيها يتم لان القراءة فرض في الاولين وقد قرأ الامام فيهما اه قال في النهر وبهذا علم  
 أنه كاللاحق في حق القراءة فقط اه أقول وتقدمت بقية مسائل المسبوق واللاحق قبيل باب الاستخلاف  
 (قوله) ولو علميا) كالوزير فلا يعود فيه اذا استتم قائما وعلى قولهما يعود لانه من النقل ط (قوله) أما  
 النقل فيعود الخ) جزم به في المعراج والسراج وعلمه ابن وهبان بأن كل شفع منه صلاة على حدة ولا سيما على  
 قول محمد بأن القعدة الاولى منه فرض فكانت كالاخيرة وفيما يقعد وان قام وحكى في المحيط فيه خلافا وكذا  
 في شرح التمر تاشي قبل يعود وقبل لا وفي الخلاصة والاربع قبل الظهر كالتطوع وكذا الوزير عند محمد  
 وتماه في النهر لكن في التتارخانية عن العتبية قبل في التطوع يعود ما لم يقيد بالسجدة والصحيح أنه لا يعود اه  
 وأقره في الامداد لكن خالفه في منته تأمل (قوله) ما لم يقيد بالسجدة) أى يقيد بالركعة التي قام اليها (قوله)  
 عاد اليه) أى وجوبا نهر (قوله) ولا سهو عليه في الاصح) يعنى اذا عاد قبل أن يستتم قائما وكان الى القعود  
 أقرب فانه لا يعود عليه في الاصح وعليه الاكثر واختر في الوالوجية وجوب السجود وأما اذا عاد وهو  
 الى القيام أقرب فعليه سجود السهو كما في نور الابضاح وشرحه بلا حكاية خلاف فيه وصحح اعتبار ذلك في الفتح

(والمسبوق يسجد مع امامه  
 مطلقا) سواء كان السهو قبل  
 الاقتداء او بعده (ثم يقضى ما فاتته)  
 ولو سها فيه سجدتانيا (وكذا  
 (اللاحق) لكنه يسجد في آخر  
 صلاته ولو سجد مع امامه أعاده  
 والمقيم خلف المسافر كالمسبوق  
 وقيل كاللاحق (سها عن القعود  
 الاول من الفرض) ولو علميا أما  
 النقل فيعود ما لم يقيد بالسجدة  
 ثم تذكر عاد اليه) وتشهد ولا  
 سهو عليه في الاصح

بما في الكافي ان استوى النصف الاسفل وظهره بعد من فهو أقرب الى القيام وان لم يستوفه وأقرب الى القعود ثم اعلم أن حالة القراءة تنوب عن القيام في مريض يصلي بالاجماع حتى لو ظن في حالة التشهد الاول أنها حالة القيام فقرأ ثم تذكر لا يعود الى التشهد كما في البحر عن الوالوجية (قوله في ظاهر المذهب الخ) مقابله ما في الهداية ان كان الى القعود أقرب عاد ولا سهو عليه في الاصح ولو الى القيام أقرب فلا وسهوا وهو مروى عن أبي يوسف واختاره مشايخ بخاري وأصحاب المتون كالكنز وغيره ومضى في نور الابصار على الاول كالمصنف تبع المواهب الرحمن وشرحه البرهان قال ولصرح ما رواه أبو داود عنه صلى الله عليه وسلم اذا قام الامام في الركعتين فان ذكر قبل أن يستوى قائما فليجلس وان استوى قائما فلا يجلس ويسجد سجدة في السهو اه قلت لكن قال في الطلية انه نص فيه يفيد تعين العمل به لولا ما في ثبوته من النظر فان في سنده جابرا الجعفي من علماء الشيعة جارحوا اكثر من موثقيه وقال الامام أبو حنيفة فيه ما رأيت أكذب منه فلا جرم ان قال شيخنا في التقريب رافضى تضعيف انتهى فلا تقومها لجهة بحديثه اه (قوله أي وان استقام قائما) أفاد أن لا في قوله والنافية داخله على قوله لم يستقم وهو ثبوت أيضا فكان اثباتا فأداه ط (قوله ترك الواجب) وهو القعود (قوله بعد ذلك) أي بعد ما استقام قائما ومنه ما اذا عاد بعد ما صار الى القيام أقرب على الرواية الاخرى ولذا قال في البحر ثم لو عاد في موضع وجوب عدمه اختلفوا في فساد صلاته فهذه العبارة تصدق على الروايتين (قوله لكنه يكون مسيا) أي ويأثم كما في الفتح فلو كان اما لا يعود معه القوم تحققة الاختلاف ويلزمه القيام للحال شرح المنية عن القنية (قوله لتأخير الواجب) الاولى أن يقول لتأخير الفرض وهو القيام أو ترك الواجب وهو القعود ط (قوله كما حققه الكمال) أي بما حاصله أن ذلك وان كان لا يحل لكنه بالصحة لا يحل لما عرف أن زيادة ما دون ركعة لا يفسد وقواه في شرح المنية بما قدمناه آنفا عن القنية فانه يفيد عدم الفساد بالعود وأيده في البحر أيضا بما في المراج عن المجتبى لو عاد بعد الاتصاف بخلط قبل تشهد لنقضه القيام والصحيح لا بل يقوم ولا ينتقض قيامه بقعود لم يؤمر به بكن نقض الركوع سورة اخرى لا ينتقض ركوعه اه وببحث فيه في النهر فراجعهم (قوله وهو الحق بجر) كأن وجهه ما مر عن الفتح وما في المبتهى من أن القول بالفساد غلط لانه ليس بترك بل هو تأخير كما لو سها عن السورة فركع فانه يرفض الركوع ويعود الى القيام ويقرأ وكما لو سها عن القنوت فركع فانه لو عاد وقت لا تفسد على الاصح اه لكن بحث فيه في البحر ببدء الفرق وهو أنه اذا عاد وقرأ السورة صارت فرضا فقد عاد من فرض الى فرض وكذا في القنوت لان شبهة القرآنية او عاد الى فرض وهو القيام لان كل فرض طوله يقع فرضا اه وأقره في النهر وشرح المقدسي أقول وفيه نظر فان القنوت الذي قبل انه كان قرآنا قد خرج هو الدعاء المخصوص وهو سنة فلا يلزم قراءته بل قد يقرأ غيره وكونه عاد الى فرض وهو القيام ممنوع بل عاد الى القيام الذي هو الرفع من الركوع بدليل أن الركوع لم يرفض بعوده لاجل القنوت فكان فيه تأخير الفرض لا تركه فهو مثل عوده الى القعود في مسئلتنا ثم بحث في عوده الى القراءة مسلم والله أعلم (قوله وهذا في غير المؤتم الخ) أي ما ذكر من منعه عن العود الى القعود بعد القيام والخلاف في الفساد لو عاد انما هو في الامام والمنفرد أما المقتدى الذي سها عن القعود فقام وامامه فاعده فانه يلزمه العود لان قيامه قبل امامه غير معتبر فليس في عوده رفض الفرض بل قال في شرح المنية عن القنية ان المقتدى لو نسي التشهد في القعدة الاولى فذكر بعد ما قام عليه أن يعود ويتشهد بخلاف الامام والمنفرد للزوم المتابعة كمن ادرك الامام في القعدة الاولى فقدمه فقام الامام قبل شروع المسجود في التشهد فانه يشهد تسعة تشهد امامه فكذا هذا اه (قوله وان خف فوت الركعة) أي الثالثة مع الامام ط (قوله وظاهره) أي تعليل السراج بأن القعود فرض ط وكذا تعليل القنية الذي ذكرناه (قوله والظاهر أنها واجبة الخ) لم يميز حكمها في السن والظاهر السنة لان السن المطلوبة في الصلاة يستوى فيها الامام والمنفرد والمقتدى غالباً وقوله فرض في الفرض معناه أن يأتي بذلك الفرض ولو بعد اتيان الامام لا قبله وليس المراد المشاركة في جرم منه ط قلت وعلى ما استظهره السراج بجعل النهي شكل العود الى قراءة التشهد بعد التباير بالقيام الفرض مع امامه متأمل (قوله ولنا فيها رسالة حافلة) لم أطلع عليها ولكن قدمنا في اخر واجبات الصلاة شيئا من الكلام على المتابعة بما فيه كفاية ان شاء الله تعالى (قوله ولوسها

(مالم يستقم قائما) في ظاهرها المذهب وهو الاصح فتح (والا) أي وان استقام قائما (لا) يعود لاشتغاله بفرض القيام (وسجد للسهو) ترك الواجب (فلو عاد الى القعود) بعد ذلك (تفسد صلاته) لرفض الفرض لمالم يس فرض وصحبه الزيلعي (وقيل لا) تفسد لكنه يكون مسيا ويسجد لتأخير الواجب (وهو الاشبه) كما حققه الكمال وهو الحق بجر وهذا في غير المؤتم أما المؤتم فيعود حتما وان خاف فوت الركعة لان القعود فرض عليه بحكم المتابعة سراج وظاهره أنه لو لم يعد بطلت بجر قلت وفيه كلام والظاهر أنها واجبة في الواجب فرض في الفرض من ولنا فيها رسالة حافلة فراجعها

عن القعود الاخير) أراد به القعود المفروض او ما كان آخر الصلاة فيشمل نحو الفجر فأفاده في البحر (قوله كله  
 او بعضه) كما لو جلس جلسة خفيفة أقل من قدر التشهد واذا عادا احتببت له الجلسة الاولى حتى لو كان كلا  
 الجلستين بقدر التشهد ثم تكلم بآذان صلاته بحر (قوله ما لم يقيد بها) أي الركعة التي قام اليها واحترز به  
 عما اذا سجد لها بلا ركوع فانه يعود لعدم الاعتداد بهذا السجود كافي النهار ومقتضاه أنه لا بد من أن يكون  
 قد قرأ فيها وفي الخلاصة خلافه ولذا استشكله في البحر بأن الركعة في النقل بلا قراءة غير صحيحة فكانت زيادة  
 ما دون ركعة وهو غير فسد قال في النهر الا أن يفرق بأنه قد عهد اتمام الركعة بلا قراءة تكفي المقتدى بخلاف  
 الخالية عن الركوع (قوله وسجد للسهو) لم يفصل بين ما اذا كان الى القعود أقرب او لا وكان  
 ينبغي أن لا يسجد فيما اذا كان اليه أقرب كما في الاولى لما سبق قال في الحواشي السعدية ويمكن أن يفرق  
 بينهما بأن القريب من القعود وان جاز أن يعطى له حكم القاعد الا أنه ليس بقاعد حقيقة فاعتبر جانب  
 الحقيقة فيما اذا سها عن القعدة الثانية وأعطى حكم القاعد في السهو عن الاولى اظهارا للتفاوت بين  
 الواجب والفرض نهر (قوله لتأخير القعود) علل في الهداية بأنه أخر واجبا فقالوا أراد به القطعي  
 وهو الفرض يعني القعود الاخير وهو اولى من حمله على معناه المشهور وكون المراد به السلام او التشهد  
 والاشكل الفرق المار كمانه عليه في النهر (قوله عامدا او ناسيا) أشار الى ما في البحر من أنه  
 لا فرق في عدم البطان عند القعود قبل السجود والبطان ان قيد بالسجود بين العمد والسهو ولذا قال  
 في الخلاصة فان قام الى الخامسة عامدا أيضا لا يفسد ما لم يقيد الخامسة بالسجدة عندنا (قوله عند محمد)  
 ظاهره أنه راجع لكل المتن فيكون محمدا قال لا يتحولها انفلأوليس كذلك لبطان الفريضة وكلما بطل الفرض  
 عنده بطل الاصل فتعين أن يكون راجعا لقوله برفعه فيكون المتن اختار قول أبي حنيفة وأبي يوسف في عدم  
 بطان الاصل وقول محمد ان السجدة لا تتم الا بالرفع اه ح وعليه فضم السادسة مبنى على قولهما فقط  
 كما نص عليه في الحلبة والبدائع معللا ببطان التعميم عند محمد والايهام الواقع في كلام الشارح واقع  
 في كلام المصنف أيضا فالاحسن قول السكوني بطل فرضه برفعه وصارت نفلا فقوله برفعه متعلق بقوله بطل (قوله  
 لا تمام الشيء بآخره) أي والرفع آخر السجدة اذ الشيء انما ينتهي بصدته ولذا لو سجد قبل امامه فأدركه امامه  
 فيه جاز ولو تمت بالوضع لما جاز لان كل ركن اذا قيل الامام لا يجوز بحر (قوله فلو سبقه الحدث) أي  
 في مسئلة المتن وهذا بيان لثمة الخلاف في أن السجدة هل تتم بالوضع او بالرفع (قوله نوضأ وبني) لانه بالحدث  
 بطلت السجدة فكانه لم يسجد فيتوضأ وبني لا تمام فرضه امداد (قوله حتى قال الخ) وذلك لما عرض قول  
 محمد فيها على أبي يوسف قال زه صلاة فسدت يصلحها الحدث وهي بكسر الزاي وسكون الهاء كلمة تقولها  
 الاعاجم عند استحسان الشيء وانما قالها أبو يوسف على سبيل التكميل والتعجب شرح المنية وقيل العوَاب  
 بالضم والزاي ليست بخالصة بحر عن المغرب وقوله فسدت أي قاربت الفساد واسماها أبو يوسف فاسدة بناء  
 على مذهبه (قوله والعبرة للامام) أي في القعود قبل التقييد وفي عدمه ط (قوله لم تفسد صلاتهم) لانه لما  
 عاد الامام الى القعدة ارتفض ركوعه فارتفض ركوع القوم أيضا لانه مبنى عليه فبق لهم زيادة سجدة  
 وذلك لا يفسد الصلاة بحر عن المحيط وهذا انما يظهر لور كع الامام ولو عاد قبل الركوع وركع القوم وسجدوا  
 فسدت لزيادتهم ركعة على ما يظهر وفي الفتح ولا يتابعونه اذا قام واذا عاد لا يبعدون التشهد ط (قوله  
 ما لم يعمدوا السجود) قيد به لما في المجتبى لو عاد الامام الى القعود قبل السجود وسجد المقتدى عمدا ففسد  
 وفي السهو خلاف والاحوط الاعادة اه بحر أقول مقتضى التعليل المار بارتفاض ركوع القوم بارتفاض  
 ركوع الامام أنه لا فرق بين العمد وغيره فليست آمل (تممة) يتفرع أيضا على قوله والعبرة للامام ما في البحر عن  
 الخاتمة لو تشهد المقتدى وسلم قبل أن يقيد الخامسة بالسجدة ثم قيد هاهنا بفسدت صلاتهم جميعا (قوله ولو في  
 العصر والفجر) بناء على أن المراد بالسادسة ركعة زائدة والانتهى في الفجر رابعة وأتى بالمبالغة للرد على ما في  
 السراج من استثناء العصر وما في قاضي خان من استثناء الفجر لكرامة التنفل بعدهما واعتراضهما في البحر بأنه  
 في المسئلة الآتية اذا قعد على الرابعة وقيد الخامسة بسجدة يضم السادسة ولو في العوات المكرودة ولا فرق  
 بينهما اه وأورد في النهر أيضا أنه اذا لم يقعد وبطل فرضه كيف لا يضم في العصر ولا كراهة في التنفل قبله

(ولو سها عن القعود الاخير) كله  
 او بعضه (عاد) ويكتفي كون كلا  
 الجلستين قدرا لتشهد (ما لم يقيد بها  
 بسجدة) لان ما دون الركعة محل  
 الرض وسجد للسهو لتأخير  
 القعود (وان قيدها) بسجدة  
 عامدا او ناسيا او ساهيا او غفلا  
 (تحول فرضه فلا يرفعه) الجبهة  
 عند سجده وبقي لان تمام الشيء  
 بآخره فلو سبقه الحدث قبل رفعه  
 نوضأ وبني خلافا لابي يوسف حتى  
 قال زه صلات فسدت أصلها  
 الحدث والعبرة للامام حتى لو عادوا  
 يعلم به القوم حتى سجدوا لم تفسد  
 صلاتهم ما لم يعمدوا السجود  
 وفيه يلغز أي متصل ترك القعود  
 الاخير وقيد الخامسة بسجدة  
 ولم يطل فرضه (وضم سادسة)  
 ولو في العصر والفجر



ثم أجاب بأنه يمكن حله على ما إذا كان يقضى عصرًا أو ظهر بعد العصر (تنبيه) لم يصح بالمغرب كما صرح بالفجر والعصر مع أنه صرح به القهستاني ومقتضاه أنه يضم إلى الرابعة خامسة لكن في الحلية لا يضم إليها أخرى لنصهم على كراهة التنفل قبلها وعلى كراهة بالوتر مطلقا ١٥ قلت ومقتضاه أنه إذا سجد للرابعة يسلم فوراً ولا يقعد لها ثلاثاً بصير متنة لا قبل المغرب وقد يجاب بما يشير إليه الشارح بأن الكراهة مختصة بالتنفل المقصود فلا ضرورة إلى قطع الصلاة بالسلام وأما أنه لا يضم إليها خامسة فظاهر لئلا يكون تنفلاً بالوتر فلا وجه لعدم ذكر المغرب كما فعل الشارح ثم رأيت في الامداد قال وسكت عن المغرب لأنها صارت أربعاً فلا يضم فيها (قوله ان شاء) أشار إلى أن الضم غير واجب بل هو مندوب كما في الكافي تبعاً للمبسوط وفي الأصل ما يفيد الوجوب والاول أظهر كما في البحر (قوله لا اختصاص الكراهة الخ) جواب عما قد يقال ان التنفل بعد العصر والفجر مكروه وفي غيرهما وان لم يكره لكن يجب اتمامه بعد الشروع فيه فكيف قلت ولو بعد العصر والفجر وقلت انه مخير ان شاء ضم والا فلا والجواب أنه لم يشرع في هذا التنفل قصد اوما ذكرته من الكراهة ووجوب الاتمام خاص بالتنفل قصد الكراهة الضم هنا خلاف الاول كما يأتي ما يفيد (قوله لان نقصان) أي الحاصل بترك القعدة لا ينجبر بسجود السهو فان قلت انه وان فسده فساداً فسد سجوداً فساداً من ترك القعدة في التنفل ساهياً وجب عليه سجود السهو فلماذا لم يجب عليه السجود نظر لهذا الوجه قلت انه في حال ترك القعدة لم يكن نفلاً انما تحققت النقلة بتقييد الركعة بسجدة والضم فالنقلة عارضة ط (قوله مثلاً) أي اوقعت في ثالثة الثلاثين اوفي ثمانية الثمانين ح (قوله ثم قام) أي ولم يسجد (قوله عادوسلم) أي عاد للجلوس لما رآه مادون الركعة محل للرخص وفيه اشارة الى أنه لا يعيد التشهد وبه صرح في البحر قال في الامداد والعود للتسليم جالساً سنة لان السنة التسليم جالساً والتسليم حالة القيام غير مشروع في الصلاة المطلقة بلا عذر فبأنه على الوجه المشروع فلو سلم قائماً لم يفسد صلاته وكان تاركاً لسنة ١٥ (قوله ثم الاصح الخ) لانه لا اتساع في البدعة وقيل يتبعونه مطلقاً عاداً ولا (قوله فان عاد) أي قبل أن يقيد الخامسة بسجدة تبعوه أي في السلام (قوله اذ لم يبق عليه الا السلام) أشار به الى أن معنى تمام فرضه عدم فساده والافضل انه ماقصة كما يأتي في قوله لنقصان فرضه بتأخير السلام اليه أشار في البحر ح (قوله وضم إليها سادسة) أي ندباً على الاظهر وقيل وجوباً ح عن البحر (قوله ولو في العصر الخ) أشار الى أنه لا فرق في مشروعيتها بين الاوقات المكروهة وغيرها لما مر أن التنفل فيها انما يكره لوعن قصد والا فلا وهو الصحيح زبلي وعليه الفتوى مجتبي والى أنه كما لا يكره في العصر لا يكره في الفجر خلافاً للزبلي ولذا سوى بينهما في الفتح وصرح في التبيين بأن الفتوى على أنه لا فرق بينهما في عدم كراهة الضم (قوله والضم هنا أكد) لان فرضه قد تم فلو قطع هاتين الركعتين بأن لا يسجد للسهو لزم ترك الواجب ولو جلس من القيام وسجد للسهو لم يؤد سجود السهو على الوجه المستحسن فلا بد من ضم سادسة ويجلس على الركعتين ويسجد للسهو بخلاف المسئلة الاولى لان الفرضية لم تبق ليجتاز الى تدارك نقصانها ح عن الدرر (قوله ولا عهدة لوقطع) أي لا يلزمه القضاء ولو لم يضم وسلم لانه لم يشرع به مقصوداً كما مر (قوله ولا بأس الخ) أي لو ضم في وقت مكروه كالعصر والفجر قبل يكره والمعتد المصحح أنه لا بأس به قال في البحر بمعنى أن الاولى تركه فظاهره أنه لم يقل اخذ بوجوبه ولا باستحبابه ١٥ وقد يقال ان الوقت المكروه لما كان مظنة أن يتوهم أن في الصلاة فيه بأساً حتى البأس لذلك لا يصح كون الاولى تركها بل الاولى فعلها بدليل قولهم لو تطلع فصل ركعة فطلع الفجر فالاولى أن يتها لانه لم يتنفل بعد الفجر قصداً الآن يفرق بأن ابتداء الشروع في التطوع هنا مقصود فكانت له حرمة بخلافه في مسئلتنا لكن قد يقال ان عدم الاتمام هنا يلزم منه ترك السجود الواجب افعاله لا على الوجه المستحسن كما مر في علته كون الضم هنا أكد وعلى هذا فالضم في المسئلة الاولى في الاوقات المكروهة خلاف الاولى لانه لا يسجد سهو فيها كما مر (قوله في صورتين) أي ما اذا لم يسجد للخامسة او سجد (قوله وترك في الثانية) أي ترك سلام الفرض الخاص به وهو ما لا يكون بينه وبين قعدة الفرض صلاة وهو هنا وان كان سلامه على رأس الست يخرج من جميع الصلاة لكن فانه السلام بخصوص ١٥ ح (قوله والركعتان الخ) لم يذ كر حكم ما تحوّل نفلاً في المسئلة الاولى هل ينوب عن قبلية الظهر اذا لم يكن صلاتها قال بعض الفضلاء نعم واعترض بما ذكر في تعليل المسئلة هنا

(ان شاء) لا اختصاص الكراهة والاتمام بالقصد ولا يسجد للسهو على الاصح لان نقصان الفساد لا ينجبر (وان قعد في الرابعة) مثلاً قدر التشهد (ثم قام عادوسلم) ولو سلم قائماً مع ثم الاصح أن القوم يتنفلون فان عاد تبعوه (وان سجد للخامسة سألوا) لانه تم فرضه اذ لم يبق عليه الا السلام (وضم إليها سادسة) ولو في العصر وخامسة في المغرب ورابعة في الفجر به يفتي (لتصير الركعتان نفلاً) والضم هنا أكد ولا عهدة لوقطع ولا بأس باتمامه في وقت كراهة على المعتد (ومسجد للسهو) في صورتين لنقصان فرضه بتأخير السلام في الاولى وتركه في الثانية (و الركعتان لا ينوبان عن السنة الرابعة) بعد الفرض في الاصح لان المواظبة عليهما انما كانت بخرجة مبتدأة

وفيه نظر لان الشروع فيما ترك كان بحرمة مبتدأة غايته أنه انقلب فيه وصف ما شرع فيه قصد الى التولية بخلاف الركعتين هنا فإنه لم يشرع فيهما قصد اولاً وجدت لهما تحرمة مبتدأة وقد مر في باب النوافل أنه لو صلى ركعتين من التهجيد فظهر وقوعهما بعد طلوع الفجر اجراءه عن سنة الفجر في الصحيح بخلاف ما لو صلى أربعاً فظهر وقوع ركعتين منهما بعد الفجر لانهما ليستا بحرمة مبتدأة فتأمل (قوله ولو اقتدى به الخ) أي لو اقتدى شخص بالذي قعد على الرابعة ثم قام ونهت سادسة صلاهما أي الركعتين أيضاً أي مع الرابع والاولى أن يقول صلى الرابع أيضاً لأن صلاة الركعتين محل وفاق فعند أبي يوسف يصلي ركعتين فقط بناءً على أن إحرار الفرض انقطع بالاتقال الى النفل وعند محمد سنا وهو الأصح لأنه لو انقطعت الحرمة لاحتاج الى تكبيرة جديدة فصار شارعاً في الكل ح عن البحر لمصداً (قوله وان افسد) أي المقتدى الركعتين قضاها فقط لأنه شرع في هذا النفل قصداً فكان مضموناً عليه بخلاف الامام لشروعه فيه ساهياً وهذا كله فيما اذا قعد الامام في الرابعة فان لم يقعد يصلي المقتدى ستاً كما اذا افسد هما كما في القهستاني عن المحيط لأنه ألزم صلاة الامام وهي ست ركعات ففلا كما في البحر (تتمة) لو اقتدى به مفترض في قيام الخامسة بعد القعود قدر التشهد لم يصح ولو عاد الى القعدة لأنه لما قام الى الخامسة فقد شرع في النفل فكان اقتداء المفترض بالنفل ولو لم يقعد قدر التشهد صح الاقتداء لأنه لم يخرج من الفرض قبل أن يقعد بها بسجدة بجر عن السراج (قوله سهواً) قيد بالنظر الى قوله سجدة لا الى قوله ولم تصد وهذه المسئلة تقدمت بعينها في باب النوافل ح وقد مننا الكلام عليها هنا فراجعهم (قوله وقد مننا) أي عند قول المتن سها عن القعود الاول (قوله وقبل لا) أي لا يعود بعد ما استتم قائماً كالقروض وقد مننا أنه في التارخانية صحه قال في شرح المنية والخلاف فيما اذا احرمت بنية الرابع فان نوى ثنتين عاد اتفاقاً (قوله فسجد له) أي للسهو (قوله بعد السلام) وكذلك قبله كما يفيد ما ذكره من التعليل وكان المصنف يقيد به تبعاً للتلاصق لكونه السنة في محل السجود عندنا لا لكونه البعدي اولى كما قيل فافهم (قوله عليه) أي على ما صلى ط (قوله تحريماً) لما يأتي من أن نقض الواجب لا يجوز (قوله لتلايطل سجوده الخ) ونقض الواجب وبطلاله لا يجوز الا اذا استلزم تحصيله نقض ما هو فوقه بجر عن الفتح أي كما في مسئلة المسافر الآتية قال ح قال شيخنا هذا في البناء على النفل وأما البناء على الفرض ففيه كراهتان اخريان الاولى تأخير سلام المكتوبة الثانية الدخول في النفل بلا تحرمة مبتدأة اه قال ط وهذا الاخير يظهر أيضاً في بناء النفل على مثله اذا كان نوى اولاً ركعتين اه تأمل (قوله بخلاف المسافر الخ) أي لو كان مسافراً فسجد للسهو ثم نوى الإقامة فله ذلك لأنه لو لم يكن قد لزم الاعتمام بنية الإقامة بطلت صلاته وفي البناء نقض الواجب وهو أدنى فيحصل دفعه الى أعلى بجر (قوله وبعبده) أي من ليس له البناء وهو باطله يشمل المفترض ويحالفه ما قدمه اول الباب عن القنية من أنه لو جئ النفل على فرض سها فيه لم يسجد وقد مننا الكلام عليه (قوله والمسافر) الاولى أن يقول كل مسافر لثلاثون سجوداً على المختار أن فيه خلافاً مع أنه خلاف ما يفهم من الجرا فاده ط قلت بل صرح به في الامداد (قوله على المختار) وقبل لا يعيده لأنه وقع جابراً حين وقع فيعذب ح عن الامداد (قوله يخرج من الصلاة الخ) هذا عندهما وأما عند محمد فانه لا يخرج منها أصلاً كما في البحر وغيره (قوله ان سجد عاد الخ) أفاد أن معنى التوقف أنه يخرج منها من كل وجه على احتمال أن يعود الى حرمتها بالسجود بعد خروجه منها ولهم فيه تفسير آخر وهو أنه قبل السجود يتوقف على ظهور عاقبته ان يسجدتين أنه لم يخرج منه وان لم يسجدتين انه أخرجه من وقت وجوده وعامه في الفتح (قوله بنية الإقامة) أي بعد السلام وقبل السجود كما هو فرض المسئلة أما قبل السلام فلا شك في أنه يصير فرضه أربعاً لأنه لم يخرج من حرمة الصلاة اتفاقاً وكذلك بعد السلام والسجود لأنه في حرمة الصلاة اتفاقاً أما على قول محمد فظاهر وأما على قوله ما فلا نه عاد الى حرمتها بالسجود وهذه المسئلة الاخيرة هي التي تقدمت في قوله بخلاف المسافر (قوله كذا في عامة الكتب) في بعض النسخ كذا في غاية البيان وهي الصواب لأن المذكور في عامة الكتب كالهداية وشروحهما والكافي وقاضى خان وغيرهما عدم اتفاق الطهارة وعدم صيرورة الفرض أربعاً عندهما من غير تفصيل بين العود الى السجود وعدمه وانما ذكرناه هذا التفصيل في مسئلة الاقتداء فقط لعدم امكانه في غيرها أما اجراء التفصيل في المسائل الثلاث كما فعل المصنف فهو

ولو اقتدى به فيها صلاهما أيضاً  
وان افسد قضاها به بقى نقابة  
(ولو ترك القعود الاول في النفل  
سهواً وسجد ولم تصد استخساناً)  
لأنه كما شرع ركعتين شرع أربعاً  
أيضا وقد مننا أنه يعود ما لم يقيد  
الثالثة بسجدة وقيل لا (واذا صلى  
ركعتين) فرضاً ونفلاً (وسها)  
فيهما فسجد له بعد السلام ثم أراد  
بناءً شفع عليه لم يكن له ذلك (البناء  
أي يكره له تحريماً لتلايطل سجوده  
بلا ضرورة) (بخلاف المسافر)  
اذا نوى الإقامة لأنه لو لم يبن بطلت  
(ولو فعل ما ليس له) من البناء  
(صح) بناؤه (لبقاء الحرمة وبعبده)  
هو والمسافر (سجود السهو وعلى  
المختار) لبطلانه بوقوعه في خلال  
الصلاة (سلام من عليه سجود  
سهو يخرج من الصلاة خروجا  
موقوفاً) ان سجد عاد إليها ولا  
لا على هذا (فيصح الاقتداء به  
ويطل وضوءه بالقهقهة ويصير  
فرضه أربعاً بنية الإقامة ان سجد  
للسهو في المسائل الثلاث (والا)  
يسجد (لا) ثبت الاحكام  
المذكورة كذا في عامة الكتب

مذكور في غاية البيان كما نقله عنها في البحر وكذا في متن الوقاية والدرر والملتقى وقد نبه غير واحد على غلطهم  
وكذا قال القهستاني ان ما سوى مسئلة الاقتداء ليس من فروع الخلاف الا اذا سقط الشرطان  
وفي الوقاية هنا هو مشهور اهـ وأراد بالشرطين قوله ان عاد الى السجود والا فلا والحاصل ان الصواب  
في التعبير ان يقول كما قال ابن الكمال سلام من عليه السهو يخرج منه خروجا موقوفا عندهما خلافا لمحمد  
فيصح الاقتداء به ان يسجد بعد الا فلا ولا يبطل وضوءه بالقهقهة ولا يصير فرضه أربعة بنية الاقامة اهـ وعند  
محمد يصح الاقتداء مطلقا ويبطل وضوءه ويصير الفرض أربعة فالاخلاف في المسائل الثلاث لكن المسئلة الاولى  
عندهما على التفصيل المذكور دون الاخيرتين فاجراء التفصيل في المسائل الثلاث كما فعل المصنف غلط مخالف  
لعامة الكتب (قوله وهو غلط في الاخيرتين الخ) أي ذكر الشرطين وهما قوله ان يسجد والا لا غلط  
في المسئلتين الاخيرتين لانه عندهما لا تفصيل فيهما وانما التفصيل المذكور في الاولى فقط كما ذكرنا  
أما في القهقهة فلانها أوجب سقوط السجود عند الكل لقوات حرمة الصلاة لانها كلام فالحكم النقض عنده  
وعنده عندهما كما صرح به في المحيط وشرح الطحاوي بجر أي لانه عند محمد لم يخرج بالسلام عن حرمة  
الصلاة فانقضت طهارته وعندهما خرج من كل وجه ولا يمكنه أن يعود الى الصلاة بالسجود لوجود المنافي  
وهو القهقهة لانها كلام كالوسم واحدث عدم بعده فان سلامه لم يبق موقوفا بعد الحدث وأما في نية الاقامة  
فقال في المحيط وغيره انه لا يتغير فرضه ويسقط عنه سجود السهو وفي المراج سواه يسجد اولاً لانه لو تغير به لصحت  
نيته قبله ولو صحت لوقعت السجدة في وسط الصلاة ولا يعتد بها فصار كأنه لم يسجد أصلاً فلو صحت لصحت بلا سجود  
بجر ونهر وحاصله أنه لو صح سجوده لبطل وما يؤدي تصحيحه الى ابطاله فهو باطل وفيه دور أيضاً ويضعه  
ما في البرازية أنه عندهما خرج من الصلاة ولا يعود الا بعد العود الى سجود السهو ولا يمكنه العود اليه الا بعد تمام  
الصلاة ولا يمكنه اتمام الصلاة الا بعد العود الى السجود فجاء الدور قال ويبانه أنه لا يمكنه العود الى سجوده لان  
سجوده ما يكون جابراً والجابر بالنص هو الواقع في آخر الصلاة ولا آخر لها قبل اتمامها فقلنا بأنه تمت صلاته وخرج  
منها قطعاً للدور اهـ والحاصل أنه حيث لم يمكنه العود الى السجود لما علمته لم يمكن عوده الى الصلاة فبقى  
خارجاً منها بالسلام خروجا باقاً حتى لو سجد وقع لغوا كما لو سجد بعد القهقهة في المسئلة التي قبلها وبعد الحدث  
العمد ولذا صرح الكمال وغيره من الشراح كصاحب النهاية والعناية وقاضي خان بأنه لا يتغير فرضه بنية  
الاقامة لان النية لم تحصل في حرمة الصلاة فقد ظهر لك بهذا التقرير سقوط ما ذكره في الامداد منتصراً لما  
في غاية البيان في هذه المسئلة بما حاصله أن عدم صحة نية الاقامة انما هو على تقدير عدم السجود وهو قد سجد  
فصح نيته لما في الدراية اذا سجد فتوى الاقامة صحت اهـ فكذلك هنا والارز التناقض وقول الكمال  
ان النية لم تحصل في حرمة الصلاة غير مسلم لتصريحه بأن سلام من عليه السهو لا يخرج منه ويلزم صاحب  
البحر في قوله ان لا يقع في خلال الصلاة أن نية الاقامة بعد سجوده لا تصح لوقوع السجود في خلال الصلاة  
مع اتفاقهم على صحتها أقول والجواب ما قلناه من أنه اذا سجد وقع لغوا فكانه لم يسجد فلم يعد الى حرمة  
الصلاة فلم تصح نيته بخلاف ما في الدراية فانه اذا سجد اولاً وعاد اليها فصحت نيته بخلاف ما اذا نوى اولاً ثم سجد  
فانه لا يعود اليها لما علمته من الدور واستلزام صحة السجود بطلانه فلا تناقض بين المسئلتين وأما ما ذكره  
الكمال فقد صرح به غيره كما علمت وتصريحه بأن سلام من عليه السهو لا يخرج منه أي خروجا تاماً بل يخرج  
على احتمال العود ان مكن وهنا لم يمكن لا محذور المذكور وقولهم تصح نية الاقامة بعد السجود ويلغو السجود  
لوقوعه في خلال الصلاة صحيح لان الفاء السجود فيه لم يكن بسبب ايجابه المقتضى للدور كما في مسئلتنا بل بسبب  
تصحیح النية الموجبة للاتمام وتصحيح النية فيه لا يستدعي ايجاب السجود بخلاف مسئلتنا فان فيها يلزم من صحة  
النية أن تصح بلا سجود لوقوعه في وسط الصلاة ومع عدم السجود لا يعود الى حرمة الصلاة واذا لم يعد اليها لم  
تصح نية الاقامة فيلزم الدور وبعد تقرير هذا الجواب بما ذكرنا رأيت شيخ مشايخنا الرحمتي ذكر نحوه والله الحمد  
فافهم (قوله ويسجد للسهو ولو مع سلامه للقطع) أي قطع الصلاة وعدم العود اليها بالسجود قيد بالسهو لانه  
لو سلم ذام ككر أن عليه سجدة تلاوة او قراءة الشهاد الاخير سقطت عنه لان سلامه بعد فخرجه من الصلاة  
ولا نفسد صلاته لانه لم يبق عليه ركن من اركان الصلاة بل تكون ناقصة لتترك الواجب وكذا لو سلم وعليه تلاوة

وهو غلط في الاخيرتين والصواب  
أنه لا يبطل وضوءه ولا يتغير فرضه  
يسجد أولاً لسقوط السجود  
بالقهقهة وكذا بالنية لتلايقع  
في خلال الصلاة وتتمامه في البحر  
والنهر (ويسجد للسهو ولو مع  
سلامه) ناوياً للقطع لان نية  
تغيير المشروع لغو



وسهوية ذكرهما والتلاوية سقطتا الا اذا تذكرانه لم تشهد ولو سلم وعليه صليبة فقط او صليبة وسهوية ذكرهما  
لهما او الصليبة فقط فسدت صلاته ولو عليه تلاوية ايضا فسلم ذكرهما او الصليبة فسدت ايضا وهذا في الصليبة  
ظاهر لانها ركن وأما في التلاوية فمقتضى ما مر أنها لا تفسد وهو رواية اصحاب الاملاء عن أبي يوسف لان سلامه  
في حق الركن سلام سهو وفي حق الواجب سلام عمد وكلاهما لا يوجب فساد الصلاة لكن ظاهر الرواية انها تفسد  
لان سلام السهو لا يخرج وسلام العمدي يخرج فترجى جانب الخروج احتياطا وما أحسن قول محمد فسدت  
في الوجهين أي في تذكر التلاوية او الصليبة لانه لا يستطيع أن يقضى التي كان ذكرها بعد التسليم  
واذا جعل عليه قضاء التي كان ناسيا لها وجب أن يقضى التي كان ذكرها وتتمام ذلك في الفتح والبدائع  
(قوله لبطلان التهرمة) أي بالتحويل أو التسكيم وقيل لا يقطع بالتحويل ما لم يتكلم ويخرج من المسجد كما في الدرر  
عن النهاية امداد (قوله ولو نسي السهو الخ) أو في كلامه مانعة المخلو فيصدق بسبع صور وهي ما لو كان  
عليه سهوية فقط او صليبة فقط او تلاوية فقط أو كانت عليه الثلاثة أو اثنتان منها أي صليبة مع تلاوية او سهوية  
مع احدهما ففي هذه كلها اذا سلم ناسيا لما عليه كله أو لما سوى السهوية لا يعتد سلامه قاطعا فاذا تذكر يلزمه  
ذلك الذي تذكره ويرتب بين السجدة حتى لو كان عليه تلاوية وصليبة يقضيها مرتبا وهذا أيضا وجوب  
النية في المقضي من السجدة كما ذكره في الفتح ثم تشهد ويسلم ثم يسجد للسهو وقيدنا بقولنا وما سوى  
السهوية لانه لو سلم ذكرها ناسيا لغيرها يلزمه أيضا لان السلام مع تذكر سجود السهو لا يقطع بخلاف تذكر  
غيرها فانه يقطع على التفصيل المأثور قبل ذلك فافهم (قوله مادام في المسجد) أي وان تحول عن القبلة  
استحسانا لان المسجد كله في حكم مكان واحد ولذا صح الاقتداء فيه وان كان بينهما فرجة وأما اذا كان  
في الضراء فان تذكر قبل ان يجاوز الصفوف من خلفه أو يمينه أو يساره عادا إلى قضاء ما عليه لان ذلك الموضع  
ملحق بالمسجد وان مشى أمامه فالأصح اعتبار موضع سجوده واسترته ان كانت له سترته بين يديه كما في البدائع  
والفتح (تنبيه) قال هنا مادام في المسجد وفيما قبله ما لم يتحول عن القبلة ولعل وجه الفرق أن السلام هنا لما كان  
سهو لم يجعل مجزأ الانحراف عن القبلة مانعا ولما كان فيما قبله عمدا جعل مانعا على أحد القولين وهو ما مشى  
عليه المصنف لما في البدائع من أن السجود لا يسقط بالسلام ولو عمدا الا اذا فعل فعلا يمنع من البناء بأن تكلم  
أو فقه أو أحدث عمدا أو خرج من المسجد أو صرف وجهه عن القبلة وهو ذا كره لانه فات محله وهو تهرمة  
الصلاة فسقط ضرورة فوات محله اه تأمل (قوله فوهما) أي ذواتهم أو متوهما (قوله اتماما أربعة)  
الا اذا سلم قائما في غير جنازة كما قدمه في مفسدات الصلاة لان القيام في غير الجنازة ليس مظنة للسلام فلا يقتصر  
السهو فيه (قوله لانه دعاء من وجه) أي فلهذا خالف الكلام حيث كل مبطل ولو ساهيا (قوله لانه سلام  
عمد) استشكل الصلاة المقدسة الفرق بينه وبين ما قبله فانه عمد أيضا قلت وذكر في شرح النية الفرق بانه  
في الأول سلم على ظن اتمام الأربع فيكون سلامه سهو او هناسا لمعنا بأنه صلى ركعتين فوقع سلامه عمدا فيكون  
قاطعا فلا يني اه وفي التارخائية ان السهو ان وقع في أصل الصلاة اوجب فسادها وان في وضعا فلا فالأول  
كما اذا سلم على الركعتين على ظن أنه في الفجر أو الجمعة أو السفر والثاني كما اذا سلم عليه ما على ظن انها أربعة اه  
أي لان العدد بمنزلة الوصف والحاصل أنه اذا ظن انها الفجر مثلا يكون قاصدا لا يقصاع السلام على رأس  
الركعتين فيكون متعمدا للخروج قبل اتمام الصلاة التي شرع فيها بخلاف ما اذا سلم على ظن اتمامه فانه لم يتعمد  
الا يقصاعه بعد الأربع فوقع قبله سهوا وبالجملة فالسلام من حيث ذاته عمد فيه ما ومن حيث محله مختلف فتدبر  
(قوله وقيل لا تبطل الخ) ذكره في البحر بمحنا أخذنا في المجتبى لو سلم المصلي عمدا قبل اتمامه قبل فساد وقيل  
لا حتى يقصده خطاب آدمي اه فقال في البحر فينبغي ان لا تفسد في هذه المسائل على القول الثاني اه ومثله  
في التهر قال الشيخ اعميل وهو ظاهر والأول المجزوم به في كتب عديدة معتمدة اه (قوله عدمه في الاولين)  
الظاهر ان الجمع الكثير فيما سواه كما كذلك كما جهته بعضهم ط وكذا جهته الرحي وقال خصوصا في زماننا  
وفي جملة حاشية أبي السعود عن العزيمة أنه ليس المراد عدم جوازها بل الأولى تركه لثلاثين الناس في قسنة  
اه (قوله وبه جزم في الدرر) لكنه قيده محشيا الواني بما اذا حضر جمع كثير ولا فلا داعي الى الترك ط (قوله  
واذا شك) هو تساوى الأمرين بجر وقد مناه (قوله في صلاته) قال في فتح القدير قيده لانه لو شك بعد الفراغ

(ما لم يتحول عن القبلة أو يتكلم)  
لبطلان التهرمة ولو نسي السهو  
أو سجدة صليبة أو تلاوية يلزمه  
ذلك مادام في المسجد (سلم مصلي)  
الظهر) مثلا (على) رأس  
(الركعتين وهما) اتمامها  
(أتمها) أربعة (وسجد للسهو)  
لان السلام ساهيا لا يبطل لانه دعاء  
من وجه (بخلاف ما لو سلم على ظن)  
ان فرض الظهر ركعتان بأن ظن  
أنه مسافر أو أنها الجمعة أو كان  
قريب عهد بالاسلام فظن ان  
فرض الظهر ركعتان أو كان في  
صلاة العشاء فظن انها التراويح  
فسلم أو سلم ذكر أن عليه ركعا  
حيث تبطل لانه سلام عمد وقيل  
لا تبطل حتى يقصده به خطاب  
آدمي (والسهو في صلاة العبد)  
والجمعة والمكتوبة والتطوع  
سواء) واختار عند المتأخرين  
علمه في الأولين لدفع الفتنة  
كما في جمعة البحر وأقره المصنف  
وبه جزم في الدرر (واذا شك)  
في صلاته

مما اوبعد ما تعد قدر التشهد لا يعتبر الا اذا وقع في التعيين فقط بأن تذكر بعد الفراغ أنه ترك فرضا وشك في تعيينه  
قالوا بسجدة ثم يقعد ثم يصلي ركعة بسجدة ثم يقعد ثم يسجد السهو لا حق ان الترك الركوع فيكون  
السجود لفرايدونه فلا بد من ركعة بسجدة **هـ** قال في البحر ولا حاجة الى هذا الاستثناء لان الكلام  
في الشك بعد الفراغ وهذا يثبت ترك ركن غير أنه شك في تعيينه نعم يستثنى ما في الخلاصة لو أخبره عدل بعد  
السلام أنك صليت الظهر ثلاثا وشك في صدقه بعد احتياط لان الشك في صدقه شك في الصلاة (قوله  
من لم يكن ذلك عادة) هذا قول شمس الأئمة السرخسي واختاره في البدائع ونص في الذخيرة على أنه الاشبه  
قال في الحلية وهو كذلك وقال غير الاسلام من لم يقع له في هذه الصلاة واختاره ابن الفضل (قوله وقيل الخ)  
ثمرة الخلاف تطهر فيما لو سهاى صلاته اول مرة واستقبل ثم لم يسه سنين ثم سها فعلى قول السرخسي يستأنف  
لانه لم يكن من عادته وانما حصل له مرة واحدة والعادة انما هي من المعاودة أي والشرط ان لا يكون معتادا له  
قبل هذه الصلاة وكذلك على قول غير الاسلام خلافا لما وقع في السراج من أنه يخرى كما يخرى على القول الثالث  
كما في البحر وفي عبارة النهر مناسهوا فاجتنبه (قوله كم صلى) أشار بالكمية الى ان الشك في العدد قاذو في الصفة  
كما لو شك في ثمانية الظهر أنه في العصور في الثالثة أنه في التطوع وفي الرابعة أنه في الظهر قالوا يكون في الظهر  
ولا عبرة بالشك وتماه في البحر (قوله استأنف بعمل منافع الخ) فلا يخرج بمجرد النية كذا قالوا وظاهره  
أنه لا بد من العمل قلوم بأن يخاف وأكملها على غالب ظنه لم يطل الا انها تكون فضلا ويلزمه اداء الفرض  
ولو كانت فلا ينبغي ان يلزمه قضاؤه وان أكملها لوجوب الاستئناف عليه بجر وأقره في النهر والمقدسي  
(قوله وان كثر شكك) بأن عرض له مرتين في عمره على ما عليه أكثرهم وفي صلاته على ما اختاره غير الاسلام  
وفي المجتبى وقيل مرتين في سنة ولعله على قول السرخسي بجر ونهر (قوله للرجح) أي في تكليفه  
بالعمل باليقين (قوله والا) أي وان لم يلق على ظنه شيء فلو شك انها اولي الظهر أو ثانيته يجعلها الاولى ثم  
يقعد لاحتمال أنها الثانية يصلي ركعة ثم يقعد لما قلنا ثم يصلي ركعة ويقعد لاحتمال أنها الرابعة ثم يصلي اخرى  
ويقعد لما قلنا فبأن ياربع قعدان قعدتان مفروضتان وهما الثالثة والرابعة وقعدتان واجبتان ولو شك انها  
الثانية او الثالثة اتقما وقعد ثم صلى اخرى وقعد ثم الرابعة وقعد وتماه في البحر وسجد كره عن السراج أنه يسجد  
للسهو (قوله ولو واجبا) معطوف على محذوف أي فرضا كان القعود ولو واجبا وإذا كان فرضا ولو واجبا  
فكذلك على حذف جواب لو الشرطية فالتعليل ناظر الى ان ذكر كور والحذف هذا وقول الهنداية والوقاية  
يقعد في كل موضع يتوهم أنه آخر صلاته يدل على أنه لا يقعد على الثانية والثالثة ولذا انسبه في الفتح الى القصور  
واعترضه في البحر بأن فيه خلافا فاعله بناء على احدا القواين وان كان الظاهر القعود مطلقا **هـ** قلت لكن  
في القهستاني عن المضمرات ان الصحيح أنه لا يقعد على الثانية والثالثة لانه مضطرب ترك الواجب واثبات  
البدعة والاؤل اولي من الثاني ثم قال لكن فيه اختلاف المشايخ **هـ** وأقول يؤيد ما في الفتح ماصرحوا به  
في عدة كتب أن ما ترده بين البدعة والواجب يأتي به احتياط بخلاف ما ترده بين البدعة والسنة (قوله  
واعلم الخ) قال في المنية وشرحها الصغير ثم الاصل في التفكير أنه ان منعه عن اداء ركن كقراءة آية او ثلاث  
او ركوع او سجود أو عن اداء واجب كالقعود يلزمه السهو لاستلزام ذلك ترك الواجب وهو الاثبات بالركن او  
الواجب في محله وان لم يمنعه عن شيء من ذلك بأن كان يؤدي الاركان ويتفكر لا يلزمه السهو وقال بعض المشايخ  
ان منعه التفكير عن القراءة او عن التسليم يجب عليه سجود السهو والافلا على هذا القول لو شغل عن تسليم  
الركوع وهو ركن من لا يلزمه السجود وعلى القول الاول لا يلزمه وهو الاصح **هـ** وبه علم ان قول المصنف  
ولا تسليح مبني على خلاف الاصح وهو قول البعض ودخل في قوله او عن اداء واجب ما لو شغل عن السلام  
لما في الظهيرة لو شك بعد ما تعد قدر التشهد أصلي ثلاثا أو أربعاً حتى شغله ذلك عن السلام ثم استيقن وأتم صلاته  
فعليه السهو **هـ** وعلمه في البدائع بأنه اخر الواجب وهو السلام **هـ** وظاهر لزوم السجود وان كان مستغفلا  
بقراءة الادعية او الصلاة وهو مبني على ما قاله شمس الأئمة من أنه ليس المراد أن يشغله التفكير عن ركن  
او واجب فان ذلك يوجب سجدة في السهو بالاجماع وانما المراد به شغل قلبه بعد أن تكون جوارحه مشغولة  
بإدراك الاركان وعلمه ما في الذخيرة من أنه لو كان في ركوع او سجود فطول في تفكيره وتغير عن حاله بالتفكير فطيه

(من لم يكن ذلك) أي الشك  
(بجاءة) وقيل من لم يشك في  
جلاة قط بعد بلوغه وعليه  
أكثر المشايخ بجر عن  
الخلاصة (كم صلى استأنف)  
بعمل منافع وبالسلم قاعدة أولى  
لانه المثلل (وان كثر) شكك (عل  
بغالب ظنه ان كان) له ظن للرجح  
(والا أخذ بالاول) تسبقته (وقعد  
في كل موضع توهمه موضع  
قعوده) ولو واجبا لا يصير تاركا  
فرض القعود أو واجبه (واعلم  
أنه اذا شغله ذلك) الشك فتفكر  
(قد رآه ركن ولم يستغل حالة  
الشك بقراءة ولا تسليح) ذكره  
في الذخيرة

مجهود السهو واستحسانا لانه وان كان تفكره ليس الا طائفة القيام او الركوع او السجود وهذه اذا كانت سنة  
 لكنه اخر واجبا او ركنا لا بسبب اقامة السنة بل بسبب التفكير وليس التفكير من أعمال الصلاة اه قلت  
 والحاصل انه اختلف في التفكير الموجب للسهو فقليل ما لم منه تأخير الواجب او الركن من محله بأمر قطع  
 الاشتغال بالركن او الواجب قدر اداه ~~مكن~~ وهو الاصح وقيل بمجرد التفكير الشاغل للقلب وان لم يقطع  
 الموالاة وهذا كله اذا تفكر في أفعال هذه الصلاة أما لو تفكر في صلاة قبلها هل صلاها أم لا ففي المحيط أنه ذكر  
 في بعض الروايات أنه لا سهو عليه وان اخر فعلا كما لو تفكر في أمر من أمور الدنيا حتى اخر ركعا وفي رواية يلزمه  
 لتكن الدعاء في صلاته لانه يجب عليه حفظ تلك الصلاة حتى يعلم جواز صلاته هذه بخلاف أعمال الدنيا  
 فانه لم يجب عليه حفظها واستظهر في الحلية هذه الرواية وأنه لو لم ترك الواجب بالتفكير في أمور الدنيا يلزمه  
 السجود أيضا واستظهر أيضا القول الأول بأن المزمع للسجود ما كان فيه تأخير الواجب او الركن عن محله  
 اذ ليس في مجرد التفكير مع الاداء ترك واجب أصلا وتتمام الكلام فيها وفي فتاوى العلامة قاسم (قوله  
 سواء عمل بالتحري) أي بأن غلب على ظنه أنها الركعة الثانية مثلا وقوله ابني على الأقل أي بأن لم يغلب على  
 ظنه شيء وأخذ بالقل (قوله لكن في السراج الخ) استدرك على ما في الفتح من لزوم السجود في الصورتين  
 وقوله مطلقا أي سواء تفكر قدر ركن او لا وهذا التفصيل هو الظاهر لان غلبة الظن بمنزلة اليقين فاذا تحرى  
 وغلب على ظنه شيء لزمه الاخذ به ولا يظهر وجه لا يجب السجود عليه الا اذا طال تفكره على التفصيل المار  
 بخلاف ما اذا بنى على الأقل لان فيه احتمال الزيادة كما أفاده في البحر (قوله أخبره عدل الخ) تقدم ان الشك  
 خارج الصلاة لا يعتبر وان هذه الصورة مستثناة وقيد بالعدل اذ لو أخبره عدل ان لزمه الاخذ به لم يمتنع  
 شكه وان لم يكن الخبر عدلا لا يقل قوله امداد وظاهر قوله أعاد احتياطا الوجوب ~~مكن~~ في التتارخانية  
 اذا شك الامام فأخبره عدل لان يجب الاخذ بقوله لولا أنه لو أخبره عدل يستحب الاخذ بقوله اه فتأمل  
 (قوله ولو اختلف الامام والقوم) أي وقع الاختلاف بينهم وبينه كان فالواصلت ثلاثا وقال بل أربعا  
 اما لو اختلف القوم والامام مع فريق منهم ولو واحد اخذ بقول الامام ولو يتيقن واحد بالتمام وواحد بالنقص  
 وشك الامام والقوم فالعادة على المتيقن بالنقص فقط ولو يتيقن الامام بالنقص لزمهم الاعادة الا من يتيقن منهم  
 بالتمام ولو يتيقن واحد بالنقص وشك الامام والقوم فان كان في الوقت فالاولى ان يعيدوا احتياطا ولزمهم الخبر  
 بالنقص عدلان من الخلاصة والفتح (تمت) شك الامام فلفظ الى القوم يعلم بهم ان قاموا قاموا ولا فعدلا بأس به  
 ولا سهو عليه غلب على ظنه في الصلاة أنه احدث ولم يسمح ثم ظهر خلافه ان كان ادى ركعا استأنف والامضى  
 تتارخانية (قوله وقتت أيضا في الاصح) وقبل لا يقنت لان الفتوى في الثانية بدعة والجواب ان ما تردد  
 بين البدعة والواجب يأتي به احتياطا كما سترى لوقت في الاولى والثانية سهوا فتقدم المصنف في باب الوتر  
 انه لا يقنت في الثالثة ومترجع خلافه (قوله شك هل كبر الخ) أي شك في صلاته ذخيرة وغيرها وظاهره  
 ان الشك في جميع هذه المسائل ومع في الصلاة ويدرك عليه قول الذخيرة في آخر العبارة ان كان ذلك اول مرة  
 استقبل الصلاة وانما جازله المدي ولا يلزمه الوضوء ولا غسل النوب اه تأمل ويحافظه ما في الخلاصة حيث  
 قال شك في بعض وضوئه وهو أول شك غسل ما شك فيه وان وقع له كثيرا لم يلتفت اليه وهذا اذا شك في خلال  
 وضوئه ولو بعد الفراغ منه لا يلتفت اليه اه لكن سئل العلامة قاسم في فتاويه عن شك وهو في صلاته أنه على  
 وضوء أم لا فاجاب بأنه ان كان أول ما عرض له أعاد الوضوء والصلاة والامضى في صلاته (قوله وظاهر الرواية  
 البناء على الأقل) كذا عزاء في البحر الى البدائع ولم اره فيها فليراجع والذي في لباب المناسك ولو شك في عدد  
 الاشواط في طواف الركن أعاده ولا يبنى على غالب ظنه بخلاف الصلاة وقبل اذا كان يكثر ذلك يتحري اه  
 وما جزم به في الباب عزاء في النص الى عامة المناسك والله تعالى أعلم

\*(باب صلاة المريض)\*

قبيل المرض مفهومه ضروري اذ لا شك ان فهم المراد منه أجلى من قولنا انه معنى يزول بجلوه في بدن الحي  
 اعتدال الطبائع الاربع فيؤول الى التعريف بالاخفى نهر (قوله من اضافة الفعل لقاعله او محله) كل  
 فاعل محل ولا عكس فان المريض محل للصلاة فاعل لها والخشبة محل للركعة وليست فاعله لها ح (قوله

(وجب عليه سجود السهو في)  
 جميع (صور الشك) سواء عمل  
 بالتحري ابني على الأقل فتح  
 لتأخير الركن لكن في السراج أنه  
 يسجد للسهو في أخذ الأقل مطلقا  
 وفي غلبة الظن ان تفكر قدر ركن  
 (فروع) أخبره عدل بأنه ما صلى  
 أربعا وشك في صدقه وكذبه أعاد  
 احتياطا \* ولو اختلف الامام  
 والقوم فلو الامام على يقين لم يعد  
 والأعاد بقولهم \* شك أنها ثانية  
 الوتر أم بالثالثة وقت وقصد ثم صلى  
 أخرى وقتت أيضا في الاصح \* شك  
 هل كبر للافتتاح او لا او أحدث  
 اول أو أصابه نجاسة او لا او مسح  
 رأسه او لا استعمل ان كان اول  
 مرة والا لا \* واختلف لو شك في  
 اركان الحج وظاهر الرواية البناء  
 على الأقل وعليك بالاشباه في  
 قاعدة اليقين لا يزول بالشك  
 \*(باب صلاة المريض)\*

من اضافة الفعل لقاعله او محله



ومناسبتة الخ لم يبين وجه تأخير عن سجود السهو وبينه في البحر بقوله والسهو أعم موقعاً للشهوة المريض والصحيح فكانت الحاجة إلى بيانها من فقدته ح (قوله فتأخر الخ) أي وكان حقاً أن يذكر مع سجود السهو لمخاطبة بينهم ما في أن كلامهم مما مثل جزء الصلاة أولاً لأن كلامهم ما سجوداً يترتب على أمر يقع في الصلاة متأخر عنه إلا أن سجود السهو مختص بالصلاة وسجود التلاوة يقع خارج الصلاة أيضاً ح (قوله كله) فسر به لما سيأتي في المتن من قوله وإن قدر على بعض القيام قام ح (قوله لمرض حقيقي الخ) قال في البحر أراد بالتعذر التعذر الحقيقي بحيث لو قام سقط بدليل أنه عطف عليه التعذر الحكمي وهو خوف زيادة المرض واختلفوا في التعذر فقليل ما يبيع الإفطار وقيل التيمم وقيل بحيث لو قام سقط وقيل ما يهجزه عن القيام بهوائجه والاصح أن يلحقه ضرر بالقيام كذا في النهاية والنجي وغيرهما اه فقوله واختلفوا في التعذر أي في غير عبارة المصنف لما علمت أن المراد به في كلامه كالتعذر الحقيقي بدليل عطف الحكمي عليه وبما تقرّر ظهر ما في كلام الشارح حيث جعل الحقيقي والحكمي وصفين للمرض مع أنه صافقتان للتعذر لأن المرض فيهما حقيقي وكذا قوله وحده أن كان الضمير فيه للمرض الحقيقي فليس ذلك تعريفاً للمرض بل تعريف المرض ما قد مناه وان كان للتعذر المذكور فقد علمت أن المراد به في كلام المصنف الحقيقي وهو ما لو قام لسقط اللهم إلا أن يعود لمطلق التعذر المبيع للصلاة فاعدا كما هو المراد من قول البحر واختلفوا الخ فافهم وقد بدأ في الحد بمعنى التمييز بين الشبثين وعليه فيصح عوده لمطلق المرض أي القدر المميز بين ما تصح معه الصلاة فاعدا وما لا تصح ما يلحقه بالقيام من رر وهو شامل حينئذ لما إذا تعذر القيام حقيقة بالمعنى المأزوح كما وما إذا لم يمكن القيام أصلاً فهو مفهوم بالاولى (قوله قبلها أوفها) صفة لمرض والمرض العارض فيها سياً في الكلام عليه في قول المتن ولو عارض له مرض فيها ولا ينافي قوله أوفها تقيده بقوله كله لأن المراد حينئذ تعذر كل القيام الواقع بعد عروض المرض (قوله أي الفريضة) أراد بها ما يشمل الواجب كالوتر وما في حكمه كسنة الفجر احترازاً عما عد ذلك من التوافل فإنها تجوز من قعود بلا تعذر قيام (قوله خاف) أي غلب على ظنه بتجربة سابقة أو أخبر طبيب مسلم حاذق امداد (قوله بقيامه) متعلق بخاف أو بزيادة وبطء على سبيل التنازع (قوله أو وجد بقيامه) أي لاجله لما شديداً وهذا وما قبله وما بعده داخل في أفراد الضرر المذكور في قوله وحده الخ فافهم (قوله سلس) كفرح ط (قوله أو تعذر عليه الصوم) الأولى أن يقول للصوم باللام التعليلية أي تعذر القيام لاجل الصيام وعبارة البحر ودخل تحت العجز الحكمي ما لو صام رمضان صلى قاعداً وان افطر صلى قائماً يصوم ويصلي قاعداً (قوله كما مر) أي في باب صفة الصلاة حيث قال وقد يتعمد القعود كن يسيل جرحه إذا قام أو سلس بوله أو يدور ربع عورته أو يضعف عن القراءة أصلاً وعن صوم رمضان ولو أضعفه عن القيام بالخروج بجماعة صلى في بيته منفرداً به يبقى خلافاً للاشياء ح أقول وقد مناهنا أنه لو لم يقدر على الأيماء قاعداً كما لو كان بحال لو صلى قاعداً يسيل بوله أو جرحه ولو مستلقياً لا صلى قائماً ركوع وسجوداً لأن الاستلقاء لا يجوز بلا عذر كالصلاة مع الحدث فيترجح ما فيه الاتيان بالاركان كافي المنية وشرحها ومن العجز الحكمي أيضاً ما لو خرج بعض الولد وخاف خروج الوقت صلى بحيث لا يبطئ الولد ضرر وما لو خاف العدو ولو صلى قائماً أو كان في خباء لا يستطيع أن يقيم صلبه وإن خرج لا يستطيع الصلاة لطين أو مطرو من به أدنى علة تخاف أن نزل عن الحمل بقي في الطريق صلى الفرض في محله وكذا المريض الراكب إذا وجد من ينزله بهجر (قوله ولو مستند الخ) أي إذا لم يلحقه ضرر به بدليل ما مر (قوله أو إنسان) عبر في العناية والفتح وغيرهما بالخادم بدله قال ح وفيه أن القادر بقدره الغير عاجز عند الامام إلا أن يراد بالغير غير الخادم تأمل اه أقول قد مناهنا في باب التيمم أن العاجز عن استعمال الماء بنفسه لو وجد من تلزمه طاعته كعبده وولده وأجبره لزمه الوضوء اتفاقاً وكذا غيره ممن لو استعان به أعانه في ظاهر المذهب بخلاف العاجز عن استقبال القبلة أو التحول عن الفراش النجس فإنه لا يلزمه عنده والفرق أنه يخاف عليه زيادة المرض في أقامته ونحوه اه ومقتضاه أنه لو لم يخف زيادة المرض يلزمه ذلك وقد مناهنا في بحث الصلاة على الدابة من باب التوافل عن المجتبي مانعه وإن لم يقدر على القيام أو النزول عن دابته أو الوضوء إلا بالأعانة وله خادم يملك منافعه يلزمه في قولهما وفي قوله نظر والاصح المزوم في الاجنبى الذي بطبعه كالماء

ومناسبتة كونه عارضاً سقوا  
تأخر سجود التلاوة ضرورة  
(من تعذر عليه القيام) أي كله  
(لمرض) حقيقي وحده أن يلحقه  
بالقيام ضرره بفتي (قبلها أوفها)  
أي الفريضة (أو) حكمي بأن  
(خاف زيادته أو بطء بره بقيامه أو  
دوران رأسه أو وجد بقيامه ألماً  
شديداً) أو كان لوصلي قائماً سلس  
بوله أو تعذر عليه الصوم كما مر  
(صلى قاعداً) ولو مستند إلى  
وسادة أو إنسان فإنه يلزمه ذلك  
على المحتار

قوله وفي قوله أي الامام اه منه

الذي يعرض للوضوء ١٥ ولا يخفى أن هذا حيث لا يلحقه ضرر بالقيام فلا يخالف ما قد ساء أنفا وبه ظهر  
أن المراد بالإنسان من يطعمه أعم من الخادم والاجنبى وأما عدم اعتبار القدرة بقدره الغير عند الامام فله  
ليس على إطلاقه بل في بعض المواضع كما قاله ط ولذا قال في المجتبى وفي قوله نظراً ومجول على ما إذا لم يتيسر له  
ذلك إلا بكلفة ومشقة فلا يلزمه الانتظار إلى حصوله فليستأمل (قوله كيف شاء) أى كيف يتيسر له بغير ضرر  
من تزج أو غيره امداد (قوله على المذهب) جزم به في الغرر وروا الأيضاح وصححه في البدائع وشرح المجمع  
واختاره في البحر والنهر (قوله فالهيات الأولى) جمع هيئة وهى هنا كيفية القعود قال ط وفيه أن الأركان  
انما سقطت لتعسر ها ولا كذلك الهيات ١٥ تأمل (قوله قبل وبه يفتى) قاله في التبيين والخللاصة  
والولولجية لانه ليس على المريض قال في البحر ولا يخفى ما فيه بل لا يسر عدم التقييد بكيفية من الكيفيات  
فالمذهب الأول ١٥ وذكر قبله أنه في حالة التشهد يجلس كما يجلس للتشهد بالإجماع ١٥ أقول ينبغي أن يقال  
أن كان جلوسه كما يجلس للتشهد ليس عليه من غيره أو مساوياً لغيره كان أولى والاختار لا يسر في جميع الحالات  
ولعل ذلك يحمل القولين والله أعلم (قوله بركوع) متعلق بقوله صلى ط (قوله على المذهب) في شرح الحلواني  
نقل عن الهندوانى لو قدر على بعض القيام دون تمامه أو كان يقدر على القيام لبعض القراءة دون تمامها يؤمر  
بأن يكبر قائماً ويقرأ ما قدر عليه ثم يقعدان عجز وهو المذهب الصحيح لا يروى خلافه عن أصحابنا ولو ترك هذا خفت  
أن لا تجوز صلاته وفي شرح القاضى فان عجز عن القيام مستوياً قالوا يقوم متكئاً لا يجزئه الا ذلك وكذا لو عجز عن  
القعود مستوياً قالوا يقعد متكئاً لا يجزئه الا ذلك فقال عن شرح الترمذى ونحوه في العناية بزيادة  
وكذلك لو قدر أن يقعد على عصا أو كان له خادم لو أتى عليه قدر على القيام ١٥ (قوله لأن البعض  
معتبر بالكل) أى أن حكم البعض كحكم الكل بمعنى أن من قدر على كل القيام يلزمه فكذا من قدر  
على بعضه (قوله بل تعذر السجود كاف) نقله في البحر عن البدائع وغيرها وفي الذخيرة رجح بل بحلقه  
خارج أن يسجد سال وهو قادر على الركوع والقيام والقراءة يصلى قاعدة يوى ولو صلى قائماً بركوع وقعد وأوماً  
بالسجود أجزأه والاول أفضل لأن القيام والركوع لم يشترعا قرينة بنفسهما بل يكونا وسيلتين إلى السجود ١٥ قال  
في البحر ولم أر ما إذا تعذر الركوع دون السجود وكأنه غير واقع ١٥ أى لانه متى عجز عن الركوع عجز عن السجود  
نهر قال ح أقول على فرض تصويره ينبغي أن لا يسقط لأن الركوع وسيلة إليه ولا يسقط المقصود عند تعذر  
الوسيلة كما لا يسقط الركوع والسجود عند تعذر القيام (قوله لا القيام) معطوف على الضمير المرفوع  
المتصل في قوله تعذراً وهو ضعيف لكونه في عبارة المتن بلا فاصل ولا نو كيد (قوله أوماً) حقيقة الأيما طاطاة  
الرأس وروى مجرد تحريكها وتماه في الامداد عن البحر والمقدسى (قوله أوماً قاعدة) لأن ركنية القيام  
للتوصل إلى السجود فلا يجب دونه وهذا أولى من قول بعضهم صلى قاعدة اذا يفترض عليه أن يقوم للقراءة  
فاذا جاءه أو ان الركوع والسجود أوماً قاعدة أكذا في النهر أقول التعبير بصلى قاعدة هو ما في الهداية والقندورى  
وغيرهما وأما ما ذكره من افتراض القيام فلم أره لغيره فيما عندي من كتب المذهب بل كلهم متفقون على التعليل  
بأن القيام سقط لانه وسيلة إلى السجود بل صرح في الخلية بأن هذه المسئلة من المسائل التي سقط فيها وجوب  
القيام مع انتفاء العجز الحقيقي والحكمى ١٥ ويلزم على ما قاله أنه لو عجز عن السجود فقط أن يركع قائماً  
وهو خلاف المنصوص كما علمته آتفانم ذكر القهستاني عن الزاهدى أنه يوى للركوع قائماً والسجود جالساً  
ولو عكس لم يجز على الأصح ١٥ وجزم به الولوالجى لكن ذكر ذلك في النهر وقال الآن المذهب الاطلاق ١٥ أى  
يوى قاعدة أو قائماً فيهما فالظاهر أن ما ذكره هنا سهو فتنبه له (قوله وهو أفضل الخ) قال في شرح المنية  
لو قبل ان الأيما أفضل للخروج من الخلاف لكان موجهاً ولكن لم أر من ذكره ١٥ (قوله لقربه من الارض)  
أى فيكون أشبه بالسجود منح (قوله ويجعل سجوده أخفض الخ) أشار إلى أنه يكفيه أدنى الانحناء  
عن الركوع وأنه لا يلزمه تقريب جهته من الارض بأقصى ما يمكنه كما بسطه في البحر عن الزاهدى (قوله  
فانه يكره تحريماً) قال في البحر واستدل للكرهية في المحيط بنه عليه الصلاة والسلام عنه وهو يدل على  
كرهية التحريم ١٥ وتسعه في النهر أقول هذا مجمل على ما إذا كان يحمل إلى وجهه شيئاً يسجد عليه بخلاف  
ما إذا كان موضوعاً على الارض يدل عليه ما في الذخيرة حيث نقل عن الاصل الكراهية في الاول ثم قال  
فان كانت الوسادة موضوعة على الارض وكان يسجد عليها جازت صلاته فقد صح أن أم سلمة كانت تسجد على

(كيف شاء) على المذهب  
لأن المرض استقط عنه الأركان  
فالهيئات الأولى وقال زفر كالتشهد  
قبل وبه يفتى (بركوع وسجود  
وان قدر على بعض القيام)  
ولو متكئاً على عصا أو حائط (قام)  
لروما بقدر ما يقدر ولو قد رآه  
أو تكبيرة على المذهب لأن البعض  
معتبر بالكل (وان تعذراً) ليس  
تعذرهما شرطاً بل تعذر السجود  
كاف لا القيام (أوماً) بالهزم  
(قاعدة) وهو أفضل من الأيما  
قائماً لقربه من الارض (ويجوز  
سجوده أخفض من ركوعه) لروما  
(ولا يرفع إلى وجهه شيئاً يسجد  
عليه) فانه يكره تحريماً

قوله مرقة هي الخذة بكسر الميم  
فيما كان في الخلية اه منه

(قوله بالبناء للجهول ذكره  
العيني) وهو يخفف برأسه  
لجهوده أكثر من ركوعه صح على  
أنه أياها لا سجود لأن يجذوة  
الارض (والأ) يخفف (لا) يصح  
لعدم الإيما (وان تعذر القعود)  
ولو حكا (او ما مستلقيا) على  
ظهره (ورجلاه نحو القبلة) غير  
أنه ينصب ركبته لكراهة مد  
الرجل إلى القبلة ويرفع رأسه يسيرا  
ليصير وجهه إليها (او على جنبه)  
اليمين أو اليسر ووجهه إليها  
(والأول أفضل) على المعتمد (وان  
تعذر الإيما) برأسه (وكررت  
بالقوائم) بأن زادت على يوم  
وليلة (سقط القضاء عنه) وان كان  
يقعهم في ظاهر الرواية

قوله بعض المحققين هو المحقق ابن  
أبي رجا في الخلية اه منه

مرقة موضوعة بين يديها العلة كانت بها ولم يمنعه رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك اه فان مفاد  
هذه المقابلة والاستدلال عدم الكراهة في الموضوع على الارض المرتفع ثم رأيت الله مستأنى صرح بذلك  
(قوله بالبناء للجهول) هذا ليس بلازم والاقبال ولا يرفع إلى وجهه شيء اه وحل وجهه ما قاله الاشارة  
إلى كراهته سواء كان بفعله او فعل غيره (قوله إلا أن يجذوة الارض) هذا الاستثناء مبني على أن قوله  
ولا يرفع الخ شامل لما اذا كان موضوعا على الارض وهو خلاف التبادر بل التبادر كون المرفوع محسولا  
بيده او يد غيره وعليه فالاستثناء منقطع لا اختصاص ذلك بالموضوع على الارض ولذا قال الزبلي كان ينبغي  
أن يقال ان كان ذلك الموضوع يصح السجود عليه كان سجودا والا فإيما اه وجرم به في شرح المنية واعترضه  
في النهي بقوله وعندى فيه نظرا لأن خفض الرأس بالركوع ليس الإيما ومعلوم أنه لا يصح السجود بدون الركوع  
ولو كان الموضوع مما يصح السجود عليه اه أقول الحق التفصيل وهو أنه ان كان ركوعه بمجرد إيما الرأس  
من غير انحناء وميل الظهر فهذا إيما لا ركوع فلا يعتبر السجود بعد الإيما مطلقا وان كان مع الانحناء كان ركوعا  
معتبرا حتى انه يصح من المطوع القادر على القيام فينشد بنظر ان كان الموضوع مما يصح السجود عليه كحجر  
مثلا ولم يزد ارتفاعه على قدر لبنة او لبنتين فهو سجود حقيقي فيكون راء كما ساجد الا ومثاق حتى انه يصح  
اقتداء القائم به واذا قدر في صلته على القيام تمها فاثما وان لم يكن الموضوع كذلك يكون موثاق فلا يصح اقتداء  
القائم به واذا قدر فيما على القيام استأنفها بل يظهر لي أنه لو كان قادرا على وضع شيء على الارض مما يصح  
السجود عليه أنه يلزمه ذلك لانه قادر على الركوع والسجود حقيقة ولا يصح الإيما به مع القدرة عليها  
بل شرطه تعذرهما كما هو موضوع المسئلة (قوله ولا يخفف) أي لم يخفف رأسه أصلا بل صار يأخذ  
ما رفعه ويلصقه بيمينته للركوع والسجود أو خفض رأسه لهما لكن جعل خفض السجود مساويا لخفض  
الركوع لم يصح لعدم الإيما لهما والسجود (قوله وان تعذر القعود) أي قعوده بنفسه او مستندا إلى شيء  
كما مر (قوله ولو حكا) كما لو قدر على القعود ولكن بزغ الطيب الماء من عينيه وأمره بالاستلقاء إياما  
أجزاء أن يستلقي ويوى لأن حرمة الاعضاء كحرمة النفس يجر عن البدائع وسيأتي (قوله ورجلاه نحو  
القبلة) في البحر عن الخلاصة متوجها نحو القبلة ورأسه إلى المشرق ورجلاه إلى المغرب اه أقول هذا يتصور  
في بلادهم المشرقية كبحارى وما والاها فان قبلتهم لجهة المغرب عكس البلاد المغربية ما في بلادنا الشامية  
ونحوها اذا استلقى متوجها للقبلة يكون المغرب عن يمينه والمشرق عن يساره وبه اندفع اعتراض بعض المحققين  
على ما في الخلاصة (قوله لكراهة الخ) هي كراهة تنزيهية ط (قوله ويرفع رأسه يسيرا) أي يجعل وسادة  
تحت رأسه لأن حقيقة الاستلقاء تمنع الاصحاء عن الإيما فكيف بالمرضى يجر (قوله اليمين أو اليسر)  
واليمين أفضل وبه ورد الاثر امداد (قوله والأول أفضل) لأن المستلقي يقع إيماءه إلى القبلة والمضطجع  
يقع مخصر فاعنها يجر (قوله على المعتمد) مقابلة ما في القضية من أن الاظهر أنه لا يجوز الاضطجاع على الجانب  
للقادر على الاستلقاء قال في النهرو وهو شاذ وقال في البحر وهذا الاظهر خفي والظاهر الجواز اه وكذا  
ماروى عن الامام من أن الأفضل أن يصلى على شقه اليمين وبه قالت الاثمة الثلاثة ورجحه في الخلية لما ظهر له  
من قوة دليله مع اعترافه بأن الاستلقاء هو ما في مشاهير الكتب والمشهور من الروايات (قوله بأن زادت على  
يوم وليلة) أما لو كانت يوما وليلة أو أقل وهو مقل فلا تسقط بل تقضى اتفاقا وهذا اذا صح فلو مات ولم يقدر على  
الصلاة لم يلزمه القضاء حتى لا يلزمه الإيما به كما ليسا فزادنا فطرومات قبل الإقامة كما في الزبلي قال في البحر  
وينبغي ان يقال محله ما اذا لم يقدر في مرضه على الإيما بالرأس أما ان قدر عليه بعد مجزئه فانه يلزمه القضاء  
وان كان موسعا لتظهر فائدة في الإيما بالأطعام عنه اه قلت وهو مأخوذ من الفتح فانه قال ومن تأمل تعطيل  
الاصحاب في الاصول اتقدح في ذهنه ايجاب القضاء على هذا المرض إلى يوم وليلة حتى يلزمه الإيما به ان قدر  
عليه بطريق وسقوطه ان زاد اه (قوله في ظاهر الرواية) وقيل لا يسقط القضاء بل تؤخر عنه اذا كان  
يعقل وصحبه في الهداية وهو من أهل الترجيح لكن خالف نفسه في كتابه التبيين فصصح القول كعاقبة أهل  
الترجيح كقاضى خان وصاحب المحيط وشيخ الاسلام ونظر الاسلام ومال إليه المحقق ابن الهمام في عبارته  
التي قلناها آنفا ومبنى عليه المصنف لانه ظاهر الرواية ولما في الامداد من أن القاعدة العمل بما عليه الأكثر



(قفيه) جعل في السراج المسئلة على أربعة أوجه ان زاد المرض على يوم وليلة وهو لا يعقل فلا قضاء اجماعا  
والا وهو يعقل قضى اذا صح اجماعا وان زاد وهو يعقل ولا وهو لا يعقل فبلى الخلاف (تمة) في البصر عن القنية  
ولا فدية في الصلوات طالة الحياة بخلاف الصوم اهـ وقدمه الشارح قبيل هذا الباب وأوضحناه تمة (قوله  
لا يكتفى الخ) بل لا بد معه من القدرة (قوله وأفاد الخ) الاولى ذكره قبل قوله وان تعذرا لا يماه الخ لان فيه  
سقطت الصلاة وفيما قبله سقطت الاركان (قوله سقوط الشرائط) أي كالاستقبال وستر العورة والطهارة من  
الخبث بخلاف الوقت وكذا الطهارة من الحدث لان فاقه الطهورين يؤخر عند الامام ويتشبه عندهما والمتشبه  
غير مصل أفاده الرخى لكن ساقى في مقطوع اليدين والرجلين تصحيح أنه يصلى بلا طهارة (قوله بالاولى)  
لان العجز عن تحصيل الشرائط ليس فوق العجز عن تحصيل الاركان فلم يقدر المريض على التحول الى القبلة  
بنفسه ولا بغيره صلى كذلك ولا إعادة عليه بعد البره في ظاهر الجواب كما لو عجز عن الاركان بدائع وقامه في البصر  
وساقى آخر الباب ما لو كان تحته حجاب نجسة (قوله ولا بعيد) أي في سقوط الشرائط او الاركان لعذر سماوى  
بخلاف ما لو كان من قبل العبد على ما مر تفصيله في الطهارة وشمل ما لو عجز عن القراءة وفي البصر عن القنية ولو  
اعتقل لسانه يوم ما وليه صلى صلاة الاخرس ثم انطلق لسانه لا تلزمه الاعادة اهـ والظاهر أن قوله يوم ما وليه  
لانه محل نوههم لزوم الاعادة اذ الزائد على ذلك لا تلزم اعادته لدخوله في حد التكرار (قوله ولو اشتبه على  
مريض الخ) أي بأن وصل الى حال لا يمكنه ضبط ذلك وليس المراد مجرد الشك والاشتباه لان ذلك يحصل للصحيح  
(قوله ينبغي أن يحجزه) قد يقال انه تعليم وتعلم وهو مفسد كما اذا قرأ من المصحف او علمه انسان القراءة وهو في  
الصلاة ط قلت وقد يقال انه ليس بتعليم وتعلم بل هو تذكير أو اعلام فهو كاعلام المبلغ بانتقالات الامام  
فتأمل (قوله كذا في القنية) الاشارة الى ما ذكره المصنف والشارح (قوله ولم يوم الخ) الاولى ذكره قبل  
مسئلة القنية لارتباطه بما قبلها ففصله ما وقع في المتن بعبارة القنية غير مناسب (قوله خلا فالزفر)  
ففيه يومى بجوابه فان عجز فعينه فان عجز فقلبه بجر (قوله يتم بما قدر) أي ولو قاعد امومنا او مستلقيا  
(قوله على المقعد) وعن الامام أنه يستقبل لان تحريره انعقدت موجبة للركوع والسجود فلا تجوز بالايماء  
قال في النهر والصحيح المشهور هو الاول لان بناء الضعيف على القوى اولى من الاتيان بالكل ضعيفا (قوله  
بني) أي على ما صلى فيه صلاته قائما عندهما وقال محمد يستقبل بناء على عدم صحة اقتداء القائم بالقاعد  
عنده وقد مر نهر (قوله ولو كان يصلى بالايماء) أي قائما او قاعدا او مستلقيا او مضطجعا كما هو قضية  
الاطلاق ح (قوله فصم) أي قدر على الركوع والسجود قائما او قاعدا ح (قوله لا يني) لان اقتداء الراكع  
والساجد بالمومني لا يجوز فكذا البناء درر (قوله الا اذا صح قبل أن يوتئ الخ) لانه لم يؤدركا بالبناء  
وانما هو مجرد تحريم فلا يكون بناء القوى على الضعيف بجر وهذا ظاهر فبما اذا اقتنع قائما او قاعدا  
بقصد الايماء ثم قدر قبل الايماء على الركوع والسجود قائما او قاعدا أما اذا اقتنع مستلقيا او مضطجعا ثم  
قدر قبل الايماء على الركوع والسجود قائما او قاعدا فانه يستأنف كما يؤخذ من قول الشارح لان حالة القعود  
أقوى ح (قوله ولم يقدر على الركوع والسجود) وكذا لو قدر عليهم ما بالاولى تأمل (قوله وللمتعوق  
الخ) لعل وجهه أن النطق قد يكثر كالتهد فيؤدى الى التعب فلم يكره له الاتكاء بخلاف الفرض فان زمنه  
يسير والا فالفرض ان عجز فقد مر حكمه وان تعب فالظاهر أنه لا يكره له الاتكاء تأمل (قوله وبدونه يكره) أي  
اتفا فالما فيه من اساءة الادب شرح المنية وغيره وظاهره أنه ليس فيه نهى خاص فتكون الكراهة تنزيهية  
تأمل (قوله وله القعود) أي بعد الاقتناع قائما (قوله بلا كراهة مطلقا) أي بعذر ودونه أما مع العذر  
فانفاقا وأما بدونه فسكره عند الامام على اختيار صاحب الهداية ولا يكره على اختيار غير الاسلام وهو الاصح  
لانه مخير في الاستدعاء بين القيام والقعود فكذا في الانتهاء وأما الاتكاء فانه لم يخير فيه استدعاء بلا عذر بل يكره  
فكذا الانتهاء وأما عندهما فلا يجوز اتعامها قاعدا بلا عذر بعد الاقتناع قائما وهذا ان قصد في الركعة الاولى  
أو الثانية أما في الشفع الثاني فينبغي أن يجوز عندهما أيضا في غير سنة الظهر والجمعة وقامه في شرح المنية  
(قوله جار) أي سائر احتراز عن المربوط (قوله قاعدا) أي بركع وسجود لا مومنا اتفاقا بجر (قوله  
لغلبة العجز) أي لان دوران الرأس فيما غالب والغالب كالتحقق فأقيم مقامه كالتفريق أقيم مقام المشقة والنوم

(وعليه الفتوى) كما في الظهيرة  
لان مجرد العقل لا يكتفى لتوجه  
الخطاب وأفاد بسقوط الاركان  
سقوط الشرائط عند العجز بالاولى  
ولا يبعد في ظاهر الرواية بدائع  
(ولو اشتبه على مريض اعداد  
الركعات والسجودات لتعاس  
يلحقه لا يلزمه الاداء) ولو آذاها  
بتلقين غيره ينبغي أن يحجزه كذا في  
القنية (ولم يوم بعينه وقلبه  
وحاجبه) خلا فالزفر (ولو عرض  
له مرض في صلاته يتم بما قدر) على  
المقعد (ولو صلى قاعدا بركوع  
وسجود فصم بى ولو كان) يصلى  
(بالايماء) فصم لا يني الا اذا صح  
قبل أن يوتئ بالركوع والسجود  
(كما لو كان يوتئ مضطجعا ثم قدر  
على القعود ولم يقدر على الركوع  
والسجود) فانه يستأنف (على  
المختار) لان حالة القعود أقوى ظم  
يجزئناؤه على الضعيف (وللمتعوق  
الاتكاء على شئ) كمصا وجدار  
(مع الاعباء) أي التعب بلا كراهة  
وبدونه يكره (وله) (القعود) بلا  
كراهة مطلقا هو الاصح ذكره  
الكامل وغيره (صلى الفرض  
في فلك) جار (قاعدا بلا عذر صح)  
لغلبة العجز

مطلب  
في الصلاة في السفينة

مقام الحدث شرح المنية ولذا ذكروا مسألة الصلاة في السفينة في باب صلاة المريض (قوله وأسأه) أشار  
 الى أن القيام أفضل لأنه أبعد عن شبهة الخلاف والخروج أفضل إن أمكنه لأنه يمكن لقلبه بجر وشرح  
 المنية (قوله وهو الاظهر) وفي الحلية بعد سوق الأدلة والظاهر أن قولهما أشبه فلا جرم أن في الحاوي  
 القدسي وبه تأخذ اه (قوله والمربوطة في الشط كالشط) فلا تجوز الصلاة فيها قاعدا اتفاقا وظاهرا  
 ما في الهداية وغيرها الجواز قائما مطلقا أي استقرت على الأرض أولا وصرح في الايضاح بمنعه في الثاني  
 حيث أمكنه الخروج الحاقا لها بالادابة نهر واختاره في المحيط والبدائع بحر وعزاه في الامداد أيضا  
 الى مجمع الروايات عن المصنوع وجرم به في نور الايضاح وعلى هذا ينبغي أن لا تجوز الصلاة فيها سائرة مع إمكان  
 الخروج الى البر وهذه المسئلة الناس عنها غافلون شرح المنية (قوله في الاصح) احتراز عن قول البعض  
 بأنه لا فرق بينها وبين السائرة كما في النهر (قوله والافكا لواقفة) أي أن لم تحركها الريح شديدا بل يسيرا  
 فحكمها كالواقفة فلا تجوز الصلاة فيها قاعدا مع القدرة على القيام كما في الامداد (قوله ويلزم استقبال  
 القبلة الخ) أي في قولهم جميعا بحر وان عجز عنه يمسك عن الصلاة امداد عن مجمع الروايات ولعله يمسك  
 ما لم يخف خروج الوقت لما تقرر من أن قبله العاجز جهة قدرته وهذا كذلك والافكا الفرق فليتأمل وانما لزمه  
 الاستقبال لأنها في حقه كاليت حتى لا يتطوع فيها موثما مع القدرة على الركوع والسجود بخلاف راكب  
 الدابة كذا في الكافي شرح المنية (قوله مربوطين) أي مقروطين لانهما بالاقتران صارتا كشي واحد  
 وان كانتا منفصلتين لم يجز لأن تحلل ما بينهما بمنزلة النهر وذلك يمنع الاقتداء وان كان الامام في سفينة واقفة  
 والمقدون على الشط فان بينهما طريق او قدر نهر عظيم لم يصح بحر وتقدم الكلام على الصلاة على الدابة  
 والمجمل في باب النوافل (قوله ومن جن أو أغنى عليه) الجنون أفة تسلب العقل والافكا أفة تستر ط  
 (قوله وقت صلاة) مرفوع على أنه فاعل زاد أو منصوب على أنه ظرف زاد وفاعل زاد ضمير الجنون ح  
 عن التهستاني واعتبر الزيادة بالاقفات على قول الثالث وهو الاصح وعند الثاني بالنساعات وكل رواية  
 عن الامام فاذا أصابه ذلك قبل الزوال ثم أفاق من الغد بعده قبل خروج الوقت سقط القضاء عند الثاني  
 لا الثالث بحر والمراد بالساعات الزمنية لا ما تعارفه أهل النجوم درر أي من كون الساعة خمسة عشر  
 درجة فالمراد عند الثاني الزيادة بشئ من الزمان وان قل كما في غرر الاذكار والبرجندى اسماعيل (قوله  
 ان لافاقته وقت معلوم) مثل أن يخف عنه المرض عند الصبح مثلا فيبقى قليلا ثم يعاوده فيغنى عليه تعتبر هذه  
 الافاقه فيبطل ما قبلها من حكم الاعماء اذا كان أقل من يوم وليلة وان لم يكن لافاقته وقت معلوم لكنه يفتن  
 بفتنة فيسلك بكلام الاعماء ثم يغنى عليه فلا عبرة بهذه الافاقه ح عن البحر (قوله لانه يصنع العباد) أي  
 وسقوط القضاء عرف بالآثار اذا حصل بأفة معاوية فلا يقاس عليه ما حصل فعلة وعند محمد يسقط القضاء بالبنج  
 والدواء لانه مباح فصار كالمريض كما في البحر وغيره والظاهر أن عطف الدواء على البنج عطف تفسير وأن المراد  
 شرب البنج لاجل الدواء أما لو شربه للسكر فيكون معصية يصنعها كالتبرأ أنه لو شرب الخمر على وجه مباح كأكراه  
 يكون كالبنج فيجوز فيه الخلاف ولا يرد على التعليل سقوط القضاء بالفرع من سبع أو أدى كما مر لقولهم  
 ان سببه ضعف قلبه وهو مرض أي فهو سماوي (قوله كالنوم) أي فانه لا يسقط القضاء أيضا لانه لا يمتد  
 يوما وليلة غالبا فلا حرج في القضاء بخلاف الاعماء لانه مما يمتد عادة بحر (قوله وبوجهه جراحة) لم يذكره  
 في الكافي والفتح والبحر والنهر فكان غير قيد كما يأتي (قوله ولا تيمم) عطف خاص على عام (قوله وقيل لا صلاة  
 عليه) اختاره صاحب الدرر في مثله وشرحه فقال قطعت يده ورجلاه من المرفق والكعب لا صلاة عليه كذا  
 في الكافي وقيل ان وجد من يوضه يأمره ليغسل وجهه وموضع القطع ويمسح رأسه والاوضع وجهه ورأسه  
 في الماء او يمسح وجهه وموضع القطع على جدار فيضلي كذا في التتارخانية اه وقوله او يمسح وجهه الخ أي  
 ان لم يقدر على الغسل بالماء بناء على أنه لا جراحة فيه وبه علم أن قول المصنف وبوجهه جراحة ليس بقيد لان  
 المدار على العجز عن الطهارة ولذا استشهد قاضي خان على ما اختاره من سقوط الصلاة عن المريض العاجز  
 عن الايماء بأرأس وأن عجزه العقل لا يكفي لتوجه الخطاب بما ذكره محمد فيمن قطعت يده من المرفقين ورجلاه  
 من الساقين لا صلاة عليه (قوله وقيل الخ) هو القول الثاني المحكي في عبارة الدرر (قوله بلا عمل كثير)

(وأسأه) وقال لا يصح الابتذر  
 وهو الاظهر برهان (والمربوطة  
 في الشط كالشط) في الاصح  
 (والمربوطة بلجة البحر ان كان  
 الريح يحركها شديدا فكالسائرة  
 والافكا لواقفة) ويلزم استقبال  
 القبلة عند الاقتتاح وكما دارت  
 ولو أم قوم في فلكين مربوطين  
 صم والالا (ومن جن أو أغنى  
 عليه) ولو بنزع من سبع أو أدى  
 (يوما وليلة قضى الخمس وان زاد  
 وقت صلاة) سادسة (لا) للخرج  
 ولو أفاق في المدة فان لافاقته وقت  
 معلوم قضى والالا (زال عقله بنج  
 أو غير) أو دواء (لزمه القضاء وان  
 طالت) لانه يصنع العباد كالنوم  
 (ولو قطعت يده ورجلاه من  
 المرفق والكعب وبوجهه جراحة  
 صلى بغير طهارة ولا تيمم ولا يعيد  
 هو الاصح) وقدم في التيمم وقيل  
 لا صلاة عليه وقيل يلزمه غسل  
 موضع القطع (فروع) أمكن  
 الفريق الصلاة بالايحاء بلا عمل  
 كثير لزمه الاداء

بأن وجد ما يتعلق به أو كان ماهرًا في السباحة بحر (قوله والالا) أي لا يلزمه الاداء ويعذر بالتأخير بحر  
(قوله أمره الطيب) أي المسلم الحاذق كما ذكره في الصوم (قوله لبزغ) بفتح الباء الموحدة وسكون  
الزاي والفتحة المجتمة في القاموس بزغ الحاجم شرط ويجوز أن يكون بالنون والعين المهملة ح (قوله  
من ساعته) المراد بها أن يكون بحيث لو نوبأ وصل يخرج من الخجاسة القدر المانع قبل فراغه من الصلاة  
كما مر تحريره قبيل باب الانحصاص (قوله الا انه يلحقه مشقة بتحريكه) عبارة البحر عن الخلاصة الا انه يزداد  
مرضه اه والظاهر انه غير قيد كما أشار إليه الشارح بل المراد حصول الضرر والمشقة نظير ما مر في القيام  
اول الباب والله تعالى أعلم

• (باب سجود التلاوة) •

تقدم في الباب السابق وجه تأخيره عن سجود السهو (قوله من اضافة الحكم الى سببه) الحكم هو وجوب  
السجود لا السجود فلو قال من اضافة الفعل الى سببه لكان اولى او أن الحكم بمعنى المحكوم به ط (قوله  
يجب) أي وجوباً موسعاً في غير صلاة كما سيأتي ولا يجب على المتضرر الا بقاءها وقيل يجب قنية والثاني  
بالقواعد اُتبع نهر والظاهر أنه يخرج عنها كصلاة فرض او صوم يوم لانه المعهود تأمل رجلي ثم رأيت  
مصر حايه في التنازع مع تعميم عدم الوجوب (قوله بسبب تلاوة) احتراز عما لو كتبها أو تهاها فلا سجود  
عليه كما سيأتي (قوله أي أكثرها الخ) هذا خلاف الصحيح الذي جزم به في نور الايضاح في السراج وهل  
يجب السجدة بشرط قراءة الآية أم بعضها فيه اختلاف والصحيح أنه اذا قرأ حرف السجدة وقبله كلمة  
أو بعده كلمة وجب السجود والافلا وقيل لا يجب الا أن يقرأ أكثر آية السجدة مع حرف السجدة ولو قرأ آية  
السجدة كلها الا الحرف الذي في آخرها لا يجب عليه السجود اه لكن قوله ولو قرأ آية السجدة الخ يقتضي  
أنه لا بد من قراءة الآية بتمامها كما يفهم من اطلاق المتن ويأتي قريباً ما يؤيده الا أن يقال سياق الكلام  
قريب على أن المراد بقوله الا الحرف الخ الكلمة التي فيها مادة السجود واطلاق الحرف على الكلمة شائع  
في عرف القراء (قوله من أربع عشرة آية) بيان لا يفي بقوله تلاوة آية (تنبيه) السجود في سورة النمل عند  
قوله تعالى رب العرش العظيم على قراءة العاقبة بتشديد الاء وعند قوله تعالى أليسجد واعلى قراءة الكسائي  
بالتخفيف وفي ص عند وحسن ما ب وهو اول من قول الزيلعي عند واثاب لما ذكره وفي حم السجدة  
عند وهم لا يسأمون وهو المروي عن ابن عباس ووائل ابن حجر وعند الشافعي عند ان كنتم اياه تعبدون  
وهو مذهب علي ومروى عن ابن مسعود وابن عمرو وجننا الاول للاحتياط عند اختلاف مذاهب الصحابة  
لانها لو وجبت عند تعبدون فالتاخير الى لا يسأمون لا يضر بخلاف العكس لانها تكون قبل وجود سبب  
الوجوب فتوجب نقصاً في الصلاة لو كانت صلاتية ولا تنقص فيما قلناه أملاً كذا في البحر عن البدائع اعداد  
ملخصاً وقد بين موضع السجود في بقية الآيات فراجعها والظاهر أن هذا الاختلاف مبني على أن السبب تلاوة  
آية تامة كما هو ظاهر اطلاق المتن وأن المراد بالآية ما يشمل الآية والآيتين اذا كانت الثانية متعلقة بالآية  
التي ذكر فيها حرف السجدة وهذا ينافي ما مر عن السراج من تعميم وجوب السجود بقراءة حرف السجدة  
مع كلمة قبله أو بعده لا يقال ما في السراج بيان لموضع أصل الوجوب وما مر عن الامداد بيان لموضع وجوب  
الاداء أو بيان لموضع السنة فيه لانا نقول ان الاداء لا يجب فور القراءة كما سيأتي وما مر في ترجيح مذهبنا  
من قولهم لانها تكون قبل وجود سبب الوجوب وقد ذكر مثله أيضاً في القم وغيره يدل على أن الخلاف بيننا وبين  
الشافعي في موضع أصل الوجوب وأنه لا يجب السجود في سورة حم السجدة الا عند انتهائها الآية الثانية  
احتياطاً كما صرح به في الهداية وغيرها لان الوجوب لا يكون الا بعد وجود سببه فلو سجد هاء بعد الآية الاولى  
لا يكتفي لانه يكون قبل سببه وبه ظهر أن ما في السراج خلاف المذهب الذي مشى عليه السراج والمتون تأمل  
(قوله لا قترانها بالركوع) لان السجدة متى قرئت بالركوع كانت عبارة عن السجدة الصلاتية كما في قوله تعالى  
واجدى واركني بدائع (قوله خلافاً للشافعي وأحمد) حيث اعتبر كلاماً من سجد في الحج ولم يعتبر سجدة  
ص كما في غرر الافكار (قوله ونفي مالك سجود المفصل) أي من الحجرات الى الآخر وفيه سورة النجم  
والاشفاق والعلق فيكون السجود عنده في إحدى عشرة (قوله بشرط سماعها) فلا تجب على من لم يسمعها

والالا • أمره الطيب بالاستلقاء  
لبزغ الماء من عينه صلى بالايحاء  
لان حرمة الاعضاء محرمة النفس  
• مريض تحت ثياب نجسة  
وكما بسط شيئاً تجس من ساعته  
صلى على حاله وكذا لو لم يتجس  
الا أنه يلحقه مشقة بتحريكه

• (باب سجود التلاوة) •

من اضافة الحكم الى سببه (يجب  
(ب) سبب (تلاوة آية) أي أكثرها مع  
حرف السجدة (من أربع عشرة  
آية) أربع في النصف الاول وعشر  
في الثاني (منها أولى الحج) أما  
ثانيته فصلاية لا قترانها بالركوع  
(وص) خلافاً للشافعي وأحمد  
ونفي مالك سجود المفصل (بشرط  
سماعها)



وان كان في مجلس التلاوة شرح المنية (قوله فالسبب التلاوة الخ) أي التلاوة الصحيحة وهي المصادرة عن له  
 أهلية التميز كما ذكره غير واحد من المشايخ حلية وسياق محترزة في قول المصنف فلا يجب على كافر الخ قلت  
 ويغني أن يرا دقيده آخر وهو كونها لا يجزئها احترازاً عن تلاوة المؤتم ومن تلافى ركوعه أو سجوده أو تشهد  
 فانه لا سجود عليهم تسلا وتسم حجرهم عنها كما سيأتي ثم اعلم أن التلاوة بسبب في حق التالي وغيره واختلف  
 في السماع فقيل هو شرط في حق السامع لاسبب وصحبه في الكافي والمهبط والظهيرية وقيل هو سبب ثان في حقه  
 واليه ذهب في الهداية والبدائع وسينبه الشارح على ترجحه وذكر في المجتبى أن الموجب للسجدة أحد ثلاثة  
 التلاوة والسماع والائتمام وظاهره أنها اسباب ثلاثة وبه صرح في الحلية واختار المصنف ما في الكافي وزاد  
 عليه سبباً آخر وهو الائتمام فالسبب عنده شيئان التلاوة والائتمام كما صرح بذلك في المنع وصرح أيضاً بأن  
 السماع شرط في حق غير التالي وتبعه الشارح في تقرير كلام المتن لكن في كلام الشارح ما يفيد أن الائتمام  
 شرط أيضاً كالسماع كما يظهر قريباً (قوله وان لم يوجد السماع) أي بالفعل كما يدل عليه قوله كتلاوة الأصم  
 والافكونه بحيث يسمع نفسه لولا العوارض أو يسمعه من قرب أذنه إلى فيه شرط كما هو مذهب الهداية  
 وهو الصحيح خلافاً للكرخي المكتفي بتعجيم الحروف ح قلت وبه صرح في الخاتمة (قوله في حق غير التالي)  
 أي عند فقد الائتمام فانه لا يشترط سماع المؤتم بل ولا حضوره عند تلاوة الامام كما سيأتي وانما ترك  
 التقيد بذلك اعتماداً على ما ذكره المصنف عقبه فافهم (قوله ولو بالفارسية) مبالغة على ما فهمه كلامه  
 من وجوبها على السامع فيعلم وجوبها عليه لو تليت بالعربية بالاولى لا على قوله والسماع شرط اذا تظاهر  
 فيه الاولوية فافهم (قوله اذا خبر) أي بأنها آية سجدة سواء فهمها او لا وهذا عند الامام وعندهما  
 ان علم السامع انه يقرأ القرآن زمته والافلا بحر وفي الفيض وبه يقتضى وفي التهر عن السراج أن الامام يرجع  
 الى قوله ما عليه الاعتماد اه والمراد من قوله ان علم السامع أن يفهم معنى الآية كافي شرح الجمع حيث  
 قال وجبت عليه سواء فهم معنى الآية او لا عنده وقالوا ان فهمها وجبت والافلا لانه اذا فهم كان سامعاً  
 للقرآن من وجه دون وجه اه ملخصاً أما لو كانت بالعربية فانه يجب بالاتفاق فهمه ولا لكن لا يجب  
 على الاجمعي ما لم يعلم كافي الفتح اي وان لم يفهم (قوله او بشرط الائتمام) أي ان سجدها الامام والافلا  
 تلزمه وان سمعها منه شرح المنية (قوله فانه سبب) صوابه فانه شرط ليوافق قوله او بشرط وقوله أيضاً أي  
 كما أن السماع شرط نعم صرح في المنع بأن السبب شيئان التلاوة والائتمام كما قدمناه وعليه فقوله والائتمام  
 معطوف على قوله تلاوة آية فان كان مراد الشارح موافقته كان عليه أن يسقط قوله بشرط والا كان عليه أن  
 يقول فانه شرط لوجوبها أيضاً (قوله ولم يحضرها) أي بأن تلاها قبل أن يحضره ويقتدى به (قوله للمتابعة)  
 في البحر عن الجنس التالي والسماع ينظر كل منهما الى اعتقاد نفسه فثانية الحج ليست سجدة عندنا خلافاً  
 لشافعي لأن السامع ليس يتابع للتالي تحقيقاً حتى يلزمه العمل برأيه لانه لا شركة بينهما اه وظاهره أنه يتبعه فيها  
 لو كان في الصلاة لكونه تابعاً تحقيقاً افاده ط وقد تقدم في واجبات الصلاة أنه يجب للمتابعة في المجتهد فيه  
 لافي المقطوع بنسخه أو بعدم سنن كزيادة تكبيرة خامسة في الجنازة وكقنوت الفجر وتقدم الكلام على ذلك  
 هناك والظاهر أن هذه السجدة من المجتهد فيه أي مما لا جهاد فيه مساغ تأمل (قوله لم يسجد المصلي) أي  
 المصلي صلته سواء كان هو أي المؤتم التالي او كان امامه او مؤتماً امامه بدليل قول المتن فيما سيأتي ولا من المؤتم  
 لو كان السامع في صلته والاولى اسقاط المصلي ليعود التميز على المؤتم التالي ثلاثاً بقول المصنف الاتي  
 ولا من المؤتم الخ ولأن المصلي يشعل المصلي غير صلته كامام غير امامه ومقتد به ومنفرد مع انهم كغير المصلي أصلاً  
 من قسم الخارج كما افاده ح أي فانهم يسجدونها بعد الفراغ من صلاتهم كما سيأتي ذلك في قول المتن ولو سمع  
 المصلي من غيره لم يسجد فيها بل بعدها وبأن تمام الكلام على ذلك هناك (قوله لان المجربتين لمعينين) وهم  
 الامام ومن معه وفيه أن الامام غير محجور عليه عن القراءة في هذه الصلاة وانما الحجر على المقدين به فالظاهر  
 التعليل بما في شرح المنية وغيرها بأنه ان سجدة الامام يلزم انقلاب المتبوع تابعا والازم مخالفتهم لمخلاف  
 من ليس معهم في صلاتهم لعدم حجره بالنظر اليهم لانه بمنزلة من ليس في الصلاة في حقهم (قوله حتى لو دخل)  
 أي الخارج معهم أي في صلاتهم سقطت السجدة عنه تعالىهم وظاهره سقوطها عنه ولو دخل في ركعة

فالسبب التلاوة وان لم يوجد  
 السماع كتلاوة الأصم والسماع  
 شرط في حق غير التالي ولو  
 بالفارسية اذا خبر (او) بشرط  
 الائتمام أي الاقتداء (بمن  
 تلاها) فانه سبب لوجوبها أيضاً  
 وان لم يسمعها ولم يحضرها للمتابعة  
 (ولو تلاها المؤتم لم يسجد) المصلي  
 (أصلاً) لافي الصلاة ولا بعدها  
 (بخلاف الخارج) لان الحجر ثبت  
 لمعينين فلا يبعد وهم حتى لو دخل  
 معهم سقطت

أخرى غير ركعة التلاوة (قوله للبحر فيها عن القراءة) قال المرغيناني وعندى أنها تجب وتتأذى فيه  
 بحر عن الزيلعي قلت وفي التشهد بحث مقدسي أي لأن اندراجها في الركوع أو السجود يمكن بخلاف  
 التشهد ويمكن أن يكون المراد بقوله تتأذى فيه أنه يؤديها في ذلك الموضع الذي تلاها فيه لا بعده لكن في الامداد  
 وقال المرغيناني عليه السجود ويتأذى بالركوع والسجود الذي هو فيه كذا في شرح الديري فعليه بسجود لو كان  
 تأليفاً في التشهد اه اقول هذا بؤيد الأول ثم لا يخفى أن القول بوجوبها عليه أظهر لأنه منهي عن القراءة فيها  
 كالجنب لا محجور كالمقتدى وقد فرقوا بين الجنب والمقتدى بأن الأول منهي عنها فوجب عليه السجدة لأن النهي  
 لا ينافي الوجوب والمقتدى محجور فلا يصرف الإمام عليه وتصرف المحجور لا حكم له وأما الخائض فلا تجب  
 عليها تلاوتها لأنها ليست أهلاً للصلاة بخلاف الجنب ولا يخفى أن التالي في ركوعه مثلاً أهلاً للوجوب وليس له  
 إمام يحجر عليه فينبغي ترجيح الوجوب عليه ولعل ذلك وجه اختيار الإمام المرغيناني ثم رأيت في حاشية المذني  
 نقل عن شيخه ميرغني في حاشية الزيلعي أنه رجع كلام المرغيناني بما ذكرنا والله الحمد والظاهر أن من هذا القبيل  
 ما في الفيض لو سجد للتلاوة وقرأ في سجوده آية أخرى لم تجب السجدة تأمل (قوله بشروط الصلاة) لأنها جزء  
 من أجزاء الصلاة فكانت معتبرة بسجدة الصلاة ولهذا لا يجوز أدائها بالتيمم إلا أن لا يجدها لأن شرط  
 صيرورة التيمم طهارة حال وجود الماء خشية القوت ولم توجد لأن وجوبها على التراخي وكذا يشترط  
 لها الوقت حتى لو تلاها أو سمعها في وقت غير مكروه فإذاها في مكروه لا تجزئه لأنها وجبت كاملة إلا إذا تلاها  
 في مكروه وسجدها فسه أو في مكروه آخر جازلانه إذاها كما وجبت وكذا النية لأنها عبادة فلا تصح بدونها بدائع  
 قال في الحلية إذا كانت في الصلاة وسجدها على الفور كما صرح حوايه وكأنه لأنها صارت جزءاً من الصلاة  
 فانسحب عنها نيتها (قوله خلا التحريم) لأنها لتوحيد الأفعال المختلفة ولم توجد بدائع وحلية وبحر  
 أي فإن الصلاة أفعال مختلفة من قيام وقراءة وركوع وسجود وبالتحريم صارت فعلاً واحداً وأما هذه  
 فإنها تفعل واحد فاستغنت عن التحريم فافهم (قوله ونية التعيين) أي تعيين أنها سجدة آية كذا نهر  
 عن القنية وأما تعيين كونها عن التلاوة فشرط كما تقدم في بحث النية من شروط الصلاة إلا إذا كانت في الصلاة  
 وسجدها فوراً كما علمت (قوله ويفسدها ما يفسدها) أي ما يفسد الصلاة من الحدث العمدة والكلام  
 والقهقهة وعليه أعادتها وقيل هذا قول محمد لأن العبرة عنده لتامم الركن وهو الرفع والعبرة عند أبي يوسف  
 للوضع فينبغي أن لا يفسدها وفي الخاتمة أنها تفسد على ظاهر الجواب اتفاقاً إلا أنه لا وضوء عليه في القهقهة  
 وكذا إذا أذا المرأة لا تفسدها كصلاة الجنائز ولو نام فيها لا تنقض طهارته كالمسبية على الصحيح بحر  
 (قوله ركوعه صل) قيد بالصل لأنه لو تلاها خارج الصلاة فركع لها لا يجزئه قياساً واستحساناً كما في البدائع  
 وهو المروي في الظاهر كما في البرازية خلافاً لما سئل عنه الشارح عن البرازية فإنه يخبر ببيع فيه النهر كما ستعرفه  
 فافهم (قوله وإيماء مريض) أي ولو تلاها في الصحة كما في شرح النية (قوله وراكب) أي إذا تلاها  
 أو سمعها ركباً خارج المصروان نزل بعدها ثم ركب أم لا ولو وجبت على الأرض فأنها لا تجوز على الدابة لأنها  
 وجبت تامة بخلاف العكس كما في البحر (قوله بين تكبيرتين مسنوتين) أي تكبيرة الوضع وتكبيرة الرفع  
 بحر وهذا ظاهر الرواية وصححه في البدائع وعن أبي حنيفة لا يكبر أصلاً وعنه وعن أبي يوسف يكبر للرفع  
 لا للوضع وعنه بالعكس حلية قال في التارخانية وفي الحجة قال بعض المشايخ لو سجد ولم يكبر يخرج عن العهدة  
 قال في الحجة وهذا يعلم ولا يعمل به لما فيه من مخالفة السلف اه (قوله جهراً) أي يرفع صوته بالتكبير  
 زيلعي أي فيسمع نفسه به منفرداً ومن خلفه إذا كان معه غيره ط (قوله بين قيامين مستحيين) أي قيام  
 قبل السجود ليكون خرواً وهو السقوط من القيام وقيام بعد رفع رأسه وهذا عزاء في البحر إلى المنصريات  
 وقال إن الثاني غريب وذكر الأخير الرمي عن خط المصنف أن صاحب المنصريات عزاء إلى الظهيرية وأنه راجع  
 نسخته الظهيرية فلم يجد القيام الثاني فيها اه اقول قد وجدته في نسختي ونصه وأذا رفع رأسه من السجود  
 يقوم ثم يقعد اه وكذا عزاء إليها في التارخانية وشرح النية فالظاهر أن في نسخة المصنف سقطا  
 قتيبه ووجه غرابته أنه اضرب ذكره صاحب الظهيرية ولذا عزاء من بعده إليها فقط (تمة) ويندب أن لا يرفع  
 السامع رأسه منها قبل تأليها وليس هو اقتداء حقيقة ولذا لا يؤمر التالي بالتقدم ولا السامعون بالاصطفاف

ولا تجب على من تلا في ركوعه  
 أو سجوده أو تشهده للبحر فيها عن  
 القراءة (بشروط الصلاة) المتقدمة  
 (خلا التحريم) ونية التعيين  
 ويفسدها ما يفسدها وراكبها  
 السجود أو بدله ركوعه مصل  
 وإيماء مريض وراكب (وهي  
 سجدة بين تكبيرتين) مسنوتين  
 جهراً وبين قيامين مستحيين (بلا  
 رفع يده وتشهد وسلام

ولا تفسد سجدهتهم بفساد سجدهته وفي النوادر يتقدم ويصطفون خلفه وتقامه في الامداد (قوله في الاصح)  
قال في فتح القدير ينبغي أن لا يكون ما يجمع على عومه فان كانت السجدة في الصلاة فان كانت فريضة قال  
سبحان ربّي الأعلى او نقلا قال ما شاء مما ورد كسجد وجهي الذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته  
فتبارك الله احسن الخالقين وقوله اللهم اكتب لي عندك بها اجرا وضع عنى بها وزرا واجعلها لي عندك  
ذخرا وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود وان كان خارج الصلاة قال كل ما ائتمن ذلك اه وأقره في الحلية  
والبحر والنهر وغيرها (قوله لانها من اجزائها) أي من جنس اجزاء الصلاة او المراد في بعض المواضع  
كما اذا تلبت في الصلاة فافهم قال في البحر وغيره فيشترط لوجوبها اهلية وجوب الصلاة من الاسلام والعقل  
والبالوغ والطهارة من الحيض والنفس اه (قوله كالاصم) نبه على بعد الخطر بالبال لعلم غيره بالاولى  
ح (قوله اذا تلا) أما اذا رأى قوما سجدوا فلا تجب عليه امداد عن التارخانية (قوله كالجنب) ظاهره  
أنه ليس اهلا للوجوب اداء وليس كذلك رحي نعم السكران والناسم كل منهما ليس اهلا للاداء اذا  
استوعب الوقت تأمل (قوله والسكران) لانه اعتبر عقله فاما حكا زجره ولهذا انزله العبادات كما في المحيط  
ومفاده أنه لو سكر من مباح كالأوساغ به لقمة او اكره عليه لم تجب عليه اذا تلاها او سمعها اذا كان بحال لا يميز  
ما يقول وما يسمع حتى انه لا يتذكره بعد العصور حلية (قوله والناسم) أي اذا اخبرته قراها في حالة النوم  
تجب عليه وهو الاصح تارخانية وفي الدراية لا تلزمه هو الصحيح امداد ففيه اختلاف التعحيح وأما لزومها  
على السامع منه او من المغمى عليه فنقل في الشريعة أيضا اختلاف الرواية والتعحيح وكذلك من المجنون  
وسياق بيانه قريبا (قوله لانهم ليسوا اهلا لها) أي للصلاة أي لوجوبها بتقدير مضاف وفي بعض النسخ  
لهما أي للاداء والقضاء وهذا ظاهر في المجنون المطبق أما من لم يزد جنونه على يوم وليس له فقطضاء الوجوب  
كما ساقى (قوله وتجب تلاوتهم) أي وتجب على من سمعهم بسبب تلاوتهم ح (قوله يعني المذكورين)  
أي الأصم والنفساء وما بينهما (قوله خلا المجنون) هذا ما مشى عليه في البحر عن البدائع قال في الفتح لكن  
ذكر شيخ الاسلام أنه لا يجب بالسماع من مجنون او نائم او طير لان السبب سماع تلاوة صحيحة وسمعتها بالتمييز ولم  
يوجد وهذا التحليل يفيد التنصيص في الصبي فليكن هو الاعتبار كان يميز او يجب بالسماع منه والا فلا اه  
واستحسنه في الحلية (قوله المطبق) بالكسر كما في المغرب وفي القاموس اطبقه غطاء ومنه الجنون المطبق  
والحي المطبقة اه والمراد به الملازم الممتد والذي حرره ابن الهمام في التحرير وفتح القدير وروى عنه في البحر  
أن قدرا لا امتداد المسقط في الصلوات بصيرورتها سستا عند محمد وفي الصوم باستغراق الشهر ليله ونهاره  
وفي الزكاة باستغراق الحول اه ويظهر منه ومن قول المصنف على من كان اهلا لوجوب الصلاة أن التلاوة  
كالصلاة في ذلك لكن المراد به هنا بناء على ما ذكره في الدرر وتبعه الشارح ما زاد على يوم وليلة وكان لا يزول فانه  
جعل الجنون على ثلاث مراتب قاصرا وهو ما لا يزيد على يوم وليلة وكاملا غير مطبق وهو ما يزيد على ذلك  
لكنه قد يزول وكاملا مطبقا وهو ما يزيد على ذلك ولا يزول والحامل لصاحب الدرر على ذلك التقسيم هو  
التوفيق بين كلامهم فانه تنقل عن تلخيص الجامع عدم الوجوب بالسماع من المجنون وعن الخانية  
الوجوب وعن النوادر أنه اذا قصر فكان يوما وليلة او أقل يلزمه السجود تلاها او سمعها أي واذا وجبت  
عليه تجب على من سمعها منه بالاولى ثم ذكر في الدرر أن القاصر يجب السجود بتلاوته عليه وعلى من سمع منه  
وهو ما في النوادر والكامل الغير المطبق لا يجب عليه بتلاوته بل على سامعه وهو ما في الخانية والمطبق لا يجب  
عليه ولا على سامعه وهو ما في التلخيص وقد جرى الشارح على هذا التقسيم والتوفيق (قوله فلا تجب تلاوته)  
أي على من سمعه كما لا تجب عليه نفسه (قوله لعدم اهليته) برده عليه الصبي فانه يجب على من سمعه مع عدم  
اهليته ط (قوله تلزمه تلاوهم) أي لانه اهل لوجوب قضاء الصلاة واذا لم تلزمه من سمع منه بالاولى  
كما مر في شرح الشيخ اسماعيل كل من وجب عليه بالسماع من الغير وجب على الغير بالسماع منه بلا عكس  
(قوله وان اكد) أي من يوم وليلة يعني ولم يكن مطبقا بقريئة المقابلة وهذا ثالث الاقسام (قوله)  
لكن الخ) استدل على ما حرره خسر وصاحب الدرر وهو ما مر وحاصل ما ذكره الشريعة في حاشيته  
عليه أن ما ذكره من تقسيم الجنون الى ثلاثة أقسام يخالف لكلام الاصوليين أنه قسمان فقط مطبق وغيره

وفيها تسبى السجود في الاصح  
(على من كان) متعلق بيجب (اهلا  
لوجوب الصلاة) لانها من اجزائها  
(اداء) كالاصم اذا تلا (أو قضاء)  
كالجنب والسكران والناسم فلا  
تجب على كافر وصبي ومجنون  
وحائض ونفساء قرا أو أسمعوا  
لانهم ليسوا اهلا لها (وتجب  
بتلاوتهم) يعني المذكورين خلا  
المجنون المطبق فلا تجب بتلاوته  
لعدم اهليته ولو قصر جنونه  
فكان يوما وليلة او أقل تلزمه تلا  
او سمع وان اكد لا تلزمه بل تلزم  
من سمعه على ما حرره مثلا خسرو  
لكن جزم الشريعة بالاختلاف  
الرواية



وأن تفسيره المطبق بما لا يزول غير مسلم لأنه ما من ساعة الا ويرجى زواله وأن في السماع من المجنون روايتين  
مصححتين حكاهما في الجوهره فالوجه في التوفيق أن يحمل ما في الخاتمة على رواية وما في التخصيص على أخرى اه  
اقول والظاهر أن هاتين الروايتين في الجنون المطبق وغيره خلافا لما في حاشية نوح افندي وشرح الشيخ  
اسماعيل من تقييده بالمطبوع بدليل ما قدمناه عن الفتح وكذا ما في الجوهره حيث قال ولو سمعها من نائم  
أو مضى عليه أو مجنون ففيه روايتان أصحهما لا يجب اه فان المجنون غير المطبق ليس أدنى حالا من النائم  
والمضى عليه فالخلاف الجارى فيه ما جاز فيه أيضا لكون كل منهما من اهل الوجوب فكان الظاهر الاطلاق  
بلا تقييد بتطبيق أو غيره (قوله ونقل الوجوب الخ) يعنى عنه ما قبله مع أنه يؤهم أنه في الجوهره اقتصر على  
الوجوب (قوله من الصدى) هو ما يجيبك مثل صوتك في الجبال والعماري ونحوهما كما في الصحاح (قوله  
والطير) هو الاصم زيلعي وغيره وقيل تجب وفي الحجة هو الصحيح تارة خاتمة قلت والاكثر على تصحيح الاول وبه  
جزم في نور الابضاح (قوله ومن كل نال حرفا) تكرر مع ما يأتي متساو كما أنه ذكره تنبيهها على أن الاولى أن يذكر  
هنا (قوله ولا بالتعجب) لأنه لا يقال قرأ القرآن وانما قرأ الجميع ولو فعل ذلك في الصلاة لم يقطع لانها الحروف  
التي في القرآن ولا تنوب عن القراءة لأنه لم يقرأ القرآن امداد عن التجنيس والخاتمة ولا تجب بالكتابة بجر  
(قوله ولا من المؤتم الخ) أى لا تجب على من سمعها منه سواء كان امامه او المقتدين به كما لا تجب عليه نفسه  
كما مر (قوله بخلاف الخارج) أى عن صلاة المؤتم التالي اماما كان او مؤتمما او مفردا او غير مصل أصلا  
كما قدمناه عند قوله ولولا المؤتم ح (قوله على المختار) كذا في النهر والامداد وهذا عند محمد وعند أبي  
يوسف على الفور وهما روايتان عن الامام أيضا كذا في العناية قال في النهر وينبغي أن يكون محل الخلاف  
في الاثم وعدمه حتى لو اذاه بعد مدة كان مؤثما انقضاء لا فاضيا اه قال الشيخ اسماعيل وفيه نظر أى لان  
الظاهر من الفور أن يكون تأخير قضاء قلت لكن سيد الشارح في الحج الاجماع على أنه لو تراخى كان اداء  
مع أن المرجح أنه على الفور ويأثم بتأخيرها فهو نظير ما هنا تأمل (قوله تنزيها) لأنه بطول الزمان قد  
نسأها ولو كانت الكراهة تحرمة لوجب على الفور وليس كذلك ولذا كره تحرما تأخير الصلاة عن وقت  
القراءة امداد واستثنى من كراهة التأخير ما اذا كان الوقت سكرها كوقت الطلوع (فرع) في التتارخاتية  
يستحب للتالي أو السامع اذا لم يتمكن السجود أن يقول سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا واليك المصير (قوله ويكفيه  
الخ) مكرر مع ما قدمه في قوله خلاا التحريم ونية التعيين (قوله ونسقط بالحض) تبع في ذلك صاحب النهر  
حيث قال وصرحوا بأنها لو أخرتها حتى حاضت سقطت وكذا لو ارتدت بعد تلاوتها كذا في الخاتمة اه  
والذي في الخاتمة المرأة اذا قرأت آية السجدة في صلاتها لم تسجد حتى حاضت سقطت عنها السجدة اه ومثله  
ما سذكره الشارح عن الخلاصة فعلم أن المراد السجدة الصلواتية وهي الآتية في ضمن قول المتن الا اذا فسدت  
بغير الحيض الخ فلا محل لذلك هنا نعم في التجنيس ما يدل على سقوطها بالحض مطلقا فانه قال اذا قرأت آية  
السجدة ولم تسجد لها حتى حاضت سقطت لان الحيض ينافي وجوبها ابتداء فكذا بقاء وهو نظير المسلم  
اذا قرأها ثم ارتدت سقطت عنه حتى اذا اسلم لا تجب عليه لان الكفر ينافي ابتداء فكذا بقاء اه فتأمل  
(قوله والردة) فيه أن وقتها العمر وما بقي وقته لا يسقط عن المرتد اذا اسلم كالحيج وكصلاة صلاها فارتد فأسلم  
في وقتها فليست تأمل وأجاب بعض الحذاق بأن السبب في الصلاة قد تحقق بعد الاسلام ولا كذلك سجود التلاوة  
وكذلك يعتبر القدرة على الزاد والراحلة في الحج بعد الاسلام ط وفيه أن الكلام في سقوطها عن لم يسجد  
لأن عدم وجوب الاعادة على من سجد هابل ما نحن فيه نظير من ترك صلاة ثم ارتد وقد مناقيل سجود السهو  
انه يجب عليه بعد الاسلام ما تركه قبل الردة ومقتضى ذلك لزوم السجدة هنا عليه (قوله فعلى الفور)  
جواب شرط مقدرة تقديره فان كانت صلوية فعلى الفور ح ثم تفسير الفور عدم طول المدة بين التلاوة  
والسجدة بقراءة أكثر من آيتين أو ثلاث على ما سبأى حلية (قوله ويأثم بتأخيرها الخ) لانها وجبت  
بما هو من أفعال الصلاة وهو القراءة وصارت من أجزائها فوجب ادائها مضيقا كما في البدائع ولذا كان  
المختار وجوب سجود السهو لو تركها بعد محلها كما قدمناه في باب عند قوله بترك واجب فصارت كالوآخر  
السجدة الصلوية عن محلها فانها تكون قضاء ومثله ما لو أخر القراءة الى الآخرين على القول بوجوبها

ونقل الوجوب بالسماع من  
المجنون عن الفتاوى الصغرى  
والجوهره قلت وبه جزم القهستاني  
(لا) تجب (بسماعه من الصدى  
والطير) ومن كل نال حرفا ولا  
بالتعجب اشباه (و) لا من (المؤتم لو)  
كان السامع (في صلاته) أى صلاة  
المؤتم بخلاف الخارج كما مر (وهي  
على التراخي) على المختار ويكره  
تأخيرها تنزيها ويكفيه أن يسجد  
عددا ما عليه بلا تعيين ويكون  
مؤثما ونسقط بالحض والردة (ان  
لم تكن صلوية) فعلى الفور لصيرورتها  
جزأ منها ويأثم بتأخيرها

ويقتضيها ما دام في حرمة الصلاة ولو بعد السلام فتح ثم هذه النسبة هي الصواب وقوله لم صلاتية خطأ قاله المصنف لكن في الغاية أنه خطأ مستعمل وهو عند الفقهاء خير من صواب فادر (ومن سمعها من امام) ولو باقتدائه به (فأتم به قبل أن يسجد) الامام لها (سجد معه) لو أتم (بعده لا) يسجد أصلاً كذا اطلق في الكثر تعالى الاصل (وان لم يقتد به) أصلاً (سجدها) وكذا الواقدي به في ركعة أخرى على ما اختاره البزدي وغيره وهو ظاهر الهداية (ولو تلاها في الصلاة سجدها فيها لا خارجها) لما مر وفي البدائع وإذا لم يسجد أتم قلزمه التوبة (الاذا فسدت الصلاة بغير الخيض) فلو به تسقط عنها السجدة ذكره في الخلاصة (فيسجدها خارجها) لانها لما فسدت لم يبق الا مجرد التلاوة فلم تكن صلوية ولو بعد ما سجدها لم يعد ذكره في الفنية وبخالفه ما في الخانية تلاها في نفل فأفسده قضاءه دون السجدة الا أن يحمل على ما اذا كان بعد سجودها (وتؤدى بركوع وسجود) غير ركوع الصلاة وسجودها (في الصلاة) وكذا في خارجها ينوب عنها الركوع في ظاهر المروي بزازية (لها) اي للتلاوة (و) تؤدى (بركوع صلاة) اذا كان الركوع (على الفور من قراءة آية) أو آيتين وكذا الثلاث على الظاهر كما في البحر

في الاولين وهو المعقد أما على القول بعدمه فيها فهي اداء في الآخرين كما حققناه في واجبات الصلاة فانهم (قوله ولو بعد السلام) أي ناسيا ما دام في المسجد وروى انه لا يسجد بعد السلام ناسيا نثرخانية (قوله ثم هذه النسبة هي الصواب) أي قول المصنف صلوية برزاقه واوا وحذف التاء واذا كانوا قد حذفوها في نسبة المذكور الى المؤنث كنسبة الرجل الى بصرية فقالوا بصري لا بصري كيلا يجتمع تآن في نسبة المؤنث فيقولون بصرية فكيف بنسبة المؤنث الى المؤنث فتح (قوله ومن سمعها الخ) السماع غير شرط بالنظر الى الاقتداء بل الشرط هو الاقتداء وان لم يسمعها ولم يحضرها كما قدمه الشارح لكن قيد بالسماع اي تآ في التفصيل الا في (قوله ولو باقتدائه به) أي ولو صار اقتداء بالسمع به بأن تلاها وهو مفرد فاقتدى به (قوله سجد معه) قيد به لان الامام لو لم يسجد لا يسجد المأموم وان سمعها لانه ان سجدها في الصلاة وحده خالف امامه وان سجدها بعد الفراغ فهي صلاتية لا تقضي خارجها بجر (قوله لا يسجد أصلاً) أي لا في الصلاة ولا بعدها فانهم (قوله كذا اطلق في الكثر) أي اطلق قوله ولو أتم بعده أي بعد سجود الامام فنحل ما اذا اقتدى به في الركعة التي تلاها أو بعدها قال في النهر أما الاول فباتفاق الروايات وأما الثاني فظاهر اطلاق الاصل انها كذلك لانها بالاقتران صارت صلاتية فلا تقضي خارجها واختار البزدي تخصيصه بالاول وحل الاطلاق عليه وهو ظاهر ما في الهداية اه أي حيث قال لانه صار مدر كاله بادراك الركعة (قوله وكذا الخ) أي يسجد لها ولكن بعد الفراغ من الصلاة وهذا مقابل قوله كذا اطلق في الكثر وبه جزم في النفاية واصلاحها والفتح وشرح المنية وكذا في المواهب وقال انه الاظهر وتبعه في نور الابصار وقد علمت أن اطلاق الكثر والاصل محمول عليه وقد مر صاحب الكثر يحمل اطلاقه عليه في كتابه الكافي وصاحب الدارادري (قوله ولو تلاها) أي المصلي غير المقتدى لقوله قبله ولو تلا المؤنث لم يسجد أصلاً (قوله لما مر) أي من قوله لصيرورتها جزء من الصلاة (قوله واذا لم يسجد أتم الخ) أفاد أنه لا يقضيها قال في شرح المنية وكل سجدة وجبت في الصلاة ولم تؤد فبها سقطت أي لم يبق السجود لها مشروعا لفوات محلها اه اقول وهذا اذا لم يركع بعدها على الفور والادخلت في السجود وان لم ينوها كما سبأني وهو مقيد بضابطها اذا تركها عمدا حتى سلم وخرج من حرمة الصلاة أما لو سهوا وتركها ولو بعد السلام قبل أن يفعل منافيا يأتى بها ويسجد للسهو كما قدمناه (قوله الاذا فسدت) اي قبل سجودها والافساد كالفساد ط (قوله فلو به الخ) ظاهره أن غير الصلاتية لا تسقط بالخيض وقد معنا الكلام فيه (قوله لم بعدها) لان الفساد لا يفسد جميع أجزاء الصلاة وانما يفسد الجزء المختار فيمتنع البناء عليه بجر عن الفنية (قوله وبخالفه) أي بخالف ما في المتن والبعث والجواب لصاحب النهر (قوله الا أن يحمل الخ) عبارة الخانية صريحة في ذلك ونصها مصلي التطوع اذا قرأ آية وسجد لها ثم فسدت صلاته وجب عليه قضاؤها ولا تنزله اعادة تلك السجدة اه ومثله في الفيض والبرازية (قوله وتؤدى بركوع وسجود) الواو بمعنى أو قال في الحلية والاصل في أدائها السجود وهو أفضل ولو ركع لها على الفور جاز والا لا اه اي وان فات الفور لا يصح أن يركع لها ولو في حرمة الصلاة بدائع أي فلا بد لها من سجود خاص بها كما يأتى في نظيره وفي الحلية ثم اذا سجدا وركع لها على حدة فورا يعود الى القيام ويستحب أن لا يعقبه بالركوع بل يقرأ آيتين أو ثلاثا فساد ثم يركع اه وان كانت السجدة آخر السورة يقرأ من سورة أخرى ثم يركع وتماه في الامداد والبحر (قوله وكذا في خارجها الخ) هذا ضعيف لما قدمناه عن البدائع من انه لا يجوز لاقباسه ولا استحسانا وما عزا الى البرازية تباع فيه صاحب النهر وهو خلل في النقل لان الذي رأيته في نسختين من البرازية هكذا وروى في غير الظاهر أن الركوع ينوب عنها خارج الصلاة أيضا اه فسقط من كلامه لفظة غير ما في البحر من أن فاضى خان اختار أنه ينوب عنها فقيه أن عبارة الخانية هكذا روى انه يجوز ذلك ولا يخفى انه مشعر بضعفه لا باختياره مقتبه لذلك (قوله لها أي للتلاوة) لو أخر الشارح قوله سابقا غير ركوع الصلاة وسجودها الى هنا لكان أولى ط (قوله على الفور الخ) فلو انقطع الفور لا بد لها من سجود خاص بها ما دام في حرمة الصلاة وعمله في البدائع بأنها صارت دينيا والدين يقضى بحاله لا بما عليه والركوع والسجود عليه فلا يأتى به الدين اه (قوله على الظاهر كما في البحر) أي عن البدائع والمتبادر من عبارته انه استظهر من صاحب البدائع انه ظاهر الرواية وفي الامداد

الاحتياط قول شيخ الاسلام خواهر زاده بانقطاع القور بالثلاث وقال شمس الاثمة الحلواني لا يقطع ما لم يقرأ اكثر من ثلاث وقال الكمال بن الهمام قول الحلواني هو الرواية ٥١ قلت وصرح في شرح المنية بأنه الاصح رواية فان محمد انص على انه اذا بقي بعد السجدة آيات من آخر السورة أى كسورة الانشقاق وسورة بني اسرائيل ان شاء ختم السورة وركع لها وان شاء سجد لها ثم قام فأكمل السورة ثم ركع ٥١ ومثله في الفتح لكن في البحر عن المجتبى أن الركوع ينوب عنها بشرط النية وأن لا يفصل بثلاث الا اذا كانت الثلاث من آخر السورة ٥١ ومقتضاه أن الخلاف فيما في وسط السورة وأن هذه وفاقية وبه صرح في الحلبة عن الاصل وغيره نعم قال بعده ان الفرق غير ظاهر الوجه قلت قد يوجه بأن قراءة الثلاث من آخر السورة لا تفصل لانها اتمام للسورة وعدم رفض باقها فكان في قراءتها زيادة طلب فلم تفصل بخلاف الثلاث من وسط السورة فانه ليس فيها زيادة طلب لعدم ما ذكرنا فعدت فاصلة تأمل (قوله أى كون الركوع لسجود التلاوة) الاولى قول الامداد أى نوى أداءها فيه ٥١ ثم ان النية محلها عند ارادة الركوع فلونواها فيه قبل يجوز وقيل لا ولو بعد الرفع منه لا يجوز بالاجماع بدائع (قوله على الرابع) وقيل لا حاجة الى النية عند القور وجهه القهستاني رواية عن محمد (قوله بالاجماع) كذا قال في البدائع لكن رده في الفتح بأن الخلاف ثابت أيضا (قوله ولونواها في ركوعه) أى عقب التلاوة ح عن البحر (قوله لم تجزئه) أى لم تجزئ السجدة الامام المؤتم ولا تندرج في سجوده وان نواها المؤتم فيه لانه لما نواها الامام في ركوعه تعين لها أفاده ح هذا في القهستاني واختلفوا في أن نية الامام كافة كما في الكافي فلم ينو المقتدى لا ينوب على رأى فيسجد بعد سلام الامام وبعد القعدة الاخيرة كما في المنية ٥١ (قوله ولو تركها) أى القعدة فسدت صلاته لان التلاوة ترفعها كالصلية بخلاف السهوية كما مر في السهو (قوله وينبغي حمله على الجهرية) البعث صاحب النهر ولعل وجهه انه ذكر في التا تاريخية انه لو تلاها في السرية فالاولى أن يركع بها الثلاث ليس الامر على القوم ولو في الجهرية فالسجود اولى ٥١ فانه يفيد أن نية الامام كافية لعدم علمهم بما قرأ الامام سرًا ولو لم يجزهم الركوع عنها كان التباس الامر عليهم اعظم ولم يكن في ترجيح الركوع له فائدة فيحمل كلام القنية هنا على الجهرية ليكون المؤتم عالمًا بالتلاوة فاذا ركع امامه فورًا يلزمه أن ينوبها فيه احتياطًا لا حقال أن الامام نواها فيه فاذا لم ينوب سجد بعد سلام امامه أما في السرية فهو معذور وتكفيه نية امامه اذا علم له تلاوة امامه حتى يؤمر بالسجود لها بعد سلام الامام واجاب ح بأنه يمكنه أن يخبره الامام بعد السلام قبل تكلم المقتدى وخروجه من المسجد أنه قرأها ونواها في الركوع ٥١ فتأمل والاولى أن يحمل على القول بأن نية الامام لا تنوب عن نية المؤتم والمتبادر من كلام القهستاني السابق انه خلاف الاصح حيث قال على رأى فتأمل (قوله ثم لوركع وسجد لها) أى للصلاة فورًا بان أى سجود المقتدى عن سجود التلاوة بلانية تبعا لسجود امامه لما مر آنفاً تأتدى بسجود الصلاة فورًا وان لم ينو والظاهر أن المقصود بهذا الاستدراك التنبيه على انه ينبغي للامام أن لا ينوبها في الركوع لانه اذا لم ينوبها فيه ونواها في السجود اولى ينوها أصلاً لا تنوب على المؤتم لان السجود هو الاصل فيها بخلاف الركوع فاذا نواها الامام فيه ولم ينوبها المؤتم لم يجزئه ثم لا ينبغي أن يرجع الضمير في قوله لها الى التلاوة لايصح الاشتكاف فلا حاجة اليه فافهم (قوله ولو سجد لها) أى للتلاوة وفي اغلب النسخ ولوركع لها وما هنا هو الصواب الموافق لما في البحر أفاده ح (قوله لانه انفرد بركعة) لان سجدة للتلاوة وسجدة تمت بها الركعة ط (قوله ولو سمع المصلي) أى سواء كان اماماً أو مؤتماً أو منفرداً أو غيرهم أصلًا ٥١ ح ليس معه في الصلاة سواء كان اماماً غير امامه أو مؤتماً بذلك الامام أو منفرداً أو غيرهم أصلًا ٥١ ح ونحوه في القهستاني وهذا صريح بوجودها بالسماع من المؤتم بغير امام السامع بخلاف المؤتم بامامه لكن صرح في الامداد بأنها لا تجب بالسماع من مقتدى امام السامع أو امام آخر ٥١ نعم في النهاية وشرح المنية وتجيب على من سمعها من المؤتم ممن ليس في صلاته اجماعاً ٥١ وهذا موافق للإقول وفي البدائع اذا تلاها المؤتم لا تجب عليه في الصلاة اجماعاً وكذا على الامام والقوم اذا سمعوا منه فأما بعد الصلاة فكذلك عندهما وقال محمد تلمزمهم لتحقق السبب وهو التلاوة العصية في حق المؤتم والسماع في حق الامام والقوم ولذا تلمزم من سمع منه وهو ليس في صلاتهم الا انهم لا يمكنهم الاداء فيها فيجب خارجها كالمصوم من خارج عنهم

(ان نواه) أى تكون الركوع

لسجود التلاوة على الرابع (و) تؤدى

(سجودها كذلك) أى على القور

(وان لم ينو) بالاجماع ولونواها

في ركوعه ولم ينوها المؤتم لم تجزئه

ويسجد اذا سلم الامام ويعيد

القعدة ولو تركها فسدت صلاته

كذا في القنية وينبغي حمله على

الجهرية ثم لوركع وسجد لها فوراً

ناب يلانية ولو سجد لها فظن

القوم انه ركع فنركع رفضه

وسجد لها ومن ركع وسجد سجدة

أجزأته عنها ومن ركع وسجد

سجدتين فسدت صلاته لانه انفرد

بركعة تامة (ولو سمع المصلي)

السجدة (من غيره)



ولهما أن هذه السجدة من أفعال هذه الصلاة لأن تلاوة المؤتم محسوبة من صلاته وإن قصلها عنه الإمام فلا تؤدى بعدها ومن مشايخنا من علل بأن هذه القراءة منهي عنها فلا يحكم لها أو بأنه محجور عليه فيها فن علل بالأول يقول يجب على من سمعها من المؤتم ممن لا يشاركه في صلاته لأنها ليست من أفعال الصلاة في حقه ومن علل بالآخرين يقول لا يجب باختلافها باختلاف الطرق اه ملخصا والظاهر أن الثاني ضعيف فلم يعتد به في النهاية حتى نقل فيه الإجماع كما علمته ولعل ما في الامداد مبنى عليه فتأمل (قوله لأنها غير صلاتية) فان قيل السبب في حق السامع السماع لا التلاوة وسماعه موجود في الصلاة فلم تكن اجنبية لكون السبب غير اجنبي قلنا السماع ليس من أفعال الصلاة فكان اجنبيا بخلاف التلاوة شرح المنية (قوله لسماعها من غير محجور) قد علمت أن المراد من الغير في قول المصنف من غيره ما يشمل المقتدى بإمام آخر فوجب بالسماع منه مع أنه محجور لأن براد المحجور عن التلاوة في صلاة السامع وهو المقتدى بإمامه لكن علمت أن من علل بالآخر يقول بعدم الوجوب بالسماع من المؤتم مطلقا (قوله للنهي) علة للنقصان وذلك أن الأمر باتمام الركن الذي هو فيه وانتقاله إلى آخر يقتضي النهي عن الاشتغال بأداء ما وجب بسبب خارج عن الصلاة فيها فالنهي نهي كَمَا في غرر الأفكار (قوله لما مر) من قوله لأنها ناقصة الخ (قوله الا اذا تلاها الخ) استثناء من قوله وأعاد (قوله غير المؤتم) صادق بالامام والمنفرد واحتزر عن المؤتم فإنه بسجدها بعد الصلاة ولا نصير صلاتية لأن التي تلاها لا يعتد بها فلا تستتبع الخارجية اه ح (قوله ولو بعد سماعها) أي اذا تلاها المصلي وسجد لها لا إعادة عليه سواء تلاها قبل سماعها وهو ظاهر الرواية أو بعده وهو أحد روايتين وبه جزم في السراج بحر (قوله دونها الخ) هو ظاهر الرواية وهو الصحيح وفي رواية النوادر تبطل به الصلاة وليس بصحيح وقيل هو قول محمد وعندهما لا يعيد امداد والظاهر أن الإعادة واجبة كراهة التحريم كما هو مقتضى النهي المذكور تأمل (قوله لمتابعت غير امامه) لأن المصلي سواء كان له امام أو لا اذا تابع أحدا غير امامه فسدت صلاته والمتابعة هنا وإن كانت ليست اقتداء حقيقة ولذا أصبح متابعة المرافة فيها وتقدم السامع على التالي لكن المتابعة في كل شيء بحسبه فلما تحققت المتابعة المعتبرة في محلها اشبهت الاقتداء الحقيقي فافسدت الصلاة لأن متابعة المصلي لغير امام مفسدة ولذا قال في البحر بعد عزوه المسئلة إلى التجنيس والمجتهبي والولولجية وقدمنا أن زيادة سجدة واحدة بنية المتابعة لغير امامه مبطله لصلاته اه (قوله ثم دخل في الصلاة قتلها فيها) أي تلا تلك الآية بعينها أيضا في الصلاة سجدة للتلاوة الثانية سجدة أخرى لأن الأقوى لا يكون تبعا للاضعف (قوله كفته واحدة) هذا ظاهر الرواية وفي رواية النوادر لا تكفيه الواحدة ومنشأ الخلاف هل بالصلاة يتبدل المجلس أولا نهر (قوله وان اختلف المجلس) كذا في النهر عن البدائع ومثله في الدرر بشرط في البحر اتحادة قال الرمي في حواشيه ومثله في غاية البيان والنهاية والزيلعي والظاهر أن فيه اختلافا وينبغي ترجيح ما في البحر اه قلت لكن في الشرنبلالية ما يفيد عدم الخلاف حيث جعل قوله وان اختلف المجلس مبنيا على فرض تسليم الوجه لرواية النوادر وهو أن المجلس بالصلاة يتبدل حكما لأن مجلس التلاوة غير مجلس الصلاة فلا تستتبع احداهما الأخرى وأما على الظاهر فالمجلس متحد حقيقة وحكما فلم يتحد ولو حكما بعمل غير الصلاة لا تجزئه الصلاة عما قبلها كما في غاية البيان والزيلعي اه (قوله سقطنا) لأن الخارجية أخذت حكم الصلاة فسقطت تبعا لها ح (قوله في الاصح) وعلى رواية النوادر لا تسقط الخارجية لأن الصلاة ما استتبعها على هذه الرواية ح عن الشرنبلالية (قوله كما مر) أي مرتين الأولى قوله فيأثم بتأخيرها والثانية قوله اثم فتلزمه التوبة ح \* (تمة) \* لم يذ كر عكس مسئلة المتن أي لو تلاها في الصلاة فسجد ها فيها ثم أعادها بعد السلام فقبل يجب أخرى قال الزيلعي وهذا يؤيد رواية النوادر وقيل لا يجب ووفق الفقيه بحمل الأول على ما اذا تكلم لأن الكلام يقطع حكم المجلس والثاني على ما اذا لم يتكلم وهو الصحيح فلا تأيد نهر ولم يسجد لها حتى سلم ثم تلاها سجد سجدة واحدة وسقطت عنه الأولى شرح المنية عن الظمانية (قوله ولو كررها في مجلسين تكررت) الاصل انه لا يتكرر الوجوب بالأبأهدامور ثلاثة اختلاف التلاوة أو السماع أو المجلس أما الأولان فالمراد بهما اختلاف التلاوة والمسموع حتى لو تلاعجدا ان القرآن كلها أو سمعها في مجلس أو مجلس وجبت كلها وأما الأخير فهو قسمان حقيقي بالاتصال منه إلى آخر

لم يسجد فيها) لأنها غير صلاتية  
(بل) يسجد (بعدها) لسماعها  
من غير محجور (ولو سجد فيها لم تجزه)  
لأنها ناقصة للنهي فلا يتأذى بها  
الكامل (وأعاده) أي السجود  
لما مر الا اذا تلاها المصلي غير  
المؤتم ولو بعد سماعها سراج  
(دونها) أي الصلاة لأن زيادة  
مادون الركعة لا يفسد الا اذا  
تابع المصلي التالي فتفسد لمتابعت  
غير امامه ولا تجزئه عما سمع  
تجنيس وغيره (وان تلاها في غير  
الصلاة فسجد ثم دخل في الصلاة  
قتلها) فيها (سجد أخرى) ولولم  
يسجد أولا كفته واحدة لأن  
الصلاة اقوى من غيرها فتستتبع  
غيرها وان اختلف المجلس ولولم  
يسجد في الصلاة سقطتا في الاصح  
وأثم كما مر (ولو كررها في مجلسين  
تكررت

بأكثر من خطوتين كما في كثير من الكتب أو بأكثر من ثلاث كما في المحيط ما لم يكن للمكانين حكم الواحد كل مسجد  
والبيت والسفينة ولوجارية والعصاة بالنسبة للتأني في الصلاة كما وحكمي وذلك بمباشرة عمل بعد في العرف  
قطعا لما قبله كالوثلاثين كل كثيرا أو نام مضطجعا أو ارضعت ولدها أو اخذ في بيع أو شراء أو نكاح بخلاف  
ما إذا طال جلوسه أو قرأته أو سجد أو هلك أو كل لقمة أو شرب شربة أو نام قاعدا أو كان جالسا فقام  
أو مشى خطوتين أو ثلاثا على الخلاف أو كان قائما فعد أو نازلا فركب في مكانه فلا يتكرر حلية ملخصا  
(قوله بل كفته واحدة) ولا يندب تكرارها بخلاف الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما سأتى (قوله  
وفي البحر التأخير أحوط) لأن بعضهم قال إن التداخل فيها في الحكم لا في السبب حتى لو سجد الأولى ثم أعادها  
لزمته أخرى كخذ الشرب والزني فعدله في المجتبى بجر وأجاب الرمي بأن المبادرة إلى العبادة أولى ولا يمنع منه  
قول البعض لضعفه ومثله في شرح الشيخ اسماعيل وقال ولا سيما إذا كان بهض الحاضرين محتمل الذهاب  
كما يتفق في الدروس (قوله والأصل أن مبناها) أي السجدة وهذا استحسان والقياس أن يتكرر لأن  
التلاوة سبب للوجوب ثم نبالية (قوله دفعا للرجح) لأن في إيجاب السجدة لكل تلاوة حرجا خصوصا  
للمعلمين والمتعلمين وهو منفي بالنص بجر (قوله بشرط اتحاد الآيات والمجلس) أي بأن يكون المكرر آية واحدة  
في مجلس واحد فلو تلا آيتين في مجلس واحد أو آية واحدة في مجلسين فلا تداخل ولم يشترط اتحاد السماع لأنه إنما  
يكون باتحاد السمع فيغني عنه اشتراط اتحاد الآيات وأشار إلى أنه متى اتحدت الآيات والمجلس لا يتكرر  
الوجوب وإن اجتمع التلاوة والسماع ولو من جماعة ففي البدائع لا يتكرر ولو اجتمع سببا للوجوب وهما التلاوة  
والسماع بأن تلاها ثم سمعها وبالعكس أو تكررا أحدهما اه وفي البرازية سمعها من آخر ومن آخر أيضا  
وقرأها كفت سجدة واحدة في الأصح لاتحاد الآيات والمكان اه ونحوه في الخاتمة فعلى هذا لو قرأها جماعة  
وسمعها بعضهم من بعض كفتهم واحدة (قوله وهو تداخل) التفسير راجع إلى عدم التكرار المفهوم من  
قول المصنف وفي مجلس واحد لا أو إلى التداخل في عبارة الشارح وهما بمعنى واحد (قوله فتكون الخ)  
تفريع صحيح لأنه بيان وتوضيح لكيفية جعل الكل كتلاوة واحدة فافهم (قوله لأن تركها الخ) علة  
لحذوف تقديره وإنما لم يجعل من التداخل في الحكم مع تعدد الأسباب أفاده ط (قوله لأنه ألبق  
بالعقوبة) علة للنفي وقوله لأنها الزجر الخ علة للعلة والحاصل أن لم يقل بالتداخل في الحكم في العبادات  
لما يلزم عليه من الأمر الشنيع وهو ترك العبادة المطلوب تكريرها مع قيام سببها لجعل الكل سببا واحدا لدفع  
ذلك لأنه ألبق بها أما العقوبات فإن مبناها على الدرء والعفو فلا يلزم من تركها مع قيام سببها الأمر الشنيع  
بل يحصل المقصود منها في الدنيا وهو الزجر بعقوبة واحدة مع جواز عفو المولى تعالى في الآخرة وإن تعدد  
السبب (قوله وأفاد الفرق) أي بين التداخلين وجه الفرق أنه لما جعلنا الأولى سببا والباقي تبعها لما كان  
إنما سجدة بعد السبب بخلافه في الثاني فإن الأسباب فيه على حالها فلا بد من السجود بعد تمام الأسباب  
ح (قوله حدثنا) أي لوجود سببه مع ظهور أنه لم يحصل المقصود وهو الزجر عن الزني بالخذ الأول  
بخلاف حذو القذف إذا أقيم مرة ثم قذفه مرارا لم يحتل أن العار قد اندفع بالآول لظهور كذبه بجر (قوله  
ذاهبا وآيا) أما إذا كان يدير السداه على الدائرة وهو جالس في مكان واحد فلا يتكرر بجر عن القذف بحثا  
وفيه نظر يأتي قريبا (قوله وانتقاله من غصن إلى آخر) أي سواء كان قريبا أو بعيدا على الصحيح وفي الواقعات  
الحصامية أن امكنه الانتقال بدون نزول كفته واحدة لاتحاد المجلس والأفلا لا خلافه اه وهذا ما أفق به  
شمس الأئمة الحلواني وغيره من الأئمة ط عن حاشية الزيلعي للشامي (قوله أو حوض) قال محمدان كان  
عرض الحوض وطوله مثل طول المسجد وعرضه لا يتكرر للوجوب والصحيح أنه يتكرر خاتمة (قوله بتدليل  
المجلس) أي في حق التأني والآيات أي في حق السماع كذا في شرحه على الملتقى قالت الظاهر أن يقال والتلاوة  
بدل الآية لأن السبب في حق السماع هو التلاوة كما مر على أنه مخالف لقول المصنف الآتي لا عكسه فإنه مبني  
على سببية السماع وعليه فكان المناسب التعبير بالسماع وقد يجاب بأنه مبني على سببية السماع ولما كان  
تبدل السماع بتبدل السمع أو أي بقوله والآيات بدل قوله والسماع تأمل (قوله فحب سجدة أو سجدات)  
أي بقدر تعدد التلاوة وقوله أخرى صفة سجدة ويقدر لقوله أو سجدات صفة غيرها أي آخر فقيه حذف الصفة

وفي مجلس واحد (لا) يتكرر بل  
كفته واحدة وفعلها بعد الأولى  
أولى فنية وفي البحر التأخير  
أحوط والأصل أن مبناها على  
التداخل دفعا للرجح بشرط اتحاد  
الآيات والمجلس (وهو تداخل  
في السبب) بأن يجعل الكل  
كتلاوة واحدة فتكون الواحدة  
سببا والباقي تبعها وهو ألبق  
بالعبادة لأن تركها مع وجود سببها  
شنيع (لا) تداخل (في الحكم)  
بأن تجعل كل تلاوة سببا للسجدة  
قد اختلفت السجدات فأكثف  
بواحدة لأنه ألبق بالعقوبة لأنها  
للزجر وهو يزجر بواحدة فيحصل  
المقصود والكريم يعفو مع قيام  
سبب العقوبة وأفاد الفرق بقوله  
(فتنوب الواحدة) في تداخل  
السبب (عما قبلها وعما بعدها)  
ولا تنوب في تداخل الحكم  
الاعمال قبلها حتى لو زني فعد ثم زني  
في المجلس حدثنا (و) اسداه  
(النوب) ذاهبا وآيا (وانتقاله  
من غصن) نخبرة (إلى آخر  
وسجه في نهر أو حوض بتدليل  
للمجلس أو الآية (فحب) سجدة  
أو سجدات (أخرى)

بجـ~~ل~~ خلاف زوايا مسجد بيت  
ومفينة سائرة وفعل قليل  
كـ~~ا~~ كل لقمتين وقيام وردة  
سلام وكذا دابة يصلي عليها  
لان الصلاة تجمع الاماكن ولولم  
يصل ~~تكرر~~ (كـ~~ا~~) ~~تكرر~~ (لوتبدل  
مجلس سامع دون نال) حتى لو  
كرر هارا كايصلي وغلامه بمنى  
تكرر على الفلام لا الراكب  
(لا) ~~تكرر~~ (في عكسه) وهو تبدل  
مجلس التالى دون السامع على  
المفتي به وهذا يفيد ترجيح سببية  
السامع

لدليل وانحام المعطوف بين المعطوف عليه وصفته (قوله بخلاف زوايا مسجد) أى ولو كـ~~ب~~يرا على  
الوجه وكذا البيت وفي الخاتمة والخاصة الا اذا كانت الدار كبيرة كدار السلطان اه حلية وظاهره  
أن الدار التي دونها لها حكم البيت وان اشتملت على بيوت ثم قال في الحلية ثم الاصل على ما في الخاتمة والخاصة  
أن كل موضع يصح الاقتداء فيه بمن يصلي في طرف منه يجعل مكان واحد ولا يتكرر الوجوب فيه وما لا فلا  
فعلى هذا لو كانت الشجرة أو تسدية الثوب أو التردد في الدباسة أو حول رحي الطين ونحو ذلك فيماله حكم  
المكان الواحد كالمسجد ينبغي أن لا يتكرر الوجوب بتكرير التلاوة اه قلت هو بحث وجهه لكن ظاهر  
اطلاقهم خلافه واهل وجهه أن الانتقال من غصن الى غصن والتسدية ونحو ذلك أعمال اجنبية كثيرة  
يختلف بها المجلس حكما كالكلام والا كل الكـ~~ب~~ير لما رز من أن المجلس يختلف حكما بمباشرة عمل يعقد في  
العرف قطعاً لما قبله ولا شك أن هذه الافعال كذلك وان كانت في المسجد أو البيت بل يختلف بها حقيقة لان  
المسجد مكان واحد حكما وهذه الافعال المتخلطة على الانتقال يختلف حقيقة بخلاف الاكل فان الاختلاف  
فيه كـ~~م~~ى وعلى كل يتكرر الوجوب ولذا قيّد في الواقع الانتقال من غصن الى غيره بما اذا احتاج  
الى نزول كما قد مناه أى ليكون عملاً كثيراً والحاصل أن ماله حكم المكان الواحد كالمسجد والبيت لا يضر  
الانتقال فيه بأكثر من ثلاث خطوات ما لم يقترب بعمل اجنبى يعقد في العرف قطعاً لما قبله كالدباسة والتسدية  
بخلاف مجرد المشى من غير عمل بل اطلاق كلامهم يدل على أن ذلك العمل الاجنبى كالاكل الكثير والبس  
والشراء يضر هنا ولابد من مشى وانتقال حيث لم يقيد به بغير المسجد والبيت ومقتضاه تكرار الوجوب لفصل  
بين التلاوتين بعمل دينوى كخياطة وحيث أنه ولو كان في المسجد أو البيت في مكان واحد ولهذا قال في البدائع  
في تحقيق اختلاف المجلس حكما بالبس ونحوه ألا ترى أن القوم يجلسون لدرس العلم فيكون مجلس لدرس  
ثم يشتغلون بالنكاح فيصير مجلس النكاح ثم بالبس فيصير مجلس البس ثم بالاكل فيصير مجلس الاكل فصار  
تبدله بهذه الافعال كتبدله بالذهاب والرجوع اه وعلى هذا فامر عن الفتح من انه اذا كان يدبر السداء  
على الدائرة وهو جالس في مكان واحد فلا يتكرر فيه نظر الا أن يحمل على ما اذا لم يفصل بين التلاوتين بعمل  
كثير من ذلك والافعال الفرق بين ادارة الدائرة كثيرا وبين الاكل كـ~~ب~~ير وارضاع الولد ونحوهما مما مر أنه  
يختلف به المجلس وقد يقال انه اذا جلس للتسدية وقرأ امرار الا تكون التسدية فاصلة لكون المجلس لها وعليه  
يقال مثله في الاكل ونحوه فتأمل هذا ما ظهر لي تحريره في هذا المجلد والله تعالى اعلم (قوله وفعل قليل) احتراز  
به عن الفعل الكثير الذي يعتد فاطها للمجلس عرفا كما مر بخلاف ما اذا طال جلوسه أو قرأه أو سجع أو هزل  
كما قد مناه أو وعظ أو درس كما في التاتارخانية (قوله وقيام) أى في محله ومثله لو منى خطوتين أو ثلاثا على  
ما مر (قوله ورد سلام) أى وتسميت عاطس بخلاف ما لو نكح كلمات أو شرب جرعات أو عقد نكاحا أو بيها  
فانه لا يكفيه سجدة واحدة شرح المنية (قوله وكذا دابة) أى سائرة ح (قوله لان الصلاة تجمع  
الاماكن) ضرورة أن اختلاف المكان يمنع صحة الصلاة ومفاده التسوية بين كون التكرار في ركعة أو أكثر  
وهو قول أبى يوسف وهو الاصح خلافاً للمحدثان عنده يتكرر الوجوب بتكرارها في ركعتين شرح المنية  
(قوله ولو لم يصل تكرر) لان سيرها مضاف اليه حتى يجب عليه ضمان ما تلفت بخلاف سير السفينة ح  
عن الدرر (قوله كما تكرر) أى على السامع دون التالى وفي عكسه بعكسه ط والحاصل أن من تكرر  
مجلسه من سامع أو نال تكرر الوجوب عليه دون صاحبه (قوله وغلامه بمنى) اقول ومثله لو كان راكبا  
معه لما في شرح تقييى الجامع لو كان المصلى على الدابة في محمل وكرر هارا رايتهد الوجوب في حقه ويتعدى في  
حق عدله لاختلاف المكان في حق السامع اه أى الا اذا اقتدى به وفي الخاتمة راكان كل منهما يصلي صلاة  
نفسه فتلا احدهما آية مرتين والاخر آية أخرى مرة وسمع كل من الآخر فعلى الاول سجدة وان احدهما  
في الصلاة لقراءته والاخرى بعد الفراغ لقراءة صاحبه لانها لا تكون صلاتية وعلى الثانى سجدة في صلاته  
لقراءته وسجدة ثان بعد الفراغ لتلاوق صاحبه على رواية النوادر وواحدة في ظاهرها رواية وعليه الاعتماد  
لان السامع مكانه واحد وكذا التالى اه (قوله تكرر على الفلام) لتبدل المجلس في حقه بخلاف الراكب  
لان الصلاة تجمع المتفرق ط (قوله لا تكرر) أى على السامع (قوله على المفتي به) راجع الى صورة



العكس فقط ومقابله ما صححه في الكافي من تكررها على السامع أيضا لأن التلاوة هي السبب في صحته أيضا لكن بشرط السماع وصحح في الهداية والخاتمة الأولى قال في النبايع وعلمه الفتوى قال الفقير وبه تأخذ شرح المنية (قوله وأما الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم فكذلك) أي كالسجدة تتكرر عند ذكر اسمه الشريف أو سماعه في مجلسين لا في مجلس وكان الأولى ذكر هذه المسئلة عند قول المتن ولو تكررها في مجلسين الخ كما فعل في البحر قال في شرح المنية واعلم أن حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمه على القول بوجودها تحكيم السجدة في عدم تكررها لوجوب عند اتحاد المجلس لكن يندب تكرار الصلاة دون السجود والفرق أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم يتقرب بها مستقلة وإن لم يذكر بخلاف السجدة فإنها لا يتقرب بها مستقلة من غير تلاوة اهـ (قوله وقال المتأخرون تتكرر) قال في البحر وقد منازجته اهـ وتقدم هذا البحث في فصل إذا أراد الشروع وقته مناهلك ترجيح الأول وصححه في الكافي هنا وجرم به ابن الهمام في زاد الفقير (قوله فالاصح الخ) وقيل مرة وقيل إلى العشر وقيل كلما طسح وانما يجب تشجته إذا حمد الله تعالى كما قبله في شرح تلخيص الجامع (قوله لأن فيه الخ) وقال محمد في الجامع الصغير لأن فيه هجر شي من القرآن وذلك ليس من أعمال المسلمين ولأنه فرار من السجدة وذلك ليس من أخلاق المؤمنين نهر (قوله وتغيير تأليفه) عطف تفسير ح (قوله مأثور به) قال تعالى فإذا قرأناه فاتبع قرآنه أي تأليفه فتح عن البدائع (قوله ومفاده الخ) هو صاحب النهر أخذ مما مر عن الجامع الصغير وعن البدائع فافهم (قوله لا يكرهه) قال في البدائع لو قرأ آية السجدة من بين السورة لم يضرة ذلك لأنها من القرآن وقراءة ما هو من القرآن طاعة كقراءة سورة من بين السور اهـ وظاهره أنه لا يكرهه لا تحريما ولا تنزيها لأنه جعل قراءة الآية كقراءة السورة ولا كراهة في قراءة سورة واحدة أصلا فكذلك الآية الواحدة وأما قوله وندب الخ فقد ذكرنا مرارا أن ترك المندوب لا يلزم أن يكون مكروها تنزيها لا بدليل فتأمل هذا في البحر وقيد عدم الكراهة في الخاتمة بأن يكون في غير الصلاة اهـ أما فيما ذكره قهستاني فقلت وبين وجهه في الذخيرة حيث قال قالوا ويجب أن يكره في حالة الصلاة لأن الاختصار على آية واحدة في الصلاة مكروه اهـ ومقتضاه أن الكراهة فيها تحريمية لترك الواجب وهو قراءة ثلاث آيات لآلهة الآتية في الشرح (قوله قبلها أو بعدها) اخذ التعميم من قول الخاتمة أن قرأ معها آية أو آيتين فهو أحب وكذا عبر في البدائع مع أن الامام محمد قال أحب إلى أن يقرأ قبلها آية أو آيتين كما في البحر وكانهم أخذوا التعميم من عموم التعليل اذ دفع الوهم لا يختص بتأليفها والظاهر أن مثل ذلك ما إذا قرأ آية قبلها وآية بعدها وتشمله عبارة الخاتمة (قوله بأشتماله على صفاته تعالى) فزيادة الفضيلة باعتبار المندوب لا باعتبار ما كره من حيث هو قرآن بحر وحينئذ فلا يشكل ما ورد من تفضيل بعضه على بعض كما ورد من أن سورة الاخلاص تعدل ثلث القرآن ونحو ذلك (قوله واستحسن اخضاؤها الخ) لأنه لو جهر بها لصار موجبا عليهم شيئا رجمائكا سلون عن أدائه فيقعون في المعصية فان كانوا متهمين جهر بها بحر عن البدائع قال في المحيط بشرط أن يقع في قلبه أن لا يشق عليهم أداء السجدة فان وقع اخضاها اهـ وينبغي أنه إذا لم يعلم بحالهم أن يخفيها نهر (قوله واختلف التصحيح الخ) أقول صحح عدم الوجوب في الذخيرة والتارخانية وكذا في القهستاني عن المحيط ومشي عليه في الحلية ثم قال المصنف في المنع اختلف المشايخ في وجوب السجود والصحيح الوجوب قال بعض الافاضل وهو مشكل لأن السماع في حق السامع شرط أو سبب للوجوب ولم يوجد فلا يوجد الوجوب الذي هو المشروط أو المسبب وجوابه أن الاصح عدم الوجوب كما في جمع الفتاوى فليكن هو المعقد وعلى تقدير كون المعقد الوجوب فجوابه أن المتشاغل نزل سامعا لأنه بعرضية أن يسمع واللائق به أن يكلف به زجره عن تشاغله عن كلام الله جل جلاله اهـ مافي المنع ملخصا (قوله من كل واحد حرفا) لما تقدم أن الموجب للسجدة تلاوة أكثر الآية مع حرف السجدة والظاهر أن المراد بالحرف الكلمة ويكون الحرف الحقيقي مفهوما بالاولى ح وقد مناهى الكلام عليه (قوله فقد أفاد) أي صاحب الخاتمة بتعليقه المذكور ط (قوله مهمة لكل مهمة) أي هذه فائدة مهمة أي ينبغي أن يصرف المسلم همه إلى تعلمها لا لاجل دفع كل مهمة أي كل حادثة تنهيه وتحجزه (قوله أي السجدة) بمدة المهمة جمع آية (قوله ولاه) بالكسر والمبدوء في بعض النسخ أولا والمعنى واحد وهو أنه أولا يسردها

وأما الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم فكذلك عند المتقدمين وقال المتأخرون تتكرر إذا لا تدخل في حقوق العباد وأما العطاس فالاصح أنه ان زاد على الثلاث لا يشتم خلاصة (وكره ترك آية سجدة وقراءة باقي السورة) لأن فيه قطع نظم القرآن وتغيير تأليفه واتباع النظم والتأليف مأثور به بدائع ومفاده أن الكراهة تحريمية (لا) يكرهه (عكسه) لكن (ندب) ضم آية أو آيتين إليها قبلها أو بعدها دفع وهم التفضيل إذا الكل من حيث أنه كلام الله في رتبة وان كان لبعضها زيادة فضيلة بأشتماله على صفاته تعالى واستحسن اخضاؤها عن سماع غير مهني السجود واختلف الصحيح في وجوبها على متشاغل بعمل ولا يسمعها والراجح الوجوب زجرا له عن تشاغله عن كلام الله فنزل سامعا لأنه بعرضية أن يسمع (ولو سمع آية سجدة) من قوم (من كل واحد) منهم (حرفا لم يسجد) لأنه لم يسمعها من نال خاتمة فقد أفاد أن اتحاد التلاوي شرط (مهمة لكل مهمة) في الكافي قبل من قرأ أي السجدة كلها في مجلس وسجد لكل منها كفاء الله ما أهمه وظاهره أنه يقرأها ولاه ثم يسجد

ويحتمل أن يسجد لكل بعد قراءتها وهو غير مكروه كما مر وسجدة الشكر مستحبة به يفق لكنها تكره بعد الصلاة لأن الجهلة يعتقدونها سنة أو واجبة وكل مباح يؤدي إليه فكروه ويكره للامام أن يقرأها في مخافته ونحو جمعة وعيد إلا أن تكون بحيث تؤدي بركوع الصلاة أو سجودها ولو تلا على المنبر يسجد ويسجد السامعون

مطلب  
في سجدة الشكر

متوالية ثم يسجد لكل أربع عشرة سجدة (قوله ويحتمل الخ) جواب عما ورد الكمال من أنه إذا قرأها في مجلس واحد يلزم عليه تغيير نظم القرآن وقدمه تران اتباع النظم مأمو به واجاب في الخبر بأن قراءة آية من السورة غير مكروه كما مر تعليله عن البدائع وفيه نظر لأن ما مر في قراءة آية واحدة أو ما إذا قرأ آيات السجدة وضم بعضها الى بعض يلزم عليه تغيير النظم واحداث تأليف جديد كما نقله الرملي عن المقدسي فلذا اجاب الشارح تعالى للشرع بما يحمل ما في الكافي على ما اذا سجد لكل آية بعد قراءتها فانه لا يكره لانه لا يلزم منه تغيير النظم لحصول الفصل بين كل آيتين بالسجود بخلاف ما اذا قرأها ولاء ثم سجد لهما فهذا يكره قلت ~~لكن~~ تقدم قبيل فصل القراءة أنه يستحب عقب الصلاة قراءة آية الكرسي والمعوذات فلو كان ضم آية الى آية من محل آخر مكروها لزم كراهة ضم آية الكرسي الى المعوذات لتغيير النظم مع انه لا يكره لما علمت بدليل أن كل فصل يقرأ الفاتحة وسورة اخرى أو آيات اخرى ولو كان ذلك تغيير للنظم لكرهه فلا حسن الجواب بما في شرح المنية من أن تغيير النظم انما يحصل باسقاط بعض الكلمات أو الآيات من السورة لا بد كر كلمة أو آية فكلما لا يكون قراءة سور متفرقة من أثناء القرآن مغير للتأليف والنظم لا يكون قراءة آية من كل سورة مغير له اه وحاصله أن المكروه اسقاط آية السجدة من السورة مع ضم ما بعدها الى ما قبلها لانه تغيير للنظم اما ضم آيات متفرقة فلا يكره كما لا يكره ضم سور متفرقة بدليل ما ذكرناه من القراءة في الصلاة وحينئذ فلا كراهة في قراءة آيات السجدة ولاء فيحصل كلام الكافي على ظاهره والله تعالى اعلم (قوله وسجدة الشكر) كان الاولى تأخير الكلام عليها بعد انتهاء الكلام على سجدة التلاوة ط وهي لمن تجددت عنده نعمة ظاهرة أو رزقه الله تعالى مالا أو ولدا أو اندفعت عنه نقمة ونحو ذلك يستحب له أن يسجد لله تعالى شكرًا مستقبل القلب بحمد الله تعالى فيها ويسجد ثم يكبر فيرفع رأسه كما في سجدة التلاوة سراج (قوله به يفق) هو قولهما وأما عند الامام فنقل عنه في المحيط أنه قال لا اراها واجبة لانها لو وجبت لوجب في كل لحظة لأن نعم الله تعالى على عبده متوازية وفيه تكليف ما لا يطاق ونقل في الذخيرة عن محمد عنه أنه كان لا يراها شيئاً وتكلم المتقدمون في معناه فقيل لا يراها سنة وقيل شكرًا تاماً لأن تمامه بصلاة ركعتين كما فعل عليه الصلاة والسلام يوم الفتح وقيل أراد نفي الوجوب وقيل نفي المشروعية وأن فعلها مكروه لا يثاب عليه بل تركه اولى وعزاه في المصنف الى الأكثرين فان كان مستند الأكثرين بثبوت الرواية عن الامام به فذلك والا فكل من عاينته السابقتين محتمل والاظهر أنها مستحبة كما نص عليه محمد لانها قد جاء فيها غير ما حديث وفعلها أبو بكر وعمر وعلي فلا يصح الجواب عن فعله صلى الله عليه وسلم بالتسخير كذا في الحلية ملخصاً وتتمام الكلام فيها وفي الامداد فراجعهما وفي آخر شرح المنية وقد وردت فيه روايات كثيرة عنه عليه الصلاة والسلام فلا يمنع عنه لما فيه من الخضوع وعليه الفتوى وفي فروق الاشياء سجدة الشكر جائزة عنده لا واجبة وهو معنى ما روى عنه أنها ليست مشروعة وجوباً وفيها من القاعدة الاولى والمعتقد أن الخلاف في سنيتها لا في الجواز اه (قوله لكنها تكره بعد الصلاة) الضمير للسجدة مطلقاً قال في شرح المنية آخر الكتاب عن شرح القدرى للزاهدى أنها غير سبب فليس بقرينة ولا مكروه وما يفعل عقيب الصلاة فكروه لأن الجهال يعتقدونها سنة أو واجبة وكل مباح يؤدي اليه فكروه انتهى وحاصله أن ما ليس لها سبب لا تكره مالم يؤد فعلها الى اعتقاد الجهلة سنيتها كالتي يفعلها بعض الناس بعد الصلاة ورأيت من يواظب عليها بعد صلاة التراويذ كأن لها أصلاً وسنداً فذكرت له ما هنا فتركها ثم قال في شرح المنية وأما ما ذكر في المضمرات أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقاطمة رضى الله تعالى عنها ما من مؤمن ولا مؤمنة يسجد سجدة الى آخر ما ذكر في حديث موضوع باطل لأصله (قوله فكروه) الظاهر أنها تحرمة لانه يدخل في الدين ما ليس منه ط (قوله ويكره للامام الخ) لانه ان ترك السجود لهما فقد ترك واجبا وان سجد يشبهه على المتقدمين شرح المنية (قوله ونحو جمعة وعيد) أشار بنحو الى أن الظاهر مثلاً وأدب بجمع عظيم فهي كذلك أفاده ح (قوله إلا أن تكون الخ) بأن كانت في آخر السورة أو قريبا منه أو في الوسط وركع لهما فوراً كما مر بيانه قال ح لكن ينبغي أن لا ينوي في الركوع لما فيه من الهذور المتقدم عن القنية أي انه يلزم المؤتم اذا لم ينوها فيه أيضاً أن يأتي بها بعد سلام الامام وبعيد القعدة (قوله يسجد) أي فوقه أو تحته تاريخاً (قوله ويسجد السامعون) أي لا غيرهم بخلاف الصلاة تاريخاً وفي البدائع

ولو تلاها الإمام على المنبر يوم الجمعة سجد ها وسجد ها معه من سمعها ما روى أنه عليه الصلاة والسلام تلا سجدة على المنبر فقل وسجد وسجد الناس معه اه والله تعالى أعلم

\* (باب صلاة المسافر) \*

قد اشرح صلاة لانها المقصودة من الباب والسفر لغة قطع المسافة من غير تقدير والمراد سفر خاص وهو الذي تتغير به الاحكام من قصر الصلاة واباحة الفطر وامشدا مدة المسح الى ثلاثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والعديد والاضحية وحرمة الظروج على الحرة من غير محرم ط عن العناية (قوله من اضافة النسي) أى الصلاة الى شرطه أى المسافر فانه شرط لها ح وفيه أن الشرط السفر لا المسافر ط عن الجوى (قوله او محله) فان المسافر محله لها او من اضافة الفعل الى فاعله وقدة تسمى فى قول باب صلاة المريض أن كل فاعل محله ولا عكس ح (قوله ولا يخفى) شروع فى وجه تأخير عن التلاوة ويعلم منه المناسبة وهى العروض فى كل ط أى العروض المكتسب بخلاف السهو والمرض فان كلاهما عارض سماوى (قوله الابعاض) استثناء من قوله عبادة وقوله مباح أى الاصل فى التلاوة العبادة الابعاض فحوربا أو سمعة أو جنة فتكون معصية وفى السفر الاباحة الابعاض فحوج او جهاد فيكون طاعة او نحو قطع طريق فيكون معصية (قوله فلذا آخر) أى ليكون الاصل فيه الاباحة فانه دون ما الاصل فيه العبادة (قوله لانه يسفر) بفتح الياء من الثلاث ط عن القهستاني (قوله عن أخلاق الرجال) اولانه يسفر عن وجه الارض أى يكشف وعلم ما لم تفسر بمعنى أصل الفعل ويجوز أن تكون على بابها باعتبار أن السفر لا يكون الا من اثنين فاكثر غالباً فكل من يسفر عن أخلاق صاحبه أو أنه يكشف للارض وهى تكشف له ح (قوله من خرج من عمارة موضع اقامته) أراد بالعمارة ما يشمل بيوت الاخبية لانها عمارة موضعها قال فى الامداد فيشترط مفارقة لها ولو متفرقة وان نزول على ماء او محتطب يعتبر مفارقتها كذا فى مجمع الروايات ولعله ما لم يكن محتطبا واسعا جدا اه وكذا ما لم يكن الماء نهرا بعيد المنبع وأشار الى أنه يشترط مفارقة ما كان من توابع موضع الإقامة كربض المصر وهو ما حول المدينة من بيوت ومساكن فانه فى حكم المصر وكذلك القرى المتصلة بالربض فى الصحيح بخلاف البساتين ولو متصلة بالبناء لانها ليست من البلدة ولو سكنها أهل البلدة فى جميع السنة او بعضها ولا يعتبر سكنى الحفظة واللازمة اتفاقا امداد وأما الفناء وهو المكان المتصل بالمصالح البلدة كرض الدواب ودفن الموتى والقضاء التراب فان اتصل بالمصر اعتبر بمجاورته وان انفصل بغلوة او مزعة فلا يكفى بخلاف الجمعة فتصح اقامتها فى الفناء ولو منفصلا بمزارع لان الجمعة من مصالح البلد بخلاف السفر كما حققه الشرنبلالى فى رسالته وسأفى فى بابها والقرية المتصلة بالفناء دون الربض لا تعتبر بمجاورتها على الصحيح كما فى شرح المنية أقول اذا علمت ذلك ظهر لك أن ميدان الحصا فى دمشق من ربض المصر وأن خارج باب الله الى قرية القدم من فناءه لانه مشتمل على الجبانة المتصلة بالعمران وهو معد لنزول الحاج الشريف فانه قد يستوعب نزولهم من الجبانة الى ما يحاذى القرية المذكورة فعلى هذا لا يصح القصر فيه للحاج وكذا المرجة الخفراء فانها معدة لقصر الثياب وركض الدواب ونزول العساكر ما لم يجاوز صدر ابناء بناء على ما حققه الشرنبلالى فى رسالته من أن القضاء يختلف باختلاف كبر المصر وصغره فلا يلزم تقديره بغلوة كما روى عن محمد ولا يميل او ميلين كما روى عن أبى يوسف (قوله من جانب خروجه الخ) قال فى شرح المنية فلا يصير مسافرا قبل أن يفارق عمران ما خرج منه من الجانب الذى خرج حتى لو كان غلة منفصلة عن المصر وقد كانت متصلة به لا يصير مسافرا ما لم يجاوزها ولو جاوز العمران من جهة خروجه وكان بجذائه محله من الجانب الآخر يصير مسافرا اذا لم يتجر جانب خروجه اه وأراد بالهجرة فى المستثنين ما كان عامرا أو ما لو كانت المحلة خرابا ليس فيها عمارة فلا يشترط مجاوزتها فى المسئلة الاولى ولو متصلة بالمصر كما لا يخفى فعلى هذا لا يشترط مجاوزة المدارس التى فى سفح قاسيون الا ما كان له ابنة قائمة كسجد الافرم والناصرية بخلاف ما صار منها بساتين ومزارع كالابنية التى فى طريق الربوة ثم لا بد أن تكون المحلة فى المسئلة الثانية من جانب واحد فلو كان العمران من الجانبين فلا بد من مجاوزته لما فى الامداد لو حاذاه من أحد جانبيه فقط لا يضره كما فى فاضى خان وغيره اه والظاهر أن محاذة القضاء المتصل كمحاذة العمران بقى هل المراد بالجانب البعيد أو ما يشمل القريب وعليه فليست نظر فيما لو خرج من جهة

\* (باب صلاة المسافر) \*

من اضافة النسي الى شرطه او محله ولا يخفى أن التلاوة عارض هو عبادة والسفر عارض مباح الا بهارض فلذا آخر وسمى به لانه يسفر عن أخلاق الرجال (من خرج من عمارة موضع اقامته) من الجانب الآخر



المرجة الخضراء فوق النصف الاعلى من الطريق فان المرجة افضل منه وهي من القناء كما ذكرناه وأما هوقاته بعد  
مجاوزه قربة البرامكة ليس من القناء مع أنه منفصل عن العمران بمزارع وفيه مزارع فهل يشترط أن يجاوز  
ما يحاذيه من المرجة لقربها منه أم لا فليحذر روا الظاهر اشتراط مجاوزته لأن ذلك من جانب خروجه لا من جانب  
آخر (قوله أقل من غلوة) هي ثمانية ذراع إلى أربع مائة هو الأصح يخرج عن المجتبي (قوله قاصدا)  
أشار به مع قوله خرج إلى أنه لو خرج ولم يقصد أو قصد ولم يخرج لا يكون مسافرا ح قال في البحر وأشار إلى  
أن النية لا بد أن تكون قبل الصلاة ولذا قال في التجنيس إذا اقتنع الصلاة في السفينة حال إقامته في طرف  
البحر فقلتها الريح وفوى السفر يتم صلاة المقيم عند أبي يوسف خلافا للمجدل لأنه اجتمع في هذه الصلاة ما يوجب  
الأربع وما يمنع فربما ما يوجب الأربع احتياطا اه وانما يشترط قصد لو كان مستقلا برأيه فلو تابعا  
لغيره فالاعتبار بنية المتبوع كما سيأتي وعليه خرج في البحر ما في التجنيس لوجه آخر وهو لا يدرى أين يذهب  
معه يتم حتى يسير ثلاثا فيقصر لأنه لزمه القصر من حين حل ولو صلى قصر من يوم الحمل صح إذا سار به أقل  
من ثلاث لأنه تين أنه مقيم وفي الأول أنه مسافر اه وأشار إلى أن الخروج مع قصد السفر كاف وإن رجع  
قبل غمامه كما يأتي حتى لو سار يوما ولم يكن صلى فيه لعذر ثم رجع يقضيه قصرا كما أفق به العلامة قاسم (قوله  
ولو كافرا) فيه أنه يشمل الصبي أيضا مع أنه سيأتي في الفروع ما يدل على أن نيته السفر غير معتبرة كما سنبينه  
هناك (قوله بلا قصد) بأن قصد بلدة بينه وبينها يومان لا إقامة بها فلا يملكها بدله أن يذهب إلى بلدة بينه وبينها  
يومان وهم جزا ح قال في البحر وعلى هذا قالوا أمير يخرج مع جيشه في طلب العدو ولم يعلم أين يدركهم فانه  
يتم وإن طالت المدة أو المكث أمافي الرجوع فان كانت مدة سفر قصر اه (قوله مسيرة ثلاثة أيام ولياليها)  
الأولى حذف الليالي كما فعل في الكنز والجامع الصغير إذ لا يشترط السفر فيها مع الأيام ولذا قال في النسيب  
المراد بالأيام النهار لأن الليل للاستراحة فلا يعتبر اه نعم لو قال ولياليها بالعطف بأول وكان أولى للإشارة إلى أنه  
يصح قصد السفر فيها وأن الأيام غير قيد فتأمل (قوله من أقصر أيام السنة) كذا في البحر والنهر وعزاه في  
المعراج إلى العتاني وقاضى خان وصاحب المحيط وبحث فيه في الحلية بأن الظاهر إبقاؤها على إطلاقها بحسب  
ما يصادف من الوقوع فيها طولا وقصرا واعتدالا لم تقدر بالمعتدلة التي هي الوسط اه قلت والمعتدلة هي زمان  
كون الشمس في الحمل أو الميزان وعليها منى القهستاني ثم قال وفي شرح الطحاوي أن بعض مشايخنا قدروه  
بأقصر أيام السنة (قوله ولا يشترط الخ) إذ لا بد للمسافر من النزول للأكل والشرب والصلاة ولا كثر النهار  
حكم كله فان المسافر إذا بكر في اليوم الأول وسار إلى وقت الزوال حتى بلغ المرحلة فنزل بها للاستراحة وبات  
بها ثم بكر في اليوم الثاني وسار إلى ما بعد الزوال ونزل ثم بكر في اليوم الثالث ومنى إلى الزوال فبلغ المقصد قال  
شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنه يصير مسافرا عند النية كما في الجوهرة والبرهان امداد ومثله في البحر  
والفتح وشرح المنية أقول وفي قوله حتى بلغ المرحلة إشارة إلى أنه لا بد أن يقطع في ذلك اليوم الذي ترك في أوله  
الاستراحات المرحلة المعتادة التي يقطعها في يوم كامل مع الاستراحات وبهذا يظهر لك أن المراد من التقدير  
بأقصر أيام السنة إنما هو في البلاد المعتدلة التي يمكن قطع المرحلة المذكورة في معظم اليوم من أقصر أيامها  
فلا يرد أن أقصر أيام السنة في بلاد بلغا قد يكون ساعة أو أكثر أو أقل فليزمن أن يكون مسافة السفر فيها ثلاث  
ساعات أو أقل لأن القصر الفاحش غير معتبر كالطول الفاحش والعبارات حيث أطلقت تحمل على الشائع  
الغالب دون الخفي السادر ويدل على ما قلنا ما في الهداية وعن أبي حنيفة التقدير بالمرحلة وهو قريب من  
الأول اه قال في النهاية أي التقدير بثلاث مراحل قريب من التقدير بثلاثة أيام لأن المعتاد من السفر في كل  
يوم مرحلة واحدة خصوصا في أقصر أيام السنة كذا في المبسوط اه وكذا ما في الفتح من أنه قبل يقدر  
بأحد وعشرين فرسخا وقبل ثمانية عشر وقيل بخمسة عشر وكل من قدر منها اعتقد أنه مسيرة ثلاثة أيام اه  
أي بناء على اختلاف البلدان فكل قائل قدر ما في بلد من أقصر الأيام أو بناء على اعتبار أقصر الأيام  
أو أطولها أو المعتدل منها وعلى كل فهو صريح بأن المراد بالأيام ما تقطع فيها المراحل المعتادة فافهم (قوله  
بل إلى الزوال) فان الزوال أكثر النهار الشرعي الذي هو من الفجر إلى الغروب وهو نصف النهار الفلكي الذي  
هو من الطلوع إلى الغروب ثم إن من الفجر إلى الزوال في أقصر أيام السنة في مصر وما سواها في العرض سبع

وفي الخاتمة ان كان بين القناء  
والبحر أقل من غلوة وليس بينهما  
مزرعة يشترط مجاوزته والأفلا  
(قاصدا) ولو كافرا ومن طاف  
الديار بلا قصد لم يقصر (مسيرة  
ثلاثة أيام ولياليها) من أقصر أيام  
السنة ولا يشترط سفر كل يوم إلى  
الليل بل إلى الزوال

ساعات الاربعه مجموع الثلاثة ايام عشرون ساعة وربع ويختلف بحسب اختلاف البلدان في العرض ح  
قلت ومجموع الثلاثة ايام في دمشق عشرون ساعة الاثنت ساعة تقريبا لان من القبر الى الزوال في اقصر الايام  
عندنا ست ساعات وثلاث ساعة الادرجة ونصف وان اعتبرت ذلك بالايام المعتدلة كان مجموع الثلاثة ايام اثني  
وعشرين ساعة ونصف ساعة تقريبا لان من القبر الى الزوال سبع ساعات ونصف ساعة تقريبا (قوله ولا اعتبار  
بالفراخ) الفراخ ثلاثة ايام والميل اربعة آلاف ذراع على ما تقدم في باب التيم (قوله على المذهب) لان  
المذهب كور في ظاهر الرواية اعتبار ثلاثة ايام كافي الحلية وقال في الهداية هو الصحيح احترازا عن قول عامة  
المشايخ من تقديرها بالفراخ ثم اختلفوا فقبل احد وعشرون وقبل ثمانية عشر وقبل خمسة عشر والقوى على  
الثاني لانه الاوسط وفي المجتبى قوى ائمة خوارزم على الثالث وجه الصحيح ان الفراخ يختلف باختلاف  
الطريق في السهل والجبل والبر والبحر بخلاف المراحل معراج (قوله بالسير الاوسط) أي سير الابل ومشي  
الاقدام ويعتبر في الجبل بما يناسبه من السير لانه يكون صعودا وهبوطا ومضيقا ووعرا فيكون  
مشي الابل والاقدام فيه دون سيرهما في السهل وفي البحر يعتبر اعتدال الريح على المقي به امداد فيعتبر في  
كل ذلك السير المعتاد فيه وذلك معلوم عند الناس فيرجع اليهم عند الاشتباه بدائع وخرج سير البقر بجز  
الجملة ونحوه لانه ابطأ السير كما ان اسرعه سير القرم والبريد بحر (قوله فوصل) أي الى مكان مسافته ثلاثة  
ايام بالسير المعتاد بحر وظاهره انه كذلك لو وصل اليه في زمن يسير بكرة لكن استبعد في الفتح بانتهاء  
مظنة المشقة وهي العلة في القصر (قوله قصر في الاول) أي ولو كان اختار السلوك فيه بلا غرض صحيح  
خلافا للشافعي كما في البدائع (قوله صلى القرض الرباعي) خبر من في قوله من خرج واحترز بالقصر  
عن السنن والوتر بالرباعي عن القبر والمغرب (قوله وجوبا) فكره الاتمام عندنا حتى روى عن أبي حنيفة  
انه قال من أتم الصلاة فقد أساء وخالف السنة شرح المنية وفيه تفصيل سيأتي فافهم (قوله لقول  
ابن عباس ان الله فرض الخ) لفظ الحديث على ما في الفتح عن صحيح مسلم فرض الله الصلاة على لسان نبيكم  
صلى الله عليه وسلم في الحضرة أربع ركعات وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة اه وفي حديث عائشة  
في الصحيحين قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضرة وفي لفظ البخاري  
قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم فرضت أربع ركعات صلاة السفر على  
الاول (قوله لان الركعتين الخ) بدل من قوله ولذا اعدل المصنف قال في البحر ومن مشايخنا من لقب  
المسئلة بأن القصر عندنا عزيمة والاكمال رخصة قال في البدائع وهذا التلقيب على أصلنا خطأ لان الركعتين  
في حقه ليستا قصر حقيقة عندنا بل هما تمام فرض المسافر والاكمال ليس رخصة في حقه بل اساءة ومخالفة  
للسنة ولان الرخصة اسم لما تغير عن الحكم الاصل بعارض الى تخفيف وبسر ولم يوجد معنى التغير في حق  
المسافر رأسا الصلاة في الاصل فرضت ركعتين ثم زيدت في حق المقيم كما روت عائشة رضي الله تعالى عنها  
وفي حق المقيم وجد التغير لكن الى القلظ والشدة لا الى السهولة واليسر فلم يكن ذلك رخصة في حقه أيضا ولو سعى  
فهو مجاز لوجود بعض معاني الحقيقة وهو التغير انتهى (قوله لانها وتر النهار) انما جيت بذلك لتقريبها من النهار  
بوقوعها عقبه والافهى ليلية لانهارية تأمل (قوله وهذا مجتمع الادلة) أي فان بعضها يدل على أن صلاة  
ركعتين في السفر أصل وبعضها على أن ذلك عارض فاذا جلت الادلة على اختلاف الازمان زال التعارض  
لكن لا ينبغي أن ما نقله عن شراح البخاري من الجمع بما ذكر من على مذهب الشافعي من أنها قصر لا اتمام لان  
العمل على ما استقر عليه الامر وهو على هذا الجمع فرضتها أربع ركعات وحضر اتم قصرها في السفر وهذا خلاف  
مذهبنا وينافي هذا الجمع ما قدمناه من حديث عائشة المتفق عليه فانه يدل على أن صلاة السفر لم يزد فيها أصلا  
وأما الآية فالمراد بالقصر فيها قصر هيئة الصلاة وفعلها وقت الخوف كما أوضحه في شرح المنية وغيره فافهم  
(قوله ولو كان عاصيا بسفره) أي بسبب سفره بأن كان مبنيا سفره على المعصية كما لو سافر لقطع طريق مثلا  
وهذا فيه خلاف الشافعي رحمه الله وهذا بخلاف العاصي في السفر بأن عرضت المعصية في أثناءه فانه محل  
وقاف (قوله لان القبح الجوارح) هو ما قبل الانفكاك كالبيع وقت النداء فانه قبح ترك السعي وهو قابل  
للافسكالك اذ قد يوجد ترك السعي بدون البيع وبالعكس فكذا هنا لا مكان قطع الطريق والسرقة مثلا بلا سفر

ولا اعتبار بالفراخ على المذهب  
(بالسير الاوسط مع الاستراحات  
المعتادة) حتى لو اسرع فوصل  
في يومين قصر ولو لموضع طريقان  
احدهما مدة السفر والاخر  
أقل قصر في الاول لا الثاني (صلى  
الفرض الرباعي ركعتين) وجوبا  
لقول ابن عباس ان الله فرض  
على لسان نبيكم صلاة المقيم اربعاً  
والمسافر ركعتين ولذا اعدل  
المصنف عن قولهم قصر لان  
الركعتين ليستا قصر حقيقة  
عندنا بل هما تمام فرضه والاكمال  
ليس رخصة في حقه بل لساءة  
قلت وفي شروح البخاري ان  
الصلوات فرضت ليلته الاسراء  
ركعتين سفرًا وحضرًا الا المغرب  
فلما هاجر عليه الصلاة والسلام  
واطمان بالمدينة زيدت الا القبر  
لطول القراءة فيها والمغرب لانها  
وتر النهار فلما استقر فرض الرباعية  
خفف فيها في السفر عند نزول  
قوله تعالى فليس عليكم جناح أن  
تقصرُوا من الصلاة وكان قصرها  
في السنة الرابعة من الهجرة وبهذا  
تجتمع الادلة اه كلامهم فليحفظ  
(ولو) كل (عاصيا بسفره) لان  
القبح الجوارح لا يعذب المشروعية

بالعكس بخلاف الصحيح لعينه وضعا كالنكر أو شرعا كبسيع الحر فإنه يعدم المشروعية وتقام بيانه في كتب  
 الاصول (قوله حتى يدخل موضع مقامه) أي الذي فارق بيوته سواء دخله نية الاجتياز أو دخله لقضاء  
 حاجة لأن مصره متعين للاقامة فلا يحتاج الى نية جوهرية ودخل في موضع المقام ما لم يلق به كالربض كما أفاده  
 القهستاني (قوله ان ساراخ) قيد لقوله حتى يدخل أي انما يدوم على القصر الى الدخول ان ساراخ ثلاثة  
 أيام (قوله والافيت الخ) أي ولو في المفازة وقياسه أن لا يحصل فطره في رمضان ولو بينه وبين بلده يومان  
 لأنه يقبل النقض قبل استحكامه اذ لم يتم عليه فكانت الاقامة نقضا للسفر العارض لا ابتداء عليه للاتمام  
 أفاده في الفتح ثم بحث فقال ولو قيل العلة مفارقة البيوت قاصدا مسيرة ثلاثة أيام لاستكمال سفره ثلاثة أيام  
 بدليل ثبوت حكم السفر بمجرد ذلك وقد عتقت العلة لحكم السفر فيثبت حكمه ما لم تثبت علة حكم الاقامة احتاج  
 الى الجواب اهـ ولما قوى البحث عند صاحب البحر وخفي عليه الجواب قال الذي يظهر أنه لا بد من دخوله  
 المصر مطلقا واعتضه في النهي بأن ابطال الدليل المعين لا يستلزم ابطال المدلول اهـ أقول ويظهر في الجواب  
 ان العلة في الحقيقة هي المشقة وأقيم السفر مقامها ولكن لا تثبت عليها الا بشرط ابتداء وشرط بقاء فالاول  
 مفارقة البيوت قاصدا مسيرة ثلاثة أيام والثاني استحكال السفر ثلاثة أيام فاذا وجد الشرط الاول ثبت  
 حكمها ابتداء فلذا يقصر بمجرد مفارقة العمران فأويا ولا يدوم الا بالشرط الثاني فهو شرط لاستحكامها  
 علة فاذا عزم على ترك السفر قبل تمامه بطل بقاؤها علة لقبولها النقض قبل الاستحكام ومضى فعله في الابتداء  
 على الصحة لوجود شرطه ولذا لو لم يصل لعذر ثم رجع يقضيها مقصورة كما قدمناه قد بره (قوله ولو في الصلاة)  
 شمل ما اذا كان في اولها او وسطها او آخرها وكان منفردا او مقترنا بمدركا او مسبوقا بحر وشمل ما اذا كان  
 عليه سجود سهو ونوى الاقامة قبل السلام والسجود أو بعدهما أما لو نواها بينهما فلا تصح نية بالتسبعية لهذه  
 الصلاة فلا يتغير فرضها الى الاربع كما اوضحناه في باب فافهم (قوله اذا لم يخرج وقتها) أي قبل أن ينوي الاقامة  
 لأنه اذا نواها بعد صلاة ركعة ثم خرج الوقت تحول فرضه الى الاربع أما لو خرج الوقت وهو فيها ثم نوى الاقامة  
 فلا يتحول في حق تلك الصلاة كما في البحر عن الخلاصة (قوله ولم يك لاحقا) أما اللاحق اذا أدرك اول الصلاة  
 والامام مسافر فأحدث انوام فاتبه بعد فراغ الامام ونوى الاقامة لم يتم لأن اللاحق في الحكم كانه خلف  
 الامام فاذا فرغ الامام فقد استحكم الفرض فلا يتغير في حق الامام فكذا في حق اللاحق بجرع عن الخلاصة  
 فقيد حكم اللاحق بكونه بعد فراغ الامام وقد تركه الشارح (قوله حقيقة واحكا) تعميم لقوله ينوي (قوله  
 لو دخل الحاج) أي في اول شؤال او قبله ح والمراد بالحاج الرجل القاصد الحج (قوله وعلم الخ) أي  
 علم أن القافلة انما تخرج بعد خمسة عشر يوما وعزم أن لا يخرج الا معهم بجرع عن المحيط وانما كان ذلك نية  
 للاقامة حكما لا حقيقة لأنه نوى الخروج بعد خمسة عشر يوما وهي متضمنة نية الاقامة تلك المدة تأمل (قوله  
 بموضع) متعلق باقامة في كلام المصنف لا كلام الشارح لتلايخرج عن كونه شرط الصحة النية (قوله  
 صالح لها) هذا ان ساراخ ثلاثة أيام والاقتصاح ولو في المفازة وفيه من البحث ما قدمناه بجرع وقد مناجوابه  
 والحاصل أن نية الاقامة قبل تمام المدة تكون نقضا للسفر كنية العود الى بلده والسفر قبل استحكامه يقبل  
 النقض (قوله او صحراء دارنا) احتراز عن صحراء دار أهل الحرب في حكمه حيثئذ يحكم العسكر الدخول  
 في أرضهم ط (قوله وهو من أهل الاخبية) قيد في قوله او صحراء دارنا وهذا هو الاصح كما سبأ في منا  
 مع بيان محترزه (قوله في أقل منه) ظاهره ولو بساعة واحدة وهذا شروع في محترز ما تقدم ط (قوله  
 او نوى فيه) أي في نصف شهر (قوله كجر) قال في المجتبى والملاح مسافر الا عند الحسن وسفيته أيضا ليست  
 بوطن اهـ بجرع وظاهره ولو كان ماله وأهله معه فيها ثم رأته صريحا في المعراج (قوله او جزيرة) أي  
 ليس لها أهل يسكنونها (قوله او نوى فيه) أي في صالح لها (قوله بموضعين مستقلين) لا فرق بين  
 المصرين والقريتين والمصر والقريه بجرع (قوله فلو دخل الخ) هو ضد مسئلة دخول الحاج الشام فانه يصير  
 مقيما حكما وان لم ينو الاقامة وهذا مسافر حكما وان نوى الاقامة لعدم انقضاء سفره مادام عازما على الخروج  
 قبل خمسة عشر يوما أفاده الرجح قبل هذه المسئلة كانت سببا للفقهاء عيسى بن أبان وذلك أنه كان مشغولا  
 بطلب الحديث قال فدخلت مكة في اول العشر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على الاقامة شهر فجعلت

(حتى يدخل موضع مقامه) ان  
 سارمة السفر والافيت بمجردة  
 العود لعدم استحكام السفر  
 (او ينوي) ولو في الصلاة اذالم  
 يخرج وقتها ولم يك لاحقا اقامة  
 نصف شهر حقيقة أو حكما لما  
 في البزازية وغيرها لو دخل الحاج  
 الشام وعلم انه لا يخرج الامع  
 القافلة في نصف شؤال اتم لأنه  
 كما نوى الاقامة (بموضع) واحد  
 (صالح لها) من مصر أو قرية  
 او صحراء دارنا وهو من أهل  
 الاخبية (فيقصر ان نوى) الاقامة  
 في (أقل منه) أي من نصف شهر  
 (او نوى فيه لكن في) غير صالح  
 ك(بحر أو جزيرة) او نوى فيه لكن  
 (بموضعين مستقلين) كككة ومنى  
 فلو دخل الحاج مكة أيام العشر لم  
 تصح نية لأنه يخرج الى منى وعرفة  
 قصار كنية الاقامة في غير موضعها  
 وبعد عوده من منى تصح



اتم الصلاة فلقيني بعض اصحاب أبي حنيفة فقال لي اخطأت فانك تخرج الى منى وعرفات فلما رجعت من منى  
 بدا لصاحبي أن يخرج وعزمت على أن أصاحبه وجعلت أقصر الصلاة فقال لي صاحب أبي حنيفة اخطأت  
 فانك مقيم بمكة فإلم تخرج منها لاتصير مسافرا فقلت اخطأت في مسئلة في موضعين فرحلت الى مجلس محمد  
 واشتغلت بالفقه قال في البدائع وانما اوردنا هذه الحكاية ليعلم مبلغ العلم فيصير مبعثة للطلبة على طلبه اه  
 بقهر  
 أقول ويظهر من هذه الحكاية أن يقته الإقامة لم تعمل عملها الا بعد رجوعه لوجود خمسة عشر يوما بلانية  
 خروج في أنشائها بخلاف ما قبل خروجه الى عرفات لانه لما كان عازما على الخروج قبل تمام نصف شهر لم يصير  
 مقيما ويحتمل أن يكون جدنية الإقامة بعد رجوعه وبهذا سقط ما اوردته العلامة القاري في شرح الباب  
 من أن في كلام صاحب الامام تعارض حيث حكم أولا بأنه مسافر وثانيا بأنه مقيم مع أن المسئلة بحالها  
 والمفهوم من التون أنه لو نوى في احدهما نصف شهر صح حينئذ لا يصير خروجه الى عرفات اذا بشرط كونه  
 نصف شهر متواليا بحيث لا يخرج فيه اه ملخصا ووجه السقوط أن التوالى لا يشترط اذا لم يكن من عزمه  
 الخروج الى موضع آخر لانه لا يكون ناويا الإقامة في موضعين نعم بعد رجوعه من منى صح فته لعزمه على  
 الإقامة نصف شهر في مكان واحد والله أعلم (قوله كالونوى ميثه بأحدهما) فان دخل أولا الموضع الذي  
 نوى المقام فيه نهارا لا يصير مقيما وان دخل أولا ما نوى المبيت فيه يصير مقيما ثم بالخروج الى الموضع الآخر  
 لا يصير مسافرا لان موضع إقامة الرجل حيث يبيت به حلية (قوله او كان احدهما تبعا للآخر) كالقرية التي  
 قربت من المصر بحيث يسمع النداء على ما يأتي في الجمعة وفي البحر لو كان الموضعان من مصر واحدا وقريبة  
 واحدة فانها صحيحة لانهما متحدان حكما لا ترى أنه لو خرج اليه مسافرا لم يقصر اه ط (قوله بحيث يجب)  
 حنية تفسير للتبعية ح (قوله اولم يكن مستقلا برأيه) عطف على قوله ان نوى أقل منه وصورته نوى التابع  
 الإقامة ولم ينوها لتبوع اولم يدر حاله فانه لا يتم اه ح والمسئلة تستأق مع بيان شروطها واختلاف فيها  
 (قوله او دخل بلدة) أي لتضا الحاجة او انتظار رفقة (قوله ولم ينوها) وكذا اذا أتواها وهو مترقب للسفر كما في  
 البحر لان حاله تنافي عزيمته (قوله كما مر) أي في مسئلة دخول الحاج الشام (قوله او حاصر حصنا فيها)  
 أشار به الى أنه لا فرق في المحاصرة بين أن تكون المدينة او الحصن بعدما دخلوا المدينة كما في البحر ومثل ذلك  
 لو كانت المحاصرة للمصر على سطح البحر فان لسطح البحر حكم دار الحرب جوى عن شرح النظم الهاملى  
 ط (قوله فانه يتم) لان أهل الحرب لا يعترضون له لاجل الامان بجر عن النهاية ط (قوله في غير مصر)  
 بدل من قوله في دارنا او متعلق بمحذوف على أنه حال من فاعل حاصر لا متعلق بمحاصر لئلا يلزم تعلق حرفي جز  
 متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد ثم اعلم أن التقيد بغير المصر وقع في الجامع الصغير والهداية والكفر وغيرها  
 وهو يوهم صحة إقامة لوزنوا في المصر وحاصر واحصا فيه قال في المعراج لكن اطلاق ما ذكر في المبسوط  
 يدل على أنه ليس كذلك وأطال في بيانه وكذا انص في العناية على أنه ليس بقيد كما يقتضيه التعليل الا في ذكر  
 عبارته الشرع بل لا يمشى عليه في منته (قوله للترددين القرار والقرار) الاول بالقلف والثاني بالفاء أي  
 فكانت حالتهم تنافي عزيمتهم والاطلاق شامل لما اذا كانت الشوكة لعسكرا لاحتمال وصول المدد لاعدو  
 او وجود مكيدة كما في الفتح وفي البحر عن التجنيس اذا غلبوا على مدينة الحرب ان اتحدوها دارا أتوا والابل  
 أرادوا الإقامة بها شهرا أو أكثر قصر والبظاها دار حرب وهم محاربون فيها بخلاف الاول اه (تنبيه) لو  
 انفلت الاسير من الكفار ووطن في غار ونوى الإقامة فيه نصف شهر لم يصير مقيما كالوعلموا باسلامه فهرب منهم  
 يريد مسيرة السفر لم تعتبر فيه كذا في الخلاصة والحنانية ووجه الاول كما يفيد كلام الفتح كون حاله مترددا لانه  
 اذا وجد الفرصة قبل تمام المدة خرج وأما الثاني فشكل وحله في شرح المنية على أن المراد من قوله لم تعتبر فيه  
 أي نية الإقامة لانية السفر والا قصد صرح في التارخانية عن المحيط بأنه يقصر وكذا جعل في الذخيرة حكم  
 المسئلة الثانية كالاولى فأقارنوم القصر فيهما (قوله الاخبية) جمع خباء ككساء قال في المغرب هو الخيمة من  
 الصوف (قوله كهرب) المناسب قول غيره كأعراب لمافي المغرب العرب هم الذين استوطنوا المدن والقرى  
 العربية والاعراب أهل البدو (قوله في الأصح) وقيل يقصرون لانه ليس موضع إقامة حينئذ (قوله  
 لان الإقامة أصل) على لقوله فانها تصح أي يتم الإقامة قال في البحر وظاهر كلام البدائع أن أدل الاخبية

كالونوى ميثه بأحدهما او كان  
 احدهما تبعا للآخر بحيث يجب  
 الجمعة على ساكنه للاتحاد حكما  
 (اولم يكن مستقلا برأيه) كعبدة  
 وامرأة (او دخل بلدة ولم ينوها)  
 أي مدة الإقامة بل ترقب السفر  
 غدا او بعده (ولو بقي) على ذلك  
 (مستقلا) الآن يعلم تأخر القافلة  
 نصف شهر كما مر (وكذا) يصلح  
 ركعتين (عسكر دخل ارض حرب  
 او حاصر حصنا فيها) بخلاف  
 من دخلها بأمان فانه يتم (او)  
 حاصر (أهل البقي في دارنا في غير  
 مصر مع نية الإقامة مدتها) للترددا  
 بين القرار والقرار (بخلاف أهل  
 الاخبية) كهرب وتركان (نوها)  
 في المفازة فانها تصح (في الأصح)  
 وبه يبقى اذا كان عندهم من الماء  
 والكلا ما يكفيهم مدتها لا في  
 الإقامة أصل

الا اذا قصدوا موضعا بينهما مدة  
 السفر فبعضون ان نوا سفرا  
 والا ولو نوى غيرهم الإقامة  
 معهم لم يصح في الاصح والحاصل  
 أن شروط الاتمام ستة النية  
 والمدة واستقلاله الرأي وترك  
 السير واتحاد الموضع وصلاحيته  
 فهستاني (فلو اتهم مسافر ان  
 قعد في) القعدة (الاولى) ثم فرضه  
 (ولكنه) (اساء) لو عايدا لتأخير  
 السلام وترك واجب القصر  
 وواجب تكبيرة افتتاح النفل  
 وخط النفل بالفرض وهذا  
 لا يحل كما حذر القهستاني بعد  
 أن فسر أساء بأثم واستحق النار  
 (وما زاد نفل) كصلى الفجر  
 أربعاً (وان لم يقعد بطل فرضه)  
 وصار الكل نفلاً لترك القعدة  
 المقروضة الا اذا نوى الإقامة قبل  
 أن يقيد الثالثة بسجدة لكنه  
 يعيد القيام والركوع لوقوعه  
 فلا فلا ينوب عن الفرض ولو نوى  
 في السجدة صار نفلاً (ومح اقتداء  
 المقيم بالمسافر في الوقت وبعده  
 فاذا أقام) المقيم (الى الاتمام  
 لا يقرأ) ولا يسجد للسهو

لا يحتاجون الى نية الإقامة فانه جعل المسافر والمقيم كالمساكن والفرق بينهما في الاقامة للرجل أصل والسفر  
 عارض وهم لا ينوون السفر وانما يتقنون من ماء الى ماء ومن مرعى الى آخر اه (قوله بينهما) أي بين  
 موضعهم والموضع الذي قصدوه (قوله ان نوا سفرا) فيه مسامحة مع قوله الا اذا قصدوا ح (قوله لم يصح  
 في الاصح) وروى عن أبي يوسف أنه يصير مقبلاً ح عن البحر (قوله والحاصل) أي من كلام المصنف لكن  
 اشتراط ترك السير لم يعلم من كلام المصنف تأمل (قوله ستة) زاد في الحلية شرطاً آخر وهو أن لا تكون حالته  
 منافية لعزمته قال كإصر حوايه في مسائل اه أي كسئلته من دخل بلدة لحاجة ومسئلته العسكر فافهم  
 ثم هذه شروط الاتمام بعد تحقق مدة السفر والافلوعزم على الرجوع الى بلدة قبل سيرة ثلاثة أيام على قصد قطع  
 السفر فانه يتم كما مر وكذا الرجوع الى بلدته لاخذ حاجة نسيها كما استذكره (قوله وترك السير) أي  
 اذا كان في مفازة ونوى الإقامة فيما سجد خلا من مصر أو قرية أو ما لو وجدت هذه الامور وقد دخل مصر أو قرية  
 وهو يسير لطلب منزل أو نحوه فينبغي أن تصح نيته حلية (قوله وصلاحيته) أي صلاحية الموضع للإقامة  
 (قوله ان قعد الخ) لان القعدة على رأس الركعتين فرض على المسافر لانها آخر صلاته قال في البحر وأشارا  
 الى أنه لا بد أن يقرأ في الاولين فلترك فيهما ما اوفى لحداهما وقرأ في الاخيرين لم يصح فرضه اه وأطلقه فشمل  
 ما اذا نوى أربعاً أو ركعتين خلا لما أفاده في الدور من اشتراط التنية وكعتين لما في النمر بلالية من أنه لا يشترط  
 نية عدد الركعات ولما سرح به الزيلعي في باب السهو من أن الساعي لوسم للقطع بسجد لانه نوى تغيير المشروع  
 قتلوكا لو نوى الظهر ستانوى مسافر الظهر أربعاً أفاده أبو السعود عن شيخه قلت لكن ذكر في الجوهره  
 أنه يصح عند أبي يوسف ولا يصح عند محمد (قوله لتأخير السلام) مقتضى ما قدمه في سجود السهو أن يقول  
 لترك السلام فانه ذكر أنه اذا صلى خامسة بعد القعود الاخير يرضم اليها سادسة ويسجد للسهو لترك السلام  
 وان تذكر وعاد قبل أن يقيد الخامسة بسجدة يسجد للسهو لتأخير السلام أي سلام الفرض ومستأنفا نظير  
 الاولى لا الثانية أفاده الرحبي قلت لكن ما هنا اظهر (قوله وترك واجب القصر) الاضافة بيانية أي واجب  
 هو القصر أو من اضافة الصفة للموصوف بجزء قطيفة أي القصر الواجب وفيه التصريح بأنه غير فرض  
 كما قدمنا ما يفيد من شرح المنية ولو كان الواجب هنا بمعنى الفرض لما صح وان قعد فافهم ثم ترك واجب  
 القصر مستأنفا لترك السلام وتكبيره النفل وخط النفل بالفرض وظاهر كلامه أنه يأثم بترك زيادة على اثم بهذه  
 اللوازم تأمل (قوله وواجب تكبيرة الخ) لان بناء النفل على الفرض مكروه وهذا هو خط النفل بالفرض  
 رجلي لكن قول الشارح وخط النفل بالفرض يقتضي أنه غير ما قبله ويلزمه أن اقتتاح النفل بتكبيره  
 مستأنفاً واجب مع أن بناء النفل على النفل غير مكروه أفاده ط (قوله وهذا) أي ما ذكر من اللوازم  
 الاربعة ط (قوله بعد أن فسر أساء بأثم) وكذا سرح في البحر بتأنيده فاعلم أن الاساءة هنا كراهة التحريم رجلي  
 (قوله واستحق النار) أي اذا لم يتب أو يعف عنه العزيز الغفار ط (قوله وصار الكل نفلاً) أي بتقييده  
 الثالثة بسجدة لتمكنه من العود قبلها وهذا عندهما بناء على أنه اذا بطل الوصف لا يبطل الاصل خلافاً لمحمد  
 (قوله لترك القعدة) عليه لبطان الفرض ثم القعدة وان كانت فرضاً في النفل أيضاً لكنه اذا لم يأت بها في آخر  
 الشفع تصير الخامسة هي الفرض كما يبناء في باب النوافل (قوله الا اذا نوى الإقامة قبل أن يقيد الثالثة بسجدة)  
 أي فانه اذا نواها حينئذ صحت نيته وتحول فرضه الى الاربعة ثم ان كان قرأ في الاولين تخفيفاً في الاخيرين والاقراء  
 قضاء عن الاولين وهذا كله سواء قعد القعدة الاولى او لا فالاستثناء في كلامه راجع الى المستثنين وأما اذا نوى  
 بعد أن قعد الثالثة بسجدة فان كان قعد القعدة الاولى فقد علمت انه تم فرضه بالركعتين فلا يتحول ويضيف اليها  
 اخرى ولو أفسدها لاشئ عليه وان لم يقعد بطل فرضه ويضم اليها أخرى لتصبح الاربعة نافله خلافاً لمحمد كما مر هذا  
 خلاصة ما نقله ط عن البحر وقد أفاد بهذا الاستثناء أن قول المصنف بطل فرضه أي بطلان ما موقوفاً لا باناء والام  
 تصح نيته (قوله فلا ينوب) أي النفل (قوله ولو نوى في السجدة) أي سجدة الثالثة صار نفلاً وهذا جرى على  
 مذهب أبي يوسف من أن السجدة تتم بالوضع والعجيج مذهب محمد من أنها لاتتم الا بالرفع ففي هذه الصورة  
 ينقلب فرضه أربعاً في الاصح اه ح أي سواء قعد القعدة الاولى والا وأما على قول أبي يوسف فان قعدتم  
 فرضه بالركعتين والانتقال الكل نفلاً فقوله صار نفلاً خاص بما اذا لم يقعد (قوله فاذا أقام المقيم الخ) أي

بعد سلام الامام المسافر فلو قام قبله فنوى الامام الاقامة قبل أن يقيد المأموم ركعته بسجدة رفض ما أتى به وتابعه وان لم يفعل فسدت وان نوى بعده لا يتابعه ولو تابعه فسدت كما في الفتح (قوله في الاصح) كذا في الهداية والقول بوجوب القراءة كوجوب السهو ضعيف والاستشهاد به بوجوب السهو واستشهاد بضعيف موهم أنه يجمع عليه شربلالية (قوله وقيل لا) أي قبل ان القعدة الاولى ليست فرضا عليه اه ح (قوله أن العلم) بفتح الهمزة بدل من الغشائية على حذف مضاف أي كلام الغشائية ح ثم وجه المخالفة أنه اذا كان يشترط لصحة الاقتداء العلم بحال الامام من كونه مسافرا او مقيدا لا يكون لقول الامام أتموا صلاتكم فائدة لأن المتبادر أن الشرط لا بد من وجوده في الابتداء واتفاقهم على استحباب قول الامام ذلك لرفع التوهم ينافي اشتراط العلم بحاله في الابتداء (قوله لكن الخ) اوردد ذلك سؤالا في النهاية والسراج والتسارخانية ثم أجابوا بما يرجع الى ذلك الجواب وحاصله تسليم اشتراط العلم بحال الامام ولكن لا يلزم كونه في الابتداء فثبت لم يعلموا ابتداء بحاله كان الاخبار مندوبا وحينئذ فلا مخالفة فافهم وانما لم يجب مع كون اصلاح صلاتهم يحصل به وما يحصل به ذلك فهو واجب على الامام لانه لم يتعين فانه ينبغي أن يتوأنم يسأله كافي الجرا ولانه اذا سلم على الركعتين فافظا من حاله أنه مسافر جلاله على الصلاح فيكون ذلك مندوبا ولا واجبا لانه زيادة اعلام كما في العناية أقول لكن حل حاله على الصلاح ينافي اشتراط العلم نعم ذكر في البحر عن المبسوط والتقنية ما حاصله أنه اذا صلى في مصر أو قرية ركعتين وهم لا يدرون حاله فصلاتهم فاسدة وان كانوا مسافرين لان الظاهر من حال من كان في موضع الاقامة أنه مقيم والبناء على الظاهر واجب حتى يتبين خلافه أما اذا صلى خارج المصر لا تفسد ويجوز الاخذ بالظاهر وهو السفر في مثله اه والحاصل أنه يشترط العلم بحال الامام اذا صلى بهم ركعتين في موضع اقامة والا فلا (قوله قبل شروعه) أي لاحتمال أن يكون معه من لا يعرف حاله فيستحكم لا اعتقاده فساد صلاته قبل اخبار الامام بعد السلام (قوله في الاصح) وقيل بعد التسليم الاولى قال المقدسي وينبغي ترجيحه في زماننا ط (قوله لم يصير متبعا) فلو أتم المقيمون صلاتهم معه فسدت لانه اقتداء المفترض بالمنفصل ظهريه أي اذا قصدوا متابعتهم أو ملؤوا ومفارقة ووافقوه صورة فلا فساد أفاده الخبر الرمي (قوله وأما اقتداء المسافر بالمقيم) هذا عكس مسئله المتن وقد ذكره في الكثر وغيره لكن استغنى المصنف عنه لذكره اياه في باب الامامة (قوله فيصبح في الوقت ويتم) أي سواء بقي الوقت او خرج قبل اتمامها لتغير فرضه بالتبعية لاتصال التغير بالسبب وهو الوقت ولو أفسده صلى ركعتين لروال المغرب بخلاف ما لو اقتدى به مستفلا حيث يصلي أربعا اذا أفسده لانه اترزم صلاة الامام وتصير القعدة الاولى واجبة في حق المقتدى المسافر أيضا حتى لو تركها الامام ولو عاهد وتابعه المسافر لا تفسد صلاته على ما عليه الفتوى وقيل تفسد كذا في السراج ولا وجه له يظهر نهر (قوله لا بعده) أي لا يصح اقتداؤه بعد خروج الوقت لعدم تغيره لا نقضاء السبب وهذا اذا كانت فائتة في حق الامام والمأموم فلوى في حق الامام فقط يصح كالمواقتدى حتى في الظهر بشافعي او بمن يرى قولهما بعد المثل قبل المثلين كما في السراج قال في البحر وهو قيد حسن لكن الاولى اشتراط كونها فائتة في حق المأموم فقط سواء فاتت الامام ولا تكن صلى ركعة من الظهر مثلا فخرج الوقت فاقته به مسافر فانه فائتة في حق المسافر لا المقيم اه أي فلا يصح الاقتداء لكن فواتها في حق المأموم فقط ليس هو الشرط وحده لان فواتها في حقهما معا كذلك بالاولى (قوله فيما تغير) متعلق بيمين المقتدى في قوله لا بعده واحترزه عن الاقتداء بعد الوقت في الصلاة التي لا تتغير في السفر كالنسيئة واليلامية فانه يصح وفي البحر هذا القيد مفهوم من قوله صح وأتم بل لا حاجة اليه أصلا لان السفر مؤثر في الرباعي فقط (قوله في حق القعدة) فانها تصير فرضا في حق المأموم وغير فرض في حق الامام وهو المراد بالنفل لانه ما قبل الفرض فيدخل فيه القعدة الواجبة بجر (قوله والقراءة الخ) لان قراءة الامام في الآخرين نافذة في حق المأموم فلوم يقرأ في الاولين واقتدى به في الشفع الثاني ففيه روايتان ومقتضى المتن عدم الصحة مطلقا قال في المحيط لان القراءة في الآخرين قضاء عن الاولين والقضاء يلحق بعمله فلا يبيح للآخرين قراءة اه بجر (تنبيه) زاد الزيلعي او الترخيم وعزاه في السراج الى الحواشي فيدخل فيه ما لو اقتدى به في القعدة الاخيرة فانه لا يصح لان تحرجه اشتكت على نظرية القعدة الاولى والقراءة بخلاف الامام وهذا معنى قول السراج لان تحرمة المأموم اشتملت

(في الاصح) لانه كالا ح  
واقعدتان فرض عليه وقيل لا  
قنية (وبدب الامام) هذا يخالف  
الغشائية وغيرها أن العلم بحال  
الامام شرط لكن في حاشية  
الهداية للهندي الشرط العلم  
بحاله في الجملة لا في حال الابتداء  
وفي شرح الارشاد ينبغي أن  
يخبرهم قبل شروعه والا فبعد  
سلامه (ان يقول) بعد التسليمين  
في الاصح (أتموا صلاتكم فاني  
مسافر) لدفع توهم أنه سها  
ولو نوى الاقامة لا التحقيق بل  
لستم صلاة المقيمين لم يصير مقيما  
وأما اقتداء المسافر بالمقيم فيصح  
في الوقت ويتم لا بعده فيما تغير  
لانه اقتداء المفترض بالمنفصل في  
حق القعدة لواقته في الاولين  
او القراءة لوفى الآخرين



(وباقى) المسافر (بالسنن) أن كان  
(في حال أمن وقرار والا) بأن كان  
في خوف وفرار (لا) يأتي بها  
هو المختار لأنه ترك العذر بتجسس  
قبل الاسنة الفجر (والمعتبر  
في تغيير الفرض آخر الوقت) وهو  
قدر ما يسع التحريمه (فان كان) في  
المكف (في آخره مسافر واجب  
ركعتان والافاربع) لأنه المعتبر  
في السببه عند عدم الاداء قبله  
(الوطن الاصلى) هو موطن  
ولادته او تاهله او توطنه (يطل  
بمثله) اذا لم يبق له بالاول أهل فلو  
بقى لم يطل بل يتم فيهما (لاغير)  
(و) يطل (وطن الإقامة بمثله  
(و) بالوطن (الاصلى) (و) بانشاء  
(السفر)

مطلب  
في الوان الاصلى ووطن الإقامة

على الفرض لا غير وقوله في الجرائه ليس بظاهر وليس بظاهر وتماه في النهر أقول وعليه فذكر التحريمه يفتى  
من ذكر القعدة والقراءة لشمول التعليق بها لاقتداء في جميع أجزاء الصلاة لا في القعدة الاخيرة فقط (قوله  
وباقى المسافر بالسنن) أى الرواتب ولم يتعرض للقراءة لذكره لها في فصل القراءة حيث قال في المتن ويسن  
في السفر مطلقا الفاتحة وأى سورة شاء وتقدم أنه فرق في الهداية بين حالة القرار والقرار وتقدم الكلام فيه  
وقال في التناخانية ويخفف القراءة في السفر في الصلوات فتدصح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الفجر  
في السفر الكافرون والاخلاص وأطول الصلاة قراءة الفجر وأما التسيحات فلا يتقصها عن الثلاث اه (قوله  
هو المختار) وقيل الافضل الترتل ترخيصا وقيل الفصل تقربا وقال الهندوانى "الفعل جال النزول والترتال حال السير  
وقيل يصلى سنة الفجر خاصة وقيل سنة المغرب أيضا بجر قال في شرح المنية والاعدل "ما قاله الهندوانى" اه  
قلت والظاهر أن ما في المتن هو هذا وأن المراد بالأمن والقرار النزول وبالخوف والقرار السير لكن قد منا في فصل  
القراءة أنه عبر عن القرار بالعجلة لانها في السفر تكون غالباً من الخوف تأمل (قوله والمعتبر في تغيير الفرض)  
أى من قصر الى اتمام وبالعكس (قوله وهو) أى آخر الوقت قدر ما يسع التحريمه كذا في الشربلالية  
والجبر والنهر والذى في شرح المنية تفسيره بما لا يبقى منه قدر ما يسع التحريمه وعند زفرى بما لا يسع فيه اداء  
الصلاة (قوله وجب ركعتان) أى وأن كان في أوله مقبلاً وقوله والافاربع أى وان لم يكن في آخره مسافراً  
بأن كان مقبلاً في آخره فالواجب أربع قال في النهر وعلى هذا قال الوصلى الظهر أربعاً ثم سافر أى في الوقت فصلى  
العصر ركعتين ثم رجع الى منزله لحاجة فتبين أنه صلاهما بلا وضوء صلى الظهر ركعتين والعصر أربعاً لأنه كان  
مسافراً في آخر وقت الظهر ومقبلاً في العصر (قوله لانه) أى آخر الوقت (قوله عند عدم الاداء قبله) أى  
قبل الآخر والحاصل أن السبب هو الجزء الذى يتصل به الاداء والجزء الاخير ان لم يؤد قبله وان لم يؤد حتى خرج  
الوقت فالسبب هو كل الوقت قال في البحر وفائدة اضافته الى الجزء الاخير اعتبار حال المكف فيه فلو بلغ صبي  
أو اسلم كافراً أو أفاق مجنون أو طهرت الحائض أو انفساء في آخره لم تهتم الصلاة ولو كان الصبي قد صلاها في  
أوله وبعكسه لو جن أو حاضت أو نفست فيه لفقد الاهلية عند وجود السبب وفائدة اضافته الى الكل عند خلوه  
عن الاداء أنه لا يجوز قضاء عصر الامس في وقت التغيير وتام تحقيقه في كتب الاصول (قوله الوطن الاصلى)  
ويسمى بالاهلى ووطن الفطرة والقرار ح عن القهستانى (قوله او تاهله) أى تزوجه قال في شرح المنية  
ولو تزوج المسافر يلد ولم ينو الإقامة به فليل لا يصير مقبلاً وقيل يصير مقبلاً وهو الوجه ولو كان له أهل يلدتين  
فأنتهم ادخلها صار مقبلاً فان ماتت زوجته في احدهما وبقي له فيها دور وعقار قيل لا يبقى وطنه اذا لمعتبر  
الاهل دون الدار كما لو تاهل يلدته واستقرت سكناه وليس له فيها دار وقيل تبقى اه (قوله او توطنه) أى عزم  
على القرار فيه وعدم الارتحال وان لم يتأهل فلو كان له ابوان يلد غير مولده وهو بالغ ولم يتأهل به فليس ذلك  
وطنه الا اذا عزم على القرار فيه وترك الوطن الذى كان له قبله شرح المنية (قوله يطل بمثله) سواء كان بينهما  
مسيرة سفر أو لا ولا خلاف في ذلك كما في المحيط قهستانى "وقيد بقوله بمثله لانه لو انقل منه قاصدا غيره ثم بدله  
أن يتوطن في مكان آخر فتر بالاول أتم لانه لم يتوطن غيره نهر (قوله اذا لم يبق له بالاول أهل) أى وان بقى له فيه  
عقار قال في النهر ولو نقل أهل ومناعه وله دور في البلد لا تبقى وطنه له وقيل تبقى كذا في المحيط وغيره (قوله بل يتم  
فيهما) أى بمجرد الدخول وان لم ينو إقامة ط (قوله ويطل وطن الإقامة) يسمى أيضا الوطن المستعار  
والحادث وهو ما خرج اليه بنية إقامة نصف شهر سواء كان بينه وبين الاصلى مسيرة السفر أو لا وهذا رواه ابن  
ساعة عن محمد وعنه أن المسافة شرط والاول هو المختار عند اكثر من قهستانى (قوله بمثله) أى سواء كان  
بينهما مسيرة سفر أو لا قهستانى (قوله وبالوطن الاصلى) كما اذا توطن بمكة نصف شهر ثم تاهل ببنى أفاده  
القهستانى (قوله وبانشاء السفر) أى منه وكذا من غيره اذا لم يترفيه عليه قبل مسيرة السفر قال في الفتح  
ان السفر الناقض لوطن الإقامة ما ليس فيه مرور على وطن الإقامة أو ما يكون المرووف به بعد مسيرة السفر  
اه أقول ويوضح ذلك ما في الكافى والتناخانية خراسانى "قدم بفد ادليمجيم بها نصف شهر ومكى قدم  
الكوفة كذلك ثم خرج كل منهما الى قصر ابن هبيرة فانهما تمان في طريق القصر لان من يفد الى الكوفة  
أربعة أيام والقصر متوسط بينهما فان أقاما في القصر نصف شهر يطل وطنهما يفد الى الكوفة لانه مثله فان خرجا

بعده من القصر الى الكوفة يمان أيضا فان أقاما بها يوما مثلًا ثم خرجا منها الى بغداد وقصدا المرو وبالقصر  
 يمان الى القصر وفيه ومنه الى بغداد لانه صار وطن اقامة لهما فاذا قصد الدخول فيه لم يصح سفرهما  
 اذ لم يقصدا مسيرة سفر حتى لو لم يقصدا الدخول فيه قصرًا كما خرجا من الكوفة لقصدهما مسيرة السفر  
 ولو أن المكي حين خرج من كوفة قصد بغداد أو الخراساني الكوفة والتقيا بالقصر وخرجا الى الكوفة ليقما فيها  
 يومًا ثم رجعا الى بغداد قصر الى الكوفة وكذا الى بغداد لقصد كل منهما مسيرة سفرًا أما الخراساني فلانه ماض  
 على سفره وأما المكي فلان وطنه بالكوفة انتقض بانشاء السفر والقصر اذ لم يكن وطنًا لهما مقصدا المرو وبه  
 لا يمنع صحة السفر اهـ وأفاد قوله وأما المكي الخ أن انشاء السفر من وطن الإقامة مبطل له وان عاد اليه  
 ولذا قال في البدائع لو أقام خراساني بالكوفة نصف شهر ثم خرج منها الى مكة فقبل أن يسير ثلاثة أيام عاد  
 الى الكوفة لحاجة فانه يقصر لان وطنه قد بطل بالسفر اهـ والحاصل أن انشاء السفر يبطل وطن الإقامة  
 اذا كان منه أمالو انشاء من غيره فان لم يكن فيه مرور على وطن الإقامة او كان ولكن بعد سير ثلاثة أيام  
 فكذلك ولو قبله لم يبطل الوطن بل يبطل السفر لان قيام الوطن مانع من محته والله أعلم (قوله والاصل أن  
 الشيء يبطل بمثله) كما يبطل الوطن الاصل بالوطن الاصل ووطن الإقامة بوطن الإقامة ووطن السكنى  
 بوطن السكنى وقوله وبما فوجه أي كما يبطل وطن الإقامة بالوطن الاصل وكما يبطل وطن السكنى بالوطن  
 الاصل وبوطن الإقامة وينبغي أن يزيد وبضده كبطلان وطن الإقامة او السكنى بالسفر فانه في البحر محل لذلك  
 بقوله لانه ضده (قوله لا بما دونه) كما لم يبطل الوطن الاصل بوطن الإقامة ولا بوطن السكنى ولا بانشاء السفر  
 وكما لم يبطل وطن الإقامة بوطن السكنى ح (قوله وما صورته الزبلي) حيث قال رجل خرج من مصره  
 الى قرية لحاجة ولم يقصد السفر ونوى أن يقيم فيها أقل من خمسة عشر يومًا فانه يتم فيها لانه مقيم ثم خرج من القرية  
 للسفر ثم بدله أن يسافر قبل أن يدخل مصره وقبل أن يقيم ليلة في موضع آخر فصار فانه يقصر ولو مزمع تلك القرية  
 ودخلها أتم لانه لم يوجد ما يبطله عما هو فوقه او مثله اهـ ح (قوله رده في البحر) بأن السفر باق لم يوجد  
 ما يبطله وهو مبطل لوطن السكنى على تقدير اعتباره لان السفر يبطل وطن الإقامة فكيف لا يبطل وطن السكنى  
 فقوله لانه لم يوجد ما يبطله ممنوع اهـ قال ح واعتزله شيخنا بأن المبطل لهما سفر مبتدأ منهما وأما اذا خرج  
 منهما الى مادون مدة السفر ثم أنشأ سفرًا فانه لا يبطلان فاذا مزمعهما أتم اهـ ونقل الخبر الى الملى مثله عن خط  
 بعضهم وأقره قال ح وهو وجهه فان من نوى الإقامة بموضع نصف شهر ثم خرج منه لا يريد السفر ثم عاد  
 مریدًا سفرًا ومزمع بذلك أتم مع أنه أنشأ سفرًا بعد اقتضائه هذا الموضع دار إقامة ثبت أن انشاء السفر لا يبطل  
 وطن الإقامة الا اذا أنشأ السفر منه فليكن وطن السكنى كذلك فما صورته الزبلي صحيح ومن تصوره علمت  
 أنه لا بد أن يكون بين الوطن الاصل وبين وطن السكنى أقل من مدة السفر وكذا بين وطن الإقامة ووطن  
 السكنى اهـ أقول قد علمت أن السفر المبطل للوطن لا يختص بالمشامنه بل يكون بالمشامنه غيره اذا لم يكن  
 فيه مرور عليه قبل سير ثلاثة أيام لكن هنا فيه مرور على الوطن قبل سير مدة السفر وقد أيد في الظهيرة قول  
 عامة المشايخ باعتبار وطن السكنى بأن الامام السرخسي ذكر مسئلة تدل عليه وهي كوفي خرج  
 الى القادسية لحاجة وبينهم مادون مسيرة السفر ثم خرج منها الى الحيرة يريد الشام حتى اذا كان قريبًا منها  
 بدله الرجوع الى القادسية ليحمل ثقله منها ويرتحل الى الشام ولا يبر بالكوكة أتم حتى يرتحل من القادسية  
 استحسننا لانها كانت له وطن السكنى ولم يظهر له بقصد الحيرة وطن سكنى آخر ما لم يدخلها فيبقى وطنه بالقادسية  
 ولا ينتقض بهذا الخروج كالخروج منها لتشييع جنازة ونحوه اهـ ملخصًا أقول ويمكن أن يوفق بين القولين  
 بأن وطن السكنى ان كان اتخذ بعد تحقق السفر لم يعتبر انفاقا والاعتبار انفاقا اذا دخل المسافر بلدة ونوى  
 أن يقيم بها يوما مثلًا ثم خرج منها ثم رجع اليها قصر فيها كما كان يقصر قبل خروجه وعليه يحمل كلام المحققين  
 لقول البحر انهم قالوا الفائدة فيه لانه يبقى فيه مسافر اعلى حاله فصار وجوده كعدمه اهـ فقوله لانه يبقى  
 فيه مسافر اعلى حاله ظاهر في أنه كان مسافرًا قبل اتخاذ وطنه وما قاله عامة المشايخ محمول على ما اذا اتخذ  
 وطنًا قبل سفره كما صورته الزبلي والامام السرخسي هذا ما ظهر لي والله أعلم (قوله لانه الاصل) فهو المتمكن  
 من الإقامة والسفر (قوله وفاها مهرها المجل) والا فلا تكون تبعًا لان لها أن تحبس نفسها عن الزوج المجل

والاصل أن الشيء يبطل بمثله وبما  
 فوقه لا بما دونه ولم يذكروطن  
 السكنى وهو ما نوى فيه أقل من  
 نصف شهر لعدم فائدته وما صورته  
 الزبلي رده في البحر (والمغسب  
 نية المتبوع) لانه الاصل لا التابع  
 (كأمرأة) وفاها مهرها المجل

دون المؤجل ولا تسكن حيث يسكن بغير قلة وفيه أن هذا شرط لبثوث أخرجهما وسفرهما على  
 أحد القولين وكلامنا بعده ولهذا قال في شرح المنية والأوجه أنها تبع مطلقا لأنها إذا خرجت معه للسفر  
 لم يبق لها أن تخلف عنه اه وقد يجاب بأنها إذا ثبت لها حبس نفسها عن أخرجهما من بلد هالاجل  
 استغناء محلها فكذلك ثبت لها إذا وصلت إلى بلدة أو قرية فتصح بيتها الإقامة بها لأنها حينئذ غير تبع  
 له وإن كانت تبعه في المفازة (قوله غير مكاتب) قال في البحر وأطلق في العبد فشمل القن والمدبر وأتم الولد  
 وأما المكاتب فينبغي أن لا يكون تبعه لأن له السفر بغير إذن المولى فلا تلزمه طاعته اه (قوله إذا كان  
 يرتزق من الأمير أوبت المال) اقتصر في القنية وغيرها على الأول وقال في شرح المنية وكذا إذا كان  
 رزقه من بيت المال وقد أمره السلطان بالخروج مع الأمير فهو تابع له نعم في الذخيرة أن المتطوع بالجهاد  
 لا يكون تبعه للوالي وهو ظاهر اه ودخل تحت الجندى الأمير مع الخليفة بغير عن الخلاصة (قوله  
 وأجير) أي مشاهرة أو مسانعة كافي للتأخرانية أما لو كان مياومة بأن استأجره كل يوم بكذا فإنه  
 فسحها إذا فرغ النهار فالعبرة لنيته قال في البحر وأما الأعمى مع قائده فإن كان القائد أجرا فالعبرة لنية الأعمى  
 وإن متطوعا تعتبر نيته (قوله وأسير) ذكر في المتن أن المسلم إذا أسره العدو كان مقصده ثلاثة أيام  
 قصروا لم يعلم سألته فإن لم يخبره وكان العدو قبيحا ثم وإن كان مسافرا قصر وينبغي أن يكون هذا إذا تحقق  
 أنه مسافر ولا يكون كمن أخذه الظالم لا يقصر إلا بعد السفر ثلاثا وكذا ينبغي أن يكون حكم كل تابع يسأل  
 متبوعه فإن أخبره عمل بخبره والأصل بالاصل الذي كان عليه من إقامة وسفر حتى يتحقق خلافه وتعدر السؤال  
 بمنزلة السؤال مع عدم الأخبار شرح المنية (قوله وغيره) أي موسر قال في البحر عن المحيط ولو دخل  
 مسافرا مصر فاخذه غيره وجب عليه أن كان معسرا قصر لأنه لم ينو الإقامة ولا يحل للطالب حبسه وإن كان  
 موسرا أن عزم أن يقضى دينه أو لم يعزم شيئا قصر وإن عزم واعتقد أن لا يقضيه ثم اه وقوله إن عزم  
 أن يقضى أي قبل خمسة عشر يوما كافي الفتح (قوله وتليذ) أي إذا كان يرتزق من استاذة رحى والمراد به  
 مطلق المتعلم مع معلمه الملائم له لا خصوص طالب العلم مع شيخه قلت ومثله بالاولى الابن البار البالغ مع أبيه  
 تأمل (قوله ومستأجر) كان على الشارح أن يقول وأسروداثن واستاذ ح (قوله قلت) تلخيص لحاصل  
 ما تقدم ليبي عليه حكم الحادثة (قوله وبه بان جواب حادثة جزيرة كريد) بكسر الكاف المحجمة  
 المتوسطة بين الكاف العربية وبين الجيم ح والحادثة هي تفرق الجيش لما صار عليهم من الغلبة والهزيمة  
 حتى تشتتوا في كل جانب وفاتت المعية والارتزاق فصار كل مستقلا بنفسه وزالت التبعية رحى (قوله  
 على الأصح) وقبل يلزمه الاتمام كالعزل الحكمي أي بموت الموكل وهو الاحوط كما في الفتح وهو ظاهر  
 الرواية كافي الخلاصة بغير (قوله دفعا للضرر عنه) لأنه مأمور بالقصر منه عن الاتمام فكان مضطرا  
 فلو صار فرضه أربعة بأقامة الأصل بلا علم لحقه ضرر عظيم من جهة غيره بكل وجه وهو مدفوع شرعا بخلاف  
 الوكيل فإن له أن لا يبيع فيمكنه دفع الضرر بالامتناع فإذا باع بناء على ظاهر أمره كان الضرر ناشئا منه  
 من وجه ومن الموكل من وجه فيصح العزل حكما لا قصدا بغير ملخصا عن المحيط وشرح الطحاوى (قوله  
 مبني على خلاف الأصح) قال في البحر وكذا إذا كان مع مولاة في السفر فباعه من مقيم والعبد  
 في الصلاة ينقلب فرضه أربعين على رأس الركعتين كان عليه إعادة ثلاث الصلاة مبني على غير الأصح  
 أن فرض عدم علم العبد أو على قول السكك أن علم اه (قوله والقضاء الخ) المناسب ذكر هذه المسئلة  
 مع قوله والمعتبر في تغيير الفرض آخر الوقت لأنها من فروعه (قوله سفر وحضرا) أي فلو فاتته صلاة  
 السفر وقضاها في الحضر يقضيها مقصورة كالأداء وكذا فاتته الحضر تقضى في السفر تأتم (قوله لأنه بعد  
 ما تقرر) أي بخروج الوقت فإن الفرض بعد خروج وقته لا يتغير عما وجب أما قبله فإنه قابل للتغيير بنية  
 الإقامة وإنشاء السفر وباقتداء المسافر بماقيم (قوله غير أن المريض الخ) قال في الفتح ولا يشك على هذا  
 المريض إذا فاتته صلاة في مرضه الذي لا يقدر فيه على القيام فإنه يجب أن يقضيها في العصة قائما لأن الوجوب  
 بقيد القيام غير أنه رخص له أن يفعلها حالة العذر بقدر وسعه إذا ذلك فحين لم يؤدّها حالة العذر زال سبب  
 الرخصة فتعين الأصل ولذلك يفعلها المريض قاعدا إذا فاتت عن زمن العصة أما صلاة المسافر فإنها ليست

(وعبد) غير مكاتب (وجندى)  
 إذا كان يرتزق من الأمير أوبت  
 المال (وأجير) وأسير وغيره  
 وتليذ (مع زوج ومولى وأمير  
 ومستأجر) لف ونشر مرتب  
 قلت فقد المعية ملاحظ في تحقق  
 التبعية مع ملاحظة شرط آخر  
 محقق لذلك وهو الارتزاق في مسئلة  
 الجندى ووفاء المهر في المرأة  
 وعدم كتابة العبد وبه بان جواب  
 حادثة جزيرة كريد سنة ثمانين  
 وآف (ولا بد من علم التابع بنية  
 المتبوع فلو نوى المتبوع الإقامة  
 ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم  
 على الأصح) وفي الفيض وبه يفتى  
 كافي المحيط وغيره دفعا للضرر عنه  
 فما في الخلاصة عبد أم مولاة  
 فنوى المولى الإقامة إن أمم صحت  
 صلاتهما واللامبني على خلاف  
 الأصح (والقضاء يخفى) أي يشابه  
 (الأداء سفر وحضرا) لأنه بعد  
 ما تقرر لا يتغير غير أن المريض  
 يقضى فائتة العصة في مرضه  
 بما قدر



الاركتين ابتداء ومنشأ الغلط اشتراك لفظ الرخصة **١٥** (قوله سافر السلطان قصر) أي اذا نوى السفر بصير مسافرا ويقصر قال في شرح المنية قبل هذا اذا لم يكن في ولايته أما اذا طاف في ولايته فلا يقصر والاصح أنه لا فرق لان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين قصر واحين سافروا من المدينة الى مكة ومراد القائل لا يقصر هو ما صرح به في البرازية من أنه اذا خرج لتفحص احوال الرعية وقصد الرجوع متى حصل مقصوده ولم يقصد مسيرة سفر حتى انه في الرجوع يقصر لو كان من مدة سفر ولا اعتبار لمن علق بأن جميع الولايات بمنزلة مصره لان هذا تعليل في مقابلة النص مع عدم الرواية عن احد من الائمة الثلاثة فلا يسمع **١٦** (قوله صار مقيما على الواجهة) أي بنفس التزوج وان لم يتخذ وطنا ولم ينو الإقامة خمسة عشر يوما أو ما المسافرة فانها تقصر مقيمة بنفس التزوج اتفاقا كما في القهسنة **١٧** ح وحكي الزيلعي هذا الوجه بقبل فظاهره ترجيح المقابل فقد اختلف الترجيح ط اقول قد يقال لا يصير مقيما اذا كان مراده الخروج قبل نصف شهر تأمل (قوله تتم في الصحيح) كذا في الظهيرية قال ط وكأنه لم يقط الصلاة عنها فيما مضى لم يعتبر حكم السفر فيه فلما تأملت للاداء اعتبر من وقته (قوله كصبي بلغ) أي في أثناء الطريق وقد بقي لمقصده اقل من ثلاثة ايام فانه يتم ولا يعتبر بما مضى لهدم تكليفه فيه ط (قوله بخلاف كافر أسلم) أي فانه يقصر قال في الدرر لان نيته معتبرة فكان مسافرا من الاول بخلاف الصبي فانه من هذا الوقت يكون مسافرا وقيل يمان وقيل يقصران **١٨** واختار الاول كما في البحر وغيره عن الخلاصة قال في الشرنبلالية ولا يخفى أن الحائض لا تنزل عن رتبة الذي اسلم فكان حقها التقصر مثله **١٩** وأجاب في نهج النجاة بأن مانعها عماوى بخلافه **٢٠** أي وان كان كل منهما من اهل النية بخلاف الصبي لكن منعها من الصلاة ما ليس بصنعها فلفت نيتهما من الاول بخلاف الكافر فانه قادر على ازالة المانع من الابتداء فصحت نيته (قوله عبد الخ) أي اذا سافر العبد مع سيده فنوى احدهما الإقامة (قوله والا) أي وان لم يتهايا في خدمته يفرض عليه القعود على رأس الركعتين ويتم احتياطا لانه مسافر من وجه مقيم من وجه شرح المنية (قوله ولا يتم الخ) في شرح المنية وعلى هذا فلا يجوز له الاقتداء بالمقيم مطلقا فليعلم هذا **٢١** أي لا في الوقت ولا بعده ولا في الشفع الاول ولا الثاني ولعل وجهه كما افاده شيخنا أن مقتضى كونه يتم احتياطا أن تكون القعدة الثانية في حقه فرضا لحاقاله بالمقيم وقد قلنا ان القعدة الاولى فرض عليه أيضا لحاقاله بالمسافر فاذا اقتدى بمقيم يلزم اقتداء المفترض بالتسفل في حق القعدة الاولى **٢٢** اقول لكن قول شارح المنية وعلى هذا الخ يظهر منه أنه تفريع من عنده على وجه البحث والا فالذي رأيته منقول في التاترخانية عن الحجة أنه ان لم يكن بالمهاجرة وهو في ايديهما فكل صلاة يصلها وحده يصلي اربعا ويقعد على رأس الركعتين ويقرأ في الاخرين وكذا اذا اقتدى بمسافر يصلي معه ركعتين وفي قرأته في الركعتين اختلاف وأما اذا اقتدى بمقيم فانه يصلي اربعا بالاتفاق **٢٣** (قوله وهو ما بلغز) أي من جهات فيقال اي شخص يصلي فرضه اربعا ويفترض عليه القعود الاول كالثاني وأي شخص لا يصح اقتدائه بالمقيم في الوقت وأي شخص ليس بمقيم ولا مسافر ويقال في صورة التهايو أي شخص يتم يوما ويقصر يوما ط (قوله لان الاولى ضمت الوتر) وهي صادقة لانه فرض على ويحمل الفرض في كلام الزوج على ما يلزم فعليه العمل ط (قوله والثالثة ليوم الجمعة) أي قالت ذلك العدد لفروض يوم الجمعة القطعية ولم تنظر الى الوتر وكذا الرابعة والله تعالى أعلم

#### (باب الجمعة)

مناسبتة للسفر أن في كل منهما تنصف الصلاة ابتداء لعارض لكنه هنا في خاص وهو الظاهر وفي السفر في عام وهو كل رباعية فلذا تقدم (قوله بالدليل القطعي) وهو قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا اليه وبالسنة والاجماع (قوله كما حققه الكمال) وقال بعد ذلك وانما اكثرنا فيه نوعا من الاكثار لما نسمع عن بعض الجهلة انهم يفسبون الى مذهب الخنيفية عدم افتراضها ومنشأ غلطهم قول القدوري ومن صلى الظهر يوم الجمعة في منزله ولا عذر له كره وجازت صلاته وانما أراد حرم عليه وصحت الظهر ما سبأني (قوله أكد من الظهر) أي لانه ورد فيها من التهديد ما لم يرد في الظهر من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير ضرورة طبع الله على قلبه رواه احمد والحاكم وصححه فيعاقب على تركها

(فروع) سافر السلطان قصر \* تزوج  
المسافر سلك صار مقيما على الواجهة  
طهرت الحائض وبقي لمقصدها  
يو مان تتم في الصحيح كصبي بلغ  
بخلاف كافر أسلم \* عبيد مشترك  
بين مقيم ومسافر انهما يا قصر  
في نوبة المسافر والا يفرض عليه  
القعود الاول ويتم احتياطا ولا  
يأتم بمقيم أصلا وهو ما بلغز \* قال  
لنساءه من لم تدر منكن كم ركعة  
فرض يوم وليلة فهي طالق فقالت  
احداهن عشرون والثانية سبعة  
عشر والثالثة خمسة عشر والرابعة  
احدى عشر لم يطلقن لان الاولى  
ضمت الوتر والثانية تركته  
والثالثة ليوم الجمعة والرابعة  
للمسافر والله اعلم

#### \* (باب الجمعة)

يتثبت الميم وسكونها (هي فرض)  
عين (يكفر جاحداها) لبوتها  
بالدليل القطعي كما حققه الكمال  
(وهي فرض) مستقل أكد  
من الظهر

اشد من الظهر ويناب عليها اكثر ولا نلها شروطا ليست لتظهر تأمل (قوله وليست بدلا عنه الخ) نصريح  
بمفهوم قوله وهي فرض مستقل لكن هذا مخالف لما قدمه المصنف في بحث النية من باب شروط الصلاة  
وعبارته مع الشرح ولو نوى فرض الوقت مع بقائه جازا في الجمعة لانها بدل الا ان يكون عنده  
في اعتقاده انها فرض الوقت كما هو رأي البعض فتصح اه وكتبنا هناك عن شرح النية ان فرض الوقت  
عندنا الظهر لا الجمعة ولكن قد امر بالجمعة لاسقاط الظهر ولذا الوصلى الظهر قبل ان تفوته الجمعة صححت عندنا  
خلاف الزفر الثلاثة وان حرم الاقتصار عليها اه والحاصل ان فرض الوقت عندنا الظهر وعند زفر الجمعة  
كما صرح به في الفتح وغيره فيما سياتى حتى الباقي في شرح الملتقى وأما ما نقله عنه فلهذا ذكره في شرحه على  
التقاية وبما ذكرناه ظهر ضعفه (قوله وفي الجراح) سياتى الكلام على ذلك عند قول المصنف وتؤدى  
في مصر واحد بمواضع كثيرة (قوله ويشترط الخ) قال في النهر ولها شرائط وجوب وأداء منها ما هو في المصلى  
ومنها ما هو في غيره والفرق أن الاداء لا يصح باتقاء شروطه ويصح باتقاء شروط الوجوب ونظمها بعضهم  
فقال

وحرر صحيح بالبلوغ مذكر \* مقيم وذو عقل لشروط وجوبها

ومصر وسلطان ووقت وخطة \* واذن كذا جع لشروط أدائها ط عن أبي السعود  
(قوله ما لا يسع الخ) هذا يصدق على كثير من القرى ط (قوله المكافئ بها) احتريزه عن اصحاب  
الاعذار مثل النساء والصبيان والمسافرين ط عن القهستاني (قوله وعليه فتوى اكثر الفقهاء الخ)  
وقال ابو شجاع هذا احسن ما قيل فيه وفي الولوالجية وهو صحيح بحر وعليه مشى في الوقاية ومتن المختار  
وشرحه وقدمه في متن الدرر على القول الآخر وظاهره ترجيحه وأيده صدر الشريعة بقوله لظهور التواني في  
أحكام الشرع سيما في اقامة الحدود في الامصار (قوله وظاهر المذهب الخ) قال في شرح المنية والحد  
الصحيح ما اختاره صاحب الهداية أنه الذي له امير وقاض يتخذ الاحكام ويقوم الحدود وترتيب صدر الشريعة له  
عند اعتذاره عن صاحب الوقاية حيث اختار الحد المتقدم بظهور التواني في الاحكام مزيف بأن المراد  
القدرة على اقامتها على ما صرح به في التحفة عن أبي حنيفة أنه بلدة كبيرة فيما سلك وأسواق ولها راساتين  
وفيها وال يقدر على انصاف المظلوم من الظالم بحسبته وعلمه او علم غيره يرجع الناس اليه فيما يقع من  
الحوادث وهذا هو الاصح اه الا أن صاحب الهداية ترك ذكر السك والراساتين لأن الغالب أن الامير  
والقاضي الذي شأنه القدرة على تنفيذ الاحكام واقامة الحدود لا يكون الا في بلد كذلك اه (قوله له امير  
وقاض) أي مقيمان فلا اعتبار بقاض يأتي احيا ناسي قاضي الناحية ولم يذكر المقتى اكتفاء بذكر القاضي  
لأن القضاء في الصدر الاول كان وظيفة المجتهدين حتى لو لم يكن الوالى والقاضي مفتيا اشترط المقتى كما في  
الخلاصة وفي صحيح القدوري أنه يكتفى بالقاضي عن الامير شرح الملتقى قال الشيخ اسماعيل ثم المراد  
من الامير من يحرس الناس ويمنع المفسدين ويقوى أحكام الشرع كذا في الرقائق وحاصله أن يقدر على  
انصاف المظلوم من الظالم كما فسره به في العناية اه (قوله يقدر الخ) اقرده النعمان بتعا للهداية لعوده على  
القاضي لأن ذلك وظيفته بخلاف الامير لما تروى في التعبير يقدر رد على صدر الشريعة كما علمته وفي شرح الشيخ  
اسماعيل عن الدهلوي ليس المراد تنفيذ جميع الاحكام بالفعل اذا الجمعة اقيمت في عهد اظم الناس وهو الخجاج  
وانه ما كان ينفذ جميع الاحكام بل المراد واقعه اعلم اقتداره على ذلك اه ونقل مثله في حاشية أبي السعود  
عن رسالة العلامة نوح افندي اقول وبؤيده أنه لو كان الاخلال بتنفيذ بعض الاحكام مخرجا يكون البلد مصرا  
على هذا القول الذي هو ظاهر الرواية لزم أن لا تصح الجمعة في بلدة من بلاد الاسلام في هذا الزمان بل فيما نقله  
من ازمان فتعين كون المراد الاقتدار على تنفيذ الاحكام ولكن ينبغي ارادة اكثرها والا فقد يتعذر على الحاكم  
الاقتدار على تنفيذ بعضها المنع من ولاء وكما يقع في ايام الفتنة من تعصب سفهاء البلد بعضهم على بعض او على  
الحاكم بحيث لا يقدر على تنفيذ الاحكام فيهم لانه قادر على تنفيذها في غيرهم وفي عسكرة على أن هذا  
عارض فلا يعتبر ولذا لو مات الوالى ولم يحضر لقننة ولم يوجد أحد ممن له حق اقامة الجمعة نصب القامة لهم  
خطيبا للضرورة كما سياتى مع انه لا امير ولا قاض ثمة أصلا وبهذا ظهر جهل من يقول لا تصح الجمعة في ايلم

وليست بدلا عنه كما حرره الباقي  
معزى السرى الدين ابن النخبة  
وفي البحر وقد اقيمت مرارا  
بعد صلاة الاربع بعدها  
بنية آخر ظهر خوف اعتقاد عدم  
فرضية الجمعة وهو الاحتياط  
في زما تلوأ مامن لا يخاف عليه  
مفسدة منها فالاولى أن تكون  
في بيته خفية (ويشترط لصحتها)  
سبعة أشياء الاول (المصرو هو  
ما لا يسع اكبر مساجده اهله  
المكافئ بها) وعليه فتوى اكثر  
الفقهاء يجتبي لظهور التواني  
في الاحكام وظاهر المذهب أنه  
كل موضع له امير وقاض يقدر  
على اقامة الحدود

الفتنة مع انها تصح في البلاد التي استولى عليها الكفار كما سنذكره فتأمل (قوله كما حذرناه الخ) هو حاصل ما قدمناه عن شرح المنية (قوله وفي القهستاني الخ) تأييد المتن وعبارة القهستاني وتقع فرضا في القصبان والقرى الكبيرة التي فيها اسواق قال ابو القسم هذا بخلاف اذا اذن الوالي او القاضي ببناء المسجد الجامع وأداء الجمعة لأن هذا مجتمد فيه فاذا اتصل به الحكم صار مجمعا عليه وفيما ذكرنا الإشارة الى انه لا تجوز في الصغيرة التي ليس فيها قاض ومنبر وخطيب كما في الضمرات والظاهر أنه اريد به الكراهة لكراهة النفل بالجماعة ألا ترى أن في الجواهر لو صلوا في القرى لزهم أداء الظهر وهذا اذا لم يتصل به حكم فان في فتاوى الديناري اذا بنى مسجد في الرستاق بأمر الامام فهو أمر بالجمعة اتفاقا على ما قال السرخسي اه فافهم والرستاق القرى كما في القاموس (تنبيه) في شرح الوهبانية قضية زمانا يحكمون بجمعة الجمعة عند تجديد ها في موضع بأن يهلق الواقف عتق عبده بجمعة الجمعة في هذا الموضع وبعد اقامته فيه بالشروط يدعى المعلق عتقه على الواقف المعلق بأنه علق عتقه على جمعة الجمعة في هذا الموضع وقد صحت وقوع العتق فيحكم بعتقه فيستغن عن الحكم بجمعة الجمعة ويدخل ما لم يأت من الجمع تبعا اه قال في النهرو في دخول ما لم يأت نظر قدسبر اه اقول الجواب عن نظره أن الحكم بجمعة الجمعة مبنى على كون ذلك الموضع محلا لاقامته فيه وبعد ثبوت صحتها لا فرق فيه بين جمعة وجمعة قدسبر وظاهر ما مر عن القهستاني أن مجرد أمر السلطان أو القاضي ببناء المسجد وأدائها فيه حكم رافع للخلاف بلاد عوى وحادثه وفي قضاء الاشياء أمر القاضي حكم كقوله سلم المحدود الى المدعى والا مر يدفع الدين والامر بحسبه الخ وأفتى ابن نجيم بأن تزويج القاضي الصغيرة حكم رافع للخلاف ليس لغيره نقضه (قوله واذا اتصل به الحكم الخ) قد علمت أن عبارة القهستاني تصر بجمعة في أن مجرد الامر رافع للخلاف بناء على أن مجرد أمره حكم (قوله اولا) زاده للإشارة الى أن قول المصنف ما اتصل به ليس قيما احترازا كما في الشرع بلالية (قوله كما حذرنا ابن الكمال) حيث قال واعتبر بعضهم قيما للاتصال وقد خطأ صاحب الذخيرة قائلا فعلى قول هذا القائل لا تجوز إقامة الجمعة بخاري في مصلى العيد لأن بين المصلى وبين المصر مزارع ووقعت هذه المسئلة مرة وأفتى بعض مشايخ زماننا بعدم الجواز ولكن هذا ليس بصواب فان أحد الم ينكر جواز صلاة العيد في مصلى العيد بخاري لامن المتقدمين ولامن المتأخرين وكأن المصر افتناء شرط جواز الجمعة فهو شرط جواز صلاة العيد اه (قوله واختار للفتوى الخ) اعلم أن بعض المحققين اهل الترجيح اطلق القضاء عن تقديره بمسافة وكذا احتجرا المذهب الامام محمد وبعضهم قدره بها وجملة اقوالهم في تقديره ثمانية اقوال أو تسعة غلوة ميل ميلان ثلاثة فرسخ فرسخان ثلاثة سماع الصوت سماع الاذان والتعريف احسن من التحديد لانه لا يوجد ذلك في كل مصر وانما هو يحسب كبر المصر وصغره بيانه أن التقدير بغلوة او ميل لا يصح في مثل مصر لأن القراقة والترب التي تلي باب النصر يزيد كل منها على فراسخ من كل جانب نعم هو ممكن لمثل بولاق فالقول بالتحديد بمسافة يخالف التعريف المتفق على ما صدق عليه بأنه المعتد لصالح المصر فقد نص الامنة على أن القضاء ما عدا دفن الموتى وحوادث المصر ككس الخيل والدواب وجع العساكر والخروج للرحى وغير ذلك وأي موضع يجتهد بمسافة يسع عساكر مصر ويصلح ميدان الخيل والفرسان ورحى النبل والبندق البارود واختبار المدافع وهذا يزيد على فراسخ فظهر أن التحديد بحسب الامصار اه ملخصا من تحفة أعيان الغنى بجمعة الجمعة والعيد في الفناء للعلامة الشرنبلالي وقد جزم فيها بجمعة الجمعة في مسجد سبيل علان الذي بناه بعض امراء زمانه وهو في فناء مصر بينه وبينها نحو ثلاثة أرباع فرسخ ونحو اقول وبه ظهر محتمل في تكية السلطان سليم بمرجة دمشق وكذا في مسجده بصاحبة دمشق فانما من فناء دمشق بما فيها من التربة بسفح الجبل وان انفصلت عن دمشق بمزارع لكنها قريبة لانها على ثلث فرسخ من البلدة وان اعتبرت قريبة مستقلة فهي مصر على تعريف المصنف على أن مسجد هامبني بأمر السلطان وكذا مسجدها القديم المشهور بمسجد الحنابلة الذي بناه الملك الاشرف وأمره كاف في صحتها على ما مر تأمل (قوله او امرأة) اعلم أن المرأة لا تكون سلطانا لا تغلب بالماتقدم في باب الامامة من اشتراط الذكورة في الامام فكان على الشارح أن يقول ولو امرأة أي ولو كان ذلك المتقلب امرأة ح والمراد بالمتقلب من فقد فيه شروط الامامة وان رضيه القوم وفي الخلاصة والمتقلب الذي

كما حذرناه فيما علقناه على المتن  
وفي القهستاني "اذن الحاكم ببناء  
الجامع في الرستاق اذن بالجمعة  
اتصافا على ما قاله السرخسي"  
واذا اتصل به الحكم صار مجمعا عليه  
فليحفظ (وفناؤه) بكسر الفاء (وهو  
ما حوله) (اتصل به) اولا كما حذرنا  
ابن الكمال وغيره (لاجل مصالحه)  
كدفن الموتى وركض الخيل  
والمختار للفتوى تقديره بفرسخ  
ذكره الولوالجي (و) الثاني  
(السلطان) ولو متغلبا او امرأة  
فيجوز أمرها

مطلب  
في جمعة الجمعة بمسجد المرجة  
والصاحبة في دمشق



لا عهد له اي لامشورة ان كان سيرة فيما بين الرعية سيرة الامراء ويحكم بينهم بحكم الولاية تجوز الجمعة بحضوره  
 بحر اه ط (قوله باقامتها) أي اقامة الجمعة وقوله لا اقامتها أي لا اقامة المرأة الجمعة ح (قوله)  
 أو أموره باقامتها أي الجمعة وشمل الامر دلالة قال في البحر ولا خفاء في أن من فوض اليه أمر الجماعة  
 في مصر له اقامتها وان لم يفوضها السلطان اليه صريحاً كما في الخلاصة والمصبرة لاهلية النائب وقت الصلاة  
 لا وقت الاستئابة حتى لو أقر الصبي والذي وفوض اليهما الجمعة فبلغ وأسلم لهما اقامتها لانه فوضها اليهما  
 صريحاً بخلاف ما إذا لم يصرح لكن ظاهر الخاتمة أن هذا قول البعض وأن الرابع عدم الفرق لوقوع  
 التفويض باطلا وعليه فالمعتبر الاهلية وقت الاستئابة اه ملخصاً قلت لكن في رسالة الشرنبلالي عن  
 الخلاصة مانعه المصبرة للاهلية وقت اقامتها لا وقت الاذن بها وان وقع في بعض العبارات ما يقتضي خلافه  
 اه (قوله وان لم تجز أنكته وأقضيته) لانهما يعقدان الولاية ولا ولاية له على نفسه فضلاً عن غيره ولان  
 شرط القضاء الحرية ط (قوله واختلف الخ) ليس ذلك اختلافاً بين مشايخ المذهب من اهل التصريح  
 أو الترجيح بل هو اختلاف بين المتأخرين في فهم عبارات مشايخ المذهب (قوله هل يملك الاستئابة) أي  
 بلاذن من السلطان أما بالاذن فلا خلاف فيه (قوله فقبل لا مطلقاً) فانه صاحب الدرر حيث قال ان  
 الاختلاف لا يجوز للخطبة أصلاً ولا للصلاة ابتداء بل بعد ما حدث الامام الا اذا كان مأذوناً من السلطان  
 بالاختلاف اه (قوله وقيل ان لضرورة جاز الخ) فانه ابن كمال باشا حيث قال ان كان ذلك لضرورة  
 كسغله عن اقامة الجمعة في وقتها جاز التفويض الى غيره والا لا اي وان لم يكن ذلك لضرورة أصلاً وكان لعذر  
 لكن يمكن ازالة عذره واقامة الجمعة بعده قبل خروج الوقت لا يجوز التفويض الى خطيب آخر ثم قال واقامة  
 الجمعة عبارة عن امرين الخطبة والصلاة والموقوف على الاذن هو الاول دون الثاني فالمراد من الاختلاف  
 لا اقامة الجمعة الاختلاف للخطبة لا للصلاة كما توهمه البعض اه مخ ملخصاً (قوله وقيل نعم الخ) فانه قاضى  
 القضاة محب الدين ابن جرباش مخ وبه قال شارح المنية البرهان ابراهيم الحلبي وكذا صاحب البحر والنهر  
 والشرنبلالي والمصنف والشارح (قوله بلا ضرورة) الاولى أن يقول ولو بلا ضرورة لبتضع معنى  
 الاطلاق ط قال في الامداد به كلام واذا علمت جواز الاختلاف للخطبة والصلاة مطلقاً بعد روبرو عذر  
 حال الحضرة والغيبة وجواز الاختلاف للصلاة دون الخطبة وعكسه فاعلم أنه اذا استئاب لمرض ونحوه  
 فالنائب يخطب ويصلي بهم والا مرفيه ظاهر وأما اذا استخلف للصلاة فقط لسبق حدث فاما أن يكون بعد  
 شروعه فيها او قبله فان كان بعده فكل من صلح للاقتداء به يصح اختلافه وأما اذا كان قبله بعد الخطبة فيشترط  
 كون الخليفة قد شهد الخطبة او بعضها مع اهليته للاقتداء به اه (قوله لانه الخ) هذه عبارة الهداية في  
 كتاب أدب القاضي أي لان أداء الجمعة على شرف القوات لتوقته بوقت يقوت الاداء بانقضائه دور عن شرح  
 الهداية أي فيكون ذلك اذ نابا للاختلاف دلالة لعلمه بما يعترى المأمور من العوارض المانعة من اقامتها  
 كمرض وحدث كما في البدائع (قوله ولا كذلك القضاء) فانه يحصل في أي وقت كان فلم يكن الامر به اذنا  
 بالاختلاف دلالة (قوله كل من ملك الخ) هو صريح في جواز استئابة الخطيب مطلقاً او كالمصريح بحر  
 (قوله الجمعة) بضم النون وسكون الجيم طلب الكلا في موضعه قاموس وهي هنا عالم الكتاب ح (قوله)  
 لابن جرباش) بضم الجيم والراء ح وهو واحد شيوخ مشايخ صاحب البحر (قوله انما يشترط الاذن الخ)  
 حاصله أن الاذن من السلطان انما يشترط في أول مرة فاذا اذن باقامتها الشخص كان له أن يأذن لغيره وذلك لغيره  
 أن يأذن لآخر ولم جزا وليس المراد أن السلطان اذا اذن باقامتها في مسجد صار كل شخص اوصكل خطيب  
 مأذوناً بأن يقيمها في ذلك المسجد بدون اذن من السلطان او من مأذونه كما يوهمه ظاهر كلامه ويدل على ذلك  
 نص عبارة ابن جرباش التي نقلها عنه في البحر وهي قوله بعد كلام واذا قد عرفت هذا فيتمشى عليه ما يقع في زماننا  
 هذا من استئذان السلطان في اقامة الجمعة فيما يستجد من الجوامع فان اذنه باقامتها في ذلك الموضع ليه  
 صحيح لاذن رب الجامع لمن يقيم خطيباً ولاذن ذلك الخطيب لمن عساه أن يستنيبه الخ وحاصله أنه لا يصح  
 اقامتها الا لمن اذن له السلطان بواسطة اوبدونها أما بدون ذلك فلا كما هو صريح ما يذكره الشارح عن  
 السراجية نعم وقع في فتاوى ابن الشلبي ما يوهم ما اوهمه كلام الشارح حيث سئل عن فقره جوامع لها

مطلب  
 في جواز استئابة الخطيب

فاقامتها لا اقامتها (أو أموره)  
 باقامتها ولو عدد اولى عمل ناحية  
 وان لم تجز أنكته وأقضيته  
 (واختلف في الخطيب المقرر من  
 جهة الامام الاعظم او من جهة  
 نائبه هل يملك الاستئابة في الخطبة  
 فقبل لا مطلقاً) أي لضرورة ولا  
 الا أن يفوض اليه ذلك (وقيل  
 ان لضرورة جاز) والا لا (وقيل  
 نعم) يجوز (مطلقاً) بلا ضرورة  
 لانه على شرف القوات لتوقته  
 فكان الامر به اذنا بالاختلاف  
 دلالة ولا كذلك القضاء (وهو  
 الظاهر) من عباراتهم في  
 البدائع كل من ملك الجمعة ملك  
 اقامة غيره وفي الجمعة في تعداد  
 الجمعة لابن جرباش انما يشترط  
 الاذن لا اقامتها عند بناء المسجد  
 ثم لا يشترط بعد ذلك بل الاذن  
 مستحب لكل خطيب وتعامه  
 في البحر

خطباء ليس لاحد منهم اذن صريح من السلطان مع علم السلطان بذلك النفر وباقامة الجمع والاعباد في جوامعه  
 فهل يكون ذلك اذلالا فاجاب بان امور المسلمين محبولة على السداد وقد جرت العادة بان من بنى جامعاً وأراد  
 اقامة الجمعة استأذن الامام فاذا وجد الاذن اول مرة قد حصل به الغرض والاذن بعد ذلك اه ملخصا لكن  
 يمكن حله على مَرَّ أي فلا يشترط اذن السلطان ثانيا بل كل خطيب له أن يستتيب للاكتفاء بالاذن اول  
مرة واقفه اعلم (قوله وما قبله الزيلعي) أي من انه لا يجوز له الاستخلاف الا اذا حدث قال في البحر لا دليل  
 عليه والظاهر من عباراتهم الاطلاق اه قلت وما ذكره الزيلعي تبعه عليه من لا خسر وصاحب الدرر كما  
 قد مناه عنه لكنه ناقض نفسه حيث قال بعده ولا ينبغي أن يصلي غير الخطيب لان الجمعة مع الخطبة كشي  
 واحد فلا ينبغي أن يقسمها اثنان وان فعل جاز اه وهذا يكون باستخلاف الخطيب ثم قال ايضا خطب صبي  
 باذن السلطان وصلى بالغ جاز كذا في الخلاصة اه قال الشرنبلالي في رسالته فهذا نص منه على جواز  
 الاستخلاف للصلاة قبل الشروع فيها من غير سبق الحدث كما قد مناه من النصوص بمثله اه وفيه نظر سند ذكره  
 آخر الباب (تنبيه) اجاب بعضهم عن الزيلعي بأن كلامه مبني على القول بالاستنابة عند الضرورة وهذا عجيب  
 فان هذا القول لابن كمال باشا كما علت والاقوال الثلاثة المذكورة في المتن ليست منقولة في المذهب بل هي  
 اختلاف من المتأخرين بعد الزيلعي فكيف يبنى كلامه على احدها على أن اشتراط الاستنابة بالضرورة انما هو  
 للخطبة لا للصلاة كما قد مناه في عبارة ابن كمال والكلام هنا في الصلاة لان سبق الحدث لا يستوجب الاستنابة  
 في الخطبة لصحتها معه فافهم (قوله وما ذكره من لا خسر) أي من انه ليس له الاستنابة الا اذا فوض اليه ذلك ح  
 قلت وهو القول الاول في المتن (قوله رده ابن الكمال) وكذا رده في شرح المنية والبحر والنهر والمنح  
 والامداد وغيرها (قوله بلا شرط) أي بلا شرط الاذن من السلطان واستند في ذلك الى أشياء منها ما في  
 الخلاصة ان له أن يستخلف وان لم يكن في منشور الامامة الاستخلاف اه قال في شرح المنية وعلى هذا عمل  
 الامة من غير تكبر اه نعم اشترط ابن كمال في هذه الرسالة لجواز الاستخلاف أن يكون للضرورة وهو القول الثاني  
 في المتن كما قد مناه وبني على ذلك فساد ما يفعله في زماننا حيث يحضرون أي السلاطين في الجامع بلا عذر  
 ويستخلفون الغير في اقامة الجمعة اه وقد رده عليه الشرنبلالي في رسالة بما في التارخانية عن المحيط امام  
 خطب فتولى غيره وشهد الخطبة ولم يعزل الاول ولكن أمر رجلاً أن يصلي الجمعة بالناس فصلى جازلانه لما شهد  
 الخطبة فكأنما خطب بنفسه ولو أن القادم الذي تولى شهد خطبة الاول وسكت عنه حتى صلى بالناس وهو يعلم  
 بقدومه فصلاته جائزة لانه على ولايته مالم يظهر العزل اه قال فهذا نص في صحة صلاة الاصيل بحضرة نائبه  
 لعلمه بعزله اه اقول وفيه نظر لان الاول ليس نائباً عنه بل هو باق على ولايته لان قوله مالم يظهر العزل معناه مالم  
 يعزله بالفعل وليس المراد به علمه بالعزل والناقض قوله قبله وهو يعلم بقدومه والاوضح في الرد ما في البدائع عن  
 النوادر أنه يصير معزولاً اذا علم بحضور الثاني وأن الثاني اذا امر الاول باتمام الخطبة يجوز والابل سكنت حتى  
 اتمها وحضر بعد فراغ الاول من الخطبة لا تجوز الجمعة لانها خطبة سلطان معزول بخلاف ما اذا لم يعلم بحضور  
 الثاني حتى خطب وصلى والاول ساكت لانه لا يعزل الا بالعلم كالوكيل اه فهذا صريح في صحة الخطبة  
 والصلاة من النائب بحضرة الاصيل وذكر في منية المفتي صلى احد بغير اذن الخطيب لم يجوز الا اذا اقتدى به  
 من له ولاية الجمعة اه ومثله ما يذكره الشارح عن السراجية فتأمل (قوله أنه) أي الاستخلاف جائز مطلقاً  
 أي سواء كان للضرورة او لا كما يعلم من عبارة مجمع الانهر ح (قوله اذن عام) أي لكل خطيب أن يستتيب  
 لكل شخص أن يحط في أي مسجد أراد ح اقول لكن لا يبق الى اليوم الاذن بعدم موت السلطان الاذن  
 بذلك الا اذا اذن به أيضاً سلطان زماناً نصرة الله تعالى كما بينته في تنقيح الحامدية وسند كرفي باب العبد عن  
 شرح المنية ما يدل عليه أيضاً فتنبه (قوله وعليه الفتوى) لعل المراد فتوى اهل زمانه فليس ذلك تعميها معتبراً  
 اذ ليسوا من اهل التعصيص (قوله لو صلى احد بغير اذن الخطيب لا يجوز) ظاهره أن الخطيب خطب بنفسه  
 والآخر صلى بلا اذنه ومثله ما لو خطب بلا اذنه لما في الخاتمة وغيرها خطب بلا اذن الإمام والامام حاضر لم يجوز  
 اه ولا ينافيه ما قد مناه عن التارخانية من أنه لما شهد الخطبة فكأنما خطب بنفسه لان الخطبة هناك كانت  
 من له ولايتها كما قد مناه (قوله الا اذا اقتدى به من له ولاية الجمعة) شمل الخطيب المأذون وذلك لان الاقتداء

وما قبله الزيلعي لا دليل له وما  
 ذكره من لا خسر وغيره رده ابن  
 الكمال في رسالة خاصة برهن فيها  
 على الجواز بلا شرط واطنب فيها  
 وابدع ولكن من الفوائد اودع  
 وفي مجمع الانهر أنه جائز مطلقاً في  
 زماننا لانه وقع في تاريخ خمس  
 وأربعين وتسعمائة اذن عام وعليه  
 الفتوى وفي السراجية لو صلى  
 احد بغير اذن الخطيب لا يجوز  
 الا اذا اقتدى به من له ولاية الجمعة

به اذن دلالة بخلاف ما لو حضر ولم يقتد وعليه تحمل عبارة الخانية السابقة ثم اذا كان حضوره بدون اقتداء لم يعتبر اذا يفهم منه أنه لا يجوز خطبة غيره بلا اذن بالاولى خلافاً لمن فهم منه الجواز اقاده ط (قوله وبؤيد ذلك الخ) أى يؤيد الجواز اذا اقتدى به بناء على أن اقتداءه به دليل الاذن لانهم وان نوهوا جمعة لكن بدون شرطها تنعقد نظراً فلولا يمكن اقتداؤه اذا يلزم أن يكون مؤدياً معهم النقل بجماعة وهو غير جائز وفصل المسلم انما يحمل على الكمال فيكون اقتداؤه اجازة لفعله لان الاجازة للاخفة كالاذن السابق وتطيره اذا اجازتكاح الفضولى بالفعل يجوز ويجزى حضوره وسكوته وقت العقد لا يدل على الرضى فانهم (قوله مات والى مصر) وكذا لو لم يحضر بسبب القسنة بدائع (قوله فجمع) بتشديد الميم أى صلى الجمعة خليفته أى من عهد اليه قبل موته أو المراد من كان يخلفه ويقوم مقامه اذا غاب أو من اقامه اهل البلد خليفة بعده الى أن يأتهم وال آخر (قوله او صاحب الشرط) جمع شرطى كتركى وجهنى قاموس وفى المغرب الشرطة بالسكون والحركة خيار الجند وأول كتيبة تحضر الحرب والجمع شرط وصاحب الشرطة فى باب الجمعة يراد به امير البلدة كما مر بخارى وقيل هذا على عادتهم لان امور الدين والدنيا كانت حينئذ الى صاحب الشرطة فأما الآن فلا اه (قوله والقاضى المأذون له فى ذلك) قيد به لما فى الخلاصة ليس للقاضى اقامتها اذ لم يؤمر ولصاحب الشرط وان لم يؤمر وهذا فى عرفهم قال فى الظهيرية أما اليوم فالقاضى يقيمها لان الخلفاء يأمرون بذلك قبل ارادته قاضى القضاة الذى ينال له قاضى الشرق والغرب فأما فى زماننا فالقاضى وصاحب الشرط لا يوليان ذلك اه قال فى البحر وعلى هذا فللقاضى القضاة بمصر أن يولى الخلفاء ولا يتوقف على اذن كما أن له أن يستخلف للقضاء وان لم يؤذن له مع أن القاضى ليس له الاستخلاف الا باذن السلطان لان تولية قاضى القضاة اذن بذلك دلالة كما صرح به فى الفتح ولا يتوقف ذلك على تقرير الحاكم المسمى بالبasha لكن فى التجنيس ان فى اقامة القاضى روايتين وبرواية المنع يفتى فى ديارنا اذ لم يؤمر به ولم يكتب فى منشوره ويمكن حمل ما فى التجنيس على ما اذالم يول قاضى القضاة أما ان ولى اغنى هذا اللفظ عن التنصيص عليه نهر (قوله فللقاضى القضاة بالشام الخ) اخذ من كلام البحر كما علمت لكن فيه أن قاضى القضاة الذى له ذلك هو قاضى الشرق والمغرب كما مر عن الظهيرية وأما قاضى الشام ومصر فان ولايته مستمدة من ذلك القاضى العام وكونه مأذوناً بالاستخلاف أى استخلاف ثواب عنه فى بلده وتوابعها لا يلزم منه اذنه باقامة الجمعة بخلاف ذلك القاضى العام الذى اذن له السلطان باقامة مصالح الدين ونصب القضاة فى سائر البلدان ولذا يسمى قاضى القضاة ويدل على ذلك انه جرت العادة فى هذه الدولة العثمانية أن كل من تولى خطابة لا بد أن يرسل الى جهة السلطان حفظه الله تعالى ليقرره فيها فلو كان القاضى أو الباشا مأذوناً باقامتها لصرح أن يولى الخطيب والحاصل أن المدار على الاذن وانما يعلم ذلك من جهته فان قال انى مأذون بذلك صدق لان مجرد تولية القضاة أو الامارة مثلاً لا يكون اذناً باقامتها على المفتى به كما مر عن التجنيس الا اذا فوض السلطان اليه امور الدنيا والدين كما كان فى زمانهم كما مر عن المغرب والظهيرية ثم رأيت فى نسج النجاة معزياً الى رسالة للمصنف لا يخفى أن هذا انما يستقيم فى قاض فوض له الامور العامة أما من فوض له السلطان قضاء بلدة ليحكم فيها بما صرح من مذهب امامه فلا لعمد الاذن له صريحاً او دلالة اه وهذا صريح فيما قلناه والله أعلم (قوله وقالوا يقيمها الخ) تقييد لعبارة المتن فانه لم يبين فيها ترتيبهم والمعنى انهم مرتبون كترتيب العصابات فى ولاية التزويج فيقيمها الا بعد عند غيبة الاقرب او موته لا بحضوره الا باذنه هذا ما ظهر لى وهو مفاد ما فى البحر عن الجمعة فراجعه لكن تقديم الشرطى على القاضى مخالف لما صرحوا به فى صلاة الجنائز من تقديم القاضى على الشرطى قتأمل (قوله مع وجود من ذكر) أى اذا كانوا مأذونين كما مر من أن من ذكره اقامتها بالاذن العام أما فى زماننا فغير مأذونين (قوله فيجوز للضرورة) ومثله ما لو منع السلطان اهل مصر أن يجمعوا اضراراً وتقتلهم أن يجمعوا على رجل يصلى بهم الجمعة أما اذا أراد أن يخرج ذلك المصر من أن يكون مصر لسبب من الاسباب فلا كما فى البحر لمنصاعاً عن الخلاصة (تتمة) فى معراج الدراية عن المبسوط البلاد التى فى ايدى الكفار بلاد الاسلام لا بلاد الحرب لانهم لم يظهروا فيها حكم الكفر بل القضاة والولاية مسلون بطيعونهم عن ضرورة اوبدونها وكل مصر فيه وال من جهتهم يجوز له اقامة الجمع والاعياد والحد وتقليد القضاة لاستيلاء المسلم عليهم فلو الولاية

وبؤيد ذلك أنه يلزم اداء النقل بجماعة وأقره شيخ الاسلام (مات والى مصر فجمع خليفته أو صاحب الشرط) بفقتين حاكم السياسة (أو القاضى المأذون له فى ذلك جاز) لان تفويض امر العامة اليهم اذن بذلك دلالة فللقاضى القضاة بالشام أن يقيمها وأن يولى الخلفاء بلا اذن صريح ولا تقرير الباشا وقالوا يقيمها امير البلد ثم الشرطى ثم القاضى ثم من ولاه قاضى القضاة (ونصب العامة) الخطيب (غير معتبر مع وجود من ذكر) أما مع عدمهم فيجوز للضرورة



كفار يجوز لمسلمين اقامة الجمعة وبصير القاضي قاضيا بتراضي المسلمين ويجب عليهم أن يلتصقوا بالجمعة (قوله في الموسم) أي موسم الحاج وهو سوقهم وجمعتهم من الموسم وهو العلامة مغرب (قوله فقط) أي فلا تصح في معنى في غير ايام اجتماع الحاج فيها فقد بعض الشروط (قوله لوجود الخليفة) أي السلطان الاعظم قاموس (قوله أو أمير الحجاز) وهو السلطان بمكة كذا في الدرر أي شريف مكة الحاك في مكة والمدينة والطائف وما يلي ذلك من أرض الحجاز (قوله أو العراق) كما يريد ادبناه على أنه مأذون بذلك (قوله أو مكة) مكرر مع أمير الحجاز لأن يراد به اخص منه (قوله وكذا كل ائمة الخ) قال في العناية وفي كلام الهداية اشارة الى أن الخليفة والسلطان اذا طاف في ولايته كان عليه الجمعة في كل مصر يكون فيه يوم الجمعة لأن امامة غيره انما تجوز بأمره فامامته اولى وان كان مسافرا اه أقول مقتضاه أن الجواز في قول المصنف وجازت بمعنى في معنى الوجوب مع أن من شروط وجوبها الاقامة ولا يلزم من جواز امامة الخليفة فيها وجوبها عليه اذا كان مسافرا ولا أن يأمر بمقتضاها ولا يلزم أيضا من كون المصير من جلد ولايته أن يصير مقبلا بوصوله اليه الاعلى قول ضعيف كما تقدمناه في الباب السابق تأمل ثم رأيت صاحب الحواشي السعدية اعترضه بقوله دلالة ما ذكره على ما تقدم من وجوب الجمعة على الخليفة اذا طاف ولايته غير ظاهرة اه وبه يظهر أن الجواز في كلام المصنف على معناه ويدل عليه ما في فتح القدير من قوله والخليفة وان كان قصد السفر للعب فالسفر انما يرخص في الترك لأن منع صحتها اه فافهم (قوله وعدم التعيين بمعنى) أي عدم اقامة العيد بها لا لكونها ليست بمصر بل للتخفيف على الحاج لاشتغالهم بأموال الحج من الرمي والحلق والذبح في ذلك اليوم بخلاف الجمعة لأنه لا يتفق في كل سنة هجوع الجمعة في أيام الرمي أما العيد فانه في كل سنة سراج وأيضا فان الجمعة تبقى الى آخر وقت الظهر والغالب فراغ الحاج من أعمال الحج قبل ذلك بخلاف وقت العيد ومقتضى هذا أن الجمعة اذا اقيمت بمعنى أن تجب على المقيمين من أهل مكة اذا خرجوا للعب خلافا لما يجته في شرح المنية بل اظاهروا وجوب اقامتها عليهم تأمل (تنبيه) ظاهرا لتعليل وجوب العيد في مكة وقد ذكر البيرى في كتاب الاضحية أنه هو ومن أدركه من المشايخ لم يصلوا فيها قال والله أعلم ما السبب في ذلك اه قلت لعل السبب أن من له ولاية اقامتها يكون حاجا في معنى (قوله لا تجوز لامير الموسم) هو المسمى أمير الحاج كما في مجمع الانهر أقول كانت عادة سلاطين بني عثمان أيدهم الله تعالى أنهم يرسلون أمير اولونه أمورا الحاج فقط غير أمير الشام والآن جعلوا أمير الشام والحاج واحدا فعلى هذا الفرق بين أمير الموسم وأمير العراق لأن كلا منهما له ولاية عامة فاذا كان من عموم ولايته اقامة الجمعة في بلده يقيمها في معنى أيضا بخلاف من كان أميرا على الحاج فقط ويوضح ما ذكرناه قول الشارح تبع الفهر لقصور ولايته الخ فافهم (قوله لانها مفازة) أي بترية لا ابدية فيها بخلاف معنى (قوله مطلقا) أي سواء كان المصير كبيرا أو لا وسواء فصل بين جانيه نهر كبير كبغداد أو لا وسواء قطع الجسر أو بقي متصلا وسواء كان التعداد في مسجدين أو اكثر هكذا يفاد من الفتح ومقتضاه أنه لا يلزم أن يكون التعداد بقدر الحاجة كما يدل عليه كلام السرخسي الآتي (قوله على المذهب) فقد ذكر الامام السرخسي أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة جواز اقامتها في مصر واحد في مسجدين واكثر وبه تأخذ لاطلاق لاجمة الا في مصر شرط المصر فقط وبما ذكرنا اندفع ما في البدائع من أن ظاهرا الرواية جوازها في موضعين لا في اكثر وعليه الاعتماد اه فان المذهب الجواز مطلقا بجر (قوله دفعا للعرج) لأن في الزام اتحاد الموضع حرجا ينال الاستدعائه تطويل المسافة على اكثر الحاضرين ولم يوجد دليل عدم جواز التعداد بل قضية الضرورة عدم اشتراطه لاسيما اذا كان مصرا كبيرا كصمرنا كما قاله الكمال ط (قوله وعلى المرجوح) هو ما مر عن البدائع من عدم الجواز في اكثر من موضعين (قوله لمن سبق تحريرة) وقبل يعتبر السبق بالفراغ وقبل بهما والاول اصح بجر عن القضية أي اصح عند صاحب القول المرجوح قال في الحلية وكنيت قد راجعت شيخنا يعني الكمال في هذا كتابه فكتب الى وأما السبق فلا شك عندي في اعتباره بالظروح وهل يعتبر معه الدخول محل تردد في خاطري لأن سبق كذا هو بتقديم دخول تمامه في الوجود او بتقديم انقضائه كل محتمل اه (قوله فيصلي بعدها آخر ظهر) فقريره على المرجوح فيضد أنه على الراجح من جواز التعداد لا يصلحها بناء على ما تقدمه عن العزم من أنه افتى بذلك مرارا خوفا من اعتقاد عدم فرضية الجمعة وقال في البصائر لا احتياط في فعلها لانه العمل بأقوى الدليلين اه أقول

(وجازت) الجمعة (بمعنى في الموسم)  
فقط (ل) وجود (الخليفة) أو أمير  
الحجاز (أو العراق) أو مكة ووجود  
الاسواق والسكك وكذا كل ائمة  
نزل بها الخليفة وعدم التعيين بمعنى  
للتخفيف (لا) تجوز (لامير الموسم)  
لقصور ولايته على أمور الحج  
حتى لو أذن له جاز (ولا يعرفات)  
لانها مفازة (وتؤدى في مصر  
واحد بمواضع كثيرة) مطلقا على  
المذهب وعليه الفتوى شرح  
المجمع للعيني وامامة فتح القدير  
دفع للعرج وعلى المرجوح فالجمعة  
لمن سبق تحريرة وتفسد بالامامة  
والاشتباه فيصلي بعدها آخر ظهر  
وكل ذلك خلاف المذهب فلا  
يعول عليه كما حذر في البصر

مطلب  
في نية آخر ظهر بعد صلاة الجمعة

وفيه نظر بل هو الاحتياط بمعنى الخروج عن العهدة بيقين لأن جواز التعدد وان كان ارجح وأقوى دليلا لكن فيه شبهة قوية لأن خلافه مروى عن أبي حنيفة أيضا واختاره الطحاوي والقرطبي وصاحب المختار وجعله العتابي الاظهر وهو مذهب الشافعي والمشهور عن مالك واحدى الروايتين عن أحمد كما ذكره المقدسي في رسالته نور الشريعة في ظهير الجمعة بل قال السبكي من الشافعية انه قول اكثر العلماء ولا يحفظ عن مصابي ولا تبايى تجوز تعددها اه وقد علمت قول البدائع انه ظاهر الرواية وفي شرح المنية عن جوامع الفقه انه اظهر الروايتين عن الامام قال في التهر وفي الحاوي القدسي وعليه الفتوى وفي التكملة للرازي وبه تأخذ اه فهو حينئذ قول معتقد في المذهب لا قول ضعيف ولذا قال في شرح المنية الاولى هو الاحتياط لأن الخلاف في جواز التعدد وعدمه قوى وكون الصحيح الجواز للضرورة للفتوى لا يمنع شرعية الاحتياط للفتوى اه قلت على أنه لو سلم ضعفه فالخروج عن خلافه أولى فكيف مع خلاف هؤلاء الأئمة وفي الحديث المتفق عليه من اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ولذا قال بعضهم فيمن يقضى صلاة عمره مع أنه لم يقفه منها شي لا يكره لأنه أخذ بالاحتياط وذكر في القنية أنه احسن ان كان في صلاته خلاف المجتهدين ويكفيها خلاف من تزول المقدسي عن المحيط كل موضع وقع الشك في كونه مصرا ينبى لهم أن يصلوا بعد الجمعة أربعين في الظهر احتياطا حتى انه لو لم تقع الجمعة موقعها يخرجون عن عهدة فرض الوقت بادهل للظهور ومثله في الكافي وفي القنية لما ابتلى أهل مرو بأقامة الجمعيتين فيهما مع اختلاف العلماء في جوازهما أمر أتمهم بالاربع بعدها احتياطا اه ونقله كثير من شراح الهداية وغيرها وتداولوه وفي الظهيرية واكثر مشايخ بخارى عليه لخرج عن العهدة بيقين ثم نقل المقدسي عن الفتح أنه ينبى أن يصلى أربعين في آخر فرض أدركت وقته ولم يؤده ان تردد في كونه مصرا وتعددت الجمعة وذكر مثله عن المحقق ابن جرياش قال ثم قال وفائدته الخروج عن الخلاف المتوهم والمحقق وان كان الصحيح صحة التعدد فهي نفع بلا ضرر ثم ذكر ما يوجب عدم فعلها ودفعه بأحسن وجه وذكر في التهر انه لا ينبى التردد في ندها على القول بجواز التعدد خوفا عن الخلاف اه وفي شرح الباقراني هو الصحيح وبالجمله فقد ثبت أنه ينبى الاتيان بهذه الاربع بعد الجمعة لكن بقي الكلام في تحقيق أنه واجب او مندوب قال المقدسي ذكر ابن الشحنة عن جده التصريح بالنسبة ويبحث فيه بأنه ينبى أن يكون عند مجزئ التوهم أما عند قيام الشك والاشتباه في صحة الجمعة فالظاهر الوجوب ونقل عن شيخه ابن الهمام ما يفيد به يعلم أنها هل تجزى عن السنة أم لا فعند قيام الشك لا وعند عدمه نعم وبإيراد التفصيل تعبير القرطبي بـ بلا بد وكلام القنية المذكور اه وتتمام تحقيق المقام في رسالة المقدسي وقد ذكر شذرة منها في امداد الفتاح وانما أطننا في ذلك لدفع ما يوجبهم كلام الشارح بـ تعالى عن عدم فعلها مطلقا ثم ان أدى الى مفسدة لا تفعل جهارا والكلام عند عدمها ولذا قال المقدسي نحن لا تأمر بذلك أمثال هذه العوام بل ندل عليه الخواص ولو بالنسبة اليهم اه والله تعالى أعلم (قوله لأن وجوبه عليه بآخر الوقت) قال في الحلبة في هذا التعليق نظر فان المذهب أن الظهر يجب بزوال الشمس وجوبا موسعا الى وقت العصر غير أن السبب هو الجزء الذي يصل به الاداء فان لم يؤد الى آخر الوقت تعين الجزء الاخير للسببية اه أقول يمكن أن يجاب بأن قوله والاحوط نية آخر ظهر أدركت وقته هو أحوط بالنسبة الى ما إذا نوى آخر ظهر وجب على ادائه او ثبت في ذمته فان ذلك لا يفيد له لو ظهر عدم صحة الجمعة لأن وجوب ادائه او ثبوته في ذمته لا يكون الا في آخر الوقت او بعده نعم لو قال وجب على يفيد له لأن الوجوب بدخول الوقت بخلاف وجوب الاداء على ما حققه في التوضيح من الفرق بين الوجوب ووجوب الاداء لكن الاولى أن يزيد ولم أصله أو ولم يؤده كما مر عن الفتح لأنه اذا كان عليه ظهر فائت وكانت هذه الجمعة صحيحة في نفس الامر ينصرف ما نوى الى ما عليه وبدون هذه الزيادة لا ينصرف اليه بل يقع فضلا لأن آخر ظهر أدركه هو ظهر يوم الجمعة لما مر من أن الوقت عندنا للظهور أصالة في يوم الجمعة خلافا لغيره وكذا اذا قلنا ان ظهر الجمعة سقط عنه بصلاة الجمعة لأنه بصير آخر ظهر أدركه ظهر يوم الخميس فلا ينصرف الى ظهر فائت عليه قبله الا اذا زاد قوله ولم أصله ولعل الشارح أشار الى هذا بقوله فتنبه فافهم (تمت) قال في شرح المنية الصغير والاولى أن يصلى بعد الجمعة سنتها ثم الاربع بهذه النية أي نية آخر ظهر أدركته ولم أصله ثم ركعتين سنة الوقت فان همت الجمعة يكون قد أدى سنتها على وجهها والاقتصد صلى الظهر مع سنته وينبى أن يقرأ السورة

وفي مجمع الانهر معزيا للمطلب والاحوط نية آخر ظهر أدركت وقته لأن وجوبه عليه بآخر الوقت

مع القاطعة في هذه الأربع ان لم يكن عليه قضاء فان وقعت فرضا فالسورة لا تضر وان وقعت ففلا قراءة السورة واجبة اه أي وأما اذا كان عليه قضاء فلا يضمن السورة لأن هذه الأربع فرض على كل حال قلت وحاصله أنه يصلي بعد الجمعة عشرة ركعات أربعاً سننهما وأربعاً آخر ظهر وركعتين سنة الوقت أي لا احتمال أن الفرض هو الظهر فتقع الركعتان سنته البعدية والظاهر أنه يكفي نية آخر ظهر عن الأربع سنة الجمعة اذا صحت الجمعة لأن المعقد عدم اشتراط التعيين في السنن وان لم تصح فالفرض هو الظهر وتقع الأربع التي صلاحها قبل الجمعة عن سنة الظهر القبلية لكن أطول الفصل بصلاة الجمعة وسماع الخطبة يصلي أربعاً أخرى فالاولى صلاة العشرة (قوله فتنبه) في بعض النسخ قنية وهي صحيحة لأن ما ذكره هو نص عبارة القنية (قوله وقت الظهر) فيه أن الوقت سبب لاشتراط وأنه لا بد منه في سائر الصلوات والجواب أنه سبب للوجوب وشرط لصحة المؤدى وشرطية للجمعة ليست كشرطية لغيرها فانه بخروج الوقت لا تبقى صحة للجمعة لاداءه ولا قضاء بخلاف غيرها سعية (قوله مطلقاً) أي ولو بعد القعود قدر ان تشهد كما في طلوع الشمس في صلاة الفجر كما ترى في المسائل الاثني عشرية (قوله على المذهب) رد في النواذر من أن المقدى اذا رجع الناس فلم يستطع الركوع والسجود حتى فرغ الامام ودخل وقت العصر فانه يتم الجمعة بغير قراءة ح عن البحر (قوله الخطبة فيه) أي في الوقت وهذا أحسن من قول الكثر والخطبة قبلها اذا لا تنصيص فيه على اشتراط كونها في الوقت (تنبيه) في البحر عن المجتبى يشترط في الخطيب أن يتأهل للإمامة في الجمعة اه لكن ذكر قبله ما يخالفه حيث قال وقد علم من تفاريعهم أنه لا يشترط في الامام أن يكون هو الخطيب وقد صرح في الخلاصة بأنه لو خطب صبي باذن السلطان وصلى الجمعة رجل بالغ يجوز اه وسيد كراي الشارح أن هذا هو المختار (تمت) لم يقيد الخطبة بكونها بالعربية اكتفاء بما قدمه في باب صفة الصلاة من أنها غير شرط ولومع القدرة على العربية عنده خلافاً لها ما حدث شرطاً لها الا عند العجز كالخلاف في الشروع في الصلاة (قوله والخامس كونها قبلها) أي بلا فاصل كثير على ما سياتي وهي شرط الانعقاد في حق من ينشئ التحريم للجمعة لا كل من صلاحها فلذا قالوا لو أحدث الامام فقدم من لم يشهدا جازلانه بان تحريمه على تلك التحريم المنشأة فلأفسدها الخليفة فالقياس أن لا يستقبل بهم الجمعة لكن استحسنوا الجواز لانه لما قام مقام الاول التحق به حكاه ولو كان الاول أحدث قبل الشروع فقدم من لم يشهدا لم يجوز فتح ملخصاً (قوله تنقذ الجمعة بهم) بأن يكونوا ذكوراً بالغين عاقلين ولو كانوا معدومين بسفر أو مرض (قوله ولو كانوا أصماً أو نياماً) أشار إلى أنه لا يشترط لصحتها كونها مسموعة لهم بل يكفي حضورهم حتى لو بعد واعنه وانماوا اجزأت والظاهر أنه يشترط كونها جهرية بحيث يسمعها من كان عنده اذ لم يكن به مانع شرح المنية (قوله على الأصح الخ) عزنا تعجبه في الحلية أيضاً إلى المراج والمبني بالغين وحزمه في البدائع والتبيين وشرح المنية قال في الحلية لكن هذا احدي الروايتين عن اثنتي الثلاثه والاخرى أنها غير شرط حتى لو خطب وحده جازوا فأدشينا يعني الكمال اعتماده (قوله لأن الامر بالسعي ليس الا لسقاعه) كذا قال في النهروفيه أن الشرط الحضور كما مر لا السماع فكان المناسب أن يقول لأن المأمور بالسعي جمع تأمل (قوله وحزم في الخلاصة الخ) مشى عليه في نور الايضاح وقال في شرحه وانما اتبعناه لانه منطوق فيقدم على المفهوم اه أي يفهم من قوله يشترط حضور جماعة أنه لا يصح بحضور واحد وقول صاحب الخلاصة لو حضر واحد أو اثنان وخطب وصلى بالثلاثة جاز منطوق وفيه نظر فان جعل حضور الجماعة شرطاً منطوقاً أيضاً لأن الجماعة من الاجتماع فتنا في الوحدة وقد جعلت شرطاً والشرط ما يلزم من عدمه العدم تأمل (قوله وكفت تحميدة الخ) شروع في ركن الخطبة بعد بيان شروطها وذلك لأن المأمور به في آية فاسعاً ومطلق الذكر الشامل للقليل والكثير والمأمور عنه صلى الله عليه وسلم لا يكون بياناً لعدم الاجمال في لفظ الذكر (قوله مع الكراهة) ظاهر القهستاني أنها تنزيهية تأمل (قوله وأقله الخ) في العناية وهو مقدار ثلاث آيات عند الكرخي وقيل مقدار التشهد من قوله التحيات لله الى قوله عبده ورسوله (قوله بنيتها) أي نية الخطب (قوله او تعجبا) الاولى أن يقول اوسع تعجبا ط (قوله على المذهب) وروى عن الامام انه يحزبه ح (قوله لكنه ذكر) أي المصنف حيث قال ولو عطس عند الذبح فقال الحمد لله لا يحل في الأصح بخلاف الخطبة اه فان مفاده أن جد العطاس يكفي لها قال ح ويمكن

فتنبه (و) الثالث (وقت الظهر  
قبطل) الجمعة (بمخروجه) مطلقاً  
ولو لا حقا به ذر نوم أو زجة على  
المذهب لأن الوقت شرط لاداء  
لا شرط الاقتتاح (و) الرابع  
(الخطبة فيه) فلو خطب قبله  
وصلى فيه لم تصح (و) الخامس  
(كونها قبلها) لأن شرط الشيء  
سابق عليه (بمحضرة جماعة تنقذ)  
الجمعة (بهم ولو) كانوا (صمماً)  
او نياماً فلو خطب وحده لم يجوز  
على الأصح كما في البحر عن  
الظهيرية لأن الامر بالسعي للذكر  
ليس الا لسقاعه والمأمور به  
وحزم في الخلاصة بأنه يكفي  
حضور واحد (وكفت تحميدة  
او تمليد او تسبيحة) للخطبة  
المفروضة مع الكراهة وقالوا  
لا بد من ذكر طويل وأقله قدر  
التشهد الواجب (بشيتها فلو جد  
لعطاسه) او تعجبا (لم ينب عنها على  
المذهب) كما في التسمية على  
الذبيحة لكنه ذكر في الذبايح أنه  
ينوب قناتل

قوله لأن الامر بالسعي أي للذكر كما  
هو مصرح به في الشرح اه معصمه



أن يجاب بأنه مبني على الرواية التي قدمناها (قوله وبسن خطبتان) لا ينافي ما مر من أن الخطبة شرط  
لأن المسنون هو تكرارها مرتين والشرط أحدهما (قوله على المذهب) وقال الطحاوي بقدر ما يس موضع  
جلوسه من المنبر بحر (قوله وتكره زيادتهما الخ) عبارة القهستاني وزيادة التطويل مكروهة (قوله  
تكره قراءة قدر ثلاث آيات) أي يكره الاقتصار في الخطبة على نحو تسيحة وتمليكة مما لا يكون ذكرا طويلا  
قدر ثلاث آيات أو قدر الشاهد الواجب وليس المراد أن تقرأ ثلاث آيات ~~مكروه~~ لأنه لا يصح حبه  
في المتن والمواهب ونور الايضاح وغيرهما أن من السنن قراءة آية وقال في الامداد وفي المحيط يقرأ في الخطبة  
سورة من القرآن أو آية فالأخبار قد نواترت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن في خطبته لا يخلو  
عن سورة أو آية ثم قال وإذا قرأ سورة تامة يتعوذ ثم يسمي قبلها وإن قرأ آية قبل يسمي وتعوذ ثم يسمي وأكثروهم  
قالوا يتعوذ ولا يسمي والاختلاف في القراءة في غير الخطبة كذلك اه ملخصا به علم أن الاقتصار على الآية غير  
مكروه قد بر (تنبيه) جرت العادة إذا قرأ الخطيب الآية أنه يقول قال الله تعالى بعد أعوذ بالله من الشيطان  
الرجيم من عمل صالح الخ وفيه إيهام أن أعوذ بالله من مقول الله تعالى وبعضهم يتباعد عن ذلك فيقول قال  
الله تعالى كلاما أتوا به بعد قول أعوذ بالله الخ ولكن في حصول سنة الاستعاذة بذلك نظر لأن المطلوب  
إنشاء الاستعاذة ولم يبق كذلك بل صارت محكمة مقصودا بها لفظها وذلك ينافي الإنشاء كما لا يخفى فالأولى  
أن لا يقول قال الله تعالى ولشيخ مشايخنا العلامة اسمعيل الجراحي شارح الجفاري رسالة في هذه  
المسئلة لا يحضر في الآن ما قاله فيها فراجعها (قوله ويبدأ) أي قبل الخطبة الأولى بالتعوذ سترأتم بحمد الله  
تعالى وإنشاء عليه والشهادتين والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والعظة والتذكير والقراءة قال  
في التجنيس والثانية كالأولى إلا أنه يدعو للمسلمين مكان الوعظ قال في البحر وظاهره أنه ينسب قراءة آية فيها  
كالأولى اه (تنبيه) ما يفعله بعض الخطباء من تحويل الوجه جهة اليمين وجهة اليسار عند الصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم في الخطبة الثانية لم أر من ذكره والظاهر أنه بدعة ينبغي تركه لئلا يتوهم أنه سنة ثم رأيت  
في منهاج النووي قال ولا يلتفت يمينا وشمالا في شيء منها قال ابن حجر في شرحه لأن ذلك بدعة اه وبؤخذ  
ذلك عندنا من قول البدائع ومن السنة أن يستقبل الناس بوجهه ويستدير القبلة لأن النبي صلى الله  
عليه وسلم كان يحضرك هكذا اه (قوله والعين) هما حجة والعباس رضي الله تعالى عنهما (لطيفة) سمعت عن  
بعض شيوخنا أنه كان يقول إن الخطباء يلحنون فنامرتين حيث يقولون وأرض عن عني نبيك الحجة والعباس  
بإدخال آل علي حجة وإبقاء منع صرفه مع أنه لم يسمع دخول آل عليه وإذا دخلت بصرف (قوله وجوز  
القهستاني الخ) عبارته ثم يدعو لسلطان الزمان بالعدل والاحسان متجنباً في مدحه عما قالوا أنه كفر وخسران  
كما في الترغيب وغيره اه وأشار الشارح بقوله وجوز إلى جعل قوله ثم يدعو الخ على الجواز لا الندب لأنه  
حكم شرعي لا بد له من دليل وقد قال في البحر أنه لا يستحب لما روى عن عطاء حبر سئل عن ذلك فقال أنه  
محدث وإنما كانت الخطبة تذكراً اه ولا ينافي ذلك ما قدمه الشارح في باب الإمامة من وجوب الدعاء له  
بالصلاح لأن الكلام في نفي استحبابه في خصوص الخطبة بل لا مانع من استحبابه فيها كما يدعي لعموم المسلمين فإن  
في صلاحه صلاح العالم وما في البحر من أنه محدث لا ينفيه فإن سلطان هذا الزمان أحوج إلى الدعاء له ولا مرأته  
بالصلاح والنصر على الأعداء وقد تكون البدعة واجبة أو مندوبة على أنه ثبت أن أبا موسى الأشعري وهو  
أمير الكوفة كان يدعو لمير قبل الصديق فأنكر عليه تقديم عمر فشكل إليه فاستحضر المنكر فقال إنما أنكرت  
تقديمك على أبي بكر فبكى واستغفرو والصحابة حينئذ متوفرون لا يسكتون على بدعة إذا شهدت لها قواعد  
الشرع ولم ينكروا أحد منهم الدعاء بل التقديم فقط وأضاف أن الدعاء للسلطان على المنابر قد صار الآن من شعار  
السلطنة فمن تركه يخشى عليه ولذا قال بعض العلماء لو قيل إن الدعاء له واجب لما في تركه من القسنة غالباً لم يجر كما  
قبل به في قيام الناس بعضهم لبعض والظاهر أن منع المتقدمين مبني على ما كان في زمانهم من المجازفة في وصفه  
مثل السلطان العادل الأكرم شاهنشاه الأعظم مالك رقاب الامم في كتاب الردة من التاتارخانية سئل الصغار  
هل يجوز ذلك فقال لا في بعض ألفاظه كفر وبعضها كذب وقال أبو منصور من قال للسلطان الذي بعض أفعاله  
ظلم عادل فهو كافر وأما شاهنشاه فهو من خصائص الله تعالى بدون وصف الأعظم لا يجوز وصف العباد به

مطلب  
في قول الخطيب قال الله تعالى  
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

(وبسن خطبتان)  
وتكره زيادتهما على قدر سورة من  
طوال الفصل (بجلسة بينهما) بقدر  
ثلاث آيات على المذهب وتاركها  
مسيء على الأصح كتكره قراءة  
قدر ثلاث آيات ويجوز بالثانية  
لا كالأولى ويبدأ بالتعوذ سترأ  
ويندب ذكر الخلفاء الراشدين  
والعين لا الدعاء للسلطان وجوز  
القهستاني وتكره تحريما وصفه  
بما ليس فيه ويكره تكلمه فيها لا  
لامر معروف لانه منها

أو ما ملكت رقاب الامم فهو كذب اه قال في البرازية قلذا كان اثمة خوارزم يتباعدون عن الهرب يوم العيد والجمعة اه اما ما اعتيد في زماننا من الدعاء للسلطين العثمانية ايدهم الله تعالى كسلطان البرين والبحرين وخادم الحرمين الشريفين فلا مانع منه والله تعالى أعلم (قوله في مخدعه) هو الخلو التي تكون في المسجد قال السيوطي في حاشيته على سنن أبي داود المخدع هو البيت الصغير الذي يكون داخل البيت الكبير ومعه تضم وتفتح اه وفي القاموس المخدع كنبز الخزانة اه مدني (قوله عن عمن المنبر) قيد مخدعه قال في الجرفان لم يكن في جهته او ناحيته وتكره صلاته في الهرب قبل الخطبة (قوله ولبس السواد) اقتداء بالخلفاء وللتوارث في الاصرار والامصار بجر عن الحاوي القدسي قات الظاهر أن هذا خاص بالخطيب والافانصوص أنه يستحب في الجمعة والعيد لبس احسن الثياب وفي شرح الملتقى من فصل اللباس ويستحب الابيض وكذا الاسود لانه شعار بني العباس ودخل عليه الصلاة والسلام مكة وعلى رأسه عمامة سوداء اه وفي رواية لابن عدي كان له عمامة سوداء يلبسها في العيدين ويرخيها خلفه (قوله وترك السلام) ومن الغريب ما في السراج أنه يستحب للامام اذا صعد المنبر وأقبل على الناس أن يلم عليهم لانه استدبرهم في صعوده اه بجر قلت وعبارته في الجوهره ويروي أنه لا بأس به لانه استدبرهم في صعوده (قوله وطهارة وستر عورة قائما) جعل الثلاثة في شرح المنية واجبات مع أنه نفسه صرح في متن الملتقى بسنية الطهارة والقيام كما في كثير من المعتبرات وأما ستر العورة فصرح بأنه سنة أيضا في نور الايضاح والمواهب وصرح في الجمع وغيره بكرة ترك الثلاثة ولم يعل معنى سنية الستر مع كونه واجبا خارجها ولو في خلوة على الصحيح الا لغيره صحيح هو الاعتداد بها وعدم وجوب اعادةها لو انكشفت عورته بهبوب ريح ونحوه وكذا الطهارة من الجنابة واجبة لدخول المسجد ولو بلا خطبة فنصح خطبته وان اتم لو تمعده او يدل على ما قلناه ما في البدائع حيث قال والطهارة سنة عندنا لا شرط حتى ان الامام اذا خطب جنبا او محدثا فانه يعتبر بشرط الجواز للجمعة اه وفي الفيض ولو خطب محدثا او جنبا جازوا بآثار اقامة الخطيب في المسجد اه وبه ظهر أن معنى السنية مقابل الشرط من حيث صحة الخطبة بدونه وان كان في نفسه واجبا كما قلنا وتظهر ذلك عنه من واجبات الطواف لاجل إيجاب الدم بتركه مع أنه واجب في جميع مشاهد الحج لكن لا يجب الدم بتركه الا في الطواف هذا ما ظهر لي فاغتنه قال في شرح المنية فان قيل من المعلوم يقينا أنه عليه الصلاة والسلام لم يخطب قط بدون ستر وطهارة قلنا نعم ولكن لكون ذلك دأبه وعادته وأدبه ولا دليل على أنه انما فعله لخصوص الخطبة (قوله الاصح لا) ولذا لا يشترط لها سائر شروط الصلاة كالاستقبال والطهارة وغيرها (قوله بل كسرها في الثواب) هذا تأويل لما ورد به الاثر من أن الخطبة كشرط الصلاة فان مقتضاء أنها قامت مقام ركعتين من الظهر كما قامت الجمعة مقام ركعتين منه فيشترط لها شروط الصلاة كما هو قول الشافعي (قوله جاز) أي ولا بعد الغسل فاصلا لانه من أعمال الصلاة ولكن الأولى اعادةها كما لو توطع بعدها وأفسد الجمعة او فسدت بتدكركا فتمت فيها كما في الجرح (قوله فان طال) الظاهر أنه يرجع في الطول الى نظر المبتلى ط (قوله لكن سيجي الخ) استدراك على لزوم اعادة الخطبة يعني قد لا تلزم الاعادة بأن يستنيب شخصا قبل أن يرجع لبيته (قوله وأقلها ثلاثة رجال) أطلق فيهم فشكل العبيد والمسافرين والمرضى والأتين والخرس لصلاحتهم للامامة في الجمعة اما لكل احد أو لمن هو مثلهم في الامي والاخرس فصلا أن يقتديا بمن فوقهما واحترزا بالرجال عن النساء والصبيان فان الجمعة لا تصح بهم وحدهم لعدم صلاحيتهم للامامة فيها بحال بجر عن المحيط (قوله ولو غير الثلاثة الذين حضروا الخطبة) أي على رواية اشتراط حضور ثلاثة في الخطبة أما على رواية عدم الاشتراط أصلا وأنه يكفي حضور واحد فأظهر (قوله سوى الإمام) هذا عند أبي حنيفة ورجح الشارحون دليله واختاره المحبوبي والنسفي كذا في تصحيح الشيخ فاهم (قوله بنص فاسعوا) لأن طلب الحضور الى الذكر متعلقا بلفظ الجمع وهو الواو ويستلزم ذكرا فلزم أن يكون مع الامام جمع وتماه في شرح المنية (قوله فان تفروا) أي بعد شروعهم معه نهر والمقصود من هذا التصريح بيان أن هذا الشرط وهو الجماعة لا يلزم بقاؤه الى آخر الصلاة خلافا لزم لانه شرط انعقاد لا شرط دوام كخطبة أي شرط انعقاد القرعة عندهما وشرط انعقاد الاداء عند أبي حنيفة ولا يتحقق الاداء الا بوجود تمام الاركان وهي القيام والقراءة والركوع والسجود

ومن السنة جلوسه في مخدعه عن عمن المنبر ولبس السواد وترك السلام من خروجه الى دخوله في الصلاة وقال الشافعي اذا استوى على المنبر سلم مجتبي (وطهارة وستر) عورة قائما (قائما) وهل هي قائمة مقام ركعتين الاصح لا ذكره الزيلي بل كسرها في الثواب ولو خطب جنبا ثم اغتسل وصلى جاز ولو فصل بأجنبي فان طال بأن رجع لبيته فتغذى او جامع واغتسل استقبل خلاصة أي لزوم البطلان الخطبة سراج اكن سيجي أنه لا يشترط اتحاد الامام والخطيب (و) السادس (الجمعة) وأقلها ثلاثة رجال) ولو غير الثلاثة الذين حضروا الخطبة (سوى الامام) بالنص لانه لا بد من اذا كروه هو الخطيب وثلاثة سواء بنص فاسعوا الى ذكر الله (فان تفروا قبل سجوده) وقال قبل القرعة (بطلت

قوله فانه يعتبر بشرط أي ما فعله الامام من الخطبة جنبا أو محدثا يعتبر ويعتد به من حيث كونه شرطا لصحة الجمعة بمعنى أنه يحزى ويكنى وان كان مرتكباً لمحرّم لو كان بلا عذر اه منهم

فلو نفروا بعد التحريمة قبل السجود فسدت الجمعة ويستقبل الظهر عنده وعندهما يتم الجمعة وتقامه في البحر وغيره  
 (قوله ولذا) أي لكون المراد الرجال أي بالنساء فأفاده لو بقي ثلاثة من النساء أو الصبيان ولو كان معهم رجل  
 أو رجلان لا يعتبر فلو قال فان نفروا أحدهم لكان أولى أفاده في البحر يني أن يقال ان العهد اذا حذف يجوز  
 تذكير العدد وتأنيده فلا دلالة على اشتراط الذكورية من لفظ ثلاثة ولو سلم فانما تبدل النساء على مطلق الذكورية  
 لا بقيد الرجولية ط فالأظهر والأخضر أن يقول وان بقوا يعود ضميره على ما عاد عليه ضمير نفروا الأول وهو  
 ثلاثة رجال (قوله أو عادوا) وكذا لو وقفوا إلى أن ركع فأحرموا وأدركوه فيه كافي البحر (قوله وأدركوه  
 راكعاً) تقييد حسن موافق لما في الخلاصة خلافاً لما يوهمه ظاهر البحر كافي النهر (قوله أو نفروا الخ) يعني  
 عنه قوله أو لا ولو غير الثلاثة الخ ط (قوله وأتمها الجمعة) أي ولو وحده فيما إذا لم يعودوا ولم يأت غيرهم (قوله  
 الاذن العام) أي أن يأذن للناس اذنا عاماً بأن لا يمنع احداً من تصح منه الجمعة عن دخول الموضع الذي تصل  
 فيه وهذا مراد من فسر الاذن العام بالاشتجار كذا في البرجندى إسماعيل وانما كان هذا شرطاً لأن  
 الله تعالى شرع النداء لصلوات الجمعة بقوله فاسعوا إلى ذكر الله والنداء للاشتجار وكذا تسمى الجمعة لاجتماع  
 الجماعات فيها فاقضى أن تكون الجماعات كلها مأذونين بالحضور وتحقيقاً لمعنى الامم بدائع واعلم أن هذا الشرط  
 لم يذكر في ظاهر الرواية ولذا لم يذكر في الهداية بل هو مذكور في النوادر ومضى عليه في الكثرة والوقاية والنقابة  
 والمتقى وكثير من المعبريات (قوله من الامام) قيد به بالنظر إلى المثال الآتي والا فالمراد الاذن من مقيمها  
 لما في البرجندى من أنه لو أغلق جماعة باب الجامع وصلوا فيه الجمعة لا تجوز إسماعيل (قوله وهو يحصل  
 الخ) أشابه إلى أنه لا يشترط صريح الاذن ط (قوله للواردين) أي من المكلفين بها فلا يضر منعه نحو  
 النساء لخوف الفتنة ط (قوله لأن الاذن العام مقرراً لاهله) أي لاهل القلعة لأنها في معنى الحصن  
 والاحسن عود الضمير إلى المنصر المفهوم من المقام لأنه لا يكفي الاذن لاهل الحصن فقط بل الشرط الاذن  
 للجماعات كلها كما مر عن البدائع (قوله وغلقه لمنع العدو الخ) أي أن الاذن هنا موجود قبل غلق الباب  
 لكل من أراد الصلاة والذي يضره إنما هو منع المصلين لا منع العدو (قوله لكان احسن) لأنه أبعد عن الشبهة  
 لأن الظاهر اشتراط الاذن وقت الصلاة لا قبلها لأن النداء للاشتجار كما مر وهم يغلقون الباب وقت النداء  
 أو قبله فمن سمع النداء وأراد الذهاب إليها لا يمكنه الدخول فإلغى حال الصلاة متحقق ولذا استظهر الشيخ  
 إسماعيل عدم الصحة ثم رأيت مثله في نهج النجاة معزيا إلى رسالة العلامة عبد البر بن الشحنة والله أعلم (قوله  
 وهذا أولى مما في البحر والمنع) مافي البحر والمنع هو ما مره في المتن بقوله فلو دخل أمير حصناً أي أنه أولى من الجزم  
 بعدم الانعقاد (قوله أو قصره) كذا في الزيلعي والدرور وغيرهما واذكر الوائي في حاشية الدرر أن المناسب  
 للسياق أو قصره بالمعنى بدل القاف قلت ولا يخفى بعده عن السياق وفي الكافي التعبير بالدار حيث قال والاذن  
 العام وهو أن تفتح ابواب الجامع ويؤذن للناس حتى لو اجتمعت جماعة في الجامع وأغلقوا الابواب وجمعوا  
 لم يجوز كذا السلطان اذا أراد أن يصلي بحشمه في داره فان فتح بابها وأذن للناس اذنا عاماً جازت صلاته  
 شهدتها العامة ولو ان لم يفتح ابواب الدار وأغلق الابواب واجلس البوابين لينعوا عن الدخول لم تجز لأن  
 اشتراط السلطان للترز عن تفويتها على الناس ولا يصلح الا بالاذن العام اه قلت وينبغي أن يكون محل  
 النزاع ما اذا كانت لا تنقام الا في محل واحد أم لا ونهتدت فلا لأنه لا يتحقق التفويت كما أفاده التعليق تأمل  
 (قوله لم تنعقد) يحمل على ما اذا منع الناس فلا يضره اغلاقه لمنع عدو أو لعادة كما مر ط قلت ويؤيده قول  
 الكافي وأجلس البوابين الخ فتأمل (قوله وأذن للناس الخ) مفاده اشتراط علمهم بذلك وفي من الغفار  
 وكذا أي لا يصح لوجع في قصره لحشمه ولم يغلّق الباب ولم يمنع احداً إلا أنه لم يعلم الناس بذلك اه (قوله  
 وكه) لأنه لم يقض حق المسجد الجامع زيلعي ودرر (قوله فالامام الخ) ذكره في المجتبى (قوله تختص بها)  
 انما وصف التسعة بالاختصاص لأن المذكور في المتن احده عشر لكن العقل والبلوغ منها ليسا خاصين مكانه  
 عليه الشارح اه ح (قوله اقامة) خرج به المسافر وقوله بمصر أخرجه في غيره الاما استثنى بقوله فان  
 كان يسمع النداء ح (قوله يسمع النداء) أي من المنابر بأعلى صوت كما في القهستاني (قوله وقد منا الخ)  
 فيه أن ما مر عن الوالوجية في حد القناء الذي تصح اقامة الجمعة فيه والكلام هنا في حد المكان الذي من كان فيه

وان بقي ثلاثة رجال ولذا أتى  
 بالنساء (أو نفروا بعد سجوده) أو  
 عادوا وأدركوه راكعاً أو نفروا  
 بعد الخطبة وصلى بأحمرين (لا)  
 تنطل (وأتمها) جمعة (و) السابع  
 (الاذن العام) من الامام وهو  
 يحصل بفتح ابواب الجامع للواردين  
 كافي فلا يضر غلق باب القلعة لعدو  
 أو لعادة قديمة لأن الاذن العام  
 مقرراً لاهله وغلقه لمنع العدو لا  
 المصلي نعم لو لم يغلق لكان احسن  
 كما في مجمع الانهر معزيا لشرح  
 هيون المذاهب قال وهذا أولى  
 مما في البحر والمنع فليحفظ (فلو)  
 دخل أمير حصناً أو قصره (وأغلق)  
 بابه وصلى بأصحابه لم تنعقد ولو  
 قفحه وأذن للناس بالدخول جاز  
 وكه فالامام في دينه ودينه إلى  
 العامة محتاج فسبحان من تنزه  
 عن الاحتياج (وشرط لا قراضها)  
 تسعة تختص بها (اقامة بمصر)  
 وأما المنفصل عنه فان كان يسمع  
 النداء تجب عليه عند محمد وبه  
 يفتي كذا في المتقى وقد مناعن  
 الوالوجية تقديره بفتح

مطلب  
 في شروط وجوب الجمعة



يلزمه الحضور الى مصر ليصلها فيه نعم في التنازل خاتمة عن الذخيرة أن من بينه وبين مصر فرسخ يلزمه حضور  
الجمعة وهو المختار للقتوى (قوله ورجح في البحر الخ) هو ما استحسنه في البدائع وصحح في مواهب الرحمن  
قول أبي يوسف وجوبها على من كان داخل حدة الإقامة أي الذي من فارقها يصير مسافرا وإذا وصل اليه يصير  
مقيما وعمله في شرحه المسمى بالبرهان بان وجوبها مختص بأهل مصر والخارج عن هذا الحد ليس أهله اه  
قلت وهو ظاهر المتون وفي المعراج أنه أصبح ما قيل وفي الخاتمة المقيم في موضع من أطراف المصران كان بينه وبين  
عمران مصر فرجة من مزارع لاجمة عليه وان بلغه النداء وتقدير البعد بغلوة أو ميل ليس بشيء هكذا رواه  
أبو جعفر عن الامامين وهو اختيار الحلواني وفي التنازل خاتمة ثم ظاهر رواية الصحابة لا تجب الا على من يسكن  
المصر أو ما يتصل به فلا تجب على أهل السواد ولو قرب وهذا أصبح ما قيل فيه اه وبه جزم في التجنيس قال في  
الامداد تنبيه قد علمت بنص الحديث والاثار والروايات عن اثنتي عشرة الثلاثة واختيار المحققين من أهل الترجيح  
أنه لا عبرة ببلوغ النداء ولا بغلوة والامبال فلا عليك من مخالفة غيره وان صحح اه أقول وينبغي تقييد  
ما في الخاتمة والتنازل خاتمة بما اذا لم يكن في فناء المصر لما مر أنها تصح أقامتها في الفناء ولو منفصلا بمزارع فإذا  
صح في الفناء لانه ملحق بالمصر يجب على من كان فيه أن يصلح لانه من أهل مصر كما يعلم من تعليل البرهان والله  
الموفق (قوله وصحة) قال في النهر فلا تجب على مريض ساء مزاجه وأمكن في الاغلب علاجه فخرج المقعد  
والاعشى ولذا عطفها عليه فلا تنكرار في كلامه كما توهمه في البحر اه فلو وجد المريض ما يركبه في القنينة  
هو كالأعشى على الخلاف اذا وجد قائدا وقيل لا يجب عليه اتفاقا كالمقعد وقيل هو كالمقعد على المشي فجب في  
قولهم وتعبه السروجي بأنه ينبغي تصحيح عدمه لان التزامه الركوب والحضور زيادة المرض قلت فينبغي  
تصحيح عدم الوجوب ان كان الامر في حقه كذلك حاشية (قوله وألحق بالمريض المريض) أي من يعول  
المريض وهذا ان بق المريض ضائعا بخروجه في الاصح حاشية وجوهرة (قوله والاصح الخ) ذكره في  
السراج قال في البحر ولا ينبغي ما فيه اه أي لوجود الرق فيهما والمراد بالمعص من اعتق بعضه وصار يسهى كما  
في الخاتمة (قوله وأجير) مفاده أنه ليس للمستأجر منعه وهو أحد قولين وظاهر المتون يشهد له كما في البحر  
(قوله بحسابه لو بعيدا) فان كان قدر ربع النهار حط عنه ربع الاجرة وليس للاجير أن يطالبه من الربع  
المحطوط بمقدار اشتغاله بالصلاة تاتر خاتمة (قوله ولو أذن له مولاه) أي بالصلاة وليس المراد المأذون بالتجارة  
فانه لا يجب عليه اتفاقا كما يعلم من عبارة البحر ح (قوله ورجح في البحر التحخير) أي بأنه جزم به في الظهيرية  
وبأنه ألحق بالقواعد اه قلت ويؤيده أنه في الجوهر أعاد المسئلة في الباب الآتي وجزم بعدم وجوبها عليه  
حيث ذكر أن من لا تجب عليه الجمعة لا تجب عليه العيد الا المولود فانها تجب عليه اذا أذن له مولاه لا الجمعة  
لان لها بدلا يقوم مقامها في حقه وهو الظاهر بخلاف العيد ثم قال وينبغي أن لا تجب عليه كاجمة لان منافعه  
لا تصير مملوكة له بالاذن فخالفه بعده كحال قبله ألا ترى أنه لو حج بالاذن لانسقط عنه حجة الاسلام اه ولا ينبغي  
أنه اذا لم تجب عليه يخبر لانه فرع عدم الوجوب وفي البحر أيضا وهل يحل له الخروج اليها والى العيدين بلا اذن  
مولاه ففي التجنيس ان علم رضاه ورآه فسكت حل وكذا اذا كان يمسك دابة المولى عند الجاسع ولا يحل بهقه  
في الامسالة ذلك في الاصح (قوله محققة) ذكره في النهر بحثنا لاجراء الخنثى المشكل ونقله الشيخ  
اسماعيل عن البرجندی قيل معاملة بالاضر تقضي وجوبها عليه أقول فيه نظر بل تقضي عدم خروجه  
الى مجامع الرجال ولذا لا تجب على المرأة فافهم (قوله وليس اخاصين) أي بالجمعة بل هما شرط التكليف  
بالعبادات كلها كالا سلام على أن المخنون يخرج بقيد العصة لانه مرض بل قال الشاعر  
واصعب أمر ارض النفوس جنونها (قوله فجب على الاعور) وكذا ضعيف البصر فيما يظهر أما الاعشى فلا  
وان قدر على قائد متبرع أو بأجرة وعندهما ان قدر على ذلك تجب وتوقف في البحر فيما لو أقيمت وهو حاضر في  
المسجد وأجاب بعض العلماء بأنه ان كان متطهرا فالظاهر الوجوب لان العلة الخرج وهو منتف وأقول بل  
يظهر وجوبها على بعض العممان الذي عشي في الاسواق ويعرف الطرق بلا قائد ولا كلفة ويعرف أي مسجد  
أراد بلا سؤال اجد لانه حينئذ كالريض القادر على الخروج بنفسه بل ربما لحقه مشقة أكثر من هذا تأمل  
(قوله وقدرته على المشي) فلا تجب على المقعد وان وجد حاملا اتفاقا خاتمة لانه غير قادر على السعي أصلا

ورجح في البحر اعتبار عوده لبيتته  
بلا كلفة (وصحة) وألحق  
بالمريض المريض والشيخ الثاني  
(وحاشية) والاصح وجوبها على  
مكاتب ومبعض وأجير ويسقط  
من الاجر بحسابه لو بعيدا والا لا  
ولو أذن له مولاه وجبت وقيل يخير  
جوهرة ورجح في البحر التحخير  
(وذكره) محققة (وبلوغ  
وعقل) ذكره الزيلعي وغيره  
وليسا خاصين (ووجود بصرة)  
فجب على الاعور (وقدرته  
على المشي)

فلا يجري فيه الخلاف في الاعى كآية عليه القهستاني (قوله احدهما) أى احدا الرجلين ح والمناسب  
احدهما (قوله لكن الخ) أجاب السيد أبو السعود بمحمل ما في البحر على العرج الغير المانع من المشى وما هنا  
على المانع منه (قوله وعدم حبس) ينبغي تقييده بكونه مظلوما كمديون معسر فلو موثر قادر على الاداء حالا  
وجبت (قوله وعدم خوف) أى من سلطان اولى منى قال في الامداد ويطبق به المطلق اذا خاف الحبس كما جاز  
له التيمم به (قوله ووحل ونيل) أى شديدين (قوله ونحوهما) أى كبر شديدا كما قدمناه في باب الامامة (قوله  
أى هذه الشروط) أى شروط الاقتراض (قوله ان اختار العزيمة) أى صلاة الجمعة لانه رخص له في تركها الى  
الظهر فصارت الظهر في حقه رخصة والجمعة عزيمة كالظفر للمسافر هو رخصة له والصوم عزيمة في حقه لانه اشق  
فافهم (قوله بالغ عاقل) تفسير للمكلف وخرج به الصبي فانما تقع منه فعلا والجنون فانه لا صلاة له أصلا بجر عن  
البدائع (قوله لئلا يعود على موضوعه بالنقض) يعنى لو لم نقل بوقوعها فربما بل أنزمنه بصلاة الظهر لعاد على  
موضوعه بالنقض وذلك لان صلاة الظهر في حقه رخصة فاذا أتى بالعزيمة وتحمل المشقة صرح ولو أنزمنه بالظهر  
بعدها لجلناه مشقة ونقضنا الموضوع في حقه وهو التسهيل اه ح قلت فالمراد بالموضوع الاصل الذي بنى عليه  
سقوط الجمعة هنا وهو التسهيل والترخيص الذي استدعاه العذر ومنه النظر للمولى في جانب العبد قال في  
البحر لا نألو لم يجوزها وقد تعطلت منافعه على المولى لوجب عليه الظهر فتعطل عليه منافعه ثانياً فينقلب النظر  
ضررا (قوله وفي الجراح) أخذ في البحر من ظاهر قولهم أن الظهر لهم رخصة فدل على أن الجمعة عزيمة وهي  
أفضل للمرأة لان صلاتها في بيتها أفضل وأقره في النهر ومقتضى التعليل أنه لو كان بين الصبي جدار المسجد  
بلا مانع من صحة الاقتداء تكون أفضل لهما أيضا (قوله من صلح لغيرها) أى لامامة غير الجمعة فهو على تقدير  
مضاف والمراد الامامة للرجال فخرج الصبي لانه مسلوب الاهلية والمرأة لانها لا تصلح اماما للرجال (قوله  
وتعتقد بهم) أشار به الى خلاف الشافعي رحمه الله حيث قال بجمعة امامتهم وعدم الاعتماد بهم في العدد الذي  
تعتقد بهم الجمعة وذلك لانهم لما صلحوا للامامة فلا ينصلحوا للاقتداء اولى عناية (قوله وحرم الخ) عدل عن  
قول القدوري والكثير ذكره لقول ابن الهمام لا بد من كون المراد حرم لانه ترك الفرض القطعي باتفاقهم الذي  
هو اكدم من الظهر غير أن الظهر تقع صحيحة وان كان مأمورا بالايعاض عنها وأجاب في البحر بأن الحرام هو ترك  
السهى المفوت لهما أما صلاة الظهر قبلها فغير مفوتة للجمعة حتى تكون حراما فان سعيه بعدها للجمعة فرض  
كما صرحوا به وانما تكره الظهر قبلها لانها قد تكون سببا للتفويت باعتماده عليها وهم انما حكموا بالكراهة  
على صلاة الظهر لا على ترك الجمعة اه ملخصا واستحسنه في النهر (قوله لمن لا عذر له) أما المعذور  
فينسحب له تأخيرها الى فراغ الامام كما يأتي (قوله فلا يكره) بل هو فرض عليه لقوات الجمعة قال في البحر فنفس  
الصلاة غير مكروهة وتفويت الجمعة حرام وهو مؤيد لما قلنا اه يعنى أن الكراهة ليست لذات الصلاة بل لخارج  
عنها وهو كونها سببا لتفويت الجمعة بدليل أنه لو صلاها بعد فوت الجمعة لم يكره فعلها بعدها بل يجب وقد يقال  
مراد الغاية عدم الكراهة عند الاشتباه في صحة الجمعة فيكون المراد فعلها بعد صلاته للجمعة لا بعد فوتها  
تأمل (قوله في يومها) متعلق بمحذوف حال من الظهر أى الظهر الواقع في يومها احتراز عن ظهر سابق  
على يومها فانه لو قضاها قبلها لم يكره بل يجب على ذي ترتيب فافهم (قوله بمصر) أما لو كان في قرية فلا يكره  
لعدم صحة الجمعة فيها (قوله لكونه سببا) قد علمت ما فيه من بحث صاحب البحر (قوله وهو) أى  
التفويت (قوله اتباعا للآية) أى لان السعي مقتضى للهولة مع أن المطلوب المشى اليها بالسكينة والوقار  
اه ح وكأنه اختيار التعبير به في الآية للثبوت على الذهاب اليها والله أعلم والاوى أن يقول عبره لانه لو كان في  
المسجد الخ كما فعل في البحر والنهر ويقول ولانه بالغطف على اتباعا (قوله لم يطل الا بالشروع) ينبغي تقييده  
بما اذا كان صلى في مجلسه أم لو قام منه وسعى الى مكان آخر على عزم صلاة الجمعة مع الامام يطل بمجر سعيه  
تأمل (قوله لانه لو خرج لحاجة الخ) ولو شرت فيها فالعبارة للاغلب كما يقاد من البحر ط وفيه أن ما ذكره في  
البحر بالنظر الى الثواب وهل يتأتى ذلك هنا محل تأمل والظاهر الاكفاء بذلك ولو كان الاغلب الحاجة لتحقيق  
السعي اليها وان كان لا ثواب له تأمل (قوله او مع فراغ الامام) ومثله بالاوى ما في الفتح لو كان بعد فراغه منها  
لانه في صورتين لا يكون سعيه اليها ولكن هذا مسلم لو كان عالما بذلك والا فلا لمناسب اخراج هذه المسائل

جزم في البحر بان سلامة احدهما له  
كاف في الوجوب لكن قال الشنقي  
وغيره لا تجب على مفالوج الرجل  
ومقطوعها (وعدم حبس و) عدم  
خوف (و) عدم (مطر شديد)  
ووحل ونيل ونحوهما (واقداها)  
أى هذه الشروط او بعضها (ان)  
اختار العزيمة (وملاها وهو  
مكلف) بالغ عاقل (وقعت فرضا)  
عن الوقت لئلا يعود على موضوعه  
بالنقض وفي البحر هي أفضل الا  
لنساء (ويصلح للامامة فيها  
من صلح لغيرها بخازن لمسافر  
وعبد ومريض وتعتقد) الجمعة  
(بهم) أى بحضورهم بالطريق  
الاولى (وحرم لمن لا عذر له صلاة  
الظهر قبلها) أما بعده فلا يكره  
غاية (في يومها بمصر) لكونه  
سببا لتفويت الجمعة وهو حرام  
(فان فعل ثم) ندم (وسعى) عبره  
اتباعا للآية ولو كان في المسجد لم  
يطل الا بالشروع قيد بقوله  
(اليها) لانه لو خرج لحاجة او مع  
فراغ الامام

بقوله بعده والامام فيها تامل (قوله اولم يقمها أصلاً) أي لعذراً وغيره وكذا الوجه اليها والامام والناس فيها الا أنهم خرجوا منها قبل انعامها بالنسبة فالصحيح أنه لا يبطل ظهره بغير عن السراج (قوله فالبطلان به) أي بطلان الظهر بالسعي الى الجمعة (قوله مقيد بامكان ادراكها) كذا في البحر وأيده في التبرجعاتي عن السراج وهو غير صحيح كما نعرفه (قوله فالاصح أنه لا يبطل سراج) تباع في هذا صاحب النهر والصواب اسقاط لاقال في البحر وأطلق أي في البطلان فشمّل ما اذا لم يدركها بعد المسافة مع كونه الامام فيها وقت الخروج اولم يكن شرع وهو قول البخاري قال في السراج وهو الصحيح لانه توجهه اليها وهي لم تفت بعد حتى لو كان بينه قريسا من المسجد وجمع الجماعة في الركعة الثانية فتوجه بعد ما صلى الظهر في منزله بطل الظهر على الاصح ايضا لما ذكرنا اه قلت ومثله في شروح الهداية كأنها به والكفاية والمعراج والفتح (قوله بطل ظهره) أي وصف القرصية وصار فلابد على أن بطلان الوصف لا يوجب بطلان الاصل عندهما خلافاً للمحمد (قوله ولا يظهر من اقتدى به الخ) لأن بطلانه في حق الامام بعد الفراغ فلا يضر المأموم بغير عن المحيط أي فلا يقال الاصل أن صلاة المأموم تفسد بفساد صلاة الامام لانه بعد الفراغ من الصلاة لم يبق مأموماً وله نظائر قد مر منها في باب الامامة منها ما لو ارتد الامام والعياذ بالله تعالى ثم أسلم في الوقت يلزمه الاعادة دون القوم ومنها ما لو سلم القوم قبل الامام بعد عودته قدر التشهد ثم عرض له واحدة من المسائل الاثني عشرية او سجدة هو للسجود ولم يسجد وامنعه ثم عرض له ذلك تبطل صلاته وحده فافهم (قوله أدركها اولاً) أي ولو كان عدم ادراكها لها بعد المسافة لما علمت من أن التقييد بامكان ادراكها خلاف الصحيح فافهم ثم اذا لم يدركها او بداله الرجوع فرجع لزمه اعادة الظهر كما في شرح المنية (قوله بلافريقين معذورو وغيره) قال في الجوهرية والعبد والمريض والمسافر وغيرهم سواء في الاتقاض بالسعي اه وعزاء في البحر الى غاية البيان والسراج ثم استشكله بأن المعذور ليس بمأمور بالسعي اليها مطلقاً فينبغي أن لا يبطل ظهره بالسعي ولا بالشروع في الجمعة لأن القرص سقط عنه ولم يكن مأموراً بتقصه فتكون الجمعة نقلاً كما قال به زفر والشافعي قال وظاهر ما في المحيط أن ظهره انما يبطل بحضوره الجمعة لا بمجرد سعيه كما في غير المعذور وهو أخف اشكالا اه قلت ويجاب عنه بما في الزيلعي والفتح أنه انما رخص له تركها للمعذور وبالالتزام بالتحق بالصحيح (قوله على المذهب) عبارة شرح المنية هو الصحيح من المذهب ثم قال خلافاً لفرقه يقول ان فرضه الظهر وقد آذاه في وقته فلا يبطل بغيره ولنا أن المعذور انما فارق غيره في الترخيص بترك السعي فاذا لم يترخص التحق بغيره اه (قوله للمعذور) وكذا غيره بالاولى نهر (قوله ومسجون) صرح به كالكثير وغيره مع دخوله في المعذور ولزمنا قبل انها تلزمه لانه ان كان ظاهراً على ارضاء خصمه والامكان الاستغاثه اه قال الخبر الرمي وفي زماننا لا مغيب للمظلوم والغلبة للظالمين فمن عارضهم بحق اهلكوه (قوله تحريماً) ذكر في البحر أنه ظاهر كلامهم قلت بل صرح به القهستاني (قوله آداء ظهر بجماعة) مفهوماً أن القضاء بالجماعة غير مكروه وفي البحر وقيد بالظهر لان في غيرها لا بأس أن يصلوا بجماعة اه (قوله في مصر) بخلاف القرى لانه لا جمعة عليهم فكان هذا اليوم في حقهم كفره من الايام شرح المنية وفي المعراج عن المجتبى من لا تجب عليهم الجمعة بعد الموضع صلوا الظهر بجماعة (قوله لتقليل الجماعة) لان المعذور قد يقتدى به غيره فيؤدى الى تركها بغير وكذا اذا علم أنه يصلي بعدها بجماعة ربما يتركها لصلى معه فافهم (قوله وصورة المعارضة) لان شعار المسلمين في هذا اليوم صلاة الجمعة وقصد المعارضة لهم يؤدى الى أمر عظيم فكان في صورتها كراهة التحريم رحتي (قوله تغلق) لتلا اجتماعها بجماعة بغير عن السراج (قوله الاجتماع) أي الذي تقام فيه الجمعة فان فتحه في وقت الظهر ضروري والظاهر أنه يغلق أيضاً بعد اقامة الجمعة لتلا اجتماع فيه احد بعدها الا أن يقال ان العادة الجارية هي اجتماع الناس في اول الوقت فيغلق ما سواه مما لا تقام فيه الجمعة ليضطرّوا الى الجي واليه وعلى هذا فيغلق غيره الى الفراغ منها لكن لا داعي الى فتحه بعدها فبقي مغلقاً الى وقت العصر ثم كل هذا ما لفته في المنع عن صلاة غير الجمعة واطهاراً لكدها (قوله وكذا أهل مصر الخ) الظاهر أن الكراهة هنا تنزيهية لعدم التقليل والمعارضة المذكورين وبؤيده ما في القهستاني عن المضمرات يصلون وحيداً استجاباً (قوله بغير أذان ولا اقامة) قال في الويلولة ولا يصلي يوم الجمعة جماعة بمصر ولا يؤذن ولا يقيم في سجن وغيره لصلاة الظهر اه قال

اولم يقمها أصلاً تبطل في الاصح  
فالبطلان به مقيد بامكان  
ادراكها (بأن انفصل عن) باب  
(داره) والامام فيها ولو لم يدركها  
لبعد المسافة فالاصح أنه لا يبطل  
سراج (بطل) ظهره لأصل  
الصلاة ولا يظهر من اقتدى به ولم  
يسع (ادركها اولاً) بلافريقين  
معذورو وغيره على المذهب (وكره)  
تحريماً (المعذور ومسجون)  
ومسافر (آداء ظهر بجماعة في  
مصر) قبل الجمعة وبعد هالتقليل  
الجماعة وصورة المعارضة وأفاد  
أن المساجد تغلق يوم الجمعة الا  
الجامع (وكذا أهل مصر فاتهم  
الجمعة) فانهم يصلون الظهر بغير  
اذان ولا اقامة ولا جماعة



فلا يجزى فيه الخلاف في الاعى كما به عليه القهستاني (قوله احدهما) أى احدهما الجليلين ح والتناسب  
احداهما (قوله لكن الخ) أجاب السيد أبو السعود بمحمل ما في الجهر على العرج الغير المانع من المشى وما هنا  
على المانع منه (قوله وعدم حبس) ينبغي تقييده بكونه مظلوما كدبون معسر فلو موسرا فادرا على الاداء حالا  
وجبت (قوله وعدم خوف) أى من سلطان اولى من مخ قال في الامداد ويلحق به القلس اذا خاف الحبس كما جاز  
له التيميم به (قوله وحل ونيل) أى شديدين (قوله ونحوهما) أى كبر شديدا كما قدمناه في باب الامامة (قوله  
أى هذه الشروط) أى شروط الاقتراض (قوله ان اختار العزعة) أى صلاة الجمعة لانه رخص له في تركها الى  
الظهر فصارت الظهر في حقه رخصة والجمعة عزمة كالمطر للمسافر هو رخصة له والصوم عزمة في حقه لانه اشق  
فافهم (قوله بالغ عاقل) تفسير للمكلف وخرج به الصبي فانها تقع منه فلا والجنون فانه لاصلاة له أصلا بجر عن  
البدائع (قوله لئلا يعود على موضوعه بالنقض) بنى لولم نقل بوقوعها فراضا بل أزمناه بصلاة الظهر لعاد على  
موضوعه بالنقض وذلك لان صلاة الظهر في حقه رخصة فاذا أتى بالعزعة وتحمل المشقة صح ولو أزمناه بالظهر  
بعدها لجلناه مشقة ونقضنا الموضوع في حقه وهو التسهيل اه ح قلت فالمراد بالموضوع الاصل الذي بنى عليه  
سقوط الجمعة هنا وهو التسهيل والترخيص الذي استندعاه العذر ومنه النظر للمولى في جانب العبد قال في  
البحر لا نالو لم يجوزها وقد تعطلت منافعه على المولى لوجب عليه الظهر فتعطل عليه منافعه ثانياً فينقلب النظر  
ضربا (قوله وفي الجراح) أخذه في الجرح من ظاهر قواهم ان الظهر لهم رخصة فدل على أن الجمعة عزيمة وهي  
أفضل للمرأة لان صلاتها في بيتها أفضل وأقره في النهار ومقتضى التعليل أنه لو كان بيتها الصبي جدار المسجد  
بلا مانع من صحة الاقتداء تكون أفضل لهما أيضا (قوله من صلح لغيرها) أى لامامة غير الجمعة فهو على تقدير  
مضاف والمراد الامامة للرجال فخرج الصبي لانه مسلوب الاهلية والمرأة لانها لاتصلح اماما للرجال (قوله  
وتعتقد بهم) أشار به الى خلاف الشافعي رحمه الله حيث قال بصحة امامتهم وعدم الاعتداد بهم في العدد الذي  
تعتقد بهم الجمعة وذلك لانهم لما صلحوا للامامة فلا ينبغي صلحوا للاقتداء اولى عناية (قوله وحرم الخ) عدل عن  
قول القدوري والكنز وكره لقول ابن الهمام لا بد من كون المراد حرم لانه ترك الفرض التطهي باتفاقهم الذي  
هو أكدم من الظهر غير أن الظهر تنفع بحجته وان كان مأمورا بالاعراض عنها وأجاب في البحر بأن الحرام هو ترك  
السعي المقوت لهما أما صلاة الظهر قبلها فغير مقوتة للجمعة حتى تكون حراما فان سعيه بعد هذا للجمعة فرض  
كما صرحوا به وانما تكره الظهر قبلها لانها قد تكون سببا للتفويت باعتماده عليها وهم انما حكموا بالكراهة  
على صلاة الظهر لا على ترك الجمعة اه ملخصه واستحسنه في النهار (قوله لمن لا عذر له) أما المعضدور  
فيسحب له تأخيرها الى فراغ الامام كما يأتي (قوله فلا يكره) بل هو فرض عليه لفوات الجمعة قال في البحر فنفس  
الصلاة غير مكروهة وتفويت الجمعة حرام وهو مؤيد لما قلنا اه يعني أن الكراهة ليست لذات الصلاة بل لخارج  
عنها وهو كونها سببا لتفويت الجمعة بدليل أنه لو صلاها بعد فوت الجمعة لم يكره فعلها بعد ما بل يجب وقد يقال  
مراد الغاية عدم الكراهة عند الاشتباه في صحة الجمعة فيكون المراد فعلها بعد صلاة الجمعة لانه بعد فوتها  
تأمل (قوله في يومها) متعلق بمحذوف حال من الظهر أى الظهر الواقع في يومها احترازا عن ظهر سابق  
على يومها فانه لو قضاها قبلها لم يكره بل يجب على ذي ترتيب فافهم (قوله بمصر) أما لو كان في قرية فلا يكره  
لعدم صحة الجمعة فيها (قوله لكونه سببا) قد علمت ما فيه من بحث صاحب البحر ح (قوله وهو) أى  
التفويت (قوله اتباعا لآية) أى لان السعي مقتضى للهولة مع أن المطلوب المشى اليها بالسكينة والوقار  
اه ح وكأنه اختير التعبير به في الآية للثبوت على الذهاب اليها والله أعلم والاولى أن يقول عبرة لانه لو كان في  
المسجد الخ كما فعل في البحر والنهر أيقول ولانه بالهطف على اتباعا (قوله لم يطل الا بالشروع) ينبغي تقييده  
بما اذا كان صلى في مجلسه أما لو قام منه وسعى الى مكان آخر على عزم صلاة الجمعة مع الامام يطل بمجرده سعيه  
تأمل (قوله لانه لو خرج لحاجة الخ) ولو شرب فيها فالعبارة لا تغلب كما يفاد من البحر ط وفيه أن ما ذكره في  
البحر بالنظر الى الثواب وهل يتأتى ذلك هنا محل تأمل والظاهر الاكتفاء بذلك ولو كان الاغلب الحاجة تصح  
السعي اليها وان كان لا ثواب له تأمل (قوله اومع فراغ الامام) ومثله بالاولى ما في الفتح لو كان بعد فراغه منها  
لانه في صورتين لا يكون سعيه اليها ولكن هذا مسلم لو كان عالما بذلك والا فلا فالتناسب اخراج هذه المسائل

بحرم في البحر بان سلامة احدهما له  
كاف في الوجوب لكن قال الشنقي  
وغيره لا يجب على مفلوج الرجل  
ومقطوعها (وعدم حبس و) عدم  
خوف و) عدم (مطر شديد)  
ووحل ونيل ونحوهما (وفاقداه)  
أى هذه الشروط او بعضها (ان)  
اختار العزعة و) (ملاها وهو  
مكلف) بالغ عاقل (وقعت فرضا)  
عن الوقت لئلا يعود على موضوعه  
بالنقض وفي البحر هي أفضل الا  
للمرأة (ويصلح للامامة فيها)  
من صلح لغيرها تجاوزت لمسافر  
وعبد ومريض وتعتقد (الجمعة  
بهم) اى بحضورهم بالطريق  
الاولى (وحرم لمن لا عذر له صلاة  
الظهر قبلها) أما بعد ما فلا يكره  
غاية (في يومها بمصر) لكونه  
سببا لتفويت الجمعة وهو حرام  
(فان فعل ثم) ندم و) سعى عبرة  
اتباعا لآية ولو كان في المسجد لم  
يطل الا بالشروع قيد بقوله  
(اليها) لانه لو خرج لحاجة اومع  
فراغ الامام

بقوله بعده والامام فيها تامل (قوله اولم يقمها أصلا) أي لعذر أو غيره وكذا الوجه اليها والامام والناس فيها إلا أنهم خرجوا منها قبل اتمامها بالنسبة فالصحيح أنه لا يبطل ظهره بجر عن السراج (قوله فالبطلان به) أي بطلان الظهر بالسعي الى الجمعة (قوله مقيد بامكان ادراكها) كذا في البحر وأيده في النهر بما يأتي عن السراج وهو غير صحيح كما تعرفه (قوله فالاصح أنه لا يبطل سراج) تبين في هذا صاحب النهر والصواب اسقاط لا قال في البحر وأطلق أي في البطلان فشمّل ما اذا لم يدركها بعد المسافة مع كون الامام فيها وقت الخروج اولم يكن شرع وهو قول البخطين قال في السراج وهو الصحيح لانه توجهه اليها وهي لم تفت بعد حتى لو كان بيته قريبا من المسجد وسمع الجماعة في الركعة الثانية فتوجه بعد ما صلى الظهر في منزله بطل الظهر على الاصح ايضا لما ذكرنا اه قلت ومنه في شروح الهداية كالتأنيب والكفاية والمعراج والفتح (قوله بطل ظهره) أي وصف الفرضية وصار فلا بناء على أن بطلان الوصف لا يوجب بطلان الاصل عندهما خلافا لمحمد (قوله ولا ظهر من اقتدى به الخ) لأن بطلانه في حق الامام بعد الفراغ فلا يضرب المأموم بجر عن المحيط أي فلا يقال الاصل أن صلاة المأموم تفسد بفساد صلاة الامام لانه بعد الفراغ من الصلاة لم يبق مأموما وله نظائر قد منها في باب الامامة منها ما لو ارتد الامام والعباد بالله تعالى ثم أسلم في الوقت يلزمه الاعادة دون القوم ومنها ما لو سلم القوم قبل الامام بعد قعوده قدر التشهد ثم عرض له واحدة من المسائل الاثني عشرية او سجد هو والسهو ولم يسجد وامعه ثم عرض له ذلك تبطل صلاته وحده فافهم (قوله أدركها اولاً) أي ولو كان عدم ادراكها لها بعد المسافة لما علمت من أن التقييد بامكان ادراكها خلاف الصحيح فافهم ثم اذا لم يدركها او بداه الرجوع فرجع لزمه اعادة الظهر كما في شرح المنية (قوله بلافرق بين معذور وغيره) قال في الجوهر والعبد والمريض والمسافر وغيرهم سواء في الانتقاض بالسعي اه وعزاء في البحر الى غاية البيان والسراج ثم استشكله بأن المعذور ليس بمأمور بالسعي اليها مطلقا فينبغي أن لا يبطل ظهره بالسعي ولا بالشروع في الجمعة لأن الفرض سقط عنه ولم يكن مأمورا بنقضه فتسكون الجمعة نقلا كما قال به زفر والشافعي قال وظاهر ما في المحيط أن ظهره انما يبطل بحضوره الجمعة لا بمجرد سعيه كما في غير المعذور وهو أشكلا اه قلت ويجاب عنه بما في الزيلعي والفتح أنه انما يخص له تركها بالاعتذار وبالالتزام بالحق بالصحيح (قوله على المذهب) عبارة شرح المنية هو الصحيح من المذهب ثم قال خلافا لفرق هو يقول ان فرضه الظهر وقد آذاه في وقته فلا يبطل بغيره ولنا أن المعذور انما فارق غيره في الترخص بترك السعي فاذا لم يترخص بالحق بغيره اه (قوله المعذور) وكذا غيره بالاولى نهر (قوله ومسجون) صريح به كالكثر وغيره مع دخوله في المعذور لرد ما قبل انها تلزمه لانه ان كان ظاهرا لما قدر على ارضاء خصمه والا امكنه الاستغاثة اه قال الخبر الرمي وفي زماننا لا مغيب للمظالم والغلبة للظالمين فنعارضهم بحق اهلكوه (قوله تحريما) ذكر في البحر أنه ظاهر كلامهم قلت بل صرح به القهستاني (قوله اداء ظهر بجماعة) مفهومه أن القضاء بالجماعة غير مكروه وفي البحر وقيد بالظهر لأن في غيرها لا بأس أن يصلوا جماعة اه (قوله في مصر) بخلاف القرى لانه لا جمعة عليهم فكان هذا اليوم في حقهم كفره من الايام شرح المنية وفي المعراج عن المجتبى من لا تجب عليهم الجمعة بعد الموضع صلوا الظهر بجماعة (قوله لتقليل الجماعة) لأن المعذور قد يقتدى به غيره فيؤدى الى تركها بجر وكذا اذا علم أنه يصلي بعدها بجماعة ربما يتركها ليصلي معه فافهم (قوله وصورة المعارضة) لأن شعار المسلمين في هذا اليوم صلاة الجمعة وقصد المعارضة لهم يؤدى الى أمر عظيم فكان في صورتها كراهة التحريم رحتي (قوله تغلق) لتلا اجتماع فيها جماعة بجر عن السراج (قوله الاجتماع) أي الذي تقام فيه الجمعة فان فتحه في وقت الظهر ضروري والظاهر أنه يغلق أيضا بعد اقامة الجمعة لتلا اجتماع فيها احد بعدها الا أن يقال ان العادة الجارية هي اجتماع الناس في اول الوقت فيغلق ما سواه مما لا تقام فيه الجمعة ليضطروا الى الجئ اليه وعلى هذا فيغلق غيره الى الفراغ منها لكن لا داعي الى فتحه بعد ما فبقي مغلوقا الى وقت العصر ثم كل هذا ما بالغت في المنع عن صلاة غير الجمعة واطهارت كدها (قوله وكذا أهل مصر الخ) الظاهر أن الكراهة هنا تنزيهية لعدم التقليل والمعارضة المذكورين ويؤيده ما في القهستاني عن المنع من ان يصلون وحدها استحبابا (قوله بغير اذان ولا اقامة) قال في الولوالجية ولا يصلي يوم الجمعة جماعة بمصر ولا يؤذن ولا يقيم في سجن وغيره لصلاة الظهر اه قال

اولم يقمها أصلا لم تبطل في الاصح  
فالبطلان به مقيد بامكان  
ادراكها (بأن انفصل عن) باب  
(داه) والامام فيها ولو لم يدركها  
لبعد المسافة فالاصح أنه لا يبطل  
سراج (بطل) ظهره لأصل  
الصلاة ولا ظهر من اقتدى به ولم  
يسع (ادركها اولاً) بلافرق بين  
معذور وغيره على المذهب (وكره)  
تحريما (المعذور ومسجون)  
ومسافر (أداء ظهر بجماعة في  
مصر) قبل الجمعة وبعدها لتقليل  
الجماعة وصورة المعارضة وأفاد  
أن المساجد تغلق يوم الجمعة الا  
الجامع (وكذا أهل مصر فاتهم  
الجمعة) فانهم يصلون الظهر بغير  
اذان ولا اقامة ولا جماعة

في النهر وهذا اولى مما في السراج معزيا الى جمع التفاريق من أن الاذان والاقامة غير ~~مكروهين~~ (قوله) ويستحب للمريض (عبارة القهستاني) المذروهي أعم (قوله وكره) ظاهر قوله يستحب أن الكراهة تنزيهية نهر وعليه فافي شرح الدرر للشيخ اسماعيل عن المحيط من عدم الكراهة اتفاقا محمول على نفي التعريفة (قوله ومن أدركها) أي الجمعة (قوله أو سجود سهو) ولو في تشهده ط (قوله على القول به فيها) أي على القول بفعله في الجمعة والمختار عند المتأخرين أن لا يسجد للسهو في الجمعة والعبد ين توهم الزيادة من الجهال كذا في السراج وغيره بحر وليس المراد عدم جوازه بل الاولى تركه كيلا يقع الناس في قسنة أو السجود عن العزيمة ومثله في الابضاح لابن كمال (قوله يتهاجعة) وهو مخبر في القراءة ان شاء جهر وان شاء خافت بحر (قوله خلافا لمحمد) حيث قال ان أدرك معه ركوع الركعة الثانية بنى عليها الجمعة وان أدرك فيما بعد ذلك بنى عليها الظهر لانه جعة من وجه وظهر من وجه لفوات بعض الشرائط في حقه فبصلي أربعاً اعتبار الظهر ويقعد لا محالة على رأس الركعتين اعتبار الجمعة ويقرأ في الآخرين لاحتمال النسيئة ولهما أنه مدرك للجمعة في هذه الحالة حتى تشترط لنية الجمعة وهي ركعتان ولا وجه لما ذكر لانهما مختلفان لا يبنى احدهما على تحريم الآخر كذا في الهداية (قوله لكن في السراج الخ) أقول ما في السراج ذكره في عيد الطهيرية عن بعض المشايخ ثم ذكر عن بعضهم أنه يصوم ركبا خلافا وقال وهو الصحيح (قوله اتفاقا) لما علمت أنها عند محمد ليست ظهورا من كل وجه (قوله ثم الظاهر الخ) ذكر في الطهيرية معزيا الى المتفق مسافرا أدرك الامام يوم الجمعة في التشهد يصلي أربعاً بالتكبير الذي دخل فيه اه قال في البحر وهو مخصص لما في المتن مقتضى لجلها على ما اذا كانت الجمعة واجبة على المسبوق أما اذا لم تكن واجبة فانه يتم ظهرا اه وأجاب في النهر بأن الظاهر أن هذا يخرج على قول محمد غاية الامر أن صاحب المتفق حرم به لا خياره اياه والمسافر مشال لا قيد اه قالت ويؤيده ما مر عن الهداية من أنه لا وجه عندهما لبناء الظهر على الجمعة لانهما مختلفان على أن المسافر لما التزم الجمعة صارت واجبة عليه ولذا بحث امامته فيها وأيضا المسافر اذا صلى الظهر قبلها ثم سعى اليها بطل ظهروه وان لم يدركها فكيف اذا أدركها لا يصليها بل يصليها ظهرا والظهر لا يبطل الظهر فاظهار ما في النهر ووجه تخصيص المسافر بالذ كر دفع توهم أنه يصليها ظهرا مقصورة على قول محمد لان فرض امامه ركعتان فنبه على أنه يتها أربعاً عنده لان جعة امامه قائمة مقام الظهر والله أعلم (قوله ان كان) ذكره باعتبار المكان ط (قوله اذا خرج الامام الخ) هذا لفظ حديث ذكره في الهداية مرفوعا لكن في الفتح أن رفعه غريب والمعروف كونه من كلام الزهري وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن علي وابن عباس وابن عمر رضى الله تعالى عنهم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الامام والحاصل أن قول الصحابي حجة يجب تقليده عندنا اذا لم ينفع شيء آخر من السنة اه (قوله فلا صلاة) شمل السنة وتحتية المسجد بحر قال محشبه الرمي أي فلا صلاة جائزة وتقدم في شرح قوله ومنع عن الصلاة وسجدة التلاوة الخ أن صلاة النفل صحيحة مكروهة حتى يجب قضاؤه اذا قطعه ويجب قطعه وقضاؤه في غير وقت مكروه في ظاهر الرواية ولو اتهمه خرج عن عهدة ما لزمه بالشروع فالمراد الحرمة لاعداد الانقضاء (قوله ولا كلام) أي من جنس كلام الناس أما التسبيح ونحوه فلا يكره وهو الاصح كما في النهاية والعناية وذكر الزيلعي أن الاحوط الانصات وحمل الخلاف قبل الشروع أما بعده فالكلام مكروه تحريما بأقسامه كما في البدائع بحر ونهر وقال البقال في مختصره واذا شرع في الدعاء لا يجوز للقوم رفع اليدين ولا تأمين باللسان جهرا فان فعلوا ذلك انعموا وقيل اسأوا ولا اثم عليهم والصحيح هو الاول وعليه الفتوى وكذلك اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز أن يصلوا عليه بالظهر بل بالقلب وعليه الفتوى رمي (قوله الى تمامها) أي الخطبة لكن قال في الدرر لم يقل الى تمام الخطبة كما قال في الهداية لما صرح به في المحيط وغاية البيان أنهم ما يكرهان من حين يخرج الامام الى أن يفرغ من الصلاة (قوله في الاصح) وقيل يجوز الكلام حال ذكرهم ط (قوله فانها لا تكرر) بل يجب فعلها (قوله والا لا) أي وان سقط الترتيب تكرهه (قوله في الاصح) عزاء في البحر الى الوالوجية والمبتنى ولم يذكر مسئلة النفل وفي الشربلية عن الصفري وعليه الفتوى قال في البحر وما في الفتح من أنه لو خرج وهو في السنة يقطع على رأس ركعتين ضعيف وعزاه قاضي خان الى النوادر اه قلت وقد مننا في باب ادراك القرية ترجيح ما في الفتح

ويستحب للمريض تأخيرها الى فراغ الامام وكره ان لم يؤخر هو الصحيح (ومن أدركها في تشهد أو سجود سهو) على القول به فيها (يتهاجعة) خلافا لمحمد (كما) يتم (في العيد) اتفاقا كما في عيد الفتح لكن في السراج أنه عند محمد لم يصرمدركاه (وينوي جعة لا ظهرا) اتفاقا فلو نوى الظهرا يصح اقتداؤه ثم الظاهر أنه لا فرق بين المسافر وغيره نهر بحثا اذا خرج الامام من الحجرة ان كان والاقامة للصعود شرح المجمع (فلا صلاة ولا كلام الى تمامها) وان كان فيها ذكر الظلة في الاصح (خلاصا فائنة لم يسقط الترتيب بينها وبين الوقبة) فانها لا تكرر سراج وغيره لضرورة صحة الجمعة والا لا ولو خرج وهو في السنة او بعد قيامه لثالثة النفل يتم في الاصح



أبضا وأن هذا كله حيث لم يبق إلى الثالثة والألفان قيدها بسجدة أتم والاقبيل يتم وقيل يقعد ويسلم قال في الخاتمة وهذا أشبه لكن رجع في شرح المنية الأول وتماه هناك فراجع (قوله ويخفف القراءة) بأن يقتصر على الواجب ط (قوله ولونسيجا) أي ولو كان الكلام نسيجا وفي ذكره في ضمن التفریع على ما في المتن نظر لأنه لا يحرم في الصلاة تأمل (قوله أو أمرًا معروف) إلا إذا كان من الخطيب كما قدمه الشارح (قوله بل يجب عليه أن يستمع) ظاهره أنه يكره الاستغفار بما يفوت السماع وإن لم يكن كلاما وبه صرح القهستاني حيث قال إذا استماع فرض كما في المحيط أو واجب كما في صلاة المسعودية أو سنة وفيه اشعار بأن النوم عند الخطبة مكروه إذا غلب عليه كما في الزايد ط اه ط قال في الحلية قلت وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا نكس أحدكم يوم الجمعة فليستول من مجلسه أخرجه الترمذي وقال حديث حسن صحيح (قوله في الأصح) وقيل لا بأس بالكلام إذا بعد ح عن القهستاني (قوله ولا يرد) أي على قوله ولا كلام (قوله من خيف هلاكه) الأولى ضرره قال في البحر لو رأى رجلا عند برئ خاف وقوعه فيها ورأى عقربا يذهب إلى إنسان فإنه يجوز له أن يحذره وقت الخطبة اه قلت وهذا حيث تعين الكلام ولو لم يكن به مز أو لم يكن لم يجز الكلام تأمل (قوله وكان أبو يوسف) هذا مبني على خلاف الأصح المتقدم قال في القيص ولو كان بعيد لا يسمع الخطبة ففي حرمة الكلام خلاف وكذا في قراءة القرآن والنظر في الكتب وعن أبي يوسف أنه كان يتطرق في كتابه ويصحه بالقلم والاحوط السكوت وبه يفتي اه (قوله في نفسه) أي بأن يسمع نفسه أو يصحح الحروف فانهم فسروه به وعن أبي يوسف قلبا ليلتمار الأمرى الانصات والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كما في الكرماني قهستاني قبيل باب الامامة واقتصر في الجوهرية على الأخير حيث قال ولم ينطق به لانها تدرك في غير هذا الحال والسماع يفوت (قوله ولا رد سلام) وعن أبي يوسف لا يكره الرد لأنه فرض قلنا إذا كان السلام مأذونا فيه شرعا وليس كذلك في حالة الخطبة بل يرتكب سلامه ما نعلم أنه به يشغل خاطر السامع عن الفرض ولا أن رد السلام يمكن تحصيله في كل وقت بخلاف سماع الخطبة فتح (قوله وختم) أي ختم القرآن كقولهم الحمد لله رب العالمين جدا الصابرين الخ وأما هاء الثواب من القارئ كقوله اللهم اجعل ثواب ما قرأناه لا يجب على الظاهر لأنه من الدعاء ط (قوله وقال الخ) حاصله ما في الجوهرية أن عنده خروج الامام يقطع الصلاة والكلام وعندهما خروجه يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام (قوله عند الثاني) راجع إلى قوله وإذا جلس ط (قوله وعلى هذا) أي على قوله والخلاف (قوله فالترقية المتعارفة الخ) أي من قراءة آية ان الله وملائكته والحديث المتفق عليه إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أصت والامام يحط بقد لغوت أقول وذكر العلامة ابن حجر في التلخيص أن ذلك يدعى لأنه حدث بعد الصدر الأول قيل لكن أحسنه لحث الآية على ما يندب لكل أحد من أكثر الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسيما في هذا اليوم وكث الخبر على تأكد الانصات المفوت تركه لفضل الجمعة بل والموقع في الأثر عند الأكثرين من العلماء وأقول يستدل لذلك أيضا بأنه صلى الله عليه وسلم أمر من يستنصت له الناس عند ارادته خطبة منى في حجة الوداع فقياه أنه يندب للخطيب أمر غيره بالاستنصات وهذا هو شأن المرقى فلم يدخل ذكره للتبر في حيز البدعة أصلا اه وذكر نحوه الخبير الرمي عن الرمي الشافعي وأقره عليه وقال انه لا ينسب في القول بجرمة قراءة الحديث على الوجه المتعارف أو أوفرا لامة وتظاهرهم عليه اه ونقل ح نحوه عن العلامة الشيخ محمد البرهمنوشي الحنفى أقول كون ذلك متعارفا لا يقتضى جوازه عند الامام القائل بجرمة الكلام ولو أمرًا معروف أو رد سلام استدل لا بما مر ولا عبرة بالعرف الحادث إذا خالف النص لأن التعارف إنما يصلح دليلا على الحل إذا كان عاتما من عهد الصحابة والمجتهدين كما صرح حوايه وقياس خطبة الجمعة على خطبة منى قياس مع الفارق فإن الناس في يوم الجمعة قاعدون في المسجد ينتظرون خروج الخطيب متهيئون لسماعه بخلاف خطبة منى فلي تأمل والظاهر أن مثل ذلك يقال أيضا في تلقين المرقى الأذان للمؤذن والظاهر أن الكراهة على المؤذن دون المرقى لأن سنة الأذان الذي بين يدي الخطيب تحصل بأذان المرقى فيكون المؤذن مجيبا لأذان المرقى واجابة الأذان حينئذ مكروهة الآن يقال ان أذان الأول إذا لم يكن جهرا يسمعه القوم يكون مخافا للسنة فيكون المعبر هو الثاني فتأمل (قوله من الترضى) أي عن الصحابة

ويخفف القراءة (وكل ما حرم في الصلاة حرم فيها) أي في الخطبة خلاصة وغيرها فيحرم أكل وشرب وكلام ولونسيجا أو رد سلام أو أمرًا معروف بل يجب عليه أن يستمع ويستك (بلا فرق بين قريب وبعيد) في الأصح محيط ولا يرد تحذير من خيف هلاكه لأنه يجب لحق آدمي وهو محتاج إليه والانصات لحق الله تعالى ومبناه على المسامحة وكان أبو يوسف ينظر في كتابه ويصحه والأصح أنه لا بأس بأن يشير برأسه أو يده عند رؤية منكر والصواب أنه يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع اسمه في نفسه ولا يجب تشيت ولا رد سلام به يفتي وكذا يجب الاستماع لسائر الخطب كخطبة نكاح وخطبة عيد وختم على المتقدم وقال لا بأس بالكلام قبل الخطبة وبعدها وإذا جلس عند الثاني والخلاف في كلامه يخلق بالآخر أما غيره فيكره اجاعا وعلى هذا فالترقية المتعارفة في زمانات كرهه عنده لا عندهما وأما ما يفعله المؤذنون حال الخطبة من الترضى ونحوه

مطلب

في حكم المرقى بين يدي الخطيب

مكروه اتفاقا ونعامة في البحر  
والعجب أن المرفق ينهى عن  
الامر بالمعروف بمقتضى حديثه  
ثم يقول أنصتوا رحمكم الله قلت  
الأن يحمل على قولهما قننه  
(ووجب سعي إليها وترك البيع)  
ولومع السعي وفي المسجد أعظم  
وزرا (بالاذن الأول) في الأصح  
وان لم يكن في زمن الرسول  
بل في زمن عثمان وأفاد في البحر  
صحة اطلاق الحرمة على المكروه  
تحريرا (ويؤذن) ثانيا (بين يديه)  
أي الخطيب أفاد بوحدة الفعل  
أن المؤذن إذا كان أكثر من واحد  
اذنوا واحدا بعد واحد ولا يجتمعون  
كما في الجلابي والقرطاشي ذكره  
القهستاني (إذا جلس على المنبر)  
فاذا أتم أقيمت ويكره الفصل  
بأمر الدنيا ذكره العيني (لا يتبني  
ان يصلي غير الخطيب) لانها كشي  
واحد (فان فعل بأن خطب صبي  
بإذن السلطان وصلى بالغ جاز)

عند ذكر اسمائهم وقوله ونحوه من الدعاء للسلطان عند ذكره كل ذلك باصوات مرتفعة كما هو معتاد في بعض  
البلاد كبلاد الروم ومنه ما هو معتاد عندنا أيضا من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند صعود الخطيب مع  
تطيط الحروف والتسم (قوله اتفاقا) هذا يظهر مما في البحر حيث قصر الكراهة على قول الامام ط (قوله  
ونعامة في البحر) لم يذكر في البحر بعده الاما أفاده بقوله والعجب ط (قوله الا أن يحمل على قولهما) لانه يقول  
ذلك قبل الخطبة وهما يحملان قوله صلى الله عليه وسلم والامام يحط على الشروع فيها حقيقة فحينئذ لا يكون  
المرفق مخالفا لحد يث به بقوله بعده أنصتوا أما على قول الامام من جل قوله يحط على الخروج للخطبة بقريته  
ماروى اذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام فيكون مخالفا لحد يث الذي يرويه ويكره فافهم (قوله ووجب  
سعي) لم يقل افترض مع أنه فرض للاختلاف في وقته هل هو الاذان الاول او الثاني او العبرة لدخول الوقت بجر  
وحاصله أن السعي نفسه فرض والواجب كونه في وقت الاذان الاول وبه اندفع ما في النهر من أن الاختلاف في  
وقته لا يمنع القول بفرضيته كصلاة العصر فرض اجاعا مع الاختلاف في وقتها (قوله وترك البيع) أراد به كل  
عمل يشاق السعي وخصه اتباعا لآية نهر (قوله ولومع السعي) صرح في السراج بعدم الكراهة  
اذا لم يشغله بحر وينبغي التحويل على الاول نهر قلت وسيد كرا الشارح في آخر البيع الفاسد أنه لا بأس به  
لتعجيل النهي بالاخلال بالسعي فاذا اتنى اتنى (قوله وفي المسجد) او على بابه بحر (قوله في الاصح) قال  
في شرح المنية واختلقوا في المراد بالاذن الاول قليل الاول باعتبار المشروعية وهو الذي يزيد المنبر لانه  
الذي كان أولا في زمنه عليه الصلاة والسلام وزمن أبي بكر وعمر حتى احدث عثمان الاذان الثاني على الزوراء  
حين كثر الناس والاصح أنه الاول باعتبار الوقت وهو الذي يكون على المتأخرة بعد الزوال اه والزوراء  
بالتأخير موضع في المدينة (قوله صحة اطلاق الحرمة) قلت سيد كرا المصنف في اول كتاب الحظر والاباحة  
كل مكروه حرام عند محمد وعندهما الى الحرام اقرب اه نعم قول محمد رواية عنهما كما سند ذكره هناك  
ان شاء الله تعالى وأشار الى الاعتذار عن صاحب الهداية حيث أطلق الحرمة على البيع وقت الاذان مع  
أنه مكروه تحريرا وبه اندفع ما في غاية البيان حيث اعترض على الهداية بأن البيع جائز لكنه يكره كما صرح به  
في شرح الطحاوي لان النهي لمعنى في غيره لا بعدم المشروعية (قوله ويؤذن ثانيا بين يديه) أي على سبيل  
السنية كما يظهر من كلامهم وملى (قوله أفاد الخ) هذه الافادة انما تظهر اذا قرئ الفعل بالبناء للفاعل أما  
اذا قرئ بالبناء للمفعول وهو الظاهر فلا تظهر ط قلت وبعبارة الدرر اذن المؤذن (قوله ذكره القهستاني)  
وذكر بعده أيضا مانعه واليه أشار ما في الهداية وغيره أنهم يؤذنون دل عليه كلام شارحه اه وفيه نظر  
بل الذي دل عليه كلام شراح الهداية خلافه قال في العناية ذكر المؤذنين بلفظ الجمع اخراجا للكلام مخرج  
العادة فان المتوارث في اذان الجمعة اجتماع المؤذنين لتبلغ اصواتهم الى أطراف المصر الجامع اه ومثله  
في النهاية والكفاية ومعراج الدراية قلت والعلة المذكورة انما تظهر في الاذان الاول مع أنه في الهداية ذكر  
المؤذنين بلفظ الجمع في الموضعين (قوله المنبر) بكسر الميم من المنبر وهو الارتفاع ومن السنية أن يحط عليه  
اقتداء به صلى الله عليه وسلم بحر وأن يكون على يسار المحراب قهستاني ومنبره صلى الله عليه وسلم كان ثلاث  
درج غير المسماة بالمستراح قال ابن حجر في التلخيص وبهجت بعضهم أن ما اعتيد الآن من النزول في الخطبة الثانية الى  
درجة سفلى ثم العود بدعة قبيحة شنيعة (قوله فاذا أتم) أي الامام الخطبة (قوله أقيمت) بحيث يتصل اول  
الاقامة بآخر الخطبة وتنتهي الاقامة بقيام الخطيب مقام الصلاة ويقرأ في الركعتين سورة الجمعة والمنافقون  
ولا يكره غيرهما كما في شرح الطحاوي وذكر الزاهدي أنه يقرأ فيهما سورة الاعلى والفاشية قهستاني  
وفي البحر ولكن لا يواظب على ذلك كلابيؤذى الى هجر الباقي وثلاث ينظنه العاتمة حتما اه وترتمام الكلام  
على ذلك في فصل القراءة عند قوله ويكره التعيين (قوله بأمر الدنيا) أما ينهى عن منكر أو أمر بمعروف  
فلا وكذا بوضوء أو غسل لو ظهر أنه محدث أو جنب كما مر بخلاف كل أو شرب حتى لو طال الفصل استأنف  
الخطبة كما مر فافهم (قوله لانها) أي الخطبة والصلاة كشي واحد لكونها مشروطا ومشروطا ولا تحقق  
للمشروط بدون شرطه فالمناسب أن يكون فاعلهما واحدا ط (قوله وصلى بالغ) أي باذن السلطان أيضا  
والظاهر أن اذن الصبي له كاف لانه مأذون باقامة الجمعة لما في الفقه وغيره من أن الاذن بالخطبة اذن بالصلاة

وعلى القلب اه فيكون مفقوضا اليه اقامتها ولا تقرر فيه اذنه بل بآبائه غيره دلالة لعلم السلطان بأنه لا تصح  
 امامته نعم على القول باشتراط الاهلية وقت الاستنابة لا يصح اذنه بها ولا بدله من اذن جديد بعد بلوغه  
 والله أعلم (تنبيه) ذكر الشربلالي وغيره أن هذا الفرع صريح في الرد على صاحب الدرر في عدم  
 تجويزه استنابة الخطيب غيره للصلاة قبل سبق الحدث وفيه نظر اذ ليس صريحاً في أن البالغ صلى بدون اذن  
 السلطان بل الظاهر أنه باذنه صريحاً ودلالة كما قرناه قدس بره رأيت ح ذكر نحوه (قوله هو المختار)  
 وفي الحجة أنه لا يجوز في فتاوى العصر فان الخطيب يشترط فيه أن يصلح للإمامة وفي الظهيرية لو خطب صبي  
 اختلف المشايخ فيه والخلاف في صبي بعقل اه والاكثر على الجواز اسماعيل (قوله لا بأس بالنهر الخ)  
 أقول السفر غير قديم بل مثله ما إذا أراد الخروج الى موضع لا يحب على أهله الجمعة كافي التارخانية (قوله  
 كذا في الخانية) وذكر مثله في التجنيس وقال انه استشكله شمس الأئمة الحلواني بأن اعتبار آخر الوقت انما يكون  
 فيما ينفر دأباً والجمعة انما يؤذيها مع الامام والناس فينبغي أن يعتبر وقت أدائهم حتى اذا كان لا يخرج  
 من المصر قبل أداء الناس ينبغي أن يلزمه شهود الجمعة اه قلت وذكر في التارخانية عن التهذيب اعتبار  
 النداء قبل الأول وقبل الثاني واعتمده في الشربلالية (قوله وقال في شرح المنية) تأييد لما في الظهيرية  
 أفاد به أن ما في الخانية ضعيف ط وعمله في شرح المنية بقوله لعدم وجوبها قبله ووجه الخطاب بالسعي اليها  
 بعده اه قلت وينبغي أن يستثنى ما اذا كانت تفوته رفقة لوصلا ولا يمكنه الذهاب وحده تأمل (قوله  
 القروي) بفتح القاف نسبة الى القرية وأراد به المقيم أما المسافر فذكره بعده (قوله لا تلزمه) لانه في الأول  
 صار كواحد من أهل المصر في ذلك اليوم وفي هذا لم يصح درر عن الخانية (قوله لكن في النهر الخ) مثله  
 في الضبط وحكي بعده ما في المتن بقبيل (قوله لزمته) أي اذا مكث الى دخول وقتها وكذا يقال فيما ذكره بعده  
 (قوله وفي شرح المنية الخ) ونصه وان دخل القروي المصر يوم الجمعة فان نوى المكث الى وقتها لزمته وان  
 نوى الخروج قبل دخوله لا تلزمه وان نواه بعد دخول وقتها لزمه وقال الفقيه أبو الليث لا تلزمه وهو مختار  
 قاضي خان اه (قوله بسيف) أي متقلداً به كافي البحر عن المضمرات ويخالفه ظاهر ما يأتي عن الحاوي لكن  
 وفق في النهر بامكان امساكه مع التقليد (قوله في بلدة ففتحت به) أي بالسيف ليريهام أنها فتحت بالسيف فاذا  
 رجعت عن الاسلام فذلك باق في أيدي المسلمين يقاتلونكم حتى ترجعوا الى الاسلام درر (قوله ككة) أي فانها  
 فتحت عنوة كما قاله أبو حنيفة ومالك والاوزاعي وقال الشافعي وأحمد وطائفة فتحت صلحا اسماعيل عن تاريخ  
 مكة للقطبي (قوله كالمدينة) فانها فتحت بالقرآن امداد (قوله وفي الخلاصة الخ) استشكله في الحجة  
 بأنه في رواية أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم قام أي في الخطبة متوكفاً على عصا وقوس اه ونقل القهستاني  
 عن عبد الحميد أن أخذ العصا سنة كالقيام (قوله ان خاف فوت الجمعة او مكتوبة) عزاه في التارخانية  
 الى فتاوى أبي الليث ثم ان فوت الجمعة بسلام الامام والمكتوبة بخروج وقتها لا يفوت جماعتها لانه يمكنه صلاحها  
 وحده والا كل أي الذي تميل اليه نفسه ويخاف ذهاب لذته عذري في ترك الجماعة كما ترفي بابها لكن بشكل مامر  
 من وجوب السعي الى الجمعة بالاذن الاول وترك البيع ولو ماشيا والمراد به كل عمل بنا في السعي قتال (قوله  
 رستاق) نسبة الى الرستاق وهو السواد والقرى قاموس (قوله نال ثواب السعي) أما الصلاة فينال  
 ثوابها على كل حال ط (قوله من شرك في عبادته) كالسفر للتجارة والحج والصلاة لاسقاط الفرض ولدفع مذمة  
 الناس ونحو ذلك مما لم يكن متعلقاً بوجه الله تعالى (قوله فالعبادة للاغلب) الظاهر أن يراد به الاغلب الذي  
 هو قصد العبادة لان قوله ان معظم مقصوده الجمعة الخ يفيد أنه لو كان معظم مقصوده الحوائج اتسأوى  
 القصدان لا ثواب وهذا التفصيل مختار الامام الغزالي أيضاً وغيره من الشافعية واختار منهم العز بن عبد  
 السلام عدم الثواب مطلقاً وسأى في ذلك في الحظر والاباحة ان شاء الله تعالى (قوله الافضل الخ) في التارخانية  
 ويكره تقليم الاظفار وقص الشارب في يوم الجمعة قبل الصلاة لما فيه من معنى الحج وذلك قبل الفراغ من الحج  
 غير مشروع اه وسأى في تمام الكلام على ذلك وسيان كيفية التقليم وما قيل فيه نظماً وتراً في الحظر  
 والاباحة ان شاء الله تعالى (قوله ولم يؤذ احداً) بأن لا يبطأ ثوباً ولا جسد اذ ذلك لأن الخطي حال الخطبة  
 على وهو حرام وكذا الايداء والبدن مستحب وترك الحرام مقدم على فعل المستحب ولذا قال عليه الصلاة

٣

مطلبه اذا شرك في عبادته فالعبادة للاغلب



والسلام للذي رأى يخطئ الناس ويقول افسحوا اجلس فقد اذيت وهو محمل ما روى الترمذي عن معاذ  
ابن انس الجهني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تخطى رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسرا الى جهنم  
شرح المنية (قوله ويكره التخطي للسؤال الخ) قال في التهر والاختار ان السائل ان كان لا يميز بين يدي المصلي  
ولا يخطئ الرقاب ولا يسأل الحاقابل لانه لا بد منه فلا بأس بالسؤال والاعطاء اهـ ومنه في الزاوية وفيها  
ولا يجوز الاعطاء اذ لم يكونوا على تلك الصفة المذكورة قال الامام أبو نصر العياشي ارجو ان يغفر الله تعالى  
لمن يخرجهم من المسجد وعن الامام خلف بن أيوب لو كنت قاضيا لم اقبل شهادة من تصدق عليهم اهـ  
وسأني في باب المصرف أنه لا يحل أن يسأل شيئا من له قوت يومه بالفعل او بالقوة كالصحيح المكتسب وبأثم  
معطيه ان علم بحاله لاعتائه على المحترم (قوله وسئل عليه السلام الخ) ثبت في الصحيحين وغيرهما عنه صلى الله  
عليه وسلم فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله تعالى شيئا الا أعطاه اياه وفي هذه الساعة  
أقوال اصحها أو من اصحها أنها فيما بين أن يجلس الامام على المنبر الى أن يقضي الصلاة كما هو ثابت في صحيح  
مسلم عنه صلى الله عليه وسلم أيضا حلية قال في المعراج فيسن الدعاء بقلبه لا بلسانه لانه مأثور بالسكوت اهـ  
وفي حديث آخر أنها آخر ساعة في يوم الجمعة ويحجها الحاكم وغيره وقال على شرط الشيخين ولعل هذا مراد  
المتأخر ونقل ط عن الزرقاني أن هذين القولين معصومان اثنين وأربعين قولاً فيها وأنهاداً بين هذين  
الوقتين فينبغي الدعاء فيهما اهـ ثم الظاهر أنها ساعة لطيفة يختلف وقتها بالنسبة الى كل بلدة وكل خطيب  
لان النهار في بلدة يكون ليلا في غيرها وكذلك وقت الظهر في بلدة يكون وقت عصر في غيرها لما قالوا من أن  
الشمس لا تتحرك لدرجة الا وهي تطلع عند قوم وتغرب عند آخرين والله أعلم (قوله فقال يومها) تمام كلامه  
لان معرفة هذا الليل وفضله لصلاة الجمعة (قوله في أحكام) بفتح الهمزة جمع أحكام فان تراجه في فن  
الجمع والفرق القول في أحكام السفر القول في أحكام المسجد ونحو ذلك ومن جعلها أحكام يوم الجمعة ح (قوله  
قراءة الكهف) أي يومها وليلتها والافضل في اولها مبادرة للتبر وحذر من الاهمال وأن يكثر منها فيهما للتبر  
الصحيح أن الاول يضيء له من النور ما بين الجمعتين ونحوه الدارمي أن الثاني يضيء له من النور ما بينه وبين البيت  
العتيق ابن حجر (قوله ومن فهم) كالحنفي الحوي (قوله ويكره افراده بالصوم) هو المعتمد وقد أمر به أولا  
ثم نهى عنه ط (قوله فقد وهم) ولند كرهانه برتبته ليعلم موضع الوهم وما فهم من القوائد وان كان بعضها  
علم مما تقدم وهي أحكام يوم الجمعة اختص بأحكام لزوم صلاة الجمعة واشترط الجماعة لها ولو كانت ثلاثة سوى  
الامام وكونها قبلها شرط وقراءة السورة المخصوصة بها وتحريم السفر قبلها بشرطه واستئذان الفصل لها  
والطيب ولبس الاحسن وتقليم الاظفار وحلق الشعر ولكن بعدها افضل والجور في المسجد والتبكير لها  
والاشتغال بالعبادة الى خروج الخطيب ولا يستأجر الا براد بها ويكره افراده بالصوم وافراد ليلته بالقيام وقراءة  
الكهف فيه وتقي كراهة النافلة وقت الاستواء على قول أبي يوسف المعصم المعتمد وهو خير أيام الاسبوع ويوم  
عيد وفيه ساعة اجابة وتجتمع فيه الارواح وتزار القبور ويأمن الميت فيه من عذاب القبر ومن مات فيه اوفى  
ليلته آمن من قسنة القبر وعذابه ولا تسجرفيه جهنم وفيه خلق آدم عليه السلام وفيه اخرج من الجنة وفيه يزور  
أهل الجنة ربهم سبحانه وتعالى اهـ ح قلت وقوله لا يستأجر الا براديهما قد منقذ في اوقات الصلاة أنه قول الجمهور  
وقد منّا أيضا ترجيح قول الامام بكرهه النافلة في وقت الاستواء يومها فانهم (قوله ويأمن الميت من عذاب  
القبر الخ) قال أهل السنة والجماعة عذاب القبر حق وسؤال منكرو وكبر وضغطة القبر حق لكن ان كان كافرا  
فعذابه يدوم الى يوم القيامة ويرفع عنه يوم الجمعة وشهر رمضان فيعذب الله متصلا بالروح والروح متصلا بالجسم  
فيتألم الروح مع الجسد وان كان خارجا عنه والمؤمن المطيع لا يعذب بل له ضغطة يجسد هول ذلك وخوفه  
والعاصي يعذب ويضطر لكن ينقطع عنه العذاب يوم الجمعة وليلتها ثم لا يعود وان مات يومها وليلتها يكون  
العذاب ساعة واحدة وضغطة القبر ثم ينقطع كذا في المعتقدات للشيخ أبي المعين القسبي الحنفى من حاشية  
الحوي ملخصا (قوله ولا تسجر) في جامع اللغة سجر التنوير أحام ح (قوله وفيه يزور أهل الجنة ربهم تعالى)  
المراد بالزيارة الروية له تعالى وهذا باعتبار بعض الأشخاص والبعض برأى أقل من ذلك والبعض في أكثر  
منه حتى قال بعضهم ان النساء لا يرينه الا في مثل أيام الاعياد عند التجلي اليهام وتعامه في ط نسأله تعالى

ويكره التخطي للسؤال بكل حال  
وسئل عليه السلام عن ساعة  
الاجابة فقال ما بين جلوس الامام  
الى أن يتم الصلاة وهو الصحيح  
وتقبل وقت العصر واليه ذهب  
المتأخر كما في التارخانية وفيها  
مثل بعض المتأخرين ألبلة الجمعة  
أفضل ام يومها فقال يومها وذكر  
في أحكامات الاشياء مما اختص  
به يومها قراءة الكهف فيه  
ومن فهم عطفه على قوله ويكره  
افراده بالصوم وافراد ليلته  
بالقيام فقد وهم وفيه تجميع  
الارواح وتزار القبور ويأمن  
الميت من عذاب القبر ومن مات  
فيه اوفى ليلته آمن من عذاب  
القبر ولا تسجرفيه جهنم وفيه  
يزور أهل الجنة ربهم تعالى

مطلب ٢  
في الصدقة على سؤال المسجد

مطلب ٣  
في ساعة الاجابة يوم الجمعة

مطلب ٤  
ما اختص به يوم الجمعة

تقبة عبد وأصله عود قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة اه ح وفي الجوهر مناسبتة للجمعة ظاهرة وهو أنهم ما يؤذيان بجمع عظيم ويجهرونهم بالقراءة ويشترط لأحدهما ما يشترط للآخر سوى الخطبة وتجب على من تجب عليه الجمعة وقد تمت الجمعة للفرضية وكثرة وقوعها اه (قوله سمي به الخ) أي سمي العيد بهذا الاسم لأن الله تعالى فيه عوايد الاحسان أي أنواع الاحسان العائدة على عباده في كل عام منها الفطر بعد المنع عن الطعام وصدقة الفطر وانما الحج بطواف الزبارة ولحوم الاضاحي وغير ذلك ولأن العادة فيه الفرح والسرور والنشاط والخبور غالباً بسبب ذلك (قوله اوتفأؤلا) أي بعوده على من أدركه كما سميت الصافلة قافلة تفأؤلا بقولها أي رجوعها بجر والقال ضد الطيرة كأن يسمع مريض يأسلم أو ياطالب أو يواجد أو يستعمل في الخير والشر قاموس ومنه حديث كان صلى الله عليه وسلم يتفأل ولا يتطير وكذا حديث كان يعجبه اذا خرج لحاجته أن يسمع يارشد يارحيم أخرجهما السيوطي في الجامع الصغير ووجهه أن القال أمل ورجاء الخير من الله تعالى عند كل سبب ضعيف أو قوى بخلاف الطيرة (قوله في كل يوم) أي زمان (قوله وجه الحبيب) أي يوم رؤيته والافوجه الحبيب ليس زمانا (قوله عن مذهب الغير) أي مذهب غيرنا أمام مذهبنا فزوم كل منهما قال في الهداية ناقلا عن الجامع الصغير عيدان اجتماع في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما اه قال في المعراج احتريزه عن قول عطاء بن جزي صلاة العيد عن الجمعة ومثله عن علي وابن الزبير قال ابن عبد البر سقوط الجمعة بالعيد مهور وعن علي أن ذلك في أهل البادية ومن لا تجب عليهم الجمعة اه (قوله في الاصح) مقابله القول بأنها سنة وصححه النسفي في المنافع لكن الاول قول الاكثرين كما في المجتبى ونص على صحه في الخاتمة والبدائع والهداية والمحيط والمختار والكافي النسفي وفي الخلاصة هو المختار لانه صلى الله عليه وسلم واظب عليها وسماها في الجامع الصغير سنة لأن وجودها ثبت بالسنة حلية قال في البحر والظاهر أنه لا خلاف في الحقيقة لأن المراد من السنة المؤكدة بدليل قوله ولا يترك واحد منهما وكما صرح به في المبسوط وقد ذكرنا مرارا أنها بمنزلة الواجب عندنا وهذا كان الاصح أنه يأثم بترك المؤكدة كالواجب اه وسبأني له نظير ذلك في تكبير التثنية وفيه كلام ستعرفه (قوله بشرائطها) متعلق بتجب الاول والخير للجمعة وشمل شرائط الوجوب وشرائط الصحة لكن شرائط الوجوب علت من قوله على من تجب عليه الجمعة ففي المراد من قوله بشرائطها القسم الثاني فقط واستثنى من الثاني الخطبة واستثنى في الجوهر من الاول المملوك اذا اذن له مولاه فانه تلزمه العيد بخلاف الجمعة لأن لها بدلا وهو الظهور وقال ينبغي أن لا تجب عليه العيد أيضا لأن منافعه لا تصير مملوكه له بالأذن اه وجرم به في البحر قلت وفي امامة البحر أن الجماعة في العيد تنسب على القول بسنيتها وتجب على القول بوجوبها اه وظاهر أنها غير شرط على القول بالسنية لكن صرح بعده بأنها شرط لصحتها على كل من القولين أي فتكون شرطا للصحة الاتيان بهما على وجه السنة والا كانت نفلا مطلقا تأمل لكن اعترض ط ماذكره المصنف بأن الجمعة من شرائطها الجماعة التي هي جمع والواحد هنامع الامام جماعة كما في التهر (قوله فانها سنة بعدها) بيان للفرق وهو أنها فيها سنة لا بشرط وإنما بعدها لا قبلها بخلاف الجمعة قال في البحر حتى لو لم يحطب أصلا صح وأساء ترك السنة ولو قدها على الصلاة صح وأساء ولا تعاد الصلاة (قوله صلاة العيد) ومثله الجمعة ح (قوله بما لا يصح) أي على أنه عيد والافه نفل مكره لادائه بالجماعة ح (قوله لانه واجب الخ) المراد بالواجب ما يلزم فعله إما على سبيل الوجوب المصطلح عليه وذلك في العيد وإما على طريق الفرضية وذلك في الجنائز فهو من عموم المجاز ط (قوله والجنائز كفاية) فيه أن العيدان ترجع على الجنائز بالعينة فهي ترجعت عليه بالفرضية فالاولى أن يعمل بأن العيد تؤذي بجمع عظيم يخشى فقره ان اشتغل الامام بالجنائز اه ح قلت بل الاولى التعليل بخوف التشويش على الجماعة بأن يظنوها صلاة العيد ثم رأيت أنه كذلك في جناز البحر عن القنية (قوله على الخطبة) أي خطبة العيد وذلك لفرضيتها وسنية الخطبة وكذا يقال في سنة المغرب ط (قوله وغيرها) كسنة الظهر والجمعة والعشاء (قوله والعيد على الكسوف)

سمي به لأن الله فيه عوايد الاحسان وعوده بالسرور غالباً وتفأؤلا ويستعمل في كل يوم فيه مسرة ولذا قيل

عيد وعيد وعيد صرن مجتمعة \* وجه الحبيب ويوم العيد والجمعة فلوا اجتماع يلزم الاصلادة أحدهما وقيل الاولى صلاة الجمعة وقيل صلاة العيد كذا في القهستاني عن التمرناشي قلت قد راجعت التمرناشي فرأيت أنه حكاه عن مذهب الغير وبصيغة التبريض قننه وشرع في الاولى من الهجرة (تجب صلاتهما في الاصح) على

من تجب عليه الجمعة بشرائطها المتقدمة (سوى الخطبة) فانها سنة بعدها وفي القنية صلاة العيد في القرى تكرر تحريما أي لانه اشتغال بما لا يصح لان المهر شرط الصحة (وتقدم)

صلاتها (على صلاة الجنائز اذا اجتمعا) لانه واجب عينا والجنائز كفاية (و) تقدم (صلاة الجنائز على الخطبة) وعلى سنة المغرب وغيرها والعيد على الكسوف

مطلب في القال والطيرة

مطلب فيما يترج تقديمه من صلاة عيد أو جنازة أو كسوف أو فريضة أو سنة

مطلب فيما يترج تقديمه من صلاة عيد أو جنازة أو كسوف أو فريضة أو سنة

لانه وان كان كل منهما يؤدى بجمع عظيم لكن العيد واجب والكسوف سنة ح هذا وفي السراج ان كان وقت العيد واسعا يبدى بالكسوف لانه يحشى فواته وان ضاق صلى العيد ثم الكسوف ان بقي فان قيل كيف يجتمعان والكسوف في العادة لا يكون الا في آخر يوم من الشهر والعيد اول يوم او يوم العاشر قلنا لا يمنع فقد روى أنها كفت يوم مات ابراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم وموته كان يوم العاشر من ربيع الاول على أن الفقهاء قديز كرون ما لا يوجد عادة كقول الفرضيين رجل مات وترك مائة جدة اه قلت ومثله قولهم لو تترس الكفار بنبي يسأل ذلك النبي بل قد يتصور ذلك في الحكم بأن يشهدوا على نقصان رجب وشعبان فيقع العيد في آخر رمضان كما في البرازية (قوله عن الحلبي) أي العلامة المحقق محمد بن أمير حاج صاحب الحلية شرح المنية (قوله عن السنة) أي سنة الجمعة كما صرح به هناك وقال فعلى هذا تخرج عن سنة المغرب لأنها أكد اه فافهم (قوله الحاقا لها) أي السنة بالصلاة أي صلاة الفرض (قوله لكن في آخر الخ) استدر الخ على الاستدر الخ على قول المصنف وتقدم على صلاة الجنازة ط (قوله ينبغي الخ) عبارة الاشياء اجتمعت جنازة وسنة قدمت الجنازة وأما اذا اجتمع كسوف وجمة او فرض وقت لم اره وينبغي تقديم الفرض ان ضاق الوقت والا فالكسوف لانه يحشى فواته بالانجلاء ولو اجتمع عيد وكسوف وجنازة ينبغي تقديم الجنازة وكذا لو اجتمعت مع فرض وجمة ولم يتحقق خروج وقته وينبغي أيضا تقديم الكسوف على الوتر والترابيح اه وفيه مخالفة لما مر من حيث تقديمه الجنازة على السنة وهو خلاف المفتي به كما علمت وعلى العيد وهو بحث مخالف لما ذكره المصنف به بالدردر ومن حيث تقديمه الكسوف على الفرض وهو بحث أيضا مخالف لما ذكره الشارح من تقديم العيد على الكسوف مع أن العيد واجب فقدم فبالاولى تقديم فرض الوقت وفي الجوهره من باب الكسوف اذا اجتمع الكسوف والجنازة بدى بالجنازة لأنها فرض وقد يحشى على الميت التغيير اه أي لطول صلاة الكسوف وقد يقال قدم العيد لثلاثي حصل الاشتباه لانه يؤدى بجمع عظيم وعلى هذا تقدم الجمعة أيضا على الكسوف ولذا خص صاحب الاشياء بتقديم فرض الوقت دون الجمعة ويؤخذ من قوله أيضا ان ضاق الوقت تقديم فرض المغرب لان وقته ضيق كما يجنبه ح وهو ظاهر ثم رأيت صريحاً في جنائز التارخانية وقال بعده وروى الحسن أنه يجزى فافهم (قوله وندب يوم الفطر الخ) الندب قول البعض وعد المصنف الفصل سابقاً من السنن والصحيح أن الكل سنة لخصوص الرجال قهستاني عن الزاهدي ط وزاد في البحر عن المجتبى وانما سماه مستحباً لشمال السنة على المستحب قال نوح افندي وحاصله تجوز إطلاق اسم المستحب على السنة وعكسه ولهذا اطلق في الهداية اسم المستحب على الفصل ثم قال فيسن فيه الفصل اه وفي القهستاني أيضاً ان هذه الامور مندوبة قبل الصلاة ومن آدابها لمن آداب اليوم كما في الحلبي لكن في الحفة أن في غسلة اختلاف الجمعة اه (قوله حلوا) قال في فتح القدير ويستحب كون ذلك المطعم حلواً ما في البخاري كان عليه الصلاة والسلام لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وتراً اه قلت فالظاهر أن التمر أفضل كما اقتضاه هذا الخبر فان لم يجد يأكل شيئاً حلواً ثم رأيت في شرح المنية (قوله ولو قروياً) كذا في الشريعة لالية ولعله يشير الى أن ذلك ليس من سنن الصلاة بل من سنن اليوم لان في الاكل مبادرة الى قبول ضيافة الحق سبحانه والى امتثال أمره بالانقطاع بعد امتثال أمره بالصيام تأمل (قوله واستياكه) لانه مندوب اليه في سائر الصلوات اختيار ومفاده أن المراد به الاستياكه عند القيام الى الصلاة فانه مستحب كما قدمناه في سنن الوضوء وكذا عند الاجتماع بالناس وعليه فيستحب قبل التوجه اليها أيضاً ما السوال في الوضوء فانه سنة مؤكدة ولا خصوصية للهدفه (قوله ولو غير أبيض) قال في البحر وظاهر كلامهم تقديم الاحسن من الثياب في الجمعة والعيد وان لم يكن أبيض والدليل دال عليه فقد روى البيهقي أنه عليه الصلاة والسلام كان يلبس يوم العيد بدرة حمراء وفي الفتح الحلة الحمراء عبارة عن ثوبين من البين فيهما خطوط حمراء وخضراء لا أنها حمراء بحيث فليكن محل البدرة احدهما اه أي احد الثوبين الذين هما الحلة أي فلا يهارض ذلك حديث النبي عن لبس الاحمر والقول مقدم على الفعل والحاضر على المبع اذا تعارضوا فكيف اذا لم يتعارضوا بالمثل المذكور اه بزيادة وسيأتى ان شاء الله تعالى تمام الكلام على لبس الاحمر في كتاب الحظر والاباحة (قوله مع عطفه) جواب سؤال تقديره كيف مع عطف اداء الفطرة على المندوبات

مطلب  
الفقهاء قديز كرون ما لا يوجد عادة

لكن في البحر قبيل الاذان عن الحلبي الفتوى على تأخير الجنازة عن السنة وأقره المصنف كانه الحاقاً لها بالصلاة لكن في آخر أحكام دين الاشياء ينبغي تقديم الجنازة والكسوف حتى على الفرض ما لم يضق وقته فتأمل (وننب يوم الفطر أكله) حلوا وتراولو قروياً (قبيل) خروجه الى (صلاتها واستياكه واغتساله وتطيبه) بماله ريح لالون (ولبسه أحسن ثيابه) ولو غير أبيض (وأداء فطرته) مع عطفه على أكله

مطلب  
يطلق المستحب على السنة وبالعكس



مع وجوبه فاجاب بأن الكلام هنا في الاداء قبل الخروج والواجب مطلق الاداء اه ح (قوله ومن ثم) أي من أجل كون جميع تلك الاحكام قبل الخروج ط (قوله أي بكلمة ثم) أي المقيدة للترتيب والترخي ليفيد تراخي الخروج عن الجميع فيدل على أن المراد فعل جميع ما ذكر قبله بخلاف ما لو أتى بالواو أو بالفاء لأن الفاء ربما توهم تعقيبها على اداء الفطرة فقط بخلاف ثم ولذا قال ليفيد تراخيها عن جميع ما مر والظاهر أن يقول ليفيد عطفها على العلة السابقة وقد يقال حذف العاطف لأنه بمعنى العلة الاولى فالثانية يدل منها للتوضيح فافهم هذا والمصرح به أنه يندب اداء الفطرة في الطريق وهو متوجه الى المصلي وما هنا يوجه خلافه فتأمل (قوله المصلي العام) أي في الصحراء يجر عن المغرب (قوله والواجب مطلق التوجه) أي لا التوجه المترتب على ما ذكر ولا التوجه المقيد بالمشي ولا التوجه الى خصوص الجبابة وهذا تكمله الجواب عن السؤال المقدّر (قوله هو الصحيح) قال في الظهيرية وقال بعضهم ليس بسنة وتعارف الناس ذلك لضيق المسجد وكثرة الزحام والصحيح هو الاول اه وفي الخلاصة والختاية السنة أن يخرج الامام الى الجبابة ويستخلف غيره ليصلي في المصربا ضمه بناء على أن صلاة العيدين في موضعين جائزة بالاتفاق وان لم يستخلف فله ذلك اه نوح (قوله ولا بأس باخراج منبر اليها) عزاء في الدرر الى الاختيار (قوله لكن في الخلاصة الخ) ومثله في الختاية فانهما قالوا ولا يخرج المنبر الى الجبابة يوم العيد واختلف المشايخ في بناءه في الجبابة قيل يكره وقيل لا فدل كلامهما على أنه لا خلاف في كراهة ائراجها اليها وانما الخلاف في بناءه فيها ويمكن حل الكراهة على التزنية وهي مرجع خلاف الاولى المقاد من كلمة لا بأس غالباً فلا مخالفة فافهم وفي الخلاصة عن خواهر زاده هذا أي بناؤه حسن في زماننا (قوله من طريق آخر) لما رواه البخاري أنه كان صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد خالف الطريق ولأن فيه تكثير الشهود لأن احكنة القرية تشهد لصاحبها شرح المنية (قوله والتختم) ظاهره ولولقر أمير قاض ومفت وما في كتاب الخطر من قصره على نحو هؤلاء محمول على الدوام ويدل له ما في التهر عن الدراية أن من كان لا يتختم من العصاية كان يتختم يوم العيد وهذا اولى مما في القهستاني حيث خصه بنى سلطان ومن المندوبات صلاة الصبح في مسجد حبه ط (قوله لا تنكر) خبر قوله والتهنئة وانما قال كذلك لأنه لم يحفظ فيها شيء عن أي حنيقة وأصحابه وذكر في القنية أنه لم ينقل عن أصحابنا كراهة وعن مالك أنه كرهها وعن الاوزاعي أنها بدعة وقال المحقق ابن أمير حاج بل الاشبه أنها جائزة مستحبة في الجملة ثم ساق آثاراً بأسانيد صحيحة عن العصاية في فعل ذلك ثم قال والمتعامل في البلاد الشامية والمصرية عيد مبارك عليك ونحوه وقال يمكن ان يلحق بذلك في المشروعية والاستحباب لما بينهما من التلازم فان من قبلت طاعته في زمان كان ذلك الزمان عليه مباركاً على أنه قد ورد الدعاء بالبركة في أمور شتى فيؤخذ منه استحباب الدعاء بها هنا أيضاً اه (قوله في طريقها) ليس التقيد به للاحتراز عن البيت والمصلي وانما هو لبيان المخالفة بين عيد الفطر والاضحى فان السنة في الاضحى التكبير في الطريق كما سبق فافهم (قوله قبلها) ظرف لقوله ولا يتنفل للاحتراز عما بعدها فان فيه تفصيلاً كما صرح به بعده (قوله يتعلق بالتكبير والتنفل) المراد التعلق المعنوي أي انه قيد لهما بمعنى الاطلاق في التكبير أي سواء كان سراً او جهراً وفي التنفل سواء كان في المصلي اتفاقاً وفي البيت في الاصح وسواء كان عن يصلي العبد أولاً حتى ان المرأة اذا أرادت صلاة الضحى يوم العيد تصلحها بعد ما يصلي الامام في الجبابة أفاده في البحر (قوله كذا قرره المصنف تبعاً للبحر الخ) حاصل الكلام في هذا المقام أنه قال في الخلاصة ولا يكبر يوم الفطر وعندهما يكبر ويخاف وهو أحد الروايتين عنه والاصح ما ذكرنا أنه لا يكبر في عيد الفطر اه فأفاد أن الخلاف في أصل التكبير لا في صفته وأن الاتفاق على عدم الجهر به وردّه في فتح القدير بأنه ليس بشيء اذ لا يمنع من ذكر الله تعالى في وقت من الاوقات بل من ايقاعه على وجه البدعة وهو الجهر بخلافه قوله تعالى واذا كررك في نفسك فيقتصر على مورد الشرع وهو الاضحى لقوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات ورد في البحر على الفتح بأن صاحب الخلاصة أعلم منه بالخلاف وبأن تخصيص الذكروا بوقت لم يرد به الشرع غير مشروع اه أقول ما في الخلاصة يشعر به كلام الختاية فانه قال ويكبر يوم الاضحى ويجهر ولا يكبر يوم الفطر في قول أي حنيقة لكن لا شك أن المحقق ابن الهمام له علم تام بالخلاف أيضاً كيف وفي غاية البيان المراد من نفي التكبير التكبير بصفة الجهر ولا خلاف

لأن الكلام كله قبل الخروج ومن ثم أتى بكلمة (ثم خروجه) ليفيد تراخيها عن جميع ما مر (ماشياً الى الجبابة) وهي المصلي العام والواجب مطلق التوجه والخروج اليها أي الجبابة لصلاة العيد (سنة وان وسعهم المسجد الجامع) هو الصحيح (ولا بأس باخراج منبر اليها لكن في الخلاصة لا بأس ببنائه دون ائراجها ولا بأس بعوده راكبا وندب كونه من طريق آخر واظهار البشاشة واكثار الصدقة والتختم والتهنية بتقبل الله منا ومنكم لا تنكر) ولا يتعلق بالتكبير والتنفل كذا قرره المصنف تبعاً للبحر

في جواز بصفة الاخفاء اه فافاد أن الخلاف بين الامام وصاحبه في الجهر والاخفاء لا في أصل التكبير وقد  
 حكى الخلاف كذلك في البدائع والسراج والمجمع ودرر البصار والملتقى والدرر والاختيار والمواهب والامداد  
 والايضاح والتتارخانية والتجنيص والتميين ومختارات النوازل والكفاية والمعراج وعزاه في النهاية الى المبسوط  
 وحقفة الفقهاء وزاد الفقهاء فهذه مناهير كتب المذهب مصرحة بخلاف ما في الخلاصة بل حكى القهستاني  
 عن الامام روايتين احدهما أنه يسر والثانية أنه يجهر كقولها ما قال وهي الصحيح على ما قال الرازي ومثله  
 في النهرو قال في الحلية واختلف في عيد الفطر فعن أبي حنيفة وهو قول صاحبه واخيار الطحاوي أنه يجهر  
 وعنه أنه يسر وأغرب صاحب النصاب حيث قال يكبر في العيدين سرًا كما أغرب من عز الى أبي حنيفة أنه لا يكبر  
 في الفطر أصلاً وزعم أنه الاصح كما هو ظاهر الخلاصة اه فقد ثبت أن ما في الخلاصة غريب مخالف للمشهور  
 في المذهب فانهم وفي شرح المنية الصغير ويوم الفطر لا يجهر به عنده وعندهما يجهر وهو رواية عنه والخلاف  
 في الافضلية أما الكراهة فتنتفي عن الطرفين اه وكذا في الكبير وما قول الفخ اذا لم يمنع عن ذكر الله تعالى  
 الخ فهو منقول في البدائع وغيرها عن الامام في محبت تكبير التشريق هذا وقد ذكر الشيخ قاسم في تصحيحه أن  
 المعتمد قول الامام (قوله لكن تعقبه في النهرو) اقول لم يتعقبه صريحاً لانه قل كلام الجهر وأقره ثم ذكر قبله أن  
 الخلاف في الجهر وعدمه وعزاه الى معراج الدراية والتجنيص وغاية البيان والزيابي (قوله زاد في البرهان  
 الخ) أي زاد على ما في النهرو التصريح بأنه سنة عندهما أي لا مستحب ولا فقد علمت أنه في النهرو صرح بالخلاف  
 بين الامام وصاحبه لكنه لم يصرح بأنه سنة او مستحب فانهم (قوله ووجهها) أي هذه الرواية (قوله  
 فيقتصر على مورد الشرع) وهو ما في الجهر عن القنية التكبير جهراً في غير أيام التشريق لا يسبق الا بازاء  
 العدو أو الاوصوص وقاس عليه بعضهم الحريق والمخاوف كلها اه زاد القهستاني او علا شرفاً (قوله  
 وكذا لا يتنفل الخ) لما في الكتب الستة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه صلى الله عليه وسلم خرج  
 فصلى بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعدها وهذا النبي بعدها محمول عليه في المصلي لما روى ابن ماجه عن أبي سعيد  
 الخدري رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل العيد شيئاً فاذا رجع الى منزله صلى  
 ركعتين كذا في فتح القدير قال في منخ الغفار اقول وهكذا استدلل به الشرح على الكراهة وعندى في كونه  
 مفيد للمدعى نظراً لان غاية ما فيه أن ابن عباس حكى أنه عليه الصلاة والسلام خرج فصلى بهم العيد ولم يصل  
 الخ وهذا لا يقتضي أن ترك ذلك كان عادة له وبمثل هذا لا تثبت الكراهة الا بدليل خاص كما ذكره  
 صاحب البحر اه قلت لكن ذكر العلامة فوح افندي أن وجه الاستدلال ما ذكره في كراهة التنفل بعد  
 طلوع الفجر باكثر من ركعتين من أنه صلى الله عليه وسلم كان حريصاً على الصلاة فعدم فعله يدل على الكراهة  
 اذ لو لا فعله مرة ببيان الجواز اه قلت هذا مسلم فيما اذا تكرر منه ذلك أما عدم الفعل مرة فلا وليس في حديث  
 ابن عباس المار ما يفيد التكرار فانهم (قوله بأربع) أو ركعتين والاول أفضل كما في القهستاني (قوله  
 وهذا) أي ما مر من المنع عن التكبير والتنفل (قوله للنواص) الظاهر أن المراد بهم الذين لا يؤثرون عندهم  
 الزجر غلا ولا كسلاً حتى يفضي بهم الى الترك أصلاً ط (قوله أصلاً) أي لا سرّاً ولا جهراً في التكبير ولا قبل  
 الصلاة بمسجد أو بيت او بعدها بمسجد في التنفل ط اقول وظاهر كلام الجهر أنه زاد التنفل بحاشيته واستشهد  
 له بما في التجنيص عن الحلواني أن كسالى العوام اذا صلوا الفجر عند طلوع الشمس لا يمنعون لانهم اذا منعوا  
 تركوها أصلاً وأدوا ما مع تجوز أهل الحديث لها اولى من تركها أصلاً (قوله وفي هامشه الخ) تقدم الكلام  
 على هذه الصلاة في باب النوافل وأن المراد ببراءة ليله النصف من شعبان ولبه القدر السابع والعشرين  
 من رمضان ثم ان ما نقله قال الرضى هو من الحواشي الموحشة وينع التوفيق بذلك الخط اجماعهم على حرمة  
 العمل بالحديث الموضوع وقد نصوا على وضع حديث هذه الصلوات والفقهاء لا يتقبل من الهوامس المجهولة سيما  
 ما كان فساد ظاهره وقوله لان عليا الخ تعليل لما في الجهر وظاهر هذا الاثر فقرار الكراهة عندهم في المصلي  
 وأنها تنزيهية والا لما أقره اذ لا يجوز الاقرار على المنكر اه ولا يرد ما مر من عدم منعهم عن صلاة الفجر عند  
 طلوع الشمس لان ذلك تلوف تركها أصلاً فيقع التساؤل في محطور أعظم والله أعلم (قوله من الارتضاع)  
 المراد به أن تبض زيلبي (قوله قدر رح) هو اثناعشر شباً والمراد به وقت حل النافلة فلا مابة بينهما خلافاً

لكن تعقبه في النهرو ربح تقييده  
 في الجهر زاد في البرهان وقال  
 الجهر به سنة كالاضحى وهي  
 رواية عنه ووجهها ظاهر قوله  
 تعالى وتكملوا العدة وتكبروا  
 الله على ما هداكم ووجه الاول أن  
 رفع الصوت بالذكر بدعة فيقتصر  
 على مورد الشرع اه (وكذا)  
 لا يتنفل (بعدها في مصلاتها) فانه  
 مكروه عند العامة (وان) تنفل  
 بعدها (في البيت جائز) بل يندب  
 تنفل بأربع وهذا النواص أما  
 العوام فلا يمنعون من تكبير ولا  
 تنفل أصلاً لقله رغبتهم في الخبرات  
 بجر وفي هامشه بخط ثقة وكذا  
 صلاة رغائب وبراءة وقد ران  
 عليا رضي الله عنه رأى رجلاً  
 يصلي بعد العيد فقبل أما تمنعه  
 فأمر المؤمنين فقال اخاف أن  
 أدخل تحت الوعيد قال الله تعالى  
 ارايت الذي ينهى عبد الله اذا صلى  
 (ووقتها من الارتضاع) قدر رح

لما في القهستاني ط (تنبه) يندب تعجيل الاضحية وتعجيل الفطر ليؤدى الفطرة كما في الجهر  
 (قوله بل تكون نقلا محترما) لانها قبل دخول وقتها لم تصروا جبة كالوصل في ظهر اليوم عند طلوع الشمس  
 فلا ينافي ما تقدم في اوقات الصلاة من أنه في وقت الطلوع والاستواء والغروب لا ينعقد شيء من الفرائض  
 والواجبات القائمة سوى عصر يومه حتى لو شرع فيها بفرصة لم يكن داخل في الصلاة أصلا فلا تنتقض طهارته  
 بالقهية بخلاف ما لو شرع في التطوع فانهم (قوله باسقاط الغاية) أي مثل وأعو والصيام الى الليل قال  
 القهستاني قال الزوال ليس وقتا لها لان الصلاة الواجبة لا تنعقد عند قيامه اه قال ط وهذا يرشد  
 الى أن المراد بالزوال الاستواء وأطلق عليه للجواردة (قوله فسدت) أي فسد الوصف وانقلبت نقلا انفاقا  
 ان كل الزوال قبل القعود قدر التشهد وعلى قول الامام ان كان بعده ط قلت وهذا ذكره الشارح مجتمعا عند  
 ذكر المسائل الاثني عشرية وقال ولم اراه (قوله كما في الجمعة) أي اذا دخل وقت العصر فيها ط (قوله  
 وقدمناه) أي في باب الاستخلاف (قوله وبصلى الامام بهم الخ) ويكتفي في جماعتها واحد كما في النهر ط (قوله  
 من قبل الزوائد) أي قارنا الامام وكذا المؤتم الثناء قبلها في ظاهر الرواية لانه شرع في اول الصلاة امداد  
 وسجدة زوائد يادتها على تكبيرة الاحرام والركوع وأشار الى أن التعوذ يأتي به الامام بعدها لانه سنة  
 القراءة (قوله وهي ثلاث تكبيرات) هذا مذهب ابن مسعود وكثير من الصحابة ورواية عن ابن عباس وبه أخذ  
 ائمتنا الثلاثة وروى عن ابن عباس أنه يكبر في الاولى سبعا وفي الثانية ستا وفي رواية خمس منها ثلاثة أصلية  
 وهي تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع والباقي زوائد في الاولى خمس وفي الثانية خمس وأربع وبهذا التكبير  
 في كل ركعة قال في الهداية وعليه عمل العاتقة اليوم لاهم الخلفاء من بني العباس به والمذهب الاول اه قال  
 في الظهيرية وهو تأويل ماروى عن أبي يوسف ومحمد فانهم ما فعلوا ذلك لان هارون امرهما أن يكبرا بتكبير جده  
 ففعلوا ذلك امتثال له لامذهبا واعتقادا قال في المهرج لان طاعة الامام فيما ليس بمعصية واجبة اه ومنهم  
 من جزم بأن ذلك رواية عنهما بل في المجتبى وعن أبي يوسف أنه رجع الى هذا ثم ذكر غير واحد من المشايخ  
 أن المختار العمل برواية الزيادة أي زيادة تكبيرة في عبد الفطر وبرواية النقصان في عبد الاضحية عملا بالروايتين  
 وتحصيفا في الاضحية لاستغلال الناس بالاضحية وقيل تعجلا لحق الفقراء فيها بقدر تكبيرة وتعامه في الحلية وحل  
 الشافعي جميع التكبيرات المروية عن ابن عباس على الزوائد وهذا خلاف ما حملناه عليه والمذهب عندنا قول  
 ابن مسعود وما ذكرنا من عمل العاتقة بقول ابن عباس لاهم أولاده من الخلفاء به كان في زمنهم أما في زماننا  
 فقد زال فالعمل الآن بما هو المذهب عندنا كذا في شرح المنية وذكر في المهرج أن الخلاف في الاولوية ونحوه في  
 الحلية (تنبه) يؤخذ من قول شرح المنية كان في زمنهم الخ أن امر الخليفة لا يبقى بعد موته وعزله كما صرح به  
 في الفتاوى الخيرية وبني عليه أنه لو نهي عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يبقى نهي بعد موته والله أعلم  
 (قوله ولوزاد تابعه الخ) لانه تبع لاهمه تعجب عليه متابعتة وترك رأيه برأى الامام لقوله عليه الصلاة  
 والسلام انما جعل الامام ليؤتم به فلا تحتفوا عليه فما لم يظهر خطأه يبقين كان اتباعه واجبا ولا يظهر الخطأ في  
 المجتهدات فما اذا خرج عن أقوال الصحابة فقد ظهر خطأه يبقين فلا يلزمه اتباعه ولهذا الاقتدى بمن يرفع يديه  
 عند الركوع او بمن يقف في القبر او بمن يرى تكبيرات الجنازة نجسا لا يتابعه اظهر خطأه يبقين لان ذلك كله  
 منسوخ بدائع أقول يؤخذ منه أن الحنفى اذا اقتدى بشافعي في صلاة الجنازة يرفع يديه لانه مجتهد فيه فهو غير  
 منسوخ لانه قد قال به ائمة يلزم من الحنفية وسبأ في تمامه في الجنائز وقد مناه في آخر بحث واجبات الصلاة  
 (قوله الى ستة عشر) كذا في الجهر عن المحيط وفي الفتح قيل يتابعه الى ثلاث عشرة وقيل الى ست عشرة اه قلت  
 وأهل وجه القول الثاني حمل الثلاث عشرة المروية عن ابن عباس على الزوائد كما مر عن الشافعي وهي مع الثلاث  
 الأصلية تصير ست عشرة والالم أرمن قال بأن الزوائد ست عشرة فليراجع وقد راجعت جميع الآثار للامام  
 الطحاوى فلم ارفعا ذكره من الاجاديد والآثار عن الصحابة والتابعين أكثر مما مر عن ابن عباس فهذا يؤيد  
 القول الاول ولذا أقدمه في الفتح ونسبه في البدائع الى عامة المشايخ على أن ضم الثلاث الأصلية الى الزوائد  
 بعيد جدا لان القراءة فاصلة بينها فاعمل (قوله فيأتى بالكل) قال في الجهر فتلا عن المحيط فان زادا يلزمه  
 متابعتة لانه محط يبقين ولو جمع التكبيرات من المكبرين يأتي بالكل احتسابا وان كان لا احتمال القلط

فلا تصح قبله بل تكون نقلا محترما  
 (الى الزوال) باسقاط الغاية (فلا)  
 زالت الشمس وهو في انشائها  
 فسدت كما في الجمعة كذا  
 في السراج وقد مناه في الاثني  
 عشرية (وبصلى الامام بهم ركعتين  
 مثليا قبل الزوائد وهي ثلاث  
 تكبيرات في كل ركعة) ولوزاد  
 تابعه الى ستة عشر لانه مأثور  
 الا أن يسمع من المكبرين فيأتى  
 بالكل

مطلب  
 تجب طاعة الامام فيما ليس بمعصية

مطلب  
 امر الخليفة لا يبقى بعد موته



من المكبرين ولذا قبل ينوي بكل تكبيرة الافتتاح لاحتمال التقدم على الامام في كل تكبيرة اه قلت والظاهر  
 أنه عبر عنه بقيل لضعفه ولذا لم يذكره الشارح فانه يقتضي أن من لم يسمع من الامام ينوي الافتتاح بالثلاث  
 أيضا وان لم يزد عليها فان احتمال الغلط والتقدم موجود في الكل لافي خصوص الزائد على المأثور في الركعة  
 الاولى فتأمل وسياق في صلاة الجنائزة أنه ينوي فيها الافتتاح بكل تكبيرة ايضا لاني تمام البحث فيه (قوله)  
 ويوالي ندبا بين القراءتين) أي بأن يكبر في الركعة الثانية بعد القراءة لتكون قراءتها تالية لقراءة الركعة الاولى  
 أما لو كبر في الثانية قبل القراءة أيضا كما يقول ابن عباس يكون التكبير فاصلا بين القراءتين وأشار بقوله  
 ندبا الى أنه لو كبر في اول كل ركعة جاز لان الخلاف في الاولوية كما مر عن الجرحه او اما في المخط من التعليل  
 للموالاة بأن التكبيرات من الشعائر ولهذا وجب الجهر بها فوجب ضم الزوائد في الاولى الى تكبيرة الافتتاح  
 لسبقها على تكبيرة الركوع والتكبير في الركوع في الثانية لانها الاصل فقد قال في الجرح الظاهر أن المراد  
 بالوجوب الثبوت لا المصطلح عليه لان الموالاة مستهبة اه وكذا قوله وجب الجهر بها أي ثبت في بعض  
 المواضع كما في الاذان والتكبير في طريق المصلي وتكبير التشريق وأما الجهر في تكبيرات الزوائد فالظاهر استحبابه  
 للامام فقط للاعلام فتأمل لكن في الجرح عن المخط أن بدأ الامام بالقراءة سهوا فتذكر بعد الفاتحة والسورة  
 يمضي في صلاته وان لم يقرأ الا الفاتحة كبر وأعاد القراءة لئلا يقرأ في الصلاة اذ لم تتم كان امتناعا عن الاتمام  
 لرفض اللرض اه ونحوه في الفتح وغيره وظاهره أن تقديم التكبير على القراءة واجب والام ترفض الفاتحة  
 لاجله يؤيده ما قدمناه في باب صفة الصلاة من أنه ان كبر وبدأ بالقراءة ونسى الشاء والتعوذ والتسمية لا يعيد  
 لفوات محلها وقد يجاب بأن العود الى التكبير قبل اتمام القراءة ليس لاجل المستحب الذي هو الموالاة بل لاجل  
 استدراك الواجب الذي هو التكبير لانه لم يشرع في الركعة الاولى بعد القراءة بدليل أنه لو تذكره بعد قراءة  
 السورة يتركه فكان مثل ما لو نسي الفاتحة وشرع في السورة ثم تذكر يترك السورة ويقرأ الفاتحة لوجوبها  
 بخلاف الشاء والتعوذ والتسمية والله أعلم (قوله ويقرأ كالجمعة) أي كالقراءة في صلاة الجمعة لما روى أبو حنيفة  
 أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة الاعلى والغاشية كما في الفتح وقال في البدائع فان تترك  
 بالاعتداء به صلى الله عليه وسلم في قراءتها في اغلب الاوقات فحسن لكن يكره أن يتخذها محتملا لا يقرأ فيها  
 غيرهما لما ذكرنا في الجمعة اه ويجهز بالقراءة كما ذكره في فصل القراءة وصرح به في البحر هنا (قوله في القيام)  
 أي الذي قبل الركوع أما لو أدركه راكعا فان غلب على ظنه ادراكه في الركوع كبر فائتمار بنفسه ثم ركع  
 والاربع وكبر في ركوعه خلا فالابي يوسف ولا يرفع يديه لان الوضع على الركبتين سنة في محله والرفع  
 لافي محله وان رفع الامام رأسه سقط عنه ما بقى من التكبير لئلا تنفوته المتابعة ولو أدركه في قيام الركوع  
 لا يقضيها فيه لانه يقضي الركعة مع تكبيراتها فتح وبدائع (قوله كبر في الحال) أي وان كان الامام قد شرع  
 في القراءة كما في الحلية (قوله برأى نفسه الخ) أي ولو كان امامه شافعيما كبر سبعاً فانه يكبر ثلاثا بخلاف  
 ما مر من أنه يتابعه في المأثور لانه في المدرك (قوله لانه مسبوق) أي وهو منفرد فيما يقضي والذكر الفاتح  
 يقضي قبل فراغ الامام بخلاف الفعل فتح قلت فعلى هذا اذا أدرك مع الامام ما لا يتقص عن رأى نفسه  
 ينبغي أن لا يقضي بعده شيئا فتنبه له اه حلية (قوله يقرأ ثم يكبر) أي اذا قام الى قضاها ما الركعة التي  
 ادركها مع الامام فينبغي ان يجري فيها التفصيل المار من ادراكه كل التكبير أو بعضه او لا كما أفاده  
 في الحلية (قوله لئلا يتوالى التكبير) أي لانه اذا كبر قبل القراءة وقد كبر مع الامام بعد القراءة لزم توالى  
 التكبيرات في الركعتين قال في الجرح ولم يقل به احد من الصحابة ولو بدأ بالقراءة يصير فعله موافقا لقول علي رضي  
 الله عنه فكان اولي كذا في المخط وهو مخصص لقولهم ان المسبوق يقضي اول صلاته في حق الاذكار اه  
 (تنبيه) قد علمت أن المسبوق يكبر برأى نفسه أما اللاحق فانه يكبر على رأى امامه لانه خلف الامام حكما بجر  
 عن السراج (قوله فلو لم يكبر الخ) مرتبط بتو له ولو أدرك الامام في القيام (قوله قبل أن يكبر المؤتم) يغني عنه  
 ما قبله فالاولى حذفه (قوله ويكبر في الركوع على الصحيح) كذا قاله المصنف في منحه ويخالفه قول الجرح  
 ولو أدركه في القيام فلم يكبر حتى ركع لا يكبر في الركوع على الصحيح اه ومثله في النهر وذكر في الحلية قبل يكبر  
 في الركوع وقيل لا وقواء في المخط اه قال ط كانه لان التقصير جاء من جهته (قوله فالبيان بالواجب)

(ويوالي ندبا بين القراءتين)  
 ويقرأ كالجمعة (ولو أدرك)  
 المؤتم (الامام في القيام) بعد  
 ما كبر (كبر) في الحال برأى نفسه  
 لانه مسبوق ولو سبق بركعة  
 يقرأ ثم يكبر لئلا يتوالى التكبير  
 (فلو لم يكبر حتى ركع الامام قبل  
 ان يكبر) المؤتم (لا يكبر) في القيام  
 (و) لكن (يركع ويكبر في الركوع)  
 على الصحيح لان للركوع حكم  
 القيام فالبيان بالواجب اولي  
 من المسنون (كما لو ركع الامام  
 قبل ان يكبر فان الامام يكبر في  
 الركوع ولا يعود الى القيام ليكبر)

(ويرفع يديه في الزوائد) وان لم ير

امامه ذلك (الاذا كبروا كما)

كما ستر فلا يرفع يديه على الاختار لان اخذ الركبتين سنة في محله

(وليس بين تكبيراته ذكر مسنون)

ولذا يرسل يديه (وبسكت بين كل

تكبيرتين مقدار ثلاث تسبيحات)

هذا يختلف بكثرة الزحام وقتله

(ويخطب بعدها خطبتين) وهما

سنة (فلو خطب قبلها صم وأساء)

لترك السنة وما يستن في الجمعة

ويكره يستن فيها ويكره (و) الخطب

ثمان بل عشر (يبدأ بالتحميد

في ثلاث) خطبة جمعة واستسقاء

(ونكاح) وينبغي أن تكون خطبة

الكسوف وختم القرآن كذلك

ولم أره (و) يبدأ (بالتكبير في خمس

خطبة العيدين) وثلاث خطب

الحج إلا أن التي بمكة وعرفة يبدأ

فيها بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة

كذا في خزائن أبي الليث (ويستحب

أن يستفتح الأولى بتسعة تكبيرات

تتلى أي متتابعات) (والثانية

بسبع) هو السنة (و) أن (يكبر

قبل نزوله من المنبر أربع عشرة)

واذا صعد عليه لا يجلس عندها

معراج (و) أن (يعلم الناس فيها

أحكام) صدقة (الفطر) ليؤتيها

من لم يؤتوها وينبغي تعليمهم في الجمعة

التي قبلها ليخرجوها في عملها ولم

أره وهكذا كل حكم احتج إليه

لأن الخطبة شرعت للتعليم (ولا

يصلها وحدها فأت مع الامام

ولو بالافساد اتفاقا في الاصح كما في

نيم الجرو فيها بلغز أي رجل أفسد

صلاة واجبة عليه ولا قضاء (و) لو

أمكنه الذهاب إلى امام آخر فعل

لانها (تؤدى بعصر) واحد (بمواضع)

كثيرة (اتفاقا) فان عجز صلى أربعاً

كالضحي (وتؤخر بعذر) كطر

وهو التكبير اولى من المسنون وهو التسبيح وقد علمت ما فيه ط وفسر الرجعي الواجب بالتابعة والمسنون بالاتباع بالتكبير في محض القيام أي لأن التكبير يكتفي ايقاعه في الركوع لكن كونه في محض القيام سنة تأمل (قوله في ظاهر الرواية) تبع فيه المصنف في المنع والذي في الجرو والخليفة أن ظاهر الرواية أنه لا يكبر في الركوع ولا يعود إلى القيام زاد في الخلية وعلى ما ذكره الكرخي ومشي عليه في البدائع وهو رواية النوادر يعود إلى القيام ويكبر ويعد الركوع دون القراءة اه وهذه الرواية أيضا تخالف ما في المتن نعم صرح بمثله في الجرو والخلية والفتح والخليفة في باب الوتر والنوافل وذكروا الفرق بين التكبير حيث يرفض الركوع لاجله وبين القنوت بكون تكبير العبد مجعاً عليه دون قنوت الوتر وذكر مثله في البدائع هناك مخالفاً لما ذكره في هذا الباب ولكن حيث ثبت ظاهر الرواية لا يعدل عنه وعلى ما في المتن فالفرق بين التكبير وبين القنوت حيث لا يأتي به في الركوع أنه لم يشرع الا في محله القيام بخلاف التكبير (قوله فلو عاد ينبغي الفساد) تبع فيه صاحب التهر وقد علمت أن العود رواية النوادر على أنه يقال عليه ما قاله ابن الهمام في ترجيح القول بعدم الفساد فيما لو عاد إلى القعود الأول بعد ما استتم قائماً بأن فيه رفض الفرض لاجل الواجب وهو وان لم يحل فهو بالجمعة لا يحل (قوله ويرفع يديه) أي ما ساء باهاً به شتمت اذنيه ط (قوله في الزوائد) قيده للاختراز عن تكبير الركوع الثاني فانه ألحق بها حتى قلنا بوجوبه أيضاً مع أنه لا يرفع فيه نهر وما وقع في الجرو من التعبير بتكبير الركوع بالثنية اعترضه في الشربلالية بأن الكمال صرح في باب سجود السهو بأنه لا يجب بترك تكبيرات الانتقال الا في تكبيرة ركوع الركعة الثانية من العبد اه (قوله ذلك) أي الرفع (قوله سنة في محله) أي والرفع سنة في غير محله وذو المحل اولى ط (قوله ولذا يرسل يديه) أي في أثناء التكبيرات ويضعهما بعد الثالثة كما في شرح المنية لأن الوضع سنة قيام طويل فيه ذكره سنون (قوله هذا يختلف الخ) أشار إلى ما في الجرو عن المبسوط من أن هذا التقدير ليس بلازم بل يختلف بكثرة الزحام وقتله لأن المقصود ازالة الاشتباه (قوله فلو خطب قبلها الخ) وكذا لو لم يخطب أصلاً كما قد مناه عن الجرو (قوله يستن فيها ويكره) أي الا التكبير وعدم الجلوس قبل الشروع فيها فانما سنة هنا لا في خطبة الجمعة (قوله بل عشر) أي بناء على القول بأن للكسوف خطبة عندنا وعلى قوله ما بأن للاستسقاء خطبة كما سيأتي (قوله واستسقاء) أي بناء على قواها من أن له خطبة (قوله إلا أن التي بمكة وعرفة الخ) وأما التي بنى حادي عشر ذي الحجة فليس فيها تلبية لأن التلبية تنقطع بأول رمي ط (قوله ويستحب الخ) ذكر ذلك في المعراج عن مجمع النوازل وقال في الثانية انه ليس للتكبير عدد في ظاهر الرواية لكن ينبغي أن لا يكون أكثر الخطبة التكبير ويكبر في الاضحية أكثر من الفطر اه قلت وأطلق العدد في ظاهر الرواية لا ينافي تقييده بما ورد في السنة وقال به الشافعي رحمه الله تعالى (قوله لا يجلس عندنا) لأن الجلوس لا تظافر فراغ المؤذن من الاذنين والاذنان غير مشروع في العيد فلا حاجة إلى الجلوس معراج (قوله ولم أره) البحث لصاحب الجرو قال بعده والعلم أمانة في عنق العلماء اه ويؤيده ما سذكره الشارح في أول باب صدقة الفطر عن الشافعي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب قبل الفطري يومين يأمر بأخراجها (قوله وهكذا الخ) هو من تمة كلام الجرو حيث قال ويستفاد من كلامهم أن الخطيب اذا رأى حاجة إلى معرفة بعض الأحكام فانه يعلمهم اياها في خطبة الجمعة خصوصاً في زماننا لكثرة الجهل وقلة العلم فينبغي أن يعلمهم فيها أحكام الصلاة كما لا ينبغي اه (قوله مع الامام) متعلق بمحذوف حال من ضمير فانت لا يفات لان المعنى أن الامام اذاها وفاتت المقنن لانها لو فانت الامام والمقنن تقضي كما يأتي في آفاد في معراج الدراية (قوله ولو بالافساد) أي بعد أن دخل فيها مع الامام وفرغ منها الامام (قوله في الاصح) مقابلة ما حكاه في الجرو من أن أبي يوسف أنه اذا فسد ما بعد الشروع تقضي لأن الشروع كالندوة في الإيجاب (قوله وفيها) أي في صورة الافساد وقوله واجبة زيادة في الاغزال للاختراز عن النفل فانه يجب قضاؤه بالافساد ط (قوله اتفاقاً) والخلاف انما هو في الجمعة بجر (قوله صلى أربعاً كالضحي) أي استحبها كما في القهستاني وليس هذا قضاء لانه ليس على كيفية ط قلت وهي صلاة الضحي كما في الخلية عن انسانية فقوله تبه البدائع كالضحي معناه أنه لا يكبر فيها للزوائد مثل العهد تأمل (قوله بعذر كطر) دخل فيه ما إذا لم يخرج الامام وما اذا غم الهلال فشهدوا به بعد الزوال او قبله بحيث لا يمكن جمع الناس

اوصلها في يوم غيم وظهور أنها وقعت بعد الزوال كما في الدرر وشرحه للشيخ اسماعيل وفيه عن المجتبه امام صلى  
 العبد على غير وضوء ثم علم بذلك قبل أن يتفرق الناس فوضأ وبعثون وان تفرق الناس لم يعد بهم وجازت صلاتهم  
 صيانة للمسلمين وأعمالهم (قوله فقط) راجع الى قوله بعذر فلا تؤخر من غير عذر والى قوله الى الزوال فلا تصح  
 بعده والى قوله من القدر فلا تصح فيما بعد غد ولو بعذر كما في البحر ط (قوله وحكي القهستاني قولين) ثم قال ولعله  
 مبنى على اختلاف الروايتين ويؤيده ما في زكاة النظم أن اصلاته يوم واحد في الاصول ويومين في مختصر  
 الكرخي اه (تنبه) ذكر في المجتبى عن الطحاوي أن ما ذكره المصنف قول أبي يوسف وأن ابا حنيفة قال ان  
 فانت في اليوم الاول لم تقض لكن لم يذكروا في الكتب المعتمدة اختلاف في هذا كما في البحر (قوله لكن هنا) أي  
 في الاضحية (قوله يجوز تأخيرها الخ) وتكون فيما بعد اليوم الاول قضاء أيضا كما في الاضحية البدائع والزيلعي  
 (قوله بلا عذر مع الكراهة) اثبت في المجتبى والجوهرة والبرازية وغيرها الاسماء بالتأخير لغير عذر وبه يعلم  
 أنها كراهة تحريم تأكل رملي قلت اطلاق الكراهة تبعاً للبحر والدرر فيصير التحريم وأما الاسماء فقد مننا  
 في سنن الصلاة الخلاف في أنها دون الكراهة أو أغش ووفقنا بينهما بأنها دون التعريضة وأغش من التعريضة  
 (قوله اتفاقاً) أما في الفطر فقد علمت ما فيه من الخلاف في أصل التكبير أو في صفته وهي الجهر (قوله قيل وفي  
 المصلي) قال في المحيط وفي رواية لا يقطع ما لم يفتح الامام الصلاة لانه وقت التكبير فيكبر عقب الصلاة جهراً اه  
 وحزم في البدائع بالاولى وعمل الناس في المساجد على الرواية الثانية بحر (قوله لا في البيت) أي لا يستحب  
 والافهوذ كمرسوع (قوله ويندب تأخيراً كله عنها) أي يندب الامساك عما يفطر الصائم من صبحه  
 الى أن يصلي فان الاخبار عن الصحابة تواترت في منع الصبيان عن الاكل والاطفال عن الرضاع غداة الاضحية  
 قهستاني عن الزاهدي ط (قوله وان لم يضح) شمل المصري والقروى وقيد في غاية البيان بالمصري  
 وذكر أن القروى يذوق من الصبح لان الاضحية تذبح في القرى من الصباح بحر (قوله في الاضحية) وقيل  
 لا يستحب التأخير في حق من لم يضح بحر (قوله لم يكره) قال في البحر وهو مستحب ولا يلزم من ترك  
 المستحب ثبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص اه (قوله أي تحريماً) تبع فيه صاحب النهر وأشار به  
 الى ثبوت كراهة التزنية وفيه نظر لما علمت من كلام البحر لقول البدائع ان شاء ذاق وان شاء لم يذق والادب  
 أن لا يذوق شيئاً الى وقت الفراغ من الصلاة حتى يكون تناول من القرابين اه (قوله في الخطبة) متعلق  
 يعلم وينبغي تعليم تكبير التشرين في الجمعة التي قبل عيد الاضحية لان ابتداء يوم عرفة كما بحثه في البحر (قوله  
 يوم عرفة) الاضافة بيانية لان عرفة اسم اليوم وعرفات اسم المكان شريلاً (قوله في غيرها) أي غير عرفة  
 وأراد بها المكان تجوز والمراد كما في شرح المنية اجتماعهم عشية يوم عرفة في الجوامع او في مكان خارج البلد  
 يشبهون بأهل عرفة اه (قوله وقيل يستحب) لعله المراد من قول النهاية وعن أبي يوسف ومحمد في غير رواية  
 الاصول أنه لا يكره لما روى أن ابن عباس فعل ذلك بالبصرة اه قال في الفتح وهذا يفيده أن مقابله من رواية  
 الاصول الكراهة ثم قال وهو الاول حسماً لمفسدة اعتقادية تتوقع من العوام ونفس الوقوف وكشف الرأس  
 يستلزم التشبه وان لم يقصد فالنقطة أنه ان عرض للوقوف في ذلك اليوم سبب يوجب كراهة كاستسقاء مثلاً لا يكره  
 أمّا قصد ذلك اليوم بالخروج فيه فهو معنى التشبه اذا تأملت وما في جامع الترمذي لو اجتمعوا الشرف ذلك  
 اليوم جازي يحمل عليه بلا وقوف وكشف اه والحاصل أن الصحيح الكراهة كما في الدرر بل في البحر أن ظاهر  
 ما في غاية البيان أنها تحريمية وفي النهر أن عباراتهم ناطقة بترجيح الكراهة وشذوذ غيره (قوله وقال الباقي) الخ  
 مأخوذ من آخر عبارة الفتح المتقدمة والحاصل أن المكروه هو الخروج مع الوقوف وكشف الرأس  
 بلا سبب موجب كاستسقاء أما مجرد الاجتماع فيه على طاعة بدون ذلك فلا يكره (قوله ويجب تكبير التشرين)  
 نقل في الصحاح وغيره أن التشرين تقديد اللحم وبه سميت الايام الثلاثة بعدي يوم النحر ونسب الخليل بن احمد  
 والنضر بن شميل عن أهل اللغة أنه التكبير فكان مشتركاً بينهما والمراد هنا الثاني والاضافة فيه بيانية أي التكبير  
 الذي هو التشرين وبه اندفع ما قيل ان الاضافة على قولهما لانه لا تكبير في ايام التشرين عنده وتقامه في الاحكام  
 للشيخ اسماعيل والبحر (قوله في الاضحية) وقيل سنة وصحح أيضاً لكن في الفتح أن الاكثر على الوجوب  
 وحز في البحر أنه لا خلاف لان السنة المؤكدة والواجب متساويان رتبة في استحقاق الاتم بالترك قلت وفيه

(الى الزوال من الغد فقط) فوقتها  
 من الثاني كالأول وتكون قضاء لا  
 أداء كما سيجي في الاضحية وحكي  
 القهستاني قولين (وأحكامها  
 أحكام الاضحية لكن هنا يجوز  
 تأخيرها الى آخر ثلث أيام النحر  
 بلا عذر مع الكراهة وبه) أي  
 بالعدول (بدونها) فالعذر هنا لنفي  
 الكراهة وفي الفطر للصحة (ويكبر  
 جهراً) اتفاقاً (في الطريق)  
 قيل وفي المصلي وعليه عمل الناس  
 اليوم لا في البيت (ويندب تأخير  
 أكله عنها) وان لم يضح في الاضحية  
 ولو اكل لم يكره أي تحريماً (وبعلم  
 الاضحية وتكبير التشرين)  
 في الخطبة (ووقوف الناس يوم  
 عرفة في غيرها تشبيهاً بالواقفين  
 ليس بشيء) هو فكرة في موضع النفي  
 قسم انواع العبادات من فرض  
 وواجب ومستحب فيصير الاباحة  
 وقيل يستحب ذلك كذا في مسكين  
 وقال الباقي لو اجتمعوا الشرف  
 ذلك اليوم ولسماع الوعظ بلا  
 وقوف وكشف رأس جاز بلا  
 كراهة اتفاقاً (ويجب تكبير  
 التشرين) في الاضحية

مطلب  
 لا يلزم من ترك المستحب ثبوت  
 الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص

مطلب  
 في تكبير التشرين



نظر لما قد مناه عنه في بحث سنن الصلاة أن الائم في ترك السنة اخف منه في ترك الواجب وحذرنا هنا أن المراء  
من ترك السنة الترك بلا عذر على سبيل الاصرار كما في شرح التحرير ففلا ائم في تركها مرة وهذا مخالف للواجب  
فالاحسن ما في البدائع من قوله الصحيح أنه واجب وقد سماه الكرخي سنة ثم فسره بالواجب فقال تكبير  
التشريق سنة ماضية نقلها أهل العلم وأجمعوا على العمل بها واطلاق اسم السنة على الواجب جائز لأن السنة  
عبارة عن الطريقة المرضية او السيرة الحسنة وكل واجب هذا صفة اه قلت ومنه اطلاق كثير على القعود  
الاول أنه سنة (قوله لا امر به) أي في قوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات وقوله تعالى وذكروا اسم  
الله في أيام معلومات على القول بأن كليهما أيام التشريق وقيل المعدودات أيام التشريق والمعلومات أيام عشر  
ذى الحجة وتعامه في البحر (قوله وان زاد الخ) أفاد أن قوله مرة بيان للواجب لكن ذكر أبو السعود أن الخوى  
نقل عن القرا حصارى أن الاتيان به مرتين خلاف السنة اه قلت وفي الاحكام عن البرجندى ثم المشهور  
من قول علمائنا أنه يكبر مرة وقيل ثلاث مرات (قوله صفته الخ) فهو تلبية بين أربع تكبيرات ثم تحميدة  
والجهرية واجب وقيل سنة قهستاني (قوله هو المأثور عن الخليل) وأصله أن جبريل عليه السلام لما جاء  
بالفداء خاف العجلة على ابراهيم فقال الله أكبر الله أكبر فلما رآه ابراهيم عليه الصلاة والسلام قال لا اله الا الله  
والله أكبر فاعلم اسماعيل الفداء قال الله أكبر والله الحمد كذا ذكره الفقهاء ولم يثبت عند المحدثين كفاي الفتح  
بحر أي هذه القصة لم تثبت أما التكبير على الصفة المذكورة فتدروا ابن أبي شيبة بسند جيد عن ابن مسعود  
أنه كان يقوله ثم عم عن الصلاة وتعامه في الفتح ثم قال فظهر أن جعل التكبيرات ثلاثا في الاول كما يقوله الشافعي  
لا يثبت له (قوله واختار أن الذبيح اسماعيل) وفي اول الحلية أنه اظهر القولين اه قلت وبه قال احمد ورجحه  
غالب المحدثين وقال أبو حاتم انه الصحيح والبيضاوي أنه الاظهر وفي الهدى انه الصواب عند علماء الصحابة  
والتابعين فمن بعدهم والقول بأنه اسحق مردود باكثر من عشرين وجهان ثم ذهب اليه جماعة من الصحابة  
والتابعين ونسبه القرطبي الى الاكثرين واختاره الطبري وجرم به في الشفاء وتعامه في شرح الجامع الصغير  
للملقمي عند حديث الذبيح اسحق قال في البحر والحنفية مائلون الى الاول ورجحه الامام أبو الليث السمرقندي  
في البستان بأنه اشبه بالكتاب والسنة فأما الكتاب فقوله وفديناه بذبح عظيم ثم قال بعد قصة الذبيح  
وبشرناه باسحق الآية وأما الخبر فمأثور عن علي عليه الصلاة والسلام أنا ابن الذبيحين يعني أباه عبد الله واسماعيل  
واتفقت الامة أنه كان من ولد اسماعيل وقال أهل التوراة مكتوب في التوراة أنه كان اسحق فان صح ذلك فيها  
آمنابه اه ونقل ح عن الخفاف في شرح الشفاء أن الاحسن الاستدلال بقوله تعالى ومن وراء اسحق  
يعقوب فانه مع اخبار الله تعالى أباه بآتيان يعقوب من صلب اسحق لا يمت استلواؤه بذبحه لعدم فائدته حينئذ  
اه أي لانه امر بذبحه صغير فلا يمكن أن يكون الامر بعد خروج يعقوب من صلبه فافهم (قوله ومعناه) أي  
في العربية (قوله عقب كل فرض عتي) شمل الجمعة وخرج به الواجب كالوتر والعديد والنفل وعند البخطين  
يكبرون عقب صلاة العيد لادائها بجماعة كالجمعة وعليه نوارث المسلمين فوجب اتباعه كما يأتي وخرج بالعتي  
الجنائز فلا يكبر عقبها أفاده في البحر (قوله بلا فصل يمنع البناء) فلو خرج من المسجد أو تكلم عامدا أو ساهيا  
أو أحدث عامدا سقط عنه التكبير وفي استدبار القبلة روايتان ولو أحدث ناسيا بعد السلام الاصح أنه يكبر  
ولا يخرج للطهارة فتح (قوله أذى بجماعة) خرج القضاء في بعض الصور كما يأتي والانفراد وفيه خلافهما  
كما يأتي (قوله اوقضى فيها الخ) الفعل مبني للجھول معطوف على أذى والمسئلة رباعية فائنة غير العيد  
قضاها في أيام العيد فائنة أيام العيد قضاها في غير أيام العيد فائنة أيام العيد قضاها في أيام العيد من عام  
آخر فائنة أيام العيد قضاها في أيام العيد من عامه ذلك ولا يكبر الا في الاخير فقط كذا في البحر فقوله اوقضى فيها  
أي في أيام العيد احتراز عن الثانية وقوله منها أي حال كونه المقتضية في أيام العيد من أيام العيد احترازه  
عن الاولى وقوله من عامه أي حال كونه أيام العيد التي تقضى فيها الصلاة التي فانت في أيام العيد من عام  
الفوات احترازه عن الثالثة اه ح (قوله لقيام وقته) عليه لوجوب تكبير التشريق في القضاء المذكور ح  
(قوله كالأضحية) فانه اذا لم يفعلها في اول يوم يفعلها في الثاني والثالث اذا كانت من ذلك العام بخلاف  
أضحية عام سابق (قوله في الاصح) فان الاصح ان الحزبة ليست بشرط حتى لو أتم العيد قوما وجب عليه وعليهم

مطلب

يطلق اسم السنة على الواجب

مطلب

المختار أن الذبيح اسماعيل

للأمر به (مرة) وان زاد عليها  
يكون فضلا قاله العيني صفته  
(الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله  
والله أكبر الله أكبر والله الحمد)  
هو المأثور عن الخليل والمختار  
أن الذبيح اسماعيل وفي القاموس  
انه الاصح قال ومعناه مطيع  
الله (عقب كل فرض عتي) بلا  
فصل يمنع البناء (أذى بجماعة)  
اوقضى فيها منها من عامه اقيام  
وقته كالأضحية (مستحبة) خرج  
بجماعة النساء والعرأة لا العبد  
في الاصح جوهره

أوله (من فجر عرفة) وآخره (الى عصر العيد) بادخال الغاية فهي ثمان صلوات وجوبه (على امام مقيم) بمصر (و) على مقتد (مسافر أو قروي أو امرأة) بالتبعية لكن المرأة تخاف ويحب على مقيم اقتدى بمسافر (وقال بوجوبه فور كل فرض مطلقا) ولو منفردا أو مسافرا أو امرأة لانه تبع للمكتوبة (الى) عصر اليوم الخامس (آخر أيام التشريق وعليه الاعتماد) والعمل والفتوى في عامة الامصار وكافة الاعصار ولا بأس به عقب العيد لان المسلمين توارثوه فوجب اتباعهم وعليه البلخيون ولا يمنع العامة من التكبير في الاسواق في الايام العشر وبه نأخذ ببحر ومجتبي وغيره (وبأقوى المؤتم به) وجوبا (وان تركه امامه) لادائه بعد الصلاة قال أبو يوسف صليت بهم المغرب يوم عرفة فهوت ان اكبر فكبر بهم أبو حنيفة (والمسجوق يكبر) وجوبا كالا حق لكن (عقب القضاء) لما فاته ولو كبر مع الامام لا تفسد ولو لم يفسد (ويبدأ الامام بسجود السهو) لوجوبه في تحرمتها (ثم بالتكبير) لوجوبه في حرمتها (ثم بالتلبية لو محرمًا) لعدمها خلاصة وفي اللوالية لو بدأ بالتلبية سقط السجود والتكبير

مطلب ٢  
كلمة لا بأس قد تستعمل في المندوب

التكبير بحر (قوله اوله من فجر عرفة) أي في ظاهر الرواية وهو قول عمرو على وعن أبي يوسف من ظهر البحر وهو قول ابن عمر وزيد بن ثابت كما في المحيط قهستاني (قوله فهي ثمان) باظهار الاعراب وابعار المنقوبين ط وقد منافي باب النوافل اشتقاقه واعرابه (قوله ووجوبه على امام) تقدير المبتدأ غير لازم لان الجواز والمجور متعلق بقوله قبله يجب ولكن قدره لبعده الفصل (قوله مقيم بمصر) فلا يجب على قروي ولا مسافر ولو صلى المسافرون في مصر جماعة على الاصح بحر عن البدائع أي الاصح على قول الامام والظاهر ان صلاة القرويين في مصر كذلك تأمل قال القهستاني والمتبادر أن يكون ذلك المقيم صحيفا فاذا صلى المريض بجماعة لم يكبروا كما في الجلابي (قوله وعلى مقتد) أي ولو مستغفلا بمقتضى اسماعيل عن القضية (قوله مسافر الخ) ليس للاحتراز بل لان غيرهم بالاولى (قوله بالتبعية) راجع الى الثلاثة ط (قوله تخاف) لان صوتها عورة كما في الكافي والتبيين (قوله ويجب على مقيم الخ) الظاهر أنه بحث لصاحب الترمذ ليلية حيث قال عند قول الدرر ولا على امام مسافر أقول على هذا يجب على من اقتدى به من المقيمين لوجدان الشرط في حقهم اه قلت ولا يرد عليه قولهم بالتبعية لانها فيما اذا كان الامام من أهل الوجوب دون المؤتم تأمل لكن في حاشية أبي السعود عن الجوى مانعه وفي هداية الناطقي اذا كان الامام في مصر من الامصار فصل بالجماعة وخلفه أهل مصر فلا تكبير على واحد منهم عند أبي حنيفة وعندهما عليهم التكبير اه والمراد الامام المسافر دل عليه سياق كلامه اه (قوله فور كل فرض) بأن يأتي به بلا فصل يمنع البناء كما مر ط (قوله لانه تبع للمكتوبة) فيجب على كل من تجب عليه الصلاة المكتوبة بحر (قوله وعليه الاعتماد الخ) هذا بناء على أنه اذا اختلف الامام وصاحبه فاعبرة لقوة الدليل وهو الاصح كما في آخر الحاوي القدسي او على أن قولهم ما في كل مسألة مروى عنه أيضا والافكيف يفتي بقول غير صاحب المذهب وبه اندفع ما في الفتح من ترجيح قوله هنا وردتوى المشايخ بقولهما بحر (قوله ولا بأس الخ) كلمة لا بأس قد تستعمل في المندوب كما في البحر من الجنائز والجهاد ومنه هذا الموضع لقوله فوجب اتباعهم (قوله فوجب) الظاهر أن المراد بالوجوب الثبوت لا الوجوب المصطلح عليه وفي البحر عن المجتبي والبلخيون يكبرون عقب صلاة العيد لانها تؤدى بجماعة فأشبهت الجمعة اه وهو يفيد الوجوب المصطلح عليه ط (قوله ولا يمنع العامة الخ) في المجتبي قيل لا بي حنيفة ينبغي لاهل الكوفة وغيرها أن يكبروا أيام العشر في الاسواق والمساجد قال نعم وذكر الفقيه أبو الليث أن ابراهيم بن يوسف كان يفتي بالتكبير فيها قال الفقيه أبو جعفر والذي عندي أنه لا ينبغي أن تمنع العامة عنه لقلة رغبته في الخير وبه نأخذ اه فأفاد أن فعله اولى (قوله بحر ومجتبي) الاولى بحر عن المجتبي ط (قوله وبأقوى المؤتم به الخ) ظاهره ولو كان مسافرا او قرويا أو امرأة على قول الامام مع أنه تقدم أن الوجوب عليهم بالتبعية لكن المراد أن وجوبه عليهم تبع لوجوبه عليه فلا يسقط عنهم بعد وجوبه عليهم وان تركه الامام وليس المراد أنهم يفعلونه تبعاله تأمل (قوله لادائه بعد الصلاة) أي فلا يعتد به بخلاف الامام بخلاف سجود السهو فانه يتركه اذا تركه الامام لانه يؤدى في حرمة الصلاة ط (قوله قال أبو يوسف الخ) تضمنت الحكاية من القوائد الحكمية أنه اذا لم يكبر الامام لا يسقط عن المقتدى والعرفية جلالة قدر أبي يوسف عند الامام وعظم منزلة الامام في قلبه حيث نسي ما لا ينسى عادة حين علمه خلفه وذلك أن العادة نسيان التكبير الاول في الفجر فأما بعد نوا الى ثلاثة اوقات فلا لعدم بعد العهد به فتح (قوله لا تفسد) لانه ذكر وعن الحسن يتابعه كما في المجتبي ولا يعيده بعد الصلاة كما في خزائن القضاوى اسماعيل (قوله ولو لم يفسد) لانه خطاب الخليل عليه السلام وعن محمد لا تفسد لانه مخاطب الله تعالى بها فكانت ذكرا كما في المجتبي اسماعيل قلت الاولى التعليل بما يأتي من أنها تشبه كلام الناس اذا لاشك أن قول لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك الخ خطاب لله تعالى (قوله لوجوبه في تحرمتها) أي في حال بقاء تحرمتها التي يحرم بها ولذا يصح الاقتداء به (قوله في حرمتها) المراد به عقبها بلا فاصل حتى لو فصل سقط كما مر (قوله لعدمها) أي لعدم وجوبها في تحرمتها ولا في حرمتها (قوله سقط السجود والتكبير) لان التلبية تشبه كلام الناس وكلام الناس يقطع الصلاة فكذا هي وسجود السهو لم يشرع الا في التسمية ولا تحريمه والتكبير لم يشرع الا متصلا وقد زال الاتصال بدائع ولعل وجه كونه يشبه كلام الناس أن من نادى رجلا يجيبه بقوله لبيك وقد قال في البدائع

إذا قال اللهم أعطني درهما وزوجني امرأة تفسد صلواته لأن صيبته من كلام الناس وإن خاطب الله تعالى به فكان مفسداً بصيبته اه فافهم والله أعلم (خاتمة) قال في شرح المنية وفي المنعرات عن ابن المبارك في تقليم الاظفار وحلق الرأس في العشر أي عشر ذي الحجة قال لا تؤخر السنة وقد ورد ذلك ولا يجب التأخير اه وما ورد في صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل العشر وأراد بعضكم أن يضحى فلا يأتخذن شعرًا ولا يقلن ظفرًا فهذا محمول على السدب دون الوجوب بالاجماع فظهر قوله ولا يجب التأخير إلا أن نفي الوجوب لا ينافي الاستحباب فيكون مستحباً إلا أن استلزم الزيادة على وقت اباحة التأخير ونهايته ما دون الأربعين فلا يباح فوقها قال في القنية الأفضل أن يقلم أظفاره ويقص شاربه ويحلق عاتيه وينظف بدنه بالاعتسال في كل اسبوع والا فني كل خمسة عشر يوماً ولا عذر في تركه وراء الأربعين ويستحق الوعيد فالأول أفضل والثاني الأوسط والأربعون الأبعد اه

### \* (باب الكسوف) \*

أي صلاته وهي سنة كما ساقى والكسوف مصدر لازم والكسف مصدر متعدي يقال كسفت الشمس كسوفاً وكسفها الله تعالى كسفاً ونظامه في البحر (قوله من حيث الاتحاد) أي في أن كلاماً من العيد والكسوف يؤدى بالجماعة نهاراً بلا اذان ولا إقامة وقوله أو التضاد أي من حيث أن الجماعة في العيد شرط والبحر فيها واجب بخلاف الكسوف اه ح أولان لأن الإنسان حالته السرور والفرح وحالة الحزن والترح وقد تم حالة السرور على حالة الترح معراج (قوله للشمس والقمر) لف ونشر مرتب قال في الحلية والأشهر في السنة الفقهاء تخصيص الكسوف بالشمس والكسوف بالقمر وأدعى الجوهرى أنه الأصح وقيل هما فيهما سواء اه وفي القهستاني وقال ابن الأثيران الأول هو الكثير المعروف في اللغة وإن ما وقع في الحديث من كسوفها وخسوفها فالتغليب (قوله من يملك إقامة الجمعة) وعن أبي حنيفة في غير رواية الأصول لكل امام مسجد أن يصلي بجماعة في مسجده والصحيح ظاهر الرواية وهو أنه لا يقيها إلا الذي يصلي بالناس الجمعة كذا في البدائع نهر (قوله بيان للمستحب) أي قوله يصلي بالناس بيان للمستحب وهو فعلها بالجماعة أي إذا وجد امام الجمعة والأفلا تلتحجب الجماعة بل تصلي فرادى إذا بقيها غيره كما علمته (قوله ردة في البحر) أي بتصریح الاستيعابى بأنه يستحب فيها ثلاثة أشياء الامام والوقت أي الذي يباح فيه التطوع والموضع أي مصلى العيد أو المسجد الجامع اه وقوله الامام أي الاقتداء به وحاصله أنها تصح بالجماعة وبدونها والمستحب الأول لكن إذا صليت بجماعة لا يقيها إلا السلطان أو ما ذونه كما مر أنه ظاهر الرواية وكون الجماعة مستحبة فيه ردة على ما في السراج من جعلها شرطاً كصلاة الجمعة (قوله عند الكسوف) فلما فُجئت لم تصل بعده وإذا فُجئ في بعضها جازاً بدأ الصلاة وإن سترها صحاب أو حائل صلى لأن الأصل بقاءه وإن غربت كسفة أمسك عن الدعاء وصلى المغرب جوهره (قوله وإن شاء أربعا أو أكثر الخ) هذا غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية هو الركعتان ثم الدعاء إلى أن تجلي شرح المنية قلت نعم في المعراج وغيره لم يبقها الإمام صلى الله عليه وسلم فرادى ركعتين أو أربعا وذلك أفضل (قوله أي ركوع واحد) وقال الأئمة الثلاثة في كل ركعة ركوعان والأدلة في الفتح وغيره (قوله في غير وقت مكروه) لأن النوافل لا تصلي في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها وهذه نافلة جوهره وما مر عن الاستيعابى من جعله الوقت مستحباً قال في البحر لا يصح قال ط وفي المحوى عن البرجندي عن الملقط إذا أنكسفت بعد العصر أو نصف النهار دعوا ولم يصلوا (قوله بلا اذان الخ) تصریح بما علم من قوله كالنفل ط (قوله ولا جهر) وقال أبو يوسف يجهر وعن محمد روايتان جوهره (قوله ولا خطبة) قال القهستاني ولا يخطب عند نافيها بخلاف كافي التحفة والمحيط والكافي والهداية وشروحهما لكن في النظم يخطب بعد الصلاة بالاتفاق ونحوه في الخلاصة وقاضى حان اه وعلى الثاني يتنى ما مر في باب العيد من عدا الخطب عشر لكن المشهور الأول وهو الذي في المتون والشروح وفي شرح المنية أنه قال به مالك وأحمد قال في البحر وما ورد من خطبته عليه الصلاة والسلام يوم مات ابنه إبراهيم وكسفت الشمس قائماً كان للردة على من قال أنها كسفت لمونه لأنها مشروعة له ولذا خطب عليه الصلاة والسلام بعد الانجلاء ولو كانت سنة له لخطب قبله كالصلاة والدعاء (قوله وينادي الخ) أي كما رواه مسلم في صحيحه كما في الفتح (قوله الصلاة جامعة) بنصبها أي احضر والصلاة

### \* (باب الكسوف) \*

مناسبتة اما من حيث الاتحاد أو التضاد ثم الجمهور أنه بالكاف والخاء للشمس والقمر (يصلى بالناس من يملك إقامة الجمعة) بيان للمستحب وما في السراج لا بد من شرائط الجمعة الاخطبة رده في البحر عند الكسوف ركعتين بيان لاقطها وإن شاء أربعا أو أكثر كل ركعتين بتسليمه أو كل أربع مجتنب وصفها (كالنفل) أي ركوع واحد في غير وقت مكروه (بلا اذان ولا إقامة ولا جهر ولا خطبة) وينادي الصلاة جامعة



في حال كونها جامعة ورفعها على الابتداء والخبر ونصب الاقل مفعول فعل محذوف ورفع الثاني خبر مبتدا محذوف أي هي جامعة وعكسه أي حضرت الصلاة حال كونها جامعة رحتي (قوله ليجمعوها) أي إن لم يكونوا اجتمعوا بجر (قوله وبطل فيها الركوع والسجود والقراءة) نقل ذلك في الشربلاية عن البرهان أي لورود الاحاديث المذكورة في الفتح وغيره بذلك قال القهستاني فيقرر أي في الركعتين مثل البقرة وآل عمران كما في التحفة والاطلاق دال على أنه يقرأ ما أحب في سائر الصلاة كما في المحيط ١٥ ويجوز تطويل القراءة وتخفيف الدعاء وبالعكس وإذا خفف أحدهما طول الآخر لأن المستحب أن يبقى على الخشوع والخوف إلى انجلاء الشمس فأى ذلك فعل فقد وجد جوهره قال الكمال وهذا مستثنى من كراهة تطويل الامام الصلاة ولو خففها جاز ولا يكون مخالفا للسنة ثم قال والحق أن السنة التطويل والمندوب مجتزأ استيعاب الوقت أي بالصلاة والدعاء كما في الشربلاية (قوله الذي هو من خصائص النافلة) صفة للتطويل المفهوم من قوله وبطل كما يظهر من كلام البحر وظاهره أن هذه الادعية والاذكار ياتي بها في نفس الصلاة غير الادعية التي ياتي بها بعد الصلاة لأن الركوع والسجود لا تشرع فيهما القراءة فلم يبق في تطويلهما الا زيادة الادعية والاذكار من تسبيح ونحوه تأمل (قوله ثم يدعو بعدها) لانه السنة في الادعية بجر ولعله احتراز عن الدعاء قبلها لانه يدعوه فيها كما علمت تأمل (قوله او فائما) قال الحلواني وهذا أحسن ولو اعتمد على قوس او عصا كان حسنا ولا يصعد المنبر للدعاء ولا يخرج كذا في المحيط نهر (قوله يؤمنون) أي على دعائه (قوله كلها) أي المراد كمال الانجلاء لا ابتدائه شربلاية عن الجوهره (قوله صلى الناس فرادي) أي ركعتين أو ربعا وهو أفضل كما قد مناه والنساء يصلينها فرادي كما في الاحكام عن البرجندی (قوله في منازلهم) هذا على ما في شرح الطحاوي أو في مساجدهم على ما في الظهيرية وعزاه في المحيط إلى شمس الأئمة اسماعيل (قوله تحترز عن الفتنة) أي فتنة التقديم والتقدم والمنازعة فيهما كما في النهاية وان شاء وادعوا ولم يصلوا غياثية والصلاة أفضل سراجية كذا في الاحكام للتسبيح اسماعيل (قوله كالتسوف للقمر الخ) أي حيث يصلون فرادي سواء حضر الامام أو لا كما في البرجندی اسماعيل لأن ما ورد من أنه عليه الصلاة والسلام صلاه ليس فيه تصريح بالجماعة فيه والاصل عدمها كما في الفتح وفي البحر عن المجتبى وقيل الجماعة جائزة عندنا لكنها ليست بسنة ١٥ (قوله والفرع) أي الخوف الغالب من العذر بجر ودرر (قوله ومنه الدعاء برفع الطاعون) أي من عموم الامراض وأراد بالدعاء الصلاة لاجل الدعاء قال في النهر فاذا اجتمعوا صلى كل واحد ركعتين ينوي بهما رفعه وهذه المسئلة من حوادث الفتوى ١٥ (قوله أي حسنة) كذا في النهر قلت والبدعة تعترها الاحكام الخمسة كما أوضحناه في باب الامامة قال في النهر وليس دعاء برفع الشهادة لانها اثره لا عينه ١٥ قلت على أنه لا مانع منه اذا افترط وأضر كالمطر الدائم مع أن المطر رحمة قال السيد أبو السعود عن شيخه ومن ادلة مشروعيته أن غاية أمره أن يكون كالأداة العذوق وقد ثبت سؤاله عليه الصلاة والسلام العافية منه فيكون دعاء برفع المنشا (قوله وكل طاعون وباء الخ) لأن الوباء اسم لكل مرض عام نهر والطاعون المرض العام بسبب وخز الجرح وهذا بيان لدخول الطاعون في عموم الامراض المنصوص عليه عندنا وان لم ينصوا على الطاعون بخصوصه (قوله وتعامه في الاشياء) أي في اواخرها وأطال الكلام فيه (قوله واختار في الاسرار وجوبها) قلت ورجحه في البدائع للامر به في الحديث لكن في العناية أن العائنة على القول بالسنة لانها ليست من شعائر الاسلام فانها توجد بعارض لكن صلاها النبي صلى الله عليه وسلم فكانت سنة والامر للندب ١٥ وقواء في الفتح (قوله حسنة) الظاهر أن المراد بها الندب ولهذا قال في البدائع انها حسنة لقوله عليه الصلاة والسلام اذا رأيتم من هذه الافزع شيئا فافزعوا إلى الصلاة (قوله وكذا البقية) أي صلاة الريح وما عطف عليها فانها حسنة ح (قوله واختلف في استئذان صلاة الاستسقاء) أي في أصل مشروعيته أو كونها بجماعة كما يأتي فافهم (قوله فلذا اخرها) أي وقدم ما انفق على استئذانه مع اشتراكهما في كون كل منهما على صفة الاجتماع والحضور

\*(باب الاستسقاء)\*

ليجمعوها (وبطل فيها الركوع) والسجود (والقراءة) والادعية والاذكار والذي هو من خصائص النافلة ثم يدعو بعدها تجالس مستقبل القبلة او قائما مستقبل الناس والقوم يؤمنون (حتى تجعل الشمس كلها وان لم يحضر الامام) للجمعة (صلى الناس فرادي) في منازلهم تحترز عن الفتنة (كالتسوف) للقمر (والريح) الشديدة (والظلة) القوية نهارا والضوء القوي ليلا (والفرع) الغالب ونحو ذلك من الايات المخوفة كالازل والصواعق والثلج والمطر الدائم وعموم الامراض ومنه الدعاء برفع الطاعون وقول ابن حجر بدعة أي حسنة وكل طاعون وباء ولا عكس وتعامه في الاشياء وفي العيني صلاة الكسوف سنة واختار في الاسرار وجوبها وصلاة التسوف حسنة وكذا البقية وفي الفتح واختلف في استئذان صلاة الاستسقاء فلذا آخرها

\*(باب الاستسقاء)\*

هو لغة طلب السقي واعطاء ما يشربه والاسم السقي بالضم وشرعا طلب انزال المطر بكيفية مخصوصة عند شدة

الحاجة بأن يحبس المطر ولم يكن لهم اودية وآبار وأنهار يشربون منها ويسقون مواشيهم وزرعهم او كان ذلك  
 الا أنه لا يكتفى فاذا كان كلفا لا يستسقى كافي المحيط قهستاني (قوله هودعاء) وذلك أن يدعو الامام قائما  
 مستقبل القبلة رافعا يديه والناس قعود مستقبين القبلة يؤتمنون على دعائه باللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا  
 مريعا غدا فاجللا صحا طبقا داثما وما اشبهه سر أوجها كافي البرهان شربلاية وشرح ألفاظه في الامداد  
 وزاد فيه أدعية آخر (قوله واستغفار) من عطف الخصاص على العام لانه الدعاء بخصوص المغفرة او يراد  
 بالدعاء طلب المطر خاصة فيكون من قبيل عطف المغاير ط (قوله لانه السبب) بدليل أنه رتب ارسال المطر  
 عليه في قوله تعالى استغفروا ربكم الآية (قوله بلاجماعة) كان على المصنف أن يقول له صلاة بلاجماعة  
 كما قال في الكبر وغيره ح وهذا قول الامام وقال محمد يصلي الامام اونا بركعتين كافي الجماعة ثم يخطف أى  
 يستن له ذلك والاصح أن ابا يوسف مع محمد نهر (قوله بل هي) أى الجماعة جائزة لا مكروهة وهذا موافق  
 لما ذكره شيخ الاسلام من أن الخلاف في السنة لا في أصل المشروعية وحزمه في غاية البيان معزيا الى شرح  
 الطحاوى وكلام المصنف كالكتري في عدم المشروعية كافي البحر ونظامه في النهر وظاهر كلام الفتح ترجمه  
 وذكر في الحلبة أن ما ذكره شيخ الاسلام متجه من حيث الدليل فليكن عليه التعويل اه وقال في شرح المسية  
 الكبير بعد سقوطه الاحاديث والآثار فاصل أن الاحاديث لما اختلفت في الصلاة بالجماعة وعدمها على وجه  
 لا يصح به اثبات السنة لم يقل أبو حنيفة بسنيتها ولا يلزم منه قوله بأن يابده كائن قلعه عنه بعض المتعصين بل هو  
 قائل بالجواز اه قلت والظاهر أن المراد به النذب والاستحباب لقوله في الهداية قلنا انه فعله عليه الصلاة  
 والسلام مرة وتركه اخرى فلم يكن سنة اه أى لأن السنة ما اوجب عليه والفعل مرة مع التركة اخرى  
 يفيد النذب تأمل (قوله كالعيد) أى بأن يصلى بهم ركعتين يجهر فيهما بالقراءة بلا اذان ولا اقامة ثم يخطف  
 بعد ما قائما على الارض معتدا على قوس اوسيف او عصا خطبتين عند محمد وخطبة واحدة عند أبي يوسف  
 حلية (قوله خلاف) ففي رواية ابن كاس عن محمد يكبر الزوائد كافي العيد والمشهور من الرواية عنهما أنه لا يكبر  
 كافي الحلبة (قوله خلافا لمحمد) فانه يقول يقلب الامام رداءه اذ مضى صدر من خطبته فان كان مريعا جعل  
 أعلاه أسفله وأسفله أعلاه وان كان مدورا جعل اليمين على اليسر واليسر على اليمين وان كان قبا جعل  
 البطانة خارجا والظاهرة داخلية وعن أبي يوسف روايتان واختار القدرى قول محمد لانه عليه الصلاة  
 والسلام فعل ذلك نهر وعليه الفتوى كافي شرح درر البحار قال في النهر وأما القوم فلا يقبلون أن يذهب  
 عند كافة العلماء خلافا للمالك (قوله وبلا حضور ذي) أى مع الناس كافي شرح الجمع لابن ملك وظاهره أنهم  
 لا يمنعون من الخروج وحدهم وبه صرح في المعراج لكن منعه في الفتح باحتمال أن يسقوا فافتتن به ضعفاء  
 العوام (قوله وان كان الرابع الخ) اختلف المشايخ في أنه هل يجوز أن يقال يستجاب دعاء الكافر فنهى  
 الجمهور للآية المذكورة ولانه لا يدعوا لله لانه لا يعرفه لانه أقرب به تعالى فلما وصفه بما لا يليق به فقد نقض  
 اقراره وما روى في الحديث من أن دعوة المظلوم وان كان كافرا تستجاب فمحمول على كفران النعمة وجوزة  
 بعضهم لقوله تعالى حكاية عن ابليس رب أنظرني فقال تعالى انك من المنظرين وهذا اجابة واليه ذهب  
 أبو القاسم الحكيم وأبو النصر الدبوسي وقال الصدر الشهيد به بقي كذا في شرح العقائد للسعد وفي البحر  
 عن الولوالجية أن الفتوى على أنه يجوز أن يقال يستجاب دعاؤه اه وما في النهر من قوله أى يجوز عقلا  
 وان لم يقع فهو بعيد بل الخلاف في الجواز شرعا اذ المانع لا يقول انه مستحيل عقلا تأمل (قوله في الآخرة)  
 وهودعاء أهل النار تخفيف العذاب بدليل صدر الآية وهو وقال الذين في النار خزنة جهنم ادعوا ربكم يخفف  
 عنا يومئذ العذاب قالوا اولم تلك تأنيبكم رسلكم بالبينات قالوا بلى قالوا فادعوا وامدعوا الكافرين الا في خلال  
 (قوله شروح جمع) أقول لم اذكر في شرحه لمصنفه ولا في شرحه لابن ملك واعلم في غيرها (قوله ويخرجون)  
 أى الى الصعراء كافي الينابيع اسماعيل وهذا في غير أهل المساجد الثلاثة كما يأتي (قوله ويستحب للامام الخ)  
 نفسه في التتارخانية عن النهاية مع أنه في النهاية عزاه الى الخلاصة الغزالية بلفظ اذا غارت الانهار وانقطع  
 الامطار وانهارت القنوات فيستحب للامام الخ ثم قال وقريب من هذا في مذهبنا ما قاله الحلواني وساق  
 ما في المتن وذكر في المعراج مثل ما في النهاية عن خلاصة الامام الغزالي ولذا عبر عنه في شرح درر البحار وغيره

(هودعاء واستغفار) لانه السبب  
 لاوسال الامطار (بلاجماعة)  
 مسنونة بل هي جائزة (و) بلا  
 (خطبة) وقال تفعل كالعيد وهل  
 يكبر الزوائد خلاف (و) بلا (قلب  
 رداءه) خلافا لمحمد (و) بلا (حضور  
 ذي) وان كان الرابع أن دعاء  
 الكافر قد يستجاب استدراجا  
 وأما قوله تعالى وما دعاء الكافرين  
 الا في ضلال ففي الآخرة شروح  
 مجمع (وان صلوا فادعوا) فهي  
 مشروعة للمنفرد وقول التحفة  
 وغيرها ظاهر الرواية لا صلاة أى  
 بجماعة (ويخرجون ثلاثة أيام)  
 لانه لم ينقل أكثر منها (متتابعات)  
 ويستحب للامام أن يأمرهم  
 بصيام ثلاثة أيام قبل الخروج  
 وبالتوبة ثم يخرج بهم في الرابع  
 (مشاة في ثياب غسيلة او مرقعة  
 متدلين متواضعين خاشعين لله  
 فاكين رؤسهم

مطلب  
 هل يستجاب دعاء الكافر

بقوله قبل ينبغي أن يأمر الامام الناس الخ لكنه يؤمهم أنه قول في مذهبتنا (تنبيه) إذا أمر الامام بالصيام في غير الايام المهمة وجب لما قد مناه في باب العمد من أن طاعة الامام فيما ليس بمعصية واجبة (قوله ويجتهدون التوبة) ومن شروها ردا المظالم الى أهلها (قوله ويستسقون بالصفعة الخ) أي يشقون موتهم كما في النهر أي للدعاء والناس يؤمنون على دعائهم لأن دعاءهم أقرب للاجابة وفي خبر البخاري وهلى ترزقون وتنصرون الا بضعفائكم وفي خبر ضعيف لولا شباب خشع وبها تم رتع وشبو خ رقع وأطفال رضع لصب عليكم العذاب صبا وفي الخبر الصحيح ان نبيا من الانبياء قال جمع هو سليمان صلى الله على نبينا وعليه وسلم خرج يستسقي فاذا هو غميلة رافعة بعض قوائمها الى السماء فقال ارجعوا فقد استجيب لكم من اجل شأن التلة (قوله ويعدون الاطفال الخ) أي ليكثر الفحيج والعويل فيكون أقرب الى الرقة والخشوع (قوله كانه لضيقه) كذا في البحر واعترضه في الامداد بأنه غير ظاهر لأن من هو مقيم بالمدينة المنورة لا يبلغ قدر الحاج وعند اجتماعهم بمحلتهم فيه يشاهد اتساع المسجد الشريف فينبغي الاجتماع للاستسقاء فيه اذا يستسقاء وتستزل الرحمة في المدينة المنورة بغير حضرته ومشاهدته صلى الله عليه وسلم في كل حادثة وتوقف الدواب بالسباب كما في المسجد الحرام والاقصى اه ملخصا (قوله فلا بأس بالدعاء بحجبه الخ) أي فيقول كما قال صلى الله عليه وسلم اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام والطراب وبطون الاودية ومنابت الشجر وتتمام الكلام في الامداد (قوله شكر الله تعالى) أي ويستزيدونه من المطر كما في السراج وفيه أيضا ويستحب الدعاء عند نزول الغيث وأن يخرج اليه عند نزوله ليصيب جسده منه وأن يقول عند سماع الرعد سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته وأن يقول اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا بعذابك وعافنا قبل ذلك ويستحب لاهل الخصب أن يدعوا لاهل الجلباب اه ملخصا وعنايه في ط

#### \* (باب صلاة الخوف) \*

مناسبتها أن كلام من صلا في الاستسقاء والخوف شرع لعارض خوف الآفة في الأول سماوي وهو انقطاع المطر فلذا تقدم وهنا اختيارى وهو الجهاد النائي عن الكفر كما في النهر والبحر (قوله من اضافة الشيء لشرطه) كذا في الجوهره لكن في الدور وكذا في البحر عن التحفة أن سبها الخوف ووفق في الشر بلا لية بأن الأول بالنظر الى الكيفية المخصوصة لأن هذه الصفه شرطها العدو والثاني بالنظر الى أصل الصلاة فان سبها الخوف اه قلت وفيه نظر فان أصل الصلاة سبها وقتها ووقتها من في باب شروط الصلاة أن ما كلن خارجا عن الشيء غير مؤثر فيه فان كان موصلا اليه في الجله كالوقت فسبب وان لم يوصل اليه فان توقف عليه كالوضوء للصلاة فشرط والذي يظهر لي أن الخوف سبب لهذه الصلاة وحضور العدو شرط كما في صلاة المسافر فان المشقة سبب لها والسفر الشرعي شرط وحينئذ في أراد بالخوف العدو سماء شرطا ومن أراد به حقيقته سماء سببا لكن لا يشترط تحقق الخوف في كل وقت لانه سبب المشروعية وأقيم العدو مقامه كما أقيم السفر مقام المشقة قال في المعراج وفي مبسوط شيخ الاسلام المراد بالخوف حضرة العدو ولا حقيقة الخوف لأن حضرة العدو واقعت مقام الخوف على ما عرف من أصلنا من تعليق الرخص بنفس السفر اه (قوله خلافا للثاني) أي أبي يوسف له انها انما شرعت بخلاف القياس لاحراز فضيلة الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم وهذا المعنى انعدم بعده ولهما أن الصحابة رضوا الله تعالى عنهم أقاموها بعده عليه الصلاة والسلام درر (قوله بشرط حضور العدو) أشار الى أنه يشترط أن يكون قريبا منهم فلو بعد المبحر كما في الدور (قوله على ظنه) أي ظن حضوره بأن رأوا أسودا او غبارا فظهر غير ذلك درر (قوله أعادوا) أي القوم اذا صلوا بصفة الذهاب والجمي وجازت صلاة الامام كما في الجملة واستثنى في الفتح ما اذا ظهر الحال قبل أن يجاوز المنصرفون الصفوف فلهم البناء استحسانا كن انصرف على ظن الحدث توقف الفساد اذا ظهر أنه لم يحدث على مجاوزة الصفوف اسماعيل (قوله اوسبع) من عطف الخاص على العام واعترض بأنه من خصوصيات الواو وفي الشر بلا لية أنه عطف مبين لأن المراد بالاول من بني آدم (قوله ونحوها) كغرق وغرق جوهره (قوله وحلن) أي قرب ح (قوله قلت الخ) مراده بهذا النقل أن يبين أن ما في جميع الانهر لا يعمل به لانه قول البعض ونحو لفته لا طلاق سائر المتون ح قلت وهذه العبارة محلها عقب عبارة مجمع الانهر وتوجد في بعض النسخ عقب قوله

ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم ويجتهدون التوبة ويستسقون للمسلمين ويستسقون بالصفعة والشيخوخ) والجهاز والصبيان ويعدون الاطفال عن اتهامهم ويستحب اخراج الدواب والاولى خروج الامام معهم وان خرجوا باذنه او بغير اذنه جاز (ويجتهون في المسجد بمكة وبيت المقدس) ولم يذكر المدينة كانه لضيقه وان دام المطر حتى اضطر فلا بأس بالدعاء بحجبه وصرفه حيث يقع وان سقوا قبل خروجهم نذب أن يخرجوا شكر الله تعالى

#### \* (باب صلاة الخوف) \*

من اضافة الشيء لشرطه (هي جائزة بعده عليه السلام عندهما) أي عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله خلافا للثاني (بشرط حضور العدو) يقينا فلو صلوا على ظنه فبان خلافة أعادوا (اوسبع) اوجبة عظيمة ونحوها وحان خروج الوقت كما في مجمع الانهر ولم أره لغيره فليحفظ قلت ثم رأيت في شرح البخاري للعيني أنه ليس بشرط الا عند البعض حال التحام الحرب



وركنين في غير لزوما وكأنه من سهو النساخ (قوله فيجعل الامام الخ) اعلم انه ورد في صلاة الخوف روايات كثيرة واحدها ستة عشر رواية واختلف العلماء في كيفية اوفى المستصحب أن كل ذلك جائز والكلام في الاولى والاخرى من ظاهر القرآن هذه الكيفية امداد وفي ط عن المجتبى ولا فرق بينهما اذا كان العدو في جهة القبلة او لا على المعتقد (قوله ومنه الجمعة والعيد) وكذا صلاة المسافر وأشار بالعيد الى أنها لا تقتصر على الفرائض ط (قوله وركعتين في غيره) أي ولو تلاهما كالمغرب حتى لو عكس فسدت كما في النهر واليه أشار بقوله لزوما ط وتوجيهه في الامداد وغيره (قوله وذبت) أي هذه الطائفة بعد السجدة الثانية في الثاني وبعد التشهد في غيره وقوله اليه أي الى نحو العدو ووقت بازائه ولو مستدبره القبلة قهستاني والواجب أن يذهبوا مشاة فلور كروا بطلت لانه عمل كثير جوهره وسيأتي (قوله ندبا) فلو أتوا وصلاتهم في مكانهم صحت ط (قوله وجاءت الطائفة الاولى) بحيثها ليس متعيناً حتى لو أتت مكانها ووقت الطائفة الذاهبة بازاء العدو صح وهل الأفضل الاتمام في مكان الصلاة أو في محل الوقوف قليلا المشي ينبغي أن يجري فيه الخلاف فيمن سبقه الحدث ومنى في الكافي على أن العود أفضل أفاده أبو السعود (قوله لانهم لاحقون) ولهذا لو كانت معهم امرأة تفسد صلاة من حاذته منهم بخلاف الطائفة المسبوقه كما في الجرح وعم كلامه المقيم خلف المسافر حتى يقضى ثلاثا بالاقراءة ان كان من الطائفة الاولى وبقرأة ان كان من الثانية والمسبوق ان أدرك ركعة من الشفع الاول فهو من أهل الاولى والاخرى الثانية نهر (قوله وهذا) أي ما ذكر من الصلاة على هذا الوجه انما يحتاج اليه لولم يريدوا الا اماما واحدا وكذا لو كان الوقت قد ضاق عن صلاة امامين كما في الجوهر قلقت ويمكن أن يكون هذا امراد صاحب مجمع الانهر فيما تقدم فتأمل (قوله فالأفضل الخ) أي فيصلي الامام بطائفة ويسلمون ويذهبون الى جهة العدو ثم تأتي الطائفة الاخرى فيأمر رجلا يصلي بهم (تتمة) حل السلاح في صلاة الخوف مستحب عندنا لا واجب خلافا للشافعي ومالك والأمر به في الآية للندب لانه ليس من أعمال الصلاة فلا يجب فيها كما في التبريلالية عن البرهان (قوله وعجزوا الخ) بيان للمراد من اشتداد الخوف (قوله صلوا ربكنا) أي ولومع السير مطولين فالراكب لو طأ بال لا يجوز صلاته لعدم ضرورة الخوف في حقه وتعمامه في الامداد (قوله فيصح الاقتداء) لعدم اختلاف المكان (قوله بالايماء) أي الايماء بالركوع والسجود (قوله وفسدت بمشي الخ) لأن المشي فعله حقيقة وهو مناف للصلاة بخلاف ما اذا كان راكبا مطلوباً لانه فعل الاديبة حقيقة وانما اضيف اليه معنى التسيير واذا جاء العذر انقطعت الاضافة اليه ١٥ من الامداد عن مجمع الروايات ومثله في البدائع وبه علم أنها تفسد بالمشي طالبا او مطلوباً وأن ما ذكره ح عن مجمع الانهر بقوله بمنى أي هروب من العدو ولا المشي نحوه والرجوع ١٥ لا ينافي ذلك لانها اذا فسدت بالهروب تفسد بالطلب بالاول لعدم ضرورة الخوف كما ترى في الراكب وقوله لا المشي نحوه والرجوع هو معنى قول المشايخ ان غير اصطفا فأي لومشوا لمصطفوا ونحو العدو اورجعو لمصطفوا خلف الامام نعم في العبارة ايام فافهم (قوله وركوب) أي ابتداء على الارض قهستاني (قوله مطلقا) أي لا اصطفا او غيره لأن الركوب عمل شير وهو مما لا يحتاج اليه بخلاف المشي فانه أمر لا بد منه حتى يصطفوا بازاء العدو ابن كمال عن البدائع (قوله كرمية سهم) ذكره في الزيلعي والجرفاقه عمل قليل وهو غير مفسد وفي كونه من العمل القليل نظر فان من رأي بالقبوس يتحقق أنه خارج الصلاة ط (قوله والا لا تصح) وسقط الطلب لتحقيق المذر ط (قوله والسائق) بالقاء ولذا أردفه بما يفسره قال في المعراج وفي المختلفات لو كانوا في المسافة قبل الشروع وكذا الوقت يخرج بؤنخرون الصلاة الى أن يفرغوا من القتال (قوله لا يجوز انحرافهم) أي بعد ذهابه لزوال سبب الرخصة ط عن أبي السعود أي قتلى كل طائفة في مكانها تأمل فلو كانوا انصرفوا قبله بنوا كما في الساتر خانية (قوله جاز) أي لهم الانحراف في اوانه لوجود الضرورة ط عن أبي السعود (قوله لا تنزع صلاة الخوف للعاصي) لانها انما شرعت لمن يقاتل أعداء الله تعالى ومن في حكمهم لان يعاديه أفاده أبو السعود عن شيخه قلت وهذا بخلاف القصر في السفر فان سببه مشقة السفر وهو مطلق في النص فيجوز على اطلاقه ولا يمكن قياسه على صلاة الخوف لانها جاءت على غير القياس تأمل (قوله في سفره) لعلة بسفره فليتأمل اسماعيل والفرق أن الباء للسببية فتفيد أن نفس سفره معصية كمن سافر لقطع

(فيجعل الامام طائفة بازاء العدو)  
ارهاباله (ويصلي باخرى ركعة في الثاني) ومنه الجمعة والعيد  
(وركنين في غيره) لزوما (وذبت اليه وجاءت الاخرى فصلي بهم ما بقى وسلم وحده وذبت اليه) ندبا (وجاءت الطائفة الاولى وأتموا صلاتهم بلاقراءة) لانهم لاحقون (وسلوا ثم جاءت الطائفة الاخرى وأتموا صلاتهم بقراءة) لانهم مسبوقون وهذا ان تنازعوا في الصلاة خلف واحد والا فالأفضل أن يصلي بكل طائفة امام (وان اشتد خوفهم وعجزوا عن النزول) صلوا ربكنا فرادى (الا اذا كان رديفا للامام فيصح الاقتداء) بالايماء الى جهة قدرتهم للضرورة (وفسدت بمشي) لغير اصطفا وسبق حدث (وركوب) مطلقا (وقال كثير) لا بقليل كرمية سهم (والسائق في الجرح ان امكنه ان يرسل اعضاءه ساعة صلى بالايماء والا لا) تصح صلاة المشي والسائق وهو يضرب بالسيف (فروع) الراكب ان كان مطلوباً تصح صلاته وان كان طالبا لا لعدم خوفه \* شرعوا ثم ذهب العدو لم يجز انحرافهم وبعبارة جاز \* لا تنزع صلاة الخوف للعاصي في سفره كما في الظهيرية وعليه فلا تصح من البغاة

الطريق مثلا بخلاف في الظرفية قائم اقتيد أنه لو سافر للعبع مثلا وعصى في أثناءه لا يصلي بهذه الكيفية والظاهر أن المراد بالعاصي من كان قتاله معصية سواء كان سفره له ولطاعة وحينئذ فلا فرق بين التعبير بالباء وفي قدبر (قوله في أربع) أي في أربعة مواضع فلا ينافي ما في الامداد عن شرح المقدسي أنه صلى الله عليه وسلم صلاها أربعاً وعشرين مرة (قوله ذات الرقاع) أي غزوة ذات الرقاع وأصح الأقوال في وجه تسميتها ما رواه البخاري عن أبي موسى الأشعري قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن ستة نفريننا بعير نعقبه فنقبت أقدامنا وقبت قدمي وسقطت أظفاري فكأنف على أظفارنا الخرق فسميت غزوة ذات الرقاع لما كان نعصب على أرجلنا من الخرق اه ط عن المواهب اللدنية والصاباب أنها كانت بعد الخندق خلافا لما في الكافي والاختيار تبعاً لجماعة من أهل السير كما حققه في الفتح (قوله وبطن فغل) بالخاء المعجمة اسم موضع ط (قوله وعسفان) بوزن عثمان قاموس (قوله وذى قرد) بفتح القاف والراء وبالذال المهملة وهو ماء على يري من المدينة ومعرف بغزوة الغابة وكانت في ربيع الأول سنة ست قبل الحديبية ط عن المواهب والله تعالى أعلم

### \*(باب صلاة الجنائز)\*

ترجم للصلاة وأتى بأشياء زائدة عليها بعضا شروط كالفضل وبعضها مقدمات كالتكفين والتوجيه والتلقين وبعضها مقدمات كالدفن وأخرها لأنها ليست صلاة من كل وجه ولأنها تعلقت بأخر ما يعرض للحي وهو الموت والمناسبة خاصة بما قبلها وهي أن الخوف والقتال قد يفضيان إلى الموت (قوله لسيبه) هو الجنائز بالفتح يعني الميت ط (قوله وبالكسر السرير) قال الأزهري لا يسمى جنازة حتى يشد الميت عليه مكفنا امداد (قوله وقيل لقنان) أي الكسر والفتح لقنان في الميت كما يفيد قول القاموس جفزه يجفزه ستره وجهه والجنائز أي بالكسر الميت ويفتح أو بالكسر الميت وبالفتح السرير أو عكسه أو بالكسر السرير مع الميت اه تأمل (قوله وقيل عدمية) لأنه قطع مواد الحياة عن الحي والمقابلة عليه من مقابلة العدم والملكة وعلى الأول من مقابلة التضاد أفاده ط وقوله تعالى خلق الموت والحياة ليس صريحا في الأول لأن الخلق يكون بمعنى الإيجاد وبمعنى التقدير والاعدام مقدرة فلذا ذهب أكثر المحققين إلى الثاني كما نقله في شرح العقائد (قوله بوجه المحتضر) بالبناء للمفعول فيما أي بوجه وجه من حضره الموت أو ملائكته والمراد من قرب موته (قوله وعلامته الخ) أي علامة الاحتضار كما في الفتح وزاد على ما هنا أن تمتد جلدة خصبته لانشمار الخصبتين بالموت (قوله القبلة) نصب على الظرفية لأنها بمعنى الجهة (قوله وجاز الاستلقاء) اختاره مشايخنا بجلوراء النهر لأنه يسر لخروج الروح وتعلقه في الفتح وغيره بأنه لا يعرف الانتقال والله أعلم بالأسرار ولكنه أسير لتغميضه وشد لحييه وأمنع من تقوس أعضائه بجر (قوله ليتوجه للقبلة) عبارة الفتح ليصير وجهه إلى القبلة دون السماء (قوله ترك على حاله) أي ولو لم يكن مستلقيا ومتوجها (قوله والمرجوم لا يوجه) ليتنظر وجهه وهل يقال كذلك فمن اريد قلبه لحد أو قصاص لم اوه (قوله ويلقن الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم لا اله الا الله فالا فليس مسلم يقولها عند الموت إلا أنجته من النذر ولقوله عليه الصلاة والسلام من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة كذا في البرهان أي دخلها مع الفاضل والافضل مسلم ولو فاسقا يدخلها ولو بعد طول عذاب امداد (قوله وقيل وجوبا) في القنية وكذا في النهاية عن شرح الطحاوي الواجب على اخوانه وأصدقائه أن يلقنوه اه قال في النهر لكنه يجوز لما في الدراية من أنه مستحب بالإجماع اه قننه (قوله بذكر الشهادتين) قال في الامداد وانما اقتصر على ذكر الشهادتين تعالى الله عن الضيق وإن قال في المستصفي وغيره ولقن الشهادتين لا اله الا الله محمد رسول الله وتعليمه في الدرر بأن الأولى لا تقبل بدون الثانية ليس على إطلاقه لأن ذلك في غير المؤمنين ولهذا قال ابن حجر من الشافعية وقول جمع يلقن محمد رسول الله أيضا لأن القصد موته على الاسلام ولا يسمى مسلما إلا بهما مردود بأنه مسلم وانما المراد ختم كلامه بلا اله الا الله ليحصل له ذلك الثواب أما الكافر فليقتلها قطعاً مع لفظ أشهد لوجوبه إذا يصير مسلماً إلا بهما اه قلت وقد بشر به عليه تعبير الهداية والوقاية والتقية والكفر بتلقين الشهادة وفي التتارخانية كان أبو حفص الحداد يلقن المريض بقوله أستغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه وكان يقول فيها معان أحدها توبة والثاني في توحيد والثالث أن المريض ربما يفزع لأن الملقن رأى فيه علامة الموت ولعل أقرباء الميت يتأذون به (قوله عنده)

صح أنه عليه الصلاة والسلام صلاها في أربع ذات الرقاع وبطن فغل وعسفان وذى قرد

### \*(باب صلاة الجنائز)\*

من إضافة الشيء لسيبه وهي بالفتح الميت وبالكسر السرير وقيل لقنان والموت صفة وجودية خلقت ضد الحياة وقيل عدمية (وجه المحتضر) وعلامته استرخاء قدميه واسترخاء مفرجه وانحناء صدره (القبلة) على يمينه هو السنة (وجاز الاستلقاء) على ظهره (وقدماه اليها) وهو المعتاد في زماننا (و) لكن (يرفع رأسه قليلا) ليتوجه للقبلة (وقيل يوضع كما يسر على الأصح) صحه في الميت (وان شق عليه ترك على حاله) والمرجوم لا يوجه معراج (ويلقن) ندبا وقيل وجوبا (بذكر الشهادتين) لأن الأولى لا تقبل بدون الثانية (عنده)

مطلب  
في تلقين المحتضر الشهادة

متعلق بذكر (قوله قبل الفرغة) لأنها تكون قرب كون الروح في الحلقوم وحينئذ لا يمكن النطق بها ط  
وفي القاموس غرغرجا بنفسه عند الموت اه قلت وكأنها مأخوذة من غرغر بالماء إذا اداراه في حلقه  
فكانه يدير روحه في حلقه (قوله واختلف في قبول توبة اليأس) بالياء المثناة التحية ضد الرجاء وقطع الأمل  
من الحياة أو بالموحدة التحية والمراد به الشدة وأحوال الموت ويحتمل مد الهمة على أنه اسم فاعل واسكانها  
على المصدرية بتقدير مضاف (قوله والمختار الخ) أقول قال في أوخر البرازية قبل توبة اليأس مقبولة لا إيمان  
اليأس وقيل لا تقبل كإيمانه لأنه تعالى سوى بين من آخر التوبة إلى حضور الموت من الفسقة والكفار وبين  
من مات على الكفر في قوله وليست التوبة الآية كما في الكشف والبيضاوي والقرطبي وفي الكبير للرازي قال  
المحققون قرب الموت لا يمنع من قبول التوبة بل المانع منه مشاهدة الأحوال التي يحصل العلم عندها على سبيل  
الاضطرار فهذا كلام الحنفية والمالكية والشافعية من المعتزلة والسنية والاشاعرة أن توبة اليأس لا تقبل  
كإيمان اليأس بجماع عدم الاختيار وخروج النفس من البدن وعدم ركن التوبة وهو العزم بطريق التصميم  
على أن لا يعود في المستقبل إلى ما ارتكب وهذا لا يتحقق في توبة اليأس إن أريد باليأس معاناة أسباب الموت  
بحيث يعلم قطعاً أن الموت يدركه لا محالة كما أخبر تعالى عنه بقوله فلم يك يتفهم إيمانهم لما رأوا بأسنا وقد ذكر  
في بعض الفتاوى أن توبة اليأس مقبولة فإن أريد باليأس ما ذكرنا يرد عليه ما قلنا وإن أريد به القرب من الموت  
فلا كلام فيه لكن الظاهر أن زمان اليأس زمان معاناة الهول والمسطور في الفتاوى أن توبة اليأس مقبولة  
لا إيمانه لأن الكافر اجنبي غير عارف بالله تعالى ويجهل إيمانا وعرفانا والفاسق عارف وحاله حال البقاء والبقاء  
أسهل والدليل على قبولها منه مطلقاً إطلاق قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اه ملخصاً وظاهر آخر  
كلامه اختيار التفصيل وعزاه إلى مذهب الماتريزية الشيخ عبد السلام في شرح منظومة والده القائي وقال  
وعند الأشاعرة لا تقبل حال الفرغة توبة ولا غيرها كما قاله النووي اه واتصر للثاني المنلا على القاري  
في شرحه على بدء المال بإطلاق قوله عليه الصلاة والسلام إن الله يقبل توبة العبد ما لم يفرغ أمره أورد  
فانه يشعل توبة المؤمن والكافر واعتراض قول بعض الشراح أن التفصيل مختار لأئمة بخاري من الحنفية وجمع  
من الشافعية كالسبكي والبلقيني بأنه على تقدير صحتهم يحتاج إلى ظهور رجته اه والحاصل أن المسئلة ظنية  
وأما إيمان اليأس فلا يقبل إلا ما فوسياً في أن شاء الله تعالى تمام الكلام عليه في باب الردة (قوله من غير  
أمره) أي من غير أن يقول له قل فهو مصدر مضاف إلى مفعوله (قوله لا لا يغفر) أي ويردها درر (قوله  
ويندب قراءة يس) لقوله صلى الله عليه وسلم اقرأ على موتاكم يس رحمه ابن حبان وقال المراد به من حضره  
الموت وروى أبو داود عن مجاهد عن الشعبي قال كانت الأنصار إذا حضروا قرأوا عند الميت سورة البقرة الآن  
بجاءد أضعف حلية (قوله والرد) هو استحسان بعض المتأخرين لقول جابر أنها تهون عليه خروج روحه  
امداد (قوله ولا يلق بعد تليده) ذكر في المعراج أنه ظاهر الرواية ثم قال وفي الخبازية والكافي عن الشيخ  
الزاهد الصفار أن هذا على قول المعتزلة لأن الأحياء بعد الموت عندهم مستحيل أما عند أهل السنة فالحديث  
أي لقنوا موتاكم لا اله الا الله محمول على حقيقة لأن الله تعالى يحياه على ما جاءت به الآثار وروى عنه عليه  
الصلاة والسلام أنه امر بالتلقين بعد الدفن فيقول يا فلان بن فلان اذكر ذلك الذي كنت عليه من شهادة  
أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وأن الجنة حق والنار حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها  
وأن الله يبعث من في القبور وإنك رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً وبالقرآن أمماً  
وبالله كعبة قبله وبالمؤمنين إخواناً اه وقد أطال في الفتح في تأييد حمل موتاكم في الحديث على حقيقة مع  
التوفيق بين الأدلة على أن الميت يسمع أولاً كما سيأتي في باب الإيمان في الضرب والقتل من كتاب الإيمان لكن قال  
في شرح المنية إن الجمهور على أن المراد منه مجازة ثم قال وإنما لا ينهى عن التلقين بعد الدفن لأنه لا ضرر فيه  
بل فيه نفع فإن الميت يستأنس بالذكر على ما ورد في الآثار الخ قلب وما في ط عن الزيلعي لم أره فيه  
وإنما الذي فيه قبل يلقن لظاهر ما روينا وقيل لا وقيل لا يؤمر به ولا ينهى عنه اه وظاهر استدلاله للأول  
اختصاره فافهم (قوله ومن لا يسأل الخ) أشار إلى أن سؤال القبر لا يكون لكل واحد ويخالفه ما في السراج  
كل ذي روح من بني آدم يسأل في القبر بجماع أهل السنة لكن يلقن الرضيع الملك وقيل لا بل يلقنه الله تعالى

قبل الفرغة واختلف في قبول  
توبة اليأس والمختار قبول توبته  
لا إيمانه والفرق في البرازية وغيرها  
(من غير أمره بها) لا لا يغفر  
وإذا قال لها مرة كفاء ولا يكثر  
عليه ما لم يتكلم ليكون آخر كلامه  
لا اله الا الله ويندب قراءة يس  
والرد (ولا يلقن بعد تليده)  
وان فعل لا ينهى عنه وفي الجوهره  
انه مشروع عند أهل السنة  
ويكفي قوله يا فلان يا بن فلان اذكر  
ما كنت عليه وقل رضيت بالله  
رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً وقيل  
يا رسول الله فإن لم يعرف اسمه قال  
ينسب إلى آدم وحواء ومن لا يسأل  
ينبغي أن لا يلقن

مطلب  
في قبول توبة اليأس

مطلب  
في التلقين بعد الموت

مطلب  
في سؤال الملكين هل هو عام لكل  
أحد أو لا



كما ألهم عيسى في المهد اه لكن في حكاية الاجماع فظهر قد ذكر الحافظ ابن عبد البر أن الائمة قد دلت على أنه لا يكون الا المؤمن او منافق ممن كان منسوباً الى أهل القبلة بظاهر الشهادة دون الكافر الجاحد ونعته ابن القيم لكن رد عليه الحافظ السيوطي وقال ما قاله ابن عبد البر هو الارجح ولا أقول سواء ونقله القمّي في شرحه على الجامع الصغير أن الارجح أيضاً اختصاص السؤال بهذه الامة خلافاً لما استظهره ابن القيم ونقل أيضاً عن الحافظ ابن حجر العسقلاني أن الذي يظهر اختصاص السؤال بالمكلف وقال وتبعه عليه شيخنا يعني الحافظ السيوطي ثم ذكر أن من لا يسأل عن غاية الشهيد والمرباط والمطعون والميت زمن الطاعون بغيره اذا كان صابراً محتسباً والصديق والاطفال والميت يوم الجمعة ولبنتها والقارئ كل ليلة تبارك الملك وبعضهم ضم اليها السجدة والقارئ في مرض موته قل هو الله احد اه وأشار الشارح الى أنه يزاد الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانهم اولى من الصديقين (قوله والاصح الخ) ذكره ابن الهمام في المسيرة (قوله وتوقف الامام الخ) أي في أنهم يسألون وفي أنهم في الجنة والنار قال ابن الهمام في مسيرته وقد اختلف في سؤال اطفال المشركين وفي دخولهم الجنة والنار فتردد فيهم أبو حنيفة وغيره وقد وردت فيهم أخبار متعارضة فالسبيل تفويض أمرهم الى الله تعالى وقال محمد بن الحسن اهلم أن الله لا يعذب احداً بلا ذنب اه وقال تليذه ابن أبي شريف في شرحه وقد نقل الامر بالامبالاة عن الكلام في حكمهم في الآخرة مطلقاً عن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير من رؤس التابعين وغيرهما وقد ضعف أبو البركات النسفي رواية التوقف عن أبي حنيفة وقال الرواية الصحيحة عنه أنهم في المشيئة لظاهر الحديث الصحيح اه أعلم بما كانوا عاملين وقد حكى فيهم الامام النووي ثلاثة مذاهب الاكثر أنهم في النار الثاني التوقف الثالث الذي صححه أنهم في الجنة لحديث كل مولود يولد على الفطرة ويميل اليه ما مر عن محمد بن الحسن وفيهم أقوال آخر ضعيفة اه (قوله وتعامه في النهر) حيث قال ويكره في الموت لضرر نزل به لانه عن ذلك فان كان ولا بد فليقل اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي وتوفني اذا كانت الوفاة خيراً لي كذا في السراج اه (قوله وسيجي في الحظر) أي في كتاب الحظر والاباحة ويعبر عنه بكتاب الكراهة والاستحسان وسقط من اغلب النسخ لفظ في الحظر (قوله ولذا اختار الخ) أي لكونه في حال زوال عقله يغفر ما يصدر عنه اختار بعضهم زوال عقله في ذلك الوقت مخافة أن يتكلم بذلك قصد من ألم الموت ومن أن يدخل عليه الشيطان فان ذلك الوقت وقت عروضه له (قوله ذكره الكمال) وقال أيضاً وبعضهم اختار واقبائه في حال الموت والعبد الضعيف مؤلف هذه الكلمات فوض أمره الى الرب الغني الكريم متوكلاً عليه طالباً منه جلت عظمته أن يرحم عظيم فائق بالموت على الايمان والايقان ومن يتوكل على الله فهو حسبه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه واتي العبد الذليل أقول مثل قوله مستعيناً بقوة الله تعالى وحوله (قوله لحياه) تنبيه على بفتح اللام فيه ما هو منبت العظمة الذي عليه الاسنان بجر (قوله تحسبنا له) اذ لو ترك قطع منظره ولثلا يدخل فاه الهوام والماء عند غشله امداد (قوله ثم تمتد اعضاؤه) أي لثلا يقي حقوساً كما في شرح المنية وفي الامداد وتلين مفاصله وأصابه بأن يرتد ساعده لعضده وساقه لعضده ونفخه لبطنه ويرد هامه لمنية ليسهل غشله وادراجه في الكفن (قوله ويوضع الخ) يخالف ما مر من أن توجيهه على يمينه هو السنة لأن هذا الوضع لا يكون الا مع الاستلقاء الا أن يقال ان ذلك عند الاحتضار الى خروج الروح وهذا بعده (قوله لثلا يتنفخ) لأن الحديد يدفع النفخ لسرفه وان لم يوجد فيوضع شيء ثقيل امداد (قوله ويخرج من عنده الخ) في النهر وينبغي اخراج الحائض الخ وفي نور الايضاح واختلف في اخراج الحائض الخ (قوله ويعلم به جيرانه الخ) قال في النهاية فان كان عالماً او زاهداً او ممن يتبرأ به فقد استحسن بعض المتأخرين النداء في الاسواق لجيرانه وهو الاصح اه ولكن لا يكون على جهة التفتيم وتعامه في الامداد (قوله ويسرع في جهازه) لما رواه أبو داود عنه صلى الله عليه وسلم لما عاد طلبة البراء وانصرف قال ما اري طلبة الا قد حدث في الموت فاذمات فاذنوني حتى اصلي عليه وعلوا به فانه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تحبس بين ظهراني أهله والصارف عن وجوب التجميل الاحتياط للروح الشريفة فانه يحتمل الانغماء وقد قال الاطباء ان كثيرين ممن يموتون بالنكسة ظاهر ايد فنون أحياء لانه يعسر ادراك الموت الحقيقي بها الا على افاضل الاطباء فيتعين التأخير فيها الى ظهور

مطلب  
ثانية لا يسألون في قبورهم

مطلب  
في اطفال المشركين

والاصح أن الانبياء لا يسألون ولا اطفال المؤمنين وتوقف الامام في اطفال المشركين وقيل هم خدم أهل الجنة ويكره في الموت وتعامه في النهر وسيجي في الحظر (وما ظهر منه من كلمات كفرية يغتفر في حقّه ويعامل معاملة موقى المسلمين) جلا على أنه في حال زوال عقله ولذا اختار بعضهم زوال عقله قبل موته ذكره الكمال (واذا مات تشد لحياه وتغمر عيناه) تحسبنا له ويقول مغمره بسم الله وعلى مله رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده وأسعد به بقاءك واجعل ما خرج اليه خيراً مما خرج عنه ثم تمتد اعضاؤه ويوضع على بطنه سيف او حديد لثلا يتنفخ ويحضر عنده الطبيب ويخرج من عنده الحائض والنفساء والجنب ويعلم به جيرانه وأقرباؤه ويسرع في جهازه

مطلب  
في القراءة عند الميت

ويقرأ عنده القرآن الى أن يرفع  
الى الفصل كما في القهستاني  
معز بالتفت قل وليس في التفت  
الى الفصل بل الى أن يرفع فقط  
وفسره في البحر رفع الروح وعبرة  
الزبلي وغيره تكره القراءة عنده  
حتى يغسل وعلة الشرنبلالي  
في امداد الفتاح تنزيها للقران  
عن نجاسة الميت لتجنبه بالموت  
قبل نجاسة خبث وقيل حدث  
وعليه فينبغي جوازها كقراءة  
المحدث (وبوضع) كما مات (كما  
تيسر) في الاصح (على سرير جمر

مطلب  
الحاصل في القراءة عند الميت

البقي بنحو التغير امداد وفي الجوهره وان مات فجأة ترك حتى يتيقن بموته (قوله ويقرأ عنده القرآن الخ) في  
بعض النسخ ولا يقرأ بل والاصواب اسقاطها لاني لم ارها في سختين من القهستاني ولا في التفت ولا في البحر  
بذكرها لا يبق مخالفة بين ما في التفت وما في الزبلي ولا يحتاج الى تفسير صاحب البحر رفع الروح فافهم والان  
ذكر هذا البحث عند قول المصنف الا في قريبا وكره قراءة قرآن عنده (قوله قلت الخ) أقول راجعت التفت  
فرايت فيها كما نقله القهستاني فالظاهر أن قوله الى الغسل سقط من نسخة صاحب البحر وتبعه الشارح  
بلا مراجعة لعبارة التفت نعم في شرح درر البحار وقرئ عنده القرآن الى أن يرفع اه ومثله في المهرج  
عن المتقي لكن قال عقبه وأصحنا كرهوا القراءة بعد موته حتى يغسل فأدجل ما في المتقي على ما قبل  
الموت وأن المراد بالرفع رفع الروح والله أعلم (قوله قبل نجاسة خبث) لان الآدمي حيوان دموي فيتجسس  
بالموت كسائر الحيوانات وهو قول عامة المشايخ وهو الاظهر بدائع وصححه في الكافي قلت ويؤيده اطلاق  
محمد نجاسة غسالته وكذا قوله لم لو وقع في بئر قبل غسله نجسها وكذا الوجه لم يتأجل غسله وصلى به لم تصح صلاته  
وعليه فانما يطهر بالغسل كرامة للمسلم ولذا لو كان كافرا نجس البر ولو بعد غسله كما قد مرنا ذلك كله في الطهارة  
(قوله وقيل حدث) يؤيده ما ذكره في البحر من كتاب الطهارة أن الاصح كون غسالته مستعجلة وأن محمدا  
أطلق نجاستها لانها لا تخلو من النجاسة غالبا قلت لكن ينافيه ما مر من الفروع الا أن يقال بينها على قول  
العامة قال في فتح القدير وقد روى في حديث أبي هريرة سبحان الله ان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا فان صححت  
وجب ترجيح أنه للحدث اه وقال في الحلة وقد أخرج الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نجسوا موتاكم فان المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا وقال صحيح على شرط البخاري  
ومسلم في ترجيح القول بأنه حدث اه قلت ويظهر لي إمكان الجواب بأن المراد بنجاسة النجاسة عن المسلم  
في الحديث النجاسة الدائمة فيكون احتراز عن الكافر فان نجاسته دائمة لا تزول بغسله ويؤيد ذلك أنه لو كان  
المراد بنجاسة مطلقة لزم أنه لو أصابه نجاسة خارجية لا ينجس مع أنه خلاف الواقع فتعين ما قلنا وحينئذ  
فليس في الحديث دلالة على أن المراد بنجاسته نجاسة حدث فتأمل ذلك بانصاف (قوله تكراهة المحدث)  
فانه اذا جاز للمحدث حدثا أصغر القراءة فجوازها عند الميت المحدث بالاولى لكن كان المناسب أن يقول كالقراءة  
عند الجنب لان حدث الموت موجب للغسل فهو أشبه بالجنابة وان لم يكن جنابة بدليل أنهم ذكروا أن حدثه  
بسبب استرخاء المفاصل وزوال العقل قبل الموت فكان ينبغي اقتضاه على أعضاء الوضوء لكن القياس في حدث  
الحى غسل جميع البدن واقصر على الاعضاء المخرج لتكرره ككل يوم بخلاف الجنابة والموت شيبة بالجنابة  
في أنه لا يتكرر فأخذوا بالقياس فيه لانه لا يتكرر فلا حرج في غسل جميع البدن (تنبيه) الحاصل أن الموت  
ان كان حدثا فلا كراهة في القراءة عنده وان كان نجسا كرهت وعلى الاول يحصل ما في التفت وعلى الثاني  
ما في الزبلي وغيره وذكر ط أن محل الكراهة اذا كان قريبا منه أما اذا بعد عنه بالقراءة فلا كراهة اه  
قلت والظاهر أن هذا ايضا اذا لم يكن الميت مسجى شوب يسترجع بدنه لانه لو صلى فوق نجاسة على حائل من ثوب  
او حصير لا يكره فيما يظهر فكذا اذا قرأ عند نجاسة مستورة وكذا ينبغي تقييد الكراهة بما اذا قرأ جهرًا قال  
في الخبائية وتكره قراءة القرآن في موضع النجاسات كالغتسل والمخرج والمسلخ وما شبه ذلك وأما في الحمام  
فان لم يكن فيه احد مكشوف العورة وكان الحمام طاهرا لا بأس بأن يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك  
فان قرأ في نفسه ولا يرفع صوته فلا بأس به ولا بأس بالتسبيح والتهلل وان رفع صوته اه وفي القنية لا بأس  
بالقراءة كما او ما شيا اذا لم يكن ذلك الموضع معدا للنجاسة فان كان يكره اه وفيها لا بأس بالصلاة حذاء  
البالوعة اذا لم تكن بقربه اه فتحصل من هذا أن الموضع ان كان معدا للنجاسة كالخروج والمسلخ كرهت  
القراءة مطلقا والا فان لم يكن هنالك نجاسة ولا احد مكشوف العورة فلا كراهة مطلقا وان كان فانه يكره رفع  
الصوت فقط ان كانت النجاسة قريبة فتأجل (قوله كما مات) هذه الكاف الداخلة على ما تسمى كاف المبادرة  
مثل سلم كما تدخل كما في المغنى أى أنه يوضع على السرير عقب يتيقن موته وقيد القديري بما اذا أرادوا غسله  
والاول اشبه كما في الزبلي (قوله في الاصح) وقيل يوضع الى القبلة طولا وقيل عرضا كما في القبر فاده في البحر  
(قوله جمر) أى جمر وفيه اشارة الى أن السرير يجمر قبل وضعه عليه تعظيما وازالة للرائحة الكريهة منه فهو

(قوله الى سبع فقط) أي بأن تدار الحجر حول السرير مرة أو ثلاثاً أو سبعا ولا زاد عليها كما في الفتح والكافي والنهاية وفي التبيين لا زاد على خمسة (قوله ككفنه) فانه يجمر وتر أيضاً ط (قوله وعند موته) أفاده بقوله سابقاً ويحضر عنده الطيب ط (قوله فهي ثلاث الخ) قال في الفتح وجميع ما يجمر فيه الميت ثلاث عند خروج روحه لازالة الرائحة الكريهة وعند غسله وعند تكفينه ولا يجمر خلفه ولا في القبر لما روى لا تتبعوا الجنائز بصوت ولا نار اه (قوله عبارة الزيلي الخ) أشار بنقل العبارتين الى أن قول المصنف الى تمام غسله غير قيد لانه يظهر نفسه مرة فلا يتوقف على التمام فافهم (قوله وتسترعونه الغليظة فقط) أي القبل والدرع علوه بأنه يسري بطلان الشهوة والظاهر أنه بيان للواجب بمعنى أنه لا يأتي بذلك لكون المطلوب الاقتصار على ذلك تأمل (قوله صححه الزيلي وغيره) والاول صححه في الهداية وغيره لكن قال في شرح المنية ان الثاني هو المأخوذ بقوله عليه الصلاة والسلام لعلي لا تنتظر الى فخذ شي ولا ميت لأن ما كان عودة لا يسقط بالموت ولذا لا يجوز مسه حتى لو ماتت بين رجال أجنب يمسها رجل بخرقه ولا يجسها الخ وفي الشريعة لالة وهذا شامل للمرأة والرجل لأن عورة المرأة للمرأة كالرجل للرجل (قوله مثلها) ليس بقيد فالمراد ما يمنع المس ط (قوله حرمة المس كالنظر) يفيد هذا التعليق أن الصغير الذي لا عورة له لا يضرب عدم ستره ط (قوله ويجزى من ثيابه) ليكنهم التطييف لأن المقصود من الغسل هو التطهير والتطهير لا يحصل مع ثيابه لأن الثوب متى نجس بالغسله نجس به بدنه ثانياً بنجاسة الثوب فلا يفيد الغسل فيجب التعرير كذا في العناية وظاهره أن الوجوب على ظاهره (قوله كمات) لأن الثياب تسمى عليه فيسرع اليه التغير بجر (قوله من خواصه) لما روى أبو داود أنهم قالوا انجزده كما تجزى موتاهم فافهم نفسه في ثيابه فسمعوا من ناحية الميت اغسلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ثيابه قال ابن عبد البر روى ذلك عن عائشة من وجه صحيح فدل هذا أن عاداتهم كانت تجريد موتاهم للغسل في زمنه صلى الله عليه وسلم شرح المنية زاد في المعراج وغسله صلى الله عليه وسلم ليس للتطهير لانه صلى الله عليه وسلم كان طاهراً حياً وميتاً (قوله ويوضأ من يؤمر بالصلاة) خرج الصبي الذي لم يعقل لانه لم يكن بحيث يصلي فانه الحلواني وهذا التوجيه ليس بقوى اذ يقال ان هذا الوضوء سنة الغسل المقروض للميت لا تعلق لكون الميت بحيث يصلي اولا كما في الجنون شرح المنية ومقتضاه أنه لا كلام في أن الجنون يوضأ وأن الصبي الذي لا يعقل الصلاة يوضأ أيضاً على خلاف ما يقتضيه توجيه الحلواني من أنهم لا يوضأ (قوله للخرج) اذ لا يمكن اخراج الماء او يسرف في ترك زيلي (قوله بخرقه) أي يجعلها الغاسل في اصبعه يمسح بها أسنانه ولهاثة ولثته ويدخلها مخزها أيضاً بجر (قوله وعليه العمل اليوم) قائلة شمس الأئمة الحلواني كما في الامداد عن التتارخانية (قوله ولو كان جنباً الخ) نقل أبو السعود عن شرح الكزكاشي أن ما ذكره الخلفاء أي في شرح القدوري من أن الجنب يغمض ويستشق غريب مخالف لهاته الكتب اه قلت وقال الرملی أيضاً في حاشية البحر اطلاق المتون والشرع والفتاوى يشمل من مات جنباً ولم أر من صرح به لكن الاطلاق يدخله والعلة تقتضيه اه وما نقله أبو السعود عن الزيلي من قوله بلامضضة واستنشاق ولو جنباً صريح في ذلك لكن لم أره في الزيلي (قوله اتفاقاً) لم أجده في الامداد ولا في شرح المقدسي (قوله ويسد أبوجه) أي لا يغسل يديه أو لا الى الرسغين كالجنب لأن الجنب يغسل نفسه يديه فيحتاج الى تطييفهما أو لا الميت يغسل يديه الغاسل (قوله ويمسح رأسه) أي في الوضوء وهو ظاهر الرواية كالجنب بجر (تنبيه) لم يذكر الاستنجاء للاختلاف فيه فعند هما يستنحي وعند أبي يوسف لا وصورته أن يلف الغاسل على يده خرقه ويغسل السوء لأن مسها حرام كالنظر جوهره (قوله مغلي) بضم الميم اسم مفعول من الاغلاء لامن القلي والقلبان لانه لازم واسم المفعول انما يأتي من المتعدي ح وانما طلب تسخينه مبالغة في التطييف (قوله ورق النبق) بفتح النون وكسرها وبسكون الباء الموحدة وككتف كما يعلم من القاموس وفي التذكرة السدر شجر معروف وثمره هو النبق وصحيق ورقه يلحم الجراح ويقطع الاوساخ وينقي البشرة وينعمها ويشد الشعر ومن خواصه أنه يطرد الهوام ويشد العصب ويمنع الميت من البلأ اه وفي القاموس أيضاً النبق جل السدر وبه علم أن السدر هو الشجر والنبق الثمر فاضافة الورق الى النبق لادنى ملاسة وتفسير السدر بالورق بيان للمراد منه فالاجسن في التعبير قول المعراج السدر شجرة النبق والمراد ورقه اه (قوله فسهكون)

وتراً الى سبع فقط فتح  
(ككفنه) وعند موته فهي ثلاث  
لا خلفه ولا في القبر (وكره قراءة  
القرآن عنده الى تمام غسله) عبارة  
الزيلي حتى يغسل وعبارة النهر  
قبل غسله (وتسترعونه الغليظة  
فقط على الظاهر) من الرواية  
(وقيل مطلقاً) الغليظة والخفيفة  
(وصحح) صححه الزيلي وغيره  
(وبغسلها تحت خرقه) السترة  
(بعد لف) خرقه (مثلها على يديه)  
نظرة المس كالنظر (ويجزى)  
من ثيابه (كمات) وغسله عليه  
السلام في قبضه من خواصه  
(ويوضأ) من يؤمر بالصلاة  
(بلامضضة واستنشاق) للخرج  
وقيل يغسلان بخرقه وعليه العمل  
اليوم ولو كان جنباً او خائضاً  
او نفساء فعلاً اتفاقاً تيمماً للطهارة  
كما في امداد الفتاح مستقداً من  
شرح المقدسي ويسد أبوجه  
ويمسح رأسه (ويصب عليه ماء  
مغلي بسدر) ورق النبق (او حرص)  
يضم فسكون



الاشنان (ان يسر والاغناء

خالص) مغلى (ويغسل رأسه

ولحيته بالخطمي) نبت بالعراق

(ان وحدوا الاقباصون ونحوه)

هذا لو كان بهما شعر حتى لو كان

امردا أو أجرد لا يفعل (ويضجع

على يساره) لبدأ بعينه (فيغسل

حتى يصل الماء الى مايلي تحت

منه ثم على عينه كذلك ثم يجلس

مسندا) بالبناء للمفعول (اليه

ويمسح بطنه ريقا وما خرج منه

يفسله ثم) بعد اقعاده (يقبضه على

شقه اليسرى ويغسله وهذه) غسلة

(ثالثة) ليحصل المسنون (ويصب

عليه الماء عند كل اخضاع ثلاث

مرات) لما مر (وان زاد عليها

اونقص جاز) اذا الواجب مرة

(ولا يبعد غسله ولا وضوءه ما خارج

منه) لان غسله ما وجب لرفع

الحدث لبقائه بالموت بل لتجسه

بالموت كسائر الحيوانات الدموية

الا ان المسلم يظهر بالفصل كرامة

له وقد حصل بجر وشرح يجمع

(وينشف في ثوب ويجعل الحنوط)

وهو يفتح الحاء (الطهر المركب

من الاشياء الطيبة غير زعفران

وورس) تذكرها هتما للرجال

وجعلها في الكفن جهل (على

رأسه ولحيته) ندبا (والكافور

على مساجده) كرامة لها

(ولا يبرح شعره) أي يكره

تحريرا (ولا يقص ظفره) الا

المكسور (ولا شعره) ولا يحن

ولا بأس بجعل القطن على وجهه

وفي مخارقه كدبر وقبل وأذن

وفهم ويوضع يده في جانيه لاعلى

صدره لانه من عمل الكفار ابن ملك

(ويمنع زوجها من غسلها ومسها

لامن النظر اليها على الاصح) منية

في الشرب بلا لية أنه يجوز في الرأ السكون والضم كما في الصحاح (قوله الاشنان) بضم الهمزة وكسر هاء كما في  
القاموس وقيد الكال وغيره بغير المحمّلون (قوله والاغناء خالص مغلى) أي اغلاء وسطا لان الميت يتأذى بما  
يتأذى به الحي ط وأفاد كلامه أن الحار أفضل سواء كان عليه وسخ أو لا نهر (قوله بالخطمي) في المصباح  
أنه مشدد الباء وكسر الخاء أكثر من الفتح (قوله نبت بالعراق) طيب الرائحة يعمل عمل الصابون نهر  
(قوله هذا الخ) الإشارة الى قوله ويغسل رأسه ولحيته بالخطمي الخ (قوله ويضجع الخ) هذا أقل الغسل  
المرتب وأما قوله وصب عليه ماء مغلى الخ وقوله والا فبالقراح وقوله وغسل رأسه بالخطمي يفعل قبل الترتيب  
الآتي وعبرة الشرب بلا لية ويفعل هذا قبل الترتيب الآتي ليتل ما عليه من الدرن اه ط قلت لكن صريح  
البحر والنهر وغيرهما أن قوله وصب عليه ماء مغلى الخ ليس خارجا عن هذه الغسلات الثلاث الآتية بل هو  
اجمال لبيان كيفية الماء أي لبيان الماء الذي يغسل به وهو كونه مغلى بسدر لا بارد أو لا قراحا وكذا قال في الفتح  
وأذا فرغ من الوضوء غسل رأسه ولحيته بالخطمي ثم يقبضه الخ ومثله في الجوهرة نعم اختلفوا في شيء وهو أنه في  
الهداية لم يفصل في الغسلات بين القراح وغيره وهو طاهر كلام الحاكم وذ كرشيخ الاسلام أن الأولى بالقراح أي  
الماء الخالص والثانية بالمغلى فيه سدر والثالثة بالمذي فيه كافور قال في الفتح والأولى كون الأولى بالسدر كما  
هو ظاهر الهداية لما في أبي داود وبسند صحيح ان أم عطية تغسل بالسدر مرتين والثالثة بالماء والكافور (قوله  
الى مايلي تحت منه) بالخاء المعجمة أي السرير ومنه بيان لما والمراد به الجانب الأسفل وكأنه لم يصرح به لئلا  
يتوهم أن المراد به جانب الرجلين وجوز العيني تحت بالخاء المعجمة ولا يظهر من جهة المعنى والاعراب كالأ  
يحن (قوله كذلك) بأن يغسله الى أن يصل الماء الى مايلي تحت منه وهو الجانب اليسرى وهذه غسلة ثانية كما  
في الفتح والبحر وأفاد أنه لا يكب على وجهه ليغسل ظهره كما في شرح المنية عن غاية السروجي (قوله رفيقا) أي  
مسحافرقي (قوله وما خرج منه يغسله) أي تنظيفه بجر قال الرملي أي لا شرط حتى لو صلى عليه من غير  
غسله جاز وهذا مما لا يتوقف فيه اه وفي الاحكام عن المحيط يسبح ماسا ليكن وفي كتاب الصلاة للحسن اذا  
سال قبل أن يكفن غسل وبعدة لا اه قلت وسأني تلمحه في بحث الصلاة عليه (قوله ليحصل المسنون) وهو  
تثليث الغسلات المستوعبات جسده امداد (قوله لما مر) أي من قوله ليحصل المسنون ط (قوله وان زاد)  
أي عند الحاجة لكن ينبغي أن يكون وتراد ذكره في شرح مختصر الكرخي شرح المنية (قوله جاز) أي صح  
وكره لو بلا حاجة لانه اسراف أو تقير (قوله ولا يبعد غسله) بضم الغين قبل وبالفتح أيضا وقيل ان اضيف الى  
المقسول أي كالثوب مثلافته والى غيره ضم نهر (قوله لبقائه بالموت) أي لان الموت حدث كالتخارج فلما لم  
يؤثر الموت في الوضوء وهو موجود لم يؤثر الخارج بجر ولانه خرج عن التكليف بنقص الطهارة شرح المنية  
(قوله بل لتجسه بالموت) قد منا الكلام فيه قريبا (قوله وقد حصل) أي الغسل وبطرق التجاسة بعده لا يعاد  
بل يغسل موضعها (قوله وينشف في ثوب) أي كلبا يتلأ كفافه وهو طاهر كلنديل الذي يسبح به الحي بجر  
(قوله ندبا) راجع الى قوله ويجعل والاوى ذكره بلصقه ط (قوله على مساجده) مواضع سجوده جمع مسجد  
بالفتح لا غير وهو الجبهة والأنف والبدان والركبتان والقدمان فتح وسواء فيه المحرم وغيره فطيب ويغلى  
رأسه امداد عن الترخائية (قوله كرامة لها) فانه كان يسجد بهذه الاعضاء فخص بزيادة كرامة وصيانة لها  
عن سرعة الفساد درر (قوله أي يكره تحريما) لما في القنية من أن التزين بعد موتها والامتناع وقطع الشعر  
لا يجوز نهر فلو قطع ظفره أو شعره ادرج معه في الكفن فهمتاني عن العنابي (قوله ولا بأس الخ) كذا  
في الزيلعي وأشار الى أن تركه أولى قال في الفتح وليس في الغسل استعمال القطن في الروايات الظاهرة  
وعن أبي حنيفة أنه يجعل في خضره وقعه وقال بعضهم في صماخه أيضا وقال بعضهم في دبره أيضا قال في الظهيرية  
واستفجه عاتة العلماء اه لكن قال في الحلية انه منقول عن الشافعي وأبي حنيفة فاطلاق أنه قبيح ليس  
بصحيح اه (قوله ويمنع زوجها الخ) أشار الى ما في البحر من أن من شرط الغاسل أن يحمل له النظر الى المقسول  
فلا يغسل الرجل المرأة وبالعكس اه وسأني ما اذا ماتت المرأة بين رجال أو بالعكس والظاهر أن هذا  
شرط لوجوب الغسل أو لجواز لا لعنته (قوله لا من النظر اليها على الاصح) عزاء في المنع الى القنية ونقل  
عن الثانية أنه اذا كان للمرأة محرم يحرم مسها يده وأما الاجنبي فيخرقه على يده ويفض بصره عن ذراعها وكذا

مطلب  
في حديث كل سبب ونسب منقطع  
الاسبي ونسبي

وقالت الائمة الثلاثة يجوز لان  
عليها غسل فاطمة رضي الله عنهما  
قلنا هذا محمول على بقاء الزوجية  
لقوله عليه السلام كل سبب  
ونسب يتقطع بالموت الاسبي  
ونسبي مع أن بعض العصاة أنكر  
عليه شرح الجمع العيني (وهي  
لا تنفع من ذلك) ولو ذميه بشرط  
بقاء الزوجية (بخلاف أم الولد)  
والمدبرة والمكاتب فلا يغسلونه  
ولا يغسلهن على المشهور مجتبي  
(والعنفري) الزوجية (صلاحيتها  
لغسله حالة الفسل) (لا حالة الموت)  
فتنفع من غسله (لو) بانث قبل  
موته او (ارتدت بعده) ثم اسلمت  
(او مست ابنه بشهوة) لزوال  
النكاح (وجازلها) غسله (لو اسلم)  
زوج الجوسية (فلمت فاسلمت)  
بعده لمحل مسها حينئذ اعتبارا  
بجمالة الحياة (وجدرأس آدمي)  
او أحد شقيه (لا يغسل ولا يصلى  
عليه) بل يدفن الا أن يوجد أكثر  
من نصفه ولو بلأرأس (والافصل  
أن يغسل) الميت (مجانا فان ابتغى  
الفاسل الاجر جازان كان ثمة غيره  
والالا) لتعينه عليه وينبغي أن  
يكون حكم الجمل والخمار كذلك  
مهرج

الرجل في امرأته الا في غرض البصر اه ولعل وجهه أن النظر اخف من المس لجاز لشبهة الاختلاف واقفه أعلم  
(قوله قلنا الخ) قال في شرح المجمع لمصنفه فاطمة رضي الله تعالى عنها غسلتها أم ايمن حاضنته صلى الله عليه  
وسلم ورضي عنها فحصل رواية الفسل لملي رضي الله تعالى عنه على معنى التهيئة والقيام التام بأسبابه ولأن  
ثبتت الرواية فهو محتص به الا ترى أن ابن مسعود رضي الله عنه لما اعترض عليه بذلك أجابه بقوله أما علمت  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان فاطمة زوجتك في الدنيا والآخرة فاذعواؤه الخصوصية دليل على أن  
المذهب عندهم عدم الجواز اه قلت ويدل على الخصوصية أيضا الحديث الذي ذكره الشارح وفسر  
بعضهم السبب فيه بالاسلام والتقوى والنسب بالانساب، ولو بالمصاهرة والرضاع ويظهر لي أن الاولى كون  
المراد بالسبب القرابة السببية كل زوجية والمصاهرة والنسب القرابة النسبية لا نسبية الاسلام والتقوى  
لا تنقطع عن احد فثبتت الخصوصية في سببه ونسبه صلى الله عليه وسلم ولهذا قال عمر رضي الله تعالى عنه  
فتروجت أم كلثوم بنت علي لذلك وأما قوله تعالى فلا أنساب بينهم فهو مخصوص بغير نسبه صلى الله عليه وسلم  
النافع في الدنيا والآخرة وأما حديث لا اغنى عنكم من الله شيئا أى أنه لا يملك ذلك الا ان ملكه الله تعالى  
فانه ينفع الا جانب بشفاعته لهم باذن الله تعالى فكذا الا فارب وتحم الكلام على ذلك في رسالتنا العلم الظاهر  
في نفع النسب المظاهر (قوله وهي لا تنفع من ذلك) أى من تفصيل زوجها دخل بها ولا كما في المهرج  
ومثله في البحر عن المجتبي قلت أى لانها تلزمها عدة الوفاة ولو لم يدخل بها وفي البدائع المرأة تغسل زوجها  
لان اباحة الفسل مستفادة بالنكاح فتبقى ما بقى النكاح والنكاح بعد الموت باق الى أن تنقضي العدة  
بخلاف ما اذا ماتت فلا يغسلها لانتهاء ملك النكاح لعدم المحل فصار اجنبيا وهذا اذا لم تثبت اليقونة  
بينهما في حال حياة الزوج فان ثبت بأن طلقها بائنا او ثلاثا ثم ماتت لا تغسله لارتفاع الملك بالابانة الخ (قوله  
ولو ذميه) الاولى ولو كناية للاحتراز عن الجوسية اذا اسلم زوجها ماتت لا تغسله كما في البحر الا اذا اسلمت  
كما يأتي (قوله بشرط بقاء الزوجية) أى الى وقت الفسل وبأى محترزه (قوله فلا يغسلونه) تنفع فيه  
النهر والصواب يغسلنه ط وهو كذلك في بعض النسخ ووجه ذلك أن أم الولد لا يبق فيها الملك ببقاء العدة لان  
الملك فيها ملك يمين وهي تعتق بموته والحرية تنافي ملك اليمين بخلاف المنكوبة المعتدة فان حريتها لا تنافي  
ملك النكاح حال الحياة وأما المدبرة فلا نها تعتق ولا عدة عليها فلا تغسله بالاولى وكذا الامه لانها زالت  
عن ملكه بالموت الى الورثة ولا يباح لامة الغير مس عورته بدائع ملخصا وأما المكاتبه فلا نها صارت بعقد  
الكاتبه حرته يدا حلالا ورقبة ما لا أى عند الاداء ولذا حرم عليه وطؤها في حياته وغرم عقرها كما يأتي في بابها  
ان شاء الله تعالى (قوله ولا يغسلهن) لان الملك يطول بموت محله (قوله في الزوجية) لم يظهر وجهه  
في تقدير الشارح الزوجية كما قال ح وقال ط صوابه في الزوجية لان الصلاحية للزوجة لا للزوجية اه  
والاحسن التعبير بما في المهرج والبحر وغيرهما وهو أنه يشترط بقاء الزوجية عند الفسل وبه يظهر التفريع  
بما زاده الشارح (قوله لو بانث قبل موته) أى بأى سبب من الاسباب بردها او بتحكينها ابنه او طلاق  
فانها لا تغسله وان كانت في العدة فتح أى لعدم بقاء الزوجية عند الفسل ولا عند الموت واحترز عما لو طلقها  
رجعيان ثم مات في عدتها فانها تغسله لانه لا يزيل ملك النكاح بدائع (قوله بعده) أى بعد موته (قوله  
لزوال النكاح) لان النكاح كان قائما بعد الموت فارتفع بالردة وبالمس بشهوة الموجب تحريم الممسوسة على  
اصول الماس وفروعه ولو كان المعبر بقاء الزوجية حالة الموت كما قال به زفر لحازلها تغسله (قوله وجازلها  
الخ) الاولى في حل التركيب أن يقول وجازلها امرأة الجوسية تغسله لو اسلم الخ ح (قوله اعتبارا بجمالة  
الحياة) فانه لو اسلمت بعده وكان حيا بقى النكاح ويحل المس فكذا اذا اسلمت بعد موته (قوله ولو بلأرأس)  
وكذا يغسل لو وجد النصف مع الرأس مجر (قوله لتعينه عليه) أى لانه صار واجبا عليه عينا ولا يجوز أخذ  
الاجرة على الطاعة كالمصيبة وفيه أن أخذ الاجرة على الطاعة لا يجوز مطلقا عند المتقدمين وأجازة المتأخرون  
على تعليم القرآن والاذان والامامة للضرورة كما بين في محله ومقتضاه عدم الجواز هنا وان وجد غيره لانه طاعة  
تعين او لا ولا يحتص عدم الجواز بالواجب نعم الاستتجار على الواجب غير جائز اتفاقا كما صرح به القهستاني  
في الاجارات وعبارة الفتح ولا يجوز الاستتجار على غسل الميت ويجوز على الجمل والدفن وأجازة بعضهم في الفسل

أيضا ١٥ فليأتل (قوله ولذا) أي لكون النية ليست شرطا لصحة الطهارة بل شرطا لاسقاط الفرض  
عن المكلفين (قوله فلا بد) أي في تحصيل الغسل المسنون والافالشرط مرة وكأنه يشترط فلا بد إلى أنه بوجوده  
في الماء لم يسقط غسله المسنون فضلا عن الشرط تأمل (قوله وتعليقه) أي تعليل الفتح بقوله لانا أمرنا الخ  
أي ولم يقل في التعليل لانه لم يطهر ط (تنبيه) اعلم أن حاصل الكلام في المقام أنه قال في التجنيس ولا بد  
من النية في غسله في الظاهر وفي الخفية إذا جرى الماء على الميت وأصابه المطر عن أبي يوسف أنه لا يتوب  
عن الغسل لانا أمرنا بالغسل وذلك ليس بغسل وفي النهاية والكفاية وغيرهما أنه لا بد منه إلا أن يحتركه بنية  
الغسل وقال في العناية وفيه نظر لأن الماء مزيل بطبعه وكما لا تجب النية في غسل الحي فكذلك الميت ولذا قال  
في الخفية ميت غسله أهله من غير نية الغسل اجزأهم ذلك ١٥ وصرح في التجريد والاستيعاب والمفتاح  
بعدم اشتراطها أيضا ووفق في فتح القدير بقوله الظاهر اشتراطها فيه لاسقاط وجوبه عن المكلف لا تحصيل  
طهارته هو وشرط صحة الصلاة عليه ١٥ وبهذا فيه شارح المنية بأن ما مر عن أبي يوسف يفيد أن الفرض  
فصل الغسل من أجله لو غسله لتعليم الغير كني وليس فيه ما يفيد اشتراط النية لاسقاط الوجوب بحيث يستحق  
العقاب بتركها وقد تقر في الأصول أن ما وجب لغيره من الأفعال الحسية يشترط وجوده لا إيجابه كالسعي  
والطهارة نعم لا يزال ثواب العبادة بدونها ١٥ وأقره الباقي وأيده بما في المحيط لو وجد الميت في الماء لا بد  
من غسله لأن الخطاب يتوجه إلى بني آدم ولم يوجد منهم فعل ١٥ فلتخص أنه لا بد في اسقاط الفرض من الفعل  
وأما النية فشرط لتحصيل الثواب ولذا أصبح تفصيل الذنبة زوجها المسلم مع أن النية شرطها لاسلام فيسقط  
الفرض عنها بقلنا بدو نية وهو المتبادر من قول الخفية اجزأهم ذلك بقول المحيط لأن الخطاب يتوجه  
إلى بني آدم ظاهره أنه لا يسقط بفعل الملك ويرد عليه قصة حنظلة غسيل الملائكة وقد يقال إن فعلهم ذلك كان  
بطريق النيابة تأمل وسأني تحقيقه في باب الشهيد هذا وقد صرح في أحكام الصغار بأن الصبي إذا غسل  
الميت جاز ١٥ ومثله ما سئذ كرهه البدائع من أنه لو مات امرأة بين رجال ومعه صبي غير مشتمى علموه  
الغسل ليغسلها وبه علم أن البلوغ غير شرط (قوله وفي الاختيار الخ) استفد منه أنه شريعة قديمة  
وأنه يسقط وإن لم يكن الغسل مكافؤا لما بعد ولذا بينا آدم عليه السلام غسله ط (قوله فان في دارنا الخ)  
أفاد بدكرات التحصيل في المكان بعد انتفاء العلامة أن العلامة مقدمة وعند فقد ما يعتبر المكان في الصحيح  
لأنه يحصل به غلبة الظن كما في النهر عن البدائع وفيها أن علامة المسلمين أربعة الختان والغضاب ولبس السواد  
وحلق العانة ١٥ قلت في زماننا لبس السواد لم يبق علامة للمسلمين (قوله اعتبر الاكثر) أي في الصلاة بقرينة  
قوله في الاستواء واختلف في الصلاة عليهم قال في الحلية فان كان بالمسلمين علامة فلا إشكال في اجراء أحكام  
المسلمين عليهم والافلا المسلمون أكثر صلى عليهم وينوي بالدعاء المسلمين ولو الكفار أكثر ففي شرح مختصر الطحاوي  
للاستيعاب لا يصلي عليهم لكن يغسلون ويكفون ويدفنون في مقابر المشركين ١٥ قال ط وكيفية العلم  
بالأكثر أن يحصى عدد المسلمين ويعلم مذهب منهم وبعد الموت فيظهر الحال (قوله واختلف في الصلاة عليهم)  
فقبل لا يصلي لأن ترك الصلاة على المسلم مشروع في الجملة كالبغاة وقطاع الطريق فكان أولى من الصلاة على  
الكفار لأنها غير مشروعة لقوله تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا وقيل يصلي ويقصد المسلمين لأنه أن يحجز  
عن التعيين لا يحجز عن القصد كما في البدائع قال في الحلية فعلى هذا ينبغي أن يصلي عليهم في الحالة الثانية أيضا  
أي حالة ما إذا كان الكفار أكثر لأنه حيث قصد المسلمين فقط لم يكن مصليا على الكفار والالم تجز الصلاة عليهم في  
الحالة الأولى أيضا مع أن الاتفاق على الجواز فينبغي الصلاة عليهم في الأحوال الثلاث كما قالت به الأئمة الثلاثة  
وهو الوجه قضاء ملحق المسلمين بالارتكاب منهي عنه ١٥ ملخصا (قوله ومحل دفنهم) بالجزء عطفًا على الصلاة  
ففيه خلاف أيضا (قوله كدفن ذمية) جعل الأول مشبهًا بهذا لأنه لا رواية فيه عن الإمام بل فيه اختلاف  
المتابع قياسا على هذه المسئلة فإنه اختلف فيها الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ثلاثة أقوال فقال بعضهم  
تدفن في مقابر نازح الجحيم بجانب الولد وبعضهم في مقابر المشركين لأن الولد في حكمهم جزء منها مادام في بطنها  
وقال وائل بن الأسقع يتخذ لها مقبرة على حدة قال في الحلية وهذا أحوط والظاهر كما أفصح به بعضهم  
أن المسئلة مصورة فيما إذا فتح فيه الروح والادفنت في مقابر المشركين (قوله لأن وجه الولد لظهرها) أي

(وان غسل) الميت (بغير نية اجزأ)  
أي لطهارته لا لاسقاط الفرض  
عن ذمة المكلفين (ولذا قال  
(لو وجد ميت في الماء فلا بد

من غسله ثلاثا) لانا أمرنا بالغسل  
فيحتركه في الماء بنية الغسل ثلاثا  
فتح وتعليقه يفيد أنهم لم يصلوا  
عليه بلا إعادة غسله صح وان لم  
يسقط وجوبه عنهم قد بره وفي  
الاختيار الأصل فيه تفصيل  
الملائكة لا دم عليه السلام وقالوا  
لولد هذه سنة موتاكم (فروع)  
لأنه لا بد من مسلم أم كافر ولا علامة  
فان في دارنا غسل وصلى عليه  
والالا \* اختلط موتانا بكفار ولا  
علامة اعتبر الاكثر فان استوا  
غسلوا واختلف في الصلاة عليهم  
ومحل دفنهم كدفن ذمية حبل  
من مسلم قالوا والاحوط دفنها  
على حدة ويجعل ظهرها إلى  
القبلة لأن وجه الولد لظهرها  
\* مات بين رجال او هو بين نساء



بجمه المحرم فان لم يكن فالاجنبى  
بخرقة ويمس الخنثى المشكل لو  
مراهقا والا فكفيه فيغسله  
الرجال والنساء بجمه فقدماه  
وصلى عليه ثم وجدوه غسلوه  
وصلوا ثانيا وقبل لا (ويسن  
في الكفن له ازار وقص ولقافة  
وتكره العمامة) للميت  
(في الاصح) مجتبي واستحسنها  
المتأخرون للعلماء والاشراف  
ولا بأس بالزيادة على الثلاثة  
ويحسن الكفن لحديث حسنها  
اكفان الموتى فانهم يتزاورون  
فيما بينهم ويتفخرون بحسن  
اكفانهم ظهيرة (وله اذرع)  
أى قص (وازار وخار ولقافة  
مطلب

### في الكفن

والولد مسلم تبعا لايه فيوجه الى القبلة بهذه الصفة ط (قوله بجمه المحرم الخ) أى بجمه الميت الا من المذكور  
والانثى وكذا قوله فالاجنبى أى فالشخص الاجنبى الصادق بذلك وأفاد أن المحرم لا يحتاج الى خرقه لانه  
يجوز له مس أعضاء التيمم بخلاف الاجنبى الا اذا كان الميت امة لانها كالرجل ثم اعلم أن هذا اذا لم يكن مع  
النساء رجل لا مسلم ولا كافر ولا صبية صغيرة فلو معهن كافر علمته الغسل لان نظرا الجنس الى الجنس اخف وان لم  
يوافق في الدين ولو معهن صبية لم تبلغ حد الشهوة وأطاعت غسله علمتها غسله لان حكم العورة غير ثابت في حقها  
وكذا في المرأة تموت بين رجال معهم امرأة كافرة أو صبية غير مشتمى كما بسطه في البدائع (قوله لو مراهقا) المراد به  
هنا من بلغ حد الشهوة كما يعلم ما بعده (قوله والا فكفيه) أى من الصغار والصغار قال في الفتح الصغير والصغيرة  
اذا لم يبلغا حد الشهوة يغسلهما الرجال والنساء وقد رده في الاصل بأن يكون قبل أن يتكلم اه (قوله بجمه فقد  
ماء الخ) قال في الفتح ولو لم يوجد ماء فميم الميت وصلوا عليه ثم وجدوه غسلوه وصلوا عليه ثانيا عند أبي يوسف  
وعنه يغسل ولا تعاد الصلاة عليه ولو كفنوه وثق منه عضول يغسل فانه يغسل ذلك العضو ولو بقي نحو الاصبغ  
لا يغسل اه (قوله وقبل لا) أى يغسل ولا يصلي عليه كما علمته قلت ولا يظهر الفرق بينه وبين الحي فان الحي  
لو تيمم لفقد الماء وصلّى ثم وجدته لا يبعد ثم رأيت في شرح المنية تفصلا عن السروجى أن هذه الرواية موافقة  
للأصول اه وفيه اشعار بترجيحها لما قلنا (خاتمة) تدب الغسل من غسل الميت ويكره أن يغسله جنب أو حائض  
امداد والاولى كونه أقرب الناس اليه فان لم يحسن الغسل فأهل الامانة والورع ويغنى للفاسل ولمن حضر  
اذا رأى ما يجب الميت ستره أن يستره ولا يحدث به لانه غيبة وكذا اذا كان عيبا حادا تابا موت كسواد وجهه  
ونحوه ما لم يكن مشهورا بسدعة فلا بأس بذكره تحذيرا من بدعته وان رأى من أمارات الخسر كوضاء الوجه  
والتبسم ونحوه استحب اظهاره لكثرة الترحم عليه والحث على مثل علمه الحسن شرح المنية (قوله ويسن  
في الكفن الخ) أصل التكفين فرض كفاية وكونه على هذا الشكل مسنون شرعا لالة (قوله له) أى  
للرجل (قوله ازار الخ) هو من القرن الى القدم والقميص من أصل العنق الى القدمين بلاد خريص وكين  
واللقافة تزيد على ما فوق القرن والقدم ليكف فيها الميت وترتبط من الاعلى والاسفل امداد والدخريص الشق  
الذى يفعل في قميص الحي لتيسر للمشي (قوله وتكره العمامة الخ) هى بالكسر ما يلف على الرأس قاموس  
قال ط وهى محمل الخلاف وأما ما يعل على الخشبة من العمامة والزينة ببعض حلى فهو من المكروه  
بلا خلاف لما تقدم أنه يكره فيه كل ما كان للزينة اه (قوله في الاصح) هو احد تعميمين قال الفهستائى  
واستحسن على الصحيح العمامة بجمه عينا ويذهب ويلف ذنبه على كورة من قبل عيونه وقبل يذنب على وجهه كافي  
النهر تاشى وقبل هذا اذا كان من الاشراف وقبل هذا اذا لم يكن في الورثة صغار وقيل لا يعم بكل حال كافي المحيط  
والاصح أنه تكره العمامة بكل حال كافي الزاهدى اه (قوله ولا بأس بالزيادة على الثلاثة) كذا في النهر  
عن غاية البيان ونقل قبله عن المجتبي الكراهة لكن قال في الحلبة عن الذخيرة معزى الى عصام أنه الى خمسة ليس  
بمكروه ولا بأس به اه ثم قال ووجهه بأن ابن عمر كفن ابنه واقفا في خمسة أثواب يقص وعمامة وثلاث لقاظ  
وأدار العمامة الى تحت حنكه رواء سعيد بن منصور اه قال في البصر بعد نقل الكراهة عن المجتبي واستثنى في  
روضة الزندوسى ما اذا أوصى بأن يكفن في أربعة أو خمسة فانه يجوز بخلاف ما اذا أوصى أن يكفن في فوبين فانه  
يكفن في ثلاثة ولو أوصى أن يكفن بالف درهم كفن كضوا سطا اه قلت الظاهر أن الاستثناء الذى في الروضة  
منقطع اذ لو كره لم تنفذ وصيته كما لم تنفذ بالاقول تأمل (قوله ويحسن الكفن) بأن يكفن بكفن مثله وهو أن  
ينظر الى ثيابه في حياته للجمعة والعبيدين وفي المرأة ما تلبسه لزيارة ابويها كذا في المعراج فقول الحدادى وتكره  
المغلاة في الكفن بهنى زيادة على كفن المثل نهر (قوله لحديث الخ) وفي صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم  
اذا كفن احدكم اخاه فليحسن كفنه وروى أبو داود عنه صلى الله عليه وسلم لا تغالوا في الكفن فانه يسلب طلبا  
سر بما وجع بين الحديثين بأن المراد بتحصينه بياضه ونظافته لا كونه ثمينا حلة وهو في معنى ما مر عن النهر  
(قوله ويتفخرون) المدايه الفرح والسرور حيث واقع السنة والزيارة وان كانت الروح لكن للروح نوع  
تعلق بالجسد (قوله ولها) أى ويسن في الكفن للمرأة (قوله أى قص) أشار الى ترادفهما كما قالوا وقد فرق  
بينهما بأن شق الذراع الى الصدر والقميص الى المكعب قهستائى (قوله وخار) بكسر الخاء ما تغطي به المرأة

رأسها قال الشيخ اسماعيل ومقداره الموت ثلاثة أذرع بذراع الكبرياء يرسل على وجهها ولا يلف كذا  
 في الإيضاح والمتابى اه (قوله وخرفة) الاولى أن تكون من التدين الى الفخذين نهر عن الخائنة (قوله  
 وكفاية) أى الاقتصار على التوبين له كفن الكفاية لانه ادنى ما يلبس حال حياته وكفنه كسوته بعد الوفاة  
 فيعتبر بكسوته في الحياة ولهذا تجوز صلاته فيها بلا كراهة معراج وحاصله أن كفن الكفاية هو أدنى ما يكفيه  
 بلا كراهة فهو دون كفن السنة وهل هو سنة أيضا وواجب الذي يظهر لى الثانى ولذا ذكره الأقل منه كما يذكره  
 الشارح وقال فى البحر قالوا ويكره أن يكفن فى ثوب واحد حالة الاختيار لأن فى حالة حياته تجوز صلاته فى ثوب  
 واحد مع الكراهة وقالوا اذا كان بالمال قلة والورثة كثره فكفن الكفاية اولى وعلى القلب كفن السنة اولى  
 ومقتضاه أنه لو كان عليه ثلاثة أثواب وليس له غيرها وعليه دين أن يبيع منها واحد للدين لأن الثالث ليس  
 بواجب حتى ترث للورثة عند كثرتهم والدين اولى مع أنهم صرحوا كما فى الخلاصة بأنه لا يباع شئ منها للدين  
 كما فى حالة الحياة اذا افلس وله ثلاثة أثواب هو لا يسهل الا ينزع عنه شئ لىباع اه ما فى البحر وهو مأخوذ من الفتح  
 وقال فى الفتح ولا يبعد الجواب اه وذكر الجواب بعضهم بأن يفرق بين الميت والحى بأن عدم الاخذ من الحى  
 لا يحتاجه ولا كذلك الميت اه أقول انت خير بأن الاشكال جاء من تفسيرهم بعدم الفرق بين الحى والميت  
 فأنى يصح هذا الجواب نعم يصح على ما قاله السيد فى شرح السراجية من أنه اذا كان الدين مستغرقا فللغرماء  
 المنع من تكفينه بما زاد على كفن الكفاية وقال الشارح فى فرائض الدر المنقى وهل للغرماء المنع من كفن المثل  
 قولان والصحيح نعم اه ومثله فى سكب الانهر لكن قال أيضا الا ترى أنه لو كان للميت ثياب حسنة فى حال  
 حياته ويمكنه الاكتفاء بما دونها يبيعها القاضى ويقضى الدين ويشترى بالباقي ثوبا يلبسه فكذا فى الميت  
 المديون كذا اختاره المصنف فى أدب القاضى اه ثم رأيت مثله فى حاشية الرملى عن شرح السراجية  
 المسمى ضوء السراج للكلاباذى وحينئذ فلا اشكال ولا جواب وبه علم أن ما مر عن الخلاصة خلاف الصحيح  
 وقد يوفق بحمل ما فى الخلاصة فى الحى على ما اذا لم يكف بجملته فى الثلاثة وفى الميت على ما اذا لم يمنعهم الغرماء  
 قال فى شرح قلائد المنظوم صحيح العلامة حيدرى فى شرحه على السراجية المسمى بالمشكاة بأن للورثة تكفينه بكفن  
 المثل ما لم يمنعهم الغرماء اه قلت والظاهر أن المراد بعدم المنع الرضى بذلك والافكيف يسوغ للورثة تقديم  
 المسنون على الدين الواجب ثم ان هذا مؤيد لما بحثناه من أن كفن الكفاية واجب بمعنى أنه لا يجوز أقل منه عند  
 الاختيار ثم رأيت فى شرح المقدسى قال وهذا أقل ما يجوز عند الاختيار والله تعالى أعلم (قوله فى الاصح)  
 وقيل يقيص ولقافة زيلعى قال فى البحر وينبغى عدم التخصيص بالازارو اللقافة لأن كفن الكفاية مع تبرأدى  
 ما يلبسه الرجل فى حياته من غير كراهة كما عطل به فى البدائع اه (قوله ولها ثوبان) لم يعينها كما لهداية  
 وفسره فى الفتح بالقميص واللحافة وعينهما فى الكثر بالازارو اللقافة قال فى البحر والظاهر كما قدمناه عدم  
 التعيين بل ما يقيص وازارو وازاران والثانى اولى لأن فيه زيادة فى ستر الرأس والعنق (قوله ويكره) أى  
 عند الاختيار (قوله وأقله ما يعم البدن) ظاهره أنه لو لم يوجد له ذلك سألو الناس له ثوبا يعمه وأن مادون  
 ذلك بمنزلة العدم وأنه لا يسقط به الفرض عن المكفين وان كان ستر العورة ما لم يعم البدن لكن لا يخفى أن كفن  
 الضرورة ما لا يصار اليه الا عند الهجز فلا يناسب تقييده بشئ ولذا عبر المصنف بما يوجد نعم ما يعم البدن هو كفن  
 الفرض كما صرح به فى شرح التنية فيسقط به الفرض عن المكفين لا بقيد كونه عند الضرورة لانها تقتدر  
 بقدرها ولذا لما استشهد مصعب بن عيسى رضى الله عنه يوم احد ولم يكن عنده الا غرة أى كساء مخطط فكان  
 اذا غطى بها رأسه بدت رجلاه وبالعكس امر النبي صلى الله عليه وسلم بتغطية رأسه بها ورجليه بالاذخر  
 الآن يقال ان ما لا يستر البدن لا يكتفى عند الضرورة أيضا بل يجب ستر باقيه فهو حشيش كالاذخر ولذا قال  
 الزيلعى بعد سؤقه حديث مصعب وهذا دليل على أن ستر العورة وحدها لا يكتفى خلافا للشافعى اه تأمل  
 (قوله ويقصص) أى الميت أى يلبس القميص بعد تشييفه بخرفة كما مر (قوله ويلف يساره ثم يمينه) الضميران  
 للازارو وأشار به الى أن كلامنا الازارو اللقافة يلف وحده لانه امكن فى السرط (قوله ليكون الابن على  
 الابسر) اعتبارا بجملة الحياة امداد (قوله تحت اللقافة) الاوضح تحت الازار (قوله ثم يفعل كما مر) أى  
 بأن يوضع بعد اللباس الذرع والنجار على الازار ويلف يساره الخ قال فى الفتح ولم يذكر الخرفة وفى شرح الكفر

وخرفة تربط بهانديها) وبطنها  
 (وكفاية له ازارو لقافة) فى  
 الاصح (ولها ثوبان وخار)  
 ويكره أقل من ذلك (وكفن  
 الضرورة لها ما يوجد) وأقله ما  
 يعم البدن وعند الشافعى ما يستر  
 العورة كالخى (تبسط اللقافة)  
 أولا (ثم يسط الازار عليها  
 ويقصص ويوضع على الازار ويلف  
 يساره ثم يمينه ثم اللقافة كذلك)  
 ليكون الابن على الابسر (وهى  
 تلبس الذرع ويجعل شعرها  
 صغيرتين على صدرها فوقه) أى  
 الذرع (والنجار فوقه) أى الشعر  
 (تحت اللقافة) ثم يفعل كما مر  
 (وبعد الكفن ان خيف تشطبه)

فوق الاكفان كيلاتنتشر وعرضها ما بين ثدي المرأة الى السرة وقيل ما بين الثدي الى الركبة كيلاتنتشر  
الكفن عن الفضذين وقت المني وفي النصفه تربط الخرقه فوق الاكفان عند الصدر فوق الثديين اه وقال  
في الجوهره وقول الخنثى تربط الخرقه على الثديين فوق الاكفان يحتمل أن يراد به تحت اللقافه وفوق الازار  
والقميص وهو الظاهر اه وفي الاختيار قلبس القميص ثم تربط الخرقه فوق القميص اه ومقاد  
هذه العبارات الاختلاف في عرضها وفي محل وضعها وفي زمانه تأمل (قوله وخنثى مشكل كأمراه فيه) أي  
فيكفن في خمسة اثواب احتياطاً لانه على احتمال كونه ذكرًا فالزيادة لا تنضر قال في التبر الا أنه يجب الحرير  
والمعصر والمزعر احتياطاً (قوله والمزهر كالخلال) أي فيغطي رأسه وتطيب اكفانه خلا قال الشافعي رحمه  
الله تعالى (قوله والمراهق كالبالغ) المذكور كالأناث كالأناث ح قال في البدائع لان المراهق في حياته  
يخرج فيما يخرج فيه البالغ عادة فكذلك يكفن فيما يكفن فيه (قوله ومن لم يراهق الخ) هذا لو ذكر قال الزبلي  
وأدنى ما يكفن به العبي الصغير ثوب واحد والصبيه ثوبان اه وقال في البدائع وان كان صبياً لم يراهق فان كفن  
في خرقتين ازار وروداً فحسن وان كفن في ازار واحد جاز وأما الصغير فلا بأس أن تكفن في ثوبين اه أقول  
في قوله فحسن إشارة الى أنه لو كفن بكفن البالغ يكون احسن لما في الحلبة عن الخمانية والخلاصة الطفل  
الذي لم يبلغ حد الشهوة الاحسن أن يكفن فيما يكفن فيه البالغ وان كفن في ثوب واحد جاز اه وفيه إشارة  
الى أن المراد بمن لم يراهق من لم يبلغ حد الشهوة (قوله والسقط يلف) أي في خرقة لانه ليس له حرمة كاملة  
وكذا من ولد ميتاً بدائع (قوله ولا يكفن) أي لا يراعى فيه سنة الكفن وهل النفي بمعنى النهي أو بمعنى تبي  
اللزوم الظاهر الثاني فلي تأمل (قوله كالعضو من الميت) أي لو وجد طرف من أطراف انسان أو وصفه  
مشقوقاً طويلاً أو عرضاً يلف في خرقة الا اذا كان معه الرأس فيكفن كما في البدائع قال وكذا الكافر لوله ذورحم  
محرم مسلم يغسله ويكفنه في خرقة لان التكفين على وجه السنة من باب المكرامة اه (قوله منبوش طرى)  
أي بأن وجد منبوشاً بلا كفن (قوله لم يتفسخ) قيد به لانه لو تفسخ يكفن في ثوب واحد كما صرح به بعده  
والظاهر أنه بيان للمراد من قوله طرى كما تشهد به المقابلة بقوله وان تفسخ (قوله كالذي لم يدفن) أي يكفن  
في ثلاثة اثواب (قوله مرة بعد أخرى) أي لو نبش ثانياً وثالثاً وكذا ما دام طرياً من أصل ماله عندنا  
ولو مد يوماً الا اذا قبض الغرماء التركة فلا يسترد منهم وان قسم ماله فعلى كل وارث بقدر نصيبه دون الغرماء  
وأصحاب الوصايا لانهم أجاب سكب الانهر (قوله احدى عشر) المذكور منها متناخسة الرجل والمرأة والخنثى  
والمنبوش الطرى والمتفسخ وذكر في الشرح ستة المحرم والمواحد ذكر اوائى ومن لم يراهق كذلك والسقط لكن  
علت أن المراهقة لم ينص على حكمها وقد مناع البدائع اثنين آخرين وهما من ولد ميتاً والكافر (قوله ولا بأس  
الخ) أشار الى أن خلافه اولى وهو البياض من القطن وفي جامع الفتاوى ويجوز أن يكفن الرجل من الكتان  
والصوف لكن الاولى القطن وفي التاجية ويكره الصوف والشعر والجلد وفي المحيط وغيره ويستحب البياض  
اسماعيل (قوله برود) جمع برد بالضم من برود العصب مغرب ثم قال والعصب من برود العين لانه يعصب غزله  
ثم يصبغ ثم يحال وفيه وأما البردة بالهاء فكساء مربع اسود صغير (قوله وفي النساء) على تقدير مضاف أي  
وفي كفن النساء واحترز عن الرجال لانه يكره لهم ذلك (قوله وأحبه البياض) والجديد والغسيل فيه سواء نهر  
(قوله او ما كان يصلى فيه) مروى عن ابن المبارك ط (قوله من لا مال له) أمان له مال فكفنه في ماله يقدم  
على الدين والوصية والارث الى قدر السنة ما لم يتعلق به حق الغير كالرهن والمبيع قبل القبض والعبد الجاني  
بحر وزبلي وقد مناع أن للغرماء منع الورثة من تكفينه بما زاد على كفن الكفاية (قوله على من تجب عليه  
نفقته) وكفن العبد على سيده والمرهون على الراهن والمبيع في يد البائع عليه بحر (قوله فعلى قدر ميراثهم) كما  
كانت النفقة واجبة عليهم فتح أي فانها على قدر الميراث فلوله اخ لأم واخ شقيق فعلى الاول السدس والباقي  
على الشقيق أقول ومقتضى اعتبار الكفن بالنفقة أنه لو كان له ابن وفت كان عليه حاسوبة كالنفقة اذا اعتبر  
الميراث في النفقة الواجبة على الفرع لاصله ولذا لو كان له ابن مسلم وابن كافر فهي عليهما ومقتضاه أيضاً أنه لو كان  
للميت أب وابن كفنه الابن دون الاب كما في النفقة على التفصيل الآتية في بابها ان شاء الله تعالى (تبنيه)  
لو كفنه الحاضر من ماله ليرجع على الغائب منهم بمحضته فلا رجوع له ان اتفق بلاذن القاضي حاوى الزاهدى

وخنثى مشكل كأمراه فيه) أي  
الكفن والمزهر كالخلال والمراهق  
كالبالغ ومن لم يراهق ان كفن في  
واحد جاز والسقط يلف ولا يكفن  
كالعضو من الميت (و) آدمي  
(منبوش طرى) لم يتفسخ (يكفن  
كالذي لم يدفن) مرة بعد أخرى  
(وان تفسخ كفن في ثوب واحد)  
والى هنا صار المكفنون احد  
عشر والثاني عشر الشهيد ذكرها  
في المجتبى (ولا بأس في الكفن ببرود  
وكان وفي النساء بحر يروى من غير  
ومعصر) لجوازها بكل ما يجوز  
لبسه حال الحياة وأحبه البياض  
أو ما كان يصلى فيه (وكفن من لا  
مال له على من تجب عليه نفقته)  
فان تعذوا فعلى قدر ميراثهم



واستنبط منه الخير الرمي أنه لو كفن الزوجة غير زوجها بلاذنه ولا إذن القاضي فهو متبرع (قوله واختلف في الزوج) أي في وجوب كفن زوجته عليه (قوله عند الثاني) أي أبي يوسف وأما عند محمد فلا يلزمه لانقطاع الزوجية بالموت وفي البصر عن المجتبى أنه لا رواية عن أبي حنيفة لكن ذكر في شرح المنية عن شرح السراجية لصنفها أن قول أبي حنيفة كقول أبي يوسف (قوله وان تركت ما لا الخ) اعلم أنه اختلفت العبارات في تحرير قول أبي يوسف ففي الخاتمة والخلاصة والظهيرية أنه يلزمه كنفها وان تركت ما لا وعليه الفتوى وفي المحيط والتجسس والواقعات وشرح المجمع لصنفه اذ لم يكن لها مال فكفها على الزوج وعليه الفتوى وفي شرح المجمع لصنفه اذ ماتت ولا مال لها فعلى الزوج الموصر ١٥ ومثله في الاحكام عن الميت في زيادة وعليه الفتوى ومقتضاه أنه لو ميسر الا يلزمه اتفقا وفي الاحكام أيضا عن العيون كنفها في مالها ان كان والا فعلى الزوج ولو ميسر ان في بيت المال ١٥ والذي اختاره في البحر لزومه عليه ميسرا او لا لها مال والا لانه ككسوتها وهي واجبة عليه مطلقا قال وصححه في فقات الولوالجية ١٥ قلت وعبارتها اذ ماتت المرأة ولا مال لها قال ابو يوسف يجب الزوج على كنفها والاصل فيه أن من يجبر على نفقته في حياته يجبر عليها بعد موته وقال محمد لا يجبر الزوج والصحيح الاول ١٥ فليأتى (تنبيه) قال في الحلية في أن يكون محل الخلاف ما اذ لم يقم بها مانع يمنع الوجوب عليه حالة الموت من نشوزها او صغرها ونحو ذلك ١٥ وهو وجه لانه اذا اعتبر لزوم الكفن بلزوم النفقة سقط بما يسقطها ثم اعلم أن الواجب عليه تكفيها وتجهيزها الشرع بان من كفن السنة أو الكفاية وحنوط واجرة غسل وحمل ودفن دون ما استدع في زمان من مهلين وقراء ومخزين وطعام ثلاثة أيام ونحو ذلك ومن فعل ذلك بدون رضى بقية الورثة الباطنين يضمنه في ماله (قوله فان لم يكن بيت المال معمورا) أي بأن لم يكن فيه شيء او منتظما أي مستقيما بأن كان عامرا ولا يصرف مصارفه ط (قوله فعلى المسلمين) أي الصالحين وهو فرض كفاية يأثم بتركه جميع من علم به ط (قوله فان لم يقدروا) أي من علم منهم بأن كانوا فقراء (قوله والا كفن به مثله) هذا لم يذكر في المجتبى بل زاده عليه في البحر عن التجسس والواقعات قلت وفي مختارات التوازل لصاحب الهداية فقير مات فجمع من الناس الدراهم وكفنه وفضل شيء ان عرف صاحبه يرتد عليه ولا يصرف الى كفن فقير آخر أو تصدق به (قوله وظاهر الخ) أي ظاهر قوله ثوبا وهو هذا بحث لصاحب التهر لكن قال في مختارات التوازل بعد ما نقلناه عنه ولا يجمع من الناس الا قدر كفايته ١٥ فتأمل ثم رأيت في الاحكام عن عدة المفتي ولا يجمعون من الناس الا قدر رتب واحد ١٥ (قوله لا يلزمه تكفينه به) لانه محتاج اليه فلو كان الثوب للميت والحي وارثه يكفن به الميت لانه مقدم على البراء بجر اذا كان الحي مضطرا للمبرداً وسبب يخشى منه التلف كالوكان للميت ماء وهناك مضطرا اليه لعطش قدم على غسله شرح المنية (قوله ولا يخرج الكفن عن ملك المتبرع) حتى لو اقرض الميت سبع كان للمتبرع لا للورثة غير أي ان لم يكن وجهه لهم كما في الاحكام عن المحيط (قوله صفاتها الخ) ذكر صفاتها وشرطها وركبتها وكيفيتها والاحق بها قال القهستاني وسبب وجوبها الميت المسلم كما في الخلاصة ووقتها وقت حضوره ولذا قدمت على سنة المغرب كما في الخزانة ١٥ وفي البحر ويفسد هاتما افسد الصلاة الاحذاة كما في البدائع وتكره في الاوقات المكروهة ولو أحدث الامام فاستخلف غيره فيها جاز هو الصحيح كذا في الظهيرية ١٥ (قوله بالاجماع) وما في بعض العبارات من أنها واجبة فالمراد الاقراض بجر لكن في القهستاني عن النظم قبل انها سنة ١٥ قلت يمكن تأويله بثبوتها بالسنة كما في نظائره لكن يتنافى فيه التصريح بالاجماع الا أن يقال ان الاجماع سند السنة كقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على كل يزوفاجر وأما قوله تعالى وحصل عليهم قفيل انه دليل الفرضية لكن رد كما في التهر بالاجماع المفسرين على أن المأمور به هو الدعاء والاستغفار للمتصدق ١٥ هذا واستشكل المحقق ابن الهمام في التهر وجوبها بسقوطها بفعل الصبي قال والجواب بأن المقصود الفعل لا يدفع الوارد من لفظ الوجوب ١٥ أي لان الوجوب على المكلفين فلا بد من صدور الفعل منهم وذكر شرحه المحقق ابن أمير حاج أن سقوطها بفعل الصبي المميز هو الاصح عند الشافعية قال ولا يحضرني هذا منقولاً فمما وقفت عليه من كتبنا وانما ظاهراً أصول المذهب عدم السقوط ١٥ ويأتي تمام الكلام قريباً (قوله وشرطها) أي شرط صحتها أو ما شرط وجوبها فهي شروط بقية الصلوات من القدرة والعقل والبلوغ والاسلام مع زيادة العلم

مطلب  
في كفن الزوجة على الزوج

(واختلف في الزوج والفتوى

على وجوب كنفها عليه) عند

الثاني (وان تركت مالا) خاتمه

ورجحه في البحر بانه الظاهر لانه

ككسوتها (وان لم يكن ثمة من

تجب عليه نفقته في بيت المال

فان لم يكن) بيت المال معمورا

او منتظما (فعلى المسلمين

تكفينه) فان لم يقدر واسألوا

الناس له ثوبا فان فضل شيء رد

للمتصدق ان علم والا كفن به مثله

والا تصدق به مجتبى وظاهره

أنه لا يجب عليهم الاسؤال كفن

الضرورة لا الكفاية ولو كان في

مكان ليس فيه الا واحد وذلك

الواحد ليس له الا ثوب لا يلزمه

تكفينه به ولا يخرج الكفن عن

ملك المتبرع (والصلاة عليه)

صفها (فرض كفاية) بالاجماع

فيكفر منكرها لانه انكر الاجماع

قنية (كدفنه) وغسله وتجهيزه

قائمه فرض كفاية (وشرطها)

مطلب  
في صلاة الجنائزة

جموعه تأمل (قوله ستة) ثلاثة في المتن وثلاثة في الشرح وهي ستر العورة وحضور الميت وكونه أو أكثره أمام المصلي وزاد أيضا سابعه وهو بلوغ الامام ثم هذه الشروط واجبة الى الميت وأما الشروط التي ترجع الى المصلي فهي شروط بقية الصلوات من الطهارة الحقيقية بدنا ونوبا ومكانا والحكمة وستر العورة والاستقبال والنية سوى الوقت (قوله اسلام الميت) أي ولو بطريق التبعية لاحد ابويه او لداره أو للسبب كإسبائي والمراد بالميت من مات بعد ولادته حيا لا لبني او قطع طريق او مكابرة في مصر او قتل لاحد ابويه أو قتل لنفسه كما يأتي بيان ذلك كله (قوله ما لم يهل عليه التراب) أما لو دفن بلا غسل ولم يهل عليه التراب فإنه يخرج ويغسل ويصلى عليه جوهره (قوله فيصلى على قبره بلا غسل) أي قبل أن يتسحق كإسبائي عند قول المصنف وان دفن بلا صلاة هذا وذكر في البحر هنالك أن الصلاة عليه اذا دفن بلا غسل رواية ابن جماعة عن محمد وأنه صحيح في غاية البيان معزيا الى القدوري وصاحب التحفة أنه لا يصلى على قبره لانها بلا غسل غمر مشروعة رمي ويأتي تمام الكلام عليه (قوله وان صلى عليه أولا) أي ثم تذكر أنه دفن بلا غسل (قوله استخسانا) لأن تلك الصلاة لم يعتد بها قلنا الطهارة مع الامكان والا لان زال الامكان وسقطت فريضة الغسل جوهره (قوله وفي القنية الخ) مثله في المفتاح والمجتبي معزيا الى التجريد اسماعيل لكن في التارخانية مثل قاضي خان عن طهارة مكان الميت هل تشترط لجواز الصلاة عليه قال ان كان الميت على الجنائز لا شك أنه يجوز ولا فلا رواية هذا أو يفتي الجواز وهكذا أجاب القاضى بدر الدين اه وفي ط عن الخزانة اذا تنجس الكفن بنجاسة الميت لا يضرب دفعه للمرج بخلاف الكفن المتنجس ابتداء اه وكذا لو تنجس بدنه بما خرج منه ان كان قبل أن يكفن غسل وبصده لا كما قدمناه في الغسل فيقيد ما في القنية بغير النجاسة الخارجة من الميت (قوله اعيدت) لانه لا صحة لها بدون الطهارة واذا لم تصح صلاة الامام لم تصح صلاة القوم بجموع (قوله وبعبكس لا) أي لا تعاد لصحة صلاة الامام وان لم تصح صلاة من خلفه (قوله كالوأم امرأة) أي امت رجلان صلاتها تصح وان لم يصح الاقتداء بها (قوله ولوامة) ساقط من بعض النسخ (قوله لسقوط فرضها بواحد) أي بشخص واحد رجلا كان وامرأة فهو تعليل لمسئلة العكس ومسئلة المرأة قال في البحر والحلية وبهذا تبين أنه لا تجب صلاة الجماعة فيها اه ومثله في البدائع (قوله وبقي من الشروط بلوغ الامام) الاولى ذكر ذلك بعد تمام الشروط لانه شرط سابع زائد على الستة فافهم وانما امر بالتأمل لانه مذكور بحثا لا نقلا قال الامام الاستروشي في كتاب أحكام الصغار الصبي اذا غسل الميت جاز واذا أم في صلاة الجنائز ينبغي أن لا يجوز وهو الظاهر لانها من فروض الكفاية وهو ليس من أهل اداء الفرض ولكن بشكل رد السلام اذا سلم على قوم فرد صبي جواب السلام اه أقول حاصله أنها لا تنقطع عن البالغين بفعله لأن صلاتهم لم تصح لفقد شرط الاقتداء وهو بلوغ الامام وصلاته وان همت لنفسه لا تقع فرضا لانه ليس من أهله وعليه فلو صلى وحده لا يسقط الفرض عنهم بفعله بخلاف المرأة لو وصلت اماما او وحدها كما مر لكن بشكل على ذلك مسئلة السلام وكذا جواز تقبيله للميت مع أنه فرض أيضا وقد مناعن التحريم قريبا استشكل سقوط الصلاة بفعله وعن شارحه أنه لم يره وأن ظاهر اصول المذهب عدم السقوط لكن نقل في الاحكام عن جامع الفتاوى سقوطها بفعله كذا للسلام ونقل بعده عن السراجية أنه يشترط بلوغه قلت يمكن حمل الثاني على أن البلوغ شرط لكونه اماما فلا ينافي السقوط بفعله كما في التفسير ورد السلام وكونه ليس من أهل اداء الفرض لا ينافي ذلك كما حققناه في باب الامامة عند قوله ولا يصح اقتداء رجل بامرأة فراجع (قوله حضوره) أي كله أو أكثره كالنصف مع الرأس كما مر (قوله ووضعه) أي على الارض او على الايدي قريبا منها (قوله وكونه هو أو أكثره امام المصلي) المناسب ذكر قوله هو أو أكثره بعد قوله حضوره لانه احتراز عن كونه خلفه مع أنه يوهم اشتراط محاذاته للميت أو أكثره وليس كذلك فقد ذكر القهستاني عن التحفة أن ركبتها القيام ومحاذاته الى جزء من أجزاء الميت اه فكن فيه نظر بل الاقرب كون المحاذاة شرطافيزاد على السبعة المذكورة ثم هذا ظاهر اذا كان الميت واحدا ولا فيلأذى واحدا منهم بدليل ما سبأ في من التخيير في وضعهم صفا طولا او عرضا تأمل ثم رأيت في ط ثم قال ان هذا ظاهر في الامام لأن صف المؤمنين قد يخرج من المحاذاة (قوله فلا تصح) بيان لمحتزات الشروط الثلاثة الاخيرة على اللق والنشر المرتب (قوله على نحو دابة) أي كعمول على ايدي الناس فلا تجوز في المختار الا من عذر اعداد

سته (اسلام الميت وطهارته)  
طالم يهل عليه التراب فيصلى على  
قبره بلا غسل وان صلى عليه أولا  
استخسانا وفي القنية الطهارة  
من النجاسة في ثوب وبدن ومكان  
وستر العورة شرط في حق الميت  
والامام جميعا فلو أم بلا طهارة  
والقوم بها اعيدت وبعبكس  
لا كالو أمت امرأة ولوامة  
لسقوط فرضها بواحد وبقي  
من الشروط بلوغ الامام تأمل  
وشروطها أيضا حضوره (ووضعه)  
وكونه هو أو أكثره (امام المصلي)  
وكونه للقبلة فلا تصح على غائب  
ومحمول على نحو دابة

مطلب  
هل يقطع فرض الكفاية بفعل  
الصبي

عن الربيعي "وهذا الوجه على الايدي ابتداءً ما لو سبق بعض التكبيرات فانه يأتي بعد سلام الامام بما فاته وان  
 رفعت على الايدي قبل أن توضع على الاكاف كما سياتي (قوله لانه كالامام من وجه) لاشتراط هذه الشروط  
 وعدم صحتها بفقدها او فقد بعضها (قوله لصحتها على الصبي) أي والمرأة وهذا على قوله دون وجه اذ لو كان  
 اما من كل وجه لما صحت على الصبي ونحوه (قوله على النجاشي) بتشديد الياء وتخفيفها افصح وتكسر  
 فونها او هو افصح ملك الحبشة اسمه اسمعته قاموس وذكر في المقرب انه يخفف الياء معاً من التفات وأن  
 تشديد الجيم فيه خطأ وأن السين في اسمعته تعصيف (قوله لغوية) أي المراد بها مجزء الدعاء وهو بعيد (قوله  
 او خصوصية) أولانه رفع سريره حتى رآه عليه الصلاة والسلام بحضرة فتكون صلاة من خلفه على ميت يراه  
 الامام وبحضرة دون الامام ومن وهذا غير مانع من الاقتداء فتح واستدل لهذين الاحتمالين بما لا مزيد عليه  
 فارجع اليه من جملة ذلك أنه توفي خلق كثير من اصحابه صلى الله عليه وسلم من اعزهم عليه القراء ولم ينقل عنه  
 أنه صلى عليهم مع حرصه على ذلك حتى قال لا يموت احد منكم الا اذ تموتى به فان صلاتي عليه رجعة له  
 (قوله وصحت لو وضعوا الخ) كذا في البدائع وفسره في شرح المنية معزاً بالتأخر خاتمة بأن وضعوا رأسه مما يلي  
 يسار الامام اه فافاد أن السنة وضع رأسه مما يلي يمين الامام كما هو المعروف الآن ولهذا علل في البدائع  
 للاسائة بقوله تغييرهم السنة المتوارثة ويوافقه قول الحاوي القدسي يوضع رأسه مما يلي يمين المستقبل  
 لخافي حاشية الرقي من خلاف هذا فيه نظير فراجع (قوله شبان) وأما ما في القهستاني عن التهمة  
 من زيادة الحفاضة الى جزء من الميت فالذي يظهر كونه شرطاً للركن كما قدمناه (قوله فلذا الخ) أي لكونها  
 ركناً لا شرطاً لانه لو نواها للآخرى أيضاً يصير مكبراً ثلاثاً لانه لا يجوز مجزء عن المحيط (قوله فلم تجز قاعداً) أي  
 ولا راكعاً (قوله بلا عذر) فلو تذر النزول لطيف او مطر جازت راكعاً ولو كان الولي حراً صافى في قاعدا والناس  
 قياماً اجزأهم عندهما وقال محمد تجزئ الامام فقط حلية (قوله التعميد والثناء) كذا في البحر عن المحي  
 ومقتضى قول الشارح ثلاثة أن الثناء غير التعميد مع أنه فيما يأتي في فسر الثناء بقول سبحانك اللهم وبحمدك فعلم  
 أن المراد بهما واحد على ما يأتي بيانه فكان عليه أن يذكر الثالث الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله  
 وما فهمه السكال) تبعه شارحاً المنية البرهان الحلبي وابن أمير حاج (قوله من أن الدعاء ركن) قال لقولهم  
 ان حقيقتها والمقصود منها الدعاء (قوله والتكبير الاول شرط) قال لانها تكبيرة الاحرام (قوله رده في البحر  
 بتصریحهم بخلافه) أما الاول ففي المحيط أن الدعاء سنة وقولهم ان المسبوق يقضى التكبير نسقاً بغير دعاء  
 يدل عليه وأما الثاني فخامر من أنه لم يجز ثناء أخرى عليها وقولهم ان التكبيرات الاربع قائمة مقام أربع  
 ركعات اه قلت ما نقله عن المحيط من أن الدعاء سنة قال في الحلية فيه نظر ظاهر فقد صرحوا عن آخرهم  
 بأن صلاة الجنائز هي الدعاء للميت اذ هو المقصود منها اه وأما قولهم ان المسبوق يقضى التكبير نسقاً بغير  
 دعاء فقد قال في شرح المنية ان الامام يتعمده عنه أي فلا ينافي في ركعته كما يعمل منه القراءة وهي ركن أيضاً اه  
 لكن تحمل القراءة في حالة الاقتداء أما بعد الفراغ فيأتي المسبوق بها وقد يقال يتحمل الامام الدعاء  
 عن المسبوق لضرورة تصحيح صلاته لان الكلام فيما اذا خيف رفع الجنائز وأتى بالتكبيرات نسقاً تاتل أقول  
 وتقدم في باب شروط الصلاة أن المصلي ينوي مع الصلاة لله تعالى الدعاء للميت وعلله الشارح هناك بأنه الواجب  
 عليه ونقلناه هناك عن الربيعي والبحر والنهر فهذا مؤيد لما اختاره المحقق والله الموفق وأما عدم جواز ثناء  
 أخرى عليها فليكونها قائمة مقام ركعة وكونها كذلك لا يلزم منه أن تكون ركعاً من كل وجه اذ لا شك أنها  
 تحرمة يدخل بها في الصلاة ولذا اخضت برفع الايدي فهي شرط من وجه ركن من وجه فتدبر (قوله وهي فرض  
 على كل مسلم مات) لفظ على بمعنى اللام التعليلية مثل وتسكبوا الله على ما هذا كم ومتعلق بمحذوف خبر ثان  
 للضمير المبتدأ او متعلق به لانه عائده للصلاة بمعنى المصدر والتقدير والصلاة على كل مسلم مات فرض أي مفترض  
 على المكلفين ولو أسقط الشارح لفظ فرض لكان اصوب لانه تقدم نصريح المصنف به وللايوهم تعلق الجارية به  
 فيفسد المعنى فتدبر (قوله خلا أربعة) بالجر على أن خلا حرف استثناء (قوله بغاة) هم قوم مسلمون خرجوا  
 عن طاعة الامام بغير حق (قوله فلا يغسلوا الخ) هي نسخة فلا يغسلون وهي اصوب وانما لم يغسلوا ولم يصل  
 عليهم اهانة لهم وزجر الغير عن فعلهم وصرح بنفي غسلهم لانه قيل يغسلون ولا يغسلون عليهم للفرق بينهم وبين

وموضوع خلفه لانه كالامام من  
 وجه دون وجه لصحتها على الصبي  
 وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم  
 على النجاشي لغوية أو خصوصية  
 وصحت لو وضعوا الرأس موضع  
 الرجلين وأساوا ان تعمدوا ولو  
 أخطأوا القبلة صحت ان تجزوا  
 والا لا مفتاح السعادة (وركنها)  
 شبان (التكبيرات) الاربع  
 فالاولى ركن أيضاً لا شرط فلذا لم  
 يجز ثناء أخرى عليها (والقيام)  
 فلم تجز قاعداً بلا عذر (وسننها)  
 ثلاثة (التعميد والثناء والدعاء  
 فيها) ذكره الزاهد في وفاة همه  
 السكال من أن الدعاء ركن  
 والتكبير الاول شرط رده في  
 البحر بتصریحهم بخلافه (وهي  
 فرض على كل مسلم مات خلا)  
 أربعة (بغاة وقطاع طريق)  
 فلا يغسلوا ولا يغسلون عليهم



الشهيد كما ذكره الزيلعي وغيره وهذا القيل رويته وفيه إشارة الى ضعفها لكن مشى عليها في الدرر ولو قايمة  
 وفي التتارخانية وعليه الفتوى (قوله ولو بعده الخ) قال الزيلعي وأما إذا قتلوا بعد ثبوت يد الامام عليهم قاتلهم  
 بفسلون ويصلي عليهم وهذا تفصيل حسن أخذه بكبار المشايخ لأن قتل قاطع الطريق في هذه الحالة حد  
 أو قصاص ومن قتل بذلك بفسل ويصلي عليه وقتل الباغي في هذه الحالة للسياسة ولكسر شوكتهم فيقتل منزلة  
 لمودعته الى العامة ٥١ وقوله أو قصاص أي بأن كان ثم ما يقطع الحد كقطع على محرم وشهود بما ذكر  
 في بابه وقد علم من هذا التفصيل أنه لو مات احدهم حنف افقه قبل الاخذ او بعده يصلي عليه كما يجنبه في الحلية  
 وقال ولم اره صريحاً في الأحكام من أبي الليث ولو قتلوا في غير الحرب أو ما نوا يصلي عليهم ٥١ وهو  
 صريح في المطلوب (قوله وكذا أهل عصبة) بضم فسكون وفي نسخة عصية وفي نهاية ابن الأثير العصبية  
 والتعصب المحاماة والمدافعة والعصب من يعين قومه على الظلم والذي يغضب لعصبته ومنه الحديث ليس منا  
 من دعا الى عصبية أو قاتل عصبية قال في شرح درر البحار وفي النوازل وجعل مشايخنا المقتولين في العصبية  
 في حكم أهل البني على هذا التفصيل وفي المغني جعل الدرر والكلابازي كالباغي وكذا الواقفون  
 الناطرون اليهم ان أصحابهم حجر أو غيره وما توفي تلك الحالة ولو ما نوا بعد نفرتهم يصلي عليهم ٥١ قال ط  
 ومثاهم بعد وحرارهم مرقيس وعين بعض البلاد ٥١ أقول والظاهر أن هذا حيث كان البني من الفريقين  
 فلو بني احدهما على الآخر وقصد الآخر المدافعة عن نفسه بالقدر الممكن يكون المدافع شهيداً وفي شرح مثلاً  
 مسكين ما يؤيده فراجع (قوله ومكابر في مصر ليلابلاص) كذا في الدرر والبحر وغيرهما والمكابر بالباء  
 الموحدة المتغلب اسماعيل والمراد به من يقف في محل من المصر يتعزز لمصوم والظاهر أن هذا مبني على  
 قول أبي يوسف من أنه يكون قاطع طريق إذا كان في المصر ليلابلاصاً وعليه الفتوى كما سبقت في  
 في بابه ان شاء الله تعالى فيعطى أحكام قاطع الطريق في غير المصر من أنه اذا ظهر عليه قبل أخذ شيء وقتل  
 فانه يحبس حتى يتوب وان أخذ ما لا قطع من خلاف وان قتل معصوماً قتل حد أعلى ما سبقت في تفصيله في محله  
 فحيث كان حد القتل لا يصلي عليه وبما تقررناه ظهر أن قوله بسلاح غير قيد لانه اذا وقف في المصر ليلابلاصاً لفرق بين  
 كونه قاتلاً بسلاح أو غيره كجبر أو عصا والله أعلم (قوله خنق غير مرة) هو فاد صيغة المبالغة وقيد المصنف  
 في باب البغاة بما اذا كان ذلك في المصر وعبارته مع النمرح ومن تكرر الخنق بكسر النون منه في المصر أي خنق  
 مراراً ذكره مسكين قتل به سياسة لسعيه بالفساد وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل والابان خنق مرة لانه  
 كالقتل بالمثل وفيه القود عند غير أبي حنيفة ٥١ أي وأما عنده ففيه الدية على عاقلة كالقتل بالمثل وظاهر  
 قوله بأن خنق مرة أن التكرار يحصل بترتين (قوله فحكمهم كالبغاة) كذا في البحر والزيلعي أي حكم أهل  
 عصية ومكابر وخنق حكم البغاة في أنهم لا يفسلون ولا يصلي عليهم وأما ما في الدرر من قوله وان غسلوا أي  
 البغاة والقطاع والمكابر فانه مبني على الرواية الأخرى وقد منازجتها (قوله به يفتي) لانه فاسق غير ساع  
 في الأرض بالفساد وان كان باغياً على نفسه كسائر فساد المسلمين زيلعي (قوله ورجح الكمال قول الثاني الخ)  
 أي قول أبي يوسف انه يفسل ولا يصلي عليه اسماعيل عن خزائن الفتاوى وفي القهستاني والكفاية وغيرهما  
 عن الامام السفدي الأصح عندي أنه لا يصلي عليه لانه لا توبة له قال في البحر فقد اختلف التعصيم لكن تأيد  
 الثاني بالحديث ٥١ أقول قد يقال لادلالة الحديث على ذلك لانه ليس فيه سوى أنه عليه الصلاة والسلام  
 لم يصلي عليه فالظاهر أنه امتنع زجراً لغره عن مثل هذا الفعل كما امتنع عن الصلاة على المديون  
 ولا يلزم من ذلك عدم صلاة احد عليه من العصاة اذ لا مساواة بين صلاته وصلاة غيره قال تعالى ان صلاتك  
 سكن لهم ثم رأيت في شرح المنية بحث كذلك وأيضا فالتعليل بأنه لا توبة له مشكل على قواعد أهل السنة  
 والجماعة لا طلاق التصوص في قبول توبة العاصي بل التوبة من الكفر مقبولة قطعاً وهو أعظم وزراً ولعل  
 المراد ما اذا تاب حالة اليأس كما اذا فعل بنفسه ما لا يعش معه عادة كجرح من حق في ساعته والقصاص في جرح أو ناز  
 قتال أو ما لو جرح نفسه وبقي حياً أو ما مثلاً ثم تاب ومات فينبغي الجزم بقبول توبته ولو كان مستهلاً لذلك الفعل  
 اذا التوبة من الكفر حيثئذ مقبولة فضلاً عن المعصية بل تقدم الخلاف في قبول توبة العاصي حالة اليأس ثم اعلم  
 أن هذا كله فمن قتل نفسه عمداً أو ما لو كان خطأ فانه يصلي عليه بلا خلاف كما صرح به في الكفاية وغيرها

قوله الدرر وازكي والكلابازي  
 نسبة الى محليتين احدهما بخاري  
 والاخرى بنيسابور ابو السعدي  
 عن طبقات عبد القادر ٥١ منه

(اذا قتلوا في الحرب) ولو بعده يصلي  
 عليهم لانه حد أو قصاص (وكذا)  
 أهل عصبة (ومكابر في مصر ليلابلاص)  
 سلاح وخنق (خنق غير مرة)  
 فحكمهم كالبغاة (من قتل نفسه)  
 ولو (عمداً يفسل ويصلي عليه)  
 به يفتي وان كان أعظم وزراً من  
 قاتل غيره ورجح الكمال قول الثاني  
 بما في مسلم أنه عليه السلام ان  
 يرجل قتل نفسه فلم يصلي عليه

وسبأني عنه مع الشهادة (قوله لا يصلي على قاتل أحد أبويه) الظاهر أن المراد أنه لا يصلي عليه إذا قتله الإمام  
قصاصاً أو لموات خفف الله بصلي عليه كما في البغاة ونحوهم ولم أره صريحاً فليراجع (قوله وألحقه في النهر  
بالبغاة) أي فلا يبعد خامساً هكذا فهمت ثم رأيت في ط لكن فيه أن عبارة النهر هكذا والعصية كالْبغاة ومن هذا  
النوع الخناق وقاتل أحد أبويه اه وعليه فيكون المستثنى أقل من أربعة تأمل (قوله وقال أئمة بلغ في كلها)  
وهو قول الأئمة الثلاثة ورواية عن أبي حنيفة كما في شرح درر البحار والاولى متابعته في الرفع ولم أره اه أقول ولم يقل  
للملح ربما يستفاد منه أن الحنفى إذا اقتدى بالشافعى فالاولى متابعته في الرفع ولم أره اه أقول ولم يقل  
يجب لأن المتابعة انما تجب في الواجب والفرض وهذا الرفع غير واجب عند الشافعى وما في شرح الكيدانية  
للقهستاني من أنه لا تجوز المتابعة في رفع اليدين في تكبيرات الركوع وتكبيرات الجنازة فيه نظر اذ ليس ذلك مما  
لا يسوغ الاجتهاد فيه بالنظر الى الرفع في تكبيرات الجنازة لما علمت من أنه قال به البخاريون من ائمتنا وقد اوضحنا  
المقام في آخر واجبات الصلاة وقد منّا أيضاً شيئاً منه في صلاة العبدین (قوله وهو سبحانه اللهم وبمحمدك)  
كذا فسر به الشافعى في شرح درر البحار وغيره وقال في العناية انه مراد صاحب الهداية لانه المعهود من الشفاء  
وذكري في النهر أن هذا رواية الحسن عن الامام والذي في المبسوط عن ظاهر الرواية أنه يحمد الله اه أقول  
مقتضى ظاهر الرواية حصول السنة بأي صيغة من صيغ الحمد في شمل الشفاء المذكور لا شمله على الحمد  
(قوله كما في التشهد) أي المراد الصلاة الbraهيمية التي يأتي بها المصلي في قاعدة التشهد (قوله لا تنديهما)  
أي تقديم الصلاة على الدعاء سنة كما أن تقديم الشفاء عليه سنة أيضاً (قوله ويدعو الخ) أي لنفسه  
وللميت وللمسلمين لكي يغفر له فيستجاب دعاؤه في حق غيره ولا تن من سنة الدعاء أن يبدأ بنفسه قال تعالى رب  
اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات (قوله والمأثور اولى) ومن المأثور اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا  
وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واتشانا اللهم من احييته منا فأحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان  
اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا  
كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجته وأدخله  
الجنة وأعد له من عذاب القبر وعذاب النار منغ وثم ادعية آخر فأنظرها في الفتح والامداد وشروح المنية  
(تنبيه) المراد الاستسباب فالمعنى اغفر للمسلمين كلهم فلا ينافي قوله وصغيرنا قوله الاتي ولا يستغفر لصبي  
أي لا يقول اغفر له أقاده القهستاني والمراد بالابدال في الاهل والزوجة ابدال الاوصاف لا الذات  
أقوله تعالى ألحقنا بهم ذرّيتهم ونخلط الطبراني وغيره ان نساء الجنة من نساء الدنيا أفضل من الحور العين وفيمن  
لا زوجة له على قدر حاله أن لو كانت ولانه صح الخبر بأن المرأة لا تخرأ زوجها أي اذا ماتت وهي في عصمته وفي  
حديث رواه جمع لكنه ضعيف المرأة متابعها يكون لها زوجان في الدنيا فتقوت ويموتان ويدخلان الجنة  
لا بهما هي قال لاحسنهما خلقاً كان عندها في الدنيا وتماهى في تحفة ابن حجر (قوله وقدم فيه الاسلام)  
أي في الدعاء المأثور كما مر اعلم أن الاسلام على وجهين شرعى وهو بمعنى الايمان ولغوى وهو بمعنى الاستسلام  
والانقياد كما في شرح العمدة للنسقى فقول الشارح مع أنه الايمان ناظر للمعنى الشرعى للاسلام وقوله لانه مني  
ناظر الى المعنى اللغوى له وقوله فكانه دعاء في حال الحياة بالايمان هو معنى الاسلام الشرعى وقوله والانقياد  
أي الذي هو معنى الاسلام اللغوى اه ح وما ذكره الشارح مأخوذ من صدر الشريعة والحاصل أن  
الاسلام خص بحالة الحياة لانه المناسب لها بمعنييه الشرعى وهو الايمان أي التصديق القلبي واللغوى  
وهو الانقياد بالاعمال الظاهرة وخص الايمان بحالة الموت لانه المناسب لها اذ لا ينشئ عن العمل بل عن  
التصديق فقط ولا يمكن في حالة الموت سواء (قوله بلا دعاء) هو ظاهر المذهب وقيل يقول اللهم آتني الدنيا  
حسنة الخ وقيل ربنا لا تزغ قلوبنا الخ وقيل يخبر بين السكوت والدعاء بحر (قوله ناويا الميت مع القوم)  
كذا في الفتح وقال الزيلعي ينوي بهما كما وصفنا في صفة الصلاة وينوي الميت كما ينوي الامام اه وظاهره  
أنه ينوي الملائكة الحفظة أيضاً ثم رأيت صريحاً في شرح درر البحار وذكري في الخاتمة والظهيرية والجوهرة أنه  
لا ينوي الميت قال في البحر وهو الظاهر لان الميت لا يخاطب بالسلام حتى ينوي به اذ ليس أهله اه وأقره

(لا) يصلي على (قاتل أحد أبويه)  
اهانة له وألحقه في النهر بالبغاة  
(وهي أربع تكبيرات) كل تكبيرة  
قائمة مقام ركعة (يرفع يديه  
في الاولى فقط) وقال أئمة بلغ  
في كلها (ويثنى بعدها)  
وهو سبحانه اللهم وبمحمدك  
(وبصلي على النبي صلى الله عليه  
وسلم) كما في التشهد (بعد الثانية)  
لان تقديمها سنة الدعاء (ويدعو  
بعد الثالثة) بأمر الاخرة  
والمأثور اولى وقدم فيه الاسلام  
مع أنه الايمان لانه مني عن  
الانقياد فكانه دعاء في حال الحياة  
بالايمان والانقياد وأما في حال  
الوفاة فالانقياد وهو العمل غير  
موجود (وبسلم) بلا دعاء (بعد  
الرابعة) تسليمين ناويا الميت  
مع القوم ويسر الكل الا التكبير  
زيلعي وغيره

في النهر لكن قال الخير الرمي انه غير مسلم وسيأتي ما ورد في أهل المقبرة السلام عليكم دار قوم مؤمنين وتعلمه  
 صلى الله عليه وسلم السلام على الموتى اه (قوله لكن في البدائع الخ) قد يقال ان الزيلعي لم يرد دخول التسليم  
 في الكنية المذكورة والذي في البدائع ولا يظهر بما يقرأ عقب كل تكبيرة لانه ذكر السنة فيه المخافة وهل  
 يرفع صوته بالتسليم لم يتعرض له في ظاهر الرواية وذكر الحسن بن زياد انه لا يرفع لانه للاعلام ولا حاجة له لان  
 التسليم مشروع عقب التكبير بلا فصل ولكن العمل في زماننا على خلافه اه (قوله وعين الشافعي  
 القاضية) وبه قال احمد لان ابن عباس صلى على جنازة جعفر بالقاضية وقال عبد الله لم يعلم أنها سنة  
 ومذهبا قول عمر وابنه وعلى وأبي هريرة وبه قال مالك كما في شرح المنية (قوله بنية الدعاء) والظاهر أنها  
 حينئذ تقوم مقام الشاء على ظاهر الرواية من أنه يسبق بعد الأولى التمجيد (قوله وتكره بنية القراءة) في البحر  
 عن التجنيس والمحيط لا يجوز لأنها محل الدعاء دون القراءة اه ومثله في الوالوجية والتأخرانية وظاهره أن  
 الكراهة تحريرية وقول القنية لو قرأ فيها القاضية جاز أي لو قرأها بنية الدعاء لوافق ما ذكره غيره وأراد  
 بالجواز العصة على أن كلام القنية لا يعمل به اذا عارضه غيره فقول الشربلاني في رسالته انه نص على جواز  
 قراءتها فيه نظر ظاهر لما علمته وقوله وقول من لا على القاري أيضا يستحب قراءتها بنية الدعاء خروجا من  
 خلاف الامام الشافعي فيه نظرا أيضا لأنها لا تصح عنده الابنية القرآن وليس له أن يقرأها بنية القراءة ويرتكب  
 مكروه مذهب ليراعى مذهب غيره كما مر تقريره اول الكتاب (قوله وأفضل صفوفها آخرها الخ) كذا في  
 القنية وبحث فيه في الحلية باطلاق ما في صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم خير صفوف الرجال أولها وشرها  
 آخرها وبأن اظهار التواضع لا يتوقف على التأخر اه أقول قد يقال ان الحديث مخصوص بالصلاة المطلقة  
 لأنها المتبادرة لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له رواه أبو داود وقال حديث  
 حسن والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم ولهذا قال في المحيط ويستحب أن يصف ثلاثة صفوف حتى  
 لو كانوا سبعة يتقدم احدهم للإمامة ويقف وراءه ثلاثة ثم اثنان ثم واحد اه فلو كان الصف الاول أفضل  
 في الجنائز أيضا لكان الأفضل جعلهم صفوا واحدا ولكره قيام الواحد وحده كما ذكره في غيرها هذا ما ظهر لي  
 (قوله لانه منسوخ) لان الآثار اختلفت في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فروى الخمس والسبع والتسع  
 وأكثر من ذلك الا أن آخر فعله عليه الصلاة والسلام كان أربع تكبيرات فكان ناسخا لما قبله ح عن  
 الامداد وفي الزيلعي أنه صلى الله عليه وسلم حين صلى على النجاشي كبر أربع تكبيرات وثبت عليها إلى أن توفي  
 فنسخت ما قبلها ط (قوله فيمكن الموتم الخ) لما كان قوله لم يتبع صادقا بالقطع وبالاتظار اردفه ببيان  
 المراد منه ط (قوله به يفتي) وجهه في فتح القدير بأن البقاء في حرمة الصلاة بعد فراغها ليس بخطا مطلقا  
 انما الخطأ في المتابعة في الخامسة بحر وروى عن الامام أنه يسلم للعالم ولا ينتظر تحقيقا للمخالفة ط (قوله  
 هذا) أي عدم المتابعة ط (قوله وينوي الاقتتاح الخ) لجواز أن تكبيرة الامام للاقتتاح الا أن خطأ المبلغ  
 نقل ذلك في البحر عن شرح المجمع الملكي بصيغة قالوا وتلقه في باب صلاة العيد بصيغة قيس وكلا الصيغتين مشعر  
 بالضعف كيف وهو لا وجه له بظهور لانه ان كان المراد أنه ينوي الاقتتاح بما زاد على الرابعة كما هو المتبادر لزم  
 أن يأتي بعد ثلاث تكبيرات أخر لان بنية الاقتتاح تصحیح صلواته باحتمال خطأ المبلغ ولا صحة لها الا بثلاث  
 بعدها لانها أركان والأركان فيته لغوا فكان الواجب عدمها وان كان المراد جميع التكبيرات فن ابن يعلم  
 أن المبلغ يزيد على الرابعة حتى ينوي الاقتتاح بالجميع فان احتمال الخطأ انما يظهر وقت الزيادة وان قيل انه ثابت  
 قبلها يلزم عليه أن ينوي الاقتتاح بالجميع وان لم يزد المبلغ شيئا وأنه يأتي بعد الرابعة بثلاث تكبيرات أيضا  
 والا لم يكن لهذه النية فائدة وأنه في غير صلوات الجنائز يأتي بتكبيرة أخرى لاحتمال خطأ المبلغ وهو ذلك يقال  
 في تكبيرات العيد كما اشرنا اليه في بابيه ولم أر من تعرض لشي من ذلك ثم ظهر أنه يمكن أن يجاب باختیار الشق  
 الاول وأن فائدته أنه اذا زاد خامسة مثلا احتفل أن تكون التحريمة وأنه سيكبر بعدها ثلاثا أخرى وهكذا  
 في السادسة والسابعة فاذا سلم احتفل أن أربعة قبل السلام هي الفرائض الاصلية وأن ما قبلها زائدة غلط واحتفل  
 أن أربعة من ابتداء هي الفرائض الاصلية وما بعدها زائدة غلط فاذا نوى تكبيرة لا اقتتاح فيما زاد على الأربع  
 الاول قد يتفه ذلك في بعض الصور بلا ضرر والله أعلم (قوله ولا يستغفر فيها لصبي) أي في صلاة الجنائز

لكن في البدائع العمل في زماننا  
 على الجهر بالتسليم وفي جواهر  
 الفناوى يجهر واحدة (ولا قراءة  
 ولا تشهد فيها) وعين الشافعي  
 القاضية في الاولى وعندنا تجوز  
 بنية الدعاء وتكره بنية القراءة  
 لعدم ثبوتها فيها عنه عليه السلام  
 وأفضل صفوفها آخرها اظهارا  
 للتواضع (ولو كبر امامه خمسا  
 لم يتبع) لانه منسوخ (فيمكن  
 الموتم حتى يسلم معه اذا سلم)  
 به يفتي هذا اذا سمع من الامام  
 ولو من المبلغ تابعه وينوي  
 الاقتتاح بكل تكبيرة وكذا في  
 العيد ولا يستغفر فيها لصبي



(قوله ومجنون ومعتوه) هذا في الأصل - فان الجنون والعتة الطارئان بعد البلوغ لا يسقطان الذنوب السالفة كما في شرح المنية (قوله بعد دعاء البالغين) كذا في بعض نسخ الدرر وفي بعضها بدل دعاء البالغين وكتب العلامة نوح علي نسخة بعد أنها مخالفة لما في الكتب المشهورة ومناقضة لقوله لا يستغفر لصبي ولهذا قال بعضهم أنها تصحيف من بدل اه وقال الشيخ اسماعيل بعد كلام والحاصل أن مقتضى متون المذهب والفتاوى وصريح غرر الاذكار والاقتصار في الطفل على اللهم اجهله لنا فرطاً الخ اه قلت وحاصله أنه لا يأتي بشئ من دعاء البالغين أصلاً بل يقتصر على ما ذكر وقد نقل في الحلية عن البدائع والمحيط وشرح الجامع لقاضي خان ما هو كالصريح في ذلك فراجعه وبه علم أن ما في شرح المنية من أنه يأتي بذلك الدعاء بعد قوله ومن توفيقه مناقضه على الايمان مبني على نسخة بعد من الدرر فتدبر هذا وما مر في التأثر في دعاء البالغين من قوله وصغيرنا وكبيرنا لا ينافي قولهم لا يستغفر لصبي كما قدمناه فافهم (قوله أي سابقاً الخ) قال في المغرب اللهم اجهله لنا فرطاً أي اجريه لنا وأصل الفارط والفراط فيمن يتقدم الواردة اه أي من يتقدم الجماعة الواردة الى الماء ليهبته لهم ومنه الحديث ان افراطكم على الخوض واقتصر الشارح على المعنى الثاني الذي هو الاصل لما في البحر أنه الانسب هنا للتلايكتز مع قوله واجعله لنا اجرا اه قال ط والذي في النهر وغيره تفسيره بالمتقدم ليهب مصالح والديه في دار القرار (قوله وهو دعاء له) اي للصبي ايضاً أي كما هو دعاء لوالديه وللمصلين لانه لا يبي الماء لدفع الطما ومصالح والديه في دار القرار الا اذا كان متقدماً في الخير وهو جواب عن سؤال حاصله أن هذا دعاء للاجاء ولا تقع الميت فيه ط (قوله لاسيما وقد قالوا الخ) حاصله أنه اذا كانت حسناته أي نوابها له يكون أهلاً للجزاء والثواب فناسب أن يكون ذلك دعاء له أيضاً المنتفع به يوم الجزاء (قوله واجعله ذخراً) في الهداية والسكافي والكنز وغيرها واجعله لنا اجرا واجعله لنا ذخراً وفي الدرر والوقاية كما هنا (قوله ذخيرة) أشار الى أن المراد بالذخر الاسم أي ما يذخر لا المصدر فانه يستعمل اسماً ومصدراً كما يفيد قول القاموس ذخره كنعه ذخر بالضم وأذخره اختاره واتخذوه والذخيرة ما أذخر كالذخر جمعه أذخار اه قال العلامة ابن حجر شبيهه تقدمه لوالديه بشئ نفيس يكون أمامهم ما ذخر الى وقت حاجتهم له بشفاعته لهما كما صح اه (قوله مقبول الشفاعة) تفسير لقوله مشفعاً بالبناء للجهول (تمة) في بعض الكتب يقول اللهم اجهله لوالديه فرطاً وسلفاً وذخراً وعظماً واعتباراً وشفيعاً واجراً وتقل به موازينهم وأفرغ الصبر على قلوبهم ما ولا تفنتهم بعده واغفر لنا وله ط أقول رأيت ذلك في كتب الشافعية لكن بابدال قوله واغفر لنا وله بقوله ولا تحرمهما اجره وهذا اولى لما مر من أنه لا يستغفر لصبي وقال في شرح المنية وفي المفيد ويدعوا لوالدي الطفل وقيل يقول اللهم تقل به موازينهم وأعظم به أجرهما ولا تفنتهم بعده اللهم اجهله في كفالة ابراهيم وألحقه بصالح المؤمنين اه (قوله تدباً) أي كونه بالقرب من الصدر مندوب والاحكام اذ جزء من الميت لا بد منها فمستأنى عن التحفة ويظهر أن هذا في الامام وفيما اذا لم تتعدد الموتى والوقوف عند صدر أحدهم فقط ولا يبعد عن الميت كما في النهر ط (قوله للرجل والمرأة) اراد الذكر والانثى الشامل للصغير والصغيرة ط عن أبي السعود وعند الشافعي رحمه الله يقف عند رأس الرجل وعجز المرأة (قوله والشفاعة لاجله) أي أن المصلى شافع للميت لاجل ايمانه فناسب أن يقوم بهذا محله (قوله والمسبوق) أي الذي لم يكن حاضر تكبير الامام السابق ط (قوله ببعض التكبيرات) صادق بالاقول والاكثر ط أما المسبوق بالكل فبأنى حكمه (قوله لا يكبر في الحال) فلو كبر كما حضرو لم ينتظر لتفسد عندهما لكن ما أذاه غير معتبر كذا في الخلاصة بجر ومثله في المفتح وقضية عدم اعتبار ما أذاه أنه لا يكون شارعاً في تلك الصلاة وحينئذ تفسد التكبير مع أن المسطور في القضية أنه يكون شارعاً وعليه فيعتبر ما أذاه وهذا المار من افصح عنه فتدبره نهر وأجاب الجوى في شرح الكثر بأنه لا يلزم من عدم اعتباره عدم شروعه ولا من اعتبار شروعه اعتبار ما أذاه الا ترى أن من ادرك الامام في السجود صح شروعه مع أنه لا يعتبر ما أذاه من السجود مع الامام بل عليه اعادته اذا قام الى قضاء ما سبق به فلا مخالفة بين ما في الخلاصة والقضية اه لكن فيه أن تكبيرة الافتتاح هنا بمنزلة ركعة فلو صح شروعه بها يلزم اعتبارها الا أن يقال ان لها شهيبن كما مر فنصح شروعه بهما من حيث كونها شرطاً ولا تعتبرها في تكميل العدد من حيث شهيها بالركعة فلذا قلنا يصح شروعه بها وبعبدها بعد سلام امامه والله أعلم (قوله والمسبوق الخ)

ومجنون ومعتوه لعدم تكليفهم  
(بل يقول بعد دعاء البالغين  
اللهم اجهله لنا فرطاً) بفقتين  
أي سابقاً الى الخوض ليهب الماء  
وهو دعاء له أيضاً بتقدمه في الخير  
لا سيما وقد قالوا حسنات الصبي  
له لا لا يويه بل لهم ما ثواب التعليم  
(واجعله ذخراً) بضم الذال  
المجعة ذخيرة (وشافعا مشفعاً)  
مقبول الشفاعة (ويقوم الامام)  
تدباً (بجذاء الصدر مطلقاً)  
للرجل والمرأة لانه محل الايمان  
والشفاعة لاجله (والمسبوق)  
بعض التكبيرات لا يكبر في الحال  
بل (ينتظر) تكبير (الامام ليكبر  
معه) للافتتاح لما مر أن كل تكبيرة  
ركعة والمسبوق لا يبدأ بما فات

هو من تمة التعليق أي فلو كبر ولم ينتظر لكان كالمسبوق الذي شرع في قضاء ما سبق به قبل الفراغ من الاقتداء  
 ط (قوله وقال أبو يوسف الخ) قال في النهاية تفسير المسئلة على قوله أنه لما جاء وقد كبر الإمام تكبيرة  
 الاقتتاح كبر هذا الرجل للاقتتاح فإذا كبر الإمام الثانية تابعه فيها ولم يكن مسبوقا وعندهما لا يكبر  
 للاقتتاح حين يحضر بل ينتظر حتى يكبر الإمام الثانية ويكون هذا التكبير فكبر الاقتتاح في حق هذا الرجل  
 فيصير مسبوقا بتكبيره يأتي بها بعد سلام الإمام اه (قوله كالا ينتظر الحاضر الخ) أفاد بالتشبيه  
 أن مسئلة الحاضر اتفاقية ولذا قال بل يكبر أي الحاضر اتفاقا والمراد به من كان حاضرا وقت تحريمه الإمام  
 في محل يجزئه فيه الدخول في صلاة الإمام كما يأتي عن المجتبى أي بأن كان متبعا للصلاة كما يفيد قول الهندي  
 عن شرح الجامع لقاضي خان وإن كان مع الإمام فتعاقل ولم يكبر معه أو كان في النية بعد فأخر التكبير فانه يكبر  
 ولا ينتظر تكبير الإمام الثانية في قولهم لأنه لما كان مستعدا جعل بمنزلة المشارك اه (قوله في حال التحريم)  
 مفهومه أنه لو فاتته التحريم وحضر في حالة التكبير الثانية مثلاً لا يكون مدركا لها بل ينتظر الثالثة ويكون  
 مسبوقا بتكبيرين لا بواحدة عندهما لكن الظاهر أن التحريم غير قيد لما سيأتي فيما لو كبر الأربع والرجل حاضر  
 فانه يكون مدركا لها ويؤيده التعليق المار عن قاضي خان والآن عقبه عن الفتح تأمل (قوله لأنه كالدرك)  
 قال في فتح القدير يفيد أنه ليس بمدرك حقيقة بل اعتبر مدركا لحضوره التكبير دفعا للخرج اذ حقيقة ادراك  
 الركعة بفعلها مع الإمام ولو شرط في التكبير المعية ضاق الامر جدا اذ الغالب تأخر النية فلا يعلن تكبير الإمام  
 فاعتبر مدركا لحضوره اه (قوله ثم يكبر الخ) أي المسبوق والحاضر وقوله ما فاتهما فانه خفاء لأن المراد  
 بالحاضر في كلامه الحاضر في حال التحريم فإذا أتى به لم يفته شيء إلا أن يراد ما إذا حضر أكثر من تكبيرة فكبر  
 واحدة فانه يكبر بعد السلام ما فاتته على ما سيأتي تأمل واحترز عن اللاحق كأن كبر مع الإمام الأولى دون  
 الثانية والثالثة فانه يكبرهما ثم يكبر مع الإمام الرابعة كما في الحلية والنهر هذا وفي نور الايضاح وشرحه  
 أن المسبوق يوافق امامه في دعائه لو علمه بسماعه اه ولم يذكر ما إذا لم يعلم وظاهر تقييده الموافقة بالعلم  
 أنه إذا لم يعلم بأن لم يعلم أنه في التكبير الثانية والثالثة مثلما يأتي به من تأمل بالصلاة ثم الدعاء تأمل  
 (قوله نسقا) بالتحريك أي متتابعة وفي بعض النسخ ترى وهو معناه (قوله على الاعناق) مفهومه أنه  
 لو رفعت بالأيدي ولم توضع على الاعناق أنه لا يقطع التكبير بل يكبر وهو ظاهر الرواية وعن محمدان كانت  
 إلى الأرض أقرب يكبر والافلا معراج ومثله في البرازية والفتح ويخالفه ما في البحر عن الظهيرية أنه لو رفعت  
 بالأيدي ولم توضع على الأكاف لا يكبر في ظاهر الرواية تكن قال في الشنبلاية وينبغي أن يعول على ما في البرازية  
 ولا يخالفه ما يأتي من أنها لا تصح إذا كان الميت على أيدي الناس لأنه يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء  
 اه (قوله وما في المجتبى من أن المدرك) أي الحاضر وسماء مدركا لأنه بمنزلة كما مر وعبارة المجتبى رجل  
 واقف حيث يجزئه الدخول في صلاة الإمام فكبر الإمام الأولى ولم يكبر معه فانه يكبر ما لم يكبر الإمام الثانية فان  
 كبر كبر معه وقضى الأولى في الحال وكذا ان لم يكبر في الثانية والثالثة والرابعة يكبر ويقضى ما فاتته في الحال اه  
 (قوله شاذ) لخالفته ما نص عليه غير واحد من أنه يكبر ما فاتته بعد سلام الإمام أفاده في النهر (قوله فلو جاء الخ)  
 هذا ثمة الخلاف بينهم ما وبين أبي يوسف كما في النهر (قوله لتعذر الدخول الخ) لما مر أن المسبوق ينتظر  
 الإمام ليكبر معه وبعد الرابعة لم يبق على الإمام تكبير حتى ينتظره لمتابعه فيه قال في الدرر والاصل في السلب  
 عندهما أن المقتدى يدخل في تكبيرة الإمام فإذا فرغ الإمام من الرابعة تعذر عليه الدخول وعند أبي يوسف  
 يدخل اذ بقيت التحريم كذا في البدائع اه (قوله كما في الحاضر) أي في وقت التكبير الرابعة فقط  
 أو التكبيرات كلها ولم يكبرها مع الإمام وأشار بالتشبيه تعالى للبدائع إلى أن مسئلة الحاضر اتفاقية وفيه  
 كلام يأتي (قوله وعليه الفتوى) أي على قول أبي يوسف في مسئلة المسبوق خلافا لما مشى عليه في المتن  
 (قوله ذكره الحلبي وغيره) عبارة الحلبي في شرح المنية وإن جاء بعد ما كبر الرابعة فاتته الصلاة عندهما وعند  
 أبي يوسف يكبر فإذا سلم الإمام قضى ثلاث تكبيرات وذكر في المحيط أن عليه الفتوى اه قلت وذكر أيضا  
 في الفتاوى الهندية عن المضمرات أنه لا سمح وعليه الفتوى لكن ما مشى عليه في المتن صرح في البدائع  
 بأنه الصحيح ومثله في الدرر وشرح المقدسي ونور الايضاح نعم نقل في الامداد عن التبنيس والولولجية أن ذلك

وقال أبو يوسف يكبر حين يحضر  
 (كما لا ينتظر الحاضر) في حال  
 التحريم) بل يكبر اتفاقا للتحريم  
 لأنه كالدرك ثم يكبران ما فاتهما  
 بعد الفراغ نسقا بلا دعاء ان خشيا  
 رفع الميت على الاعناق وما في  
 المجتبى من أن المدرك يكبر الكل  
 للحال شاذ نهر (فلو جاء) المسبوق  
 (بعد تكبيرة الإمام الرابعة فاتته  
 الصلاة) لتعذر الدخول في  
 تكبيرة الإمام وعند أبي يوسف  
 يدخل لبقاء التحريم فإذا سلم  
 الإمام كبر ثلاثا كما في الحاضر  
 وعليه الفتوى ذكره الحلبي وغيره  
 (وإذا اجتمعت)

رواية عن أبي حنيفة وأن عند أبي يوسف يدخل في الصلاة وعليه الفتوى قال فقد اختلف التصحيح (تنبيه) هذا كله في المسبوق وأما الحاضر وقت التكبير الرابعة فانه يدخل وقد أشار الشارح كالبدائع الى أنه بالتصاق كما قد منا وبه صرح في النهر وهو ظاهر عبارة المجتبى التي قد مناهالكن في البحر عن المحيط لو كبر الامام أربعا والرجل حاضر فانه يكبر ما لم يسلم الامام ويقضى الثلاث وهذا قول أبي يوسف وعليه الفتوى وروى الحسن أنه لا يكبر وقد فاتته اهـ أقول لكن المفهوم من غالب عباراتهم أن عدم قنات الصلاة في الحاضر متفق عليه بين أبي يوسف وصاحبيه وأن القنات رواية الحسن عن أبي حنيفة وأن المفتي به عدم القنات وهذا هو المناسب لما مر من تقرير أقوالهم أما على قول أبي يوسف فظاهر لأن المسبوق عنده لا تقنات الصلاة فال حاضر بالاولى وأما على قولهما فلما صرح به في الهداية وغيرهما من أن الحاضر عزلة المدركة عندهما وهذا حاضر وقت الرابعة فيكبرها قبل سلام الامام ثم يقضى الثلاث لقنات محلها وحديثنا في المحيط من قوله وهذا قول أبي يوسف لا يلزم منه أن يكون قولهما بخلافه بل قولهما كقوله بدليل أنه قابله برواية الحسن فقط والا كان المناسب مقابلته بقولهما ولذا لم يعزه في الخاتمة والاولوية غاية البيان الى أبي يوسف بل اطلقوه وقابلوه برواية الحسن بل زاد في غاية البيان بعد ذلك وعن أبي يوسف أنه يدخل معه فأفاد أن قول أبي يوسف كقولهما وأن المخالفة في رواية الحسن فقط (تنبيه) نقل في البحر عبارة المحيط السابقة ثم قال غاي في الحقائق من أن الفتوى على قول أبي يوسف انما هو في مسألة الحاضر لا المسبوق وقد يقال انه اذا كان حاضرا ولم يكبر حتى كبر الامام ثنتين او ثلاثا فلا شك أنه مسبوق وحضوره من غير فعل لا يجعله مدر كافتينغى أن يكون كمسئلة المسبوق وأن يكون الفرق بين الحاضر وغيره في التكبير الاولى فقط كما لا يخفى اهـ وأقول ان ما في الحقائق محمول على مسألة المسبوق لما مر من أن المخالف فيها أبو يوسف وأن الفتوى على قوله وأما مسألة الحاضر فانها واقعية كما علمته وأما قوله وقد يقال الخ فحاصله أنه لا يتحقق لمسئلة الحاضر الا فيمن حضر وقت التكبير الاولى فكبرها قبل أن يكبر الامام الثانية أما لو تشاغل حتى كبر الامام الثانية او اكبر فهو مسبوق لا حاضر وفيه نظر ظاهر فانه اذا كان حاضرا حتى كبر الامام تكبيرا ثانيا مثلا يكون مدر كالثانية فله أن يكبرها قبل أن يكبر الامام الثالثة ويكون مسبوقا بالاولى فيأتي بها بعد سلام الامام فسبقه بها لا ينافي كونه حاضرا في غير ما يدل على ذلك ما نقله في البحر عن الواقعات من أنه ان لم يكبر الحاضر حتى كبر الامام ثنتين كبر الثانية منه ما ولم يكبر الاولى حتى يسلم الامام لأن الاولى ذهب محلها فكانت قضاء والمسبوق لا يشتغل بالقضاء قبل فراغ الامام اهـ فانظر كيف جعله حاضرا ومسبوقا ولو كان مسبوقا فقط لم يكن له أن يكبر الثانية بل ينتظر تكبير الامام الثالثة كما مر فاغتنم تحرير هذا المقام (قوله اولى من الجمع) لأن الجمع مختلف فيه فنية (قوله وتقديم الافضل افضل) أي بدلى اولا على أفضلهم ثم يصلى على الذى يليه في الفضل وقيدته في الامداد بقوله ان لم يكن سبق أى والا يصلى على السابق ولو مفضولا وسيأتى بيان الترتيب (قوله وان جمع جاز) أي بأن صلى على الكل صلاة واحدة (قوله صفا واحدا) أي كما يصطفون في حال حياتهم عند الصلاة بدائع أي بأن يكون رأس كل عند رجل الاخر فيكون الصف على عرض القبلة (قوله وان شاء جعلها صفا الخ) ذكر في البدائع التخيير بين هذا والذي قبله ثم قال هذا جواب ظاهر الرواية وروى عن أبي حنيفة في غير رواية الاصول أن الثاني اولى لأن السنة هو قيام الامام بمجدا الميت وهو يحصل في الثاني دون الاول اهـ (قوله درجا) أي شبه الدرج بأن يكون رأس الثاني عند منكب الاول بدائع (قوله لحصول المقصود) وهو الصلاة عليهم درر والاحسن ما في المبسوط لأن الشرط أن تكون الجنائز أمام الامام وقد وجد اسماعيل (قوله فيقرب منه الفضل فالفضل) أي في صورة ما اذا جعلهم صفا واحدا مما يلي القبلة بوجهها أما في صورة جعلهم صفا عرضا فانه يقوم عند أفضلهم كما قدمه اذ ليس احدهم أقرب وهذا حيث اختلفوا في الفضل وان تساوا قدم أسنهم كما في الخلية وفي البحر عن الفتح وفي الرجلين يقدم أكبرهما سنا وقرأنا وعلمنا كما فعله عليه الصلاة والسلام في قتل احد من المسلمين (قوله يقدم على العبد) أي ولو بالغ كما يفيد قول البحر عن الظهيرية ويقدم الحر على العبد ولو كان الحر صميا اهـ قال ط وأفاد أن الحر البالغ يقدم بالاولى وهو المشهور وروى الحسن عن الامام أن العبد اذا كان أصح قدم منه اهـ (قوله لضرورة) انما قيد بها لانه لا يدفن اثنان في قبر ما لم يصبر

الجنائز فاذا أراد الصلاة) على كل واحدة (اولى) من الجمع وتقديم الافضل أفضل (وان جمع) جاز ثم ان شاء جعل الجنائز صفا واحدا وقام عند أفضلهم وان شاء جعلها صفا مما يلي القبلة) واحدا خلف واحد) بحيث يكون صدر كل جنازة (مما يلي الامام) ليقوم بهذا صدر الكل وان جعلها درجا فحسن لحصول المقصود (وراعى الترتيب) المعهود خلفه حالة الحياة فيقرب منه الفضل فالفضل الرجل مما يليه فالصبي فالخنثى فالبالغة فالمرأسة والصبي الحر يقدم على العبد والعبد على المرأة وأما ترتيبهم في قبر واحد لضرورة فبعكس هذا فيجعل الفضل مما يلي القبلة فتح



مطلب  
في بيان من هو الحق بالصلاة على  
الميت

الاول ترايا فيصور حينئذ البناء عليه والزرع الا ضرورة فيوضع بينهما تراب اولين ليصير كقبرين ويجعل الرجل عما  
يلي القبلة ثم القلام ثم الخنثى ثم المرأة شرح الملتقى (قوله او نائبه) الاولى ثم نائبه ح أي كما عبر في الفتح وغيره  
(قوله ثم صاحب الشرط) قال في النزهة لبلدية ظاهر كلام الكمال أن صاحب الشرط غير أمير البلد وفي المعراج  
ما يفيد أنه هو حيث قال الشرط بالسكون والحركة خيار الجند والمراد أمير البلدة كما مر بخاري اه وأجاب  
ط بحمل أمير البلد على المولى من نائب السلطان لا من السلطان اه هذا وتقدم في الجمعة تقديم الشرطي على  
القاضي وما هنا مخالف له ولم أر من نبه عليه فليتأمل (قوله ثم خلفه) كذا في البحر أي خليفة صاحب  
الشرط كما هو المتبادر وفيه أنه حيث قدم القاضي على صاحب الشرط كان المناسب تقديم خلفته على خليفة  
صاحب الشرط فالمناسب قول الفتح ثم خليفة الوالي ثم خليفة القاضي اه ومثله في الامداد عن الزيلعي  
(قوله ثم امام الحى) أي الطائفة وهو امام المسجد الخاص بالمحلة وانما كان اولى لان الميت رضى بالصلاة خلفه  
في حال حياته فينبغي أن يصلى عليه بعد وفاته قال في شرح المنية فعلى هذا الوعد أنه كان غير راض به حال حياته  
ينبغي أن لا يستحب تقديمه اه قلت هذا مسلم ان كان هدم رضاه به لوجه صحيح والا فلا تأمل (قوله فيه  
ايهام) أي في كلام المصنف ايها المذكورين لكن القاعدة الاصلية أن القرآن  
في الذكر لا يوجب الاتحاد في الحكم تأمل (قوله وذلك أن تقديم الولاية واجب) لان في التقديم عليهم ازدراء بهم  
وتعظيم اولى الامر واجب كذا في الفتح وصرح في الوالدية والاباح وغيرهما بوجوب تقديم السلطان وعاله  
في المنيع وغيره بأنه نائب النبي صلى الله عليه وسلم الذي هو اولى بالمؤمنين من انفسهم فيكون هو أيضا كذلك  
اسماعيل (قوله بشرط الخ) نقل هذا الشرط في الحلية ثم قال وهو حسن وتبعه في البحر (قوله امام المسجد  
الجامع) عبر عنه في شرح المنية بامام الجمعة (تنبية) وأما امام مصلى الجنازة الذي شرطه الواقف وجعل له  
معلوما من وقفه فهل يقدم على الولى كما امام الحى ام لا للقطع بأر علة الرضى بالصلاة خلفه في حياته خاصة بامام  
المحلة والذي يظهر لي أنه ان كان مقررا من جهة القاضي فهو كآبته وان من جهة الناظر فكلا جنبي أفاده  
في البحر وخالفه في التبر بأن ما تر في باب الامامة من تقديم الراتب على امام الحى يقتضى تقديمه هنا عليه  
واستظهر المقدمى أنه كالأجنبي مطلقا لانه انما يجعل للغيراء ومن لا ولى له أقول وهذا اولى لما يأتى  
من أن الاصل أن الحق للولى وانما تقدم عليه الولاية وامام الحى لما مر من التعليل وهو غير موجود هنا وتقرير  
القاضى له لاستحقاق الوظيفة لاجل من له ناسب عنه والازم أن كل من قرره القاضي في وظيفة امامة أن يكون  
نابيا عنه مقدما على امام الحى والفرق بينه وبين الامام الراتب ظاهر لانه لم يرضه للصلاة خلفه في حياته بخلاف  
الراتب هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله ثم الولى) أي ولى الميت المذكور البالغ العاقل فلا ولاية لامرأة وصبي  
ومعناه كما في الامداد قال في شرح المنية الاصل أن الحق في الصلاة للولى ولذا تقدم على الجميع في قول أبي يوسف  
والشافعي ورواية عن أبي حنيفة لأن هذا حكم يتعلق بالولاية كالانكاح الا أن الاستحسان وهو ظاهر الرواية  
تقديم السلطان ونحوه لما روى أن الحسين قدم سعيد بن العاص لما مات الحسن وقال لولا السنة لما قدمت  
وكان سعيد واليا بالمدينة ولما مر من الوجه في تقديم الولاية وامام الحى (قوله بترتيب عصوبة الانكاح)  
فلا ولاية للنساء ولا للزوج الا أنه احق من الاجنبى وفي الكلام رمز الى أن الابعد احق من الاقرب الغائب  
وحذف الغيبة هنا أن يكون بمكان تفوته الصلاة اذا حضر ط عن القهستاني زاد في البحر وأن لا ينتظر الناس  
قدمه قلت والظاهر أن ذوى الارحام داخلون في الولاية والتقييد بالعصوبة لاخراج النساء فقط فهم اولى  
من الاجنبى وهو ظاهر ويؤيد تعبير الهداية بولاية النكاح تأمل (قوله فيقدم على الابن انفاقا) هو الاصح  
لان للاب فضيلة عليه وزيادة سن والفضيلة والزيادة تعتبر ترجحا في استحقاق الامامة كما في سائر الصلوات بجر  
عن البدائع وقيل هذا قول محمد وعندهما الابن اولى قال في الفتح وانما قدمتنا الاسن بالسنة قال عليه الصلاة  
والسلام في حديث القسامة ليسكم اكبرهما وهذا يفيد أن الحق للابن عندهما الا أن السنة أن يقدم هو اباه  
ويدل عليه قولهم سائر القربات اولى من الزوج ان لم يكن له منها ابن فان كان فالزوج اولى منهم لان الحق للابن  
وهو يقدم اباه ولا يبعد أن يقال ان تقديمه على نفسه واجب بالسنة اه وفي البدائع وللابن في حكم الولاية  
أن يقدم غيره لان الولاية له وانما منع عن التقدم لئلا يستخف بأبيه فلم تسقط ولايته بالتقديم (قوله الا أن يكون

مطلب  
تعظيم اولى الامر واجب

(ويقدم في الصلاة عليه السلطان)  
ان حضر (اونائبه) وهو أمير  
المصر (ثم القاضي) ثم صاحب  
الشرط ثم خلفته ثم خليفة  
القاضي (ثم امام الحى) فيه ايها  
وذلك أن تقديم الولاية واجب  
وتقديم امام الحى مندوب فقط  
بشرط أن يكون أفضل من الولى  
والا فالولى اولى كما في المجتبى  
وشرح الجمع للمصنف وفي الدراية  
امام المسجد الجامع اولى من  
امام الحى أي مسجد محله نهر  
(ثم الولى) بترتيب عصوبة  
الانكاح الا الاب فيقدم على الابن  
انفاقا الا أن يكون عالما والاب  
جاهلا

(الخ) قال في البحر ولو كان الاب جاهلا والابن عالما ينبغي أن يقدم الابن لأن يقال ان صفة العلم لا توجب التقديم في صلاة الجنازة لعدم احتياجه له واعترضه في النهر بما مر من أن امام الحق إنما يقدم على الولي إذا كان أفضل قال نعم على القدوري كراهة تقدم الابن على ابيه بأن فيه استخفا فإيه وهذا يقتضي وجوب تقديمه مطلقا اه قلت وهذا مؤيد لما مر آنفا عن الفتح (قوله فالابن اولى) في نسخة والاسن اولى وعليها كتب المحشي فقال أي اذا حصلت المساواة في الدرجة والقرب والقوة كابن أو أخوين أو عمن فالاسن اولى أقول الا أن يكون غير الاسن أفضل اه أي قياسا على تقديم الابن الافضل على ابيه بل هذا اولى فلو كان الاصغر شقيقا والا كبر لاب فالاصغر اولى كما في الميراث حتى لو قدم احدا فليس للا كبر منعه كما في البحر (قوله فان لم يكن ولي فالزوج ثم الجيران) كذا في فتح القدير وهو صريح في تقديم الزوج على الاجنبي ولو جارا وهو مقتضى اطلاق ما قدمناه عن القهستاني من أن الزوج احق من الاجنبي فهاهنا اولى من قول النهر والزوج والجيران اولى من الاجنبي اه وشمل الولي مولى العناقة وابنه ومولى المولاة فانهم اولى من الزوج لانقطاع الزوجية بالموت بحر (قوله ومولى العبد اولى من ابنه الخ) وكذا من ابيه وغيره قال الزيلعي والسيد اولى من قريب عبده على الصحيح والقريب اولى من السيد المقتضى اه فها في القهستاني من أن ابن العبد واباه احق من المولى على خلاف الصحيح (قوله لبقاء ملكه) اعترض بما في شرح الهاملية من أن السيد لا يفصل امته ولا تم ولده ولا مدبرته لانقطاع ملكه عنهن بالموت اه أقول أي لان الجثة الميتة لا تقبل الملك لكن المراد بقاء الملك حكما كما قيده في البحر ولذا يلزمه تكفين عبده كالزوجة مع أن الزوجية انقطعت بالموت كما مر آنفا والتفصيل لما فيه من المس والنظر المخطورين لا يراعى فيه الملك الحكمي لضعفه فعارض التكفين وولاية الصلاة هذا ما ظهر لي (قوله والفتوى على بطلان الوصية) عزاء في الهندية الى المنجرات أي لو أوصى بأن يصلي عليه غير من له حق التقدم أو بأن يفعله لان لا يلزم تنفيذ وصيته ولا يطل حق الولي بذلك وكذا تبطل لو أوصى بأن يكفن في ثوب كذا اويدفن في موضع كذا كما عزاء الى المحيط وذكر في شرح درر البصائر أن تعبد تقديم امام الحق بما مر من أن الميت رضى في حياته يعلم أن الموصى له يقدم على امام الحق لا اختياره له صريحا لان المذكور في المتنق أن هذه الوصية باطلة اه فتأمل (قوله ومثله كل من يقدم عليه من باب اولى) فظاهره أن للسلطان أن يأذن بالصلاة لاجنبي بلا إذن الولي وقد ذكره في الحلية بجمعا بناء على أن الحق ثابت للسلطان ونحوه ابتداء واستثنى امام الحق فليس له الاذن لان تقديمه على الولي مستحب فهو كابر الاخرين اذا قدم اجنبيا فلا يصغر منه فكذلك الولي اه أقول وفي كون الحق ثابتا للسلطان ابتداء بحث لما قدمناه عن شرح المنية من أن الحق في الاصل للولي وانما تقدم السلطان في ظاهر الرواية لثلايز درى به وتفضيحه واجب وقدم امام الحق لان الميت رضى في حياته ومثله ما في الكافي حيث عمل لما يأتي من أن الولي الاعادة اذا صلى غيره بقوله لان الحق للاولياء لانهم أقرب الناس اليه وأولاهم به غير أن السلطان والامام اعما يقدم بعراض السلطنة والامامة اه وبهذا تندفع الاولوية فتأمل (قوله فيها) أي في الصلاة على الميت وفسر الاذن بفسير آخر وهو أن يأذن للناس في الانصراف بعد الصلاة قبل الدفن لانه لا ينبغي لهم أن يصرفوا الا بآذنه وذكر الزيلعي معنى آخر وهو الاعلام بموته ليصلوا عليه بحر لكن يتعين المعنى الاول في عبارة المصنف للاستثناء المذكور بخلاف عبارة الكنز والهداية (قوله فملك ابطاله) أي بتقديم غيره هداية فالمراد بالابطال نقله عنه الى غيره (قوله ولو أصغر سنا) فلو كانا شقيقين فالاسن اولى لكنه لو قدم احدا فلا يصغر منه ولو قدم كل منهما واحدا فنقدم الاسن اولى بحر (قوله أما البعيد فليس له المتع) فلو كان الاصغر شقيقا والا كبر لاب فقدم الاصغر احدا فليس للا كبر المنع بحر وفيه فان كان الشقيق غائبا وكتب الى انسان ليتقدم فاللاخ لا ب منعه والمريض في المصر كالصحيح يقدم من شاء وليس للبعد منه (قوله فان صلى غيره) الا خصه أن يقول فان صلى من ليس له حق التقدم اه ح (قوله ممن ليس له حق التقدم الخ) بيان لغیر المضاف الى ضمير الولي اخرج به السلطان ونحوه وامام الحق فان صلى احدهم لم يعد الولي كما يأتي لتقديمهم عليه (قوله أعاد الولي) مفهومه أن غير الولي كالسلطان لا يعيد اذا صلى غيره ممن ليس له حق التقدم معه الا أن يراد بالولي من له حق الصلاة وعليه فكان الاول أن يقول أعاد من له حق التقدم لكن اختلف فيما اذا صلى الولي فهل لمن قبله كالسلطان حق الاعادة في النهاية والعناية نعم لان الولي

فالابن اولى فان لم يكن له ولي  
فالزوج ثم الجيران ومولى العبد  
اولى من ابنه الحر لبقاء ملكه  
والفتوى على بطلان الوصية  
بفسله والصلاة عليه (وله) أي  
للولي ومثله كل من يقدم عليه  
من باب اولى (الاذن لغيره فيها)  
لانه حقه فملك ابطاله (الا) أنه  
(ان كان هنالك من يساويه فله)  
أي لذلك المساوي ولو أصغر سنا  
(المنع) لمشاركته في الحق أما  
البعيد فليس له المنع (فان صلى  
غيره) أي المولى (ممن ليس له حق  
التقدم) على الولي (ولم يتابعه)  
الولي (أعاد الولي)

قوله عند حضوره اه يوجد هنا عبارة ٥٩٢ بخطه عليه على انها في الهامش ونصها قلت لكن ذكر في النهاية عن المبسوط بعد ما ذكره ان تاويل صلاة

اذا كان له الاعادة اذا صلى غيره مع انه اذنى فالسلطان والقاضي بالاولى وفي السراج والمستصنى لا ووفق في البحر يحمل الاول على ما اذا تقدم الولى مع وجود السلطان ونحوه والثاني على ما اذا لم يوجد واعترضه في النهر بأن السلطان لاحقه عند عدم حضوره فاختلاف عند حضوره اه والذي يظهر في مافي السراج والمستصنى لما قدمناه عن الكافي من ان الحق للاولياء وتقدم السلطان ونحوه لعارض وان دعوى الاولوية غير مسلمة وتظهر الابن فان الحق له ابتداء ولكنه يقدم اباه لحرمة الابوة وأما تأييد صاحب البحر مافي انهيته والنهاية بمافي الفتاوى كخلاصة والوالياحية وغيرهما من انه لو صلى السلطان او القاضي او امام الحق ولم يتابعه الولى ليس له الاعادة لانهم اولى منه اه فقيه نظرا اذا يلزم من كونهم اولى منه ان تثبت لهم الاعادة اذا صلى بحضورهم لانه صاحب الحق وان ترك واجب احترام السلطان ونحوه ويدل على ذلك قول الهداية فان صلى غير الولى او السلطان أعاد الولى لان الحق للاولياء وان صلى الولى لم يجوز لاحد ان يصلي بعده اه ونحوه في الكفر وغيره فقوله لم يجوز لاحد يشمل السلطان ثم رأيت في غاية البيان قال مانص هذا على سبيل العموم حتى لا تجوز الاعادة للسلطان ولا غيره اه وما قيل ان المواد بالولى من له حق الولاية بعده عطف السلطان قبله على الولى ونقل في المعراج عن المجتبى ان للسلطان الاعادة اذا صلى الولى بحضوره ثم قال لكن في المنافع ليس للسلطان الاعادة ثم ايد رواية المنافع فراجعوه وهذا عين ما قلناه فاعتنم تحرير هذا المقلم والسلام (قوله ان شاء الخ) وأما مافي التقويم من انه لو صلى غير الولى كانت الصلاة باقية على الولى فضعيف كافي النهر (قوله ولذا الخ) عليه لقوله لا لاسقاط الفرض أى فان الفرض لو لم يسقط بالاولى كان لمن صلى أولا ان يعيد مع الولى وبهذا ردت في البحر مافي غاية البيان من ان الاولى موقوفة فان أعاد الولى تبين ان الفرض ماضى والاسقاط بالاولى لكن قال العلامة المقدسى ان مافي غاية البيان موافق للقواعد لان التنفل بها غير مشروع عندنا ولذلك فظهر وهو الجملة مع الظاهر ان أداء قبلها اه ثم يحتاج الى الجواب عما قاله في البحر وهو مصعب فالاحسن الجواب عما قاله المقدسى بأن اعادة الولى ليست تقلا لان صلاة غيره وان تأدى بها الفرض وهو حق الميت لكننا ناقصة لبقاء حق الولى فيها فاذا أعادها وقت فرضها مكمل لفرض الاول فطهر اعادة الصلاة المؤداة بكرهه فان كلامهما فرض كما حققناه في محله وحيث كانت الاولى فرضا فليس لمن صلى أولا ان يعيد مع الولى لان اعادته تكون نفلا من كل وجه بخلاف الولى لانه صاحب الحق هذا ما ظهر في فتاؤه (قوله غير مشروع) أى عندنا وعند مالك خلافا للشافعي رحمه الله والادلة في المطولات (قوله او امام الحق) نص عليه في الخلاصة وغيرها كما قدمناه وكذا صرح في المجمع وشرحه بأنه كالسلطان في عدم اعادة الولى وبه ظهر ضعف مافي غاية البيان من ان للولى الاعادة لو صلى امام الحق لا لو صلى السلطان لئلا يزدوى به أقامه في البحر (قوله لانهم اولى الخ) الاولى ان يقول أيضا وان متابعتة اذن بالصلاة ليكون عليه لقوله او من ليس له حق التقدم وتابعه الولى ط (قوله بأن لم يحضر الخ) لانه لاحق للولى عند حضرة السلطان ونحوه وقد علمت مافيه (قوله وان حضر) يعنى بعد صلاة الولى وان وصلية (قوله أما لو صلى الخ) نصريح بفهوم قوله بأن لم يحضر من يقدم عليه وهذا ما وفق به صاحب البحرين عباراتهم وقد علمت تحرير المقام آنفا (قوله وفيه) أى في المجتبى وهذه العبارة عزاه اليه في البحر لكني لم أجدها فيه والذي رأيته في المجتبى هكذا ثم اذا دفن قبل الصلاة وصلى عليه من لا ولاية له يصلى عليه ما لم يترق اه والمراد يصلى عليه الولى ان شاء لاجل حقه لا لاسقاط الفرض فلا يتا في ما مر وكذا يمكن تاويل قوله كعدم الصلاة كما أفاده ح بأنها بالنسبة الى من له الولاية كالعدم حتى كان له الاعادة (قوله وأهيل عليه التراب) فان لم يهل اخرج وصلى عليه كما قدمناه بحر (قوله او بما لا يغسل) هذا رواية ابن جماعة والعصم انه لا يصلى على قبره في هذه الحالة لانها بلا غسل غير مشروعة كذا في غاية البيان لكن في السراج وغيره قيل لا يصلى على قبره وقال الكرخي يصلى وهو الاستحسان لان الاولى لم يعتد بها ترك الشرط مع الامكان والان زال الامكان فسقطت فرضية الغسل وهذا يقتضي ترجيح الاطلاق وهو الاولى غير (نفسه) ينبغي ان يكون في حكم من دفن بلا صلاة من تردى في شحوب أو وقع عليه ببيان ولم يمكن اخراجه بخلاف ما لو غرق في بحر لعدم تحقق وجوده امام المصلى تأمل (قوله او من لا ولاية له) متعلق بمحذوف حالا من ضمير بما القائل الى الصلاة وهذا مكرر بما نقله عن المجتبى (قوله صلى على قبره) أى اقتراضا في الاولين وجوازا في الثالثة

العصاية على النبي صلى الله عليه وسلم ان ابا بكر رضى الله تعالى عنه كفن مشغولا بتسوية الامور وتسكين الفتنة فكافوا بصلواته عليه قبل حضوره وكان الحق له فلما فرغ صلى عليه ثم لم يصلى احد بعده اه فهذا يفيد ان للسلطان الاعادة ولو لم يكن حاضر افينا في ما قاله في البحر وما قاله في النهر الا ان يقال ان الولاية كانت للعباس عم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن صلى قبل ابي بكر والكلام فيما اذا صلى للولى فلا منافاة ولكن يحتاج الى ثبوت ذلك فتأمل اه منه

تحوله عليه لقوله لا لاسقاط الفرض هكذا بخطه ولعل الصواب ابدال قوله عليه بقوله الاشارة والافهم عليه لما تعلقت به اللام وهو قوله قلنا الخ فتأمل اه معجمه

ولو على قبره ان شاء لاجل حقه لا لاسقاط الفرض ولذا قلنا ليس لمن صلى عليها ان يعيد مع الولى لان تكرارها غير مشروع (والا) أى وان صلى من له حق التقدم كقاضي او نائبه او امام الحق او من ليس له حق التقدم وتابعه الولى (لا) يصيد لانهم اولى بالصلاة منه (وان صلى هو) أى الولى (بحق) بأن لم يحضر من يقدم عليه (لا يصلى غيره بعده) وان حضر من له التقدم لكونها بحق أمالو صلى الولى بحضوره السلطان مثلا أعاد السلطان كافي المجتبى وغيره وفيه حكم صلاة من لا ولاية له كعدم الصلاة أصلا فيصل على قبره ما لم يترق (وان دفن) وأهيل عليه التراب (غير صلاة) أو بها لا يغسل او من لا ولاية له (صلى على قبره) استحضارنا



لأنه الحق الولي أفاده ح أقول وليس هذا من استعمال المشترك في معنييه كما وهم لأن حقيقة الصلاة في المسائل الثلاث واحدة وإنما الاختلاف في الوصف وهو الحكم فهو كاطلاق الانسان على ما يشمل الايض والاسود فافهم (قوله هو الاصح) لانه يختلف باختلاف الاوقات حزا ووردا والميت صفنا وهذا لا يمكنه بحر وقيل بقدر ثلاثة أيام وقيل عشرة وقيل شهر ط عن الجوى (قوله وظاهره الخ) أى ظاهر قوله مالم يغلب الخ فانه في الشك لم يغلب على الظن نفسه ط (قوله كأنه تقديم للمانع) الخبر محذوف أى كأنه قال ذلك تقديم أى أنه دار الامر بين التفسيح المقتضى عدم الصلاة وبين عدمه الموجب لها فاعتبرنا المانع وهو التفسيح ط أقول وفي الحلية نص الاصحاب على أنه لا يصلى عليه مع الشك في ذلك ذكره في المفيد والمزيد وجوامع الفقه وعمامة الكتب وعمله في المحيط بوقوع الشك في الجواز اه وتماه فيها (قوله بغير عذر) راجع الى المستثنين فالوصلى را كالتعذر النزول لطين او مطر جاز وكذا الوصلى الولي قاعدا لمرض والناس خلفه قيا ما عندهما وقال محمد بن حنبل في ردون القوم بناء على الخلاف في اقتداء القائم بالقاعد بحر والتقيد بالولي لأن الحق له فالوصلى غيره من لاح له اما ما قاعد العذر فالظاهر أن الحكم كذلك ويسقط الفرض بصلاته خلافا لما يحمله السيد أبو السعود أفاده ط (قوله وقيل تنزيها) رحمه المحقق ابن الهمام وأطال ووافقه تليذه العلامة ابن أمير حاج وخالفه تليذه الثاني الحافظ الزيني قاسم في فتاواه برسالة خاصة فريح القول الاول لا طلاق المنع في قول محمد في موطنه لا يصلى على جنازة في مسجد وقال الامام الطحاوى النهى عنها وكرهيتها قول أبي حنيفة ومحمد وهو قول أبي يوسف أيضا وأطال وحقق أن الجواز كان ثم نسخ وتبعه في البحر واتصل به أيضا سيدى عبد الفتى في رسالة سماها نزاهة الواحد في حكم الصلاة على الجنائز في المساجد (قوله في مسجد جماعة) أى المسجد الجامع ومسجد المحلة قهستانى وتكره أيضا في الشارع وأرض الناس كما في الفتاوى الهندية عن المضمرة وكما تكره الصلاة عليها في المسجد بكره ادخالها فيه كما نقله الشيخ قاسم (قوله اومع القوم) أى كلا او بعضا بناء على أن أ ل في القوم جنسية اه ح (قوله مطلقا) أى في جميع الصور المتقدمة كما في الفتح عن الخلاصة وفي مختارات النوازل سواء كان الميت فيه او خارجه هو ظاهر الرواية وفي رواية لا يكره اذا كان الميت خارج المسجد (قوله بناء على أن المسجد الخ) أما اذا علنا بخوف تلويث المسجد فلا يكره اذا كان الميت خارج المسجد وحده اومع بعض القوم اه ح قال في شرح المنية واليه مال في المبسوط والمحيط وعليه العمل وهو المختار اه قلت بل ذكر في غاية البيان والعناية أنه لا كراهة فيها بالانفصاق لكن رده في البحر وأجاب في التهرج محل الاتفاق على عدم الكراهة في حق من كان خارج المسجد وما ترفى حق من كان داخله ثم اعلم أن التعليل الاول فيه خفاء اذ لا شك أن الصلاة على الميت دعاء وذكر وهما مما يبنى له المسجد والالزم المنع عن الدعاء فيه لتحول الاستسقاء والكسوف مع أن الوارد في ذلك ما رواه مسلم ان رجلا نشد في المسجد ضالة فقال صلى الله عليه وسلم لا وجدت انما بنيت المساجد لما بنيت له فليأتك (قوله وهو موافق الخ) كذا في الفتح لكن فيه نظر لأن قوله في المسجد يحتمل أن يكون ظرفا للصلى اولى له ولها فاعلى الاول لا يكره كون الميت فيه والصلاة خارجه وعلى الثاني لا يكره العكس وعلى الثالث لا يكره اذ اُفقد أحدهما وعلى كل فهو مخالف للخصار من اطلاق الكراهة وأجاب في البحر بأنه لم يقد دليل على واحد من الاحتمالات بعينه قالوا بالكراهة بوجود أحدها ايا كان اه أقول يلزم عليه اثبات الكراهة بلا دليل لانه اذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال ولا يمكن لا يخفى أن التبادر لغة وعرفا من نحو قولك ضربت زيدا في الدار تعلق الظرف بالفعل وأما أنه هل يقتضى كون كل من الفاعل والمفعول به أو أحدهما بعينه في المكان فغير لازم نعم ذكر ضابطا لذلك في تلخيص الجامع الكبير وشرحه في باب الحث في الشتم وهو أن الفعل قد لا يكون له اثر في المفعول كالمعلم والذكر وقد يكون كالضرب والقتل فاذا قال ان شتمت زيدا في المسجد مثلاً فانما يتحقق بكون الشاتم في ذلك المكان سواء كان المشتموم فيه أيضا ولا لأن الشتم هو ذكر المشتموم بسوء والذي يقوم بالذاكر ولا اثر له في المذكور لانه يتحقق شتما في حق الميت والغائب فيعتبر مكان الفاعل وأما القتل والضرب ونحوهما في مكان فيتحقق بكون المفعول به فيه سواء كان الفاعل فيه أيضا ام لا لأن هذه الافعال لها آثار تقوم بالمحل فيشترط وجود المفعول به وهو المحل في ذلك المكان دون الفاعل لأن من ذبح شاة هي في المسجد وهو خارجه يسمى ذابحا

مطلب  
في كراهة صلاة الجنائز في المسجد

(مالم يغلب على الظن نفسه)  
من غير تقدير هو الاصح وظاهره  
أنه لو شك في نفسه صلى عليه  
لكن في التهر عن محمد لا كأنه  
تقديم للمانع (ولم تجز)  
الصلاة (عليها را بكا) ولا قاعدا  
(بغير عذر) استخصانا (وكرهت  
تحريرا) وقيل تنزيها (في مسجد  
جماعة هو) أى الميت (فيه)  
وحده اومع القوم (واختلف  
في الخارجة) عن المسجد وحده  
اومع بعض القوم (والمختار  
الكراهة) مطلقا خلاصة بناء  
على أن المسجد انما يبنى للمكتوبة  
وتوابعها كقافلة وذكروا تدريس  
علم وهو موافق لاطلاق حديث  
أبي داود

مطلب  
مهم اذا قال ان شتمت فلانا في  
المسجد يتوقف على كون الشاتم  
فيه وفي ان قتلته بالعكس

في المسجد بخلاف عكسه ألا ترى أن الراعي إلى صيد في الحرم يكون قاتلاً للصيد في الحرم وإن كان حال الرمي في الحبل اه ملخصاً وتمام تحقيقه هنالك فراجعها إذا علمت ذلك فلا يخفى أن الصلاة على الميت فعل لا أثر له في المفعول وإنما يقوم بالمصلي فقوله من صلى على ميت في مسجد يقتضي كون المصلي في المسجد سواء كان الميت فيه أو لا فيكره ذلك أخذاً من منطوق الحديث وبؤيده ما ذكره العلامة قاسم في رسالته من أنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نفي التجاشي إلى أصحابه خرج فصلى عليه في المصلى قال ولو جازت في المسجد لم يكن للخروج معنى اه مع أن الميت كان خارج المسجد وبقي ما إذا كان المصلي خارجاً والميت فيه وليس في الحديث دلالة على عدم كراهته لأن المفهوم عندنا غير معتبر في مثل ذلك بل قد يستدل على الكراهة بدلالة النص لأنه إذا كرهت الصلاة عليه في المسجد وإن لم يكن هو فيه مع أن الصلاة ذكر ودعاء يكره ادخاله فيه بالأولى لأنه عبث محض ولا سيما على كون هذه كراهة الصلاة خشية تلويث المسجد وبهذا التقرير ظهر أن الحديث مؤيد للقول المختار من إطلاق الكراهة الذي هو ظاهر الرواية كما تقدم مناه فاعتمد هذا التحرير الفريد فانه مما فتح به المولى على اضعف خلقه والحمد لله على ذلك (قوله فلا صلاة له) هذه رواية ابن أبي شيمية ورواية احمد وأبي داود فلاشي له وابن ماجه فليس له شيء مروي فلا جرح له وقال ابن عبد البر هي خطأ فأحسن والصحيح فلاشي له وتعمامه في حاشية فوج افتدى والمدني وليس الحديث نهياً غير مصروف ولا مقروناً بوجوب عياد لا سلب الاجر لا يستلزم ثبوت استحقات العقاب لجواز الاباحة وقد يقال ان الصلاة نفسها سبب موضوع للثواب فسلبه مع قطعها لا يكون الا باعتبار ما يقتضيه بها من اثم يقاوم ذلك وفيه نظر كذا في القتح وكذا يقال في رواية فلا صلاة له لأنه علم قطعاً أنها صحيحة فهي مثل لا صلاة لحمار المسجد الا في المسجد بل تأويل هذه الرواية أقرب أي لا صلاة كاملة فلا تنافي ثبوت أصل الثواب وبه اندفع ما في البحر من أن هذه الرواية تؤيد القول بكره الكراهة التحريم (تتمه) انما تكره في المسجد بلا عذر فإن كان فلا ومن الاعذار المطر كما في الخفية والاعتكاف كما في المبسوط كذا في الحلية وغيرها والظاهر أن المراد اعتكاف الولى ونحوه ممن له حق التقدم ولو لغيره الصلاة معه تعالىه والالزم أن لا يصليها غيره وهو بعيد لأن اثم الادخال والصلاة او تقع بالعذر تأمل وانظر هل يقال ان من العذر ما جرت به العادة في بلادنا من الصلاة عليها في المسجد لتعذر غيره او تعسره بسبب اندواس المواضع التي كانت يصلي عليها فيها فنحضرها في المسجد ان لم يصل عليها مع الناس لا يمكنه الصلاة عليها في غيره ولزم أن لا يصلي في عمره على جنازة نعم قد توضع في بعض المواضع خارج المسجد في الشارع فيصلي عليها ويلزم منه فسادها من كثير من المصلين لعدم النجاسة وعدم خلعهم نعالهم المتنجسة مع اننا قد منا كراهتها في الشارع واذا ضاق الامر اتسع فينبغي الاقناء بالقول بكره الكراهة التنزيه الذي هو خلاف الاولى كما اختاره المحقق ابن الهمام واذا كان ما ذكرناه عذراً فلا كراهة أصلاً والله تعالى أعلم (قوله يغسل ويصلى عليه) أي ويكفن ولم يصرح به لعله مما ذكره لأن ستر العورة شرط لصحة الصلاة تأمل (قوله ان استهل) لا يخفى ما فيه من التسامح لأن تنزيه الموت على الولادة أي في قوله قبله فمات مفيد للصلاة قبله فلا يحسن التفصيل بعده فكان ينبغي أن يقول كالكفر ومن استهل صلى عليه والا لشرى بلالية (قوله بالبناء للفاعل) لأن أصل الالهلال والاستلال رفع الصوت عند رؤية الهلال ثم أطلق على رؤية الهلال وعلى رفع الصوت مطلقاً ومنه أهل الحرم بالحج أي رفع صوته بالتلبية واستهل الصبي إذا رفع صوته بالبكاء عند ولادته وأما المبنى للجهول فيقال استهل الهلال أي ابصر كذا يفاد من المغرب (قوله أي وجد منه ما يدل على حياته) أي من بكاء او تحريك عضو أو طرف ونحو ذلك بدائع وهذا معناه في الشرع كما في البحر وقال في الشربلية يعني الحياة المستقرة ولا عبرة بالاتقباض وبسط اليد وقبضها لأن هذه الاشياء حركة المذبوح ولا عبرة بها حتى لو ذبح رجل فمات أبوه وهو يتحرك لم يرته المذبوح لأن في هذه الحالة حكم الميت كما في الجوهر اه أقول وما نقلناه عن البدائع مشى عليه في القتح والبحر والزملعي ويمكن جملة على ما في الشربلية تأمل (تنبيه) قال في البدائع مانعه ولو شهدت القابلة أو الأم على الاستئلال تقبل في حق النفس والصلاة عليه لأن خبر الواحد في الديانات مقبول اذا كان عدلاً وأما في حق الميراث فلا يقبل قول الأم لكونها متهمة بجرها المغنم الى نفسها وكذا شهادة القابلة عند أبي حنيفة ولا تقبل اذا كانت عدلة اه وظاهره اشتراط نصاب الشهادة عنده في الميراث وبه صرح في البحر عن المجتبى بلفظ وعن أبي حنيفة (قوله بعد خروج اكره)

من صلى على ميت في المسجد فلا صلاة له (ومن ولد فمات يغسل ويصلى عليه) ويرث ويرث ويسمى (ان استهل) بالبناء للفاعل أي وجد منه ما يدل على حياته بعد بخروج اكره

قوله الذي هو خلاف الاولى هكذا بخطه ولعل صوابه التي هي الخ لأنه نعت لكراهة التنزيه لا للقول بها اللهم الا أن يكون التنزيه باعتبار أنها حكم تأمل اه معصية

منعلق بوجد فلو خرج رأسه وهو يصيح ثم مات لم يرث ولم يصل عليه ما لم يخرج أكثر منه حيا بجر عن المبتنى  
وحدالا أكثر من قبل الرجل سترته ومن قبل الرأس صدره نهر عن منية المفقى (قوله حتى لو خرج الخ) أي  
فلو اعتبر حياته عند خروج الأقل من النصف لكان الواجب الدية فأيجاب الفقرة في هذه الحالة مبني على أن هذا  
الخروج كعدمه فإن الفقرة إنما تجب فيمن ضرب بطن الحامل حتى اسقطته ميتا فذبحه قبل خروج أكثره في حكم  
ضربه وهو في بطن أمه بخلاف ذبحه بعد خروج أكثره فإنه موجب للقود وبما قرنا فاد طهر صحة التفرع وبطل  
التشبيع فافهم (قوله فعليه الفقرة) هي نصف عشر دية الرجل لو الجنين ذكرا أو عشر دية المرأة لو أنثى وكل منهما  
خمس مائة درهم وهي خمسون دينار كما سيأتي في محله هذا وما ذكره الشارح نقله في البحر عن المبتنى بالهجة لكن  
ذكرنا في كتاب الجنائيات في أوائل فصل ماوجب القود عن المجتبي والتشريح أن عليه الدية لكن ما قرنا فاد  
يؤيد ما هنا أو يراد بالدية الفقرة فتأمل (قوله فعليه الدية) ظاهرا قوله فإت أن الموت بسبب القطع وعليه فالمراد  
دية النفس إن كان القطع خطأ والواجب القود لكن عبارة البحر عن المبتنى ثم مات وعليه فإن كان موته لا بسبب  
القطع فالواجب دية الأذن وإن كان به فالواجب دية النفس أو القود كما قلنا لكن قال الرحمن أنما وجبت الدية  
لا انقصاص للشبهة حيث جرحه قبل تحقق كونه ولذا اه فلي تأمل وفي الأحكام للشيخ اسماعيل عن التهذيب  
لذهن الليث مسئلة وجعل قطع اذن انسان وجب عليه خمسمائة دينار ولو قطع رأسه وجب عليه خمسون  
دينارا جواها قطع اذن صبي خرج رأسه عند الولادة فإن تمت ولادته وعاش وجب نصف الدية وهي خمسمائة  
دينار ولو قطع رأسه ومات قبل خروج الباقي وجبت فيه الفقرة وهي خمسون ديناراً اه (قوله والا يستهل  
غسل وصبي) شمل ماتم خلقه ولا خلاف في غسله وما لم يتم وفيه خلاف والمختار أنه يغسل ويلف في خرقة  
ولا يصل عليه كما في المعراج والفتح والخانية والبرازية والظاهرية شربلاية وذكر في شرح المجمع لمصنفه أن الخلاف  
في الأول وأن الثاني لا يغسل أجماعا اه واعتز في البحر بنقل الاجماع على أنه لا يغسل فحكم على ما في الفتح  
والخلاصة من أن المختار تغسله بأنه سبق فطرهما إلى الذي تم خلقه أو سهو من الكاتب واعترضه في النهر  
بان ما في الفتح والخلاصة عزاء في المعراج إلى المبسوط والمحيط اه وعلمت نقله أيضا عن الكتب المذكورة  
وذكر في الأحكام أنه جرم به في عمدة المفتى والفيض والمجوع والمبتنى اه فثبت كان هو المذكور في عامة  
الكتب فالمناسب الحكم بالسهو على ما في شرح المجمع لكن قال في الشربلاية يمكن التوفيق بأن من نقي غسله  
أراد الغسل المرامي فيه وجه السنة ومن أثبت أنه أراد الغسل في الجملة كسب الماء عليه من غير وضوء وترتيب  
لفعله كغسله ابتداء بسدر وحرض اه قلت ويؤيده قولهم ويلف في خرقة حيث لم يراعوا في تكفينه السنة  
فكذا غسله (قوله عند الثاني) المناسب ذكره بعد قوله الآتي وإذا استبان بعض خلقه غسل لأنك علمت  
أن الخلاف فيه خلافا لما في شرح المجمع والبحر (قوله أكرام البني آدم) علمه للمتن كما يعلم من البحر ويصح جعله  
علمه لقوله فيفتي به (قوله وحذر) المناسب تأخيره عن قوله هو المختار لأن الذي في الظهيرية والمختار أنه يغسل  
وهل يحشر عن أبي جعفر الكبير أنه انفتح فيه الروح وحشره والا والذي يقتضيه مذهب أصحابنا أنه ان استبان  
بعض خلقه فإنه يحشر وهو قول الشعبي وابن سيرين اه ووجهه أن تسميته تقتضي حشره إذا فائدة لها  
إلا في ندائه في الحشر باسمه وذكر العلقمي في حديث سموا أسقاطكم فانهم فرطكم الحديث فقال فائدة سأله  
بعضهم هل يكون السقط شافعا متى يكون شافعا هل هو من مصيره علقه أم من ظهوره أم من ظهوره أم بعد مضي أربعة  
أشهر أم من فتح الروح والجواب أن العبرة إنما هو بظهور خلقه وعدم ظهوره كما حشره شيخنا زكريا (قوله  
ولم يصل عليه) أي سواء كان تاما الخلق أم لا ط (قوله ان انفصل بنفسه) أما إذا انفصل كما إذا ضرب بطنها  
فألت جنينا ميتا فإنه يرث ويرث لأن الشارع لما أوجب الفقرة على الضارب فقد حكم بميتاته نهر أي يرث  
إذا مات أبوه مثلاً قبل انفصاله (قوله كصبي سبي مع أحد أبويه) وبالأولى إذا سبي معهما والجنون البالغ  
كالصبي كما في الشربلاية ولا فرق بين كون الصبي مميزا أو لا بين موته في دار الإسلام والحرب ولا بين كون  
السابي مسلما أو ذميا لأنه مع وجود الأبوين لا عبرة للدار ولا للسابي بل هو تابع لأحد أبويه إلى البلوغ ما لم يحدث  
إسلاما وهو مميز كما صرح به في البحر اه ح وقال المحقق ابن أمير حاج في شرحه على التحرير في فصل الحاكم  
بصد ذكره التبعية مانصة الذي في شرح الجامع الصغير لغرض الإسلام ويستوى فيما قلنا أن يعقل ولا يعقل

حتى لو خرج رأسه فقط وهو يصيح  
فذبحه رجل فعليه الفقرة وان قطع  
أذنه فخرج حيا فمات فعليه الدية  
(والا يستهل غسل وصبي) عند  
الثاني وهو الأصح فيفتي به على  
خلاف ظاهر الرواية أكرام البني  
آدم كما في ملتقى البحار وفي النهر  
عن الظهيرية وإذا استبان بعض  
خلقه غسل وحشر هو المختار  
(وادرج في خرقة ودفن ولم يصل  
عليه) وكذا لا يرث ان انفصل  
بنفسه (كصبي سبي مع أحد  
أبويه)



الى هذا اشار في هذا الكتاب ونص عليه في الجامع الكبير فلا جرم ان قال في شرحه او أسلم احد ابويه يجعل مسلماً معاً سواء كان الصغير عاقلاً او لم يكن لان الولد يتبع خير الابوين ديناً اه وذكر الخبير الرمي أنه لو سبي مع الجد أبي الاب لا يكون كذلك بل يصلي عليه (قوله لا يصلي عليه) تصريح بالمقصود من التشبيه (قوله لا العقبى) والا كانوا في النار مثلهم وهو احد ما قيل فيهم ونقله في شرح المقاصد عن الاكثرين ط وقد منا تمامه فيما مر أول هذا الباب (قوله ولو سبي بدونه) أي بدون احد ابويه بأن لم يكن معه واحد منهما ح قلت المراد بالمعية ما يشتمل الحكمة لما في سائر أحكام الصغار ولو دخل حربى دار الاسلام ذمياً سبي ابنه لا يصير الابن مسلماً بالدار اه وفيه واذا سبي المسلمون صبيان أهل الحرب وهم بعد في دار الحرب قد دخل آباؤهم دار الاسلام وأسلموا فأبناءؤهم صاروا مسلمين باسلام آبائهم وان لم يخرجوا الى دار الاسلام اه وهذا يفيد تقييد المسئلة بما اذا لم يسلم أبوه (قوله تبع الدار) أي ان كان السابي ذمياً والسابي ان كان مسلماً كذا في شرح المنية واقصر في البحر على تبعية الدار قال لان فائدة تبعية السابي انما تظهر في دار الحرب بأن وقع صبي في سهم رجل ومات الصبي يصلي عليه تبعاً للسابي والكلام في السبي وهو لغة الاسرى المحمولون من بلد الى بلد فلا بد من الحمل حتى يسمى سيدياً ولم يوجد اه أقول لكن الذى في الصحاح والقاموس أنه يقال سبيت العدو سيدياً اذا اسرته فهو سبي وهى سبي ويقال سبيت انجر سيدياً اذا جعلتها من بلد الى بلد فى سبيته اه فجعلنا الحمل قيداً في الخيرة دون الاسير تأمل نعم ذكر الامام السرخسى في اواخر شرح السير الكبير ما يدل على كون ذلك شرطاً خارجاً عن مفهومه فانه قال لو سبي وحده لا يحكم باسلامه ما لم يخرج الى دار الاسلام فيصير مسلماً تبعاً للدار او يقسم الامام الغنائم او يبيعهها في دار الحرب فيصير مسلماً تبعاً للمالك لان تأثير التبعية للمالك فوق تأثير التبعية للدار فان كان المالك ذمياً بأن ملكه بشراً او رقيقاً فكذلك يحكم باسلامه حتى لو مات يصلي عليه ويحجر الذمى على بيعه لانه صار محرراً بقوة المسلمين فقد ملكه باحرازهم اياه فصارت تمام الاحراز بالقسمة والبيع كتمامه بالاخراج الى دارنا ولو دخل الذمى دار الحرب متخلصاً واخرج صغيراً الى دارنا فهو مسلم بحجر الذمى على بيعه لانه انما ملكه بالاحرار اذ انما صار كالمغفل بأن قال الامير من اصاب رأساً فهو له فأصاب الذمى صغيراً ليس معه احد ابويه فهو مسلم لانه انما ملكه بجنعة المسلمين بخلاف ما اذا دخل الذمى دارهم بامان فاشترى صغيراً من محاليتهم لانه يملكه بالعقد لا بجنعة فاذا اخرجته اليه لم يكن مسلماً ما لو كان الشارى منهم مسلماً فانه اذا اخرجته الى دارنا وحده حكم باسلامه وتبعية المالك انما تظهر في هذا فاذا كان المالك مسلماً فالملوك مثله تبعاً له او ذمياً فهو مثله اه ملخصاً وحاصله أنه انما يحكم باسلامه بالاخراج الى دار الاسلام تبعاً للدار وبالملك بقسمة او بيع من الامام تبعاً للمالك ولو مسلماً او لغنائم لو ذمياً واقه أعلم قلت ويؤخذ من قوله ان تمام الاحراز بالقسمة والبيع كتمامه بالاخراج ان الذمى اذا ملكه يحكم باسلامه قبل الاخراج فاذا مات في دار الحرب يصلي عليه فافهم (قوله ابوه) أي سبي بأحد ابويه أي معه ح (قوله فأسلم هو) أي احد ابويه ح أي فان الصبي يصير مسلماً لان الولد يتبع خير الابوين ديناً ولا فرق بين كون الولد عملاً او لا كما مر ونقل الخبير الرمي في باب نكاح الكافر قولين وأن الشابي افقياً باشتراط عدم التميز لكن صرح السرخسى في شرح السير بأن هذا القول خطأ وسأقى تمام الكلام عليه هنالك ان شاء الله تعالى أقول وبقي ما لو سبي معه ابواه واحد هما خاتماً اخرج الى دارنا وحده فهو مسلم لانه بموتهما في دار الحرب خرج عن كونه تبعاً لهما بخلاف ما لو ماتا بعد الاخراج او القسمة او البيع كذا في شرح السير الكبير (قوله وهو عاقل) قيد لقوله او أسلم الصبي لان كلام غير العاقل غير معتبر لعدم صدوره عن قصد (قوله أي ابن سبع سنين) تفسير للعاقل الذى يصح اسلامه بنفسه وعزاه في التهر الى فتاوى قارى الهداية وفسره في العناية بأن يعقل المنافع والمضار وأن الاسلام هدى واتباعه خيرة وفسره في الفتح بأن يعقل صفة الاسلام وهو ما في الحديث أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره قال وهذا دليل على أن مجزئ قول لا اله الا الله لا يوجب الحكم بالاسلام ما لم يؤمن بما ذكرنا وتمامه في البحر والنهر أقول والظاهر أن مراده أن يؤمن بذلك اذا فصل له وطلب منه الايمان به بقرينة ما يأتى فلما أنكره وامتنع من الاقرار به بعد الطلب لا يكفي قوله لا اله الا الله للعالم بأنه صلى الله عليه وسلم كان يكتفى من المشرىكين بقول لا اله الا الله وبالاقرار برسالة من غير الزام بتقصيل المؤمن به نعم قد يشترط الاقرار

لا يصلي عليه لانه يتبع له أى فى أحكام الدنيا لا العقبى لما مر أنهم خدم أهل الجنة (ولو سبي بدونه) فهو مسلم تبعاً للدار او للسابي (ابوه فأسلم هو أو) أسلم (الصبي) وهو عاقل (أي ابن سبع سنين) (صلى عليه) لصبر ورثة مسلماً قالوا ولا ينبغي أن يسأل العاصي عن الاسلام بل يذكر عنده حقيقته وما يجب الايمان به ثم يقال له هل انت مصدق بهذا فاذا قال نعم اكتب به

بالشهادتين معا او بواحدة منهما وقد يشترط التبري عن بقية الأديان المخالفة أيضا على ما سيجي ان شاء الله تعالى  
تفصيله في باب الردة عند ذكر الشارح هناك أن الكفار خمسة أصناف (قوله ولا يضر توقفه الخ) فان العوام  
قد يقولون لانعرفه وهم من التوحيد والاقرار والخوف من النار وطلب الجنة بمكان وكنهم يظنون أن جواب  
هذه الاشياء انما يكون بكلام خاص منظوم فيجسمون عن الجواب بجر عن الفتح (قوله وبفضل المسلم)  
أي جوازا لأن من شروط وجوب الغسل كون الميت مسلما قال في البدائع حتى لا يجب غسل الكافر لأن  
الغسل وجب كرامة وتعظما للميت والكافر ليس من أهل ذلك (قوله قريبه) مفعول تنازع فيه الافعال  
الثلاثة قبله (قوله كماله) أشار الى أن المراد بالقريب ما يشمل ذوى الارحام كفي الجهر (قوله الكافر الاصل)  
قبيده القهستاني عن الجلابي في باب الشهيد بغير الحرب ط (قوله فيلتي في حفرة) أي ولا يغسل  
ولا يكفن ولا يدفع الى من انتقل الى دينهم بجر عن الفتح (قوله فلوله قريب) أي من أهل ملته (قوله  
من غير مراعاة السنة) قيد للافعال الثلاثة كما أفاده بالتفريع بعده (قوله وليس للكافر الخ) أي  
اذ لم يكن للمسلم قريب مسلم فمتولى تجهيزه المسلمون ويكره أن يدخل الكافر في قبر قريبه المسلم ليدفنه بجر  
وقد مننا أنه لو مات مسلم بين نساء معهن كافر يعلمه الغسل ثم يصلين عليه فتغسل الكافر المسلم فيه للضرورة  
فلا يدل على أنه يمكن من تجهيز قريبه المسلم عند عدمها خلافا للزيلي أفاده في الجهر (قوله واذا حل الجنائز)  
شروع في بيان كيفية جملها وكان ينبغي تقديمه على الصلاة كما فعل في البدائع لتقدمه عليها غالبا (قوله ندبا)  
لأن فيه إثارا للعين والمقدم على اليسار والمؤخر (قوله بكسر الدال وتفتح) أشار الى أن الكسر أضعف كما في الجهر  
عن الناقبة لكن الكسر مع التضييف والفتح مع التشديد كما في القاموس حيث قال مقدم الرجل كحسن ومعظم  
(قوله لحديث من حل الخ) الأولى تأخير عن قوله ثم مقدمها ثم مؤخرها ط والحديث المذكور ذكره  
الزيلي ونقله في الجهر عن البدائع وفي شرح المنية ويستحب أن يحملها من كل جانب أربعين خطوة للحديث  
المذكور رواه أبو بكر البخاري (قوله كفرت عنه أربعين كبيرة) بناء كفرت للفاعل وضعية للجنائز على تقدير  
مضاف أي جملها والكبيرة قد تطلق على الصغيرة لأن كل ذنب صغير بالنظر لمقوقه كبير بالنسبة لما تحته  
او المراد بالكبيرة حقيقة تها وقولهم ان الكبار لا تكفر الا بالتوبة او بعض الفضل او بالحج المبرور محمول على ما لم يرد  
النص فيه ط وسياق تمام ذلك في كتاب الحج ان شاء الله تعالى (قوله كذلك) أي عشر خطوات  
وهو معنى كذلك الثانية ويمين الحامل بين الميت ويسار الجنائز ويساره ويمين الجنائز قهستاني ط  
(قوله ويكره عندنا الخ) لأن السنة الترييع بجر وما نقل عن بعض السلف من الحل بين العمودين ان ثبت  
فلعارض كضيق المكان او كثرة الناس او قلة الحاملين كما بسطه في فتح القدير (قوله قائمة) أي من قوائم  
السراير الأربع (قوله باليد) أي ثم يضع على العنق وقوله لا على العنق أي ابتداء كما أفاده شيخنا اه ح  
وفي الخلية ويرفعونه أخذ باليد لا وضعا على العنق كما تحمل الانتقال ذكره الفقيه أبو الميث في شرح الجامع  
الصغير اه والمراد بالعنق الكتف كما قال ط (قوله ولذا الخ) علة لما استفيد من أن جملة كالامتنعة  
مكروه ط (قوله يحمله واحد على يديه) أي وبداولة الناس بالحل على أيديهم بجر (قوله ويسرع بها)  
معطوف على قوله وضع مقدمها (قوله بلا خيب) بجمعة مفتوحة وموحدتين حدة التجميل المسنون  
أن يسرع به بحيث لا يضطرب الميت على الجنائز الحديث أسرعوا بالجنائز فان كانت صالحة قد تموها الى الخير  
وان كانت غير ذلك فشر تضعونه عن رقابكم والافضل أن يجعل تجهيزه كله من حين يموت بجر (قوله ولوليه كره)  
لانه ازدرأ بالميت وانرا بالمتبعين بجر (قوله الا اذا خيف الخ) فيؤخر الدفن وتقدم صلاة العبد على  
صلاة الجنائز والجنائز على الخطبة والقياس تقديمها على العيد لكنه قدم مخافة التشويش ولا يظنها  
من في احوال الصفوف أنها صلاة العيد بجر عن القضية ومفاده تقديم الجمعة على الجنائز للهله المذكورة  
ولأنها فرض عين بل الفتوى على تقديم سنتها عليها ومتر تمامه في أول باب صلاة العيد (قوله جلوس قبل  
وضعها) للهي عن ذلك كما في السراج نهر ومقتضاه أن الكراهة تحريمية رمي (قوله وقيام بعده) أي يكره  
القيام بعد وضعها عن الاعناق كما في النجاشية والعناية وفي المحيط خلافا حيث قال والافضل أن لا يجلسوا حتى

في جمل الميت  
٢ كذا في فتح القدير خلف  
الجنائز فيمشی خلفها وصح أنه  
عليه السلام حل جنازة سعد بن  
مهاذ ويكره عندنا جملة بين  
عمودي السراير بل يرفع كل رجل  
قائمة باليد لا على العنق كالامتنعة  
ولذا كره جملة على ظهر ودابة  
(والصبي الرضيع او الفطيم  
او فوق ذلك قليلا يحمله واحد على  
يديه) ولورا كما (وان كان كبيرا  
حمل على الجنائز ويسرع بها  
بلا خيب) أي عد ومربع ولوليه  
٣ كره (وكره تأخير صلاته ودفنه  
ليصل عليه جمع عظيم بعد صلاة  
الجمعة) الا اذا خيف فوتها بسبب  
دفنه قنية (كما كره) لمتبعها  
(جلوس قبل وضعها) وقيام بعده

في جمل الميت

٣ قوله علة لما استفيد هكذا يحظه  
ولعل الصواب ابدال علة بالاشارة  
والافهوه علة لما تعلق به حرف العلة  
بعده اعني قوله كره جملة الخ لما  
استفيد الخ كما قال قتاتل اه

معجمه

يسوء عليه التراب قال في البحر والاول اولى لما في البدائع لا باس بالجلوس بعد الوضع لما روى عن عبادة ابن الصامت أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يجلس حتى يوضع الميت في القبر فكان قائما مع أصحابه على رأس قبره فقال يهودى هكذا صنع بموتنا فجلس صلى الله عليه وسلم وقال لأصحابه خالفوهم أى في القيام فلذا كره ومقتضاه أنها كراهة تحرير وهو مقيد بعدم الحاجة والضرورة رمل (قوله وما ورد فيه) أى من قوله صلى الله عليه وسلم اذا رأى تموا الجنائز فقوموا لها حتى تخلفكم او تضع ٥١ ح قال النووي في شرح مسلم هو بضم التاء وكسر اللام المشددة أى تصيرون وراءها غائبين عنها ٥١ مدنى (قوله منسوخ) أى بما رواه أبو داود وابن ماجه وأحمد والطحاوى من طرق عن علي بن قيس قال صلى الله عليه وسلم ثم قعد ولمسلم بعده وقال قد كان ثم نسخ شرح المنية (قوله لأنها متبوعة) يشير إلى ما في صحيح البخارى عن البراء بن عازب أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باتباع الجنائز قال على الاتباع لا يقع الا على التالى ولا يسبى المقدم تابع بل هو متبوع والامر للندب لا للوجوب للاجماع وعن علي بن قيس ما بين يديك واجعلها نصب عينيك فانما هي موعظة وتذكير وعبرة وقامه في شرح المنية (قوله الا أن يكون خلفها نساء) الظاهر تقييده بما اذا خشى الاختلاط معها او كان فيهن نائحة بقرينة ما بعده تأمل (قوله ويكره خروجهن تحريما) لقوله عليه الصلاة والسلام ارجعن ما زورات غير ما جورات رواه ابن ماجه بسند ضعيف لكن يعضده المعنى الحادث باختلاف الزمان الذى أشارت اليه عائشة بقولها لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدث النساء بعده لمنعهن كما منعت نساء بنى اسرائيل وهذا فى نساء زمانها ما ظنك بنساء زماننا وما فى الصحابيات من امة عطية نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا أى أنه نهي تنزيه فينبغى أن يختص بذلك الزمن حيث كان يساح لهن الخروج للمساجد والاعباد وقامه في شرح المنية (قوله وتزجر النائحة) وكذا الصائحة شربلاية (قوله ولا يترك اتباعها لاجلها) أى لاجل النائحة لأن السنة لا تترك بما اقترن به من البدعة ولا يرد الولاية حيث يترك حضورها بالبدعة فيها للفارق بأنهم لو تركوا المشى مع الجنائز لم يتركوا معها مطلقا لخصوص المشى خلفها بل يترك المشى خلفها اذا كانت نائحة والظاهر أن المراد باتباعها المشى معها مطلقا لخصوص المشى خلفها بل يترك المشى خلفها اذا كانت نائحة لما مر عن الاختيار وبه يحصل التوفيق (قوله ولا يمتنى عن يمينها ويسارها) كذا فى الفتح والبحر وفى القهستاني لا بأس به فأفاد أنه خلاف الاولى لأن فيه ترك المندوب وهو اتباعها (قوله جاز) أى بلا كراهة حلية (قوله وفيه فضيلة أيضا) أخذ من قولهم ان المشى خلفها أفضل عندنا (قوله ان تساعد عنها) أى بحيث يسهل ماشيا وحده (قوله او تقدم الكل) أى وتركها خلفهم ليس معها احد (قوله اوركب أمامها) لأنه بضرب من خلفه بانارة القبار أما الركوب خلفها فلا بأس به والمشى أفضل كما فى البحر (قوله كره) الظاهر أنها تنزيهية رمل أقول لكن ان تحقق الصرب بالركوب أمامها فهو تحريمية تأمل (قوله كما كره الخ) قيل تحريمية وقيل تنزيهية كما فى البحر عن القاية وفيه عنها وبغنى لمن تبع الجنائز أن يطيل الصمت وفيه من الظهيرة فان أراد أن يذكر الله تعالى يذكره في نفسه لقوله تعالى انه لا يجب المعتدين أى الجاهرين بالدعاء وعن ابراهيم أنه كان يكره أن يقول الرجل وهو يمشى معها استغفر والله غفر الله لكم اه قلت واذا كان هذا فى الدعاء والذكر فما ظنك بالغناء الحادث فى هذا الزمان (قوله وحفر قبره الخ) شروع فى مسائل الدفن وهو فرض كفاية ان امكن اجماعا حلية واحترزا لا مكان عما اذا لم يمكن كالومات فى سفينة كما يأتى ومفاده أنه لا يجوز دفنه على وجه الارض ببناء عليه كما ذكره الشافعية ولم أره لا يمتنص صريحا وأشار بافراد الضعيف الى ما تقدم من أنه لا يدفن اثنان فى قبر الا للضرورة وهذا فى الابتداء وكذا بعده قال فى الفتح ولا يحضر قبره دفن آخر الا ان بلى الاول فلم يبق له عظم الا أن لا يوجد فتضم عظام الاول ويجعل بينهما حاجز من تراب ويكره الدفن فى الفساق اه وهى كبيت معقود بالبناء يسع جماعة قياما لمخالفتها السنة امداد والكرهات فيها لمن ويحرمه عدم اللحد ودفن الجماعة فى قبر واحد بلا ضرورة واختلاط الرجال بالنساء بلا حاجز وتخصيصها والبناء عليها بحر قال فى الحلية وخصوصا ان كان فيها ميت لم يسئل وما يفعله جهلة الخفار من من يش القبور التى لم تسئل اربابها وادخال أجانب عليهم فهو من المنكر الظاهر وليس من الضرورة المبيحة لجمع ميتين فاكثرا ابتداء فى قبر واحد قصد دفن الرجل مع قريبه اوضح المحل فى تلك المقبرة مع وجود غيرها وان كانت مما يتبرك بالدفن فيها فضلا

(ولا يقوم من فى المصلى لها اذا رآها) قبل وضعها ولا من مرت عليه هو المختار وما ورد فيه منسوخ زيلبي (ونذب المشى خلفها) لأنها متبوعة الا أن يكون خلفها نساء فالمشى أمامها احسن اختيار ويكره خروجهن تحريما وتزجر النائحة ولا يترك اتباعها لاجلها ولا يمشى عن يمينها ويسارها (ولو مشى أمامها جاز) وفيه فضيلة أيضا (و) لكن (ان تساعد عنها او تقدم الكل) اوركب أمامها (كره) كما كره فيها رفع صوت يذكر أو قراءة فتح (وحفر قبره)

مطلب

فى دفن الميت



من كون ذلك ونحوه مبيحا للنسب وادخال البعض على البعض قبل البلاغ ما فيه من هتك حرمة الميت الا قول  
وتفريق اجزائه فالخبر من ذلك ١٥ وقال الزيلعي ولو بولي الميت وصار ترابا جاز دفن غيره في قبره ووزعه والبناء  
عليه ١٥ قال في الامداد ويخالفه ما في التاتر خاتمة اذا صار الميت ترابا في القبر يكره دفن غيره في قبره لان  
الحرمة باقية وان جمعوا عظامه في ناحية ثم دفن غيره فيه تبركا بالجيران الصالحين ويوجد موضع فارغ يكره  
ذلك ١٥ قلت لكن في هذا مشقة عظيمة فالاولى اناطة الجواز بالبلاذ لا يمكن أن يعد لكل ميت قبرا لا دفن  
فيه غيره وان صار الا قول ترابا لا سيما في الامصار الكبيرة الجامعة والالزم أن تم القبور السهل والوعر على أن المنع  
من الحفر الى أن لا يبقى عظم عسر جدا وان امكن ذلك لبعض الناس لكن الكلام في جعله حكما عاما لكل احد  
فتأمل (تمة) قال في الاحكام لا بأس بأن يقبر المسلم في مقابر المشركين اذ الم يتق من علاماتهم شيء كما في خزنة  
الفتاوى وان بقي من عظامهم شيء تنبش وترفع الاسمار وتخذ مسجد الماروي ان مسجد النبي صلى الله عليه وسلم  
كان قبل مقبرة للمشركين فنبتت كذا في الوقعات ١٥ (قوله في غير دار) يعني عنه ما يأتي متنا (قوله مقدار  
نصف قامة الخ) اولى حد الصدر وان زاد الى مقدار قامة فهو احسن كما في الذخيرة فعلم أن الادنى نصف القامة  
والاعلى القامة وما بينهما بينهما شرح المنية وهذا حد العمق والمقصود منه المبالغة في منع الرائحة ونسب  
السباع وفي القهستانى وطوله على قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف طوله (قوله ويلحد) لانه السنة  
وصفته أن يحفر القبر ثم يحفر في جانب القبلة منه حفرة فيوضع فيها الميت ويجعل ذلك كالبيت المسقف حلية  
(قوله ولا يشق) وصفته أن يحفر في وسط القبر حفرة فيوضع فيها الميت حلية (قوله الا في أرض رخوة)  
فيخبرين الشق واتخاذ تابوت ط عن الدر المنقى ومثله في النهر ومقتضى المقابلة أنه يلحد ويوضع التابوت  
في اللحد لان العدو الى الشق ظوف انهم يار اللحد كما صرح به في الفتح فاذا وضع التابوت في اللحد أمن انهم ياره  
على الميت فلو لم يمكن حفر اللحد تعين الشق ولم يحتج الى التابوت الا ان كانت الارض ندية يسرع فيها بلا الميت  
قال في الحلية عن القاية ويكون التابوت من رأس المال اذا كانت الارض رخوة او ندية مع كون التابوت  
في غير هامكروها في قول العلماء قاطبة ١٥ وقد يقال يوضع التابوت في الشق اذ لم يكن فوقه بناء للثابرس  
الميت في التراب أما اذا كان له سقف او بناء معقود فوهم كقبور بلادنا ولم تكن الارض ندية ولم يلحد فيكره  
التابوت (قوله ولا يجوز الخ) أي يكره ذلك قال في الحلية ويكره أن يوضع تحت الميت في القبر مضرمة أو محتدة  
او حصرير أو نحو ذلك ١٥ ولعل وجهه أنه اتلاف مال بلا ضرورة فالتكره تحريمية ولذا عبر بلا يجوز (قوله  
وما روى عن علي) يعني من فعل ذلك نهر ثم ان الشارح تبع في ذلك المصنف في منحه والذي وجدته في الظهيرية  
عن عائشة وكذا عزاه الى الظهيرية في البحر والنهر قال في شرح المنية وما روى أنه جعل في قبره عليه الصلاة  
والسلام قطيفة قيل لان المدينة سحنة وقيل ان العباس وعليهما تنازعاها فبسطها شقران تحته لقطع التنازع  
وقيل كان عليه الصلاة والسلام يلبسها ويفترشها فقال شقران والله لا يلبسك أحد بعده ابد اقلها في القبر  
(قوله فغير مشهور) أي غير ثابت عنه او المراد أنه لم يشهر عنه فعلم بين الصحابة ليكون اجماعا منهم بل ثبت  
عن غيره خلافة في شرح المنية وكره ابن عباس أن يلقى تحت الميت شيء رواه الترمذي وعن أبي موسى لا تجعلوا  
بين وبين الارض شيئا ١٥ (قوله ولا بأس باتخاذ تابوت الخ) أي يرخص ذلك عند الحاجة والا كره كما قدمناه  
أننا قال في الحلية نقل غير واحد عن الامام ابن الفضل أنه جوز في اراضيهم لرعايتها وقال لكن ينبغي أن يفرش  
فيه التراب وتطين الطبقة العليا على الميت ويجعل اللين الخفيف على عين الميت ويساره لصير بمنزلة اللحد والمراد  
بقوله ينبغي يست كما افصح به فخر الاسلام وغيره بل في النبايع والسنة أن يفرش في القبر التراب ثم لم يتعقبوا  
الرخصة في اتخاذ من حديد بشي ولا شق في كراهته كما هو ظاهر الوجه ١٥ أي لانه لا يعمل الا بالنار فيكون  
كاجز المطبوخ بها كما يأتي (قوله له) أي للصبي كما في البحر أو الرجل ومفهومه أنه لا بأس به للمرأة مطلقا  
وبه صرح في شرح المنية فقال وفي المحيط واستحسن مشايخنا اتخاذ التابوت للنساء يعني ولو لم تكن الارض  
رخوة فانه أقرب الى السترة والحرز عن مسها عند الوضع في القبر ١٥ (قوله كرخاوة الارض) أي وكونها ندية  
فيوضع في اللحد وفي الشق ان كانت ندية ولم يكن للشق سقف كما قدمناه (قوله أن يفرش فيه) أي في القبر  
او في اللحد كما يناله (قوله وألقى في البحر) قال في الفتح وعن احمد يثقل ليرسب وعن الشافعية كذلك ان كان

قوله فالاولى اناطة لعل الصواب  
نوط فانه مصدر ناط وهو ثلاثي  
اللهم الا ان يكون من قبيل قولهم  
خطا مشهور الخ تأمل ١٥ معجمه

في غير دار (مقدار نصف قامة)  
فان زاد خسن (ويلحد ولا يشق)  
الا في أرض رخوة (ولا يجوز أن  
يوضع فيه مضرمة) وما روى  
عن علي فغير مشهور لا يؤخذ  
به ظهيرية (ولا بأس باتخاذ  
تابوت) ولو من حجر أو حديد  
(له عند الحاجة) كرخاوة الارض  
(و) يست أن يفرش فيه التراب  
مات في سفينة غسل وكفن وصلى  
عليه وألقى في البحر

قريسا من دار الحرب والاشد بين لوحيد لم يقذفه الجعر فدفن اه (قوله ان لم يكن قريسا من البر) الظاهر  
تقديره بأن يكون بينهم وبين البر مدة تغير الميت فيها ثم رأيت في نور الايضاح التعبير بخوف الضرر به (قوله في  
الدار) كذا في الحلية عن منية الملقى وغيرها وهو أعم من قول القح ولا يدفن صغير ولا كبير في البيت الذي مات  
فيه فان ذلك خاص بالانبياء بل ينقل الى مقابر المسلمين اه ومقتضاه أنه لا يدفن في مدفن خاص كما يفعله من يبنى  
مدرسة ونحوها ويبنى له قبرها مدفنا تأمل (قوله بأن يوضع من جهتها ثم يحمل) أي فيكون الاخذ له  
مستقبل القبلة حال الاخذ وقال الشافعي واجد يستحب السل بأن يوضع الميت عند آخر القبر ثم يسلم  
من قبل رأسه مخدرا وبيان الادلة في شرح المنية والقح ولا يضرب عندنا كون الداخل في القبر وتر او شفا  
واختار الشافعي الوتر وتماه في البحر (قوله فيلقد) وكذا لو كان القبر شفا غير مستقف أما المسقف فيتم فيه  
السل (قوله وبالله) زاده على ما في الكثر والهداية وهو ثابت في لفظ الترمذي والاول في لفظ لابن ماجه  
وفي لفظ له بزيادة وفي سبيل الله بعد قوله بسم الله وذكره في البدائع عن الحسن عن أبي حنيفة قالوا والمحق بسم  
الله وضعناك وعلى مله رسول الله سلتناك ثم قال الامام ابو منصور الماتريدي ليس هذا داه للميت لانه مات  
على مله رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجز أن يدل حاله وان مات على غير ذلك لم يدل أيضا ولكن المؤمنون  
شهداء الله في أرضه فيشهدون بوفاته على الله وعلى هذا جرت السنة اه حلية (تنبيه) في الاقتصار على  
ما ذكر من الوارد اشارة الى أنه لا يسن الاذان عند ادخال الميت في قبره كما هو المعتاد الا وقد صرح ابن حجر  
في فتاويه بأنه بدعة وقال ومن ظن أنه سنة فبما على نذهبها المولود الحاقا لثبوت الامر بابتدائه فلم يصب اه  
وقد صرح بعض علماءنا وغيرهم بكرهه المصاحفة المعتادة عقب الصلوات مع أن المصاحفة سنة وما ذاك  
الا لكونها لم تؤثر في خصوص هذا الموضع فالمواطبة عليها فيه توهم العوام بأنها سنة فيه ولذا منعوا  
عن الاجتماع لصلاة الرغائب التي اخذتها بعض المتعبدین لانها لم تؤثر على هذه الكيفية في تلك الليالي المخصوصة  
وان كانت الصلاة خيرة موضوع (قوله وجوبا) أخذه من قول الهداية بذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لكن لم يجده المتخرجون في القح انه غريب واستونس له بحديث أبي داود والنسائي ان رجلا قال يا رسول الله  
ما البكاء قال هي تسع فذكر منها استحلال البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا اه قلت ووجهه أن ظاهره  
التسوية بين الحياة والموت في وجوب استقباله لكن صرح في التحفة بأنه سنة كما يأتي عقبه (قوله ولا ينش  
ليوجه البها) أي لو دفن مستدبر الها وأهالوا التراب لا ينش لأن التوجه الى القبلة سنة والتبش حرام  
بجلا ف ما اذا كان بعد اقامة اللين قبل اهالة التراب فانه زال ويوجه الى القبلة عن يمينه حلية عن التحفة  
ولو بقي فيه متاع لانسان فلا بأس بالتبش ظهريه (قوله للاستغناء عنها) لانها تعدل لحرف الانتشار عند الخل  
(قوله ويسوى اللين عليه) أي على اللين بأن يسد من جهة القبر ويقام اللين فيه حلية عن شرح الجمع (قوله  
والقصب) قال في الحلية وتسد الفرج التي بين اللين بالمدرو والقصب كيلا ينزل التراب منها على الميت ونصوا على  
استحباب القصب فيها كاللبن اه (قوله لا الأجر) بمد الهمة والتشديد أشهر من التخفيف مصباح وقوله  
المطبوخ صفة كاشفة قال في البدائع لانه يستعمل للزينة ولا حاجة للميت اليها ولانه مما حسته النار فكره  
أن يجعل على الميت تفاولا كما يكره أن يتبع قبره بنار تفاولا (قوله لحواله الخ) قال في الحلية وكرهوا الأجر  
وألواح الخشب وقال الامام الترمذي هذا اذا كان حول الميت فلو فوقه لا يكره لانه يكون عصمة من السبع  
وقال مشايخ بخاري لا يكره الأجر في بلد تنال الحاجة اليه لضعف الاراضي (قوله عدد لبنات الخ) نقله  
أبضا في الاحكام عن الثمني عن شرح مسلم بلفظ يقال عدد الخ (قوله وجاز ذلك) أي الأجر والخشب  
(قوله ويسجي قبرها) أي بنوب ونحوه استحبابا حال ادخالها القبر حتى يسوى اللين على اللحد كذا في شرح  
المنية والامداد ونقل الخير الرمي أن الزيلعي صرح في كتاب الخلق أنه على سبيل الوجوب قلت ويمكن  
التوفيق بحمله على ما اذا غلب على الظن ظهور شيء من بدنهما تأمل (قوله كطر) أي وبرد وحز وتل قهستاني  
(قوله عليه) أي على القبر أو على الميت وهو أقرب لفظا والاول أقرب معنى (قوله وتكره الزيادة عليه)  
لما في صحيح مسلم عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجصص القبر وأن يبنى عليه زاد أبو داود  
أوزاده حلية (قوله لانه بمنزلة البناء) كذا في البدائع وظاهره أن الكراهة قصرية وهو مقتضى النهي

ان لم يكن قريسا من البر ولا ينبغي  
ان يدفن (الميت) في الدار  
ولو كان (صغيرا) لاختصاص  
هذه السنة بالانبياء واقعات  
(و) يستحب أن يدخل من قبل  
القبلة بأن يوضع من جهتها  
ثم يحمل فيلقد (و) أن يقول  
واضعه باسم الله وبالله وعلى  
مله رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ويوجه البها وجوبا وينبغي كونه  
على شقه الايمن ولا ينش ليوجه  
اليها (وتحل العقدة) للاستغناء  
عنها ويسوى اللين عليه والقصب  
لا الأجر المطبوخ والخشب  
لوحوله أما فوقه فلا يكره ابن ملك  
(فائدة) عدد لبنات الحد النبي  
عليه السلام تسع جهتي  
(وجاز) ذلك حوله (بأرض  
رخوة) كالسبوت (ويسجي)  
أي يغطي (قبرها) ولو خشي  
(لأقبره) إلا أنه ذكر كطر (ويقال  
التراب عليه وتكره الزيادة عليه  
من التراب لانه بمنزلة البناء

المذكور كان نظر صاحب الحلية في هذا التعليل وقال وروى عن محمد أنه لا بأس بذلك ويؤيده ما روى الشافعي وغيره عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رشح على قبر ابنه إبراهيم ووضع عليه حصبا وهو مرسل صحيح فصل الكراهة على الزيادة الفاحشة وعدمها على القليلة المبلغلة لمقدار شبرا وما فوقه قليلا (قوله ويستحب حبه) أي يديه جميعا جوهره قال في المغرب حنيت القرب حنيا وحنوته حنوا إذا قبضته ورسمته ٨٤ ومثله في القاموس فهو واوى ويأتى فافهم (قوله من قبل رأسه ثلاثا) لما في ابن ماجه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة ثم أتى القبر فحشى عليه من قبل رأسه ثلاثا شرح المنية قال في الجوهره ويقول في الحنية الاولى منها خلقناكم وفي الثانية وفيها نعيدكم وفي الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى وقيل يقول في الاولى اللهم جاف الارض عن جنبيه وفي الثانية اللهم افتح ابواب السماء لروحهم وفي الثالثة اللهم زوجه من الحور العين والامراء اللهم أدخلها الجنة برحمتك ٨٥ (قوله وجلس الخ) لما في سنن أبي داود كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف على قبره وقال استغفر والاكثركم واسألوا الله له التثبيت فإنه الآن يسأل ولكن ابن عمر يستحب أن يقرأ على القبر بعد الدفن أول سورة البقرة وخاتمتها وروى أن عمرو بن العاص قال وهو في سياق الموت إذا نامت فلا تصحبني نائمة ولا نار فاذا دفنتوني فشنوا على التراب شنوا ثم أقموا حول قبري قدر ما ينحرجز وروى يقيم لها حتى أستاذس بكم وانظر ماذا أراجع رسل ربى جوهره (قوله ولا بأس برش الماء عليه) بل ينبغي أن تدب لانه صلى الله عليه وسلم فعله بقبر سعيد كما رواه ابن ماجه وبقره ولده إبراهيم كما رواه أبو داود في مراسله وأمر به في قبر عثمان بن مظعون كما رواه البزار فانتفى ما عن أبي يوسف من كراهته لانه يشبه التطيين حلية (قوله للنهي) هو ما رواه محمد بن الحسن في الاستبصار اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا شيخنا رافع بن فضال عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن تربيع القبور وتخصيصها اعداد (قوله ويستحب) أي يجعل ترابه مرتفعا عليه كسنام الجبل لما روى البخاري عن سفیان الثوري أنه رأى قبر النبي صلى الله عليه وسلم مسنفا وبه قال الثوري والبيهقي ومالك وأحمد والجمهور وقال الشافعي التسطيع أي الترييع أفضل وتماه في شرح المنية (قوله وفي الظهيرة وجوبا) هو مقتضى النهي المذكور ويؤيده ما في البدائع من التعليل بأنه من صنع أهل الكتاب والقبس بهم فيما نهى عنه مكره ٨٦ لكن في النهر أن الاقل اولى قلت ولعل وجه شبه الاختلاف والحديث الذي استدلل به الشافعي على الترييع فيكون النهي مصر وفا عن ظاهره فتأمل (قوله قدر شبر) أو أكثر شبرا قليلا بدائع (قوله ولا يخصص) أي لا يطلى بالحصص بالفتح ويكسر قاموس (قوله ولا يرفع عليه بناء) أي يحرم لولزئنه ويكره لولا احكام بعد الدفن وأما قبله فليس بقبر امداد وفي الاحكام عن جامع الفتاوى وقيل لا يكره البناء اذا كان الميت من المشايخ والعلماء والسادات ٨٧ قلت لكن هذا في غير المقابر المسجلة كما لا يخفى (قوله وقيل لا بأس به الخ) المناسب ذكره عقب قوله ولا يطين لان عبارة السراجية كما نقله الرحق ذكر في تجريد أبي الفضل أن تطيين القبور مكروه والختار أنه لا يكره ٨٨ وعزه اليها المصنف في المنح أيضا وأما البناء عليه فلم أر من اختار جوازها وفي شرح المنية عن منية المصنف المختار أنه لا يكره التطيين وعن أبي حنيفة يكره أن يبنى عليه بناء من بيت اوقية او نحو ذلك لما روى جابر بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تخصيص القبور وأن يكتب عليها وأن يبنى عليها رواه مسلم وغيره ٨٩ نعم في الاعداد عن الكبرى واليوم اعتادوا التسليم بالبن صيانة للقبر عن النسي ورأوا ذلك حسنا وقال صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ٩٠ (قوله لا بأس بالكتابة الخ) لان النهي عنها وان صح فقد وجد الاجماع العلي بها فقد أخرج الحاكم النهي عنها من طرق ثم قال هذه الاسانيد صحيحة وليس العمل عليها فان اتهم المسلمين من المشرق الى المغرب مكتوب على قبورهم وهو عمل أخذه الخلف عن السلف ٩١ ويتقوى بما أخرجه أبو داود باسناد جيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حمل حجرا فوضعها عند رأس عثمان بن مظعون وقال اتعلم بها قبر أخي وأدفن اليه من مات من أهلي فان الكتابة طريق الى تعريف القبر بها ثم يظهر أن حمل هذا الاجماع العلي على الرخصة فيها ما اذا كانت الحائجة داعية اليه في الجملة كما أشار اليه في المصط بقوله وان احتج الى الكتابة حتى لا يذهب الاثر ولا يمتحن فلا بأس به فأما الكتابة بغير عذر فلا ٩٢ حتى أنه يكره كتابة نبي عليه من القرآن والشعر واطرأ مدح له ونحو ذلك حامية ملخصا قلت لكن نازع بعض المحققين من الشافعية

ويستحب حبه من قبيل رأسه ثلاثا وجلس ساعة بعد دفنه لدعاء وقراءة بقدر ما ينحرجز ويترقى حبه (ولا بأس برش الماء عليه) حفظا لقرابه عن الانداس (ولا يربع للنهي) ويستحب ندبا وفي الظهيرة وجوبا قدر شبر (ولا يخصص) للنهي عنه (ولا يطين ولا يرفع عليه بناء) وقيل لا بأس به وهو المختار (كأن في كراهة السراجية وفي جنازتها لا بأس بالكتابة ان احتج اليها حتى لا يذهب الاثر ولا يمتحن



في هذا الاجماع بأنه كثري وان سلم فعل حجته عند صلاح الازمنة بحيث يتفقه فيها الامر بالمعروف والنهي  
عن المنكر وقد تعطل ذلك منذ ائزمنة الاتري أن البناء على قبورهم في المقابر المسجلة اكثر من الكتابة عليها  
كما هو مشاهد وقد علموا بالنهي عنه فكذا الكتابة اهـ فالاحسن التمسك بما يفيد حل النهي على عدم الحاجة  
كما مر (تسمية) في الاحكام عن الجملة تكره السور على القبور اهـ (قوله الاخلق آدمي) احتراز عن حق الله  
تعالى كما اذا دفن بلا غسل او صلاة او وضع على غير محبته او الى غير القبلة فانه لا ينش عليه بعد اهله التراب كما مر  
(قوله كأن تكون الارض مقصوبة) وكما اذا سقط في القبر متاع او كفن بثوب مقصوب او دفن معه مال قالوا  
ولو كان المال درهما بجر قال الرمي واستفيد منه جواب حادثة الفتوى امرأة دفنت مع بنتها من المصالح  
والامتنعة المشتركة ارنا عن بليغية الزوج أنه ينش لحقه واذا تلفت به ضمن المرأة حصته اهـ واحتراز بالمقصوبة  
عما اذا كتبت وقفا قال في التارخانية أنفق مالا في اصلاح قبر فجاء رجل ودفن فيه ميتة وكانت الارض موقوفة  
بضمن ما أنفق فيه ولا يحول ميتة من مكانه لانه دفن في وقت اهـ وصبر في الفتح بقوله بضمن قبعة الحفر قتل  
(قوله واخذت بشغمة) أي بأن اشترى ارضا دفن فيها ميتة ثم علم الشفيع بالشرع فملكها بالشغمة (قوله  
ومساواته بالارض) أي ليزرع فوقه مشالات حقه في بطنها وظاهرها فان شاء ترك حقه في بطنها وان شاء  
استوفاه فتح (قوله كما جاز زرعه) أي القبر ولو غير مقصوب وكذا يجوز دفن غيره عليه كما في الزبلي  
ايضا وقد مناه الكلام عليه (قوله من الايسر) كذا قيد في الدرر وليتفر وجهه (قوله ولو بالعكس) بأن مات  
الولد في بطنها وهي حية (قوله قطع) أي بأن تدخل القابلة يدها في الفرج وتقطعه بالة في يدها بعد تحقق موته  
(قوله لومينا) لوجهه بعد قوله ولو بالعكس ط (قوله والا لا) أي ولو كان جديلا يجوز تقطيعه لان موت  
الأم به موهوم فلا يجوز قتل آدمي حتى لا امر موهوم (قوله ولو بلغ مال غيره) أي ولا مال له كما في الفتح وشرح  
المنية ومفهومه أنه لو ترك مالا بضمن ما بلغه ولا يشق انشاها (قوله والاولى نم) لانه وان كان حرمة الادنى  
اعلى من صيانة المال لكنه ازال احترامه بتعديده كما في الفتح ومفاده أنه لو سقط في جوفه بلا تعدي لا يشق انشاها  
كما لا يشق الحلي مطلقا لانضائه الى الهلاك لا يجرّد الاحترام (قوله الاتباع افسد) أي اتباع الجنائز  
لانه بر الحلي والميت فالثواب المترتب عليه اكثر ط (قوله اوجوار) سيأتي في باب الوصية للاقارب وغيرهم  
أن الجار من لصق به وقال من يسكن في محله ويجمعهم مسجد المحلة وهو استحسان وقال الشافعي الجار  
الى اربعين دارا من كل جانب اهـ قلت والجميع قول الامام كاسيأتي ههنا ان شاء الله تعالى وهل يقيد هذا  
بالملاصق ايضا الظاهر نعم مالم يوجد دليل الاطلاق وقد يقال كلام الموصي يحتمل على العرف والجار عرفا  
الملاصق او من يسكن في المحلة فتصرف اليه الوصية بخلافه هنا فيكون حده الى الاربعين كما في الحديث والله أعلم  
(قوله يتدب دفنه في جهة موته) أي في مقابر أهل المكان الذي مات فيه او قتل وان نقل قدر ميل او ميلين  
فلا بأس شرح المنية ويأتي الكلام على نقله قلت ولذا اصح أمره صلى الله عليه وسلم بدفن قتلى احد في مضاجعهم  
مع أن مقبرة المدينة قريبة ولذا دفنت الصحابة الذين قهواه شق عند ابوابها ولم يدفنوا كلهم في محفل واحد  
(قوله وتجهله) أي تجهيل جهازه عقب تحقق موته ولذا كره تأخير صلاته ودفنه ليصلي عليه جمع عظيم بعد صلاة  
الجمعة كما مر (قوله لم يجز ذكره) أي مالم يكن الميت صاحب بدعة لم يردع غيره كما قد مناه (قوله ولا بأس  
بنقله قبل دفنه) قبل مطلقا وقبل الى مادون مدة السفر وقيد به محمد بقدر ميل او ميلين لان مقابر البلد ربما بلغت  
هذه المسافة فيكره فيما زاد قال في التهر عن عقد الفرائد وهو الظاهر اهـ وأما نقله بعد دفنه فلا مطلقا قال  
في الفتح وانفقت كلمة المشايخ في امرأة دفن ابنها وهي غائبة في غير بلدها فلم تصبر وأرادت نقله على أنه لا يسعها  
ذلك فتجوز شواذ بعض المتأخرين لا يلتفت اليه وأما نقل يعقوب ويوسف عليهما السلام من مصر الى الشام  
ليكونا مع آبائهما الكرام فهو شرع من قبلنا ولم يتوفر فيه شروط كونه شرعانا اهـ ملخصا وتعلمه فيه (قوله  
وبالاعلام بموته) أي اعلام بعضهم بعضا بقضوا حقه هداية وكره بعضهم أن ينادى عليه في الاقرة والاسواق  
لانه يشبه نفي الجاهلية والاصح أنه لا يكره اذ لم يكن معه تنويه بذكره وتخصيم بل يقول العبد الفقير الى الله  
تعالى فلان بن فلان الفلاني فان نفي الجاهلية ما كان فيه قصد الدوران مع الضجيج والتبليحة وهو المراد بدعوى  
الجاهلية في قوله صلى الله عليه وسلم ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية شرح المنية

(ولا يخرج منه) بعد اهالة  
التراب (الاخلق آدمي) كذا  
تكون الارض مقصوبة او أخذت  
بشغمة) ويخير المالك بين اخراجه  
ومساواته بالارض كما جاز زرعه  
والبناء عليه اذا بلى وصارت ابا  
زبلي (حامل مات وولده حيا)  
يضطرب (شق بطنها) من الايسر  
(ويخرج ولدها) ولو بالعكس  
وخيف على الأم قطع وأخرج  
لومينا والا لا كما في كراهة الاختيار  
ولو بلغ مال غيره ومات هل يشق  
قولان والاولى ثم فتح (فروع)  
الاتباع افضل من النوافل  
لوقراية اوجوار أو فيه صلاح  
معروف يتدب دفنه في جهة  
موته وتجهله وستر موضع غسله  
فلا يراه الاغاسله ومن يعينه وان  
وأي به ما يكره لم يجز ذكره لحدث  
اذكروا محاسن موتاكم وكفوا  
عن مساوئهم ولا بأس بنقله قبل  
دفنه وبالاعلام بموته

(قوله وبارئانه) تبع فيه صاحب النهر واعترضه ح بان مقتضاه أنه رباعي وليس كذلك في القاموس رثيت الميت وروثه بكيتته وعددت محاسنه الخ (قوله من تعزى الخ) تمامه فأعضوه بمن آيه ولا تكنوا قال في المغرب تعزى واعتزى اتسبب والعزاء اسم منه والمراد به قولهم في الاستغاثة يا فلان أعضوه أى قولوا له اعضض بأير أيلك ولا تصنعوا عن الأير بالهن وهذا امر تأديب ومبالغة في الزجر عن دعوى الجاهلية اه لكن كون المراد بدعوى الجاهلية هنا ما قدمناه عن شرح المنية اولى (قوله وبنزله أهله) أى تصغيرهم والدعاء لهم به قال في القاموس العزاء الصبر أو حسنه وتعزى اتسبب اه فالمراد هنا الاول وفيما قبله الثاني فافهم قال في شرح المنية وتسحب التعزية للرجال والنساء اللاتي لا يفتن لقوله عليه الصلاة والسلام من عزى أخاه بحبيبة كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة رواه ابن ماجه وقوله عليه الصلاة والسلام من عزى مصابا فله مثل اجره رواه الترمذى وابن ماجه والتعزية أن يقول أعظم الله اجره وأحسن عزاءه وغفر لي ولك اه (تنبيه) هذا الدعاء باعظام الأجر المروى عنه صلى الله عليه وسلم لما عزى معاذ ابن له يقتضى ثبوت الثواب على المصيبة وقد قال المحقق ابن الهمام في المسيرة قالت الحنفية ما ورد به السمع من وعد الرزق ووعد الثواب على الطاعة وعلى ألم المؤمن وألم طفله حتى الشوكة يشاكها محض فضل وتطول منه تعالى لا بد من وجوده لو عده الصادق اه وهل يشترط للثواب الصبر أم لا قال ابن حجر وقع للعز بن عبد السلام أن للصائب نفسها لا ثواب فيها لأنها ليست من الكسب بل في الصبر عليها فان لم يصبر كبرت الذنب اذا يشترط في المكفر أن يكون كسبا كالبلاء فالجزم لا يمنع التكفير بل هو مصيبة أخرى وردت بصريح الشافعي رحمه الله بأن كلاما من الجئون والمريض المغلوب على عقله مأجور مثاب مكفر عنه بالمرض فحكم بالاجرم مع اتقاء العقل المستلزم لاتقاء الصبر ويؤيده خبر الصحيحين ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها الا كفر الله بها من خطاياها مع الحديث الصحيح اذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل مع صحبته مقيمًا فقيه أنه يحصل له ثواب مماثل لفعله الذي صدر منه قبل بسبب المرض فضلا من الله تعالى فمن أصيب وصبر يحصل له ثوابان لنفس المصيبة وللصبر عليها ومن اتقى صبره فان كان لعذر يكون فكذلك ولو عجز عن لم يحصل من ذنبك الثوابين شئ اه ملخصا وحاصله اشتراط الصبر للثواب على المصيبة الا اذا اتقى لعذر يكون وأما التكفير بها فهو حاصل بلا شرط (قوله وابتخاذ طعام لهم) قال في الفتح ويستحب لغيران أهل الميت والأقرباء الأباعد تبينة طعام لهم يشبعهم يومهم ويلتهم لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا الآكل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم حسنه الترمذى وصححه الحاكم ولانه برء معروف ويلج عليهم في الاكل لأن الحزن يمنعهم من ذلك فيضعفون اه وقال أيضا ويكره اتخاذ الضيافة من الطعام من أهل الميت لانه شرع في السرور والافتخار وهي بدعة مستقبة روى الامام احمد وابن ماجه باسناد صحيح عن جرير بن عبد الله قال كنا عند الاجتماع الى أهل الميت وصنعهم الطعام من النياحة اه وفي البرازية ويكره اتخاذ الطعام في اليوم الاول والثالث وبعد الاسبوع ونقل الطعام الى القبر في المواسم واتخاذ الدعوة لقراءة القرآن وجمع الصلوات والقرآن الختم أو لقراءة سورة الانعام أو الاخلاص والحاصل أن اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن لأجل الاكل يكره وفيها من كتاب الاستحسان وان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا اه وأطال في ذلك في المراج وقال وهذه الأفعال كلها للسمعة والرياء فيعزى عنها لانهم لا يريدون بها وجه الله تعالى اه وبجئ هنا في شرح المنية بمعارضة حديث جرير المأثور بحديث آخر فيه أنه عليه الصلاة والسلام دعته امرأة رجل ميت لما رجع من دفنه فجاءه وجىء بالطعام أقول وفيه نظر فانه واقعة حال لا عموم لها مع احتمال سبب خاص بخلاف ما في حديث جرير على أنه بجئ في المنقول في مذهبا ومذهب غيرنا كالشافعية والحنابلة استدلالا بحديث جرير المذكور على الكراهة ولا سيما اذا كان في الورثة صغار أو غائب مع قطع النظر عما يحصل عند ذلك غالبًا من المنكرات الكثيرة كإيقاد الشموع والقناديل التي لا توجد في الأفراح وكذلك الطبول والفناء بالأصوات الحسان واجتماع النساء والمردان وأخذ الأجرة على الذكر وقراءة القرآن وغير ذلك مما هو مشاهد في هذه الأزمان وما كان كذلك فلا شك في حرمة وبطلان الوصية به ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله وبالجلوس لها) أى للتعزية واستعمال لباس هنا على حقيقته لانه خلاف الاولى كما صرح به في شرح المنية وفي الأحكام عن خزانة الفتاوى الجلوس في المصيبة

مطلب  
في الثواب على المصيبة

و بارئانه شهر أو غيره لكن يكره  
الافراط في مدحه لاسيما عند  
جنازته لحديث من تعزى بعزاء  
الجاهلية وتعزى أهله وترغبهم  
في الصبر وابتخاذ طعام لهم  
وبالجلوس لها

مطلب  
في كراهة الضيافة من أهل الميت

ثلاثة أيام للرجال جاءت الرخصة فيه ولا تجلس النساء قطعا **هـ** (قوله في غير مسجد) أما فيه فيكره كما في البحر  
عن الجعفي وجرم به في شرح المنية والفتح لكن في الظهيرة لا بأس به لاهل الميت في البيت أو المسجد والناس  
يأتونهم ويعزونه **هـ** قلت وما في البحر من أنه صلى الله عليه وسلم جلس لما قتل جعفر وزيد بن حارثة والناس  
يأتون ويعزونه **هـ** يجاب عنه بأن جلوسه صلى الله عليه وسلم لم يكن مقصودا للتعزية وفي الامداد وقال كثير  
من متأخري ائمتنا يكره الاجتماع عند صاحب الميت ويكرهه الجلوس في بيته حتى يأتي اليه من يعزي بل إذا فرغ  
ورجع الناس من الدفن فليفتروا ويشغل الناس بأمورهم وصاحب البيت بأمره **هـ** قلت وهل تنقضي  
الكرهية بالجلوس في المسجد وقراءة القرآن حتى إذا فرغوا أقام ولي الميت وعزاه الناس كما يفعل في زماننا الظاهر  
لا يكون الجلوس مقصودا للتعزية للقراءة ولا سيما إذا كان هذا الاجتماع والجلوس في المقبرة فوق القبور  
المدنورة ولا حول ولا قوة الا بالله (قوله وأولها أفضلها) وهي بعد الدفن أفضل منها قبله لأن أهل الميت  
مشغولون قبل الدفن بجهيزه ولأن وحشيتهم بعد الدفن لفرقة أكثر وهذا إذا لم ير منهم جرم شديد والا قدمت  
لتسكينهم جوهره (قوله وتكره بعدها) لأنها تجدد الحزن منخ والظاهر أنها تنزيهية ط (قوله الالفاب)  
أي الا أن يكون المعزي أو المعزى غائبا فلا بأس بها جوهره قلت والظاهر أن الحاضر الذي لم يعلم بخبره الالفاب  
كما صرح به الشافعية (قوله وتكره التعزية ثانيا) في التنازلية لا ينبغي لمن عزى مرة أن يعزى مرة أخرى  
رواه الحسن عن أبي حنيفة **هـ** امداد (قوله وعند القبر) عزاء في الحلية إلى المستنق بالعين المجعة وقال  
ويشهد له ما أخرج ابن شاهين عن ابراهيم التميمي عند القبر عدة **هـ** قلت فهل وجهه أن المطلوب هنالك القراءة  
والدعاء للميت بالتغيبات (قوله وعند باب الدار) في الظهيرة ويكرهه الجلوس على باب الدار للتعزية لأنه عمل أهل  
الجاهلية وقد نهى عنه وما يصنع في بلاد النجف من فرش البسط والقيام على قوارح الطريق من اقبح القبايح **هـ**  
بجر (قوله ويقول أعظم الله اجره) أي يجعله عظيما بزيادة الثواب والدرجات وأحسن عزاءه بالمدح أي جعل  
سلوكه وصبره حسنا ابن حجر وقوله وغفر لمتك بقوله ان كان الميت مكفلا والافلا كما في شرح المنية وفي كتب  
الشافعية ويعزى المسلم بالكافر أعظم الله اجره اجره وصبره والكافر بالمسلم غفر الله لمتك وأحسن عزاءه (قوله  
وبزيارة القبور) أي لا بأس به بالشدب كما في البحر عن الجعفي فكان ينبغي التصريح به للاصر بها في الحديث  
المذكور كما في الامداد وتزاد في كل اسبوع كما في مختارات النوازل قال في شرح لباب المناسك الا أن الافضل  
يوم الجمعة والسبت والاثني والخميس فقد قال محمد بن واسع الموقى بعلون يزورهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما  
بعده فتحصل أن يوم الجمعة أفضل **هـ** وفيه يستحب أن يزور شهداء جبل احد لما روى ابن ابي شيبة أن النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يأتي قبور الشهداء بأحد على رأس كل حول فيقول السلام عليكم بمصبرتم فتم عقيب  
الدار والافضل أن يكون ذلك يوم الخميس متطهرا مبكرا الثلاث فتهنئ بالظهر بالمسجد النبوي **هـ** قلت استفيد  
منه ندب الزيارة وان بعد عملها وهل تندب الرحلة لها كما اعتيد من الرحلة إلى زيارة خليل الرحمن وأهله وأولاده  
وزيارة السيد البدوي وغيره من الاكابر الكرام لم أر من صرح به من ائمتنا ومنع منه بعض ائمة الشافعية  
الزيارة صلى الله عليه وسلم قياسا على منع الرحلة لغير المساجد الثلاث وردة الغزالي بوضوح الفرق فإن ما عدا  
تلك المساجد الثلاثة مستوية في الفضل فلا فائدة في الرحلة اليها أو ما الاوليا فانهم متفاوتون في القرب  
من الله تعالى ونفع الزائر ينحسب معارفهم وأسرارهم قال ابن حجر في فتاويه ولا تترك لما يحصل عندها  
من منكرات ومفاسد كاختلاط الرجال بالنساء وغير ذلك لأن القربات لا تترك لمثل ذلك بل على الانسان فعلها  
وانكار البدع بل وانزالها ان أمكن **هـ** قلت ويؤيده ما مر من عدم ترك اتباع الجنائز وان كان معها نساء  
ونائحات تأتل (قوله ولوللنساء) وقيل تحرم عليهن والاصح أن الرخصة ثابتة لهن بجر وجرم في شرح المنية  
بالكرهية لما مر في اتباعهن الجنائز وقال الخير الملى ان كان ذلك لتجديد الحزن والبكاء والتندب على ما جرت به  
عادةهن فلا تجوز عليه جعل حديث لعن الله زائرات القبور وان كان للاعتبار والترحم من غير بكاء والتبرك  
بزيارة قبور الصالحين فلا بأس اذا كن عجائز ويكره اذا كن ثواب كحضور الجماعة في المساجد **هـ** وهو فوقيت  
حسن (قوله ويقول الخ) قال في الفتح والسنة زيارة مقامها والدعاء عند مقامها كما كان يضعه صلى الله عليه  
وسلم في الخروج إلى البقيع ويقول السلام عليكم الخ وفي شرح اللباب للمصنف على القاري ثم من آداب الزيارة

في غير مسجد ثلاثة أيام وأولها  
أفضلها وتكره بعدها الالفاب  
وتكره التعزية ثانيا وعند القبر  
وعند باب الدار ويقول أعظم الله  
اجرته وأحسن عزاءه وغفر لمتك  
وبزيارة القبور ولوللنساء الحديث  
كنت نهيتمكم عن زيارة القبور  
الافزوروها ويقول السلام عليكم  
دار قوم مؤمنين وان شاء الله  
يكرم لاحقون

مطلب  
في زيارة القبور



ما قالوا من انه ياتي الزائر من قبل رجل المتوفى لا من قبل رأسه لانه انقلب لبصر الميت بخلاف الاول لانه يكون مقابل بصره لكن هذا اذا أمكنه والا فقد ثبت أنه عليه الصلاة والسلام قرأ اول سورة البقرة عند رأس ميت واخرها عند رجليه ومن آدابها أن يسلم بلفظ السلام عليكم على الصحب لا عليكم السلام فانه ورد السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكس لا حقون ونسأل الله لنا ولكم العافية ثم يدعو قائما طويلا وان جلس يجلس بعيدا او قريبا بحسب مرتبته في حال حياته اه قال ط ولفظ الدار مقبوم او هو من ذكر اللازم لانه اذا سلم على الدار فأولى ساكنها وذكر المشيئة للتبلي لا لان الحق محقق والمراد الحق على اتم الحالات فتصح المشيئة (قوله ويقرأ بس) لما ورد من دخل المقابر فقرأ سورة يس خفف الله عنهم يومئذ وكان له بعدد من فيها حسنات حجر وفي شرح اللباب ويقرأ من القرآن ما تيسر له من الفاتحة وأول البقرة الى المقطون وآية الكرسي وآمن الرسول وسورة يس وتبارك الملك وسورة التكاثر والاحلاص اثني عشر مرة أو إحدى عشر أو سبعا وثلاثا ثم يقول اللهم اوصل ثواب ما قرأناه الى فلان واليه اه (تنبيه) صرح علماؤنا في باب الحج عن الغير بأن الانسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة او صوما او صدقة او غيرها كذا في الهداية بل في زكاة التارخانية عن المحيط الافضل لمن يتصدق نفلا أن ينوي لجميع المؤمنين والمؤمنات لانها تصل اليهم ولا ينقص من اجره شيء اه وهو مذهب أهل السنة والجماعة لكن استثنى مالك والشافعي العبادات البدنية المحضة كالصلاة والتلاوة فلا يصل ثوابها الى الميت عندهم بخلاف غيرها كالصدقة والحج وخالف المعتزلة في الكل وتماه في فتح القدير أقول ما مر عن الشافعي هو المشهور عنه والذي حرره المتأخرون من الشافعية وصول القراءة للميت اذا كانت بحضوره او دعي له عقبها ولو غابا لان محل القراءة تنزل الرحمة والبركة والدعاء عقبها ارجى للقبول ومقتضاه أن المراد اتفان الميت بالقراءة لا حصول ثوابها ولهذا اختاروا في الدعاء اللهم اوصل مثل ثواب ما قرأته الى فلان وأما عندنا فالواصل اليه نفس الثواب وفي البحر من صام أو صلى أو تصدق وجعل ثوابه لغيره من الاموات والاحياء جازي يصل ثوابها اليهم عند أهل السنة والجماعة كذا في البدائع ثم قال وبهذا علم أنه لا فرق بين أن يكون المجهول له ميتا او حيا والظاهر أنه لا فرق بين أن ينوي به عند الفعل للغير او يفعله لنفسه ثم بعد ذلك يجعل ثوابه لغيره لا طلاق كلامهم وأنه لا فرق بين الفرض والنفل اه وفي جامع الفتاوى وقيل لا يجوز في القرائن اه وفي كتاب الروح للمصنف أبي عبد الله الدمشقي الحنبلي الشهير بابن قيم الجوزية ما حاصله أنه اختلف في اهداء الثواب الى الحي فقيل يصح لا طلاق قول احمد يفعل الخير ويجعل نصفه لايه او أمته وقيل لا لكونه غير محتاج لانه يمكنه العمل بنفسه وكذا اختلف في اشتراطية ذلك عند الفعل فقيل لا لكون الثواب له فله التبرع به واهدائه لمن أراد كاهدا شيء من ماله وقيل نعم لانه اذا وقع له لا يقبل انتقاله عنه وهو الاول وعلى القول الاول لا يصح اهداء الواجبات لان العامل ينوي القربة بها عن نفسه وعلى الثاني يصح وتجزي عن الفاعل وقد تفصل عن جماعة أنهم جعلوا ثواب أعمالهم للمسلمين وقالوا نلقى الله تعالى بالفقر والافلاس والشرعية لا تمنع من ذلك ولا يشترط في الوصول أن يهديه بلفظه كما لو أعطى فقيرا بنية الزكاة لان السنة لم تشترط ذلك في حديث الحج عن الغير ونحوه نعم اذا فعله لنفسه ثم نوى جعل ثوابه لغيره لم يكف كما لو نوى أن يهب او يعتيق او يتصدق ويصح اهداء نصف الثواب او ربعه كما نص عليه احمد ولا مانع منه ويوضحه أنه لو أهدى الكل الى أربعة يحصل لكل منهم ربعه فكذلك لو أهدى الربع لواحد وأبقى الساقى لنفسه اه ملخصا قلت لكن سئل ابن حجر المكي عما لو قرأ أهل المقبرة الفاتحة هل يقسم الثواب بينهم او يصل لكل منهم مثل ثواب ذلك كاملا فاجاب بأنه أفق جمع بالثاني وهو اللائق بسعة الفضل (تنبيه) ذكر ابن حجر في الفتاوى الفقهية أن الحافظ ابن تيمية زعم منع اهداء ثواب القراءة للنبي صلى الله عليه وسلم لان جنازة الرقيق لا تجزي عليه الا بما اذن فيه وهو الصلاة عليه وسؤال الوسيه له قال وبالغ السبكي وغيره في الرد عليه بأن مثل ذلك لا يحتاج لاذن خاص ألا ترى أن ابن عمر كان يعتمر عنه صلى الله عليه وسلم عمر بعد موته من غير وصية وبع ابن الموفق وهو في طبقة الجنيد عنه سبعين حجة وختم ابن السراج عنه صلى الله عليه وسلم اكثر من عشرة الاف ختمه وضحى عنه مثل ذلك اه قلت ورأيت نحو ذلك بخط مفتي الحنفية الشهاب احمد بن الشلبي شيخ صاحب البحر نقلا عن شرح الطيبة للنويري ومن جملة ما نقله أن ابن عقيل من الحنابلة قال يستحب اهداؤها له صلى الله عليه وسلم اه قلت وقول علماؤه

مطلبه  
في القراءة للميت واهداء ثوابها له

قوله اثني عشر مرة هكذا بخطه  
وصوابه اثني عشرة مرة كما لا يخفى  
اه معصمه

ويقرا يس وفي الحديث من قرأ  
الاخلاص احد عشر مرة ثم  
وهب اجرها للاموات أعطى من  
الاجر بعدد الاموات

مطلبه  
في اهداء ثواب القراءة للنبي صلى  
الله عليه وسلم

أن يجعل ثواب عمله لغيره يدخل فيه النبي صلى الله عليه وسلم فإنه أحق بذلك حيث اقتضت من الضلالة ففى ذلك نوع شكر واسداء جميل له والكامل قابل لزيادة الكمال وما استدلل به بعض المتأخرين من أنه تحصل الحاصل لأن جميع أعمال أمته في ميزانه يجاب عنه بأنه لا مانع من ذلك فإن الله تعالى أخبرنا بأنه صلى الله عليه وسلم أمرنا بالصلاة عليه بأن نقول اللهم صل على محمد وآل محمد وأعلم وكذا اختلف في إطلاق قول اجعل ذلك زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم فنع منه شيخ الإسلام البلقيني والحافظ ابن حجر لأنه لم يرد له دليل واجاب ابن حجر المكي في الفتاوى الحديثة بأن قوله تعالى وقيل رب زدني علما وحديث مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في دعائه واجعل الحياة زيادة لى في كل خير دليل على أن مقامه صلى الله عليه وسلم وكما يقبل الزيادة في العلم والثواب وسائر المراتب والدرجات وكذا ورد في دعاء رؤية البيت وزد من شرفه وعظمه واعظمه ونشره بالخ فيشمل كل الأنبياء ويدل على أن الدعاء لهم بزيادة الشرف مندوب وقد استعمله الامام النووي في خطبتي كاشيه الروضة والمتهاج وسبته اليه الحلبي وصاحبه البيهقي وقد ردت على البلقيني وابن حجر شيخ الإسلام القاياني ووافقه صاحبه الشرف المناوي ووافقه أيضا صاحبها امام الحنفية الكمال بن الهمام بل زاد عليهم بالمبالغة حيث جعل كل مانع من الكيفيات الواردة في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم موجودا في كيفية الدعاء بزيادة الشرف وهي اللهم صل ابد أفضل صلواتك على سيدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك محمد وآله وسلم تسليما كثيرا وزده نشره وتكريرا وأنزله المنزل المقرب عند يوم القيمة اه فانظر كيف جعل طلب هذه الزيادة من الاسباب المقترضة لفضل هذه الكيفية على غيرها من الوارد كصلاة التشهد وغيرها وهذا نصريح من هذا الامام المحقق بفضل طلب الزيادة له صلى الله عليه وسلم فكيف مع هذا يتوهم أن في ذلك محذورا ووافقه أيضا صاحبهم شيخ الإسلام زكريا اه ملخصا (قوله ويجفر قبر نفسه) في بعض النسخ ويجفر قبر نفسه على أن لفظة حفر مصدر مجرور بالباء مضاف الى قبر أى ولا بأس به وفي التنازع لا بأس به ويؤخر عليه هكذا عمل عمر بن عبد العزيز والربيع بن خيثم وغيرهما اه (قوله والذي ينبغي الخ) كذا قاله في شرح المنية وقال لأن الحاجة اليه متحققة غالبا بخلاف القبر لقوله تعالى وما تدرى نفس بأى أرض تموت (قوله يكبره المنى الخ) قال في الفتح ويكره الجلوس على القبر ووطؤه وحديثه فيما يصنع من دفنت حول آفاره خلق من وطئه تلك القبور الى أن يصل الى قبر قريبه مكروه ويكره النوم عند القبر وقضاء الحاجة بل اولى وكل ما لم يعهد من السنة والمعهود منها ليس الازيارتها والدعاء عندها قائما اه قلت وفي الاحكام عن الخلاصة وغيرها لو وجد طريقا ان وقع في قلبه أنه محدث لا يمتنع عليه والا فلا بأس به وفي خزائن الفتاوى وعن ابي حنيفة لا يوطأ القبر الا للضرورة ويزار من بعيد ولا يقعدون فعل يكره وقال بعضهم لا بأس بأن يوطأ القبور وهو يقرأ أو يسبح أو يدعوا لهم اه وقال في الحلية وتكره الصلاة عليه وآله لورود النبي عن ذلك ثم ذكر عن الامام الطحاوي أنه جل ما ورد من النهي عن الجلوس على القبر على الجلوس لقضاء الحاجة وأنه لا يكره الجلوس لغيره جمع بين الامور وأنه قال ان ذلك قول ابي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ثم نازعه بما صرح به في النوادر والتحفة والبدائع والمحيط وغيره من أن لا بأس بحنيفة كره وطئه القبر والقعود أو النوم أو قضاء الحاجة عليه وبأنه ثبت النهي عن وطئه والمنى عليه وتماه فيها وقيد في نور الايضاح كراهة القعود على القبر عما اذا كان لغير قراءة قلت وتقدم أنه اذا بلى الميت وصارت ابا يجوز زرعه والبناء عليه ومقتضاه جواز المشي فوقه ثم رأيت العيني في شرحه على صحيح البخاري ذكر كلام الطحاوي المار ثم قال فعلى هذا ما ذكره اصحابنا في كتبهم من أن وطئه القبور حرام وكذا النوم عليها ليس كما ينبغي فإن الطحاوي هو أعلم الناس بمذهب العلماء ولا سيما بمذهب ابي حنيفة انتهى قلت لكن قد علمت أن الواقع في كلامهم التعبير بالكراهة لا بلفظ الحرمة وحيث فقد يوفق بان ما عراه الامام الطحاوي الى اثنتي عشرة مسألة من حل النهي على الجلوس لقضاء الحاجة يراد به نهى التحريم وما ذكره غيره من كراهة الوطئه والقعود الخ يراد به كراهة التنزيه في غير قضاء الحاجة وغاية ما فيه اطلاق الكراهة على ما يشمل المعنيين وهذا كثير في كلامهم ومنه قولهم مكروهات الصلاة وتنتقي الكراهة مطلقا اذا كان الجلوس للقراءة كما يأتي والله سبحانه أعلم (تمت) يكره أيضا قطع التبات الرطب والحشيش من المقبرة دون اليابس كما في البحر والدرر وشرح المنية وعمله في الامداد بان ما دام رطبا يسبح الله تعالى فيؤنس الميت وتنزل بذكره الرحمة اه ونحوه في الخاتمة أقول ودليله ما ورد في الحديث من وضعه عليه الصلاة والسلام

ويجفر قبره لنفسه وقيل بكره والذي ينبغي أن لا يكره تهتة نحو الكفن بخلاف القبر يكره المنى في طريق ظن أنه محدث حتى اذا لم يصل الى قبره الا يوطئه قبره

الجر يدة الخضراء بعد شقها نصفين على القبرين الذين يعدبان وتعليله بالتخفيف عنهما ما لم ييسر أي يخفف عنهما  
 ببركة تسجيحهما ذهوا وكل من تسجيح الياس لمافي الا خضر من نوع حياة وعليه فكر اهة قطع ذلك وان بنت  
 بنفسه ولم يملك لان فيه نفوت حق الميت ويؤخذ من ذلك ومن الحديث نذب وضع ذلك للاتباع ويقاس عليه  
 ما اعتيد في زماننا من وضع اغصان الآس ونحوه ومصرح بذلك أيضا جماعة من الشافعية وهذا أولى مما قاله  
 بعض المالكية من أن التخفيف عن القبرين انما حصل ببركة يده الشريفه صلى الله عليه وسلم أودعاه لهما  
 فلا يقاس عليه غيره وقد ذكر البخاري في صحيحه أن بريدة بن الحصيب رضي الله عنه أوصى بان يجعل في قبره  
 جريدتان والله تعالى أعلم (قوله لا يكره الدفن ليلا) والمستحب كونه نهارا شرح المنية (قوله ولا اجلاس  
 القارئ عند القبر) عبارة نور الايضاح وشرحه ولا يكره الجلوس للقراءة على القبر في المختار لأدب القراء على  
 الوجه المطلوب بالسكينة والتدبر والاتعاظ اهـ (قوله عظم الذمي محترم) فلا يكره اذا وجد في قبره لانه لما حرم  
 اذناؤه في حياته لذنته وجبت صيانة نفسه عن الكسر بعد موته خاتمة وأما هل الحرب فان احتيج الى نبشهم  
 فلا بأس به نأثر خاتمة عن الحجة قنبش وترفع العظام والآثار وتخذ مقبرة المسلمين او مسجدا كما في الوقعات  
 اسماعيل (قوله انما يعذب الخ) قال بعضهم يعذب لمافي الحديث ان الميت ليغذب بيكاه أهله عليه وقال  
 عامة العلماء لا لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى وتأويل الحديث أنهم في ذلك الزمان كانوا يوصون بالنوح  
 فقال عليه الصلاة والسلام ذلك يجوز عن الظهيرة وفي شرح التكملة أن المراد من الحديث النذب والنياحة  
 وعن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك لما تز على قوم يهودى فقال  
 انه ليغذب وهم يكرهون عليه اهـ اسماعيل (قوله عهد نامه) بفتح الميم وسكون الهاء ومعناه بالفارسية  
 الرسالة والمعنى رسالة العهد والمعنى أن يكتب شيء مما يدل أنه على العهد الا زنى الذى بينه وبين ربه يوم أخذ  
 الميثاق من الايمان والتوحيد والتسليم باسمه تعالى ونحو ذلك ح (قوله يرجى الخ) مفاده الاباحة  
 او النذب وفي البرازية قبيل كتاب الجنائيات وذكر الامام الصغار لو كتب على جبهة الميت او على عمامته او كفته  
 عهد نامه يرجى أن يغفر الله تعالى للميت ويجعله آمنا من عذاب القبر قال نصير هذه رواية في تجوز ذلك وقد روى  
 أنه كان مكتوبا على الخاذق افراس في اصطبل الفاروق حميس في سير الله تعالى اهـ وفي فتاوى المحقق ابن حجر  
 المكي الشافعي سئل عن كتابة العهد على الكف وهو لا اله الا الله والله اكبر لا اله الا الله وحده لا شريك له له  
 الملك وله الحمد لا اله الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقيل انه اللهم فاطر السموات والارض عالم  
 الغيب والشهادة الرحمن الرحيم انى اعهد اليك في هذه الحياة الدنيا انى اشهد أنك انت الله لا اله الا انت وحدك  
 لا شريك لك وأن محمد عبدك ورسولك صلى الله عليه وسلم فلا تكفى الى نفسى تقربى من الشر وتبعدنى من الخير  
 وأنا انا انا ابرجتك فاجعلنى عهدا عندك فوفيه يوم القيامة انك لا تخلف الميعاد هل يجوز ولذلك أصل  
 فأجاب بقوله نقل بعضهم عن نوادر الاصول للترمذى ما يقتضى أن هذا الدعاء له أصل وأن الضيقه ابن عجيل  
 كان يأمر به ثم أفتى بجواز كتابته قياسا على كتابة الله في ابل الركعة وأقره بعضهم وفيه نظر وقد أفتى ابن الصلاح  
 بأنه لا يجوز أن يكتب على الكفن يس والكهف ونحوهما خوفا من صديد الميت والقياس المذكور ممنوع لان  
 القصد تم التمييز وهنا التبرك قالوا لاسماء المعظمة باقية على حالها فلا يجوز تعريضها للنجاسة والقول بأنه يطلب فعله  
 مردود لان مثل ذلك لا يحتاج به الا اذا صح عن النبي صلى الله عليه وسلم طلب ذلك وليس كذلك اهـ وقد مننا  
 قبيل باب المساء عن الفتح أنه نكره كتابة القرآن وأسماء الله تعالى على الدراهم والمخاريب والجدران وما يفرش  
 وما ذال الا لاحترامه وخشية وطنه ونحوه مما فيه اهانة فالتنع هنا بالاولى ما لم يثبت عن المجتهد أو يقل فيه  
 حديث ثابت فقامت نعم نقل بعض الحثيين عن فوائد الشرجى أن مما يكتب على جبهة الميت بغير مداد  
 بالاصبع المسجحة بسم الله الرحمن الرحيم وعلى الصدر لا اله الا الله محمد رسول الله وذلك بعد الفصل قبل  
 التكفين اهـ والله أعلم

\*(باب الشهيد)\*

أخرجه من صلاة الجنائز موقوفا مع أن المقتول ميت بأجله لا اختصاصه بالفضيلة التي ليست لغيره (قوله  
 فقبل الخ) وهو ما من الشهود أى الحضور أو من الشهادة أى الحضور مع المشاهدة بالبصر أو بالبصيرة

مطلب  
 فيما يكتب على كفن الميت

\* لا يكره الدفن ليلا ولا اجلاس  
 القارئ عند القبر وهو المختار \*  
 عظم الذمي محترم \* انما يعذب  
 الميت بيكاه اهله اذا وصى بذلك \*  
 كتب على جبهة الميت او عمامته  
 او كفته عهد نامه يرجى أن يغفر  
 الله للميت \* اوصى بعضهم أن  
 يكتب في جبهته وصدره  
 بسم الله الرحمن الرحيم ففعل  
 ثم روى في المنام ففعل  
 لما وضعت في القبر جاءنى ملائكة  
 اعذاب فلما رأوا مكتوبا على  
 جبهتى بسم الله الرحمن الرحيم  
 قالوا أنت من عذاب الله

\*(باب الشهيد)\*

فقبل بمعنى مفعول



لأنه مشهود له بالجنة أو فاعل لأنه  
حي عند ربه فهو شاهد (هو كل  
مكلف مسلم طاهر) فالحنائض  
لمن رأت ثلاثة أيام غسلت والا لا  
لعدم كونها حائضا ولم يعد عليه  
السلام غسل حنظلة لحصوله  
بفعل الملائكة بدليل قصة آدم  
(قتل ظلما)

فهستاني (قوله لأنه مشهود له بالجنة) أفاد أنه من باب الحذف والابصال حذف اللام فاستتر الضمير  
الجرور ح وهذا على أنه من الشهادة وأما على أنه من الشهود فلأن الملائكة تشهد أكرامه (قوله  
لأنه حي الخ) هذا على أنه من الشهود وأما على أنه من الشهادة فلأن عليه شاهد يشهده وهو دمه وجرحه  
أولاً لأنه شاهد على من قتله بالكفر (قوله هو الخ) أي الشهيد في العرف مذكروا تعريفه باعتباره بالحكم  
الآتي أعني عدم تغسيله ونزع ثيابه لمطلقه لأنه أعم من ذلك كما سيأتي (قوله كل مكلف) هو البالغ العاقل  
خرج به الصبي والمجنون فيفضلان عنده خلافاً لهما لأن السيف أغنى عن الغسل لكونه طهرة ولا ذنب  
لصبي ولا للمجنون وهذا يقتضي أن يقيد المجنون بمن بلغ كذلك والأفلاخفاء في احتياجه إلى ما يظهر ماضى  
من ذنوبه إلا أن يقال إذا مات على جونه لم يؤخذ بما مضى لعدم قدرته على التوبة بجر ولا يخفى أن هذا مسلم  
فيما إذا جث عقب المصيبة أو المومضى بعد هاز من يقدر فيه على التوبة فلم يفعل كان تحت المشيئة نهر (قوله  
مسلم) أما الكافر فليس بشهيد وان قتل ظلماً فلقريه المسلم تغسيله كما مر وما في ط عن القهستاني غير  
ظاهر (قوله طاهر) أي ليس به جنابة ولا حيض ولا نفاس ولا انقطاع أحدهما كما هو المتبادر فإذا استشهد  
الجنب يغسل وهذا عنده خلافاً لهما فإذا انقطع الحيض والنفاس واستشهدت فعلى هذا الخلاف وإن استشهدت  
قبل الانقطاع تغسل على أصح الروايتين عنه كما في المضمرات فهستاني وحاصله أنها تغسل قبل الانقطاع  
في الأصح كما بعده وفي رواية لا تغسل قبله لأن الغسل لم يكن واجباً عليها كما لو انقطع قبل الثلاث فإنها لا تغسل  
بالاجماع كما في السراج والمعراج (قوله فالحنائض) المراد بهما من كانت من ذوات الحيض لا من انصفت بالحيض  
لثلاثين في قوله لعدم كونهما حائضاً فافهم واقتصر في التفرع على بعض أفراد المحترزات لخفاه لما فيه  
من التفصيل ولم يفصل في النساء لأن النفاس لا حد لاقله (قوله والا لا) أي وإن لم تره ثلاثة أيام لا تغسل  
بالاجماع كما نقلناه آتفاً عن السراج والمعراج فإني الامداد من أن الحائض تغسل سواء كان القتل بعد انقطاع  
الدم أو قبل استقراره ثلاثة أيام فيه سهواً وسقط وصوابه أو قبله بعد استقراره الخ فتنبه (قوله ولم يعد  
الخ) استدلل الامام على وجوب الغسل لمن قتل جنبا بما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لما قتل حنظلة  
ابن أبي عامر الثقفي أن صاحبكم حنظلة تغسله الملائكة فسألوا زوجته فقالت خرج وهو جنب فقال عليه  
الصلاة والسلام لذلك غسلته الملائكة وأورد الصاحبان أنه لو كان واجبا لوجب على بني آدم ولما اكتفى بفعل  
الملائكة والجواب بالمنع وهو ما أشار إليه الشارح من أنه يحصل بفعلهم بدليل قصة آدم المارة لأن الواجب  
نفس الغسل فأما الغسل فيجوز أن يكون أيا كان كما في المعراج واغترضه في البحر بأن هذا الغسل عنده للجنابة  
للموت اه أي وإذا كان للجنابة كما هو ظاهر قوله في الحديث لذلك غسلته الملائكة لم يحسن الاستدلال  
بقصة الملائكة لأن تغسيلهم لا دم كان للموت للجنابة لكن فيه أنه إذا أوجب للجنابة كان كوجوبه للموت  
فدلت القصة على الاكتفاء بفعل الملائكة لكن تقدم في بحث الغسل أن الميت لو وجد في الماء لا بد من تغسيله  
لأن امرأته فيحتركه في الماء بنيت لا سقاط القرص عن ذمة المكلفين لأطهارته فلو صلى عليه بلا إعادة لغسله  
صح وإن لم يسقط عنهم الوجوب ومتنضاه أنه لا يكتفى بفعل الملائكة إلا أن يفرق بأنه واجب على المكلفين  
إذا لم يغسله غيرهم لقيام فعله مقام فعلهم ولذا صح تغسيل الذي أو الصبي لمسلم مات بين نساء ليس معهن  
سواهما كما مر على أن فعل الملائكة بأذن من الله تعالى فهو أذن من صاحب الحق بالاكتفاء عن فعل المكلفين  
ولا سيما على القول بتكليفهم وبعثة نبينا صلى الله عليه وسلم إليهم والقصة والحديث دليلان على الاكتفاء  
بفعلهم وأما وقوعه في الماء فليس فيه تغسيل من أحد فلم يسقط القرص عنهم وإن حصلت الطهارة كما لو غسله  
مكلف بلائيه فإنه يجزى لطهارته لا لاسقاط القرص عن ذمتنا فتصح الصلاة عليه وإن لم يسقط القرص عنا فلذا  
وجب إعادة غسل الفريقين أو تحريكه عند أخرجه بنية الغسل فيكون فعلاً منافياً بقطعه القرص عنا إذ بدونه لم  
يحصل فعل منا ولا بمن ناب عنا فالتضع الفرق هذا ما ظهر لي فاعتمده فانه نفيس (قوله قتل ظلماً) لم يقل قتله مسلم  
كما في الكثر لأن الذي كذلك وقيد بالقتل لأنه لو مات حياً أو تبرأ أو حرق أو غرق أو هدم لم يكن شهيداً  
في حكم الدنيا وإن كان شهيداً الآخرة كما سيأتي وبقوله ظلماً ما يأتي من أنه لو قتل مجتهداً أو قصاصاً مثلاً لا يكون  
شهيداً فيغسل ودخل فيه المقتول مدافعا عن نفسه أو ماله أو المسلمين أو أهل الذمة فانه شهيد لكن لا يشترط

كون قتله بمحمد كما في البحر عن المحيط واستشكل في النهرواني جوابه (قوله بغير حق) تفسير لقوله ظلم  
(قوله بجراحة) أي خلافاً لها كما في النهاية وهذا قيد في غير من قتله باغ أو حرب أو قاطع طريق بقريته  
العطف الآتي واحترز بها عن المقتول بمنقل فانه لا يوجب القصاص عنده (قوله أي بما يوجب القصاص)  
أي فالمراد بها ما يفرق الاجزاء فيدخل فيه النار والقصب كما في الفتح (قوله بل قصاص) أي بل ووجب به  
قصاص أشار به إلى أن وضع المسئلة فمن علم قاتله كما صرح به شراح الهداية اذ لا قصاص الاعلى قاتل معلوم  
بخلاف المازعه صدر الشريعة كما حققه في الدرر ما اذا لم يعلم قاتله فسيأتي أنه يغسل لكن كان عليه أن يزيد  
اولم يجب به شيء أصلاً كقتل الاسير مثله في دار الحرب عند أبي حنيفة وقتل السيد عبده عند الكل كما في شرح  
المنية (قوله حتى لو وجب الخ) تفريع على مفهوم قوله بنفس القتل فان المال لم يجب بنفس القتل العمدة  
لان الواجب به القصاص وانما سقط بعارض وهو الصلح او شبهة الابوة فلا يغسل في الرواية المختارة كما في الفتح  
فالحاصل أنه اذا وجب بقتله القصاص وان سقط لعارض اولم يجب بقتله شيء أصلاً فهو شهيد كما علمته  
أما اذا وجب به المال ابتداء فلا وذلك بأن كان قتله شبه العمدة كضرب بعضا او خطا كرمي غرض فأصابه  
او ما جرى مجراه كسقوط نائم عليه وكذا اذا وجب به القصاص لوجوب المال بنفس القتل شرعاً وكذا لو وجد  
مذبوحاً ولم يعلم قاتله سواء وجبت فيه القصاص او لا هو الصحيح لاحتمال أنه لم يقتل ظلماً كما سيأتي وهو الذي  
حقيقه في شرح الدرر اهـ ملخصاً من القهستاني وشرح المنية (قوله او قتل الاب ابنه) او قتله شخصاً آخر  
يرثه الابن بجر كما اذا قتل زوجته وله منها ولد فان الولد استحق القصاص على ابيه فيسقط للابوة (قوله ولم  
يرث) بالبناء للجهول وتشديد المثلة آخره أشار إلى أن شرط عدم الارثاث ليس خاصاً بشهيد المعركة ولذا لما  
قتل عمر وعلي غسلاً لانهما ارتسا وعثمان اجهر عليه في مصرعه ولم يرث فلم يغسل كما في البدائع وسيجي بيان  
الارثاث (قوله وكذا يكون شهيداً الخ) أي بشرط أن لا يرث ايضاً (قوله او قاطع طريق) والمكابرون  
في المصر ليسوا بمنزلة قطاع الطريق كما لو خرج على قطاع طريق اولصوص او نحوهم وفي البحر عن المجتبى اذا التقت  
فكدامن قتله اللصوص ليلاً كما سيأتي وذكر في البحر أنه زاد في المحيط سبيار ابعاء وهو من قتل مدافعا  
ولو عن ذم فانه شهيد بأي آلة قتل وان لم يكن واحداً من الثلاثة أي من قتله باغ أو حرب أو قاطع طريق وقال  
في النهرواني كونه شهيداً وان قتل بغير محمد مشكل جداً لوجوب الدية بقتله فتدبره معنا النظر فيه اهـ قلت يمكن  
حمله على ما اذا لم يعلم قاتله عينا كما لو خرج عليه قطاع طريق اولصوص او نحوهم وفي البحر عن المجتبى اذا التقت  
سريتان من المسلمين وكل واحدة ترى أنهم مشركون فأجلوا عن قتلي من الفريقين قال محمد لادية على احد  
ولا كفارة لانهم دافعون عن انفسهم ولم يذكروا حكم القتل ويجب أن يغسلوا لان قاتلهم لم يغسلهم اهـ ومفاده  
أنه لو كانت احدى الفريقين ظالمة للآخرى بأن علوا حالهم لا يغسل من قتل من الاخرى وان جهل قاتله عينا  
لكونه مدافعا عن نفسه وجاعته تأمل (قوله ولو تسبياً) لان موته يكون مضافاً اليهم فلو أوطأ وادابتهم  
مسلياً وانفروا دابة مسلم فرمته او رموا ناراً في سفينة فاحترقت ولمح ذلك فهو شهيد أما لو قتل بانفلات دابة  
مشرك ليس عليها احد او دابة مسلم او برميناء اليهم فأصابه او فخر المسلمون منهم فألجأ وهم إلى خندق او ناراً ونحوه  
فقاتل لم يكن شهيداً خلافاً لابي يوسف لان فعله يقطع النسبة اليهم وتعامه في البحر (قوله المراد بالجراحة  
علامة القتل) ليشمل ما ذكره من الجراحة الباطنة وما ليس بجراحة أصلاً كخنق وكسر عضو وفيه اشارة  
إلى أن الاولى قول الهداية وغيرها او وجد في المعركة وبه اثر اهـ فلو لم يكن به اثر أصلاً لا يكون شهيداً لان  
الظاهر أنه لشدة خوفه انخل قلبه ففخ أي فلم يكن بفعل مضاف إلى العدو بدائع (قوله كخروج الدم الخ)  
أي ان كان الدم يخرج من مخارقه يتظر ان كان موضعاً يخرج منه الدم من غير آفة في الباطن كالآفة والذكر  
والدبر لم يكن شهيداً لان المرء قد يتبلى بالرعاف وقد يبول دماً لشدة الفزع وقد يخرج الدم من الدبر من غير جرح  
في الباطن فوقع الشك في سقوط القسفل فلا يسقط بالشك وان كان يخرج من اذنه او عينه كان شهيداً لانه  
لا يخرج منهما عادة الا آفة في الباطن فالظاهر أنه ضرب على رأسه حتى خرج منهما الدم وان كان يخرج  
من غصه فان نزل من رأسه لم يكن شهيداً وان كان يعلو من جوفه كان شهيداً لانه لا يصعد الا بالخرج في الباطن  
وانما يميز بينهما بلون الدم بدائع فالنازل من الرأس صاف والصاعد من الجوف علق جوهره وفخ والعلق

بغير حق (بجراحة) أي بما  
يوجب القصاص (ولم يجب بنفس  
القتل مال) بل قصاص حتى  
لو وجب المال بعارض كالصلح  
او قتل الاب ابنه لا تسقط الشهادة  
(ولم يرث) فلو ارث غسل كما سيجي  
(وكذا) يكون شهيداً (لوقته  
باغ أو حرب أو قاطع طريق ولو)  
تسبياً او (بغير آلة جراحة) فان  
مقتولهم شهيد بأي آلة قتله  
لان الاصل فيه شهداء احدثهم  
يكن كلهم قاتل سلاح (او وجد  
جرحاً ميتاً في معركتهم) المراد  
بالجراحة علامة القتل كخروج  
الدم

من عنه أو آذنه أو حلقه صافيا  
 لا من آفته أو ذكره أو دبره أو حلقه  
 جامدا (فينزع عنه ما لا يصلح للكفن  
 ويراد) أن نقص ما عليه عن كفن  
 السنة (وينقص) أن زاد (ال) دخل  
 أن (يتم كفته) المسنون (ويصل)  
 عليه بلا غسل ويدفن بدمه وثيابه  
 حديث زملوهم بكموهم (ويغسل  
 من وجد قتيلا في مصر) أو قرية  
 (فيما) أي في موضع (تجب فيه  
 الدية) ولو في بيت المال كالمقتول  
 في جامع أو شارع (ولم يعلم قاتله)  
 أو علم ولم يجب القصاص فأن  
 وجب كان شهيدا أكن قتله  
 المصوص لبيلا في المصر فأنه  
 لا قسامة ولا دية فيه للعلم بأن  
 قاتله المصوص غاية الأمر أن  
 عينه لم تعلم فليحفظ فان الناس عنه  
 غافلون (أو قتل بجدة أو قصاص)  
 أي يغسل وكذا بتعزير أو اقتباس  
 سبع (أو جرح وارث) وذلك  
 (بأن) كل أو شرب أو نام  
 أو تدوى (ولو قليلا) أو أوى  
 خيمة أو مضى عليه وقت صلاة  
 وهو يعقل) ويقدر على أدائها  
 (أو نقل من المعركة) وهو يعقل  
 سواء وصل جبا أو مات على  
 الأيدي وكذا لو قام من مكانه إلى  
 مكان آخر بدائع (لا لخوف وطء  
 انخيل أو أوصى بأموال الدنيا أو أن  
 بأموال الآخرة لا) يصير مرتئا  
 (عند محمد وهو الأصح) جوهره

الجامد واستشكله في الفتح بأن المرتقى من الجوف قد يكون رقيقا من قرحة في الجوف على ما تقدم في الطهارة  
 فلا يلزم كونه من جراحة حادثة بل هو أحد احتمالات ٥١ (قوله صافيا) قيد لقوله أو حلقه وكذا قوله الآتي  
 جامدا وفيه قلب والصواب ذكر جامدا في الأول وصافيا في الثاني كما علم مما نقلناه آنفا (قوله فينزع عنه الخ)  
 شروع في أحكامه والمراد بما يصلح للكفن مثل القرو والحشو والقتسوة والخف والسلاح والديباج والسر  
 فلا ينزع في الألبسة كما في الهندية عن الهندواني وكذا لا ينزع القرو والحشو إذا لم يوجد غيره كما أفاده  
 (قوله ويراد أن نقص) في المحيط قيل أن قولهم يزدون ينقص معناه يزدون بجدد تكريرا وينقص ما شأوا  
 وإن كان ما عليه يبلغ السنة وقيل يزداد أقل فيتنقص إذا كثر حتى يبلغ السنة وهذا انصب بقوله ليم كفته  
 قهستاني قال في البحر وأشار إلى أنه يكره أن ينزع عنه جميع ثيابه ويجدد الكفن ذكره الاستيعابي ٥١ (قوله)  
 لحديث الخ) أي لقوله صلى الله عليه وسلم في شهداء أحد فتلوهم بكموهم ودمائهم رواه أحمد كذا في شرح المنية  
 ثم ذكر دليل الصلاة عليه أنه عليه الصلاة والسلام صلى على شهداء أحد وساق أحاديث وقال كل منبأ أن سلم  
 أنه لم يرتق إلى درجة العصمة فليس ينزل عن درجة الحسن ومجموعهما مرقق البها قطعاً تعارض ما في البخاري  
 عن جابر وترجع عليه بأنها مثبتة وهوناف ونظامه فيه والتزميل الف والكلم جمع كلم يفتح فسكون الجرح (قوله)  
 أي في موضع تجب فيه الدية) فالمراد بالمصر والقرية ما يشمل ما قرب منها وخرج ما لو وجد في مفازة ليس بقريبة  
 عمران فأنه لا تجب فيه قسامة ولا دية فلا يغسل لو وجد به أثر القتل كما في البحر عن المعراج (قوله ولم يعلم قاتله)  
 أي مطلقا سواء قتل بما يوجب القصاص أو لا لعدم تحقق كون قتله ظلما ولو جوب الدية ولما كان مفهومه  
 أنه ان علم لا يغسل مطلقا أيضا مع أن الإطلاق غير مراد فصل الشارح بأنه ان علم ولم يجب القصاص بأن قتل  
 بمنقل أو خطأ فذلك أي يغسل والأفلا وكان المصنف أطلقه عن التقيد استغناء بما رتب من قوله قتل ظلما الخ  
 (قوله كمن قتله المصوص الخ) أي سواء قتل بسلاح أو غيره وكذا من قتله قطع الطريق خارج المصر بسلاح  
 أو غيره فأنه شهيد لأن القتل لم يخلف في هذه المواضع بدلا هو مال يجر عن البدائع لأن موجب قطع الطريق  
 انقتل لا المال كما في البدائع (قوله فليحفظ الخ) أصل ذلك لصاحب البحر حيث قال بعد ما مر عن البدائع  
 وبهذا يعلم أن من قتله المصوص في بيته ولم يعلم له قاتل معين منهم لعدم وجودهم فأنه لا قسامة ولا دية على أحد  
 لأنهما لا يجبان إلا إذا لم يعلم القاتل وهنا قد علم أن قاتله المصوص وإن لم يثبت عليهم لقرارهم فليحفظ هذا  
 فان الناس عنه غافلون ٥١ قلت ووجه الغفلة إطلاق ما سأل في القسامة من أنه إذا وجد قتيلا في دار نفسه  
 فالدية على عاقلة ورثته ولم أر من قيدته هناك بما ذكره هنا فلذا أكد في التنبيه عليه (قوله أي يغسل) أفاده  
 معطوف على صلة من في قوله ويغسل من وجد الخ لأن هذا القتل ليس بظلم وهو المناط اسماعيل (قوله أو جرح)  
 فعل ماض مبني للمفعول وهو عطف على قتل وقوله وارث بالبناء للمفعول أي جل من المعركة رثينا أي جريحا  
 وفي النهاية الرث البالي الخلق أي صار خلقا في الشهادة ومعناه الشرعي ما أفاده بقوله بأن كل الخ نهرا لانه  
 حصل له بذلك وفق من مرافق الحياة فلم يتبق شهادته على جدها وهيئتها التي كانت في شهداء أحد الذين هم الأصل  
 في حكمه لأن ترك الغسل على خلاف القياس المشروع في حق سائر أموات بني آدم فبراهي فيه جميع الصفات  
 التي كانت في المقيس عليه ونظامه في شرح المنية (قوله ولو قليلا) يرجع إلى الأربعة قبله أفاده في البحر ط  
 (قوله أو أوى خيمة) بالمد والقصر يعتدى بالي وانكر بعضهم تعديته بنفسه وقال الأزهرى أنها لفظة فصحة  
 كما ذكره ابن الأثير أفاده القهستاني والمراد هنا ما إذا ضربت عليه خيمة وهو في مكانه والأفهي مسئلة الثقل  
 من المعركة أفاده في البحر (قوله وهو يعقل) فلو لم يعقل لا يغسل وإن زاد على يوم وليلة بحر (قوله ويقدر  
 على أدائها) كذا قيد الزيلعي وقال حتى يجب عليه القضاء بقر كما فيكون بذلك من أحكام الدنيا وتبعه في الدرر  
 قال في الفتح والله أعلم بصحته ونظامه في البحر (قوله أو نقل من المعركة) أو من المكان الذي جرح فيه كما في النبايع  
 اسماعيل (قوله وكذا الخ) أي بالاولى (قوله لا لخوف وطء انخيل) قيد لقوله أو نقل من المعركة  
 فحينئذ لا يكون النقل منافية للشهادة وهذا القيد مذكور في شرح الزيادات والكافي والمنبع وابن ملك وغرر  
 الأذكار والزيلعي والدرر وغيرها اسماعيل وكذا في الهداية والبدائع معللا بأنه ما نال شيئا من راحة الدنيا  
 (قوله وهو الأصح) ذكر في البحر عن المحيط أن الأظهر أنه لا خلاف فقول أبي يوسف أنه لا يكون مرتئا فيما



إذا أوصى بأمور الدنيا وقول محمد بعده فيها إذا أوصى بأمور الآخرة كما في وصية سعد بن الربيع وجرم به في النهر وذكر ط وصية سعد بن سيرة الشامي حاصلا ما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل إليه من يتطرحه فقال اني في الاموات فأبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السلام وقيل له ان سعد بن الربيع يقول جزاء الله عنا خير ما جرى نبيا عن امته وقيل له اني اجد ربح الجنة وأبلغ قومك عن السلام وقيل لهم ان سعد بن الربيع يقول لكم انه لا عذر لكم عند الله ان خلاص الى رسول الله صلى الله عليه وسلم مكروه وفيكم عين تطرف ثم لم يبرح أن مات (قوله) وتكلم بكلام كثير يمكن حمله على كلام ليس بوصية فوفيقا بينهما لكن ذكر أبو بكر الرازي أنه لو أكثر كلامه في الوصية غسل لأنها اذا طالت اشبهت أمور الدنيا بجمع عن غاية البيان قلت يمكن جعل ما ذكره الرازي على الوصية بأمور الدنيا بدليل ما مر من وصية سعد فان فيها كلاما طويلا (قوله والا فلا) أي وان لم يكن كثيرا ككلمة أو كلمتين فلا يكون مرتثا (قوله وهذا كله) أي كون ما ذكر في بيان الارثناث موجبا للغسل درر (قوله اذا كان الخ) هذا الشرط يظهر فيمن قتل بمحاربة أو ما من قتل بغيرها كمن قتل ظلما فلا يظهر فيه بل ان ارتث غسل والا لا ولا لم يقيد به هناك (قوله وكل ذلك) أي ما تقدم من الشرط وهي ست كما في البدائع العقل والبلوغ والقيل ظلما وأن لا يجب به عوض مالي والطهارة عن الحدث الاكبر وعدم الارثناث ط (قوله في الشهيد الكامل) وهو شهيد الدنيا والآخرة وشهادة الدنيا بعد الغسل الانجاسة أصابته غير دم كما في أي السعود وشهادة الآخرة بنيل الثواب الموعود للشهيد فأداه في البحر ط والمراد بشهيد الآخرة من قتل مظلوما أو قاتل لاعلاء كلمة الله تعالى حتى قتل فلو قاتل لغرض دنيوي فهو شهيد الدنيا فقط تجرى عليه أحكام الشهيد في الدنيا وعليه فالشهيد ثلاثة (قوله ونحوه) أي كالجئون والصبي والمقتول ظلما اذا وجب بقتله مال (قوله والمطعون) وكذا من مات في زمن الطاعون بغيره اذا أقام في بلده صابرا محتسبا فان له اجر الشهيد كما حديث البخاري وذكر الحافظ ابن حجر أنه لا يسأل في قبره أجهوري (قوله والنفساء) ظاهره سواء ماتت وقت الوضع أو بعد قبل انقضاء مدة النفاس ط (قوله والميت لبسه الجمعة) اخرج جيد بن زنجويه في فضائل الاعمال عن مرسل اياس بن بكير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات يوم الجمعة كتب له اجر شهيد اجهوري (قوله وهو يطلب العلم) بأن كان له اشتغال به تأليفا أو تدريسا أو حضورا فمما يظهر ولو كل يوم درسا وليس المراد الا نهما ط (قوله وقد عدتهم السيوطي الخ) أي في التثبيت فحوال الثلاثين فقال من مات بالطن واختلف فيه هل المراد به الاستسقاء أو الاسهال قولان ولا مانع من الشمول والفرق والهدم أو بالجنب وهي قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد ثم تنفتح في الجنب أو بالجمع بالضم بمعنى المجموع كالذخيرة في المذخور وكسر الكسائي الجيم والمعنى أنها ماتت من شيء مجموع فيها غير منفصل عنها من حل أو بكارة وقد تنفتح الجيم أيضا على قلة قال صلى الله عليه وسلم ايما امرأة ماتت بجمع فهي شهيدة أو بالسل وهو داء يصيب الرئة ويأخذ البدن منه في النقصان والاصفرار وفي الغربية أو بالصرع أو بالجنى أو دون أهله أو ماله أو دمه أو ظلمة أو بالعشق مع العفاف والكم وإن كان سيئة حراما أو بالشرق أو بافتراس السبع أو بحبس سلطان ظلما أو بالضرب أو متواريا أو لدغته هامة أو مات على طلب العلم الشرعي أو مؤذنا محتسبا أو تاجرا صديقا ومن سعى على امرأته وولده وما ملكت يمينه يقيم فيهم امر الله تعالى ويطعمهم من حلال كان حقا على الله تعالى أن يجعله مع الشهداء في درجاتهم يوم القيامة والمائد في البصر الذي حصل له غشيان والذي يصيبه النقي له اجر شهيد ومن مات صابرة على الغيرة لها اجر شهيد ومن قال كل يوم خمسا وعشرين مرة اللهم بارك لي في الموت وفيما بعد الموت ثم مات على فراشه أعطاه الله اجر شهيد ومن صلى الغضي وصام ثلاثة أيام من كل شهر ولم يترك الوتر سفرا ولا حضرا كتب له اجر شهيد والمتسلل بسنتي عند فساد امتي له اجر شهيد من قال في مرضه أربعين مرة لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين فمات أعطى اجر شهيد وان برئ مغفورا له وحذفت ادلة ذلك طلب الاختصار اه ملخصا ط أقول وقد نظمها العلامة الشيخ علي الاجهوري المالك في شرحها شرحا لطيفا وذكر نحو الثلاثين أيضا لكنه زاد على ما هنا من مات بالطاعون كما مر أو بالحرق أو مريضا أو بقرأ كل ليلة سورة يس ومن صرع عن دابة فمات ويحتمل أن يكون هو المراد بقوله فيمات أو بالصرع ومن بات على طهارة فمات ومن عاش مدبرا مات شهيدا أخرجه الديلمي

مطلب  
في تعداد الشهداء

لانه من أحكام الاموات (أوباع  
أو اشترى أو تكلم بكلام كثير)  
والا فلا وهذا كله اذا كان (بعد  
انقضاء الحرب ولو فيها) أي  
في الحرب (لا) يصير مرتثا بشيء  
عما ذكر وكل ذلك في الشهيد  
الكامل والا فالمرتث شهيد  
الآخرة وكذا الجنب ونحوه  
ومن قصد العدو فأصاب نفسه  
والغريق والحريق والغريب  
والمهدوم عليه والمبطلون  
والمطعون والنفساء والميت ليلة  
الجمعة وصاحب ذات الجنب ومن  
مات وهو يطلب العلم وقد عدتهم  
السيوطي فحوال الثلاثين

ومن صلى على النبي صلى الله عليه وسلم مائة مرة أخرجه الطبراني ومن سال القتل في سبيل الله صاد قائم مات أعطاه الله اجر شهيد رواه الحاشيكم وغيره ومن جلب طعاما الى مصر من أمصار المسلمين كان له اجر شهيد رواه الديلي ومن مات يوم الجمعة كما مر وسئل الحسن عن رجل اغتسل بالثلج فأصابه البرد فمات فقال يا لها من شهادة واخرج الترمذي عن معقل بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال حين يصبح ثلاث مرات أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر وكل الله به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يمسي فان مات في ذلك اليوم مات شهيدا ومن قالها حين يمسي كان تلك المنزلة حتى يصبح اه وبذلك زادت على الاربعين وقد عدها بعضهم اكثر من خمسين وذكروا الرجعي منظومة فراجعها (خاتمة) ذكر الاجهوري قال في العارضة من غرق في قطع الطريق فهو شهيد وعليه اثم معصيته وكل من مات بسبب معصية فليس بشهيد وان مات في معصية بسبب من أسباب الشهادة فلا اجر شهيدته وعليه اثم معصيته وكذلك لو قاتل على فرس مقصوب او كان قوم في معصية فوقع عليهم البيت فلهم الشهادة وعليهم اثم المعصية انتهى ثم نقل عن بعض شيوخه أنه يؤخذ منه أن من شرب بالخمر فمات فهو شهيد لانه مات في معصية لاسيما ثم نظريه بأنه مات بسببها لأن الشربة بالخمر معصية لانها شرب خاص قال ويتردد النظر فيمن مات بالولادة من الزنى في أن سبب السبب هل يكون بمنزلة السبب فلا تكون شهيدة أم لا والظاهر الاول اه وجزم الرمي الشافعي بالثاني وقال أي فرق بينهما وبين من ركب البحر لمعصية او سافر بقا أو ناشرة بخلاف ما اذركم البحر في وقت لا تسرفه السفن او نسبت امرأة في القاء حملها للمعصيان بالسبب اه ملخصا قلت الذي يظهر تقييد ركوب البحر والسفر بما اذا كان لغیر معصية والا كان معصية لكونه سببا للمعصية فهو كمن قاتل معصية فخرج ثم مات فالمناسب ما نقله عن بعضهم من تقييده السفر بالباحة والله أعلم

\* (باب الصلاة في الكعبة) \*

لما بين حكم الصلاة خارجها شرع في بيانها داخلها وقدم الاول لكثرته وقوعه (قوله في الباب زيادة) وهي الصلاة عليها وحولها ط (قوله وهو حسن) بخلاف ما لو نقص عنها ومثله الزيادة على ما في السؤال كقوله عليه الصلاة والسلام لما سئل عن التطهر بماء البحر هو الطهور وماؤه الحل منته (قوله يصح فرض ونفل فيها) أي في جوفها وعند مالك لا يصح الفرض فيها لانه ان كان استقبل جهة كان مستدبرا جهة اخرى ولنا أن الواجب استقبال جزء منها غير عين وانما يتعين الجزء قبله بالشرع في الصلاة والتوجه اليه ومتى صار قبله فاستدبر غيره لا يكون مفسدا وعلى هذا ينبغي أنه لو صلى ركعة الى جهة اخرى لم يصح لانه صار مستدبرا الجهة التي صارت قبله في حقه يبين بالضرورة بخلاف المتحرى لأن ما تحوّل عنها لم تصر قبله له يبين بل باجتهاد ولم يطل ما أدى بالاجتهاد الاول لأن ما مضى باجتهاد لا ينقض باجتهاد مثله بدائع ملخصا (قوله هي العرصة والهواء) أي لا البناء بدليل أنه لو نقل الى عرصة اخرى وصلى اليه لم يجوز لانه لو صلى على أبي قبيس جازت بالاجماع مع أنه لم يصل الى البناء بدائع والعرصة بالسكون كل بقعة من الدور ليس فيها بناء قاموس (قوله الى عنان السماء) بفتح العين المهملة نواحيها ويكسرهما مابدالك منها اذا نظرتا قاموس (قوله وان كره الثاني) أي الصلاة فوقها (قوله للنهي) لانها من السبع التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعلها الطرسوس في قوله

نهى الرسول احمد خير البشر \* عن الصلاة في بقاع تعتبر  
معاطن الجمال ثم المقبره \* منزلة طريقهم ومحجزه  
وفوق بيت الله والحمام \* والحمد لله على التمام

(قوله وان اختلف وجوههم) شامل لستة عشرة صورة حاصلة من ضرب أربع وجوه المؤتم وقفا وعينه ويساره في مثلها من الامام ح قلت ويشمل ستة عشرة صورة أيضا حاصلة من ذلك بالنظر الى المقتدين بعضهم مع بعض كما أشار اليه في البدائع حيث قال وكذا اذا كان وجه بعضهم الى ظهر بعض وظهر بعضهم الى ظهر بعض لوجود استقبال القبلة (قوله في التوجه الى الكعبة) زاده للاشارة الى انه ليس المراد اختلفت وجوههم بعضها عن بعض لانه على هذا التقدير لا يشمل صورة المواجهة ط تأمل (قوله الى وجه امامه)

مطل

المعصية هل تنافي الشهادة

\* (باب الصلاة في الكعبة) \*

في الباب زيادة على الترجمة وهو حسن (يصح فرض ونفل فيها وفوقها) ولو بلا ستره لا تقبل القبلة عند ناهي العرصة والهواء الى عنان السماء وان كره الثاني للنهي وترك التعظيم (منفردا او بجماعة وان) وصلية (اختلفت وجوههم) في التوجه الى الكعبة (الا اذا جعل قفاه الى وجه امامه)

أى بأن توجه الى الجهة التي توجه اليها امامه ويكون متقدما عليه فيساووا كان ظهره مسامتا لوجه امامه  
 او مضرفا عنه يمين او يسارا لان العلة التقدم عند اتحاد الجهة (قوله ويكره الخ) قال في شرح المتن  
 لانه يشبه عبادة الصورة وفي القهستاني عن الجلابي وينبغي أن يجعل بينه وبين الامام سترة بأن يملق نطعا  
 او ثوبا ط أى لينع عن المواجهة (قوله هي أربع) يعنى الجوانب من كل من المؤتم والامام فلا ينافى  
 ما برز من أنما ستة عشر فافهم (قوله ويصح لو تحلقوا حولها) شروع في حكم الصلاة خارجها والتعلق جائز  
 لان الصلاة بمكة تؤدى هكذا من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا والافضل للامام أن يقف  
 في مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام بدائع (قوله ان لم يكن في جانبه) أما اذا كان أقرب اليها من الامام  
 في الجهة التي يصلى اليها الامام بأن كان متقدما على الامام بمقدار فيكون ظهره الى وجه الامام أو كان على  
 يمين الامام أو يساره متقدما عليه من تلك الجهة ويكون ظهره الى الصف الذي مع الامام ووجهه الى الكعبة  
 فلا يصح اقتداؤه لانه اذا كان متقدما عليه لا يكون تابا له بدائع (قوله لتأخره حكما) علة لصحة صلاة  
 الاقرب اليها من امامه ان لم يكن في جانب الامام لان التقدم انما يظهر عند اتحاد الجهة فاذا لم تعد لم يتحقق  
 تقدمه على امامه والمانع من صحة الاقتداء هو التقدم ولم يوجد وما قررناه ظهر أن الاولى في التعليل أن يقول  
 لعدم تقدمه لان صحة الاقتداء لا تتوقف على التأخر بل تكون مع المساواة كما مر في محله (قوله وينبغي  
 الفساد احتياطا الخ) البحث للثمر بلالى في حاشية الدرر وكذا الرملى في حاشية البحر وبينا أنه ان مقتضى اذا  
 استقبل ركن الحجر مثلا يكون كل من جانبه جهة له فاذا كان الامام مستقبلا لباب الكعبة وكان المقتدى أقرب  
 اليها من الامام لا يصح لان مقتضى وان كان جانب يساره جهة له لكن جهة يمينه لما كانت جهة امامه ترجحت  
 احتياطا لتقدم المقتضى الفساد على مقتضى الصحة ومثل ذلك لو استقبل الامام الركن وكان أحد المقتدين  
 من جانبه أقرب الى الكعبة وعبارة الخبير الرملى أقول رأيت في كتب الشافعية لو توجه الامام والماموم  
 الى الركن فكل من جانبه جهته وأقول ولا نبي من قواعدنا بأبأه فلا يصح على الامام الى الركن فكل من جانبه  
 جانبه فينظر الى من عن يمينه وشماله من المقتدين فمن كان الامام أقرب منه الى الحائط او بمساواته له فيحكم بصحة  
 صلاته وأما الذى هو أقرب من الامام الى الحائط فصلاته فاسدة وبه يتضح الحال في التعلق حول الكعبة المشرفة  
 مع الامام في سائر الاحوال اه (قوله وكذا لو اقتدرا من خارجها بابام فيها الخ) أى سواء كان معه بعض  
 القوم او لا قال في الامداد واعل اشتراط فتح الباب ليعلم انتقال الامام بالنظر اليه فلو سمع انتقاله بالتبديع  
 والباب مغلق لا مانع من صحة الاقتداء لهدم المانع منه كما قدمنا في شروط صحة الاقتداء اه ولكنه يكره  
 ذات لا ارتفاع مكان الامام قدر القامة كافتراده على ذلك ان لم يكن معه احد ط أقول ولم ار من ذكر  
 عكس المسئلة وهو ما لو كان المقتدى فيها والامام خارجها والظاهر الصحة ان لم يمنع منها مانع من التقدم  
 على الامام عند اتحاد الجهة ثم رأيت رسالة السيد عبد الغنى سماها نهض الجعبة الى الاقتداء من خوف  
 الكعبة ذكر فيها أنه مثل عن هذه المسئلة وأنه وقع فيساووا خلافا بين أهل عصره في مكة وأنه أجاب بعضهم  
 بالجواز وبعضهم بالمنع ولم توجد منصوصة وأجاب هو بالجواز وورد ما استند اليه المانع وذكر أنه ذكرها الزركشى  
 من الشافعية في كتابه اعلام الساجد بأحكام الساجد وذكر أن قواعدنا لا تأبى ما ذكره من الجواز اه قالت  
 ولما حججت سنة ثلاث وثلاثين ومائتين وألف اجتمعت في منى مع الله عهدا مع بعض أفاضل الروم من قضاة  
 المدينة المنورة فسألت عن هذه المسئلة فقلت له ما تقدم فقل لا يصح الاقتداء لان المقتدى يكون أقوى حالا  
 من الامام لكونه داخلها والامام خارجها وبني على ذلك أنه لا يصح اقتداء من يصلى في الحجر اذا كان الامام  
 في جهة اخرى لان الحجر من الكعبة وقال اذا وليت قضاء مكة امنع الناس من ذلك فعارضته بأن ما ذكرته  
 من القوة لا يؤثر في المنع للتساوى في الواجب وهو استقبال جزء من الكعبة وبأن التعلق حول الكعبة عادة  
 قديمة من عهد النبي صلى الله عليه وسلم وان كان الامام خارج الحجر ولم نسمع من احد من المجتهدين او ممن بعدهم  
 أنه منع من وصل الصفوف في الحجر فكان ذلك اجماعا على الصحة وبأن الحجر أى بعضه ليس من الكعبة على سبيل

فلا يصح اقتداؤه (لتقدمه عليه)  
 ويكره جعل وجهه لوجهه بالاحتياط  
 ولو جلس لم يكرهه فهى أربع  
 (ويصح لو تحلقوا حولها ولو كان  
 بعضهم أقرب اليها من امامه ارم  
 يكن في جانبه) لتأخره حكما روى  
 وقف مسامتا لركن في جانب  
 الامام وكان أقرب لم أره ويصح  
 الفساد احتياطا لترجيح جهة  
 الامام وهذه صورته  
 (وكذا لو اقتدوا من م م  
 خارجها بابام فيها امام مؤتم  
 والباب مفتوح صح) لانه كقيامه  
 في المحراب



القطع ولذا لا تصح الصلاة مستقبلا اليه وانما هو ظني فاذا وجدت شروط الصحة القطعية لا يحكم بالفساد  
لا مرظني بعد تسليم أصل المسئلة والا فهو غير مسلم لما علمت والله تعالى أعلم

هـ

وقد تم طبع الجزء الاول من حاشية العلامة السيد محمد امين بن عمر الشهير بعابدين المسماة رد المختار على  
الدر المختار مقابلاجيه على نسخة المؤلف التي بخطه مع غاية التحري في تصحيحه وضبطه ما عدا الملازم  
الست الاول فان تصحيحها لم يكن على خط المؤلف حصل وكان تصحيح طبعه وتنسيق تمثيله ووضع  
على يد اقر العبد الى سيده المفوض امره في جميع الاحوال الى من كل الامور سيده  
المتوسل اليه بالجاه النبوي محمد بن المرحوم الشيخ عبد الرحمن قطرة العدوي  
معصح دار الطباعة المصرية بحرسها الله تعالى من كل آفة وبليّة وقد وافى  
طبعه هذا التمام وعبقت منه روائح مسك الختام في اواخر ربيع  
الثاني سنة ١٢٧٢ الف ومائتين واثنين وسبعين من هجرة  
من اوفى السبع المئتين عليه وعلى آله واصحابه  
الكرام افضل الصلاة واتم السلام  
ويليه الجزء الثاني اوله  
كتاب الزكاة

تم









